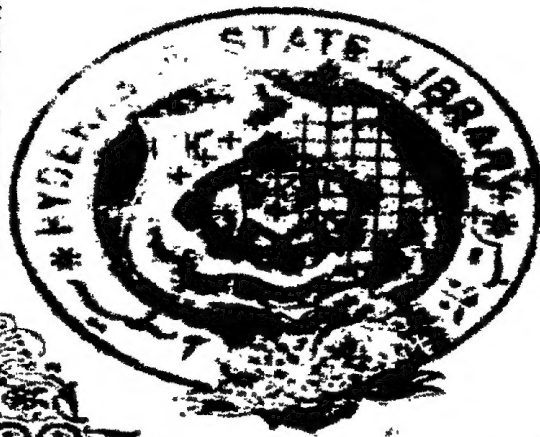


الجزء الاول من نهاية المحتاج الى شرح المنهاج في
 الفقه على مذهب الامام الشافعي رضي الله
 تعالى عنه والامام العلامة شمس الدين محمد
 ابن الامام العارف بالله تعالى شهاب
 الدين أحمد الزملي رضي
 الله تعالى عنهما
 آمين

ولاجل تمام النفع وضعنا بها حاشيتان الاولى
 حاشية العلامة أبي الضياء السجعي على الشرح المسمى
 والثانية حاشية العلامة الرشيدى مفصولة بينهما
 بجدول للتفريق حاشية الرشيدى بأعلى الهامش
 وحاشية الشرح المسمى بظهره رضي الله عن الجميع



فهرسة الجزء الاول من نهاية المحتاج الى شرح المنهاج

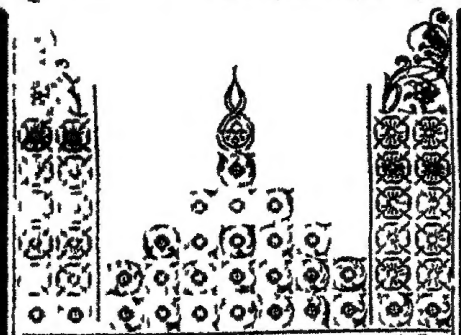
صفحة	صفحة
٢٩٦ فصل في بيان الاذان والاقامة	٣٨ (كتاب الطهارة)
٣٣٤ باب صفة الصلاة	٧٤ باب أسباب الحدث الاصغر
٤١٣ باب يشتمل على شروط الصلاة وموانعها	٩٠ فصل في أحكام الاستنجاء
٤٣٧ فصل في ذكر بعض مبطلات الصلاة وسننها ومكروهاتها	١٠٧ باب الوضوء
٤٥٩ باب في سبب مجبود السهو وأحكامه	١٤٠ باب مسح الخف
٤٧٨ باب تسنن سجدة التلاوة	١٥٠ باب الغسل
٤٨٨ باب في صلاة النفل	١٦٦ باب النجاسة
٥١٠ (كتاب صلاة الجماعة وأحكامها)	١٩١ باب التيمم
٥٣١ فصل في صفة الأئمة ومتعلقاتها	٢١١ فصل في بيان أركان التيمم وكيفيته الخ
٥٦٥ فصل في بعض شروط القدوة	٢٣٦ باب الحيض
٥٧٣ فصل في بعض شروط القدوة أيضا	٢٤٩ فصل اذا رأت المرأة من الدم لسق الحيض أقله فأكثر ولم يعبر بأكثره فكله حيض الخ
٥٨٢ فصل في زوال القدوة وإيجادها	٢٦٥ (كتاب الصلاة)
وادرالك المسبوق الركعة وأول صلاته وما يتبع ذلك	٢٨٧ فصل انما تجب الصلاة على كل مسلم الخ

فهرسة حاشية العلامة الرشيدى على شرح المنهاج التي بها مش هذا الجزء

صفحة	صفحة
٤١٣ باب يشتمل على شروط الصلاة وموانعها	١٠١ (كتاب الطهارة)
٥٣٧ فصل في ذكر بعض مبطلات الصلاة وسننها ومكروهاتها	١٧٢ باب أسباب الحدث الاصغر
٥٦٥ باب في سبب مجبود السهو وأحكامه	١٨٤ فصل في أحكام الاستنجاء
٥٩٢ باب تسنن سجدة التلاوة	٢١١ باب الوضوء
٥٩٣ باب في صلاة النفل	٢٤٣ باب مسح الخف
٥٩٤ (كتاب صلاة الجماعة وأحكامها)	٢٤٩ باب الغسل
٥٩٧ فصل في صفة الأئمة ومتعلقاتها	٢٦٢ باب النجاسة
٦٠٠ فصل في بعض شروط القدوة	٢٨٥ باب التيمم
٦٠٦ فصل في زوال القدوة وإيجادها	٣٠٧ فصل في بيان أركان التيمم وكيفيته الخ
وادرالك المسبوق الركعة وأول صلاته وما يتبع ذلك	٣٢٣ باب الحيض
	٣٣٨ (كتاب الصلاة)
	٣٦٠ فصل في بيان الاذان والاقامة
	٤٠٧ باب صفة الصلاة

الحمد لله رب العالمين والعائنة للمتقين ولا عدوان الا على الظالمين وأشهد أن لا اله الا الله الملك الحق المبين وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله سيد المرسلين وامام المتقين القائل وهو الصادق الامين من يرد الله به خيرا يعطه في الدين وصلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه أجمعين صلاة وسلاما دائمين الى يوم الدين آمين بعد فيقول العبد الضعيف ثعبن بعد الزاقي

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين هذه حواش مفيدة جلية وفوائد جسيمة وتحقيقات وتحريرات وابحاث وتدقيقات أفادها علامة الانام شيخ الاسلام أبو الضياء والنور نوراً في الدين شيخ الشافعية في زمانه وامام العقهاء والقراء والمحدثين في عصره وأوانه من اليه انتهى في العلوم العقلية والنقلية واستخراج نتائج الأفكار الصحيحة بقويته المتلازمة المضيفة أستاذ الاستاذين نوراً في الدين الاستاذ أبو الضياء والنور على النبراسي أدام الله النفع به وبعلومه الباهرة في الحياة الدنيا وفي الآخرة أملها على شرح منهاج الامام النووي للعلامة شيخ الاسلام محمد شمس الأئمة والدين ابن شيخ الاسلام أحمد شهاب الدين الرمي



الحمد لله الذي شيد بمنهاج دينه أركان السريعة الغراء وسدد بأحكامه فروع الحنفية السجاء من عمل به فقد اتبع سبيل المؤمنين ومن خرج عنه خرج عن مسالك المعتبرين أجده سبحانه على ما لم وأشكره على ما هدى وقوم وأشهد

ثم أشار بتجريد هاهنا من هوامش نسخة مستحقة العمدة الشيخ أحمد الدمنوري بعد أن كتبها من لفظه وقرأها عليه مرة بعد الأخرى عند مطالعة دروسه وتقاسيمه بالجامع الأزهر نفع الله بها من ذكره آمين (قوله الحمد لله الذي شيد) أي رفع وفيه استعارة تصريحية تبعية وذلك لأنه شبه أظهار ما بني عليه الاسلام برفع البناء وتقويته بالشيد رفعا تاما واستمرار له اسمه وهو التشييد وفي المختار الشيد بالكسر كل شيء طليت به الحائط من جص وبلاط وشاده جصه من باب باع والمشييد بالتخفيف المعمول بالشيد والمشييد بالتشديد المدقول اه ومنه يعلم صحة كونه استعارة من حيث أنه شبه أظهاره بتشيد البناء الذي هو تطويله هذا ويجوز أن يكون مجازا من سلام باب اطلاق المازوم وهو التشييد واردة لازمه وهو التقوية (قوله بمنهاج دينه) أي بالطريق الموصلة الى دينه وهو ما شرعه الله من الاحكام والمراد بالطريق الموصلة اليه ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من أحاديث الاحكام وغير ذلك من الأدلة والأئمة الذين قاموا بأظهار ذلك وتحريره ونقله وحينه ذلك المراد بالشرية مضاة للاركان هو ما شرعه الله من الاحكام فهو عين الدين المفسر بما أمر فكأنه قال الذي أظهر بالطريق الموصلة الى ما شرعه الله من الاحكام أركان ذلك الشرع وانما أقام ان

الظاهر الذي مرجعه الدين مقام لمضمر وهو لفظ الشريعة ليصفه بالغراء وحينه ذلك المراد بالاركان الاجزاء التي اشتملت الاحكام المشروعة عليها كوجوب الصلاة أو الصلاة نفسها ويكون اطلاق الحكم عليها مجازا من باب اطلاق اسم المتعلق بالمكسر على اسم المتعلق بالفتح (قوله الشريعة الغراء) هي في الاصل تأنيث لا غر وهو اسم للفرس الذي في جبهته بياض فوق الدرهم لكنها تطلق على المشهور والخيار وهو المراد هاهنا (قوله وسدد بأحكامه) أي الله أو الدين وعلى الثاني فالاصافة بيانية بناء على ان الدين ما شرعه الله من الاحكام وهو ما ربحه الشارح فيما يأتي في شرح قول المصنف في الدين الخ (قوله فروع الحنفية) أي الملة الحنيفية والحنيف المائل عن الباطل الى الحق (قوله السجاء) أي السهولة (قوله فقد اتبع سبيل المؤمنين) أي طريقهم الموصلة الى الحق وهو دين الاسلام (قوله ومن خرج عنه) وفي نسخة وقف أي حبس نفسه عنه بأن لم يعمل به (قوله على ما علم) ما مصدرية أو موصولة والعائد محذوف والمعنى الى تعليمه أو على الذي علمه (قوله على ما هدى) ما مصدرية أيضا (قوله وقوم) أي صلحوه ذان الذم لان منزلة لازم كافي فلان يعطى والمعنى على هدايته وتقويته

ابن محمد بن أحمد المغربي ثم الرشيدى هذه بذات افكار وخرائد اكار تتعلق بنهاية المحتاج الى شرح المنهاج لسيدنا
 ومولانا شيخ الاسلام والمسلمين وحمدة الناس في هذا القرن شمس الملة والدين محمد بن مولانا شيخ الاسلام بلاراج وخاتمة
 المتقين بلاراج فاع ابي العباس أحمد بن حمزة لم يلى قنمه هه الله برحمته وأسكنهم ما يسبح جنته مما أجراه قم التقدير على يد
 العبد الفقير غاليها ملة قط من درس شيخى رأسناذى وقد روى فى ملاذى البدر السارى والكوكب النهارى محقق
 الرمان ومدقق لوانى رالون مولانا وسيدنا شيخ الاسلام لشيخ عبد الرحمن بن ولى الدين البرلى أمتع الله الوجود

(قوله المالك) من المالك بالكر وهو التعلق بالاعمال المملوك والمالك من المالك بالضم وهو التصرف بالامر والنهي فكانه
 قبل المالك لجميع الموجودات المتصرف فيها بالامر والنهي (قوله ونور السائر الخ الاثنى) عطف مغاير للرجحة مفهوم ما فان
 البرور فى الاصل كدشة تدر كها الباصرة أولا وبواسطتها تنور سائر المبصرات وهو فى حقه صلى الله عليه وسلم لم يعنى منور
 فهو مساو للرجحة من حيث المصادق أو هو من حريته (قوله حين درست) أى عفت يقال درس الرسم عفا وبابه دخل
 ودرسه الربح وبابه مصر يمدى يلزم اه مختار فى اللزوم هو مبنى للفاعل وعلى التمدى للمفعول (قوله اعلام الهدى) أى
 اناره وفى المحار العلم بفتح الميم العلامة ٣ وهو أيضا الجبل وعلم الثوب والراية (قوله وظهرت اعلام الهدى) بالقصر يقال
 ردى بالكسر كصدى أى هلك انتهى مختار وفى القاموس ردى

أن لا اله الا الله وحده لا شريك له المالك المالك الحق
 بيمين وأشهد أن سـدنا محمد عبده ورسوله المبعوث
 رحمة للعالمين ونور السائر الخ الاثنى الى يوم الدين أرسله
 حين درست اعلام الهدى وظهرت اعلام الهدى
 انظم من منهج الحق وعفا واشرف مصباح الصدق
 على الانفا فاعلى من الدين معاملة ومن حـكم
 لشرع دلائله فانشرح به صدور أهل الايمان
 انراحت به شمات أهل الطغيان صلى الله عليه وعلى
 آله وأصحابه خلفاء الدين وخلفاء البقية مصابيح الامم
 ومفاتيح الكرم وكنوز العلم ورموز الحكمة صلاه
 رسـلامادائمين منـد زمر بدوام النعم والكرام
 (وبعد) فان العلوم وان كانت تعظم شرفا وتبلغ
 فى سماء كوكبها شرفا وينفق العلم من خزائنها وكما زاد

كرمى (قوله وانظم من منهج الحق) أى خفى (قوله وعفا) أى ذهب
 (قوله واشرف) أى قارب (قوله فاعلى من الدين) أى محمد صلى الله
 عليه وسلم وهو عطف على أرسل مسبب على سبب (قوله
 معاملة) أى علاماته وفى المختار المعلى الا ترى استدله على الطريق
 انتهى (قوله فانشرح به) أى بالرسول صلى الله عليه وسلم وهو عطف
 مسبب على سبب (قوله وانراحت به) أى اندفعت وهو مطاوع زاح
 تقول زحته فانزاح يعنى تخيته قال فى المصباح زاح الشئ عن موضعه
 بزوح زوحا من باب قال وزجج زججا من باب سارت تـحى وقد يستعمل
 منه تدبى بنفسه يقال زحته والا كثران يتهذى بالهمزة فى قتال أزحته
 ازاحة اه (قوله خلفاء الدين) أى الذين صاروا خلفاء على الدين بعد
 النبي صلى الله عليه وسلم أو الذين استخلفهم النبي صلى الله عليه وسلم
 أو الله وفى المصباح خافت فلان على أهله وماله خلافة صرت خليفته
 وخلفته جث بعده والخلافة بالكسر اسم منه كالقعدة لميثة

اقـعود واستخلفته جـد له خليفة لخليفة يكون بمعنى فاعل ويعنى مفعول (قوله وخلفاء اليقين) يحتمل ان الاضافة فيه لادنى
 م لاسية وذلك انهم لما عاهدوه ووفوا به ودهم كانوا كلقسمين بايمان ووفوا به فملوسم خلفاء أو اضافهم الى اليقين ويحتمل
 انه شـبههم فى انقيادهم للرسول صلى الله عليه وسلم وعدم مخالفتهم له بالمخالفين على أمر متيقن لا يتخلفون عنه فتكون
 استـمارة نصرية تبعية (قوله وكنوز العلم) وفى نسخة وكنوز أهل الحكم وعلى كل فالمراد بالكنز هنا المحل الذى يحفظ فيه
 العلم وهو فى الاصل المال المكوز فهو مجاز من باب تسمية المحل باسم الحال فيه ولوعبر بالمعادن لسكان أولى لانها جع معدن
 وهو المكان (قوله ورموز الحكم) أى هم رموز الحكم لاستفادتها وأخذها منهم وسماهم رموزا لانهم يشيرون اليها ببيان
 بعض الاحكام لانهم لم ينصـدوا لتدوينها بل كانوا يجيبون عما سئلوا عنه بحسب الوقائع والرمز الاشارة والايـمـاء بالشفتين
 والحاجب (قوله تعظم شرفا) أى فى المقـدار أى لا يعظم عندها شئ لكن الفقه أشرفها كما يأتى فى قوله فلا مـرية الخ (قوله
 شرفا) قال فى المختار الشرف بفتح الشين والراء الملو والمكان انما على ثم قال وشرفة القصر واحدة الشرف كعرفة وعرف اه
 وعليه فينبغى ان يضبط قوله تعظم شرفا بفتح وقوله كواكب شرفا بضم الشين وفتح الراء والمعنى انها وان تعظمت فى علو
 المقـدار وطلعت فى أما كن الكواكب المرتفعة فلا مـرية الخ (قوله وكما زاد) أى فى الانفاق

بعلومه وأقرأ عين أهل العلم بوافر فهمه عند قراءته الكتاب المرقوم على وجه المسموم مع مذاكرة اخوان الصفا وخلان الوفاء ممن عادت عليه بركة ذلك المجلس السعيد بن خورشيد جعله الله وسائر بلاد المسلمين دار اسلام الى يوم القيامة

(قوله ازداد رشدا) بضم الراء وسكون الشين وفهما وعبارة المختار وشد رشدا مثل قديقه وشد بضم الراء وفيه لغة أخرى من طرب اه (قوله وعدم سرفا) قال في المصباح أسرف اسرافا جاوز القصد والسرف بفتحين اسم منه وسرف سرفا من باب تعب جهل أو غفل فهو سرف وطلبهم فسرفهم بمعنى أخطأت أو جهلت (قوله فلا مريية) الغاء زائدة في خبر ان وجلة وان كانت معترضة بين الاسم والخبر والمريية الشك قال في المختار المريية الشك وقديضم وقرئ بهم ما قوله تعالى فلانك في مريية منه (قوله واسطة عقدها) أي أشرفها والعقد بالكسر القلادة (قوله به يعرف) أي بالفقه يعرف (قوله ويدين به الخاص والعام) أي يتعبد به الخ ويقال دانه يدينه دينيا بالكسر أذله واستعبده فدان اه مختار (قوله وتبين مصابيح الخ) أي تظهر به ان قرئ بالتاء فان قرئ بالياء كما في بعض النسخ فلا تقدر لان فاعله يعود على الفقه والمعنى انه يظهر مصابيح الهدى ويميزها (قوله وأساسها) كالتفسير لان قطب الشيء هو أصله الذي يرجع اليه ومنه قطب الرجا وقطب القوم سيدهم الذي يدور عليه أمرهم ويرجع اليه (قوله ورأسها) أي الذي هو منها كالرأس حقيقة (قوله سراة الارض) أي ساداتهم جمع سري وهو يفتح السين قال في المختار وهو جمع عزيز اذ لم يجمع فعيل على فعلة ولا يعرف غيره اه بحر وفه وفي المصباح والسري الرئيس والجمع سراة وهو جمع عزيز لا يكاد يوجد له نظير ٤ لانه لا يجمع فعيل على فعلة وجمع السراة سراوات اه (قوله لا سراة لهم) صفة

ازداد رشدا وعدم سرفا فلا مريية في ان الفقه واسطة عقدها ورابطة حلها وعقدتها وخالصة الراجح من نقدها به يعرف الحلال والحرام ويدين الخاص والعام وتبين مصابيح الهدى من ظلام الضلال وضلال الظلام قطب النريمة وأساسها وقلب الحقيقة الذي اذا صلح صلحت ورأسها وأهل سراة الارض الذين لولا لهم افسدت بسبادة جهالها وضات أناسها لا تصلح الناس فوضى لا سراة لهم * ولا سراة اذا جهالهم سادوا ايه ولولا لهم لا اتخذ الناس رؤساء جهالا فافتوا بغير علم فضلوا وأضلوا وخبطوا وخبط عشواء حيثما قاموا وحلوا وشكت الارض منهم وقع اقدام قوم استترهم الشيطان فزلوا فلهذا الفقهاء هم نجوم السماء تشير اليهم بالا كف الاصابع وشم الانوف يخضع

كاشفة لغوضى وفي المختار قوم فوضى بوزن سكري لا رئيس لهم اه (قوله ايه) اسم فعل أي زدني (قوله خبط عشواء) قال في المختار العشواء الناقصة التي لا تبصر ما امامها فهي تخبط بيديها كل شيء وركب فلان العشواء اذا خبط

أمره على غير بصيرة وفي المصباح عشى عشام من باب تعب ضعف بصره فهو أعشى والمرأة عشواء اه الهم (قوله وشكت الارض منهم) هو استعارة بالكناية فانه شبه الارض بالعتلاء الذين يتظلمون وأثبت لها الشكاية تخملا قوله وقع اقدام قوم) بدل من الجور ورجع بدل اشتمال فهو بالجراؤ من الجار والمجرور فيكون منصوبا وقوله قوم من اقامة الظاهر مقام المضمرة وكأنه ليصفهم بقوله استترهم الشيطان الخ (قوله الشيطان) قال بعضهم الشيطان كل جنى كافر سمى شيطانا لانه شطن أي بعد عن رحمة الله وقيل لانه شاط باعماله أي احترق بسببها قال الجاحظ الجنى اذا كفر وظلم وتعدي وأفسد فهو شيطان فان قوى على حمل المشاق والشيء الثقيل وعلى استراقه السمع فهو وارد فان زاد على ذلك فهو عفریت كذا قاله بعض شراح البردة عند قول المصنف * وخالف النفس والشيطان واعصمها * (قوله فلهذا الفقهاء) صيغة مدح قال في شرح التوضيح انه كناية عن فعل الممدوح الصادر وانما أضاف الفعل الى الله تعالى قصدا لانه لا تعجب منه لانه تعالى منشيء الجبابرة فلهذا فقهاء فارس ما أعجب فلهذا ويحتمل ان يكون التعجب من لبنه الذي ارتضعه من ثدي أمه أي ما أعجب هذا اللبن الذي نزل به مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة اه (قوله تشير اليهم بالا كف الاصابع) فالاصابع فاعل أشارت وبالا كف ظرف مستقر حال منها أي أشارت الاصابع حال كونها مع الا كف يريد ان الإشارة وقعت بمجموع الاصابع والا كف اه دمايني وقال بعضهم ان فيه قلبا والاصل أشارت الا كف بالا كف (قوله شم الانوف) هو من اضافة الصفة الى الموصوف واللام في الانوف عوض عن المضاف اليه أي أنوفهم شم جمع اشم قال في المصباح الشتم ارتقاع الانف وهو مصدر من باب تعب قال رجل اشم والمرأة شماء مثل أحمرو جراء اه وقال في القاموس والاشم السيد والمنكب المرتفع

وجاء من قصده بسوء ورأيه دونهما التستفاد وبهم نفعها ان شاء الله تعالى بين العباد اقتصر فهم على ما يتعلق بالفاظ الكتاب وما فيه من الاحكام وأوجز الكلام حسب الطاقة الاحداث اقتضى المقام لا أتمرض فيها لما تكلم عليه شيخنا بركة الوجود ومحط الرافود المجمع على انه في هذا الوقت الجهر الفرد والامام الواحد قاسوس العلوم وقاوس الفهوم البصير به مولانا شيخ الاسلام نور الدين علي الشيرازي أمتع الله ودينه وأعاد علي وعلى المسلمين من بركاته ولخطاته فيما أملا على هذا الكتاب لا بد ذلك من روع منه والغرض تجديد الفائدة للطلاب الاحبب نسخ الخطوط ما تظن ركنكته

(قوله شامخ) قال في القاموس شمع الجسل علا وطال والرجل بانتهه تكبر (قوله حاقوا) أحاطوا به وداروا حوله كدوران السور إلى المعصم وفي النهاية فتح الموم من ردم بأجوج وما جوج مثل هذه وحاق أي بتشديد اللام باصبعيه الابهام والتي تلبها وتشد سيرا أي بأن جعل رأس السبابة في وسط الابهام اه منه (قوله غورا ونجدا) المعنى ينجثون عن الاحكام خماها وحلاياها كأنهم ساروا في تحصيل ذلك في الطرقات المنخفضة والمرتفعة والغور في الاصل نمر كل شيء والتجبد ما ارتفع من الارض اه مختار (قوله من سار على سهج الخ) يتأمل معنى هذا التركيب فان كلام المنهج والمنهاج معناه الطريق الواضح ولعله أراد بالطريق الذي عبر عنه بالمنهج ما يتوصل به لاستنباط الحكم من الدليل وبالطريق الذي عبر عنه بالمنهاج الادلة لنفسها كالسكر والسنة وبالطريق الواضح دين الاسلام كما أطلق عليه الصراط في قوله تعالى اهتدوا الصراط

المهم كاشح الانف رافع حلقوا إلى سور الاسلام كسوار المعصم قائلين لاهله والحق سامع أخذنا بنا فاق السماء عليكم * انافراها والنجوم الطوالع زين الله الارض عواطي اقدمهم فالشفاه تقبل خلالها وباحاطة احكامهم واحكامهم تذكر حرامها وحلالها وترشف من زلالها ما حلالها واقدساروا في مسائل الفقه غورا ونجدا وداروا عليه هاتين به وجدا فتم من سار على منهج منهاج الطريق لوضع أحسن سير وجري في أحواله على منواله غير متعرض إلى غير ومنهم من جعل دأبه رد الخصوم وخصم الخائفين ولا يفوته الطائف في الارض ولوانه لطائر في السماء يحوم واقامة الحجج والبراهين منها ما عالم للبدى ومصايح للدجا والاخر بيان رجوم وسيد طائفة العلماء من القرن السادس والى هذا الحين وصاحب الفضل على أهل المشارق والمغرب ذو الفضل المبين الضارب مع الاقدمين بسهم والناس تضرب في حديد بارد فهو الممول عليه عند كل صادر ووارد تقدم

المستقيم (قوله ومنهم من جعل دأبه) أي شأنه وعادته كالمصنف (قوله رد الخصوم) أي من أراد الطعن فيما ذهبوا اليه من الاحكام الشرعية وقوله فلا يفوته الطائف أي لا يفوته من ابدى شبهة وان بعد وانتهى في البعد الى أن أشبه الطائر في

السماء (قوله وخصم الخائفين) أي غلبهم قال في المصباح خاصته مخاصمة وخصاما وخصمته اخصمه من باب قتل اذا غلبته في الخصومة وقال في غلب غلبه غلبا من باب ضرب والاسم الغلب بفتح الغين والغلبة أيضا (قوله منها ما لم للهدى) أي من البراهين يعني ان أدلتهم منها ما قصد به اثبات ما ذهبوا اليه من الحق الواضح ومنها ما قصد به ابطال شبهة المبتطلين فأشبهت الشهب التي ترجم بها الشياطين المستترقون للسمع (قوله والاخر بيان رجوم) أي كالنجارة يرمي بها وهي ما تقدم من قولنا ومنها ما قصد به ابطال الخ (قوله وسيد) مبتدأ خبره قوله لا في القطب الباقي الخ (قوله من القرن السادس) الصواب القرن السابع لا السادس فقد صرح ابن السبكي وغيره بأنه مت في سنة ست ومبشرين وستمائة عن نحو ست وأربعين سنة اه ويمكن الجواب بان المراد من آخر القرن السادس لانها كانت ولادته في انقرن السابع وكثيرا ما تمتد حياة من كان موجودا في القرن السادس الى زمن ولادة المصنف ويستفيد مما قاله بعد ولادته فتكون له السيادة على من استفاد منه من أهل القرن السادس بل وعلى كثير من كان موجودا من كثير من الأئمة وغير عليهم المصنف بفضيلته كأنه حصلت له السيادة على أهل جميع عاقتهم كون سياتهم من أوله وهو عقب القرن السادس وما اتصل به مما قبله (قوله عند كل صادر ووارد) قال في المصباح صدر القول صدره من باب قدم وصدورته بالالف وأصله الانصراف يقال صدر القوم وصدروا هم اذا صرقتهم وصدروا عن الموضوع صدر من باب قتل رجعت اه وفيه ورد البعير وغيره المساء يرد هور ودأبلغه ووفاه من غير دخول وقد يكون دخولا والاسم الورد بالكسر واوردنه المساء والورد خلاف الاصدر وانتهى

(قوله وهي تناديه) أي أهل زمنه وأنت لكون الأهل بمعنى الجماعة (قوله ولوعورض أي أراد أحد أن يعارضه) (قوله لغال لسان الحال) أي في حقه (قوله قال) أي تكلم ذلك الإمام فلم يترك الخ (قوله وتسامى) أي ارتفع وقوله فلم يسمع أي فكأنه يشير إلى أنه لشدة علوه صعد السماء فلم يسمع له كمال بعده قول القائل في حقه ابن الثريا الخ (قوله وتعالى) عطف تفسير على تسامى (قوله متطاول) أي مناظر لهم في العلو والنور (قوله حتى فاق الآفاق) أي أهل جميع النواحي فهو كقوله تعالى واستل القرية (قوله فساق اتباعه أعمام) أي أولهم وآخرهم فهو يتميز لا بعباده وهو بفتح الهمزة وقوله وساق أي خلف رهـ هذا ما أخذ من قولهم ساقه الجيش لؤخرهم كما في مختار الصحاح (قوله ماسطر علمه في الأوراق) أي مدة تسطير ما ألفه في الأوراق (قوله القطب الرباني) أي المتأله والعارف بالله تعالى انتهى مختار والمتأله المتعبد كما في المصباح وقال الشيخ في الكتاب المذكور أيضا الرباني المنسوب إلى الرب أي المالك وقال ابن حجر في شرح الأربعين الرباني هو من أفيضت عليه المعارف الإلهية فعرف ربه ورب الناس بعلمه انتهى فإذ ذكره مبين ٦ للاراد بالنسبة إلى الرب (قوله والعالم الصمداني) أي المنسوب إلى الصمد

على أهل زمنه تقدم النص على القياس وسبق وهي تناديه ما في وقوفك ساعة من باس وتصدر ولوعورض لقال لسان الحال مروا أبا بكر فليصل بالناس من انفق من خزائن علمه ولم يخش من ذي العرش ادلالا هكذا كذا والافلالا قال فلم يترك مقالا لقائل وتسامى فلم يسمع ابن الثريا من يد المتناول وتعالى فكانت ما هو للنيرين متطاول وتصاعد درج السيادة حتى فاق الآفاق وتبعه من درجات معارضيه فساق اتباعه أعمام وساق ومضى وخلف ذكر بابانيا ماسطر علمه في الأوراق شيخ الاسلام بلانزاع وبركة الانام بلاد قاع السطرب الرباني والعالم الصمداني محي الدين النواوي رحمه الله رحمة الله ونفعه عنا والمسلمين ببركته بجاء محمد وآله وعترته قدماء علمه الآفاق واذعن له أهل الخلاف والوافق واجل مصنف له في المختصرات وتسكب على تحصيله العبرات كتاب المنهاج من لم تسمع بآله القرائح ولم تطمع إلى النسخ على منواله المطامح بهربه الالباب وأنى فيه بالهجب الجباب وبرز مخبات المسائل يرض الوجوه كريمة الاحساب ابدع فيه التأليف وزينه بحسن الترصيع والترصيف وأودعه المغانى الغزيرة بالالفاظ الوجيزة وقرب المقاصد البهيمية بالاقوال السديدة فهو يساجل المطولات على صغر حجمه ويدهل المختصرات بغزارة علمه ويطلع كالقمر سناء ويشرق كالشمس بهجة وضياء ولقد أجاد فيه القائل حيث قال

قد صنف العلماء واختصر واقل * يأتوا بما اختصروه كالمنهاج
جمع الصحيح مع الفصيح وفاق بالترجيح عند تلاطم الامواج

أي المقصود في الخواص
قاله شيخ الاسلام في شرح
الرسالة القشيرية اه ولعل
المراد هنا من النسبة انه
يعتمد في أموره كلها على
الله بحيث لا يلتجئ إلى
غيره تعالى في أمر ما اه
(قوله محي الدين) لقبه
واسمه يحيى (قوله وعترته)
بالمثناة الفوقية والعتره
كما في المختار نسل الرجل
وربطه الادنون اه (قوله
واذعن له) أي انقاد (قوله
على تحصيله) أي حفظه
(قوله العبرات) أي
الدموع (قوله كتاب
المنهاج من لم الخ) أي كتاب
من لم الخ نزله منزلة العاقل

فمـ برعنه عن لكثرة الانتفاع به كما ينتفع بأصحاب الرأي فيكون استعارة مصرحة (قوله ولم تطمح) أي تلتفت لم
وعبارة المختار طمع بصره إلى الشيء ارتفع وبابه خضع وطـ ما أيا أيضا بالكسر اه (قوله بهربه) أي غلبه اه مختار وفي
المصباح بهربه بهر من باب نفع غلبه وفضله ومنه قيل للقمر الباهر لظهوره على جميع الكواكب (قوله بالجباب الجباب) أي
بالشيء الغريب بالنسبة لأمثاله مما هو على حجمه فالجباب وصف قصده المبالغة قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى ان هذا
لشيء عجاب أي بليغ في العجب فانه خلاف ما اطبق عليه آباؤنا وما نشاهده من ان الواحد لا يفي علمه وقدرته بالاشياء الكثيرة
اه (قوله والترصيف) قال الدماميني في الترصيف ما حاصله لم يسمع الفعل في هذه المادة الا مجرد ايتال رصفت الحجاره
بالترصيف رصفا اذ وضعت بعضها على بعض وقال في المختار بابه نصر وقال فيه أيضا الترصيع التركيب اه (قوله فهو يساجل)
أي يعطى كعطائها أي يفسد كإفادتها وأصله يغالب في الاعطاء فيغلب غيره وهو بالجيم مختار (قوله ويدهل المختصرات
أي يغالب (قوله ويطلع) بابه دخل مختار (قوله كالقمر سناء) بالمدا أي شرفا ورفعة مختار فهو تميزا ومنسوب على نزع الخافض

للتأخر وأنا أقول بذل الانصيحة التي هي الدين وإرشاد المسترشدين لانتجها واقتضارا لاني دون ذلك رتبة ومقدارا ان هذه الفوائد والصلوات والعوائد مما يتعين مراعاة على كل من أراد الرجوع الى هذا الكتاب الذي هو عمدة الناس في

(قوله مات) أي هلاك حمرة (قوله من خفف) وفي نسخة حنق ومعنى ما في الاصل انه مات من التعبير الذي حصل له المشبه لذهاب ضوء القمر ومعنى الثاني الغبطة قال حنق حنقا من باب تعب انما ظ (قوله وعلا علاه) وفي نسخة عداه فضله أي علا فضله على أعدائه (قوله بركة علامة نوى) كان الظاهر أن يقول بركته لكنه ٧ أقام الظاهر مقام الضمير لما اشمل عليه

من الثناء (قوله جلال

الدين) كان مولده سنة

احدى وتسعين وسبعمائة

ومات من أول يوم من

سنة أربع وستين وثمانمائة

وعمره نحو ثلاث وسبعين

سنة وأخذ العقه عن الشيخ

عبد الرحيم العراقي وهو

عن الشيخ علاء الدين

الطارق وهو عن الامام

النووي (قوله المسمى)

في بعض النسخ بده وزاح

به بدل قوله وجلا به المعنى

(قوله سلوك شابه) أي

طوره الضيقة كذا قيل

قال في المصباح الشعب

بالكسر الطريق وقيل

الطريق في الجبل والجمع

شباب اه وعليه فأنما

يظهر التقييد بالضيقة

على الثاني لان من شأن

الطريق بين الجبلين ذلك

واما على الاول فالتبادر

التفسير بالطرق لا بقيد

(قوله فجأة المقضى) عبارة

المصباح فجئت الرجل

لم لا وفيه مع النواوي الرافعي * خبر ان بل بجران كالحاج

من قاسه بسواه مات ودل من * خفف ومن غبن وسوء مزاج

(وقال الآخر)

لنبت خبرا بنوى * ووقيت من ألم النوى

فلقد نشأ بك عالم * لله أخاص ما نوى

وعلا علاه وفضله * فضل الحبيب على النوى

جزاه الله تعالى من صنيعه جزاء موفيرا وجعل عمله متقبلا وسعيه مشكورا ولم تزل الأئمة

الاعلام قدما وحديثا كل منهم مذكور لفضله ومشتغل باقرانه وشرحه وعاد على كل منهم

بركة علامة نوى فبلغ قصده وانما لكل امرئ ما نوى فبعض شروحه على الغاية في

التطويل وبعضه اقتصر فيه غالبا على الدليل والتعليل هذا وقد أردفه بحقوق زمانه

وعالم أوانه وحيد دهره وفريد عصره في سائر العلوم المنتور منها والمنظوم شيخ

مشايخ الاسلام عدة الأئمة الامام جلال الدين لمحي تغمده الله تعالى برحمته وأسكنه

فسيح جناته بشرح كشف به المعنى وجلال المعنى وفتح به مقفل أبوابه وبسرطانية سلوك

شعبه وضمنه بمجلا الاسماع والنوظر ويحقق مقال القائل كم ترك الاول للآخر الان

القدر لم يساعده على ايضاحه ومنعه من ذلك خشية فجأة المقضى من محتوم حمامه فتركه

عسر الفهم كاللغز لما احتوى عليه من غاية اليجاز ولقد طامس الساني لسادة الافاضل

والوارثون علم الاوائل في وضع شرح على المنهاج بوضع مكبونه ويبرز مصونه فأجبتهم الى

ذلك في شهر القعدة الحرام سنة ثلاث وستين وتسعمائة بعد تكرار زيادات على حصول

المرام وأردفتهم بشرح عيظ لثام مخدراته ويربح ختام كنوزهم وتودعاته أنفع فيه الفث

من السمين وأدب فيه الممول به من غيره بتوضيح مبين أورد الاحكام فيه ليتختر اقتضاها

وأترك الشبه تتضاءل اقتضاها اطلب حيث يقتضى المقام وأوجزا انقضى الكلام خال

عن الاسهل الممل وعن الاختصار المخل وأذكر فيه بعض القواعد وأضم اليه ما ظهر

من الفوائد في ضمن تراكم رائقه وأساليب فائقه لينم بذلك الارب ويقبل

المشتغلون ينسألون اليه من كل حادب مقتصر افييه على المعمول به في المذهب غير

معين بصرير الاقوال الضعيفة وما للاختصار في الاغلب فحيث أقول فيه قال أورجها

فرادى به اماما المذهب الرافعي والمصنف تغمده الله بعفوه ومنه وامطر على قبرهما

أجاء مهموز من باب تعب وفي لغة بفتحين جئته بفتحة والاسم لفجاء بالضم والمدون في لغة وزان نكرة وفتحته الامر من بابي

تعب ونفع أيضا وفجاء مفاجأة أي عاجله اه (قوله من محتوم حمامه) من اضافة الصفة الى الموصوف والمبنى خشية

فجأة موته المحقق (قوله سنة ثلاث وستين وتسعمائة) وقال ابن جزار شروعه في شرحه كان في ثاني عشر محرم الحرام سنة

ثمان وخمسين وتسعمائة (قوله وأردفتهم بشرح عيظ) أي يزيل (قوله الفث من السمين) أي أبي الجيد من الردي والفث بفتح

العين المجبة وبالمثناة المهزول (قوله تتضاءل) أي تضعف (قوله خال عن الاسهاب) أي التطويل

هذا الخبر من المستفيدين والحكام والمفتين فانها من كلفة حسب الطاقة بتتبع مواد الكتاب مع التنبية على ما عدل فيه من
 بالصواب كما استرأه ان شاء الله تعالى في موطنه من الدرر المستخرج من معاديه واعلم اني حيث أنسب الى القصة فرادى
 قوله بجملة جنته) أى وسطها (قوله ما هو شأن البشر) أى من السهو (قوله وبين ذلك) أى المصحح عليه وهو شرح الروض
 قوله ولا التبع) أى الفرع وهو بالحاء المهملة ٨ يقال تبعه فبفتح أفـ فرحه ففرح اه مختار (قوله نزلت في حكم الكتاب)

أى في شأن كتم العلم وهى
 قوله تعالى ان الذين يكتمون
 ما أنزلنا من البينات الآية
 (قوله المنيع المنال) أى
 المنيع العطاء والمعنى ان
 مسائله لغزتها كأنها غنوة
 على غيره من الكتب (قوله
 أسست فيه) أى ذكرت
 وفي المصباح أسسته تأسيسا
 جمعت له أساسا أى أصلا
 (قوله وعباب المنقول) أى
 بحره (قوله مخضت فيه
 الخ) أى انخبتا وأخذت
 خالصها من مخضت اللين
 اذا أخذت زبده من باب
 قطع ونصرو ضرب اه
 مختار (قوله وشرحي
 البهجة والروض) أى
 لشيخ الاسلام رحمه الله
 (قوله الافاضل المعاصر)
 أى كابر حجة والخطيب
 (قوله ما تبث عنده الخ) أى
 تقطع قبل وصولها اليه
 أى من أراد ان يناظره
 ذلك قبل وصوله اليه وكفى
 بذلك عن عجزه عن معارضته
 (قوله لا تنطق برويته)
 وفي نسخة بريبة أى بتهمة
 له فيما نقله (قوله لمن بات

شأنيب رحمه وفضله وحيث أطلقت لفظ الشارح فرادى به محقق الوجود الجلال
 المحلى عفا عنه الغفور الودود وربما تعرض لحل بعض مواضعه المشككة تيسيرا على
 الطلاب مستعينا في ذلك وغيره بعون الملك الوهاب وحيث أطلقت لفظ الشيخ فرادى
 به شيخ مشايخ الاسلام ذكرنا نعمه الله تعالى برحمته وما وجدته أيها الواف على هذا الكتاب
 والمتمسك منه بما وافق الصواب في كلامي من اطلاق أو تقييد أو ترجيح معزو والوالدى
 وشيخي شيخ مشايخ الاسلام عمدة الائمة العلماء الاعلام شيخ الفتوى والتدريس ومحل
 الفروع والتأسيس شيخ زمانه بالاتفاق بين أهل الخلاف والوفاق نعمه الله تعالى برحمته
 وأمكنه بجملة جنته فهو المول عليه عنده لان رأيه عليه استقر ولم يزل يري اليه عما خالفه
 فبسبب ما هو شأن البشر وعمدتي في العزوف لفتاويه ما قرأته منها عليه ثم مر عليها بنفسه وفي
 العزوف لمعتمداته ما وجدته على أجل المؤلفات عنده محصيا بخطه لم يحل بينه وبين ذلك لا السبب
 الناقل له لزمه والله لم أقصد بذلك نقص أحد عن رتبته ولا التبع بنشر العلم وفضيله
 وانما المقصد منه نصح المسلمين باظهار الصواب خشية من آية نزلت في حكم الكتاب واسأل
 الله من فضله ان يني على باتمام هذا الشرح البديع المنال المنيع المنال النائق بحسن
 نظامه على عقود الدلائل الجامع لفوائد ومحاسن قل ان تجتمع في مثله من كتاب في العصر
 الخوال أسست فيه ما يبين على فهم المنقول ويثبت فيه مصاعديرتي فيها قاصدا للنقول فهو
 لباب العقول وعباب المنقول وصواب كل قول مقبول مخضت فيه عدة كتب من الف
 مشتهرة ومؤلفات معتبرة من شروح الكتاب وشروح الارشاد وشرحي البهجة والروض
 وشرح المنوع والتعحيح وغيرها للناشرين واخواننا السادة الافاضل المعاصرين على
 اختلاف تنوعها فاحذت زبدها ودررها ومررت على رياض جملة منها على كثرة عددها
 واقتطفت غرها وزهرها وغصت بحارها فاستخرجت جواهرها ودررها فلهذا انحصل فيه
 من العلوم والفوائد ما تبث عنده الاعناق بما وتجمع فيه ما تفرق في مؤلفات شتى على اى
 لا يبعه بشرط البراءة من كل عيب ولا ادعى انه جمع سلامة كيف والبشر محل النقص بلا
 ريب وستتفرق الناس فيه ثلاث فرق فرقة تعرف شمس محاسنه وتسكروها وتجتلي عرائسه
 وتلتقط فوائده وكان لا تبصرها ثم تشد بقبيلتين خيرها لا تنطق برويته ولا تذكرها
 والاخرى تبث منه في نعم وتصيح تكفرها

وأظلم أهل الظلم من بات حاسدا • لمن بات في نعمائه يتقلب

لعب بها شيطان الجسد وشده وثاقها الذي لا يوثق به بمجل من مسدد وتصرف فيه
 والشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم في الجسد تصرف فيهم فنوى كل منهم السوء

في نعمائه يتقلب) فاعل يتقلب مستتر يعود على من بات حاسدا والمعنى من بات يتقلب في نعم شخص أولاها

اليه وهو يحسد ذلك المنعم فهو أظلم أهل الظلم (قوله بمجل) متعلق بقوله وشده الخ (قوله فنوى كل منهم السوء) أى بان نوى
 نفسه انتقامه فذكره مساوى ليست مطابقة للواقع حسدا واردة ان الناس يتركونه

نسخة المحتاج الذي هو شرح خاتمة المحققين الشهاب ابن حجر الميمنى سقى الله تراه والله المأمول والمسؤول في التفضل بالاثابة والقول (قوله رحمه الله ونفعنا به يحتاج دينه) أى طريقه بمعنى دلائله بقريضة مقابله بالاحكام فى الفقرة الثانية بناء على انها

(قوله فى ميدان الحسد الخ) الميدان بفتح الميم وكسرهما كافى القاموس (قوله حتى صرف عن الهدى) أى من غوى (قوله أتاح له لسان حشود) أى هيا قال فى القاموس تاح له الشئ يتوح تها كتاح يتبع وأتاحه الله فأتبع اه (قوله عرف العود) هو بالفتح قال فى المختار والعرف الريح طيبة أو منتنة اه (قوله فالحسدة قوم غلب عليهم الخ) من هنا الى آخر الايات الثلاثة الآتية مأخوذ من آخر الاتقان للسيوطى برمته وحروفه q (قوله قد تكبوا عن علم الشريعة) أى تحوّلوا وبابه نصر (قوله الا أنوفاً مشمرة) أى من فوعة قال فى المصباح شمروبه ورفعته أى فالفاعل رافع والمفعول مرفوع (قوله أقوالهم وأفعالهم) وفى نسخة وأعمالهم (قوله فالعالم بينهم مرجوم) كذا فى النسخ والذى فى الاتقان المأخوذ منه هذه العبارة موجوم بالواو قال فى المطالع وجم بجم وجوما وهو ظهور الحزن وتقطيب الوجه مع ترك الكلام انتهى (قوله داخل فى كفة النقصان) بكسر الكاف وفخها اه مختار (قوله وائم الله) أى عين الله وفى المصباح أيم اسم استعمال فى القسم والتزم رفعه كما التزم رفع لعمر الله ثم قال وقد يختصر منه فيقال وائم الله يحذف الهمزة والنون (قوله من اجلاس البيوت) كناية عن ملازمة البيوت

ولكل امرئ ما نوى وتحكم فغوى بحكمه من غوى وجرى بهم فى ميدان الحسد حتى صرف عن الهدى وآخر من فئة ثانية يسمع كلامه ولا يفهمه ويسبح فى بحره ولا يعلمه ويصبح ظمأ نأوى البصره ومثل هذا لا يفتقد حضوره اذا غاب ولا يؤهل لان يعاب اذا غاب وكلم من عائب قولاً صحيحاً * وأفته من الفهم السقيم

وآخر من فئة ثالثة يعترف من بحره ويعترف ببيرو به ويقتطف من زهره ما هو أزهر من الافق وزهره ويلزم التناءى عليه لزوم الخطب للنسار والاقلام للمعابر والادكار للخواطر وهذه الفرقة عزيزة الوجود ولتن وجودت فاعلمها بعد سكين المؤلف للحدود واذا أراد الله نشر فضيلة * طوبى أتاح له لسان حشود لولا اشتعال النار فيها جاورت * ما كان يعرف طيب عرف العود

فالحسدة قوم غلب عليهم الجهل وطهم وأعمالهم حب الرياسة وأصمهم قد تكبوا عن علم الشريعة ونسوه واكبوا على علم الفلاسفة وتدارسوه يريد الانسان منهم ان يتقدم ويأبى الله الا ان يزيد تأخيرا ويبغى العزة ولا علم نده فلا يجد له وليا ولا نصيرا ومع ذلك فلا ترى الا أنوفاً مشمرة وقلوباً عن الحق مستكبرة وأقوالاً تصدر عنهم مفتراة مزورة كلما هديتهم الى الحق كان أصم وأعمى لهم كأن الله لم يؤكل بهم حافظين يضبطون أقوالهم وأفعالهم فالعالم بينهم مرجوم تتلاعب به الجهال والصبيان والكامل عندهم مذموم داخل فى كفة النقصان وائم الله ان هذا هو الزمان الذى يلزم فيه السكوت والمصير جلاسا من اجلاس البيوت ورد العلم الى العمل لولا ما ورد فى صحيح الاخبار من علم علماء كتمه ألبه الله بجلاتهم من نار والله در القائل حيث قال

ادأب على جمع الفضائل جاهدا * وأدم لها تعب القرىحة والجسد

واقصدها وجه الاله ونفع من * بلغته ممن تراه قد اجتهد

واترك كلام الحاسدين وبغيم * هملأ بعد الموت ينقطع الحسد

وأسأل الله تعالى انعام هذا التوضيح على اسلوب بديع وسبيل بالنسبة الى كثير من أبناء الزمان منيع مع ان الفكر عنه بغيره مقطوع ولم يمكن نيسر صرف النظر له الاساعة فى الاسبوع وهذا أنما معترف بالجزء والقصور سائل فضل من وقف عليه ان يصلح ما يبدوله

٢ نهاية ل وهو بالجيم وفى نسخة بالهمزة وعادة المختار فى فصل الحاء من باب السين المهمة جلس البيت كساء يسط تحت حر الثياب وفى الحديث كن جلس يترك أى لا تبرح منه انتهى وبه يعلم ان نسخة الحاء المهمة أولى لمطابقتهما فى الحديث وفى المختار أيضا فى فصل الجيم من باب السين المهمة ورجل جلسة بوزن هزة أى كثير الجلاوس والجلسة بالكسر الحال التى يكون الجالس عليها وجالسه فهو جلوسه وجليسه كما تقول خذنه وخدينه وهو صحيح هنا أيضا لكن الاول أظهر (قوله ورد العلم الى العمل) أى قصره على العمل به لنفسه (قوله تعب القرىحة) أى الطبع قال فى القاموس القرىحة أول ما يستنبط من البئر كالقرح وأقول كل شئ ومنك طبعك (قوله أن يصلح ما يبدوله

جمع حكم فالمعنى شيددينه بدلائله اذ الشريعة هي الدين ماصداقوه واحترام اذ المشيد لا ركان الشئ بغير طريقه لا بامن
الخطا وفيه استمارة بالكناية شبه الشريعة بالبناء واثبت له الاركان تخيلا والتشيد ترشحا ومثله يقال في نظائره الاتية

من فطور (أي خلل من فطره اذ اشقه أي خلله وهذا من المؤلفين كاية عن طيب محاولة الاجوبة عما يرد عليهم من الاعتراضات
وليس ذلك اذ نافي تغيير كتبهم على الحقيقة ولو انفتح ذلك الباب لابطل الوثوق بأخذ شئ من كلامهم وذلك لان كل من طالع
وظهر له شئ غير ما ظهر له ويحجب عن بده يفعله مثله وهكذا فلا يوثق بنسبة شئ الى المؤلفين لاحتمال ان ما وجدتم تبنا
في كلامهم يكون من اصلاح بعض من وقف ١٠ على كتبهم ولا ينافي ما قررناه قوله قبل اجراء قلبه المشعر بانه يصلح شبهه

حقيقة لجواز ان يريد به
الامر بالنأمل قبل اطهار
الاعتراض عليه والمبالغة
فيه هذا وليس كل
اعتراض سائغا من المعترض
وانما يسوغ له اعتراض
بخمسة شروط كما قاله
الابشيطي وعبارته لا
ينبغي لمعترض اعتراض
الا باستكمال خمسة شروط
والأفهم آثم مع رد اعتراضه
عليه كون المعترض أعلى
أو مساويا للمعترض عليه
وكونه يعلم ان ما أخذه من
كلام شخص معروف
وكونه مستحضر لذلك
الكلام وكونه قاصدا
للصواب فقط وكون
ما اعتراضه لم يوجد له وجه
في التأويل الى الصواب
انتهى أقول وقد يتوقف
في الشرط الاول فانه قد

من فطور وان يصفح عما فيه من زلل وان ينعم باصلاح ما يشاهده من خلل مسبب لا على
ذيل كرمه متأملا كله قبل اجراء قلبه مستحضرا ان الانسان محل النسيان وان الصنف
عن عثرات الضعاف من شيم الاشرف وان الحسنات يذهبن السيئات فلهذا در القائل
حيث قال ومن ذا الذي ترضى سبحانه كلها * كفى المرغبل ان تمته ما به
ووسميته بخرمهاية المحتاج الى شرح المنهاج راجعا ان المقتصر عليه يستغنى به عن مطالعة
ما سواه من امثاله وأن يدرك به ما يرجوه من آماله ولا يمنع الواقف عليه داء الحسد اذا أخذ
ما فيه يا لقبول ولا استصغار مؤلفه وقصر نظره في النقول فقد قال القائل
لا زلت من شكركى في حلة * لا بسها ذو سلب فان
يقول من تطرق أسماعه * كم ترك الاول للآخر
فليس لكبر السن بفضل القائل ولا لحدثانه به تضم المصيب وان كان لذلك الكلام أول قائل
فلهذا در القائل حيث قال

وانى وان كنت الاخير زمانه * لا تبحا لم تستطعه الاوائل
ولقد أباد القائل في قوله
افى لارحم حاسدى لفرط ما * ضمت صدورهم من الاوغار
نظروا صنيع الله في فعيونهم * في جنسة وقلوبهم في نار
لا ذنب لي قد رمت كتم فضائي * فكأنما برقمتها بنهار
وهذه الاطالة من باب الارشاد والدلالة أعادنا الله من حسد يد باب الانصاف واجارنا من
الجور والاعتساف ولما كانت الاعمال بالنيات وقريبا كل ما هوآت نويت به الثواب
يوم النشور وطمعا في دعوة عبد صالح اذا صرت منجلا في القبور لا الثناء على ذلك في دار
الغرور واعلم ان التأسي بكتاب الله سنة مهنمة والامل بالخبر الاتي طريقة ملتزمة
وهذا التأليف أثر من آثارها وفيض من أنوارها فلذلك جرى المصنف كغيره على ذلك

يجرى الله على لسان من هو دون غيره بمراحل ما لا يجريه على لسان الافضل (قوله من شيم الاشرف) المنهج
أي خصا لهم (قوله كفى المرغبل) أي شرفا وفضلا وهو بضم النون كما في المختار (قوله من تطرق) في نسخة من تقرر وكل
منهما يحتمل انه بالياء التحتية وبالتاء الفوقية فالضمير على الاول راجع للشكر وعلى الثاني للجنة (قوله بفضل القائل) هو بالفاء
معناه المخطئ في رأيه قال في القاموس في فصل الفاء من باب اللام قال رأيه يغفل فيؤله وقيلة أخطأ وضعف كتفيل وفيل رأيه
قبضه وخطأه ورجل قيل ل رأي بالكسر والفتح وككيس وقاله وفله وقال من غير اضافة ضعيفة والجمع افعال وفي رأيه فيالة
وفيولة ومقابلة وا فبال كسر والفتح لجة وتقدم في قال فاذا اخطا قيل قال رأيك انتهى وما ذكره من انه بالفاء هو المناسب
لقوله بدمية تضم المصيب (قوله ولا لحدثانه) أي صفوه (قوله وان كنت الاخير زمانه) مرفوع على انه فاعل الاخير
بمعنى الذي تأخر زمانه وتجاوز فيه الاضافة (قوله من الاوغار) أي حرارات الصدور (قوله طريقة ملتزمة) أي بين القوم
(قوله من آثارها) أي الطريقة

وهذا أولى من جعل شيخنا له من الاستمارة المبرحة التسمية كما لا يخفى بل هو المتعين (قوله بأحكامه) بفتح الهمزة جع حـ
فأضمر فيه للدين أوله أو بكسر هاء مصدر أحكم أى اتقن فالضمير فيه لأحد ذينك أو للتشديد المفهوم من شديده وهذا هو
الانصب كما لا يخفى وعلى الفتح فالمصدر بالفروع موضوعات المسائل التى ترد عليها الأحكام وعلى الكسر فالمراد به انفس

(قوله فلا يحتاج الى ما تمهله) ظاهره فى الحاجة صحة التعلق وليس مراد الان الحرف الرائد وما أشبهه لا يتعلق بشئ
أصلاً ولا يكاد لم يبال بهذا الإيهام لأن ذكر ما لا يحتاج اليه بعد عند الباء وهو لا يجوز ارتكابه (قوله أول الاستعانة) أى
والاصح انها أصلية فتعلق بمحذوف ومنها ما الاستعانة وأما المصاحبة فقوله أول الاستعانة الخ إشارة الى ما علم انه الاصح
(قوله اسم فال) أى ذلك المحذوف اسم فاعل الخ (قوله خبر مبتدأ محذوف) تقديره ابتدأ كائن وعلى هذا الوجه لا عمل
للمصدر فى الجار والجرور (قوله أى أولف أو أبداً) والجار خبر مبتدأ محذوف (قوله ولا يضر على هذا) أى على الأخير ما على غيره
فلا عمل للمصدر فيه حتى يمتد عنه (قوله وابقاء مع موله) والفرق بين هذا وبين قوله اسم فاعل الخ انه ثم متعلق بنفس اسم
الفاعل الواقع خبراً كما هو واضح من كلامه وذلك لأن اسم الفاعل المقدر حيث جعل خبراً هو مأخوذ من كان التامة وهنـ
متعلق بنفس المبتدأ والخبر مقدر به محذوف (قوله وتقدم الممول ههنا) هو بسم الله الخ (قوله كما فى قوله بسم الله) أى
كالتقدم فى قوله بسم الله الخ وقوله لانه أهم علة لقوله أو وقع وقوله وأدل عطف ١١ عليه وكذا أدخل وأوفق وقوله وأوفق

الوجود هو من وفق أمره
أى وجد موافقاً لقوله لانه
قديم أى ذاته وهو علة
لقوله مقدم (قوله
لاختصاصها بلزوم الحرفية
والجر الخ) أما غير هـا من
الحروف ففيه ما ينقل عن
الحرفية كالنكاف وما
ينقل عن الجر كالواو واغما
كان لزومها لذين مقتضيا
لكسرها قال الشيخ سعد
الدين التقطازى أما الحرفية
فسلانها تقتضى البناء على
السكون الذى هو عدم
الحركة والكسر يناسب

المنهج القويم والعارى المسقيم فقال (بسم الله الرحمن الرحيم) الباء فيها قيل انها زائدة فلا
تحتاج الى ما يتعلق به أول الاستعانة أو المصاحبة متعلقة بمحذوف اسم فاعل خبر مبتدأ محذوف
أو فعل أى أولف أو أبداً أو حال من فاعل الفعل المحذوف أى ابتدأ متبركاً ومستهيناً بالله
أو مصدر مبتدأ خبر محذوف أى ابتدأ بسم الله ثابت ولا يضر على هذا حذف المصدر وبقاء
مع موله لانه يتوسع فى الجار والجرور وما لا يتوسع فى غيرهما وتقدم الممول ههنا أو وقع كما
قوله بسم الله مجرأ هو قوله أبداً لانه أهم وأدل على الاختصاص وأدخل فى التعظيم
وأوفق للوجود فان اسمه تعالى مقدم لانه قديم واجب الوجود لذاته واغما كسرت الباء ومن
حق الحروف المفردة ان تنفخ لاختصاصها بلزوم الحرفية والجر كما كسرت لام الامر ولام
الجر اذا دخلت على المظهر للفرق بينهما ما وبين لام التأكيـد والاسم انعم ما أبان عن معنى
واصطلاحاً ما دل على معنى فى نفسه غير متعرض بينيته زمان ولا دال جزء من أجزاءه على جزء
معناه والتسمية جعل ذلك اللفظ دالاً على ذلك المعنى وأقسام الاسم تسعة أولها الاسم الواقع
على الشئ بحسب ذاته ثانياً الواقع على الشئ بحسب جزء من أجزاءه ثالثاً الواقع على
لشئ بحسب صفة حقيقية قائمة بذاته رابعاً الواقع على الشئ بحسب صفة إضافية فقط

العدم لقلته اذا لا يوجد فى الفعل ولا فى غير المصدر من الاسماء ولا فى الحروف الانادرا وأما الجر فتناسب حركتها التى هى
الكسرة عما لها لاى لا تنقل عنه وهو الجر لذى هو الكسرة أصالة انتهى عبد الحق السبباطى فى شرح البعثة (قوله اذا
دخلت) أى لام الجر (قوله على المظهر) كفى قولك اسأل زيد (قوله بينهما) أى لام الامر ولام الجر (قوله ما أبان عن معنى)
أى أظهر وكشف (قوله مادل) أى انقل دل على معنى فى نفسه أى بنفسه (قوله غير متعرض) خرج به الفعل (قوله على جزء
معناه) خرج المركبات الناقصة كالأضافية والمزجية (قوله جعل ذلك اللفظ) خرج به جعل الفعل والحرف دالين على معناها
فليس واحد منهما تسمية وان كان ذلك الجمل رضاء مطبقاً وامم الإشارة فى ذلك راجع لقوله مادل الخ (قوله وأقسام الاسم)
أى من حيث هو سواء كان المسمى بذلك لارى أو غيره تسعة سئل سيدنا ومولانا الشيخ أبو بكر الشنوائى رحمه الله تعالى عن قول
سيدنا ومولانا الشيخ الامام الشارح فى قوله ههنا وأقسام الاسم تسعة أو لها الاسم الواقع على الشئ بحسب ذاته الخ أو ضصوصا
الجواب عن هذه الأقسام المذكورة فردا فردا الى حسب الحال فأجاب بمانصه الحمد لله الموفق للصواب وأولها يجوز بذات
الشئ وحقيقته وثانيها يجوز حيوان ونطاق من قولك الانسان حيوان أو ناطق وثالثها العالم والقادر ورابعها ضوصاً أسماء
الجهات ضوصيين وشمال فانها لم تطلق على الاماكن المخصوصة الا باعتبار ما تضاف اليه وخامسها نحو الارزى وهو ما لا انتداله

الاحكام (قوله من جعل به) أي بالدين أو بالتهاج والاول أنسب بما فسرت به آية ويتبع غير سبيل المؤمنين من أن المراد يسيلهم ما هم عليه من الاعمال والاعتقادات (قوله ونورا) أي رجة بقرينة نسبتها الى سائر الخلائق الشامل للدواب والجنادات وغيرها المستحيل في حقها من الهداية (قوله حين درست أعلام الهدى) أي الدين بمعنى الاحكام وقوله وانطامس

وسادسها نحو المكون للعالم والموجد له فان المحققين من المتكاملين وهم الاشاعرة على ان التكوين من الاضافات والاعتبارات العقلية مثل كون الصانع قبل كل شيء وبعده والحاصل في الازل هو مبدأ الخلق ونحوه وهي القدرة وسابها نحو واجب الوجود وهو الذي يكون وجوده من ذاته أي ليس المراد انه كان معدوماً وأوجدته ذاته بل المراد انه موجود بوجوده هو أعلم به ليس مسبوقاً بعدم وليس وجوده ناشئاً من شيء وكأنه أشار اليه بقوله فلا يحتاج الخ الا ان جعل ما ذكر تفسيره يقتضي أن مفهوم واجب الوجود السلب وحده فالاولى ان يقال في تفسيره موجود ليس وجوده من غيره فلا يحتاج في وجوده ولا إيجاد مراده الى شيء وتاسعها نحو لفظ الجلالة فانه أطلق على الذات المستجمع لسائر صفات الكمال وهي حقيقة نحو العلم والقدرة وازدافية نحو الخلق وسلبية نحو ليس بعرض ولا جسم فانه وان كان علماً لا يقصده بالذات فلهذا لا يقصده تبعاً لغير الذات كنعو الاله انتهى بحروفه ولم أر الثامن وأعله سقط من قلم الناسخ أقول ولعله كالاتي فانه عبارة عن كونه سابقاً لغيره وهو صفة اضافية وانه لا يسبقه غيره وهو صفة سلبية وكالقيوم فان معناه كونه قائماً بنفسه أي لا يحتاج الى غيره وهو سلب ومقوماً لغيره وهو اضافة ١٢ ثم رأيت بخط بعض الفضلاء وانه نقله من خط الشارح مانصه في فائدة في اقسام

الاسم تسعة اولها الاسم الواقع على الشيء بحسب ذاته كسائر الاعلام ثانياً الواقع على الشيء بحسب جزء من أجزاء ذاته كالجوهر للجدار والجسم له ثالثاً الواقع على الشيء بحسب صفة حقيقية قائمة بذاته

خامسها الواقع على الشيء بحسب صفة سلبية سادسها الواقع على الشيء بحسب صفة حقيقية مع صفة اضافية سابها الواقع على الشيء بحسب صفة حقيقية مع صفة سلبية ثامنها الواقع على الشيء بحسب صفة اضافية مع صفة سلبية تاسعها الواقع على الشيء بحسب مجموع صفة حقيقية وازدافية وسلبية والاسم عند البصريين من الاسماء التي حذفت اعجازها للكثرة الاستعمال وبنيت أوائلها على السكون وأدخل عليها مبتدأ بها حمزة الوصل ويشهد له تصريحه على أسماء وأسماي وسمى وسميت وحجى عسما كهدى لغة فيه بدليل قولهم ماسمالة والقلب بعيد غير مطرد وهو مشتق من السمو وهو العلو ومن السمة عند الكوفيين وهي العلامة لانه

علامة

كالاسود والابيض والبارد والبارد رابعها الواقع

على الشيء بحسب صفة اضافية فقط كالعلوم والمفهوم والمذكور والمالك والمملوك خامسها الواقع على الشيء بحسب صفة سلبية كاعمى وفقير وسليم عن الآفات سادسها الواقع على الشيء بحسب صفة حقيقية مع صفة اضافية كعالم وقادر بناء على ان العلم والقدرة صفة حقيقية لها اضافة للعلومات والمقدورات سابها الواقع على الشيء بحسب صفة حقيقية مع صفة سلبية كقادر لا يحجز وعالم لا يحجز ثامنها الواقع على الشيء بحسب صفة اضافية مع صفة سلبية كالقطة أول فانه عبارة عن كونه سابقاً لغيره وهو صفة اضافية وانه لا يسبقه غيره وهو صفة سلبية وكالقيوم فان معناه كونه قائماً بنفسه أي لا يحتاج الى غيره وهو سلب ومقوماً لغيره وهو اضافة تاسعها الواقع على الشيء بحسب مجموع صفة حقيقية وازدافية وسلبية كلاله فانه يدل على كونه موجوداً أزلياً واجب الوجود لذاته وعلى الصفات السلبية الدالة على التنزيه وعلى الصفات الازدافية الدالة على الإيجاد والتكوين انتهى كذا بخط مر اه (قوله وبنيت أوائلها الخ) أي وضعت ساكنة وليس المراد بالبناء متبادل الاعراب كما هو واضح لان ذلك شرطه ان يكون في الآخر (قوله ويشهد له) أي لما قاله البصريون (قوله وأسماي) الاول عدم كتابته بالياء وكأنه رسمها اظهاراً للجزء المحذوف ان جعل جمع الاسم اما اذا جعل أسماي جمعاً لاسماء وهو ما صرح به القرطبي فرسم الياء متممين (قوله بدليل قولهم) انما استدلل على الاخير دون غيره دفعا لما نديقال ان حجى عسما على ذلك الوجه لا يدل لجواز حججه على بعض لغات الاسماء وان ألفه مبدلة من التنوين وحاصل التوجيه انه لو كان كذلك لما ثبتت الالف فيه عند الازداف بل كان يقال ماسمك بضم الميم بلا ألف (قوله والقلب بعيد) أي الذي ذهب اليه الكوفيون (قوله ومن السمة عند الكوفيين) وفي المنهج بدل هذه وقيل من الوسم انتهى وهما مصدران لو سم قال في المختار وسمه من باب وعد وسمه أيضا انتهى يعني يقال وسم وسم وسم وسم كما يقال وعد وعد وعدا وعدة فوعلى هذا حقيقة وضع العلامة لانها لا تسمى المصدر لان نفسه

منهج الحق أي طريقه يعني دلائله بقرينة ما يأتي بعده وقوله فاعلى من الدين معاملة راجع الى قوله وانطمس منهج الحق الخ على طريق الف والفساد المرتب وقوله فانشرح به أي بالدين وقوله وانزاحت به أي باعلاء دلائل حكم الشرع اذا تشبه اغما: نزاح بالدلائل ففيه أيضا لف ونشر مرتب وانما قال وأشرف مصباح الصدق على الانطفاء ولم يقل وانطفأ كسوايقه لانهم كانوا في الجاهلية يحرمون على الصدق وعدم الكذب فالصدق كان موجودا بخلاف ما قبله (قوله فاعلى من الدين) المراد

في ابن حجر وأصل الاسم السمو وهو الارتفاع حذف بحزوه وعوض عنه همزة الوصل فوزنه أفع وقيل أفل من السيماء وقيل أعل من الوسم انتهى وهو يدل على أن منهم من يقول انه محذوف عينه لا ذؤه ولا لامه ففيه ثلاثة أقوال محذوف اللام وقيل العين وقيل الناء هذا امراده امكن في عبارته فلاقه ومن ثم كتب سم مانصه قوله وقيل أفل فديدل ظاهر الصنيع انه في حيز التفرع على قوله حذف بحزوه الخ مع ما قبله مع ان ذلك لا يصح ان حذف الحز لا يتفرع عليه ان الوزن اقل أو اعل أي انما يتفرع عليه أنه أفع فليجعل مسنأ نفأ ويعطف على قوله وأصل اسم سمو (قوله وهذا وان كان محصيا) الاشارة الى قوله من السمة الخ (قوله لما صر) أي من تصريته على أسماء الخ (قوله والاسم ان أريد به اللفظ) أي ما صدق عليه هذا اللفظ ومنه فلفظ الاسم قد دخل فيه نحو العليم والقدير والحي وغيره (قوله باختلاف الاسم) أي لغاتهم والامة كما في المصباح اتباع النبي والجمع أم مثل غرفة وغرف (قوله والمسمى لا يكون كذلك) أي لا يختلف ١٣ باختلاف الامم والاعصار الخ وقوله وأما قوله الخ

وارد على قوله لكنه لم يشتر

الخ (قوله لكنه لم يشتر)

عبارة ابن حجر وألذات

عينه أي وان أريد به الذات

فهو عينه كالو أطلق لان

من قواعدهم ان كل

حكم ورد على اسم فهو على

مدلوله انتهى وهي قد

تناق قول الشارح انه لم

يشتر أنه يعني الذات ووجه

علامة على مسماء وهذا وان كان محصيا من حيث المعنى لكنه فاسد من حيث التصريف لما مر وأصله وسم حذف الواو وعوض عنها همزة الوصل ليقول اعلاه ورد بان همزة الوصل لم تعهد داخلية على ما حذف صدره في كلامهم والاسم ان أريد به اللفظ فتغير المسمى لانه ية ألف من أصوات مقطعة غير قارة ويختلف باختلاف الامم والاعصار ويتعدد تارة ويتحد أخرى والمسمى لا يكون كذلك وان أريد به ذات الشيء فهو المسمى لكنه لم يشتر به هذا المعنى وأما قوله تعالى تبارك اسم ربك فالمراد به اللفظ لانه كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن النقائص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعات لها من الرفت وسوء الادب أو الاسم فيه مقسم للعظيم والاجلال وان أريد به الصفة كما هو رأي أبي الحسن الأشعري انقسم انقسام الصفة عنده الى ما هو نفس المسمى كالواحد والقدم والى ما هو غيره كالخالق والرازق والى ما ليس هو ولا غيره كالحي والعليم والقادر والمريد والمتكلم والبصير والسميع لا يقال مقتضى حديث البسملة الا في ان يكون الابتداء

المناخاة ان اسمة معاملة بمعنى الذات كثير في الكلام اللهم الا أن يقال ان الذي لم يشتر بحجته بمعنى الذات مجيء الاسم بمعنى الذات في غير استعماله مع عامل كأن يقال مثلا لفظ كذا هو الذات المخصوصة والذي كثر استعماله بمعنى الذات استعماله مع كبر المعامل كقولك الله الهادي ومحمد الشفيع وقد يصرح بذلك قول ابن حجر كالو أطلق هذا وقد كتب سم عليه مانصه قوله لان من قواعدهم الخ فيقال لادالة في هذا الدليل على المطاوب لان مدلول لفظ الاسم الاسماء كلفظ الله ولفظ الرحمن لانفس الذات فتأمل اللهم الا أن يراد أن الذات مدلول بالواسطة فانها مدلول المدلول ولا يخفى ما فيه فليتأمل انتهى وهو مبني على ان المراد بالاسم انظمة وهو المركب من الهمزة والسين والميم وعلى ما قلناه من ان المراد به ما صدقه أخذ من قول ابن حجر كالو أطلق لا يتوجه ما ذكره سم (قوله بهذا المعنى) وهو كون الاسم بمعنى المسمى (قوله الرفت) قال في المصباح رفت في منطقة وثمان باب طلب ويرفت بالكسر لغة أفحش فيه (قوله وسوء الادب) عطف تفسير (قوله أو الاسم فيه) أي في تبارك الخ (قوله متعم) أي زائد (قوله انقسام الصفة عنده) أي الأشعري (قوله الى ما هو نفس المسمى) ومرادهم به ما لا يزيد مفهومه على الذات كالقديم فان معناه ذات لا أول لوجودها فلم يدل القديم على صفة حقيقية قائمة بالذات بل على سلب الاولية عنه ومرادهم بالغير ما يمكن انفكاكه عن الذات بان يمكن وجود الذات بدونها كخلق فاه عبارة عن اليجاد من العدم وذاته تعالى في الازل موحودة غير متصفة باليجاد بالفعل ومرادهم بما ليس عينه ولا غيره أن يكون مفهومه زائدا على الذات بصفة حقيقية قائمة بها ولا يمكن انفكاكها عنها كعلم فان مسماء الذات التي قام بها العلم فالعلم ليس عين الذات ولا غيره العدم انفكاكه الذات عنه فان العلم قديم يقدم الذات (قوله مقتضى حديث البسملة الا في) وانما ورد هذا هنا وان كان الانسب بحسب

منه ما خرج منه العقائد فلا بد أنه يقتضى انه قرر شريعة من قبله وهو خلاف المذهب (قوله فان المسلم وان كانت الخ) وفي
مثل هذا التركيب في خطبة الكثر للحنفية ولفظه وهو وان خلا عن العويصات والمساكنات قد تحلى بمساكن السواو
والواقعات قال شارحه مسكين أى لم يحل وان خلا عن العويصات فقد تحلى فلي هذا تكون الذاء الجبراء وتكون لو اولاهما

الطاهر تأخيره لانه لمساكين المراد من الاسم اللفظ كان ذلك منسأ السؤال فذكر متصلا به (قوله كصرب) مثال ما اورد
لفظه بالقرينة (قوله وهو لفظ) أى مدلول لفظ وكان مراده ان هذا هو العلم لذاته تعالى فلا ينال ان مدلول الاسم جمع
الاسماء على ما يفيد اضافة الاسم من الاستغراق (قوله لان التبرك) أى اشارة لان الخ (قوله والاستمانه بذكر اسماء اية)
أى كما هو بذكر ذاته فليس التبرك مقصورا على الذات بل كما يكون بما يكون بالاسم (قوله والتمين) أى التبرك وهو اقد شمر
بأن اليمين لا تنعقد بقوله بسم الله لا فعان ١٤ قال سم على ابن حجر قوله حذرا من ايهام القسم بقضيته ان بسم الله لا تشمل

القسم وفيه كلام في الايمان انتهى وحاصله كاذ كره الشهاب الحجازي في مختصر الروضة انه يمين (قوله أو التحصيل نكتة الاجال) هذا غير ظاهر ان أريد بالاسم الأعم من اسمه تعالى وغيره وأما ان أريد به ذاته تعالى فظاهر وتكون الاضافة بيانية وعبرة ابن حجر ولم يقل بالله حذرا من ايهام القسم وليهم جميع اسمائه انتهى وهو صريح في ان الاضافة حقيقية وان المقصود منه العموم على الوجه الثاني وان نكتة الاجال والتفصيل انما تناسب الاول (قوله والله علم على الذات مع قوله الا في فهو منجلى) يد

بلفظة الجلالة ولم يكن به ابل بلفظة بسم لاننا نقول كل حكم ورد على اسم فهو في الحقيقة على مدلوله الا بقرينة كصرب فعل فقوله بسم الله ابتدئ معناه ابتدئ بمدلول اسمه وهو لفظ الجلالة فكانه قال بالله ابتدئ وانما لم يقل بالله لان التبرك والاستمانه بذكر اسماء اية أو للفرق بين اليمين والتمين أو لتحصيل نكتة الاجال والتفصيل * والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع الماحمدا كثر أهل العلم على انه اسم الله الاعظم وقد ذكر في القرآن العزيز في ألفين وثلاثمائة وستين موضعا وأصله الله حذف هزئه وعوض عنها الالف واللام لانه يوصف ولا يوصف به ولا به لا بدله من اسم تجرى عليه صفاته ولا يصلح له مما يطاق عليه سواه ولانه لو كان وصفا لم يكن قول لا اله الا الله توحيدا مثل لا اله الا الرحمن فانه لا يمنع الشركة فهو منجلى لا اشتقاق له ونقل عن الشافعي وامام الحرمين وتلميذه الغزالي والخطابي والخليل وسيبويه وابن كيسان وغيرهم قال بعضهم وهو الصواب وهو أعرف المعارف فقد حكي ان سيبويه رأى في المنام فقيل له ما فعل الله بك فقال خيرا كثيرا جعل لي اسمه أعرف المعارف والا كثرون على انه مشتق ونقل عن الخليل وسيبويه أيضا واشتقاقه من أله بمعنى عبد وقيل من أله اذا تحير لان القول تحير في معرفته أو من أله الى فلان أى سكنت اليه لان القلوب تطمئن بذكره والارواح تسكن الى معرفته أو من أله اذا فرغ من أمر نزل عليه وأله غيره أجاره أو أله الفصل اذا أولع بأمه أو من وله اذا تحير وتخطب عقله وكان أصله ولاء فقلت لو اوه هزة لاستقلال الكسرة عليها وقيل أصله لاه مصدر لاه يلبسها ولاها اذا احتجب وارتنع قال بعض المحققين والحق انه وصف في أصله لانه لما غلب عليه بحيث لا يدع عمله في غيره وصار كالم أجرى مجراه في اجراء الاوصاف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق

ينافيان قوله وأصله الخ فان ذلك توجيه ان جعله مشتقا فراجع نعم يمكن ان يحل قوله علم على انه صار كذلك احتمال بالغلبة كما قيل به الا أن قوله فهو منجلى لا يوافق ومن ثم لم يذكر قوله فهو منجلى بل اقتصر على ما تقدم وان زاد التصريح بأنه من الاعلام الغالبة من حيث ان أصله الا اله انتهى (قوله على انه اسم الله الاعظم) وهذا هو الراجح (قوله وقد ذكر في القرآن) أى لفظ الله سبحانه وتعالى (قوله ولانه لا بدله) أى لذاته تعالى (قوله ولا يصلح له مما يطاق عليه سواه) أى سوى لفظ الله (قوله فانه لا يمنع الخ) أى قوله لا اله الا الرحمن (قوله ونقل عن الشافعي) أى كونه علما (قوله واشتقاقه من اله الخ) أى بكسر اللام قال في المصباح اله ياله من باب تعب الالهة بمعنى عبادة انتهى وعبرة المختار بفتح اللام ومثله في ابن حجر (قوله وقيل من اله الخ) قال في المصباح اله ياله من باب تعب اذا تحير وأصله وله يوله انتهى ولعل الفرق بين هذا وما يأتي في قوله أو من وله اذا تحير الابدال هنا وعدمه ثم (قوله اذا أولع بأمه) بالبناء للمفعول قال في المصباح أولع بالشئ بالبناء للمفعول يولع ولوعا بفتح الواو وعلق به وفي لغة ولع بفتح اللام وكسرها يلع بفتحها فمع سقوط الواو واعباسكون اللام وفتحها انتهى (قوله وكان أصله ولاء) أى على هذا القول الأخير وهو قوله أو من وله اذا تحير الخ (قوله والحق انه) أى الله (قوله وصف) أى معبود

وان على أصله لا شرط الا ان في استعمالها الشائع في مثل هذه المواضع لمجرد التأكيد والمعنى وان تحقق وتقرر انه خالص
الموصيات وان خرجت عن افادة معنى الشرط فقبل للوصل وتجعل الواو للتحال مع التوكيد في ذي الحال وأيضا الغاء
لا تدخل في خبر المبتدأ الا في الموصول بالذات والظرف والنكرة الموصوفة بهما تنهى ومثله يقال فيها ما في قدر خير مناسبت

(قوله معنى صحها) أي لا تقتضائه ان ذاته كاشفة في السموات وهو غير صحيح بخلاف ما اذا جعل وصفا فان معناه المعبود في
السموات وفي الارض وهو ظاهر وانما قال ظاهرة قوله لا مكان جعل الظرف متعاقبة بمحذوف كأن يقال الاصل وهو الله المعبود
في السموات وفي الارض (قوله الاصول المذكورة) أي في قوله واشتقاقه من اله الخ (وله وهو عربي) أي لفظ الله سبحانه وتعالى
(قوله من رحم بمنزلة) أي بان يبقى على صغته غير ملق بمفعول كفلان يعطى فيقال رحم الله أي كثرت رحمته وقوله يجعله
لازما أي بان يحول من فعل بكسر العين الى فعل مضارع كما ذكره بقوله ونقله الخ ثم ما ذكر من جعله من رحم معنى على ان
الصيغة مشتقة من الفعل وهو رأي الصحيح انها مشتقة من المصدر كالفعل ولعله فيمكن تقدير مضاف في الكلام أي من مصدر
رحم الخ وهو الرحم بالضم وان كان له مصدران آخران وهما الرحمة والمرحمة لان الاشتقاق من المصدر المجرد دون المزيد فيه
ولا يكون محذوف المصدر (قوله ونقله الى فعل) عطف على معاول ١٥ (قوله وانعطاف) عطف مسبب على سبب (قوله

من نحو ذلك) أي من كل

ما استحال معناه الحقيقي
على الله سبحانه وتعالى
كالغضب والرضا والحب
ونحوها فانه انما يؤخذ
باعتبار الغايات مثلا
الرحمة هي رقة القلب
غايته الانعام على من رحمه
وهذه ابناء على انها من
صفات الافعال وهو أحد
قوانين ثنائياتها من

احتمال الحركة اليه لان ذاته من حيث هي بلا اعتبار أمر آخر حقيق أو غيره غير
مع قوله للبس فلا يمكن ان يدل عليه بافظ ولا نولد على مجرد ذاته المخصوصة لما أفاد
ظاهرة قوله تعالى وهو الله في السموات معنى صحها ولا معنى الاشتقاق وهو كون أحد
اللفظين مشاركا للآخر في المعنى والتركيب حاصل بينه وبين الاصول المذكورة انتهى وهو
عربي خلافا لليلاني حيث زعم انه معرب والرحمن الرحيم اسمان بنيا لله تعالى من رحم بمنزلة
منزلة اللازم أو يجعله لازما ونقله الى فعل بالضم والرحمة لغة رقة القلب وانعطاف يقتضي
التنضيل والاحسان فالتفضل غاية أو اسماء الله تعالى المتأخذه من نحو ذلك انما تؤخذ باعتبار
الغايات التي هي أفعال دون المبادئ التي تكون أفعالات فالرحمة في حقه تعالى معناها ارادة
الاحسان فتكون صفة ذات أو الاحسان فتكون صفة فعل فهو اما مجاز في الاحسان أو في
ارادته واما استعارته تمثيلية بأن مثل حال تعالى بحال ملك عطف على رغبته ورق لهم فمهم

صفات الذات فتحمل على ارادته الخيرية في الرحمن الرحيم على الاول المبدء وعلى الثاني حريته الاندماج دون المبادئ التي تكون
انفعالات كرفة القاب وأشار الشارح الى القولين بقوله فالرحمة الخ (قوله أوفى ارادته) والاولى ان يقال هو حقيقة شرعية فيما
ذكر من الاحسان أو ارادته وعاميه فقوله اما مجاز معناه بصلب أصله قبل اشتراكه شرعا فيما ذكر من الغايات (قوله واما
استعارته تمثيلية) يريد عليه ان الاستعارة التمثيلية خاصة بالمجاز المركب فلا بد فهم كون المثل به منتزعا من عدة أمور وكذا
المشبه به ووجه الشبه وفي كلام السيد في - وائش الكشاف عند قوله تعالى ختم الله على قلوبهم بعد ان جوز في ختم الله على
قلوبهم ان يكون استعارته وان يكون تمثيلا مانصه وادخل على التمثيل كون المستعار لفظا مركبيا به مملووظ وبعضه منوى
في الارادة وسنطالعك على ان ملاحظة المعاني قصدا اما بالفاظ المذكورة أو مقدرة في نظم الكلام أو منوية بلا ذكر ولا تقدير
فيه وانما صرح بالتمثل وحده وبالغشاوة وحدها لانها الاصل في تلك الحالة المركبة فيلاحظ باقي الاجزاء قصدا بالفاظ متخيلا اذ
لا بد في التركيب من ملاحظات قصدية متعلقة بتلك الاجزاء ولا سبيل الى ذلك الا بتخييل الفاظ بانها كما يقتضيه جريان العادة
ويشهد به رجوعك الى وجدانك ومن فوائد هذه الطريقة جواز الحمل على كل واحد من الاستعارة والتخييل فعلى الاول يكون
التجوز في اقله ختم وغشاوة وعلى الثاني لا تجوز فهم ابل في المجموع المركب منهم ما ومن المنوى مع ما الى آخر ما أطال به فليراجع
وقد جعل بعض البيانين هذا بحسب ظاهره نايبا للاستعارة فانه لما جاز أن يستعار الختم للحسية التي لا يفوت معها بالسكينة
ما هو المقصود أعني النطق كان استعارته لتلك الهياكل المانعة عن المقاصد بامارة أولى بالجواز لكن تأخيرها عن التمثيل يقتضي
ان يؤيده أيضا يقال حينئذ لا يقتصر في النسب على مجرد الحسية كافي الاستعارة بل يعتبر معه حالة مخصوصة مركبة
من أمور متعددة على قياس ما سبق تحرير في البيت الثاني نوع اشعار باعتبار التركيب انتهى (قوله بان مثل حاله)

٢ قول المحشي وقد جعل بعض البيانين الخ من هنا الى آخر القول له ساقت في بعض النسخ وفي نسخة انبأهم السكتا غير محررة

ولذلك تلزم الوجه الثاني الذي أشار إليه بناء على مذهب الاخفش المجيز لا قتران الغاء بالغلبة مطلقاً ومذهب سيبويه المجيز لمجيء الحال من المبتدأ (قوله وتطاع في سماء كوكبها اشرفاً) أي في منزلة الشرف المعروفة عند أهل الهيئة ولا يضر كون الشرف هنا مأخوذاً من الشرف الأول لأنه صار في اصطلاحهم اسماً لا مفعولاً وهو من وجهين وهذا أولاً على ما سلكه شيخنا في حاشيته (قوله وقع) معمول لشكت كما هو الظاهر خلاف الجمل شيخنا لا بد من مجرور من بدل اشتمال (قوله حرامها وحلالها) أي الاحكام أو الارض وقوله ويرشف بالبناء للفعول وقوله ما حلالها أي منها أي الاحكام أو الارض ويجوز أن تكون الضمائر راجعة

أي شئت (قوله مثل شره ونهم) مثالان للجمل والمغنى ان يحمل الحذر العارض له كالصفة الجبلية التي طبع عليها وقوله ونهم صفة مشبهة من نهم في الشيء اذا رغب فيه وعبارة المصباح نهم في الشيء نهم بفتحين نمة بلغ همته فيه فهو نهم والنهم بفتحين افراط الشهوة فهو مصدر من باب تعب ونهم نهم ما أيضاً زادت رغبته في العلم ونهم نهم من باب ضرب كثيراً كله ونهم بالشئ بالبناء للفعول اذا أوع به فهو مضموم انتهى (قوله وانما قدم) ١٦ أي الرحمن (قوله كقولهم عالم الخ) مثالان لما فيه الترقى من الأدنى

معروفه فأطلق عليه الاسم وأريد غايته التي هي ارادة أو فعل لا مبدؤه الذي هو انفعال والرحمن أبلغ من الرحيم لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كافي قطع وقطع وكبار وكبار ونقص بجذرفاته أبلغ من حادرو وأجيب بان ذلك أكثرى لا كلى وبانه لا ينافي ان يقع في الانتص زيادة معنى بسبب آخر كالاتفاق بالامور الجبلية مثل شره ونهم وبان الكلام فيما اذا كان المتلقيان في الاشتقاق مقصدي النوع في المعنى كغرت وغرتان وصدر وصديان لا كحذر وحاذر للاختلاف ونما قدم والقياس يقتضي الترقى من الأدنى الى الأعلى كقولهم عالم بخير ووجود فياض لانه صار كالعلم من حيث انه لا يوصف به غيره لان معناه المنعم الحقيقي البالغ في الرحمة غايته وذلك لا يصدق على غيره بل يرجع به مضموم كونه علماً ولا نه لاسد على جلائل النعم واسرها ذكر الرحيم ليتناول ما دق منها واطف ليكون كالنقطة والرديف وللحفاظ على رأس الآية والابغية توجد تارة باعتبار الكمية ولهذا قيل يا رحمن الدنيا لانه يعم المؤمن والكافر ورحيم الاخرة لانه يخص المؤمن وتارة باعتبار الكيفية ولهذا قيل يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيم الدنيا لان النعم الاخرى كاهجسام وأما النعم الدنيوية بخليقة وحقيقة وقيل هاهنا معنى واحد كندمان ونديم وجمع بينهما مائتاً كيدا وقيل الرحيم أبلغ وقد ورد ان الله تعالى أنزل مائة كتاب وأربعة كتب على سبعة من الانبياء وانه أودع ما فيها في القرآن والتوراة والانجيل والزبور وأودع ما فيها في القرآن وأودع ما في القرآن في الباطنة وأودع ما في الباطنة في بسم الله الرحمن الرحيم بل قيل انه أودع ما فيها في الباطنة في النقطة (الجليلة) افقح كتابه بسم الله التمين بالبسملة بحمد الله تعالى أودع خلق شيء مما يحب عليه من شكر نعمائه التي تألف هذا الكتاب اثر من آثارها واقتداء بالكتاب العزيز وعمل بخير بل أمر ذي بال لا يسد آية بسم الله الرحمن

الى الأعلى وذلك لان العالم أدنى من التحرير والجواد أدنى من الفياض (قوله باعتبار الكمية) أي العدد (قوله باعتبار الكيفية) أي الصفة وكون هذا باعتبار الكيفية لعله باعتبار انه نظريه للجمامة وعدمها والافتد يقال ان هذا باعتبار الكمية والكيفية فان رحمة في الدنيا وان استفيد عمومها للكافر والمؤمن من الاسمين لكن قديعي ان الرحمة المستفادة من الرحمن أكثر أفراداً وان كان مجموع تلك الافراد للمؤمن والكافر (قوله كلها اجسام) أي عظام وهو بكسر الجيم (قوله

على سبعة من الانبياء) هم محمد صلى الله عليه وسلم وابراهيم وموسى وعيسى وادوشيث وادريس وفي شرح الرحيم لطايب على أبي شجاع مانعه من فائدة محال النسب في تفسيره قيل الكتب المنزلة من السماء الى الدنيا مائة وأربعة مصحف شيت ستون ومصحف ابراهيم ثلاثون ومصحف موسى قبل التوراة عشرة والتوراة والانجيل والزبور والفرقان انتهى أقول وهو مخالف لما ذكره الشارح من أنها نزلت على سبعة من الانبياء (قوله بل قيل انه الخ) أي قال بعضهم فليس المراد به التصعيف (قوله أودع ما فيها في الباطنة) أي لانها اشارة الى بي كان وفي ما يكون وهذا المعنى يرجع اليه جميع ما يؤخذ من القرآن وقوله وما في الباطنة نقطتها أي لانها اشارة الى المركز الحقيقي الذي عليه مدار الاشياء وهو وحدته تعالى (قوله من شكر نعمائه) بيان لما يجب ونبه به على ان شكر المنعم واجب بالشرع قال شيخ الاسلام في حاشيته على جمع الجوامع ما حاصله وليس المراد بوجود الشكر انه اذا أنعم الله على العبد بنعمة وجب عليه الشكر في مقابلتها حتى يأثم بتركه بل المراد انه اذا شكر نالها أتيب ثواب الواجب وفيه كلام حسن في شرح الاربعين لابن حجر فيليراجع

الى الفاه فيقرأند كروتشف بالثناء الفوقية وهو الانسب (قوله ونصم المصومين) بمعنى قطعهم والخاصهم لا يعني مخاصمتهم التي هي مذلتهم ونفرتهم لانه ياها اللفظ والمعنى وان قال به شيخنا (قوله منها عالم للهدى الخ) شبه الحج والبراهين بالنجوم

(قوله وفي رواية بالحمد لله) هو بالرفع أي بهذا اللفظ لانه الذي يظهر عليه التمازض أما لو قرئ بالجر كان بمعنى رواية لا يبدأ فيه بحمد الله ولا تعارض عليه لان معناه بالثناء على الله (قوله وفي رواية بالجد) ظاهره ان لفظ أقطع مع كل منها وفي كلام ابن حجر ما يقتضي أنه كما ورد بها ورد بأجذم أو بتر وعبارته كل أمر لا يبدأ فيه بالحمد لله وفي رواية بحمد الله فهو أجذم بحجج فجة وفي رواية أنقطع وفي أخرى أترأى قليل البركة وقيل من مقطوعها وفي رواية ببسم الله الرحمن الرحيم وفي أخرى بذكر الله وهي مدينة للراد وعدم التعارض بفرض ارادة الابتداء الحقيقي فيهما وفي أخرى سندها ضعيف لا يبدأ فيه بحمد الله والله لا على فهو أترأى محقق من كل بركة اه (قوله فهو أجذم) عبارة لقاموس الاجذم المقطوع اليد والذهب الانامل والجذام كغراب علة تحدث من انتشار السوداء في البدن كله جذم كغنى فهو مجذوم وأجذم وهو الجوهرى في منه أى منع اطلاق أجذم على ذى الداء المخصوص ثم هذا التركيب ونحوه يجوز أن يكون من التشبيه البليغ بحذف الاداة والاصل هو كالأجذم في عدم حصول المقصود منه وان يكون من الاستعارة ولا يضر الجمع فيه بين المشبه والمشبه به لان ذلك انما يمتنع اذا كان على وجه ينشئ من التشبيه لا مطلقا لا يصريح بكونه استعارة في نحو قد زرزرد على الفم على أن المشبه في هذا التركيب محذوف والاصل هو ناقص كالأجذم فحذف المشبه وهو الناقص وعبر عنه ١٧ باسم المشبه به فصار المراد من الاجذم الناقص وعليه فلا جمع بين الطرفين بل المذكور اسم المشبه به فقط (قوله وحسنه ابن الصلاح) أى ذكر انه حسن فلا يقال انه ختاف لما قاله ابن الصلاح لان التحسين في عصره غير ممكن (قوله بغير اسم الله) كالأول ابتدئ في الذبح بغير اسم الله مما يصير هاميته (قوله لان الابتداء حقيقي) قائل ان يقول حاصل هذا

الرحيم فهو أقطع وفي رواية بالحمد لله وفي رواية بجد وفي رواية كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم رواه أبو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره ومعنى ذى بال أى حاله يتم به وفي رواية لا جد لا يفتح بذكر الله فهو أترأى وأقطع فان قيل نرى كثيرا من الامور يبتدأ فيها باسم الله ولا تتم وكنير ابه كس ذلك فلنا ليس المراد التمام الحسى ولهذا قال بعضهم المراد من كونه ناقصا ان لا يكون معتبرا في الشرع ألا ترى ان الامر الذى ابتدئ فيه بغير اسم الله غير معتبر شرعا وان كان تاما حسا ولا تعارض بين روايةى البسملة والجدلة لان الابتداء حقيقى واذنى فالحقيقى حصل بالبسملة والاضافى بالجدلة أولا له أمر عرفى يعتبر بتدأ فبسم أمين أو أكثر أولا المقصود الابتداء بذكر الله على أى وجه كان بدليل رواية أحمد السابقة والجد اللفظى لغة هو الثناء باللسان على الجسد الاختيارى على قصه التعظيم سواء أعلق بالفضائل أم بالفواضل وعرفا فعل ينشئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما على الحامد أو غيره سواء كان ذكرا باللسان أم اعتقادا ومحبة بالجنسان أم عملا

٣ نهاية ل الجواب دفع التعارض بحمل الابتداء في خبر البسملة على الحقيقي وفي خبر الجدلة على الاضافى فيرد عليه أن التعارض كما يندفع بهذا يندفع بعكسه فالدليل على إثباته هذا ويوجب بأن الدليل عليه موافقة الكتاب العزيز والى ذلك يشير قوله وقدم البسملة الخ اه سم على البهجة (قوله والاضافى بالجدلة) أى لان تعريف الاول هو الذى لم يتقدمه شئ وتعريف الثانى هو الذى تقدم على شئ سواء تقدم هو على غيره أو لا فينبين ما عموم وخصوص مطلق يجتمعان فيمالم يتقدم عليه شئ ويتقدم هو على غيره وينفرد الاضافى فيما تقدم على غيره وتقدم عليه غيره فالابتداء بالبسملة حقيقى واذنى وبالجدلة اضافى لا غير ونقول بالدرس عن الشيخ أى بكر السنونانى مثله (قوله الثناء باللسان) ذكره اللسان مستدركا لانه لا يكون الا به والجواب انه لبيان الواقع أول دفع توهم أنه يكون الثناء مادى على التعظيم وان كان بغير اللسان (قوله سواء أعلق بالفضائل أم بالفواضل) سواء خبر مقدم وأتعلق وما بعده في موضع رفع على انه مبتدأ والمعنى تعلقه بالفضائل والفواضل مستوفى أن الثناء على كل منه ما جد ويجوز أن سواء مبتدأ او ما بعده من فروع به بناء على عدم اشتراط الاعتقاد في افعال الوصف ويجوز أن سواء خبر مبتدأ محذوف وان ادأ الشرط مقدرة والجدلة الاسمية دليل على الجواب أو هى نفسه على الخلاف في مثله والمعنى ان تعلق الشاء بالفضائل أم بالفواضل فلا من سواء وكتب عليه شيخنا الزيدى الفضائل جمع فضيلة وهى النعم اللازمة كالعلم والشجاعة والفواضل جمع فاضلة وهى النعم المتعدية كالأحسان اه (أقول) معنى قوله كالعلم والشجاعة أراد به الملكة الحاصلة عنده اما التعليم فتعبدية متعدية وكذا دفع الهدى المترتب على الشجاعة

وقسمها الى ثلاثة أقسام ثابتة لها في القرآن بها العنوان وهذا أولى مما في حاشية شيخنا (قوله وسيد) مبتدأ خبره محي الدين أو قديماً (قوله من القرن السادس) صوابه السابع (قوله عند كل صادر ووارد) أي كل من يصدر ويرد من الناس أو كل ما يصدر ويرد من من الوقائع (قوله وهي) أي المعالي والمراتب المعلومة من المقام على حد حتى توارت بالجاب ويجوز رجوعه الى أهل

(قوله فهو رد اللغوي) أي المحل الذي يرد منه الجد ويصدر ولو عبر بالمصدر بدل المورد لكان أولى لأن المورد هو ما تنتهي اليه الابل الشاربه مثلاً والمصدر هو ما تناسق منه للسان محل يصدر منه الجد لأنه الذي يرد عليه لكن في اختيار المورد إشارة الى أن الحد كانه صدر عن القلب فهو رد على اللسان (قوله لكونه منعماً على الشاكر) أي أو غيره وسواء كان للغير خصوصية بالحمد كوله وصديقه أو لا ولو كافر (قوله جميع ما أنعم الله به عليه) هل يشترط لتسببه صرفه شاكرًا كون ذلك في وقت واحد أو لا فيكفي لتسميته بذلك صرفها كاهي الطاعة ولو حصل في أوقات متفرقة فيه تطر وقوة ما نقله سم على ابن حجر عند حاشية شرح المطالع فيقال لا قول ويمكن تصويره من جل جنازة متفكر في مصنوعات الله ناظر المسابن يديه لثلايزل بالميت ماشيار جلّه الى القبر شاغل لسانه بالذكروا ذبه باستماع ما فيه ثواب كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر (قوله مطلقاً على قصد التنظيم) أي اختيارياً كان أو غيره ١٨ (قوله والذم نقيض الحمد) أي فيكون لغة ذكر عيوب الغير وعرفا لانياس

يشعر بالتخقير وسواء كان باللسان أو بغيره وفي تعبيره بالنقيض تجوز لأن نقيض كل شيء رفيه ومجرد عدم الثناء لا يكون ذماً (قوله) والكفران نقيض الشكر) عبر بالكفران دون الكفر لما قيل ان الكفرانكار ما علم محي الرسول به ضرورة والكفران انكار النعمة وعبرة العيني على البخاري الكفران مصدر كالكفر والفرق بينهما ان الكفر في الدين والكفران في النعمة وفي الباب الكفر نقيض

وخدمة بالاركان فورد اللغوي هو اللسان وحده ومنه قديم النعمة وغيرها ومورد العرفي باللسان وغيره ومتملقه يكون النعمة وحدها فاللغوي أعم باعتبار المتعلق وأخص باعتبار المورد والعرفي بالعكس والشكر رغبة فعل بني عن تعظيم النعم لكونه منعماً الى الشاكر وعرفاً صرف المبدج جميع ما أنعم الله به عليه من السمع وغيره الى ما خلق لاجله والمدح لغة الثناء باللسان على الجليل مطلقاً على قصد التنظيم وعرفاً ما يدل على اختصاص الممدوح بنوع من الفضائل والذم نقيض الحمد والكفران نقيض الشكر والهجو نقيض المدح وجلة الحمد لله خبرية لفظاً انشائية معنى لحصول الحمد مع الاذعان بل لولها وقيل انها خبرية لفظاً ومعنى ويجوز ان تكون موضوعاً لشرعاً لانشاء والحمد مختص بالله كما أفادته الجملة سواء أجمعت لام التعريف فيه للاستغراق كما عليه الجمهور وهو ظاهر أم للجنس كما عليه المخشرون لأن لام الله للاختصاص فلا فرد منه لغيره إذ الحمد في الحقيقة كله إذا من خير الا وهو موليه بوسط أو غير وسط كما قال تعالى وما يكمن من نعمة فمن الله وفيه اشعار بأنه تعالى حي قادر مريد عالم إذ الحمد لا يستحقه الا من كان هـ ذا شأنه أم لا هـ ذلك في قوله تعالى اذ هاءى الفاركان نقله الشيخ عز الدين بن عبد السلام وأجاز الواحدى على معنى أن الحمد الذي حمد الله به نفسه وحمده به أنبياءه وأولياؤه مختص به والهبة بجمد من ذكر فلا فرد منه لغيره وأولى الثلاثة الجنس ولما كان استحقاقه لجميع المحامد لانه لم يقبل الحمد الى القى أول الرزاق أو نحوه لئلا يوهى ان استحقاقه

الايان وقد كفر بالله كفراو لكفرا أيضاً بحود النعمة وهو ضد الشكر وقد كفرها كفورا وكفرا انا الحمد اه رجهتم الله وفي المصباح كفر بالله يكفر كفراو كفرا انا وكفر النعمة وبالنعمة أيضاً بحدها اه وهو صريح في ان الكفران يطابق على انكار ما علم محي الرسول به فهو مساو لكفر فلا يتم ما في العيني (قوله معنى لحصول الحمد بها) عليه لقوله انشائية (قوله ويجوز ان تكون الخ) قول آخر (قوله لان لام الله للاختصاص) قضيته ان اللام لو جعلت لغير الاختصاص لا تنفيد الحصر وقد يشكك بما ذكره من افادة الاختصاص من نحو الكرم في العرب مما كان المبتدأ فيه معترفاً بالام الجنس سواء كان الخبر معترفاً أم لا فالأولى جعل الحصر فيه مستقداً من كون المبتدأ فيه معترفاً بالام الجنس وقد أشار الى ان المبتدأ المعرف بالام الجنس محصور في الخبر شيخنا السلامه الاجهوري بقوله مبتدأ بالام جنس عرفاً * منحصر في خبر به وفا * وان عرى منها وعرف الخبر * باللام مطلقاً فكس استقر اه (قوله وفيه اشعار) أي في اختصاصه بالله (قوله والهبة بجمد من ذكر) أي اما حدهم فكالعدم فاذا صدر منهم حمد لغيره تعالى لا يقوت اختصاص الحمد به لما مر من انه بمنزلة العدم (قوله وأولى الثلاثة الجنس) أي لانه يدل بالالتزام على ثبوت جميع المحامد له فهو استدل بالبرهاني وهو كدعوى الشيء بيمينه الذي هو أقوى من الدعوة المجردة (قوله أو نحوه) أي ما ذكر

مسار وفيه عار وبه هذا اولى مما سلكه سبغنا (قوله وتسامى فلم يسمع ابن التريالخ) يبناء يسمع للفعول والمعنى تسامى في نيل الفضائل فحصل أعلاها المشبه بالثريا في المعد فبطل هذا المثل الذي هو ابن التريالخ الذي قصد منه الاستبعاد فلم يسمع به

(قوله استحق ثمانية أبواب) أي استحق ان يدخل من أيها شاء فيخير بين الكراماته وانما يختار ما سبق في علم الله انه يدخل منه فلا منافاة بين كونه انما يدخل من الباب الذي علم الله انه يدخل منه وبين تمييزه بين الثمانية أبواب (قوله وقيل اللطيف) اشعرت حكايته ما عدا الاقل بقيل بضعفه ويوافقه بل يصرح به قول ابن حجر فتفسيره باللطيف أو العلى في صفاته أو الخالق البر أو الصادق فيما وعد أولياءه بعد ما قدمه من ان البر يسائر مواده يرجع للاحسن كبر في بيته أي صدق وكبر الله بحجته أي قبله وأبر فلان على أصحابه أي إلهام قال الان يراد به من مصادقات أو غايات ذلك البر اه لكن نازعه سم بأن رجوعه اليه أي الاحسان لا يقتضي انه المدلول لجواز ان المدلول من حيث خصوصها بل طاهر الكلام ذلك تأمله (قوله فيما وعد) زاد ابن حجر أولياءه (قوله ولا يكتب لهم بهم بالسيئة) أي حيث لم يصحوا عليها ولا كتب عليهم اثم التسميم دون اثم السيئة التي هو اثمها (قوله الجواد) ولا شعار العاطف بالتغايير الحقيقي أو المنزل منزلة حذفت هنا كقوله تعالى الملك القدوس من مسلمات مؤمنات التائبون العابدون الآيات وأتى به في نحو الاقل ولا تخريجات وأبكارا الأمر من المعروف والناهون عن المنكر ابن حجر وقوله وأتى به في نحو الاقل لا تغاير بين مفاهيمها (قوله أي الكثير الجود) أخذه من التعبير بالجواد لانه يفيد هاهنا المادة وان لم يكن من الامثلة المفيدة بالهيئة اه ابن قاسم على ابن حجر بالمعنى ١٩ (قوله أي العطاء) بمعنى الاعطاء وهذا صادق

بكون المعطى قلبه لا أو
كثيرا فيحقق مع الاعطاء
القليل أصل الجود وهو
من صفات الافعال كما
يفيده التفسير بالاعطاء
وفي شرح المناوي عند
قوله صلى الله عليه وسلم
السقاء خلق الله الاعظم
ما نصه قال الراغب
السقاء هيئة في الانسان
دائمة الى بذل المقتنيات

الحمد لذلك الوصف اذ تعليق الحكم بالمشتق يشعر بعلية المشتق منه لذلك الحكم والحمد لله
ثمانية أحرف وأبواب الجنة ثمانية فن قالها عن صفاته قلبه استحق ثمانية أبواب الجنة (البر)
يفتح الباء أي المحسن وقيل اللطيف وقيل الصادق فيما وعد وقيل خالق البر يكسر الباء الذي
هو اسم جامع للخير وقيل الرفيق بعباده يريد بهم اليسر ولا يريد بهم العسر ويعفون كثير
من سيئاتهم ولا يؤاخذهم بجميع جنائياتهم ويحجزهم بالحسنة عشرة أمثالها ولا يجزيهم
بالسيئة الا مثلهما ولا يكتب لهم بهم بالحسنة ولا يكتب عليهم بهم بالسيئة ذكره البيهقي في كتابه
الاسماء والصفات (الجواد) بالتخفيف أي الكثير الجود أي العطاء قيل لم يرد بالجواد توقيف
وأسماء وتعالى توقيفية فلا يجوز اختراع اسم أو وصف له سبحانه وتعالى الا بقرآن أو خبر
صحيح مصرح به لا بأصله الذي اشتق منه فحسب أي وبشرط ان لا يكون ذكره لمقابله كما هو
ظاهر نحو أم نحن الزارعون والله خير الماكرين وليس كذلك بل رواه الترمذي في جامعه
والبيهقي في الاسماء والصفات مرسل واعتضد بمسند وبالاجماع (الذي جلت) أي عظمت

حصل معه البذل أم لا ويقابله الشح والجود بذل المقتنى هذا هو الأصل وقد يستعمل كل منهما محل الآخر اه
بحرفه وهو يفيد ان بذل ما لا يعد للقيمة لا يسمى جودا ويستفاد منه توجيه ما قيل من انه تعالى يوصف بالكرم ولا يوصف
بالسخاء لانه حيث كان عبارة عن الهيئة للانسان ظهرت امتناع اطلاقه على الله لان هيئة الانسان من تواريع الجسم وهي محالة
عليه تعالى (قوله أو وصف له سبحانه وتعالى) ومثله النبي صلى الله عليه وسلم فلا يجوز لنا ان نسميه باسم لم يسم به أبوه ولا سمى
به نفسه كذا نقل عن سيرة الشافعي اه ومراده بأبيه جده عبد المطلب لموت أبيه قبل ولادته (قوله أو خبر صحيح) زاد ابن حجر في
شرح الاربعين أو حسن وقوله مصرح نعت لقرآن أو خبر اه ابن قاسم على ابن حجر (قوله وبشرط ان لا يكون ذكره)
أي الاسم (قوله أم نحن الزارعون) وليس محاذ كالمقابله اطلاق الجليل على الله عز وجل في قوله صلى الله عليه وسلم ان الله
جليل يحب الجلال لان المقابلة انما يصار اليها عند استخالة المعنى الموضوع له اللفظ في حقه تعالى وليس الجلال كذلك لانه
بمعنى ابداع الشيء على آفاق وجهه وأحسنه اه ابن حجر وعطف أحسنه على أنق عطف تفسير وحاصله انه حيث ورد اطلاق
اسم عليه تعالى ولم يستعمل معناه الحقيقي في حقه وجب جملة عليه وصح استعماله فيه وان اتفق انه حين أطلق عليه كان معه
ما يقابله وأما اذا استحال معناه عليه توقف صحة الاطلاق له على مسوع فاذا اتفق وقوع ما يقابله معه كان ذلك مستوفيا
لاطلاقه عليه (قوله وليس كذلك) رد لما قيل من قوله قيل لم يرد بالجواد الخ (قوله وبالاجماع) أي النطق المستلزم لتلقي ذلك
بالقبول ابن حجر وتطرأ ابن قاسم في الاستلزام المذكور

لأنه ذو توقع النيل بالفعل لا استبعاداً لثامه وهذا أولى مما سلكه شيخنا (قوله متناول) الأولى متناول (قوله متناول) فهو مافيه مصدرية (قوله وتسكب) الواو والهمال ويجوز أن تكون عاطفة بطوار عطف الفعل على الاسم الشبيه بالفعل فهو معطوف على مصنف وينحل المعنى إلى قولنا وأجل ما صنفه في المختصرات وأجل ما تسكب ويجوز عطفه على ما في المختصرات (قوله على تحصيله) أي في شأن تحصيله فوثق أو حصوله لأفعلي بمعنى في (قوله تطامع) أي ترفع كما في التنازع وهو أصوب مما في حاشية ١

(قوله بمعنى انعام) انما فسر بذلك لان الجدة عليه امكن من النعمة بمعنى المنعم به لانها اثر الانعام وصحة الجدة عليها انما هو من حيث صدور هاعن الانعام الذي هو من صفاته تعالى قيل ولان نعمه تعالى محصاة لان كل ما رزق في الوجود كذلك وانعامه صفة قائمة به لانها لمتعلقاتها والاولى اولى لانها وان كانت محصاة في نفس الامر لكن لا قدرة للبشر على عسدها واحصائها ولعل اقتصاره على تفسير النعمة بالانعام انه الاولى هنا والا فالنعمه كما تطلق على ذلك تطلق على الاثر الحاصل بالانعام ومن ثم قال ابن حجر وهي اى النعمة حقيقة كل ملائم تجد عافيتها ومن ثم قالوا الانعمة لله على كافر وانما ملاذه استدرج انتهى (قوله اذ اللام فيها الاستغراق) ٢٠ اى لان المعرفة بها مفردا كان اوجه اللام استغراق ان لم يتحقق عهد فافادتها اللام استغراق

والجليل العظيم (نعمه) جمع نعمة بكسر النون بمعنى انعام وهو الاحسان وأما النعمة بشخ
النون فهي التتم وبضمها المسرة (عن الاحصاء) بكسر الهمزة وبالمدى الضبط قال تعالى
أحصاه الله ونسوه (بالاعداد) بفتح الهمزة أى بجميعها اذا اللام فيها للاستغراق فاندع ما قيل
ان الاعداد جمع قلة والثى قد لا يضبطه الشئ القليل ويضبطه الكثير فكان الصواب ان يعدل
عنه ويعبر بالتعدد ادو نحوه والباء في الاعداد للاستعانة أو المصاحبة ونعم الله تعالى وان كانت
لا تخصي تخصص في جنسين دنيوي وآخرى والاؤل قسمان موهبي وكسبي والموهبي قسمان
روحاني كنفع الروح فيه واثراقه بالعقل وما يتبعه من القوى كالفكر والفهم والنطق
وجسماني كتحليق البدن والقوى الحافظة والحيات العارضة له من الصحة وكل الاعضاء
والكسبي تركيبة النفس عن الرذائل وتحليتها بالاخلاق والملكات الفاضلة وترتيب البدن
بالحيات المطبوعة والحلى المستحسنة وحصول الجاه والمال والثانى أن يعنو عما فرط منه
ويرضى عنه ويبوءه فى أعلى عليين مع الملائكة المقربين (لسان) أى المدغم منه لانه لا وجوب
عليه وقيل المان الذى يبدأ بالنوال قبل السؤال وأما كون المان بمعنى معدد النعم وان كان صفة
مدح فى حق الله تعالى لكنه لا يناسب هذا التركيب (بالاطف) أى بالافراد على الطاعة اذ هو
بضم اللام وسكون الطاء رافة والرفق وهو من الله خلق قدرة الطاعة فى العبد وبفتح اللام
والطاء لغة فيه ويطلق على ما يربيه الشخص (والارشاد) أى الهداية للطاعة فانه مصدر ارشده
بمعنى وفقه وهداية والرشاد والرشد بضم الراء واسكان الشين وبضمهما تقيض الغنى وهو الهدى
والاستقامة يقال رشد رشداً وزناً عجب يحب عجاوباً وزناً كل يأكل أكلة بضم الهمزة
والهادى الى سبيل الرشاد) أى الدال على طريق الاستقامة بلطف ومن أسمائه الهادى وهو

وضعى لا يتوقف على قرينة
فقول ابن حجر بقرينة المقام
فيه نظير (قوله والاول) أى
الذنىوى (قوله وجسمانى)
بكسر الجيم نسبة الى الجسم
وهو على خلاف القياس
فى النسب لانه جسمى (قوله
والثانى) أى الاخرى
(قوله وأما كون المات)
مبتدأ (قوله لكنه لا
يناسب) خبر (قوله أى
بالاقدار على الطاعة) هذا
مشعر بان الباء صلة المات
وقال الشيخ عميرة على المحلى
مانصه الظاهر ان الباء
سببية لئلا يلزم تعلق
الانعام بالاقدار على الطاعة
انتهى بحجج وفه (أقول)
وهو غير صحيح وذلك لان
الاقدار صفة البارى فلا

يكون منعماً به ويمكن دفعه. بان المعنى أنهم عليه بان جعله قادراً وجعل العبد قادراً على الطاعة أثر للانعام (قوله الذي والرفق) عطف تفسير (قوله قدرة الطاعة) أى سواء كانت فعل مطلوب أو ترك معصية وهو بهذا المعنى مرادف للتوفيق قال ابن حجر وقد يطلق التوفيق على أخص من ذلك ومن ثم قال المتكاملون اللطف ما يحمل المكاف على الطاعة ثم إن حمل على فعل المطلوب سمي توفيقاً وترك التبعي سمي عصمة انتهى (قوله وبفتح اللام) عطف على يضم (قوله ويطلق على ما يبره الشخص) عبر عنه ابن حجر بقوله ما به صلاح العبد أخرى ويساويه التوفيق الذي هو خلق قدرة الطاعة في العبد ما صدقاً لا منهوماً انتهى رحمه الله (قوله يقال رشد يرشد الخ) هذا يدل على تساوي الاستعمالين وفي المختار ما يخالفه حيث قال الرضا ضد التي يقال رشد يرشد مثل قعدة مدرشد ابضم الرأ وفيه لغة أخرى من طرب انتهى لكن في المصباح ما يوافق كلام الشارح حيث قال الرشد الصلاح وهو خلاف المعى والضلال وهو اصابة الصواب ورشد يرشد من باب تعب ورشد يرشد من باب قتل فهو ابرشد والاسم الرشد انتهى (قوله أى الدال) زاد ابن حجر والموصل انتهى

شخصاً (قوله المصالح) أي محلات الطمع وهو الابصار (قوله يبيض) بالجر وصف المحجبات أو بالنسب حال منه وهو أبلغ لا فادته انه الذي يبيض بالترفيه ونحوه وأظهر كرامة انسابها (قوله من حق) بين ثم جاء في نسخة حنق والظاهر ان تكون الإشارة في

(قوله والرابع ان يكشف على قلوبهم) أي يظهر على قلوبهم الخ (قوله ويريهم الاشياء) عطف تفسير وفي نسخة عن قلوبهم الرين (قوله الموفق) قال ابن حجر أي المقدر وهو جري على من يجيز غير التوفيقية اذ لم يوهب نقصاً (قوله اللام فيه للتعدية) أي فهو مفعول ثان للموفق والمفعول الاول من انتهى ابن حجر وعليه ثبوت العباديات ان (قوله المفعول الثاني) أي مع صحة كونه مفعولاً للموفق فيكون من باب التنازع وعلى هذا أي قوله من العباد المفعول الثاني لا حتم المفعول الاول هو الهاء في اختاره ويجوز ان من العباد ياتى على فمفعول اختار الثاني قوله الذي تدره الشارح فالتفقه صلة الموفق لا على جهة المفعولية وهذا هو الوجه الثاني في ان حجر الاول انه يبان من وعليه فالمفعول الثاني لا اختار قوله ٢١ له الذي قدره الشارح رحمه الله (قوله متفق

عليه) أي من البخاري ومسلم كما هو مصطلح المحدثين (قوله وتسهيل سبيل الخير) تبع فيه بعضهم احترازاً عن الكافر ونحوه فلا توفيق عندهم مع قدرتهم لسلامة أعضائهم لكن رديان التدره هي الصفة المقارنة للفعل وعليه فالكافر ونحوه لا قدرة له (قوله ويعبر عنه) أي مجازاً لكونه لازماً للتوفيق وهذا ان فسر ما به صلاح العبد بما يكون من صفة بنى آدم والابان فسر بما هو من فعله تعالى تحلته الاحوال التي تكون في العبد كان مساوياً للتوفيق (قوله آخره) أي في آخر أمره وهو بوزن درجة سديد (قوله من

الذي بصر عباده طريق معرفته حتى أقر وأبر بوبه وهذه الله تعالى تتنوع أنواعاً لا يحصها عدد لكنها تنحصر في أحسن مرتبة الاول افاضة القوى التي يتمكن بها من الاهتداء الى مصالحه كالتوفيق العقلية والحواس الباطنية والمساءر الطاهرة والثاني نصب الدلائل الفارقة بين الحق والباطل والصلاح والفساد والثالث الهداية بارسال الرسل وانزال الكتب والرابع ان يكشف على قلوبهم السرائر ويريهم الاشياء كما هي بالوحى أو الالهام والمهمات الصادقة وهذا قسم يخص بنيله الانبياء والاولياء (الموفق للتفقه) اللام فيه للتعدية (في الدين من لطف به) مفعول الموفق والضمير في به لمن باعتبار لفظها (واختاره) له (من العباد) المفعول الثاني لا اختار واللام فيه للجنس أو للاستغراق أو للعهد وأشار بهذا الى خبر من يرد الله به خيرا فانه في الدين متفق عليه والتوفيق خلق قدرة الطاعة وتسهيل سبيل الخير ويعبر عنه بما يقع عند صلاح العبد آخره وهو عكس الخذلان وفي الحديث لا يتوفى عبد حتى يوفقه الله وفي أوائل الاحياء ان النبي صلى الله عليه وسلم قال قليل من التوفيق خير من كثير من العلم قال الثاني الحسين والتوفيق المختص بالمسلم أربعة أشياء شدة العناية ومعلم ذو نصيحة وكاء لقريحة واستواء الطبيعة أي خلوها عن الميل لغير ذلك وان لم يرتسم فيها وتكيف بما يخالف الشيء الملقى اليها ولما كان التوفيق عزير لم يذكر في القرآن الا في قوله تعالى وما توفيق الا بالله ان يريد الاصلاح لا يوفق الله بينهما ما ان أردنا الا احسانا وتوفيقا وظاهراً ان المراد ذكر لفظه والا فلا يتان المتأخرتان ليستا من التوفيق المذكور والتفقه أخذ التفقه شيئاً فشيئاً والتفقه الفهم وقيل فهم ما دق قال النووي يقال تفقه يفقه فقها كفرح يفرح فرحاً وقيل فقها يسكون القاف وابن القطاع وغيره يقال تفقه بالكسر اذ فهم وفقه بالضم اذ صار التفقه له صبغة وفقه بالفتح اذ اسبق غيره الى الفهم وشرع العلم بالاحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية وموضوعه أفعال المكافين لانه يبحث فيه عنها والدين ما شرعه الله من الاحكام وهو

كثير من العلم) أي الخلق عن التوفيق (قوله والتوفيق المختص الخ) أي والمراد به تيسير الاسباب الموافقة للقصد والمصلحة (قوله شدة العناية) أي الاعتناء بالطلب ودوامه (قوله وان لم يرتسم فيها) أي ما يلقي اليه من العلم ولو ظنه خطأ ثم بعد انتهائه يتأمل فيه بما عنده فان ظهوره شبهة أو ردها على معلمه ليزيلها له ان أمكن (قوله ان أردنا الا احسانا وتوفيقا) تبع فيه بعضهم وفي ابن حجر انه عزير لم يذكر في القرآن الا مرة في هو وقال وليس منه الا احسانا وتوفيقا يوفق الله بينهما من الوفاق الذي هو ضد الخلاف انتهى رحمه الله وقد أشار الى ذلك بقوله وظاهر الخ (قوله وقيل فقها يسكون القاف) قضيته ان ذلك مع فتح الالف ولا مانع منه (قوله بالاحكام الشرعية العملية) أي المتعلقة بكيفية عمل كوجوب الصلاة والنية وعنه يعلم ان المراد بالعمل ما يشمل عمل القلب (قوله لانه يبحث فيه عنها) واستمداده من الأدلة المجمع عليها الكتاب والسنة والاجماع والقياس والمختلف فيها كالاستصحاب ومساأله كل مطلوب خبري يبرهن عليه فيه وفادته امتثال الاوامر واجتناب النواهي وغايته انتظام أمر المعاش والمعاد مع الفوز بكل خير ديني وأخروي انتهى ابن حجر رحمه الله

قوله وذلك للقياس المفهوم من قاسه لان السحق لا يؤدي الى الموت عادة وفي نسخة من خسف بتقديم الخياص في السنين وفيها ركة في المعنى (قوله وقال الا خرافيت خير يا نوي الخ) لا نسب سياق هذا فيما مر في مدحة المصنف لان ما هنا في مدحة الكتاب

(قوله الهى سائق لذوى العقول باختيارهم المحمود) في بعض الحواشي على حواشي العضد بعضهم احتريزة بقوله الهى عن الاوضاع البشرية نحو الرسوم السياسية والتدبيرات المعاشية وقوله سائق لذوى الالباب احتراز عن الاوضاع الطبيعية التي تهتدى بها الحيوانات لخصائص منافعها ومضارها وقوله باختيارهم المحمود عن المعاني الاتفاقية والاوضاع القسرية وقوله الى ما هو خير بالذات عن نحو صناعات الطب والفلاحة فانهم ما وان تعلق بالوضع الهى اعنى تأثير الاجسام العلوية والسفلية وكانت سائقين لاولى الالباب باختيارهم المحمود الى صنف من الخير فليست تأتو ديانهم الى الخير المطلق الذي اعنى ما يكون خيرا بالقياس الى كل شئ وهو السعادة الابدية والقرب الى خالق البرية انتهى ابن قاسم على ابن حجر (قوله وشريعة) كانت الشريعة مشرعة الماء وهى مورد الشاربة انتهى مختار (قوله أى آتاه) هذا اذ يقتضى التقاير بين الاين والاتم وتفسير الشارح بما ذكره ٢٢ فيهما يقتضى عدم التغاير اذا المراد بالاتم الذي بلغ غاية الشئ وهو حقيقة النهاية ثم

وضع الهى سائق لذوى العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالذات وقيل الطريقة المخصوصة المشروعة ببيان النبي صلى الله عليه وسلم المشغلة على الاصول والفروع والاخلاق والآداب سميت من حيث اتقياد الخلق لها ديننا ومن حيث اظهرها الشارع اياها شرعا وشريعة ومن حيث املاء الشارع اياها ملة (أجده أبلغ جد) أى آتاه (وأكمله) أى آتاه قال بهضم قصد بذلك ان يكون جده على الوجه الذى عليه أهل الحق لا كما وقع للمتزلة من نفي صفاته الحقيقية وبعض الاضافية (وأزكاه) أى آتاه (وأشمله) أى آتاه المعنى أصفه بجميع صفاته لان كلامها جميل ورعاية جميعها أبلغ في التعظيم المراد بما ذكر اذا المراد به ايجاد الحمد لا الاخبار بانه سيوجد وهو أبلغ من جده الاول كما أفاده الشارح لانه ثناء بجميع الصفات برعاية الابغية كما تقدم وذلك بواحدة منها وهى الثناء عليه بانه مالك لجميع الحمد من الخلق أو مستحق لان يحمدوه وان لم تراع الابغية هنا بان يراد الثناء بالجميل فانه يصدق بالثناء بكل الصفات وبه ضا وذلك البعض أعنى من تلك الصفة لصدقه بما رغبوا بهما مع غيرها الكثير فالثناء به أبلغ من الثناء بها فى الجملة أيضا من الثناء بها من حيث تفصيلها أوقع في النفس من الثناء به واعترض بانه كيف يتصور ان يصدر منه عموم الحمد مع ان بعض المحمود عليه وهو النعم لا يتصور حصرها كما سبق وأجيب بان المراد نسبة عموم الحمد الى الله تعالى على جهة الاجمال بان يعترف منه بان اتصاف الله تعالى بجميع صفات السكال الجلالية والجلالية وقد صرح المصنف أولا بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت وثانيا بالجملة الفعلية الدالة على التجدد والحدوث واقتدى في ذلك بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم في خبره سلم وغيره ان الحمد لله ثمه ونستعينه (وأشهد) أى أعلم (أن لا اله) أى لا معبود

ما ذكره من التعبير باسم التفضيل يقتضى ان النهاية والتمام لكل منهما افراد بعضها أقوى من بعض وهو غير مراد لان غاية الشئ وتماه لا تفاوت فيهما اللهم الا أن يقال أراد بالتمام والنهاية ما يقرب منهما (قوله تصديك) أى بقوله أجده أبلغ جد الخ (قوله الذى عليه أهل الحق) من ثبوت الصفات الذاتية وغيرها (قوله ورعاية) ينبع فيه الشارح في شرح جمع الجوامع ولا حاجة اليه هنا لان أبلغ الحمد الذى ذكره المصنف لا يكون الا كذلك ادلو

جدي بعضهما لم يكن أبلغ (قوله وهو أبلغ) أى أجده الخ (قوله رعاية الابغية) به ما تقدم (قوله وهى الثناء عليه) أى قوله الحمد لله الخ (قوله على جهة الاجمال) أى باعتبار ما يليق بالمصنف ومعلوم انه دون ما يمكن من الانبياء اجالا (قوله الجلالية) كصفات الساب مثل ليس كمثل شئ والجلالية كوصفه بكونه غفور رحيم الى غير ذلك (قوله ان الحمد لله) اسمية (قوله ثمه) فعلية وهذا ظاهر ان جعل قوله ثمه جملة مستأنفة وان قوله ان الحمد لله بكسر الهمزة جملة مستقلة أما اذا قرئ ان الحمد بفتح الهمزة بتقدير اللام على معنى ثمه لانه مستحق الحمد فهى جملة واحدة (قوله أى أعلم) هل هو بضم الهمزة وكسر اللام كما هو المناسب لمعنى الشهادة أم لا انتهى ابن قاسم على ابن حجر رحمه الله لكن ضبطه بعض من كتب على خطبة المنهاج بضم الهمزة كما أشار الى نقله عنه بالمعنى ابن قاسم أيضا حيث قال قال الشهاب لا يشيطى في تعليقه على الخطبة معناها هنا أعلم ذلك بقلبي وأبينه بلساني فاصدا به الانشاء حال تلفظه وكذا سائر الاذكار والتزيينات انتهى فقوله وأبينه بلساني ظاهر في انه بضم الهمزة وهو المناسب لمعنى الشهادة ونقل عن ضبط الامام النووي في تحرير التبيين في باب الاذان انه بضم الهمزة وكسر اللام (أقول) وتجوز فرأته بفتح الهمزة واللام

(قوله علامة نوى) المقام هنا للاظهار كما صنع الشارح لان ما قبله في مدحة الكتاب خلافاً ان جعل المقام للاضمار (قوله وبعضها اقتصر) بالبناء للمفعول (قوله كشف منه المعنى الخ) أى بان دل منه العبارات ولو بالاشارة الى ذلك بعبارة وجيزة ليوافق قوله الا فى فكره عسر التفهم الخ (قوله كشف منه) فى نسخة به بدل منه فى هذه المسئلة والتي بعدها وهى أنسب بقوله وفتح الخ الا

(قوله الا الله) وفى نسخة زيادة وحده لا شريك له وحينئذ فوحده تو كيد لتوحيد الذات وما بعده تو كيد لتوحيد الافعال رداً على نحو المعتزلة انتهى ابن حجر (قوله من أراد من عباده المؤمنين) يقتضى ان الكافر لا يغفر له شئ من المعاصي الزائدة على الكفر انتهى الشيخ عميرة زاد فى الحاشية الكبرى وهو ظاهر انتهى ووافقته تصريحهم فى الجنائز بأنه لا يجوز الدعاء بالمغفرة للكافر ولا برده عليه القول بأنه يجوز ان يغفر له سبحانه ما عدا الشرك لانه لا يلزم من الجواز الوقوع الذى الكلام فيه (قوله فى سبعة وثلاثين موضعاً) فتم تجوز لانه لم يذكر فيه هذه الصيغة الا فى موضعين فقط وحينئذ فالمراد انه صرح فيما ذكر بنفى الألوهية عن غيره تمام وانباتها له تارة بلفظ لا اله الا هو وتارة بلفظ لا اله الا أنت أو الا أنا أو الا الذى (قوله لان معنى

القهر) لا يقال هو معارض بما فى التنزيل لا تناقول المقام هنا مقام الوصف بما يدل على الرحمة والانعام فكان ذكر الغفار هنا أنسب انتهى عميرة (قوله المصطفى المختار) صفة كاشفة (قوله من الاجر والاسود) أى العرب والعجم (قوله وهو الراجح) خلافاً لابن حجر رحمه الله ومنه يعلم انه لم يرسل للجمادات بالاولى وقال السبكي انه أرسل لللائكة والبارزى انه أرسل للجمادات واعتمده بن حجر لكان لا تعلم تفاصيل ما أرسل به اليهم ولا يلزم

بحق فى الوجود (الا الله) الواجب الوجود (الواحد) أى الذى لا تعدد له ولا ينقسم بوجه ولا نظيره فلا مشابهة بينه وبين غيره بوجه (الغفار) أى التار لذنوب من أراد من عباده المؤمنين فلا يظهرها بالاعقاب عليه وقد صرح بكلمة لا اله الا الله فى القرآن فى سبعة وثلاثين موضعاً ولم يقل الغفار بدل الغفار لان معنى القهر مأخوذ مما قبله اذ من شأن الواحد فى ملكه القهر وما كان من شرط الاسلام ترتيب الشهادتين عطف المصنف الشهادة الثانية على الاولى فقال (وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المصطفى المختار) من الخلق لدعوة من بعث اليه من الاجر والاسود الى دين الاسلام وقول الشارح من الناس ليدعوهم فيه اشارة الى أنه لم يبعث الى الملائكة وهو الراجح كما أوضحه الودرجه الله فى فتاويه لكن عبارة الشارح قد تخرج الجن مع انه مبعوث اليهم فاما ان يقال بشمول الناس لهم كما عزى للجوهري وعليه فلا اعتراض أو انهم دخلوا بدليل آخر ومحمد علم منقول من اسم المفعول المضعف سمي به نبيينا بالهام من الله تعالى تفاؤلاً بأنه يكثر حمدنا خلق له لكثرة حصاله المحمودة كما روى فى السير أنه قيل لجده عبد المطلب وقد سماه فى سابع ولادته لموت أبيه قبلها لم سميت ابنك محمد اولى من أسماء آبائك ولا قومك فقال رجوت ان يحمد فى السماء والارض وقد حقق الله رجاءه كما سبق فى علمه قال العلماء ليس للؤمن من صفة أنهم ولا أشرف من العبودية ولهذا أطلقها الله على نبيه فى أشرف المواطن كقوله ذه الى سحبان الذى أسرى بعبد المجدل الذى أنزل على عبده الكتاب تبارك الذى تزل الفرقان على عبده فأوحى الى عبده ما أوحى وقد روى ان الله تعالى قال للنبي صلى الله عليه وسلم بم أشرفك قال بان تنسبني اليك بالعبودية والنبي اسان ذكره سليم الخلقه مما ينفرد به كالمعنى والبرص أوحى اليه بشرع وان لم يؤمر بتبليغه فان أمر بذلك فرسول أيضاً أو وأمر بتبليغه وان لم يكن له كتاب أو نسخ لم يشرع من قبله كيوشع فان كان له ذلك فرسول أيضاً قولان فالنبي أعم من الرسول عليهما وفى ثالث انهما معننى وهو معنى الرسول على الاول المشهور

منه تكليفهم بالفروع الذى كلفناهم تفصيلاً لكن فى شرح ايضاح النوى للشارح مانصه فهم أى الجن مكافون بجميع ما كلفناهم الا ما ثبت خصوصه بهم انتهى (قوله بشمول الناس لهم) أى لا اخذه من ناس ادا - ترك (قوله من اسم مفعول المضعف) أى المكرر العين وليس هو من المضعف المصطلح عليه عند الصرفيين وهو فى الثلاثى ما كانت عينه ولا ماله من جنس واحد كدوفى الرباعى ما كانت فاؤه ولا ماله الاولى من جنس واحد وعينه ولا ماله الثانية من جنس واحد كز لزل (قوله تفاؤلاً) هو بالهمز كفى مختار الصحاح (قوله كالمعنى والبرص) قال ابن حجر ولا يرد بلاء أيوب وعصى نحو يعقوب بناء على انه حقيق لطروقه بعد الانباء والكلام فيما قارنه انتهى (قوله وفى ثالث انهما) وعلى كل من الاخيرين من أوحى اليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه ليس بنبي ولا رسول (قوله معننى) فى ابن حجر ان هذا القول غلط وبالغ فى بيانه والرد على من انتصر له ويلزمه بمقتضى ما علل به ان الثانى الواقع فى كلامهم غلط أيضاً فليراجع فان مجرد ما علل به ومنه ورود الخبر بعدد الانبياء لا يقتضى التغليب

ان النسخة الاولى ابلغ لما فيها من الاستعارة بالسكينة الابلغ من الحقيقة (قوله ما يملأ الاسماع والنواظر) لا يعتد ان الامها
لا عراضها مع اعدائها (قوله على ايضاحه) أي الشرح كالايحفي (قوله ومنعه من ذلك خشية الخ) فيه منع ظاهر فان تركه على
هذا النمط مقصوده أي مقصود ولو كان تصده الايضاح لصنفه في مدة أقل من المدة التي وقع له تصنيفه فيها فن المشهور انه
صنفه في أربع وعشرين عاماً (قوله على المتأخر) انما أبرز لثابتوهم رجوع الضمير الى شرح الجلال (قوله كنوزهم ومستودعاتها
(قوله والرسول باعتبار الملائكة) أي باعتبار ٢٤ أنه قد يطلق على الملائكة (قوله وهو مذهب أهل السنة) أي أفضليته على

جميع الخلق وقد يفهم هذا
ان غيرهم يخالف في ذلك
وسبقنا في الرازي الاجماع
على أنه مفضل على جميع
العالمين (قوله كالسياحين
منهم) أي الملائكة (قوله
لقوله تعالى لمن الملائكة اليوم
لله) ظاهره انه يقول ذلك
في يوم القيامة وعبارة
البدور السافرة نصها ثم
يأتي ملاك الموت الى الجبار
فيقول أي رب قدمت
حيلة العرش فيقول وهو
أعلم من بقي فيقول بقيت
انت الحي الذي لا تموت
وبقيت أنا فيقول أنت
خلق من خفي خلقك
لم أر أيت فت فموت فادا
لم يبق الا الله الواحد الاحد
طوى السماء والارض
كطى السجل للكتب وقال
أنا الجبار لمن الملائكة اليوم
ثلاث مرات فلم يجبه أحد
فيقول لنفسه لله الواحد
القهار انتهى (قوله آدم
ومن دونه) أي وجد بعده
(قوله تأدبا وتواضعا)
لا يظهر هذا الجواب
بالنسبة لقوله لا تفضلا

والرسول باعتبار الملائكة أعم من النبي اذ يكون من الملائكة والبشر وفي الترتيل الله يصطفى
من الملائكة رسلا ومن الناس ويؤخذ من كلام المصنف تفضيله على جميع الخلق الانبياء
والملائكة وغيرهم لانه حذف المفضل عليه وحذف المعمول يؤذن بالمعوم وهو مذهب أهل
السنة قالوا ان النوع الانساني أفضل من نوع الملائكة وان خواص بني آدم وهم الانبياء
أفضل من خواص الملائكة وهم الرسل منهم وان عوام بني آدم وهم الاتقياء الاولياء أفضل
من عوام الملائكة كالسياحين منهم قال تعالى كنتم خير أمة أخرجت للناس وقال تعالى وما
أرسلناك الا رحمة للعالمين وفي الصحيحين أناس يدعون آدم ويؤخذ منه تفضيله على آدم أيضا
بطريق الاولى لان أفضل الانبياء والمرسلين أولو العزم وهم نوح وإبراهيم وموسى وعيسى
ومحمد صلى الله عليه وسلم وقيل ان أفضل الانبياء بعد نبينا آدم وعليه يؤخذ تفضيله عليه من
قوله صلى الله عليه وسلم أنا سيد الناس يوم القيامة وخص يوم القيامة بالذ كر لظهوره لكل
أحد بلا منازعة كقوله تعالى لمن الملك اليوم وقوله صلى الله عليه وسلم آدم ومن دونه تحت
لوائى وقوله صلى الله عليه وسلم في خير الترمذي وأنا أكرم الاولين والاخرين على الله ولا خسر
ونوع الا دى أفضل الخلق فهو صلى الله عليه وسلم أفضلهم وقد حكى الرازي الاجماع على انه
مفضل على جميع العالمين وأما قوله صلى الله عليه وسلم لا تفضلا بين الانبياء وقوله لا تفضلا في
على يونس بن متى ونحوهما ما أجيب عنها بانه نهي عن تفضيل يؤدي الى تنقيص بعضهم فان ذلك
كفر أو عن تفضيل في نفس النبوة التي لا تتفاوت لان ذوات الانبياء المتفاوتين بالخصائص
وقد قال تعالى فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات وأنهى عن ذلك
تأدبا وتواضعا وأنهى عنه قبل علمه بأنه أفضل الخلق ولهذا الماعلم قال أناس يدعون آدم ولا خسر وقد
بيننا ترتيب أولي العزم في الأفضلية في شرح العباب والانبياء مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا
واختلف في عدد الرسل منهم فقيل ثلاثمائة وأربعة عشر وقيل ثلاثة عشر وأحرف اسم نبينا
بالجمل الكبير ثلاثمائة وأربعة عشر اذ فيه ثلاث ميمات لان الحرف المشدد بحرفين ولفظ ميم
ثلاثة أحرف فجمعتا مائتان وسبع مائة ولفظ دال بخمسة وثلاثين ولفظ حاء بتسعة ففي اسمه
الكريم إشارة الى ان جميع الكمالات الموجودة في المرسلين موجودة فيه وزيادة واحدة على
القول بانهم ثلاثمائة وثلاثة عشر وذكر الشهد بالخبر أبي داود والترمذي كل خطبة ليس فيها
تشهد فهي كالماء الجذماء أي القليلة البركة وتطلق اليد الجذماء على التي ذهب أصابعها دون
الكف أو معه فشبها ما لا تشهد فيه من الخطب باليد التي فقدت أصابعها كقوله أو دونه فلا
يقدر صاحبها على التوصل بها الى تحصیل ما حوله فاطلاق الا قطع على ما ذكر تشبيهه بليغ أو
استعارة على القولين لعلماء البيان فيما حذف فيه أداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه

بين الانبياء وانما يظهر على قوله لا تفضلا في على يونس (قوله وقد بينا ترتيب أولي العزم في شرح العباب) والمختار

وعبارته والارجح في ترتيب أفضلية أولي العزم بعد نبينا عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام تقديم ابراهيم ثم موسى ثم عيسى ثم
نوح انتهى وقد أشار الى هذا الترتيب قول بعضهم محمد ابراهيم موسى كليمه * فميسى فنوح هم أولو العزم فاعلم
(قوله فقيل ثلاثمائة) عبارة ابن حجر وخمسة عشر واقتصر على ذلك انتهى

أى ما كنز وما استودع أو محل الكنز والاستيداع وهو الانسب بذكر الختم (قوله قال أوربحا) أى ونحوهما معافيه صمير ثنية (قوله والمختار منهما الاول) هو قوله فاطلاق الاقطع على ما ذكر تشبيهه بليخ (قوله امتثالا لقوله تعالى) فيه ان الآية انما تدل على طلب الصلاة والتسليم وذلك بمجرد لا يقتضى طلبها فى كل أمر فكان الاولى الاستدلال بما روى من ان كل أمر لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة على فهو أبتى محقق من كل بركة الا أن قال ان تلك الرواية لما كان فى مسندها ضعف لم يحتج بها واكتفى بالآية دلالاتها على أصل الطلب على ان الآية فيها طاب الصلاة والتسليم بخلاف الحديث (قوله ومن المكافين تضرع ودعاء) اغا قال المكافين دون الآدميين ليشمل الجن ولم يتعرض كابن حجر والمجلى هنا البقية الحيوانات والجمادات ونقل عن شرح المشكاة لابن حجر أنها من بقية الحيوانات كالآدمى وأنه لم يردشئ فى الجمادات فلترجع عبارته (قوله افراد أحدهما عن الآخر) قال ابن حجر والافراد اغما يتحقق ان اختلف المجلس ٢٥ أو الكتاب اه بحروفه والشارح لم يبين هنا ما يتحقق به الافراد

ويؤخذ من جوابه من عدم الافراد فى التشهد أن الموالاة بينهما لا تشترط ولا تعرض فيه لغير ذلك فليراجع (قوله السلام عليك أيها النبي) ظاهر هذا الجواب انه لا يكره تقديم السلام على الصلاة كأن يقول اللهم صل على سيدنا محمد ووافقته ظاهر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما حيث عطف السلام بالواو الدالة على مطلق الجمع فليراجع (قوله وهو الى الترادف أقرب) قال ابن قاسم على ابن حجر فيه نظر اه ولمل انه انتفاء النقص لا يحصل مجدا ولا رفعة مثلا كقفل المباحات والمجد

والمختار منهما الاول (صلى الله وسلم عليه وزاده فضلا وشرفا لديه) أى عنده والقصد بذلك الدعاء لان الكامل يقبل زيادة الترقى فاندفع ما زعمه جمع من امتناع الدعاء له صلى الله عليه وسلم عقب نحو ختم القرآن اللهم اجعل ذلك زيادة فى شرفه صلى الله عليه وسلم على ان جميع أعمال أمتيه تتضاعف له نظيرها لانه السبب فيها أضعا فامضا عفا لا تحصى فهو زيادة فى شرفه وان لم يسئل ذلك له فسؤاله تصريح بالعلوم وقد أوضحت ذلك وبينت دليله من السنة فيما علقته من الفتاوى أى اللهم صل وسلم عليه وزده وأتى بالافعال بصيغة الماضى رجاء لتحقيق حصول المسؤل وبالصلاة والتسليم امتثالا لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وقد فسر قوله تعالى ورفعنا لك ذكرك بان معناه لا أذكرك الا تذكركمعى والصلاة من الله تعالى رحمة مقرونة بتعظيم ومن الملائكة استغفار ومن المكافين تضرع ودعاء وقرن بينها وبين السلام خروجا من كراهة افراد أحدهما عن الآخر فان قلت قد جاءت الصلاة عليه غير مقرونة بالتسليم فى آخر التشهد فى الصلاة فالجواب ان السلام تقدم فيه فى قوله السلام عليك أيها النبي وفضلا وشرفا يجوز ترادفهما فالجمع للأطناب ويحتمل الفرق بان الاول لطلب زيادة العلوم والمعارف الباطنية والثانى لطلب زيادة الاخلاق الكريمة الظاهرة وفرق بعضهم بان الاول ضد النقص والثانى علو المجد وهو الى الترادف أقرب (أما بعد) أتى به اقتداء بغيره وقد كان صلى الله عليه وسلم يأتى بها فى خطبه وكتبه حتى رواه الحافظ عبد القادر الراوى عن أربعين صحابيا واختلف فى أول من ذكرها فقيس داود وقيل يعقوب وقيل قس بن ساعدة وقيل كعب بن لؤى وقيل يعرب بن قحطان وقيل مصعب بن وائل والاول أشبه ويجمع بينه وبين غيره بانه بالنسبة الى الاولوية المحضة والبقية بالنسبة الى العرب خاصة ويجمع بينها بالنسبة الى القبائل وأصلها مهم ما يكن من شئ بعد الحمد والصلاة ف وقعت كلمة أما

٤ نهایه ل فوق ذلك كالسخاوة وعلو الهمة فى العبادات وغير ذلك (قوله عبد القادر الراوى) بالضم بخط القسطلانى وفى عبارة السيوطى ان رها بالفتح قبيلة وبالضم بلد منها جماعة وفى تبصير المشتبه للمحافظ ابن حجر ان رها بالفتح قبيلة ينسب اليها ثلاثون ذكرهم ليس فيهم عبد القادر ومن قاعدته انه اذا عين جماعة مائة يكون مائة منهم من الاخرى فيكون عبد القادر الراوى بالضم اه وفى القاموس رها كهدي بلد ومنها عبد القادر (قوله والاول أشبه) أى انه داود أى أشبه بالصواب أى أقرب للصحة من جهة النقل (قوله ويجمع بينه) أى الاول (قوله ويجمع بينها) يتأمل هذا الجمع بالنسبة ليعقوب فانه ليس من العرب ومعنى قوله ويجمع بينها بالنسبة الى القبائل بان يقال أول من نطق بها من قبيلة كذا كعب ومن قبيلة كذا يعرب ومن قبيلة كذا اصحابان ورد ابن حجر القول بان أول من نطق بها داود بانه لم يثبت عنده تسكيم بغير لغته وفصل الخطاب الذى أوتيه هو فصل الخصومة أو غيرها بكلام مستوعب لجميع المعبرات من غير اخلال منها بشئ اه رحمه الله على أن يعقوب كان متقدما على موسى وداودا غما وجد بعد وفاة موسى زمن طويل فكيف يكون أول من نطق بها على الاطلاق

(قوله خشية من آية) يعني ان الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى الآية التي جلت أباهريرة على كثرة التحديث كافي صحيح البخاري (قوله وأسأل الله من فضله ان يمن علي باتمام الخ) التعبير بالاتمام يقتضي انه أنشأ الخطبة في خلال الشرح وكان قد أسس فيه ما يأتي فقوله فيما يأتي أسست الى آخره على حقيقته بالنسبة للبعض (قوله وصواب كل قول مقبول) الاضافة فيه بيانية والاقتضى ان المقبول منه صواب وغيره وليس كذلك (قوله فأخذت زيدا ودررها) بكسر الدال جمع در بالفتح

(قوله لزمتها الفاء) أي دائما (قوله اللازم للشرط غالبا) قد يقال حيث قرر الامة من النعاه ان الفاء اما ممتنعة في الجواب أو واجبة فيه فان أراد الشرط المطلق فهو منقسم الى ما يلزم والى ما يمنع وان أراد أحد قسميه وهو ما يصلح لمباشرة الاداة فذلك لا تلزمه الفاء بل هي ممتنعة فيه وان أراد القسم الآخر وهو ما لا يصلح فذلك يجب فيه دائما غالبا ومن ثم عدوا حذفها في نحو قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ضرورة فامعنى الغلبة حينئذ ان يقال لما كانت الصور التي يجب فيها الفاء أكثر من التي لا يجب فيها صحت إطلاق الغلبة عليها باعتبار موافقة ما كان الا كثيرا يقال له غالب هذا واستشعر كل ما اقتضاه كلامه من أن ما يجب الفاء في جوابها دائما والشرط انما يجب في جوابه غالبا بناء على أن معنى قوله لزمتها الفاء دائما وان قوله غالبا قيد في قوله اللازم للشرط فقط وكون ما فرعا يقتضي النسوية بينهما وبين أصلها وأجيب بأن أمالما كانت فرعا ضعفت عن الاصل فاحتاجت لتقويتها بالفاء دائما ولا كذلك الشرط (قوله لصوق الاسم اللازم) أي بمعنى أن المبتدأ لا يكره الاسماء وهو غير اللصوق بما فان المراد منه أن لا يفصل بين أما وبين الاسم بفصل ففيه مسامحة (قوله عند غيره) ولا يشك كل عليه انه يلزم حينئذ الجمع بين لموض ٢٦ - والمعوض لما صرح به بعضهم بأن امتناع ذلك انما هو في اللفظ لا في التقدير (قوله

ومنصوبة لعدم الاضافة) هذا منهم دليل على جواز تصرفها لكن الرسم هنا لا يساعد النصب مع التنوين الاعلى افعلة من يكتب المنصوب المنون بصورة المرفوع وقوله مرفوعة يحتمل انه يريد به انها مبنية على الضم فيوافق ما هو المقرر في كلامه من انه اذا

موضع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناه ما تضمنتها من الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمتها الصوق الاسم اللازم للمبتدأ اقامة اللازم مقام الملزوم وبقاء لثمة في الجملة وبعده من الظروف والعامل فيها أما عند سيبويه لنيابتها عن الفعل والفعل نفسه عند غيره والمعروف بناؤها ههنا على الضم لنية معنى المضاف اليه دون لفظه وروى تنوينها مرفوعة ومنصوبة لعدم الاضافة لفظا وتقدير او فتحها بالانوين على تقدير لفظ المضاف اليه (فان الاشتغال) افتعال من الشغل بفتح أوله وضمه (بالعلم من أفضل الطاعات) لا دلة أكثر من ان تحصر وأشهر من أن تذكر كقوله تعالى شهد الله أنه لا اله الا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط وقوله انما يخشى الله من عباده العلماء وخبر الصحابين اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له وخبر

حذف المضاف اليه ونوى معناه بنيت على الضم وان يريد الرفع الذي هو أحد أنواع الاعراب فيكون ذكر وجه غير الترمذي الوجه الاربعة المشهورة في كلامهم وعبارة ابن حجر أما بعد بالنسبة الى الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه انتهى وكتب عليه ابن قاسم قوله بالنسبة الى الضم الخ وترفع أي بعد تنوين على عدم نية ثبوت شيء فالرفع على أصل المبتدأ بكري قال الشيخ خالد في شرح التوضيح وقال الحوفي وانما يبينان أي قبل وبعد على الضم اذا كان المضاف اليه معرفة أما اذا كان نكرة فانما يعبران سواء نويت معناه أولا ومثله في كثر الاستاذ البكري وشرح العباب للسارح اه ولم يبين وجه الفرق بين كون المضاف اليه معرفة وكونه نكرة وله أنه اذا كان المضاف اليه معرفة كان معينا وهو جزئي فكان بعد شيئا بالحروف في الاحتياج الى جزئي وهو من معاني الحروف وان كان نكرة فهو اسم لفرد شائع وهو كلي فضعفت مسابته للحروف ففي الأصل في الاسماء من الاعراب هذا ونقل شيخنا الغني في شرح الشعرانية الرفع عن ابن الملقن قال وهو محتاج الى التوجيه وقد وجه ذلك بعض المشايخ بأنهم ابتدأوا لا يخلو عن نظروذ كر الشيخ الفهامة الشهاب ابن حجر عن بعض المشايخ انما فاعل بفعل محذوف أي هو ما يكن بعد أي يوجد بعد وهو قريب فليصرر اه وقوله انما فاعل أي حقيقة وقوله أي يوجد تفسير ليكن وهو مبني للفاعل (قوله بفتح أوله) أي مصدر او ضمه أي اسما وفي المختار الشغل بسكون الغين وضما وبفتح الشين وسكون الغين وفتحها فصار ث أربع لغات والجمع اشغال وشغله من باب قطع ولا تقل أشغله لانها لغة رديئة اه بتصرف وفي القاموس وأشغله لغة جيدة أو قليلة أو رديئة اه

(قوله من شروح الكتاب الخ) لا يصح ان تكون من فيه بيانية لانه يقتضى انه لخص فيه جميع شروح التهاج والارشاد ولا يخفى انه ليس كذلك فتمين ان تكون للتبميز او الابتداء لكن لا يصح حينئذ قوله وشرحي البهجة الخ فتأمل (قوله خيرها لاتنطق الخ) أى مع انها منكرة لمحاسنها اذ هو المقسم فعنى الانكار حينئذ عدم الاعتراف أعم من الرى بالقبح وعدمه

(قوله أو ولد صالح يدعوه) وفسر الولد الصالح بالمسلم وزاد بعضهم الى ذلك أشياء ونظم السيوطى جملة الاصل مع المزيد بقوله ادامات ابن آدم ليس يجزى * عليه من خصال غير عشر علوم ينهاودعائنجيل * وغرس النخل والصدقات تجزى ورائته مصحف ورباط ثمر * وحضر البئر وأجرأ نهر وبيت للغريب ينساه بأوى * اليه أو بناء محل ذكره ولم يلم لقرآن كريم * فخذها من أحاديث يحصرها * ولعله انما فصلها كذلك لورودها باعيانها كذلك مفرقة في أحاديث والا فيمكن رد ما ذكره الى ما في الحديث بان يجعل تعلم القرآن من العلم الذى ينتفع به وماعده من الصدقة الجارية ولو حكى بجامع أن ما جرد من الانهار وحفره من الابآر وغرسه من الاشجار ولو فى ملكه ولم يقفه والمصحف الذى نسخه أو اشتراه مثلاً ثم مات عنه ورباطه بقصد الجهاد فى سبيل آتاره من تعدى نفعه للمسلمين باقية كبقاء الوقف وقد يقال فيه انه عدها أحد عشر وقد يقال انه جعل بناء البيت للغريب وبناء المحل للذكر واحد انظر الكونه بناء ٢٧ فلا ينافى قوله انها عشرة (قوله فضل العالم

على العابد كفضل الخ)

الظاهر ان المعنى فضل كل

عالم عامل على كل عابد وقوله

أدناكم الضمير فيه راجع

لاصحابه صلى الله عليه وسلم

أولامة أقول وهذا هو

الابغ لعظم التفاوت بين

أدنى الصحابة وأدنى الامة

(قوله رضا الطالب العلم

بما يصنع) أى من أعماله

كلها لعدم خروجها عن

الشرع مع قيامه بنظام

الشرعية (قوله وعرفه

الرازى) أى العلم (قوله

بأنه حكم الذهن الجازم

الترمذى وغيره فضل العالم على العابد كفضل على أدناكم وخبر ابن حبان والحاكم فى صحيحهما ان المسألة كفة لتضع أحصتها رضا الطالب العلم بما يصنع ولان الطاعات مغروضة ومنسوبة والمفروض أفضل من المندوب والاشتغال بالعلم منسب لانه ما فرض عين أو كفاية وعرفه الرازى بأنه حكم الذهن الجازم المطابق لموجب والسيد فى شرح المواظ بأنه صفة قائمة بعمل متعلقة بشئ توجب تلك الصفة ايجاباً عادياً كون محالها عجز التعلق تمييزاً لا يحتمل ذلك المتعلق نقيض ذلك التمييز واللام فى العلم للجنس أو له مهده الذى كرى وهو الفقه المتقدم فى قوله للتفقه أو العلم الشرعى الصادق بالتفسيير والحديث والفقه المتقدم فى قوله الدين أو لاستغراق أفراد العلم المشروع أى الذى يسوغ تعلمه شرعاً قال بعضهم وعدته تزيد على المائة ولا يعكز عليه أنه يدخل فيه معرفة الله تعالى وغيرها مما لا بد من تقديمه لانه أفضل مطلقاً لانه جعل جملة من الطاعات أفضل وجعل الاشتغال بالعلم منها وكون الجملة أفضل لا يضره كون بعضها أفضل مطلقاً (و) من (أولى ما أنفقت فيه نفائس الاوقات) وهو العبادات شبه شغل الاوقات بها بصرف المال فى وجوه الخير المسمى بالاتفاق فأطلق عليه لفظ الاتفاق مجازاً ووصف الاوقات بالنفاسة لانه لا يمكن تعويض ما يقوت منها بعبادة والنفيس ما يرغب فيه وضاف اليها صفتها للصبغ ويصح أن يكون من اضافة الأعم الى الأخص كمسجد الجامع ويجوز أن تكون اضافته بيانية لان الاضافة البيانية على تقدير من البيانية أو التبعية أو الابتدائية

أى الادراك الحاصل فى الذهن الخ (قوله المطابق لموجب) أى لسبب أوجب ذلك (قوله أو العلم الشرعى) اقتصر على هذا المحلى (قوله قال بعضهم وعدته) أى العلم المشروع (قوله تزيد على المائة) غير أنهم بهذا الاعتبار لا تباين ما هو المشهور بتباين كلياً بل الفقه مثلاً يجمع أنواعاً كل منها مسمى باسم عنده من اعتبرها بذلك العدد (قوله ولا يعكز عليه) أى على كون اللام للاستغراق الخ (قوله لانه أفضل) علة مما لا بد (قوله أفضل مطلقاً) أى من جميع ماعده (قوله لانه جعل) علة للانعكاس (قوله لفظ الاتفاق مجازاً) أى علاقته المشابهة فهو استعارة تصريحية تبعية (قوله ما يقوت منها بعبادة) أى أما الذى فات مشغولاً بالعبادة فلا يطلب تعويضه كذا قاله عميرة وكان الاولى أن يقول بدل فلا الخ فلم يفت حتى يطلب تعويضه الخ (قوله وأضاف اليها صفتها للصبغ) الصبغ بسين مهملة مجئء الكلام على فقر متوازية فالطاعات موازية للاوقات وهذا منه جواب عن سؤال مقدر تقديره النفائس صفة للاوقات وقال لاتضاف الصفة الى موصوفها لان الصفة يجب أن تكون متأخرة عن الموصوف فلما أضيفت الى الموصوف كانت متقدمة عليه وهذا خاف وتقدير الجواب أن الحامل له على مثل ذلك رعاية الصبغ اه بكبرى وفى المصباح سمعت الحمامة سمعاً من باب نفع

ولينظر الفرق حينئذ بين احدي القبيلتين والاخرى فان المختصر اللغوي الذي هو مراد فيها معناه الانكار فليجوز (قوله في ميدان الحسد) الاولى ميدان الضلال (قوله ازهر من الافق وزهوه) أي اضاءته وفي نسخ وزهوه في هذا وفيما قبله وهو متوقف على مجيئ مصدر زهوه على ذلك لان قياس مصدر فعل القاصر انما هو الفعل (قوله واذا أراد الله نشر فضيلة الخ) كان الانسب ذكره عند ذكر القبيلة الثانية من الفرق الاولى (قوله وافعالهم) في نسخة واعمالهم

(قوله والكل يمكن هنا) وعليه فيكون بعض الاوقات غير نفيس (قوله وقد للتحقيق هنا) أي لا للتكثير وفي الشيخ عميرة انه لا مع التحقيق اه رحمه الله (أقول) وقد يقال لا حاجة اليه لاستفادته من قوله أكثر وجعلها للتكثير يصير المعنى وكثرا كثيرا أحيانا وهو غير مراد (قوله أكثر أحيانا) أي مجموعهم لا كل فرد منهم اه الشيخ عميرة (قوله وفيه تعسف) هو الخروج عن الطريق الظاهر (قوله والفرق لا تخ) أي وهو ال يوم ظرف بخلاف التصنيف (قوله والاكثر عما ذكر) عطف تنسيب (قوله في الفقه) إشارة الى أن هذا مراده ٢٨ فكان ينبغي ذكره اه بكري (قوله ولهذا قال الشافعي) أي لكون العصبية

عبارة عن الاجتماع في اتباع الخ (قوله والمختصر ما قل لفظه وكثر معناه) أي في الغالب والافقه تكون المعاني قليلة كالالفاظ (قوله والاصل) أي المراد من العبارة لأنه كان صفة في الاصل ثم صار بدلا وفي ابن قاسم على ابن حجر قوله انه بدل اشتمال أي أو بدل كل على حذف مضاف أي من تصنيف الخ وفي كونه للاشتمال نظر لان بدل الاشتمال يحتاج الى ضمير قالوا جسه انه بدل كل على حذف مضاف ان لم يؤول التصنيف بالمصنف اه بحر وفيه ان لم يجعل الخ بحباب بحذف المضاف أي من تصنيف المبسوطات الخ

والكل يمكن هنا لان الاوقات وان كانت نفيسة كلها في الحقيقة لكن بعضها يعد في العرف نفيسا بالنسبة الى بعض آخر وقد جاء الشرع بتفضيل بعضها وقوله أولى عطف على أفضل كما تقرر ولا يصح عطفه على الجار والمجرور للتناهي بينهما اذ يصير التقدير ان الاشتغال بالعلم أولى ما أنفقت فيه نفائس الاوقات فيناقض التبعض السابق والمصنف وصف الاوقات بالنفيسة ثم جمع النفيسة على نفائس اذ لا يصح أن يكون جمعا لنفس وانما هو جمع اكل رباعي مؤنث بعدة قبل آخره مختمو ما بالتاء أو مجردا عنها (وقد) للتحقق هنا (أكثر أحيانا رجعهم الله من) يجوز كونها زائدة لصفة المعنى بدونها وقيل بمعنى في كذا فإحدى الصلة لانه من يوم الجمعة وفيه تعسف والفرق لا تخ وقيل للمجاوزه كما في زيد أفضل من عمرو أي جاوزته في الفضل وهنا للتحاوز والاكثر عما ذكر في قوله (التصنيف من المبسوطات والمختصرات) في الفقه والعصبية هنا الاجتماع في اتباع الامام المجتهد فيما يراه من الاحكام مجازا عن الاجتماع في العشرة ولهذا قال الشافعي العلم بين أهل العلم رحم متصلة والتصنيف جعل الشيء أصنافا يتميز بعضها عن بعض والمبسوط ما كثر لفظه ومعناه والمختصر ما قل لفظه وكثر معناه وقوله من المبسوطات بدل شتمل باعادة الجار والاصل وقد أكثر أحيانا المصنفات المبسوطات ويجوز كون من يمانية وفيه ان لم يجعل المصدر بمعنى اسم المفعول نظرا لان التصنيف غير المبسوط (واتقن) أي احكم (مختصر المحرر) أي المذهب المنق (للإمام) امام الدين عبد الكريم القزويني (أي القاسم الرافي) منسوب الى رافع بن خديج الصحابي كما وجد بخطه ورد على من زعم أنه منسوب الى رافعان بلدة معروفة ببلاذقروين وتكنية المصنف للرافعي بابي القاسم جارية على تخصيصه تحريمها من النبي صلى الله عليه وسلم وعلى تخصيصه يصر الرافعي بجمع الاسم والكنية ولا تكن المذهب التحريم مطلقا وأشار بعضهم الى أن محل الخلاف انما هو في وضعها اما اذا وضعت

(قوله واتقن مختصر المحرر) أي من المختصرات المذكورة اه الشيخ عميرة (قوله الى رافع بن خديج) لانسان (الصحابي) نعمت رافع وفي الإصابة لابن حجر ما نصه مع تلخيص كثير رافع بن خديج بن رافع أبو عبد الله عرض على النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر فاستصغره وأجازه يوم أحد ففرج وشهد ما بعدهما وقد ثبت ان ابن عمر صلى عليه فكان رافعا تاخر موته حتى قدم ابن عمر المدينة فقات فصلى عليه اه (قوله وتكنية المصنف الرافي) قال ابن حجر توفي الرافي سنة ثلاث أو أربع وعشرين وسثمائة عن ثيف وستين سنة وله كرامات منها ان شجرة عنب أضاءت له لفقدها يسرجه وقت التصنيف ولد المصنف بعد وفاته بنحو سبع سنين بنوى من قرى دمشق ومات بها سنة ست وسبعين وسثمائة عن نحو ست وأربعين سنة اه رحمه الله (قوله بابي القاسم) ظاهر قولهم بابي القاسم بالالف واللام ان التكنية بابي قاسم لا تحرم فليراجع (قوله جارية على تخصيصه) أي النور (قوله ولكن المذهب) من كلام مر رحمه الله (قوله التحريم مطلقا) أي سواء كان اسمه محمدا أو لافي زمنه صلى الله عليه وسلم أم

وهي الانسب (قوله حلسا) في الصحاح واحلاس البيوت ما يسطح تحت حرا الثياب (قوله الفائل) هو بالغاء أي المخطئ في رأيه (قوله وطعما) لا بد له من تقدير عامل أي وطعت طعما (قوله التأسى بكتاب الله سنة) أن أريد في كل الأمور رفضه متحمة على إطلاقه وأن أريد في البداءة بالبدعة وهو اللائق بالمقام فقوله متحمة بمعنى متأكدة وعبر به مبالغته ولا يحتاج إلى مثل

(قوله بضو الاعمش لذلك) فضية عدم رده اعتمادا وهو ظاهر لما وجهه بدرجه الله تعالى لكن قال ابن حجر ويرد الأخيرين الداء المذكور في الأصول أن العبرة بمعوم اللفظ في لا تنكروا بكنيتي لا بخصوص السبب نعم صح من تسمى باسمي فلا تنكروا بكنيتي ومن أكنى بكنيتي فلا يتسمى باسمي وهو صريح في الأخير إلا أن يجب أن لا أقول أصح فقدّم اه (قوله ذي التحقيقات) جمع تحقيقاته وتقيق المسائل اثبتهم بالأدلة والتدقيق ثباتهم بالأدلة واثبات الأدلة بأدلة أخرى اه عميرة (قوله إذا لام للاستغراق) والمراد هنا الاستغراق العرفي كما أشار إليه تبعاً للشارح بقوله ٢٩ الكثيرة دون جمع التحقيقات (قوله عمدة)

خبر ثان عميرة (قوله فيه) أي فيما ذهب إليه من الأحكام (قوله معتمد) خبر ثالث عميرة (قوله جمع رغبة بسكونها) زاد ابن حجر وهي الانتماء إلى الخبر طالبا لحيازة معاليه اه وقضيته أن الانتماء إلى غير الخبر لا يسمى رغبة ولعله غير مراد في المختار رغب فيه أراد به وبابه طرب ورغبة أيضا وارغب فيه مثله ورغب عنه لم يرده ويقال رغبة ترغيبا وأرغب فيه أيضا اه فافسر به ابن حجر له بيان المراد بالرغبة هنا (قوله أول كل من سابقه) أي المفتي وغيره (قوله وقد التزم مصنفه رحمه الله أن ينص إلخ)

لأنسان وثمة ربه فإما يحرم ذلك لأن انتهى لا يشمله وللحاجة **كم** اغتفروا التلقيب بضو الاعمش ذلك (رحمه الله ذي التحقيقات) الكثيرة في العلم والتدقيقات الغزيرة في الدين إذا لا لام للاستغراق فاندفع ما قبل أن جمع السلامة للعلم على مذهب سيدييه وليس فيه كبير مدح والوعاء دل إلى جمع الكثرة كان أنسب (وهو) أي المحرر (كثير الفوائد) جمع فائدة وهي ما استفيد من علم أو غيره (عمدة في تحقيق المذهب) أي ما ذهب إليه الشافعي وأصحابه من الأحكام في المسائل مجازا عن مكان المذهب ثم صار حقيقة عرفية فيه وإطلاق المذهب على المسائل المتعددة مقصود منها إظهارها إلى منه الفتوى كما هنا من باب إطلاق الشيء إلى ركنه الأعظم لأنها الأهم للفتية بالنسبة إلى غيرها (معتمد للفتي وغيره) كالفاضي والمدرس (من أولى الرغبات) أي أصحابها وهي بفتح العين جمع رغبة بسكونها وهو بيان لغیره أول كل من سابقه (وقد التزم مصنفه رحمه الله أن ينص) في مسائل الخلاف (على ما صححه معظم الأصحاب) أي أثروهم فيها لأن نقل المذهب من باب الرواية ويرجح بالكثرة عند استواء الأدلة ويطلق النص على المقبول في المسئلة كما هنا وعلى الدليل كقولهم لا بد للإجماع من نص وعلى اللفظ الصريح الذي لا يحتمل التأويل (ووفى) بالتخفيف والتشديد (بما التزمه) واعترض على المصنف بأنه كثيرا ما يستدرك على المحرر بأنه خالف الأكثرين وعلى الرافعي بأنه يجزم في المحرر بشئ ويكون بحسن الامام أو غيره كما يستقف عليه وأجيب عنه بأنه وفي بحسب ما اطع عليه فلا ينافي ذلك استدراكه التصحيح عليه في المواضع الآتية وبأنه وفي غالباً والمقام مقام المبالغة فنزل القليل جدا من نزلة العدم وبأنه يجزم في المحرر بشئ تبعا للامام وغيره لكونه كالنعييد لما أطلقوه تساهلا بحيث لو عرض عليهم لقبوله لكونه مرادهم من الإطلاق وقد حكي عن بعض تصانيف السبكي أنه قال من فهم عن الرافعي أنه لا ينص إلا على ما عليه المعظم فقد أخطأ فهمه فانه أعما

وتنبيه ما أفهمه كلامه من جواز النقل من الكتب المعتمدة ونسبة ما فيها لمؤلفيها مجمع عليه وإن لم يتصل سند الناقل بمؤلفيها نعم النقل من نسخة كتاب لا يجوز إلا أن وثق بصحتها أو تعددت تعددا يغلب على الظن صحتها أو رأى لفظها منتظما وهو خير فطن يدرك السقط والتحريف فإن انتفى ذلك قال وجد كذا أو نحوه ومن جواز اعتماد المفتي ما يراه في كتاب معتمده تفصيل لا بد منه ودل عليه كلام المجموع وغيره وهو أن الكتب المتقدمة على الشيخين لا يعتمد شيء منها إلا بعد مزيد الفحص والتحري حتى يغلب على الظن أنه المذهب ولا يغتر بتتابع كتب متعددة على حكم واحد فإن هذه الكثرة قد تنتهى إلى واحد ألا ترى أن أصحاب القفال أو الشيخ أباحا مدع كثرهم لا يفرقون وبؤصلون إلا على طريقتهم غالباً وإن خالفت سائر الأصحاب فتبين سبب كتمانهم هذا كله في حكم لم يعرض له الشيخان أو أحدهما ولا فاذي أطبق عليه محققو المتأخرين إلى آخر ما أطال به ابن حجر رحمه الله فراجع (قوله على ما صححه) أي ما رجحه عميرة (قوله بأنه وفي بحسب ما اطع عليه) بفتح السين وفي المختار لا يكتفى بذلك بحسب ذلك بالفتح أي على قدره وعدده

ذلك في قوله ملتزمة لان معناه التزمها الناس (قوله من آثارها) الضمير فيه وفيما بعده للسنة والطريقة اللتين هما التأسيس والعمل ومعلوم ان التأسيس والعمل بما ذكرهما البداءة بالبسملة فيحصل الكلام الى قولنا هذا التأليف أثر من آثار البداءة

(قوله من الوجوه) بيان لم (قوله أو هو أهم المطالبات) أي بل هو ويصح كون المتردد بينهما على السامع ونشيطه على (قوله من ذلك) وللتوضيح أشارة الى ان معرفة الراجح مذهبهم من الأهم بالنسبة ان يريد الا حاطة بالمدارك وهي الأهم لمن يريد مجرد الافتاء أو العمل اه ابن حجر رحمه الله ٣٠ (قوله أي مقدار المحرر) هذا تفسير مرادوا لافالحكم كأي ابن حجر جرم الشيء

الناتئ من الارض اه وفي المختار حجم الشيء حيد يقال ليس لمرفقه حجم أي تنوء وعبارة المختار في تنأ فهو ناتئ ارتفع وبابه قطع وخضع اه فقوله من الارض ليس بقميد بل المراد حجم الشيء الناتئ منه (قوله بأن يكون استثنى بهض الخ) الاولى أن يقول بأن يكون البهض الذي استثناهم من الاقل أو نفس الاقل (قوله واختصر لي الكلام الخ) أي جعل لي قدرة على اختصار الكلام (قوله مع ما الخ) فيه دلالة على سبق الخطبة عميرة (قوله سواء أ جعلت موصولا) أي ان فرض ان المصنف لاحظ نفائس مخصوصة يريد ضمها وموصوفة ان لاحظ انه يضم ما يجده حسنا حين التأليف (قوله التنبيه) قال ابن حجر من النبى بضم فسكون وهي القطنة اه والمراد هنا توقيف

قال في خطبة المحرر انه ناص على ما عليه المعظم من الوجوه والاقاويل ولم يقل انه لا ينص الا على ذلك (وهو) أي ما التزمه (من أهم) المطالبات (أو) هو (أهم المطالبات) لطالب الفقه من الوقوف على المعصم من الخلاف في مسائله ثم شرع في ذكر وجه اختصاره فقال (لكن في حجمه) أي مقدار المحرر (كبر عن حفظ أكثر أهل العصر) أي زمانه الرغبين في حفظ مختصر في الفقه (الابعض أهل العنايات) منهم فلا يكبر أي يعظم عليهم حفظه فلا يستثناء متصل لانه استثنى من الأكثر بعض أهل العنايات وأما الاثناون فلم يدخلهم في كلامه لافي المستثنى ولا في المستثنى منه ويصح كونه منقطعاً بأن يكون استثنى بعض أهل العنايات من الاقلين (فرايت اختصاره) بأن لا يفوت شيء من مقاصده من الرأى في الامور المهمة أي ظهر لي ان المصلحة فيه (في نحو نصف حجمه) هو صادق بما وقع في الخارج من الزيادة على النصف ليس يرفان نحو الشيء يطلق على ما ساواه أو قارب به مع زيادة أو نقص والنصف مثلث النون ويقال فيه نصيف بفتح أوله وزيادة ياء قبل آخره (ليسهل حفظه) أي المختصر على من يرغب في حفظ مختصر قال الخليل بن أحمد الكتاب يختصر ليحفظ ويسيطر ليفهم والا اختصار محمد دوح شرعا قال صلى الله عليه وسلم أوتيت جوامع الحكم واختصر لي الكلام اختصارا (مع ما) أي مضمونا بذلك المختصر بما (أضمه اليه ان شاء الله تعالى) في أنماؤه وبذلك قرب من ثلاثة أرباع أصله كما قيل (من النفائس المستجدات) أي المستحسنات بيان لما سواء أ جعلت موصولا اسميا أو نكرة موصوفة (منها) الضمير للنفائس أو لما في قوله ما أضمه واعتبر بالمعنى والحاصل ان الضمير للبيان أو للبيان (الذي عليه على قيود) جمع قيد وهو في الاصطلاح ما جى به لجمع أو منع أو بيان واقع (في بعض المسائل) بأن تذكر فيها (هي من الاصل محذوفات) بالهجمة أي متروكات اكتفاء بذكرها في المبسوطات والتنبيه اعلام تفصيل ما تقدم اجالا فيما قبله والمسائل جمع مسألة وهي مطالب خبري يبرهن عليه في ذلك العلم ان كان كسبيا (ومنها مواضع بسيرة) نحو خمسين موضعا (ذكرها في المحرر على خلاف المختار في المذهب) ألا في ذكره فيها مضمعا (كما سترها ان شاء الله تعالى) في خلافها له نظرا للدارك (واضحات) بأن أبيين فيها ان المختار في المذهب خلاف ما فيه فصار حاصل كلامه ومنها ذكر المختار في المذهب في مواضع بسيرة ذكرها في المحرر على خلافه (ومنها ابدال ما كان من ألفاظه غريبا) أي غير مؤلف الاستعمال ولا يترض عليه بقوله في المراجعة دما زده لان وقوعها في السنة السلف والخلف أخرجها عن الغرابة (أو موهما) أي موقعا في الوهم أي الذهن (خلاف الصواب)

اي في المختار بانه الرجل شرف واشتهر وبابه ظرف المناظر فيه على تلك القيود ثم قال ونبه أيضا على الشيء وقفه عليه فتنبه هو عليه اه (قوله أو بيان واقع) وهذا هو الاصل في القيود كما قاله السعد التقطازي (قوله محذوفات) يرجع لقوله هي من الاصل عميرة (قوله في المبسوطات) أي له أو لغيره اه عميرة (قوله والتنبيه اعلام) هذا تعريف للتنبيه في حد ذاته لا بالنظر الى الكلام فيه فانه هنا بمعنى الذكر (قوله ان كان كسبيا) أما اذا كان بديها فلا يقام عليه برهان (قوله ومنها مواضع) عطف على قوله منها التنبيه اه عميرة (قوله فصار حاصل كلامه) أي النوى

بالسمة وهو ان صح بأن يقال انه اغتايستير للمصنف ابداً انه اياه بالسمة فهو اثر من آثار ما ذكر بهذا الاعتبار الا انه لا يلاقيه قوله بعد فلذلك جرى المصنف الخ ويجوز ان يراد بقوله اثر من آثارها انه من الامور التي هي ذات بال تبدل بالسمة فالمراد انه صادق الحديث وان كان خلاف التبادر (قوله للاستعانة) معطوف على قيل لا على مدخوله (قوله أو حال من قائل الفعل) معطوف على قوله خبر مبتدا كما هو ظاهر وكان ينبغي تقديمه على قوله أو فعل لانه معطوف على اسم فاعل وكونه

(قوله أي الاتيان) تفسير للابدال وأخره ليرتبط بالبدل اه عميرة (قوله باوضح وأخضر) قضيته ان الاول فيه ايضاح اه عميرة (قوله بعبارات) الباء في عبارات اما سببية أو للابسة اه عميرة ٣١ (قوله ان الباء مع الابدال تدخل) أي مع ما كان من مادته كالتبديل والاستبدال

بدليل أمثلته والتبديل (قوله مطلقاً) أي سواء ذكر مع المتروك والمأخوذ غيرها أم لا (قوله كافي الاستبدال والتبديل) أي مطلقاً على ما هو الظاهر من العبارة ويحتمل أن المراد من قوله كافي الاستبدال الخ ان فهم التفصيل الذي في التبديل قد تدخل على المأخوذ ان لم يكن مع المأخوذ والمتروك غيرها وعلى المتروك ان كان معهما غيرها وعبارة شيخ الاسلام على ألفية الحديث في العلل مانصه فالباء داخله على المتروك تشبيهاً للابدال بالتبديل والافهوخلاف ما عليه أئمة اللغة من انها اغتادخل على المأخوذ في الابدال كالتبديل وعلى المتروك في الاستبدال والتبديل ان لم يذكر مع المتروك والمأخوذ غيرها

أي الاتيان بدل ذلك (باوضح وأخضر منه بعبارات جليات) أي ظاهرات في أداء المراد واعتراض عليه بان المعروف عند أئمة اللغة وهو الذي صرح به النحويون واللغويون ان الباء مع الابدال تدخل على المتروك لا على المأخوذ قال تعالى ومن يتبدل الكفر بالإيمان فقد ضل سواء السبيل وقال أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير وقال وبدلناهم بجنتهم جنتين ذوات أكل كل خط الأية وقال ولا تتبدلوا الخبيث بالطيب وحينئذ مكان الصواب ان يقول ومنها ابدال الاوضح والاخصر بما كان من ألفاظه غريباً أو موهماً خلاف الصواب ورده جماعة منهم الشمس القسايق بأنه خلاف ما عليه أئمة اللغة من انها اغتادخل على المأخوذ في الابدال مطلقاً وفي التبديل ان لم يذكر مع المتروك والمأخوذ غيرها فقد نقل الازهرى عن ثعلب أبدال الخاتم بالحلقة اذ انصبت هذا وجعلت هذه مكانه وبدلت الخاتم بالحلقة اذا أذنته وسويته حلقة أما اذا ذكر معهما غيرهما كافي قوله تعالى وبدلناهم بجنتهم جنتين وكافي قولك بدله بخوفه أما قد دخلها حينئذ على المتروك كافي الاستبدال والتبديل وفرق بعضهم بين التبديل والابدال بان التبديل تغيير صورة الى صورة مع بقاء الذات والابدال تغيير الذات بالكاكية ولما كان حاصل ما تقدم من الجواب رد الاعتراض من أصله لم أذكر كلام من سلم الاعتراض وأجاب عنه ثم شرع في ذكر اصطلاح حسن ابتكره لم يسبق اليه فقال (ومنها بيان القولين والوجهين والطريقين والنص ومراتب الخلاف) قوة وضعفاً في المسائل (في جميع الحالات) أي حالة يعرفها بالظاهر أو المشهور أو بالأصح أو الصحيح فهو عام مخصوص أما ما عبر فيه بالمذهب بالنسبة لبيان الطريقين أو الطرق أو بقيل لبيان انه وجه ضعيف وان الأصح أو الصحيح خلافه أو بقي قول لبيان أن الراجح خلافه أو بالنص لبيان انه نص الشافعي وأن مقابله وجه ضعيف أو قول مخترج أو بالجديد لبيان ان القديم خلافه أو بالقديم أو في قول قديم لبيان أن الجديد خلافه فلم يبين في شيء منها مراتب الخلاف كما به لم يحايين به مراده بعد ولهذا قال بعضهم ان المؤلف وفيما التزمه في جميع اصطلاحاته في هذا الكتاب من غير شك ولا ارتياب اه فاندفع ما قيل ان ما ادعاه من بيان ذلك في جميع المسائل مردود وأنه يرد عليه من مراتب الخلاف أشياء منها ما عبر فيه بالمذهب أو بالنص أو الجديد أو القديم أو في قول كذا أو قيل كذا ومن قوائد كراجهت للقولين ابطال ما زاد لا العمل بكل منهما وبيان المدرك وان من رجع أحدهما

في الاربعة اه وفي ابن حجر مانصه وادخل الباء في حيز الابدال على المأخوذ وفي حيز بدل والتبديل والاستبدال على المتروك هو الفصح اه وقضيته أنه يجوز دخوله في حيز كل على المأخوذ والمتروك والفرقة بينهما بالنسبة لا فصيح فقط وأنه لا فرق في ذلك بين أن يذكر مع المتروك والمأخوذ غيرها أو لا (قوله وفرق بعضهم بين التبديل) ولم يبين هذا الفارق معنى الاستبدال والتبديل فاي راجع (قوله قوة وضعفاً) راجع لمراتب الخلاف وقوله في المسائل متعاقب بقوله القولين والوجهين الخ اه عميرة بالمعنى (قوله أي حالة يعبر) أي النوى (قوله مراده بعد) أي بقوله فحيث أقول الخ (قوله ولهذا قال بعضهم) أي لكونه عاماً مخصوصاً بقرينة بيانه بعد (قوله وبيان المدرك) قال في المصباح المدرك بضم الميم يكون مصدراً واسم زمان ومكان

خبراً أو حالاً احتمالاً فيه (قوله متبركاً ومستعينا) حق العبارة مستعينا أو مصاحباً على وجه التبرك باسم الله (قوله لانه قدیم) الضمير فيه لله تعالى (قوله ولادال جزء من أجزاء الخ) يخرج المركب منه (قوله مبتدأ بها) أي حال كونها أي الاسماء مبتدأ بها بخلاف ما اذا وصلت (قوله على أسماء) أي فان أصله اسماء ووقت الواو متطرفة اثر ألف زائدة فقلبت همزة وقوله وأسماي أي فان أصله أسما موقلت الواو ياء لتتناسب الكسرة (قوله وسمى) بضم ففتح تصغير اسم أي فان أصله سميوا فاجتمعت الواو تقول أدركته مدركا أي ادراكا وهذا مدركه أي موضع ادراكه أو زمن ادراكه ومدارك الشرع مواضع طلب الاحكام وهي حيث يستدل بالنصوص والاجتهاد من مدارك الشرع والفقهاء يقولون في الواحد مدرك بفتح الميم وليس للخبر بوجه وجه وقد نص الأئمة على طرد الباب فيقال مفعول بضم الميم من أفعال واستثنيت كلمات مسموعة خرجت عن القياس اه المراد منه رحمه الله لكن في حواشي السنوافي ٣٢ على شرح الشافعية لشيخ الاسلام كالغزالي على الجار بردي ان المدرك بفتح الميم اه

(قوله ثم الراجح منها مانص) أي الشافعي (قوله فاقال) عن مقابله أي المذهب (قوله مدخول) أي فيه دخل أي تفسر (قوله مذهب مجتهد) أي ولومن غير الاربعة (قوله فهو لتكافؤ نظريه) أي فلا ينسب للامام ترجيح من ذلك الخلاف ولا يقدح في شأنه (قوله وهو يدل على سعة) أي ذكر القولين (قوله من ورطة هجوم الخ) أي في مفسدة هجوم والورطة اغة الهلاك قال في المختار الورطة الهلاك وأورطة وورطة توريطا أوقعه في الورطة فتورط فيها اه (قوله وتقتل القراني) أي المالك (قوله اذ لم يظهر ترجيح الخ) أي أما اذ اظهر ترجيح أحدهما

من مجتهد المذهب لا يعد خارجا عنه ثم الراجح منهما مانص على رجحانه والافاضة علم تأخره والا فافزع عليه وحده والافاضة عن مقابله مدخول أو يلزمه فساد والافاضة فردة في محل أو جواب والافاضة مذهب مجتهد لتقويه به فان خلا عن ذلك كله فهو لتكافؤ نظريه وهو يدل على سعة العلم وشدة الورع حذرا من ورطة هجوم على ترجيح من غير وضوح دليل ونقل القراني الاجماع على تخير المقلدين قولي امامه أي على جهة البديل لا الجمع اذ لم يظهر ترجيح أحدهما ولعله أراد اجماع ائمة مذهبه والافقضي مذهبا كما قال السبكي منع ذلك في القضاء والافتاء دون العمل لنفسه وبه يجمع بين قول الماوردي يجوز عندنا وانتصر له الغزالي كما يجوز ان آذاه اجتهاده الى تساوي جهتين أن يصلي الى أيهما شاء بالاجماع وقول الامام يمتنع ان كانا في حكمين متضادين كإيجاب وتحريم بخصال الكفارة وأجرى السبكي ذلك وتبعوه في العمل بخلاف المذاهب الاربعة أي بما علمت نسبتها لمن يجوز تقليده وجمع شرطه عنده وحمل على ذلك قول ابن الصلاح لا يجوز تقليد غير الأئمة الاربعة أي في افتاء أو قضاء وحمل ذلك وغيره ما لم يقتض الرخص في سائر صور النقل بدعي حيث تجعل رتبة التكليف من عنقه والا أتم به بل ذهب بعضهم الى انه فسق والوجه خلافه وقيل محل الخلاف في حالة تتبعها من المذاهب المدونة والافساق قطعا ولا ينافي ذلك قول ابن الحاجب كالأدعي من عمل بمسئلة بقول امام لا يجوز له العمل بها بقول غيره اتفاقا لتعين عمله على ما دابق من آثاره - مل الاول ما يلزم عليه مع الساقى تركب حقيقة لا يقول بها كل من الامامين كتقليد الشافعي في صحيح بعض الرأس ومالك في طهارة الكتاب في صلاة واحدة وقد ذكر السبكي في الصلاة في فتاويه نحو ذلك مع زيادة ايضاح فيه وتبعه جمع عليه حيث قالوا انما يمتنع تقليد الغير في تلك الحادثة بعينها لا مثالا خلافا للشارح المحلى كأن أفتى شخص بيمينونة زوجة بطلاقها مكرها ثم تكلم بعد انقضاء عدتها أختمها مقادأ بأحنيقة في طلاق المكره ثم أفتاه شافعي بعدم الحنف فيمتنع عليه أن يطأ الأولى مقلدا للشافعي وان يطأ الثانية مقلدا للحنفي

فوجب العمل به وهو موافق في ذلك لقولهم العمل بالراجح واجب فاشترى لان من أنه يجوز العمل لنفسه بالوجه الضعيفة كقابل الاصح غير صحيح (قوله منع ذلك) أي الضخير (قوله وقول الامام) أي بين قول الماوردي وقول الامام الخ (قوله وأجرى السبكي ذلك) أي تفصيل (قوله بخلاف المذاهب) أي أجرى التفصيل في غير المذاهب الاربعة الخ (قوله رتبة التكليف) أي عقدة (قوله والوجه خلافه) أي فلا يكون فسقا وان كان حراما ولا يلزم من الحرمة الفسق (قوله خلافا للشارح المحلى) أي في شرح جمع الجوامع (قوله بعد انقضاء عدتها الخ) لم يذكر هذا القيد ابن حجر وزاده الشارح إشارة الى أن أبا حنيفة يشترط لصحة نكاح إحدى الاختين بعد طلاق الاخرى انقضاء عدة المطلقة سواء كان الطلاق رجعياً أم بائناً (قوله فيمتنع عليه أن يطأ الأولى الخ) فليفرق بين هذه والصلاة المتقدمة بان الصلاة حال تلبسه بها لا يقول واحد من الامامين يحتملها وجاهل وطأ كل واحدة منهما يقول فيها بالجواز أحد الامامين

والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء والتكسير والتصغير يردان الاشياء الى اصولها وقوله وسبقت ليبيان حذف مطلق العجز والافهـ هذا التصريف انما يدل على انه ياتي وقوله ويجيـ مما مبتدأ بخبره لغة وهو جواب عما أورده الكوفيون عليهم في مجيئه غير ساكن الاول (قوله والقلب بعينهـ الخ) مراده الرد على الكوفيين في ردهم على البصريين ما مر عنهم بأن الواقع في التصريف المذكورة فيه قلب مكاني نقلت الواو من الصدر وحلت عجزا (قوله وأصله وسم) أي (قوله لان كلام الامامين) فيه نظري الاول اذ قضية قول الثاني فيها أن الزوجة الاولى باقية في صفة فالرجوع للاولى والاعراض عن الثانية من ثبوتها موافق لقوله فليتم امل انتهى ابن قاسم على ابن حجر (قوله من غير انظار ما مر) أي من جواز العمل بنفسه (قوله للشافعي رضي الله عنه) استعمل الترضي في غير الصحابة جائز كما هنا وان كان الكثير استعمال الترضي في الصحابة والترحم في غيرهم ثم رأيت في كلام الشارح قبيل باب زكاة النبات مانصه ويسن الترضي والترحم على غير الانبياء من الاخيار قال في المجموع ومافاله

بعض العلماء من ان الترضي مختص بالصحابة والترحم بغيرهم ضعيف انتهى (قوله فحيث أقول) أي واذا أردت معرفة ما أدين فحيث الخ (قوله وقد يجتهدون في بعضها وان لم يأخذوه من أصله ثم قد يكون الوجهان لاثنتين وقد يكونان لواحد والذان للواحد ينقسمان كاتقسام القولين (فان قوى الخلاف) لقوة مدركة (قلت الاصح) المشعر بظهور مقابله (والا) بأن ضعف الخلاف (فالمشهور) المشعر بغرابة مقابله اضف مدركة (وحيث أقول الاصح أو الصحيح) الوجهين أو الواجه (لاصحاب الشافعي يستخرجونهم من كلامه وقد يجتهدون في بعضها وان لم يأخذوه من أصله ثم قد يكون الوجهان لاثنتين وقد يكونان لواحد والذان للواحد ينقسمان كاتقسام القولين (فان قوى الخلاف) لقوة مدركة (قلت الاصح) المشعر بضعف مقابله (والا) بأن ضعف الخلاف (فالصحيح) ولم يعبر بذلك في الاقوال تأدب مع الامام الشافعي كما قال فان الصحيح منه مشعر بنفسه مقابله وظاهر ان المشهور أقوى من الاظهر وان الصحيح أقوى من الاصح (وحيث أقول المذهب في الطريقين أو الطرق) وهي اختلاف الاصحاب في حكاية المذهب كأن يحكي بعضهم في المسئلة مولين أو وجهين ان تقدم ويقطع بعضهم بأحد هاتين الراج الذي عبر عنه بالمذهب اما طريق القطع أو موافق لها من طريق اختلاف أو المخالف لها كما سيظهر في المسائل وما قيل من ان مراده الاول وانه الاغلب ممنوع وان قال الاسنوي والزرکشي ان الغالب في المسئلة ذات الطريقين ان يكون الصحيح فيها موافق لطريقة القطع انتهى قال الزايفي في آخر زكاة التجارة وقد تسمى طرق الاصحاب وجوها وذکر مثله في مقدمة المجموع فقال وقد يعبرون عن الطريقين بالوجهين وعكسه (وحيث أقول النص فهو نص الشافعي رحمه الله) من اطلاق المصدر على اسم المفعول سمي بذلك لانه مرفوع الى الامام أو انه مرفوع القدر لتنصيص الامام عليه والشافعي هو حبر الامة وسليمان الاثمة أبو عبد الله محمد بن ادريس بن العباس ابن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد بن زيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف جد النبي

لان كلام الامامين لا يقول به حينئذ كما أوضح ذات الالدرجة الله في فتاويه راداعلى من زعم خلافه غير انظار ما مر (فحيث أقول في الاظهر أو المشهور) وفي القولين أو الاقوال (للاشافعي رضي الله عنه) ثم قد يكون القولان جديدين أو قديمين أو جديدا وقديما وقد يقولهما في وقتين أو وقت واحد وقد يرجح أحدهما وقد لا يرجح (فان قوى الخلاف) لقوة مدركة (قلت الاظهر) المشعر بظهور مقابله (والا) بأن ضعف الخلاف (فالمشهور) المشعر بغرابة مقابله اضف مدركة (وحيث أقول الاصح أو الصحيح) الوجهين أو الواجه (لاصحاب الشافعي يستخرجونهم من كلامه وقد يجتهدون في بعضها وان لم يأخذوه من أصله ثم قد يكون الوجهان لاثنتين وقد يكونان لواحد والذان للواحد ينقسمان كاتقسام القولين (فان قوى الخلاف) لقوة مدركة (قلت الاصح) المشعر بضعف مقابله (والا) بأن ضعف الخلاف (فالصحيح) ولم يعبر بذلك في الاقوال تأدب مع الامام الشافعي كما قال فان الصحيح منه مشعر بنفسه مقابله وظاهر ان المشهور أقوى من الاظهر وان الصحيح أقوى من الاصح (وحيث أقول المذهب في الطريقين أو الطرق) وهي اختلاف الاصحاب في حكاية المذهب كأن يحكي بعضهم في المسئلة مولين أو وجهين ان تقدم ويقطع بعضهم بأحد هاتين الراج الذي عبر عنه بالمذهب اما طريق القطع أو موافق لها من طريق اختلاف أو المخالف لها كما سيظهر في المسائل وما قيل من ان مراده الاول وانه الاغلب ممنوع وان قال الاسنوي والزرکشي ان الغالب في المسئلة ذات الطريقين ان يكون الصحيح فيها موافق لطريقة القطع انتهى قال الزايفي في آخر زكاة التجارة وقد تسمى طرق الاصحاب وجوها وذکر مثله في مقدمة المجموع فقال وقد يعبرون عن الطريقين بالوجهين وعكسه (وحيث أقول النص فهو نص الشافعي رحمه الله) من اطلاق المصدر على اسم المفعول سمي بذلك لانه مرفوع الى الامام أو انه مرفوع القدر لتنصيص الامام عليه والشافعي هو حبر الامة وسليمان الاثمة أبو عبد الله محمد بن ادريس بن العباس ابن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد بن زيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف جد النبي

انقسام القولين من قوله وقد يقوله ما في وقتين أو وقت واحد وقد يرجح أحدهما وقد لا يرجح قال ابن حجر ثم ان كانت من واحد فالترجيح بما مر في الاقوال أو من أكثر فهو ترجيح مجتهد آخر (قوله كما قال) أي قاله في الاشارات في الروضة (قوله وان الصحيح أقوى من الاصح) اما بالنسبة للصحيح فالصحيح الاصح والظاهر أقوى تصحيحا من الصحيح والمشهور لان قوة مقابلهما مشعر بصرف العناية للصحيح صرفا كليا بخلاف المشهور والصحيح لضعف مقابلهما المغنى عن تمام صرف العناية للصحيح انتهى بكرى رحمه الله تعالى (قوله وهي اختلاف الاصحاب) قال عميرة الظاهر ان مسمى الطريقة نفس الحكاية المذكورة وقد جعلها الشارح اسما للاختلاف اللازم لحكاية الاصحاب انتهى (قوله مراده الاول) هو قوله اما طريق القطع (قوله وذکر مثله) أي النووى (قوله وقد يعبرون عن الطريق) أي تجوزا (قوله على اسم المفعول) أي منصوح

عند الكوفيين (قوله وأما قوله تبارك اسم ربك الخ) جواب عما يرد على قوله لكنه لم يشتهر بهذا المعنى كأن قائله يقول له كيف لم يشتهر به وقد ورد في القرآن من هذه الآية إذا المراد بالاسم فيها الذات بدليل اسناد تبارك اليه فأجاب بذلك (قوله لا يقال مقتضى حديث البسمة الآتي أن يكون الابتداء بلفظة الجلالة الخ) فيه منع ظاهر لأن لفظ الحديث الآتي كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم ٣٤ بياين وهو يقتضي أن يكون الابتداء بهذا اللفظ فالاشكال مدفوع

فلا يحتاج إلى جواب

(قوله والنسبة إليه شافعي) أي لقاعدة أن المنسوب للنسب يؤتى به على صورة المنسوب إليه لكن بعد حذف الياء من المنسوب إليه وأثبت بدلها في المنسوب (قوله لاشفعوى) أي كما قيل به وكان الأولى له ذكره (قوله جد النبي صلى الله عليه وسلم) أي لاجد الامام (قوله وكان شديد الشقرة) أي ابن خالد الزنجي أي فلقب بضدها فقيل له الزنجي (قوله ويكون هناك) أي في كلام غيره (قوله لا يعمل به) أي بالقول الآخر (قوله ويجوز أن يكون المراد بالنقل الرواية) أي المروي (قوله والمعنى أن في الخ) أي لقوله قال ويجوز الخ (قوله لا مقيدا) أي بكونه مخرجا (قوله ربما يدكر) أي الشافعي (قوله وحيث أقول الجديد) بالنصب أي اذكر الجديد أو بالرفع حكاية لا قول أحواله (قوله وقال لا أجعل في حل) أي لا آذن له في نقله ذلك عنى بل أنهاه (قوله وقال الامام)

صلى الله عليه وسلم والنسبة إليه شافعي لاشفعوى ولد بغزة التي توفي بها هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم سنة خمسين ومائة ثم حل إلى مكة وهو ابن سنتين ونشأ بها وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين والموطأ وهو ابن عشرين سنة تفقه بركة على مسلم بن خالد الزنجي وكان شديد الشقرة وأذن له مالك في الافتاء وهو ابن خمس عشرة سنة ورحل في طلب العلم إلى اليمن والعراق إلى أن أتى مصر فأقام بها إلى أن توفاه الله شهيدا يوم الجمعة سلخ شهر رجب سنة أربع ومائتين وفضائله أكثر من أن تحصى وأشهر من أن تستقصى (ويكون هناك) أي مقابله (وجه ضعيف أو قول مخرج) من نص له في تطهير المسئلة لا يعمل به وكيفية التخريج كما قاله الرافعي في باب التيمم أن يجيب الشافعي بحكمين مختلفين في صورتين متشابهتين ولم يظهر ما يصلح للفرق بينهما فينقل الأصحاب جوابه من كل صورة إلى الأخرى فيحصل في كل صورة منهما قولان منصوص وخروج المنصوص في هذه هو المخرج في تلك والمنصوص في تلك هو المخرج في هذه وحينئذ فيقولون قولان بالنقل والتخريج أي نقل المنصوص من هذه الصورة إلى تلك والمخرج فيها وكذلك بالعكس قال ويجوز أن يكون المراد بالنقل الرواية والمعنى أن في كل من الصورتين قولان منصوصا وآخر مخرجاً الغالب في مثل هذا عدم المطابق لأصحاب على التخريج بل يقسمون إلى فريقين فريق يخرج وفريق يمتنع ويستخرج فارقين الصورتين ليستند إليه والأصح أن القول المخرج لا ينسب للشافعي لا مقيدا لأنه ربما يدكر فخرقا ظاهر الوروج فيه (وحيث أقول الجديد فالقديم خلافه أو القديم أو في قول قديم فالجديد خلافه) وانقدح ما قاله الشافعي بالعراق أو قبل انتقاله إلى مصر وأشهر رواه أحمد بن حنبل والزهري والكرائسي وأبو ثور وقد رجح الشافعي عنه رضي الله عنه وقال لا أجعل في حل من رواه عنى وقال الامام لا يدل عد القديم من المذهب وقال الماوردي في اثناء كتاب الصداق غير الشافعي جميع كتبه القديمة في الجديد الا الصداق فإنه ضرب على مواضع منه وزاد مواضع والجديد ما قاله عصر وأشهر رواه البويطي والمزني والبيع المرادي والبيع الجيزي وحرمله ويونس بن عبد الأعلى وعبد الله بن الزبير المكي ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم وأبوهم ولم يقع للمصنف التعبير بقوله وفي قول قديم ولعله ظن صدور ذلك منه فيه وإذا كان في المسئلة قولان قديم وجديد فالجديد هو المعمول به الا في نحو سبع عشرة مسألة أفتى فيها بالقديم قال بعضهم وقد تتبع ما أفتى فيه بالقديم فوجد منصوصا عليه في الجديد أيضا وقد نبه في المجموع على شيئين أحدهما أن افتاء الأصحاب بالقديم في بعض المسائل محمول على أن اجتهدوا في إلهام اليه لظهور دليله ولا يلزم من ذلك نسبته إلى الشافعي قال وحينئذ في ليس أهلا للتخريج ينعين عليه العمل والفتوى بالجديد ومن كان أهلا للتخريج والاجتهاد في المذهب يلزمه اتباع ما اقتضاه الدليل في العمل والفتوى مبينان هذا رأيه وان مذهب الشافعي كذا وكذا قال وهذا كله في قديم لم يعضده حديث لا معارض له فان اعتضد بذلك فهو مذهب الشافعي فقد

أي امام الحرمين (قوله الا الصداق) أي كتاب الصداق (قوله الا في نحو سبع عشرة مسألة)

عبارة ابن حجر الا في نحو عشرين مسألة وعبر بعضهم بنيف وثلاثين انتهى وقد يقال لا منافاة بأن يراد بالخوما يقرب من السبعة عشر

وقوله وأنه لا يبدله الضمير فيه للذات (قوله لأنه يوصف الخ) تعليل لقوله السابق والله أعلم الخ (قوله لا اشتقاق له) يلائم قوله فيما مر وأصله الخ الموافق لما عليه الأكثرون الآية وفي قوله من قبل لا اشتقاق له علاقة لأنه ربما أوهم أن قوله

(قوله فإن لم يعلم بما أحدهما) أي له منه دون القضايا والافتاء كما مر ومحل حيث تكافؤا كما هو الفرض وهذا بناء على أن النسخة بأحدهما بالدال المهملة إما على كونها باباً آخرها قائم أي أن لم يعلم ما ربحه الشافعي وعلم المتأخر من القولين عمل به في اقتضاء والافتاء (قوله كما مر أيضاً) أي في قوله ولعله أي القرافي أراد إجماع أئمة مذهبه الخ (قوله فالراجح خلافه) قال ابن حجر وكأنه تركه لبيان قوة الخلاف وضعفه فيها لعدم ظهوره له أو لأغراء ٣٥ الطالب على تأمله والبحث عنه ليقرى نظره في المدرك والمأخذ

و وصف الوجه بالضعف دون القول نادياً انتهى رحمه الله (قوله الشامل له ما تقدم) أي في قوله من النفائس الخ (قوله وزاد عليه) أي زاد قوله ينبغي أن لا يخلى الخ ومعناه كما قال عميرة أنه يطلب ويحسن شرعاً ترك خلوها منها (قوله وتعمل على أحدهما بالقرينة) بقى ما لم يدل قرينة وينبغي أن تعمل على النذب أن كان التردد في حكم شرعي والافعل على الاستحسان واللياقة (قوله وأقول في أولها الخ) المراد بالاول والاخر معناها العرفي فيصدق بما اتصل بالاول والاخر بالمعنى الحقيقي وقوله والله أعلم كأنه قصد التبري من دعوى الاعلية انتهى عميرة (قوله من غير تمييز) أجيب عنه بأن إطلاقه محمول على

صح أنه قال إذا صح الحديث فهو مذهبي الثاني أن قولهم أن القديم مرجوع عنه وليس بذهب الشافعي محله في قديم نص في الجديد على خلافه أما قديم لم يتعرض في الجديد لما وافقه ولا لما يخالفه فإنه مذهبه وإذا كان في الجديد قولان فالعمل بعارضه الشافعي فإن لم يعلم فبأحدهما وإن قاله ما في وقت واحد ولم يرج شيئاً وذلك قليل أو لم يعلم هل قاله ما معاً أو من تبالزم البحث عن أربحهما بشرط الاهلية فإن أشكل توقف فيه كما مر أيضاً (وحيث أقول وقيل كذا فهو وجه ضعيف والصحيح أو الأصح خلافه وحيث أقول وفي قول كذا فالراجح خلافه) ويتبين قوة الخلاف وضعفه في قوله وحيث أقول المذهب إلى هنا من مدركه (وسمها مسائل) جمع مسئلة وهي اثبات عرضي ذاتي لموضوع وله اعتبارات كثيرة منها أنه يسئل عنه وهذا الاعتبار يقال له مسئلة وباعتبار أنه يطلب بالدليل يقال له مطلوب إلى غير ذلك (نغيسة أضمرها إليه) أي إلى المختصر (ينبغي أن لا يخلى الكتاب) أي المختصر وما يضم إليه (منها) صرح بوصفها الشامل له ما تقدم وزاد عليه اظهار العذر في زيادتها فانها قارية عن التنسكيت بخلاف ما قبلها ولفظه ينبغي محتملة للوجوب والنذب وتعمل على أحدهما بالقرينة (وأقول في أولها قلت وفي آخرها والله أعلم) لتمييز مسائل المحرر وقد قال مثل ذلك في استدراك التصحيح عليه وقد زاد عليه من غير تمييز كقوله في فصل الخلا ولا يتكلم (وما وجدته) أي الناظر في هذا المختصر (من زيادة لفظه وضوحها على ما في المحرر) بدون قلت (فاعتدها) أي اجعلها عمدة في الافتاء وأضحوه (فلا بد منها) كزيادة كثير وفي عضو ظاهر في قوله في التيمم إلا أن يكون بجرحه دم كثير أو الشين الفاحش في عضو ظاهر وكزيادة جامد في قوله في الاستنجاء وفي معني الجبر كل جامد ظاهر وقوله فلا بد منها أي لا فراق منها أو لا محالة أو لا عوض (وكذا ما وجدته من الادكار مخالفاً لما في المحرر وغيره من كتب الفقه فاعتده فاني حققته من كتب الحديث المعتمدة) في نقله كالصحيحين وبقية الكتب الستة لاعتناؤه أهل الحديث بلفظه بخلاف الفقهاء فاعتنوا بمعناه غالباً وانما طاب الناظر به الذين دفعوا التوهم أنهم اوقفوا من النسخ أو من المصنف سموا (وقد أقدم بعض مسائل الفصل المناسبة أو اختصار وربما قدمت فصلاً للناسبة) كتقديم فصل التخيير في جزاء الصيد على فصل الفوات والاحصار (وأرجوان تم هذا المختصر) وقد تم والله الحمد (أن يكون في معنى الشرح للمحرر) أي لدقائقه

الغالب وقد علم من استقرار كلامه (قوله أو لا عوض) هي الفاطمة متساوية (قوله من الاذكار) جمع ذكر وهو لغة كل مذكور وشرعاً قول سيق لثناء أو نداء وقد يستعمل شرعاً أيضاً لكل قول يشاب قائله انتهى ابن حجر وهو يخالف لما يأتي في قول المصنف ولا تبطل بالذكر والدعاء إذا الظاهر من العطف التخيير إلا أن يقال إن الدعاء في عبارة المتأخر من عطف الخاص على العام (قوله أن تم هذا المختصر) لم يقل الكتاب مع أنه أنسب إذا المرجو انتمام المختصر وما ضم إليه لا المختصر فقط كما قال ينبغي أن لا يخلى الكتاب منها تعليلاً للمختصر على ما ضم إليه لأنه الأصل وهذا مما يدل على تقدم وضع الخطبة على وضع الكتاب كما يأتي انتهى بكري رحمه الله وقوله على وضع الكتاب أي على وضع جملة الكتاب لما يأتي من قول الشارح بما تقدم على وضع الخطبة

لا اشتقاق له مفهوم قوله من تجل وهو غير ضوابط وغرضه انه من تجل لا منقول جامد لا مشتق (قوله لان ذاته من حيث هي الخ) فيه انه لا يشترط في العلم اذا وضع بازاء مسمى الاحاطة بكنهه ذلك المسمى والغرض من الوضع انه اذا اطلق ذلك العلم فهم منه ذلك المسمى ويكفي في ذلك علمه بوجه كما هو ظاهر (قوله اسمان بنيا للبالغة) يعني صفتين مشبهتين لان الصفة المشبهة هي التي يشترط ان تكون من لازم وجه غير غيره وانما أثر التعبير باسمين ليتميز على الراجح من كون الرجن صار علما بالبالغة (قوله فاني لا احذف) في معنى التعليل (قوله ان يكون للبالغة) أي وحيث قصدت البالغة فلا يضر حذفه للمفرعات لانه لم يرد حقيقة عموم النفي (قوله في الكلام) قدر ذلك لان الحرف لا يحسن تعليقه بالمسئلة انتهى عميرة رحمه الله (قوله والمراد به) أي بالحرف (قوله واكثر ذلك من الضروريات) ٣٦ أي ما ذكر من الدقائق الناشئة عن الاختصار انتهى عميرة (قوله

ونحن أفاضه وبيان مهمل صحيحه ومما تب خلافة ومهمل خلافة هل هو قولان أو وجهان أو طريقان وما يحتاج من مسائله الى قيد أو شرط أو تصوير وما غلط فيه من الاحكام وما صح فيه خلاف الاصح عند الجمهور وما أدخل به من الفروع المحتاج اليها ونحو ذلك (قاني لا احذف) بالجملة أي أسقط (منه شيئا من الاحكام أصلا) قال بعضهم لعل المراد الاصول اذ ربما حذف المفرعات انتهى ويستفاد هذا من نصب قوله أصلا على الحالية ويجوز أن يكون للبالغة في المنفى مصدرا أي مستأصلا أي قاطعا للحذف من أصله من قولهم استأصله قطعه من أصله (ولان الخلاف ولو كان واهيا) أي ضعيفا جدا انجازا عن الساقط (مع ما) أي آتى بجميع ما اشتمل عليه مضموبا بما (أشرت اليه من التفائس) المتقدمة (وقد شرعت) مع الشروع في المختصر (في جمع جزء لطيف على صورة الشرح لدقائق هذا المختصر) من جهة الاختصار (ومقصودى به التنبيه على الحكمة في المدول عن عبارة المحرر وفي الحاشي قيد أو حرف) في الكلام والمراد به الكلمة من باب اطلاق اسم الجزء على الكل ويصح ابقاء الحرف على باب كزيادة الهزة في أحق ما قال العبد (أو شرط للمسئلة ونحو ذلك) مما بينته (وأكثر ذلك من الضروريات التي لا بد منها) أي لا غنى ولا مندوحة عنها ومنه ما ليس بضروري ولا كنه حسن كما قاله في زيادة لفظة الطلاق في قوله في الحيض فاذا انقطع لم يحل قبل الغسل غير الصوم والطلاق فان الطلاق لم يذ كر قبل في المحرمات (وعلى الله الكريم اعتمادى) أي اتكالى في تمام هذا المختصر بان يقدر في على اتمامه كما أقدر في على ابتدائه بما تقدم على وضع الخطبة فانه لا يرد من سألها واعتمد عليه (واليسه تفويضي) وهو رد أمرى اليه وبراءتى من الحول والقوة (واستنادى) في ذلك وغيره فانه لا يوجب من قصده واستند اليه وقدم الجار والمجرور في الموضوعين لا فائدة الاختصاص وهذا الكلام وان كانت صورته خبرا فالمراد به هنا النصريح الى الله والاتجاء اليه ونحو ذلك فان الجملة الخبرية تد كر لأغراض غير افادة مضمونها الذي هو فائدة الخبر وغير لازم فائدة الخبر ثم قدر وقوع المطالب ببراءة لا جابة فقال (وأسأله النفع به) أي بالمختصر في الآخرة (لى) بتأليفه (ولسائر المسلمين) أي باقهم بان يلهوهم الاعتناء به بعضهم بالاشتغال به ككتابة وقراءة وتفهم وشرح وبعضهم بغير ذلك كالأعانة عليه

التي لا بد منها) صفة كاشفة (قوله ولا مندوحة) تفسير (قوله وعلى الله الكريم اعتمادى) اختلافوا في معنى الكريم على أقوال أحسنها ما قاله الغزالي في المقصد الاسنى ان الكريم هو الذي اذا قدر عفا وادأود وفي واذا أعطى زاد على منتهى الرجا ولا يبالي كم أعطى ولا لمن أعطى وان رفعت حاجتك الى غيره لا يرضى وان جافاه عاتب وما استقصى ولا يضيع من لاذبه والتجأ ويغنيه عن الوسائل والشفعا في اجتمع له ذلك لا بالتكلف فهو الكريم المطلق وقال أبو جعفر الكريم الصفوح من الذنب وقيل المرتفع يقال فلان أكرم قومه أي أرفعهم منزلة وأعظمهم قدرا انتهى من هامش نسخة من شرح الدميرى

على النهاج رحمه الله (قوله بان يقدر في على تمامه) بضم الياء وسكون القاف مضارع أقدر لا مضارع بوقف التقدير اذ يقال أقدره الله وقوله كما أقدر في قرينة على ذلك انتهى بكبرى (قوله وبراءتى من الحول) عطف تفسيرى (قوله والاتجاء اليه) عطف تفسير (قوله ثم قدر وقوع المطالب) فيه رمز الى سؤال تقديره كيف قال وأسأله الخ مع انه لم يتم والسؤال في النفع بالعدم ليس من أدب العقلاء فاجاب بانه لما قدر وقوع المطالب بسبب رجاء الاجابة قال ذلك اه بكبرى (قوله بان يلهوهم الاعتناء به) بيان لتقدير وجه عموم النفع وهو واضح فان قلت هل يتصور النفع به لمن مات قبل النوى قلت نعم بان يشتغل به أحد من ذريته فتعود بركته على أبيه أو يتعلم حكما منه فيكون كذلك أو يعلم منه ان الميت تنفعه الصدقة والدعاء فيفعل ذلك اه بكبرى رحمه الله

أصفة ومن عجز بصفتين نظرا إلى الأصل (قوله من رحم) أي من مصدره وإنما غيروا بالفعل تقريبا ولضيق العبارة أذليس
مصدر واحد حتى يقول عليه فليس مبنية على مذهب الكوفيين من أن الاشتقاق من الفعل ثم رأيت الشهاب ابن عبد
الحق في شرح البسملة سبق إلى ما ذكرته مع زيادة لكنه جعل الـسـكـنة في العـدول إلى لفظ الفعل غير ما ذكرته فليراجع

(قوله البعض الذي منه المصنف رحمه الله) قال عميرة مبنية على أن العطف على جملة ما سبق فيكون المراد به العطف اللغوي
أه (أقول) دفع به ما أورد على الشارح من أنه أن أراد عطفه على الياء في قوله عني لم يصح قوله تكرره الدعاء الخ لانه إنما
تكرر فيه الدعاء للمصنف لا للبعض الذي منه المصنف وإن أراد أنه عطف ٣٧ على أحباتي لم يصح أيضا لأن البعض الذي تكرر

الدعاء له هو غير المصنف
الذي منه المصنف (قوله
واذ تعرض المصنف) أي
ولاجل (قوله وقبوله له)
عطف تفسير ويؤخذ
من هذا ومما يأتي أيضا
جواب حادثة وقع السؤال
عنها وهي أن ذميا حضر
عند جماعة من المسلمين
يذكرون أوصاف الإسلام
ومحاسنهم ويذمون
النصرانية ويبينون ما
يترتب عليها فقال الذي أن
كان ما تقولون حقا فانا
أشهد أن لا إله إلا الله
وأشهد أن محمدا رسول
الله ثم وجد باقيا على دين
النصرانية فهل يكون
مرتدا بذلك أم لا وحاصل
الجواب أن ما أتى به لا يجرم
فيه بل هو معلق له على شيء
يزعم أنه لا يعرف حقيقته
بل يعتقد بطلانه وهذا مانع
من الجزم فلم يصح إيمانه
فلم يحكم برده وإن كان
المعلق عليه حقا في نفس
الامر لأن المنظور إليه

بوقف أو نقل إلى البلاد أو غير ذلك ونفعهم يستتبع نفعه أيضا لانه سبب فيه وقال الجواليقي وابن
بري وغيرهما أن سائر نطاق أيضا إلى الجميع ولم يذكر الجوهري غيره (ورضوانه عني وعن
أحباتي) بالتشديد والهزة جمع حبيب أي من أحبهم (وجميع المؤمنين) من عطف العام على
بعض أفراد كذا قاله الشارح والمراد بذلك العطف اللغوي تكرر به الدعاء لذلك البعض الذي
منه المصنف رحمه الله واذا تعرض المصنف لذكر المؤمنين والمسلمين ومعرفة المشتق متوقعة
على معرفة المشتق منه وهو هنا الإيمان والإسلام فلنذكرهما على وجه الاختصار فالإيمان
تصديق القلب بما علم ضرورة محجى الرسول به من عند الله كالنوحيد والنبوة والبعث
والجنزاء واقتراض الصلوات الخمس والزكاة والصيام والحج والمراد بتصديق القلب به أذعانه
وقبوله والتكليف به وإن كان من الكيفيات النفسانية دون الأفعال الاختيارية إنما هو
بالتكليف بأسبابه كالقاء الذهن وصرف النظر وتوجيه الخواص ورفع الموانع وذهب جمهور
المحدثين والمعتزلة والخوارج إلى أن الإيمان مجموع ثلاثة أمور الاعتقاد الحق والقرار به والعمل
بمقتضاه فمن أخل بالاعتقاد وحده فهو منافق ومن أخل بالقرار فهو كافر ومن أخل بالعمل
فهو فاسق وفاقا وكافر عند الخوارج وخارج عن الإيمان غير داخل في الكفر عند المعتزلة
والذي يدل على أنه التصديق وحده أنه تعالى أضاف الإيمان إلى القلب فقال كتب في قلوبهم
الإيمان وقلبه مطمئن بالإيمان ولم تؤمن قلوبهم ولم يساعد خذل الإيمان في قلوبهم وعطف عليه
العمل الصالح في مواضع كثيرة وقرنه بالمعاصي فقال وإن طائفتان من المؤمنين اقتسلا وإياها
الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم وقال صلى الله
عليه وسلم اللهم ثبت قلبي على دينك وقال لاسامة حين قتل من قال لا إله إلا الله هلا شقت عن
قلبه ولما كان تصديق القلب أمرا باطنا لا اطلاع لنا عليه جعله الشارع منوطا بالشهادتين
من القادر عليه قال تعالى قولوا آمنا بالله وقال صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى
يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ورواه الشيخان وغيرهما فيكون المنافق مؤمنا
فيما بيننا كافر عند الله قال تعالى إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ولن تجد لهم نصيرا
وهل النطق بالشهادتين شرط لأجراء أحكام المؤمنين في الدنيا من الصلاة عليه والتوارث
والمناكحة وغيرها غير داخل في معنى الإيمان أو جزء منه داخل في معناه قولان ذهب جمهور
المحققين إلى أولهما وعليه من صدق بقلبه ولم يتر بلسانه مع تمكنه من الإقرار فهو مؤمن عند
الله وهذا أوفق باللغة والعرف وذهب كثير من الفقهاء إلى ثانيهما وألزموهم الأولون بأن من

في صحة الإيمان ما يدل على الجزم لا على ما هو حق باعتبار نفس الامر ولا يشكل على هذا الحكم بالإسلام المؤذن إذا نطق
بالشهادتين لأن نطقه مسلم يشتمل على تعليق حمل منه على الجزم فاحفظه ولا تعتز بما نقل عن بعض أهل العصر من الاقتداء
بخلافه (قوله وإن كان من الكيفيات) أي الإيمان (قوله على أنه) أي الإيمان (قوله غير داخل) صفة لشرط أو خبر ثان عن قوله
النطق (قوله إلى أولهما) هو قوله شرط لأجراء الأحكام الخ وهذا هو الراجح (قوله إلى ثانيهما) هو قوله أو جزء منه داخل
في معناه

والنكات لا تتراجم بل ما ذكره عند التحقيق يرجع إلى ما ذكره هذا كله ان كان لفظ ترجم مفتوح الاوّل مكسور الثاني وان جمل مضموم الاوّل ساكن الثاني مصدر فلا أشكال كما أشار إليه الشهاب المذكور فاندفع ما في حاشية الشيخ (قوله يقتضى التفضل والاحسان) أى أو ارادة ذلك وقوله فالتفضل غايتها أى أو ارادته (قوله التى هى انفعالات) يعنى كىضيات اذ

(قوله فهو أعمال) يفخ المهمة جمع عمل (قوله من الطاعات) بيان للأعمال (قوله ولهذا فسر النبي الخ) أى الاسلام والله أعلم بكتاب الطهارة قال ابن حجر المستمل على وسائل أربعة ومقاصد كذلك وأفردها بتراجم دون تلك انتهى وكتب عليه ابن قاسم لعل مراده بالوسائل المقدمات التى عبر بها فى شرح الارشاد وقال وهى أى الوسائل أربعة وهى المياه والاوفى والاجتهاد والتجاسات انتهى وبالمقاصد الموضوع والغسل والتيمم وازالة النجاسة وحينئذ فها لا عدم الوسائل والمقدمات التراب كالمياه والاحداث كالنجاسات لكن يشك ٣٨ على هذا قوله وأفردها بتراجم بالنسبة لازالة النجاسات إلا أن يريد بيان النجاسة

ذاتاً وازالة فيكون قد ترجم للأزالة اه (أقول) قوله فها لا عد الخ قد يقال لما كان التراب غير رافع بل هو مبيع لم يده فيما هو رافع والطهارة لما لم تتوقف على الحدث داعي بل قد توجد بالاسبق حدث كالمولود فانه ايسر محدثا وان كان فى حكمه ومع ذلك يطهره وليه اذ اراد الطواف به فلم تتوقف الطهارة عليه ومن شأن الوسيلة أن لا تنفك (قوله وهو الضم والجمع) أى مطلقا سواء كان لاشياء متناسبة أو لا وقوله والجمع من عطف الاعم على الاخص لان كل ضم فيه جمع ولا عكس (قوله يقال كتب كتبا) أى يقال قولاً

صدق بقلبه فاختارته المنية قبل اتساع وقت الاقرار باسائه يكون كافرا وهو خلاف الاجماع على ما نقله الامام الرازى وغيره لكن يعارض دعوى الاجماع قول الشفاء الصحيح انه مؤمن مستوجب للجنة حيث أنبت فيه خلافاً ما العاخر عن النطق بهم ما لم يرس أو سكتة أو اختار منية قبل التمكن منه فانه يصح ايمانه لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها ولقوله صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم بامر فأتوا منه ما استطعتم وأما الاسلام فهو أعمال الجوارح من الطاعات كالنطق بالشهادتين والصلاة وازكاة وغير ذلك ولهذا فسر النبي صلى الله عليه وسلم لماسأله جبريل عنه بقوله ان تشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمد عبده ورسوله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحتج البيت ان استطعت اليه سبيلا ولو كان لا تميز الاعمال المذكورة فى الخروج عن عهدة التكليف بالاسلام الامع الايمان وهو التصديق المذكور فهو شرط للاعتداده بالعبادات فلا ينفك الاسلام المعتبر عن الايمان وان كان الايمان قد ينفك عنه من اختارته المنية قبل اتساع وقت التلطف هذا كله بالنظر الى ما عده الله أم بالنظر الى ما عدهنا فالاسلام هو النطق بالشهادتين فقط فنأقرب ما أجريت عليه أحكام الاسلام فى الدنيا ولم يحكم عليه بكفر الا بظهور امارات التكذيب كالسجود اخميار الشمس أو الاستخفاف بنبي أو بالمصحف أو بالسكبة أو نحو ذلك والله أعلم

كتاب الطهارة

الكتاب لغة مشتق من اكتب وهو الضم والجمع يقال كتب كتابا وكتابه وكتابه ومثله الكتب بالمثلثة وقال أبو حيان وغيره انه غير صحيح لان المصدر لا يشتق من المصدر وأجيب بأنهم لم يريدوا الاشتقاق الاصغر وهو رد لفظ الى آخره تناسبه بينهما فى المعنى والحروف الاصلية وانما أرادوا الاكبر وهو اشتقاق الشيء مما يناسبه مطلقا سواء وافقت حروفه حروفه أم لا كما فى النظم والتب وقذف كروا ان المصح مشتق من مد الباع مع انه يأتى

جاريا على طريقة اللغة وقوله كتب أى فلكتب ثلاثة مصادر الاوّل مجرد والاخران مزيدان (قوله ومثله والباع الكتب) أى فى ان معناه الضم والجمع وفى المصباح الكتب بفحوتين القرب وهو يرى من كتب أى من قرب ويمكن وقد تبدل الباء ميماً فيقال من كتم وكتب القوم من باب ضرب اجمعوا وكتبتم جمعهم يتعدى ولا يتعدى ومنه كيب الرمل لاجتماعه (قوله انه غير صحيح) أى اشتقاقه من الكتب وقوله وغيره من الغير الاسنوى (قوله وهو رد لفظ) أى الاشتقاق الاصغر (قوله والحروف الاصلية) أى ومع رعاية الترتيب (قوله وهو اشتقاق الشيء) أى الاشتقاق الاكبر (قوله مما يناسبه مطلقا) أى وان لم يتوافقا فى الحروف الاصلية والمعنى وعليه فهو بهذا التفسير اعم من الاصغر فيجتمعا فى هذه المادة فلا حاجة الى الاعتذار بما ذكره فى شرح جمع الجوامع ما يقتضى التباين وعبارته والا كبر ليس فيه جميع الاصول انتهى وظاهرها انه يشترط أن لا يكون فيه جميع الاصول فيبيان الاصغر (قوله كما فى النظم والتب) النظم هو زوال بعض الحائط أو فحوه كزوال شفة الاناء والتب الذى ذكره عيوب الشيء انتهى مختار بالمعنى (قوله وقد ذكروا) تأكيد للجواب

الانفعالات هي قبول الاثر كبر الشمع القابل للطبع فاذا طبع صار اثر الطبع فيه كذا (قوله فاطلق عليه الاسم وأريد غايته) يرد عليه أن المشبه في الاستعارة التمثيلية لا بد أن يكون مركباً ومنتزعا من عدة أمور كما مشبه به وكوجه الشبهه فالصواب تقرير المشبه هنا على غير هذا الوجه ونقل شيخنا في حاشيته هنا عن حواشي الكشاف للسيد ما حاصله أن المنتزع في الاستعارة التمثيلية لا يشترط أن يكون من ألفاظ كلها مذكورة بل قد يكون من ألفاظ بعضها مذكور وبعضها مخفيل (قوله كغرت

(قوله السعد التفتازاني) أي في شرح التصريف (قوله اسم لضم) كأن يقال ضم مسائل جملة مختصة الخ وعليه فالكتاب اصطلاحاً يخص منه لغة وعلى الثاني بينهما لتناسب بغير الخصوص (قوله أو الجملة مختصة) أي مميزة أي لدال جملة أو جملة مختصة من دال العلم فلا يخالف ما اختاره السيد من أن المختار أنه اسم للالفاظ الخصوصية باعتبار دلالتها على المعاني (قوله فهو اما مصدر الخ) أي راجع لقوله لضم مخصوص (قوله أو اسم مفعول) هو وما بعده يرجعان لقوله أو الجملة والمراد أنه اما مصدر باق على مصدره أو هو بمعنى اسم المفعول الخ (قوله بمعنى الجامع للطهارة) زاد ابن حجر والاضافة ما يعني اللام أو بيانية وكتب عليه ابن قاسم قوله والاضافة الخ عبارة شرح العباب والاضافة على غير الثاني بمعنى اللام وعليه بيانية انتهى يتأمل هل وجهه شرط البيانية وفي تخصيص معنى اللام بغير الثاني نظر (قوله ذكر شعائر) ٣٩ وفي نسخة شعائر (قوله المبحوث عنهما) دفع

المأذية قال هلا ذكر الفقهاء الكلام على الشهاداتتين للابتداء بهما في الحديث (قوله ولكونها) عطف على قوله خبر مفتاح الخ (قوله أعظم شروط الصلاة الخ) انظر ما سبب كون الطهارة أعظم شروط الصلاة مع توقف ههنا على الجميع عند القدرة وعدم توقفها على شيء منها عند الجهل وقد يقال اعتناء الشارع بها أكثر بدليل أن من فقد السترة يصلي عارياً ولا إعادة عليه بخلاف المحدث ومن يبدنه نجاسة فان كل منهما يصلي لحرمه الوقت ويعيد بل قيل ليس لواحد

والباغ وأوى وان الصدق مشتق من الصدق بفتح الصاد وهو الشيء الصلب لأنه أشبهه في قوته وصلابته انتهى ويرد الاعتراض ما صرح به السعد التفتازاني بقوله واعلم أن مرادنا بالمصدر هو المصدر المجرد لان المزبذ فيه مشتق منه لموافقته اياه بحروفه ومعناه اه واصطلاحاً اسم لضم مخصوص أو جملة مختصة من العلم مشتملة على أبواب وفصول غالباً فهو اما مصدر ولكن لضم مخصوص أو اسم مفعول بمعنى المكتوب أو اسم فاعل بمعنى الجامع للطهارة وقد اقتضت الأئمة كتبهم بالطهارة خبر مفتاح الصلاة الطهور ومع افتتاحه صلى الله عليه وسلم ذكر شعائر الاسلام بعد الشهاداتتين المبحوث عنهما في علم الكلام بالصلاة كما سيأتي ولكونها أعظم شروط الصلاة التي قدموها على غيرها لانها أفضل عبادات البدن بعد الإيمان والشرط مقدم على الشرط طبعاً فقدم عليه وضما ولا شك أن أحكام الشرع اما ان تتعلق بعبادة أو بعاملة أو بعنا كحة أو بجنابة لان الغرض من البعثة نظم أحوال العباد في المعاد والمعاش وانتظامها انما يحصل بكمال قواهم النطقية والشهوية والعنصرية ذابحت عنه في الفقه ان تتعلق بكمال النطقية فالعبادة اذ بها كمالها أو بكمال الشهوية فان تتعلق بالاكل ونحوه فالعاملة أو بالوطع ونحوه فالناكحة أو بكمال الغضبية فالجنابة وأهمها العبادة لتعلقها بالاشرف ثم المعاملة لشدة الحاجة اليها ثم المذاكحة لانها ادوم في الحاجة ثم الحماية لقله وقوعها بالنسبة لما قبلها فترتبها الى هذا الترتيب ورتبوا العبادة بعد الشهاداتتين على ترتيب خبر الصحيحين بنى الاسلام على خمس شهادة أن لا اله الا الله وان محمداً رسول الله واقام الصلاة وآتاه الزكاة وصوم رمضان وحج البيت واختاروا هذه الرواية على رواية تقديم الحج على الصوم لان الصوم أعوم وجوباً ولوجوبه على الفور ولتكرره

منهم الصلاة على تلك الحالة والقبلة لا يشترط للمسافر في النقل على ما هو مبين في محله والوقت انما يتبرر لوقوع الصلاة فرضاً لا مطلق الصلاة حتى لو أحرم طائفة دخول الوقت فبان خلافه انه قد تمت صلاته نغلاً مطلقاً (قوله مقدم على المشروط طبعاً) وضابطه ما يتوقف عليه الشيء وليس عملة تامة له (قوله في المعاد والمعاش) يحتملان المصدر واسم الزمان ابن قاسم على البيهجة أقول والاقرب الثاني (قوله بكمال قواهم النطقية) أي الادراكية انتهى ابن قاسم على ابن حجر وقال فيما كتبه على شرح البيهجة أي العقلية انتهى ومعناها واحد ثم قال وهل المراد بكمالها انها تزيل نقصاً يكون لولاها أو انها تفيد اعتبارها والاعتداد بآدابها فيه نظر ولا مانع من ارادة الاخرين انتهى (قوله لتعلقها بالاشرف) وهو الباري سبحانه وتعالى (قوله على هذا الترتيب) ولا يتعرضوا في هذه الحكمة لافرائض لعله ان يكون اعلماً مستقلاً أو لجهلهم من المعاملات حكماً اذ مرجعها قسمة التركات وشبهة بالمعاملات وأخروا القضاء والشهادات والدعوى والبيئات لتعلقها بالمعاملات والمناكحات والجنابات (قوله وعلى تقديم الحج) يظهر من سياقه انما في الصحيحين أيضاً وهو كذلك فقد نقله عنهما في الاربعين النووية

بغير أن) أي جيعان وهما صفتان مشبهة أن كصدمه ذيان أي عطشان (قوله واقتداء بالكتاب العزيز وجلال الخ) علمان للبداءة
 البسمة والجدلة بخلاف قوله السابق أدعاء لحق شيء مما وجب الخ ويصح كونه علة لهما أيضا لأن البسمة أيضا مضمونة للشكر
 لأنه الوصف بالجليل وفيها ذلك من وصفه تعالى بالرحمة على الوجه المتقدم (قوله وفي رواية بحمد الله) النكتة في ذكرها إفادة عدم

(قوله بضمهما فيهما) ويقال أيضا طهر يطهر بكسرهما في الماضي وفصحى المضارع اذا اغتسل لامطلقا وعدم عمومهما بهذا
 الاستعمال لم يذكرها الشارح رحمه الله (قوله والخالص) عطف تفسير (قوله وشرعا) ظاهره أن هذا التعريف للاصحاب
 وقال ابن قاسم على المنهج أن هذا التعريف للاصحاب الرمي استنباطا من كلامهم ولعل عدم عز والشارح إياه لولده لكونه
 لما كان مستنبطا من كلامهم صحح نسبه إليهم هذا وعبر عن معنى الطهارة المقابل للغوى بقوله وشرعا وعن معنى الكتاب
 بقوله واصطلاحا بناء على ما هو المعروف من أن الحقيقة الشرعية هي ما تاتي معناها من الشارع وان ما لم يأت من الشارع
 يسمى اصطلاحية وان كان في عبارات الفقهاء بان اصطلاحا على استعماله في معنى فيما بينهم وان لم يلقوا التسمية به من
 كلام الشارع نعم قد يستعملون الحقيقة الشرعية كما قاله ابن قاسم في حاشيته على البهجة في باب الزكاة فيما وقع في كلام الفقهاء
 مطلقا هـ ذوا ينبغي ان يعلم أن التقسيم لغير اللغوية في الأصل إنما هو لمعرفة العامة والخاصة لكن غالب استعمال العرفية
 كما قال العبد على ما نقله ابن قاسم عنه ٤٠ في شرح الورقات في العامة وتسميته الخاصة بالاصطلاحية فساد كره الشارح

هنا تبع الشارح جري فيه
 على ذلك وقال ابن حجر
 اطلاق الطهارة على الأول
 حقيقة وعلى الثاني مجاز
 من اطلاق اسم السبب
 على المسبب انتهى وههنا
 مسألة أصولية ذكرها
 الرازي عند قوله تعالى
 أولئك الذين اشتروا
 الضلالة بالهدى هي أن
 الشارع اخترع معنى
 شرعية واستعمل فيها ألفاظا
 موضوعية في اللغة لعان
 أخرى فهل هي حقائق
 شرعية أو مجازات لغوية

في كل عام والطهارة مصدر طهر بفتح الهاء وضمها أو الفتح أفصح بطهر بضمها فيهما وهي لغة
 النفاضة والخالص من الأدناس حسية كانت كالانجاس أو مبنوية كالعيوب وشرعا والالتماع
 المترتب على الحدث أو الخبث أو الفعل الموضوع لافادة ذلك أو لافادة بعض آثاره كالتميم فانه
 يفيد جواز الصلاة الذي هو من آثار ذلك فهي قسمان ولهذا عرفت أن النوى وغيره باعتبار
 القسم الثاني بان يقع حدث أو إزالة نجس أو ما في معناها وعلى صورتهم ما كالتميم والغسل
 المسنونة وتجديد الوضوء والغسلة الثانية والثالثة وتنقسم الطهارة إلى عينية وحكومية
 فالعينية ما لا يتجاوز محل غسل موجبها كغسل الخبث والحكومية ما يتجاوز ذلك كالوضوء
 وقد دعت عادة امامنا رضي الله عنه بانه اذا كان في لباب آية أو حديث أو أثر ذكره ثم رتب
 عليه مسائل الباب وتبعه الراعي في المحرر وحذف ذلك المصنف من المنهج احتصارا غير انه
 اقتضاه بالآية الآتية تبركا واستدلالا بوقوعها لائق الدليل اذا كان عاما مرتبة التقديم فلهذا
 قال (قال الله تعالى وأترلنا من السماء ماء طهورا) أي مطهورا ويعبر عنه بالمطلق وعدل
 عن قوله تعالى ويترل عليكم من السماء ماء ليطهركم به وان قيل بصرحتم بالفيض بذلك أن
 الطهور غير الطاهر اذ قوله تعالى وأترلنا من السماء ماء دل على كونه طاهرا لان الآية سبقت
 في معرض الامتنان وهو سبحانه لا يمتن بنجس وحينه فيكون الطهور غير الطاهر والالزم

لأن الشارع ان غير وضع اللغة ووضعها تلك المعاني الشرعية فهي حقائق شرعية لا معنى للحقيقة
 الشرعية الا اللفظ المستعمل فيما وضع له في الشرع وان لم يغير وضع اللغة واستعملها في تلك المعاني له لاقية بينهما فهي مجازات
 لغوية وحينئذ لو كانت العلاقة التشبيهية تكون استعارات لا محالة انتهى (قوله زوال المنع المترتب) وهو حرمة الصلاة مثلا
 (قوله وهي قسمان) أي الطهارة (قوله ولهذا عرفت النوى) صريح في ان الرفع والإزالة المذكورين في تعريف النوى
 المذكور هما نفس نحو الوضوء والغسل وصب الماء على الثوب لكن قد يتوقف في ان الوضوء مثلا هو نفس الرفع بل الرفع يحصل
 به وليس نفسه فلينأمل انتهى ابن قاسم على شرح البهجة (قوله باعتبار القسم الثاني) هو قوله أو الفعل الموضوع (قوله أو إزالة
 نجس) أي حكم الخ ويقال عينا أو أثرا (قوله وعلى صورتهم) عطف تفسير انتهى ابن قاسم على ابن حجر (قوله كالتميم) مثال لما في
 معنى رفع الحدث ومثال ما في معنى النجس الدباغ وانقلاب الخمر حلالا (قوله والغسل المسنونة) هو وما بعده من تجديد الوضوء
 مثال لما هو على صورة رفع الحدث (قوله والغسلة الثانية) مثال لما على صورتهم (قوله فالعينية ما لا يتجاوز) أي تتعدى
 (قوله وهو سبحانه لا يمتن بنجس) يتأمل في المانع من جهة الامتنان بشئ وان قام غيره مقامه وهذا وجه الاستدلال بان يقول
 ثبتت الطهارة بالماء ولم تثبت بغيره ولا مدخل للقياس لظهور الفرق انتهى ابن قاسم على المنهج (قوله والالزم

اشتراط لفظ الجدل الذي أفادت اشتراطه الرواية الأولى ونكتة رواية بالجد بعد هذه أفادة عدم اشتراط لفظ الجلالة في أداء الجدل نكتة الرواية الأخيرة انما نص في المقصود لان ما هنا كلام ببناء على الصحيح من ان مسمى الكتب الالفاظ باعتبار دلالتها على المعاني (قوله قال بعضهم) هو البيضاء في تفسيره وانظر ما معنى عدم اعتباره شرا (قوله ألا ترى أن الامر) المراد به امر خاص هو الذي غير الله كالذي لا يصحح الاصل انما أفاده شيخنا في حاشيته وحينئذ فلا يتم به المدعى لان المدعى أن ما لا يذ كرفيه اسم الله

التأكد أي لوجعل الطهور يعني الظاهر لزم التأكد لان الطهور مستفادة من لفظ الماء على ما مر بخلاف ما لو ارى يديه الطهور فلا يكون تأكيده بل تأسيسا لانه أفاد معنى لم يفده ما قبله وهو المراد بالتأسيس (قوله بكسر الجيم وفتحها) أي مع فتح النون وقوله مع كسر النون الخ أي مع اسكانها فتميز اللغات أربعة وفي القاموس لغة خامسة وهي كعضد انتهى (قوله أي رفع حكمه) انما يحتاج الى هذا التقدير اذا ارى بالحدث الاسباب أما ان ارى بالامر الاعتباري أو المنع فلا حاجة اليه بل لا يستقيم وسيأتي له التصريح بان المراد الامر الاعتباري وعليه فكان الأولى ترك هذا المقدور ولعله قدره ليظهر وجه التعبير بالرفع في النجس كما أشار اليه بقوله وهو معنى من عبر في الخ (قوله وهو) أي رفع حكمه (قوله والشرط في اللغة العلامة) سيأتي له في باب شروط الصلاة ان ما فسره الشرط هنا موافق للغة خلافا لقول شيخ الاسلام ان العلامة معنى الشرط بالفتح وأما الشرط بالسكون فعناه الزام الشيء والتزامه (قوله اذ لا يرفعه) أي هذا الامر الاعتباري ٤١ (قوله وهو ما بطل الوضوء) انما سمي أصغر لقلة

ما يحرم به بالنسبة لما يحرم بالجنابة والحيض وسمى الحيض أكبر لكثرته ما يحرم به بالنسبة لغيره والجنابة متوسطة لتوسط ما يحرم بها بين الطرفين فانه يحرم بها قراءة القرآن والمكث في المسجد ولا يحرم بها الا الصغر والحيض يحرم به ذلك والصوم والوطء ونحوه (قوله لما بال الاعرابي) هو الاقرب بن حابس أو ذوالخويصرة قاله المناوي في شرح التحرير واقتصر ابن حجر في التفتة على الثاني لكونه قيد

التأكد والتأسيس خير منه (بشرط رفع الحدث والنجس) بكسر الجيم وفتحها وباسكانهما مع كسر النون وفتحها أي رفع حكمه وهو معنى من عبر في النجس بالازالة والشرط في اللغة لعلامة وفي الاصطلاح ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجود وجوده ولا عدم لذاته والحدث لغة الشيء الحادث وشرا يطلق على ثلاثة أمور كما سيأتي في باب الاحداث أحدها وهو المراد هنا أنه امر اعتباري يقوم بالاعضاء يمنع صحة نحو الصلاة حيث لا امر خص اذ لا يرفعه الا الماء ولا فرق في الحدث بين الأصغر وهو ما بطل الوضوء والمتوسط وهو ما أوجب الغسل من نحو جاع أو الأكل وهو ما أوجب من نحو حيض والنجس لغة الشيء المبعث وشرا ما مستقذر يمنع صحة نحو الصلاة حيث لا امر خص (ماء مطلق) أما في الحدث فلقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا فاوجب التيمم على من فقد الماء فدل على انه لا يحصل بغيره وأما في النجس فلقوله صلى الله عليه وسلم لما بال الاعرابي في المسجد صبوا عليه ذنوبا من ماء والذنوب بفتح الدال المعجمة الدلو الممتلئة والقريبة من الامتلاء ماء والمأمور لا يخرج عن عهد هذه الامر الا بالامتنال وقد نص على الماء فهو ما تعبد لا يعقل معناه أو لا يحوى من الرقة واللاطفة التي لا توجد في غيره بدليل انه لا يرسل للصافي منه ثقل باغلانه بخلاف الصافي من غيره ومن ثم قال بعض الحكماء لا لون له وما يظهر فيه لون ظرفه أو مقابله لانه جسم شفاف وقال الرازي بل له لون ويرى ومع ذلك لا يحجب عن رؤية ما وراءه واقتصر على الحدث والنجس لانهما الاصل والا في شرط لسائر الطهارات

٦ نهايه ل بالتميم وهو مخالف لما في الاصابة ولما في القاموس فانه قال ذوالخويصرة انما أحدهما تيمم والثاني يماني فالاول خارجي ليس بيماني والثاني هو اليماني البائلي في المسجد انتهى بالمعنى فليراجع وعبارته ذوالخويصرة اليماني صحابي وهو البائلي في المسجد والتميم حرقوس بن زهير ضئضي الخوارج أي أصلهم وفي البخاري فاباه ذوالخويصرة وقال مرة فاتاه عبد الله بن ذى الخويصرة وكانه وهم انتهى (قوله صبوا عليه ذنوبا من ماء) على حذف مضاف أي منظر ووف ذنوب ومن تبعضية أو هي مع مدخولها في محل نصب على الحال انتهى عميرة انتهى زيادى لا يقال لا يحتاج اليه مع قوله والذنوب اسم للدلو الخ لاننا نقول لما كان الذنوب له اطلاقا منها انه يطلق في اللغة على الدلو فقط لا بقيد كونه ممثلا ماء وعليه يفيد بشد الحمل عليه فلهذا قيد في الحديث بقوله من ماء وفي نسخة اسقاط قوله ماء وعليها لا حاجة لما ذكر (قوله الدلو الممتلئة) يفيد أن الدلو مؤنثة وفي المختار انما تؤنث وتذكر وعبارته والذنوب النصيب وهو أيضا الدلو المملأ ماء وقال ابن السكيت التي فيها ماء قريب من المملأ تؤنث وتذكر ولا يقال لها وهي فارغة ذنوب انتهى وفي القاموس ما يصرح بأنه يقال له مطلقا فيه ماء أم لا انتهى (قوله فهو ما تعبد) أي الماء بمعنى الاعتداده دون غيره (قوله ثقل باغلانه) الثقل بضم المثناة ما سفل من كل شيء انتهى مختار

لغيره شرعاً لهم من أن يذكر فيه غير اسم الله تعالى أولاً كترشي (قوله في تعريف الجسد اللغوي غيره على الجمل الاختياري وفي تعريف العرفي بسبب كونه منعماً الخ) صريح في أن الثناء لا في مقابلة شيء لا يكون جداً لغوياً ولا عرفياً وهو ينافي تصريحهم بأن الجسد لا في مقابلة شيء مندوب وفي مقابلاته واجب وأصل مرادهم بالشئ النعمة المتعدية وهي الفاضلة (قوله

(قوله وشمل) أي النجس (قوله بشرطه الآتي) أي وهو امتزاجه بالتراب (قوله من غليان الماء) أي كما صرح به النووي وأما خالفه صاحب العباب (قوله على صورة حيوان) زاد ابن حجر وليس بحيوان فإن تحقق أي كونه حيواناً كان نجساً لانه قى انتهى (قوله ولو من زمزم) عبارة ابن حجر ولا يكره الطهر بما زعم ولم يكن الأولى عدم إزالة النجس به وخزم به ضمهم بحرمة ضعيف بل شاذ (قوله وخرج به) ٤٢ أي بالماء (قوله ما لا يسمى ماء) قال ابن حجر وخرج بالماء من حيث تعلق الاشتراط

به انتهى ودفع بذلك ما أورد عليه من أن الماء لقب ولا مفهوم له على الراجح (قوله عما يصلح للامرين) أي فيجعل علمه ما لا مانع (قوله بين تلك المعاني) وهي الحل والصحة وهما معا (قوله لانه ان جعل على المشترك) كما قيل به وعليه امامنا الشافعي وقوله عموماً أي بان تجعل تلك المعاني مدلولاً للفظ المشترك بالمطابقة وقوله والأي وان قلنا لا يحمل عموماً بل هو محمل فحمل هذا القول حيث لم نعلم قرينة تدل على حمله على جميع معانيه وهذا قد قامت على حمله القرينة وهي السياق والنبوي وقوله بقرينة السياق خبر قوله حمله وهو متعلق بمحذوف تقديره واجب (قوله فظاهر) أي واضح الرد (قوله واعترض ثانياً) أي على المصنف أيضاً

غير التيمم والاستحالة الماء المطلق وشمل النجاسة بأنواعها ولو خففة أو مغلظة بشرطه الآتي ودخل في الماء جميع أنواعه بأي صفة كان من أجبر وأسود وكذا امتصاعاً من بحار من ترفع من غليان الماء ونابع من زلال وهو شئ ينعمه قدم من الماء على صورة حيوان وشملت عبارته الماء النازل من السماء والنابع من الأرض ولو من زمزم والماء النابع من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم وهو أشرف المياه وخرج به ما لا يسمى ماء كتراب نيم وحجر الاستنجاء وأدوية دباغ وشمس وريح ونار وخنزير ونبذ وغيرها وخرج بمطابق المستعمل وسيأتي في كلامه قال في الدقائق وعدل عن قول أصله لا يجوز إلى قوله يشترط لانه لا يلزم من عدم الجواز الاشتراط واعتبر بأنه قد ذكر في شرح المذهب ان لفظة يجوز تستعمل تارة بمعنى الحل وتارة بمعنى الصحة وتارة بمعنى ما هذا الموضع عما يصلح للامرين وأجيب بان لفظة يشترط تقتضي توقف الرفع على الماء ولفظة لا يجوز مترددة بين تلك المعاني ولا قرينة فالتعبير يشترط أولى ورد يمنع التردد لانه ان حمل المشترك على جميع معانيه عموماً فظاهر والا فحمله على جميعها فبقرينة السياق والنبوي واعترض ثانياً بان تعبير المحرر أولى لدلالته على نفي الجواز بغير الماء بتطوقه وتعبير الكتاب أغايد على ذلك بواسطة ان الاتيان بالعبادة على غير وجهها حرام للتعلم وأجيب بأنه اذا عارض هذان الغرضان فالتعبير بما يصريح بالمقصود وهو اشتراط الماء للتطهير أولى وعبارة بعضهم لا يرفع الحدث ولا يزال النجس بالاستقلال الاباء واحترز بقيد الاستقلال عن التراب في غسالات الكتاب فانه إزالة نجاسة بغير الماء لكن لا مستقلاً وقد يقال لا نسلم انه بغير الماء بل به مع انضمام غيره له (وهو) أي الماء المطلق (ما يقع عليه اسم ماء بلا قيد) لازم فشمّل المتغير كثيراً بما لا يضر كطين وطحلب أو بمجاور أو أهل اللسان لا ينعون من ايقاع اسم الماء المطلق عليه فعلم انه مطلق لانه غير مطلق وانما أعطى حكمه وخرج المستعمل لانه ليس بمطلق والقليل المتنجس بالالافاة والمؤثر هو القيد اللازم من اضافة كاء ورد أو صفة كاء دافق وماء مستعمل أو متنجس أو لام عهد كالماء في قوله صلى الله عليه وسلم نعم اذا رأت الماء أي اني فلا أثر للقيد المنفك كماء البئر أو البحر ويجزئ الرفع به ولو ثلجاً أو برداً ان سال في مغسول والا جزأ في مسح وبما ينعمه قدم لها أو حجر أو لؤلؤ أو حجره أو لسبخة الأرض ويلزم محسناً ونحوه اذ اذ بد ونحوه وملح ما في ان تعين وضاق الوقت ولم تزد مؤنته على غن مثل الماء هناك

(قوله وعبارة بعضهم) تأييد لكلام المحرر (قوله بلا قيد) أي مع العلم بالحال عند أهل العرف واللسان (قوله وانما أعطى حكمه) هذا مشعر بجرى ان الخلاف في المجاور وما معه والذي في شرح المنهج يقتضي تخصيص الخلاف بالتراب والمخ الماء أي وان المتغير بغيرهما مما لا يضر المتغير به مطلق قطعاً ليراجع (قوله القليل المتنجس) أي لان من علم بحالهما يتمتع من اطلاق الماء عليهما (قوله والا جزأ في مسح) كالأس مثلاً (قوله وبما ينعمه قدم لها) أي ويجزئ الرفع بما ينعمه قدم الخ (قوله وضاق الوقت) أي بحيث لم يبق ما يزيد على الهلاك له بعد الوضوء واذا به الماء فينمى فنجب اذا تبته وان خرج الوقت باشتغاله بذلك ولا يتيم لانه واجد للماء

وعرفا معطوف على لغة وقسم له وهما قسم اللفظي فيصير تقدير الكلام والحمد للفظي لغة ماهر وعرفا فعل الخ وظاهر ان هذا لا يصح اذا فعل أعم من أن يكون لفظيا وغيره كاسيأتي فلا بد من تأويل في العبارة (قوله ينبغي عن تعظيم المنعم) لا ينبغي ان الانباء معناه الاخبار والدلالة مثلا وانظر ما معني اخبار الجنان أو دلالة بالمعنى المقابل لاخبار اللسان والأركان أو دلالة لهما

(قوله ولو على المحل) أي وسواء كان السدر مختلط بالماء الذي قصد التطهير به أو كان على المحل الذي قصد تطهيره (قوله المغسول) هو معتبر في الجميع وانما قيد به في السدر لجريان العادة بالنظيف به وخرج به ما لو اريد تطهير لسدر نفسه فتغير الماء به قبل وصوله الى بقية أجزائه فانه لا يضر اكونه ضروريا في تطهيره (قوله وصف الخليط المعقود) ينبغي ان المراد انه لو قدر تغير ضرر والادلة الاعراض عن التقدير واستعماله ادغاية الامر أنه شاك في التغير المضر والشك لا يضر انتهى ابن قاسم على ابن حجر وقوله المفقود قضيته أنه لو لم يخالف الماء في الاصل الا في صفة واحدة فرضت دون غيرها كما لو كان له ريح وفقد فلا يقدر غيره وقضية قوله ومعلوم انه لا بد الخ خلافه ثم قضية تأخير قوله ومعلوم عن كلام الروائي وابن أبي عصرون تفريعه عليهم ما ينبغي تحصيله بكلام ابن أبي عصرون (قوله كاون العصور) أي عصور العنب أيضا أو أسود (قوله وريح اللاذن) هو بالذال المفتوحة المحجة كافي القاموس (قوله واعتبر الروائي) والفرق بين القولين ٤٣ انه على كلام ابن أبي عصرون يعتبر أو وسط الصفات وان لم يشبه صفة

الواقع فاء الورد المنقطع
رائحة يفرض على كلامه
من اللاذن وعلى كلام
الروائي يعتبر بقاء ورده
رائحة لانه أشبه بالخالط
وقوله لا بد من عرض الخ
قد يخالف ما اقتضاه قوله
فرض وصف الخليط
المفقود الا أن يخص ما
هنا بما لو كان الواقع في
الاصل له الصفات الثلاثة
وفقدت أوليس له صفة
المستعمل قائل
فانه بعيد (قوله حكم
بطهوريته) قضيته انه

(قال المتغير عسستغي عنه) طاهر مختلط (كرهوا ان تغير اجمع اطلاق اسم الماء غير طهور) بان يحدث له بسبب ذلك اسم آخر ويزول به وصف الاطلاق يخص ونورة وزر نج وسدر ولو على المحل المغسول وحجر مدقوق وسواء أكان التغير حسيا أم تقديريا فلو وقع في الماء مائع طاهر يوافقه في صفاته فرض وصف الخليط المفقود مختلطا في أوسط الصفات كاون العصور وطعم الزمان وريح اللاذن كذا قاله ابن أبي عصرون واعتبر الروائي الاشبه بالخليط ومعلوم انه لا بد من عرض جميع الاوصاف على الماء فان لم يتغير حكم بطهوريته فان كان الخليط نجسا في ماء كثير اعتبر بأشد الصفات كاون الخبر وطعم الخل وريح المسك غلظته وانما اعتبر بغيره لكونه لموافقته لا يتغير فكان كالحكومة لما لم يمكن اعتبارها في الحد بنفسه قدرناه رقيقا لم قدر الواجب فان لم يؤثر فهو طهور وله استعمال كله ويلزمه تكميل الماء الناقص عن طهارته الواجبة به ان تعين له لكن لو انعمس فيه جنب ناويا هو قليل صار مستعملا كما لا يدفع عن نفسه النجاسة وحينئذ فقد جعلنا المستعمل كالماء في اباحة التطهير به ولم نجعله كذلك في دفع النجاسة عن نفسه اذا وقعت فيه وعدم صيرورته مستعملا بالانغماس والفرق بينهما ان دفع النجاسة منوط ببلوغ الماء قاتنين ومعرفة بلوغ الماء ما يمكنه مع الاختلاط والاستهلاك ورفع الحدث والنجس منوط باستعمال ما يطابق عليه اسم الماء مع الاستهلاك الاطلاق ثابت وانه تعامل الخالص غير ممكن فلم يتعاق به تكليف واكتفى بالاطلاق ولو حلف لا يشرب ماء

لا يحكم بطهوريته الا بعد فرض الاوصاف لكن في حاشية ابن قاسم على ابن حجر مانصه ينبغي ان المراد الى آخر ما تقدم (قوله كاون الخبر) وسكت عن حكاية الخلاف بين ابن أبي عصرون والروائي ولا مانع من مجيئه ثم ذكر هذه هنا للاستطراد والا فمعها قول المصنف بعد فان غيره الخ (قوله وانما اعتبر بغيره) أي الخليط (قوله فان لم يؤثر) أي الخليط (قوله عن طهارته الواجبة به) أي الطاهر الذي لم يؤثر في الماء باختلاطه به لا حسا ولا تقديرا (قوله ان تعين) أي ما لم ترد مؤنته على ثمن الماء المفقود كما يصرح به فيما يأتي عند قول المصنف أو ماء ورد توصأ بكل مرة (قوله صار مستعملا) أي وارتفع حدثه (قوله ولو حلف لا يشرب ماء) ظاهره انه لا فرق بين الحلف بالله والطلاق وهو ظاهر وخرج بقوله ماء ما لو قال هذا فانه يحتث به وان مزج بغيره وتغير بخلاف ما لو قال هذا الماء فانه انما يحتث به اذا شرب به على حاله بخلاف ما لو مزج بسكرا أو نحوه بحيث تغير كثيرا وهذا التفصيل يؤخذ مما لو حلف مشيرا الى حنطة حيث فرقوا فيه بين ما لو قال لا آكل من هذه فيحتمل بالاكل منها وان خرجت عن صورتها فصارت دقيقا أو خبزا وما لو قال لا آكل من هذه الحنطة فانه لا يحتث بأكله منها اذا صارت دقيقا أو خبزا وهذا كله اذا أشار اليه قبل المزج فان أشار اليه بعده فهل يحتث بشربه منه أولا فيه نظر والأقرب الثاني لان المسمى لم يوجد فلا تنظر للاشارة بالصورة الحاضرة والا فيحتمل كما لو قال نويت الاقضاء يزيد هذا أو بان غيره فانه يصح حيث علق الاشارة بالصورة الحاضرة

ر له وغيرها) أي وهو الفضائل على ما قدمه (قوله على الشاكر) أي وغيره كما هو كذلك في بعض النسخ لكن في أوائل تفسير الفخر الرازي اختياراً شرطاً وصول النعمة إلى الشاكر في تحقق الشكر اللغوي فإن كانت النسخة الأولى نسخة الشيخ فله

(قوله المتغير المذكور) أي ولو تقدير يومه الممزوج بالسكر (قوله أو نحوه) كالمستعمل (قوله لم يحنث) يفيد عدم الحنث بشرب المتغير تقدير أو هو ظاهر وأفتى به شيخنا الطبرلاوي انتهى ابن قاسم على المنهج (قوله ولو وكل من يشتري له ماء) ظاهر هذا السياق أنه في مسألة التوكيل لو اشترى له وكيله ماء متغيراً بما لا يؤثر ولو تغير كثيراً وقع الشراء له أي للوكل وهل يتغير فيه نظراً ولا بعد اختيار حيث اختلف الغرض من انتهى سم على شرح البهجة رجه الله تعالى (قوله واشترى) أي المتغير وقوله لم يقع ظاهره وأن جهل الوكيل حاله ولم يل وحده أن الأذن لم يشمله لعدم صدق اسم الماء عليه فلا ينافي ما يأتي في الوكالة في كلام المصنف من أن الوكيل لو اشترى معيلاً لا يعلم عيبه وقع للوكل سواء ساء أو لثمن الذي اشترى به أو نقص عنه (قوله لم يقع للوكل) أي ولا للوكل أن اشترى ٤٤ بعين الثمن فإن اشترى في الذمة وقع له وإن سمي الموكل (قوله وقد أفتى به

الوالد رجه الله تعالى) قال ابن قاسم في حاشيته شرح البهجة به ما ذكر وقد يشكل عليه أنه لو صب ماء وقع فيه ما لا نفس له سائلة حيث لم ينجس على غيره لم ينجس مع أنه القاء ميتة نجس إلا أن يفرق بأن القاء الميتة المذكورة إنما ينجس إذا كان قصداً وهو هنا تبع لاقاء الماء بخلاف الخلط فإنه يؤثر وأن وقع بنفسه وقد وجد ذلك فليتأمل انتهى وقد فرق في حاشيته على ابن حجر بفرق آخر فقال وقد فرق شيخنا في مسألة الذباب

فشرب المتغير المذكور أو نحوه لم يحنث ولو وكل من يشتري له ماء فإنه تراه لم يقع للوكل وقد يشمل إطلاقه مسألة ابن أبي الصيف وهي ما لو طرح ماء متغيراً في مقربة وعمره على ماء غير متغير فتغير به سلبه الطهورية لاستغناء كل منهما عن خلطه بالأخر وقد أفتى به والد رجه الله تعالى ويلغزه فيقال لنساء أن يصح التطهير بهما أفراداً الاجتماعاً ومراعاة ما يستغنى عنه الماء ما يمكن صونه عنه فلا يضر التغير بأوراق الأشجار المتناثرة ولو ربيعية وإن نبت واختلطت ولا بالمخ المائي وإن كثرت التغير به وطرح بخلاف الجلي فإنه خلط مستغنى عنه غير منعقد من الماء بخلاف طرح الورق المتفتت فإنه يضر والماء المستعمل يتأثر بضره مخالف للماء وسطاً في صفاته لا في تكثير الماء فلو ضم إلى ماء قليل فبلغ به قاتل صار طهوراً وإن أثر في الماء بضره مخالف (ولا يضر) في الطهارة (تفسير لا يمنع الاسم) لعدم وصول الماء منه ولبقاء إطلاق اسم الماء لأنه صلى الله عليه وسلم اغتسل هو وميمونة من قصده وهو أثر الجبر وكذا لا يضر مشكوك في كثرته فلوزال بعض التغير الفاحش بنفسه أو بماء سطحي وشن في قلة الباقي عن التغير فطهوراً أيضاً خلافاً للأذري وقوله في الطهارة تبع للسارح للرد على دعوى الأذري أن الأولى حذف الميم من قوله ولا متغير بكمث ومن قوله ولا متغير بيسا ورلان المتغير هو الماء وهو لا يضر نفسه بل المضر المتغير (ولا متغير بكمث) بتثنية ميمه مع اسكان كافه وإن فحش للاجماع قال العمراني ولا تكره الطهارة به (وطيب وطهال) بصم أوله مع ضم ثائه أو فحسه شيء أخضر به الماء من طول المكث ولا فرق بين أن يكون بقر الماء وعمره

أولاً

بأن من شأن الذباب الابتلاء بوقوعه فكان حكمه أخف (قوله المتناثرة)

أي أما المتناثرة فإن تفتت واختلط بالماء ضرراً فلا لال التغير به تغير بمجاور (قوله غير منعقد) أي بخلاف المخ المائي فلا يضر التغير به لطهورية أصله وأخذ منه أنه لو انعقد المخ من المستعمل وغير تغيراً كثيراً سراً لبعه هل العبارة بتغير بصفة كونه ملحاً نظراً لصورته الآن حتى لو غير به ولم يغير لو فرض عصيراً مثلاً سلب الطهورية أو فرس بحاله وسطاً نظراً لأصله فلا يسلب فيه نظراً والأقرب الأول فتأمل فإنه دقيق جداً (قوله فإنه يضر) قصينه أن غير المنفذ إذا طرح ثم تفتت لا يضر وعبارة ابن حجر فيما يضر وورق طرح ثم تفتت (قوله في كثرته) أي ثمة تغيره (قوله خلافاً للأذري) اعتمد الطب على والبرماوى ما قاله الأذري انتهى ابن قاسم على المنهج (قوله وقوله في الطهارة) والمراد في صحتها لا يحتاج إلى تقدير مضاف أي تغير المتغير (قوله ولا تكره الطهارة به) ومثله ما تغير بماء لا يضر حيث لم يجر خلاف في سلبه الطهورية أما ما جرى في سلب الطهورية به خلاف كالمجاور والتراب إذا طرح فينبغي كراهته خروجاً من خلاف من منع (قوله أو فحسه شيء أخضر) قال في القاموس وكزبرج خضرة تلو الماء المزمن الخ (قوله نعم أن أخذودق) منهومه أنه لو أخذ ثم طرح فيما أخذ منه أو في غيره ثم تفتت بنفسه به لم يضر بقياس ما تقدم في الأوراق المطروحة عن ابن حجر المضرر ويمكن الجواب بأن الطهال بما كان أصله من الماء لم يضر بخلاف الأوراق وأن الطهال أبعد تفتتها منها

بما هذا المذهب (قوله صرف العبد جميع الخ) أي في آن واحد كما هو ظاهر العبارة ويصرح به ما نقله الشهاب ابن قاسم في حواشي التحفة عن الدوافي وذلك بأن يكون الإنسان في مقام الاحسان المشار إليه في حديث حبريل وهو أنظرهم بما صور به شيخنا في حاشيته كما لا يخفى (قول على اختصاص الممدوح) لعل المراد بالاختصاص التحقيق بهذا النوع والاتصاف به لانه

(قوله سار يشبه) ومنه ما تصنع به الفساق والصهاريج ونحوهما من الجبر ونحوه ومنه ما يقع كثير من وضع الماء في جرة وضع اولها لبن أو نحوه ثم استعملت في الماء فتغير طعمه أو لونه أو ريحه (قوله لا بتلك الحينية) وينبغي ان من ذلك ما يحصل في الفساق المعروفة مما يتخلل من الاوساخ التي على أرجل الناس فان المتغير بها غير طهور وان كان الآن في مقر الماء لانه ليس خاتما ولا كائنا في نفسه فانه واقع بمصر كثيرا وقد يقال ان هذا ما تم البلوى به فيعفى عنه وفيه شيء بل الظاهر الاول وفي فتاوى الرملي مثل عما اذا تغير أحد أوصاف الماء بكثرة الاستعمال تغيرا كثيرا وهو الغالب في مغاطس حمامات الريف هل يحال على ذلك على ما يتحمل من الاوساخ فتسلب طهوريته فلا يرفع حد ثاولا يزيل نجس أم يحال على طول المكث فيكون طهورا اعتمادا على الاصل فيه أم لا فأجاب بأن الماء باق على طهوريته اذا الاصل بقاؤها لا احتمال ان تغيره بسبب طول مكثه على انه لو فرض ان سببه الاوساخ المنفصلة من أبدان المنغمسين فيه لم يؤثر أيضا لان الماء المذكور لا يستغنى عنه فقد قال الشافعي رضي الله تعالى عنه في الام وأصل الماء على طهوريته ٤٥ حتى يتغير طعمه أو لونه أو ريحه بمخالطة

ما يختلط به ولا يتميز عنه عما هو مستغنى عنه انتهى (قوله بالثمار الساقطة) زاد في شرح البهجة الكبير ما نصه لا مكان التضرع منها غالبا (أقول) حتى لو تذر الاحتراز عنها ضر نظرا للغالب (قوله وكذا متغير بمجاور) زاد المحلى طاهر انتهى وكتب عليه ابكرى اشارة الى انه المراد وعلم من التمثيل والالورد النص انتهى (قوله كعود) أي

أولا نعم ان أخذ ذوق ثم طرح ضر لكونه مخالطا مستغنى عنه (وما في مقره وعمره) أي موضع قراره ومروءه لعدم استغنائه عنه ويؤخذ من كلامهم ان المراد بما في المقر والممر ما كان خلقيا في الارض أو مصنوعا فيها بحيث صار يشبه الخلق بخلاف الموضوع فيها لا بتلك الحينية فان الماء يستغنى عنه ويضر التغير بالثمار الساقطة بسبب ما يتخلل منها سواء أوقع بنفسه أم بايقاع كان على صورة الورق كالورد أم لا (وكذا متغير بمجاور) تغيرا كثيرا (كعود ودهن) مطيبين أو غير مطيبين لان تغيره بذلك تروح لا يمنع اطلاق اسم الماء والكافور نوعان صلب وغيره فالاول مجاور والثاني مخالط ومثله القطران لان فيه نوعا فيه دهنية فلا يمتزج بالماء فيكون مجاورا ونوعا لا دهنية فيه فيكون مخالطا ويحمل كلام من أطلق على ذلك ويعلم مما تقر ان الماء المتغير كثيرا بالقطران الذي تدهن به القرب ان تحققنا تغيره به وأنه مخالط فتغير طهوره وان شككنا أو كان من مجاور فطهوره سواء في ذلك الريح وغيره خلافا للزركشي ويظهر في الماء البحر الذي غير البخور طعمه أو لونه أو ريحه عدم سلبه الطهورية لاننا لم نتحقق انحلال الاجزاء والمخالطة وان بناه بعضهم على الوجهين في دخان النجاسة

كالعود ما لوصب على بدنه أو ثوبه ماء ورد ثم جف وبقيت رائحته في المحل فادأصابه ماء وتغيرت رائحته منه تغيرا كثيرا لم يسلب الطهورية لان التغير والحالة ما ذكر تغير بمجاور أو ما لوصب على المحل وفيه ما ينقل واختلط بما صبه عليه فيقدر مخالطاً وسطاً (قوله ودهن) أي وكتب وكتان وان اغليا ما لم يعلم انفصال عين فيه مخالطة تسلب الاسم وبهذا التفصيل يجمع بين اطلاقات متباينة في ماء مبلات الكتان لان له حالات متفاوتة في التغير أو لا وأخر كما هو مشاهد نعم الذي ينبغي فيما شك في انفصال عين فيه انه لو تجدد له اسم آخر بحيث ترك معه اسمه الاول السلب لان هذا التجدد قد رينة ظاهرة جدا على انفصال تلك العين فيه انتهى بن حجر رحمه الله وكتب عليه ابن قاسم قوله ما لم يعلم انفصال عين فيه مخالطة فان قلت هل يدل نقصه على انفصال العين المخالطة كما لو وزن به بتغييره الماء فوجدناه ناقصا قلت لا لاحتمال انه نقص بانفصال أجزاء مجاورة ولو لم تشهد في الماء لاحتمال خروجها من الماء والنصاقها ببعض جوانب المحل (قوله لان تغيره بذلك تروح) قضيته انه لو تغير لونه أو طعمه بالمجاور ضر وليس مراد انهم ان تحلل منه شيء كالونقع التمر في الماء فاكسب الخلوة منه سلبه الطهورية (قوله تغير طهوره) فيه نظر فان التغير به تغير بما في المقر وقد تقدم انه لا يضر ولو مصنوعا حيث صار كالخلق وهذا منه ثم رأيت ابن حجر قال بعد قول المصنف وما في سقره مانصه ومنه كما هو ظاهر القرب التي يدهن باطنها بالقطران وهي جديدة لا صلاح ما يوضح فيها بعد من الماء وان كان من القطران المخالط اه (قوله في دخان النجاسة) أي فان قلنا دخان النجاسة ينجس الماء قلنا هذا بسلب الطهورية وان قلنا بعدم النجيس ثم قلنا بعدم سلبها ههنا لكن المعتمد عدم سلب الطهورية ههنا مطلقا

منفرد به عن غيره (قوله لم يقل الحمد للخالق) أي ابتداءه ولا ينافيه أنه قال بعد ذلك البر الجواد الخ وأشار المصنف بهذا الصنيع إلى استحقاقه تعالى للحمد لأنه أولو بالذات واصفاته ثانياً وبالعرض (قوله أي المحسن) رجع إليه الشهاب ابن حجر جميع والفسوق أن الدخان أجزاء تفصلها النار وقد انصلت بالماء فتجسه ولو مجاورة اذ لا فرق في تأثير ملافاة النجس بين المجاور والمخالط بخلاف الجور فإنه طاهر وهو لا يسلب الطهورية إلا أن كان مخالطاً ولم يتحقق المخالطة (قوله ولأن تغيره به مجرد كدورة) قضيته أنه لو غير طعم الماء أو ريحه ضر وليس مراداً (قوله من العلة الثانية) هي قوله لأن تغيره به الخ والاولى قوله لموافقته للماء (قوله ومقابل الاظهر أنه يضر) ٤٦ أي فيكره استعماله على الاول رعاية لهذا الثاني (قوله ما يمكن فصله)

اقتصر المحلى على هذا القول
جاز ما به (قوله ما لو طرح
بالقصد) أي من بالغ عاقل
(قوله وما لو طرحه صبي
أو مجنون) أي أو بهيمة كما
شملة كلامه (قوله به وبها)
أي فانه لا يضر خ ما ومعلوم
ان الكلام في التراب
الطاهر وأما النجس فسيأتي
(قوله وسواء كان قليلاً)
أي الشمس (قوله كافي
الحياة) أي وهو في حق
الحى مكروه فكذلك في الميت
ولو قيل يحرم في الميت ان
هذا زراعه لم يعدو بفرق
بينه وبين الحى بأن الحى
هو المدخل للضرر بقدره
على نفسه ولا كذلك
الميت فان الاستعمال من
غيره يؤيد الفرق ما قالوه
في الفسق بين إزالة دم
الشهيد وخلافه
الصائم من أن المنزىل
للخوف هو الصائم نفسه
بخلاف دم الشهيد فان
المنزىل غيره وبما عليه
أنه لو سوكه غيره بغير اذنه

(أو بترباب طرح في الاظهر) لموافقته للماء في الطهورية ولأن تغيره به مجرد كدورة وهي لا تسلب الطهورية ولأن الامر بجزج الماء به في النجاسة المغلظة ينافي سلب الطهورية به والسدر أمر به في تطهير الميت للتنظيف لا للتطهير ويؤخذ من العلة الثانية أنه لا يضر التراب المستعمل وهو المعتمد كما أفاده التوالد رحمه الله تعالى بناء على أن كل من ماء علة مستقلة والاصل عدم التركيب والحكم يبقى ما بقيت علة وان اتفق غيرهما خلافاً لما يحتمل السخ في ذلك نعم ان كثر تغيره به بحيث صار يسمى طيناً سلب الطهورية ومقابل الاظهر أنه يضر تغيره بما يستغنى عنه وقطع المصنف التراب عن أمثلة المجاور وأعاد الباء مع التراب وعطف باوليفيد انه مخالط والمجاور ما ينفذ في رأى العين والمخالط ما لا ينفذ وقيل ان الاول ما يمكن فصله والثاني ما لا يمكن وقيل المتبع العرف واعلم ان التراب يكون مخالطاً على الاصح لكونه لا ينفذ يرى العين مادام التغير به موجوداً مع كدورته ومجاوراً على مقابله وهو الثاني لانه يمكن فصله بعد رسوبه ويمكن حمل كلام من أطلق كونه مخالطاً أو مجاوراً على هاتين الحالتين وشمل كلامه ما لو طرح بالقصد وما لو طرحه صبي أو مجنون واحترزه عن التراب الذى مع الماء فانه لا يضر جزماً وكذا ما ألقته الریح به سواء العدم امكان الاحتراز عنه (وبكره) تنزيهاً (الشمس) أي ماسختته الشمس كما قاله الشارح رد اعلى من قال ان حقها ان يعبر بشمس وسواء كان قليلاً أم كثيراً ولو ما أعادها كان أو غيره لا طراد العلة في الجميع بل الدهن اولى لسددة سرهانه في البدن سواء الشمس بنفسه أم لا لكن بشرط أن يستعمله في البدن في طهارة أو غيرها كما كل وشرب سواء كان استعماله لى أم ميت وان آمن منه على غاسله أو من ارخأ بدنه أو من اسراع فسادة اذ في استعمال ذلك فيه اهانة له وهو محرم كما في الحياة ولا فرق في ذلك بين الابصر وغيره ومن عمه البرص وغيره لخوف زيادته أو شدة تمككه لما روى أب عائشة رضى الله تعالى عنها سخطت ماء في الشمس للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تغلى يا حبراء فانه يورث البرص وهذا وان كان ضعيفاً لكنه يتأيد بما روى عن عمر رضى الله عنه أنه كان يكره الاغتسال به وقال انه يورث البرص كما روى الشافعى ودعوى من قال انه لم يثبت فيه عن الاطباء شئ ترد بأنها شهادة نفي لا يحسن بهارد قول الشافعى ويكفي في اثباته خبر عمر الذى هو أعرف بالطب من غيره وضابط الشمس ان تؤثر فيه السخونة بحيث تفصل من الأثناء أجزاء مهمة تؤثر في البدن لا مجرد انتقاله من حالة لاخرى بسببها وان نقل في البصر عن الاصحاب الاكتفاء بذلك وشمل ذلك ما لو كان الماء مغطى حيث أثرت الشمس فيه التآثير الماروان

حرم وان الشهيد لو زال دمه بنفسه قبل موته لم يحرم وان قطع جمونه (قوله أب عائشة رضى الله كان تعالى عنها سخطت ماء) لم يقيده بكونه في أثناء منطبع فالأخذ به يقتضى الكراهة وان كان مسخاً في خرف أو حشاً أو غيرها الا ان يقال يستنبط من النص معنى يخصه وذلك انه حيث قال صلى الله عليه وسلم فانه يورث البرص أشعران الكلام في المنطبع (قوله يا حبراء) هو بالمدة والته غير (قوله وان كان ضعيفاً) قيل وكذا كل حديث فيه يا حبراء (قوله لا مجرد انتقاله من حالة لاخرى) خلافاً للمخطيب على أبي صباع (قوله الاكتفاء بذلك) اسم الإشارة راجع لقوله مجرد انتقاله

الاقوال الاثنية في اقالوه فيها مصادقات أو غايات للاحسان (قوله ولا يكتب عليهم الهمة) أي وان صهموا لانهم اذا صهموا انما يكتب عليهم انصهم المسمى بالعزم الذي هو رتبة فوق الهمة وانما يكتب عليهم الهمة اذا اتصل بالفعل كما صرح به عبارة جمع الجوامع خلافا لما وقع لشبغاني حاشيته (قوله أي العطاء) كذا في نسخ وفسرها شيباني حاشيته بالعطاء أي لان العطاء هو الشيء المعطى والقصد وصف الله تعالى بكثرة الاسداء والاعطاء فالتعظيم سبحانه وتعالى كثير البذل والاعطاء لا ينقطع اعطاؤه

(قوله لشدته تاثيرها فيه) ولم ينظر وا الى ان ما غطى تحبس فيه الاجزاء السمية فكان أولى بالكرهية كقوله بكرهية المكثور من اللحم ونحوه بل قيل بحرمة كنهه لان زيادة التأثير للشمس يتوهم الضرر منها أكثر (قوله في منطبع) أي مطرق أي من شأنه ذلك وان لم يطرق بالفعل (قوله بين أن يصدأ أولا) أي ولا يكره في الذهب والفضة وان صدأ أو يكره في غيرها ولا يقال ان الصدأ في غيرها مانع من وصول الزهومة الى الماء (قوله وأن يكون بقطر) ٤٧ ولو خالف البلد قطره فالعبارة بالبلد

فيكره الشمس بحوران دون الطائف (قوله وأن يكون وقتها) أي في الصيف (قوله فلو برد) من باب سهل اه مختار وعبارة المصباح برد التي برودة مثل سهل سهولة اذا سكنت حرارته وأما بردا من باب قتل فيستعمل لازما ومنعديا يقال برد الماء وبردته فهو بارد ومبرود ثم قال وبردته بالتثنية مبالغة (قوله زالت الكراهية) أي ولو سخن بالنار به مد قال ابن قاسم علي ابن حجر وبقي مالو برد ثم شمس أيضا في اناء غير منطبع فهل تعود الكراهية لانها انما زالت لفقد الحرارة وقد وجدت أولا تعود كما اقتضاه كلامهم فيه نظرو قد يوجه اطلاقهم باحتمال ان التبريد أزال الزهومة

كان المكشوف أشد كراهية لشدته تاثيرها فيه ويشترط أن يكون في منطبع كحديد ونحاس ليخرج به غيره كالخزف والخشب والجلود والحياض الا ان يكون المنطبع من ذهب أو فضة لصفاء جوهرهما ولا ينقل منهما شيء ولا فرق بينهما وفي المنطبع من غيرهما بين ان يصدأ أولا وأما الموقود بأحدهما فالوجه فيه أن يقال ان كثر القوي بحيث يمنع انفصال شيء من أصل الاناء لم يكره والا كره حيث انفصل منه شيء يؤثر ويجري ذلك في الاناء المغشوش وأن يكون بقطر جار ليخرج البارد كالسالم والمتدل كصرا لا تأثير للشمس فيها ضعيف فلا يتوقع المحذور وان يكون وقتها ليخرج بذلك غيره وان يبقى على حرارته فلو برد زالت الكراهية وهي شرعية لا ارشادية وقائدة ذلك الثواب ولهذا قال السبكي التحقيق ان فاعل الارشاد لمجرد غرضه لا يثاب وللمجرد الامتثال يثاب وله ما يثاب ثوابا أنقص من ثواب من محض قصد الامتثال ولا يكره استعماله في أرض أو آنية أو ثوب أو طعام جامد كتكيزعج به لان الاجزاء السمية تستهلك في الجامد ولا يغشى منها ضرر بخلافها في المائع وان طبخ بالنار فانه يكره ويؤخذ من ذلك أن الماء المشمس اذا سخن بالنار لا تزول الكراهية وهو كذلك كما اعتمدته الالدرجته الله تعالى اد لا يخفى في أن نار الطبخ أشد من نار التسخين فاذا لم تزل نار الطبخ الكراهية فلا تزل بلها نار التسخين بطريق الاولى ويعمل قولهم انه لا يكره المسخن بالنار على الابتداء وعلم من ذلك عدم كراهية ما سخن بالنار ولو بنجاسة مغاظة وان قال بعضهم فيه وقفة لعدم نبوت نهى عنه ولذهب الزهومة لقوة تاثيرها لا يقال ان تسلاط ذلك في الطعام المائع تفرقت به أجزاء السمية بأجزائه فلا تقدر النار حينئذ على دفعه بخلاف مجرد الماء لانما منع ذلك اذ شدة غليانه تقتضي اخراجه ولم يراع ذلك فيه ولا يكره ان عدم غيره فيجب شراؤه حينئذ ان ضاق الوقت وهو محتاج للطهارة ولا يجوز له التيمم مع وجوده لقدرته على طاهر يقي وترب الضرر على استعماله غير متحقق ولا مظنون الا في جنسه على ندور بخلاف السم فان ضرره محقق نعم لو غلب على ظنه أن هذا الشمس يضره بقول طبيب عدل الرواية أو بمعرفة نفسه فقياس ما ذكره في التيمم لخوف مرض أو برد أنه يحرم استعماله ويجوز له التيمم والافضل ترك التطهر بالماء

أو أزال تاثيرها أو أصفه وان وجدت الحرارة وبان الكراهية لا تثبت الا بسببها وقد زالت بالتبريد ولم يوجد به سببها وهو الشمس بشرطه وباحتمال أن الحرارة المؤثرة مشروطة بخصولها بواسطة الاناء المنطبع لخصوصية فيه فليتأمل انتهى (أقول) والا قرب عدم زوال الكراهية لان الزهومة باقية فيه وانما حدث بالتبريد فاذا سخن أثرت تلك الزهومة الخاملة (قوله اذا سخن بالنار) أي حال حرارته لما مر انه اذا برد زالت الكراهية (قوله وان قال بعضهم) مراده شيخ الاسلام في شرح الروض وقوله لعدم كراهية ما سخن الخ وقوله فيه وقفة أي انشمس أمر النجاسة المغلظة (قوله فيجب شراؤه) فان لم يجده ولم يضق لايجب شراؤه وسيأتي ان الافضل عدم استعماله الا ان يتيقن الخ (قوله أو بمعرفة نفسه) أي بسبب الطب لا بالتجارب (قوله ويجوز له التيمم) أي بل يجب انتهى ابن قاسم ولا ينافيه تعبير الشارح بالجواز لكونه جواز ابعده منع فيصدق

وقت ويعطى القليل والكثير وليس القصد أنه إذا أعطى لا يعطى الا كثير الصادق بالاعطاء مرة واحدة لانه خلاف الواقع
 أنه في نسخ أى الاعطاء ثم لا بد من تقييد الجواب بأنه اعطاء ما ينبغي لمن ينبغي كما فسره به (قوله أو خبر صحيح) أى أو حسن كما
 الشهاب ابن حجر في شرح الاربعين (قوله بمعنى انعام) لم يبقه على ظاهره لم ينفى من انعام ان سبب عدم حصرها جوعا فإني ان
 صريحاً وان تمتوا نعمت الله المتقضى انتفاء الاحصاء عن كل فرد فرد من النعم أى باعتبار المتعلقات فالجمل على الانعام وان أو هم ان
 عدم الاحصاء فيه جميته أيضاً لانه ليس فيه منافاة صريحة لادنية وهذا ما أشار اليه الشهاب ابن حجر ووجهه شيخنا شافعية

بالوجوب (قوله أو كان مما يدركه البرص) أى كتحليل البلق (قوله لانهما الاسباغ) أى كماله فان ما يمنع أصل الاسباغ لا يصح
 الطهارة به لعدم تعميم العضو بالماء ثم قضية تعليله بمنه الاسباغ اختصاص الكراهة بالوضوء والغسل وليس من ادابيل يكره
 استعماله في البدن مطلقاً لخوف الضرر انتهى كذا نقل عن ابن قاسم على المنهج ثم رأيت عبارة نصها قوله لمنعه الاسباغ قضينه
 اختصاص الكراهة بالطهارة لكن علاها في شرح المذهب بخوف الضرر وقضينه الكراهة في البدن مطلقاً فليفتقر انتهى
 (قوله والاوجه كراهة تراها) أى تراب الارض المغصوب على أهلها وينبغي ان مثل ذلك ما يحصل في سائر التمار ونحوها
 (قوله وماء بئر برهوت) بحركة وبالضم أى للماء انتهى قاموس وعبارة مراد بالاطلاع بضم الهاء وسكون الواو وتاء فوقها
 نقطة وان واد باليمن قيل هو بقرب حضر موت ٤٨ جاء أن فيه أرواح السكفار وقيل بئر بحضر موت وقيل هو اسم البلد الذي

فيه البئر راجحاً منتهى
 فظيفة جداً انتهى (قوله
 وماء أرض بابل) اسم
 موضع بالعراق ينسب اليه
 السحر والخمر قال الانخفش
 لا ينصرف لتأنيده وتعريفه
 وكونه أكثر من ثلاثة أحرف
 انتهى مختار (قوله وماء بئر
 ذروان) بفتح الذال المعجمة
 وسكون الزاء ويقال فيها
 أيضاً أروان بفتح الهمزة
 وسكون الزاء انتهى مراد
 الاطلاع في أسماء الامكنة
 والبقاع ثم رأيت في
 القاموس مانصه بئر ذروان

الشمس ان تبقي غيره آخر الوقت ولو استعمله في حيوان غير آدمى فان لحق الاذى منه ضرر
 أو كان مما يدركه البرص كره والا فلا ويكره شديد الحرارة والبرودة لانهما الاسباغ وكل ماء
 غضب على أهله والاوجه كراهة تراها أيضاً وحينئذ فالماء المكرهه ثمانية الشمس وشديد
 الحرارة وشديد البرودة وماء ديار نمود البئر الناقه وماء ديار قوم لوط وماء بئر برهوت وماء أرض
 بابل وماء بئر ذروان (والمستعمل في فرض الطهارة) عن الحديث كالغسله الأولى ولو من طهر
 صاحب ضرورة طاهر غير مطهر كـ ما سياتى في الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم
 احتاجوا في مواطن من أسفارهم الكثرة إلى الماء ولم يجمعوا المستعمل لاستعماله مرة
 أخرى فان قيل ولم يجمعوا المستعمل في النفل فلم قلتم بطهوريته قلنا الطاهر انهم في مثل تلك
 الحالة يقتصر على فرض الطهارة بالماء فان قلت طهور في الآية السابقة بوزن فعول
 فيقتضى تكرار الطهارة بالماء قلنا فعول يأتي اسماً للدلالة كسحور لما يتسحربه فيجوز ان
 يكون طهور كذلك ولو سلم اقتضاؤه التكرار فالمراد به جمع ما بين الأدلة ثبوت ذلك لجنس الماء أو
 في المحل الذي مر عليه فانه يطهر كل جزء منه ولانه لما أزال المنع من نحو الصلاة انتقل ذلك المنع
 اليه كما ان الغسالة لما أثرت في المحل تأثرت فسقوط طهوريته مع ما زال المنع لا بتأدي
 مطلق العبادة ومراده بالعرض ما لا بد منه أتم تاركه أم لا فشمع وضوء الصبي ولو غير مميز بان

بالمدينة أو هو ذروان أو بسكون الزاء وقيل بخرى كما أصح انتهى (قوله في مواطن من أسفارهم) أى القليلة وصاه
 الماء كما هو معلوم لا يقال انما لم يجمعوه لغرض آخر لعدم تكليفهم تحصيل الماء قبل دخول الوقت لان قول محافظة الصحابة
 على فعل العبادة على الوجه الاكمل يوجب في العادة أنهم يحصلونه متى قدروا عليه ويذكرونه الى وقت الحاجة (قوله يقتصرون
 على فرض الطهارة) عبارة ابن قاسم على المنهج نعم لقائل ان يقول كالم يجمعوا ماء المرة الأولى لم يجمعوا ماء المرة الثانية والثالثة
 فان دل عدم الجمع على عدم طهوريته في الأولى فليدل عليه أيضاً فيما بعدهما والاولى المطالب أيضاً وهي واقعة حال فعلية
 ويجاب بأن عدم الجمع دال على ما ذكر لكنهم استنبطوا معنى خصص الحكم بالاولى وهو انتقال المنع اليها وانما لم يجمعوا ماء بعدهما
 لاختلافه غالباً بالماء الاولى فكان الجمع مظنة المحذور من اختلاط طهوره بغيره الذي قد يؤثر فيه وبأن الاحتمال الذي في
 غاية البعد لا يؤثر في وقائع الاحوال (قوله لما أثرت في المحل الخ) هذا من تشبيه المعقول بالمحسوس أى كما ان الغسالة المستعملة
 في غسل المستقذرات الحسية الطاهرة تتغير عادة كذلك المستعملة في إزالة المنع الذي هو مستقذر معنوي فليس المراد
 بالغسالة في هذا التشبيه الغسالة المستعملة في إزالة الخبث أو الحدث حتى يلزم قياس الشيء على نفسه فسقط ما للشيوخ بحسيرة
 رجه الله (قوله مطلق العبادة) أى حتى يكون المستعمل في نفل الطهارة غير طهور (قوله فشمع وضوء الصبي) اذ وضأه وليه

بغير هذا فرأى رحمه (قوله إذا لام فيها الاستغراق) أي وهي إذا دخلت على الجمع أبطلت منه معنى الجمعية وصيرت أفراداً أحاداً على الصحيح (قوله منامنه) أي تفضلاً ولو عبر به لكان أولى على أنه لا حاجة إليه لأن نعم الله كلها كذلك وعبارة التخصة مع المتن المتن من المنة وهي النعمة مطلقاً أو بقيد كونها ثقيلة مبتدأة من غير مقابل يوجبها فتعنه تعالى من محض فضله إلى آخر ما ذكره (قوله أذهب بضم اللام الخ) جواب عن سؤال مقدر كأن قال يقول كيف فسرته بالأقدار إلى آخره مع أن معناه في

وهل له أن يصلي بهذا الوضوء إذا بلغ أم لا فيه نظر والقرب الثاني لأنه انما اعتد بوضوءه وليس له للضرورة وقد زالت وتطير ذلك ما قيل في زوج المجنونة إذا غسلها بعد انقطاع دم الحيض من أنها إذا أقافت ليس لها أن تصلي بذلك الطهر أما المميز إذا توضأ بنفسه ثم بلغ فله أن يصلي به (قوله لا يعتد بوجوب النية) أي وإن لم ينو كما صححه النووي انتهى شرح البهجة الكبير (قوله أو كتابية) ليس بقيد فصح المجوسية مثلها وشمل التعبير بالكتابية الذميمة والحريية (قوله ليحس وطؤها) ولو كان الوطء زناً أو الحليل كافراً (قوله لأنه مستعمل) تعاميل لقوله قيل ونفلها (قوله طهوراً لأنه الخ) ٤٩ والحاصل أن في الفرض قولين قديماً

وجديداً وفي النفل بناء على الجديد في الفرض وجهين أحدهما أنه طهور (قوله كما قدمناه) أي في قوله ويلزمه تكميل الماء الناقص الخ (قوله ما دامت الحاجة) أي ودوامها بأن لا ينفصل الماء عن شيء منه إلى ما لا يغلّب فيه التقاذف لا مجرد ارتفاع حدته كما يعلم من التفريع (قوله قبل أن يخرج منه رأسه) أي أو بعض عضو من أعضائه وضوئه (قوله وحكم اتسام باقي الأول ماص) أي فله ذلك وقوله ماص أي من قوله بالاستعمال الخ (قوله ولو غرق المحدث من ماء قليل الخ) هو فائدة محلو اغترافاً في يده فاقصت أي يده بالماء الذي اغترف

وضاءً وإيه للطواف كما سيأتي ووضوء الحنفى الذي لا يعتد بوجوب النية لأن فعله رفع الاعتراض عليه من المخالف وانما لم يصح اقتداءؤه به إذا مس فرجه اعتباراً بآفة تقاد المأموم لا بشرط الرابطة في الاقتداء في الطهارة واحتياطاً في البابين وما استعمل في غسل بدل مسح من رأس أو خلف أو في غسل ميت أو كتابية أو مجنونة أو ممتنعة عن حيض أو نفاس ليحصل وطؤها (قيل ونفلها) كالغسلة الثانية والثالثة والوضوء المجدد والغسل المستنوي (غير طهور في الجديد) لأنه مستعمل في طهارة فكان كالمستعمل في رفع الحدث والقديم أنه طهور والاصح أن المستعمل في نفل الطهارة على الجديد طهوراً لأنه لم يستعمل فيما لا يذم منه وسيأتي المستعمل في النجاسة في بابها (فإن جمع قلتين فطهور في اللاح) خبر القلتين الآتي وكالتنجيس إذا جمع قبله ما ولا تغيير به بل أولى وكما لو كان ذلك في الابتداء ولا بد في انتفاء الاستعمال عنه ببلوغه قلّتين أن يكونا من محض الماء كما قدمناه والثاني لا وفرق بأنه لا يخرج بالجمع عن وصفه بالاستعمال بخلاف التجسس ولا يخفى أن الماء مادام متردداً على المضو لا يحكم عليه بالاستعمال ما دامت الحاجة باقية فلا نغمس جنباً أو محدثاً في ماء قليل ثم نؤى ارتفاع حدته عن جميع أعضائه في الأولى وفي الثانية عن أعضاء وضوئه وصار الماء مستعملاً بالنسبة إلى غيره لا إليه فيرتفع به حدث يطرأ قبل أن يخرج منه رأسه فيما يظهر أو جنب في ماء قليل ونؤى قبل تمام الانغماس طهر الجزء الملاقى للماء وله أن يغسله بالانغماس دون الاغتراف ولو انغمس فيه جنباً ثم نؤى ما عدا ارتفاع جنباتهما أو مرّ بما قالوا وصار مستعملاً بالنسبة إلى الآخر أو انغمس بعضهم ثم نؤى ما عدا ارتفاع عن جزأيهما وصار مستعملاً بالنسبة إليهما أو مرّ بتأفيع جزء الأول دون الآخر وحكم اتسام باقي الأول ماص ولو غرق المحدث من ماء قليل باحد كفيه قبل تمام غسل وجهه لم يصير مستعملاً وكذا قبل تمام الغسلات الثلاث له أن قصدها أو بعد الأولى أن نؤى الاقتصار عليها وكان ناوياً للاغتراف والاصار مستعملاً ولو غسل عبا في كفه باقى

نهاية ٧ منه فان قصد الاغتراف أو ماقى معناه كل هذه الانواع من الماء فلا استعمال وإن لم يقصد شيئاً مطلقاً فهل يندفع الاستعمال لأن الاناء قرينة على الاغتراف دون رفع الحدث كما لو أدخل يده بعد غسل الوجه الأولى من اعتماد التثليث حيث لا يصير الماء مستعملاً للقرينة اعتماد التثليث أو يصير وبفرق بان العادة توجب عدم دخول وقت غسل اليد بخلافه هناك فإن اليد دخلت في وقت غسلها فيه نظروا يتجسه الشافى انتهى م ر ولو اختلفت عادته في التثليث بان كان تارة يثاّب وأخرى لا يثاّب واستويا فهو لا يحتاج لنية الاغتراف بعد غسل الوجه الأولى فيه نظروا ويحتمل عدم الاحتياج وهو المعتمد فلم تأمل واعلم أنه لا بد أن تكون نية الاغتراف عند أول مماسة الماء فإن تأخر فلا أثر لها كما هو ظاهر ولا تغترب عن ذكر خلاف ذلك انتهى ابن قاسم على البهجة قلت وكذا لو تقدمت ولم يستحضرها عند الاغتراف (قوله ان قصدها) أي أو أطلق على ما يفيد كلام شيخنا الزياى

الأصل الرفقة والرفق والاقدار المذكور ليس من جملة معانيه وحاصل جوابه أنه انما عدل عن الأصل لاستحالة معناه في حقه تعالى (قول المصنف باللطيف) الباء فيه قال الشيخ عمدة انما السببية اي لانها الوجعل للتعدي يلزم عليه محذور وهو أن الاقدار من أوصافه تعالى فلا معنى لانعامه به وجعله منعما به كما هو - به بذلك شيخنا في حاشيته وأجاب عنه بـافيه وقتة وأقول الاقدار وان كان وصفه تعالى الا انه صفة فعل فهو حادث فلا مانع من انعامه به فتأمل (قوله ويطلق على ما يبر به الشخص) بضم أول يبر وفتح ثانيه مبني للمجهول والضمير في يطلق يعود الى اللطف بالفتح الاقرب المذكور - لا فاما في حاشية شيخنا وعبارة الصحاح أطفه بكذا أي بره والاسم اللطف بالتحريك يقال جاءتنا لطفة من فلان أي هدية وشيخنا فهم أن الضمير راجع الى اللطف بالضم وعليه فيقرأ يبر بفتح أوله بمعنى يصير به باراً ولا ينبغي ما فيه - مع ما تقرر (قوله أي الهداية) عقب قول

(قوله لا غيره أجزاء) أى فصوره المسئلة أنه ادخل إحدى يديه كما هو الفرض أما لو ادخلهما معا فليس له أن يغسل بما فيه ما باقى
أحدهما ولا باقى ما وذلك لرفع الماء حدث الكف بفتى غسل رقى أحدهما فقد انفصل ما غسل به عن الأخرى وذلك يصح به
مسئته ملاومته يعلم وضوح ما ذكره ابن قاسم فى شرحه على أى شجاع من أنه يشترط لصحة الوضوء من الحنفية المعرفة نية
الاعتراف بعد غسل الوجه بأن يقصد أن اليد اليسرى معينة لليمنى فى أخذ الماء فإن لم ينو ذلك ارتفع حدث الكف بفتى معا فليس
له أن يغسل به ساعد أحداهما ثم يصبه ثم يأخذ غيره لغسل الساعد لكن نقل عن افتاء الرضى ما يخالفه وإن اليمين كالعضو
الواحد فى الكف بفتى إذا غسل به الساعد لا يعد منفصلا عن العضو وفيه نظر لا يخفى ومثل الحنفية الوضوء بالصبي من طريق
أصحابه (قوله ولا يشترط لنية الاعتراف نفي رفع الحدث) يؤخذ منه أنه لو نوى الاعتراف ورفع الحدث ضرر وبه صرح ابن
قاسم على شرح البهجة (قوله نفي رفع الحدث) ٥٠ أى بأن يقول نويت الاعتراف دون رفع الحدث بل يكفي بمجرد نيته لأن

معناها قصد اخراج الماء
من الاثاء ليرفع به الحدث
خارجا (قوله ولا يتجسس
قلتا الماء الخ) أى الخالص
أما ما دونهما وكل بطاهر
كماء ورد وفرش غير مغير
فيجوز استعماله في الطهارة
ولكنه يتجسس بمجرد وصول
النجاسة اليه فحكمه في
التجسس حكم القليل (قوله
لم يصل الخ) عبارة

يده لا غيره أجزأه ولا يشترط لنية الاعتراق في رفع الحدث (ولا تنجس قلنا الماء بملاقاة نجس)
لحدث إذا بلغ الماء قلتين لم ينجس الخبث أي يدفع النجاسة كما يقال فلان لا ينجس الظلم أي يدفعه
عن نفسه وشمل ذلك ما لو شك في كثرته عملاً بأصل الطهارة ولا ناشك ككثافي نجاسة منجسة ولا
يلزم من حصول النجاسة التخييس سواء أكان ذلك ابتداء أم جمع شيئاً فشيئاً وشك في وصوله لهما
كما لو شك المأموم هل تقدم على إمامه أم لا فإنه لا تبطل صلاته ولو جاء من قد أمه عملاً بالأصل
أيضاو يعتبر في القلتين قوة التراد ولو كان الماء في حفرتين في كل حفرة قلة و بينهما اتصال من
نهر ص غير غدير عميق فوقع في إحدى الحفرتين نجاسة قال الامام فلسنت أرى أن ما في الحفرة
الأخرى دافع للنجاسة واقتضى إطلاق المصنف النجاسة أنه لا فرق بين كونها جامدة أو مائعة
وهو كذلك ولا يجب التبعاد عنها حال الاعتراق من الماء بقدر قلتين على الصحيح بل له أن يغترف
من حيث شاء حتى من أقرب موضع إلى النجاسة (فان غيره) أي النجس الملاقى (فنجس)

المنهج خبثا بدون أن ينتهي وفي المحلى أيضا الخبث انتهى (قوله وشمل ذلك) لعل وجه السمول أن المراد بالاجماع
ولا تنجس ثلثا الماء ولو احتمالا (قوله ولا تاشكك في نجاسة منجسة) أى في كون النجاسة منجسة فالنجاسة محققة وكونها
منجسة مشكوك فيه (قوله من غير صغير غير عميق) وضابط غير العميق أن يكون بحيث لو حرك ماى إحدى الحفرتين لا يتحرك
ما فى الأخرى ومنه يعلم حكم حيض الاحلية اذا وقع فى واحد منها نجاسة فانه ان كان لو حرك واحد منها يتحرك مجاوره وهكذا
الى الآخر لا يحكم بالتنجيس على ما وقعت فيه النجاسة ولا على غيره والا حكم بنجاسة الجميع وبصرح بذلك قول ابن قاسم على
ابن حجر وجهما الله الوجه ان يقال بالاكتفاء بتحريك كل ملاصق بتحريك ملاصقه وان لم يتحرك بتحريك غيره اذ يبلغ المجموع
قلتين انتهى (أقول) وينبغي الاكتفاء بالتحريك ولو كان غير عنيف وان خالف عميرة فى حوائى شرح البهجة فراجعه وعبارته
قوله بحيث يتحرك ما فى كل تحريك الا آخر تحرك كعنيفة الخ هل يتعلق قوله عنيفة بقوله يتحرك أو بقوله يتحرك الا آخر
ويتجه اعتباره فيه ما انتهى (قوله ادفع للنجاسة) أى النجاسة ما وقعت فيه وقوة هذا الكلام تقتضى بقاء الحفرة الثانية على
طهارتها وقديش كل بان ما فى النهر الذى بينهما متصل بحفرة الخبث فينجس منه لقلته وبما فى الحفرة الأخرى فينجسه لقلته
فراجعه ثم رأيت ابن حجر صرح بنجاسة كل منها انتهى (قوله من أقرب موضع الى النجاسة) قال الشيخ عميرة وعليه فلو فرض ان
الماء قلته فقط فعلى الاول لا يجوز الاعتراف منه وعلى الثانى يجوز وان كان الباقي ينجس بالانفصال وقيل لا قاله الرافعى انتهى

المصنف الارشاد هي بمعنى الاتصال الى الطاعة الذي هو أحد معنيها بدليل قوله مصدر أرشده بمعنى وفقه وهداه وانما صبح ذلك حتى لا يشكرك مع قول المصنف الا في الهادي الى الرشاد الا في هو بمعنى الدلالة المأني الثاني للهداية وبهذا التقرير يظهر حسن ما سلكه الشيخ على ما قرره الشهاب ابن حجر هنا (قوله والرابع ان يكشف الخ) لا يظهر ترتيب هذا على ما قبله لانه قسم

(قوله ولا فرق بين الحسي والتقديري) زاد ابن حجر ثم ان وافقه في الصفات الثلاث قدرناه مخالفاً أشد فيها كلون الجبرور مع المسك وطعم الخل أو في صفة قدرناه مخالفاً فيها فقط انتهى وبه جزم الزياي نقل عنه وبقي ما لم يكن له صفة أصلاً كقبول لالون له ولا طعم ولا ريح فهل تعرض الصفات الثلاث كما في الطاهر أو تعرض صفة واحدة ويكتفي بها فيه نظراً والقرب الأول وقوله كما مر أي في قوله بعد قول المصنف فالمتغير يستغني الخ فلو كان الخلط نجساً في ماء كثيراً اعتبر بأشده الصفات الخ (قوله غير انه هنا يكتفي بأدنى الخ) أي في التفسير بالنجس وهناك أي في المتغير بالطاهر (قوله على تحقق كونها من البول) أي كأن كانت براثمة البول أو طعمه أو لونه (قوله وهبوب ريح) أي أو سمس (قوله والعلّة ان القليل لا يطهر) هي قوله لزوال سبب النجاسة (قوله ويحتمل أن يطهر بذلك) سيأتي في كلامه بعد قول المصنف فلا تنجس ما نجا الجرم ببقاء النجاسة (قوله فلا حاجة الى الفرق) مراده الرد على ابن حجر حيث فرق بينهما وهو مسلم كما ذكر من حيث الراجح وابن حجر انما قصد الفرق على الضعيف التائيل بعدم عود الطهارة بزوال المتغير بنفسه على القول بالنجاسة كما يصرح به ٥١ قوله عند القائل به فلم يتوارد على محل

واحد (قوله فنجس) أي من الآن وعليه فلوزال تغيره يظهر منه جمع ثم عاد تغيره لم تنجب عليهم إعادة الصلاة التي فعلوها ولم يحكم بنجاسة أبدانهم ولا نياهم لانه بزوال المتغير حكم بطهوريته والتغير الثاني يجوز انه بنجاسة تحللت منه بعد وهي لا تضر فيما مضى ثم رأيت في شرح العباب لأشار ما نصه ولو زال التغير بالنجاسة من

بالاجماع سواء أكان التغير قليلاً أم كثيراً وسواء الخاطو والمجاور ولا فرق بين الحسي والتقديري كما مر غير انه هنا يكتفي بأدنى تغير وهناك لا بد من نجسه ولو تغير بعضه فقط فالمتغير نجس وأما الباقي فان كان كثيراً لم ينجس ولا تنجس وبال في البصر مثلاً فارتفعت منه رغبة فهي طاهرة كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى لانها بعض الماء الكثير خلافاً لما في العباب ويمكن حمل كلام القائل بنجاستها على تحقق كونها من البول وان طرحت في البحر بكرة مثلاً فوقع منه قطرة سبب سقوطها على شيء لم تنجسه (فان زال تغيره) الحسي أو التقديري (بنفسه) لا بعين كطول مكث وهبوب ريح (أو بقاء) ولو نجس از يدليه أو نبع منه أو نقص منه والباقي بعده كثير (طهر) لزوال سبب النجاسة فعاد كما كان عليه قبل وأفهم كلامه والعلّة ان القليل لا يطهر بانتفاء تغيره وهو ظاهر ويحتمل أن يطهر بذلك فيما اذا كان تغيره بحيث لا يسيل دمه أو نحوه مما يعني عنه وما تقر من طهارته بزوال التغير بنفسه هو نظير المرجح في الجلالة اذا زال تغيره بمرور الزمان كما سيأتي فلا حاجة الى الفرق ولو زال التغير ثم عاد فان كانت النجاسة جامدة وهي فيه فنجس وان كانت مائعة أو جامدة وقد أزيلت قبل التغير الثاني لم ينجس وطهر بفتح الماء وضما

الماء الكثير ثم داليه والنجاسة أي والحال ان تلك النجاسة جامدة باقية فيه حتى عاد التغير فهو نجس أي باق على نجاسته لان بقاءها فيه مع وجودها دليل على ان التغير الثاني منها انتهى وظاهره انه لا نظر الى طول زمن انتفاء التغير بعد زواله وقصره وقد يتوقف فيه بانه بزوال التغير حكم بطهورية الماء فاشبه ذلك ما لو مات حيوان في الماء ومضت مدة لم يتغير فيها الماء بعد موت الحيوان فيه ثم تغير بعد فهو باق على طهوريته الى التغير كما صرحوا به فيبقاء الحمام في الماء بعد زوال تغيره لا يزيد على بقاء الميتة فيه مدة بلا تغير وفي شرح الشيخ جدد ان ولو زال تغير الماء الكثير بالنجاسة وعاد عاد تنجسه بعود تغيره والحالة ان النجس الجامد باق فيه احواله للتغير الثاني عليه انتهى وهو صريح في ان التغير العائد غير التغير الاول وانما نشأ من تحلل حصل في النجاسة بعد طهارة الماء فلا أثر لبقاء النجاسة في الطهارة مادام الماء صافياً من التغير (قوله لم ينجس) ومنه يعلم انه لو تحقق التغير وشك في سببه لم يضر كما يقع في الفساق وفي ابن حجر ما حصله التردد فيما لو زال تحوّر نجس متنجس بالفسل ثم عاد (أقول) ومحله كما هو ظاهر حيث أمكن وجود سبب آخر يحال عليه عود الصفة فان لم يوجد حكم ببقاء نجاسته حيث تغير ولا يعلم يجب تغيرها وظاهره وان لم يوجد سبب محال عليه التغير الثاني ويصرح به قول ابن حجر ولو عاد التغير لم يضر أي وان لم يحتمل انه يترجح نجس آخر كما شمله اطلاقهم انتهى (قوله وطهر بفتح الماء وضما) ظاهره استواء اللغتين في كل ما قامت به الطهارة بدنا كان أو ثوباً وفي المصباح طهر الشيء من بآي قتل وقرب طهارة والاسم الطهر وهو النقاء من الدنس والنجس ثم قال وقد ظهرت من الحيض من باب قتل وفي لغة قليلة من باب قرب وظهرت اغتسلت انتهى فيحمل ما هنا على ما لو أسند الفعل الى

برأيه وانما يظهر ترتيبه على الاول فلهل قوله مترتبة أي في الجملة قول المصنف من لطف به (أي أراد به التفسير كما قاله المحقق الجلال المحلى) أخذ من الظاهر لا تنى وبه يدفع ما يقال اللطف مساو للتوفيق ماصداقاً ومفهوماً فيرجع كلام المصنف الى تمصيل الحاصل (قوله) عقب قول المصنف واختاره تبع فيه الحق المحلى لكن المحقق المذكور قدم له مرجعاً هو لنقط

القبوب وضوحه فقيل طهراً ثوباً أو المكان ليكونا متساويين (قوله بالشك الآتي) أي في قوله للشك في ان التغير زال الخ (قوله تغير ريحه) هو بالرفع فاعل زال (قوله ولونه) الواو بمعنى أو واستعمالها في هذا المعنى مجاز (قوله حال كدورته) كان الاولى ان يقول حال ظهور ريح المسك أو لون الزعفران أو طعم الخل لان الكدورة لا تشمل غير اللون الا ان يقال أراد بالكدورة مطلق التغير (قوله لما تقدم) أي في قوله للشك في ان التغير الخ (قوله كتراب المقابر) ومثله رغيف أصابه رطباً نحو زبل وعبارة ابن حجر وبحت القمولى ٥٢ نجاسة جميع رغيف أصابه كثيره أي كثير دخان النجاسة لطوبته مرود بأنه جامد

والفتح أصح (أو) زال أي ظاهره فلا ينافي التعليل بالشك الآتي فلا اعتراض على المصنف في العطف المقتضى لتقدير الزوال الذي ذكره تغير ريحه (مسك و) لونه بسبب (زعفران) أو طعمه بخل مثلاً (ولا) يظهر حال كدورته فلا تعود ظهوريته بل هو باق على نجاسته للشك في ان التغير زال أو استترى بل الظاهر الاستتار وكذا تراب وجص في الاظهر لما تقدم فان صفي ولم يبق به تغير طهر ويحكم بطهورية التراب أيضاً والحاصل انه اذا صفي الماء ولم يبق فيه تكرر يحصل به شك في زوال التغير طهر كل من الماء والتراب سواء كان الباقي مما رطب فيه التراب فلتين أم لا نعم ان كان عين التراب نجاسة لا يمكن تطهيرها كتراب المقابر المنبوشة اد نجاسته مستحكة فلا يظهر أبداً لان التراب حينئذ كنجاسة جامدة فان بقيت كثرة الماء لم يتنجس ولا تنجس وغير التراب مثله في ذلك ومحل ما تقر اذا احتمل ستر التغير بما طرأ كأن زالت الرائحة بطرح المسك أو الطعم بطرح الخل أو اللون بطرح الزعفران فلو تغير ريح ماء وطعمه بنجس فالق زعفران أولونه وطعمه فالق مسك فزال تغيره طهر وقس على ذلك لان الزعفران لا يستر ريح والمسك لا يستر اللون فلم ان الكلام اذا فرض انتفاء ريح والطعم عن شيء قطعا كعود مثلاً أو لم يظهر فيه ريح الزعفران ولا طعمه ومنه يؤخذ انه لو وضع مسك في متغير ريح فزال ريحه ولم تظهر فيه رائحة المسك انه يطهر ولا بعده فيه لعدم الاستتار وحاصل ذلك ان شرط اناطة الحكم بالشك في زوال التغير أو استتاره حتى يحكم ببقاء النجاسة تغليباً لاحتمال الاستتار انه لا بد من احتمال احالة زوال التغير على الواقع في الماء من مخايط أو مجاور حيث احتمل حالته على استتاره بالواقع فان نجاسة باقية لسكونها لم تحقق زوال التغير المقتضى للنجاسة بل يحتمل زواله واستتاره والاصل بقاؤها وحيث لم يحتمل ذلك فهي زائلة فيحكم

فلا يتنجس الا مماسه فقط ولا يظهره الماء انتهى رجه الله أي لان الدخان أجزاء تفصلها النار واذا انصلت بالريغ صار ظاهره كتراب المقابر المنبوشة وهو لا يظهر بالغسل لاختلاطه بعين النجاسة وخرج بالتراب غيره كالسكن والقطن فانه يطهر بالغسل ولا ينافي هذا قول الشارح بهد وغير التراب مثله لان المراد بغير التراب ما يستر النجاسة من المسك والخل ونحوهما (قوله فزال تغيره طهر) أي حيث لم يكن للزعفران طعم ولا

للمسك لون يستر النجاسة كما يؤخذ من قول ابن حجر ويؤخذ منه ان زوال ريح الطعم بنحو زعفران لا طعم له ولا ريح والطعم واللون بنحو مسك واللون والريح بنحو خل لا لون له ولا ريح يقتضى عود الطهارة وهو متجه وفاقا لجمع من الشراح لانه لا يشك في الاستتار حينئذ ولا يشك في هذا بايجاب نحو صابون توقفت عليه ازالة النجس مع احتمال ستره لريحه لان من شأن ذلك انه عزيل لاسائر بخلاف هذا انتهى بحرفه رجه الله (قوله) فلم ان الكلام الخ) يؤخذ منه رد كلام من قال كالقفال ان المجاور لا يضرب في عود الطهورة حيث أطلق فيه (قوله أو مجاور) قد يخالفه ما نقله شيخنا زياى عن فتاوى القفال حيث قال لو زال التغير بمجاورة عاد طهوراً كافياً فتاوى القفال ويدل له التمسك بالمخاط انتهى بحرفه لا يقال يمكن حمل في فتاوى القفال على ما اذا لم يظهر للمجاورة ريح لانا نقول المخاط حكمه كذلك فلو وقع فيه مسك لم يظهر له رائحة قلنا بعود الطهارة قليلاً وقضية قوله على الواقع في الماء الخ انه لو تروح الماء بنحو مسك على الشط لم يمنع من زوال النجاسة وينبغي ان لا يكون مراد الان ظهور الرائحة في الماء يستر رائحة النجاسة ولا فرق مع وجود الساتر بين كونه في الماء كونه خارجاً عنه هذا وفي ابن عبد الحق انه اذا زالت رائحة النجاسة برائحة ماء على الشط لم يحكم ببقاء النجاسة وقد علمت ان المعتمد خلافه في المجاور فيلحق به عند الشراح الزوال برائحة ماء على الشط انما فرق بينهما

انما يركب كآدمته عنه في التولية قبل هذه والشج لما حذف ذلك وثبه هنا وهم ان الضمير يرجع الى الدين أو التفقه وليس له كبير فائدة (قوله واللام فيه للجنس الخ) عبارة الشهاب ابن حجر عقب قول المصنف من العباد لفظها يصح أن يكون بيانا

(قوله وهو المسمى بالجنس) وفسره المحلى هنا بما ذكره في الجنائز بالجبر فيؤخذ من مجموع ذلك اطلاقه على كل منهما (قوله وجوزة الانخفش) أي تصرفه وقوله والكوفيون وعليه فهو مبتدأ بالتقدير (قوله ينحس بالملاقاة) اختار كثير من أصحابنا مذهب مالك ان الماء لا ينحس مطلقا لا بالتغير وكانهم نظروا للتسهيل على الناس والا فالدليل صريح في التفصيل كما ترى انتهى ابن حجر (قوله وان لم يتغير الماء) راجع لقول المصنف بالملاقاة (قوله أو كان الواقع مجاورا الخ) عطف على مؤثره وكان التقدير لنجاسة مخالطة مؤثرة غير معفوعة أو كان الواقع مجاورا أو عني عنها في الصلاة الخ والا قرب عطفه على يتغير (قوله أو عني عنها في الصلاة) قيد به لئلا ينافي ما قدمه من أن الماء معفونها ٥٣ لا ينحس بملامستها والحاصل ان ما عني عنه

بطهارته واعلم ان رخصة المسك لو ظهرت ثم زالت وزال التغير حكمنا بالطهارة لانها لما زالت ولم يظهر التغير علمنا انه زال بنفسه ومقابل الاظهر انه يظهر لان التراب ونحوه لا يغلب على شيء من الاوصاف الثلاثة حتى يفرض ستره اياها فاذا لم يصادف تغيرا أشعر ذلك بالزوال والجنس بفتح الجيم وكسر هاء الجيم معرب وهو المسمى بالجنس من جنس العامة (ودون ما) أي والماء دون القلتين بان نقص عنهما أكثر من رطلين وتقديرى الماء في كلامه تبع الشارح ليوافق مذهب سيديوه وجهور البصريين لان دون عندهم ظرف لا يتصرف فلا يصح كونه مبتدأ وجوزة الانخفش والكوفيون واختافوا فيما أضيف الى مبني كالواقع في عبارة المصنف فجوز الانخفش بناء على الفتح لضافته الى مبني وأوجب غيره رفعه على الابتداء (ينحس بالملاقاة) بنجاسة مؤثرة بخلاف المعفوعة عما يأتي وان لم يتغير الماء أو كان الواقع مجاورا أو عني عنها في الصلاة فقط كتوب فيه قليل دم أجنبي غير مغلف أو كثير من نحو براغيث ومثل الماء القليل كل مائع وان كثروا جامدا في رطبا ما تنحس الماء القليل المتغير فبالاجماع وأما غير المتغير فلغير مسلم اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الاتاء حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري أين باتت يده نهاء عن الغمس خشية التنجيس ومع لوم انها اذا خضعت لا تغير الماء فلو لاناها تنجسه بوضوئه لم ينهه ولم يفهم خبر القلتين قال الاسنوي ويلحق بالمائعات الماء الكثير المتغير كثيرا بطاهر وفارق كثير الماء كثير غيره بان كثيره قوى ويشق حفظه من النجس بخلاف غيره وان كثرت كآدمته نعم لو تنجست يده اليسرى مثلا ثم غسل إحدى يديه وشك في المغسول أهويه اليمنى أم اليسرى ثم ادخل اليسرى في مئذنة لم ينحس بغمسها فيه كما أفتى به الوالدرجه الله تعالى لان الاصل طهارته وقد اعتضد باحتمال طهارة اليسرى والمراد بالملاقاة ورود النجاسة على الماء اما ورودها عليها سيأتي في باب النجاسة (فان باغهما ماء) ولو نجسا ومسته عملا ومتغيرا بمسح تنجس عنه كما شمله تنكيره الماء ولا ينافيه حذفهم المطلق بانه ما يسمى

اليد محكوم ببقائها حتى لا تصح صلاته قبل غسلها لكنها لا تنحس ما أصابته للشك في تنجيس الماء وقد مر انه لا يلزم من النجاسة التنجيس وهذا نظير ما لو تنجس قمهرة ثم غابت غيبة يمكن ولو غاب في ماء كثير فالتنجس ببقاء فها على النجاسة وعدم تنجيس ما أصابته بعد ذلك وكان الاولى أن يقول اما لو تنجست يده الخ (قوله فسيأتي في باب النجاسة) قال ابن حجر ومنه أي من الوارد فلا ينحس ما في باطن الفؤارة والظرف فوارا صاب النجس أعلاه وموضوع على نجس يترشح منه ماء فلا ينحس ما فيه الا ان فرض عود الترشع اليه انتهى وكتب عليه ابن قاسم قوله عود الترشع الخ ينبغي أو وقف عن الترشع واتصل الخارج بما فيه لانه حينئذ ماء قليل متصل بنجاسة انتهى بحروقه (أقول) ولعل وجه عدم تنجس ما في الباطن مادام الترشع موجودا ان ترشعه صيره كالماء الجاري وهو لا ينحس منه الا ملاقاه النجاسة دون غيره ما لم يتراجع وهو قليل وانقطاع رشع الماء يصيره متصلا كما مر اذا القليل وعبارة شرح الروض ولو وضع كوز على نجاسة وماؤه خارج من أسفله لم ينحس ما فيه مادام يخرج فان تراجع تنجس كالوسد ينحس انتهى بحروقه

لمن قال فيه للعهد والمعهودان عبادى ليس لك عليهم سلطان الى أن قال أو مفعولا ثانيا لا اختاره فأل فيه الجنس (قوله وان يرتسم) معطوف على قوله عن الميل (قوله على الوجه الذى عليه أهل الحق) أى من انبأت جميع صفات الكمال له تعالى حقيقيا واضافها ووجهه أنه لا يكون أبغ وأكل الا اذا كان يجمع صفات الكمال (قوله ورعاية جميعها) أى الصادق به الحمد

(قوله للعرف الشرعى) قد نبأ فيه انهم جعلوا قولهم فيما سبق ما يقع عليه اسم ماء بلا قيدان المعنى انه يقع عليه اسم الماء عند أهل العرف واللسان والمراد بالعرف ثم عرف الشارع وباللسان اللغة على ما قيل اللهم الا أن يمنع ان المراد ما ذكر ويجعل ذكر اللسان بعد العرف من العطف التفسيري ويراد باللسان الشرعى كما قدمناه ويؤيد هذا اقتصار ابن حجر ثم على اللسان ولم يذكر العرف وصرح به هنا حيث قال مثل ما قاله الشارح فأفاد ان العرف واللسان معناهما واحد وهو الشرعى (قوله حتى لو رفع حاجز) واتسع بحيث يتحرك ما فى كل يتحرك الا تحركا عنيفا وان لم تزل كدورة أحدهما ومضى زمن يزول فيه تغيره لو كان أو بضو كوز واسع الرأس بحيث يتحرك كما ذكرتمتلى خمس بماء وقد مكث فيه بحيث لو كان ما فيه متغير زال تغيره انتقويه به حينئذ بخلاف ما لو قد شرط من ذلك انتهى ابن حجر (قوله بمائع مستهلك) أى كماء الورد وبقي ما لو خلا قلة من المائع بقايتين من الماء ولم تغيرهما حسا ولا تقديرا ثم أخذ قلة من المجتمع ثم وقع في الباقي نجاسة ولم تغيره فهل يحكم بطهارته لاحتمال ان الباقي محض الماء وان الماء خوذ هو المائع والاصل طهارة الماء أو بنجاسته لان كون القلة المأخوذة هي محض المائع حتى يكون الباقي محض الماء ٥٤ ان لم يكن محالا عادة كان في حكمه فيه نظر انتهى ابن قاسم على ابن حجر أفول

ماء لان هذا أحد بانظر للعرف الشرعى وما فى كلامه تعبير بالنظر للوضع اللغوى وهو شامل للطلاق وغيره (ولا تغير) أى والحال انه لا تغير به (فطهور) (زوال العلة حتى لو فرق بعد ذلك لم يضر والعبرة بالاتصال لا بالخلط حتى لو رفع حاجز بين صاف وكدر كفى وعلم من تعينه بماء انه لا يكفي بلوغه بمائع مستهلك وبه صرح الراغبى كما مر (فلو كوثر) المتنجس القليل (باراد طهور) عليه (فلم يباغها لم يطهر) لانه ماء قليل فيه نجاسة والمعهود من الماء ان يكون غاسلا لا مغسولا (وقيل طاهر لا طهور) لانه مغسول كالثوب وقيل هو طهور ودانغسه الى أصله ومحل ذلك فيما ليس فيه نجاسة جامدة ولو اتنى الايراد أو الطهورية أو الاكثرية فهو على نجاسته بلا خلاف ولا هنا اسم معنى غير ظاهر اعرابها فيما بعدهما لكونها على صورة الحرف وهى معه صفة لما قبلها ولا يصح كونها عاطفة لان من شرطها ان يتعاند معطوفاتها نحو جاء فى رجل لا امرأة ولان لا اذا دخلت على مفرد وهو صفة لسابق وجب تكرارها نحو انها بقرة لا قارض ولا بكوزيتونة لا شرقية ولا غريسية (ويستثنى) من النجس (ميتة لادم لها سائل) عن موضع جرحها اما بان لا يكون لها دم أصلا أو لها دم لا يجري

قياس ما فى الرضاع فيما لو خلط اللبن بمائع وشرب منه الطفل عدم النجاسة حيث قالوا ان بقي من المختلط قدر اللبن لم يحرم لاحتمال ان الباقي محض اللبن لكن يعارضه ما فى الايمان فيما لو حلف لا يأكل من طعام اشتراه زيد فأكل مما اشتراه زيد وعمرو حيث قالوا ان أكل منه نحو جنتين لم يحث لاحتمال انها من محض

ما اشتراه عمرو أو أكثر نحو حنفية حنت لان الظاهر ان ما أكله مختلط من كل منهما قاتل **ك**الوزع ونقل عن الحاشي في الدرس انه اعتمد قياس ما فى الايمان ويحتاج للفرق بينه وبين الرضاع فليراجع ومع ذلك فالظاهر الخافه بما فى الايمان لان مسألة الرضاع خارجة عن نظائرها من كل ما كان محالا عاديا أو كالحال وما كان كذلك لا يمتد به فلا يقاس عليها (قوله فيما بعدهما) وأما هو فلا اعراب له غير هذا الاعراب (قوله وهى معه) أى ما بعدهما (قوله ان يتعاند) أى بأن لا يصدق أحدهما معطوفيهما على الآخر (قوله وجب تكرارها) كأن يقال هنا لا طهور ولا نجس فلما امتنع كونها عاطفة وكون ما بعدهما صفة جعلت الصفة هى مع ما بعدهما (قوله ويستثنى من النجس) أى من قوله ودونهما نجس بالملاقاة (قوله لادم لها سائل) تنبيه بجوز فى المجموع فى سائل الرفع والنصب ووجههما طاهر والفتح واعتراض للفاصل بما بسطت رده فى شرح العباب فراجع فانه مهم انتهى ابن حجر وعبارة ابن عبد الحق قوله لادم لها سائل قال فى شرح المذهب بالفتح والنصب والرفع فهما واعتراض الفتح بانتفاء الاتصال المشترك فى الفتح وأقول الذى يظهر من كلامهم ان اشتراط الاتصال فى الفتح انما هو على القول بأن فتحته فحة بناء اما اذا قلنا بأنها فحة اعراب وأن ترك التنوين للشاكلة فلا لا تتفاءلة البقاء بافضل على الاول من تركيه مع اسم لا قبل دخولها بخلافه على الثانى فيمكن أن يكون كلام الشيخ مبنيا عليه فليتأمل ولبه مضمهما أجوبة لا تخلو عن تكاف وقوله لها أى لجنسها فخرج ما لو كانت مما يسيل دمه لكن لادم فيها أو فيها دم لا يسيل لصغرهما

الذكور من جملة ما صدقته كما سيأتي في كلامه (قوله لانه ثناء بجميع الصفات الخ) هذا التعليل ليس من كلام الشارح الجلال بل هو من الشارح هنا تعليل لكلام الجلال وقضيته أن الجلال انما خرج ما هنا لهذا الغرض لا من حيث كونه جملة فعلية وكلام الشهاب ابن قاسم في حواشي التحفة في مقام الرد على الشهاب ابن حجر في ترجيحه الاولى من حيث اسميتها صريح في خلافه فايراجع (قوله على وجه الاجال) ومع ذلك لا بد من ادعاء ارادة المبالغة لان جده ولوعلى وجه الاجال بالمعنى المذكور

فلما احكم ما يسيل دمه كاذكره القاضي أبو الطيب (قوله كالوزغ) هو بالفتح جمع وزغة كذا قيل وفي المصباح الوزغ معروف والانتى وزغة وقبل الوزغ جمع وزغة مثل قصب وقصبة فتقع الوزغة على الذكور والانتى والجمع أوزاغ ووزغان بالكسر والضم حكاه الازهرى وقال الوزغ سام أبرص (قوله والخنفساء والذباب) ومثله البق المعروف بهصر والقمل والبراغيث وفي نسخة بعد قوله والذباب ومنه الحرباء والحالي وهى نوع من الوزغ ذكره ابن العماد وأقره المصنف قال ابن حجر ومنه سام أبرص انتهى قال في المصباح وهو كبار الوزغ وهما اسمان جمد اسم واحد انتهى وجوز فيه أى سام أبرص ان يعرب اعراب المنضايين وان يعرب اعراب المركب المزجى (قوله لمشقة الاحتراز عنها) فائدة لا يجب غسل البيضة والولد اذا خرجا من الفرج وظاهر ان محله اذا لم يكن معهما رطوبة تجسه انتهى روض وشرحه (قوله فان فى أحد جناحيه داء) أى وهو اليسار خطيب وعليه ما وقع جناحه الايسر لا يندب غمسه الا بتفاء العلة بل قياس ما هو المعتمد من حرمة غمس غير الذباب حرمة غمس هذه الاثلاث لفوات العلة المقتضية للغمس (قوله ولوشك كفى كونها الخ) قال ابن قاسم على منهج وانظر لوشك هل هو مما يدركه الطرف أو ان الميتة مما يسيل دمه او يقبه العفوف مما كما وافق عليه مر ٥٥ لان الاصل الطهارة ولا يلزم من النجاسة

التنجيس انتهى بحروقه (أقول) وقد يتوقف فيه لان الاصل في النجاسة التجنيس وان لم يكن لازما وسقوطه رخصة لا يصار اليها الا بيقين ويؤيده قول الشارح الا ترى فلو شك هل وقع في حال الحلب أولا فالوجه انه ينجس اذا شرب العفول بتحقيقه ففائدة لا لو تولد حيوان بين مالا نفس له سائلة وبين ماله

كالوزغ والزنبور والخنفساء والذباب (فلا تنجس ما نجا) كزيت وخل وكل رطب بموته فيه (على المشهور) لمشقة الاحتراز عنها ولغير البخارى اذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه كله ثم ليترعه فان فى أحد جناحيه داء وفى الآخر شفاء زاد أبو داود وانه يبقى بجناحه الذى فيه الداء أى يغمسه وغمسه يفضى الى موته فلو نجس لما أمر به وقيس بالذباب ما فى معناه من كل ميتة لا يسيل دمه او خرج ما لهما دم سائل كحية وضفدع ولوشك كفى كونها مما يسيل دمه امتنع بجرح شئ من جنس الحاجة كما قاله الغزالي فى فتاويه والثانى تجسه كغيرها فان غيرته الميتة اكثرتها وان زال تغيره بعد ذلك من المائع أو الماء القليل مع بقائه على قلته أو طرحت فيه بعد موتها نجسته وان كانت مما نشؤه منه اما طردها فيه حية وان لم تكن مما نشؤه منه فغير ضار كالو وقعت بنفسها حيث لا تغير منها وحاصل المعتمد فى ذلك كما اقتضاه كلام البهجة منطوقا ومفهوما واعقده والدرجة الله تعالى وأقضى به ان طرحت حية لم يضر سواء أكان نشؤها منه أم لا وسواء أ ماتت فيه بعد ذلك أم لا ان لم تغيره وان طرحت ميتة

نفس سائلة قال قياس الحاقه بماله نفس سائلة كما هو قياس نظيره فيما لو تولد بين طاهر ونجس (قوله امتنع بجرح شئ من جنسها) ويكفى فى ذلك جرح واحدة فقط وعبارة ابن قاسم فى حاشية البهجة قوله فيجرح للحاجة فيه ان جرح بعض الافراد لا يفيد لجواز مخالفته لجنسه لعارض وجرح الكل لا يمكن الا أن يقال جرح البعض اذا اكثر يحصل به الظن وفيه انه يلزم التجنيس بالشك الا أن يقال الظاهر من وجود الدم فى بعض الافراد أن الجنس كذلك ومخالفة بعض الافراد للجنس بخلاف الظاهر والغالب وكتب أيضا قوله فيجرح للحاجة يتجه ان له الاعراض عن ذلك والعمل بالطهارة حيث احتمل انه مما لا يسيل دمه لان الطهارة هى الاصل ولا تنجس بالشك انتهى (قوله نشؤها منه أم لا) أى بفتح النون وبالهضم برأى ابن قاسم على شرح البهجة الكبير (قوله وسواء أ ماتت فيه بعد ذلك أم لا) أى أ ماتت قبل وصولها اليه وعبارة ابن قاسم على المنهج قوله ولم تطرح الخ لو طرح طارح حية فماتت قبل وصولها المائع أو ميتة خبيث قبل وصولها لم تضرب فى الحالين أفاده شيخنا طاب واعقده رحمه الله انتهى (قوله وان طرحت ميتة) أى ان لم تحى قبل وصولها اليه والام تجسه اعتبارا بحالة الوصول دون الالتقاء وبقي ما لو طرحت ميتة ثم أحييت ثم ماتت هل تنجس أولا فيه نظروا الا قبل الاول ويحمل الثانى لكونها ما سقطت الابدان احيائها فاشبهت ملو ألقاها حية وماتت قبل وصولها الى المائع بل الظاهر ان هذا الاحياء تبين به عدم موتها أولا وان ذلك كان لعارض قام بها تخيل موتها طاهره ولو لا قصد وعبارة ابن قاسم على ابن حجر طاهره ولو كان الطرح سهوا انتهى

دون جد الانبياء ولو اجاب اليا كما اشار اليه الشهاب ابن قاسم (قوله أي أعلم) هو بضم أوله كما ضبطه المصنف في تحرير التنبيه في باب الاذان الا أن يفرق بين الاذان وما هنا بان الاذان القصد منه الاعلان (قوله فلا مشابهة بينه وبين غيره) أي في ذات ولا صفة ولا فعل (قوله وقد صرح بكلامه لا اله الا الله) فيه تسامح والا فتصرح بهذا اللفظ لم يقع في القرآن الا في موضعين

وفي ابن حجر بعد كلام ذكره عن الزركشي ويؤخذ منه رد ما توهم انه لا يضر الطرح بلا قصد مطلقا الخ انتهى وهو صريح فيما ذكره ابن قاسم وجه الله تعالى (قوله وان وقوعها بنفسها لا يضر مطلقا) أي حية أو ميتة (قوله وليس الصبي والبهيمة كالرجل) قال ابن حجر وان كان الطرح غير مكافئ لكن من جنسه انتهى وهي تخرج البهيمة لانها ليست من جنس الصبي عند الفقهاء فان الجنس عندهم ما يشمل أصنافا كالأدمى وان كان نوعا عند المناطقة وقال ابن قاسم على منهج في الحاق البهيمة بالأدمى تأمل انتهى (قوله بان صبه عليها لم يضر) ٥٦ أي وان لم يتواصل الصب كما هو ظاهر العبارة وفي ابن حجر لكن

هذا ظاهر مع تواصل الصب وكذا مع تفاصله عادة فلو فصل بنحو يوم مثلا ثم صب في الخرقه مع بقاء الميتات المجتمعة من التصفية السابقة فيها فلا يبعد أضر راذ لا يشق تنظيف الخرقه منها قبل الصب والحال ما ذكر فلا حاجة الى العفو ومن هنا يعلم انه كما يضر طرحها على المائع يضر طرح المائع عليها في غير ما ذكر من نحو التصفية وظاهره وان جهلها انتهى

ضر سواء كان نشوؤا منه أم لا وان وقوعها بنفسها لا يضر مطلقا فيعني عنه كما يعنى عما يقع بالرجل وان كان ميتا ولم يكن نشوؤا منه ان لم تغير وليس الصبي ولو غير مميز والبهيمة كالرجل كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى أيضا لان لهما اختيارا في الجلة ولو تعدد الواقع من ذلك فخرج أحدهما على رأس عود مثلا فسقط منه بغير اختياره لم تجبس وهل له اخراج الباقي به الا وجه كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى نعم لان ما على رأس العود محكوم بطهارته لانه جزء من المائع انفصل منه ثم عاد اليه ولو وضع خرقه على اناء وصفي بها هذا المائع الذي وقعت فيه الميتة بان صبه عليها لم يضر لانه يضع المائع وفيه الميتة متصلة به ثم يتصفى منها المائع وتبقى هي منفردة لانه طرح الميتة في المائع كما أفتى بذلك شيخ الاسلام صالح البلقيني * وههنا تنبيه لا بأس بالاعتناء بعرفته وهو ان ما لانفس له سائلة اذا اغتذى بالدم كالحلم الكبار التي توجد في الابل ثم وقع في الماء لا ينجسه بمجرد الوقوع فان مكث في الماء حتى انشق جوفه وخرج منه الدم احتمل ان ينجس لانه اغتسقى عن الحيوان دون الدم ويحتمل انه يعنى عنه مطلقا وهو الاوجه كما يعنى عما في بطنه من الروث اذا ذاب واختلط بالماء ولم يغير وكذلك ما على منفذه من النجاسة وأفاد في الخادم ان غير الذباب لا يلحق به في ندب الغمس لا تنفاء المعنى الذي لاجله طلب غمس الذباب وهو مقاومة الداء ابل يحرم غمس النحل ومحل جواز الغمس أو الاستنجاب اذا لم يغلب على الظن التغيير به والاحرم لما فيه من اضاءة المال والميتة يجوز فيها التخفيف والتشديد (وكذا في قول نجس لا يدركه طرف) أي بصير لقلته كنقطة بول وما يتعلق برجل الذباب فيعنى عن ذلك في الماء وغيره لمشقة الاحتراز عنه باعتبار جنسه وما من شأنه لا بالنظر لكل فرد فرد منه ومقتضى كلامه انه لا فرق بين وقوعه في محل ووقوعه في محال وهو قوى لكن قال الجبلى صورته ان يقع في محل واحد والا فله حكم ما يدركه الطرف على الاصح قال ابن الرفعة وفي كلام الامام اشارة اليه كذا نقله الزركشي وأقره وهو غريب قال الشيخ والاوجه تصويره باليسير عرفا لا بوقوعه في محل واحد وكلام اصحاب جار على الغالب

بلا حاجة لم يعد ثم رأيت الدميرى صرح بالنذب وبتعميمه قال لا الكل يسمى ذبابا بقريته لغسة الا النحل لغرمة قتله انتهى ومنه يعلم ان قول الشارح غمس النحل اغما هو للاتفاق على حرمة وعبرة الزيادة الغمس خاص بالذباب اما غيره فيحرم غمسه لانه يؤدى الى اهلا كه انتهى (قوله والاحرم) أي ثم ان غيره بعد الغمس نجسه والا فلا (قوله وما يتعلق) باب طرب انتهى مختار وقضية ما ذكر تخصيص العفو عما يتعلق برجل الذباب بما اذا لم يدركه الطرف وهو ما نقله ابن قاسم في حاشيته على المنهج عن الشارح ونقل عن ابن حجر العفوم مطلقا وصرح به ابن حجر في شرحه رحمه الله (قوله وهو قوى) أي حيث كان يسيرا عرفا كما يأتي عن الشيخ فلا تنافي (قوله جار على الغالب) هذا قد يخالف ما ذكره الشارح في شروط الصلاة من انه كان لو ندم الاجنبى القليل منفرقا ولو جمع لكثرة غنى عنه على ارجح اه ويمكن الجواب بمحمل ما هنا على غير الدم ويفرق بان جنس الدم يعنى عن القليل منه في الجلة ولا كذلك نحو البول

فالمراد أنه صرخ بما يدل على الوحدةانية في هذه الموضع ولو بغير هذا اللفظ (قوله فيه إشارة الخ) مأخذ الإشارة الضمير في قوله ليدعوهم العائد إلى الناس ولهذا المعبر الشارح هنا بالخلق وكان لا يرى بعثته صلى الله عليه وسلم إلى الملائكة الشامل لهم التمييز المذكور كالجذات أظهر في قوله لدعوة من بعث اليهم ولم يضر لئلا يتناقض كلامه (قوله بالهام) متعلق بسمى

(قوله بقربة تعليلهم) وهو قوله مشقة الاحتراز عنه (قوله ولو رأى ذبابة على نجاسة الخ) أي رطبة يعلق شيء منها بالذبابة (قوله إذا قلنا به) أي بالمعروفين بذهبهم العفو عما لا يدركه الطرف في فرع لو اعترف من دين في كل منهما ماء قليل أو مائع في إناء واحد فوجدت فأرة. ينة لا يدري من أيهما أجهت فان ظن من الأول واتحدت المغفرة ولم تغسل بين الاعترافين حكم بنجاستهما وإن ظنهما من الثاني أو من الأول واختلفت المغفرة أو اتحدت وغسلت بين الاعترافين حكم بنجاستهما ما ظم فيه اه خطيب رحمه الله (قوله وهو كما قال) أي حيث كثر عرفا كما يعلم مما مر في قوله قال الشيخ والأوجه تصويره (قوله وزنبور) هو المعروف بالذبور وفي المختار الزنبور بضم الزاي الذبور ثوبت والجمع الزنابير اه مر (قوله وضبط في المجموع ذلك) أي النجس الذي لا يدركه الطرف (قوله بحيث لو خالف لوبه) والسكلام فيما فرض بالفعل ٥٧ وخالف أما لو اتفق أنه لم يفرض أصلا وشك

في كونه يدركه الطرف أولا لم يضر للشك في النجاسة به ونحن لا نجس مع الشك (قوله مما لا يعني عن قليله) أي كدم المفاذ أو دم اختلط بغيره فلا يقال يسير الدم يعني عنه (قوله مالو كان من مغلظة) خلافا لابن حجر (قوله وما تلقيه القرآن) هو بالمعز كما في القاموس (قوله كما أفتى به الوالد) ظاهره أنه لافرق في هذه المذكورات حيث قيل بالعفو عنها بين الصلاة وغيرها لكان في ابن قاسم مانصه قيل والتحقيق في هذه المسائل الحكم بالنجس ولكن يعني عنه

بقربة تعليلهم السابق ولو رأى ذبابة على نجاسة فأمسكها حتى ألصقها بدمه أو توبه أو طرحها في نحو ماء قليل اتجه النجس قياسا على مالو ألقى ما لنفس له سائلة ميتا في ذلك ولو وقع لذباب على دم ثم طار ووقع على نحو ثوب اتجه العفو جزما لأننا إذا قلنا به في الدم المشاهد فلأن نقول به فيما لم يشاهد منه بطريق الأولى وقيد بعضهم العفو عما لا يدركه الطرف بما إذا لم يكثر بحيث يجمع منه في دفعات ما يحس وهو كما قال وعلم أنه لا فرق بين الذباب وغيره كنعمل وزنبور وفراش على أن بعضهم أطلق الذباب على جميع ذلك وضبط في المجموع ذلك بما يكون بحيث لو خالف لونه لون الثوب لم ير ألقته وبما تقرر وعلم أن يسير الدم ونحوه مما لا يعني عن قليله إذا وقع على ثوب أجز وكان بحيث لو قدر أنه أبيض رؤى لم يف عنه وإن لم ير على الأجر لأن المانع من رؤيته اتصاف لونهما والعبرة بكونه لا يرى للبصر المعتدل مع عدم مانع فالوراء قوى النظر ما لا يراه غيره قال الزكشي فالظاهر العفو كما في سماع نداء الجمعة نعم يظهر فيما لا يدركه البصر المعتدل في الظل ويدركه واسطة الشمس أنه لا أثر لادراكه له بواسطة الكون ما تزيدي التجلي فاشبهت رؤيته حينئذ رؤية حديد البصر وشمل إطلاق المصنف مالو كان من مغلظة وهو كذلك (قلت ذا القول أظهر) من مقابله (والله أعلم) ويلحق بما تقدم ما في معناه مما على منفذ حيوان طاهر غير آدمي كطير وهرة وما تلقيه القرآن في بيوت الأخلية من النجاسات كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى وما يقع من بعر الشاة في اللبن في حال الحلب مع مشقة الاحتراز عنه كما نقله ابن العماد فلو شك أو وقع في حال الحلب أولا فالأوجه أنه نجس إذ شرط العفو لم يتحققه وكون الأصل طهارة ما وقع فيه بهارضه كون الأصل في الواقع أنه نجس قد أفاطوا ببق العمل

٨ نهاية ل بالنسبة للوضوء والصلاة ونحو ذلك اه وليس في ذلك جزم باعتماده حتى يجعل مخالفا لما اقتضاه كلام الشارح وعبارة ابن حجر بعد ذكر مسائل العفو وشرط ذلك كله أن لا يغير وأن يكون من غير مغلظة وان لا يكون بفعله فيما يتصور فيه ذلك اه لكن تقدم الشارح فيما لا يدركه الطرف النصريح بالعفو عنه ولو من مغلظة وينظر حكم باقي ذلك عند الشارح ونقل ابن قاسم عنه على منهج في الدم والشعر القليل ودخان النجاسة اشتراط كونها من غير مغلظة (قوله في حال الحلب) يؤخذ من جعل سبب العفو المستثناة أن مثل ذلك مالو أصاب الحالب شيء من بولها أو روثها حال حلبها حيث شق الاحتراز عنه وقت الحلب وأنه لا فرق بين كونه جرت عادته بالحلب أم لا وقد يفرق بأنه انمعا في عنه في اللبن لأنه لو لم نقل به لادى إلى فساد اللبن وقد يتكرر ذلك في المحاولة فيفوت الاتصاف بلهنا بخلاف الحالب فله به كنه غسل ما أصابه من نجاسة ومثل ذلك في العفو أيضا لو ثبت ضرر الدابة بنجاسة تفرغ فيها أو نوضع عليه لمنع ولدها من شربها لأن محل منع التضخم بالنجاسة ما لم يكن الحاجة وما هنا من ذلك ومثله في العفو مالو وضع اللبن في إناء ووضع الألبان في التور لتصفينه فتطابره منه وما وصل لمافي الأثناء مشقة الاحتراز عن ذلك

وقوله بأنه يكثر متعلق بقوله تفاؤلا والمعنى أن الله لهم جده بتسميته بهذا الاسم متفائل أولا جمل التفاؤل وفي نسخة سمى به
 نبينا بالهيام من الله تعالى تفاؤلا (قوله والرسول باعتبار الملائكة إلى آخره) لا يخفى أن معنى الإرسال فيهم هو المعنى اللغوي
 الذي هو مطلق السفارة لا المعنى الاصطلاحي المشار للعموم انما هو بالنظر إلى اللفظ (قوله أعظم من النبي) أي كما أن النبي
 أعظم منه من وجه فينبغي أن يكون وجهه من وجه وهو نوع الملائكة في نسخة من النوع المذكور وهي أنسب وأقعد

(قوله بأصل عدم الغفو) عبارة ابن قاسم وانظر لوشك هل يدركه الطرف أو أن الميتة مما يسيل دمه ويتجه الغفو فيها كما
 وافق عليه مر لأن الأصل الطهارة ولا يلزم من النجاسة التنجيس وقد قالوا في شروط الصلاة لوشك كذا في كثرة الدم لم يضر
 تأمل اه اللهم إلا أن يفرق بأن البعرة تحققنا منها من النجس وأما غيرها فلم يتحقق فيه ذلك فكمنا في غير البعرة بأصل الطهارة
 (قوله من الكوارة) قال الأزهرى الكوارة أي بكسر الكاف والتخفيف فيها شيء كالقسطالة تتخذ من قضبان ضيق
 الرأس للتحلل وفي المغرب الكوارة بالضم والتشديد معسل التحلل إذا سوى من الطين اه مختار صحاح (قوله في الماء عينا)
 ومن العيث ما لو وضع فيه لمجرد التفريح عليه فيما يظهر وليس من العيث ما يقع كثيرا من وضع السمك في الآبار ونحوها
 لا كل ما يحصل فيها من العلق ونحوه حفظ المائعات عن الاستقذار (قوله ولم تحلل عنه) مفهومه أنه إذا تحللت ضر وقيا من ما
 تقدم فيما نلقيه الفيران وفيما لو وقعت ٥٨ بعرة في اللبن الغفو للشبهة (قوله دخان النجاسة) أي حيث لم يكن وصوله للماء

ونحوه بفعله والنجس
 ومنه البخور بالنجس أو
 المتنجس كما يأتي ولا يعني
 منه وإن قل لأنه بفعله أخذ
 مما تر فيما لو رأى ذبابة على
 نجاسة فأمسكها حتى
 ألصقها بيده أو ثوبه إلا أن
 يفرق بأن البخور مما تمس
 الحاجة إليه فيغفر القليل
 منه ولا كذلك للذبابة ومر
 البخور أيضا ما جرت به
 المادة من تغير الجاهات
 (قوله عن جرة البعير) وكذا
 غيره من كل ما يجتر من
 الحيوانات اه ابن حجر
 بالمعنى وفي المصباح الجرة

بأصل عدم الغفو ويعني عما يماسه العسل من الكوارة التي تجعل من روث نحو البقر وعن
 روث نحو سمك لم يضعه في الماء عينا وعليه يحمل كلام الشيخ أبي حامد أنه لا فرق بين وقوعه
 في الماء بنفسه وبين جعله فيه وألحق الأذرى به ما نشؤه من الماء والزركشي ما لو زل طائر
 وإن لم يكن من طيور الماء في ماء وذرق فيه أو شرب منه وعلى هذه نجاسة ولم تحلل عنه لتعذر
 الاحتراز عن ذلك ويعني عن قليل دخان النجاسة في الماء وغيره كما صرح به الأصمعي ونفس
 المحب الطبري عن ابن الصباغ وأعمده أنه يعني عن جرة البعير فلا تنجس ما شرب منه ويعني عما
 تطاير من ريقه المتنجس ويلحق به فم ما يجتر إذا التقم غير ندى أمه وفم صبي تنجس لمشفة
 الاحتراز عنه لا سيما في حق المخالطة كما صرح به ابن الصلاح ويؤيده ما في المجموع أنه يعني
 عما تحقق إصابة بول ثور الدباسة له بل ما نحن فيه أولى وألحق بعضهم بذلك أهواء المجانين وجرم
 به الزركشي وأفتى جمع من أهل اليمن بالغفو عما يبق في نحو الكرش مما يشق غسله وتنقيته
 منه والضابط في جميع ذلك أن الغفو منوط بما يشق الاحتراز عنه غالبا (والجاري كراكد)
 في نجسه بالملاقاة وفيما يستثنى لكن الدباسة في الجارية بالجربة نفسها لا مجموع الماء فإن
 الجريات متفاصلة حكما وإن اتصلت في الحس لأن كل جربة طالبة لما قبلها هاربة عما بعدها
 فإذا كانت الجربة وهي الدفعة التي بين حافتي النهر في العرض دون فلتين تنجست بملاقاة
 النجاسة سواء أثير أم لا لمفهوم حديث القاتين المار فانه لم يفصل فيه بين الجاري والراكد

بالكسر لذي الخلف والظلف كالمعدة لأنسان قال الأزهرى الجربة بالكسر ما تخرجه الأبل من كروشها فتجتره ويكون
 والجربة في الأصل المعدة ثم توسعوا فيها حتى أطلقوها على ما في المعدة (قوله ويعني عما تطاير) أي ووصل لثوب أو بدن أو
 غيرها (قوله غير ندى أمه) وكذا ما تطاير من ريقه (قوله وفم صبي) أي بالنسبة لندي أمه وغيرها كتمقيله في فيه على وجه
 الشفقة مع الرطوبة فلا يلزم تطهير الفم كذا قرره مر ابن قاسم على ابن حجر (قوله عما تحقق) أي وإن سهل غسله كما شاهد
 أثر النجاسة على قدر معين ككف ومثل البول الروث (قوله بما يشق الاحتراز عنه غالبا) ومن ذلك ما جرت به العادة من وقوع
 تنجاسة من الفئران ونحوها في الأواني المعدة للاستعمال في البيوت كالجرار والآبار ونحوها إلا أن يفرق بأن الجرار
 ونحوها يمكن حفظ ما فيها بتغطيتها ولا كذلك حياض الأكلية ومع ذلك فالأقرب عدم الفرق للشبهة ومنه أيضا ما يقع لاخوانه
 المجاورين من أن الواحد منهم يريد الاحتياط فيتحذله أربعا يستحب منه ثم يجد فيه بعد فراغ الاستنجاء بل فئران للشبهة
 أيضا ومنه أيضا ذرق الطيور في الطعام للعلّة المذكورة (قوله وهي الدفعة) قال في القاموس الدفعة أي بالفتح المرة وبالضم
 الدفعة من المطر اه بحر وفه والمناسيب هنا الضم

(قوله قال تعالى كنتم خير أمة) شروع في الاستدلال على أفضليته صلى الله عليه وسلم ووجه الاستدلال من هذه الآية ان كمال الأمة تابع لكمال نبيها (قوله ونوع الآية) أدنى أفضل الخ (تمة قوله السابق وفي الصحيحين أناس يدعون آدم وقوله ويؤخذ من ذلك تفضيله على آدم الى آخر ما انفجر اليه الكلام اعترض (قوله فاطلاق الاقطع الخ) سبق قوله لانه انما يتأتى في روايات البسطة والجدلة المتقدمة في محلها ورواية التشهد ليس فيها لفظ أقطع ولا حذف أداة تشبيه (قوله ومن الملائكة

(قوله فلا يد من سبع جريات عليها) أي ومن التريب أيضا في غير الارض الترابية (قوله فان كانت جامدة واقفة) هل الجارى من المائع كالماء حتى لا يتمدى حكم كل جرية لغيرها كذا يحط شيخنا بر واعتمد شيخنا طب انه من مثله والالزم فيما نزل خيط مائع من علوى الى أرض نجسة نجاسة جميع ما في العلوى من المائع الذي نزل منه الحيط ولا يجوز القول بذلك وما قاله أى من أن المائع كالماء لا يحصى عنه اه ابن قاسم على المنهج رحمه الله ثم رأيت في ابن حجر التصريح بأن الجارى من المائع كالزاد فينبس جميعه بملاقاة النجاسة لا خصوص الجرية التي بها النجاسة وتقدم في الشارح ما يوافق في قوله ومثل الماء القليل على مائع وتردد في مسئلة الأبريق واستقرب ان ما في باطنه لا ينفس بل وما لم يتصل بالنجاسة من الخيط النازل قال لان الجارى من المائع كالجارى من الماء بل لان الانصباب على الوجه المذكور يمنع من ٥٩ الاتصال عرفا فاقضى قصر النجاسة على

و يكون محمل تلك الجرية من التمرنجيب او يظهر بالجربة بعده او تكون في حكم غسالة النجاسة حتى لو كانت مغلفة فلا يد من سبع جريات عليها هذا في نجاسة تجري بجري الماء فان كانت جامدة واقفة فذلك المحل نجس وكل جربة تعمرها نجسة الى أن يجتمع قلتان منه في حوض أو موضع متراد ويلغره فيقال ماء ألف قلة غير متغير وهو نجس (وفي القديم لا ينفس بلا تغير) لقوته بوروده على النجاسة فاشبه الماء الذي يظهر هابه وغلبه فقطناه أن يكون طاهرا لا طهورا (والقلتان خمس مائة رطل بغدادى) نسبة الى بغداد ابدان مهملة تين وباعجم الثانية وبنون بدلها وبم أوله بدل الباء مدينة مشهورة والرطل بكسر الراء أصح من فتحها لانه إذا بلغ الماء قلتين لم ينجس خبثا وفي رواية فانه لا ينفس وهو المراد بقوله لم يحمل خبثا أى يدفع النجس ولا يقبله وفي رواية إذا بلغ الماء قلتين من قلال هجر والواحدة قدرها امامنا الشافعى رضى الله تعالى عنه بقرتين ونصف أخذ من ابن جريج القائل بأن اتسع قربتين وشيأ أى من قرب الحجاز واحدتها لاتزيد على مائة رطل بغدادى وشيأ أى بيانه في زكاة النابت فاحتاط الشافعى رضى الله عنه فحسب الشئ نصفاً ذلوا كان فوقه لقال تسع ثلاث قرب الاشياء على عادة العرب فتكون القلتان خمس قرب والمجموع خمس مائة رطل وهجر يفتح لهاء والجسم قرية بقرب المدينة الشريفة وهما ذراع ورابع طولاً وعرضاً وعمقاً في الموضع المربع المستوي الأبعاد الثلاثة طولاً وعرضاً وعمقاً بذراع الادمى وهو شبران (تقريباً فى الأصح) قدم تقريباً اليشمل وما قبله التصحيح فلا يضر نقص رطل أو رطلين وهو المراد من قول الرافعى انه لا يضر نقص قدر

الملاقى لها دون غيره واستشهد لذلك بما نقله الامام عن الاصحاب من انه لو صب زيتاً من اناء في آخره فأرة حيث قالوا لا ينفس ما في هذا الثاني مما لم يلاق الفأرة وبكلام نقله عن شرح المذهب فيما لو جرح في صلته وخرج منه دم لوث البشرة تلويثاً فليلا حيث لم تبطل صلته بسبب الدم البعيد عن البشرة وأطال في بيان ذلك فراجع (قوله والقلتان خمس مائة رطل بغدادى) ومقدارهما بالارطال

المصرية ربع مائة وستة وأربعون رطلاً وربع رطل وسدس درهم وخمسة أسباع درهم قاله ابن الملقن في شرح الحاوى رحمه الله قال ابن علان هما بالوزن المصرى أربع مائة رطل وستة وأربعون رطلاً وثلاثة أسباع رطل وبالدمشقى مائة رطل وسبعة أرطال وسبع رطل وبالمقدسى ثمانون رطلاً وثلاث رطل وربع أوقية ودرهمان وثلاث دراهم وثلاث سبع دراهم وبالأمنان مائتان وخمسون مثقالاً المتى رطلان (قوله وبمى أوله) أى مع الذون فقط كما في القاموس وعبارته بغدادى مائتين ومجتمين وتقدير كل منهما وبعدين ومعدان مدينة السلام وتبغدد اذا انتسب اليها أو تشبه بأهلها اه (قوله على مائة رطل في شئ) مما ذكر وان سلم ضعف زيادة من قلال هجر لانه اذا اكتفى بالضعيف في الفضايل والمناقب فالبيان كذلك بل أبو حنيفة يحججه مطلقاً وأما اعتماد الشافعى لهما فهو يدل على انه اما لهذا أو لثبوتها عنده اه (قوله في الموضع المربع) اما في المدور فدواع عرضاً وذراعاً وعمقاً بذراع الخبار في العمق وذراع الادمى في العرض (قوله أو رطلين) لا يقال هذا يرجع الى التعديلات لان قول هو متحد بغير التحديد المختلف فيه اه ابن قاسم على منهج رحمه الله

(استغفروا) ينظر ما معني استغفارهم له صلى الله عليه وسلم الذي السكاذم فيه والاستغفار طلب المغفرة وهو معصوم فان قلت المراد الاستغفار بالمعنى اللغوي الذي هو طلب المستر والقصد المحاولة بينهما وبين الذنب فيرجع الى الصححة قلت بعد تسليمه انما يظهر في استغفارهم له في حياته اما بعده وفاته فلا وان كان حيا لانه ليس في دار تكليف فان قلت المراد بالاستغفار لهم له مطلق الدعاء والتضرع قلت فما حكمة المغايرة في التعبير بين دعائهم ودعاء الادميين (قوله اقتداء بغيره) انما لم يقل اقتداء به صلى الله عليه وسلم مع انه صلى الله عليه وسلم كان يأتي بها كما سيذكره لانه صلى الله عليه وسلم لم يأت بها في تأليفه الا اقتداء

(قوله حكم الاجتهاد) لم يقل بين المائين مع انه الواقع هنا إشارة الى ان الاجتهاد لا يختص بالمائين بل كما يكون فهم ما يكون في غيرها كالتياب والاواني والتراب (قوله ولو اشتبه الخ) في شرح العباب لو حصل له رشاش من أحد الاناءين لم يجس ثوبه لاشك كالواصابه بعض ثوب تجس بعضه واشتبه وقارق بطلان الصلاة بلجس بعضه بأنه يشترط فيها طهارة وهو منتف هنا ولو اجتهد دون نجاسة ما أصابه الرشاش منه فكذلك أي لم يجس على الاوجه لان النجاسة لا تثبت بغلبة الظن وانما امتنع استعمال ما غاب على ظنه نجاسة لانه ان استعمله في حدث لم يمكن الجزم بالنية أو في خبث فهو مخفوق فلا يزول بمشكوك فيه الخ اه ابن قاسم على ابن حجر ثم تقب قوله وهو منتف وأطال فيه فراجع وظاهر كلام ابن حجر في شرح المنهاج الميل الى تبين النجاسة بعد الاجتهاد ٦٠ ونقل ابن قاسم على منهج عن مر اعتماد عدم وجوب الغسل اه وقد يتوقف

فيه لان الظن الناشئ عن الاجتهاد ينزل منزلة اليقين فالقيام وجوب الغسل (قوله ولو صييا محمزا) قال ابن حجر وظاهره انه لا يعتد فيها بالنسبة لنحو المالك بأجتهاد غير المكاف اه وقضيته انه لا يشترط فيه الرشد فيصح الاجتهاد فيه من المجبور عليه بسفه وقد يمنع لان السفيه ليس من أهل التملك فهو كالصبي وعليه فلو اجتهد مكافان في ثوبين واتفقا في اجتهادهما على واحد فينبغي انه اذا كان في بدأ أحدهما صدق

لا يظهر بتقصه تعاوت في التغيير بقدر معين من الاشياء المغيرة كأن تأخذ اناءين في واحد قائمان وفي الآخر دونهما ثم تضع في أحدهما قدر من المغير وتضع في الآخر قدره فان لم يظهر بينهما تفاوت في التفسير لم يضرب ذلك والاضر ومقابل ما مر ما قيل انهما ألفا رطل وقيل هما سمانا رطل وقيل انهما متحدان فيضراى شئ نقص (والتغير المؤثر) حسا أو تقدير (بطاهر أو نجس طعم أولون أو ربح) فتغير أحد الاوصاف كاف أما في النجس فبالاجتماع وأما في الطاهر ففي المذهب واحترز بالمؤثر عن التغير بحجة على الشط ولما كان قد يعرصر اشتباه بين الماء الطهور وغيره ذكر المصنف كغير حكم الاجتهاد فقال (ولو اشتبه) على شخص أهل للاجتهاد ولو صييا محمزا فيما يظهر (ماء طاهر) أي طهور (بنجس) أي بقاء نجس أو تراب طاهر بضده أو ماء أو تراب مستعمل بطهور أو شاة بشاة غيره أو ثوبه بثوب غيره أو طعامه بطعام غيره واقصر على الماء لان السكاذم فيه وسكت عن الثياب ونحوها اكتفاء بما سيذكره في شروط الصلاة (اجتهد) أي بذل جهده في ذلك وان قل عدد الطاهر كأنه من مائة لان التطهر شرط من شروط الصلاة يمكن التوصل اليه بالاجتهاد فوجب عند الاشتباه كالقبلة لكل صلاة أرادها بعد حدثه وجوب بان لم يقدر على طهور بيقين موسعا ان اتسع الوقت ومضيها نفاق وجواز ان قدور على طهور بيقين كأن كان على شط نهر أو بلغ الماء آن المشبهان قلبيين يخلطهما بلا تغيير اذ العدول الى الظنون مع وجود المتيقن جائز لان بعض

الصحابية

صاحب اليدوان لم يكن في يد واحد منهما وقف الامر الى اصطلاحهما على شئ

وان كان في أيديهما جعل مشتركا ثم اذا صدقنا صاحب اليد سلمت الثوب له وتبقى الاخرى تحت يده الى ان يرجع الآخر ويصدق في انما له كمن أقر شئ لمن ينكره وبعبارة شرح البهجة فان تنازع ذواليد مع غيره قدم ذواليد اه وكتب عليه سم وظاهره لو ظن ان ملكه هو ما في يد غيره وجب اجتناب ما عداه الا بعد ثبوته وهل له حينئذ أخذ ما في يد غيره أو ما في يده على وجه الظفر به فيه نظر اه (أقول) الاقرب انه يأخذ ما في يده ويتصرف فيه على وجه الظفر لمنعه من وصوله الى حقه بظنه بسبب منع الثاني منه وقوله أيضا ولو صييا أي أو مجنونا أفاق وميزتميزا قويا بحيث لم يبق فيه حسنة تغير اخلاقه وتمنع من حسن تصرفه (قوله أي طهور) انما يفسر بذلك لقوله وتطهر بما طهرته ويأتي مثله في قوله أي بقاء نجس (قوله أو تراب طاهر) أي طهور (قوله بضده) أي وهو النجس أخذ من قوله أو تراب مستعمل بطهور (قوله وان قل عدد الطاهر) أي حيث كان الاشتباه في محصور (قوله وجوبا) مضمول لقول المصنف اجتهد (قوله اذ العدول الى المظنون) اه لقول المصنف اجتهد وأولى منه كونه على لقوله وجوز الخ

التام انما حصل بغيره من الائمة (قوله حتى رواه الحافظ الخ) المسوغ للغاية ان لفظ كان في قوله وقد كان يؤذن بالدوام والاسمرار (قوله ويجمع بينهما وبين غيره) يرد عليه يعقوب فانه قبل داود (قوله مهما يكن من شيء بعد الحمد الخ) التحقيق ان بعدم من مناهات الجزاء لا من مناهات الشرط فالتقدير عليه مهما يكن من شيء بعد الحمد الخ (قوله لنية معنى المضاف) أي

(قوله وهو سماعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال ابن حجر بعد ما ذكر ومع هذا المقتضى لسد هذا الوجه لا يعد ندب رعائته ثم رأيناه مصرحاً به اه بجزوفه لكونه اثم ذكره بعد قول المصنف وقيل ان قدر على طاهر الخ وشمل هذا ما اذا بلغ الماء المشتهى فتم بغير بخلطهما بالانغير الا انه تقدم في الماء المستعمل اذا بلغ قاتين وجهه بعدم عود الطهورة نظراً الى ان منه الاستعمال باقية ولم تدفع بالكثرة وحيفة ثم لم ينف الخلاف بان لا يخلط قول الاولى مراعاة هذا فيترك الخلط ويصار الى الاجتهاد أولاً ولا مثل محتمل والارباب اسباب الخلل ان يادهم ضعف القول بعدم عود الطهورة بعد بلوغ المستعمل قاتين (قوله عيماً) قد يقال لم طلب غير ما قدر عليه لان ان فرض الاشتباه وهو انما طالب القبلة لا غيرها الا ان يقال اجتهاده مع القدرة على اليقين في حكم ما لم يطلب غيرها فان عدوله عن المتيقن الى الاجتهاد قد يؤدي الى غير القبلة فكأنه طالبه (قوله انه واجب مطلقاً) أي قدر على ما هو أم لا (قوله فسيرد بان الشرف بين ما هنا) عبارة ابن حجر ٦١ ليس في محله لان ما هنا ليس كذلك اذ خصال

المخير انحصرت بالنص وهي مقصودة لذاتها والاجتهاد وسيلة للعلم بالطاهر الخ اه رحمه الله وكتب عليه سم قوله ليس الخ بل هو والله في محله اه (أقول) ولعل وجهه ان الانحصار بالنص وكونه مقصوداً لا يدخل له في الوجوب بل سبب الوجوب ان كلاً من خصال الكفارة يوجد فيه القدر المشترك وهو أحدها من حيث انه أحدها والخروج من العهدة

الاصابة ترني الله عنهم كان يسمع من بعض مع قدرته على المتيقن وهو سماعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وفارق التادير على اليقين في القبلة من وجوه احسنها تنافي المجموع ان القبلة في جهة واحدة فاذا قدر عليها كان طلبه لها في غيره عيباً بخلاف الماء الطهور فانه في جهات كثيرة وما تقرر من وجوب الاجتهاد تارة وجوازه أخرى هو ما صرح به في المجموع وأما قول العلامة العرافي انه واجب مطلقاً وجود متيقن لا يمنع وجوبه أي الاجتهاد لان كلاً من خصال الخير يصدق عليه انه واجب فيرد بان الفرق بين ما هنا وخصال الواجب الخير واضح وهو انه خوطب بكل منها لزومها لكن على وجهه البديل فصدق على كل انه واجب وأما هنا فلم يخاطبه بتحصيل الطهور أو الطاهر الا عند فقدته بعد دخول الوقت وأما قبله أو مع وجود ذلك فليس يخاطب بالتحصيل اذ لا معنى لوجوبه قبل الوقت ويمكن توجيهه كلامه بأنه واجب عند ارادة استعمال أحد المشتهين اذا استعمال أحدهما قبله غير جائز لبطان طهارته فيكون متلبساً بعبادة فاسدة وحينئذ تنافي بين من عبر بالجواز والوجوب لان الجواز من حيث ان له الاعراض عنهم أو الوجوب من حيث قصده ارادة استعمال أحدهما لا يقال لا يس الخلف الافضل في حقه الغسل مع ان الواجب عليه أحد الامرين فلم يقل به هنا لاننا نقول لم يختلف هناك في جواز المسح مع القدرة على الغسل بخلافه هنا والاجتهاد والتحري والناخي بذل

بواحد منها بعينه وكونه واجباً لا من حيث خصوصه بل من حيث وجود القدر المشترك فيه فأى دخل للانحصار والقصدي الوجوب حتى ينتفي الوجوب بانتفائهما (قوله وهو انه خوطب) أي في خصال الواجب الخير (قوله بكل منها لزوماً) أي في ضمن القدر المشترك حتى انه اذا فعل واحداً منها كان واجباً من حيث وجود القدر المشترك في ضمنه لا من حيث خصوصه (قوله وأما قبله) أي دخول الوقت (قوله أو مع وجود ذلك) أي العقد (قوله اذ لا معنى لوجوبه) أي ولا لتحصيل ما هو حاصل معه (قوله ويمكن توجيه كلامه الخ) تصويره بما ذكرنا في ما راده الولي العراقي من انه واجب بخير اذا الخير هو القدر المشترك والشارح جعل الواجب هنا لاجتهاده عيماً الا ان يقال مراده ان الواجب عند ارادة استعمال أحد الامرين من الاجتهاد والعدول الى الطاهر المتيقن لكن هذا خلاف الظاهر ويلزمه ان يكون العدول الى الطاهر من الواجب أيضاً ولا مانع منه لانه مخاطب بتحصيل سبب الدهوة وهذا منها (قوله من حيث ان له الاعراض عنهما) أي فهو مخير بين استعمال المتيقن والعدول الى غيره على السواء وبما يظهر قوله الا ان لا يقال لا يس الخلف الخ (قوله مع ان الواجب عليه أحد الامرين) أي على معنى انه يجتمع عليه العدول عنهما لانهم من قبيل الواجب الخير لان شرط الواجب الخير ان لا يكون بين امرين أحدهما ونحوه ومسح الخلف هنا رخصة فليس الخير بين الغسل والمسح من الواجب الخير ولا التخير بين الاستنجاء بالماء والخير من الواجب الخير (قوله بخلافه هنا) يرد عليه ان الخلاف الذي هنا انما هو في جواز الاجتهاد حيث قدر على طاهر يتيقن كذا كبر

معنى أنه معرفة كما أشار إليه بقوله ههنا أى من هذا التركيب أما إذا كان المضاف إليه نكرة فإن بعد تعرب سواء نويت معناه أم لا (قوله وفتحها) الأولى ونصبها لأنها معرفة حينئذ (قوله كقوله تعالى شهد الله الخ) أكثر هذه الدلائل انما هي في فضل العالم لا في أفضلية الاشتغال بالعلم الذي هو المقصود لكن يلزم من ذلك هذا لأن العالم انما فضل بما فيه من العلم فهو أفضل من غيره من حيث العلم فكان الاشتغال بالعلم أفضل من غيره لأن الاشتغال بالأفضل أفضل (قوله كفضلي على أدناكم) يتعين

المصنف في قوله وقيل ان قدر الخ اما بالنظر لا فضلية استعمال متيقن الطهارة ولا خلاف فيه كما يفيد قول ابن حجر وهو مع شذوذ هذا الوجه لا يبعد رعايته اهـ وحينئذ لا يتم للشارح ما ذكره من الفرق (قوله في طلب المقصود) هذا تعريف له لغة وأما اصطلاحاً فهو عند الفقهاء بذل الوسع في طلب حكم شرعي (قوله وتطهر بما ظن طهارته) باجتهاده وسياق انهم اعرضوا في هذا الباب عن أصل طهارة الماء فيؤخذ منه أن ما ظن طهارته باجتهاده لا يجوز لغيره استعماله الا ان اجتهاده فيه بشرطه وظن ذلك أيضاً وظاهر أن للمجتهد تطهير نحو حليته المجنونة أو غير المميزة للطواف به أيضاً اهـ ابن حجر رحمه الله (قوله فلو انصب أحدهما) أى بتمامه (قوله باصل الحل) عبر به ولم يقل له أصل في التطهير لأن الاجتهاد ليس وسيلة للطهار، فقط بل هو كما يكون وسيلة لها ٦٢ يكون وسيلة لغيرها كالمالك (قوله وهو التطهير هنا) قضيته أنه لو أراد الاجتهاد فيها

ليشرب الماء جاز له وليس هو اداء عبارة ابن حجر بل له الاجتهاد هنا لشرب ما يظن طهارته وهو غفلة عما يأتي في نحو دخل وخبر ولين اتان وما كول (قوله والاوجه خلافه) أى فيجتهد وان ادى اجتهاده الى خروج الوقت (قوله والاوجه كما في الاحياء خلافه) أى فليس لأحدهما ان يتوضأ من انائه الا بعد الاجتهاد (قوله فيكون وجوده) أى وجود الشمس كالماء يؤخذ منه أنه لو اشتبه عليه مذكاة بمسحومه لم يجتهد لانه يجب عليه العدول عنهما الى غيرها للتحقق اضرر لكن في شرح البهجة لشيخ الاسلام جواز الاجتهاد فيما ذكره فليراجع والسمع (قوله ظهور الماء لامة) أى فهو شرط للعمل لا لاصل الاجتهاد خلافاً لمن عده من شروطه (قوله أو أحدهما في الآخر) أى أو بعضه (قوله دع ما يريك) بفتح الياء ويجوز ضمها فها اهـ نوى في شرح الاربعين وقضيته تساوى الصيغتين في المعنى ولكن عبارة المصباح الريب الظن والشك وراى الشئ يرينى اذا جعلك شا كقال أبو زيد راى من فلان امر يرينى ريباً اذا استيقنت منه الرية فاذا اسأت به الظن ولم تستيقن منه الرية قلت ارابى منه امر هو فيه اربة واراب فلان اربة فهو مريب اذا بلغك عنه شئ أو توهمته وفي لغة هذيل ارابى بالالف قربت انا واربت اذا شككت فأنا مريب تاب وزيد مريب تاب منه فالصلة فارقة بين العاقل والمفعول والاسم الرية وجعها ريب مثل سدره وسدر اهـ ومنه يعلم انهما مترادفين وانما اشتركا في أصل المعنى لا في حقيقته (قوله والاعى كصير) لو اجتهد فاداه اجتهاده الى طهارة أحد الاناءين لظهور علامة له فاحبره بصير بخلافه فهل يقلده لابه أقوى ادراكه كمنه لتمييزه بالبصر الذي هو العمد في الاجتهاد أولاً أحذا باطلاق قولهم

المجهود في طلب المقصود (وتطهر بما ظن طهارته) بامارة تدل على ذلك كاضطراب أو رشاش أو تغير أو قرب كالب ولا اجتهد شروط أحدها بقاء المشتبهين الى تمام الاجتهاد فلو انصب أحدهما أو تلف امنع الاجتهاد ويقيم ويصلى من غير إعادة وان لم يرق ما بقى ثانياً ان يتأيد الاجتهاد بأصل الحل فلا يجتهد في ماءة تبه يبول وان كان يتوقع ظهور العلامة اذ لا أصل للبول في حل المطلوب وهو التطهير هنا ثالثاً ان يكون للامة فيه مجال أى مدخل كالأواني والنياب بخلاف احتياط المحرم بنسوة كما سجد كره المصنف في النكاح وزاد بعضهم سعة الوقت فلو ضاق عن الاجتهاد تيمم وصلى والاوجه خلافه واشترط بعضهم أيضاً ان يكون الا أن لو احذفان كانا اثنين لكل واحد توضأ كل بانائه كالماء على كل من اثنين طلاق زوجته بكون ذا الطائر غراباً وغير غراب فإنه لا حنث على واحد منهما والاوجه كما في الاحياء خلافه عمل باط لا فهم كما أوصفته في شرح العباب واشترط صاحب المعين ان يكون المتيقن طهارته مما لا يخشى منه ضرر كالشمس مبنى على مرجوح وهو جواز التيمم بحضرة الشمس فيكون وجوده كالماء وشرط العمل بالاجتهاد ظهور العلامة فان لم يظهر له شئ أراق الماءين أو أحدهما في الآخر ثم تيمم (وقيل ان قدر على طاهر يبقين) أى طهوراً آخر (فلا) أى فلا يجوز له الاجتهاد بل يستعمل المتيقن لقوله صلى الله عليه وسلم دع ما يريك الى ما لا يريك لمن كان بمكة ولا حائل بينه وبين الكعبة ولكن كان في ظلمة أو كان أعشى أو حال بينه وبينها حائل حادث غير محتمج اليه وكالو وجد الحاكم النص والاصح الجواز وجل فأنه الحديث على الاستحباب (والاعى كصير في الاظهر) تمكنه من الوقوف على المقصود بالشم والذوق

العدول عنهما الى غيرها للتحقق اضرر لكن في شرح البهجة لشيخ الاسلام جواز الاجتهاد فيما ذكره فليراجع والسمع (قوله ظهور الماء لامة) أى فهو شرط للعمل لا لاصل الاجتهاد خلافاً لمن عده من شروطه (قوله أو أحدهما في الآخر) أى أو بعضه (قوله دع ما يريك) بفتح الياء ويجوز ضمها فها اهـ نوى في شرح الاربعين وقضيته تساوى الصيغتين في المعنى ولكن عبارة المصباح الريب الظن والشك وراى الشئ يرينى اذا جعلك شا كقال أبو زيد راى من فلان امر يرينى ريباً اذا استيقنت منه الرية فاذا اسأت به الظن ولم تستيقن منه الرية قلت ارابى منه امر هو فيه اربة واراب فلان اربة فهو مريب اذا بلغك عنه شئ أو توهمته وفي لغة هذيل ارابى بالالف قربت انا واربت اذا شككت فأنا مريب تاب وزيد مريب تاب منه فالصلة فارقة بين العاقل والمفعول والاسم الرية وجعها ريب مثل سدره وسدر اهـ ومنه يعلم انهما مترادفين وانما اشتركا في أصل المعنى لا في حقيقته (قوله والاعى كصير) لو اجتهد فاداه اجتهاده الى طهارة أحد الاناءين لظهور علامة له فاحبره بصير بخلافه فهل يقلده لابه أقوى ادراكه كمنه لتمييزه بالبصر الذي هو العمد في الاجتهاد أولاً أحذا باطلاق قولهم

المجتهد لا يقدّم مجتهداً فيه نظراً إلى أن الأول كالو أخبره اثنان مختلفان في اناءين وبين كل منهما نجاسة واحدة فانه يأخذ بخبر
الأوثق كما يأتي فان استويا فالأكثر عدداً لكن ظاهر كلامهم الثاني وبوجه بأن الشخص لا يرجع إلى قول غيره إذا خالف
ظنه قالوا إن لا يرجع إلى ما يخبر عنه مستند الإلزامية بمجرد ما هو مع ذلك فالأقرب بمعنى الأول لكن مجرد ظهور المعنى لا يقتضي
العدول عما اقتضاه إطلاقهم فلواجب اعتمادهم وكمن موضع رجع فيه ما غيره أو وجه منه معنى فيكون الراجح الثاني (قوله
والخوارزمي) في مبهم البكري خوارزمي بضم أوله وبالراء المهملة المكسورة والزاي المجمعة بعده ما هم قال الجرجاني معنى
خوارزمي من حربه إلا أنها في سهولة لأجل بها اه بحروفه رحمه الله (قوله ويحصل بذوقهما) أي التحقق أي ولم نأمر به فانه
إذا ذاق أحدهما لا يجوز له ذوق الآخر وصرح بذلك قول سم في حاشية شرح المنهج فلو ذاق أحدهما فهل له ذوق
الآخر اعتماداً على ما لاوى أن له ذلك ويؤيده أنه عند ذوق كل يحتمل أنه الطاهر واعتمد مر المنع اه (أقول) فلو خالف وذاق
الثاني وظهر له أنه الطاهر عمل به وإن لم يظهر له فهو متخير في تيميم بعد تنافيهما أو لا أحدهما ويجب غسل فيه لتحقيق نجاسته أما
من الأول أو من الثاني لكن بتقدير كون النجاسة من الأول يظهر عما استعمله ٦٣ من الثاني أن ورد موارد الأول ويتقدير

والسمع واللمس ويفارق ما سياتي في القبلة بأن أدلتها بصرية بخلاف الأدلة هما نعم لو
فقد الأعمى تلك الحواس امتنع عليه الاجتهاد كما قال الأذرعى انه يجب الجزم به وهو
حسن والثاني لا يجتهد لفقد البصر الذي هو عمدة الاجتهاد بل يقلد وما تقرّر من جواز
الانزاع وهو ما قاله الجمهور منهم القاضي والماوردي والبنغوي والخوارزمي وهو المعتمد وما
نقله في المجموع عن صاحب البيمار من منع الذوق لاحتمال النجاسة بمنوع ادخل حرمة
ذوقها عند تحققها ويحصل بذوقها وهنالم تحققها فان تحير الأعمى قد بصيرا أو أعمى
أفوى ادراكا منه فيما يظهر ولا يرد ذلك على المصنف لان كلامه انه كالابصير فيما مر فان لم
يجد من يقلده أو وجدته فخير نعيم (أو) اشتبه عليه (ماء بول) أو نحوه انقطعت رايته
(لم يجتهد) فيها (على الصحيح) لان الاجتهاد يقوى ما في النفس من الطهارة الاصلية
والبول لا أصل له في الطهارة فامتنع العمل به وسواء كان أعمى أم بصيرا والثاني يجتهد

فيه بولوغها في ماء كثير ثم وضعت فيها في ماء قليل أو مائع فلا يحكم نجاسته مع الحكم ببقاءه على النجاسة فلا واجتهاد بعد ذلك وأداء اجتهاده إلى نجاسته حكم بذلك (قوله فيما يظهر) أي فلو لم يفضل ذلك وأتلف المائتين وتيمم فهل تجب الإعادة لتقصيره باتلافه مع قدرته على التقليد ولا لأنه لم يكن معه ماء حال التيمم فيه نظرو فياس ما في التيمم الثاني (قوله ولا يرد ذلك) أي تقليد الأعمى لغيره وقوله على المصنف في قوله والأعمى كبد ير الخ وقوله فيما مر أي من أنه إذا اشتبه عليه الطاهر بغيره اجتهاد ولا يلزم منه أنه إذا تحير لا يقلده غيره (قوله فإن لم يجد من يقلده) أي في موضع يجب عليه السعي للجمعة لو أقيمت فيه وعبارة حج ويظهر ضبط فقد المقلد بأن يجد مشقة في الذهاب إليه كشقة الذهاب إلى الجمعة فإن كان يعمل يلزمه قصده لها لو أقيمت فيه يلزمه قصده لسؤاله هنا والأفلا ه بحر وفه رجه الله (قوله فتخير تيمم) أي بعد تلف الماء وحديث فلا إعادة عليه كما يعلم مما يأتي وهل له اتلاف المساء قبل اجتهاد من وجده أم لا فيه نظرو والأقرب الثاني لأن من وجده بسبيل من أن يظهر له الطاهر ومع ذلك لو خالف وفعل لا إعادة عليه وإن أتم بذلك (قوله أو ماء وبول لم يجتهد فيها على الصحيح) أي للطهارة فلا واجتهاد للشرب جازله الطهارة بعد ذلك بما ظنه ماء قاله الماوردي واعتمد طبو و مر ورده حج اه سم على صحيح وسيأتي في قول الشارح وما بحثه الأذري الخ ما لم منه أن جواز الاجتهاد في الماء والبول للشرب لم يقله الماوردي وانعاجته الأذري أخذ من كلامه في الماء وماء الورد وأن الشارح موافق فيه يلج في منع الاجتهاد وهذا محله عند الاختيار فلا اضطراب للشرب كان له الهجوم والشرب من أحدهما لا ينعى الاضطراب يجوز له تناول محقق النجاسة والاجتهاد انما يمتنع مع فقد شروطه إذا كان

بعض درجات فقط فقد يكون فضلى العالم على الأدنى أكثر من فضله صلى الله عليه وسلم عليه وذلك يستلزم تفصيل العلم على النبي صلى الله عليه وسلم وذلك باطل بالاجماع فتعين ما ذكرته أو أن المراد المبالغة ومن يجوز رجوع الضمير إلى الأمة مطابقا كشيخنا لم يقبض لهذا المعنى فتأمل (قوله وعرفه الرازي الخ) اعلم أن ظاهر كلام الشارح أن هذا التعريف والذي بعده لمعرف واحد وليس كذلك فإن تعريف الرازي خاص بالعلم التصديقي وتعريف السيد عام له وللتصوري ثم إن التعريف الأول تعريف

وسيلة الحكم ممنوع منه لولا الاجتهاد وهذا ليس ممنوعا من الشرب بدون الاجتهاد فوجوده لا يضر وليس الاجتهاد ههنا عبادة حتى يتوهم امتناعه بتقدير فساده ومثل ذلك ما لو اختلط ماء باوى بلد واشتبهه فيأخذ ما يشاء من غير اجتهاد إلى أن يبقى واحد وله الاجتهاد في هذه الحالة ادلا مانع منه وبقي ما لو أراد الاجتهاد ليرتب عليه فعل ما هو حائز بالنجس كطفي النار بالبول أو رشه هل يجوز له ذلك أم لا فيه نظروا الأقرب الأول أخذ من قوله لأصل له في الطهارة ثم رأيت في فتاوى الشارح ما يخالفه وعبارته سئل عن قول الماوردي يجوز أن يجتهد بين الماء وماء الورد لأجل الشرب فإذا ظهر له نوضاً هل يأتي في البول أيضاً إذا وصف له التدأوى به فاجاب بان كلام الماوردي لا يجري في البول بحال اهـ وراجعت ما كتبه سم على منهن فوجدته مفروضا في اشتباه الماء وماء الورد وعليه فلا يرد ما عارضناه به نعم فيما كتبه سم على حج أن الأذرى بحث أن ما قاله الماوردي في الماء وماء الورد من جواز الاجتهاد فهم ما للشرب يجب أمثله في الماء والبول ونظر فيه وعبارته وقد نظر الشارح في شرح العباب في بحث الأذرى مجيء كلام الماوردي في الماء والبول ثم قال فالأوجه أنه لا اجتهاد في ذلك اهـ (قوله وافرقت الأول بما تقدم) أى من قوله ٦٤ لان الاجتهاد الخ (قوله فان كلامهم الخ) على أنه قد يمنع ان البول ناشئ عن

الماء الطهور بل يجوز تولده من الرطوبات التي يتناولها كافي الطفل الذي لم يتناول ماء وما تولد منه وان كان أصله طاهرا ليس له أصل في التطهير كغيره الذي عبروا به (قوله أو يراق من أحد دهما في الآخر) أى وان كان المراق قدرا لا يدركه الطرف ومحل العفو عن ذلك اذالم يكن بفعله كما تقدم من أنه لو رأى ذباية على نجاسة فأمسكها الخ (قوله ويصلى بلاعادة) أى ان كان يعمل يغلب فيه فقد الماء أو يستوى الامر ان (قوله لا لعدم وجوب انقطعت الاعادة) أى وعلى الأول لو تيمم قبل الخلط حرمت القراءة عليه ان كان جنباً وحرم عليه مس المصحف وحمله مطلقاً دون الثاني (قوله وبهذا فرق المصنف) أى بقوله لان معه ماء طاهر الخ (قوله نحو سبع) وفي نسخة بعد سبع ويجري ما تقرّر فيما واجتهد في الماءين ولم يظهر له الطاهر اهـ وهى مضروب عليها بعض النسخ ولعل وجهه ان معناها ما سلم من قوله السابق وشرط العمل بالاجتهاد ظهور العلامة الخ (قوله وماء ورد) بقى ما لو وقع الاشتباه بين ثلاث أو اثنى عشر ماء طهور وماء متنجس وماء ورد فهل يجوز الاجتهاد نظر الماء الطهور والماء المتنجس ولا يمنع من ذلك انضمام ماء الورد اليهما ولا احتمال أن يصادف ماء الورد كما لا يضر احتمال مصادفة الماء المتنجس أو لا يجوز الاجتهاد لان ماء الورد لا مدخل للاجتهاد فيه ولا احتمال مصادفته وليس كمصادفته الماء المتنجس لان له أصلا في الطهورية بخلاف ماء الورد فيه نظر اهـ سم على حج أقول والأقرب الثاني ونقل عن شيخنا العلامة السوبرى ان الأقرب الأول وبقي أيضاً ما لو وقع مثل ذلك في ماء طهور ومتنجس وبول وانظروا الامتناع لغلظ أمر النجاسة في البول وبقي ما لو تلف أحد دهما في المسئلة الأولى هل يجوز له الاجتهاد لاحتمال ان التالف المتنجس أم لا فيه نظروا الأقرب الثاني

كالماءين وافرقت الأول بما تقدم والمراد بقولهم أنه أصل في التطهير عدم استوائه عن خلقة الأصلية كالتنجس والمستعمل فأنهم لم يستعملوا أصل خلقة ههنا إلى حقيقة أخرى بخلاف نحو البول وماء الورد فان كلامهم ما قد استحال إلى حقيقة أخرى (بل يخططان) أو يراقان أو يراق من أحد دهما في الآخر ونبه بالخلط على بقية أنواع التلف فلا اعتراض عليه (ثم يتيمم) ويصلى بلاعادة وعلم من تعبيره ثم ان الاراقة ونحوها مقدمة على التيمم فهى شرط لصحته لا لعدم وجوب الاعادة كما وقع لبعضهم وعبارة الشارح قوله لان معه ماء طاهر ايقين له طريق إلى عدمه وبمـ هذا فرق المصنف بين بطلان التيمم هنا وحكمته بحضرة ماء منع منه نحو سبع وقوله بل يخططان بنون الرفع كما وجد بخطه استثنافاً أو عطفافاً على ما قاله ابن مالك ان بل تعطف الجمل وهى هنا وفيما بعد لان انتقال من غرض إلى آخر كما أفاده الشارح لا لا لاضراب فاندفع ما قيل ان الصواب حذف النون لانه مجزوم بحذفها عطفافاً على مجتهد لكن الأصح خلاف ما قاله ابن مالك لان شرط العطف بيل افراد معطوفها بمعنى كونه مفرداً فان تلاها جملته لم تكن عاطفة بل حرف ابتداء لمجرد الاضراب (أو) اشتبه عليه ماء (وماء ورد)

العلم بمعنى الادراك الذي هو أحد معانيه والتعريف الثاني تعريفه بمعنى ما به الادراك أي الوصف القائم بالانسان يدرك به وهو معنى آخر للعلم وكل من المعنيين غير المعنى المراد من كلام المصنف فإنه المسائل وهو معنى ثالث له في كلام الشارح مؤخذات (قوله وهو العبادات) بيان لما في قوله المصنف ما تفقت (قوله مجازاً) أي لغويًا والمراد استعارة (قوله على تقدير

(قوله ولا يجتهد فيهما) أي للطهارة كما يأتي بخلافه للشرب يجوز ثم إذا فعل ذلك فظهر له الماء منها طهر به كما يأتي أيضا في فرع كما إذا اشتبه الماء بماء الطهور ويجوز له الاجتهاد قال في شرح المذهب ويجوز أن يتوضأ بكل منهما مرة ويغتفر التردد في النية للضرورة اهـ فقد انكشف لك انه ليس معنى الضرورة تعذرا للاجتهاد اهـ عميرة رحمه الله وقوله ويجوز أن يتوضأ الخ نقل ابن حجر عن الشرح المذکور خلاف هذا أقول والا قرب ما قاله عميرة ثم رأيت ابن قاسم على ابن حجر صرح بما قلته فقال قوله لا يتوضأ بكل منهما هذا ممنوع منعا واضحا بل كلام المجموع ٦٥ كالمذهب مصرح بالجواز إلى آخر ما أطال

به فليراجع رحمه الله (ومقتضى العلة) أي قوله للضرورة (قوله المحصلة للجزم) أي فيما لو اشتبه عليه طاهر بنجس وقدر على طاهر ييقن فلذلك لم يوجبوا عليه الجزم فيما لو وجد ماء وماء ورد فلا يقال هذا تعليل بصورة المسئلة (قوله ثم يعكس) لا يتوقف اندفاع الضرورة على العكس بل لو غسل وجهه بكاه بعد الغسلة المذكورة من كل اناه منهما مرة صح مع تقدم الجزم بالنية غاية ان فيه تكرارا لما غسله في المرة الاولى وهو لا ينافي الجزم بالنية (قوله ولو زادت قيمة ماء لورد) قد يشك على ما مر من انه اذا زادت اجرة اذابة تلج تعين استعماله أو ملج

انقطعت رائحته (توضأ بكل) منهما (مرة) ولا يجتهد فيهما وانما جازله التوضؤ بكل منهما لليقين استعمال الطهور ويعذر في تردده في النية للضرورة كمن نسي صلاة من الجس ومقتضى المسئلة انه يمنع ذلك عند القدرة على ماء طاهر ييقن لنسقد الضرورة وليس كذلك لانهم لم يوجبوا عليه سلوك الطريق المحصلة للجزم فكذلك لا يجب عليه استعمال الطهور ييقن اذا قدر عليه وان كان محصلا للجزم على انه يمكن الجزم بالنية كان يأخذ بكفه من أحدهما وبالأخرى من الآخر ويفسل به ما خديه معانا أو ياتم يعكس ثم يتم وضوءه بأحد هاتم بالأخرى ويلزمه حيث لم يقدر على طهور ييقن التطهر بكل منهما ولو زادت قيمة ماء الورد على قيمة ماء الطهارة خلافا لابن المقرئ في روضه ويفرق بينه وبين لزوم تكميل الناقص به ان لم تزد قيمته على ثمن ماء الطهارة بان الخلط ثم يذهب ما ليته بالسكينة من حيث كونه ماء ورد وهنا استعماله منفردا لا يذهب ابا السكينة لا مكان نخصيل غسالته وهذا أولى الفروق كما أوضحته في شرح العباب ثم ما تقدم من منع الاجتهاد في ماء الورد محله بالنسبة للتطهير اما بالنسبة للشرب فيجوز كما قاله المساوردي وله التطهير بالأخرى للمعكس عليه بانه ماء والفرق بينه وبين الطهرانه يستدعي الطهورية وهما مختلفتان والشرب يستدعي الطهارية وهما طاهران وافساد الشاشي رقبانه وان لم يحجج اليه فيه لكن شرب ماء الورد في ظنه يحتاج اليه وحينئذ فاستنتاج المساوردي صح لان استعمال الأخرى للطهور وقع تبعا وقد عدها امتناع الاجتهاد لشيء مقصود أو يستنفذه تبعا كما في امتناع الاجتهاد للوطء على كفه تبعا لما لو اشتبهت أمتة بامة غيره واجتهد فيها بالملك فانه بطؤها بعده لحل تصرفه فيها ولو كونه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع وما يجتهد به الأذرى من مجيء كلام المساوردي في الماء والبول بعيدا ذلك كلامه يشير إلى انه انما أباح له الاجتهاد ليشرب ماء الورد ثم يتطهر بالأخرى وهذا غير ممكن هنا وأيضا فكل من الماءين له أصل في الحل المطلوب وهو الشرب فجاز الاجتهاد لذلك بخلاف الماء والبول فالوجه انه لا اجتهاد في ذلك ونحوه كنية ومذكاة مطلقا

ما في علم من الماء لم تجب اذابته ويعدل للتيمم الا أن يجاب بأن ما يستعمله هنا حاصل بصورته فلم يترتب على استعماله تفويت ما ليس بحاصل فاشبهه ما لو ارتفعت قيمة الماء وهو في يده فانه يستعمله ولا نظرا إلى ارتفاع سعره بخلاف مسئلة الملح فانه يحتاج فيها إلى بذل مال زائد على ما يريد استعماله وذلك يعد غبنا (قوله وافساد الشاشي) أي بأنه لا حاجة للاجتهاد للشرب لجواز شرب ماء الورد مع وجود الماء الطهور فله الاندفاع على أحدهما بلا اجتهاده (قوله وان لم يحجج اليه) أي الاجتهاد (قوله في ظنه) أي مر يد الشرب (قوله وحينئذ) أي حين اذ جاوز ناله الاجتهاد (قوله في الماء والبول) أي من انه يجتهد فيهما للشرب ثم يتطهر منهما بما ظن طهارته تبعا (قوله وهذا غير ممكن هنا) فيه انه قد يكون الاجتهاد في البول وغيره ليستعمل البول فيما يجوز استعماله فيه كاطفاء نار وعجن طين (قوله ومذكاة مطلقا) أي للذكل وغيره كاطعام الجوارح

من البيانية الخ) الراجح المشهور أن الاضافة البيانية هي التي تكون على معنى من المبينة للجنس لا مطلقا فهي قسم برأسها فاعل ما ذكره طريقة أو أن مراده حكاية أقوال في المسئلة (قوله يجوز كونها زائدة) أي على مذهب الاخفش المجيز لز يادتم في الاثبات لكن الاخفش يوافق الجمهور على أنه لا بد أن يكون مجرورا هانكرة وما هنا ليس كذلك وقضية قوله لصحة المعنى

(قوله بل ان وجد اضطرار) هل يجري ذلك في المسمومة اذا منع من الاجتهاد أو اجتهد ولم يظهر له فيه نظر وقد يقال لا يجوز له المجيم في المسمومة لأن هجسه قد يؤدي الى تناول يحصل الضرر ولا بد بخلافه في الماء والبول فان غاية ما يؤدي اليه المجيم تناول النجس وأمره سهل لأنه يغسل القم ويراجع (قوله لصعوطش) لعل المراد اعطش دابة وكذا أدى خاف من العطش تلف نفس أو عضو أو منفعة والالم يجزله شربه لأن حكم النجس أه سم على منهج (قوله وعلم ان الراقاة الخ) أي من قوله أي أراد أن يستعمل لكن قال سم على منهج عند قوله قبل استعماله هذا القيد مستفاد من عبارة الاصل ان جل استعماله مآظنه على ارادة استعماله ٦٦ نأمل أه بحروفه قال حج ويمكن بقاء استعماله على ظاهره وعبارته وقيد

بل ان وجد اضطرار جازله التناول هجما والامتنع ولو باجتهاد وبذلك ينسدفع ما في التوسط وغيره (وقيل له الاجتهاد) فيها كلامان وقرق الاول بثل ما تقدم في البول (واذا استعمال) أي أراد أن يستعمل (ماظنه) الطهور من الماءين بالاجتهاد (أراق الاخر) استحبابا للثلا يتشوش بتغير ظنه فيه ما لم يخج اليه لصعوطش وعلم أن الراقاة مقدمة على الاستعمال (فان تركه) من غير اراقاة (وتغير ظنه) فيه من النجاسة الى الطهارة بسبب ظهور امارته واحتاج الى الطهارة (لم يعمل بالثاني) من ظنيه فيه (على النص) للثلا يتقض ظن بظن (بل يتيم) ويصلي (بلاعادة في الاصح) لعدم حصول طاهريتين معه والثاني يعيد لان معه طاهرا لظن فان أراقه قبل الصلاة لم يعد جرم او عبر بقوله تغير ظنه دون تغير اجتهاده تنبيه على عدم تسميته اجتهادا فقد شرطه على رأى المصنف ويجوز أن يحمل كلامه أيضا على أن على طريقته على ما ذابقي بعض الاول ثم تغير اجتهاده ثم تلف الباقي: ون الاخر ثم تيمم اذ قضية كلام المجموع ترجع لعدم الاعادة في ذلك أيضا ويجوز جعله على ما ذابقي من الاول بقية ويقيد كلامه بما اذا خلطه مائة لا قبل التيمم ليصح على رأيه ويقيد عدم الاعادة بما اذا كان يحمل لم يغلب وجود الماء فيه ويكون ذلك مع قطع النظر عن قوله في الاصح فعه يتعين تخريجه على رأى الرافعي فقط لا به طاهر بالظن ودعوى بعضهم تخالفه ما في الاعادة وانها على طريقة الرافعي لا تجب وعلى طريقة النووي تجب لان معه طهورا يتيقن غفلة عن وجوب تقييده ما أطلقه هنا بما قدمه من ان الخلط أي أو نحوه شرط لصحة التيمم وهذا المسلك في تقرير عبارته أولى من اطلاق بعضهم تخريج كلامه على الرايين وبعضهم حصروه على رأى الرافعي أما ذابقي من الاول بقية وان لم تنكفه لطهارته فانه يجب عليه اعادة الاجتهاد ان احتاج اليها لان معه ماء يتيقن الطهارة فان كان على طهارته لم تجب اعادته الا أن يتغير اجتهاده قبل الحدث فلا يصلي بتلك الطهارة لا اعتقاده الا أن بطلانها

بالاستعمال بفرض أنه لم يرد باستعمال أراد لانه لا يتحقق الاعراض عن الاستعمال به غالبا فلا ينافي ان المعتمد تدب الراقاة قبله للثلا يغلط ويتشوش ظنه (قوله لم يعمل بالثاني من ظنيه فيه) أي بل ولا بالاول أيضا لا اعتقاده بطلان اجتهاده السابق ومن فوائد جواز الاجتهاد الثاني مع امتناع العمل به انه اذا ظن به طهارة الثاني شربه أو باعه أو غسل به نجاسة أو غير ذلك وانه لو غسل اعضاءه بينهما وما أصابه الماء الاول من ثيابه يجوز له أن يطهر بالثاني (قوله قبل الصلاة) المناسب لما من ان انحاط شرط لصحة التيمم أن يقول فان أراقه قبل

التيمم (قوله لفقد شرطه) أي وهو تعدد المستبته (قوله مع قطع النظر عن قوله في الاصح) فهو

كيف يتأتى قطع النظر عنه مع التعبير به في كلامه (قوله على الرايين) أي رأى النووي والرافعي (قوله ان احتاج اليها) أي بان احدث وحضرت صلاة أخرى ولم يكن ذا كرا للدليل الاول أو عارضه معارض (قوله فلا يصلي بتلك الطهارة) ولا يصح تيممه قبل غسل اعضاءه لظنه نجاستها وهي مانعة من صحة التيمم كذا يعض المومش ويرد عليه انه لو كان كذلك لا تمتنع التيمم في مسئلة المتن وهي ما لو تغير اجتهاده بعد طهارته من الاول وحده فانه لا يعمل بالثاني ويتيمم بعد تلف ما بقي من الاول ان بقي منه شيء بلاعادة مع انه يظن نجاسة اعضاءه من أثر الوضوء الاول فالظاهر ان هذا الظن لا اعتبار به فيصح تيممه وان لم يطهر اعضاءه لا يقال يمكن حمل كلام المتن على ما لو غسل اعضاءه قبل التيمم لا نناقول هذه لو وجدت جازله بل وجب عليه عند فقد استعمال الثاني حيث ظن طهارته كما قاله البلقيني كثيره

بدونه ان كل ما يصح المعنى بدونه يصح أن يكون زائدا ويرد عليه نحو قوله تعالى الله الا من قبل ومن بعد وقوله تجري من تحتها الانهار وقد يقال ما المانع من جعل من هنا التعدية وهو الظاهر واحتج اليها الضعف العام بل بقوله بالجملة الدعائية (قوله والفرق لاخ) أي لان يوم الجمعة ظرف للنداء والتصنيف ليس ظرفا للال كثار (قوله وهنا التجاوز والاكثار) عبارة الشهاب

(قوله وهو ظاهر) خلافا لـ (قوله ثم اذا أعاده) أي أعاد الاجتهاد (قوله وبهذا فارق جواز الخ) أي بقوله لما فيه من نقض الخ (قوله لا انتفاء التعليل) هو قوله لما فيه من نقض الاجتهاد بالاجتهاد الخ (قوله يريد فعلها) أي ما لم يكن باغيا على طهارته (قوله بخلاف الثوب) لو اجتهد في ثوبين طاهر ونجس ولم يظهر له الطاهر فهل يصلي عاريا ولا اعادة عليه لانه عاجز عن الوصول الى الطاهر فكان كالمعدوم أو يصلي عاريا وعليه الاعادة لوجود ثوب طاهر معه في الجملة أو يصلي في كل مرة كالماء وماء الورد كل محتمل والا قرب الثاني ويفرق بين منع صلاته بكل منهم مرة وبين وضوئه بكل من الماء وماء الورد بانه يلزم على هذا الصلاة بيقين النجاسة فيكون مرتكباً لعبادة فاسدة دون الماء وماء الورد فتأمل ٦٧ ثم رأيت في باب شروط الصلاة بعد قول المصنف ولو واشتبه

طاهر ونجس اجتهد ما نصه ولو اجتهد في التوبين ونحوهما فلم يظهر له شيء صلى عاريا وفي أحد البيتين لحرمته الوقت وزمنته الاعادة لكونه مقصرا بعدم ادراك العلامة ولان معه ثوبا ومكانا طاهرا يتيقن اه بحروفه رحمه الله وقوله لكونه مقصرا يؤخذ منه وجوب القضاء فوراً وبه صرح ائصارح في الصوم وابن حجر أيضا فيما لو لم يروا الهلال فافطر رواه تبيين انه من رمضان وعلوه بتقصيرهم بعدم الرؤية (قوله وفرق بما تقدم) أي من قوله لما فيه الخ (قوله ولو على

فهو كالواحد وتغير اجتهاده قاله ابن الرامد وهو ظاهر ثم اذا أعاده فان اتفق الاجتهادان فذاك وان اختلفا بان ظن طهارة ما ظن نجاسته أولا فمعه الخلاف السابق والارجح منه عدم العمل بالثاني وان كان أو ضح من الاول لما فيه من نقض الاجتهاد بالاجتهاد ان غسل ما أصابه الاول ومن الصلاة بنجاسة ان لم يغسله وبهذا فارق جواز العمل بالثاني في تطهيره من الثوب والقبلة واستنبط الباقين من التعليل السابق ان محل عدم العمل بالثاني اذا لم يستعمل بعد الاول ماء طهورا يتيقن أو باجتهاد غير ذلك الاجتهاد لا انتفاء التعليل حينئذ الذي ذكره في هذا التصوير قال ولم أر من تعرض له قلت وهو واضح وقد أفنى به الوالدرجة الله تعالى وعلم مما تقدم وجوب اعادة الاجتهاد لكل صلاة يريد فعلها نعم ان كان ذا كرا لدليله الاول لم يعده بخلاف الثوب المظنون طهارته بالاجتهاد فان بقاءه بحاله بمنزلة بقاء الشخص متطهرا فيصلي فيه ما شاء حيث لم يتغير ظنه سواء أكان يستتر بجميعة أم بمكنة الاستتار ببعضه لكبره فقطع منه قطعة واستتر بها وصلى ثم احتاج الى السترة لثان ما استتر به فلا يحتاج الى اعادة الاجتهاد كما اقتضاه كلام المجموع وهو المتمدخ لا قاله بعض المتأخرين وخرج ابن سريج من النص في تفسير الاجتهاد في القبلة العمل بالثاني وفرق بماتقدم (ولو أخبره بتنجسه) أي الماء أو غيره أو باس استعماله ولو على الابهام أو بطهارته على التعيين قبل استعمال ذلك أو بعده وفارق الابهام ثم التعيين ههنا بان التجسس على الابهام يوجب اجتنابها والطهارة على الابهام لا تجوز استعمال واحد منهما وان استويا في افادة الابهام في جواز الاجتهاد في كل منهما (مقبول الرواية) رجلا كان أو امرأة عبدا كان أو حرا بصيرا كان أو أعمى عن نفسه أو عن عدل آخر بخلاف الكافر والفاسق والمجهول والمجنون والصبي ولو مميزا

الابهام) ومثل ذلك ما لو توضع من أحدائين بلا اشتباه فاجتهدوا على الابهام فاجتهدوا في نجاسته ما طهر منه فوجب اعادة ما صلاه تلك الطهارة وعبرة سم على منهج قوله ولو أخبر الخ لو توضع شخص من أحدائين ولم يعلم فيهما نجاسة وصلى ثم أخبره عدل بنجاسة أحدهما لا على التعيين فالوجه كما نقله شيخنا طيب عن بعضهم وارتضاه وجوب اعاده الصلاة لتبين نجاسته أحدهما وان كان الواجب الاجتهاد اه بحروفه (قوله قبل استعمال ذلك) متعلق بقوله ولو أخبر الخ (قوله وان استويا) أي الابهامان وهما الابهام الطهارة والابهام النجاسة في جواز الخ وعبرة حج وان استويا في افادة الابهام في كل جواز الاجتهاد في كل منهما وهي أوضح لصراحتها في ان جواز مفعول الافادة (قوله أو عن عدل) أي عينه كزيد وعرف المخبر عنه عدله وكذا الوفاة أخبرني عدل وكان من أهل التعديل على ما يأتي عن شرح المسند (قوله والفاسق) اقتضاه في المحترز على ما ذكر يفسد أن من لم يحافظ على مرواة أمثاله تقبل روايته أي وهل هو كذلك أولا فيه نظير فليراجع وقياس ما قالوه في الصوم وفي دخول الوقت من انه لو اعتقد صدق الفاسق عمل به مجتبه هنا (قوله والمجهول) أي مجهول العدالة اما مجهول الاسلام فينبغي أن يقال أخذ بما يأتي فيما لو وجد قطعة لحم في اناء أو خرقه ان كان يلد لا يحوس فيه أو كان المسلمون

ابن حجر كما أنهم أي الأصحاب هنا جازوا إلا كثار قال الشهاب ابن قاسم فيه تأمل انتهى (وأقول) لعل وجه أمره بالتأمل أن حله للثمن حينئذ ليس على تطير حله للثمن المذكور لأنه جعل عمرا الذي هو مدخول من قيمته مفسد ولا فتنطسيرة في المتن أن يقال تجاوزوا التصنيف في الأكتاف ثم بعد ذلك ينظر في معناه فإنه لا يظهر له معنى هنا ولعل عبارة الشيخ لتجاوز الأكتاف ترجع إلى عبارة الشهاب ابن حجر وإن كان فيها ما قدمناه وتكون الكتابة حرقها إلى ما هو موجود في نسخ الشيخ (قوله مما ذكر في قوله) الأولى حذف ذلك والاقتصار على لفظ في (قوله بدل اشتمال) فيه نظر من وجوه تعلم بمراجعة كلام النضاه في بدل الاشتمال ونبه على بعضها هنا الشهاب ابن قاسم (قوله وفيه أن لم يجعل الخ) قال الشهاب ابن قاسم يجب بحذف

أكثر حكمه بإسلامه والا فلا لكن هذا وإن حكمه بإسلامه لا تعلم عدلته إلا إذا اكتفى في قبول الخبر بظاهر العدله وقلنا المراد بظواهرها أن لا يعرف له مفسق وهو ما جرى عليه الشارح في ولي النكاح وشاهد به ولعل المراد بمجهول العدالة من عرف له مفسق ثم شك في توبته منه والاقن لم يعرف له مفسق مستور العدل لا لمجهولها على ما جرى عليه الشارح نعم على ما جرى عليه المحلى ثم من أن مستور العدالة من عرف ٦٨ بها ظاهرا نقول هو من لم يعرف حاله اه (قوله وفيما يعتمد المشاهدة) أي

ولو كان أخبارهم فيما يعتمد المشاهدة (قوله نعم لو قال) كأنه استدراك على عدم قبول خبر المجهول (قوله ونحوه) أي ونحو خبره (قوله) الأناؤه ومثله كل ما أخبر به بعد البلوغ مستندا لما يقنه قبله واقتصاره على أخبار الصبي بعد بلوغه قد يفهم أن الكافر والفاسق إذا أخبر به بعد إسلامه الأول وتوبة الثاني لا يقبل خبره وينبغي أن يأتي في خبرهما ما ذكره في شهادتهما (قوله في غير المجنون) ومثله الصبي الغير المميز (قوله في هذا الأناؤه قبل)

وفيما يعتمد المشاهدة فإن روايتهم لا تقبل نعم لو قال من هو من أهل التعديل أخبرني بذلك عدل فإنه يؤخذ به كما قاله الرافعي في شرح المسند ولو أخبر الصبي بعد بلوغه عما شاهد في صباه من نجس أناة ونحوه قبل ووجب العمل بمقتضاه في الزمن الماضي أيضا ومحل ما تقرر من عدم قبول من تقدم بالنسبة لأخبارهم عن فعل غيرهم من أخبارهم عن فعل نفسه في غير المجنون كقوله بليت في هذا الأناؤه قبل كما قاله جع قياسي على ما لو قال أنا متطهر أو محدث وكما يقبل خبر الذي عن شأنه بأنه ذكاه أو كذا خبره عن فعل نفسه أخباره المتواتر بان كان جميعا يؤمن توأموهم على الكذب على أن القبول أغاهو من حيث العلم لا من حيث الأخبار وعلم ما تقرر أن قول نحو الفاسق ممن ذكر طهرت الثوب مقبول لأخباره عن فعل نفسه بخلاف قوله طهر هذا الثوب أو غسل الميت وإن جرى بعضهم على قبوله في الشقين (وبين السبب) في تنجسه أو استعماله أو طهره كولو غلب سواه كان عاميا أم فقها موافقا للمخبر أم مخالفا (أو كان فقها) في باب تنجيس المياه (موافقا) للمخبر في مذهبه في ذلك (اعتمده) حقا بخلاف غير الفقيه أو الفقيه المخالف أو المجهول مذهبه فلا يعتمد من غير تعيين لذلك لا احتمال أن يخبر بتنجيس مالم يتنجس عند المخبر ومثل ذلك مالم كان الحكم الذي يخبر به قد وقع فيه نزاع واختلاف ترجح فيكون الأرجح فيه أنه لا بد من بيان السبب لأنه قديم قد ترجح مالا يعتد بالمخبر ترجحه وحينئذ فيعلم من قوله فقها موافقا أنه يعلم الأرجح في مسائل الخلاف ويظهر أن محل ما تقرر بالنسبة للقلد أذهو الذي يعلم اعتقاده فيتنظر هل المخبر يوافقه أم لا أما المجتهد فيبين له السبب مطلقا وإن عرف اعتقاده في المياه لا احتمال تعبير اجتهداه وقد كرت الفرق بين ما هنا من

وجوب

أي ولو غلب على الظن كذبه احتياطاً للعبادة ومحله أيضا إذا لم

تقطع العادة بكذبه والأفلا يقبل خبره لكن التوجيه بالاحتياط للعبادة لا يأتي في قبول خبرهم عند قول أحدهم طهرت الثوب (قوله وكذا خبره عن فعل نفسه) أي أخبار من تقدم من غير المجنون والصبي الذي لم يميز (قوله من حيث العلم) أي فإن الخبر المتواتر يفيد العلم لا الظن (قوله موافقا) كتب شيخنا بهامش المحلى لو شك في موافقه فالظاهر أنه كالمخالف وكذا الشك في الحق الأصل عدمه فيما يظهر اه وأقول هذا مأخوذ من قول الشارح والمجهول موافقه وتأمل اه سم على منهج رحمه الله (قوله للمخبر في مذهبه في ذلك) زاد حج وأعار فابه وإن لم يعتقه فيما يظهر لان الظاهر أنه اغتاض خبره باعتقاده لا باعتقاده نفسه لعله أنه لا يقبله فالتعير بالموافق للغالب فإن قلت يحتمل أنه يخبره باعتقاده نفسه ليخرج من الخلاف قلت هذا احتمال بعيد عن يعرف المذهبين فلا يقول عليه على أنه غير مطرد اه (قوله اعتمده) لا يبعد أن يدخل في اعتقاده وجوب تعهير ما أصابه من الماء المخبر بتنجسه وإن لم تنجس بالظن لأن خبر العدل بمنزلة اليقين شرعا فليراجع اه سم على حج (قوله واختلاف ترجح) ومن ذلك ما يقع من الاختلاف بين الشهاب ابن حجر والشارح (قوله فيمين له) أي المخبر

المضاف أي من تصنيف المبسوطات (قوله المذهب المنق) تفسير للمعبر باعتبار أصله لا بالنظر لحال العلية (قوله مجازا) أي

(قوله في شرح العباب) عبارته فيه وهو أن في الردة قبلنا الشهادة بها مطلقا من الموافق وغيره مع الاختلاف في أسبابه إلا أن المرتد ممكن من أن يبرهن عن نفسه وإياي بالشهادتين لعدم الاتيان بهما مع سكوته تقصير بل ذلك قرينة دالة على صدق الشاهد ولا كذلك الماء وعبرة ابن حجر هنا وانما قبلت الشهادة على الردة مع الإطلاق على ما يأتي في غليظا على المرتد لا مكان أن يبرهن عن نفسه اه بجزوفه (قوله ولغ الكلب الخ) عبارة المصباح ولغ الكلب وغيره من السباع يبلغ ولغ من باب نفع وولو غاشرب بلسانه وسقوط الواو كما في يقع ولغ بلغ من بابي وعدو وورث لغة ويبلغ مثل وجل وجل لغسة أيضا ويتعدى بالهمزة فيقال أولغته إذا سقيته اه بجزوفه رحمه الله (قوله وأمكن صدقهما) أي بأن لم يضيفاه لوقت بعينه (قوله فلو تارضاه في الوقت) عبارة حج والال كان استويا ثقة أو كثرة أو كان أحدهما أو ثق والآخر كثر سقطا وبقي أصل طهارته اه وهو مخالف لما هو قول الشارح عمل بقول أو ثقهما فان المتبادر منه تقديم الاوثق وإن كان غيره أكثر عددا بل يكاد يصح به قوله فان استويا الخ (قوله فبالا كثر عددا) ظاهره ولو كان من النساء أو العبيد فليراجع (قوله عملا بالاصل) أي مع غلبة النجاسة على أبدانهم ومن ذلك الخبز المخبوز بمصر ونواحيها فان الغالب فيها النجاسة ٦٩ لكونه يخبز بالسرجين والاصل فيه الطهارة (قوله في أوافى الفخار)

وكعدم الاستنجاء في فرج الصغير ونجاسة منقذ الطائر والبهيمة فلو جلس صغير في حجر مصل مثلا أو وقع طائر عليه فتصم بحكة صلانه استصحابا لاصل الطهارة في فرج الصغير وما ذكر معه وإن اطردت العادة بنجاسته (قوله كعرق لدواب) أي وإن كثر (قوله ولعاب الصغار) أي للدم وغيرها (قوله غسل ثوب جديد) أي ما لم يغاب على ظنه بنجاسته ومما يغاب

وجوب التفصيل وعدم وجوبه في نحو الردة في شرح العباب ولو اختلف عليه خبر عدلين فصاعدا كان قال أحدهما ولغ الكلب في هذا البناء دون ذلك وعكسه الآخر وأمكن صدقهما صدقا وحكم بنجاسة الماءين لاحتمال الولوج في وقتين فلو تارضاه في الوقت أيضا بان عيناه عمل بقول أو ثقهما فان استويا فبالا كثر عددا فان استويا سقط خبرهما لعدم المرجح وحكم بطهارة الاناءين كالوعين أحدهما كلبا كان قال ولغ هذا الكلب وقت كذا في هذا الاناء وقال الآخر كان ذلك الوقت ببلد آخر مثلا ولو رفع نحو كلب رأسه من اناء فيه مائع أو ماء قليل وفيه رطب لم ينجس ان احتمل ترطبه من غيره عملا بالاصل والانتجيس ولو غلبت النجاسة في شيء والاصل فيه طاهر كثياب مدهنى الخروم وتمددين بنجاسة ومجانين وصبيان وجزارين حكم بالطهارة عملا بالاصل وإن كان مما اضطردت العادة بخلافه كما يستعمل السرجين في أوافى الفخار خذ لا فالساو ردي ويحكم أيضا بطهارة ما عمت به البساوى كعرق الدواب ولعابها ولعاب الصغار والجوخ وقد اشتهر استعماله بشحم الخنزير ونحو ذلك ومن البدع المذمومة غسل ثوب جديد وجمع وقم من نحو كل خبز والبقل النابت في نجاسة متنجس نعم ما ارتفع عن منبته طاهر ولو وجد قطعة لحم في اناء أو خرقة ببلد لا يجوز فيه فهي طاهرة أو مرمية مكشوفة فتجسه أو في اناء أو خرقة والجوس بين المسلمين وليس المسلمون أغلب فكذلك فان غلب المسلمون فطاهرة ولما ذكر الاجتهاد في نحو الماء وهو مظروف ولا بدله من ظرف استطرذ

كذلك ما اعتيد من التساهل في عدم التحرز عن النجاسة ممن يتعاطى حيا كته أو حيا طمته ونحوهما (قوله فان غلب المسلمون) قال سم في حواشي شرح البهجة الكبير بعد نقله مثل ما ذكر عن الروض وشرحه وقضية قوله فتجسه أنها تنجس ما أصابته وهو ممنوع لأن الأصل الطهارة وقد صرح بعضهم بانها لا تنجسه حيث قال وهذا بالنسبة للكل كما فرضه في المجموع أما لو أصابت شيئا فلا تنجسه اه وسبقه الاسنوى الى ذلك حيث اعترض صنيع الروضة واستحسن صنيع القهولي الموافق للمجموع لفرضه الكلام في حال الاكل وعدمه ثم قال وهي طاهرة بكل حال لأن الأصل الطهارة اه بقي أنه هل تصح الصلاة مع حملها فيه نظر وقضية قوله وهي طاهرة بكل حال الصحة نعم حملها حال النية ربما يمنع انعقادها للشك الآن يقال لا اثر للشك مع العمل بالاصل كالولشك في الحدث فان نيته صحيحة اه أقول وقد يمنع قوله مع العمل بالاصل بأن لم يعمل بالاصل بدليل حرمه الاكل اذ لو لا الحكم بنجاسته ما حرم أكله والصلاة بما حكم بنجاسته باطله وانما لم تنجس ما أصابه لانه لا يلزم من النجاسة التجنيس ونظيره ما لو اشتبه طاهر بنجس ثم أصابه من أحد الاناءين رشاشا وقد تقدم ان الصلاة معه باطلة وقول سم وهي طاهرة بكل حال بقية هي جواز الاكل فليتأمل في فائدة محلول وجد قطعة لحم مع حداة مثلا هل يحكم بنجاستها عملا بالاصل وهو عدم تذكية الحيوان أم لا فيه نظر الاقرب الاقول العلة المذكورة ونقل عن شيخنا الشوهرى فيه تردد

استمارة (قوله كما هنا) فيه منع ظاهر اذ المراد هنا المعنى الاعم كاعلم من صدر كلامه وعبارة الشهاب ابن حجر ثم غلب على الراجح ومنه قولهم المذهب في المسئلة كذا (قوله ينص بكسر النون لا غير) (قوله وبأنه يحزم) في المحرر هذا شروع في الجواب عن الاعتراض على الرافي المار ويؤخذ من قول الشيخ فيما مر عقب قول المصنف أن ينص في مسائل الخلاف جواب آخر عن هذا قائل (قوله زمانه) الضمير فيه للمصنف فالالف واللام في العصر معاقبة الضمير (قوله من الاقلين) من فيه بيانية

(قوله أي واقضاء) أخذه من قوله الاتي وكذا اتخذه الخ فانه يغيد جواز افتناء غير الذهب والفضة (قوله ومن مخضب) أي اجانة من حجر مختصر الصحاح للقرطبي (قوله وجلد الاتي) أي لا يرد على حصر الحرمة فيما ذكر من الذهب والفضة المغصوب الخ لان حرمة ما ليست من تلك الحثيثة بل من حيث حرمة الاتي والاستيلاء على حق الغير كذا ذكره في شرح الروض على ما نقله بر قال سم في حواشي شرح البهجة الكبير أقول يرد على هذا الجواب ان حرمة ما ذكره هنا في حصر الحرمة فيه ليست من حيث الطهارة بل هو من تلك الحثيثة حلال فلا فرق بين ما حصر الحرمة فيه وما ذكره هنا في حصر الحرمة فيه (قوله وخرج بالطاهر النجس) أي والنجس ٧٠ (قوله لوجود التضعيع) وهو محرم في بدن وكذا ثوب بناء على حرمة التضعيع به فافيه

وهو ما صححه المصنف في بعض كتبه اه ح وهو المعتمد (قوله لا في جاف) عطف على قوله في نجوما قليل (قوله كما في التوسط) لا اذ رعى (قوله فيحرم استعماله مطلقا) جافا أم لا ولكن يوجد في بعض النسخ لكن الاوجه خلافه والصواب ما في الاصل ما يأتي في اللباس (قوله في الطهارة وغيرها) وان لم يؤلف كان كبه على رأسه واستعمل أسفله فيما يصلح له كما شمله اطلاقهم اه ح رحمه الله (قوله ان يسقى به مثلا غير مكاف)

السلام على ما يحل من الظروف فقال (ويحل استعمال) أي واقضاء (كل انا طاهر) من حيث كونه طاهرا في الطهارة وغيرها اجماعا وقد توضح عليه الصلاة والسلام من شئ من جلد ومن قدح من خشب ومن مخضب من حجر فلا يرد المغصوب وجلد الاتي ونحوها وخرج بالطاهر النجس كالمخضم من جلد ميتة فيحرم استعماله في نجوما قليل ولا ينافي الحرمة هنا ما يأتي من كراهة البول في الماء القليل لوجود التضعيع بالنجاسة هنا وعدم ذلك ثم لا في جاف والائناء غير رطب أو كثير لانه يكره ويحل ذلك كما في التوسط في غير ما اتخذ من عظم كلب أو خنزير وما تفرغ منه ماء أو من أحدها وحيوان آخر اما هو فيحرم استعماله مطبوخا ولا يرد على المصنف لان المفهوم فيه تفصيل وتكفي مخالفة حكم المفهوم حكم المنطوق (الاذهب أو فضة) أي اناهم ما (فيحرم) استعماله على الرجال والنساء والخنثى في الطهارة وغيرها من غير ضرورة حتى يحرم على المكاف ان يسقى به مثلا غير مكاف والاستثناء في كلامه منقطع ان نظرنا الى التأويل المار قال صلى الله عليه وسلم لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها رواه الشيخان ويقاس بما فيه ما في معناه فان دعت ضرورة الى استعماله كمرود منهم الجلاء عينه جاز وسواء كان الاثناء صغيرا أم كبيرا نعم الطهارة منه صحيحة والمأكول ونحوه حلال لان التحريم للاستعمال لا بخصوص ماد كرو ويحرم التطيب منه بنجوما ورد والاحتواء على مضرة منه أو جلوسه بقرها بحيث يعدم تطيبها عرقا حتى لو بخر البيت بها أو وضع ثيابه عليها كان مستعمالا لها ويحرم بنجور نحو الميت بها أيضا والحيلة كما في المجموع في الاستعمال اذا كان في اثناء عماد كروا بنجور منه الى شيء آخر ولو في أحد كفيه التي

لا

وذلك لان فيه استعمالا من الولي وقضيته انه لا يحرم عليه دفعه للصبي الشرب

منه بنفسه وقد يقال انه غير مراد لانه يجب عليه منه من المحرمات وان لم يأثم الصبي بفعلها ومثله اعطاؤه آلة اللهو كالزمار فينبغي أن يحرم لئلا يولد ترك ذلك كما انه لا تظن له تأذيه بضرب الولي له تأديبا (قوله الى التأويل المار) هو قوله من حيث كونه طاهرا الخ (قوله ولا تأكلوا في صحافها) الصحفة هي مادون القصعة فهي من عطف الخاص على العام لان الانية تشمل الصحفة وغيرها وعليه فليس التقييد بها الاخراج غير هابل لان الغالب في المادة الاكل في الصحاف دون الشرب (قوله الى استعماله) أي ما ذكر من الذهب والفضة لا يقيده كونه اثناء ليصبح التمثيل بالمرود (قوله بنجور الميت) أي كالمصغير (قوله والحيلة كما في المجموع) قال في شرح العباب ثم الطاهر ان هذه الحيلة اغتنم حرمة الاستعمال بالنسبة للتطيب منه لا بالنسبة لاتخاذ وجه الطيب فيه لانه مستعمل له بذلك وان لم يستعمله بالاختصاص وقديتوهم من عبارته اختصاص الحيلة بحالة التطيب وليس كذلك وعبارة الجواهر من ابتلي بشيء من استعمال آنية الذهب قد صلب ما فيها في اثناء غيرها بقصد التفرغ واستعماله فان لم يجد فليجعل الطعام على رغيغ ويصب الدهن وماء الوردي في يده

(قوله بأن يذكر فيها) فليس المراد من تنبيهه على القيود المحذوفة أن يقول هنا قيد محذوف كما هو ظاهر العبارة (قوله والتنبيه
اعلام تفصيل الخ) هذا تعريف للتنبيه في حد ذاته لا بالنظر إلى الكلام فيه - ههنا لأن المراد هنا ذكر قيود ليست في المحذول

اليسرى ثم يأخذه منه باليمنى ويستعمله ويصب الماء للوضوء في يده ثم يصب من يده إلى محل الوضوء وكذلك للشرب أي بأن
يصب في يده ثم يشرب منها قال غيره وكذلك الوعد يسراه ثم كتب بيمينه اه ثم قال ونظر ابن الاستاذ في التفرغ في يساره بأنه
يعد في العرف مستعملاً ويرد منع ما ذكره قال وتضمن ذلك أن غيره لو صب عليه من أثناء الذهب في الوضوء وغيره لم يكن
مستعملاً لأنه ما باثر فإن كان اذن له صلى من جهة الامر فقط ثم قال وأفاد قول المصنف مثلاً أن الصب في اليسرى ليس
بشرط وهو كذلك اه وعبارته في شرح الارشاد قال في المجموع والخيلة في استعمال ما في اناء النقد أن يخرج منه إلى شيء بين
يديه ثم يأكله أو يصب الماء في يده ثم يشربه أو يطهر به أو ماء الورد في يساره ثم ينقله ليمينه ثم يستعمله اه وكان الفرق بين
ماء الورد والماء فيما ذكره أن الماء يباثر استعماله من أنائه من غير توسط البدعادة فلم يعد صبه فيها ثم تناوله منها مستعملاً
لأنائه بخلاف الطيب فإنه لم يتدفق فيه ذلك لا بتوسط اليد فاحتج بنقله منها إلى اليد الأخرى قبل استعماله والا كان مستعملاً
لأنائه فيما اعتد فيه اه وقوله أو ماء الورد في يساره أي بقصد التفرغ كشرطه في شرح العباب أخذ من الجواهر اه
سم على رجعه مائة (قوله في يده اليسرى) هذا في غير الماء أما هو فلا يشترط ٧١ فيه ذلك بل يكفي صبه في يده ثم يشربه
منها من غير نقل إلى

الآخر كما يفيد ما تقدم
عن شرح الارشاد قوله
ثم يستعمله (نعم هي لا تمنع
حرمة الوضع في الاناء ولا
حرمة اتخاذه فتقط له اه
ابن حجر رحمه الله (قوله
المهيا منها) قضيته انه لو
بال في اناء ليس معد للبول
لا يحرم والظاهر انه غير
مراد (قوله والشراريب
الفضة) أي التي تجعلها
فيما تزين به بخلاف ما
تعمله في نحو اناء تشرب منه
أو تأكل فيه (قوله مركبة

لا يستعملها في يده اليسرى ثم في اليمنى ثم يستعمله ويحرم البول في اناء منها
أو من أحدهما ولا يشك ذلك بل الاستحباب - ما لان الكلام ثم في قطعة ذهب أو فضة
لا فيما طبع أو هي من هذه المذاهب كالأناة المهيا منها للبول فيه وتحرم المكحلة والمرود والخلال
والأبرة والمجمر والمعلقة والمنشط ونحوها من ذهب أو فضة والكراسي التي تعمل للنساء
لمحقة بالآنية كالصندوق فيما يظهر كما قاله البدر ابن شعبة وشراريب الفضة غير محرمة
لغيرها فيما يظهر لعدم تسميتها آنية وعلة التحريم في النقيدين مركبة من العين والخيل كما يدل
عليه كلامهم ولا فرق في حرمة ما تقدم بين الخلوة وغيرها إذا خيل مع جودته على تقدير
الاطلاع عليه ولو وجد الذهب والفضة عند الاحتياج استعمال الذهب فيما يظهر
وحمل حرمة استعمال الذهب ما لم يصدأ فإن صدأ أي بحيث يستر الصدأ جميع ظاهره وباطنه
بحيث لا يبين جاز نعم يجري فيه التفصيل الآتي في الموه بنحو نحاس (وكذا) يحرم (اتخاذه) أي
اقتناؤه من غير استعمال (في الاصح) لأن اتخاذه يجري إلى استعماله والثاني لا اقتنائه على
مورد النهي عن الاستعمال ويحرم تزيين الحوائط والبيوت بالآنية النقيدين ويحرم تحلية
الكعبة وسائر المساجد بالذهب والفضة (ويحل) الاناء (الموه) أي المطلي بذهب أو فضة أي
يجوز استعماله (في الاصح) لقلة الموه به فكانه معدوم والثاني يحرم للخيل وكسر قلوب
الفقراء فإن كثرا لموه به بأن كان يحصل منه شيء بالعرض على النار حرم ولو اتخاذه من أحدهما

من العين) أي من ذات الذهب والفضة قال سم على منهم فأنخيل جزءة أو شرط اه قال في حواشي الروض الفرق بين
شطر العملة وشطرها أن شطر العملة الوصف المناسب أو المتضمن معنى مناسب وما يقف عليه الحكم ولا يناسب هو الشرط قاله
الفرق في شفاء الغليل اه ولا ينافيه قول الشارح مركبة وان كان ظاهراً في أن كلام من العين والخيل جزءة بل جواز أن يريد
بالتركيب أن كل واحدة من كل واحد حتى يبقى الحكم ببقاء أحدهما (قوله فان صدق) صدق كتعب كما في المصباح اه فالمصدر
صدأ بوزن تعب وأما الوسخ الذي يستر الاناء فالصدأ بالمد (قوله بنحو نحاس) أي فان كان الصدأ لو فرض نحاساً تحصل منه شيء
بالعرض على النار لم يحرم والاحرم (قوله في الاصح) ونما جاز اتخاذه نحو ثياب الحرير بالنسبة لرجل على خلاف ما أتى به ابن
عبد السلام الذي استوجبه بعضهم لأن لنفسه ميلاً ذاتياً لذلك أكثر فكان اتخاذه مظنة استعماله بخلاف غيره اه (قوله
لأن اتخاذه يجري إلى استعماله) كآلة الله وقال الزركشي كالسبابة ومن مار الرعاة وككالب لم يحتج له أي حالاً وقد واحد
الفواسق الخمس وصور نقش على غير محتمن وسقف موه بنقد يحصل منه شيء اه وما ذكره في الفرد غير صحيح لنصرهم
بعضه يبعه والانتفاع به وما أدى إلى معصية له حكمها اه (قوله ويحرم تحلية الكعبة) هل من التحلية ما يجعل من

علمت منه كما قدمه (قوله وهي مطلوب خبري الخ) سياق في أو آخر الخطبة تعريفة بغير هذا (قوله فصار حاصل كلامه ومنها ذكر الخ) قال الشهاب بن قاسم يجوز كونه على حذف مضاف مفهوم من السياق أي تحقيق مواضع فيظهر صحة الجمل انتهى (وأقول) ما المانع من قراءة مواضع بالجر بالقصة عطفا على قيود فيكون من مدخول التنبيه ولا يحتاج الكلام جنة سد إلى تأويل ولا تقدير ما لم يدل عليه اللفظ إذ لا خفاء أن منها خبر مقدم فتصل عبارته إلى قوائمه التنبيه على قيود الخ فلا يعترض (قوله وبدلناهم الآية) أي فانه ذكرهم ما المفعول الذي هو الضمير فيها كالتي بعدها (قوله أي حالة يعبر فيها بالظاهر الخ) - صريح

الذهب والفضة في ستر الكعبة أو تختص بما يجعل يابها أو جدرانها فيه نظروا الذي يظهر الآن الأول (قوله أي المطلي) هو يضم الميم واسكان الطاء وفتح اللام اه بكري والقياس انه يفتح الميم وعبارة المختار طلاء بالدهن وغيره من باب رمي وتطلى بالدهن واطلى به على افتعل اه بحر وفه ولم يذ كر اطلاق قياس ما فيه أن يقرأ بفتح الميم وتشديد الياء كرمي فان قياس اسم المفعول منه على مفعول فيقال طلاء يطاويه فهو مطاوى قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ثم كسر ما قبله التسمي وفتح ع إذا حرمنا الجلوس تحت سقف عمود بما يحصل منه شيء بالعرض على النار فهل يحرم الجلوس في ظله الخارج عن محاذاته فيه نظروا ويحتمل أن يحرم إذا قرب بخلاف ما إذا بعد أخذ من مسئلة الحجرة اه سم على ج رحمه الله وعلى هذا لو لم يكن في البدن محل يتسكن من صلاة الجمعة فيه الا هذا فهل بعد ذلك عذر في عدم ٧٢ حضور الجمعة أم لا فيه نظروا الأقرب الثاني لأن استعمال الذهب جائز للحاجة

وحضورها حاجة أي حاجة (قوله أو جدار) عبارة ابن حجر أما فعل التعمية فخرام في نحو سقف وائاء وغيرهما اه واطلاق غيرهما شامل للتعمية من المرأة لما تزين به من تخاس أو غيره وقياس ما يأتي عن ابن حجر في آلة الحرب جواز الحاجة التزين به (قوله أو على الكعبة) نعم بحث حله في آلة الحرب تمسكان كلامهم بشمله ويوجه بعد تسليمه بانه حاجة كما يأتي اه ج وقضية قوله ويوجه بعد

وهو به نحو تخاس فان حصل منه شيء بالعرض على النار حل استدامته والا فلا وحمل ما ذكر بالنسبة لاستدامته أما الفعل فخرام مطلقا ولو على سقف أو جدار أو على الكعبة وليس من التعمية لصق قطع نقد في جوانب الائاء المعبر عنه في الزكاة بالتحلية لا مكان فصلها من غير نقص بل هي بالضبة للزينة أشبه فيأتي تفصيلها فيما يظهر وقد عرف بعضهم الضبة في عرف الفقهاء بانها ما يلقى بالائاء وان لم ينكسر وهو صريح فيما ذكر وبهذا يعرف جواز تحلية آله الحرب وان كثرت كالأضبة لحاجة وان تعددت وان اطلاقهم تعريم تحلية غيرها محمول على قطع يحصل من مجموعها قدر ضبة كبيرة لينة (و) يحل الائاء (النفيس) في ذاته من غير النقدين (كياقوت) أي يحل استعماله واتخاذ (في الاظهر) لعدم ورود نهى فيه ولا تنفقاء ظهور معنى السرف فيه والخيل لا نعم بكمه ومقابلته انه يحرم الخيل لا وكسر قلوب الفقراء وردبانه لا يعرفه الا الخواص اما نفيس الصنعة كزجاج وخشب محكم الخراط فيحل بخلاف ومحل الخلاف في غير فص الخاتم اما هو فيجوز قطعها (وما ضبب) من ائاء (بذهب أو فضة ضبة كبيرة لينة حرم) استعماله واتخاذ ومثله ما إذا كانت مع كبرها بعضها لينة وبعضها الحاجة وكان وجهه انه لما انهم ولم يتميز عما للحاجة غلب وصار المجموع كانه للزينة وعليه لو غلب الزينة على الحاجة كان له حكم مال الزينة وهو ظاهر (أو صغيرة بقدر الحاجة فلا) يحرم ولا يكره فان كان بعضها لينة وبعضها حاجة جازت مع الكراهة (أو صغيرة لينة أو كبيرة لحاجة جاز في الاصح) نظروا للصغر والحاجة لكن مع الكراهة وشملت الضبة للحاجة ما لو عت جمع الائاء وهو كذلك والقول بأنها

تسليمه التوقف فيه وعبارة سم على المنهج وقد صرحوا في باب اللباس بتعريم تعويبه الخاتم والسيف لا مطلقا واستشكل على التفصيل هنا مع ضيق باب الآية وأجيب بحمل ما هناك على نفس الفعل وبأن الخيل لا في الملبوس أشد اه وقضية قوله والخاتم انه لا فرق فيه بين كونه لامرأة أو رجل (قوله كياقوت) قال شيخنا الزايد ومن النفيس طيب رفيع كسك وعنبر وكافور لا من نحو صندل كنفس بصنعتة اه (قوله ومحل الخلاف في غير فص الخاتم) أي من النفيس وعبارة المختار فص الخاتم بالفتح والعامية تقول بالكسر وجمعه فصوص اه بحر وفه وفي المصباح وقال الفارابي وابن السكيت كسر الفاء ردى وفي القاموس الذهب للخاتم مثلثة والكسر غير ملن ووهم الجوهرى اه (قوله استعماله) سكنت عن نفس العمل الذي هو التضييب فهل يحرم مطلقا كالتعمية أو يفرق بما تقدم من تعليل حرمة التعمية مطلقا بانه اضاعة مال وعمل الثاني أقرب اه سم على ج رحمه الله (قوله كان له حكم مال الزينة) أي فيحرم جميعه لكن هذا مشكل على ما قدمه من التعليل بابها مال الزينة فالأولى جعل الضمير لئاء وعليه فلا إشكال في كلامه رحمه الله

في أن قول المصنف في جميع الحالات راجع الى قوله وهو انب الخلاف ليس الا وصنيع الجلال والشهاب ابن حجر صرح في خلافه (قوله فهو عام مخصوص) أي بالنسبة لمراتب الخلاف لا بالنسبة لما قبله ان جعل راجعا اليه أيضا (قوله كما يعلم بما بين به مراده بعد) أي فهو القرينة على التخصيص اذ العام مخصوص بحجاز قطعاً لا بدله من قرينة (قوله ومن فوائد ذكر

(قوله فالاصل الاباحه) المراد بالاباحه ما قابل الحرمة ثم ان كانت قرينة كرهت أو الحاجة فلا فيما يظهر فتأمل وبقى ما لو شك هل الضبة للزينة أو للحاجة فيه نظروا الا قرب الحل مع الكراهة أخذنا من ٧٣ قوله الاصل الاباحه (قوله ملابسة

الثوب للبدن) قضيته انه لا فرق في الثوب بين كونه منسوجا من قطن أو حرير وكون أصله من القطن مثلا ثم طرز بالحريير أو فرع بخرق وقع السؤال عن دق الذهب والفضة وأكلها من فردين أو مع انضمامهما لغيرهما من الادوية هل يجوز ذلك كغيره من سائر الادوية أم لا يجوز لما فيه من اضرار المال والجواب عنه ان الظاهر ان يقال فيه ان الجواز لا شك فيه حيث ترتب عليه نفع بل وكذا ان لم يحصل منه ذلك لتصرفهم في الاطعمة بان التجارة ونحوها لا يحرم منها الا ما أضر بالبدن أو العقل واما تعطيل الحرمة باضاعة المال فمنوع لان الاضاعة انما تحرم حيث لم تكن اغرض وما هنا لقصد التداوي وصرحوا بجواز التداوي بالثلوث في الاكحال وغيره وربما

لا تسمى حينئذ ضبة ممنوع والثاني ينظر الى الزينة والكبر وأصل ضبة الاناء ما يصلح به خلله من صفيحة أو غيرها واطلاقها على ما هو للزينة توسع ومرجع الكبيرة والصغيرة العرف فان شك في الكبر فالاصل الاباحه ولا يشكل ذلك بما سياتي في اللباس من انه لو شك في ثوب فيه حرير وغيره أي ما أكثر أنه يحرم استعماله أو شك في التفسير هل هو أكثر من القرآن أو لا فانه يحرم على المحدث منه لا نأقول ملابسة الثوب للبدن أشد من ملابسة الضبة له فاحتيط ثم ما لا يحتاط له هنا وأما التفسير فأنما حرم مع الشك تغليبا للجانب التعظيم والمراد بالحاجة غرض الاصلاح لا المجز عن غير النقيدين لان المجز عن غيرها يبيع استعمال الاناء الذي كله من ذهب أو فضة فضلا عن المضرب وتوسع المصنف كما قاله الشارح في نصب الضبة بضمها نصب المصدر أي لان انتصاب الضبة على المفعول المطلق فيه توسع على خلاف الاكثر اذا أكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا وهو اسم الحدث الجاري على الفعل كما في نحو وكلم الله موسى تكليما لكنهم صرحوا بانه قد ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق أشياء كالشارك للمصدر في حروفه التي صيغته بنيت منها ويسمى المشارك في المادة وهو أقسام منها ما يكون اسم عين لا حدث كالضبة فيما نحن فيه وكافي قوله تعالى والله أنبتكم من الارض نباتا فضبة اسم عين مشارك لمصدر ضرب وهو التضييب في مادته فأنيب منابه في انتصابه على المفعول المطلق والاصل في جواز ما تقدم مارواه البخاري ان قدحه صلى الله عليه وسلم الذي كان يشرب فيه كان مساسا لبقضة لا تصداعه أي مشعبا بخيط فضة لا نشقاقه قال أنس لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا كذا وكذا والظاهر ان الإشارة عائدة للاناء بصفتها التي هو عليها عنده واحتمال عودها اليه مع قطع النظر عن ذلك بصفته خلاف الظاهر فلا يعول عليه وسمي الدراهم في الاناء لا طرحها فيه كالتضييب ولا يحرم شربه وفيه خوض فضة ولو جعل للاناء رأسا من فضة كصفيحة بحيث لا يمكن وضع شيء فيه حازما لم يضع عليه شيئا فيحرم كما هو ظاهر لانه استعمال له فهو اناء بالنسبة اليه وان لم يسم اناء على الاطلاق نظير الخلال والمرود والاوجه كما قاله بعضهم ان المدار على امكان الانتفاع به وحده وعدمه لا بسمه فيه وعدمه أو سلسله منها فكذلك فان كان لمحض الزينة اشترط صغرهما عرفا كالضبة فيما يظهر ولا يلحق بغطاء الاناء غطاء العمامة وكيس الدراهم اذا اتخذها من حرير خلافا للباسنوي اذ تغطية الاناء مستحبة بخلاف العمامة واما كيس الدراهم فلا حاجة الى اتخاذ منه وألحق صاحب الكافي في احتمال له طبق الكيزان بغطاء الكوز والمراد منه صفيحة فيها ثقب للسكيزان وفي

١٠ نهاية ل زادت قيمته على الذهب (قوله أي مشعبا) قال في الصحاح يقال قصعة مشعبة أي شعبت في مواضع منها اه وعبارة العباب ويقال قصعة مشعبة أي شعبت في مواضع منها والتشديد للتكثير اه بحر وفه (قوله كذا وكذا) أي مرات كثيرة (قوله عن ذلك) أي الإشارة أي عن كونها اليه بصفته والاولى ان يقول عن صفته بدل لفظ عن ذلك فتصير العبارة كذا واحتمال عودها اليه مع قطع النظر عن قوله بصفته خلاف الظاهر (قوله ولا يحرم شربه) قد يشعر الاقتصار على نفي الحرمة بكراهة ذلك وله غير مراد ثم رأيت الخطيب على أبي شعاع صرح بنفي الكراهة أيضا رجه الله (قوله أو سلسله منها) أي الفضة وقوله فكذلك أي يجوز

(المجتهد) لعل المراد بالمجتهد المذهب الناقل لا قول الامام أو ان في العبارة مسامحة اذ ليس المراد أن المجتهد أعنى صاحب المذهب يقول في المسئلة قولان مثلاً الذي هو ظاهر العبارة كما لا يخفى نفي العبارة ومن فوائد نقل الاصحاب لقول المجتهد مطلقين من غير ترجيح لان هذا هو الذي ينتزل عليه التفصيل الا أن الذي هو من جملة قوله ثم ارجع منهم ما نص على رجحانه الخ وعبارة جمع الجوامع فيه وان نقل عن مجتهد قولان متعاقبان فالمتأخر قوله الخ (قوله ثم ارجع منهم ما نص على رجحانه والا

(قوله منوطة بها) أى بالتسمية بباب أسباب الحدث وعبر بالاسباب ليس مما أورد على التعبير بالنوااض من اقتضائه انها تبطل الطهر الماضي وليس كذلك وانما ينتهي بها ولا يضر تعبيرة بالنقض في قوله فخرج المعتاد نقض لانه قد بان المراد به وبالموجبات من اقتضائه انها توجه وحدها وليس كذلك بل هي مع ارادة فعل نحو الصلاة اه ابن حجر وكتب عليه ابن قاسم قوله لانه قد بان الخ فيه نظر ظاهر لان التعبير بالاسباب غايته انه لا يدل على النقض لانه يدل على عدمه وفرق بينهما وعدم دلالاته لاتنافي النقض الذي دللت عليه العبارة الاخرى ظاهر فتدبر وقوله مع ارادة فعل الخ قد يشكل هذا باقتضاء عدم الوجوب اذ الميرد أو اراد عدم بعد دخول الوقت مع انه بدخوله يخاطب با الصلاة ومحاطبته بها مخاطبة بالانتم الابه الا ان يقال المراد الارادة ولو حكما كما كان ٧٤ مامورا بالارادة بعد الدخول كان في حكم المريد بالفعل فليتأمل اه بحروقه

رجحه الله أقول ويمكن ان يجاب عما نظره في قوله لانه قد بان بانه لم يرد انه بان من مجرد التعبير بالاسباب بل منه مع العدول عن النوااض المستعملة في كلام غيره فان من تأمل وجه العدول ظهر له ان ما يفهم من النقض لغة غير مراد (قوله اذ هو) أى شرعا المراد عند الاطلاق (قوله غالبا) احترز به عن الجنب في النسبة اذ قال نوبت رفع الحدث فان المراد به الاكبر اذ القرينة قائمة على ذلك فلو كان المراد الاصغر

باحته بعد فان فرض عدم تسميته اثناء وكانت الحرمة منوطة بها فلا بعد فيه حينئذ بالنسبة لاتخاذها واقتضائه أما وضع الكيزان عليه فاستعمال له والمجته الحرمة نظير ما مر في وضع الشيء على رأس الاناء وقد بلغ بعضهم الاوجه في مسائل الضبة والائناء والتقوية الى اثني عشر ألف وجه وأربع مائة وعشرين وجهاً مع عدم تعرضه للخلاف في ضبط الضبة ولو تعرض له لراى عدمه العدد على ذلك زيادة كثيرة (وضبة موضع الاستعمال) نحو الشرب (كغيره) فيما ذكر (في الاصح) لان الاستعمال منسوب الى الاناء كله ولان معنى العين والخيلاء لا يختلف والثاني يحرم اناؤها مطلقا لمباشرتها بالاستعمال ولو تعددت ضبات صغيرات لزينة فقطضى كلامهم حلها ويتعين جملة على ما اذ لم يحصل من مجموعها قدر ضبة كبيرة والا فالوجه تعرضها لما فيها من الخيلاء وبه فارق ما يأتي فيما لو تعدد الدم المعقونه ولو اجتمع لكثير على أحد الوجهين فيه (قلت المذهب تحريم) اثناء (ضبة الذهب مطلقا والله أعلم) اد الخيلاء فيه أشد من الفضة وبابها أوسع بدليل جواز الخاتم منها للرجل ومقابل المذهب ان الذهب كالفضة في التفصيل المتقدم

باب أسباب الحدث الاصغر

اذ هو المراد عند الاطلاق غالبا والاسباب جمع سبب وهو الوصف الظاهر المنضبط المعروف للحكم ويعبر عنه بانه الذي يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم والباب ما يتوصل منه الى غيره وفي الاصطلاح اسم لجملة مختصة من العلم مشتملة على فصول ومسائل والحدث لغة الشيء الحادث كما تقدم وشرعا يطلق على أمر اعتباري يقوم بالاعضاء يمنع صحة الصلاة حيث

لا

لا ترتفع جنابته عن أعضاء الوضوء فقط هذا وقضية قول البكري وان المراد الاول أى الاصغر

لانه مصطلح الفقهاء عند الاطلاق اه ان معنى قولهم هو المراد عند الاطلاق يعني في عبارات المصنفين وعليه فلا يحتاج للتنقيح بقوله غالبا (قوله وهو الوصف) أى اصطلاحاً ما لفته فهو ما يتوصل به الى المقصود اه زيادى وقضيته ان السبب وضع لما يتوصل به الى غيره وفي المصباح السبب الحبل وهو ما يتوصل به الى الاستعلاء ثم استعير لكل شئ يتوصل به الى أمر من الامور فقيل هذا سبب هذا وهذا سبب عن هذا (قوله الظاهر) خرج الخفى (قوله المنضبط) خرج به ما ثبت معه الحكم تارة وينتفى أخرى فلا يكون سببا بقوله المعروف للحكم المعروف بنقيضه وهو المانع (قوله المعروف للحكم) أى الذي هو علامة عليه وليس مثبتا له (قوله ويعبر عنه) أى السبب (قوله من وجوده الوجود) أى لذاته فقد لا يلزم من وجوده الوجود بل العدم كما لو اقرن المانع بالسبب وقد لا يلزم من عدمه العدم كأن خلفه سبب آخر كالزوجة مع انتفاء القرابة (قوله والباب ما يتوصل) أى في اللغة بقرينة قوله وفي الاصطلاح الخ (قوله على فصول ومسائل) أى غالبا (قوله يقوم بالاعضاء) أى أعضاء الوضوء لاجتماع البدن على ارجح بالنسبة للاصغر وجميع البدن بالنسبة لغيره

فما علم تأخره) الذي في النسخة شرح الكتاب للشهاب بن حجر ثم ارجع منهما ما تأخر ان علم والافانص على رجحانه انتهى وكتب عليه الشهاب بن قاسم مانصه قوله والافانص على رجحانه يقتضي ان ارجع ما تأخر ان علم وان نص على رجحان الاول وليس كذلك تطعا فلو عكس فقال ثم ارجع مانص على رجحانه والافانص على ما نصاب وقد يجاب عنه بان قوله والافانص وان لم يعلم

(قوله وعلى الاسباب التي ينتهي بها الخ) أي ويطلق حقيقة شرعية على الاسباب التي الخ لكن في ابن حجر مانصه ويطلق أيضا على الاسباب الاتية وكتب عليه ابن قاسم ظاهره انه اطلاق حقيقي اصطلاحى ويحمل انه مجازى (قوله والمراد هنا الثاني) ما المانع ان يجعل على غيره ولا ينافيه قوله هي أربعة ويصير المعنى اسباب المنع أو الامر الاعتبارى اه سم على منهج (قوله الاضافة بيانية) أي فلا يهاجم وقد يمنع بأن الابهام اغما هو بالنظر لما يفيد اللفظ وأما جعل الاضافة بيانية فأمر خارج عن مدلول اللفظ فالجمل عليه صحيح للتعبير لا دافع للابهام هذا ويرد على ان المراد بالحدث المعنى النسائي اذا لم يجعل الاضافة بيانية ان التقدير باب اسباب اسباب الحدث وهو غير صحيح فيتعين جعل الاضافة بيانية أو حمل الحدث على غير الاسباب ومن ثم قال ابن حجر بعد ذكر الاطلاقات الثلاث فان أريد أحد الأولين أي ٧٥ الامر الاعتبارى والمنع فالاضافة بمعنى اللام أو

الثالث فهي بيانية (قوله يولد محسناً) أي محكوما عليه بالحدث حج بالمعنى (قوله وأما شفاء دائم الحدث) وعبارة حج ونحو شفاء السلس لا يرد لان حدثه لم يرتفع اه وكلام الشارح ظاهر في الانتقاض بشفاء دائم الحدث ويمكن توجيهه بانه بالوضوء ارتفع المنع الخاص وهو حرمة الفرض وبشفائه زال هذا المنع فعد ناقضا وأما قول حج لم يرتفع فخراده ان الامر الاعتبارى لم يرتفع فلا تنافي بينهما (قوله

لامر خص وعلى الاسباب التي ينتهي بها الطهور وعلى المنع المترتب على ذلك والمراد هنا الثاني وان أو هت عبارة المصنف تفسير الحدث بغير الثاني الا أن تجعل الاضافة بيانية وقدم هنا هذا الباب كاصله على الوضوء لان الانسان يولد محدثاً فكان الاصل في الانسان ذلك ولا يولد جنباً فناسب تأخير الغسل مطاقاً وتأخيرها في الروضة كاصله اسباب الحدث عن الوضوء بوجه بان الرفع للطهارة فرع وجودها (هي) أي الاسباب (اربعة) فقط ثابتة بالدلة وعلة النقض بها غير معقولة فلا يقاس عليها وأما شفاء دائم الحدث وما ألحق به فذكر في باب مع انه نادر وأما الردة فلا تنقض الوضوء لانها لا تعبط العمل الا ان اتصلت بالموت وترع الخف يوجب غسل الرجلين فقط واعادة التيمم وما ألحق به من وضوء ونحو السلس مذكور حكمه في باب فلا تنقض بالقهقهة في الصلاة ولا بالبوغ بالسن ولا باكل لحم الجزور وان اختار المصنف من جهة الدليل النقض به وذكر ان فيه حديثين صحيحين ليس عنهما جواب وقد ذكرنا جواب ذلك في شرح العباب ومما يضعف النقض به ان القائل به لا يعديه الى شخصه وسنأمله مع انه لا فرق ورد ذلك بانه لا يسميان لحا كما في الايمان فأخذ بظاهر النص ويجاب بانه عدم عدم النقض بالشحيم مع شموله لشحم الظهر والجنب الذي حكم العلماء في الايمان بشمول اللحم له ولا تنقض أيضاً النجاسة الخارجة من غير الفرج كفي عوفه ودوحامة لساروي من ان رجلين من أصحابه صلى الله عليه وسلم حرسا المسلمين في غزوة ذات الرقاع فقام أحدهما يصلي فرماه

الا ان اتصلت بالموت) زاد في شرح البهجة الكبير بعد ما ذكر وقوله تعالى ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله مخصوص بمن مات مرتداً لقوله ومن يرتدد منكم عن دينه الآية اه وكتب عليه سم قوله لقوله ومن يرتدد الخ قد يقال هذا من قبيل ذكر بعض افراد العام بحكمه وهو لا يخص ويوجب بان محمله ما لم يكن له مفهوم والا كما هنا فان قوله تعالى يموت معطوف على الشرط فله حكمه فله مفهوم يخص اه بحروقه (قوله فلا تنقض بالقهقهة) اغما صرح بهذه المذكورات للرد على المخالف (قوله ولا باكل لحم الجزور) أي البعير ذكره كان أو أنثى (قوله ليس عنهما جواب) زاد حج شاف وأجيب باننا أجمعنا على عدم العمل به لان القائل بنقضه يخصه بغير شخصه الخ اه (قوله فأخذ) أي القائل بظاهر النص (قوله لما روى من ان رجلين) عبارة شرح البهجة الكبير وفي أبي داود بإسناد حسن كافي المجموع عن جابر ان رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حرسا المسلمين ليلة في غزوة ذات الرقاع فقام أحدهما يصلي فرماه رجل من الكفار بسهم فوضعه فيه فترسه ثم رماه باً آخر ثم ثالت ثم ركع وسجد وماؤه نجري وعلم به صلى الله عليه وسلم ولم يذكره وأما الدم فلعل الذي أصابه منه قليل أو لم يكن ثم ما يغسله به اه بحروقه وكتب عليه ابن قاسم قوله أصابه منه قليل قد يقال أو كثيراً لانه دم نفسه وقوله أولم يكن ثم الخ فيه إشارة الى صحة الصلاة مع الدم الغير المعفوع عنه اذا قدم ما يغسله به وان كانت الصلاة تفلان الطاهر ان الصلاة في هذه الواقعة كانت تفلاناً لم وليراجع فانه أي المعفوع عنه بعيد من كلامهم اه بحروقه

(قوله فلقلة ما أصابه منه) أي أو أن دم الشخص نفسه يعني عنه وإن كثرت على ما يأتي في شروط الصلاة (قوله أحدها خروج شيء) خرج الدخول وفي شرح شيخنا ابن حجر للإرشاد والوجه أنه لو رأى على ذكره باللم ينتقض وضوءه إلا إذا لم يحتل طروقه من خارج خلافا للغزالي كما خرجت منه رطوبة وشك أنها من الظاهر أو الباطن اه سم على منهج ولا يكلف أزالها أي وإن أدى ذلك إلى التصاق رأس ذكره بشوبه لا نالم نحكم بنجاستها (قوله انفصل أولا) وشمل ذلك أيضا خروج عود أدخله ملفوفا في نحو خرقة دونها بان سله منها وفاقالم روجه الله اه سم على منهج (قوله في ذكره ميلا) أي هرودا (قوله كقوله تعالى أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فاعادوا إلى قوله على سفر فيقال عقبه فلم تجدوا ماء فتيمموا ذكره الشافعي عن زيد بن أسلم والظاهر أنه توفيق مع أنه لا بد منه فإن نظمه يقتضي أن المرص والسفر حدان ولا فائله ومن ثم قال الأزهري أن أوفى أو باء بمعنى الواء الحالية وينبغي عن تكاف ذلك ٧٦ أن يقدر جنبا في قوله وإن كنتم مرضى أو على سفر انتهى شرح الإرشاد لابن حجر

رجل من الكفار يسلم فترعه وصلى ودمه يجري وعلم به صلى الله عليه وسلم ولم يشكره وأما صلاته مع الدم فلقلة ما أصابه منه (أحدها خروج شيء من قبله أو دبره) عينا أو ربحا طاهرا أو نجسا جافا ورطبا معتادا كبول أو نادر أكرم انفصل أولا حتى لو أدخل في ذكره ميلا ثم أخرجه انتقض ثبت ذلك في نحو الغائط بالنص كقوله تعالى أو جاء أحد منكم من الغائط الآية وقوله صلى الله عليه وسلم فلا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا وألحق بذلك ما عداه من كل خارج ومحل ما ذكره في الواضح أما المشكل فإن خرج من فرجيه مع انتقض والا فلا وتعبيره أحسن من تعبير أصله والتنبيه بالسبيلين إذ للمرأة ثلاث مخارج إن كان من قبل واحد من دبر ولشعوله مالو خلق له ذكران فانه ينتقض بالخارج من كل منهما وكذا لو خلق للمرأة فرجان (الأنثى) من نفسه الخارج أول مرة فلا ينتقض الوضوء كان احتلم النساء فاعدا على وضوئه لأنه أوجب أعظم الأمرين وهو الغسل بخصوصه فلا يوجب ادونهما به مومه كزنا المحسن وانما أوجبه الحيض والنفس مع إيجابهما الغسل لأنهما يمنعان صحة الوضوء مطلقا فلا يجامعانه بخلاف خروج المني يصح معه الوضوء في صورة سلس المني فيجامعه ولو ألقى ولدا جافا وجب عليه الغسل ولا ينتقض وضوءها كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى تبعا للزركشي وغيره وهو وإن انعقد من منها ومنيه لكن استحالة الحيوانية فلا يلزم أن يعطى سائر أحكامه ولو ألقى بعض ولد كيد انتقض وضوءها ولا غسل عليها ومن فوائده عدم انتقض بالمني صحة صلاة المغتسل بدون وضوء قطعا كما اقتضاه كلام ابن الرفعة ولو قلنا بالبقض لكان

(قوله مالو خلق له ذكران) أي أصليان بخلاف الزائد فانه لا ينتقض بالخارج منه أي حيث علم بأنه زائد ومنه مالو خلق له ذكران وكان في أحدهما ويبول بالآخر فساءه نى به هو الزائد وما يبول به هو الأصل اه سم روجه الله أما لو كان أحدهما زائدا والآخر أصليا واشتبه بقياس ما يأتي عن شرح الروض من أن الظاهر أن الانتقض منوط بهما لا بأحدهما أنه هنا انما ينتقض بالخروج منهما لا من أحدهما وعبار

ابن حجر هنا نعم لما تحققت زيادته أو احتملت حكمه ففزع تحت المعدة اه بحروفة (قوله أول مرة) بخلاف مالو خرج وانفصل ثم أدخله في ذكره فانه ينتقض إذا خرج لعدم إيجابه الغسل (قوله وهو الغسل بخصوصه) اعترض بافساد يوم من رمضان بجماع اثم به بسبب الصوم فانه يوجب الكفارة ويوجب القضاء وأوجب أعظم الأمرين وهو الكفارة بخصوص كونه جماعا فكيف يوجب ادونهما وهو القضاء بعموم كونه مفطرا وقد يجاب بان الجنس هناك لما اختلف وجب الاكظم والادون ألا ترى أن القضاء غير الكفارة بخلافه هذا فانه يتحد كذا تنقل عن الشيخ جردان أقول قد يمنع أن الكفارة أعظم من القضاء بل قد يدعى أن القضاء أعظم من الكفارة بالنسبة لبعض الأفراد فلا يتوجه السؤال من أصله (قوله ولو ألقى ولدا جافا) أي أو مضغة جافة انتهى سم على حج وفيه رد على قول حج أن المرأة إذا ألقى مضغة وجب عليها الغسل لاختلاطها بمني الرجل أي أو علقه جافة قياسا على المضغة لما يأتي أن كلا مظنة للنفس (قوله سائر أحكامه) أي المني (قوله انتقض وضوءها) وظاهره أنه إذا برز بعض العضو لا يحكم بالبقض بناء على أنه منفصل لا تال لا ينتقض بالشك فإن تم خروجه منفصلا حكمنا بالبقض والا فلا م ر ولو خرج جميع الولد متقطعا على دفعات فينبغي أن يقال إن تواصل خروج أجزائه المتقطعة بحيث ينسب بعضها لبعض وجب الغسل بخروج الأخير وتبين عدم النقض بما قبله والأبان خرجت تلك الأجزاء متعاقبة بحيث لا ينسب بعضها لبعض كان خروج كل واحد ناقضا ولا غسل ولو خرج ناقصا عضو ناقصا عارضا

تأخره وهو لا يخلص فتأمل انتهى ومآله مرود ونقلوا معنى ما نقله فان ما ذكره الشهاب بن حجر هو منقول كتب المذهب كالروضة لشيوخه وغيرها وكتب الاصول لجمع الجوامع وغيره من غير خلاف فيها وعبارة جمع الجوامع وان نقل عن مجتهد قولان متعاقبان فالمتأخر قوله والا فاذكره فيه يشعر بترجيحه واذا كان كذلك فكيف يقول وليس كذلك قطعاً وامام معنى فلان المتأخر أقوى من الترجيح لان المجتهد اذا خرج الاصل بحسب ما ظهر له كالنسخ للدول بترجيحه الا ترى ان المتأخر من أقواله صلى الله عليه وسلم ناسخ للتقدم مطلقاً وان قال في التقدم انه واجب مستمر أبداً كما هو مقرر في الاصول فعلم ان الصواب ما صنعه الشهاب بن حجر لا ما صنعه الشارح الموافق لاعتراض الشهاب بن قاسم رجحهم الله أجمعين (قوله والا فاذ قال عن مقابله مدخول الخ) قضية هذا الصنيع انه اذا فرغ على أحد القوانين ثم قال عليه انه مدخول أو يلزم فسادانه يقدم وظاهر انه غير

كان انقطع يده وتختلف عن خروجه توقف الغسل على خروجهما مرأه سم على حج وقوله على خروجهما أى على الاتصال العادى على ما قدمه والا فلا يجب غسل لان كلا منهما بعض ولدوه وانما ينقض على ما مر الا ان يفرق بان الخارج أولاً لما أطلق عليه اسم الولد عرفاً واجب الغسل بخصوصه حيث خرج باقية مطلقاً هذا ومآله من ان خروجه متفرقاً لا يوجب الغسل حتى بالجزء الاخير قد يقال فيه نظراً لانه بذلك تحقق خروج لولد بتمامه فلا وجه لعدم وجوب الغسل وقوله قبل وجوب الغسل بخروج الاخير وهل يتبين وجوب قضاء الصلوات السابقة لانه تبين بتمام خروجه وجوب الغسل فقد وقعت الصلوات السابقة مع الجنابة أولاً يتبين وجوب قضاها لان الموجب للغسل انما يجب ٧٧ الغسل منه بخروجه وانقطاعه فلا يجب

الغسل هنا لان تمام الخروج والصلوات السابقة وقعت قبل وجوب الغسل مع صحة وضوئها فيه نظراً والمتجه الا ان الثاني اه سم على البهجة أقول وهو ظاهر بل لا وجه لغيره بناء على ما اعتمدته من ان بعض الولد لا يوجب الغسل (قوله ونيسة السنية) أى ومن فوائده نية الخ (قوله ولو انسد خرجه) أى جنسه فيصدق بما لو انسد أحد

فيها بدون وضوء خلاف ونية السنية بوضوئه قبل الغسل ولو نقص لنوى به رفع الحدث وقول بعضهم ان من فوائده أيضاً انه لو تيمم للجنابة لجزئه عن الماء صلى ما شاء من الغرائض ما لم يحدث أو يجد الماء لانه يصلى بالوضوء وتيممه انما هو عن الجنابة ردباً أنه غلط اذا الجنابة مانعة من صحة الفرض الثاني بدون تيمم بينهما لان التيمم لا يبيح للجنب ولا للمحدث أكثر من فرض (ولو انسد مخرجه) الاصل على قبلا كان أو دبراً بان لم يخرج منه شيء وان لم ينسد بهجمة كما قاله الفزارى (وانفتح تحت معدته) مخرج بدله (نخرج) منه (المعتاد) خروجه (نقض) اذا بدلا انسان من مخرج فاقم هذا مقامه (وكذا نادركدود) ودم (في الاظهر) لقيامه مقام المنسد في المعتاد ضرورة فكذا في النادر والثاني يقول لا ضرورة في قيامه مقامه في النادر لان نقض والمعدة مستقر الطعام من المكان المنخفض تحت الصدر الى السرة والمراد بها هنا السرة ومرادهم بقصم المعدة ماتحت السرة وبفوقها السرة ومحاذيهما ومافوقها (أو) انفتح (فوقها) أى فوق المعدة بان انفتح في السرة ومافوقها كما تقدم (وهو) أى الاصل (منسد أو تحتها) وهو منفتح

مخرجيه ثم انقصت له ثانية (قوله وانفتح تحت معدته) والمعدة بفتح الميم وكسر العين وبكسر هاء وبفتح الميم أو كسر هاء مع سكون العين فيهما اه شرح البهجة لشيخ الاسلام (قوله مخرج بدله) قال سم على شرح البهجة الكبير ولو تعدد هذا الثقب وكان يخرج الخارج من كل من ذلك المنعددين فيبقى النقض بخروج الخارج من كل سواء حصل انفتاحه معاً أو مر تبالائه بمنزلة أصليين مر ويجوز التحليل الوطء في هذا الثقب وان لم يكن للتحليل دبر لان المستمتع هو الوطء في الدبر وهذا ليس دبراً مر اه بحر وفه (قوله نخرج منه) التعقيب الذى أفادته الفاء ليس مراداً (قوله وكذا نادر) ينبغى أن يكون المراد بالنادر غير المعتاد فيشمل ما لم يعتدله خروج أصلاً ولا مرة اه سم على حج (قوله ماتحت السرة) أى عما يقرب منها فلا عبرة بانفتاحه في الساق والتقدم وان كان اطلاق المصنف يشمل ذلك ما يراجع (قوله أو انفتح فوقها) بقى ما لو انفتح واحد تحتها وآخر فوقها والوجه ان العبرة بما تحتها ولو انفتح اثنان تحتها وهو منسد فهل ينقض خارج كل منهما مطلقاً أولاً الا أن يكون أحدهما أسفل من الآخر أو أقرب الى الاصل من الآخر فهو باعتبار فيه نظر اه سم على حج أقول ولا يبعد ان يقال ينقض الخارج من كل منهما متى تزيلهما منزلة الاصيلين وهو مقتضى ما تقدم عن حواشي البهجة فانه أطلق في الثقب فيشمل المتعاضية وما بعضها فوق بعض (قوله بان انفتح في السرة) هذه الصورة لا يشملها اللفظ الفوق لما مر ان المراد بالمعدة في كلامهم نفس السرة لكن ما ذكره هنا موافق لما قدمه في قوله وبفوقها السرة ومحاذيهما ومافوقها وعليه فالتعبير بفوق اما مجاز في السرة ومافوقها أو هو يتقدير مضاف كأن يقال الاصل فوق تحتها

مراده ثم رأيت الشهاب ابن قاسم سبق الى ذلك (قوله اذا لم يظهر ترجيح) اما اذا ظهر ترجيح أحدهما فيجب العمل به وهو موافق في ذلك لقولهم العمل بالراجح واجب فالشهر من انه يجوز العمل لنفسه بالاوجه الضعيفة كمتقابل الأصح غير صحيح

(قوله وعلى هذا) أي الثاني (قوله كما حكيناه) أي في قوله والثاني ينتقض (قوله فالحكم مختص به) أي النقص وأما الأصلي فأحكامه باقية (قوله لا يتعدى لغيره) استثنى من ذلك في المجموع عدم النقص بالنوم به كما قال ابن حجر وهو متجه للام من حينئذ من خروج ربيع أو غيره أه سم وسيأتي مثله في قول الشارح ومثله ما لو نام متمسكا بالخط (قوله أما الخلق فمفتحه) أي سواء كان على صورة الأصلي أم لا (قوله كالأصلي) هل من ذلك حرمة استقبال القبلة به في الصحراء ونديه في غيرها أه سم والمراد بقوله ونديه أي نذب ترك الاستقبال كما يصرح به قوله فيما يأتي ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها أدباني الدنيا وقول سم هل من ذلك الطاهر نعم وهو ممتنع إطلاقه لأنه حيث تزل منزلة الأصلي في سائر الأحكام كان في الاستقبال به مع عيب الخارج انتهاك لحرمة البيت ٧٨ (قوله ولا بالايلاج فيه) أي وهو جائز (قوله لا نقفاحه اسالة) أي تخرج ان القسم ينقض

ما خرج منه حينئذ أه قال سم عليه هل ينقض حينئذ خروج ربيع ونفسه منه لان خروج الربيع ناقض والنقص بذلك في غاية الاشكال والمتقدم عند شيخنا الشهاب الرملي خلاف ذلك واختصاص هذا بما يطرأ افتاحه دون المنفتح أصالة في مسألة لو خلق انسان بلا دبر بالكفاية ولم ينفخ له مخرج وقتلنا بما اعتمدته شيخنا الشهاب الرملي من ان المنفتح أصالة كالفم لا يقوم مقام الأصلي فهل ينقض وضوء هذا بالنوم الغير الممكن أخذاباطلافهم ان النوم الغير الممكن ناقض فيه نظري ويحتمل ان يقال بعدم النقص لان علمته ان

ولا ينقض الخارج منه المعتاد (في الاظهر) لانه من فوقه بالقيء أشبهه اذا تحيله الطبيعة تلقب به الى أسفل ومن ته الاضرورة الى مخرجه مع انفتاح الأصلي والثاني ينقض لانه ضروري الخروج تحول مخرجه الى ما ذكر وعلى هذا ينقض النادر في الاظهر ووقع للشارح في بعض نسخ شرحه زيادة لا قبل ينقص وصوابه حذفها كما حكيناه ولو انفتح فوقها والأصلي منفتح فلا ينقض كالقيء وقوله أو فوقها هو ما في أكثر النسخ وحكم عن نسخة المصنف وفي بعض النسخ أو فوقه أي فوق تحت المعدة وهي تشمل الانفتاح في نفس المعدة الذي تنعدم حكمه وحيث قبل بالنقص في المنفتح فالحكم مختص به لا يتعدى لغيره من نحو اجراء الحجر وإيجاب وضوء عيسه وغسل بإيلاج فيه وهذا في الانسداد العارض اما الخلق فمفتحه كالأصلي في سائر الأحكام كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى والمنسد حينئذ كعضو زائد من الحنفى لا وضوء عيسه ولا غسل بإيلاجه ولا بإيلاج فيه قاله الماوردي وهو المعتد وان قال في المجموع لم أر غيره قصر بما عوافقه أو مخالفته ويؤخذ من التعبير بالانفتاح انه لو خرج من تحوفا لا ينقض لانفتاحه أصالة (الثاني زوال العقل) أي التمييز بنوم أو غيره كجنون أو اغماء أو سكر أو غير ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم العينان وكاء السهفن نام فليتوضأ والسه الدبر وكأوه حفاظه عن ان يخرج منه شيء لا يشعر به والعينان كناية عن اليقظة والمعنى فيسه ان اليقظة هي الحافظة لما يخرج والنائم قد يخرج منه الشيء ولا يشعر به واذا ثبت النقص بالنوم ألحق به البواقي لان الذهول معها أبلغ من النوم وقد جعل ذلك ناقضا لانه مظنة لخروج وجه فأقيم مقام اليقين كما أقيمت الشهادة المفيدة للظن مقام اليقين في شغل الذمة ولهذا لم يعولوا على احتمال ربيع يخرج من القبل لانه نادر وسواء في الاغماء أو كان متمسكا المقعدة أم لا لما تقدم والعقل صفة يميز بها بين الحسن والقبيح وقيل غريزة يتبعها العلم بالضروريات

النوم الغير الممكن مظنة خروج شيء من الدبر اذا لدبره ويحتمل النقص أخذاباطلافهم واكتفاء بان عند النوم مظنة الخروج في الجملة أي بالنظر لغير مثل هذا الشخص ولعل الاقرب الاول لا يقال لا يؤيد الثاني انه يحتمل الخروج من القبل لانه لا أثر لاحتمال الخروج منه لندرتة كما صرحوا به الا ان يقال تستثنى هذه الحالة في مقام فيها القبل مقام الدبر حتى في خروج الربيع وفيه نظر فليتامل أه (قوله أو غير ذلك) كان زال التمييز بمرض قام به (قوله وقد جعل ذلك) أي زوال العقل (قوله لانه مظنة) عبارة عن اناية المظان جمع مظنة بكسر الظاء وهو موضع الشيء ومعدنه مفعلة من الظن بمعنى العلم وكان القياس فتح الظاء وانما كسرت لاجل الهماء أه (قوله ربيع يخرج من القبل) ونقل بالدر من عن الدميرو انه يستحب الوضوء لاحتمال خروج شيء منه أه ومثله في شرح الروض (قوله لانه نادر) قضيته ان من يكثر خروج الربيع من قبله ينقض وضوءه بنومه غير ممكن قبله فليتامل أه سم على منبج (قوله وسواء في الاغماء) ومثله الجنون والسكر بالاولى (قوله لما تقدم) أي من انهم أقاموا المظنة مقام اليقين (قوله وقيل غريزة) هو مغاير لما قبله مفهوم ما ولعل ما صدقهما واحد

هكذا في حاشية شيخنا حفظه الله تعالى وفيه أمران (الاول) ان فرض المسئلة في قولين لمجهد واحد فلا ينتج ان الوجوب اذا تعدد قائلها كذلك فقله فما اشتهر من انه يجوز العمل الخ تفريعا على ما هما في مقام المنع وقولهم العمل بالراجح واجب

(قوله ومحل القالب) قال ابن حجر وهو افضل من العلم لانه منبعه واسه ولان العلم يجري منه مجرى النور من الشمس والرويا من العين ومن عكس اراد من حيث استلزامه له وانه تعالى يوصف به لا بالعقل اه (قوله كما هو مبين في خصائصه) وكنبينا غيره من الانبياء كما يفيد قول الزبدي او نوم أي لغربي اه وصرح بذلك ابن حجر رحمه الله ومثل النوم في حقهم الاغشاء فلا ينتقض وضوءهم به ثم رأيت في حواشي التحرير لشيخنا السوبري رحمه الله مانصه قوله او نوم أي في غير الانبياء اما هم فلا نقض بنومهم وأما اغشائهم فيظهر انه كذلك أخذ من قول الجلال السبوطي قال الاغشاء لا يجوز الجنون على الانبياء لانه نقض ويجوز الاغشاء لانه مرض وتبه السبكي على ان الاغشاء الذي يحصل لهم ليس كالاغشاء الذي يحصل لآحاد الناس وانما هو غلبة الاوجاع للحواس الظاهرة فقط دون القلب قال لانه قد ورد انه اغتنام أعينهم دون قلوبهم فاذا حفظت قلوبهم وعصمت من النوم الذي هو أخف من الاغشاء في الالاء بطريق الاولى اه وهو كلام نفيس جدا اه بحروفيه ومن الناقض أيضا استغراق الاولياء أخذ من اطلاقهم خلافا لما توه به بعض ضممة الطلبة (قوله وأوائل نشوة) بفتح الواو بلا همز (قوله سماع كلام الحاضرين) خرج به كما قال ابن حجر ما لو تيقن الرويا مع عدم تذكرة نوم فانه لا اثر له بخلافه مع الشك فيه لانها من جهة لا حد طرفيه اه ونازع في هذه التفرقة سم عليه فليراجع ومن جملة كلامه ان قال وبالجمل فالوجه انه ان كان متمكنا ولو احتمل الا فلا نقض فيه ما والا حصل النقض فيها فليتأمل (قوله أو نفس) ٧٩ قال في شرح الروض بفتح العين اه

سم على ج وعبرة المختار
نفس ينعس بالضم ومثله
في الصحاح اه (قوله الا
نوم ممكن مقعده) عبارة
ابن حجر الا نوم قاعد ممكن
مقعده الخ قال سم عليه
التقييد بالقاعد الذي زاده
قد ورد عليه ان القائم قد

عند سلامه الا لآلات ومحل القلب ويستثنى من الانتقاض بالنوم مضطجعا اليه صلى الله عليه وسلم كما هو مبين في خصائصه وخرج بزوال العقل النعاس وحديث النفس وأوائل نشوة السكر فلا نقض بها ومن علامات النعاس سماع كلام الحاضرين وان لم يفهمه ومن علامات النوم الرويا فلورأي رؤيا وشك هل نام أو نعس انتقض وضوءه (الا نوم ممكن مقعده) من مقعده والاستثناء متصل كما عرف من تفسير العقل بما ذكر فلا ينتقض لامن خروج شيء من دبره ولا عبرة باحتمال خروج ريح من قبله لندبرته كما مر ومثله ما لو نام متمكنا بالمنفخ الناقض كما يؤخذ من كلام التنبيه وحمل على ذلك نوم الصحابة رضي الله عنهم حيث كانوا ينامون

يكون متمكنا كما لو انتصب وفرج بين رجله وألقى المخرج بشئ مرتفع الى حد المخرج ولا يتجه الا ان هذا يمكن مانع من النقض فينبغي الاطلاق ولعل التقييد بالنظر للغالب اه بحروفيه (قوله لامن خروج شيء من دبره) عبارة ابن حجر رحمه الله ويؤخذ من قولهم لامن الخ انه لو أخبرنا ما غير ممكن معصوم كالحاضر بناء على الاصح انه نبي بانه لم يخرج منه شيء لم ينتقض وضوءه واعتمده بعضهم وقد ينازعه قاعدة ان ما يبط بالمطنة لا فرق بين وجوده وعدمه كالمشقة في السفر اه (قوله فرج) خلقت السرة في محل أعلى من محلها الغالب كصدره أو أركبة أسفل من محلها الغالب فالوجه اعتباره هادون محلها الغالب فيحرم الاستمتاع بما بينهما وان زاد على ما بينهما من محلها الغالب ولو لم يخلق له سرة أو ركة قدر باعتبار الغالب اه سم على بهجة (قوله لندبرته) فضيته انه لو ابتلى به وكثر نقض وضوءه بنومه غير ممكن اه سم على منهج والمعتمد عدم النقض به مطلقا كما نقله ابن شرف عن الشارح اه (قوله بالمنفخ الناقض) أي سواء كان الانفتاح أصليا وعارضا وهو المحتاج للتنبيه عليه أما الاصل فقد علم حكمه من قوله قبل أما الخلق فمنعه كالأصل في سائر الاحكام هذا وقضية ما مر من ان أحكام الاصل ثابتة له في الانسداد العارض الانتقاض بالنوم حيث لم يكن متمكنا له وعليه فادامك المنفخ دون الاصل ونام انتقض وضوءه فائدة في لو خلق له فرجان أصليا ان نقض الخارج من كل منهما أو أصلي وزائد واشتبه فلا نقض بخارج من أحدهما للشك فلو انسداد أحدهما وانفتح ثقبه تحت المعدة فلا نقض بالخارج منها لان انسداد الاصل لا يتحقق الا بانسدادهما معا وينقض الخارج من الفرج الذي لم ينسد لانه ان كان أصليا فالنقض به ظاهر وان كان زائدا فهو بمنزلة الثقب المفتحة مع انسداد الاصل فالنقض به متحقق سواء كان زائدا أو أصليا بخلاف الثقب الذي لو نام متمكنا في الصلاة لم يضر ان قصر وكذا ان طال في ركن طويل فان طال في قصر بطلت صلاته لا يقال كيف تبطل مع انه غير عامد لا نقول لما كانت مقدمات النوم تقع بالاختيار نزل منزلة العامد م رحمه الله اه سم على منهج ومعلوم ان الكلام في النائم قاعد الا ان غير القاعد لا يمكن له الا في الصورة المتقدمة عن سم رحمه الله

انما هو في قوانين لامام واحد كما يعلم من جمع الجوامع الذي هذه عبارته كغيره على ان المراد بالعمل في قولهم المذكور ليس هو خصوص العمل للنفس بل المراد كونه المعمول به مطلقا كما لا يخفى (الامر الثاني) ان قوله في الاشتغال كالصريح في ان هذه الشهرة ليس لها أصل وليس كذلك في فتاوى العلامة ابن حجر رحمه الله ونفعنا به ما ملخصه بعد كلام أسلفه ثم مقتضى قول الروضة واذا اختلف متبعران في مذهب لا ختم لافهما في قياس أصل امامهما ومن هذا تولد وجوه الاحكام فنقول أي يا اخذا العامل فيه ما في اختلاف المجتهدين أي فيكون الاصح التخيير أنه يجوز تقليد الوجه الضعيف في العمل ويؤيده افتاء

(قوله حتى تحقق رؤسهم الارض) عبارة حج في الاستدلال على ان نوم الممكن لا ينقض وعليه حملنا خبر مسلم ان الصحابة رضي الله عنهم كانوا ينامون ثم يصلون ولا يتوضؤون وفي رواية لابي داود ينامون حتى تحقق رؤسهم الارض اه وقد يشعر قوله وفي رواية لابي داود بان له رواية أخرى غير هذه الرواية ليس فيها لفظ الارض وهو الذي رأيناه في سنن أبي داود ولم نرافظ الارض مذكورا في شيء من الروايات ٨٠ لافي جامع الاصول ولا في المشكاة ولا في تخرريج أحاديث الراقي وفي النهاية حديث

حتى تحقق رؤسهم أي حتى تسقط أذانهم على صدورهم وهم قعود وقيل هو من الخفوق والاضطراب اه واقتضاه في تفسير الحديث على ما ذكره بقوله أي حتى الخ مشعر بأنه لم يلفظ الارض في رواية والله أعلم (قوله بين بعض مقعده) ومثل ذلك السمن المفرط (قوله ملصقة مقعده) أي ولو مستقرا سم على منهج (قوله التقاء بشرق الرجل والمرأة) قال مدهي شاملة للجنبة وهو كذلك ان تحقق كون الملوسة من الجن أنى منهم كانه

حتى تحقق رؤسهم الارض وشملت عبارة الارض والداية وغيرها ولا فرق في الممكن بين ان ينام مستندا الى شيء بحيث لو أزيل لسقط أولا ودخل فيه ما لو نام تحتها أي ضامنا ظهره وساقيه بعمامة أو غيرها فلا تنقض به ولا تمكين لمن نام قاعا داهز يلايين بعض مقعده ومقره تجاف كما نقله في الشرح الصغير عن الروايات وأقره وما في المجموع وصححه في الروضة من كونه متمكنا محمول على هزيل ليس بين بعض مقعده ومقره تجاف وقد أشار الشارح رحمه الله تعالى لعدم التناهي بينهما بذلك ولعل مراد الاول بالتجاف ما لا يمنع خروج شيء لو خرج بلا احساس عادة ولا تمكين لمن نام على قفاه ملصقا بمقعده بمقره ولو زالت إحدى البقي نائم يمكن قبل انتباهه نقض أو بعده أو معه أو شك في تقدمه أو في أنه نائم أو ناعس أو في أنه يمكن أولا أو ان ما خطر بباله رؤيا أو حديث نفس فلا (الثالث التقاء بشرق الرجل والمرأة) أي الذكروالانثى ولو بلا شهوة ولو مع نسبيان أو أكرهه سواء أكان العضو زائدا أم أصليا سليما أم أشل لقوله تعالى أولا مستمسك النساء أي لمستم كما قرئ به وهو الجس باليد كما فسره ابن عمر لا جامعته لانه خلاف الظاهر وقد عطف اللبس على المجبي عن الغائط ورتب علمهما الامر بالتيمم عند فقد الماء يدل على كونه حدثا كالنجس من الغائط والمعنى فيه أنه مظنه توران الشهوة وسواء أكان الذكرا في أم عينا أم مجبويا أم خصيا أم ممسوحا وسواء أكانت الانثى بحوزها أم لا تشتهي غالبا أم لا اذا من ساقطة الا ولها لاقطة وسواء أكان اللبس باليد أم غيرها والبشرة ما ليس بشعر ولا سن ولا ظفر فشمل ما لو وضع عظم أنثى ولمسه أي فانه ينقض كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ويدل له عبارة الانوار وتعمل للعم لحام الاسنان

يجوز تزوج الجنينة خلافا لبعضهم بخلاف ما لو شك في أوثنة الملووس منهم اذا لا تنقض بالشك اه واللثة

سم على منهج ووقع السؤال عما لو تصور ول في بصورة امرأة أو مسخ رجل امرأة هل ينقض أم لا فاجبت عنه بان الظاهر في الاولى عدم النقض للقطع بأن عينه لم تنقلب وانما انخلع من صورة الى صورة مع بقاء صفة الذكورة وأما المسخ فالنقض فيه محتمل لقرب تبدل العين مع انه قد يقال فيه بعدم النقض أيضا لاحتمال تبدل الصفة دون العين قال ابن حجر فائدة مهمة لا يكتفى بالغلب في الفرق قاله الامام وعقبه بما بين ان المراد به ما ينقدح على بعد دون ما يغلب على الظن انه أقرب من الجمع وعبر غيره بان كل فرق مؤثر ما لم يغلب على الظن ان الجامع أظهر أي عند ذوى السليقة السليمة والافغيرهم يكثر منه الزلل في ذلك ومن ثم قال بعض الاثمة الفقه فرق وجع اه (قوله بحوزها) عبارة المختار لهم السخ القاني والمرأة همة اه بحوزة فكان الاولى الحاق الماء (قوله اذا من ساقطة) أي ما من ثمة أو نحوها ساقطة من أعين الناس تلصقها الا ولها نسمة لاقطة أي الا ولها من تميل نفسه اليها مع خستها فالمرأة وان كانت بحوزها شوها لا بد من وجود من يرغب فيها وتميل نفسه اليها وفي المختار وهذا الفعل مسقط للانس من أعين الناس بوزن مشربة ثم قال والساقط والساقطة اللثيم في حسبه ونسبه اه رحمه الله (قوله عظم أنثى ولمسه) أي فانه ينقض وان لم يلتذ بلسه الا أن استعمالها كان قبل زوال الجلد وبهذا فرق السن (قوله ويدل له عبارة الانوار) وهي المراد بالبشرة هنا غير الشعر والسن والظفر

البلقيني بحوزة تقليد ابن سريج في الدور وأن ذلك ينفع عند الله ويؤيده أيضا قول السبكي في الوقف في فتاويه يجوز تقليد الوجه الضعيف في نفس الأمر بالنسبة للمحل في حق نفسه لا الفتوى والحكم فقد نقل ابن الصلاح الاجماع على أنه يجوز انتهى فكل كلام الروضة السابق أي الموافق لما في الشرح هنا مع زيادة التصريح بالوجهين شحول بالنسبة للعمل بالوجهين على وجهين لغائل واحد أو شك في كونهما القائل أو قائلين كما في قول الامام لان المذهب منهما لم يتقرر للمقلد بطريق يعتمد

(قوله واللثة) عطف جزء على كل اذ اللثة بعض لحم الاسنان اذهى ما على الثنايا وما حولها فقط (قوله ومحل ذلك) عبارة ابن حجر وعلم من الالتقاء انه لا نقض باللس من وراء حائل الخ وهي أولى من جعل السارح لها قيد الان التعبير بالبشرة يخرج الحائل (قوله ولورقيا لا يمنع ادراكها) زاد حج بعدم مثل ما ذكر ومنه ما تجرد عن غبار يمكن فصله أي من غير خشية مبيع قيم فيما يظهر أخذ ما يأتي في الوشم لوجوب ازالته لا من نحو عرق حتى صار كالجزء من الجلد انتهى رحمه الله وكالعرق بالاولى في النقض ما عوت من جلد الانسان بحيث لا يحس بلسه ولا يتأثر بغرز نحو ابرة فيه لا به جزء منه حقيقة فهو كاليد السلاء وسيأتي انها تنقض ويأتي مثل ذلك فيما لو بيسست جلدة جبهته حتى صارت لا يحس بما يصيبها فيصح السجود عليها ولا يكف ازالة الجلد

المذكور وان لم يحصل من ازالته مشقة (قوله ولو أمرد) أي ولو كان المموس امرد حسنا (قوله والاثنيان) أي ولو التذنا باللس وكانت عادتتهما الصفاق (قوله والعضو المبان) أي حيث لم يزد على النصف على ما يأتي له رحمه الله (قوله في باب اللقطة) أي والقرض انتهى حج (قوله فيتنقض وضوء الحى) أي لا الميت (قوله على التأييد) أي فيتنقض لهما (قوله واحترز بالتأييد الخ) ما أخرجه

واللثة والاسنان وباطن العين ومحل ذلك حيث لا حائل والا فلا نقض ولورقيا لا يمنع ادراكها وخروج بما ذكره الذكيران ولو أمرد حسنا والاثنيان والخنثيان والخنثى والذكر والاثني والعضو المبان لا تنفاه مظنة الشهوة وشمل اطلاق المصنف وغيره النقض بلس المجوسية والوثنية والمردة وبه صرح في الانوار اكتفاء بانه يمكن ان تحل له في وقت والفرق بين النقض بنحو المجوسية وجعلها كالذكر في جواز تلك الرحل لها في باب اللقطة ظاهر وهو ان اللس أشد تأثير الاثارة الشهوة حالا من الملك ولا يلزم منه اللس أصلا لاسيما والاية شملت ذلك كله وشمل كلامه وضوء الحى والميت فيتنقض وضوء الحى (الاحمر ما في الاظهر) فلا ينقض لهما لانها ليست محلا للشهوة والثاني ينقض لعموم النساء في الآية والاول استنبط منها معنى خصصها والمحرم من حرم نكاحها بنسب أو رضاع أو مصاهرة على التأييد بدسبب مباح طهرتها واحترز بالتأييد عن يحرم جمها مع الزوجة كاختها وبالمباح عن أم الموطوءة بشبهة وبناتها فانها يحرم ان على التأييد وليس استأجر له لادم باحثة السبب اذ وطء الشبهة لا يوصف باباحة ولا تحريم ولا يرد على الضابط زوجه صلى الله عليه وسلم مع ان الحد صادق عليهن ولعن بمحارم لان التحريم لحرمته صلى الله عليه وسلم لا لمحرمتين ولا الموطوءة في نحو حيض لان حرمتها عارض يزول ولو شك في المحرمية لم ينتقض ذكره الدارمي عملا بأصل بقاء الطهارة ويؤخذ منه انه لو تزوج من شك هل ينسب وبينها رضاع محرم أم لا وأختلطت محرمة بأجنبيات وتزوج واحدة منهن بشرطه واسمها لم ينتقض طهره ولا طهرها اذا اصل

نهاية ل بقوله على التأييد يخرج بمقبلة فلا حاجة الى اخراجه به بل كل من العبارتين محصل المقصود فهما تعريفان أحدهما يغني عن الآخر وأما أخت الزوجه فالتعلق بها انما هو تحريم الجمع فلا حاجة الى اخراجها (قوله وليس استأجر له) أي فيتنقض لهما (قوله اذ وطء الشبهة لا يوصف) محل ذلك فيما لو اشتبهت عليه زوجته باجنبية ونحو ذلك أما لو وطئ أمة فروع أو مشتركة فان وطأه حرام مع كونه شبهة فقولهم وطء الشبهة لا يوصف بمحل ولا حرمة ليس على اطلاقه بل محله في شبهة القاعل دون المحل والطريق (قوله ولا يرد على الضابط زوجه) وكذلك زوجات سائر الانبياء كما نقل عن القاضي لكن هل تحريمهن على أم الانبياء خاصة أولا حتى تحرم زوجات بعض الانبياء على بعض فيه نظر وقضية كلامهم أنه لا فرق ثم رأيت في حواشي الرمل على شرح الروض مانعه أما سائر الانبياء فلا يحرم نكاح أزواجهم بعد موتهم على المؤمنين قاله القاضي في عيون المدرف والاقرب عدم حرمتهم على الانبياء وحرمتهم على غيرهم بخلاف زوجاته صلى الله عليه وسلم فحرام على غيره حتى الانبياء انتهى بحروفه ومنه يعلم ان ما نقل عن القاضي أولا بخلاف ما نقله الشهاب الرمل عنه (قوله مع ان الحد صادق عليهن) في دعوى صدق الحد عليهن نظر لخروجهن عن التعريف بقوله بنسب أو رضاع أو مصاهرة (قوله ولا الموطوءة في نحو حيض) اخراجها عما يأتي اذا أراد بالنكاح الوطء اما اذا أريد به العقد فلا لانها لا يحرم العقد عليها

أما إذا تحقق كونهما من اثنين خرج كل واحد منهما من هو أهل للتفريق فيجوز تقليد أحدهما إلى آخر ما ذكره الله تعالى فتأمل حق التأمل وانظر إلى فرقه آخر ابن الوحيين لقائل واحد والوحيين لقائلين تعلم ما في تفريده شيخنا الذي قدمناه (قوله حيث يستمر النكاح) أي فلو كانت منه ثم أراد تجديد نكاحه لم يصح لأنه يشترط لصحة النكاح تيقن حل المنكوحه وهو منتف هنا وأما الرجعة فيصطلح تحتها لأن الرجعية في حكم الزوجة (قوله لانتفاء الشهوة) توهم بعض ضعفه الدلية من العلة نقض وضوء الصغيرة لأن ملموسها وهو الكبير مظنة للشهوة وليس في محله فانها الصغيرة ليست مظنة لاشتهائها الملموس فلا ينتقض وضوءها كالأبنته في وضوءه (قوله لعدم الالتذاذ) يخالفه ما قررناه في النكاح من أنه يحرم مسها لأنه أبلغ في الالتذاذ من النظر إليه ويجب أن المراد هنا في اللذة القوية المثيرة للشهوة وهي منتفية والمراد بها في النكاح مجرد الالتذاذ وإن لم يكن قويا احتياطاً للحرمة المس (قوله أو فوقه نقض) قضيته وإن لم يسم امرأة (قوله مس قبل الآدي) شمل إطلاقه السقوط وظاهره وأن لم تنفخ فيه الروح وفي فتاوى الشارح أنه سئل عن ذلك هل ينقض أو لا لأنه جاد فأجاب بأنه ينقض ولم يعلمه وعلة بعضهم بشمول الاسم وقد يتوقف فيه ويقال بعدم النقض لتعليقهم النقض بمس فرج الآدي وهذا لا يطابق عليه هذا الاسم وانما يقال ٨٢ له أصل آدي أه (قوله الآدي أيضاً) قد يخرج الجني وفي شرح العباب

بقضاء الطهر وقد أفق به الوالد رحمه الله تعالى ولا بعد في تبويض الأحكام كالوتزوج بجهولة النسب ثم استلحقها بأبوه وثبت نسبها منه ولم يصدق الزوج حيث يستمر النكاح مع ثبوت أخوتها منه ويلغز بذلك فيقال زوجان لا نقض بينهما ويؤخذ من العلة أن محل عدم النقض ما لم يمس في مسألة الاختلاط عدداً أكثر من عدة محارمه والانتقض (والملموس) وهو من وقع عليه اللبس رجلاً كان أو امرأة (كلام في الظاهر) في انتقاض وضوئه لاشتراكهما في لذة اللبس كالمشتركين في لذة الجماع والثاني لا نقض وقوفاً مع ظاهر الآية في اقتصره على اللامس (ولا تنقض صغيرة) لا تشتهى عرفاً وكذا صغير لا تنفاه الشهوة (وشعره وسن وظفر في الأصح) لا تنفاه المعنى بلس المذكورات لعدم الالتذاذ بلسها وإن التذلل نظر إليها وشمل الشعر النسب على الفرج فلا نقض به والثاني ينقض نظر الظاهر الآية في عمومها لجميع مذكرويسس الموضوع من لمس ذلك خروجاً من الخلاف قال الناشئ في نكته أن العضو إذا كان دون النصف من الآدي لم ينقض بلمسه أو فوقه نقض أو نصفه فوجهان انتهى والأوجه أنه إن كان بحيث يطاق عليه اسم انتهى نقض ولا فلا ولمذا قال الأشعري الأقرب أن كان قطع من نفسه فالعبرة بالنصف الأعلى وإن شق نصفين لم يعتبر واحد منهما زال الاسم عن كل منهما (الرابع مس قبل الآدي) ذكرنا أن آدي من نفسه أو غيره عمد أو سهواً وشمل ما ينقطع في ختان المرأة ولو بارز حال اتصاله وملتقى الشفرين (بطن الكف) بلا

بمدان علل عدم نقض مس فرج البهجة بأنه غير مشتهى طبعاً مع أنه لا تميد عليها ولا حرمة لها مانصه وقد يؤخذ من هذا أن نقض بلمس فرج الجني إذا تحقق مسه له وهو غير بعيد لأن عليه التعبد وله حرمة - اه سم على حج في أثناء كلام (قوله ولو بارزاً) أي وإن طال جسد (قوله حال اتصاله) قال ابن حجر ومثله القلفة حال اتصالها اه أي فإن قطعه فلا نقض بمسها (قوله وملتقى الشفرين) قضيته أن جميع ملتقاهما ناقض وفي شرحه على العباب المراد بملتقاهما طرف الاسكتين المنضمين على المدقة ولا يشترط مسها بل مس أحدهما من باطنها أو ظاهرها ناقض بخلاف موضع ختانها أي لأنه لا يسمى فرجاً اه بحروقه وعبرة الشيخ عميرة في الجنائيات قبيل قول المصنف فرج في العقل دية مانصه قول الشارح وهم أي الشفران طرفا الفرج هذا تابع للأزهرى حيث قال الاسكتين ناحيتا الفرج والشفران طرفاهما كما أن أشعار العين أهلهما وقال غيره الشفران هما اللعنان المحيضان بالفرج احاطة الشفة بالفم اه بحروقه وعبرة شيخنا زيادى قوله على المنفذ أي المحيطين به احاطة الشفتين بالفم دور ما عدا ذلك اه بحروقه ونقل في الدرر عن والد الشارح بهو امش شرح الروض ما وافق إطلاق الشارح والمعتمد إطلاق الشارح هنا وعبرة حاشية شرح الروض المراد بقبل المرأة الشفران على المنفذ من أولهما إلى آخرهما أي بطنها وظاهر الأما هو على المنفذ منهما كما هو فيه جماعة من المتأخرين اه ثم قضية عطفه ملتقى الشفرين على ما ينقطع في ختان المرأة أن النقض يحصل بملتقى الشفرين وبمس ما ينقطع في ختان المرأة مع كونه من غير ملتقى ما على المدقة (قوله بطن الكف) أي ولو انقلب الكف ونقل عن ابن حجر عدم النقض بهما مطلقاً وأطال فيه في غير شرح المنهاج وفي شرح العباب للشارح

الشفرين) قضيته أن جميع ملتقاهما ناقض وفي شرحه على العباب المراد بملتقاهما طرف الاسكتين

حائل

المنضمين على المدقة ولا يشترط مسها بل مس أحدهما من باطنها أو ظاهرها ناقض بخلاف موضع ختانها أي لأنه لا يسمى فرجاً اه بحروقه وعبرة الشيخ عميرة في الجنائيات قبيل قول المصنف فرج في العقل دية مانصه قول الشارح وهم أي الشفران طرفا الفرج هذا تابع للأزهرى حيث قال الاسكتين ناحيتا الفرج والشفران طرفاهما كما أن أشعار العين أهلهما وقال غيره الشفران هما اللعنان المحيضان بالفرج احاطة الشفة بالفم اه بحروقه وعبرة شيخنا زيادى قوله على المنفذ أي المحيطين به احاطة الشفتين بالفم دور ما عدا ذلك اه بحروقه ونقل في الدرر عن والد الشارح بهو امش شرح الروض ما وافق إطلاق الشارح والمعتمد إطلاق الشارح هنا وعبرة حاشية شرح الروض المراد بقبل المرأة الشفران على المنفذ من أولهما إلى آخرهما أي بطنها وظاهر الأما هو على المنفذ منهما كما هو فيه جماعة من المتأخرين اه ثم قضية عطفه ملتقى الشفرين على ما ينقطع في ختان المرأة أن النقض يحصل بملتقى الشفرين وبمس ما ينقطع في ختان المرأة مع كونه من غير ملتقى ما على المدقة (قوله بطن الكف) أي ولو انقلب الكف ونقل عن ابن حجر عدم النقض بهما مطلقاً وأطال فيه في غير شرح المنهاج وفي شرح العباب للشارح

وبالله التوفيق ثم رأيت العلامة المذكور بسط القول في ذلك في شرحه في كتاب القضاء أتم بسط بما وافق ما في فتاويه
فراجعه (قوله فيمتنع عليه أن يطأ الأولى مقلد للشافعي وإن يطأ الثانية مقلد للحنفي) أي جامع بينهما كما هو صريح فتاوى
والده بخلاف ما إذا أعرض عن الثانية أي وإن لم يمتنع فإن له وطأ الأولى تقليد للشافعي وأما قول الشهاب بن حجر فإراد أن
يرجع للأولى ويعرض عن الثانية من غير إبانة أي فيمتنع عليه ذلك فقال الشهاب بن قاسم فيه نظراً لقضية قول الثاني فيها

ولو خلق بلا كف لم يقدّر درهما من الإزار ولا ينافيه ما يأتي من أنه لو خلق بلا مرق أو كعب قدر لأن التقدير ثم ضروري
بخلافه هـ لأن المدا على ما هو مظنة للشهوة وعند عدم الكف لا مظنة فلا حاجة إلى التفسير اهـ (قوله ولا حجاب) عطف
مغاير بناء على أن السترا يمنع ادراك لون البشرة كائناً الحناء بعد زوال جرمها والحجاب ماله جرم يمنع الادراك باللس ويحتمل
أنه عطف تفسير (قوله والاقضاء لغة) أي فيتمتع به إطلاق المس في بقية الأخبار واعترضه القنوي بأن المس عام لأنه صلة
لأصول وهو من أي في حديث من مس ذكره وفي رواية ذكرنا فليتوضأ والاقضاء فرد من أفراد العام فلا يخصه قال والأقرب
ادعاء تخصيص عموم المس بمفهوم خبر الاقضاء وقد رده غيره بأن من مس أما مطلق أو عام أو مجمل ومفهوم الشرط وهو إذا
مقيد لللس أو مخصص له أو مبين له فيه من الأجمال اهـ شرح الإرشاد الكبير وعبارة شرح البهجة الكبير والمنهج والاقضاء
بما أي باليد وتقييده بقوله بما ظاهر لأن الاقضاء المطلق ليس معناه في اللغة مخصوصاً باللس فضلاً عن تقييده بيطن الكف بل
هذا إنما هو معنى الاقضاء باليد وعبارة المطالع أصل الاقضاء مباشرة الشيء وملاقاته من غير حائل وفي المصباح أفضى بيده إلى
الأرض مسها بباطن راحته قال في التهذيب وحقيقة الاقضاء الانتهاء وأفضى إلى ٨٣ امرأته بأمرها وجامعها وأقضيت

إلى الشيء وصلت إليه اهـ
بحروقه ويمكن الجواب
عن السارح بأن أل فيه
للمهـ وهو المعهود الاقضاء
باليد المتقدم في قوله إذا
أفضى أحدكم بيده (قوله
لهتسكه حرمة غيره) أي
غالباً ان تحسب يد المكره
والناسي كغيرهما بل رواية
من مس ذكرنا تشمل
لعموم النكرة الواقعة
في حيز الشرط والخبر

حائل لحديث الترمذي وغيره إذا أفضى أحدكم بيده إلى فرجه وليس بينه وبينه ما ستر ولا حجاب
فليتوضأ والاقضاء لغة المس بيطن الكف ومس الفرج من غيره أخش من مسه من نفسه
لهتسكه حرمة غيره ولهذا لا يتعدى النقض إليه والمراد بيطن الكف المنطبق عند وضع إحدى
اليدين على الأخرى مع تحامل يسير وتتمل إطلاقه المذكور المباني لصدق الاسم وأما فرج المرأة
المباني فحكمه كذلك أن بقي لاسم والا فلا يؤخذ من ذلك أن الذكر لو قطع ودق حتى خرج
عن كونه يسمى ذكر أنه لا ينقض وهو كذلك ولا بد من تقييده لقبول بكونه من واضح إذا المشكل
أنما ينقض بمس الواضخ ماله من المشكل فبنتقض وضوء الرجل بمس ذكر الخنثى والمرأة بمس
فرجه حيث لا محرمية ولا صغر ولا عكس بالنسبة للمس ولوه من المشكل كلا القبليين من نفسه
أو من مشكل آخر أو مس فرج نفسه وذكر مشكل آخر انتقض وضوءه ولو مس أحد فرجي
مشكل لم ينتقض ولو مس أحد المشككين فرج صاحبه ومس الآخر ذكر الأول انتقض أحدهما
لا بعينه لكن لكل واحد منهما ما أن يصل إلى الأصل الطهارة (وكذا في الجديد حلقة دبره) أي

الناض على عدم النقض قال البغوي الخطابي منسوخ وفيه وإن جرى عليه ابن حبان وغيره نظراً لما ظهر بينه في شرح
المشكاة مع بيان أن الأخذ بخبر النقض أرجح فتعين لانه الاحوط بل والاصح عند كثيرين من الحفاظ اهـ ج (قوله والذي ذكر
المباني) وكذا بعضه أطلق عليه اسم الذكر اهـ ج أي أطلق على ذلك المقطوع أنه بعض ذكر كما عرّج به في شرح الحضرمية
(قوله لصدق الاسم) علة للشمول أو لمحوه وتقديره وهو كذلك لصدق الخ فيكون علة للمحكم (قوله والا فلا) ومثله الدبر إذا قور
فينقض مس حلقة أن بقي اسمه (قوله ولا عكس) أي بأن مس الرجل آلة النساء من المشكل والمرأة آلة الرجال منه (قوله
انتقض وضوءه) أي حيث لا محرمية بينهما ولا صغر (قوله لا بعينه) فإن اقتدت امرأته بأحد هـ ما في صلاة امتنع عليها أن تقضى
بأخرى (قوله لكل واحد منهما ما أن يصل إلى الخ) ولو اتضح المشكل بما يقتضي انتقاض وضوئه أو وضوء غيره فهل يحكم بالانتقاض
وقساد ما فعل بذلك الوضوء من الصلوات ونحوها من كل ما تتوقف حكمته على صحة الوضوء أم لا مضى ما فعله من الصحة ظاهراً
فيه نظراً والأقرب الأول ثم رأيت في حاشية سم على منهج أن في ذلك طريقين أحدهما للقاضي فيه وجهان بناء على القولين
فيما إذا صلى إلى جهات باجتهاده ثم تبين الخطأ وثانيهما وهو قول الجمهور القطع بوجوبها (قوله حلقة) بسكون اللام على
الشهر ج وعبارة المصباح والجمع خلق بفتحين على غير قياس وقال الأصمعي الجمع خلق بالكسر مثل قصعة وقصع وبدره
وبدر وحكي يونس عن أبي عمرو بن العلاء أن الحلقة بالفتح لغة في السكون وعلى هذا فالجمع يحذف الهاء قياساً على مثل قصبة وقصبي

ان الزوجة الاولى باقية في عصمته وان الثانية لم تدخل في عصمته قال جوع الاول والامر اض عن الثانية من غير ايانة موافق لقوله فليأتا مل انتهى (قوله وقد يجتهدون في بعضها وان لم يأخذوه من أصله) ولا ينسب حينئذ للشافعي كما صرح به في شرح المذهب (قوله الاول) أي الموافق لطريق القطع كما صرح به الشهاب بن حجر وقول وان قال الاسنوي والزركشي الخ هو عين هذا القيل أخذ غايه فيه فكانه قال وما قيل من كذا ممنوع وان قال به الاسنوي والزركشي وكان المقام للاضمار كما تقرر

(قوله دون ما وراءه) أي دون ما وراء ذلك من باطن الاليتين قال المحلى وبقي باطن المنفذ وهو المنطبق بعصمه على بعض فهل ينقض أولا قال سم على بهجة فيه نظروا عبارة قوله ملتي المنفذ اعلم ان الماتقي له ظاهر وهو المشاهد منه وباطن وهو المنطبق بعصمه على بعض فهل النقض بالمس يعم الامرين أو يختص بالاول وعلى الاختصاص فهل من الاول ما يظهر بالاسترخاء الواجب في الاستنباط في ذلك نظر اه قات ومقتضى تقييد الشارح بالملتقي عدم النقض لان هذا ليس من الملتقي بل زائد عليه لانه ليس محل الالتقاء وقياس ما تقدم بهامش عن شرح العباب من الانتقاض بحس أحد الشفرين من ظاهره وباطنه النقض هنا بباطن المنفذ ان أريد بالباطن ما يشمل داخل الفرج والظاهر انه غير مراد وانما المراد به ما يستتر عند انطباق أحد الشفرين على الآخر (قوله لانه لا يسمى فرجا) ويسمى الجمات (قوله لافرج بهجة) لم يتعرض الشارح لحكاية الخلاف فيه وعبارة المحلى لافرج بهجة أي لا ينقض مسه في الجديد ٨٤ ادلا حرمته لما في ذلك والقديم وحكا جع جديده انه ينقض كفرج الآدمي والرافعي

في الشرح حكى الخلاف في قبله واقطع في دبرها بعدم النقض وتعقبه في الروضة بان الاحباب أطلقوا الخلاف في فرج البهيمية فلم يخصه وابه القبيل اه قال ابن حجر ومنها هنا الطبري في قوله ومنها هنا اشعار بان اطلاق البهيمية على الطير ليس حقيقة بل عمل هذا هو السر في عطف الطير على البهيمية في كلام الشارح انكن في المصباح البهيمية كل ذات أربع من دواب البر والبحر

الآدمي قياسا على قبله بجامع النقض بالخارج منه او القديم لا ينقض لانه لا يلتدبسه والمراد بحاقة الدبر ملتقى المنفذون ما وراءه ولا ينقض بحس العانة ولا الاثنتين والاليتين وما بين القبل والدبر لانه لا يسمى فرجا (لافرج بهجة) وطير لا لمسها لا ينقض فكذا لمس فرجها وقياسا على عدم وجوب سننره وعدم تحريم النظر اليه (وينقض فرج الميت واله صغير) لشمول الاسم (ومحل الجب) لانه أصل الذكر (والذكر الاشل وباليه الشلاء في الاصح) لشمول الاسم أيضا لذلك والثاني لا تنقض المذكورات لانه فاء الذ كرفي محل الجب ولا تنفاه مظنة الشهوة في غيره ولو كان له كفان عاملتان أو غير عاملتين انتقض بكل منهما فان كانت احدهما عاملة دون الاخرى وهما على معصمين انتقض بالعاملة فقط وعليه يحمل ما في الروضة كاصلاها أو على معصم واحد انتقض بكل منهما وعليه يحمل ما في التحقيق كذا جع به ابن العماد وفيه قصور اذا لا يلزم من استواء المعصم المسامحة ولا من اختلافه عدمها ولا ان المدارعها هو عليها لا على اتحاد محل نباتهما لانها اذا وجدت وجدت المساواة في الصورة وان لم يتحد محل النبات وهذه هي مقتضية النقض كما في الاصم مع واذا انتفت المساواة في الصورة وان اتحد محل النبات فعلم ان قول الروضة لا تنقض بكفوذ كرز زائد مع عامل محمول على غير المسامحة وان كانا على

وكل حيوان لا يميز فهو بهيمة والجمع البهائم اه (قوله وينقض فرج الميت) أي مس فرج الخ (قوله معصم محل الجب) ومنه محل بنظر المرأة واذا قطع البظر فينتقض محله كما نقل عن والد الشارح خلافا لبعضهم وتقدم عن شرح العباب للشارح ما يوافق ذلك البعض (قوله لانه أصل الذكر) قال ابن حجر أو الفرج اه وهو محل للجب على القطع لا على خصوص قطع الذ كرو هو كذلك لغة وان كان في العرف اسما لقطع الذ كرو في المصباح جببته جبا من باب قتل قطعته ومنه جببته وهو محبوب بين الجباب بالكسر اذا استأصلت مذا كبه (قوله والذكر الاشل) ومس الفرج الاشل من المرأة ناقض كما يجنبه بعضهم اه شيخنا زياي (قوله وباليه الشلاء) قال ابن حجر قيل ادخال الباء هنا متعين لان الاضافة في مس قبل للقول أي وهذا المعامل اذا التقدير وينقض بحس اليد الشلاء ثم رده فراجع وفي حواشي سم على جج قوله وباليه الشلاء لو طعت يده وصارت معلقة بجلة فهل ينقض المس به فافيه نظرا اه ويحتمل عدم النقض لانها كانه فصلية بدليل ايجابهم القصاص فيها أو الدية على من أوصلها بالجناية لهذه الحالة والا قرب النقض به الكونها جزا من اليد وان بطلت منفعها كاليه الشلاء (قوله كفان عاملتان) أي أصليتان (قوله احدهما عاملة) أي أصلية (قوله المعصم) كمن قود موضع السوار من السداه مصباح (قوله ولان المدار) الاولى ان يقول والمدار عاها هو الخ (قوله عليها) أي المسامحة (قوله وهذه) أي المساواة في الصورة (قوله واذا انتفت) أي المسامحة

فعله انما اظهر لارادته حكاية لفظها فليتامل (قوله لانه مرفوع الخ) أى وأصل النص مأخوذ من منصة العروس المشعرة
بالرفعة (قوله هاشم) هو غير هاشم الذي هو أخو المطلب وجده صلى الله عليه وسلم لانه صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله بن عبد
المطلب بن هاشم بن عبد مناف وهاشم المذكور في نسب الشافعي هو ابن المطلب أخى هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم
فالخاصل ان المطلب بن عبد مناف له أخ اسمه هاشم هو جد النبي صلى الله عليه وسلم وابن يسمى هاشما أيضا هو جد الشافعي

(قوله محمول على المسامت) أى وان لم يسا والاخر طول الان الظاهر ان المراد بالمسامتة كونها في جهتها لا مساواتها لها من
كل وجه لكان في سم على حج ولو كانت المسامتة للاصلية لبعض الزائد كان كان أحد المعصين أنصر من الآخر فهل ينتقض
أو يختص النقض بالقدر المسامت (قوله وجب الغسل بايلاجه) كذا في الروض وفي شرحه ان المدار على الاصلية دون
البول وعبرة سم على حج قال في الروض وينقض الخارج من ذكرين يمولان قال في شرحه فان كان يبول بأحدهما فالحكم
له والاخر زائد لا يتعلق به نقض وظاهر ان الحكم في الحقيقة منوط بالاصلية لا بالبول حتى لو كانا أصليين ويبول بأحدهما
ويطأ بالأخر فنقض كل منهما أو كان أحدهما أصليا والاخر زائدا فنقض الاصل فقط وان كان يبول بهما وقياس ما ياتي من
النقض بمس الزائد اذا كان على سنن الاصل ان ينقض بالبول منه اذا كان كذلك وان التمس الاصل بالزائد فالظاهر ان النقض
منوط بهما معا لا بأحدهما ولو خلق للمرأة فرجان فبالت وحاضتهما انتقض الوضوء ٨٥ بالخارج من كل منهما فان بالت

وحاضت بأحدهما فقط
اختص الحكم به ولو بالت
بأحدهما وحاضت بالاخر
فالوجه تعلق الحكم بكل
منهما اه وهل يجري هذا
تفصيله السابق حتى لو
كان أصليا والاخر زائدا
اختص النقض بالاصل
وان بالت أو حاضت بهما
واعلم ان قوله السابق
وان كان يبول بهما انتقض
كل منهما مطلقا بل البول
بهما دليل على اصالتهما
م (قوله ولا يتعلق بالاخر

معصم واحد وان قول التحقيق ينقض الكف الزائد مع العامل محمول على المسامت وان كان
على معصم آخر ولو كان له ذكر ان يبول بأحدهما وجب الغسل بايلاجه ولا يتعلق بالاخر
حكم فان بالهما على الاستواء فهم أصليان (ولا تنقض رؤس الاصابع وما بينهما) وحرفها وحرف
الكف لخروج وجهها عن سمتها ولانه لا يعتمد على اللس بها وحدهما من أراد لئلا يمس الممسوخ وخشونته
وقيل تنقض رؤس الاصابع دون ما بينهما او يجري ذلك في حرف الكف وينتقض بمس باطن
اصبع زائد ان كانت على سنن الاصابع الاصلية فان كانت على ظهر الكف فلا والمراديين
الاصابع فيما يظهر النقر التي بينهما وما حاذاهان أعلى الاصابع الى أسفلها وبحرفها اجوانها
والاوجه ان العبرة في العمل والمسامتة بوقت المس دون ما قبله وما بعده (ويحرم بالحدث
الصلاة) بأنواعها ولو صلوة جنازة وفي معناها سجدة التلاوة والشكر وخطة الجمعة وول
الشارح هنا اجاعا محمول على حدث متفق عليه لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة
أحدكم اذا حدث حتى يتوضأ وهذا في غير فاقد الطهورين ودائم الحدث اما هاهنا فسيأتي
حكمه ما قال ابن الصلاح ما يفعله عوام الفقراء من السجود بين يدي المشايخ فهو من
العظام ولو كان بطهارة الى القبلة واحشى ان يكون كفرا وقوله تعالى ونحوه له سجدا

حكم) أى وان جامع به وأنزل (قوله على سنن الاصابع الاصلية) أى وان ثبتت بساكن الكف فليست كالسلسلة الناقضة بجميع
جوانها وقوله فان كانت الخ كذا في العباب وظاهره وان سامتت ونزع حج في شرحه بأن المدار على المسامتة وان كانت على
ظهر الكف اه سم على حج بالمعنى (قوله فان كانت على ظهر الكف فلا) أى أو في باطنه وليست على سنن الاصابع بأن كانت
كالمود فلا تنقض مطلقا لظاهرها ولا باطنها ويحتمل وهو الاقرب انها كالسلسلة فينقض ظاهرها وباطنها (قوله والمسامتة
بوقت المس الخ) ويرد عليه انها اذا كانت عاملة في ابتداء الامر دل ذلك على اصالها فاذا طرأ عدم العمل عليها صارت أصلية
شلاء والشلل لا يمنع من النقض (قوله ولو صلوة جنازة) انما قال ذلك قصد التردد على الشعبي حيث قال بجوازها مع الحدث
لانها دعاء (قوله محمول على حدث متفق عليه) الاولى ان يقال في الجواب ان المراد انه حرمت الصلاة بما هيبة الحدث اجاعا
وان اختلف في جزئياته (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) علة لقول المصنف الصلاة (قوله من السجود بين يدي المشايخ) هل
مثله ما يقع لبعضهم من الانحناء الى حد الركوع أو ما زاد عليه بحيث يقرب الى السجود أو لا فيه نظر ولا يبعد انه مثله وقد
يفرق بأن السجود يتبعه بوجه واحد كسجدة التلاوة والشكر بخلاف الركوع وما قاربه لا يتبعه بشئ منهما وحده (قوله فهو
من العظام) أى الجكائر (قوله واخشى) انما قال واخشى الخ ولم يجعله كفرا حقيقة لان مجرد السجود بين يدي المشايخ
لا يقتضي تعظيم الشيخ كتعظيم الله عز وجل بحيث يكون معبودا والكفر انما يكون اذا قصد ذلك

والشافعي انما يجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في عدم منافع فقول الشارح جدا النبي صلى الله عليه وسلم وصف لعبد مناف خلاقا لما وقع في بعض الهوامش (قوله وكان شديد الشقرة) يعني مسلم بن خالد القبط بضد وصفه (قوله أحدهما ان افتاء الاصحاب بالقديم في بعض المسائل) أي مع وجود النص المخالف في الجديد بقرينة ما يأتي في الشيء الثاني من أنه يجوز الافتاء بالقديم

(قوله أو مؤول) أي بمقتادين أو بخبر واحد (قوله بل ورد فيه) يتأمل هذا الاضراب ولعل المراد انه ورد في هذا بخصوصه ما يردده فيكون الغرض المبالغ في الرد على فاعله وان وافق شرع من قبله (قوله قد أحل فيه) لعله اغلا حصة لان الكلام كان مباحا في الصلاة ثم حرم (قوله فلا ينطق) انظر هل الرواية هنا بالجزم أو الرفع وروى فلا يتكلم من مؤكدا بالنون وهي تشبه بأن الرواية هنا بالجزم لان التأكيذ بعد النهي كثير والاصل توافق الروايتين على المعنى الواحد (قوله وحل المصحف) وهو اسم للكتاب من كلام الله بين الدفتين اه زيا في المصباح الدف الجنب من كل شيء والجمع دقوق مثل فلس وفلوس وقد يؤنث بالماء فيقال الدقة ومنه دفتا المصحف للوجهين من الجانبين فيخرج بهل يحرم تصغير المصحف بأن يقال مصيغ فيه نظر والا قرب عدم الحرمة لان التصغير نغاهو من حيث الخط مثلا لا من حيث كونه كلام الله (قوله ومن ورقه) وظاهر ان مسه مع الحدث ليس كبيرة هم على منهج بخلاف الصلاة ونحوها كالطواف وصحبة التلاوة والشكر فانها كبيرة بل ينبغي انه متى استحل شيئا من ذلك حكم بكفره وبقي ما لوقطعت أصبعه أو انفه مثلا وانخذله أصبعها أو انفا من ذهب هل يحرم عليه مس المصحف به أم لا فيه نظر ونقل بالدر من عن بسط الانوار لا شروفي انه استظهر عدم الحرمة لانه ليس جزأ من بدنه والمعتد خلافه ٨٦ كما نقله الشمس الرملي في شرح العباب عن افتاء والده اخذ انما يأتي في لف الحكم

منسوخ أو مؤول على ان شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وان ورد في شرعنا ما يقرره بل ورد فيه ما يردده (والطواف) بأنواعه لانه في معنى الصلاة فقد روى الحاكم خبر الطواف بعزلة الصلاة الا ان الله قد أحل فيه المنطق فن نطق فلا ينطق بالخير (وحل المصحف) وهو مثلث الميم (ومن ورقه) المكتوب فيه وغيره لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون وهو خبر بمعنى النهي وقيس الحمل على المس لانه أبلغ واخش منه والمطهر بمعنى ان تطهر نعم لودعت ضرورة الى حمله كان خاف عليه نجسا أو كافرا أو تافها أو ضياعا وعجز عن الطهارة وعن ايداعه مسلمانة حمله حتما في غير الضياع ولو حال تغوطه ويجب التيمم له ان أمكه (وكذا جلده على الصحيح) لكونه كالجزء منه بدليل دخوله في بيعه والثاني لا يحرم مسه لانه وعاءه ككيسه هذا ان كان متصلا فان كان منفصلا حرم أيضا كما نقله الزركشي عن عسارة المختصر للغزالي وقال ابن العماد انه الاصح ما لم تنقطع نسبتة عنه وخرج بالمصحف غيره كتوراة وانجيل ومنسوخ تلاوة من القرآن ولا يحرم ذلك (وخريطة وصندوق فيهما مصحف)

والمس به حيث قالوا فيه بالحرمة وقد يقال انه في لف الحكم قد مس بيده بمائل ولا كذلك هنا (قوله يعني النهي) قبل يجوز ان يكون باقيا على أصله وما يلزم الخلف لان المراد في المس الم شروع وعسارة الصفوى في تفسيره عند قوله تعالى لا رقت ولا فسوق الآية ما نصه قيل ونعم ما قيل لا رقت

ليس نفيا لوجوده بل بشر وعيته فيرجع الى نفي وجوده مشروعا لا محسوسا كالايمسه المطهرون وقد والمطلقات تبرص وهذه الدقيقة اذا كثرتم الاحتجاج ان تقول ان خبر بمعنى النهي (قوله في غير الضياع) أي أما هو فيجوز وظاهره ولو كان لتيمم (قوله ويجب التيمم له ان أمكه) ظاهره انه لو فقد ان تراب لا يجب عليه تقليب الخنفي في حصة التيمم من على عمود مثلا ولو قيل به لم يكن بعيدا (قوله ككيسه) المعتد حرمة مس كيسه وهو فيه كآياتي (قوله ما لم تنقطع نسبتة عنه) أي بأن يجعل جلد الكتاب جلد الكتاب آخر وليس من انقطاعها ما لوجد المصحف بجلد جديد وترك الاول فيحرم مسه اما لو ضاعت أو راق المصحف أو حرق فلا يحرم مس الجلد كما يأتي بالهامش عن سم نقلاب عن مر (قوله فلا يحرم ذلك) أي لكن يكره ان لم يتحقق تبدله بان علم عدمه أو ظنه أو لم يعلم شيئا (قوله وخريطة) ومن ذلك ما لو وضعه في زكينة اعد هاله فيحرم وان كبرت (قوله وصندوق) من الصندوق كما هو ظاهر بيت الربعة المعروف فيحرم مسه اذا كانت اجزاء الربعة أو بعضها فيه وأما الخشب الحامل لبنيته فلا يحرم مسه وكذا لا يحرم مس ما يسمى في العرف كرسيا مما يجعل في رأسه صندوق المصحف عبارة على منهج في فرع لو وضع المصحف على كرسى من خشب أو جريد لم يحرم مس الكرسى قاله شيخنا طاب وشيخنا عبد الحميد وكذا مر لانه منفصل اه واطلق الزيا في الحرمة في الكرسى فشم الخشب والجريد اه وظاهره انه لا فرق بين المحادى لمصحف وغيره مسألة وقع السؤال عن خاتمين من

ادلم يكن في الجديده ما يخالفه ويدل لذلك ايضا قوله الا في وحينئذ فن ليس أهلا للتفريع بتعين عليه العمل والفتوى بالحديد الخ (قوله) فالعمل بما رجحه الشافعي فان لم يعلم فبأخرهما (مبنى على ما قدمه وقد مناه فيه ثم ان هذا من كلام الشيخ زيادة على ما في المجموع كما هو ظاهر) (قوله) وهي اثبات عرضي ذاتي الخ عرفها فيما مر بأنها مطلوب خبري يبرهن عليه في العلم ولا يخفى ما بين التمرين من مخالفة من حيث انه جعلها فيما مر ما ثبت بالبرهان وهما نفس الانبيات ومن حيثيات آخر تعلم بالتأمل

خشب احدهما فوق لاخرى كما في خزان مجاورى الجامع الازهر وضع المصحف في لسانه في فهل يجوز وضع النعال وصحوها في اليد فأجاب مر بالجواز لان ذلك لا يعد خللا بحرمة المصحف قال بل يجوز في الخزانة الواحدة أو يوضع المصحف في رفها الاسفل وتحت النعال في رف آخر فوقه اه سمع على حج قلت وينبغي ان مثل ذلك في الجواز ما لو وضع النعل في الخزانة وفوقه حائل كقروة ثم وضع المصحف فوق الحائل كما لو صلى على ثوب مفروش على نجاسة اما لو وضع المصحف على خشب الخزانة ثم وضع عليه حائلا ثم وضع النعل فوقه ففعل نظروا لايعد الحزمة لان ذلك يعد اهانته للمصحف (قوله) وقد أعد الله أي وان لم يخذ مثلهما له عادة كما يأتي (قوله) ولهذا أي الانفصال (قوله) وان جوزنا تحلية المصحف أي بأن كان بالفضة مطلقا وبالذهب في حق المرأة ومثل التحلية التزويج فيجوز للمرأة ولو بالذهب (قوله) حل جملهما (ظاهره من غير كراهة) (قوله) وان لم يعد مثله له (الخ) عبارة سمع على منهج نقلا عن الشارح مانصه شرط الطرف أن يعد ظرفا له عادة فلا يحرم ٨٧ مس الخزان وفيها المصاحف وان

اتخذت لوضع المصاحف

فيها مر (قوله) وما كتب

حقيقة أو حكما ليدخل

الختم كما سيأتي (قوله)

كلوح يؤخذ منه انه

لا بد أن يكون مما يكتب

عليه عادة حتى لو كتب

على عمود نرا لالدراسة

لم يحرم مس غير الكتابة

اه خطيب اه زيادي

ويؤخذ منه انه لو نقش

القرآن على خشبة ونحوها

وقد أعد الله أي وحده كما هو ظاهر لشبههما بجملته وعلافته لكونهما متخذين له ووجه مقابله انفصلهما ولهذا لا يجوز تحليتهما وان جوزنا تحلية المصحف وفرق الاول بالاحتياط في الموضعين والصدوق بفتح الصاد ونحوها فان لم يكن فيها ما أوتيت اعدادهما له حل جملهما ومسهما وظاهر كلامهم انه لا فرق فيما أعد له بين كونه على حجمة أولا وان لم يعد مثله عادة وهو قريب (وما كتب لدرس قرآن كلوح في الاصح) لشبهه بالمصحف بخلاف ما كتب لغير ذلك كالتمائم المعهودة عرفا والثاني لا يحرم لانه ليس في معناه (والاصح حل جملة في) هي بمعنى مع كما عبر به غيره فلا يشترط كون المتاع ظرفا له (أمتعة) تبعالها لم يكن مقصودا بالحل وحده بان قصد الأمتعة فقط أو لم يقصد شيئا أو قصد ههما كما اقتضاه كلام الراعي في الثمانية وهو المعتمد بخلاف ما اذا قصد فقط والمراد بالامتنعة الجنس ولو حل حامل المصحف لم يحرم لانه غير حامل له عرفا ولو حل مصحف مع كتاب في جلد واحد فحكمه حكم المصحف مع المتاع في التفصيل المار وأما مس الجلد فيحرم مع مس السائر للمصحف دون ما عداه كما أتت به والدرجته الله تعالى

الاوراق بقصد القراءة وصار يقرأ الحرمة وليس من الكتابة ما يقص بالمقص على صورة حروف القرآن من ورق أو قماش فلا يحرم مسه وينبغي أن يكون بحيث يعد لوالقرآن عرفا فلو كبر جدا ككتاب عظيم فالوجه عدم حرمة مس الخالي منه عن القرآن ويحتمل ان حمله كحمل المصحف في أمتعة (قوله) كالتمايم للمعهودة عرفا يؤخذ منه انه لو جعل المصحف كله أو قريبا من الكل نجمة حرم لانه لا يقال له حينئذ نجمة عرفا وبعبارة الزياي والتميمة ورقة يكتب عليها شيء من القرآن والتعبير به مشعر بتقليل الشيء الموصوف بكونه بهضا وهو ظاهر فيما ذكره قال ابن حجر والعبارة في قصد الدراسة والتبرك بحال الكتابة دون ما بهدا وبالكاتب لنفسه أو غيره تبرعا والافا حرمه أو مستأجر (قوله) والمراد بالامتنعة الجنس أي فيصدق بالواحد وان لم يصلح للاستبعا لان العبارة بالقصد فيصدق بصغير الجرم وكبيره (قوله) ولو حل حامل المصحف أي ولو كان بقصد حمل المصحف ثم ظاهر عبارة انه لا فرق في الحامل للمصحف بين الكبير والصغير الذي لا ينسب اليه حمل وانه لا فرق بين الآدمي وغيره وبقرينه ما علل به من العرف ووجه التأييد انه في اعرف يقال هو حامل للطفل لكن بهامش عن بعضهم تقييده بما اذا كان الحامل ينسب اليه الحمل أي بحيث يستقل بحمله لو انفرد اه وينبغي عدم التقييد بذلك (قوله) لم يحرم وان قصد المصحف خلا فالحج حيث قال بالحرمة اذا قصد المصحف (قوله) مس الجلد ومن الجلد اللسان والكعب أي فيحرم من كل منهما ما حاذى المصحف وفي سم على حج ويبقى الكلام في الكعب فهل يحرم مسه مطلقا أو بالجزء منه المحاذي للمصحف وهل اللسان المتصل بجهة غير المصحف اذا انطبق في جهة المصحف كذلك فيه نظر اه قلت ولا يبعد تخصيص الحرمة بالجزء المحاذي للمصحف بغيره جمع مصحف وكتاب في جلد واحد قال مر في جملة تفصيل حمل المصحف في أمتعة وأما مسه فهو حرام ان كان

وعبارة الشهاب بن حجر هنا وهي ما يبرهن على اثبات محموله لموضوعه في العلم (قوله صرح بوصفها الخ) عبارة الشهاب بن حجر
ووصفها بالنجاسة والضم أفاده كلامه السابق لكن أعادها هنا زيادة ينبغي ومعموله اظهار السبب زيادتها مع خلاوها عن
التنكيه بخلاف سابقها (قوله للوحوب والندب) أي في الاصل والافعال اذ هذا غيرهما فالشهاب بن قاسم الاوجه انها

من جهة المحقق لا من الجهة الاخرى اه ثم أفاد بجناها كذب الجليلي لمحق منه بالمحقق ما جاوره **فخرج** وضع المحقق
أوشبه آمنه ووضع عليه ما كولا تكبر وملمع وأكاه فوجه ينبغي ان يحرم لان فيه ازراء وامتهانا **فخرج** الوجه تحريم لرق
أوراق القرآن ونحوه بالنشأ ونحوه في الاقباع لان فيه ازراء وامتهانا تأمل اه سم على منهج **فخرج** هل يجوز بيع الجلد
المتفصل لكافر لان قصد بيعه قطع لنسبته عنه فيه نظر ومال مر للجواز اه سم على منهج قلت وقد يتوقف فيه بأن
يجرد وضع يد الكافر عليه مع نسبته في الاصل للمحقق اهائنه **فجاء** وقع السؤال في الدرس عن شخص سليم توصف
ان يستنجي وأراد مس المحقق هل يحرم عليه أم لا وأجيب عنه بعدم الحرمة لصحة وضوئه وغايته انه مس بعض طاهر مع
نجاسة بعض أعضائه وذلك لأن له في جواز المس بل قال النووي انه غير مكروه خلافا للتلوي (قوله أكثر من القرآن) أي
يقينا فلوشك في الأكثر من احرم كما تقدم للشارح بعد قول المصنف أو صغيرة لزيته (قوله باعتبار الحروف) وهل العبرة بالمفوض
منها والمرسوم الاقرب الثاني وعليه فيظهر انه يتبر في القرآن رسمه بالنسبة لخط المحقق الامام وهو الذي كان يقرأ فيه سيدنا
عثمان واتخذ لنفسه وان خرج ٨٨ عن مصطلح علم الرسم لانه ورد له رسم لا يقاس عليه فتبين اعتباره به وفي التفسير

رسمه على قواعد علم الخط
لانه لم يرد فيه شيء وجب
الرجوع فيه للقواعد
المقررة عند أهل
وفي شرح الارشاد انه
الكثرة من حيث الحروف
لفظا لا رسما (قوله
والنوب المطرز) ومثله
مالو كتب فيه باله لم يقصد
للدراسته (قوله وأكل
طعام) أي وليس نوب
طرز بذلك قال حج ويحرم
وطء شيء نقش به وفرق

(و) في (تفسير) لانه المقصود دون القرآن ومحله اذا كان أكثر من القرآن فان كان القرآن
أكثر أو تساوى احرى وحيث لم يحرم بذكره وفارق حال الاستواء هنا حالته في الثوب المركب
من حرير وغيره للتعظيم بخلافه ثم فانه لا يسمى ثوب حرير عرفا والوجه ان العبرة بالآلة
والكثرة باعتبار الحروف لا الكمامات وان العبرة في الكثرة وعدمها في المس بحال موضعه
وفي الحل بالجميع كما أفاد ذلك الواو الدرجة الله تعالى (ودنانير) أودراهم كتب عليها قرآن وما
في معناها كتب الفقه والنوب المطرز بآيات من القرآن والحيطان المنقوشة والطعام
لانه لا يقصد بآيات القرآن في قراءة فلا تجرى عليها أحكام القرآن ولهذا يجوز هدم جدار
وأكل طعام نقش عليه ما ذلك والثاني يحرم لاخلاله بالتعظيم ويجوز محوما كتب عليه شيء من
القرآن وشربه بخلاف مالو ابتلع قرطاسه فيه اسم الله تعالى لانه يتجسس بما في الباطن وانما
جوزنا أكله لانه لا يصل الى الجوف الا وقد زالت صورة الكتابة ولا يجوز جعل نحو ذهب في
كاغد كتب عليه بسم الله الرحمن الرحيم ويكره حرق خشبة نقش عليها شيء من ذلك نعم يظهر انه
لو قصد بحرقها احرازها لم يكره والقول بحرمة الاحراق محمول على فعله عبثا ولو جعل نحو كراس

بينه وبين كراهية لبسه فراجع (قوله وشربه) توقف سم على حج في جواز صبه على نجاسة (أقول) في
وينبغي الجواز ولو قصد لانه لم يحيت حروفها ولم يبق لها أثر لم يكن في صبا على النجاسة اهانة وعبارة الشارح في الفتاوى
الاولى صب غسله وصب ماء غسلته في محل طاهر (قوله اسم الله تعالى) أي أو اسم معظم كاسماء الانبياء حيث دللت قرينة
على ارادتهم عند الاشتراك فيه (قوله لانه يتجسس) قد يشك بأن ما في الباطن لا يحكم بتجسيسه الا اذا اتصل بالنظائر وعبارة
حج بعد قول المصنف السابق أحدها خروج الخنصر او لا يضر ادخاله أي نحو العود وانما امتنع الصلاة للحمله متصلا بتجسس
اذ ما في الباطن لا يحكم بنجاسته الا ان اتصل به شيء من الظاهر اه ثم رأيت في سم على منهج الاشكال وجوابه وعبارة
فخرج يحرم ابتلاع ورقة فيها شيء من القرآن للاقاها للنجاسة بخلاف محوما عليها بالماء وشربه فيجوز هكدا قرره مر لا يقال
تعليله الاول مشكل لان الملاقاة في الباطن لا تنجس لاننا نقول فيه امتنار وان لم يتجسس كالموضع القرآن على نجس جاف
يحرم مع انه لا يتجسس تدبر اه فقول الشارح لانه لا يتجسس معناه يلاقي النجس (قوله في كاغد) بفتح الغين كأي المصباح
(قوله كتب عليه بسم الله الرحمن الرحيم) أي أو غيرها من كل معظم كما ذكره ابن حجر في باب الاستنجاء ومن المعظم ما يقع في
المسكتات ونحوها مع فيه اسم الله أو اسم رسوله مثلا فيحرم اهائنه بوضع نحو دراهم فيه (قوله كراس) الواحدة كراسة بفتح
الكاف وعبارة القسطلاني في شرح مقدمة مسلم الكراسة بضم الكاف

هنا بمعنى بليق ويحسن ويتأكد انتهى وعبارة ابن حجر أي يطلب انتهت وهي قابلة لما قاله الشهاب ابن قاسم بأن يقال يطلب من العرف (قوله كزيادة كثير وفي عضو ظاهر) فالأول مثال للفظه والثاني مثال لنحوها وما هنا من أن جملة في عضو ظاهر الخ مراد هو الموافق للواقع كما في الدقائق ووقع في التحفة أن المزداد لفظ ظاهر فقط ومثل به لا كلمة وانما جعلها لنحوها على ما فوق الكلمة أي بماليس حكما مستقلا حتى لا يتكرر مع قول الشارح السابق كقوله في فصل الحلاء ولا يتكلم ليكون

وفتح الرء المشددة وبالحاء آخره واحدة الكراس والكراس (قوله لم يكره) أي بل قد يجب اد اتعين طريقا للصون أو ينبغي أن يأتي مثل ذلك في جاد المصحف أيضا (قوله نحو البسملة) ينبغي أن المراد بنحوها ما يقصده التبرك عادة أما أوراق المصحف فينبغي حرمة جعلها وقاية لما فيه من الاهانة لكن في سم على حج نقلا عن والده الشارح ما نصه يجوز وضع كراس العلم في ورقة كتب فيها القرآن اه وهو شامل لما لو كان المكتوب فيه القرآن أو أوراق المصحف فليحتر (قوله لم يحرم) أي بل يكره فقط (قوله وان الصبي المحدث لا يمنع الخ) أي بخلاف تمكنه من الصلاة والطواف ونحوهما مع الحدث والفرق أن زمن الدرس يطول غالبا وفي تكايف الصبيان ادامة الطهارة مشقة تؤدي الى ترك الحفظ في ذلك بخلاف الصلاة ونحوها نعم نظير المسئلة ما اذا قرأ للتعبد لا للدراسة بأن كان حافظا أو كان يتعاطى مقدارا لا يحصل به الحفظ في العادة وفي الرافعي ما يقتضي التحريم فتعفن لذلك فانه مهم كذا في خط ابن قاسم الغزي شارح المنهاج وفي سم على حج في أثناء كلام ما نصه والوجه أنه لا يمنع من حمله ومسه للقراءة فيه نظرا وان كان حافظا عن ظهر قلب اذا أفادته القراءة فيه نظرا فائدة ما في مقصوده كالاستظهار على حفظه وتقويته حتى بعد فراغ مدة حفظه اذا أثرت في ترسيخ حفظه اه بحروقه ٨٩ وديقال لا تنافي لا مكان جل ما في الرافعي

على ارادة التعبد المحض وما نقله سم على ما اذا ملق بقراءة فيه غرض يعود الى الحفظ كما أشعر به قوله كالاستظهار اه فائدة في وقع السؤال في الدرس عما لو جعل المصحف في خرج أو غيره وركب عليه هل يجوز أم لا فأجبت عنه بأن الظاهر ان يقال في ذلك ان كان على وجه

في وقاية من ورق كتب عليها نحو البسملة لم يحرم كما أفنى به الوالدرجه الله تعالى لعدم الامتحان ولو أخذ فالأمن المصحف جازع الكراهة (لا قلب ورقه يعود) أو نحوه فانه لا يحل لانه في معنى الحبل لا انتقال الورق بفعل القلب من جانب الى آخر (وان الصبي المحدث لا يمنع) من المس ولا من الحبل لافي المصحف ولا في اللوح لانه يحتاج الى الدراسة وتكايفه استحباب الطهارة أمر تعظم المشقة فيه والثاني يجب على الولي والمعلم منعه قياسا على الصلاة ومحل الخلاف كما أفهمه التعليل وكلامهم اغما هو في الحبل المتعلق بالدراسة فشم ذلك وسيلتها حكمه لا يكتب والاتبان فيه للعلم ليعلمه منه فيما يظنه فان كان لغرض آخر أو لا لغرض منع منه جزموا بحمل ذلك في الميزان غيره فيمنع من ذلك لئلا ينتهكه وشم المحدث من عليه جنابة وهو كذلك كما أفنى به المصنف (قلت الاصح حل قلب ورقه يعود وبه قطع العراقيون والله أعلم) لانه غير حامل ولا ماس وسواء في ذلك أكانت الورقة قاعة مصفها به أم لم تكن كذلك خلافا لابن الاستعداد

١٢ نهاية ل بعد ازراء به كان وضعه تحته بينهما وبين البرذعة أو كان ملاقيا لا على الخرج مثلا من غير حائل بين المصحف وبين الخرج وعيد ذلك ازراءه ككون الفخذ صار موضوعا عليه حرم والا فلا فتنبه له فانه يقع كثيرا ووقع السؤال في الدرس عما لو اضطر الى ما كوله وكان لا يصل اليه الا بشئ يضعه تحت رجله وليس عنده المصحف فهل يجوز وضعه تحت رجله في هذه الحالة أم لا فأجبت عنه بأن الظاهر الجواز مع لال ذلك بأن حفظ الروح مقدم ولو من غير الآدمي على غيره ومن ثم لو أشرفت سفينة فيهم مصحف وحيوان على الغرق واحتج الى القاء أحدهما لتخليص السفينة ألقي المصحف حفظا الروح اتى في السفينة لا يقال وضع المصحف على هذه الحالة امتحان لانه قول كونه اغما فعل ذلك لا ضرورة مانع عن كونه امتحانا لا ترى انه يجوز السجود للصنم والتصور بصورة المشر كبر عند الخوف على الروح بل قد يقال انه ان توقف انقاذ روحه على ذلك وجب وضعه حينئذ ويحتمل انه لو وجد القوت بيد كافر ولم يصل اليه الا بدفع المصحف له جازله الدفع لكن ينبغي له تقديم المينة ولو مغالطة ان وجدها على دفعه لكافرو في حج ويحرم غزيق المصحف عمثا لانه ازراء به وترك رفقه عن الارض وينبغي ان لا يجعله في شق لانه قد يسقط فيمن اه وقوله وترك رفقه المراد منه انه اذا رأى ورقة مطروحة على الارض حرم عليه تركها والقرينة عليه قوله عقب ذلك وينبغي الخ وليس المراد كما هو ظاهر انه يحرم عليه وضع المصحف على الارض والقراءة فيه خلافا لبعض ضعفة الطلبة (قوله لغرض آخر) أي كالتبرك أو نقله من مكان الى مكان (قوله لئلا ينتهكه) يؤخذ من العلة انه لو كان معه من يمنعه من انتهاكه لم يحرم (قوله كما أفنى به المصنف) لكنه لا يتأى فيه التعليل السابق اذ تكايفه الغسل

الشيخ موفيا بالتمثيل لجميع ما قاله المصنف والا فالشهاب ابن حجر على الحرف ومثله (قوله أي لدقائه) بيان للضاف المحذوف في قول المصنف للمحرر فكأنه قال في معنى الشرح لدقائق المحرر الخ واعلم ان هذه السوادة بلفظها هي عبارة من الجنابة لا مشقة فيه لعدم تكرره بل هو أولى من منعه من الصلاة بلا وضوء (قوله عمل بيقينه) أي جازله العمل به ومع ذلك يسن له الوضوء واستسكه حج وأجاب عنه فراجعه ومن ذلك ما لو أخبره عدل بأن امرأة مسلمة فلا نقض بذلك ولو كانت على هيئة النساء بل ولو قال المخبر أنا أعلم أنوثته لأن خبر العدل انما يفيد الظن (قوله فلا يخرج من المسجد) أي الصلاة (قوله وفي معظم أبواب الفقه) أشار بقوله معظم أبواب الفقه إلى أنهم فرقوا بينهما في أبواب منها باب الإلقاء وحياء الحيوان المستقرة والقضاء بالعلم والاكل من أموال الغير وفي وجوب ركوب البحر للبحر وفي المرض والخوف وفي وقوع الطلاق (قوله فان لم يتذكر شيئا فالوضوء) أي فالواجب الوضوء بقى ما لو علم قبلها ما حدثا وظهر وجهه أسبقهما فينظر ما قبلها فان تذكر طهرا فقط أو حدثا كذلك أخذ بتمتله أو ضده على ما هي بيانه فان تيقن ما فيه أيضا وجهه أسبقهما أخذ بضد ما قبلها ما نذكر أحدها فيه وهكذا يأخذ في الوتر الذي يقع ٩٠ فيه الاشتباه بضده اذا ذكره في الوتر ويأخذ في الشفع الذي فيه الاشتباه بمثل الفرد الذي قبله مع اعتبار

عادة تجديده وعدمها فاذا تيقن ما بعد الفجر وقبله وقبل العشاء وعلم انه قبل المغرب حدث أخذ في الوتر وهو ما قبل العشاء اذ هو أول أوقات الاشتباه بضد الحدث فيكون فيه متطهرا وفي الشفع وهو ما قبل الفجر لانه ثانيها بمثله فيكون فيه محدثا ن اعتاد تجديدا وحينئذ يكون فيما بعد الفجر متطهرا فان لم يمتده كان متطهرا فيما قبل الفجر وفيما بعده وان علم انه قبل المغرب كان متطهرا أخذ في الوتر

ومن تبعه لما في القول به من احالة الخلاف (ومن تيقن طهرا أو حدثا وشك في ضده عمل بيقينه) اذ اليقين لا يرفع بالشك لقوله صلى الله عليه وسلم اذا وجد أحدكم في بطنه شيئا فأشكك عليه أخرج منه شيء أم لا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا واه مسلم والمراد بالشك هنا وفي معظم أبواب الفقه مطلق التردد سواء كان على السواء أم أحد طرفيه أرجح قاله في الدقائق ووقع للرافعي انه يرفع يمينه بظن الطهارة قال ابن الرفعة ولم أره لغيره وقد أسقطه من الروضة وأجيب عنه بأن معناه ان الماء المظنون طهارته بالا جتهاد يرفع به يمين الحدث وأحسن منه ان يقال كلامه محمول على ما اذا تطهر بعد يمين الحدث وشك بعد طهارته في ترك عضو من أعضاء الطهارة فانه لا يقدح فيها وقد رفته ما يمين الحدث بظن الطهارة (ولو تيقنهما وجهه السابق منهما فاضد ما قبلهما في الاصح) سورة المسئلة ان يتيقن انه أو وقع طهرا وحدثا بعد طلوع الشمس مثلا ويجهل السابق منهما فيؤمن بالتدكر كما كان عليه قبلها فان كان قبلها محدثا فهو الا ن متطهرا لا تاتي بمرفع الحدث الواقع قبلها بالطهر الواقع بعدها وشك كافي رافعه والاصل عدمه وان كان قبلها متطهرا وهو ممن يعتاد التجديد أحد بالضد فيكون الا ن محدثا وان كان ممن لا يعتاده أخذ بالمثلى فيكون متطهرا لا تاتي قنا توسط الحدث بين الطهرين فان لم يتذكر شيئا فالوضوء اعتاد التجديد والا فلتطه يكل حال وثبت عادة التجديد ولو بمرّة كما أتى به الوالدرجس الله تعالى ولوجه الثاني لا ينظر الى ما قبلها فيلزمه الوضوء بكل حال احتياطاً قال في الروضة وهو الصحيح عند جماعة من محققي أصحابنا (فصل في أحكام الاستنجاء) اعلم ان جميع ما هو مذکور في هذا الفصل

وهو ما قبل العشاء بضده فيكون محدثا ن اعتاد وحيداً يكون فيما قبل الفجر متطهرا وفيما بعده محدثا ن لم يعتد كن قبل العشاء متطهرا وكذا قبل الفجر وكذا بعده اذا نظا طهرا تاخر طهره عن حدث في الجميع وعلم بما تقرران الاخذ بالضد تارة وبالمثل أخرى غاهو فيما اداعلم الحدث دون ما اداعلم الطهر وهو لا يعتاد التجديد فانه يأخذ بالمثلى في المراتب كلها قاله الشارح في شرح العباب (قوله في أحكام الاستنجاء) أي في آداب الخلاء محلي ولو عبر به كان أولى ولهله اقتصر على ما ذكره اشاره الى انه المقصود لان الاستنجاء مطهر والكلام في الطهارة وهو من خصائصنا كما نقل عن ابن سرياق وغيره وقال ابن الرفعة انه ظاهر كلام الاصحاب اه سم في شرح الغاية قلت المراد الاستنجاء بالخر فقط كما نقل عن السيوطي وعبارته في الينبوع قالت ذكر ابن سرياق في الاعداد وغيره ان أجزاء الخرج في الاستنجاء من خصائص هذه الشريعة اه وان كان ظاهر العبارة يوهم انه من خصائصنا مطلقا وليس من اد او يدل لمساقاله الدميوطي ما قاله الامام الزاهد أبو الليث نصر بن محمد بن ابراهيم السمرقندي في بستان العارفين فيما يتماق بالانبياء مانصه وكان ابراهيم أول من استاك وأول من استنجى بالماء وأول من جرشا به وأول من رأى الشيب وأول

الدقائق الا ان قول الشيخ وبيان مهمل محبته مقصود عن قول الدقائق ومهمل بيان محبته وما في الدقائق هو الصواب اذ لا يصح تسليط شرح على لفظ بيان في هذه العبارة التي في نسخ الشيخ فلعلها تحريف من الناسخ (قوله من نصب قوله أصلاً على الحالية) أي من شيا ففهي حال مقيدة بخلافها فيما يأتي بعد فاتها من الضمير الفاعل في حذف فهي مؤكدة كما سيأتي (قوله

من اختمت واول من اتخذ السراويل وورد التريد (قوله من الآداب) جمع أدب وهو المستحب وعليه فليس منها ما يأتي من وجوب عدم الاستقبال والاستدبار للقبلة بالعمراء فيكون التعبير بالآداب تغليبا ويحتمل ان المراد بالآداب هنا المطلوب شرعا فيشعل المستحب ولو اوجب وعليه فلا تغليب في العبارة (قوله ويعبر عنه بالاستنجاء) الضمير في عنه للاستنجاء بمعنى الازالة وهو غير لفظ الاستنجاء فلم يتخذ المعبر به والمعبر عنه (قوله لانه يسر تقديمه الخ) أي ولانه ينبغي ان أراد لوضوء ان يفرغ نفسه أولا مما يمنع الخشوع في ثم قدم آداب الخلاء (قوله في حق السليم) ويجب في حق صاحب الضرورة (قوله من ذكر) أي السليم (قوله عند ارادة قضاء حاجته) ليس بقدم بل لودخل لوضع متاع أو أخذه كان الحكم كذلك ويدل له ما سيأتي في دخول الحمام ونحوه وعبارته مع يقدم داخل الخلاء ولو لاجابة أخرى وكذا في أكثر الآداب الآتية وعبر به كالتخرج للغالب اه (قوله ولو يعمل) كانه أشار بالغاية الى ان الخلاء مستعمل في مكان قضاء الحاجة مطلقا مجزا والافان للاء عرفا كما في المحلى

البناء المعد لقضاء الحاجة

(قوله بارادة قضاء الحاجة)

أي فلا يتوقف استقذاره

على قضاء الحاجة فيه ومع

ذلك لا يصير مأوى

للشياطين الا بخروج

الخارج فيه كما في المحلى

وعليه فلا يلزم من

الاستقذار كونه مأوى

للشياطين وينبغي زوال

الاستقذار بزوال عين

النجاسة عن المحل (قوله

من الآداب محمول على الاستحباب الا الاستقبال والاستدبار والاستنجاء بشرطها الاتية ويعبر عنه بالاستنجاء بالاستطابة والاستجماء والا ولان يعمان الماء والخروج الثالث يختص بالخروج وهو من تحوت الشجرة اذا فطعت ساكن المستحبى يقطع الاذى عن نفسه وقدم هذا الفصل على الوضوء لانه يسر تقديمه عليه في حق السليم وأخره عنه في الروضة إشارة الى جواز تأخير عنه في حق من ذكر (يقدم داخل الخلاء يساره) عند ارادة قضاء حاجته ولو عمل من عمراء بوضوءه اليه لانه يصير مستقذرا بارادة قضاء الحاجة به كالخلاء الجدي ومثل الرجل بدلها في حق فاقدها (والخارج عينه) والمسجد بكس ذلك فيقدم عينه عند دخوله ويساره عند خروجه تكريما لليمين اذ اليسرى للادنى واليمين لغيره وأخذ الزكشي من ذلك ان مالا تكرمه فيه ولا اهانة يكون باليمين اكن قضية قول المجموع ما كان من باب التكريم بيد أيمه باليمين وخلافه باليسار يقتضى ان يكون فيها اليسار ولو خرج من مستقذرا لم يستقذرا ومن مسجد لمسجد فالعبرة بما بدأ به في الواجهة ولا تنظر الى تفاوت بقاع المحل شرفا وخسة نعم

كالخلاء الجدي) لظاهر ان المراد بما ذكر ان الخلاء يصير مستقذرا بالاعداد لا أنه يتوقف على ارادة قضاء الحاجة (قوله من ذلك) أي من قوله اذ اليسرى الخ (قوله لا تكرمه فيه ولا اهانة) كاليمين (قوله لكن قضية قول المجموع الخ) هذا قد يشكل قصوره مع قولهم اذا انتقل من شريف الى أشرف روعي الا شرف دخولا وخروجا ومن مستقذرا الى أقذر روعي الا قدرك ذلك وان انتقل من شريف اشرف أو من مستقذرا مثله تخير وانه اذا انتقل من بيت الى آخر تخير وان بقاع المكان الواحد لا تفاوت فيها فاصورة مالا تكرمه فيه ولا اهانة من غير ذلك حتى يفرض فيه الخلاف الا ان يقال المراد الفعل الذي لا تكرمه فيه ولا اهانة كاحذ متاع التحويله من مكان الى آخر (قوله بقضى أن يكون فيها اليسار) أي في صورة مالا تكرمه فيه الخ واعتمده الز يادى (قوله فالعبرة بما بدأ به) أي فيقدم اليمين عند دخول المسجد ويخير عند دخوله الا تخرج وعلى قياسه يقدم اليسار عند دخوله المستقذرو ويخير في الثاني وليس من المستقذرو فيما يظهر السوق والقهوة بل القهوة أشرف فيقدم يمينه دخولا في فائدة وقوع السؤال عملوا جعل المسجد موضع مكس مثلا ويحب تقديم اليمين دخولا واليسرى خروجا لان حرمة ذاتية فتقدم على الاستقذار العارض ولو أراد أن يدخل من دنى الى مكان جهول انه دنى أو شريف فينبغي حمله على الشرافة اه سم على جملة قلت بقي ما لو اضطر لقضاء الحاجة في المسجد فهل يقدم اليسار لوضع قضائهما أو يتخير لماد كرمه من الحرمة الذاتية فيه نظروا الا قرب الثاني لان حرمة ذاتية ومعلوم ان الكلام كله حيث علم وقفه مسجدا أو شرافته وخسته اما لو اعتادوا الصلاة فيه من غير وقف ثم اتخذوه زريبة مثلا فينبغي مراعاة حاله وقت الدخول من الشرافة في الاول والخسة في الثاني (قوله شرفا) أي في المسرفان قريب المنبر مثلا لا يساوى ما قرب من الباب في النطافه ومع ذلك لا تنظر الى هذا الشرف فيخير في مشيه من أول المسجد الى محل جلوسه (قوله وخسة) فديقتضى انه اذا كان للخلاء دهليز طويل

للبالغة في النفي مصدرا أي مستأصلا (الخ) عبارة التحفة للبالغة في النفي مصدرا أو حالا مؤكدة للأحذف أي مستأصلا قاطعا الخ وقوله أي مستأصلا الظاهر أنه تفسير للمحالة بل يبقى الكلام في صحة كونه تفسيرا للمصدر وإن أوهته عبارة الشهاب ابن قاسم وعبارته فيما كتب على القصص قوله أي مستأصلا الخ يحتمل أنه راجع للمحال فقط وإن تقدير المصدرية أوصل عدم الحذف أصلا فيكون أصلا منصوبا محذوف انتهت فقوله يحتمل يشعر بأنه يحتمل رجوعه للمصدرية أيضا فإن كان مرادها صحت عبارة الشارح هذا ولا فيجب أصلا حها (قوله في الآخرة) قدمه على قول المصنف في كابللال المحلى فاقضى أن النفع الحاصل

ودخله باليسار ثم انتهى محل الجاوس تخير وعبارة ابن حجر وفيما له دهليز طويل يقدمها عند بابيه ووصوله لمحل جالوسه اه وكتب عليه ابن قاسم قوله لمحل الخ أي ويمشي كيف اتفق في غيرهما لانه اقدر عما بينه وبين الباب ويحتمل أن يتخير عند وصوله لمحل جالوسه أيضا لأن جميع ما بعد اجزاء الباب محل واحد ويؤيده الضمير عند وصوله ذلك إذ لم يكن دهليزا وكان قصيرا فليأمل وهو موافق لما اقتضاه كلام الشارح من التخيير (قوله في المسجد والبيت) أي الحرام فيقدم عينه دخولا وخروجا فيها خلافا لابن حجر (قوله ومثله الصاغة) وينبغي أن مثل هذه المذكورات المحلات المغضوب على أهلها ومقاربال كفار (قوله ولا يحمل ذكر الله) هو ما تضمن ثناء أو دعاء وقد يطلق على كل ما فيه ثواب وينبغي أن يلحق بذلك كل محل مستقدر وأما اقتصر على الخلاء لكون الكلام فيه في فائدة وموقع السؤال في الدرس مما لو نقش اسم معظم على خاتم لا ثمن قصد أحدهما به نفسه والآخرة المعظم فهل يكره الدخول به الخلاء أولا الأقرب أنه ان استعمله أحدهما عمل بقصده أو غيرها لا بطريق النيابة عن أحدهما بعينه كره تغليباً للمعظم (قوله مما يجوز حمله الخ) يمكن أنه يبقى على ظاهره ويقال الواحد بالشخص له جهة إن فهو حرام من جهة المحل ٩٢ مع الحدث مكرهه من جهة المحل له في المحل المستقدر ثم رأيت في ابن قاسم على حج

(قوله وخاصتهم الخ) قضية أنه لا يلحق بذلك صلحاء المؤمنين وعليه فقد يفرق بينهم وبين عوام الملائكة بأن أوامرك معصومون وقد يوجد في الفضول عزية لا توجد في الفضائل اه سم على حج وقد يقال ما ذكره في صلحاء المؤمنين بخالف قوله وكل اسم معظم كاتبه

الخ أي ولو مغمورا في غيره اه سم على بحجة (قوله معظم) قال في شرح الارشاد دون التوراة والانجيل الاما علم عدم تبدله أو شك فيه منهم أفيما يظهر لانه كلام الله وإن كان منسوخا اه سم على حج (قوله قامت قرينة الخ) أي فإن لم تقم قرينة فالأصل الاباحة وبقي ما وجدته في غير القرآن مما يوافق لفظ القرآن كالأرب مثلاً فهل يكره حمله أولا فيه نظراً والأقرب الأول ما لم تدل قرينة على ارادة غير القرآن (قوله بقصد كاتبه) أو غيره تبرعاً قياساً على ما مر في التهمة والا فالعبرة بقصد الآمر أو المستأجر لو قصد به كاتبه لنفسه المعظم ثم باعه فقصد به المشتري غير المعظم فهل يؤثر قصد المشتري فيه نظراً ثم رأيت في شرح العباب ألا ترى أن اسم المعظم إذا أريد به غيره صار غير معظم اه سم على حج قلت ويبقى الكلام فيما لو قصد ألا غير المعظم ثم باعه وقصد به المشتري المعظم أو تغير قصده وقياس ما ذكره في الجزه من أنها تابعة للقصد الكراهية فيما ذكرنا من وينبغي أن ما كاتبه للدراسة لا يزول حكمه بتغير قصده لانه بذلك القصد صارت قرآنية مقصودة فيثبت له حكم القرآن وبمعدنوت حكمه لا يزول وعليه ولو أخذ ورقه من المحف وقصد جعلها تيممة لا يجوز منم أو أكلها مع الحدث سيما وفي كلام ابن حجر ما يفيد أنه لو كتب تيممة ثم قصد بها الدراسة لا يزول حكم التيممة اه ولو كان صاحب الاسم الذي كتب على الخاتم اسمه وليا ليميز عن غيره ولم يقصد به معظماً هل يقال يكره له الدخول به نظراً إلى أنه معظم أولاً لانه لم يقصد به نفسه من حيث التعظيم بل ليميز عن غيره فيه نظراً واستقرب سم على حج الكراهية فليراجع وهو لا يحتمل أن قلنا أن صلحاء المؤمنين ملحقون بعوام الملائكة والأفلايا في السؤال من أصله وبقي ما لو جعل الولي ودخل به هل يكره أم لا فيه نظراً والأقرب عدم الكراهية حيث دخل لقضاء الحاجة وبقي أيضاً ما لو اشترك اثنان في خاتم وأمر من ينقش عليه اسمهما وهو متحد كان كان اسم كل منهما متحد الكن قصد أحدهما اسم نبينا للتبرك والآخرة اسم نفسه فهل يكره أولاً فيه نظراً ولا يبعد الكراهية تغليباً

للعظم ويحتمل ان ينظر فيه لقصد المستعمل على ما مر (قوله لنفسه) أو غيره تبرعا قياسا على ما مر في التهمة اهـ حج (قوله والا فالمنسوب له) وبقي الاطلاق وينبغي عدم الكراهة لما مر من ان الاصل الاباحة (قوله قال في المهمات) أي الاسنوي (قوله وفي حقتي انها كانت تقر من أسفل الخ) قال ابن حجر ولم يصح في كيفية وضع ذلك شيء (قوله نعم يمكن حل الخ) ويمكن ان يبيح على ظاهره ويقال الواحد بالشخص له جهتان فهو حرام من جهة الحمل مع الحدث مكروه من جهة الحمل له في المحل المستقدر ثم رأيت في سم على حج (قوله غيبه ندبا) فلم انه يطلب اجتنابه ولو محجولا مغيبا اهـ سم على حججة (قوله وجب نزعه) ظاهره وان لم يقصد التبرك باسم الله تعالى بل مجرد التمييز وهو ما اعتمدته الشارح آخره على ما نقله له سم عنه في حاشية شرح البهجة (قوله لحرمة تنجيسه) صرح في الاعلام بالكبر بالقاء ورقة فيها اسم معظم من أسماء الانبياء والملائكة اهـ ثم اورد انهم حرّموا الاستنجاء بما فيه معظم ولم يجعلوه كفرا ثم فرقوا بأن تلك حالة حاجة وأيضا فالاستنجاء ملاقة النجاسة فان فرض انه قصد تضعفه بالنجاسة بأي فيه ما هنالك على ان الحرمة لا تنافي الكفر اهـ وكلامه في الايراد والجواب شامل لغير الانبياء والملائكة اهـ سم على حج ويؤخذ من العلامة ان الكلام عند خشية التنجيس اما عند عدمها كان استجوابه من البول ولم يخش وصوله الى المكتوب لم يحرم ويصرح به قول حج وحب نزعه عند استنجاء ٩٣ ينجسه ويؤخذ من ذلك أيضا حرمة القتال بسيف كتب عليه

كتبه لنفسه والا فالمنسوب له لما صرح من انه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل الخلاء وضع خاتمه وكان نقشه محمد رسول الله محمد سطر ورسول سطر والله سطر قال في المهمات وفي حقتي انها كانت تقر من أسفل ليكون اسم الله تعالى فوق الجميع وشمل ذلك ما لوجه مع مصحفا فيه فيكره لا يقال انه حرام لانه يلزم منه غالب اجله مع الحدث لا نأقوله تقدم حكم ذلك وليس الكلام فيه نعم يمكن حل كلام القائل بحرمة ذلك على ما اذا خاف عليه التنجيس ولو لم يغيبه حتى دخل غيبه ندبا بخصوص كفه عليه ولو نخم في يساره بما عليه معظم وجب نزعه عند الاستنجاء لحرمة تنجيسه كما قاله الاسنوي وغيره (ويعتمد على يساره) ناصبا بما به بأن يضع أصابعه على الارض ويرفع بافهامه كبرياءه للبين ولانه أسهل لخروج الخارج ولو بالقاء فرج بينهما واعتمدها كما قاله الشارح خلافا لما ذهب الى انه جرى على الغالب (ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها) أدباني البنيان (ويحرم بالعمراء) بعين الفرج ولو مع عدمه بالصدر بعين القبلة لاجتهاد فيما يظهر بدون ساتر في غير معد لذلك قال صلى الله عليه وسلم اذا أتيت الغائط

قرآن لما ذكر ما لم تدع اليه ضرورة بأن لم يجد غيره يدفع به عن نفسه (قوله ويتعد ندبا في حال قضاء حاجته) (قوله كما قاله) ظاهره سوء أخشى التنجيس لو اعتمد على اليسرى أم لا وفرق حج بينهما (قوله ولو بالقاء) يخرج النغوط ويؤخذ من كلام حج انه ان خاف التنجيس اعتمدها

والاعتماد اليسار (قوله خلافا لما ذهب الخ) هو شيخ الاسلام في المنهج (قوله ولا يستقبل القبلة) قال في الخادم من المهم بيان المراد بالقبلة هنا هل هو العين أو الجهة فيكون العين لانه المراد حيث أطلق في غير هذا الباب ويحتمل الجهة لقوله ولكن شرفوا أو غربوا اهـ ولعل المتجه الثاني ثم رأيت شيخنا الرملي قاله وكذا مر اعتمده ثم اعتمد الاول في دفعه على شكل على كثير من الطلبة معنى استقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط ولا اشكال لان المراد باستقبالها ما يستقبل الشخص له حال قضاء الحاجة وباستدبارها جعل ظهره اليها حال قضاء الحاجة اهـ سم على منهج في تنبيهه في ظاهر كلامهم عدم حرمة استقبال المحصف واستدباره ببول أو غائط وان كان أعظم حرمة من القبلة وقد بوجه بأنه يثبت للفضول ما لا يثبت للفاضل نعم قد يستقبله أو يستدبره على وجه يعد ازراء فيحرم بل قد يكفر به وكذا يقال في استقبال القبر المكرم واستدباره اهـ سم على حج (قوله أدباني البنيان) أي حيث كان ساتر معتبرا كايهـ لم من قوله الاتي أو في غير معد يستدبره بخلاف الاولى (قوله بعين الفرج الخ) لو انسد مخرجه أو خلق منسد الفرج الخارج من فمه فهل يحرم استقبال القبلة به حال الخروج فيه نظرا اهـ سم على حججة قلت وهو انما يتأني التردد فيه على ما مشى عليه حج من انه حينئذ ينقض أمانه على ما مشى عليه الشارح من جعله كالتي فلا يتأني فيه تردد أصلا اذ هو كالتي الى جهة القبلة وهو جائز وسئل مر عما اذا انسد المخرج وانفتح مخرج هل يحرم الاستقبال به حال خروج الخارج منه فبحث ما ظهر من انه ان كان الانسد اذ عارضه لم يحرم لانهم لم يعطوه حكم الاصل الا في النقض فقط أو أصليا حرم لانهم أعطوه حينئذ حكم الاصل اهـ سم على منهج في اثناء كلام (قوله ولو مع عدمه) أي عدم الاستقبال أو الاستدبار وبعبارة حج ولو مع عدمه بالصدر وهي صريحة فيما ذكرناه (قوله بدون ساتر الخ) ينبغي ان يجب على الولي منع الصبي أي ولو غير مميز كما ذكره سم في شرح الغاية أيضا وبعبارة بل ينبغي أن يجب على الولي منع غير المميز أيضا من كل محرم اهـ والمجنون من

به لسائر المسلمين أنحوى كنفه المصنف ولا يناسبه قوله بأن يلزمهم الخ وان لم من الإلهام المذكور والنفع الأخرى والشهاب بن حجر أخر لفظ في الأثر عن قول المصنف في فاقضى ان النفع الحاصل للمصنف أخرى وهو الثواب ولسائر المسلمين دنوى وهو الإلهام المذكور وان لم من النفع الأخرى ولا يخفى حسنه (قوله أى من أحبهم) هو تابع للجلال في قصر أحبابي لهم لكن الذى في الحصة من يحبونى وأحبهم قال الشهاب بن قاسم حمله على المعنيين يؤيده ان كل منهما يليق تخصيصه أهنا ما به وان اللفظ مشترك بينهما والمشارك عند اطلاقه ظاهر في معنييه كما قاله الشافعى ومتابعوه وحمله على المعنى الأول فقط وجهوه بأن الاعتناء بالمحبوب أقوى ويتوجه عليه ان هذا انما يظهر لو أتى بلفظ يخصه أما حيث أتى

الاستقبال والاستدبار بلا سائر اه سم على منهج زائد شرحه على أبى شعاع بل ينبغي وجوب ذلك على غير الولي أيضا لان ازالة المنكر عند القدرة واجبة وان لم يأت الفاعل اه (قوله أو قد فعلوها) أى الكراهة سم وحينئذ فمأواه يعنى اعتقدوها وعليه قالوا عاطفة على مقدراى افعلوا ذلك واعتقدوا الكراهة (قوله بمقعدتى) أى وكانت مقعدته صلى الله عليه وسلم لبتين يجلس عليهما عند قضاء الحاجة (قوله أخذنا من كلام الشافعى) مثله في شرح المنهج وعبارة المحلى لجمع الشافعى بين الخ قالت وكان المحلى ينسبه الى الامام لاخذه من كلامه ٩٤ (قوله كما فعله الخ) قد يتوقف في هذا الجمل لما قيل ان فعله صلى الله

عليه وسلم كان في المعد لقضاء الحاجة وسيأتى انه لا حرمة فيه ولا كراهة ولا خلاف الأولى ويمكن الجواب بأنه عليه الصلاة والسلام فعله تارة في غير المعد وهو فعله في بيت حفصة وتارة في المعد حيث قال حولوا بمقعدتى وحكمه في حقنا انه ان كان في غير المعد مع السائر فهو خلاف الأولى وان كان في المعد فليس بمكروه ولا خلاف الأولى سم على منهج (قوله الى موضع قدميه) نقل عنه سم في حاشيته

فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها يبول ولا غائط ولكن شرقوا أو غربوا رواه الشيخان وروى أيضا انه صلى الله عليه وسلم قضى حاجته في بيت حفصة مستقبل الشام مستدبر الكعبة وروى ابن ماجه وغيره بإسناد حسن انه صلى الله عليه وسلم ذكر عنده ان ناسيا بكروهون استقبال القبلة بغر وجههم فقال أو قد فعلوها حولوا بمقعدتى الى القبلة لجمع أئمتنا أخذنا من كلام الشافعى رضى الله عنه بين هذه الاخبار يحمل أولها المفيد للتصريح على الصحراء لانها لمعتها لا يشق فيها اجتناب الاستقبال والاستدبار بخلاف البنيان فقد يشق فيه اجتناب ذلك فيجوز فعله كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز والمعتبر في السائر ان يكون مرتفعاً قدر ثلث ذراع فأكثر في حق الجالس قال جماعة من الاصحاب لانه يستمرن سرته الى موضع قدميه فيؤخذ منه انه يعتبر في حق القائم ان يستمرن سرته الى موضع قدميه كما أففى به الوالد رحمه الله تعالى وكلام الاصحاب في اعتبار ذلك الارتفاع خرج مخرج الغالب ولعل وجهه صيانة القبلة عن خروج الخارج من الفرج وان كانت العمورة تنتهى بالكعبة وأما عرضها فاما تبرفيه ان يسترجع ما توجه به سواء في ذلك القائم والجالس فسترة القائم فيه كسترة الجالس ولا بد أن لا يتبعها معها أكثر من ثلاثة أذرع ويحصل بالوهدة والراية والدابة وكثير الرمل وغيرها وكذا الرعاء الذيل أمان كان في معد ولو بلا سترة فلا حرمة ولا كراهة ولا خلاف الأولى اوى غير معد بسترة بخلاف الأولى واعلم ان

انه وافق على الاكتفاء بالاستمرن السرة الى الكعبة وانه لو حصل الستريدون الثلثين لصغر بدن قاضى الحاجة كفى به اه وفي سم على حج ما وافق كلام الشارح في النقل عن والده وفيه ما يقتضى انه لا يجوز نقص السترة عن الثلثين (قوله ان يسترجع ما توجه به الخ) خلافا لحج حيث قال ومنه أى السائر أرعاء ذيله وان لم يكن له عرض (قوله والراية) أى المحل المرتفع (قوله وكذا الرعاء الذيل) فلم يتيسر له ستر الارعاء ذيله لم يكلف السترة به ان أدى الى تنجيسه لان في تنجيس ثوبه شقة عليه والستر يسقط بالعدر ويشهد له ما ذكره حج وممن من انه لو اقتضى الحال تأخير الاستنجاء بخفف بوله بيده حتى لا يصيبه جاز (قوله امان كان) قسم لقوله فيما مر في غير معد لذلك (قوله في معد) أى لقضاء الحاجة فيه مع قصد العود اليه لذلك كما في حج وينبغي ان المراد قصد العود منه أو تهيتته لذلك بقصد الفعل فيه منه أو بمن يريد ذلك من أتباعه مثلا (قوله ولا خلاف الأولى) عبارة حج هذا في غير المعد أما هو فذلك فيه مباح والتزعم عنه حيث سهل أفضل اه قلت قد يشعر التعبير بقوله أفضل ان خلاف الأفضل دون خلاف الأولى واعلم مبنى على ان خلاف الأفضل دون خلاف الأولى ولم أره بل هو مخالف لما ذكره من ان الأولى والأفضل متساويان لكن في المصر عن بعضهم ان

العملة

انه وافق على الاكتفاء بالاستمرن السرة الى الكعبة وانه لو حصل الستريدون الثلثين لصغر بدن قاضى الحاجة كفى به اه وفي سم على حج ما وافق كلام الشارح في النقل عن والده وفيه ما يقتضى انه لا يجوز نقص السترة عن الثلثين (قوله ان يسترجع ما توجه به الخ) خلافا لحج حيث قال ومنه أى السائر أرعاء ذيله وان لم يكن له عرض (قوله والراية) أى المحل المرتفع (قوله وكذا الرعاء الذيل) فلم يتيسر له ستر الارعاء ذيله لم يكلف السترة به ان أدى الى تنجيسه لان في تنجيس ثوبه شقة عليه والستر يسقط بالعدر ويشهد له ما ذكره حج وممن من انه لو اقتضى الحال تأخير الاستنجاء بخفف بوله بيده حتى لا يصيبه جاز (قوله امان كان) قسم لقوله فيما مر في غير معد لذلك (قوله في معد) أى لقضاء الحاجة فيه مع قصد العود اليه لذلك كما في حج وينبغي ان المراد قصد العود منه أو تهيتته لذلك بقصد الفعل فيه منه أو بمن يريد ذلك من أتباعه مثلا (قوله ولا خلاف الأولى) عبارة حج هذا في غير المعد أما هو فذلك فيه مباح والتزعم عنه حيث سهل أفضل اه قلت قد يشعر التعبير بقوله أفضل ان خلاف الأفضل دون خلاف الأولى واعلم مبنى على ان خلاف الأفضل دون خلاف الأولى ولم أره بل هو مخالف لما ذكره من ان الأولى والأفضل متساويان لكن في المصر عن بعضهم ان

بما يشتمل المعنيين بلا قرينة تقتض أحدهما فالوجه التعميم انتهى (قوله والمراد بذلك العطف اللغوي) أي العطف على جملة ما تقدمه من معانوف ومعطوف عليه أعني غنى وعن أحيائي بقرينة قوله بعد تكرره للإعلاء لذلك البعض الذي هو الماطرف عليه وهو خاص بالمصنف فلا يصح قوله لذلك البعض الذي منه المصنف فانه أيضا من كلام الشارح الجلال اذ لو أريد الاصطلاح

(قوله من عدم حاله) الأولى مع عدم وفي نسخة في وهي واضحة (قوله أو يضركم) أي بان يحصل له متعة لا تحتل عادة وان لم تبع التعميم فيما يظهر (قوله جاز الاستقبال والاستدبار) أي حيث أمكن كل منهما دون غيره فان أمكنهما معا وجب الاستدبار كما في قوله ولو تعارض الخ (قوله وجب الاستدبار) خلافاً لحديث جزم بالخير اهـ (قوله بخلاف استدبارها) أي فانه لا يكره مطلقاً ومثله في حج قال وما بعد الصبح ملحق بالليل كالسكس ف قال وعلى كراهة الاستقبال دون الاستدبار يفرق بينهما علويان فلا يتأتى فيهما غالباً بحقيقة الاستدبار فلم يكره بخلاف القبلة فانه ٩٥ يتأتى كل منهما (قوله محاذاة) أي مقابلة

(قوله ولو باستدبار) خلافاً للخطيب (قوله تغشع الكراهة هنا) قال حج ومن الساتر هنا السحاب (قوله أو حجامه) أي أوقى أو حيش أو نفاس لان ذلك ليس في معنى البول والغائط (قوله ويبيد) بفتح أوله من بعد لا يضمه من أبعده لان ذلك إنما هو من أبعده غيره وعبارة المختار البعد ضد القرب وقد بعد بالضم بعد أهو بعيد أي متباعد ويبعد غيره وباعده وبعده تبعيدا اهـ لكن في المصباح ان أبعده يستعمل لازماً ومتعدياً وعليه فيجوز قراءته بضم الياء وكسر العين (قوله الى حيث الخ) وقوله ولا يشم الخ أي فهم اسننان

العبادة الصالحة للتحريم فيما مر هي تعظيم جهة القبلة والتعليل بان الفضاء لا يخلو غالباً عن مصل أنسى أو غيره فقد يرى قبله أن استدبرها أو دبره أن استقبالها ضعيف كما في المجموع لان غير الصبراء كذلك من عدم خلوه غالباً عن ذكر ولانه لو حال بينه وبينها ساتر حاز وان كان دبره مكشوفاً إلى العتد خلافاً لبعضهم ولو استقبالها بصدرة وحول قبله عنها وبال لم يحرم بخلاف عكسه ولو اشتبهت عليه القبلة وجب الاجتهاد حيث لاسترة والاستقباب ويأتى هنا ججمع ماسياً في قبيل صفة الصلاة ومنه حرمة التقليد مع تمكنه من الاجتهاد وانه يجب التعلم لذلك ومحل ذلك كله ما لم يغلبه الخارج أو يضركم والافلا حرج ولو هبت ريح عن بين القبلة ويسارها جاز الاستقبال والاستدبار ولو تعاوض الاستقبال والاستدبار وجب الاستدبار لان الاستقبال أغنى ويكره استقبال لقمرين في الليل كما بحثه الحضري ومراده بالقمرين القمر فقط اما الشمس فيتقيد حكمها بالنهار بخلاف استدبارها ويكره محاذاة ما كان قبلة ونسخ ولو باستدبار كما جرى عليه ابن المفري في روضه وسواء كان ذلك ببول أم غائط اللهم عن استقبال بيت المقدس واستدباره كما في المجموع وانما جملوا انتهى هنا على التنزيه وفيما مر على التحريم في بعض أحواله للإجماع اذ لا نه لم أحداً ممن بعثه به حرمة هنا قاله المصنف في المجموع والوجه أن السترة المانعة للحرمة فيما مر تمنع الكراهة هنا ولا يكره استقبالها باستنجاء أو جع أو إخراج ریح أو فصد أو حجامه (ويبعد) عن الناس في العصراء أو فحواها ولو في البول الى حيث لا يسمع للخارج منه صوت ولا يشم له ريح ويسن ان يغيب شخصه حيث أمكن للاتباع (ويستتر) عن أعين الناس لما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم من أتى الغائط فليستتر فان لم يجد الا أن يجمع كتيبا من رمل فليستتر به فان الشيطان يلعب بمقاعدي آدم من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج عليه ويحصل السترة برفع قدر ثلثي ذراع وقد قرب منه ثلاثة أذرع ما قبل بذراع الا تدمي ولو براجلته ونحو ذيله ولا بد هنا

مر اهـ سم على منهج (قوله فليستتر به) عبارة المشكاة والمصابيح فليستدره قال في شرح المشكاة أي فليجمعه ثم يستدره أو يستقبله وأثر الاستدبار لان القبيل يسهل ستره بالذيل غالباً فالجاجة بالدراهم اهـ وقال في شرح المصابيح أي يجعله خلفه لئلا يراه احد فهو عجز هل يكفي في هذا الباب السترة بالزجاج الذي لا يتجرب الرطوبة قال مر بجتماعه على البدنية ينبغي الاكتفاء به في السترة عن القبلة لاعتناء العيون سم على منهج ثم قال في قوله أخرى وهل يكفي السترة بالماء كالقالب أو أسافل بدنه منغمسة في ماء مستبحر لا يبعدنم وفا فالمرنم ينبغي تقييده بالسكدر بخلاف الصافي كالزجاج الصافي فليستأمل وتقدم عنه بحثه الاكتفاء بالزجاج في ستر القبلة لافي السترة عن العيون (قوله يلعب بمقاعدي آدم) أي بادامة النظر اليها مع كثرة وسوسة الغير وجهه على النظر اليها أيضا وسوسة المتبرز وجهه على الفساد بها شرح المشكاة الخ (قوله ثلثي ذراع) ظاهره ولو صغر قاضي الحاجة ونقل سم على منهج عن الشارح انه ترد فيه ثم وافق على ما يقتضي ترجيح الاكتفاء بما دونهم عند حصول السترة (أقول) وقد يتوقف فيه بأنه لا يسمى سترة شرعية وقد تقدم له نقله عن مر

لكان على خصوص عنى الذى هو المعطوف عليه وهو خاص بالمصنف فلا يصح قوله لذلك البعض الذى منه المصنف (قوله فلايمان تصديق القلب الخ) أى الايمان المنجى عند الله تعالى فقط بقريئة ما يأتى بل يأتى التصريح به فى آخر السوادة (قوله تصديق القلب) أى اجمالا فى الاجمال وتفصيلا فى التفصيل (قوله كالتقاء الذهن وصرف النظر الخ) لا يدسكل بأن الايمان

(قوله الى محاذاة سرته) المتبادر من هذه العبارة ان المراد ان ابتداء الساتر من الارض وانهاؤه محاذاة السرة وقد يقال يكفى هنا ستر ما بين السرة والركبة لان الغرض المنع من النظر للعبورة وهو يحصل بذلك ثم رأيت فى حج مانصه ومحله فى الجالس الى ان قال فافهم انه لا بد فيه بالنسبة الى القائم من ارتفاعه زيادة على ما مر حتى يستمر من سرته الى ركبته اه وكتب عليه سم مانصه قوله الى ركبته لا يقال قضية ما سبق بالهامش عن شيخنا الرملى أن يقال الى الارض لانه قول الفرق يمكن ظاهرا فليتأمل اه قلت والفرق ان المقصود ثم تعظيم القبلة فوجب لذلك الستر عن العبورة وحرمها والمقصود هنا منع النظر المحرم وذلك ليس الا لما بين السرة والركبة (قوله أو يمكن تسقيفه) أى عادة وليس داخله من ينظر اليه ممن يحرم نظره والاحرم كما سيأتى اه سم على منهج (قوله ولو أخذ البول) ٩٦ أى بأن احتاج اليه وشق عليه تركه وينبغي أنه لا يشترط وصوله

الى حديثي من عدم البول محذور نجس ثم تعبيره بالجواز مقتض لا باحته مطلقا وينبغي وجوبه اذا تحقق الضرر بتركه (قوله جازله كشفها) أفهم حرمة الاستنجاء بحضرة الناس مع اتساع الوقت وينبغي ان محل الحرمة حيث لم يغلب على ظنه امكان الاستنجاء فى محل لا ينظر اليه أحد ممن يحرم نظره والاجازله الكشف فى أول الوقت كما قيل بطله فى فاقد الطهورين والمتميم فى محل فيه يغلب وجود

أخذنا تقدم فى الستر عن القبلة أن يكون الـ مترع يضاهى ارتفاعه فى حق القائم الى محاذاة سرته بخلاف الساتر للصلى كما هو ظاهر نعم ان كان فى محل مسقف أو يمكن تسقيفه كقاء الستر بنص وجدار وان تبعاعده أكثر من ثلاثة أذرع ولا يكفى مثل ذلك فى القبلة وبعضهم توهم اتحاد الموضعين فاذره ومحل عد ذلك من الآداب اذالم يمكن بحضرة من يرى عبورته ممن لا يحل له نظرها ما بحضرة يكون واجبا اذ كشفها بحضرة حرام كما صرح به فى شرح مسلم واعتمده المتأخرون وهو ظاهر وجوب غض البصر لا يمنع الحرمة عليه خلافا لمن توهمه ولو أخذ البول وهو محبوس بين جماعة جازله التكنيف عليهم الغض فان احتاج للاستنجاء وقد ضاق الوقت ولم يجد الا ماء بحضرة الناس جازله كشفها أيضا كما يجنبه بعضهم فيه او طاهر التعبير بالجواز فى الثانية انه لا يجب فيها والاوجه الوجوب وفارق ما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى فى نظيرها من الجمعة حيث خاف فوتها الا بالكشف المذكور حيث جعل له جائزا واجبا قال لان كشفها يسوء صاحبها بالجمعة بدلا ولا كذلك الوقت (ولا يبول فى ماء راكدا) ماولك له أو مباح قليلا كان أم كثيرا المافيه من نجس القليل واستنقاذا للكثير ما لم يكن مستنجرا بحيث لا تعافه النفس بحال فيما ينظره لا يقال لم يحرم فى الماء مطلقا اذا كان غديلا لانه ربوى فيكون كالطعام لا نأقوله الطعام نجس ولا يمكن تطهير مائعه والماء له قوة دفع النجاسة عن نفسه فلم يلحق هنا بالطعامات وانما

الماء (قوله فى الثانية) هى قوله فان احتاج للاستنجاء وقد ضاق الوقت (قوله حيث جعله جائزا يحرم لا واجبا) ظاهره وان لم يخل بمرواته وهو ظاهر لانه فى حد ذاته مستنجح فلا نظر الى عدم مبالاة بذلك لكن قال ابن عبد الحق حيث لم يخل ذلك بمرواته فالمعجى الوجوب (قوله ولا كذلك الوقت) وينبغي ان كشفها والحالة ما ذكر مستحب لان غايته ان هذا عند مجوز للترك والاصل فى الاعذار انها مسقطه للدثم فقط وتحمل المشقة معها أولى وأيضاف قد قالوا لعلم من قوم عدم رد السلام سن له ان يسلم عليهم وان أعوا لها هنا كذلك (قوله أو مباح) بخلاف المسبل والموقوف اه حج وكتب عليه سم ظاهره وان استنجى وهو محتمل لكن قيد شيخنا أبو الحسن البكرى فى شرحه الحرمة فى المسبل أو الماولك للغير بغير الاستنجاء المذكور فليتأمل لكه قريب فى الماولك للغير ان علم رضاه وقد يقال مع علم الرضا لا ينبغي التقييد بالاستنجاء وحيث قلنا بالجواز لا يبعد تخصيصه بالبول بل قد يؤخذ هذا من تقييد المستنجى بالحيثية السابقة فليتأمل اه (أقول) لا قرب الحرمة مطلقا استنجى أولا حيث لم يعلم رضاه مالكة لانه تصرف فى ملك الغير بغير إذنه ونقل بالدوس عن شرح العباب للشارح ما يوافق ما قلناه هذا وانظر ما صور وقف الماء وقد يصور بمالو وقف محله كثر مثلا ويكون فى التعبير بوقفه فجوز أى وقف محله ويمكن تصويره أيضا بمالو ملك ماء كثير فى ركة مثلا فوقف الماء على من ينتفع به فيها من غير نقل له (قوله ما لم يكن مستنجرا) أى وما لم يتعين الطهارة وقد دخل الوقت والاحرم كما يأتى عن المهمات

ضروري ضرورة ان ما يجب الايمان به ضروري كما هو لان الضروري ايضا متوقف على مقدمات والفرق حينئذ بينه وبين النظري ان مقدماته حاصلة تعلم بمجرد توجيه النظر بخلاف مقدمات النظر فهي غير حاصلة وانما تحصل بالنظر (قوله فهو فاسق وفاقا) فمضى كون الاعمال جزأ من جهور المحدثين كونها جزأ من الايمان انكامل كافي الاعلام للشهاب ابن حجر

(قوله لا مكان طهره) قد يشكك عليه حجة استعمال الاناء المتنجس في الطاهر الجاهل اذا كان الاناء رطبا مع امكان طهر الجاهل بالغسل الا ان يقال لما كان للقاء قوة في دفع النجاسة اغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره كما أشعر به قوله قبل لا نأقول الطعام الخ وفرق بعضهم بأن وضع الماء في الاناء لقصد منه استعمال الاناء في التجسس فيحرم لانه كالتجسس الثوب وهو تضيغ بالنجاسة والمقصود هنا تفرغ نفسه من البول وكونه في الماء لا يهدأ استعماله اه وهو ظاهر جلي وعبرة الخطيب على أبي شجاع صريحة في ذلك (قوله في ماء قليل) خرج به لكثير فلا يحرم وعبرة سم على منهج في انشاء كلام ونقلوا عن النووي ان المستحجم اذا أراد النزول في الماء ان كان قليلا حرم لان فيه تضيغاً بالنجاسة أو كثير لم يحرم وبحسب النووي عدم الكراهة لانه ليس كالبول فيه وتنازعوه بأن الوجه الكراهة بل هو أولى بها من مجرد الاغتسال في الماء الواقف ويمكن حمل كلام النووي على ما اذا كان مستحجماً من البول والغائط بحيث لم يبق عين ٩٧ أصلاً بخلاف ما اذا بقي عين خصوصاً اذا

كثرت فليتنامل (قوله القبر المحترم) وبحث حرمة بقرب قبور الانبياء اه سم وقسمة الكراهة عند قبور الاولياء والشهداء قال الا ذرعى والظاهر تحريمه بين القبور المتكررت بنسبها لاختلاط تربتها باجزاء الميت اه سم على بهجة وظاهر ما ذكره من الحرمة بقرب قبور الانبياء انه لا يقيده بكونه على وجه يعد

يحرم في القليل منه لا مكان طهره بالكثرة اما الجارى فيكره البول في القليل منه دون الكثير الا ان يكون ليلا فيكره أيضا لما قيل من ان الماء بالليل مأوى الجن وحيث حرم البول أو كرهه فالتغوط أولى قال في المهمات والذي يتجه ويتعين الفتوى به انه ان كان في الوقت ولم يكن هناك غيره ولم يكن متطهرا يحرم لانه بمنزلة الصب ولو انغمس مستحجماً في ماء قليل حرم وان قلنا بالكراهة في البول فيه لما فيه هنام تضيغه بالنجاسة خلافا لبعضهم ويكره البول وضوءه بقرب القبر المحترم ويحرم عليه وألحق الا ذرعى بحسب البول الى جداره بالبول عليه وعلى نحو عظم مما يتنع الاستنجاء به لحرمة ويحرم في مسجد ولو باناء بخلاف الفصد فيه نطفة الاستقذار في الدم ولذا عني عن قليله وكثيره بشرطه كما أفنى به الواو لدرجه لله تعالى وذكر الحب الطبري الحرمة في الصفا والمرورة أو قرح وألحق بعضهم بذلك محل الرمي واطلاقه يقتضى حرمة ذلك في جميع السنة ولعل وجهه انها محال شريفة ضيقة فلما جاز ذلك فيها لاستمر وبقي وقت الاجتماع لها فيؤذى حينئذ ويظهر ان حرمة ذلك معرفة على الحرمة في محل جلوس الناس وسيأتى ان المرجح الكراهة اما عرفة وحر دلفة ومي فلا يحرم فيها السجتها (وبحجر)

١٣ نهاية ل ازراءهم ويوجه بأن مثل ذلك ازراء ولا يحتاج الى قصد لكن تقدم عن سم بالنسبة للمصحف انه يحرم ذلك اذا كان على وجه يعد ازراء قال بل قد يكفر به وكذا يقال في استقبال القبر المكرم واستدباره اه وعليه فيفرق بين الاستقبال والقرب منه فان الاستقبال قد لا يعد ازراء بخلاف القرب فان البول معه يعد ازراء بصاحب القبر (قوله ويحرم عليه) بقي ان غير البول من سائر النجاسات هل يلحق به أولا فيه نظر ولا يبعد الا لحاق بل هو مقتضى قولهم يحرم التضيغ بالنجاسة في الطعام وغيره قصدا (قوله وعلى نحو عظم) أى ويحرم على نحو عظم الخ وهل يحرم القاءه في النجاسة لعله المذكورة قياسا على البول عليه أو يفرق فيه نظرا والقرب الاول (قوله بخلاف الفصد) أى ولو بلا حاجة الى الفصد (قوله أو قرح) هو غير مصروف كما قاله في المختار (قوله ان المرجح الكراهة) أى فيكون الراجح في جميع ما تقدم من الصف الخ الكراهة لكن قد يشكك عليه ما وجه به الحرمة من انها محال شريفة الآن يقال ان مجرد شرفها لا يقتضى الحرمة بل يكفي فيه الكراهة كما في استقبال بيت المقدس هذا وانزع فيه سم على منهج في البناء قال بعد نقله البناء عن مر فليتنامل فان البناء ممنوع والفرق بين ذلك وبين الطريق قريب اه وهو ما أشار اليه الشارح من انها محال شريفة حرمة البول به ليس مجرد الانتفاع بها (قوله وبجحر) ولو تحقق انه ليس فيه حيوان يؤذى بل لا يؤذى وكان يلزم من بوله عليه قتله ينبغي ان يقال ان ندب قتله وكان يموت بسرعة فلا حرمة ولا كراهة وان كره قتله فان كان يموت بسرعة فالكراهة فقط وان كان لا يموت بسرعة بل يحصل له تعذيب حرم لا مباحسا ان القتل وان كان يباح قتله فان حصل تعذيب حرم أو انتفى التعذيب فان لم يحصل تأذ فنتيجة عدم الكراهة لكن ظاهر كلامهم الكراهة وان

وان كان السياق يأباه (قوله وهل النطق بالشهادتين شرط الخ) صريح هذا السياق كسياق جمع الجوامع الاصرح منه فيما يأتي ان القائلين بأن الايمان ليس الاتصديق القلب بما تروى خلاف بينهم به ذلك حيث أناط الشارع أمره بالنطق

حصل تأديته الكراهية كما هو قضيته اطلاقهم فليصر محمل كلامهم من ذلك اه سم على منهج (قوله وهو الثقب) بالفتح واحد الثقب والثقب بالضم جمع ثقبه كالثقب بفتح القاف اه مختار وفي الخطيب على أبي شجاع انه بضم المائنة وسكون القاف اه قلت القياس ما في المختار لانه في الاصل مصدر ثقبه والقياس فيه الفتح كما في مصدر قتل ونصر وعبارة شرح الررض بفتح المائنة أفتح من ضمها (قوله وقت هبوبها) ومثله غلبة هبوبها ذا غلب على ظنه هبوبها من جهة التي هو فيها كما صرح به الشارح في شرح العباب (قوله خلافا لمن قال بها) يديشعر عواقبتهم قول حج وكالماتع جامد يخشى عود ربحه والمأذ به وقوله لما فيه علة لقوله لم قال بها ٩٨ (قوله ومحدث) اما محل الاجتماع لحرام أي أو مكروه فلا كراهة فيه بل ولا يعمد

نذب ذلك تنغير الهم شرح الارشاد لشيخنا حج اه سم على منهج بل لو قيل بالوجوب حيث غلب على الظن منعهم من الاجتماع لمحرّم وتعين طريقا لدفعهم لم يبعد (قوله قال الذي يتخلى) المناسب لقوله اتقوا ان يحملا على الفهامين فيكون قوله قال الذي على حذف مضاف أي يتخلى الذي ويكفي المطابقة بحسب المعنى فلا يجوز الافراد ويجوز ان يحملا على الشخصين بتقدير اتقوا فعل اللعائين وهو ظاهر تسيما الخ فلا حذف في الذي يتخلى ومطابقته بحسب المعنى اه سم على منهج وقوله وطريق لعل الكلام في طريق يسوق الناس المرور بها لكونها موقوفة

بجيم مضمومة فله مله ساكنة وهو الثقب المازل المستدير لصحة التمسك عنه لما يقال انها مساكن للجن ولانه قد يكون فيه حيوان ضعيف فينادى أو قوى فيؤذيه أو ينجسه وفي معناه السرب وهو الشق المستطيل والبول الغائط نعم يظهر تحريمه فيه اذا غلب على ظنه ان به حيوانا محتملا ينادى به أو يهلك وعليه يحتمل بحث المجموع (ومذهب ربيع) أي محل هبوبها وقت هبوبها كما اقتضاه كلام المجموع ومنه المراحض المشتركة بل يستديرها في البول ويد تقبلها في الغائط المائع لئلا يتشرش بذلك تحسيرا يستخرج الريح أي اجعلوا ظهوركم اليها ولا تستقبلوها فلا يكره استدبارها عند التغوط بغير مائع خلافا لمن قال بها لما فيه من عود الرثبة الكريمة عليه اذ ذلك لا يقتضي الكراهة (ومحدث) للباس (وطريق) لخبر مسلم اتقوا اللعائين قالوا وما للعائنان قال الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلمة تسببا بذلك في لعن الناس لهما كثيرا عاده فنسب اليهما بصيغة المبالغة والمعنى احذروا سبب اللعن المذكور وألحق بظن الناس في الصيف مواضع اجتماعهم في الشمس في الشتاء وظاهر كلامهم ان التغوط في الطريق مكروه كراهة تنزيه وهو كذلك وان نقل المصنف في الروضة في الشهادات عن صاحب العدة انه حرام وأقره وكالطريق المتحدث ولا فرق فيما ذكر بين البول والغائط (وتحت مثمرة) ولو كان الثمر مباحا وان لم يكن مأكولا بل مشعوما أو نحوه لئلا يتنجس ثمارها فتفسد أو تعافها الا فسد ولا فرق بين وقت الثمرة وغيره والكراهة في الغائط أشد منها في البول خلافا لما أشار اليه في الشرح الصغير لان البول يطهر بالماء ويجفاه بالشمس والريح في قول بخلاف الغائط فانه لا يطهر مكانه الا بالنقل ولا يطهر بصب الماء عليه ويمكن ان يقال ان في الغائط أخف من حيث نه يرى فيجتنب أو يطهر وفي البول أخف من حيث اقدم الناس على كل ما طهر منه بخلاف الغائط وعلى هذا يحتمل الاختلاف ومحل ذلك ما لم يعلم طهره قبل الثمرة بخونيل أو سبيل والا فلا كراهة زاد المصنف على أصله فوا (ولا يتكلم) حال قضاء حاجته بذكر أو غيره فالكلام عنده مكروه وشمل ذلك قراءة القرآن حال

قضاء

أو مسبلة لذلك أو مباحة بخلاف الملوكة له لكن مقتضى ذلك جواز

قضاء الحاجة في الموقوفة والمسبلة للزور مع انه تصرف في غير ملكه ولا في مباح ويحتمل أن يلتزم الجواز حيث لا ضرر على الارض بوجه ولا يختلف المقصود بها بذلك كارض فلاة وقفا أو ملكا اه سم على منهج (قوله كراهة تنزيه الخ) ولو زلق أحد فيه وتلف فلا ضمان على الفاعل وان غطاه بتراب أو نحوه لانه لم يحدث في المالك فعلا وما فعله جائز له (قوله ولا فرق بين وقت الثمرة وغيره) يدخل في ذلك ما من شأن نوعه ان يثمر لكنه لم يبلغ أو اب الاثمار عادة كالودي الصغير وهو ظاهر سم على منهج أي فيكره البول تحت ما لم يغلب على الظن حصول ما يظهره قبل أو ان الاثمار (قوله ولا يتكلم حال قضاء حاجته) نقل سم على حج عنه الكراهة مطلقا حال خروج الخارج أو قبله أو بعده الحاجة (قوله فالكلام عنده مكروه) وهل من الكلام ما يأتي به قاضي الحاجة من التخليص عنه طرق باب التسليم من الغير ايم هل فيه أحد أم لا فيه نظر والا قرب

بالشهادتين هل النطق المذكور شرط لأجراء الأحكام فهو خارج عن الإيمان أو جزء فيكون داخل فيه فينحل الكلام إلى أنهم فريقان أحدهما قائل بأن الإيمان مجرد التصديق المذكور والنطق بالشهادتين شرط للأجراء المذكور والفريق الثاني يقول أن الإيمان مجرد التصديق المذكور والنطق بجزء منه وهذا لا يعقل فإن قضية قوله هذا أن الإيمان ليس إلا

أن مثل هذا لا يسمى كلاماً بتقديره فهو لحاجة وهي دفع دخول من يطرق الباب عليه لظنه خلواً محل (قوله حمد الله تعالى بقلبه) وهل يتأب على ذلك أم لا فيه نظر والأقرب الأقول ولا ينافيه ما في الأذكار للنووي من أن لذكر القلي بمجرد لا يتأب عليه لأن محله فيما لم يطلب وهذا مطاوع فيه بخصوصه ثم ظاهر قول الشارح ولا يحرك لسانه أنه لو حرك لسانه وإن لم يسمع نفسه كان منه بقاءه قال ابن عبد الحق وليس كذلك اهـ قلت ويمكن الجواب بأن تحريك اللسان إذا أطلق انصرف إلى ما يسمع به نفسه لأن التصريح إذا لم يسمع به نفسه لا أثر له حتى لا يحدث به من حلف لا يتكلم ولا يجزئه في الصلاة لكونه لا يسمى قراءة ولا ذكراً إلى غير ذلك من الأحكام ومثله في حج (قوله خبر النبي) أنه لما قيل للنبي عنه في خبر ابن حبان كافي تطأه لاختصاص النبي بالغائط والمدي كراهته كالبول ٩٩ (قوله كره ذلك) ظاهره وإن تحقق وصول النجاسة

إليه وينبغي أن محله ما لم يدخل وقت الصلاة ولا ماء يزيل النجاسة به (قوله والماء لا يكفي) أهم عدم الحرمة إذا كان كافياً وإن لم يزل الانتقال التوضيح في بدنه أو ثوبه ويوجه بأن هذا مانع منه لأن التوضيح إنما يحرم حيث كان عبثاً (قوله ويستبرئ من البول) عبارة المناوي في شرحه الكبير للجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم تزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه نصها يعني أنكم وإن خفف عنكم في شرعاً

قضاءهم أحلا فالأب كح نعم يحمل قول من عبر فيه بنفي الجواز على الجواز المستوي الطرفين فيكون مكروهاً ولو دعت ضرورة إليه كان ذاراً أعمى لم يكره بل قد يصير واجباً ولو عطف حمد الله تعالى بقلبه ولا يحرك لسانه وقدروى ابن حبان وغيره خبر النبي عن التحدث على الغائط (ولا يستنجى بماء في مجامع) بل ينتقل عنه لثلاث عود الرشاش فينجسه إلى الأخرى المعدة لقضاء الحاجة فلا ينتقل ومثله المستنجى بالمجر نعم لو كان في الأخرى المعدة هو ماء معكوس كره ذلك فيها كما يكره في مهب الريح كما هو قضية تلميلهم وقد يجب الاستنجاء في محله حيث لا ماء ولو انتقل التوضيح بالنجاسة وهو يريد الصلاة بالتيمم أو بالوضوء والماء لا يكفي لهما (ويستبرئ من البول) ندباً بعد انقطاعه بنحو مشي أو وضع المرأة يسراها على عانتها أو نثر ذكر ثلثاً بأن يمسح بإحدى يديه أو يمسح بماء يسراه ومسحتهما من مجامع العروق إلى رأس ذكره وينتبه بطف ولا يجذبه خلافاً للبعوى لأن ادامة ذلك تضره وقول أبي زرعة يضع أصبعه تحت ذكره والسبابة فوقه مردوداً بأنه من تفرداته وما ذكره القاضي من وجوبه محمول على ما إذا غلب على ظنه خروج شيء منه بعد الاستنجاء أن لم يفعله وقضية كلامهم استنجاب الاستبراء من الغائط أيضاً ولا بد فيه ويكره لغير السلس حشواً الذي ذكره بقضية لأنه يضره (ويقول عند دخوله) أي إرادة دخوله ولو لغير قضاء الحاجة فيما يظهر بالنسبة للنعوذ (بسم الله اللهم إني أعوذ بك من الخبيث والخبيثات وخروجه غفرانك الحمد لله الذي أذهب

ورفعت عنكم الإصهار والغلال التي كانت على الأقارب من قطع ما أصابه البول من بدن أو أثر فلا تنهوا وابتارك التحريم منه جملة فإن من أهل ذلك عذب في أول منازل الآخرة (قوله وينتبه) هو بالنون والثناء الفوقية اهـ مخنار بالمعنى (قوله ولا يجذبه) بابه ضرب اهـ مختار (قوله أصبعه) أي الوسطى كافي شرحه على الوجهة (قوله الاستبراء من الغائط) انظر إذا يحصل فإني لم أرفيه شيئاً بقياس ما في المرأة به يضع اليسرى على مجرى الغائط ويتحامل عليه يخرج ما به من الفضلات إن كان وقد يؤخذ ذلك من قول حج في جملة الصور المحصلة للاستبراء ومسح ذكره وأثنى مجامع العروق بيده (قوله بالنسبة للنعوذ) أي ما بالنسبة للدعاء كقوله غفرانك الخ فيخص بقاضي الحاجة على ما أفهمه التقييد بقوله بالنسبة للنعوذ ولم يذكر هذا القيد حج وكتب سم بهامشه مانعه قوله وعند خروجه قد يشمل الخروج بعد الدخول لحاجة أخرى بدليل قوله السابق ولو لحاجة أخرى وقد يستبعد مناسبة الذي أذهب عن الأذى وعافاني لذلك اهـ وقصيته أنه يقول غفرانك الحمد لله فإنه لم يستبعد الأقوله الذي أذهب عن الأذى وعافاني الخ ويوجه ذلك بجعلهم سبب سؤال المغفرة ترك ذكر الله في تلك الحالة (قوله اللهم إني أعوذ بك) يفرع على دخول الخلاء بطفل لقضاء حاجة الطفل فهل يسأل أن يقول على وجه النيابة عن الطفل بسم الله اللهم إني أعوذ بك أو يقول اللهم إني أعوذ بك أو لا يسأل قول شيء من ذلك فيه نظر ولا يبعد أن يقول ذلك ويقول أنه يعوذ بك وفي ظني أن الغاسل لليت يقول بعد غسل

التصديق ان النطق المذكور خارج عن معناه وقضية كون النطق بخرأمنه عنده انه داخل فيه فيكون من كبا منهما لا مجرد التصديق وهذا خلف فليحذر (قوله وعليه من صدق بقلبه ولم يقر بلسانه مع تمكنه من الاقرار فهو مؤمن عند الله تعالى) هو مقيد بما اذا كان لوعرض عليه النطق بالشهادتين لم يمتنع فلا ير عليه أبو طالب (قوله وألزمهم الاولون) في هذا الازام

ما يقوله المغتسل ويقول اللهم اجعله من التوابين الخ أو اجعلنا واباه الخ فليراجع شرح المنهاج أو شرح العباب في غسل الميت اه سم على منهمج ومن ذلك رادة أم الطفل وضع الطفل في محل لقضاء حاجته ومنه اجلاسه على ما يسمونه بالقصرية في عرفهم (قوله اللهم اني أعوذ بك من الخبث والخبائث) قال ابن العماد هذا الذي كريدل على ان ابليس نجس العين لكن ذكر البغوى في شرح السنة انه طاهر العين كالمشرك واستدل بأنه صلى الله عليه وسلم أمسك ابليس في الصلاة ولم يقطعها ولو كان نجس لما أمسك فيها ولكنه نجس الفعل من حيث الطبع ع اه سم على حج (قوله والخبث بضم الخاء والباء) قال حج وباسكاه اوله لمراده ان الاسكان تخفيف فلا يرد على الشارح كالحلي لان مراده بيان الصيغة الاصلية لجمع خبيث (قوله ذكر ان الشياطين) الذي كرضد الاثني وجمعه ذكر وود ذكران وذكارة كجبر وجماعة اه مختار (قوله وسبب سؤاله المغفرة الخ) ومنه يؤخذ ان كل من حصلت له غفلة عن العبادة استحب له طلب المغفرة وأشار الى ذلك صلى الله عليه وسلم بقوله انه ليغان على قلبي الحديث فان الغرض منه ارشاد الامة اكثر استغفارهم عند غفلتهم (قوله ويجب الاستنجاء) ينبغى ان محله في غير نبينا صلى الله عليه وسلم لان فضله طاهرة ١٠٠ وانما كان يفعله للتبذره وبيان المشروعية قال المناوي وشرع ليلة الاسراء

مع الوضوء اه وفيه أيضا وشرع مع الوضوء ليلية الاسراء وقيل في أول البعثة حين علمه جبريل الوضوء والصلاة عند قوله اذا استطاب أحدكم (قوله عند القيام الى الصلاة الخ) أي حقيقة أو حكما بان دخل وقت الصلاة وان لم يرد فعلها في أوله والحاصل انه

عنى (الاذى وعاقبى) أى منه للاتباع والخبث بضم الخاء والباء جمع خبيث والخبائث جمع خبيثة والمراد ذكران الشياطين وانما هم وسبب سؤاله المغفرة عند انصرافه تركه ذكر الله تعالى في تلك الحالة أو خوفه من تنصيره في شكر نعم الله تعالى انى أنعمها عليه فاطعمه ثم هضمه ثم سهل خروجه وانما قدمت البسملة هنا على الاستعاذه بخلاف القراءة لان التؤدة هناك للقراءة والبسملة من القرآن فقدم التؤدة عليها بخلاف ما نحن فيه (ويجب الاستنجاء) لاحاديث منها وليست بخلاثة أشجار (باء) على الاصل (أو حجر) ولا يجب على الفور بل عند القيام الى الصلاة ويجوز تأخيرها عن وضوء السليم كما تقدم بخلاف التيمم ونحوه ومقتضى كلامه الاكتفاء بالجرف في حق المرأة وهو كذلك في البكر اما الثيب فان تحققت نزوله الى محل مدخل الذي ذكرناه هو الغالب لم يكف الجرف لانه لا يصل هناك والا كفى وشمل اطلانه ماء

بدخول الوقت وحب الاستنجاء وجوبه بامو سعا بصفة الوقت ومضيها بضيقة كبقية الشروط (قوله ويجوز تأخيرها زهرم الخ) أى ما لم يؤد التأخير لانتشار والتضح بالنجاسة اه سم على منهمج وقد امتوقف فيه فان التضح بالنجاسة انما يحرم حيث كان عبثا وهذا انشأ عما يحتاج اليه نعم ان قضى حاجته في الوقت وعلم انه لا يجد الماء في الوقت وجب الجرف فور انما هو ظاهر ويوافق هذا الجمل ما ذكره بعده بقوله فرغ لو قضى الحاجة بمكان لا ماء فيه وعلم انه لا يجد الماء في الوقت وقد دخل الوقت فينبغى ان يجب الاستنجاء بالجرف فور انما لا يجب الخارج اه وافهم تقييد قضاء الحاجة بكونه في الوقت انه لو قضى حاجته قبله لا يجب الفور ويوجه بأنه قبل الوقت لم يخاطب بالصلاة ولهذا لو كان معه ماء وباعه قبل الوقت صرح وان علم انه لا يجد بدله في الوقت فرغ من الوقت لا يقتضى الحال تأخير الاستنجاء بخفف بوله في يده حتى لا يصيبه جازم اه سم على حج وظاهره انه لا فرق بين ان يجد ما يخفف به المحل أولا لكن عبارة حج ويظهر انه لو احتاج في نحو المشى لمسك الذي كرا المتنجس بيده جاز ان يسرع عليه تفصيل حائل يقيه النجاسة اه وكتب عليه سم ما حصله وقد يقال وكذا ان لم يسر وهو موافق لظاهر اطلاق م (قوله بخلاف التيمم ونحوه) كوضوء صاحب الضرورة فيجب فيه ما تقدم الاستنجاء سواء في ذلك القبيل والدبر (قوله في حق المرأة) ولا يجزى الجرف في البول الاثقل قاله ابن المسلم وظاهر ان محله اذا وصل البول الى الجلدة كما هو الغالب اه شرح روض (قوله البكر) بناء على الغالب من ان بوله لا يصل الى مدخل الذي ذكرنا يعلم من كلام حج الا انى بالهامش (قوله لانه لا يصل هناك) فضيته انه لو وصل بان كان نحو خرقة كفى وقد صرح حج بخلافه فقال مانه وبتعين أى المساء في بول ثيب أو بكر وصل لم يدخل الذي ذكره فينا ثم قال ويوجه ما ذكر في البول الوصل لم يدخل الذي كرى بأنه يلزم من انتقاله لدخله انتشاره عن محله الى ما لا يجزى فيه الجرف ليس السبب عدم وصول الجرف لدخله خلافا لمن وهم فيه لان نحو الخرقة تصل له

نظر ظاهر لان فرض المسئلة ان كون النطق بالشهادتين شرطاً أو خيراً أو غيراً بالنسبة للقادر كما مر في كتاب الطهارة (قوله وقال أبو حيان وغيره انه) بهنى كون الكتاب مشتقاً من الكتب (قوله مطلقاً) أى سواء كان المشتق أو المشتق منه مصدراً أم لا فقوله سواء أو افقت حرفه وفه أم لا ليس بيانا للمراد من مطلقنا وإنما هو تعميم بهد تعميم بحذف حرف العطف

(قوله زمزم) يمنع الصرف للعلمية والتأنيث المعنوى (قوله وأحجار الحرم) ولو استنجى بحجر من المسجد فان كان متصلاً حرم ولم يجزه وان كان منفصلاً فان بيع بهما صحى وانقطعت نسبته عن المسجد كفى الاستنجاء به والا فلا اه حج في شرح العباب عن الشامل وافرده ومثل المسجد غيره من المدارس والرباطات وخرج بالمسجد حريمه ورحابه ما لم يعلم وقفتها قال في المصباح الرباط الذى يبنى للفقراء مولد ويجمع فى القياس ربط بضمير ورباطات وقال فيه أيضاً رحبة المسجد الساحة المنبسطة قبل يسكون الحاء والجمع رحاب مثل كبة وكلاب وقيل بالنسخ وهو أكثر والجمع رحب ورحبات مثل قصبه وقصب وقصبات اه (قوله فيجوز بهما على الاصح) والقياس الكراهة خروجاً من الخلاف لكن قال شيخنا الزيدى المعتمد انه بناءً على ما مر من خلاف الاولى (قوله لا تنفعا احتمال الزيادة) ويؤخذ منه ان مثل ذلك محل الجب فيكون فيه الحجر لانه أصل الذكور (قوله أفضل) أى فان تركه كان مكروهاً وقال الشيخ عميرة الحديث المذكور فى قصة أهل قباء من الثناء عليهم لجمعهم بين الماء والحجر قال النووي لأصله بل أصل الثناء عليهم استعمالهم الماء لان العرب كانت تقتصر على الحجر اه (أقول) وهذا لا يبنى لخصوصية لان العرب عبدة أو ثناء وأصنام لا شريعة لهم نعم ان ورد ان قوم عيسى أو نحوه ١٠١ من الانبياء كانوا يستنجون بالأحجار فسلم ولم يرد ذلك فصح ان الاستنجاء

بالحجر من خصوصيات هذه الأمة كما ذكره ابن سراقه والسيوطى وعبارة السيوطى نصها قلت ذكر ابن سراقه فى الأعداد وغيره ان أجزاء الحجر فى الاستنجاء من خصوصيات هذه الأمة الشريفة اه

زمزم وأحجار الحرم فيجوز بهما على الاصح كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى والخشى المشكل ليس له ان يقتصر على الحجر اذ ابال من فرجيه أو من أحدهما لا لتباس الاصل بالانديهم ان لم يكن له آتالذ كروالانثى بل له آله لا تشبه واحداً منها يخرج منها البول اتجه فيه اجزاء الحجر لا تنفعا احتمال الزيادة وان كان مشكلاً فى ذاته (وجمعهما) أى الماء والحجر (أفضل) بان يقدم الحجر ثم الماء لان الحجر يزيل العين والماء يزيل الاتر فلا يخامر النجاسة ولا فرق بين البول والغائط فى الاستنجاء المذكور وكلامه يقتضى الاكتفاء بهذا المستنجى بآدون الثلاثة أحجار اذا حصل ازالة العين بها قال الاسنوى وسياق كلامهم يدل عليه وأيده غيره بعدم اشتراط طهارة الحجر عند ارادة الجمع وبه صرح الجليلى فى الانجاز وهو ظاهر بالنسبة لحصول أصل فضيلة الجمع اما كمالها فلا بد من بقاء شروط الاستنجاء بالحجر (وفى معنى الحجر كل جامد)

القبيل على الدبر فى الاستنجاء بالماء وعكسه فى الحجر على المعتمد اه ابن عبد الحق وجح ونصه والاولى للمستنجى بالماء ان يقدم القبيل على الدبر وبالحجر ان يقدم الدبر على القبيل لانه أسرع جفافاً اه (قوله وكلامه يقتضى) يتأمل وجه اشعار كلامه بذلك بل قد يقال كلامه انما يدل على عدم الاكتفاء فى الجمع بما لا يجزى فى الاستنجاء لذكره شروط الحجر من غير تخصيص بالجمع ولا بعدمه وعبارة ابن حجر تعليلاً لافضلية الجمع نصها ليحتمل مس النجاسة لازالة عينها بالحجر ومن ثم حصل أصل السنة هنا بالنجس اه فجعل عدم اشتراط طهارة الحجر ما خوذ من العلة لامن كلام المصنف وقد يجاب عن الشارح بان مراده بقوله وكلامه أى بملاحظة التعليل الذى قدمه بقوله لان الحجر يزيل العين الخ ولو قال وتعليلهم يقتضى الخ لكان واضحا في فرع هل يسن فى غسل النجاسة فى غير الاستنجاء مصحهاً ولا يجامد قبل غسلها بالماء كما فى الاستنجاء ظاهر كلامهم وفاقاً لم ربالفهم عدم الاستنجاء لانهم انما ذكروا ذلك فى الاستنجاء اه سم على منهج وقد يقال ان أدت ازالتها الى مخامرة النجاسة باليد استحب ازالتها بالجامد أولاً قياساً على الاستنجاء لوجود العلة فيه ونقل قبيل ذلك عن حج مانصه ومن ثم اتجه الحاق بعضهم سائر النجاسات العينية بذلك فيسن فيها الجمع لما ذكر بل قد يجب استعمال النجس حيث لم يكفه الماء ولم تزل عين النجاسة عن محل الاستنجاء وغيره اه (قوله أصل فضيلة الجمع) وقيل الحاصل بذلك سنة ترك عماسة النجاسة لاسنة الجمع اه سم على منهج وظاهره ولو كان مغلفاً كروث كلب وهو ظاهر لان المقصود عدم مباشرة النجاسة بيده وهو حاصل بذلك والتغليظ الحاصل منه يزول بالماء والتراب (قوله وفى معنى الحجر) أى الوارد فى الحديث وهو الحجر المعروف المأخوذ من الجبل ومثله فى الاجزاء الحجر الاجرام المعروفة فى زماننا ما لم يعلم اختلاطه بالنجاسة وههنا مسألة أصولية ذكرها الرازى عند قوله تعالى أولئك الذين

ولا بد من ذلك واللام يتم مقصود الجواب لان ما نحن فيه فيه الموافقة المذكورة كالمناصفة والمانع انما هو كون المشتق مصدرا على تسليم الاعتراض فتأمل (قوله من مد الباع) حق العبارة من الباع ويدل عليه ما بعده (قوله ويرد الاعتراض) أى يضمنه من

اشترى الضلالة بالهدى وهى ان الشارع اخترع معاني شرعية واستعمل فيها الفاظا موضوعا في اللغة لمعان أخرى وهى حقائق شرعية أو مجازات لغوية لان الشارع ان غير وضع اللغة ووضعها تلك المعاني الشرعية فهى حقائق شرعية اذا لمعنى الحقيقة الشرعية الالفاظ المستعمل فيها وضع له في الشرع وان لم يغير وضع اللغة واستعملها في تلك المعاني اسلافة بينهما فهى مجازات لغوية وحينئذ لو كانت العلاقة للتشبيه تكون استعارة لا محالة اه وقد تقدمت الاشارة اليه (قوله هذا ركس) أى نجس قال في المختار الركس القذر وهو مضارع لقوله الرجز ولعلمه الغتان بدأت السين زايانم قال والركس بالركس الركس اه مختار (قوله وانما تعين) أى الجبر (قوله طاهر) أفادانه يكفى فيه التراب المستعمل في التيمم وفي غسلات السكاب اذا جف وانه اذا شك في الطهارة وعدمها الاصل الطهارة (قوله لانه عوض) يعنى ان جلد المذكاة طاهر ولو لمع وجود الدسومة وأثر اللحم وجلد الميتة نجس والديغ ١٠٢ يطهره فكأنه قام مقام المذكاة وان كان المقصود منه ازالة الدسومة ووضع

لانه صلى الله عليه وسلم جى على بروتة فرماها وقال هذا ركس فتعليله منع الاستنجاء بها بكونها ركسا لا بكونها غير نجس دليل على ان ما في معنى الحجر كالجبر وانما تعين في رمي الجمار كالتراب في التيمم لان الرمي لا يعقل معناه والتراب فيه الطهورية وهى مفقودة في غيره (طاهر) لانه نجس ولا متنجس لان النجاسة لا تزال به وانما جاز الديغ بالنجس لانه عوض عن المذكاة الجائزة بالمدينة النجسة ولانه احالة (قانع) ولو حرر الرجال كما قال ابن العماد بابا احتسه لهم كالضربة الجائزة وليس من باب اللبس حتى يختلف الحكم بين الرجال والنساء وتفصيل المهمات بين الذكور وغيرهم مردود بان الاستنجاء به لا يعد استعمالا في المرف والامساك بالذهب والفضة وما ذهب اليه بعضهم من التفصيل المتقدم وفرق بينه وبين الضربة بان من شأنها الاحتياج اليها ثم الحق بها الصغيرة التي للزينة لا لتقاء الخيلاء فيها وليس من شأن الحرير ان يحتاج اليه في الاستنجاء فجاز للنساء فقط فان فرض حاجة اليه لفقد غيره جاز للرجل أيضا غير صحيح ولو استنجى بذهب أو فضة لم يطبع ولم يهأل ذلك جاز والاحرم وأجزأ بخلاف ما لا يقلع للاستهه اولاً ورجته أو رهاونه أو تناثر أجزائه كالفهم الرخو والتراب المتناثر ودخل فيما ذكر الحجر الثاني والثالث اذا لم يتلوث باستعماله (غير محترم) ولا يجوز بالمحترم ولا يجزئه والمحترم أنواع منها ما كتب عليه شئ من العلم كالحديث والفقهاء وما كان آله لذلك اما غير المحترم كفسلفة وتوراة والتجصيل	الفساد للجلد (قوله من التفصيل المتقدم) أى بين الرجال والنساء (قوله ولم يهأل ذلك) شمل الدراهم والدنانير المضروبة فانها لم تطمع للاستنجاء بل للتعامل بها فيجوز الاستنجاء بها على ما اقتضاه كلامه (قوله بخلاف ما لا يقلع) أى فلا يجزى ويحرم ان قصد به العبادة (قوله للاستهه) كالقصب وهو كل نبات ذى أنابيب الواحدة قصبه وقصبات والقصباء
--	---

جاءتها ومنبتها اه قاموس ومحل عدم اجزاء القصب في غير جذوره وفيما لم يشقق (قوله اولاً ورجته) عبارة المختار لزج الشئ تخطط وتعددهو لزج وبابه طرب اه ولعل هذا غير مراد هنا وان المراد منه ما فيه شبه الرطوبة كالذى يبقى في الجلد عند لينه قبل الديغ وفي المصباح لزج الشئ لزجاً من باب تعب وزوجاً اذا كان فيه ودئ يعلق باليد ونحوها فهو لزج (قوله ودخل فيما ذكر) أى من قول المصنف جامد طاهر قانع (قوله غير محترم) قضية حصر المحترم فيما ذكر اجزاء الاستنجاء باجزاء المسجد ولو المسجد الحرام وان حرم استعمالها لعدم ملائمة المستنجى لها وكونها وقفاً مثلاً بل وبالحجر الاسود نفسه وهو مخالف لما تقدم عن شرح العباب عن الشامل وفي سم على أبي شعاع وفي اجزاء الاستنجاء بالحجر الاسود نظرا اه (أقول) والذي ينبغي الجزم به عدم اجزائه لانه لا ينسب للحرم الا من حيث انه فيه والا فليس هو من حجارة الحرم بوجه وله شرف لا يثبت في غيره بل احترامه أقوى من احترام ما كتب عليه اسم صالح من صلحاء المؤمنين ونقل بالدرس عن شيخنا الزبدي ما يوافقه وقضية الحصر أيضا اجزاء فضلاته صلى الله عليه وسلم بناء على الراجح من طهارتها (قوله فلا يجوز بالمحترم) واعلم ان الركشى بحث تخصيص حرمة استعمال المطعوم بالاستنجاء حتى يجوز ازالة الدم بالمخ وقضيته جواز ازالة النجاسة بالخبر واستبعده في شرح الروض وقال مريدني الجواز حيث احتجج اليه فلم تأمل اه سم على منهج وقول سم احتجج اليه أى بان لم يوجد غيره أركان هو أسرع وأقوى تأثيراً في الازالة من غيره وقال حج بعد كلام الركشى والذي يجب ان النجس ان توقف زواؤه على نحو ملح مما اعتيد امتهاه حاراً الحاجة والا فلا (قوله ما كتب عليه شئ من العلم)

أصله والجواب الأول فيه تسليمه (قوله لكن أضف مخصوص) في العبارة تسمع (قوله التي قدموها) الموصول واقع على الصلاة (قوله والشرط مقدم الخ) كان الأول حذفه والكفاية بما قبله لأنه ينتقض بالشرط التي أحردها عن أحكام الصلاة فالطهارة انما أدت من حيث أعظميتها لا من حيث شرطيتها وأعظميتها من حيث أن سقوط الفرض مطابقا لما عني المغنى عن القضاء

أى أو القرآن ولو بقلم هندي أو غيره (قوله علم تبدلها) أى أما ان علم عدم تبدله أو شك فيه حرم الاستنجاء به (قوله من غير الماء) أخذ بعضهم من هذا الكلام أنه يحرم القضاء الخبز والعظم للكالب لأنه نجسه ويرد أولابان الرأى للخبز لم يقصد تنجيسه ولو حصل بفعله وان لم من القائه للكالب ولا يلزم من لزوم الشيء للشيء كونه مقصودا وثانيا بتقدير ان فيه تنجيسا مقصودا للرأى لا يضرب لان محل حرمه التنجيس ان لم تكن حاجة وهذا الحاجة أى حاجة وهي ازاله ضرورة الكالب وابقاء أرواحها فليتنبه له فانه دقيق ومثل ذلك في الجواز القضاء نحو قشور البطيخ للدواب وان أدى الى تنجيسها والعظم للهرة وان كانت الارض التي يرى عليها نجسة (قوله ولو عظما) ومنه قرون الدواب وحوافرها وأسنانها الا يقال العلة وهي كونه يكتسى أو فرعا كان منتفية فيه لانا نقول هذه الحكمة في معظمه ولا يلزم اطرادها (قوله وان حرق) وهو يجوز حرقه بالوقود به أم لا فيه نظر والاقرب الجواز بخلاف حرق الخبز فانه ضياع مال (قوله نهى عن الاستنجاء بالعظم) ١٠٣ ظاهره ولو غير مذكى وينبغي

تخصيصه بالمذكى أخذ من قوله أخوانكم بناء على أنهم مكافون بما كلفناه تفصيلا الا ما ورد النص باستثناؤه (قوله يعنى من الجن) أى المؤمنين منهم (قوله أو جزء آدمي) وينبغي ان مثله السقوط وان لم ينفخ فيه الروح والعلة والمضغة لانها أصل آدمي (قوله لبعض المتأخرين) مراده حج (قوله قشور الجوز اليابس) وأما الثمار والقواكه فغسلها بما يؤكل وطبا لا يابس كالقطين فلا يجوز

لم تبدلها وخالفها عن اسم معظم فيجوز الاستنجاء به ومما المطعوم من غير الماء ولو عظما وان حرق لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن الاستنجاء بالعظم وقال انه طعام اخوانكم يعنى من الجن فطعوم الانس أولى سواء اختص به الاذى أم غلب استعماله له أم كان مستعملا للآدمي والبهائم على السواء بخلاف ما اختص به البهائم أو كان استعماله أغلب ومنها جزء حيران متصل به ولو فارة وجزء آدمي منفصل ولو حريبا أو مرتداحا فالبعض المتأخرين لان كان منفصلا من حيوان غير آدمي فلا يحرم الاستنجاء به حيث حكم بطهارته وكان قالعا كشرع ما كول وصفه ووبره وريشه ويجوز بنحو قشور الجوز اليابس لكن مع الكراهة ان كان ليه فيه (وجلد دبع غيره في الاظهر) ولو من مذكى لأن الدباغ يفسده الى طبع الثياب وهو وان كان ما كولا حيث كان مذكى لكن أكلاه غير مقصود لانه لا يعتاد بخلاف غير المدبوغ لانه امام مطعوم بحاله أو نجس والاوجه في جاد حوت كبير جاف انه ان قويت صلابته بحيث لو بل لم يلين جاز الاستنجاء به والا فلا ويسمى جلد جعل للكباب علم محترم فيحرم الاستنجاء به مادام متصلا بخلاف جلد المحصف فانه يحرم به وان انفصل عنه وجلد في كلامه بالجر عطف على جامد ويجوز رفعه على كل فالقول بانه لا يصح جره لئلا يقتضى انه معطوف على المنفى مردود ومقابل الاظهر يقول هو من جنس ما يؤكل ووجه عدم الاجزاء في غير المدبوغ انه

الاستنجاء به وطبا ويجوز يابس اذا كان مزيلا ومنها ما يؤكل وطبا ويابس وهو أربعة أقسام أحدها ما كول الطاهر والباطن كالتين والتفاح فلا يجوز الاستنجاء برطبه ويابس والثاني ما يؤكل ظاهره دون باطنه كالخوخ والمشمش وكل ذى نوى فلا يجوز بظاهره ويجوز بنواه المفصل والثالث ماله فشر وما كوله في جوفه فلا يجوز بل به وأما قشره فان كان لا يؤكل وطبا ولا يابس كالمان جاز الاستنجاء به وان كان حبه فيه وان أكل وطبا ويابس كالبطيخ لم يجز في الحالين وان أكل وطبا فقط كالوز والبالا جاز يابس الارطبا ذلك الماوردى مبسوطا واستحسنه في المجموع اه خطيب (قوله لكن مع الكراهة) أى حيث وجد غيره والا فلا كراهة (قوله ولو من مذكى) هذا النعميم صحيح بالنسبة لعدم الاجزاء لكنه يقتضى جريان الخلاف في غير المذكى الذى لم يدبغ مع القطع بانه فانه فلا يجوز الاستنجاء به قطعاً لنجاسته فالاولى قصر ما في المتن على المذكى لانه محل الخلاف (قوله بحيث لو بل لم يلين) أفاد تخصيص ما ذكر من التفصيل بجلد الحوت ان غيره من جلود المذكاة لا يجزى قبل الدبغ وان اشتدت صلابتها بجلد الجاموس الكبير وهو ظاهر لانها مما تؤكل (قوله وان انفصل عنه) ظاهره وان انقطعت نسبته عنه وعليه فيفرق بينه وبين الحدث بان الاستنجاء أقبح من الماس ويحتمل التمهيد كالحديث ولعله الاقرب ثم رأيت في سم على حج لكن قضية قول حج وانما حل مسه أى المنفصل لانه أخف صريح في الفرق المذكور اذ لا يحل مسه الا اذا انقطعت نسبته الا ان يقال أراد حج حل مسه عند من يقول به وان لم تنقطع نسبته

لا يقع بدونها بخلاف بقية الشروط فقد تنفع الصلاة بدونها معنية عن الاعادة في بعض الاحوال كما يعلم من محالها (قوله النطقية) أي الادراكية (قوله فالجناية) يعني التضرر عنها كما في التحفة (قوله بالاشرف) أي كمال النطقية خلافا لما وقع في حاشية شيخنا (قوله والطهارة مصدر الخ) كان الاولى تقديمه على قوله فيما مر وقد افتتح الاغمة كتبهم الخ كما صنع غيره ليكون ذلك بعد التكلم

(قوله ان لا يجف) بالكسر وفتح لغم اه مختار (قوله من محله) الاولى ان يقول في محله (قوله عدم تأثيره) هل مثل ذلك بل المحل فيما اذا استنجى بالماء ثم قضى حاجته أيضا قبل جفافه ثم أراد الاستنجاء بالجحر فليتأمل سم على حج قال شيخنا الا قرب عدم كونه مثله لان العرق مما تم به البأوى بخلاف الببل المذكور ونحوه ويشمل ذلك قوله بطوبى من غير عرق (قوله أجنبي طاهر) جاف اختلط بالخارج لما صر في التراب أو رطب ولو ماء لغير تطهيره اه حج وكتب عليه سم مانصه قوله لغير تطهيره ان أراد لغير تطهير المحل يعني انه اذا أراد تطهير المحل بالماء لا يضر وصول ذلك الماء اليه فهذا معلوم لا يحتاج اليه وهو ليس مما نحن فيه لان الكلام في الاستنجاء بالجحر ١٠٤ وان أراد لغير تطهير نفسه يعني انه اذا قدم الوضوء على الاستنجاء فاصاب

ماء وضوءه المحل بان تقاطر عليه منه شيء لم يمنع اجزاء الجحر فهو بمنوع مخالف لصريح كلامهم لا يقال يؤيده قوله لا يضر الاختلاط بماء الطهارة لانا نقول محل ذلك في نجاسة عنى عنها فلم يجب ازالها والنجاسة التي في هذا المحل يجب ازالها ولا يعني عنها فيضرا اختلاطها بالماء اه ويمكن ان يقل احتراز بقوله لغير تطهيره عما لو تقاطر من وجهه مثلا حال غسله ماء على محل الاستنجاء فلا يضر لانه تولد من مأموره على نجس معفو عنه

مطعموم كما مر ومقابلته يقول هو يقد فيلحق بالثياب (وشرط الجحر ان لا يجف النجس) من محله بحيث لا يقلعه الجحر فيتعين الماء وان لا يكون به رطوبة من غير عرق اما منه فالوجه عدم تأثيره خلافا للاذرى (ولا ينتقل) النجس عن الموضع الذي أصابه عند الخروج فيصير كالمطهرات عليه نجاسة من خارج (ولا يطرأ) على المحل المتنجس بالخارج (أجنبي) طاهر أو نجس وقول الشارح من النجاسات يقال عليه مثله ما اذا ورد عليه شيء من الطاهرات الرطبة فان كانت جافة لم يمنع الجحر حينئذ فيصح ان يقال خرج بالنجس الطاهر وفيه تفصيل والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا بد نعم لو يمس بوله قبل استنجائه ثم بال ثانيا وبال الثاني ما يله الاول جاز الجحر ومثله الغائط المائع فان جف الخارج أو انتقل أو طرأ نجس آخر تعين الماء ولو استنجى بجحر مبدول لم يضر استنجاءه لان بلاءه يتنجس بنجاسة المحل ثم ينجسه فيتعين الماء (ولو نذر) الخارج (أو انتشر فوق العادة) أي عادة غالب الناس (ولم يجاوز صفحته) ان كان غائطا (وحشفته) ان كان بولا (جاز الجحر) وما في معناه (في الاظهر) في ذلك الحاقه لتكرار وقوعه بالمعتاد والثاني لا بل يتعين الماء به لان حوازا الجحر تخفيف من الشارع ورد فيما تم به البأوى فلا يلحق به غيره ولو تقطع الخارج تعين في المنفصل الماء وان لم يجاوز صفحته ولا حشفته فان تقطع وجاوز بان صار بعضه باطن الالية أو في الحشفة وبعضه خارجا فلكل حكمه قيل والاوجه اخذنا بما أتى في الصوم من المعفو عن خروج مقعدة المبسور وردها بيده ان من ابتلى بها مجاوزته الصفحة أو الحشفة داغعا في عنقه فيجزئه الجحر للضرورة وظاهر كلامهم بخلافه الا ان يحمل على من فقد الماء (ويجب) في الاستنجاء

فأشبه ما لو تساقط على ثوبه الملوذ بدم البراغيث (قوله فان كانت جافة لم يمنع الجحر) ومنها القصب بالجحر الاملس اذا لم ينتقل النجاسة فانه لا يمنع الجحر بعد استنجائه بالاملس الذي لم ينتقل كما قاله حج (قوله ثم بال ثانيا) ظاهر العبارة اعتبار النجس حتى لو جف بوله ثم خرج منه دم وصل لما وصل اليه بوله لم يجز الجحر ويحمل خلافه فليتأمل لا يقال هذا الاحتمال ممنوع لان الدم طارئ أجنبي فيتعين الماء لانا نقول لو صح هذا لزمت تعين الماء اذ خرج الدم قبل الجفاف ولا سبيل اليه كما هو ظاهر سم على بهجة والمتبادر من كلام الشارح عدم الاجزاء وأفتى الشارح رحمه الله بان طروا المذى والودى مانع من الاجزاء فليدنا كالبول ونقل بالدر من تقرير شيخنا الزيادة رحمه الله خلافا له (أقول) والا قرب ما أفتى به الشارح لاحتمالهما (قوله وبلى الثاني ما يله الاول) صادق بما اذا زاد عليه وهو متجه وان ذكر الاستاذ في الكثر خلافا له سم على بهجة وخرج ببال ثانيا ما لم بال ثم أمنى فيتعين الماء لانه أجنبي عن الاول اه حج (قوله فلا يلحق به غيره) لا يقال الصحيح ان الرخص يدخلها القياس لانا نقول لعل مراده ان شرط القياس لم يوجد ذلك لان غير ما ورد فيه ليس في معناه حتى يلحق به (قوله يجزئه الجحر) اعتمد ذلك حج (قوله وظاهر كلامهم بخلافه) معتمد كما أتى عن شرح الباب للشارح (قوله الا ان يحمل الخ) يتأمل هذا المحل حيث قيل بعدم اجزائه مع الماء فالقياس انه يصلح عند الغفلة على حسب حاله ويهد كسائر النجاسات وعبارته في شرح الباب ان طردت

على جميع ألفاظ الترجمة (قوله أو الفعل الموضوع) يشمل نحو الوضوء المجدد والاغسال المسنونة فان تلك الأفعال المخصوصة

عادته بالمجاورة فهو كغيره كما اقتضاه كلامهم ويحتمل أجزاء الحجر للشقة اه قال شيخنا الشوبري ما في شرح الباب أوجه (قوله ولو باطراف حجر) عبارة تج ولو بطرفي حجر بان لم يتلوث في الثانية فتجوز هي والثالثة بطرف واحد لانه اذا خفف النجاسة فلم يؤثر فيه الاستعمال بخلاف الماء ولكون التراب بدله أعطى حكمه اه حج وهو مستفاد من قول الشارح فيما مر بعد قول المصنف قال ودخل فيما ذكر الحجر الثاني والثالث اذ لم يتلوث باستعماله الخ اذ لا فرق بين الحجر المستقل وطرف الحجر الذي مسح به (قوله أما الاستنجاء بالماء) لم يتقدم ما يصلح كون هذا قسما له فلعل الاصل ولا يسن تثليث المسح بالحجر أما الاستنجاء الخ (قوله فيسن فيه التثليث) أي بان يغسل مرتين بعد ظن زوال النجاسة (قوله أو صغار الخرف) لو كان الخارج ابتداء أثرا كذلك فهل يجب الاستنجاء بالماء أو صغار الخرف أولا يجب اصلا لانه عند وحو به لا يجب ازاله القدر المذكور أو ويجب ثلاث مسحات بالاحجار وان لم تزل شيئا فيه نظرا ولا في سقوط استبعاد شرط الوجوب مطلقا وامكان الفرق بين وجود القدر المذكور ابتداء ووجوده بعد وجود استنجاء يجزى اه سم على أبي شجاع قلت ١٠٥ وينبغي الاكتفاء بثلاث مسحات بالاحجار ويؤيده ما علل به

مقابل الاطهر في البعر الذي يلاوث ولو قيل يتعين الماء أو صغار الخرف لم يكن بعيدا ولعله أقرب وفي المصباح الخرف الطين المعمول آنية قبل أن يطبخ وهو الصلصال واذ شوى فهو الفخار وفي القاموس الخرف محركة الجرا أو كل ما عمل من طين وشوى بالنار حتى يكون فخارا وقال في باب الرأاء الجرجع جرة كالجرار (قوله لم يحكم بنجاسة المحل) ظاهره وان كان المستنجى باقيا بالمحل الذي قصي حاجته فيه وهو ظاهر من كون

بالجرجع يجزى (ثلاث مسحات) لما رواه مسلم عن سلمان قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نستنجي باقل من ثلاثة أحجار (ولو باطراف حجر) اذ المقصود عدد المسحات بخلاف رمي الجار لا يكفي له حجر بثلاثة أطراف عن ثلاث رميات لان المقصود ثم عدد الرمي وهناك عدد المسحات أما الاستنجاء بالماء فيسن فيه التثليث كسائر النجاسات كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى (فان لم ينق) المحل بالثلاث (وجب) عليه (الانقاء) برابع فاكتر لانه المقصود من الاستنجاء والانقاء ان يزيل العين حتى لا يبقى الاثر لا يزيله الا الماء أو صغار الخرف (وسن الايتار) بالثلاثة في عدد المسحات حيث حصل الانقاء بشفع بعد الثلاث لما صح من الامر به ولم ينزلوا من يزيل العين هنا منزلة المرة الواحدة لان المقام مقام تخفيف والامر هنا دائر على حصول الايتار فقط رعاية للامر به فالقول بانه ان حصل الانقاء بوترس ثنتان يحصل فضل التثليث لانهم على ندبه في ازالة النجاسة بزيادة ثنتين بعد الحكم بالطهارة أو بشفع سن ثلاث ثنتان لثلاث وواحدة لا ايتار مردود عملا باطلا قههم ولو شمر ريج نجاسة في يده بعد استنجائه لم يحكم بنجاسة المحل وان حكمنا على يده بالنجاسة لاننا لم نتحقق ان محل الريح باطن الاصبع الذي كان ملاصقا للمحل لاحتمال انه في جوانبه فلا ينجس بالسك أو ان هذا المحل قد خفف فيه في الاستنجاء بالحجر فحذف فيه هنا واكتفي بغلبة ظن زوال النجاسة (وكل حجر) من الاحجار الواجبة (لكل محله) أي مسح بكل حجر كل محله فيضع واحد على مقدم الصفحة اليمنى ويعمره على الصفحتين حتى يصل الى ما بدأ منه ويضع الثاني على مقدم اليسرى ويفعل مثل ذلك ويمر الثالث على الصفحتين والمسربة (وقيل يوزن لجانبه والوسط) فيمسح بحجر الصفحة اليمنى وبالثاني اليسرى

١٤ نهاية ل هذا المحل طلب فيه التخفيف (قوله وان حكمنا على يده بالنجاسة) أي فلا تصح صلاته قبل غسلها ويتنجس ما أصابها مع الطوبى ان علم ملاقاته لعين محل النجاسة بخلاف ما لو شك هل الاصابة بموضع النجاسة أو غيره لاننا لا ننجس بالشك (قوله باطن الاصبع) مقتضاه انه لو تحقق الريح في باطنه حكم بنجاسة المحل فيجب اعادة الاستنجاء وبه جزم حج ومقتضى قوله أو ان هذا المحل قد خفف فيه عدم ذلك وعبارة الزيادة ولو شمر راحة النجاسة في يده وجب غسلها ولم يجب غسل المحل لان الشارح خفف في هذا المحل حيث اكتفى فيه بالجرجع القدرة على الماء قال بعض المتأخرين الا اذا شم الرائحة من محل لاقي المحل فيجب غسل المحل واطلاق قههم يخالفه اه وقوله خفف في هذا المحل يؤخذ منه انه لو توقفت ازالة الرائحة على اشنان أو غيره لم يجب وهو ظاهر لعله المذكورة (قوله وكل حجر) أي ويجب كل الخ (قوله لكل محله) أي الخارج (قوله ويعمره على الصفحتين) أي ومن لازمه المرور على الوسط (قوله ويمر الثالث على الصفحتين) قال المتولى فان احتاج الزائد على الثلاث فصفة استعماله كصفة استعمال الثالث ابن عبد الحق (قوله والمسربة) بضم الراء وفتحها وبضم الميم مجرى الفاظ اه شرح الروض

موضوعة لا فائدة ما ذكر لو كان ثم منع وان لم تفده بالفعل في نحو الوضوء المجدد والاعمال المسنونة وذلك لعدم وجود المنع فهو موقف عما في تعريف النووي الا في خلافه لما في شرح البهجة فتأمل (قوله أو رفع حكمه) أي النجس بقربنة ما بعده وانما أظهر به مع ان المقام للاضمار لدفع توهم العود الى الحدث أيضا وانما قصرناه على النجس لان الحدث بالمعنى الآخر لا يحتاج الى هذا التقدير الذي قدره (قوله وهو يعني من عبر الخ) أي بحسب المسالك والافالمعنى غير المأني والشهاب بن حجر

(قوله وقد جزم بذلك الخ) ولا ينافيه قول المصنف يوزع الخ لان المقصود منه ان يندى بالصفحة اليمنى فيتم مسحها ثم ينتقل منها الى اليسرى في المرة الاولى وبالعكس في الثانية ويعم في الثالثة مسح الصفحتين (قوله ويسن الاستنجاء بيساره) مثل مر عمالو خلق على يساره صورة جلالة ونحوها من اسم معظم هل يستنجى باليمين أو اليسار فاجاب بانه يتخير حيث لم يخالط الاسم نجاسة والا فاليمين اه (أقول) ولو خلق ذلك في الكفين معاقبل يكاف لفخرقة أم لافيه نظروا الا قرب عدم تكليفه ذلك ثم ينبغي ان المراد من قول مر فباليمين انه يسن ذلك لانه يجب لان في وجوبه عليه مشقة في الجملة في فرع محقق نقل بالدرس عن حج في شرح الارشاد ان الاستنجاء تعزيره الاحكام الخمسة وعدّها الى ان قال انما يسن انه قد يكون مباحا وهو الاصل اه (أقول) قد يتوقف فيه وينظر وجهه وما صورته راجعه (قوله فهو مكروه) أي ما لم تدع اليه ضرورة والا فلا كراهة زاد حج كسبه ما والاستعانة في الاستنجاء لغير حاجة وقيل يحرم وعليه جمع من اذكريون من غيرنا (قوله على ثلاثة مواضع) أي أو بحجر جملة بين عقبيه ان تيسر له ذلك ١٠٦ والا أمسك الحجر بيمينه والذكر بيساره وليس هذا الاستنجاء باليمين بل المقصود منه

مجرد اعانة اليسار وهي المقصودة بالاستعمال (قوله سواء كان من أعلى الخ) أي ويكتفي بذلك ان تكرر الانحساح ثلاثا وحصل بها الانتقاء كما يؤخذ ذلك من كلامهم في حواشي شرح البهجة وعبارته عند قول الشارح ثلاثة أطراف حجر مانصة الظاهر انه يكفي ثلاثة أجزاء بحجروا ان لم تكن

وبالثالث الوسط والخلاف في الاستنجاء لافي الوجوب ولا بد على كل قول من تعميم المحل بكل مسحة كما عتقده الواو الدرجه الله تعالى ويعلم من كلام المصنف ان عطف قوله وكل حجر لكل محله على ثلاث فيفيد وجوب تعميم كل مسحة من الثلاث لكل جزء من المحل وقد جزم بذلك في الاقوال (ويسن) الاستنجاء (بيساره) للاتباع ولما صح من غيبه صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء باليمين فهو مكروه وكيفية الاستنجاء باليسار بالماء ان يغسل بها ويصب باليمين وبالحجر في حق المرأة ان تمسح بما فيها من غير استعانة باليمين في شيء وكذا في حق الرجل في الغائط بخلاف البول فانه ان استنجى بنحو جدار أمسك الذكري بها ومسحه على ثلاثة مواضع فان رده على محل مرتين تعين الماء وقضية كلام المجموع اجزاء المسح ما لم ينقل النجاسة سواء كان من أعلى الى أسفل أم عكسه وهو ظاهر خلافا للقاضي ويسن ان يدل ذلك به نحو الارض ثم يغسلها وينضح فرجه وازار به بعده ويعتمد أصبعه الوسطى لانه أمكن ولا يتعرض للباطل فانه منبع الوسواس ولو استنجى بالحجر فغرق محله فان سال منه وجاوزه لزمه غسل ماسال

أطرافه ولو تولى المسح وانما عبروا بالاطراف لانها التي يسهل المسح بها بالنسبة للدبر حتى لو أهرأ من الذكر اليه على حجر على التوالي والاتصال بحيث تكرر انحساح جميع المحل ثلاثا فاكثرك في لان الواجب تكرار انحساحه وقد وجد ودعوى ان هذا بعد مسحة واحدة بفرض تسليمه لا يقدح لتكرار انحساح المحل حقيقة قطعاً وهو الواجب كما لا يخفى اه قلت وعليه فالمراد بالمسح في عباراتهم الانحساح تدبروا الظاهر جريان ما ذكره المحشي في الذكر في الدبر أيضا كان أمر حلقة دبره على نحو خرقه طويلة على التوالي والاتصال بحيث يتكرر انحساح المحل ثلاثا اه (قوله خلافا للقاضي) حيث قال ان مسحة صعيدا ضراوتزولا فلا (قوله ويسن ان يدل ذلك به الخ) أي ولو عمل الاستنجاء حيث لم يظن نجاسته لان المقصود من هذا الدلك دفع الوسوسة بتقدير ان يشم في يده رائحة النجاسة بعد فيحملها على انها مما دلل به لامن محل الاستنجاء (قوله وينضح فرجه) أي ما يصب عليه شيئا من الماء لانه أقرب لدفع الوسواس قال سمع على بهجة ولو كان به دم مفرغته فهل يغتفر اختلاطه بما ينضح به اذا لم يتأت الاحتراز عن الاختلاط به فيه نظرا اه قلت والا قرب الاغتفار لان المختلط بالنضح اختلط بماء الطهارة وهو ضروري الحصول بل اغتفاره هذا أولى من اغتفاره البال الحاصل من أثر غسل التبرد والتنظيف الذي قال المحشي باغتفاره (قوله لزمه غسل ماسال الخ) شامل لما لو سال ما لاقى الثوب من المحل فيجب غسله وفيه مشقة وقد يقال يعني عما يغلب وصوله اليه من الثوب وعبرة الشارح في شروط الصلاة بعد قول المصنف ويعني عن محل استجماره نصها وان عرق محل الاثر وتلوث بالآثر غيره لم يمسح تجنبه كما في الروضة والمجموع هنا اه

حل النجس هنا على معنى مجازي له غير ما يأتي لبقى التعبير بالرفع بالنسبة اليه على ظاهره وعبارته وهو أي النجس مستقذر يمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج له أو معنى يوصف به المحل الملاقى لمؤين من ذلك مع رطوبة وهذا هو المراد هنا لأنه الذي لا يرفع الماء ولأن المصنف استعمل فيه الرفع كما تقرروا وهو لا يصح فيه حقيقة الأعلى هذا المعنى أما على الأول فوصفه به

(قوله وينبغي) أي يتدب ومن ثم قال حج ولا يشترط الوضع أو أعلى محل طاهر وقال ابن عبد الحق ويضع الحجر على محل طاهر ندبا (قوله وبعر) البعر معروف والسكون لغة وهو من كل ذي ظلف وخف اه مصباح وعليه فاستعمله في الآية مجاز (قوله كما قيل به في ذلك) أي من أنه أن أصاب المحل وطبا وجب غسله (قوله والمعتمد الأول) هو قوله قال الجرجاني أنه مكروه (قوله عدم الاستنجاء منه) نفي السنة ظاهر في أنه مباح لكن قال حج ويكره من الريح إلا أن خرج والمحل رطب اه (قوله بعد فراغ الاستنجاء) أي ولو كان يجعل غير المحل الذي قضى فيه حاجته وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين كون الاستنجاء بالماء أو قوله فراغ أي وبعد الخروج من محل قضاء الحاجة لما رآه لا ينكلم مادام فيه وينبغي أن يكون بعد قوله غفرانك الحمد لله الخ لأن ذلك مقدمة لاستجابة الدعاء (باب الوضوء) (قوله هو ١٠٧ بضم الواو) أي لغة (قوله وقيل

بالضم) بضم الهمزة في جملة الأقوال ثلاثة ولا خصوصية لهذه بالوضوء بل هي جارية فيما كان على وزن فعول نحو طهور وصور (قوله وهو اسم مصدر) أي لتوضأ كما أشار إليه بقوله إذ قياس الخ ولكنه مصدر لوضوء كطرف بمعنى حسن لكن عبارة المختار الوضوء الحسن والنظافة وبابه ظرف وقضيته أن مصدر وضوء الوضوء فقط وعليه فهو اسم مصدر لوضوء أو توضأ أو مصدر منه محذوف الزوائد (قوله أصله) أي لغة وعبارة البياض في

اليه والأفلا لعموم البؤى به وينبغي وضع الحجر على محل طاهر بقرب النجاسة ويديره قليلا قليلا ولا يضر النقل الحاصل من الإدارة الذي لا يدمنه كما في المجموع وما في الروضة من كونه مضرا محمول على نقل من غير ضرورة (ولا استنجاء واجب لدود وبعر بلا لوث في الأظهر) ادلا معنى له كالريح والثاني نعم ادلا يخالف عن الرطوبة وعلى الأول يستحب خروجها من الخلاف وجمع بين الدود والبعر ليعلم أنه لا فرق بين الطاهر والنجس وقد نقل المتون وغيره الإجماع على أنه لا يجب الاستنجاء من النوم والريح قال ابن الرفعة ولم تفرق الأصحاب بين أن يكون المحل رطبا أو يابس أو قليل بوجوبه عند رطب المحل لم يعمد كما قيل به في دخان النجاسة وهو مردود فقد قال الجرجاني أنه مكروه وصرح الشيخ نصر بتأنيده فاعله والمعتمد الأول وعلم من ذلك عدم الاستنجاء منه أيضا وإن كان المحل رطبا كما أوضحته في شرح العباب ويقول بعد فراغ الاستنجاء كما في الأحياء اللهم طهر قلبي من النفاق وحصن فرجي من الفواحش

باب الوضوء

هو بضم الواو اسم للفعل وهو المراد بالتبويب وبفتحها اسم للماء الذي يتوضأ به في الأشهر وقبل بالفتح فيه أو قيل بالضم فيهما وهو أضفه هو اسم مصدر اذ قياس المصدر التوضي مؤن التكم والتعلم وقد استعمل استعمال المصادر والوضوء أصله من الوضوء وهي النظافة والنضارة والضياء من ظلمة الذنوب وفي الشرع أفعال مخصوصة مقترنة بالنية وكان فرضه فرض الصلاة قبل الهجرة بسنة وهو معقول المعنى خلافا للإمام ومن تبعه وإنما اختص الرأس بال مسح استره غالبا كما كفي فيه بآد في طهارة وليس من خصوصيات هذه الأمة كما أفتى

شرح المصابيح معناه لغة اسم لغسل بعض الأعضاء (قوله والنضارة) عطف تفسير (قوله والضياء) أي سمي بذلك لما فيه من الضياء من ظلمة الذنوب والأفقه ذا المعنى ليس لغويا (قوله وفي الشرع أفعال مخصوصة) هي شاملة للغسل والمسح (قوله مع فرض الصلاة) وعلى هذا فصلاته التي كان يفعلها قبل فرض الوضوء هل كان يتوضأ لها هذا الوضوء أولا وعلى تقدير أنه كان يتوضأ فحكمه هل كان مندوبا أو مباحا أو غير ذلك فراحه وعبارة الخطيب على أبي شعاع وتيمم لكل فريضة فلا يصلي بتيمم غير فرض لأن الوضوء كان لكل فرض لقوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة والتيمم بدل عنه ثم نسخ ذلك في الوضوء بأنه صلى الله عليه وسلم صلى يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد ففي التيمم على ما كان عليه (قوله قبل الهجرة بسنة) أي ليلة الإسراء حج (قوله خلافا للإمام) حيث قال هو تعبدى لا يعقل معناه لأن فيه مسحاً ولا تنظيف فيه اه شرح بهجة قال سمعنا ما نصه قد يمنع بل في المسح تنظيف لا سيما مع تكرره ولو سلم فيجوز أن يقصد التنظيف بجملة لكنه سوغ في الرأس لنظافته والخوف عليه من الغسل وتكرره اه والراجح أن التعبدى أفضل من معقول المعنى لأن فيه ارغاما للنفس (قوله وإنما اختص) فيه إشارة للرد على من قال أنه تعبدى

من مجاز مجاوزة للحدث الى آخر ما ذكره رحمه الله تعالى (قوله أحدها وهو المراد هنا أنه أمر اعتباري الخ) انما يخص كلام المصنف به لان المعنى الثاني الذي هو المنع المترتب على ما ذكر لا يختص رفقه بالماء بل يرفعه التراب أيضا على ان الشهاب بن حجر جوزار ادته هنا أيضا وقال ان مرادنا لرفع الرفع العام وهو لا يكون الا بالماء بخلاف التراب فانه رفع خاص بالنسبة لفرض

(قوله العزة والتجصيل) أو كيفية وعبرة حج والذي من خصائصنا اما الكيفية المخصوصة أو الغرة والتجصيل اه (قوله وموجبه الانقطاع) أي الخروج والانقطاع الخ (قوله منها الماء المطلق) والعلم باطلاقه اه شرح روض ولو عبر به كان أولى وقد أشار الى اعتبار ذلك بقوله ولو مظنوننا (قوله ولو مظنوننا) لا يخفى انه لو شك في طهورة الماء صح طهره منه وان لم يظن اطلاقه بل وان ظن عدم اطلاقه استصحب بالاصل فقوله ولو ظننا لعله بالنظر الى الجملة وفيما اذا وقع اشتباه المطلق بغيره واجتهد فهما اه سم على بهجة قلت أو يقال ان استصحاب الطهارة محصل للظن فيجوز ان يراد بقوله ولو ظننا الاعم من ظن سببه الاجتهاد أو استصحاب الطهارة ويمكن ان يجعل هذا نفس القول سم لعله بالنظر الى الجملة (قوله ويعبر عنه) أي عن عدم الصارف (قوله في غير اغسال الخ) أي ١٠٨ في الوضوء لغير اغسال الخ وقوله على رأي يأتي هذا في ازالته أولا بغسلة مستقلة

اما ازالته في الجملة ولو مع الوضوء بغسلة واحدة فلا بد منها فشرطية الازالة غير مفيدة بهذا الرأي اه سم على بهجة (قوله الا ان يقصد التبرك) أي وحده (قوله اذ الفرق بينهما الخ) أي حيث الحق هنا بالتعليق وثم بالتبرك والا فالاطلاق غير مؤثر في البابين فهو لعدم تأثيره حمل اللفظ على التعليق ففسد وضوءه وعدم تأثيره ثم حمل على التبرك فوقع الطلاق فالبيان من حيث

به الوالدرجه الله تعالى وانما الخاص بها الغرة والتجصيل وموجبه الانقطاع مع القيام الى الصلاة وشروطه كالغسل أمور منها الماء المطلق ولو مظنوننا واسلام وتغيير وعدم صارف ويعبر عنه بدوام النية حكاه وعدم مناف من نحو حيض في غير اغسال الخ ونحوها وازالة النجاسة على رأي يأتي وان لا يكون بعضه ما يغير الماء تغير امضرا وان لا يعلق نيت به فلو قال نويت الوضوء ان شاء الله تعالى لم يصح الا ان يقصد التبرك لا يقال لم الحق الاطلاق هنا بقصد التعليق وفي الطلاق بقصد التبرك اذ الفرق بينهما ان الجزم المعتبر في النية ينتفي به لا نصرافه لوله ما لم يصرفه عنه بنية التبرك واما في الطلاق فقد تعارض صريحان لفظ الصيغة الصريح في الوقوع ولفظ التعليق الصريح في عدمه لكن لما ضعف هذا الصريح بكونه كثيرا ما يستعمل للتبرك احتج لما يخرج عن هذا الاستعمال وهو نية التعليق به قبل فراغ لفظ تلك الصيغة حتى يقوى على رفعها حينئذ وان يعرف كيفيته بان لا يقصد بفرض معين نفلا وان لا يكون على العضو حائل كدهن ووسخ تحت اظفار وغبار على بدن لا عرق متجمد عليه وقول التفتال تراكم الوسخ الى العضو لا يمنع صحة الوضوء ولا النقص بلسه يمين فرضه فيما اذا صار جزأ من البدن لا يمكن فصله عنه وان يجري الماء على العضو ولا يمنع من عدمه شرطا كونه مالم من مفهوم الغسل لانه قد يراد به ما يعم النضح ودخول

عدم نفع الصيغة مع الاطلاق على حد سواء (قوله ينتفي به) أي بالتعليق (قوله لا نصرافه) الوقت لدلوله وهو التعليق (قوله وان يعرف كيفيته) أي الوضوء وبأنى هذا الشرط في كل ما يعتبر فيه النية وقصره على الوضوء لكون الكلام فيه (قوله بان لا يقصد الخ) هذا شكل صحة الاقتداء بالخالف فان ما يأتي به مراعاة نفسه للخلاف كالسعة في الفتحة يعتقد سنيته وأجاب الشارح عنه في باب صلاة الجماعة بما حاصله انه اغتفر ذلك محافظة على كثرة الجماعة فايراجع ثم وظاهره ولو غير عامي لكن قيد في نظيره من الصلاة بالعمى وعمارته في باب شروط الصلاة وفتي حجة الاسلام الغزالي بان من لم يميز من العامة فرض الصلاة من سننها حث صلاته أي وسائر عباداته بشرط أن لا يقصد بفرض نفلا وكلام المصنف في مجموعته يشعر برجحانه والمراد بالعمى من لم يجهل من الفقه شيئا يمتد به الى الباقي ويستفاد من كلامه ان المراد هنا من لم يميز فرائض صلاته من سننها وان العالم من يميز ذلك اه (قوله كدهن) أي له جرم منع وصول الماء وعبرة حج وان لا يكون على العضو ما يغير الماء تغير اضرار أو جرم كثيف يمنع وصوله للبشرة لا نحو خضاب ودهن مائع (قوله ووسخ) أي حيث لم يصبر كالجزء على ما يأتي (قوله لا عرق متجمد) قضيته وان لم يصبر كالجزء ولم يتأذ بارأته كما يفهمه ما ذكره في الوسخ وهو ظاهر لكثرة تكرره والمشقة في ازالته لكن في ابن عسجد الحق نعم ان صار الجرم المتولد من العرق جزأ من البدن لا يمكن فصله عنه فله حكمه فلا يمنع صحة الوضوء ولا النقص بفسه اه (قوله لا يمكن فصله عنه) أي بحيث يخشى من فصله محذور يعم (قوله لانه قد يراد به) أي بالغسل

واحد انتهى بالمعنى اما المعنى الثالث للحدث فلا تصح ارادته هنا لا بتقدير كان يجعل قول الشارح المارأى رفع حكمه راجعاً للحدث أيضاً الا ان صنيعة هنا نافية (قوله اذ لا يرفع الماء) كذا في النسخ وحق العبارة اذ هو الذي لا يرفعه الماء ولا عمل الضمير والموصول سقطا من المكتبة (قوله فأوجب التيمم عند فقد الماء) أى والماء ينصرف الى المطلق لتبادره الى الاذهان

(قوله وموالاته بينهما وبين الوضوء الخ) عبارة حج والولاء بينهما وبين الوضوء اه وهى تفيد وجوب الموالات بين الاستنجاء والتغسل بخلاف عبارة الشارح وبسبب من ذلك ما اذا كان السلس بالريح فلا يشترط الموالات بين الاستنجاء والوضوء اه سم على حج قلت ويشترط تقديم الاستنجاء على الوضوء لانه يشترط لطهر صاحب الضرورة تقدم ازالة النجاسة (قوله وعده بعضهم منها تحقق المقتضى) أى ان بان الحال حج وعليه فالنظر مع ظاهر وظاهره ان هذا القيد في كلام من عده شرطاً وعليه فلا يرد قول الشارح ويرد بان الاول الخ (قوله بل عند التبين) أى تبين الحدث (قوله فيم) أى فصيح الاخبار عنه بالجمع (قوله أى فروضه) أى جملة فروضه (قوله وهو المحكوم فيه الخ) الضمير ٩٠١ راجع للسكلى واما الكلمة فهى

الوقت في حق سلس أو ظن دخوله وتقديم استنجائه وتحفظ احتيج اليه وموالاته بينهما وبين الوضوء وبين أفعاله وبينه وبين الصلاة وعده بعضهم منها تحقق المقتضى فلو شك هل أحدث أولاً فتوضأ ثم بان انه كان محدثاً لم يصح وضوءه وان يغسل مع المغسول ما هو مشتبه به وغسل ما لا يتم الواجب الا به وما ظهر بالقطع في محل الفرض ويرد بان الاول ليس شرطاً بل عند التبين وما بعده بالاركان أشبه (فرضه) هو كما قال الشارح مفرد مضاف فيم كل فرض منه أى فروضه كما في المحرر لا يقال دلالة العام كلية محكوم فيها على كل فرد مطابقة فيكون فاسداً لكونه يقتضى انقسام الواحد ستة فيجتمع ستة وثلاثون لا نأقول اما ان تكون القاعدة اغلبية لا كلية أو ان محل ذلك ما لم تقم قرينة على ارادة المجموع كما في قولهم رجال البلد يحمّلون الصخرة العظيمة أى مجموعهم لا كل فرد وكلام المنهاج من هذا القبيل والحاصل انه قد تقوم قرينة تدل على ان الحكم في الامام حكم على مجموع الافراد من حيث هو مجموع من غير نظر الى كون افراد الامام الجمع أو نحوه آحاداً أو جوعاً فيكون الحكم عليه كاللا كلية ولا كلياً وهو المحكوم فيه على الماهية من حيث هى من غير نظر الى الافراد وان ما لا يصح شرعاً ولا عقلاً يكون من دلالة الاقتضاء فلا يعترض به (سنة) ولم يعد الماء ككنا هنا مع عدم التراب ركناً في التيمم لان الماء غير خاص بالوضوء بخلاف التراب فانه خاص بالتيمم ولا يرد عليه النجاسة المغلفة لانه غير مطهر فيها وحده بل الماء بشرط امتزاجه بالتراب على ان بعضهم قال انه لا يحسن عدم التراب ركناً لان الآلة جسم والفعل عرض فكيف يكون الجسم جزءاً من العرض والفرض والواجب بمعنى واحد والمراد هنا الركن (أحد هائية رفع حدث) على النواوى أى رفع حكمه كحرمة الصلاة لان القصود من الوضوء رفع المانع فاذا نواه فقد تعرض للقصود سواء أنوى ورفع جميع أحدائه أم بعضها وان نفى باقيا

التي حكم فيها على كل فرد والكل هو الحكم على جملة الافراد فالثلاثة متغايرة (قوله يكون من دلالة الاقتضاء) وهى ان يتوقف صدق الكلام أو صحته على اضمار فيقدر هنا أى جملة فرضه بمعنى فروضه ستة (قوله على ان بعضهم قال انه لا يحسن الخ) وفي سم على حج وأقول هو اشكال ساقط لوجوه منها ان هذا نظير عدهم العاقد ركناً للبيع من أن البيع هو العقد ولا يتصور ان يكون العاقد جزءاً من العقد وقد اجاب ابن الصلاح وغيره هناك بما يأتي نظيره هنا ومنها انه ليس المراد بكون التراب ركناً أو شرطاً

ان ذاته هى الركن أو الشرط ضروره ان كلام من الركن والشرط متعلق بالوجوب والوجوب لا يتعلق بالذوات بل بالافعال بل المراد بالركن أو الشرط هو استعمال التراب أو الماء أو يقال كون المسح بالتراب والغسل بالماء (قوله والفعل عرض) أى الذى هو المسح في التيمم (قوله والمراد هنا الركن) أى ومن ثم تعرض الشارح هنا للشرط ولا ترد على المصنف (قوله أى رفع حكمه) هذا انما يحتاج اليه حيث أريد بالحدث الاسباب اما لو أريد به المنع أو الامر الاعتبارى فلا حاجة الى ذلك بل لا يصح ولعله انما جل الحدث على الاسباب واحتاج لتقدير ما ذكر لقولهم فان نوى غير ما عليه أو بعض أحدائه وغير ذلك مما يدل على ارادة الاسباب (قوله فاذا نواه) أى رفع الحدث سم على منهج (قوله أم بعضها) ظاهره سواء كان متقدماً أو متأخراً فان قلت المتأخر لا يسمى حدثاً لما من ان الحدث هو السبب الذى يوجد من المتوضى وعليه فالمرس ثم بل لا يطلق على البول حدثاً قلت اجاب بعضهم بحمل الاحداث المتعددة على ما لو وجدت منه دفعة كان مس وليس وبالفى وقت واحد قال فينقيد قولهم اذا نوى بعض أحدائه بذلك حتى لو وجدت مترتبة

وكذا يقال فيما يأتي (قوله الدلو المثلثة الخ) وعليه فقوله صلى الله عليه وسلم من ماء تأ كيد لدفع ثوبهم التعوز بالذنوب عن مطلق الدلو وقيل فيه غير ذلك لكن نقل بعضهم عن اللغة ان مطلق الدلو من جملة اطلاقات الذنوب وعليه فن ماء تأ سيس من فنوى المتأخر لم يصح مطلقاً وأقول في المصباح ما يقتضى انه لا فرق في صحة النية برفع البعض بين وجودها معاً ومترتبة وعبارته والحدث الحالة المناقضة للطهارة شرعاً والجمع الاحداث الى أن قال ومعنى قولهم المناقضة للطهارة ان الحدث ان صادف طهارة نقضها ورفعها وان لم يصادف طهارة فن شأنه أن يكون كذلك حتى يجوز ان يجتمع على الشخص احداث (قوله فلونوى غير ما عليه) أى ولو جنباً كما صرح بالتفصيل فيها بل وان لم يتصور منه كالحيض في حق الرجل مر اه سم على منهج (قوله والا فلا) لعل صورته انه قصد رفع الحدث الذي حصل له من النوم بالفعل حتى لونوى الحدث لذى شأنه انه نشأ من النوم صح فلي تأمل سم على منهج (قوله لم يصح كما قاله الزركشى) قد يقال قياس ما في الطلاق حيث يقع الطلاق كما لا فيما لو قال لها أنت طالق نصف طلقة العصة هنا ويكون رفع البعض رفعا للكل ويوجب بان المطلوب في النية الجزم ورفع البعض مع ارادة بقاء البعض تلاعب لا يليق بالنية بخلاف الطلاق فلم يشترط في وقوعه الجزم المذكور وهو لا يتبع بعض فكان ايقاع بعضه ايقاعاً كاملاً كما (قوله والا خلاص النية) قال سم في حواشي شرح البهجة فيه شئ مع له اه ووجهه ان الاخلاص بمعنى النية لا يتعدى باللام اذ يصير التقدير عليه ناوين الدين له ولا معنى له وقد يقال لا يلزم من كون الاخلاص بمعنى النية تقدير لفظها في الكلام بل يكفي ملاحظتها معنى كان يقال معنى مخلصين مخلصين له الدين أى قاصرين الدين عليه بحيث لا ينسبونه الى غيره وذلك انما يتحقق بالنية (قوله ١١٠ وخبر الصحيحين) قدم الآ به لكونها دالة على وجوب النية دلالة ظاهرة

والحديث انما يدل عليه بتقدير مضاف بان يقال انما صحة الاعمال بالنية والحنفية يمنعون هذا ويقصدون انما كال الاعمال والجواب من الشافعية ان تقدير العصة أقرب الى نفي الذات من نفي الكمال لان ما انتفت صحته لا يعتد به شرعاً

فلونوى غير ما عليه غلطاً صح والا فلا ولونوى رفع بعض حدثه لم يصح كما قاله الزركشى وبعض شراح الحاوى وهو ظاهر والاصل في وجوب النية قوله تعالى وما أمر والاله بسد والله محلهين والا خلاص النية وخبر الصحيحين انما الاعمال بالنيات أى الاعمال المعتد بها شرعاً ولا ر الوضوء عبادة فعلية محضة فاعتبر فيه النية فخرج بالعبادة الاكل والشرب ونحوهما وبالفعلية القولية كالاذان والخطبة وبالمحضنة السدة وستر العورة ولا طهارة موجبها في غير محل موجبها فاشبهت النعيم وبه خرج ازالة التنجاسة والكلام عليهم من سبعة أوجه جمعها بعضهم في قوله

حقيقة حكم محل وزمن * كيفية شرط ومقصود حسن

فحقيقته اللغة القصد وشرعاً قصد الشئ مقسمة ترتبة عليه وحكمها الوجوب كما علم مما مر

فكانه لم يوجد بخلاف ما انتفى كاله فانه يعتد به شرعاً فكان دانه موجوده (قوله ولان) عطف على قوله ومحملها والاصل الخ وكأنه قيل اقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات ولان الوضوء الخ (قوله محضة) أى وكل ما هو كذلك يحتاج الى النية وفيه ان هذه المقدمة يحتاج اثباتها الدليل (قوله ولانه) أى الوضوء وهو معطوف على قوله والاصل أيضاً (قوله موجبها) أى اثرها (قوله في غير محل موجبها) الاولى ضبط الاولى بالكسر والثانية بالفتح والمعنى السبب الذي يوجبها في غير محل موجبها أى محلها فالسبب لثبوت الطهارة التي هي زوال المنع المترتب على الحدث ومحصلها غسل الاعضاء والممس ليس في محل ذلك الغسل ولو قال موجبها في غير محلها كان أوضح (قوله فحقيقته اللغة القصد) لم يسمع جمعه لغة وقد جمعه بعض الفقهاء على قصد قال في المصباح وكلامهم يدل على ان جمع المصدر موقوف على السماع فان سمع الجمع علواً باختلاف الانواع وان لم يسمع علواً وبانه مصدر أى باق على مصدرية وعلى هذا اجمع القصد موقوف على السماع أى ولم يسمع وجوابه ان الفقهاء ثقات فذكرهم له دليل على سماعه (قوله قصد الشئ مقترنا الخ) اعتبار الاقتران في الحقيقة يشكل بصو الصوم والاستثناء في مقومات الحقيقة مما لا معنى له كالا يخفى اللهم الا أن يكون هذا رسماً اعتبارية لازماً غالباً وان كان قوله حقيقة لا يناسب ذلك أو يلزم ان السابق في الصوم ليس نية بل هو عزم اكتفى به للضرورة اه سم على بهجة (قوله وحكمها الوجوب) قد بردان النية قد تكون مندوبة أى كنية السوء الذى ليس في ضمن عبادة لا يقال كلامه في النية في الوضوء لا مطلنا لانا نقول صريح سياقه يرد ذلك كقوله الا في باول غسل جزء من الوجه هنا ويوجب بان المراد لوجوب غالباً اه سم على بهجة قلت أو ان الوجوب بخفى مالا بد منه لحصول المقصود (قوله كما علم مما مر)

غير تكاف ومن ثم اقتصر على هذا الاطلاق المحقق الجلال المحلى (قوله ونابع من زلال وهو شئ الخ) صريح في أن الزلال اسم للحيوان نفسه بواقفه ما في عبارات كثيرة لكن عبارة التحفة صريحة في خلافه وان الزلال اسم لما يخرج من الحيوان المذكور (قوله على نقي الجواز) أى بمعنى الحل (قوله ما يقع عليه اسم ماء بلا قيد) أى للعالم بجماله (قوله لازم) لا حاجة اليه

أى من قوله تعالى وما أمر والى العبد والله الآية (قوله ومحبها القلب) نعم التلغظ مندوب اه شرح البهجة أى في جميع الابواب بل قيل بوجوده في الجميع وقال حج أى في جميع الابواب خروجاً من خلاف موجهه أى في جميع الابواب (قوله وعدم اتيانها بجمافها) تقدم عدم الاسلام وما بعده من شروط الوضوء فلا يحسن هنا عدمه من شروط النية الا ان يقال لا مانع ان الشئ الواحد قد يكون شرطاً لاشياء متعددة باعتبارات مختلفة وعبارة حج وهذه الخمسة الاخيرة أى وهى تحقق المقتضى والاسلام والتمييز وعدم الصارف ومعرفة الكيفية شروط في الحقيقة للنية لا تنبيه كما قال القيصري ينبغى للتطهر ان ينوى مع غسل يديه أى كفيه فلا ينافى قوله الا فى واليدين الخ تطهيرهما من تناول ما أبعد عنه الله ونفضهما عما يشغله عنه وبالمضمضة تطهير الفم من تلوث اللسان بالاقوال الخبيثة وبالاستنشاق اخراج استرواح روائح محبوباته وبغسل وجهه الى اتباع الهوى ومن طلب الجاه المذموم وتخشعه لغير الله وتطهير الانف من الانفة والكبر والعين من التطاع الى المكر وهات والنظر لغير الله ينفع أوضر واليدين تطهيرهما من تناول ما أبعد عنه الله والأس زوال الرأس والرياسة ١١ الموجبة للكبر والقديمين تطهيرهما من المسارعة الى المخالفات

ومحبها القلب وزمنها أول الواجبات وكيفية تختلف بحسب الابواب وشروطها اسلام النساوى وتمييزه وعلمه بالمنوى وعدم اتيانها بجمافها بان يستحجبها احكاماً والمقصود بها تمييز العبادة عن العادة كالجلوس للاعتكاف تارة وللإستراحة أخرى أو تمييز رتبها كالصلاة تكون تارة فرصاً وأخرى نفلاً ولا تتعين النية المتقدمة بل هى (أو) نية (استباحة) شئ (مفتقر) صحته (الى طهر) أى وضوء كصلاة ومس مصحف وطواف لا يرفع الحدث اغايات طلب لهذه الاشياء فاذا نواها فقد نوى غاية القصد وظاهر انه لو قال نويت استباحة مفتقر الى رضوء اجزاء وان لم يخطر له شئ من مفرداته وكون نيته حينئذ تصدق بنية واحد منهم عما يقتضيه لا يضر لانه مع ذلك متضمن لنية رفع الحدث وشمل ذلك ما لو نوى به ما لا يتأتى له فعله حالاً كالطواف وهو بمصر مثلاً أو صلاة العيد في شعور جب وما لو نوى ان يصلى به الظهور مثلاً ولا يصلى به غيرها وهو كذلك بخلاف ما لو نوى به رفع حدثه بالنسبة لصلاة دون غيرها فانه لا يصح وضوءه قولاً واحداً كما قاله البغوى لان حدثه لا يتجزأ اذ بقى بعضه بقى كله وهذا هو المعتمد وان قال الشيخ انه مردود فقد فرق بعض المتأخرين بأن فى مسألة البغوى بقى بعض حدثه الذى رفعه وفيما رده الباقى غير

فاذا غسل وجهه الخ (قوله من مفرداته) أى من حيث خصوصه والا فلا بد من تصور ما يصدق عليه انه يفتقر الى وضوء لان النية انما يعتد بها اذا قصد فعل المنوى بقلبه (قوله وشمل ذلك ما لو نوى) أى وشمل ذلك ما لو نوى المرأة خطبة الجمعة غالباً فان كانت عامدة لم تصح نيتها اذ لم تأتى ذلك منها (قوله أو صلاة العيد في شعور جب) أى ما لم يقصد بقلبه حالاً والا فلا يصح لتلاعبه كذا قيل ويؤخذ منه انه لو كان من المتصرفين بحيث يقدر على الوصول الى مكة فى الوقت الذى يمينه الصحة وهو ظاهر وأما لو كان عاجزاً وقت النية ثم عرضت له القدرة بعد ما بان صاوم منصرفاً أو اتفق له من يوصله الى مكة فى ذلك الوقت من المتصرفين لم يصح لفساد النية عند الاتيان بها وما وقع باطلا لا ينقلب صحياً هذا وقد علل ابن حجر الصحة فيما لو نوى ما لا يتأتى منه بقوله لان نية ما يتوقف عليه وان لم يمكنه فعله متضمنة لنية رفع الحدث اه ومقتضاه انه لا فرق بين ان يقيد ذلك بفعله حالاً أو لا لانه وان نواه فالمقصود منه رفع الحدث فتقييده بما ذكر لا ينافى مقصوده لكن ينافى الاخذ بمقتضاه ما يتأتى من انه لو نوى بوضوءه الصلاة لم يحل نجس الخ من عدم الصحة فالاولى الاخذ بما قيل من فساد النية ويحمل ما اقتضاه التعليل على ان محله اذ لم يصح بجمافيه (قوله وان قال الشيخ) أى فى غير شرح منهجه (قوله الباقى) مبتدأ خبره غير والمعنى ان فى مسألة غير البغوى رفع فيها حدثاً بتمامه وابق غيره من الاحداث فالحدث الباقى غير المرفوع وحيث ارتفع حدث صح غير الصلاة التى عينها يرفع الحدث الذى رفعه ونى مسألة البغوى الذى رفعه بعض الحدث والذى

من المسارعة الى المخالفات
واتباع الهوى وحل قيود
المجسز من المسارعة فى
مبادى الطاعة المبلغه
الى الفوز وهكذا يصلح
الجسد للوقوف بين يدي
القدوس تعالى مناوى
فى شرحه الكبير للجامع
عند قوله صلى الله عليه
وسلم أيا رجل قام الى
وضوءه يريد الصلاة ثم
غسل كفيه نزلت خطيئته
من كفيه مع أول قطرة

لان ذا القيد المنفك يطلق عليه اسم ماء بلا قيد وانما كان يحتاج اليه لو قال المصنف هو الذي لم يشيد بقيد مثلاً (قوله والمؤثر هو القيد اللازم) هذا قدمه عقب المتن وذكره هنا توطئة لما بعده وتقدم ما فيه (قوله بأن يحدث له بسبب ذلك اسم) يعني يحدث له قيد بقرينة ما بعده أو أن الواو لا تنقسم فالمعنى أنه ينسلخ عنه اسم الماء كلية أو يزول عنه وصف الإطلاق فقط بأن

أبقاه بعض آخر والحديث لا يجزأ فادبى بعضه بقوله ولا يصح بذلك الوضوء شي من الصلوات والحاصل انه فرق بين ما رده من انه يصلي في غير مسئلة البغوى وضوئه ماشاء وما رده عليه من انه يصلي في مسئلة البغوى ماشاء أيضاً بان في مسئلته لم يرتفع شيء من حديثه فلا يصح منه سلاؤه أصلاً اهـ (قوله ووجهه) أى الفرق (قوله فصار كمن قال أصلي به الخ) أى فلا يصح (قوله أو أداء) المراد بالأداء الفعل والبيان لا مقابل القضاء اهـ سم على بهجة قلت وذلك لانه فعل العبادة قبل خروج وقتها والوضوء ليس له وقت مقدراً ١١٢ بحيث يكون فعله فيه أداء وبه قضاء (قوله أو الطهارة عن الحدث) أمانية

الطهارة فقط فلا تكفى كنية الغسل لانها قد تكون عن حدث وخبث (قوله أوله) أى الحدث (قوله أو الاستباحة) ومثلها الطهارة عن الحدث كما يؤخذ من كلام سم على منهج نقلا عن الشارح وفي كلام حج نقلا عن ابن العماد انه يصح بكل نية مما مر حتى نية رفع الحدث والاستباحة قال وهو قريب ان أراد صورتهما كما ان معيد الصلاة ينوي بها الفرض الى آخر ما أطال به (قوله قال) أى الاسنوى (قوله ليس ببعيد) قال حج وهو قريب ان أراد صورتهما كما ان معيد الصلاة ينوي بها الفرض الى ان قال

الحدث المرفوع وهو لا يضر فانه لا أثر له اذ ارفع غيره ووجهه الوالدرجة الله تعالى بأن الناس فيه كالملاعب لان الحدث اذا ارتفع كان له ان يصلي به هذه وغيرها فصار كمن قال أصلي به ولا أصلي به ولا يرد على تعبيره بطهر قراءة القرآن والمكث في المسجد مع اقتدارهما الى طهر وهو الغسل ولا يصح الوضوء بينهما لانه خرج بقوله استباحة اذنية استباحتهما تحصيل للحاصل وأيضا فقد علم من قوله بعد أو ما يندب له وضوء كقراءة فلا في الأصح (أو) نية (أو) فرض (الوضوء) أو فرض الوضوء أو الوضوء الواجب وان كان النأوى صبيهاً أو أداء الوضوء أو الطهارة فقط أو الطهارة عن الحدث أوله أو لاجله أو الواجبة أو أداء فرض الطهارة أو أداء الطهارة كما أفنى به الوالدرجة الله تعالى وانما يصح الوضوء بنية فرضه قبل الوقت مع انه لا وضوء عليه اكون المراد به فعل الطهارة عن الحدث المشروط للصلاة وشرط الشيء يسمى فرضاً وأيضا فهو باعتبار ما يطرأ ألا ترى ان النأوى رفع الحدث عند غسل جزء من وجهه يكتفى منه بذلك مع ان حديثه لم يرتفع ذلك الوقت ومحل الاكتفاء بالامور المتقدمة في غير الوضوء المجرد دائماً هو القياس عدم الاكتفاء بنية الرفع أو الاستباحة كما اعتمد الوالدرجة الله تعالى وان ذهب الاسنوى الى الاكتفاء بذلك كالصلاة المعتادة قال غير ان ذلك مشكل خارج عن القواعد فلا يقاس عليه وتعقبه ابن العماد بأن تخريجه على الصلاة ليس ببعيد لان قضية التجديد ان يعيد الشيء بصفته الاولى انتهى ويرد ذلك بأن الصلاة تختلف فيها هل فرضه الاولى أم الثانية ولم يقل أحد في الوضوء بذلك فافترقا ومثله ما ذكره وضوء الجنب اذا تجددت جنابته لما يستحب له الوضوء من أكل أو نوم أو نحوه كما أفنى به الوالدرجة الله تعالى وعلم مما قررته انه لا يشترط التعرض للغرضية والأداء وان كان ظاهراً كلامه خلافاً وانما اكتفى بالوضوء فقط دون الغسل لان الوضوء لا يكون الاعادة فلا يطلق على غيرها بخلاف الغسل فانه يطلق على غسل النجاسة والجنابة وغيرها (ومن دام حديثه كمستحاضة) وسلس بول أو نحوه (كفاه نية الاستباحة) المارة (دون) نية (الرفع) المتقدم لعدم ارتفاع حديثه

ويؤخذ منه ان الإطلاق هنا كاف كهو ثم اهـ أى فلا يشترط في صحة الصلاة المعتادة ملاحظة الاعادة لما هو على فرض ولانية ما هو فرض صورة ولا ما هو فرض في الجملة ولا يبر ذلك مما اعتبر ثم من التأويلات للفرض بل الإطلاق كاف ويحصل على ما يمنع من التلاعب (قوله ومثل ما ذكر) أى في امتناع نية الرفع والاستباحة والطهارة عن الحدث (قوله اذا تجددت جنابته) أى عن الحدث (قوله لما يستحب) متعلق بوضوء (قوله أو نحوه) كالجماع (قوله وانما) اكتفى بالوضوء (أى بنية الوضوء فقط أى من غير أداء وفرض (قوله دون الغسل) أى حيث لم يكتف فيه بمجرد نية الغسل (قوله كفاه نية الاستباحة) وشرط استباحة الصلاة قد دفعها بتلك الطهارة فلم يقصد فعل الصلاة أو نحوه بوضوئه قال في المجموع وهو تلاعب لا يضر اليه اهـ خطيب ومثله في حواشي شرح الروض ولعل صورة ما في المجموع انه قصد ان لا يفعل بها شي من الصلوات ولا نحوها لئلا يأتى القول بالتلاعب فيه

يصير مقيدا (قوله فرض وصف الخلو المفقود) أي بعرض جميع الاوصاف كما سياتي في قوله ومعلوم الخ وحينئذ فالخااصل انه اذا وقع في الماء مائع يوافقه في جميع الصفات وكان ذلك المائع من شأنه ان يكون له وصف مشلا ففقدانه يفرض بعرض

(قوله وبذلك) أي بكون نية الرفع للحدث السابق الخ (قوله بين مبطل) وهو نية الرفع وغيره وهو نية الاستباحة (قوله مطابقة لا التزاما) عبارة حجج ويرد بجمع علمه على انه لو سلم كان لازما بعيدا وهو لا يكتب في النيات وكتب عليه سم قوله كان لازما بعيدا فيه نظر لان الارزوم البعيد ما كثرت وسائله وهذا مفقود هنا بل لا واسطة هنا اصلا لانه اذا تحقق الرفع تحققت اباحة الصلاة فقام له وقوله ويرد بجمع علمه كتب عليه سم فيه انه لا وجه لهذا المنع لظهور ان رفع الحدث يستلزم استباحة الصلاة فالضمن صحيح لا يقال قد يرتفع الحدث ولا تباح الصلاة لوجود مانع آخر لانه لو التفت لهدالم تفصح هذه النية من السليم فقام له (قوله حرفا بحرف) هذا اذا نوى الاستباحة فلونوى الوضوء أو فرض ١١٣ الوضوء أو أداء الوضوء هل يستبيح الفرض والنفل أو النفل فقط اجاب

عنه الشهاب الرملي بأنه يستبيح النفل لا الفرض تزيلا له على أقل درجات ما يقصده غالبا (أقول) وقد يفرق بينهما بأن الصلاة مشتركة بين الفرض والنفل فصدقها على أحدها كصدقها على الآخر فملت على أقل الدرجات بخلاف الوضوء أو ما في معناه فان المقصود منه رفع المانع مطلقا فعمل به وكان نيته كنية استباحة النفل والفرض معا وقد يجعل العدول اليه دون نية الاستباحة قرينة عليه (قوله ولو توضحا إشكال الخ) هذه علمت من قوله السابق وعذب بعضهم منها فحقق مقتضى فلو شك هل أحدث

(هل الصحيح فيها) اما لا كفاء بنية الاستباحة فبالقياس على التيمم وأما عدم الاكتفاء برفع الحدث فليبقا حديثه والثاني يصح فيها والثالث لا يصح فيها بل يشترطان يجمع بينهما ويندب الجمع بينهما على الصحيح للخروج من خلاف من أوجبه لتكون نية الرفع للحدث السابق ونية الاستباحة ونحوها لللاحق وبذلك يرد ما قيل انه قد جمع في نيته بين مبطل وغيره وما قيل من ان نية الاستباحة وحدها تفيد الرفع كنية رفع الحدث فالغرض يحصل بها وحدها وبيان الغرض الخروج من الخلاف وهو انما يحصل بما يؤدي المعنى مطابقة لا التزاما وذلك انما يحصل بجمع النيتين وحكم نية دائم الحدث فيما يستبيحه من الصلوات حكم التيمم حرفا بحرف فان نوى استباحة فرض استباحة والا فلا ولو توضحا إشكال بعد وضوئه في حديثه محتاطا فبان محدثا لم يجزه للتردد في النية من غير ضرورة كالموقضى فائتة شا كافي كونها عليه ثم تبين انها عليه حيث لا تكفيه اما اذا لم يتبين حديثه فانه يجزئه للضرورة ولو توضحا من شك في وضوئه بعد حديثه أجزاء وان كان مترددا الان الاصل بقاء الحدث وقد فعل واجبا بل لو نوى فيها ان كان محدثا فعن حديثه والا فتجديده يصح أيضا وان تذكر كانه نقله في المجموع عن البغوي وأقره (ومن نوى) بوضوئه (تبردا) أو أمرا يحصل من غير نية كتنظف ولو في أثناء وضوئه (مع نية معتبرة) بأن كان مستحضرا نية الوضوء عند نية نحو التبرد (جاز) وأجزأه ذلك (على الصحيح) لانه حاصل وان لم ينو كالونوى بصلاته الفرض والتحية للمسجد والثاني يضر لتشريكة بين قرينة وغيرها ولو فقدت النية المعتبرة كان نوى شيئا من ذلك مع غفلة عن نية الوضوء لم يعتد بما فعله في تلك الحالة وعليه اعادته دون استئناف طهارته وهل نية الاعتراف كنية التبرد في كونها تنقطع حكم ما قبلها أولا والمعتمد كارجحه البلقيني عدم قطعها لكونها المصلحة الطهارة اذ تصون ماءها عن الاستعمال لاسيما ونية الاعتراف مستلزمة تذكريه رفع الحدث عند وجودها بخلاف نية

١٥ نهية ل أولاتوضا الخ قوله شا كافي كونها عليه) أي بخلاف ما لو قضى فائتة شك في انه هل صلاها أولا فانها تصح لان صلاته ليست للاحتياط بل هي واجبة عليه كما يأتي (قوله فانه يجزئه) وفائدة الاجزاء عدم العقاب عليها وحصول ثوابها وما يترتب على الصلاة من الدرجات في الآخرة بخلاف ما لو لم يتوضأ وكان في الواقع محدثا أو نسي الحدث وصلى ولم يتذكر فانه لا عقاب عليه في الآخرة لعدم تقصيره ولكنه لا يثبت على صلاته مع الحدث في نفس الامر ولا ينال من الدرجات ما أعد للصلي (قوله كان نوى شيئا من ذلك) أي ولو في أثناء وضوئه كما مر وقوله دون استئناف الخ أي بان كانت نية ما ذكر في أثناء وضوئه فلا يحتاج لاعادة غسل ما قبل نية ذلك (قوله وعليه اعادته) أي بنية جديدة لبطان النية الاولى بنية نحو التبرد (قوله ونية الاعتراف مستلزمة) أي غالبا اه سم على حجج وعبارته وقوله مستلزمة الخ لعمله باعتبار الغالب والاف يمكن ان يقصد اخراج الماء ليتطهر به خارج الاناء من غير ان يلاحظ نيته السابقة ولا انه طهر وجهه ولا أراد تطهير خصوص يده بهذا الماء الذي أخرجه فقد نصورت نية الاعتراف مع الغفلة عن النية انتهى هذا وقد منع ان تكون هذه نية الاعتراف اذ حقيقة الشريعة اخراج الماء خارج الاناء بقصد التطهير ينال من أعضائه كما ذكره حجج في الايعاب وعليه فهي مستلزمة لها دأعا لا غالبا

جميع الصفات لكن ذلك العرض انما هو عن الوصف المفقود الذي كان من شأنه الوجود كالرجح في الماورد المنقطع الراتحة
وكالطم في الملح الجبلي لان كل وصف يدل عن نظيره من المائع وان لم يكن من شأنه وجوده فيه كاللون في المثاليين المذكورين
لان ذلك الوصف لم يكن فيه وفقد حتى بقدر فرجعت عبارته الى قول العباب ولو خالط الماء القليل أو الكثير مائع طاهر
يوافق أوصافه أو خالط الماء القليل مستعمل ولم يبلغ به قلتهين فرض وصف الخليلط المفقود نحو الماوسطا في جميع الاوصاف
انتهى فجعل الفرض للاوصاف الثلاثة بدلا عن خصوص الوصف الفضة ودوان لم يثبت في الماء المستعمل مع ان فرض

(قوله اعتبار الباعث) وقال حج الاوجه كما بينته بادلته الواضحة في حاشية الايضاح وغيرها ان قصد العبادة يتأب عليه بقدره
وان انضم له غيره مع اعداها رايه ونحوه مساويا أو رابحا (قوله والا فلا) أي بان كان الاغلب باعث الدنيا واستويا (قوله نحو
مستحاضه) كسائر (قوله كما يبطل بها التيمم) وانما أبطلت الردة وضوء نحو المستحاضه والتيمم دون وضوء السليم لان تلك طهاره
ضرورة فتتقدر بقدرها فلا ضرورة لبقائها مع الردة فبطلت بها ولا كذلك وضوء السليم (قوله مطلقا) أي صاحب ضرورة
أم لا (قوله وضوء الرقاهية) هو وضوء السليم (قوله ولو نوى قطع وضوءه انقطعت نيته) وهل من قطعها ما لو عزم على الحدث
ولم يوجد منه فيه نظر وقياس ما صرحوا به في الصلاة من انه لو عزم على ان يأتي بمبطل كالمسح الكثير لم تبطل الا بالشروع
فيه انما لا تنقطع هنا مجرد العزم المذكور ولا يحتاج لاعادة ما غسله بعد العزم (قوله فيعيدها الباقي) أي دون ما مضى (قوله
أو غيره) كشفاء نحو المستحاضه (قوله والا فلا) ظاهره وان احتاج الى ذلك كتفريع نفسه لتصلب الخشوع في الصلاة وعبار
حج ان كان لعذراه وهي تقتضي حصول الثواب في هذه (قوله ويجري ذلك في الصلاة) أي فلا بطلت صلاته لعذر بعد
ركعتين مثلاً أثبت عليه ما ثواب الصلاة ١٤٤ لا على مجرد القراءة والذكر بخلاف ما لو أحرم طان العاهرة فبان خلافه فلا

يتأب على الافعال ويتأب
على القراءة والذكر (قوله
في الاصح) وصورة ذلك
انه نوى استباحة ذلك
كما قال نويت استباحة
القراءة أو لو نوى الوضوء
للقراءة فقال حج فيه انه
لا تبطل الا اذا نوى التعليق

نحو التنظف وحيث وقع تشريك بين عبادة وغيرها كما هنا فالذي رجحه ابن عبد السلام انه
لا ثواب له مطلقا والمتقدم كما قاله الغزالي اعتبار الباعث فان كان الاغلب باعث الآخرة أثبت والا
فلا ويبطل بالردة وضوء نحو مستحاضه كما يبطل بها التيمم والنية مطلقا بخلاف وضوء الرقاهية
ولو نوى قطع وضوءه انقطعت نيته فيعيدها الباقي وحيث بطل وضوءه في أثناءه بحدث أو غيره
أثبت على ما مضى ان يبطل بغير اختياره والا فلا ويجري ذلك في الصلاة والصوم (أو) نوى
بوضوءه (ما يندب له وضوءه كقراءة فلا) يجوز له ذلك أي لا يصح (في الاصح) لانه يستتبعه مع
الحدث فلم يتضمن قصده قصد رفع الحدث وحل كتب علم شرعي وسماع حديث وفقه وغضب

وقبح

أو لا بخلاف ما لو لم يقصده الا بعد ذكره الوضوء من لائحة النية

حيث لا يبطلها ما وقع بعد قال سم على منهج ويتردد النظر في حال الاطلاق والحاقه بالاول أي التعليق أقرب وفيه نظر اه
ولعل وجه النظر انه اذا قال نويت الوضوء حل على ما يقتضيه لفظه وهو رفع المنع من الصلاة ونحوها فذكر القراءة طارئ
بعده وهو لا يصير والتعليق انما يضر حيث قارن قصده اللفظ ونظير ذلك ما لو قال أنت طالق بلا قصد ثم ذكر استثناء أو شرطاً
قانه لغوجلال الصيغة على ما تقتضيه من التخيير ويمكن الجواب عنه بأن المقصود من النية الجزم بالاستباحة فذكر ما هو مباح
بعدها محل للجزم ما فاشبهه ما لو قال نويت الوضوء ان شاء الله وأطلق (قوله لانه يستتبعه) يؤخذ منه أنه لو نوى الصبي استباح
مس المصحف لما حجة التعلم فاشبهه ما لو نوى استباحة الصلاة أو الطواف (قوله وحل كتب علم شرعي) ينبغي ان مسها
لانه كان يمنع من المس لغير حاجة التعلم فاشبهه ما لو نوى استباحة الصلاة أو الطواف (قوله وحل كتب علم شرعي) ينبغي ان مسها
كذلك لان العلة في استصحاب الوضوء لما تعظم العلم وهي موجوده في المس (قوله وسماع حديث) هو وان كان الوضوء له
سنة كالقراءة لكنه لا ثواب في مجرد قراءته وسماعه بل لا بد في حصول ذلك من قصد حفظ اللفظ وتعلم الاحكام وكذا الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم واتصال السند على ما نقله ابن العماد في كتاب المساجد عن الشيخ أبي اسحق في شرح الملح ورد به
على من قال بمصالح الثواب مطلقاً بأنه لم يطالع على كلام الشيخ أبي اسحق وفي فتاوى حج خلافة ونصها بعد نقل كلام ابن العماد
واستظهاره لكلام الشيخ أبي اسحق ونقل اقتداء بعضهم بالثواب مطلقاً هو الاوجه عندى لان سماعها لا يخلو عن فائدة لو لم
يكن الاعود بركته صلى الله عليه وسلم على القارئ والمستمع فلا ينافي ذلك قول بعضهم ان سماع الاذكار مباح لانه انتهى وما
استوجهه حج يوافقه ظاهر اطلاق الشارح وله وجه وجيه

المسئلة في كلامه كالتشريح ان المانع موافق في جميع الاوصاف ووجهه ما أثرنا اليه فيما مر ووجهه تقدير الاوصاف الثلاثة ان الامر اذا آل الى التقدير سلك فيه الاحتياط ألا ترى ان وصف النجاسة المفقودة بقدر بالاشد وان كان تأثيره أضعاف تأثير الوصف المفقود وحينئذ فليس في الشارح كالمعيار وغيره تعرض لما اذا وقع في الماء ما يوافق في بعض أوصافه

(قوله وجعل ميت ومسه) عبارته في الاغسال السنونة بعد قول المصنف والغسل لغسل الميت مانصه وقوله ومن جملة أي أراد جملة ليكون على طهارة (قوله ونحو قصد) ومنه الحجامه (قوله لم يصح له لاعبه) أي بخلاف ما لو نوى به الصلاة في وقت الكراهة فانه يصح والفرق ان صحة الصلاة لا تنجم من النجاسة الغير المفقودة عنها مطلقا وتجامع وقت الكراهة في الجملة كافي ذوات السبب مر اه سم ويؤخذ من التعليل انه لو نوى ليصلي به في الاوقات المكروهة صلاة مكروهة لم يصح وهو ما استوجهه سم على حج لكن الذي في فتاوى الشارح خلافه وعبارته سئل عن شخص نوضا في وقت الكراهة ليصلي به صلاة لا سبب لها هل يصح وضوءه أم لا كما لو نوضا ليصلي به في مكان نجس فأجاب بأن الظاهر في المقيس الصحة وفي المقيس عليه عدمها ويقرق بينهما بأنه عهد جوازها في الاوقات المكروهة ولا كذلك في المحل المنجس اه يعرّفه ويؤخذ من التعليل انه لو نوى في رجب الوضوء ليصلي به العيد في رجب لم يصح أيضا لما ذكر (قوله زكاة ماله الغائب) أي عمل لا يعد اخراجه في الموضع الذي أخرج فيه نقلا لئلا زكاة (قوله والاولى اضيق) أي وأيضا فسملة الزكاة رد في نيتها بين أمرين ككل منهما ما صح بتقدير وجوده وما هنارد فيه بين القراءة ١١٥ وهي غير معتد بنيتها على كل حال فضعفت

ننته (قوله ونيتته)
الاول للرجال (قوله لا تنفاه)
فعله (قضية انه لو نوى
الوضوء عند غسل الوجه
وغسل أعضائه غير رجليه
ثم نزل في الماء بعد غافلا عن
النية ارتفع حديثهما
لكون النزول من فعله
بخلاف ما لو أصابه مطر
أو صب الماء عليه غيره
فانه ان كان مستحضرا
لنية ارتفع حديثهما والا

وقبح كلام وجعل ميت ومسه ونحو قصد واستغرق ضحك وخوف وكل ما قيل انه ناقض فلا يصح الوضوء بنية شيء منها فان أراد الوضوء لذلك أتى بنية معتبرة كما أفق به والدرجة الله تعالى والثاني يصح لانه قصد ان يكون ذلك الفعل على أدل أحواله ولا يتم ذلك الا ان ارتفع حديثه وهم من كلامه ان ما لا يندب له الوضوء كدخول السوق ولبس الثوب وزيارة والد وصديق لا يجزئه قطعاه وهو كذلك ولو نوى بوضوءه الصلاة لم يجعل نجس بنجاسة غيره منقو عنها لم يصح لتلاعبه ولو نوى بوضوءه القراءة ان كفت والا فالصلاة لم تجزئه وفارق ما لو نوى بما أخرج من زكاة ماله الغائب ان كان سالما والافق الحاضر في ان قالوا حيث يجزئه عنها بان الوضوء عبادة بدنية والزكاة مالية والاولى اضيق ولو انغمس بعض أعضائه من نوى الطهر بسطة في ماء أو غسلها فوضو ونيتته عازية فيه لم يجزئه لا تنفاه فعله مع النية وقولهم ان فعله غير مشروط بحمول على ما اذا كان متذكر للنية ولو ألقاه غيره في نهر مكرها فتوى فيه رفع الحدث صح وضوءه (ويجب قرنهما بأول) غسل (الوجه) فاستقدم عليه ما منه لاغ وما قارنهما هو

فلا ثم ظاهر ما ذكرناه لو نزل الماء انقرص كزاله الماء على رجليه من الوحل أو قصد ان يقطع البحر ويخرج منه الى الجانب الاخر ارتفع حديثهما وينبغي خلافة لان نزوله لذلك الغرض بعد صار فاعن الحدث ومحل عدم اشتراط استحضار النية حيث لا صار كما قاله سم على مذهب أي بأن قصد الغسل عن الحدث أو أطلق فتنه له فانه يقع كثيرا (قوله ويجب قرنهما) ففرع ينبغي جواز اقتران النية بغسل شعر الوجه قبل غسل بشرته لان غسله أصلي لا بدل وفاقا لم رأي وعليه فلو قطع الشعر قبل غسل الوجه لا يحتاج لتجديد النية أخذ من العلة المذكورة اه ففرع قال مر ولا يكفي قرن النية بما يجب زيادته على غسل الوجه لينتم غسله اذا بدأ به لعمدة التبعية قال بخلاف قرنهما بالشعر في اللحية ولو اخرج عن حديثها قال في هذا الا ان يوجد ما يخالفه اه سم على منهج ومثل الشعر باطن اللحية الكثيفة فتكفي النية عند غسله وان لم يجب (قوله بأول غسل الوجه) أي لاجل الاعتداده كما يأتي لانه اذا غسل شيئا قبل النية حرم عليه ذلك لتماطيه عبادة فاسدة ومحل غسل الوجه ما لم تعمه الجراحة فان غتمه نوى عند غسل اليدين وبعبارة حج تنبيه الاوجه فيمن سقط غسل وجهه فقط لعله ولا جبره وجوب قرنهما بأول مغسول من اليدين سقطت أيضا فارأس فالرجل ولا يكتفي بنية التيمم لاستقلاله كالا يكفي نية الوضوء في محله ان تيمم نحو اليد كما هو ظاهر وكتب عليه سم قوله ولا يكتفي بنية التيمم سيأتي اننا نقل في باب التيمم بازاء قوله نوى فرص التيمم لم يكف في الاصح عن شرح ان باب مانصه قال الاسنوي لو كانت يده عليه فان نوى عدم غسل وجهه رفع الحدث احتاج لنية أخرى عند التيمم لانه لم يندرج في النية الاولى او نية الاستباحة فلا وان عمت الجراحة

و يخالفه في بعضها بل كلامهما كغيرهما يفهم انه لا تقدر حينئذ وهو ظاهر اذ من البعيد انه اذا وقع في الماء لم يجلي مثلاً باقي الطم ولم يغيره بطعمه الذي ليس له الا هو في الواقع انما يفرض له لو نأور يخالج القوا وكلامهم و أمثلتهم كالصريح في خلاف ذلك وليس له وصف مفقود من شأنه الوجود حتى تقدر بدله وليس الخاطا الطاهر كالنجاسة فيما ذكره فيها الشهاب

وحده لم يحج عند غسل غيره الى نية أخرى غير نية التيمم انتهى وقوله أونية الاستباحة ولا كقوله لم يحج الى آخره قياسهما الاكتفاء بنية الاستباحة في التيمم عن النية عند أول مغسول من اليد هنا بخلاف قوله ولا يكتفي بنية التيمم لاستقلاله ونية الوضوء اذا كانت نية الاستباحة عن نية التيمم لليد انتهى ويؤخذ مما ذكره سم من توجيهه الاكتفاء بنية الاستباحة من صلاحيتها لكل من التيمم والوضوء انه لو نوى فرض التيمم للصلاة عند مسح الوجه لا يكتفي بذلك عن نية رفع الحدث عند غسل اليدين (أقول) والا قرب ما قاله حج في شرح المنهاج لما علل به من ان كلاً طهارة مستقلة يشترط لصحة كل منهما مالا يشترط للآخرى ويترتب عليه من الاحكام مالا يترتب على غيره (قوله وقيل يكفي قرنهما بسنة قبله) خرج به الاستبراء فلا يكفي قرنهما قطعاً (قوله لانها عند دخولها عن النية غير مثاب عليها) قضية هذا التعليل سقوط الطاب بقل السنن المتقدمة بدون النية لكن لا ثواب له لكن نقل شيخنا ١١٦ الشوري عن مختصر الكفاية لابن النقيب ان السنة لا تحصل بدون النية

فلا يسقط الطلب بالغسل المجرد عنهما (قوله غيرانه يجب عليه الخ) أي فيما لو كانت بغير نية الوجه وحده وكذلك كانت بنية الوجه والمضمضة على ما نقل عن شيخنا الشوري بالدرس وفيه انه اذا جع في نيته بين فرض وسنة مقصودة بطلاً فالقيام في هذه وجوب غسله ثانياً وعدم الاعتماد على فعله أولاً (قوله في الحالة الاولى) هي قوله سواء كانت بنية الوجه والثانية هي قوله أم لا (قوله وله تفريقها) أي

أوله فتجب إعادة ما غسل منه قبلها لان القاعدة انه يشترط اقران النية بأول الواجبات كالصلاة وغيرهما من العبادات ما عدا الصوم فتضرب فيه المقارنة بل الشرط فيه تقدمها على الفجر وأما اقترانها بما قبله من سننه الداخلة فيه ففيه خلاف ذكره بقوله (وقيل يكفي) قرنهما (بسنة قبله) لكونها من جملة الوضوء والاصح المنع لان القصد من العبادات اركانها والسنن توابع أما الاستبراء فلا يكفي اقترانها به قطعاً وموضع الخلاف عند عز و بهما قبل الوجه فان بقيت الى غسله فهو أفضل ليثاب على سننه السابقة لانها عند دخولها عن النية غير مثاب عليها بخلاف من نوى صوم تغل قبل الزوال حيث يثاب من أوله لان الصوم خصلة واحدة لا يتبع بعضها وأما الوضوء فافعال متفصلة والانعطاف فيها بعد وأيضاً فلا ارتباط لصحة الوضوء بسننه لصحته بدونها بخلاف بقية النهار ولو اقرنت النية بالمضمضة أو الاستنشاق وانغسل معه جزء من الوجه أجزأه وان عزبت نيته بعده سواء أكان بنية الوجه وهو واضح أم لا لوجود غسل جزء من الوجه ممتزياً بالنية غيرانه يجب عليه إعادة غسل ذلك الجزء مع الوجه كما في الرضة لوجود المصارف ولا تحسب له المضمضة ولا الاستنشاق في الحالة الاولى لعدم تقدمهما على غسل الوجه كما قاله مجلي في المضمضة وجزم به في العباب والحالة الثانية كالاولى كما هو ظاهر وعلم انه لا يجب استصحاب النية ذكرها الى تمامه (وله تفريقها) أي النية (الى أعضائه في الاصح) بأن ينوى عند كل عضو رفع الحدث عنه لانه يجوز

النية بسائر صورها المتقدمة أحداً من اطلاقه وهو ظاهر خلافاً لما يفهم من كلام حج حيث تفريق قال وله تفريقها أي نية رفع الحدث والطهارة عنه لا غيرهما لعدم تصوّره فيه وفي سم على المنهج يفرع عن قال بعضهم ان تفريق النية لا يتصور الا في رفع الحدث قال حج والطهارة عن الحدث وفيه نظر ويجه انه يتصور في سائر الكيفيات كأن ينوى عند غسل كل عضو غسله عن الوضوء أو عن أداء فرض الوضوء أولاً لاجل استباحة الصلاة أو نحو ذلك فليتأمل أه وفيه أيضاً على ابن حجر يفرع عن اختلاف فيما لو نوى عند كل عضو رفع الحدث وأطلق فهل يصح وتكون كل نية مؤكدة لما قبلها أولاً يصح لان كل نية تقطع النية السابقة عليها كالنوى الصلاة في انائها فانه يكون فاعلاً لينها وقد يتجه الاول ويفرق بأن الصلاة أضيق بدليل انه لا يصح تفريق نيتها بخلاف الوضوء ويفرق أيضاً بأن الصلاة لكونها هيئة واحدة اذا نوى قطعها بطلت من أصلها والوضوء اذا نوى قطعه بطلت نيته دون ماضى منه فلا يبطّل (قوله على أعضائه في الاصح) قال حج وظاهر ان خلاف التفريق يأتي في الغسل وقد يشك كل ما هنا بالطواف فانه لا يجوز تفريق النية فيه مع جواز تفريقه كالوضوء وقول الزركشي يجوز التقرب بطوئة واحدة ضعيف وقد يجاب بأنهم الحقوا الطواف في هذا الصلاة لانه أكثر شهاها من غيرها

ابن حجر من انها اذا وافقت في بعض الاوصاف وخالفت في بعضها انا نقدر في الاوصاف الموافقة اذا لم تغير بالمخالفة للفرق الظاهر وهو غلط أمر النجاسة ومن ثم لم يذ كر هو نظيره هنا فتأمل ذلك فانه مهم وبه يتدفع ما عترض به على الشارح من دعوى التناقض في كلامه نعم تأخير قوله ومعلوم الى آخره عما نقله عن الروائي يوهم جريابه فيه وهو غير مراد (قوله

(قوله كنيته عند وجهه) أي كالأونى رفع الحدث وأطلق فإن نيته تتعلق بالجميع (قوله يحل أعضاء الوضوء خاصة لا جميع البدن) وفائدة الخلاف تطهر في الإيمان فيما لو حلف أنه لا حدث بظاهره مثلاً فإن قلنا الحدث الأصغر يحل جميع البدن حنث أو أعضاء الوضوء فقط لم يحنث (قوله بالاجماع للآية) أي الاجماع المستند للآية وانما لم يستدل بالآية لان دلالة الاجماع أقوى لا تنفاه الاحتمالات عنه لكن سياق في نظيره في اليمين أنه قال للآية والاجماع (قوله وجب غسلهما) أي حيث كانا أصليين أو أصلي وزائد واشتبه أو تميز وكان على سمت الأصلي كما يفيد الاستدراك الآتي وقوله أو رأسان ينبغي ان يحل الا كفء بأحدهما اذا كانا أصليين فان كان أحدهما زائدا واشتبه فلا بد من مسح جزء من كل منهما أو تميز وجب مسح جزء من الأصلي ولا يكفي مسح غيره اهـ ثم رأيت في الزبدي مانصه قوله ولو خلق له وجهان وجب غسلهما الخ أي اذا كانا أصليين أو أحدهما أصلياً والاخر زائد واشتبه الزائد بالأصلي أما اذا تميز الأصلي من الزائد ١٧ فيجب غسل الأصلي دون الزائد ما لم

يكن على سمتة والاوجب غسله أيضا ويجري هذا التفصيل في الرأسين فيقال ان كانا أصليين اكتفى بمسح بعض أحدهما وان كان أحدهما أصليا والاخر زائد واشتبه الزائد بالأصلي فيعتين مسح بعض كل منهما وان تميز الأصلي تعين مسح بعض الأصلي وهل يكفي مسح بعض الزائد فقط محل نظره وهذا كله بحسب الفهم نبه عليه شيخنا الطنطاقي قياسا على اليمين والرجلين انتهى قلت

تفريق أفعاله فكذلك تفريق النية على أفعاله والثاني لا كما يجوز تفريق النية في الصلاة على أجزائها ولا فرق في جواز تفريقها بين ان يضم اليها نحو نية تبردا ولا كما أفهمه كلام الحارثي وأكثروا ولا بين ان ينفي غير ذلك العضو كان ينوي عند غسل وجهه رفع الحدث عنه لا عن غيره أم لا والوجه انه لو نوى عند غسل وجهه رفع الحدث عنه وعند غسل اليدين رفع الحدث ولم يقل عنهما كفاه ذلك ولم يتجج الى النية عند مسح رأسه وغسل رجله اذ نيته عند يديه الا ان كنيته عند وجهه وهل يقطع لنية نوم يمكن وجهان أو وجههما عدمه وان طال والحدث الأصغر يحل أعضاء الوضوء خاصة لا جميع البدن ويرفع حدث كل عضو بغسله مع بقاء منع ما يحرم على الحدث الى تمامه (الثاني) من الفروض (غسل) ظاهر (وجهه) بالاجماع للآية والمراد بالغسل في هذا الباب الانفسال ولو خلق له وجهان وجب غسلهما للحصول المواجهة بهما أو رأسان كفي مسح بعض أحدهما نعم لو كان له وجه من جهة قبله وآخر من جهة دبره وجب غسل الاول فقط كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى (وهو) طولا (ما بين منابت شعر رأسه غالبا) تحت (منتهى لحية) بفتح اللام وهما العظمان اللذان تنبت عليهما الاسنان السفلى (وما بين أذنيه) أي عرضا للحصول المواجهة بكل ذلك بخلاف باطن الفم والانف والعين فلا يجب غسلهما بل ولا يستحب غسل باطن العين على ان بعضهم

الأقرب عدم الاكتفاء لانه لا ضرورة الى الاكتفاء به مع وجود الأصلي وقوله اذا كانا أصليين أي وبكفيه قرن النية بأحدهما اذا كانا أصليين فقط وما تقدم غسله على النية يجب اعادته كما علم ما مر في وجه واحد وفي حواشي شرح البهجة انه لا بد من النية عند كل منهما وان سم توقف فيه أقول والأقرب ما قاله سم فلو كان أحدهما زائدا واشتبه فلا بد من النية عند كل منهما أو تميز الزائد وكان سمت الأصلي وجب قرنهما بالأصلي دون الزائد وان وجب غسله اهـ هذا وينبغي ان يكتفى في غسلهما عند الاشتباه بماء واحد حتى لو غسل أحد لوجهين بماء ثم غسل به الثاني اكتفى به لانه ان كان الأصلي هو الاول فالثاني باعتبار نقص الامر لا يجب غسله فلا يضر كون غسله بمسح عمل وان كان الأصلي هو الثاني فغسل الاول لم يرفع حدثا لا تنفاه الاصاله عن الغسل فاذا غسل به الثاني ارتفع حدثه ويحتمل عدم الاكتفاء بذلك لانه لما وجب غسل كل تزل منزلة الأصلي فليراجع (قوله وجب غسل الاول فقط) ظاهره وان كان الاحساس بالذي من جهة الدبر وقياس ما مر في أسباب الحدث من ان العاملة من الكفين هي الأصلية ان ما به الاحساس منهما هو الأصلي ونقل شيخنا الشوبري في حواشي المنهج ماوافق ما ذكرناه عن خط الشارح رحمه الله تعالى (قوله وما بين أذنيه) أي وتديهما قال في القاموس والتدو يحرك وككتف ما غرز في الارض أو الحائط من خشب وما كان في العروض على ثلاثة أحرف كعلي والهنية الناشئة في مقدم الاذن انتهى ثم قال في المعتل وفي الحديث هنية مصفرة هنة أصلها هنة أي شيء يسير وروى هنية بأبدال الياء هاء انتهى وينبغي في وقوع السؤال في الدرس ههنا أن نذكر

كلون العصور) أي الأسود أو الأحمر مثلا لا الأبيض لأن الفرض أنافرضه مخالفا لما في اللون خلافا لما في حاشية شيخنا (قوله كذا قاله ابن أبي عسرون الخ) الذي في شرح البهجة للشيخ الاسلام ذكر يابعد ما مر نقله عن ابن أبي عسرون أن ابن أبي عسرون إنما اعتبر وصف الخليط المفقود وعبارة الشرح المذكور كلون العصور وطعم الرمان وريح اللادن فلا يقدر بالأشد إلى أن قال واعتبر الرمان وباقى الاشبه بالخليط وابن أبي عسرون صفة الخليط المفقود وهذا لا يمكن في المستعمل انتهى (قوله وله استعمال كله الخ) فيه نشئت الضمائر فالضمير في كله لمجموع الماء والمخاط وفي به لخصوص المخاط وفي فيه وما بعده

أذناه خلفه بأن صار تافريتين من القفاهل يجب غسل ما بينهما أقساما على المرفق أم لا ويعتبر فيه من المعتدل من غالب أمثاله ويجب عنه بأنه ينبغي أن لا يجب غسل ما زاد على ما يكون غاية للوجه من معتدل الخلقة من أمثاله وينتف بين هذا وبين ما لو خلق مرفقه فوق المعتاد بأن المرفق جزء من اليد وقد علق الغسل بها في الآية مع المرفق وفي الوجه أمر بغسل ما يسمى وجهها وهو ما تقع به المواجهة والاذن إنما جعلت علامة على حد فادخلت قريته من القفا فابينها وبين الوجه لا يقع به المواجهة فلم تشمل الآية والعلامة ليست قطعية حتى يرجع إليها وان خالف العادة وبقي ما لو تقدمت أذناه قريبا من العينين مثلا هل يجب غسلها أم لا ١١٨ فيه نظر ويجب عنه أيضا بأن الظاهر أنه يجب غسلها ويعتبر محلها الأصلي

بغالب الناس (قوله وجب غسله) أي حيث لم ينحس منه ضرر إيج التعميم والا فينبغي أن يصلى على حاله ويعيد (قوله ويجب غسل موق العين) قال في المصباح موق العين بهزة ساكنة ويجوز التخفيف مؤخرها ثم قال وجهه أما ق بسكون الميم مثل قفل وأقال ويجوز القاب فيقال أما ق مثل أبور وآبار (قوله فان كان عليه نحو رماص) عبارة المختار الرماص بفتحين وضع يجمع في الموق فان سال فهو غص وان جد فهو رماص وقد

صرح بكرهته لضرره نعم ان تجس باطنها وجب غسله وبفرق بغلط النجاسة بدليل ازالتها عن الشهمة حيث كانت غير دم الشهادة ويجب غسل موق العين قطعاً فان كان عليه نحو رماص يمنع وصول الماء إلى المحل الواجب وجب ازالتها وغسل ما تحته وقوله غالباً إيضاح لبيان إخراج الصلغ وإدخال الغم إذا تعبير بالنابت كاف في ذلك فهما لأن موضع الصلغ منبت شعر الرأس وان انحصر الشعر عنه لسبب الوجهة ليست منبته وان نبت عليها الشعر ولهذا قال الامام أنه لا حاجة إليه أما موضع الغم فداخل كما ذكره بقوله (قنه) أي من الوجه (موضع الغم) وهو الشعر النابت على الجهة أو بعضها لحصول المواجهة به والعمم مأخوذ من غم الشيء إذا ستره ومنه غم الهلال ويقال رجل أعغم وأغماء والعرب تدم به وتغمدح بالترع اد الغم يدل على البلادة والجبن والخل والترع بضد ذلك قال القائل فلا تنكحني ان فرق الله بيننا * أغم القفا والوجه ليس بانزعا

ومنتهى اللحيين من الوجه كما تقرر وان لم تشمله عبارة المصنف (وكذا التخفيف في الاصح) أي موضعه وهو بالذال المحجة ما نبت عليه الشعر التخفيف بين ابتداء العذار والتزعة لمخاذه بياض الوجهه سمي بذلك لان النساء والاشراف يحذفون الشعر عنه ليتسع الوجه والثاني أنه من الراس وسيأتي ترجمه وضابطه كما قاله الامام وخزم به المصنف في دقائقه ان تضع طرف خيط على رأس الاذن والطرف الثاني على أعلى الجهة ويفرض هذا الخيط مستقيماً ثم انزل عنه إلى جانب الوجه فهو موضع التخفيف (لا التزعة) بفتح الزاي ويجوز اسكانها (وهما يياض

ومصت عينه من باب طرب اه فقول الشارح رماص بالالف لعله لغة أخرى (قوله منبت) يكنتفان بكسر الموحدة وفتحها اه مصباح وعبارة القاموس والمنبت كمنبسط موضع أي النبات شاذ والقياس كقعد اه أي لانه من ينبت بالضم وما كان كذلك فصدره على مفعول بالفتح (قوله لا حاجة اليه) أي إلى قوله غالباً (قوله ومنه غم الهلال) أي بالبناء للفعول قال في المصباح غم عليه الخبر بالبناء للفعول خفي وغم الهلال بالبناء للفعول ستر بغيره أو غيره (قوله ان فرق الله) نسخة الدهر (قوله وان لم تشمله عبارة المصنف) أي بناء على الظاهر والافني حج عن الرافي ان المنتهى قد يراد به ما يليه من جهة الخنك إلى آخره قال وبه ينسحق الاعتراض على المتن (قوله لان النساء والاشراف يحذفون الشعر) قال في المصباح حذفته حذفاً من باب ضرب وحذف الشيء حذفاً أيضاً أسقطه ومنه يقال حذف من شعره ومن ذنب الدابة إذا قصر منه وحذف بالتفصيل مبالغة وكل شيء أخذت من نواحيه حتى سويته فقد حذفته تحذيفاً (قوله على رأس الاذن) المراد برأس الاذن الجزء المحاذي لأعلى العذار قرياً من الوتد وليس المراد به أعلى الاذن من جهة الرأس لانه ليس محاذاً للبدا العذار (قوله إلى جانب الوجه) أي حد الوجه وحده ابتداء العذار وما يليه

لخصوص الماء (قوله ان تهين) أي بان لم يجد غيره و يشترط أيضا أن لا تزيد قيمة المائع على ثمن ماء الطهارة هناك فهذا الاشتراط قيد زائد على التعين المذكور لا تفسير به خلافا لما وقع في حاشية شيخنا (قوله وهو قليل) أي مع قطع النظر عن المخالط (قوله ما يمكن صون الماء عنه) أي وليس منعقد من الماء بقرينة ما يأتي في الملح المائي (قوله لتعذر صون الماء عنه الخ) علل المحقق الجلال بدل هذا هنا بقوله لقته وعلل ماسيا في من المتعاطفات الثلاثة بقوله لتعذر صون الماء عما ذكره فاشار إلى ان ما هنا محترز قول المصنف تغير ايمع اطلاق اسم الماء أي لكثرة وان المتعاطفات الثلاثة الآتية محترز قوله يستغنى عنه وان

(قوله من أعلى الجبين) أي بان يعتبر ابتداء الناصية من أعلى الجبين من الجانبين فبدخل فيه ما فوق الجبهة وما يقابل الجبينين إلى أعلى الرأس وفي حج الجبينات جانباً الجبهة (قوله متصلان بالعدارين) عبارة حج وهما المتصلان بالعدارين من فوق وتحت الأذنين (قوله من أوجب غسلها) أي وان لم يذكر هذا الخلاف هنا (قوله اذا ما ليتم الواجب الا به الخ) يؤخذ منه انه لو أحبره معصوم بجده لا يجب غسل زائد عليه وهو واضح لانه لم يجب لذاته وانما وجب لتحقق غسل الواجب (قوله بالجدع) بالدال المهملة كافي المصباح ذكره في باب الجيم مع الدال المهملة (قوله لو اتخذ له أنفا ١١٩ من ذهب وجب غسله الخ) صريح في أنه

يجب غسل جميعه وقال حج
انما يجب غسل ما في محل
الالتصام لانه البديل دون
ما زاد عليه فخرج به قطع
أنفه فأتخذ أنفا من ذهب
فان التزم وجب غسله وصار
له حكم أجزاء الوجه من
(قوله كالاصلي) وينبغي
أن لا ينقض مسه لانه
ليس من البشرة وان
أعطى حكمها وانه يكفي
قرن النيسة بنفسه لانه
صار له حكم الوجه وفاقا لم
أه سم على منهج فخرج به
قالوا يجب غسل ما ظهر
بقطع شفة أو أنف والمراد
ما ظهر من محل القطع
لما كان مستترا بالمقطوع
فلا يجب غسل ما ظهر بقطع
الشفة من لحم الاسنان
وكذا لا يجب غسل ما ظهر

يكتنفان الناصية) فليست من الوجه لانها في حد تدوير الرأس والناصية مقدم الرأس من أعلى الجبين (قلت صحح الجمهور ان موضع التحذيف من الرأس والله أعلم) لاتصال الشعر به فلا يصير وجهها بفعل بعض الناس ومن الرأس أيضا الصدغان لدخولهما في تدويره وهما فوق الأذنين متصلان بالعدارين ويسن غسل موضع الصلع والتحذيف والتزعتين والصدغين مع الوجه خروجاً من خلاف من أوجب غسلها ولا بد من غسل جزء من الرأس ومن تحت الحنك ومن الأذنين وجزء فوق اليبدين والرجلين اذا ما ليتم الواجب الا به فهو واجب ومن الوجه ما بين العذار والأذن من البياض لكونه داخل في حده وما ظهر من جرة الشفتين ومن الأنف بالجدع حتى لو اتخذ له أنفا من ذهب وجب غسله كما أتى به الواو الدرجة الله تعالى لانه وجب عليه غسل ما ظهر من أنفه بالقطع وقد تفرز للعدر فصار الأنف المذكور في حقه كالاصلي (ويجب غسل كل هذب) وهو بضم الهاء مع سكون الدال المهملة وضمها وبفتحها مع الشعر النابت على العين (وجاب) جمعه حواجب وجابب الامير جمعه حجاب سمي بذلك لانه يجب عن العين شعاع الشمس (وعذار) وهو بذلك محبة الشعر النابت المحاذي للأذن بين الصدغ والعارض أول ما ينبت للامرء غالباً (وشارب) وهو الشعر النابت على الشفة العليا (وخد) أي الشعر النابت عليه وهو من زيادته على المحرر (وعنفقة) وهو الشعر النابت على الشفة السفلى (شعرا وبشرا) أي ظاهرا وباطنا وان كان كثيفا لندرة كثافته فألحق بالغالب وقوله شعرا وبشرا أورد عليه انه كان ينبغي ان يسقط شعرا او يقول وبشرتها أي بشرة جميع ذلك فقوله شعرا تكرار فاغتنم اسمها لالتباين وقوله بشر غير صالح لتفسير ما تقدم وأوجب بانه ذكر الخد أيضا فنص على شعره كما نص على بشرة ما ذكره من الشعر (وقيل لا يجب) غسل (باطن عنفقة كثيفة) بالمثلثة ولا بشرتها كاللحية وفي ثالث يجب ان لم يتصل باللحية (واللحية) من الرجل (ان خفت كهذب) يجب غسل ظاهرها وباطنها (والا) بألف (كثفت) فليغسل ظاهرها

بقطع الأنف عما كان تحته وان صار بارزا منكشفا وفاقا لما أتى به شيخنا حج وعلاه بأنه كان لا يجب غسله قبل القطع والاصل عدم الوجوب وبقاء الامر على ما كان انتهى سم على منهج وهو مستفاد من قول الشارح السابق بخلاف باطن الأنف والضم والعين (قوله ويجب غسل كل هذب) ذكره هذا نوطئة لما فيه من الخلاف والافه وهو مستفاد من قوله السابق الثاني غسل الوجه الخ لان هذه أجزاء للوجه (قوله النابت على العين) خرج به النابت في العين فلا يجب غسله وان طال جدا (قوله الصدغ) قال حج والصدغان هما المتصلان بالعدارين من فوق انتهى (قوله فألحق بالغالب) أي وهو الشعر الخفيف (قوله جميع ذلك) أي المذكور ولو قال ذلك لكان أوضح (قوله وفي ثالث يجب ان لم يتصل باللحية) وقيل لا يجب غسل باطن الكتيف في الجميع لان كثافته مانعة من رؤية باطنه فلا تقع به المواجهة انتهى محلي

الجميع من الطهور المساوي للطلق ماصداً أو أما ماصنه الشارح هنا فإنه يوهم أن ماسياً في المتعاطفات الثلاثة غير طهور ولا مطلق وإنما الحق فيهما في الحكم ويلزم عليه أن المصنف أهل محترز بعض القيود ويناقض قوله نفسه فيما مر عقب قول المصنف ما يقع عليه اسم ماء بلا قيد فشمّل المتغير كثيراً لا يضرك طين وطحلب وعباء واذ أهل اللسان لا يجمعون من

(قوله ولا يجب غسل باطنها) قد يقال لم اكتب بغسل ظاهر الدثيف الخارج من غير اللحية والعارض مع عدم الاكتفاء بذلك في أصله الذي في حد الوجه وان كان كثيفاً إلا أن يجاب بأنه لما خرج عن الوجه الذي هو مناط الوجوب انحط أمره فسوي فيه فليتأمل اه سم على منهج قات قوله في أصله الخ صريح هذا الكلام ان الحاجب مثلاً اذا طال شعره وخرج عن حد الوجه وكثف فالتقدير الخارج يجب غسل ظاهره دون باطنه وما دخل منه في حد الوجه يجب غسل ظاهره وباطنه فليراجع قلعه غير مراد وان المراد انه اذا كان في حد الوجه ولم يخرج منه شيء وجب غسل ظاهره وباطنه واذا خرج وجب غسل ظاهره انكشف سواء كان المغسول في حد الوجه أو خارجه لمشقة اتصال الماء الى باطن ما في حد الوجه دون ما خرج فلما كان في التميز مشقة اكتفى بغسل الظاهر من الجميع وقد صرح بذلك قول الشارح الآتي فان خرجت عن حد الوجه (قوله وكانت لحيته كثرة) قال بعضهم وينبغي ان يقال كانت لحيته صلى الله عليه وسلم جليلة عظيمة ولا يقال كثرة ولا كثيفة (قوله والاصح أن الشعر أصل لا يدل) أي ومن ثم يجوز قرن النية به وبباطنه وان لم يجب غسله كاقدمناه (قوله ان لم يخرج عن حده) أي بأن كانت لومدت في جهة استرساله ١٢٠ لا تجاوز ما يجب غسله والخارجة هي ما جاوزت ذلك كذا قيل واستشكل

ذلك بأنه يقتضى أن تكون اللحية خارجة عن حد الوجه دائماً مع انهم فصلوا فيها بين الخارجة عن حده والداخلية فيه انتهى ثم رأيت في سم على منهج مائنه المراد بخروج الشعر عن حد الوجه ان يلتوى عن اعتدال الى تحت أو نحو ذلك وأما ما طال الى جهة استقبال الوجه فكاه في حد الوجه فله حكم ما في

ولا يجب غسل باطنها وهو منابتها لانه صلى الله عليه وسلم غرف غرفة واحدة لوجهه وكانت لحيته كثرة والغرفة الواحدة لا تصل الى باطن ذلك غالباً ولما في غسل باطنها من المشقة والاصح ان الشعر أصل لا يدل وحاصل ذلك ان شعور الوجه ان لم يخرج عن حده فاما ان تكون نادرة الكثافة كالهدب والشارب والعنققة ولحية المرأة والخنثى فيجب غسلها ظاهرها وباطنهما خفت أو كثفت أو غير نادرة الكثافة وهي لحية الرجل وعارضاه فان خفت بان ترى البشرة من تحتها في مجلس التغاطب وجب غسل ظاهرها وباطنهما فان كثفت وجب غسل ظاهرها فقط فان خفت بعضها وكثف بعضها فلكل حكمه ان تميز فان لم تميز وجب غسل الجميع فان خرجت عن حد الوجه وكانت كثيفة وجب غسل ظاهرها فقط وان كانت نادرة الكثافة وان خفت وجب غسل ظاهرها وباطنهما ووقع ابعضهم في هذا المقام ما يخالف ما تقرره فاحذره قال ابن العماد المراد بعدم التمييز عدم امكان افراده بالغسل والافهو متميز في نفسه ويجب غسل سلعة نبتت في الوجه وان خرجت عن حده

لحصول

حد الوجه انتهى وهو أيضاً لا يعلم منه الفرق بين ما في حد الوجه من اللحية وبين ما خرج عنه وقال ابن حجر الخارج من اللحية عن حد الوجه هو الذي اذا مخرج بالمد عن جهة نزوله الى أن قال ويحتمل ضبطه بأن يخرج عن تدويره بأن طال على خلاف الغالب اه قات هذا الاحتمال ضعيف وعبارة الشيخ عميرة في الحاشية الكبرى تنبيهه لو كان الشعر في حد الوجه ولكنه طويل متجدد بحيث لو مخرج فهل للزائد منه حكم الخارج كما هو قضية نظيره من شعور الرأس هو محتمل (قوله ظاهرها وباطنهما) وفي شرح البهجة وداخلاً قال سم في حواشيه هل المراد بباطن اللحية الذي يلي الصدر منها وبداخلها خلال الشعر ومنابتها أو المراد بباطن البشرة تحت شعرها وبداخلها خلال شعرها فيه نظره والوجه هو الاول لوقوع الباطن في مقابلة الظاهر والداخل المتداول خلال الشعر ومنابتها وذلك قرينة على انه أراده ما عدا جميع ذلك انتهى وهذا التردد نشأ من جمعه في شرح البهجة بين الداخل والباطن أما من اقتصر كالشارح هنا على الباطن فيراد به ما يلي الصدر من اللحية وما بين الشعر (قوله وعارضاه) وهما ما انحط من العذار الى اللحية (قوله ظاهرها وباطنهما) لكن ينبغي اذا كانت خفيفة واما يجب غسل باطنها أن لا يكون منه باطن الشعر النابت على آخر منتهي اللحيين بحيث يكون ذلك الباطن مساوياً بالاسفل منتهي اللحيين لانه لا يزيد عليه تأمل انتهى سم على منهج (قوله وجب غسل ظاهرها) أي سواء كانت من رجل أو أنثى أو خنثى (قوله وان كانت نادرة الكثافة) هو غاية (قوله ووقع ابعضهم) هو شيخ الاسلام في شرح المنهج (قوله عدم امكان افراده) أي بان عسر افراده بالغسل فليس المراد بالامكان ما قابل الاستعمال

ايقاع اسم الماء المطلق عليه فعل الخ (قوله لانه صلى الله عليه وسلم) كان ينبغي العطف في هذا (قوله في الارض أو مصنوعا فيها) يخرج ما كان خاليا في غير الارض وما كان مصنوعا فيه مطلقا فلم انه ليس مما في المقر أو الممر تغير الماء الذي يوضع في الحرار اني كان فيه انحو غسل أولي وان ماذ كره هنا لا يناقض ما سبق في له في التغير بالقطران الذي تدهن به الغرب بل

(قوله كالذوابة) بالدال المجهة (قوله أو قدرهما) لعل المراد قدرهما من المعتدل من غالب أمثاله أخذ انما ذكره في الكبين (قوله وأسبغ الوضوء) أي غم (قوله حتى شرع) أي دخل (قوله أو على حقيقة) أي أن قلنا اليد للتركيب على ما يأتي (قوله بناء على ما يأتي) أي من أنها أي الغاية لا فادتها الخ (قوله أو اسقاط ما وراءها) وذلك بأن يجعل التقدير هنا اغسلوا أيديكم من الاصابع واتركوا من أعلاها الى المرافق والدليل على ان المراد الغسل من الاصابع الحمل على ما هو الغالب في غسل الايدي انه من الاصابع ومن لازمه ان يكون الترك من الاعلى وبين ذلك فعله صلى الله عليه وسلم كما يفهم من قوله حتى أشرع الخ (قوله وضابطه) حاصل هذا الضابط يرجع الى ان الغاية ان كانت من جنس المغيا دخلت فيه الا بقرينة تقتضي خروجها كما يأتي في قراءة القرآن الى سورة كذا من خروج السورة ان دلت القرينة على ١٢١ خروجها والا فتدخل وان لم تكن

من جنسه لا تدخل الا بقرينة تدل على الدخول وفي شرح البهجة الكبير ما يفيد ان هذا القول مرجوح وان الراجح عدم دخولها مطلقا الا بقرينة وعلى الاول لو نذر ان يقرأ القرآن الى سورة الكهف مثلا واستأجره آخر على قراءته اليها وجب قراءتها أيضا ما لم تدل قرينة على اخراجها وعلى كلام شرح البهجة وكلام ابن هشام في المغني لا تدخل السورة (قوله افادت الثانية) هو قوله أو اسقاط ما وراءها والاول هو قوله لا فادتها الحكم اليها (قوله فاليل في الصوم

لحصول المواجهة بها) وفي قول لا يجب غسل خارج عن حدد (الوجه) لخروجه عن محل الفرض كالذوابة من الرأس والاصح الوجوب لحصول المواجهة به (الثالث) من الفروض (غسل يديه) للذوابة والاجماع (مع مرفقيه) بكسر الميم وفتح الفاء أفصح من عكسه أو قدرها من فاقدهما كما في الباب لما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم انه توضأ فغسل وجهه وأسبغ الوضوء ثم غسل يده اليمنى حتى أشرع في العضد ثم اليسرى كذلك الى آخره ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ وقوله تعالى وأيديكم الى المرافق فان الى بمعنى مع ان قلنا ان اليد الى الكوع فقط اذ لم يقل أحد بغسل الكوعين والمرفقين دون ما بينهما أو على حقيقتها واستفيد دخول المرافق من فعله صلى الله عليه وسلم والاجماع ومن كون الغاية في الاسقاط بناء على ما يأتي لا فادتها الحمد الحكم اليها أو اسقاط ما وراءها وضابطه ان اللفظ ان تناول محلها والاولا ذكرها افادت الثاني والافادت الاول فالليل في الصوم منه بخلاف اليدها فانها من التي لصدة على العضو الى الكتف لغة فكان ذكر الغاية اسقاطا لما وراء المرافق قد دخل المرفق ويدفع مانقض به الضابط من نحو قراءة القرآن الى سورة كذا يمنع خروج السورة عن المقروء الا بقرينة ويجوز جعل اليد التي هي حقيقة الى المنكب أو الكوع مجازا الى المرفق مع جعل الى غاية للغسل داخلته في المغيا بقرينتي الاجماع والاحتياط للعبادة وكذا يقال في وأرجلكم الى الكبين (فان قطع بعضه) أي بعض ما يجب غسله (وجب) غسل (ما بقي) لخبر اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ولان الميسور لا يسقط بالمعسور (أو) قطع (من مرفقه) بأن غسل عظم ذراعه وبقي العظام المسمى برأس العضد (فرأس) أي فيجب غسل رأس (عظم العضد

١٦ نهايه ل منه) أي من الاول (قوله فان قطع بعضه الخ) فيخرج يده لقطع يده ثم الصقها في حرارة الدم فان التجمت بحيث صار يخشى محذور نيم يمتنع عليه قطعها ويجب غسلها والا فلا مرسوم على منهج فيخرج آخر يده لو كان فاذا اليمين أو احدها فغسل بعد الوجه ما يجب غسله منهما ان كان ثم ما يجب غسله ثم مسح الرأس وقم وضوءه ثم نبت له يدان بدل المفقودتين فهل يجب غسلهما الآن ويعد ما بعدهما من الرأس والرجلين أولا فيه نظروا الذي يظهر الثاني لانه لم يخاطب بغسلهما حين الوضوء لفقدهما فمسحه للرأس وقع محصا معناه دابة فلا يبطله ما عرض من نبات اليدين وكما لو غسل وجهه أو مسح رأسه ثم نبت له شعر فمما حبت لا يجب غسله ولا مسحه (قوله عظم العضد) العضد ما بين المرفق الى الكتف وفيها خمس لغات وزان رجل وبضمين في لغة الحجاز وقرأها الحسن في قوله تعالى وما كنت متخذ المضامين عضدا ومثال كبد في لغة بني أسد ومثال فلس في لغة نهم وبكر وانما مسة مثال فقل قال أبو زيد أهل تهامة يؤثنون العضد وينوثمون يذكرون والجمع أعضاء وأعضاء مثل أفلس وأفلال اه مصباح

هو جار فيه على قاعدته خلافا لما وقع في حاشية شيخنا فيما (قوله لا بذلك الحثية) ليس من هذا الباب ما يقع من الاوساخ المنفصلة من أرجل الناس من غسلها في الفساقى لما وقع في حاشية شيخنا وانما ذالك من باب ما لا يستغنى الماء عنه غير

(قوله من شعروان كثف) ظاهره وان طال وخرج عن المحاذات مر سم على بهجة وقضية اطلاقه انه يجب غسل ظاهره وباطنه لكن قال سم على منهج وافق مر على انه يكفي غسل ظاهره الخارج الكثيف من اليدين اه واطلاق السارح يوافق ما في حاشية البهجة وهو ظاهر عملا باطلاقه (قوله نعم ان كان له اغور) أى الثقب والشق يفرغ من لود خات شوكة اصبعه مثلا وصار رأسها ظاهرا غير مستور فان كانت بحيث لو قلعت بقي موضعها محجورا فوجب قلعها ولا يصح غسل اليد مع بقائها وان كان بحيث لو قلعت لا يبقى موضعها محجورا بل يتحتم وينطق لم يجب قلعها وصح غسل اليد مع وجودها لعدم ظهورها انتهى قب ومثله على منهج نقله عن م ١٢٢ وعبارة حج عطف على ما يجب غسله ومحل شوكة لم تنص في الباطن حتى استثرت

والاصح الوضوء وكذا الصلاة على الاوجه اذا لاحكم لما في الباطن انتهى وظاهره انه متى كان بعض الشوكة ظاهرا اشترط قلعها مطلقا (قوله فبلغ لكشطها العضد الخ) أى وان لم يتحقق به كما يفهم من قوله ثم تدلت (قوله بخلاف عكسه) أى فيجب غسله وعليه فالعبرة في المنكشط بما انتهى اليه النقل لا بما منه النقل (قوله مع وقوع الاسم عليها) وبهذا فارق الجادة المتدلية من غير محل الفرض والسلعة والشعرة (قوله وحب غسل المتدلى مطلقا) أى ظاهره او باطنا طال أو قصر (قوله وجب غسل مظهر) أى وأعاد ما بعده رعاية للترتيب (قوله بخلاف

على المشهور) لكونه من المرفق تفريعا على انه اسم لمجموع العظمين والابرة وهو الاصح والثاني فرعه على انه طرف عظم الساعد فقط وجوب غسل رأس العضد بالتبعية (أوفوقه) أى قطع من فوق مرفقه (ندب) غسل (باقى عضده) كما لو كان سليم البدن لا يتخلو العضو عن طهارته ويجب غسل ما على اليدين من شعروان كثف واطفار وان طالت كيد او سلعة نبتت في محل الفرض وباطن ثقب أو شق فيه لا نه صار ظاهرا نعم ان كان له اغور في اللحم لم يجب الا غسل مظهر منه ما وكذا يقال في بقية الاعضاء ولو انكشطت جلدة الساعد فبلغ تكشطها العضد ثم تدلت منه لم يجب غسل شئ منها لتدليها من غير محل الفرض بخلاف عكسه وغسل ما اذا هم من يدزائدة نبتت فوق محل الفرض وتدلت ولم تستبه بالاصلية لنحو ضعف بطش أو فقد اصبع لحصول ذلك القدر في محل الفرض مع وقوع الاسم عليها وخرج نحو ساعة وشعر تدلى من عضده وجلدة منكشطة منه حيث لم يبلغ التكشط محل الفرض فلا يجب غسل المحاذى منها ولا غيره لعدم وقوع الاسم عليها ولو جاوزت كسطها مرفقه وتدلت على ساعده وجب غسل المتدلى مطلقا لم يلحق به والاغسل ظاهرها بيدا عما استتر منه ولهذا لو زالت بعد ان غسلها وجب غسل مظهر بخلاف ما لو حلق لحيته الكثيرة لان الاقتصار على غسل مظهر المتصقة كان للضرورة وقد زالت ولا كذلك اللحية لتمكنه من غسل باطنها ولو انكشطت من ساعده والتصق رأسها بعضده مع تجافي باقيها وجب غسل محاذى محل الفرض منها ظاهرا وباطنا دون ما فوقه لانه على غير محل الفرض فلا تنظر لاصلة بناء على ان العبرة بما اليه انكشط لا بما منه ذلك ويؤخذ من تعبيرهم بالمحاذاة ان الزائدة لو نبتت بعد قطع الاصامة لم يجب غسل شئ منها لان تغاير المحاذاة حينئذ ويحتمل خلافه بناء على شمول المحاذاة لما كان فعلا أو قوة وهو أقرب ولو طالت الزائدة فجاوزت أصابعها أصابع الاصامة اتجه وجوب غسل الزائدة على الاصامة ويحتمل عدمه (الرابع) من الفروض (مسمى مسح لبشرة رأسه) وان قل (أو) بعض (شعر) ولو بعض واحدة (في حده) أى الرأس

ما لو حلق لحيته الكثيرة) فانه لا يجب عليه غسل مظهره بل حلق (قوله بناء على ان العبرة الخ) هذا قد بينا في الرأس ما ذكره من عدم وجوب غسل ما لم يحاذ الفرض لان التكشط لم يجاوز محل الفرض الا ان يقال لما التصق طرفها بغير الفرض نزل منزلة ما انتهى فيه التكشط بغير الفرض (قوله ان الزائدة لو نبتت الخ) أى في غير محل الفرض (قوله وهو أقرب) معتمد (قوله اتجه) خلافا لـ (قوله ابشرة رأسه وان قل الخ) زاد حج حتى البياض المحاذى لـ على الدائر حول الاذن كما بينته في شرح الارشاد الصغير وعبارته وحتى عظمه اذا ظهر دون باطن مأمومة كما قاله بعضهم وكانه لحظ ان الاول يسمى رأسا بخلاف الثاني انتهى (قوله أو بعض شعر) أى ولو كان ذلك البعض محجورا وجب غسله مع الوجه من باب ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب فيكفى مسحه لانه من الرأس وان سبق له غسله مع الوجه لان غسله أولا كان ليتحقق به غسل الوجه لا لكونه فرضا من الوضوء

المريّة والمقربة كما أفق به والد الشارح في نظيره من الاوساخ التي تنفصل من أبدان المنغمسين في المغاطس (قوله لان
تغيره بذلك تروح) قضيته ان التغير بالمجاور لا يكون الا تروحا وهو قول مرجوح مع انه يناقض ما سيأتي له قريبا في مسألة
البحر وقالوا حه انه جرى في هذا التعليل على الغالب (قوله ان الماء المتغير كثير بالقطران الذي تدهن به القرب الخ) تقدم

(قوله بحيث لا يخرج الخ) وينبغي ان يأتي تفصيل الشعر المدكور فيما لو حلق له ساعة برأسه وتدلّت (قوله أو استرسال) عطف
على قوله بعد (قوله من جهة نزوله) أي وان خرج عنه من جهة أخرى كما قاله بعضهم انتهى قب على منهج (قوله الدالين على
الاكتفاء بمسح البعض) قد يقال انما دل على الاكتفاء بمسح البعض مع مسح العمامة لا وحده انتهى سم على جهة وقد يقال
لما لم يقل أحد بمسح العمامة مع البعض لم يقدح في الاستدلال كما قبل به في الناصية ١٢٣ حيث لم يقل أحد بوجودها

بخصوصها (قوله وغيره)
أي وفي غير غيره (قوله
على حكم) متعلق بجريانه
(قوله والاذنان ليستامان
الرأس) فيه اشعار بخالفة
خبر الاذنان من الرأس
وقد نص ابن حجر على ضيقه
(قوله منه) أي الرأس
(قوله لما رأس وعلا) قال
في المصباح رأس الشخص
رأس مهموز بفتحيتين
رأسه شرف قدره فهو
رئيس والجمع رؤساء مثل
شريف وشرفاء اه (قوله
وجواز وضع اليد الخ)
يؤخر عن لو مسح عرقته
مثلا فوصل البلل بالجلد
رأسه أو شعره قالوجه
جريان تفصيل الجرموق
فيه ولا يتجه فرق بينهما
فتأمل مر سم على جهة
وقال حج لو وضع يده المبتلة
على خرقه على الرأس فوصل
اليه البلل أجزأه قيل

بحيث لا يخرج المسوح عنه بعد ولو تقدم بيان كان معقوصا أو متجهدا غير انه بحيث لو مد
محل المسح منه خرج عن الرأس من جهة نزوله أو استرسال من جهة نزوله سواء فيه ما جانب
الوجه وغيره ما صح من مسحه صلى الله عليه وسلم لناصرته وعلى عمامته الدالين على
الاكتفاء بمسح البعض اذ لم يقل أحد بخصوص الناصية والاكتفاء بمسح وجوب
الاستيعاب أو الراجع لان ادونه ولان الباء الداخلة في - يزمت - د كالاتية للتبعيض وغيره كما
في وليطوفوا بالبيت العتيق للاصاف ووجوب التعميم في التيميم مع استواء آيتهما النبوتية في
السنة وجريانه لكونه بدلا على حكم مبدله بخلاف مسح الرأس فانه أصل فاعتبر لفظه ولم
يجب في الخلف للاجتماع ولان استيعابه يتلفه والاذنان ليستامان الرأس والبياض وراء
الاذن منه هنا وفي الحج والاصح ان كلا من البشرة والشعر هما أصل لان الرأس لما رأس
وعلا وكل منهما عال خلاف ما تقدم في بشرة الوجه لو غسلاها وترك الشعر حيث لا يكفيه
لان المواجهة انما تقع بالشعر لا بالبشرة (والاصح حوازيله) لانه مسح وزيادة فاجزا
بطريق الاولى والثاني لا لانا موزون بالمسح والغسل لا يسمى مسحاً وأشار بالجواز الى نفى
كل من استحبابه وكرامته (و) جواز (وضع اليد) عليه (بلامد) لان المقصود وصول البلل
وقد وصل والثاني لا يجوز لانه لا يسمى مسحاً ولو حلق رأسه بعد مسحه لم يعد المسح (الخامس)
من الفروض (غسل رجله) لقوله تعالى وأرجلكم الى السكبين قرئ بالنصب وبالجر عطفاً
على الوجوه لفظاً في الاول ومعنى في الثاني لجره بالجوار أو لفظاً أيضاً عطفاً على الرأس
ويحمل المسح على مسح الخلف أو على الغسل الخفيف الذي تسميه العرب مسحاً ونكتة ابتاعه
طلب الاقتصار اذا لرجل مظنة الاسراف وعليه فالباء المقدرة للدلالة على الحامل عليه الجمع
بين القراءتين وما صح من وجوب الغسل (مع كعبيه) من كل رجل وهما العظمان الناتئان عند
مفصل الساق والقدم ويجب ازالة ما يذاب في الشق من نحو شمع ولو لم يكن لرجله كعب اعتبر
قدره من المعتدل من غالب امثاله ولو قطع بعض قدمه وجب غسل الباقي وان قطع فوق
الكعب فلا فرض عليه ويسن غسل الباقي كاليديو يأتي فيها ما تقدم من غسل شعروا سلعة
ونحو ذلك ومحل تعين وجوب غسلهما في حق من لم يرد المسح على الخفين كما سيأتي (السادس)
من الفروض (ترتيبه هكذا) بأن يغسل وجهه مع النية ثم يديه ثم مسح رأسه ثم يغسل

المتجه تفصيل الجرموق انتهى ويرد بما هو انه حيث حصل الغسل بغسله بعد النية لم يشترط تذكرة هاعنده والمسح مثله ويفرق
بينه وبين الجرموق بأن ثم صار فاوهو مماثلة غير المسح عليه فاحتج بقصد تميز ولا كذلك هنا انتهى (قوله لجره
بالجوار) فيه نظريان شرط الجرم على الجوار ان لا يدخل على الجرم ورحى عطف كالموقيل بمجرى ضرب خرب (قوله طلب
الاقتصاد) أي عدم المبالغة فيه (قوله عند مفصل الساق) يفتح الميم وكسر الصاد (قوله ويجب ازالة ما يذاب الخ) أي حيث
كان فيما يجب غسله من الشق وهو ظاهره بخلاف ما لو نزل الى اللحم يباطل الجرح فلا يجب ازالته ولو كان يرى (قوله
فيسن غسل الباقي) أي الى الركبتين

انه جار في هذا على قاعدته المارة في حذم في المقر والمخر لا مناقض لها (قوله ما صنعتك الشمس) أي من المانع كإتيان (قوله) ولهذا قال السبكي الخ) في ترتيب هذا على ما قبله وقته ظاهرة وعبارة الشهاب بن حجر عقب قول المصنف ويكره ما نصه شرعا لا طبيا فحسب انتهت فاشهر كذا من ان القائل بأن الكراهة شرعية يقول ان فيها شائبة وشاد من حيث الطب ففعل قول الشراح ولهذا الخ بالنظر الى ذلك وان كان في سياقه قلاقة (قوله بخلافها في المانع) صورته ان المانع الشمس جعل حال حرارته في

(قوله عن واحد) أي من جماعة متعددين كان حج أحدهم عن النذر والآخر عن القضاء متساو وكان المحجوج عنه معضوبا أو ميتا (قوله ان لا يتقدم عليها غيرها) وعليه لو تقدم الاحرام بغير حجة الاسلام وقع عنها ويقع الاحرام لحجة الاسلام بعد عماس في ذمته من قضاء ونذر وقال العبادي على ان شجاع ما نصه أو استأجر شخصين ليصبا عنه الحجتين يعني حجة الاسلام والنذر في سنة واحدة اجزأه ذلك سواء ترتب ١٢٤ احرامهما أم لا لكن ان ترتب وقع الاول لحجة الاسلام والا وقع كل عماس في حله

واستشكل البلقيني اذ لم يسبق أجبر حجة الاسلام لان فيه ايقاع الاحرام الثاني عن النذر ولم يستأجر له وليس هو في قوة حجة الاسلام قال فينبغي ان يكون احرام الثاني لنفسه الى آخر ما ذكره وعليه فيرجع المستأجر عليه بما دفعه له من الدراهم ان كان دفع له والاستقطب عنه (قول المصنف فلو اغتسل) تفريع على وجوب الترتيب وكانه يشير به الى ان الترتيب قد يكون حقيقة وقد يكون تقدير (قوله بنية رفع الحدث) لم يبين محل البنية هنا اعتمادا على ما تقدم من انه يجب قرنهما بأول غسل الوجه فيفيد انه انما يكتبني بغسله حيث وجدت البنية عند غسل الوجه فلو انغمس ونوى عند وصول الماء الى صدره مثلا ثم تم

رجليه لانه صلى الله عليه وسلم لم يتوصأ الامر بتباول ولم يجب لتركه في وقت أو دل عليه بيان الجواز كما في التثليث ونحوه ولما صح من قوله صلى الله عليه وسلم ابدوا بابدأ الله به الشامل للوضوء وان ورد في الحج اذ العبارة بعوم اللفظ وهو عام ولانه تعالى ذكره محسوبا بين مغسولات وتفريق المتجانس لا ترتب عليه العرب الالفائدة وهي هنا وجوب الترتيب لانه بنية بقرينة الامر في الخبر ولان العرب اذا ذكرت متعاطفات بدأت بالاقرب فالاقرب فلما ذكر فيها الوجه ثم اليدين ثم الرأس ثم الرجلين دلت على الامر بالترتيب والاقبال فغسلوا وجوهكم وامسحوا برؤوسكم واغسلوا أيديكم وأرجلكم ولان الاحاديث المستفيضة الشائعة في صفة وضوئه صلى الله عليه وسلم مصرحة به ولان الآية بيان للوضوء الواجب فلو قدم عضوا على محله لم يمتد به ولو غسل أربعة أعضائه مما ولو بغير اذنه ارتفع حدث وجهه فقط حيث نوى معه لان المعية تنافي الترتيب وانما صح حجة الاسلام وغيرها عن واحد في عام لان الشرط ان لا يتقدم عليها غيرها (ولو اغتسل محدث) حدثا أصغر فقط بنية رفع الحدث أو نحوه ولو متعمدا أو بنية رفع الجمابة أو نحوه اغتسلها ورتب فيها اجزأه أو انغمس بنية ما ذكر (فلا يصح) انه ان امكن تقدير ترتيبه بأن غطس ومكث) قدر الترتيب (صح) له الوضوء لان الترتيب حاصل في الحالة المذكورة فانه اذا لاقى الماء وجهه وقد نوى برفع الحدث عن وجهه ويعدده عن اليدين لدخول وقت غسائهما وهكذا الى آخر الاعضاء والثاني لا يصح اذ الترتيب فيه أمر تقديرى غير تحقيق ولهذا لا يقوم في النجاسة المغلظة الغمس في الماء الكثير مقام العدد (والا) أي وان لم يمكن تقدير ترتيبه بأن خرج حالا أو غسل أسفله قبل اعاليه كما ذكره في الحرر (فلا) يجوز له لان الترتيب من واجبات الوضوء الواجب لا يسقط بفعل ما ليس كذلك (قلت) الاصح الصحة بلام مكث والله أعلم) لان الترتيب يحصل في لحظات لطيفة وهذا هو المعول عليه في التعليل ومن عاله كالشارح بأن الغسل يكفي للحدث الا كبر فلا صغر أولى رد بانه ينتقض بغسل الاسفل قبل الاعلى لانه لو اغتسل منكسا بالصب عليه حصل له الوجه فقط اما انغماسه فيجزئه سلقا ولو اغفل من اغتسل لمعة من غير أعضاء الوضوء اجزأه ذلك خلافا للقاضي وقول الرافعي ان نية الوضوء بغسله أي أو رفع الحدث الاصغر لا يجوز له اذ لم يمكنه الترتيب حقيقة مبني على طريقة الرافعي وبمقتضى ابن الصلاح عدم الاجزاء عند نية ذلك

وان (قوله) انغماس ولم يستحضر البنية عند وصول الماء للوجه لم يصح وضوؤه لعدم البنية وان أمكن الترتيب (قوله) وان (قوله) بان غطس) من باب ضرب انتهى مختار (قوله اما انغماسه) محترز قوله لانه اغتسل منكسا الخ (قوله ولو اغفل من اغتسل لمعة) ليس بقيد اخذ من كلام حج الا في قوله بل لو كان على ما عدا أعضاء الخ (قوله اللهم) بضم اللام كما في المصباح والمختار (قوله اجزأه ذلك) أي الانغماس (قوله مبني على طريقة الرافعي) أي على الطريق التي مشى عليها الرافعي والا فالرواية متقدمة على الرافعي (قوله عند نية ذلك) وضوؤه أو رفع حدث

الطعام المائع وتطبخ بقرينة ما هو ويأتي (قوله اذا سخن بالنار) أي مع بقاء حرارته بدلالة ما يأتي (قوله على الابتداء) أي أو بعد التبريد (قوله لا يقال الخ) هذا سؤال نشأ من أخذ بقاء كراهة الماء المشمس وان سخن بالنار من بقائها في المائع الذي فيه ماء مشمس وان تطبخ بها حاصلة وضوح الفرق بين المسمتين وهو ان اختلاط الماء المشمس بالطعام تفرقت به الأجزاء السمية بأجزائه لم تقدر النار على دفعها بخلاف الماء المجرد أي فلا خذ المذكور غير صحيح وحاصل الجواب أن شدة غليان الطعام بالنار

(قوله وما علل به ممنوع) زاد حجج اذا ضرورة بل ولا حاجة لهذه الاقامة بل العلة الصحيحة هي امكان تقدير الترتيب فكفته نية ما يتضمن ذلك من جميع ما ذكر حتى قصده بغسلة الوضوء ومن ثم كان الوجه انه لا يؤثر نسيان لعة أو لمع من غير أعضاء الوضوء بل لو كان على ما عدا أعضاء الوضوء مانع كشمع لم يؤثر فيما يظهر سواء أمكن تقدير الترتيب أم لا ومن قيد كالاسنوي ومن تبعه بما كانه انما اراد التفريع على العلة الاولى الضعيفة خلافا لمن زعم تفريعه على العلتين انتهى (قوله واكتفى) أي في رفع الحدث (قوله بنية الجنابة) أي غلطا أخذ من قوله قبل فلو توى غير ما عليه غلط الصريح والا فلا (قوله وان لم ينوه) أي بل وان نقاه (قوله على غسل الثلاثة) أي الوجه وما بعده (قوله وهو وضوء خال الخ) ويلغز بذلك فيقال لنا وضوء خال عن غسل الرجلين وهما مشكوفتان بلا ضرورة (قوله ولو شك في تطهير عضو الخ) قال حج في آخر الفصل السابق مانصه ولو شك بعد الاستنجاء هل غسل ذكره أو هل مسح ثنتين أو ثلاثا لم تلزمه اعادته كما لو شك بعد الوضوء أو سلام الصلاة في ترك فرض ذكره البغوي وقوله لكن لا يصلي صلاة أخرى حتى يستنجي لتردده حال شروعه في كال ١٢٥ طهارته ضعيف وانما ذلك حيث تردد

في أصل الطهارة على ان الذي يتبعه في الاولى وجوب الاستنجاء في الذكر وليس قياس ما ذكره لان بعض الوضوء والصلاة داخل فيهما وقد يتقن الاتيان بهما بخلافه هنا فان كلاما من الذكروا الدبر مستقل بنفسه فتبينه مطلق الاستنجاء لا يقتضي دخول غسل الذكر فيه (قوله أي من سنته) هذا

وان أمكن لانه لم يقم الغسل مقام الوضوء ضعيف وما علل به ممنوع واكتفى بنية الجنابة ونحوها مع كون المنوى طهرا غير مرتب لان النية لا تتعلق بخصوص الترتيب نفيا وإثباتا ولو اجتمع عليه اصغر واكبر كفاه الغسل لهما كما سيأتي في كلامه ولو بل ترتيب لاندرج الاصغر وان لم ينوه ولو غسل جنب يده الارجليه مثلاً ثم أحدث غسلهما للجنابة ثم غسل باقي الأعضاء مرتبة للاصغر وله تقديم غسل الرجلين على غسل الثلاث وتأخيرها وتوسطه وهو وضوء خال عن غسل عضو مشكوف بلا ضرورة ولو اغتسل الأعضاء وضوءه لم يجب عليه ترتيبها الاجتماع الحديثين علمها فيندرج الاصغر في الاكبر ولو شك في تطهير عضو قبل الفراغ طهره وما بعده أو بعد الفراغ لم يؤثر ثم لما انتهى الكلام على اوكانه شرعية تكام على بعض سنته فقال (وسنته) أي الوضوء أي من سنته وقد ذكر في الطراز انها نحو خمسين سنة وما دل عليه ظاهر كلام المصنف من الحصر محمول على الاضافي باعتبار المذكور هنا (السواك) وهو في اللغة الدلك وآلته وفي الشرع استعمال عود او نحوه كاشنان في الاسنان وما حو لها قوله عليه الصلاة والسلام لولا ان

علم من قوله قبل على بعض سنته وكان الحامل على ذكره بيان الطريق المعيدة لذلك (قوله وهو في اللغة الدلك) في حج قبل هذا وهو مصدر ساك فاه يسوكه انتهى وعليه فهو مشترك بين المصدر والآلة وقوله مصدر يجوز انه سماعي والاقباس مصدر ساك سوكا بالسكون لان فعلا قياس مصدر الثلاثي المتعدي هذا وعبارة المختار السواك المسواك قال أبو زيد بجعه سوك بضم الواو مثل كتاب وكتب وسوك فاه تسو يكاو اذا قلت استسالك أو تسوك لم تذكر الفهم وفي المصباح انه يجمع على سوك بالسكون والاصل بضمين انتهى أي فلما استثقلت الضمة على الواو حذفت وقضيته ان الاستعمال بالسكون لا غير وفيه قال ابن دريد سكت الشيء أسوكه سوكا من باب قال اذا دلكنه فقول حج وهو مصدر ساك فاه لم يرد ان المصدر مقصور عليه بل مرأه ان هذا الاسم استعمل مصدر كما استعمل اسم اللآلة فافائدة في الاوائل أول من استسالك ابراهيم الخليل وسيأتي في الشرح هي أي شجرة الزيتون سواكي وسواك الانبياء من قبلي وبذلك يعلم انه ليس من خصوصيات هذه الامة بل هو مشترك بين نبيينا وسائر الانبياء والاصل ان ما ثبت لنبي ثبت لامته الا ما خرج بدليل فيدخل فيه سائر أئمة الانبياء هذا وقوله صلى الله عليه وسلم وسواك الانبياء من قبلي قديفيد عومه لسائرهم وهو مخائف لما تقدم عن الاوائل من ان أول من استسالك ابراهيم الا ان يقال المراد بسواك الانبياء انه سواك مجموعهم لائل واحد فليراجع (قوله في الاسنان) زاد حج وأقله مرة الا ان كان لتغيره لا بد من ازالته فيما يظهر ويحتمل الا كتفاء فيه أيضا لانها تخففه (قوله وما حو لها) فيه قصور اذا لا يشمل اللسان ولا سقف الحنك مع انه يطلب فبهما الا ان يقال أراد بما حو لها ما يقرب منها

توجب اخراج تلك الاجزاء النجسة فقول المعتز فلا تقدر النار على دفعها ممنوع أي ومع اقتضاء النار اخراج ذلك لم نراه وتنفى الكراهة بل اثبتناها فاثباتها في مسئلة الماء الذي ليس فيه الاجزء المتنجسين أولى لما مر فصح الاخذ المذكور والتفرقة التي هي حاصل السؤال للشهاب بن حنبل في شرح الارشاد فانه اثبت الكراهة في مسئلة الطعام تبعاً للمجموع ونفاها في

(قوله لا امرتهم) أي امر ايجاب ومحله بين غسل الكفين والمضمضة انتهى ج (قوله وفي رواية لفرضت) فان قلب هو صلى الله عليه وسلم ليس له الاستقلال بالفرض وانما يبلغ ما امر بتبليغه من الاحكام عن الله تعالى فانما اوجب بأنه يحتمل انه فوض اليه ذلك بان خيره الله بين ان يأمرهم امر ايجاب وامر ندب فاخترنا الاسهل لهم وكان صلى الله عليه وسلم وفارحياً (قوله المتقدمة عليه) أي وليست منه بدليل قوله بعد التي منه وقد يشكك بما قالوه ان محله بعد غسل الكفين الا ان يقال المتقدمة عليه أي على معظمه وعبرة الزيادة قوله والمراد الخ هذا بالنسبة للسنن الفعلية التي منه أما بالنسبة للسنن الفعلية التي ليست منه فأوله السؤال وأما بالنسبة للسنن القولية فأوله التسمية وبهذا يجمع بين الاقوال المختلفة انتهى رحلي ومنه يعلم ان منهم من جرى على ان أوله التسمية وهذا لا يستفاد من كلام الشارح حيث اقتصر على قوله وجرى بعضهم على أن أولها غسل كفيه وان أشعر الجمع بأن فيه الاقوال المذكورة (قوله قرنهما) الضمير في قرنهما للنية وفيها التسمية (قوله فيسن لكل غسل الخ) أي وان استاك للوضوء ١٢٦ قبله على الوجه وفاقا لم رانتهى سم على ج وينبغي ان محله فيهما عند اعادة الشروع

أشق على أمي لا امرتهم بالسواك عند كل وضوء وفي رواية لفرضت عليهم السواك مع كل وضوء وسواء في استحبابه له أكان حال شروعه فيه أم في أثناءه قياساً على ما سيأتى في التسمية وبدؤه بالسواك يشعر بأنه أول السنن وهو ما جرى عليه جمع وجرى بعضهم على ان أولها غسل كفيه والوجه ان يقال أول سننه الفعلية المتقدمة عليه السواك وأول الفعلية التي منه غسل كفيه وأول القولية التسمية فينوي معها عند غسل كفيه بأن يقرنها عند أول غسلها ثم يتلفظ بها سر اعقب التسمية فالمراد بتقديم النية على غسل الكفين الواقع في كلامهم تقديمها على الفراغ منه وبما تقررن بدفع ما قبل قرنهما مستحيل لنسب التلفظ بها ولا يعقل التلفظ مع التسمية ولا يختص طلبه بالوضوء فيسن لكل غسل أو تيمم وان لم يصل به ومن كونه (عرضاً) أي عرض الاسنان ظاهرها وباطنها وكيفية ذلك ان يبدأ بجانبه الايمن ويذهب الى الوسط ثم الايسر ويذهب اليه ويكره طولاً لانه قد يدي اللثة ويفسدها الا في اللسان فيسن فيه والكراهة لا تنافي الاجزاء وكذا يقال في الاستيالك بالمرد فيكره لزالته جزاً وقد يحرم كان فعله بضار ويجزئ في الحالتين لحصول المقصود من ازاله القلح به ويسن غسله للاستيالك به ثانياً ان علق به قدر ويندب بلع الريق أول الاستيالك ويحصل (بكل خشن)

في الغسل وارادة الضرب في التيمم ويحتمل انه في الغسل قبيل المضمضة بعد فعل ما يتقدم عليها قياساً على ما تقدم في الوضوء عن ج (قوله بجانبه الايمن) المتبادر من هذا انه يبدأ بجانبه الايمن فيستوعبه الى الوسط باستعمال السواك في الاسنان العليا والسفلى ظهراً وبطناً الى الوسط ويبقى الكلام حيث لم يعم السواك العليا والسفلى

في حالة واحدة هل يبدأ بالعليا فيستوعبها الى الوسط ثم اليمنى كذلك أو بالسفلى أو يستوعب ظهر بشرط الاسنان من العليا والسفلى ثم باطنها وكيف الحال والا قرب انه يخبر بين تلك الكيفيات لعدم المروج (قوله ويذهب اليه) هذا في ظاهر الاسنان أما باطنها فينبغي ان يخبر فيه بين الايمن والايسر لكن اطلاقه المتقدم يخالفه (قوله ويكره طولاً) أي في عرض الاسنان كما هو مقتضى قوله أولاً اي عرض الاسنان وعليه فعل الا في قوله الا في الاسنان يعني غير اذ اللسان ليس داخل في عبارته حتى يستتبعه ومقتضى تخصيص العرض بعرض الاسنان والطول باللسان انه يخبر فيما عداهما بما يمر عليه السواك ويغني أن يكون طولاً كاللسان في غير اللثة أما هي فينبغي أن يكون عرضاً لانه عل كراهة الطول في الاسنان بالظوف من ادماء اللثة (قوله الا في اللسان) ويستحب ان يمر السواك على سقفه باطاف وعلى كراسي اضراره انتهى خطيب (قلت) وينبغي ان يجعل اسنمه ماله في كراسي الاضراس تقيماً للاسنان ثم بعد الاسنان باللسان وبعد اللسان سقف الحنك (قوله بالمرد) كمن لانه اسم آلة (قوله لزالته جزاً) أي ولانه قد يقضى الى كسرهما (قوله كان فعله بضار) كالتبائات السمية (قوله ويسن غسله) زاد ج قبل وضعه كما اذا أراد الاستيالك به ثانياً وقد حصل به تصور ج (قوله ويندب بلع الريق) ولعل حكمه التبرك بما يحصل في أول العبادة ويفعل ذلك وان لم يكن السواك حديداً وعبرة فتاوى الشارح المراد ببول السواك ما اجتمع

مسئلة الماء فارقمها ذكر والاشارة في قول الشارح ان اختلاط ذلك للماء الشمس كما علم مما تقرر (قوله أو بعرفة نفسه) أي طبيا لا تجربيا (قوله أو برد) الاولى بل الصواب اسقاطه (قوله بئر ذروان) بفتح المجهة كروان عند البخاري ومسلم بئر ذى أروان وأسقط الاصلي الرأ وغلط وكان الاصل ذى أروان فسبغت المهرزة لكثرة الاستعمال فصار ذروان وروى بئر أروان

في فيه من ريقه عند ابتداء السواك اه (قوله أول الاستياك) انظر ما المراد بأوله وله المرة التي يأتي بها بعد ان كان تاركه (قوله فلا يكفي النجس) خلافاً حج وقد يفرق بين عدم اجزاء النجس واجزاء الضار كالنباتات السمية والمبرد مع أن الاول منهما محرم والثاني مكروه بان استعمال النجس منافي للحديث على ما ذكره الشارح بخلاف غيره فان الحرمة أو الكراهة فيه لا امر خارج لا ينافي مقصود السواك وعلى ما ذكره حج من اجزاء النجس يمنع منافاته للحديث بأن المراد بالطهارة فيه الطهارة اللغوية وكتب أيضاً قوله فلا يكفي النجس أي ابتداء أو ألاما واستعمل السواك فدميت لثته فلا يحرم استعماله (قوله مطهرة) ضبطها شيخ الاسلام كالحلى بالفتح والكسر وانظر ما وجه فتحها مع انه اسم آلة والقياس الكسر وقد يوجه الفتح بأنه مصدر ميمي أي السواك طهارة للفم ثم رأيت في حج ونصه مطهرة أي بكسر الميم وفتحها مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل من التطهير أو اسم للآلة انتهى (قوله لازالة تغير) ويجه الكراهة اذا استاك لازالة نجاسة احتاج للسواك في ازالها كالدسومة النجسة انتهى قم وقضية التعليل بأن اليد لا تبشره انه لا فرق (قوله في نحو ١٢٧ الاستنثار) بالثناة كما في المختار (قوله وأولاه الاراك) قال حج

اللاتباع مع ما فيه من طيب طعم وريح وتشميرة لطيفة تنقي ما بين الاسنان ظاهره انه مقدم بسائر أقسامه على ما بعده (قوله فالتخل) قال حج لانه آخر تسواك استاك به صلى الله عليه وسلم وصح أيضاً انه كان ارا كالتكن الاول اصح أو كل را وقال بحسب علمه انتهى حج (قوله فذو الريح الطيب) ظاهره انه لا فرق فيه بين

بشرط أن يكون طاهراً فلا يكفي النجس فيما يظهر لقوله صلى الله عليه وسلم السواك مطهرة للفم وهذا نجسة له ويسن أن يكون بيمينه وان كان لازالة تغير لان اليد لا تبشره وبه يفرق بينه وبين ما مر في نحو الاستنثار وخرج بما ذكر المضمضة بنحو ماء الغاسول وان أنقى الاسنان وازال القلق لانها لا تسمى سواك بخلافه بالغاسول نفسه وأولاه الاراك فالتخل فذو الريح الطيب فاليايس المندى بالماء فبماء الورد فيغيره كالريق فالعود ويسن السواك بالزيتون لانه من شجرة مباركة ووردهى سواكى وسواك الانبياء من قبلى وحينئذ فيظهر كونه بعد التخل ولا يكره بسواك غيره ياذنه ويحرم بدونه ان لم يعلم رضاه به (الأصبعه) ولو خشنة فلا تكفى (في الاصح) لان اجزاء منه فلا تحسن ان تكون سواك والثاني واختاره المصنف في المجموع اجزاؤها بالخشنة أما أصبع غيره المتصلة الخشنة فتجزئ فان كانت منفصلة ولو منه فالوجه عدم اجزائها وان قلنا بطهارتها كالا ستجاء بجماع الازالة كما بحثه البدري شبهة فقد قال الامام والاستياك عندى في معنى الاستجمار انتهى وان جرى بعض المتأخرين على اجزائها ونبه في الدقائق على زيادة المستثنى والمستثنى منه على المحرر (ويسن للصلاة) ولو نفلا أو سلم من كل ركعتين أو كان فاقد الطهورين أو كان مقيماً أو صلى على جنازة أو سجد تلاوة

المحرم وغيره ويوجه بان المحرم انما يمنع عليه ما بعد طيبا في العرف بخلاف زهر البادية وان كان طيب الريح وعبارة شيخنا الشورى قوله بكل خشن ولو لم يطيب بالغير المحرم والمحددة كما هو ظاهر انتهى فيض وتقييده بالمطيب يخرج ماله رائحة طيبة في نفسه ككثير الاعشاب فلا يمنع منه (قوله فاليايس المندى) أي من كل نوع (قوله ماء الورد) أي في حق غير المحرم (قوله فيغيره) ظاهره استواء المنديات بغير ماء الورد من الريق ونحوه وينبغي ان يستثنى منها مائدى به رائحة طيبة كماء الزهر فيكون كماء الورد وقد تشعر عبارته أيضاً بأن الرطب واليايس الذي لم يندأ أصلاً في مرتبة واحدة لكن عبارة حج ويظهر أن اليايس المندى بغير الماء أولى من الرطب لانه أبلغ في الازالة (قوله فالعود) يتأمل المراد بالعود هما فانه ان كان المراد به العود المعروف فقد دخل في ذى الريح الطيب وان كان المراد به غيره فلم يبينه فاعل المراد بالعود واحد العيدان من غير ما ذكر كالطيب وغيره هذا ويمكن حمل العود على الرطب من أي نوع (قوله ولا يكره بسواك غيره) قال حج لكنه خلاف الاولى الا للتبرك كما فعلته عائشة اه أي فيكون سنة (قوله أصبع غيره المتصلة الخ) أي اذا كان صاحبها حياً أخذها بعده (قوله ولو منه) أخذها غايه للرد على من ذهب الى الاكتفاء بأصبعه المنفصلة كما جرى عليه الشيخ في شرح منهجه أي أو المنفصلة من غيره كما جرى عليه حج (قوله بعض المتأخرين) منهم شيخ الاسلام في منهجه (قوله المستثنى والمستثنى منه) المستثنى هو قوله الا أصبعه والمستثنى منه هو قول المتأخرين خشن (قوله ولا يسجد تلاوة)

باسقاط ذي وهي ثري بنى زريق وضع ليدفن الاعصم وكان منافقا حله غافى بنى زريق مصره في النبي صلى الله عليه وسلم تحت راعوقها وكان ماؤها كقاعة الحناء وتخلها كأنه رؤس الشياطين فأمره النبي صلى الله عليه وسلم فدقنت بعد أن أخرج السصر ويكون محله بعد فراغ القراءة لا به السجدة قبل الهوى للسجود حج ويقدمه القارئ بعد فراغ الآية وكذا السامع كما هو ظاهر وإذا دخل وقتها في حقه أيضا الآية في قال يقدمه عليه اتصال هي به لعله لرعاية الفضل انتهى حج (أقول) فإن قلت قضية قوله وكذا السامع أنه لو استاك قبل فراغ القارئ الآية لا تحصل له السنة بل قد يقتضي الحرمة لتعاطيه عبادة قبل دخول وقتها وهي غير مشروعة قلت يمكن الجواب بأنه لا يطلب إلا بعد فراغ القراءة وهو لا ينافي أن الفضل في حق السامع انتهى للسجود عقب القراءة بفعل ما هو وسيلة له قبل الفراغ من القراءة وتطهيره للوضوء للصلاة قبل دخول وقتها فإن الفضل فعله قبل دخول الوقت لغيره العبادة عقب دخول وقتها لا يقال يشكل على أفضلية السؤال قبل الوقت حرمة الأذان تسببه لاستغاله بعبادة قاسدة لا نأقول الأذان شرع للإعلام بدخول الوقت ففعله قبله ينافي ما شرع له قبله فيوقع في لبس بخلاف السؤال فإنه شرع لشيء يفعل بعده ليكون على الحالة الكاملة وهو حاصل بفعله قبل دخول وقته ثم رأيت سم على حج استشكل ذلك ولم يجب عنه (قوله وان استاك للقراءة) هذا محله إذا كان خارج الصلاة فإن كان فيها وسجد للثلاثة لا يطلب منه الاستياك لأن صاحب السؤال الأول على الصلاة وتوابعها ولو فرغ من السجود وأراد القراءة بنى ذلك على أنه هل يتعدو للقراءة بعد السجود ١٢٨ أولاه فيه ترددوا الأصح الثاني وعليه فلا يستاك للقراءة كذا نقل عن شرح العباب

حج غير أن ما أطلقه من عدم استحباب التعوذ علل بأن وجهه عدم طول الفصل بالسجود وقال سم على منهج يؤخذ منه أنه لو طال سجوده استحسب التعوذ بقياسه أن يكون هنا كذلك وقد يفرق وقد يتوقف في قوله السابق بنى ذلك أنه هل الخ فإن محل التردد فيما لو سجد للثلاثة في صلاته ثم أراد القراءة بعده وتقدم أن

وان استاك للقراءة أو شكر لما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم ركعتان بسؤال أفضل من سبعين ركعة بلا سؤال والمعتمد تفضيل صلاة الجماعة وإن قلنا بسنيتها على صلاة المنفرد بسؤال لكثرة القوائد المترتبة عليها اذ هي سبع وعشرون فائدة وحينئذ فلا تمارص بين الظاهر المذكور وخبر صلاة الجماعة لأن الدرجات المترتبة على صلاة الجماعة قد تعدل الواحدة منها كثيرا من الركعات بسؤال ولو نسيه ثم تذكره تداركه بفعل قليل كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى وهو ظاهر خلافا لما ذكره في الركعة لان الصلاة وان كان الكف مطاوبا فيها لكنه عارضه طلب السؤال لما وتداركه فيها يمكن ألا ترى طالب الشارع دفع المار فيها والتفريق بشرطه وجذب من وقف عن يساره إلى يمينه مع كونه ذلك فعلا فالقول بعدم التدارك معلل بما ليس بشئ والاوجه أنه يندب لها وان استاك للوضوء ولم يتغيرفه وقرب الفصل ويسن للطواف ولو نفلا (وتغير الفهم) أي نكهته بخوف نوم وسكوت وكل كونه وافهم تعبيره بالفهم دون السن ندبه لتغير فهم من لاسن له وهو كذلك اذ يسن له الاستياك مطلقا وينا كدله عند ما يتأكد لغيره كقراءة قرآن أو حديث أو علم شرعي وبحث الزركشي كونه قبل

تلك السورة ليس فيها سؤال (قوله أو شكر) ويكون وقته بعد وجود سبب السجود (قوله والمعتمد تفضيل التعوذ صلاة الجماعة) أي بلا سؤال (قوله بين الظاهر المذكور) هو قوله صلى الله عليه وسلم ركعتان بسؤال الخ (قوله ثم تداركه) أي في الصلاة (قوله ألا ترى) أي تعلم (قوله فالقول الخ) فأنله الخطيب (قوله وتغير الفهم) قد يشمل الفهم وجه لا يجب غسله كالوجه الثاني الذي في جهة القفا وليس بعيد انتهى سم على بهجة ومثله على حج وعبارته وهل يطالب السؤال للفهم الذي فيه أي الوجه الثاني ويتأكد لغيره وللصلاة فيه نظروا الطالب غير بعيد (قوله كقراءة قرآن) كالتمسكة أول الوضوء ولا دخول مسجد ولو خاليا ومثلا ولو لغيره ثم يحتمل تقييده بغير الخلق ويفرق بينه وبين المسجد بأن ملائكتهم أفضل فروعا كما رويها بكرهه دخوله خاليا من كل كرهها بخلاف غيره ويحتمل التسوية والاول أقرب اه حج وعليه فيستحب السؤال قبل التسمية في الوضوء لأجل التسمية وبعد غسل الكفين لأجل الوضوء ففائدة الحج لو نذر السؤال هل يحتمل على ما هو المتعارف فيه من ذلك الاسنان وما حولها أم يشمل اللسان وسقف الخلق فيخرج من عهدة النذر بما رآه على اللسان وسقف الخلق فقط فيه تطروا الأقرب الاول لأنه المراد في قوله إذا استكتم فاستاكوا عرضا لنفسهم السواك شرعا بأنه استعمال عود ونحوه في الاسنان وما حولها (قوله أو علم شرعي) أي ماله تعلق بالشرع فتدخل الآلات وبه صرح حج (قوله إلا للصائم بعد الزوال) يخرج به ما لو مات فلا يكره تسويكه لأن الصوم انقطع بالموت ونقل عن فتاوى الشارح ما وافقه (قوله بعد الزوال)

منها لكنه لم يخرج له للناس هكذا في خلاصة الوفا في أخبار ديار المصطفى للسيد السهمودي (قوله كما سيأتي) أي أنه غير طهور فهو راجع إلى الثاني فقط وأن قوله فيما يأتي غير طهور يشمر بأنه طاهر والآن كان يقول غير طاهر (قوله قلنا نقول أي اسم آلة كسحور الخ) فبسه تسليم أن طهور يقتضي تكرار الطهارة بالماء وهو انما يصح لو كان صبغة مبالغمة من مطهر والواقع أنه صبغة مبالغمة من طاهر لا من مطهر فعاد تكرار الطهارة لا يمكن لما لم يكن لتكرارها معنى حل معنى المبالغمة على أنه

والحق به الاستوى المسك لنحو فقد النية انتهى سم على أبي شجاع وعبارة الخطيب على التنبيه وخرج بالصائم المسك كن نية الصوم فانه ليس بصائم حقيقة فلا يكره له السواك انتهى لكنه في شرح الغاية اقتصر على نقل ما مر عن الاستوى فراجع (قوله والخلاف بضم الخاء) قال حج وتفخ في لغة شاذة انتهى وقال السيوطي في ثبوت المغتذي بشرح جامع الترمذي بضم الخاء لا غير هذا هو المعروف في كتب اللغة والحديث ولم يحك صاحب المحكم والصالح غيره قال القاضي وكثير من الشيوخ يروونه بفتحها قال الخطابي وهو خطأ أقول ويمكن الجواب أن يكون من حيث الرواية فلا ينافي أن اللغة شاذة (قوله أعطيت أمتي في شهر رمضان حسنا) أما الأولى فاذا كان أول ليلة من رمضان ١٢٩ نظرا لله بهم ومن نظر إليه لم يعذبه وأما الثانية فان خلاف

التعود للقراءة (ولا يكره) بحال (الالصائم بعد الزوال) وان كان نفلًا لخبر الصحبين بخلاف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك والخلاف بضم الخاء تغيير رائحة الفم والمراد بالخلاف بعد الزوال لخبر أعطيت أمتي في رمضان حسنا ثم قال وأما الثانية فانهم يمسون وخلاف أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك والمساء بعد الزوال فخصصنا عموم الأول الدال على الطيب مطلقا بفهوم هذا ولأنه أثر عبادة مشهود له بالطيب فكره الزوال منه كدم الشهيد وانما لم يحرم كما حرمت إزالة دم الشهيد لمعارضته في الصائم بتأذيه وغيره برائحته فابح له إزالته حتى أن لنا قولًا اختاره النووي في مجموعه تبعًا لجماعة أنها لا تتركه بخلاف دم الشهيد فانه لم يعارضه في فضيلته شيء ولأن المستاك متصرف في نفسه وإزالة دم الشهيد تصرف في حق الغير ولم يأذن فيه نعم تطهير دم الشهيد أن يسوك مكاف صائمًا بعد الزوال بغير أذنه ولا شك كما قاله في الخادم في تحريره واختصت الكراهة بمساء بعد الزوال لأن التغيير بالصوم انما يظهر حينئذ بخلافه قبله فيحال على نوم أو أكل في الليل أو نحوهما يؤخذ من ذلك أنه لو واصل وأصبح صائمًا كره له قبل الزوال كما قاله الجلي وتبعه الأذري والركشي وخزم به الغزالي كصاحب الأنوار وهو المعتمد وظاهر كلامهم أنه لا كراهة قبل الزوال ولو لم ينسحب بالكلية وهو الوجه ويوجه بأن من شأن التغيير قبل الزوال أنه يحال على التغيير من الطعام بخلافه بعده فاناطوه بالظن من غير نظر إلى الأفراد كالمشقة في السفر وعلم من اطلاق المصنف أنه لا يستاك بعد الزوال لصلاة أو نحوها إذ لو طلب منه ذلك لزم أن لا يخاف غالبًا لا بد من مجيء صلاة بعده

١٧ نهاية ل مسنده وغيره (قوله أفواههم) مفهومه أنهم لا يصحون كذلك فهذا المفهوم يخص الحديث السابق سم على منهج وهو معنى قول الشارح فخصصنا الخ (قوله أطيب عند الله) ومعنى كونه أطيب عند الله ثناؤه عليه ورضاه وبذلك فسر الخطابي والبعوي فلا يختص بيوم القيامة وفاقا لابن الصلاح وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام يختص انتقيده بيوم القيامة بذلك في رواية مسلم وأجيب بأن ذكر يوم القيامة لكونه محل الجزاء انتهى ابن أبي شريف (قوله أنه لو واصل) أي بأن لم يتعاط مفطرا (قوله كالمشقة في السفر) هذا يرد عليه ما مر من كراهته للمواصل قبل الزوال مع وجود المظنة الآن يقال انما يكون مظنة مع وجود ما يحال عليه في الجملة وقضيته أيضا أنه لو قطع المواصلة بما لا يحال عليه التغيير بوجه كابتلاع ريقه بعد ظهوره على شفثيه كراهة الاستيالك بعد الفجر لا تنفاه ما هو مظنة للتغيير وقضية كلام حج خلافه حيث قال ولو تمحض التغيير من الصوم قبل الزوال بأن لم يتعاط مفطرا ينشأ عنه تغيير ليلًا كره من أول النهار ونقل بالدرس عن شرح العباب للشارح ما وافق ما قاله حج نقلا عن والده ونص ما نقل يؤخذ منه أن فرض التكلام فيما يحتمل تغيره به أما لو أفطر بما لا يحتمل أن يحال عليه التغيير فخصه بمسمة أو جاع فحكمه كما لو واصل أفاده الشارح في شرح العباب وقال إن والده أفتى به

يظهر غيبه (قوله ولانه لما أزال المنع) معطوف على قوله لانه صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى آخره وكان ينبغي تقديمه على قوله فان قلت ظهور الخ (قوله وانما لم يصح اقتداؤه به اذا مس فرجه) أى أو اذا وصا بلانية الذى هو مسئلة تناو كان التمثيل به أولى (قوله وشمل ذلك الخ) فى الشمول المذكور نظر وانما كان يتضح لو قال عقب قول المصنف قلة الماء نحو قوله ولو احتد الا كما قال الشهاب ابن حجر (قوله وبينهما من رصغير) بخلاف ما اذا كان واسعاً وضابطه ان يتحرك ما فى احدى الحفرتين يتحرك الاخرى تحركاً عنيفاً قال الشهاب ابن حجر وينبغي فى احواض تلاصقت الا كنفاء بتحرك الملاصق الذى يبلغ به القاتين لكن (قوله نعم ان تغيره بعده) أى الزوال (قوله بطهر الفم) أى ينظفه (قوله ويصفي الخافه) أى لون البدن (قوله ويسهل النزاع) مقتضى عدم من الخصوصيات انه لا فرق فى استعماله بين وقت النزاع وغيره ولا مانع منه لجواز ان هذه خصوصية جعلت له ولا ينافيه قول شرح البهجة وبتاً كد عند الاحتضار كادل عليه خبر عائشة فى الصحيحين وبقال انه يسهل خروج الروح لجواز ان استعماله فى ذلك الوقت أبلغ فى تسهيل خروج الروح منه قبل الاحتضار (قوله ويذكر الشهادة) أى فائدة مجم اجتمع فى الشخص خصلتان احدهما تذكر الشهادة والاخرى نفسها كالسواك وكل الحشيشة مثلاً هل يغلب الاولى أو الثانية فيه نظر ونقل بالدر من عن المناوى تغليب الاولى تحسيناً للظن فليراجع (قوله خلافاً لبعض المتأخرين) منهم الاذرى كما ذكره حج فى شرح العباب (قوله زاد الغزالي) ١٣٠ أى فى بداية الهداية (قوله ولو من أئنا سورة) شمل ذلك ما لو قرأ بعد

الفاخرة فى الصلاة من أئنا الزوال نعم ان تغيره بعده بخوف نوم استاك لازالته كما أتى به الوالدرجه الله تعالى ولو أكل الصائم ناسياً بعد الزوال أو مكرهاً أو موجراً ما زال به الخلو ف أو قبله ما منع ظهوره وقتنا بعدم فطره وهو الاصح فهل يكرهه السواك أم لا زال المعنى قال الاذرى انه محتمل واطلاقهم يفهم التعميم ولا يجب السواك على من تجسسه بدسومة اذ الواجب ان التها بسواك أو غير ومن فوائد السواك انه يطهر الفم ويرضى الرب ويطيب النكهة ويبيض الاسنان ويشهد اللثة ويسوى الظهور ويبيض الشيب ويضعف الاجرويد كى الفطنة ويصفي الخلقه ويسهل النزاع ويذكر الشهادة عند الموت (و) من سننه (التسمية اوله) أى الوضوء ولو بعاء مغصوب كما شمله كلامهم خلافاً لبعض المتأخرين لانه قربته والعصيان لعارض لقوله صلى الله عليه وسلم توضؤا بسم الله أى قائلين ذلك وأقها بسم الله وأقها بسم الله الرحمن الرحيم ثم الحمد لله على الاسلام ونعمته الحمد لله الذى جعل الماء طهوراً زاد الغزالي رب أعوذ بك من هزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضر ون ويس التعوذ قبله او تسن لكل أمر ذى بال عبادة أو غيرها كفعل وتيم وتلاوة ولو من أئنا سورة وجاع وذبح وخروج من منزل لا للصلاة والخ والاذكار وتكره لمكرهه ويظهر كما قاله الاذرى تحريمها المحرم (فان ترك) التسمية عمداً أو سهواً أو فى أول طعام أو شراب كذلك (فى أئنا) يأتى به اندار كما فى فاته فيقول بسم الله أوله

الفاخرة فى الصلاة من أئنا سورة وهو ظاهر والمراد بالأئنا ما بعد أول السورة ولو بنحو آية وقبل آخرها كذلك وظاهر اقتصارهم فى بيان السنة على التسمية انه لا يطلب التعوذ قبلها فى المذكورات وقياس ما من من طلب التعوذ قبل البسملة فى الوضوء طلبها فيما ذكر (قوله وجاع) قال حج ولو تركها فى أوله لا يأتى به فى أئنا كراهة الكلام عنده انتهى وقوله لكراهة الكلام عنده

وقياس ما فى آداب الخلا من انه اذا عطس فيه حمد الله بقلبه انه يلاحظ التسمية بقلبه باطنها و يحتمل الفرق بان وآخر حاله هنا لا يقتضى ذلك على انه اختلف هنا فى ان كراهة الكلام هل هى متعلقة بالمكان أو بحالة الشخص ولا يكره الا عند خروج الخارج وقال أيضاً تحصل بالان بيان به من كل من الزوجين فيما يظهر انتهى قلت ويوجه بأن المقصود منه دفع الشيطان وهو حاصل بتسميتها ونقل عن السارح عدم الاكتفاء بهما من المرأة وانما يكفي من الزوج لانه الفاعل انتهى وفيه وقفة (قوله تحريمها المحرم) أى لذاته كالزنا وشرب الخمر فى المباحات التى لا شرف فيها كمثل متاع من مكان الى آخره وقضية ما ذكرناها مباحة فيه لانه ليس حراماً ولا مكرهاً ولا ذابال (قوله تدار كما فى فاته) قال المحلى ويستحب ان ينوى الوضوء أوله ليثاب على سننه المتقدمة على غسل الوجه اه قال سم على حج قوله ليثاب على الخ قضيته حصول السنة من غير ثواب اه لكن صرح ابن عبد السلام فى مختصر الكفاية بانه لا تحصل السنة أيضاً اه (أقول) وهو ظاهر لان هذا الفعل يقع عن العبادة وغيرها فمجرد وقوعه حيث لم يقترن بالنية ينصرف الى العادة فلا يكون عبادة (قوله أوله) أى الاولى ذلك فلو ترك قوله أوله وآخره حصلت السنة وعبارة المحلى على أوله وآخره فيؤخذ من مجموعهما ان كلا كافى فى حصول السنة ومراعاة الاول ما قبل الآخر فيدخل الوسط

قال الشهاب بن قاسم فيما كتبه عليه الوجه ان يقال بالا كتفاء بغيرك كل ملاصق بغيرك ملاصقه وان لم يغيرك بغيرك غيره اذ بائع الجوع قلتين (قوله كما مر) أي في المحالط الطاهر بغيره ما عقبه به وان كان الكلام على النجس مر أيضاً لكنه استطراد على ان ما ذكر في النجس ثم انه اذا قدر بقدر بالاشد ما حكم أصل التقدير فاعلم ان استفادتها هنا بالاصالة وان علم بما هناك باللازم (قوله وهناك) أي في المحالط الطاهر (قوله أو التقدير) بأن يعضى عليه مدة لو كان ذلك في الحصى لزال أو ان يصب عليه من الماء قدر لو صب على ما امتغير حسا زال تغيره (قوله لا بعين) أي كما سيأتي في المتن (قوله ويحتمل الخ) سيأتي له

(قوله بعد فراغ وضوئه) وانظر ما فرغه أي الوضوء هل هو غسل الرجلين أو الذي بعده اه سم في أثناء كلام قلت الا قرب الثاني لان المقصود عود البركة على جميع فعله ومنه الذي كروا نظروا لعزم على ان يأتي بالتشهد و طال الفصل بين الفراغ وبين التشهد فهل يسن الايمان بالبسملة حينئذ فيه نظر والا قرب أيضاً انه لا يسن لانه فرغ من أفعاله ويحتمل ان يأتي بها ما لم يطل زمن بعده معرضا عن التشهد (قوله فانه يأتي بها بعده) وينبغي ان محله اذا قصر الفصل بحيث ينسب اليه عرفاً (قوله فان لم يتيقن طهرهما) قال المحلى فان تيقن طهرهما لم يكره غمسهما ولا يستحب الغسل قبله كذا كره في تصحيح التنبية اه قلت فيكون مباحا وقد يقال بل ينبغي ان يغسلهما خارج الاناء ثم لا يصير ١٣١ الماء مستعملاً بغمسهما فيه بناء على ان

المستعمل في نفل الطهارة غير طهور فامل المراد انه لا يكره غمسهما خوفاً من النجاسة وان كره غمسهما لتأديته لاستعمال الماء الذي يريد الوضوء منه (قوله بأن تردديه) أي ولو منع تيقن الطهارة السابقة (قوله لخبر اذا استيقظ الخ) قال المناوي على الجامع قال النووي في بستانه عن محمد بن الفضل التيمي في شرحه لمسلم ان بعض المتدعة لما سمع بهذا الحديث قال متهم كما أنا أدري أين باتت يدي باتت في الفراش فاصبح وقد أدخل يده في دبره الى ذراعه قال

وأخوه وأفهم كلامه انه لا يأتي بها بعد فراغ وضوئه وهو كذلك بخلاف الكل فانه يأتي بها بعده كما أفاده الشيخ رحمه الله لئلا يأتى الشيطان مأكله وهل هو حقيقة أو لا محتمل وعلى كونه حقيقة لا يلزم ان يكون داخل الاناء فيجوز وقوعه خارجه (و) من سننه (غسل كفيه) الى كوعيه مع التسمية كما مر قبل المضمضة وان تيقن طهارتهما أو توضأ من اناء بالصب (فان لم يتيقن طهرهما) بأن تردديه (كره غمسهما في الاناء) الذي فيه مائع وان كثراً أو ما كثر رطب أو ماء قليل (قبل غسلهما) ثلاثاً نظراً اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثاً فانه لا يدري أين باتت يده رواه الشيخان والامر بذلك اغما هو لاجل توهم النجاسة لانهم كانوا أصحاب أعمال ويستنجون بالاحجار واذا ناموا جالت أيديهم فربما وقعت على محل النجوة فاذا صادفت ماء قليلاً نجسته فهذا محتمل الحديث لا مجرد النوم كذا كره المصنف في شرح مسلم ويعلم منه ان من لم يغمس يده فاحتمل نجاسة يده فهو في معنى النائم وهو ما اخذ من كلامه وعلم مما تقرر انه لو تيقن نجاسة يده كان الحكم بخلاف ذلك فيكون حراما وان قلنا بكرهه تنجس الماء القليل لما فيه هنا من التصريح بالنجاسة وهو حرام والغسلات المذكورة هي المطالبة أول الوضوء غير انه أمر بفعلها خارج الاناء عند الشك ولا تزول الكراهة الا بالثلاث وان حصل تيقن الطهور واحدة لان الشارع اذا غابها حكماً بغاية ذمها يخرج عن العهدة منه باستيعابها ومحل عدم الكراهة عند تيقن طهرهما اذا كان مستند اليقين غسلهما ثلاثاً فلو كان غسلهما فيما مضى عن نجاسة متيقنة أو مشكوكة مرة أو مرتين كره غمسهما قبل اكمال الثلاث كما بحثه الادريجي ولو كان الشك في نجاسة مغالطة فالظاهر كما قاله بعض المتأخرين عدم زوال

ابن طاهر فليتق امرؤ الاستخفاف بالسنن ومواضع التوقيف لئلا يسرع اليه شؤم فعله وقال النووي أيضاً ومن هذا المعنى ما وجد في زمناؤنا وتواترت الاخبار به وثبت عند القضاة ان رجلاً بقرية ببلاد بصرى في سنة خمس وستين وستمائة كان سيئ الاعتقاد في أهل الخير وابنه يعتقدهم فجاء من عند شيخ صالح ومعه مسوالة فقال له مستهزئاً أعطاك شيخك هذا المسوالة فأخذه وأدخله في دبره أي دبر نفسه استحقاراً له فبقى مدة ثم ولد ذلك الرجل الذي استدخل المسوالة جوارقريب الشبه بالسمة فقتله ثم مات الرجل حالاً أو بعد يومين اه بحروقه قال في المصباح الجرو بالكسر ولد السكب والسباع والفخ والضم لغة قال ابن السكيت والكسر أفصح وقال في البارع الجرو الصغير من كل شيء (قوله جالت) أي تحولت (قوله هي المطالبة أول الوضوء) قضيته انه لا يستحب زيادة على الثلاث بل هي كافية للنجاسة المشكوكة وسنة الوضوء وقياس ما يأتي في الغسل عن الرافعي من انه لا يكفي للحدوث والنجس غسلة واحدة انه يستحب هناسات غسلات وان كفت الثلاثة في أصل السنة اللهم الا أن يقال الا كتفاء بالثلاث هنا من حيث الطهارة لا من حيث كراهة الغمس قبل الطهارة ثلاثاً (قوله كره غمسهما) معتمد

اعتماد خلافه (قوله فان كانت النجاسة جامدة الخ) الظاهر ان مراده بالجامدة المجاوزة ولو مائة كالدهن وبالمائة المستهلكة (قوله فمعلم ان الكلام الخ) لعل مراده به ان محل ما ذكر من الحكم بالطاهرة فيما اذا تغير ربح ماء وطعمه بنفس فأتى عليه زعفران أو لونه وطعمه فأتى عليه مسك فالمراد ان تغييره اذا كان الملقى لا وصفه الا الوصف المخالف لوصف النجاسة بان

(قوله احداه ابترا) أى ولا يستحب ثمانية وتسعة بناء على ما اعتمد الشارح من عدم استحباب التثليث في غسل النجاسة المغلظة اما بالنسبة للحدث فيستحب ذلك (قوله فلا كراهة) ما لم يتقدر بالوضع سم (قوله لما مر) أى من الاقتصار في بيان الواجب على غسل الوجه وماء معه وليس فيه مضمضة ولا استنشاق واستدل حج هنا بقوله ولم يجب الحديث الصحيح لانتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيغسل وجهه ويديه وي مسح رأسه و يغسل رجليه أى بهذه هي المذكورة فيما أمر الله به في قوله فاغسلوا وجوهكم الآية وخبر مضمضوا واستنشقوا ضعيف (قوله ولا تثره) هو بالشاء المثلثة قال في مختار الصحاح تثره من باب نصر فانترو والاسم الثثار بالكسر والنتار بالضم ما تنثر من الشيء ودرم ثثر شد للسكره والانتثار والاستنثار بمعنى وهو ثثر ما في الأنف بالنفس اه فقول الشارح ثم يثره معناه يخرج به نفسه وعليه فإخراج ما في الأنف من أذى فهو المنصر لا يسمى استنثارا فقول شرح الروض إخراج ما في أنفه من أذى فهو خنصره يسمى استنثارا لعله مجاز (قوله أو يجذبه) بابه ضرب اه صحاح (قوله وعلم ما قدرته) ١٣٢ أى في قوله وبعدها (قوله ح) بما بدأ به) خلافا لح حيث قال نتي

قدم شيئا على محله كأن انتصر على الاستنشاق لغا واعتد بما وقع بعده في محله من غسل الكفين فالمضمضة اه قال العبادي في شرح الغاية قال في الروضة وتقديم المضمضة على الاستنشاق شرط على الاصح وقيل مستحب ثم قال ولو قدم المضمضة والاستنشاق على غسل الكف لم يحسب الكف على الاصح اه وقضيته

الكراهة الا بغسل اليدين سبع احداه ابترا والحديث وكلام الاصحاب خرج شرح العايب فان كان الاناء كبيرا ولم يقدر على الصب منه ولم يجد ما يعرف به منه استعماله بغيره أو أخذ منه بطرف ثوب تطيف أو بقبه وخرج الاناء الذي فيه ماء كثير فلا كراهة فيه (و) من سنفه (المضمضة و) بعدها (الاستنشاق) لا يتابع ولم يجب الماء من يحصل أقله ما يبالغ الماء الى الفم والأنف وان لم يدره في الفم ولا يجسه ولا جذبه في الأنف ولا تثره أو اكاهه ابان يدره ثم يجسه أو يجذبه ثم يثره وعلم مما قدرته في كل اى ان الترتيب بينهما مستحق لا مستحب وأشار الى ذلك بقوله ثم الاصح الى آخره فلو قدم مؤخرا كان استنشاق قبل المضمضة حسبا بدأ به وفات ما كان محله قبله على الاصح في الروضة خلافا لما في المجموع اذ المعتمد ما فيها كما أفاده الورد رحمه الله تعالى لقوله في الصلاة الثالث عشر ترتيب الاركان فخرج السنن فيحسب منها ما أوقعه أولا فكأنه ترك غيره فلا يعتد بفعله بعد ذلك كما لو تعود ثم أتى بدعاء الافتتاح وقادته تقديم المضمضة والاستنشاق معرفة أوصاف الماء من طعم وريح ولون بالنظر هل تغير أولا وتقدم الفم لانه أشرف من الأنف لا يحسب محلا

للقرآن

لو قدم الاستنشاق على المضمضة أو أتى بهما معا حسب الاستنشاق

وفاتت المضمضة فيكون الترتيب شرطا للاعتداد بالجميع فاذا عكس حسب ما قدمه على محله وفات ما أخره عنه لكن قضية كلام المجموع انه شرط للاعتداد بما مؤخره وان اقدمه لغا وأعادها اذا أتى بما بعده وهو القياس وبقي ما لو فعله ماء أو ينفخ على كلام حج ان الحاصل منهما المضمضة لوقوعها في محلها دون الاستنشاق لوقوعه قبل محله وهذا نظير ما تقدم من انه لو غسل أربعة أعضاء معا حسب الوجه دون غيره لا يقال انما لم يحصل غير الوجه لوجوب الترتيب وهو هنا غير واجد لانا نقول هو وان لم يكن واجبا لكنه مستحق لا مستحب فقط فأشبهه الواجب وأما على ما ذكره الشارح من انه لو قدم مؤخرا حسب ما بدأ به فيحتمل انهما يحصلان فيما أتى بهما معا لانه لم يشترط لحسبان المتأخر سبق غيره عليه (قوله فيحسب منه الخ) في استفادته من ذلك نظر لان مجرد عدم وجوب الترتيب بين السنن لا يقتضي حسبان المتقدم والغا المتأخر بل كما يصدق بذلك يصدق بالغاء المتأخر وطلب فعلها كما لو لم يسبق فعل المتأخر وقياس الغاء المتقدم على التعمد أجاب عنه حجج بان المعنى الذي شرع له الافتتاح يفتقر بتقديم التعمد عليه لان القصد بدعاء الافتتاح ان يقع الافتتاح به ولا يتقدمه غيره وبالدعاء بالتمؤذفات ذلك لتعذر الرجوع اليه والقصد بالتمؤذان تلبه القراء وقد وجد ذلك فاعتد به (قوله وقدم الفم) قال في التلادم والاستنشاق أفضل لان أبانور يقول المضمضة سنة والاستنشاق واجب بناء على ان أقواله صلى الله عليه وسلم محمولة على الوجوب وأفعاله على الندب والمضمضة نقلت عن فعله والاستنشاق ثبت من قوله اذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء اه

كان الزعفران في مثاله ليس له الا اللون والمسك في مثاله ليس له الا الريح أي وسواء كان انتفاء ما عدا ذلك الوصف هو الواقع في جنسه دأما كالعود فإنه ليس له طعم ولا لون في الواقع يؤثر أو كان انتفاء ما عدا ذلك الوصف لعارض كالزعفران الذي فقد

(قوله وأكثر منفعة) لانه محل قوام البدن أكل ونحوه والروح ذكر ونحوه اهـ حج (قوله وقيل يتمضمض الخ) وينبغي فيما لو تعدد الفم ان يأتي فيه ما قيل في تعدد الوجه من أنهما ان كانا أصليين يتمضمض واستنشق في كل منهما أو كان أحدهما أصليا يتمضمض فيه الى آخر ما سبق (قوله ثم يستنشق) أفاد التعبير بتم انه لو تمضمض بواحدة ثم استنشق بأخرى وهكذا لا يكون ثانيا بالفضل على هذا ويوجه بأن القائل بالفصل قاس ما هنا على الوجه واليدين في انه لا ينتقل لعضو الا بعد كمال طهر ما قبله وإن كان عبارة حج حكاية لهذا القول نصها ومقابلته أي الاصح ثلاث لكل متواليه أو متفرقة اهـ ويشكل عليه ما قدمه في توجيهه أفضلية الفصل من قوله حتى لا ينتقل عن عضو الا بعد كمال طهره الا ان يقال أراد بالمتفرقة كونها في أوقات متعددة مع كونه لم ينتقل للثاني الا بعد كمال الاول لكنه بعيد (قوله لقوله) ١٣٣ أي للقيط بن صبرة (قوله بل تكره الخ) وينبغي ان يلحق به المسك فتكره الخ

للقرآن والادكار وأكثر منفعة (والاظهر ان فصلهما) أفضل من جمعهما لما رواه طلحة بن مصرف عن أبيه عن حده قال دخلت يعني على النبي صلى الله عليه وسلم فرأيت يفضّل بين المضمضة والاستنشاق (ثم الاصح) على هذا الافضل انه (يتمضمض بغرفة ثلاثا ثم يستنشق بأخرى ثلاثا) فلا ينتقل الى عضو الا بعد كمال ما قبله وقيل يتمضمض بثلاث ثم يستنشق بثلاث وهو أضعفها وأتلفها (ويبالغ فيها غير الصائم) لقوله صلى الله عليه وسلم أسبغ الوضوء وخلل بين الاصابع وبالغ في الاستنشاق الا أن تكون صائغا ولخبر ادق توضأت فابلغ في المضمضة والاستنشاق ما لم تكن صائغا والمبالغة فيما ان يبلغ الماء الى أقصى الحنك ووجهى الاسنان والثناة وفي الاستنشاق ان يصعد الماء بالنفس الى الخيشوم اما الصائم فلا تنسّن له المبالغة بل تكرهه كافي المجموع لخوف الافطار الا ان يغسل فيه من نجاسة وانما لم يحرم لكونهما مطلوبين في الوضوء بخلاف قبلة الصائم المحركة لتسهيله لانه هنا يمكنه اطباق حلقه وجمع الماء وهناك لا يمكنه رد الماء اذا خرج ولان القبلة غير مطلوبة بل داعية لما يضاف الصوم من الاتزال بخلاف المبالغة ويؤخذ من ذلك حرمة المبالغة على صائم فرض غلب على ظنه سبق الماء الى جوفه ان فعلها وهو ظاهر (قلت الاظهر تفضيل الجمع) بين المضمضة والاستنشاق ويكون (بثلاث غرف يتمضمض من كل ثم يستنشق والله أعلم) لورود التصريح به وقيل يجمع بينهما بغرفة واحدة وفي كيفية ذلك وجهان أحدهما يتمضمض منها ولا ثلاثا ثم يستنشق كذلك والثاني يتمضمض منها ثم يستنشق منها ثم يفعل منها كذلك ثانيا وثالثا واستحسنه في الشرح الصغير (و) من سننه (تثليث الغسل والمسح) المفروض والمددوب

(قوله الا ان يغسل فيه الخ) أي فانه يجب عليه المبالغة حينئذ وعليه فلو سبقه الماء في هذه الحالة الى جوفه لم يقطر لانه تولد من مأمور به (قوله ويكون الخ) أي والاولى أن يكون الخ فأشار الى انه اذا قيل بتفضيل الجمع اختلف في الاول وكان ينبغي للصنف ذكره كان يقول ثم الاصح بثلاث غرف الخ كما فعل في تفضيل الفصل قول المصنف بثلاث غرف عبارة المصباح الغرفة بالضم الماء المغروف باليد والجمع غراف مثل برمة وبرام والغرفة بالفخ المرة وغرفت الماء غرافا من باب

ضرب واغرفته اهـ وفي القاموس ما وافقه وعليه فكان القياس أن يقول المصنف غراف (قوله وفي كيفية ذلك) أي الجمع بغرفة واحدة (قوله أحدهما يتمضمض منها ولا ثلاثا الخ) أي ثم يستنشق كذلك وهذه في الحقيقة فصل لانه لم ينتقل لتطهير الثاني الا بعد الفراغ من الاول وتسميتها وصلا باعتبار اتحاد الغرفة (قوله واستحسنه) أي لما مر من أن الكيفية الاولى في الحقيقة فصل (قوله تثليث الغسل والمسح) عبارة حج وشرط حصول التثليث حصول الواجب أولا ثم قال ولو اقتصر على مسح بعض رأسه وثلاثة حصاته سنة التثليث كما شمله المتن وغيره وقولهم لا يحسب تعدد قبل تمام العضو مفروض في عضو يجب استيعابه بالتطهير ويفرق بينه وبين حسان الغرفة والتجيب قبل الفرض بأن هذا غسل محل آخر قصد تطهيره لذاته فلم يتوقف على سبق غيره له وذلك تكرير غسل الاول فتوقف على وجود الاولى اذ لا يحصل التكرار الا حينئذ اهـ وقوله حصول الواجب أولا وعليه فلو غسل الخد الايمن ثلاثا ثم الايسر كذلك لم يحصل التثليث وكذا لو غسل الكف ثلاثا ثم الساعد وبصرح بذلك قولهم مفروض في عضو يجب الخ (وقر ع) لو كان اذا ثلث لم يكف الماء وجب تركه فلا وثلث تيمم ولا يعيد لانه أتلفه في غرض التثليث اهـ سم على جملة قلت وكذا لا يعيد لو أتلفه بلا غرض وان اثم لانه لم يتييم بمحضرة ماء مطلق كما يصرح به قوله الا في التيمم بعد قول المصنف ولو وهب له ماء الخ فان أتلفه بعد غرض كتهرد وتنظيف

طاميه ويريجحه إعارض مع أن من شأنهما الوجود وما قرنا به كلامه هو الذي يدل عليه ما بعد في كلامه وإن كانت عبارته لا تنفي به وما في حاشية شيخنا لا دليل عليه (قوله ومتغير بمسغنى عنه) أي وخالص الماء قتان كما يأتي ومرا أيضا (قوله بين صاف

توب ولا قضاء أيضا وكذا الغير غرض في الاظهر لانه فاقد للماء حال التيمم لكنه ان في الشق الاحير يؤمر مع كل هل يسن تثليث النية أيضا أولا لان النية ثانيا تقطع الاولى فلا فائدة في التثليث يحرم سيم على منهج قلت وقضية قول البهجة وثالث السكل يقينا ما خلاصا لخصا لخصين يقتضي طاميه فيكون ما بعد الاولى مؤكدا لمها ويفرق بينه وبين تكرير النية في الصلاة حيث قالوا يخرج بالاشفاق ويدخل بالاولا وتار بأنه عهد فعل النية في الوضوء بعد أوله فيما لوفرق النية أو عرض ما يطلها كالردة ولم يعهد مثل ذلك في الصلاة ونقل عن فتاوى مر ما وافقه (قوله المفروض) أي كل منهما (قوله وموق) بالهمز من ماق مقدم العين اه مختار (قوله ولحاظ) بفتح اللام مؤخر العين وبالكسر مصدر لا حظ له أي راعاه مختار أي وغسل موق ولحاظ وهذا مستفاد من قوله بتثليث الغسل الخ ولا يشمله قوله وباقى سننه وفي نسخة اسقاط قوله وموق عين ولحاظ (قوله والاوجب غسلهما) أي ولا ينافي ذلك الابازالة ما فيها من الرمس ونحوه فتجب ازالته كما تقدم في غسل الوجه لكان ينبغي انه لو لم تنأت ازالة ما فيها كالكميل ونحوه الابضرا نه يعنى عنه حيث استعمل السكل اعذر كرض أول للترين ولم يغلب على ظنه اضرا راز الله (قوله الاشبه نعم) خلا فالحج (قوله مخافة تعيبيه) قضيته انه لو كان الخف من نزع جاج يس التثليث لانه لا يخاف تعيبيه (قوله خرج وقته) أي بأن لم يدرك الصلاة كاملة فيه اه حج (قوله ويكره كل من الزيادة على الثلاث) أي في غير المسبل (قوله فتحرم الزيادة عليها) أي الثلاث (قوله لكونها ١٣٤ غير مأذون فيها) يؤخذ من تحريم ما ذكر حرمة ما جرت به العادة من ان كثيرا

من الناس يدخلون الى محل الطهارة لتفريغ أنفسهم ثم يغسلون وجوههم وأيديهم من ماء القساقى المعدة للوضوء لازالة التبرار ونحوه بلا وضوء ولا ارادة صلاة وينبغي ان محل حرمة ذلك ما لم تجر العادة بفعل مثله في زمن الواقف

وباقى سننه من تخليل وذلك وموق عين ولحاظ لا مانع فيهما من اتصال الماء الى محله والاوجب غسلهما وسواك وذكروا دعاء لا تباع في أكثر ذلك وتياسا في غيره لا الخف كما سيأتي وهل يثليث على الجبيرة والعمامة أولا كأنه الاشبه نعم خلا فالأكثر كشي ويفرق بينهما وبينه بأنه انما كره فيه مخافة تعيبيه ولا كذلك هما وقد يجب الاقتصار على مرة واحدة عند ضيق وقت الفرض بحيث لو ثلث خرج وقته أو خوف عطش بحيث لو أكمله لاستوعب الماء وأدركه العطش وتجاوز ذلك ويكره كل من الزيادة على الثلاث والنقص عنها بنية الوضوء والاسراف في الماء ولو على الشط الا في ماء موقوف فتحرم الزيادة عليها لكونها غير مأذون فيها ولو توضع مرة مرة ثم كذلك لم تحصل فضيلة التثليث

ويعلم به قياسا على ما قالوه في ماء الصهاريج المعدة للشرب من انه اذا جرت العادة في زمن الواقف باستعمال ماها كما لغير الشرب وعلم به لم يحرم استعمالها فيما جرت العادة به وان لم ينص الواقف عليه (قوله غير مأذون فيها) يؤخذ من هذا حرمة الوضوء من مغاطس المساجد والاستنجاء منها للعلة المذكورة لان الواقف اغنا وقته للاغتسال منه دون غيره نعم يجوز الوضوء والاستنجاء منها لمن يريد الغسل لان ذلك من سننه فتنبه له فانه يغفل عنه نعم ان دلت قرينة على ان الواقف لم يمنع من مثل ذلك لحصول التيسير به على الناس جاز (قوله ولو توضع مرة مرة الخ) قضيته انه لو غسل الوجه مرة ثم اليدين ثم فعل ذلك ثانيا وثالثا حصلت فضيلة التثليث وقضية قوله الا في بأن الوجه واليدين متباعدا خلافه وهو الوجه يؤمر مع لونها الوضوء مرتين مرتين هل ينعتقد ندره أم لا لانه مكروه فيه نظر قال شيخنا الشوري لا ينعقد اه قلت فان أراد بعدم انعقاده الغناء بحيث يجوز الاقتصار على واحدة ففيه نظر لان الثانية مستحبة والمكروه اغنا هو الاقتصار على الثلثين وان أراد بعدم انعقاده انه لا يجب الاقتصار عليها ماقطاهر (قوله لم تحصل الخ) هل مثله ما لو غطس ونوى رفع الحدث ثم كر ذلك ثلاثا فيكون الراجح فيه عدم حصول الفضيلة أولا ويفرق بين الترتيب الحقيقي وغيره فيه نظر والاقرب الثاني لان في الترتيب الحقيقي تباعد الغسل بعض الاعضاء عن بعض يظهر في الحس ولا كذلك التقديرى (قوله التثليث) وحكم هذه الاعادة الكراهة كالزيادة على الثلاث وكان عدم حرمة ذلك انه تابع للطهارة وتتم لها في الجملة فلا يقال انه عبادة فاسدة فتحرم اه سم على حج زاد سم على منهج بعد مثل ما ذكر وانما لم يحرم مع ان الثاني والثالث بعد تمام الوضوء وقبل صلاة لانه قيل بحصول التثليث به وذلك شبهة دافعة للتحريم مر (أقول) لا حاجة الى ذلك لان الصحيح ان التجديد قبل فعل صلاة مكروه فقط كما تقر

وكدر) أي وان لم يختلط (قوله أو الأكثرية) أي التي أفهمه أقول المصنف كثر لكن بالنسبة للضعيف المشروط لكونه أكثر
 كاذب إليه أكثر المفسرين في ولاعتن تستكثر كذا في التحفة وفيه تأمل (قوله ألقته) علة لعدم ادراك الطرف لعدم التخصيص
 لان علة استأنى فهو قيد في الحقيقة لاخراج ما لو كان عدم الادراك لحوصلته لكون المحل (قوله فيعني عن ذلك في الماء
 وغيره) شمل الغير نحو الثوب كما يصرح به كلامه وبه صرح الجلال المحلى كغيره لكن الجلال كغيره اقتصر على الاحكام

(قوله فكعضو واحد) قضيته انه لو غسل اليد اليمنى مرة ثم اليسرى كذلك وأعاد ذلك ثانيا وثالثا على هذا الوجه حسب
 التثليث لانهم اعضاء واحد كالفم والانف لكن قال المناوي في شرح الشرائع ما نصه وهل تحصل سنة التيمم باكتحاله في
 اليمنى مرة ثم في اليسرى مرة ثم يفعل ذلك ثانيا وثالثا ولا يحصل الابتداء في المرات الثلاث في الاولى الظاهر الثاني قياسا على
 العضوين المتماثلين في الوضوء كاليدين ويحتمل حصولها بالاولى كالمضمضة والاستنشاق على بعض الصور المعروفة في الجمع
 والتفريق اه ثم رأيت في سم على حج مانصه وفي قوله يعني شرح الروض ١٣٥ كاليدين اشارة الى أن تثليث اليدين
 لا يتوقف على تثليث

احدهما قبل الاخرى بل
 لو تيمم ما مائى أو مرتبا
 آخر ذلك فتأمل وهذا هو
 المتجه اذ لا يشترط ترتيب
 (قوله وتبدأ في المندوب)
 ولو في الماء الموقوف نعم
 يكفي ظن استيعاب العضو
 بالغسل وان لم يتيقنه كما
 بينته في شرح الارشاد اه
 حج وعليه فيستتق هذا
 من قولهم المراد بالشك في
 ابواب الفقه مطلق التردد
 (قوله مسح واحدة) ولا
 بدان يقع المسح على محل
 واحد في الثلاث حتى
 يحصل التثليث (قوله لان
 الماء صار مستعملا) قال
 حج أى لا اختلاط بله بيل
 يده المنفصل عنه حكاه

كما قاله الشيخ أبو محمد وهو المعتبر خلافا للروايات والفروايات ويفرق بينه وبين نظيره في
 المضمضة والاستنشاق بان الوجه واليد متباعدين فينبغي أن يفرغ من أحدهما ثم ينتقل الى
 الآخر وأما الفم والانف فكعضو واحد (ويأخذ الشاك باليقين) وجوباً في الواجب وندياً
 في المندوب كما لو شك في عدد الدركات ولا يقال ان الاربعة بدعة وترك سنة أسهل من ارتكاب
 بدعة لانها لا تكون كذلك الا أن تحقق كونها اربعة (و) من سننه (مسح كل رأسه) لانه أكثر
 ما ورد في صفة وضوئه وخر واجه من خلاف من أوجبه وكيفية السنة أن يضع يديه على مقدم
 رأسه ويلصق سبابته بالآخرى واهاميه على صدغيه ثم يذهب يدهما الى فقا ثم يردهما الى
 المكان الذي ذهب منه ان كان له شعر يتقلب فيكون حينئذ ذهابه وعوده مسح واحدة
 لعدم تمامها بالذهاب فان لم يكن له شعر ينقلب لصغره أو قصره أو عدمه لم يرد اذا فائدة له
 فان رد لم تحسب ثانية لان الماء صار مستعملا ولا ينافيه ما لو انغمس في ماء قليل ناوياً رافع
 حذته ثم أحدث حال انغماسه فله ان يرفع الحذات المتجددة قبل خروجه لان ماء المسح نافه
 لا قوة له كشوة هذا ولهذا أعاد ما غسل الذراع مثلاً ثانياً لم تحسب غسلة أخرى لكونه نافها
 بالنسبة الى ماء الانغماس ولو مسح جميع رأسه وقع قدر ما يقع عليه الاسم فرضاً والباقي سنة
 كنظيره من تطويل الركوع والسجود والقيام بخلاف اخراج بعير الزكاة عن دون خمسة
 وعشرين كما اعتمد ذلك الالدرجته الله تعالى ويفرق بان ما يمكن تجزيه يقع قدر الواجب فرضاً
 فقط بخلاف ما لا يمكن كبعير الزكاة (ثم) بعد الرأس يمسح (أذنيه) ظاهرهما وباطنهما بماء
 جديد لا يتابع ولا يشكلا امتناع مسح صماخيه ببل مسح الاذنين وبال مسح الرأس في
 الثانية والثالثة مع ان المستعمل في ذلك طهور لان المراد الاكمل لا أصل السنة فانه يحصل
 بذلك كما جزم به السبكي في فتاويه وعلم من اتيان به ثم اشتراط الترتيب بين الرأس والاذنين في

بالنسبة للثانية ولضعف الببل أثر فيه أدنى اختلاط فلا ينافيه ما مر من التقدير في اختلاط المستعمل بغيره اه حج وكتب عليه
 سم لا يخفى اشكاله مع قاعدة ان الالسلب الطهورية بالشك مع ان الفرض أقل مجزئ وماؤه يسير جداً بالنسبة لماء الباقي
 فالغالب انه لا يغير لو قدر مخالفاً وسطاً فلي تأمل اه (قوله لم يحسب غسلة أخرى) خلافاً لحج (قوله ولو مسح جميع رأسه الخ)
 نقل في المجموع عن القاضي أبي الطيب والماوردي انهم ما قالوا انفسد الاجماع على ان البياض الدائر حول الاذن ليس من
 الرأس مع قربهما فالاذن أولى بذلك بر اه سم على منهج (أقول) لا يخالفه ما مر بالهامش عن حج من قوله بعد قول
 المصنف بشرة رأسه وان فل حتى البياض المحاذي لاعلى الدائر حول الاذن كما بينته في شرح الارشاد الصغير لان ما ذكره
 حج في البياض المحاذي لاعلى الدائر وهذا في نفس الدائر (قوله ثم بعد الرأس) أى مسحه كالأوبعضا ودفع بذلك ما قد يوجهه
 المتن من أن مسح الاذنين مشروط بتقديم مسح كل الرأس وستأنى الاشارة اليه في كلامه (قوله صماخيه) هو بالكسر خرق
 الاذن اه مختار

الجملة بجميع ذلك والشارح لم يقتصر على ذلك بل سياتى له كثير مما هو خارج عن الشرح كما على مقتضى الشرح وان تفرغ عليه هذا
 مشكل (قوله وهو قوى) سياتى تقييده في قوله وقيد بعضهم العفوا الخ (قوله قال الشيخ) أى في شرح الروض فان ما ذكر في
 أول السودة الا قوله كنقطة بول وقوله قال الشيخ عبارة شرح الروض بحروفه ولا يخفى ان قوله قال الشيخ والوجه الخ انما
 هو مجرد حكاية استيعاب الشيخ لما يأتى وليس فيه اعتماد له والا كان يقول والوجه كما قال الشيخ أو نحو ذلك فلا ينافيه اعتماده
 لتقييد البعض الا فى قوله وقيد بعضهم العفوا الخ وان أشار الشهاب بن قاسم الى التنافى وقول الشيخ والوجه تصويره أى

(قوله ولا يسن مسح الرقبة) وهى كافى المختار مؤخر أصل العنق وفي شرح البهجة والعنق هو الوصلة بين الرأس والجسد وفي
 القاموس الوصلة بالضم الاتصال وكل ما اتصل بشئ فباينهما وصلة والجمع كصرد (قوله انه بدعة) معتمد (قوله أمان من الغل)
 بضم الغين طوق حديد يجعل في عنق الاسير تضم به يده الى عنقه اه قاموس قلت وبكسر هاء الحقد ومنه قوله تعالى وتزعنا
 ما فى صدورهم من غل (قوله كل بالمسح) فان كان من انجاسة ولو معفو عنها لم يجز قياسا على ما يأتى فى مسح الخلف لكن سياتى
 عن سم على حج نقلا عن م ر انه لو عمت ١٣٦ الخجاسة الخلف جاز للمسح عليها حيث كانت معفوا عنها فهل قياسه كذلك

هنا أولا ويفرق فيه نظير
 ولعل الفرق أقرب لان
 التكميل على العمامة انما
 يكون بعد مسح الرأس وهو
 مسقط للفرض فلا حاجة
 الى المسح على العمامة المؤدى
 للتخصيس بخلاف مسح
 الخلف فان رفع الحدث
 يتوقف عليه لا يقال يمكن
 نزع الخلف وغسل الرجل
 لا نأقول فيه مشقة في
 الجملة فلان كفاه (قوله بانه
 يدل دونها) فانه ان الذى
 فعله من المسح مسقط
 للواجب وهذا يدل لما لم
 يمسحه (قوله وهو كذلك)
 أى فيتميم عن الرأس ولا
 يكفي مسح ما عليه (قوله
 مسح الذوائب) أى من

حصول السنة وهو الاصح ولا يسن مسح الرقبة بل قال المصنف انه بدعة قال وأما خبر مسح
 لرقبة أمان من الغل فموضوع واعلم ان استحباب مسحهم غير مقيد باستيعاب مسح جميع
 الرأس ومن ذهب الى ذلك متمسكا بدكرهم ذلك عقب مسح كلهما فاقصدوهم (فان عسر رفع)
 نحو (العمامة) أو لم يرد نزعها كقلائسوة ونحوها (كل بالمسح عليها) سواء أعرس عليه تصبها
 أم لا لانه صلى الله عليه وسلم مسح بناصريته وعلى عمامته فالتعبير بالعسر جرى على الغالب
 وعلم من قوله كل انه لا يكفي الاقتصار على العمامة وان سقط مسح الرأس انصولة وهو كذلك
 ومقتضى اطلاقهم اجزاء المسح عليها وان كان تحتها عرقية ونحوها ويؤيده ما بحثه بعضهم
 من اجزاء المسح على الطيلسان وأفهم كلامه انه لا يشترط لهذا التكميل ان يمسح الى طهر
 وفارقت الخلف بانه بدل دونها كمسح بعض الرأس وهو كذلك وأقضى القفال بأنه يسن للمرة
 استيعاب مسح رأسها ومسح الذوائب المسترسلة تبعاً وألقى القفال بأنه يسن للمرة
 ذلك لكن جزم في المجموع بعدم استحباب مسح الذوائب وظاهر تعبيرهم بالتكميل ان
 المسح علم ما من آخر عن مسح الرأس ويحتمل غيره وانه مسح ما عدا مقابل الممسوح من
 الرأس ويكون به محصلا للسنة (و) من سننه (تخليل) نحو (اللمحة الكثة) من كل شعر
 يكتفى بغسل ظاهره ويكون باصابعه من أسفله لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا توضأ يغسل
 لحيته أما الشعر الخفيف أو الكثيف الذى في حد الوجه من لحية غير الرجل وعارضيه فيجب
 ايصال الماء الى ظاهره وباطنه ومناقبه بتخليل أو غيره ومحل سن التخليل في غير المحرم
 اما هو فلا يؤدى الى تساقط شعره كما قاله المنولى وجزم به ابن المقرئ في روضه
 وهو المعتمد (و) من سننه تخليل (أصابعه) من يديه ورجليه بتشبيك يديه

الرجل والمرأه قال سم على حج ان هذا عرض على م بعد كلام القفال فرجع اليه (قوله متأخر عن مسح
 الرأس) حتى لو ابتدأ مسح العمامة ثم مسح جزاً من رأسه لا يكون آتيا بالسنة ولكن يسقط الفرض بما فعله قال الشيخ عميرة
 قوله كل بالمسح الخ اظاها ان حكمها كالرأس من الاستعمال برفع اليد في المرة الاولى فلو مسح بعض رأسه ورفع يده ثم أعادها
 على العمامة لتكميل المسح صار الماء مستعملا بانفصاله عن الرأس وهذا ظاهر ولكن يغفل عنه كثير اعند التكميل على العمامة
 ثم ذلك القدر الممسوح من الرأس هل يمسح ما يحاذيه من العمامة ظاهر العبارة لا انتهى أى لانه المفهوم من التكميل (قوله)
 اما هو فلا يؤدى الخ) خلافاً للخطيب على الغاية ومنه في حج (قوله بتشبيك يديه) بان يدخل أصابع إحدى يديه في أصابع
 الاخرى سواه في ذلك وضع إحدى راحتين على الاخرى أو فعل غير ذلك ونقل عن شيخنا الشوبرى انه يضع بطن يده اليسرى
 على ظهر اليمنى ويخلل أصابعه ثم يضع بطن اليمنى على ظهر اليسرى ويفعل كذلك اه (أقول) ولعل هذا منه مجرد تصوير
 المدار على تحقق وصول الماء الى ما بين الاصابع وهو يحصل بغير ذلك

تصوير أصل الحكم الذي قال فيه الجيلي صورته أن يقع في محل واحد فهذا الاستيعاب في مقابلة كلام الجيلي وقوله وكلام
الاصحاب أي في أصل الحكم بناء على ما فهمه عنهم الجيلي من تصويره بوقوع ما ذكر في محل واحد وقوله بقريته تعليمهم السابق
أي عشقة الاحترار هكذا افهم هذا المقام ولا تغتر بما وقع فيه من الخلف ذلك (قوله بحيث يجمع منه في دفعات ما يحس) لفظ
يحس بالحاء المهملة أي يدرك بالحس وعبارة شرح الارشاد للشهاب بن حجر ولو كان بمواضع متفرقة ولو اجتمع لرؤى لم يعف

(قوله اذ محل كراهة تشبيكهما) على انه قد يقال لو سلم انه مكروه مطلقا لا يشك لان ما هو المطلوب بخصوصه فيكون
مستثنى من اطلاق الكراهة (قوله فيمن كان بالمسجد الخ) ظاهره انه لا يكره اذا كان خارج المسجد ينتظرها وهو خلاف
ما صرح به في صلاة الجمعة حيث قال ويكره أيضا تشبيك الاصابع والعبث حال الذهاب للصلاة وان لم تكن جمعة وانتظارها
اها فان مقتضاه انه يكره في انتظارها وان لم يكن بمسجد (قوله ويخلل بخنصر يده اليسرى) قال امام الحرمين اليسرى واليمنى
في ذلك سواء قال في التحقيق وهو المختار قال في شرح المهذب وهو الراجح المختار اه عقلت هو ضعيف أو يقال سواء باعتبار
أصل السنة (قوله حرم فتقها) أي وعليه فلو فتقها بعد الوضوء هل يجب غسل ما ظهر أم لا لانها بمنزلة ما خلقت كذلك اصالة
فيه نظروا الا قرب الثاني ويحتمل وجوبه كما لو تدلت جلدة والتصقت بالاعد و صار يخشى من فتقها من الساعد محذور تيم
فانها اذا فتقت بعد الغسل وجب غسل ما ظهر لعروض الالتصاق وهذا هو الاقرب (قوله على اليسار) أي فلو قدم اليسار على
اليمن أو غسلها معا كره (قوله من باب التكريم الخ) ويلحق به ما لا تكرمة فيه ولا اهانته كما مر اه ج وتقدم في الشرح في
آداب الخلاء عن المجموع ما يقتضي خلافه (قوله فيطهران معا) أي فلو بدأ باليمين ١٣٧ فجوز في شرح الروض أخذ كراهته

من عبارته لا كرهه فرض
الكلام في الترتيب أعم
من البداءة باليمين وذ كر
م ران في ذلك تردد أو مال
لعدم الكراهة فليراجع
اه سم على منهج (قوله
في المتن واطالة غرته الخ)
قال الاسنوي كلامه يدل
على انه يشترط اتصالها
بالواجب وانه ان شاء قدمها
وان شا- قدمه اه عميرة

اذ محل كراهة تشبيكهما فيمن كان بالمسجد ينتظر الصلاة وفي رجلية بأن يبتدئ بخنصر
الرجل اليمنى ويختم بخنصر الرجل اليسرى ويخلل بخنصر يده اليسرى من أسفل رجلية ولو
كانت أصابعه ملتفة بحيث لا يصل الماء اليها الا بالتقليل ونحوه وجب أو ملصقة حرم فتقها
لانه تعذيب بلا ضرورة أي ان خاف محذور تيم فيما يظهر أخذ من العلة (و) من سننه (تقديم
اليمين) على اليسار لا قطع ونحوه في جميع الاعضاء ونحوه في يديه ورجليه وان كان لا بس
خف فيما يظهر خلافان قال بمسحهما معا لانه صلى الله عليه وسلم كان يمسح يمينه في تنعله
وترجله أي تسريح شعره وطهوره وفي شأنه كله أي مما هو من باب التكريم كما كمال
وتنقابط وحلق نحو رأسه ولبس نحو نعل وثوب وتقليم ظفر وقص شارب ومما خفي ونحو
ذلك اما الكفان والخذان والاذنان لغير نحو الا قطع فيطهران معا (و) من سننه (اطالة غرته)
لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم أنتم الغر المحجلون يوم القيامة فمن استطاع منكم

١٨ نهاية ل وظاهر ان محله فيما لو قدمها على غسل الوجه حيث سبقت نية معند بها كان نوى عند المضمة
وانفصل بما فعله جزء من الشفتين فان النية صحيحة والغسل لاغ ان لم يقصد الوجه وان قصده اعتد به وفي الحالين لو غسل بعد
المضمة صفحتي العنق ثم الوجه أجزأه ذلك لان الغرة في هذه الحالة متأخرة عن البية (قوله الغر المحجلون الخ) وفي رواية ان
أمتي يدعون بضم أوله أي ينادون أو يسمون قال الراغب الداء كالنداء لكن النداء قد يقال اذا قيل يا من غير ان ينضم اليه
الاسم والدعاء لا يكاد يقال الا اذا كان معه الاسم نحو يا فلان وقد يستعمل كل منهما محل الآخر ويستعمل استعمال التسمية
كدعوت ابني زيدا أي سميتاه مناوى عند شرح الرواية المذكورة وذ كر أيضا في محل بعد دعائه شرح رواية مسلم في
مثل الرواية المذكورة مانصه وظاهر قوله من اسباب الوضوء ان هذه السمانات تكون لمن توضع في الدنيا وفيه رد لما نقله
القاسبي المالكي في شرح الرسالة ان الغرة والتججيل لهذه الامة من توضع منهم ومن لا كما يقال لهم أهل القبلة من صلى منهم
ومن لا انتهى وقال شيخ الاسلام في شرح البخاري ولا تحصل الغرة والتججيل الا لمن توضع بالفعل امام من لم يتوضأ فلا يحصل له
اه ومن نقل عنه خلاف ذلك فقد أخطأ لانه قول للزناقي المالكي لا للشيخ وينبغي على قول الشيخ ان ذلك خاص بمن توضع
حال حياته كما أشعر تعبيره بتوضأ وقضيته ان من مات من أولاد المسلمين طافا لم يتفق له وضوء لم يأت كذلك ويحتمل خلافه
لان تركه الوضوء كان معذورا فيه فلا يدخل من وضأه الغاسل وبقي أيضا ما لو تيمم ولم يتوضأ هل يحصل له ذلك أم لا فيه نظر
وينبغي الاول لاقامة الشارع له مقام الوضوء فليراجع

عنه كما صرح به الغزالي وغيره انتهت فاستفيد منها ان يحبس بالضميمة التي قد انما وان اليعنى المهم في عبارة الشارح منهم الغزالي وان قول الشارح بحيث يجمع منه في دفعات فيه مساهلة في التعبير وفي بعض نسخ الشارح بدل يحبس بنفس وهو غير صواب كما علم وقد يتوقف في تصور ما ذكر على النسخة الاولى من جهة انه اذا جع ما يحبس الى ما لا يحبس لا بد وان يحبس فيرجع

(قوله فليطل غترته وتجهيله) وتسبب اطالتهما في التيمم ايضا كما سيأتي في بابه وعبارة ثم عطفا الى ما بين والغرة والتجهيل ولا يناقشه ما في الحديث من التعليل بقوله من آثار الوضوء لانه للغالب وما خرج بحجج الغالب لا مفهوما له (قوله في وجهه بياض) وقيد بعضهم بكونه في جهته وكونه فوق الدرهم وعبارة المباح والغرة في الجهة بياض فوق الدرهم (قوله الزائد على الواجب) ومن الواجب ما لا يتم الواجب الا به فلا طالة غسل ما زاد على ذلك (قوله وهي التتابع) يخرج المعية فليتمامل فيها سم على جملة قات الظاهر حصول الموالاة لان هذا مع ما قبله كما ثم ما في زمان واحد لعدم تداخل فاصل بينهما ومعلوم ان هذا في عضوين لا ترتيب بينهما (قوله قبل جفاف الاول) ١٣٨ لو مسح الرأس ثم الاذنين ثم غسل الرجلين وكان المتخلل بين

مسح الرأس وغسل الرجلين
لو لم يفرض اشتماله على
مسح الاذنين لجف الرأس
وبواسطته لم يحصل الجفاف
للاذنين لو قدر غسلهما
قبل غسل الرجلين فهل يمنع
ذلك من الموالاة أولا فيه
نظر ولا يبعد الثاني كالأول
غسل وجهه ثلاثا وكان
يحيث لو اقتصر على الأولى
حصل الجفاف بينه وبين
اليدين ولما غسل الثالثة لم
يجف محلها وقتل حصول
الموالاة وفي شرح البهجة
واذا غسل ثلاثا فالعبارة
بالاخيرة قال سم عليه
هل يشترط الولاء بينهما

فليطل غترته وتجهيله ومعنى غترته الجبين بيض الوجوه واليدين والرجلين كما فرس الاغرو وهو الذي في وجهه بياض والتجهيل وهو الذي قوامه بيض والاطالة فيها غسل الزائد على الواجب من الوجه من جميع جوانبه وغايتها غسل صفحتي العنق مع مقدمة الرأس (و) اطالة (تجهيله) بغسل زائد عن الواجب من اليدين والرجلين من جميع الجوانب وغايتها استئصال العضدين والساقين وعلم مما تقرر ان كلا من الغرة والتجهيل شامل لمحل الغسل الواجب والمستنون ولا فرق في سن تطويلهما بين بقائه محل الفرض وسقوطه لان الميسور لا يستند بالمعسور خلافا للامام (و) من سننه (الموالاة) وهي التتابع بحيث يغسل العضو الثاني قبل جفاف الاول مع اعتدال الزمان والمزاج والهواء ويقدر الممسوح مغسولا وقد يجب الولاء لضيق وقت وفي وضوء نحو ساس (وأوجبها القديم) نظيره صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي وفي ظهر قدميه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء فأمره ان يعيد الوضوء وأجيب بضغف الخبر ودليل الاول انه صلى الله عليه وسلم توضأ في السوق فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه فدمى الى جوارحه فأقى المسجد يسبح على خفيه وصلى قال الشافعي وبينهما تفريق كثير وصح عن ابن عمر انهم يفرقون ولم ينكروا أحد عليه ولا نعاء عبادة لا يبطئها التفريق اليسير فكذلك الكثير كالخروج وحمل الخلاف حيث لا عذر مع الطول امام مع العذر فلا يضرك قطعها او الما السير فبالاجماع (و) من سننه (ترك الاستعانة) بصب الماء عليه من غير عذر لانها تفرقه لا يليق به ان المتعب فينبى خلاف الاولى كما اقتضاه كلامه لا مكرهه وفي احضار الماء مباحة وفي غسل الاعضاء من غير عذر مكرهه وتجب على عاجز ولو باجرة مثل وجدها فاضلة عما يعتبر في الفطرة في الاول - قال الزرعي

وينبغي

وبين الثانية وبين الثالثة والاولى حتى لو لم يوال بين الاولى والثانية والى بين

الثالثة والعضو الذي بعده لم تحصل سنة الموالاة فيه نظروا لعل الاشتراط أقرب بل لا يتجه غيره (قوله والزاج) قال في المصباح مزاج الجسد بالكسر طبائعه التي يألف منها (قوله وأوجبها القديم) لم يقل والموالاة في الجسد ويدو يعلم منه ان القدم خلافه اعلم لانه لو قال ذلك لم يعلم ما يقول به القديم أهو الاباحة أو الوضوء أو غيرها وكان الظاهر منه ان الاتساق في القدم (قوله بصب الماء عليه الخ) وينبغي أن يكون من ذلك الوضوء من الحنفية لانهم اعادة للاستعمال على هذا الوجه بحيث لا يمانى الاستعمال منها على غيره فليس المقصود منها مجرد الترفه بل يترتب على الوضوء منها الخروج من خلاف من منع الوضوء من الفساق الصغيرة ونظافة من في الغالب عن ماء غيرهما (قوله عما يمتد في الفطرة الخ) فضيحه وجوب تقديم الاخر على الدين لان المعتمد عنده ان الدين لا يمنع من وجوب الفطرة وفي الدمري ما نصه ان وجدها فاضلة عن كفايته ونماية من تلزمه كفايته يومه وليتة وقضاء دينه وهو الموافق لما في المنهج وغيره من تقديم الدين على زكاه الفطر ويؤيده ما دلوه في انتجهم من انه لو احتاج في قضاء دينه الى عن الماء تيمم فقدموا الدين على استعمال الماء فقبضه ان يقدم هذا على الاخر (قوله في الاوجه) أي والاصل بالتيمم وأعاد اه شرح الارشاد لشيخنا قم

حاصل القصد الى عدم العفو عند التعدد مطلقا (قوله مما لا يعني عنه) تقييد للدم ونحوه أي يسير الدم ونحوه الكائن ذلك مما لا يعني عنه كالمغاط وليس بيان له لان من شأن الدم العفو عن يديه (قوله لم يضعه في الماء عبثا) أي ولم يغيره كما سيأتي له في باب النجاسة (قوله ويظهر بالجري بعد هاوتكون في حكم غسالة النجاسة) أي بالنسبة لغير ما تجرى عليه من أجزاء النهر فلا يصح ما رفع حدث ولا ازاله تخيبت آخراما بالنسبة لما تجرى عليه من أجزاء النهر فلا ما دامت وارودة كما هو ظاهر والا فلو

(قوله أي في عدم كراهتها) أي بان قلنا خلاف الاولى أو مباحة وقوله ليخرج الكافر الخ مقتضاه ان امانة الكافر مكروهة مطلقا عنده وفيما ذكر عنه تأمل فليحذر (قوله ليخرج الكافر ونحوه) كالمجنون (قوله كان كطلبها) أي فيكون خلاف الاولى (قوله ينقض) من باب نصر (قوله هبوب ريح تنجس) هو شامل لما اذا غلب على ظنه حصول النجاسة ويوجهه بأن التضخم بالنجاسة انما يحرم اذا كان بفعله عبثا وما هذا فليس من فعله وان قدر على دفعه نعم ينبغي وجوبه اذا ضاق الوقت أو لم يكن ثم ما يغسل به وقد دخل الوقت (قوله لا النشف) هو يسكون الشين وفعله نشف من باب فهم وقوله بمعنى الشرب قال في المختار يقال نشف الثوب العرق ونشف الحوض الماء شربه وبابه فهم أيضا ١٣٩ (قوله وبقي من سنن الوضوء الخ) ومنها ترك

الكلام وفي فتاوى شيخ الاسلام انه سئل هل يشرع المسلم على المشتغل بالوضوء وليس له الرد أولا فاجاب بأن الظاهر انه يشرع السلام عليه ويجب عليه الرد اه وهذا بخلاف المشتغل بالغسل لا يشرع السلام عليه لان من شأنه انه قد ينكشف منه ما يستضي من الاطلاع عليه فلا تليق مخاطبته حينئذ اه قب (قوله ويقول بعده) عبارة حج بعده أي عقب الوضوء بحيث لا يطول بينهما فاصل عرفا فيما يظهر ثم رأيت بعضهم قال ويقول قورا قبل ان يتكلم اه ولعله بيان للاكمل اه وهو

وينبغي أي في عدم كراهتها ان يكون المعين أهلا للعبادة ليخرج الكافر ونحوه انتهى واطلاقهم بخالفه وتعبيره بالاستعانة جري على الغالب على ان السنين ترد لغير الطلب كما مستحجر الطير أي صار حجر افلاؤه عانه غيره مع قدرته وهو ساكت متمكن من منعه كان كطلبها (و) من سننه ترك (النقض) لانه يشبه التبري من العبادة فهو خلاف الاولى كما اقتضاه كلامه وحكمه في التحقيق خلافا للروضة من كونه مباحا وللشرحين من كراهته (وكذا التنشيف) بالرفع بخطه أي تركه من بلل ماء وضوئه بلا عذر فهو خلاف الاولى (في الاصح) لما صح من انه صلى الله عليه وسلم أتى بمسحيديل بعد غسله من الجنابة فردده وجعل ينفض الماء بيده ولا دليل فيه لا باحة النقص لاحتمال كونه فعله بيانا للجواز والثاني انه مباح واختاره في شرح مسلم والثالث مكرهه والتعبير بالتنشيف لا يقتضي ان المسنون تركه انما هو المبالغة فيه خلافا لمن توهه اذ هو كما في القاموس اخذ الماء بخرقه اما اذا كان ثم عذرا فلا يسن تركه بل يتأكد سننه كان خرج بعد وضوئه في هبوب ريح تنجس أو آلمه شدة نحو برد وسياق ان الميت يسن تنشيفه والتعبير بالتنشيف هذا هو المناسب لا النشف لما مر أن الاول اخذ الماء بخرقه واما الثاني بمعنى الشرب فلا يظهر هنا الا بنوع تكاف وبقي من سنن الوضوء أشياء كثيرة ذكر في المطولات وأشار الى بعضها فقال (ويقول بعده) أي بعد فراغ وضوئه مستقبلا القبلة رافعا يديه الى السماء (أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) لخبر من توضحا فقال أشهد أن لا اله الا الله الخ ففتح له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء (اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين) رواه الترمذي (سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا اله الا أنت أستغفرك وأتوب اليك) لخبر من توضحا فقال سبحانك اللهم وبحمدك الخ

صريح في انه متى طال الفصل عرفا لا يأتي به كما لا يأتي بسنة الوضوء ونقل بالدرس عن الشمس الرملة انه يأتي به ما لم يحدث وان طال الفصل وان سنة الوضوء كذلك لكنه قال في صلاة النفل بعد قول المصنف ويخرج النوعان بخروج وقت الفرض مانصه وهل تفوت سنة الوضوء بالاعراض عنها كما يحتمل بعضهم ورفق بينهما وبين الضمى فانه لا يفوت طلبها وان فعل بعضه في الوقت قاصدا الاعراض عن باقيها بل يستحب قضاؤه أو بالحدث كما جرى عليه بعضهم أو بطول الفصل عرفا احتمالات أوجهها ثالثها كما يدل عليه قول المصنف في روضته ويستحب لمن توضحا ان يصلي عقبه (قوله رافعا يديه) أي كهيئة الداعي حتى عند قوله أشهد أن لا اله الا الله ولا يقيم السبابة خلافا لما يفعله ضعفة الطلبة من مجاوري الجامع الازهر (قوله أبواب الجنة الثمانية) أي اكرامه والا فلو علم انه لا يدخل الا من واحد فقط وهو ما سبق في علمه سبحانه وتعالى دخوله منه وظاهره ان ذلك يحصل لمن فعله ولو مرة واحدة في عمره ولا مانع منه (قوله وبحمدك) رواه زائدة فالكل جملة واحدة أو عاطفة أي وبحمدك سبحانك حج (قوله أستغفرك) في تنبيهه معنى أستغفرك أطلب منك المغفرة أي ستر ما صدر مني من نقص نحووه فهي لا تستدعي

حكمنا عليها بالاستعمال مطلقا مجردا وروها على محمل جرية النجاسة كنا نحكم عليها بالنجاسة إذا امرت على محمل ثان مرتت عليه النجاسة أذ المستعمل لا يدفع النجاسة عن نفسه وكان ما بعدهما يظهر محلها ويصير مستعملا فإذا انتقل إلى محل آخر تنجس وهكذا قد بر (قوله وبعم أوله) أي مع النون فقط كما في القاموس (قوله بأنها تسع) في العبارة تساهل والافليس في الكلام

سبق ذنب خلافتن زعمه وظاهر كلامهم نذب وأتوب إليك ولو لم يغير مبتلس بالتوبة واستشكل بأنه كذب ويجب أن خبر بمعنى الانشاء أي أسألك أن تتوب علي أو باق على خبريته والمعنى أنه بصورة التائب الخاضع للدليل ويأتي في وجهته وجهي ونخش لك سعي ما يوافق بعض ذلك اه حجج وفائدة من قرأ في أثر وضوئه أنا أنزلناه في ليلة القدر مرة واحدة كان من الصديقين ومن قرأها مرتين كتب في ديوان الشهداء ومن قرأها ثلاثا حشره الله محشر الانبياء فرعن أنس قال السيوطي فيه أبو عبيدة مجهول اه من المجموع الفائق من حديث خبر الخلائق للناوي ثم رأيت في حجج هنامانصة ويسن أن يقول عقبه وصلى الله على سيدنا محمد وآل محمد ويقرأ ١٤٠ أنا أنزلناه أي ثلاثا كما هو القياس ثم رأيت بعض الأئمة صرح بذلك اه

ويسن بعد قراءة السورة المذكورة أن يقول اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي في داري وبارك لي في رزقي ولا تقتني بجازيت عني اه سيوطي في بعض مؤلفاته ويسن أن يأتي بجميع هذا ثلاثا كما هو مستقبل القبلة بصدوره وإفعا يديه وبصره ولو نحو أعني اه حجج كما ين امرار الموسى على الرأس الذي لا شعر به (قوله كتب برق الخ) أي ويتعد ذلك بتعدد الوضوء لأن الفضل لا حجر عليه (قوله دعاء الاعضاء) قضيته أن هذه الادعية كلها في المحرور عبارة المحلى تفيد أن دعاء

كتب برق ثم طبع بطابع فلم يكسر إلى يوم القيامة والرق بفتح الراء والطابع بفتح الباء وكسرهما هو الخاتم ومعنى لم يكسر لم يتطرق إليه ابطال واعتذر عن حذف دعاء الاعضاء بقوله (وحذف) بالمعجزة أي أسقطت (دعاء الاعضاء) وهو أن يقول عند غسل كفيه اللهم احفظ يدي عن معاصيك كلها وعند المضمضة اللهم أعني على ذكرك وشكرك وعند الاستنشاق اللهم أرحنى رائحة الجنة وعند غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل اليد اليمنى اللهم أعطني كتابي بيمينى وحاسبني حسابا يسيرا وعند غسل اليسرى اللهم لا تعطني كتابي بشمالى ولا من وراء ظهري وعند مسح الرأس اللهم حرّم شعري وبشري على النار وعند مسح الأذنين اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه وعند غسل رجليه اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الأقدام (اذلا أصله) في كتب الحديث وإن كان الرافعي قد عده في المحرر والشرح من سننه قال المصنف في ذكره وتفتحه لم يجزئ فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم وأفاد الشارح أنه فات الرافعي والنووي أنه روى عنه صلى الله عليه وسلم من طرق في تاريخ ابن حبان وغيره وإن كانت ضعيفة للعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ولهذا اعتمدوا الدرجة الله تعالى استحبابه وأفتى به وباستحبابه أيضا عقب الغسل كالوضوء ولو مجددا ويتجه إلحاق التيمم به على ما يأتي فيه ونفى المصنف أصله باعتبار الصحة أما باعتبار وروده من الطرق المتقدمة فاعلم لم يثبت عنده ذلك أو لم يستضره حينئذ واعلم أن شرط العمل بالحديث الضعيف عدم شدة ضعفه وإن يدخل تحت أصل عام وإن لا يمتد سنينته بذلك الحديث وفي هذا الشرط الأخير نظر لا يخفى

باب مسح الخف

الكفين والمضمضة والاستنشاق والادنين ليس فيه إلا أن يقال أراد دعاء الاعضاء لا بقيد كونه في المحرور مراده (قوله وحاسبني) لا يشكل هذا بان فيه طلب الحساب مع أن عدمه أسهل للنفس فكان اللائق طلب عدمه كادل عليه الكتاب والسنة من تحقق الحساب وإن اختلفا في الناس الغناء هو بالشدة والسهولة فكان طلب عدمه بالسكينة طلبا لمبادل الدليل على خلافه فليراجع (قوله اللهم حرّم شعري الخ) زاد في شرح البهجة وأظنني تحت عرشك يوم لا ظل الا ظلك (قوله وباستحبابه) أي باستحباب الذكر الوارد به الموضوع وهو أشهد أن لا إله الا الله الخ (قوله شرط العمل بالحديث الضعيف الخ) أي سواء كان العامل به ممن يقتدى به أم لا بل قد يقال يتأكد في حق المقتدى به ليكون فعله سبيلا لإفادة غيره الحكم المستفاد من ذلك الحديث باب المسح على الخف مسح الخف هو من خصوصيات هذه الامة كما ذكره سم على أبي شعاع وانظر مشروعية المسح في أي زمن كانت ويؤخذ من جعلهم قراءة الجرف في قوله تعالى وأرجلكم دليلا على المسح أن مشروعيه كانت مع الوضوء فليراجع ثم رأيت في بعض شروح المتناهي ما نصه وشرع المسح في السنة التاسعة من الهجرة ولم يكن منسوجا بآية المساعدة فيه ثبت أنه عليه السلام مسح على الخفين بقبول قال العلامة ابن العماد ونزل المساعدة كان قبل ذلك عدد كثيرة

متعلق لهذا الظرف (قوله أي طهور) أي لقول المصنف لا شيء وتطهر بما ظن طهارته (قوله أي بماء نجس) أي ليخرج نحو البول الذي يشمله تعبير المصنف (قوله أي و تراب طاهر) أن أراد الطاهر بالمعنى الشامل للمستعمل فلأن تقول ما قأئدة

(قوله مراده به الجنس) غرضه منه دفع ما أورد في المتن من أنه يقتضي أنه يكفي غسل أحدهما ومسح الآخر فكان الأولى أن يعبر بالجنس لكن قد يقال كون المراد الجنس لا يدفع هذا الإيهام لأن الجنس كما يتحقق في ضمن الكل يتحقق في ضمن واحدة منهما فالأولى حمل على العهد أي الخلف المهود شرعا وهو الائتلاف (قوله مخيرا الخ) تعبيره بما ذكر قد يشعر بأنه من الواجب المخير وجرى عليه بعضهم والمختار أنه ليس منه لأن شرط الواجب المخير أن لا يكون بين شيئين أحدهما أصل والاخر بدل (قوله البجلي) بفتح الباء وفتح الجيم منسوب إلى بجليته بفتح الباء وكسر الجيم والنسب إليها بفتح الياء حملا على نظائره أه جامع الأصول لابن الأثير (قوله بعد نزول الخ) أي بل كان في آخر حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه أسلم قبل وفاته بأربعين يوما فيما يقال كذا في جامع الأصول لكن في الإصابة جزم ابن عبد البر عنه أي عن جرير أنه أسلم قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بأربعين يوما وهو غلط في الصحيحين عنه ١٤١ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له استنصت

الناس في حجة الوداع (قوله حدثني سبعون الخ) عبارة حج على الثمائل في باب ما جاء في خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم نصها وفيه جواز مسح الخفين وهو إجماع من يعتمد به ثم قال وقد روى المسح عليهما نحو ثمانين صحابيا أه (قلت) ولا منافاة بينه وبين ما هنا لأن ما هنا في خصوص رواية الحسن البصري وما في شرح الثمائل ليس مقيدا بأحد على أن نحو الثمانين معناه ما يقرب منها وهو صادق بالسبعين (قوله

مراده به الجنس) لأنه لو أراد أن يغسل رجلا ومسح على الآخر كان مجتمعا ولما كان المتوضي مخيرا بين غسل رجليه ومسح على الخفين ناسب أن يذكره عقب الوضوء وذكره في الروضة كالرافعي عقب التيمم لأنهما مصححان يجوزان الإقدام على الصلاة ونحوها والأصل في مشروعيته أخبار من أخبر جرير بن عبد الله البجلي أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بال ثم توضأ ومسح على خفيه قال الترمذي وكان يعجبهم حديث جرير لأن إسلامه كان بعد نزول المائدة أي فلا يكون الأمر الوارد فيها بغسل الرجلين ناسخا للمسح كإذهب إليه بعض الصحابة قال ابن المنذر وروينا عن الحسن البصري أنه قال حدثني سبعون من الصحابة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخلف ولأن الحاجة إلى دفع الحر والبرد داعية إلى لبسه ونزعه لكل وضوء يشق فجور المسح عليه واستدل عليه بعضهم بقراءة الجفر في أرجلكم ومصحه رافع للحدث لا مبيح ولا بد لجوازه من لبسهما فلا لبس خفافي أحدهما بالشرط ليمسح عليهما ويغسل الأخرى لم يجوز كما تقدم وفي معناه ما إذا لبسهما وأراد غسل أحدهما في الخلف والمسح في الأخرى فلا ولم يكن له الأرجل واحدة جاز المسح على خفها ولو بقيت من الرجل الأخرى بقية فلا بد من مسحها بجوز المسح عليه ولو كانت إحدى رجليه عليه عليه بحيث لا يجب غسلها فلبس الخلف في الصحبة لم يجوز المسح عليه لأنه يجب التيمم عن الرجل العلية فهي كالصحبة ثم انظر في شرطه وكيفيته وحكمه وقد شرع في بيانها فقال (يجوز في الوضوء) ولو جحدوا أن لم يحدث بعد اللبس

ولأن الحاجة الخ) عطف على أخبار من حيث المعنى فكانه قال وهو مشروع لاخبار ولأن الخ (قوله رافع للحدث الخ) أي على الأصح في الزوائد خلافا لما دل عليه كلام الراعي وانظر ما عر هذا الخلاف ويمكن أن يقال من فوائده ما مر من أنه لو غسل رجليه في الخفين بعد مسحهما هل يصير الماء مستعملا أم لا أن قلنا أنه مبيح صار مستعملا لرفع الحدث أو رافع لم يصير مستعملا لارتفاع الحدث قبل استعماله وهو المعتمد أي بخف يجوز الخ (قوله فلا ولم يكن له الأرجل واحدة جاز المسح على خفها) يفرع على لو كان له أزيد من رجلين فينبغي أنه لا بد من أن يلبس في كل واحدة خفا ومن مسح كل خف لأن المسح طهارة الرجل فلا بد من تعدد المسح بتعدد الأرجل فلو كان بعضها زائدا فان تميز فلا عبرة به نعم أن توقف الخلف في الأصلية على إدخال الزائدة معها فيه لم يجب مسح الخلف على الزائدة ولا يكفي عن مسح الخلف على الأصلية والأولاد من اللبس فيها ومن مسحهما وهذا كله ظاهر فليتأمل وليراجع لكن أن كان المراد إدخاله ما في محل واحد لم يظهر لذلك أثر في المسح إلا أن تصور مسح أعلى أحدهما دون الأخرى سم على منهج (أقول) قياس ما مره في الوضوء أن محل ذلك حيث لم يكن الزائد على سمت الأصلية والأوجب إفراده بخف حيث أمكن والأدخله أو مسح على كل منهما (قوله فلا بد من سترها) أي لجواز المسح عليهما (قوله بما يجوز المسح عليه) أي بخف يجوز الخ

الاجتهاد بين المستعمل والنجس من التراب وان اراد به الطهور فلا حاجة الى قوله بعد أو تراب مستعمل بظهور لان كلام من المستعمل والنجس ضد لظهور (قوله واقصر على الماء) أي ولم يذكر معه التراب مع اشتراكه معه في الطهورية فليس مكررا

(قوله السابق) أي في تحرير وأما ما رواه الحسن البصري فليس فيه ما يدل على خصوص الوضوء (قوله اشارة الى انه الخ) أي لان المتبادر من الجواز المستوي الطرفين فلا ينافي ان الجواز يطلق على ما قبل الحرام فيصدق لذلك كله (قوله والى ان الغسل الخ) يتأمل وجه الاشارة لافضلية الغسل من الجواز فان المتبادر منه الاباحة وهي لا تدل على افضلية غيرها الا ان يقال لما ذكر فيما مر وجوب الغسل دل على انه الاصل فذكر الجواز في مقابلته يشعر بمخالفته الاصل وهو يشعر بأنه مفضل بالنسبة للغسل لاصلته (قوله رغبة عن السنة) أي بأن أعرض عن السنة لجردان في الغسل تنظيلا للملاحظة انه أفضل فلا يقال الرغبة عن السنة قد تؤدي الى الكفر لان ذلك محله ان كرهها من حيث نسبتها للرسول صلى الله عليه وسلم (قوله لنصوم عارض) وهذا جواب عما قيل اذا شئت في الجواز فكيف يقال الافضل المسح (قوله لا من حيث عدم علمه جوازه) أي والا فلا يكون المسح باطلا لعدم ١٤٢ جزمه بالنية (قوله أو وجد في نفسه الخ) قال حج ما حاصله هذه يعني عنها

قوله رغبة عن السنة لان معنى التردد رغبة أن يتركه لا يثار الغسل عليه لا من حيث كونه أفضل سواء أوجد في نفسه كراهته عند غسل رجليه ووجد رد الايدوب يحسبه أو ضاق الوقت ولو اشتغل بالغسل نخرج الوقت أو خشي ان يرفع الامام رأسه من الركوع الثاني في الجمعة أو تعين عليه الصلاة على صمت وخيف ان يجاره لو غسل أو كان لا لبس الخف بشرطه محدثا ودخل الوقت وعنده ما يكفي المسح فقط بخلاف ما لو أرفقه الحدث وهو منظره معه ما يكفيه لو مسح ولا يكفيه لو غسل فانه لا يجب عليه لبس الخف ليه مسحه عليه ما فيه من احداث فعل زائد قد يشق عليه ولان في صورة الادامة تعلق به وجوب الطهارة وهو قادر على اداء طهارته وحبب عليه بالماء باستصحاب حاله هو عليها وفي صورة اللبس لم تجب عليه الطهارة اذ الحدث لم يوجد فلا وجه لتكليفه ان يأتي بفعل مستأنف لاجل طهارته لم تجب بعد وخرج بالوصوء الغسل ولو مندوبا وازالة النجاسة (للقيم) ولو عاصيا باقامته وللمسافر سهرا غير مرخص للتعذر (يوما وليلة) لخبر ابن حبان انه صلى الله عليه وسلم ارخص للمسافر ثلاثة أيام وللباين وللقيم (يوما وليلة) اذا ظهر فليس خفيه ان يمسح عليهما (وللمسافر) سهرا قصر (ثلاثة أيام لباليها) ولو ذهابا وليا للحدث المسافر سواء أتقدم بعض الايام أم تأخر ولو

قوله رغبة عن السنة لان معنى التردد رغبة أن يتركه لا يثار الغسل عليه لا من حيث كونه أفضل سواء أوجد في نفسه كراهته عند غسل رجليه ووجد رد الايدوب يحسبه أو ضاق الوقت ولو اشتغل بالغسل نخرج الوقت أو خشي ان يرفع الامام رأسه من الركوع الثاني في الجمعة أو تعين عليه الصلاة على صمت وخيف ان يجاره لو غسل أو كان لا لبس الخف بشرطه محدثا ودخل الوقت وعنده ما يكفي المسح فقط بخلاف ما لو أرفقه الحدث وهو منظره معه ما يكفيه لو مسح ولا يكفيه لو غسل فانه لا يجب عليه لبس الخف ليه مسحه عليه ما فيه من احداث فعل زائد قد يشق عليه ولان في صورة الادامة تعلق به وجوب الطهارة وهو قادر على اداء طهارته وحبب عليه بالماء باستصحاب حاله هو عليها وفي صورة اللبس لم تجب عليه الطهارة اذ الحدث لم يوجد فلا وجه لتكليفه ان يأتي بفعل مستأنف لاجل طهارته لم تجب بعد وخرج بالوصوء الغسل ولو مندوبا وازالة النجاسة (للقيم) ولو عاصيا باقامته وللمسافر سهرا غير مرخص للتعذر (يوما وليلة) لخبر ابن حبان انه صلى الله عليه وسلم ارخص للمسافر ثلاثة أيام وللباين وللقيم (يوما وليلة) اذا ظهر فليس خفيه ان يمسح عليهما (وللمسافر) سهرا قصر (ثلاثة أيام لباليها) ولو ذهابا وليا للحدث المسافر سواء أتقدم بعض الايام أم تأخر ولو

عليه من امتناع اللبس لذاته ولم يذكر للكرهه مثلا ولعسله لعدم وجوده (قوله أو انقاد أسير) معطوف على قوله عرفة سم على جملة وقال حج وجعله بعضهم هنا أفضل لا واجبا عليه - حدث على مجرد خوف من غير ظن لكن سياق انه يجب البدار الى انقاد أسير رجي ولو على بعد وانه اذا رضى خراج الدرس من وثنه قدم الانقاد اه (قوله أو انصب ماؤه) مجرد تصوير والا فلو كان مامعه من الماء لا يفضل منه بعد مسح الرأس ما يكفي الغسل ومعه يرتد تعين عليه المسح به (قوله في الجمعة) أي وتعينت عليه فان كان مسافرا أو رقيقا فله من لا يلبس عليه الجمعة لم يجب كما هو ظاهر (قوله من احداث فعل) أي وهو لبس الخفين (قوله واراله السنة) أي ولا يكفي المسح بهما ولم يقل ولو مندوبا أو يؤخر الغاية عنهما فيقول ولو مندوبين لان الغسل المندوب ليس له حاله يكون فم او اجبا عليه غير المندوب وأما النجاسة المعقوفة عنها فهي مع توفر شروط العقوبة يعرض لها ما يصبرها واجبة الغسل كالخوف من حدثها بها لم تدع الضرورة اليه فلما كان التدب لغسله امعراضا للزوال لم يبنه عليه (قوله غير مرخص للتعذر) أي لا يكون تعذرا أو معصية أو مسافرا غير مقصده معلوم (قوله ولو ذهابا الخ) وصورة ذلك ان يقصد دخلا غير وطنه ناويا أن لا يتيم فيه وفي سم الى حج بقى ما لو سافر ذهابا فقط مثلا وكان فوق يوم وليلة ودون ثلاث اه (قلت) وحكمه انه يجمع الى اقامته حيث يسكنه

مع قوله وسكت عن الثياب الخ (قوله لان التطهير شرط الخ) لتعليل بخصوص ما في المتن مع قطع النظر عن المسائل التي زادها هو (قوله فوجب عند الاشتباه) اطلاق الوجوب هنا ينابيه ما يأتي عقبه من الجواز (قوله وجوباً) ان كان معمولاً لوجب
 - لزماً عليه الثاني وعبرة العباب الاجتهاد في الماء واجب ان اشتبه مطلق بمستعمل أو بمتنجس اذا دخل الوقت ولم يجد غيرها
 وتضييق ان ضاق والاختران انتهت (قوله وأما قول العلامة العراقي انه واجب مطلقاً) أي سواء أوجد متيقن الطهارة أو لا بدليل

مسافة قصر وأقام قبل الثلاثة والا كان طول سفره مع كونه لا يبلغ الثلاثة وهو مسافة قصر استوعبها كما يعلم ذلك من شرح
 قوله الا في لم يستوف مدة سفر (قوله كسلس) بكسر اللام لانه اسم لدائم الحدث (قوله لو بقي طهره) أي الذي لبس عليه
 (قوله الا النوافل) لو نوى في هذه الحالة استحابة فرص الصلاة هل تصح نيته أم لا فيه نظر والاقرب الثاني (قوله والطهر
 الكامل الخ) ظاهره وان قصر الفصل بين اعادة الفرض والطهر وهو كذلك لقول الشارح في التعليل لانه محدث الخ اما لو لم
 يصل به فرضا لقياس الاكتفاء بغسل الرجلين اذ لم يحصل له حدث بالنسبة لغيرهما وسياً في بعد قول المصنف ومن نزاع خفيه
 الخ ما يؤيده من قوله وشمل كلامه وضوء الخ ولكن يجب الموالاة بين نزاع الخف ١٤٣ وغسل المتقدمين لوجوبها في وضوء

صاحب الضرورة والمسح
 لما كان قائماً مقام الغسل
 اغتفرت مدته فلا تمد
 فاصلة بين مسح الرأس
 والغسل بعد نزاع الخف
 (قوله اما المتخيرة) محتريز
 ما فهم من قوله السابق
 وشمل اطلاقه دائم الحدث
 فان المتبادر منه انه لا يشمل
 المتخيرة (قوله فهي كغيرها)
 أي من دائم الحدث (قوله
 والمقيم لفقد الماء) أي اذا
 تيمم لفقد الماء ثم لبس
 الخفين ثم وجد الماء وأما
 اذا كان مرض فسيأتي
 في قوله ونكر الطهر ليشمل
 الخ (قوله كما علم محامراً) أي
 من ان الحدث اذا أطلق

أحدث في أثناء الليل أو النهار اعتبر بر قدر الماضي منه من الليلة الرابعة أو اليوم الرابع
 ويقاس بذلك اليوم واللييلة وشمل اطلاقه دائم الحدث كسلس بول فيجوز له المسح
 على الخف ويستفيد به ما يحل له لو بقي طهره وهو فرض ونوافل أو نوافل فقط فلو كان
 حدثه بعد فعله فرضاً لم يمسح الا لنوافل اذ مسحه مرتب على طهره وهو لا يفيده أكثر من
 ذلك فلو أراد أن يفعل فرضاً آخر وجب نزاع الخف والطهر الكامل لانه محدث بالنسبة
 الى ما زاد على فرض ونوافل مكانه لانه على حدث حقيقة فان طهره لا يرفع الحدث كما
 اما المتخيرة فلا نقل فيها ويحتمل أن لا يمسح لانهما تغتسل لكل فريضة ويحتمل أن يقال وهو
 الاوجه ان اغتسلت ولبست الخف فهي كغيرها وان كانت لا يسته قبل الغسل لم تمسح والمقيم
 لفقد الماء لا يمسح شيئاً اذا وجد الماء لان طهره لضرورة وقد زال بزوالها ومثله كل من دائم
 الحدث والمقيم لغير فقد الماء اذ اراد العذر وابتداء مدة المسح (من) غمام (الحدث) أي الاصغر
 كما علم محامراً (بعد لبس) لان وقت المسح يدخل بذلك فاعتبرت مدته منه فيمسح فيها ما يشاء
 من الصلوات اذ قبله لا يتصور جواز اسناد الصلاة الى المسح ولا معنى لوقت العبادة سوى
 الزمان الذي يجوز فعلها فيه كوقت الصلاة وغيرها ومن هنا يظهر ما قاله المحب الطبري وغيره
 انه لا بد من انتهاء الحدث فلا يحسب زمن استمراره الا أن يكون نوعاً كما أفق به والدرجة الله
 تعالى أخذ من تعليلهم السابق ومثله اللبس والمس ويجوز للابس الخف ان يجدد الوضوء
 قبل حدثه بل يستحب كغيره كأي المجموع وأهم كلام المصنف انه لو توضأ بعد حدثه وغسل
 رجليه في الخف ثم أحدث كان ابتداء مدته من حدثه الاول وهو كذلك وبه صرح الشيخ

انصرف للاصغر أما الاكبر وحده بان خرج منيه وهو متوضئ فلا تدخل به المدة لبقاء طهره فاذا أحدث حدثاً آخر دخلت
 المدة وقضية هذا الكلام ان خروج المتوضئ قبل دخول المدة لا يمنع من المسح اذا اراده بعد لانه لم يحدث ما يبطل المدة بعد دخوله
 وفيه نظر لان ما يوجب الغسل اذا طرأ بعد المدة أبطلها فالقياس انه يمنع من انعقادها (قوله لان وقت المسح) هذا التعليل
 يقتضي امتناع التجديد لكن سيأتي في كلامه جواز بل سنه فالمراد من التعليل وقت المسح ارفع للحدث فافادته بجوهر
 السؤال في الدرس عما لو ابتلى بالنقطة وصار زمن استبرائه نهياً أخذ من مناط ويلاهل تحسب المدة من فراع البول أو من آخر
 الاستبراء فيه نظر والظاهر الاول ويوجه بان الاستبراء انما شرع لئلا من عوده بعد انقطاعه فيث انقطع دخول وقت المسح
 لانه بتقدير عوده لو توضأ في زمن انقطاعه صح وضوءه نعم لو فرض اتصاله حسب من آخره (قوله أخذ من تعليلهم السابق)
 أي في قوله لان وقت المسح يدخل الخ (قوله ومثله) أي النوم واللبس والمس اقتصاره على ما ذكر من في انه اذا جن بعد لبس
 الخفين وقبل الحدث لا تحسب المدة الا من الافاقه أو حدث آخر وعبرة شئنا الحلبي ثم لا يخفى ان المراد بالحدث آخره ولو
 يوماً أو مساءً أو لمساءً عند جمع متأخرين منهم حج ومن آخره ان كان يوماً أو غائطاً أو رجماً أو جنوناً أو غماً ومن أوله ان كان يوماً

قوله ووجود متيقن لا يمنع وجوبه أى والصورة انه بعد دخول الوقت والا فالعراقي لا يسعه القول بالوجوب قبل دخول الوقت وان فهم عن الشارح انه أراد ذلك بقوله مطلقا حتى رتب عليه ما يأتي اذا علمت ذلك فلامحيد عما قاله العراقي وما قاله الشارح لا يلاقيه على ما فيه من المؤاخذات المعلومة لمن تأمله فلا تطيل بيانها (قوله مخاطب بكل منها لزوما) فيه ان مخاطب به في الكفارة المخيرة انما هو القدر المشترك الحاصل في فرد ما لكل فرد وفي حاشية شيخنا الجواب عنه بما لا يشفى (قوله وأما

أومسا أولمساعد الامام البلقيني في النوم فافتى به والد شيخنا وفاس عليه شيخنا المس والمس واختلف الكلام عنه في توجيه ذلك انتهى على محل وبقي ما لو تقارن المس وخروج الخارج هل تحسب المدة من انتهاء الاول أو من انتهاء الثاني فيه نظر والا قرب الاول لانه لو انفراد كان قاطعا للمدّة بل لو سبق ابتداء خروج البول مثلا ووجد المس قبل انقطاعه فينبغي أن يكون كذلك (قوله حتى انقضت المدة) أى ولو لم يمتعه عرض له السفر بعد (قوله حضرا) خرج ما لو حصل الحدث في الحضر ولم يمتعه فيه فانه ان مضت مدة الإقامة قبل السفر ١٤٤ وجب تجديد اللبس وان مضى يوم مثلا من غير مسح ثم سافر ومضت ليلة

من غير مسح له فله استيفاء مدة المسافرين وابتدائها من الحدث الذي في الحضر هكذا ظهر لي من كلامهم وهو واضح نهيت عليه ليعلم ولا يذهب الوهم الى خلافه شيخنا بهامش المحلى اه سم على مذهب وما ذكره مستفاد من قول الشيخ وعلم من اعتبار المسح ومن قوله أيضا ولو أحدث ولم يمسح حتى انقضت الخ (قوله والاوجب النزع) أى عند ارادة الصلاة (قوله لا عبرة بالحدث الخ) أى لا يضر في ذلك كون ابتداء المدة من الحدث كالسافر بعد دخول وقت الصلاة

أبو علي في شرح الفروع ولو أحدث ولم يمسح حتى انقضت المدة لم يجز المسح حتى يستأنف ليدا على طهارة (فان مسح) بعد حدثه ولو أحدث خفيه (حضرا ثم سافر) سفر قصر (أو عكس) أى مسح سافرا فاقام (لم يستوف مدة سفر) تعليلا للحضرة فيقتصر على مدة مقبلة في الاولى وكذا في الثانية ان أقام قبل مدته والاوجب النزع وعلم من اعتبار المسح انه لا عبرة بالحدث حضرا وان تلبس بالمدة ولا يعني وقت الصلاة حضرا وعصيانا انما هو بالتأخير لا بالسفر الذي به الرخصة (وشروطه) أى جواز مسح الخف أمور أحدها (ان يلبس بعد كمال طهر) من الحدثين للتحريم المار فلو غسل احدى رجليه وأدخلها الخف ثم غسل الاخرى لم يجز المسح بل سبيله نزع الاول ثم يدخلها لان ادخال الاول كان قبل كمال الطهارة ولو ابتداء اللبس وهو متطهر ثم أحدث قبل وصول الرجل الى قدم الخف لم يجز المسح لما تقرروا واجتمع عليه الحدثان فغسل أعضاء وضوئه عنهما أو عن الجنابة وقلنا بالاندراج ولبس الخف قبل غسل باقى بدنه لم يمسح عليه لكونه لبسه قبل كمال طهارته وقول المصنف كمال أراد به تائيدا كيدني مذهب المزني القائل بانه لو غسل رجلا وأدخلها فيه ثم الاخرى كذلك أجزاءه ولا احتمال توهم ارادة البعض ونكر الطهر ليشمل التيمم وحكمه انه ان كان لا عواز المساء لم يكن له المسح بل اذا وجد المساء لم يمسح نزع الوضوء الكامل وان كان لمرض ونحوه فحدث ثم تكاف الوضوء ليمسح فهو كدائم الحدث وقدموه هل تكافه المذكور جائز أم لا فيه تردد لا سنوى والا وحده فيه الحرمة ويستفاد ذلك من عبارة الجلال المحلى في شرح جمع الجوامع في الخاتمة بمسح الكتاب الاول الثاني أن يكون الخف صالحا كما ذكره بقوله (سائر محل فرضه) وهو الرجل

حضرا فانه يجوز قصرهما في السفر بخلاف ما لو شرع فيها قبل سفره قم (قوله وعصيانه) دفع به ما يقال انى المسح رخصة وهى لا تنطبق بالمعاصى ووجه الدفع ان معنى قولهم الرخص لا تنطبق بالمعاصى ان الرخصة لا يكون سبباً معصية والسفر هنا هو المجوز للمسح ولم يعص به (قوله مسح الخف) اشار به الا أن ذات الخف لا تتعلق بها شروط فان الشروط انما هى للاحكام (قوله ثم غسل الاخرى الخ) ومثل ذلك ما لو قطعت الرجل اليسرى فلا بد لجمعة المسح من نزع الاولى وعودها وان لم يلبس اليمنى قبل اليسرى ثم لبس اليسرى بعد طهرها فقطعت اليمنى فلا يكاف نزع خف اليسرى لو وقع به بكال الطهر (قوله نزع الاول) أى من موضع القدم انتهى محلى وان لم يخرج من الساق (قوله قبل وصول الرجل) خرج به ما لو كان بعد الوصول أو مقارناله ويمكن توجيهه في المقارنة بانه ينزل وصولها محل القدم مع الحدث منزلة الوصول المتقدم على الحدث اقوة الطهارة ووجد بعض الهوامش خلافا من غير عز ووقد يتوقف فيه (قوله وقلنا بالاندراج) مستند (قوله قبل كمال طهارته) ويمكن أن تكون هذه قاعدة تعبيره بكال اذا الحاصل له هنا طهر لكن ليس كاملا بقاء الحدث الا كبر في بقية البدن وعلمه فتدوله من الحدث لا لايضاح (قوله والاحتمال الخ) عطف على تأكد بتضمن اراد معنى ذكر والمعنى ذكره تأكيدا كبدولا لغسل الاولى ان يقال عطف على اراد بقاء المعنى والتقدير وقول المصنف كمال لا ارادة ولا احتمال الخ

هنا) أي في باب الاجتهاد لا بالنظر لخصوص مسألة المثل بدل قوله بعد أو الطاهر (قوله ويقيم ويصلي من غير إعادة الخ) فسه ان الكلام هنا أعم من ان يكون هناك طاهر يقيم أو لا ومن ان يكون يحمل يغلب فيه وجود الماء أو لا فلا يصح إطلاق عدم وجوب إعادة هنا وفيما يأتي (قوله وزاد بعضهم سنة الوقت الخ) لا بد في أن هذا شرط لجواز الاجتهاد لا لصحته

(قوله البطانة أو الظهارة) بكسر أولهما محلي (قوله ولان الخلف الخ) قضيته عدم صحة مسح الخلف اذا كان على الرجل حائل من سمع أو دهن جامدا أو بها شوكة ظاهرة أو سودا تحت أظفارها سم على حج ثم رأيت على منهج قال فيه نظر والقلب الآن الى الصحة أميل وعليه فيمكن الفرق بين الحائل ونجاسة الرجل بأن النجاسة منافية للصلاة التي هي المقصودة بالوضوء ولا كذلك الحائل هذا وقد يؤخذ ما تراجاه من الصحة مع وجود الحائل من قول الشارح الآتي في مسألة الجرموق فان صلح الاعلى دون الاسفل صح المسح عليه والاسفل ككفافة (قوله ما لم تزل نجاستها) عمومها يشمل النجاسة المعفوعة عنها وعليه فلا يكفي غسل الرجل مع بقاء النجاسة المذكورة ولعل وجهه ان ماء الغسل اذا اختلط بالنجاسة نشرها فخرج من المعفوعة المكن هذا قد يشكل على ما نقله سم في شروط الصلاة في حواشي المنهج عن م ١٤٥ من انه قرر انه لو غسل ثوب فيه دم براغيث لاجل

تنظيفه من الاوساخ لم يضر بقاء الدم فيه ويعني عما أصابه هذا الماء فتأمل وقياسه انه هنا حيث كان القصد من الغسل رفع الحدث انه لا يضر اختلاطه بالنجاسة مطلقا وعليه فيمكن حل كلامه هنا على نجاسة لا يعني عنها لكن قوله فيما يأتي فان مسح على محلها واختلط الماء بها زاد التلويث بخالفه (قوله والمتنجس) أي ما لم يغسله قبل الحدث (قوله صح) أي وان وصل الماء لموضع النجاسة واختلط بها سم (قوله فان مسح على محلها

التي هي محل الغسل من الجوانب والاسفل لا من الاعلى عكس سائر العورة كما في الزجاج الشافعي حيث لا يكفي ثم يخالفه هنا ان امكن متابعة المشي عليه لان القصد هنا منع نفوذ الماء وهناك منع الرؤية فلو تخرق من محل الفرض وان قل خرقة أو ظهر رشي من محل الفرض من مواضع انظر زضر وانما في عن وصول الماء منها العسر الاحتراز عنه بخلاف ظهور بعض الفرض ولو تخرقت البطانة أو الظهارة أو هما لا على المحاذاة لم يضر ان كان الباقي صافيا يمكن متابعة المشي عليه (طاهرا) فلا يكفي نجس اذا تصح الصلاة فيه التي هي المقصود الاصل من المسح وما عداها من مس المصحف ونحوه كالتابع لمسا ولان الخلف بدل عن الرجل وهي لا تطهر عن الحدث ما لم تزل نجاستها فكيف يصح على البذل وهو نجس العين والمتنجس كالنجس كافي المجموع خلافا لابن المقرئ ومن تبعه في انه يصح ويستفيد به مس المصحف ونحوه قبل غسله والصلاة بعده نعم لو كان على الخلف نجاسة معفوعة عنها ومسح من أعلاه لا بالنجاسة عليه صح فان مسح على محلها واختلط الماء بها زاد التلويث ولم يضر ان لم يتعمد ولو خر زخفه بشعر نجس مع رطوبته أو الخلف طهر ظاهره بغسله دون محل الخرز ويعني عنه فلا يحكم بتنجس رجله المبتهل ويصلي فيه الفرائض والنوافل لعموم البلوى به كافي الرخصة في الاطعمة وترك أبي زيد الفرض فيه احتياط ويشترط في الخلف كونه قويا بحيث (يمكن) لقوته (تتابع المشي فيه لتردد مسافر لحاجاته) عند الخط والتحال وغيرهما مجرت العادة به وان كان لا بسنه مقعدا في مدة ثلاثة أيام ولياليها ان

١٩ نهاية ل واختلط) قضيته انه اذا مسح على محل النجاسة ولم يختلط بها لم يضر ولعله غير مراد لانه بمجرد المسح يحصل رطوبة في المحل وهي حقيقة الاحتملاط في هذا الموضع فلي تأمل (قوله زاد التلويث الخ) ظاهره وان لم يجاوز المسح محل النجاسة وصرح بذلك سم على حج حيث قال والظاهر ان زيادة التلويث تحصل وان لم يجاوز المسح محل النجاسة لان رطوبتها أو زيادته زيادة في التلويث نعم ان تمت النجاسة المعفوعة عنها الخلف لم يبعد جواز المسح -لها م- أقول بل يبعد الجواز لانه لا ضرورة الى المسح المؤدى للتصريح بالنجاسة فيجب التزوع وغسل الرجلين فيحصل بذلك عدم مخامرة النجاسة ما أمكن وعلى ما ذكره سم يجوز له المسح بيده ولا يكلف ما تلاها فيه من المسقة ولانه قوله من مأموره وقياسا على ما قاله من جواز وضع يده في الطعام ونحوه اذا كان بها نجاسة معفوعة عنها كدم البراغيث (قوله بشعر نجس) أي ولوم من مغلط ويظهر المعفوعة أيضا في غير الخفاف عما لا يتيسر خروجه الابه (قوله الفرض فيه) أي الخلف المخروز بالشعر النجس (قوله كونه قويا) الوجه اعتبار القوة من الحدث بعد اللبس لان به دخول وقت المسح حتى لو أمكن تردد المقيم فيه يوما وليلة من وقت اللبس لا من وقت الحدث لم يكف م م سم على بهجة ويذبحي أن ضعفه في اثناء المدة لا يضر اذا لم يخرج عن الصلاحية في بقية المدة

(قوله والوجه خلافه) قد يشكك فيما اذا اخرج الوقت ولم يظهر له الطاهر (قوله ان يكون المتيقن طهارته) لعل مراده بالمتيقن طهارته ما تظهر له طهارته بالاجتهاد وذلك بان يكون كل من الماءين متشككا ان ما يظهر له طهارته منه معتبر عليه استعماله من جهة التمسك على رأيه فلا فائدة للاجتهاد ولا يصح تصوره بغير ذلك كما يظهر بالتأمل لانه ان اراد بالمتيقن الطهارة ماء ثالثا متيقن الطهارة فظاهر انه لا دخل لتشميسه أو عدمه في صحة الاجتهاد في الماءين المشكوكين وان

(قوله ولحاجة يوم الخ) ظاهره اعتبار حوائج السفر في حق المقيم وقال حج تنبيه أخذ بن العباد من قولهم هنا المسافر بعد ذكرهم له وللقسم ان المراد التردد لحوائج سفر يوم وليلة للقيم وسفر ثلاثة أيام لغيره والذي يتجه ان تعبيرهم بالمسافر هنا للغالب وان المراد في المقسم ترده لحاجة اقامته المعتادة غالبا كما هو وأما تقدير سفره وحوائجه له واعتبار ترده لها فلا دليل عليه ولا حاجة اليه مع ما قررته فظاهر رأيي في بعض هو امش الشارح من مناهيه مانعه قوله ولحاجة يوم وليلة ان كان مقيما أي حاجة المقيم من غير اعتبار حاجة المسافر (قوله ان كان مقيما) هل يشترط صلاحيته للتردد فيه تلك المدة حتى في آخرها ام يكفي صلاحيته في ابتداء ١٤٦ حتى ولو لم توجد آخرها فيه نظر والاقرب الثاني مع ملاحظة قوته لما بقي من

المدة (قوله سهولة وصعوبة) أي بان تكون متوسطة بينهما (قوله ومفطر سعة) أي ما لم يضيق عن قرب (قوله لا نأقول الخ) أقول يجب أيضا بان هذا ليس من باب الأمر بشئ مقيد اذا أمر هنا وانما هو من باب الاخبار وبيان شروط الشئ فاذا أخبر بان شرطه اللبس في هذه الاحوال علم ان اللبس في غير هذه الاحوال لا يكفي فيه كاهو واضح فليتأمل وقوله اذا لم تكن الحال الخ بقي أنه من أين الأمر بهذه الاحوال في جميع المدة الا ان يقال انه المتبادر من ذلك فليتأمل اه مم

كان مسافرا سفر قصر ولحاجة يوم وليلة ان كان مقيما مع مراعاة اعتدال الارض سهولة وصعوبة فيما يظهر والمراد بقوته ان يتأتى فيه ما ذكره من غير مداس اذ لو اعتبر مع المداس لكان غالب الخفاف يحصل به ذلك فلا يجزى رقيق يتخرق بالمشي عن قرب ولا نقبل لا تمكن متابعة المشي عليه كضيق لا يتسع بالمشي عن قرب ومفطر سعة لان اللبس انما شرع لحاجة الاستدامة ولا يتأتى الا فيما توفرت فيه الشروط المتقدمة لا يقال ساتر وما بعده احوال مقيدة لصاحبها في أين يلزم الأمر بها اذ لا يلزم من الأمر بشئ الأمر بالمقيد له بدليل اضرب هذا الجالس لا نأقول محل ذلك اذا لم تكن الحال من نوع المأمور به ولا من فعل المأمور كالمثال المذكور اما اذا كانت من نحو ذلك فمخرج مفرد او ادخل محله محرم ما هو مأمور بها وما هنا من هذا القبيل (قيل وحللا) فلا يجزى على مغصوب ومسروق مطبقا ولا على خف من ذهب أو فضة أو حرير لرجل لان المسح جواز لحاجة الاستدامة وهذا مأمور بنزعه ولان المسح رخصة وهي لا تنطبق بالمعاشي والاصح الجواز قياسا على الوضوء بقاء مغصوب والصلاة في مكان مغصوب لان الخلف يسد وتوفي به الرخصة لانه الجوز لها بخلاف منع القصر في سفر المعصية اذ الجوز له السفر ونما امتنع الاستنجاء بالمحترق ولم يجز لان الحرية ثم لم ينفى قائم بالآلة بخلاف هنا ولو اتخذ خفا من نحو جلد آدمي مع المسح عليه نظير ما مر بخلاف ما لو اتخذ المحرم خفا وأراد المسح عليه فانه لا يصح كما عهده الوالد رحمه الله تعالى تبع الجمع والفرق بينه وبين ما قبله ان المحرم منهى عن اللبس من حيث هو وليس فصار كخلف الذي لا يمكن تتابع المشي فيه والنهي عن لبس المغصوب ونحوه من حيث انه منع بآستعمال ما لغيره (ولا يجزى منسوج لا يمنع ماء) أي نفوذ ماء الغسل الى الرجل

على منهج (قوله من هذا القبيل) كان قوله ان الساتر وما بعده من نوع الخلف ونما أوصاف الخلف المأمور من لبسه بعد الطهر لان قوله وشرط الخلف لبسه بعد طهر في معنى ويجب لبس الخلف بعد الطهر ليصح المسح عليه فليتأمل سم على منهج (قوله مطلقا) أي لرجل أو امرأة (قوله والاصح الجواز) أي في المغصوب وما بعده من لذهب الخ قال المتقن بطبر الخلف المغصوب غسل الرجل المغصوبة وصورتها ان يجب قطعها فلا يمكن من ذلك اه شيخنا الشوري على الضرر أقول ويمكن تصويره بان يقطع رجل غيره مثلا ويلصقها برجله وتخلها الحياة فيصح المسح عليها ويحتمل عدم التمسك بها لاحتكاكها ويكتفي باتصال ما وصله برجله بحيث يمكنه المشي عليه لحوائجه لتزيله في هذه الحالة منزلة الرجل الاصلية (قوله من نحو جلد آدمي) أي ولو محرما (قوله صح المسح عليه) قد يقال يشكك هذا بان المنع من لبسه لمعنى قائم به وهو كالاستنجاء بالغيره الا ان يقال هو وان كان لمعنى قائم به لكنه لم يمنع من لبسه من حيث كونه لبسا بل من حيث انها تصاحبه فهو لا من خارج ومع ذلك فيه شئ (قوله باستعمال ما لغيره) أي في المغصوب وباستعمال ما يؤدي الى الخلل أو تضيق النقدين في الذهاب ونحوه

أراد بالتيقن الطهارة أحد الماءين المشتبهين فإن أراد قبل الاجتهاد فلا متيقن طهارة منهما حينئذ وإن أراد بعد الاجتهاد وأراد بالتيقن الظن أى المظنون الطهارة بالاجتهاد ينافيه أنه جعل ذلك شرطاً في صحة الاجتهاد والشرط مقدم على المشروط وليس من اللازم أن تظهر طهارة الشمس ويمكن أن يلتزم هذا الأخير بتقديره كلامه كان يقال وشرط العمل بالاجتهاد متأمل (قوله مبني على مرجوح) راجع للتمثيل فقط كما هو ظاهر من كلامه (قوله ويحصل بذوقهما) الضمير في يحصل للتحقق وكان حق العبارة وهو أن يحصل بذوقهما (قوله وسواء كان أعمى أم بصيراً) مراده به دفع ما أوهمه المتن من

(قوله ولا بد في صحته) أى على كل من الوجهين ويمكن الاستفادة ذلك من المتن بأن يجعل قوله منسوج صفة محذوف دل عليه السياق والاصل ولا يجزئ خف منسوج وأشار إلى ذلك الشارح بقوله واستغنى المصنف عن ذكره الخ (قوله عن ذكره) أى ذكر قوله ولا بد في صحته أن يسمى خفاً (قوله لا بقصد) دل على الخ (بأن قصدهما أو الأسفل وحده أو أطلق قال) سمى على حج ومثل قصد الأعلى فقط قصد واحد لا بعينه أى لأن قصد واحد لا بعينه هو القدر ١٤٧ المشترك وهو يوجد في قصد الأعلى وحده وفي غيره فلما صدق

بما يجزئ وما لا يجزئ محل على الثاني احتياطاً ولو شك بعد المسح هل مسح الأسفل أو الأعلى هل يعتد به فلا يكف إعادة له لأن الأصل الصحة أم لا فيه نظر والاقرب الأول للعمل المذكورة حيث كان الشك بعد مسحهما جميعاً ولو كان بعد مسح واحدة وشك هل مسح الأعلى منها أو الأسفل وجب إعادة مسحها لأن الشك قبل فراغ الوضوء مؤثر كما يعلم من قول الشارح السابق ولو شك في تطهير عضو قبل الفراغ من طهره طهره وما بعده أو بعد الفراغ لم يؤثر (قوله أو هو محدث فلا) أى وذلك لأن وجود الأعلى عند تغرق الأسفل ينزل منزلة ابتداء اللبس

من غير محل الخ رز لو صب عليه (في الأصح) لعدم صفاقته إذا غالب من الخفاف المنصرف اليها نصوص المسح منعها نفوذ فيبقى الغسل واجباً فيما سواها والثاني يجزئ كالتغرق طهارته من محل وبطائنه من آخر من غير تحاذ ولا بد في صحته أن يسمى خفاً ولو لم يقطع آدم على رجليه وأحكمها بالشد وأمكنه متابعة المشي عليها لم يصح المسح عليها السرار الله وإعادة على هيئته مع استيفاز المسافر فلا يحصل له الارتفاق المقصود واستغنى المصنف عن ذكره اكتفاء بقوله أول الباب يجوز لأن الضمير فيه يعود على الخف فخرج غيره (ولا) يجزئ (جرموفان في الاظهر) والجزم موقوف بضم الجيم فارسي معرب شئ كخف فيه وسع يلبس فوق الخف وأطلق الفقهاء أنه خف فوق خف وان لم يكن واسعا لتعلق الحكم به ومقابل الاظهر أنه يجزئ لأن شدة البرد قد تجوج إلى لبسه وفي نزعه عند كل وضوء أو مسح على الأسفل مشقة ومنع الأول المشقة في ذلك أتمكنه من ادخال يده بينهما ومسح الأسفل وظاهر أنهما لو كانا غير صالحين للمسح لم يجز على واحد منهما قطعاً فإن صلح الأعلى دون الأسفل صح المسح عليه والأسفل كغافة أو الأسفل دون الأعلى ولم يصل البال للأسفل لم يصح وإن وصل إليه لا بقصد الأعلى وحده صح ويجزئ التفصيل أيضاً في القويين بأن يصل للأسفل من محل خرز الأعلى ولو تغرق الأسفل من القويين وهو بطهر لبسه ما صح على الأعلى لصيرورته أصلاً والأسفل كالغافة أو هو محدث فلا أو هو على طهارة المسح حازه المسح كالمسح كان على طهارة اللبس وفاقاً للمجازي في تخلص الروضة والخف ذو الطاقين غير المتصقين كالجزموقين قاله البغوي قال وعندى يجوز المسح على الأعلى فقط لأن الجميع خف واحد فصح الأسفل كصح باطن الخف اهـ والأوجه أن الأسفل ان كان متصلاً بالأعلى بخياطة وضخه فهو كالبطانة ويحمل كلام البغوي عليه والأفلا على كالجزموق ويحمل كلامهم عليه ولو لبس خفاً على جبيرة لم يجز المسح عليه على الأصح في الروضة لأنه ملبوس فوق مسح كالمسح على العمامة ويؤخذ منه جواز المسح عليه لو تحمل المشقة وغسل رجليه ثم وضع الجبيرة ثم لبس الخف لا تنقضاء ما ذكر لكن أفنى الوالد رحمه الله تعالى

فإن كان على طهارة اللبس أو المسح كان كاللبس على طهارة الآت وهو كاف وإن كان محدثاً كان كاللبس على حدث فلا يكفي (قوله ويحمل كلامهم عليه) في هذا الجمل بعد قوله أولاً غير ملتصقين بعد قائله إلا أن يقال يكفي في عدم الالتصاق خياطة طرف البطانة في الظهارة فإنه يصدق مع ذلك على الباقي عدم الالتصاق (قوله فوق مسح) أى ما من شأنه أن مسح فيشمل ما لو كانت الجبيرة لا يجب مسحها لعدم أخذها شيئاً من الصحح كما قاله شيخنا الشهاب الرملي سمى على جملة لكن عبارة شيخنا الزبائدي قوله لأنه ملبوس فوق مسح قضيته أنه لو لم يجب مسحها بأن لم تأخذ من الصحح شيئاً لم يمتنع المسح على الخف الملبوس عليها اهـ وهو مخالف لما قاله الشهاب الرملي ولم يتعقبه

كون هذا خاصا بالأعي المذكور قبله (قوله وبهذا) أي يكون له طريق إلى اعتداله بالخصوص ولا يصح ان تكون الإشارة إلى قوله لان معه ما ظاهره إيقين لانه قدر مشترك بين ما هنا وما هناك خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله لا لا لضراب) سواء به لا لا بطل اذا لضراب جنس يشمل الانتقال والابطال فهو قدم منه لا قسمه كما في جمع الجوامع (قوله عطف على مجتهد)

(قوله يعني ان واجبا المسح) قضيته انها لو لم تأخذ من الصحيح شيئا لا يمتنع المسح على الخلف لعدم وجوب مسحها جنتا وذو يجزى عنها التيمم ثم رأيت شيئا لا يأتى على هذه القضية في حاشيته ونصها قوله لانه ملبوس الخ قضيته انه لو لم يجب مسحها بأن لم تأخذ من الصحيح شيئا لم يمتنع المسح على الخلف الملبوس عليها بخلاف ما لو غسل ما تحتها ثم وضعها فانه يمتنع المسح على الخلف الملبوس عليها لانه مخاطب بمسحها بعد ذلك اه وهو مخالف لما تقدم من سم على بهجة (قوله المعنى الموجود) وهو سهولة الارتفاق في المشي به مع استيفاء شرطه (قوله واليسرى على أسفل الخ) لا يظهر من هذه الكيفية شمول المسح للعقب الآن راد بأسفله وضع اليد على مؤخر العقب بحيث يستوعبه بالمسح ومعنى جعل ذلك أسفله انه ليس من الساق مثلا هذا وجل البكرى ذلك مفيد الدخوله حيث قال قوله تحت العقب إشارة إلى استحباب مسح العقب ولا يشعر به المتن اه وفي جعله مفيد انه تأمل كما علمته ١٤٨ وكذا لا تقيم هذه الكيفية ادخال الحرف (قوله فتنهى أصابع اليمنى إلى

آخر الساق) قضية قوله إلى آخر الساق استحباب التحجيل لان آخر الساق ما يلي الركبة كذا قيل وقد يمتنع أن آخره ذلك وانما آخره ما يلي القدم لان ما وضعه على الانتصاب يكون أعلاه أوله وآخره أسفله فاعلى الأدنى رأسه وآخره رجلاه كما قاله شيخ الاسلام في شرحه على الجزرية ثم رأيت سم على حج قال انه كان ظهورنا استحباب التحجيل ثم رأيت في المجموع التصريح بخلافه اه بالمعنى

بعد جواز المسح لما ذكر ولا شك ان الجبيرة لا تكون الا مسحوة بمعنى ان واجبا المسح فشم ذلك وضعها على الغسل المذكور (ويجوز مشقوق قدم شديد العرى في الاصح) بحيث لا يظهر شيء من محل الفرض لحصول الستر وسهولة الارتفاق به في الازالة والاعادة فان لم يشد بالعرى لم يكف لظهور محل الفرض اذا مشى ولو قصت العرى بطل المسح وان لم يظهر من الرجل شيء لانه اذا مشى ظهر ويكفي في جواز المسح عليه المعنى الموجود في الخلف لانا لانعول على مجرد التسمية فقط بل لا بد معها من مراعاة العلة والثاني لا يجوز ولا يكفي المسح عليه (ويسن مسح) ظاهر (أعلاه) الساتر لظهور القدم (وأسفله) وحرقه وعقبه (خطوطا) لاثرا بن عمر في الاولين وقياسا عليه في الآخرين والاولى وضع أصابع يمينه مفرجة على ظهره مقدم الخلف واليسرى على أسفل العقب ومرارها فتنهى أصابع اليمنى إلى آخر الساق واليسرى إلى مقدم بطن الخلف ولا يستحب استيعابه ويكره تكرار مسحه وان اجزا وغسله لان ذلك يعيبه ويفسده ويؤخذ من العلة عدم الكراهة في نحو الخشب وهو كذلك (ويكفي مسح) كمسح الرأس ولو بعود او وضع يده المبتلة عليه وان لم يرها ونحو ذلك لورود المسح مطلقا لم يصح في تقديره شيء فتعين الاكتفاء بما يطلق عليه الاسم ولا بد أن (يحاذى) أي يقابل (الفرض) من ظاهره لا باطنه الملاقي للبشرة فلا يكفي بالانتعاف

فراجعه وقوله إلى آخر الساق يحتمل انه أراد بالآخر الأعلى أشار ولو إلى التحجيل حرره وعبارة العباب إلى الساق سم على منهج وهي تفيد عدم استحباب التحجيل وهو الموافق لما نقله عن المجموع فيصم آخر الساق على ما يلي القدم منه وهو مدلوله على ما في شرح الجزرية (قوله ولا يستحب استيعابه) قضية الاقتصار على نفي الاستحباب انه مباح وليس مكروها ولا خلاف الاولى وعبار المنهج ذاتية به بالمسح خلاف الاولى ثم القول بعدم الاستحباب فسد يشك بأن مذهب مالك كما قاله ع وجوب الاستيعاب لا مواضع العصون فانقباس يديه خرجا من الخلف الا ان يقال ان ما قلناه من عدم الاستيعاب هو الوارد في الاخبار المصرحة بأنه أي المسح كان حطوطا وهو دال على ذلك (قوله لان ذلك يعيبه) فان قلت التعيب اتلاف للمال فهو لحرمة الغسل والسكران لم يلبس العيب محققا ولو سلم فقد يقال لما كان هنا الفرض أداء العبادة كان مغفرا ولا يحرم فليتأمل سم على منهج (قوله لا باطنه) قد يبيد اجزاء المسح على محاذي الكعبين لكونهم بالبساتين الباطن ولا ما ذكره من صور عدم الاجزاء به في شرح حج على ما نقله سم عنه وعبارته قال في شرح الارشاد ويكفي مسح الكعب وما يوازيه في محل الفرض غير العقب كما تنص كلام الشيعين خلافا لما نقله الاذوي عن جمع من ان العبر بما قدم الساق إلى رؤس الاظفار لا غير اه وكتب على المنهج لو مسح باطنه فنفذ الماء من مواضع الخرز إلى ظاهره فلا يبعد ان يجزى ان قصد الظاهر أو الباطن أو أطلق بخلاف ما دافعه الباطن

انظر ما معنى الكلام اذا جعل عطفاً على يجتهد (قوله سلوك الطريق المحصلة للجزم) أى الاكتفية في قوله على انه يمكن الخ كما هو فقط وكذا يقال اذا مسح الشعر الذي بظاهر الخلف فاصاب الماء بقية الخلف وقتل ان مسح الشعر لا يكفي قتال اه وقياس ما مر عنه من انه لو قد اُحْد الجرم موقين لا يعينه لم يكف انه ههنا كذلك هو فرع هل يكفي المسح على الخيط الذي خيط به الخلف سواء كان جلداً أو كناناً وغير ذلك لا يبعد الا كنفاء لانه صار بعد من جلته وهل يكفي المسح على الازرار والعري التي للخلف فيه نظراً ولا يبعد أيضاً الا كنفاء اذا كانت مثبتة فيه بنحو الخياطه فليتأمل وليراجع سم على منهج (قوله ولو كان عليه شعر لم يكف عليه المسح جزماً) خلافاً لـ (قوله لما رأس) ١٤٩ قال في المختار رأس فلان القوم يرأسهم بالفخ رأسه فهو رئيس ويقال ريس بوزن

رئيس ويقال ريس بوزن
 ريس (قوله فلا يسمى خفا)
 زاد سم على منهج بعد
 مثل ما ذكر عن م وقد
 يقال ليس الشعر داخل
 في حقيقة الرأس واكتفي
 به فقياسه الا كنفاء بشعر
 الخلف كما قاله سم (قوله لعدم
 ورود الاقتصار عليه) أى
 على ما ذكر من الاسفل
 والعقب (قوله اعاده مسحه)
 أى لفعله أولاً مع التردد
 (قوله لحدث أكبر) فضيته
 انه لا يجب التزع على من
 وجب عليه الغسل لتذر
 وهو ظاهر ولا على من
 وجب عليه الغسل لنجاسة
 كل بدنه أو بعضه واشتبه كما
 سيأتي في كلامه في فائدة
 وقع السؤال في الدرس
 عما لو شك هل بقي من المدة
 ما يسمع الصلاة كاملة أم لا
 هل له الاحرام بها أم لا فيه
 نظراً والظاهر الثاني لتردده
 في النية حال الاحرام بناء

ولو كان عليه شعر لم يكف المسح عليه جزماً بخلاف الرأس فان الشعر من مسماء اذا الرأس لما
 رأس وعلا وهو صادق على ذلك بخلاف شعر الخلف ولا يسمى خفا (الأسفل الرجل وعتبها فلا)
 يكفي (على المذهب) لعدم ورود الاقتصار عليه والرخصة يجب فيها الاتباع والثاني يكفي قياساً
 على الأعلى والعقب مؤخر القدم وهو يفتح العين وكسر القاف ويجوز اسكان القاف مع فتح
 العين وكسرها (قلت حرفة كاسفله والله أعلم) لا شترا كهما في عدم الرؤية غالباً (ولا مسح لشاك
 في بقاء المدة) كان نسي ابتداءها أو انه مسح حضراً أو سفره لأن المسح رخصة فاذا شك فيها
 رجع للأصل وهو الغسل وظاهر كلامه ان الشك انما يؤثر في منع المسح لانه يقتضي الحكم
 بانقضاء المدة فلوزال الشك وتحقق بقاء المدة جاز المسح وعليه لو كان مسح في اليوم الثاني على
 الشك في انه مسح في الحضرة أو السفر وصلى ثم زال في اليوم الثالث وعلم ان ابتداءه وقع في
 السفر فعليه اعادة صلاة اليوم الثاني لانه صلاها مع الشك ويجوز له ان يصلي بالمسح في اليوم
 الثالث لعلمه ببقاء المدة ثم ان كان مسح في اليوم الاول ولم يحدث في اليوم الثاني فله ان يصلي في
 اليوم الثالث بذلك المسح وان كان قد أحدث في اليوم الثاني لكنه مسح فيه على الشك وجب
 عليه اعاده مسحه ويجوز له اعادة صلوات اليوم الثاني بالمسح الواقع في اليوم الثالث (فان
 أجنب وجب) عليه (تجديد لبس) أى ان أراد المسح ومثله كل من وجب عليه الغسل لحدث
 أكبر كخائض ونفساء لما صح من خبر امرئنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كنا مسافرين أو
 سفراً ان لا نتزع خفافنا ثلاثة ايام وليسا لهن الا من جنابة وقيس به الحيض والنفاس والولادة
 ولان ذلك مما لا يكثر وقوعه فلا يشق التزع له بخلاف الحدث حتى لو غسله ما دخل الخلف لم
 يكفه في جواز المسح ويؤخذ مما تقرّر وما يجتهد به بعض المتأخرين ان من تجردت جنابته عن
 الحدث وغسل رجله في الخلف جاز له المسح وخرج من وجب عليه غسل بدنه لنجاسة وجهها
 فيه فانه يكفيه غسل رجله في الخلف بخلاف نحو الجنابة فانه وان غسله ما فيه لا بد له من مسحه
 من تزعمها كما تقدم (ومن تزعم) خفيه أو أحدهما أو انقضت مدته أو شك في بقاءه أو ظهر
 بعض محل الفرض بقصر أو غيره ونحو ذلك (وهو يطهر المسح غسل قدميه) اذا اصل
 غسلهما والمسح بدل فاذا قدر على الاصل زال حكم البديل كالتييم بعد وجود الماء ولو زلزل رجله
 في الخلف ولم يخرجها عن التدم لم يبطل مسحه ولو أخرجها من قدم الخلف الى الساق لم يؤثر على

على ما عتده الشارع في شروط الصلاة من انه لو بقي من المدة ما لا يسمع الصلاة واحرم على ما بذلك لم ينقض خلافاً لما في شرح
 الروس هنا وتبعه الخطيب من المصحة (قوله مسافرين أو سفراً) في نهاية ابن الاثير اذا كنا مسافرين أو مسافرين الشك من
 الراي في السفر والمسافرين السفر جمع سافر كصاحب وصاحب والمسافرون جمع مسافر والمسافرون بمعنى (قوله
 لم يكفه في جواز المسح) أى وان ارتفعت جنابتهما بالغسل لبطلان المدة بالجنابة (قوله ونحو ذلك) عطف على محل أى أو ظهر
 بعض نحو محل الفرض كالتحرق الى على الرجل ويجوز قراءته بالرفع أى أو حصل نحو ذلك أى نحو ظهور محل الفرض
 كحل شدة متفوق القدم وان لم يظهر شيء من محل القدم (قوله غسل قدميه) أى بنية جديدة وجوباً بالان نية الاولى انما
 تساوات المسح دون الغسل

صريح كلام شرح الارشاد للشهاب ابن حجر خلافا لما في حاشية شيخنا مما لا دليل عليه مع انه ينافيه صريح مغايرة الشارح بين تحصيل الطريق المذكورة واستعمال الطهوريين (قوله أما بالنسبة للشرب) أي لشرب ماء الوارد كما هو الواقع في كلام الماوردي وألحق به الشهاب ابن حجر الماء (قوله وهما مختلفان) قضيته ان الاختلاف في الطهوريين يمنع الاجتهاد مع انه صورة ما فيه الاجتهاد كما تقدم أول الكلام على الاجتهاد وأي قاعدة للاجتهاد بين طهوريين (قوله وأفساد الشاشي) أي بان

(قوله ولم أره منقولا) هو آخر كلام الاذري **باب الغسل** (قوله في غير غسل الميت) اما هو فلا يجب فيه النية بل يستحب فقط (قوله الاشهر) صفة كاشفة صيغة للراد بالافصح هنا فان معنى الفصاحة المقرر في عرفهم لا يظهر معناه (قوله أكثر الفقهاء) أي في الفعل الرفع للحدث اما إزالة الخباسة فلا شهر في لسانهم الفتح (قوله ولا يجب فوراً أصالة) خرج به ما لوضاق وقت الصلاة عقب الجنابة أو انقطاع ١٥٠ الخيض فيجب فيه الفور لا لأنه بل لا يقع الصلاة في وقتها (قوله

والكلام أولاً في موجباته) أي وثانياً في واجباته وهكذا ولو أسقط قوله أولاً استغنى عن هذا التقدير وتعلم بداهته بالموجبات من قوله وقد بدأ بالاول الخ (قوله وما يتعلق به) أي وفيما يتعلق بما ذكر أي من الموجبات (قوله ولا يرد عليه) تفريع على قوله وفيها ان الشهيد الخ لا على قوله مع اننا نعلم الخ لان ذلك انما يقتضي الابراد لا عدمه والعمل الغرض من ذكره الرد على حج حيث جعله مستفاداً من كون الموت موجبا حيث قال ما حاصله انه يحكم بموته لان الموت عدم الحياة عما من شأنه الحياة وهذا شأنه الحياة (قوله غيرانه) اعتذار عما يفهم

النص ويؤخذ ذلك من كلامه نعم لو كان الخلف طويلاً خارجاً عن العادة فخرج رجسه الى موضع لو كان الخلف معتاداً لظهر شيء من محل الفرض بطل مسحه بالاختلاف وشمل كلامه وضوء دائم الحدث وهو الاوجه كما اقتضاه كلامهم خلافاً للاذري حيث قال يجب أن يكون محل الاستبراء لا محالة اما للفريضة فواضح واما للثألة فلان الاستبراء لا يتبع بعض فاذا ارتفعت بالنسبة للرجلين ارتفعت مطلقاً كذا ظننته فتأمل ولم أره منقولا (وفي قول يتوضأ) لأن الوضوء عبادة يبطأها الحدث فتبطل كلها بطلان بعضها كالصلاة واحترز بطله المسح عن طهر الغسل بان توضأ ولبس الخلف ثم نزع قبل الحدث أو أحدث ولكن توضأ وغسل رجليه في الخلف فلا يلزمه شيء

باب الغسل

هو لغة سيلان الماء على الشيء وشراً سيلانه على جميع البدن بالنية في غير غسل الميت بشرائط مخصوصة والافصح الاشهر فيه لغة ففتح الغين وضما هو الجاري على السنة أكثر الفقهاء ويقال بالضم للماء الذي يغتسل به وبالسكون لما يغتسل به من سدر ونحوه ولا يجب فوراً أصالة ولو على الزاني خلافاً لابن العماد والكلام أولاً في موجباته وواجباته وسننه وما يتعلق به وقد بدأ منها بالاول فقال (موجبه موت) لماسياً في الجنة تزوفها أيضاً ان الشهيد يحرم غسله والكافر لا يجب غسله والسقط الذي بلغ أربعة أشهر ولم تظهر اماره حياته يجب غسله مع اننا لم سبق موت له فلا يرد عليه ذلك غير انه لم يدكره حاله غسل السقط المدكور ولا يرد على عدمه الموجبات له تنجس جميع البدن أو بعضه مع الاشتباه لان الواجب مطلق الازالة من غير نظر لغسل بعينه حتى لو فرض كسقط جلده حصل الغرض والموت عدم الحياة ويعبر عنه بمفارقة الروح الجسد وقيل عدم الحياة عما

من قوله وفيها ان السقط يجب غسله من انه لم يذكروه في المتهاج وحاصله انه وان لم يذكروه لكنه مصرح به في كلامهم وهو كاف في عدم الوارد عليه هنا (قوله على عدمه الموجبات) في نسخة حصره الموجبات له فيما ذكره تنجس الخ وما في الاصل أولى لان عبارته لا تفيد الحصر (قوله وقيل عدم الحياة) ذكره في مقابلة قوله قبل عدم الحياة يقتضي ان الاول لا يشترط كونه من شأنه الحياة وقضية قوله ويعبر عنه بالاشراط الا ان يقال مراد صاحب هذا القول انه لا يشترط تحقق الحياة بل متى بلغ زمانا تحصل فيه الحياة لمسه ولم توجد عدمية بخلاف الاول (قوله وقيل عرض بضاده) ظاهره انه لا يشترط على القول الثاني سبق الحياة فيدخل السقط في الميت على الثاني دون الاول وفي النسخة ما يقتضي خلافاً حيث جعل الموت على الاقوال الثلاثة صادقا على السقط لكن نظريه سم بالنسبة للاول بأن المفهوم من المقارنة سبق الوجود قال الا ان يكون المراد بها معنى العدم ويجعل قوله عما من شأنه الخراجا له أيضاً لكن يلزم حديثاً في هذا المعنى الذي في هذا وفي المقاصد ابقاء الاول على ظاهره ورد الثاني اليه وعبارته والموت زوالها أي الحياة عنه، عدمه ١٥١

الشرب لا يحتاج الى اخرى كما علم من رده (قوله اذ كلامه يشير الى) قضيته انه ليس له الاجتهاد ليشرب الماء وصرح الشهاب ابن حجر بخلافه وانظر ما المانع منه مع انه نظير مسئلة الامة التي قاس عليها (قوله له اصل في الحل المطلوب) قضيته انه لو اجتهد في مسئلة البول ابتدأ بالبول جازو به طهر بالماء وانظر هل هو كذلك (قوله كيمته ومذ كاه مطلقا) الظاهر ان هذا الاطلاق

بالفعل وهذا امر ادم من قال عدم الحياة عما من شأنه أي عما يكون من أمره وصفته الحياة بالفعل فهو عدم ملكة لها كالعلمي الطاري بعد البصر لا تطلق لعدم (قوله أيضا وقيل عرض الخ) جرى على رده هذا القول في المقاصد أيضا لكن في تفسير ابن عادل عن ابن الخطيب الحق انه وجودي ووافق ما نقله الصفوي عن صاحب الود أن عدمية الموت كانت منسوبة الى القدرية نفشت اه هذا وفي حواشي السيوطي ان طائفة من أهل الحديث ذهبوا الى أن الموت جسم والا حديث والآثار مصرحة بذلك قال والتحقيق انه هذا الجسم الذي على صورة كبش كما ان الحياة جسم على صورة فرس لا يمر بشئ الاحي وأما المعنى القائم بالبدن عند مفارقة الروح فانها هو أثره فاما أن يكون تسميته بالموت من باب الجاز لا الحقيقة أو باب المستترك وحينئذ فالامر في النزاع قريب اه ورده حج في عامة فتاويه فقال وانفقوا على انه ليس بجوهر ولا جسم وحديث يوثق بالموت في صورة كبش الخ من باب التمثيل اه ثم صحح كونه أمر وجوديا (قوله لقوله تعالى فاعتزلوا الخ) أي ونظر اذا أقبلت الحيضة فدمي الصلاة واذا أدبرت فاعتزل على عنك الدم وصلى وفي رواية البخاري فاعتسلي وصلى سم على منهج (قوله أي الحيض) أي في زمن الحيض ولعله لم يحمل الحيض في الآية على زمن الحيض أو مكانه كما قيل بكل منهما لان هذا أوفق بما ذكره المتن من انه الموجب على ان حمل الحيض على مكان الحيض ١٥١ بوجه منع قربانها في محله ولو في غير زمنه

مع انه غير مراد قطعاً (قوله والمعتبر فيه) قال الشيخ بغيره وتدل بحج بالخروج فقط ومن فوائد الخلاف ما اذا قلنا يغسل الشهيد الجنب فاستثم دت حائض فانا غسلها على هذا دون الآخر (قوله الى الصلاة

من شأنه الحياة وقيل عرض يضادها لقوله تعالى خلق الموت والحياة ورد بان المعنى قدر والعدم مقدر (وحيض) لقوله تعالى فاعتزلوا النساء في الحيض أي الحيض والمعتبر فيه وفيما يأتي الانقطاع مع القيام الى الصلاة ونحوها كما حكمه في التحقيق وان لم يصرح فيه بالانقطاع (ونفاس) لكونه دم حيض مجتمع (وكذا ولادة بلا بلل في الاصح) لانم الاتخاوعن بلل وان كما لا نشاهده ولانه يجب بخروج الماء الذي يخلق منه الولد بخروج الولد أولى والناسي لا لقوله عليه الصلاة والسلام انما الماء من الماء ولو ألقى بعض ولد كيد او رجل لم يجب عليها الغسل كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى كما امر وقد يستفاد من قوله ولادة

ونحوها) كالطواف (قوله وان لم يصرح فيه الخ) عبارته الخروج وارادة نحو الصلاة اه ومن لازم ارادة نحو الصلاة الانقطاع فكانه قال موجبه الحدث والانقطاع وارادة نحو الصلاة لكنه لم يدكر الانقطاع صريحا فلا منافاة بين قوله كما حكمه في التحقيق وبين قوله وان لم يصرح الخ (قوله لكونه دم حيض) هو ظاهر فيمن لم تحض وهي حامل اما هي فيجوز ان الخارج منها حال الحمل البعض لا الكل ومجتمع بالجر صفة للحيض وازداده الدم اليه بيانية (قوله وكذا ولادة) هل يشترط أن تكون الولادة من طريق المعتاد أولا فيه نظر وينبغي أن يأتي فيه ما تقدم في انسداد الفرج من التفصيل بين أن يكون الانسداد عارضا أو خافيا ونقل عن شيخنا الزيد في حاشيته ويجوز جاءها بعد الولادة بلا بلل لانها جنباء وهي لا تمنع الجماع رملي أقول وتفطرها اذا كانت صائغة وما ذكر من الفطرها اذا كانت صائغة بشكل على جواز وطئها والحاصل انه على وجوب الغسل بالولادة تارة بانها مظنة النفاس وتارة بأن الولد مني مجتمع فالثاني من التعليق يقتضي جواز الوطء وعدم النظر لان الجنابة بمجرد ذلك لا تبطل الصوم فاعلمهم بنوا جواز الوطء على ان الولادة جنباء والفطر على انه مظنة للنفاس احتياطا للعبادة النسبة للفطر وتخفيفا على الزوج للشك في المحرم فخرج بمسئل مر عما لو عض كلب رجلا أو امرأة فخرج من فرجه حيوان صغير على صورة الكلب كما يقع كثيرا فهل هذا الحيوان نجس كالكلب كالمولود من وطء الكلب لحيوان طاهر حتى يجب تسبيح الخرج منه وهل يجب الغسل بخروجه لانه ولادة فأجاب الذي يظهر انه غير نجس لانه لم يتولد من ماء الكلب وانه لا يغسل لان الولادة المقتضية للغسل هي الولادة المعتادة بدليل انه لو خرج دود من الجوف لم يجب الغسل بسببه مع انه حيوان تولد في الجوف وخرج منه فليأمل اه سم على حج ومنه يعلم انه متى وطئت المرأة وولدت ولو على صورة حيوان وجب الغسل (قوله انما الماء من الماء) وجوابه ان الولد مني منعقد فيصدق عليه الحديث (قوله لم يجب عليها الغسل) أي ويجب عليها الوضوء عينا

في هذا الفصل بعده وان ذلك التفصيل قال به الأثر في ما في حاشية هذا الفصل عليه (قوله قبل الصلاة) أي قبل النجس كما علم من كلامه فيما مر (قوله ويقيد عدم الاعادة) هذا الاختصاصية له بهذا الجمل وان أوجه كلامه (قوله يتعين تحريمه على رأي الرافعي فقط) يناقضه ما قدمه من جريان ذلك في الجمل الثاني أيضا كما هو قضية كلام المجموع (قوله تخالفهما) أي الذين يثبتون في هذا الجمل الأخير وقوله غفلة عن وجوب تقييدها أطلقه هنا بما قدمه أي الذي قدمه هو قريبا بقوله ويقيد كلامه بما

(قوله ويجب بالقاء علقه الخ) ع ينبغي أن يشترط فيما قول القوابل انهما أصل آدمي اه وفي العباب قال القوابل هو أصل آدمي وقضية اشتراط هذا القول عدم الوجوب اذ لم تقل القوابل ذلك لعدم من أو غيره تأمل سم على منهج وهو ظاهر لكن فيه على حج ما حاصله نقلا عن الزركشي ان محل التوقف على قولهم ان لم تربلا والواجب الغسل مطلقا اه وفي التفسيره نظر لجواز أن يكون المرقى دما على صورة العلقه والمضغة والبلى بل الدم بعد ذلك لا أثر له فالاولى الاحذ بالاطلاق وبق ما لو اختلفت القوابل فينبغي أن يأتي فيه ما قبل في الاخبار بتجسس الماء من تقديم الاوثق فالأكثر عددا الخ وقوله القوابل أي أربع منهن ان قلنا انه شهادة ويحتمل الا كنفاء بواحدة لحصول الظن بخبرها وهو الاقرب لان المدار على ما يغاب على الظن انه أصل آدمي (قوله وتحصل) زاد حج لا آدمي حتى فاعل أو مفعول به (قوله بدخول حشفة) أي من شخص واحد فيما يظهر (قوله ما فوق الختان) أي ما هو الاقرب من الختان فكأنه قال هي رأس الذكر (قوله بأن شق وأدخل أحد شقيه) عبارة حج والذي يتجه مدر كان بعض ١٥٢ الحشفة يقدر من باقي الذكركر قدره سواء بعض الطول وبعض العرض وكتب عليه

ويجب بالقاء علقه أو مضغة كلولد (وجنابة) بالاجماع لقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا وهي لغة البعد وشرعا أمر معنوي يقوم بالبدن يمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج من شخص وتصل (بدخول حشفة) وهي كافي الصحاح والقاموس ما فوق الختان فلا يصل به بعضها ولو مع أكثر الذكركر بأن شق وأدخل أحد شقيه كما هو صريح كلامهم والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم اذا النقي الختانان فقد وجب الغسل والمراد بالالتقاء المحاذاة لان خسان المرأة فوق مدخل الذكركر وانما يتحاذيان بتغيب الحشفة (أو قدرها) من مقطوعها وان جاوز حد الاعتدال فلا يعتبر قدر حشفة معتدل كما يؤخذ من كلامهم في التحليل واليه أشار الشارح بقوله منه اذ الاعتبار بصاحبها أول من الاعتبار بغيره ولا ادخال قدرها مع وجودها فيما يظهر كالوثني ذكره وأدخل قدرها منه خلافا ليهن المتأخرين ولا ادخال دونها وان لم يبق من الذكركر غيره (فرجا) قبلا أو دبرا ولو من ميت أو بهيمة كسمكة وغيره وان لم يشبهه ولا حصل ازال ولا قصه ولا انتشار ولا اختيار أو بمائل غليظ ولو كانت الحشفة أو قدرها من مبان واعتبار قدر الحشفة المعتدلة من ذكر البهيمة وعدمه يوكل الى نظر الفقيه

سم قوله يقدر من باقي الذكركر قدره انظر صورته في الطول (قوله وان جاوز) أي المقطوع (قوله وان لم يبق من الذكركر غيره) أي بأن كان الحزفي آخره (قوله أو بهيمة) ع لو كان يابساً قديداً كذكركر النور الذي يضرب به فالظاهر عدم الوجوب سم على منهج (قوله وغيره) أي وجنية ان تحقق كمنكسه على الاوجه فيما اه حج

(قوله أو بمائل غليظ) ومنه قصبة أدخله فيها كما أتى به بعضهم وان نوزع فيه اه حج (قوله يوكل الى والاوجه) نظر الفقيه (عبارة الزيادة) وفيما لو خلق بلا حشفة يعتبر قدر المعتدلة لغالب أمثاله أي أمثال ذكركر وكذا في ذكر البهيمة يعتبر قدر تكون نسبته اليه كنسبة معتدل ذكركر لا آدمي اليه فيما يظهر وبقى ما لو كان ذكركر الموجود كالشعيرة وليس له حشفة هل يقدر له حشفة أو لا فيه نظروا قديوخذ من قول سم على حج قوله أو مخلوق بدونها يشمل ما لو كان بلون الحشفة وصفتها بأن كان كله بصفة الحشفة فلا يتوقف وجوب الغسل على ادخال جميعه وهو الظاهر نعم ان خز من أسفله بصورة تحزير الحشفة فينبغي أنه لا بد من ادخال الجميع اه انه يقدر له حشفة بأن تعتبر نسبة حشفة معتدل ذكركر الى باهية ويقدر له مثلها فان فرض ان حشفة المعتدل ربع ذكركر كان ربع ذكركر هذا هو الحشفة في فرع قال في العباب ومن أحسن بنزول منه قامسك ذكركر فلم يخرج فلا غسل عليه قال في شرحه حتى لو كان في صلاة أتمها وان حكمها ببلوغه بذلك أو قطع وهو به ولم يخرج من المنفصل كما قاله الاسنوي والبارزي اه ولا يخفى اشكال ما قاله والوجه خلافه لار الى فيه انفصل عن البدن بمجرد استماره بما انفصل معه لا أثر له سم على حج اه وحيث اعتبرت النسبة كانت ضابطة فعل اعتبارها بيان لما ظهر للفقيه وقرره والافهما متباينان في فرع كما لو أدخل من الذكركر المبان الحشفة وجب الغسل أو قدرها من الطرف الآخر لم يجب الغسل مخرج ذكر مبان قطعت حشفته سئل مر عنه فقال بجحان أدخل قدر الحشفة

إذا خلطهما مثلاً (قوله وهذا المسلك) أي الأخير فإن الشهاب بن حجر اقتصر عليه في شرحه ثم قال وهذا المسلك إلى آخر في الشرح والشارح تبعه لكن بعد أن قدم المسلكين المتقدمين في كلامه اللذين أحدهما حمله المتن على طريقة الراي

من أي الطرفين وجب الغسل اه فليراجع وليحصر ثم في مرة قال ينبغي أن المعتبر جهة موضع الحشفة أقول ويؤ وجب الغسل إطلاق قولهم أو قدرها من فاقدها الشمولة كلا من الجهتين وقول حج أديا ولو ثناء وأدخل قدر الحشفة مع وجود الحشفة لم يؤثر والآخر على الوجه في فرع لو قطع فرج المرأة بحيث بقي اسمه وأولج به فظهر على الفور مر عليه كذلك أنه لا يجب الغسل إذا لم يسمى بجاءا وان نقص مسه فليحصر ثم بعد ذلك يجوز أنه إذا بقي اسمه وجب فليحصر وقد يوجه بأن منع أنه لا يسمى بجاءا أو أن الغسل غير منوط بكونه يسمى بجاءا بل يسمى بالإدخال في فرج ثم أنه لا يجب سم على منهج أقول وقياس وجوبه بالذكرا المبان وجوبه هنا على المولح لأنه يصدق عليه أنه أولج في فرج والوجه أنه) أي الفقيه (قوله من بقية الأحكام) هـ مع قوله قبله متصل أو مقطوع ثم قوله المنصل أو المنفصل فيه على وجوب المهر وحصول التحليل بإيلاج الذكرا المبان وهو حاصل ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرملي ولا يخفى أنه في غايه فليراجع وقد وقع البحث في ذلك مع ولده فوافق على أنه في غاية البعد سم على حج وعبرة حج في شرح العبايد ونقل الاستوى عن النعوى أنه لا يثبت بالمقطوع نسب واحسان وتحليل ومهر وعدة ومصاهرة وإبطال إهرام ودية الغسل بأنه أوسع بابا منها اه هذا وقضيته أيضا أنه يجب على من قطع ذكره ١٥٣ ثم أولج في فرج الغسل وفي

والوجه أنه يرى اعتبار ذلك كما قالوا فيمن لا مفرق له ولا كعب بقية بدركه ولا يعاد غسل الميت إذا أولج فيه أو استولج ذكره لسقوط تكليفه كالنهيمة وانما وجب غسله بالموت تنظيفا وكراماته ولا يجب بوطء الميتة حد كما سبق ولا مهر كما لا يجب بقطع يدها دية نعم تفسد به العبادات وتجب به الكفارة في الصوم والحج وكما يناط الغسل بالحشفة يحصل بها التحليل ويجب الحد بإيلاجها على ما يأتي في محله وتحرم به الزبية ويلزم المهر والعدة وغير ذلك من بقية الأحكام ويستثنى الخنثى فلا يغسل بإيلاج حشفته ولا بإيلاج في قبله على المولج ولا على المولج فيه فيهما إلا إذا اجتمعا ولو خلق له ذكران يبول بهما فاولج أحدهما وجب الغسل ولو كان يبول بأحدهما وجب الغسل بإيلاجه دون الآخر ان لم يسامت العامل ولو أولج خنثى في دبر رجل تخير بين الوضوء والغسل (و) تحصل (بخروج مني) ولو بلون الدم لكثرة جاع ونحوه فيكون طاهر ما وجب الغسل إذا وجدت فيه الخواص الآتية والمراد منه ليخرج به مني غيره والخارج أول مره ليخرج ما لو استدخلته ثم خرج سواء في ذلك الرجل والمرأة

لا يخفى والظاهر اه مراد لأنه بانفصا انقطعت نسبه إليه يتعلق به حكم خصال وهم فيه فتنبه له وقد يحل ما في شرح ما من قوله ويجري ذلك سائر الأحكام على ان. بالاشارة في قوله ذلك قبل يعتبر قدرها مقطوعا أو مخلوق بدليل قوله عقبه

٢٠ نهاية ل الاول يعتبر قدر الذاهبة من بقية ذكرها وان جاوز طولها إلى كاية قضيته إطلاقهم وفي الثاني يعتبر قدر المعتدلة بغالب أمثال ذلك الذكر ويؤيد هذا الحل أيضا ما تقدم عن شرح العبايد مما يحالف ما اقتضاه كلامه هنا من التعميم (قوله ان لم يسامت العامل) لم يذكر هنا حكم ما لو اشتبه أحدهما بالآخر سوى حج بينه وبين الأصليين وهو موافق في ذلك لما قدمه الشارح في نواقض الوضوء لكن تقدم ثم عن شرح الروض النقص لا يكون إلا بهما معا فقامه هنا أن الغسل أعيا يكون بإيلاجهما ومن ثم توقف سم فيما ذكره حج هنا وقال ما ما القياس أنه انما يجب بإيلاجهما معا اه وقد يقال محله إذا لم يكن على سميت الأصلي فإن كان على سمته اتجه ما قاله حج وله وجه إطلاقه ان الاشتباه انما يكون حينئذ ومع هذه الحالة لا وجه الا وجوب الغسل بإيلاج كل منهما لأنه إذا وجب بإيلا المميز حيث كان على سميت الأصلي كان وجوبه بإيلاجه حالة الاشتباه أولى (قوله تخير بين الوضوء) وينبغي ان يأتي هنا ما في فيما لو احتمل كون الخارج منيا أو وديا (قوله والغسل) وذلك في الواضح لأنه إما واجبه الوضوء بخروج ذكر الخنثى من دبر الغسل بإيلاجه فيه وفي الخنثى لأنه إما واجبه الغسل بإيلاجه أو الوضوء باللس وعليه فعل ذلك في الخنثى حيث لا مانع المقص بأن لم يكن بينهما محرمية ولا صغر (قوله استدخلته ثم خرج) قال الخطيب على الغاية اما إذا خرج من قبل المرأة جاعا بعد غسلها فلا تيمدا غسل الا إذا ضمت شهوتها فان لم يكن لها شهوة كصغيرة أو كان ولم تقض كما عادة عليها قيل إذا قضت شهوتها لم تتيقن خروج

الذي حل به المتن فلم يأت قوله وبعضهم حصره على رأي الرافعي واعلم ان الشهاب بن قاسم كتب على هذا المسلك في كلام الشهاب ابن حجر مانعه اعلم ان الجلال المحلى بين ان في وجوب الامادة على كل من طريق الرافعي وطريق المصنف خلافا الا ان الاصح منه على طريق الرافعي أي ما لم يبق من الاول بقية عدم الوجوب وعلى طريق المصنف بأن بقي الوجوب وبين أيضا ان محل

منها ويقين الطهارة لا رفع بظن الحدث اذ حدثها وهو خروج منها غير متيقن وقضاء شهوتها لا يستدعي خروج شيء من منها كما قاله في التوشيح أجيب بأن قضاء شهوتها منزل منزلة نومها في خروج الحدث فتزول المنظمة منزلة المنة وخروج يقبل المرأة ما لو وطئت في دبرها فاعتسلت ثم خرج منها منى الرجل لم يجب عليها إعادة الغسل كما علم مما مر في فائدة وقوع السؤال عما لو دخل انسان فرج امرأة هل يجب عليه الغسل لانه صدق عليه انه أدخل ذكره فرجاً أم لا لانه أدخله تابعا لا مستقلا فيه نظروا الظاهر هو لا وللعلة المذكورة في فائدة أخرى سئل الشهاب الرملي عن أدخل ذكره في ذكر آخر هل يجب عليهما الغسل أم لا فاجاب بالوجوب اه وهو ظاهر لانه صدق على هذا الفعل انه دخول ذكر في فرج وذلك موجب للغسل على كل منهما (قوله أم سليم) قال في التقريب أم سليم بنت ملحان بن خالد الانصارية والدة أنس بن مالك يقال اسمها سهلة أو زميلة أو زميلة أو مليكة أو أنيفة وهي ١٥٤ الغميصاء أو الرميضاء اشتهرت بكينيتها وكانت من الصحابات الفاضلات ماتت

في خلافة عثمان (قوله حكم المنفخ في باب الحدث الخ) تقدم للشارح ان المناقذ الاصلية لا تعتبر وقياسه هنا ان الخارج منها لا يوجب الغسل فقوله فيما مر كالدر اغمأ يأتي على ما اعتده حج أو على ما قاله هو بناء على انه أراد بالمناقذ الاصلية الغم ونحوه وأما الدبر فهو من الفرج وغايته ان خروج المني منه خروج له من غير طريقه المعتاد (قوله والصلب) أي كاه (قوله وهو كما قال) أي في الخادم

خرج بنظر ام فكرام احتلام ام غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم لما جاءته أم سليم وقالت له ان الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل اذا هي احتلمت قال نعم اذا رأت الماء (من طريقه المعتاد) ولو من قبل مشكل (وغيره) كدبر أو ثقبه قياسا على المعتاد وتسويته في الخارج من المعتاد وغيره هي المبرجة في الروضة والمصححة في الشرح الصغير لكن يخرم في التحقيق بان الخارج من غير المعتاد حكم المنفخ في باب الحدث فيعتبر فيه الانفتاح والانسداد والاعلى والأسفل وصوبه في المجموع قال في المهمات وهو المائتي على القواعد فيعمل به قال الرافعي والصلب هنا كالمعدة هناك قال في الخدام وصوابه كتبت المعدة هناك لان كلام المجموع صريح في ان الخارج من نفس الصلب يوجب الغسل اه وهو كما قال وعليه فيفرق بين هذه وما مر حيث ألحق ثم ما انفخ في المعدة بما فوقها بان العادة جرت بان ما تحته الطبيعية تلقى الى أسفل وما سواه بالقيء أشبهه بخلاف ما هنا والصلب انما يتبر للرجل أما المرأة فالمعتبر فيها ما بين راثبها وهي عظام الصدر والمراد بخروج المني في حق الرجل والبكر ورويه عن الفرج الى الظاهر ويكفي في الثيب وصوله الى محل يجب غسله في الجنابة ومن أحس بتزول منيه فامسك ذكره فلم يخرج فلا غسل عليه ثم الكلام في منى مستحكم فان لم يستحكم بان خرج لمرض لم يجب الغسل بلا خلاف كما في المجموع عن الاصحاب (ويعرف) المني (بتدفعه) وهو خروجه بدفعات قال تعالى من ماء دافق (أولاده) بالمجعة (بخروجه) أي وحدها

من ان صوابه كتبت المعدة ينقض الخارج من نفس الصلب وخالف فيه حج لجعل الغسل مختصا بما وان لم يخرج من تحت الصلب وتحت راثب المرأة وتبعه ابن عبد الحق (قوله وهي عظام الصدر) أي كاه (قوله فأمسك ذكره الخ) عبارة سم على منهج وافهم لتعبير بالخارج انه لا أثر لتزوله لقصة الذكر وان حكمنا ببلوغه ولا لقطعه وهو فيه اذ لم يخرج من المنفصل شيء كما قاله البارزى والاسنوى اه وفيه نظر اذ اتفقنا وجوده في المنفصل اذ المدا على خروج المني وقد وجد اه وما نظره تقدم مثله اعتراضا على ما في شرح العماد عن الاسنوى والبارزى لكن عبارته ثم ولم يخرج من المنفصل وهي مخالفة لقوله هنا من المتصل (قوله فلا غسل عليه) أي ويحكم ببلوغه ان كان صغيرا (قوله مستحكم) أي بان وجد فيه احدى خواص المني طب و مر هذا كله في الخارج من غير المعتاد اما الخارج منه فيوجب الغسل مطلقا كما هو حاصل شرح الروض ومقاله مر وقوله لمرض أي مع كونه فيه بعض الخواص سم على منهج ويستفاد ما ذكر من قول الشارح ثم الكلام الخ فان مراده به التفصيل في المني الخارج من المنفخ ويدل على ان ما خرج من طريقه الاصل يوجب الغسل مطلقا حيث علم انه منى بوجوده بعض الخواص فيه وقوله مستحكم بكسر الكاف كما في تحرير النورى ويوافقه قوله المختار أحكم فاستحكم أي صار محكما اه فصرح بأن استحكم لازم فالوصف منه اسم فاعل على مستفعل بالكسر

خلاف الاعادة فيها اذ لم يرق الباقي في الاول ولم يرقهما في الثاني قبل الصلاة فهما فان اراق ما ذكر قبله افلا اعادة جزما لكن
اعتباره كون الاراقة قبل الصلاة ينبغي ان يكون ضعيفا وفيه تجوز والا فالعقد ان المعتبر كون الاراقة قبل التيمم اذا علمت

(قوله أوريح عجين) أي عجين حنطة ونحوها أي وببيض دجاج ونحوه خطيب والمراد بنحو الحنطة أي ما يشبهه رائحة عجينه
ورائحة عجينها ونحوه ببيض الدجاج ما يشبه رائحته رائحته (قوله في منى المرأة) أي من الرقة والصفرة اهـ حج (قوله أي
الخواص) دفع ما أورد عليه من أن صفات منى الرجل البياض والثلث مع وجوب الغسل بانتفاءهما عنه ويفهم ذلك من
حمل آل في المتن على العهد المذكور (قوله للشك في الجنابة) خلافا لحج (قوله وهو ظاهر) وعليه فادرجع قال حج فيحمل أنه
يعمل بقضية ما رجع اليه في الماضي أيضا وهو الاحوط ويحتمل أنه لا يعمل بها الا في المستقبل لانه الترم قضية الاول بفعله
بوجه فلم يؤثر الرجوع فيه وكتب عليه سم (قوله لا يعمل الخ) هذا هو الوجه اهـ وننبه على آخره هل غير الخارج منه ذلك
مثله في التخيير المذكور وعليه فهل يلزم كلا الجزري على قضية ما اختاره حتى لو اختار صاحبه انه مذى والاخر اهـ مني لم
يقتهد به لانه جنب بحسب ما اختاره لم ارق في ذلك شيئا والذي ينقدح ان الثاني لا يلزمه ١٥٥ غسل ما أصابه منه للشك

وانه لا يقتدى به في الصورة
الاخيرة اهـ حج وبقي مالو
تذكر بعد اختياره انه منى
كونه منيا حقيقة هل يجب
عليه اعادة الغسل قياسا
على مالو توضحا احتياطيا
تبين خلافه أم لا فيه نظر
والاقرب الثاني لانه لما
كان مخاطبا بالاحد الدائر
وأنى به تحقق في ضمنه
الواجب وليس متبرعا
بالفعل فاشبهه مالونسي
صلاة من الخس فصلى
الخس وسيله لبراءة ذمته
من الواجب ثم تذكر
المنسية بعينها فان ما أتى
به يجوز مع تردده في النية
بخلاف وضوء الاحتياط

وان لم يتدفق لغائه ويلزمه فتور الذكروا نكسار الشهوة غالبا (أوريح عجين) وطلع نخل (رطبا
وبياض بياض جافا) وان لم يتدفق ويلتذبه كأن خرج ما بقي منه بعد الغسل فأى صفة من
الثلاث وجدت كفت اذا لا يوجد شيء منها في غيره وقوله رطبا وجافا حالان من المنى لامن العجين
وبياض البياض ولا أثر للضمان أو بياض في منى الرجل ولا ضد ذلك في منى المرأة (فان فقدت
الصفات) أي الخواص المذكورة (فلا غسل) لانه ليس بمنى فلو احتمل كون الخارج منيا أو وديا
كن استيقظ ووجد الخارج منه أبيض تخمينتا تخييرين حكمهما فيغتسل أو يتوضأ ويغسل ما
أصابه منه فلو اختار كونه منيا لم يحرم عليه قبل اغتساله ما يحرم على الجنب للشك في الجنابة
ولهذا من قال بوجوب الاحتياط بفعل مقتضى الحدتين لا بوجوب غسل ما أصاب ثوبه لان
الاصل طهارته كذا اتفق به الوالد رحمه الله تعالى وقضية كلام الزركشي ان له الرجوع عما
اختاره وهو ظاهر اذا التفويض الى خيرته يقتضى ذلك وان رأى منيا في ثوبه أوفى فراش نام
فيه وحده أو مع من لا يمكن كونه منه كالمسوح فيما يظهر كما في الخادم لزومه الغسل وان لم
يتذكر احتملا ولمزومه اعادة كل مكتوبه لا يحتمل حدوثه بعد هاهو بنديله اعادة ما احتمل انه
فيها كالوثاق مع من يمكن كونه منه ولو نادرا كالصبي به سد تسع فانه يندب لهما الغسل وعلم مما
قررناه صحة ما قيد المأوردى المسئلة به بما اذا رأى المنى في باطن الثوب فان رآه في ظاهره فلا
غسل لاحتمال انه أصابه من غيره (والمرأة كرجل) فيما مر من حصول الجنابة وما يعرف به
المبى من الخواص الثلاث على الاصح من اضطراب طويل لعدم الادلة (ويحرم بها)
أي بالجنابة (ما حرم بالحدث) الاصغر لانهم أغلظ منه (والمكث بالمسجد) اقوله تعالى

فيمالو يقرن الطهارة وشك في الحدث فانه لا يجب عليه شيء ثم رأيت في سم على حج فرع عمل بمقتضى ما اختاره ثم بان الحال
على وفق ما اختاره فيجوز ان يجزئه أخذ ما فرقوا به بين عدم الاجزاء اذ بان الحال في وضوء الاحتياط والاجزاء اذ بان الحال
في مسئلة المنسية بأنه متبرع في وضوء الاحتياط (قوله في ظاهره) قديم توقف فيه مع فرض السكاذم في كونه لا يمكن من غيره
ومن ثم عمم غيره الحكم وعبارة سم على منهج فرع قال في الروض وشرحه وان رأى في فراشه أو ثوبه ولو بظاهرة منيا الخ اهـ
قال حج ومحله حيث احتمل ذلك عادة فيما يظهر اهـ (قوله والمكث) زاد حج وهـ ضابطه هنا كما في الاعتكاف أو يكتفى
هنا بأدنى طمأنينة لانه أغلظ كل محتمل والثاني اقرب اهـ وبوجه بأنهم انما اعتبروا في الاعتكاف الزيادة لان مادونها لا يسمى
اعتكافا والمدار هنا على عدم تعظيم المسجد بالمكث فيه مع الجنابة وهو حاصل بأدنى مكث ثم قال أيضا ومن خصه بانه حل
المكث له به جنبا وليس على مثله في ذلك وخبره وهو كما في شرح العباب عن المجموع يا على لا يحل لاحد يجنب في هذا المسجد
غيري وغيرك ضعيف وان قال الترمذي حسن غريب اهـ وقضية اقتضاه في الخصوصية على المكث انه صلى الله عليه وسلم
كثيره في القراءة

ذلك علمت ان حكاية الخلاف في الاعادة تقتضي التصوير بما اذا انتفت الاراقة أي ونحوها اذ لو لم تنتف كان عدم الاعادة مجزوما به وحينئذ فالمسئلة مصورة بما اذا انتفت الاراقة ونحوها واذا كانت مصورة بذلك تعين ما قاله البعض المذكور من التخالف في الاعادة واجراء الكلام هنا على اطلاقه اذ تعييده ينافي ذكر الخلاف فقوله ان زعم البعض المذكور غفلة لعله

(قوله ومثله رجبته) وهي ما وقف للصلاة حال كونه اجزا من المسجد (قوله شائعا) اي وهو كالمسجد في حرمة المكث فيه على الجانب ونحوه وتجب قسمته موروا يستحب لادخله التحية ولا يصح الاعتكاف فيه على المعتمد كما في حاشية الزيادي قال سم والفرق ان الغرض من التحية أن لا تنهك حرمة المسجد بترك الصلاة فيه فاستحب في الشائع لان بعضه مسجد بل ما من جزء الا وفيه جهة مسجدية وترت الصلاة يخل بتعظيمه والاعتكاف انما يكون في مسجد والشائع بعضه ليس بمسجد فالما كثر فيه بمنزلة من خرج بعضه عن المسجد واعتمد عليه في فائدة الحج قال المناوي في كتابه المسمى بتيسير الوقوف على غوامض أحكام الوقوف ثم موضع القول بصفة الوقف أي وقف الجزء المشاع مسجد امن أصله حيث امكنت قسمة الارض اجزاء والا فلا يصح كما يجتهد الا ذرعي وغيره وكانهم لم يروا فيه نقلا وهو عجيب فقد صرح ابن الصباغ في فتاويه التي جمعها ابن أخيه فقال ومن الغرائب اذا كان له حصة في أرض مشاعة وهي لا تنقسم جعلها مسجد لم يصح اه (قوله ان لم يكن له عذر) ينبغي ان يكون من الضرورة والعدم اذا كان خارج المسجد ولم يمكنه الغسل الا في الحمام لطوف برد الماء أو نحوه ولم يتيسر له أخذ آجرة الحمام الا من المسجد ولم يجد من ينارها ١٥٦ له من المسجد من ينق به وهذا قياس قولهم اذا كان الماء في المسجد دخل لا خذه

بشرط ان يتيمم ويمكث قدر الاستقاء فقط ومنه يؤخذ انه يتيمم في مسئلتنا اذا امكنه ثم رأيت مر قال من احتاج للدخول للمسجد وهو جنب لا خذ آجرة الحمام مثلا لاجاز الدخول ان يتيمم ومكث قدر حاجته ولا يجوز بلا تيمم وقوله بيم حتما الخ أي فلو وجد ما يكفي بعض اعضائه أو وجد ما يكفي

ولا جنبيا الا عابري سبيل وقوله صلى الله عليه وسلم اني لا ادخل المسجد لحائض ولا جنب ومثله رجبته وهو آؤه وجناح بجداره وان كان كله في هواء الشارع كما يقتضيه كلام المجموع وشمل ذلك ما لو كان المسجد شائعا في أرض بعضها مملوك وان قل غير المملوك فيما يظهر ويشارك التفصيل السابق في التفسير مع ان حرمة القرآن آكد من حرمة المسجد بان المسجدية لما انتهت في كل جزء من اجزاء تلك الارض التي وقع فيها المكث كما يصدق عليه أنه ما كثر في مسجد شائع بخلاف القرآن مع التفسير فانه غير منهم فيه بل متميز عنه فلم يصدق عليه انه مس مسجد شائعا وأيضا فاختلف المسجدية بالمكث لا يخرجها عن كونه يسمى مسجدا ولا كذلك المحصف اذا اختلط بالتفسير فانه يخرجها عن كونه يسمى محصفا ان زاد عليه التفسير كما مر ومحل حرمة ما تقدم ان لم يكن له عذر فان كان كإغلاق بابه أو خوف لو خرج ولو على مال وتنه سدر غسلة هناك تيمم حتما لا بتراب المسجد وهو الداخل في وقفه فيحرم به كتراب مملوك لغيره ويصح ومحل أيضا في حق المسلم اما الكافر فله دخوله ان أذن له فيه مسلم أو وجد ما يقوم مقام اذنه فيه ودعت حاجة الى

جميعها لكن منعه نحو البرد من استعماله في جميعها ولم يمنعه في بعضها فهل يجب في صورتين دخوله

استعمال المقدور لتقليل الحدث كن اراد الصلاة ووجد ماء لا يكفي أو ماء لا يمكنه الاستعمال به فيه نظرا ولا يبعد الوجوب فتأمل سم على منتهى في فائدة الحج عن الامام أحمد رضي الله عنه ان لا ينجس المسجد لكن بشرط ان يتوضأ ولو كان الغسل يمكنه من غير مشقة اه (قوله ولو على مال) أي وان قل كدرهم (قوله لا بتراب المسجد الخ) هل المشتري له من غلته كجزائه أو كالذي فرش به أحد من غير وقف فيه نظرا والاول أقرب ولو شك في كونه من اجزائه ففيه تردد ولعل التصريح أقرب لان الظاهر احترامه وكونه من اجزائه حتى يعلم مسوغ لاختذه حاشية ابضاح الحج هذا وما ذكره في التردد في المشتري من غلته انما يأتي اذا قلنا ان الداخل في وقفته لا يجزئ في التيمم وحل التردد على انه هل يجزئ أو لا بخلاف الخارج عنها ما على ما ذكره الشارح من ان الداخل في وقفته يحرم ويصح التيمم به بخلاف الخارج عنه كالذي تهب به الريح فلا يظهر التردد لان المشتري على الوجه المذكور يحرم استعماله مطلقا ويصح (قوله مسلم) رجل أو امرأة حيث كان بالغوا وخرج بالمسجد قبور الانبياء فلا يجوز الاذن له في دخولها مطلقا تعظيمها اه فتاوى الشارح (قوله ودعت حاجة) أي تتعلق بمصلحتنا كبناء المسجد ولو تيسر غيره أو تتعلق به لكن حصولها من جهتنا كاستفتائه أو دعواه عند قاض اما غير ذلك فلا يجوز الاذن له فيه لاجله كدخوله لا كل في المسجد أو تفرغ نفسه في سقايتها التي يدخل اليها منه اما التي لا يدخل اليها منه ولا يمنعون من دخولها فلا اذن مسلم نعم لو غلب على الظن تخييسهم ماءها أو وجد رانها منعوا ولا يجوز الاذن لهم في الدخول

عقله ومن هنا يظهر ما في قوله لانه لا يظهر مقابل الاصح لانه يرد عليه أن مقابل الاصح لا يأتي أيضا على طريق الرافعي اذا حصلت الارقاء التي هي من نحو الخلط بل الوجه ان يقال في توجيهه تعين التخصيص على رأى الرافعي لانه لا يأتي تصحيح عدم الامادة على طريق المصنف بل المصحح حينئذ هو الامادة فاحسن التأمل بالانصاف انتهى (قوله أما اذا بقي من الاول بقية)

(قوله لانه لا يعتد حرمة) قال شيخنا زياي بعد نقله مثل ما ذكر عن حج وهذا بالنسبة للتمكين اما هو فيصوم عابه الجلوس مع الجنابة لانه مخاطب بالفروع خطاب عقاب أقول قد يشكك على هذا ربطه صلى الله عليه وسلم الاسير من الكفار بالمسجد فانه حيث كان حراما ولو باعتبار الاخرة فقط لا يفعله معهم النبي صلى الله عليه وسلم الا أن يقال فعل ذلك اشارة الى انه يقرر الكفار على ما لا يعتدون حرمة وان كانوا يعاقبون عليه في الاخرة لكن يشكك على هذا الجواب تصر يحرم بحرمة اطعامنا اياهم في رمضان مع انهم لا يعتدون حرمة (قوله وعدمه) أى المتع وهو الجواز (قوله حاجتها) يعنى انا لانفعها الدخول عند حاجتها ومع ذلك يحرم عليها الدخول كما يصرح به قول العباب والذمية مع الحيض لا الجنابة كالمسلمة وبه يعلم انه لا منافاة بين عدم المنع والحرمه وذلك يقتضى انه لا يحرم المكث على الجنب الكافر ويشكك عليه أنهم مخاطبون بفروع الشريعة (قوله في البالغ) أى من المسلمين (قوله فيجوز له) يفرع عنه نقل م ١٥٧ عن البكرى في حاشيته نقلا عن

دخوله سواء كان جنبا أم لا لانه لا يعتد حرمة أما الكافرة اذا كانت حائضا وأمنت القلوب فهل تمنع كالمسلمة كما في الروضة كاصلها في شروط الصلاة أولا كما صرح به في باب الامعان اختلف المتأخرون في الترجيح والاقرب جعل المنع على عدم حاجتها الشرعية وعدمه على وجود حاجتها الشرعية ومحله أيضا في البالغ أما الصبي الجنب فيجوز له المكث فيه كالقراءة كما ذكره المصنف في فتاويه قال ابن العماد في تسهيل المقاصد ومن التردد فيه ان يدخل لياخذ حاجة من المسجد ويخرج من الباب الذي دخل منه دون وقوف بخلاف ما لو دخله يريد الخروج من الباب الاخر ثم عن له الرجوع فله ان يرجع (لا عبوره) لكونه أخف ولا يكاف الاسراع بل عيشى على عادته نعم هو للعائض والنفساء عند أمتهما تلويثه مكروه والا فحرام كما سيأتى وللجنب خلاف الاولى الالعذر ولو عبر بنية الإقامة لم يحرم المرور فيما يظهر خلافا لابن العماد اذ الحرمه انما هي لقصد المعصية لا للمرور ولوركب دابة ومرفيه لم يكن مكثا لان سيرها منسوب اليه بخلاف نحو سير يحملة انسان ولو دخل على عزم أنه متى وصل للباب الاخر رجع قبل مجاوزته لم يجز لانه يشبه التردد والساج في مرفيه كالمروم دخله فتزل بشره ولم يمكث حتى اغتسل لم يحرم فيما يظهر ويحمل منعه لانه حصول لامرور وعلى الاول يحرم كلام البغوى انه لو كان به بشرودى نفسه فيها يجبل حرم على ما اذا ترتب عليه مكث كما يظهر من كلامه نفسه ولو لم يجد ماء الا فيه جاز له المكث بقدر حاجته وتيمم لذلك كما لا يخفى ولو جامع زوجته فيه وهما ماران فالوجه الحرمه كما يؤخذ من كلام ابن عبد السلام انه لو مكث

فتاوى النووى انه يستثنى من قولهم يحرم المكث والقراءة على الجنب المميز فلا يمنع من ذلك وهو مشكك ولو كان مفروضا فيما اذا احتاج المميز للقراءة أو المكث للتعليم لكان قريبا وقد توقف فيه م وقال راجعت فتاوى النووى فلم أجده فيها ذلك فليجرر اه سم على منهج وفي حواشيه على حج الجواب بأن له فتاوى اخرى غير مشهورة فلا اثر لكونه ليس في المشهورة (قوله نعم هو) أى العبور وخرج

به التردد فيصوم عليهم (قوله الالعذر) أى كان تعين المسجد طريقا وتعد غسلة فلا يكره للعائض ولا يكون خلاف الاولى للجنب وعبارة حج وهو أعنى المرور به لغرض خلاف الاولى اه ومفهومه أنه لا يكون خلاف الاولى اذا كان لغرض ما وان لم يكن ضرورة ويصرح به قول الروض وشرحه لا ان كان العبور لغرض كقرب طريق فليس بكمروه ولا خلاف الاولى (قوله اذ الحرمه الخ) وعليه فاذا كره ابن العماد في مرفيه من أن من التردد ما لو دخل لياخذ حاجة الخ ضعيف هذا وقد يقال ان كلام ابن العماد هو الظاهر لان قصد الإقامة صير مروره كالتردد وهو حرام لانه بمنزلة المكث فكذا هذا (قوله منسوب اليه) قالوا في نظيره من القبلة انما يكون منسوب اليه لتبطل صلاته بمشبهات ثلاث خطوات اذا كان زمامها بيده فان كان بيده غيره او مرسلا لم تبطل لان سيرها منسوب الى غيره وقياسه ان يقال هنا كذلك فيقال ان كان زمامها بيده لم يحرم المرور لانه سائر وان كان بيده غيره حرم لانسقراره في نفسه ونسبة السير الى غيره (قوله انسان) أى عاقل (قوله كالمار) أى مالو كان في سفينة فينبغى ان يأتي فيه في الدابة فان كان هو المسير لم يحرم لان سيرها منسوب اليه فكانه مار والاحرم لانسقراره كمن جلس على سرير يحملة رجال (قوله الا فيه) أى المسجد

يتأمل هذا السياق (قوله قبل الحدث) لاجابة البه بل الاولى حذفه (قوله ومن الصلاة بفجاسة الخ) هذا لا يأتي اذا كان الاجتهاد بين طهور ومستعمل قال الشهاب بن قاسم فيتجه فيه العمل بالثاني مطلقا (قوله أو باجتهاد غير ذلك الاجتهاد) أي في ماء غير هذين الماءين (قوله لكل صلاة) أي ان احدث أو تغير ظنه كما علم بمحاصر (قوله أو بعده) قد يدل على صحة الطهارة بماء لا يجوز استعماله اذا أخبر به دها بطهارته وفيه نظار ظاهر قاله الشهاب بن قاسم ووجه النظر ان طهارته قبل التعيين باطلة لفقد شرطها الذي هو ظن طهارة الماء فلا تنقلب صحة بالتعيين لان العبرة في العبادات بما في ظن المكاف لا بما في نفس

(قوله لم يجزله مجامعتها) أي لان فيه انتهاك الحرمه المسجد والجماعه فيه لا يزيد على كونه جنبا مارا (قوله والا قرب الى كلامهم الاول) وفي كلام حج ما يرجع الثاني واستشهد به بكلام السبكي فايراجع والا قرب ما قاله حج (قوله والقرآن) أي من مسلم بالغ ولو نذر قراءة القرآن في وقت معين فاجنب فيه ولم يجد ماء يغتسل به ولا ترابا ينيم به وجب عليه القراءة فالممتنع عليه اغما هو التنفل بالقراءة كما في الارشاد ١٥٨ اه وهو ظاهر ويثاب أيضا على قراءته المذكورة وهذا كفاف الطهورين حيث

أوجبوا عليه صلاة الفرض وقراءة الفاتحة فيه فالقراءة المنذورة هنا كالقائحة ثم وقد يفرق بأن الصلاة اغما وجبت لحرمه الوقت ومن ثم يجب اعادتها والنذر ليس له وقت شرعي اصالة حتى يراهي هذا وقيل الاكتفاء بالقراءة في حق فاقدا الطهورين حيث قصد القراءة كما قاله حج وذلك لان الجنابة مانعة له من صرف ما أتى به للقرآن ولم يجملوا الاحرام بالصلاة موجبا لحمل الفاتحة اذا أتى بها على القرآن أي بناء على هذا القيل لكون الصلاة لا تصح بدونها وقياس ما ذكره في قراءة

جنب فيه هو وزوجته لعدم مجزله مجامعتها ومن كلامهم في باب الاعتكاف في توجيه كون المسجد شرطا لصحته حيث قالوا الاجاز أن يكون ذكر المسجد شرطا لمنع مباشرة المعتكف في المسجد لان منعها فيه لا يختص به ففسر المعتكف كذلك وخرج بالمسجد المدرسة والرباط ومصلى العبد ونحوها وهل شرط الحرمه تحقق المسجدية أو يكفي بالقرينة فيه احتمال والا قرب الى كلامهم الاول وعليه فالاستفاضة كافية ما لم يعلم أصله كالمسجد المحدثه يعني (والقرآن) حيث تلفظ به بحيث أسمع نفسه مع اعتدال سمعه ولم يكن ثم تحولط ولو لحرف لان نطقه بحرف يقصد القرآن شروع في المعصية فالعصم لذلك لا لكونه يسمى قارئاً والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ الجنب ولا الخائض شيأ من القرآن وهو وان كان ضعيفا له متابعات تجبر ضعفه بل حسنه المندري (وتحل اذ كاره) للجنب (لا بقصد قرآن) كقوله في الاكل بسم الله وعند فراغه منه الحمد لله وعند كرويه سبحانه الذي سخر لنا هذا وعند المصيبة ان الله وانا اليه راجعون لعدم الاخلال حينئذ بالتعظيم اذ القرآن اغما يكون قرأنا بالقصد وشمل ما اذا قصد ذكره أو موعظته أو حكمه وحسده أو أطلق كان جرى به لسانه من غير قصد فلا يحرم وظاهره انه لا فرق في ذلك بين ما لا يوجد تنظيمه الا فيه كآية الكرسي وسورة الاخلاص وبين ما يوجد تنظيمه فيه وفي غيره كما اعتمد الوالدرجه الله تعالى وهو الاقرب للنقول وبؤيده أن الفتح على الامام لا بد فيه من قصد القراءة ولو لم لا يوجد تنظيمه الا في القرآن قال الجوزي وهو قضية تسوية المجموع بين الاذكار وغيرها ثم قال ان كلام الزركشي من التفرقة بينهما ما ممنوع وضعفه ظاهر يدرك بأدنى تأمل اه وعلم بماتقدم ان قوله اذ كاره مثال قواعظه واحكامه وقصصه كذلك ومحل منع قراءة الجنب اذا كان مسلما

الفاتحة في الصلاة في حق فاقدا الطهورين انه لا بد له من قصد هابا الاولى فيما لو نذر القراءة في وقت معين أما وفقد الطهورين حيث قلنا يقرأ (قوله لا يقرأ الجنب) بكسر الهمزة نهي وبضمها خبر بمعناه اه حج (قوله له متابعات) أي وذلك بأن يرد معناه من طريق آخر ما صحح أو حسن (قوله لا بقصد قرآن) أي ولو مع غيره (قوله اغما يكون قرأنا بالقصد) أي مع وجود المانع أم بدونه فالتلفظ بالقرآن مصروف له وان لم يقصده ويثاب عليه ثم رأيت في حج تعليلا للجواز مانصه لانه أي عند وجود قرينة تقتضي صرفه عن موضوعه كالجنابة هنا لا يكون قرأنا الا بالقصد (قوله وفي غيره) كالمالك القدوس مثلا (قوله ولو لم لا يوجد تنظيمه الخ) ووجه التأييد أن تفصيلهم في الفتح بين ما لا يوجد تنظيمه الا في القرآن وبين ما يوجد فيه وفي غيره دليل على قبوله الصرف عن كونه قرأنا وحيث قبله فلا يحرم على الجنب لا تنفاه القرائنة عنه (قوله وضعفه ظاهر) لعل وجهه انه بعد اشتراك الكل في القرآنية لا وجه للتفرقة بين ما لا يوجد تنظيمه فيه وغيره لان ذات القرآنية لا تنفي عن شيء منه والكلام في حكم القرآن وعليه لا يوجد فرق بين ما يوجد تنظيمه فيه وفي غيره وغير ذلك (قوله وقصصه) أي وجملة القرآن لا تخرج عما ذكر فكأنه قال تحل قراءة جميعه حيث لم يقصد القرآنية

الامر وبهذا علم أن الصورة أنه كان يعلم نجاسة أحد المسامين مبهما (قوله وفارق الابهام ثم) أي الاكتفاء به وقوله التعيين هنا أي اشتراطه وعدم الاكتفاء بالابهام ومن ثم قال الشهاب ابن قاسم في حواشي الصفحة على هذا الفرق مانصه اذا تأملت الفرق

(قوله اما الكافر فلا يمنع منها) أي القراءة بل يمكن منها ما قرأته مع الجنابة فتحرم عليه لأنه مخاطب بفروع الشريعة خطاب عقاب اه زيا دي وظاهر كلام الشارح أنه لا يمنع ولو كان معاندا وعبارته على البهجة نعم شرط تمكين الكافر من القراءة أن لا يكون معاندا أو رجي اسلامه كما في المجموع والقياس أيضا منعه من كتابة القرآن حيث منع من قراءته (قوله ويمنع تعلمه) والقياس منعه من التلاوة حيث كان معاندا ولم يرج اسلامه ولا يشترط في المنع كونه من الامام بل يجوز من الاتحاد لانه نهى عن منكر وهو لا يختص بالامام (قوله بنجس) أي غير معفو عنه وعبرة حج في نوافض الوضوء ويحرم مسه ككل اسم معظم بنجس بغير معفو عنه وجزم بعضهم بأنه لا فرق تعظيما له (قوله بخلافها) أي القراءة (قوله وبضم نجس) ولو غلظ وان تعمدا فعل ذلك (قوله من قياسها) انظر مرجع الضمير فيه وفيما بعده ولعله بتثنية الضمير في عليهما وعليه فضمير قياسها للقراءة وضمير عليهما لمس المحصف وحده (قوله من غير كراهة) أي فيه وفيما بعده كما ١٥٩ هو ظاهر عبارته (قوله بتحريك

شفتيه) أي من غير كراهة (قوله على لسان رسوله) كالأحاديث القدسية (قوله الذي لا يصح بدونه) قال حج من جنابة أو غيرها أولسبب ماس له الغسل اذ الغسل المندوب كالمفروض في الواجب من جهة الاعتداده والمندوب من جهة كاله نعم يتفارقان في النية كما يعلم ما يأتي في الجملة وبما تقرّر يعلم أن في عبارته شبه استخدام لانه أراد بالغسل في الترجمة الاعمال من الواجب والمندوب وبالضمير في موجه الواجب وفي أقله

اما الكافر فلا يمنع منها لعدم اعتقاده حرمتها ولا يجوز تعليمه للكافر المأند ويمنع تعلمه في الاصح وغير المأند ان لم يرج اسلامه لم يجز تعليمه والاجاز وانما يمنع من مس المحصف لان حرمة آكد بدليل حرمة جله مع الحدث وحرمة مسه بنجس بخلافها اذ تجوز مع الحدث وبضم نجس وبذلك علم اندع ما في الاسعاده هنا أخذ من كلام المهمات من قياسها عليها كما رد ذلك العلامة الجوزي ويجوز للجنب اجراء القرآن على قلبه من غير كراهة والهمس به بتحريك شفتيه ان لم يسمع نفسه والنظر في المحصف وقراءة منسوخ التلاوة وما ورد من كلام الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم والتوراة والانجيل ثم شرع يتكلم على واجباته فقال (وأقله) أي وأقل واجب الغسل الذي لا يصح بدونه (نية رفع جنابة) ان كان جنبا فان كانت حائضا فوترفع حدث الحيض (أو) نية (استباحة) شيء (مفتقر اليه) أي الى الغسل كالطواف والصلاة ونية منقطة حيض استباحة وطء ولو محرما فيما يظهر كما اقتضاء كلام ابن المقرئ تبعا لاصله هنا وان فيه في الروضة في باب صفة الوضوء بالزوج ونحوها لما سبق في الوضوء فان نوى ما لا يقتقر اليه لم يصح (أو أداء فرض الغسل) أو أداء الغسل أو فرض الغسل أو الغسل المفروض أو الواجب أو الطهارة للصلاة أو الغسل لها فيما يظهر لا الغسل فقط لانه قد يكون عادة وبه فارق الوضوء أو رفع الحدث أو الحدث الا كبر أو عن جميع البدن لتعرضه للقصد فيما سوى رفع الحدث ولا يستلزم رفع المطلق رفع المقيد فبهما اذ رفع الماهية يستلزم رفع كل من أجزائها فلا يقال الحدث حيث أطلق منصرف للأصغر غالبا ويأتي ما تقدم في الوضوء هنا من أنه يجب على سلس التي نية نحو الاستباحة اذ لا يكفي نية رفع الحدث أو الطهارة عنه

وأكله الاعمال اذ الواجب من حيث وصفه بالوجوب لا أقل له ولا أقل اه وكتب عليه سم مانصه قوله وبما تقرّر يعلم الخ أقول ما ذكره فيه نظير بل الضمير في موجهه للاعمال أي القدر المشترك أيضا والمعنى أن الموجب للجنس الغسل أي هذه الحقيقة الشرعية الامور المذكورة قبل لا معنى لجوع الضمير الواجب اذ يصير المعنى الموجب للغسل الواجب ما ذكر ولا وجه له فتأمل (قوله ولو محترما) أي كالزنا (قوله ونحوها) أي نحو المذكورات كقراءة القرآن ومس المحصف وغير ذلك (قوله لا الغسل فقط) أي أو الطهارة فقط بخلاف فرض الطهارة أو الواجبة أو الطهارة للصلاة أو أداء الطهارة على قياس ما قدمه عن افتاء والده في الوضوء (قوله أو رفع الحدث) عطف على قوله وأداء فرض الغسل (قوله رفع كل من أجزائها) المناسب لقوله رفع المقيد ان يقول هنا من جزئيات الان المقيد مع قيده انما هو جزئي لاجزاء (قوله نحو الاستباحة) أي واذا أتى بذلك النية جاء فيها ما قيل في التيمم من أنه اذا نوى استباحة الصلاة استباح النفل دون الفرض واذا نوى استباحة فرض الصلاة استباح الفرض والنفل واذا نوى استباحة ما يقتقر الى طهر

... وجهه هو باعتبار الابهام وعدم اعتباره هنا فتمله انتهى (قوله والظاهرة على الابهام) لغسل صورته انه رأى كلبا مثلاً يقرب الاناءين وشك هل ولغ فيهما أو في أحدهما اذا كان عالماً بظهوره ما فلا فائدة في الاخبار المذكور
 كما كتبت في المسجد استباح ما عدا الصلاة وتقل عن فتاوى الشمس الرملة في باب الوضوء انه اذا نوى فرض الوضوء أو نحوه استباح النافلة تنزيلاً للنية على أقل الدرجات اهـ وقياس قوله تنزيلاً على أقل الدرجات انه انما يستباح بذلك مس المصحف ونحوه وقياس ما ذكره في نية الوضوء ان يأتي مثله في نية فرض الغسل أو أدائه (قوله وحديثه حيض الخ) قد يشكك تصوير الغلط في ذلك من الرجل فان صورته ان ينوى غير ما عليه يظنه عليه وذلك غير ممكن في حق الرجل لانه لا يتصور أن يظن حصول الحيض له ويمكن الجواب بأنه لا مانع من تصويره لجواز كونه خشي التضرع بالذكورة ثم خرج دم من فرجه فظنه حيضاً فنواه وقد أجنب بخروج الماء من ذكره فصدق عليه انه نوى غير ما عليه غلطاً وجواز ان يخرج من ذكر الرجل دم فيظنه لجهله حيضاً فينوى رفعه مع ان جنابته ١٦٠ بغيره (قوله مع العمدة) أي ما لم تنو الحائض النفاس وتريد حقيقته أو النفاس

الحيض وتريد حقيقته
 وبعبارة ج ويصح رفع
 الحيض بنية النفاس
 وعكسه ما لم يقصد المعنى
 الشرعي كما هو ظاهر
 (قوله وصحناه) معتمد
 (قوله والذي نواه فيها)
 القياس أن يقول فيه لأن
 الرأس مذكور (قوله مع
 بقاء جنابته) هو واضح
 حيث كانت نيته رفع
 الحدث الأصغر أو الوضوء
 اما اذا كانت نيته رفع
 الحدث فقط مثلاً فهل
 ترتفع الجنابة لان ما نواه
 صالح لهما أولاً فيسه نظر
 والظاهر عدم رفع جنابته
 لما ذكر لان القرينة
 صارفة عن وقوع غسله

وانه لو نفي من أحدائه غير ما نواه اجزاء وان لو نوى جنابة جماع وقد احتلم أو الجنابة الخالف
 مفهومها لمفهوم الحيض وحديثه حيض أو عكسه صح مع الغلط وان كان ما نواه معه
 لا يتصور وقوعه منه كمية الرجل رفع حدث الحيض غلطاً كما عده الوالدرجه الله تعالى
 خلافا لبعض المتأخرين بخلاف ما اذا كان معتمداً كما صرح به في المجموع نعم يرتفع الحيض
 بنية النفاس وعكسه مع العمدة كما يدل عليه تعليمهم ايجاب الغسل في النفاس بكونه دم حيض
 مجتمع وتصريحهم بأن اسم النفاس من اسماء الحيض وذلك دال على ان الاسم مشترك
 وقد جزم بذلك في البيان واعتمده الاسنوي ولو نوى الجنب بالغسل رفع الحدث الأصغر غلطاً
 وصحناه لم يرتفع جنابته عن غير أعضاء الوضوء لان نيته لم تتناول ولا عن رأسه اذ واجب رأسه
 الغسل والذي نواه فيها انما هو المسح لانه واجب الوضوء والغسل النائب عن المسح لا يقوم
 مقام الغسل وترتفع عن باقي أعضاء الوضوء لجوبها في الحدثين وهل يرتفع الحدث الأصغر
 عن رأسه لانيته بنية معتبرة في الوضوء أفنى الوالدرجه الله تعالى بارتفاعة عنه أخذ من
 مفهوم قولهم ان جنابته لا ترتفع عن رأسه ويؤيده قولهم انه ليس له الوضوء والافضل
 تقديعه على الغسل وينوي به رفع الحدث الأصغر فيرتفع عن أعضاء وضوئه مع بقاء جنابته ولا
 يلحق بالرأس فيما تقدم باطن لحية الرجل الكثيفة وعارضيه لانه من مغسوله اصله فترتفع
 الجنابة عنه كما أفاده ابن العماد خلافاً لما بحثه أبو علي السنجي وارتضاء في المهمات (مقرونة باول
 فرض) ما سبق في الوضوء وأول فرض هنا هو أول مغسول من بدنه سواء كان أعلى أم
 أسفل لعدم الترتيب فيه فالنوى بعد غسل جرة واجب إعادة غسله واذا اقترنت باول
 مغسول لم يثبت على السنن السابقة وقوله مقرونة بالرفع في خط المصنف كما أفاده

عن الجنابة اذ غسله للأعضاء المخصوصة مقتصر اعلمها مرتبة ظاهراً في اراده الأصغر فتحمل نيته عليه الشارح
 (قوله لانه من مغسوله) قضية قوله لانه من مغسوله اصله عدم ارتفاع الجنابة عما زاد على الواجب من الغرة والتججيل
 وبعبارة ج بدل قوله لانه من الخ لانه ليس فكأنه نواه ومنه يؤخذ ارتفاع جنابة محل الغرة والتججيل الا ان يفرق بان غسل
 الوجه هو الاصل ولا كذلك محل الغرة والتججيل اهـ بحروقه ويمكن التوفيق بينه وبين ما ذكره الشارح بأن المراد بقوله من
 مغسوله اصله لا بد لا بخلاف مسح الرأس فانه بدل وكونه من مغسوله اصله بهذا المعنى شامل للواجب والمندوب ولكل شامل
 لما زاد على الواجب (قوله لم يثبت على السنن الخ) أي بل لا يحصل له شيء منها على قياس ما هو في سنن الوضوء عن مختصر الكفاية
 لابن النقيب وفي بعض الهوامش عز والمختصر المذكور لابن عبد السلام وهو خطأ فان ابن الرفعة ولد سنة خمس وأربعين
 وستمائة وتوفي في ثاني عشر رجب في السنة العاشرة بعد السبع مائة وابن عبد السلام توفي بعصر في العاشر من جمادى الاولى سنة
 ستين وستمائة وفي ذلك الزمان لم يكن ابن الرفعة متأهلاً للتأليف بل كان في زمن التحصيل فكيف يتوهم ان ابن عبد السلام
 يختصر الكفاية وأما ابن النقيب فقد توفي ليلة الجمعة ثاني عشر شوال سنة خمس وأربعين وسبع مائة

حينئذ فلا يترتب عليه ماسياقي من قوله وان استويافي افادة الابهام وكذلك اذا كان عالما بنجاستهم ما فاعلم ان الصورة هنا غيرها فيما سر (قوله في افادة الابهام) مصدر مضاف لقاعله ومفعوله جواز الاتي وسقط في النسخة التي كتب عليها السج لفظ كل المنون قبل قوله جواز ولا خفاء انه يفسد المعنى حينئذ (قوله عن عدل آخر) أي بان يقول أخبرني زيد وهو يعرف

(قوله الملقوب به أولا) أي وهو نية (قوله وتعميم شعره) وعليه فلو غسل أصول الشعر دون أطرافه بقيت الجنابة فيها وارتفعت عن أصولها فلو خلق شعره الآن أو قص منه ما يري يد على ما لم يغسله صحت صلاته ولم يجب عليه غسل مظهره بالقطع بخلاف ما لو لم يغسل الأصول أو غسلها ثم قص من الأطراف ما ينتهي الحد المغسول بل لازادة فيجب عليه غسل مظهره بالخلق أو القص لبقاء جنابته بعدم وصول الماء اليه (قوله اما أنا فيكفيني أن أصب الخ) لعلة قيل في مقام الرد على من بالغ في صب الماء على بدنه ومعلوم ان ما شرع له شرع لا تمتة الا ما ثبت اختصاصه به ثم رأيت في فتح الباري ما نصه قسم اما محذوف وقد ذكر أبو نعيم في المستخرج سببه من هذا الوجه وأوله عنده ذكره وعند النبي صلى الله عليه وسلم الغسل من الجنابة فذكره ولمسلم من طريق أبي الاحوص عن أبي اسحق عمار وفي الغسل عند النبي صلى الله عليه وسلم ١٦١ فقال بعض القوم فاما أنا فاغسل رأسي بكذا وكذا فذكر الحديث وهذا

هو القسم المحذوف اه
وقد دره الكرماني بقوله
وأما غيري فلا يفيض أو
فلا أعلم حاله اه (قوله
ضفائر) جمع ضفيرة بالضاد
المججمة (قوله من صماخي)
هو بكسر الصاد فقط كما
في القاموس والمختار (قوله
وماتحت قلقة ألقف) أي
ان تيسر له ذلك والا وجب
ازالتها فان تعذر ذلك صلى
كفافة الطهورين ولا يتيم
خلافه (قوله مجدوع)
أي بالبدال المهملة (قوله
من فرج الثيب الخ)
والفرق بين هذا وداخل

الشارح ويصح نصبها على انه صفة لمصدر محذوف عامله المصدر الملقوب به أولا وتقديره وأقله
ان ينوي كدانية مقرونة (وتعميم شعره وبشره) لما في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم اما
أنا فيكفيني ان أصب على رأسي ثلاثا ثم أفيض به بذلك على سائر جسدي ولان الحدث عم جميع
البدن فوجب تعميمه بالغسل ويجب اتصال الماء الى منابت شعره وان كثف بخلاف الوضوء
لتكرره ويجب نقض ضفائر لا يصل الماء الى باطنها الا بالنقض وغسل مظهره من صماخي
الاذنين وما يبدو من شقوق البدن التي لا غورها وما تحت قلقة ألقف ومظهره من باطن أنف
مجدوع ومن فرج الثيب عند عودها لحاجتها ويعنى عن باطن شعره معقود نعم شعر العين
والأنف لا يجب غسله وهي اده بالبشرة ما يشمل الاظفار بخلاف نقض الوضوء (ولا تجب) في
الغسل (مضمضة ولا استنشاق) بل هما منونان كما في الوضوء وغسل الميت لان الفعل المجرد لا
يدل على الوجوب الا اذا كان بياتا للمحمل تعلق به الوجوب وليس الامر هنا كذلك (وأكله) أي
الغسل (ازالة القذر) بالمججمة طاهرا أو نجسا استظهارا فيه وان قلنا انه يكفي غسلة لهما (ثم) بعد
ازالته (الوضوء) كاملا للاتباع وهو أفضل من تأخير قدميه عنه (وفي قول يؤخر غسل قدميه)
لما رواه البخاري انه صلى الله عليه وسلم توضأ وضوءه للصلاة غير غسل قدميه وسواء كما في المجموع
نقلنا عن الاصحاب قدم الوضوء كله أم بعضه أم آخره أم فعله في أثناء الغسل فهو محصل للسنة
لكن الأفضل تقديمه ثم ان تجردت جنابته عن الحدث نوى به سنة الغسل والا فرفع الحدث
الا صغر وظاهر كلامهم انه لا فرق في ذلك بين أن يقدم الغسل على الوضوء أو يؤخره عنه ولو

٢١ نهاية ل الفم حيث عدها من الظاهر وذلك من الباطن هو ان باطن الفم ليس له حالة
يظهر فيها تارة ويستتر أخرى وما يظهر من فرج المرأة يظهر فيما لو جلست على قدمها ويستتر فيما لو قامت أو وقعت على غير
هذه الهيئة فكان كباين الاصابع وهي من الظاهر فعدمه فوجب غسلها دائما كباين الاصابع بخلاف داخل الفم اه حج
يتصرف (قوله شعره معقود) أي بنفسه وان كثر اه حج وظاهره وان قصر صاحبه بان لم يتعهد به بدن ونحوه وهو ظاهر
لعدم تكليفه تعهده (قوله لا يجب غسله) وان طال حج (قوله لا الفعل) أي فعل النبي صلى الله عليه وسلم المشعربة (قوله
لان الفعل الخ) اذا احتاج للاعتماد مثل هذا الاحيث ثبت عنه صلى الله عليه وسلم فعلهما (قوله المجرد) أي عن القرينة (قوله
وليس الامر هنا كذلك) أي بل الثابت عنه صلى الله عليه وسلم مجرد الفعل لا على وجه البيان لشيء (قوله استظهارا)
الاستظهار طلب الامر الذي يريده من وضوء أو غيره كتر كاه أو غيرها الخ (قوله للاتباع) أي المنقول عن فعله صلى الله عليه
وسلم (قوله عن الحدث) أي كان احتمل وهو قاعد متمكن (قوله سنة الغسل) قضيته تميز ذلك وان غير هذه من نيات الوضوء
كتويت فرض الوضوء لا يكفي ويتأمل وجهه في نحو نويت فرض الوضوء وعبارة حج بعد لفظ الغسل أي أو الوضوء (قوله
أو يؤخره عنه)

فقد التزم كما يعلم عما يأتي (قوله وفيما يعتمد المشاهدة) أشار بهذه الغاية إلى خلاف وقع في شرح المذهب في باب الاذان في قبول اخبار المميز فيما طريقه المشاهدة فعلم أنه غاية في المميز خاصة كما هو صريح عبارة الشارح خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله نعم لو قال من هو من أهل التعديل إلى آخره) هذا استدراك على مفهوم قوله السابق أو عن عدل آخر بالنظر لما صورناه به كما أنه قال عن عدل معروف العدة بخلاف ما إذا كان مبهما كما أن قال أخيراً في عدل فإنه لا يقبل نعم إلى آخره (قوله يلت في هذا الاناء) أشار به إلى أنه لا بد من بيان السبب وهو موافق لما بحثه الشهاب ابن قاسم (قوله وعلم مما تقر بأن قول نحو الفاسق عن ذكر طهرت الثوب مقبول) أي بشرط بيان كيفية الطهارة إذا كان غير عارف بها كما في بعض

ووجهه في التأخر والخروج من خلاف من منعه اندراجها في الاكبر فلا يقال حيث اغتسل عن الجنابة لم يبق عليه حدث أصغر حتى ينويه (قوله ويستحب له ان يتدارك ذلك) أي بان يأتي به بعد وان طال الفصل (قوله إلى عادته) قد يشكك بان قضية مرعاة الخلاف التي هي ملحظ السنة ان تنس الاعادة خروجاً من خلاف من قال بعدم الاندراج ويوجب بانه حصلت السنة من حيث كونه من سنة الغسل المأمور بها للاتباع فان أراد الخروج من الخلاف سن الوضوء لم راعاه فبالوضوء الاول حصلت سنة الغسل المأمور بها للاتباع وبالوضوء ثانياً حصل الخروج من الخلاف (قوله ثم أحدث قبل) والفرق بينهما ان الوضوء الواحد لا يتبعه وضوء فساداً فبالحدث بعد غسل الكفين بطل ما فعله من الوضوء بخلاف ما لو توضع الجنابة ثم أحدث بعد فراغ الوضوء فان الوضوء ثم هنا صحح فخصام به السنة (قوله مما يلها) قضيته انه لا يتعين عليه فعله فيجوز له الانغماس وصب الماء على رأسه وان أمكن الامالة وعليه فهل اذا وصل منه شيء إلى الصماخين بسبب الانغماس مع امكان الامالة بطل صومه لما أفاده قولهم يتأكد من ان ذلك مكروه ١٦٢ في حقه أولاً لانه تولد من مأذون فيه فيه نظراً وقياساً الفطر بوصول ماء المضمضة

ترك الوضوء أو المضمضة أو الاستنشاق كره له ويستحب له أن يتدارك ذلك ولو توضع قبل غسله ثم أحدث قبل ان يغتسل لم يحتج لتحصيل سنة الوضوء إلى عادته كما آفتي به الوالدرجه الله تعالى بخلاف ما لو غسل يديه في الوضوء ثم أحدث قبل المضمضة مثلاً فإنه يحتاج في تحصيل السنة إلى اعادة غسلهما بعدنية الوضوء لان تلك النية بطلت بالحدث (ثم) بعد الوضوء (تعهد معاطفه) كالاذنين وطبقات البطن والموق وتحت المقبل من الانف بأن يأخذ كفاً من ماء ويضعها برقبته عليه مما يلها ليصل لمعاطفه ما من غير نزول الصماخه فيضربه ويبتأ كد ذلك في حق الصائم وقول الزركشي يتعين محمول على ذلك أخذاً مما مر في المبالغة وانما سن تعهد ما ذكر لانه أقرب إلى الثقة بوصول الماء وأبعد عن الاسراف فيه (ثم يفيض) الماء (على رأسه ويخلله) أي أصول شعره باصابعه وهي مبالوة اتباعاً والمستحب كافي الروضة أن يكون التحليل قبل الافاضة ولا يعارضه تعبير المصنف بالاولا لانها لا تقتضي ترتيباً ولا يتقيد

اذا بالغ الفطر لكن ذكر بعضهم ان محل الفطر اذا كان من عادته وصول الماء إلى باطن أذنيه لو انغمس وهو ظاهر وقوله اذا كان من عادته أي ولا بد من تكرار ذلك فلا ينشأ هنا بجرة واحدة والكلام هنا في الاغسال الواجبة وينبغي ان مثلاً المندوبة لا شترأ كهامعاني الطلب

اما لو اغتسل لجرد التبرد والتنظيف وصل الماء بسببه إلى باطن الاذن فيحتمل ان يضرب لانه لم يتولد من مأموريه وهو قريب فليراجع ثم رأيت في كتاب الصوم في كلام الشارح بعد قول المصنف ولو سبق ماء المضمضة الخ مانعه بخلاف حالة المبالغة وبخلاف سبق ماء غير مشر وعين كان جعل الماء في أنفه أو فمه لا لغرض وبخلاف سبق ماء غسل التبرد المرة الرابعة من المضمضة أو الاستنشاق لانه غير مأمور بذلك بل منهي عنه في الرابعة وخروج بما قرناه من سبق ماء الغسل من حيض أو نفاس أو جنباً أو من غسل مسنون فلا يفطر به كما آفتي به الوالدرجه الله تعالى ومنه يؤخذ انه لو غسل أذنيه في الجنابة ونحوها فسبق الماء إلى الجوف منهما لا يفطر ولا ينظر إلى امكان امالة الرأس بحيث لا يدخل شيء لغيره وينبغي كما قاله الاذري انه لو عرف من عادته انه يصل الماء منه إلى جوفه أو دماغه بالانغماس ولا يمكنه التحرز عنه ان يحرم الانغماس ويفطر قطعاً نعم محله اذا تمكن من الغسل لا على تلك الحالة والا فلا يفطر فيما يظهر وكذا لا يفطر بسبقه من غسل نجاسة فيه وان بالغ فيها اه بحرفه (قوله ويبتأ كد ذلك) أي التأ كد خلافاً لـ (قوله باصابعه) قال شيخ المحرم وغيره لكن ينص إلى الفرق خشية الانتفاء اه وهو ظاهر اطلاق المصنف وظاهر عدم تقييد الشارح له لكن تقدم للشارح في الوضوء ان المعتمد عدم سن التحليل وعليه فيمكن الفرق بين ما هنا والوضوء بانه يجب ايصال الماء إلى باطن الشعر هنا مطلقاً بخلافه في الوضوء لا يجب ايصاله إلى باطن الكتيف على ما مر فطالب التحليل هذا من المحرم استظهاراً بخلاف الوضوء

المواش عن الشيخ والمراد بكونه غير عارف به انه غير فقيه كما يعلم من حاشية الشهاب ابن قاسم على النهج (قوله ما عمت به البلوى كعرق الخ) يوهن ان السبب في الحكم بطهارته عموم البلوى به وليس كذلك اذ هجوم البلوى انما يقتضي العفو لا الطهارة وانما السبب في ذلك النظر للاصل (قوله ولو لو وحده قطعة لحم) ليس هذا من قاعدة ما الاصل فيه الطهارة لان الاصل هنا الحرمة المستحصنة من حال الحياة حتى تعلم ذكاة مبيحة أى أو تظن بقربنة ككون اللحم في اثناء غير ماذكر (قوله

(قوله على شقه الايمن) أى من أمامه وخلفه ثم الايسر كذلك كما اقتضاه اطلاقه وأفاده قول الشارح وفارق الخ (قوله فإني شرح الروض الخ) أى من قوله بثلاث لغسل جميع البدن (قوله والمحددة) أى وغير الصائغة أيضاً أخذ من قوله الا فإني اما الصائغة الخ (قوله أو ثقبه) أى وكان محل حمضها ثقبه اه (قوله وان لم يكن المسك) أى بان لم تجده أو لم تسمع به اه خطيب على أبى شعيبا وشمله قول حج والارده (قوله فقصوه) أى عما فيه حارة كالقسط ١٦٣ والاظفار فان لم تجد طبيبا فطينا الخ خطيب

على أبى شعيبا (قوله فرجها) وهو ما يفتح منها عند جلوسها على قدميها كما يصرح به قول حج الواجب غسله بعد قوله فرجها (قوله مطلقا) أى قسطا كان أو غيره طال مدة ما بقي من احرامها أم لا (قوله بقليل قسط) قال في المصباح والقسط بالضم بخور معسوف قال ابن فارس عربي (قوله في دفع الكراهة) ثم الظاهر ان المراد بكفاية الماء هو الغسل الشرعي لا ادخال ماء في الفرج بدل الطيب المذكور وعميرة وعبارة خج بل لو جعلت ماء غير ماء الرفع بدل ذلك كفي في دفع كراهة ترك الاتباع بل وفي حصول أصل سنة النظافة كما هو ظاهر اه وهي مخالفة كما ترى لما قاله الشيخ عميرة

الاستحباب بالرأس وسائر شعور بدنه كذلك (ثم) يفيضه (على شقه الايمن ثم الايسر) للاتباع وفارق غسل الميت حيث لا ينتقل للآخر الا بعد الفراغ من المقدم لسهولة ذلك على الحي هنا بخلافه ثم لما يلزم فيه من تكرير تغليب الميت قبل الشروع في شيء من الايسر فقول الاسنوي باستوائهم ما مر دود وعلى الفرق لو فعل هنا ما يأتي ثم كان آتيا باصل السنة فيما يظهر بالنسبة لمقدم شقه الايمن دون مؤخره لتأخره عن مقدم الايسر وهو مكرره وظاهر كلامه انه لا يسن في الرأس البداة بالايمن وبه صرح ابن عبيد السلام واعتمده الزركشي وهو ظاهر ان كان ما يفيضه يكفي كل رأسه والابد بالايمن كما يبدأ به الا قطع وفاعل التخليل وقول الشارح كالوضوء فيغسل رأسه ثلاثا ثم شقه الايمن ثلاثا ثم الايسر ثلاثا بالنسبة لاصل سنة التثايب فإني في شرح الروض بالنسبة لكاملها (ويذكر) بدنه خروجا من خلاف من أوجبه (ويثلب) كالوضوء كما مر ولو انغمس في ماء فان كان جاريا كفي في التثايب ان يمر عليه ثلاث جريات لكن يفوته الدالك اعدم تمكنه منه غالبا تحت الماء وان كان واكدا انغمس فيه ثلاثا ما يرفع رأسه منه ونقل قدميه أو انتقله فيه من مقامه الى آخر ثلاثا ولا يحتاج الى انفصال جلسته ولا رأسه كما في التطهير من النجاسة المغلظة اذ حركته تحت الماء تجري الماء عليه (وتتبع) الاثنى غير المحرمة والمحددة (لحيض) أو نفاس ولو خلية أو بكر أو عجوزا أو ثقبه أثنى انسد فرجها أو خنثى حكم بانوثته بخلاف دم الفساد وغير الدم (أثره) أى الدم (مسكاوالا) أى وان لم يكن المسك (فقصوه) بان تجعله في قطنه وتدخله فرجها بعد غسلها ثم طيبا ثم طينا تطيبيا للمحل لا لسرعة العلوق فيكره تركه والاوجه ان الترتيب المذكور شرط لكلال السنة اما المحرمة فيمنع عليها استعمال الطيب مطلقا كما بحثه بعض المتأخرين وهو ظاهر وكذا المحددة لكن يستحب لها تطيب المحل بقليل قسط أو اظفار ولو لم تجد سوى الماء كفي في دفع الكراهة كما في المجموع لاعتنا السنة خلافا لاسنوي وعلم انه لا يندب تطيب ما أصابه دم الحيض من بقية بدنها وهو كذلك اما الصائغة فلا تستعمل شيئا من ذلك وشمل تعبيرة بآثر الدم المستحاضة اذا شفيت وهو ما تفقحه الاذرى وغيره والاوجه ان المتخيرة عند غسلها كذلك لاحتمال الانقطاع وأفتى

(قوله وعلم انه لا يندب) أى من قوله بان تجعله في قطنه الخ (قوله وشمل تعبيرة بآثر الدم الخ) يتأمل هذا مع قوله فيما سبق بخلاف دم الفساد وغير الدم على ان التعبير بآثر الدم ليس في كلام المصنف فان عبارته كما ترى وتتبع لحيض فليتأمل الا ان يقال أشار الى ان الحيض في كلامه ليس ببقية حيث قال أى أثر الدم وقد يقال في دفع الثاني لما كان كل وقت من أوقاتها يحتمل انقطاع الحيض فيه طلب ذلك عند كل غسل لاحتمال ان الدم الذي اغتسلت عقبه دم حيض لادم فساد كما يشير اليه تعليقه بقوله لاحتمال الخ لكن هذا انما يتم في المتخيرة لا في غيرها فان ما وقع في غير زمن حيضها من حيض لادم فساد أو يقال انه جرى في معنى المستحاضة هنا على ما جرى عليه المحلى في باب الحيض من ان المستحاضة هي التي جاوز دمها كثر الحيض واستمر ولو قال بعد قول المتن ويلحق بالحيض دم المستحاضة اذا شفيت لم يرد عليه شيء مما ذكر

أو هزيمة مكشوفة فحسب) أي الأثم الاتجس ما أصابته لأن لا يتجس بالشك كما بينه الشهاب بن قاسم في حواشي شرح البهجة (قوله لوجود التضعيف) يؤخذ منه إذا لم يكن تضعيفاً كان كأن يغترف منه بشئ في شئ أنه لا يحرم فهل الحكم كذلك أو الحرمة مطلقة انظر المسأمن شأنه يرجع ثم رأيت ابن حجر صرح بالاول (قوله ولا يرد) يعني حل استعمال التجس المذكور في التفصيل

(قوله من تجس ذكره) أي بغير المذموم ما به فلا يحرم بل يعني عن ذلك في حقه بالنسبة للجماع خاصة لأن غسله يفتره وقد يتكرر ذلك منه فيشق عليه وأما بالنسبة لغير الجماع فلا يعني عنه فلو أصاب ثوبه شئ من المني المختلط به وجب غسله ثم ما ذكر في المذموم لافرق فيه بين من ابتلى به وغيره فكل من حصل له ذلك كان حكمه ما ذكره وان تدرج وجهه وقضية قول حج ان من يعلم من عاداته ان الماء يفتره من جماع يحتاج اليه لا يجب عليه غسل ذكره ان من اعتاد عدم قنور الذكربغسله وان تكرر لا يعني عن المذموم في حقه (قوله ولا يسن تجديده) أي بل يكره قياساً على ما لو وجد وضوءه قبل ان يصلي به صلاة ما يجمع ان كلا غير مشروع (قوله صلاة ما) يشمل صلاة ١٦٤ الجنائز سم على حج وينبغي ان المراد بالصلاة الصلاة الكاملة فلو أحرم

بها ثم فسدت لم يسن له التجديد في فروع كثيرة من الطلبة تخيل اشكالا يتعلق بالوضوء المجدد لانه حيث صلى بالاول طالب التجديد فيلزم التسلسل (وأقول) لزوم التسلسل ممنوع وتخيله غفلة لانه اغا يطلب التجديد اذا صلى بالاول صلاة ما ان أراد صلاة أخرى مع بقاء الوضوء الاول وارادة الصلاة الاخرى مع بقاء الوضوء الاول كل منهما غير لازم لجواز ان لا يريد وان لا يسبق وضوءه فابن لزوم التسلسل فاعرفه سم على منهج (قوله ولو

الوالد رحمه الله تعالى بحرمة جماع من تجس ذكره قبل غسله وينبغي تخصيصه بغير السلس لتصر يحتمل بطل وطء المستحاضة مع جريان دمها (ولا يسن تجديده) أي الغسل لعدم وروده مع ما فيه من الحرج (بخلاف الوضوء) فيسن تجديده اذا صلى بالاول صلاة ما ولو تحية مسجد وركعة واحدة اذا اقتصر عليها لا سجدة تلاوة أو شكر لعدم كونها صلاة ولا طوافاً وان كان ملحقاً بالصلاة ولو جدد قبل ان يصلي به كره تنزيهاً لا تحريماً ويصح كما أوضحت جميع ذلك في شرح العباب نعم ان عارضه فضيلة أول الوقت قدمت على التجديد لانها أولى منه كما أفنى بذلك الوالد رحمه الله تعالى وتقدم استحبابه لما سمع الخلف ويستحب تجديده أيضاً للوضوء المكمل بالتيمم لجراحة وضوحها كما نقله مجلي عن القفال وان نظرفيه ابن الرفعة (ويسن ان لا ينقص ماء الوضوء) فيمن اعتدل جسده (عن مد) تقريباً وهو رطل وثلاث بفسدادى (والغسل عن صاع) تقريباً وهو أربعة امداد لانه صلى الله عليه وسلم كان يوضئه المد ويغسله الصاع اما من لم يعتدل جسده فيعتبر بالنسبة الى جسده عليه الصلاة والسلام زيادة ونقصا كما قاله ابن عبد السلام (ولاحدله) أي الماء الغسل والوضوء فلو نقص عن ذلك مع الاسباغ كفى فقد نقل عن امامنا رضي الله عنه أنه قال قد يفرق الفقيه بالقليل فيكفيه ويحرق الاخرق بالكثير فلا يكتفي به ويستحب الاقتصار على المد والصاع لان الفرق محبوب وينقص بفتح الياء وماء الوضوء منصوب على أنه مفعول والفاعل ضمير يعود على الشخص وفي خط المصنف بالرفع وهو صحيح أيضاً وحكم الموالاة هنا كالوضوء قال في الاحياء لا ينبغي ان يخلق أو يقلم أو يستحد أو يخرج دماً أو يبسين من نفسه جزأً وهو جنب اذا سائر أجزائه

جده الخ) أي ولو من ماء مسبل (قوله كره تنزيهاً) زاد حج نعم يتجه انه لو قصد به عبادة مستقلة حرم لسلاعه اه ولعل مراده بالمستقلة انها عبادة مطلوبة منه لذاتها (قوله نعم ان عارضه) أي تجديد الوضوء (قوله رطل وثلاث بفسدادى) أي وهو بالمصري رطل تقريباً (قوله قد يفرق الفقيه) أي لغة فالمراد به الحاذق وحيثئذ فيشمل الفرق في سائر الاشياء (قوله ويحرق الاخرق) أي الاخرق قال في المختار الخرق بفتحين مصدر الاخرق وهو ضد الرفق وبابه طرب والاسم الخرق بالضم (قوله لان الفرق محبوب) أي فتكره الزيادة على الثلاث وصب ما يزيد على ما يكفيه عادة في كل مرة ولو الاولى ومحمل ذلك ما لم يعرض له وسوسة أو شك في تيقن الطهارة أو في عدم ما أتى به هذا وقد يقع للانسان انه اذا نوضاً من ماء قليل أو مملوك له دبره فيكفيه القليل من ذلك وانه اذا انظر من مسبل أو ملك غيره باذنه كالحمامات بالغ في مقدار الغرفة وأكثر من الغرفات والظاهر ان ذلك لا يحرم حيث كان استعماله لغرض صحيح كالاستظهار في الطهارة (قوله وينقص بفتح الياء) أي وضم القاف مخففة ويجوز ضم الياء مع كسر القاف مشدداً (قوله أو يقلم) بابه ضرب (قوله ترد اليه في الآخرة) هذا مبني على ان الرد ليس خاصاً بالأجزاء الاصلية وفيه خلاف وعبارة الشيخ محمد الدين في العقائد انها رد على الفلاسفة وذلك لان المعاد انما هو الأجزاء الاصلية الباقية من أول العمر الى آخره

قبل كلام الأذري (قوله إلى التأويل المار) أي قوله من حيث الخ (قوله نحو الميت) أي كالمصغير (قوله والحيلة كافي المجموع الخ) هذه الحيلة إنما تمنع حرمة الاستعمال بالنسبة للتطيب منه لا بالنسبة لانتخاذه وجعل الطيب فيه لأنه مستعمل له بذلك كما قاله الشهاب ابن حجر في شرح العباب وذكر فيه أنه هذه الحيلة لا تختص بالتطيب بل تجرى في الكل ونحوه ومنه أن يمد القلم بيسراه ثم يكتب بيمينه وعلم أن المص في اليسرى ليس بقيد لكن يشترط أن يكون نحو المص في نحو اليسرى قبل

(قوله فيعود جنباً) ظاهر هذا الصنيع أن الأجزاء المنفصلة قبل الاغتسال لا ترتفع جنباتها بغسلها سم على حج (قوله ويقال إن كل شعرة الخ) فأنذره التوبخ والوم يوم القيامة لقاعل ذلك وينبغي أن محمل ذلك حيث قصر كان دخول وقت الصلاة ولم يغتسل والأفلا كان فجاء الموت (قوله قبل استكمال السبع) وقع السؤال هل تصح النية قبل السابعة فأجاب م ر بعدم صحتها قبلها إذا حدثت إنما يرتفع بالسابعة فلا بد من قرن النية بهما وعندى أنها تصح قبلها حتى مع الأولى لأن كل غسلة لها مدخل في رفع الحدث فقد اقترنت النية بأول الغسل الواقع والسابعة وحدها لم ترتفع إذ لو لا الغسلات السابقة عليها ما رفعت فليتمأمل سم على حج (قوله حصلاً) قال في البحر والاكمل أن يغتسل للجنبات ثم للجمعة ١٦٥ ذكره أصحابنا اه غيره (قوله دون التحية)

أي بأن لم يتعرض لها كما أشعر به قوله وإن لم ينوها أما لو نقاهها فلا يحصل بخلاف الحدث الأصغر فإنه لا ينتفى بنفسه بل يحصل وإن نقاه لأنه ضمحل مع الجنابة (قوله اشغال البقعة) التعبير به لغة فليتمأمل فكان الأولى أن يقول شغل وفي المختار شغل بسكون الغين وضمها وشغل بفتح السين وسكون الغين وبتحيتين فصارت أربع لغات والجمع اشغال وشغله من باب قطع فهو شاعل ولا تقل اشغله لأنها لغة رديئة (قوله وقلنا بحصولهما بنية أحدهما) صادق بما

ترد إليه في الآخر فيعود جنباً ويقال إن كل شعرة تطالب بجنباتها (ومن به) أي بيده ثبتي (نجس بغسله ثم يغتسل ولا تكفي لهما غسلة) واحدة (وكذا في الوضوء) لأنهما واجبان مختلفا الجنس فلا يتعدا خلان (قلت الأصح تكفيه والله أعلم) لأن واجبهما غسل العضو وقد وجد كالأغتسلات من جنبات وحيض ولا فرق بين النجاسة الحسكية والعينية وما وقع في كلام المصنف من فرض ذلك في النجاسة الحسكية مثال لا قيد وقيد السبكي المستثناة بما إذا لم تحل بين الماء والعضو وكثر الماء أو قل وأزالها بمجرد ملاقاته لها والام بكف قطعاً ولا بد من تقييدها بغير المغلظة أيضاً فغسلها بدون تعريب أو به قبل استكمال السبع لا يرفع الحدث ولا ينافي ما تقرر رهنها ماسياً في الجنائز من اشتراط إزالة النجاسة قبل غسل الميت لأنه ترك الاستدراك ثم عليه لأنه علم به مما هنا (ومن اغتسل للجنبات وجعة) بنيتها (حصلاً) كالونوى الفرض وتحية المسجد (أولاً أحدهما حصل فقط) عملاً بما نواه وانما لم يندرج النفل في الفرض لأنه مقصود فأشبهه سنة الظهر مع فرضه وفارق ما لو نوى بصلاته الفرض دون التحية حيث تحصل وإن لم ينوها بأن القصد ثم اشغال البقعة بصلاة وقد حصل وليس القصد هنا النظافة بدليل أنه يتيمم عند عجزه عن الماء ولو نوى غسل الجنابة ونفى غسل الجمعة وقلنا بحصولهما بنية أحدهما ففيه احتمالان أظهرهما عند الامام عدم الحصول نعم لو طلبت منه اغسال مستحبة كعيد وكسوف واستسقاء وجعة ونوى أحدهما حصل الجميع لمساواتهم المنوية وقياساً على ما لو اجتمع عليه أسباب اغسال واجبة ونوى أحدها لأن معنى الطهارة على التداخل (قلت ولو أحدث ثم اجنب أو عكسه) أي اجنب ثم أحدث (كفي الغسل على المذهب والله أعلم)

إذا نوى الجمعة وحدها وليس مراداً فإنه إذا فعل ذلك لا ترتفع جنباته قطما (قوله حصل الجميع) الظاهر منه حصول ثواب الكل وهو قياس ما اعتمد في تحية المسجد إذا لم ينوها لكن قال حج وظاهر أن المراد بحصول غير المنوى سقوط طلبه كافي التحية اه وهو جار على مثل ما جرى عليه شيخ الإسلام في تحية المسجد قول المصنف أولاً أحدهما حصل فقط أما لو نوى أحد واجبين فيحصلان وكتب سم على حج قوله لا حد واجبين الخ هذا ظاهر في واجبين عن حدث أو واجبان أحدهما عن حدث بجنبات والآخر عن نذر فالتحية أي كما قاله م ر أنه لا يحصل أحدهما بنية الآخر لأن نية أحدهما لا تتضمن الآخر أمانية المندور فليس فيها تعرض لرفع الحدث مطلقاً وأمانية الآخر فلان المندور جنس آخر ليس من جنس ما على المحدث بل لو كان عن نذرين أتجه عدم حصول أحدهما بنية الآخر أيضاً فليتمأمل اه وذلك لأن كلام النذرين أوجب فعلاً مستقلاً غير ما أوجبه الآخر من حيث الشخص وإن اشتركا في مطلق الغسل والفرق بين هذا وبين ما لو كان على المرأة حيض ونفاس وجنبات حيث أجزأهانية واحد منها أن المقصود من الثلاثة رفع مانع الصلاة وهو إذا ارتفع بالنسبة لأحدها ارتفع ضرورة بالنسبة لباقيها إذ المنع لا يتبع بعض ومن ثم لو نفي بعضها لم ينتف فكانت كلها كالشيء الواحد

الاستعمال بقصد التفرغ وكل ذلك مأخوذ من شرح العباب المذكور كما نقله عنه الشهاب بن قاسم (قوله لا فيما طبع أو هي منهما
لذلك الخ) عبارة القصة محل في قطعة لم تها لأنها حينئذ لا تعد أناة ولم تطبع انتهت وسيأتي الكلام عليه في محله (قوله

(قوله أم لم ينوه) أي بل لو نواه لم ينفك لما سيأتي من اضطرار الأصغر مع الأكبر (قوله وفي الصورة الثانية) هي قول
المصنف أو عكسه (قوله وإن علم عدم امتثاله) ومعلوم أن النهي عن المنكر والامر بالمعروف انما يجبان عند سلامة العاقبة
فلو خاف ضرر لم يجب عليه (قوله والتسمية للدخول) ينبغي أن محلها عند الباب الذي يدخل منه للمصلح لأن الكل مأوى
الشياطين ويقول في تسميته واستعاذته كما في شرح الروض بسم الله الرحمن الرحيم أعوذ بالله من الرجس النجس الخبيث
الحديث الشيطان الرجيم (قوله وإن يستغفر) ١٦٦ قضية قوله وبعد خروجه منه الخ أنه يفضل الاستغفار قبل الخروج

وصيغة الاستغفار المشهورة
استغفر الله العظيم الذي
لا اله الا هو الحي القيوم
وأتوب اليه ويقول غيرها
من كل ما يفيد طلب المغفرة
نحو اللهم اغفر لي وقياس
ما مر في الخلاف أنه يقول
عند خروجه غفرانك
غفرانك الحمد لله الخ أن
يكون هنا كذلك لأنه كان
مشغولا عن الذكر
بالتنظيف فيعده معرضا
كما عدا اشتغاله بتفريغ نفسه
في الغسل معرضا (قوله
يصل) أي في غير مسكنه
(قوله ركعتين) أي ينوي
بهما سنة الخروج من
الحمام أو يطلق (قوله ولا
بالمصافحة) أفاد قوله ولا
بأن الخ أن ذلك ليس بسنة
غايته أنه لا لوم عليه في فعله
بحيث تكرر له وما اعتاده
الناس من تقبيل الإنسان
يد نفسه بعد المصافحة ينبغي

نوى الوضوء معه أم لم ينوه غسل الأعضاء مرتبة أم لا لأنهم ما طهروا ثانياً فتداخلتا وقد منه الرافعي
على أن الغسل انما يقع عن الجنابة وإن الأصغر يضمحل معه أي لا يبقى له حكم فلهذا عبر
المصنف بقوله كفي والوجه الثاني لا يكفي الغسل وإن نوى معه الوضوء لا بد من الوضوء
معه والثالث أن نوى مع الغسل الوضوء كفي والأفلا وفي الصورة الثانية طريق قاطع
بالاكتفاء بتقديم الأكبر فيها فلا يؤثر بعده الأصغر فالطريقان في مجموع الصورتين من حيث
الثانية لا في كل منهما كذا قاله الشارح جواباً عن اعتراض أو رد عليه فقوله لا في كل منهما
أي لا في جميعه ما يفكفي في صدق كونه في المجموع كونه في بعض الأفراد بخلاف كونه في
الجميع ولو وجه الحديثان معاً فهو كما لو تقدم الأصغر ويباح للرجل دخول الحمام ويجب
على داخله غرض البصر عما لا يحل وصون عورته عن كشفها بحضرة من لا يحل له النظر إليها
أو في غيروقت حاجة كشفها ونهى الغير عن كشف عورته وإن علم عدم امتثاله ويحصل للنساء
دخوله أيضاً مع الكراهة من غير عذر وانما في كالنساء كما استظهره الشيخ ويجب عليه
الاقتصار في الماء على قدر الحاجة فلا يجاوزها ولا العادة ومن آدابها قصد التطهر والتنظيف
وتسليم الأجرة قبل دخوله والتسمية للدخول ثم التعوذ كالتلاوة وتقديم يسراه دخولاً ويعناه
خروجاً كما مروا أن يذكر بحرارته حر جهنم وأن لا يدخله إذا رأى فيه عارياً وأن لا يدخل
بدخول البيت الخارجي يعرق في الأول وأن لا يكثر الكلام وأن يدخل وقت الخلوة
أو يتكافأ لئلا يلام الحياء أن قدر عليه لأنه وإن لم يكن فيه الأهل الذين فالنظر إلى الأبدان
مكشوفة فيه شوب من قلة الحياء وإن يستغفر الله تعالى وبعد خروجه منه يصل
ركعتين ويكره أن يدخله قبيل المغرب وبين العشاءين لأنه وقت انتشار الشياطين
ويكره للصائم صب الماء البارد على الرأس وشربه عند خروجه منه من حيث الطب
ولا بأس بذلك غيره الأعورة أو مظنة شهوة ولا بأس كما في المجموع بقوله لغيره عاقل الله
ولا بالمصافحة ويسن لمن يحاط بالناس التنظيف بالسواك وإزالة الأوساخ من ريع كربة
وشعر وحسن الأدب معهم

باب النجاسة

أنه لا بأس به أيضاً سيما إذا اعتمد ذلك للتنظيم باب النجاسة قبل كان ينبغي تأخيرها عن وفيه
التيمم لأنه يدل على ما قبلها لا عن أو تقدية عاقب المياه وقد يجب أن لهذا الصنيع وجهاً أيضاً وهو أن أزالها كانت شرطاً
للوضوء والغسل على ما مر وكان لا بد في بعضها من تراب التيمم كانت آخذة طرفاً مما قبلها وما بعد ما قوسطت بينهما إشارة
لذلك اه حجة وكذب عليه سم قد يجب أيضاً أنها أخرت عن الوضوء والغسل إشارة إلى أنه لا يشترط في صحته تقديم أزالها
وأنه يكفي مقارنة أزالها له وقدمت على التيمم إشارة إلى أنه يشترط في صحته تقديم أزالها فليتأمل فإنه في غاية الحسن وقول
سم وأنه يكفي مقارنة الخ أي فيما لو كانت فيما يجب غسله في الوضوء أو الغسل أم لو كانت في غير أعضاء الوضوء فيصح مع
وجودها كما يعلم مما قدمه من أنه لا يجب تقديم الاستنجاء على وضوء السليم

والشرار يرب) لم يظهر لي ما مراده وما في حاشية شيخنا من ان المراد بها ما تجعله من الشرار يرب للذين بها خروج عما
السلام فيه وأحكام اللباس لها محل غير هذا سياً (قوله نعم يجري فيه التفصيل الخ) أي بان يقدر الصدأ نحو نحاس (قوله أي
يجوز استعماله) فيه التفسير بالاعم (قوله لقلة المموه به) أي فهو فرض المسئلة وسياً في محترزه (قوله وبهذا يعرف) أي بقوله

(قوله وفيه ازالتها) أي فترجم لشيء وزاد عليه وهو غير معيب على انه قبل ان هذا لا يعد زيادة فال الكلام على شيء يستدعي
د كرم تعلقاته ولو ازمه ولو عرضية وعبارة السيد عيسى الصفوي فيما كتبه على حاشية السيد الجرجاني نصها وليس
مرادهم بكون الباب في كذا الحصر بل انه المقصود بالذات أو المعظم فلو ذكر غيره نادراً أو استطراداً لا يضر لانه انما
ترك ذكره في الترجمة اعتماداً على توجه الذهن اليه اما بطريق المقابلة أو اللزوم اه بمرور (قوله كل مستقدر)
لقائل ان يقول اعتبار الاستقدار فيها يناقض اعتبار عدمه في الحد الآخر المذكور في شرح الروض بقوله كل عين حرم
تماولها الى ان قال لا حرمتها ولا الاستقدارها الا ان يقال هي مستقدرة ١٦٧ الا ان حرمها ليست لاستقدارها وهو بعيد

قلنا مل سم على منهج
(قوله وعرفها) أي شرعاً
(قوله بعضهم) هو بهذا
العنوان مذكور في شرح
الروض وغيره ونسبه
بعضهم للنووي ولكنه لم
يذكره وان أوهمت نسبته
اليه ذلك (قوله النباتات
السمية) أي فان قليلها يباح
بلا ضرورة (قوله وبجالة
الاختيار) أي عن الاعتبار
في تأثير الحرمة لما يأتي ان
هذا القيد وما بعده
للدخال فلا يقال في كلامه
تناف حيث جعلها فيما
بعده للدخال وصرح هنا
بانها للدخال (قوله وان
سهل تمييزه) هذا التعميم

وفيه ازالتها وهي متوقعة على معرفتها فتقول هي لغة كل مستقدر وشرعاً مستقدر يمنع
صحة الصلاة حيث لا مخرج وعرفها بعضهم بانها كل عين حرم تناولها على الإطلاق في حالة
الاختيار مع سهولة التمييز لا حرمتها ولا الاستقدارها ولا الضمير في بدن أو عقيل فخرج
بالإطلاق ما يباح قليله كبعض النباتات السمية وبجالة الاختيار حالة الضرورة فيباح فيها
تناول الميتة وبسهولة التمييز ودود العاكة وضحوها فيباح تناولها معها وان سهل تمييزه خلافاً
لبعض المتأخرين نظراً الى ان شأنه عسر التمييز ولا يتنجس فيه فلا يجب عليه غسله وهذا
القيد والذي قبله للدخال لا للخارج كما أوضحت ذلك في شرح العباب ولا حاجة لزيادة
امكان التناول ليخرج به الأشياء الصلبة كالخمر لان ما لا يمكن تناوله لا يوصف بحل ولا تحريم
والالزم التكليف بالحال وبالحرمتها الحتمية لا تدعى فانه وان حرم تناولها مطلقاً في حالة الاختيار
الخ لكن لا لنجاسته بل لحرمة بل لحرمة لحم الحربي فانه يحرم تناوله مع عدم احترامه اذ
الحرمة تنشأ من ملاحظ الاوصاف الذاتية أو العرضية ومعها ان الاولى لازمة للجنس من
حيث هو لان الاوصاف الذاتية لا تختلف والثانية تختلف باختلاف تلك الاوصاف المختلفة
باختلاف أفراد الجنس وحيث قد لا تدعى تثبت له الحرمة من حيث ذاته تارة ومن حيث
وصفه اخرى فالحرمة الثابتة له من حيث ذاته تقتضي الطهارة لانها ووصف ذاتي أيضاً فلا
تختلف باختلاف الأفراد والثابتة له من حيث وصفه تقتضي احترامه وتوقيره بحسب
ما يليق بحاله ولا شك ان الحربي ثبت له الحرمة الاولى فكان طاهر احياءاً وميتاً حتى يمنع
استعمال جزء منه في الاستنجاء خلافاً لبعض المتأخرين ولم تثبت له الحرمة الثانية فلم يحترم

ينافي جعله خارجاً بالقيد اللهم الا ان يقال انه خارج نظراً لكون من شأنه عسر التمييز كما أشار اليه بعد بقوله نظراً الخ والتعميم
نظراً الى جواز التناول فلم يتوارد على محمل واحد (قوله ولا يتنجس فيه) قياس ذلك ان ما خبز بالسرجين وضحوه لا يتنجس القم
بأكله ولا يجب غسله منه اذ لا يلزم من النجاسة التنجيس (قوله وهذا القيد) يعني قوله لعسر التمييز مع ما قبله وهو قوله حالة
الاختيار (قوله والالزم التكليف الخ) يتأمل هذا فان كل الحرج ليس من المحال غايته ان فيه مشقة فلو كلف بأكله مثلاً
لا يمكن بان يدق ويؤكل (قوله حرم تناولها مطلقاً) كثر أو قل من نفسه أو غيره (قوله بل لحرمة) أي احترامه (قوله الاولى)
هي الاوصاف الذاتية والثانية هي الاوصاف العرضية (قوله باختلاف أفراد الجنس) وفي نسخة أوصاف الجنس وما في الاصل
أولى لانه لا معنى لاختلاف الاوصاف باختلاف الاوصاف (قوله لانها ووصف ذاتي أيضاً) قد يقال ان أراد بان الطهارة وصف
ذاتي انها مقتضى الذات فمنوع ولذا اختلف الأئمة فيها أو انها فاقعة بالذات فكل الاوصاف كذلك الا ان يقال أراد بالذاتي
الحقيقي وقد يقال لم اقتضت الحرمة الذاتية الطهارة دون الاحترام سم على حج ويمكن توجيه الفرق بين الطهارة وغيرها
بان الطهارة صفة فاقعة بالعين فتناسب ترتبها على مجرد حقيقتها والتوقير حاصل بفعل الغير فاقضى صفة تناسب ترتبه عليها زائدة
على الذات بحسن الاعتقاد (قوله خلافاً لبعض المتأخرين) مراده حج

وليس من التوبة الخ ووجه معرفته كالذي بعده من هذا انه جعل التحلية حكم الضمة فان كان لحاجة حل مطلقا ومنه تحلية آلة الحرب وان كان اغبرها حرم عند الكبر ومنه غير آلة الحرب المذكور في قوله وان اطلاقهم الى آخره ويؤخذ من قوله

(قوله وان ذلك لا يرد) أي ولا يرد ان ذلك يرد الخ (قوله على حرمة أكلها) أي ولو منه كأن يصدق أو مخط ثم أراد تناوله ومحملة حيث لم تكن في معدنها كالبق في الفم فانه يجوز ابتلاعه وكذلك الخاط ثم ما ذكر شامل لما لو أراد التبرك يصدق من يعتد صلاحه فتناوله لنفسه أو لبعض الاطفال كان أمر الولي بالبصق في فم نفسه أو فم ولده فيحرم على الولي البصق في فمه أي المذكور فيما تقدم وعلى ولي الطفل التمكين من البصق في فم الطفل فليراجع وظاهره أيضا وان استعملت بك غيره كأن اختلط بما لم يحصل به تقذيره وينبغي ان لا يكون ذلك مراد افيهم المقصد التبرك في الاول ولا استهلا كما في الثاني (قوله كالافيون) وقضية التمثيل بما ذكرناه يحرم قليله وكثيره لأن الفرض انه يحرم تناوله على الإطلاق وليس مراد ا فان المحرم منه الكثير دون القليل بالنسبة لغالب الناس لا للتناول ويمكن الجواب بحمل ما هنا على من يضره قليله وكثيره كما يأتي ومع ذلك كان الاولى التمثيل بالسميات التي يضر قليلها وكثيرها هذا وبقي ما لو شك في شيء هل هو ضار أولا وينبغي فيه الحل لأن الاصل عدم النهي (قوله وسائر اجزاء الارض) أي وان كان قليلا لكن بالنسبة لمن ضره ذلك كما صرح به في الأطعمة وعبارته ثم ولا يحرم من الطاهر ١٦٨ الانحوتراب وجرو ومنه مدر وطفل لمن يضره وعلى ذلك يحتمل اطلاق جمع

ولم يعظم فلهذا جاز اغراء الكلاب على جيفته وحينئذ فلا اشكال في كلامهم وان ذلك لا يرد على الحد لان طهارته لحرمة الذاتية كغيره وان كان غير محترم باعتبار وصفه وبلا لا ستقذارها ما حرم تناوله لا لما تقدم بل لاستقذاره كمخاط ومنى وغيرهما من المستقذرات بناء على حرمة أكلها وهو الاصح وبلا ضررها في بدن أو عقل ماضر العقل كالافيون والزعفران أو البدن كالسميات والتراب وسائر اجزاء الارض ثم عرفها المصنف بعد هذا فقال (هي كل مسكر مائع) خرا كان وهو المشتمل من عصير العنب ولو محترمة ومثلثة وباطن حبات عنقود أو غيره مما من شأنه الاسكار وان كان قليلا اما الخمر بسائر انواعها فتغليظا وزجرا عنها كالسكر ولا نهج جس بنص القرآن والرجس النجس وألحق بذلك غيرهما من سائر المسكرات قياسا عليها لوجود الاسكار المسبب عنه ذلك في كل منهما ولا يشك على الاستدلال بالآية عطفه على الخمر ما ليس بنجس اتفاقا لانه استعمل الرجس في معنياه وهو جائز عند الشافعي اذ الثلاثة المقرونة معهما معارضة بالاجماع فبقيت هي وخرج زيادته على أصله مائع غيره كالخشيشة والبنج والافيون فانه وان أسكر طاهر كما صرح به

حرمة (قوله ثم عرفها) أي بينها بالعد (قوله وهو المشتد من عصير الخ) أي الذي قوى تغيره حتى صار مسكرا (قوله ومثلثة) وهي التي أغليت على النار حتى ذهب ثلثاها (قوله وزجرا) عطف مغاير (قوله بالآية) هي قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والمير والانساب والازلام (قوله في معنياه) أي الحقيقي والمجازي والقرينة على

الثاني ما سيذكره من الاجماع فليس الرجس مشتر كابين النجس وغيره وان أوجه قوله في معنياه اذ لو كان كذلك لما صح الاستدلال به على نجاسة الخمر فان المشترك انما يحتمل على أحد معنياه بقرينة والشارح جعل نفس الآية دليلا على النجاسة والاجماع مقنض لاخراج ما ليس بنجس من الرجس هذا وفي المختار الرجس القذر وقال الفراء قوله تعالى ويجعل الرجس على الذين لا يميزون انه العقاب والغضب وهو مضارع لقوله الرجس اه والمتبادر منه انه حقيقة فيما تنفر منه النفس وان لم يكن نجسا وعليه فيمكن توجيه الاستدلال بالآية بأن الرجس وان كان مشتر كالكهنة اشتهر في النجس ثم رأيت في حج ما حصل انه يجوز انه من الحقيقة والمجاز وانه من المشترك قال لانه يطلق على مطلق المستقذر اه وهو موافق لما في المختار (قوله كالخشيشة) لو صار في الخشيش المذاب شدة مطربة اتجه النجاسة كالسكر المائع المتخذ من خبز ونحوه وفاقا لشيخنا الطبري لاوى وخالف مر ثم حرم بالموافقة وفي الايعاب لو انتفت الشدة المطربة عن الخمر لجوده او وجدت في الخشيشة لذو بها فالذي يظهر بقاء الخمر على نجاستها لانها لا تطهر الا بالتحليل ولم يوجد ونجاسة نحو الخشيشة اذ غايتها انها صارت كما حذر وجدت فيه الشدة المطربة ثم ظاهر تفسيرهم السكر بالمعنى العقل واخراجهم الخشيشة بالمائع ان عصير العنب اذا ظهر فيه التغير وصار مغطيا للعقل ولم تصرف فيه شدة مطربة صار نجسا وقد يقتضى قوله الاتي في التحليل المحصل لطهارة الخمر ويكفي زوال النشوة الخ خلافة وان العصير ما لم تصرف فيه شدة مطربة لا يحكم بنجاسته وان حرم تناوله (قوله والبنج) بفتح الباء كافي القاموس واما بالكسر فهو أصل النبي وقوله والافيون زاد حج وجوزة الطيب اه

لا مكان فصلها من غير تقص تحريم غويه آلة الحرب مطلقا وان حل استعماله وحاصل مسئلة الغويه كافتهم من متفرقات كلامهم ثم رأيت مصرحاه فيما نقله الشهاب ابن قاسم عن شرح العباب للشهاب ابن حجر ان فعله حرام مطلقا حتى في حلى النساء وأما استعمال الموه فان كان لا يتحصل منه شيء بالعرض على النار حل مطلقا وان كان يتحصل حل للنساء في حليهن

(قوله وقد صرح الخ) أشار به الى جواب اعتراض وارعد على المتن تقر به ان البخ والحشيشة مخدران لا مسكران فلا يحتاج الى زيادة مائع ليخرج به البخ والحشيشة لان ما خارجا عن بقيس الاسكار فاجاب بانه صرح في شرح المذهب بانهم ما مسكران لا مخدران (قوله فانها طاهرة) أى ما لم يصير لها شدة مطربة اه حج (قوله لو كان) أى مسكرا (قوله وهذا ظاهر جلي) قد يفرق بان التمر وضوه لم يقيم به تغيير حال كونه جامدا بخلاف البوطة فان الاسكار ١٦٩ قام بها حال جودها فهي كالخشيشة

المذابة بالماء (قوله معناها الثاني) هو قوله وعلى الحكم الشرعي والاول هو قوله يطلق على كل من الاعيان (قوله ولو من بعض الوجوه) أى فلا يرد ان في كثير منه ضررا طاهرا الا ان نقول هو وان كان فيه ضرر من تلك الجهة لكن فيه نفع من جهة أخرى وهي المقصودة من خلقه ويقال مثله في الحيوان والجساد ليس حيوانا ولا جزء حيوان ولا خرج من حيوان وأرادوا بالحيوان ما عدا الجاد فيدخل فيه جزؤه وما خرج منه كالدين والبول (قوله طهورا) الخ) قال النووي في شرح مسلم الا شهر فيه ضم الطاء ويقال بفضه الغتان هكذا بخط الزياى وقول المحلى أى مطهرة طاهر

في الدقائق وما وقع في بعض شروح الحاوى من نجاسة الخشيشة غلط وقد صرح في المجموع بأن البخ والحشيش طاهران مسكران ولا يرد على ما تقدم الخمرة المنعقدة فانها جامدة وهي نجسة والخشيشة المذابة فانها طاهرة لان الخمرة المنعقدة مائعة في الاصل بخلاف الخشيشة المذابة وقد سئل الوالدرجه الله تعالى عن الكسك هل هو نجس لانه يتخمر كالبوطة وهل يكون جفافه كالتخل في الخمر فيطهر أو يكون كالخمر المنعقدة ولا يطهر فاجاب بانه لا اعتبار بقول هذا القائل فانه لو فرض كونه مسكرا لكان طاهرا لانه ليس بمائع انتهى أى حال اسكاره لو كان ويؤخذ منه ان البوطة نجسة وهو كذلك ادلو تنظر الى جودها قبل اسكارها لو ورد على ذلك ان ييب والتمر ونحوهما من الجامدات وهذا ظاهر جلي وما اعترض به ابن النقيب وغيره الحديث انه حد للجنس لا للنجاسة خلا لما قاله النووي لان حقيقة التحريم ملازمة المستقدرات فهي حكم شرعي فكيف تفسر بالايمان وبيان النجاسة تطلق على كل من الاعيان وعلى الحكم الشرعي فغدها بالايمان صريح في ان النووي لم يرد بها معناها الثاني بل الاول وهي حقيقة فيه أو مجاز مشهور على ان أهل اللغة قالوا ان النجاسة والنجس بمعنى واحد ثم الاعيان جاد وحيوان فالجاد كاه طاهر لان الله تعالى خافقه لمنافع عباده ولو من بعض الوجوه ولا يحصل الانتفاع أو يكمل الا بالطهارة الاما نص الشارع على نجاسته وهو ما ذكره المصنف بقوله فيما مر كل مسكر مائع والحيوان كله طاهر ما مر الا ما استثناء الشارع وقد نبه عليه المصنف فقال (وكلب) ولو لم يعلم ان الكلب ينجس اذ اوى الكلب في اناه أحدكم فليرقه ثم يغسله سبع مرات وخبر مسلم طهورا ناء أحدكم اذ اوى الكلب في اناه يغسله سبع مرات أولا هن بالتراب وجه الدلالة ان الماء لو لم يكن نجسا لمسا أمرنا بارتقاها فيها من اتلاف المال انتهى عن اصاعته والاصل عدم التعبد بالدليل وان الطهارة تستعمل اما عن حدث أو خبث ولا حدث على الاناء فتعين طهارة الخبث فتثبت نجاسة فيه وهو أطيب أجزائه بل هو أطيب الحيوان نكهة لكثرة ما يلهث ببقيتها أولى وارقاة ما ولع فيه واجبة ان أريد استعمال الاناء والا فمستحبة كسائر النجاسات الا الخمرة غير المحترمة فتجب ارتقاها

٢٢ نهاية ل في الفتح لان المطهر هو الآلة ومحتمل للضم بان يراد به الفعل المطهر (قوله ان يغسله) عبارة المحلى ان يغسل سبع مرات (قوله وجه الدلالة) أى من الحديث الاول (قوله عدم التعبد) أى في الحديث الثاني والاول أيضا (قوله وان الطهارة تستعمل) أى والاصل ان الطهارة واحترز بالاصل بالنسبة لها عن غسل الميت فانه للكرامة وليس عن حدث ولا خبث ومنه يعلم دفع الفطر الا حتى عن الزياى فانه اغايم اذا عطف على الاصل أو جعل مستأنفا وحيث عطف على عدم التعبد لم يرد (قوله اما عن حدث) فيه نظر لان الطهارة قد لا تكون عن حدث ولا نجس كافي غسل الميت زياى (قوله أطيب الحيوان نكهة) أى حتى من الآدمي (قوله ببقيتها أولى) قبل قد تمنع الاولوية بل والمساواة بان فيه يخالط النجاسة كثيرا تتناولها باها ولا كذلك ببقية أجزائه فانها قد لا تلتقي بنجاسة البتة أو تنقل ملاقاتها وما يمكن الجواب اما أولا فلان من جملة أجزائه فضله كالبول والروث ولا شك

خاصة وحرم في غير ذلك (قوله ومحل الخلاف في غير نقص الخاتم) فيه ان الكلام انما هو في الاثنية (قوله كان له) أي للزائد كما هو ظاهر أي فان كان كبيرا في نفسه عرفا حرم والا فلا (قوله فان شك في الكبر) أي ولم ينههم كما علم مما مر (قوله لئلا يظنهم صرحوا الى آخره) كأنه فهم ان الشارح الجلال حكم على المصنف بأنه توسع فيما ذكر من عند نفسه من غير سند حتى استدرك عليه بما ذكره والظاهر ان هذا ليس مراده وانما مراده انه توسع كما توسعوا بنصب هذه المذكرات على المفهومية المطلقة ان استقذارها أشد من استقذاره وان كان ملاقيا للنجاسة كثيرا واما ثانيا فلا نه لو كانت العلة ملاقاته للنجاسة لتقل نجاسة غيره من الوحوش التي لا تتناول الا ذلك فضلا عن كونه كثيرا فتنجيس الشارع لغمه دون غيره من الحيوانات دليل على ان نجاسته لمعنى فيه مع انصافه بطيب النكحة الموجب لترجحه على بقية أجزائه حتى نحو ظهره وذلك موجب لثبوت النجاسة في بقية أجزائه بالاولى بغير حجج الظاهر ان المالكي الذي أصابه مغلط ولم يسبغه مع التراب يجوز له دخول المسجد عملا بآفته لكنه هل للحاكم منعه لضرره بغيره بدخوله حيث يتلوث المسجد منه فيه نظر اه رحمه الله (أقول) الاقرب لا يمنعه لتصريحهم بان ما وقع بتقلبه صحيح لا يعترض من الحاكم على صاحبه وان دعوته الحسنة لا تدخل في الامور الاجتماعية وقد يقال بخلاف ان محل ذلك فيما ضرره قاصر على المقدار كالومس فرجه ثم صلى ليس للشافعي الاعتراض عليه اماما متعددا بضرره الى غير المقدار ١٧٠ كما هو فلا مانع من انه يجب على الحاكم منعه ونقل عن فتاوى حجة ان له منعه

[illegible]

مع مخالفة الأصل (قوله وكافي نحو قوله تعالى والله أنبتكم من الأرض نباتاً) في كون نباتها اسم عين تظرو والظاهر أنه مصدر
فليراجع (قوله عن ذلك بصفته) حق العبارة عن صفته واعلم أن ابن الصلاح وغيره يبنون أن الذي سلسل الأنا هو أنس بعده
موت النبي صلى الله عليه وسلم قال الشهاب بن قاسم ومع ذلك فالاحتجاج باق لعدم انكار الصحابة له (قوله فيحرم) أي الوضع

كان أو امرأه ولو كان هو مثله وإن استويا في الدين وقضية ما يأتي في النكاح من أن شرط حل التبري حل المناكحة أنه لا يحل
له وطء أمته بالملك أيضاً لكن لو قيل باستثناء هذا إذا تحقق العنت لم يعد أه وانظر لو كانت أنثى وتحقق العنت فهل يحل
لها التزوج أم لا لأنه يمنع على الغير نكاحها إلا في أحد أصولها ما لا يحل نكاحه فيه نظر والاقرب الثاني للعلة المذكورة
فيمعذر تزويجها ويجب عليها الصبر ومنع نفسها عن الزنا بقدر الامكان وكتب سم على قول حج ولو آدمية تغلب النجس هو كما
قال وان قلنا بطهارة آدمي تولد بين آدمي أو آدمية ومغفل فحله فيما ذكر ما إذا لم يكن على صورته إلا آدمي خلافاً للشارح
والقياس أنه لا يكلف حينئذ وإن تكلم وميزو ببلغ مدة بلوغ الآدمي اذهب بصورة الكلب أي والخبر والاصل عدم
آدميته ولو مسح آدمي كلباً ينبغي طهارته استصحاباً لما كان وهو ظاهر على ما يأتي في الغنيمه وأطال في ذلك فليراجع وكتب
سم على قول حج نظير ما يأتي في الوشم ينأمل فانه لم يذكر في ماسيات في الوشم تصر بحال العقوبة بالنسبة لغيره ادمية مع الرطوبة
بلا حاجة وقد يؤيد عدم العقوبة في أنه لو مس نجاسة معفوة على غيره مع الرطوبة بلا حاجة فالظاهر أنه يتنجس الآن يفرق اه
سم قال حج قال بعضهم ولو وطئ آدمي بجمعة فولد لها الآدمي ملكاً لساكنها وهو مقيس اه (أقول) ولا يحل أكله وإن
كانت أمه ما كولة لأن المتولدين مأكول وغيره لا يحل أكله وبقي ما لو وطئ ١٧١ خروف آدمية فانت بولد فحكمه أنه ليس

ملكاً كالصاحب الخروف
ثم إن كانت أمه حرة فهو حر
تبعها وإن كانت رقيقة
فهو ملك لساكنها ومع
ذلك ينبغي أن لا يجزئ في
لحمها تبعاً لاختصاصه
كما لا يجزئ المتولدين ما
يجزئ في الضحية وغيره
فيها بل لعل هذا أولى
منه بعدم الاجزاء لا انتقاء

وجوب الزكاة وأحسهما في النجاسة وتحريم الذبحة والمناكحة (وميتة غير الآدمي والسمك
والجراد) ولو نحو ذباب كدود خـ حل مع شعرها ووصوفها وبرها وریشها وعظمها وظانها
وظفرها وحافرها وسائر أجزائها لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وتحريم ما ليس بمحرم ولا مضر
يدل على نجاسته والمراد بالميتة شرعاً ما زالت حياته لا بد كاة شرعية فدخل فيها مذكي غير
المأكول ومذكي الماء كولد ذكية غير شرعية كذبحة المجوس والمحرم بضم الميم اما المذكاة
شرعاً طاهرة ولو جنيهاً في بطنها وصيد المندرك ذكاته وبعد ان دلل الشارع جعل ذلك
ذكاته وأما الآدمي ولو كافر طاهر لقوله تعالى ولقد كرمنا بني آدم وقضية تكريمهم أن
لا يحكم بنجاستهم بالموت ونظير الحالك لا تنجسوا موتاكم فإن المؤمن لا ينجس حيوا ولا ميتا ولأنه
لو كان نجساً لما أمر بغسله كسائر النجاسات لا يقال ولو كان طاهراً لما أمر بغسله كسائر

اسم الآدمي عنه وإن كان على صورته فتنبه له ولا تغتر بما يحالفه فانه دقيق وبقي أيضاً ما لو تولد بين ما كولين ما هو على
صورته الآدمي وصار محرمزاً قلاً هل تصح امامته وبقية العبادات منه وهل يجوز ذبحه وأكله أم لا واذا مات هل يعطى حكم
الآدمي أم لا فيه نظر والاقرب أن يقال بصفحة امامته وسائر عباداته وأنه بعدم من الأربعين في الجملة لأنهم منوطه بالعقل وقد
وجد وأنه يجوز ذبحه وأكله لأنه ما كولين تبعاً لاصليه وأنه لا يعطى حكم الآدمي في شيء من الأحكام لافي الحياة ولا في الممات
وقد يقال لا يحسب من الأربعين لأنه ليس من جنس من تنعقد بهم الجماعة ويؤيد هذا التردد في أن الجماعة هل تنعقد من الجن
بميت يحسبون من العدد مع أنهم مكافون بالاتفاق باختلافهم في الانعقاد بهم مع الاتفاق على تكليفهم يعلم منه بالاولى
عدم حسابهم من العدد وان قلنا بتكليفهم (قوله وظلفها) اسم لحافر الغنم ونحوه والظفر للطير والحافر للفرس ونحوه (قوله
ولا مضر) قال ابن الرفعة الاستدلال على نجاسة الميتة بالاجماع أحسن لأن في كل الميتة ضرراً سم على جملة وفي قول الشارح
في نسخة النجاسة (قوله كذبحة المجوس) أي وما ذبح بالعظم ونحوه (قوله والمحرم) أي إذا كان ما ذكاه صيداً وحشياً كما يعلم
من كتاب الحج المالو كان مذبحه غير وحشي كعنز مثلاً فلا يحرم (قوله الآدمي الخ) ومثل الآدمي الملك والجن فان ميتتهما
طاهرة كذا بهما مشرح البهجة بخط الزبدي وفي فتاوى الشهاب الرملي ما يوافق ذلك فليراجع (أقول) ويوجه بما وجه به
طهارة المتولد بين الكلب والآدمي بقوله صلى الله عليه وسلم إن المؤمن لا ينجس حيوا ولا ميتاً حيث لم يقيد ذلك بالآدمي ولا
يشكل بأنه يقتضي نجاسة الكافر لأن التقييد بالمؤمن في هذا ونظائره ليس لاخراج الكافر بل للثناء على الإيمان والترغيب

قوله والاوجه كما قاله بعضهم ان المدا على امكان الانتفاع به) أي المذكور في قوله فيما هو بحيث لا يمكن وضع شيء عليه
وحاصله أن المراد بإمكان ذلك فيه بالنظر إليه في حد ذاته وأن منع منه نحو تسجيده هكذا ظهر قليلاً من (قوله وكانت الحرمة
منوطة) هو كذلك بالنسبة للاختصاص (قوله أناؤها) أي الضبة التي في محل الاستعمال (باب أسباب الحدث) (قوله المراد
بند الاطلاق) أي الواقع في استعمال الفقهاء كما هنا (قوله ويبر عنه الخ) التعريفان متحدان من جهة المصادق فقط والا

فيه (قوله بخلاف نجس الخ) قضيته ان عظم الميتة اذا نجس بمغلظة وأريد تطهيره منه ايرجع لاصله لا يمكن فيه ذلك لان
النجس لم يبعد غسله للتطهير وبهذه القضية صرح سم على حج فيما يأتي حيث قال قوله وان سبغ وترب الخ يؤخذ من
ذلك ما وقع السؤال عنه وهو ما لو يال كلب على عظم ميتة غير المغلظة فغسل سبعاً احداها تتراب فهل يطهر من حيث النجاسة
المغلظة حتى لو أصاب ثوباً طاماً لا بعد ذلك لم ينجس الخ جواب لا يظهر أخذاً بما ذكر بل لا بد من تسبيغ ذلك الثوب
اه لكن في فتاوى شيخ الاسلام مانصه بفرع يستدل شيخ الاسلام عن الاناء العاج اذا ولغ فيه السكاب أو نحوه وغسل سبع
مرات احداها تتراب فهل يكفي بذلك ١٧٢ عن تطهيره أولاً فأجاب بان الظاهر أن العاج يطهر بما ذكر عن النجاسة المغلظة

اه من باب الاواني وهو
الا قرب (قوله واختلف
الخ) لم يتقدم حكاية الخلاف
في كلامه في ميتة الاذي
لكنه ثابت وبعبارة
المحلي وكذا ميتة الاذي
في الاظهر (قوله وفي غير
الشهيد) ضعيف (قوله
طافيا) أي بان ظهر بعد
الموت على وجه الماء (قوله
حتف أنفه) أي بان مات
بلا جناية (قوله ابن أبي
أوفى) هو بضر بك الواو
كما ضبطه المناوي في شرح
الجامع الصغير لكن في
القسطلاني أبو أوفى) بفتح
الهمزة وسكون الواو وفتح

الاعيان الطاهرة لا تانقول غسل الطاهر معهود في الحدث وغيره بخلاف النجس على أن
الغرض منه تذكيره وازالة الاوساخ عنه وأما قوله تعالى اغما المشركون نجس فالمراد نجاسة
الاعتقاد أو انما تجتنبهم كالنجاسة لانتجاسة الابدان ولهذا ربط النبي صلى الله عليه وسلم الاسير في
المسجد وقد أباح الله طعام أهل الكتاب واختلف كما قال الزركشي في غير ميتة الانبياء صلوات
الله وسلامه عليهم قال ابن العربي المالك وفي غير الشهيد قال الاذري ولم أره لغيره وأما ميتة
السماك والجراد فلا جاع على طهارتهما ولو كان السمك طافيا وهو ما يؤكل من حيوان البحر
وان لم يسم سمكا وقوله صلى الله عليه وسلم في البحر هو الطهور وماؤه الحبل ميتته وسواء أمتا
باصطياد أم بقطع رأس ولو من لا يحل ذبحه من الكفار أم مات حتف أنفه لما روى عن عبد الله
ابن عمر أوفى غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات نأكل معه الجراد ونسج عن
ابن عمر أحلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال والجراد اسم جنس
واحدته جراد تطلق على الذكر والانثى (و) المستحيل في باطن الحيوان نجس فنه (دم)
بتخفيف الميم وتشديد هاء ولو تحلب من سمك وكبد وطحال لقوله تعالى أودما مسفوحا أي سائلا
ولغيره فغسل على عكس الدم وصلى وخرج بالمسفوح في الآية الكبد والطحال وأما الدم الباقي على
اللحم وعظامه من المذكاة فنجس معفو عنه كما قاله الحلبي ومعلوم ان العفول لا ينافي النجاسة
ففراد من عبر بطهارته انه معفو عنه (وقح) لكونه دما يستحيل الى نتن وفساد وماء قرح ونقط
وجدرى متغير كاسيا في شروط الصلاة (وقح) اتفاقا وهو الراجع بعد الوصول الى المعدة

الفاء مقصورا اسمها علقمة بن خالد (قوله وصح عن ابن عمر) يفيد أنه
موقوف عليه وليس مرفوعا به صرح حج حيث قال لكن الصحيح كما في المجموع أن القائل أحلت لنا الخ ابن عمر رضي الله
عنهما لكنه في حكم المرفوع ورواية رفع ذلك ضعيف جدا ومن ثم قال أحدنا منكرة اه (قوله ولو تحلب) أي سال (قوله
الكبد والطحال) أي وان صفوا وصارا كالدم فيما يظهر (قوله فنجس معفو عنه) صوره بعضهم بالدم الباقي على اللحم الذي لم
يختلط بشيء كالوذبح شاة وقطع لها فبقى عليه أثر من الدم بخلاف ما لو اختلط بغيره كما يفصل في البقر التي تذبح في محل المعبد
لذبحها الا أن من صب الماء عليها لازالة الدم عنها فان الباقي من الدم على اللحم بعد صب الماء عليه لا يعفى عنه وان قل
لاختلاطه بأجنبي وهو تصوير حسن فليتنبه له ولا فرق في عدم العفو عما ذكر بين المبتلى به كالجزارين وغيرهم لكن يرد
عليه أن من ابتلى بالقي عفى عنه في ثوبه وغيره وان كثر كما صرح به الشارح فقياسه هنا ان يكون كذلك ويمكن الفرق بان
القيء لما كان ضروريا له ليس باختياره عفى عنه مطلقا بخلاف الدم لما كان بفعله لم يعف عنه ولو شك في الاختلاط وعدمه
لم يضر لان الاصل الطهارة (قوله كما سياتي) لعل المراد ان ذلك يأتي في كلام الشارح والا فالمصنف اعاد ذكر التغير بالرجوع
فقط أو انه أشار الى أن الرجوع في كلام المصنف مثال فانهم لم يفرقوا في التغير الدال على النجاسة بين الرجوع وغيره

قال اول تعريف بالذات والثاني بالخاصة ولهذا قال ويحبر عنه (قوله والمراد هنا الثاني) لعزل مراده بهنا ما يذكر في الباب
لا ما وقع في الترجمة الا ان ما ذكره بعده لا يناسب ذلك اما الواقع في الترجمة فلا يظهر فيه ارادة أحد المعنيين الاخيرين بقرينة
اضافة الاسباب التي هي المعنى الثاني اليه ولا يصح ارادة الثاني الا ان تجعل الاضافة بيانية وقد يقال ان مراده بهنا ما في

(قوله الحرف الباطن) أي وهو الحاء المهملة (قوله بالقي عني عنه) ومثله بالاولى لو ابتلى بدى اللثة والمراد بالابتلاء به ان
يكثر وجوده بحيث يقل خلوه منه (قوله وجرة) هي ما يخرج البعير مثلاً عند الاحتراز (قوله بالسعة الحية) ومثلها الثعبان
(قوله في المارة) لم يعبر فيها بالمرارة بل بالمرارة وهي اسم للساء الذي في الجلدة والجلدة تسمى مرارة وعليه فلا حاجة للتنقييد
وعبارة المختار المارة التي فيها المرارة (قوله والبلغم الصاعد) ويعرف كونه منها بما يأتي في الماء السائل من فم النائم (قوله كان
خرج منتناً) قضية عبارته انه مع النتن والصفرة يقطع بانه من المعدة ولا يكون من محل الشك (قوله أوشك في انه منها) من
ذلك ما لو أكل شيئاً نجساً أو متنجساً وغسل ما يظهر من الفم ثم خرج منه بلغم ١٧٣ من الصدر فانه طاهر لان ما في الباطن

لا يحكم عليه بالنجاسة فلا
ينجس ما هو عليه ولا نالم
نحقق مروره على محل
نجس (قوله فالظاهر كما
في الروضة العفو) أي
وان كثرت ولا فرق فيه بين
ان يسيل على ملبوسه أو
غيره لمشقة الاحتراز عنه
وينبغي ان لا يعنى عنه
بالنسبة لغير من ابتلى به
اذا مسه بلا حاجة أخذ
من قول سم على حج انه
لومس نجاسة معفو عنها
على غيره فالظاهر انه
لا يعنى عنها في حقه حيث
كان مسه بلا حاجة اه
بالمعنى وليس من ذلك ما لو
شرب من اناء فيه ماء قليل
أو أكل من طعام ومس
الملقحة مثلاً بفضه ووضعها
في الطعام فان الظاهر انه

ولو ماء وان لم يتغير كما قاله والمراد بذلك وصوله لما جاوز مخرج الحرف الباطن من ذلك لانه
باطن فيما يظهر نعم لو رجع منه حب صحيح صلابته باقية بحيث لو زرع نبت كان متنجساً لا نجساً
ويحمل كلام من أطلق نجاسته على ما اذا لم يبق فيه تلك القوة ومن أطلق كونه متنجساً على
بقائه فيه كافي نظيره من الروث وقياسه في البيض لو خرج منه صحيحاً بعد ابتلاءه بحيث
تكون فيه قوة خروج الفرج ان يكون متنجساً لا نجساً ولو ابتلى شخص بالقي عني عنه منه في
الثوب وغيره كدم البراغيث وان كثرت كما هو ظاهر وجرة ومرة ومثلها سم الحية والعقرب
وسائر الهوام فيكون نجساً قال ابن العماد وبطل الصلاة بالسعة الحية لان سمها يظهر على محل
للسعة لا العقرب لان ابرتها تغوص في باطن اللحم وتخرج السم في باطنه وهو لا يجب غسله وما
تقر من بطلانها بالحية دون العقرب هو الاوجه الا ان علم ملاقات السم للظاهر أو لم يلاق
سمها ومحل ما تقدم في المارة بالنسبة لما فيها ما هي فتنجس كالسكرش فتطهر بغسلها أو ما
انطرزة التي توجد في المارة وتستعمل في الأدوية فينبغي كما قاله في الخادم نجاستها لانها
نجست من النجاسة فاشبهت الماء النجس اذا انعقد لمحاو البلغم الصاعد من المعدة نجس
بخلاف المنازل من الرأس أو من أقصى الخلق أو الصدر فانه طاهر والماء السائل من فم النائم
نجس ان كان من المعدة كأن خرج منتناً بصفرة لا ان كان من غيرها أوشك في انه منها أو لاقاه
طاهر نعم لو ابتلى به شخص فالظاهر كما في الروضة العفو والزباد طاهر وهولين سنور بحري
أو عرق سنور بري ويتجه العفو عن يسير شعره عرفاً ولم يبينوا ان المراد القليل في المأخوذ
للاستعمال أو في الاناء المأخوذ منه والاوجه الاول ان كان جامداً لان العبرة فيه بعمل
النجاسة فقط فان كثرت في محل واحد لم ينعف عنه ولا عني بخلاف المائع فان جميعه كالشيء
الواحد فان قل الشعر فيه عني عنه والا فلا ولا نظر للمأخوذ والعنبر طاهر وهو نبت يافظه البحر
والمسك طاهر نجس مسك أطيب الطيب وكذا فآرته بشعرها ان انفصلت في حال حياة

لا ينجس ما في الاناء من الماء ولا من الطعام اشتة الاحتراز عنه ولا يلزم من النجاسة التنجيس فلو انصب من ذلك الطعام على
غيره شيء لا ينجسه لان الحكم بنجاسة الطعام بل هو باق على طهارته (قوله وهولين سنور بحري) عبارة حج وهولين مأكول
بحري كما في الحاوي ربحه كالمسك وبياضه بياض اللبن فهو طاهر (قوله نبت) يؤيده ما نقله القسطلاني في شرح العصم
قال امامنا الشافعي رضي الله عنه حدثني بعضهم انه ركب البحر فوقع الى جزيرة فنظر الى شجرة مثل عنق الشاة وادغمها عنبر
قال فتركها حتى يكبر ثم أخذ فبهت ربح فالتفت في البحر قال الشافعي والمسك ودواب البحر تبتلعها أول ما يقع لانه لين فاذا
ابتلعته قلما تسلم الا قتله الفطر الحرارة التي فيه فاذا أخذ الصياد السمكة وجدته في بطنها فيقدر أي يظن انه منها وانما هو غير
نبت (قوله يافظه البحر) وعبارة حج وليس العنبر وناخلاً فالن زعمه بل هو نبات في البحر فاستحق منه انه مبلوع متنجس
لانه متنجس غليظ لا يستحيل (قوله فآرته) بالهمزة وتركه بخلاف الحيوان المعروف فانه بالهمزة فقط كما في القاموس

الترجمة وأما مرجح فيه المعنى الثاني لأن ارادة غيره توهم أن الاسباب لا تسمى حدثاً مطلقاً (قوله مطلقاً) انظر ما موقع هذا الاطلاق (قوله وعلة النقص) هي عبارة الاسنوي وهي معترضة بأن ماسياً في منة ليها يقتضي خلاف ذلك وعبرة غيره والحصر فيها تعبدى ويمكن ترجيح ما هنا اليه بأن يقال معنى قوله وعلة النقص بها أى يعمومها فساوت العبارة

(قوله ولو احتمالاً) يؤخذ منه أنه لو رأى ظلية ميتة وفارة منفصلة عندها واحتمل أن انفصلها قبل موتها حكم بطهارتها وهو محجبه لانها كانت طاهرة قبل الموت فتستحب طهارتها ولم يعلم ما يزيل الطهارة سم على حجج (قوله وروث) أى ولو من الجن حيث تحققناه وروثاً لو أصابت نجاسة جنباً ثبت له ما ثبت لناس من الاحكام فيما يظهر أخذاً عما قاله حجج من انهم مكفون بما كلفنا به الا ما علم النص بخلافه (قوله لما رواه الخ) لم يذكره المحلى بل قال وروث بالثلثة كالبول اه واعترض بأنه لم يذكر دليله حتى يقاس عليه ١٧٤ (أقول) وقد يقال لعل المحلى عدل عما قاله الشيخ ادخاله في الروث المقيس

الظلية ولو احتمالاً فيما يظهر أو بعد ذلك كما هو الافيحسان كما أفاده الشيخ في المسك قياساً على الانفة (وروث) بالثلثة ولو من طير ما كقول أو مما لانقص له سائلة أو سمك أو جراد لما رواه البخارى أنه صلى الله عليه وسلم لما جىء له بمجبرين وروثه ليستنجي بها أخذ المجبرين وروثاً وروثاً وقال هذا ركس والركس النجس والعذرة والروث يسيل بترادفهما وقال النووى أن العذرة مختصة بالآدمى والروث أعم قال الزركشى وقد يمنع بل هو مختص بغير الآدمى ثم نقل عن صاحب المحكم وابن الاثير ما يقتضي أنه يختص بذي الحافر قال وعليه فاستعمال الفقهاء له في سائر البهائم توسع انتهى وعلى قول الترادف فأحدهما يغنى عن الآخر وعلى قول النووى الروث يغنى عن العذرة وهل العسل خارج من دبر النحلة أو من فيها فيه خلاف والاشبه الثانى فعلى الاول يستثنى ذلك من الضابط في الخارج (وبول) لا لا مر بصب الماء عليه في بول الاعرابى في المسجد وقيس به سائر الاوال واما أمره صلى الله عليه وسلم العرنيين بشرب اوال الابل فكان للتداوى وهو جائز بصرف النجاسة غير الخمر وما ورد من أن الله لم يجعل الشفاء في المحرمات محمول على صرف الخمر وشمل كلامه نجاسة الفضلات من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ما حكمه وجل القائل بذلك الاخبار اتي يدل ظاهرها للطهارة كعدم انكاره صلى الله عليه وسلم شرب أم أيمن بوله على التداوى لكن جزم البغوى وغيره بطهارتها وحكمه القاضى وغيره ونقله العمرانى عن الخراسانيين وحكمه السبكي والبارزى والزركشى وقال ابن الرعية أنه الذى اعتمدته وألقى الله به وقال البلقينى أن به الفتوى وحكمه التباينى وقال أنه الحق وقال الحافظ ابن حجر تكاثرت الأدلة على ذلك وعدده الائمة في خصائصه فلا يلتفت الى خلافه وان وقع في كتب كثير من الشافعية فسد استقر الامر من أئمتهم على القول بالطهارة انتهى وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى وهو المعتمد وجل تزره صلى الله عليه وسلم منها على الاستحباب ومزيد النظافة قال الزركشى وينبغي طرد الطهارة في فضلات سائر

على البول وقوله صلى الله عليه وسلم هذا ركس الى واحد من مطلق الروث ويحتمل أن التحجيس لها من حيث الحيوان التى هى منه فيدل على نجاسة ذلك النوع كالجوار مثلاً فلا يصح الاستدلال به على نجاسة مطاق الروث (قوله والعذرة) قال في المصباح والعذرة وزان كلمة الخمر ولا يعرف تخفيفها وتطلق العذرة على فناء الدار لانهم كانوا يقولون الخمر فيه فهو مجاز من باب تسمية الظرف باسم المظروف والجمع عذرات (قوله فأحدهما يغنى عن الآخر) وعليه فالمتبادر أنه اسم لما يخرج من جميع الحيوانات لكن في حج ما يفيد أنه على

الانبياء

الترادف خاص بما يخرج من الآدمى (قوله فعلى الاول) أى وعلى الثانى يستثنى من

القيء اه حج وفيه وقيل من ثقبين تحت جناحها فلا استثناء الا بالنظر الى أنه حينئذ كاللبن وهو من غير الماء كقول نجس (قوله على صرف الخمر) أى فلا يجوز التداوى به بخلاف صرف غيره من سائر النجاسات فانه يجوز التداوى به حيث لم يقم غيره مقامه على ما يأتى عند قول المصنف ولو وصل عظمه الخ (قوله بطهارتها) ظاهره أنه لا فرق فيها بين ما كان قبل النبوة وما كان بعدها وهو ظاهر تكريمه صلى الله عليه وسلم ومثله يقال في بقية الانبياء بناء على الحاقهم بنبينا صلى الله عليه وسلم كما يأتى وصورة ما قبل النبوة ان يبقى شئ من فضلاته الحاصلة قبل النبوة الى ما بعدها أو ثوباً مثلاً أصابه شئ منها وبقي بلا غسل لما بعد النبوة (قوله العمرانى) بكسر العين نسبة الى العمرانية قرية بناحية الموصل انساب للسبوطى (قوله طرد الطهارة) هذا ولا يلزم من طهارتها حل تناوله ما ينبغي تحريمه الا لغرض كالدواء ولا يلزم من الطهارة أيضاً احترامها بحيث يحرم طؤها لو وجدت بارض وعليه فيجوز الاستنجاء اذا جدت (قوله سائر

المذكورة ويدل على ان هذا مراده قوله بعد واما شفاء دائم الحدث الخ (قوله فخذ كور في بابه) هذا لا يدفع ايراد ما ذكر على الحصر الا ان اراد بقوله فخذ كور في بابه انه ذكر في بابه انه غير ناقض فليراجع ما ذكره هناك (قوله فقللة ما أصابه) له اغلا

الانبياء) معتمد (قوله طيب) ولعل الفرق بينهما وبين الخرزة على ما أشعر به كلامه فيما مر من انه لا يشترط للحكم بنجاستها اخبار طيب بانعقادها من النجس ان وجودها في المراتة دون غيرها من اجزاء الحيوان قرينة على انعقادها من النجس دون الحصاة لجواز دخولها الى الجوف من خارج كدخولها في الماء المتشرب أو انها كانت قبله سم عن والد السارح حجر خلقه الله في هذا المحل وليس منعقد من نفس البول اهـ لكن يمكن ان يقال بعينه في الخرزة ولا يتم الفرق (قوله بالمجعة) ويجوز اهـ لها بن حجر (قوله عند هيجان) أي هيجان شهوتهم (قوله أو عند حمل شيء الخ) ١٧٥ أي فلا يختص بالبالغين وأما

الذي فيحمل اختصاصه بالبالغين لان خروجه ناشئ عن الشهوة (قوله وغايته) أي غاية الخارج من الخنثى (قوله بنجاسته) أي من الخنثى (قوله لو خرج منه شيء) أي على صورة التي وفي نسخة بدل شيء مني وينافى قوله ليس بنى (قوله ليس بنى) أي وان وجدت فيه خواص التي لكن قوله بعد كظيره في التي يقتضى خلافه الا ان يقال ما يأتي مخصوص بما اذا خرج في زمن يمكن كونه فيه منيا لكن في قم الجزم بنجاسته حيث خرج في دون التسع ووجهه بان التي اغباحكم بطهارته لكونه منشأ لا دى وفيما دون التسع لا يصلح لذلك وهذا التوجيه مطرد فيما وجدت فيه خواص التي وغيره (قوله كان من

الانبياء ونازعه الجوى في ذلك وأما الحصاة التي تخرج مع البول أو بعده احيانا وتسمى العامة الحصاة فأدعى فيها الودرجة الله تعالى بانه ان اخبر طيب عدل بانها منعقدة من البول فنجسة والا فمتنجسة لدخولها في الجاد المتقدم حينئذ (ومضى) بالمجعة واسكانها وقيل بكسر هاء مع تخفيف الباء وكسر الذاو وتشديد الياء لا مر بغسل الذ كرمته في قصة الى رضى الله عنه وهو ماء أصفر رقيق يخرج بلا شهوة عند ثورانها وفي تعليق ابن الصلاح انه يكون في الشتاء أبيض ثخين وفي الصيف أصفر رقيقا ورعيا لا نجس بخروجه وهو أغلب في النساء منه في الرجال خصوصاً عند هيجان (وودى) بالهولة وقيل بالمجعة واسكانها وتخفيف الياء وفيه ل وتشديد هاء بالاجماع فهما وهو ماء أبيض كدر نقي يخرج عقب البول أو عند حمل شيء ثقيل (وكذا مئى غير الآتى) ونحو الكتاب (في الاصح) كسائر المستحبات أما مئى نحو الكتاب فنجس بلا خلاف وأما مئى الآتى فظاهر في الاظهر لانه أصله رجلا أو امرأة أو خنثى وغايته انه خرج من غير طريقه المعتاد وهو لا يؤثر فالقول بنجاسته ليس بشئ وسواء في لطهارة مئى الحي والميت والخصى والمجبوب والمسوح فكل من تصور له مئى منهم كان كغيره وخرج من لا يمكن باوغه لو خرج منه شئ فانه يكون نجسا لانه ليس بنى والاصل في ذلك ما روى ان عائشة رضى الله عنها كانت تفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلى فيه وفي رواية مسلم فيصلى فيه قال بعضهم وهذا لا يتم الاستدلال به الا على القول بنجاسة فضلائه صلى الله عليه وسلم وأجيب بجملة الاستدلال به مطلقة ولو قلنا بطهارة فضلائه لان منية عليه الصلاة والسلام كان من جماع فيخالط مئى المرأة فلو كان منها نجسا لم يكتف فيه بفركه لاختلاطه بمنية فينصبه وقد أوضحت ذلك في شرح العباب ومقابل الاصح انه نجس مطلقا لاستحالة في الباطن وقيل بنجاسته من المرأة بناء على نجاسة رطوبة رجها ولو بال الشخص ولم يغسل محل تجمعه منية وان كان مستجمرا بالاجار وعلى هذا لوجامع رجل من استنجب بالاجار نجس منهما ويحرم عليه ذلك لانه نجس ذكره (قلت الاصح طهارة مئى غير الكتاب والختير وفرع أحدهما والله أعلم) لكونه أصل حيوان طاهر كالبيض فاشبه مئى الآتى ويسن غسل المني للخروج من الخلاف ومقابل الاصح طهارته

جماع) أي لا من احتمال ولا اثر لاحتمال كونه خرج بمرض أو غرارة منى لانه نادر (قوله من استنجب بالاجار) وكذا لو كان هو مستجمرا بالجر فيحرم عليه جماعها ويحرم عليها تمكينه ولا نصير بالامتناع ناشرة وعليه فلو فقد الماء امتنع عليه الجماع ولا يكون فقد عذرا في جوازه نعم ان خاف الزنا نتجه انه عذر فيجوز الوطء سواء كان المستجمر بالجر الرجل أو المرأة ويجب عليها التمكن فيما اذا كان الرجل مستجمرا بالجر وهي بالماء (قوله ويحرم عليه) أي وعليها أيضا (قوله ويسن غسل المني) أي مطلقا طبا كان أو جافا ويوافقه قول الشيخ عميرة بعد نقله ما قاله ج عن المحاملى قلت لو قيل باستحبابه مطلقا خروجا من الخلاف لم يكن بعيدا لكن يعارضه ان محل مراعاة الخلاف ما لم تثبت صحة بخلافه وقد ثبت فركه باسها هنا فلا ياتفت بخلافه وقال ج ويسن غسله وطبا وفركه باسها لكن غسله أفضل اهـ وينبغي ان يتأمل معنى استحباب فركه مع كونه غسله

ج أن الجواب بذلك لانه تسبب في خروجه بنزع السهم والافدم الانسان يعني عن قليله وكثيره ما لم يكن بفعله أو يجاوز محله كما سيأتي (قوله حتى لو أدخل الى آخره) غاية في أصل الخروج لافي عدم الانفصال (قوله في صورة سلس المتى) اغما قصر التصوير عليه لانه محل وفاق بخلاف مني السليم فانه من محل النزاع فلا يحصل به الا لزام والا فالحكم واحد (قوله لكنه استحال الى الحيوانية) سيأتي له في باب الغسل في وجوب الغسل بالولادة بلا بلل انه علل بانهم لا تخلو عن بلل وان كنا لانشاهده وهو ينافي ما هنام من عدم النقض (قوله فالحكم مختص به) أي بالنقض ومراعاة اختصاص ما يتعلق بالنقض

أفضل فان كون الغسل أفضل بشعر بان الفرق خلاف الاولى فكيف يكون سنة الا ان يقال انهم استثنان احدهما أفضل من الاخرى كما قيل في الاقعا في الجاوس بين السجدةين انه سنة والا فتراش أفضل منه ويؤيد ذلك ما تقدم له أعني حج عند قول المصنف ويسن مسح اعلاه وأسفله خطوطا من الاعتراض على من قال الاولى للمصنف ان يقول والاكمل مسح اعلاه لانه لم يثبت فيه سنة بان الفرق بين العبارتين عجيب اه فافاد ان الاكمل والسنة بمعنى وظاهر ان الأفضل كالاكمل ولكن في سم على حج مانصه قوله ويسن غسله وطبا الخ ١٧٦ عبارة شرح الارشاد ويسن غسله وطبا وفركه بابا الحديث في مسند أحمد ولا

تظهر لعدم اجزاء الفرق عند المخالف لمعارضته لسنة صحيحة (قوله متصليا) أي اما الخارج في الحياة والمأخوذ من المذكاة فظاهر وان لم يتصلب كالعلقة والمضغة اه سم على حج (قوله والافلا) من ذلك البيض الذي يحصل من الحيوان بلا كسر ذكر فانه اذا صار ما كان نجسا لانه لا يأتي منه حيوان اه حج بالمعنى (قوله الا آدمي) أي والجنى أيضا فيما يظهر (قوله خواص اللبن) لم يبين خواصه التي توجد فيه ولا توجد في غيره (قوله في جادة) قال اما اذا قلنا بطهارته لا أدري أما كوله أم لا قال الرويان

طهارته من الماء كقول ونجاسته من غيره كاللبن والبيض المأخوذ من حيوان طاهر وان لم يؤكل طاهر ومثله المأخوذ من ميتة ان كان متصليا وبرز القز طاهر ولو استحال البيض دموا صلح للتعلق فطاهرة والافلا (ولبن ما لا يؤكل غير) لبن (الا آدمي) كلبن الا ان كان لكونه من المستحيلان في الباطن اما لبن ما يؤكل لجه كلبن الفرس وان ولدت بغلا فطاهر وكذا لبن الشاة والبقرة اذا أولدها كلب أو خنزير فيما يظهر خلافا للزركشي في خادمه ولا فرق بين لبن البقرة والجملة والثور والجل خلافا للبلقيني ولا بين ان يكون على لون الدم أولا ان وجدت فيه خواص اللبن كنظيره في المتى اما ما أخذ من ضرع ميمة ميتة فانه نجس اتفاقا كما في المجموع والاصل في طهارة ما ذكر قوله تعالى لبنا خالصا متغا للشاربين وأما لبن الا آدمي فطاهر أيضا اذ لا يليق بكرامته ان يكون منشؤه نجسا ولانه لم يقل ان النسوة أمرن في زمن باجتنابه وسواء أكان من ذكر أم أنثى ولو صغيرة لم تستكمل تسع سنين أم منكل قيا ساعلى الذكروا أولى انفصل في حياته أم بعد موته لان التكريم الثابت للآدمي الاصل شموله للجميع ولا به أولى بالطهارة من المتى وقد يشمل ذلك تعبير الصميري بقوله البان الا آدميين والادميات لم يختلف المذهب في طهارتها وجواز بيعها والانفحة طاهرة وهي لبن في خوف نحو سحلة في جلده تسمى انفحة أيضا ان كانت من مذكاة لم تطعم غير اللبن وسواء في اللبن لبن أمها أم غيرها شربته أم سقى لها كان طاهرا أم نجسا ولو من نحو كلبة خرج على هيئته حالا أم لا ولا فرق في طهارتها عند توفر الشروط بين مجاوزتها زمانا تسمى فيه سحلة أولا فيما يظهر وقد ذكرت الفرق بينه وبين الغسل من بول الصبي بعد حواين وان لم يأكل سوى اللبن في شرح العباب نعم يعني عن الجبن المعمول بالانفحة من حيوان تغذى بغير اللبن لعموم البلوى به في هذا الزمان كما أفتى به الوالدرجه الله تعالى اذ من القواعد ان المشقة تجلب التيسير وان الامر اذا ضاق اتسع وقد قال تعالى

توكل بر اه سم على حجة وعبرة حج وجلدة الانفحة من ماء كقول طاهرة توكل وكذا ما فيها ان أخذت من مذبح لم يأكل غير اللبن وان جاوز سنتين كما اقتضاء اطلاقتهم والفرق بينه وبين الطفل الا أن غير خفي (قوله أولى) وان جاوزت الحولين اه حج (قوله نعم يعني الخ) وينبغي أن يكون مراد بالعضو الطهارة اه مر على العباب أي فقه صلاه حامله ولا يجب غسل الفم منه عند اعادة الصلاة وغير ذلك وهل يلحق بالانفحة الخنزير المخبوز بالسرجين أم لا الظاهر الا لحاقه كما نقل عن الزيادي بالدرس فليراجع (قوله لعموم البلوى به) أي ولا يكلف غيره اذا سهل تحصيله (قوله ان الامر اذا ضاق اتسع) أي ومن قواعده أيضا انه اذا اتسع ضاق أي اذا كثرت الوقوع فيه بحيث لا يكاد يتخلف عادة عما هو فيه من العبادات كحركة اليد في الصلاة ابطوا بها ثلاثة أفعال متواليه ولو سهوا وعبرة حج على العباب ومن عبارات الشافعي رحمه الله اذا ضاق الامر اتسع وقد أجاب به الماسئله عن الموضوع من أواني الخرف المعمولة بالسرجين

ليشمل ماسياتي انه لو نام متمكنا عليه لا تنقض وضوءه (قوله ولهذا) أي لكون زوال العقل مظنة لخروج شيء من ذبيرة لان معنى كونه مظنة لذلك انه من شأنه فخرج النادر وقال ابن الاثير في النهاية المظان جمع مظنة بكسر الظاء وهو موضع الشيء ومعدنه (قوله وسواء في الانغماء) أي أو غيره وانما خصه لان الغالب في المغمى عليه القرار فيتأتى معه التمكن بخلاف غيره (قوله لما تقدم) أي من ان الذهول معه أي كغيره مما مر أبلغ خلافا لما في ماشية الشيخ (قوله وقيل غريزة) هو مغاير لما قبله

ثم قال ووضع ابن ابي هريرة هذه العبارة فقال لما وضعت الاشياء في الاصول علموا انها اذا انسعجت ضاقت واذا ضاقت اتسعت ومثل لما اضطر لقليل العمل في الصلاة سويح به بخلاف كثيره مما لم يحج له لم يسامح به اه (قوله والجزء المنفصل الخ) انظر لو اتصل الجزء المذكور باصله وحلته الحياة هل يظهر ويؤكل بعد التذكية أولا ونظيره ما لو أحيى الله الميتة ثم ذكيت ولا يظهر في هذه الا الحل فكذا الاولى شيخنا الشوبري (قوله كالعرق) وفيه نظير لبعده تشبيهه بالعرق بل الاقرب انه نجس لانه جزء متجسس من حي فهو كبقته اه حج (قوله وكلا مهمم بخالفه) معتمد (قوله والشعر) ومثله اللبن فح وعبارته لو شك في اللبن أمن مأ كولا أو آ. أي أولا فهو طاهر خلافا لادناواروان كان ملقى في الارض ١٧٧ لان الاصل الطهارة ولم تجز العادة بحفظ

ما يلقى منه على الارض بخلاف اللحم فلهذا فصل فيها تفصيلها المعروف (قوله مأ كولا أو غيره) ومنه كما هو ظاهر ما عمت به البلوى في مصرنا من الفراء التي تباع ولا يعرف أصل حيوانها الذي أخذت منه هل هو مأ كولا اللحم أم لا وهل أخذ منه بعد تذكيته أو موته (قوله في الجواهر) أي وان وجدته مرميا فليس كالحجم فح وعبارته على حج قوله وقياسه الخ أي وان كان مرميا لجرىان المادة يرى العظم الطاهر م (قوله قطعة لحم) عباره عند

وما جعل عليكم في الدين من حرج وصرح الاثمه بالعضو عن النجاسة في مسائل كثيرة المشقة فيها أخف من هذه المشقة (والجزء المنفصل) بنفسه أو بفعل قاعل (من) الحيوان (الحى كيتته) طهارة وضدها نجس ما قطع من حي فهو ميت فاليد من الاذى طاهرة ولو مقطوعة في سرقة او كان الجزء من سمك أو جرادوس نحو الشاة نجسة ومنه المشيمة التي فيها الولد طاهرة من الاذى نجسة من غيره اما المنفصل منه بعد موته فله حكم ميتته بلا نزاع وأقوى بعضهم فيما يخرج من جلده نحو حية أو عقرب في حياته بطهارته كالعرق أي بخلاف سمها كما مر وكلا مهمم بخالفه (الاشعر المأ كولا فطاهر) بالاجماع في الجزر وزوعلى الصحيح في المنتف وصوفه ووبره وريشه مثله سواء أنتف منه أم انتف قال الله تعالى ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثا ومتاعا الى حين وهو محمول على ما أخذ حال الحياة أو بعد التذكية وهو مخصص للخبر المتقدم والشعر المجزول انفصاله هل هو في حال حياة الحيوان المأ كولا أو كونه مأ كولا أو غيره طاهر عملا بالاصل وقياسه ان العظم كذلك وبه صرح في الجواهر بخلاف ما لو رأينا قطعة لحم ملقاة وشككنا هل هي من مذكاة أولا لان الاصل عدم التذكية ولو قطع عضو يحكي بنجاسته وعليه شعر فهو نجس بطريق التبعية له هذا كله ما لم ينفصل مع الشعر شيء من أصوله فان كان كذلك مع رطوبة فهو ومتنجس بطهر بغسله كما أقضى به الوالد رحمه الله تعالى (وليست العلقه) وهي دم غليظ يستحيل اليه المني سميت بذلك لانها تعلق لوطوبتها بما تلاقى به (والمضغة) وهي لحم منعقدة من ذلك سميت به لانها بقدر ما يصف (ورطوبة الفرج) وهي ماء أبيض متردد بين المذى والعرق كما في المجموع وفيه ان الخارجة من باطن الفرج نجسة

٢٣ نهایه ل شرح قول المصنف فيما سبق ولو أخبر بتنجسه لم يصح اولو وجد قطعة لحم في اناء أو خرقة بياد لا نجوس فيه فهي طاهرة أو مرمية مكشوفة فنجسة أو في اناء أو خرقة والنجوس بين المسلمين وليس المسلمون أغلب فكذلك فان غلب المسلمون فطاهرة (قوله بطريق التبعية له) أي فلو كان يسيرا لوقع له كقطعة لحم يسيرة انفصلت مع الريش لم يضر ويكون الريش طاهرا مراه سم على منهج (قوله تعلق) من باب طرب اه مختار (قوله ورطوبة الفرج) وقع السؤال في الدرر عما يلايه باطن الفرج من دم الحيض هل يتنجس بذلك فيتنجس به ذكر المجامع أولا لان ما في الباطن لا يتنجس (أنول) الظاهر انه نجس كالنجاسات التي في الباطن فانها محكوم بنجاستها ولو كذا لا يتنجس ما أصابها الا اذا اتصلت بالظاهر ومع هذا فينبغي ان يعنى عن ذلك لا يتنجس ذكر المجامع لكثرة الابتلاء به وينبغي ان مثل ذلك أيضا ما لو أدخلت أصبعها لغرض لانه وان لم يعم الابتلاء به كالجماع لكنها قد تحتاج له كان أراد التلباغ في تنظيف المحل وينبغي أيضا انه لو طال ذكره وخرج عن الاعتدال انه لا يتنجس بما أصابه من الرطوبة المتولدة من الباطن الذي لا يصل اليه ذكر المجامع المعتدل لانه مكان التعلق منه فاشبهه ما لو ابتلى النائم بسيلان الماء من فيه فانه يعنى عنه لمشفقة الاحتراز عنه فكذا هذا

فهو ما وما صدقاً كما لا يخفى خلافاً لما في حاشية الشيخ (قوله والاستثناء متصل) قال الشهاب ابن قاسم لا يخفى ان النوم المذكور مستثنى من محذوف أى زوال العقل بشئ لا نوم الى آخره (قوله لندرته) جرى على الغالب فلا تنقض بنوم من اعتماد ذلك على الرابع (قوله بالمفتح الناقض) أى القائم مقام الدبر كما هو ظاهر (قوله وشمل اللحم) أى المشمول بقوله والبشرة ما ليس بشعر الخ ويجوز ان يكون اللحم منصوباً وما بعده بذل منه وان كان قاصراً لكن وجه الاقتصار على هذه المذكورات خفاء حكمها (قوله بسبب مباح) لا حاجة اليه بعد قوله بنسب أو رضاع أو مصاهرة لانه بمعناه فهم ما تعريفاً مستقلاً من جمعهما واحد

(قوله والحاصل) يتأمل هذا مع قوله بعدم وجوب غسل ذكر المجمع فانه يصل الى ما لا يجب غسله من المرأة وعليه فكان القياس نجاسة نعم في كلام سم على جملة ما يفيد أنا وان قلنا بنجاسته يعنى عنه ونقل بالدرس عن ابن العماد أن محل نجاسة ما يخرج مما لا يجب غسله من الفرج حيث خرج بنفسه كان سال أما ما يخرج على ذكر المجمع أو على أصبح المرأة اذا دخلته في فرجها فظاهر اه وفيه نظر والقياس انه نجس غايته انه يعنى عنه فلا ينجس ذكر المجمع كما فهم من حاشية اليه جملة لسم (قوله فهي نجسة) خلافاً لما حيث قال ١٧٨ بطهارتها ان خرجت مما يصل اليه ذكر المجمع وهو الاقرب أى فلا ينجس كما تقدم

عن شرح العباب له (قوله بنجس في الاصح) أى ومع ذلك فلا يجوز أن كل المضغة والعقصة من المذكاة فيما يظهر ثم رأيت شرح الروض صرح بذلك في الاطعمة والاضحية (قوله لكن يعنى عن قليله) ولو من مغلظ وظاهره ولو بفعله ويمكن توجيهه باعتقار ذلك لكثرة الابتلاء به فلا ينافى ما مر من انه لو أصق بتوبه ذبابة متنجسة بنحو غائط لم يغف عنه وان لم يدرك الطرف ما أصابه منها لانه بفعله ولو شكت في القلة وعدمها لم ينجس عملاً بالأصل (قوله ومالوا انفصل دخان) افهم انه لو نشف

والحاصل انها متى خرجت من محل لا يجب غسله فهي نجسة لانه حينئذ رطوبة جويفية وهي اذا خرجت الى الظاهر يحكم بنجاستها فلا ينجس ذكر المجمع عند الحكم بطهارتها ولا يجب غسل الولد المنفصل في حياة أمه والا مري بغسل الذكركرشمول على الاستصحاب ولا ينجس منى المرأة على ما مر (بنجس في الاصح) من كل حيوان طاهر ولو غير مأكول من آدمي أو غيره وقول الشارح من الآدمي أفاده مع قوله آخر المقالة والثلاثة من غير الآدمي أولى بالنجاسة ان الخلاف في الثلاثة جار سواء كانت من الآدمي أم من غيره وان مقابل الاصح في الثلاثة من غير الآدمي أقوى من مقابله فيها من الآدمي فاذا ذكره ليس تقييداً بخروج الثلاثة من غير الآدمي من الطهارة كذا أفاده الوالد رحمه الله تعالى في فتاويه وخروج الطاهر النجس ككباب ونحوه ومن المحكوم بنجاسته البخار الخارج من النجاسة المتصاعدة عنها بواسطة نار اذ هو من أجزائها تفصله النار منها القوتها لانه رماذ منتشر اسكن يعنى عن قليله وشمل ذلك دخان النداء المبحون بالجر وان جاز التبخر به لان المتنجس هنا كالنجس ومالوا انفصل دخان من لخب شعبة وقودها نجس أو من دخان خمر أغليت ولم يبق فيها شدة مطربة لنجاسته عينها أو من دخان حطب أو قد بعد تنجسه بصوبول وأما الموشادر وهو معامت به البالوى فان تحقق انه انعقد من دخان النجاسة أو قال عدلان خبير ان انه لا ينعقد الا من دخانها فنجس والا فالأصل الطهارة ويعنى عن يسير شعر نجس من غير نحو كلب وعن كثيره من مركوب المشقة الاحتراز عنه وعن روث سمك فلا ينجس الماء لتعدا الاحتراز عنه الا أن يغيره فينجس وما يغلب ترصعه كدمع وبساق ومخاط حكم حيوانه طهارة وضدها (ولا يظهر نجس العين) بالغسل مطلقاً ولا بالاستئالة كمينه وقعت في ملاحظة

شياً رطباً على اللهب المجرد عن الدخان لا يتنجس وهو ظاهر ثم رأيت في ابن العماد من كتابه رفع اللباس عن فصاروا وهم الوسواس مانعه السابع اذا أوقد بالاعيان النجسة تصاعدت النار وتصاعد من النار الدخان وقد سبق حكم الدخان وأما النار المتصاعدة في حال الوقود فليست من نفس الوقود وانما هي تأكل الوقود ويخرج منه الدخان والدخان أجزاء لطيفة تنفصل من الوقود ولهذا يجمع منه الهباب والذي يظهر ان النار المتصاعدة طاهرة حتى لو صعدت صافية من الدخان ومست قوبارطياً لم يحكم بتنجسه الا انها في الغالب تختلط بالدخان بدليل ان الدخان يصعد من أعلاه في حال التلهب والدخان يختلط بها ولهذا اذا لقت النار شيئاً رطباً اسود من الدخان الذي هو مختلط بها فعلى هذا اذا لقاها شيئاً رطباً تنجس اه ومنه يعلم ان الهباب المعروف المخض من دخان السرجين أو الزيت المتنجس اذا أوقد به نجس كالرماذ وقد يقال بالعقود عن قليله أخذ من قول الشارح السابق اذ من القواعد ان المشقة تجلب التيسير (قوله نحو كلب) أى اما هو فلا يعنى عنه منه وان احتاج الى ركوبه لغلظ أمره وندرة وقوع مثله (قوله لمشقة الاحتراز) أى من شأنه ذلك حتى لو كان يمكنه الصبر عنه وأصابه لم يضر

(قوله مع ان السد صادق عليهن) ممنوع لان من خرجن أولا بقوله ينسب أو رضاع أو مصاهرة وثانيا بقوله لحرمتها كما خرج بهما الملاعة (قوله ولا الموطوءة في نحو حيض) أي حيث يحرم أصولها وفرعها ووطنها حيث كانت زوجته مع ان السبب غير مباح (قوله حيث يستمر النكاح الخ) انظر بقية الاحكام كارتها منه هل تتبع از وحية أو الاخوة (قوله والاوجه أنه)

(قوله لسهولته بدونه الخ) كان المراد انهم قالوا بطهارة الجروان اختلط به ما وقف كمال عصره عليه واذا قالوا بذلك في الجرو الذي يمكن استغناؤه عن الماء فليقولوا به في النبذ لكون الماء من ضرورياته بالاولى (قوله بنفسها) قال سم في أثناء كلام وجزم مر في تقريره بحرمة الاستجمال واعتمده وان لم يمنع التطهير اه ١٧٩ ونقل في حواشي حج عدم الحرمة فليراجع

وعبارة المحلى صريحة في الحرمة أيضا حيث جعل القول بعدم طهارتها اذا نقلت من شمس الى ظل مبنيا على حرمة الاستجمال بالقل (قوله دردي) هو بضم الدال (قوله قظاهر اطلاقهم الخ) ظاهره وان أسكرو وهو ظاهر لانه حكم بطهارته بهذه الصيغة كما حكم بطهارة الدن لئلا يؤدي الى نجاسة الخلل غاية انه يصير كالخشيشة الجامدة على ان الغالب أو المطرد انه اذا تحلل لا يبقى للدردى مسكرا ولعله اذا بقي فيه شيء من الاسكار فهو أثر لا يزيد على ما يحصل من الخشيش ونحوه (قوله انه يطهر) هو المعتمد (قوله فلو جعل فيه) أي في الدن الذي فيه العصير (قوله ويحتمل خلافه) أي وانه طاهر مطلقا (قوله وهو اوجه) وجزم حج بالتفصيل (قوله ويكفي) أي في

فصارت ملحاً وأحرقت فصارت رمادا (الا) شيان أحدهما (خمر) وان كانت غير محترمة حقيقة كانت الحجرية وهي المتخذة من عصير العنب أم غيرها وهي المعتصرة من غيره فقد ذكر في تهذيب الاسماء واللغات عن الشافعي ومالك وأحمد انها اسم لكل مسكر وما تقر من طهارة النبيذ بالخلل هو المعتمد كما صحه في بابي الزا والسلم لا طماقهم على صحة السلم في خذل التمر والزبيب المستلزمة لطهارتهما لان النجس لا يصح بيعه ولا السلم فيه اتفاقا ولا يصح حمل كلامهم ثم على خذل لم يخمر لانه نادر وانما طهر لان الماء من ضروريته بالنسبة لاخراج ما بقي فيه لا من أصل ضرورة عصره لسهولته بدونه واذا تسويع في هذا الماء فيا يتوقف عليه أصل لعصر بطريق الاولى (تخللت) بنفسها فظهر بالخلل لان علة النجاسة والتصرم الاسكار وقد زالت ولان العصير لا يتخلل الا بعد التخمير فالبالغ لم ينقل بالطهارة ليعاذر الخلل وهو حلال اجاعا ولو بقي في قعر الاناء دردي خمر قظاهر اطلاقهم كما قاله ابن العماد انه يطهر تبعاً للأناس سواء استجبر أم لا كما يطهر باطن جوف الدن بل هذا أولى وظاهر كلامهم أيضا انه لا فرق في العصير بين المتخذ من نوع واحد وغيره فلو جعل فيه عسلا أو سكرا أو اتخذ من نحو عنب ورمان أو برز و زبيب طهر بانقلابه دخلا به بخم ابن العماد وليس فيه تخليل بمصاحبة عين لان نفس العسل أو البر ونحوهما يتخمر كما رواه أبو داود و كذلك السكر فلم يصعب الجوعين أخرى ولو جعل مع نحو الزبيب طيبا متنوعا ونقع ثم صفي وصارت رائحته كرائحة الخمر فيصنع ان يقال ان ذلك الطيب ان كان أقل من الزبيب نجس والا فلا أخذ من قوله لم لو أنقى على عصير خذل دونه نجس والا فلا لان الأصل والظاهر عدم التخمير ولا عبرة بالرائحة حينئذ ويحتمل خلافه وهو أوجه ويكفي زوال النشوة وغلبة الجوضة ولا تشترط نهايتها بحيث لا تزيد (وكذا ان نقلت من شمس الى ظل وعكسه في الأصح) أو من دن الى آخر أو فخر رأس طرفه للهواء والشد المطربة من غير نجاسة خذلتها سواء أفسده بكل منها التخلل أم لا والثاني لا يطهر لما سياتي (فان خللت بطرح شيء) فيها ولو بنفسه أو بالقضاء نحو ريح (فلا) نطهر لان من استجمل شيئا قبل أو انه عوقب بحرمانه غالباً سواء كان له دخل في التخليل كبصل وخبز طار أم لا كحصاة ولا فرق بين ما قبل التخمير وما بعده ولا بين ان تكون العين طاهرة أو نجسة نعم ان كانت طاهرة ونزعت منها قبل التخلل طهرت أما النجسة فلا وان نزعت قبله لان النجس يقبل التقييس ولو عصر نحو العنب وقع فيه بهض حبات لا يمكن الاحتراز عنها لم تضر فيما يظهر

الطهارة (قوله لان من استجمل شيئا) تعادل لقول المتن فان خللت الخ بقطع القطر عما راده من نحو الريح فان ذلك لا يجري فيه (قوله أن تكون العين) وليس من العين فيما يظهر الدود المتولد من العصير فلا يضر أخذها كما قالوه فيما لو تخمر ما في أجواف الحبات ثم تخلل حيث قالوا بطهارته وما يتساقط من العنب عند العصر من النوى فان الاحتراز عن ذلك أسهل من الاحتراز عن الدود فتنبه له (قوله قبل التخلل) أي ان لم يتخلل شيء من العين بقي ما لو كان من شأنه التخلل ثم أخبر بمعصوم بأنه لم يتخلل منه شيء هل يطهر أم لا فيه نظروا الا قرب الاول لان هذا ليس مما أقام الشارع فيه المظنة مقام اليقين بل مما بني فيه الحكم على ظاهر الحال من التخلل من العين وبأخبار معصوم قطع بانتفاء ذلك فوجب الحكم بطهارته بالتخلل

أنظر هل الضمير راجع للنصف أو للعنف في أصل المسئلة (قوله ما يشطع) نخرج به محله بهذا القطع وقوله حال انفصاله خرج به حال انفصاله فلا تنقض فيما كاصرح هو في شرح العباب (قوله وجب الغسل بإيلاجه) أي وتنقض الخارج منه (قوله محمول على

(قوله ثم تخلت) قرر مر أنه يضر العناقيد والحباب ان تخرت في الدن وتخلت بخلاف ما اذا تخرم ما في أجواف الحببات ثم تخلل يظهر لانه كالظروف لما في جوفها اه وفي شرح الروض ما يخالفه فراجع اه سم والطاهر انه لا مخالفة بين ما نقله سم عن الشارح وما هنا لا مكان حل ما هنا لي ما اذا كان المتخمر العناقيد مع الحببات ولا يظهر ما في باطن الحببات وهذا هو الشق الاول مما نقله سم عن مر وما ذكره بعد بقوله بخلاف الخيـمل على ما اذا أحدثت الحببات مجردة عن العناقيد وطرح في الدن ان تخرمت ثم تخلت لكن تشكل احدى المسئلتين بالآخرى فان قشور الحببات المشتملة على الخمر كالظروف لها في المسئلتين ومحاورتهما العناقيد في الاولى لا تصرف في طهارتها لان غايتها ان العناقيد مجاورة للحببات ومجرد ذلك لا يقتضي نجاسة ما في الباطن نعم ان فرض الكلام فيما انحصرت الحماة واحتلقت العناقيد بما يخرج منها اتضح القول بنجاستها وان دفع الاشكال فليتأمل وليراجع ١٨٠ (قوله بأخذ شيء منها) أي فان الحل وان طهر بانقلاب الخمر اليه تنجس بإلاقته الجزء

الذي أزيلت الخمرة عنه (قوله أو غلت) أي حتى ارتفعت وعبارة ابن حجر ويظهر بظاهرها ظرفها وما ارتفعت اليه لكن بغير فعله تبعاً لها اه (قوله مغلوب) أي بأن كان دور العصر (قوله ان أخبر به) لا يذكر حج هذا القيد (قوله لم يوجد خبر) أي في موضع يجب الذهاب اليه لو أقيمت فيه الجمعة فيما يظهر (قوله على الغالب) يتأمل معنى الغالب فان الفرض ان الخمر مساو ولم يوجد من يعرف حاله فما

والمتنجس بالعين العناقيد وحبباتها اذا تخرمت في الدن ثم تخلت وكذا الوصل عصير في دن متنجس أو كان العصير متنجساً أو نقص من خمر الدن بأخذ شيء منها أو أدخل فيه شيء فارتفعت بسببه ثم أخرج فعادت كما كانت الا ان صب عليها خمر حتى ارتفعت الى الموضع الاول واعتبر البغوى كونه قبل جفافه واعتمده الوالد رحمه الله تعالى ويظهر الدن تبعاً لها وان تشرب بها أو غلت ولو اختلط عصير يخل مغلوب ضاروا غالب فلا فان كان مساوياً فكذلك ان أخبر به عدلان يعرفان ما يجمع الخمر وعدمه أو عدل واحد فيما يظهر اما اذا لم يوجد خبر أو وجد وشك فالأوجه ادارة الحكم على الغالب حينئذ ويحل امساكاً خمر محترمة لا غيرها وهي المعصرة بقصد الخلية فيجب اراقتها فوراً كما تقدم ومسيأى الكلام على باب الغصب وذكر فيهما افوائد جمة هنا في شرح العباب (و) ثانيهما (جلد نجس بالموت) ما كولا كان أم غيره (فبظهر بدبعه) أي باندباغه ولو بوقوعه بنفسه أو بلقاع ریح أو نحو ذلك أو بالقاء الدابع عليه ولو بنحور ریح (ظاهرة وكذا باطنه على المشهور) لما رواه مسلم اذا دبغ الاهداب فقد طهر وحديث طهور كل أديم دباغه رواه الدارقطني وورد في البخاري وغيره هل أخذتم اهابها فدبغتموه فانتفعت به قال الزركشي في الخادم والمراد بباطنه ما بطن وبظاهرة ما ظهر من وجهيه بدليل قولهم اذا قلنا بطهارة ظاهره فقط جازت الصلاة عليه لانه فيه تنبيه لذلك فقد رأيت من يغلط فيه ويؤخذ من طهارة باطنه به انه لو تنف الشعر بعد دبعه صار موضعه

معنى الغلبة الا ان يقال مراده انه ينظر لعالم ما يعرض للعصير اختلط بخم مساو له وعليه فاولم يعلم حال ابته متنجساً فينبغي عدم طهارته نظراً الى ما هو الغالب في العصير من حيث هو من تخمره قبل لتخال (قوله وهي) أي الغير والمحترمة هي التي عصرت بقصد الخلية أو لا بقصد شيء وهل عصرها بقصد الخلية كبيرة أو صغيرة فيه نظر والاقرب الثاني (قوله جلد نجس بالموت) قضيته انه لو صلح جلد حيوان وهو حي لم يظهر بالدبع وليس مراداً وعليه فيمكن ان يجاب بأن التعصير بكونه نجس بالموت حري على الغالب أو ان المراد بالموت حقيقة أو حكماً وذلك ان الجزء المنفصل من الحي كيتته فانفصله مع الحياة بمنزلة انفصاله بعد الموت (قوله أديم) أي جلد (قوله من وجهيه) شامل لما اذا كان الدباغ ملاقياً للطبيعة التي تلي اللحم دون الملاقى لا شعراً كما يفعل في دبغ القراء وضع نحو القرط على الملاقى اللحم دون غيره ويعالج حتى تزول عفونته فان مقتضى كلام الزركشي على هذا طهارة الملاقى للشعر لانه طاهر من وجهيه دون ما بين طبقتي الجلد وهو مشكل فانه كيف يتصور وصول أثر الدباغ على هذا الوجه للملاقى للشعر دون غيره مما بين الطبقتين مع انه لا يصل الى الملاقى للشعر الا بعد مجاورة ما بين الطبقتين وصورة البكري بما اذا وضع الدباغ على كل من وجهيه وعليه فلا اشكال لكن يرد ظاهر قول الشارح هنا ويؤخذ من طهارة باطنه به انه لو تنف الشعر بعد دبعه صار موضعه متنجساً فانه صريح في ان موضع الشعر طهر بالدباغ ثم تنجس بإلاقته للشعر فان الدباغ لم يؤثر فيه

حدث متفق عليه) أحجب عنه أيضاً بان مراده ان الصلاة تحرم بمطلق الحدث ولا يضرب اختلافاً في تعيينه (وأقول) من سأل بحديث عنده أى من غير تقليد فصلانه حرام اجزاء (قوله وهذا في غير فائدة الطهورين الخ) لك ان تقول انما احتاج الى هذا التفسير الحدث فيما مر بالاسباب على ما مر فيه اما اذا قلنا انه الامر الاعتبارى فلا حاجة الى هذا لان محل منعه عند عدم لم يخص كما مر في تعريفه وهذا المرخص موجود (قوله وعلاقته) لم يظهر موقع هذا هنا ولعل في العبارة سقط كلمة تعرف من قول شرح لمهجم ومس حله وصندوق هو فيه لشمه بجده وعلاقته كطرفه انتهت فلعل لفظ كطرفه سقط من النسخ

وله لا ضرورة) قد غنق الضرورة بان يقال يعنى عن ملاقاته الدن للخل مع نجاسة الدن للضرورة المد كورة ولا يلزم من النجاسة التنجيس فالفرق حينئذ فيه نظر سم على منهج (قوله ورطوبته) عطف مغاير ١٨١ (قوله بقاؤه) اى الفضول (قوله بلائه

قال في المختار بلى الثوب بالكسر بلى بالقصر فان فحش باء المصدر مدته اه وعليه فقوله هنا بلائه يجوز فيه كسر الباء مع القصر وقضاه مع المد (قوله التثنية) أى ما هو فيضر مطلقاً (قوله كسب وشث) الاول بالموحد والثاني بالثلاثة وهو شجر من الطم طيب الرائحة يدبغ به والاول من جواهر الارض معروف يشبه الزاج (قوله وقول الاذرى) أى فى غير الغنية اما فيها قال فلا بد من تليينه ولم يقل بالماء قال بعضهم وهو الاول وهو كما قال اه قب (قوله سواء أدبغ) قضيته انه قبل الدبغ لا يكتفى بغسله وبه صرح ج حيث قال فيجب غسله بماء طهور مع التستريب والتسبيح ان أصابه مغلظ وان سبغ وترب قبل الدبغ لانه حينئذ لا يقبل الطهارة اه وفيه ما مر عند قول

متنجساً يطهر بغسله وهو كذلك والثاني يقول آلة الدباغ لا تصل الى الباطن وورد بوصولها اليه بواسطة الماء أو رطوبة الجلد وخرج بالجلد للشعر فلا يطهر به وان ألقى في المدبغة وعنه الدباغ لانه لا يؤثر فيه لكن يعنى عن قليله وان قال الشيخ انه يطهر تبعاً وان لم يتأثر بالدبغ لكن قوله كما يطهر دن الخروان لم يكن فيه تخل محل وقفة اذ يمكن الفرق بين الشعر والدن بان الثاني محل ضرورة اذ لو لا الحكم بطهارته لم يمكن طهارة محل أصلاً بخلاف الاول لا ضرورة الى القول بطهارته لا مكان الانتفاع به لا من جهة الشعر وخرج بنجس بالموت جلد المغلظة فلا يطهر بالدباغ اذ سبب نجاسة الميتة تعرضها للعفونة والحياة أبلغ في دفعها فاذا لم تغد الطهارة قال الدباغ أولى (والدبغ نزع فضوله) وهى مائته ورطوبته المفسدة له بقاؤه وبطبيعته نزعا بحيث لو نقع في الماء لم يعد اليه النتن وهو مراد من عبر بالفساد أو هو أعم ليشمل نحو شدة فحوشه تصلبه وسرعة نحو بلائه اكن في اطلاق ذلك نظر والوجه اب ما عدا التثنية ان قال حسيان انه افساد الدبغ ضرر والا فلا لا نتج ما اتفق على اتقان دغسه يثر بالماء ولا ينسحق ان ينظر لمطلق لتأثره بل لتأثيره على فساد لدبغ ولا يحصل ذلك الا (بحر تيف) بكسر الحاء وتسديد الراء وهو ما يلذع اللسان بحرقته كسب وشث وقرظ وعص ولو بنجس كذرق جسام وزبل لحصول الغرض به (لا شمس و تراب) وملح وكل ما لا يتزع الفضول وان جفبه الجاد وطابت رائحته لبقاء عفونته كامن فيه بدليل انه لو نقع في الماء عادت عفونته (ولا يجب الماء في أثناءه) أى الدبغ (في الاصح) بناء على انه احوال لا ازالة ولهذا جاز بالنجس المحصل لذلك وأما خبر يطهرها الماء والقرظ فمحمول على النسيب أو الطهارة المطلقة وقول الاذرى ومن تبعه لا بد في الجاف من الماء ليصل الدواء به الى سائر أجزائه مردود اذ القصد وصوله ولو بمائع غير ماء ولا خصوصية للماء اذ لا نظر الى ان لطافته توصل الدواء الى باطنه على وجه لا يوصله غيره لان القصد الاحالة وهى حاصلة وان لم يصل لدواء الى باطنه على الوجه المذكور ومقابل الاصح يجب الماء تغليباً على الازلة (و) يصير (للدبوغ) والمندبغ (كثوب نجس) أى متنجس ملاقاته للدوية النجسة أو المتنجسة بملاقاتها قبل طهر عينه فلا يطهر الا بغسله بأجزاء الماء على ظاهر الجند سواء أدبغ بطاهر أم نجس ثم يصلى فيه ويستعمله في مائع ويحرم أكله وان كان أصل حيوانه مأكولاً لخروج حيوانه بموته عن المأكول ثم النجاسة على ثلاثة أقسام مغلظة ومخففة ومتوسطة وبداؤها قال (ومانجس بملاقاة شيء من كلب) سواء كان بجزء

المصنف ومبينة غير الاذى والسمك الخ (قوله عن الماء كول) علاه جج بانه انتقل عن طبع اللحم الى طبع الثياب وهو يفيد حرمة أكل الثياب أيضاً (أقول) لكن يرد عليه أن جلد المذكاة اذا دبغ يحل أكله مع انه انتقل الى طبع الثياب ولا يرد مثله على قول الشارح لخروج حيوانه بموته الخ وقد يقال ان جلد المذكاة كان قبل الدبغ مأكولاً استعصب حاله قبل الدبغ ولا يذلل الثياب (قوله نجس) باضم والكسر كما في مصباح القرطبي (قوله بملاقاة شيء) زاد جج غير داخل ماء كثيراً اقتضاه كلام المجموع اه وكتب عليه سم قوله غير الخ وهم بعضهم من ذلك جهة الصلاة مع مس لداحل في الماء الكثير وهو خطأ لانه

وحينئذ نقوله لكونها الخ وجه الشبه (قوله المعهود عرفاً) قيد يخرج به ما لا يهد كونه عمية في العرف كعظيم القرآن (قوله هي بمعنى مع) لا يخفى ان هذا وان حصل به ما قصد به ما لا يهد كونه عمية في العرف كعظيم القرآن (قوله هي بمعنى مع) لا يخفى ان هذا وان حصل به ما قصد به ما لا يهد كونه عمية في العرف كعظيم القرآن

ماس للنجاسة قطعاً وغاية الامر ان مصاحبة الماء الكثير مانعة من التنجيس ومس النجاسة في الصلاة مبطل لها وان لم ينجس كالو مس فرجه الداخل في الماء الكثير لا يفتقض وضوءه وهو خطأ لانه ماس قطعاً وبأن ما يصرح بما قاله حج في قول الشارح وتكون كثرة الماء مانعة من تنجسه بغيره ولو وصل شيء من مغلظ وراء ما يجب غسله من الفرج فهل ينجسه فيتنجس ما وصل اليه كذكر الجماع أولاً لان الباطن لا ينجسه ما لا فاه كل محتمل وعلى الثاني يستثنى هذا من المتن اهـ حج وكتب عليه سم مانعه قوله فيتنجس الخ أقول أما أصل تنجس ما وصل اليه فلا ينبغي التوقف فيه لان ذلك المغلظ الواصل الى ما ذكره باق على نجاسته وملافة الظاهر كذكر الجماع للنجاسة في الباطن تقتضي التنجيس وليس كلامه في أصل التنجيس بدليل قوله فعلى الثاني الخ وأما تنجسه بتنجس المغلظ فقد يدل على نفيه انه لو كل مغلظاً ثم خرج منه لم يجب تسبيح المخرج وقد يقال ذلك اذا وصل محل الاحالة وهو المدة فليتلأمل اهـ (قوله كأن ولغ في بول أو ماء كثير) في التمثيل بهذين اشارة الى ان النجس يقبل التنجيس وهل يقبل ١٨٢ التطهير فيه ما مر عن شيخ الاسلام وغيره في قوله بخلاف النجس بمد قول المتن

منه أم من فضلاته أم بما تنجس بشئ منهما كان ولغ في بول أو ماء كثير متغير بنجاسة ثم أصاب ذلك الذي ولغ فيه فوبل أو لم يصبه من صيد أو غيره وسواء كان جافاً ولا في رطبا أم مكسه (غسل سبعة احداهن) في غير أرض ترابية (بتراب) ولو طيناً رطبا كما أفق به الغزالي لانه تراب بالقوة ويكفي العدد المذكور بشرطه وان تعدد الوالغ أو الولوغ أو لاقته بنجاسة أخرى والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لم تطهروا ناء أحدكم اذا ولغ فيه السكاب ان يغسله سبع مرات أولاً به بالترب وفي رواية أولاهن أو أخراهن بالترب وفي أخرى وعفروه الثامنة بالترب أي بأن تصاحب السابعة راية السابعة بالترب المعارضة لراية أولاهن في محله فيتساقطان في تعين محله ويكفي في واحدة من السبع كما في رواية احدها ان يبطيء على انه لا تعارض لا مكان الجمع محمل رواية أولاهن على الاكمل لعدم احتياجه بمد ذلك الى تعريب ما يترشش من جميع الغسلات ورواية السابعة على الجواز ورواية احدها على الاجزاء وهو لا ينافي الجواز أيضاً وقد أمر بالغسل من ولوغه بفسمه وهو أطيب اجزائه فغيره من بوله وعرقه وروثه ونحوها أولى والغسلات المزيلة للأمين تعدوا واحدة وان كثرت وانما حسب العدد

وميتة غير الأدمي الخ (قوله متغير بنجاسة) أو يطاهر للقاء عنه غنى تغيراً كثيراً لما مر له ان ذلك كالماتع ينجس بمجرد الملافة وانما قيد بالنجس لما قدمناه من الاشارة الى ان النجس يقبل التنجيس (قوله ولو لم يصبه) غاية لقول المصنف وما تنجس الخ أي ولو كان ما تنجس بعض السكاب (قوله احداهن) وفي نسخة احداها وما في الأصل أولى

المأمور

لان ما لا يعقل ان كان مسماه عشرة فسادون قالوا كثر المطابقة وان كان فوق ذلك فالأكثر الافراد وقد جاء ذلك على قوله تعالى ان عدة الشهور الاية فامر في قوله منه الرجوعه للاثني عشر وجمع في قوله فلا تظلموا فيه رجوعه للاربعة (قوله كما أفق به الغزالي) ومعلوم انه لا بد من مزجه بالماء كما يفيد احداهن بتراب فانه جعل المطهر الماء الممزوج بالترب وان كان التراب الذي مزج بالماء طيناً رطبا (قوله بشرطه) وهو امتزاجه بالترب (قوله تطهروا ناء أحدكم) هو بالضم والفتح والاول هنا أولى للاخبار عنه بالغسل ان الذي هو مصدر وأما بالفتح فيحتاج الى تأويل الطهور بالمطهر أو تقدير مضاف نحو استعمال طهور ناء أحدكم المزيل للنجاسة ان يغسله الخ وعبارة شرح مسلم للنووي الأشهر فيه ضم الطاء ويقال بهضمها فهم الغتان (قوله اذا ولغ فيه) ولغ السكاب وغيره من السباع بلغ ولغ من باب نفع ولوغا شرب بلسانه وسقوط الواو كما في يقع وواف بلغ من باب ورث ووسع لفة ويولغ مثل وجل بوجل لغة أيضاً اهـ مصباح (قوله يصاحب السابعة) أي فتزل التراب المصاحب للسابعة منزلة الثامنة وسماه باسمها (قوله بالبطحاء) المراد به التراب وأصله مسيل واسع فيه دقاق الحصى قال في المختار لا يطخ مسيل واسع فيه دقاق الحصى والجمع الا باطخ والبطاح بالكسر والبطيحة والبطحاء كالأطخ ومنه بطحاء مكة (قوله المزيلة للعين) هل المراد بالعين الجرم أو المراد بها ما يشمل الصفة الا وفق بقوله فيما يأتي تفسير العين وهي ما تنجس الخ الثاني ثم رأيت في كلام سم على شرح الیهجة ما ذكره من م ر ومثله على حج وعليه فلا يغسل النجاسة المغلظة ووضع الماء بمزجاً بالترب في الأولى ولم تزل به

يقصد منه صنيعه توقف ذلك على جواز كون حرف واحد مستعمل في مكانين في أحد هاتين وفي الآخر بمعنى آخر فراجع
(قوله وفي تفسير) أي بحرم حمل المصحف يعني القرآن في تفسير الخ (قوله لانه ينجس) بما في الباطن صريح في نجاسة الباطن
مع انهم مصرحون بعدم نجاسته مادام في الباطن نعم فيه امتنان بقوله الشهاب بن قاسم (قوله حرق خشبة) أي لحاجة الطبخ
مثلا بقرينة ما يأتي (قوله عثا) بان لم يكن لحاجة أما اذا قصد الامتثال فظاهر انه يكفر قتلخص ان لحرقها أربعة أحوال معلومة
من كلامه ومما ذكرناه (قوله لعدم الامتثال) يؤخذ منه ما قاله الشهاب بن قاسم ان محله اذا لم يقصد امتنانه وأنه يصيبها الوسخ
الاوصاف ثم ضم إليها غسلات أخرى بحيث زالت الاوصاف بمجموعها فهل يعتد بما وضعه من التراب قبل زوال الاوصاف
وعند كلفه غسله صدق عليه ان التراب وجد في الاولى أولا لانه لم يزل بما وضع فيه النجى واعتد بما بعده فقط قال سم فيه
نظر (أقول) ولا يبعد القول بالاول لما سبق من التعليل وخرج بالوصف الجرم فلا يعتد بوضع التراب قبل ازالته وسيأتي
عن سم على حان مثل وضع التراب على الجرم ووضعه على المحل بعد زوال ١٨٣ الجرم ولكن مع بقاء الاوصاف (قوله في
الاستنجاء) أي بالخر لا به

المأمور به في الاستنجاء قبل زوال العين لانه محل تخفيف وما هنا محل تغليظ فلا يقاس هذا
بذلك ولو أكل لحم كـ لم يجب تسبيح دبره من خروجه وان خرج بعينه قبل استنجائه فيما
يظهر وأفتى به الباقي لان الباطن محسوس وقد أفتى الوالد رحمه الله في حمام غسل داخله
كلب ولم يعتد تطهيره واستمر الناس على دخوله والاغتسال فيه مدة طويلة وانتشرت
النجاسة الى حصرة وفوطه ونحوهما بان ما يتحقق اصابة شيء من ذلك نجس والافطاهر لانا
لا نجس بالشك ويطهر الحمام بمرور الماء عليه سبع مرات احداها بطفل عما يغتسل به فيه
لحصول الترتيب كما صرح به جماعة ولو مضت مدة يجتمعت فيه من ذلك ولو بواسطة
الطين الذي في نعال داخله لم يحكم بالنجاسة لداخله كافي المرة اذا كانت نجاسة وغابت غيبة
يحمل فيها طهارة فيها (والاظهر تعين التراب) ولو غبار رمل وان عدم أو أفسد الثوب أو زاد
في الغسلات فجعلها ثمانية امثال لان القصد به التطهير الوارد وهو لا يحصل بغير ما تقدم وقد
نص في الحديث عليه فلا يقوم غيره مقامه كالتيمم ولانه غلط في ذلك بالجمع بين جنسين فلا
يكفي أحدهما كزنا البكر غلط فيه بالجمع بين الجلد والتغريب فلم يكتف بأحدهما وخرج
المرج بنحو اشنان وصابون ونخالة ودقيق وانما لم يلحق بالتراب نحو الصابون وان ساواه في
كونه جامدا وفي الامر به في التطهير لانه لا يجوز ان يستنبط من النص معنى يبطله ومقابل
الاطهر لا يتعين ويقوم ما ذكر ونحوه مقامه (و) الاظهر (ان التنزيه كالكاب) لان التنزيه
اسوأ حالا من الكاب لان تحريمه منصوص عليه في القرآن ومتفق عليه وتحريم الكاب
مجتهد فيه ومختلف فيه ولانه لا يحمل اقتناؤه بحال بخلاف الكاب ولانه يندب قتله بالضرورة
والفرع المتولد منهما أو من احداهما يتبع الاخر في النجاسة عملا بالقاعدة المتقدمة
والثاني يكفي غسل ذلك مرة واحدة من غير تراب كسائر النجاسات لان الوارد في الكلب
وما ذكر لا يسمى كلبا ولو غمس المتنحس بما ذكر في ماء كثير راكد وحركه سبعا وتربطه طهر

التي اذا استحالت وهو ظاهر وما أفاده كلام شيخنا الزياي من وجوب التسبيح اذا خرج من فمه غير مستحيل يفهمه قول
الشارح لم يجب تسبيح دبره من خروجه حيث قيد بالخروج من الدبر (قوله يحمل) أي من شأنه الاحالة (قوله بطل) ومثله
ما في نعال الداخلين كما يعلم من قوله الاتي وبواسطة الطين الذي في نعال الخ (قوله لداخله) أي اما هو فباق على نجاسته لتيقنها
وعدم العلم بما يزيلها حتى لو صلى شخص فيه بلا حائل لم تصح صلاته (قوله وان عدم) أي التراب فلا يكون عدمه أو الزيادة في
الغسلات مسقطا للتراب وعدم في كلامه معنى للقول وفي المختار عدمت الشيء من باب طرب على غير قياس أي فقدته اه (قوله
عليه) أي التراب (قوله جنسين) أي وهما الماء والتراب (قوله اشنان) بضم المهملة والكسر لغة معرب اه مصباح (قوله
وفي الامر به في التطهير) لعل المراد انه اذا توقفت ازالة النجاسة على الصابون أو نحوه وجب والا لخصوص الصابون أو غيره
لم يرد امره بالتطهير به (قوله بالضرورة) أي فقتله بالضرورة دليل على انه أسوأ حالا من الكلب

التي اذا استحالت وهو ظاهر وما أفاده كلام شيخنا الزياي من وجوب التسبيح اذا خرج من فمه غير مستحيل يفهمه قول
الشارح لم يجب تسبيح دبره من خروجه حيث قيد بالخروج من الدبر (قوله يحمل) أي من شأنه الاحالة (قوله بطل) ومثله
ما في نعال الداخلين كما يعلم من قوله الاتي وبواسطة الطين الذي في نعال الخ (قوله لداخله) أي اما هو فباق على نجاسته لتيقنها
وعدم العلم بما يزيلها حتى لو صلى شخص فيه بلا حائل لم تصح صلاته (قوله وان عدم) أي التراب فلا يكون عدمه أو الزيادة في
الغسلات مسقطا للتراب وعدم في كلامه معنى للقول وفي المختار عدمت الشيء من باب طرب على غير قياس أي فقدته اه (قوله
عليه) أي التراب (قوله جنسين) أي وهما الماء والتراب (قوله اشنان) بضم المهملة والكسر لغة معرب اه مصباح (قوله
وفي الامر به في التطهير) لعل المراد انه اذا توقفت ازالة النجاسة على الصابون أو نحوه وجب والا لخصوص الصابون أو غيره
لم يرد امره بالتطهير به (قوله بالضرورة) أي فقتله بالضرورة دليل على انه أسوأ حالا من الكلب

الدرجة لانها في الفصل تبع للاستنباء المقصود منه بالذات اذ الـ كلام في الطهارات ولا يضر تقديمها عليه في الذكـر لانه بالنظر لتقدمها في الواقع (قوله الا الاستقبال والاستدبار) يعني ما يتعلق بها اذا ادب اغما هو تركها مالاها اذ هما اما امان او

وغيره الخ وهذا الكلام
كان صريح في أنه اذا كان
المحل رطباً بالنجاسة كفي
وضع التراب أولاً لكن
أفتى شيخنا الشهاب الرملي
بأنه لو وضع التراب أولاً
على عين النجاسة لم يكف
لتنجسه وظاهره مخالفة

لماد كرم عن شرح الروض ووقع البحث في ذلك مع مر وحاصل ما نحرر منه
 بالفهم انه حيث كانت النجاسة عينية بأن يكون جرمها أو أوصافها من طم أو لون أو ريح أو حود أو في المحل لم يكن وضع
 التراب أو ألعها وهذا المحل ما أتى به شيخنا بخلاف وضع الماء أو لانه أقوى بل هو الزيل وأعا التراب شرطاً وبخلاف
 ما لو زالت أو صافها في كفي وضع التراب أولاً وإن كان المحل نجساً وهذا يعمل عليه مد كرم عن شرح الروض وإنها
 إذا كانت أو صافها في المحل من غير جرم وصب عليها ماء بمزجها بالتراب فإن زالت أو صاف تلك النجاسة بسبب ذلك فلا
 فالمراد بالعين في قولهم من زيل العين واحدة وإن تعدد ما يشمل أوصافها وإن لم يكن حرم الله سم إلى غير ذلك من ذلك (قوله
 في شرح الروض في حديث أخر حيث اه (أقول) صورة المسعمل في حيث التراب المسعمل حسب السابعة في المائدة به طاهر
 لكنه مسعمل لا يقال انما يظهر كونه مسعملاً أن قلنا له شطري في طهارة لمعطة لا شرباً لا بأسول بل هو مسعمل و
 قلنا شرط لانه يتوقف عليه زوال النجاسة وإن كان شرطاً فقد أدى به ما لا بد منه وإن لم يستعمل بذلك ما لا بأس به قل
 به أيضاً بل ويتصور أيضاً في المصاحب لغير السابعة إذا طهر لانه نجس مسعمل ودان في رال لنجيس دون لاص مسعمل
 اما انه نجس فطاهر وأما انه مسعمل فلا نه أدى به ما لا بد منه لا طهارة المحل مسووية إلى هذه المسألة وإن نوصف على
 غيرها أيضاً نعم لو طهر بغمسه في ماء كثير عاده طهوراً كالماء المسعمل إذا صار كثيراً كذا قوله من مشاء أو به بطر فليسأل
 فيه فإن لوجه خلافه اه قح (أقول) وإنما كان الوجه خلافه لأن وصف التراب بالاص مسعمل لا يفي وإن كان النجاسة
 ويؤيده ان التراب لو كان في السابعة لم ينتجس وهو مع ذلك محكوم عليه بالاستعمال ولو في غيره من السابعة لم يستعمل ولا
 يكفي ما لو استنجى بطين مستعبر ثم طهره من النجاسة ثم حقه ثم دفعه لانه أرال الماء مع ثاب من الاستنجاء كان بال وجف

مكروهان أو خلاف الأولى أو مباح كما يأتي (قوله والاستنجاء) مبتدأ خبره يعبر عنه ووقع في سخر زياده واوله يعبر وهي غير صواب والمراد بالاستنجاء هنا الفعل المخصوص بقرينة قوله بشر وطه الآية والمراد به فيما بعد اللفظ والاتحاد في المعبر به والمعبر عنه (قوله عند اعادة قضاء حاجته) انما يفيد به لتكون المتعاطفات الآية في كلام المصنف على وتيرة واحدة اذ من

البول ثم استنجى بالماء فانه طاهر غير طاهر لانه ازال المانع وفاقا لم راه (أقول) وقد يتوقف فيه بانهم لم يعدوا حرج الاستنجاء من المطهرات ولعل وجهه ان المحل باق على نجاسته ومن ثم لو نزل المستنجى في ماء قليل نجسه أو حمله مصل لم تصح صلاته وقد يقال هو وان لم يكن مطهرا للمحل لكنه مزيل للمانع فالحق بالتراب المستعمل في التيمم لذلك وهو مقتضى قوله في حدث أو نجس (قوله لظهور الفارق) أي وهو ان ندأوة الرمل ونحو الدقيق نعمان من وصول التراب الى العضو ولا يمنعان من كدورة الماء بالتراب التي هي المقصودة هنا (قوله خارج الاناء) أي وهو أولى خروجا من اختلاف اه حج (قوله سواء أصاب الماء) أي وسواء كان المحل رطبا أو جافا لكن يستثنى من ذلك ما تقدم عن الشهاب الرضائي من أنه لو وضع التراب أولا على عين النجاسة لم يكف (قوله اذ لا معنى لتتريب التراب) أي ولا يصير التراب مستعملا ١٨٥ بذلك لانه لم يطهر شيئا وانما سقط

استعمل التراب فيه للعللة المذكورة (قوله وغيره) أي ولو نجس حيث قصد تطهيره لماعا له من انه لا معنى لتتريب التراب (قوله بخلاف الارض الحجرية) ظاهره انه اذا مال كلب على حجر عليه تراب ووصل بوله الى الحجر لا يحتاج في تطهير الحجر الى تتريب وقياس ما قاله قم فيما لو تطاير من الارض الترابية شيء على ثوب انه لا بد في تطهير الثوب ان أصابته رطوبة من التراب من غسل الرطوبة التي أصابته

يصح التيمم به فلا يكفي التراب المحرق ولا المتنجس بعينية أو حكمة متوسطة أو غيرها والوجه انه يكفي هذا الرمل الذي له غبار وان كان ندبا والتراب ولو اختلط بنحو دقيق حيث كان لو مزج بالماء لاستهلك أجزاءه الدقيق وصل التراب الممزوج بالماء الى جميع المحل وان لم يكف في التيمم لظهور الفارق ومقابل الاصح انه يكفي كالدباغ بالشيء النجس (ولا) يكفي (ممزوج بمائع) تحلل (في الاصح) الا اذا مزجه بعد ذلك بماء لم يغمش تغيره بنحو الخل ويكفي مزج التراب خارج الاناء المتنجس أو فيه سواء أصاب الماء أولا أم التراب والضابط ان يتم محل النجاسة بأن يكون قد راى كدرا للماء ويصل بواسطته الى جميع أجزاء المحل ويقوم مقام التتريب الماء الكدركاء النيسل أيام زيادته وكاء السيل المترب ومقابل الاصح يكفي التراب الممزوج بالمائع لحصول المقصود بذلك وخروج بقوله في غير أرض ترابية الترابية اذ لا معنى لتتريب التراب ويؤخذ منه انه لا فرق بين التراب المستعمل وغيره فلا يجب تتريبه مطلقا بخلاف الارض الحجرية والرملية التي لا غبار فيها فلا بد من تتريبها والمراد بالارض الترابية ما فيها تراب ولو أصاب شيء منها ثوبا ببل تمام السبع اشترط في تطهيره تتريبه ولا يكون تبعا لها لا تغناء العلة فيها وهي انه لا معنى لتتريب التراب وأيضا فلا استثناء معيار العموم ولم يستثنوا من تتريب النجاسة المغلظة الا الارض الترابية كذا أفتى به الوالد رحمه الله تعالى وهو المعمول به المعمول عليه وان نسب اليه انه أفتى قبله بخلافه نعم لوجع التراب المتطاير وأراد تطهيره لم يتجأ الى تتريبه أخذ من العلة السابقة كما هو ظاهر ثم ذكر النجاسة الخفيفة

٢٤ نهاية ل وتريبه انه لا بد في الحجر المذكور من غسله سبعة احوال بالتراب وهو مقتضى التعليل بسقوط التتريب في الارض الترابية بانه لا معنى لتتريب التراب ونقل بالدر من عن سم على جملة ما يصرح بذلك (قوله منها) أي الارض الترابية (قوله تتريبه) أي تتريب ما أصاب المتطاير من الارض فليس للتنقل اليه في هذه حكم المتنقل عنه بالنسبة للتراب بخلاف المتطاير من غسالات الثوب مثلا فان للتنقل اليه حكم المتنقل عنه بقي ما لو ترب الارض الترابية على خلاف ما أمر به ثم تطاير من غسالاتها شيء فهل يجب تتريبه لعدم الاعتماد بالتراب المستعمل فيها قبل حيث لم يؤمر به أولا كغناء بوجود التتريب في الجملة وان لم يكن مطلوبا فيه نظر والا قرب الثاني لوجود التراب في عموم قولهم للتنقل اليه حكم المتنقل عنه (قوله من العلة السابقة) هي قوله اذ لا معنى لتتريب التراب (قوله وما نجس ببول صبي الخ) دخل في ما غير الآدمي كناء وأرض فيطهر بالنضح كما هو مقتضى اطلاقهم ولا ينافيه قولهم الا في وفارقت الذكرا الخ لان الابتلاء المذكور حكمته في الاصل فلا ينافي تخلفه في غير الآدمي وعموم الحكم اه سم على حج قال شيخنا الحلبي لو وقعت قطرة من هذا البول في ماء قليل وأصاب شيئا وحب غسله ولا يكفي نضجه ولو أصاب ذلك البول الصرف شيئا كفي النضج وان لم يكن في أول خروجه بان كان في اناء كالقصرية مثلا أخذ به موم قولهم ما نجس ببول صبي لصدقه بغير أول خروجه ولا تتوقف

جعلها اعتماد اليسار والاستقبال وغيرها وذلك لا يكون الا في قاضي الحاجة وأيضاً لجميع ما في المتن انما هو بالنسبة اليه لان الكلام فيه وان زاد الشراح عليه ما يشاركه في الحكم وأيضاً فالصبراء المشمولة بلفظ الحلاء كما يأتي لا يقدم فيها ليسار الاعتراف ما ذكر قوله (كالخلاء الجديد) ظاهر التشبيه ان الخلاء الجديد لا يصير مستقذراً الا بإرادة قضاء الحاجة فيه فلا يكفي بناؤه لذلك لكن بحث شيخنا ان هذا هو المراد بالارادة المذكورة وعليه فالتشبيه ناقص (قوله اذا اليسرى للذي) أي كل يسرى لكل أذى مع قطع النظر عن خصوص الدخول والخروج والا يلزم تعليل الشيء بنفسه وحينئذ نقول

الرخصة على ملاقاته من محله ومعدنه (أقول) وانما لم يكتف بالانضغ في الواصل من الماء المذكور لانه لما تنجس بالبول الذي وقع فيه صدق عليه انه تنجس بغير البول (قوله لم يطعم أي لم يأكل ولم يشرب) عبارة المختار والطعم بالضم الطعام وقد طعم بالكسر طعماً بضم الطاء إذا أذاق فهو طاعم قال الله تعالى فإذا طعمتم فانتشروا وقال ومن لم يطعمه فانه مني أي من لم يذقه وظاهره أنه لا يطلق الطعم على المشروب الا أن يقال ان قوله أوداق يدخل المشروب لانه يصدق على من شربه انه ذاقه (قوله قبل مضى حولين) أي تحديداً ١٨٦ أخذ من قول الزيادة التي لو شرب اللبن (قوله غير لبن) أي ولو سمناً أو جبناً

أه حج وظاهره ولو من أمه وهو كذلك في كل منه وكتب عليه سم قوله لم يطعم الخ هل قسطة اللبن وسمنه كاللبن أولاً ولهذا لا يحنث من حلف لا يأكل لبنا فيسه نظره وقوله أولاً اعتمده مروى ونقل بالدرس عن شيخنا العلامة الحلبي ان مثل اللبن القسطة أقول وهو قريب لا يتجه غيره وأما السمن فقد علمت من كلام حج وجوب الغسل بسببه (قوله وقيل بحجة أيضاً) قال الشيخ حميرة وقيل ما نحن كالطين فيا لمجة ومارق كالماء فيا لمجة (قوله فبمثلة الطعام) قضيته أنه لو شرب

فقال (وما نجس ببول صبي لم يطعم) بفتح أوله وثالثه أي لم يأكل ولم يشرب قبل مضى حولين (غير لبن) على وجه التغذي (نضغ) بضاد معجمة وحاء مهملة وقيل بحجة أيضاً أما الرضاع بعدها فبمثلة الطعام ووجهه انه اذا كبر غلظت معدته وقويت على الاستحالة وربما كانت تحيدل احالة مكروهة فالحولان أقرب مردفيه ولهذا يغسل من بول الاعراب الذين لا يتناولون الا اللبن ولا يضرتناوله السفوف ونحوه للاصلاح ويؤخذ من ذلك انه لو أكل قبله طعاما للتغذي ثم تركه وشرب اللبن فقط غسل من بوله ولا يبيض وهو الاوجه وخروج الاثني والخشي فلا بد في بولهما من الغسل ولا فرق في اللبن بين أن يكون طاهراً أو نجساً ولو من مغاطة من آدمي أو غيره والفرق بين الصبي وغيره ان الائتلاف بحمله أكثر تخفيف في بوله للقاء عدة الصحيحة ان المشقة تجلب التيسير وان الامر اذا ضاق اتسع ويعضدها ان أصل الشرع وضع الحرج فيما يشق الاحتراز عنه وان بوله أرق من بوله فلا يلصق بالمحل لصوق بولها به وما اعترض به ذكرت جوابه في شرح العباب وعلم مما تقرران تناوله ما سوى اللبن للتغذي يمنع نضجه ويوجب غسله سواء استغنى به عن اللبن أم لا وانما يكفي النضغ حيث غلب الماء على المحل ولا يشترط في نضغ نحو الثوب السيلان بخلاف الغسل فانه لا بد فيه منه وقضية اطلاقهم والحديث الآخر ان النضغ يكفي وان بقي الطعم واللون والريح وهو المناسب للرخصة والوجه كما قاله الشيخ خلافة ويدل لذلك قول الاسنوي المتجه ان هذه النجاسة كغيرها وحل وجوب ازالة أوصافها الى غير المنخفضة يحتاج لدليل ويحمل كلامهم على الغالب من سهولة زوالها والاصل فيما تقدم خبر الشيخين عن أم قيس انها جاءت بابن لها صغيرو لم يأكل كل الطعام فاجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره فبال عليه فدعاه فغسله ونضجه وخبر الترمذي

أه حج وظاهره ولو من أمه وهو كذلك في كل منه وكتب عليه سم قوله لم يطعم الخ هل قسطة اللبن وسمنه كاللبن أولاً ولهذا لا يحنث من حلف لا يأكل لبنا فيسه نظره وقوله أولاً اعتمده مروى ونقل بالدرس عن شيخنا العلامة الحلبي ان مثل اللبن القسطة أقول وهو قريب لا يتجه غيره وأما السمن فقد علمت من كلام حج وجوب الغسل بسببه (قوله وقيل بحجة أيضاً) قال الشيخ حميرة وقيل ما نحن كالطين فيا لمجة ومارق كالماء فيا لمجة (قوله فبمثلة الطعام) قضيته أنه لو شرب

قبل الحولين وبال بعدهما لا يغسل من بوله وفي الزيادة خلافة وعبارته لو شرب اللبن قبل الحولين ثم يغسل بال بعدهما قبل أن يأكل غير اللبن فهل يكفي فيه النضغ أو يجب فيه الغسل لان تمام الحولين نازل منزلة أكل غير اللبن الذي يظهر الثاني كما اعتمده شيخنا الطنيد ثاني اه عبارة سم على شرح البهجة الكبير قوله قبل تمام الحولين ينبغي أو مع التمام بان شرب اللبن مع التمام ونزل مع التمام اه ولو شك هل البول قبله أم بعدهما فينبغي أن يكفي فيه بالنضغ لان الأصل عدم بلوغ الحولين وعدم كون البول بعدهما (قوله السفوف) عبارة المختار وكل ما يؤخذ غير مجنون فهو سفوف بفتح السين (قوله وضع الحرج) أي رفعه (قوله لا بد فيه منه) أي من السيلان (قوله في حجره) هو بالكسر لا غير اسم لما بين يديك من قوبك ويعني المنع مثلث اه قاموس وكذا أخرج الانسان بالفتح وقد يكسر حضنه وهو ما دون ابطه الى الكشح وهو في النهاية أن طرف الثوب بالفتح والكسر وفي المصباح وحجر الانسان بالفتح وقد يكسر حضنه وهو ما دون ابطه الى الكشح وهو في حجره أي في كنفه وحيايته والجمع مجوز ثم قال والحض ما دون الابط الى الكشح والجمع أحضان مثل جل وأجسال اه

الزركشي ان ما لا تتركه فيه ولا اهانة يكون باليمن اعم من الدخول والخروج ايضا كما هو ظاهر في شمل ثبوتها من محل الى آخر فيكون باليمن على ما قاله فلا يرد ان المسئلة ليس لها صورة في الخارج اذ الدخول الى المحل المذكور ان كان من شريف فظاهر انه يقدم اليسار وان كان من مساو له فظاهر انه يتخير فانه مبني على ان المسئلة في خصوص الدخول

(قوله ولا أثره ولا ربح) الجلة حالية (قوله من تعريف نقيضها المار) أي في قوله في تعريف الحكمية وهي ما لا يدرك له عين ولا وصف (قوله بعد زوالها) أي زوال جرمها في العبارة تسامح (قوله فالحق به) أي بالغالب وقوله نادرها أي الزوال وأنت الضمير لانه يعني الازالة (قوله في عنه) أي فيحكيم بطهارة محله مع بقاء الطعم ٨٧ أخذ اسمها في الشارح فيما لو عسر

زوال اللون أو الريح من قوله ومعنى قوله الخ (قوله) ويظهر تصويره (أشار به الى دفع ما يتعل كيف يدرك بها الطعم مع حرمة ذوق النجاسة أو يقال انما يحرم ذوق النجاسة اذا كانت محققة وما هنا اختبار لمحلها هل بقيت فيه النجاسة أو زالت كما يأتي (قوله وليس في هذا الخ) لا يظهر ترتيبه على ما ذكره من التصوير بل هو جواب مستقل (قوله وانما نظيره الخ) وعليه فلو أصيب الثوب بنجاسة لا يعرف طعمها فأراد ذوقها قبل الغسل لم يصور الطعم فيعلم لو صب الماء عليه ثم ذاقه فظاهر عبارته امتناع ذلك لتحقيق النجاسة حال ذوق محل فيغسل الى ان يغلب على الظن زوال النجاسة ثم اذا ذاقه فوجد فيه طعما حسله على النجاسة (قوله

يغسل من بول الجارية وبرش من بول الغلام ثم ذكر الثالث منها وهي النجاسة المتوسطة وهي منقسمة كما قبلها الى عينية والى حكمية وقد شرع يتكلم على ذلك يقال (وما نجس بغيرها) أي غير السكاب وبول الصبي المتقدم (ان لم تكن عين) بان كانت حكمية وهي ما لا يدرك لها عين ولا وصف سواء كان عدم الادراك غلظا أو خفيا بل جف فذهبت عينه ولا أثر له ولا ربح فذهب وصفه أم لا لكون المحل صقيلا لا تثبت عليه النجاسة كالمرآة والسيف (كفي جرى الماء عليه) وان لم يكن بفعل فاعل كطرو ولو سكبنا سقيت وهي شحمة نجاسة لا يحتاج الى سقيها ماء طهورا أو لما طبخ نجس فيطهر بغسله ولا حاجة لغلظه ولا لعصره (وان كانت) عين سواء اتوقف طهرها على عدم دأ أم لا وهي ما نجس طعما أو لونا أو ريحا كما يؤخذ من تعريف نقيضها المار (وجب) بعد زوالها (ازالة الطعم) وان عسر زواله سهولته غالباً فالحق به نادرها لا سيما وبما يدل على بقاء ما نفع قال في الانوار لو لم يزل الا بالقطع عني عنه ويظهر تصويره فيما اذا دمت لنته أو نجس فيه بنجاسة أخرى وليس في هذا ذوق نجاسة محققة لانه انما حصل بعد الغسل وغلبة الظن بحصول الطهارة فلا يرد عليه تصريحه بحرمة ذوق النجاسة وانما نظيره ذوقه قبل الغسل ولا شك في منعه وقد قال البلقيني لو غلب على ظنه زوال طعمها جازله ذوق المحل استظهارا وتقدم في الاواني ان المرح فيها جواز الذوق وان محل منعه اذا تحقق وجودها فيما يريد ذوقه أو انحصرت فيه (ولا يضر بقاء لون) كلون الدم (أو ربح) كريح الخمر (عسر زواله) بحيث لا يزول بالمبالغة بنحو الحبت والقرص سواء في ذلك الارض والثوب والانا وسواء اطال بقاء النجاسة أم لا ومعنى قوله لا يضر أنه طاهر حقيقة لا نجس معقوعه حتى لو أصابه بل لم يتنجس اذ لا معنى للغسل الا الطهارة والاثرا الباقي شبيه بما يشق الاحتراز عنه وظاهر اطلاقه انه لا فرق بين المغلظة وغيرها ولو عسرت ازاله لون نحو دم مغاظ أو ريحه طهر وهو كذلك خلا للزركشي في خادمه وانما لم يعف عن قليل دمه لسهولة ازالته جرمه وخرج ما سهل زواله فلا يطهر مع بقاءه لدلالته على بقاء العين (وفي الريح قول) انه يضر بقاءه كسهل الزوال (قلت فان بقيامعا) في محل واحد وان عسر زوالهما (ضر على الصحيح والله أعلم) لقوة دلالة ما على بقاء لعين فان بقيت في محلين لم يضر كالتخرفت بطلانة الخلف وظهارته من محلين غير متحاذيين لا تنفاء العلة التي هي قوة دلالة ما على بقاءهما ولو

جازه ذوق المحل) ومنه يعلم ما صرح به حجج حيث قال وظاهر انه بعد ظن الطهر لا يجب شم ولا نظرون نعم ينبغي شمه هنا فعمل انه لو زال شمه أو بصره خلافة أو لعارض لم يلزمه سؤال غيره ان يشم أو ينظر له (قوله أو انحصرت فيه) قضيته انه لو ذاق أحدها امتنع عليه ذوق الآخر لا تحصار النجاسة فيه وقد مر له ما يخالفه (قوله والقرص) أي بالصاد الملهمة قال في المصباح قال الجوهري القرص الغسل بأطراف الاصابع وقيل هو القلع بالظفر ونحوه (قوله والاثرا الباقي الخ) أي وهو لا يتنجس (قوله عن قليل دمه) أي المغلظ وقوله لسهولة ازالته الخ أي ما عوج ولم يزل كان مما نجس فيه أي في عني (قوله ضر) قضيته انه لا فرق في الضر اذا بقيامعا بين كونها من نجاسة واحدة أو نجاستين وقد يؤيد ذلك قوله قبل كلون الدم وريح الخمر لكن نقل عن بعضهم تقييد الضر بما اذا كانا في محل واحد من نجاسة واحدة ويوجه بأن بقاءهما من نجاسة واحدة دليل على قوة

والخروج وقد عرفت انه ليس كذلك ما ذكر عن المجموع ان كانت عبارته ما ذكر يقتضي ان المعية مفروضة في ذلك لتعبيره ببعد أو حينئذ في فيه ما هو من التوقف والظاهر من سياق الشيخ اعلم ما في المجموع وصرح باعتماده الزيادة (قوله ولو خرج من مستقذرا مستقذرا) هل وان تفاوت في الاستقذار ليشمل ما اذا خرج من سوق لخلاء وعكسه ويكون قوله ولا تنظر الى تفاوت بقاع المحل ثم قال هذا ليجعل ال في المحل للجنس أو المراد اذا تساوى في الاستقذار الظاهر منه فان كان

النجاسة بخلاف ما لو كان من ثنتين فان كل واحدة منهما مستقلة لا ارتباط لها بالآخرى وكل واحدة بانفرادها ضعيفة (قوله وأما لو تعدد ذلك) أي نحو الصابون (قوله وهذا هو الموافق للقواعد) الإشارة راجعة لقوله ويحتمل اللزوم (قوله عدم الطهر الخ) ومقتضى هذه الأوجه انه يقتضي ما صلا به مدة الفقد لكن عبارة قوله وجب ازالة أوصافه أي ولو بالاستعانة بنحو صابون حتى لو لم يجده لم يطهر المحل كما لو لم يجد ١٨٨ الماء أو التراب في المغلظة وفاف في ذلك لم يكن خالف ذلك ثانيا وقال

توقف زوال ذلك ونحوه على اشنان أو صابون أو حث أو قرص وجب والاستحب وبه يجمع بين قولى الوجوب والاستحب والوجه انه يعتبر لوجوب نحو الصابون ان يفضل ثمنه عما يفضل عنه عن الماء في التيمم وان لم يقدر على الحث ونحوه لم يمه ان يستأجر عليه باجرة مثله اذا وجدها فاضلة عن ذلك أيضا وان لم يجد ذلك حسا أو شرعا احتمل ان لا يلزمه استعماله بعد ذلك لو وجد طهارة المحل حقيقة ويحتمل اللزوم وان كلاما من الطهر والمغواغا كان للتعدر وقد زال وهذا هو الموافق للقواعد بل قياس فقد الماء عند حاجته عدم الطهر مطلقا وهو الوجه ومقابل الصحيح انه لا يضر لا غتغارهما مفردين فكذلك المجتمعين وأفتى الوالد رحمه الله تعالى في ما نقل من البحر ووضع في زير فوجد فيه طم زبل أو ريحه أو لونه بنجاسته فقد قال الاصحاب وشرع تقديم المضغضة والاستنساخ ليعرف طعم الماء ورائحته انتهى وقضية هذا انه لو وجد فيه طم شيء لا يكون الا للنجاسة حكم بنجاسته وبه صرح البغوى في تعليقه ولا يشكل عليه انه لا يحذر يح الخ لوضوح الفرق وصورة المسئلة ان لا يكون بقر به جيفة يحتمل ان يكون ذلك منها ونظيره ما لو رأى في فراشه أو ثوبه منبلا يحتمل انه من غيره فانه يجب عليه الغسل هذا والوجه خلاف ما قاله البغوى لان الاصل طهارة الماء وعدم وقوع النجاسة فيه فالحكم مع ذلك بنجاسة الماء حكم بها بالشك ويفرق بينه وبين ما ذكر من نظائره ولا يرد عليه ما نقلناه عن الوالد في الماء المزبل لانه عهد بول الحيوانات في الماء المقبول منه في الجملة فاشبه السبب الظاهر ولا كذلك مستلثنا فلم يتقدم ما يمكن الا حالة عليه أصلا ولا ما نقل عن الاصحاب من حكمة شروع المضغضة والاستنساخ اذ ليس فيه تصريح بأن الطم ممتنع لنجاسته لا مكان جملة على البحث عن حاله اذا وجد طعمه أو ريحه متغيرا نعم يمكن حمل كلام البغوى على ما اذا لم سبق ما يحال عليه (وبشروط ورود الماء) على محلها ان كان قليلا بخلاف ما اذا وردت عليه فانه يتنجس بالملاقاة كما علم مما مر ولو طهر اثناء ادراك الماء على جوانبه وفضة كلام الروضة انه يطهر قبل ان يصب النجاسة منه وهو كذلك اذ لم تكن النجاسة مائعة باقية فيه اما لو كانت مائعة باقية فيه لم يطهر مادام عينا مغمورا بالماء (لا العصر في الاصح) فهما

لو عجز عن تحصيله فالتجبه انه يحكم بالطهارة للضرورة وتصح صلاته بلا قضاء ومتى قدر عليه وجب الاستعانة به في ازالة الوصف لزوال الضرورة فانه انتقد بقدرها انتهى بمعناه وذكر غالبه في شرحه للتهاج ولا يخفى ان فيه نظرات ان من يوجب الاستعانة بتجملها شرط في التطهير وشرط التطهير اذا فات له لم يحصل التطهير غاية الامر ان تصح الصلاة للضرورة ويقضيها فليحذر ثم اعترف بأن القياس يقتضي انه لا يطهر بل وبأنه ظاهر كلامهم (قوله انه لا يضر) أي بقاؤها (قوله فوجد فيه طم زبل أو ريحه أو لونه بنجاسته) نقل بالدرس عن فتاوى والده القول بعدم النجاسة

انتهى ويوجه بأن هذا مما عمت به البلوى وما كانت كذلك لا ينسب (قوله حكم بنجاسته) ضعيف لكنه

(قوله لوضوح الفرق) أي وهو ان الحد يسقط بالشبهة ولا كذلك هنا (قوله ولا كذلك مستلثنا) هي ما لو وجد في الماء طم لا يكون الا للنجاسة (قوله وهو كذلك) منه ما لو تنجس بدم اللثة أو بما يخرج بسبب الجشاء فنقله ثم تخمض وادار الماء في فيه بحيث عمه ولم يتغير بالنجاسة فان فيه يطهر ولا يتنجس الماء فيجوز ابتلاعه لطهارته فتنبه له فانه دقيق هذا وبقي ما لو كانت تدعى لثته من بعض المسالك بتشويشها على لحم الانسان دون بعض فهل يعنى عنه فيما تدعى به لثته لمشقة الاحتراز عنه أم لا لا مكان الاستغناء عنه بتناول البعض الذي لا يحصل منه دمي انة فيه نظرا والظاهر الثاني لانه ليس مما اعتم به البلوى حينئذ ويتعذر وقوعه يمكن تطهيره منه وان حصل له مشقة لندرة ذلك في الجملة

الأول ففيه وقفه وان كان الثاني فهو واضح الا انه حينئذ يكون ساكنا من حكم ما فيه التفاوت في الاستقذار فليس في كلامه واستدراكه الا في يؤيد الاول (قوله أو من مسجد للمعبد) الظاهر ان مثله ما لو دخل من بيت لبیت مثلا فلو عبر بما يشمل ذلك كان أولى (قوله لسرفهما) أي السكبة والمسجد الحرام أي الشرف المخصوص بهم اقل منهما فيه شرف ذاتي مخصوص ليس في غيره فروعي لا حله فلا يردان الشارح لا ينظر الى تفاوت الشرف حيث وقع الاشتراك في أصله كما هو المتبادر من كلامه كما قدمناه وعبارة الشهاب ابن قاسم لمزيد عظمتها (قوله ذكر الله) أي ما يثاب عليه المستغل به ثواب اذا كرر كما هو

(قوله ولكنه يستحب الخ) ومحل الخلاف ان صب عليه في اجانة مثلا فان صب عليه وهو يده لم يتنجس لعصر قطعا كالنجاسة المخففة والحكمة انتهت حج (قوله خروج من خلاف الخ) منه تعلم ان الاستحباب لعاية الخلاف لا يتوقف على كونه بين الاثمة الاربعة بل ليس الخروج منه وان كان خلافا لاهل المذهب كما عناه الكنف ذكر حج انه يشترط الاستحباب للخروج منه قوة الخلاف ومحل ذلك فيما لم ينصوا على استحبابه خروج من خلاف ما هو فتنس ١٨٩ مراعاته وان شذ قال حج ويجوز ان يكون

منهم له لدليل قام عندهم في ذلك اما بالاعتراض على من حكم عليه بالشذوذ أو بكونه مع شذوذه عندنا موافقا لبعض المذاهب فيكون فعله خروج من خلاف ذلك المذهب (قوله يشترط) أي العصر وقوله في الاول هو قوله ما له دخل (قوله ويقوم مقامه) أي على المقابل (قوله بلا تغير الخ) وقع السؤال في الدرس عما يقع كثير ان اللحم يغسل مرارا ولا تصفو غسالاته ثم يطبخ ويظهر في مرقته لو ان الدم هل يعفى عنه أم لا فأقول الظاهر الاول لان هذا مما يشق الاحتراز عنه ويحتمل عدم العفو قياسا على الميتة التي لا دم لها

ليكنه يستحب فيما يمكن عصره خروج من خلاف من أوجبه ولا فرق بين ما له دخل كاللباس أو لا كما اقتضاه اطلاقهم فقول الغزي يشترط اتفاقا في الاول ضعيف ومقابله في الاول قول ابن سريج في الماء القليل اذا أورد عليه المحل النجس لتطهره كالثوب يغمس في اجانة ماء لذلك انه يطهره كالماء لو كان وارد بخلاف ما لو ألقته الرج فيه فينجس به والخلاف في الثانية مبني على الخلاف الا في طهارة الغسالة ان قلنا بطهارتها وهو الاظهر لم يشترط العصر والا يشترط ويقوم مقامه الجفاف في الاصح (والاظهر طهارة غسالة) قليلة (تتفصل بلا تغير وقد طهر المحل) لان البلب الباقى على المحل هو بعض المنفصل فلو كان المنفصل نجسا لسكان المحل مثله فيكون المنفصل طاهرا غير طهره ولا استعماله في خبث والثاني انه انجسة لا تتقال المنع اليها فلو انفصلت متغيرة والنجاسة غير ظاهرة على المحل أو عكسه فالماء والمحل نجسان ومثل ذلك ما لو انفصلت زائدة الوزن بعد اعتبار ما يتشرب به المحل من الماء ويلقيه من الوسخ الطاهر اما الكثيرة فطاهرة ما لم تتغير وان لم يطهر المحل أخذنا ما مر في الطهارة ويظهر بالغسل مصبوغ ومخضوب بمتنجس أو نجس ان انفصل الصبغ وان بقي لونه المجرد كطهارة الصبغ المنفرد اذا غمره ماء وارد عليه وقد أفتى الوالد رحمه الله تعالى حين صبغ رأسه أو ثوبه أو لحية بنجاسة مغلفة عالميا بذلك وغسله بالماء والتراب وعمره اخراج لون الصبغ بطهره اذا انفصل صبغه عنه ولم يزد وزنه بعد غسله على وزنه قبل صبغه وان بقي لونه لعسر زواله ولو صب على موضع نحو بول أو خمر من أرض ماء غمره طهره وان لم ينضب فان صب على عين نحو البول لم يطهر ولو عجن اللبن وخالطه نجاسة جامدة كروث لم يطهره وان طبخ بعد ذلك وان خالطه غيرها كبول طهره طاهره بالغسل وكذا باطنه بالنقع في الماء ولو ما طبوخا ان كان رخو اصيله الماء أو مدقوقا بحيث صار ترابا وانما حكمنا بطهارة ظاهر الاتجر بالغسل دون باطنه بخلاف ما مر في السكين

سائل فان محل العفو عنها حيث لم تغير ما وقعت فيه (قوله مصبوغ الخ) أي حيث كان الصبغ رطبا في المحل فان جف الثوب المصبوغ بالمتنجس كفي صب الماء عليه وان لم تصفو غسالاته حيث لم يكن الصبغ مخلوطا باجزاء نجسة العين هذا حاصل ما كتبه سم عن الشارح على المنهج (قوله ان انفصل الصبغ) هذا قد يفيد انه لو استعمل المصبوغ ما منع من انفصال الصبغ مما جرت به العادة من استعمال ما يسمونه فطما للثوب كقشر الزمان ونحوه لم يطهر بالغسل للعلم ببقاء النجاسة فيه وهو ظاهر ان اشترط زوالها بان كانت رطبة أو مخلوطه بنجس العين أما حيث لم يشترط زوالها بان جفت فلا يضر استمال ذلك (قوله ولم يزد وزنه) أي الماء المنفصل (قوله وان لم ينضب) أي لم ينشف في المصباح نضب الماء فنضوبا من باب قعد غار في الارض وينضب بالكسر لغة (قوله ولو عجن اللبن) بكسر الباء (قوله لم يطهر) أي وان تقع في الماء (قوله ظاهر الاتجر الخ) أي فيما لو خالطه نجاسة جامدة نعم نص الشامي رضي الله تعالى عنه على العفو عما عجن من الخنزير نجس أي يضطر اليه فيه واعتمده كثيرون وألحقوا به الاتجر المجهون به انتهى حج وعليه فلا ينجس ما أصابه مع توسط وطوبى من أحد الجانبين ويصريح به

فمن يجر عبارته التي تتبع في صدرها الجلال المحلى فتعمل ذلك القرآن وبعضه والجل التي فيها تناء على الله تعالى وخرج به اسم الله تعالى فردا بناء على انه ليس بذكر وكذلك ما عطف عليه ولهذا قال ويحق بذلك فتأمل (قوله وكل اسم معظم) بالاضافة حتى يتأني قوله وقصده التعظيم (قوله وقصده التعظيم) الاولى المعظم (قوله والا فالكتابة) ظاهر سواء كانت الكتابة تبرما أو باجرة ولا بن حجر رجه الله تعالى في ذلك تفصيل قدمه في باب الحدث وأحال عليه هنا وانظر ما لو كان يكتب لغيره بغير علمه (قوله وشمل ذلك ما لو جمل معه مصحفا) يقال عليه فلم قيد المتن بقوله مما يجوز جملته مع الحدث (قوله نعم يمكن

قول الشارح فيما تقدم ومعنى قوله لا يضر أى بقاء لون أو ريح عسر زواله أنه ظاهر حقيقة الخ (قوله زئبق) كدرهم وزبرج مختار (قوله لا تغاظ فيه الدية) أى ولو قتل محرما دارحم وفي الأشهر الحرم عدا أو شبهه عمدا لا تغاظ دية زيادة على ما أوجبه الشرع بخلاف ما لو فعل ذلك خطأ ١٩٠ فانه يغاظ فيه الدية (قوله قولهم في الجزية الخ) وذلك فيما لو قال قوم بدفع الجزية

باسم الزكاة ولم يف ما يؤخذ منهم باسم الزكاة بدنيار عن كل رأس فان الزكاة تضاعف عليهم دون الجبرار (قوله في ازالة النجاسة) أى ولو مغلظة (قوله نية) وهل يستحب أو لا فيه نظر ولا يبعد الاول (قوله بعدد ما بقى) وعليه فلو غسل سبعا من غير تراب وتطايير من السابعة وجب غسله مرة فقط بتراب لان السابعة لما خلت من التراب ألغيت وكانه تطاير من السادسة والحكم فيها ان ما تطاير منها يغسل مرة لان للتنقل اليه حكم المتنقل عنه فوفرع بولو اجتمع غسالات المغلظة فأصابه شيء منها فالوجه وجوب ست غسالات مطلقا لان فيها غسالة الاولى والاصابة منها تقتضى الغسل ستا وأما الترتيب فعلى ما مر

حيث تطهر ظاهر او باطنا بغسلها لان الانتفاع بالآجر متأت من غير ملابسة فلا حاجة للحكم بطهارة باطنه من غير اصال الماء اليه بخلاف السكين ولا يؤمر بصحتها ما فيه من تفويت مايتها أو نقصها ولو فعل ذلك جاز ان تكون النجاسة داخل الاجزاء الصغار ولو تنجس زئبق طهر بغسله ظاهره ان لم يتخلل بين تنجسه وغسله تقطع وان تقطع بينهما فلا وعلى هاتين الحالتين يحمل كلام من قال بعدم امكان تطهيره ومن قال بإمكانه ويستحب ان يغسل محل النجاسة بعد طهرها غسلتين تكمل الثلاث ولو خففت في الوجه اما المغلظة فلا كقائه الجياوى في بحر الفتاوى في نشر الحاوى وبه جزم التقي ابن قاضي شبيهة في نكت التنبيه لان المكبر لا يكبر كالمصغر لا يصغر ومعنى ان المكبر لا يكبر ان الشارع بالغ في تكبيره فلا يزداد عليه كما ان الشيء اذا صغر مرة لا يصغر أخرى وهذا نظير قولهم الشيء اذا انتهى في نيته في التغليظ لا يقبل التغليظ كالإيمان في القسامة وقتل العمد وشبهه لا تغلظ فيه الدية وان غلظت في الخطأ وهذا أقرب الى القواعد ويقرّب منه قولهم في الجزية ان الجبر ان لا يضعف ولا يشترط في ازالة النجاسة نية وتجب ازالته فورا ان عصي بها والا فتلخص صلاة نعم يسن المباداة بازالتها حيث لم تنجب وأما العاصي بجنايته فلا يجب عليه المبادرة بالغسل كما يجزئه الاسنوي لان المتنحس متلبس بما عصي به بخلاف الجنب ولو أصاب شيء من غسالات الكلب شيئا فحكمه حكم المحل المتنقل عنه فان كان بعد تنجسه غسله قدر ما بقى عليه من السبع ولم يترب والافسد ما بقى مع التعريب اما المتطاير من أرض ترابية فقد تقدم الكلام عليه والمراد بغسله النجاسة ما استعمل في واجب الازالة اما المستعمل في مندوبه فافطه وروما غسل به نجاسة معفونها كقليل دم غير طهور وكأله ابن النقيب ويتعين في نحو الدم اذا أريد غسله بالصّب عليه في نحو جفنة والماء قليل ازالة عينه والانتحس الماء بعد استقراره معها فيها وما لجمع متأخرون الى المسامحة مع زيادة الوزن لانه عند عدم الزيادة النجاسة في الماء والمحل أو أحدهما ولكن أسقط الشارع اعتباره فلم يفترق الحال بين زيادة وعدمها ويرد بأنهما حيث لم توجد فالماء نهر النجاسة وأعدمها فكانها لم توجد ولا كذلك مع وجودها وأفتى بعضهم في مصحف تنجس بغير معفو عنه بوجوب غسله وان أدى الى تلفه

وتقل موعر شيخنا الرملى انه أفتى بوجوب سبع غسالات وفيه نظر لان كل واحدة من السبع لو أصابه منها ولو شيء لم يجب التسبيع فكذا لمجموع قم وأراد بظاهر ما ذكره من ان الواجهة انه ان كان تراب في الاولى لم يحج للترتيب في شيء مما يأتي به من الغسالات الستة وان لم يكن تراب فيها وجب الترتيب وان كان تراب في غيرها لانه لم يترب في الاولى وقد اختلط ماؤها بغيره فوجب الترتيب (قوله في مندوبها) كالغسل الثانية والثالثة (قوله معفونها) وغسلها مندوب بل قد يجب كان أراد استعمال الثوب على وجه يتنجس به مالا فاه (قوله وما لجمع الخ) مقابل قوله أولا ومثل ذلك ما لو انفصلت زائدة الوزن الخ (قوله في مصحف تنجس) هل مثل المصحف كتب العلم الشرعى أم لا فيه نظر والا قرب الاول

جعل كلام القائل (الخ) لا يتأتى هذا الجمل مع تعليقه الحرمة بأنه يلزم منه غالباً جملته مع الحدث (قوله أدباني البنيان) أي غير المعدوعلم أنه إذا أراد بالبنيان ما فيه بناء مطلقاً وبالصبراء عملاً لا بناء فيه كذلك وهو الذي يدل عليه قوله (الخ) في بدون سائر

(قوله ولو كان ليمتيم) أي والغاسل له الولي وهل للأجنبي فعل ذلك في معصية التيمم بل وفي غيره لأن ذلك من إزالة المنكر أولاً فيه نظراً لا قرب عدم الجواز لعدم علمه بأن إزالة النجاسة منه مجمع عليه سيما وقد قال على ما فيه المشعر بالتوقف في حكمه من أصله (قوله على ما فيه) أي من النظر (قوله في نحو الجلد) ومنه ما بين السطور (قوله ومحل وجوب الخ) يتأمل التعبير بالوجوب هنا مع ما قدمه من قوله في شرح قول المتن وكب وارقة ماء ولغ فيه واجبة أن أريد استعمال الاناء والافستصبة كسائر النجاسات غير النجاسة المحترمة فيجب ارتقاها فور الطلب النفس تناولها ١٩١ انتهى وعليه فكان الأولى أن يقول ومحل طلب الارقة

باب التيمم

(قوله عن إيصال التراب) عبر به لما يأتي من أنه لو سقطه ربح عليه فردده ونوى لم يكف (قوله بشرائط) هي جمع شريطة قال في المختار الشرط معروف وجعه شروط وكذا الشريطة أي معرفة وجهها شرائط انتهى وليس منها أن يكون في الوجه واليدين لكون ذلك من الأركان (قوله وهو رخصة) أي مطلقاً أي سواء كان الفقد حساً أو شراً لأن الرخصة هي الحكم المتغير إليه السهل لعذر مع قيام السبب للحكم الأصلي وقيل عزيمه وقيل أن كان للفقد الحسي فعزيمة والأمر رخصة وهذا الثالث هو الموافق بما

ولو كان ليمتيم ويتعين فرضه على ما فيه فيما إذا امتست النجاسة شيئاً من القرآن بخلاف ما إذا كانت في نحو الجلد أو الحواشي (ولو نجس مائع) غير الماء ولو دهننا (تعد ذنوبه) لأنه بطبعه يمنع إصابة الماء لقوله صلى الله عليه وسلم لا تمسك من القارة تقوت في السمن فقال إن كان جامداً فالقوه أو ما حوله وان كان مائعا فلا تقويه وفي رواية للخطابي فارقوه فلو أمكن تطهيره شرعاً لم يقل فيه ذلك لما فيه من إضاعة المال ومحل وجوب الارقة - حيث لم يرد استعماله في نحو وقود أو سقاء نحو ذابة أو عمل نحو صابون به ويأتي قبيل العمد حكم الإيقاد في المسجد وغيره والحيلة في تطهير العسل المتنجس استقاؤه للنحل والجامد هو الذي إذا أخذ منه قطعة لا يتراد من الباقي ما يعلل محلها عن قرب والمائع بخلافه كما قاله في المجموع (وقيل يطهر الدهن بغيره) كالنوب النجس بأن يصب الماء عليه ويكثره ثم يحركه بخشبة ونحوها بحيث ينظن حصوله لغيره ثم يتركه ليعالو ثم يثقب أسفله فإذا خرج الماء سد ومحل الخلاف كافي الكفاية إذا تنجس بماء لادهنية فيه كالبول والالم يظهر بلا خلاف

باب التيمم

هو في اللغة القصد تقول تيممت فلاناً وعتمة وأتمته أي قصدته ومنه قوله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون وقوله تعالى تيمموا صعيداً طيباً وفي الشرع عبارة عن إيصال التراب إلى الوجه واليدين بشرائط مخصوصة وهو من خصوصيات هذه الأمة وهو رخصة لا عزيمه ومحتبه بالتراب المغصوب لكونه آلة الرخصة لا المجوز لها والممتع إنما هو كون سببها المجوز لها معصية وفرض سنة أربع وقيل سنة ست وأجمعوا على أنه مختص بالوجه واليدين وإن كان حديثه أكبر والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى وإن كنتم مرضى أو على سفر الآية وخبر مسلم جمعت لنا الأرض كلها مسجداً وترتها طهوراً وبقيته ما يأتي من الأخبار الآتية في الباب (يتيمم المحدث والجنب) بالاجتماع ومثله الحائض والنفساء ومن ولدت ولداً جافاً والقياس أن المأمور بغسل مائة أو وضوء كذلك يتيمم أيضاً وسيأتي أن الميت ييمم وإنما اقتصر على المحدث والجنب لأنهم الأصل ومحل النص والأصل في

يأتي من حصة تيمم العاصي بالسفر قبل التوبة أن فقد الماء حساً وبطلان تيممه قبلها أن فقدته شرعاً كان تيمم لمحض (قوله وحته بالتراب الخ) جواب سؤال مقدر تقديره قلتم إن التيمم رخصة والرخص لا تنطبق بالمعاصي فكيف يصح بالتراب المغصوب فأجاب بأن ما بني قولهم الرخص لا تنطبق بالمعاصي أن لا يكون سبباً معصية والتراب ليس سبب التيمم بل فقد الماء وإنما التراب آلة تجوز له لكن برده عليه العاصي بسفره فالأصح حصة تيممه مع أن سبب التيمم فيه وهو السفر الذي هو مظنة الفقد المجوز له معصية (قوله وفرض) أي شرع (قوله ومن ولدت ولداً جافاً) إنما لم يكف بذلك كراهية عنه لما مر من أن الولادة سبب مستعمل وأما القاء بعض الولد فهو ناقض للوضوء فدخل في المحدث (قوله والقياس الخ) سيأتي في باب الجمعة أن من عجز عن غسلها تيمم وعليه فكار المناسب أن يقول وسيأتي في باب الجمعة أن من عجز عن غسلها تيمم وعليه لم يقل ذلك لأنه لم يأت التصريح بكل ما سلكه قوله والقياس أن الخ (قوله أو وضوء كذلك) أي مسنون وقوله يتيمم أيضاً ظاهره وأن تعد ذلك منه مراً كان بقي

وذلك البناء المد تور حكمة حكم العصر من كل وجه فان كان فيها مشر على الوجه الذي فلا حرمه والاحرم فيها الاستقبال والاستدبار فوجه جعلها في البناء مجرد أدب بخلاف العصر وان أراد بالبنيان ما فيه مشرة سواء كان في محل مبني أو في بحر أو بالعصر ما لا مشرة فيه سواء كان في محل مبني أو في بحر وهو الذي في شرح البهجة الكبير لم يأت قوله بدون سائر قدبر (قوله بعين الفرج) أي الخارج منه كما قاله الشهاب بن حجر ولا يخفى ان معنى الاستقبال بالفرج المذكور

وضوءه وحضرته صلوات ونقل سم على منهج عن الشارح ما يوافق وأما لو كان تيممه عن حدث فلا يطلب منه تجديد التيمم كما قدمه في الغسل وأهل الفرق بين بقاءه على وضوئه وبقائه على تيممه حيث طلب منه تجديد التيمم مع بقاء الوضوء ولم يطلب مع بقاء التيمم عن الحدث أنه هنا يدل عن الوضوء المطلوب فأعطى حكمه من فعله لكل صلاة مع بقاء الطهارة وأما التيمم عن الحدث فهو تكرار لما فعله مستقلاً وهو رخصة طلب تخفيفها فلا يسن تكرارها (قوله ثم ضرب بيده الأرض) أي بكل يده وهو مشكل على مرجح النووي الآتي من عدم الاكتفاء بضربة وسياق الكلام عليه في كلام الشارح في الفصل الآتي (قوله فلا تيمم مع العجز) أي بدلا عن غسل ١٩٢ النجاسة لأن الحدث فانه يأتي في كلام الشارح بعد قول المصنف ويكون

قبل التيمم (قوله من عطف الخاص الخ) أي بأن يريد بالحدث الأعم وعليه فتدخل الحائض والنفساء في المحدث وجعل هذا جازاً في المقام لما مر ان الحدث عند الإطلاق ينصرف للأصغر (قول المصنف فقد الماء) أي حساً أخذ من قول الشارح والفقهاء الشرعي كالخس (قوله على الطريق) ليس بقيد وانما عبروا به لان تسميته على الطريق قرينة على انه يسبل للشرب لا لغيره (قوله الصهاريج) جمع صهرج كقنديل وعلا بط حوض يجمع فيه الماء اه قاموس (قوله فلا يتوضأ

ذلك خبر عمار بن ياسر بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة فأجبت فمرغت في الصعيد كما تخرج الدابة ثم أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال انما كان يكفيك ان تضرب بيدك هكذا ثم ضرب بيده الأرض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه وخبرناه صلى الله عليه وسلم صلى ثم رأى رجلاً معتزلاً لم يصل مع القوم فقال يا فلان ما منعك ان تصلي مع القوم فقال اصابتني جنابة ولا ماء فقال عليك بالصعيد فانه يكفيك واخترت بالمحدث والجنب عن المنجس فلا تيمم مع العجز لعدم وروده ويجوز جعل قوله الجنب بعد المحدث من عطف الخاص على العام (الاسباب) جمع سبب وقد مر تعريفه يعني لو احدث من احدث في الحقيقة المبيع للتيمم شيء واحد وهو العجز عن استعمال الماء وللجز اسباب (أحدها فقد الماء) للآية السابقة والمقدار الشرعي كالخس يدل مالو مر مسافر على ماء مسبل على الطريق في تيمم ولا يجوز له التوضؤ منه ولا إعادة عليه لقصر الواقف له على الشرب نقله صاحب البصر عن الاصحاب وأما الصهاريج المسبلة للشرب فلا يتوضأ منها أولاً لانتفاع فيجوز الوضوء وغيره وان شك اجتنب الوضوء قاله العزيز بن عبد السلام وقال غيره يجوز ان يفرق بين الغاية والصهرج بان ظاهر الحال فيها الاقتصار على الشرب والاوجه تحكيم العرف في مثل ذلك ويختلف باختلاف المحال (فان تيقن المسافر) هو جري على الغالب فالمقيم مثله (فقدته) وعود الضمير في كلامه للضاف اليه سائغ بل متعين هنا بقربة السياق (تيمم بلا طلب) بفتح اللام ويجوز ان كانه اذ طاب ما به لم يفقه عبثاً لا فائدة له ككونه في بعض رمال البوادي ومن صورتيقن فقدته كما في البصر مالوا خبره عدول بفسقده بل الاوجه الحاق العدل في ذلك بالجمع اذا افاد الظن اخذاً بما يأتي فيم لو بعث النازلون ثقة يطلب لهم (وان توهمه) أي وقع في وهمه أي ذهنه بأن جوز

وحدود

(منها) أي لا يجوز له ذلك ومع ذلك لو خالف وتوضأ مع وضوءه كما تقدم في

الماء المغصوب (قوله وان شك) أي تردد في شمل الظن ومنه غالب الصهاريج الموجودة بعصرنا فان لم نعلم فيها حال الواقف والغالب قصرها على الشرب ثم قد تقوم قرينة على ان الشرب منها خاص بمواضعها فيمتنع نقلها أي نقل الماء للشرب منه في البيوت وقد تقوم قرينة على ان الشرب منها غير خاص بمواضعها فيمنقل ماؤها للشرب منه في البيوت ويخص به من أحذه بمجردي حيازته وان لم ينقله (قوله اجتنب الوضوء) أي وجوباً (قوله للضاف اليه) أي كالماء في قوله هنا فقد الماء انتهى سم على ج (قوله سائغ) أي على حد قوله فانه أي الخنزير وجس كما هو التحقيق في الآية انتهى ج (قوله الحاق العدل) أي ولو عدل رواية (قوله اذا افاد الظن) قضيته انه لو بقي معه تردد لا يكون بمنزلة اليقين والظاهر خلافه لما صرحوا به في مواضع من أن خبر العدل بمجرده منزل منزلة اليقين (قول المصنف وان توهمه) ينبغي ان اخبار الصبي المميز الذي لم يهده عليه كذب بما يورث الوهم فيجب الطلب وأما اذا أخبر بعدم وجود الماء فلا يعول عليه لان قوله غير مقبول

جعل جهة القبلة فيلزم ان يكون الاستديار به يجعله في الجهة التي تقابل جهة القبلة فاذا انغوط وهو مستقبل القبلة بصدرة فهو مستقبل القبلة وعكسه بمكسه فحينئذ اذا كان صدره أو ظهره للقبلة وبال أو غوط بلا سترة حرم عليه مطلقا لانه اما مستقبل أو مستدير أي ما لم يلف ذكره في مسألة البول الى جهة اليمين أو اليسار ووجهه الشهاب ابن قاسم في شرح العباب بما حاصله انه اذا استدير بالخارج لم يكن بينه وبين القبلة ساتر الا انثناء وذكركه أو انثناء فقط وذلك

(قوله الثاني) هو قوله أي مرجوحا (قوله ولا بد من وقوع الطلب في الوقت) أي يقينا لما يأتي في قوله ولا يحزبه مع الشك الخ (قوله موثوق به فيه) أي الطالب (قوله قبل الوقت) أي قبل دخوله (قوله لا يطلب له فيه) بقي ما لو قال له اطلب لي قبل الوقت أو بعده وينبغي عدم الاكتفاء بذلك لترديده بين ما يكفي وما لا يكفي فليراجع (قوله ولا أثر لاخبار فاسق) ومنه الكافر وقضيته انه لا أثر له وان اعتقد صدقه لكن قياس ما ذكره في الصوم الاكتفاء به صرح ج وبخط الشارح عند قوله ولا أثر لاخبار فاسق ما لم يحصل به توهم ومحل عدم الاكتفاء بخبر الفاسق ما لم يبلغوا عدد التواتر (قوله خلافا للماوردي) ظاهره رجوعه لقوله وجوده واما في الدميري مانصه فلا أخبره فاسق ان الماء في مكان معين لم يعمده وان أخبره انه ليس فيه ماء اعتمده لان العدم هو الاصل بخلاف الوجود ان قاله الماوردي والرويانى انتهى ١٩٣ وعليه فيخص قوله خلافا للماوردي بما لو

أخبره بعدمه (قوله تيمم لصاحبة الوقت) أي جازله التيمم بذلك الطلب ولا يكاف طلبا آخر (قوله تجهيل الطلب) أي أو الطلب قبل الوقت على ما أفهمه قوله قبل وقد يجب طلبه قبل الخ (قوله ولا يحزبه) أي الطلب (قوله في دخول الوقت) ومثله ما لو شك في ما ذونه هل طلب قبل الوقت أم لا (قوله ما لم يتيقن العدم الخ) ٢ ومثله ما لو طلب مع العلم بعدم دخول الوقت وتيقن به الفسق فيكفي (قوله من رحله)

وجود ذلك كما قاله الشارح يعني تجوز ارجاؤه والظن أو مرجوحا وهو الوهم أو مستويا وهو الشك فليس المراد بالوهم هذا الثاني وان كان محصيا (طلبه) مما توهمه حتما وان ظن عدمه كما مر اذ التيمم طهارة ضرورة ولا ضرورة مع امكان الطهر بالماء ولا بد من وقوع الطلب في الوقت لاكتفاء الضرورة قبله وله استنباط موثوق به فيه بخلاف القبلة لكونها مجتهدا فيها وما هنا محسوس ولا يصح في بلا اذن أو باذن لا يطلب له قبل الوقت أو اذن له قبله وأطلق فطلب له قبله أو ما كافيه نعم الا قرب الاكتفاء في حالة الاطلاق بطلبه في الوقت كما لو وكل محرم حلالا ليعقد له النكاح ولو اذن له قبل الوقت لطلبه له فيه كفي ولا أثر لاخبار فاسق بما وجوده ولا عدمه خلافا للماوردي ولو طلب قبل الوقت لغائبة أو نافلة قد دخل الوقت عقب طلبه تيمم لصاحبة الوقت بذلك الطالب كما قاله القفال في فتاويه ويؤخذ منه ان طلبه لعطش نفسه أو حيوان محترم كذلك وقد يجب طلبه قبل الوقت كما في الخادم أو في أوله لكون القافلة عظيمة لا يمكن استيعابها الا ببادرته أول الوقت فيجب عليه تجهيل الطالب في أظهر احتمالي ابن الاستاذ ولو طلب قبله ودام نظره الى المواضع التي يجب نظرها حتى دخل الوقت كفي قاله ابن الصباغ وغيره ولا يحزبه مع الشك في دخول الوقت وان صادفه (من رحله) هو مسكن الشخص من حجر أو مدر أو شعر أو وبر ويجمع في الكثرة على رحال وفي القلة على أرحل ويطلق أيضا على ما يستعمله من الاثاث (ورققته) بثلاث الرء أي الى ان يستوعبهم أو يضيق الوقت فلا يبقى الا ما يسع تلك الصلاة ولا يجب الطلب من كل بعينه بل يكفي نداء يعم جميعهم بأن

٢٥ نهاية ل بأن يفتش فيه ثم اطلاق الطلب على مجرد التفتيش هل هو حقيقة أو مجاز فيه نظر والمتبادر من كلامهم انه حقيقة وان الطلب مشترك بين التفتيش والسؤال ونحوهما مما يسي به في تحصيل مراده ويدل على ذلك ما نقله شيخ الاسلام في حاشيته على البيضاوي عن الطيبي عند قوله تعالى في سورة المائدة قدسأ لها قوم من قبلكم من ان الطلب والسؤال والاستخبار والاستفهام والاستعلام ألفاظ متقاربة وانها مترتبة فالطلب أهمها قال لانه يشمل الطلب من نفسه ومن غيره والسؤال خاص بالطلب من الغير الى آخر ما بين به ومعالم ان الطلب من النفس ليس عبارة الا عن التأمل في الشيء يظهر المراد منه فهو كالبحث والتفتيش في الرحل عن الماء (قوله ويطلق أيضا) أي مجازا (قوله أو يضيق الوقت) ظاهره وان آخر الطلب الى وقت لا يمكنه استيعاب الرفقة فيسه ولا ينافيه ما مر عن الخادم من انه يجب عليه الطلب في وقت يستوعبهم فيه ولو قبل الوقت لان الكلام ثم في وجوب الطلب وما هنا في وجوب الصلاة وان اتم بتأخير الطلب (قوله تلك الصلاة) أي كاملة حتى لو علم انه لو طلب لا يبقى ما يسعها كاملة امتنع الطلب ووجب الاحرام بها ٢ قول المحشي (قوله ما لم يتيقن العدم الخ) ليس في نسخ الشرح التي بأيدينا ولعل محله بعد قول الشارح وان صادفه انتهى

غير كاف في الستركنه بناء على ما مشى عليه كغيره من ان المذار في الاستقبال والاستدبار بالصدر لا بالفرج ولا يخفى ان المرجع واحد غالباً والاختلاف انما هو في مجرد التسمية فاذا جعل ظهره للقبلة وتغوط فالشارح كالشهاب ابن حجر يسميانه مستقبلاً واذا جعل صدره للقبلة وتغوط يسميانه مستدبراً والشهاب ابن قاسم كغيره يعكسون ذلك واذا جعل صدره او ظهره للقبلة وبالذلاول مستقبل اتفاقا والثاني مستدبر كذلك نعم يقع الاختلاف المعنوي فيما لو جعل صدره

وقياس ما ياتي من انه اذا اُضِلَّ رحله في رحال من الفضاء انه يقضي هنا ويحتمل انه لا يقضي وهو الاقرب لانه حين الطالب صدره عليه انه تيمم وائس معه ماء كالألف الماء عبثاً بعد دخول الوقت (قوله فيجمع بينهما) أي وجوباً (قوله أو على اطلاق النداء سكنت الخ) أي وعلى ذلك فيكفي من معه ماء يجوده من معه ماء يبيعه أو من معه ماء ولو بثمنه (قوله ولو بعث النازلون) أي ومعلوم انه لا بد من البعث من كل واحد منهم وان كان تابعا لغيره كالزوجة والعبد ويؤيده قوله قبل ولا يكفي بلا اذن (قوله ونظر حواليه) قال الشيخ عميرة يقال حواليه وحوله وحواله انتهى سم على منهج وفي الصحاح يقال فعده حوله وحواله وحوليه وحواليه ولا تقل ١٩٤ حواليه بكسر اللام (قوله وهو واجب) أي تخصيص مواضع الخضرة الخ (قوله

والمراد نظر المعتدل) هذا الوصف خرج مخرج القيد أي تردد قدر نظره ان كان معتدلاً وبهذا يجب عما نظره سم على حج من ان هذا الوصف انما يتأق لو كان المراد جنس النظر اما بعد تقييده بكونه نظر مرید التيمم فنظره لا يكون تارة قويا وتارة ضعيفاً بل على حالة واحدة وأجاب عنه بما عمل ما ذكرناه أقرب منه (قوله الذي لو استغاث) ينبغي ان يعتبر ابتداء هذا الخدم آخر الرفقة الذين يلزمه سؤالهم وهم المنسوبون اليه

يقول من معه ماء من يجوده من يبيعه فيجمع بينهما لانه قديمه ولا يبيعه ولا اقتصر على من يجوده سكنت من لا يبدله مجاناً أو على اطلاق النداء سكنت من يظن انما به ولا يسمح الا يبيعه ولو بعث النازلون ثقة يطلبه لهم كفي (ونظر حواليه) من جهاته الأربع (ان كان بمستوى) من الارض ويخص مواضع الخضرة والطير بزيادة احتياط وهو واجب ان غلب على الظن توقف غلبة ظن الفقد عليه (فان احتاج الى تردد) بأن كان ثم شجرة أو جبل أو وهدية أو نحوها (تردد قدر نظره) أي قدر ما ينظر اليه في المستوى والمراد نظر المعتدل وضبطه الامام بعد الغوث وهو الموضع الذي لو استغاث برفقة لا غاؤه مع ما هم عليه من تساعدهم بأحوالهم وتفاوضهم في أقوالهم وقول الشارح قبل وما هنا كالمحرر أزيد من ذلك بكثير واضح وانما عبر عنه بقيل لعدم كونه في كلام الشيخين وانما هو في كلام الشراح وعبر عنه في الشرح الصغير بغاؤه سم أي غاية رمية ويختلف ذلك باستواء الارض واحتسب لا نهضه وداوهم ووطاؤهم ان كان بمستوى من الارض نظر حواليه ولا يلزمه مشي أصلاً وان كان بقربه جعل صدره ونظر حواليه ان آمن قال الشافعي رحمه الله في الموطأ وليس عليه ان يدور لطلب الماء لان ذلك أضر عليه من اتيانه الماء في المواضع البعيدة من طريقه وليس ذلك عليه عند أحد اه قال الزركشي فقد أشار الى نقل الاجماع على عدم وجوب التردد اه يمكن حمله على تردد غير متعين بان كان لوصفه أحاط بحد الغوث من الجهات الأربع اذ لا فائدة مع ذلك لو وجب التردد وحمل الاول على ما اذا كان نحو المصعود لا يفيد النظر فتعين التردد ولا بد أن يأمن على نفسه وماله وعضوه واحتصاصه المحترم وانقطاعاً عن رفقة وان لم يستوحش

بجلاف

لا من آخر القافلة مطلقاً والا فقد تنسج القافلة جدا بحيث تأخذ قدر فرسخ أو أكثر فلو اعتبر

الخدم من آخرها لزم مشقة شديدة وربما يزيد على حد القرب فليتأمل سم على منهج لكن بشكل بما مر عن الزركشي من وجوب الطلب قبل الوقت ذاعظمت القافلة لكن قديماً ما ذكره الزركشي يخالفه تقييد حج الرفقة بالمنسوبيين لمنزله عادة لا كل القافلة ان تفاحش كبرها انتهى الا ان يقال مراد الزركشي بالعظم كثرتهم مع نسبتهم الى منزله عادة (قوله أي غاية رمية) قال في المصباح الغلوة الغاية وهي رمية سهم أبعد ما يقدر ويقال هي قدر ثلثمائة ذراع الى أربعة مائة والجمع غلوات مثل شهوة وشهوات (قوله وليس ذلك عليه) أي واجبا عليه (قوله يمكن حمله) جواب لقوله وقولهم ان كان بمستوى الخ (قوله غير متعين) أي في أداء المقصود من الاحاطة بجوانب ما ينتهي نظره اليه (قوله وحمل الاول) هو قول المصنف تردد قدر نظره لكن برد عليه ما ذكره الامام الشافعي من أن ذلك أضر عليه من اتيانه الماء في المواضع البعيدة (قوله لا يفيد النظر) أي الى الجهات التي يحتمل وجود الماء فيها فهو بالنصب على المفعولية (قوله المحترم) لعل تقييد الاختصاص بالمحترم لبيان الواقع فان غير المحترم كالكتاب العسقور لا تثبت عليه بد فلا يكون اختصاصاً أمراً فلا يفيد في الاستدلال

أظهره للقبلة وألفت ذكره يميناً وتسميها بالوبال فهو غير مستقبل ولا مستدير عند الشيخ كالشهاب ابن حجر بخلافه عند الشهاب ابن قاسم وغيره فتأمل (قوله ولو مع عدمه) مراده عدم الاستقبال أو الاستدبار بالصدر كما هو كذلك في التحفة ولعل لفظ بالصدر سقط من النسخ (قوله في غير معد) قيد للحركة في الصعرة فهو صريح في أنه إذا اتخذ له محلاً في الصعرة بغير ساتر وأعد له قضاء الحاجة لا يحرم قضاء الحاجة فيه بل جهة القبلة وسيأتي التصريح به أيضاً ومنه ما يقع للسافر من إذا تزلوا

محض أو مرتداً ونحوهما وبارة حج حيث أمن بضعا ومحترمان نفسا وعضوا وما لا وان قل واختصاصا اهـ وبارة شرح الروض بعدم مثل ما ذكره الشارح محترمان (قوله بخلاف الجمعة) أي فان الانقطاع عن الرفقة لا يجوز السفر معهم بعد الفجر حيث أدى إلى تفويتها بل لا بد من ضرورة تدعو إليه (قوله وفوت وقت) عطف على قوله ان يأمن (قوله الامايد معها) أي كاملة (قوله ان لم يحدث سبب) قيد لقول المصنف تيمم لا لقوله جائز فانه يصير المعنى عليه انه يجوز التأخير ان لم يحدث سبب فان حدث وجب تهيئ التيمم وهو غير مراد قطعا (قوله ونحو ذلك) كالسدر والطواف المفروض اما النافلة فلا يجب التحديد لها بل يصح منها ما شاء ما لم يحدث ويدل له قول حج من نحو حدث أو ارادة ١٩٥ فرض آخر (قوله قال محمد بن يحيى) قال

الاسنوي في الطبقات
أوسع بسكون العين محمد
بن يحيى النيسابوري تفقه
على الغزالي وصاراً كبير
تلامذته وشرح الوسيط
وسماه المحيط وعلق في
الخلاف تدايعة مشهورة
ثم قال توفي في رمضان سنة
ثمان وأربعين وخمسائة
وكان مولده كما قال ابن
خلكان سنة ست ومبشرين
وأربع مائة (قوله من نصف
فرسخ) وقدره بسير الانقال
المعتدلة إحدى عشرة
درجة وربع درجة وذلك
لان مسافة القصر يوم وليلة
وقدرها ثلثمائة وستون
درجة ومسافة القصر ستة
عشر فرساً فاذا قسمت

بخلاف الجمعة لتكرره كل يوم بخلافها وفوت وقت تلك الصلاة بان لم يبق من ذلك الا ما يسعه
ويفارق واحد الماء بحيث لو توضع خرج الوقت ولو جمعة فانه يجب عليه الوضوء ولا يتيمم بانه
ليس بفارق للماء (فان لم يجد) بعد البحث المذكور ماء (تيمم) لان الفقد حاصل وتأخير التيمم عن
الطلب في الوقت جائز ان لم يحدث سبب يحتمل معه وجود الماء (فلو) طلب كما مر وتيمم (مكث)
بضم الكاف وفصحها (موضعه) ولم يتيقن عدمه بالطلب الاول ولم يوجد ما يحال عليه وجوده
(فالاصح وجوب الطلب) ثانياً (لما يطرأ) أي سواء كان طرأ بانه للحدث أم للجمع بين الصلاتين
أم قضاء صلوات متوالية أم غير متوالية ونحو ذلك لاحتمال اطلاعه على ترخيفت عليه أو
وجود من يده على الماء لكن الطلب الثاني أف من الاول والثاني لا يجب لانه لو كان هناك
ماء لظفر به بالطلب الاول وقوله مكث موضعه من زيادته على المحرر من غير تمييز (فلو علم)
المسافر بمحل (ماء يوصله المسافر لحاجته) كاحتطاب واحتشاش (وجب قصده) أي طلبه منه
لانه اذا كان يسعى الى هذا الحد لاشغاله الذي يسهى اليه في حال توهم الماء كما مر قال محمد بن يحيى
القرب وهو أزيد من حد الغوث الذي يسهى اليه في حال توهم الماء كما مر قال محمد بن يحيى
ولعله يقرب من نصف فرسخ هذا (ان لم يخف ضرر نفس) أو عضو أو بضع (أو مال) لا يجب
عليه بذله في تحصيل الماء ثمناً أو أجرة ولا بد أن يأمن انقطاعه عن رفقته وان لم يتضرر بخلافه
عنهم كما مر وخروج الوقت أيضاً (فان) خاف مذكراً أو (كان) الماء بمحل (فوق ذلك) المحل
المتقدم ذكره وهذا يسمى حد البعد (تيمم) ولا يكاف طلبه لمسافيه من الحرج ولو انتهى الى
المنزل في آخر الوقت والماء في حد القرب ولو قصده خرج الوقت قال الرافعي وجب قصده
والمصنف لا قال الشارح وكل منهما نقل ما قاله عن مقتضى كلام الاحباب بحسب ما فهمه

عليها باعتبار الدرج كان ما يخص كل فرسخ اثنتين وعشرين درجة ونصف درجة ونصف الفرسخ ما ذكر (قوله أو بضع) له أو
لغيره اهـ حج ومثله يقال فيما قبله كما صرح به الشيخ عميرة حيث قال وتسكر النفس والمال لا فائدة عدم الاختصاص به اهـ
(قوله وخروج الوقت) عبارة سم على حج يحتمل الاكتفاء بأدراك ركعة اهـ ولا ينافي هذا ما مر لان ما هنا في العلم وما هناك في
التوهم وفرق ما بينهما فان صورة التوهم يحتمل فيها عدم وجدان الماء فطلب الماء على هذا الوجه يفوت الوقت المحقق بلا
فائدة فاشتراط فيه ادراك جميع الصلاة في الوقت وما هنا متحقق فيه وجود الماء فاكتمت بأدراك ركعة مع الوضوء لوقوعها
أداء (قول المصنف فوق ذلك) ظاهره ولو كان فوق ذلك يسير كقدم مثلاً وفيه نظر فراجع بل الظاهر ان مثل هذا لا يعد
فوق حد الترتب فان المسافر اذا لم يمثل ذلك لا يمتنع من الذهاب اليه وانما يمتنع اذا بعدت المسافة عرفاً وفي بعض الهوامش أنه
ان علم بالماء في ذلك الموضع وهو في منزله لا يجب عليه طلبه وان اتفق أنه طلب الماء فوصل الى غاية حد القرب ثم علم بوقوعه
بذلك القدر ووجب طلبه اهـ وهو بعيد من كلامهم لما مر أن ذلك القدر لا يعد زيادة على

بعض المنازل (قوله اذا اتيت الغائط) هو مستعمل هنا في حقيقته الذي هو المحل المظن من الارض وانما سمي المصارح به من مجاز المجاورة (قوله على الصغراء) أي في غير المحل المدمتها كما هو (قوله فالمعتبر فيه أن يسترجع ما توجه به) أي من بدنه كما هو ظاهر وعليه لو جعل جنبه جهة القبلة ولوى ذكره اليها حال البول يجب عليه أن يسترجع جنبه عرضا (قوله ولا خلاف الاولى) أي لكنه خلاف الافضل حيث سهل التنزه عنه كما قاله العلامة ابن حجر وبه تعلم ان خلاف الاولى غير خلاف

(قوله لا يسقط فعل الصلاة فيه بالتيمم) أي بأن كان يحمل يغلب منه وجود الماء وقوله على خلافه أي بأن كان يحمل يغلب فيه الفقد أو يستوى الامر ان (قوله بما قرئناه) أي في قوله ويمكن أن يحمل الخ (قوله وخاف غرقا الخ) قال في شرح العباب بعدما ذكر ما نصه ونحوه كأنه قام حوت وسقوط متمول معه أو سرقته اه وقضيته أنه لا قضاء في مسئلة تبادل قضيته عدم القضاء في مقسم تيمم للغرف على نفس أو مال فليست سم على حج ومثله ذلك ما لو حال بينه وبين الماء سبع أو عدو فيتيمم ولا إعادة عليه كما سياتي له بعد قول المصنف ١٩٦ قضى في الاظهر وحينئذ يصح ان يلغز بذلك ويقال ان الرجل سليم الاعضاء

غير فاقد للماء تيمم وصلى ولا قضاء عليه وصورته لو كان في سفينة الخ وقد نظم ذلك بعض اخواننا فقال وما رجل للماء ليس بفاقد سليم لعضو من مبيع تيمم تيمم لا يقضى صلاة وهذه لعمري خفاء في حجاب مكنم (قوله ولا يعيد) أي وان قصر السفر قال سم على منهج ومحل عدم الاعادة اذا كان الموضع الذي صلى فيه بذلك التيمم مما لا يغلب فيه وجود الماء بقطع النظر عما فيه السفينة امالو غلب وجود الماء فيه بقطع النظر عما ذكر وجب القضاء اه بالمعنى وقوله بقطع النظر الخ يمكن الاحتراز به عما لو كان الغالب في ذلك المكان

ويمكن أن يحمل الاول على ما اذا كان في محل لا يسقط فعل الصلاة فيه بالتيمم والثاني على خلافه بدليل قول الرخصة أما المقيم فلا تيمم وعليه ان يسمى ولو خرج الوقت والتعبير بالمقيم جرى على الغالب والمعول عليه المحل كما يؤخذ مما قرئناه ولو كان في سفينة وخاف غرقا لو أخذ من البحر تيمم ولا يعيد وخرج بالمال الاختصاصات والمال الذي يجب بذله في تحصيل الماء ثمن أو أجر فلا أثر للخوف عليه هنا وان اعتبرناه ثم في حالة النوبهم كما هو ولان دانقا من المال خير منها وان كثرت وما زعمه بعضهم من ان هذا لا يأتي في السكاب الا ان حل قله والا فلا طلب لانه يلزمه سقيه والتيمم فكيف يؤمر بتحصيل ما ليس بحاصل وقضيه غير صحيح لان الخشية على الاختصاص هنا انما هي خشية أخذ الغير لو قصد الماء وتركه لاحشية ذهاب روحه بالعطش وبذلك يجمع بين كلاي المجموع (ولو تيقنه) أي وجود الماء (آخر الوقت) مع كون التيمم جائزا له في اثباته وفي الوقت ما يسعهما كلها وطهرها فيه (فانتظاره أفضل) من تجهيل التيمم لان التقديم مستحب والوضوء من حيث الجسلة فرض فتواه أكثر ولهذا يجوز التأخير مع القدرة على التقديم بخلاف التيمم عند القدرة على الوضوء والمراد باليقين هنا الوفاق بحصول الماء بحيث لا يتخلف عادة لا ما ينتفي معه احتمال عدم الحصول عقلا ولا فرق في ذلك بين تيقن وجوده في منزله أو غيره خلافا لما وردى كما أطلق ذلك أصحابنا لان العبرة في الطلب بالحالة الراهنة وهو فيها فاقد للماء حسا وشرعا وقد تعرض عوارض يكون التيمم فيها أول الوقت أفضل كأن كان يصلي أول الوقت بستره ولو آخر لم يصل بها أو كان قادرا على القيام أول الوقت ويحجز عنه لو آخر ولو شك في وجوده آخر الوقت (أو ظنه) بأن كان وجوده مترجحا عنده آخره (فتجهيل التيمم أفضل في الاظهر) لان فضيلة أول الوقت محققة بخلاف فضيلة الوضوء والثاني التأخير أفضل ومحل الخلاف اذا أراد الاقتصار على صلاة واحدة فان صلاها بالتيمم أول الوقت ثم أعادها آخره مع السكال فهو الغاية في احراز الفضيلة

وجود الماء في جميع السنة واتفق احتياجه الى التزول في السفينة في وقت منع فيه من الطهارة بالماء ويجب لما سبق فيجب عليه القضاء بخلاف ما لو كان المحل يغلب فيه الفقد في غالب السنة لكن اتفق وجوده من سبيل مثلا في بعض أيام السنة فانه في هذه الحالة اذا نذر عليه استعمال الماء لا قضاء عليه (قوله فلا أثر للخوف عليه هنا الخ) أي اذا كان يحصل الماء بلا مال وقوله وان اعتبرناه أي الخوف (قوله لو قصد) أي الماء (قوله خلافا لما وردى) ويمكن حمل كلامه على ما اذا كان يحمل يغلب فيه وجود الماء فانه يجب عليه التأخير حيثئذ كما صرح به شيخنا الزبائدي وفيه ما جع به بين كلاي الراعي والنووي المار (قوله أول الوقت أفضل) أي من الوضوء مع التأخير (قوله ولو شك في وجوده) هذه الصورة تعلم من قول المصنف أو ظنه بالطريق الاولى (قوله عنده آخره) المراد بالاخر ما قبل الاول فلا فرق بين آخر الوقت ووسطه ولا بين خش التأخير ووجود الماء وعدمه على المعتمد (قوله مع السكال) أي مع الوضوء ولو منفردا

الأفضل وذلك لأن خلاف الأولى باء مطلق الأصوليين صار اسماً لله تعالى لكنه ينبغي غير خاص فهو المبرغشة بالمكر وه كراهة خفيفة وأما خلاف الأفضل فعناء أنه لا ينبغي فيه بل فيه فضل إلا أن خلافه أفضل منه وإن توقف في ذلك شيخنا في الحاشية في محلات (قوله كذلك) أي لا يخلو غالباً عن مصحح الخ فقوله من عدم خلوه غالباً عن ذكر بيان له فتعين فيه من خلافاً لما قاله شيخنا (قول المصنف ويستتر) أي يستر عورته وهو غير تقييب شخصه المار في كلام الشارح (قوله عن أعين

(قوله في الأولى) هي قوله ولو تيقنه آخر الوقت الخ (قوله والمعمد الأولى) هو قوله ويجري هذا التفصيل فيما لو صلى الخ (قوله وأدراك الركعة الخ) ظاهره وإن أدركها على وجه لا تحصل معه الفضيلة كان أدركها في صف بينه وبين الصف الذي أمامه أكثر من ثلاثة أذرع أو في صف أحده مع نقصان ما بين أيديهم من الصفوف وهو محتمل ويحتمل ولعله أقرب تقييد ذلك بما إذا كان الاقتداء على وجه تحصل معه فضيلة الجماعة (قوله وهو أولى) أي الصف الأول (قوله وقراءتها) أي مع أدراك ركوعها (قوله فإذا خاف فوت الجماعة) فضيسته أنه لو لم يخف فوتها بذلك بل خاف فوت بعض منها كالأول لو نلت أدركه في التشهد مثلاً كان تثليث الوضوء أولى وفيه نظر لأن الجماعة فرض فتأويلها يزيد على ثواب السنن فينبغي المحافظة عليها وإن فاتت سنن الوضوء وبقي ماله كان لو نلت فاتته الجماعة مع إمام ١٩٧ عدل وأدركها مع غيره وينبغي أن ترك

التثايت فيه أفضل أيضاً (قوله ولا يلزم البدوي الانتقال) أي ولو لم تكن فيه مشقة عليه لم يفرق ما ألفه في الجملة (قوله بل يصلي متيماً) ظاهره وإن كان في محل لا تسقط الصلاة فيه بالتيمم وعليه فلو دخل الحمام وتغذرسه في غيره وعلم أن النوبة لا تنتهي إليه إلا بعد خروج الوقت تيمم وصلى في الوقت ثم أعاد لكن في سم على منهج مانصه فرع لو خاف برد الماء وعجز عن تسخينه في الحال لكنه يعلم وجود

ويجيب عن استشكل ابن الرفعة له بأن الفرض الأولى ولم تشملها فضيلة الوضوء بأن الثانية لما كانت عين الأولى كانت جارية لنقصها لا يقال الصلاة بالتيمم لا يستحب إعادتها بالوضوء لا نأقول محله فيمن لا يرجو الماء بعد بقرينة سياق كلامهم ومحل ما ذكر في الأولى إذا كان يصلها في الحالين منفرداً أو في جماعة أما لو كان إذا قدمها وصلها بالتيمم في جماعة وإذا أخرها للوضوء انفرد فالذي يظهر أخذاً من كلام الأذرع أن التقديم أفضل أما إذا ترجع عنده فقده أو تيقنه آخر الوقت فالتجمل أفضل جزماً ويجري هذا التفصيل فيما لو صلى أول الوقت منفرداً وآخره في جماعة قال المصنف ينبغي أن يقال إن غش التأخير والتقديم أفضل وإن خف فالتأخير أفضل اه والمعمد الأول وأدراك الركعة الأخيرة أولى من أدراك الصف الأول وهو أولى من أدراك غير الركعة الأخيرة ومحل ذلك في غير الجمعة ما فيها عند خوف فوت ركوع الثانية وهو ممن تلزمه الجمعة فالوجه وجوب الوقوف عليه متأخراً أو منفرداً لا أدراكها وإن خاف فوت قيام الثانية وقراءتها فالأولى له أن لا يتقدم ويقف في الصف المتأخر لتصح جمعة أجمعاً وأدراك الجماعة أولى من تثليث الوضوء وسائر آدابه فإذا خاف فوت الجماعة بسلام الإمام لو أدى الوضوء بآدابه قادراً كلها أولى من أكاله ولو ضاق وقتها أو الماء عن سنن الوضوء وجب عليه أن يقتصر على فرائضه ولا يلزم البدوي الانتقال ليتطهر بالماء عن التيمم ولو أزدحم مسافرون على بئر أو ثوب أو مقام لا يمكن أن يليه إلا واحد واحد فن علم تأخر نوبته عن الوقت لم ينتظرها بل يصلي متيمماً وعارياً وقاعداً من غير إعادة وإن توقعها

حطب في مكان إذا ذهب إليه لا يرجع إلا وقد خرج الوقت أو لم يخرج لكن لا يفرغ من تسخينه إلا وقد خرج الوقت فيظهر وأقر عليه م أنه يجب عليه قصد الحطب في الأولى أو التسخين في الثانية وإن خرج الوقت ولا يجوز له التيمم أخذاً من قولهم إن المقيم يجب عليه قصد الماء الذي في حد القرب بل وفي حد البعد وإن خرج الوقت بان الاتيان بالحطب والتسخين لا ينقص عن الذهاب للماء في حد القرب لكن لا يبعد أنه ههنا لافرق بين المقسم والمسافر لوجوب القضاء فليتأمل اه وقياسه أن في مسئلة الحمام ينتظر النوبة وإن خرج الوقت ولا يتيمم لوجوب القضاء عليه هذا ولو أمكنه الدخول مع غيره في حوض الحمام فقياس ما مر من وجوب الاستنجاء بحضرة الناس إذا ضاق الوقت أنه يجب هنا كذلك ويجب على من اجتمع معه غض البصر ثم رأيت في سم على ج في آخر باب التيمم عند قول المصنف ومن تيمم لبرد الخ مانصه ولو تناوب جمع الاغتسال من مغتسل الحمام للمخوف من البرد فان علم أن نوبته تأتي في الوقت وجب انتظارها وامتنع التيمم سواء كان تأخره عن غيره فهو تقديم صاحب الحمام السابق على غيره أو يتعدى غيره عليه ومنعه من التقديم وإن علم أنه لا تأتي إلا خارج الوقت صلى بالتيمم في الوقت ثم يجب القضاء إن كان ثم ماء آخر غير ما تناوبوا فيه لكن امتنع استعماله لغيره برداً لا فلا مراه

الناس) أي الذين لا يحرم تطهرهم اليه كزوجاته وأمانته بقرينة ما يأتي أو عن أعين الناس بفرض وجودهم (قوله من يرى عورته) أي بالفعل عن يحرم نظره إليها (قول المصنف ولا يقول في ماء راكد) أي فإن فعل كره (قوله أو مباح) أي غير مسبب ولا موقوف وصورة الموقوف كما هو ظاهر أن يقف انسان ضحية مثلاً بدلاً من غلته نحو صهر يبيع أو فسقية أو أن يقف بثراً فيدخل فيه ماؤه الموجود والمتجدد تبعاً ١٩٨ وآلا فالماء لا يقبل الوقف فصداً (قوله ولم يكن هناك غيره) أي الماء القليل سواء

كان راكداً أو جارياً كما هو ظاهر وظاهر أن مثله الكثير إذا تغير (قوله ويكره البول ونحوه) عبارة غيره التبرز (قوله بقرب

(قوله ونكر الماء) أي في قوله تعالى فلم تجدوا ماء (قوله ولا نالوا أو جنباً الخ) قد يقال قياس ما هنا أنه إذا وجد بعض الرقبة يصوم أياماً تعدل المحذور عنه من الرقبة وعليه فلا جمع بين الرقبة وبدلها لكن منع من ذلك أن المجزئ في الكفارة الشهران بكاملهما ومادونهما لا يعتد به (قوله ويجب أيضاً الخ) أي قطعا وقيل فيه القولان اه محلي (قوله أما غير الصالح) محترز قوله يصلح للغسل (قوله لا بدله أي الغيب) وقوله لا زالتا صلة تعين وفي بعض النسخ تعين للغيب لأنه لا بد له لا زالتا وهو واضح (قوله إذا لم يمكن نزع) أي كان خاف الهلاك لو نزع فان أمكن بأن لم يش من نزع محذور نيم نوضاً ونزع الثوب وصل

في الوقت (زمنه الانتظار) ولو وجد ماء) يصلح للغسل و (لا يكفيه فلا يظهر وجوب استعماله) محدثاً كان أو جنباً ويراعى الترتيب أن كان حديثه أصغر والا فلا لقوله تعالى فلم تجدوا ماء فقيموا فشرط التيمم بعدم الماء ونكر الماء في سياق النفي فافتضى أن لا يجبد ما يسمى ماء ونحوه إذا أمر تكبهاً فأتوا منه ما استطعتم ولأنه قدره على غسل بعض أعضائه فلم يستطع الوجوب بجزئه عن الباقي والثاني لا يجب بل يتيمم كالوجود بعض الرقبة في الكفارة فانه لا يجب اعتناقه بل يعدل إلى الصوم و فرق الأول بعدم تسمية بعضه رقبته وبعض الماء ولا نالوا أو جنباً بعض الرقبة مع الشهرين لجمعنا بين البديل والمبدل بخلاف التيمم فانه يقع عن البعض الذي لم يغسل لأن الغسل ويجب أيضاً استعمال تراب ناقص (ويكون) استعماله (قبل التيمم) عن الباقي لئلا يكون متيمماً ومعه ماء أما غير الصالح للغسل كثلج أو برد لا يذوب فلا يجب مسح الرأس به إذا لم يمكن هنا تقديم مسح الرأس في عبارة المصنف مهموزة منونة لا موصولة لئلا يرد عليه ذلك ولو وجد محدث نجس بدنه بما لا يعفى عنه ماء لا يكفي إلا أحدها تعين للنجس لأنه لا بد له لا زالتا بخلاف الوضوء والغسل وظاهر أن نجس الثوب إذا لم يمكنه نزع كنجس البدن فيماد كز و ظاهر إطلاقهم أنه لا فرق فيه بين المقيم والمسافر وهو ظاهر كلام الروضة وبه أفق البغوى وهو الوجه وإن قال القاضي أبو الطيب أن محل تعينه لها في المسافر المقيم فلا لوجوب الإعادة عليه بكل حال وإن كانت النجاسة أولى وجرى عليه المصنف في مجموعته وتحقيقه وشرط صحة التيمم تقديم إزالة النجاسة قبله فلو تيمم قبل إزالتها لم يصح تيممه كإرجحه المصنف في روضته وتحقيقه في باب الاستنجاء وهو المعتمد لأن التيمم مباح ولا إباحة مع المانع فاشبه ما لو تيمم قبل الوقت وإن ربح في هذا الباب الجواز (ويجب) في الوقت (شراؤه) أي الماء وإن لم يكفه وكذا التراب ولو جعل يلزمه فيه القضاء فيما يظهر (بشئ مثله) أن قدره عليه بنقد أو عرض لأنه قادر على استعمال الماء فان بيعه بنغن لم يكف شراءه للضرورة وإن قلت الزيادة وإن يبيع نسيتاً لزمه شراؤه إن كان موسراً وماله حاضر أو غائب والاجل تمتد إلى وصوله له ولو زيد في ثمنه بسبب التأجيل زيادة لا ثقة بالاجل لم يخرج بها عن كونه ثمن مثله والمراد به القدر اللائق به في ذلك الزمان والمكان ولا تعتبر حالة الاضطرار فقد تصل الشربة دنائير ويهمل في الرخص إيجاب مثل ذلك نعم يسمن له شراؤه إذا زاد على ثمن مثله وهو قادر على ذلك ويجب عليه تحصيل آلات الاستقاء كدلو ورشاء عند حاجته إليها إذا وجدها تباع بثمن مثلاً أو تؤجر بأجرة مثلاً (الآن يحتاج اليه) أي الثمن (لدين) ولو مؤجلاً نعم بشرط أن يكون حوله قبل وصوله إلى وطنه أو بعده ولا مال له فيه والاوجب شراؤه فيما يظهر أخذاً من مسألة النسيتة السابقة ولا فرق بين أن يكون الدين لله تعالى أو لآدمي ولا بين أن يتعلق بدينه أو بدين من ماله كدين أعارها فرفهها المستعير بأذنه (مستغرق) هو

حارياً ولا إعادة عليه لأن فقد السترة مما يكثر (قوله كنجس البدن) أي فيغسله ويتيمم (قوله وإن ربحاً) مستغنى الخ) مثني عليه ج (قوله أو غائب الخ) أي وانما وجب ذلك مع احتمال تلف المال قبل وصوله لأن الأصل السلامة (قوله ورشاء) أي حبل قال في المختار والرشاء كل جمعه أرشية وفي المصباح الرشاء الحبل والجمع أرشية مثل كساء أو أكسية (قوله أحداً من مسألة الخ) إن قديقه لدى هذه أنه ليس محتاجاً إليه لدينه لو حوذه بقي به الدين (قوله لله) كالم كاه

الشهاب ابن حجر و بول نيب أو بكر و صل لدخل الذ كر بقية الى ان قال و يوجه ما ذكر في البول الواصل لدخل الذ كر بأنه يلزم من انتقاله لدخله انتشاره عن محله الى ما لا يجزئ فيه الحجر ليس السبب بعدم وصول الحجر لدخله خلافا لمن وهم فيه لان نحو انحرقة يصل اليه (قوله و كلامه يقتضي الاكتفاء الخ) فيه منع ظاهر بل كلامه يقتضي خلافه لانه مفروض في الحجر الكافي في الاستنجاء وعل العبارة كلامهم مفرقا للنسخ كما هو الواقع كثيرا في نسخ هذا الشرح (قوله و الا لما جاز

(قوله عن هبته) أي أو وصوله بعدم مفارقة مالكة الى حد البعد عميرة (قوله اتماء الماء الخ) أي طلب ذلك من مالكة (قوله وعدم أمن مطالبته الخ) يؤخذ من التعليل انه لو نذر أن لا يطالبه قبل وصوله و جب عليه قبوله و قد يقال بعدمه لان النذر لا يصير مؤحلا و يمكنه الطلب بوكيله ٢٠٠ أو الحوالة عليه فلونذر أن لا يطالبه بنفسه ولا بوكيله ولا يحيل عليه ولا يتسبب

في أخذه منه بحيلة احتمل الوجوب (قوله مطلقا) أي لغرض أولا (قوله في الشق الأخير) هو قوله وكذا لغرض الخ (قوله ويقاس به) أي في الانتم (قوله ولا يلزم من منه ماء الخ) ومثل ذلك ما لو كان معه تراب لا يلزمه بذله لطهارة غيره أذ لا يلزمه ان يصح عبادة غيره وحينئذ فهو قاقلة لظهورين فيصلي ويعبد كما أفتى به المؤلف (قوله و غلب على ظنه فقده) قال الاسنوي افهم أنه لو تحقق بقاءه لا يتيمم ويستمر وجوب الطلب ونازعه عاب بأنه لو علم ان النوبة لا تنتهي اليه في البئر الا بعد خروج الوقت تيمم اه و قد يدفع توقفه بما مر من تصوير مسئلة البئر بالمسافر اعدم وجوب القضاء (قوله لو ورت ماء) أي أو غنه أو آلة الاستقاء (قوله في

فان لم يقبل ذلك و تيمم بعد فقده أو امتناع مالكة عن هبته اتم ولا إعادة و الا فعليه الاعادة والثاني لا يجب قبول الماء للثمة كالثمن ولا قبول العارية اذا زادت قيمة المستعار على ثمن الماء لانه قد يتلف فيضم زيادة على ثمن الماء وعلى الاول يلزمه اتماء الماء و اقتراضه واستعارة آلة الاستقاء ان تعين طريقا ولم يحتج له المالك و قد ضاق الوقت أي وقد جاوز بذله فيما يظهر ولو أقرض ثمن الماء لم يلزمه القبول ولو من فرعه أو أصله أو كان موسرا بمال غائب لمافيه من الحرج ان لم يكن له مال وعدم أمن مطالبته قبل وصوله الى ماله ان كان له مال اذ لا يدخله أجل بخلاف الشراء والاستجار كما مر ولو أتلف الماء قبل الوقت فلا قضاء عليه مطلقا وان أتلفه بعده لغرض كتبريد وتنظيف ثوب فلا قضاء أيضا وكذا الغير غرض في الاظهر لانه فاقده للماء حال التيمم لكنه اتم في الشق الأخير ويقاس به ما لو أحدث في الوقت عبثا ولا ماء ثم ولا يلزم من معه ماء بذله لمحتاج طهارة به (ولو رهب غنه فلا) لمافيه من المنفعة ولو من فرع أو أصل وكذا الحكم في هبة آلات الاستقاء (ولو نسيه) أي الماء (في رحله أو اضله فيه فلم يجده بعد الطلب) وان أمن فيه وغلب على ظنه فقده (فتيمم ضحي في الاظهر) لقدرته على الماء ولنسبته في اتماء ذلك حتى نسيه أو اضله الى تقصير ولان الوضوء شرط للصلاة فلا يسقط بالنسيان كستر المورة قال في المجموع وأما خبر ابن ماجه رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه فقد خص منه غرامات المتلفات وصلاة المحدث ناسيا أو غير ذلك فيخص منه نسيان الماء في رحله قياسا ومثل ذلك اضلال عن الماء كما ذكره القنوي وغيره ونسيان آلة الاستقاء واضلالها كما صرح بهما الا ذرعي بخنا ويؤخذ من التعليل بالتقصير انه لو ورت ماء ولم يعلم به أنه لا يجب عليه الاعادة وهو ظاهر ومقابل الاظهر لا قضاء عليه في الحالين لان النسيان في الاولى عذر حال بينه وبين الماء فاشبهه بالحوال بينهم ما سبع ولانه لم يفرض في الثانية في الطلب (ولو أضل رحله في رحال) اظلمة ونحوها وأمعن في الطلب أو ضل عن الرفقة أو أدرج ماء أو غنه أو آلة الاستقاء في رحله بعد طلبه ولم يعلم به ولا يبرئ خفية وتيمم وصلى (فلا) قضاء وان وجد ذلك لعدم تقصيره بخلافه في النسيان لتقدم علمه بذلك وفي الاضلال في رحله اذ تخيم الرفقة أوسع من تخيمه فكان أبعد عن النقصه يروى يؤخذ منه كما قاله الشيخ أنه لو اتسع تخيمه كما في تخيم بعض الامراء كان كعظيم الرفقة أما لو كانت ظاهرة فانه يجب القضاء أو لم يطلبه

الحالين) وهما النسيان والاضلال (قوله كان كعظيم الرفقة) وبقي عكسه وهو ما لو اتسع تخيم بعض الفقراء وضاق من تخيم بعض الامراء هل يجب القضاء أولا فيه نظرا والذي ينبغي أن المدار على الاتساع وعدمه فتيمم بعض الامراء اذا ضاق بجيمه تسهل معرفة ما فيه وجب القضاء لتقصيره وعكسه بعكسه لكن علل ج ذلك بأن شأن تخيم الرفقة أو الغالب فيه انه أوسع من تخيمه فلم ينسب هنالك تقصير البتة اه وقضيته انه لا يعتبر ما يمرض من ضيق تخيم الرفقة ولا من اتساع تخيمه فقياس ذلك جر بانه في تخيم بعض الامراء وبعض الفقراء وان الحكم ليس دائرا مع الاتساع وعدمه بل هو دائر مع الشان (قوله أما لو كانت الخ) محترز قوله ولا يبرئ خفية

بالذهب والفضة) فيه انه انما جاز به ما حيث لم يهيا كذلك وهو يقتضي ان الحرير اذا هيا لذلك حرم والاطلاق يخالفه وان كان فيه وقفة اذا اتخذ له نحو منديل منه لاجل الاستنجاء به (قوله غير صحيح) وجه عدم صحته ان الاحتياج في مسئلة الضبة انما هو لاصل الضبة لا بخصوص كونها من فضة فهو نظير ما نحن فيه بل الحاجة هنا اشد اذا الاستنجاء في حد ذاته واجب بخلاف اصلاح الاناء فان فرض فقد غير الفضة فلا فرق أيضا كما اعترف هو به (قوله لم يطبع ولم يهيا) العطف هنا عطف غير مغاير

(قوله أولم يطبله من رحله) محترز قوله قبل بعد طلبه ولم يعلم به (قوله ووضع انهم اهاننا أنسب) وذلك لانهما كانا مناسبتين لهذا السبب وهو متقدم سيما وقد اشتمل ذكرهما فيه على فوائد تتعلق به كان ذكرهما فيه أنسب (قوله أو وهبه فيه) مفهومه انه لو باعه أو وهبه قبل الوقت صح وسيأتي في قوله ولو قدر على تحصيل الماء الخ ما يصرح به وفيه ما تقدم من اشكاله لوجوب الطلب قبل الوقت لو عظمت القافلة (قوله لم يصح بيعه) ظاهره انه يبطل في الجميع ٢٠١ وان كان زائدا على القدر المحتاج

اليه وله غير مراد بل الظاهر الصحة فيما زاد اذا كان مقداره معلوما أخذ مما قالوه في تفريق الصفقة لا يقال مقدار ما يستعمله في الوضوء غير معلوم لانه ليس محصورا في قدر معين من الماء لا يزيد ولا ينقص لاننا نقول بمنوع فانه قد يعلم مقدار ما يستعمله في الوضوء بواسطة استعماله لثله سابقا ويؤيده ما يأتي في قوله ولزم البائع فسخ البيع في القدر المحتاج اليه ووجه التأييد انه لو كان مقدار ما يستعمله مجهولا لما أتى الفسخ فيه دون ما زاد على حاجته (قوله بان رب الدين الخ) لم يرب الفرق بينه وبين الكفارة وبينه العراقي في شرح البهجة حيث قال ويمكن أن يفرق بينه وبين

من رحله لعله أن لا ماء فيه وأدرج فيه فكن ذلك أيضا التقصيره ولو تيم لاضلاله عن القافلة أو عن الماء أو لغصب مائه فلا إعادة قطعا وختم السبب الاول بهاتين مع أنهما بائنا آخر الباب المبحوث فيه عن القضاء أنسب كما يظهر بهادى الرأى تذيلا لهذا المبحث انما نسبت ماله واذا تم ما مسائل حسنة في الطلب وهي أنه يعيد مع وجود التقصير وأن النسيان ليس عذرا مقتضيا لسقوطه وان الاضلال يغفر تارة ولا يغفر أخرى فاندفع اعتراض الشراح عليه في ذكر هاتين هنا ووضع أنهما هنا أنسب ولو باع الماء في الوقت أو وهبه فيه بلا حاجة له ولا للمشتري أو المتهب لم يصح بيعه ولا هيبته لأجزع عنه شرعا لتعينه لاطهر ويفرق بينه وبين هبة هبة من زمته كفارة أو ديون فوهب ما يملكه بان رب الدين رضى بتعلق حقه بالذمة فلا يجزله في العين وان فعل ذلك حيلة من تعلق غرمائه بعين ماله ويلزمه استرداد ذلك فان لم يفعل مع تمكنه لم يصح نيمه لبقائه على ملكه فان عجز عن الاسترداد تيم وصلى وقضى تلك الصلاة التي وقع تفويت الماء في وقتها التقصيره فيها دون غيرها ولو تلف الماء في يد المشتري أو المتهب ثم تيم وصلى لم تجب عليه إعادة ويضمن المشتري الماء لا المتهب اذا فسد كل عقد كعصمة في الضمان وعدمه ولو قدر على تحصيل الماء الذي تصرف فيه قبل الوقت يبيع جائز وهبة أقرع لزم الاصل الرجوع فيه عند احتياجه له لطهارته ولزم البائع فسخ البيع في القدر المحتاج اليه فيم اذا كان له خيار كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى ولو مات مالك الماء وتم ظامئون شربوه ويم وضمن للوارث بقيمته لأمثله حيث كانوا بيرية له بم اقيمة ورجعوا الى محل لا قيمة للماء به أو كان لنقله مؤنة كما قاله ابن القري وان فزع فيه واراد الوارث تغريمهم مثله ادلورد والماء كان اسقاطا للضمان بالكافية فان فرض الغرم يجل الشرب أو محل آخر للماء فيه قيمة ولو دون قيمته يجل الاتلاف غرم مثله كبقية المثليات ولو أوصى بصرف ماء لاولى الناس به قدم حقا ظاهري محترم ولو غير آدمي حفظا لمهجته ثم ميت وان احتاجه الى اطهره للصلاة عليه اما ما أو تعينت صلواته عليه بان لم يوجد غيره كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى خلافا لبعض المتأخرين اذ غسل الميت متا كدله عدم امكان تداركه مع كونه خاتمة أمره بخلاف الصلاة عليه لا مكان تداركها على قبره فلو مات اثنان مرتبا ووجد الماء قبل موتهما قدم الاول لسبقه

٢٦ نهاية ل الكفارة بانها ليست على الفور بخلاف الصلاة فان وقتها محدود الاول والاخر (قوله) لنقصيره الخ) وبهذا فرق ما لو غصب ماؤه حيث لا يجب عليه القضاء كما مر مع ان المقبوض بالشراء الفاسد في حكم المنصوب (قوله يبيع جائز) أي بان شرط فيه الخيار لغیر المشتري وحده (قوله أو كان لنقله مؤنة) أي لها وقع والا فالنقل من حيث هو لا يكاد يتخلو عن مؤنة وعليه فلو غصب منه ماء بارض الجواز ثم وجده بصرف غرمه قيمة الماء لا مثله وان كان لا قيمة له (قوله وان فزع فيه) غاية لما قبله (قوله واراد الوارث) عطف على كانوا ولو ذكره عقبه وأبدل قوله تغريمهم مثله بقوله واراد الوارث تغريمهم بدله لكان أولى (قوله ولو دون قيمته) أي حيث لا مؤنة لنقله الى ذلك المحل (قوله لسبقه) أي وان كان مفضولا

لأن الطبع يجزئه كاف في الحرمة اذ محل الجواز في قطعة من أحد هاتين سنة كما هو كذلك في كلام الشيعين خلافا لما وقع في حاشية الشيخ وحيث قد يقول الشارح ولم ينها ذلك معناه انه أخذ قطعة من أحد هاتين غير طبع واتخذها للاستنجاء بها والا فالطبع كاف في الحرمة كما مر وقد مرنا في الآية عبارة التحفة في ذلك (قوله كالحديث والفقه) حال مقيدة له لم فكأنه قال العلم حال كونه كالحديث والفقه أي محترما فساوى قول غيره العلم المحترم وسيأتي محترزه (قوله وهو وان كان ما كولا حيث

(قوله ولا يشترط قبول الخ) أي بل يجب عليه القبول (قوله ثم المتنجس) أي الشخص المتنجس الخ بدنا أو ثوبا على ما اقتضاه قوله اذ لا بد من تطهره (قوله قدم أفصلها) قد بينته تقديم إزالة النجاسة على الحائض والنفساء سواء وجب عليهما القضاء أم لا وبه صرح حج في شرح الارشاد حيث قال ثم متنجس لان تطهره لا بد له وان كان حاضرا كما بينته في شرح الاصل اه لكن قال حج في شرح المنهاج فيما لو وجد ماء لا يكفيه ما حاصله انه اذا اجتمع عليه حدثان سن تقدم أعضاء وضوئه ليرتفع الحدثان عنهما اذ احدث وحضرت صلاة أخرى ومعه ماء لا يكفيه للوضوء ورفع جنابة بقية البدن غسل بقية البدن عن الجنابة وتيمم عن الحدث الا صغر ثم قال نعم ينبغي أخذ ما قاله في التنجس ان محل ما ذكر فيمن لا قضاء عليه فن يقضى بغيره اه وأراد بما قاله في التنجس ما ذكره في شرح الارشاد بقوله ولو وجد محدث به أو بثوبه الذي لا يمكن ترغمه كما هو ظاهر نجس لا يعني عنه ماء يكفي أحد هاتين تعين الخبث ان كان مسافرا لا حاضرا للوجوب الاعادة عليه على كل تقدير اه ثم قال فيه وانما قدم في الايضاء الآتي لانه أولى بالازالة ٢٠٢ لقبحه وجب قضاء أم لا اه لكن تعمد للشرح فيمن وجد ماء لا يكفيه ان المعتمد

تقديم إزالة النجاسة على الحدث سواء وجب القضاء أم لا وعليه فتقدم الجنابة على الحدث الا صغر وجب القضاء أم لا خلافا لما يحسنه حج (قوله مع تساويهما) الا ولى لتساويهما (قوله فان كفى الا صغر) أي الحدث الا صغر (قوله بالبناء

فان ما تامة أو جهل أسبقهما أو وجد الماء بمدها قدم أفضلهما بقلبة الظن بشر به للرجحة لا بحرية ود كورة ونحوهما فان استويا أقرع بينهما ولا يشترط قبول الوارث ذلك ثم المتنجس اذ لا بد من تطهره سواء ذوا النجاسة المخلطة وغيرها خلافا لبعض المتأخرين اذ مانع النجاسة شيء واحد بخلاف تقديم نحوها نص على جنب لان مانع الحيض زائد على مانع الجنابة ثم الحائض كما علم عامر والفساء لغلط حدثهما وعدم خلوها عن النجاسة غالباً ولو اجمعهما قدم أفضلهما ثم يقرع بينهما مع تساويهما ثم الجنب لان مانعه أغلظ من مانع الحدث الا صغر فان كفى الا صغر فقط قدم لارتفاع كامل حدثه (الثاني) من الاسباب (ان يحتاج) بالبناء للفعول (اليه) أي الماء (لعطش) حيوان (محترم) ولو غير آدمي (ولو) كانت حاجته له (ما لا) أي في المستقبل صيانة للروح ونحوها عن التلف لانه لا بد له بخلاف طهارة الحدث وسواء أظن وجوده في غده

للمفعول) أي ليشمل غير ما ذكره (قوله لعطش حيوان محترم الخ) قال في شرح العباب وحرج بالمحترم ام لا غيره فلا يكون عطشه مجوزا لبدل الماء له وهل يعتبر الاحترام في مال الماء أيضاً ولا فيكون أحق بماله وان كان مهذراً الزناه مع احصائه أو غيره للنظر فيه بحال ولعل الثاني اقرب لان مانع ذلك لان امره بقتل نفسه وهو لا يحل له فعلها ويؤثر في المعاصي بسفره بقدرته ذلك على التوبة وهي تجوز ترخصه وتوبه هذا لا تمنع اهداره نعم ان كان اهدا به يزول بالنوبة كتركه الصلاة بشرطه لم يبعد ان يكون كالعاصي بسفره فلا يكون أحق بماله الا ان تاب على ان الزكشى استشكل عدم حل بذل الماء لغير المحترم بأن عدم احترامه لا يجوز عدم سقيه وان قتل شرعاً لانما مورون باحسان القنلة بأن نسلنا أسهل طرق القتل وليس العطش والجوع من ذلك وقد يجاب بأن ذلك انما يجب ان لو منعناه الماء مع عدم الاحتياج اليه وأما مع الاحتياج اليه للطهر فلا محذور في منعه الى آخر ما أطال به في الجواب سم على حج يفرع عن ظاهر قولهم انه يشترط كون نحو عن الماء فاضلا عن مؤنة حيوانه المحترم انه لا فرق بين كونه محتاجا الى ذلك الحيوان أولاً وقد فسدوا المسكن والخادم بالاحتياج اليهما المبحرر سم على منهج (أقول) قد يجاب بأن المانع هنا خوف هلاكه وهو موجودا لحيوان أو تعدد الكلال ثم فيم - لو احتاج لبيع الخادم والمسكن اطهارته فلا جامع بينهما الا ان يقال مراد سم انه لو كان معه حيوانات زائدة على حاجته وأمكن بيعها ان يسقى الا يكافيهها بل يسقيهما يحتاج الى طهارته به ويتم فيأتي الاشكال وقد يجاب بأنه ان فرض ذلك كلف يمه ويستعمل الماء في الطهارة وحيث تذكرون هذه من افراد ما سبق من انه يشترط كون الماء فاضلا عما يحتاج اليه وهذا منه (قوله وسواء أظن الخ) فيه رد على ما قاله أبو محمد لو غلب على ظنه اني الماء عند الاحتياج اليه للعطش او استعمال ماله لزمه استعماله اه وما قاله أبو محمد لا يهديه بل قد يقال انه حيث غلب على ظنه وجوده لا يكون محتاجا اليه في المستقبل

كان من مذكي) أي على الجدية الذي صححه الرافعي لكن صحح النووي القديم القائل بعدم جوازه وسيأتي الجزم به في الأطعمة (قوله ان لا يجب الخارج) أي أو بعضه والاعتين الماء في الجفاف وكذا غيره ان اتصل به كما قاله في الصفة (قوله فيصير) أي الموضع وظاهر ان الانتقال مازع ولو مع الانفصال كما صدقت به العبارة (قوله طاهر) أي رطب بقرينة ما يأتي أي ولم يحتاط

(قوله وهو خطأ قبيح) أي ويكون كبيره فيما يظهر لان في بذله اذا دام الهلاك وتركه فيه تسبب لاهلاك من علم احتياجه اليه (قوله كل مستقذر عرفاً) أي ولا يكاف استعماله فيه أي في الامر المستعذر منه ثم جمعه أي للشرب منه لان النفس تعافه وكذا لو كان معه مستقذر وطهور ولا يكاف شرب المستقذر واستعمال الطهور وروى قوله بخلاف متغير بنحو الخ أي فانه يلزمه شربه ويتوضوء بالطهور (قوله لا تنفقاء العيافة) ومثل الدابة غير المميز أي من صبي ومجنون في المستقذر الطاهر لا في النجس اهـ ج وبقي ما لو لم يكن المحتاج للماء حاضراً هل يلزم من معه الماء استعماله وجمعه ودفعه له لا تنفقاء العلة أم لا لان من شأنه انه مستقذر فيه نظر وظاهر اطلاقهم الثاني ولو قيل بالاول مع غرم التفاوت بين ٣٠٣ قيمته مستعملاً وغير مستعمل

لم يكن بعيداً قليلاً راجع
الأن يقال المالك مع
حضوره لا يجب عليه بذل
الماء لطهارة غيره وان لم
يحتج اليه (قوله كبل
كذلك) ظاهره وان لم
يسهل استعماله الا بالبل
وصرح ج بخلافه فقيده
بما لم يعسر استعماله اهـ
وأخذ سم عليه بمقتضاه
فقال لو عسر استعماله
بدون البل كان كالعطش
اهـ (قوله من مالك غير
ظاني) أي بقرينة دالة
على ذلك (قوله لزمه بذله
له الخ) أي ويقدم الآدي
على الدابة فيما يظهر
أخذاً مما قالوه فيما لو أشرفت

أم لا فله التيمم ويحرم تطهره به وان قل حيث ظن وجود محترم محتاج اليه في القافلة وان كبرت
وخرجت عن الضبط وكثير يجهلون فيتوهون ان التطهر بالماء قربة حينئذ وهو خطأ قبيح
كأنه عليه المصنف في مناسكه ولا يلزمه استعماله في الطهارة ثم جمعه للشرب لان النفس
تعافه ويلحق بالمستعمل كل مستقذر عرفاً بخلاف متغير بنحو ما ورد نعم لو احتاجه لعطش بجمعة
فلا وجه كما اقتضاه تعليلهم لزم ذلك لا تنفقاء العيافة ولا يتيمم لعطش أو مرض عاص بسفوفه
حتى يتوب فان شرب الماء ثم تيمم لم يعد ولا يتيمم لا احتياجه له لغير العطش ما لا كبل كذلك
وقتيب وطبخ علم بخلاف حاجته لذلك حاله التيمم من أحلها وعلى هذا يحمل كلام من أطلق
انه كالعطش والقائل بعدم جواز التيمم مع حضوره على الحاجة المائية ليسه وللظاني غصب
الماء من مالك غير ظاني ومقاتلته عليه فان قتل هدر أو الظاني ضمنه ولو احتاج مالك ماء اليه
ما لا وثم من يحتاجه حالاً لزمه بذله له لتحقيق حاجته ومن علم أو ظن حاجة غيره له ما لا
لزمه التروء له ان قدر واذن ودلماً لفضلت فصلة فان سار وعلى العادة ولم يمت منهم أحد
فالقضاء والا فلا ومن معه في الوقت ما أن طاهر ونجس وبه ظناً أو يتوقعه تيمم وشرب
الطاهر ولا يجوز له شرب النجس وخرج بالمحترم غيره كما مر وضابط العطش المبيع للتيمم ما يأتي
في خوف المرض ونحوه (الثالث) من الاسباب (مرض يخاف معه من استعماله) أي الماء
(على منفعة عضو) أي كعمى وصمم وخرس وشلل لقوله تعالى وان كنتم مرضى أو
ولما روى ابن عباس ان رجلاً أصابه جرح على عهده صلى الله عليه وسلم ثم أصابه احتلام
فأمر بالاعتسالة فاعتسل فلما بلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال قتلوه قاتلهم الله

سفينة على الغرق من القاء الدواب لنجاسة الآدميين وهل يقدم الآدي على الدابة ولو علم هلاكها وانقطاعه عن الرفقة
وتولد الضرر له أم لا فله نظروا والقرب الاول لان خشية الضرر مستقبله وقد لا تحصل فقد تمت الحاجة الحالية عليها وظاهر
اطلاق الشارح انه يؤثر المحتاج اليه حالاً وان أخبره معصوم بأنه لا يجد الماء في المسالك وهو ظاهر للعلّة المذكورة (قوله
فالقضاء) أي لما كانت تكفيه تلك الفضلة باعتبار عادته الغالبة فيما يظهر جج ورده ابن عبد الحق فقال يجب القضاء أي لجميع
الصلوات السابقة لما تكفيه تلك الفضلة كما هو ظاهر وان توهمه بعضهم اهـ (أقول) وبوجه بأن كل صلاة صلاها يصدق
عليها انها قملت ومعهم ماء غير محتاج اليه فوجوب قضاء الاولى أو الاخيرة وهو ما استقر به سم من احتمالين أبدأهما في
كلام جج تحكم (قوله ما يأتي في خوف المرض) ومنه انه لا يشر به الا بعد اخبار طبيب عدل بأن عدم الشرب يتولد منه محذور
تيمم (قوله يخاف معه) شمل تعبيرة بالخوف ما لو كان ذلك بمجرد التوهم أو على سبيل الندرة كان قال له العدل فديخشي منه
النف (قوله على منفعة عضو) أي كالأوباء وغيرها وسيأتي في قوله وتعبيره بجمعة عضو الخ (قوله فامر بالاعتسالة) أي من
بعض الصحابة لظنه ان التيمم لا يكفي وان الغسل واجب عليه (قوله قاتلهم الله) في جج قتلهم الله اهـ ولا يشكل هذا الدعاء
وأمثاله فانه لا يقصد به الحقيقة بل يقصد بها التنفير

كما قاله الشهاب بن حجر (قوله فان كانت جافة) أي ولم تختلط (قوله نعم لو ليس بوله الخ) هذا الاستدراك أورده غيره عقيب قول المصنف ان لا ينجف ووجهه ظاهر وأما ما صنعه الشارح فانه يقتضي ان البول الثاني أجنبي بالنسبة للاول وظاهر انه ليس كذلك وبتسليمه فغير الاجنبي ماهو (قوله أو طهر أنجس) أي أو طاهر رطب أي أو مختلط (قوله فان تقطع وجاوز الخ) لا حاجة اليه لانه احدى الصورتين الصادق بهما قوله وان لم يجاوز صفحته ولا حشفته وفي بعض النسخ بدل قوله وان لم يجاوز الخ ولم

(قوله أو لم يكن شفاء العي) أي أو لم يكن اهتداء الجاهل السؤال والمعنى أو لم يكن سبب اهتداء الجاهل السؤال وعبارة المختار العي ضد البيان وقد عي في منطقته فهو عي على فعل الى أن قال وعي بامرء وعي اذ لم يمتد لوجهه (قوله ونقصها) أي نقصا يظهر به خلل عادة (قوله نعم متى عصي الخ) هذه علمت بالاولى من قوله قبيل الثالث ولا ينجم لعطش أو مرض خاص بسفره حتى يتوب (قوله بطاء البرء) بضم الباء وفتحها فمما حج (قوله وهو طول مدة المرض) أي مدة يحصل فيها نوع مشقة وان لم يستغرق وقت صلاة أخذ من أطرافهم وهو الظاهر المتعين (قوله مدة المرض) فسر المحلى بقوله أي طول مدته أو بعبارة أخرى أولى من عبارة الشارح لان طول مدة البرء كما قاله بعض المحشين معناه استمرار السلامة زمانا طويلا ومعلوم ان هذا المعنى ليس مرادا وقد يجاب عن المحلى بأن المراد طول المدة التي يعقها البرء والاضافة يكفي فيها أدنى ملائسة (قوله افراط الالم) أي زيادته على وجهه لا يحتمل عادة بخلاف ألم يسير فلا أثر له اهـ حج وظاهره انه لا فرق في كون الالم أو زيادته مبيحا بين ان يكون حصوله حالة الاستعمال بسبب الجرح وبين كون الالم ينشأ من الاستعمال ولم يكن حاصله قبل لكن في سم على مذهب مانصه قوله وزيادة الالم كذا ٢٠٤ في الروض وشرحه ثم قال ولا يبيحه التأم باستعمال الماء الجرح أو برد لا يخاف

أولم يكن شفاء العي السؤال ولولم يكن المرض المذكور حاصله عنده ولكن ساف من استعمال الماء الا قضاء اليه تيمم أيضا قياسا على الحاصل وتعبيره بمنفعة عضو يؤخذ منه عدم الفرق بين زوالها بالكلية كما سبق ونقصها وهو كذلك ويؤخذ منه أيضا الجواز عند الخوف على نفس أو سقوط عضو بالاولى فلذلك لم يصرح بهما كما صرح بهما في المحرر نعم متى عصي بسبب المرض توقفت صحة تيممه على توبته لتعديده والعضو بضم العين وكسرها (وكذا بما عايناه) وهو طول مدة المرض وان لم يزد الالم وكذا زيادة العلة وهو افراط الالم وكثرة المقدار وان لم تطل المدة (أو الشين الفاحش) من نحو تغير لون ونحول واستحشاف ونفرد تبقى ولحمة تريد (في عضو ظاهر في الاظهر) لا طلاق للمرض في الآية ولا مشقة الزيادة والبطء فوق مشقة طلب الماء من فرسخ وضرر الشين المذكور فوق ضرر الزيادة اليسيرة على من مثل الماء واحترز عن اليسير ولو لم يعضو ظاهر كثر جدرى وسواد قليل وعن الفاحش بعضو باطن وهو ما يمد كشفه هنك كالرواة

من الاستعمال معه محذور في العاقبة اهـ والتأم بالاستعمال من غير ان ينشأ ألم منه لا عبرة به بخلاف التأم الناشئ من الاستعمال قد سدر وعبارة العباب أو زيادة العلة وهي افراط الالم (قوله وكثرة المقدار) أي بان انتشر الالم من موضعه لموضع آخر (قوله وثغرة

تبقى ولحمة تزيد) ظاهره وان صغر كل من اللحمة والثغرة ولا مانع منه لان مجرد وجودهما في العضو يورث شينا ولعل هذا الظاهر غير مراد لان ما ذكره بيان للشين وهو لا يلزم منه مجرد التيمم بل ان كان فحشا تيمم أو يسيرا فلا والأو فيه وفيما قبله بمعنى أو وجه اعبر حج (قوله في عضو ظاهر) ينبغي ان يأتي فيه المذهب السابق عن شرح العباب في احتياجه لعطش المحترم من أنه تارة يكون الماء معه وتارة يكون مع غيره فيسوى بين النفس والعضو وقال حج وظاهر تفسيد نحو العضو هنك بالبحر من اضرج نحو يد تحتم قطعها السرقة أو محاربة بخلاف واحدة القطع لقود لاحتمال العدو هـ وهو منى على ان المسالك ليس محترما في حق نفسه وقدم عن سم ان الاقرب خلافه (قوله واحترز) أي بعد ذكره من تقدمه الشين بالفاحش وكونه في عضو ظاهر (قوله جدرى) الجدرى بضم الجيم وفتح الدال والجدرى بفتحها لغتان اهـ مخفان (نود هنك) لمرؤة (بضم الميم) كافي المختار بضبط القلم وقال التمساني على السن المرؤة بفتح الميم وكسرها وبالهمز وتركه مع الدال هو واو ملكة نفسانية وعبارة الشهاب في شرح الشفاء لمرؤة فعلة بالضم مهموز وقد تبدل هنزته واو وتدغم وتسهل يعني الانسانية لانها مأخوذة من المرؤة هي تعاطى المرء ما يستحسن وتجنب ما يستردل كالخرف الدنيته والملايس الحسية والجلوس في الأسواق اهـ وفي تقريب التقرير لابن صاحب المصباح نور الدين خطيب الدهشة مانصه مرؤة لجل بالضم مرؤة كسهولة وقد يسهل وتشدواوه أي وذلك لان الواو والياء اذ ازيدتا وقع بعدهما هنزة أبدات من جنس ما قبلها واو ياء الخ ثم تدغم فيها الواو والياء حسنت هيئته وعفاه عمالا يجعل له

يجاوز ويتعين ان الواو فيه للحال وعليها فقوله فان تقطع وجاوز مغايرة لاقبله الا انه مفهوم منه بالاولى (قوله الا ان يجعل الخ) لا يصح ان يكون مرجعه ظاهر كلامهم كما هو ظاهر فتعين ان يكون مرجعه قوله عني عنه وحينئذ في الكلام تهافت لا يخفى (قوله المهنة) عبارة المختار المهنة بالفتح النسخة وحكي أبو زيد والكساف المهنة بالكسر وأبكره الأصمعي وفي الخطيب وحكي ضمها أيضا اه وفي القاموس المهنة بالكسر والفتح والتحرير وككامة الخندق بالخدمة والعمل يقال مهنة كمنه ونصره مهنة ومهنة ويكسر خدمه وضربه ثم قال وامتنه استعماله للمهنة فامتن لازم متعد أي في مطاوعه بكسر الواو لازم وقوله متعد أي في مطاوعه بفتح الواو كما تقول كسرته فانكسر وجذبته فانجذب وليس اللزوم والتعدي في الفعل حالة كونه بصفة واحدة (قوله ولا تنظر لكون المتطهر الخ) غرضه منه الرد على ابن عبد السلام (قوله بخلافه هنا) وقد يفرق أيضا بان الخسران في مسئلة الشراء راجع الى المستعمل وهو مالك الماء ولا كذلك هذه المسئلة اه كذا بخط شيخ الاسلام هاشم الدميري (قوله وقضيته) أي قضية قوله بان الخسران ثم الخ (قوله ورد الخ) أي ما اقتضاه كلامه من جواز التيمم عند تحقق الخ (قوله وليس في محله) أي الرتبة في مثله في الطاهر (قوله توجبه ما أطلقوه) أي من أنه لا أثر للخوف في اليسير ولا في الفاحش بالباطن المذكور في قوله فيما مر فلا أثر لخوف ذلك فهم (قوله أهل العقل) أي ٢٠٥ حيث فعلوا ذلك جهلا بالقيمة

أما لو فعلوا ذلك مع فقير محاباة فهو من الصدقة الخفية وفاعلها محمود لا مذموم (قوله يشع فيها) أي المعاملة (قوله لا تنفقاء التلف) أي لشيء من منفعة الوضوء فلا ينافي ما مر من أنه يتيمم لنقصان المنفعة قطعا (قوله طيب) فلو امتنع من الاخبار الا بأجرة وجب دفعها له ان كان في الاخبار كلفة كان احتاج في اخباره الى سعي حتى يصل للربض أو لتفتيش كتب ليخبره بما يليق به وان لم يكن في

بأن لا يبدو في المهنة غالبا والظاهر بخلافه فلا أثر لخوف ذلك فيه ما ادليس فيها كبير ضرر كافي المجموع ولا تنظر لكون المتطهر قد يكون رقيقا ولو أمة حسنة فتتقص قيمته بذلك نقصا فاحشا ويقارن عدم وجوب بذل فلس زائد على ثمن مثل الماء كما مر بان الخسران ثم يحقق بخلافه وقضيته جواز التيمم عند تحقق النقص ورد بأنه يلزم ذلك في الظاهر أيضا ولم يقولوا به وليس في محله لان الاستشكال فيه أيضا وفرق بينهما أيضا بأنه انما أمرنا هنا بالاستعمال وان تحقق نقص تعلق حقه تعالى بالطهارة بالماء فلم نعتبر حق السيد بدليل ما لو ترك الصلاة فانا نقتله به وان فات حقه بالكلية بخلاف بذل الزيادة ويمكن توجيه ما أطلقوه بأن الغالب عدم تأثير القليل في الظاهر والكثير في الباطن بخلاف الكثير في الظاهر فانا طوا الامر بالغالب فيهما ولم يعولوا على خلافه ويفرق بينهما وبين بذل زائد على الثمن بأن هذا بعد غنما في المعاملة ولا يسمعهم أهل العقل كما جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان يشع فيها بالتأفة ويتصدق بالكثير فقيل له فقال ذلك عقلي وهذا جودي والثاني لا يتيمم لذلك لا تنفقاء التالف وعلى الاول انما يتيمم ان أخبره بكونه يحصل منه ذلك وبكونه نحو طيب مقبول الرواية ولو عبدا أو امرأة أو عرف هو ذلك من نفسه والافليس له التيمم كما جزم به في التحقيق ونقله في الروضة عن السنعي وأقره وهو المتمد وان جزم البغوي بأنه يتيمم وقال الاسنوي انه يدل له ما في المجموع في الاطعمة عن نص الشافعي رحمه الله ان المضطر اذا خاف من

ذلك كلفة كان حصل منه الجواب بكامة لا تتعب لم تجب لعدم استحقاق الاجرة على ذلك فان دفع اليه شيئا بلا عقد تبرعا جاز وقوله مقبول الرواية ظاهره انه لو أخبره فاسق أو كافر لا يأخذ بخبره وان غلب على ظنه صدقه وينبغي خلافه في غلب على ظنه صدقه عمل به وبقي ما لو تعارض عليه اخبار عدول وينبغي تقديم الاوثق فالأكثر عددا أخذنا مما قاله الشارح في المياه فلو استوا وثقا وعدالة وعددا ساقطا وكان كالمولم يوجد مخبريا في فيه كلام السنعي وغيره ولو قيل بتقديم خبر من أخبر بالضرر لم يكن بعيدا لان معه زيادة ثم علم ان كان الممرض مضبوطا لا يحتاج الى مراجعة الطبيب في كل صلاة فذلك والاوجب عليه ذلك ومن التعارض أيضا ما لو كان يعرف اطب من نفسه ثم أخبره آخر بخلاف ما يعرفه فيا في فيه ما تقدم (قوله أو عرف هو ذلك) أي الخوف (قوله من نفسه) ولو فاسقا والمراد المعرفة بسبب الطب وفي ج ولو بالتجربة وقد يتوقف فيه بان التجربة قد لا تحصل بها معرفة لجواز ان حصول الضرر كان لاسباب لم توجد في هذا المرض وظاهر كلامهم انه لا يشترط سلامته من خاتم المرواة ولا من مفسق هنا وهو ظاهر (قوله والا) أي بان فقدته في محل يجب طلب الماء منه فيما يظهر (قوله السنعي) هو بالكسر والساكون وجيم نسبة الى شيخ قرية بمر وواضم ومهملة آخره الى الشيخ موضع بالمدينة انساب للسيوطي من حرف السين المهملة (قوله يدل له) أي لما جزم به البغوي

حيث صرح بالاستنجاء ثم أعقبه بقوله ونظاير كلامهم الخ وكل من هاتين الجملتين ساقط في نسخ (قوله أما الاستنجاء بالماء) مفهوم قوله فيما مر في الاستنجاء بالخمر فكأنه قال خرج بالخمر الماء فإنه تعالى سب فيه التثنية ولا يجب (قوله) لأن لم يتحقق أن محل الرجح الخ مقتضاه أنه لو تحقق ذلك حكم بنجاسة المحل وقوله بعد ذلك أو أن المحل قد خفف فيه الخ مقتضاه عدم الحكم ببقاء النجاسة في المحل وإن تحقق أن الرجح في باطن الأصبع وهو منقول من شرح الروض واقتصر الزيادة على العلة الثانية

(قوله الابدليل) أي يستند إليه (قوله ولا كذلك أكل الميتة) لك أن تعارضه بأنه ثم أيضا اشتغلت ذمته بطالب وقاية روحه بأكل الطاهر وضرره غير محقق فلا يعدل عنه الابدليل (قوله ولم يجد ما يضمن به الماء) قال سم على حج في آخر الباب مانصه أما لو وجد ما يضمن به الماء لكن ضاق الوقت بحيث لو اشتغل بالتسعين خرج الوقت وجب عليه الاشتغال به وإن خرج الوقت وليس له التيمم ليصلي به في الوقت أفنى به شيخنا الشهاب الرمي وهو ظاهر لأنه واجد للماء قادر على الطهارة اه وقوله لأنه واجد الخ أي وبه يفارق مسألة الزحمة المارة وخرج بالتسعين التبريد فإذا كان الماء ساخنا بحيث لو اشتغل بتبريده خرج الوقت فليس له ذلك ويفرق بينهما بأن التبريد ليس من فعله ولا باختياره بخلاف التسعين ويحتمل الحاق التبريد بالتسعين الجريان العادة به بل قد يكون زوال ٢٠٦ الحرارة في زمن دون ما يصرف في التسعين (قوله احتملت الخ) يشكل هذا الدليل

الطعام المحض إليه أنه مسموم جازله تركه والانتقال إلى الميتة اه فقد فرق الواو الدرجه الله تعالى بينهما بأن ذمته هنا اشتغلت بالطهارة بالماء فلا تبرأ من ذلك الابدليل ولا كذلك أكل الميتة وفي كلام ابن العماد ما يدل عليه (وشدة البرد كرض) أي في أنه يتيمم إن خاف شيئا مما مر ولم يجد ما يضمن به الماء أو يذترأعضاءه لما روى عن عمرو بن العاصي قال احتملت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل فاشتقت أن أغتسل فاهلك فتميمت ثم صليت بأصحابي الصبح قد كروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب فأخبرته بالذي منعني من الاغتسال وقالت اني سمعت الله يقول ولا تقتلوا أنفسكم ان الله كان بكم رحيمًا فضحك صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئا (واذا امتنع استعماله) أي الماء (في عضو) من محل طهارته لجرح أو كسر أو مرض فلم يرد بامتناعه تحريره بل امتناع وجوب استعماله ويصح أن يريد به تحريره أيضا عند غلبة ظنه حصول المحذور بالطريق المتقدم فالامتناع على بابه ومراده بالعضو الجنس وخرج به امتناع استعماله في جميع أعضاء طهارته فإنه يكفي فيه التيمم (ان لم يكن) عليه (سائر وجب التيمم) ثم لا يبقى محل العلة بلا طهارة ويلزمه امرار التراب ما أمكن على محل العلة أن كان بعمل التيمم ولم ينش محذور مما مر وعرف التيمم بالالف واللام إشارة للرد على من ذهب إلى أنه يمر التراب على المحل المجوز عنه (وكذا غسل الصحيح إلى المذهب) ولو باجرة فاضلة

بان من تيمم للبرد تركه
الاعادة فلا تصح امامته
ويمكن الجواب عنه بأنه
آخر البيان لوقت الحاجة
فمكونه لا يدل على صحة
امامته لجواز أنه آخر البيان
لوقت الحاجة وهو وقت
القضاء أو ان القوم لم يعلموا
تيممه (قوله ذات السلاسل)
هي بالفتح والضم وعبرة
الدومري وذات السلاسل
بسينين مهملة الاولى
مفتوحة والثانية مكسورة
واللام مخففة موضع
معروف بناحية الشام
في أرض بني عذرة كذا قاله

البكري في مجمله والمصنف في التهذيب هذا هو المعروف وكانت في جادى الاخرة سنة
ثمان وكن عمرو وأميرها ووقع في نهاية ابن الاثير انما يضم السين الاولى وكسر الثانية وانما بأرض جذام وفي الصحاح قريب
منه وقال السهيلي كما قال ابن الاثير اه وضبطه ابن سيده في المحكم بالوجهين (قوله عند غلبة ظنه) اههم أنه حيث لم يغلب على
ظنه ما ذكر جازله التيمم وهو موافق لما اقتضاه تغيير المصنف بالخوف وحينئذ فحيث أخبره الطبيب بأن الغالب حصول
المرض حرم استعمال الماء وان أخبر بمجرد حصول الخوف لم يجب ويجوز التيمم (قوله ومراده بالعضو الجنس) أي فيصدق
بما إذا كانت الجراحة في أكثر من عضو لكن يرد عليه ان تعدد العضو يأتي في كلامه وقد يقال أمانته في كلامه لا يمنع حمله
على الجنس لان الجنس عند المحل عليه محل فإيأتي بيان له أو ان ما يأتي بيان لتعدد التيمم (قوله ما أمكن على محل العلة) ان
أمكن ولو على أفواه الجرح اذا ضرر فيه متن الروض وشرحه (قوله مما مر) أي من الخوف على منفعة العضو الخ (قوله
إشارة للرد الخ) ووجه الرد ان ذلك أي مسح المحل المجوز عنه وحده لا يسمى تيمما شرعيا والالفاظ المطلقة تحمل على ما هو
معهود في الشرع (قوله وكذا غسل الصحيح إلى المذهب) قال في الروض والمابين حبات الجدرى حكم العضو الجرح ان خاف
من غسله ما مر اه (قوله ولو باجرة فاضلة) أي قال تعذر الاستنجاء قضى لندوره اه ح

(قوله حتى يصل الى ما بدأ منه) أي مع مسح المسربة كما علم من قول المصنف وكل حجر لكل لخل (قوله والخلاف في الاستحباب) أي كما علم من كلام المصنف ان جعل قوله وكل حجر معطوفا على الايتار الذي هو الظاهر وهو أي سلكه المحقق الجلال وغيره (قوله عمار) وهو ما يعتبر في زكاة الفطر وقضيته انه لا يشترط فضله عن الدين بناء على ما هو معتد عند الشارح في زكاة الفطر ويرد عليه انه لا يجب عليه شراء الماء اذا احتاج منه في الدين المستغرق فالظاهر ان ذلك المقضي غير مراد عند الشارح وانه يشترط فضله عن الدين كمن الماء (قوله بيل خرقة) متعلق بقول المصنف غسل (قوله بلا افاصة الخ) أي وذلك غسل خفيف فلا ينافي ما يأتي من عدم وجوب المسح (قوله فلا يناسبه) وجوب ذلك (أي على ان المسح على الساتر اغما هو بدل عما أخذه من الصحيح وهو ممكن من نفسه فلا معنى لوضع الساتر عليه بل القياس منعه لادائه الى تفويت الغسل مع امكانه وعسارة ابن قاسم فيما كتبه على قول ابن حجر نعم يسر ستر الجرح حتى يمسح عليه خروجهما من الخلاف اه قديقال قياس ان المسح عليه طهارة ماتحت الساتر من الصحيح انه اذا أمكنه غسل الصحيح لا يسر الساتر المذكور ٢٠٧ لعدم الحاجة اليه بل لا يجوز الا ان يكون المخالف المراسي

خلافه يرى ذلك وقديقال كون المخالف يرى ذلك لا يقتضي وضع الساتر لان رعاية الخلاف اغما تطلب حيث لم تفوت مطاوعا عندنا وهي ما تفوت الغسل الواجب لقدرة عليه بدليل وجوب نزع الجنبية اذا أخذت من الصحيح شيئا ليغسل ماتحتها اللهم الا أن يقال ان الكلام مفروض فيما اذا تذر غسل ما حول الجرح من الصحيح فيسن وضع الساتر ليمسحه بدل

عمار في نظيره في صفة الوضوء بيل خرقة وعصرها لتغسل تلك المحال بالمتقاطر فان تذر أمسه ماء بلا افاضة ويدل لذلك ما روى في حديث عمرو بن العاصي انه غسل معافيه وتوضأ وضوء الصلاة ثم صلى بهم قال البيهقي معناه انه غسل ما أمكنه وتيمم للباقي ومقابل المذهب في وجوب غسله القولان فيمن وجد من الماء ما لا يكفييه وفهم من كلام المصنف انه لا يجب مسح موضع العلة بالماء وان لم يخف منه وهو ما نقله الراعي عن الاثنية لان الواجب اغما هو الغسل نعم يظهر استحبابه ولا يلزمه ان يضع ساترا على العليل ليمسح على الساتر اذا مسح رخصة فلا يناسبها وجوب ذلك (ولا ترتيب بينهما) أي بين التيمم وغسل الصحيح (للجنب) ونحوه من حائض ونفساء ومن طلب منه غسل مسنون لان التيمم بدل عن غسل العليل والمبدل لا يجب فيه الترتيب فكذلك بدله ورد القول بوجوب تقديم غسل الصحيح كوجوب تقديم ماء لا يكفييه بأن التيمم هذا العلة وهي مستمرة وهناك لعدم الماء فامر باستعماله أولا ليعبر عادما ويحمل النص القائل بأنه يبدأ بالتيمم على الاستحباب ليهذه الماء أثر التراب (فان كان محدثا) حدثنا أصغر (فلا يصح اشتراط التيمم وقت غسل العليل) لا اشتراط الترتيب في طهارته فلا ينتقل عن عضو حتى يكمله غسله وتيممهما معا بقضية الترتيب فلو كانت العلة في اليد فالواجب تقديم التيمم على مسح الرأس وتأخير عنه غسل الوجه وله تقديمه على غسل الصحيح وهو الاولى ليزيل الماء أثر التراب وتأخير عنه

الصحيح منضم للتيمم بدل الجرح (قوله ولا ترتيب بينهما الخ) قال ابن حجر تنبيه ما أفاده المتن ان الجنب اذا أحدث لا يلزمه الترتيب وان كانت علامته في أعضاء الوضوء يشمل ما لو كانت علامته في يده مثلا فقيم عن الجنابة ثم أحدث فتوضأ وأعاد التيمم عن الاكبر لا رادنه فرضا ثانيا فيندرج فيه تيمم الاصغر وان كان قبل الوضوء وهو مقبضه نظير ما مر في جنب بقى رجلاه فأحدث له غسلها ما قبل بقية أعضاء وضوئه وما أومأ اليه كلام شارح انه لا بد من التيمم في هذه الصورة عن الاصغر وقت غسل العليل فهو مناف لسكالمهم انه حيث اجتمع الاصغر والا كبر اضمحل النظر الى الاصغر مطلقا اه (قوله للجنب) قال المحلى وجوبا أقول أي من جهة الوجوب فهو تمييز ولا خبر لانه اذا الكثير اسقاط خبرها بل قيل بوجوب اسقاطه ويحتمل ان الخبر محذوف أي لا ترتيب واجب وجوبه (قوله ورد القول الخ) لم يتقدم له حكاية هذا القول لكنه يفهم من كلامه ثبوت الخلاف وان لم يحكه المصنف (قوله ليزيل الماء أثر التراب) هذا لا يأتي اذا عمت العلة الوجه واليدين ونظر الزكشي في مسح الساتر هل الاولى تأخير عن التيمم كالغسل والذي يتجه ان الاولى ذلك لكن ان فعل السنة من مسحه بالتراب ليزيله ماء المسح حينئذ كذا في شرح العباب اه سم على حج أقول وقوله هذا لا يأتي الخ ظاهر لكنه قد بوجه تقديم التيمم فيه بما قاله الاسنوي من أن الاولى ان يقدم أعضاء الوضوء على غيرهما فتقدم التيمم حينئذ لكونه بدلا عن غسل الوجه واليدين وهو مقدم على بقية الأعضاء

في الاستصحاب ان كل قول يقول بنسب الكيفية التي ذكرها مع صحة الاخرى وهذا هو نص الشيخين كما يعلم براجعة كلامهم
الغير القابل للتأويل وبينه الشهاب بن قاسم في شرح الغاية اتم تبيين ومنه يعلم عدم وجوب التعميم في كل مرة على كل من
الوجهين غاية الامر انه يستحب في الوجه الاول وصف في ذلك الشهاب عمرة وغيره خلاف قول الشارح الا في كالشهاب

(قوله وتوسطه) أي بان يغسل بعض العضو الصحيح ثم يتيمم عن علمه ثم يغسل باقي صحته (قوله ويسن للجنب الخ) هذا مستفاد
من قوله السابق ويحمل النص القائل بأنه الخ ولعل ذكره هنا للتنبيه على أنه موضح به في كلامهم وتوسطه لما نقله عن
الاسنوي (قوله لما مر في الجنب الخ) أي من انه يجب تقديم الغسل على قول تقدم رده (قوله بعد فراغ الوجه) وبه علم رده ما قيل
يكفيه تيمم واحد عن الوجه واليدين ٢٠٨ لعدم الفاصل بينهما ووجه الرد انه لما وجب غسل بعض كل من الوجه

واليدين وجب الترتيب
بينهما وهو انما يحصل
بتيممين وسيأتي ما يؤخذ منه
ذلك في قول الشارح قال
في المجموع الخ (قوله لو
عنه) الاولى عتله لان
الرأس مذكور (قوله كفاه
تيمم) وقضية ذلك انه
لواحتجاج لاربع تيممات
بان كان في كل عضو من
أعضائه الاربعة علة غير
عامة لغير الرأس وعامة
للرأس كفي بنية الاستباحة
عند تيمم الوجه فلا يحتاج
بقية التيممات نية وان
قوى عند غسل صحيح الوجه
رفع الحدث اه ابن قاسم
على أي شجاع أقول وفيه
نظر لا يخفى لان كل تيمم
طهارة مستقلة بالنسبة
اخره واذا اكتفى بنية
واحدة لم وقوع ما عدا
نية التيمم الاول في غير
محلها اذ محلها بالنسبة

وتوسطه اذ العضو الواحد لا ترتيب فيه ولو كانت العلة في وجهه تيمم عنه قبل غسل اليدين
ويسن للجنب ونحوه تقديم التيمم أيضا كما في المجموع عن الشافعي رحمه الله والاحتساب قال
الاسنوي ولقائل ان يقول الاولى تقديم ما ندب تقديمه في الغسل فان كانت جراحته في رأسه
غسل ما صح منه ثم تيمم عن جريحه ثم غسل باقي جسده وما يجتبه ظاهره لا معدل عنه والثاني
يجب تقديم غسل المقدور عليه من الاعضاء كلها ما مر في الجنب والثالث تخيير ان شاء قدم
التيمم على المغسول وان شاء أخره (فان جرح عضوا فتيمن) يجبان بناء على الاصح وهو
اشتراط التيمم وقت غسل العليل لتعدد العليل فلو كانت العلة في وجهه ويده تيمم في الحدث
الا صغر تيممين تيمما عن الوجه قبل الانتقال الى اليدين تيمما عن اليدين قبل الانتقال لمسح الرأس
وله الموالاة بين التيممين بعد فراغ الوجه ولو وجدت العلة في أعضائه الاربعة ولم تسمعها ثلاث
تيممات واحد عن وجهه وآخر عن يديه وآخر عن رجله ولا يحتاج الى تيمم عن الرأس لان مسح
الصحيح منها يكفي وان قل نعم لو عمت الجراحة احتاج الى تيمم رابع عنها ولو عمت العلة أعضائه
الاربعة كفاد تيمم واحد عن الوضوء فان كان على كل عضو منها سائر عمة وتمكن من رفع السائر
عن وجهه ويديه وجب عليه لاجل تيممه والالم يجب التيمم ويصلي كفا قد الطهورين ثم يقضى
لكنه يسن خروجا من خلاف من أوجهه واليدين والرجلان كل منهما كعضو يسن جعل
كل واحدة كعضو في التيمم من أجلها ويؤخذ مما تقدم انه لو عمت العلة وجهه ويديه كفاه تيمم
واحد عن ذلك لسقوط الترتيب بينهما حينئذ وبه ائق الوالد رحمه الله تعالى ومثل ذلك ما لو عمت
الرأس والرجلين قال في المجموع فان قيل اذا كانت الجراحة في وجهه ويده وغسل صحيح الوجه
أولا جاز توالي تيممهما فلم لا يكفيه تيمم واحد كن عمت الجراحة أعضائه فالجواب ان التيمم هنا
في طهر تحتم فيه الترتيب فلو كفاه تيمم واحد حصل تطهير الوجه واليدين في حالة واحدة وهو
ممتنع بخلاف التيمم عن الاعضاء كلها لسقوط الترتيب بسقوط الغسل اه قال الشيخ وما قيل
من ان هذا الجواب لا يفي لان حكم الترتيب باقي فيما يمكن غسله ساقط في غيره فيكفيه تيمم
واحد مردوبان الطهر في العضو الواحد لا يتجزأ ترتيبا وعدمه (واب كان) على عضوه الذي
امتنع استعماله الماء فيه سائر (كبيرة) ولصوق (لا يمكن نزعا) لخوفه محذور انما مر

لكل تيمم عند نقل التراب ومقارنته للمسح به فالأكثر ما بالنسبة الاولى عن بقية التيممات يشبهه ما لو
قوى عند غسل الكفين الوضوء ولم يستحضر النية عند غسل الوجه وهو باطل فكذا هنا على ان التيمم الثاني حيث خلا عن
النية كان الحاصل به مجرد تكرار المسح (قوله وجب عليه) أي رفع السائر (قوله لكنه يسن) أي التيمم فوق السائر
(قوله كل منهما) أي اليدين والرجلين فالجواب ان كعضو الرجلان كعضو (قوله ويؤخذ مما تقدم) أي في قوله ولو عمت
العلة أعضائه الاربعة كفاه تيمم واحد الخ (قوله تحتم في الترتيب أي نظر الغسل الصحيح من كل من الوجه واليدين) (قوله وهو
ممتنع) أي لوجوب الترتيب فيه (قوله فيما يمكن غسله) وهو صحيح الوجه واليدين (قوله ساقط في غيره) وهو عليهما

ابن حجر ولا بد على كل قول من تعميم المحل (قوله لافي الوجوب) أي على الصحيح وقيل في الوجوب وحينئذ فالوجه الاول لا يبيح
الكيفية التي ذكرها الثاني وهو ظاهر والثاني لا يبيح كيفية الاول الصبر المصريح بالتخصيص ويقول العدد معتبر بالاضافة
الى جملة المحل دون كل جزء منه كان نقله الرافي عن الجويني (قوله ويعلم) أي انه لا بد على كل قول الخ وفي عدم ذلك من كلام
المصنف بواسطة العطف المذكور منع ظاهر لانه حينئذ انما يشهد وجوب التعميم على الوجه الاول وعدمه على الثاني
اذ اعني حينئذ ويجب كل حجر لكل محله وقيل لا يجب بل يوزن الخ كما هو قضية المقابلة وقد قدمنا انه ان عطف وكل
حجر على الايتار الذي هو الظاهر أفاد انه لا يجب التعميم على كل من القولين فينتج من ذلك ان القول الثاني لا يقول بالتعميم

(قوله فلم يحتج للواو) أي ومع ذلك هي أوضح لاستغناء عن الجواب (قوله ما كان على جرح) ظاهره ولو من خشب (قوله
لما تقدم) أي من الجبيرة واللصوق (قوله وحيث عسر عليه) أي بأش خاف من نزاع الجبيرة شيئاً مما تقدم (قوله ويعصب على
رأسه) بأنه ضرب اه مخنار والظاهر ان هذا الرجل أي المعبر عنه بالمشجوع في قصة جابر والمعبر عنه بافظ رجل في سؤال
ابن عباس هو المتقدم في قوله لما روى ابن عباس ان رجلاً أصابه جرح على عهد صلى الله عليه وسلم ويكنى قوله هذا انما يكفيه
مذكور امع قوله السابق أو لم يكن شفاه الى السؤال لكن جابر روى كيفية ٢٠٩ تعليم النبي صلى الله عليه وسلم التيمم وابن

عباس لم يتعرض لذلك وانما

وعبارة أصله ولا يمكن قيل وهي أولى لا يهاهم تلك ان ما يمكن نزعه لا يسمى ساتراً اه ويرد بفرض
صحته بأن من الواضح ان هذا قيد للحكم لا للتسمية ساتراً فلم يحتج للواو والجبيرة بفتح الجيم خشب
أو قصب يسوى ويشد على محل الكسر أو الخلع لينجبر وقال الماوردي الجبيرة ما كان على
كسر واللصوق ما كان على جرح ومنه عصاة الفصد ونحوها وتعبير المصنف بالساتر شامل لما
تقدم وحيث عسر عليه نزاع ما ذكر (غسل الصحيح) لكونها طاهرة ضرورة فلزمه أقصى
ما يمكنه منها (وتيمم) حديث جابر في المشجوع الذي احتلم واعتسل فدخل الماء فمجه فأت
فقال صلى الله عليه وسلم انما كان يكفيه ان يتيمم ويعصب على رأسه حرقاً ثم يمسح عليها ويغسل
سائر جسده (كما سبق) حكمه من مراعاة الترتيب في الوضوء وتعدد التيمم بتعدد محل العلة
وغير ذلك مما تقدم وعلم من كلامه انه اذا أمكن نزعه من غير خوف وجب وهو كذلك (ويجب
مع ذلك مسح كل جبيرته بماء) حتى ماتحت أطراف الساتر منه بالتطيف السابق حيث أمكن
فلا يجرئه الاقتصار على مسح بعض الساتر لانه أبغض لضرورة الجرح عن الاصل فيجب فيه
التعميم كال مسح في التيمم وخرج بالماء التراب لانه ضعيف فلا يؤثر من وراءه ماثل بخلاف الماء
فانه يؤثر من ورائه في نحو مسح الخلف ويشترط في الساتر ان لا يستر الا ما لا بد منه للاستمسك
اذا المسح يدل عنه حتى لو فرض انه لم يأخذ شيئاً من الصحيح اصلاً سقط حينئذ مسحه لانه اذا كان
العضو جريحاً وواجبه التيمم عنه وغسل الباقي فلا فرق بين ان يستر أو لا فاطلاقهم وجوب المسح
جري على الغالب من ان الساتر يأخذ زيادة على محل العلة ولا بد أن يوضع على ظهر كالحف والا
وجب نزعه والوضع على طهر ان أمكن فان تعذر مسح وتضي كأي شيء وأبهم اطلاقه أنه لا يتأفت
لان التأفت لم يرد هنا بجملته في الخلف فله المسح الى ان يبرأ أو يمسح عليها ولو أصابها دم من الجرح

أصابها دم من الجرح

٢٧ نهاية ل غاية لما قبله وبعبارة جج ولونفد اليها بعد الجرح وعمها عني عن مخاطبة ماء مسحه اه أخذها
بأن في شروط الصلاة انه يعنى عن اختلاط المعصية باجنبي يحتاج الى مساهلة اه وكتب سم على قوله وعمها ما نصه انظر
لوعها جرح الدم بحيث لا يصل المسح لنفسها اه أي فهل يكفي المسح عليها أم لافيه نظر والا قرب الاول أخذها مما تقدم فيما لو
تجدد العرق على البدن حتى صار كالجزء منه فانه لا يعد حائلاً بل يكفي بجرى ان الماء عليه في رفع الحدث وان لم يصل الى البدن
لتزيله منزلة الجزء منه فكذلك هنا وفي حاشية شيخنا العلامة الشوبري على المنهج عن مة تضي كلام العباب ما يوافقه ثم
رأيت ما ذكره الشارح في آخر باب التيمم بعد قول المصنف الا ان يكون بجرحه دم كثير من قوله وتقييده بالكثير من زيادته
على المحرر الى أن قال والوجه حمل ما هنا على كثير جاوز محله أو حصل بفعله أو على ما اذا كان الجرح في عضو التيمم وعليه دم
كثير حائل يمنع الماء ويصل التراب على العضو اه وهو ظاهر في انه لا يمنع هو الوجود الحائل فراجع

في كل مرة سواء جعلنا الخلاف في الاستيعاب أو في الوجوب فعلم ما في قول الشارح ولا بد على كل قول الخ لا سيما مع تصويره للوجه الثاني بقوله فيمسح بحجر الصفحة الخ والشهاب ابن حجر لما كان موافقا للشارح في وجوب التعميم بكل حجر على كل من القولين تكلف لتصوير الوجه الثاني بما ينتج له ذلك وإن كان مخالفا للنقول كما مر فقال فيمسح بحجر الصفحة اليمنى أي أولا وهذا مراد من عبر بوحدها ثم يعم وبثان اليسرى أي أولا كذلك وبثالث الوسط أي أولا كذلك انتهى (قوله والمعتمد الأول)

(قوله معفو عنه) زاد سم على منهج بعد ما ذكر بقلا عن مر خلافا لما في فتاوى شيخ الاسلام وراجعت فتاوى شيخ الاسلام فوجدت الذي فيها على وجه آخر فراجعته ٢١٠ قال مر فلو كان لو مسحها انتقل الدم الى محل آخر بحيث لا يعنى عنه مسح

لانه معفو عنه وان اختلط الدم بالماء كما أتى به الوالدرجه الله تعالى تقديما للمصلحة لواجب على دفع مفسدة الحرام كوجوب تنضخ مصلى الفرض عند تعذر القراءة الواجبة عليه (وقيل) يكفيه مسح (بعضها) كالخف والراس و فرق الاول بينهما وبين الرأس بأن في تعميمه مشقة التزع وبين الخف بان فيه ضرر اذ ان الاستيعاب يبيليه (فاذا تيمم) من غسل الصحيح وتيمم عن الجرح وأدى فريضة (لفرض ثان) وثالث وهكذا (ولم يحدث) ولم يطرأ على تيممه مبطل له (لم يعد الجنب) ونحوه (غسلا) لما غسله ولا مسحها لما مسحها اذ التيمم طهارة مستقلة في الجملة فلا يلزم بارتفاع حكمها انتقاض طهارة أخرى كما لو اغتسل الجنب ثم أحدث يلزمه الوضوء ولا ينتقض غسله وان كان أعضاء الوضوء بعض المغسول في الجنب لانه لا ينافي الوضوء عبادة مستقلة في الجملة (ويعيد المحدث) غسل (ما بعده عليه) مرعا للترتيب فاذا كانت الجراحة في اليد تيمم وأعاد مسح الرأس ثم غسل الرجلين لان حكم الحدث عاد الى العضو في حق الفريضة دون النوافل فيحتاج الى اعادته ما بعده (وقيل يستأنفان) فيعيد المحدث الوضوء والجنب الغسل (وفيل المحدث بجنب) ولا يبعد شيئا على الصحيح (قلت هذا الثالث أصح والله أعلم) وهو قول الاكثرين ونقل الامام الاتفاق عليه لانه انما يحتاج الى اعادته ما بعده عليه ان لو بطلت طهارة العليل وطهارة العليل باقية بدليل جواز النفل واداء ما بالاصح وهو اعادته التيمم فقط وكان متعددا فهل يعيده كذلك أو يعيده تيمما فقط الوجه كما افاده الوالدرجه الله تعالى انه يتيمم تيمما واحدا والمائل بتعدد بناء على طريقة الراي لاجل الترتيب وخرج بقوله ولم يحدث ما اذا أحدث فانه يعيد جميع ما هو ولو رفع الجبيرة عن موضع الكسر فوجدته قد ندمل أعاد كل صلاة صلاها بعد الاندمال بالمسح عليها ولو سقطت جبيرة في الصلاة بطلت صلاته سواء كان برئ أم لا كاتقلاع الخف بخلاف ما لو رفع الساتر اتوهم البرء فان خلافه فانه لا يبطل تيممه ولعل صورة رفع الساتر انه ظهر من الصحيح ما لا يجب غسله عكس صورة سقوط الجبيرة لا يمكن بقاؤها مع وجوب غسل ما ظهر وكذا ما بعده في الحدث الاصغر أو ما اذا تردد في بطلان تيممه وطل التردد أو مضى معه ركن وبما تقر وعلم ان ملحظ بطلان الصلاة غير ملحظ بطلان التيمم واندفع قول بعضهم لا أثر لظهور شيء من الصحيح في بطلان التيمم لانه عن العليل ووجه اندفاعه انما يجعل هذا الظهور سببا لبطلان التيمم بل لبطلان الصلاة وملحظهما مختلف كما تقر رواذا

أيضالا نغاية ما في الباب انه نجس نفسه لحاجة وهو جائز ثم يغسل المحل المنتقل اليه المذكور اه وهذا لا يشكل على ما مر من ان الخف اذا نجس بمفعو عنه يمسح منه ما لا نجاسة عليه لان الخف لا يجب استيعابه بالمسح بل الواجب فيه ما يسمى مسحاً لا ضرورة الى مسح موضع النجاسة وأما الجبيرة فيجب استيعابها فالدم وان كان في بعضها أشبهت ما لو عمت النجاسة الخف وتقدم جواز مسحه حينئذ ثم عن الشارح (قوله في تعميمه) أي الرأس (قوله ونحوه) من الحائض والنفساء (قوله ما اذا أحدث) أي أو أجنب ثانيا (قوله بعد الاندمال) أي ما علم انها بعد الاندمال فان تردد في وقت الاندمال قد ربا قرب زمن يمكن

الاندمال فيه (قوله بطلت صلاته) أي اظهر ما يجب غسله كما أشار الى ذلك الشارح بقوله الا في مع تحقق وجوب غسل ما ظهر (قوله لا يبطل تيممه) أي ولا صلاته (قوله ولعل صورة رفع الساتر) أي المذكورة في قوله بخلاف ما لو مع الساتر الخ (قوله ما لا يجب غسله) لو قال لم يظهر من الصحيح ما يجب غسله كان أوضح لشموله ما لو لم يظهر من الصحيح شيء أصلا ان كان مستغفرا بالاولى مما ذكره (قوله لا يمكن بقاؤها) أي الصلاة وهو تعليل لكون سقوط الجبيرة عكس ذلك قوله وكذا ما بعده (عطف على قوله مع وجوب غسل ما ظهر) (قوله أو ما اذا تردد) عطف على قوله انه ظهر من الصحيح ما لا يجب غسله الخ (قوله غير ملحظ الخ) وهو أن ملحظ بطلان التيمم البرء من العلة وملحظ بطلان الصلاة ظهور ما يجب غسله من الصحيح نوله في بطلان التيمم أي فلا تبطل الصلاة

أي قول الجرجاني **باب الوضوء** (قوله والضياء من ظلمة الذنوب) لا يخفى أن مكنونه من خصوص ظلمة الذنوب بالمعنى الشرعي معنى شرعي لا لغوي فلعلم المعنى اللغوي الضياء المعنوي كالحسنى قيد دخل فيه الضياء من ظلمة الذنوب من حيث كونها عيوباً معنوية لا من حيث خصوص المعنى الشرعي فيها وأن المراد بالذنوب الذنوب اللغوية (قوله استره غالباً) أي وانما لم يسمح شيء من باقي البدن لأنه لا يكره كشفه كالرأس (قوله وموجب الانقطاع) يشمل الحدث الاختياري وغيره

(قوله في تفصيله الآتي) أي ويقال إن تحقق ذلك وليس في صلاة امتنع الاحرام بها أو فها فإن وجب قضاؤها ككون الساتر أخذ زيادة على قدر الاستمسك بطلت وإن لم يجب ككون الساتر لم يأخذ من الصحيح شيئاً أتمها (قوله الوجه خلافه) أي من أن كل مرة لها حكم مستقل فعلى كلام السبكي تغيير الصوق لا يؤثر في طهارته السابقة وعلى كلام الشارح يؤثر فيجب غسل الصحيح مع ما بعده ولا يبطل التيمم عليها (قوله ولا يجب عليه نزعها) أي ثم إن وجد سبب للقضاء ككونها أخذت زيادة على قدر الاستمسك وجب والا فلا (قوله على الطرف الثاني) أي معقباله بالنالت ففيه مسامحة **فصل في بيان أركان التيمم** (قوله وكيفيته) لا يقال الأركان دالة في الكيفية فلا وجه لعطف الكيفية ٢١١ عليها لأننا نقول المراد من كیفيته الصفة التي هو عليها ولا يلزم من

بيانها بيان الأركان إذ لا يلزم من بيان الكل بيان أجزائه وإن كانت داخله فيه وهما تبين الكيفية يحصل بأن يقال كیفيته نقل التراب مع التيمم إلى الوجه واليدين ويبين كيفية النقل لكن بعض ما اشتملت عليه الكيفية سنن وبعضها أركان ولا يلزم من تبينها كما سبق تمييز السنن عن الأركان فتأمل (قوله وغير ذلك) كالقضاء (قوله أو ما اتصل بها) كالشجر والزرع (قوله في الأرض مسجد الخ) عبارة صح ووجه جعلت الأرض كلها لنا مسجداً وترابها وفي رواية

تحقق البرء وهو على طهارة كان كوجوده ان التيمم الماء في تفصيله الآتي ولو كانت لصوقاً تنزع وتغير كل يوم أو أيام فحكمها كالجبيرة الواحدة كما أفتى به السبكي وفيه نظر ظاهر بل الوجه خلافه ولو كانت الجبيرة على عضوين فرفع أحدهما لم يلزمه رفع الأخرى بخلاف ما سمع الخلف لو نزع أحد خفيه لزمه نزع الآخر لأن الشرط في الابتداء أن يلبسهما جميعاً وهذا لا يشترط في الابتداء أن يضع الجبيرة عليهما ولو أجنب صاحب الجبيرة اغتسل وتيمم ولا يجب عليه نزعها بخلاف الخلف ويفرق بينهما بأن في إيجاب النزع هنا مشقة ثم الكلام في التيمم ينحصر في ثلاثة أطراف الأول في أسبابه وقد مر الكلام عليها الثاني في كیفيته الثالث في أحكامه وقد شرع في الكلام على الطرف الثاني فقال

فصل في بيان أركان التيمم وكيفيته وغير ذلك * مما سيأتي (يتيمم بكل تراب) فلا يجوز تغييره من أجزاء الأرض أو ما اتصل به من القول تعالى فتيمموا صعيداً طيباً قال ابن عباس وغيره أي تراباً طاهراً وتلبس برمسلم جعلت لنا الأرض مسجداً وتربتنا طهوراً والتراب من أسماء التراب وجاء بلفظ التراب في رواية الدارقطني وصححه أبو عوانة جعلت لي الأرض مسجداً وترابها طهوراً وكون مفهوم اللقب ليس بحجة محله حيث لا قرينة كما صرح به الغزالي في المنقول وهما قرنتان العدول إلى التراب في الطهورية بعد ذكر جميعها في المسجدية وكون السياق للإمتنان المقتضى تكثير ما عتق به فلما اقتصر على التراب دل على اختصاصه بالحكم وطهارة التيمم تعبدية فاختلفت بما ورد كالوضوء بخلاف الدباغ فإنه نزع الفضول وهو يحصل بأنواع (طاهر) أراد به ما يشمل الطهور بدليل قوله الآتي ولا يستعمل قوله تعالى صعيداً طيباً ومر تفسيره بالتراب الطاهر وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه تراب له غبار وقوله حجة في اللغة ويؤيده قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه إذا لتياب من المفيدة للتعميض

صحة وتربتها وهما مترادفان كما قاله أهل اللغة خلافاً لمن وهم فيه لنا طهوراً (قوله المنقول) بالنون والخاء المعجمة اسم كتاب للغزالي في أصول الدين (قوله للإمتنان) في كون الامتنان قرينة شيء سم على حج أي لأنه يجوز إفراده من بين أنواع ما عتق به الحكمة ويمكن أن تكون هنا امتنان التراب فيتوهم عدم أجزائه (قوله فاختلفت بما ورد كالوضوء) يفيد أن طهارة الوضوء تعبدية وهو ما نقله في الوضوء عن إمام الحرمين لكنه رجع ثم انه معقول المعنى فلعلم التشبيه في مجرد الاختصار على ما ورد وأنه جرى هما على غير ما رجحه ثم انه معقول المعنى (قوله وهو) أي النزع (قوله ما يشمل الطهور) لصواب أن يقول أراد به الطهور اه سم على حج بالمعنى يعني لأن المراد من التأويل إخراج المستعمل وهو انما يخرج حيث أريد بالطاهر الطهور ولا ما يشمله ويمكن أن يقال قوله ولا يستعمل في حكم الاستثناء فلا اعتراض عليه (قوله وقوله حجة) معناه أنه لثقتة وديانته لا ينقل تفسيراً في اللغة إلا إذا سمعته من الموثوق بهم فيسأله هو بمنزلة أن يقول قال أهل اللغة كذا فاندفع ما لبعضهم عن أن الشافعي ونحوه

فيقتضى أنه لو مس امرأة واستمر واضعا يده لا يجب عليه الوضوء وان خرج الوقت لأنه ما دام كذلك لم ينقطع حسنه فلا يلزم من شيء يخرج هذه وضوؤه (قوله وإزالة النجاسة) أي تقدم إزالة النجاسة عن غير غسل غير غسل الحدث والافتراق من النجاسة من غير غسل (قوله يذ في به) أي بهذا اللفظ (قوله كدهن) أي جامد (قوله لا يمكن) يعني يتعسر فصله (قوله وبينه وبين الصلاة) هذا شرط لجواز فعل الصلاة به لا شرط لصحته كما هو ظاهر (قوله ليس شرطا) على الإطلاق وانما هو شرط عند تبين الحال بمعنى إذا تبين

من أئمة اللغة لا يحتاج بحجج صدور الحكمة منهم على أنها من لغة العرب وانما يحتاج بنقلهم والشافعي في هذه لم يقل قال العرب كذا فتأمل (قوله ضعفه الرخشي) وكان حنفيا وأصف من نفسه فائدة يذكروا في شرح الروض في هذا الفصل أنه إذا تعارض كلام شخص في افتاء وتصنيفه كان الأخذ بما في التصنيف أولى فراجع (قوله ويدل له) أي لا شرط التراب (قوله كما مر) الذي مر في الحديث جعلت لنا لآل (قوله سائر) أي جميع (قوله ولو أصفر) ومنه الطفل المعروف اه ج وقوله أو أقرع والأقرع الأبيض وليس بشديد البياض مختار (قوله كالارمني) بكسر الهمزة ج ونقل عنه سم في غير شرح المنهاج فقها اه وبكسر الميم أيضا كأنقل عن النووي لكن في المختار مانصه وأرمينية بالكسرة قرينة بناحية الروم والنسبة إليها أرمني بفتح الميم اه وعبارة سم على ج قال في شرح العباب بفتح الميم وكسر هاء القتان خلافا للانسوي اه وفي المصباح أرمينية ناحية بالروم وهي بكسر الهمزة والميم ٢١٢ وبعد هاء آخر الحروف ساكنة ثم نون مكسورة ثم ياء آخر الحروف أيضا

مفتوحة لا جمل هاء التانيث وإذا نسب إليها حذفت الياء التي بعد الميم على خلاف القياس وحذفت الياء التي بعد النون أيضا استقالا لاجتماع ثلاث ياء فتتوالى كسرتان مع ياء النسب وهو عندهم مستثقل فتفتح الميم تخفيفا فيقال أرمني ويقال الطين الأرمني منسوب إليها ولو نسب على القياس ل قيل أرمني اه (قوله والسبخ) هو بالجر عطف على ما يداوى

يقتضى أن يمسح بشيء يحصل على الوجه واليدين بعضه وقول بعض الأئمة أنه لا ابتداء الغاية فلا يشترط تراب ضعفه الرخشي بأن أحدهما من العرب لا يفهم من قول القائل مسح برأسه من الدهن ومن الماء ومن التراب إلا معنى التبعيض والأذعان للحق أحق من المراء اه ويدل له من السنة قول النبي صلى الله عليه وسلم جعلت لي الأرض مسجدا وترابها طهورا رواه مسلم كما مر وهي مبينة للرواية المطلقة في قوله وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا ودخل في التراب سائر أنواعه ولو أصفر وأقرع وأجر وأسود أو أبيض (حتى ما يداوى به) كالارمني والسبخ الذي لا ينبت دون الذي يعلوه ملح وما أخرجه الأرضة من مدر لأنه تراب لا من خشب اد لا يسمى ترابا ولا أثر لا متراجسه بالعباء كطين عجن بنحو خدل ثم جف فانه يجزئ وإن تغيرت رائحته وطعمه ولونه نعم لا بد أن يكون له غبار ولم يذكرة كثير لأنه الغالب فيه ولا تغير حياء كطين شوى حتى اسود لأن صار رمادا ولا يجزئ التيمم بنجس كتراب مقبرة علم نبشها وإن أصابه مطر فان لم يعلم جاز بلا كراهة وكتراب على ظهر كلب أو خنزير علم اتصاله برطبا ولا يختلط بنجس كفئات الروث وقول أبي الطيب لو وقعت ذرة نجاسة في صبرة تراب كبيرة تحرى وتيمم مبني على ضعف وهو عدم اشتراط التعدد في التحرى والأصح خلافه فان قسم التراب قسمين جاز تطهير ما مر في فصل الكمين عن القميص

(قوله وما أخرجه) أي وحتى ما أخرجه الخ (قوله بالعباء) أي الأرض (قوله ولم يذكرة) أي هذا القيد وهو كونه بعد له غبار (قوله الغالب فيه) أي ومدلولات اللفاظ تحمل على ما هو غالب فيها (قوله ولا لتغير الخ) أي ولا أثر لتغير الخ ووجه بفتح المهملة وسكون ثابته شرح الروض وفي القاموس الحاء الطين الاسود المنين كالحجارة المحركة اه وهو ظاهر في أن الحاء بالسكون (قوله فان لم يعلم جاز) أي بان علم عدم نبشها أو شك فيه وظاهر قوله بلا كراهة شموله لكل من هاتين الصورتين ولعل وجهه في صورة الشك أن الأصل الطهارة ولم يردنهي عنه مع الشك (قوله وكتراب) عطف على قوله كتراب مقبرة (قوله رطبا) أي فلو علم اتصاله به جازين أو شك فيه جاز وقياس ما مر في المقبرة التي لم يعلم نبشها عدم الكراهة هنا أيضا ويحتمل خلافه لأن الغالب هنا الرطوبة ولغلظ نجاسة الكلب (قوله قسمين جاز) أي حيث لم يمكن اختلاط النجاسة بكل من القسمين ولعله لم يذكرة هذا القيد لتعبير بالذرة فانها لا يمكن انقسامها وقال ابن حجر أي حيث لا يمكن تفرق المختلط من النجاسة فهما اه وانظر لو هجم وتيمم من غير اجتهاد هل يصح تيممه كالتيمم من تراب على ظهر كلب شك في اتصاله برطبا أو جافا ولا يصح كالمختلط اناء طاهر بنجس الظاهر الثاني أضف النجاسة فيما ذكر ويفرق بين هذا وبين ما لو وقعت قطرة بول في ماء كثير حيث تصح طهارته منه لو هجم وأعرض عن التقدير بأن المداومة على التغير وهو غير محقق بل مشكوك فيه ونحن لا نجس بالشك

الحال تبين عدم صحة الوضوء لفوات شرط من شروطه وهو تحقق المفتى (قوله فيجتمع سنة وثلاثون) أي بالنظر إلى كون فروضه في الخارج ستة فكان المصنف قال كل فرض من فروضه المعلوم في الخارج أنه ستة سنة والأقوال عبارة لا تقتضي هذا الحصر قبل الاختيار بستة وأغاصر يحبان كل فرض من فروضه الغير المحصورة ستة فتأمل (قوله وهو)

بخلاف ما هنا فإننا تحققنا اختلاط النجاسة المانعة وشككنا فيما نستعمله لكن قال ابن قاسم على ابن حجر ويجه في الكمية جدا جواز التيمم بالتحرك والاشتبهت نجاسة في مكان واسع جدا تجاوز الصلاة فيه اه (قوله بعد تنجيس أحدهما) ظاهر الشارح كابن حجر أن فصل أحدهما مع بقاء السك الثاني متصل بالقميص لا يكفي في جواز الاجتهاد وينبغي خلافه لتحقيق التعدد بما ذكر (قوله ويرمل فيه غبار) في فرع يستطردى وقع السؤال في الدرس عما لو كان معه رمل له غبار وحلف بالطلاق أو بالله أنه ليس معه تراب هل يحث لأنه من جملة التراب لأجزائه في التيمم أو لا تنظر للعرف لأنه لا يسمى فيه ترابا والایمان مبناها على العرف (أقول) والظاهر الذي لا يحصى عنه هو الثاني للعلة المذكورة فليراجع (قوله لا يلصق) بفتح الصاد في المضارع وكسرها في الماضي اه مختار (قوله لعدم التراب) ٢١٣ في نسخة الغبار وما في الأصل يشكك عليه

قوله لا يجزئ وجه الخ (قوله بعد تنجيس أحدهما) (ويرمل فيه غبار) لا يلصق بالعضو خشنا كان أو ناعما لأنه من جملة التراب اذ هو من طبقات الارض وفي فتاوى المصنف لو لصق الرمل بالصرف وصار له غبار أجراً أي بان صار كله بالصق غباراً أو بقي منه خشن لا يمنع لصوق الغبار بالعضو حتى لا ينافي ذلك ما يأتي بخلاف الحجر المسحوق وقد يؤيده قول الماوردي الرمل ضربان ماله غبار فيجوز به لأنه من جنس التراب وما لا غبار له فلا لعدم التراب لانخروجه عن جنس التراب انتهى اذ ظاهره انه تراب حقيقة وان لم يكن له غبار أما اذا لصق الرمل الذي له غبار فلا يصح التيمم به وعلى هذا التفصيل يحمل ما وقع في كتب المصنف من اطلاق الاجزاء واطلاق عدمه وفي المجموع ما يدل عليه وعلم مما قررناه ان انما طهرهم بالحكم بالناعم والخشن للغالب ولا ينافي ذلك إعادة البناء المفيدة لغاية الرمل للتراب لأنه بالنظر لصورة الرمل قبل الصق نعم التيمم حقيقة انما هو بالغبار الذي صار تراباً لا بالرمل ففي العبارة نوع قلب وهو مما يؤثره الفقهاء لا غرض لا يبعد قصد بعضها هنا (لا يبعدن) بكسر الدال كنورة ونفط وكبريت (وصحافة خرف) لان ذلك لا يسمى تراباً والخرف ما اتخذ من الطين وشوي فصار نخاراً واحدته خرفة (ومختلط بدقيق ونحوه) مما يعلق باليد كزعفران وجص لمنعه من تعميم العضو بالتراب بخلاف الرمل اذا خلطه التراب على ما مر وسواء أقل الخليط أم أكثر (وقيل ان قل الخليط جاز) كالمائع القليل اذا اختلط بالماء فان الغلبة تصير المنعمر القليل عدماً وأجاب الاول بان المائع لا يمنع من وصول الماء الى البشرة للطافته والدقيق ونحوه يمنع وصول التراب الى المحل الذي يعلق به لكثافته والارجح على هذا القول ضغط القليل هنا باعتبار الاوصاف

بعد تنجيس أحدهما (ويرمل فيه غبار) لا يلصق بالعضو خشنا كان أو ناعما لأنه من جملة التراب اذ هو من طبقات الارض وفي فتاوى المصنف لو لصق الرمل بالصرف وصار له غبار أجراً أي بان صار كله بالصق غباراً أو بقي منه خشن لا يمنع لصوق الغبار بالعضو حتى لا ينافي ذلك ما يأتي بخلاف الحجر المسحوق وقد يؤيده قول الماوردي الرمل ضربان ماله غبار فيجوز به لأنه من جنس التراب وما لا غبار له فلا لعدم التراب لانخروجه عن جنس التراب انتهى اذ ظاهره انه تراب حقيقة وان لم يكن له غبار أما اذا لصق الرمل الذي له غبار فلا يصح التيمم به وعلى هذا التفصيل يحمل ما وقع في كتب المصنف من اطلاق الاجزاء واطلاق عدمه وفي المجموع ما يدل عليه وعلم مما قررناه ان انما طهرهم بالحكم بالناعم والخشن للغالب ولا ينافي ذلك إعادة البناء المفيدة لغاية الرمل للتراب لأنه بالنظر لصورة الرمل قبل الصق نعم التيمم حقيقة انما هو بالغبار الذي صار تراباً لا بالرمل ففي العبارة نوع قلب وهو مما يؤثره الفقهاء لا غرض لا يبعد قصد بعضها هنا (لا يبعدن) بكسر الدال كنورة ونفط وكبريت (وصحافة خرف) لان ذلك لا يسمى تراباً والخرف ما اتخذ من الطين وشوي فصار نخاراً واحدته خرفة (ومختلط بدقيق ونحوه) مما يعلق باليد كزعفران وجص لمنعه من تعميم العضو بالتراب بخلاف الرمل اذا خلطه التراب على ما مر وسواء أقل الخليط أم أكثر (وقيل ان قل الخليط جاز) كالمائع القليل اذا اختلط بالماء فان الغلبة تصير المنعمر القليل عدماً وأجاب الاول بان المائع لا يمنع من وصول الماء الى البشرة للطافته والدقيق ونحوه يمنع وصول التراب الى المحل الذي يعلق به لكثافته والارجح على هذا القول ضغط القليل هنا باعتبار الاوصاف

المجبة الحجر الرحو اه (قوله بكسر الدال) أي أوقفها (قوله كنورة) هو الجير قبل طيبه شيخنا الحلبي لكن عبارة المصباح النورة بضم النون حجر الكاس ثم غلبت على اخلاط تضاف الى الكاس من زرنج وغيره وتستعمل لازالة الشعر وتنوّر اطل بالنورة اه وقال في المصباح الكاس أي بالكاف المكسورة واللام والسين المهمة الصاروج يبنى به قال عدي بن زيد شدة مر مرا وجهه كاس ساهل الطير في ذواه وكور ومنه الكاسة في اللون يقال ذئب أكس اه وقوله الصاروج قال في المصباح الصاروج النورة واخلاطها معرب لان لصاد والجيم لا يجتمعان في كلمة عربية (قوله خرفة) وقيل هو الجير خاصة وما ذكره الشارح موافق لقول القاموس الخرف محركة الجير وكل ما عمل من الطين وشوي بالدار حتى يكون نخاراً ومخالف لما يستفاد من قول المصباح الخرف الطين المعمول آنية قبل ان يطبخ وهو الصصال فاذا شوي فهو النخار خاصة (قوله ومختلط) أي يقينا (قوله مما يعلق) بفتح اللام من باب طرب يطرب (قوله كزعفران) أي أو مسك (قوله الاوصاف الثلاثة) أي فيشترط كون الدقيق مثلاً يضرب أحد أوصاف التراب (قوله ولا يستعمل) قال حج في حديث وكذا حيث فيما يظهر بان استعمل في مغاظة اه وكتب عليه سم قوله وكذا خبت اعتمده مر وقوله بان استعمل أي ثم طهر بشرطه اه ومعلوم ان محل الاحتياج

أى الكلى أما الكليّة فهي المحكوم فيها على كل فرد فرد مطابقة الشكل هو المحكوم فيه على جملة الأفراد كما علمت كلها من كلامه (قوله ولا عقلاً) الأولى أو عقلاً (قوله من دلالة الاقتضاء) أى وهى التى يتوقف الصدق أو الصحة فيها على اضممار والمضمّر هنا لفظ جملة أو مجموع أو نحو ذلك (قوله على النوى) أى ولو حكماً ليدخل الصبى الذى يوضئه وليه للطواف (قوله

للتطهير إذا استعمله في غير الأخيرة أما إذا استعمله فيها هبوطاً من كمال الغسالة المنفصلة منها وأما جرح الاستنجاء إذا طهر أو استعمل في غير الأولى ولم يتلوث فهل يكفي هذا إذا دق وصار تراباً لأنه مخفف لا مزيل أولاً لازالة المنع فيه نظراً إلى أن قرب الثاني أخذاً مما تقدم عن سم في نجاسة الكليّة ويحتمل الأول ويفرق بأن نجاسة المحل باقية هنا وإنما صحّت الصلاة مع بقائها تخفيفاً ورخصةً ومما يدل على بقاء الحكم بنجاسة المحل أن المستجمر لو جله مصل بطلت صلاته أو نزل في ماء قليل نجسه بخلاف المستعمل في غسالات الكلب فإن المحل طهر باستعماله حقيقة (قوله فرض وعبادة) لعل المراد أدى به فرض هو عبادة فيفيد أنه لا يكون مستعملاً في غير ذلك كما لو تيمم بدلاً عن الوضوء المجتهد أو عن غسل الجمعة فإنه لا يكون مستعملاً كالماء المستعمل في نفل الطهارة وقد يفيد قول ج ٢١٤ في حديث وكذا خبث فيما ينظر (قوله فكان الخ) الاظهر في التفرع ان

يقول فلا يجزئ كالماء (قوله المستحاضة) قد يقتضى أن ماء المستحاضة مستعمل اتفاقاً ومقتضى قوله لأنه لا يرفع الحدث الخ خلافه ومن ثم قال عميرة بعد نقل هذا التعليل عن الرافعي قال الاسنوي وقياسه جريان الخلاف في ماء صاحب الضرورة (قوله ما بقي بعضوه) أى حيث استعمله في تيمم واجب أخذاً مما تقدم في قوله لأنه أدى به فرض وعبادة على ما مر (قوله بعد اساسه) أى اماماتناثر من غير مس العضوفاته غير مستعمل منهج وكتب

الثلاثة كفى الماء (ولاب) تراب (مستعمل على الصحيح) لأنه أدى به فرض وعبادة فكان مستعملاً كالماء الذى توضع به المستحاضة والثاني يجوز لأنه لا يرفع الحدث فلا يتأثر بالاستعمال (وهو) أى المستعمل (ما بقي بعضوه) حالة تيممه (وكذا ما تناثر) بالمناثاة بعد اساسه العضو حالة تيممه (في الاصح) كالماء المتقاطر من طهارته والثاني لا يكون مستعملاً لان التراب كثيف اذا علق منه شئ بالمحل منع غيره ان يلتصق به واذا لم يلتصق به فلا يؤثر بخلاف الماء فإنه رقيق يلاقى جميع المحل وهذا الوجه ضعيف أو غلط أما الذى تناثر ولم يحصل به امساس العضو فليس بمستعمل كالباقي على الارض وقول الرافعي وانما يثبت للتناثر حكم الاستعمال اذا انفصل بالكليّة واعرض التيمم عنه معناه انه انفصل عن اليد الماسحة والمسوح جميعاً وعبادته وان قلنا ان المتناثر مستعمل فلما ثبت له حكم الاستعمال اذا انفصل بالكليّة واعرض التيمم عنه لان في اصال التراب الى الاعضاء عسر الاسيماع رعاية الاقتصاد على ضربين فيعذر في رفع اليد وردها كما يعذر في التقاذف الذى يغلب في الماء ولا يحكم باستعمال المتقاذف وما فهمه الاسنوي من كلامه ورتب عليه انه لو أخذه من الهواء قبل اعراضه عنه وتيمم به جاز ممنوع وعلم من حصر المستعمل فيما ذكرناه لو تيمم واحداً أو جماعة هرات كثيرة من تراب يسير في نحو خرقة جاز حيث لم يتناثر اليه شئ مما ذكرنا يجوز الوضوء منكرراً من انا واحد (ويشترط قصده) أى التراب لقوله تعالى قيموا صعيدا طيباً أى اقصدوه (فلا وسفته ريم عليه) أى على عضو من أعضاء تيممه (فردده) عليه (ونوى لم يجز) بضم أوله ويصح ان يفتح أوله بناء على ان تعاطى العبادة الفاسدة

عليه سم قوله من غير مس شامل لمس ماسس العضو عليه ثم وايت في التجريد انه المشهور اه أى شامل حرام لتراب مس التراب الذى على العضوفاته غير مستعمل لعدم صدق حده عليه ويمكن تصور ذلك بأن تكون ألوان التراب مختلفة كاصفر وأخضر مثلاً والافكيف يمكن تمييزاً أحدهما من الآخر أو يصور أيضاً بما لو كان على أعضائه رطوبة من عرق مثلاً ولصق عليه التراب الأول وزاد سم على ج بعد مثل ما ذكره على منهج كالمطبقة الثانية اه وهو صريح فيما ذكرناه (قوله ضعيف) أى شديد الضعف على خلاف ما اقتضاه التعبير عن مقابلة بالأصح وقوله أو غلط أى من فائده افساد تخريجه على قواعد الامام (قوله والمسوح) أى والعضو المسوح وجهاً كان أو يد (قوله من كلامه) أى من كلام الرافعي (قوله ممنوع) أى وذلك لان مراد الرافعي ما تقدم من ان المراد ما انفصل عن الماسحة والمسوحة فيصدق بما كان في الهواء ولم يعرض عنه (قوله حيث لم يتناثر) أى يقينا فلو شك في شئ هل تنافر بعد مس العضو ولا جاز التيمم به لان الاصل عدم المس (قوله الفاسدة) أى الا انه لا يلزم من الحرمة الفساد كما في التيمم بتراب مغسوب الا ان يجاب بأن المراد أن عدم جواز العبادة يقتضى فسادها كما تقدم عند قول المصنف يشترط لرفع الحدث الخ

أى رفع حكمه) أى فالمراد من الحدث الأسباب وانما حمله عليها لانها التى تتأق فيها جميع الاحكام الانية التى من جعلها مالو نوى غير ما عليه (قوله لم يصح كما قاله الزركشى الخ) أى لان الحدث لا يتجزأ اذا بقى به منه بقى كله كإبائى (قوله وحكمها الوجوب) أى وان كان المفعول مندو بافعنى الوجوب مالا بد منه للصحة (قوله وزمنها أول الواجبات) الأولى أول العبادات (قوله وشرطها السلام النأوى الخ) ويلزم من كون هذه المذكورات شروطا للنية التى هى ركن للوضوء ان تكون شروطا

(قوله حرام) معتمد (قوله فعك) هو بتخفيف العين وتشديد ها كما فى المختار وعبارته يقال معك بدينه أى مطل وبابه قطع وربما قالوا معك الاديم أى دلسته وتمعكت الدابة أى غرغت ومعكها صاحبها تعميكا (قوله أجزاء) ولا ينافيه قولهم لو وقف حتى جاء الهواء بالغبار على وجهه لم يكف لانه لا فعل له هناك بخلاف ما قلناه اه سم على منهج (قوله مالو برز للطير) أى أو أصابه اتفاقا من غير بر وزله (قوله ولو صبيا) أى مبرأ شيخنا زيا دى ووج ونقل سم عن مر انه لا يشترط كونه ميمزابل ولا كونه آدميا وعبارته مخرج قال مر لافرق فى صحة نقل المأذون بين كونه ٢١٥ ذكر او كونه أنى ثم قال ولا بين كونه عاقلا

وكونه مجنوناً وصيباً لا يميز اه فسم لو كان دابة بأن علم دابة بحيث تفعل بأمره فقال ولو كان دابة اه لا يقال لا فعل له فى هذه الحالة لاننا نقول فعل الدابة الملمة بأمره وأشارته بمنزلة فعله فليتأمل (وأقول) ما قاله فى غير العاقل هو الذى يظهر ولا يرد عليه قولهم انه يشترط فى نقل الغير كونه باذنه واذ لم يكن الغير عاقلا لم يتصور الاذن له لاننا نقول اذا أشار غير العاقل بيده أو غيرها أو حركة بحيث ترتب على ذلك نقله كان بمنزلة اذنه والاذن انما اعتبر ليكون ذلك منسوبا اليه والنسبة اليه حاصلة مع ما ذكر فليتأمل اه سم على منهج

حرام وسواء أقصد بوقوفه فى مهب الريح التيمم أم لا لا تتفاء القصد من جهته بانتفاء النقل المحقق له ومجرد القصد المذكور غير كاف وظاهر انه لو كثف التراب فى الهواء فعك فيه وجهه أجزاء حينئذ ولا ينافى ما تقر مالو برز للطير فى الطهر بالماء ونوى رفع الحدث أو الجنابة فانغسلت أعضاؤه لان المأمور به فيه الغسل واسمه يطلق ولو بغير قصد بخلاف التيمم (ولو يعم باذنه جاز) اقامة لفعل نائبه مقام فعله ولو صبيا أو كافرا أو حائضا أو نفساء حيث لا تنقض اما اذا لم ياذن فلا يصح لا تتفاء قصده ويشترط ان ينموا الاذن عند النقل وعند مسح الوجه كالمالو كان هو التيمم والا فلا يصح جزما كالمالو يعمه من غير اذنه فانه يكون كتمرضه للريح وسواء كان له عذر فى ذلك أم لا (وقيل يشترط) فيما لو يعمه غيره باذنه ان يكون له (عذر) لانه لم يقصد التراب نعم يستحب على الاول تركه مع القدرة للخروج من الخلاف بل يكره ذلك ويجب عليه عند الجحز ولو بأجرة حيث قدر عليها (وأركانه نقل التراب) أى تحويله من نحو أرض وهواء الى العضو المسوح بنفس ذلك العضو أو بغيره على ما مر وركن الشئ جانبه الاقوى وجعه أركان وذكرها خمسة هنا النقل والنية ومسح الوجه ومسح اليدين و ترتيب وستأق مرتبة كذلك وزاد فى الروضة شيئين التراب والقصد قيل واستقاطهما أولى لان التراب كالماء فى الوضوء وهو شرط لكن تقدم ثم انه ركن هنا وأما القصد فداخل فى النقل لانه اذا نقل التراب على الوجه المشروط وقد نوى كان قاصدا قال السبكي لو حذف ذكر القصد كفاه ذكر النقل فانه يلزم منه القصد قال الولي العراقى وفيه نظر لانك كالك القصد عن النقل فيما اذا وقف فى مهب ريح بنية تحصيل التراب عليه فلما حصل نوى وردده فانه فى هذه الصورة قصد ولم ينقل ويرد بان ما ذكره غير وارد على السبكي لانه انما ذكر انه يلزم من النقل القصد لان القصد يلزم منه النقل وخروج بقوله نقل التراب مالو كان على العضو فردده من جانب الى آخر فانه لا يكتفى ولوتلقى ترابا من الريح بنحوه ومسحه به وجهه أو غمرغ

ومثل ما ذكر الملك بفتح اللام كالتقل عن م وبالدرس (قوله حيث لا نقض) أى بسما كان يكون بينهما محرمية أو صغرا أو مسته بمائل (قوله وعند مسح الوجه) ولم يذكر اشتراط الاستدامة لبأق من ان المعتمد عدم اشتراطها ثم المراد باشتراط النية عند المسح انه يستحضرها ذكر الاجماعى انه يستأنف نية جديدة (قوله لانه لم يقصد التراب) أى مع كون القصد شرطا للصحة التيمم وبهذا يفرق بين ما هنا وما فى الوضوء من انه لو وضأه غيره بذنه أو بدون اذن ونوى عند صب الماء عليه جاز قطعا (قوله بأجرة) أى فاضلة عما يحتاجه فى الفطرة قياسا على ما قدمه فى الوضوء (قوله قيل) قائله الرافى اه ج (قوله انه ركن هنا) بخلاف الماء لانه ليس خاصا بخلاف التراب فانه خاص بالتيمم لانه فى النجاسة المغلظة ليس مطهرا بل المطهر انما هو الماء والتراب شرط والمخاطبات لا يكتفى فيها بدلالة الالتزام بل لا بد فهمام الدلالة المطابقة دلالة الاقظ على تمام ما وضع له شيخنا زيا دى (قوله وفيه نظر) أى فيما قاله السبكي (قوله ما ذكره) أى العراقى (قوله لانه) علة لقوله أو غمرغ

للمسح بالوجه في شروط الوضوء فلا رد ما قاله شيخنا في الحاشية (خوله وعلمه بالنعوى) لعل المراد منه أنه لا يقصد بفرض
نفسه (قوله وعدم اتيانه بما ينافيها) المانفي هنا غير المانفي المتقدم في شروط الوضوء كما علم من قوله بأن يستصحبها احتكا

(قوله لا يقال) أي اراد اعلی قوله ولو تلقى ترابا من الريح الخ وحاصله ان ما علل به الاجزاء في مسألة التعمك حاصل بالاول
فيما لو أحدث بين النقل والمسح (قوله بجواز) أي ما هنالك أي فيما لو أحدث بين النقل والضرب (قوله عند تجديد النية) أي
قبيل مس التراب للوجه كما هو الظاهر من قوله وبطلان النقل فلو لم يجددها الا عند محاسنة التراب لم يكف لاتقاء النقل
اكن في سم على منهج وظاهر على ما قلناه ٢١٦ انه لو أحدث بعد النقل جدها مع غريغ وجهه على يديه في الهواء كفي

في التراب ولو بلا عذر أجزاءه لانه نقل بالعضو المسح اليه لا يقال الحدث بعد الضرب
وقبل مسح الوجه مضر كاضر بقل الوقت أو مع الشك في دخوله مع أن المسح بالضرب
المذكور لا ينافي عدم التعمك والضرب بما على كفه أو يده فيمنع جوازه في ذلك لانا
نقول بجوازه عند تجديد النية ويكون كالمسح كان التراب على يديه ابتداء ومحل المنع عند عدم
تجديدها بطلانها وبطلان النقل الذي قارنته (فالونقل) التراب (من وجهه الى يد) بأن
حدث عليه تراب بعد زوال ما مسحه به من التراب (أو عكس) بأن نقل من يده الى وجهه أو من
يد الى أخرى أو من عضو ثم رده اليه بعد انفصاله عنه ومسحه به (كفي في الاصح) لانه منقول
من عضو غير مسح به فجاز كالمقول من الرأس والظهر وغيرها والثاني لا يكفي فيها
لانه نقل من محل الفرض كالنقل من بعض العضو الى بعضه مع ترديده عليه من غير نقل عنه
ودفع بأنه بالانفصال انقطع حكم ذلك العضو عنه بخلاف ترديده عليه ولو يعمه غيره باذنه
فأحدث أحدهما بعد أخذ التراب وقبل المسح لم يضر كذا كره القاضي حسيب في فتاويه وهو
المعتمد أما الآذن فلانه غير ناقل وأما المأذون له فلانه غير متميم وكذا لا يضر حدثهما في الحالة
المذكورة أيضا ثم أشار الى الركن الثاني بقوله (ونية استباحة الصلاة) ونحوها مما
يفتقر استباحته الى طهارة كطواف وصلاة تلاوة وشكرو وجعل مصحف وكلامه هنا في
حجة التيمم من حيث الجملة اما ما يستبيحه به فسيأتي ولا فرق بين ان يعين الحدث أم لا حتى لو
تيمم بنية الاستباحة ظانا كون حدثه أصغر فتيبين انه أكبر أو بالعكس لم يضر لان موجبهما
متحد بخلاف ما اذا كان متعمدا فانه يضر لثلاعه ولو كان مسافرا وأجنب فيه ونسي
وكان يتيمم وقتا ويتوضأ وقتا عاد صلاة الوضوء فقط لما ذكر (لا نية) (رفع الحدث) أصغر
كان أو أكبر والطهارة عن أحدهما فلا تنكفي لان التيمم لا يرفعه لبطالانه بزوال مقتضيه
ولقوله صلى الله عليه وسلم لعمر بن العاصي وقد تيمم عن الجنباء من شدة البرد يا عمر و
صليت بأحسابك وأنت جنب وشمل كلامه ما لو كان مع التيمم غسل بعض الأعضاء وان
قال بعضهم انه يرفعه حينئذ قال الكمال ابن أبي شريف فان قيل الحدث الذي ينوي رفعه
هو المنع والمنع يرتفع بالتيمم قلنا الحدث منع متعلقه كل صلاة فريضة كانت أو نافلة

بجته الشيطان (قوله في الحالة المذكورة) هي قوله ولو يعمه غيره (قوله مما تقتقر) ان لنحوها وكل
(قوله لان موجبهما) بفتح الجيم أي وهو مسح الوجه واليدين (قوله لما ذكر) أي من حجة تيمم الحدث حدثا أصغر بنية
الأكبر غلط وعكسه وقد أغتر السيوطي بذلك فقال أليس عجبيا ان شخصاً مسافرا * الى غير عصيان تباح له الرخص
اذا ما توضأ للصلاة أعادها * وليس معيد التي بالتراب خص لقد كان هذا الجنباء قد نسي * وصلى مرارا بالوضوء أي بنص
كذلك مرارا بالتيمم يأتي عليك بكتب العلم يا خبر من خص قضاء صلاة بالوضوء فواجب * وليس معيد التي بالتراب خص
لان مقام الغسل قام تيمم * خلاف وضوءها كرفاهة تخص وذا نظم عبد الله وهو ابن أحمد * فيارب سلمه من الهم والغصص
(قوله صليت) الذي تقدم أصليت (قوله وأنت جنب) قال ج سماء جنباً مع تيممه افادة له دم رفعه وقد يقال يجوز انه انما
سماء بذلك لان التيمم للبرد لا يسقط معه القضاء وكان وجوده كعدمه

فالمأني عدم الاستصحاب المذكور وهو الصرف (قوله وشمل ذلك ما لو نوى به) أي بالوضوء أي بآية نية كما يفيد كلام غيره وليس خاصا بما قبله (قوله وما لو نوى أن يصلي به الظهر الخ) أي والصورة أن نية غير رفع الحدث بقية ما بعده (قوله وفيما رده) بينائه للمجهول اذ المراد به ليس في كلام الشارح ولعل المراد به ما اذ نوى رفع بعض أحواله كما يستفاد من الفرق أو ان المراد المسئلة المذكورة قبل هذه (قوله ووجهه) أي كلام البغوي (قوله لكون المراد به الخ) لا يتأني في الوضوء المجدد

(قوله خاص المتعلق) أي خاص متعلقه فهو من اضافته الوصف الى فاعله (قوله رفع الحدث) وهو المنع المتعلق بفرض ونوافل أو نوافل فقط (قوله فرض التيمم) أي أو التيمم فقط مرسى على منهج (قوله لم يكف في الاصح) بفتح الميم صم ابن الرمي على ان محل عدم الاكتفاء بنية التيمم أو فرض التيمم اذ لم يصفها النحو الصلاة فان اضافها كنويت التيمم للصلاة أو فرض التيمم للصلاة جاز أخذ من العلة لانه انما بطل هناك لان التيمم لا يصلح مقصدا ٢١٧ ولما أضافه لم يبق مقصدا سم على منهج

(أقول) ويستتبع به النوافل

فقط تزيلا على أقل الدرجات اذ غاية ذلك ان اضافته للصلاة الحقته بما لو نوى استباحتها (قوله لان التيمم) هذا التعليل يقتضي ان صاحب الضرورة لا ينوي فرض الوضوء لان طهره طهر ضرورة فليس مرادا (قوله ولهذا) أي لكونه انما يأتي به (قوله لا يندب) وقضية عدم سنه انه اذا جدد لا يصح لمكن نقل عن شارح كراهته فقط وهو صريح في الصحة (قوله أجزاءه) وكذا ان تيمم في غير ذلك أي غسل الجمعة بدلا عن الوضوء سم وظاهر الشارح وان لم يصفه الى الجمعة أو غسلها بعبارة ج ومن ثم لم لم يكن في تيمم نحو غسل

وكل طواف فرضا كان أو نفلا وغير ذلك مما ذكر معه لانه الذي يترتب على أحد الأسباب وهذا المنع العام المتعلق لا يرتفع بالتيمم انما يرتفع به منع خاص المتعلق وهو المنع من النوافل فقط أو من فريضة واحدة وما يستباح معها أو الخاص غير العام ويؤخذ من هذا انه لو نوى رفع الحدث الخاص صح وهو كذلك كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى (ولو نوى فرض التيمم) أو فرض الطهر أو التيمم المفروض (لم يكف في الاصح) بخلاف نظيره في الوضوء لان التيمم انما يؤتى به عن ضرورة فلا يصلح مقصدا ولهذا لا يندب تجديده بخلاف الوضوء نعم ان تيمم ندبا كان تيمم للجمعة عند تعذر غسله اجزائه نية التيمم بدل الغسل كما يحتمل الشيخ والثاني يصح في قياسا على الوضوء وفرق الاول بما تقدم لا يقال لم تصح نية التيمم أو فرضه مع انه انما نوى الواقع لانا نقول بمنوع باطلا لانه وان نواه من وجه نوى خلافه من وجه آخر لان تركه نية الاستباحة وعدوله الى نية التيمم أو نية فرضيته ظاهر في انه عبادة مقصودة في نفسها من غير تقييد بالضرورة وهذا خلاف الواقع ويؤخذ من تقريره لو نوى فرضية الابدال لا الاصول صح ويوجه بانه الآن نوى الواقع من كل وجه فلم يكن لا باطلا وجهه (ويجب قرنهما) أي النية (بالنقل) الحاصل بالضرب الى وجهه اذ هو أول الاركان (وكذا) يجب استدامتها الى مسح شيء من الوجه على الصحيح) فلو عزبت قبل المسح لم يكف اذ لنقل وان كان ركنا غير مقصود في نفسه قال في المهمات والمجته الا كتفاء باستحضارها عندهما وان عزبت بينهما واستشهد به بكلام لابي خلف الطبري وهو المعتمد والتعبير بالاستدامة كما قاله الوالد رحمه الله تعالى جرى على الغالب لان الرمن يسير لا تعزب النية فيه غالباً حتى انه لو لم ينبو بعد ذلك الاعتدال اذ ارادة المسح للوجه أجزاءه كما يؤخذ من الفرق المتقدم ولا ينافيه قول الاصحاب يجب قرنهما بالنقل على لوجه المعتد به وهذا لا يعتد به اذ المنة تدبه الآن هو اللفظ من اليدين الى الوجه وقد اقترنت النية به ومقابل الصحيح لا تجب الاستدامة كما لو قارنت نية الوضوء أول غسل الوجه ثم انقطعت والاول أجاب بما مر ثم شرع في بيان ما يباح له بنيتسه فقال (فان نوى فرضا ونفلا) أي استباحتهما (أيضا) له عملا بما نواه ولا يشترط تعيينه الفرض كما يفيد تنكيره كما لا يشترط

٢٨ نهاية ل الجمعة استباحة جازله نية تيمم الجمعة وسنة تيممها لاخصار الامر فيها (قوله باطلا لانه) أي التيمم (قوله فرضية الابدال) بأن نوى فرض التيمم فاصدا أنه بدل عن الغسل أو الوضوء لانه فرض أصلي (قوله لا تعزب النية فيه غالبا) ككون التعبير بالاستدامة جريا على الغالب وأن عزوبها بين النقل والمسح لا يضر بعبء فرض الخلاف بين الصحيح ومقابله في اعتبار الاستدامة وقوله ولا ينافيه قديقال هو لا يحصل الفرض لانه متى جدد النية عند ارادة المسح وقبل مماسة التراب للوجه اكتفى بذلك وان قلنا ان عزوب النية مضر لان النية على الوجه المذكور محصلة للنقل (قوله كما يؤخذ من الفرق المتقدم) أي في قوله لا نأقول بجوازه عند تجديد النية الخ (قوله ولا ينافيه) أي الاجزاء المذكور (قوله اذا المعتد) علة لقوله لا ينافيه

يصح فيه فرض الوضوء (قوله وان ذهب الاسنوي الخ) الاسنوي لم يذهب الى ذلك وانما ذهب الى عدم الاكتفاء بما ذكر ثم بحث الاكتفاء به مجزئ بالاول ثم اشار الى رد البحث وعبارة شرح الروض تنبيه ما تقرر من الاكتفاء بالامو والسابقة

(قوله استباحة فرضين) أي كأن قال نويت استباحة الظهر أو العصر وينبغي أيضا الصحة فيما لو نوى أحد فرضين لا بعينه كأن قال نويت استباحة الظهر أو العصر (قوله لم يصح) معتد (قوله أو نوى فرضا فله النفل) أي مع الفرض تقدم عليه أو تأخر وقضية إطلاقه أنه يستتبع بنية الفرض الصلوات الخمس وغيرها من الفرائض وان لم يقيد الفرض في نيته بالعيني وأورد عليه أنه لو نوى استباحة الصلاة وأطلق نزلت على النفل لان المطلق ينزل على أقل الدرجات وقياسه أنه اذا أطلق الفرض حل على فرض الكفاية لصديق الفرض به ويمكن الجواب بان الصلاة تصدق على كل من الفرض والنفل صدقا واحداً بان يقال لكل منهما صلاة بخلاف الفرض فإنه اشتهر في الفرض العيني بحيث اذا أريد غيره لا يذ كر الا مقيداً فوجب حل اللفظ عليه عند الإطلاق لانه اشتهر فيه صار كالموضوع له بخلاف الصلاة كما تقرر هذا في كلام سم على منهج ان المرتبة الاولى مما ينويه الفرض العيني فيستتبعها كل ما يتوقف على قيم اه وقضية تقييده بالعيني انه لا يستتبع ذلك عند إطلاق الفرض وهو غير مراد لانه انما قابله بما لو نوى صلاة الجنائز ٢١٨ وهو يدل على أنه أراد بالعيني ما يشمل ما لو ذكره في نيته وما لو أطلق فيكون

هو مراد منها وبقي ما لو قال نويت استباحة فرض وأطلق فهل يحمل على الفرض العيني فيصلي به ماشاء أو على فرض الكفاية فيصلي به صلاة الجنائز وما في معناها فيه نظر وبه بعض المواقف من غير عزواته يحمل على الجنائز تنزيلاً على أقل الدرجات (وأقول) حيث جعلت العلة التنزيل على أقل الدرجات فالأقرب حمله

في الوضوء تعين الحدث الذي ينوي رفعه فلو عين فرضاً ولو مذكوراً وصلى به غيره فرضاً أو نفلاً في الوقت أو غيره أو صلى به الفرض المنوي في غير وقته جاز ولو عين فرضاً أو حظاً في تعيينه كن نوى فائتة ولا شيء عليه أو ظهر أو ائتماعاً عليه تصدق به لم يصح تيممه اذنية الاستباحة واجبة في التيمم وار لم يجب التيمم فاذا عين وأخطأ لم يصح وكذا من شك أو ظن هل عليه فائتة فتييم لها ثم ذكرها لان وقت الفائتة بالتذ كر ولو نوى تيممه استباحة فرضين صح وما تعبا واحداً كما لا يتفاد عدم اشتراط توحيد من تكبيره الفرض ولو نوى أن يصلي بالتيمم فرض الظهر خمس ركعات أو ثلاثاً قال البغوي في فتاويه لم يصح لان أداء الظهر خمس ركعات غير مباح وكذلك لو نوى أن يصلي عريانياً مع وجوب الثياب (أو) نوى (فرضا فله النفل على المذهب) لان النوافل تابعة فاذا استباح المتبوع استباح التابع كما اذا اعتق الام يعتق الحمل والباقي لالانه لم ينوها والثالث له ذلك بعد الفرض لا قبله لان التابع لا يقدم والتيمم للجنائز كنية للنفل لانه يسقط بفعل الغير (أو نفلاً أو الصلاة تنفل) أي فعل النفل (لا الفرض على المذهب) فهما أما الاولى فليكون الفرض أصلاً والنفل تابعاً فلا يكون المتبوع تابعاً والثاني يستتبع

على مس المصحف وما في معناه لان مما يصدق به الفرض مس المصحف وحمله اذا وجب كأن خيف الفرض عليه نجس أو كافر ومما يصدق عليه ذلك المكث في المسجد اذا نذر الاعتكاف فيه فلا يصلي به لا فرضاً من الصلوات ولا نفلاً هذا وصريح قول المنهج ولا يؤدي به أي تيممه لفريضة عينية من فروض عينية غير واحدانه لو نوى الفرض وأطلق لا يصلي به فرضاً عينيًا وقال الشيخ عميرة لو قال نويت استباحة صلاة الظهر دون النوافل فهل يستتبع النوافل هو محل نظر اه أقول يظهر أن يقال ان كان قصد اباحة تثبت للفرض دون النوافل فالقياس البطلان أي للتيمم على ما تقدم من البغوي في هامش باب الوضوء وان أراد أنه يستتبع الفرض ولا يفعله النفل فالقياس انه لا يضر اه سم على منهج وقوله لا يضر أي فله فعل النفل وبقي ما لو قال نويت استباحة مفقراً إلى تيمم وينبغي أن يقال فيه ان كان محدثاً محدثاً أصغر لم يصح لشمول نيته للبيكث في المسجد وقراءة القرآن وكلاهما مباح له فلا تصح نيته كما لو قال في وضوئه نويت استباحة مفقراً إلى طهر وان كان محدثاً محدثاً كبريكت نيته ونزلت على أقل الدرجات فيستتبع مس المصحف ونحوه (قوله لانه يسقط) أي ما ذكر وهو فرض الجنائز (قوله أي فعل النفل) أشار به الى صحة لمطف وحاصله انه نظري العطف الى صحة المعنى فان قوله تنفل معناه فعل النفل (قوله اما الاولى) هي قوله أو نفلاً (قوله الفرض أصلاً) لعل المراد ان النفل تابع في المشروعية للفرض فان من لم يخاطب بالفرض لم يخاطب بالنفل وعبارة المحلى في شرح قول جمع الجوامع والحكم خطاب الله المتعلق بفعل المكاف من حيث انه مكاف توجيه الشمول للحكم للندوب والمكروه والمباح المبر فيه من الاولين بالاقتضاء الغير الجازم وعن الثالث بالتحخير نصها لتناول حينية التكليف لا لاخيرين منها أي الاقتضاء الغير الجازم والتحخير كالأول الطاهر أي وهو الاقتضاء الجازم فانه لولا

محله في الوضوء غير المجدد أما المجدد فالقياس عدمه إلا كتفائه فيه بنية الرفع أو الاستباحة وقد يقال يكتفي بها كالصلاة المعادة غير أن ذلك مشكل خارج عن القواعد فلا يقاس عليه ذكره في المهمات انتهى (قوله وتعقبه ابن الصمد) أي في قوله ردا على البحث فيما ذهب إليه من عدمه إلا كتفائه بما ذكر كما علم مما مر (قوله ويرد ذلك) في هذا الرد نظرا إذا دخل ليكون

وجود التكليف لم يوجد إلا ترى إلى انتفاءهما قبل البعثة كانتفاء التكليف انتهى رحمه الله أو أن المراد بالتبعية أنها شرعت جارية للفرائض فكانها مكملت لها فعدت تابعة بهذا الاعتبار (قوله قياسا على الوضوء) أي في أنه إذا نوى فيه استباحة النفل استباحه والفرض (قوله وأما الثانية) هي قوله أو الصلاة ٢١٩ (قوله تحرم بالصلاة) أي وأطلق (قوله مس

المصحف) أي وإن تعين عليه محله للخوف عليه من كافر أو تجسس ولا يقال أنه في هذه الحالة صار فرضا عليه فلا يستبيحه بنية النفل ولا أنه عند تعينه يصير فرضا عليه فأدناؤه استباح غيره من الفرائض (قوله ولو لحليل) أخذه غاية لدفع ما قد يتوهم أنها الآن تميم لو اجب (قوله جازله فعل البقية) أي بما ذكر من قوله فإن تيمم لمس مصحف الخ ومنه سجدة التلاوة وعليه فلو نوى استباحة مس المصحف جازله فعل سجدة التلاوة والشكر بذلك التيمم (قوله حينئذ) أي حين عمل الجملة بما ذكر (قوله ومسح وجهه) فرع قال في الروض ولو مسح وجهه بيده النجسة لم يجز قال في شرحه ويجزى ذلك في تجسس سائر البدن

الفرض قياسا على الوضوء وأما الثانية فبالقياس على ما لو تحرم بالصلاة فإن صلته تنعقد فلا يكون المفرد المحلى بأل للعموم أغا يفيد قيامداره على الالفاظ والنيات ليست كذلك على أن بناءها على الاحتياط يمنع العمل فيها بمثل ذلك لو فرض أن الالفاظ فيها دخلت فاندفع ما للسنوى وغيره هنا والثاني يستبيح الفرض أيضا لأن الصلاة اسم جنس يقتناول النوعين فيستبيحهما كالألوانها ومتى استباح النفل استباح ما في معناه من نحو مس مصحف وسجدة تلاوة أو شكر وقراءة نحو جنب ومكثه في المسجد وحل وطء وصلاة جنازة وإن تعينت فإن تيمم لمس مصحف ولو عند خوف عليه من كافر أو غرق أو حرق أو نجاسة أو أسجدة تلاوة أو شكر أو من انقطع حيضها لحلول وطء ولو لحليل أو تيمم جنب لاعتكاف قراءة قرآن ولو كانت فرضا عينيا كتعلم الفاتحة لم يستبيح به فرضا ولا نفلا نعم يظهر أن الجميع في مرتبة واحدة كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى حتى لو تيمم لواحد منها جازله فعل البقية وقول الشارح وسجود التلاوة والشكر ومس المصحف وحله لأن النفل كدونها لا يقتضي شموله للجنازة وإن النفل حينئذ كدونها الفصل بين هذا وبين ما قبله بقوله كما سيأتي ثم أشار إلى الركن الثالث بقوله (ومسح وجهه) أوجهته وظاهر طهريته والمقبل من أنفه على شفته ولو بغير يده أقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم ثم أشار إلى الركن الرابع بقوله (ثم) مسح يديه مع مرفقيه (للأية والخبر ابن عمر التيمم ضربتان ضربته للوجه وضربة للذراعين إلى المرفقين وبالقياص على الوضوء ولأنه مسح في التيمم فكان كغسله ويأتي هنا ما مر في الوضوء من غسل من قطعت يده أو بعضها وجوبا أو ندبا وكذا زيادة يد أو أصبع وتدلى جامدة وأشار إلى الركن الخامس وهو الترتيب ثم فیشترط تقديم مسح الوجه على مسح اليدين كما في الوضوء وإن كان حدثه أكبر أو تيمم عن غسل مسنون أو وضوء كذلك بخلاف الغسل من الحدث الأكبر لأن البدن فيه كعضو واحد وأما الوجه واليد فمختلفان ومقتضاه وجوب الترتيب في التيمم وهو كذلك إذ تعميم البدن لا يجب في حالة حتى يكون كالغسل أما تقديم اليمنى على اليسرى فغير واجب كالوضوء ولا يسقط الترتيب بنفسياته كسائر الأركان ولو منع شخص من الوضوء إلا منكسا حصل له غسل الوجه وتيمم للباقي الجهره عن الماء ولا إعادة عليه لأنه في معنى من غصب ماؤه بخلاف ما لو أكره على الصلاة محدثا فإنه تلزمه

انتهى سم على منهج وقوله لم يجز أي لما يأتي من أنه يشترط لصحة التيمم زوال النجاسة عن بدنه لا لكونه مسح بآلة نجسة وعليه فلو مسح ثوب تجسس مع طهارة بدنه صح وهو ظاهر (قوله أو وجهه) أي حيث وجب غسله ما بان مكانا أصليين أو أحدهما إذا واشتبه أو غير وكان على سمت الأصلي فإن تيمم ولم يكن على سمت لم يجب غسله فلا يجب مسحه (قوله ولأنه) أي ما ذكره الأولى حذف الواو لأنه علة القياس (قوله كذلك) من ذلك ما لو نوضأ وصلى ثم أراد صلاة قبل الحدث وعدم المانع أو تعذرا سمعاه فإنه يسئل أن يتيمم عن الوضوء المجدد نقله سم عن مر (قوله في حالة) أي من أحوال التيمم (قوله ولا إعادة عليه) ظاهره وإن كان محمل يغلب فيه وجود الماء وقياس ما تقدم بالهاتين عن سم فمن كان في سفينة وتيمم فيها لخوف العسق إن محمل عدم الإعادة حيث كان محمل يغلب فيه فقد الماء بقطع النظر عن البحر الذي فيه السفينة

فرضه الاولى أو الثانية فيما نحن فيه (قوله وغيرها) أي بماء ليس بعبادة أصلاً كالنبرد (قوله ونحوها) أي كنية أداء الوضوء
المشارك لنية الاستباحة في الاكتفاءه وإن لم يقدمه الشارح (قوله لاحق) أي أو المقارن (قوله شا كافي كونها عليه)
لعل صورته أنه حصل له في الوقت مسقط للوجوب كالجنون وشك في استغراقه الوقت أما إذا تحقق الوجوب وشك في الفعل
المسقط فظاهر أن الصلاة الحاصلة مع الشك صحيحة لأن الأصل بقاء شغل الذمة (قوله والنية مطلقاً) أي أن لم يكن شرع

أن محل عدم الإعادة هنا حيث كان محل لا يغلب فيه وجود الماء ويحتمل عدم الإعادة مطلقاً لكون المانع حسيماً فأشبهه ما لو
حال بينه وبين الماء سبع ولعله الأقرب (قوله ولا ترتيب) ضبطه حج بالفتح وما فسر به مر يدل على خلافه وهو أولى
لأن الاستفادة منها نفي الوجوب ولا يصل أنه إذا اتقى الوجوب بقي الاستصحاب بخلاف قراءته بالفتح فإنه يوهم أنه لا ترتيب
مطلوب وعلى ما ضبطه حج فلان نية الجنس وترتيب اسمها وبينهما وبين الجنس متعلقان بترتيب وخبر لا محذوف ولم يذكره
المصنف لأن خبره لا إذا دللت القرينة ٢٢٠ عليه جاز حذفه بكثرة عند المجازين ووجب حذفه عند التمهيين والطائيين وعلى

هذا فيحتمل مطلوب
ويحتمل واجب وهو الظاهر
(قوله كالوضوء) يؤخذ منه
أنه لو تركها أوله أتى بها
في اثنتائه (قوله والذ كراخ)
أي وصلاة ركعتين سنة
التييم (قوله وذ كراوجه)
الخ بناء على ندبه حج وتقدم
ندب التسمية ولا يتأتى هنا
شيء من بقية أذكر الوضوء
لاختصاص التيمم بالوجه
واليدين (قوله والسواك)
ومحله بين التسمية والنقل
كما أنه في الوضوء بين غسل
اليدين والمضمضة انتهى
حج (أقول) وهو يفيد أن
التسمية لا تستحب مقارنتها
للقفل على خلاف ما مر
من استحباب مقارنتها
لغسل الكفين في الوضوء
وقياس ما ذكره في التيمم
أن يقال بمثله في الغسل

الإعادة لأنه لم يأت عن وضوئه يبدل في هذه بخلافه في الاولى (ولا يجب إيصاله) أي التراب
(منبت الشعر الخفيف) وإن ندرنا فيه من العسر ولا يتدب أيضاً للشبهة بخلاف الماء وعلم
حكم الكثيف بطريق الاولى (ولا ترتيب في نقله) أي لا يجب ذلك (في الأصح) ولكنه يستحب
(فلو ضرب يديه) التراب ضربة واحدة أو ضرب يمينه قبل يساره (ومسح يمينه وجهه
ويساره يمينه) أو عكس (جاز) وفارق المسح بانه وسيلة والمسح أصل والثاني يجب كافي المسح
ولا يشترط قصد التراب لغرض معين مسحه فلو أخذ التراب لمسحه به وجهه فتدكر أنه مسحه
جاز أن مسح بذلك التراب يديه أو أخذه ليدنيه طائناً مسحه وجهه ثم تدكر أنه لم يمسحه جاز أن
يمسحه وجهه خلافاً للفقهاء في فتاويه وإن خرمه في العباب ثم لما انتهى الكلام على أن كونه
ذكر بعض سننه بقوله (وتندب) للتميم (التسمية) أوله كالوضوء والغسل ولولا وجوب
والذ كراخ السابغ ثم وذ كراوجه واليدين والسواك والغرة والتججيل وإن لا يرفع يده
عن الوضوء حتى يتم مسحه وتخليل أصابعه كما يأتي (ومسح وجهه ويديه بضربتين) لو ردد
ذلك في الأخبار ولأن المقصود إيصال التراب وقد حصل (قلت الأصح المنصوص وجوب
ضربتين وإن أمكن بضربة بخرقه ونحوها) كأن يأخذ خرقة كبيرة يضرب بها ثم يمسح ببعضها
وجهه ويباقيها مثلاً يديه دفعة واحدة (والله أعلم) لخبر الحاكم التيمم ضربتان بضربة للوجه
وضربة لليدين إلى المرفقين وروى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم تيمم بضربتين مسح
بأحدهما وجهه وبالأخرى ذراعيه ولأن الاستيعاب غالباً لا يتأتى بدونهما فأشبهه الإخبار
الثلاثة في الاستنجاء ولأن الزيادة جائزة بالاتفاق فلا جاز أيضاً نقصان لم يبق للتقييد
بالعدد فائدة ومفهوم كلامهم واستدلوا لهم بحديث عمار ونحوه يدل على أن الضرب
باليدين دفعة واحدة يحسب ضربة بخلاف ما إذا ضرب يداً ثم يداً وتكره الزيادة على
ضربتين نعم إن لم يحصل الاستيعاب بهم لم تكرر الزيادة بل تجب ولو ضرب بنحو خرقة
ضربة ومسح بها وجهه ويديه سوى جزء منهما أو من أحدهما كأصبع ثم

قيس التسمية له ثم السواك قبل استعمال الماء وعلى قياس الوضوء من مقارنة التسمية لغسل الكفين ينبغي أن ضرب
يقارن هنا أول النقل فيكون السواك قبل النقل والتسمية (قوله قلت الأصح) هو هنا بمعنى الراجح بقرينة جمعه بينه وبين
المنصوص ولا يصح حمله على ظاهره لما يلزم عليه من التناهي فإن الأصح من الأوجه للاستصحاب والمنصوص للإمام وفي الوصف
بهما عاتناف (قوله ثم مسح الخ) البطلان على هذا الوجه واضح لكنه لعدم الترتيب لعدم تعدد الضرب وقدم أن خصوص
الضرب ليس بشرط بل المدار على تعدد النقل وهو حاصل فيما لو مسح ببعض الخرقة وجهه ثم يباقي يديه (قوله واستدلوا لهم)
أي ومفهوم استدلالهم وانما قلنا ومفهوم استدلالهم ولم نقل واستدلوا لهم لأن خبر عمار إنما كان يكفيل الخ وهي من
المفهوم (قوله ضرب يداً ثم يداً) أي فإنه يحسب ضربتين وعليه فلو مسح بالاولى وجهه وأحدى يديه والثانية الأخرى اجراً

في شيء من أفعال الوضوء والانتقطة ولا تبطل بحيث لو أسلم بنى كما صرحوا به فإرادته بالبطلان ما يعم القطع (قوله بغير اختياره) وبعبارة التحفة بغير عذر (قوله مع المتن أو نوى بوضوئه ما يندب الخ) ظاهره أنه عام في جميع النيات فيشعر بسقوط نوى الوضوء لقراءة القرآن مثلاً والشهاب ابن حجر خص المتن بنية الاستباحة كما هو قضية صنيع غيره كالوضوء ثم قال نعم إن نوى الوضوء للقراءة لم يبطل إلا أن قصد التعليق بها أو لا بخلاف ما لو لم يقصد إلا بعد ذكره الوضوء مثلاً لصحة النية حينئذ

(قوله ذلك الجزء) هو واضح بالنسبة لقوله أو أحدهما ما قوله سوى جزء منه فشكل لأنه إذا ترك من وجهه جزاً وان قل لا يصح مسح يديه لعدم الترتيب ويمكن الجواب بأنه صورته أن يمسح وجهه ببعض أجزاء الخرفة ثم يضرب يديه الأرض مثلاً فيمسح ببعضها باقي الوجه ثم يمسح بباقي الخرفة يديه للأجزاء ثم يمسح بما بقي فيما ٢٢١ ضرب به الجزء الباقي من اليد إلا أن هذه

ضرب ضربته أخرى ومسح بها ذلك الجزء جاز لوجود الضربتين كما هو ظاهر عبارة المصنف وظاهر الحديث السابق يخالفه ولا يشكل على ما نقرر جواز التمسك لأن المراد بالضرب النقل ولو بالعضو الممسوح كما مر لا حقيقة الصرب وآثروا التعبير بالضرب لموافقة لفظ الحديث ولغالب أديكي وضع اليد على تراب ناعم بدونه (ويقدم) ندبا (عينه) إلى يساره (وأعلى وجهه) على أسفله كالوضوء ويأتي به على كفيته المشبهة وهي أن يضع بطون أصابع اليسرى سوى الإبهام على ظهور أصابع اليمنى سوى الإبهام بحيث لا تخرج أنامل اليمنى عن مسجحة اليسرى ولا مسجحة اليمنى عن أنامل اليسرى ويمرهما على ظهر كف يمينه اليمنى فإذا بلغ الكوع ضم أطراف أصابعه إلى حرف الذراع ويمرهما إلى المرفق ثم يدير بطن كفه إلى بطن الذراع فيمرهما عليه رافعا إبهامه فإذا بلغ الكوع أمر إبهام اليسرى على إبهام اليمنى ثم يفعل باليسرى كذلك ثم يمسح إحدى الراحتين بالأخرى وانما لم يجب لأن فرضهما حصل بضرهما بعد مسح وجهه وجاز مسح ذراعيه بترابهم لعدم انفصاله مع الحاجة إذا لا يمكن مسح الذراع بكفها فصار كمنقل الماء من بعض العضو إلى بعضه قاله في المجموع وهو إرادته كما يحتمل الشيخ بنقل الماء نقاذفه الذي يغلب كما عبر به الرافعي (وتخفيف الغبار) بنفضه ونفض اليد إذا كان كثير بحيث لا يبقى إلا قدر الحاجة لأنه عليه الصلاة والسلام نفذ يديه ونفض فيهما وأما مسح التراب عن أعضاء التيمم فلا حب كما في الام أن لا يفعل حتى يفرغ من الصلاة (وموالاة التيمم كالوضوء) لأن كلا منهما طهارة عن حدث ويأتي فيه القولان المتقدمان ويقدر الممسوح مغسولا كما مر ويستحب الموالاة بين التيمم والصلاة وتجب في تيمم دائم الحدث كما تجب في وضوئه وتجب أيضا في وضوء السليم عند ضيق وقت الفريضة (قلت وكذا الغسل) أي تستحب موالاة كالموضوء لما ذكر من كونه طهارة (ويندب تقرييق أصابعه أو لا) أي أول كل ضربة لأنه أبلغ في إثارة الغبار فلا يحتاج إلى زيادة عليها وليس تغني في الثانية بالواصل عن المسح بجماع الكف ولا يلزم على التقرييق في الأولى عدم صحة التيمم لأنه لو اقتصر على التقرييق فيها لجزأه لعدم وجوب ترتيب النقل كما مر فحصل التراب الثاني أن لم يزد الأول قوة لم ينقصه والغبار الحاصل من الأولى لا يمنع المسح بدليل أن من غشيه غبار السفر لا يكلف نقضه كما ذكره الرافعي وقول المغوي

ضرب ضربته ثلاث ضربات لاثنين فالأولى للاقتصار على أن يمسح بها الوجه جميعه واليدين الأجزاء على ما تقر من أنه لو مسح وجهه ويديه بضربة واحدة لم يكف فالواجب إعادة مسح آخر جزء من يديه والاكتفاء بالضربة الواحدة في مسح ما عدا الجزء الأخير (قوله الحديث السابق) وهو قوله روى أبو داود الخ فيحمل الحديث على أن المراد فيه تعدد الضرب فقط ولا يشترط أن تكون واحدة للوجه وأخرى لليدين حتى تنتفي الخاففة (قوله بدونه) أي الضرب (قوله ويأتي به الخ) قال حج وأسقط من أصله ندب الكيفية المشهورة في مسح اليدين لعدم ثبوت شيء فيها ومن ثم نقل عن

الأكثرين أنه لا تندب لكنه مشى في الروضة على نديها (قوله فإذا بلغ الكوع) أي في العود (قوله ثم مسح الخ) أي ندبا أخذنا من قوله وانما لم يجب (قوله وانما لم يجب) أي مسح إحدى الراحتين (قوله أن لا يفعل) ظاهره أن حصل منه تشويه وهو ظاهر لأنه أثر عبادة (قوله من الصلاة) أي التي فعلها فرضها ونقلها فيستحب إدامته حتى يفرغ من الرواتب البعدية ومن الوتر إذا فعل أول الليل (قوله فيه القولان) الجديد القائل بالسنية والتقديم القائل بالجواب (قوله من كونه) أي الغسل (قوله عدم صحة التيمم) أي بالتراب الحاصل بين الأصابع لأنه وصل إليها قبل مسح الوجه وذلك لما أشار إليه من أنه حين وصل إليها لم يزل المانع وانما أزاله بعد مسح الوجه فالمتقدم على مسح الوجه هو النقل لا المسح وترتيب النقل ليس بشرط (قوله لا يكلف نقضه) أي عند إرادته التيمم

فلا يبطئها ما وقع بعد انتهي (قوله فان بقيت الى غسله فهو افضل ليثاب الخ) تضيته انها اذا عرفت قبل غسل الوجه لا يثاب عليها وظاهره انه ليس مراد (قوله الا انه سال) أي مع النية ذكر الكمال مما مر (قوله ولو خلق له وجهان الخ) فيه تفصيل في حاشية التريادي يتعين الرجوع اليه (قوله وجب غسل الاول فقط) ظاهره وان كان هو الزائد والمسئلة تحتل توليدات كثيرة كما اذا كان أحدهما من جهة يمينه والاخر بعكسه أو خلفه أو امامه أو نحو ذلك ولا طائل تحتها (قوله ليمان) أي مراده به اليمان لانه لم يحصل اذ الفرض انه لمجرد الابضاح واعلم ان المصنف انما زاد غالبا كغيره لانه أراد بالثبوت ما يثبت عليه الشعر

(قوله محمول على تراب الخ) قد يشكل عليه ما تقدم ان الخطيط يضر وان قل لمفعه من وصول التراب الى العضو الممسوح فقياسه هنا وجوب النفذ مطلقا اللهم الا ان ٣٢٣ يقال مراده بالتراب المانع ما يلصق بالعضو فيحول بين التراب الممسوح به وبين

العضو و مراده بما لا يمنع تراب خشن لا يلصق بالعضو فلا يحول بين تراب التيمم والعضو وهذه التفرقة كالنفقة في الرمل بين ما يلصق وما لا يلصق ومع ذلك ففيه شيء لان الفرض ان تراب السفر على العضو وهو يقتضي منع وصول تراب التيمم مطلقا (قوله على ما مر عنه) أي في قوله قبل قول المصنف ويندب التسمية فلو أخذ التراب لم يمسح به وجهه الخ (قوله بغيره) خلافا لـ (قوله وعلى بدنه نجاسة) خرج به مالو أزالها ولو حكما كافي الاستنجاء بالحجر كما صرحوا به في المستحاضة وعبارة الشارح ثم بعد قول المصنف فتغسل المستحاضة فرجها أي ان أرادته والاستعملت الاحجار بناء على جوازها في النادر وهو الاصح ثم قال

يكاف نفذ التراب محمول على تراب يمنع وصول التراب الى المحل وأما قول القفال انه اذا فرق في الاولى لا يصح تيممه وهو جار على ما مر عنه من اشتراط القصد لعضو معين وهو وجهه ضعيف ويستحب أن يخلل أصابع يديه بعد مسحهما بالتشبيك كالوضوء ويجب ان لم يفرقهما في الضربتين ليوصل التراب الى المحل الواجب مسحه أو فرق في الاولى دون الثانية لان ما وصل اليه قبل مسح وجهه لا يعتمد فيه في حصول المسح فاحتاج الى التخيل ليحصل ترتيب المسحين (ويجب نزعه خاتمه في الثانية والله أعلم) ليلعب التراب بمحله بخلاف الوضوء لان التراب كثيف لا يسرى الى ما تحت الخاتم بخلاف الماء وأدفعهم كلامه عدم وجوبه في الاولى وهو كذلك لكنه يستحب ان يكون مسح الوجه باليد اتباعا لسنة واجبا بزعه انما هو عند المسح لا عند الضرب كما نبه عليه السبكي واجابه ليس لعينه بل لا يصال التراب لما تحتها لانه لا يتأتى غالبا الا بالترفع حتى لو حصل الفرض بضره أوم بخره الى واحد منهما لم يمسحه كفي كما انه لو كان ضيقا بحيث يعلم عدم وصول الماء الى ما تحتها في الطهر به لا بضره أوم بخره وجب لا يقال تحريك الخاتم غير كاف وان اتسع اذا انتقل الخاتم ثم عوده للعضو يصير مستعملا وليس كانتقاله لليد الماسحة ثم عوده للمحاجة الى هذا دون ذلك لاننا منع انقاء الحاجة هنا الصيرورته تابعا عن مباشرة اليد وأيضا فوصول التراب لمحل مع عدم الاعتماد فيه في حكم عدم وصوله فبرفعه ثم عوده يفرض كانه اول ما وصله الا ان قافهم وانخاتم بفتح التاء وكسرها ويسن عدم تكرار المسح لان المطلوب فيه تخفيف الغبار وان يستقبل به القبلة بشرط صحته عدم نجاسة على التيمم فلو مسح وعلى بدنه نجاسة لم يصح تيممه لان التيمم لا باحة الصلاة ولا باحة مع المانع فاشبه التيمم قبل الوقت كما مر ولهذا التيمم قبل استنجائه لم يصح تيممه كما صحته في التحقيق ثم وهو المنصوص المفتي به ولو تنجس بدنه بعد تيممه لم يبطل أو تيمم قبل ستر عورته وهو متمكن من سترها صح لان منافاة النجاسة للصلاة أشد من منافاة كشف العورة أو تيمم قبل الاجتهاد في القبلة فالوجه الصحة لقلة المناقاة لها بخلاف النجاسة ولهذا الوصل الى أربع ركعات الى أربع جهات صحت من غير إعادة ثم شرع في الكلام على احكامه وهي ثلاثة أحدها ما يبطله غير الحدث المبطل له فقال (ومن تيمم لفقد ماء فوجدته) أو توهمه بطل تيممه كما يأتي وان زال سريعا لوجوب طلبه ولانه لم يشرع في

وبعد ذلك أي الغسل أو استعمال الاحجار يتوضأ أو تيمم (قوله لم يصح) أي سواء قدر على ازالة النجاسة المقصود

أولا وعليه فلو عجز عن ازالته صلى على حاله كفافا الطهورين لحرمته الوقت ويعيد وقيد حج البطلان بما اذا كان معه من الماء ما يكفي لازالة النجاسة القادر على ازالته انتهى ومفهومه انه لو عجز عن ازالة النجاسة صح تيممه (قوله فالوجه الصحة) خلافا لـ (قوله أو توهمه) منه مالو توهم زال المانع الحسي كان توهم زال السبع فيبطل تيممه لوجوب البحث عن ذلك بخلاف توهم زال المانع الشرعي كتوهم الشفاء فلا يبطل به التيمم كما تقدم للشارح قبل الفصل في قوله بخلاف مالو رفع الساتر لتوهم البرء فبان خلافه فانه لا يبطل تيممه ومنه كما قاله حج في شرح العباب مالو رأى رجلا لا يسا اذا احق ان تحت ثيابه ماء (قوله وان زال) أي توهمه

بالفعل والامام بنى اعتراضه على أن المراد به ما من شأنه النبات عليه فلم يتوارد على محل واحد (قوله اما موضع الغيم) لا موقع
لا ما هنا (قوله وهو) أى موضع الضيف (قوله ويسن غسل موضع الصلح الخ) وسياق سن اطالة الفرة وحينئذ فاذا غسل
المذكورات حصل له سنتان سنة الاطالة وسنة الخروج من الخلاف (قوله ومن الانف بالجسد) أى ما ناسرته السكين كما

(قوله بخلاف توهه السترة) أى فلا تبطل به صلاته مطلقا وعلى هذا فكان الاولى تأخير هذه الجملة للكلام على بطلان الصلاة
كما فعل حج ثم قال ومع ذلك فلا فرق بين توهه السترة وتوهه الماء بل هما على حد سواء فى ان الصلاة لا تبطل بواحدة منهما
وبالجملة فالفرق انما هو من جهة ان السترة اذا توهها لا يجب طلبها بخلاف الماء فيمتنع عليه الاحرام بالصلاة اذا توهه الماء ولا
يتمتع اياه الاحرام بها اذا توهه السترة فالخلاف انه اذا توهه الماء قبل الاحرام امتنع عليه الاحرام بها بخلاف ما لو توهه السترة
والفرق وجوب طلب الماء وعدم وجوب طلب السترة ومثل ذلك توهه البراء ايضا فلا يبطل به التيمم وانما يبطل بالعلم به كما يأتى
قوله واحترز بقوله لفقداء الخ (قوله للضنة) أى ليجز (قوله سراب) ٢٢٣ وهو ما يرى وسط النهار يشبه الماء وليس بماء

كافى القاموس وعبرة
شيخ الاسلام على البهجة
فى شرح قول المصنف
نحو طوع الركب أو ل الخ
مانصه والآل السراب
أو ما يوجد أول النهار قاله
صاحب القاموس وقال
الجوهري هو ما يرى أول
النهار وآخره كأنه يرفع
الشخص وليس هو
السراب وكل صحح هنا (قوله
يعلم غيبته) أى وعدم رضاه
بأخذه حج ومفهومه
البطلان بالشك فى
الصورتين (قوله أولم يعلم
من حاله شيئا) ومثله فى
البطلان ما لو قال عندى
الحاضر ماء فيبطل تيممه
لوجوب السؤال عنه (قوله
لا يمكنه التطهر) فلو ضاق

المقصود بخلاف توهه السترة لعدم وجوب طلبها لان الغالب عدم وجودها بالطلب للضنة
ويحصل التوهه برؤية سراب أو غمامة مطبقة بقربه أو ركب طلع أو نحوها فلو سمع قائلا
يقول عندى ماء لغائب أو ماء نجس أو مستعمل أو ماء ورد بطل تيممه كما صرح به الزركشى وابن
قاضى شهبة أو عندى لفلان ماء وهو يعلم غيبته فلا فان كان يعلم حضوره أو لم يعلم من حاله شيئا
بطل لوجوب السؤال عنه ومحمل بطلانه بالتوهه ان بقى من الوقت زمن لو سعى فيه الى ذلك
لا يمكنه التطهر به والصلاة فيه قال فى الخادم ولو قال لفلان عندى من عن خ ماء بطل تيممه
لوجوب البحث عن صاحب الماء وطلبه منه قال ولو سمع قائلا يقول عندى لعطش ماء لم يبطل
تيممه بخلاف عندى ماء لعطش أو يحتمل البطلان فى الاولى لاحتمال ان يعده لعطش غير
محترم وتطهره عندى ماء لوضوئى أو لوضوئى ماء فيبطل فى الاولى دون الثانية وانما عبر
بالوجود ان هنا لعطشه عليه قوله أو فى صلاة وهي انما تبطل بالوجود ان لا بالتوهه (ان لم يكن
فى صلاة بطل) تيممه وشمل ذلك ما لو وجدته فى اثناء تكبيرة الاحرام كما جزم به الرافعى فى كلامه
على نية التحريم والاصل فى ذلك خبر أبى داود التراب كافيك ولو لم تجد الماء عشر حجج فاذا وجدت
الماء فامسه جلدك وخرج ما اذا كان فى صلاة فلا تبطل بتوهه ولا شك ولا طم واحترز بقوله
لفقداءهما اذا كان ارض ونحوه فلا يبطل تيممه الا بالقدرة على استعماله ولا أثر لوجوده
قبلها وانما يبطل وجود الماء أو توهه (ان لم يقترن) وجوده (بمانع كعطش) وسبع وقعد
استقاء اذ وجوده حينئذ كالعدم وفرع يذ كر شارح هنا كلاما عن الحنفية انه لو مر نائم
ممكنا بقاء ثم تنبه وعلم بعد بعده عنه هل يبطل تيممه ولم يبين حكم ذلك عندنا والا قرب أخذنا من
كلامهم فيما لو أدرج ماء فى رحله ولم يقصر فى طلبه أو كان بقربه بئر خفية قيم غير عالم بها
وانتقل عنها أو رأى واطى متيممة الماء ونها عدم بطلان تيممه (أو) وجدته (فى صلاة) فرضا

الوقت عن ذلك لم يبطل تيممه (قوله واصلاة فيه) أى بتمامها حج وهو مقتضى تعبير الشارح بالصلاة (قوله عن صاحب الماء) أى
الذى اشتراه واضع اليد على الماء منه ثم انجر (قوله لم يبطل تيممه) معتمد (قوله ويحتمل البطلان) ضعيف (قوله فى الاولى)
هى قوله عندى لعطش ماء (قوله وشمل ذلك) أى عدم كونه فى صلاة (قوله تكبيرة الاحرام) أى ولو مع الرأى من أكبر كما أفهمه
قول حج فى بيان عدم البطلان بان كان بعد تمام الرأى من تكبيرة الاحرام (قوله قبلها) أى القدرة (قوله فرع ذ كر شارح هنا
كلاما عن الحنفية الخ) فى نسخة بدل ما ذكره بعض الشراح عن الحنفية انه لو مر نائم ممكنا بقاء ثم تنبه وعلم بعد بعده الخ
(قوله ولم يبين) أى البعض (قوله عدم بطلان تيممه) قال سم على منهج نقلا عن م بعد ما ذكر عدم علمه وشعوره كالم
كان هناك بئر خفية فانه لا يبطل تيممه ولا قضاء عليه وقد يفرق بتقصير النائم بخلاف البئر الخفية اه قلت وقد يدفع الفرق
بعدم بطلان تيمم الممكنة حيث لم تزل الماء فانها أقرب للعلم به من النائم بغير تنبيهه لورع فى الصلاة ووجه ما يكتفى الدم فقط
بطل تيممه قال شيخنا كذا ذكره فى العباب قال الوالدرجه الله ولا وجه لبطلان تيممه ويمكن الجواب عنه بان يحتمل

يؤخذ من قوله وقد تمذر العذر ليخرج ما لم يباشره بما كان مستترا بالماء وصرح بذلك الزياي (قوله لو اتخذناه أنفا) أي
والنقص كما يؤخذ من قوله وقد تعذر له ذكر (قوله أي الشعر النابت عليه) لا يلا في الجواب إلا في (قوله فنص على شعره الخ)
هذا جواب عن الإشكال الأول وهو أن ذكر شعره تكرار وسكت عن الجواب عن كون بشره غير صالح لنفسه ما قبله ثم أن
ما أجاب به ينحل الكلام عليه إلى قولنا ويجب غسل كل هذب وحاجب وعذار وشارب وعنفقة من حيث البشارة وكل خد من

ذلك على ما إذا كان كافيا لدم فقط في نفس الأمر وتردد هو في كونه فاضلا عنه أولا فيبطل تيممه لذلك أه حواشي شرح
الروض (قوله بطلت صلاته وتيممه) عبارة حجج بطلت الصلاة لبطلان تيممها كما علم من سياق كلامه إذا بحث في مبطله
لا مبطلها فلا اعتراض عليه أه أي بانه كان الأولى أن يقول بطل أي التيمم (قوله إذا فائدة الخ) هذا التعليل لا يأتي في المأفلة
فتأمل وعليه فكان الأولى أن يقول مع طلب الإعادة إلا أن يقال هذا تعليل لبطلان الفرض الواقع في كلام المصنف وبطلان
النفل إنما هو بطريق التبعية للفرض وليس معارفي كلامهم بما ذكر (قوله على حرمتها) أي احترامها لأنه يحرم قطعها
(قوله فلا تبطل صلاته) استشكل ذلك الأسنوي بما لو أبصر الأعمى في الصلاة بعد التقليد في القبلة أه عميرة قال في شرح
الروض ويجب بانه هنا قد فرغ من البذل ٢٢٤ وهو التيمم بخلافه ثم فانه ما دام في الصلاة فهو مقلد انتهى أي وبلا بصار زال

أونفلا كصلاة جنازة أو عيود (لا يسقط) أي لا يسقط قضاؤها (به) أي بالتيمم بان كانت بمكان
يندر فيه فقد الماء (بطلت) صلاته وتيممه (على المشهور) إذا فائدة في استمراره مع لزوم
الإعادة والثاني لا تبطل محافظة على حرمتها ويعيدها (وان أسقطها) أي أسقط التيمم قضاءها
(فلا) تبطل صلاته لتلبسه بالمقصود من غير مانع من استمراره كوجود المكفر الرقبة في
الصوم ولأن إحباطها أشد من يسير غير شره ويخالف المسترقانه يجب قطعاً إذ لم يأت ببدل
ولأن وجود الماء ليس يحدث غير أنه مانع من ابتداء التيمم وليس كالمصلي بالخلف فيتقرب فيها لأنه
لا يجوز بحال افتتاحها مع تغيره لا سيما مع نسبتها إلى تقصير بعد عدم نعوذ ولا كاعتادة
بالأشهر ولو حاضرت فيها القدر تم على الأصل قبل الفراغ من البذل بخلاف التيمم فيها (وقيل
يبطل النفل) لذي يسقط بالتيمم لقصور حرمة عن حرمة الفرض. الفرض يلزم بالشروع
فيه بخلاف النفل ولو وجد الماء في صلاة تسقط بالتيمم وهو مسافر قاصر فنوى الإقامة
أو كانت مقصورة فنوى انماها باطت تغليباً لحكم الإقامة في الأولى ولحدوث ما لم يستبصره
فيها في الثانية لأن الإقامة كافتتاح صلاة أخرى فلوناً آخرت الرؤية للساعة نية الإقامة أو الاعتمام
لم تبطل صلاته ولو قارنت الرؤية لإقامة أو الاعتمام كانت كتمسكها فاضركا تقتضيه عبارة ابن
المقرئ وهو المعتمد كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى وشفاء المريض من مرضه في الصلاة
كوجود الماء في التفصيل المار (والاصح أن قطعها) أي الفريضة التي تسقط بالتيمم ويجوز
حمل كلامه على الصلاة التي تسقط بالتيمم ولو نفل أو انماها بعبارة على الفرض لأن من

ما يجوز معه التقليد قال
في حاشية الروض ويجب
أيضا بان صلاة الأعمى
مستندة إلى غيره فاذا أبصر
وجب عليه الاجتهاد ولا
يمكن بناء اجتهاده على
اجتهاد غيره (قوله ولأن)
عطف على قوله لتلبسه
بالمقصود (قوله إحباطها)
أي إبطالها (قوله من يسير
غير شره) وهم لم يكافوه
ذلك لما فيه من المشقة
عليه (قوله ويخالف) أي
التيمم (قوله فانه يجب) أي
المستتر ثم إن أمكنه حالا
وفعله استمرت صلاته على
الصحة والابطال (قوله

ليس يحدث) أي وانما بطلت حيث لم تسقط بالتيمم لما مر من أنه لا فائدة في استمراره مع لزوم الإعادة (قوله . جملة
قبل الفراغ الخ) انظر مفهومه بالنسبة للتيمم مع أن وجد الماء بعد الفراغ من البذل وهو التيمم وقبل الشروع في الصلاة
يبطل التيمم فلا بد من رعاية شيء آخر سم على بهجة وقوله فلا بد الخ كان يقال بخلاف ما لو رأته بعد الاستبراء البذل وأثره الذي
هو كالفراغ من الصلاة هنا انقضى بخلاف رؤية الماء بعد التيمم فان ما طلب التيمم له وهو الصلاة باق وكتب عليه سم على
بهجة أيضا وهو منتقض بالقدر على الرقبة في أثناء الصوم أه قلت هو منتقض به كما قال لكنه قد يفرق بينهما بما تقدم
للشارح يعني شيخ الإسلام في شرح البهجة الكبير من أنه لو وجبت الرقبة لكان جمعاً بين البذل والمبذل ولا يردمته في الحائض
لأنه بطريق الحيض تبين أنهما من ذوات الأقرع فامضى محسوب من العدة (قوله النفل) أي الوقت وغيره (قوله فنوى)
وسياق له أن مقارنة نية الإقامة أو الاعتمام للرؤية كتأخرها فتبطل به الصلاة (قوله في الأولى) هي قوله فاصر (قوله فاضر)
خلافاً للجمع في المقارنة (قوله وشفاء المريض الخ) أي حيث علم بخلاف ما لو توهه أو شك فيه أو ظنه فلا تبطل به كافي الماء ومن
شفاء المريض انقطاع دم المستحاضة (قوله كوجود الماء الخ) أي فان كانت الصلاة تسقط بالتيمم لم تبطل والابطال

حيث الشعر ولا يخفى ما فيه ثم رأيت الشهاب بن حجر نه على ذلك (قوله وهو منابتها) عبارة التصفه ولا يكاف غسل باطنها وهو
البشرة ودخلها وهو ما استتر من شعرها (قوله والاصح ان الشعر أصل لا بدل) سيأتي في مسح الرأس انه قال والاصح ان
كل من البشرة والشعر هنا أصل ورتب عليه انه يكفي مسح أحدهما ثم فرق بينه وبين ما هنا وتوضيحه ما رتبته هناك على الاصل
انه لا يكفي هنا الا غسل الشعر وهو ظاهر في اللحية الكثيفة ولعلها امر اده وان كان يعكر عليه ما بعده وليتمظر ما الاصل فيما

(قوله والثاني الخ) الاولى تأخيره بعد قول المصنف أفضل ثم رأيت في نسخة كذلك (قوله ليتوضأ أو يصلي بدلها أفضل) ظاهره ولو صلاة جنازة وهو قريب ان لم يحش تغير فان خيف عليه تغير ما فالانعام أفضل بل قد يقال بوجوبه ويحتمل أن يقال ان الانعام أفضل وان لم يحش تغير أصلا مسارعة الى دفعه (قوله في أثناء الصوم) أي فان اتأقها وقطع الصوم أفضل وكالصوم الاطعام فاذا قدر على غيره بعد الشروع فيه لا يجب العود له وينبغي أنه أفضل كما لو قدر على الاحتاق بعد الشروع في الصوم وعبارة الشارح في آخر كتاب الكفارة بعد قول المصنف أو فقير انصها ولا اثر لقد رتبته على صوم أو عتق بعد الاطعام ولو لم يذكر كالأول شرع في صوم يوم من الشهرين فقد رتب على العتق انتهى وقضيته انه لو قدر على بعض الامداد فأخرجته ثم قدر على الصوم أو العتق لا يجب العود له وان عجز عن بقية الامداد بل يستقر اطعام في ذمته الى القدرة وهو ادا الشارح بالاثناء هنا ما بعد الشروع ولو في أول يوم وهل يقع الصوم فرضاً أو نفلاً فيه نظر والاقرب الثاني وان كان نوى به الفرض لثلايلزم عليه الجمع بين البذل والمبذل وهم لا يجوزون ذلك وبقي ما لو انقطع تنابع المكفر هل يتعين عليه العتق حيث وجد الرقبة أم يستأنف فيه نظر والاقرب الاول (قوله قال) أي المصنف (قوله أو قلبها) عطف على قول ٢٢٥ المصنف قطعها (قوله اما هذا) راجع

لقوله قطعها وقوله أو
هذا راجع لقوله أو قلبها
(قوله لا أن ذلك) أي
الاحد الدائر (قوله مقالة
واحدة) قد يخالفه ما في
الدم يرى فانه بعد أن
ذكر الأصح ومقابله قال
والثالث الأفضل أن يقلب
فرضه نقلا ويسلم من
ركعتين انتهى وهو صريح
في أن الأول الأفضل
قطعها لأنها نقلا مطلقا

جملة مقابل الاصح وجهها بجرمة القطع وهو لا ياتي في النفل والثاني اتسامها افضل (ابتوضا) ويصلي بدلها (افضل) من اتسامها كوجود المكفر لرقبة في أثناء الصوم وليخرج من خلاف من حرم اتسامها قال في التنقيح أو قلبها انفلا وقد يقال لا فضل قلبها نفلا فان لم يفعل فلا فضل الخروج منها قال الاذري وكنه أراد ان اصح الالوجه اما هذا وهذا الاراذل مقالة واحدة ولم أر من رج قلبها نفلا وعلم ايضا ان طلاق القول بان قطعها أفضل يفهم انه لا فرق بين أن يكون في جماعة أو مفرد أو يظهر أن يقال ان ابتدأها في جماعة ولو قطعها وتوضأ لا تفرد فاضي فيها مع الجماعة أفضل وان ابتدأها مفردا ولو قطعها وتوضأ له سلاها في جماعة أو ابتدأها في جماعة وتوضأ له سلاها في جماعة ولو قطعها وتوضأ له سلاها مفردا فقط قطعها أفضل ومحل جواز قطع الفريضة ما لم يضق وقتها فان ضيق حرم لقاد يخرجها عن وقتها مع قدرته على أدائها فيه كما جرم به في التحقيق وقوله في المجموع عن الامام وقال انه متعين ولا أعلم أحدا يخالفه وان جمع له في الروضة وجهان معهما

٢٩ نهاية ل وقد يجاب بان كون الثالث يقول الافضل قلبها نفلا لا ينافي ما ذكره لانه لم يرمح قلبها نفلا بل قوله لم ارمح مشعر بانه رأى من قال به هذا وقوله وكأنه أراد ان أضح الوجه الخ يقتضى ان كونه أراد ما هذا أو هذا لا يكون مقالة واحدة وفيه تأمل فان مفاده التخيير بين هذين الامرين والتخيير بينهما مقالة واحدة وانما ينتفى كونه مقالة واحدة اذا كان بعضهم يقول ان قلبها نفلا أفضل وبعضهم يقول ان قطعها أفضل وهو لم ينقله ويمكن أن يقال أن في المسئلة أوجهامها ان قلبها نفلا أفضل ومنها ان قطعها أفضل ومنها غير ذلك وهو ضعيف ويبقى الاولان وأحدهما لا يمينه هو الاصح والحاصل انه يحمل عبارة النووى على انه يقول ما عدا الوجهين الاولين ضعيف وأما الاولان فأحدهما هو الاصح لكن لم يقرر للشارح خصوص الاصح منه - ما (قوله أفضل) خلافا لـ (قوله في جماعة) ظاهره ولو كانت الثانية مفضولة ينبغي تخصيصه بما اذا استويا وكانت الثانية أفضل من الاولى (قوله فان ضاق) أى عما يسعها كاملة حج لكن قال قم عن الشارح انه مال الى ان المراد ضيق الوقت عن وقوعها أداء حتى لو كان اذا قطعها وتوضاً أدرك ركعة في الوقت قطعها واستدل على ذلك بعبارة الناشرى في ذلك وما نقله سم عنه يفهم من قوله لتلا الخ (قوله ضعيفا) قب في شرح الارشاد لشيخنا بمأمله يعلم انه لم يضعفه الا من حيث ان مقتضاه جواز قطع الغرض مطاقا من غير فرق بين التيمم وغيره قبل ضيق الوقت ثم آتته في الاسعاد أشار لذلك اه

يجب غسل ظاهره وباطنه من الشعر وقياس ما يأتي ان الاصل فيها المجموع فليحصر (قوله لحصول المواجهة بها) أي باصاها
 (قوله اذ لم يقل أحد) تعليل لغير مذكور لكنه معلوم وهو وجوب غسل ما بين الكوعين والمرفقين (قوله بناء على ما يأتي) أي
 من أن اليد تصدق على العضو الى الكتف فهو مقابل قوله فيما مر ان قلنا ان اليد الى الكوع فقط وهو رأي محمدي حاشية
 (قوله ولو عيم ميت) قال سمع على حج ولو تيمم ويم الميت وصلى عليه بحيث لا تسقط الصلاة بالتيمم ثم منه ثم وجد الماء توضأ
 وصلى على قبره وهل تتوقف على نبش الميت وغسله حيث لم يتغير فيه نظروا قال مر ينبغي أن لا تتوقف وتقدم من الشارح
 ما قد يقتضي خلافه اهـ (أقول) والا قرب ما تقدم عن حج وقد يؤخذ ذلك من كلام المنهاج في الجملة حيث قال متى دفن بلا
 غسل وحب نبشه وغسله ما لم يتغير (قوله كتيمم الحى) أي فان كان في محل يغلب فيه فقد الماء أو يستوى فيه لا ممران ولا
 إعادة والا وحب غسله والصلاة عليه (قوله وقول ابن خيران) هذا قد يشعر بأنه تعقب لما قبله ولم يظهر فيه ذلك فالظاهر انه
 كلام مستأنف قصد به بيان حكم تيمم الحى (قوله حيث) ظرف لقوله مردود (قوله بان وقتها) صلة مردود (قوله قبله) أي الدفن
 (قوله جواز صلاته) أي التيمم (قوله عليه) أي الميت (قوله مطلقا) أي في محل يغلب فيه فقد الماء أم لا لكن اذ لم تسقط الصلاة
 بفعله وكان ثم من تسقط بفعله وجب على ٢٢٦ من تسقط بفعله وصحت لمن لا تسقط بفعله كنافته (قوله تسقط به) أي التيمم

ولو عيم ميت وصلى عليه ثم وجد الماء كان حكم تيممه كتيمم الحى وحكم الصلاة عليه حكم غيرها
 من الصلوات وقول ابن خيران ليس حاضرا أن يتيمم ويصلى على الميت مردود قيل حيث لم
 يكن ثم غيره وان أمكن توجيهه بان صلاته لا تغني عن الإعادة وليس هنا وقت مضيق يكون
 بعده قضاء حتى يفعلها الحرمته بان وقتها الواجب فعلها فيه اصاله قبل الدفن فتعين فعلها فيه
 الحرمته ثم بعده اذ رأى الماء لا تسقط الفرض على ان عبارته أولت بأنها في حاضر رأى أو
 مسافر واجد للماء خاف لو توضأ فأتته صلاة الجنزة فهذا لا يتيمم عندنا خلافا لابي حنيفة اما
 اذا كان ثم من يحصل به الفرض فليس له التيمم لفعلها لانه لا ضرورة به اليه انتهى هـ هذا
 والاوجه جواز صلاته عليه مطلقا وان كان ثم من يحصل الفرض به ويبطل التيمم بسلامه
 من صلاة تسقط به برؤيته فيها وان علم تلفه قبل سلامه اضمحنت برؤية الماء وكان مقتضى
 الحال بطلانها لكن خالفناه لمردمنا ويسلم الثانية لانهم من جملة لصلاة في الثواب وليست
 منها عند عروص الماني ولورأت حائض متيممة لفقد الماء وهو يجامعها تزوج وجوب البطلان
 طهرها حيث علم برؤيته الا اذ رآه هو فلا يجب نزله لبقاء طهرها خلافا لصاحب الانوار ولو
 رأى ماء في أثناء قراءة قد تيمم لها بطل تيممه بالرؤية لا فرق في ذلك بين ان يراه براءة قدر
 معلوم أم لا لعدم ارتباط بعضها ببعض كما قاله الروياني (و) الاصح (ان المنقل) الواجد للماء
 في صلاته الذي لم ينو قدرا (لا يجاوز ركعتين) لانه الاحب والمعهود في النفل فالزيادة عليها

(قوله ويسلم الثانية) قال
 حج بعد ما ذكر لا سجود
 سهو تذكرة بعد ما وان
 قرب الفصل لفصله عنها
 بالسلام صورة وابان
 بالعود لوجاز انه لم يخرج به
 اهـ ومثله في حاشية شيخنا
 الزيادي وفي ابن عبد الحق
 وهو مفهوم من كلام
 الشارح أيضا حيث
 اقتصر على التسليم الثانية
 وبه يعلم ماني كلام شيخنا
 العلامة الشوبري من
 التوقف في كلام حج رجه
 والله وبقي ما لو تذكروا
 ركن بعد سلامه هل يأتي

به أم لا فيه نظروا ولا قرب انه ان قصر الفصل أتى به والا فلا لانه كأنه لم يخرج منها (قوله لبقاء طهرها) كافتتاح
 قال حج لانه لا يبطل البرؤية بتأدون رؤيته اهـ وكتب عليه سم قوله لانه الخ ظاهر كلامهم انه لا يلزمه اعلامها بوجود الماء
 ورجه ان طهارتها باقية ووطؤه جائز وقياس ما هنا انه لو اقتدى بتيمم تسقط صلاته بالتيمم وقد رأى هو أعنى المأموم الماء
 قبل احرامه به دون الامام صح اقتداؤه ولم يكن اعلامه بوجوده لازما اهـ أقول وفيه انه قد يقال ان الظاهر من كلامه انه
 رأى بعد احرام الامام وقبل احرامه هو فان كان كذلك فلا وجه للتردد لان الامام لو رأى الماء لم تبطل صلاته ويصح الانتداء
 به مع العلم به انه رأى الماء فاي فائدة في اخبار المأموم له بانه رأى الماء نعم ان كان الضمير في احرامه راجعا للامام على معنى انه قبل
 احرام الامام رأى المأموم الماء فتجبه السؤال (قوله قد تيمم) أي بان كان جنبا (قوله لعدم ارتباط بعضها ببعض) قال سم على
 اليهجة قد يؤخذ منه دم البطلان اذ رآه في أثناء جملة يرتبط بعضها ببعض مبتدأ أو خبرا اهـ أقول قد يمنع هذا الاحد بان
 المراد بالارتباط أن لا يعتد بما قبله قبل رؤية الماء لو اقتصر عليه وذلك انما يكون في الصلاة دون غيرها (قوله الذي لم ينو قدرا)
 هذا التقيد لا يناسب قول المصنف الا أتى الامن نوى عدد افكان الاول للشارح تنقية المان على اطلاقه (قوله لا يجاوز)
 أي لا يجوز له ذلك لما علم به الشارح

الشيخ (قوله اليها) أي الى الغاية على حذف مضاف أي الى مدخولها وكذا يقال في ورائها (قوله وضابطه) أي افادتها مدالحكم تارة واسقاط ما وراءها أخرى (قوله أفادت الثاني) أي كونها غاية للاسقاط وقوله والا أفادت الاول أي كونها غاية لمدالحكم (قوله منه) أي من الاول (قوله من يذائدة) من فيه ميمضية (قوله بحيث لو مد الخ) بيان لما يخرج من لا يخرج فهو بيان للنفق لا للنفق (قوله أو استرسال) معطوف على ما وحاصله انه يشترط أن لا يخرج عن حده بنفسه ولا يفعل (قوله اذ لم يقل أحد بخصوص الناصية) أي ولا بوجوب الاتمام على العمامة وانما لم يذكره لانه ليس من محل النزاع بيننا وبين المخالف اذ هو

(قوله في ثالثة) أي بان وصل الى حد تجزيه فيه القراءة وذلك بان كان للقيام أقرب ان كان يصلي من قيام وبأن يستوي جالسا وان لم يشرع في القراءة ان كان يصلي من جلوس ونقل عن العباب ما يوافقه (قوله الامن نوى الخ) فتح (أقول) استثناء هذا من عدم مجاوزة ركعتين يتبادر منه ان المثبت به مجاوزتهما فلا يناسب حمل العدد المنوي على ما يشمل الركعة فتأمل اه وقد يقال هو استثناء منقطع وكأنه قال ومن نوى عددا بيمه (قوله فيتمه) أي جواز او الافضل قطعه ايضاه بالوضوء كما يفيد قوله كالقرض والمأمر من بطلانه على وجه (قوله تفريقه) أي الطواف فيتموضأ وياقي ٢٢٧ ببقية طوافه لان الموالاة فيه سنة

(قوله سواء) أي كان بالغنا أم صيبا) أي ووجه ذلك فيه انهم ألحقوا صلاته بالغنا راض حيث لم يجزوها من قعود ولا على الدابة في السفر غير القبلة ويؤخذ من ذلك ان الصبي والمجنون لو فاتهما صلاتا وأراد الصبي قضاء ما فاتته بعد بلوغه والمجنون قضاءه بعد بلوغه فافقه عملا بالسنة فيما وجب عليهما التيمم لكل فرض مع وقوعه نفلاهما للعلل السابقة (قوله ثم بلغ) خرج به ما بلغ في أثناءها فبتمها بذلك التيمم اه ج بالعنى وفي فتاوى مدر ما وافقه (قوله لان صلاته

كافتتاح صلاة بعد وجود الماء لافتقارها الى قصد جديد نعم لو وجدته في ثالثة أنها لانها لا تنبعض كما قاله القاضي أبو الطيب والروايات والثالثة مثال فافوتها له حكمها (الامن نوى عددا) أي شيأ ولو ركعة كما هو اصطلاح الفقهاء فالاعتراض عليه باصطلاح الحساب غير سديد (فيتمه) كالقرض لانه قاذبته على ما فاه ولا يزيد عليه اذ لا زيادة كافتتاح صلاة أخرى بعد وجود الماء لافتقارها الى قصد جديد ولو رأى الماء في أثناء طوافه توضأ بناء على جواز تفريقه وهو الاصح كما قاله الفوراني ومقابل الاصح في الاول انه يجاوز ركعتين بما شاء وفي الثاني انه لا يجاوز ركعتين ثم شرع في الحكم الثاني وهو ما يستبيحه بالتيمم فقال (ولا يصلي بتيمم غير فرض) سواء كان تيممه عن حدث أصغر أم أكبر وسواء كان لمريض أم لفقد ماء وسواء كان بالغنا أم صيبا نعم لو تيمم للفرض ثم بلغ لم يصل به الفرض لان صلاته تنسل كما حكمه في التحقيق عملا بالاحتياط في حقه في الموضوعين وسواء كان الفرض أداء أم قضاء لقوله تعالى اذا قم الى الصلاة الى قوله فتميموا فاقضى وجوب الطهر لكل صلاة خرج الوضوء بالسنة فبقى التيمم على مقتضاه وما روى البيهقي باسناد صحيح عن ابن عمر قال يتيمم لكل صلاة وان لم يحدث وما رواه الدارقطني عن ابن عباس انه قال من السنة أن لا يصلي بتيمم واحد الا صلاة واحدة ثم يحدث للثانية تيمما والسنة في كلام الصحابي تنصرف الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومفهوم قوله صلى الله عليه وسلم أينما أدركتني الصلاة تيممت وصليت يدل عليه ولانه طهارة ضرورية فتمد بقدرها لا يقال لو عبر بقوله ولا يؤدي بتيمم غير فرض كما أولى ليشمل الطوافين والطواف والسلاة لانا نقول لو تبر ذلك لورد عليه تمكين المرأة حليلها امرارا متعددة بتيمم واحد فانه جائز مع ان كل مرة فرض عليها وعبارته حينئذ تقتضي عدم ذلك وليس

نفس) زاد سم على منهج بعد ما ذكر وانما صحت نية فروض مع انه لا يستبيحها لانه نوى فراضا وزاد قلغت الزيادة وفارق ما لو نوى استحابة الطهر خمس ركعات لانه لا يتصور معه استحابة كله ولا بعضه شرح الارشاد لشيخنا اه وقضية قوله وانما صحت نية فروض الخ انه لا فرق فيما لو نوى فروضاً بين امكان صلاة كل منها وقت الية لكون بعضها أداء وبعضها قضاء وبين ما لو أمكن فعل بعضها وقت الية دون بعض كالنوى التيمم لثوادة وأخرى لم يدخل وقتها وقد يفهمه قوله أيضا لانه لا يتصور معه استحابة كله ولا بعضه (قوله لكل صلاة) اطلاقه يشمل النفل وعبارة حج ولان الوضوء كان يجب لكل فرض فتنسخ يوم اتخذ بقى التيمم على الاصل من وجوب الطهر لكل فرض اه وهو صريح في النسخ ولا يفيد قول الشارح خرج الوضوء بالسنة بل قد يفيد خلافه وهو ان السنة يثبت عدم وجوب الوضوء لكل فرض فتكون مخصصة للآية (قوله يدل عليه) وجه الدلالة ان عموم قوله أينما أدركتني الصلاة الخ يشمل ما لو كان متيمما قبل (قوله حينئذ) أي حين اذ عبر بيؤدي بدل يصلي وقد يقال مسئله تمكين الحليل مستثناء ولا ترد نقضا

محل وفاق بيننا وبينه (قوله ولم يجب في الخف) أي مع كونه بدلا عن غسل الرجلين (قوله لأن المواجهة انما تنفع بالشعر لا بالبشرة) أي فالشعر هناك هو الاصل وظاهر ان مراده به شعر اللحية والعارضين الكثيف كما قدمه وقد منا ما فيه (قوله) (قوله الجمعة وخطبتها) أي ولا بين خطبتين في محلين كالموضع ولم يصل فيه ثم انتقل للآخر وأراد الخطبة لاهله وفيه كلام لقم فراجع (قوله على المحدث) أي من صلاة وطواف ونحوهما بخلاف ما لا يحرم على المحدث حدثا أصغر من قراءة ومكث مسجد فلا يحرم لبقاء طهره بالنسبة له فلا يحتاج لتيمم آخر ما لم تعرض له جنابة (قوله ويستمر تيممه) أي فيقرأ القرآن ويمكث في المسجد - ذا التيمم (قوله يجد الماء الخ) وعليه فإذا أراد صلاة النافلة وتوضأ لم يحتج للتيمم حيث كان تيممه عن الجنابة له - بغير أعضاء الوضوء وكذلك كان تيممه عن الجنابة لفقد الماء ثم أحدث حدثا أصغر فتيمم بنية زوال مانع الأصغر ويصلي بذلك التيمم النوافل لبقاء تيممه بالنسبة للمحدث الأكبر (قوله ولا يبطل تيممه) أي فيتنفل به ماشاء ويصلي به الفرض ان لم يكن صلاة بذلك التيمم قبل (قوله لتتمام غسله) أي بان كان معه ماء لا يكفي وتيممه أي للمحدث (قوله وجد كافيها) أي الحدث الأصغر والجنابة (قوله بطل تيممه) ٢٢٨ ولا فرق بين هذه والتي قبلها وان المراد التيمم الاول وهو الذي عن الجنابة

كما صرح به الخطيب الشربيني وعبواته ولو غسل نحو جنب جميع بدنه الأرجاء فقط تعين لهما ولا يبطل تيممه ولو تيمم أولا لتتمام غسله ثم أحدث وتيممه ثم وجد كافيها بطل تيممه الاول وهذا كله بناء على ان الضمير في قوله كافيها للرجلين ولا يتعين ذلك بل يجوز ان الضمير فيه راجع للمحدث الأصغر والجنابة كما قدمناه و بطلان التيمم حينئذ ظاهر لوجود الماء (قوله) وان علم الخ) هذا ظاهر حيث كانا مستحيين بالماء والآن لم يجزله جاءها كما

بصريح بخلاف ماء بر به فانه سالم من ذلك غايته انه لم يدخل في العبادة ما سوى الصلاة بل حكمه مسكوت عنه وليس بضر ولا يجمع بين الجمعة وخطبتها بتيمم واحد كما رجحاه وهو المعتمد لان الخطبة وان كانت فرض كفاية قد التحقت بفرائض الايمان لما قيل انها بديل عن ركعتين والصحيح لا يقطع النظر عن مقابله وانما جرح بين الخطبة بتيمم واحد مع انها فرضان لكونهما في حكم شيء واحد وعلم من ذلك ان الخطيب يحتاج الى تيممين وانه لو تيمم للجمعة فله ان يخطب به ولا يصلي الجمعة به وانه لو تيمم للخطبة فلم يخطب فله ان يصلي به الجمعة وان كانت دون ما فعله به لما تقدم من انها ألحقت بفرض العير وشمل كلامه التيمم للجنابة عند مجزئه عن الماء اذا تجردت جنابته عن الحدث فانه لا يصلي به غير فرض كما مر في باب اسباب الحدث ولو تيمم عن حدث اكبر ثم أحدث حدثا أصغر انتقض طهره الأصغر لا الأكبر كما لو أحدث بعد غسله فحرم عليه ما يحرم على المحدث ويستمر تيممه عن الحدث الا كبر حتى يجد الماء بلا مانع ولو غسل جنب كل بدنه سوى رجله ثم فقد الماء وحصل له حدث أصغر وتيممه ثم وجد ماء يكتفي رجله فقط تعين لهما ولا يبطل تيممه ولو تيمم أولا لتتمام غسله ثم أحدث وتيممه ثم وجد كافيها بطل تيممه ويحوز للرجل جماع أهله وان علم عدم الماء وقت الصلاة فيتيمم ويصلي من غير إعادة (ويتنفل) مع الفريضة وبدونها بتيمم (ماشاء) ثم النوافل فتستند اشقة بإعادة التيمم لها تخفف الشارع في حكمها كما تخفف بترك القيام فيها مع القدرة ويترك استقبال القبلة في السفر ولا نهان تعددت في حكم صلاة واحدة بدليل أنه لو أحرم ركعة فله أن يجعلها مائة وباله كس ولو نذر أن يتم كل صلاة يدخل فيها كان له أن يجمعهما مع فرض

لما فيه من التصريح بالنجاسة وما يترتب عليه من بطلان تيممه اذا علم انه لم يجد ماء في وقت الصلاة هذا وقد لان مرانه لا يكاف الاستنجاء من المذي لانه يضعف شهوته فيعفى عنه لا كمن بالنسبة للجماع لا لما أصاب بدنه منه أو توبه وعليه فلو علم انه لا يجد ماء يغسل به ما أصابه منه بعد الجماع فينبغي حرمة اذا كان الجماع بعد دخول الوقت لا قبله فلا يحرم لعدم مخاطبته بالصلاة الآن وهو لا يكاف تحصيل شروط الصلاة قبل دخول وقتها (قوله بدليل الخ) هذا التوجيه لا يأتي في غير النقل المطلق كالر والتب (قوله ان يجمعهما الخ) وعليه فلو أبطلها بعد الشروع فيها فهل اذا أعادها يجوز له أن يجمع بينهما وبين فرض آخر أولا فيه نظر والاقرب الاول لانه وان وجب أعادتها فوطريق لا تمامها لكن في حجب مانعه نعم ان قطعها أي النافلة التي نذر اتمامها بنية الاعراض ثم أراد اتمامها احتمل وجوب التيمم لانه بالاعراض عن البقية صيرها كالفرض المستقل ومثله ما لو نذر سورتين في وقتين فيحتمل وجوب التيمم لكل لانها لا يسميان الا أن فرضا واحدا هو وقباس ما ذكره فيما لو قطع بنية الاعراض ثم أراد الاتمام انه لو أبطلها ثم أراد أعادتها وجوب التيمم في فرض تيمم للفرض واحده ثم بطل أو أبطله فالوجه جواز إعادة ذلك الفرض لانه لم يؤدبه الفرض خلافا لما نقل عن بعض شراح الحاوي قب

لجره بالجوار) في الغنى ان حرف العطف يمنع من الجرب الجوار (قوله فالباء المقدرة للالصاق) تقدم قريبا ان الباء اذا دخلت في حيز المتعدي تكون للتبعية (قوله والحامل عليه) أي على هذا المذكور من التأويلات وهذه عبارة الشهاب ابن حجر في شرح الارشاد وعبارة في شرح الكتاب والحامل على ذلك الاجماع على تدين غسلهما حيث لا خف (قوله ولو غسل أربعة أعضائه معا) ليس المراد كما هو ظاهر المعية الحقيقية حتى لو شرعوا في بقية أعضائه بعد غسل بعض الوجه كان

(قوله جاز أيضا الخ) ومثل ذلك ما لو تيمم بمحل يغلب فيه وجود الماء وصلى ثم انتقل الى محل يغلب فيه الفقد أو يستوى فيه الأمران فله اعادة بذلك التيمم الاول بناء على ان العبرة في سقوط القضاء بمحل الصلاة وهو المعتمد لا بمحل التيمم (قوله والنذر كفرض الخ) قال في شرح العباب كالوتر أي فانه كله فرض واحد وان اشتمل على ركعات مفصولة فيما يظهر لانه مع ذلك يسمى صلاة واحدة منذورة فلم يلزمه تكرير التيمم بتكرير الفصل ويحتمل خلافه اه وقال مر انه أي الاحتمال ليس بعیدا فانظر سنة الطهر الاربع القبلية أو البعدية اه سمع على حج أقول قوله فلم يلزمه الخ هو المعتمد ومحل في غير التراويح ما لم ينذر انه يسلم من كل ركعتين فان نذر ذلك وجب لكل تيمم سواء الوتر والصلى وغيرهما لانه اخرجها بنذر السلام من كل ركعتين عن كونها صلاة واحدة وأما التراويح فلا ينقض نذر السلام فيها لوجوبه شرعا والواجب لا ينقض نذره وعليه فيمكن الفرق بين التراويح حيث صح ان يصلها كلها بتيمم واحد على ما في فتاوى حج وبين الوتر مثلا ٢٢٩ حيث وجب تعدد التيمم فيه بان الوتر

لان ابتداءه انقل كما ذكره الروايات اذهى في الحقيقة نقل والفرض انما هو انماها كما في حج النقل ولو صلى بتيمم مكتوبة منفردا أو في جماعة ثم أعادها في جماعة به جاز لانه جمع بين فرض ونافله أو صلاها حيث تلزمه اعادة تكرير بوط ثم أعادها به جاز أيضا تقدم بناء على ان فرضه المعادة وهو الاصح لا يقال الاولى أي بها فرضا والفرضان لا يجمعان بتيمم واحد لا نقول هي كالمفسية من خمس يجوز جمعها بتيمم وان كانت فروضا لان الفرض بالذات واحد ويؤخذ منه ان مصلى الجمعة بالتيمم لو لم يسهل اعادة الطهر صلاها بذلك التيمم كانت تقرر (والنذر بالمحبة) كفرض عيسى (في الاظهر) على النادر مسساو كبه مسلك واجب الشرع فلا يجمع بينه وبين فرض آخر بتيمم أداء كان أو قضاء والثاني لان وجوبه لعارض فلا يلحق بالفرض أصالة فله ما ذكر (والاصح جهة جنازة) أو جنازتين أو واحدة كما فهم بالاولى (مع فرض) بتيمم واحد ولا تعين عليه بان لم يحضر غيره لعدم كونها من جنس فرائض الاعيان وانما تعين القيام فيها مع القدرة لانه معظم أركانها وتر كتحقق صورتها والثاني لا تصح لانها فرض في الجملة والفرض بالفرض اشبه والثالث ان تعين عليه في الفرض والاف كالتنقل (و) الاصح (ان من نسي احدي الخس) ولم يعلم عينها وجب عليه ان يصلى الخس لتبرأ دمه بيقين واذا أراد ذلك (كفاه تيمم لمن) لان الفرض واحد وما عداه وسيلة وقوله لمن متعلق

مثلا ما نذر السلام فيه كان الجعل مقصودا ناشئا من التزامه فوجب العمل بمقتضاه لكونه من فعله والتراويح لما كان السلام فيها معتبرا أصالة مع صدق اسم الصلاة عليها بقيت على أصلها من عدم تعدد التيمم لما يصدق عليه اسم الصلاة الواحدة وقوله فانظر سنة الطهر أقول الظاهر في سنة الطهر في المذر أنه يكتفي فيها بتيمم واحد كالوتر صورته كأن يقول الله على أن أصلى

سنة الطهر القبلية والبعدية ويكتفي للثمانية تيمم واحد واحرام واحد على كلام الرمي نفي الفحرج رجهما والله وكسنة الطهر الصلى وان سلم فيها من كل ركعتين وأما التراويح ففيل يجب ان يتم فيها كل ركعتين لوجوب السلام فيها من مالكن نقل عن فتاوى حج انها كالوتر فيكتفي لها بتيمم واحد لان اسم التراويح يشملها كلها فهي صلاة واحدة وهو ظاهر قال حج في الفتاوى ومما يستأنس به للاكتفاء بتيمم واحد التراويح قول في شرح العباب والظاهر ان القراءة كصلاة الجنائز فان فرض تعينها أي القراءة لخوف نسيان فهل يستتبع منه بتيمم لها ما نواه وان تعدد المجلس أو ما دام المجلس مقصدا أو ما لم يقطعها بنية الاعراض كل محتمل والذي ينقدح الثالث ولا يقال ان قراءة كل آية فرض فيحتاج الى تيمم آخر لما فيه من المشقة التي لا نطاق اه (قوله بالاولى) أي في الجنائزتين والواحدة (قوله لانها فرض في الجملة) قضية هذا ان الخلاف جار حتى في الجنائز الواحدة فليس له أن يجمعها مع فرض آخر مطلقا الى الثاني ولا ان تعين عليه على الثالث (قوله كفاه تيمم لمن) أي ويشترط في النية أن يقول نويت استباحة فرض الصلاة أو الصلاة التي نسيتهما من الخس في يوم كذا مثلا فلو عين صلاة من ليوم الذي نسي الصلاة فيه كأن نوى استباحة صلاة الصبح مثلا لم يكن له أن يصلى غيرها به من صلوات ذلك اليوم لاحتمال ان المعينة ليست عليه فلا يكون مستباحا في نية لفرض

الحكم كذلك لان الشرط ان لا يشرع في عضو - حتى يتم ما قبله (قوله ورتب) يشبه ان منه مالو وقف تحت نحو ميزاب واستمر الماء يجري منه على اعضائه اذ الدفعة الاولى مثلاً يرتفع بها حدث الوجه فالساعة الذي بعده يرفع حدث اليدين وهكذا فراجع (قوله ولهذا لا يقوم في نجاسة الخ) قضيته ان محل الخلاف في الماء الزاكر دلو كان جارياً كفى بالاتفاق لان الجربة الاولى

(قوله والراجح الثاني) قال الشارح في باب الذر قبل قول المصنف وان يعاقبه شيء الخ بعدم مثل مذ كرفان اجتهد ولم يظهر له شيء وأيسر من ذلك فالوجه وجوب الكل اذ لا يتم له الخروج من واجبه فحينئذ لا يفعل الكل وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب (قوله لزمه عشرون) أي صلاة ٢٣٠ (قوله وجب عشر) أي بعشر تيممات (قوله صلاة يومين) أي بعشر تيممات

أيضا (قوله فانه يقضى ثلاثة أيام) أي بثلاث تيممات (قوله وهذا) أي قوله ليس منها الخ (قوله لا بد منه) أي فلا خلاف ذلك حرم عليه ولم تنعقد صلاته ثم رأيت الشيخ عميرة صرح بالحرمة أي والاصل عدم الانعقاد (قوله وهذه طريقة ابن الحداد) هي قوله وان شاء تيمم مرتين (قوله منها ان تضرب المنسي في المنسي فيه الخ) أي ومنها ان يقال يتيمم بعد المنسي ويصلي بكل تيمم عدد غير المنسي بزيادة واحد فقيم الوسي صلاتين بتيمم تيممين ويصلي بكل تيمم عدد غير المنسي وهو ثلاثة بزيادة واحدة فتصير الجملة أربعة بكل تيمم ومجموعها ثمانية ومنها كافي شرح الروض ان تزيد في عدد المنسي فيه ما لا ينقص مما يبيق من المنسي فيه بعد اسقاط المنسي وتقسيم المجموع

بكفاه اذ الاصل في العمل الفعل فاندفع ما قيل ان عبارته توهم انه انما يكفيه تيمم اذ انوى به الخس و ليس بمراد الثاني يجب خمس تيممات لوجوب الخس ولو تردد هل ترك طواف فرض أو صلاة من الخس صلى الخس وطاف بتيمم واحد كما هو ولو نذر شيئا ان رده الله سالما ثم شك انذر صدقة أم اعتقا أم صلاه أم صوما قال اليعقوبي في فتاويه يحتمل أن يقال عليه الاتيان بجميعها كن نسي صلاة من الخس ويحتمل أن يقال يجتهد بخلاف الصلاة لانا يتقنا هناك وجوب الكل عليه فلا يسقط الا باليقين وههنا يتقنا ان الكل لم يجب عليه وانما وجبت واحدة واشتهت فيجتهد كالقبلة والا وافي اه والراجح الثاني ولو جهل عدده ما عليه من الصلوات وقال لا ينقص عن عشر ولا يزيد على عشرين لزمه عشرون ولو نسي ثلاث صلوات من يومين ولا يدرى أكلها مختلفة أو ثنتين من جنس واحد وجب عشر أيضا قاله القفال في فتاويه قال وان نسي أربعاً من يومين ولا يدرى انهم مختلفة أو من جنس واحد أو خسا أو ستة لزمه صلاة يومين وكذا في السبع والثمان من يومين واما الثلاثة من ثلاثة أيام لا يدرى انهم مختلفة أو متفقة فانه يقضى ثلاثة أيام وكذا أربع أو خمس من ثلاثة أيام (وان نسي) صلاتين وعلم كونهما (مختلفتين) كعصر ومغرب سواء أعلم انهما من يوم أم يومين فان شاء (صلى كل صلاة) من الخس (بتيمم) فيصلي الخس بخمس تيممات وهذه طريقة ابن القاص (وان شاء تيمم مرتين وصلى بالاول) من التيممين (أربعة أو لاء) كالصبح والظهر والعصر والمغرب والاولاء مثال لا قيد (وبالثاني) من التيممين (أربعة ليس منها التي بدأ بها) كالظهر والعصر والمغرب والعشاء وهذا شرط لا بد منه فيخرج من عهده ما عليه بيقين لكونه قد صلى الثلاثة المتوسطة وهي الظهر والعصر والمغرب مرتين بتيممين فان كانت الفائتتان في هذه الثلاثة فقد تأدت كل واحدة منها بتيمم وان كانتا الصبح والعشاء فقد تأدت الصبح بالتيمم الاول والعشاء بالثاني وكذا لو كانت احدى الفائتتين احدى الثلاث والاخرى الصبح أو العشاء وهذه طريقة ابن الحداد واستحسنها الاصحاب وفرعوا عليها وفي ضبط ذلك عبارات منها ان تضرب المنسي في المنسي فيه وتزيد على الحاصل عدد المنسي ثم تضرب المنسي في نفسه وتخطه من الحاصل وتصلي بعد الباقي ففي نسيان صلاتين تضرب اثنين في خمسة يحصل عشرة تزيد عليه اثنين ثم تضرب ما قبلها وتسقط الحاصل وهو أربعة من اثني عشر يبقى ثمانية وتقدم ان الشرط ان يترك في كل مرة ما بدأ به في المرة قبلها (أو) نسي صلاتين وعلم كونهما (متفقتين) ولم يعلم عينهما كعصرين ولا يكون ذلك الا من يومين (صلى الخس مرتين بتيممين) ليخرج عن

محض صاعليه في المثال المنسي اثنان تزداد على المنسي فيه ثلاثة وهي أول عدد يوجد فيه الشرط المذكور والمجموع العهدة وهو ثمانية ينقسم على الاثنين محضاً وعلى العبارات كلها بشرط ان يترك في كل مرة ما بدأ به في المرة قبلها كما عرف (قوله في نسيان صلاتين الخ) أي وفي نسيان ثلاث صلوات تضرب ثلاثة في خمسة بحمسة عشر ثم تزيد عدد المنسي وهو ثلاثة فتصير الجملة ثمانية عشر تسقط منها تسعة وهي الحاصلة من ضرب المنسي في نفسه تبقى تسعة ومثله يقال في نسيان أربع (قوله بتيممين) ولا يكفيه العمل بالطريقة السابقة على هذا التقدير لجواز ان يكون المنسيان صحيحين أو عشاءين وهو انما فعل واحد منهما

تحتسب لغسل وجهه والثانية ليسديه وهكذا فيراجع (قوله أو غسل أسافله الخ) أي فيما إذا غسل بالصب وهي الصورة التي زاده على المتن فيما مر في كلامه لف ونشر غير مرتب (قوله ينتقض به - لئلا أسافل الخ) فيه ان المتن مفروض فيما إذا انغمس كمال عليه صنيعه وهو لا ينتقض بما ذكر (قوله عقب التسمية) لا ينبغي ان حكم التلفظ بالنية مساعدة لسان القلب (قوله لم تجب عليه اعادتها) والفرق بين هذا وبين وضوء الاحتياط انه مقصر ٢٣١ ثم لا مكان اتيانها بالطهر المتيقن بابطال وضوئه بالمس ولا كذلك هذا

وبانه في وضوء الاحتياط متبرع بالطهر وهما ملزم بالصلاة ثم رأيت الفرق الاول في حج (قوله) ثم صلى به حاضرة (أي ولو كان التيمم قبل دخول وقت الحاضرة كما يأتي (قوله أو عكسه) بالرفع والنصب أي حصل عكسه او كان المصلي عكسه (قوله وقضية التعليل) هو قوله زوال التبعية (قوله يبطل التيمم) معتمد (قوله والاوجه ما جرى عليه ابن المقرئ) أي من كون القياس ان التأخير المبطل للتبعية المانعة من الجمع يبطل التيمم (قوله فانه) أي الحاضرة (قوله بانه ثم استباح) أي في الغائبة (قوله وهنا) أي في مسئلة الجمع (قوله في وقت معين) أي فلا يتيمم قبل مجيئه (قوله قبله) أي التكفين (قوله وهل المراد الغسلة) معتمد (قوله بعد تيممه) أي تيمم الحى (قوله جازله) أي التيمم (قوله ان يصلي عليه) أي الميت (قوله لما

العهد بيقين ويكفي لمن تيمم وان قيل لا بد من عشر تيممات فان شك هل هما متفقتان أو مختلفتان أخذ بالاحوط وهو الاتفاق ولو تكرر المنسية بعد صلواته الجس لم تجب عليه اعادتها كما رجح في المجموع وان نقل بعضهم عنه خلافه (ولا يتيمم لفرض قبل وقت فعله) لقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة الآية والقيام اليها انما هو بعد دخول وقتها فخرج الوضوء بالدليل وبقي التيمم على ظاهره وقوله صلى الله عليه وسلم جعلت لي الارض مسجدا وترابها طهورا أي انما أدركتني الصلاة تيمم وصليت ولانه قبل الوقت مستغنى عنه لم يصح كمال وجود الماء ولا بد له من معرفة دخول الوقت يقينا أو ظنا كقول التراب المقسرن به نيته فلو تيمم شا كافيته لم يصح وان صادف الوقت ولا فرق في الفرض بين الاداء والقضاء فوق الغائبة بتذكريها ولو تذكري فائنة تيمم لها ثم صلى به حاضرة أو عكسه جاز ويتيمم بجمع العصر مع الظهر تقدما عقب الظهر في وقتها فان دخل وقت العصر قبل ان يصليها بطل التيمم ولا جمع زوال التبعية ومقتضى كلام الروضة انه لو لم يدخل وقت العصر لكن بطل الجمع لطول الفصل أنه لا يبطل تيممه حتى يصلي به فريضة غيرها وناقلة وقضية التعليل يأباه قال ابن المقرئ في شرح ارشاده انتصروا على بطلان التيمم بدخول الوقت والذي يقتضيه القياس ان التأخير المبطل للتبعية المانع من الجمع يبطل التيمم أيضا لانه تيمم لها قبل وقتها لكن التعبير ببطلان التيمم لم يذكره الرافعي بل كلامه يقتضي بقاءه وان خرج الوقت حتى لو صلى به ما ذكر صرح قال زركشي وهو الصواب وتطريفيه الشيخ أن التيمم انما يصح تبعا على خلاف التماس ولان ذلك يستلزم ان يستتبع بالتيمم غير ما نواه والوجه ما جرى عليه ابن المقرئ بخلاف ما لو تيمم لاثنية قبل وقت الحاضرة فانه اتباع به ووفق المصنف بأبه ثم استباح ما نوى فاستباح غيره بدلا وهما لم يستتبع ما نوى بالصفة التي نوى فلم يستتبع غيره وشمل اطلاقه المذكورة في رقت معين والجنائز ويدخل وقتها بتمام طهر الميت من غسل أو تيمم وان لم يكن نعم يكره التيمم قبله وهل المراد الغسلة الواجبة وان أراد غسله ثلاثا أو غمام الثلاث قال بعض المتأخرين الظاهر الثاني لكن قول الجازي في مختصره وقت الجنائز تمام الغسل الواجب بخلافه وهو الاوجه ولومات شخص بعد تيممه لجنائز جازله أن يصلي عليه بذلك التيمم لما تقدم ولو تيمم من أراد تأخير الظهر للعصر في وقت العصر جاز أو في وقت الظهر فكذا أيضا لانه واثنا أصالة بخلاف ما لو تيمم للعصر فيه فانه لا يصح لعدم دخول وقتها ولو تيمم لمقصورة فصلي به تامة جاز ولو تيمم للخطبة بعد الزوال صح أو قبله فلا أو للجمعة قبل الخطبة جاز لان وقتها دخل بالزوال وتقدم الخطبة انما هو شرط لصحة فعلها كما لو تيمم مكتوبة مثلاً قبل ستر عورته أو اجتهاده في القبلة كما مر ومثل ذلك ما لو تيمم الخطيب أو غيره قبل تمام العدد الذي تنعقده الجمعة (وكذا النقل المؤقت) كالزواتب مع الفرائض فلا يتيمم له قبل وقته (في الاصح) فياسا على الفرض وأوقات النوافل المؤقتة مقرر

تقدم أي فيما لو تيمم لغائبة ثم دخل وقت الحاضرة من قوله ووفق المصنف الخ (قوله للعصر) متعلق بتأخير (قوله في وقت العصر) متعلق بقوله ولو تيمم الخ (قوله فيه) أي في وقت الظهر (قوله ومثل ذلك) أي مثل التيمم للجمعة قبل الخطبة في عدم الضرر (قوله قبل وقته) أشار به الى ان التعبير في كلام المصنف بوقت الفعل ليس قيداً فصحة استباحة سنة الظهر البعدية قبل فعل الظهر لدخول وقتها الزمان

وذلك انما يحصل عند تقارن فعل الله بان والقلب أو تقديم التناظر كما هو واضح بخلاف تأخير النافذ (قوله) وبما تقرر يندفع ما قيل قرنهما مستحيل (دفع استعالة المقارنة لم يحصل بما أجاب به وانما حصل بيان المراد من ايقاع التلفظ بالنية والتسمية من غير حصول المقارنة المستحيلة ففيه اعتراف باستعالة المقارنة الحقيقية التي قالها المعارض (قوله) وبين ما مر في نحو الاستنثار (أى الداخل في قوله السابق في الاستنباط اذ اليسرى للادنى واليمى لغيره ان قرئ الاستنثار هنا بالثلاثه ويجوز

(قوله عند ارادة فعلها) أى ثم لو عن له ان يصلحها معهم أو صلحها منفردين ثم أراد اعادة اجتماع الجماعة بذلك التيمم لم يعتزم (قوله) ومع الناس الخ لو أراد الخروج معهم الى الصلوة وجب تأخير التيمم اليها على الوجه كما لا يتيمم لنية المسجد الا بعد دخوله اه شرح الارشاد ومفهوم قوله معهم انه لو تأخر عن موافقتهم في الخروج الى وقت غلب على طئه اجتماع معظم في الصلوة جواز التيمم له قبل خروجه من بيته مثلا ولا يشترط وصوله الى الصلوة وهو واضح (قوله مؤقته بعلوم) اعترضه سم على ج فقال قوله مؤقته بعلوم الخ قد ينظر فيه بأنه ان أراد انه معلوم بالوصف بمعنى ان بدايته معلومة بالوصف وهو فراغ الغسل ونهايته معلومة بالوصف وهو الدفن ٢٣٢ فالاستسقاء والكسوف كذلك لان بداية الاول معلومة بالوصف وهو انقطاع

في أوابها ووقت تحية المسجد دخوله وصلاة الاستسقاء لم يدها جماعة الاجتماع لها ويظهر ان المراد به اجتماع المأظف فان أراد ان يصلحها منفردين تيمم عند ارادة فعلها وظاهره انه يلحق بها في ذلك صلاة الكسوفين فيدخل الوقت ان أرادها وحده بمجرد التغير ومع الناس باجماع معظمتهم وما اعترض به المتوقف على الاجتماع من انه يلزم عليه ان من أراد صلاة الجنائز أو العيد في جماعة لا يتيمم الا بعد الاجتماع ولا قائل به يرد بالفرق اذ صلاة الجنائز مؤقته بعلوم وهو من فراغ الغسل الى الدفن والعيد وقتها محمودة الطرفين كما لا يكون في وقتها على اجتماع وان أراد بخلاف الاستسقاء والكسوفين اذ لانهاية لوقتها معلومة فنظر في ما لم ينعزم عليه والثاني يجوز قبله لان أمره أوسع ولهدا جاز الجمع بين نوافل وخارج بالمؤقت الا فعل المطلق وما تأخر سببه أبدا في تيمم له متى شاء الا في وقت الكراهة ولا يصح تيممه له والاوجه كما قاله (ركشي) رحمه الله فيما اذ تيمم في وقتها صلى فيه فلو تيمم فيه ليصلي مطاوعة في غيره ولا ينبغي منعه ولو تيمم في غير وقت الكراهة ليصلي فيه لم يصح لا يقال هي مؤقته أيضا بجملة ما تقرر فيصح التيمم لها مطلقا لا نأقول مرادنا بالمؤقت ماله وقت محدود الطرفين والمطلقة ليس كذلك لان ما عدا وقت الكراهة يزيد وينقص ما يأتي ان منه ما يتعلق بالفعل وهو قد يزيد وقد ينقص ثم شرع في الحكم الثالث وهو وجوب القضاء فقال (ومن لم يجد ماء ولا ترابا) لكونه في موضع ليسافيه او وجدها ومنع من استعمالها ما منع من نحو حاجه عطش في الماء أو ندوة في التراب مانعة من وصول الغبار للعضو ولم يكنه تخفيفه بخونار (لزمه في الجديد ان يصلي الانرض) الاداء ولو جمعة لكانه لا يحسب من الاربعين لنقصه لحرمة الوقت لقوله صلى الله عليه وسلم

الماء مع الحاجة ونهايته معلومة بالوصف وهو حصول السقيا وبداية الثاني معلومة بالوصف وهو التغير ونهايته معلومة بالوصف وهو زوال التغير وان أراد انه معلوم بالشخص بمعنى ان وقت بدايته ونهايته متعينان لا ينقدهما ولا يتأخران فهو ممنوع كما هو معلوم وقوله الا في اذ لانهاية لوقتها معلومة يقال عليه ان أريد انما غير معلومة بالوصف فممنوع أو بالشخص فصلاة الجنائز كذلك فليتأمل اه أقول ويمكن الجواب ببيان الدفن لما كان وقته معلوما باعتبار

الغالب وهو ما يردون دفنه فيه تزل منزلة المعلوم لكونه موكولا الى فعله ولا كذلك الاستسقاء ونحوه اذا (قوله) وما تأخر سببه) كركعتي الاحرام والاستحارة ومن أراد السفر (قوله ان محله) اى محل قوله فلا يصح تيممه له (قوله لا يقال) وارد على قوله ولو تيمم في غير وقت الكراهة ليصلي الخ (قوله هي) اى الفائلة المطابقة (قوله ما تقرر) أى من انه لا يفعلها في وقت الكراهة فكانها مؤقته بغير وقت الكراهة (قوله) ولم يكنه تخفيفه الخ) أى فان أمكنه وجب ومنه يؤخذ انه لو كان به جراحة في يديه فغسل وجهه ثم أراد التيمم عن جراحة اليدين انه يكاف تشييف الوجه واليدين قبل أخذ التراب لانه ان أخذه مع بلل يديه صار كالتراب الندي المأخوذ من الارض فلا يصح التيمم به فتمسكه له فانه دقيق وينبغي ان محل تمسكه تشييف الوجه ما لم يقف في مهبط الريح فان وقف فيه وحرك وجهه لاخذ التراب من الهواء فلا وصول التراب الى جميع أجزاء الوجه في الحالة المذكورة (قوله لا يحسب من الاربعين لنقصه) وينبغي ان مثله ما لو تيمم بمحل يغلب فيه وجود الماء فلا يحسب من الاربعين لانه انما يصلي لحرمة الوقت ويقضى بعد ذلك (قوله لحرمة الوقت) متعلق بصلى فهو علة للتقديم مع قيده فالتقديم وهو الفرض وقوله مع قيده وهو الاداء وقوله لقوله صلى الله عليه وسلم هو علة لقوله لزمه ان يصلي الخ

قراءته بالثمالة وعليه اقتصر الشيخ في الحاشية قراده به ترالذ كرا المتقدم ثم (قوله فاليابس المندى الخ) كأن المراد ان أولاه الاراك فالنخل فذوالريح الطيب من غيرهما فالعود أي غير ذى الريح الطيب واليابس المندى بالماء من هذه المذكورات

(قوله وجب عليه الاقتصار على قراءة الفاتحة الخ) عبارة الشارح في شرح العباب بعد قول المصنف نعم فاقد الطهورين يقرأ الفاتحة فقط احتما في صلاة الفرض نصها قال في الاسماء وهل يلحق بالفاتحة آية خطبة الجمعة والسورة المعينة المندورة كل يوم لفاقد الطهورين يوميا كاله لم أرفيه نقلا وقضية كلام الارشاد نعم وهو متجه في آية الخطبة وفيه في السورة المندورة تردد أذ النذر يسلك به مسلك جائز لنسرح والوجه الحائز بما قبلها ذما ذكر في التردد خلاف الأصل اه (أقول) وبقي ما لوقرأ بقصد القرآن مع الجنابة مع القدرة الى الطهارة بالماء هل تجزئه القراءة مع حزمة ذلك كالصلاة في الدار المغصوبة ولا أخذنا مما قالوه في الاجارة من أنه لو استأجره لقراءة شيء من القرآن في وقت معين وأجنب فيه فقرأ وهو جنب حيث قالوا لا يستحق الاجرة لان المقصود من القراءة الثواب وقراءة لا ثواب فيها فيه نظر ٢٣٣ والا قرب الثاني لما ذكر وليس

هذا كالصلاة في الدار

المغصوبة لان تلك لها

جهتان ككونها صلاة

وليست منها عينا من

هذه الجهة وكونها شغلا

لما لا الغير وهو محرم ولو

بغير صلاة فامست الحرمة

من جهة الصلاة بخلافه

هنا فان الحرمة من جهة

القراءة (قوله لبعض

المتأخرين) هو الاسنوي

(قوله وهو) أي هذا

الثاني (قوله ولورأى الخ)

أي أو توهمه كما بحثه شيخنا

ابن الرمي زيا دى (قوله

فليس ان ذكر) أي من

فاقد الطهورين ومن على

بدنه نجاسة أو حبس عليها

(قوله فعلها) أي صلاة

إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم فان كان جنباً وجب عليه الاقتصار على قراءة الفاتحة وصلاته متصفة بالجمعة فتبطل بما يبطل به غيرها من بقية الصلوات ولو سبق الحدث كما هو قضية كلامهم خلافاً لبعض المتأخرين ولا يشترط صحة صلته ضيق الوقت بل انما يمنع عليه الصلاة مادام رجوا أحد الطهورين كما قاله الأذرى وهو ظاهر وأفتى به الوالدرجه الله تعالى (ويبعد) إذا وجد الماء أو التراب جعل تسقط به الصلاة والاحرم عليه قضاؤه وانما وجبت الاعادة لانه عذر نادر والثاني تجب الصلاة بلا اعادة لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمرهم بها في حديث عائشة وهو مطرد في كل صلاة أدت في الوقت مع خلل وهو مذهب المزني واختاره في شرح المذهب لانه أدى وظيفة الوقت وانما يجب القضاء بأمر جديد ولم يثبت فيه شيء ولورأى أحد الطهورين في أثناء هذه الصلاة بطلت وتجب الاعادة على من على بدنه نجاسة يخاف من غسائها بجمع نعيم أو حبس عليها وكان لو سجد لسجد عليها فانه يصلى وجوبا بآيائها بان ينصلى له بحيث لو زاد أصابها أو يعيد كما جزم به في التحقيق والمجموع وهو المعتمد وخرج بالفرض النفل فليس ان ذكر فعلها فلا ضرورة اليها ولو كان حديثه كبراً امتنع عليه من المحض وجله والجلوس في المسجد وقراءة شيء من القرآن سوى الفاتحة في الصلاة كما هو تقدم ان صلاة الجنائز كالنفل في انما اتوى مع مكتوبة بنية واحداً وقبائسه ان هؤلاء لا يصلونها وهو كذلك اذا حصل فرضها بغيرهم ويؤخذ مما ذكر ان من صلى هذه الصلاة لا يجدها بالسلامة ولا سهو وهو كذلك كما أفتى به الوالدرجه الله تعالى أما فاقد السترة هل التفتل لعدم لزوم الاعادة له كدائم الحدث ونحوه ممن يسقط فرضه بالصلاة مع وجود المناسق وان وقع في كلام المصنف ما يخالفه ومراده بالاعادة هنا لقضاء كافي المحرر

٣٠ نهایه ل النفل (قوله ولو كان حديثه أكبر) أي فاقد الطهورين (قوله من القرآن) ينبغي ان

يستثنى من ذلك ما لو خاف نسيانه لولم يقرأ أو كان لا يدفع خوف نسيانه اجزؤه على قلبه (قوله هؤلاء) أي فاقد الطهورين ومن بدنه نجاسة أو حبس بكن نجس (قوله لا يصلونها) قضية حصره فيما ذكر ابا غيرهم ممن يصح منه الفرض بتنفل ويدخل فيه من تحير في القبلة والمربوط على خشية ونحوهما وفيه بعد لانهم اغايصا للضرورة ولا ضرورة للنفل (قوله اذا حصل فرضها بغيرهم) كذا في نسخة ويشكل على هذه النسخة ان صلاة الجنائز حيث كانت كالنفل فحقها ان لا يصلوها مطلقا الا ان يقال ان هذه فرض في الجملة ولا يلزم من تشبيهها بالنفل اعطاؤها حكمه من كل وجه (قوله مما ذكر) هو قوله اذا لا ضرورة اليها (قوله وهو كذلك) أي ما لم يكن مأموما والاوجب للبيعة (قوله لزوم الاعادة له) قضيته ان من تيمم في محل يغلب فيه وجود الماء لا يتنفل وصرح بما مر في قوله أو وجدته في صلاة فرضاً ونقلا لا تسقط الخ خلافه فليتا مل (قوله القضاء) الاولى ما يشمل القضاء لانه لو غلب على ظنه في أول الوقت عدم وجود ماء أو تراب فيه صلى أوله ثم ان وجد احدهما في الوقت على خلاف ظنه وجب فعلها فيه

أولى من غيره ثم المسمى بماء الورد وان كانت غبارته تقتضي خلاف ذلك وهي عبارة شرح الأرشاد للشهاب بن حجر وعبارة الروضة ويحصل السؤال بخبره وكل خشن مزيل لكن العود أولى والاراك منه أولى والافضل ان يكون بيابس ندى بالماء (قوله لكثرة الفوائد المترتبة الخ) في هذا السياق في اداء المقصود فلا لغة وعبارة الشهاب بن حجر وليس فيه افضلية على الجماعة التي هي بسبع وعشرين درجة لانه لم يتحد الجزاء في الحديثين لان درجة من هذه قد تعدل كثير من تلك السبعة ركعة (قوله فكره ازائه كدم الشهيد) ظاهره ان التشبيه في الكراهة وينافسه ما بعده من حرمة زالة دم لشبهه فلا بد من تأويل في

(قوله لفقد الماء) وقع السؤال عما لو كان يعمل مؤنة قريب بحيث لو فر لارض حصل الماء هل يكاف ذلك ولا يصح تيممه حينئذ وان كان غيرا لثوقه الحفرام لافيه نظروا الظاهر الاول وار لم يلق به الحفر لان مثل هذا يغتفر في جانب لعمادة (قوله جرى على الغالب الخ) وينبغي ان يعتبر الاحرام بالصلاة اذا تنقل في قبعتها الى محل يغلب فيه الفقد (قوله فلا اعتبار الخ) وتنبه به اذا اعتبرنا محل الصلاة ٢٣٤ فهل يعتبر في زمن الصلاة حتى لو وقعت في صيف وكان الغالب في صيف ذلك المحل

(ويقتضي المقيم التيمم) وجوبا (لفقد الماء) لان فقده في الإقامة نادر بخلافه في السفر وفي قول لا يقتضي (لا المسافر) التيمم لفقد الماء وان كان سفره قصيرا العموم فقده فيه ما روى ان رجلين تجمعا في سفر وصليا ثم وجد الماء في الوقت فاعادا أحدهما بالوضوء دون الآخر ثم ذكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال للذي أعاد ذلك الآخر مرتين وللاخر أصبت السنة واجزأتك صلاتك وتعبيرهم بكان التيمم جرى على الغالب من عدم اختلاف مكان التيمم والصلاة به في ندرة فقد الماء وعدم ندرته فان اختلفا في ذلك فلا اعتبار حينئذ يمكن الصلاة به كما أتى بذلك الوالد رحمه الله ولودخل المسافر في طريقه قرية وعدم الماء وصلى بالتيمم وجب القضاء فالتعبير بالإقامة والسفر جرى على الغالب اذا المدا في القضاء على ندرة فقد الماء لا بالإقامة وفي عدمه على كثرة فقد الماء لا بالسفر أو أقام في مفازة وطالت إقامته وصلاته بالتيمم فلا قضاء ولو استوى الوجود والعدم فالمتجه عدم القضاء (الا العاصي بسنة وفي الأصح) كعمد آبق وامرأة ناشزة لان عدم القضاء رخصة فلا ينافي بسفر المصيبة ولانه لم يلزمه فعله خرج عن مضاهاة الرخص المحضة قاله الامام قبل ويؤخذ منه ان الواجب ليس برخصة محضة ومن ثم قال السبكي هو رخصة من حيث قيام سبب الحكم الاصلى وعزيمة من حيث وجوبه وتحتّمه اه وبه يجمع بين من عبر في كل المضطر المتيته بأنه رخصة ومن عبر بأنه عزيمة وأما تردد الامام في موضع ان الواجب هل يجمع الرخصة فيحمل على ان مراده هل يجمع الرخصة المحضة وقد يقال الاوجه ما صرح به كلامهم ان الوجوب يجمع الرخصة لمحضته وانه لا ينافي نفعها الى سهولة لان الوجوب فيها لما كان موافقا لحرص النفس من حيث انه أخف عليها من الحكم الاصلى غالبا لم يكن منافية لها لما فيها من التسهيل ويصح تيممه فيه ان فقد الماء حسا لا شرعا لغير مرض وعطش فلا يصح تيممه حتى يتوب

الهدم وفي شتائه الوجود فلا قضاء وان كان الامر بالعكس وجب القضاء أو في جميع العام أو غالبه أو جميع العمر أو غالبه فيه نظروا هل الاوجه الاول وعليه فإغلب الوجود صيفا وشتاء في ذلك المحل لكن غلب العدم في خصوص ذلك المصيف الذي وقعت فيه فهل يعتبر ذلك فيسقط القضاء فيه نظروا ولا يبعد اعتباره ويجرى جميع ذلك في محل التيمم اذا اعتبرناه اه سم على حج (أقول) وما ذكرناه الاقرب مستفاد من قول حج وقت التيمم وهو مراد الشرح فانه لم يخالف

الا في كون المكان معتبرا فيه التيمم أو الصلاة ومنه يستفاد ان من سافر الى بلدة وأدركته الصلاة لمقدوره بمفازة بطريقه الاما في تلك المفازة لا في المكان الذي أراد الصلاة فيه ولا فيما حوله الى حد يجب تحصيل الماء منه وهو حد القرب اذا صلى في ذلك المكان بالتيمم لا قضاء عليه حيث كان الغالب عدم وجود الماء في ذلك الوقت ويستفاد ايضا ان ما يبعث الهوامش من ان العبارة في الفقد أو الوجود بغالب السنة خلاف ما يفهم من كلام حج وما استقر به الحشى فتنبه له فانه يغلط فيه كثير من ضغفة الطلبة (قوله على ندرة فقد الماء) قال سم على حج يحقر تقييده ندرة فقد الماء بعمده فان كان لماذح حسي كسبع حائل وتأخر توبته في بئر تناوبه عن الوقت لم يبعد عدم القضاء (قوله فالمتجه عدم القضاء) أي لان الاصل براءة الدمقر قوله فلا ينافي (قوله ولانه الخ) هو تعليل لصحة الصلاة بالتيمم مع كونه رخصة وهي لا تناف بالمعاصي فكان مقتضى القيام بطلان التيمم حتى يتوب من معصيته (قوله فعله) أي التيمم (قوله ويصح تيممه) أي العاصي وقوله فيه أي السفر

العبارة (قوله يفهم التيمم) أي فيكبره ولا ينافيه ما مر من عدم الكراهة في النوم بعد الزوال للتغير هناك لاهنا (قوله تحريمها لمحرّم) أي لذاته فلا ينافي ما مر في الوضوء بماء مغسوب وكذا يقال في المكروه ولينظر لو أكل مغسوباً بهل هو مثل الوضوء بماء مغسوب أو الحرمة فيه ذاتية والظاهر الأول وحيداً في صورة المحرم الذي تحرم التيمم عنده أن يشرب خيراً أو يأكل

(قوله بالتوبة) نفسية ماد كرا عصىه بالسفر مانع من تيمم المريض وفيه نظر لأن المرض الذي هو سبب التيمم لم يعص به والسفر الذي عصى به ليس مقتضياً للتيمم - حتى يقال إنه قادر على ما ذكره بالتوبة ٢٣٥ وأجاب بعضهم عنه بجواب ليس

بشيء (قوله ولو عصى) أي شخص (قوله لاه) أي المحل الذي أقام به (قوله لا تقضى) أي جمعة (قوله لنذور فقد ما يضمن به الماء) ولو تناوب جمع الغتسال من مقتسل الحمام الخوف من البرد فان علم أن توبته تأتي في الوقت وجب انتظارها واعتنع التيمم سواء كان تأخره عن غيره فهو تقديم صاحب الحمام السابق على غيره أو يتعدى غيره عليه ومنعه من التقدم وان علم أنها لا تأتي إلا خارج الوقت صلى بالتيمم في الوقت ثم يجب القضاء ان كان ثم ماء آخر غير ماتسوا وباقه لكن منع استعماله لنجوسه بردوا لا فلا مراه سم على حج (قوله أوجهلهم الخ) أي فلا يجب عليهم القضاء لان غاية أمرهم انه تبين لهم حدث الامام وهو

لقدرته على زوال مانعه بالتوبة ولو عصى بالاقامة لم يعمل لا يغلب فيه وجود الماء وتيمم لفقد لم يلزمه القضاء لانه ليس محلاً لا خصصة بطريق الاصلية حتى يفرق الحال بين العاصي وغيره بخلاف السفر فاندفع مالم يسبكي هنا وخرج العاصي في سفره كان زنى أو سرق فيه فانه لا قضاء عليه لان المرخص غير ما به المعصية والثاني لا يقضى لانه لما وجب عليه صار عزيمة ومعلوم ان الجمعة لا تقضى في فعلها او يقضى الظهر كما قاله بعض المتأخرين (ومن تيمم لبرد) ولو في سفر وصلى به (قضى في الاظهر) لنذور فقد ما يضمن به الماء أو يدر به أعضاءه ولو وقع لا يدوم والثاني لا يقضى لحديث عمر والسابق واجب عن الخبر بأنه عليه الصلاة والسلام اغتسل بالماء بالعادة لانها على التراخي وتأخير البيان اذ وقت الحاجة جائز وبأنه يحتمل ان يكون عالماً بوجود القضاء وأما ما عساه فيحتمل عدم معرفتهم الحكم أو جهلهم بحاله وقت القدوة به (أو) تيمم (لمرض يمنع الماء مطلقاً) أي في سائر أعضاء طهارته (أو) ييممه (في عضو) من أعضائها (ولا سائر) عليه من لصوق أو نحوه (فلا) فاعاء عليه حاضراً كان أم مسافراً لان المرض من الأذرعامة التي تشق معها الاعادة والمرض هنا أعظم من أن يكون جرحاً أم غيره (الآن) يكون بجرحه دم كثيراً) فيقضى لان العجز عما يزيله به من نحو ماء مسخن نا روتقيده بالكثير من زيادته على المحرور لانه حينئذ حامل نجاسة غير معفو عنها ولكون التيمم طهارة ضعيفة لم يغتفر فيه الدم الكثير كما لا يغتفر فيه جواز تأخير الاستنجاء عنه بخلاف الطهر بالماء والوجه حل ما هناء على كثير جاوز محله أو حصل بفساده فلا يخالف ما في شروط الصلاة أو على ما اذا كان الجرح في عضو التيمم وعليه دم كثير حائل يمنع الماء ويصل التراب على العضو وحله على ما يوافق رأيه الآتي في باب أولى من حله على غير ذلك ومن حل الشارح له على انه جارهناء على مراد الرافعي ثم التفريع في أصل المسئلة ظاهراً اذا قلنا بجمعة التيمم أما اذا قلنا بان من على بدنه نجاسة لا يدح نيمه وهو الاسح كما مر فصلاته بالتيمم في هذه الحالة باطلة والقضاء حينئذ بالنفويت وحينئذ فلا يقال لاحاجة لاستثنائه لان من صلى بنجاسة غير معفو عنها يلزمه القضاء وان لم يكن متيمماً لا نأقول فيه فائدة وهي التفصيل المذكور في مفهوم الكثير نعم يمكن حله على ما اذا طرأت النجاسة بعد التيمم (فان كان) بأعضائه أو بعضها (سائر) من يحولصوق (لم يقض في الاظهر ان وضع) أي السائر (على طهر) لانه بفعل الضرورة فهو أولى من المسح على الخلف وهل المراد بالطهر الطهر الكامل وهو ما يبيح الصلاة كالحلف أو طهارة ذلك المحل

لا يقتضى وجوب القضاء ولو قيل بوجوب الاعادة هنا نقصيرهم بهدم لهم بحال المتيمم لم يبعد وعليه فيفرق بينه وبين تبين الحدث بأن الحدث مما يحى فلا يطلون عليه بخلاف التيمم للبرد أو في محن يغلب فيه وجود الماء (قوله ثم التفريع) أي في قوله يقضى (قوله كما مر) أي في قوله ويجب الاعادة على من على بدنه نجاسة (قوله فان كان سائر الخ) والحاصل ان من صور الجبيرة في لزوم القضاء وعدمه ان كانت في أعضاء التيمم وجب القضاء طهراً سواء أخذت من الصحج شيئاً أم لا وسواء وضعها على طهر أم لا وكذا ان كانت في غير أعضاء التيمم وأحدثت من الصحج قدر ازيد على الاستمسك فانه يجب عليه القضاء مطلقاً وان تعذر عليه نزعها بخلاف ما اذا كانت بغير أعضاء التيمم ولم تأخذ من الصحج الا قدر الاستمسك ووضعها على طهر فلا قضاء وكذا ان لم تأخذ من الصحج شيئاً سواء وضعت على حدث أو طهر حيث كانت في غير أعضاء التيمم ولا يجب مسحها حينئذ

مبينة لغير ضرورة والفرق بينه وبين كل المنصوب ان الغصب أمر عارض على حمل الماء كقول الذي هو الاصل بخلاف هذا (قوله أوله وآخره) أي الاكمل ذلك والا فالسنة تحصل بدونه (قوله بأن تردد) أخرج به ما لو تبين نجاستهما الصادق به المتن (قوله انما هو لا جل توهم النجاسة) قد يقال لو كان لا جل هذا التوهم لا كفي بغسله واحدة لا فادتم ابقيين الطهارة (قوله

(قوله مطلنا) أي سواء وضعت على طهور أم لا (قوله سواء) أي سواء كان الحدث أصغر أو أكبر أبواب الحيض في الحكمة في ذكر هذا الباب في آخر أبواب الطهارة انه ليس من أنواع لطهارة بل الطهارة ترتب عليه وهو مخدوع بالنساء (قوله أغلب) أي من أحكام النفاس ٢٣٦ وذلك لكثرة وقوع الحيض لازياده أحكام الحيض في أنفسها على أحكام

النفاس كما يعلم مما يأتي آخر الباب على أن أحكام الحيض تقطع النظر عما ذكره في هذا الباب أكثر ما يتعلق به البلوغ والعدة والاستبراء وغيرها فان قلت الحامل تنقضي عدتها بالجل فإنا ليست العدة منوطه بالنفاس بل بالوضع حتى ولولدت ولدا جافا انقضت به العدة (قوله مصدر حاضت) هذا باعتبار اللفظ لما يأتي من أنه شرعاً دم جيلة الخ وكما أن الحيض مصدر يستعمل أيضاً اسم زمان الحيض ولما كان الذي هو الفرج (قوله ويقال ان الحوض منه) أي من الحيض بمناء اللغوي (قوله سيلانه) أي إلى الحوض (قوله تدخل الواو) أي تستعملها في موضع الياء (قوله من أقصى) أي أعلى (قوله رحم المرأة) أي فائدة

فقط الاوجه كما صرح به الامام وصاحب الاستقصاء الاول خلافا للزركشي وقال ابن الاستاذ ينبغي ان يضعها على وضوء كامل كما في لبس الخلف هذا كونه ما لم تكن الجبيرة ونحوها على محل التيمم والالزم القضاء مطلقا كما في الروضة لنقصان البذل والمبدل جميعا وهو المعتمد وان قال في المجموع ان اطلاق الجمهور يقتضي عدم الفرق ومقابل الاظهر يقول مصحح العذر وهو نادر غير دائم (فان وضع) الساتر على حدث وجب نزعه ان أمكن من غير مبيع تيمم لكونه مصححا على ساتر فيشترط فيه الوضع على طهر كالخلف سواء كان في أعضاء التيمم أم في غيرها من أعضاء طهارته وقوله على حدث مثال فيجب نزعه عند الامكان ولو كان موضوعا على طهر وانما يفترقان عند تعذر نزعه في القضاء وعدمه كما أشار اليه بقوله (وان تعذر) نزعه ومسح عليه وصلى (قضى على المشهور) لفوات شرط الوضع على طهارة فلم يبق كالخلف نعم مر ان مصحح انما هو بدل عما أخذ من الصحيح وانه لو لم يأخذ شيئا منه لم يجب مصحه وحينئذ فيضه حمل قولهم وجوب النزاع فيهما وتفصيلهم بين الوضع على طهر وعلى حدث على ما اذا أخذت شيئا منه والام يجب نزعه ولا قضاء لانه حينئذ كعدم الساتر والثاني لا يقتضي للعذر وكان ينبغي له ان يبرر بالمذهب لان الاصح القطع بالقضاء قال الشارح واستغنى المصنف بتعبيره بالمشهور المشعر بضعف الخلاف عن تعبير المحرر كالشرح باصح الطريقين ووجهه أن التعبير به في اصطلاحه دال على ضعف مقابله فيغني ذلك في الدلالة على المفتي به وان فيه خلافا وانه ضعيف وان كان لم يستغن بذلك في افادة كون الخلاف طريقين وحينئذ فلا عذر بما ذكره ضعيف

بواب الحيض

وما يذكر منه من الاستقاضة والنفاس وترجمه بالحيض لان أحكامه أغلب وهو مصدر حاضت حيا وحيا ومحيضا ومحاضا وهو لغة السيلان يقال حاض الوادي اذا سال وحاضت الشجرة اذا سال صمغها قال في الشرح الصغير ويقال ان الحوض منه حيض الماء أي سيلانه والعرب تدخل الواو على الياء وباء كس لانها من حيز واحدة وهو الهواء اه وشرعا دم جيلة يخرج من أقصى رحم المرأة بعد بلوغها إلى سبيل المصحة في أوقات مخصوصة وله عشرة أسماء حيض وطمث بالمثالة وضحك وعصاروا كبار ودراس وعراك بالعين المهملة وفراك بالفاء وطمس بالسين المهملة ونفاس ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة كافي

لو خلق للمرأة فرجان فينبغي ان يأتي فيه ما تقدم في لمقبض جسمها من انه ارميز الاصل من الرائد فالهيرة بخروجه من الاصل وان اشتبه الاصل بالرائد فلا بد للعلم بأنه حيض من خروجه منها وان كانا أصليين فانه خارج من كل منهما حيض (قوله بعد بلوغها) لاجابة اليه لانه انما يكون بعد البلوغ على انه قد يكون الحيض محصلا للبلوغ فلا يكون بعده (قوله وله عشرة أسماء) وقد نظمها الشيخ نجم الدين بن قاضي عجائون في قوله

أسماء الحيض العشران رمت حفظها * مفصلة حيض نفاس واكبار
وطمث وطمس ثم ضحك وبعدها * عراك فراك والدراس وعصار

الصحيحين

لأنهم كانوا أصحاب أعمال) لعل وجه ادخال هذا في الدليل ان العمل يوجب ثقل النوم عادة فتتأكد به عدم الدراية (قوله ونعدها) ولو بان يجعل كل مرة من الاستنشاق بعد كل مرة من المضغنة ليصدق بجميع الكيفيات (قوله لها من) هو تابع في هذه الحوالة لشرح الروض لكن ذلك قدم ما تصح له الحوالة عليه في الكلام على التسمية وهو قوله وانما لم تجب لانية الوضوء المدينة لواجباته وقوله صلى الله عليه وسلم الاعرابي توصاً كما أمر لك الله انتهى ويصح ان يكون مراد الشارح بما مر

(قوله انفست) هو بفتح النون وكسر الهماء في الاكثر وفي شرح البخاري لم يجز ما نصه قال الخطابي اصل هذه السكامة من النفس وهو الدم الانهم فرقوا بين بناء الفعل من الحيض والنفس فقالوا في الحيض نفست بفتح النون وفي الولادة بضمها قاله كير من أئمة اللغة لكن حكى أبو حاتم عن الأصمعي قال يقال نفست المرأة في الحيض والولادة بضم النون وفيها وقد ثبت في رواية نبال الوجهين فتح النون وضمها أه وفي شرح البهجة الكبير لشيخ الاسلام مانصه ويقال في فعل النفاس نفست المرأة بضم النون وفتحها وبكسر الفاء فيها ما وانضم أفصح وفي فعل الحيض نفست بفتح النون وكسر الفاء لا غير ذكره في المجموع (قوله في ادنى الرحم) ومن الطرق التي تعرف بها المرأة كون الخارج دم حيض أو استحاضة ان تأخذ من قام بها ما ذكره مسورة مثلاً وتضعها في فرجها فان دخل الدم فيها فهو حيض وان ظهر على جوانبها فهو استحاضة وهذه علامة ظنية فقط لا قطعية والالم توجد لنا مستحاضة (قوله بعد فراغ الرحم من الحمل) أي ولو عانة أو مضغة وقبل مضى خمسة عشر يوماً كما يأتي (قوله مع الولد فليس بحيض) أي أو بين توأمين فليس بنفاس بل حيض ٣٧ ان توفرت فيه شروطه (قوله الا ان

يتصل) أي كل من الدم الخارج مع الطلق أو الولد فهو قيد فيهما (قوله قال الجاحظ الخ) والظاهر ان ذلك لا اثر له في الاحكام حتى لو علق بحيض شيء من المذكورات لم يقع وان خرج منها دم مقدار أقل الحيض مثلاً أما أولاً فكون هذه المذكورات يقع لها الحيض ليس امر اقطاعي او ذكر الجاحظ

المحصنين أنفست قال في المجموع ولا كراهة في تسميته بشيء منها والاستحاضة دم علة يخرج من عرقه في أدنى الرحم يسمى العاذل بالذال المجبة وحكى ابن سميده اهما لها والجوهري مع انهما بدل اللام راء والنفاس الدم الخارج بعد فراغ الرحم من الحمل فخرج بذلك دم الطلق والخارج مع الولد فليس بحيض لكونه من آثار الولادة ولا نفاس لتقدمه على خروج الولد بل هو دم فساد الا ان يتصل بحيضها المتقدم فانه يكون حيضاً قال الجاحظ والذي يحيض من الحيوان أربعة الأدميات والارنب والضبع والخفاش وزاد عليه غيره أربعة أخرى وهي الماكة والسكاكية والوزغة والجرأى الاتي من الخيل والاصل في الحيض آية ويستلونها عن الحيض أي الحيض قل هو أذى وخبر المحصنين عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحيض هذا شيء كتبه الله على بنات آدم ثم الكلام في الحيض يستدعي معرفة حكمه وسنه وقدره وقدر الطهر وقد شرع في بيانها مبتدئاً بجملة سنه فقال (أقل سنه تسع سنين) ولو بالبدل الداردة للوجود لان ما ورد في الشرع ولا ضابط له شرعي ولا لقوى يتبع فيه الوجود

أو غيره له لا يقتضي ثبوته في الواقع ولا القطع به واما ثانياً فيجب ان يكون حيض المذكورات في سن وعلى وجه مخصوص لا يتحقق بعد التعليق نعم ان أراد بحيضها مجرد خروج الدم منها اعتبر اه سم على حج (قوله الخفاش) بوزن العناب اه مختار (قوله والجر) بكسر الحاء الفرس الاتي جمعها جحور واحجار كما في المصباح وبلاهاء كما في المختار وفي القاموس انه بالهاء الخن (قوله خبر المحصنين) تقوية لما قبله (قوله في الحيض) أي في شأنه (قوله كتبه) أي قدره (قوله على بنات آدم) فوائد ١ نقل البخاري عن بنى اسرائيل أول ما وقع الخوض فيهم ثم أبطله بقوله صلى الله عليه وسلم ان هذا شيء كتبه الله على بنات آدم وقبل أول من حاضت حواء بالمد لما كسرت شجرة الخيطه ادمتها فقال الله تبارك وتعالى وعزني وجلالي لأدمينك كما أدميت هذه الشجرة اه دميري وجع بينهما بان الاضافة للجنس أي جنس بنات آدم أو بجمل قصة بنى اسرائيل على ان المعنى انه أول ما فشا فيهم وجعل ما قصه حواء على الاول الحقيق لا يقال يرد على ما ذكره في الحديث ما ذكره الشارح من الحيوانات التي تحيض لاننا قلنا ليس في الحديث حصر الحكم بأنه كتبه على بنات آدم لا ينافي انه كتبه على غيرهن أيضاً (قوله معرفة حكمه) انما قدم الشارح هذا لانه المقصود بالذات اذ معرفة الحيض انما هي وسيلة لترتيب احكامه وقدم المصنف السن لانه لا يمكن تصور الحيض بدونه (قوله أقل سنه تسع سنين) أي وغالبه عشرون سنة أخذ اه اذ كروه في عيوب الرقيق في باب الخيار وأكثره اثنتان وستون سنة (قوله للوجود) أي الاستقراء (قوله يتبع فيه الوجود) أي العرف وهذا صريح في تقدم اللغة على العرف والمصرح به في الاصول خلافه فيقدم الشرع ثم العرف ثم اللغة ثم رأيت ما يأتي لسبب والجواب لنا عنه

الحديث الذي قدمه في غسل اليدين وان لم يبين وجه الدلالة منه لذلك (قوله فلو قدم مؤخرًا) هذا لا يظهر ترتيبه على الاستسقاء وانما الذي يظهر عليه ما ذهب اليه الشهاب بن حجر من انه اذا قدم الاستسقاء لغاواة اعتبارها بالصحة اذا فعلها بعده لوقوعه في غير مستحقه (قوله اذا اعتمد ما فيها) أي هذا يدل على قوله لقولهم في الصلاة الخ والا اذا امارض ما في الرخصة والمجموع قدم ما فيه (قوله اعجل من سمعت من النساء يحضن ساعتهم مة) فقوله من اسم موصول وسمعت صلتها والعايد محذوف وسمعت بمعنى علمته ومن النساء من علمت وجلة يحضن حال من النساء وقوله نساء مة خبر ابتداء وهو اعجل (قوله يحضن لتسع سنين) جواب سؤال تقديره ما سبب كونهن اعجل (قوله أي قرية) أي هلالية لان السنة الهلالية ثلثمائة وأربعة وخمسون يوما وخمس يوم وسدسه بخلاف العددي فانه ثلثمائة وستون يوما والشمسية ثلثمائة وخمسة وستون يوما وربع يوم الاجزاء من ثلثمائة جزء من اليوم اه شيخنا زيادي وعبارة عميرة في الهلالية ثلثمائة وخمسة وخمسون وسدس يوم اه (قوله أقل حيض وظهر) أي وهو سنة عشر بلبا لها حج (قوله ولا ينافيه) أي قول الماوردي لاحد لا آخره (قوله والا قرب عدم الفرق) أي فيكون تقريرا يفهم ما كان قبله سم ٢٣٨ في حاشية حج وعبارة قوله والا وجه انه لا فرق الخ أي في اعتبار استكمال التسع

كالقبض والحرز والاحياء وخيار المجلس قال امامنا رضي الله تعالى عنه اعجل من سمعت من النساء يحضن نساء مة يحضن لتسع سنين أي قرية لقوله تعالى يستألفونك عن الاهلة قل هي موافيت للناس والمعتبر في التسع التقريب لا التصديق كالمريض في الرضاعة فيغتفر نقص زمن دون أقل حيض وظهر فيكون الدم المرفى فيه حيضا بخلاف المرفى في زمن يسعهما ولا حد لا آخره كما قاله الماوردي بل هو ممكن مادامت المرأة حية خلافا للمعاملي حيث ذهب الى ان آخره ستون سنة ولا ينافيه تحديد سن الياس باثنين وستين سنة لانهما عتبار الغالب حتى لا يعتبر النقص عنه كما يأتي ثم وامكان انزالها كما مكان حيضها بخلاف امكان انزال الصبي لا بد فيه من تمام الناصرة والفرق حرارة طبع النساء كذا قيل والا قرب عدم الفرق نعم سيما في باب الجبران التسع في المني تحديد لا تقريب والتسع في كلامه ليست ظرفا بل خبر فاقيل من ان قائل ذلك جعلها كلها ظرفا للحيض ولا قائل به ليس بشيء ولورأت الدم أياما بعضها قبل زمن امكانه وبعضها فيه جعل المرفى في زمن الامكان حيضا ان توفرت شروطه الاتية (وأقله) زمنا (يوم وليلة) أي قدرهما متصلا وهما أربعة وعشرون ساعة كمن أنشأ يوم الى مثله من الآخر ولهذا قال الشارح أي قدر ذلك متصلا كما يؤخذ من مسألة تأتي آخر الباب أي وهي قوله والمقايين أقل الحيض حيض ومراوده بما ذكر ان أقل الحيض من حيث الزمان بمقدار يوم وليلة على الاتصال وليس المراد انه لا بد في زمن الاقل من توالي الدم من غير تخلل نقاء كما يتوهم من افط الانصال بل متى رأت دما متصلا بمدة تقطع ما ينقص كل منه عن يوم وليلة غير انه اذا جع بلغ يوما وليلة على الاتصال كان كافيا في حصول أقل الحيض (وأكثره خمسة عشر يوما بلبا لها)

التقريبي أحد ما يأتي وقد اعتمد ذلك مر اه وعليه فالمنع ان يخرج من الرجل قبل استكمال التسع بما لا يسع حيضا وظهر للمرأة يقتضى الحكم ببلوغه لكن ما ذكره هنا من الاستدراك بقوله نعم سيما في الخ يخالفه وهو ساقط من بعض النسخ ولعله حاشية أدرجت (قوله تحديد) أي في المني للرجل والمرأة ويظهر من كلامه حيث جزم به اعتمادا انه تحديدي فيقدم على ما نقله سم عنه هنا من انه تقريبي (قوله جعلها كلها) أي

السنين التسع (قوله زمنا) يتميز بحول عن المصاف أي أقل زمنه يوم الخ ودفع به ما ورد عليه من ان الضمير وان في أقله راجع للدم واسم التفضيل بهض ما يضاف اليه فكانه قال وأقل دم الحيض يوم وليلة وهو لا يجوز لما فيه من الاخبار باسم الزمان عن الجثة ونما أنرذ كر التمييز على تقدير المضاف لما فيه من الاختصار وعدم تغيير الاعراب لانه ان قدره بين المتضايين فقال وأقل زمنا غير صورة المني تصيير الهاء مكسورة بعد ان كانت مضمومة وفصل بين المتضايين وان أخر البيان عن المني فقال أي أقل زمنه بعد وأقله أدى الى طول فساد كرهه اصروا وولى (قوله أي قدره) فسر بذلك اليسهل نحو من اظهر رائحه من اليوم الثاني اه سم على منهج (قوله متصلا) قيد به لانه في بيان لاقل ولا يتصور الاقل الامع الاتصال اذ لو تخلل نقاء فاما ان يبلغ مجموع الدماء المتفرقة يوما وليلة أم لا فان كان الاول لزم الزيادة على الاقل لان المقاء حينئذ حيض وان كان الثاني فلا حيض حينئذ ثم رأيت شيخنا البرلسي ذكر نحو ذلك فله الحمد تأمل اه سم على منهج (قوله ومراوده) أي الشارح (قوله في حصول أقل الحيض) فيه نظر فانه والحالة ما ذكر يكون زمن المقاء والدم حيضا على الاظهر الاتي فلا يكون ذلك من الاقل بل من الاكثرا والغالب ومن

غالباً لأنه متتابع فيه لكلام الاضباب لا مختصر لكلام غيره (قوله وفائدة تقديم المضمضة الخ) عبارة الدميري والحكمة في تقديم السنن الثلاثة يعني الكفين والمضمضة والاستنشاق على الوضوء ان يتدارك أوصاف الماء الثلاثة (قوله وهناك لا يمكنه رد المني) الذي يأتي في الصوم ان محل الحرمة اذا خشى من نفسه الوقوع (قوله ومثوق عين ولحاظ) لينظر هذا

ثم قال عميرة فالحاصل ان تحقق وجود الاقل فقط لا يكون الامع الاتصال اذ لو فرض نقاء خلال دم اليوم واللييلة زاد الحيض عن الاقل اه (أقول) ويمكن الجواب بأن هذا المجموع هو أقل دم الحيض ثم ان قلنا باللفظ كان هو الحيض دون النقاء المتخلل وان قلنا بالصواب وهو الاطهر كان المجموع أقل دم الحيض وحكم على النقاء بينه بأنه حيض تبعاً فزمن لدم والنقاء كله حيض شرعاً والدم الحاصل فيه هو أقل دم الحيض (قوله كان رأيت الدم الخ) أي فتكمل الليالي لمئة السادسة عشرة فليس المراد ان أكثره ينتهي بغروب شمس الخامس عشر في هذه الصورة كما يدبتوهم ولو قالوا أكثر خمسة عشر بلياليها وان تأخرت ليلة اليوم الاول عنه كان أوضح (قوله للاستتقاء) قال الشيخ عميرة قالوا لان ما لا ضابط له في اللغة ولا الشرع يحمل على العرف وهذا يقتضي تقدم اللغة على العرف ويخالفه قول الاصوليين ان اللفظ يحمل أولاً على الشرع ثم العرفي ثم اللغة اه سم على منهج ويمكن الجواب بأن العرف يقدم على اللغة في بيان ٢٣٩ مدلول اللفظ وماها ليس منه بل من بيان الضابط

المطر الذي هو كالتقاء عدة ويجوز ان أهل الاصول لم يتعرضوا له (قوله اذ الشهر الخ) انظر أي حاجة لهذا القيد وهو لا يقتصر على ان الشهر قد يجتمع فيه ذلك فانه يثبت المطالب اه سم على منهج قلت قد يقال ذكره لكونه المطابق للسواقع وان لم يتوقف ثبوت المطالب عليه (قوله لزم ان يكون أقل الطهر الخ) لا يمنع هذا

وان لم يتصل دم اليوم الاول بليالته كان رأيت الدم أول النهار للاستتقاء وأما خبر أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام فضعيف كافي للمجموع (وأقل طهر بين الحيضين) زمناً (خمس عشرة يوماً) اذ الشهر لا يخلو غالباً عن حيض وطهر فاذا كان أكثر الحيض خمسة عشر لزم أن يكون أقل الطهر كذلك ولان ثلاثة أشهر في عدة الآية في مقابلة ثلاثة اقراء وذلك لان الشهر اما ان يجمع أكثر الحيض وأقل الطهر أو عكسه أو أفاهما أو أكثرهما لا سبيل الى الثاني والرابع لان أكثر الطهر غير محدود ولا الى الثالث لانه أقل من شهر فتمين الاول فنبت ان أقل الطهر بين الحيضتين خمسة عشر يوماً وخرج بقوله بين الحيضتين الطهرين بين حيض ونفاس فيجوز كونه أقل من ذلك سواء كان الحيض متقدماً على النفاس أم متأخراً عنه وكان طوره بعد بلوغ النفاس أكثره كافي للمجموع فان طرأ قبل ان يبلغ أكثره لم يكن حيضاً الا اذا فصل بينهما خمسة عشر يوماً وغالب الحيض ست أو سبع وباقي الشهر الطهر لقوله صلى الله عليه وسلم لجنة بنت حش تحيض في علم الله ستة أيام أو سبعة كما تحيض النساء ويطهرن ميقات حيضهن وطهرهن أي التزني لحيض وأحكامه فيما ألم الله من عادة النساء من ستة أيام أو سبعة والمراد غالبهن

الزوم بأن يتوقف على كون الشهر لا يخلو غالباً عن أكثر الحيض وهو مجموع لان هذا ان توقف باطل ولا يضر خلوه غالباً عن أكثر الحيض فانه لو خلا عن الاكثر لزم خلوه عنه دائماً وغالباً وهو باطل في الاول بالوجود غير مضر في الثاني لحصول المطلوب في الفرد النادر اه سم على منهج (قوله لا سبيل الى الثاني) هو قوله أو عكسه وقوله والرابع هو قوله أو أكثرهما وقوله ولا الى الثالث هو قوله أو أفاهما وقوله فتعين الاول هو قوله أن يجمع أكثر الخ (قوله الا اذا فصل بينهما الخ) كون الفاصل خمسة عشر يوماً محله اذا كان الدم الطارئ قبل مجاوزة ستين يوماً ما لو كان بعدها كان انقطع دم النفاس في خمسين يوماً ثم عادي احد وستين فانه حيض مع كون الفاصل في هذه أقل من خمسة عشر ثم رأيت في سم على منهج ما يصرح بذلك (قوله وغالب الحيض) تنجيم الاقسام ولعل الحكمة في عدم ذكر المصنف له انه لم يتعلق به حكم مما قصد المصنف ذكره (قوله لجنة) هي بالحاء المهملة المفتوحة والميم الساكنة (قوله تحيض) أي في المختار وتحيضت أي قعدت أيام حيضها عن الصلاة اه وعليه فغنى تحيضى اقعدي عن الصلاة أي اتركها والمناسب ان يقرأ كما تحيض بفتح التاء وتشديد الياء ولكن المسموع من أفواه المشايخ فتح التاء وسكون الياء وهو المناسب لقوله ويطهرن (قوله في علم الله أي فيما علم الله لك من المدة) (قوله ميقات حيضهن) أي ذلك ميقات الخ ويجوز نصبه بدلاً من ستة (قوله من عادة النساء) هذا الدليل ظاهر فيما قصده الشارح من أن غالب الحيض ست أو سبع لكنه لا يطابق ما يأتي في بيان أحكام المستحاضة لان مقتضى الحديث انها تحيض بين الست والسبع وان لم يسبق لها عادة وهو كما ترى مخالف لما يأتي في كلام المصنف

مألفي التيميم ممنوع لوجود الفارق وهو وجود البذل هناك لاهنا (قوله بمعنى الشرب) قال الجوهري نشف الثوب العرق بالكسر ونشف الحوض الماء ينشفه ونشفا شربه وتنشفه كذلك (قوله وان كان الرافعي قد عده) أي دعاء الاعضاء من حيث هو والا فالرافعي لم يذكر في المحرر جميع الادعية المتقدمة (قوله فأت الرافعي) أي لانه انما احتج على الاستصحاب بثبوته عن السلف

(قوله منة قض) يتأمل فان المجنون والمغنى عليه لا يجب عليهما القضاء كما ان الحائض لا يجب عليها القضاء نعم يفارقان الحائض على ما عده الشارح من أنه يكره قضاء الحائض ويندب قضاء المجنون والمغنى عليه يمكن هذا الادخل له في التعليل المذكور لان الحائض يحرم عليها الفعل للنهي ولا كذلك المجنون اذ غاية أمره انه غير مكاف بالفعل مادام مجنوناً فلا بعد في استحباب القضاء منه لزوال مانع الفعل (قوله عن البيضاوي) هو أبو بكر وهو متقدم على الشيخين وليس هو المفسر المشهور والآن كذا بهامش صحيح (قوله الاوجه نعم) خلافاً لـ أي وتعتقد نفسك لا تفهمها مع فرض آخر بتيميم واحد كما وقع في كلام شيخنا الشو برى والفرق بين الحائض والكافر على ما عده الشارح فيما يأتي من عدم انعقاد الصلاة اذا دعاها ان الكافر كان مخاطباً بتلك الصلاة في حال كفره بان يسلم ويأتي بها فلما أسلم سقط عنه القضاء لا لخبران يغفران ما سلف له فاذا قضاها كان من اغما للشرع فلم تصح منه ولا كذلك الحائض فانها أسقطت عنها في زمن الحيض عزيمة والقضاء بأمر جديد ولم يثبت فلم يكن في قضائها ما يشبه المراغة لعدم ورود شيء ٢٤٢ فبه عن الشارع وبأن الكافر لم يسبق له حالة قبل اسلامه يكون فيها أهلاً

بخلاف الحائض فانها أهل للصلاة في الجملة ولكنها نهيت عنها زمن الحيض والقياس انها لا تناب على صلاتها هذه لانها منهية عنها ذاتها والنهي عنه لا ثواب فيه (قوله اذ لا يلزم من عدم طاب العباداة عدم انعقادها) قد يتوقف في هذا التعليل بأنه ليس الحائض هنا مجرد عدم الطلب بل النهي عن

منتهى قضاء المجنون والمغنى عليه خلافاً لما نقله الاسنوي عن ابن الصلاح والمصنف عن البيضاوي انه يحرم لان عائشة نهت السائل عن ذلك ولان القضاء محله فيما أمر به عليه بخلاف المجنون والمغنى عليه فيسئلان هما القضاء وعلى الكراهة هل تنعقد صلاتها أولاً والاوجه نعم اذ لا يلزم من عدم طاب العباداة عدم انعقادها ولا يقدح في ذلك ان وجوب قضاء الصوم عليها بأمر جديد ولا يلزم على القول بعدم الانعقاد استواء القول بالحكمة والكراهة لانه حبث قيل بعدمه كانت عبادة فاسدة وتعاطيها حرام فنصهم الخلفاء بين ما دال على تغير حكمها ومما يحرم عليها لطهارة عن الحدث بقصد التعميد مع علمها بالحكمة لتلا عنها فان كان المقصود منها انظافة كغسل الخلع لم يتنعك كاسياً أي ثم (و) يحرم به أيضاً ما شترتها (ما بين سرتها وركبتها) ولو من غير شهوة لانية فاعتزلوا النساء في الحيض وهو الحيض عند الجهور وللخبر أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم سئل عما يحل للرجل من امر أنه وهى حائض فقال ما فوق الازار وخص بفرومه عموم خبره مسلم اصنعوا كل شيء الا النكاح ولان الاستمتاع بما تحت الازار يدعو الى الجماع فحرم لان من حام حول الحى يوشك ان يقع فيه على انه يمكن ان يراد به

العبادة لذاتها يقتضى الفساد بمجرد عدم الطلب لا يقتضيه وان كان الاصل في العبادة انها اذا لم تطلب لا تمتد (قوله لم يتنعك الخ) أي بل تسن (قوله ويحرم) أي على الزوج والسيد (قوله ما بين سرتها الخ) لو ماتت في زمن الحيض فلوجه حرمة مباشرة ما بين سرتها وركبتها كما في الحياة بل أولى لانه يحرم بعد الموت مس ما بين سرتها وركبتها اذا لم تكن حائضاً بخلافه في الحياة كاسياً أي في الجنائز فحال الموت أضيق فكانت الحرمة فيه فيما ذكر أولى اه سم على حج (أقول) وظاهر اطلاق المصنف حرمة مس الشعر الفابت في ذلك المحمل وان طال وهو قريب لانهم لم ينيطوا الحكم هنا بالشهوة وعدمه اذ ليراجع وظاهره أيضاً حرمة مس ذلك بظفره أو سنه أو شعره ولا مانع منه أيضاً لان من حام حول الحى يوشك ان يقع فيه لكن في بعض الهوامش نقلاً عن شيخنا العلامة الشو برى انه لو مس بسنه أو شعره أو ظفره لم يحرم وفيه وقفة ففرع كل خوف الزنا ان لم يطأ الحائض أي بأن تعين وطؤها لدفعه جاز لانه يرتكب أحف الفساد تب لدفع أشدها بل ينبغى وجوبه وقياس ذلك حل استمناؤه تبعه لدفع الزنا اه سم أيضاً على حج وقوله لدفع أشدها ينبغى ان ملى ذلك ما لو تعارض عليه وطؤها والاستمناؤه فيقدم الوطء لانه من جنس ما يباح له فعله بل هو بخصوصه مباح لولا الحيض ولا كذلك استمناؤه بيده وقوله بل ينبغى وجوبه أي ولا يستحب له تصديق حينئذ لعدم حرمة وقوله وقياس ذلك حل استمناؤه بيده الخ أو يذروا جته مقدماً على وطئها حائضاً فيجب عليه ذلك ان تعين لدفع الزنا ما بدون تعين دفع الزنا فجاز مطلقاً وبقي ما لو دار الحال بين وطئ زوجته في دبرها بأن تعين طريقاً كان انسد قبلها وبين الزنا هل يقدم الاول أو الثاني فيه نظراً لا قرب الاول لان

المضاجعة

والخلف (قوله انه روى عنه) أي من حيث هو والا فالشارح لم يذ كر جميع ما ذكرهنا وانما ذ كر ما في المحرر فقط (قوله وباسـتـصـبـاه) يعني قوله أشهد أن لا اله الا الله الخ كما هو ظاهر وان أو هت عبارته خلافه (قوله أما باعتبار وروده الخ) كان غرضه منه الجواب عن قول الشارح المارقات الرافعي والنووي انه روى الخ **باب مسح الخلف** (قوله مراده به

له الاستمتاع بها في الجملة ولا نه لاحد عليه بذلك وبقي أيضا ما لو تعارض وطؤها في الدبر والاستمتاع بيد نفسه في دفع الزنا فيه نظر والا قرب تقديم الوطء في الدبر أيضا لما تقدم من أنه محل تمتعه في الجملة وينبغي كفر من اعتقد حل ذلك لانه يجمع على تحريمه ومعلوم من الدين بالضرورة (قوله الحديث الاول) هو قوله ما فوق الازار وقوله اليه أي الى قوله اصنعوا في خبر مسلم وقوله ويعضده أي قوله على انه يمكن ان يراد به الخ (قوله الجزم بجوازه) معتمد ٢٤٣ (قوله في فرجها) أي في زمن الدم سم على حج

عن عب (قوله كبيرة) ظاهره ولو فيما زاد من حيضها على عشرة أيام وعبارة سم على حج فرع أكثر الحيض عند أبي حنيفة عشر فهل الوطء كبيرة فيما زاد على العشر أو لا نظرا لخلافه فيه نظرو وينبغي ان يجري فيه ما نقوله في شرب النبيذ حيث يميزه أبو حنيفة فراجع وفيه على منهج ان وطأها بعد انقطاع الدم كبيرة حيث لم يجوزه أبو حنيفة اه (أقول) ويؤخذ منه ان وطأها بعد مجاوزة العشر ليس كبيرة انجوز أبي حنيفة له الا ان يفرق بين زمن جريان الدم وانقطاعه بأن ما بعد الانقطاع طهر حكا ولا مجاوزة فيه للدم أصلا بخلاف زمن جريانه وقوله حيث لم يجوزه أبو حنيفة

المضاجعة والقبلة ونحوهما جامع بينهما وبين الاول وهو أولى من رد الحديث الاول اليه وبعضه فعله صلى الله عليه وسلم وعلم مما تقرّر حرمة وطئها في فرجها ولو بمائل بطريق الاولى وجواز النظر ولو شهوة لها اذ ليس هو أظلم من تقبيلها في وجهها بشهوة وان كان تعبير الرافعي في الشرحين والمحرر وتبعه في الروضة بالاستمتاع يقتضي تحريمه قال الاسنوي ان بين التعبير بالاستمتاع والمباشرة عموما وخصوصا من وجهه أي لكون المباشرة لا تكون الا باللس سواء أ كان بشهوة أم لا والاستمتاع يكون باللس والنظر ولا يكون الا بشهوة اما الاستمتاع بماءد ما بين السرة والركبة ولو بوطء فجائز وان لم يكن ثم حائل وكذا بما بين سائر ما بمائل بغير وطء في الفرج ومحل ذلك فيمن لا يغلب على ظنه انه ان باشرها وطئ لماعرفه من عادته من قوة شبقه وقلة تقواه وهو أولى بالتحريم من حركت القبلة شهوته وهو صائم وامتنع السرة والركبة فهل هما كما فوق السرة وتحت الركبة قال في المجموع والتفتيح لم أر لأصحابنا كلاما في الاستمتاع بالسرة والركبة والمختار الجزم بجوازه اه وعبارة الام والسرة فوق الازار قال الاسنوي وسكنوا عن مباشرة المرأة للزوج والقياس ان مسها بالذكور ونحوه من الاستمتاع المتعلقة بما بين السرة والركبة حكمه حكم تمتعها به في ذلك المحل واعترض عليه بأنه غلط عجيب فانه ليس في الرجل دم حتى يكون ما بين سرة وركبته كباين سرة وركبتها فسأل ذكره غايته انه استمتع بكفها وهو جائز قطعوا بأنها اذا مست ذكره بيدها فقد استمتع هو بهما فوق السرة والركبة وهو جائز وبأنه كان الصواب في نظم القياس ان يقول كل ما منعناه منه غنعه ان لمسه به فيجوز له ان يمس بجميع يده سائر بدنها الا ما بين سرة وركبتها ويحرم عليه تمكينها من لمسه بما بينهما وله منعها من استمتاعها به مطلقا ويحرم عليها حينئذ وقد يقال ان كانت هي المستمتعة اتضح ما قاله الاسنوي لانه كما حرم عليه استمتاعها بما بين سرة وركبتها خوف الوطء المحرم يحرم استمتاعها بما بين سرة وركبتها لذلك وخشية التلويث بالدم ليس علة ولا جزء لعل وجود الحرمة مع تيقن عدمه وان كان هو المستمتع اتجه الحل لانه مستمتع بما عدا ما بينهما وهذا الوجه عدم الحرمة في جانبها خلافا للاسنوي ووطؤها في فرجها عامدا مختارا كبيرة يكفر مستحله ويستحب للوطئ مع العلم وهو

يفيد حرمة اذا انقطع قبل العشر لكن كان انقطاعه في زمن لا يقول أبو حنيفة بجواز الوطء فيه **باب** فرجها قال في المعتقد انه لا يحرم على الخائض حضور المختصر اه سم على منهج ويوجه بأن المختصر من شأنه الاحتياج لمن يعاونه ويزيل عنه الوحشة فجاز لها ذلك لهذا الغرض وجاز ان الله تعالى يعوض المختصر بدل حضور الملائكة ما هو خير منه (قوله ويستحب للوطئ) ومثله تارك الجمعة عدا فيستحب له التصدي بذلك كذا فيهما مش بخط بعض الفضلاء ثم رأيت في سم على حج فليراجع ولينظر ان كان ذلك مخصوصا بالجمعة فواجهه وان كان عاما في الجمعة وغيرهما من سائر الكائنات قياسا على الوطء في الحيض اتجه (قوله مع العلم) أي بالتحريم ويؤخذ منه ان الصبي لا يطلب من وليه التصدي عنه وكذا لا يطلب منه التصديق بعمه كاله سم على حج بالمعنى

بالغسل (قوله وشمل اطلاقه) أي اطلاقه المسخ مع قطع النظر عن خصوص المدة ولو تدمر على قول المصنف للقيم الخ كان أولى (قوله لما زاده على فرض ونوافل) عبارة الشهاب بن حجر لانه محدث بالنسبة للفرض الثاني (قوله لان وقت المسخ) أي الرفع للمحدث المستند اليه جواز الصلاة كما يؤخذ مما يأتي (قوله شيا) كذا في نسخ وهو الاصول الذي ينزل عليه كلامه الا في قال شي الاول اللبس على كمال الظهور الثاني الصلاحية بأن يستجمع الشروط المذكورة في كلام المصنف والاول راجع للبس والثاني

(قوله وطرفه خارج) أي حيث حكموا بطلان الصلاة ان لم ينزعه في فرع محمول وحسب له الا أصبحت صائغة والحشو باقي في فرجه فاهل يجب نزعه اصله الصلاة ترد فيه بعض المتأخرين (وأقول) ان كان نزعه لا يبطل الصوم فالوجه وجوب النزاع لتلاصير حاملة لتجاسة في الصلاة بلا حاجة وان كان يبطله فهو كمسئلة الخيط اذا أصبح صائغا وطرفه بجوفه وطرفه الاخر خارج من فمه فليحرقه نزع الحشوم من الفرج يبطل الصوم أولا سم على منهج (قلت) الوجه انه ان توقف على ادخال شيء باطن الفرج لا خروجه بطل والا فلا وهو مخالف لما يقتضيه قول الشارح فان الحشو يتنجس وهي حاملة (قوله حيث منع ذلك) أي التثليث (قوله من التيمم) ٢٤٦ والراجح منه ان التيمم يصلي فكذا هنا وقد يفرق بينهما بأن التيمم لم يطرأ بعد تيممه

ما ينزل طهارته بخلاف المستحاضة وهو الاقرب (قوله وانتظار جماعة) ظاهر اطلاقه كغيره انه لا يضر انتظار الجماعة وان طال جدا واستغرق أكثر الوقت وهو محتمل ويحتمل ان محمل ذلك حيث كان الانتظار مطلقا فليتمام سم على منهج أي بخلاف ما اذا لم يكن الانتظار مطلوبا ككون الامام فاستأ أو مخالفا أو غير ذلك مما يكره فيه الاقتداء وليس ماد كره من قوله ويحتمل ان محمل الخ مقابلا لقوله قبل وهو محتمل بل هو متعلق بأصل الانتظار (قوله وان خرج الوقت)

عكس فله سم فيمن ابتاع بعض خيط قبل الفجر وطلع عليه الفجر وطرفه خارج لان الاستحاضة على فرضه والطاهر دواهما فلو راعوا مصلحة الصلاة هنا التعذر قضاء الصوم للحشو ولان المحذور هنا لا ينتفي بالكفاية فان الحشو يتنجس وهي حاملة بخلافه ثم ولانها لم يوجد منها تقصير تخفف عنها أمرها وحمت منها العبادتان قطعا كما تصح صلاتها مع التجاسة والحديث الدائم للضرورة ولان المستحاضة يتكرر عليها لقضاء فيشقي بخلاف مسئلة الخيط فانه لا يقع الا نادرا (و) بعد ذلك (توضأ) أو تيمم وتبادر به وجوبه باعقب الاحتياط ويكون ذلك (وقت الصلاة) ولو نافلة لا قبله كالتيمم وتجمع بطهارته بين فرض ونوافل ولا يجب عليها الاقتصار في وضوءه على مرة واحدة بل لها التثليث فيه خلافا للزركشي حيث منع ذلك وامتنع بمسئلة استمسك البول بالعقد قال فاداسا نحو في فرض القيام لحفظ الطهارة في التثليث المندوب أولى فقد فرقت بان ما هناك يرفع الحبث أصلا وما هنا يقله ولو توضأت قبل الزوال مثلا لفاتمة فزال الشمس فهل لها أن تصلي به الظاهر قال الا ذرعي يشبه أن يكون على الخلاف في تطيرها من التيمم ولم يحضر في فيه نقل (و) بعدما ذكر (تبادر بها) أي بالصلاة وجوبا تقابلا للمحدث بخلاف التيمم السليم (فلو أخرت لمصلحة الصلاة كستر) لعورة وأذان واقامة (وانتظار جماعة) وذهب لمجدد وعصيل ستره واجتهاد في قبلة (لم يضر) وان خرج الوقت لكونها غير مقصورة بذلك قال في المجموع وحيث وجبت المبادرة قال الامام ذهب ذاهبون من أئمتنا الى المبالغة واعتفرا آخرون الفصل اليسير وضبطه بقدر ما بين صلاتي الجمع اه والوجه الثاني واستشكل التمثيل بأذان المرأة لعدم مشروعية لها وأحيب بحمله على الاجابة وبأن تأخيرها الاذان لا يستلزم أذانها قال الا ذرعي ينبغي حمل الاذان في كلامهم على الرجل

أي كره حيث عذرت في التأخير نحو غيم فبالغت في الاجتهاد في القبلة أو طلب السترة والابان علمت ضيق الوقت فلا يجوز لها التأخير والقيمة من حينئذ امتناع صلاتها بذلك الظهور لانه يصدق عليها انها أخرت لمصلحة الصلاة وان اقتضى اطلاقهم الجواز (قوله بقدر ما بين صلاتي الجمع) وهو القدر الذي لا يسع صلاة ركعتين بأخف ممكن (قوله والوجه الثاني) والكلام كما هو الفرض حيث لا عذر في التأخير امامه فيغتفر فوق ذلك كما علم مما مر (قوله والوجه الثاني) هو قوله واعتفرا آخرون الفصل اليسير الخ (قوله قال الا ذرعي) هو صحيح ولكنه لا يأتي مع جعلهم الاذان من أمثلة تأخيرها لمصلحة الصلاة اذ هو صريح في المرأة وقد يجاب بان التيمم بالمرأة مجرد التمثيل وكأنه قيل فان أخرت المرأة أو غيرها من دام حديثه وأجاب بعضهم بان الأئمة لم يصرحوا بالمرأة وانما علامة التأنيت وهي التاء تصرح بذلك لكن الداعل يمكن أن يكون غيرها وتقدير الكلام فلما أخرت الدات المتبلاة بشيء مما تقدم وكل مثال يرجع لما يناسبه اه وهو واضح في غير عبارة المصنف اما فيها فلا يتأتى ما ذكر لتعبيره بالاستحاضة الاجل لحظة ما تقدم من أن ما ذكر للتمثيل

لصحة الخلف وفي نسخ أمور بدل شيئا وقد علمت ما فيها (قوله لاحتمال) معطوف على مذهب بارزالام الاضافة والتقدير لتأكيده النفي لمذهب المزني والنفي لاحتمال الخ ولا يحتاج حينئذ الى تقدير مضاف قبل لفظ احتمال فهو أولى مما في حاشية الشيخ (قوله وقدم) لا يخفى ان من جملة ما مر فيه انه اذا أراد ان يصلي فرضا ثانيا يترع ويأتى بطاهر كامل وظاهره لا يأتى هنا

(قوله وقال الغزى) هو مساو في المعنى لما قاله الادريجى (قوله ويبطل الخ) قضيته انها حيث أخرت لا لمصلحة الصلاة امتنعت الصلاة في حقها فرضا أو نغلا وهو رعايا في قوله الا ترى وخرج بالفرض الغفل الخ الا ان يقال ما أتى من جواز الغفل في الوقت وبعده محمول على ما اذا لم تؤخر لا لمصلحة الصلاة بقريضة ما هنا أو يقال المراد ببطلان الطهر ضعفه عن أداء الفرض به (قوله ويجب اعادته) أى الطهر من وضوء وتيمم (قوله واعادة الاحتياط) أى وهو الغسل والحشو والعصب (قوله لم يضر) أى في الصلاة أو قبلها (قوله وان اتصل الخ) انما أخذه غاية لئلا يتوهم انه ٢٤٧ حيث اتصل بأخر الطهر لا يبطل لعدم تخلل

حدث بين الشفاء والطهر ولكنه نظري ابطاله الى ما تقدم من الحدث قبل فراغ الطهر (قوله لكل فرض) وكذا لو أحدثت قبل ان تصلي حدثا خاصا سم على منهج (قوله ولو نذرا) لعل وجه أخذه غاية ان فيه خلافا كالتميم وبقية عدم الخلاف فوجه أخذه غاية دفع توهم عدم وجوب التجديد لكونه ليس فرضا أصليا سيما وهو من الابواب التي لا يطلق فيها القول بترجيح فكثيرا ما يسلكون به مسلك جاز الشرح وحينئذ يكون كالغفل (قوله واتب الفرائض) بقى ما لو توضأت لا لفريضة والمتبادر انها تستبج من التوافل ماشاءت

الساس دون المس-تحاضة وقال الغزى مرادهم الرجل اذا كان ساس البول أو الريح أو المذى ولو امتدات الانقطاع بقدر ما يسع وضوء الصلاة فانقطع لزوما المبادرة وامتنع عليها التأخير لا انتظار جماعة ونحو ذلك (والا) بأن أخرت لا لمصلحة الصلاة ككل وشرب ونحوهما (فيض) التأخير (على الصحيح) ويبطل طهرها وتجب اعادته واعادة الاحتياط لئلا يكرر الحدث والتجسس مع استعانتهم عن احتمال ذلك بقدرتها على المبادرة والثاني لا يضر كالتميم ولو خرج دمها من غير تقصير منها لم يضر فان كان بتقصير في الشد ونحوه بطل طهرها وكذا صلاتها ان كانت في صلاة ويبطل طهرها أيضا بشفاها وان اتصل بأخره (ويجب الوضوء لكل فرض) ولو نذرا كالتميم لبقاء حدثها بخبر فاطمة بنت أبي حبيش توصي لكل صلاة وخرج بالفرض الغفل فلها ان تتغفل ماشاءت في الوقت وبعده على ما صرح به في الروضة فقال الصواب المعروف انها تسبج النوافل مستقلة وتبعل للفريضة مادام الوقت باقيا وبعده على الاصح لكنه خالفه في أكثر كتبه فصحح في التحقيق وشرح المذهب ومسلم انها لا تستبجها بعد الوقت وفرق بينها وبين التيمم بتجديد حدثها وتزايد نجاستها وجع الوالدرجه الله تعالى بينهما يحمل الاول على رواتب الفرائض والثاني على غيرها (وكذا) يجب لكل فرض تجديد العصابة وما يتعلق بها (في الاصح) وان لم تزل عن محلها ولا ظهر الدم بجوانبها لتقليل النجس كالوضوء لتقليل الحدث والثاني لا يجب تجديدها لانه لا معنى لادمرارها بالتهامع استقرارها ومحل الخلاف عند عدم ظهور دم على جوانبها مع بقائها على موضعها من غير زواله وقع والاوجب تجديدها قطعاً لان النجاسة قد كثرت مع التمكن من تقليلها ويؤخذ من التعليل ان محل وجوب تجديدها عند تلوثها بما لا يعفى عنه فار لم تتلوث أصلاً أو تلوثت بما يعفى عنه لقائه فالواجب فيما ينظر وتجديد رباطها لكل فرض لا تغييرها بالكيفية وما تقر من العفو عن قليل دم الاستحاضة هو ما أفتى به الوالدرجه الله تعالى واستثناءه من دم المفاذ التي حكموا

مادام طهرها باقيا (قوله مع استقرارها) في نسخة استمرارها (قوله من التعليل) هو قوله لتقليل النجس الخ (قوله هو ما أفتى به) أى ويعفى أى عن قليل البول بالنسبة للساس كافى وعبارة قال الجلال البلقيني ولو اتفق في مقعده دم لم يخرج منه غائط لم ينف عن شيء منه وقال والده بعد قول الاسنوى انما يعفى عن بول السلس بعد الطهارة مذكروه غير صحيح بل يعفى عن قليله أى الخارج بعد احكام ما وجب من عصب وحشوف الثوب والبدن كافى التنبيه قبل الطهارة وبعدها وتقييدهم بها انما هو لبيان ان ما يخرج بعدها لا ينقضها وتبعه في الخادم بل قال ابن الرفعة ساس البول ودم الاستحاضة يعفى حتى عن كثيرها لكن غلطه الشافى أى بالنسبة لكثير البول اه وقضية اقتصاره في التغليط على كثير البول ان كثير الدم يعفى عنه لكن تقدم للشارح تخصيص العفو بالقليل وظاهر تقييد العفو عن القليل بالبول ان الغائط لا يعفى عنه مطلقا وان ابتلى مخرجه بفرع استطرادى وقع السؤال عن ميتة كل المرض لم يخرج منه ولم يكن الغاسل قطع الخارج منه فما الحكم في الصلاة عليه حينئذ (أقول) لو اوجب في جال الميت المدكور ان يغسل ويغسل مخرجه بقدر الامكان ويسد مخرجه بقطن

لان الصورة انه غسل ماعدا الرجلين فالواجب عليه هذا بعد التزع انما هو غسل الرجلين (قوله لان التصديهما منع نفوذ الماء) أي ومن لازمه منع الرتبة (قوله فلا يكفي نجس الى قوله والمتنجس كالنجس) أي لا يكفي المسح عليهما كما هو صريح كلامه بعد فليست الطهارة شرطاً للنجس وان اقتضي جعل قول المصنف طاهر احالاً من ضمير يلبس خلاف ذلك (قوله لقونه) الا صوب حذفه اذا ما لم يلبس فاصراً على ذلك وسيأتي ما أخرجه الماتن (قوله ولا ثقيل) هو وما بعده محترزاتين لولا قول الشاويح لقونه فوجب حذفه كما مر (قوله فن أين يلزم الامر الخ) هذا السؤال والجواب فيه نظر لا يخفى (قوله لمعنى قائم بالآلة) في هذا الفرق وقفة ظاهرة (قوله وأطلق الفقهاء انه خف فوق خف الخ) صريح هذا خصوصاً مع النظر لما قبله ان الجرم موق اسم للآلة على

أوضوه وبشده عليه عقب الحشو عصابة أو ضوها ويصلي عليه عقب ذلك فوراً ولو قبل وضع الكفن عليه حيث خيف خروج شيء منه حتى لو غلبه شيء في هذه الحالة ٢٤٨ وخرج منه قهراً في عنه للضرورة (قوله أو في اثنتائها) أي الصلاة (قوله ولم

يخبرها ثقة عارف) أي ولو امرأة وينبغي ان مثل الثقة الفاسق اذا اعتقدت صدقه (قوله في الاولى) هي قوله ولم تمتد انقطاعه وعوده والثانية هي قوله أو اعتادت الخ (قوله حيث) خبر قوله والمراد (قوله في اثنتائه) أي الوضوء ولو مع البعض الآخر (قوله وشمل كلامه) أي فانه يجب فيه الوضوء (قوله بما في نفس الامر) أي فتعيد (قوله وجب عليها انتظاره) وهذا مخالف لما تقدم في المتيمم من انه لو تيقن الماء آخر الوقت كان انتظاره أفضل لا واجبا الا ان يفرق بأن المستحاضة وجد منها ما ينافي بقاء الطهارة من غير ضرورة الى اعتقاره والمتيمم لم يوجد منه ذلك (قوله فيمن رجي الماء) قال

فيما بعد العفو عما خرج منها (ولو انقطع دمها بعد) نحو (الوضوء) وقبل الصلاة أو في اثنتائه أو في اثنتائها (ولم تمتد انقطاعه وعوده) ولم يخبرها ثقة عارف بعوده (أو اعتادت) ما ذكر أو أخبرها من ذكر بعوده (ووسع) بكسر السين (زمن الانقطاع) يحسب عاداتها أو بأخبار من ذكر (وضوء أو الصلاة وجب الوضوء) وازالة الماء على فرجها من النجاسة لاحتمال شفافتها في الاولى مع ان الاصل عدم عودته ولا مكان اداء الصلاة على وجه الكمال في الوقت في الثانية فلو صلت من غير وضوء لم تصح صلاتها امتد الانقطاع أم لا لترددت في طهرها حالة شروعه ولو عاد دمها فوراً استمر وضوءها لعدم وجود الانقطاع المغني عن الصلاة بالحدث والنجس والمراد ببطلان وضوءها بما ذكر حيث خرج منها دم في اثنتائه أو بعده والافلا يبطل وتصلي به قطعاً كما صرح به في المجموع لانه بان طهرها رافع حدث وشمل كلامه ما لو اعتادت عودته على ندور وهو ما نقله الرافعي عن مقتضى كلام معظم اصحاب وهو الاوجه وان بحث انه لا يبعد الحاق هذه النادرة بالمعدومة وانه مقتضى كلام الغزالي ولو اعتادت عودته عن قرب قامت مد من يسع ما ذكر وقد صلت بطهرها تبيناً ببطلان طهرها او صلاتها اعتباراً بما في نفس الامر فان اعتادت انقطاعه في اثناء الوقت ووثقت بانقطاعه فيه وأمنت الفوات وجب عليها انتظاره لاستغنائها حينئذ عن الصلاة بالحدث والنجس والافيه ما مر في التيمم فيمن رجي الماء آخر الوقت كما ذكره المصنف عن النجاسة وهو المعتمد وان جزم صاحب الشامل بوجوب التأخير وقال الزركشي انه الوجه كما لو كان على بدنه نجاسة ورجى الماء آخر الوقت حيث يجب التأخير عن أول الوقت لازالة النجاسة فكذا هنا لوضوح الفرق بينهما وهل المراد بقولهم يسع الطهارة والصلاة على الوجه الاكمل بينهما أم ويسع أقل ما يجزئ الا قرب الثاني ويشبهه ما ذكره البغوي في مسئلة السلس في صلاته قاعداً وطهارة المستحاضة مبيحة لارافعة ولو استمسك السلس بالعود دون القيام صلى قاعداً وجوباً كما في الانوار حفظاً لطهارته ولا إعادة عليه وان فهم ان الرفعة انه مستحب وصرح به في الكفاية ونسبه للرخصة بحسب فهمه وذوالجرح السائل كالمستحاضة في الشد وغسل الدم لكل فرض

في المصباح رجونه أرجوه رجوا على فمول والاسم الرجاء بالمدور جيته أرجيه من باب رمي لغة اهـ فلعـ كما رسم الشارح لانها بالياء على هذه اللغة لان الالف اذا كانت منقلبة عن واو تكتب ألفاً أو منقلبة عن ياء تكتب ياء (قوله آخر الوقت) أي فيكون التجميل أفضل (قوله صاحب الشامل) هو ابن الصباغ (قوله بينهما) أي بين التيمم والمستحاضة وعليه فيكون قوله لوضوح الخ من كلام الزركشي ويحتمل ان الضمير راجع للمستحاضة ومن على بدنه نجاسة فيكون من كلام الشارح رداً على الزركشي لكن في الفرق حينئذ خفاء ولعل وجهه ان هذه معذورة كالتيمم فاغفر لها التأخير بخلاف من على بدنه نجاسة ثم رأيت في ج ما يصرح بأن قوله لوضوح الخ ليس من كلام الزركشي بل سبق للرد عليه (قوله أقل ما يجزئ) بالنسبة للصلي (قوله مبيحة لارافعة) أي ومن ثم لو نوت رفع الحدث لم يصح وضوءها لانه لا يرتفع (قوله ولو استمسك السلس) هو يفتح اللام

بشرط أسفل وحينئذ فالتثنية في عبارة المصنف باعتبار تعدده في الرجلين لكن صريح كلام غيره خلافه وان كلام من الاعلى والاسفل يسمى جرموا وعليه فالتثنية في كلام المصنف منزلة عليهم (قوله قاله البغوي) أي نقلا عن الاصحاب كما أفصح به في شرح الارشاد (قوله لا بد منها) يفيد انه لا بد من وجود الاسم فيقتضي خلاف ما ذكره وصريح المتن انه يسمى خفا وصرح به الشهاب ابن حجر (قوله وان أجزأ) لم يظهر لي موقع هذه الغاية وهو تابع فيها للشرح الارشاد (قوله النجاسة) لعله سقط منه تاء قبل الهاء من الكنية (قوله فاذا قدر على الاصل) عبارة الدميري فاذا زال وجب الرجوع الى الاصل **باب الغسل** (قوله

(قوله ليقطر) من باب نصر اه مختار أي خارج الصلاة أو فيها ولو قيل بجواز ذلك خارج الصلاة لاحتراز عن اصابة البول لبدنه أو ثيابه لم يعد بل قد يقتضيه تعليلهم بأنه يصير حامل نجاسة في غير الخ فانه حيث علم ان النجاسة لا تندفع الا بذلك كان حاجة أي حاجة **بفصل** (قوله اذا رأت المرأة الخ) وخرج بالمرأة الخ أي فلا يحكم على ما رآه بانه حيض لان مجرد خروج الدم ليس من علامات الاتضاع وفهم من المتن كون الرائي امرأة بناء التأنيت في رأت (قوله لسن) أي في سن (قوله فأكتر) أي أو أكثر (قوله ولم يعبر الخ) أي الدم لا بقيد كونه أقله لاستحالة فلم يحتمل الاحتراز عنه على انه يصح ان يريد بالآقل هنا ما عدا الأكثر وحينئذ لا يرد على العبارة شيء اه ح وكتب عليه سم قوله على انه الخ أقول من التوجيهات القرينة السهلة ان يقال المراد برؤية أقل الحيض رؤية أقل قدره وهو أربع وعشرون ساعة وهذا صادق برؤية ما زاد على قدره فقط الى الأكثر وفوقه اذ رؤية جميع ذلك يصدق معها رؤية الأقل فصع تقسيمه الى عدم عبور الا كثر والى عبوره من غير تكافؤ وعلى هذا فرجع الضمير في يعبر الدم المرق واياك ان تظن ان هذا التوجيه هو معنى العلاوة ٢٤٩ المذكورة فان ذلك غلط كما لا يخفى (قوله فكله

حيض) هو ظاهر حيث تحققت ان أوقات الدم لا تنقص عن يوم وليسلة وأما اذا سكنت في انه يبلغ ذلك أو ماتت قبل مضي ذلك فهل يحكم عليه بانه حيض لانه الاصل فيما تراه المرأة مالم يتحقق نقصه عن يوم وليلة أم لا لان الاصل عدم الحيض فيه نظرا والقرب الاول لانهم صروا بان

كافي المجموع ولا يجوز للسلس ان يعاقق ضرورة ليقطر فيها بوله لكونه يصير حاملا لنجاسة في غير معدنها من غير ضرورة ويجوز طء المستحاضة وان كان دمها جاريا في زمن يحكم لها فيه بكونها طاهرة ولا كراهة فيه **بفصل** (اذا رأت) المرأة من الدم (لسن الحيض أقله) فأكثر (ولم يعبر) أي يجاوز (أكثره فكله حيض) أي سواء أكانت مبتدأة أم معتادة وقع الدم على صفة واحدة أم انقسم الى قوى وضعيف وافق ذلك عاداتها أم خالفها لان الشروط قد اجتمعت واحتمال تغير العادة ممكن ويشترط ان لا يكون عليها بقية طهر فان كان بان رأت ثلاثة دما ثم اثني عشر نقاء ثم ثلاثة دما ثم انقطع فالثلاثة الاخيرة دم فساد لا حيض كما ذكره في المجموع مفسرا (والصفرة والكدر) كل منهما (حيض في الاصح) سواء المبتدأة وغيرها خالف عاداتها أم لا كما هو وهما ليسا من ألوان الدم وانما هما كالصديد تعلوه صفرة وكدر

٣٣ نهايه ل يحكم على ما تراه المرأة بانه حيض مالم ينقص فيؤخذ بكلامهم حتى يتحقق ما يمنعه فلا تقتضي ما فاتها من الصلوات ويحكم بانقضاء عدها بسببه ويقع الطلاق المعلق به الى غير ذلك من الاحكام وسيأتي ذلك عن سم على حج (قوله ويشترط ان لا يكون عليها بقية طهر) هو مستغنى عنه بقول المصنف أقل الطهر بين الحيضتين خمسة عشر يوما (قوله ثم انقطع وخرج بانقطع مالموا استمرار فان كانت مبتدأة فغير مميزة أو معتادة عملت بعادتها كما قالوه فيما لو رأت خمستها المعهودة أول الشهر ثم نقاء أربعة عشر ثم عاد الدم واستمر فيوم وليلة من أول العائد طهر ثم تحيض خمسة أيام منه ويستمر دورها عشرين اه حج (قوله فالثلاثة الاخيرة) شامل للمبتدأة أيضا وكتب شيخنا بر بهام شرح المنهج مانصه انظر هذا مع قولهم آخر الباب في مسئلة الدماء المتخللة بالنقاء اذا زادت على خمسة عشر بالنقاء اه أقول يخص ذلك بهذا وانظر لو كان الدم المرق بعد النقاء ستة مثلاً فهل يجعل الزائد على تكملة الطهر حيضا لا يبعد ان يجعل اه سم على حج أقول قوله ذلك بهذا أي فيقال ان انقطع على رأس خمسة عشر وفيها كان الدم مع النقاء حيضا وهذا التخصيص في الحق يقبض هو مفهوم قولهم اذا زادت على خمسة عشر وقوله لا يبعد ان يجعل الخ وظاهره أنه لا فرق بين المبتدأة والمعتادة لكن فيما تقدم عن حج من قوله كما قالوه فيما لو رأت خمستها المعهودة أول الشهر الخ ما يقتضي تخصيص ذلك بالمعتادة وان المبتدأة تحيض يوما وليلة من أول الشهر (قوله والصفرة والكدر) أطلق الصفرة والكدر على ذي الصفرة والكدر مجازا أو قدر المضاف أي ذو اه سم على حج (قوله قاله الصديد) نقل هذا في شرح الروض عن المجموع عن الامام وقال انه الاصح ونقل عن الشيخ أبي حامد انها ماء أصفر وماء كدر

أولاً) ينبغي اسقاطه وهو تابع فيه لشرح الارشاد لكن ذلك عطف ما بعده بالفاء لترتيب المذكورات في متن الارشاد على هذا الوجه ولم يتم تكن مرتبة في التماثل كذلك عدل الشارح الى الواو فلم يبق للفتحة أولاً موقع (قوله مع اننا لانعلم سبق موت له) وجه عدم وروده انه في معنى الميت بدليل ذكرهم له في الجنائز واليه أشار الشارح بقوله وفيها أيضاً (قوله أي الحيض) اللاتق أي زمن الحيض لان المعنى عليه ويدل له انه سبحانه ذكر نفس الحيض فيما قبله بالفظ الذي فلو كان المراد بالحيض الحيض لسكان المقام للاضمار وما ذكره الشارح كغيره من التفسير بالحيض يحوج الى تقدير مضاف وهو لفظ زمن (قوله لانها لا تتناول عن بل) قضيتها

(قوله ويدل لذلك) أي لقول المصنف والصغرة والكدره حيض (قوله ما رواه البخاري الخ) ويدل على ذلك أيضاً خبر اذا واقع الرجل أهله وهي حائض ان كان دماً أجز فليتم صدق بدنيار وان كان أصفر فليتم صدق بنصف دينار رواه أبو داود والحاكم وصححه اه سم على حج وجه الدلالة به انه سمي الاصفر دم حيض على ما هو الظاهر من قوله اذا واقع الرجل أهله وهي حائض ان كان دماً أجز ولعل الشارح لم يستدل ٢٥٠ بهذا احتمال انه سماها حائضاً مجازاً وان استحبabat التصديق بنصف دينار لمواقعته

لها بعد انقطاع الحيض وقبل الطهر ثم اعتبار نصف الدينار في الاصفر بناء على الغالب من ان الاصفر لا يوجد في أول الحيض بل في آخره وعليه فلو كان كل حيضها أصفر ووطئ في أوله من التصديق بدنيار (قوله وهي القطننة) التفسير به لا يناسب ما سيأتي من قوله شبهت الرطوبة القية بالبحر الخ ومن ثم قال الحافظ في فتح الباري والقصة ماء أبيض يدفقه الرحم عند انقطاع الحيض اه وقوله يدفقه هو بكسر الفاء وضمة واو وعبرة القاموس دفقه يدفقه ويدفقه صبه اه ويمكن ان يقدر في

ويدل لذلك ما رواه البخاري ان النساء كن يبعثن لعائشة الدرجة وفيها الكرسف فيه الصغرة من دم الحيض فتقول لا تجلس حتى ترين القصة البيضاء تريد الطهر من الحيضة والدرجة بدل مضمومة مهملة وراء مهملة ساكنة بعدها جيم خرفة ونحوها تدخلها المرأة في فرجها ثم تخرجها لتتظهر هل بقي شيء من أثر الحيض أم لا والقصة بفتح القاف الجص وهي القطننة أو الخرقعة البيضاء التي تحسبها المرأة عند الحيض شبهت الرطوبة النقية بالبحر في الصفاء والكرسف القطن ومقابل الاصح لا يكون ذلك حيضاً لانه ليس على لون الدم ولقول أم عاتية كنا لانعد الصغرة والكدره شيئاً وأجيب عنه بأن قول عائشة أقوى لكثرة ما لازمها للنبي صلى الله عليه وسلم ثم شرع في بيان ما لو جاوز دم المرأة خمسة عشر يوماً وتسمى بالمستحاضة ولها سبعة أحوال لانها إما مميزة أو لا وكل منهما إما مبتدأة أو معتادة وغير المميزة الناسية لعادتها وهي المتخيرة إما ناسية للقدر والوقت أو لا أول دون الثاني أو الثاني دون الأول فقال مبتدئة بالابتداء المميزة (فان عبره) أي جاوز الدم أكثر الحيض (فان كانت) أي من جاوز دمها أكثر الحيض (مبتدأة) أي أول ما ابتدأها الدم (مميزة بان ترى) في بعض الايام دماً (قويًا) في بعضها (ضعيفًا) كالاسود والاجر فهو ضعيف بالنسبة للاسود وقوي بالنسبة للاشقر والاشقر أقوى من الاصفر وهو أقوى من لا كدر وذو الرائحة الكريمة أقوى مما لا رائحة له والخبث أقوى من الرقيق والاقوى ما جمع من هذه القوى أكثر فان استويا في الصفات كأن كان أحدهما أسوداً والآخر أبيضاً أو كان الأسود بأحدهما والآخر بهما اعتبر السابق لقوته (فإنه ضعيف) من ذلك (استحاضة) وان امتد زمنه (والقوى) منه (حيض) بثلاثة شروط أشار الى أولها بقوله (ان لم ينقص) القوى (عن أقله) وهو يوم وإيلة كما مر الى ثانيها بقوله (ولا عبر) أي جاوز رأكثره) وهو خمسة عشر يوماً متصلة

كلام الشارح محذوف كان يقال والمراد به ما في القطننة فلا يخالف ما في الفتح (قوله وغير) أي والمعتادة غير لان الخ (قوله أو الثاني) والصورة السابعة ان تكون المعتادة غير مميزة حافظة للقدر والوقت ولعله ترك التصريح بها للاستفادتها بالمفهوم من قوله الناسية لعادتها أولتصريح المصنف بها في قوله فترد اليها قدرا ووقتا (قوله أي أول ما ابتدأها الدم) هذا التفسير يستفاد منه انه ضبط المتن بفتح الدال وعبرة الشيخ عمدة قول الشارح أي أول الخ فهي بفتح الدال في عبارة المتن ونوقه ابن الصلاح في صحة قولك ابتداءه الشيء وقال لم أجده في اللغة وعليه فيقرأ في المتن بكسر الدال أي ابتدئت في الدم اه ولعل الشارح لم يشرح عليه لانه يحوج الى تجوز في اسناد الابتداء بمعنى الشروع الى المرأة (قوله بان ترى) ع هو تفسير للميزة لا للبتداء المميزة اه سم على منهم (قوله فهو ضعيف) أي الاجر (قوله وهو) أي الاصفر أقوى من الاكدر (قوله أكثر) أي أكثر من مقابله (قوله امتد زمنه) قال الشيخ حمزة سنن وسياق أيضاً في كلامه (قوله متصلة) أي فهو هذا الشرط في الحقيقة شرطان هما كونه لم يجاوز أكثر الحيض وكونه متصلاً

ان البطل هو الموجب وليس كذلك (قوله وشرا أمر مع نوى) فضيته ان المنع والسبب لا يسميان جنابة (قوله وتحصل) أى للرجل كما قيده بالجلال لقول المصنف الا فى والمرأة كرجل (قوله واعتبار قدر الحشفة الخ) عبارة قلقلة والمراد انه لا يدمن التقدير لكن المقدر به يوكل الى نظر الفقيه هل يعتبر فيه قدر الحشفة المعتدلة أى بالنسبة أو لا يعتبر قدرها بل يعتبر بغيرها والاوجه انه يعتبر قدرها (قوله ويجب الحدبايلا جها الخ) قضية هذا مع ما مر من الغاية فى قوله ولو كانت الحشفة أو قدرها

(قوله ولا نقص الضعيف الخ) قال الرافعى رحمه الله لا نريد ان نجعل الضعيف طهرا والقوى بعده حيضة أخرى وانما يمكن ذلك اذا بلغ الضعيف خمسة عشر ومثل الاسنوى لذلك بما لورأت يوما وليلة أسود وأربعة عشر أجرثم السواد ثم قال فلو أخذنا بالتمييزها واعتبرناه لجعلنا القوى حيضا والضعيف طهرا والقوى بعده حيضا آخره فيلزم نقصان الطهر عن أقله انتهى اه عميرة (قوله فلورأت يوما سوادا) أى مع ليلته وأما لو رأت الدم بالنهار دون الليل أو عكسه فلا حيض لها لانه لا جائز ان يحكم على يوم وليلة من أول الشهر بانها حيض دون ما بعدهما لكون البقاء على هذا ليس متمم للابتن دعى حيض ولا ان يحكم على ما يكمل به يوم وليلة مما بعد النقاء من الدم لانه يلزم ان يكون ٢٥١ حيضا أكثر من يوم وليلة قال فى البهجة بل

لا حيض لاني ترددها الاقل فأبصرت يوما وما أبصرت ليلا لنقاء عنه حتى عبرت اه عميرة رحمه الله (قوله لم يكن تمييزا الخ) أى بل هي فاقدة شرط التمييز وسيأتى حكمها (قوله وما لو تأخر) أى وان وقع بعده ضعيف أيضا فيشمل ما لو توسط وهو ما مثل به (قوله وما ذكر فى الثالثة) هى قوله أوتاخر لكن لم يتصل (قوله وقال فى ثلاث) أى توسط الحرة بين سوادين (قوله مع الحرة) أى فيكون حيضها فى هذه الصورة السواد مع الصفرة (قوله وأجاب الوالد) المتبادر منه انه جواب عن

لان الحيض لا يزيد على ذلك والى ثانيا بقوله (ولا نقص الضعيف عن أقل الطهر) وهو خمسة عشر يوما ولا يليكون طهرا بين الحيضتين فلورأت يوما سوادا ويوما حرة وهكذا أبدا لم يكن تمييزا معتبرا وانما كانت جملة الضعيف لم تنتقص عن خمسة عشر يوما لعدم اتصالها ومتى اجتمعت الشروط المذكورة كان الضعيف طهرا وان طال حتى لو رأت يوما وليلة أسود ثم اتصل به الضعيف وتعادى سنين كان طهرا وان كانت ترى الدم دائما اذا كثرت الطهر لاحد له وشمل قوله والقوى حيض ما لو تقدم القوى وهو كذلك قطعا وما لو تأخر أو توسط كما لو رأت خمسة حرة ثم خمسة سوادا ثم أطبقت الحرة وهو كذلك على الاصح ولو اجتمع قوى وضعيف وأضعف فالقوى مع ما يناسبه فى القوة من الضعيف حيض بثلاثة شروط ان يتقدم القوى وان يتصل به المناسب الضعيف وان يصلح مع الحيض بان لا يزيد مجموعهما على أكثره خمسة سوادا ثم خمسة حرة ثم أطبقت الصفرة فالاولان حيض وان لم يصلح مع الحيض كعشرة سوادا وستة حرة ثم أطبقت الصفرة أو صلحا لكن تقدم الضعيف خمسة حرة ثم خمسة سوادا ثم أطبقت الصفرة أوتاخر لكن لم يتصل الضعيف بالقوى خمسة سوادا ثم خمسة صفرة ثم أطبقت الحرة فالحيض السواد فقط وما ذكر فى الثالثة هو ما صرح به الرويانى وشراح الحاوى الصغير وصححه المصنف فى تحقيقه لكنه فى المجموع كالروضة وأصلها جعلها كتوسط الحرة بين سوادين وقال فى ثلاث لورأت سوادا ثم حرة ثم سوادا كل واحد سبعة أيام فحيضها السواد مع الحرة وأجاب الوالد رحمه الله تعالى عن ذلك بان الحرة انما جعلت حيضا تبعاً للسواد لقرىبها منه لكونها تاليه فى القوة بخلاف الصفرة مع السواد اه وعلم من ذلك صحة ما فى التحقيق والمجموع ويفرق بينهما ما وأما الجعل الذى ذكره فغير مسلم ثم شرع فى المستحاضة

التعارض بين ما فى التحقيق والمجموع لكن سببه ما أتاه من الجعل غير صحيح مع انه عين ما استشكل به المعترض وبعبارة سم على حجج بعد نقل مثل ما ذكره الشارح عن شرح الروض ما نصه أى فيكون حيضها السواد مع الصفرة قد نسب أى صاحب الروض الى تصحيح التحقيق وبغيره أن حيضها السواد فقط والى المجموع والاصل ان حيضها السواد مع الصفرة وأجاب شيخنا لى آخر ما ذكره الشارح وهى ظاهرة فى انه ليس جوابا عن المعارضة بل هو جواب عما وجه به فى المجموع وحاصله يرجع الى اعتماد ما فى التحقيق (قوله لقرىبها منه) لئلا يشك على جعل الحرة مع السواد حيضا ان الحرة وان كانت مناسبة للاسود ولكن لم يتأخر عنها ما هو أضعف منها مع اعتبارهم فى المناسب (قوله ما فى التحقيق) أى من ان الحيض السواد فقط وما فى المجموع من ان السواد مع الحرة حيض الذى عبر به عنه بقوله وقال فى تلك لورأت الخ (قوله ويفرق بينهما) أى بالفرق المتقدم عن الوالدان الحرة لما جعلت الخ (قوله الذى ذكره) أى المصنف فى المجموع والروضة من ان الصفرة المذكورة كتوسط الحرة بين سوادين (قوله فغير مسلم) أى لضعف الصفرة بالنسبة لما بعدها

من مبان وجوب هذه المذكورات بالذكور المبان وهو حاصل في فتاوى والده وقال الشهاب بن قاسم انه في غاية البعد لكن
سيأتي في العدد تنقيح الشارح وجوب العدة بالذكور المتصل (قوله سواء في ذلك) أي فيما لو استدخله ثم خرج حتى لا يتكرر
مع ما يأتي (قوله ثم الكلام) أي في الخارج من الثقبه كما هو فرض كلام المجموع (قوله بأن خرج لمرض) هو صورة غير
المستحكم فليس المراد بعدم استحكامه خلوه عن الصفات الاتية وان قيل به اذ ذلك غير مسمى أصلاً (قوله عجيب) أي من حنطة

(قوله قولهم الاتي الخ) ونصه وحيث أطلقت المجزئة فالمراد الجامعة للشروط السابقة اهـ حج (قوله فكم تحيرة) انما
جعلها كالتحيرة ولم يعد لها منها ما يأتي من ان التحيرة هي النامية لعادتها قدرا ووقتها وهذه ليست معنادة لكنهما مثلها في
الحكم (قوله لكنهما في الدور الاول) ٢٥٢ الدورين لم تختلف عادتهما هو المدة التي تشمل على حيض وظهر كالشهر في

الابتداء وفيما احتلفت
عادتها هو جملة الاشهر
المشتملة على الامداد المختلفة
كثرت الاشهر أو قلت
ثم ان لم يتكرر ردت الى
النوبة الاخيرة على ما يأتي
وان تكرر بان انتهت الى
حد في الاحتمال ثم جاء
الدور الثاني على نوب مختلفة
أيضاً فرق بين الانتظام
وعدمه على ما يأتي (قوله
ان اعتدتها) يجوز في مثله
مما اتصلت فيه ناء المخاطبة
بهاء الضمير الفصل بينهما
يماء للاشباع على لغة
قليلة والفصح عدمه كما هنا
كذا ذكره الرضوي ونقله
عنه السنواني في حواشيه
على الاجرومية في باب
الابتداء والخبر وقضيته انه
لا يجوز الاشباع بالياء في
غير ذلك فليراجع (قوله
فقال لها ستة ان لم تذكرى)
أي وعلى هذا الاحتياط في
السابع بل يجعله طهرا

الثانية وهي المبتدأة غير المميزة فقال (أو) كانت المجاوزة معها أكثر الحيض (مبتدأة لا مميزة بان
رأته بصفة) واحدة (أو) رأته بصفات مختلفة لكن (فقدت شرط تمييز) من الشروط المقدمة
ويحتمل ان قوله فقدت معطوف على لا مميزة لا على رأته فاندفع ما قيل انه يقتضي ان فاقدة شرط
تمييز تسمى غير مميزة وليس كذلك بل تسمى مميزة غير معتد بتمييزها على ان قولهم الاتي وحيث
الخ يقتضي انها تسمى غير مميزة والخلاف في التسمية مع كون الحكم صحيحاً ثم ان لم تعرف وقت
ابتداء الدم فكم تحيرة وسيأتي حكمها وان عرفت (فالاظهر ان حيضها يوم وليلة) لان سقوط
الصلاة عنها في هذا القدر متيقن وفيما سواه مشكوك فيه فلا يترك اليقين للاجتهال أو اماره
ظاهرة من تمييز أو عادة لكنهما في الدور الاول تعمل حتى يعبر بالدم أكثره فتغتسل وتقتضي
عبادة ما زاد على اليوم والليله وفي الدور الثاني تغتسل بمجرد مضي يوم وليلة على الاظهر ان
استمرقة التمييز (وطهرها تسع وعشرون) لانها تامة الدور والقول الثاني انها ترد الى غالب
عادة النساء وهو ست أو سبع وأما خبر خمسة المتقدم فذلك لانها كانت معتادة على الاصح
ومعناه ستة ان اعتدتها أو سبعة كذلك وباقي الشهر طهر فهو للتنويع لا للتخيير ويحتمل
انها شككت في عادتها فقال لها ستة ان لم تذكرى عادتك وسبعة ان ذكرتها ويحتمل ان عادتها
كانت مختلفة فقال ستة في شهر الستة وسبعة في شهر السبعة ونص على ان طهرها ذلك
لدفع توهم انه أقل الطهر أو غالبه وانه يلزمها ان تحتاط فيما سوى أقل الحيض الى أكثره
كما قيل بكل منهما وانما لم يقل وطهرها بقية الشهر لان الشهر قد يكون ناقصاً فنص على
المراد وقوله وطهرها تسع وعشرون يحتمل عود الاظهر اليه أيضاً أي الاظهر ان حيضها
الاقل لا الغالب والاظهر أيضاً ان طهرها تسع وعشرون وحيث ذقير أو طهرها بالانصب
ويحتمل كونه مفرعاً على القول الاول فيفسر بألرفع قال المنكث والاقرب الى عبارة المحرر
الاول قال الاسنوي كلام المحرر والكتاب ظاهر في عود الخلاف اليهما ثم محل ما تقرر مالم
يطرأ الهادم في اثناء تمييزها فان طرأ كذلك ردت اليه نسخاً لما مضى بالتمييز ولما كانت
الياسى مرادة مع الايام ترك النساء تسع لان العرب تغلب التأنيث في اسم العدد اذا
أرادت ذلك ومنه قوله تعالى يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً مع ان المدة اذا حذف
كما هنا جاز حذف التاء ولورأت المبتدأة خمسة عشر حرة ثم خمسة عشر سوادا تركت الصوم

محضاً (قوله ونص) أي المصنف (قوله بكل منهما) أي أقل الطهر وغالبه مع الاحتياط فيما زاد علمها والصلاة
(قوله وانما لم يقل) أي المصنف (قوله تسع وعشرون) ومقابله قول بأن طهرها خمسة عشر احتياطاً اهـ ع (قوله وطهرها
بالنصب) أي وعليه فقابل الاظهر يقول دورها ستة عشر لان تقدم قبله عن ع (قوله على القول الاول) أي الاظهر (قوله
قال المنكث) أي ابن النقيب (قوله مالم يطرأ لها الخ) الاولى مالم يطرأ في اثناء دمها بتمييز لان فرض المسئلة انها غير مميزة
ثم رأيت الخطيب صرح بذلك حيث قال نعم ان طرأ لها في اثناء الدم تمييز عادت اليه نسخاً لما مضى بالتمييز اهـ وحيث عبر
بما ذكر فيقال المراد مالم يطرأ الهادم يصلح للحيض

وتحوها (قوله بما ذارأي) بدل من به (قوله أي بالجنابة) وأما الحيض فسيأتى في بابهِ وكذا النفاس وأما الموت فلا يأتى فيه
ما ذكر (قوله وجناح بجداره) فيه أنه ان كان داخل في وقته فهو مسجد حتى أن المسجد اسم لهذه الابنية المخصوصة مع

(قوله ابتداء دورها) أي الثاني (قوله قال الأئمة) أي أئمة الشافعية (قوله وأورد الخ) ويمكن أن يجاب بأنهم أرادوا ليس لنا
مبتدأ تترك الصلاة شهرا الا هذه (قوله وفي الثالثة) أي وفي الخامسة عشر ٢٥٣ الثالثة التي هي بقية الخمسة والأربعين

(قوله أضعاف ذلك) أي

الثلاثين وهو تسعون

(قوله فاذا خلعت) أي

تركته خلفها بأن جاوزته

(قوله لتستغفر بثوب) أي

تتجمل به (قوله أي نصب)

هذا التفسير موافق لما

يأتى عن الزركشي (قوله

واعترضه) أي اعترض

قوله والدم منصوب الخ

(قوله الى هذا التكاف)

والذي أحوج القائل به

لى ذلك التكاف أنه جعل

تهراق مبنية للمفعول ونائب

فاعله ضمير يعود الى المرأة

فلا يكون الدم على هذا

مفعولا به وحاصل ما أجاب

به الزركشي أنه مبنى للفاعل

وان عدل به الى صيغة

المبنى للفعول فكانه قال

المرأة التي تريق الدم من

أراق أي تصبه (قوله على

خمس) أي على رأس الخمسة

عشر والمراد أن لا يجاوزها

(قوله اذا عبر) أي جاوز

(قوله أنه) أي ما تراه

الآيسة (قوله غفلة الخ)

فدبغ عن أن ما قالوه غفلة

وان ما يأتى في العدد يرد

ما قالوه لجواز أن يكون

والصلاة في جميع المدة المذكورة اما في الخمسة عشر الاولى فلانها كانت ترجوا الانقطاع
وأما الثانية فلان السواد تبين ان ما قبله استحضارة فلوزاد السواد على خمسة عشر فلا يتميز
فتزد من أول الجرة الى يوم وليلة ويكون ابتداء دورها الحلاى والثلاثين قال الأئمة ولا
يتصور مستحضرة تدع الصلاة هذه المدة الا هذه وأورد على ذلك ان المعتادة يتصور فيها
أن تدع الصلاة خمسة وأربعين يوما بان تكون عادتها خمسة عشر من أول كل شهر فترأت
من أول شهر خمسة عشر جرة ثم اطبق السواد فتؤمر بالترك في الخمسة عشر الاولى أيام عادتھا
وفي الثانية لقوتها رجاء استقرار التمييز وفي الثالثة لانه لما استمر السواد تبين ان مردها العادة
وقول الاسنوى ولك ان تقول قد تؤمر بالترك في اضعاف ذلك كما ذارأت صفة ثم شقرة
ثم جرة ثم سوادا بلا تخانة ولا راحة كريمة ثم سوادا بأحد عشر سوادا ثم سوادا ثم سوادا
وأقام كل دم خمسة عشر يوما فان ترك في كل واحد للنعى الذى ذكره وهو كونه أقوى من
الذى قبله رده ابن العماد بانهم اغما اقتصر واعلى هذه المدة لان الدور وهو الشهر لا يخلو
عن حيض وطهر غالبا والخمسة عشر الاولى ثبت حكم الحيض فيها بالظهور فاداء بعدد
ما ينسخها لاجل القوة رتبنا الحكم عليه فلما جاوزت الخمسة عشر علمنا انها غير مميزة ثم شرع في
المستحضرة الثالثة وهي المعتادة غير المميزة فقال (أو معتادة) غير مميزة (بان سبق لها حيض
وطهر) وهي ذا كرتها (فترد اليها قدر اوقتها) تكمسة أيام من كل شهر مثلا لقوله صلى
الله عليه وسلم في المرأة التي استفتت لها أم سلمة وكانت تهراق الدم على عهدہ صلى الله عليه
وسلم لتظرم عدد الليالى والايام التي كانت تحيضها من الشهر قبل ان يصيبها الذى أصابها
فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر فاذا خافت ذلك فلتغتسل ثم لتستغفر بثوب ثم اتصل
وتهراق بضم التاء وفتح الهاء أي تصب والدم منصوب بالتشبيه بالمفعول به أو بالتمييز على
مذهب الكوفي واعترضه الزركشي بانه لا يحتاج الى هذا التكاف وانما هو مفعول به
والمعنى تهريق الدم قاله السهيلي وغيره قالوا غير ان العرب تعدل بالكامة الى وزن ما هو في
معناها وهي في معنى تستحاض وتستحاض على وزن ما لم يسم فاعله واعلم أن المعتادة اذا جاوز
دمها عادتھا امسكت عما سلكه من الحيض قطعا لا احتمال انقطاعه على خمسة عشر فاذا
انقطع على خمسة عشر فاقبل فالكل حيض وان عبرها قضت ما وراء قدر عادتھا وفي الدور
الثاني وما بعده اذا عبر أيام عادتھا اغتسلت وصامت وصلت لظهور الاستحضرة لانها تثبت بجرة
جزما و فرقة بين ان تكون عادتھا ان تحيض أياما من كل شهر أو من كل سنة أو أكثر وشمل
كلامهم هنا الآيسة اذا حاضت وجاوزت خمسة عشر فترد اعدتها قبل الياس اما يأتى في
العدد انها تحيض برؤية الدم ويتبين انها غير آيسة فلم كونها مستحضرة بجاوزة دمها الا كثر
وقول الفتى وكثيرين من معاصريه انه دم فساد غفلة عما ذكره في العدد انهم أرادوا الحكم

ما في العدد فيما اذا علم وجود دم الحيض بشرطه بعد سن الياس والدم فيما نحن فيه مشكوك فيه (أقول) وقد
يتوقف في قوله مشكوك فيه مع قولهم ان الآيسة اذا رأت دم لم ينقص عن يوم وليلة حكم بأنه حيض فسامعنى كونه مشكوكا
فيه مع ان هذا لو وجد مثله لغير الآيسة لم يجعل مشكوكا فيه بل يحكم بأنه حيض بالنسبة لقدر عادتھا ولما زاد بأنه استحضرة
الا أن يقال لما خلفت من ثبت لمن بالاستقرار الياس في هذه المرة أو رتبا الشك فيما رأت من الدم حيث جاوزت كثر الحيض

الأرض وإن لم يكن داخلها في وقفته فظاهر أنه ليس له حكم المسجد (قوله إن زاد عليه التفسير) لا دخل لهذا في التسمية وعدمها وإنما هو حكم شرعي قيدت به الحرمه (قوله فله دخوله) بمعنى أن لا أغصه والافه وحرام عليه بناء على أنه مخاطب بفروع الشريعة (قوله أما الكافرة إذا كانت حائضاً الخ) قضيته أنها تمنع من قراءة القرآن مطلقاً وبه صرح الشهاب ابن حجر لكن سيأتي في الشرح خلافه في المكافرة الجنب مع الإلزام بفعدم الحرمه هنا (قوله إن يدخل الخ) أي وفعل ذلك حتى يسمى تردداً وأما حرمه القصد فامر آخر بقربة ما يأتي (قوله على عزم أنه متى وصل لا يخرج رجوعاً) أي وفعل ذلك بقربة ما مضى قبله (قوله المحدثه) يخرج به مسجد الخيف كنفرة (قوله ولو بحرف) قال الشهاب ابن قاسم ولو بقصد أن لا يزيد عليه وهو الظاهر (قوله ثبتت بمرتين) أي فقد الياء إلى ٢٥٤ هذا الوجه الذي ثبت له سابق الاستحاضه (قوله ردت إلى السبعة) لسبعة في هذا

المثال هي أكثر النوب فلو كان الشهر الثالث ثلاثة أو خمسة ردت إليه واحتاطت في الزائد على ما يفيد كلام المنهج لكن قال سم عليه الذي في العباب وغيره أنه حيث لم يتكرر الدور ترد للنوبة الأخيرة ولا احتياط عليها مطلقاً وهو مقتضى إطلاق المنهج (قوله المميزه) بأن رأت قويا وضعيفا وزاد القوى على عاداتها السابقة وسيأتي مثاله (قوله وذلك) أي الزوال (قوله تترك ما تركه الحائض بمجرد رؤيتها) وعبارته مجرد رؤية الدم لزمن إمكان الحيض يجب التزام أحكامه الخ وكتب عليه سم قوله التزام أحكامه ومنها وقوع الطلاق المعلق به فيحكم بوقوعه بمجرد رؤية الدم ثم إن استمر إلى يوم وليسلة فأكثر استمر الحكم بالوقوع

على جميعه بذلك والافه وتحكم بخالف اتصر يحجم هذان دم الحيض المجاوز استحصاه ويمكن الجواب عنهم بأنه يطلق على الاستحاضه انهدام فساد فلم يخالفوا غيرهم (وتثبت) العادة إن لم تختلف (مرة في الأصح) لأنها في مقابلة الابتداء فن حاضت في شهر خمسة ثم استحيضت ردت إلى خمسة كما ترد إليها لتكررت ومقابل الأصح لا تثبت إلا بمرتين لأن العادة مشتقة من العود وأجاب الأول بأن لنظ العادة لم يرد به نص فيتعاقب به أما إذا اختلفت عاداتها وانظمت بان كانت تحيض في شهر ثلاثة مثلاً وفي الثاني خمسة وفي الثالث سبعة وفي الرابع ثلاثة وفي الخامس خمسة وفي السادس سبعة ثبت هذا الدوران مرة نشأ من عادة ثبتت بمرتين والعادة المختلفة إنما تثبت بمرتين وأقل ما يحصل ما مثلنا في ستة أشهر وان استحيضت في شهر بنت عليه فإن لم يدر الدور الثاني على النظم السابق كان استحيضت في الشهر الرابع ردت إلى السبعة دون العادات السابقة فإن لم تنظم بان كانت تتقدم هذه مرة وهذه أخرى ردت إلى ما قبل شهر الاستحاضه أن ذكرته لنوبات العادة مرة ويلزمها الاحتياط إلى آخره أكثر عاداتها إن لم يكن هو الذي قبل شهر استحصاها فإن نسبت ما قبل شهر الاستحاضه أو نسبت كيفية الدوران دون العادة حيضت في كل شهر ثلاثة لكونها المتيقن ونحطاط إلى آخره أكثر العادات وتقتسل آخر كل نوبة لاحتمال انقطاع دمها عنده ثم شرع في المستحاضه الرابعة وهي المعتادة المميزة فقال (ويحكم للمعتادة) المميزة (بالتميز لا العادة) المخالفة له (في الأصح) إن لم يتخلل بينهما ما أقل الطاهر لأن التمييز أقوى من العادة نظوره ولأنه علامة في الدم وهي علامة في صاحبته ولأنه علامة حاضرة والعادة علامة منتزعة ولو كانت عاداتها خمسة من أول الشهر وبقية طهر فترات عشرة أسود من أول الشهر وبقية منه أجرحكم بأن حيضها العشرة لا خمسة الأولى منها والثاني تأخذ بالعادة لأنها قد ثبتت واستقرت وصفة الدم بصدد الزوال وذلك عند نقصانه عن أقل الحيض أو مجاوزته أكثره أما إذا تخلل بينهما أقل الطهر كان رأت بعد خمسة عشرين ضعيفا ثم خمسة قويا ثم ضعيفا فقد ر العادة حيض للعادة والقوى حيض آخر لأن بينهما طهرا كاملا واعلم أن المرأة مبتدئة كانت أو لا تترك ما تركه الحائض بمجرد رؤيتها الدم على الظاهر من كونه حيضا فلها حكم الحائض حتى يحرم طلاقها حينئذ فإن انقطع لدون يوم وليسلة حكم ما بعد كونه حيضا لتبين أنه دم فساد

وان انقطع قبل يوم وإيلة بأن لا وقوع ولو مات قبل يوم وإيلة فهل يستمر حكم الطلاق لا نأحكمنا فتقضى بمجرد الرؤية بأن الخارج حيض ولم يتحقق خلافه ومجرد الموت لا يمنع كونه حيضا بخلاف الانقطاع في الحياة أو لا يستمر لاحتمال أنه غير حيض والأصل بقاء النكاح فيه نظر اه وعبارته الشارح في فصل علق بحمل مانسه ألا ترى أنه لو علق بالحيض وقع بمجرد رؤية الدم كما يأتي حتى لو ماتت قبل مضي يوم وإيلة أجريت عليها أحكام الطلاق كما اقضاه كلامهم وإن احتمل كونه دم فساد اه وبقي ما لو كانت صائغة ورأت الدم فظنته حيضا وأفطرت ثم تبين كونه غير حيض فهل تفطرو ويلزمها القضاء أولا فيه نظر والأقرب الأول قياسا على ما لو ظن بقاء الليل فأكل فبان نهارا وعلى ما لو أكل ناسيا فظن بطلان صومه ثم أكل عامدا بعد

انتهى (قوله انما يكون قرآنا بالقصد) أي عند قيام المانع (قوله من قياسها عليها) ينظر ما يرجع الضمير (قوله ونحوها) أي المذكورات من الصلاة والطواف ونية منقطة الحيض الخ وفي نسخ ونحوه وهي غير صحيحة اذ الرخصة انما قيدت بمخصوص الزوج فقط (قوله من اجزئها) اللاتي جزئتاها (قوله فلا يقال الخ) ما مهد له لا يدفع هذا وعبارة الشهاب ابن حجر وقولهم الحدث اذا اطاق انصرف للاصغر غالباً ما مر ادهم اطلاقه في عبارة الفقهاء (قوله نعم يرتفع الحيض بنية النفاس وعكسه) ظاهره وان

(قوله فتقضى الصوم والصلاة) أي ولا اثم عليها في الترك لانها مأمورة به (قوله وهي المتخيرة) أي المطلقة ولا يتأنيها ماسياً من ان لها ثلاثة أحوال لان ذلك في مطلق المتخيرة وهذا في المتخيرة المطلقة وكان الاولى ان يقول في الاقسام الثلاثة الباقية (قوله أي جهات) فسر النسبيان بالجهل اشارة الى انه لا يشترط سبق العلم كما يشير اليه قوله لنحو غفلة أو علة (قوله وتدوم) الاولى وتستقر (قوله فيكون) أي على هذا القول (قوله أول الهلال) قال ع لانه الاغلب قال الرافعي وهي دعوى مخالفة للحس قال وهذا هو العمدة في تزييف هذا القول اه رحمه الله (قوله في هذا الموضع) أي فرادهم بالظهر الهلال نقص أو كل (قوله والمشهور وجوب الاحتياط) ومحل وجوب ما ذكر عليها كما أفاد الناشرى ما لم تصل الى سن اليأس فان وصلته فلا وهو ظاهر - لي شرح م ر وأقول لعل ما قاله الناشرى مبنى على ظاهر ما سبق ٢٥٥ عن الفتى وغيره اه سم على حج وما

ذكره عن شرح م ر يوجد في بعض النسخ متصل بقوله كما سيأتي في باب الصواب اسقاطها وقوله ما سبق عن الفتى أي من أن الآية اذا جاوزت ما خمسة عشر يوماً يكون دم فساد قال سم أيضاً اللهم الآن يقال يجوز أن يكون ذلك مفروضاً في دم متبعض علم انه حيض لوجود شرطه بخلاف المشكوك فيه لجوازته أكثر الحيض كما هنا ثم رأيت الشارح تعرض لهذه فيما مر اه أقول ويمكن أن يجاب بان ما قالوه مفروض فيمن علمت

فتقضى الصوم والصلاة فان كانت صائفة بأن فوت قبل وجود الدم أو علمها به أو ظنت أنه دم فساد أو جهلت الحكم صعب بخلاف ما لو فوت مع العلم بالحكم اتلأبها ثم شرع في المستحاضة الخامسة وهي المتخيرة فقال (أو) كانت من جاوزت ما خمساً كثره (متخيرة) سميت به لتخبرها في أمرها وتسمى بالمتخيرة أيضاً لانها احييت الفتية في أمرها ولهذا صنف الدارمي فيها مجاداضها لنقص المصنف مقاصده في المجموع وهي المستحاضة غير المميزة ولها ثلاثة أحوال لانها إما أن تكون ناسية لقدرها ووقتها أو لقدرها دون وقتها أو بالعكس وقد شرع في الاول فقال (بأن نسيت) أي جهلت (عادتم اقدرا ووقتها) لنحو غفلة أو علة عارضة وقد تجن وهي صغيرة وتدوم لها عادة حيض ثم تفريق مستحاضة فلا تعرف شيئاً مما سبق (أي قول) هي (بمبتدأة) لان العادة المنسية لا يستفاد منها حكم فتكون كالمعدومة ولان الاخذ بالاحتياط الا في فيه حرج شديد وهو منفي عن الامة نعم لا يمكن الحاقها بالمبتدأة في ابتداء دورها لان ابتداء دور المبتدأة معلوم بظهور الدم بخلاف الناسية فيكون ابتداءه أول الهلال ومتى أطلقوا الشهر في مسائل الاستحاضة عنوا به ثلاثين يوماً سواء كان ابتداءه من أول الهلال أم لا الا في هذا الموضع (والمشهور وجوب الاحتياط) عليها الاحتمال كل زمان يمر عليها الحيض والطهر والانتقاط ولا يمكن جعلها حائضاً دائماً لقيام الاجماع على بطلانه ولا طاهر دائماً لقيام الدم ولا التبعض لانه تحكم فاحتاطت للضرورة نعم فتعدلو طلقت بثلاثة أشهر اعتباراً بالغالب ودفعاً للضرر كما سيأتي في بابها واذ اتهم هذا المشهور وجوب الاحتياط

بعادتها الماضية وما هنا في غيرها فعدم علمها بالعادة أضرب شأنها فلم يصلح أن يجعل ما أصبح اخيراً فالاستقراء المتقدمين ومن ثم جرى فيها قول بالحاقها بالمبتدأة بخلاف العامة فان حالها أقوى فعدت غير متخيرة تأمكن جعل ما أصبح ناقضاً للاستقراء (قوله لقيام الدم) أي لوجوده وهذه بمجرد هال لا تصلح مانعة من كونه طهراداً لجواز أن يكون كله دم فساد الا أن يمنع هذا بان ما تراه المرأة في سن الحيض يجب أن يكون حيضاً ما لم يمنع منه مانع والمانع هنا انما منع من الحكم على الكل بانه حيض ولم يمنع من ان بعضه حيض وبعضه غير حيض (قوله ولا التبعض) أي بان يحكم على بعض معين بانه حيض وعلى آخر بانه طهر (قوله اعتباراً بالغالب) أي اذا طلقتها في أول الشهر ما اذا طلقتها في أثنائه فان كان مضى منه خمسة عشر يوماً أكثر لما بقي واعتدت بثلاثة أشهر بعد ذلك ويحرم طلاقها حينئذ لما فيه من تطويل العدة وان بقي من الشهر ستة عشر يوماً فأكثرت شهرين بعد ذلك فتقوله كما سيأتي معناه على ماسياً (قوله ودفعاً للضرر الخ) لا تقضه بمن انتقطع حيضها العلة أو لعله تعرف حيث قالوا فيها كما سيأتي تصبر حتى تحيض وتعتد بالاقراء وتيأس فتعتد بالاشهر ولم ينظر والضرر فيها فان قلت الضرر فيها غير محقق لجواز أن تحيض بعد بقليل ان لم تكن قريبة لياس أو تيأس ان كانت قريبة قلت هو معارض بهذه فانه يجوز أن تشفى أو تتذكر ما دتم اقدرا ووقتها

نوى المعنى الشرعى ولا يساعده تعليله والشهاب ابن حجر قيده بما اذا لم ينو المعنى الشرعى وهو ظاهر (قوله والذي نواه فيها) صوابه فيه (قوله لانه من مغسولة أصالة) أخذ منه الارتفاع عن محل الغرة والتجصيل في قيد عدم الارتفاع عن الرأس بغير محل الغرة (قوله وتعميم شعره) فلولم يعمه كأن غسل بعضه بقيت جنباته الباقى فيجب غسله عن الجنبات حتى لو قطعه ولو من أسفل فتأمل الآن يقال ان هذه لما احتمل انقضاء عدتها الرؤية لدم اذا ظاهر انه يشتمل على حيض وطهر لما مر ان الشهر لا يخلو غالباً عن طهر وحيض قلنا بانقضاء عدتها بثلاثة أشهر بخلاف من انقطع دمها فانه ليس ثم ما يمتثل معه انقضاء العدة مع كونها من ذوات الاقراء لعدم بلوغها سن اليأس (قوله فيحرم الوطء) لا طلاقها لان عدلة تحريمه من تطويل العدة لاتفاق هنا لما تقر في عدتها اهـ حج وقضية قوله لان عدلة الخ انه لو طلقها وقد بقي من الشهر ما لا يسع حيضاً وطهراً حرمه ذلك عليه لتضررها بطول العدة بما بقي من الشهر وهو كذلك (قوله على زوجها) لو اختلف اعتقادهما فالعبرة بعقيدة الزوج لا الزوجة وفي حج ما يصرح به في باب ما يحرم من النكاح وفيما لو مكنته عملاً بعقيدة الزوج فهل يجب عليها التقيد بمن قلده زوجها أولاً قال في الايعاب فيه نظر ولا يبعد وجوب التقيد أقول وقد يقال في وجوب التقيد نظراً لما حيث قلنا العبرة بعقيدة الزوج صارت مكروهة على التمكن شرعاً والمكروه لا يجب عليه التورية وان أمكنته لان فعله كالفعل فكذلك يقال هنا لا يجب عليها التقيد لان فعلها كالفعل لا يقال يرد على ذلك ما قالوه في الطلاق من أنه لو اختلف الزوج والزوجة في وقوع الطلاق وعدمه من أن الزوج يدين وعليها الحرب لا تناقولا لانافاه لانها تمت لم توافقه على مدعاه والافلاتين ولان معتقده ثم لا يقر عليه ظاهراً فلزمها الحرب منه لذلك بخلاف ما هنا فانه يقر عليه فلزمها غمكيتها رعاية لاعتقاده ثم رأيت في حاشية شيخنا العلامة الشوبرى على منهج نقله عن العباب (قوله وكسوتها) أى وسائر حقوق الزوجية كالقسم (قوله لان وطأها) قضية هذه العلة ان زوجة الاب لو تحيرت لا يجب على فرعه ٢٥٦ الاعفاف بغيره التوقع زوال التحير كل وقت نعم ينبغي أنه لو أضر به ترك

الجماع ولم تظهر قرينة على توقع شقاقهما قريباً وجب الاعفاف باخرى وبدفع نفقة واحدة على ما أتى ونقضته أيضاً أن خائف الزنا يحل له نكاح الامة المنصيرة للعلّة

(فيحرم الوطء) على زوجها أو سيدها والمباشرة لها فيما بين سترتها أو ركبته أو يستمر وجوب نفقتها وكسوتها على زوجها ولا خيار له في فسخ نكاحها لان وطأها امتوقع (و) يحرم عليها (مس المصحف) وحمله بطريق الاولى (والقراءة) للفاتحة والسورة (في غير الصلاة) كالحائض وان خافت نسيان القرآن فيما يظهر لتمكنها من اجرائه على قلبها اما في الصلاة فحائزة مطلقاً فاتحة أو غيرهما وتفارق فاقد الطهورين الجنب حيث وجب عليه الاقتران على الفاتحة بان الجنب حدثه محقق وحدث هذه في كل وقت غير محقق وشمل كلامه

المذكورة ونقل عن الجلال السيوطى انه يحرم عليه نكاحها قال اذا فائدة فيه وانه لو كان نكحه متصيرة لم يجز له نكاح الامة علمها لان انقطاع الدم عنها متوقع كل وقت وأورد عليه أنه حيث منع نكاح الامة على التحيرة لهذه العلة فالقيام بجواز نكاح الامة ابتداء حيث لم تكن نكته من تصلح للوطء ويؤيده انهم نظروا الاحتمال الانقطاع في المتصيرة فلم يثبتوا له الخيار فيما لو نكحها اجاهلاً بما لها فبانت متصيرة (قوله في غير الصلاة) ظاهره انه لا يجوز لها القراءة للتعلم وينبغي خلافه لان تعلم القراءة من فروض الكفاية فهو من مهمات الدين فكما جاز لها التفتل بالصلاة فلا مانع من جواز قرائتها للتعلم بل وينبغي لها جواز مس المصحف وحمله اذا توقفت قراءته علم ما وانه لو لم يكف في دفع النسيان اجراؤه على قلبها ولم يتفق لها قراءته في الصلاة لما منع قام بها كاستغاثتها بصناعتها من تطويل الصلاة والنافلة جاز لها القراءة ثم اذا قلنا بجواز القراءة لها خوفاً النسيان فهل يجب عليها ان تقصد بتلاوتها الذكر أو تطابق لحصول المقصود من دفع النسيان مع ذلك قلت الظاهر انه لا يجب عليها ذلك بل يجوز لها قصد القراءة لان حدثها غير محقق والعذر قائم بها فلا نفع من قصد القراءة المحصل للثواب ثم ان كانت قراءتها مشروعة من السماع لها سجود التلاوة والافلا (قوله فيما يظهر) وفي حج الجزم بجوازه أى وتثاب على هذا الاجراء ثواب القراءة (قوله لتمكنها من اجرائه) أى وبالقراءة في الصلاة كما يستفاد من قوله اما في الصلاة الخ وقوله فحائزة مطلقاً قال الاسموى وقيل تحرم الزيادة على الفاتحة اهـ سم على حج (قوله على قلبها) أى وتثاب على هذا الاجراء (قوله حدثه محقق) أى بلذا لم يزد على الفاتحة اهـ سم على حج (قوله وشمل كلامه) ما وجه شموله فان قلت من قوله والمشهور وجوب الاحتياط قلت جاز ان يكون مستثنى الحاجة الصلاة كالقراءة في الصلاة كما يؤخذ مما سيذكره عن المهمات الا أن يقال الاصل عدم الاستثناء في غير ما نصوا عليه

محل الغسل أو تنفقه وجب عليه غسل ما ظهر منه بالقطع أو التفت كإتفاله الشهاب بن حجر في شرح العباب عن البيان وأقره ووجهه ظاهر لأنه لما بقي بعض الشعر بلا غسل كان مخاطبا برفع جنباته بالغسل والقطع ونحوه لا يكفي عنه (قوله معقود)

(قوله قال في المهمات) أي الاسنوي (قوله ان كان لغرض دينوي الخ) أقهم جواز المكث اذا كان لغرض شرعي كسماع درس أو استفتاء أو نحو ذلك وهو ظاهر وقوله فان كان للصلاة فكقراءة السورة فيما يفهم خلافه فليراجع (قوله وما أفهمه) أي دل عليه (قوله لا يجوز لها دخوله) وعليه فلونذرت الصلاة فيه فينبغي ان لا يتعد نذرهما لعدم جواز دخول المسجد للصلاة نعم لوندت الصلاة فيه معتكفة فالذي يتجه صحتة لانها ممكنة من فعل ذلك بالاعتكاف وفي ابن حجر مانعه بعد قول المصنف في صرم الوطء ومس المصحف والمكث بالمسجد الا للصلاة أو طواف أو اعتكاف ولو نفلا اه وعليه فلونذرت الصلاة فيه انعقد اه شيخنا ع ش (قوله لصحة الصلاة الخ) قضيته انها لو أوردت فعل الجمعة بل أو غيرها وتعد عليها الاقضاء خارج المسجد جاز لها دخوله لفعالها ولا يرد على ذلك ان الجمعة ليست فرضا عليها لان دخول المسجد لا يتوقف على كون العبادة التي تدخل لفعالها فرضا بدليل دخولها الطواف النافلة والاعتكاف غير المنذور (قوله ونحوه) أي كالأعتكاف بخلاف تحية المسجد فلا يجوز لها فعلها الا اذا دخلت لغرض غيرها كالأعتكاف فتفعلها ٢٥٧ لطلبها منها حينئذ اما اذا دخلت بقصد هافلا

تفعلها لان دخولها مجرد نصية غير مشروع (قوله ان صلاة الجنائز كذلك) أي كصلاة الفرض في وجوب الغسل لها لا في صفة الخاصة وهي وجوبها كالفرض ولو شبهها بالنفل كان أولى ولعله ترك ذلك لئلا تعتقد جواز فعلها قبل الفرض قال سم على حج وينبغي ان لا يسقط الفرض لفعالها لعدم اغناء صلاتها عن القضاء اه وعليه فيفرق

تحريم المكث في المسجد عليها وصرح به في الروضة قال في المهمات وهو متجه ان كان لغرض دينوي أي أولا لغرض فان كان للصلاة فكقراءة السورة فيها أو الاعتكاف أو طواف فكالصلاة فرضا ونفلا قال ولا ينبغي ان محل ذلك اذا أمنت التلوين اه وما أفهمه كلامه من جواز دخولها للصلاة فرضا ونفلا رده الوالد رحمه الله تعالى بجهوم كلام الروضة من انه لا يجوز لها دخوله لذلك لصحة الصلاة خارجة بخلاف الطواف ونحوه فانه من ضرورته (وتصلي الفرائض) خارج المسجد (أبدا) وجوبها مكتوبة أو مندورة لاحتمال الطهر والقياس كما قاله الاسنوي ان صلاة الجنائز كذلك (وكذا النفل في الاصح) لانه من مهمات الدين فلا وجه لحرمها بذلك والناس في الاضلالة ضرورة اليه كس المصحف والقراءة في غير الصلاة وشمل اطلاقه التنفل بعد خروج وقت الفريضة وقد علم ما فيه مما مر ويجوز لها صوم النفل وطواف النفل كالصلاة وسياق في صلاة الجماعة لزوم قضائها للصلاة وما يتعلق به (وتغتسل لكل فرض) لاحتمال تقدم الانقطاع وانما تفعله بعد دخول وقته لانه طهارة ضرورة كالتييم نعم ان علمت وقته كعند الغروب لم تغتسل الا له وخارج بالفرض النفل فلا يجب عليها الاغتسال له كما اقتضاه ظاهر كلام الاكثرين وجزم به في الكفاية وصرح به ابن المقرئ في شرح ارشاده وهو

٣٣ نهايه ل بينهما وبين التيمم بان طهر التيمم محقق دون هذه (قوله لانه من مهمات الدين) أي من الامور التي اهتم بها الشارع وحث على فعلها (قوله مما مر) أي في شرح قول المصنف ويجب الوضوء لكل فرض من انها تفعلها بعد خروج الوقت ان كانت راتبة بخلاف النفل المطلق (قوله وسياق) أي في كلام الشارح (قوله لكل فرض أي ولو نذرا وصلاة جنازة اه زيادي وظاهرها انها تصلى على الجنائز ولو مع وجود الرجال والفرق على ما قاله بين المتخيرة والتيمم ان التيمم يزيل المانع بقينا غايته انه يضعف عن اداء فرضين بخلاف المتخيرة فانها في كل وقت تحتل الحيض والطهر والانقطاع ثم قوله وصلاة جنازة هو ظاهر حيث لم تتعدد الجنائز فان تعددت وصلت عليها دفعة واحدة كفاها غسل واحد كما هو ظاهر (قوله بعد دخول وقته) ظاهر انها اذا اغتسلت لفائتة وأرادت ان تصلي به حاضرة بعد دخول وقتها تمتنع عليها ذلك وقياس ما قدمه عن الاذرى بعد قول المصنف ويتوضأ وقت الصلاة انها تفعله كالتييم وتقدم بهامشه انه قد يفرق بينهما قال ويأتي مثله هنا فليراجع وليتأمل (قوله فلا يجب عليها الاغتسال) أي وكيفية الوضوء وظاهره وان فعلته استقلا لا كالصلى وقضية شرح البهجة ان محل الاكتفاء بوضوء حيث فعل بعد غسل الفرض سواء تقدم على الفرض أو تأخر اما لو فعل استقلا لا سواء كان في وقت فرض أو لا فلا بد له من الغسل وعبارته قال في المجموع قال القاضي كل موضع قلنا عليها الوضوء لكل فرض قلنا صلاة النفل وكل موضع قلنا عليها الغسل لكل فرض لم يجز النفل الا بالغسل ايضا قال وفيه نظر ويحتمل ان تسبغ النفل بعد الفرض (وأقول) وقبله ايضا

أى منعقد والافتدال سم عن الشارح أنه يتجه عدم العفو عما يقدره بنفسه (قوله شعرايين) أى الذى فى داخلها (قوله ثم الوضوء) أى ولوللغسل المندوب كما جزم به العباب فى باب الجمعة (قوله وسواء كما فى المجموع الخ) قضية هذا الصنيع أن هذا التعميم فى المتن وهو غير صحيح إذا لمتن مفروض فى تقديم الوضوء بكاله الذى هو الاكل المطلق بقريضة قوله فيما يأتى ثم تعهد الخ ولهذا

(قوله وإذا اغتسل الخ) عاب أى لان الغسل انما واجبناه لاحتمال الانقطاع وهو لا يحتمل تكرره بين الغسل والصلاة ولو بادرت فى المحتمل ان الغسل وقع فى الحيض وانقطع بعده هذا ولكن الاحتمال فى الزمن القصير أقل منه فى الزمن الطويل رافعى اه اه سم على منهج (قوله حيث لم يلزم المستحاضة) أى غير المتخيرة ليصح قياس هذه عليها والا فهى قسم من مطلق المستحاضة فيلزم قياس الشئ على نفسه (قوله المؤخرة) وهى ما لو أخرت للمصلحة الصلاة بقدر ما يمنع الجمع بين الصلاتين كما تقدم له بعد قول المصنف فلو أخرت الخ (قوله انه لا يغسل على ذات التقطع) أى لا واجب ولا مندوب بل لو قيل بحرمة لم يكن بعيدا لانه تعاط لعبادة فاسدة (قوله ولا يلزمها الخ) قال سم على حج قوله ولا يلزمها الخ يشعر بجواز نيته والوجه خلافه لانه يحتمل ان الواجب الغسل وان الواجب الوضوء وغسل جميع البدن لا يكفي فيه نية الوضوء ولو غلط بخلاف الوضوء يكفي فيه نية رفع الاكبر غلطاً فالاحتياط الخاص على كل تقدير تعيين نية الاكبر فليتأمل اه ويمكن ان المراد لا يلزمه نية الوضوء مع نية رفع حدث الحيض لان المراد نفي لزومها مستقلة مع ترك نية رفع الحدث الاكبر (قوله لاحتمال) قد يقال لا يتوقف الوجوب على خصوص ما ذكر بل يكفي فى الوجوب ان يقال لان كل يوم منه يحتمل ان تكون طاهرة فيه وان تكون حائضاً فى غيره (قوله وتنكيره الخ) خص الايراد بلفظ الشهر دون رمضان لان رمضان علم فالتعريف لازم له وقد يرد عليه ما قيل ان رجبا ٢٥٨ ان أريد من سنة بعينها كان ممنوعاً من الصرف والا صرف وقضيته انه اذا لم

رد من سنة بعينها كان نكرة فقياسه ان رمضان ههنا نكرة اذ لم يرد من سنة بعينها الا ان يقال انما اعتبر لمنع الصرف فى رجب كونه من سنة بعينها لما قيل ان المانع له من الصرف العلمية

المعتمد واذا اغتسلت لا يلزمها المبادأة للصلاة يمكن لو أخرت لزومها الوضوء حيث يلزم المستحاضة المؤخرة ومعلوم انه لا يغسل على ذات التقطع فى النقاء اذا اغتسلت فيه ويلزمها اذا لم تنغمس ان ترتب بين اعضاء الوضوء فيما يظهر لاحتمال انه واجبها والعبادة يحتاط لها ولا يلزمه نية الوضوء فيما يظهر أيضاً اذ جعلها بالحال يصيرها كالغائط وهو يجوز الوضوء بنية نحو الحيض (وتصوم) لزوماً (رمضان) لاحتمال ان تكون طاهرة فى جميعه (ثم شهراً) آخر (كاملين) حال من رمضان وشهر او تنكيره غير مؤثر لتخصيصه بما قدرته وهى مؤكدة (رمضان) لتلايته وهم اطلاقه على بعضه بل مؤسسة كما يعلم من قولنا لا فى الكمال الى آخره

ومؤسسة

والعدل عن المعرف باللام ولا يتأتى العدل عن المعرف الا اذا أريد من

سنة بعينها وحيث أريد من سنة غير معينة فالعلمية باقية لكن انتفت العلم الثانية ورمضان المانع له العلمية والزيادة العلمية باقية وان أريد من أى سنة فهو معرفة دائماً لان المراد منه ما بين شعبان وشوال من جميع السنين ثم رأيت عن التفتازانى فى حواشى الكشف ان رجب وصفران أريد به ما معين فهما غير منصرفين والاخصر فان قال الناصر اللقاني وكان وجه ذلك انه فى العين معدول عن الصفر والرجب كما قالوا فى صفرانه معدول عن الصفر ففهم ما العلمية والعدل وقد يقال ان المانع العلمية والتأنيث باعتبار المدة والقياس صرفه حيث لم يرد من سنة بعينها لانه معنى نوى تنكيره زالت العلمية (قوله لتخصيصه الخ) قد يقال لا حاجة الى هذا لان عطف النكرة على المعرفة كعكسه مسوغ لمجىء الحال منها وفى سم على حج قوله لتخصيصه بما قدرته هذا عجيب فان المسوغ موجود من غير تقدير وهو مشاركتة فى الحال للمعرفة فانهم صرحوا بان ذلك من مسوغات مجىء الحال من النكرة وبذلك عسر فى التسهيل وعسر السيموطى فى مسوغ الحال بمسوغات الابتداء وصرحوا فى مسوغات الابتداء بان منها ان يعطف على سائغ الابتداء نحو زيد ورجل فأتان اه وعبارة الاشعوفى فى مسوغات الابتداء بانكره انصاف العطف بشرط ان أحد المتداعيين يجوز الابتداء به نحو طاعة وقول معروف أى أمثل من غيرها وضحو قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى اه وسواء تقدمت المعرفة على النكرة أو تأخرت كما أثرنا اليه أولاً بقولنا كعكسه ويدل لتقدم المعرفة على النكرة تمثيل السيموطى بقوله نحو زيد ورجل ولتأخيرها قول الاشعوفى مما زاده فى التسهيل فى باب الحال نالها أى نالت المسوغات لوقوع الحال من النكرة ان تشارك النكرة مع المعرفة فى الحال نحو هو لا ناس وعبد الله منطلقين اه (قوله بما قدرته) أى من لفظ آخر (قوله وهى) أى الحال

قال هو كما لعقب قول المصنف ثم الوضوء وعبارة الشهاب من حجر بعد حكاية القولين في المتن وعلى كل تحصل سنة الوضوء بتقديم كله أو بعضه وتأخيرها وتوسطه أثناء الغسل (قوله بأن يأخذ الخ) واجع للذين فقط كما هو ظاهر (قوله ثم طيبا) قضيته أن الطيب غير نحو المسك والذي في التحفة تفسير النحوي بالطيب (قوله وشمل تعبيره باثر الدم المستحاضة) لا ينافيه ما مر في قوله بخلاف دم الفساد لأن محل ذلك عند استرسال الدم قال في شرح الروض واسـ متنى الزركشي المستحاضة أيضا فقال ينبغي لها

(قوله ومؤسسة) أي محصلة بمعنى لم يحصل بدونها (قوله فلا اعتراض الخ) قد يقال بقي الاعتراض عليه من جهة أخرى وهي إيهامه أن رمضان في حقها باعتبار ثلاثين كالشهر الآخر وإن كان ناقصا ٢٥٩ إلا أن يقال هذا الإيهام ضئيف (قوله

لوضوحه أيضا) لا موقع له أيضا إلا أن يكون راجعا إلى قوله كما لا يعترض الخ وفيه أن التشبيه مغن عنه وقد يقال وصف ما مر بالوضوح مأخوذ من قوله كما لا يخفى (قوله من ثمانية عشر) عباب هو تكتب بالالف أن كان فيها ثاء التأنيث فإن لم يكن فيها بان كان المعدود مؤنثا نظرا أن أثبت بالياء فقلت ثني عشرة فبغير ألف والالف بالالف نحو ثمان عشرة قاله ابن قتيبة في أدب الكاتب اه سم على منهم وينافيه قول المصباح إذا أضفت الثمانية إلى مؤنث ثبتت الياء ثبوتها في القاضى وأعراب العرب المنقوص تقول جاء ثمانى نسوة وثمانى مائة ورأيت ثمانى نسوة تطهر الفضة وإذا لم تضاف قلت عندي من النساء ثمانى ومررت من ثمان ورأيت ثمانى

ومؤسسة لشهر الإفادتها أن المراد به ثلاثون يوما بان يكون رمضان ثلاثين وتأتى بعده مثلها متواليه (فحصل) لها (من كل) منها (أربعة عشر) يوما لا احتمال أن يكون حيضها أكثر الحيض وإن ابتدئ في أثناء يوم وسينتد فينقطع في أثناء السادس عشر من ذلك اليوم ووجود الحيض في بعض اليوم مبطل له فيلزم ما قلناه فالكمال في رمضان قيد لغرض حصول الأربعة عشر لبقاء اليومين كما لا يخفى فلا اعتراض على المصنف كما لا يعترض عليه بأنه لا يبقى عليها شيء إذا علمت أن الانقطاع كان ليلا لوضوحه أيضا واحترز بكاملين عن الشهر الناقص فاذا نقص رمضان مثلا حصل لها منه ثلاثة عشر يوما والمقضى منه بكل حال ستة عشر يوما فاذا صامت بعد ذلك شهرا كاملا بقي عليها يومان وإذا بقي عليها يومان فطريقة براءة ذمتها منهما أن تفعل ما ذكره بقوله (ثم تصوم من ثمانية عشر) يوما (ثلاثة أو لها وثلاثة آخرها فيحصل) لها (اليومان الباقيان) لأن الحيض أن طرأ في الأول منها فغابت عنه أن ينقطع في السادس عشر فيصير لها اليومان الآخران وإن طرأ في الثاني صح الطرفان أو في الثالث صح الأولان أو في السادس عشر صح الثاني والثالث أو في السابع عشر صح السادس عشر والثالث أو في الثامن عشر صح اللذان قبله وبحصل اليومان أيضا بان تصوم لهما أربعة أول الثمانية عشر واثنتين آخرها أو بالعكس أو اثنتين أولها واثنتين آخرها واثنتين وسطها وبان تصوم لهما خمسة الأول والثالث والخامس والسابع عشر والتاسع عشر ولا يتعين هذا المذكور في تحصيل ذلك كما هو مبسوط في المطولات بل بالغ بعضهم فقال يمكن تحصيلهما بكيفيات تبلغ ألف صورة واحدة ولعله في جميع مسائل الصوم بأنواعه لا في هذه الصورة بخصوصها الظهور فسادها (ويمكن قضاء يوم بصوم يوم ثم الثالث) من الأول (والسابع عشر) منه لأن الحيض أن طرأ في الأول سلم الأخير أو في الثالث سلم الأول وإن كان آخر الحيض الأول سلم الثالث أو الثالث سلم الأخير ولا يتعين اليوم الثالث للصوم الثاني ولا السابع عشر للصوم الثالث بل لهما أن تصوم بدل الثالث يوما بعده إلى آخر الخامس عشر وبدل السابع عشر يوما بعده إلى آخر تسعة وعشرين بشرط أن يكون المخلف من أول السادس عشر مثل ما بين صومها الأول والثاني أو أقل منه فلو صامت الأول والثالث والثامن عشر لم يجز لأن المخلف من أول السادس عشر يومان وليس بين الصومين الأولين اليوم وانما امتنع ذلك لجواز أن ينقطع الحيض في أثناء الثالث ويعود في أثناء الثامن عشر ولو صامت الأول والرابع

وإذا وقعت في المركب تخيرت بين سكون الياء وفتحها والفتح أفصح يقال عندي من النساء ثمانى عشرة امرأة وتغذف الياء في لغة بشرط فتح النون فإن كان المعدود مذكرا قلت عندي ثمانية عشر رجلا بآيات الهاء اه فليفرق في ثبوت الالف بين ثبوت الياء وحذفها وقد يقال لا منافاة لأن كلام ابن قتيبة في حذف الالف خطأ ولا يلزم منه حذفها من اللفظ وكلام المصباح انما هو فيما ينطق به فيها من الحروف (قوله واثنتين وسطها) أي ليسا متصلين باليومين الأولين ولا بالآخرين سواء والت بينهما في أنفسهما أو فرقتهما (قوله تحصيلهما) أي اليومين (قوله أن يكون المخلف) أي المتروك صومه بعد الخامس عشر (قوله يومان) وهما السادس عشر والسابع عشر

أن لا تستعمله لأنه ينجس بخروج الدم فيجب غسله فلا يبقى له فائدة انتهى وصورة ما هنا عند الشفاء كما ترى وحمل بعضهم ما هنا على الاستحاضة المتصلة بالحيض قال فلا يتابع في الحقيقة للحيض وإنما حمله على هذا الجمل محاولة شمولى المتن للصورة المذكورة والشارح كما ترى إنما جعل الشامل الدم يقطع النظر عن خصوص الحيض وإن كان فيه وقفة على أن قضية هذا الجمل أنه لا يسن لها الاتباع للحيض الذي استحيضت عقبه وذلك أن تمنعه بتصریحهم بسننه للمصغرة لاحتمال الانقطاع فإذا سن لاحتمال الانقطاع مع استمرار الدم فأولى أن يسن مع تحققه (قوله المكمل بالتيمم) أى ولا يجدد التيمم كما صرح به الشهاب بن

(قوله لان الخلف أقل) يتأمل قوله أقل فإن الخلف من أول السادس عشر إلى الثامن عشر قدر ما بين الصوم الأول والثاني ثم رأيت في نسخة بدل الرابع الخامس وعليها فلا اشكال (قوله وان تصوم قبله) أى التاسع والعشرين (قوله لم تخلف) أى لم تترك شيئاً بعد خمسة عشر (قوله الطريقة الأولى) هى قول المصنف ثم تصوم من ثمانية عشر ثلاثة الخ والثانية هى قوله ويمكن قضاء يوم الخ (قوله الطريقة الثانية ان تصوم الخ) بشرط أن تكون أول النوبة الثانية سابع عشر نظيره أى خامس عشر ثانيه فإذا صامت الأول والثالث والخامس والسابع عشر والتاسع عشر فقد صامت قدر ما عليها وهو اليومان مفرقاً في خمسة عشر وزادت يوماً وصامت قدره أيضاً من السابع عشر وهو سابع عشر الأول من النوبة الأولى وخامس عشر الثاني منها فلو فرقت باكثر من يوم كان صامت الأول والرابع والسابع ٢٦٠ تخيرت في الصوم الثاني بين صوم السابع عشر والثامن عشر لان الثامن

عشر بالنسبة للرابع خامس عشر وللأول سابع عشر (قوله أو غيره) كأن كان عليها كفارة قتل أو صامت عن قريبها فإنه يجب عليها التتابع كأن كان يجب على من صامت عنه وعبرة هم على الغاية قال بعضهم ومحمله أى عدم وجوب التتابع في صوم لم يجب فيه التتابع اه وهو محتمل اه لكن عبارة الشارح في فصل فدية الصوم الواجب بعد قول المتن ولو صام أجنبي باذن الولي صح نصها وفي المجموع مذهب الحسن البصري

والثامن عشر جاز لان الخلف أقل مما بين الصومين ولو صامت الأول والخامس عشر فقد تخلل بين الصومين ثلاثة عشر فها ان تصوم التاسع والعشرين لان الخلف محائل وان تصوم قبله لأنه أقل نعم لا يكفي ان تصوم السادس عشر لانهم لم تخلف شيئاً وإنما ذكر المصنف وغيره ذلك لبيان ان السبعة عشر أقل مدة يمكن فيها قضاء اليوم الواحد وضابط الطريقة الأولى ان تصوم قدر ما عليها متواليها في خمسة عشر يوماً ثم تصوم قدره متواليها من سابع عشر صومها الأول ثم تصوم يومين بين الصومين سواء اتصل بالصوم الأول أم لا وسواء أوقعا بمجتبئين أم متفرقين وضابط الطريقة الثانية ان تصوم قدر ما عليها مفرقاً في خمسة عشر يوماً مع زيادة صوم يوم ثم تصوم قدره من سابع عشر صومها الأول من غير زيادة فتصوم يوماً وثلاثة وسابع عشره والطريقة الأولى تأتى في أربعة عشر يوماً فسادونها والثانية تأتى في سبعة أيام فسادونها هذا كله في غير المتتابع اما هو بنذراً وغيره فان كان سبعة فسادونها فصامته ولا ثلاث مرات الثالثة منها من سابع عشر شرعاً في الصوم بشرط أن تفرق بين كل مرتين من الثلاث يوماً فأكثر حيث يتأتى الاكثر فان كان أربعة عشر يوماً فسادونها فصامته ستة عشر ولا ثم تصوم قدر المتتابع أيضاً ولا فان كان ما عليها شهرين صامت مائة وأربعين يوماً ولا * ثم شرع في الحساب الباقيين للمصغرة فقال (وان حقت) من عاداتها (شيئاً) وجهات آخريه ان ذكرت الوقت دون القدر أو بالعكس (فاليقين) من حيض وطهر (حكمه) ومقتضى كلامه تبعاً للغزالي تسمية هذه مصغرة والجهور على خلافه ويمكن حمل كلامهم على التصير المطلق وهذه تعبير هانسي

انه لو صام عنه بالاذن ثلاثون في يوم واحد أجزأ وهو الظاهر الذي اعتقد. ولكن لم أرفقه كلاماً لا صحابنا اه قال الأذري وأشار إليه ابن الاستاذ تفقهوا الى أن قال وسواء في فعل الصوم أكان قد وجب فيه التتابع أم لا لان التتابع إنما وجب في حق الميت لعنى لا يوجد في حق القريب ولانه التزم صفة زائدة على أصل الصوم فسقطت عنه اه ففيه تصریح بعدم وجوب التتابع على القريب مطلقاً (قوله صامته) أى ما عليها (قوله بشرط ان تفرق الخ) ولا يمكن الزيادة في التفريق عليه في السبعة الكاملة (قوله قدر المتتابع) أى الذى عليها (قوله مائة وأربعين الخ) أى فيحصل لها من المائة والعشرين ستة وخمسون يوماً لحصول أربعة عشر من كل ثلاثين ومن العشرين الباقية أربعة لان غاية ما يفسد منها ستة عشر (قوله ويسمى ما يحتمل الخ) أى كما بين اليوم الأول واللييلة والنصف الثاني في مثال الذاكرة لا وقت وقوله وما لا يحتمل أى كما قبل السادس في مثال الذاكرة للقدر الآتى وقوله حيض يبين انظر كيف يكون يبين مع احتمال تغير العادة فلي تأمل والاستحاضة لا تمنع تغير العادة كما يعلم من تصفح مسائلها فيلخص والجواب ويمكن أن يجاب بأن المراد انه حيض يبين ظاهراً لان حكم الله في حق المتهتدة ظاهراً إنما ترد لعاداتها فلي تأمل وقوله ونصفه الثاني طهر يبين فيه بحيث أيضاً اه سم على منهم

حجر (قوله وماء الوضوء منصوب) هذا لا يناسبه قوله في حل المتن فيمن اعتدل جسده وانما كان المناسب اسقاط في فهو جار في الحل على الاعراب الثاني (قوله شيء) الاولى حذفه (قوله وقلنا بخصوصهما) أي على الضميف (قوله نية أحدهما) شمل حصول الجمعة بالجنابة وعكسه وهو صحيح فقد قيل بكل منهما كما حكاه الجلال المحلى وغيره فإني حاشية الشيخ ممنوع (قوله فلا يجاوزها ولا العادة) عبارة العباب وأن لا يزيد على الحاجة أو العادة انتهت وعبارة الشارح تقتضي الحرمة فيما فوق الحاجة

(قوله ويسمى ما يحتمل الانقطاع طهرا مشكوكا فيه) والظاهر انما لا تفعل طواف الا فاضة في هذا الحال ولا في الحيض المشكوك فيه ولا فيما لو نسبت انتظام عادتكم افردت لاقول النوب واحاطت في الزائد وذلك لان الطواف لا آخر لوقته وهي في زمن الشك يحتمل فساد طوافها فيجب تأخيرها لطهرها المحقق بخلاف الناسية لعادتكم اقدرا وقتافان مضطرة الى فعله اذ لا زمن لها ترجو الانقطاع فيه حتى تؤخر بالتأخير اليه هذا ولم يتعرضوا لما لو اطافت طواف الا فاضة زمن التحير هل يجب اعادته في زمن يغلب على الظن معه وقوعه في الطهر كما في قضاء الصلوات أولا وقياس ما في الصلاة وجوب ذلك لانها اذا اطافت زمن التحير احتمل وقوع الطواف زمن الحيض فليتأمل وقولنا لا آخر لوقته لا يقال انظارها للطهر المحقق مع الاحرام فيه مشقة شديدة لا نأقول يمكن دفع المشقة بما ذكره من ان الحائض حيضاً محققاً تتخلص من الاحرام بالحجوع الى الطواف مقادة مذهب الحنفية أو غير ذلك مما يأتي في الحج كان ترحل الى ان تصل ٢٦١ الى محل يتعذر عليها الرجوع منه الى مكة

وعبارة الشارح في فصل للطواف بانواعه واجبات نصها وسيأتي أيضاً ان من حاضت قبل طواف الركن ولم يمكنها الاقامة حتى تطهر لها ان ترحل فاذا وصلت الى محل يتعذر عليها الرجوع منه الى مكة جاز لها حينئذ ان تتحلل كالحصر وتحل حينئذ من احرامها ويبقى الطواف في ذمتها الى أن تعود والاقرب انه على التراخي وانما يحتاج عند فعله الى احرام نظرونها من منسكها بالتحلل بخلاف

لما مر أن للمصيرة ثلاثة أحوال (وهي) أي المصيرة اذا كره لا حدها (في) الزمن (المحتمل) للحيض والطهر (كحائض في الوطء) وما الحق به مما مر (وطاهر في العبادة) لما تقدم من وجوب الاحتياط في حقها (وان احتمل انقطاعا وجب الغسل لكل فرض) بخلاف ما اذا لم يحتمل فانه لا يجب عليها الا الوضوء فقط ويسمى ما يحتمل الانقطاع طهرا مشكوكا فيه وما لا يحتمل حيضاً مشكوكا فيه والذا كره للوقت كان تقول كان حيضى يتبدى أول الشهر فيوم وليلة منه حيض ييقن ونصفه الثاني طهر ييقن وما بين ذلك يحتمل الحيض والطهر والانقطاع والذا كره للقدركان تقول كان حيضى خمسة في العشر الاول من الشهر لا أعلم ابتداءها واعلم اني في اليوم الاول طاهر فالسادس حيض ييقن والاول طهر ييقن كالعشرين الاخيرين والثاني الى آخر الخامس يحتمل للحيض والطهر والسابع الى آخر العاشر متحمل لهما وللا انقطاع ولو قالت كنت أخلط شهر بشهر رأيت في آخر كل شهر وأول ما بعده حائضاً للحظة من أول كل شهر والحظة من آخره حيض ييقن والحظة من آخر الخامس عشر والحظة من أول ليلة السادس عشر طهر ييقن وما بين اللحظة من أول الشهر والحظة من آخر الخامس عشر يحتمل الحيض والطهر والانقطاع وما بين اللحظة من أول ليلة السادس عشر والحظة من آخر الشهر يحتملها ما دون الانقطاع ولو قالت كنت أخلط شهر بشهر طهر اقل ليس لها حيض ييقن ولها لحظة طهر ييقن في أول كل شهر وآخره ثم قد رأيت اقل الحيض بعد اللحظة لا يمكن فيه

من طاف بتيمم معه الاعادة لعدم تحله حقيقة وقول الراي ليس لها ان تسافر حتى تطوف قال غيره انه غلط منه اه وقوله بخلاف من طاف بتيمم الخ أي فانه لا يحتاج الى احرام جديد لما علم به (قوله وما بين ذلك) الذي يظهر انه ليس مرادهم باحتمال الطهر هنا طهر أصلي لا يكون بعد الانقطاع كما يتوهم من عطف الانقطاع عليه وجعل كل منهما أحد المحتملات فانه مستحيل بعد فرض تقدم الحيض يقيناً بل مرادهم الطهر في الجملة فالمراد باحتمال الطهر والانقطاع احتمال طهر بعد الانقطاع أو معه الانقطاع والحاصل انه ليس المراد ان كلا منهما يحتمل حصوله على الانفرد فانه غير ممكن كاتين بل المراد احتمال طهر معه انقطاع فليتأمل وبعبارة أخرى قال انظر ما المراد بالطهر بدون انقطاع مع تقدم الحيض يقيناً في المثال وكان المراد بالطهر والانقطاع الطهر بعد الانقطاع فالطهر أصلي بان لا يتقدمه انقطاع حيض كما بين الاول والسادس في مثاله ذا كره القدر الآتي وطهر بعد الانقطاع كما هنا ويجوز ان يراد هنا باحتمال الطهر واحتمال الطهران حصل منها غسل بعد اليوم والليلة اه سم على منج (قوله في العشر الاول) هو بضم المهمزة وفتح الواو وفتح المهمزة وتشديد الواو كما يفهمه المصباح وسيأتي لنا في الاعتكاف زيادة ابضاح

وان كان دون العادة كما اذا زاد على الصاع في الغسل حيث كان يكفيه وظاهره ان ليس كذلك (قوله الا عورة) هل وان كان بجائل وما المراد بالعورة هنا بوجوب النجاسة به (قوله وهي) أي ازالها وقوله على معرفتها أي النجاسة وهي تعرف بالحد وهو ما ذكره الشارح وبالعد وهو ما يأتي في المتن أي وهذا وجه تقديم معرفتها على ازالها هذا مراد الشارح فيما يظهر الا ان في سياقه صعوبة لا تخفى (قوله حرم تناولها) أي علم حرمة بالدليل الخارج عن فلا دور (قوله ولا لاستقذارها) قضيته

(قوله وبعده الخ) أي فيتوضأ في اليوم واللييلة الوايين للخطاة الاولى لكل فرض لان ذلك حيض مشكوك فيه وتغتسل فيما بعدهما لكل فرض الى الخطاة الاخيرة من الشهر لانه طهر مشكوك فيه (قوله لا تحتل الانقطاع) أي فتتوضأ فم الكل فرض وقوله والباقي يحمله أي فتغتسل لكل فرض لاحتمال الانقطاع (قوله تحتل الحيض والطهر) أي فيصير الوطء في جميعه لاحتمال الحيض (قوله احدى عشرات الشهر) ٢٦٢ أي عشرة من العشرات الثلاث المستعمل عليها الشهر (قوله

الانقطاع وبعده يحتمل والحافضة للقدر انما تخرج عن التحير المطلق بحفظ قدر الدور وابتدائه وقدر الحيض فاذا قالت دورى ثلاثون أوها كذا وحيض عشرة فعشرة في أولها لا تحتل الانقطاع والباقي يحتمله والجميع يحتمل الحيض والطهر ولو قالت حيضى احدى عشرات الشهر فهذه كالاولى الا ان احتمال الانقطاع هنا لا يكون الا في آخر كل عشرة ولو قالت حيضى عشرة في عشرين من أول الشهر فالعشرة الاخيرة طهر ييقن والعشرون تحتل الحيض والطهر والعشرة الثانية منها تحتل الانقطاع أيضا ولو قالت كان حيضى خمسة عشر من العشرين الاولى فالعشرة الاخيرة طهر ييقن والجمعة الثانية والثالثة حيض ييقن والاولى تحتل الحيض والطهر دون الانقطاع والرابعة تحتل الجميع ولو قالت حيضى خمسة وكنت في اليوم الثالث عشر طاهر الخمسة من أول الدور تحتل الحيض والطهر دون الانقطاع وما بعدهما يحتمل الجميع الى آخر الثاني عشر ثم الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر طهر ييقن ومن أول السادس عشر الى آخر العشرين يحتمل الحيض والطهر دون الانقطاع ومنه الى آخر الشهر يحتمل الجميع ومتى كان القدر الذي أضلته زائدا على نصف المضل فيه حصل حيض ييقن من وسطه وهو الزائد على النصف مع منسله (والاظهر ان دم الحامل) حيض اذا توفرت شروطه وان تعقبه الطلق لعموم الادلة لخبر دم الحيض اسود يعرف ولانه دم لا يمنع الرضا بل اذا وجد معه حكم بكونه حيضا وان ندر فكذلك لا يمنع الحمل وانما حكم الشارع ببراءة الرحم به بناء على الغالب لكن لا يحرم طلاقها فيه لا تنفقاء تطويل العدة به ولا تنقضى العدة به ان كان له حكم الحمل في انقضائه بالحمل بان كانت لصاحبه فان لم تكن له فان كان الحمل من زنا كان فسح نكاح صبي بعيب أو غيره بعد دخوله وهي حامل من زنا أو تزوج الرجل حاملا من زنا ثم طلقها أو فسح نكاحها بعد الدخول انقضت العدة بالحيض مع وجود الحمل وان كان من غير زنا كان طلقها حاملا منه فوطئها غيره بشبهة أو بالعكس لم تنقض به خلافا للقاضى والثاني وهو القديم انه ليس بحيض بل هو حدث دائم كسلس البول لان الحمل يسد مخرج الحيض وقد جعل دليلا على براءة الرحم فدل على ان الحامل لا تحيض والاول أجاب عنه بانه انما حكم ببراءة الرحم عملا

كالاولى) هي قوله فاذا قالت دورى ثلاثون أولها كذا الخ (قوله ان دم الحامل الخ) أي وان خالف عاداتها حيث لم ينقض عن يوم وليلة ولا زاد على خمسة عشر ولو بصفة غير صفة الدم الذي كانت تراه في غير زمن الحمل وقوله اذا توفرت شروطه منها ان لا ينقص عن يوم وليلة وعليه فلو رأت دون يوم وليلة ويعقبه الطلق واستمر الدم لا يكون الخارج مع الطلق حيضا ونظر فيه سم على حج والا قارب انه حيض لانه بمجرد رؤيته حكم عليه بذلك فيستعصب الى تحقق ما ينافيه (قوله وان تعقبه الطلق) أي جاء بعده قال في المصباح وعقبه تعقبا فهو معقب جاء بعده اه

بالغالب

بالمسنى ومثله ما لو خرج مع الطلق (قوله لا يحرم طلاقها فيه) أي الحيض زمن الحمل (قوله ولا تنقضى العدة) أي بالحيض ان كان الخ (قوله وهي حامل من زنا) بقي ما لو لم يعلم هل هو من زنا أو شبهة وحكمه انه ان لم يمكن لحوقه بالزوج حل على انه من زنا وعبارة الشارح في كتاب العدد بعد قول المصنف وعدة حرة ذات اقراء ثلاثة مانعه ولو جهل حال الحمل ولم يمكن لحوقه بالزوج حل على انه من زنا كما نقلناه واقراء أي من حيث صحة نكاحها معه وجواز وطء الزوج لها امان حيث عدم عقوبتها بسببه فيصل على انه من شبهة فان أنت به لا مكان منه لحقه كما اقتضاه اطلاقهم وصرح به الباقي وغيره ولم ينتف عنه الا بلعان اه (قوله انقضت العدة بالحيض) أي ويحرم طلاقها فيه لتضررها بطول العدة فان زمنه لا يجسب منها (قوله لم تنقض به) أي الحيض

ن النجاسة سببها غير الاستقذار وقضية التعريف السابق بخلافه نبه عليه الشهاب بن قاسم ثم أجاب بأن المراد ان النجاسة مستندة الى ان حرمتها ليست لاستقذارها انتهى أى وترتب منع الصلاة على الاستقذار غير ترتب الحرمة عليه فلا تنافي بين انقضيتين واعلم ان قضية التعريف الاول ان النجاسات كلها مستندة الى ذلك منعها في الكتاب الحى ولهذا يالفه من لا يعتقد نجاسته ولا فرق بينه وبين نحو الذئب ولا يقال المراد ٢٦٣ استقذارها شرعا اذ يلزم عليه الدور (قوله وبجالة الاختيار)

بالغالب كما مر (و) ان (النقاء بين) دماء (قل الحيض) فاكثر (حيض) تبعالنقص النقاء عن أقل الطهر فاشبهه الفترة بين دفعات الدم ويسمى قول السحب والثاني أنه طهر لانه اذا دل الدم على الحيض وجب ان يدل النقاء على الطهر ويسمى هذا قول اللقط وقول التلقيق ومحمل القولين في الصلاة والصوم ونحوهما فلا يجعل النقاء طهرا في انقضاء العدة اجماعا وشرطا جعل النقاء بين الدم حيضا أن لا يجاوز خمسة عشر يوما ولا ينقص مجموع الدماء عن أقل الحيض وان يكون النقاء زائدا على الفترات المعتادة بين دفعات الحيض فان تلك حيض قطعها والفرق بين الفترة والنقاء ان الفترة هي الحالة التي ينقطع فيها جريان الدم ويبقى أثر لو ادخلت قطنة في فرجها لم خرجت ملوثة والنقاء ان تخرج تقيية لاشئ عليها ولو عبر التقطع خمسة عشر جاء ما مر في المستحاضات والدم المرقى بين التوأمين بشرط الحيض حيض كذا خارج بعد عضو منفصل من الولد المجتنب لانه خرج قبل فراغ الرحم كدم الحامل بل أولى بكونه حيضا اذا رآه الدم بين الولادتين أقرب منه قبلها لانه لا يفتح رحم بالولادة وقول المصنف بين الدم قال البرهان الفزارى كذا هو في عدة نسخ وقيل انه كان هكذا في نسخة المؤلف ثم أصله بعضهم على ما ذكرناه بقوله بين أقل الحيض لان الراجح انه انما ينسحب اذا بلغ مجموع الدماء أقل الحيض اه وهذه النسخة هي التي شرح عليها السبكي وقال المنسكت قد رأيت نسخة المصنف التي بخطه وأصلحت كما قال بغير خطه ثم شرع يتكلم على النقاس فقال (وأقل الدماء لحظة) يقال في فعله نفست المرأة بضم النون وفتحها وبكسر الفاء فيها ما والضم أفصح وعبر بدل اللعظة في التحقيق كالتنبيه بالجهة أى الدفعة وفي الروضة لاحدا قلته أى لا يتقدر بل ما وجد منه وان قل يكون نفاسا ولا يوجد أقل من حجة ويعبر عن زمنها باللعظة فالمراد من العبارات واحد وهو لغة الولادة وشرعا ما مر أول الباب وسمى بذلك لانه يخرج عقب النفس أو من قولهم تنفس الصبح اذا ظهر وأول وقته بعد خروج الولد وقبل أقل الطهر وان كان علقه أو مضغة قال القوابل انه مبدأ خلق آدمى فان تأخر خروجه عن الولادة فاوله من خروجه لا منها كما صححه في التحقيق وموضع من المجموع وهو المتمدوان صحح في الروضة وموضع آخر من المجموع عكس ذلك اذ يلزم عليه جعل النقاء الذي لم يسبقه دم نفاسا فتجب عليها الصلاة في النقاء المذكور وقد صحح في المجموع انه يصح غسلها عقب ولادتها ولا يشك على ما رجحناه قول المصنف ببطان صوم من ولدت ولدا جافا لانه لما كانت الولادة مظنة خروج الدم أنيط البطان بوجودها وان لم يتحقق كما جعل النوم ناقضا وان تحقق عدم خروج شئ منه وكلام ابن المقرئ في روضه محتمل لكل منهما لكنه الى الثاني أقرب وقضية الاخذ بالاول ان زمن النقاء لا يحسب من السنتين لكن صرح البلقيني بخلافه فقال ابتداء السنتين من الولادة وزمن النقاء لانفاس فيه وان كان محسوبا من السنتين ولم أر من حقق هذا اه ولو لم تر نفاسا أصلا فهل يباح وطؤها قبل الغسل أو التيمم بشرطه أولا فتى الوالدرجه الله تعالى بجوازه كالمو كان

(قوله والفرق بين الفترة والنقاء) أى على الثاني (قوله وهذه النسخة) هي قوله بين أقل الحيض الخ (قوله يقال في فعله) أى في الفعل الدال على الدم الخارج بعد فراغ الرحم امانفست بمعنى حاضت فيقال فيه بفتح النون وكسر الفاء كما قاله بعضهم وقدم ما فيه (قوله الدفعة) أى بضم الدال عميرة (قوله من العبارات) هي حجة ولحظة ودفعة (قوله قال القوابل) ظاهره انه لا بد من أربع منهن وينبغي الاكتفاء بواحدة لان المدار على ما يفيد الظن والواحدة تحصله وبعبارة حج عاقبة أو مضغة فيها صور خفية أخذ ما مر في الغسل اذ لا تسمى ولادة الا حينئذ كما صرح جوابه فلا تخالف بين ما ذكرناه هنا وفي العدد خلافا لمن ظنه (قوله فاوله من خروجه) أى من حيث الاحكام وقوله لا منها أى الولادة (قوله في النقاء المذكور) أى الذي بين الولادة ورؤية الدم (قوله

محتمل لكل منهما) أى من قوله فاوله من خروجه وقوله لا منها (قوله وان كان محسوبا) معتقد (قوله أفتى الوالد الخ) قد يشكك هذا بطلان صومها بولادتها جافا حيث علم البطان بان الولادة مظنة لخروج الدم فاقاموها مقام اليقين فانه يقتضى حرمة الوط ولعل الفرق بين بطلان الصوم وجواز الوط والاحتياط للعبادة

أي يخرج بحالة الاختيار الخ والمراد أنه احتريزه عما ذكر كما به غيره والافهذ القيسد كالذي بعده للدخال (قوله وان سهل) في هذا السياق صعوبة وكان حق العبارة وبسهولة التمييز ما عسر تمييزه كدود الفاكهة والمراد به مرامن شأنه ذلك فلا تضر سهولته في بعض الاحوال (قوله لان ما لا يمكن تناوله) ينظر ما المراد بالامكان هنا (قوله والازم التكليف بالاحمال)

(قوله وأكثره ستون) عباب خالف في ذلك أبو حنيفة وأحد فقال الاكثر أربعون وذهب المزني الى ان أقله أربعة أيام لان أكثره قدر الحيض أربع مرات فليكن أقله كذلك اه قلت مقتضى هذا التخرج أن يقول غالبه ستة وعشرون أو ثمانية وعشرون اه سم على منهج (قوله تجلس) أي يدوم تقامها (قوله وأبدى أبو سهل) تبعه الاسنوي وغيره واعترضه ابن العماد بما فيه نظر نعم أنكر القاضي أبو الطيب ٢٦٤ كونه غذا للولد لانه يولد وفيه مسدود ولا طريق لجريان الدم وعلى وجهه المشيمة

ولهذا أجنة البهائم تعيش في البطون ولا حيض لها اه وما استدبل به لاجحة فيه فانه لا يلزم من كونه غذا وصوله للعدة من الرحم لاحتمال وصوله اليها من السرة المتصلة بالمشيمة اه حج في شرح العباب (أقول) وأجنة البهائم يجوز أن تتغذى بغير دم الحيض لا تتغذى في حقون (قوله وذلك لان أقل النفاس لا يمكن أن يستغرق) قال حج ولك منعه بان يتصور استقامته لها بان تكون مجنونة من أول الوقت الى أن يبقى لحظة فتنفس حينئذ فحارثة النفاس لهذه اللحظة أسقطت ايجاب الصلاة عنها حتى لا يلزمها قضاءها ثم رأيت بعض الشراح أشار لذلك اه (قوله وحينئذ في نظر الخ) أفاد هذا التفصيل انه لا يحكم على المجاوز بانه حيض بل ينظر فيه لاحوال المستحاضة المتقدمة ومحلها اذا لم يتخلل بينه خروجها وبين السنتين نقاء وعليه فيفارق ذلك ما لورأت الحامل وما واصل به دم طلقها أو ولادتها فان المتصل يكون حيضا وان لم يتخلل بينهما نقاء وعبارة سم على حج قوله ليس أي الخارج مع الطلق أو الولادة حيضا الخ محلها ما لم يتصل بحيض متقدم على الطلق والا كان كل من الخارج مع الطلق والخارج مع الولادة حيضا أيضا حتى لو استمر الخارج مع الطلق وخروج الولد الى ان اتصل بالخارج بعد تمام الولادة كان جميعه حيضا وان لم اتصال النفاس بالحيض بدون فاصل طهر بينهما فانه يجوز خلاف ما لو جاوز دمها النفاس السنتين فانه يكون الاستحاضة ولا يجعل ما بعد السنتين حيضا متصلا بالنفاس واعتبار الفصل بينهما اذا تقدم النفاس دون ما اذا تأخر صرحوا به

عليها اجنابة بل علوا ايجاب خروج الولد الحساف الغسل بانه منى منعقد ولو لم ترد ما لا بعده ضى خمسة عشر يوما فاكثر فلا نفاس لها أصلا على الاصح (وأكثره ستون) يوما (وغالبه أربعون) يوما اعتبارا بالوجود في كل ذلك وأما خبر أبي داود عن أم سلمة رضى الله عنهما كانت النفساء تجلس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين يوما فليس فيه ما يدل على نفى الزيادة أو يكون محمولا على الغالب أو على نسوة محصورات وأبدى أبو سهل الصعلوكي في كون أكثره ما ذكر معنى لطيفا وهو ان المني يكثر في الرحم أربعين يوما لا يتغير ثم يكثر مثلها لملقنة ثم مثلها مضغعة ثم تنفخ فيه الروح والوليد يتغذى بدم الحيض من حينئذ فلا يجتمع من حين النفخ لكونه غذا له وانما يجتمع في المدة التي قبلها وهي أربعة أشهر وأكثر الحيض خمسة عشر يوما فيكون أكثر النفاس ستين (ويحرم به ما حرم بالحيض) لانه دم حيض مجتمع ولهذا قال الرافعي وحكم النفاس مطلقا حكم الحيض الا في شيئين أحدهما ان الحيض يوجب البلوغ والنفاس لا يوجب ثبوته قبله بالآزال الذي حبلت منه الثاني ان الحيض يتعلق به العدة والاستبراء ولا يتعلقان بالنفاس لحصولهما قبله بالولادة ويخالفه أيضا في ان أقل النفاس لا يسقط الصلاة كما نقله ابن الرفعة عن البندنجي وأقره وذلك لان أقل النفاس لا يمكن ان يستغرق وقت الصلاة لانه ان وجد في الاثناء فقد تقدم وجوبها وان وجد في الاول فقد زمت بالانقطاع بخلاف الحيض فانه يم الوقت ولا يرد شي من ذلك على عبارة المنهاج (وعبوره ستين) يوما (كعبوره أكثره) أي كعبور الحيض أكثره وهو خمسة عشر وحينئذ في نظر أمبتدأة هي أم معتادة مميزة أم غير مميزة ويقاس بما ذكرناه في الحيض وفاقا وخلافا لان النفاس كالحيض في غالب أحكامه فكذلك في الرد اليه عند الاشكال ولا يمكن تصور متغيرة مطلقة في النفاس بناء على الرجح ان من عادت عدم رؤية نفاس أصلا اذا ولدت فمات الدم وجاوز السنتين انها كالمبتدأة لانه حينئذ يكون ابتداء نفاسها معلوما به ينتفي التحير المطلق ومن أحكام الباب انه يجب على المرأة ان تعلم ما تحتاج اليه من أحكام الحيض والاستحاضة والنفاس فان كان زوجها عالما وجب عليه ان يعلمها والا فلها الخروج لسؤال العلماء ويجب عليه تمكينها من ذلك ويحرم عليه منعها الا ان سأل وأخبرها في ذلك غنية عن

ظاهره امتناع ذلك وهو خلاف الصحيح فيجوز التكليف به مطلقا على الصحيح على ان ما هنا ليس من التكليف بالمحال كما لا يخفى
(قوله مع عدم احترامه) أى من حيث الاوصاف العرضية وكان الاولى حذف هذا (قوله وبلا استقذارها) حق العبارة وبلا
لاستقذارها ولعل اللام والالف سقطا من الكتابة (قوله ثم عرفها المصنف) لا موقع لثم هنا فتأمل (قوله اذ الثلاثة) لوعبر
بالواو بدل اذ يكون جوابا عن سؤال مقدر لكان واضحا (قوله لانه استعمل الخ) كان المراد به انه استعمل في كل من المنين
بالنسبة للخمر وفي أحدهما بالنسبة لما بعدهما للقرينة (قوله وما اعترض به ابن النقيب وغيره الخ) أى قول المصنف هي كل

(قوله مجلس ذكر وضوء) منه زيارة الاولياء والمقابر (كتاب الصلاة) (قوله كتاب الصلاة) أى ما يتعلق به من بيان حقيقة
وأحكامها (قوله هي لغة الدعاء بخير) عبارة شرح المنهج هي لغة ما مر أول الكتاب وأراد به ما قدمه من انها من الله رجة
ومن الملائكة استغفار ومن الآدمي تضرع ودعاء اه وعبارة المصباح الصلاة قيل أصلها في اللغة الدعاء لقوله وصل عليهم
أى ادع لهم واتخذوا من مقام ابراهيم صلى أى دعاء ثم سمي ما هذه الافعال المشهورة لاشتغالها على الدعاء وهل سبيله النقل
حتى تكون الصلاة حقيقة شرعية في هذه الافعال مجاز الغوي في الدعاء لان النقل في اللغات كالنسخ في الاحكام أو يقال
استعمل اللفظ في المقول اليه مجاز راجع في المنقول عنه حقيقة من جوحه فيه خلاف بين أهل الاصول وقيل الصلاة في
اللغة مشتركة بين الدعاء والتعظيم والرحمة والبركة ومنه اللهم صل على آل ابي أوفى أى بارك عليهم وأرحهم وعلى هذا فلا
يكون قوله يصلون على النبي مشترك كابن معنيين بل مفرد في معنى واحد وهو ٢٦٥ التعظيم والصلاة تجمع على صلوات

خروجها ولا يجوز لها الخروج الى مجلس ذكر وضوء الا برضاه ويحسب وطء من طهرت عقب
انقطاع حيضها أو نفاسها حالا ولا كراهة فيه فان خافت عوده استحب له التوقف في
الوطء احتياطاً

كتاب الصلاة

هي لغة الدعاء بخير قال تعالى وصل عليهم أى ادع لهم وفي الشرع أقوال وأفعال مخصوصة
مفتتحة بالتكبير مختتمة بالتسليم بشرائط مخصوصة واعترض عليه بأنه غير مانع لدخول سجود
التسلاوة والشكر مع انها ليسا من أنواع الصلاة وغير جامع أيضا لخروج صلاة الاخرس
فانها صلاة شرعية ولا أقوال فيها قال ابن العماد بعد ذكره الايراد الاول هذا الاعتراض
عجيب فان التعبير بالافعال مخرج لذلك فان سجود لتلاوة والشكر فعل واحد مفتتح بالتكبير
مختتم بالتسليم وغيرها أفعال وأيضا فالتعبير بالاقوال مخرج له أيضا وأما صلاة الاخرس

اه (قوله أقوال) قال
الخطيب الشربيني ان
المراد بالاقوال ما عدا
التكبير والسلام لا
ما يشملهما واللام يفتح لقوله
مفتتحة بالتكبير الخ وان
هذا تحقيق لم يره لغيره وان
ذكر الافتتاح يدل على
خروج التكبير عن الاقوال
اه (وأقول) هذا كله
غلط واضح واللائق ازالة

٣٤ نهاية ل التاء والخاء من لفظ التحقيق المذكور وذلك لان قوله مفتتحة بالتكبير محتاج اليه اذ لا يتميز تلك
الاقوال والافعال التي هي الصلاة عن غيرها الا بهذا القيد فلهاذا صرح به مع القطع بتناول التعريف أقوال التكبير والسلام
ولان افتتاح الشيء يكون من غيره كما يدل عليه ما ذكره في خطبة العيد ان التكبير قبله اخرج عنها وان الشيء قد يفتح بما
ليس منه فان هذا يدل على ان الافتتاح قد يكون بما هو منه بل وعلى انه الاصل فتأمل ولهذا كانت أم الكتاب فاتحة الكتاب
مع انها جزء منه قطعا فتأمل اه سم على السجدة (قوله بالتسليم) أل في التكبير والتسليم للعهد أى المعهودين بشرطهما الا في
وقوله بالتسليم زاد حج غالباً لتردد صلاة الاخرس وصلاة المريض الذي يجزئها على قلبه بل لا يردان مع حذف غالباً لان وضع
الصلاة ذلك فما خرج عنه لعارض لا يرد عليه اه وكتب عليه سم قوله فما خرج منه لعارض لا يرد عليه يقال عليه هذا الذي خرج
لعارض هل هو من الافراد حقيقة أو لا وهل يشمله لفظ التعريف أو لا فان قال من الافراد حقيقة ولا يشمله فهو وارد قطعاً
والافه ومنوع قطعاً فتأمل اللهم الا أن يكون المراد انه شيء وضعه ما ذكره وفيه خفاء لا يليق بالتعريف (قوله واعترض) أى
التعريف (قوله فعل واحد) قال سم على حج بل كل منهما أفعال لاشتغالها على الهوى والرفع وليسا من معنى السجدة اه
بالمعنى قال في المصباح هوى هوى من باب ضرب هوى ياضم الهاء وفصحها وزاد ابن القوطية هواء بالمد سقط من أعلى الى أسفل
قاله أبو زيد وغيره قال الشاعر * هوى الدلو أسلمها الرشاء * يروى بالفتح والضم واقتصر الازهرى على الفتح وهوى هوى
أيضا هوى بالضم لا غير اذا الرفع قال الشاعر * هوى محارمها هوى الاجدل * وقال الآخر * والدهر في اصعاده هاجل الهوى *
اه وفي شرح المنهج ما ينبغي ان يراجع (قوله مخرج له) أى للدلول

مسكر (قوله لان حقيقة انحرى الخ) لا يخفى ان انحرى هو الحرك الشري هو خطاب الله وفي اطلاق لفظ التجاسة على
خطابه تعالى غاية البعد والبساعة فلعل المراد من العبارة غير ظاهرها (قوله ثم الاعيان جساد) المراد بالجداد هنا ما ليس حيوانا
ولا جزءه ولا خرج منه بقرب بقية كلامه لكن قدينا في ذلك قوله في مسئلة الخصية لا دخولها في الجداد المتقدم (قوله وجهه

(قوله فلا ترد لندرتها) قيل عليه قيد الغلبة لا يشعر به التعريف فلا بد في أخذه قيد من الاشعار به قلنا انما نعتبر الاشعار به
في التعاريف الحقيقية كتعاريف المناطق والحدود والاصوليون فهم يتساهلون في عدم ذكر قيد الغلبة في
كلامهم ويقولون عليه محذوف اشارة الى ان النادر عندهم كالمعذور (قوله واجباتها وسنننا) أي فحافظوا للندب أيضا اه
سم على جهة أي كانه للوجوب فيكون من استعمال المشترك في معنييه أو استعمال اللفظ في حقيقة وجازة (قوله خمسين
صلاة) نقل السيموطي انهم لم تكن صلوات أخرى أوقات مختلفة بل هي الخمس مكررا كل منها عشر مرات وانما نسخت في حقنا
فقط دونه لكن قال بعضهم المشهور نسختها في حقنا وحقه وفضية قوله في حقنا وحقه تسام ما ذكره السيموطي من انهم لم
تكن في أوقات مختلفة ويحتاج القائل بذلك الى نقل عن الشارع (قوله حتى جعلها) المقدمان الخمسين صلاة نسخت في حقنا
وفي حقه صلى الله عليه وسلم ولكن كان يفعلها على وجه الغلبة وضبط السيموطي في الخصائص الصغرى الصلوات التي كان
يصلها قبل بلغت مائة ركعة كل يوم وائمة ولا دلاله فيه على ان تلك المائة هي التي فرضت ليلة الاسراء هذا وفي كلام البيضاوي
في تفسير قوله تعالى ولا تحمل علينا ٢٦٦ اصرا ان من الاصر الذي كان على بني اسرائيل وخفف عن هذه الامة ان

الصلاة التي كانت مفروضة
عليهم خمسون صلاة في
كل يوم وائمة ويعارضه
ما في معراج الغيطي من
انه لما اخبر موسى بذلك
قال له ارجع الى ربك
فاسأله التخفيف عنك
وعن امتك فان امتك
لا تطيق ذلك فاني قد خبرت
الناس قبلك وبلوت بني
اسرائيل وعالجتهم أشد
المعالجة على أدنى من هذا
فضعفوا اه ويمكن ان

فلا ترد لندرتها والاصل في الباب بسبب الاجماع آيات كقوله تعالى وافيموا الصلاة أي حافظوا
عليها ادعابا كمال واجباتها وسننها واخبار بخبر الصحبة انهم صلى الله عليه وسلم قال فرض الله
على أمي ليلة الاسراء خمسين صلاة فلم أزل اراجع واسأله التخفيف حتى جعلها خمسا في كل
يوم وائمة وكانت ليلة الاسراء التي فرض فيها الخمس قبل الهجرة بسنة كما قاله البندنجي وقيل
بستة عشر شهرا كما حكاه الماوردي والا كثرون على الاول أو خمسة أشهر أو ثلاثة أو قبلها
بثلاث سنين وقال الحرشي في سابع عشر ربيع الآخر وكذا قال المصنف في فتاويه لكن قال في
شرح مسلم ربيع الاول وقيل سابع عشر رجب واختاره الحافظ عبد الغني بن سرور المقدسي
وبدأ بالمكتوبات اهتماما به اذ هي أفضل مما سواها فقال (المكتوبات) أي المفروضات العينية
من الصلاة في كل يوم وائمة (خمس) معلومة من الدين بالضرورة أما الجمعة فمستأثرت في بابها
ولم تدخل في كلامه على انها خمس في يومها والاصل في ذلك ما تقدم وخبر الاعرابي هل على
غيرها قال لا الا ان تطوع وقوله لما علمنا بعثته الى اليمن أخبرهم ان الله قد فرض عليهم
خمس صلوات في كل يوم وائمة واما قيام الليل فنسخ في حقنا وكذا في حقه صلى الله عليه وسلم على

يجاب بأنه فرض عليهم الخمسون فلم يقوموا بها فسأل موسى التخفيف عنه تخفف باسقاط البعض فلم يقوموا بها
بقي عليهم بعد التخفيف فلا تعارض بين ما نقله البيضاوي وما نقله الغيطي (قوله والا كثرون على الاول) معتمد (قوله أو خمسة)
أي بسنة وخمسة الخ (قوله بثلاث سنين) ونقل ابن أبي شريف في حاشية شرح العقائد عن القاضي عياض في الشفاء ان
المعراج كان قبل الهجرة بخمس سنين واقتصر عليه (قوله أي المفروضات) لما كان المكتوب غير الفرض لغة وأعم منه شرعا
فسر المراد هنا بقوله أي المفروضات سم على حج وخرج بالمفروضات الرواتب والوتر فليست معروفة من الدين بالضرورة
بمخرج سئل ابن الصلاح عن ابليس وجنوده هل يصلون ويقرؤون القرآن ليغروا العالم الزاهد في الطريق التي يسلكها
فاجاب بان ظاهر المنقول ينفي قراءتهم القرآن وقوعا ويلزم منه انتفاء الصلاة لان شرطها الفاتحة وقد ورد ان الملائكة
لم يعطوا فضيلة قراءة القرآن وهي حريصة لذلك على استماعه من الانس فان قراءة القرآن كرامة أكرم الله تعالى بها الانس
غير انه بلغنا ان المؤمنين من الجن يقرؤنه اه حاشية شرح الروض للرمل يروي ابن حبان في صحيحه من حديث عبد الله
مر فوعان العبد اذا قام يصلي أتى بذنوبه فوضعت على رأسه أو عاتقه فكما ما يكبر أو يسجد تتساقط عنه حاشية شرح الروض
أيضا وفيه دليل على ان ابليس وجنوده لا يصلون لبعدهم عن رجة الله فلا يعلفون ما هو طر بقى لفقره (قوله على انها) أي
المكتوبات (قوله في حقنا) أي قطعا

الدلالة ان الماء) لعله جرى على الغالب في ذكر الماء والا فالذي في الخبرين اعم (قوله واعلم ان الفاظ الشرع الخ) توطئة لما يأتي عن ابن عباس (قوله حملت على الثاني) وهو هنا محل الرجس على خصوص النفس وان كان معناه كل مسنة تقدر (قوله لانه) أي الكتاب (قوله فدل ايماء للعلة بان) أي بكثرة الهمة وان وتشديد نونها (قوله ولا ينتقض) أي التعليل بأنه لا يقتضي

(قوله أراد بالمساء) عبارة شرح البهجة أراد بحين تقسون قال سم عليه أي بالتسبيح حين تقسون اه والمراد بالتسبيح في كلامه المفهوم من قوله تعالى فسبحان الله الصلاة وكذا يقال فيما بعده (قوله وبغشيا العصر) عبارة القاموس المعنى بالفتح الظلمة كالعشاء أو ما بين أول الليل الى ربه ثم قال والعشي والعشية آخر النهار اه أي وعبرة الشارح من الاطلاق الثاني (قوله ان الصبح الخ) قال سم على حج قوله وورد ان الصبح الى آخر ما في الشرح قيل وهذه الصلوات تفرقت في الانبياء فالفجر لا دم والظهر لبراهيم والعصر لسليمان والمغرب لعيسى ركعتين عن نفسه وركعة عن أمه والعشاء خصت بهذه الأمة وخالف الرافي في شرح المسند بعض ذلك فجعل الظهر لداود والمغرب ليعقوب ٢٦٧ والعشاء ليونس وأورد فيه خبرا

والاصح كما مر ان العشاء من خصوصياتنا اه والمتبادر انها كانت واجبة عليهم فليراجع أي وحيث كان كذلك ما الجواب عما ورد من انها ليونس (أقول) ويمكن الجواب بانها كانت ليونس دون أمته أولم يصلها بهذه الكيفية أولم يصلها في هذا الوقت وقوله ركعتين عن نفسه أي مكفرة لما نسب اليه من دعوى الألوهية وركعة عن أمه لما نسب اليها من رميها بالألوهية أيضا وفي سيرة الحارثي وقرضت الصلاة في المعراج ركعتين ركعتين حتى المغرب ثم زيد فيما

الاصح وصدر تبعا للدلائل كثرين بواقعتها لانها أهم شروطها اذ بدخولها تجب ويحجر وجهان تفوت والاصل فيها قوله تعالى فسبحان الله حين تقسون وحين تصبحون الآية أراد بالمساء صلاة المغرب والعشاء وبالصبح صلاة الصبح وبغشيا العصر وببتطهر ون الظهر وقوله تعالى فسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ومن الليل فسبحه أراد بالاول صلاة الصبح وبالنائي صلاة الظهر والعصر وبالثالث صلاة المغرب والعشاء وفي شرح المسند للرافعي ان الصبح صلاة آدم والظهر لداود والعصر لسليمان والمغرب ليعقوب والعشاء ليونس وأورد فيه خبرا والحكمة في كون المكتوبات سبع عشرة ركعة ان زمن اليقظة من اليوم واللييلة سبع عشرة ساعة غالبا اثنا عشر النهار ونحو ثلاث ساعات من الغروب وساعتين من قبيل الفجر فعمل لكل ساعة ركعة جبر لما يقع فيها من التقصير وحكمة اختصاص الخمس بهذه الاوقات تعبد كما قاله أكثر العلماء وأبدي غيرهم له حكما من أحسنها تذكير الانسان بها نشأته اذ ولادته كطلوع الشمس ونشوئه كارتفاعها وشبابه كوقوفها عند الاستواء وكهولته كميلها وشيخوخته كقربها للغروب وموته كغروبها ويزاد عليه وفناء جسمه كغنائق أنرها وهو الشفق الاحمر فوجبت العشاء حينئذ تذكيرا بذلك كما ان كاله في البطن وتمييزه للخروج كطلوع الفجر الذي هو مقدمة اطلوع الشمس المشبه بالولادة فوجب الصبح حينئذ لذلك أيضا وكان حكمة كون الصبح ركعتين بقاء كسل النوم والعصرين اربعاً توفر النشاط عندهما بما ناءه الاسباب والمغرب ثلاثا انما وتر النهار ولم تكن واحدة لانها سبب تيسر من البترو وهو القطع والحقت العشاء بالعصرين ليخبر نقص الليل عن النهار اذ فيه فرضان وفي النهار ثلاثة ليكون النفس على الحركة فيه أقوى واعلم ان محمل كونها خمساً في اليوم واللييلة في غير أيام الدجال اما فيها فقد ورد ان أولها كسنة وثانيها كسهر وثالثها كجمعة والامر في اليوم الاول بالتقدير ويقاس به

عد الصبح ركعتين والمغرب ركعة اه (أقول) وعلى هذا فيمكن جعل ما وقع في كلام السيوطي من انها لم تنسخ في حقه وان كل صلاة كانت تفعل عشرا وان جملة الركعات التي كان يصليها مائة على ما كان مفروضاً عليه عقب الاسراء (قوله نشأته) قال في المسباح والنشأة وزان التمرة والضلالة ونشأت في بني فلان نشأ ربيت فهمم والاسم النش عوزان فقل اه (قوله وفناء جسمه) هي بالفتح والمد كافي القاموس وأما بالكسر فاسم لما انسع امام الدار (قوله لانها) أي الواحدة (قوله الدجال) هو بشر من بني آدم وموجود الآن واسمه صافي بن صياد وكنيته أبو يوسف وهو يهودي اه مناوي (قوله والامر) عطف على قوله ان أولها (قوله بالتقدير) أي لورود الحديث بذلك في شرح الروض ما نصه واعلم انه قد ثبت في مسلم عن النوايس بن سيمان قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الدجال قلنا يا رسول الله ما لبثه في الارض قال أربعون يوما يوم كسنة ويوم كسهر ويوم كجمعة وسائر أيامه كما يأمرك قلنا يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنة أي كفيته فيه صلاة يوم قال لا أقدر والله قدره اه وعليه فكان الاولى للشارح ذكر ذلك الا أن يقال أشار اليه بقوله ويقاس الخ

(قوله اذ لا تقبل الانتفاع والاقتناء) المراد بالانتفاع هنا ما يردف الاقتناء فعطفه عليه عطف تفسير اذا الحشرات ينتفع بها في الخواص (قوله المراد جلته) اي فالاضافة بيانها كما صرح به الماوردي الذي هو اصل من استدل بذلك (قوله أي فرع كل

(قوله أول صلاة) يمكن أن يكون من حكمه الاولية احتياجه عليه الصلاة والسلام الى تعليم جبريل كيفيةها والتعليم في أظهر الاوقات أظهر وأبلغ اه سم على منهج (قوله أول صلاة حضرت الخ) فان قلت لم يتم رضوا القضاء العشاء مع أنه صلى الله عليه وسلم رجع من الاسراء آخر الليل قلت يجوز انهم لم ينهوا عليه لجواز انه لم يتمكن من فعلها قبل الفجر حين رجع من الاسراء وأن وجوبه مشروط بالتمكن من اعلام أمته ولم يتفق ذلك لعدم زمن يتأني فيه الاعلام بعد عودته أوله يرد ذلك (قوله ولم يبين الخ) والاول أولى لما يرد على الثاني من انه لو كان كذلك لوجب قضاؤها ولم ينقل ومثله مما تتوقر الدواعي على نقله وفي سم على حج جواب آخر هو ان الوجوب كان معلقا على بيان الكيفية قول المصنف أول وقته ويجمع على اوقات جمع قلة ووقوت جمع كثرة اه شرح العباب لابن حجر (قوله زوال الشمس) ذكره جلالا لظاهر الذي هو مرجع الضمير على الوقت أو الحين قال في المصباح الظاهر مضموما أي مضافا الى الصلاة مؤنثة فيقال دخلت صلاة الظهر ومن غير اضافة يجوز التذكير والتأنيث فالتأنيث على معنى ساعة ٢٦٨ الزوال والتذكير على معنى الوقت والحين فيقال حان الظهر وحانت الظهر

ويقام على هذا بابي الصلوات (قوله بالزوال) أي فالزوال علامة على دخول الوقت ويقال لها أيضا سبب وعلة كافي شرح جمع الجوامع للحلي (قوله على ما يدرك بالحس) أي لا على ما في نفس الامر حتى لو وقع التحريم بعدميلها في نفس الامر وقبل ظهوره لما لم تنعقد وان أخبره بذلك ولي بل أو معصوم ما عمل به الشارح من قوله لان موأقت الشرح مبنية

الاخير ان بان يحرق قدر اوقات الصلاة وتصلى وكذا الصوم وسائر العبادات الزمانية وغير العبادات كالحلول الا جال ويجري ذلك فيما لو مكثت الشمس عند قوم مدة ولما كانت الظهر أول صلاة ظهرت ومن ثم سميت بذلك وافعلها وقت الظهيرة أي شدة الحر وقد بدأ الله بها في قوله أقم الصلاة لدلوك الشمس وكانت أول صلاة علمها جبريل النبي صلى الله عليه وسلم بدأ كغيره بها ووقتها يقال (الظهر) لخبر جبريل الا في وانما بدأ بها وان كان أول صلاة حضرت بعد الايجاب في ليلة الاسراء الصبح لاحتمال ان يكون حصل له النصريح بان أول وجوب الحس من الظهر أو ان الايمان بالصلاة يتوقف على بيانها ولم يبين الا وقت الظهر (وأول وقته) أي الظهر (زوال الشمس) أي عقب وقت زوالها يعني يدخل وقتها بالزوال كما عبر به في الوجيز وغيره وهو ميلها عن وسط السماء المسمى بالوعها اليه بحالة الاستواء الى جهة المغرب في الظاهر لزيادة الظل عند تنهاى نقصه وهو الاكثر أو حده وانه ان لم يكن لانفس الميل فانه يوجد قبل ظهوره لنا وليس هو أول الوقت فلو أحرم قبل ظهوره ثم اتصل الظهور بالتحريم على قرب لم تنعقد وقد وكذا يقال في الفجر وغيره لان موأقت الشرح مبنية على ما يدرك بالحس قال في الروضة كاصحها وذلك يتصور في بعض البلاد كدكة وصنعاء اليمن في أطول أيام السنة دل على دخول وقتها بما تقدم خبر أمي جبريل

على ما يدرك بالحس وينبغي أن يقال مثل ذلك فيما لو علق طلاق زوجته بالزوال فلا وقوع وان عرف ذلك عند

بالميعات من نفسه بل وان أخبره معصوم أيضا للعلة المذكورة (قوله وذلك) أي حدوته ان لم يكن وقوله في أطول أيام السنة قال حج واختلفوا في قدره فيها فقبل يوم واحد هو أطول أيام السنة وقيل جميع أيام الصيف وقيل ستة وخمسون يوما وقيل ستة وعشرون قبل انتهاء الطول ومثلها عقبه وقيل يومان يوم قبل الاطول بستة وعشرين يوما ويوم بعده بستة وعشرين وما عدا الاخير والاول غلط والذي بينه أئمة الفلك هو الاخير وقول بعض أصحابنا ان صنعاء كدكة في ذلك لا يوافق ما حرره أئمة الفلك لان عرض مكة أحد وعشرون درجة وعرض صنعاء على ما في زييج ابن الشاطر خمس عشرة درجة تقر بما قلنا لعدم الظل فيها الا قبل الاطول بنحو خمسين يوما ويوم بعده بنحوها أيضا وقد بسطت الكلام على ذلك وما يتعلق به ويوضحه في شرح العباب (قوله أمي جبريل) قال في شرح العباب وبين ابن اسحق في مغازيه ان هذه الصلوات التي صلاها جبريل به كانت صبيحة يوم فرضه لما أسرى به وانه صبح بالصلاة جامعة أي لان الاذان لم يشرع الا بالمدينة بعد وان جبريل صلى به صلى الله عليه وسلم وهو باصحابه أي كان متقدما عليهم ومبلغا لهم كما يعلم من رواية النسائي السابقة وبذلك يعلم الردي على من زعم ان بيان الاوقات انما وقع بعد الهجرة فصره ذلك باطل اه سم على حج (أقول) وانما تقدم جبريل وصلى بالنبي صلى الله عليه وسلم مع كونه صلى الله عليه وسلم أفضل

منهما) أى مع الآخر أو مع حيوان طاهر وقوله تبعه الأصل يصح تعليقه بالنجاسة لا يصح الانعزالا لالتانى
(قوله لم تدر كذا كانه) أى المعهودة فلا يتألفه ما بعده (قوله لا تنجسوا موتاكم فان المؤمن الخ) ذكر المؤمن جرى على الغالب
كذا قالوا وقد يقال ما المانع ان وجه الدلالة منه لطهارة الكافر ان الخصم لا يفرق بين المسلم والكافر في النجاسة بالموت
فاذا ثبت طهارة المسلم فالكافر مثله لعدم الفرق انفاقا (قوله كما قال الزركشى) أى تبعه لغيره كما هو مذكور في كلام غير

منه لغرض التعليم لا يقال كان يمكن أن يقتدى جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم ويعلمه التبعية قبل ذلك بالقول أو انه صلى الله
عليه وسلم يصلى به اماما ويعلمه جبريل مع كونه مقتدنا بالاشارة أو نحوها لا نناقول لعل امامة جبريل أظهر في التعليم منه فيما
لو اقتدى به جبريل وعلمه بالاشارة أو نحوها وقوله فلما كان الغد أى فلما جاء الغد صلى بي الظهر فيه ان أول اليوم التالى لليوم
الاول هو الصبح وعليه فكان يقول فلما كان الغد صلى بي الصبح الى آخر العشاء ثم يقول فلما كان الغد أى بعد اليوم الثانى
صلى بي الصبح لانه حقيقة من اليوم الثالث قلت يجوز انه جعل اليوم ملفقا من يومين فيكون الصبح الاول من اليوم الاول
والصبح الثانى من اليوم الثانى (قوله صلى بي الظهر) أى اماما كما هو شأن المعلم قيل ويرد عليه ان صحة شرط القدوة العلم
بذكورة الامام والملائكة لا يتصفون بالذكورة ولا بالانوثة والجواب ان الشرط عدم اعتقاد الانوثة وهو منتف في حق
الملائكة لزم الله من سماهم اناناهم هو مشكل من وجه آخر وهو ان الشرط في ٢٦٩ صحة الصلاة ان يعرف كيفية

فروضها وما قبل الاحرام
بها وكونه علم قبل
الاحرام ثم صلى به يحتاج
لدليل من نقل صحيح
والقول بانه فعله صلى الله
عليه وسلم وقوله لا يكون
على مذهب معين يرد بانه
لوصح ذلك لما خالفه
الشافعى الا ان يقال ان
هذا اعتقادي في بدء الاسلام
اضرورة تعلم الكيفية
وبعد تقرر الاسلام
وجب العلم بكيفية ما قبل
فعلها لانه حينئذ ينسب
المفاعل لما قبل العلم الى
تقصير (قوله النى) أى

عند البيت مرتين فصلى بي الظهر حين زالت الشمس وكان النى قدر الشراك والعصر حين
كان ظله أى الشئ مثله والمغرب حين أفطر الصائم أى دخل وقت افطاره والعشاء حين غاب
الشفق والفجر حين حرم الطعام والشراب على الصائم فلما كان الغد صلى بي الظهر حين كان
ظله مثله والعصر حين كان ظله مثليه والمغرب حين أفطر الصائم والعشاء الى ثلث الليل
والفجر فاسفر وقال الوقت ما بين هذين الوقتين رواه أبو داود وغيره وقوله صلى الظهر حين
كان ظله مثله أى فرغ منها حينئذ كما شرع في العصر في اليوم الاول حينئذ قاله امامنا رضى الله
عنه نأفيا به اشترا كهما في وقت ويدل له خبر وقت الظهر اذا زالت الشمس ما لم تحضر العصر
(وأخوه) أى وقت الظهر (مصير ظل الشئ مثله سوى ظل استواء الشمس) أى غير ظل الشئ
حالة الاستواء ان كان واعتبر المثل بقامتك أو غيرها في أرض مستوية وعلم على رأس الظل فما
زال الظل ينقص عن الخط فهو قبل الزوال وان وقف لا يزيد ولا ينقص فهو وقت الزوال وان
أخذ الظل في الزيادة علم انها زالت قال العلماء وقامة الانسان ستة أقدام ونصف بقدم نفسه
قال الا كثرون ولا ظهر ثلاثة أوقات وقت فضيلة أوله ووقت اختيار الى آخره ووقت عذر
وقت العصر بل يجمع وقال الفاضل لها أربعة أوقات وقت فضيلة أوله الى أن يصير ظل الشئ
مثل ربعه ووقت اختيار الى أن يصير مثل نصفه ووقت جواز الى آخره ووقت عذر وقت العصر
ان يجمع ولها أيضا وقت ضرورة وسياقى ووقت حرمة وهو القدر الذى يسعها وان وقعت اداء

الظل وعبرة المصباح قال ابن قتيبة يذهب الناس الى ان الظل والى بمعنى واحد وليس كذلك بل الظل يكون غدوة وعشية
والنبي لا يكون الا بعد الزوال أى فهو أخص من الظل فلا يقال لما قبل الزوال فى وانما سمى بعد الزوال فى لانه ظل قائم عن
جانب المغرب الى جانب المشرق والنبي الرجوع ثم قال وقال رؤبة بن الججاج كل ما كانت الشمس عليه فزالت عنه فهو ظل وفى
وما لم تكن عليه الشمس فهو ظل ومن هنا قيل الشمس تنسخ الظل والنبي ينسخ الشمس اهوذ كغير ذلك (قوله قدر الشراك)
الشراك بالكسر اسم للسير الرقيق بظاهر النمل (قوله على الصائم) فان قيل الصوم اغا فرض بعد الصلاة فكيف قال حين
أفطر الصائم فالجواب انه يحتمل انه قال لهم ذلك بعد تقرر فرض الصوم بالمدينة أو المراد حين أفطر الصائم الذى تعهدونه فانه
كان مفروضا على غير هذه الامة أيضا (قوله أى فرغ منها) هل يصح بقاؤه على ظاهره فانه بعد مصير ظل الشئ مثله يبقى من
الوقت مقدار قدر الاستواء فلينأمل اه سم على منهج وقد يقال لا يصح بقاؤه على ظاهره اما أولا فلانه يتوقف على ان يكون
ظل الاستواء بقدر ما يسع الصلاة واما ثانيا فلانه يقتضى دخول وقت العصر اذا صار ظل الشئ مثله مع بقاء ظل الاستواء
فتكون صلاة العصر في وقت الظهر وهو مناف لقوله قاله امامنا

الشارح والافان العربي قبل الزكشي بكثير والعبارة توهم خلاف ذلك (قوله لما روى عن عبد الله الخ) الظاهر انه معطوف على قوله للاجماع وسقطت الواو من الكتبة (قوله ملافاة السم للظاهر) لعسل صواب العبارة ملافاة الظاهر للسم حتى

(قوله وعلى هذا) أي ان لها أيضا وقت ضرورة الخ سم على منهج (قوله في قول الاكثرين) ينبغي على قول الاكثرين ان يكون لها أيضا وقت جواز الى آخر الوقت فيتحسم بالذات وقت الاختيار والجواز كما اتحد كذلك وقت الفضيلة والاختيار في المغرب كما سيأتي اه سم على منهج (قوله تسمع) هو مقول القول ووجه التسمع انهم ادخلوا في وقت الجواز والاختيار وقت الضرورة والحرمه اه سم على منهج (قوله وهو أول وقت العصر الخ) عبارة المنهج وشرحه فوق وقت عصر من آخر وقت الظهر الى غروب الشمس وكتب عليه سم أوضح من قول المنهج وآخره مصير ظل الشيء مثله سوى الخ لانه ان أراد بقوله مصير ظل الشيء أي وقت صيرورته ٢٧٠ آخر خرم من وقت الظهر لم يصح قوله وهو أول وقت العصر وان أراد به الجزء

الذي يتحقق فيه صيرورة ظل الشيء مثله سوى ظل استواء الشمس أعنى الجزء الذي يعقب آخر خرم من وقت الظهر فان عنده يتحقق صيرورة ظل الشيء مثله سوى ظل استواء الشمس لم يصح قوله وآخره مصير ظل الشيء الخ فلا بد من التسامح بان يراد الاول ويكون معنى قوله وهو أول وقت العصر أي به يدخل وقت العصر أي بشفقه يدخل ذلك أو يراد الثاني ويكون معنى قوله وآخره مصير ظل الشيء الى مثله الخ ان آخره يتحقق بتحقيق هذا الوقت فليتامل وفي حكاية المحلى عبارة الوجيز اشارة الى التأويل الاول

لكنه ما يجربان في غير وقت الظهر قال الشيخ وعلى هذا في قول لاكثرين والقاضى الى آخره تسمع (وهو) أي مصير ظل الشيء مثله سوى مامر (أول وقت العصر) للحدث المار ولا يشترط حدوث زيادة فاصلة بينه وبين وقت الظهر وأما قول الشافعي فاذا جاوز ظل الشيء مثله باقل زيادة فقد دخل وقت العصر فليس بخالف ذلك بل هو محمول على ان وقت العصر لا يكاد يعرف الا بها وهي منه (ويبقى) وقته (حتى تغرب الشمس) لخبر من أدرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد أدركها ومن أدرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد أدرك العصر وقوله في خبر جبريل بالنسبة اليها والى العشاء والصبح والوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار جعابين الادلة (والاختيار ان لا تؤخر عن مصير الظل مثلين) غير ظل الاستواء ان كان للخبر المار وسمى مختارا لا برحمته على ما بعده أو لا اختيار جبريل اياه وللعصر سبعة أوقات وقت فضيلة أوله ووقت اختيار ووقت عذرو وقت الظهر لمن يجمع ووقت ضرورة ووقت جواز بلا كراهة ووقت كراهة ووقت حرمة آخر وقتها بحيث لا يسع جميعها وان وقعت أدا ونظر بعضهم في ذلك فانه ليس بوقت حرمة وانما يحزم التأخير اليه وهذا الوقت وقت ايجاب لانه يجب فعل الصلاة فيه فنفس التأخير هو المحرم لان نفس الصلاة في الوقت انتهى ويحجب عنه بان مرادهم وقت الحرمة من حيث التأخير لا من حيث الصلاة وتنظيره يجري في وقت الكراهة أيضا ومازاده بعضهم من وقت القضاء فيما لو أحرم للصلاة في وقتها ثم أفسدها عمدا صارت قضاء فرعه على رأي مرجوح والاصح انها أداء كما كانت قبل الشروع فيها (والمغرب) يدخل وقتها (بالمغرب) لخبر جبريل سميت بذلك لكونها تفعل عقب الغروب وأصل الغروب البعد يقال غرب بفتح الغين والراء اذا بعد والمراد تكامل غروب افلا يحكم بخروج وقت العصر بغيوبة البعض بل لا بد من الجميع ويخرج وقت الصبح بطلو بعضها والفرق تنزيل رؤية البعض منزلة رؤية الجميع في الموضعين وان شئت قلت راعينا اسم النهار بوجود

(قوله وقت العصر) قال حج سميت العصر لمعاصرته الغروب كذا قبل ولو قبل لمتناقص ضوء الشمس منها حتى يبقى تشبيها بمتناقص الغسالة من الثوب باله صرح حتى تبقى لكان أوضح (قوله وسمى مختارا) قال حج تنبيه المراد بوقت الفضيلة ما يزيد فيه الثواب من حيث الوقت وبوقت الاختيار ما فيه ثواب دون ذلك من تلك الحبيسة وبوقت الجواز ما لا ثواب فيه منها وبوقت الكراهة ما فيه ملام منها وبوقت الحرمة ما فيه اثم منها (قوله ونظر بعضهم) من العظام استشكل بعضهم تسمية هذا الوقت بهذا الاسم لان الحرمة ليست للوقت وكان هذا المستشكل ما فهم قط معنى الاضافة وهو تعلق ما بين المضاف والمضاف اليه وان هذا معنى مشهور ومطروق لا يقع فيه استشكل الا من لم يسمعه أو لم يفهمه قط ولا خفاء في ثبوت هذا التعلق هنا فان الحرمة وصف للتأخير اليه فبينه وبين الحرمة ملازمة لانه وقت ثبتت الحرمة عند التأخير اليه اه سم على جملة وهذا معلوم من قول الشارح ونظر بعضهم في ذلك الخ (قوله في ذلك) أي وقت الحرمة (قوله قبل الشروع فيها) أي فلا يجب فعلها فوراً وان أوقع

ينسجم معه ما بعده (قوله فعلى الاول يستثنى ذلك الخ) أى وعلى الثانى يستثنى من القى كما صرح به الشهاب بن حجر (قوله من الضابط) أى المذكور فى كلامهم فى الخارج من الدبر (قوله بالجمعة الخ) قال الدميرى فيه ثلاث لغات أفصحها مسكان الذال وثانيها كسر هاء مع تشديد الياء وثالثها كسر هاء مع تخفيف الياء كشج وعم (قوله بالانهموة) أى قوياً كما قاله غيره فلا

ركعة منها فى الوقت فاداء والا فضاء (قوله ولم يذكره) أى الاجر (قوله صفة كاشفة) الاولى ان يقال صفة مؤكدة اه سم على حج (أقول) الاولى ان يقال صفة لازمة وهى التى لا تنفك عن الموصوف وأما الكاشفة فهى المبينة لحقيقة موصوفها وهى هنا ليست كذلك فبالتعبير بالكاشفة واللازمة يتميز حقيقة كل منهما عن الاخرى وأما المؤكدة فانها تجماع كل من اللازمة والكاشفة (قوله زمن وضوء) المراد من الوضوء المفروض والمسنون أى ما فرض منه وما سن منه بكمال لان النقص منه عن ثقله الناشئ عن بعض أهل اليمن وهو ظاهر اه سم على جملة (قوله أو غسل) الاولى وغسل وتيمم لان الثلاثة تعتبر معاً فيما لو عرضت الجنبات لمن فى بدنه جراحة فانه يجمع بين الوضوء ٢٧١ والتيمم والغسل (قوله بالوسط المعتدل)

أى من غالب الناس على ما هو الظاهر عما ذكر وقال حج الوسط المعتدل من فعل كل انسان واعترضه سم بانه يؤدى الى اختلاف الوقت باختلاف الناس (قوله وإزالة نجاسة) عبارة شرح البهجة وإزالة خبث وكتب عليه سم ينبغي اعتباره مغلظاً لانه قد يصيبه كما يحته الاسنوى وقول سم ينبغي اعتباره مغلظاً لانه قد يصيبه سم فى شرحه هنا حيث قال ويقدر مغلظاً وعبارة الارشاد الى مضى قدر أدائها بشرط وسن اه ومن السنن الاذان حتى فى حق المرأة كما يحته الاسنوى خلافاً للذرى

البعض وهو يؤيد ما قاله كثيرون من اللغويين وغيرهم ان النهار أوله طلوع الشمس ويعرف الغروب فى العمران بزوال الشعاع عن أعلى الشيطان وفى الجبال عن أعلاها واقبال الظلام من المشرق (ويبقى وقتها) حتى يغيب الشفق الاجرى فى القديم) خبر مسلم وقت المغرب ما لم يغيب الشفق وسيأتى ترجيحه واحترز بالاجر عن الاصفر والابيض ولم يذكره فى المحرر لانصراف الاسم لغة اليه اذا المعروف فى اللغة كما ذكره الجوهري والازهرى وغيرهما ان الشفق هو الحجرة فهو فى كلامه صفة كاشفة (وفى الجديد ينقضى) وقتها (يمضى قدر) زمن (وضوء) وغسل أو تيمم (وستعزورة وأذان واقامة وخمس ركعات) لان جبريل صلاها فى اليومين فى وقت واحد بخلاف غيرها ورد الاستدلال بذلك بانه انما بين الوقت المختار المسمى بوقت الفضيلة اما وقتها الجائر الذى هو محل النزاع فلم يتعرض له فيه وانما استثنى قدر هذه الامور للضرورة ومراعاة بانحسار المغرب وسنننا الى بعدها وزاد الامام ركعتين قبلها ببناء على استحبابهما الا ترى والاعتبار فى جميع ذلك بالوسط المعتدل كما أطلقه الرافعى كالجهور وهو المعتمد خلافاً للفقهاء فى اعتباره فعل نفسه لما يلزم عليه من اختلاف وفته باختلاف الناس ولا نظيره فى بقية الاوقات ويستبرأ بضام قد ارضى من استنبأه وإزالة نجاسة من بدنه أو ثوبه وتحفظ دائماً حدث وما يسن لها واشروطها كتعمم وتقص وتثليث وأكل لقمة يكسرها سورة الجوع كما فى الشرحين والروضة وصوب فى المجموع وغيره اعتبار الشيع لمسا فى الصبحين اذا قدم العشاء فابدؤا به قبل ان تصلوا المغرب ولا تنجسوا عن عشاءكم وقد رده فى الخادم وقال انه وجه خارج عن المذهب وانه لا دليل له فى الحديث اذ هو دليل على امتداد الوقت وهو انما يفرع على قول التصديق وأجاب القاضى أبو الطيب عن الحديث بان عشاءهم كان شرب اللبن أو التمرات البسيرة وذلك فى معنى اللقم لغيرهم لا يقال يلزم على الجديد امتناع جمع التقديم اذ من شرط

لانه يندب اجابها اه بمر وفه (أقول) ومثل الاذان تجسديد الوضوء أيضاً كما يفيد قوله الشارح ومما يسن لها الخ (قوله وتحفظ الخ) زاد فى شرح البهجة تحرى القسلة وكتب عليه سم وهل يعتد به مع ذلك زمن المضى الى الجماعة فيه نظروا وقال الشيخ أبو اسحق السيرازى فى التعليقة ويضاف الى ما ذكره واقصد المسجد اه (قوله وتقمص) ولولا التجمل (قوله سورة الجوع) بفتح أوله وسكون ثانيه من غير همز وبالضم أيضاً أى حدثه قال فى القاموس سورة الجوع وغيرها حدثتها كسوارها بالضم اه وقال فى المصباح والجمع سورات بالسكون للتخفيف اه فقوله للتخفيف يقتضى انه اسم لصفة (قوله وهو) أى انتم وى فى المجموع (قوله اذ من شرط الخ) فضيته انه لا بد لصحة جمع التقديم من وقوع الثانية كاملة فى وقت الاولى وفى المنهج وشرحه فى باب صلاة المسافرين ما نصه ورابعها أى شروط التقديم دوام سفره الى عقده ثانية فلا أقام قبله فلا يجمع لزوال السبب فتعين تأخير الثانية الى وقتها اه وعليه فيحتاج لافرق بين الوقت حيث لم يكتبوا فيه يا حرام الثانية فى وقت المتبوعة وبين السفر حيث اكتبوا الصحة جمع التقديم بعقد الثانية فى وقت الاولى ثم رأيت فى باب

ثم عليه ما بعده (قوله بالمهمة الخ) عبارة شرح الارشاد للشهاب بن حجر بمهمة ما كنه ويقال بالمهمة وبكسر الدال مع تشديد
لباء (قوله رجلا أو امرأة الخ) تعميم في الاذى الخارج منه (قوله وغايته) أي مني الخشي (قوله لم يكتف فيه) أي في منيه
قوله ومقابل الاصح انه نجس مطلقا (صرح بقريظة ما بعده في ان الضمير في انه لطلق المني الشامل لاني الاذى وفيه امور

صلاة المسافر في سم على منهج حقايق عن والد الر وياقي أحدهم يكفي ركعة والثاني انه لا يشترط ذلك بل مادون الركعة
كاف في صحة الجمع وذكر ان مر اعقد هذه الثاني وهو المعتمد وفي حاشيته على حج عن شرح العباب ما حاصله اشتراط كون
الثانية بتمامها في الوقت وذكر عن والده الحلال انه ردوهما كني بادراك مادون الركعة قال وسبقه اليه الروايات وأطال
في تقريره وعليه فلا فرق بين الوقت ٢٧٢ والسفر وحينئذ فيسقط السؤال من أصله (قوله وقوع الصلاتين) أي

صحة وقوع الصلاتين في وقت المتبوعة وقد حصر وقتها فيما ذكره لا نناقول بعدم لزوم
ذلك لان الوقت يسع الصلاتين لاسيما في حالة تقدم شرائط على الوقت واستجماعها فيه
فان فرض ضيقه عنهما لا اشتغاله بالاسباب امتنع الجمع ولو غريت الشمس في بادفصل الى المغرب
ثم سافر الى بلد آخر فوجد الشمس لم تغرب فيه وجب عليه اعادة المغرب كما أفتى به والدرجة
الله تعالى واعلم انه جاء في حديث مرفوع انها اذا طلعت من مغربها تسير الى وسط السماء ثم
ترجع ثم بعد ذلك تطالع من المشرق كما دتها وبه يعلم انه يدخل وقت الظهر برجوعها لانه عزلة
زوالها ووقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله والمغرب يغروبها وفي الحديث ان املة طالعها
من مغربها تطول بقدر ثلاث ليال لكن ذلك لا يعرف الا بعد مضيتها لانهم امها على الناس
حينئذ قياس ما سياتي في كلامنا بعد يسير انه يلزمه قضاء الخمس لان الزائد ليلتان فيقدران
عن يوم وليلة وواجبهما الخمس واعلم ان المواقيت مختلفة باختلاف البلدان ارتفاعا فقد يكون
زوال الشمس في بلد طالعها ببلد آخر وعصرها ببلد آخر ومغربها ببلد آخر وعشاءها ببلد آخر (ولو شرع)
فيها (في الوقت) على الجديد (ومدحتي غاب الشفق جاز على الصحيح) سواء أكان بقراءة أم ذكر
بل أم سكوت فيما يظهر لانه صلى الله عليه وسلم قرأ فيها بالاعراف في الركعتين كليهما والثاني
لا يجوز لوقوع بعضه خارج الوقت بناء على ان الصلاة اذا خرج بعضها عن الوقت تكون أو
ما خرج عنه قضاء وحكم غير المغرب في جواز المدة كالمغرب لان الصديق رضي الله عنه طول مرة
في صلاة الصبح فقبل له كادت الشمس ان تطلع فقال لو طلعت لم تجده ناغا فاني ولا يكره ذلك على
الاصح اما الجمعة فيمتنع تطويلها الى ما بعد وقتها بخلاف والفرق بينها وبين غيرها توقف
صحتها على وقوع جميعها في وقتها بخلاف غيرها ويعلم مما يأتي ان محل الجواز حيث شرع فيها
وفي وقتها ما يسع جميعها ولا فرق حينئذ بين ان يوقع منها ركعة في الوقت أولا كما هو ظاهر
كلام الاصحاب خلافا لاسنوي نعم يظهر ان ايقاع ركعة فيه شرط لتسميتها مؤداة ولا فتكون
قضاء لانهم فيه وقول الشارح هنا من الخلاف المبني على الاصح في غير المغرب أنه لا يجوز
تأخير بعضها عن وقتها أي بلامد كما في قوله والثاني المنع كما في غير المغرب أي بلامد أيضا

وقوع الاولى تامة ووقوع
عقد الثانية على المعتمد
(قوله اعادة المغرب) أي
وتقع الاولى نفسا مطلقا
(قوله فيقدران) أي
بحسبان (قوله باختلاف
البلدان) هو بضم الباء
كما ضبطه بالقلم في الصحاح
والختار ويصرح به قول
الاشموني في شرح قول
الخلاصة وقهلا عما وقع
فعل غير مع العين فعلان
شمل نصها من أمثلة جمع
الكثرة فعلان بضم الفاء
وهو مقيس في اسم على
فعل نحو بطن وبطنان
وظهر وظهران أو فعمل
نحو قضيب وقضبان ورغيف
ورغفان أو فعل صحيح العين
نحو ذكر وذكرا ورجل
وجلان (قوله ومد الخ)
خرج مجرد الاثبات بالسنن
بان بقي من الوقت ما يسع

جميع واجباتها دون سننها فان الاثبات بالسنن حينئذ مندوب فليس خلاف الاولى كالمدة وقد صرح
في الانوار بأنه لو أدرك آخر الوقت بحيث لو أدى الفريضة بسننها انقضى الوقت ولو أقصر على الاركان كان تقع في الوقت ان
الافضل أن يتم السنن اه وظاهره ان الافضل ذلك وان لم يدرك ركعة في الوقت وهو قضية كلام البغوي المنقول عنه هذه
المسألة كما بيناه آخر سجود السهو لكن قيده مر بان يدرك ركعة اه سم على منهج (قوله قضاء) أي على المرجوح فيها ما
يأتي من انه اذا وقع في الوقت ركعة فكلها أداء (قوله بخلاف) ينبغي الا في حق من لا تلزمه اه سم على حج وعليه فتنقلب
ظهر بخروج الوقت (قوله وفي وقتها ما يسع جميعها) هذا يخالف ما تقدم نقله عنه في كلام سم على حج من انه يكفي لجواز
الادراك ركعة في الوقت الا ان يقال ما تقدم مفروض فيما لو شرع فيها وقد بقي من الوقت ما يسع أركانها لكن اشتغاله
بالسنن منع من ادراك ركعة في الوقت (قوله أي بلامد) خبر قوله وقول الشارح وكأنه قال معناه بلامد يفرع عن شرع

منهائه قدم الكلام على منى الآدمي ومنها ان الخلاف في منى الآدمي أقول لا أوجه منهائه لوجه جعل خصوص هذا

في المغرب مثلاً وقد بقي من وقتها ما يسعها ومد إلى ان بقي من وقت العشاء ما يسع العشاء أو ركعة منها فهل يجب قطع المغرب وفعل العشاء مطلقاً أو ينصل بين أن يكون أدرك من وقت المغرب قدر ركعة فلا يجب قطعها بل لا يجوز لأن أمراً و بين أن لا يكون أدرك من وقتها قدر ركعة فيجب قطعها لأنها حينئذ فائتة والفائتة يجب قطعها إذا خيف فوت الحاضرة على ما يأتي فيه نظر وظاهر حرمته المد إلى أن يبقى من وقت الثانية ما لا يسعها اه سم على ج وقوله فيه نظر لا يبعد الحاقها بالفائتة في وجوب القطع إذا خاف فوت الحاضرة وان أمكن الفرق بأن المغرب هنا أحرم بها في وقتها فاستحققت الاتمام فيه عذره وان خاف فوت الحاضرة (قوله فضيلة واختيار) عدها واحداً للاتحاد بها بالذات ولذا جعل أوقاتها خمسة ولك ان تجعلها ستة لاختلاف وقتي الفضيلة والاختيار بحسب المفهوم ٢٧٣ سم على منيج (قوله ومن لا عشاء لهم الخ) عبارة شرح البهجة وفي

بلاط المشرق نواحي تقصر
لياليهم فلا يغيب الشفق
عندهم إلى آخر ما ذكره
الشارح وكتب عليه سم
قوله في بلاد الخ بخلاف الذين
يغيب الشفق عندهم
فوقت العشاء لهم غيبوبته
عندهم وان تأخرت عن
غيبوبته عند غيرهم تأخيراً
كثيراً كما هو مقتضى
الكلام اه أقول في
وعلى هذا فينبغي ان يعتبر
كون الباقي من الليل بعد
غيبوبة الشفق عندهم
زماً يسع العشاء ولا فينبغي
أن يعتبر شفق أقرب البلاد
اليهم خوفاً من فوات العشاء
في تنبيهه في لو عدم وقت

في كلام المنهاج من الخلاف مبنى على القول بعدم جواز ذلك في بقية الصلوات غير المغرب اما اذا جوزنا ذلك في غير المغرب جاز هنا قطعاً وعبارة الروضة ثم على الجديد لو شرع في المغرب في الوقت المضبوط فهل له استدانتها إلى انقضاء الوقت ان قلنا الصلاة التي يقع بعضها في الوقت وبعضها بعده أداءه وان يجوز تأخيرها إلى ان يخرج عن الوقت بعضها فله ذلك قطعاً وان لم يجوز ذلك في سائر الصلوات في المغرب وجهان أحدهما يجوز مدها إلى مغيب الشفق والثاني منعه كغيرها (قلت القديم أظهر والله أعلم) بل هو جديد أيضاً كما قاله في المجموع لأن الشافعي رضي الله عنه علق القول به في الاملاء على صحة الحديث وهو من الكتب الجديدة ولهذا قال في الروضة انه الصواب وفي شرح المذهب والتنقيح انه الصحيح وقد صححه جماعة كثيرة من كبار أصحابنا المحدثين وأجاب في شرح المذهب عن حديث جبريل بما مر من انه انما يبين فيه الاوقات المختارة ونحن نقول ان وقتها المختار مضيق مساو لوقت الفضيلة وبان حديث جبريل في أول الامر لانه ورد بمكة وأحاديث الامتداد بالمدينة نهى متأخرة يجب تقديمها وبان حديث الامتداد أقوى من حديث جبريل لان رواته أكثر ولانه أصح اسناداً ولذا أخرجه مسلم في صحيحه دون حديث جبريل ولها خمسة أوقات وقت فضيلة واختيار أول الوقت ووقت جواز ما لم يغيب الشفق الا حرم ووقت عذرو وقت العشاء لمن يجمع ووقت ضرورة ووقت حرمة وقول الاسنوي نقلاً عن الترمذي ووقت كراهة وهو تأخيرها عن وقت الجديد ظاهراً مراعاة للقول بخروج الوقت (والعشاء) يدخل وقتها (بمغيب الشفق) الا حرم لا ما بعده من الاصفر ثم الابيض وينبغي ندب تأخيرها زال الاصفر ونحوه خروجاً من خلاف من أوجبه ومن لا عشاء لهم لكونهم في نواح تقهر ليلاليهم ولا يغيب عنهم الشفق تكون العشاء في

٣٥ نهاية ل العشاء كان طلع الفجر كما غربت الشمس وجب قضاؤها على الاوجه من اختلاف فيه بين المتأخرين ولولم تغيب الا بقدر ما بين العشاءين فأطلق الشيخ أبو حامد انه يعتبر حالهم بأقرب بلد اليهم وفرع عليه الزركشي وابن العماد انهم يقدرون في الصوم ليلاليهم بأقرب بلد اليهم ثم يسكنون إلى الغروب بأقرب بلد اليهم وما قاله اغايطه ان لم تسع مدة غيبوبتها أكل ما يقيم بنفسه الصائم لتعذر العمل بما عندهم فاضطررنا إلى ذلك التقدير بخلاف ما اذا وسع ذلك وليس هذا حينئذ كأيام الدجال لوجود الليل هنا وان قصر ولو لم يسع ذلك الاقرب للمغرب أو أكل الصائم قدم أكله وقضى المغرب فيما يظهر اه ج وكتب عليه سم قوله وجب قضاؤها على الاوجه لم يبين حكم صوم رمضان هل يجب بمجرد طلوع الفجر عندهم أو يعتبر قد طلوعه بأقرب البلاد اليهم فان كان الأول فهو مشكل لانه يلزم عليه توالي الصوم القاتل أو المضطرر لا يتحمل لعدم التمكن من تناول ما يدفع ذلك لعدم استمرار الغروب زمناً يسع ذلك وان كان الثاني فهو مشكل بالحكم بانعدام وقت العشاء بل قياس اعتبار قدر طلوعه بأقرب البلاد بقاء وقت العشاء وقوعها اداء في ذلك القدر وهذا هو المناسب لما تقدم عن بعضهم فيما ذالم يغيب الشفق فليتأمل ثم رأيت قول الشارح الآتي وفرع عليه الزركشي الخ ويؤخذ منه حكم ما نحن فيه أي وهو أنهم يقدرون في الصوم ليلاليهم بأقرب بلد اليهم

مقابل الاصح مع أن من جملته مقابل الاصح ما سياتي تخصيصه عند المصنف وما بعده كالأوجه لجعل مقابل الاصح الآتي ما ذكره بعده وبالجملته فصيحه هنا فيه اختلال من وجوه يعلم عرجامة كلامهم وعبادة الرضوخ وأما المعنى ففى الآتى ظاهر وقيل فيه قولان وقيل القولان فى معنى المرأة خاصة والمذهب الاول ثم قال وأما معنى غير الآتى فنالكب والتحزير وفرع أحدهما

(قوله لكنه محمول على الثانى) أى قوله وقول من قال الخ وصورته ان يغيب الشفق فى أقرب البلاد اليهم وقد بقى من ليهم ما يمكن فيه فعل العشاء بدليل قوله الآتى فان اتفق وجود الشفق الاول الخ (قوله الشفق الاول) أى الاجر (قوله قدر ما يغيب فيه الشفق) لعلة قدر ما يطلع فيه الفجر (قوله فى أقرب البلاد) بقى ما لو استوى فى القرب اليهم بلدان ثم كان يغيب الشفق فى احدهما قبل الاخرى ٢٧٤ هل يعتبر الاول أو الثانى فيه نظر والا قرب الثانى لثلايؤدى الى فعل العشاء

قبل دخول وقتها على احتمال (قوله بضمى ماصر) أى ما يسع العشاء بعد طلوع الفجر على ما هو الظاهر من عبارته ويحتمل انه يدخل وقته بضمى الليل فى أقرب البلاد اليهم لكنه يشكل بأنه قد يؤدى الى خروج وقت الصبح عندهم بطاوع الشمس عندهم قبل طلوع الفجر فى أقرب البلاد اليهم وعبارة حج مانصه الذى ينبغى ان ينسب وقت المغرب عند أولئك الى ليهم فان كان السدس مثلاً جعلنا ليل هؤلاء سدسه وقت المغرب وبقية وقت العشاء وان قصر جدا أو أطال فى بيان ذلك ورد ما ذكره الشارح هنا فراجع له والا قرب ما قاله ويلزم على ما قاله الشارح انعدام وقت

حقهم بضمى زمن يغيب فيه الشفق فى أقرب البلاد اليهم وقد سئل الوالدرجه الله تعالى هل مقتضى ذلك انهم يصلون العشاء بعد فجرهم أولا وقول من قال بل يقتضى انهم يصلون بآيل له وجهه أم لا فاجاب بأن كلام الاصحاب المذكور محتمل اكل من الشقين لكنه محمول على الثانى لانه فى بيان دخول وقت أدائها ولم يستثنوا من أوقات صلاتهم الا وقت العشاء اذ لو حمل على الاول لزم منه اتحاد أول وقتى العشاء والصبح فى حقهم ولزمهم ان يبينوا أيضاً ان وقت صبحهم لا يدخل الا بضمى قدر ما يغيب فيه الشفق فى أقرب البلاد اليهم وأيضاً فقد اتفقوا على ان صلاة العشاء ليلية وحينئذ يلزم ان تكون غاربية فى حقهم فان اتفق وجود الشفق الاول عندهم بأن طلع فجرهم بضمى قدر ما يغيب فيه الشفق فى أقرب البلاد اليهم صلاوا العشاء حينئذ اداء لكن لا يدخل وقت صبحهم الا بضمى ماصر (ويبقى وقتها الى الفجر) المصادق لخبر جبريل مع خبر مسلم ليس فى النوم تفريط انما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يدخل وقت الاخرى ظاهره يقتضى امتداد وقت كل صلاة الى دخول وقت الاخرى من الخمس أى فى غير الصبح لما سيجى فى وقتها وخرج بالصادق الكاذب وهو ما يطلع مستطية لأبأعلاه ضوء كذب السرحان وهو الذئب ثم يذهب وتعبه ظلمة ثم يطلع الفجر الصادق مستطيرابا لاء أى منتشر اوتهى الاول كاذبا لانه بضمى ثم يسود ويذهب والثانى صادق لانه يصدق عن الصبح ويبينه وقد ورد فى الخبر اطلاق الكذب على ما لا يعقل وهو صدق الله وكذب بطن أخيك لما أوهمه من عدم حصول الشفاء بشرب العسل وذكر فى المجموع للعشاء أربعة أوقات فوكان المذكوران ووقت فضيلة أول الوقت ووقت عذر ووقت المغرب لمن يجمع (والاختيار أن لا تؤخر عن ثلث الليل) لخبر جبريل السابق (وفى قول عن نصفه) لخبره لولا أن أشق على أمتي لاخرت صلاة العشاء الى نصف الليل ووجه المصنف فى شرح مسلم وكلامه فى المجموع يقتضى ان الاكثرين عليه قال السبكي فلا أدري تهيجه عن عمد فيكون محالاً لما فى كنبه أم لا وهو الاقرب (والصبح) بضم الصاد وحكى كسر هالغه أول النهار ويدخل وقتها (بالفجر الصادق) لخبر جبريل فانه علقه على الوقت الذى يحرم فيه الطعام والشراب على الصائم وانما

العشاء وقد يؤدى الى ان الصبح انما يدخل وقته بعد طلوع شمسهم نعم ان خص كلام الشارح بما لو يحرم ان غاب الشفق فى أقرب البلاد اليهم وبقي من ليهم ما يمكنهم فيه فعل العشاء فقريب كما هرت الاشارة اليه قريبا (قوله لما سيجى) أى فى قوله وقت الصبح من طلوع الفجر الخ (قوله كذب السرحان) أى من حيث الاستطالة وكون النور فى أعلاه عميرة وهو بكسر السين وفى المصباح السرحان بالكسر الذئب والاسد والجمع سراحين ويقال للفجر الكاذب على التشبيه اه (قوله يصدق عن الصبح) أى يكشف (قوله ويبينه) عطف تفسير (قوله أربعة أوقات) أى زيادة على وقتى الضرورة والحرمه (قوله الوقتان المذكوران) أى وهما قوله فيما مضى فى أوقات الظهور ولها أيضاً وقت ضرورة وسياق وقت حرمة وهو القدر الذى لا يسمعها وان وقعت اداء لكنهما يجريان فى غير الظاهر وقوله ووقت فضيلة أول الوقت ووقت عطف على الوقتان (قوله ووجهه) أى القول بأنه الى نصف الليل

نجس ومن يهره فيه أوجه أهمها نجس والثاني طاهر والثالث طاهر من ما كول اللحم نجس من غيره كاللبن قلت الأصح عند المحققين والاكثرين الوجه الثاني والله أعلم انتهت (قوله نعم يعني الخ) قال في شرحه للعباب كما نقله عنه بعضهم وينبغي أن يكون مراده بالعفو الطهارة انتهى وكان الضمير في مراده راجع لوالده الذي أفنى بذلك فلتراجع عبارته وعليه فالجبن طاهر بسائر أنواعه من غير تفصيل وهو خلاف ما ذكره هنا (قوله أو كان الجزئ لم يظهر ما هذا معطوف عليه) قوله ولا تنجس مني

(قوله عن الاسفار) يقال سفر الصبح وأسفر ويجب حمل عن الاسفار على استعماله عن معنى إلى اتوافق عبارة الروضة وغيرها أو يراد الجزء الأول من الاسفار فانها اذا وقعت فيه صدق انها ٢٧٥ آخرت عن الجزء الأول لكن هذا الأخير

يقتضى ان مقارنة آخرها

للجزء الأول من الاختيار

قالت أو بل الأول أولى بل

منعين اه عميرة (قوله ثم)

اختيار التعبير ثم يفيد

ان وقت الاختيار لا يشارك

وقت الفضيلة وقول المنهج

في وقت العصر والاختيار

من ذلك أي آخر وقت

الظهر الخ وتعبيره بمثله في

وقت العشاء والصبح يقتضى

ان وقت الفضيلة مشترك

بينه وبين الاختيار وما

زاد عليه اختيار لا غير

ومثل ما في المنهج في متن

لروض (قوله يكره تسمية

المغرب عشاء) ظاهره ولو

بالتغليب كالعشاءين

واقتضاء كلام شرح المنهج

في صلاة المسافر حيث

قال وغلب في التثنية

العصر لشرفها والمغرب

لأنه عن تسميته عشاء

لكن نقل سم في حاشية

شرح المنهج عن الشارح

انه لا يكره أي مع التغليب

(قوله وتسمية العشاء) لا

يحرم بالصادق (وهو المتشروطه معترضا بالافق) كاتقدم وقيد هنا بالصادق وأطلق في خروج وقت العشاء إشارة إلى ان الحكم دائر على الصادق لا في كلامه (ويبقى) وقتها (حتى تطلع الشمس) للخبير وهو وقت الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس أي بعضها كما مر (والاختيار أن لا تؤخر عن الاسفار) أي الاضاعة لخبر جبريل المار وله أربعة أوقات فضيلة وهي أوله ثم اختيار إلى الاسفار ثم جواز بلا كراهة إلى الحمرة التي قبل طلوعها ثم جواز مع الكراهة بمعنى انه يكره تأخيرها إليه ونص الشافعي على انها الوسطى لقوله تعالى حافظوا على الصلوات الآية اذ لا تنوت الا فيها وخبر مسلم قالت عائشة لمن يكتب لها مصحفا اكتب والصلاة الوسطى وصلاة العصر ثم قالت سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا عطف يقتضى المغيرة قال المصنف عن الماوردي في الحاوي حكى الاحاديث انها العصر كخبر شغلوا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ومذهب الشافعي اتباع الحديث فصار هذا مذهبه ولا يقال في المسئلة قولان كما وهم فيه بعض أصحابنا وقال في شرح مسلم الأصح انها العصر كما قاله الماوردي ولا كراهة في تسمية الصبح غداة كما ذكره في الروضة نعم الأولى عدم تسميتها بذلك وتسمى فجر أو صبحا لورد الفجر في الكتاب والسنة بهما معا (قلت يكره تسمية المغرب عشاء) تسمية (العشاء عمة) لقوله صلى الله عليه وسلم لا تغلبنكم الاعراب على اسم صلاتكم المغرب قال وتقول الاعراب هي العشاء ولقوله لا تغلبنكم الاعراب على اسم صلاتكم الا انها العشاء وهم يعمون بالابل وما ورد من تسميتها عمة في الاحاديث الصحيحة محمول على بيان الجواز أو انه خاطب به من يشبهه عليه العشاء بالمغرب أو انه كان قبل ان يقر من كراهة تسميتها عمة هو ما في الروضة والتحقيق لكنه في المجموع نقل عن نص الام انه يستحب ان لا تسمى بذلك وذهب اليه المحققون من أصحابنا وقالت طائفة قليلة تكرهه قال في المهمات فظهر ان الفتوى على عدم الكراهة وقد فهم أكثر المتأخرين المخالفة وأفادوا الدرجة الله تعالى عدمها اذ ليس في النص حكم تسميتها بذلك وقد سكنت عنه المحققون وصرحت الطائفة الاخرى بكرهاتها وهو الوجه لورود النهي انحصار فيها (و) يكره (النوم قبلها) أي صلاة لعشاء لما فيه من خوف استمراره إلى خروج الوقت ولانه عليه الصلاة والسلام كان يكره النوم قبلها والحديث بعدها ولهذا قال ابن الصلاح ان هذه الكراهة تعم سائر الصلوات وسياق كلامهم يشعر بتصوير المسئلة بما بعد دخول الوقت قال الاسنوي وينبغي أن يكره أيضا قبله وان كان بعد فعل المغرب

يقال كان الأولى عدم تقدير التسمية لان العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه لانه نقول الغرض من ذكره الإشارة إلى ان العامل فيه التسمية المذكورة في المتن كما أجابوا به في أمثال ذلك كما لو قيل لم يقيم ولم يقعد زيد من قولهم ذكر لم يلبس المراد منه تقدير عام لا الأول بل مرادهم به مجرد بيان العامل المتقدم (قوله عدمها) أي عدم المخالفة (قوله وهي) أي الكراهة وقوله الوجه معتمد (قوله قال الاسنوي) معتمد (قوله وينبغي أن يكره) عبارة شيخنا الزياي في أثناء كلامه بل ولا يكره النوم قبل دخول الوقت بل هو شامل للعشاء فلا يكره النوم قبل دخول وقتها وشامل

المرأة) الضمير في تنصير راجع الى الرطوبة (قوله ومن المحكوم بنجاسته يضار) يعني الدخان (قوله الا أن ينبره) أي والآن يضع السمك في الماء عبتا كما قدمه في أوائل كتاب الطهارة (قوله اسم لكل مسكر) أي حقيقة كما هو الظاهر في استشهاده الشارح به على ما قدمه صعبوبة وفي المسئلة قولان هل الخمر حقيقة في المعتصرة من العنب مجاز في غيرها أو حقيقة في كل

للجمعة أيضا فلا يكره النوم قبله وان خاف فوت الجمعة لانه ليس مخاطبا بها قبل دخول الوقت وان قلنا بوجوب السعي على بعيد الدار والفرق انه لما كان بعيد الدار لا يمكنه الذهاب الى الجمعة الا بالسعي قبلها نزل ما يمكنه فيه السعي منزلة وقت الجمعة لانه لو لم يعتبر لادى الى عدم طلبها منه والنوم لما لم يكن مستلزما لتفويت الجمعة اعتبر لحرمته خطابه بالجمعة وهو لا يخاطب قبل دخول الوقت لكن في سعي على حج ان حرمة النوم قبل الجمعة هو قياس وجوب السعي على بعيد الدار قال وظاهره انه لو كان بعيد الدار وجب عليه السعي قبل الوقت وحرمة النوم المقوت لذلك السعي الواجب (قوله قبله) قد يشكك عليه عدم تحريم النوم قبل الوقت وان علم انه لا يستيقظ فيه لانه لم يخاطب بالصلاة قبل دخول وقتها ويمكن الجواب بأن الكراهة لخفة أمره توسع عواقيها فابتوتها لمجرد الاحتياط ولا كذلك التحريم (قوله والحديث بعدها) أي بعد فعلها قال في شرح العباب والمراد الحديث المباح في غير هذا الوقت اما المكروه ٢٧٦ فهو هنا أشد كراهة وكذا المحرم قال ابن العماد كسيرة البطل وغيره

للخبي السابق (والحديث بعدها) مكروها كان أو مباحا للحديث المأثور ولكن المكروه أشد كراهة هنا وعلى ذلك بأن نومه قديتا خفيفا فوت الصبح عن وقتها أو عن أوله أو يقونه صلاة الليل ان اعتادها ولتقع الصلاة التي هي أفضل الاهمال خاتمة عمله والنوم أخو الموت وربعا مات في نومه وبأن الله جعله سكا وهذا يخرج عن ذلك قال ابن العماد وأظهر المعاني الاول وشمل اطلاقه ما لوجع العشاء مع المغرب تقدما والمتجه كما قاله الاسنوي خلافاه ومحل كراهة النوم قبلها اذا ظن تيقظه في الوقت والاحرم كما قاله ابن الصلاح وغيره فان نام قبل دخول الوقت لم يحرم وان غاب على ظنه عدم تيقظه فيه لانه لم يخاطب بها ولو غلب عليه النوم بعد دخول الوقت وعزمه على الفعل وأزال تمييزه فلا حرمة فيه مطلقا ولا كراهة وأفهم كلام المصنف عدم كراهة الحديث قبلها لكن قضية التعليل بخوف القوت عدم الفرق قال الاسنوي وقد يجاب بأن اباحة الكلام قبل الصلاة تنتهي بالامر بإيقاع الصلاة في وقت الاختيار وأما بعد الصلاة فلا ضابط له بخوف القوت فيه أكثره (الافى خير والله أعلم) كقراءة قرآن وحديث ومذاكرة فقهه وأيناس ضيف وتكلم بما دعت اليه حاجة كحساب فلا كراهة فيه لان ذلك خير ناجز فلا يترك لمفسدة متوهمة لما روى عن عمران بن حصين قال كان صلى الله عليه وسلم يحدثنا عامة ليلة عن بني اسرائيل واستثنى بعضهم من ذلك المسافر ومن كراهته قبلها ان قلنا بما المنتظر جماعة بعدمضى وقت الاختيار لحديث

والاخبار الكاذبة فانه لا يحل معامها لعدم صحتها كافي المجموع في الاعتكاف وعدم صحتها لا يكفي في التعليل الا ان أريد به تحقق كذبها كما هو الواقع في سيرة البطل وغيره اهـ والحق بالحديث نحو الخطا طه قاله في شرح الارشاد وغيره اهـ سم على حج (قوله كما قاله الاسنوي) أي فلا يكره قال ع بعدهذا قال أي الاسنوي فان قلنا بعدم الكراهة فهل يكون بدخول الوقت أو بعض

قد رزمن الفعل محل نظر والاقرب الثاني ونقله سم عن حج في شرح الارشاد لكن بزم في حاشيته لا يمر على المنهج بالاول حيث قال الا اذا جمعها تقدما مع المغرب فلا يكره بعدها قبل دخول وقتها اهـ ومفهومه أن مجرد الدخول يكره وان لم يمض زمن يسع فعلها (قوله والاحرم) منه ما لو توههم عدم استيقاظه قبل خروج الوقت (قوله وايناس ضيف) أي ما يكن فاسقا والاحرم الاعدن تكوف منه على نفس أو مال وهذا اذا كان ايناسه له لكونه فاسقا اما لو كان من حيث كونه شيخه أو معلمه فانه يجوز ان لم يلاحظ في ايناسه له شيء من ذلك فيظهر الحاقه بالاول فيحرم (قوله بما دعت اليه حاجة) ومنها محادثة الزوجة (قوله عامة ليلة) أي أكثره (قوله المسافر) أي فلا يكره في حقه الحديث بعدها مطلقا أي سواء كان السفر طويلا أو لا وسواء كان في خير أو لحاجة السفر (قوله ان قلنا بها) أي الذي هو مقتضى التعليل (قوله مضى وقت الاختيار) أي فلا يكره ومعلوم من هذه العبارة انه لا يكره قبل وقت الاختيار بالطريق الاولى ولعله انما قيد به لان فرق الاسنوي بين الحديث قبلها وبعدها يقتضي كراهته قبلها بعد وقت الاختيار وهذا في حج مانصه واما قبلها فان فوت وقت الاختيار كره أي كان خلاف الاولى وتسمى كراهة خفيفة والا فلا المنتظر الجماعة لبعدها معهم ولو بعد وقت الاختيار والمسافر ثم قال والا لهدى أو في خبر كعلم شرعي اهـ ومراده بالشرعي الذي له تعلق بالشرع لا خصوص الشرعي

مسكوك (قوله منقوعا) ليس يفيد في الحكم وانما قيد به لانه الذي وقع السؤال عنه لكونه الواقع (قوله فيصنم ان يقال ان ذلك الطيب ان كان أقل) أي عين الطيب لا مجرد رائحته (قوله ويحتمل خلافه) أي وهو الطهارة مطلقا كما في حاشية الشيخ (قوله) وكما تنجس بالعين العناقيد الخ مراده به الرد على الشهاب بخبر في شرح الارشاد لكن في عبارته مساحسة وعبارة الشرح المذكور وتستثنى العناقيد وحبانها فلا تضر مصاحبتهم الا انهم اذا تخللت (قوله وان لم يكن فيه) أي في ذات الدن (قوله أو هو) أي الفساد (قوله كشب) الشب بالواحدة من جواهر الارض يشبه الزاج وبالمثلثة شجر معروف طيب

بالعنى المصطلح عليه وهو الفقه والحديث والتفسير ومنه الضوء والصرف وغيرهما وهو ظاهر او صريح في أن الحديث بعدها لا ينتظر رجاءه بعيد هاهمهم غير مكروه وهو خلاف ما فرض الشارح الكلام فيه من ان انتظار الجماعة قبله لا يكره فيصير الحاصل منهما انه لا يكره الحديث لا انتظار الجماعة لا قبل فعلها ولا بعده (قوله لا سحر) أي لا حديث (قوله أو مسافر) نازع فيه في شرح العباب بعد نقله عن ابن العماد بأن مقتضى اطلاقهم انه لا فرق بين المسافر وغيره ثم حل الحديث على ما حاصله ان يحتاج اليه المسافر لا عانته على الستر المحتاج اليه سم على ج (قوله ان عزم) أي فان لم يعزم أثم وان فعلها في الوقت وهذا عزم خاص ويجب عليه أيضا عزم عام وهو ان يعزم عقب البلوغ على فعل كل الواجبات وترك كل المعاصي كما صرح بذلك سم في الآيات البيّنات (قوله بخلاف الخ) أقول والفرق بينهما ان الصلاة لها وقت محدود فيتحقق الاثم بقوله بخلاف الخ فانه لا آخر لوقته فلو لم نؤثمه بالموت لم يتحقق وجوبه (قوله اذ لو لم يحكم بعصيانه) يؤخذ من التعليل ان ما فات بعد من صوم أو صلاة كالخ وبه صرح ابن حجر حيث قال ومثل الخ فائنة بعذر لان وقتها العمر أيضا ٢٧٧ اه ومقتضى تشبيهه بالخ انه بالموت يتبين

الاثم من آخر وقت الامكان قال ابن حجر أيضا فان قلت صرح في النوم انه لو توههم الفوت معه حرم فهل قياسه هذا حتى يتضييق بتوهم الفوت قلت نعم الا ان يفسر بأن من شأن النوم التفويت فلم يجز الامسح ظن الادراك بخلافه هنا اه وقضية قول الشارح فان غلب

لا سحر بعد العشاء الا المصل أو مسافر رواها أحد في مسنده وتجب الصلاة باول وقتها وجوباً موسعاً فلا يثم بتأخيرها الى آخره ان عدم في أوله على فعلها فيه وان مات ولم يبق من وقتها الا ما يسعها فقط بخلاف الخ فانه موسع ولكنه يثم بالموت بعد التمكن من فعله ولم يفعله اذ لو لم يحكم بعصيانه لادى الى فوات معنى الوجوب وأما الصلاة فلها حالة أخرى يعصى فيها وهو ان اجها عن وقتها فان غلب على ظنه موته في أثناء الوقت أو شك في ذلك تعينت فيه ثم لو لم يموت في أثناءه لم تصر بفعلها في باقيه قضاء والافضل ان يصلها أول وقتها كما قال (ويسن تجهيل الصلاة لاول الوقت) ولو عشاء لقوله تعالى حافظوا على الصلوات ومن المحافظة عليها تجهيلها ولقوله تعالى فاستبقوا الخيرات وقوله وسارعوا الى مغفرة من ربكم والصلاة من الخيرات وبسبب المغفرة وغلب ابن مسعود رضي الله عنه سألت النبي صلى الله عليه وسلم أي الاعمال افضل قال الصلاة لاول وقتها واما خبر أسفر وبالفجر فانه اعظم للاجر فعارض بذلك

على ظنه موته في أثناء الوقت أو شك في ذلك تعينت فيه انه لو توههم موته لم يثم بالتأخير بناء على ما اقتضاه العطف للشك على الظن ان المراد به استواء الطرفين فلا يكون التوهم ملحقاً بتوهم الفوات بالنوم فان حل الشك على مطلق التردد اقتضى التسوية بين الفوات بالنوم وغيره (قوله ويسن تجهيل الصلاة) يؤنبه بفرق ابن القيم بين المبادرة والجملة بأن المبادرة انتهاز الفرصة في وقتها فلا يتركها حتى اذا فاتت طلبها فله ولا يطلب الامور في ادبارها ولا قبل وقتها بل اذا حضر وقتها بادريها وذهب عليها والجملة طلب أخذ الشيء قبل وقته اه مناوئ في شرحه للجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم يادروا بصلاة المغرب الخ وعليه فعل التعبير هنا بالتجهيل للبالغه وهو مجاز عن المبادرة لكنه لشدها كأنه طلب الصلاة قبل وقتها أو ان التعبير به للتنبيه على أنه ينبغي له الاشتغال بأسبابها قبل دخول وقتها فذلك كالطلب لها قبل وقتها (قوله ولو عشاء) أخذها غايه توطئه لقوله بعد وفي قول تأخير العشاء الخ (قوله ولقوله تعالى فاستبقوا الخيرات) أي ابتدروها قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى في سورة المائدة فاستبقوا الخيرات فابتدروها انتهاز الفرصة وحيارة افضل السبق والتقدم اه والفرصة كما في المصباح مأخوذة من تفارص القوم الماء القليل لكل منهم ثوبه فيقال يافلان جاءت فرصتك أي ثوبتك ووقتتك الذي نستقي فيه فيسارع له وانتهاز الفرصة أي شمر لها مبادر او الجمع فرص مثل غرفة وغرف (قوله وقوله وسارعوا) قال الذنبي في تفسير هذه الآية معنى التسارعة الى المغفرة والجنة الاقبال على ما يوصل اليه ما ثم قيل هي الصلوات الخمس أو التكبيرة الاولى أو الطاعة أو الاخلاص أو التوبة أو الجمعة والجمعة

الرائحة من الطعم يدبغ به أيضا قاله الدميري (قوله لخروج حيوانه بموانه عن الماء كقول) خرج به جلد المذكي وان كان مذبوحا فانه يجوز أكله كما قدمه في فصل الاستنجاء ومن مافيه وورعما قوههم مناقضته لما هنا (قوله لم يحكم بنجاسته) يعني لم يحكم بنجاسة ما أصابه كافي المرة وفي نسخة لم يحكم بالنجاسة لداخله وهي الموافقة لما في فتاوى والده (قوله أو زاد في الفسلات جعلها ثمانيا) أي ولا يقال ان الثامنة تقوم مقام التراب (قوله ومنفق عليه) المنفق عليه هو تحريم لحم الخنزير لاجلته كما

(قوله هو الذي واظب عليه) أي وأما التأخير فكان لعذر ومصلحة تقتضي التأخير ولا يشكك عليه ان كان تنفيذ التكرار لا نأقول أما أولا فإفادتها التكرار ليس من وضعها بل بحسب القرائن المختلفة بالاستعمال وأما ثانيا فإفادتها التكرار لكنه يصدق بثلاث مرات وتكررها به تكرر العذر والاكثر التججيل بل هو الاصل (قوله لو اشتغل) هي مصدرية أي اشتغاله لان لو من الحروف المصدرية التي تسبك بالمصدر (قوله وأكل لقمة) أي موفرة للخشوع كافي حج ولعل جملته سببا لما يترتب عليه من تحصيل الخشوع فيها والا فالا كل ليس من أسبابها وقضيتها ان الشبع يقوت وقت الفضيلة وقد يخالفه ما مرله في وقت المغرب والاقرب الحاق ما هنا بما هنا كاذم من كلام سم على حج المذكور وبهذا ينسحق ما قاله حج في شرح العباب نقلا عن الزركشي ولعل العبرة في ذلك كله الوسط من غالب الناس لا يختلف وقت الفضيلة باختلاف أحوال المصلين وهو غير معهود وعومه ٢٧٨ شامل لهذه فلو خالف عادة الوسط المعتدل بغير عذراته سنة التججيل فان كان

لعذر وتوى انه لو خلا عن العذر عجل فن الظاهر عدم حصول السنة ولكر لا مانع ان الله يكتب له ثوابا مثل ثوابه لو عجل لا مثاله أمر الشارع (قوله بقدر ذلك) أي أسبابها ومثله في حج لكن حج بين في وقت المغرب ان المراد بالاسباب المعتبرة في وقت الفضيلة ما يحتاج اليه بالفعل وأعل

وغيره ولان المراد بالاسفار ظهور الفجر الذي به يعلم طلوعه فالتأخير اليه أفضل من تججيله عند ظن طلوعه واما خبر المصنفين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستحب أن يؤخر العشاء فجوابه أن تججيلها هو الذي واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم وروى عن ابن عمر من فوعا الصلاة في أول الوقت وضوان الله وفي آخره عفو الله قال اما من رضوان الله عليه انما يكون للمحسنين والعفو يشبه أن يكون للقصرين ولا يقع تحصيل فضيلة أول الوقت لو اشتغل أوله بأسبابها من طهارة وأذان وسننوا كل لقمة وتقديم سنة راتبة بل لو أخر بقدر ذلك وان لم يحج اليه ثم أحرم بها حصل فضيلة أوله كافي الذخائر ولا يكف السرعة على خلاف العادة ولو فعل مع ذلك شغلا خفيفا أو اتى بكلام قصيرا وأخرج حديثا يدفعه أو حصل ماء ونحوه لم يمنعها أيضا (وفي قول تأخير العشاء أفضل) ما لم يجاوز وقت الاحتيار للاختيار المتقدمة التي أجبه عنها والمشهور استحباب التججيل لعموم الأحاديث ومحل استحباب التججيل ما لم يعارضه معارض فان عارضه وذلك في نحو أربعين صورة فلا يكون مطلوباً منها نذب التأخير لمن يرى الجار ولمسافر سائر وقت الأولى

والواقف

مراده ما من شأنه ان يحتاج اليه بالفعل حتى لا ينافي ما ذكره هنا من أنه لو قدم الاسباب

على الوقت وأخر بقدرها من أوله حصل سنة التججيل وان المعتبر في وقت المغرب على الجديد من ما يجب ويندب بتقدير وقوعه وان نذر (قوله وان لم يحج) أي بأن كان متطهرا (قوله حصل فضيلة أوله الخ) أي لكن الفعل في أول الوقت أفضل وان كان لو فعل بعد صدق عليه انه فعل في وقت الفضيلة كمن أدرك الحرم مع الامام ومن أدرك التمشد فالحاصل لكل منهما ثواب الجماعة لكن درجات الاول أكمل (قوله كافي الذخائر) هو بالذال المجمة (قوله ولا يكلف السرعة الخ) عبارة حج ويندب للامام الحرص على أول الوقت لكن بعد مضي قدر اجتماع الناس وفعلهم لاسباب إعادة وبعده يصلي عن حضر وان قل لان الاصح أن الجماعة القليلة أوله أفضل من الكثيرة آخره ولا ينتظر ولو نحو شريف وعالم فان انتظر كرهه ومن ثم لما اشتغل صلى الله عليه وسلم أي بحيث تأخر عن وقت عادته أقاموا الصلاة فتقدم أبو بكر مرة وابن عوف أخرى مع أنه لم يطل تأخره بل أدرك صلاتهم ما واقتدى بهم ما صوب فعلهم ما نهم يأتي في تأخر الرواتب تفضيل لا ينافيه هذا العلم منهم صلى الله عليه وسلم بالحرص على أول الوقت اه وقد يشكك قوله ان الجماعة القائمة أوله أفضل من الكثيرة آخره الخ على قوله كل ملي ان كل كمال اقترن بالتأخير وخلا عنه التقديم يكون التأخير معه أفضل الا ان يقال ان مراده بالكمال السنة التي تحصل مع التأخير وتنفوت من أصلها بالتقديم بخلاف صورة الجماعة فانها حاصلة مع كل من التقديم والتأخير وان فات بتقديرها صفة كمال فيها يعارضه ما قاله حج في شرح العباب حيث قال ولو قصد الصلاة في نحو مسجد بعيد لنحو كبره أو نفسه امامه نذب له الا برادوان أمكنه في قريب على الوجه اه

يعلم مما قدمه آنفاً (قوله يتبع الاخس) لا معنى له في المتولد منها فكان ينبغي اسقاط لفظ منهما (قوله لا انتفاء العلة فيها) لفظ فيها وصف للعلة وليس متعلقاً بانتفاء (قوله وهو ما لا يدرك له عين) المراد بالعين هنا الجرم فهو غير العين المذكورة في المتن (قوله ولا أثر له) يعني من طعم أولون بقريته ما بعده (قوله أم لا يكون المحل صقيلاً) صريحه ان نجاسة الصقيع حكمية ولو قبل الجفاف وليس كذلك بل نجاسته حينئذ عينية وانما نصواعليه للشارة للرد على المخالف القائل انه يكتفي فيه بالمسح

(قوله وللاوقاف بعرفة فيؤخر الخ) بقي ما لوجه ارض عليه فوت عرفة وانفجار اميت فهل يقدم الاول أو الثاني فيه نظر والاقرب تقديم الثاني لان فيه هتك الحرمته ولا يمكن تداركه بخلاف الخ فإنه يمكن تداركه (قوله ثم في الجماعة) ومثلها السترة والماء فيعيد اذا وجد هما في الوقت ولو منفردا ويكون هذا مستثنى من توقف صحة المعادة على جماعة (قوله اذارجا) اما اذا تحققه فيجب عليه التأخير كما تقدم له وهل الجرح المتيهم عن الجراحة اذا تحقق البرء آخر الوقت يجب عليه التأخير ليصلي بالوضوء الكامل أو يكون أولى له فقط الاقرب الثاني كما لو يتيقن الماء آخر الوقت والفرق ان دائم الحدث يصلي مع الحدث فالقياض بطلان صلاته دون المتيهم عن الجراحة فان التيمم طهارة شرعية (قوله يكون التأخير معه) زاد حج لمن أراد الانتصار على صلاة واحدة حتى لا ينافي ما يأتي في الابراد معه اهـ ويفيده قول الشارح قبل نعم الافضل كما اختاره المصنف (قوله ويسن الابراد الخ) استثناء من قوله ويسن تهجيل الصلاة لأول الوقت وقد نبه عليه بقوله ومحل استحباب التهجيل الخ وهذه المحملة في غير أيام الدجال أما هي فلا يسن الابراد فيها لانه يرجح فيها زوال الحر في وقت ٢٧٩ يذهب فيه لمحل الجماعة مع بقاء الوقت

المقدر ونقل بالدرس مثل ذلك عن شيخنا الزبدي مهلاً بانتفاء الطل اهـ أقول وأما البوادي التي ليس فيها حيطان يمشي فيها طالب الجماعة فالظاهر كما هو قضية اطلاقهم سن الابراد فيها لانه وان لم يوجد فيها ظل يمشي فيه طالب الجماعة ينكسر سورة الحر وقد يكون فيها ظل يمشي فيه طالب الجماعة بان يكون فيها شاخص له ظل كالأشجار (قوله في

والاوقاف بعرفة فيؤخر المغرب وان كان نازلاً وقتها ليجتمعها مع العشاء بمنزلة دفعة ولمن يتيقن وجود الماء أو السترة أو الجماعة آخر الوقت نعم الافضل كما اختاره المصنف ان يصلي مرتين مرة في أول الوقت منفرداً ثم في الجماعة أو القدرة على القيام آخر الوقت ولدائم الحدث اذارجا الانقطاع ولمن اشتبه عليه الوقت في يوم غيم حتى يتيقنه أو يظن فواته لو أخرها وضابطه ان كل ما ترجحت مصلحة فعله ولو أخر فاته يقدم على الصلاة وان كل كمال كالجماعة اقترن بالتأخير وخلا عنه التقديم يكون التأخير معه أفضل وقد أشار لبعض الصور بقوله (ويسن الابراد بالظهر) أي تأخيرها عن أول وقته (في شدة الحر) الى أن يصير للمحيطان ظل يمشي فيه طالب الجماعة لخبر الصحابين اذا اشتد الحر فاردوا بالصلاة وفي رواية البخاري بالظهر فان شدة الحر من فوج جهنم أي هيجانها وانتشار لهبها والمعنى فيه ان في التهجيل في شدة الحر مشقة تسلب الخشوع أو كماله فسن له التأخير كن حضره طعام ونفسه تنوق اليه أو دافعه انخبط وما ورد مما يخالف ذلك فنسوخ ولا يجاوز به نصف الوقت وخرج بالصلاة الاذان كما أفهمه كلامهم وصرح به في المطلب وحل أمره صلى الله عليه وسلم بالابراد به على ما اذا علم من حال السامعين حضورهم عقب الاذان لتمتدفع عنهم المشقة ثم قال وجعله بعضهم على الإقامة ولا بعده فيه وان

شدة الحر) ففرع من سأل سائل هل يسن تأخير الصلاة في شدة البرد الى ان يخف البرد الشاغل السالب للخشوع قياساً على ما ورد في الحر فاجاب امرانه لا يسن لان الابراد في الحر رخصة فلا يقاس عليه اهـ سم على منهم أقول الاولى الجواب أن زيادة الظل محققة فلزوال الحر امر ديني ينظر ولا كذلك البرد فإنه محتمل زيادته مع التأخير لمدوم وجود علامة تدل على زواله عادة وانما قلنا هذا أولى لان الصحيح جواز جريان القياس في الرخص على ما في جمع الجوامع (قوله ظل يمشي فيه الخ) ولا يجاوز نصف الوقت حج وسيأتي (قوله من فوج جهنم) قال في النهاية الفج سطوع الحر وفورانه ويقال بالواو وقد تقدم وفاحت القدر تفج وتفوح اذا غلت وقد أخرجه مخرج التشبيه والتمثيل أي كأنه نار جهنم في حرها اهـ وقال المناوي في شرحه استشكل بأن فصل الصلاة مظنة وجود الرحمة ففعلها مظنة طرد العذاب فكيف أمر بتركها وأجيب بان وقت ظهور الغضب لا ينبج فيه الطلب الا من أذن له فيه اهـ رحمه الله وقد يتوقف في هذا الاشكال من أصله فان مجرد شدة الحر قد تكون نعمة من الله تعالى على عباده لا صلاح معاشهم فلا تكون مجردة عن نعمة على الغضب وكون الانسان قد يحصل له مشقة منها لا ينافي كونها نعمة من الله عز وجل وان محبها مشقة (قوله أي هيجانها) هو من كلام الراوي وظاهره انه على كل من الراويين (قوله وانتشار) عطف تفسير

وعبارة الروضة قلت اذا اصاب النجاسة شيئا صغيرا كسيف وسكين ومراة لم يطهر بالمسح عند نابله لا بد من غسلها (قوله بعد زوالها) أي زوال جرمها وفي نسخة زوال عيناها (قوله قال في الانوار لو لم يزل الا بالقطع عنى عنه) أي ولم يطهر بخلاف ماسيا في اللون والريح خلافا من وهم فيه (قوله ويظهر تصويره) يعنى تصوير ادرالك بقاء الطعم على وجهه غير محرم وان قصرت عنه

(قوله التصريح) أي بتأخير الإقامة (قوله كان يريد بها) لكنه يعارضه خبر سلمة السابق الآن يقال انه كان يفعل هذا تارة وهذا تارة (قوله فلا يسن الا براد في غير شدة الحر) محترز قول المصنف في شدة الحر (قوله ولا في قطر بارد) الذي وقع التعبير به في المتن لبلد فالمناسب له أن يقول ولا في بلد بارد فلعلة محل البلد على القطر أو أشار الى أن في المتن حذفوا الاصل والاصح اختصاصه بقطر حار ببلد حار أو الى أن محل اعتبار القطر فيمن عبر به حيث لم يخالف البلد فان خالفته فهي المعبرة (قوله وهو المعتمد) أي سن البراد (قوله اماما كان) والذي يتجه ان الأفضل له فعلها أو لا ثم فعلها معهم لان سن البراد في حقه بطريق التبع كما تقرروا شمل ذلك قولهم يسن راجي الجماعة أثناء الوقت فعلها أوله ثم معهم اهـ حج فان قلت غير الامام لا محذور يترتب على اعادته بخلاف الامام فان اعادته تصح على اقتداء المفترض بالمقتفل وفيه خلاف قلت ذكر وافي صلاة بطن نخل ان الخلاف محله في غير المعادة لانه قيل ٢٨٠ ان الثانية هي الغرض (قوله وهو ظاهر النص) ان كان المراد انه ان صلى

أول الوقت صلى منفردا وان صلى بالابراد صلى جماعة فظاهر وان كان المراد ان البراد يحصل معه كثرة الجماعة بخلاف عدمه أشكل بما تقدم عن حج من ان الجماعة القليلة في أول الوقت أفضل الا أن يقال البراد هنا ليس لخصيل فضيلة في صلاته هو بل رعاية لمن لم يحضر أول الوقت وعلم حضورهم بعد ومع ذلك فيه شيء (قوله ويؤخذ عما تقرروا) أي من التعويل على مجرد شدة الحر (قوله

ادعى بعده في رواية الترمذي التصريح به وبالظاهر الجماعة فلا ابراد فيها لخبر الصحيحين عن سلمة كنا نجمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا زالت الشمس واشدة الخطر في قوائم المؤدى اليه تأخيرها بالتكاسل ولان الناس مأمورون بالتبكير اليها فلا يئذون بالحر وما في الصحيحين من أنه صلى الله عليه وسلم كان يريد بها يمان للجواز فيها جمع بين الأدلة (والاصح اختصاصه) أي البراد (ببلد حار) كحكة وبعض العراق (وجماعة) نحو (مسجد) من رباط ومدرسة (يقصدونه من بعد) فلا يسن الا براد في غير شدة الحر ولو بقطر حار ولا في قطر بارد أو معتدل وان اتفق فيه شدة الحر ولا لمن يصلي منفردا أو جماعة بميمنة أو بمحل حضره جماعة لا يأتهم غيرهم أو يأتهم غيرهم من قرب أو من بعد لكن يجزئ لا يشي فيه اذ ليس في ذلك كبير مشقة وقضية كلامه انه لا يسن الا براد لمنفرد يريد الصلاة في المسجد وفي كلام الراغب اشعار بسنه وهو المعتمد ولو حضر موضع جماعة أول الوقت أو كان مقيما به لكن ينتظر غيره من له البراد اماما كان أو مأموما كما اقتضاه كلام الراغب وهو ظاهر النص ويؤخذ مما تقرروا ان المراد بالبعد ما يذهب معه الخشوع أو كماله لتأثره بالشمس ومقابل الاصح لا يختص بذلك فيسن في كل ما ذكر لا طلاق الخبر (ومن وقع بعض صلاته في الوقت) وبعضها خارجة (فالاصح انه ان وقع) في وقتها (ركعة) أو أكثر كما علم بالاولى (فالجميع أداء) لخبر من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة أي مؤداة (والا) بأن وقع فيه دون ركعة (فقضاء) كلها

ما يذهب معه الخشوع) وهل يعتبر خصوص كل واحد على انفراد من المصلين حتى لو كان بعضهم مريضا لفهوم أو شيخا زول خشوعه بجميعة في أول الوقت ولو من قرب يستحب له الا براد أو العبرة بغالب الناس فلا يلتفت لمن ذكر فيه نظروا لا يبعد الثاني ثم رأيت حج صرح به (قوله فالاصح الخ) فائدة الخلاف انه اذا شرع المسافر في الصلاة بنية القصر تفرج الوقت قبل فراغها فان قلنا ان الصلاة كلها أداء فله القصر والازمة الاتمام في قول أي ضعيف يأتي اهـ ابن عبد الحق وقوله فالجميع أداء الخ نقل الزركشي كالقمولي عن الاصحاب انه حيث شرع فيها في الوقت نوى الاداء وان لم يبق من الوقت ما يسع ركعة وقال الامام لا وجه لنية الاداء اذا علم ان الوقت لا يسعها بل لا يصح واستوجه في شرح العباب حمل كلام الامام على ما اذا نوى الاداء الشرعي وكلام الاصحاب على ما اذا لم ينو أي بأن نوى الاداء اللغوي أو أطلق اما اذا أطلق فينبغي عدم العصية والصواب ما قاله الامام وبه أفتي شيخنا الشهاب الرملي اهـ سم على حج (قوله ركعة) أي بان رفع رأسه من السجدة الثانية وان لم يصل الى حد تجزئه فيه القراءة كما يأتي وبقى ما لو قارن رفع رأسه خروج الوقت هل يكون قضاء أم لا فيه نظر والا قرب الاول وينبني على ذلك ما لو علم طلاق زوجته على صلاة الظهر مثلا قضاء أو أداء (قوله أي مؤداة) أي والافطلاق ادر اكمل الله وقف على ركعة في الوقت تأملا به على منعه

عبارته (قوله وليس في هذا ذوق نجاسة محققة لانه الخ) هذا جواب مستقل لا تعلق له بما قبله وكان الاولى له الاقتصار عليه لان الكلام هنا في نجاسة غسلها وشك في طعمها الا في نجاسة شك فيها ابتداء (قوله وتقدم في الاواني الخ) مراده به جواب

(قوله ولا شتمال الركعة الخ) قيد به لان الركعة ليس فيها تشهد وقوله تكبر برأى كالتكبر بكاء غير المحلى والا فليست تكبر برأ حقيقة لان كل ركعة مقصودة بأفعالها مستقلة بالقصد وانما يشبه التكبر ارسورة (قوله تكبر برأ قبلها) ليس قبل الركعة الاولى شيء حتى تكون هي تكبر برأه فالاولى كما في المحلى وغيره ان يقول اذا غالب ما بعد هاتكبر برأها ويمكن الجواب عنه بأن الضمير في قبلها راجع لما والمعنى وغالب الافعال التي بعدها تكبر برأها قبل تلك الافعال والذي قبلها هو الركعة الاولى فساوى ما ذكره تعبير غيره (قوله فالآتيان بالسنة) ومنه ادعاء الافتتاح فيأتي به (قوله كما أتى به البغوي) ظاهره وان لم يدرك ركعة في الوقت لكن قبله مر بادرلك ركعة سم على منهج بالمعنى (أقول) وهو خلاف ما اقتضاه كلامه هنا وما اقتضاه كلامه ظاهر (قوله وأجاب بعضهم الخ) يتأمل هذا ان الكلام مفروض فيمن كان لو اقتصر على الاركان أدركها في الوقت ومن لازمه انه أحرم بها في وقت يسعها فامعنى الجواب (قوله على فرائض الوضوء) أي وفرائض الصلاة أيضا (قوله ويحرم عليه فعل سنته) ظاهره ولو قل ما خرج منها عن الوقت كركعة أو أقل وعليه فالفرق بين هذا وبين ما قبلها من قوله ومن كان الخ حيث قيده مر بركعة ولعله ان المقصود من الوضوء ما يصح الصلاة وليس مقصود الذات فالغرض منه حاصل بفعل الفرض بخلاف الفائتة اذا شغلها فانها مقصودة لذاتها ومساوية للحاضرة في فرضيتها حيث حصل ما نصبر به مؤداة في وقتها كتنفي به ولا كذلك ما هنا وتقدم انه يحرم عليه تأخير الصلاة الى وقت ٢٨١ لا يسعها وعليه فلا توافق له ذلك

فهل يجب عليه الاقتصار على الاركان تقابل الاما يقع خارج الوقت أو يجوز له الاشتغال بالسنة لان حرمة التأخير حصلت وتداركها غير ممكن فيه فيه نظر ونقل سم على منهج الثاني وعبارته كما تقدم عند قول الماتن ومدت حتى غاب الشفق

لمفهوم الخبر المار ولا شتمال الركعة على معظم أفعال الصلاة وغالب ما بعد هاتكبر برأ قبلها فكان تابعها لما والمراد بالركعة تحصيل جميعها بسجودتها والثاني الجميع أداء مطلقا وفي وجهه ان ما في الوقت أداء وما وقع بعده قضاء قيل وهو التحقيق ومن كان لو اقتصر على اركان الصلاة أدركها ولو حافظ على سنتها فات بعضها فالآتيان بالسنة أفضل كما أتى به البغوي وخزم به صاحب الانوار وهو المعتقد وان شوح فيه وأجاب بعضهم عنه بأن صورتها ما اذا شرع فيها وقد بقي منه ما يسعها وهذا بخلاف ما اذا ضاق وقت مكتوبة فانه يجب عليه الاقتصار على فرائض الوضوء ويحرم عليه فعل سنته التي يخرج الوقت لو فعلها (ومن جهل الوقت) لغيم أو حبس في مكان مظلم أو نحوهما (اجتهد) بما يغلب على ظنه دخوله (بورد ونحوه) كصوت ديك جربت اصابت به للوقت وصنعة وجوبا

٣٨ نهايه ل جاز على الصحيح نصها خرج مجرد الآتيان بالسنة بأن بقي من الوقت ما يسع جميع واجباتها دون سنتها فان الآتيان بالسنة حينئذ مندوب فلا يس خلاف الاولى كما قد صرح في الانوار بأنه لو أدرك آخر الوقت بحيث لو أدى الفريضة بسنتها لقات الوقت ولو اقتصر على الاركان تقع في الوقت بأن الافضل ان يتم بالسنة اه وظاهره ان الالف ل ذلك وان لم يدرك ركعة في الوقت وهو قضية كلام البغوي المنقول عنه هذه المسئلة كما بيناه آخر صعود السهو لكن قيده مر بان يدرك ركعة اه (قوله ومن جهل الوقت اجتهد) مرفوع سئل مر عن اجتهد في الوقت لنصوغيم وصلى ولم يتبين له الحال لكن غلب على ظنه ان صلاته قبل الوقت هل يجب عليه الاعادة وعن فاته الظهر والعصر مثلا بعد زوال المغرب والعشاء بغير عذر فهل يستعبد له الترتيب أم يجب عليه تقديم ما فاته بغير عذر فاجاب بما نصه اما المسئلة الاولى فن غلب على ظنه فموقع ما فعله قبل الوقت وجبت عليه الاعادة وأما الثانية فنقضى اطلاق الاصحاب استحباب الترتيب تقديم الاول فالاول مطلقا وان خاف الاذرع في ذلك اه سم على منهج وقد يتوقف فيما أجاب به عن المسئلة الاولى بأنه حيث بنى فعله على الاجتهاد لا ينقض الابتين خلافه ومجرد ظن انها وقعت قبل الوقت لا أثر له بل القياس انه لو اجتهد ثانيا بعد الصلاة فاداه اجتاده الى خلاف ما بنى عليه فعله الاول لا يلتفت اليه لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد (قوله كصوت ديك) ظاهره انه يصلي بمجرد سماع صوت الديك ونحوه وقال شيخنا الحلبي وهو غير مراد بل المراد انه يجعل ذلك علامة يجتهد بها كان يتأمل في الخياطة التي فعلها هل اسرع فيها عن عادته أولا وهل اذن الديك قبل عادته بأن كان ثم علامة يعرف بها وقت اذانه المعتاد الى غير ذلك مما ذكر

نحو وهو ان المرجح ان حرمه الذوق انما هي عند تحقق النجاسة الا ان الانسب هنا جواب اليقين بل انه منه (قوله وهو
توقف زوال ذلك) يعني لون النجاسة او ريحها او ليس خاصا بقول المصنف قلت فان بقيا الخ وان او همه سياقه (قوله اذ ليس فيه
تصريح الخ) وحينئذ فلا شاهد فيه لافتاء والده على ان الافتاء المذكور لا يخالف عن توقف وان وجهه الشارح بقوله لانه عهد

قال ويدل على ذلك قوله اجتهد بورود ونحوه فجعل الورد ونحوه آلة للاجتهاد ولم يقل اعتمد على ورود ونحوه اه وهو ظاهر حتى
(قوله ان يحجز عن اليقين) أي بالصريح حتى يدخل الوقت بحيث انه لو صبر طالبا لتحقيق الوقت لا يرجو به معرفته قال في شرح
المبهيضة او بخروجه من ظلمة ورؤية الشمس اه (قوله ان لم يخبره ثقة) وفي معناه عزولة وضدها عدل أو فاسق ومضى عليها
زمن يمكن فيه اطلاع أهل المعرفة والعدل عليها ولم يطعنوا فيها (قوله في ذلك) أي الاجتهاد والعمل بقول الثقة (قوله ولو
امكنه) معتمد ومنه ما لو كان بحيث لو خرج من محله الذي هو فيه رأى الشمس وامكنه اليقين (قوله والبصيرة) لو او بمعنى
أو فالمراد ان لكل منهما التقليد (قوله ثقة عارف) أي بدخول الوقت كما يأتي نظيره في ان له تقليد الثقة العارف بأدلة القبلية
بالاجتهاد (قوله الاعادة مطلقا) أي ٢٨٢ تبين ان صلاته في الوقت أولا (قوله ويجوز للمخيم) بل يجب عليه ذلك كما نقله سم

على منتهج عن الشارح
وعبارته فرع قالوا لا نجم
اعتماد حسابه ولا يقلد غيره
واعتمد مر انه يجب عليه
اعتماد حسابه على طريق
ما اعتمد من انه يجب
عليه صوم رمضان
اذا عرفه بالحساب ويجزيه
كما يأتي (قوله وليس
لا حد تقليدهما) سياقي
في الصوم ان لغيره العمل
به فيحتمل مجيئه هنا
وان يفسر بأن امارات
دخول الوقت أكثر
وايسر من امارات دخول
رمضان اه سم على حج
والاقرب عدم الفرق فان
المدار على ما يغلب على

ان يحجز عن اليقين وجواز ان قدر عليه هذا كله ان لم يخبره ثقة عن مشاهدة فان أخبره عن
علم امتنع عليه الاجتهاد كوجود النص لانه خبر من أخبار الدين فرجع فيه المجتهد الى قول
الثقة بخبر الرسول ولا فرق بين الاعمى والبصير في ذلك ومقتضى كلام الروضة العمل
بقول المخبر عن علم ولو امكنه هو العلم بخلاف القبلة وفرق بينهما بابتكر الاوقات فيعسر
العلم كل وقت بخلاف القبلة فانه اذا علم عنها مرة واحدة اكتفى به بقية عمره مادام مقيما مكة
فلا عسر ومن قدر على الاجتهاد لم يقلد مجتهدا لان المجتهد لا يقلد مجتهدا نعم لا عمى البصر
والبصيرة تقليد بصيرة ثقة عارف واذان العدل العارف بالمواقيت في الصحو كالأخبار عن علم وله
تقليده في الغيم لانه لا يؤذن عادة الا في الوقت ولو سلم من غير اجتهاد لزمه الاعادة مطلقا
لتركه الواجب ويلزم المجتهد التأخير الى ان يغلب على ظنه دخوله وتأخيرها الى خوف الفوات
أفضل ويجوز للمخيم والحاسب العمل بمعرفتهما وليس لاحد تقليدهما فيه والحاسب كما سأتى
في الموم مر يعتمد منازل القمر وتقدير سيره والمخيم من يرى ان أول الوقت طلوع النجم
الفلاني (فان) صلى باجتهاد ثم (يتيقن) ان (صلاته) وقعت (قبل الوقت) أو بعضها ولو
تكبيره الحرم أو أخبره به بمقبول الرواية عن مشاهدة وعلم بذلك في وقتها أو قبل دخوله
اعادها فطعا أو علم به بعده (قضى) الصلاة المذكورة (في الاظهر) لغوات شرطها وهو
الوقت ومقابل الاظهر لا قضاء اعتبارا بما في ظنه (والا) أي وان لم يتيقن وقوعها قبل
الوقت بأن لم يبين الحال أو بان وقوعها فيه أو بعده (ولا) قضاء عليه والواقعة بعده قضاء
لكن لا ثم فيها (ويبادر بالعائت) استصحابا مسارعة لبراءة ذمته ان فات به ذكر كنوم ونسيان

الظن دخول الوقت وهو حاصل حيث اعتقد صدقه ثم رأيت مر صرح به في فتاويه هذا وقضية
ما ذكر ان الاعتماد على منازل القمر وعلى ان دخول الوقت يكون عند طلوع النجم الفلاني ليس اعتمادا على أدلة القبلة
لان ادلتها غير ما ذكر لما تقدم من أن سماع المؤذن الثقة العارف بالأدلة كالأخبار عن علم (قوله فلا قضاء عليه) ظاهره
لا وجوب بالاندبا ولو قيل بالنسب لتردده في الفعل هل وقع في الوقت أولا لم يكن بعيدا (قوله والواقعة بعده قضاء) قال حج
وثواب القضاء ونحو الاداء وان فات بعذر اه ويتبعى انه اذا فات بعذر وكان عزمه على الفعل وانما تركه لقيام العذر
به حصل له ثواب على العزم يساوي ثواب الاداء أو يزيد عليه (قوله ونسيان) ينبغي الا أن ينشأ النسيان عن منسى عنه كعيب
الشرط فح فلا يكون عذرا اه سم على منتهج وبه صرح حج وهذا يخص خبر رفع عن أمي الخطأ والنسيان وبقي ما لو
دخل الوقت وعزم على الفعل ثم تشاغل في مطاعة أو صنعة أو نحوها حتى خرج الوقت وهو غافل هل يحرم عليه ذلك أم لا
فيه نظير والاقرب الثاني لا وهذا نسيان لم ينشأ عن تقصير منه كما حكى عن الاسنوي انه شرع في المطاعة بعد العشاء فاستغفر
فيها حتى لدعه من الشمس في جهته

بول الحيونات الخ وعليه فيقال بثلثه في نظائر ذلك ويكون تقييد الكلام البغوي (قوله وزنه) أي الماء كافي حاشية شيخنا وهو متعين من حيث المعنى اذ الصورة ان الصبح انفصل ولم يبق الا اللون المجرد لكنه لا تقبله عبارة الفتاوى (قوله لم يظهر وان طبع) أي لا ظاهرا ولا باطنا كما هو صريح السياق وصرح كلامهم خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله وانما حكمنا بطهارة

(قوله ووجوب ان فات بغير عذر) بفتح عيم المعتمد في الواقد الصلاة عمدا انه لا تجب اعادتها قورا وانه ان فعلها في الوقت فهي أداء والا فضاء اه سم على منهج وتقدم حكم هذا الفرع بعد قول المصنف والاحتياط ان لا يخرج عن مصير الظل مثلين (قوله فليصلها) دل على طلب الصلاة وقت تذكرها وهو يفيد وجوب الصلاة وكون القضاء على الفور صرف عن الفور انه لما نام صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه في الوادي حتى طلعت الشمس ارتحل هو وأصحابه ثم سار مدة ثم نزل وصلى فدل ذلك على عدم وجوبه فورية القضاء وبقي وجوب القضاء على ظاهره (قوله كلها) أي أو بعضها بغير عذر وبعضها به وبعضها به وهذه هي التي خاف فيها بعض المتأخرين كما هو صريح قوله حيث قال فيما لو فات بعضها عمدا الخ (قوله خلافا لبعض المتأخرين) مراده حج (قوله في الترتيب) ولم يذكر ما يعارض وجوب تقديم ما فات بغير ٢٨٣ عذر على الحاضرة الا ان يقال

قوله من خلاف الأئمة في الترتيب شامل له (قوله صلى يومه العصر) لا خصوصية للعصر بل ذكر الشارح له مقتصر على ما هو عليه لكونه محل الاستدلال على تقديم الفائتة على الحاضرة وبتقدير خصوصيته فيصمحل تعدد الواقعة فان أيام الخندق كانت خمسة عشر يوما فلا مخالفة بين هذا وبين الخبر الذي رواه الشافعي عن أبي سعيد الخدري ولفظه حينئذ يوم الخندق حتى ذهب هوى من الليل

ووجوب ان فات بغير عذر تجحى لبراءة الذمة لخبر من نام عن صلاة أو نسها فليصلها اذ اذكرها (ويسن ترتيبه) أي الفائت فيقضى الصبح قبل الظهر وهكذا للخروج من خلاف من أوجب وأطلق الاحتجاب ترتيب الفوائت فاقضى انه لا فرق بين ان تقوت كلها بعذر أو عمد وهو المعتمد خلافا لبعض المتأخرين حيث قال فيما لو فات بعضها عمدا ان قياس قولهم انه يجب قضاؤه قورا ان تجب البداءة به وان فات الترتيب المحبوب قال وكذا يجب تقديمه على الحاضرة المتسع وقتها وقد عارض بحجته المذكور خروجنا من خلاف الأئمة في الترتيب اذ هو خلاف في الصحة فرعايته أولى من رعاية التكميلات التي تصح الصلاة بدونها (و) يسن (تقديمه على الحاضرة التي لا يخاف فوتها) لحديث الخندق انه صلى الله عليه وسلم صلى يومه العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب فان خاف فوتها وجب تقديم الحاضرة لان الوقت تعين لها ولئلا يصير الاخرى قضاء وتعسيره بالفوات يفتى استحباب الترتيب أيضا اذا أمكنه ادراك ركعة من الحاضرة لانهم لم يفتوا به جزم في الكفاية واقضاء كلام الحرر والتحقيق والروض وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى للخروج من خلاف وجوب الترتيب اذ هو خلاف في الصحة كما تقدم وان قال الاسنوي ان فيه نظر المسامحة من اخراج بعض الصلاة عن الوقت وهو ممتنع والجواب عن ذلك ان محل تحريم اخراج بعضها عن وقتها في غير هذه الصورة ولو شرع في الحاضرة ثم ذكر الفائتة وهو فيها واجب اتمام الحاضرة ضاقت وقتها أم اتسع ثم يقضى الفائتة ويسن له اعادة الحاضرة ولو دخل في الفائتة معتقدا ساعة الوقت فبان ضيقه وجب قطعها والشروع في

حتى كفيها قد عارض رسول الله صلى الله عليه وسلم بالافاضة فاقام الظهر فصلاها كما كان يصلي في وقتها ثم أقام العصر فصلاها كذلك ثم أقام المغرب فصلاها كذلك ثم أقام العشاء فصلاها كذلك اه شرح البهجة قال في القاموس وهو كغنى ويضم وتموء من الليل ساعة منه اه قلت والليل يدخل بالغروب فيصدق قول الشارح بعد ما غربت الخ نعم نقل عن الجوهرى تفسير الهوى بثلث الليل وحيدته فيشكل قول الشارح بعد ما غربت والاستدلال لان المغرب حينئذ ليست حاضرة فلا مخلص من ذلك الا بالجل على تعدد الواقعة (قوله فان خاف فوتها) أي عدم ادراك ركعة منها في الوقت على ما يأتي (قوله وأفتى به الوالد) خالف فيه حج فقال اما اذا خاف فوت الحاضرة بأن يقع بعضها وان قل خارج الوقت فيلزمه البداءة بهم الحرمه خروج بعضها عن الوقت مع امكان فعل كلها فيه (قوله ويسن له) أي ولو منفردا وبعد خروج وقتها خروجها من خلاف من قال بطلانها اذا علم بالفائتة قبل فراغ الحاضرة (قوله ساعة الوقت) بفتح السين وكسر ها ونظم اللغتين شيخنا الدونوري بقوله وسعة بالفتح في الاوزان والكسر محكي عن الصغاني (قوله وجب قطعها) اهلاسن قلمنا فلا والسلام من ركعتين فراجع ثم رأيت مر قال انه يسن قلمنا فلا سم على منهج ويمكن حمل قوله وجب قطعها على معنى امتنع اتمامها فرفضنا فلا بنا في سن قلمنا فلا

أمر الأشجر) أي إذا خالطه نجاسة غير جامدة (قوله بخلاف السكين) أي فإنه لا يتأق الاقتناع بها غالباً أي بالملابسة أي بالجل
نحوه (قوله ومال جمع) مقابل أقوله فيما مر ومثل ذلك مالوا انفصلت زائدة بعد اعتبار ما يشر به المحل الخ فهذا الجمع يقول

وله لا سيما عند ضيق وقتها) قضيته أنه يستحب إيقاظهم في أول الوقت وإن عرف من عاداتهم أنهم يستيقظون وقد بقي من
وقت ما يمكنهم فيه الفعل وأنه لا فرق في ذلك بين أن يكون لهم غرض يحملهم على النوم في ذلك الوقت أم لا ولعل هذا الأخير
برمراد (قوله أمام المصلين) أي حيث قرب منهم بحيث يمد عن فأسوء أدب (قوله أو محراب المسجد) أي في الوقت الذي يريد
الأمم الصلاة فيه حتى لو اعتاد الإمام الصلاة في غير المحراب لا يسن إيقاظ النائم فيه وقت صلاة الإمام في غيره (قوله لا جاز
له) أي لا حازله ووجد بعض الهوامش ما نصه وجد بخط بعضهم مصححاً لا يحار له بكسر الحاء المهملة وتخفيف الجيم وبعد
الافتراء جمع بجر بكسر الحاء وهو الحائط المحيطة بالساحة والمراد بها ما يحجز الإنسان النائم ويمنعه من الوقوع والسقوط
مؤلف وفي المختار والأجار السطح وعليه فيصير التقدير هنا وعلى سطح لا سطح له وهو غير صحيح فالأولى ما ذكره المؤلف (قوله
أو بعد طلوع الفجر) أي ولو كان صلى الصبح (قوله لأن الأرض تعج إلى الله) أي ترفع صوتها قال في المصباح عجم عجم من باب ضرب
وعجماً أي صار رفع صوته بالتلبية وفي المختار العجم رفع الصوت اه فلم يقيده بتلبية ولا غير اه وفي القاموس عجم يعجم ويعجم كيم
(قوله من نومة عالم) أي بأنه منهي ٢٨٤ عنه (قوله أو بعد صلاة العصر) أي أو بعد صلاة الناس العصر أي ولو صلاها

الحاضرة ويسن إيقاظ النائم للصلاة لا سيما عند ضيق وقتها فإن نسي بنومه وجب على من
علم بحاله إيقاظه وكذا يستحب إيقاظه إذا رآه نائماً أمام المصلين أو في الصف الأول أو محراب
المسجد أو على سطح لا جازله أو بعد طلوع الفجر وقبل طلوع الشمس لأن الأرض تعج إلى الله
من نومة عالم حينئذ أو بعد صلاة العصر أو خالياً في بيت وحده فإنه مكروه أو نامت المرأة
مستلقية ووجهها إلى السماء قاله الحلبي أو نام رجل منبطحاً على وجهه فإنها ضجعة يبغضها
الله ويسن إيقاظ غيره أيضاً للصلاة الليل والنهار ومن نام وفي يده غمر والنائم بعرفات وقت
الوقوف لأنه وقت طلب ونضرع ومن فاتته صلاة العشاء هل له صلاة الوتر قبل قضاؤها
وجهان أو جهه أعدم الجواز ولو كان عليه فوائت وأراد قضاءها هل يبدأ بالصبح أو يظهر
حكي الطبري شارح التنبيه فيه وجهين وأوجهه أنه يبدأ بالتفاتته أولاً بحافظة على
الترتيب ومن عليه فوائت لا يعرف عددها قال القفال يقضي ما تحقق تركه وقال القاضي
الحسين يقضي ما زاد على ما تحقق فعله وهو الأصح ولو تيقظ من نومه وقد بقي من وقت الصلاة

أيضاً (قوله فإنه مكروه)
انظر وجه الكراهة ولعله
الوحشة التي تحصل للنائم
وحده فإنها ربما أدت إلى
اختلال عقله وفي الحديث
لو يعلم الناس ما في
الوحدة ما ساروا ركب
ليل وحده أبداً ولا نام
رجل في بيت وحده طس
عن جابر عن ابن عمر اه
درر الجار ومن ذلك مالو
اشتمت الدار على بيوت

متفرقة فنام وحده في بيت منها ما في ذلك من الوحشة (قوله مستلقية) ولعل وجهه أن هذه الهيئة لما
كانت تغفلها المرأة عند جاءها نهي عنها لأنها مظنة لتذكرك تلك الحالة منها أو عن يراها نائمة أو أنه مظنة لا نكشاف شيء من بدنها
والمطوب منها السر ولا يختص ما ذكره بالبالغة لأن هذه الهيئة فاحشة لا تختص من حيث هي ولكن الكراهة في حق غير
البالغة تتعلق بوليها لأن خطاب غير المكاف بته ليق بوليها (قوله أو نام رجل منبطحاً) أي أو امرأة (قوله فإنها ضجعة) بالكسر
اسم للهيئة (قوله يبغضها الله) بضم الياء وكسر الغين من الإبغاض قال في المصباح بغض الشيء بالضم بغاضه فهو وبغض
وأبغضته ابغاضاه وبغض والاسم البغض قالوا ولا يقال بغضته بغير ألف اه وفي القاموس أن يبغضني بضم الغين لغنة
ردية (قوله ويسن) أي للشخص إيقاظ الخ (قوله لصلاة الليل) أي إذا علم منه أنه يفعلها (قوله ومن نام وفي يده) التقييم بها
للغالب ومثلاً ثابته وبقية بدنه والحكمة في طاب إيقاظه أن الشيطان يأتي للغمر وربما أذى صاحبه وانغاص اليد لما
ورد في الحديث من نام وفي يده غمر فاصابه وضغ فلا يلومن نفسه اه والوضغ هو البرص وقوله غمر هو كافي القاموس
ريح اللحم وعبارته الغمر بالضم يركب اللحم وما يعلق باليد من دسمه (قوله أو جهه ما الخ) ليس هذا أحد الوجهين لجواز أن
ماقانه أولاً هو المغرب أو العشاء وعليه فكان الأولى أن يقال والوجه أن يبدأ بماقانه أولاً بلاضافة الوجه للضمير فإنه ردد
في الوجهين بين الصبح والظهر ويحتمل أن أول ماقانه غير الصبح والظهر اللهم إلا أن يقال الوجهان في كلام شارح التنبيه
غير هذين الوجهين وقد يشعر به قوله وجهين بدون ال (قوله وهو الأصح) والفرق بين هذا وما قبله أن ما قبله في فعله لا يقضيه
على الأول ويقضيه على الثاني

بطهارة المحل وان زاد وزن الغسالة على الوجه المار **ببواب التيميم** (قوله له بشرائط مخصوصة) المراد بالشرائط هذا ما لا بد منه (قوله وهو رخصة لا عزية) قيل يرد عليه صحة تيميم المعاصي عند فقد الماء كما يأتي وهو مردود بان المعصية ليست

(قوله ما لا يسع الا الوضوء أو بعضه) افهم انه لو استيقظ وقد بقي ما يسع الوضوء وبعض الصلاة كالنحر وجب فعله حتى لو آخر حتى خرج الوقت عصي بذلك ووجب قضاؤها فوراً ومثل الوضوء الغسل من الجنابة بل كل ما يتوقف عليه صحة الصلاة كإزالة النجاسة من بدنه أوستر عورته (قوله لا يلزمه شيء) فلو فعلها في هذه الحالة وتبين انه عليه لا تجزئه فتجب اعادتها اه سم على حج بالمعنى ولعل الفرق بين هذه والتي قبلها ان الشك في كونها عليه أو لا شك في سبب الوجوب كما لو انقطع دم الحائض أو أفاق المجنون وشك في أن ذلك قبل خروج الوقت أو بعده فلا وجوب لان الأصل براءة الذمة بخلاف من شك هل فعل أو لا فانه علم باستغال الذمة وشك في المسقط والأصل عدمه ويؤخذ هذا التوجيه من قول حج ويفرق بأن شكه في اللزوم مع قطع النظر عن الفعل شك في اجتماع شروط اللزوم والأصل عدمه بخلافه في الفعل فانه مستلزم لتيقن اللزوم والشك في المسقط والأصل عدمه (قوله عند الاستواء) أي يقينا فلو شك في ذلك ٢٨٥ لم يكره لان الأصل عدمه (قوله

أو نقبر) بابه ضرب ونصر
اه مختار (قوله وحسين
تضيف الشمس) يعني تميل
وهو بالثناة الفوقية
المفتوحة والضاد المعجمة
المفتوحة فالثناة التحتية
المشددة وأصله تنضيف
حذف منه إحدى التائين
اه من البصر شرح
الكتزلين الحنفى والمتبادر
من قول الشارح ومنه
الضيفان الناء مضمومة
والياء المشددة مكسورة
وهو غير مراد فان قوله
حتى تميل الظاهر انه يفتح
الناء ولعله مأخوذ من
تضيفنى فضيفته اذا طلب
القرى فقريته (قوله وان

المفروضة ما لا يسع الا الوضوء أو بعضه فحكمه حكم من فاتته بعدز فلا يجب قضاؤها فوراً كما أفق به والدرجة الله تعالى ولو شك بعد خروج وقت الفريضة هل فعلها أولاً لازمه قضاؤها كما لو شك في النية ولو بعد خروج وقتها بخلاف ما لو شك بعد وقتها هل الصلاة عليه أولاً فانه لا يلزمه شيء كما أوضحت ذلك في شرح العباب (وتكره الصلاة) كراهة نحرى (عند الاستواء) ما رواه مسلم عن عقبة بن عامر رضى الله عنه قال ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا ان نصلى فنهى أن نقبر فنهى موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس وحين تضيف الشمس للغروب والظهيرة شدة الحر كما مر وقائعها هو البشير يكون بار كافٍ يقوم من شدة حر الأرض وتضيف بمثناة من فوق ثم ضاد مبهمة ثم مثناة من تحت مشددة أي تميل ومنه الضيف تقول أضفت فلان اذا أملت اليك وأنزلته عندك وما دل عليه الحديث من كراهة الدفن محمله اذا اتجرأ كما سيأتى في بابه واعلم ان وقت الاستواء لطيف لا يتسع لصلاة ولا يكاد يشعر به حتى تزول الشمس الا ان التحريم قد يمكن ايقاعه فيه فلا تصح الصلاة (الا يوم الجمعة) وان لم يحضرها الحبيب أبى داود وغيره في ذلك ولا يضر كونه مراسلاً لا اعتضاده بأنه صلى الله عليه وسلم استحب التكبير اليها ثم رغب في الصلاة الى خروج الامام من غير استثناء (و) تكره أيضا (بعد) أداء (الصبح حتى ترتفع الشمس كرمح) في رأى الهين والا فالمسافة بعيدة جداً وهو تقريـب (وبعد صلاة العصر) أداء ولو لمجموعة في وقت الظهر (حتى تغرب) للنهي عن ذلك وروى مسلم فانما تطلع وتغرب بين قرنى شيطان وحينئذ يسجد لها الكفار وبقى للكرهية وقتان آخران ذكرهما الراغب في المحرر وغيره والمصنف في

لم يحضرها) لا يقال العلة الا تية تخرجه لا نأقول لما كان الأصل حضورها المن تلزمه ولنهيه توسعوا في جواز التنفل له وألحقوه بمن حضرها بالفعل (قوله بين قرنى شيطان) ع وفي رواية لغيره ان الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان فاذا ارتفعت فارقتها فاذا استوت فارقتها فاذا زالت فارقتها فاذا دنت للغروب فارقتها فاذا غربت فارقتها واختلف في القرن ف قيل قومه وهم عباد الشمس يسجدون لها في هذه الاوقات وقيل انه يدنى رأسه من الشمس في هذه الاوقات ليكون الساجد لها ساجدا له اه وانظر قرنى في الرواية الاولى اه سم على منهج قلت يمكن ان المراد بها جانبا الرأس وبعبارة حج ومعنى كونها بين قرنيه انه يلصق ناصيته بها اه وهى ظاهرة فيما قلناه وبعبارة حج وأصل ذلك ما صرح من طرق متعددة انه صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة في تلك الاوقات مع التقييد بالرمح أو الرمحين في رواية أبى نعيم في مستخرجيه على مسلم لكنه مشكل بما يأتي في العرايا انهم عند الشك في النجسة أو الدون أخذوا بالاكثرو وهو النجسة احتياطاً فقياسه هنا امتداد الحرمة للمحتمل لذلك وقد يجب بأن الأصل جواز الصلاة الا ما تحقق منعه وحرمة الربا لا ما تحقق حله فأنرا الشك هنا الاخذ بالانذار وتم الاخذ بالاقل مما لا بكل من الاصلين فتأمل

سبب الرخصة وانما السبب فقد الماء بدليل انه يستوى فيه المسافر والمقيم (قوله والاصل في ذلك) أي قبل الاجماع المتقدم ذكره فهو مستند الاجماع بالنسبة للجنب (قوله من عطف الخاص على العام) أي ونكتته وروده في القرآن (قوله والفقد الشرعي كالحسي) مراده بالشرعي ما ذكره في قوله بدليل ما لو سافر الخ وليس مراده بما يشمل احتياجه اليه لعطش محتمل وخوف استعماله مما يأتي لانه سيأتي عطفهما في المتن على فقد الماء من المعنيين (قوله هو جري دلي الغالب) فالمقيم مثله قال الشيخ عميرة لك ان تقول قد جعل أحوال المسافر ثلاثة تيقن العقد وتوهم الوجود وتيقن الوجود كما يعلم من كلامه رحمه الله

(قوله وعند الاصفرا حتى تغرب) أي فلو أحرم بصلاته لا سبب لها في الاصفرا أو الطلوع وعلم انها لا تتم الا بعد الاصفرا أو الطلوع فقياس ما لو أحرم بصلاته لا سبب لها قبل صعود الخطيب المنبر وعلم انها لا تتم الا بعد استقراره (قوله بتأويل غير ان الكراهة الخ) أي بأن يقال المراد ٢٨٦ بالكراهة فيما ذكرناه لا فرق فيما بعد طلوع الشمس واصفرارها بين من صلى

الروضة وهما عند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند الاصفرا حتى تغرب ويمكن اندراجهما في عبارة بتأويل غير ان الكراهة بعد أداء الصبح والعصر خاصة بين صلى وعند الطلوع والاصفرار لا فرق في ذلك بين من صلى الصبح والعصر ومن لم يصلهما أو يتسع وقت الكراهة في الاولين لمن يادر بفعل الفرض أول وقته ويضيق لمن أخره الى آخر الوقت ويجمع الكراهتان فيمن فعل الفرض ودخل عليه كراهة الوقت قال الامام سنوي والمراد بخصر الكراهة في الاوقات انما هو بالنسبة للاوقات الاصلية فستأتي كراهة التنفل في وقت اقامة الصلاة وقت صعود الامام خطبة الجمعة اه والاولى انما ترد اذا قلنا بأن الكراهة للتنزيه وهو الذي صححه في التحقيق وخزم به في الطهارة من شرح المذهب اما اذا قلنا بانها للتحريم وهو المذهب فلا ولا ترد الثانية أيضا لذكركم لها في بابها وزاد بعضهم كراهة وقتين آخرين وهو بعد طلوع الفجر الى صلاته وبعد المغرب الى صلاته والمسهور في المذهب ان الكراهة فيها للتنزيه (الالسبب) غير متأخر متقدم كالجنازة والفائنة وسجدة التلاوة والشكر أو مقارنا ككسوف واستسقاء واعاده صلاة جماعة ومستمع وأشار الى بعض أمثلة ذلك بقوله (كفائنة) ولو نافلة تقضى بخبر كفارتها ان يصلها اذا ذكرها وخبر انه صلى الله عليه وسلم صلى بعد العصر ركعتين وقال هما اللتان بعد الظهر وفي مسلم لم يزل يصلهما حتى فارق الدنيا أي لان من خصوصياته انه اذا عمل عملا دوما عليه ففعلها مرة أو مرة قضاؤه بعده نفلا فليس لمن قضى فيها فائنة المداومة علم او جعلها وردا ونقل ابن المنذر الاجماع على ان الفائنة تفعل بعد الصبح والعصر نعم بكرة تأخير الفائنة ليقضي في هذه الاوقات (و) صلاة (كسوف واستسقاء) وركعتي وضوء (ونحية) لسجد لم يدخل اليه بقصد هافقط (وسجدة شكر) وتلاوة لم يقرأ آيتها يسجد وان كانت القراءة في وقت الكراهة لان بعضها له سبب متقدم وبعضها سببه مقارن اذ نحو النية والكسوف معرض للفوات ومن فعل صلاة حكم بکراهتها في الاوقات المتقدمة اثم ولم تنعقد للاخبار الصحيحة وان قلنا ان الكراهة للتنزيه لان النهي اذا

ومن لم يصل وفيما قبلهما في حق من صلى فصح اضافة الكراهة لمن صلى العصر والصبح الى الارتفاع والغروب على الجلة وان شاركه في ذلك من لم يصل بعد الطلوع والاصفرار (قوله وهو) أي كون الصلاة مكروهة (قوله الى صلاته وبعد المغرب الخ) ظاهره ولو قبل سنتهما بل وظاهره أيضا الكراهة وان عارض ما يقتضي التنفل لدخول المسجد أو الوضوء قبل فعل السنة أو بعدها وينبغي خلافه في الاخيرة (قوله كفائنة) أي وكفائنة اتخذها وردا قاله الرافعي اه سم على منهج يفرع عن تذكرة وقت الخطبة ترك فائنة عمد الغير عذر هل

يجوز فعلها قال شيخنا طاب بنبيغى انه لا يجوز اه سم على منهج (قوله أي لان من خصوصياته انه الخ) قال رجع ج ويرده ما يأتي في معنى الراتب المؤكد وغيره وما جاء في رواية انه صلى الله عليه وسلم في نومهم عن الصبح قضى سفتها ولم يدوم عليه الى آخر ما ذكره (قوله في هذه الاوقات) أي فلو فعل ذلك لم يتعقد وعامة ج اما اذا تحرى ايقاع صلاة غير صاحبة الوقت المكروه من حيث كونه مكروها أخذ من قول الركني الصواب الجزم بالمتنع اذا علم بالنهي وقصد تأخيرها ليفعلها فيه فيحرم مطلقا ولو فائنة يجب قضاؤها فورالانه معاند للشرع وعبر الركني وغيره بما راعى للشرع بالسكينة وهو مشكل لتكفيرهم من قيسله قص أظفارك فقال لا أفعله رغبة عن السنة فاذا اقتضت الرغبة عن السنة التكفير فالولى هذه المعادة والمراغمة ويجب بتعين جل هذا على ان المراد انه شبه المراغمة والمعادة لانه موجود فيه حقيقتها وقول جمع المكروه تأخيرها اليه لا ايقاعها فيه مراد بان المهي عنه بالذات لا ايقاعه لا التأخير

وحينئذ فالحال الثالث ان تتوقف في كون المقيم فيها كالسافر من كل وجه بدليل ان المقيم يقصد المساء المتيقن وان خرج الوقت بخلاف المسافر انتهى (قوله وهو الظن) الظن تارة يستند الى اخبار عدل فيلحق باليقين وتارة لا فهو كالوهم فلا ينافي ما هنا ما يأتي قريبا (قوله موثوق به) أي بأن يكون ثمة لا فاسقاً بدليل قوله الآتي ولا أثر لاجبار فاسق الخ وبدليل قوله فيما

(قوله يذهب جزأ منه) أي يذهب بفعل الصلاة فيه جزء من الفعل لأن الفعل اذهب بذاته شيئا من الزمان (قوله وقسميه) وهما التأخير والمقارنة (قوله على ما في الروضة) الاولى ان يقول بعد قوله والى الاوقات المكروهة وعبارة الروضة محتملة الخ أو نحو ذلك وأما بعد قوله على ما في الروضة المفيد للجزم بكونها كذلك لا يحسن قوله وعبارتها الخ (قوله والاوّل منهما أظهر) هو قوله بالنسبة الى الصلاة الخ (قوله وجرى عليه ابن الرفعة) زاد شفيئنا ٢٨٧ الزيادة وعليه فصلاة الجنابة

سببها متقدم وعلى الثاني قد يكون متقدما وقد يكون مقارنا بحسب وقوعه في الوقت أو قبله اه (قوله فيمتنع في وقتها مطلقا) قصد التأخير اليه أولا (قوله خروجاً من الخلاف) لا يقال هو مخالف للسنة الصحيحة كما عرف لاننا نؤول ليس قوله وصلي صريحا في ارادة ما يشمل سنة الطواف وغيرها وان كان ظاهرا فيه نعم في رواية صحيحة لا تغنعوا أحدا صلى من غير ذكر الطواف وبها يضعف الخلاف اه حج وفصل اغتاتجب الصلاة (قوله فصل) ان قلت التعبير بالفصل لا وجه له لعدم اندراجة تحت باب المواقيت قلت يمكن الجواب بأن المواقيت لما لم تكن معرفتها مطلوبة

رجع الى نفس العبادة أو لازمها اقضى الفساد سواء كان للتحريم أو للتنزيه وأيضا فإباحة الصلاة على القول بکراهة التنزيه من حيث ذاتها لا تنافي حرمة الاقدام عليهما من حيث عدم الانعقاد مع انه لا بعد في اباحة الاقدام على ما لا ينهقد اذا كانت الكراهة فيه للتنزيه ولم يقصد بذلك التلاعب وفارق كراهة الزمان كراهة المكان حيث انعقدت فيه معها بأن الفعل في الزمان يذهب جزأ منه فكان النهي منصرفا لا يذهب هذا الجزء في النهي عنه فهو وصف لازم ادلا بتصوّر وجود فعل الا بذهب جزء من الزمان وأما المكان فلا يذهب جزء منه ولا يتأثر بالفعل فالنهي فيه لا مر خارجي مجاور ولا لازم تحقيق ذلك فانه نفيس ولهذا قال بعضهم ويفرق أيضا بالزوم وعدمه وتحقيقه هذان الافعال الاختيارية للعبادة تقتضي زمانا ومكانا وكل منهما لازم لوجود الفعل لكن الزمان كما يلزم الوجود يلزم الماهية دون المكان ولهذا ينقسم الفعل بحسب انقسام الزمان الى الماضي والمستقبل والحال فكان أشد ارتباطا بالفعل من المكان فافترقا والمراد بالتقدم وقسميه بالنسبة الى الصلاة كما في المجموع وهو المعتمد الى الاوقات المكروهة على ما في الروضة وعبارتها محتملة لكل منهما قال الشيخ والاوّل منهما أظهر كما قاله الاسنوي وجرى عليه ابن الرفعة وليس من تأخير الصلاة لابقاها في وقت الكراهة حتى لا تنعقد ما جرت به العادة من تأخير الجنابة ليصلي عليها بعد صلاة العصر لانهم انما يقصدون بذلك كثرة المصلين عليها كما أفتي بذلك والدرجة الله تعالى اما ما سببه متأخر كصلاة الاستخارة والاحرام فيمتنع في وقتها مطلقا وقد تنفي الكراهة للكان كما أشار اليه بقوله (والا في) (حرم مكة على الصحيح) لخبر يابني عبد مناف لا تغنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى اية ساعة شاء من ليل أو نهار ولمنا فيه من زيادة فضل الصلاة فلا تكره بحال نعم هي خلاف الاولى كما في مقنع المحامي خر وجا من الخلاف والثاني اهم تكره لعموم الاخبار وحجرات الصلاة المذكورة في هذا الحديث على ركعتي الطواف قال الامام وهو بعيد لان الطواف سببا فلا حاجة الى تخصيص بالاستثناء وخرج بحرم مكة حرم المدينة فهو كغيره ثم شرع في الكلام على من تجب عليه ومن لا تجب عليه فقال

يؤفصه — ائمتنا تجب الصلاة على كل مسلم ولو فيمضى كما سيأتي ذكر أو غيره فلا تجب لذاتنا بل يعرفهم اوجوب الصلاة على المكلف عند دخولها تزلت معرفة وجوب الصلاة منزلة المسائل المندرجة تحت المواقيت على انه ينبغي تقدير باب المواقيت عقب كتاب الصلاة وبه عبر في المحرر فالتعبير بالفصل في محله أو انه عبر بالفصل عن الباب على خلاف الغالب (قوله اغتاتجب الصلاة) أي السابقة اه حج قال سم عليه أي قال لله (قوله على كل) أشار بلفظ كل الى عموم مسلم لانه بدونها مطلق محتمل لارادة الماهية في ضمن بعض الافراد (قوله ولو فيمضى) هذا مجاز يحتاج في تناول اللفظ له الى قرينة اه سم على منهج قلت يمكن جعل القرينة قوله فيما يأتي فلا قضاء على كافر أصلي فانه يخرج المرتد من عدم وجوب القضاء وهذا جواب عن المنهج لتبديده الكافر بالاصلي وأما الجواب عن الشارح فان القرينة التي بني عليها التعميم هي قول المصنف الا المرتد

من أجل أن لا يتصور (قوله ولا أثر لأخبار فاسق الخ) هذا لا يعلق له بالطلب الذي الكلام فيه بل هو أمر سابق

(قوله فلا تجب على كافر الخ) ينبغي أن المراد لا يطالب منا ولا فهو مطالب شرعا إذ لم يطالب كذلك فلا معنى للعقاب عليها
سم على حج (قوله وجوب عقاب عليها) كسائر الفروع المجمع عليها كما هو ظاهر في الآخرة الخ حج وقوله المجمع عليها
أي كالصلاة والزكاة وحرم الزنا بخلاف المختلف فيه كشرب ما لا يكسر من النبيذ والبيع بالتماطي فلا يعاقب عليه (قوله فلا
تجب على صغير الخ) لا يقال لأحاجة إلى ذكر هذه المحترقات فإنها تأتي في قول المصنف ولا قضاء على الكافر الخ لا نقول ما رأيت
في القضاء وعدمه وما هنا في عدم الوجوب وهما مختلفان (قوله لما ذكر) هو قوله لعدم تكليفه (قوله ولو خلق أعشى أصم
آخرس) مفهومه أنه لو خلق أعشى أصم ناطقا كان مكافوا لعدم غيره مراد لأن النطق بمجرد لا يكون طريقا لمعرفة الأحكام
الشرعية بخلاف البصر والسمع فاعل التقيد به لأنه لازم للصمم الخ في فليراجع وخرج بقوله خالق الخ ما لو طرأ عليه ذلك بعد
التمييز وأن كان عرف الأحكام قبل طرود ذلك عليه وجب عليه العمل بمقتضى علمه بحسب الامكان فيصرك لسانه ولهاته
بالقراءة بحسب الامكان وإذا لم يعرف أوقات الصلوات اجتهد فيها فإذا أداه اجتهاده إلى شيء فعل به والواجب عليه القضاء
لاستقرارها في ذمته بعدم أدائها في الوقت وقولنا لهاته قال في الصباح اللهم الله المشرقة على الخلق في أقصى النجم والجمع
لها وهيات مثل حصاة وحصى وحصىات ولهاوت أيضا على الأصل (قوله فهو غير مكلف) أي فلا يأنم بالترك (قوله لم تبلغه
الدعوة) لكن لو أسلم من لم تبلغه ٢٧٨ الدعوة وجب عليه القضاء بخلاف من خلق أعشى أصم فإنه ان زال مانعه
لأقضاء عليه لعدم

تكاليفه اه سم على حج
وقد يتوقف في وجوب
القضاء على من لم تبلغه
الدعوة فإنه باق على كفره
غايته أنه غير مهدر كما
سيأتي في كتاب الديات
وتكاليفه كتكاليف غيره
من الكفار بفروع

على كافر أصلي وجوب مطالبته بها في الدنيا لعدم محتمل منه وان وجبت عليه وجوب
عقاب عليها في الآخرة كما تقرر في الأصول لتمكثه من فعلها بالاسلام (بالغ) فلا تجب
على صغير لعدم تكليفه (عادل) فلا تجب على مجنون لما ذكر ولو خلق أعشى أصم آخرس
فهو غير مكلف كمن لم تبلغه الدعوة (طاهر) فلا تجب على حائض أو نفساء لعدم محتمل منهما
فمن توفرت فيه هذه الشروط وجبت عليه الصلاة اجسا عا لا يقال إن حمل عدم الوجوب
على أضداد من ذكره على عدم الانتم بالترك وعدم الطلب في الدنيا ورد الكافر أو على
الاول ورد أيضا أو على الثاني ورد الصبي لا نقول بغيره إذ الوجوب حيث أطلق
انما ينصرف لمدلوله الشرعي وهو هنا كذلك ثبوتا واتقضاء غاية ما فيه أن في الكافر

تفصيلا

الشرعية فأي فرق بينه وبين اليهودي أو النصراني وقد يفرق بينهم على بعد فان الاعشى

الأصم الخ ليس فيه أهلية الخطاب بخلاف من لم تبلغه الدعوة وقد يفرق بين من لم تبلغه الدعوة وبين غيره من الكفار بأن العلة
التي لأجلها أسقطت الصلاة عن الكافر وهي النفرة عن الاسلام منتفية في حق من لم تبلغه الدعوة وذلك أن الكافر الأصلي
كان عنده عند زوال الاسلام ورعا عاداته بالامر بالقضاء فينفر عن الاسلام وأما من لم تبلغه الدعوة فليس عنده عند عود بالامر
بالقضاء فينفر عن الاسلام بسببه والمانع له عن الاسلام ليس هو العناد كالكافر الأصلي بل المانع له هو الجهل بالدعوة فنزل
منزلة مسلم نشأ بعيدا عن العلماء (قوله وعدم الطلب في الدنيا) أي مجموعهما وهو الطلب في الدنيا والانتفاء في الآخرة وقوله
ورد الكافر أي لأنهم لم يجتمعوا فيه (قوله أو على الاول) أي عدم الانتم الخ وقوله وعلى الثاني أي عدم الطلب الخ (قوله لا نقول
بغيره) أي الورود (قوله لمدلوله الشرعي) وهو الطلب في الدنيا والانتفاء في الآخرة (قوله غاية ما فيه أن في الكافر تفصيلا)
أي وهو أنه تارة يجب عليه القضاء وتارة لا يجب فباعتماد وجوب القضاء وعدمه جعله قسمين الأصلي قسم والمرند قسم وان كان
مستويين في الوجوب عليهم ما بناء على أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وبهذا يجاب عما اعترض به سم على حج حيث
قال قوله تفصيلا يتأمل ما المراد بذلك التفصيل فإنه أن أراد به التفصيل بين المرتد وغيره ففيه أمر أن أحدهما أنه أدخل المرتد
في المسلم حيث قال ولو قيام مضى الخ فلا يدخل حينئذ في أضداد من ذكره والثاني أن الوجوب بمدلوله الشرعي وهو الطلب
طلبيا لازما ثابت في حق المرتد وغيره من الكفار ضرورة أن الجميع مكفون بفروع الشريعة وأما المطالبة منهم بذلك
أو عدمها فامر آخر خارج عن معنى الوجوب وان أراد التفصيل بين العقاب والمطالبة في الدنيا بمعنى أن الاول ثابت في حق
الكافرون الثاني ففيه أن كلامهم ما خرج عن مدلول الوجوب شرعا الثابت في حق الكافر لما تقرر وأن أراد التفصيل
في الانتم لم يصح لأنه انتم مطلقا دائما

على الطلب فكان ينبغي ذكره عند قوله المار ومن صورتيقن فقد كافي البحر ما لو أخبره عدول الخوع في خط الشيخ ان محل عدم الاخذ بقول العاسق أي بالنسبة للوجود ما اذا لم يقع اخباره في الوهم وجود الماء وهو ظاهر وقد تلخص ان طريقة

(قوله على أن دعواه عدم اثم الخ) يتأمل ما ذكره فان المعترض لم يدع عدم اثم الكافر بل قوله أو على الاول ورد أيضا الخ صرح في أنه قائل بآئمه وفي قوله على أنه الخ إشارة الى حاصل ما قاله سم على حج (قوله فلو قضاها الخ) أي عالمها عامدا او الوقت له نفلا مطلقا فخرج بكوننا شخص مسلم بالغ عاقل قادر لا يؤمر بالصلاة اذا تركها وصورته ان يشبهه صغيران مسلم وكافر ثم يبلغا ويستمر الاشتباه فان المسلم منهم بالغ عاقل قادر ولا يؤمر لانه لم يعلم عينه م ر ه سم على منهج قلت فلو أسلم أو أحدهما فهل يجب عليه قضاء ما فاتته من البوغي الى الاسلام لاحتمال كونه مسلما في الاصل أولا لعدم تحقق اسلامه فيه نظر والظاهر عدم الوجوب اخذاعماله قالوه فيما لو شك بعد خروج وقت الصلاة هل هي عليه أولا من عدم وجوب القضاء للشك في استجماع شروطها بل هذا فرد من ذلك الا أن يقال محله فيمن شك اذا استمر شكه فان زال تبيين الوجوب عليه وهذا منه والاول أقرب لانالم تنبئ عن المسلم منها في الاصل وانما حكمنا باسلامهم من وقت التلطف بالشهادتين وغايته اننا نحكم الا بان اسلامهما مع اعتقادنا ان أحدهما كان كافرا قبل وينبغي أن يسن ٢٨٩

عليهما ولا فيه تطرأ
والاقرب ان يصلي عليهما
ويعلق النية سواء ما تاما
أو مرتبا ويفرق بين ذلك
وبين صغرا المالك حيث
قلنا بعدم صحة الصلاة عليهما
بتحقق اسلام أحدهما
وذلك يوجب الصلاة عليه
لكنه لم يتعين أشبه ما لو
اختلط مسلم بكافر (قوله
لم تنعقد) خلافا للجلال
السيوطي فانه قال بان عقادها
كالصوم والزكاة سم على

تفصيلا والقاعدة ان المفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يرد فبطل اليراد على ان دعواه عدم اثم الكافر مبنية على عدم مخاطبته بالفروع (ولا قضاء على الكافر) اذا أسلم كغيرها من العبادات ترغيبا له في الاسلام واقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ولانه لو طالب منه قضاء عبادات زمن كفره وجوبا أو نداء بالسكان سببا للتفخيره عن الاسلام لكثرة المشقة فيه خصوصا اذا مضى غالب عمره في الكفر فلو قضاها لم تنعقد ولو أسلم أنبت على ما فعله من القرب التي لا تحتاج الى نية كصدقة وصلة وعق قالة في المجموع (الا المرتد) بالجر كما قاله الشارح أي على البديل على مذهب البصريين من ان الاربع في مثله الاتباع فاقضاه عليه لكونه الاربع والافيجوز نصبه على الاستثناء أيضا فيلزمه قضاء ما فاتته فيها بعد اسلامه تغليظا عليه ولانه التزمها بالاسلام فلا تسقط عنه بالجود كحق الا أدى ولانه اعتقد وجوبها وقدر على التسبب الى أدائها فهو كالمحدث نعم لا تقضي المرتدة زمن الحيض ونحوه بخلاف زمن الجنون والفرق ان الحائض مخاطبة بترك الصلاة في زمن الحيض فهي مؤدبة ما أمرت به والجنون ليس مخاطبا بترك الصلاة في زمن جنونه حتى يقال انه أدى ما أمر به وما وقع في المجموع من

٣٧ نهاية
ينفروا الاصل فيما لم يطلب أن لا ينعقد اه امكن قد يشكل ذلك باذنه قادهما من الحادث اذا قضت فان الفعل غير مطلوب منها الكراهة وقد يفرق بينهما بأن الحادث لما كانت من أهل العبادة في الجملة صحت منها القضاء بخلاف الكافر فانه ليس من أهل العبادة أصلا كما تقدم في باب الحيض هذا وانظر حكم الصوم والزكاة هل يصح قضاؤها أولا فان قال بالصحة التي قال بها السيوطي احتج للفرق بينهما وبين الصلاة وقد يقال في الفرق بين الصلاة والزكاة ان المقصود من الزكاة مواساة الفقراء ونحوهم وتعلق حقهم بالمال وبحولان الحول فالتحقق بحق الاكديمين التي لا تسقط بالاسلام فاعقد يدفعها منه بعد الاسلام لاربابها قوله بالمال وبحولان الحول أي كليهما والمراد بالمال النصاب وذلك لان الاشياء انما تتعلق بأسبابها وشروطها والنصاب سبب وحولان الحول شرط فيما يتعلق به وجوب الزكاة (قوله ولو أسلم أنيب الخ) مفهوما انه لو لم يسلم لا يثاب على شيء منها في الآخرة ولكن يجوز ان الله يعوضه عن في الدنيا ما لا أولاد او غيرهما وقوله على ما فعله أي في الكفر (قوله الا المرتد) فخرج بكونه انتقل النصراني الى اليهود مثلا ثم أسلم فالظاهر انه لا قضاء في مدة اليهود أيضا بر بخطه اه سم على منهج وما ذكره يفيد انه قصر الاستثناء على المرتد فان الاستثناء معيار العموم وأيضا تغليظهم للقضاء على المرتد بانه التزمها بالاسلام الخ يفيد في القضاء عن المنتقل المذكور (قوله من أن الاربع) وهو منقول عن خط المصنف اه حج (قوله ونحوه) وهو النفاس (قوله بخلاف زمن الجنون) أي الخالي من الحيض ونحوه (قوله ما أمرت به) أي وهو الترك والمراد بالتأدية فعله وبالترك كف النفس لعدم الفعل اذا عدم المحض لا يكون مناطا للترك كيف أصلا

الشيخ عدم صحة توكيل الفاسق في طلب الماء مخالفاً في ذلك للشهاب بن حجر (قوله وقد يجب طلبه قبل الوقت) نظريه الشهاب
ابن قاسم بما يأتي من جواز انلاف الماء الذي معه قبل الوقت انتهى وقد ينظر فيه أيضاً بان الذين يجب عليه استيعابهم هم

(قوله سبق فلم) يمكن جملة على ان المراد بالحائض البالغ كافي حديث لا يقبل الله صلاة حائض الا بحمارقائه يدل على ان المراد
بالحائض البالغ او ان المراد بقضاء الحائض زمن الجنون أي في غير زمن الحيض والنفاس اه كذا بهامش (أقول) وكال
الجوابين بعيد (قوله لما صر) أي من عدم تكليفه (قوله المذكور) أي الشامل للصبي (قوله لان يأكل وحده) وهذا أحسن
ما قيل في ضابطه وقيل ان يعرف بعينه من شماله وقيل ان يفهم الخطاب ويرد الجواب اه شيخنا الزيادي والمراد يعرفه بعينه
من شماله ان يعرف ما يضره وما ينفعه وعبارة حج ويوافقه أي تفسير التمييز بما ذكر خبر أبي داود انه صلى الله عليه وسلم
سئل متى يؤمر الصبي بالصلاة فقال اذا عرف بعينه من شماله أي ما يضره مما ينفعه (قوله وعلم) أي من قوله حيث كان مميزاً
(قوله استكاله السبع) أي فلا يجب أمره بها اذا ميز قبل السبع لكن الاوجه كما قاله حج في فن صغير لم يعرف اسلامه ندب
أمره ليألفها بعد البلوغ اه وينبغي ان يلحق به في ذلك من ميز دون السبع (قوله ويضرب عليها) أي وجوباً زاد ابن حجر رأى
ضرباً غير مبرح ولو لم يفد الا بغير تركه وفاقا لابن عبد السلام اه وقوله غير مبرح أي وان كثر خلافاً لما نقل عن ابن سريج مر
انه لا يضرب فوق ثلاث ضربات أخذنا ٢٩٠ من حديث غط جبريل للنبي ثلاث مرات في ابتداء الوحي وروى ابن عدي

في الكامل بسند ضعيف
تهى ان يضرب المؤدب
فوق ثلاث ضربات قاله
الاسنوي في الينبوع وكتب
عليه سم يتجه ان المراد
انه لو تركها وتوقف فعلها
على الضرب ضرب به اي فعلها
لانه بمجرد تركها من غير
سبق طلبها فيه حتى
خرج وقتها مثلاً يضرب
لاجل الترك فليأتمل اه

قضاء الحائض المرتدة زمن الجنون سبق فلم (و) لا على (الصبي) الشامل للصبي بعد بلوغه
لما صر (ويؤمر) الصبي المذكور (بها) حيث كان مميزاً بأن يصير أهلاً لان يأكل وحده
ويشرب ويستنجي كذلك (السبع) من السنين أي بعد استكالها وعلم أنه لا بد من التمييز
واستكاله السبع وهو كذلك كما اقتضاه كلام المجموع (ويضرب عليها) أي على تركها (لعمري)
لانه مظنة البلوغ فيجوز ضرب به في أثناء العاشرة كما فهمه الاسنوي وجرم به ابن المقرئ في
روضة وهو المعتمد خلافاً لشرط استكالها والاصل في ذلك خبر مروا أولادكم بالصلاة وهم
أبناء سبع واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع وقيس بالصلاة الصوم
والامر والضرب واجبان على الولي أبا كان أو جده أو وصياً أو قيمياً والمنقطع ومالك الرقيق
في معنى الاب كافي المهمات وكذا المودع والمستعير كما أفاده بعض المتأخرين والامام وكذا
المسلمون فيمن لا ولي له ولا يقتصر كما قاله الطبري على مجرد صيغته بل لا بد معه من التهديد

(قوله فيجوز ضرب به) لعل المراد الوجوب لان ما كان ممكناً وجب والا فلا يظهر قوله خلافاً لشرط والصوم
استكالها الخ على ان الاسنوي لم يميز بالجواز بل قال بعد كلام قرر به حتى يضرب باستكمال التسع اه ثم محل ما ذكر من وجوب
الضرب ما لم يترتب عليه هربه وضياعه فان ترتب عليه ذلك تركه (قوله في أثناء العاشرة) المراد بالاثنا عشر التسع فلا يشترط
مضي مدة من العاشرة لانهم علوا وجوب الضرب باحتمال البلوغ بالاحتلام وهو حاصل بالتسع ثم رأيت في شرح الروض
وعبارته في أثناء العاشرة ولو عقب استكمال التسع اه (قوله وفرقوا بينهم) أي وجوباً (قوله على الولي أبا كان الخ) يفرع
يجوز لادم الضرب مع وجود الأب مراً ولا يجب عليها الامر والضرب الا ان فقد الأب لان هذه الولاية الخاصة مع وجوده له
لها هكذا قررته مر على جهة البحث والفهم (أقول) لكن قوله في الروضة كاصلاها يجب على الاتباء والامهات الى آخر
ما حكاه الشارح يقتضي الوجوب مع وجود الاب فيحصر اه سم على منهج لكن وجوبه على الام ليس لولا انتها على الصبي
بل لكونه أمراً بالمعروف وذلك لا يختص بالام بل بشر كها فيه الاجانب وأما الوجوب على الاب فللولاية الخاصة وانما ذكر
الاب والام لقربهم مامن الاولاد لا لاختصاص الحكم بهما اه سم على منهج بالمعنى وكلام فيما ذكر كبير الاخوة وبقية
العصبة حيث لا وصاية لهم (قوله أوجد) أي وان علاقاً في شرح العباب ولومن قبل الام كما قاله الشيخ السبكي اه سم على
حج لكن الوجوب عليه اذا كان من جهة الام ليس للولاية الخاصة بل لمجرد القرابة (قوله وكذا المودع والمستعير الخ) عبارة
شيخنا الزيادي قال الاسنوي ويلحق بذلك المنقطع والمودع والمستعير ومالك الرقيق اه زاد حج وأقرب الاولياء (قوله وكذا
المسلمون فيمن لا ولي له) قضية هذا وجوب الضرب على المسلمين حيث لا ولي له بل قضية ككون ذلك من الامر بالمعروف
وجوبه ولو لمع وجود الولي حيث لم يقيم به (قوله بل لا بد معه من التهديد)

رفقته المنسوبون اليه لاجتماع القافلة كما يأتي (قوله ولا يمه) لا يحصل له هنا (قوله وضبطه) بمحمل رجوع الضمير الى ما يجب التردد اليه فيكون قد أثبت المخالفة بين هذا وبين ما في المتن من أول وهلة وبواقفه قوله الا في وقول الشيخ قيل الخ وان كان فيه مؤاخذات تأتي ويحتمل رجوعه لما في المتن فيكون قد أشار الى ما صرح به في شرح المنهج من نفي المخالفة بين هذه العبارات

أي حيث أخرج اليه (قوله ان أطاقه) ويعرف حاله من الاطاقة وعدمها بالقرائن حيث ظهر لولييه عدم اطاقته امتنع عليه أمره وحيث ظهرت وحب أمره ولولم يظهر له شيء منه بان تردد في حاله فينبغي امتناع الأمر أيضا لان الأصل عدم الاطاقة وينبغي للولي أن يمنع من ذلك حيث علم انه يضربه (قوله وهذا كصغار المماليك) قال حج والأوجه ندب أمره بها لئلا يبالغ بها بعد البلوغ اه وقال الشهاب الرملي في حواشي شرح الروض انه يجب أمره بها نظرا لظاهر الاسلام ومثله في الخطيب على المنهج أي ثم ان كان مسلما في نفس الأمر صحت صلاته والافلاو ينبغي أيضا انه لا يصح الاقتداء به (قوله أو يصح منه) أي وهل يصح الخ وكان الانسب أن يعبر بالواو (قوله انه يضرب ويؤمر به) هذا ظاهر فيما فاته بعد بلوغ العشر اماماقاته بعد السبع ولم يقضه حتى دخل العشر فهل يضرب على قضائه كالذي فاته بعد بلوغها أو لا فيه نظرا لاقرب نعم لانه انما لم يضرب قبل العشر لعدم احتماله الضرب ونقله شيخنا العلامة السويري عن بعضهم بفرع محتمل قال م يجوز المؤدب الا يتام بمكانب الايتام أمرهم وضربهم على نحو الطهارة والصلاة وان كان لهم أو صياء لان الحاكم لما قرره لتعليمهم كان مسطاطه على ذلك فثبت له بهذه الولاية في وقت التعليم ولانهم ضائعون في هذا الوقت ٢٩١ لغيبة الوصي عنهم وقطع نظره عنهم في هذا الوقت فكان من المصلحة

والصوم كالصلاة فيما تقرر ان اطاقه بأن لم يحصل له به مشقة لا تحتمل عادة وان لم تنج التيمم فيما يظهر ويستغنى من أمره بها من لا يعرف دينه وهو بمنزلة يصف الاسلام فلا يؤمر بها لاحتمال كونه كافرا ولا ينبغي عنها الا لا تحقق كفره وهذا كصغار المماليك قاله الاذري في نفقهها وهو صحيح وهل يضربه على القضاء أو يأمر به أو تصح منه الصلاة المفروضة على المكلف قاعد اوجهان أوجههما ما ما انتصاه كالمهم انه يضرب ويؤمر به كافي الادعاء به صرح ابن عبد السلام في الأمر وانما لا تصح منه قاعد اوان كانت نفلا في حقه ولذا قال في البصر أصح الوجهين انها لا تصح منه جالس مع قدرته على القيام قال الاسنوي وجريان الوجهين في الصلاة المعتادة محتمل وكلام الاكثرين مشعر بالمنع وعليهم نهيه عن المحرمات وتعليمه الواجبات وسائر الشرائع كالمسالك وحضور الجماعات ثم ان بلغ رشيدا انتفى ذلك عن الاولياء وأسفها فولاية الاب مستمرة فيكون كالصبي وأجرة تعليمه الواجبات في ماله فان لم يكن فعلى الاب ثم الام ويخرج من ماله أجرة تعليم القرآن والآداب كزكانه ونفقة محونه وبدل متلفه فغنى وجوبها

منهج (قوله ويؤمر به) أي وان لم يسبق أمره بالفعل قبل خروج الوقت ولا ضربه عليه (قوله وجريان الوجهين) أي في العصة قاعد اوعدهما (قوله وكلام الاكثرين مشعر بالمنع) معتقد (قوله فيكون كالصبي) وقضيته ان غير الاب ممن ذكر ليس كالاب في ذلك اه سم على حج وتضيية كلام حج خلافة وذلك انه قال ولا ينتهي وجوب ذينك أي الأمر والضرب على من ذكر الا يلوغه رشيدا فتقوله على من ذكر شامل لغير الاب من الوصي والقيم وغيرهما من ماله وهو واضح فان ولاية غير الاب لا تنفك الا يلوغه رشيدا وهو هنا منتف (قوله وأجرة تعليمه الواجبات) أي من صلاة وصوم وغيرهما من سائر الشرائع كما مر في تفسير الواجبات (قوله فعلى الاب ثم الام) افهم انه لا تجب الاجرة على غير الاب والجد من الافارب وبيت المال ومياسير المسلمين ويمكن توجيهه بان مياسير المسلمين انما يجب عليهم الضرورى كاطعام المضطر (قوله ويخرج من ماله) أي ولا يجب ذلك على الاب ولا الام (قوله أجرة تعليم القرآن) ثم ينبغي أن يحصل تعليمه القرآن ودفع أجرته من ماله أو من مال نفسه أو بلا أجرة حيث كان في ذلك مصلحة ظاهرة للصبي اما لو كانت المصلحة في تعليمه صنعة ينفق على نفسه منها مع احتياجه الى ذلك وعدم تيسر النفقة له اذا اشتغل بالقرآن فلا يجوز لولييه شغله بالقرآن ولا بتعلم العلم بل يشغله بما يعود عليه منه مصلحة وان كان ذكيا وظهرت عليه علامة النجابة لو اشتغل بالقرآن أو العلم نعم مالا بد منه لصحة عبادته يجب تعليمه له ولو يلبد او يصرف أجرة التعليم من ماله على ما مر ولا تنظر فيما ذكر من التفصيل بين كون أبيه فقيرا أو لا بل المدار على ما فيه مصلحة الصبي فتدريكون الاب قسما وتعدو الضرورة الى تعلم الاب صنعة ينفق على نفسه منها

لان مؤداهوا واحد (قوله واضح) خبر قول المصنف وفي الحقيقة الموضوع انما هو القيسل الذي حكمه الشيخ لانفس حكمائه وقوله وانما عبر عنه بقيل لا يخفى ان الضمير في عنه للمخالفة التي أثبتها القيل بين ما هنا وبين ضبط الامام وليس فيه اثبات حكم حتى يقال وانما عبر عنه بقيل لانه ليس في كلام الشيخين على ان كونه ليس في كلام الشيخين لا يقتضي التعبير عنه بقيل وبالجملة ففي سياقه غاية القلاقة مع انه لا يعلم منه ما رجه في ضبط ما يجب التردد اليه والذي يظهر ان الشيخ الجلال انما مراده

(قوله في ذمته) أي الصبي (قوله وليس للزوج ضرب زوجته) أي لا يجوز له ذلك بل يجب عليه امرها بذلك حيث لم يخش نشوزا ولا امارته لوجوب الامر بالمعروف على عموم المسلمين والزواج منهم (قوله ضرب زوجته) أي البالغة اما القليلة فله ضربها اذا كانت فاقدة الابوين سم على منهج بالمعنى (قوله ابن البرزى) بكسر الباء وسكون الزاي نسبة لبرز السكّان كذا نقل عن المؤلف والذي في تاريخ ابن خلكان وطبقات الشافعية الوسطى للسبكي انما هو بفتح الباء الموحدة وفي المصباح البرزبرز البقل ونحوه بالكسر والفتح لغة ٢٩٣ قال ابن السكيت ولا يقول الفصحاء الا بالكسر فهو أفصح (قوله انه يجب عليه

ضربها) ضعيف (قوله ولا قضاء على شخص) دفع به كالحل على ما ردد على المتن من ان الحيض صفة المرأة فالناسب للمصنف أن يقول ذات حيض وانما عبر المصنف بذلك المحجوج للتأويل لعطف الجنون الشامل للذكور والانثى على الحيض (قوله وتقدم الكلام على حكم قضائها) وهو انعقاده على المتقدم القول بالكراهة (قوله أو ذي جنون) انظر هل من الجنون بالتعدى الجنون الحاصل لمن يتعاطى الملاوى والايراد بغير طريق موصل لذلك أولا الاقرب الثاني لان ضابط

في ماله ثبوتها في ذمته ووجوب اخراجها من ماله على وليه فان بقيت الى كاله وان تلف المال لزمه اخراجها وبهذا يجمع بين كلامهم المتناقض في ذلك وليس للزوج ضرب زوجته على ترك الصلاة ونحوها اذا محل جواز ضربها في حق نفسه لاني حقوق الله تعالى وفي فتاوى ابن البرزى انه يجب عليه امرها بالصلاة وضربها عليها (ولا) قضاء (على) شخص (ذو حيض) أو ناقص ولو في ردة اذا ظهرت كما مر وان استحل بدواء وتقدم الكلام على حكم قضائها في الباب المار (أو) ذي (جنون أو اغماء) أو سكر أو عته أو نحو ذلك بعد افاقته حيث لم يكن متعديا لخبر رفع القلم عن الصبي حتى يبلع وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يبرأ صحته ابن حبان والحاكم ورد النص في المجنون وقيس عليه كل من زال عقله بسبب يعذر فيه وسواء أذل زمن ذلك ام طال وانما وجب قضاء الصوم على من استغرق اغماؤه جميع النهار لما في قضاء الصلاة من الحرج لكثرة ابتكارها بخلاف الصوم وظاهر كلامهم ان الاغماء يقبل طرؤا غمما آخر عليه دون الجنون وانه يمكن تميز انتهاء الاول بعد طرؤ الثاني عليه وفي تصور ذلك بعد الاأن يقال ان الاغماء مرض وللأطباء دخول في تميز أنواعه ومدداتها بخلاف الجنون وعلم مما مر ان الجنون الطارئ على الردة يجب معه قضاء أيام الجنون الواقعة في رده تغليظا عليه بخلاف من كسر رجليه تعدى ما وصلى قاعدة لا قضاء عليه لانتهاء معصيته بانتهاء كسره ولا تيانه بالبدل حالة العجز قال في الخادم كذا اطلقوه وينبغي أن يستثنى منه ما اذا أسلم أبوه فانه يحكم باسلامه تبعاله فلا يجب عليه القضاء من حين أسلم أبوه اذا أسلم لا يغلظ عليه انتهى ويستحب للمجنون والمغمى عليه ونحوهما القضاء (بخلاف) ذي (السكر) أو الجنون أو الاغماء المتعدى به فيلزمه القضاء بعد افاقته فان جهل كونه محرما أو أكره عليه

أو

التعدى ان يعلم ترتب الجنون على

ما تعاطاه ويفعله وهذا ليس كذلك (قوله أو عته) نوع من الجنون (قوله بخلاف الجنون) قد يعارضه قولهم في زوال العقل اذا أخبر الأطباء بعوده انتظروا قد يجاب بانه لا يلزم من ظهور علامات لهم يستدلون به على امكان العود جواز دخول جنون على جنون لان الاول حصل به زوال العقل وحيث زال فلا يمكن تكرره مادام الجنون قائما لان العقل شيء واحد فلا يمكن تكرره زواله (قوله يجب معه قضاء أيام الجنون) ومحلها حيث لم يحكم باسلامه زمن جنونه فان حكم به كان أسلم أحد أصوله فلا قضاء لما فات بعد الاسلام وسأني ذلك في قوله ويستثنى الخ (قوله كذا اطلقوه) أي حيث قالوا من ارادتم جن وجب عليه قضاء ما فات في زمن الجنون فان قضينه ان المرتد لو حن ثم أسلم أحد أبويه لا يسقط عنه القضاء لكن تعبير الشارح بقوله أيام الجنون الواقع في رده يخرج ما ذكره فانه باسلام أحد أبويه لا يصير مرتدا فله تعبير الاصحاب الذي استثنى منه الزركشي لم يقع فيه التقييد بقوله في زمن رده (قوله ان يستثنى منه) أي من الجنون الواقع في زمن الردة (قوله ونحوهما) وهو السكران بلا تعدى والصبي لكن بالنسبة لما أمر به وهو ما فاته بعد التمييز واستكمال السبع اما ما فاته قبل تمييزه فلا ينعقد منه لقضاء

بما ذكره 'عن الشيخ في مخالفة بين ما هنا وضبط الامام الذي قدمناه عن شرح المنهج في كفايته للمخالفة بقيل انما هو للاشارة لضعفها لا كما فهمه عن الشيخ (قوله وقولهم ان كان يستوي الخ) مراده به الجواب عما عترض به على المتن في ايجاب التردد من انه مخالف لكلام الشافعي والاصحاب من عدم ايجاب التردد مطلقا والجواب للشهاب بن حجر تصرف الشيخ في ابراده بما فيه

(قوله أو أكله) ومثله ما لو أطعمه غيره لذلك ولم يعلم به فلا تعدى منه لعدم علمه بما أكله ويبقى الكلام في ان الفاعل هل يجوز له ذلك لمسافيه من المصلحة للذات أولا لانه ليس له التصرف في بدن غيره فيه نظر ولا يبعد الاول لقصد الاصلاح المذكور حيث كان عالما بأسباب المصلحة أو أخبره بها ثقة (قوله يزيل العقل وطن) وظاهره وان استند ظنه لخبر عدل أو عدول وينبغي خلافه (قوله التي ينتهي اليها السكر غالبا) أي حقيقة اما المدة المشكوك فيها فلا يجب قضاؤها حج بالمعنى (قوله والكفر) أي الاصل (قوله والاعشاء) أي والسكر بلا تعدول عليه لم يذكره لعدم ذكره في المتن (قوله أي الموانع) بين به ان في التعبير بالاسباب تجوز اوله علاقة المحاز الضدية فان المانع مضاد للسبب (قوله لخبر من أدرك) فديننا قس بأنه ان كان الخبر في ادراك الوجوب نافي قوله الاتي لان مفهومه الخ أو في ادراك الاداء لم ينهض الاستدلال بطريق القياس اه سم على بهجة (أقول) قوله ولا بطريق القياس بأن يقال ثبت كونها مؤداة ٢٩٣ بأدراك الركعة في قياس الوجوب

بأدراكها على الاداء
بأدراكها ووجه عدم
النهوض انما جعلت
اداء بتبعية ما بعد الوقت
لمسافيه وهذا ليس موجودا
في الوجوب فلا يقال
وجبت الصلاة بأدراك
الركعة بتبعية ما بعد الوقت
لمسافيه لان وجوب ما في
الوقت من الركعة لم
يثبت فهو قياس مع انتفاء
العلة (قوله بجامع الزوم)
قال حج وكان قياسه
لوجوب بدون تكبيرة
لكن لما لم يظهر ذلك
غالبا هنا أسقطوا اعتباره

أو أكله ليقطع غيره بعد زوال عقله يداله مثلاما كلف لم يكن متعديا فيسقط عنه القضاء لعدم
اما اذا علم أن جنسه يزيل العقل وطن ان ماتناوله معه لا يزيله لقلته فانه يجب عليه القضاء
لتقصيره ولو طرأ الجنون على السكر المتعدي به وجب قضاء المدة التي ينتهي اليها السكر
غالبا ثم انتقل المصنف الى بيان وقت الضرورة والمراد به وقت زوال موانع الوجوب
وهي الصبا والكفر والجنون والاعشاء والحيض والنفاس فقال (ولو زالت هذه الاسباب)
أي الموانع (و) قد بقي من الوقت قدر تكبيرة أي قدر زمنها فأكثر (وجبت الصلاة) أي
صلاة ذلك الوقت لخبر من أدرك ركعة السابق بجامع ادراك ما يسع ركنا وقياسا على اقتداء
المسافر بالمت بجامع الزوم وانما لم تدرك الجمعة بدون ركعة لان ذلك ادراك أسقاط وهذا
ادراك ايجاب فاحتيط فيه او مفهوم الخبر لا ينافي القياس المذكور لان مفهومه انها
لا تكون اداء لانها لا تجب قضاء اما اذا بقي دون تكبيرة فلا لزوم وان تردد فيه الجوابي (وفي
قول يشترط ركعة) بأخف ما يمكن كما أن الجمعة لا تدرك بأقل من ركعة ولمفهوم خبر من أدرك
ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل
ان تغرب الشمس فقد أدرك العصر متفق عليه وشرط الوجوب على القولين بقاء السلامة
عن الموانع بقدر فعل الطهارة والصلاة بأخف ما يمكن فلو عاد العذر قبل ذلك لم تجب الصلاة
قال في المهمات والقياس اعتبار وقت الستر ولو قيل باعتبار زمن التعري في القبلة لكان

لغير تصور اذ المدار على ادراك قدر جزء محسوس من الوقت وبه يفرق بين اعتبار التكبير ههنا دون المقياس عليه
لان المدار فيه على مجرد الربط (قوله لا ينافي القياس المذكور) أي في قوله وقياسا على اقتداء المسافر بالمت (قوله بأخف
ما يمكن) أي لا يخصص وعبارة المحلى أخف ما يقدر عليه أحد (قوله بقدر فعل الطهارة) ظاهره وان أمكنه تقديم الطهارة
على زوال المانع بأن كان المانع الصبا أو الكفر وهو مشكل على ما يأتي فيما لو طرأ المانع فانه لا يتصرف فيه الخلو بقدر
طهر يمكن تقديمه وسياق عن حج الفرق بينهما في قوله ويمكن أن المتبوع الخ (قوله والصلاة بأخف الخ) كارباع في المقيم
واثنين في المسافر وان أراد الاعتمام بل وان شرع فيها على قصد الاعتمام فعاد المانع بعد مجاوزة ركعتين فتستقر في ذمته
(قوله بأخف ما يمكن) أي من فعل نفسه لان المقصود مضي زمن يتمكن فيه من الفعل ولا يتمكن بدون ذلك وعليه فيفرق بين
ههنا وبين ما تقدم حيث لم يعبر فعل نفسه بأن المدار ثم على وجود زمن يكون فيه من أهل العبادة والمدار ههنا على ما يتمكن
فيه من الفعل ثم ما ذكر من التفرقة بين زمن الوجوب وزمن استقرار الفعل في ذمته أخذه الشيخ عميرة من كلام المحلى
حيث قال في استمرار السلامة أخف ما يمكنه أي من فعل نفسه وفي آخر الوقت بالنسبة لزمن الوجوب أخف ما يقدر عليه
أحد فلم يقيّد بفعل نفسه ولا بالوسط المعتدل وقوله ولا يتمكن بدون ذلك أي والتعري يمكن فعله قبل زوال المانع وقد يتوقف

ةلاقة (قوله وتأخيرا لتيمم عن الطلب في الوقت باثر) أي فلا يمنع همة التيمم لانه لا معنى للجواز هنا الا ذلك كما هو ظاهر
 وهذا اوضح يعني تقييده بقوله ان لم يحدث الخ وهذا أولى من جعل شيخنا له قيد للثبوت لانه خلاف الظاهر من السياق (قوله
 بعمل) الاولى تأخير عن قول المصنف ماء كما صنع في الضمة (قوله وعليه أن يسمى) أي ولولا ما وقع حد القرب ما لم يعد مسافرا
 كما صرح به الشهاب ابن قاسم في حواشي الضمة (قوله فلا أثر للخوف عليه) أي على المذكور (قوله ولان دانقا) الصواب

فيما ذكر بالنسبة لخوا المجنون فانه لا يمكنه ٢٩٤ الاجتهاد في القبلة زمن حنونه (قوله وفيه نظر) نقل سم عن الشارح

الجزم بمقتضى النظر ثم
 رأيت قوله الا في وحاصل
 الخ (قوله قدر الطهارة)
 أي في الوقت فلا ينافي
 ما تقدم من اشتراط بقاء
 السلامة ما يسهل الفرض
 والطهر لانه أعم من أن
 يكون في الوقت وبعده
 (قوله وشرع في الاخرى)
 قد يخالف هذا ما تقدم
 للشارح في وقت المغرب
 من انه يعتبر اربعة الجمع
 وقوع الصلاتين في وقت
 الاولى لكن ما هنا موافق
 لما في صلاة المسافر كما
 نقلنا عن شيخ الاسلام الى
 آخر ما صرنا لراجع (قوله
 ومثله هنا هذه) هي ما
 أفهمه المتن (قوله أولى
 من تلك) أي ما صرح به
 الرازي (قوله فامسكه)
 أي يحائل (قوله وان لم يبرز
 منه الى خارج) أي كما يحكم
 ببلوغ الحبلى وان لم يبرز
 منها ومن صورها بقاء قد
 الطهورين اذا خرج منه
 المني في اثناء الصلاة لم يصب
 لانه بناء على مردود بل

مقبحا انتهى وفيه نظر والفرق بين اعتبار زمن الطهارة وعدم اعتبار زمن الستران الطهارة
 تختص بالصلاة بخلاف ستر لموارة وقد أشار ابن الزفة الى هذا الفرق فانه نقل عن بعضهم
 فيما اذا طرأ العذر بعد دخول الوقت انه لا يعتبر مرضى قدر الستره المتقدم ايجابا على وقت
 الصلاة وحاصل ذلك ان الواجهة عدم اعتبار كل من الستر والتحرى في القبلة ولا يشترط
 ان يدرك مع التكبيرة أو الركعة قدر الطهارة على الاظهر لان الطهارة شرط للصحة لا للزوم
 ولانها لا تختص بالوقت (والاظهر) على الاول (وجوب الظهر) مع العصر (بادراك تكبيرة
 آخر العصر) وجوب (المغرب) مع العشاء بادراك ذلك (آخر) وقت (العشاء) لان وقت
 العصر وقت للظهر ووقت العشاء وقت للمغرب في حالة العذر في حالة الضرورة أولى لانها
 فوق العذر والثاني لا بد مع التكبيرة التي في آخر العصر من أربع ركعات لان ايجاب
 الصلاتين سببه الحمل على الجمع كما ذكرناه وصورة الجمع انما تحقق اذا وقع احدي الصلاتين
 في الوقت وشرع في الاخرى وفهم من كلام المصنف ان الصلاة التي لا تجمع مع ما قبلها وهي
 الصبح والظهر والمغرب اذا زال العذر في آخرها وجبت هي فقط وهو كذلك لان تنقضاء العلة
 وهي جعل الوقتين كالوقت الواحد ولا بد في ايجابها من زوال المانع مدة تسعها ما عاقد
 صرح الرازي بأنه اذا زال العذر وعاد انه لا بد من ذلك قال الاسنوي ومثله هنا هذه أولى
 من تلك بالاشتراط لان الادراك في الوقت أولى منه خارج الوقت ولو أدرك من وقت العصر
 قدر تكبيرة ومضى بعد المغرب ما يسهل العصر معها وجبت دون الظهر ولو أدرك ركعة آخر
 العصر مثلا وخلا من الموانع ما يسهلها وظهرها فبعد المانع بعد ادراك من وقت المغرب
 ما يسهلها فيتعين صرفه الى المغرب وما فضل لا يكفي للعصر فلا تجب ذكره بغوى في فتاويه
 وظاهره انه لا فرق بين ان يشرع في العصر أولا وهو المعتمد وان قال ابن العماد ان ما ذكره
 ظاهر اذا لم يشرع في العصر قبل المغرب والا فيتعين صرفه لها لعدم تمكنه من المغرب
 لاشتغاله بالعصر التي شرع فيها وجوب قبل المغرب وبطرد ذلك في غير المغرب أيضا (ولو بلغ
 فيها) أي الصلاة بالسنة كما في التحرر ولا يتصور بالاحتلام الا في صورة واحدة وهي ما اذا نزل
 التي الى ذكره فأمسكه حتى يرجع المني فانه يحكم ببلوغه وان لم يبرز منه الى خارج كما أفق به الوالد
 رحمه الله تعالى (أتمها) وجوبا (وأجزأه على الصحيح) لانه ما موربها مضروب على فعلها وقد
 شرع فيها بشرائطها فلزمه اتمامها وأجزأه وان تغير حاله الى الكمال في اثنائها كالعبد اذا شرع
 في الطهر يوم الجمعة ثم عتق قبل اتمام الظهر وفوات الجمعة ووقوع أولها بنفسه لا يمنع وقوع
 باقيا واجبا كحج التطوع وكما لو شرع في صوم التطوع ثم نذر اتمامه أو في صوم رمضان وهو

الصواب وجوب استئناها لانه يجب التحرز في دوامها عن المبطل قاله الاقنوسي اه سم على منهج
 (قوله وأجزأه) أي وان كان متيمما كما اختاره طب ومروان لم يكن نوى الفريضة بناء على عدم اشتراط نيتها في حقه كما سيأتي
 مروهو متعين اه سم على منهج ثم رأيت ما سياتي في قوله وسواء في عدم وجوب الاعادة الخ (قوله ووقوع باقيا واجبا) قضيا
 ذلك ان يثاب على ما قبل البلوغ ثواب النفل وعلى ما بعده ثواب الفرض (قوله ثم نذر اتمامه) أي فان أوله يقع نفلا وباقيه واجبا
 وعليه فيثاب على ما قبل البذر ثواب النفل وعلى ما بعده ثواب الواجب ويجزئه ذلك

حذف الواو (قوله خير منها) يعني الاختصاصات (قوله مع كون التيمم جائز له في اثنيائه) أي فان لم يكن التيمم جائز له في اثنيائه بأن كان في محل يغلب فيه وجود الماء فان الانتظار واجب عليه وان خرج الوقت كما علم من نظيره الماروبه صرح الزياي (قوله أو تيقنه) أي الفقد (قوله وهو ممن تلزمه الجمعة) قيد في الوجوب وانظر لو كان غير ممن تلزمه الجمعة هل الأفضل له تحصيل فضيلة الصف وان أتمها ظهرا أو تحصيلها الجمعة بأحواله منفردا عن الصف الظاهر الثاني (قوله على بشر) أي والمحل

(قوله لكن تستحب الاعادة) ظاهره انه يحرم قطعها واستئناها لكونه أحرم بها مستجمعة للشروط لانه جعل استحباب الطمع مقابلا للصحيح وعليه فيفرق بين هذا وما مر فيما لو وجد التيمم الماء في صلاة تسقط بالتيمم حيث قيل ان قطعها بالتوضأ أفضل بانه ثم قيل بجرمة انماها فكان القطع أفضل خروجا من خلافه أي من خلاف من أوجب القطع ولا كذلك هنا وظاهره أيضا لو منفردا (قوله وهذا) أي وجوب الاتمام ٢٩٥ (قوله وأمكنه الجمعة لزمته) لتبين كونه من أهلها

من وقت عقدها اهـ حج ومفهوم قول الشارح وأمكنه الجمعة انه لا تلزمه اعادة الظهور اذا لم تكنه وهو مشكل فان مقتضى تبين كونه من أهلها وقت الفعل بطلان ظهريه مطلقا وذلك يقتضي وجوب الاعادة أي للظهور سواء أمكنه الجمعة أم لا ولو بعد خروج الوقت ولا يختص ذلك بالجمعة التي انقضت في يومها بل جميع ما قبله من صلاة الظهر قبل فوت الجمعة القياس وجوب امادته على مقتضى هذا التعليل وقد يجاب بان التي وقعت باطله هي الاولى وما بعد الاولى من صلوات الظهر كل صلاة واحدة تقع قضاء عما قبلها قياسا على مسئلة البارز في الصحيح ويأتي هنا ما نقل

مريض ثم شفي لكن تستحب الاعادة ليؤديه في حال الكمال وهذا ما نقله الرافعي عن الجمهور والثاني لا يجب اتمامها بل يستحب ولا يجزئه لان ابتداءه او وقع في حال النقصان (أو) بلغ (بعد ما قلا اعادة) لازمة له (على الصحيح) وان كانت الجمعة لانه أدى وظيفة الوقت كما أمر فلم تلزمه الاعادة كما اذا صلت الجمعة كشوفة الرأس ثم عتقت والثاني انه يجب سواء كان الباقي من الوقت قليلا أو كثيرا لان المأني به نقل فلا يسقط به الفرض كما لو حج ثم بلغ وأجاب الاولون بأن المأني به مانع من الخطاب بالفرض لا يسقط له والفرق بين الصلاة والحج ان الصبي ما مور بالصلاة مضروب عليها كما مر بخلاف الحج وأيضا فان الحج لما كان وجوبه مرة واحدة في العمر اشترطت وقوعه في حال الكمال بخلاف الصلاة وسواء في عدم وجوب الاعادة على الاول أو كان نوى الفرضية أم لا بناء على ما سيأتي ان الاربع عدم وجوبها في حقه نعم لو صلى الخنثي الظهر ثم بان رجلا وأمكنه الجمعة لزمته (ولو حاضرت) أو نفست (أو جن) أو أغشى عليه (أول الوقت) واستغرق المانع باقية (وجبت تلك) الصلاة الثانية التي تجتمع معها (ان أدرك قدر الفرض) من عرض له ذلك قبل عروضة فالاول في كلامه نسبي بدليل ما أعقبه به فلا اعتراض عليه والمعتبر أخف ما يمكن لانه أدرك من الوقت ما يمكن فيه فصل الفرض فلا يسقط بما يطرأ بعده كالأول هلك النصاب بعد الحول وامكن الاداء فان الزكاة لا تسقط ويجب الفرض الذي قبلها أيضا ان كان يجمع معها وأدرك قدره كما مر لتمككه من فعل ذلك وانما لم تجب الصلاة الثانية التي تجتمع معها اذا خلا من الوقت ما يسببها لان وقت الاولى لا يصلح للثانية الا اذا صلاهما جعلا بخلاف العكس وأيضا وقت الاولى في الجمع وقت للثانية تبعاً بخلاف العكس بدليل عدم جواز تقديم الثانية في جمع التقديم وجواز تقديم الاولى بل وجوبه على وجهه في جمع التأخير ولا يعتبر بقدر الطهارة على الاصح الا اذا لم يجز تقديمها كالتيمم ودائم الحدث فلا بد منه فان لم يأت حينئذ ما يسع ذلك فلا لزوم الا أن يسع الفرض الثاني فيجب فقط لان الوقت له أو الاول بان لم يجز له القصر وأدرك ثلاث ركعات ففي التهذيب يجوز أن تجب المغرب وكان القاضي يتوقف فيه لسقوط التتابع

عن مرد من نية الاداء والاطلاق (قوله ونفست) أي خرج منها الدم بعد الولادة واحتلف في فعله فقيل مبنى للفاعل أو للفعول وتقدم ما في ضبطه في باب الحيض فليراجع (قوله فالاول) أي لفظ الاول وقوله في كلامه أي المصنف وقوله نسبي أي اذا مراد به ما قابل الاخر دون حقيقة الاول لان حقيقة الاول لا يمكن أن يدرك معها افرضا ولا ركعة (قوله والمعتبر أخف ما يمكن) أي من فعل نفسه فيما يظهر اهـ وبعبارة المحلى أخف ما يمكنه اهـ وهي صريحة فيما قلناه (قوله وأدرك قدره) لا يقال لا حاجة الى أدراك قدر الفرض الثاني من وقت العصر لانه واجب بادراكه في وقت نفسه اذا فرض ان المانع انما طرأ في وقت الثانية فيلزم انخلو منه في وقت الاولى لاننا نقول لا يلزم ذلك لجواز أن يكون المانع قائما به في وقت الاولى كله كالأول أسلم الكافر أو بلغ الصبي بعد دخول وقت العصر مثلاً ثم جن أو حاضت فيه

ينبغي فيه فقد الماء والواجب الانتظار وان خرج الوقت كما قيل في النور الزايد كالشهاب بن حجر (قوله كعين اعارها) لعل الصورة ان الدين الذي على المستعير تعذر وأراد المعير فك عينه بما لم من عنده وان كان الدين اغايتعلق بالعين لان اعادة

فصل في بيان الاذان والاقامة (قوله في بيان الاذان) قال الخطيب وشرع الاذان في السنة الاولى من الهجرة اه (أقول) هل يكفر جاحده لانه معلوم من الدين بالضرورة أم لا فيه نظر والقرب الاول للعلم المذكور (قوله الاذان والاقامة أي وما يتبعهما كاجابة المؤذن والمقيم والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عقب الاذان (قوله الاذان والاذين) اسما مصدر وقوله والتأذين مصدر (قوله واذان) أي اعلام (قوله وشرعا الخ) اعلم ان الغالب في كل حقيقة عرفية أن تكون أخص من اللغوية خصوصا مطلقا بان يكون العرفي فردا من افراد اللغوي وما هنا من غير الغالب لان القول أي اللفظ المخصوص ليس فردا من أفراد المعنى اللغوي وهو الاعلام بالمعنى المصدرى بل هو من استعمال الشيء في سببه فيكون المعنى العرفي بالنسبة للغوي مجازا مرسلا وبمعنى عرف المعنى الاصطلاحي بقوله الاعلام بدخول وقت الصلاة فيكون من الغالب فتأمل وعبارة حج وشرع كمرخصين شرع اصاله للاعلام بالصلاة المكتوبة اه وأشار بقوله اصاله الى اخراج ما شرع فيه الاذان لغیر الصلاة كالاذان لله موم الخ كذا نقله سم عن شرح الارشاد الخ وعقبه بقوله ويثبت به ما مشه انه لا حاجة لهذا الاحتراز لان الاذان لغیر الصلاة أذان حقيقة وان هذا القيد لا يخرج له لصدق التعريف عليه اه ولعل هذا حكمه اسقاط السارح لهذا القيد (قوله قول مخصوص) ٢٩٦ أي الاتيان بقول الخ اه سم على حج (قوله وقت الصلاة) أي

وقت دخولها (قوله اذا اقيمت الصلاة) أي دخل وقتها (قوله قال لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالناقوس الخ) عبارة حج لبللة تشاور رواه هي تفيد عدم أمره عليه الصلاة والسلام ويوافق ما في سيرة الشامي حيث قال اه سم صلى الله عليه وسلم كيف

بمسقوط متبوعه انتهى والاوجه كما قاله الشيخ عدم وجوبه (والا) أي وان لم يدرك قدر الفرض كما مر (فلا) تجب عليه كالموكل بالنصاب قبل التمكن ومعلوم انه لا يمكن طريان الصبا لاستحالة ولا الكفر الأصلي

(فصل) في بيان الاذان والاقامة (الاذان) والاذين والتأذين بالمعنى لغة الاعلام قال الله تعالى وأذان من الله ورسوله وشرعا قول مخصوص يعلم به وقت الصلاة المفروضة والاصل فيه ما قبل الاجماع قوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة وقوله واذان اذيت الى الصلاة وما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم اذا اقيمت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وفي أبي داود باسناد صحيح عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه قال لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالناقوس يعمل يعمل ليضرب به الناس لجمع الصلاة طاف بي وأنا نائم رجل يحمل ناقوسا في يده

بجمع الناس للصلاة فاستشار لناس فقبل انصب رايه ولم يجبه ذلك فدكر له القنع وهو البوق فقال هو من أمر اليهود فقلت فدكر له الناقوس فقال هو من أمر النصارى فقالوا الورق عتار فقال ذلك العجوس فقال عمر اولاتبعثون رجلا ينادي بالصلاة فقال صلى الله عليه وسلم يا بلال قم فناد بالصلاة قال النورى هذا النداء دعاء الى الصلاة غير الاذان كان شرع قبل الاذان قال الحافظ ابن حجر وكان الذي ينادي به بلال الصلاة جامعة اه وهو كما ترى مشتمل على النهي عن الناقوس والامر بالذ كرم رأيت في سيرة شيخنا الخطيب بعد نحو ما ذكر ما نصه وقيل اه تم رسول الله صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه بالناقوس أي اتفقوا عليه فثبت ليضرب به المسلمون اه وهذا الكلام منهم يفهم انه من خصوصيات هذه الامة لميراجع ثم رأيت بهامش نسخة صحيحة والاذان والاقامة من خصائص هذه الامة كما قاله السيوطي في الخصائص اه ثم رأيت شيخنا الخطيب صرح بذلك في سيرته هذا وقال ابن حجر في شرح العباب مانصه وانما ثبت حكم الاذان برويا عبد الله مع ان رؤيا غير الانبياء لا ينبغي عليها حكم شرعي لاحتمال مقارنة الوحي لذلك ويؤيده رواية عبد الرزاق وأبي داود في المراسيل من طريق عبيد بن عمير الليثي أحد كبار التابعين ان عمر لما رأى الاذان جاء ليخبر النبي صلى الله عليه وسلم فوجد الوحي قد ورد بذلك فإراءه الاذان بلال فقال له النبي صلى الله عليه وسلم سبقك بذلك الوحي وهذا أصح مما حكى الداودي ان جبريل أتى به قبل هذه الرواية ثمانية أيام اه وأخذ ذلك من كلام الحافظ في فتح الباري حيث قال وقد استشكل اثبات حكم الاذان برويا عبد الله بن زيد لان رؤيا غير الانبياء لا ينبغي عليها حكم شرعي وأجيب باحتمال مقارنة الوحي بذلك أولانه صلى الله عليه وسلم أمر بمقتضاها لينظر أيعر على ذلك أي من الله أولا ولا سيما ما رأى نظمها بعد دخول الوسواس فيه وهذا ينبغي على القول بجواز اجتهاده صلى الله عليه وسلم في الاحكام وهو المنصور في الاصول

العين لهنها من الدين فيها ولا يصح باحتياجه ليسع تلك العين للماء بان لم يكن معه مستغنى عنه غيرها لانه ليس له تصرف فيها لانها مرسومة ولا يشكك على ما صورناه قول الشيخ الا في بخلاف الدين فانه لا بد ان يكون عليه لان له غرض في ذلك عينه ههنا فليس محض أداء دين الغير فراجع (قوله صفة كاشفة) الصواب لازمة (قوله ان يريد) ظاهر السياق ان الضمير للسفر

ويؤيد الاول ما رواه عبد الرزاق وأبو داود في المراسيل من طريق عبيد بن عمير الليثي أحد كبار التابعين ان عمر لما رأى الاذان جاء ليخبر النبي صلى الله عليه وسلم فوجد الوحي قد ورد بذلك فصارعه الاذان بلال وقال له النبي صلى الله عليه وسلم سبقك بذلك الوحي وهذا أصح مما حكى الداودي عن ابن اسحق أن جبريل أتى النبي بالاذن قبل أن يخبره عبد الله بن زيد وعمر بثمانية أيام اه وفيه أيضاً أنه وردت أحاديث تدل على أن الاذان شرع بمكة قبل الهجرة منها للطبراني انه لما أسرى بالنبي صلى الله عليه وسلم أوحى الله اليه الاذان فنزل به فعله بلالاً وللدارقطني في الافراد من حديث أنس ان جبريل أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالاذن حين فرضت الصلاة واسناده ضعيف أيضاً ولا يزار وغيره من حديث علي قال لما أراد الله أن يعلم رسوله الاذان أتاه جبريل بدابة يقال لها البراق فركبها فقال الله أكبر الله أكبر وفي آخره ثم أخذ الملائكة بيده فأم أهل السماء وفي اسناده متروك أيضاً ويمكن على تقدير الصحة أن يحمل على تعدد الاسراء فيكون ذلك وقع بالمدينة والحق انه لا يصح شيء من هذه الاحاديث اه باختصار وذكر الشاخي مثله مع زيادة فراجع كل منهما ٢٩٧ (أقول) وبتقدير صحة مجيء الوحي

قبله بثمانية أيام يمكن حمله على انه أوحى اليه بان يعلم الناس بوقت الصلاة من غير بيان لما يعلم به ثم بسبب هذا الاجال وقعت المشاورة فيما يعلم به ثم بعد المشاورة جاء الوحي بخصوص كلمات الاذان ليسلة الرؤية فلما أخبر بالرؤية سبقك الوحي بهذه الكلمات والمراد سبقك في هذه الليلة بهذه الكلمات وعلى تقدير صحة حديث ان جبريل

فقلت يا عبد الله اتبيع الناقوس فقال وما تصنع به ففأت ندعو به الى الصلاة قال أولاً أدلك على ما هو خير من ذلك فقلت بلى قال تقول الله أكبر الله أكبر الى آخر الاذان ثم استأخرني غير بعيد ثم قال وتقول اذا أتت الى الصلاة الله أكبر الله أكبر الى آخر الاقامة فلما أصبحت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرته بما رأيت فقال انما رؤيا حق ان شاء الله قم مع بلال فأتى عليه ما رأيت فانه ابدى منك صوتاً فقامت مع بلال فجعلت اقيه عليه فيؤذن به فسمع ذلك عمر بن الخطاب وهو في بيته فخرج يجر رداءه ويقول والذي بعنك بالحق يا رسول الله لقد رأيت مثل ما رأى فقال صلى الله عليه وسلم فقلته الحمد ولا يرد على ذلك أن الاحكام لا تثبت بالرؤيا لانا نقول ليس مستند الاذان الرؤيا وانما وافقها نزول الوحي فالحكم ثبت به لا به افتقد روى البزار ان النبي صلى الله عليه وسلم أرى الاذان ليلة الاسراء وسمعه مشاهداً فوق سبع سموات ثم قدمه جبريل وأم أهل السماء وفيهم آدم ونوح عليهم أفضل الصلاة والتسليم فأكمل له الشرف على أهل السموات والارض وخرج بقولنا يعلم به وقت الصلاة ما ليس من غيرها وله أنواع يأتي بعضها في الحقيقة ومنها انه يسأل الله يوم أن يأمر من يؤذن في اذنه فانه يؤذن في اذنه ويسأل أيضاً اذا غفول الغيلان وروى أيضاً من ساء خلقه من انسان أو بهيمة فانه يؤذن في اذنه ويسأل أيضاً اذا غفول الغيلان

٣٨ نهاية ل حين أراد ان يعلمه الاذان أتاه بالبراق الخ فيمكن انه علمه ليأتي به في ذلك الموطن ولا يلزم منه مشروعيته لاهل الارض (قوله فلما أصبحت) في رواية انه جاءه ليلاً ويمكن الجمع بينهما بأنه أطلق على الوقت الذي جاء فيه ليلاً صباحاً لقربه منه (قوله فيؤذن به) ذكر بعضهم في ماسمة اختصاصه بالاذن دون غيره كونه لما عذب ليرجع عن الاسلام فلم يرجع وجعل يقول أحد أحد جوزي بولاية الاذان المشتمل على التوحيد في ابتدائه وانتهائه اه حواشي المواهب لشيخنا الشوبري (قوله لقد رأيت مثل ما رأى) أي بعد ما أخبر بذلك أي بالرؤية المتقدمة الخ فيقال من أين عرف ذلك (قوله فقال صلى الله عليه وسلم فقلته الحمد) في رواية سبقك به الوحي وبه يندفع السؤال المشار اليه بقوله ولا يرد الخ (قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم أرى الاذان الخ) ليس هذا بياناً للوحي بل إشارة الى انه علمه ليلة الاسراء وعلمه فلعله أعلم بما أمر به عقب الاسراء لان الوحي به لم يكن حصل اذ ذلك وانما حصل وقت الرؤيا (قوله وخرج بقولنا يعلم به الخ) قال سم على حج لا حاجة لهذا الاحتراز لان الاذان لغير الصلاة اذان حقيقة وان هذا القيد لا يخرج له صدق التعريف معه عليه اه والتعريف هو قوله قول مخصوص (قوله في اذنه) انظر أي أذن منهما (قوله فانه يزيل الهم) أي فلو لم يزل جرة طلب تكريره وكذا يقال فيما بعده (قوله اذا غفول الغيلان) زاد ابن حجر والمصروع والغضبان وعند من دحم الجيش وعند الحريق قيل وعند انزال الميت القبر قياساً على أول خروجه للدنيا لكان ردته في شرح العباب اه وقوله سوى

ورجعه شيخنا المؤمنة بتضمن ترديده معنى يحتاجه (قوله بحضر يسير من غير مشقة) أهل المراد مشقة لها وقع فليراجع (قوله في الوقت) مفهوماً له لو وهبه أو أقرضه قبل الوقت لا يجب عليه القبول وهو كذلك إذ لم يخاطب ومراً أن له إعدام الماء قبل الوقت فما هنا أولى وليس هذا نظير وجوب طلب الماء قبل الوقت إذا اتسعت القافلة كما لا يخفى خلافاً لما في حاشية الشيخ

إذ إن المولود قال شيخنا الشورى هل ولو ولد كافراً لم لافيه نظر ولا بعد في الأول أخذاً باطلاً فهم إن كل مولود يولد على الفطرة اهـ (أقول) وقد يقال هذه الالفاظ وإن أطلقت محمولة على أولاد المسلمين ومعنى ولا تتمهم على الفطرة أن فهم قابلة الخطاب لوجه 'لهم' ومن ثم لم يعطوا في الدنيا شيئاً من أحكامها حتى إذا ماتوا لا يصلى عليهم ولا يدفنون في مقابر المسلمين (قوله فان الشيطان إذا سمعه ادبر) فائدة في قوله المناوى في شرحه الصغير على الجامع الصغير قد قوله صلى الله عليه وسلم أن الشيطان إذا سمع النداء بالصلاة أحال له ضراط حتى لا يسمع صوته الخ مانصه قال المحقق أبو زرعة إنما يكون أي ادباره من أذان شرعي مجتمع الشروط واقع بمحله أريد به الإعلام بالصلاة فلا أثر لغير صورته اهـ (أقول) ويمكن جعل ما قاله أبو زرعة على ما فهم من الحديث من أنه يدبر له ضراط حتى لا يسمع صوته وهو لا ينافي أنه إذا سمع الأذان على غير تلك الهيئة يدبر فيكفي شره وإن لم يكن ادباره بتلك الصفة (قوله ولا ترد هذه ٢٩٨ الصورة) أي المعبر عنها بالأنواع في قوله وله أنواع يأتي بعضها فلا يردانه لم

يذكر أن المولود حتى يستثنيه (قوله سوى أذان المولود) أي سوى الأذان خلف المسافر فإنه يسن هو والاقامة اهـ (أقول) وينبغي أن محل ذلك ما لم يكن سفر معصية فإن كان كذلك لم يسن (قوله أما في حق المنفرد) محترز ما أشعر به قوله على الكفاية من أنه مشروع للجماعة سنة وقيل فرض كفاية (قوله والضابط أن يكون الخ) أي في كفايته لمن شرع لهم أن يكون الخ

أي غردت الجان لان الأذان يدفع شرهم فإن الشيطان إذا سمعه ادبر ولا ترد هذه الصور على المصنف لان كلامه في أذان معه إقامة وهذه لإقامة فيها سوى أذان المولود وأما هو فأفرد به بالذكر في باب المقيقة (والاقامة) في الأصل مصدر أقام وسمي به الذكور المخصوص لانه يقيم إلى الصلاة ومشرعية الأذان والاقامة ثابتة بالاجماع وإنما الخلاف في كيفية مشروعيتهما والأصح أن كلا منهما (سنة) على الكفاية ولو لجمعة فيحصل بفعل البعض كابتداء السلام ولو أذان في جانب من بلد كبير حصلت السنة لأهل ذلك الجانب فقط أما في حق المنفرد فهم سنة عين والضابط أن يكون بحيث يسمعه جميع أهلها أو أصغوا إليه لكن لا بد في حصول السنة بالسنة لكل أهل البلد من ظهور الشعار كما ذكره فلم أنه لا ينافيه ما يأتي أن أذان الجماعة يكفي سماع واحد له لانه بالنظر لاداء أصل سنة الأذان وهذا بالنظر لادائه عن جميع أهل البلد قالوا وإنما لم يجبالا نهما إعلام بالصلاة ودعاء إليها كقوله الصلاة جامعة وضعفه في المجموع بانه ليس في ذلك شعار ظاهر بخلاف الأذان وفي المهمات بان ذلك دعاء إلى مستحب وهذا دعاء إلى واجب ويدل على عدم وجوب الأذان أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم تركه في ثانية الجمع ولو كان واجباً لما تركه للجمع الذي ليس بواجب ولذا كره صلى الله عليه وسلم في خبر المسمى صلواته كما ذكر الوضوء والاستقبال وركان الصلاة (وقيل) كل (فرض كفاية) لانهم من الشعائر الظاهرة وفي تركها متهاون فعليه لو تركها أهل بلدة قوتوا بخلاف ذلك على الأول (وإنما

(قوله كما ذكر) أي في قوله ولو أذن في جانب الخ غير أن إفادة هذا اعتبار ظهور الشعار زيادة على إشعار سمعهم بالقوة نظراً (قوله يكفي سماع واحد) ظاهره بالفعل لا بالقوة ووجه بأن الغرض منه حضور الصلاة وهو لا يحصل إلا بذلك وعليه فيشترط في الذي يسمع أن يكون ممن يطلب منه الحضور (قوله وإنما لم يجبالا الخ) أي عملاً بقوله عليه الصلاة والسلام إذا أقيمت الصلاة فليؤذن لكم أحذكم (قوله وضعفه في المجموع) أي القيام على الصلاة جامعة (قوله وفي المهمات بان ذلك) أي الصلاة جامعة (قوله في خبر المسمى صلواته) قد تنفع هذه الملازمة بانه أعاد ذكره في خبر المسمى صلواته ما يتوقف عليه الصحة وليس الأذان والاقامة منه وإن قيل بالوجوب اهـ وقال سم على بهجة ما حاصله أنه يجوز أن تركه في ثانية الجمع لكونه من رخص السفر كالجمع وإن تركه للمسمى صلواته كتركه في بعض الواجبات له لعلمها اهـ وأشار في شرح البهجة للتوقف في كل من الثلاثة بقوله قالوا حيث جعله مساطاً علمها وهو خلاف ما سلكه الشارح هنا حيث غير الأسلوب فعبّر عن الأول بقالوا وعن الأخيرين بقوله ويدل على عدم الوجوب الخ وهذا قد يمنع أن في ترك الأذان لثانية الجمع دلالة على عدم الوجوب بما يأتي من أنه أذنوا إلى بين الصلوات يكتب في أذان واحد (قوله فعليه) أي على هذا القول (قوله قوتلوا) أي قتال البغاة لا قتال المرتدين بخلاف ذلك أي الترك على الأول أي فلا يقتاتلون وظاهره أنه لا خلاف فيه وقد يشكل بجريان

(قوله وان أمعن فيه) يجب حذف الواو اذ محل الخلاف ما اذا أمعن في الطلب (قوله كافي مخيم بعض الامراء) ذكر الامراء

الخلاف في المقاتلة على ترك الجماعة بناء على أنها سنة ثم رأيت في كلام بعضهم ان كل ما قيل فيه بالسنية وقية شعار ظاهر اذ تركه أهل بلد قوتوا عليه لكن الخلاف في غير الجماعة لعلة شديدة الضعف فلم يذكره (قوله وسائر النوافل) عمل المعادة فلا يؤذن لها وان لم يؤذن للادولى لأنها نفل وبمحمل وهو الظاهر ان يقال حيث لم يؤذن للادولى سن الاذان لها ما قيل ان فرضه الثانية وفي كلام سم على حج التردد في ذلك فليراجع وقياس ما تقدم من انه لو انتقل الى محل بعد ان صلى المغرب فوجد الوقت لم يدخل من وجوب الاعادة للفرض فيه اعادة الاذان فيما لو انتقل الى المحل المذكور ووجد الوقت لم يدخل (قوله بل يكره ان لا غير المكتوبة) هذا يشكل على ما يأتي للسارح من حرمة الاذان قبل الوقت بدينه مع لاله بانه متعاط عبادة فاسدة الا ان يقال ما هنا محمول على ما اذا لم ينوا ويفرق بينه وبين ما يأتي بان هذا اذان للصلاة في وقتها وهو مشروع في الجملة بخلاف ذلك ولعل هذا الفرق أقرب لما ذكره حج جوابا عن ايراد ما ذكره على اذان المرأة للنساء حيث لم ترفع به صوتها وقصدت به الاذان من ان الاذان قبل الوقت فيه منابذة صريحة للشرع بخلاف هذا اذ الذي اقتضاه الدليل فيه عدم نديه لا غير (قوله جار على القولين) وهما السنية والفرضية فإرادته بالقولين الخلاف المذكور رآه على ما يفيد اصطلاح المصنف وجهان لا قولان (قوله ويقال في العيد) وينبغي نديه عند دخول الوقت وعند الصلاة ليكون ٢٩٩ نائباً عن الاذان والاقامة اه

حج والعمداه لا يقال الا مرة واحدة بدلا عن الاقامة كما يدل عليه كلام الاذكار للنووي رملى اه زياى هذا وقد يقال في جعلهم اياه بدلا عن الاقامة نظرفاته لو كان بدلا عنها الشرع للنفرد بل الظاهر انه ذكر شرع لهذه الصلاة استنهاضا للحاضرين وليس بدلا عن شئ (قوله ونحوه) هل يسن اجابة ذلك لا يبعد

يشرعان للكتابة) من الخمس خرج المنذورة وصلاة الجنائز وسائر النوافل فلا يؤذن لها ولا يقيم لعدم ورودها فيها بل يكره ان لا يقيم المكتوبة كما صرح به في الانوار وعبر بيشرعان دون بسنن ان اشار الى ان ذلك جار على القولين (ويقال في العيد ونحوه) من كسوف واستسقاء وتراويج وكل نفل شرعت له الجماعة وكذا وتر سن جماعة وتراخي فعله عن التراويج كما هو ظاهر بخلاف ما اذا فعل عقبها فان النداء لها نداه كذا قيل والاقرب انه يقول في كل ركعتين من التراويج وللوتر مطلقا لا يبدل عن الاقامة لو كانت مطلوبة هنا (الصلاة جامعة) ينصب الاول بالاغراء والثاني بالحالية ورفعهما على الابتداء والتخير ورفع أحدهما على انه مبتدأ حذف خبره أو عكسه ونصب الآخر على الاغراء في الاول والحالية في الثاني لورود ذلك في الصحيحين في كسوف الشمس وقيس به الباقي كالصلاة جامعة هلموا الى الصلاة أو الصلاة رجمكم الله أوحى على الصلاة كافي العباب خلافا لبعضهم وخرج بقوله في العيد ونحوه النافلة التي لا تسن الجماعة فيها والتي تسن فيها اذا صليت فرادى والمنذورة وصلاة الجنائز لان المشيعين لها حاضرون فلا حاجة لاعلامهم (والجديد نديه) أى الاذان (للفرد) بالصلاة في صحراء أو غيرها

سها بلا حول ولا قوة الا بالله وينبغي كراهة ذلك لنحو الجانب اه سم على حج وقوله كراهة ذلك أى قوله الصلاة جامعة لا كراهة قوله لا حول ولا قوة الا بالله لما يأتي من عدم كراهة اجابة نحو الحائض بذلك ونحوه وينبغي ان يوجه استحباب اجابة ذلك بلا حول ولا قوة الا بالله بالقياس على اجابة المقيم بذلك عند قوله حى على الصلاة حى على الفلاح بجماع أن كالا يستنفض الحاضرين للقيام بها وأما أخذه من اجابة المؤذن بذلك اذا قال ألا صلوا في رجالكم ففيه ان ذلك انما قيل لغوات حضور الجماعة عليهم (قوله وكل نفل شرعت له الجماعة) أى وان نذر فعله وعليه فالمراد بالمنذورة التي لا تسن فيها الجماعة صلاة لم تطالب منه فيها الجماعة بدون النذر ونذر فعلها كسنة الظاهر (قوله بخلاف ما اذا فعلها عقبها) قال سم على حج وقد يقال هذا ظاهر ان كان قوله الصلاة جامعة بمنزلة الاذان فان كان بمنزلة الاقامة فقد يتجه انه لا فرق بين تراخي فعله وعدمه وقياس كونه بمنزلة الاقامة الاتيان به لكل ركعتين من التراويج أى كانه قدم اه وهو مضمون قوله والاقرب انه يقول في كل ركعتين من التراويج الخ (قوله على انه مبتدأ حذف خبره) فيه عسر ويمكن تقديره لنا أى لنا جامعة أى كأن لنا عبادة جامعة أى وهى الصلاة بدليل السياق أو منها جامعة وفيه شئ اه سم على حج (قوله وكالصلاة جامعة هلموا) أى فى أداء أصل السنة والا فالاول أفضل لوروده عن الشارع (قوله أو الصلاة رجمكم الله) أى أو الصلاة فقط على ما يفيد كلام المنهج أو الصلاة الصلاة على ما فى حج قال والاول أفضل (قوله التي لا تسن الجماعة فيها) أى وان صليت جماعة (قوله فلا حاجة لاعلامهم) يؤخذ منه ان المشيعين لو كثروا لم يعملوا وقت تقدم الامام للصلاة من ذلك لهم ولا بعده

ليس بقيد وانما هو مجرد التصور لانه الغالب كما هو ظاهر وان فهم منه شيئا التقيد ورتب عليه في حاشيته (قوله في القدر المحتاج اليه) انما لم يقيد به في المسئلة قبله لانه صورها باحتياجه لجميع الماء فلا فرض احتياجه للبعض فقط فسح فيه فقط كما هو ظاهر فالمسئلان في ذلك سواء (قوله وأراد الوارث تغريمهم مثله) كذا في النسخ ويجب حذف لفظة مثله لافسادها (قوله يحمل على ما اذا أراد الصلاة معهم) أي صلى معهم أي لكن لم يتفق ذلك له فان لم يتفق صلواته معهم اذن وظاهر ذلك انه لا فرق بين ترك الصلاة معهم ٣٠٠ لعذر أم لا وانه لا فرق في ذلك بين كونه صلى في بيته أو المسجد لكن قيد بعضهم

كلام الاذرعى بما اذا صلى معهم كما تقدم وعليه فينبذ المنفرد مطبقا مع اذان غيره أولا أراد الصلاة معهم أولا (قوله) ويبلغ كل منهما في الجهر ما لم يجهد نفسه (أي فيحصل له أصل السنة بمجرد الرفع فوق ما يسمع نفسه أو أحدا من المصلين وكال السنة بالرفع طاقته بلا مشقة ومع ذلك لو لم يسمع من البلد الا جانب لم يسقط الطلب عن غيرهم كما هو (قوله مدى) أي غاية صوت المؤذن فالمدى بفتح الميم يكتب بالياء وهو غاية الشئ (قوله ولا انس) ظاهره ولو كان كافرا ولا مانع منه (قوله) الا شهد له يوم القيامة أي وشهادتهم سبب لقربه من الله لانه يقبل شهادتهم له بالقيام بشعائر الدين فيجاز به على ذلك وهذا الثواب العظيم انما يحصل

وان سمع اذان غيره كافي التحقيق والتحقق وخزم به ابن المقرئ في روضه وهو المعتمد وما في شرح مسلم من انه ان سمع اذان الجماعة لا يشرع وقواه الاذرعى يحمل على ما اذا أراد الصلاة معهم ففي كلام ابن الرفعة ما يصرح بذلك ويكفي في اذان المنفرد اسماع نفسه بخلاف اذان الاعلام كما يأتي والقديم لا يندب له لان المقصود من الاذان الاعلام وهو منتف في المنفرد قال الرافعي بعد ذكر القولين في الجديد كالوجيز والجهور اقصروا على انه يؤذن ولم يتعوضوا للخلاف وأنصروا في الروضة بترجيح طريقهم واكتفى عنها هنا بذكر الجديد كالحجر (وبرفع) المنفرد (صوته) ندبا بالاذان فوق ما يسمع نفسه ومن يؤذن الجماعة فوق ما يسمع واحد منهم ويبلغ كل منهما في الجهر ما لم يجهد نفسه ما في البخاري عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة ان ابا سعيد الخدري قال له اني أراك تحب الغنم والبادية فاذا كنت في غنك أو باديته فأذنت للصلاة فأرفع صوتك بالنساء فانه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء الا شهد له يوم القيامة سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم أي سمعت جميع ما قلته لك بخطاب الى أي من النبي صلى الله عليه وسلم كما فهمه الامام والغزالي والماوردي وأوردوه باللفظ الدال على ذلك أي لم يوردوه بلفظ الحديث بل بعنايه فقالوا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يسمع الى آخره ليظهر به الاستدلال على اذان المنفرد ورفع صوته (الاجسجد) أي ونحوه من مدرسة ورباط من أمكنة الجماعة (وقعت فيه جماعة) فلا يرفع صوته به وقول الروضة كأصاها وانصرفوا مشال لا قيد فالولم ينصرفوا بالحكم كذلك لانه ان طال الزمن بين الاذنين توهم السامعون دخول وقت صلاة أخرى والا توهموا وقوع صلاتهم قبل الوقت لاسيما في يوم الغيم (ويقيم للفائتة) المفروضة من يريد فعلها لانها لا افتتاح الصلاة وهو موجود (ولا يؤذن لها) (في الجديد) زوال وقتها وقد فاته عليه الصلاة والسلام صلوات يوم الخندق فقضاها ولم يؤذن لها رواه الشافعي وأحمد في مسنديهما باسناد صحيح قاله في المجموع وجاز لهم تأخير الصلاة لاشتغالهم بالقتال ولم تكن تزل صلاة الخوف والقديم يؤذن لها أي حيث تفعل جماعة ليجمع القديم السابق في المؤداة فانه اذا لم يؤذن المنفرد لها فالقائنة أولى كما قاله الرافعي وعلى ما تقدم عنه من اقتصار الجمهور في المؤداة على انه يؤذن يجري القديم هنا على إطلاقه كذا أفاده الشارح (قلت القديم أظهور والله أعلم) وهو انه يؤذن لها وان لم تفعل جماعة لحديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم نام هو وأصحابه عن الصبح حتى طلعت الشمس فساروا حتى ارتفعت ثم نزل

للمؤذن احتسابا للمداوم عليه وان كان غيره يحصل له أصل الثواب (قوله وقعت فيه جماعة) زاد حج أو صلا قنوا فيه فرادى ومثله في شرح الروض وفيه أيضا انه أذن تلك الصلاة وعليه فلو صلا بلا اذان استحب الاذان والرفع مع ان علة المنع موجودة انتهى سم (قوله فالحكم كذلك) أي انه لا يرفع (قوله وقد فاته عليه الصلاة والسلام صلوات) قال المحلى وهي الظهور والعصر والمغرب انتهى وقد يعارض هذا ما مر للشارح بعد قول المصنف ويسن تقديمه أي القائنة على الحاضرة التي لا يخاف قوتها من قوله استدلالا على ذلك لحديث الخندق انه صلى الله عليه وسلم صلى يومه العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب انتهى فانه صريح في ان المغرب لم تنفثه ويمكن انه تعدد الفوات في أيامه فلا تعارض (قوله انه صلى الله عليه وسلم نام) استشكل هذا بحديث نحن معاشر الانبياء تنام أعيننا ولا تنام قلوبنا وأجاب عنه السبكي بأن

المعنى وليست في شرح الر وض الذي هذه عبارته (قوله ويلحق بالمستعمل كل مستقذر عرف الخ) لعل الصورة ان معه ماء ين أحدهما مستقذر عرفاً أي لا يصح الطهر به لتغيره بما يضره والا تخوليس كذلك فلا يلزمه شرب المستقذر والتطهر بالآخر بخلاف ماء الورد فيلزمه شربه عند الحاجة والطهر بالآخر ويدل له ما ذكره بعد وفي التحفة مثله وكتب عليه الشهاب

للانبياء نومين فكان هذا النوم من النوم الثاني وهو خلاف نوم العين وأجاب غيره بجواب حسن وهو ان دخول الوقت من وظائف الاعين والاعين كانت نائمة وهذا لا ينافي استيقاظ القلوب انتهى وقد يتوقف في هذا بأن يقظة القلب يدرك بها الشمس كما يقع ذلك لبعض أمته فكيف هو صلى الله عليه وسلم وقد يجاب أيضاً بأنه فعل ذلك للتشريع لان من نامت عيناه لا يخاطب بأداء الصلاة حال نومه وهو صلى الله عليه وسلم مشارك لأمته الا فيما اختص به ولم يرد اختصاصه بالخطاب حال نوم عينيه دون قلبه فتأمل (قوله ثم أذن بلال) أي بأمره صلى الله عليه وسلم (قوله ثم صلى صلاة الغداة) أي الصبح (قوله كما كان يصنع كل يوم) أي من تقديم سنة الصبح والاستغفار بالتسبيح مثلاً بعد فرض ٣٠١ اذ كان (قوله فان كان فوائت لم

يؤذن) أي لم يشرع لها الأذان وهو تفريع على التقديم الراجح وعلى مقابله (قوله في وقت واحد) أي بأن كان والاها (قوله أما اذالم يوال) محترز الموالة المشار اليها بقوله في وقت واحد كما مر وهل يضر في الموالة رواتب الفرائض أم لا فيه نظرو ويؤخذ من قول حج بعد قول المصنف الا في وشرطه الوقت الخ مانصه وبه يعلم ان الكلام لحاجة لا يؤثر في طول الفصل وان الطول اغنا يحصل بالسكوت أو الكلام غير

فتوضاً ثم أذن بلال بالصلاة وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم صلى صلاة الغداة وصنع كما كان يصنع كل يوم والأذان حق للفريضة على القديم الاصح وعلى الجديد للوقت (فان كان فوائت لم يؤذن) من أراد قضاءها في وقت واحد (غير الاولى) بخلاف كافي المحرر والروضة اما الاولى ففيها الخلاف المتقدم ولو كانت الاولى فائتة وقدمها على الحاضرة أو كانت غير فريضة الوقت وقدمها في جمع التأخير أذن الاولى فقط كما رجحه المصنف لانه الثابت من فعله صلى الله عليه وسلم اما اذالم يوال فيؤذن للثانية ولو صلى فائتة قبل الزوال أذن لها ثم اذادخل وقت الظهر عقب سلامه من الفائتة أذن للظهر أيضاً وكذا لو أخر مؤداة لاخر وقتها وأذن لها ثم عقب سلامه دخل وقت مؤداة أخرى فيؤذن لها كما قاله المصنف ويؤخذ من قولهم انه لو والى بين صلاتين لم يؤذن لغير الاولى ما لم يدخل وقت الثانية انه لو صلى حاضرة وأذن لها وتذكر فائتة وفعلها عقبه لم يؤذن للفائتة لان تذكرها ليس بوقت حقيقي لها وهو ظاهر وحيث لم يؤذن للثانية فباعتبارها أقام لكل لانه صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء بمنزلة فباذان واقامتين رواه الشيخان من رواية جابر ورواية ابن عمر انه صلاهما باقامتين وأجابوا عنه بأنه اغنا حفظ الإقامة وقد حفظ جابر الأذان فوجب تقديمه لزيادة علمه وبأن جابر استوفى حجة النبي صلى الله عليه وسلم واتته فاهو أولى بالاعتماد (ويندب جماعة النساء الإقامة) بأن تفعلها احداهن فلو صلات وحدها أقامت لنفسها أيضاً ولو أقامت لرجل أو خنثى لم يصح (لا الأذان على المشهور) فيها

المندوب لا الحاجة انتهى ان الفصل بالرواتب لا يضر في الموالة لانها مندوبه وقوله بعد ان الفصل بين الجمعة وخطبتها يضر اذا كان بقدر ركعتين بأخف يمكن كالفصل بين صلاتي الجمع بخلاف الفصل بين الإقامة والصلاة وبخلاف الفصل بين الأذان والاجابة فانه لا بد فيه من زيادة على ذلك بحيث لا ينسب الثاني للأول أصلاً قال وفرق بين الواجب والمندوب (قوله عقب سلامه من الفائتة) قضيته انه لو دخل وقت الحاضرة وهو في أثناء الفائتة أو قبل ان أحرم لكن بعد الأذان لها لا يؤذن للحاضرة وقضية قول المنهج لم يدخل وقتها قبل شروعه في الأذان الخ خلافه وهو الوجه فليتأمل فقوله عقب سلامه مثال لانيد (قوله أذن للظهر أيضاً) لعل وجهه انه لما كان الأذان قبل دخول وقت الحاضرة لم يصلح لكونه من سننها (قوله ويؤخذ من قولهم) وجه أخذه ان الوقت حيث أطلق في عبارة الفقهاء انصرف التحقيق (قوله وتذكر فائتة وفعلها عقبه لم يؤذن) بقي ما لو أذن وأراد ان يصلي ثم عرض له ما يقتضي التأخير واستمر حتى خرج الوقت فهل يؤذن لها أخذ من إطلاقهم الأذان للفائتة أو لافيه نظرو والا قرب انه لا يؤذن لانه وقع منه أذان لهذه الصلاة وان تأخرت عنه والموالة بين الأذان والصلاة لا تشترط (قوله استوفى حجة النبي صلى الله عليه وسلم) أي تتبعها واستقرها فاضبط جميع ما وقع له فيها من الأفعال الظاهرة (قوله ولو أقامت لرجل أو خنثى لم يصح) وقيام حرمه الأذان قبل الوقت لكونه عبادة فاسدة حرمه أقامتها من ذكره ويحتمل بخلافه وهو الاقرب ما مر عن حج في أذان المرأة (قوله لا الأذان) أي فلا يندب لمن وان فقد الرجال

ابن قاسم ما يدل لذلك أيضا (قوله أو مرض) أي عصى به فلا تعلق له بمسئلة السفر (قوله عاص بسفره) أي أو مرضه (قوله وعلى هذا) أي الشق الثاني من التفصيل وهو احتياجه اليه لذلك حالا فقوله والقائل معطوف على قوله من أطلق والتقدير ويحمل كلام القائل بعدم جواز الخ) قوله وتعبيره بمنفعة عضو يؤخذ منه الخ هذا الخ ما يؤخذ من إطلاق الخوف لامن

(قوله لان الاذان يخشى من رفع المرأة صوتها به الفتنة) الاولى التعليل بقوله لان الاذان من وظائف الرجال وذلك لان مذكوره يقتضي انه لو لم يكن ثم اجنبي استحب وهو خلاف ما اعتمدته (قوله ولو اذنت المرأة للرجال الخ) المتبادر من السياق ان الكلام فيما لو اذنت للرجال المريدن له صلاة وهو يفهم انه لا يحرم اذانها خلف المسافر ولورجلا ولا فيما لو تولى الغي لان ونحو ذلك مما شرع فيه الاذان اغبر الصلاة وهو ظاهر بناء على ان العلة في حرمة اذانها انه من وظائف الرجال وفي فعلها تشبه بهم بناء على ما هو الظاهر ان الذي من وظائفهم الاذان للصلاة لا مطلقا ما على التعليل بحرمة نظره هم اليها في متناه حرمة ذلك حيث كان ثم اجنبي مطلقا الا ان يقال انما يسن النظر للمؤذن حيث اذن للصلاة فليتامل ونقل عن شيخنا الزيادي بالدرس حرمة اذانها في ٣٠٢ ذلك كله وان مرسل عن ذلك فأجاب بأن ظاهرا طلاقهم انها لا تؤذن انتهى

وما نقل عن مر لا يفيد حرمة اذانها وانما يفيد عدم طلبه منها تلك الاحوال وعدم الطلب لا يستدعي الحرمة (قوله لحرمة نظرها) أي المسبب عن اذانها فانه يسن النظر الى المؤذن كما يأتي وهل يحرم على سامعها السماع فيجب سد الاذان أم لا فيه نظر والا قرب الثاني لانه لا يحرم سماع الغناء منها ونحوه الا عند خوف الفتنة قال في الايعاب وحيث حرم عليها ذلك فهل تثاب أم لا كافي الجهر محل نظر والا قرب الاول كما الصلاة في

لان الاذان يخشى من رفع المرأة صوتها به الفتنة والاقامة لاستنهاض الحاضرين وليس فيها رفع كالاذان والثاني يندب ان تأنيبهما واحدة منهن لكن لا ترفع صوتها فوق ما تسمع صواحبا والثالث لا يندب ان الاذان لما هو والاقامة تتبع له ولو اذنت المرأة للرجال أو الخنثى لم يصح اذانها وانما لحرمة نظرها اليها وكذا لو اذن الخنثى للرجال أو النساء ورفع في هذه صوته فوق ما يسمعهن أو الخنثى كما هو ظاهر لحرمة نظرها اليه وقياسا على ما يأتي في الامامة وان توزع في القياس ولا فرق في الرجال بين المحارم وغيرهم كما اقتضاه كلامهما وهو المعتمد خلافا لما أشار اليه الاستعوي وان قال الشيخ انه القياس لان الاذان من شعار الرجال فلا يصح لهم من غيرهم لا ميميا وفي رفعهن الصوت به تشبه بالرجال اما اذا اذن كل من المرأة والخنثى لنفسه أو اذنت المرأة للنساء كان جائزا غير مستحب كما هو ولا يشكل حرمة اذانها بجواز غنائها مع استماع الرجل له لان الغناء يكره للرجل استماعه وان آمن الفتنة والاذان يستحب له استماعه فلو جوزناه للمرأة لادى الى ان يؤمر الرجل باستماع ما يخشى منه الفتنة وهو غمتمتع ولان فيه تشبها بالرجال بخلاف الغناء فانه من شعار النساء ولان الغناء ليس بعبادة والادان عبادة والمرأة ليست من اهلها فيحرم عليها تعاطيها كما يحرم عليها تعاطي العبادة الفاسدة ولانه يستحب النظر الى المؤذن حاله اذانه فلو استحسبناه للمرأة لامر السامع بالنظر اليها وهذا مخالف لمقصود الشارع ولان الغناء منها انما يباح للاجانب الذين يؤمن افئتنهم بصوتها والاذان مشروع لغير معين فلا يحكم بالامن من الافتتان فغنت منه وفارق الرفع هنا الرفع بالتلبية بأن الاصغاء اليها غير مطلوب ويؤخذ مما تقدم في الفرق بين غنائها واذانها من

المغصوب انتهى أقول وقد يقال بل الا قرب الثاني ويفرق بينهما بان الصلاة مطلوبة منها شرعا ومعاقبة قولنا على تركها فأنشئت على فعلها في المكان المعصوب وجاز ان يكون العقاب بغدير حرمان الثواب بخلاف ما هنا فانها منهية عنه فلا تثاب عليه (قوله في هذه) هي قوله أو النساء (قوله كما هو ظاهر) ظاهره وان لم يرفع ويشكل بما قدمه في اذانه للنساء حيث قيد برفع الصوت مع انهن يحرم نظرهن اليه الا ان يقال مراده تشبيه اذان الخنثى للخنثى بأذانه للنساء في جميع ما قدمه وقوله لحرمة الخ أي لان اذانه قد يجزى الى نظر الرجال اليه فلا تتوقف الحرمة على نظره اليه بالفعل (قوله أو اذنت المرأة) أي أما اذا اذنت الخنثى للخنثى فيحرم على ما اقتضاه كلامه وفيه ما مر من قولنا الا ان يقال مراده تشبيه اذان الخنثى الخ وقوله كان جائزا أي بلا كراهة حيث اذنت بقدر ما يسمع ولم تقصد الا اذان الشرعي فان رفعت فوق ذلك أو أرادت الاذان الشرعي حرم وان لم يكن ثم اجنبي (قوله والمرأة ليست من اهلها) أي من أهل تلك العبادة وجعل الاذان عبادة لا يأتي بها على ما ذكره الشيخ في شرح المنفرجة من ان العبادة ما تتوقف على نية فلهذا لها اطلاقين أو في المسئلة خلافا ففهم من اعتبر في العبادة مجرد الثواب على الفعل ومنهم من اعتبر مع ذلك التوقف على النية (قوله بأن الاصغاء اليها) أي التلبية

التعبير بالعضو (قوله وكثرة المقدار) الواو للتقسيم (قوله فلا أثر لخوف ذلك فيهما) يعني في المسئلتين والاشارة بذلك للمعترزين المذكورين والضمير فيهما الذي لذنبك المحترزين فتأمل (قوله بأنه يلزمه ذلك في الظاهر) أي بالنسبة للسنيين البشير (قوله اتعلق حقه تعالى بالطهارة) هذا يشبه المصادرة فان المستشكل لا يسلم تعلق حقه تعالى بالطهارة بالماء حينئذ (قوله أو عرف هو ذلك من نفسه) أي طبيا لا تجرية (قوله فلم يرد) لو عبر بالواو بدل الفاء كما عبر الدميري لكان واضحا (قوله عند قوله) ومن ان فيه تشبه بالرجال أخذ بعضهم من هذا عدم حرمة الاذان على الامر دال الجليل لانه من الرجال فليس في فعله تشبه بغير جنسه وبناء على أن غلة تحريم الاذان على المرأة من كربة من التشبه بالرجال وحرمة النظر اليها وخوف الفتنة بسماعها والحكم اذا عمل بعلة من كربة من علتين يقتضى بانتفاء احدهما والتشبه منتف في ٣٠٣ حق الامر دفينتفى تحريم الاذان عليه (قوله وعدتم بالترجيع)

أي وهو سنة كما يأتي في كلام المصنف فلوتر كه صح أذانه (قوله تسع عشرة كلمة) أي فلوتر كلمة من غير الترجيع لم يصح أذانه وقضية قول ج انه لو أتى بكلمة منه على وجه يحل بمنها لم يصح انه اذا خفف مشددا بحيث يحل بمعنى الكلمة لم يصح أذانه وينبغي انه ليس من ذلك فك الادغام في أشهد أن لا اله الا الله لانه أتى بالاصل ولا اختلال فيه وعليه فيضرق بينه وبين فك الادغام في التشهد حيث قيل بأنه يضر بان أمر الصلاة أضيق من الاذان فيحافظ فيه على كمال صفاته (قوله وعدة كلماتها) أي الاقامة (قوله تكلمت في الجمعة)

قولنا ان الاذان عبادة وليست من أهلها ومن ان فيه تشبه بالرجال ومن انه يستحب النظر الى المؤذن عدم حرمة رفع صوتها بالقراءة في الصلاة وخارجها وان كان الاصفاء للقراءة مندوبا وهو ظاهر وافتي به والدرجة الله تعالى فقد صرحوا بكرهه جهرها في الصلاة بحضرة أجنبي وعالوه بخوف الافتتان (والاذان) أي معظمه (مثنى) معدول عن اثنين اثنين لان كلمة النوحيد في آخره مفردة والتكبير في أوله اربع للاتباع (والاقامة) أي معظمها (فرادى) لان لفظ الاقامة والتكبير في أولها وأخرها مثنى للاتباع أيضا وكلمات الاذان مشهورة وعدتم بالترجيع تسع عشرة كلمة وعدة كلماتها احدى عشرة لان الاذان والاقامة أمران يتقدمان الصلاة لاجلها فكان الثاني منهما انقص من الاول تكلمت في الجمعة ولان الاقامة ثان لا اول يفتتح كل منهما بتكبيرات متوالية فكان الثاني انقص من الاول كتكبيرات صلاة العبد ولان الاذان أوفى صفة من الاقامة لانه يؤتى به من تلاو ورفع به الصوت فكان أوفى قدرهما كالكتبتين الاوليين لما كانتا أوفى صفة بالجهر كانتا أوفى قدرهما بالسورة (الالفاظ الاقامة) لخبرائس أمر بلال ان يرفع الاذان ويوتر الاقامة الالفاظ الاقامة متفق عليه واستثناء لفظ الاقامة من زيادته (ويسن ادراجها) أي ادراج كلماتها وهو الاسراع بها اذا ادراج الطي ثم استعير لادخال بعض الكلمات في بعض لم يصح من الامر به ولان الاقامة للحاضرين فالادراج فيها أشبهه والاذان للغائبين فالترتيل فيه أشبهه وأبلغ وما قاله الهروي من ان عوام الناس يقولون أكبر بضم الراء اذا وصل هو القياس كما قاله الشيخ وان ذهب المبرد الى فتح الراء من أكبر الاول وتسكين الثانية وقال لان الاذان مع موقوف فكان الاصل اسكانها لكن لما وقعت قبل فحة همزة الله الثانية ففتحت كقوله تعالى الم الله وجرى على كلامه ابن المقرئ في روضه اذا ما عمل به ممنوع لان الوقف ليس على أكبر الاول وليس هو مثل الم كما هو ظاهر للمتأمل (وترتيله) وهو الثاني (والترجيع فيه) أي لاذان كإرواه مسلم عن أبي محمد وذو حكمة تدبر كلني الاخلاص لكونهما اتخيتين من الكفر المذخلتين في الاسلام وتذكر خفائهما في أول الاسلام ثم ظهورهما

فضيته ان الثانية أقصر من الاولى وفيه ان الاركان فيهما ثلاثه وان الآية تكفي في احدهما وانه يجب الدعاء للمؤمنين في الثانية فالثانية أطول من الاولى الا ان يقال يستحب تطويل الاولى على الثانية بأذكار زيادة على الاركان فليراجع من يابه أو المراد انها نقص باعتبار ما جرت به عادة الخطباء من المبالغة في الوعظ في الاولى والاختصار في الثانية وتخفيفها ما أمكن (قوله اذا ما عمل به) أي المبرد (قوله كما هو ظاهر للمتأمل) أي فان وضع ميم على السكون ولا كذلك التكبير (قوله وترتيله) يستثنى التكبير فانه يجمع كل تكبيرتين في نفس لفظه كذا يحط شيخنا بر على المحلى سم على ج وقوله في نفس قال ج أي مع وقفة لطيفة على الاولى فان لم يقف فالاولى الضم وقيل الفتح (قوله والترجيع فيه) أي الاذان الخسئل مر هل يسن الترجيع في الاذان في أذن المولود ونحوه أم لا فأجاب بأنه لا يسن فيه وانما يسن في الاذان للصلاة هكذا قرأ بعض الطلبة بالدرس وقرأ بعض أيضا خلافه فراجع

غلبة ظنه الخ لا يخفى ان هذا القيد لا بد منه لا متناع استعمال الماء على كل من المعنيين خلافا لما بوجهه كلامه (قوله قال الاسنوى الخ) كان الاولى تقديمه على قول المتن فان كان محمدا الخ (قوله لان مسح الصبح منها) الصواب منه وكذا يقال في عمته (قوله حتى ماتحت أطراف الساتر منه) ظاهره بل صريحه انه غاية في المسح أى في مسح حتى ماتحت أطراف الساتر وليس

(قوله وهو الاسرار) أى قبل الاتيان بهما جهر أو بآتي بالاربعة ولا يقال في العباب فلولم يأت بهما سرا أولا أى بهما بعد الجهر انتهى (قوله فهو اسم للدول) أى للقول سر لكن التعليل بما ذكره من قوله لانه رجع الخ لا يناسبه (قوله متوسط الخطه) أى غير كبير (قوله وهو من تاب ٣٠٤ اذ رجع) وأصله ان يجىء الرجل مستصر خائلا بوجوب ايرى فسمى الدعاء تشويها

لذلك وللإمام احتمال بركنيته انتهى سم على منهج (قوله ويشوب في أدان الفائتة) أى في كل من أذاني الصبح على ما يأتي ويوالي بين أذانيه (قوله فهو رد) أى مردود (قوله أو المظلة) المراد بها الظلام ينشأ عن نحو صاب اما المظلة المعتادة في أواخر الشهر لعدم طلوع القمر فيها فلا يستحب ذلك فيها (قوله ان يقول بعد الأذان) أى بدل التشويب (قوله الأصلوا في رجالكم) أى مرتين لانه بدل عن التشويب (قوله انه لو قاله) أى التشويب وقوله عوضا أى عن حتى على الصلاة (قوله حتى على خيرا العمل) أى أقبلوا على خيرا العمل (قوله فان اقتصر عليه لم يصح) والقياس حينئذ حرمة لانه به صار متعاطيا لعبادة فاسدة (قوله وللراكب المقيم) أى

وهو الاسرار يكافى الشهادتين بعد التكبير سمي بذلك لانه رجع الى الرفع بعد ان تركه أو الى الشهادتين بعد ذكرهما فهو اسم للدول كافي المجموع والتحقيق والدقائق والتحرير وقضية كلام الروضة كاصلاها الله لها وما ذكره في شرح مسلم من انه اسم للثاني نسب فيه الى السهو والوجه ما في المجموع والمراد بالاسرار بهما ان يسمع من بقرية أو أهل المسجد ان كان واقفا عليهم والمسجد متوسط الخطه كما يحكمه ابن الرفعة ونقله عن النص وغيره وما ذكره نفسه بمراد والاختفاء الاسرار ان يسمع نفسه لانه ضد الجهر (و) (يسن) (التشويب) ويقال التشوب بالثلاثه فيها (في) (أذاني) (الصبح) وهو ان يقول بعد الحيعلتين الصلاة خير من النوم مرتين أى البيضة للصلاة خير من الراحة التي تحصل من النوم لوروده في خير أبي داود وغيره باسناد جيد كافي المجموع وهو من تاب اذ رجع لان المؤذن دعاء الى الصلاة بالحيعلتين ثم عاد فدعا الله بذلك وخص بالصبح لما يعرض للنائم من التماسك بسبب النوم ويشوب في أدان الفائتة أيضا كما صرح به ابن عجيل النخعي نظرا لاصله ويكره تشويبه لغيرها لخبر الصحابين من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد ويسن في الليلة الماطرة أو المظلة أو ذات الريح أن يقول بعد الأذان وهو الاولى أو بعد الحيعلتين الأصلوا في رجالكم لم يصح من الامر به وقضية قولهم في قول ابن عباس يرفعه لا تنقل حتى على الصلاة أى لا تنقل ذلك مقتصر عليه انه لو قاله عوضا لم يصح أذانه وهو كذلك وبه صرح ابن الاستاذ خلافا لما في الاسعاد وشرح المنهاج للكمال الدميري ويكره ان يقول مع الحيعلتين حتى على خير العمل فان اقتصر عليه لم يصح كما صرح به ابن الاستاذ أيضا خلافا لما فيهم فيه (و) (يسن) (ان يؤذن قائما) لانه صلى الله عليه وسلم بلالا بالقيام ولانه أبلغ في الاعلام فيكره للقاعد والمضطجع اشد وللراكب المقيم بخلاف المسافر لا يكره له ذلك لحاجته للركوب لكن الاولى أن لا يؤذن الا بعد نزوله لانه لا بد له منه للفريضة وقضية كلام الرافعي أنه لا يكره ترك القيام ولو غير راكب وبوجهه بأن من شأن السفر التعب والمشقة فسويحه ومن ثم قال الاسنوى ولا يكره له أيضا ترك الاستقبال ولا المشي لاحتماله في صلاة النفل في الأذان أولى والاقامة كالأذان فيما ذكره والوجه ان كلامه ما يجزى من الماشي وان بعد عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع آخره من سماع أوله ان فعل ذلك لنفسه فان فعلها لغيره كأن كان ثم معه من يشي وفي محل ابتدائه غيره اشترط ان لا يبعد عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع آخره من سماع أوله والالم يجزه كافي المقيم وسن ان يتوجه (للقبلة) لانه المنقول سلفا وخلفا

جالسا أخذ من قول ع بعد راكبا جالسا (قوله بخلاف المسافر) أى فلا يكره له الأذان راكبا جالسا عميرة ولانها (قوله لا بد له منه) أى من النزول (قوله ترك القيام) أى للمسافر كما يشعر به قوله ويوجه الخ فلا ينافي ما صرح في قوله فيكره للقاعد الخ (قوله والوجه ان كلامه ما يجزى) قد تشعر عبارته باحتصاص الاجزاء على هذا الوجه بالمسافر وأعله جرى على الغالب من ان غيره لا يشي في أذانه ولا اقامته (قوله والالم يجزه) أى لم يجز من لم يسمع الكل وبوجهه ان ما جرت به العادة من الدوران في الأذان انه ان سماع آخره من سماع أوله كفى والأفلاوسيا في ذلك عن سم

كذلك وفي العبارة سقط يظهر من عبارة شرح الارشاد التي هي أصل هذه العبارة ونصها بعد قول المتن فان سترعه مصدا
بماء أبد أو غسل الصحيح حتى ماتحت أطراف الساتر الخ فله سقط لفظ وغسل الصحيح من الكتبة (قوله ولا بد) أي لصحة المسح
أذ هو قيد له كالأبني أي الا عند عدم امكان نزعه كما يأتي (قوله والاوجب نزعه) وحينئذ فلا فرق بين ما لو وضعها على حدث

(قوله منارة) أي وتسمى المئذنة أيضا (قوله ولا يلتفت في قوله الصلاة خير من النوم) أي ولو ترتب على عدم الالتفات عدم
سماع بعضهم (قوله ويستحب أن يؤذن على عال) ظاهره وان لم يحتج اليه ويدل له قوله بخلاف الإقامة لا يستحب فيها ذلك الا
إذا احتج اليه وعبارة حج وان يؤذن ويقم فاعلموا على عال احتج اليه اه وظاهره رجوع القيد لكل من الاذان والإقامة
وهو مخالف لمقتضى قول الشارح بخلاف الإقامة والقرب ما اقتضاه كلام ٣٠٥ الشارح لان الاذان شرع للاعلام

والغرض به اظهار الشعار
وكونه على عال أظهر في
حصول المقصود به وفي سم
على منهج قال مر ولا يدور
عليه فان دار كفي ان سمع
آخر أذانه من سمع أوله
والافسلا (قوله كنارة)
ظاهره وان قربت مواضع
الاذان وكثرت والمارة
بفتح الميم جمعها مناور بالواو
لانه من النور ومن قال
منائر وهمز فقد شبه الاصل
باز اندك قالوا مصائب بالهمز
وأصله مصابوب (قوله
وسطح) للاتباع الشيخ عميرة
وورد أيضا في حديث
عبدالله الرازي انه قال رأيت
في المنام رجلا قام على جزم
حائط فأذن الخرواء البهقي
والجزم الاصل انتهى سم
على منهج (قوله من بقية
أصابه) نصيته استواؤها
في حصول السنة بكل منها

ولانها أشرف الجهات فلترك ذلك مع القدرة كره وأجرأه لانه لا يخل به ويسن أن يلتفت في
الاذان والإقامة بوجهه لا بصدره من غير أن يلتفت عن محله ولو على منارة محافضة على
الاستقبال عينا مارة في قوله حتى على الصلاة مرتين ويسار أخرى في حتى على الفلاح كذلك حتى
يقمها في الالتفاتين لما رواه الشيخان عن أبي بصير قال رأيت بلالا يؤذن فجعلت أسمع فاه
ههنا وههنا يقول يميناً وشمالاً حتى على الصلاة حتى على الفلاح وفي رواية لابي داود بإسناد صحيح
فما بلغ حتى على الصلاة حتى على الفلاح لوى عنه يميناً وشمالاً ولم يستدر واختصت الخيعتان
بالالتفات لان غيرهما ذكر الله تعالى وهما خطاب الآدمي كالسلام في الصلاة يلتفت فيه
دون ما سواه من أذكارها ويفارق كراهة التفات الخطيب في الخطبة بانه يعظ الحاضرين
فالادب في حقه ان لا يعرض عنهم وانما لم يكره في الإقامة بل يندب كما مر لان القصود منها
الاعلام فليس فيه ترك أدب ولا يلتفت في قوله الصلاة خير من النوم كما اقتضاه كلامهم وصرح
به ابن عجيل الجيني ويستحب أن يؤذن على عال كنارة وسطح للاتباع ولزيادة الاعلام بخلاف
الإقامة لا يستحب فيها ذلك الا ان احتج اليه لكبر المسجد كما في المجموع وفي البحار لم يكن
للمسجد منارة سن أن يؤذن على الباب وينبغي تقييده بما اذا تعذر في سطحه والا فهو أولى فيما
يظهر ويسن للتؤذن جعل أصبعيه في صماخيه لما صرح من فعل بلال بحضرته صلى الله عليه
وسلم والمراد اغتلا سبابتيه ولانه أجمع للصوت وبه يستدل الاصم أو من هو على بعد على كونه
أذانا فيكون أبلغ في الاعلام فيجب الى فعل الصلاة لانه يسن له اجابة المؤذن بالقول بخلاف
الإقامة لا يسن فيها ذلك ولو تعذر احدى يديه لعله جعل السليمة فقط نعم ان كانت العملية
سبابتيه فيظهر جعل غيرهما من بقية أصابعه (ويشترط ترتيبه) أي الاذان ومثله الإقامة
للااتباع ولا يتركه يوهم اللعب ويخل بالاعلام فان عكس ولو ناسيا لم يصح ويبنى على المنتظم منه
والاستئفاف أولى ولو ترك بعض الكلمات في خلالة أي بالترك وأعاد ما بعده (و) يشترط
(موالاته) وكذا الإقامة لان ترك ذلك يخل بالاعلام فلا يفصل بين كلماته بسكوت أو كلام طويل
نعم لا يضر يسيرهما ولو عمدا كيسير نوم وانما وجنوت لعدم اخلاله بالاعلام ويسن أن

٣٩ نهاية ل
وفي حاشية سم على حج قوله سبابتيه فلو تعذر الخوف قد هما اتجه جعل غيرهما من أصابعه بل لا بعد حصول أصل السنة
بجعل غيرهما ولو لم يتعدرا وعليه فاعل الفرق بين هذا وما قالوه في التشهد من انه لو قطعت سبابتيه لا يرفع غيرها ان غير السبابية
طالب له صفة يكون عليها فرفعها بديل السبابية يفوت صفاتها بخلافه (قوله أي بالترك) أي حيث لم يطل الفصل عما أتى به من
غير المنتظم بين المنتظم وما قبل به (قوله أو كلام طويل) ظاهره وان كان ذلك لعذر كذا راعى أو انذار من قصده حية وقضية
ما مر عن حج من قوله لا حاجة خلافه وكذا ما يأتي من قول الشارح وقد يجب الانذار لنحو حية الخ (قوله نعم لا يضر) الاولى
أن يقول وخرج بالطويل الخ (قوله لعدم اخلاله بالاعلام) قال حج فان فحش بان مضى ذلك أي الزمن الذي يخل بالاعلام أعاده
وظاهر ان الكلام في غير الجمعة أي في غير خطبة الجمعة والصلاة لوجوب المواالة فيها ويحتاج للواجب ما لا يحتاج لغيره ومن
ثم ينبغي أن يضبط الطويل المضر فيه أي في الجمعة بقدر تركه من غير باخف ممكن أخذ ما من نظيره في جمع التقسيم ولا يضر الطويل

أظهر الآتي القضاء وعنده كما يصريح به في آخر الباب (قوله فان تعذر مسح وقضي) هذا التفصيل فيما اذا كان في غير أعضاء التيمم أما اذا كان فيها فالقضاء لازم بكل حال كما يأتي (قوله ولعل صورة رفع الساتر انه ظهر من الصحيح ما لا يجب غسله) عبارة مقبولة اذ ليس لنا صورة يظهر فيها من الصحيح ما لا يجب غسله وعبارة شرح الروض بعد ان أجاب بالجواب الآتي في كلام

هنا بذلك لما تقر من الفرق بين الواجب والمندوب (قوله في غير الاولين) هما يسير الكلام والسكوت (قوله وان يؤخر رد السلام) أي وسن له أن يؤخر الخ (قوله لما كان معذوراً وسوَّح له) فضيته وجوب الرد بعد فراغ الاذان وهو مخالف لما في الآيات المشهورة التي أولها رد السلام واجب الاعلى الخ حيث ذهب الاذان من الصور المسقطه للرد لكنه موافق لما هو المعتمد من وجوب الرد على الخطيب اذا سلم عليه (قوله وقد يجب الانذار) أي وان طال ولا يبطل به الاذان على ما مر (قوله بل عدم الصارف) قال حج وشرطه عدم الصارف وكذا الاقامة فلو قصد تعليم غيره لم يعتد به لا النية على الاصح ومن ثم ينبغي ندها وفرع على الاصح انه لو كبر تكبيرتين بقصده ثم أراد صرفهما للاقامة لم ينصرف عنه فيبني عليه ما وفي التفريع نظر انتهى ولم يبين وجه النظر والذي يظهر عدم تأني النظر فيما قاله لان الصارف يمنع الصلاة اذا كان مقارناً للفظ اما بعده فلا حيث قصد الاذان بالتكبيرتين حسب ما منه فلا يتأني صرفهما بعد فار لم يبطل الفصل فلا وجه لمنع البناء وبقي ما لو اذن لدفع تغول الغيلان مثلاً وصادف دخول الوقت فهل يكفي أم لا فيه نظروا الا قرب الاول (قوله والاقامة عدم بناء غيره) ومنه ما يقع من المؤذنين حال اشتراكهم في الاذان من تقطيع كلمات الاذان بحيث يذكروا احده بعض الكامة وغيره باقياً وينبغي حرمة ذلك لانه تعاطى لعبادة فاسدة الا ان يقال طر ذلك ٣٠٦ يبطل خصوص الاذان ويبقى كونه ذكراً لا يحرم لكن مقتضى تعليل

حرمة الاذان قبل دخول الوقت بسكونه عبادة فاسدة خلافه (قوله لنطقه بالشهادتين) هذا يدل على أنه لا يشترط في صحة الاسلام عطف احدي الشهادتين على الاخرى لان الشهادتين في الاذان لا عطف بينهما وقد حكم بالاسلام بالنطق بهما او يوافق ذلك ما نقله الشارح في باب الردان يستأنف في غير الاولين وكذا فيها في الاقامة فكانت القريها من الصلاة وتا كدها لم يسأخ فيها بفصل البتة بخلاف الاذان ولو عطف سن له أن يمجده الله في نفسه وان يؤخر رد السلام وتسميت العاطس الى التراخ وان طال الفصل كما هو مقتضى كلامهم ووجهه انه لما كان معذوراً وسوَّح له في التدارك مع طوله لعدم تقصيره بوجه فان لم يؤخر ذلك للفراغ خلاف السنة كالتسكلم ولو لمصلحة وقد يجب الانذار لخواصية تقصده محترماً او رأى نحو أعمى يريد أن يقع في نحو بر ولا يشترط للاذان نية بل عدم الصارف فلو ظن أنه يؤذن للظهر فكانت العصر صرح ويشترط في كل من الاذان والاقامة عدم بناء غيره على ما أتى به لان صدور ذلك يورث اللبس غالباً فلا فرق بين أن يشتمها صوتاً أولاً (وفي قول لا يضرك كلام وسكوت طويلان) بين كلامهما كبقية الاذكار ومحل الخلاف حيث لم يفحس الطول فان فحس لا يسمى مع الاول أذاناً في الاذان واقامة في الاقامة استأنف جزماً (وشرط المؤذن) والمقيم (الاسلام) فلا يصحان من كافر لان في اتيانه بهما نوع استنزاء لا يعتد حقيقة ذلك فلو فعل الكافر ذلك حكم باسلامه لنطقه بالشهادتين

الشافعي قال اذا اتى على رجل انه ارتد وهو مسلم لم أكشف عن الحال وقتله قل أشهد أن لا اله الا الله ما لم أشهد أن محمد رسول الله وانك برئ من كل دين بخالف دين الاسلام اه ولا ينافي ذلك قول الروضة كاصله في باب الكفار انه ذكر الشافعي ان الاسلام أن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمد رسول الله الخ لظهور أن الواو في هذه العبارة من كلام الشافعي المحكية صيغة الاسلام لا من نفس صيغة الاسلام المحكية فتدبر انتهى سم على حج وما ذكر في صدر القولة من قوله لا يشترط الخ هو ماد كرشيننا الذي يادى ان الشيخ يعني الرمي رجوع اليه آخر ابعدان قرر أن صورة المسئلة أنه أتى بالواو العاطفة وانه لو تركها لم يحكم باسلامه ثم قال اما مع ترك أشهد فلا بد من الواو وعبارة العلقمي عند قوله عليه الصلاة والسلام أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا اله الا الله مخلصاً من قلبه نصها ومنه يؤخذ انه لا يشترط في التلفظ عند الاسلام بكامة الشهادة أن يقول أشهد وهو الراجح المعتمد بل هو الصواب ولا يغتر بما ذكره بعض أهل العصر وأفتى به من أنه لا بد من لفظ أشهد تبعاً لظاهر كلامهم في مواضع ومواضع آخر لم يصرحوا فيها بذلك بل اكتفوا بقول لا اله الا الله محمد رسول الله من غير ذكر أشهد قال الاذري ذكر ابن الرفعة تفرعاً على أنه لا بد من الشهادتين وقول الامام ان قائله يراه باباً من التعبداته لا بد من الاتيان بلفظ الشهادة حتى لو قال اعلم واتحقق أن لا اله الا الله وأن محمد رسول الله لا يكون بذلك مسلماً أي خلافاً لابن حجر على الاربعين من أن كل ما يدل على العلم والاقرار يسلم به كما أن المذهب ان الشاهد لو قال اعلم واتحقق لا يقوم مقام أشهد لاجل التعبد بلفظ الشهادة ثم قال ان نص في المنصر والام هنا يعني في كتاب الاعان ظاهره اعتبار لفظ الشهادة ونصه في باب المرتد ظاهره يقتضي

الشيخ بعد نصها ثم رأيت الزركشي أجاب بحمل ما هنا أي مسألة رفع الساتر على ما إذا لم يظهر من الصحيح ما يجب غسله وما هنا في مسألة الجبيرة على ما إذا ظهر منه ذلك وهو أولى انتهت (قوله أو ما إذا تردد) هذا تصوير آخر للجبير فكانه قال وصورة الجبيرة أنه ظهر من الصحيح ما يجب غسله أو ما إذا تردد الخ إذ ليس قبله ما يصح عطفه عليه في اللفظ وعبرة الشهاب ابن حجر في هذا المقام ولو سقطت جبيرة في صلاته بطلت كترج الخف ومحلها ما إذا بان شيء مما يجب غسله إذا لم يكن بقاؤه مع وجوب غسل ما ظهر وكذا ما بعده في الحدث الأصغر أو ما إذا تردد في طلآن تيممه وطال التردد أو مضى معه ركن ثم إن علم البرء بطل تيممه أيضا والأفلاو بما تقر من أن ملحق بطلان الصلاة غير ملحق بطلان التيمم اندفع قول بعضهم إلى آخر ما يأتي في الشرح فالشيخ تصرف فيها وفي عبارة شرح الروض بما ترى **فصل** (قوله جعلت في الأرض الخ) يدل من رواية الدارقطني (قوله لا امتنان) عبارة النخبة في حيز الامتنان وكتب عليه الشهاب بن قاسم ما نصه قوله في حيز الامتنان فيه شيء اه وتوقفه كما ترى إنما هو في كونها في حيز الامتنان لا في كون الامتنان دالا على خصوص التراب خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله كالوضوء) لعل التشبيه في مجرد الاختصاص مع قطع النظر عن كونه تعبديا أو معقول المأني فلا ينافي ما مر له في الوضوء

أن الإقرار بالشهادتين يكفي في حصول الإسلام فإن أجرى كل نص على ظاهره حصل في المسئلة قولان قال الأذري قات والوجه عدم اشتراط لفظ الشهادة كما تضمن كلام الحلبي نقل الاتفاق عليه واقتضاه كلام القفال وغيره وهو قضية الأحاديث وكلام الشافعي في مواضع وكلام أصحابه والأحاديث الدالة على ذلك كثيرة انظر إلى قوله لعمه أي طالب باعم قل لا اله الا الله ولم يقل لفظ أشهد بل من جهة الاعتراف بالوحدانية والنبوة المستلزمة لصدق الرسول فيما جاء به كإيئنه الامام هذا ومنهم من قال لا يحصل الإسلام إلا بالشهادتين ورأى ذلك بابا ٣٠٧ من التعبد حتى إذا قال المعطل لا اله الا الله لم

يحكم بإسلامه ما لم يقل محمد رسول الله انتهى وهذا استدراك على أنه لو قال لا اله الا الله محمد رسول الله حكم بإسلامه وإن المراد بالشهادتين ذلك لأن يقول لفظ الشهادة فاعلمه ولا نزاع فيه ولا مربة ونص في المختصر في المشهود عليه بالردة قيل له قل لا اله الا الله محمد رسول الله وجرى عليه

ما لم يكن عيسويا لاعتقاده ان محمدا رسول الله إلى العرب خاصة ولا يعتد بأذان غير العيسوي الاول فان أعاده اعتد بالثاني بخلاف ما إذا لم يعده وبخلاف العيسوي وإن أعاده ولو ارتد المؤذن ثم أسلم قريبا باني لان الرد لا تبطل ماضى إلا ان اتصلت بالموت وان ارتد بعده ثم أسلم ولو بعد طول الفصل جازت أقامته نعم يسن ان يعبد ذلك غيره لان ردة توث شبهة في حاله (و) شرط من ذكر (التميز) ولو صبيا فيتأدى بأذانه وأقامته الشعار وان لم يقبل خبره بدخول الوقت وما في المجموع من قبول خبره فيما طريقه المشاهدة كروية النجاسة ضعيف كما ذكره في محل آخر نعم قد يقبل خبره فيما احتفت به قرينة كاذن في دخول دار وايصال هدية واخباره بطلب ذي وليمة له فحجب الاحابة ان وقع في القلب صدقه أما غير المميز كالمجنون والمغنى عليه فلا يصح اذانه لعدم أهليته للعبادة نعم يصح اذان سكران في أوائل نشأته لا انتظام قصده وفعله حينئذ (و) شرطه أيضا (الذكورة) ولو عسدا فلا يصح اذان غير الذكر كما تقدم ايضا نعم لو أذن الخنثى فبان ذكوره عقب اذانه فالوجه اجزاؤه كما قاله الأذري في غنيته ويشترط في جواز نصب مؤذن

الأصحاب وما روى في الأحاديث من لفظ الشهادة فليس المراد منه الا تيان باللفظ أشهد ومن وقف على طرق الأحاديث علم ذلك انتهى كلام الأذري بحروفه قلت وفي الحديث الصحيح أمرت ان أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله قال بعض شيوخنا فان قيل فكيف لم يذكر الرسالة فالجواب ان المراد المجموع وصار الجزء الاول علما عليه كما تقول قرأت قل هو الله أحد أي السورة كلها انتهى قلت فظهر بذلك ان المراد من قولهم الشهادتان أو كلمة الشهادة لا اله الا الله محمد رسول الله لا انه لا بد من لفظ أشهد كما تقدم انتهى بحروفه (قوله ما لم يكن عيسويا) قال ابن شعبة في شرحه طائفة من اليهود منسوبون إلى أبي عيسى اسحق بن يعقوب الاصفهاني الهودي كان في خلافة المنصور وكان يعتقد ان محمدا صلى الله عليه وسلم بعث إلى العرب خاصة وله كتاب وضع فيه الذبايح وخالف اليهود في أحكام كثيرة (قوله لان الرد لا تبطل ماضى) أي من الأعمال اما الثواب فيبطل بالردة مطلقا عادا إلى الإسلام أولا (قوله ذلك) أي الأذان (قوله نعم قد يقبل خبره) أي فان قويت القرينة هنا على صدقه قبل خبره وقياس ما يأتي له في الصوم ان الكافران أخبر بدخول الوقت ووقع في القلب صدقه قبل والأفلاو ان الفاسق كذلك (قوله وشرطه الذكورة) ظاهر اطلاقه اشتراط ذلك في اذان الصلاة وأذان غيرها من الأذان في اذن المولود وغيره مما مر ولو قبل بعدم اشتراطه في اذان غير الصلاة لم يكن بعيدا وقد تقدم ما فيه أيضا (قوله عقب اذانه) اعلم انما تدبه للتسمية على أنه إذا لم تبين حالا طالب الأذان من غيره لعدم الاعتداد بأذانه ظاهر وليس المراد انه اذا تبين ذكوره بعد مدة لم يعتد بأذانه

وقيه شيء مخصوصا مع ما يأتي بعده فلعلة همامي على خلاف ما رجحه ثم (قوله ما يشمل) الصواب حذفه (قوله لقوله تعالى الخ) لا حاجة اليه هنا كاختصار الآية لانه تقدم الاستدلال بهما وكان ينبغي ان يقدم الكلام على الآية ثم (قوله ولا يشترط تراب) لعل صوابه غبار ثم رأيت كذلك في نسخة (قوله ويدله) أي لما في المتن أي يدل له من القرآن الآية المارة على ما مر فيها ومن السنة قول النبي صلى الله عليه وسلم الخ كما يصرح به كلام الدميري الذي ما هنا عبارة كالذي مر في الآية وان أوهم سياق

(قوله من قبل الامام) عبارة حج ويشترط لصحة نصب نحو الامام انتهى وهي صريحة في عدم الاعتماد بتوليته بخلاف قول الشارح ويشترط لجواز الخ فانه لا يقتضي ذلك الا يلزم من عدم الجواز البطلان لكنه المتبادر منه لا سيما وقد صرح حوايان الامام انما يفعل ما فيه مصلحة للمسلمين ومضى فعل خلاف ذلك لا يعتد بفعله وعلى ما أفهمه اطلاق الشارح من الاعتماد بتوليته في الفرق بين ذلك وبين عدم صحة تولية الامام اذا لم يكن أهلا لذلك ولعله ان الخلل في صلاة الامام الذي يخشى من غير الاهل يبعد علم المأمومين به ولا كذلك المؤذن فان أذانه قبل الوقت لو فرض يسهل علم الناس به فلا يقلدونه في أذانه ونقل عن مر ما يوافق اطلاق شرحه من صحة توليته ٣٠٨ (قوله أو من له ولاية النص - شرعا) كالناظر المفوض له ذلك من قبل

راتب من قبل الامام أو نائبه أو من له ولاية النص شرعا كونه عارفا بالمواقيت بامارة أو بخبر ثقة ممن علم وأن يكون بالغاً مينا غير العارف لا يجوز نصبه وان صح أذانه وبخلاف من يؤذن لنفسه أو جماعة من غير نصب فلا تشترط معرفته به بل متى علم دخول الوقت صح أذانه كأذان الاعى هذا حاصل ما دل عليه كلام المجموع خلافا لمن فهم من كلامه ما يخالف ذلك واعتراض عليه كصاحب الاسعاد ولو أذن قبل علمه بالوقت فصادفه اعتدب بأذانه بناء على عدم اشتراط النية فيه وبه فارق التيمم والصلاة (ويكره) الاذان (للمحدث) حديثاً أصغر لخبر كرهت ان أذكر الله الاعلى طهرا وقال على طهارة رواه أبو داود وقال في المجموع انه صحيح فيستحب كونه متطهرا لذلك ولانه يدعو الى الصلاة فليكن بصفة من يملكه فعلها والافه وواعظ غير متعظ قاله الرافعي وقضيته أنه يسن له التطهر من الخبث أيضا وهو كذلك (و) الكراهة (للجنب أشد) من المحدث ليكون الجنابة أغلظ وما يحتاج اليه الجنب لينتقم من الصلاة فوق ما يحتاج اليه المحدث والمراد بالمحدث من لا تباح له الصلاة وعبارة العباب دالة على ما ذكرناه حيث قال يكره أذان محدث غير متيمم (والاقامة) من كل منهما (أغلظ) من الاذان لقربهما من الصلاة فان انتظره القوم ليتطهروا شق عليهم والاساءت به الظنون وقضية كلامه كاحصه ان كراهة اقامة المحدث أشد من كراهة أذان الجنب وهو الاوجه لما تقدم من قربهما من الصلاة لكن قال الاسنوي يقبه مساواتهما وقياس ما ذكره ان يكون أذان المحدث الجنب أشد من الجنب وتقدم ان الحيض والنفس أغلظ من الجنابة فتكون الكراهة معهما أشد منها معهما وعلم مما ذكره حجة أذان الجنب واقامته وان كان في المسجد ومثله مكشوف

الوافق (قوله وبه فارق التيمم والصلاة) وقضية هذا الفرق انه لو خطب للجمعة جاهلا بدخول الوقت فتبين انه في الوقت أجزاء لعدم اشتراطية الخطبة ويحتمل عدم الاجزاء لان الخطبة اشبهت الصلاة وقيل انها بدل عن ركعتين انتهى حج رجه الله وقوله فتبين انه في الوقت أجزاء هو المعتمد (قوله ويكره الاذان للمحدث الخ) أي بخلاف غيرهما من الاذكار لا يكره للمحدث لان القرآن الذي هو أفضل الاذكار لا يكره له فبقية الاذكار بالاول

قال في التبيان فصل ويستحب أن يقرأ وهو على طهارة فان قرأ محمداً ناجز باجاء المسلمين قاله الامام الحسين ولا يقال ارتكب مكرها بل هو تارك لا لافضل انتهى وفي العباب ولا تكره أي التلاوة لمحدث قال في شرحه لانه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ مع المحدث كما صح عنه ولا ينافي ذلك كونها في حق المحدث خلاف الافضل انتهى وبين قبل ذلك ان ما ذكره العباب نقله في المجموع عن الامام والغزالي فعلم انه ليس علة كراهة الاذان والاقامة للمحدث مجرد كونها ما ذكرنا كما توهم والله تعالى أعلم وفي فتاوى السيوطي في باب الاذان ولا يكره الذكر للمحدث بل ولا للجنب انتهى وسيأتي انه لا يكره اجابة الحائض والنفساء للمؤذن انتهى سم على حج (قوله وقضيته) أي قضية قوله ولا يندعو الى الصلاة (قوله والمراد بالمحدث من لا تباح له الصلاة) أي فالتيمم ليس محدثا لانه تباح له الصلاة وقضية التعبير عن لا تباح له الصلاة ان فاقد الطهورين كالتيمم وبه صرح شيخنا الزياي (قوله فان انتظره) أي انتظره وامن أقام وذهب ليتطهر شق الخ (قوله والاساءت به الظنون) أي وان لم ينتظروه بأن أقام لهم وهو محدث أو جنب ولم يصل ساءت به الظنون (قوله وقضية كلامه الخ) في كون ما ذكره قضية كلام المصنف خفاء فليأمل وقد يقال وجهه ان حذف المعمول في قوله والاقامة اغلظ يفيد انها اغلظ من كل من أذان المحدث والجنب (قوله لكن قال الاسنوي يقبه الخ) ضعيف (قوله أشد من الجنب) أي المتوضئ

العورة

الشيخ ان الضمير في له راجع لكلام الشافعي (قوله لي) الذي تقدم في رواية مسلم لنا (قوله وهذا الوجه ضعيف أو غلط) أي فكان على المصنف ان يبرر بالصحيح أو ان يمهله (قوله بناء على الخ) أي والأصل في الحرمة اذا أضيفت للعبادات عدم الصحة والأفلا يلزم من الحرمة عدم الصحة (قوله ولو صديا) أي ولو غير محرم كما أفنى به الشيخ بل أفنى بأن الميسمة مثله (قوله قيل واسقاطهما أولى) قضية حكايته ذلك بقيل انه لا يرتضيه في المسئلتين لكن يخط كلامه في الثاني على الرضا به (قوله فانه يلزم منه) أي اذا وقع على الوجه المشروط (قوله لا يقال) سياقي ان محل الجواب تسليم الاشكال فإوداهما واحدا فلا ينبغي التعبير بالإيقال وعبرة الروض واستشك كل ذلك أي قول المتن فلو تلاقاه من الربح بكمه أو يد الى آخر ما مر في الشرح بأن

(قوله ولو حدثنا كبر في أذانه استحب انما به) أي فلو كان الاذان في مسجد حرم المكث ووجب قطع الاذان انتهى سم على حج بالمعنى أقول وينبغي ان محل وجوب القطع حيث لم يتأت له فعله بلامكث بأن لم يتأت سماع الجماعة له الا اذا أكمله بعمله مثلا والا فيجب نحروجه من المسجد ويكمل الاذان في مروره أو يباب ٣٠٩ المسجد ان أراد اكمله (قوله هو الابد مدى) وقيل هو الاحسن صوتا (قوله في شرح منهجه) أي حيث اعتبر كونه عدل شهادة (قوله لكن يحصل بأذانه) أي الفاسق وقضية ما ذكر من التعليل انه لو تحقق ان أذانه في الوقت ولم يترتب على أذانه نظرا الى العورات كان اذن بأرض المسجد بعد علمنا بدخول الوقت لم يكره ولو قيل بالكراهية لم يبعد لان الداعي للصلاة ينبغي ان يكون على أكمل حال (قوله والتغني به) قال حج ما لم يتغير به المعنى والاحرم بل كثير منه كفر فليتنبه لذلك انتهى (قوله فن أولاد العصاة) قال حج ويظهر تقديم ذريته صلى الله عليه وسلم على ذرية

العورة لان الحرمة لامر خارج عن الاذان والاقامة فان أحدث ولو حدثنا كبر في أذانه استحب انما به ولا يسن قطعه ليطهر الملائكة فان تطهر ولم يطل زمنه بني على أذانه والاستثنا في أولى (ويسن) للاذان مؤذن (صيت) أي على الصوت لقوله صلى الله عليه وسلم (رائي الاذان الله على بلال فانه أئدى صوتا منك رواه أبو داود وصححه ابن حبان والاندلسي هو الابن مدى ولان حكمة الاذان هي ابلاغ دخول الوقت وهو في الصيت أكثر (حسن الصوت) لانه صلى الله عليه وسلم اختار أبا محذورة لحسن صوته ولانه أرق لسماعه فيكون ميلهم الى الاجابة أكثر (عدل) أي عدل رواية بالنسبة لاصل السنة وأما كماله فاعتبر فيه كونه عدل شهادة وبه يجمع بين كلام الورد رحمه الله تعالى في شرحه على الزيد وكلام شيخه في شرح منهجه لانه أمين على الوقت فان اذن الفاسق كره اذا لا يؤمن من ان يؤذن في غير الوقت ولا ان ينظر الى العورات لكن يحصل بأذانه السنة وان لم يقبل خبره ويكره تعطيط الاذان أي تمديده والتغني به أي التطريب ويستحب أن يكون المؤذن من ولد مؤذن في رسول الله صلى الله عليه وسلم كبلال وابن أم مكتوم وأي محذورة وسعد القرظي فان لم يكن من أولاد مؤذني أصحابه فان لم يكن أحد منهم من أولاد الصحابة قال في المجموع ويسن أن يتحول المؤذن من مكان الاذان للاقامة ولا يقيم وهو عشي وان يفصل المؤذن والامام بين الاذان والاقامة بقدر اجتماع الناس في محل الصلاة ويقدر فعل السنة التي قبلها ويفصل في المغرب بينهما بخوسكتة لطيفة كقعود يسير لضيق وقتها ولا اجتماع الناس لها إعادة فبطل وقتها وعلى تصحيح المصنف من استحباب سنة للمغرب قبلها يفصل بقدر أدائها أيضا ويكره أذان الاعمى حيث لم يكن معه بصير يعرف الوقت لانه ربما غلط فيه أو يفوت على الناس أول الوقت (والامامة أفضل منه) أي الاذان (في الاصح) لقوله صلى الله عليه وسلم ليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم رواه الشيخان ولان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين واطبوا على الامامة دون الاذان وان كان صلى الله عليه وسلم قد أذن في السفر راكباً ولا

مؤذن في الصحابة وعلى ذرية عهده ليس منه - م أي ليس من أولاده عليه السلام (قوله ويفصل في المغرب بينهما) أي الاذان والاقامة (قوله وان كان صلى الله عليه وسلم قد أذن في السفر الخ) روى الترمذي انهم كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم في مسير فانتهوا الى مضيق وحضرت الصلاة فطروا فأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقام فتقدم على راحته فصلى بهم يومئذ ايماء قال عبد الحق اسناده صحيح وقال النووي اسناده حسن وضعفه البيهقي وابن العربي وابن القطان وقدر واه الدارقطني من هذا الوجه بلفظ فامر المؤذن فأذن وأقام أو أقام بغير أذان وكذا هو عند آدورج السهيلي هذه الرواية لانها نبئت ما أجل في رواية الترمذي وان كان الراوي عنده شديد الضعف انتهى ملخصا من الضريح أيضا لكن قال السمس الشافعي جزم النووي في شرح المذهب بأنه اذن مرة وتبعه ابن الرفعة والسبكي قال الحافظ السيوطي من قال انه لم يباشر هذه العبادة بنفسه والغرض في ذلك بقوله ماسنة أمر بها النبي صلى الله عليه وسلم ولم يفعلها فقد غفل انتهى

الحديث بعد الضرب وقبل مسح الوجه يضر وإذا ضرب قبل الوقت أو مع الشك إلى آخر ما يأتي ثم قال ويجاب بأننا نقول بجوازه الخ (قوله بخلاف ما إذا كان متعمدا) أي كان نوى استباحة الصلاة عن الأكرام عليه أنه ليس عليه أكبر قاله الشهاب بن قاسم وظاهره وان لم يتلفظ بذلك (قوله ولقوله صلى الله عليه وسلم الخ) وجه الدلالة منه أنه أطلق عليه جنبا في هذه الحالة كما قاله الشهاب بن حجر ولك ان تقول هو صلى الله عليه وسلم أطلق عليه جنبا بناء على عدم صحة تيممه قبل علمه

(قوله قلت الأصح أنه أفضل - والله أعلم) ويؤخذ من اعتداهم عن عدم أذانه صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده لا اشتغالهم بيهومات الإسلام ان الاذان لو وقع منهم كان أفضل من امامتهم لكنهم لما تركوه لأمور مهمة جاز أن يكون لهم فضل على الامامة يزيد على فضل الاذان لو وقع منهم ٣١٠ (قوله لاستهوا عليه) الضمير في عليه راجع لما من قوله ما في النداء (قوله

مدى صوته) انظر ما معنى ذلك ولعل المراد انه لو جسمت ذنوبه وباعت بتقديرها جسمها مكانها هو غاية صوته لغفرت له تلك الذنوب بسبب الاذان فليراجع ثم رأيت في شرح العباب الخ ما نصه ومعنى يغفر له مدى صوته ان ذنوبه لو كانت أجساما غفر له منها قدر ما يـ... المسافة التي بينه وبين منتهى صوته وقيل تمتلئه الرحمة بقدر مدى الصوت وقال الخطابي يبلغ غاية المغفرة اذا بلغ غاية رفع الصوت ذكره في المجموع انتهى بحروقه (قوله ويشهد له) أي بالاذان ومن لازمه إيمانه لنطقه بالشهادتين فيه (قوله لولا الخليفة) أي القيام بأمر الخلافة وفي النهاية الخليفة بالكسر والتشديد والقصر الخلافة وهو وأمثاله من

القيام بالشيء أول من الدعاء اليه (قلت الأصح أنه أفضل والله أعلم) فقد نقل عن النص وأكثر الأصحاب لانه علامة على الوقت فهو أكثر نفعا منها ولما صح من قوله صلى الله عليه وسلم لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول لاستهوا عليه أي اقترعوا وقوله ان خيار عباد الله الذين يراعون الشمس والقمر والنجوم والاطلة لكرا لله وقوله المؤذنون أطول أعناق يوم القيامة أي أكثر رجاء لان راجي الشيء يمد عنقه اليه وقيل بكسر الهمزة أي اسرعا إلى الجنة وقوله الامام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم أرشد الآئمة واغفر للمؤذنين والامانة أعلى من الضمان والمغفرة أعلى من الارشاد وخبر المؤذن يغفر له مدى صوته ويشهد له كل رطب ويايس وانما وانظرب صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون بعده على الامامة ولم يؤذوا لا اشتغالهم بيهومات الدين التي لا يقوم غيرهم فيها مقامهم ولهم هذا قال هو رضي الله عنه لولا الخليفة لاذنت واعترض بأن الاشتغال بذلك انما يمنع الادامة لا الفعل في بعض الاحيان لاسيما أوقات الفراغ كما اعتراض الجواب بأنه لو أذن صلى الله عليه وسلم لقال اني رسول الله وهو لا يجزئ أو أن محمد ارسول الله ولا جزالة فيه بأنه في غاية الجزالة ككل اقامة ظاهر مقام مضمرا نكتة والاحسن في الجواب ان عدم فعله للاذان لا دلالة فيه لاحد القولين لاحتماله وأما انه عليه الصلاة والسلام لو أذن لوجب حضور الجماعة فقد رده الاسنوي بأنه أذن في بعض أسفاره ورد عليه بأنه الجماعة الذين أذن لهم كانوا حاضرين معه على ان معنى أذن عند بعضهم أمر كافى رواية أخرى وسواء على رأى المصنف أقام الامام بمقوق الامامة أم لا وسواء انضم اليه الاقامة أم لا خلافا للمصنف في نكتة التنبيه وانما كان الاذان أفضل مع كونه سنة والجماعة فرض كفاية لان السنة قد تغفل الفرض كذا السلام مع ابتدائه وبراء المعسر وانظاره فان الاول سنة والثاني فرض على ان مرجوحية الامامة ليست من جهة الجماعة بل من جهة خصوص كونها منظمة التقصير وأيضا فالجماعة ليست خاصة بالامام لانها قد مشتركة بين الامام والمأموم وشمل كلام المصنف امامة الجمعة فالاذان أفضل منها أيضا ويظهر ان امامتها أفضل من خطبتها ويلزم من تفضيل الاذان على امامتها تفضيله على خطبتها بطريق الاولى ويسن للتأهل ان يجتمع بين الاذان والامامة وان يكون المؤذن متطوعا به فان أبي رزقه الامام من مال المصالح ولا يجوز ان يرزق

الابنية كالرميا والدليل ما صدر تدل على معنى الكثرة يريد به كثرة اجتهاده في ضبط الامور وتصريف أعنتها مؤذنا (قوله بانه في غاية الجزالة) صلة اعتراض الجواب الخ (قوله ككل اقامة ظاهر مقام مضمرا نكتة) زاد حج على انه صح انه أذن مرة في السفر راكباً فقال ذلك وتقل عنه في تشهد الصلاة انه كان يأتي بأحد هاتين وألا آخر أخرى انتهى وقوله فقال ذلك أي ان محمد ارسول الله (قوله والاحسن في الجواب) أي عن توجيهه أفضلية الامامة بمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء على الامامة وعدم الاذان (قوله لاحد القولين) أي القول بأفضلية الاذان والقول بأفضلية الامامة (قوله انضم اليه) أي الاذان (قوله بين الاذان والامامة) وفي نسخة ولاقامة وما في الاصل أولى لما يأتي من ان الراتب أي المؤذن الراتب أولى بالاقامة (قوله رزقه الامام) أي وجوبها

بالسبب ومن ثم لما أخبره به سكنت (قوله العام المتعلق) من إضافة اسم الفاعل لفاعله فالمتعلق بفتح اللام وكذا يقال في خاص المتعلق (قوله حتى انه لو لم ينو بعد ذلك) الاولى حذف قوله بعد ذلك لانه لا يصح الان كانت الاشارة به الى مجرد صورة النقل (قوله كما يؤخذ من الفرق المتقدم) أي قبل قول المصنف فلو نقل من وجهه الى يد الخ وان لم يكن بعنوان الفرق (قوله ومقابل الصحيح لا تجب الاستدامة) أي بل يكفي قرنها بالنقل وان لم يستحضر عند مسح الوجه (قوله اذنية الاستباحة الخ) عبارة الخفة والتيمم مبيح وبالخط اصادت نيته استباحة ما لا يستباح (قوله وظاهر لحيته الخ) هو عطف الخاص اذ هو من مشمولات الوجه

(قوله عند حاجته) التقييد بالحاجة يقتضي انه لو كان غنيا أو زاد ما يطلبه على الحاجة لا يجوز دفع شيء له من سهم المصالح وهذا وامثاله متى عبر به كان فيه خفاء بالنسبة لمقابله وقد يقال ما المانع من انه ٣١١ يعطى قدر أجره مثله وان كان غنيا لان

ما يأخذه في مقابلة عمل فيه مصلحة للمسلمين وما فيه المصلحة لهم يجب عليه فعله هذا وقد يقال ما ذكره من قوله عند حاجته بقدرها لا ينافي ما ذكر لجواز أن يراد ان كان محتاجا أخذ بقدر حاجته والا أخذ بقدر أجره مثله (قوله وأذان صلاة الجمعة أهم من غيره) أي فيزيده ثوابه على غيره (قوله الاستتجار عليه) أي على الاذان (قوله والاجرة على جميعه) أي وقائدة ذلك تظهرفيما لو أدخل به في بعض الاوقات فيسقط ما يقابله من المسمى بقسطه أما لو أدخل ببعض كلماته فلا شيء له في مقابلة الاوقات التي أدخل فيها لانه يترك كلمة منه أو بعضها بطل الاذان بجملة (قوله) وتدخل الإقامة في الاستتجار) أي فلو تركها

مؤذنا وهو يجب دمته عرفا فان تطوع به فاسق وثم أمين أو أمين وثم أمين أحسن صوتا منه وأبي الامين في الاولى والاحسن صوتا في الثانية الا بالزرق رقه الامام من سهم المصالح عند حاجته بقدرها أو من ماله ما شاء ويجوز زلاواحد من الرعية ان يرزقه من ماله وأذان صلاة الجمعة أهم من غيره ولكل من الامام وغيره الاستتجار عليه والاجرة على جميعه ويكفي الامام لا غيره ان استأجر من بيت المال ان يقول استأجرتك كل شهر يكذا فلا يشترط بيان المدة كالجزية والخراج بخلاف ما اذا استأجر من ماله أو استأجر غيره فانه لا بد من بيانها على الاصل في الاجارة وتدخل الإقامة في الاستتجار على الاذان ضمننا في بطل افرادها باجارة اذ لا كلفة فيها وفي الاذان كلفة لرعاية الوقت قال في الروضة وليست هذه الصورة بصافية عن الاشكال وأجيب عن ذلك بان الفرق بينها وبين الاذان من وجهين أحدهما ان الاذان فيه مشقة الصعود والتزول ومراعاة الوقت والاجتهاد فيه بخلاف الإقامة الثاني أن الاذان يرجع للمؤذن والإقامة لا ترجع للقيم بل تتعلق بنظر الامام بل في محتمل بغير اذنه خلاف وشرط الاجارة أن يكون العمل مقبولا لا جبر ولا يكون محجورا عليه فيه وهو محجور عليه في الاتيان بالإقامة لتعلق امرها بالامام فكيف يستأجر على شيء لم يفوض اليه وكيف تصح اجارة عين على أمر مستقبل لا يتمكن من فعله بنفسه ويستحب أن يكون الاذان بقرب المسجد وأن لا يكتب في أهل المساجد المتقاربة بأذان بعضهم بل يؤذن في كل مسجد ويكره خروج المؤذن وغيره بعد الاذان من محل الجماعة قبل الصلاة الا لعذر وعلم بما تقرران وقت الاذان منوط بنظر المؤذن ووقت الإقامة بنظر الامام لم يصح من قوله صلى الله عليه وسلم المؤذن أملك بالاذان والامام أملك بالإقامة ولانه لبيان الوقت فيتعلق بنظر الراصد له وهو المؤذن وهي للقيام الى الصلاة فلا تنقام الا بإشارته فان أقيمت بغيرها جازت ولا يصح الاذان لغيره بالعجبة وهناك من يحسن العربية بخلاف ما اذا كان من لا يحسنها وان أدن لنفسه وهو لا يحسن العربية صح وان كان هناك من يحسنها وعليه ان يتعلم حكاية في المجموع عن الماوردي وأقره (وشرطه) أي الاذان (الوقت) ومثله الإقامة لان المقصود به الاعلام ولا معنى له قبل الوقت مع ما فيه من التدليس وافهم كلامه محتمل ما دام الوقت باقيا وبه صرح المصنف في مسئلة

سقط من الاجرة ما يقابلها وأما ما اعتيد من فعل المؤذنين من التسيبجات والادعية بعد الصلوات فليس داخل في الاجارة في الاذان فاذا لم يفعل لا يسقط من أجرته لاذن شيء (قوله افرادها) أي الإقامة (قوله اذلا كلفة فيها) يؤخذ منه انه لو كان فيها كلفة كان احتياج في اسماع الناس الى صعود محل عال في صعوده مشقة أو مبالغة في رفع الصوت والتأني في السكيمات ليمتكن الناس من سماعه حكت الاجارة لها (قوله وليست هذه الصورة) هي قوله في بطل افرادها باجارة (قوله بل في محتمل بغير اذنه خلاف) والراجح الصحة فلا يحتاج الى اعادة الوو وقعت قبل اذن الامام (قوله وشرط الاجارة الخ) توجيهه ليلطلان من الخلاف الذي ذكره ولو قال بل قيل يبطلان عند عدم الاذن لان شرط الاجارة أن يكون العمل الخ لكان أولى (قوله المؤذن أملك بالاذان) أي أشد استحقاقا للنظر في دخول وقته فلا يرجع لغيره فيه (قوله فان أقيمت بغيرها أخوات) ولا اثم على الفاعل (قوله ولا يصح الاذان لغيره) أي غير نفسه (قوله وعليه ان يتعلم) أي يسن له (قوله محتمل) أي صحة الاذان

ونكسته الاحتياج للنص عظم انما قائم (قوله ولانه محسوس الخ) لا بد فيه من الواو لانه مسلك آخر في الاستدلال بالقياس خلافا لما في حاشية الشيخ لكن لا بد من لفظ كالوجه بعد قوله كقولنا لان الدليل لا يتضح الا به ولعله سقط من النسخ (قوله من الحدث الاكبر) لا يخفى انه ليس بقيد واصله احتراز به عن الغسل الواقع عن الموضوع بالصيب (قوله ولا ترتيب) بالرفع والتنوين عطف على قوله اتصال كما أشار اليه الشيخ الشارح بقوله أي لا يجب ذلك وبقوله لكنه يستحب وهو أولى من ضبط الشهاب بن بحر له بالفتح لا فادته عدم مشروعية الترتيب أصلا (قوله كأن يأخذ بخرقه الخ) سيأتي ان المراد بالضرب النقل وتصويره بما

(قوله نعم تبطل مشروعيته بفعل الصلاة) أي للجماعة بفعلهم والمنفرد بفعله (قوله لانه متعاط عبادة فاسدة) فيه ما مر عن شرح المنفرجة (قوله فن نصف الليل) قال حج واختير تحديده بالسحر وهو السدس الاخير اه وكتب عليه سم ما حاصله لو أذن قبل نصف الليل هل يحرم أو لا فيه نظر اه وقضية قول الشارح قبل ولو أذن قبل الوقت بنيته حرم أن يقال هنا بالصريح حيث أذن بنيته (قوله فهو كغيره) ٣١٢ أي فلا يصح قبل الوقت ولو قدمه على قوله الا الصبح لكان أولى (قوله نعم

يشترط أن لا يطول الفصل) أي وذلك في الجمعة بأن لا يزيد على قدر ركعتين بأخف ممكن وفي غيرها أن لا يطول الفصل عرفا لانه يقتضي في المنع وبما لا يقتضي في الواجب كما تقدم عن حج (قوله في قطر) أي ناحية قال في المختار القطر الناحية والجانب ووجهه أقطار (قوله الى اضطراب واختلاط) عطف مغاير يحمل الاضطراب على اختلال الادان واختلاط على اختلاط الاصوات واشتباها (قوله وسببه التطويل) الاولى عدم التطويل ووجه ما ذكره ان المراد التطويل لو ترتبوا في أدانهم (قوله لكن الاصح خلافه) معتمد (قوله أن

المواولة الاخيرة واقتضاء كلام الرافعي فتقبيد ابن الرفعة بوقت الاختيار محمول على بيان الافضل نعم تبطل مشروعيته بفعل الصلاة كما نقله الاسنوي عن البيهقي وظاهر كماله الجوجري ان ذلك بالنسبة الى المصلي في تلك الصلاة ولو أذن قبل الوقت بنيته حرم عليه ذلك لانه متعاط عبادة فاسدة (الا الصبح) أي أذانه (فن نصف الليل) شتاء كان أو صيفا لما صح انه صلى الله عليه وسلم قال ان بلا لا يؤذن بليل فكاوا واشر بواحتي يؤذن ابن أم مكتوم وتعمل ذلك أذان الجمعة فهو كغيره والقياس على الصبح غير صحيح اما الإقامة فلا تصح الا في الوقت ولو للصبح نعم يشترط أن لا يطول الفصل عرفا بينا وبين الصلاة وخالف الصبح غيرها لان وقتها يدخل على الناس وفيهم الجنب والنائم فاستحب تقديم أذانهم ليعتنبوا ويتأهبوا ليدركوا فضيلة أول الوقت (ويسن مؤذنان للمسجد) ونحوه اقتداء به صلى الله عليه وسلم ومن فوائده انه (يؤذن واحد) للصبح (قبل الفجر وآخر بعده) للخبر المتقدم وتستحب الزيادة عليهما بحسب الحاجة والمصلحة ويترتبون في أدانهم ان اتسع الوقت له لانه أبلغ في الاعلام فان ضاق الوقت والمسجد كبير تفرقوا في أقطاره كل واحد في قطر وان صغرا جتمعوا ان لم يؤدي اجتماعهم الى اضطراب واختلاط ويقفون عليه كلمة كلمة فان أدى الى تشويش أذن بعضهم بالقرعة اذا تنازعوا نعم لنا صورة يستحب فيها اجتماعهم على أدان مع اتساع الوقت وهي أذان يوم الجمعة بين يدي الخطيب نص عليه الشافعي في البيهقي وسببه التطويل على الحاضرين فانهم مجمعون في ذلك الوقت غالباً سيما من امتثل السنة ويكره لكن الاصح خلافه لتصريحهم ثم بان السنة كون المؤذن بين يديه واحدا قال في المجموع وسند الترتيب لا يأنخر بعضهم عن بعض لئلا يذهب أول الوقت فان لم يكن الا مؤذن واحد سن له أن يؤذن المرتين فان اقتصر على مرة فالأولى أن تكون بعد الفجر والمؤذن الأول أولى بالإقامة ما لم يكن الراتب غيره فيكون الراتب أولى (ويسن لسماعه) ومستتمعه

يؤذن المرتين) أي فلو لم يؤذن قبل الفجر فهل يسن بعده أذانان نظر اللاصل أولا ويحكم بقوات الاول بطول الفجر ومثله ولو قضى فنية الصبح فهل يسن لها أذانان أو واحد فقط قال سم على جمعة في كل منهما انظر والا قرب انه يسن أذانان نظرا للاصل كما طلب التنويب في أدان فائنته انظر لذلك (قوله فان اقتصر على مرة) يؤخذ من هذا ان ما يقع للمؤذنين في رمضان من تقديم الأذان على الفجر كاف في أداء السنة لكنه خلاف الاولى وقد يقال ملاحظة منع الناس من الوقوع فيما يؤدي الى الهطران آخر الأذان الى الفجر مانع من كونه خلاف الاولى لا يقال لكنه يؤدي الى مفسدة أخرى وهي صلاتهم قبل الفجر لانا نقول علمهم باطراد العادة بالأذان قبل الفجر مانع من ذلك وحامل على تحري تأخير الصلاة لتيقن دخول الوقت أو ظنه (قوله أولى بالإقامة) اه لانه يتقدمه ا تحقق الإقامة فادان الثاني بعده لا يسقط ما ثبت الاول (قوله ويسن لسماعه) شامل للأذان للصلاة وغيرها كالآذان في أذن المولود وخاف المسافر وواقعه عموم حديث اذا سمعت المؤذن الخ الا في فان المتبادران اللام فيه الاستغراق فكانه قبل اذاجهم أي مؤذن سواء أذن للصلاة أو لغيرها لكن نقل عن مرانه لا يجيب

ذكر بوجه ان المراد حقيقة الضرب فالوصور بقوله كان معك وجهه ويديه في الثراب معا كان أولى على اننا نمنع انتفاء الضربتين اذا مسح وجهه ويديه مع اللقطع بان مسح الوجه غير مسح اليدين غاية الامر انه انتفى الترتيب بينهما (قوله سوى جزء منهما أو من أحدهما) باثبات ألف مع الدال في أحدهما تأنيث أحد دخولهما في نفع فالضمير فيه كالضمير في منهما لليدين فلا يردان الترتيب واجب بين الوجه واليدين فلا يتصور بقاء جزء من اليدين مع بقاء جزء من الوجه لانه مادام جزء من

الاذان الصلاة وعليه فاللام في قوله اذا سمعتم المؤذن للعهد فليراجع وظاهر قوله لسامعه أنه يجب ولو بصوت لم يفهمه كما حرم به ابن الرقعة حج انتهى سم على منهج وعبارته على المنهاج ويسن لسامعه كالأقامة بأن يفسر اللفظ واللام يعتد بسماعه نظير ما يأتي في السورة للامام انتهى وفي سم على البهجة قال في العباب ولو ثني حنفي احتمل انه لا يجيبه في الزيادة لانه يراها خلاف السنة وقياسا على الاعتبار بعقيدة المأموم وكما لو زاد في الاذان تكبير أو غيره فان الظاهر انه لا يتابعه انتهى وهو متجه جدا وان أجاب به ضمهم بأنها سنة في اعتقاد الاثني عشرية وقد أدى بها سنة الأقامة ٣١٣ فيندب اجابتهما وفرق بينهما وبين

اعتبار عقيدة المأموم بأن الإمامة لا بد فيها من رابطة وهي متعذرة مع اعتقاد المأموم بطلان صلاة الامام وهنا لا يحتاج لرابطة وبينها وبين الزيادة في الاذان بأنه لا قائل بها يعتد به فلم يراع خلافه بخلاف تنبيه كلام الأقامة انتهى فليتأمل ثم رأيت قول الشارح الاثني في لو كان المؤذن يثنى الأقامة فهل يثنى السامع الخ وهو مخالف لما هنا لفرع على لو دخل يوم الجمعة في أثناء الاذان بين يدي الخطيب ففي العباب تبعا لما اختاره أبو شيكيل انه يجيب قائما ثم يصلي الصلوة بخفة ليمسح أول الخطبة سم على حج ولو قيل بأنه يصلي ثم

ومثله المقيم (مثل قوله) وان كان جنبا وحائضا ونحوهما خلافا للسبكي في قوله لا يجيبان لخبر كرهت ان اذ كر الله الاعلى طهر قال والتوسط انه يسن للمحدث لا للجنب والحائض لانه صلى الله عليه وسلم كان يذ كر الله على كل احيائه الا الجنابة ولا ينه في التوشيح في قوله ويمكن أن يتوسط فيقال تجيب الحائض اطول أمدها بخلاف الجنب والخبر ان لا يدلان على غير الجنابة وليس الحيض في معناها ما ذكر انتهى اذ في دعواه ان الخبرين لا يدلان على غير الجنابة نظير بل ظاهر الاول السكراهة لثلاثة وقديقال يؤيدها كراهة الاذان والاقامة لهم ويفرق بأن المؤذن والمقيم مقصران حيث لم يتطهرا عند مراعاتهما الوقت والمجيب لا تقصير منه لان اجابته تابعة لاذان غيره وهو لا يعلم غالب الوقت اذ انه وشملت عبارة المصنف المجامع وقاضي الحامدة غير انهما غما يجيبان بعد فراغهما كما في المجموع وظاهر ان محله ما لم يطل الفصل عرفا والام تسحب لهما الاجابة ومن في صلاة لكن الا مع عدم استصحاب الاجابة في حقه بل هي مكروهة فان قال في التشويب صدقت وبررت أو قال حي على الصلاة أو الصلاة خير من النوم بطالت صلاته بخلاف ما لو قال صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تبطل به كافي المجموع ولو كان المصلي يقرأ في الفاتحة فاجابه قطع موالاتها ووجب عليه ان يستأنفها ولو كان السامع ونحوه في ذكر أو قراءة سن له الاجابة وقطع ما هو فيه أو في طواف اجابه فيه كما قاله الماوردي ويستحب أن يجيب في كل كلمة عقبها بأن لا يقارنه ولا يتأخر عنه قاله في المجموع قال الاسنوي ومقتضاه الاجزاء في هذه الحالة وعدمه عند التقدم وهو كذلك وما ذهب اليه ابن العماد من عدم حصول سنة الاجابة في حالة المقارنة محمول على نفي الفضيلة الكاملة وافهم كلام المصنف عدم استصحاب الاجابة اذا علم بأذان غيره أي واقامته ولم يسمع ذلك لصمم أو بعد وقال في المجموع انه الظاهر لانها ملققة بالسماع في خبر اذا سمعتم المؤذن وكما في نظيره في تسميت العاطس قال واذا لم يسمع الترجيع فالظاهر انه تسن الاجابة فيه لقوله صلى الله عليه وسلم قولوا مثل ما يقول ولم يقل مثل ما سمعون وصرح الرزكشي وغيره بأنه استحباب الاجابة في

٤٠ نهائه ل يجب لم يكن بعيد الان الاجابة لا تفوت بطول الفصل ما لم يفحش الطول على انه يمكنه الاتيان بالاجابة والخطيب يخطب بخلاف الصلاة فانها تمتع عليه اذا طال الفصل (قوله ونحوهما) أي كالنفساء (قوله على كل احيائه) أي في كل احيائه وقوله ولا ينه أي السبكي في التوشيح وهو التاج السبكي (قوله ما لم يطل الفصل) فديخالف هذا ما مر له بعد قول المصنف وموالاته من أنه اذا عطس أو سلم عليه شخص حمد الله ورد السلام بعد الفراغ وان طال الفصل وقد يجمع بينهما بحمل ما هنا على ما اذا فحش الطول وما مر على خلافه بأن طال بلا فحش (قوله أو قال حي على الصلاة) خرج به ما لو قال في اجابة الخيمتين لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فلا يضر واصل هذا هو المراد من قول حج ويكره لمن في صلاة الا الخيملة والتشويب أو صدقت فانه يبطلها ان علم وتعمد (قوله قطع موالاتها) أي قطع فعله وهو الاجابة موالاتها (قوله في هذه الحالة) وهي المقارنة والتأخر

الوجه باقيا لجميع مسح اليدين باي لعدم دخول وقته (قوله لان المراد بالضرب النقل الخ) لا يخفى ان ما سر قبله اغاياتي على ان المراد حقيقة الضرب والحاصل ان التعريفات المارة والاشارة اغاياتي على ذلك (قوله بدليل ان من غشيه غبارا السفر لا يكلف نهضة) لا يشكلك عليه ما سر من كون الخليط يضر مطلقا وان قل الفرق الظاهر بين ما على العضو خصوصا وهو من جنس التراب الممسوح به وبين خليط أجني طارئ فاندفع ما في حاشية الشيخ هنا (قوله كما ياتي) أي بقيده (قوله بخلاف

(قوله اذ لم يسمع الابعضه) أي سواء كان من الاول أو الآخر (قوله الا ان الاول متاكد) أي حوايه (قوله ما اذا أذن المؤذنون) أي في محل واحد أو محال وسمع الجميع (قوله والذي أفتى به الشيخ عز الدين) معتمد (قوله انه يستحب اجابته) أي اجابة واحدة ويتحقق ذلك بأن يتأخر بكل كلمة حتى يغلب على ظنه انهم اتوا بها بحيث تقع اجابته متأخرة أو مقارنة (قوله وبررت) زاد في العباب وبالخلق نطق به (قوله يحتمل ان يقال) معتمد (قوله وادامها) زاد حج مادامت السموات والارض وقوله وجعاني من صالحى أهلها زاد حج لخبر أبي داود به (قوله ان يصلي ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم) وتحصل السنة بأى لفظ أتى به ما بقيده الصلاة عليه صلى ٣١٤ الله عليه وسلم ومعلوم ان أفضل الصيغ على الراجح صلاة التشهد فينبغي تقديمها على

غيرها ومن الغير ما يقع للمؤذنين من قولهم بعد الاذان الصلاة والسلام عليك يا رسول الله الى آخر ما يأتون به فيمكن في فائدة قال الحافظ ابن حجر وبتأكد الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في مواضع ورد فيها اخبار خاصة أكثرها بأسانيد جيا دعقب اجابة المؤذن وأول الدعاء وأوسطه وآخره وفي أوله آكد وفي آخر القنوت وفي أثناء تكبيرات العيد وعند دخول المسجد والخروج منه وعند الاجتماع والتفرق وعند السفر والقعود منه والقيام لصلاة الليل وختم القرآن

جميعه اذ لم يسمع الابعضه وهو ظاهر كما يؤخذ من كلام المجموع قال فيه واذا سمع مؤذنا بعد مؤذنا فالتحتمل ان أصل الفضيلة في الاجابة شامل للجميع الا ان الاول متاكد يذكره تركه وقال العز بن عبد السلام ان اجابة الاول أفضل الا اذا في الصبح فلا فضيلة فيه المتقدم الاول ووقع الثاني في الوقت والا اذا في الجمعة لتقدم الاول ومشروعية الثاني في زمنه عليه الصلاة والسلام ومما سمعت به البلوى ما اذا أذن المؤذنون واختلطت أصواتهم على السامع وصار بعضهم يسبق بعضا وقد قال بعضهم لا تستحب اجابة هؤلاء والذي أفتى به الشيخ عز الدين انه تستحب اجابته (الافى جميعا عليه) وهما على الصلاة حتى على الفلاح (فيقول) بدل كل منهما (لا حول) عن المعصية الابعضة الله (ولا قوة) على الطاعة (الابانته) للخبر السابق ولان الجميع دعاء الى الصلاة فلا يليق بغير المؤذن اذ لو قاله السامع لكان الناس كلهم دعاء فن الحبيب فسن العجيب ذلك لانه تفويض محض الى الله تعالى (قلت والافى التثويب) في أذان الصبح (فيقول) بدل كليتيه (صدق وبررت والله أعلم) بكسر الراء الاولى وحكى فصحها أي صرت ذا برأي خير كثير للمناسبة ولورود خبر فيه قاله ابن الرفة وادعى الدميري انه غير معروف ويحجب عنه بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ فلو كان المؤذن يثني الإقامة فهل يثني السامع يحتمل ان يقال نعم ويحتمل ان يخرج فيه خلاف من ان الاعتبار بعقيدة الامام أو المأموم وقد تعرض لهذه المسئلة ابن كعب في الخبر يدوجزم فيها بالاول وعبارته واذا ثني المؤذن الإقامة يستحب لكل من سمعه ان يقول مثله ويحجب سامع الإقامة بمثل ما سمعه الافى كليتي الإقامة فانه يقول اقامها الله وأدامها وجعاني من صالحى أهلها (و) يسن (الكل) من مؤذن وسامع ومستمع وكذا مقيم الحديث ورد فيه رواه ابن السني وذكره المصنف في أذكاره (ان يصلي) ويسلم (على النبي صلى الله عليه وسلم) لما سر من كراهة افراد أحدهما عن الآخر

وعند الهم والكرب والتوبة وقراءة الحديث وتبليغ العلم والذكور نسيان الشيء وورد أيضا (بعد) في أحاديث ضعيفة عند استلام الحاروطنين الاذن والتلبية وعقب الوضوء عند الذبح والعطاس وورد المنع منها عندهما أيضا انتهى متاوى عند قوله صلى الله عليه وسلم صلوا على فان صلاتكم على زكاة لكم وقال بعد ذلك بعد ثني في شرح قوله صلوا على أنبيا الله ورسوله فان الله بعثهم كما بعثني الخ وحكمة مشروعية الصلاة عليهم انهم لما بذلوا أعراضهم فيه لاعدائهم فبذلوا انفسهم وسبواهم أعطاهم الله الصلاة عليهم وجعل لهم أطيب الثناء في السماء والارض وأخلصهم بخالصة ذكرى الدار فالصلاة عليهم مندوبة لا واجبة بخلاف الصلاة على نبينا اذ لم ينقل ان الامم السابقة كان يجب عليهم الصلاة على أنبيائهم كدائمتهم القسط لانى انتهى ونقل بالدرس عن الشيخ حمدان نقلا عن الشيرازي انه تنسن الصلاة صلى على النبي الله عليه وسلم قبل الإقامة وانظر هل يقال مثله في الاذان أم لا ثم رأيت بها مش نسخة صحيحة من شرح المنهج بخط بعض الفضلاء مانصه قوله بعد فراغ من الاذان والإقامة هذا هو المنقول

توهم السترة) يعني توهم المصلي لا يقيس كونه منيما (قوله وشمل ذلك مالو وجسده) أي أو توهمه (قوله وخرج ما إذا كان في صلاة الخ) في هذا الصنيع نظروا لعل المراد أنه خرج بالتوهم في غير الصلاة الذي زاده التوهم فيها وإن مثل التوهم فيها الشك والظن (قوله أو كانت مقصورة) لا حاجة إليه (قوله وحكم الصلاة عليه حكم غيرها) فهم من إطلاقه صحة الصلاة عليه بالتيمم للسافر والحاضر بشرطه ولما كان ابن خيران يخالف في ذلك بالنسبة للحاضر أردف بكلامه ورده فاتضح إيراد كلام ابن

لكن في شرح الوسيط وتبعه بعضهم أن الصلاة المطلوبة للأقامة إنما تكون قبلها قال السيد السهودي في حواشي الروضة وعلله سبق قلم فإن المعروف والوارد في أحاديث يعمل بها في الفضائل أنه بعدها وقد أفتى شيخنا الشوبري بنديها قبل الإقامة فإن كان مستنده ما تعقبه السهودي فقد علمت ما فيه والأد كان عليه أن ينبه على المشهور ومن طلبها بعد الإقامة انتهى بجزوفه (قوله بعد فراغه) ولو كان اشتغاله بالاجابة بقوت تكبيرة الاحرام مع الإمام أو بعض الفائتة بل أو كلها بقاس ما تدم للشارح في باب التيمم من أنه يقدم سنن الوضوء على ذلك أنه يقدم الاجابة على أنه قيل بوجوبها (قوله أي من ذلك) أي المذكور من الاذان والاقامة (قوله ثم اللهم) وظاهر أن كلام من الاجابة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء سنة مستقلة فلا ترك بعضها سن له ان يأتي بالباقي (قوله عطف بيان) لعل المراد بالبيان هنا ٣١٥ التفسير والافاليان لا يقتصر بالواو

(قوله يسكنها ابراهيم و له) ولا ينافي هذا سؤاله صلى الله عليه وسلم لهما على هذا الجواز ان يكون السؤال التمييز ما وعده من انهم له ويكون سكنى ابراهيم وآله فيها من قبله صلى الله عليه وسلم اظهارا لشرفه على غيره (قوله مقام محمود) وفي رواية صحيحة أيضا المقام المحمود انتهى ج (قوله اظهار شرفه) ومن لازم طلب ذلك له امتثالا حصول الثواب للداعي (قوله وعظم منزلته) عطف تفسير (قوله ويسن الدعاء بين الاذان والاقامة) أي بين الاذان والاقامة (قوله وان طال ما بينهما وتحصل

(بعد فراغه) أي من ذلك (ثم) يقول عقب ذلك (اللهم) أصله يا الله حذف ياؤه وعودت عنها الميم ولهذا امتنع الجمع بينهما (رب هذه الدعوة) بفتح الدال هي دعوة الاذان (التامة) سميت تامة لكمالها وسلامتها من نقص يتطرق اليها (والصلاة القائمة) أي التي ستقام (آت) أعط (محمد الوسيطة) منزلة في الجنة (والفضيلة) عطف بيان أو أهم وحذف من أصله وغيره والدرجة الرفيعة وخففه بيا أرجم الراجح لانه لا أصل لهما ويقال ان الوسيطة والفضيلة قبتان في أعلى عليين احدهما من لواثة يضاء يسكنها محمود وآله والاخرى من ياقوته صفراء يسكنها ابراهيم وآله عليهم السلام (وابعته مقام محمود) هو مقام الشفاعة في فصل القضاء يوم القيامة (الذي وعده) الذي منصوب بدل عما قبله أو بتقدير أعني أو مرفوع خبر مبتدأ محذوف والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم كافي خبر مسلم اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على قاته من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرا ثم سلوا الله لي الوسيلة فانها منزلة في الجنة لا تنبغي الا لعبد من عباد الله تعالى وأرجو أن أكون أنا هو وفي سؤال لي الوسيلة حلت له الشفاعة والحكمة في سؤال ذلك له وان كان واجب الوقوع بوعده الله تعالى اظهار شرفه وعظم منزلته ويسن الدعاء بين الاذان والاقامة لما ورد ان الدعاء بين الاذان والاقامة لا يرد فادعوا وان يقول المؤذن ومن سمعه بعد اذان المغرب اللهم هذا اقبال ليلاك وادبار نهارك وأصوات دعائك اغفر لي ويقول كل منهما بعد اذان الصبح اللهم هذا اقبال نهارك وادبار ليلاك وأصوات دعائك اغفر لي وآكد الدعاء كافي العباب سؤال العافية في الدنيا والآخرة مؤلف فصل في بيان القبلة وما يتبعها (استقبال) عين (القبلة) أي الكعبة بصدره لا بوجهه (شرط لصلاة القادر) على الاستقبال لقوله تعالى فويل لوجهك شطر المسجد الحرام

أصل السنة بحمد الدعاء والاولى شغل الزمن بتمامه بالدعاء الا وقت فعل الرتبة على ان الدعاء نحو سجودها يصدق عليه انه دعاء بين الاذان والاقامة ومفهوم كلام الشارح انه لا يطلب الدعاء بعد الاقامة وقبل التحريم ووجهه بأن المطلوب من المصلي المبادرة الى التحريم لتصل له الفضيلة التامة (قوله بعد اذان المغرب) أي وبعد اجابة المؤذن والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وكل من هذه سنة مستقلة فلا يتوقف طالع شيء منها على فعل غيره (قوله اغفر لي) عبارة شرح البهجة فاغفر لي (قوله بعد اذان الصبح) انما خص المغرب والصبح بذلك لكون المغرب خاتمة عمل النهار والصبح خاتمة عمل الليل ومقدمة عمل النهار (قوله سؤال العافية) أي كان يقول اللهم اني أسألك العافية في الدنيا والآخرة مؤلف فصل في بيان القبلة في أي بيان حقيقتها وحكم استقبالها (قوله وما يتبعها) أي كوجوب انعام الاركان كلها أو بعضها في نفل السفر وكاستقبال صوب مقصده في نفل السفر أيضا (قوله لا بوجهه) أي ولا بقدميه أخذ باطلاقهم وهو الظاهر وان استبعده سم على حج وظاهره ان الوجه لا يجب الاستقبال به مطاقا وليس كذلك بدليل ما قالوه فيما لو صلى مستلقيا

خبر ان عقب هذا واندفع ما في حاشية الشيخ هنا (قوله قيل حيث لم يكن ثم غيره) المقاتل لهذا القيل هو الشهاب بن حجر فان هذه عبارته في النسخة الى قول الشيخ انتهى لكن في سياق الشيخ له على هذا الوجه وحكاية جميعه بقيل مع ان الضعيف عند الشارح انما هو تقييده بقوله حيث لم يكن ثم غيره نظرا لا يخفى وصدر عبارة الشهاب المذكور وقول ابن خيران ليس لحاضر ان يتيمم ويصلي على الميت مردود حيث لم يكن ثم غيره وان أمكن توجيه الخ (قوله ولورات حائض) أي من انقطع حيضها (قوله الذي لم ينو قدرا) لا بد من ذكره هنا خلافا لما في حاشية الشيخ لانه سيعلم من حكاية الشارح للقبال ان المستثنى والمستثنى منه كل منهما مسألة مستقلة لها خلاف يخصها فصوره قول المصنف لا يجاوز ركعتين انه لم ينو قدرا كما صور به

من وجوب الاستقبال بالوجه لانه قادر على استقامته الى ما ذكر انتهى كذا بهاهش عن الشيخ سليمان البابي (أقول) ويمكن الجواب عنه بأنه انما اقتصر على الصدر هنا وان كان الاولى التمسك لان الأدلة الواردة من الآيات والأحاديث انما تحمل على الغالب من القائم والقاعد فها هنا محمول عليهما للدلالة المذكورة وهو كونها مطلقة والمطلق يحمل على الغالب فيه وأما التوجه بالوجه فهو بدليل خارجي كما سبق في الكلام عليه ودفعنا ما قد يتوهم من ظاهر قوله تعالى قول وجهك ان الاستقبال به واجب أيضا (قوله أي جهته) لا يرد ان هذا التفسير لا يوافق مذهب الشافعي من اشتراط استقبال العين وعدم الاكتفاء بالجهة لان المقود ههنا ان استقبال الكعبة في الجملة بدليل قوله الاتي فلا تصح الصلاة بدونه اجاعا وامانه من العين فمسئلة أخرى لها طريق آخر من الاستدلال على اننا نضع الجهة المفسر بها الشارح في الآية مقابلة العين فقد قال جد شيخنا الشريف عيسى في مصنفه في وجوب اصابة ٣١٦ عين القبلة مانصه بل التحقيق ان اطلاق الجهة في مقابلة العين انما هو اصطلاح

وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره أي جهته والاستقبال لا يجب في غير الصلاة فتعين ان يكون فيها وتنبأ الصحابي ان الله صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين قبل الكعبة وقال هذه القبلة مع خبر صلوا كما رأيتموني أصلي وقبل بضم القاف والباء ويجوز اسكانها قال بعضهم معناه مقابلهما وبعضهم ما استقبلك منها أي وجهها ويؤيده رواية ابن عمر وصلى ركعتين في وجه الكعبة وروى أحمد في مسنده وابن حبان في صحيحه ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل البيت في اليوم الاول ولم يصل ودخل في اليوم الثاني وصلى وفي هذا جواب عن نفي اسامة الصلاة والاحباب ومنهم المصنف في شرح المذهب قد أجابوا باحتمال الدخول مرتين وقد ثبت ذلك بالنقل لا بالا احتمال وأما خبر ما بين المشرق والمغرب قبلة فتعول على أهل المدينة ومن داناهم وسميت قبلة لان المصلي يقابلها وكعبة لا ارتفاعها وقيل لا استدانتها وارتفاعها وكان عليه الصلاة والسلام أول أمره يستقبل بيت المقدس قيل بامر وقيل برأيه وكان يجعل الكعبة بينه

طائفة من الفقهاء وما بحسب أصل اللغة فليس كذلك فان من انحرف عن مقابلة شيء فهو ليس متوجها نحوه ولا الى جهته بحسب حقيقة اللغة وان أطلق عليه بمساحة او اصطلاح فالشافعي لاحظ حقيقة اللغة وعلم بالآية أن الواجب اصابة العين ومعناه أن يكون بحيث

بعد عرفانه متوجه الى عين الكعبة كما حققه الامام في النهاية اه سم على منهج وقوله أي جهته وبينه المراد به هنا العين لما يأتي عن حج ولو فسره به الشارح كان أولى اي مطابق قوله السابق عين القبلة الخ ولعل الحامل له على ذلك انه من كلام المفسرين وحمل القبلة على العين هنا بيان المراد بها هنا (قوله وقال هذه القبلة) قال حج فالحصر فيه ادفع لجل الآية على الجهة (قوله دخل البيت في اليوم الاول) أي من الايام التي أقامها بعد الفتح (قوله وقد ثبت ذلك) أي دخوله مرتين (قوله بالنقل) أي السابق عن الامام أحمد وابن حبان (قوله وأما خبر) مقابل قوله أي الكعبة الخ (قوله ومن داناهم) أي قرب منهم من كل جهة بحيث يعد على سميتهم (قوله وقيل لا استدانتها وارتفاعها) عبارة حج سمى البيت كعبة أخذ من كعبته ربعة والكعبة كل بيت مربع كذا في القاموس وهذا أوضح من جعل سببها ارتفاعها كما سمى كعب الرجل بذلك لارتفاعه وأصوب من جعله أي جعل سبب التسمية استدانتها الا ان يريد قائله بالاستدارة التربع مجازا أو يكون أخذ الاستدارة في الكعب سببا لتسميته لكنه مخالف لكلام أئمة اللغة اه (قوله وقيل برأيه) أي لا بتقليد أهل الكتاب الذين يصلون الى بيت المقدس بتقدير ان ذلك شرع لهم لان الصحيح ان شرع من قبلنا ليس شرعا لنا مطلقا أي سواء ورد في شرعنا ما يقرره أو ما ينسخه فهو على تقدير ان لا يكون بوحى فهو باجتهاد منه غايته انه اتفق موافقته لمن يستقبلها بشرع (قوله فلما هاجرا استدبرها) أي الكعبة بوحى والظاهر من قوله لما هاجرا انه فعل ذلك بمجرد خروجه من مكة وعبارة البيضاوى روى انه عليه الصلاة والسلام قدم المدينة فصلى نحو بيت المقدس ستة عشر شهرا ثم توجه الى الكعبة في رجب بعد الزوال قبل قتال بدر بشهرين اه والمتبادر من قوله قدم انه فعل ذلك بعد دخوله المدينة فأبصر ما فعله في مدة الذهاب

الشارح وصوره قوله الامن نوى عدد اعكس ذلك (قوله أى شيئاً ولو ركعة) كلام مستأنف اذ هو حاصل جوابين مستأنفين فلا يصح أخذ أحدهما غاية في الآخر والحاصل انه لما اعترض على المصنف في تعبيره بالعدد بأنه لا يشمل الركعة سلكوا في الجواب عنه مسلكين ففهم من سلم الاعتراض فحول لفظ عدد الى لفظ شئ ومنهم من منع الاعتراض بأنه مبني على طريقة الحساب وان طريقة الفقهاء تخالف ذلك على ان هذا الاعتراض كما قاله بعضهم لا يأتي من أصله حتى يحتاج للجواب عنه اذ

(قوله فشق عليه) قيل لكونها قبلة ابراهيم وقيل لان قبلة بيت المقدس قبلة اليهود فشق عليه ذلك لايهامه اليهودان المسلمين يعظمون دينهم حتى رجعوا الى قبلتهم (قوله فسأل جبريل) حكمة سؤاله جبريل انه الذي ينزل بالوحي والا فهو صلى الله عليه وسلم أقرب منزلة الى الله من جبريل ولا يعكر على هذا امر اجعته صلى الله عليه وسلم ربه ليلة المعراج بنفسه لجواز ان جبريل أخبره بأنه لا يجاوز المقام الذي انتهى اليه أولاً لانه صلى الله عليه وسلم طلب منه في تلك الليلة المأجأة بنفسه (قوله وقدم على ركعتين) قضيته ان التحول كان في ابتداء الركعة الثالثة وفي النور مانصه الخامسة أى من الفوائد في أى ركعة وقع التحول الجواب انه في الركعة الثالثة السادسة في أى ركس وقع الجواب في الركوع والله أعلم اهـ وعليه فن قال صلى ركعتين لبيت المقدس وركعتين للكهبة لعل وجهه ان الركوع لما كانت تدرك به الركعة للمسبوق وكان التحويل فيه جعل الركعة كلها للكهبة مع ان قيامها وقراءتها وابتداء ركوعها لبيت المقدس (قوله فتحول) ولم يبينوا ما فعلته الصحابة في تلك الصلاة هل تحولوا في أمكنتهم من غير تأخر أم تأخروا أم كيف الحال ثم رأيت في السيرة الشامية في مجتبه تحويل القبلة مانصه فاستداروا الى الكعبة فتحول النساء مكان الرجال والرجال مكان النساء وذلك ٣١٧ ان الامام تحول من مقامه في

مقدم المسجد الى مؤخر المسجد لان من استقبال الكعبة بالمدينة فقد استدير بيت المقدس وهو لودار كما هو مكانه لم يكن خلفه مكان يسع الصفوف فلما تحول الامام تحولت الرجال حتى صاروا خلفه وتحولت النساء حتى صرن خلف الرجال وهذا يستدعي عملاً كثيراً في

وبينه فيقف بين اليمانيين فلما هاجر استديرها فشق عليه فسأل جبريل ان يسأل ربه التحول اليها فتزل قول وجهك الآية وقدم على ركعتين من الظهر فتحول وما في البخاري ان أول صلاة صليت للكهبة العصر أى كاملة وكان التحويل في رجب بعد الهجرة بستة عشر أو سبعة عشر شهراً وقيل غير ذلك واحترز المصنف بالقادر عن العاجز كريض عجز عن وجهه ومربوط على خشبة وغريق على لوح يخاف من استقباله الغرق ومن خاف من نزوله عن دابته على نفسه أو ماله أو انقطاعا عن الرفقة فانه يصلي على حسب حاله ويعيد على الاصح لتدبره وقول ابن الرفعة وجوب الاعادة دليل الاشتراط أى فلا يحتاج للتقييد بالقادر من دون ان لو كان شرطاً لمصحح الصلاة بدونه وبان وجوب القضاء لا دليل فيه ولهذا قال الا ذرعي بخدش ذلك حكماً بصحة صلاة فاقد الطهورين فلو أمكنه ان يصلي الى القبلة قاعداً الى غيرها قاعداً وجب الاول لان فرض القبلة آكد من فرض القيام بدليل سقوطه في النفل مع

الصلاة فيصنع ان ذلك وقع قبل تحريم العمل الكثير كما كان قبل تحريم الكلام أى كالحكم الذي كان قبل تحريمه وهو اباحته ويحتمل ان يكون اغتفر العمل المذكور لاجل المصلحة المذكورة أو لم تتوال الخطاء عند التحويل بل وقعت متفرقة (قوله أى كاملة) خبر لقوله وما في البخاري الخ (قوله وكان التحول في رجب بعد الهجرة الخ) الجزم بكون التحول في رجب مع حكاية الخلاف في المدة أهى ستة عشر أو سبعة عشر فيفيدان في وقت الهجرة خلافاً ليراجع (قوله كريض عجز عن وجهه) أى بان لم يجده في محل يجب طلب الماء منه لا يقال هو عاجز فكيف يمكنه الطاب لا نأقول يمكن تحصيله بأذونه (قوله من خاف من نزوله عن دابته على نفسه أو ماله أو انقطاعا عن الرفقة) أى اذا استوحش كما يأتي بعد قول المصنف أو سائر فلا (قوله على حسب حاله) ظاهره ولو كان الوقت واسعا وقياس ما تقدم في فاقد الطهورين ونحوه انه ان وجاز وال العذر لا يصلي الا اذا ضاق الوقت وان لم يرج زواله صلى في أوله ثم ان زال بعد على خلاف ظنه وجبت الاعادة في الوقت وان استمر العذر حتى فات الوقت كانت فائتة بعذر فيعذب قضاءها فوراً ويجوز التأخير بشرط ان يغسلها قبل موته كسائر الفوائت (قوله فلا يحتاج للتقييد) الاولى فلا يصح التقييد لاجل ما هو داخل حيث جعل شرطاً في العاجز (قوله لو كان) أى الاستقبال (قوله يخدش ذلك) أى قول ابن الرفعة وبابه ضرب كافى المصباح والقاموس (قوله فلو أمكنه ان يصلي الخ) تفريع على كلام المصنف ولو عبر بالواو كان أولى (قوله وجب الاول) أى ولا اعادة كالبريض

فهم يستعجب من بعض في الزيادة على الركنين بدليل الاستثناء لكنه انما يأتى ان جعلنا الاستثناء هنا حقيقيا وتقدم في الحاشية قبل هذه انه ليس كذلك وانه مسألة مستقلة (قوله ام لقدما) كأنه سقط قبله لفظ وسواء كان مرض لان هذا ليس قسما لما قبله (قوله في باب أسباب الحدث) أى وفي صدر هذه السوادة (قوله بطل تيممه) أى الاول كما صرح به الخطيب (قوله بدليل الخ) هذا دليل للنفل من حيث الجملة والافه وخاص بالنفل المطلق (قوله فاندفع ما قيل) لا يخفى ان الابهام لا يندفع

(قوله لان المسامة تصدق) أى لما قالوه من أن صغير الجرم كلما زاد بعده اتسعت مسامنته كالنار الموقدة من بعد وغرض الرماة اه حج (قوله ورد بانها) أى المسامة (قوله وأجاب) أى عن الرد (قوله ورده) أى الجواب (قوله ويرد) أى رد الفارق (قوله لا نالنا نعم المسامة من غيره) وقع مثله في حج حيث قال وصحة صلاة المستطيل من المشرق الى المغرب محمول على انحراف فيه أو على ان الخطأ فيه غير معين وكتب بهامشه سم ما حاصله ان هذا لا يلتزم مع قوله والمعتبر مسامنتها عرفا لاحقيقة اه يعنى انه اذا قلنا المعتبر ٣١٨ مسامنتها عرفا وهو ما عليه امام الحرمين صدق على الشكل انهم مستقبلون

كذلك فلا يأتى جملة على الانحراف ولا على ان الخطأ فيها غير معين اذ الشكل مستقبلون عرفا (قوله الا في صلاة شدة الخوف) قضية هذا الاستثناء ان شدة الخوف لا تمنع من القدرة وفيه نظر فان شدة الخوف مانعة شرعا من القدرة على الاستقبال وقد يجاب بان المراد بالقدرة المذكورة في المتن القدرة الحسية والخائف قادر حسا ويرد عليه ما مر للاشارح من انه لو خاف من تزوله عن دابته على نفسه أو ماله أو انقطاعا عن الرفقة كان عاجزا وتقدم الجواب عنه قريبا

القدرة من غير عذر واعلم ان الفرض في حق القريب من الكعبة اصابة عينها وكذا البعيد في الاظهر لكن في القرب يقينا وفي البعد ظاهرا ولا يعكر على ذلك الحديث السابق ما بين المشرق والمغرب قبلة ولا صحة صلاة الهدف المستطيل من المشرق الى المغرب لان المسامة تصدق مع البعد ورد بانها تصدق مع الانحراف وأجاب ابن الصباغ بان الخطأ فيها غير معين ورده الفارق بانه يلزم عليه ان من صلى مأموما في صف مستطيل وبينه وبين الامام أكثر من سميت الكعبة لا تصح صلاته نظروا وجهه أو روج امامه عن سمت أو يردوان نقله جمع وافروه بان اللازم على تسليم ما ذكره من البطلان خروج أحدهما فقط لا بعينه فالباطل مبهم وهو لا يؤثر نظير ما يأتى فيما لو صلى لاربع جهات وعلى تقدير عدم كونه مسلما الاصح الصحة لانا لانعم المسامة من غيره لا تناسع المسافة مع البعد فأحدهما وان كان بينه وبين الآخر قدر سميت الكعبة مرارا يتقبل انه وامامه من المسامتين ولا بطلان مع الشك في وجود الباطل (الافى) صلاة (شدة الخوف) من مباح قتال أو غيره سواء كانت الصلاة فرضا أم نفلا فلا يكون التوجه شرطا نعم ان أمن امتنع عليه فعل ذلك حتى لو كان راكبا أو من وأراد ان ينزل اشترط ان لا يستدير القبلة في تزوله فان استديرها بطلت صلاته بالاتفاق ومن الخوف المجزأ ترك الاستقبال ان يكون شخص في أرض مغصوبة ويخاف فوت الوقت فله ان يحرم ويتوجه للخروج ويصلى بالاعياء (و) الا في (نفل السفر) المباح لمن له مقصد معلوم فلا يشترط فيه الاستقبال فله ان يصلى غير الفرائض ولو عيدا أو ركعتي الطواف وخروج بالسفر الحضر فلا يجوز وان احتج فيه الى التردد كاسفر لعدم وروده (فلا مسافر) اسفر المذكور (التنفل راكبا وماشيا) لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلى على راحلته في السفر حيثما توجهت به أى في جهة مقصده رواه الشيخان وقد فسره قوله تعالى فايتموا ولو افتم وجه الله ونيس

(قوله فعل ذلك) أى فرضا أو نفلا (قوله اشترط ان لا يستدير) فضيته ان مجرد الانحراف لا يضر وقال بالراكب سم على حج ينبغي وان لا يحصل فعل مبطل اه أى وهو صادق بالانحراف فيضر (قوله فله ان يحرم) فضيته ان هذا الفعل لا ينعين عليه وحينئذ فهل يخرج ويؤخر الصلاة الى ما بعد الوقت أو يصلها ما كفا في الغصوب أو كيف الحال ويحتمل أن يقال هو جواز بعد منع فيه بدق بالوجوب (قوله ويصلى بالاعياء) أى وبعد لندرة ذلك ونقله سم على حج عن م ر (قوله ولو عيدا) أخذه غاية الخلاف فيه (قوله فلا مسافر التنفل) (قوله نذر انما كل نفل شرع فيه فشرع في السفر في نافلة فهل يلزمه الاستقبال والاستقرار ينبغي نعم اه سم على حج (أقول) ويحتمل عدم وجوب ذلك لانه وان نذر انما هم المخرج عن كونها نفلا ومن ثم جاز ان يجمع بينها وبين فرض عيني بتيمم واحد أو مالو فسدت وأراد قضاءها فهل له صلاتها على الدابة وجمعها مع فرض آخر بتيمم واحد أم لا فيه نظر والا قرب الاول لان الم يجب أولها لذاته بل انما وجب وسيلة لقضاء ما فاتته من الواجب (قوله أى في جهة مقصده) والقرينة على ان ترك الدابة غير الى أى جهة أراد ان لا يليق بحاله صلى الله عليه وسلم لان ذلك بعد عينا فمعلوم انه انما يسيرها جهة مقصده (قوله وقد فسره) أى بالنوجه في نفل السفر

بذلك (قوله ولا يدري أنها مختلفة أم من جنس واحد) يعني كل اثنين منها من جنس واحد (قوله ولومات شخص بعد تيممه أي التيمم) (قوله أذ صلاة الجنائزة مؤقتة بعلوم الخ) لا يخفى أن صلاة الخسوفين مؤقتة بعلوم أيضا وهو من التغير إلى الانجلاء فلا فرق بينهما وبين صلاة الجنائزة فإن قيل الانجلاء غير معلوم الوقت فقد يتقدم وقد يتأخر قلنا كذلك الدفن بالنسبة لصلاة

(قوله كالركض والعدو) أي بلا حاجة على ما يأتي وقوله والعدو زاد حج والاعداء ونحو ذلك الرجل بلا حاجة (قوله فلو صار مقيما) أي أو وصل المحط المنقطع به السير كما قاله الشارح فيما يأتي وحج هنا وعبارته فلو بلغ المحط المنقطع به السير أو طرف محل الإقامة أو نواها ما كنا نجعل صالحا لنزل وأتمها باركانه للقبلة ما لم يمكنه ذلك عليها ويجب استقبال ركب السفينة إلا الملاح وهو من له دخل في تسييرها فإنه يتنفل لجهة مقصده ولا يلزمه الاستقبال إلا في التحريم أن سهل ولا انتمام الأركان وإن سهل لاه يقطعه عن عمله اهـ حج بحر وفه والظاهر أن المراد به خصوص المحل الذي لا يسير بعده بل ينزل فيه وعليه فلو كان المحط متصفا ووصل إليه بترخص إلى وصول خصوص ما يريد النزول فيه (قوله على الأرض) ليس بقيد كما يأتي له (قوله ولا يجوز له) أي وحكمه أنه لا يجوز له الخ وسياق الشارح جعل هذا خلافاً في قول فان أمكن استقبال المصنف الركب فلا يرد عليه لا مكان حل ما هنا على ما إذا تيسر عليه الاستقبال كما يرشد إليه قوله لتيسر الاستقبال ٣١٩ غايته أن حكمه يعلم من قوله بعد

فان أمكن استقبال الركب (قوله من له دخل في سيرها) أي وإن لم يكن من المصلين لتسييرها كما لو عاون بعض الركاب أهل العمل فيها في بعض أعمالهم (قوله وإن لم يكن رئيس الملاحين) قضية ما في الجنائز أنه لا يقال رئيس وعبارته ورأس فلان القدوم برأسهم بالفتح رئاسة فهو رأسهم ويقال أيضا رئيس بوزن قم هذا إذا قرئ بصيغة اسم الفاعل فان قرئ بوزن

بالركب الماشي لأن المنى أحد السفرين وأيضا استويا في صلاة الخوف فكذا في النافلة والمعنى فيه أن الناس محتاجون إلى الاستفارة لشرطنا في الاستقبال للتنفل لادى إلى ترك أو رادهم أو مصالح معاشهم ويشترط ترك الأفعال الكثيرة من غير عذر كالركض والعدو ويشترط أيضا دوام السفر فلو صار مقيما في أثناء الصلاة وجب عليه انتمامها على الأرض مستقبلا وقد يشتمل إطلاقه ركب السفينة ولا يجوز له التنفل حينما توجهت لتيسر الاستقبال ويستثنى منه الملاح الذي يسيرها وهو من له دخل في سيرها وإن لم يكن رئيس الملاحين فإنه يتنفل إلى جهة مقصده كما صرح به صاحب العدة وغيره قال في الروضة لا بد منه وخزم به في التحقيق وإن صح في الشرح الصغير أنه كغيره وألحق صاحب مجمع البحرين أي على علاهم سير المرقد ولم أره لغيره وصحده الشكر والتلاوة المفعولة خارج الصلاة حكمها حكم النافلة على الصحيح لوجود المعنى وقد ذكره المصنف في بابه وخرج بالتنفل الفرض ولو مندورة وجنائة كما سيأتي تجوز في أداء الفرض على الدابة (ولا يشترط طول سفره على المشهور لعدم الحاجة وقياسا على ترك الجمعة وعدم القضاء على التيمم والسفر القصير قال الشيخ أبو حامد وغيره مثل أن يخرج إلى ضيعة مسيرته أميل أو نحوه والقاضي والبغوي أن يخرج إلى مكان لا يلزمه فيه الجمعة لعدم سماعه النداء قال الشرف المناوي وهذا ظاهر لانه فارق حكم المقيمين في البلد ولعل كلام غيره راجع إليه إلا أن البغوي اعتبر الحكمة وغيره اعتبر المظنة

ف قيل كما في المصباح وعبارته رأس الشخص برأس مهموز بفتحين رئاسة شرف قدره فهو رئيس والجمع رؤساء مثلاً شريف وشرفاً لم يرد عليه شيء ومثل ما في المصباح في القاموس والصباح (قوله قال في الروضة لا بد منه) أي من الاستثناء (قوله وألحق صاحب مجمع البحرين الخ) معتمد (قوله وعدم القضاء على التيمم) فديقال عدم قضاء التيمم ليس من رخص السفر إذ المدار فيه على غلبة فقد الماء وعدمه ولو في الحضر (قوله لا يلزمه فيه الجمعة) قال حج ويفرق بين هذا وحرمة سفر المرأة والمدين بشرطهما فإنه يكفي فيه وجوده سمي السفر بان المجوز هنا الحاجة وهي تستدعي اشتراط ذلك وتم تقويت حق الغير وهو لا يتقيد بذلك (قوله وهذا ظاهر) معتمد (قوله إلا أن البغوي اعتبر الحكمة) وهي مقارنته حكم المقيمين في البلد والمظنة هي الميل ونحوه فإنه مظنة لعدم سماع النداء وقد يفيد ما ذكرناه لو خرج إلى بعض بساتين البلد أو غيطانها البعيدة لا يجوز له التنفل لغير القبلة لانه لا يعد مسافراً عرفاً ويحتمل أنه جعل ذلك ضابطاً لما سمي سفره فيفيد التنفل عند قصده ذلك سواء كان ما قصد الذهاب إليه من مرافق البلد أو من غيرها وقد يشعر قوله لانه فارق حكم المقيمين بالبلد الثاني ويؤخذ من ذلك أن من أراد زيارة الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه وكان بين مبعده أسيره ومقام الإمام الميل ونحوه جازله الترخص بعد مجاوزة السوران كان داخله ومجاورة العمران أن لم يكن لما خرج منه سور ومثله يقال في التوجه إلى بركة المجاورين من الجامع الأزهر ونحوه

الجنائز الا ان يفرق بان الدفن متعلق بالاختيار ولا كذلك الانجلاء ثم رأيت الشهاب بن قاسم ذهب الى نحو ذلك الا ما ذكرته
آخرا (قوله لا يقال الخ) هذا وارد على قوله ولو تيمم في غير وقت الكراهة ليصلي فيه لم يصح وحاصله انه مؤقتة بغير وقت
الكراهة والمؤقت يصح التيمم له في وقته مطلقا سواء أصلاه في وقته أم في غيره وهو اذا تيمم في غير وقت الكراهة ليصلي فيه

(قوله فان أمكن) تفصيل بين به ما أجله أولا في قوله الا في شدة الخوف ونفل الخ (قوله ومنه راكب الفلك) اطلاق الراكب
على من في السفينة مجاز في القاموس والراكب للبعير خاصة (قوله وانما أركانها كلها) حميرة قضية كلامه اذن انه لو سهل
الاستقبال في الجميع ولم يتيسر سوى اتمام ركوع ان يجب الاستقبال في الجميع والاعتمام في ذلك الركوع فقط وهو كلام
لا وجه له اه وقوله وان لم يمكن ٣٢٠ ذلك دخل في ذلك ما اذا سهل التوجه في جميع الصلاة دون اتمام شيء من

انتهى والثاني يشترط كالفصل وفرق الاول بان النفل أخف ولهذا جاز فاعدا في الحضر مع
القدرة على القيام (فان أمكن) يعني سهل (استقبال الراكب) ومنه راكب الفلك سوى
الملاح (في مرقد) كهودج ومحمل واسع في جميع صلاته (وانما) أركانها كلها أو بعضها نحو
(ركوعه وسجوده لزمه) ذلك لتيسره عليه فأشبهه راكب السفينة (والا) أي وان لم يمكن
ذلك كله كان على سرج أو قتب (قالا صرح انه ان سهل الاستقبال) كان كانت سهلة غير
مقطوعة بان كانت واقفة أو سائرة وزمامها يده أو يستطيع ركبها الانحراف الى القبلة
بنفسه (وجب) لكونه متيسرا عليه وشمل ما لو كانت مغصوبة (والا) بان لم يسهل بان كانت
الداية سائرة وهي مقطوعة أو عسرة أو لا يستطيع الانحراف لجزءه (فلا) يجب الاستقبال
للمشقة واختلال أمر السير عليه وقيل يجب عليه مطلقا وقيل لا مطلقا كفا في دوام الصلاة
(ويختص) وجوب الاستقبال (بالتحريم) فلا يجب فيما سواه لو وقع أول الصلاة بالشرط ثم
يجعل ما بعده تابعا له لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا سافر فاراد أن يتطوع استقبل بناقته
القبلة فكبر ثم صلى حيثما وجهه ركبته واه أو دوابا سنادا حسن وليد دخل فيها على اتم
الاحوال واعلم أن النافلة المطلقة اذا تحرم فيها بعدد ثم نوى الزيادة عليه فهل يجب عليه
الاستقبال عند النية نظر الى انها انشأ ولهذا لو رأى الماء في أثناء النافلة ليس له أن يزيد في
النية أم لا يجب نظر للدوام ولانهم لم يعطوها حكم الابتداء من كل الوجوه فانه لا يشرع دعاء
الاستفتاح بعد النية هذا مما ترد فيه النظر والوجه عدم الوجوب (وقيل يشترط في السلام
أيضا) ليحصل الاستقبال في طرفي الصلاة وهو ضعيف أما في غيرهما فالمذهب الجزم بأنه
لا يجب فيه الاستقبال وفرق بين التحريم وغيره بان الاحتياط حالة انعقادها أولى ومقتضى
كلامهما فيما اذا كانت سهلة انه لا يلزمه الاستقبال في غير التحريم وان كانت واقفة أيضا قال
في المهمات وهو بعيد والقياس كما قاله ابن الصباغ انه مادام واقفا لا يصلي الا الى القبلة وهو
متعين وفي الكفاية عن الاحكام انه لو وقف لاستراحة أو انتظار رفقة لزمه الاستقبال مادام
واقفا فان سار أتم صلاته الى جهة سفره ان كان سيره لاجل سير الرفقة وان كان مختار له بلا
ضرورة لم يجز ان يسير حتى تنتهي صلاته لانه بالوقوف لزمه فرض التوجه وفي شرح المذهب عن
الحاوي نحوه انتهى وصورة المسئلة كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى اذا استقر على الصلاة والا

الاركان وما اذا سهل
اتمام الاركان أو بعضها
دون التوجه مطلقا أو
في جميع صلاته قضية
كلامه انه في جميع ذلك
لا يجب الا الاستقبال
عند التحريم ان سهل اه
سم على منهج وقوله
لا يجب الا الاستقبال
عند التحريم معتمد (قوله
وشمل ما لو كانت
مغصوبة) أي الداية فلا
يضرغها في جواز التنقل
وان حرم ركوبها لان
الحرمية فيه لا مخرج
(قوله ويختص وجوب
الاستقبال بالتحريم) أي
ان سهل (قوله وهو
ضعيف) لم يظهر للتنصيص
على ضعفه حكمة فان
هذا معلوم من قاعدة
المصنف فيما عبر عنه بقيل
ويمكن رجوعه للتعليل
وعبارة حج بعد قول
المصنف أيضا كالتحريم

لانه طرفها الثاني ورد بانه يحتاط للانعقاد ما لا يحتاط للخروج ومن ثم وجب اقتران النية بالاول فان خروج
دون الثاني اه وهي ظاهرة في رجوعه للتعليل (قوله فالمذهب الجزم) هذا قد يقتضي أن فيما بينهما خلافا أيضا وان عدم
الاشتراط طريقة قاطعة لكن عبارة المحلى ولا يشترط فيما بينهما جزم اه وهي صريحة في نفي الخلاف فلعل مراد الشارح
بالمذهب المنقول في كلامهم فليست أم (قوله انه مادام واقفا) أي طويلا على ما عبر به شارح وعلمه يظهر ان المراد به ما يقطع
تواصل السير عرفا اه حج (قوله لا يصلي الا الى القبلة) لكن لا يلزمه اتمام الاركان اه حج أي فيصلي بالأيام (قوله وهو
متعين) معتمد (قوله انه لو وقف لاستراحة) سيأتي ما بانقعه عن المجموع وينبغي تقييده بما لو وقف طويلا أخذ من كلامه
المذكور (قوله وصورة المسئلة) أي وجوب الاتمام للقبلة

مكن يتيم في وقت العصر ليصلي به وقت المغرب وحاصل الجواب منع كونها مؤقنة (قوله هي مؤقنة) الضمير للنفل المطلق بالتأويل (قوله والثاني تحجب الصلاة بلاعادة) هو أحد أقوال ثلاثة في القديم والثاني منها يدب فدل الصلاة للفاقد المذكور والثالث حرمة مع وجوب الاعادة فيها (قوله فعلها) الضمير فيه للنفل بالتأويل (قوله ومراده الاعادة هنا القضاء) قال الشهاب بن حجر بل مراده ما يشمل الأمرين فيلزمه فعلها في الوقت ان وجد ما مر فيه والانحراجه (قوله وقبيلهم بكان التيمم الخ) كان ينبغي له ان يجهدها ما رتب عليه (قوله ولانه لما لم يزل معه قوله الخ) هو تابع فيه للشهاب بن حجر ولم يظهر له معنى هنا لانه مسأول لتعليل الثاني الا في وتوقف فيه أيضا الشهاب بن قاسم (قوله فيحتمل عدم معرفتهم) كذا في النسخ ولعل الصواب حذف

(قوله ان يتها بالاياء) أي وان كانت واقفة كما تقدم عن حج وظاهره ٣٢١ انه لا فرق في الاكتفاء بالاياء بين كونه عازما

على السفر يسير الرقعة ان ساروا وبين عدمه وقد يتوقف في جواز الاياء حيث أراد ترك السير قبل فراغ الصلاة الا ان يقال اغتفر ذلك لما في الاتمام على الدابة أو التزول من المشقة (قوله خلافا للمشقة) أي في قوله أو خلفه وما قاله الاذري هو الموافق لما قدمه في شدة الخوف من أنه اذا آمن واستدبر في زواله بطلت صلاته وقد يفرق بان ذلك حالة ضرورة وقد زالت وما هنا في النفل في السفر وقد توسعوا فيه ما لم يتوسعوا في غيره على أنه قد يقال الذي يستدبره هذا فيما لو كانت القبلة خلفه والتفت اليها هو مقصده وليس هو قبلة بل بدلها

فالخروج من النافلة لا يحرم وله كما في الشرح المذكور أيضا ان يتها بالاياء (ويحرم انحراجه عن صوب طريقه) اصيرورته بدلا عن القبلة (الا الى القبلة) ولو ركوبه مقبولا فلا يضر لان الأصل وسواء كانت عن يمنة أم يساره أم خلفه خلافا للاذري لكونه وصلة للأصل اذ لا يتأتى الرجوع اليه الا به فيكون مغتفرا كما لو تغيرت نيته عن مقصده الذي صلى اليه وعزم ان يسافر الى غيره أو الرجوع الى وطنه فانه يصرف وجهه الى الجهة الثانية ويعضي في صلاته كما صرحوا به وتكون هي قبلته وانما تكون الاولى قبلته ما لم تتغير العزيمة فان انحرف الى غيرها عازما لما ولو قهر باطلت صلاته وان عزم على العود الى مقصده أو ناسيا أو لا ضلاله الطريق أو جاح الدابة بطلت بانحرافه ان طال الزمن كالكلام الكثير والافلا تبطل كاليسير سم وأولئك يسهل لان عمد ذلك مبطل وفعل الدابة منسوب اليه كما جزم به ابن الصباغ وحكماءه في الجاح والرافعي في الشرح الصغير في النسيان ونقله الخوارزمي فيه من الشافعي وقال الاسنوي تتعين الفتوى به لانه القياس وحزم به ابن المقرئ في روضه وهو المعتمدون نقل عن الشافعي عدم السجود وحكمه المصنف في المجموع وغيره ولو انحرفت بنفسها بغير جاح وهو غافل عنها اذا كرر الصلاة في الوسيط ان قصر الزمان لم تبطل والافوجه ان وأوجهها كما قاله الشيخ البطان ولو خرج الركب في معاطف الطريق أو عدل لرجة أو غبار أو نحوهما لم يضر وان نوى الرجوع من سفره فليصرف اليها فوراً أخذها من امر ولو كان لمقصده طريقا يمكنه الاستقبال في أحد عماد فقط فذلك لا يخلو لغرض فهل له التنفل الى غير القبلة فيحتمل تخريجه على نظيره من القصر ويحتمل تجويزه له قطعاً توسعة في النوافل وتكثيرها ولهذا جازت كذلك في السفر القصير وهذا أصح قال الاذري ولم أر في ذلك شيئاً وفارق منع القصر في نظيره بزيادة التوسعة في النوافل لكثرتها (ويؤى بركوعه وسجوده) أي ويكون سجوده (اخفض) من ركوعه وفي بعض النسخ وسجوده وجوابا ان يمكن من ذلك تمييزا بينهما لا اتباع ولا يلزمه السجود على عرف الدابة ونحوه بل يكفيه الاياء ولا يلزمه

٤١ نهاية ل والذي استدبره في التزول في شدة الخوف هو القبلة ووفق ما بينهما (قوله لكونه وصلة) أي طريقا (قوله ولو قهر) أي بان أكره (قوله وان عزم على العود) أي بعد الانحراف فلا يتخالف ما مر (قوله لم يضر) أي ولا يسجد عليه وان خرج عن جهة مقصده (قوله فليصرف اليها) أي الى الجهة التي قصد الرجوع اليها (قوله فيحتمل تخريجه الخ) أي فيمتنع عليه ذلك (قوله ويؤى) أي بالله من كافي المختار (قوله وفي بعض النسخ وسجوده) وعليها فاحفض حال وعلى الاولى فيجوز رفعه كما أشار اليه الشارح وجره عطف على ركوعه ولا يضر عدم اعادة الجار عطفه على ظاهره ولا شدؤ فيه على ان في الرفع تقدير يكون كذا ذكره الشارح وهو دليل بدون أن ولو (قوله ولا يلزمه السجود على عرف الدابة) شامل لغير الفرس وفي المختار العرف ضد النكر الى أن قال والعرف أيضا عرف الفرس اه وقضيته انه لا يضاف لغير الفرس من الدواب ثم قال والمعرفة بشق الرءا الموضع الذي ينبت عليه العرف اه وفي القاموس والعرف بالضم شعر عنق الفرس وتضم راؤه اه وفي المصباح وعرف الدابة الشعر الثابت في محذب رقبته اه وهو موافق لاطلاق الشارح (قوله ولا يلزمه

ألفظ عدم (قوله أو جهل بحاله الخ) أي فأنه أو هم به صحح ولا قضاء عليهم كما يعلم ما يأتي في صلاة الجماعة (قوله وعليه دم كثير حائل) وعليه فراد المصنف بكثرة حملاته (قوله ثم التفرع في أصل المسئلة ظاهر إذا قلنا الخ) هذا مبني على الجواب بأن المراد الكثير الحاصل بفعله أو الذي جاوز محله أما على الجواب الثاني فهو ظاهر مطلقا (قوله في مفهوم الكثير) أي رهوانه أن

اتمامهما لا يقال هذا لم من قوله ولا يلزمه السجود على عرف الخ لا نقول لا يلزم من عدم السجود على عرف الداية نفيه مطلقا لجواز أن يكافئه على نحو السرج ويتقد برزومه فقد ذكره توطئة لقوله والنزول له ما الخ (قوله يجعل السجود أخفض من الركوع) أي فحصل الر واية الأولى على هذا (قوله أن الماشي يتم وجوب ركوعه) قضيته أنه لو تعذر عليه اتمامهما أو عدم الاستقبال فيهما لم يوفيه على نفسه أو ماله ٣٢٢ مثلا لم يتنفل سم على منعه بالمعنى (أقول) ولو قيل يتنفل والحاله ما ذكر

لم يكن بعيدا عن المسئلة
المجوزة لتترك الاستقبال
في السفر في حق الركب
موجودة هنا فراجع وتذكر
يشهد له ما يأتي في قوله ولو
كان بالطريق وحل الخ
(قوله ولا يلزمه) أي
الاستقبال (قوله يكفيه
أي الإيلاء في هذه الأحوال)
أي ولا يسن إعادة النفل
الراتب منه وظاهره أنه
يكفيه مجرد الإيلاء من
غير مبالغة فيه ويحتمل
أن يقال يبالغ في ذلك
بجيت يقرب من الوحل
كن حبس ووضع نجس
وكافي من يصلي النفل
قائدا إذ يجز عن الركوع
والسجود والأقرب الأول
لأن النفل في السفر
خفف فيه وحيث وجدت

اتمامهما التعذر أو تسره والنزول لهما أسر قال الامام والظاهر أنه لا يلزمه بذل وسعه في
الاختناء لانه عليه السلام كان يصلي على راحلته حيث توجهت به يوشى إيماء الا انفراد رواء
البحارى وفي حديث الترمذي في صلاته صلى الله عليه وسلم على الراحة بالاياء يجعل السجود
أخفض من الركوع (والاظهر أن الماشي يتم) وجوبا (ركوعه وسجوده ويستقبل فيهما وفي
أحرامه) وجلسه بين سجديته لانه يلزمه اتمامهما كئنا سهولته عليه بخلاف الركب
والثاني يكفيه أن يوشى بالركوع والسجود كل ركب ويلزمه أن يستقبل فيهما ويلزمه في
أحرامه على الأصح ولا يلزمه في السلام على القولين ولو كان عشي في وحل ونحوه أرماء أو
ثلج فهل يلزمه كمال السجود على الأرض ظاهر إطلاقهم لزومه واشتراطه ويحتمل أن يقال وهو
الأوجه يكفيه الإيلاء في هذه الأحوال لما فيه من المشقة الظاهرة وتلوث بدنه وثيابه بالطين
وقد وجهه وأوجب اكماله بالتيسر وعدم المشقة وهي موجودة هنا والزامه بالكمال يؤدي إلى
الترك جملة (و) الاظهر أنه (لا يمشي) أي يحرم عليه المشي (الافى قيامه) شمل اعتداله
(وتشهده) ولو الأول فلا يمشي في غيرهما وفرق بينه وبين الجلوس بين السجدين بأن مشي
القائم سهل فسقط عنه التوجه فيه ليمشي فيه شيئا من سفره قدر ما يأتي بالذ كر المسنون فيه
ومشي الجلوس لا يمكن الا بالقيام وهو غير جائز فلزمه التوجه فيه ولو بالغ المسافر المحط الذي
ينقطع به سيره أو بلغ طرف بنيان بلد اقامته أو نوى وهو مستقل ما كثر يجعل الإقامة به وإن لم
يصلح لها لزمه النزول عن دابته إن لم يستقر في نحو هودج ولم يكنه اتمامهما مستقبلا وهي واقفة
لا نقطاع سفره الذي هو سبب الرخصة بخلاف المار بذلك ولو بقريته له أهل فيه فلا يلزمه
النزول وعلم أن الشرط في جواز تنقله راكبا وما شياذ وأما سفره وسيره فلينزل في أثناء صلاته
لزمه اتمامهما للقبلة قبل ركوبه ولونزل ويخى أو ابتداءها للقبلة ثم أراد الركوب والسير فليتها
ويسلم منها ثم يركب فان ركب بطلت الا ان يضطر إلى الركوب ذكره المصنف في مجموعته وله

مشقة سقط الركوع والسجود فيكتفي بمجرد الإيلاء (قوله وتشهده) أراد به ما يشمل سلام التحلل والصلاة الر كض
على النبي صلى الله عليه وسلم وآله وما يتصل به من الادعية (قوله فلزمه التوجه فيه) ويؤخذ منه أنه لو كان يزحف أو يجبو
جازه ذلك فيه اه ج أي ولا يشترط أن يكون حاله في السفر الحيا أو الزحف بل لو أراد ذلك في خصوص الجلوس جاز وقوله
أنه لو كان يزحف قياسه أنه لو ركع ومشى في ركوعه لم يتنحى حيث أتته للقبلة (قوله أو بلغ طرف بنيان بلد اقامته) أي البلاد
الذي نوى الإقامة فيه أو الذي هو مقصده فلا ينافي ما سيأتي في القرية (قوله لزمه النزول عن دابته) هل يشترط أن لا يستدبر
كأن قدم فيمن أمن راكباً ينزل ينبغي نعم سم على ج (قوله لا نقطاع سفره) متعلق بقوله لزمه النزول (قوله ولو بقريته له)
ظاهره وإن كانت وطنه وليس مراد ما يأتي للشارح في صلاة المسافر من أنه ينقطع سفره بمروره على وطنه وعبارته بعد
قول المصنف وإذا رجع انتهى سفره ببلوئه ما شرط مجاوزته ابتداءً نصها فاعلم أنه ياتى بمجرد بلوغه مبدأ سفره من وطنه
ولو كان مآربه في سفره كان خرج منه ثم رجع من بعيد قاصداً ممروره به من غير إقامة اه رحمه الله (قوله الا أن يضطر إلى
الركوب) أي فيركب ويكملها (قوله ذكره المصنف في مجموعته) لقائل أن يقول أن كانت صورة النزول مقيدة بعدم الأفعال

كان حائلا لبعض التيمم ضررا فلا (قوله من أعضاء طهارته) يشترط طهارة محلها فقط كما نقله الشهاب بن حجر عن ثرجم الزركشي (قوله كما أشار إليه بقوله الخ) فيه نظر ظاهر بباب الحيض (قوله لان أحكامه أغلب) أي من حيث الوقوع والافادحكام الاستحاضة أكثر لا يخفى (قوله لانهم امن حيز واحد) أي في الجملة اذ لا يكونان من حيز واحد الا اذا كانا حرفي مد (قوله على سبيل الصحة) فديقال لا حاجة اليه للاستغناء عنه بقوله دم حيلة وبقوله أقصى رحم المرأة بل لا يظهر له معنى (قوله يتبع فيه الوحد) انظر ما معنى الوجود بالنسبة للقبض وما بعده والمشهور يتبع فيه العرف وعبارة الامداد فرجع فيه الى التعارف

المبطله فينبغي تجوز الركوب بهذا القيد فقد يتصور فلم يفرق بينهما وان كانت غير مصورة بذلك فهو مشكل مع أنه ينبغي أن يكون الركوب كذلك والافلم اغتفرت الافعال المبطله في التزول دون الركوب ولعل المراد الاول وانما فرقا باعتبار الغالب فليتأمل قاله شيخنا الشوري في حاشيته على التحرير (أقول) وقد يجاب ٣٣٣ بأنه انما اغتفرت الحركات المبطله عند ارادة

التزول لانه لما انتقل الى ما هو واجب بطريق لاصالة اغتفر ذلك في حقه والركوب لما كان لا يجوز ابتداء ضويق فيه فلم يغتفر له الا ما كان ضروريا (قوله وله الركض للداية والعدو) أي ولو كثيرا (قوله في الثاني) هو قوله أم لغير حاجة (قوله أو أو طأها نجاسة لم يضر) أي حيث لم يكن زماما يده أخذا مما يأتي (قوله كالموصلى ويده حبل) وخرج به مالم كان الحبل تحت رجله مثلا (قوله وقضيته بطسلان الصلاة على الاصح) معتمد (قوله وعنا نها يده) أي وان طال وهل مثل العنان الركاب أم لا فيه نظر والا قرب ان يقال فيه ان اعتمد عليه من غير حبل

ان ركض للداية والعدو والحاجة سواء أن الركض والعدو والحاجة السفر تكوف تخلفه عن الرفقة أم لغير حاجته كتملقها بصيد يدا مساكه كما انتفى ذلك كلامهم وكلام ابن المقرئ في روضه وهو المعتمد وان قال الاذري ان الوجه بطلانها في الثاني بخلاف ما لو أجرى الدابة أو عدا الماشي في صلاته بلا حاجة فانما تبطل كما مر ولو بالت أو راثت دابة أو وطئت بنفسها أو أو طأها نجاسة لم يضر لانه لم يلاقتها ولو دعى فم الدابة وفي يده لجامها فسياق الكلام قد يفهم محتملا والذي أورده في شرح المذهب عن الائمة انه كالموصلى وفي يده حبل طاهر على نجاسة وقضيته بطلان الصلاة على الاصح ويظهر انه يلحق بما ذكر كل نجاسة اتصلت بالدابة وعنا نها يده أخذا مما تقر راما الماشي فتبطل صلاته ان وطئ نجاسة عمد او لولوا يابسة وان لم يجد عنها معدلا كما جزم به ابن المقرئ واقتضاه كلام التحقيق بخلاف وطئها ناسيا وهي يابسة للجهل بها مع مفارقتها حالا فاشبهه مالم وقعت عليه فتجأها حالا فان كانت معفوا عنها كذوق طيور عمت بها البلوى ولا رطوبة ثم ولم يعتمد الماشي عليها ولم يجد عنها معدلا لم يضر ولا يكاف التحفظ والاحتياط في مشيه لان تكليفه ذلك يشوش عليه غرض سيره (ولو صلى) شخص (فرضا) عينيا أو غيره (على دابة واستقبل) القبلة (وأن ركوعه وسجوده) وبقية أركانه بان كان في نحو هودج (وهي واقفة) وان لم تكن معقولة أو كان على سري ريشي به رجال أو في زورق أو أرجوحة معلقة بحبال (جاز) لاستقرار ذلك في نفسه (أو سائرة فلا) لان سيرها منسوب اليه وان تمكن من انعام الاركان عليها نعم ان خاف من التزول عنها على نفسه أو ماله وان قل أو فوت رفقة اذ استوحش وان لم يتضرر واخاف وقوع معادله ليل الجمل أو تضرر الدابة أو احتاج في تزوله اذ اركب الى معين وليس معه أجبر لذلك ولم يتوسم من نحو صديق اعانته فله في جميع ذلك أن يصلي الفرض عليها وهي سائرة الى جهة مقصده ويؤتى ويعدو علم مما تقدم في مسئلة السير برخصة ما أفاده البدر ابن شعبة حيث قال وقضية هذه الحكمة الصلاة في المحفة السائرة لان من بيده زمام الدابة يراعي القبلة وهي مسئلة نفيسة يحتاج اليها وافرقت المتولى بين الدابة السائرة ينقسمها وبين الرجال

على رجله ورفعها وهو عليها لم يضر ولا ضرر لانه يعد متصلا به عرفا (قوله عمت به البلوى ولا رطوبة) أي من أحد الجانبين والمراد بعمومها كثرة وقوعها في المحل بحيث يشق تحري المحل الطاهر منه وقوله ولم يجد عنها معدلا لعل المراد به أن لا يكون ثم جهة خالية عنه رأسا سهل المرور بها بدليل قوله ولا يكاف التحفظ الخ (قوله فرضا عينيا أو غيره) كصلاة الجنائز اه زياي وحج (قوله أو أرجوحة) هي بضم الهمزة كافي المختار (قوله اذ استوحش) أي بخلاف ما مر في التيمم فيما لو توهم المساء فانه لا يجب طلبه ان خاف انقطاعه عن الرفقة وان لم يستوحش كما تقدم في الشرح ولعل الفرق ان ذلك لما كان مجرد التوهم وقد لا يجب معه المساء بالطلب روي جانب الرفقة مطلقا بخلافه (قوله ولم يتوسم) أي لم يجوز من نحو صديق ذلك بعلامة (قوله في المحفة) قال في المختار والمحفة بالكسر مركب من مراكب النساء كالهودج الا أنها لا تقب اه ومثله في القاموس (قوله وهي مسئلة نفيسة) وهي مأخوذة مما يأتي عن القاضي

بالاستقراء (قوله فيغفر نقص زمن) راجع للدم والابن وان كان التفريع الاثنى خاصا بالدم ووجهه في الابن احتمال البلوغ (قوله والا قرب عدم الفرق) أي فيكون تقريرا فيها كما أقصع به الشهاب بن قاسم في حواشي التحفة عن الشارح (قوله كان كافيافي أقل الحيض) يشكك عليه تسميتهم النقاء الحاصل بين أوقات الدم حيضا والمتعين كالا يخفى ما فهمه الشهاب البراسي من كلام الشارح المحقق وتبعه عليه تليذه الشهاب بن قاسم من ان ذلك يكون كافيافي تسمية ماذ كرحيضا ولكن لا يكون الاقل وعسارة الشهاب البراسي بعد ان قرر كلام الشارح المحقق على ماذ كرناصها فالخاصل ان تحقق وجود الاقل

(قوله بأن الدابة لا تكاد تثبت) وقضية هذا الفرق ان الحكم كذلك ولو كانوا ملوكين للمحمول أو مأمورين له وان كانوا أعجميين يمتنعون وجوب طاعته ٣٢٤ فتأمل سم على منهج أي فلا يقال ملكه لهم واعتقادهم وجوب طاعته صير سيرهم

الساثرين بالسري بأن الدابة لا تكاد تثبت على حالة واحدة فلا تراعى الجهة بخلاف الرجال قال حتى لو كان للدابة من يلزم لجامها ويسيرها بحيث لا تختلف الجهة جاز ذلك وسبقه الى هذا الاخير القاضي أبو الطيب واعتمده الاذري وما نظريه في كلام المتولى صاحب الاسعادي بأن المنظور اليه مراعاة الساثر بنفسه الاستقبال اختيارا ولا اختيارا للدابة وليس سيرها كالحاصل للساثر بنفسه يرد بأن العلة ليست هي اختيار الساثر اذ لا يصلح مناطا لتعلق الحكم به بل الامن من التحول عن التبلية بالانحراف المبطل لصلاته وهذا موجود في المسئلتين وفرق غير المتولى بأن السري بمنسوب لحامله دون راكمه ولهذا احتج في وقوع الطواف للمحمول الى قرينة تصرفه عن الحامل كما سيأتى وقضية تعليلهم بأن سير الدابة منسوب اليه انها لو مشيت به في اثناء صلاته بطلت بثلاث خطوات متواليات ومثلها الوثبة الفاحشة وهو محتمل وشمل كلامه الصلاة المندورة ويلحق بها صلاة الجنائز لسلكهم بالاولى مسلك واجب الشرع ولان الركن الاعظم في الثانية القيام وفعلها على الدابة بمحوصورتها ولندرة هذه الصلاة واحترام الميت حتى لو فرض اتمامه عليها فكذلك كما اقتضاه كلامهم وصرح به ابن المقرئ في شرح الارشاد كالقنوي وغيره وهو المعتمد لان الرخصة في النفل انما كانت لكثيرته وهذه نادرة وان صرح الامام بالجواز وصوبه الاسنوي وادعى ان كلام الرافعي يقتضيه وقياسه جواز ذلك في حق الماشي اذا صلى على غائب من لا يملكه في شرح المذهب هناك قد صرح بامتناع الماشي وهو المعتمد ولا يضره حالة سبقه في التيمم ظنا منه انه قدمه ولم يتقدم له ذكر فيه ويمتنع على من صلى فرضا في سفينة ترك القيام الا انه ذكر دوران رأس ونحوه فلو حولتها الى ربح فتحول صدره عن القبلة وجب رده اليها وله البناء ان عاد فوراً والا بطلت صلاته (ومن صلى) فرضاً أو نفلاً (في الكعبة واستقبل جدارها أو بابها) حال كونه (مردوداً) وان لم ترتفع عتبة ان سامت بعض الباب كما هو ظاهر (أو مفتوحاً مع ارتفاع عتبة ثلثي ذراع) تقريرا فأكثر بذراع الا دعى وان بعد عنه ثلاثة أذرع فأكثر وفارق نظيره في سترة المصلي وقاضى الحاجة بأن القصد ثم سترة عن الكعبة ولا يحصل الامع القرب وهذا اصابه عينا وهو حاصل في البعد كلقرب (أو) على (على سطحها) أو في عرصتها لو انهدمت والعياذ بالله

منسوبا اليه لانه يقول العلة في العصة لزوم مهم جهة واحدة وعقلهم يقتضي ذلك وان كانوا ملوكا أو ائمة أو الوجوب (قوله جاز ذلك) معتمد (قوله ومثلها الوثبة الفاحشة وهو محتمل) معتمد (قوله ولندرة هذه الصلاة) قال حج والفرق بهذا أولى من الفرق بأن الجالس يحصى صورته لانه منتقض بامتناع فعلها على السائرة على المعتمد مع بقاء القيام (قوله حتى لو فرض اتمامه) أي القيام (قوله فكذلك كما اقتضاه كلامهم) أي لا يصح حيث كانت لغير القبلة والدابة سائرة اما اذا كانت لها وهي واقفة فلا وجه لعدم الصحة ولا ينافيه قوله اتمامه لان الضمير فيه راجع للقيام ولا يلزم منه استقبال القبلة

وعبارة حج ولو صلى شخص قادر على النزول فرضا ولو نذرا وكذا صلاة جنازة على المعتمد ان قال وهي واقفة تعالى جاز (قوله وان صرح الامام بالجواز) أي في الجنائز (قوله ولا يضره) أي النوى (قوله كدوران رأس) أي ومع ذلك لا تجب الاعادة لجزءه عن القيام (قوله فتحول صدره عن القبلة) أي بقينا فالشك لا يؤثر (قوله وجب رده) أي رجوعه (قوله وله البناء ان عاد فوراً) وقياس ما صرح به فيما لو انحرقت به دابته خطأ أو لجأها وعاد فوراً من انه يصح دله هو ان يقال بالاولى بمنزلة هنا (قوله أو في عرصتها لو انهدمت) انظر لو انهدم بعضها وتفر خارجها مستبلا هو المنهدم دون شيء من الباقي هل يكفي لانه يعد مستقبلا كما لو انهدمت كلها ولا اقدرته على استقبال الباقي فظاهرها اطلاقهم الاول فقد يقال ينبغي أن يكون كما اذا ارتفع على نحو جبل أي قبس واستقبل هو اعم امكان الانخفاض بحيث يستقبل نفسها فليراجع اه سم على منهج

فقط لا يكون الامع الاتصال اذ لو فرض نقاء في خلال دم اليوم والليله زاد الحيض عن الاقل انتهت (قوله لزم ان يكون الخ) فيه نظر ظاهر وكذا في التعليل بعده (قوله تحيض في علم الله الخ) تحيض بفتح اوله وتشديد التحتية المفتوحة أيضا أي اقعدى عن الصلاة (قوله بدليل انه يحرم به أمور زيادة الخ) أي بالنظر للمجموع والافرمه عبور المسجد عند خوف

(قوله أو استقبال شاخصا) فلو أزيل الشاخص في أثناء صلاته بطلت بخلاف ما إذا أزيلت الرابطة والفرق ان أمر الاستقبال فوق أمر الرابطة اه سم على منهج بالمعنى نقلا عن مر وفيه أيضا لو كان الشاخص في جانب فقط هل يكفي الخالي عنه اه (أقول) قديونخذ الاكتفاء بذلك من قول شيخنا الزايدى أو خرج بعض بدنه عن محاذة الشاخص لانه متوجه ببعض بدنه جزأ وبياقيه هو اه لكن تبعا لكن هذا المأخوذ قد يخالفه ما قاله ج ٣٢٥ من انه لو استقبل طرفا منها ببعض بدنه

وخرج باقيه عن استقباله لم تصح صلاته اه وقد يفرق بينهما بأنه لما كان داخل الكعبة هنا قويت التبعية بخلافه ثم (قوله بالشرط المذكور) وهو كونه منها وارتفع ثلثي ذراع فأكثر (قوله وعصا مسمرة) من سمره وبابه قتل والتثقيب مبالغة كما في المصباح لو سمرها ليصلى بها ثم يأخذها فالظاهر انه لا يكفي ويحتمل خلافه اه وارتضى مر هذا الخلاف فليأمل اه سم على منهج (قوله وقد سئل صلى الله عليه وسلم عنها) أي ستره المصلى (قوله كؤخرة الرجل) بكسر الخاء والمهمزة وهي لغة قليلة والكثير أخرة الرجل ولا تقل مؤخرة الرجل اه مختار (قوله لا استقبال

تعالى) مستقبلا من بناها ما سبق) وهو قدر ثلثي ذراع أو استقبل شاخصا بالشرط المذكور متصلا بالكعبة وان لم يكن قدر قامته طولا وعرضا شمل ملو تخفض موضع موقفه وارتفعت أرض الجانب الآخر كشجرة نابتة وصا مسمرة أو مبنية وبقيية جدار (جاز) ما صلاه بخلاف ما إذا كان الشاخص أقل من ثلثي ذراع فلا تصح الصلاة اليه لانه ستره المصلى فاعتبر فيه قدرها وقد سئل صلى الله عليه وسلم عنها فقال كؤخرة الرجل رواه مسلم وقول الشارح وهي ثلثا ذراع الى ذراع تقرى باليس يخرج اما زاد عليه وانما هو بيان لقدرة مؤخرة الرجل ان غايتها تصوذراع قال الامام وكانهم راعوا في اعتبار ذلك ان يسامت في سجوده الشاخص بمظم بدنه لا استقبال نحو حشيش نابت وتصى مغسروزة لكونه لا يعد من اجزائها وتخالف العصي الاوتاد المغسروزة في الدار حيث تعد منها بدليل دخولها في بيعها الجريان العادة بغير زواله لانه فعدت من الدار لذلك وان جمع ترابها امامه أو نزل في متخفص منها كخفرة كفى اخذا مما هو لكونه يعد من اجزائها وان وقف خارج العرصة ولو على نحو جبل أبي قبيس أجزأه وان لم يكن شاخص لانه يعد متوجها اليها بخلاف من وقف فيها وتوجه الى هوائها ولو خرج عن محاذة الكعبة ببعض بدنه بأن وقف بطرفها وخرج عنه ببعضه بطلت صلاته والظاهر ان الشاذر وان كالجرف فيما يأتي فيه ولو استقبل الركن فالوجه كما قال الاذري الحزم بالصحة لانه مستقبل للبناء المجاور للركن وان كان بعض بدنه خارجا عن الركن من الجانبين وان امتد صفا طويلا بقرب الكعبة وخرج بعضهم عن المحاذة بطلت صلاته لعدم استقبالهم لها ولا شك انهم اذا بعدوا عنها حاذوها وصحت صلاتهم كما مر ولو استتدبرها ناسيا وطال الزمن بطلت بخلاف ما اذا قصر وان أميل عنها قهرا بطلت وان قل الزمن لبدرة ذلك ولو استقبل الجرف بكسر الخاء دون الكعبة لم يجزه لان كونه من البيت مظنون لا مقطوع به لانه انما ثبت بالاحاد ولو استقبل من عتبة قدر ثلثي ذراع لكن لم يحاذ أسفله فكشبه معترضة بين ساريتين صحت صلاته كما أفق به الوالدرجه الله تعالى لا استقباله فيها الكعبة ويتجه حله على ما اذا كانت صلاة جنازة بخلاف غيرها لدم استقباله حينئذ في بعض أفعالها

نحو حشيش) عطف على قول المصنف واستقبل جدارها الخ وكان الاولى أن يقول لان استقبال نحو حشيش الخ (قوله وان جمع ترابها امامه) ينبغي أن يكون مثله أحجارها المقموعة اه سم على منهج ولو شك في التراب هل هو منها أم لا لم تصح صلاته فيما يظهر (قوله وخرج عنه ببعض بطلت صلاته) يتأمل تصويره وقد يقال ان أي جزء وقف في مقابلته كان مستقبلا لباقي بدنه للمجاورة ان كان خارجها فان وقف داخلها واستقبل جزأ منها ببعض بدنه وبياقيه هو اه با أن كان في مقابلة بابها مفتوحا لم يصح لكن تقدم قريبا عن الزايدى ما يؤخذ منه الصحة في هذه حيث قال وبياقيه هو اه لكن تبعا (قوله والظاهر ان الشاذر وان الخ) جزم به ج (قوله كالجرف فيما يأتي) أي من عدم الاجزاء (قوله ولو استقبل الركن) أي ركن كان (قوله لانه مستقبل للبناء المجاور) أي وهو الذي في جانبي الركن (قوله بخلاف ما اذا قصر) أي ويسجد للسم ولان حمده مبطل (قوله لكن لم يحاذ أسفله) أي ما استقبله في نسخة لم يحاذ أسفله وهي ظاهرة (قوله بخلاف غيرها)

التلوين لا يقتضي انه أغلظ لانه لا مر عارض بدليل انه لا يختص بها (قوله ولا يذكره ولا يحرم عبوره على من ذكر) قد يشكل عليه قصر محرم بحريم اسراج المذكورات بالنجس الا ان يقال ذلك عند تحقق النجاسة وما هنا في مجرد الخوف وقد قال الشهاب بن جبران محل عدم الحرمة في الحائض اذا عبرت الرباط ونحوه من حيث الحيض وأما من حيث التلوين فيحرم انتهى وظاهره انه اغاينأتى في الحائض لكونها جهة ان كان قنودا ما غيرها ممن الحق بها ممن به حدث دائم ونحوه فلا يتأتى فيه اذ ليس فيه الاجهة التلوين والتسريح كغيره مصرح فيه بعدم الحرمة ثم رأيت الشهاب بن قاسم نقل عن ظاهره انه لا تنعقد وقياس العصة فيما لو أحرم وجيبة مفتوح حجة احرامه هنا الى ان يخرج عن استقباله الخسبة المذكورة الا ان يفرق بسهولة التدارك فيمن أحرم مفتوح الجيب وعسره هنا وهو الطاهر (قوله لما فيه من البعد عن الرياء) الاولى التعليل بأفضليتها على بقية المسجد لان ما ذكر لا يأتى في قوله وكذا صلاة من لم يرج جماعة الخ بل قوله الا لا في لان المحافظة الخ صريح فيما ذكرناه (قوله أو يرجوها) أى أو بأن يرجوها الخ فهو عطف على لم يرجها (قوله أفضل منها بالمسجد) أى ولو الكعبة اه ج (قوله وقد نقل الطرطوشى) ٣٢٦ الطرطوشى بالفتح والسكون والضم آخره مهمة الى طرطوس

وأعلم ان المفضل في الكعبة أفضل منه خارجها ومثله النذر والقضاء لما فيه من البعد عن الرياء وكذا صلاة من لم يرج جماعة خارج الكعبة بأن لم يرجها أصلاً أو يرجوها داخلها أو داخلها وخارجها فان رجاءها خارجها فقط فخرجها أفضل لان المحافظة على فضيلة تتعلق بنفس العباد أولى من المحافظة على فضيلة تتعلق بمكانها كجماعة بيته فانها أفضل من الانفراد في المسجد وكالنافلة بيته فانها أفضل منها بالمسجد وان كان المسجد أفضل منه وانما لم يراع خلاف من قال بعدم صحة الصلاة في الكعبة لمخالفتها لسنة حجة فانه صلى الله عليه وسلم صلى فيها وقد نقل الطرطوشى المالكى الاجماع على ان الصلاة النافلة في البيت أفضل منها في سائر المساجد حتى في المسجد الحرام (ومن أمكنه علم القبلة) بأن كان بالمسجد الحرام أو بمكة ولا حائل أو على جبل أبي تبيس أو على سطح وهو متمكن من معابنها وحصل له شك فيها الضوطة لم يجزله العمل بغير علمه و (حرم عليه التقليد) أى الاخذ بقول مجتهد (والاجتهاد) فلا يجوز له العمل به كالحاكم اذا وجد النص ويمتنع عليه أيضاً الاخذ بخبر الغير كما يعلم عما يأتى أى ولو عن علم ويفرق بين هذا واكتفاء الصحابة رضى الله عنهم بالاخبار عنه صلى الله عليه وسلم مع امكان اليقين بالسمع منه والاخذ بقول الغير في المياه ونحوها بأن المدار في القبلة لكونها أمراً حسياً مشاهداً على اليقين بخلاف الاحكام ونحوها ولو بنى محرابه على المعينة صلى اليه أبداً من غير احتياج الى المعينة في كل صلاة ومثل ذلك ما لو صلى بالمعينة لم يخج الى المعينة في كل صلاة ما لم يفارق محله وية طرق اليه الاحتمال وفي معنى المعين من نشأ بمكة وتيقن اصابة القبلة وان لم يعاينها حال صلاته ولو كان حاضراً بمكة وحال بيته وبين الكعبة حائل خلقى بجبل أو حادث كبناء

مدينة بالشام وبالمجعة
آخره الى طرطوشة مدينة
بالاندلس اه لب الباب
لكن في التي آخرها مجعة
بضم الطاء بن وقد يفتحان
قال في القاموس طرطوشة
بالضم ويفتح بلد بالاندلس
اه قال ابن خلكان ساكتها
أبو بكر الطرطوشى المالكى
مصنف كتاب اسراج الملوك
(قوله أفضل منها في سائر
المساجد) هو المعتمد (قوله
ومن أمكنه علم القبلة) أى
سهل عليه أخذ من قوله
الا لا فى أو ناله مشقة وعبارة
جج أى بأن كان بالمسجد
الحرام أو خارجة ولا حائل
أو وتم حائل أحدث لغير

حاجة أو أحدثه غيره تعدياً أو أمكنته ازالته فيما يظهر اه (قوله أو بمكة ولا حائل) أى بأن كان بمكة لا يشاهد فيه جاز الكعبة والاف بعض أما كن مكة اذا كان فيه لا يشاهد الكعبة (قوله أى الاخذ بقول مجتهد) هو بيان للتمليس اصطلاحاً والا فالمراد انه لا يجوز الاخذ بقول الغير مطلقاً كما يعلم من قول الشارح قبل لم يجزله العمل بغير علمه ومن قول المصنف الا لا فى والاخذ بقول ثقة يخبر عن علم فانه يفيداه مع امكان العلم لا يجوز له الاخذ بقول الثقة (قوله العمل به) أى بما ذكر من التقليد والاجتهاد (قوله الاخذ بخبر الغير) ظاهره ولو معصوماً ومقتضى ما علم به في الفرق الا لا فى من ان القبلة مبناها على اليقين الا كتفاء بذلك وبعد التواتر ولو من كفار وصبيان فليراجع (قوله كما يعلم عما يأتى) أى في قول المتن والا أخذ بقول ثقة يخبر عن علم ويمكن حمل كلام المصنف عليه بأن يفسر التقليد بالاخذ بقول الغير مطلقاً ويدل له تعبير الروضة بلا يجوز له اعتماد قول غيره (قوله أى ولو عن علم الخ) الاولى أى من يخبر عن علم لان المجتهد تقدم حرمة تقليده فلم يبق الا المخبر عن علم (قوله ولو بنى) أى شخص محرابه أى أو نصب علامة (قوله على المعينة) أى يقينا (قوله وتيقن اصابة القبلة) أى بأن رآها بعينه فعرف عينها ليستقبلها أو أخبره بذلك عدد التواتر

شيخه الشهاب ابن حجر ما قدمته من الجمل بقولي الآن يقال الخ (قوله التي كان يفعله الخ) ظاهرة وان كان غافلا عن نية انه لو كان صحبها فعله وكلام المصنف لا يفيده انه لا بد من هذه النية وعليه اذا لم تكن له عادة لكن كان في نيته ما ذكره هل يكون كذلك (قوله والتعامل المذكور) يعني الا في قوله ولان القضاء محله الخ فان العبارة لشرح الروض والشارح تصرف فيها ترى ووقع خلاف هذا في حاشية الشيخ (قوا بخلاف المجنون الخ) مقابل قوله والاوجه كما افاده الشيخ كراهة قضائها

(قوله وهو مقيد) أي ما في التحقيق من الجواز (قوله كما سيأتي) أي في قوله والا أخذ بقول ثقة الخ (قوله فان كان لغير حاجة) أي ولم يطرأ الاحتياج له كما صرح به حجج فيما يأتي بعد قول المصنف والا الخ (قوله لتفريطه) يفيد ان الباقي له بغير حاجة هو المصلحة حتى لو بناء غيره بلا حاجة لا يكلف صعوده ووافق قول شرح المنهج ومحل جواز الاجتهاد فيما اذا كان ثم حائل أن لا يبينه بلا حاجة (قوله ولا اجتهد في محاريب المسلمين) أي فالمحاريب المعتمدة في معنى المعاينة قال سم على حج في أثناء كلام ويجب على الانسان قبل الاقدام أي على اعتماد المحراب البصير عن وجود الشرط المذكور وهو السلامة من الطعن واداء صلي قبله بدون اجتهاد لم تنعقد صلاته اه وينبغي ان محل ذلك في محل لم يكثر طارقه واحتمل الطعن فيه والافصاله صحيحة من غير سؤال (قوله ومحاريب جادتهم) أي معظم طريقهم قال في المصباح ٣٢٧ والجادة وسط الطريق ومعظمه والجمع الجواد مثل دابة ودواب

(قوله التي نشأ بها قرون من المسلمين) أي جماعات من المسلمين صلوا الى هذا المحراب ولم ينقل عن أحد منهم انه طعن فيه ويكفي الطعن من واحد اذا ذكر له مستندا أو كان من أهل العلم بالميقات فذلك يخرجهم عن رتبة اليقين الذي لا يجتهد معه اه سم على حج (قوله وفي معناه) أي المعاني (قوله يخبر عن غير اجتهاد) أي بان أخبر عن معانيسه أو ما في معناها

جازه الاجتهاد لما في تكليفه المعاينة من المشقة ذكره في التحقيق وهو مقيد بما اذا فقد ثقة يخبره عن علم والا فهو مقدم على الاجتهاد كما سيأتي وبما اذا كان بناء الحائل لحاجة فان كان لغير حاجة لم تصح صلاته بالاجتهاد لتفريطه ولا اجتهد في محاريب المسلمين ومحاريب جادتهم أي معظم طريقهم وقراهم القديمة التي نشأ بها قرون من المسلمين وان صغرت ونحرت حيث سلمت من الطعن لانهم لم تنصب الا بحضرة جمع من أهل المعرفة بسمت الكواكب والادلة جرى ذلك مجرى الخبر وفي معناه خبر عدل باتفاق جمع من المسلمين على جهة وخبر صاحب الدار وهو ظاهر ان علم ان صاحبها يخبر عن غير اجتهاد والالم يجزئ تقليده ثم محل امتناع الاجتهاد فيما ذكر بالنسبة للجهة اما بالنسبة للنيام والنياسر فيجوز اذا لا يبعد الخطأ فيها بخلافه في الجهة وهذا في غير محاريب صلي الله عليه وسلم ومساجده اما هي فيمتنع الاجتهاد فيها مطلقا لانه لا يقر على خطأ ولو تخيل حادق فيها عينة أو يسرة فخياله باطل ومساجده هي التي صلي فيها ان ضبطت ومحاريب كل ما ثبت صلاته فيه اذ لم يكن في زمنه محاريب ولا يلحق بذلك ما وضعه الصحابة كقبلة الكوفة والبصرة والشام وبيت المقدس وجامع مصر القديمة وهو الجامع العتيق لانهم لم ينصبوها الا عن اجتهاد واجتهادهم لا يوجب القطع بعدم انحرافه وان قل ويجوز له الاجتهاد في خربة أمكن ان يأتيها الكفار وكذا في طريق يندر مرور المسلمين بها أو يستوى مرور الفريقين

كروية القطب أو المحاريب المعتمدة (قوله والالم يجزئ تقليده) أي بان علم انه يخبر عن اجتهاد أو شك في أمره (قوله فيما ذكر) أي في قوله والاجتهاد في محاريب المسلمين الخ (قوله مطلقا) أي جهة ويمنة ويسرة (قوله لانه لا يقر على خطأ) يعني انه ان وقع منه صلي الله عليه وسلم خطأ به عليه بلا وحى وهذا بناء على انه قد يقع منه الخطأ لكنه لا يقر عليه والصحيح خلافه فهو له عهته كغيره من الانبياء لا يقع منهم الخطأ لا عمد ولا سهوا الا ان ترتب عليه تشرية كما في سلامه عليه الصلاة والسلام من ركعتين (قوله ومساجده) المغيرة بين المسجد والمحراب انتهى بحسب الفهوم والا فامد ارهنا على ضبط ما استقبله في صلاته حتى لو علمت صلاته في مكان وضبط خصوص موقفه عليه الصلاة والسلام فيه ولم يضبط ما استقبله فيه لم يكن مانعا من الاجتهاد بل يجب معه الاجتهاد (قوله كل ما ثبت صلاته فيه) أي ولو بخبر الواحد كما هو ظاهر حجج اه زيادي (قوله اذ لم يكن في زمنه محاريب) اذا المحراب المخوف على الهيئة المعروفة حدث بعده ومن ثم قال الا ذريحي بكرة الدخول في طائفة المحراب ورأيت بها مش نسخة قديمة ولا يكره الدخول في الطائفة خلافا للسيوطي (قوله ويجوز له الاجتهاد) أي يجب عليه ان أراد الصلاة فيها وليس له اعتماد المحراب المذكور والشك في بانيه المفيد لا ترد في النية ويجتهد فيها مطلقا جهة ويمنة ويسرة وقسمة اطلاقه هنا وتفصيله فيما بعده انه يجتهد في هذه وان كثر مرور المسلمين بها (قوله أو يستوى مرور الفريقين) قال سم في حاشية شرح البهجة قوله أو يستوى مرور الخ قال في شرح الروض كما صرح به الاصل اه وهو صادق بكثرة مرور المسلمين بان كثر مرور

(قوله اذلا يلزم الخ) لك ان تقول يلزم اذا كان النهي راجعا لذات العبادة ولا زمة على ان ما هنا طلب ترك لا عدم طلب وشتان ما بينهما (قوله ولانه يلزم على القول الخ) قد يقال لا محذور في الاستواء المذكور بدليل ما يأتي في التنفل في الاوقات المكرهه (قوله مباشرتها) يجوز ان يكون المصدر مضافا لمفعوله أي أن مباشرها فيما بين سرتم او ركبتهاء ولفاعله أي ان تباشره لكن

الفريقين مع الاستواء وقوله السابق يسلكه المسلمون كثير صادق مع سالك غيرهم أيضا قليلا أو كثيرا فيحتاج لكل أحد الموضوعين على الآخر وهل الوجه جل هذا على ذلك فيقيد هذا بما اذا لم يكن مرورا للمسلمين وان كان خلاف ظاهر العبارة وكتب أيضا قوله أو يستوى كالصرح في عدم الاعتماد هنا وان كثر مرورا للمسلمين وفيه نظروا ان أمكن أن يوجه اه وعليه فيقيد عدم اعتماد محراب القرية التي استوى مرورا للكفار والمسلمين بطريقها بما اذا لم يكن كثير المسلمون اما اذا كثر وافلا نظروا لمرور الكفار معهم قولا أو كثيرا (قوله بان لم يمكنه علم القبلة بشئ مما ذكر) أي من الرؤية والحرب وقضيته ان المحارب ونحوها تقدم على المخبر عن علم وقد يتوقف فيه بان المخبر عن علم أقوى بدليل انه لا يجتهد مع اخباره بمنه ولا يسره كما نقله سم على منهج عن طب بخلاف المحارب وعبارة حج والامكنه علم عينها أو أمكنه وثم حائل ولو حاد ثابته له لحاجة لكن ان لم يكن تعدى باحدائه أو زال تعديه فيما يظهر فيها ٣٢٨ هـ وهو ظاهر في مخالفة كلام الشارح في المحراب (قوله أو ناله مشقة) قال

حج أي عرف (قوله أخذ بقول) بها كما صرح به في الرضة (والا) أي بان لم يمكنه علم القبلة بشئ مما ذكر أو ناله مشقة في تحصيله (أخذ) وجوبا (بقول ثقة) بصير مقبول الرواية ولو لعبد أو امرأة (ينحصر عن علم) بالقبلة أو محراب معتد سواء كان في الوقت أم غيره ويجب عليه السؤال عن خبر بذلك عند حاجته اليه ولا ينافي ذلك ما مر من ان من كان بركة وبينه وبين القبلة حائل له الاجتهاد لان السؤال لا مشقة فيه بخلاف الطلوع فان فرض ان عليه مشقة في السؤال لم يعد المكان أو نحوه كالحكم فيها كافي تلك نبه عليه الزركشي وهو ظاهر وخرج بقبول الرواية غيره كصبي ولو مجزأ وكافر وفاسق فلا يقبل اخباره بما ذكر كغيره لانه منهم في خبر الدين نعم قال الماوردي لو استعلم مسلم من مشرك دلائل القبلة ووقع في قلبه صدقه واجتهد لنفسه في جهات القبلة جاز لانه عمل في القبلة على اجتهاد نفسه وانما قبل خبر المشرك في غيرها قال الاذرعى وما أظنهم يوافقونه عليه ونظرفيه الشاشي وقال اذا لم يقبل خبره في القبلة لا يقبل في أدلتها الا أن يوافق عليها مسلم وسكون نفسه الى خبره لا يوجب أن يعول عليه الحكم اه وهذا هو المعتد وعلم مما تقدم من عدم جواز الاجتهاد مع القدرة على الخبر عدم حواز الاخذ بالخبر مع القدرة على اليقين وهو كذلك فلا يجوز للاعمى ولا لمن هو في ليلة مظلمة

حج أي عرف (قوله أخذ بقول) بها كما صرح به في الرضة (والا) أي بان لم يمكنه علم القبلة بشئ مما ذكر أو ناله مشقة في تحصيله (أخذ) وجوبا (بقول ثقة) بصير مقبول الرواية ولو لعبد أو امرأة (ينحصر عن علم) بالقبلة أو محراب معتد سواء كان في الوقت أم غيره ويجب عليه السؤال عن خبر بذلك عند حاجته اليه ولا ينافي ذلك ما مر من ان من كان بركة وبينه وبين القبلة حائل له الاجتهاد لان السؤال لا مشقة فيه بخلاف الطلوع فان فرض ان عليه مشقة في السؤال لم يعد المكان أو نحوه كالحكم فيها كافي تلك نبه عليه الزركشي وهو ظاهر وخرج بقبول الرواية غيره كصبي ولو مجزأ وكافر وفاسق فلا يقبل اخباره بما ذكر كغيره لانه منهم في خبر الدين نعم قال الماوردي لو استعلم مسلم من مشرك دلائل القبلة ووقع في قلبه صدقه واجتهد لنفسه في جهات القبلة جاز لانه عمل في القبلة على اجتهاد نفسه وانما قبل خبر المشرك في غيرها قال الاذرعى وما أظنهم يوافقونه عليه ونظرفيه الشاشي وقال اذا لم يقبل خبره في القبلة لا يقبل في أدلتها الا أن يوافق عليها مسلم وسكون نفسه الى خبره لا يوجب أن يعول عليه الحكم اه وهذا هو المعتد وعلم مما تقدم من عدم جواز الاجتهاد مع القدرة على الخبر عدم حواز الاخذ بالخبر مع القدرة على اليقين وهو كذلك فلا يجوز للاعمى ولا لمن هو في ليلة مظلمة

تكرار السؤال لكل صلاة تحضر كما يجب تجديد الاجتهاد اه حج وكتب عليه سم وظاهر انه لا عبرة بالاحد

بجوابه المستند للاجتهاد السابق اذا لم يكن ذا كراهية الدليل اه (قوله لم يعد المكان) أو نحوه كتنجب المسؤول (قوله كافي تلك) أي فيجهد (قوله وكان) قال حج الا ان علمه قواعد صيرت له ملكة يعلم بها القبلة حيث يمكنه ان يبرهن عليها وان نسي تلك القواعد كما هو ظاهر وكلام الماوردي المخالف لذلك ضعيف اه (واقول) ولعل مراده بخالفة الماوردي ان كلام الماوردي يقيد انه اذا تعلم منه الادلة وقلده في العمل بمقتضاها كان أخبره بان النجم القلاني اذا استقبلته أو استدبرته على صفة كذا كنت مستقبلا للكعبة وهو على هذا التقدير ضعيف اما اذا تعلم أصل الادلة منه ثم توصل بذلك الى استخراجها من الكتب واجتهد في ذلك حتى صار له ملكة يقدر بها على معرفة صحيح الادلة من فاسدها لم يمتنع عليه العمل بمقتضاها بل يجب عليه الاخذ به وبما تقر به علم انه لا مخالفة بين ما ذكره الشارح وما ذكره حج (قوله لانه منهم) ظاهره ولو وقع في قلبه صدقه وقياس ما يأتي في الصوم الاخذ بخبره حينئذ الا ان يفرق بأنه لما كان أمر القبلة مبنيا على اليقين وكانت حرمة الصلاة أعظم من الصوم بدليل انه لا يعد في تأخيرها بحال بخلاف الصوم احتياط لها ويؤيده تضعيف كلام الماوردي فيما لو تعلم الادلة من كافر مع فرضها فيما وقع في قلبه صدقه (قوله لو استعلم) أي نعم (قوله أن يعول عليه) أي ان يبنى عليه (قوله وهذا هو المعتد) هو قوله ونظرفيه الشاشي (قوله مع القدرة على اليقين) هذا الحكم تقدم التصريح به في قوله ويمتنع عليه الاخذ بخبر الغير الخ قلل ذكره هذا البيان المأخذ لا فائدة الحكم

على الثاني تكون في معنى الباء (قوله ولو بوطئة) المراد به المباشرة بالذكر (قوله في زمن امكانه) أي بان كان بعد مضي يوم وليلة (قوله لان الحيض قد زال وصارت كالجنب) هذا التعليل يدخل حل نحو الجاع (قوله وما يحل لها أيضا) أي بالانقطاع مع قطع النظر عن قول المصنف قبل الغسل والاصار المعنى لم يحل قبل الغسل غير الصوم والصلاة والغسل اذا المراد بالطهارة في كلامه الغسل أي أو بدله كما لا يخفى (قوله ويخرج عنه ما تراها نحو الآية) قضيتها ان الآية اذا رأت دما

(قوله الاخذ به) أي بالخبر (قوله مع القدرة على اليقين) عبارة حج بعد قول المصنف والاجتهاد فمعلم ان من بالمسجد وهو أعمى أو في ظلمة لا يعتمد الا بالناس الذي يحصل له به اليقين أو أخبار عدد التواتر وكذا قرينة قطعية بان كان قدر أي بخلافه من جعل ظهريه له مثلاً يكون مستقبلاً أو أخبره بذلك عدد التواتر اهـ (قوله بالمس) أي حيث لا مشقة عليه فيه كما يعلم مما قدمه في وجوب سؤال من يخبر عن علم وفي عدم تكليف صعوده بل أو دخول المسجد مع الا ذلك يحصل المشقة وفي حاشية سم على منهج مانصه قوله ولا حائل بينه وبينها أي ولا مشقة عليه في علمها بخلاف الاعمى مثلاً اذا أمكنه التمسيس عليها لكن بمشقة ككثرة الصفوف والزحام فيكون كالحائل هكذا ظهر وعرضته على شيخنا طب فوافق عليه اهـ وعبارته على أبي شجاع نصها وقياس هذا الذي مر ان الاعمى ومن في ظلمة اذا كان بالمسجد الحرام أو مسجد به محراب معتمد وشق عليه الوصول للمسكبة أو المحراب قلده ثقة ان وجده والافله الاجتهاد وهو قريب لكن قد يخالفه قولهما ولو اشتبه عليه أي على الاعمى مواضع لمساها أي بان اشتبه عليه المحراب بغيره فلا شك انه يصير حتى يخبره غيره صريحاً فان خاف فوت الوقت صلى على حسب حاله وأعاد اهـ فقد منعناه الاجتهاد عند تعذر اليقين بالمس للاشتباه فكيف عند ٣٢٩ امكانه الا أن يفرق بان المس ثم في نفسه لا مشقة فيه لكن

الاخذ به مع القدرة على اليقين بالمس ويعتمد كل منهما المس وان لم يره قبل العمى فلا شبهة عليه مواضع اسما صبر فان خاف فوت الوقت صلى كيف اتفق وأعاد كما يؤخذ مما يأتي (فان فقد) ما ذكر (وأمكنه الاجتهاد) بان كان بصيراً يعرف أدلة القبلة وهي كثيرة وأضعفها الرياح لا اختلافها وأقواها القطب قالوا وهو نجم صير في بنات نعش الصغرى بين الفرقدين والجدي ويختلف باختلاف الاقاليم في العراق يجعله المصلي خلف أذنه اليمنى وفي مصر خلف اليسرى وفي اليمن قبلاته مما يلي جانبه الايسر وفي الشام وراءه ونجران وراء ظهره ولذلك قيل ان قبلتها أعدل القبل وكانهم اسماء نجم المجاورة له والافهر كما قال السبكي وغيره ليس نجماً وإنما هو نقطة تدور عليها هذه الكواكب بقرب النجم (حرم) عليه (التقليد) وهو قبول قول من يخبر عن اجتهاد المجتهد لا يقاد بجتهاد او يجب عليه الاجتهاد الا ان ضاق الوقت عنه فلا اجتهاد بل يصلى على حسب حاله وتلزمه الاعادة ويجوز الاعتماد على بيت الابر في دخول الوقت والقبلة لا فادتها الظن بذلك كما يفيد اجتهاد أفتى به الوالد رحمه الله تعالى وهو ظاهر

منع منه الاشتباه المنسوب فيه الى تقصير فلم يعذر بخلافه هنا فان فيه مشقة فله ذرفه ولولا النظر الى المشقة لا وجبنا صعود الحائل كما لا يخفى اهـ (قوله قبل العمى) أي أو قبل الظلمة (قوله) فان خاف فوت الوقت أي بان لم يدركها بتمامها فيه (قوله فان فقد

٤٢ نهاية ل ما ذكر) أي بان كان في محل لا يكف تحصيل الماء منه (قوله بان كان بصيراً) مثله في المحلى ومفهومه ان من لا يعرف أدلتها لا يحرم عليه التقليد وبنا فيه قول المصنف الاتي ومن عجز عن الاجتهاد وتعلم الادلة كما هي قلده ثقة عارفاً وان قدر فالاصح وجوب التعلم وأجاب عنه الشيخ حميدة بما حاصله ان المراد بالمعرفة أعم من أن تكون حاصلة بالفعل أو بالقوة بان أمكنه التعلم (قوله وأقواها القطب) عبارة حج وأقواها القطب الشمالي بثلاث القاف (قوله في بنات نعش) اتفق سيويوه والفراء على تركه في بنات نعش للعرفه والثاني صحاح (قوله ونجران وراء ظهره) لا يظهر من هذا المخالفة لما قبله فكان الظاهر ان يقول وفي الشام ونجران وراءه لكن في حج وقيل يخبر بدمشق وما قاربها ثم افرد نجران بالذكر لعدم الخلاف فيها (قوله وكانهم اسماء) اشارة الى دفع اعتراض بتوجه على كلام الشيخين رحمه الله (قوله لا فادتها الظن بذلك الخ) هذا التعليل يقتضي ان بيت الابر في مرتبة المجتهد وليس مراداً لو كان في مرتبة لحرم عليه العمل به ان قدر على الاجتهاد كما يحرم الاخذ به بقول المجتهد لكن تعبيره بجواز الاعتماد يشعر بأنه مخير بين العمل به وبين الاجتهاد فيكون مرتبة بين المخبر عن علم وبين الاجتهاد (قوله كما يفيد الاجتهاد) قضيتها ان بيت الابر ليس كالمحراب المعتمد فان ذلك بمنزلة المخبر عن علم حتى لا يجوز الاجتهاد معه جهة ولا غيرها على ما مروى ينبغي أن مرتبته بعد مرتبة المحراب وفي سم على حج مانصه انظر لو تعارضت هذه الامور ما تقدم وقوله الجهم الغفير لعل المراد به

وجاوز أكثر الحيف لا يحكم على ما استوفى شروط الحيف منه أنه حيف وهو الذي يأتي للشارح في الرد على الفتى ومعاصريه والذي في شرح الروض أن الخلاف إنما هو فيما تراه الصبية التي لم تبلغ تسع سنين (قوله ليس ذلك بفساد لا يستحاضة الخ) اعلم أن حاصل ما قرره ابن حجر في هذا المقام أن قوله حدث دائم تفسيرا لا يستحاضة وقوله كسلس تشبیه بالاستحاضة في أنه حدث دائم أشار به مع التفرغ بعده إلى بيان حكم الاستحاضة الاجبائي ثم أشار إلى حكمها التفصيلي بقوله فنفسل المستحاضة فرجها الخ وأما ما قرره الشارح ففيه أمور منها أن قوله والازم الخ ظاهر البطلان ومنها أن جعله كسلس تشبیها به ما قرره

عدد التواتر اه (وأقول) ينبغي أن عدد التواتر مقدم على غيره ثم الأخبار عن علم برؤية الكعبة ثم رؤية المحاريب المعتمدة ثم رؤية القطب ثم الأخبار برؤية الجبل الغفير وذلك لأن التواتر يفيد اليقين وخبر الخبر عن علم يفيد الظن فيقدم عليه التواتر ورؤية الكعبة أبعد عن الغلط من رؤية القطب لأنه وإن كان بمنزلة العيان لكنه قد يقع الخطأ في رؤيته لاشتباهه على الرائي أو لما منع قام بالرائي ورؤية القطب أقرب لتصري ما به صلى الله عليه وسلم إلى الله عند الرائي فإن المخبر بأنه رأى الجبل الغفير يصلون ربنا يكون مستندة رؤيته صلاتهم لتلك الجهة فلا يأتى في الاختصاص بقوله من الانحراف عنه أو يسره (قوله لم يقل في الاظهر) ظاهره أنه لو أخبره غيره بأن القبلة في هذه الجهة جازله العدول إلى غيرها ولو قيل أنه يأخذ بقوله لأنه أقرب إلى الصواب من كونه يصل إلى جهة لم يظهر له ولا لغيره دليل على أنها القبلة ويقضى لعدم جزمه بالنية لم يكن بعيدا ومثله ذلك ما لو رأى محرابا لا يجوز اعتماده (قوله وصلى كيف كان) وهل يجب عليه التزام ما صلى إليه أم لا فيه نظر والقرب الأول لأنه باختياره التزم استقباله فلا يتركه إلا ما يرجح غيره عليه (قوله كما قاله الامام) معتمد (قوله عند ضيق الوقت) نقل سم في حاشية المنهج عن الشارح اعتماده اه ويمكن جعل كلام الامام على ما إذا جاز والتمسير وكلام غيره على خلافه (قوله ونازعه في شرح الوسيط) أي النووي (قوله والمشهور التعميم) أي ضاق الوقت أو اتسع (قوله ولو لمندورة) قال حج ومعاودة مع جماعة اه وعليه فهذه مستثناة من عدم وجوب تجديد ٣٣٠ الاجتهاد للنافلة ويمكن توجيهه بأن المعادة لما قيل بفرضيتها وعدم صحتها من

تعود مع القدرة اشبهت الفرائض فلم تلحق بالنوافل وكتب عليه سم قوله ومعاودة مع جماعة ينبغي أو فرادى لفساد الأولى ثم رأيت في شرح الارشاد عبر بقوله ومعاودة لفساد الأولى كما اقتضاه كلام المجموع أو في جماعة اه وبقي ما لو سن أعادتها على

(وان تحير) المجتهد فلم يظهر له شيء الضوغم أو تعارض أدلة (لم يقل في الاظهر) لأنه مجتهد والتحير عارض يرجح زواله عن قرب غالبا (وصلى كيف كان) لحزمة الوقت (ويقضى) لندرتة والقول الثاني يقلد بلا قضاء لأنه إلا أن عاجز عن معرفة الصواب فاشبهه الاعمى وحمل الخلاف كما قاله الامام عند ضيق الوقت اما قبله فيمتنع التقليد قطعا لعدم الحاجة اليه ونازعه في شرح الوسيط وقال ان ما قاله الامام شاذ والمشهور التعميم (ويجب تجديد الاجتهاد) أو ما يقوم مقامه كال تقليد في نحو الاعمى (لكل صلاة) مفروضة عينية أداء أو قضاء ولو مندورة (تحضر على الصحيح) سعي في اصابة الحق لتأكد الظن عند الموافقة وقوة الثاني عند المخالفة لأنها لا تكون الا عن اشارة أقوى والأقوى أقرب إلى اليقين ويمكن جعل قوله تحضر على حضور فعلها بان يدخل وقته فلا اعتراض عليه وقول الشارح من الخمس

الانفراد لجريان قول يبطلانها على ما يأتي في الجماعة فهل يجد لها أيضا لا يبعد أنه يجد اه وكتب عليه قوطئة أيضا قوله ومعاودة ظاهره ولوعقب السلام من غير فاصل (أقول) وقد يتوقف في وجوب تجديد الاجتهاد فيما لو كانت الاعادة لفساد الأولى أو للخروج من خلاف من أفسدها بأن الأولى حيث تبين فسادها كانت كالولم تفعل غاية الامر ان المعادة هي الأولى وقد تأخر الاحرام بها عن الاجتهاد وهو لا يضروه هل يجب تجديد الاجتهاد لكل ركعتين إذا سلم منهما كالضحى أو يفرق بين ما يصح الجمع فيه بين ركعات باحرام واحد كالضحى فيكفي له اجتهاد واحد وبين ما لا يجوز الاحرام فيه بأكثر من ركعتين كالتراويح فيجب فيه تجديد الاجتهاد لكل احرام فيه نظرا لانه بعد الحاقه في التيمم فعلى ما تقدم انه الأرجح من أنه يكفي للتراويح تيمم واحد لا يجب تجديد الاجتهاد هنا لما مر أيضا أنها كلها صلاة واحدة والكلام في المندورة (قوله لكل صلاة تحضر على الصحيح) هذا الخلاف يجري في المفتي في الاحكام الشرعية وفي الشاهد اذ اذكر في ثم شهد ثانيا بعد طول الزمن أي عرفا وفي طلب التيمم الماء اذا لم ينتقل عن موضعه اه عميرة (قوله فلا اعتراض عليه) أي بأن يقال قضية التعبير بتحضر ان الكلام فيما لو اجتهد قبل دخول وقت صلاة من الخمس ثم دخل وقتها فيخرج بذلك المندورة والقائمة والحاضرة اذ الاجتهاد في وقتها وصلى فائتة بذلك الاجتهاد ثم أراد فعل الحاضرة فانه لم يصدق عليه انها حضرت بعد الاجتهاد

في معنى قول المصنف حدث دائم يصل المعنى عليه الى قولنا السلس مشبه بالاستحاضة في أن حكمه حكم الحدث الدائم وسيد كر ان المراد بالسلس هنا سلس البول والمذي والغائط والريح وحينئذ فيقال كل من الاستحاضة والسلس الشامل لما ذكره على حكم الحدث الدائم وليس احده نادا عما اذا يكون الحدث الدائم الذي أعطيا حكمه ومنها قوله بعد التقرير

(قوله توطئة) التوطئة هي التمهيد للشيء وهو انما يكون في المتقدم على الشيء ولفظ الخمس متأخر عن تحضر الا أن يقال المراد بالتوطئة مجرد البيان تقدمت على المبين أو تأخرت وقد قيل بمثل ذلك في سويامن قوله تعالى فمثل لها بشرا سويا حيث قالوا انها حال موطئة لبشرا (قوله وخرج بالمفروضة النافلة) شملت المعادة ومر عن حج فيها ما يخالفه (قوله ومن عجز) بفتح الجيم اقصع من كسرهما اه منهج (قوله ولو عبد أو امرأة) قد يشعر التعبير بالثقة دون مقبول الشهادة من يرتكب حارم المرواة مع السلامة من الفسق وهو ظاهر ويشعر به قول الشارح بخلاف الفاسق الخ ويحتمل أن يقال بعدم قبول خبره وهو الاقرب (قوله أما الاول) هو أعمى البصر (قوله والمميز وغير العارف) أي فلا يقلدوا احدا منهم وكان الاول أن يقول أما الفاسق والمميز الخ (قوله فهو اخبار عن علم) يتأمل هذا مع جعله فيما مر من أدلة الاجتهاد لكنه موافق فيه لما قدمه من قوله وفي معناه خبر عدل باتفاق جمع من المسلمين فقوله فهو اخبار عن علم معناه انه كالأخبار في تقدمه على الاجتهاد (قوله قلده من شاء منهما) لو اختلف عليه داليلان أخذنا وضوحا ويصرف بينه وبين أولوية الاخذ بقول الاعلم بان الظن المستند لفعل النفس أقوى من المستند للغير فان تساوا بتخير زاد البغوى ثم يعيد لتردده حالة ٣٣١ المشروع اه ح (قوله لكن الا وثق الخ) قضيته انه لا تظسر هنا

لكثرة العدد وبه صرح سم على ح حيث قال لو اتحد أحدهما وتعدد الآخر قلده من شاء منهما ثم قال في شرح الارشاد فان كان أحدهما أوثق والآخر أعلم فالظاهر استواءهما الخ اه وفي شرح العباب الاولى تقديم الاوثق اه وهو المعتمد هذا وتقدم

توطئة أقول المصنف تحضر لا يخرج غيرها ومحل ما ذكره ما لم يكن ذا كراهة الدليل الاول والا فلا إعادة وخرج بالمفروضة النافلة ومنها صلاة الجنائز كافي التيمم وخرج بالقبلة الثوب فلا يلزمه إعادة الاجتهاد فيه كما تقدم في باب والثاني لا يجب لان الاصل استقرار الظن الاول (ومن عجز) بفتح الجيم (عن الاجتهاد) فيها (و) عن (تعلم الأدلة) كما هي البصر أو البصيرة (قلده) حتما (ثقة) ولو عبد أو امرأة (عارفا) يجتهد له ولغيره لقوله تعالى فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون اما الاول فلان معظم الأدلة تتعلق بالمشاهدة والرجح ضعيفة كما مر والاشتباه عليه فيها أكثر واما الثاني فلانه أسوأ من فاقد البصر بخلاف الفاسق والمميز وغير العارف فلو صلى من غير تقليد لزمته إعادة وان صادف القبلة اما ماصلا به بالتقليد وصادف فيه القبلة أولم يتبين له الحال فلا إعادة عليه فيه فان قال المخبر رأيت القطب أو الجهم الغير يصلون هكذا فهو اخبار عن علم فالأخذ به قبول خبر لا تقليد ولو اختلف عليه في الاجتهاد اثنان قلده من شاء منهما لكن الاوثق والاعلم عنده أولى ويجب عليه إعادة السؤال لكل فريضة تحضر بناء على

للشارح في المياه انه لو اختلف عليه اثنان أخذ بقول أوثقهما فان استويا قال أكثر عدد فان استويا تساقطا وعمل باصل الطهارة اه وعليه في الفرق بينهما ويمكن الفرق بان الاخبار عن النجاسة لما كان مستنده الحس روعي فيه كثرة العدد بعد اشتباه المشاهدة على الكثير من الواحد (قوله والاعلم عنده أولى) نقله سم على منهج عن شرح الروض ونظر فيه بانه اذا وجب الاخذ بقوله في الصلاة فخارجهما من باب أولى فيجب عليه الاخذ بقوله أيضا كدخولها ثم قال وسئل مر عن المسئلة فوافق ما قاله الشارح بالذهن على البدئية اه وبقي ما لو اختلف عليه مخبران عن علم أو ما هو عزله كان قال له شخص القطب في هذا الموضع يكون أمامك وقال الآخر يكون خلفك اليسرى مثلا فهل يأخذ بقول أحدهما كالمجتهدين أو يتساقطان عنده فيه نظر ولعل الثاني أقرب ويفرق بينه وبين المجتهدين بأنه هنا يمكنه الاجتهاد لنفسه بعد بخلاف المجتهدين فانه لا يأخذ بقول أحدهما الا عند العجز عن الاجتهاد فاصطبر للاخذ بقول أحدهما وايضا هما هنا اختلاف في علامة واحدة تلعارض فيها وهو موجب للتساقط وكتب أيضا واذا أخذ بقول أحدهما وجب عليه إعادة الصلاة بعد لتردده في النية حين اتقايده اه سم على ح ونقل اعتماده عن مر وفيه وقفة والا قرب عدم إعادة فيما لو كان أحدهما أعلم أو اوثق واخذ بقوله عملا بما هو أولى لان اختياره لزيادة علمه يلغى اثر مقابله فلا تردد في النية عنده واحتمال خطئه كاحتماله فيما لو اجتهد هو وأداه اجتهاده الى جهة فصلى اليها (قوله ويجب عليه إعادة السؤال) هذا الحكم علم من قوله أو ما يقوم مقامه فذكره هنا نصير مع ما علم

المذكور وهذا بين حكمها التفصيلي يقال عليه حيث بين حكمها الجسالي بقوله كذا وتقتضيه هذه التفرع بقا يكون موقع قوله فتغسل المستحاضة فرجها الخ فتأمل (قوله أي في الوقت) كما يأتي في المتن فتنبه (قوله وحديث وجبت المبادرة الخ) (قوله فرض عين فيه) أي السفر (قوله دون ما يكثر فيه) ينبغي أن المراد بالكثرة أن يكون في الركب جماعة متفرقة فيه بحيث يسهل على كل من أراد السؤال ٣٣٢ عن الصلاة وحود واحد منهم من غير مشقة قوية تحصل في قصده (قوله

والنجعة) عطف تفسير (قوله ونحو ذلك) كاحباب انقيام البعيدة أو من أقام بجبل أو غار بعيد (قوله والارغيان) بالفتح فالسكون وكسر النجمة وفتح النجعة إلى ارغيان من نواحي نيسابور اه سيوطي في الانساب واسمه أبو بكر وتفق على والده سهل بن أحمد المعروف بالحمام كافي طبقات الاسنوي (قوله في جهة معينة) انما قيد بها القول المصنف بعدوان تغير اجتهاده عمل بالثاني الخ فانه يتيقن الخطأ ولا اعادة عليه لكن الخطأ غير معين كما يأتي في قوله وبتعين الخطأ (قوله ولان مالا يسقط من الشروط) قضيته ان من الشروط ما يسقط بالنسيان وله غير مراد الا ان يقال من للبيان أو انه أراد بالشروط المعتبرات وان لم تكن شروطا (قوله وان لم يظهر له الصواب) ان قيل كيف يجب الاستئناف مع عدم ظهور الصواب وما

الخلاف المتقدم في تجديد الاجتهاد كذا ذكره في الكفاية (وان قدر) المكلف على تمام أدلتها (قال اصح وجوب التعلم) عند اعادة السفر لعموم حاجة المسافر اليها وكثرة الاشتباه عليه فكان فرض عين فيه بخلافه في الحضر ففرض كفاية اذ لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم ثم السلف بعده انهم ألزموا آحاد الناس تعلمها بخلاف شروط الصلاة وأركانها والمصنف أطلق في الكتاب وصح في غيره كونه فرض عين فيما ذكر كتعلم الوضوء وغيره وجل السبكي وغيره القول بأنه فرض عين في السفر على سفير يقل فيه العارفون بأدلتها ودون ما يكثر فيه كركب الحاج فهو كالخضر اه وهو ظاهر ولو سافر من قرية إلى أخرى قريبة بحيث يقطع المسافة قبل خروج وقت الصلاة فهو كالخضر كما استظهره الشيخ وينبغي ان يلحق بالمسافر أصحاب انقيام والنجعة اذا قلا وكذا من قطن بموضع بعيد من بادية أو قرية ونحو ذلك والمراد بتعلم الادلة تعلم الظاهر منها دون دقائقها كما صرح به الامام والارغيان في فتاويه (فيصرم) عليه (التقليد) فان قلد له القضاء فان ضاق الوقت فكثير المجتهد وقدره ومقابل الاصح ان تعلم الادلة لا يجب بخصوصه بل هو فرض كفاية فيجوز له التقليد ولا يقضى ماصلاه به (ومن صلى بالاجتهاد) منه أو من قلده (قتيقن الخطأ) في جهة معينة أو عينة أو يسرة بعد الصلاة ويحل خروج وقتها أعادها أو بعد خروجه (قضى) حتما (في الاظهر) لانه يتيقن الخطأ فيما يؤمن مثله في الاعادة كالخاتم يحكم باجتهاد ثم يجد النص بخلافه ولان مالا يسقط من الشروط بالنسيان لا يسقط بالخطأ كالظاهرة واحترزوا بقولهم فيما يؤمن مثله في الاعادة عن الكل في الصوم ناسيا والخطأ في الوقوف بعرفة حيث لا تجب الاعادة لانه لا يؤمن مثله فيها وخرج بتيقن الخطأ ظنه وبتعين الخطأ اهمه كما في الصلاة إلى جهات باجتهادات فلا اعادة فيها كما سياتي والمراد بالتيقن ما يمنع معه الاجتهاد فيدخل فيه خبر العدل عن عيان والثاني لا يقضى لانه ترك القبلة بعذر فاشبه تركها في حال القتال (فلو تبقنه فيها) أي الصلاة (وجب استئنافها) وان لم يظهر له الصواب بناء على وجوب قضائه بعد فراغه منها لعدم الاعتماد بما مضى وإلى هذا أشار المصنف بقوله فلو فات لم توجه انحراف إلى جهة الصواب وبنى ان ظهر مع ذلك جهة الصواب لان الماضي معتد به وشمات عبارة تيقن الخطأ عينة أو يسرة وهو كذلك كما مر (وان تغير اجتهاده) ثانيا فظهر له ان الصواب في جهة أخرى غير الجهة الاولى (عمل بالثاني) حتما ان ترجع ولو في الصلاة وعمل بالاول ان ترجع وافرقت بين عمله بالثاني وعدمه وعمله به في المياه بأنه يلزم نقض الاجتهاد بالاجتهاد ان غسل ما أصابه الاول والصلاة بنجس ان لم يغسله وهذا لا يلزم الصلاة إلى غير القبلة ولا بنجاسة ومنع ابن الصباغ ذلك بأنه انما يلزم النقض لو أبطلنا ما مضى من طهره وصلاته وانما يبطله بل أمرناه بغسل ما ظن نجاسته كما أمرناه باجتناب بقية الماء الاول وأجيب بأنه يكفي

الفرق بينه وبين فاقده الظهورين حيث قالوا لا يفتني بالتيمم في محل لا يسقط الفرض بنيمه فيه قلنا لا اشكال وجه على حد سواء والمراد بقوله وجب استئنافها استقرار وجوب استئنافها في ذمته اكم لا يفعلها الا بعد ظهور الصواب (قوله وشمات عبارة تيقن الخطأ) هذا الحكم علم من قوله السابق أو عينة أو يسرة فذكر قصر مع ما علم وقد أشار إلى ذلك بقوله كما مر (قوله وعمل بالاول ان ترجع) أي أو استوى الامر ان على ما يأتي

الدم) عبارة القوت وهما شيء كالصديد يعلوه صفرة وكثرة وليس أيدم كما قاله في شرح المذهب انتهت (قوله وهي القصة) أي فهو تفسير من ادمن القصة والجص تفسير لها باعتبار أصل اللغة (قوله وعلم من ذلك صحة ما في التحقيق والمجموع) مراده بصحة ما في المجموع بالنسبة للمقيس عليه بدليل ما قرره وبدليل قوله وأما الجعل الخ (قوله ويفرق بينهما) أي بين المقيس والمقيس

(قوله تجب إعادة الاجتهاد للفرض الخ) يمنع الاخذبان الاعمى انما وجب عليه الاخذ بقول الغير لانه يتحول عنه القبلة قد لا يهتدي للعود الى المحل الذي كان مستقبلا له بخلاف البصير اذا فسدت صلاته فانه يمكنه فعل المعادة للجهة التي كان يصلي اليها وقد يفرق بين من أمكنه العود الى محله والعلم بالجهة التي صلى اليها أولا وبين غيره فيقال من فسدت صلاته ولم يعلم الجهة التي كان متوجها اليها قبل ذلك يجب عليه تجديد الاجتهاد ومن علم الجهة التي كان متوجها اليها لاعادته عقب الفساد لا يجب عليه التجديد لبقائه في الاول (قوله فلا إعادة ولا قضاء) يؤخذ من هذا جواب حادثه وقع ٣٣٣ السؤال عنها وهي ان جماعة

مكثوا يصالون في قرية الى محراب بها مدة طويلة ثم خرج منهم شخص وأخبرهم بأن في القبلة الضمرا فافا كثيرا فهل يلزمهم إعادة ماصاوه في المدة الماضية أم لا وهو انهم ان يتقنوا الخطأ في وضع المحراب الذي كانوا يصلون اليه وجبت إعادة لكل ماصاوه وان لم يتقنوا ذلك ولا ظنوا خلافا فلا إعادة لشيء مما صاوه ويستمر على حالهم لان الظاهر من بطاولة الايام مع كثرة الطارقين للعمل انه على الصواب وان انخرف لهم المخطئ وان ترجح بدليل

في النقص وجوب غسل ما أصابه الاول واجتناب البقية ولو دخل في الصلاة باجتهاد فعمى فيها أغمها ولا إعادة فان دار أو أداره غيره عن تلك الجهة استأنف باجتهاد غيره نقله في المجموع عن نص الام ومنه يؤخذ انه تجب باعادة الاجتهاد للفرض الواحد اذا قسد (ولا قضاء) لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد كما مر (حتى لو صلى أربع ركعات لاربع جهات بالاجتهاد) المؤدى الى ذلك (فلا) إعادة ولا (قضاء) لانه وان تيقن الخطأ في ثلاث قد أدى كلاً منها باجتهاد لم يتعين فيه الخطأ فان استويا ولم يكن في صلاة تخير بينهما لعدم ضربة أحدهما على الآخر وفيها وجب العمل بالاول ويفرق بينهما بأنه التزم بدخوله فيها جهة فلا يتحول الا بالارجح مع ان التصول فعل أجنبي لا يناسب الصلاة فاحتيط لها وهذا التفصيل هو ما نقلناه عن البغوي وأقره واعتمده جمع متأخرون وهو المعتمد في المجموع وغيره من وجوب التحول أخذ من اطلاق الجمهور ضعيف اذا اطلاقهم محمول على ما اذا كان دليل الثاني أرجح بدليل تقييدهم اقتران ظهور الصواب بظهور الخطأ اذ كيف يظهر له الصواب مع التساوي المقتضى للشك ويؤيد الاول بل هو فرد من افراد قول المجموع عن الام واتفاق الاصحاب لو دخل في الصلاة باجتهاد ثم شك ولم يترجح له جهة أغمها الى جهته ولا إعادة وبما تقرره علم ان محل العمل بالثاني في الصلاة واستمرار صحته اذا ظن الصواب مقارنا لظهور الخطأ والابان لم يظنه مقارنا بطلت وان قدر على الصواب على قرب لمضى جزء منها الى غير قبلة ولو اجتهد اثمان في القبلة اتفق اجتهادهما واقتمدى أحدهما بالآخر فتغير اجتهاد واحد منهما الزمه الانحراف الى الجهة الثانية وينوى المأموم المفارقة وان اختلفا تابنا وتياسرا وذلك عذر في مفارقة المأموم ولو قال مجتهد لمقلد

غير قطعي كاخبار من يوثق به من أهل المعرفة مما لو ابالي في ولا إعادة لما صاوه لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد (قوله فان استويا) أي الاجتهاد ان وهو قسم قوله قبل حتما ان ترجح (قوله وهذا المفصل) أي ما بين ما لو حصل اختلاف المستويين وهو في الصلاة وبين ما لو حصل قبل الاحرام بها (قوله ويؤيد الاول) أي التفصيل بين كونه فيها وخارجها (قوله وبما تقرره) أي من قوله فظهر له ان الصواب في جهة الخ ومن قوله عمل بالثاني حتما ان ترجح فان معنى العمل بالثاني ان يتحول الى جهته فوراً ومعلوم ان ذلك انما يتأتى حيث كان ظهور الصواب مقارنا لظهور الخطأ (قوله مقارنا لظهور الخطأ) ينبغي ان المراد بالمقارنة ما هو الاعم من المقارنة حقيقة أو حكايان لم يمس قبل ظهور الصواب ما يسع ركنا كما لو ترد في النية وزال تردده فوراً وكالم انحراف عن القبلة نسياناً ودارت به السفينة أو غير ذلك حيث لا تبطل صلاته بعوده فوراً (قوله وان اختلف) غاية أي ولا يكف الخالف مغنيا عن نية المفارقة وهذا محله حيث علم بانحرافه فان لم يعلم به هل يجب عليه إعادة أم لا فيه نظر والاقرب الاول لان الانحراف من شأنه ان يظهر وان كان المأموم أعمى ويفرق بينه وبين عدم فرضه بصير اعلى القول به عند تبين نجاسة بثوب الامام بان الشعور بالانحراف أقرب من الشعور بنجاسة ثوب الامام في حق الاعم لانها لا طريق لا درا كها الا البص والانحراف قد يدركه بالسمع (قوله وذلك عذر) أي فلا تغوته فضيلة الجماعة

عليه في كلام المجموع أي يفرق بينهم بما قدمه عن والده على أنه كان الأول حذف قوله وهم الخ إذا حاجة اليه مع ما فيه (قوله فيقرأ بالرفع) عبارة الشهاب البرنسي ينبغي أن يقرأ بالنصب لأننا وان فرغنا على الظاهر لنا قول بان طهرها خمسة عشر احتياطا انتهت وما ذكره اغمايتم ان كان الخلاف قويا نظر الاصطلاح المصنف (قوله وتستحاض على وزن ما لم يسم فامله) أي وهم عدلوا الى وزنه فقط في عراق ولم ينظر والى عمله الخاص بل ابقوه على عمله الاول من نصب المفعول به فتأمل (قوله وشمل كلامه تحريم المكت في المسجد عليها) يعني قوله والمشهور وجوب الاحتياط (قوله ان صلاة الجنائز كذلك) قال سم ينبغي

(قوله تحول) أي وجوبه ويفارق هذا ما مر من ندب الاخذ بقول الاعلم اذا اختلفا عليه خارجها بان ليس هناك دعوى أحد المجتهدين الخطأ على الآخر ولا دعوى ٣٣٤ خطأ الخلاف مطلقا فليتأمل سم على منهج وانما لم نوجب الاستئناف

وهو في صلاة أخطأ بك فلان والمجتهد الثاني أعرف عنده من الاول أو أكثر عدالة كما اقتضاه كلام الروضة أو قال له أنت على الخطا قطعاً وان لم يكن أعرف عنده من الاول تحول ان بان له الصواب مقارنا للقول بان أخبر به بالخطا معاملة طلالان تقليد الاول بقول من هو أرح منه في الاول ويقطع القاطع في الثانية فلو كان الاول أيضا في الثانية قطع بأن الصواب ما ذكره ولم يكن الثاني أعلم لم يؤثر قاله الامام فان لم يكن له الصواب مقارنا بطلت وان بان له الصواب عن قرب لما مر ولو قيل لا معنى وهو في صلاته صلاتك الى الشمس وهو يعلم ان قبلته غيرهما استأنف بطلان تقليد الاول بذلك وان أبصر وهو في اتناهما وعلم انه على الاصابة للقبلة لخراب أو نجم أو غير ثقة أو غيرها أتمها أو على الخطا أو تردد بطلت لا تتفاءظن الاصابة وان ظن الصواب غيرها انحرف الى ما ظنه

لان مجرد قوله ذلك لا يفيد تيقن خطأ الاول (قوله ولم يكن الثاني أعلم) أفهم انه لو كان الثاني أعلم أثر وهل المراد منه وجوب الاخذ بقول الثاني أو الاولوية فقط فيه نظر والمتبادر الاول (قوله انحرف الى ما ظنه) أي ولا إعادة عليه كما تقدم

باب صفة (أي كيفية) الصلاة

المشتملة على واجب وينقسم له احوال في ماهيتها ويسمى ركناً وخارج عنها ويسمى شرطاً وسيأتي في الباب الآتي وعلى مندوب وينقسم أيضاً لما يجبر بالسجود ويسمى بعضنا كد شأنه بالجبر لشبهه ببعض حقيقة وسيأتي في سجود السهو ولما لا يجبر ويدهى هيئة وهو ما عدا البعض ويعبر عنه بعبارة أخرى فيقال ما شرع للصلاة ان وجب لها شرط أو فيها فركن أو سن وجب فبعض والافهية وشبهت الصلاة بالانسان قال كركأسه والشرط كحياته والبعض كاعضائه والهيئات كشعره (أركانها ثلاثة عشر) ركنها كذا في المحرر يجعل الطمأنينة في محالها صفة تابعة ويؤيده ما يأتي في التقدم والتأخر بركن وظاهر عبارة الحاوي انها أربعة عشر يجعل الطمأنينة في محالها الاربع الآتية ركناً واحداً وفي الروضة كاصلاها سبعة عشر يجعلها في كل من محالها ركناً والخلاف انقضى قيل ويصح أن يكون معنوياً أيضاً دليل أنه لو شك في السجود في طمأنينة الاعتدال مثلاً فان جعلناها تابعة لم يؤثر شك كالوشك في بعض حروف الفاتحة بعد فراغها أو مقصودة لزمه العود للاعتدال فوراً كالوشك في أصل قراءة الفاتحة بعد الدار كوع فانه يعود اليها كما يأتي فليتأمل ويرد بتأثير شك فيها وان جعلناها تابعة فلا بد من تداركها ويفرق بينها وبين الشك في بعض حروف الفاتحة بعد فراغها منها بأنهم اغتفروا ذلك فيها لكثرة حروفها وغلبة الشك فيها وبعد المصلى ركناً كالمصلى حيث عد ركناً والبائع ركناً تكون الجملة خمسة عشر وقد يقال يمكن الفرق بينهم بان الفاعل انما جعل ركناً

باب صفة الصلاة

(قوله أي كيفية الصلاة) عبارة الاسنوي المراد بالصفة هنا الكيفية اه أقول غرضه من سوقها الإشارة الى ان تفسيرها بالكيفية تفسير مراد (قرنه المشتملة) في التعبير عن الشرط الخارج بالاشتغال نسمع وكأنه أراد به مطلق التعلل وذلك يستوى فيه الركن والشرط (قوله وينقسم) أي الواجب (قوله وينقسم) أي المندوب (قوله ويعبر عنه) أي هذا التفصيل المتقدم

الترتيب

من قوله المشتملة على واجب وينقسم الخ وقوله وعلى مندوب الخ (قوله

وشبهت الصلاة) هذه حكمة لتقسيم ما تشتمل عليه الصلاة الى الاقسام الاربعة المذكورة (قوله قيل) قائله حج (قوله أيضاً) الاولى اسقاطها لان القائل انه انقضى لا يجعله معنوياً وكذا عكسه ثم رأيت في نسخة صحيحة اسقاط لفظ أيضاً (قوله ويرد بتأثير شك فيها) أي في طمأنينة الاعتدال (قوله اغتفروا ذلك فيها) أي الفاتحة (قوله وبعد) مستأنف وقوله المصلى ركناً أي مع جعل الطمأنينة في محالها الاربعة ركناً

ان لا يسقط الفرض لعدم اغناء صلاتها عن القضاء (قوله وشمل اطلاقه) التنقل بعد خروج وقت الفريضة قال الشهاب ابن قاسم اغنا يظهر ذلك اذا اريد النفل بطهارة الفرض (قوله ولا يلزم مهنية الوضوء) يشعر بجواز نيته قال سم والوجه خلافه لانه يحتمل ان الواجب الغسل وان الواجب الوضوء وغسل جميع البدن لا تكفي فيه نية الوضوء ولو غلط باختلاف الوضوء

(قوله المرتب وجوده عليه) قد يقال ان كان المراد بترتيب وجوده عليه ان العقد فعل وهو لا يوجد بدون فاعل فالصلاة كذلك (قوله ولهذا) أي لكون البائع انما عذر كنافي البيع لترتبه عليه كان التحقيق انهما شرطان لانه حيث كانت العلة ترتب العقد على وجوده كان خارجا عن العقد (قوله انهما شرطان) أي العاقد والمعقود عليه (قوله وفي الصوم) أي وانما عذر الصائم ركناني الصوم الخ (قوله توجد خارجا) أي عن القوى أي المذكورة ومن ثم كانت القراءة فيها مسموعة والافعال مشاهدة (قوله وبإرفاقه بما مر) أي من اركان داخل فيها والشرط خارج عنها (قوله ٣٣٥) وبأن الشرط ما اعتبر في الصلاة أي

كالطهارة (قوله وشمل هذا التعريف) أي قوله وبأن الشرط ما اعتبر في الصلاة (قوله انهما مبطلات) أي فهي موانع لا شروط (قوله فلا يجب النطق بها) أي على الراجح (قوله ولانها واجبة) عطف على قوله لما مر (قوله قيل والواجبه) هو ظاهر وجهه بأنه انما يتم القول بوجوبها على الشرطية لو كان بين النية والتكبير ترتيب خارجي وليس كذلك بل هما متقارنان فمقارنه المفسد لما يلزمه مقارنه المفسد بالتكبير وعبارة حج بعد ان نقل فائدة الخلاف كالإسراج نصها وفيه نظر لانه ان أراد بافتتاحها ما سبق تكبيرة الاحرام فهو غير ركن ولا شرط

في البيع نظر العقد المرتب وجوده عليه كالمعقود عليه ولهذا كان التحقيق انهما شرطان لانهما خارجان عنه وفي الصوم لان ماهيته غير موجودة في الخارج وانما يتعقل بتعقل الفاعل بفعل ركنها لتكون تابعة له بخلاف نحو الصلاة توجد خارجا فلم يحتمل للنظر لفاعلهما ثم الركن كالشرط في انه لا بد منه وبإرفاقه بما مر وبأن الشرط ما اعتبر في الصلاة بحيث يتقارن كل معتبر سواء والركن ما اعتبر فيه الا بهذا الوجه ولا يرد الاستقبال لانه وان كان حاصل في القيام والقعود حقيقة هو حاصل في غيرها عرفا مع انه ببعض مقدم البدن حاصل حقيقة أيضا وشمل هذا التعريف التروك كترك الكلام ونحوه وهو ما في الروضة كأصلها لكن صوب في المجموع انها مبطلات الاول (النية) لما مر في الوضوء وهي فعل قلبي اذ حقيقتها القصد بالقلب فالقلب محلها فلا يجب النطق بها كما سيأتي ولانها واجبة في بعض الصلاة وهو اولها لا في جميعها فكانت ركنها كالتكبير والرجوع وغيرها وقيل هي شرط اذ الركن ما كان داخل الماهية وبإرفاق النية يدخل في الصلاة وجوابه ان اثنين بغير اغنا دخولها فيها بأولها وقائدة الخلاف فيمن افتخ النية مع مقارنه مانع من نجاسة أو استدبار مثل لا وقعت ولا مانع فان قيل هي شرط صحة أو ركن فلا كذا قيل والواجبه عدم صحتها مطلقا قال الرافعي ولانها تتعلق بالصلاة فتكون خارجة عنها والالتفات بنفسها أو اذ تقرر الى نية أخرى قال ولا يظهر عند الاكثرين ركنيتها ولا يبعد أن تكون من الصلاة وتعلق بعادها من الاركان أي لا بنفسها أيضا ولا تنفصل عن النية ولا أن تقول يجوز تعلقها بنفسها أيضا كما قال المتكلمون كل صفة تتعلق ولا تؤثر بجواز تعلقها بنفسها وبغيرها كالعلم والنية وانما تنفصل عن النية لانها شاملة لجميع الصلاة فتحصل بنفسها وبغيرها كشاة من أربعين فانما تترك نفسها وبغيرها وقد اجتمعت الامة على اعتبار النية في الصلاة وبدونها لان الصلاة لا تنعقد الا بها (فان صلى) أي اراد ان يصلي (فرضا) ولو نذرا أو قضاء أو كفاية (وجب قصد فعله) بأن يقصد فعل الصلاة لتمييز عن سائر الافعال وهي هنا ما عدا النية لانها لا تنوي كما مر (و) (وجب تعيينه) بالرفع من ظهر أو غيره

أو ما يقارن حاضر عليه المقارن لانه لبعض التكبيرة اه وهو عين ما قلناه (قوله مطلقا) أي سواء قيل هي شرط أو ركن (قوله ولانها) عطف على قوله اذ الشرط الخ (قوله ولا تنفصل عن النية) أي لئلا يؤدي ذلك الى التسلسل (قوله وانما لم تنفصل) أي النية (قوله فانما تترك نفسها) أي تظهر نفسها (قوله وقد اجتمعت الامة) أي من الامة الاربعة وغيرهم (قوله أي اراد أن يصلي) كانه دفع لما اعترض به الاسنوي من ان ضمير فعله لا يتصل لا يصح عوده على الفرض لان ذلك سيأتي في قوله والاصح وجوب نية الفرضية قال القياقي كلام المصنف اولاً في ذات الفرض لاني صفتة وثانياً على العكس فلا يرد ما قاله الاسنوي اه ع (قوله وهي) أي الافعال (قوله لانها لا تنوي كما مر) أي في قوله ولانها تتعلق بالصلاة لكن تقدم في رد القول بأنها شرط انها شاملة لجميع الصلاة وعليه فيكون المراد بالفعل ما يشملها

يكفي فيه نية رفع الاكبر غاطاً فالاحتياط المخلص على كل تقدير نية الاكبر فليست تأمل انتهى (قوله بما قدرته) تبع فيه الشهاب بن حجر وتجب منه سم فان المسوغ موجود بدونه وهو عطفه على المعرفة (قوله الاول والرابع) في نسخة والخامس

(قوله كما قاله الشارح جواباً) في كون الجواب ما خوذ من الرفع نظراً وانما هو ما خوذ من قوله أي أراد ان يصلي ما هو فرض كما يعلم من كلام الشيخ عميرة وابن عبد الحق (قوله انه يكفي في الصبح) أي فرض الصبح (قوله أو يقنت فيها ابداً) احتراز به عن القنوت في وتر رمضان وفي بقية الصلوات للنزلة لا ترتأت (قوله عند توفير شرطه) أي الاراد والمراد من هذه العبارة انه يقول نويت أصلي صلاة يسن الاراد لها عند توفير شرطه بتمامها (قوله عن نية الظهر) أي وان كان في قطر لا يسن الاراد فيه اه مؤلف (قوله مع ما ذكر) أي من القصد والتميين (قوله الصادق) أي ما ذكر (قوله يقتضي عدم وجوب نية الفرضية الخ) يجب بحمل الفرض في كلام المصنف على ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه فتخرج المعادة ولا يناقيه ما سياتي في صلاة الصبي من وجوب نية الفرضية حتى عند المحل لمحل الفرض فيما يأتى على الفرض في الجملة ولا يصح ان يحمل كلامه هنا على الفرض في الجملة لما فات له لقوله ليتعين نية الفرض للصلاة الاصلية (قوله فلا ينصرف اليها الا بقصد الاعادة) فضيته انه لا بد من قصد الاعادة في المعادة والراجح خلافه كما تقدم عن حج (قوله كما قاله) أي القاضي مجلي (قوله اذ النذر لا يكون الا فرضاً) يؤخذ منه انه لو قال ٣٣٦ أصلي الظهر مكتوبة الصحة اذ الكتب لغة الفرض كما في آية الصيام وأقول قد يمنع

هذا الاخذ بان الكتب لما اشترك بين الجعل كما في قوله تعالى ادخلوا الارض القدس وبين المقدر كما في قوله ان يصيبنا الا ما كتب الله لنا لم تكن قائمة مقام الفرضية اللهم الا ان يقال ان الكتب لما صار حقيقة شرعية في لسان جملة الشرع منصرفاً للفرض خاصة حمل عليه ولم يضر الاشتراك بحسب الاصل وبقي ما لو قال أصلي

كما قاله الشارح جواباً عن عبارة المصنف بأنه كان حقه ان يعبر بقوله قصد فعلها وتعيينها ويظهر كما بحثه بعضهم انه يكفي في الصبح صلاة الغداة أو صلاة الفجر لصدهما عليها وفي اجزاء نية صلاة يتقرب في اذانها أو يقنت فيها ابداً عن نية الصبح تردد والوجه الاجزاء ويظهر ان نية صلاة يسن الاراد لها عند توفير شرطه مغنيتها عن نية الظهر ولم أرفه شيئاً (والاصح وجوب نية الفرضية) مع ما ذكره وقول الشارح الصادق بالصلاة المعادة لمتعين نية الفرضية للصلاة الاصلية يقتضي عدم وجوب نية الفرضية في المعادة وسيأتى في كلام المصنف في صلاة الجماعة أن المرجح خلافه ومقابل الاصح لا تجب لان ما عينه ينصرف اليها بدون هذه النية بخلاف المعادة فلا ينصرف اليها الا بقصد الاعادة وتكفي على الاول نية النذر في المندور عن نية الفرضية كما قاله في الذخائر اذ النذر لا يكون الا فرضاً ثم محل وجوب نية الفرضية في حق البالغ اما الصبي فلا تشترط في حقه كما حجه في التحقيق وصوبه في المجموع وهو المعتمد خلافه في الروضة وأصلها لوقوع صلاته نفساً فكيف ينوي الفرضية والعبادات التي تجب فيها النية تنقسم بالنسبة لوجوب نية

الظهر الواجب أو المتعين هل يكفي أم لا فيه نظر والا قرب الاول لترادف الفرض والواجب الفرضية

ولان معنى التعين انه مخاطب به بخصوصه بحيث لا يسقط عنه بفعل غيره وهذا عين الفرض وهذا وقد اطلقوا وجوب نية الفرضية في المندور قال الشهاب الرملي وهل هو عام في كل نفل سواء كان له وقت أو سبب أو لا حتى لو نذر صلاة الضحى أو رواتب الفرائض لا تجب فيه نية الفرضية قال لم أرفه شيئاً وفيه وقعة اه أقول لكن المجرّد صحيح على الاول نقلاً عن خطه (قوله وصوبه في المجموع) توهم بعضهم ان قياس تصويب المجموع عدم وجوب نية الفرضية في الجمعة على من لا تجب عليه كالعبد والمرأة وهذا قياس فاسد لان الصبي لم يخاطب بفرض الوقت فلامعنى لوجوب الفرضية في حقه بخلاف المذكورين بالنسبة للجمعة فانهم خاطبوا بفرض الوقت الصادق بالجمعة فهي فرض الوقت بدلاً أو احدى خصائصه اه سم على حج (قوله فكيف ينوي الفرضية) هذا يقتضي امتناع نية الفرضية لانها على هذا الوجه تلاعب وليس ذلك مراداً اذا اختلف اغاها في وجوبها وعدمه لكن يتعين في حقه حيث نوى الفرضية ان لا يريد ان يفرض في حقه بحيث يعاقب على تركه وانما ينوي بالفرض بيان الحقيقة الاصلية أو يطلق ويحمل ذلك منه على الحقيقة المذكورة وبقي ما لو صلى الصبي ثم بلغ في الوقت وأراد الاعادة هل يجب عليه نية الفرضية نظر الوقت الذي أعادها فيه أم لا نظر الى انه أعادها لما سبق وهو كان نقلاً عنه نظر فيتمثل الاول للعلامة المذكورة والا قرب الثاني لانها ليست فرضاً في حقه لا بالاصل ولا بالحال وقضية قوله لوقوع صلاته نقلاً انه لو صرح بذلك بان قال نويت أصلي

بدل الرابع وهي الصواب (قوله ومقتضى كلامه الخ) هذا على جعل الضمير فيه راجعاً الى المتصيرة قال سم ولا يتعين بل يجوز أن يكون راجعاً الى ما رجع اليه ضمير كانت في قوله أو كانت متصيرة وهي من جاوزدها أكثر الخيض الذي هو مقسم لجميع الاقسام المتقدمة وادعى انه المتبادر ولا يفي في انه بعدد الاثنيان به بصيغة الفعل دون المتقدمة حيث اتى بها بصيغة اسم الفاعل وأيضا مقابلة النسيان بالحفظ ولهذا عدل عنه الشارح كالشهاب ابن حجر (قوله اذا توفرت شروطه) بخلاف ما اذا اتقى

الظهر مثلاً فلا الصحة وهو ظاهر حيث لاحظ انها غير واجبة عليه أو أطلق ما لو اراد النفل المطلق فلا تصح صلاته واما الحائض والمجنون فان قلنا بصحة قضائهما على ما اعتمدته الشارح فالظاهر وجوب نية الفرضية في حقهما ويفرق بينهما وبين الصبي بأنهم مامن حيث السن كانا محلاً للتكليف في الجملة بخلاف الصبي (قوله وان كاه لا يشترط فيها) أي نية الفرضية (قوله ومنها ما تشترط فيه) أي نية الفرضية (قوله ومنها عكسه) أي لا تجب فيه نية الفرضية على الاصح وقوله الصوم أي وهو الصوم (قوله فاذا نوى فرضه لم يكف) أي ما لم يصفه للصلاة (قوله لا تكون الا له) أي لا تكون واقعة الا له لكنه قد يغفل عن اضافتها اليه فتسن ملاحظتها ليتحقق اضافتها من النوى (قوله كان ظن بقاءه) ٣٣٧ مفهوم قوله ظن يقتضي عدم الصحة

فيمالونوى مع الشك الاداء
أو القضاء وبان خلافه
ومفهوم قوله ولونوى الاداء
عن القضاء وعكسه عامدا
عالم الخ الصحة فقد تنازع
المفهوم وان في صورة الشك
والاقرب فيها الصحة لتعليقهم
البطلان مع العلم بالتلاعب
وهو متنف بالشك ويحتمل
أن يقال بالصحة في الشك
اذا قال أداه وقد خرج الوقت
لان الاصل بقاء الوقت
وبعدمها اذا قال قضاء لان
الاصل عدم خروج الوقت
(قوله ولونوى الاداء من
التضاء) ذكره توطئة لما
بعده والا فقد علم ذلك من
قوله قبل حيث جهل
الحال الخ (قوله لم تصح

الفرضية الى أقسام منها الحج والعمرة وان كاه لا تشترط فيها بلا خلاف خلافا لما وقع للدمبري ومن تبعه هنا في الزكاة ومنها ما تشترط فيه على الاصح وهو الصلاة والجمعة ومنها عكسه الصوم كما حكمه في شرح المذهب وان اقتضت عبارته الكتاب ثم خلافه ومنها عبادة لا يكفى فيها ذلك بل يضر على الصحيح وهي التيمم فاذا نوى فرضه لم يكف (دون الاضافة الى الله تعالى) لان عبادة المسلم لا تكون الا له والثاني تجب ليتحقق معنى الاخلاص ويجريان في سائر العبادات ولا يشترط التعرض لاسم تقبال القبلة ولا لعدد الركعات فان عين الظهر مثلاً ثلاثاً أو خمساً متعمدا لم تنعقد لئلا يعبه أو مخطئة فكذلك على الراجح أخذ من القاعدة ان ماوجب التعرض له جملة أو تفصيلاً يضر انخطأ فيه والظهر مثلاً يجب التعرض لعدد جملة فيضطر انخطأ فيه اذ قوله الظهر يقتضى ان تكون أربعاً (و) الاصح (انه يصح الاداء بنية القضاء) حيث جهل الحال لغيم ونحوه فظن خروج وقتها فتواها قضاء فتبين بقاءه (وعكسه) كان ظن بقاءه فتواها أداء فتبين خروجه اذ يستعمل القضاء بمعنى الاداء وعكسه تقول قضيت الدين وأديته بمعنى قال تعالى فاذا قضيتم مناسكتكم أي أديتم والثاني لا يصح بل يشترط ان يتميز كل منهما عن الآخر كما في الظهر والعصر لكن يسن التعرض لهما على الاول ولونوى الاداء عن القضاء وعكسه عامدا عالماً لم تصح اتلاعه كما نقله في المجموع عن تصريحهم نعم ان قصد بذلك معناه اللغوى لم يضر كما قاله في الانوار ولا يشترط أن يتعرض للوقت كالיום اذ لا يجب التعرض للشروط فلو عين اليوم واخطأ صح في الاداء لان معرفة الوقت المتعين للفعل بالشرع تلغى خطأه فيه وكذا في القضاء أيضاً كما يقتضيه كلامهما في التيمم وهو المعتمد ووقع في الفتاوى للبارزى ان رجلاً كان في موضع منذ عشرين سنة يترأى له الفجر فيصلى ثم تبين له خطؤه فذا يجب

٤٣ نهاية ل اتلاعه) ولولم ينو اداء ولا قضاء بل أطلق وعليه فائتة من جنس صاحبة الوقت صح وحملت على المؤداة التي هي صاحبة الوقت وفيه انه لونوى فريضة الوقت أو الفريضة التي هي صاحبة الوقت لم يصح ان ترد ما نواه بين المؤداة وبين المقضية لانها يصدق عليها أنها صاحبة الوقت فأى فرق بين مالو أطلق حيث حمل على صاحبة الوقت فصعوب بين مالو صرح بصاحبة الوقت حيث قيل بالبطلان ان تردده بينهما وقد يقال اذا قال فريضة الوقت أو صاحبه فقد تعرض في لفظه لما يشمل الفائتة فضعفه على صاحبة الوقت دون غيرها بخلاف مالو أطلق فانه لم يبعد جملة على صاحبة الوقت لان المطلقات تحمل على ما هو المتبادر منها لم توجد قرينة صارفة عن ارادته وفي سم على حج بقى مالو أعاد المكتوبة في وقتها جاعة أو منفردا حيث تطلب اعادتها كذلك ولم ينو اداء ولا قضاء وعليه فائتة ونوى ما يصلح للداء والقضاء ولم يتعرض لواحد منهما فهل يقع فعله اعادة والفائتة باقية بحالها أو يقع عن الفائتة فيه نظر وقد يرجح الاول ان الوقت للاعادة وتدير بحالها وجوب الفائتة دون الاعادة اه (قوله معناه اللغوى) أي بخلاف ما اذا قصد المعنى الشرعى أو أطلق وبذلك صرح شيخنا الزايدى

شيء منها كان رأيت يوماً فقط ثم وضعت متصل به كائنه عليه سم (قوله فيكون أكثر النفاس ستين) قال الشهاب البرلسي قضية هذا أن يكون غالب النفاس أربعة وعشرين ولم يقولوا به (قوله ولا يمكن تصوير متعيرة مطلقة في النفاس الخ) قال الشهاب حج قد تصور بان تقول ولدت مجنونة واستمر في الدم وأنا مبتدأة في الحيض فانها تحتاط أبداً في كتاب الصلاة

(قوله لا يجب عليه الا قضاء صلاة واحدة) ظاهره وان عين كونها عن اليوم الذي ظن دخول وقته ويوافقها ما صرح به من انه لا يضطر الخطأ في اليوم رانه لو كان عليه ظهر يوم الاربعاء فقط فصلي ظهر أقوى به قضاء ظهر يوم الخميس غلطاً انه يقع عمداً عليه لكن في حاشية سم على منهج مانصه بعد كلام ذكره والوجه أن يقال ان قصد بالصلاة فرض ذلك الوقت الذي ظن دخوله بخصوصه فالوجه عدم وقوعها عن الفاتئة في الموضوعين لان القصد المذكور صارف عن الفاتئة وان لم يلاحظ كونها فرض ذلك الوقت الذي ظن دخوله فالوجه الوقوع عن الفاتئة فليتأمل ثم رأيت شيخنا حج سئل عن مسألة البارزي فنقل عنه ما تقدم وعن ابن المقرئ خلافه ثم جعله على الخالين ٣٣٨ الذين ذكرناهما وذكرهم في مسألة البارزي نحو ذلك اهـ أي حمل

مسألة البارزي على ما لو لم يلاحظ فرض الوقت الذي ظن دخوله ولكن ما نقله سم عن مر لا يوافق ظاهر ما في الشرح كما تقدم ومعلوم ان المعلوم عليه ما في الشرح (قوله يقع عمداً) أي ما لو اطلق في نيته فهل ينصرف للدول لاستحقاقه ذلك بالسبق أو للثاني لقربه منه وسبق الالذهن اليه فيه نظر فراجع (قوله بانه يقع عمداً) أي لا لأنه عين ما لا الخ (قوله وقد علم) أي ما أفق به والده وقوله مما رأى من قوله ولا يشترط أن يتعرض للوقت (قوله لبعض المتأخرين) أي

عليه فاجاب بانه لا يجب عليه الا قضاء صلاة واحدة لان صلاة كل يوم تكون قضاء عن صلاة اليوم الذي قبله ولا يشكل على ذلك قولهم لو أحرم بفريضة قبل دخول وقتها ظناً دخوله انعقدت صلاته نقلاً لان ذلك محله فحين لم يكن عليه مقضية تطير ما نواه بخلاف مسئلتنا وما أفق به البارزي أفق به والدرجة الله تعالى وان فزع فيه وسئل الوالد رحمه الله تعالى عن عليه قضاء ظهر يوم الاربعاء ويوم الخميس فصلي ظهر أقوى به قضاء المتأخر هل يقع عنه أم عن الاول فاجاب بانه يقع عمداً وسئل أيضاً عن عليه قضاء ظهر يوم الاربعاء فقط فصلي ظهر أقوى به قضاء ظهر يوم الخميس غلطاً هل يقع عمداً عليه لانه عين ما لا يجب تعيينه وأخطأ فيه أولاً كما في الامام والجنابة فاجاب بانه يقع عمداً عليه لما ذكرنا قضاء كلام الشيخين وان خالف فيه بعضهم وقد علم مما مر (والنفل ذو الوقت أو الـ بـب كالقضاء فيما سبق) أي من اشتراط نية فعل الصلاة والتعيين فينوي في ذي السبب سببها كصلاة الكسوف والاستسقاء وعيد الفطر أو الاضحى وسنة الظهر مثلاً القبلية أو البعدية سواء أكان صلى الفرض قبل القبلية أم لا خلافاً لبعض المتأخرين ووجه بأن تعيينها لا يحصل بذلك لا اشتراكها في الاسم والوقت كما يجب تعيين الظهر لئلا يلتبس بالعصر وكما يجب تعيين عيد الفطر لئلا يلتبس بالاضحى ولان الوقت لا يعين وما بحثه ابن عبد السلام من أنه ينبغي في صلاة العيد أن لا يجب التعرض لكونها فطراً أو نحراناً مستويان في جميع الصفات فيلحق بالكفارة ردبان الصلاة أكد فانه عبادة بدنية لا تدخلها النيابة ولا يجوز تقديمها على وقت وجوبها بخلاف الكفارة ويستثنى من ذي السبب تحية المسجد وركعتا الوضوء والاحرام والاستحارة والطواف وصلاة الحاجة وسنة الزوال وصلاة الغفلة بين المغرب والعشاء والصلاة في بيته

حيث قال ان لم يكن صلى الفرض لا يحتاج لنية القبلية لار البعدية لم يدخل وقتها فلا يشقها ما نواه بغيره (قوله اذا ووجه) أي اشتراط التعيين ولو قبل فعل الفرض (قوله انما يحصل بذلك) أي تعيين القبلية والبعدية (قوله بخلاف الكفارة) أي فانها عبادة مالية وتدخلها النيابة ويجوز تقديمها على وقت وجوبها في الجملة بأن كانت بالمال وقدمت على الحنث (قوله تحية المسجد) أي فلا يشترط التعيين بالاضافة الى السبب في شيء من المذكورات (قوله وصلاة الحاجة) وأقلها ركعتان (قوله وسنة الزوال) سيأتي ان ذات السبب تغتفر بزواله وعابه فلا ينظر بما اذا تغتفر سنة الزوال هل بصلاة الظهر أو بطول الزمن أو بغير ذلك فيه نظر والاقرب عدم فواتها لانها طلبت بعد الزوال فالزوال سبب لطلبها وهو باق وان طال الزمن فليراجع وهذا كله حيث دخل الوقت ولم يصل ما تحصل به فان فعل ذلك كأن صلى سنة الظهر أو تحية المسجد مثلاً بعد الزوال ثم أراد ان يصلها فهل تنعقد صلاته أم لا فيه نظر والاقرب عدم الانعقاد لان الاصل أن العبادة اذا لم تطلب لا تنعقد وهذه غير مطاوعة حينئذ لا دخولها فيما صلاه وان لم ينوها وقياس عدم حصول تحية المسجد اذا انفاها انتهت سنة الزوال اذا فعل سنة الظهر مثلاً ونفي سنة الزوال عنها (قوله والصلاة في بيته) وأقلها ركعتان

(قوله مفتحة بالتكبير الخ) قد يقال لا حاجة اليه مع قوله مخصوصة فلأؤدله بقوله على قول مخصوص لكان أولى اذ هو صادق بما اذا أتى بالافعال مخصوصة من غير ترتيب مثلاً واقتحها بالتكبير واختتمها بالتسليم (قوله فلا ترد لندرتها) وأيضا فهي صلاة بالنظر الى أصلها فلا يرد ما سقط لعذر (قوله أو وخسة) لعلة معطوف على مقول الأكثرين أي ستة أي وقيل ستة وخسة أشهر في العبارة مساححة (قوله ولم تدخل في كلامه) أي الآتي في قوله الظهر الخ (قوله اذ ولادته كطلوع الشمس

(قوله والمسافر اذا نزل) وأقلها ركعتان (قوله في الأولى) أي تحية المسجد (قوله في الثانية) أي ركعتا الوضوء (قوله لحصول المقصود الخ) وينبغي ان يلحق بذلك صلاة التوبة وركعتا القتل وعند الزفاف ونحو ذلك من كل ما قصد به مجرد الشغل بالصلاة (قوله حصل به مقصود ذلك) كشغل البقعة في حق داخل المسجد وإيقاع صلاة بعد الوضوء في حق المتوضئ وأشار بقوله المقصود الى ان المطلوب نفسه لم يحصل فلا يقال صلى تحية المسجد مثلاً وانما يقال صلى صلاة حصل بها المقصود من تحية المسجد وعلى هذا لو حلف لا يصلي سنة الوضوء أو تحية المسجد مثلاً لا يحنث بما صلاه مما يحصل به مقصود ما حلف على عدم فعله وكذا لا يحصل ثوابها حيث لم تنو ون سقط الطلب كما صرح به ج رحمه الله ٢٣٩ وعليه فلأؤراد أن يعيد التحية هل تصح أم لا

لدخولها في ضمن ما فعله فيه نظراً والقرب الثاني لحصولها بما فعله أولاً ولا يناقضه ما قالوه في الجنائز من أنه لو صلى على الميت ثم أعاد صراها ولو منفرداً صحت صلاته وان سقط فعلها لان تلك خرجت عن النظر لغرض حصول الرحمة للميت (قوله فلا تجب اضافتها) أي فلأؤضافها لها صح كأن قال وتر العشاء والمعنى حينئذ الوتر المطلوب بعد العشاء بل قد يشعر بسن الاضافة اقتضاه على ذي الوجوب حيث قال فلا يجزى دون فلا يطلب (قوله وسنته) هذه علمت

اذا أراد الخروج للسفر والمسافر اذا نزل منزلاً وأراد مفارقتها كافي الكفاية في الأولى والاحياء في الثانية وقياساً عامهما في الثالثة والرابعة كما يجئ به بعضهم لحصول المقصود بكل صلاة وأن نقل في الكفاية عن الأصحاب في الثالثة أنه لا يكفي فيها ذلك والتحقيق في هذا المقام عدم الاستثناء لان هذا المفعول ليس من ذلك المقيّد وانما هو نقل مطلق حصل به مقصود ذلك المقيّد ولو تر صلاة مستقلة فلا تجب اضافتها الى العشاء بل ينوي سنة الوتر وينوي بجميعة ان أو تر بأكثر من ركعة الوتر أيضاً وان فصله كما ينوي التراويح بجميعة والحاصل أنه ينوي في الاخيرة منه وفيما سواها الوتر أو سنته ويخير فيما سوى الاخيرة منه اذا فصله بين نية صلاة الليل ومقدمة الوتر وسنته وهي أولى قال في المهمات ومحل ذلك اذا نوى عدداً فان لم ينو فهل يلغو لا بها أو يصح ويحمل على ركعة لانها المتيقن أو ثلاث لانها أفضل كنية الصلاة فانها تنعقد ركعتين مع صحة الركعة أو احدى عشرة لان الوتر له غاية هي أفضل فحملنا الاطلاق عليها بخلاف الصلاة فيه نظر اه قال ابن العماد هذه التريديدات كلها باطلة لان الأصحاب جعلوا للوتر أقل وأكل وأدنى كمال وصرحوا بأن اطلاق النية انما يصح في النفل المطلق ثم ان ما ذكره من الحمل على احدى عشرة ان كان فيما اذا نوى مقدمة الوتر أو من الوتر لم يصح ذلك وان كان فيما اذا أطلق وقال أصلي الوتر فالوتر أقله ركعة فيتزل الاطلاق عليها على أدنى المراتب اه واستظهر الشيخ أنه يصح ويحمل على ما يريد من ركعة أو ثلاث أو خمس أو سبع أو تسع أو احدى عشرة ورجح الوالد رحمه الله تعالى الحمل على ثلاث وبوجه بأنه أقل ما طلبه الشارع فيه فصارت بثابة أقله اذ الركعة قيل يكره الاقتصار عليها لم تكن مطلوبة له

من قوله أو سنته ولعل ذكرها هنا لقوله وهي أولى (قوله كنية الصلاة) أي في النفل المطلق (قوله فانما تنعقد ركعتين) قضيته امتناع الزيادة عليها ما حيث أطلق النية وليس مراد افانته والحالة ما ذكره صلى ماشاء بتلك النية فاعل الغرض من هذا انه لا يتعين حمل ما نواه على ركعة بل ان شاء اقتصر على ركعة أو يزيد كما يفهم من قول المصنف الآتي ولا حصر للنفل المطلق وقوله مع صحة الركعة المراد به انه اذا أطلق النية لم يتعين جملة على الركعة وان صحت نيتها استقلالاً (قوله على ما يريد) أي يختاره بعد اطلاق النية (قوله وبوجه بأنه الخ) وقياس ذلك انه لو نوى سنة الظهر القبليّة مثلاً ركعتان أو الضحى فكذلك اه مؤلف ومثله في حاشية شيخنا الزبدي بالنسبة لسنة الظهر ثم رأيت في كلام سمي على حج في صلاة النفل نقلاً عن مر مانصه فرع يجوز أن يطلق في نية سنة الظهر المتقدمة مثلاً ويخير بين ركعتين وأربع اه مر اه وبقي ما لو نذر الوتر وأطلق فهل يحمل على ثلاث قياساً على ذلك أو على ركعة أو احدى عشرة أو تلغو نيته فيه نظراً والقرب الاول وعليه فالمنعني ان الثلاثة تثبت في ذمته وباقى الوتر باق على الندب ولا يجوز جملة على ان المعنى انه يفعل الثلاث ويمتنع ما زاد عليها لان عدم الزيادة لو قلنا به إسكان من نذر ما ليس بقربة ونذر ما هو كذلك لا ينعقد

(الخ) لم يظهر منه تخصيص الاوقات الخمسة اذ يلزم عليه زيادة الصلوات على خمسة (قوله وذلك بتصور الخ) راجع لقوله
أوحده ان لم يكن (قوله وعلم على رأس الطل) محل هذا في شرح قول المتن المار وأول وقته زوال الشمس (قوله وهو أول
وقت العصر) لا يناسب التصدير بقوله خمس وانظر ما أعرب المتن (قوله واقبال الطل من المشرق) راجع للسنتين (قوله
أو غسل أو تيمم) صريح العطف بأوانه يعتبر قدر واحد من المذكورات وكان المراد انه يعتبر واجبه منها فيغفر قدره وان كان

(قوله قلت الصحيح لا تشترط نية النافلة) أي وعلى هذا ما سبق من ان عدد الركعات لا يشترط فعل صورة نية سنة الظهر مثلا
بدونها ان ينوي بقباله الصلاة المطالبة قبل الظهر فتعقد نيته ويتخير بين ركعتين أو أربع على ما تقدم عن م (قوله ملازمة
للفعل) عبارة حج لان النافلة لازمة له وهي أوضح من عبارة الشارح اذ اللازم له كونه نافلة لانية كونه ماصلا نافلة (قوله
وجب) أي ثبت وفسر بهذا المعنى لانه المناسب لمذهبنا وعبارة المحلى على جمع الجوامع بعد قول المتن والفرض والواجب
مترادفان خلافا لابي حنيفة وهو أي الخلاف لفظي أي عائد الى اللفظ والتسمية اذ حاصله ان ما ثبت بقطعي كما يسمى فرضا هل
يسمى واجبا وما ثبت بظني كما يسمى واجبا ٣٤٠ هل يسمى فرضا فعنده لا أخذ للفرض من فرض الشيء بمعنى حره أي قطع

بعضه وللواجب من وجب
الشيء وجبة سقط وما ثبت
بظني ساقط من المعلوم
وعندنا نعم أخذ من فرض
الشيء قدره ووجب الشيء
وجوباً ثبت وكل من المقدر
والثابت أعم من أن يثبت
بقطعي أو ظني وما أخذنا
أكثر استعمالاً اهـ (قوله
وسبق لسانه الى العصر)
وكذا لو تعمد ثم أعرض
عنه وقصد ما نواه عند
تكبيرة الاحرام (قوله
والخروج من خلاف
من أوجبه) أي هاء وفي
سائر ما يعبر فيه النية
(قوله أو بنيته ان قصد

بنفسها (وفي) اشتراط (نية النافلة وجهان) كافي اشتراط نية الفرضية في الفرض ووقع في
بعض النسخ تبعاً للمعبر الوجهان وكشط المصنف الالف واللام من نسخته لما فيها من إيهام
اشتراطها وقد صوب في الروضة والمجموع عدم اشتراطها كما أشار اليه هنا بقوله (قلت الصحيح
لا تشترط نية النافلة والله أعلم) اذ نية النافلة ملازمة للفعل بخلاف العصر ونحوها فانها قد
تكون فرضاً وقد لا تكون بدليل صلاة الصبي كما هو في اشتراط نية الاداء والقضاء والاضافة
الى الله تعالى الخلاف المتقدم (ويكفي في النفل المطلق) وهو ما لا يتقيد بوقت ولا سبب
(نية فعل الصلاة) لان النفل أدى درجات الصلاة فان نواها وجب ان تحصل له (والنية
بالقلب) اجاباه لا يكفي نطق بهامع غفلة قلبه عنها وهذا جار في سائر الابواب ولا يضره لو نطق
بخلاف ما في القلب كأن نوى الظهر وسبق لسانه الى العصر (ويندب النطق) بالنوى (قبيل
التكبير) ليساعد اللسان القلب ولانه أبعد عن الوسواس والخروج من خلاف من أوجبه
وتبطل صلاته بلفظه بالمشيئة فيها أو بنيته ان قصد التعليق أو أطلق للمنافاة وبنية الخروج
والتردد فيه بخلاف الصوم والحج والاعتكاف لان الصلاة أضيق وبتعليقه بشيء وان لم يحصل
لما هو وفارق من نوى وهو في الاولى مبطل في الثانية بأنه جازم والمعلق غير جازم والوسواس
القهري لا أثر له ولو ظن أنه في صلاة أخرى فرض أو نفل فقام عليه صحت صلاته ولا تبطل
بشكل جالس للتشهد الاول في ظهره فقام لثالثة ثم تكبره ولا بالقنوت في سنة الصبح بظن
انها الصبح وان طال الزمن وأتى بركن فيما يظهر خلافاً للمولى ومن تبعه ولا بنية الصلاة

التعليق) أي ولو وقع التكبر بخلاف ما اذا قصد التكبر وحده والمتبادر أن
هذا قيد في الثانيه بخلاف التلفظ بالمشيئة فيها بان وقع بعد التحريم لانه كلام أجنبى (قوله والتردد فيه) أي حيث طال التردد
بأن تردد بعد قراءة الفاتحة مثلاً وقبل الركوع أو مضى ركن في حالة تردده (قوله بخلاف الصوم) أي فلا يبطل بنية الخروج
(قوله وبتعليقه بشيء ظاهره) ولو بمسح على وجهه ويوجهه بأن التعليق من حيث هو مناف للنية (قوله وان لم يحصل)
كأن نوى انه ان ناداه فلان أجابه (قوله لما مر) أي من ان الصلاة أضيق أو من المنافاة وهذا أقرب (قوله وهو في الاولى)
أي الركعة الاولى (قوله فرض أو نفل فقام عليه) دخل فيه ما لو كان في سنة الصبح فظنها الصبح مثلاً وعكسه فيصح في كل
منهما ويقع مما نواه باعتبار نفس الامر ثم ان تكبره فذلك وان لم يتذكره اعاد السنة ندباً والصبح وجوباً لان الاصل بقاء كل
منهما ما خرج بالظن ما لو شك في أن ما نواه ظهر أو عصر مثلاً فيصح حيث طال التردد أو مضى ركن (قوله للتشهد الاول) أي
أهو الاول أو الثاني (قوله في ظهره) قضية هذا أنه لو تردد فيما نواه الظهر أو سنته ثم قام مع التردد لم يضرب حيث تكبر ما نواه
يعني عن قرب وقد يتوقف فيه بأنه حيث تردد قالوا يجب أن لا يقوم حتى يتذكر ثم ان تذكر عن قرب استمرت صلاته على الصحة
والابطال (قوله ثم تذكره) أي انه للتشهد الاول (قوله وأتى بركن فيما يظهر) أي لانه تطويل لركن قصير فهو

قد أتى به قبل الوقت وعبر الشهاب حج بالواو (قوله ولا تنظيره في الاوقات) هذا لازم لما ذكره عقب هذا أيضا (قوله ولشروطها كالتثنية) وانه مسنون للوضوء الذي هو شرط لها (قوله بلا مد) هو خير قول الشارح (قوله الى انقضاء الوقت) يعنى غروب الشفق كما علم من المتن (قوله لا يابعده) من الاصغر ثم لا يبعث معنى انه لا يذنب الدخول اليها السابقة عليها والمراد من هذا اني مذهب من قال ان الوقت لا يدخل الا بغيرهما (قوله وقول من قال) أى وهل قول من قال الخ (قوله اتحاداً اول وقتي

(قوله لا يندرج فيه) كسنة الظهر مع فرضه اما ما يندرج كتحية المسجد ولا يضر التشرية بينه وبين الفرض وكتحية المسجد ما هو أنه مستثنى من اشتراط التعيين كركعتي الطواف الخ فلا يضر التشرية في نيته بينها وبين صلاة الفرض ولا بينها وبين الرتبة أو نحوها (قوله وبخلاف نية الطواف) أى فلا تنعقد (قوله صلاة أخرى عامداً) يستثنى من ذلك ما لو أحرم بالفرض منفرد ثم رأى الجماعة تقام فانه يسن له قلبها نفلاً والسلام من ركعتين كما سيأتي (قوله فسلم من ركعتين) ظاهره انه لو قلبها الى أقل من ركعتين أو أكثر قبل تلبسه بالنائبة لم يصح وهو كذلك ٣٤١ (قوله قبل تمام التكبيرة جاهلاً) أى ولو بين أظهر العلماء

لان هذا من دقائق العلم (قوله اذ لا يلزم من بطلان الخصوص) وهو الفرض وقوله بطلان العموم هو النقل (قوله ولو لم تشرع في حقه الجماعة) أى التي أراد فعلها مع الامام كما يعلم من تمثيله (قوله فوجد من يصلى) تصوير للنفي (قوله كالوصلى باجتهاد) قد يفرق بينهم بأن تبين الخطأ في القبل يمنع صحة النقل وان كان بعد الفراغ اه سم على حج أى بخلاف ما هنا سيما وقد قال الشارح اذ لا يلزم من بطلان الخصوص الخ ومراده

ودفع الغريم أو حصول دينار فيما اذا قيل له صل ولك دينار بخلاف نية فرض ونقل لا يندرج فيه للتشرية بين عبادتين مقصودتين وبخلاف نية الطواف ودفع الغريم لانه من جنس ما يدفع فيه عادة بخلاف الصلاة ولو قلب الصلى صلاته التي هو فيها صلاة أخرى عامداً بطلت أو أتى بغيرها في الفرض لا النقل كأن أحرم القادر بالفرض قاعداً أو أحرم به قبل وقته عامداً عامداً لم تنعقد صلاته لتلاعبه فان كان له عذر كظنه دخول الوقت فأحرم بالفرض أو قبله نفلاً لادراك جماعة مشروعة وهو منفرد فسلم من ركعتين ليذكرها أو ركع مسبوق قبل تمام التكبيرة جاهلاً انقلب نفلاً لعذره اذ لا يلزم من بطلان الخصوص بطلان العموم ولو قلبها نفلاً معيناً كركعتي الضحى لم تصح لا فتقاربه الى تعيين ولو لم تشرع في حقه الجماعة وكان في صلاة الظهر مثلاً فوجد من يصلى العصر لم يجزله قطعها كما في المجموع ولو علم كونه أحرم قبل وقتها في أن نائم لم يتمها لتبين بطلانها وانما وقعت له نفلاً لقيام عذره كالوصلى باجتهاد لغير القبلة ثم تبين له الحال فان كان به دفراؤها وقعت له نفلاً أو في أثناءها بطلت كما هو وامتنع عليه الاستمرار فيها ولو صلى لقصد ثواب الله تعالى أو لهرب من عقابه صحت صلاته كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى خلافاً للفخر الرازي ويمكن جعل كلامه على من محض عبادة لذلك وحده ولكن يبقى النظر في بقاء اسلامه ومما يدل على ان هذا مراد المتكلمين انه محض نظرهم لما فاتته لاستحقاقه تعالى العبادة من الخلق لذاته أما من لم يحضها فلا شبهة في صحة عبادته كما قررناه اذ طمعه في ذلك وطلبه اياه لا ينافي صحتها (الثاني) من اركانها (تكبيرة الاحرام) في قيامه أو بدله لخبر المسمى

بالخصوص كون الصلاة المنوية فرضاً وبالعموم مطلق الصلاة وهو اذا اطلق الصلاة جملت على النقل (قوله ويمكن جعل كلامه) أى الفخر وقوله على من محض عبادة قال سم على حج قوله على من محض الخ لعل الوجه ان يقال ان أريد بالتمتع بعض المذكور انه لم يفعله الا لاجل ذلك بحيث انه لو لا ما فعل مع اعتقاده استحقاق التذلل لذاته فلو وجه صحة عبادته كما قد يصرح بذلك نصوص الترغيب والترهيب اذ غاية الامر انه بعد الاخلال بحق الخدمة مع اعتقاده ثبوته وبمجرد ذلك لا ينافي الصحة ولا الايمان وان أريد أنه لم يفعله الا لاجل ذلك مع عدم اعتقاده الاستحقاق المذكور فالوجه عدم ايمانه وعدم صحة عبادته اه (قوله ولكن يبقى النظر الخ) فديقال حيث اعتقد استحقاقه تعالى للعبادة فلا وجه للاسلامه لان غاية الامر ارتكاب المخالفة وهي مع اعتقاده حق الألوهية لا تنقدح في الاسلام فليتامل سم على حج (قوله على أن هذا) أى من محض عبادته لذلك وحده (قوله لخبر المسمى صلاته) واسمه جلال بن رافع (أقول) وانما ذكرنا خبره بتمامه ولم يقتصر على قوله اذ اذنت الى الصلاة فكبر على عبادته من الاقتصار في الاحاديث الطوال على محل الاستدلال ليجعل عليه في الاستدلال على بنية الاركان ولم يذكر له التشهد ونحوه من بقية الاركان لكونه كان عالماً بها وقوله ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن أى وكان الذي معه منه الفاتحة فقط (قوله ثم اسجد حتى تطمئن الى قوله حتى تطمئن جالساً) لا حاجة اليه لانه مما اتفق عليه الشيخان فالاولى الاقتصار على ما بعده كما فعل الشيخ في شرح منهجه

العشاء والصبح) لفظ أول ليس في فتاوى والده (قوله الشق الأول) أي المذكور في قوله هل مقتضى ذلك أنهم يصلون بعده
بغيرهم وحاصل ما ذكره أن والده سئل عن قضية ما قدمه هو في قوله ومن لا عشاء عندهم الخ هل يقتضى أنهم يصلون العشاء
بعد الفجر أو قبله فأجاب بأن فرض كلام الأصحاب فيه في الشق الثاني أي بأن يفضل بعد الزمان الذي يغيب الشفق فيه في أقرب
البلاد إليهم زمن من الليل قبل طلوع الفجر يمكن إيقاع العشاء فيه وإنما كان فرض كلامهم ذلك للدلائل التي ذكرها من

(قوله من مفسدات الصلاة) أي وتحريم ذلك عليه يدخل به في أمر محرم قال ع يقال أحرم الرجل إذا دخل في حرمة
لا تمك قاله الجوهري قال الأسنوي فلما دخل بهذه التكبير في عبادة يحرم فيها أمور قيل لها تكبيرة أحرام (قوله الله أكبر)
قال الأسنوي هي موصولة في هذه العبارة لأن قطعها على الحكاية يؤهم أنه يجب على المصلي إيقاعها أي الاتيان بها مقطوعة
وليس كذلك أذ يصح أن يقول مأموما الله أكبر بوصلها بجزم به في شرح المذهب اه عمدة وبقى ما لو فتح الماء أو كسرهما من الله
وما لو فتح الرء أو كسرهما من أكبر هل يضر ٣٤٢ أولا فيه نظروا الأقرب عدم الضرر لما يأتي من أن اللحن في القراءة

إذا لم يغير المعنى لا يضر
وتنقل بالدرس عن فتاوى
والد الشارح ما يوافق
ما قلناه في المسئلة الثانية
(قوله خروج من الخلاف)
لم يذكر فيها خلافا بل قضية
قوله الآتي في توجيهه
مقابل الأصح والثاني تضر
الزيادة فيه لاستقلالها
بخلاف الأولى الجزم
بنفيه فليتأمل لكن في
الدميري في قول ضعيف
يضر الفصل باللام (قوله
وتضر زيادة حرف) ظاهره
ولو جاهلا به (قوله وزيادة
واو قبل الجلالة) ظاهره
ولو جاهلا (قوله وتشديد
الباء) ظاهره ولو جاهلا
(قوله وهو ظاهر في الشق
الأول) أي تشديد الباء
(قوله أما الثاني فردود) أي

صلاته إذا غفلت إلى الصلاة فكبر ثم أقرأ ما تبسم معك من القرآن ثم أركع حتى تطمئن راكعا
ثم أرفع حتى تعتدل قائما ثم أسجد حتى تطمئن ساجدا ثم أرفع حتى تطمئن جالسا ثم أجلس ذلك
في الصلاة كلها رواه الشيخان وفي رواية للجاري ثم أسجد حتى تطمئن ساجدا ثم أرفع حتى
يطمئن جالسا ثم أسجد حتى تطمئن ساجدا ثم أرفع حتى تستوي قائما ثم أجلس ذلك في الصلاة
كلها وفي صحيح ابن حبان بدل قوله حتى تعتدل قائما حتى تطمئن قائما وسميت تكبيرة الأحرام
لأنه يحرم بها ما كان حلالا له قبلها من مفسدات الصلاة ككأ كل وشرب وكلام وغيرها
(ويتهين) فيها (على القادر) بالنطق بها (الله أكبر) لأنه المأثور من فعله عليه الصلاة والسلام
مع خبر البخاري صاوا كالأرأيتوني أصلي أي كما علمتوني حتى لا ترد الأقوال وصح تحريمها
التكبير وهي صيغة حصر فلا يجزئ الله كبير لفوات معنى أفعول والرحمن ولا الرحيم أكبر أي
ولا الله أعظم وأجل لأنه لا يسمى تكبيرا (ولا تضر زيادة لاتنوع الاسم) أي اسم التكبير (كأنه
الأكبر) لأنها لا تغير المعنى بل تقويه بإفادة الحصر لكنه خلاف الأولى خروج من الخلاف
ولو أدخل بحرف من الله أكبر للتحريم ضرورة: تكبيرات الانتقالات في عدم الاعتماد بها
وتضر زيادة حرف بغير المعنى كدهمزة الله وألف بعد الباء لأنه يصير جمع كبير بالفتح وهو الطبل
الذي له وجه واحد وزيادة واو قبل الجلالة كما في فتاوى الثقال وتشديد الباء أو الرء من
أكبر كما أفتى به ابن رزين وهو ظاهر في الشق الأول أما الثاني فردود كما قاله ابن العماد وغيره
إذا رء حرف تكرير فزيادته لا تغير المعنى وأبدال همزة أكبر واوا من العالم دون الجاهل
وان كان ظاهرا كجمع الصخرة مطلقا لأنه لغة وأبدال الكاف همزة وتخلل واو بين
الكلمات ساكنة أو متحركة لأن ذلك لا يسمى حينئذ تكبيرا ولو زاد في المدعى ألفا إلى
بين اللام والماء إلى أحد لا يراه أحد من القراء وهو عالم بالحال فيما يظهر ضرورة وصل
همزة الله أكبر بما قبلها كما مر خلاف الأولى وذهب ابن عبد السلام إلى الكراهة

تشديد الرء (قوله دون الجاهل) ظاهره تنقيده ما ذكره العالم أن تغيير غير العالم بضر مطلقا في غير
هذه الصورة ولو قيل بعدم الضرر في بقية الصور مع الجهل لم يبعد لأنه مما يخفى إلا أن يقال ما تغير به المعنى يخرج الكلمة
عن كونها تكبيرا ويصيرها أجنبية والصلاة وان لم تبطل بالكلمة الأجنبية لكن تبطل بنقصان ركن مطلقا كما لو جهل
وجوب الفاتحة عليه فصل بدونه أو يحتمل أن يراد بالجاهل هنا ما لو علم الحكم ثم نسيه (قوله لا يراه أحد من القراء) أي في
قراءة غير متواترة أذ لا يخرج منه ذلك عن كونه لغة وغاية مقدار ما نقل عنهم على ما نقله ابن حجر سبع ألفا وتقدر كل ألف
بحركتين وهو على التقريب ويعتبر ذلك بصريك الأصابع متوالية متقارنة للنطق بالمد (قوله بما قبلها) كأن يقول مقتديا
الله أكبر (قوله كما مر) انظر في أي محل مر وأعله في قول المصنف ويتعين على القادر الله أكبر حيث نطق بها موصولة ومن
ثم قال الأسنوي هي موصولة في هذه العبارة فنسب وصلها للمصنف

كلامهم وان كان كلامهم في حد ذاته محتملا للشق الاول ايضا اني كونهم يصلون العشاء بعد الفجر فهو غير مراد لهم (قوله فان اتفق وجود الشق الاول) بان لم يضر زمن غيبوبة الشفق في اقرب البلاد اليهم الا وقد طلع الفجر عندهم فحكمه انهم يصلون العشاء حينئذ اي بعد الفجر وبعد التقدير المذكور وتقع لهم اداء قلخص من كلامه انه لا بد من ذلك التقدير مطلقا وان لزمه

(قوله ويمكن رده الى الاول) أي بان يقال مراده انهم كراهة خفيفة لم يرد فيها شيء خاص ولكنها استفيدت من الامر بالمحافظة على حروف التكبير (قوله بانه لا أصل له) أي قوله انتكبير بخرم (قوله بما ذكرته) أي من قوله كالله لا اله الا هو الخ (قوله هو مافي التحقيق) وفيه رد على ما قاله الماوردي من انه لا يضر ٣٤٣ وعبارة الشيخ عميرة وجعل الماوردي من

أمثلة عدم الضرر والله لا اله الا هو أكبراه (قوله وأولى منه) أي بالضعف وقوله زيادة الشيخ الذي أي لفظ الذي مع لا اله الا هو (قوله لا أكبر الله) هل ولو أتى بأكثر ثانيا كان قال أكبر الله أكبر فيه نظر والاقرب أن يقال ان قصد البناء ضرر والابان قصد الاستئناف أو أطلق فلا (قوله والاعظم لا يدل على القدم) يتأمل وجه التفرقة بينهما قال بعضهم لعل وجهه انه لما شاع أن يقال لمن هو أئدم من آخره أكبر منه على ان فعله من باب علم دون أن يقال أعظم منه فاذا وصف سبحانه وتعالى بعد حذف المفضل عليه دلالة على العموم صار معناه انه أقدم من كل قديم

ويمكن رده الى الاول وانما لم تبطل لان لم يترك حرفا ثابتا في حال الدرج ولا يضر ضم الراء كما في به الوالد رحمه الله تعالى خلافا لما اعتمد جمع متاخرين تبعاً للجمل الناقلة عن نص الام فقد رده الجلال البلقيني بأنه لم يرد ذلك في الام وبأن الجمل لا يعتمد عليه قال واماماروى من قوله التكبير بخرم فعناه لا يمد اه أي ويكون معناه الجزم بالمعنى يخرج به التردد فيه على ان الحافظ ابن حجر نبه على ذلك في تخريج أحاديث الرافعي بأنه لا أصل له وانما هو قول ابراهيم الخفي (وكذا) لا يضر (الله الجليل أكبر) أو الله عز وجل أكبر ابقاء النظم والمعنى (في الاصح) والثاني تضر الزيادة فيه لاستقلالها باختلاف الاولى ومثل ذلك كل صفة من صفاته تعالى اذا لم يطل الفصل بها عرف باختلاف ما اذا طال كالله لا اله الا هو أكبر والتمثيل بما ذكرته هو مافي التحقيق فقول الماوردي فيه انه يسير ضيف وأولى منه زيادة الشيخ الذي بعد الجلالة ولو تخطل غير المنعوت كالله بأ أكبر ضرر مطلقا كما قاله ابن لوفعة وغيره ومثله الله يارحمنا أكبر ونحوه فيما يظهر لا يهاجمه الاعراض عن التكبير الى الدعاء (لا أكبر الله) فانه يضر (على الصحيح) أو لا أكبر الله فلا تنعقد به لانه لا يسمى تكبير باختلاف عليكم السلام في التحليل فانه يسمى سلاما كما سيأتي والثاني لا يضر لان تقديم الخبر جازم والحكمة في افتتاح الصلاة بالتكبير كاذ كره القاضي عياض استحضار المصلي عظيمة من ثمياً لخدمته ولو قوف بين يديه ليمتلئ هيبة فيحضر قلبه ويخشع ولا يعبت فان قيل لم يختص انعقادها بل لفظ التكبير دون لفظ التعظيم قلنا غنا اختص به لان لفظه يدل على القدم والتعظيم على وجه المبالغة والاعظام لا يدل على القدم وكلها تقتضي التفضيم الا ان تفاوت وللهذا قال صلى الله عليه وسلم سبحانه الله نصف الميزان والحمد لله تلاء الميزان والله أكبر مل عما بين السموات والارض وقال صلى الله عليه وسلم حكاية عن الله عز وجل الكبير يا رداق والعظمة ازاري فن نازعني في شيء منهما فسمعتة ولا أبالي استمار لكبير يا رداء وللعظمة الازار والرداء أشرف من الازار وعلم محادثة دم وجوب التكبير قائما حيث يلزمه القيام وأن يسمع به نفسه اذا كان صحيح السمع لا عارض عنده من لفظ أو غيره ويسن أن لا يقصره بحيث لا يفهمهم وان لا يعطيه وقصره بأن يسرع به أولى وأن يحجره بالتكبيرات

بختلاف أعظم اه وفيه نظرو في طبقات التاج السبكي في ترجمة الغزالي فقال يعني أبا حنيفة المقصود من كلمة التكبير التثناء على الله بالكبرياء فلا فرق بينه وبين ترجمته بكل لسان وبين قوله الله أعظم فقال الشافعي وبم علمت أنه لا فرق في صفات الله بين العظمة والكبرياء مع انه تعالى يقول العظمة ازاري والكبرياء رداق والرداء أشرف من الازار الخ فليراجع (قوله فن نازعني) أي بأن حاول انصافه بواحدة منهما بأن اعتقد في نفسه انه أعظم من غيره أو أكبر من غيره بل أو أنه عظيم وان لم ير أنه أعظم من غيره ومعلوم أن ذلك حرام ان أدى الى استقصا غير من الناس معينا أما في الحيوان من حيث الخلق فحرام أيضا (قوله وعلم مما تقدم) أي من قوله في قيامه أو بدله (قوله ويسن أن لا يقصره) عبارة المصباح قصرت الصلاة ومنها قصر من باب قتل هذه اللغة العالية التي جاء بها القرآن قال تعالى فليس عليكم جناح عليكم أن تقصروا من الصلاة وقصرت الصلاة بالبناء للفعول فهي مقصورة وفي حديث أن قصرت الصلاة وفي لغة يتعدى بالهمزة والتضعيف فيقال أن قصرت أو قصرتها اه (قوله أولى) أي لانه يكون أقرب لاستحضار النية في جميعه

عليه طلوع الفجر قبل فعل العشاء ولا ينبغي بعده حينئذ ومن ثم اعتمد الشهاب مع الأخذ بالنسبة في هذه الحالة (قوله خبر جبريل) أي بالنسبة لأول الوقت اذ لم يقدم دليله وقوله مع خبر مسلم أي بالنسبة لآخره (قوله المذكوران) أي في المتن قبل (قوله الامام لا غيره) أي واذا جهر اشترط أن يقصد بتكبيره الذكر ولو مع الاعلام سواء في ذلك تكبيرة الاحرام وغيرها (قوله هذا ان لم ينو بينهما خروجاً) أي ولم يحصل منه تردد في النية مع طول (قوله أمامع السهو) أي كأن نسي كونه أحرم أولاً فكبر قاصداً الاحرام (قوله فأحرم قبل أن ينوي) أي قبل طول الفصل فان طال بطلت صلاته للتردد (قوله لم تنعقد) أي هذه النية ثم ان علم عن قرب انه أحرم قبل تبين انه قد صلاته والا فلا (قوله ولو اقتدى بامام) أي أراد الاقتداء لقوله بعد فهل يجوز له الاقتداء بالخ ويمكن بقاؤه على ظاهره ويحمل قوله فهل يجوز له الخ على معنى فهل يجوز له البقاء على القدوة ويشعر به قوله الآتي ومقتضاه البقاء في مسئلتنا الخ ٣٤٤ (قوله فكبر ثم كبر) أي الامام مرتين (قوله ونوى) عطف على قطع عطف

سبب على مسبب (قوله) لأن افساد ما لم يتحقق (أي) افساد فعل لم يتحقق حكمته والمراد انه هنا شك في انعقاد صلاته الامام فهي قاسدة على احتمال فلا يتابعه فيها بخلاف ما لو تنسخ في صلاته فانه تحقق منه العصة وشك في المبط بالاثبات بالثانية والاصل عدمه لا يقال هو هنا كذلك لانه هنا علم العصة بنيتها الاولى وشك في المبط بالاثبات بالثانية لا ناقول يجوز ان اتيانه بالثانية لعلمه أو ظنه فساد الاولى فتكون الثانية العصة وان تصديها الافتتاح بعد عصة الاولى فتبطل ولعل

الامام لا غيره الا أن لا يبلغ صوت الامام جميع المأمومين فيجهر بعضهم واحداً أو أكثر بحسب الحاجة ليبلغ عنه ولو كبر للاحرام تكبيرات ناوياً بكل منها الافتتاح دخل في الصلاة بالاولى وأخرج بالاشفاق هذا ان لم ينو بينهما خروجاً واقتحاحاً والا فيخرج بالنية ويدخل بالتكبير فان لم ينو بغير الاولى شيئاً لم يضر لانه ذكر فلا تبطل به صلاته هذا كله مع العمدة كما قاله ابن الرفعة أمامع السهو فلا بطلان ولو شك في انه أحرم أولاً فأحرم قبل أن ينوي الخروج من الصلاة لم تنعقد لاننا شك في هذه النية انه اشفع أو وتر فلا تنعقد الصلاة مع الشك وهذا من الفروع النفيسة ولو اقتدى بامام فكبر ثم كبر فهل يجوز له الاقتداء به جلاء على انه قطع النية ونوى الخروج من الاولى أو يمتنع لان الاصل عدم قطعه للنية الاولى فيحمل أن يكون على الخلاف فيما لو تنسخ في أثناء صلاته فانه يحمله على السهو ولا يقطع الصلاة في الاصح ومقتضاه البقاء في مسئلتنا وهو الوجه وان ذهب بعض المتأخرين الى ان المنجبه الامتناع لان افساد ما لم يتحقق حكمته لا يتابعه فيه بخلاف ما يعرض في الانداء بعد عقد العصة اللهم الا أن يكون فقهاً لا ينبغي عليه مثل هذه المسئلة اه على انه قد منع قوله في فرقه ان لم يتحقق حكمته ولو أحرم ركعتين وكبر للاحرام ثم كبر له أيضاً بنية أربع ركعات فهذا يحتمل الابطال لانه لم يرفض النية الاولى بل زاده عليها فتبطل ولا تنعقد الثانية وهو الوجه ويحمل العصة لان نية الزيادة كنية صلاة مستأنفة (ومن عجز) وهو ناطق عن اتيانه بالتكبير بالعربية ولم يتمكن من التعلم في الوقت (ترجم) حقايبى لغة كانت من فارسية وسريانية وعبرانية وغيرها فأي بدلول التكبير بتلك اللغة اذ لا اعجاز فيه بخلاف الفاتحة حيث لا يترجم عنها لان القرآن مجز (ووجب التعليم ان قدر) عليه سواء في ذلك التكبير والفاتحة والشهادة وما بعده ولو بسفر اطاقه

ما ذكر من السؤال هو المعنى بقوله على انه قد منع (قوله اللهم الا أن يكون) أي الامام فقهاً أي فلا يفعل ما يؤد وان له بطلان صلاته (قوله ان لم يتحقق حكمته) أي لانا تحققنا حكمته بالاولى وشككنا في المبط (قوله فهذا يحتمل الابطال) أي ابطال الصلاة بالتكبير الثاني (قوله فتبطل) أي النية الاولى (قوله كنية صلاة مستأنفة) أي فيتمضم قطع الاولى (قوله ترجم حقايبى لغة كانت) أي فلو عجز عن الترجمة هل ينتقل الى ذكر آخر او يسقط التكبير بالكلمة فيه نظراً والقرب الثاني أخذ من مقتضى عدم التعرض له فليراجع لكن قضية قوله بعد قول المصنف الآتي قلت الاصح المنصوص جواز التفرقة الخ من قوله ومثل ذلك قدرته على الذكر قبل ان تضي وقفة بقدر الفاتحة فيلزمه الاتيان به وهذا غير خاص بالفاتحة بل يطرد في التكبير والشهادة يقتضى خلافه (قوله ادلا اعجاز فيه) أي التكبير (قوله ولو بسفر اطاقه) الظاهر من اطاقه انه لا بد من الراحة لما في المشى من المشقة حيث بعدت المسافة كافي الخ ويحتمل الفرق فيجب السفر ماشياً حيث قدر عليه لان الصلاة فورية فحيث قدر على تحصيل ما يعتبر فيها وجب مطلقاً ثم رأيت في ح ما نصه ولو بسفر لكن ان وجد المأوى المعتبرة في الخ فيما يظهر وان أمكن الفرق بأن هذا فوري لانه لا ضابط يظهر هنا الا ما قالوه ثم نعم لو قيل هنا يجب المشى على من قدر عليه وان طال كن لزمه الخ فوراً لم يبعد وذلك لان ما لا يتم الخ وهو صريح فيما قلناه

وبعد فقوله ويبقى الى الفجر الصادق هو وقت الجواز والالتزام الاختيار (قوله ثم اختيار) أي فقط والافهو يشارك
الفضيلة في وقتها (قوله لور ود الفجر في الكتاب الخ) عبارة شرح الروض لان القرآن جاء بالثاني أي الفجر والسنة بهم مامعا
(قوله عدمها) أي المخالفة لما بينه بعد وحاصل كلامه انه لا مخالفة في كلام النووي الذي فهمه منه أكثر المتأخرين لان ما نقله
عن الام ليس فيه تعرض لحكم التسمية اذ الذي فيه انه يستحب ان لا تسمى فيبقى اذا سميت هل يكون مكروها أو خلاف
(قوله والوجه خلافه) أي خلاف قوله من التميز يكون من الملوغ ٣٤٥ (قوله لاجل التكبير ونحوه) يؤخذ منه انه

يخلص من الاثم بتعليمه من
العربية ما يمكن به من
ذلك (قوله فان لم يعلمه
واستكسبه) أي فحيث لم
يستكسبه فلا عصيان
لا مكان أن يتعلم ولو بايجار
نفسه ولا يقال للعبد لا يجوز
نفسه لا نأقول الشرع
جعل له الولاية على نفسه
فيما يضطر اليه وهذه منه
لان الشرع الجاء لذلك
(قوله ولهو انه بالقراءة)
وهي الهنة المنطبقة في
أقصى سقف الفهم كقوله
شيخنا الزيادي (قوله أعم
من ذلك) أي بان أرادوا
ما يشمل الحرف من الظاهر
والاصلي (قوله والظاهر
ان مرادهم الاول) أي
من طرأ خسه وخرج به
الخلق فلا يجب معه تحريك
ذلك لانه لا يحسن شيئا من
الحروف حتى يحرك لسانه
به فلو حرك لسانه وشفتيه
من غير شعور بشي من
الحروف لم تبطل كالحرك
أصابعه في حرك أو غيره لان
هذه حركات خفيفة وهي
لا تبطل وان كثرت وفي

ان طال كما اقتضاه كلامهم لان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وانما لم يجب السفر لانه على
فاقده لا وام نفع هذا بخلافه ويجب عليه تأخير الصلاة لاجل التعلم الا ان يضيق وقتها فلا تجوز
الصلاة للقادر عليه مادام الوقت متسعا اذ لو جاز له حينئذ لم يلزمه التعلم اصلا لانه بعد ان
صلى لا يلزمه التعلم في هذا الوقت وفي الوقت الثاني مثله وانما جاز له التيمم أول الوقت مع تيقن
الماء آخره لان وجوده لا يتعلق بفعله فان ضاق الوقت صلى لحريمته وأعاد ككل صلاة ترك
التعلم لها مع امكانه وامكانه معتبر من الاسلام في طرأ عليه وفي غيره نجه كقوله الامنوي
وغيره ان يعتبر من تميزه لكون الاركان والشروط لا فرق فيها بين الصبي والبالغ يطرد ذلك
في جميع نظائره وقد ينزع فيه والوجه خلافه لما فيه من مؤاخذته بما مضى في زمن صباه
ويجب على السيد تعليم غلامه العربية لاجل التكبير ونحوه أو تخليته ليهكتسب أجرة معلمه
فان لم يعلمه واستكسبه عصى بذلك أما العاجز لنحو خرس فيجب تحريك لسانه وشفتيه ولها نه
بالتكبير قد وامكانه قال في المجموع وهكذا حكم تشهده وسائر أذكاره قال ابن الرفعة
فان عجز عن ذلك نواه بقلبه كافي المريض قال بعض هم ان كان مراد الشافعي والاعصاب بذلك
من طرأ خسه أو خبل لسانه بعد معرفته القراءة وغيرها من الذكر الواجب فهو واضح لانه
حينئذ يحرك لسانه وشفتيه وهو انه بالقراءة على مخارج الحروف ويكون كناطق انقطع
صوته فيتكلم بالقوة ولا يسمع صوته وان أرادوا أعم من ذلك فهو بعيد والظاهر ان مرادهم
لاول والا لوجبوا تحريكه على الماطق الذي لا يحسن شيئا الا لا يتقاعده حاله عن الاخرس خلقة
وعلى تقدير ان لا يريد الاثمة من طرأ خسه فأقل الدرجات أن يقال لا بد أن يسمع الاخرس
القراءة والذكر بحيث يحفظها بقلبه (ويسن) للصلي ولو امرأة (رفع يديه) وان اضطجع (في
تكبيره) للاحرام بالاجماع كما نقله ابن المنذر وغيره مستقبله بكتفيه القبلة بميلاً أطراف أصابعها
نحوها كما ذكره المحاملي وان ذكر البلقيني وغيره انه غريب كاشغ غلغله اقال الاذرى وصرح
بجاءة بكرة خلافه مفراً فأصابعه تفريقاً وسطاً كافي الرخصة وان قال في المجموع ان
المشهور عدم التقيد به والمراد بالسيد هنا الكفان ورفعهما (حذو) بالذال المجبة أي مقابل
(منكبيه) بحيث يكون رأس ايمامه مقابل شعبة أذنيه ورأس بقية أصابعه مقابل الاعلى
أذنيه وكفاه مقابلتين لمنكبيه وهذه الكيفية جمعها الشافعي رضي الله عنه بين الروايات
المختلفة في ذلك والاصل في ذلك خبر بن عمر انه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه
اذا افتتح الصلاة متفق عليه بل قال البخاري روى الرفع سبعة عشر هجايا ولم يثبت عن أحد
من الصحابة خلافه وحكمته كما قال الشافعي رضي الله عنه اعظام اجلال الله تعالى ورجاء ثوابه
والاقتداء بنبه محمد صلى الله عليه وسلم ووجه الاعظام ما تضمنه الجمع بين ما يمكن من انعقاد

٤٤ نهاية ل سم على بهجة ويشبه أن يكون مبطلا اه وقد يتوقف فيه ويقال بعدم البطلان للعلامة
المذكورة نعم ان فرض تصور الحروف كان سماع على خلاف العادة فانتقصر في ذهنه صور حروف الفاتحة وجب التحريك
(قوله متفق عليه) أي من البخاري ومسلم كما هو اصطلاح المحدثين (قوله وحكمته كما قال الشافعي) وهذه الحكمة مطردة في
جميع المواضع التي يطلب فيها الرفع (قوله اعظام اجلال) هامة اذ فان والمراد بالمبالغة في الاجلال وهو التعظيم

الاولى لا تعرض في النص لذلك وكذلك المحققون التابعون للنص ساكتون عن ذلك فوجهنا الى التكرار هذه المصريح بها في كلام النووي في الروضة والتحقيق الوارد بها النص (قوله وسياق كلامهم يشعر بتمتور المسئلة بما بعد دخول الوقت) (قوله وعلم مما تقرر) أي من قوله رفع يديه الخ لكنه على هذا كان الاولى أن يقول رفع يديه وكونه مستقبلا الخ زيادة العاطف في كل (قوله وينبغي أن ينظر الخ) ٣٤٦ أي لاحتمال أن يكون فيه نجاسة أو نحوها تمنعه السجود (قوله مقارنا

لاول التكبير) فيكون كما لو نظر بصره الى شيء قبيل الشروع في التكبير وأدام نظره اليه الى تمامه ثم ماذا ذكره الشارح أحد وجهين قال ع قال السبكي اختلغا في هذا الاستصحاب فقيل المراد ان يستمر استحضارها الى آخره قال ولكن استحضار النية ليس بنية وإيجاب ما ليس بنية لا دليل عليه وقيل بوالى أمثالها فاذا وجد القصد المعتبر أولا جدد مثله وهكذا من غير تخلل زمن وليس تكرار النية كتكرار التكبير كى يضرب لان الصلاة لا تتعقد الا بالفراغ من التكبير قال وهذا الوجه فيه حرج ومشقة لا يتفطن له كل أحد ولا يعقل (قوله وقيل يكفي قرنهما باوله) على هذا الوجه بان استصحاب النية ذكر في دوام الصلاة غير واجب ورد من طرف الاول بان النية شرط في الانعقاد وهو لا يحصل الا بتمام التكبير وذهب

القلب على كبريائه تعالى وعظمته والترجمة عنه باللسان واظهار ما يمكن اظهار به من الاركان وقيل للإشارة الى توحيد وقيل لبراءة من لا يسمع تكبيره فيقتدى به وقيل لإشارة الى طرح ما سواه تعالى والاقبال بكنهه على صلواته ولو تعذر عليه الرفع الا بزيادة على المشروع أو تنقص عنه أي بما يمكنه فان أمكنه أي بالزيادة على المشروع فان تعذر أو تعسر رفع إحدى يديه رفع الأخرى ويرفع الاقطع الى حد لو كان سليما وصل كفه وأصابه الهيئة المشروعة ولو ترك الرفع ولو عمدا حتى شرع في التكبير رفع أثناءه لا بعده لزوال سببه ولم يمتنع أن كلام من الرفع وتفريق أصابعه وكونه وسهطا والى القبلة سنة مستقلة وادفع شيئا منها أثيب عليه وفاته السكال قاله المتولي وأقروه وينبغي أن ينظر قبل الرفع والتكبير الى موضع سجوده ويطرق رأسه قليلا ويرفع يديه (والاصح) في زمن ذلك (رفعه مع ابتدائه) أي التكبير وانتهاه مع انتهاء أي انتهاء الرفع مع انتهاء التكبير ويحطهم بما بعد ذلك كافي التحقيق والمجموع والتفقيح خلافا لما في الروضة وأصلها من أنه تسن المعية في الابتداء دون الانتهاء وان جزم به الجوزي وصاحب الاسعاد والخلاف في الأفضل فقط (ويجب قرن النية بالتكبير) أي بجمع التكبير التحريم لانه أول أفعال الصلاة فوجب مقارنتها لذلك كالخ وغيره الا الصوم لما عراب يستحضر في ذهنه ذات الصلاة وما يجب التعرض له من صفاته ثم يصعد فعل ذلك المعلوم ويجعل قصده هذا مقارنا لا قول التكبير ولا يغفل عن تذكره حتى يتم تكبيره ولا يجزئه توزيعه عليه فلو عزبت قبل تمامه لم تصح صلاته لان النية معتبرة في الانعقاد ولا يحصل الا بتمام التكبير وظاهر كلامهم أنه يشترط مقارنة النية للجليل مثلا لو قال الله الجليل أكبر وهو ما يحسنه صالح البلقيني قال والا لصدق انه تخلل في التكبير عدم المقارنة لكن المعتقد كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى خلافه وان كلامهم خرج بخروج الغالب من عدم زيادة شيء بين لفظي التكبير فلا دلالة له على اشتراط المقارنة فيما عدا لفظي التكبير نظر الامعنى اذ المعتبر اقترانها باللفظ الذي يتوقف الانعقاد عليه وهو الله أكبر فلا يشترط اقترانها بما تخلل بينهما ولو كان الزمن يسيرا لم يقدح عزوهم بينهما الشبهة بسكته التنفس والى ولا يجب استصحابا بعد التكبير لله عز وجل لكنه يسن (وقيل يكفي) قرنهما (باوله) ولا يجب استصحابها الى آخره وقيل يجب بسطها عليه (الثالث) من أركانها (القيام في فرض القادر) عليه شمل فرض العبي والعاري والفريضة المعادة والمنذورة فيجب حالة التحريم اجساها وهو مراد الروضة وأصلها بقوله ما يجب أن يكبر فاعلم حديث يجب القيام ونحو الخبر الجارى صل قاعا فان لم تستطع فعاقد فان لم تستطع فعلى جنب زاد النسائي فان لم تستطع فمستقبيا لا يكاف الله نفسا الاوسعها وانما أخرها القيام عن النية والتكبير مع تقدمه علم ما لانها ركنان في كل صلاة بخلافه ولانه قبلها مشروط وركنيتها انما هي معها ما بعدهما واعلم أنهم

الاعنة الثلاثة الى الاكتفاء بوجود النية قبيل التكبير اه عميرة (قوله وقيل يجب بسطها عليه) بان أوجبوا يقرون بكل جزء واحد من قصد الفعل والنعين ونية الفريضة (قوله وانما أخرها القيام) أي في الذكر (قوله ولانه قبلها مشروط) يتجه الاكتفاء بمقارنته بما فقط وان لم يتقدم عليها الا أن يكون ما قاله منقولا فلا بد من قبوله مع اشكاله أو تكون شرطية قبلها التوفيق مقارنته لها عادة على ذلك فان أمكنت بدون لم يشترط اه سم على ج

أي فالكرامة خاصة به فما نقله بعد عن بحث الاسنوي مخالفة له ومن ثم اعتمد الزياي خلافه وسيأتي ان محل الكرامة اذا ظن يقظته في الوقت والاحرم (قوله وأكل لقمة) يؤخذ منه ان المراد بالاسباب اعم مما تتوقف عليه صحة الصلاة أو كمالها بخلاف صانع الشهاب حج حيث جعلها من الشغل الخفيف اذ مقتضاه ان المراد بالاسباب ما تتوقف عليه صحة الصلاة فحسب (قوله فالجميع أداء) أي وينوي به الاداء (قوله وأجاب بعضهم) هو فرض قوله في صدر المسئلة ومن كان لو اقتصر على

(قوله أوجبوا الذكر الخ) أي تراءة الفاتحة (قوله وجالس) أي وأوجبوا الفاظ التشهد في جالس الخ وقوله التشهد أي الأخير (قوله بين قدميه بشبر) أي بالنسبة للوسط المعتدل لا بالنسبة لنفسه (قوله فقد صرحوا بالشبر الخ) أي فيقاس عليه ما هنا (قوله لكن يكره الاستناد) ينبغي حيث لا ضرورة اليه ٢٤٧ (قوله فلو أخذ اثنتان بعضه) بكل واحد

من عضديه ولو عبر به كان أوضح (قوله وان أمكنته الصلاة على الارض) أي ولو بلا مشقة فلا يكاف الخروج من السفينة للصلاة خارجها على ما هو ظاهر عبارة الشارح لم يكن قال سم على حج مانعه قوله خاف نحو دوران رأس الخ أي فيصلي قاعدا وان أمكنته الصلاة قائما على الارض كما في الكفاية ولعل محله اذا شق الخروج الى الارض أو فوات مصلحة السفر اه بحروفة (قوله ومنازعة الأذرى والزركشي فيه) أي في عدم الاعادة (قوله وجوبا) قال سم على حج نقلا عن شرح الباب وهو أوجه من قول ابن الرفعة ندبا وان نقله عن الروضة ووجه الزركشي نسبتها اليه اه ونقل عن الكافي مساعدته

أوجبوا الذكر في قيام الصلاة وجالس التشهد ولم يوجبوه في الركوع ولا في السجود لان القيام والقعود يقعان للعبادة والعادة فاحتج الى ذكر تخصيصهما للعبادة والركوع والسجود يقعان خالصين لله تعالى اذ هما لا يقعان الا للعبادة فلم يجب ذكرهما ما ويسن أن يفرق بين قدميه بشبر خلافا لقول الانوار بأربع أصابع فقد صرحوا بالشبر في تفريق ركبتيه في السجود (وشرطه نهب فقاره) بفتح الفاء أي عظامه التي هي مفاصله لان اسم القيام دائر معه فلا يضطر اراق الرأس بل يسن ولا الاستناد الى نحو جدار وان كان بحيث لو رفع لسقط لوجود اسم القيام لكن يكره الاستناد نعم لو استند بحيث يمكنه رفع قدميه بطلت صلاته لانه معلى نفسه وليس بقاء ومنه يؤخذ صحة قول العبادي يجب وضع القدمين على الارض فلو أخذ اثنتان بعضه ورفعاه في الهواء حتى صلى لم تصح ولا يضرك قيامه على ظهر قدميه من غير عذر خلافا لبعضهم لانه لا ينافي اسم القيام وانما لم يحجز نظيره في السجود لان اسمه ينافي وضع القدمين المأمور به ثم وخرج بالفرض النفي وبالقادر العاجز وسيأتي حكمهما واستثنى من كلامه مسائل منها ما لو خاف راكب سفينة غرقا أو دوران رأس فانه يصلي قاعدا ولا اعادة عليه كما في المجموع زاد في الكفاية وان أهكنته الصلاة على الارض ومنازعة لا ذرى والزركشي فيه بندرة ذلك عنوعة وقول الماوردي يجب الاعادة يعمل على ما اذا كان العجز للزحام لسدرته ومنها ما لو كان به سلس بول ولو قام سال بوله وان قعد لم يسئل فانه يصلي قاعدا وجوبا كما في الانوار ولا اعادة عليه ومنها ما لو قال له طبيب ثقة ان صليت مستلقيا أمكن مداواتك وبعينه مرض فله ترك القيام ولو كان المخبر له عدل رواية فيما يظهر أو كان هو عارفا ولو شرع في السورة بعد الفاتحة ثم عجز في اثنتان أقعد ليكمها ولا يكاف قطعها ليركع وان كان ترك القراءة أحب ولو كان بحيث لو اقتصر على الفاتحة أمكنه القيام وان زاد عجز صلى بالفاتحة ذكره في الروضة وقضيته لزوم ذلك لكن صرح ابن الرفعة نقلا عن الاصحاب بأفضليته وهو واضح وانما اغتفر وترك القيام لاجل سنة الجماعة ولم يغتفروا الكلام الناشئ عن التخصف لسنة الجهر للفرق بينهما وهو ان القيام من باب المأمورات وقد أتى ببطل عنه والكلام من باب المنهيات واعتناء الشارح بدفعه أهم وأيضاً فان الكلام منافي للصلاة بخلاف القعود

وجرى عليه بعض المتكاملين على المتأخر ولا اعادة عليه اه وظاهره على الوجوب لو صلى قائما مع نزول البول لم تصح صلاته اه بحروفة (قوله وبعينه) الوالبحال (قوله فله ترك القيام) أي ولا اعادة عليه (قوله قعد ليكمها) ثم يقوم للركوع كما يعلم من كلام سم الآتي (قوله بأفضليته) وهو واضح وعبارة حج ومن ثم لو كان اذا قرأ الفاتحة فقط لم يقعد أو والسورة فسد فيها جازله قراءتها مع القعود وان كان الافضل تركه اتركبها مشه سم مانعه قوله جازله قراءتها مع القعود فيه حيث لم يقل جازله الصلاة مع القعود تصريح بأنه انما يقعد عند العجز لا مطلقا فاذا كان يقدر على القيام الى تدار الفاتحة ثم يعجز قدر السورة قام الى تمام الفاتحة ثم قعد حال قراءة السورة ثم قام للركوع وهكذا (قوله لاجل سنة الجماعة) أي حيث يقتدى بالامام فذا عرض له العجز اطويل الامام مثلا جالس الى ركوع الامام فيقوم ويركع معه

لا أدركها (قوله وقيل منته ما بينهما) أي يسع كل مجزئ من أركانها بالنسبة للحد الوسط من فعل نفسه كما نقله شيخه الشهاب ج (قوله امتنع عليه الاجتهاد) لعل المراد امتناع الأخذ بقضية الاجتهاد حينئذ (قوله لنحو

بتحصيل الفضائل) أي بسبب تحصيل الفضائل أي لاجلها يجوز له القعود في بعض الصلاة لتحصيل فضيلة الجماعة بوجه (قوله من ذكر عاجز) أي فحكمه مستفاد من قول المصنف لا تنى ولو عجز عن القيام بعد كيف شاء اه ولو آخر كلام على هذه إلى هناك لكان أولى (قوله أقرب) أي منه إلى القيام (قوله لا إن كان أقرب إلى القيام) هذا انما يأتي في الانحناء إلى قدامه إلا ان يقال المراد نسبة انحنائه إلى الركوع لو كان على الهيئة المحصلة له أقرب إلى الركوع (قوله ولو لم يتمكن من القيام الامتناع) ظاهره ولو في دوام قيامه وفي كلام سم على منهج نقلا عن الشارح ان محل ذلك في النهوض فقط بآن احتاج إلى ذلك حال النهوض ٣٤٨ فاذا استوى قائما استغنى عنه وعبارته قوله أو بغيره اعلم ان النووي

رحمه الله قال في الروضة وشرح المذهب فالو لم يقدر على القيام الا يعين لزمه ذلك قال السبكي ومجمله ان كان يقدر على القيام بعد النهوض فان القاضي الحسين قال في تعليقه ان العاجز عن القيام اذا أمكنه القيام بالعكازة وان يعتمد على شيء لا يلزمه ذلك اه والذي في الروضة خلافه وكذا مسألة الاتكالية بعد القيام مذكورة في الروضة في محل آخر وأوجب ذلك فيها اه ع واعلم ان مسألة العكازة لها حالان أحدهما ان يحتاج إليها في النهوض واذا قام أمكنه القيام بدونها وثانيهما ان يحتاج إليها في النهوض وفي القيام بعده

فانه يكون من أركانها ولو أمكن المريض القيام منفردا من غير مشقة ولم يمكنه ذلك في جماعة لا يفعل بعضها قاعدا فالأفضل الافراد وتصح مع الجماعة وان فقد في بعضها كما في زيادة الروضة وكان وجهه ان عذره اقتضى مسامحته بتحصيل الفضائل فاندفع قول جمع لا يجوز له ذلك لان القيام آكد من الجماعة ومنه ما لو كان للغزاة قريب بركب العدو ولو قام (رأى العدو وجلس الغزاة في مكمن ولو قاموا زأهم العدو) وقد تدير الحرب صلوا قعودا ووجهت الاعادة لندرة ذلك بخلاف ما لو خافوا قصده العدو ولم يقدروا على إعادة عليهم كما في التحقيق ونقله في الروضة عن تصحيح المتولى وان نقل الرواية عن النص الا لزوم والفرق على الاول شدة الضرر في قصده العدو وقد يمنع استثناء ذلك بأن من ذكر عاجز لضرورة التداوى أو خوف الفرق أو الخوف على المسلمين أو نحو ذلك فكل ما هو متناول لها (فان ونف منحنيا) إلى قدامه أو خلفه (أو ماثلا) إلى يمينه أو يساره (بحيث لا يسمى قائما يصح) قيامه لتركه الواجب لغير عذر والانحناء السالب للاسم ان يصير إلى الركوع أقرب قاله في المجموع لان كان أقرب إلى القيام أو استوى الأمر ان كان أقرب كقوله كلام الروضة أيضا وان نظريه الاذرى ولو لم يتمكن من القيام الامتناع على شيء أو الال على ركبته أو لم يقدر على النهوض الا يعين ولو بأجرة مثل وجدها فاضلة عما يعتبر في زكاة الفطر فيما يظهر في يومه وليت له لزمه ذلك لانه مقدوره وقول القاضي يجوز تيموده في الثانية وصوبه ابن الفر كاح لانه لا يسمى قداما مردودا بوجوب القراءة في الهوى كما يأتي ويكره الصاق رجله وتقدم احداهما على الاخرى (فان لم يطق انصبا) لنحو كبر أو مرض (وصار كرا كع فالصحيح انه يقف) وجوبا (كذلك) لانه أقرب إلى القيام من غيره (ويزيد انحناءه لركوعه ان قدر) ليمتد عن قيامه والثاني لا بل يقعد فاذا وصل إلى الركوع لزمه الارتفاع لان حد الركوع يفارق حد القيام فلا يتأدى هذا بذلك (ولو

أيضا بحيث لا يمكنه القيام بعد النهوض بدونها يجب في الحال الاول دون الثاني م (أقول) وكذا أمكنه

يقال في المعين اه وعبارة سم على بجملة قوله الا يعين وجب بخلاف ما لو احتاج له في جميع حالاته لا يجب م وعبارة الر وض وشرحه لو قدر العاجز عن القيام مستقلا على القيام منكنة على شيء أو على القيام على ركبته أو قدر على النهوض بمعين ولو بأجرة مثل وجدها فاضلة عن مؤنة عمونه يومه وليت له لزمه ذلك اه ويخرج بقوله أو قدر على النهوض بمعين ما لو لم يقدر على القيام الا يعين فلا يلزمه كما قاله الغزالي ويحصل منه مع قول الر وض منكنة على شيء ان من قدر بعد النهوض على القيام معتمدا على نحو جدار وعصا لزمه أو يعين لم يلزمه (قوله وتقدم احداهما) وهذا لا ينافي ما مر من سن التفريق بين التقديم بقدر شغل لان ترك السنة قد يكون مكرها وقد يكون خلاف الاولى قد كر الكراهة ههنا لان لما استفيد من عدم النسبة (قوله وي زيد انحناءه لركوعه ان قدر) قال ج فان لم يقدر لزمه كما هو ظاهر اذ فرغ من قدر القيام ان يصرف ما بعده للركوع بطمأنينته ثم لا يعتد ال بطمأنينته ويخص قولهم لا يجب قصد الركوع بخصوصه بغير هذا ونحوه لتعذر وجود صورة الركوع بالنية

من نام الخ) هو دليل على أصل المبادرة فقط (قوله كلها بعد رأ وحمدا) أي وبعضها بعدز وبعضها بعد السأ في قوله خلافا لبعض المتأخرين (قوله وقد عارض بجمته المذكور) لعل المراد بجمته المذكور ما ذكره بقوله حيث قال فيما لو فات بعضها عددا ان قياس قولهم الخ (قوله أولى من رعاية التكميلات) لا يحمل له هنا (قوله فبان ضيقه) أي عن ركعة بقراءة مامر (قوله غير) بفقتين أي دهن ونحوه (قوله وقت الوقوف) لعل المراد الوقت الذي يجمع الناس فيه للدعاء والتضرع (قوله ولو بعين) أي في النهوض دون ما بعده على مامر (قوله لا ينافي ذلك) وذلك لان الركوع وان لم يسقط في النافلة لكنه شرع فيها على وجه أدون من ركوع القائم فكان كل من حقيقة القيام والركوع ساقطا في النافلة وأما عدم سقوط السجود في النافلة فلانه ليس لاحالة دون يعد معها ساجدا (قوله لان القيام يعود وزياده) ٣٤٩ يتأمل اهـ سم على حج (أقول)

أي لان حقيقة القعود مبانة لحقيقة القيام ويمكن ان يوجه بان القعود يشتمل على انتصاب ما فوق الفخذين وهذه الحقيقة موجودة في القيام وتزيد عليها بانتصاب الفخذين مع الظاهر (قوله بالانحناء) متعلق بتبطل وعليه فصورته ان يحرم قاعدا ويقرأ الفاتحة ثم يحنى بعد القراءة الى حد ركوعه لا على نية الركوع بل تيمنا للقيام أما لو أحرم منحنيا أو انحنى عقب احرامه وقرأ فان كان عامدا لما بطلت صلاته وان كان ناسيا أو جاهلا فان تذكر واعاد ما فعله من الجلوس استمرت الحصة واعتد بها فله وان سلم بانها على ما فعله وجبت الاعادة لانه ترك ما هو بديل القيام مع القدرة عليه (قوله والابطلت) أي بان كان عالما أي وفعل ذلك لا لعدرا مالو كان بعدز

أمكنه القيام دون الركوع والسجود) لعله يظهره مثلاً تمنعه الانحناء (قام) وجوبا ولو بعين وان كان مائلا على جنب بل ولو كان أقرب الى حد الركوع فيما يظهر (وفعله ما بقدر إمكانه) لخبر اذا أمرتكم بما فرأوا منه ما استطعتم ولان الميسور لا يسقط بالميسور ولان القيام أكد منهم ما وسقوطه في الفعل دونهم لا ينافي ذلك خلافا لما زعمه كما لا يخفى ولو أطلق القيام والاضطجاع دون الجلوس قام لان القيام يعود وزياده كافي الروضة عن البغوي ويفعل ما يمكنه من الأيماء (ولو عجز عن القيام قعد) للحديث المتقدم والاجاع (كيف شاء) لا طلاق الحديث وثواب القاعد لعذر كثواب القائم وان لم يكن صلى قبل مرضه لكفر أو تهاون فيما يظهر خلافا للذريعي نعم ان نصي بنحو قطع رجله لم يتم ثوابه وان كان لا قضاء عليه قال الرافعي ولا نفي بالجزء عدم الامكان فقط بل في معناه خوف الهلاك أو الغرق أو زيادة المرض أو لحوق مشقة شديدة أو دوران الرأس في حق راكب السفينة كاتقدم بعض ذلك قال في زيادة الروضة الذي اختاره الامام في ضبط الجزان تلحقه مشقة تذهب خشوعه لكنه قال في المجموع ان المذهب خلافه انتهى وأجاب الوالد رحمه الله تعالى عن ذلك بان اذهب المشيوع ينشأ عن مشقة شديدة وهل تبطل صلاة من يصلي قاعدا بالانحناء في غير موضع الركوع الى حد ركوعه أم لا قال أبو شيكيل لا تبطل ان كان جاهلا والابطلت واذا وقع المطر وهو في بيت لا يسمع قامة وليس هناك مكنة غيره فهل يكون ذلك عذرا في أن يصلي فيه مكتوبة بحسب الامكان ولو قعود أم لا الا اذا ضاق الوقت كما فهم من الروضة في مسألة المقام أم يلزمه أن يخرج منه ويصلي قائما في موضع يصيبه المطر فان قيل بالترخص فهل يلزمه الاعادة أم لا قال أبو شيكيل ان كانت المشقة التي تحصل عليه في المطر دون المشقة التي تحصل على المريض لو صلى قائما لم يجزله أن يصلي قاعدا وان كانت مثلها جازله أن يصلي في البيت المذكور قاعدا نعم هل الافضل له التقديم أو التأخير ان كان الوقت متسعا فيه مافي التيمم في أول الوقت اذا كان يرجو الماء آخر الوقت والاصح ان التقديم أفضل ولا اعادة عليه لان المطر من الاعذار العامة ولذلك يجوز الجمع به ولا تجب الاعادة وقال ابن العراقي لا رخصة في ذلك بل القيام شرط فعليه فعل الصلاة قائما والاول أوجه وعلى القول بانه لا يتعين للقعود كيفية فالاولى ما ذكره بقوله (واقترشه أفضل من تربعه) وغيره (في الاظهر) وسيأتي بيان ذلك لانها هيئة مشروعة في الصلاة فكانت أولى من غيرها والثاني التربع أفضل وصححه جمع واختاره السبكي

كان جلس مفترشا فتعبت رجلاه فاراد التورك فحصل انحناء بسبب الاتيان بالتورك فلا يضر (قوله وليس هناك مكنة غيره) أي مكان يكن فيه (قوله لان المطر من الاعذار العامة) فليس شكل بان المطر وان كان من الاعذار العامة لكن فقد استكن نادر كما قيل بوجوب القضاء على من تيمم للبرد لندرة فقد ما يرض به وان كان البرد غير نادر الا ان يتبع ان فقد الكفن نادرا وهل مثل المطر ما لو حبس في موضع لا يمكنه القيام فيه فصلى قاعدا أم لا لندرة الحبس بالنسبة للطرفية نظرا والاقرب الاول (قوله وقال ابن العراقي) وفي نسخة ابن العراقي (قوله والاول أوجه) أي ما قاله أبو شيكيل

يعبر عنه ما بعده **مصدق الوقت الذي يصح فيه الوقوف** (قوله أوجهه ما) ليس هذا أحد الوجهين حتى يقال أنه أوجهه ما
ففي العبارة مشاهلة (قوله بخلاف ما لو شك بعد وقتها الخ) لعل صورته أنه حصل له مانع في الوقت كاعشاء وشك هل حصل له
فيه إفاقة فلزمته الصلاة أولا (قوله بتأويل) انظر ما وجهه وفي حاشية الشيخ ما لا ينبغي (قوله إذا قلنا بأن الكراهة للتزنية) أي

(قوله وفي سائر قعدات الصلاة) وخرج بالصلاة غير ما فلا يكره فيها الإلقاء ولا غيره من سائر الكمفيات نعم أن قعد على هيئة
مزرية أو تشبه بعدم أكثرائه بالحاضرين ٣٥٠ وهو ممن يستحق منهم كره ذلك وإن تأذوا بذلك لأنه ليس كل إيذاء محسوما

(قوله ويكره أن يقعد ما دا
رجليه) أي في الصلاة وأما
في غيرها فلا إذا كان
عند من يستحق منه ومحل
ذلك حيث لم يكن له ضرورة
تفقد في ذلك (قوله في
المهمات) أي الأسنوى
(قوله تعينت تلك الزيادة)
أي فإن لم يقدر على زيادة
كرر الاكمل ولا يكاف
الاقتصار على الأقل للركوع
ويفعل الزيادة للسجود
(قوله أقرب إلى الأرض)
وصورته أن يصلي مستقيما
ولا يمكنه الجلوس ليسجد
منه وإن قدر على جعل
مقدم رأسه على الأرض
أو صدغه دون جبهته
وجب أن يأتي بقدره
حيث كانت جبهته أقرب
إلى الأرض في تلك الحالة
كما كانت عليه قبل السجود
(قوله طرفه) أي بصره
وعبارة المختار الطرف العين
ولا يجمع اه (سوله
الأياء بجفنه) قال ع على
بجهة فلو فعل بجفن واحد

والاذرعى وشمل اطلاقه المرأة وهو كذلك ولو تعارض التربع والتورك قدم التربع لجريان
الخلاف القوي في أفضليته على الافتراش ولم يجز ذلك في التورك فيما يظهر (ويكره الإلقاء)
هنا وفي سائر قعدات الصلاة انتهى عنه كما أخرجه الحاكم وصححه (بأن يجلس على وركيه) هما
أصل تغديه (ناصبار كبتيه) بأن يلقى اليه بموضع صلاته وينصب ساقيه وتغديه كهيئة
المستوفز وهذا أحسن ما فسريه ووجه النهي عنه ما فيه من التشبيه بالكلب والقرد كما
وقع التصريح به في بعض الروايات وقديس الإلقاء في الجلوس بين السجدين بأن يضع
أطراف أصابع رجليه وركبتيه على الأرض وأليه على عقبه ومع كونه سنة الافتراش أفضل
منه ويلحق بالجلوس بينهما كل جلوس قصير كجلسة الاستراحة ويكره أن يقعد ما ذا رجليه
(ثم ينحني) المصلي قاعدا (ركوعه بحيث تحاذي) تقابل (جبهته ما قدام ركبتيه) في الأول
(والاكمل أن يحاذي) جبهته (موضع سجوده) وركوع القاعد في النفل كذلك وذلك قياسا
على أقل ركوع القائم واكمل إذا الأول يحاذي نفسه ما امام قدميه والثاني يحاذي فيه قريب
محمل سجوده فمن قال انه ما على وزان ركوع القائم أراد بالنسبة لهذا الأمر التقريب
لا التحديد (فان عجز) المصلي (عن القعود) بأن ناله منه المشقة الحاصلة بالقيام (صلى جنبه
اليمين) ويكره من غير عذر على اليسر كما في المجموع (فان عجز) عن الجنب (فمستلقيا) على
ظهره وأخصاه للقبلة كالمختصر ورأسه أرفع بنحو وسادة ليتوجه بوجهه القبلة قال في
المهمات هذا في غير الكعبة أما فيها فالتوجه جواز استلقائه على ظهره وعلى وجهه لأنه كيفما
توجه فهو متوجه لجزء منها نعم أن لم يكن لها سقف انجده مع الاستلقاء أي على ظهره والمسئلة
محتملة ولعلنا نرداد فيها علما أو تشهد فيها نقلها وما ذكره ظاهر وإن رده ابن العماد ولو قدر
المصلي على الركوع فقط كركه للسجود ومن قدر على زيادة على اكمال الركوع تعينت تلك
الزيادة للسجود لأن الفرق واجب بينهما ما على المتمكن ولو عجز عن السجود إلا أن يسجد بقدم
رأسه أو صدغه وكان بذلك أقرب إلى الأرض وجب فان عجز أو مأ برأسه والسجود أخفض
من الركوع فان عجز عن الأياء برأسه فطرفه أي بصره ومن لازمه الأياء بجفنه
وحاجبه وظاهر كلامهم أنه لا يجب هنا إياء السجود أخفض وهو متجه خلاف الجوجرى
لظهور التمييز بينهما في الأياء بالرأس دون الطرف ثم إن عجز عن الأياء بطرفه صلى بقلبه
بأن يجري أركانها وسننها على قلبه قولية كانت أو فعلية إن عجز عن النطق أيضا بأن
يمثل نفسه قاعدا وقارئا وكما لا يمكن ولا إعادة عليه والقول بندرته ممنوع ولا

قال ظاهر الإكتفاء (قوله قولية كانت أو فعلية) وهل يجب عليه مراعاة صفة القراءة من
الادغام وغيره لأنه لو كان قادرا على النطق وجب عليه ذلك أولا فيه نظر والأقرب الثاني لأن الصفات انما عبرت عنه النطق
ليتميز بعض الحروف عن بعض خصوصا التماثلة والتمقاربة وعند العجز عنها انما يأتي بها على وجه الإشارة إليها فلا يشنه
بعضها ببعض حتى تحتاج إلى التمييز (قوله وقارئا وكما) أي ومعتدلا على ما مر أي نظيره عن حج أي بعد قوله ويريد انحاء
لركوعه أن قدر الخ ولكن قال ابن المقرئ إن سقط الأعدال فلا تتوقف الصفة على تمثيله معتدلا ولا على مضى زمن يسع
الإعتدال (قوله لأنه الممكن) ولا يشترط فيما يقدر به تلك الأفعال أن يسعها لو كان

هنا (قوله ككسوف واستسقاء) جعلهما الشهاب حج محاسبية متقدم بناء على ان التقدم وقسميه بالنسبة للصلاة ووجه ماصنعه الشارح ان السبب الذي هو الكسوف أو القسط موجود عند الصلاة وان تقدم ابتداءه والصلاة انما هي لهذا الموحود بدليل انه لو زال امتنعت الصلاة واما الصلاة المطاوعة بعد السقيا فانما هي للشكر لا لطلب الغيث فتأمل (قوله ومتعمم)

قادرا وفعلها بل حيث حصل التمييز بين الافعال في نفسه كان مثل نفسه كما ومضى زمن بقدر الطمأنينة فيه كهي وفائدة (قوله) قال حج فان عجز كان أكره على ترك كل ما ذكر في الوقت أجرى الافعال على قلبه كالأقوال اذا اعتقل لسانه وجوباً في الواحدة وتنبأ في المندوبة ولا إعادة وتوقف سم في عدم الاعادة ٣٥١ ونقل عن فتاوى الشارح وحوب

الاعادة وهو الأقرب (أقول) لان الأكره على ما ذكرنا إذا وقع لا بدوم والاعادة في مثله واحدة (قوله هل يقوم مكبراً) أي وهو في أثناء قراءة الفاتحة (قوله بل يقوم ساكتاً) معتمد (قوله في حق الإمام) وعليه فيقوم مكبراً وينبغي ان لا يقطع الموالاة لان الذكر المطاوع لا يقطعها كالتأمين والفتح على الإمام (قوله في هوى العاجز) أي فلو تركها عامداً لما بطلت صلاته لان فوت القراءة الواجبة بتفويت محلها (قوله بعدها) أي القراءة (قوله بلاطمأنينة) أي بلا وحوب طمأنينة وطمأنينة في قيامه لم يضر (قوله وانما لم يجب الطمأنينة فيه) أي القيام (قوله وعلى الاقل) أي اذا انتقل منها (قوله وقضية الملل) هو قوله فلا يلزمه القيام (قوله وقضية

يلزم نحو القاعدة والموى أجزأ نحو التيام والركوع والسجود على قلبه كما قاله الإمام وعلم مما تقرر انه لا تسقط عنه الصلاة مادام عقله ثابتاً لوجود مناط التكليف ولو قدر في أثناء صلاته على القيام أو القعود أو عجز عنه أتى بمقدوره وبني على قراءته وتسبب له احادته التمتع حال السكال وان قدر على القيام أو القعود قبل القراءة قرأ فاتحاً أو قاعداً ولا تجزئه قراءته في غرضه لقدرته عليها فيما هو أكمل منه فلو قرأ فيه شيئاً أعاده وهنأ فرع وهو انه اذا قام هل يقوم مكبراً قال به زعم القياس المانع لان الموالاة شرط في الفاتحة بل يقوم ساكتاً ونظر فيه بأن الصلاة ليس فيها سكوت حقيقي في حق الإمام وتجب القراءة في هوى العاجز لانه أكمل مما بعده وان قدر على القيام بعدها وحجب قيام بلا طمأنينة ليركع منه لقدرته عليه وانما لم يجب الطمأنينة فيه لانه غير مقصود لنفسه أو قدر عليه في الركوع قبل الطمأنينة ارتفع لها الى حد الركوع فان انتصب ثم ركع بطلت صلاته فيه من زيادة ركوع أو بعد الطمأنينة فقد تم ركوعه ولا يلزمه ان ينتقل الى حد الركوعين صريح به في الروضة ومفهومه انه يجوز له ذلك وبه صرح الرافعي وقيده بما اذا انتقل منحنياً ومنه فيما اذا انتقل منتصباً وعلى الاقل يحمل اطلاق الروضة الجواز وعلى الثاني يحمل اطلاق المجموع المانع أو قدر عليه في الاعتدال قبل الطمأنينة قام واطمأن وكذا بعدها ان أراد قنوتاً في محله والا فلا يلزمه القيام لان الاعتدال ركن قصير فلا يطول وقضية الملل جواز القيام وقضية التعليل منه وهو الوجه كما أفاده الشيخ رحمه الله تعالى فان قلت قاعدة بطلت صلاته (وللقادر) على القيام (النفل قاعدة) اجابا راتباً كان أم غيره لان النوافل تكثر فاشتراط القيام فيها يؤدي الى الحرج أو التبرك ولهذا لا يجوز القعود في العيدين والكسوفين والاستسقاء على وجهه ضعيف لدورها (وكذا) له النفل (مضطجعاً في الاصح) مع قدرته على القيام ظهر من صلى فاتحاً فهو أفضل ومن صلى قاعداً فله نصف أجر التام ومن صلى نائماً أي مضطجعا فله نصف أجر القاعد وهو وارد فيمن صلى النفل كذلك مع القدرة وهو ذاتي حقناً أما في حقه صلى الله عليه وسلم فلا اذ من خصائصه ان تطوعه قاعداً مع قدرته كطوعه قاعداً وافهم قوله مضطجعا المنع الاستسقاء وهو كذلك وان أتم الركوع والسجود اعدم وروده بخلاف الانحناء فانه لا يمتنع فيما يظهر خلاً فالألسنوى لانه أكمل من القعود نعم اذا قرأ فيه وأراد جعله للركوع اشترط كما هو ظاهر مرضي جزء منه بعد القراءة وهو مطمئن ليكون عن الركوع اذا ما قارن لا يمكن حسبانته واذ اصاب مضطجعا وجب ان يأتي بركوعه وسجوده تامين ومقابل الاصح عدم حكمته من اصطباع لما فيه من اتصاف بصورة الصلاة وسئل

التعليل) هو قوله لان الاعتدال الخ (قوله امتناع الاستسقاء) أي اذا كان قادراً على الاضطجاع (قوله لعدم وروده) هذا يخالف ما مرله عن أبي شكيل من ان من يصلي بالانحناء قاعداً في غير موضع الركوع تبطل صلاته ان كان عالماً بالاجاهل الا ان يقال ما مر في فرض وما هنا في النفل وهو يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره فلا تعارض على ان الكلام فيما مر عن أبي شكيل مصور بما اذا قرأ الفاتحة قبل انحنائه فلا تعارض (قوله بخلاف الانحناء) محتمل قوله امتناع الاستسقاء (قوله نعم اذا قرأ فيه) أي الانحناء (قوله بركوعه وسجوده تامين) أي بان يقدموا يأتي بهما

فإن قيل يجب وسبب في عبارة الشارح معطوف على صلاة جامعة وانظر الوجه كون هذا من السبب
 (قوله قبل اعتدله) أي انتصابه قائما (قوله لانه هنا لم يدخل في الصلاة الخ) يعني انه لو أراد ان يصلي النفل من قيام فاحرم به
 جالسا ثم أراد القيام ليس له ان يقرأ في نهوضه للقيام لانه صائر لا كل مما هو فيه (أقول) وفيه نظر لانه وان كان صائرا لما
 هو أكل فليس بواجب عليه لجواز فعل النفل جالسا فصيرورته لما هو الا كل لا تقتضي وجوب القراءة عليه في الادون
 فالقياس حواز قراءته في النهوض كما تجوز في الهوى الى القعود (قوله من قيام عليها) أي على العشرين من قعود اما لو
 كانت الكل من قيام واستوى زمن العشر والعشرين فالعشرون أفضل لما فيها من زيادة الركوعات والسجودات مع
 اشترالك الكل في القيام (قوله كما هو ظاهر) والكلام في النفل المطلق اما غيره كالركوعات والوتر فالحفاظة على العدد المطلوب
 فيه أفضل ففضل الوتر احدى عشرة في الزمن القصير أفضل من فعل ثلاثة مثلاً في قيام يزيد على زمن ذلك العدد لكون العدد
 فيما ذكر بخصوصه ٣٥٢ (قوله لماسياتي) أي في قول المصنف وتعين الفاتحة (قوله ويسن) قال حج

والدرجته الله تعالى عن يصلي النفل قائما هل يجوز له ان يكبر للاحرام حال قيامه قبل
 اعتدله وتنعقد به صلاته أولا فاجاب بانه يجوز له تكبيرته المذكورة وتنعقد به صلاته لانه
 يجوز له ان يأتي بها في حالة أدنى من حالته ولو في حال اصطباعه ثم يصلي قائما ولا ينافي هذا
 ما أفتي به سابقا من اجزاء قراءته في هويته للجلوس دون عكسه لانه هنا لم يدخل في الصلاة اذ
 لا يتم دخوله فيها الا بتمام تكبيره بخلاف مسئلة القراءة فسو مح هنا ما لم يسبح به ثم ولو أراد
 عشرين ركعة فاعدا وعشرا قائما فيه احتمالا في الجواهر وأفتي به ضمه بان العشرين
 أفضل لما فيها من زيادة الركوع وغيره ويحتمل خلافه لان اكل وظاهر الحديث
 الاسنواء واعتمد كما أفتي به والدرجته الله تعالى تفضل العشرين من قيام عليها لانها أشق فقد
 قال الزركشي في قواعد الصلاة ركعتين من قيام أفضل من أربع من قعود ويؤيده حديث
 أفضل الصلاة طول القنوت أي القيام وصورة المسئلة ما اذا استوى الزمان كما هو
 ظاهر (الرابع) من أركانها (القراءة) للفاتحة كما سيأتي (ويسن بعد التصرم) أي عقبه ولو
 للنفل (دعاء الافتتاح) لمنفرد وامام ومأموم ~~تتم~~ كن منه بان أدرك امامه في القيام دون
 الاعتدال وأمن قوت الصلاة أو الاداء وقد شرع فيها وفي وقتها ما يسع جميعها أو غلب على

وقيل يجب (قوله بعد
 التصرم) لعل تعبيره به
 للتنبية على انه لا يفوت
 بالتأخير حيث لم يشتغل
 بتغييره وعليه فتفسير
 الشارح بالعقب للدلالة
 على انه يستحب المبادرة
 به عقب التصرم وان لم يفوت
 بالتأخير ثم رأيت سم
 على منهج قال قوله عقب
 التصرم انظر التعبير بعقب
 فان مقتضاء الفوات اذا
 طال الفصل وقد يتحده
 عدم الفوات مطلقا

فليراجع (قوله تمكن منه) أي ولومع
 سماع قراءته امامه كما سيأتي (قوله بان أدرك امامه في القيام) خرج به ما لو أدركه في غيره ومنه الجلوس في التشهد
 الاول فلا يأتي به بعد التصرم ولا بعد نيامه من التشهد وظاهره ولو قام الامام قبل جلوس المأموم معه لكن قضية قوله
 الا في ما عدا الجلوس معه لانه مفوت الخ عدم فواته حيث لا جلوس منه وهو ظاهر ثم رأيت في سم على منهج عن ع
 التصريح بذلك (قوله وأمن قوت الصلاة) أي بان خاف انه لو اشتغل بدعاء الافتتاح لا يمكنه فعل الصلاة أصلا لجهوم
 الموت عليه فيها أو طرود دم الحيض أو نحو ذلك وعبارة الروض وشرحه لا من خاف قوت القراءة خلف الامام أو قوت الوقت
 أي وقت الصلاة أو وقت الاداء بان لم يمؤ من وقتها الا ما يسع ركعة فلا يندب له دعاء الافتتاح الخ وتردد سم على منهج في
 المراد بقوت الوقت فليراجع (أقول) يمكن جل قوت الوقت على انه ان اشتغل بدعاء الافتتاح خرج بعض الصلاة عن وقتها
 وان قل فيكون معناه مغاير المعنى خوف الاداء وان كان خوف الاداء يغني عنه (قوله أو الاداء) أي بان كان لو اشتغل بدعاء
 الافتتاح لا يدرك ركعة في الوقت لكن هذا الاشكال فيه بالنظر لما في الروض وشرحه المذكور قبل وأما بالنسبة
 لقول الشارح وقد شرع فيها وفي وقتها ما يسع جميعها الخ فنيه نظر لانه حيث شرع فيها وقد بقي ما يسعها كاملة لا يتأني ان دعاء
 الافتتاح يفوت عليه الاداء اللهم الا ان يقال قد شرع فيها وفي من الوقت ما يسعها للوسط المتدل ولا يسع الركعة بالنسبة
 له وكان اشتغاله بدعاء الافتتاح بمنه من ادراك ركعة مع الامام وقوله أيضا أو الاداء أي بان كان بحيث لو اشتغل به لم يدرك
 ركعة في الوقت وبهذا تم ان ما ذكر من أمن الفوات ليس معتبرا في منع المأموم بل معتبرا لاصل استصحاب دعاء الافتتاح

ظنه

فأباحه الصلاة على القول الخ) ظاهر التقييد بإيضائه توجيه ثان لعدم الانعقاد مع القول بكرهه التنزيه وليس كذلك كما لا يخفى ولو أمسقط لفظ أيضا ليكون جوابا عن سؤال مقدر نشأ من اثبات الاثم مع القول بكرهه التنزيه تقديره كيف تتصف بالاباحة والحرمة لكان واضحا وحاصل الجواب ان الجهة منفكة (قوله ولهذا ينقسم الفعل الخ) الفعل المنقسم الى هذه هو

(قوله ان لم يتعد) ظاهره وان اشتغل بأذى غير مشروعة وقطرفه سم على حج اقول والذي ينبغي اخذ من هذه العبارة ونحوها عدم الفوات (قوله أو يدرك امامه) هذا علم من قوله السابق بأن أدرك امامه في القيام فهو تصريح بالمفهوم (قوله وان آمن لنأمنه) أي بأن فرغ الامام عقب التحريم فأتم المأموم فانه لا يكون مانعا من الاتيان بدعاء الافتتاح (قوله لانه أول مسلمي هذه الامة) أي في الوجود الخارجي فلا ينافي انه أول المسلمين مطلقا كما في حج لتقدم خلق ذاته وافتراغ النبوة عليه قبل خلق جميع الموجودات (قوله فلا يقوله غيره) أي لا يجوز له ذكره الا ان قصد لفظ الآية اه حج وكتب عليه سم ظاهره الحرمة عند الاطلاق وقد تقتضي الحرمة البطلان لانه حينئذ كلام أجني مخالف للوارد في حق هذا القائل وقد يتوقف في كل من الحرمة والبطلان لانه لفظ قرآن ولا صارف الا ان يدعى ٣٥٣ ان قرينة الافتتاح صارفة وفيه

ما فيه ويبقى ما لو أتى بمعنى من المسلمين كقوله وأنا مسلم أو وأنا ثاني المسلمين في حق الصديق اه اقول والظاهر الاكتفاء به لانه مساو في المعنى لقوله وأنا من المسلمين (قوله وارادة الشخص) لعل المراد انها تقوله ويحمل ذلك منها على ارادة الشخص لأن مشروعيته في حقها تتوقف على الارادة (قوله فاندفع بذلك قول من قال الخ) قائل ذلك الاسنوي وغيره وبعبارة حج وبه

طنه انه مع اشتغاله به يدرك الفاتحة قبل ركوع امامه ومحل ذلك في غير الجنائز ولو على قبر أو غائب كما اقتضاه اطلاقهم خلافا لابن العماد كما سيأتي فيها أو يأتي به سرا ان لم يتعد أو يدرك امامه في غير القيام وان آمن لتأمنه وهو وجه وجهي أي قصدت بعبادتي للذي فطر السموات والارض أي ابدعهما على غير مثال سبق حنيفا أي مائلا عن كل الاديان الى دين الاسلام مسلما أي منقادا الى الاوامر والنواهي وما أنامن المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين لما صح من انه صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك وفي رواية وانا أول المسلمين وكان صلى الله عليه وسلم يأتي بها تارة لانه أول مسلمي هذه الامة فلا يقوله غيره ومعلوم ان المرأة تأتي بجميع ذلك بالقاطعة المذكورة للتغليب الشائع لغة واستعمالا وارادة الشخص في نحو حنيفا محافظة على لفظ الوارد فاندفع بذلك قول من قال ان القياس مراعاة صيغة التأنيث ويسن للمأموم الاسراع به اذا كان يسمع قراءه امامه وللإمام الاقتصار عليه الا ان كان امام جمع محصور لم يتعلق بعينهم حق بان لم يكونوا بمالكين ولا مستأجرين اجارة عين على عمل ناجز ولا نساء متزوجات ورضوا بالتطويل ولم يطرأ غيرهم وقل حضوره ولم يكن المسجد مطروقا فيريد كالمفرد اللهم انت الله لا اله الا أنت الى آخره وهو مشهور وصح فيه أحبار آخر منها الحمد لله جدا كثير اطيبا مباركا فيه ومنها الله أكبر كبيرا

٤٥ نهاية ل مرد قول الاسنوي القياس المشركت المسلمات وقول غيره القياس حنيفة مسلمة اه ومع ذلك لو أتت به حصلت السنة (قوله ويسن للمأموم الاسراع به اذا كان الخ) صريح في انه يقرؤه وان سمع قراءة امامه وعليه فعل الفرق بينه وبين قراءة السورة ان قراءة الامام تعد قراءة للمأموم فاعتفت عن قراءته وسم استماعه لمحاولا كذلك الافتتاح فان المقصود منه الدعاء للإمام ودعاء الشخص لنفسه لا بعد دعاء غيره (قوله وللإمام) أي يسن له وقوله الاقتصار عليه أي ما تقدم من دعاء الافتتاح (قوله وقل حضوره) عبارة حج وان قل حضوره اه وهي تفيد التعميم في الغير وكلام الشارح يفيد التقييد بقوله حضوره (قوله الى آخره) وهو مشهور بتمتته سبحانه وبحمده أنت ربّي وأنا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا لانه لا يغفر الذنوب الا أنت واهدني لاسمك الحسن لا حسنها الا أنت واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها الا أنت لبيك وسعديك والخير كله في يديك والشر ليس اليك أنا بك واليسك تباركت وتعاليت أستغفرك وأتوب اليك اه شرح الروض (قوله ومنها الله أكبر كبيرا الخ) والظاهر انه لو أمسقط الله أكبر ووصل كبير ابتكيرة الاحرام لا تطل صلاته حيث أطلق فلم يقصده التحريم ولا الافتتاح مع كونه قاصدا للفعل مع التعيين ونية الفرضية ولا يشك هذا عما يأتي من أن المسبوق لو اقتصر على تكبيرة واحدة وأطلق لا تنعقد صلاته لانه تعارض قرينتي الافتتاح والهوى لجواز ان يقال ان تكبيرة الهوى ثم مطلوب بخصوصه فصالح معارض التحريم بخلاف ما هنا فان المطلوب فيه الافتتاح وهو كما يحصل بقوله الله أكبر

الفعل الاصطلاحى عند النحاة لا الفعل المراد هنا كالايجزى (قوله وجوب مطالبة) أى مناوالافهو مطالب من جهة الشرع ولهذا عوقب (قوله ورد الكافر) أى لانه اثم بالترك فوروده هنا بالنظر للشق الاول (قوله ورد غيره) قال الشهاب ابن حجر هو سهو والصواب ورد الصبي انتهى أى لانها مطالبة منه ولو بواسطة وايه قال سم بخلاف المجنون والحائض والنفساء فانها غير مطالبة منهم بل ممنوعة على الاخيرين وفي نسخة من الترح ورد الصبي وهى تصرف من عبارة المعترض لان المعترض

كبير يحصل بغيره بل وجهت أولى منه فانحطت رتبته عن تكبير الركوع فلم يصلح معارضا ويؤيد ذلك ما قاله سم على حج من قوله فرع نوى مع الله أكبر من قوله الله أكبر كبير الخ فهل تنعقد صلاته ولا يضر ما وصله بالتكبير من قوله كبير الخ الوجه نعم مر اه (قوله بكرة وأصيلا) قال فى شرح الروض رواه مسلم (قوله اللهم باعد بينى وبين خطاياى الخ) تنم كفى شرح الروض كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم نقى من خطاياى كما ينقى الثوب الابيض من الدنس اللهم اغسلنى من خطاياى بالماء والثلج والبرد رواه الشيخان اه والمراد المغفرة لا الغسل الحقيقى بها (قوله ثم التعوذ) نقل عن خصائص الشامى ان من خصائصه عليه الصلاة والسلام وجوب التعوذ لقراءته عليه الصلاة والسلام اه ونقل عن الخصائص الصغرى للسيوطى وظاهره انه لا فرق فى ذلك بين الصلاة وخارجها (قوله فى الافتتاح) أى فى قوله وأمن فوت الصلاة أو الاداء الخ (قوله ماعد الجلوس) أى أمالو أدركه فيه فانه يجلس معه ٣٥٤ ثم اذا قام تعوذ بخلاف ما مر فى الافتتاح فانه حيث أدركه فى غير اقيام لا ياتى

بالافتتاح كما تقدم (أقول) ولم يتقدم للجلوس معه ذكر فى كلامه فلهذا مذكور فى الشروط فى كلام غيره ومثل الجلوس مالو أدركه فى غيره مما لا يقرأ فيه عقب أحرامه كالاتصال وتابعه فيه (قوله وبفوت) أى التعوذ (قوله ولو سهوا) خرج به مالو سبق لسانه فلا يفوت وكذا يطلب اذا تعوذ قاصدا للقراءة ثم اعرض عنها بسماع قراءة الامام حيث طال الفصل باسماءه القراءة امامه بخلاف مالو

والجاء الله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا ومنها اللهم باعد بينى وبين خطاياى الى آخره وبأياها فتتح حصل أصل السنة لكن الاول أفضلاها قاله فى المجموع وظاهره استحباب الجمع بين جميع ذلك المفرد وامام من ذكر وهو ظاهر خلافا لا ذرى (ثم) يسن للمتمكك بعد الافتتاح وتكبير صلاة العبد (التعوذ) ولو فى جنازة بالشروط المتقدمة فى الافتتاح كما ذكره فى بعضها ويقاس به الباقى ماعد الجلوس معه لانه مفوت ثم لفوات الافتتاح به لانه لانه لقراءة لم يشرع فيها واتيانه بتم لنسب ترتيبه اذا اراد هلالا لنى سنة التعوذ لو اراد الاقتصار عليه ويقتضى بالشرع فى القراءة ولو سهوا (ويسرها) أى الافتتاح والتعوذ استحبابا فى الجهرية والسرية كسائر الاذكار المستحبة بحيث يسمع نفسه لو كان سميعا ويحصل بكل ما شتمل على التعوذ من الشيطان وأفضله على الاطلاق أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ويفارق ذلك التأمين بأن تبعيته أوضح لوروده بعد الفاتحة عقب الجهر بخلافهما وبأن التأمين يستحب فيه مقارنة ما يأتى به الامام لما يأتى به المأموم فسن فيه الجهر لانه أعون فى الاتيان بالاقتران بخلافه فيهما (ويتعوذ كل ركعة على المذهب) ولولا لقيام الثاني من صلاة الخسوف لانه مأموم به للقراءة وقد حصل الفصل بين القراءتين بالركوع وغيره والاصل فى ذلك قوله تعالى فاذا قرأت القرآن أنى أردت قرأته فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم حتى لو قرأه خارج الصلاة استحبه له الابتداء بالتعوذ والتسمية سواء افتتح من أول سورة أم من أثنائها كذا رأيت به فى زيادات ابى

قصر الفصل فلا يأتى به وكذا لا يعيده لو سجد مع امامه للتلاوة قال حج لقصر الفصل وقضيته انه لو طال عاصم الفصل بالسجود اعاد التعوذ وهو ظاهر اه ثم رأيت ما يأتى عن سم (قوله بحيث يسمع نفسه) أى فلا يزيد على ذلك وظاهره ولو قصد تعليم المأمومين للتعوذ والافتتاح لا مكان ذلك اما قبل الصلاة واما بعدها (قوله ويفارق ذلك التأمين) أى حيث يجهر به المأموم فى الجهرية تبعالا امامه (قوله بالتعوذ والتسمية) وهما تابعا للقراءة ان سرفسروا جهر فجهرا لكن استثنى ابن الجزرى فى النشر من الجهر بالتعوذ غير الاول فى قراءة الادارة المعروفة الا ان بالمدارسة فقال يستحب منه الاسرار لان المقصود جعل القراءتين فى حكم القراءة الواحدة اه وينبغى جريان مثله فى التسمية للعسلة المدكورة فليراجع (قوله أم من أثنائها) أى والفرض انه خارج الصلاة وفى كلام حج ان السنة لمن أبتدأ من أثناء السورة ان يعمل وكتب عليه سم لكن خصه مر بخارجها فليصر رأول ويوجه ما خصه مر بان ما أتى به بعد الفاتحة من القراءة فى صلاته يعد مع الفاتحة كانه قراءة واحدة والقراءة الواحدة لا يطلب التعوذ ولا التسمية فى أثنائها نعم لو عرض للصلى ما منعه من القراءة بعد الفاتحة ثم زال وأراد القراءة بعد سن له الاتيان بالسجدة لان ما يفعله ابتداء قراءة الا

انما قال ورد غيره ومن ثم اعترضه الشهاب بن حجر كما مر (قوله لا نأقول بغيره الخ) قال سم في حواشي التصفه لعل الوجه في جواب هذا القيل ان المصنف اراد بالوجوب معناه الشرعي الذي هو الطلب الجازم مع اثره الذي هو توجه المطالبة في الدنيا وحينئذ يتضح انتفاؤه عن الاضداد بانتفاء جزأيه أو أحدهما انتهت (قوله انما ينصرف لدلوله الشرعي) أي الطلب الجازم (قوله ان في الكافر تفصيلا) صوابه ان المفهوم تفصيلا (قوله على ان دعواه عدم اثم الكافر) يتأمل فانه انما ادعى اثمه حتى أورده (قوله كالسواك) لكن لا يضرب على السواك ونحوه من السنن كما نقله سم عن السارح (قوله وليس للزوج الخ)

(قوله والاولى آكد) لو تعارض عليه التعوذ ودعاء الافتتاح بحيث لا يمكنه الا أحدهما دون الجمع بينهما فهل يراعى الافتتاح لسبقه أو التعوذ لانه للقراءة الافضل والواجبة فيه نظرا له سم على حج (أقول) الاقرب الثاني لان المقصود منه الصفظ من الشيطان وايضا فهو مطلوب لكل قراءة وفي حواشي شرح الروض لو الدال شارح لو امكنه الاتيان ببعض التعوذاتي به (أقول) وهو صادق بأن يأتي بالشيطان أو بالرجيم فقط ولعله غير مراد وان المراد الاتيان باعوذ بالله (قوله بعد سجدة التلاوة) أي لقرب الفصل اه حج وكتب عليه سم قضيته انه لو اطاله اعادة التعوذ وهو الاوجه في شرح العباب وقياسه اعادة البسملة اه قال حج وكسجدة التلاوة كل ما يتعلق بالقراءة اه أي كتسبيح من ثابته شيء في صلاته وقوله ويستحب أي التعوذ (قوله أحدهما هذا) أي انه يعمود كل ركعة (قوله الافتتاح أو التعوذ) ٢٥٥ أي بأن خاف من الاتيان بهما

ركوع الامام وهو في أثناء الفاتحة (قوله أو أحدهما عند خوف ضيق الوقت) أي بأن أحرم بها وقد بقي من الوقت ما لا يسعها والاقدم مرأه يأتي بالسنن اذا أحرم في وقت يسعها وان لم يصير وقتا قضاء لكن يشكل عليه ما مر من أنه اذا خاف فوت الوقت بان خاف خروج بعض الصلاة عن وقتها على ما اقتضاه كلام الروض السابق فانه صريح في انه اذا شرع فيها في وقت يسعها كاملة بدون دعاء الافتتاح

عاصم العبادي نقلا عن الشافعي والنقل في التسمية غريب فتفطن له (والاولى آكد) مما بعدهما للاتفاق عليهما ولا تستحب اعادة بعد سجدة التلاوة ويستحب لعاجز ان يذ كر بدل القراءة فيما يظهر خلافا لصاحب المهملات والطريق الثاني قولان احدهما هذا والثاني يتعوذ في الاولى فقط لان القراءة في الصلاة واحدة ولو امكنه بعض الافتتاح أو التعوذ آتى به محافظة على المأمور به ما أمكن وعلم عدم ندبهما لغير المتمكن بان اختلف فيه شرط مما ذكرناه بل قد يجزى من أو أحدهما عند خوف ضيق الوقت (وتتبعين الفاتحة) في السرية والجهورية حفظا أو تلقية أو نظرا في مصحف (في كل ركعة) في قيامها ومنه القيام الثاني من ركعتي صلاة الخسوف أو بدله للمنفرد وغيره فرضا كانت أو نه لا خبر لا صلاة لمن لم يقرأ فيها ب فاتحة الكتاب ويدل على دخول المأمومين في العموم ما صرح عن عبادة كتمانها ف رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الفجر فتقلت عليه القراءة فلما فرغ قال لعلمكم تقرؤن خافي قلنا نعم قال لا تنفواوا الا بفاتحة الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها وخبر من صلى خلف امام فقرأه الامام له قراءة ضعيف عند الحفاظ كما بينه الدارقطني وغيره وأما قوله تعالى فاقروا ما تيسر منه فوارد في قيام الليل أو محمول تكثير ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن على الفاتحة لما صرح من قوله عليه السلام للشيء صلاته كبر ثم اقرأ ما القرآن ثم اقل ذلك في كل ركعة أو على العاجز عنها جميعا بين الادلة وخبر مسلم واذا قرأ فأنصتوا محمول على السورة لحديث عبادة وغيره ودل على أن محلها القيام فلا يجزى في نحو

ويخرج بعضها بتقدير الاتيان به تركه وصرح بمثله حج ومن ثم قال سم في شرح الغاية يستثنى من السنن دعاء الافتتاح فلا يأتي به الا حيث لم يخف خروج شيء من الصلاة عن وقتها اه وعليه فيمكن الفرق بينهما وبين بقية السنن بانه عهد طلب ترك دعاء الافتتاح في الجنائز وفيما لو أدرك الامام في ركوع واعتمد ال فانحطت رتبته عن بقية السنن أو بان السنن شرعت مستقلة وليست مقدمة لغيره لشيء بخلاف دعاء الافتتاح فانه شرع مقدمة (قوله وتتبعين الفاتحة في كل ركعة) هو فرع عن وقوع السؤال في الدرس عما لو انهمت عليه الفاتحة في القرآن بان كان يحفظ السور ولا يعرف أسماءها أو أعلم بان الصلاة واجبة عليه وأنها لا تصح بدون الفاتحة ولم يجز من يوقفه عليها فهل يجتهد أم لا فيه نظروا يمكن الجواب عنه بأن الاقرب انه يجتهد فان لم يظهر له دليل لا تصح صلاته الا بقراءة جميع القرآن ليتحقق بقراءته انه أتى بالواجب قياسا على ما لو اشتغلت فمته بمنذور وانهم عليه هل هو عتق أو صلاة أو زكاة فانه لا يخرج عن ذلك الا بالاتيان بالجميع (قوله فتقلت عليه) أي شقت عليه لكثرة الاصوات خلفه وقوله لم يكم تقرؤن خلفي واغالم بينهم عن القراءة خلفه ابتداء مع ان الظاهر من حاله انه سمع قراءتهم تلوها فاجبهم على ما جرت به عادته صلى الله عليه وسلم معهم في تعليمهم الاحكام (قوله لما صرح من قوله) أي في رواية غير الشيخين لما مره من ان روايتهما ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن

ظاهره وان كانت صغيرة ولاولى لها خاص وظاهر انه ليس كذلك اذا هو من جملة المسامين على انه يتوقف فيه أيضا مع وجود
الولى الخاص اذ لا يتقاعد عن المودع والاستعير ان لم يكن اولى منهما ولعل كلام الشارح محمول على غير هذا (قوله وظاهر
كلامهم الخ) لم يظهر لهذا موقع هنا والشهاب ابن حجر اغار بته على قوله وكذا يجب القضاء على من أغنى عليه أو سكر بته

(قوله فقد ذكرت لها في شرح شروط الامامة) عبارته ثم والفاتحة لها ثلاثون اسما شهرها الفاتحة الثاني الحمد لله الثالث
ام الكتاب الرابع ام القرآن الخامس الشفاء السادس الشافية السابع تعاليم المسئلة الثامن الواقعة التاسع سورة
الوفاء العاشر الكافية الحادي عشر سورة الكافية الثاني عشر الرقية الثالث عشر الاساس الرابع عشر الصلاة الخامس
عشر سورة الصلاة السادس عشر سورة الكثر السابع عشر سورة الثناء الثامن عشر سورة التقويض التاسع عشر
الاثاني عشر القرآن العظيم الحادي والعشرون المجزئة الثاني والعشرون سورة الاجزاء الثالث والعشرون المنجية
الرابع والعشرون النجاة الخامس والعشرون سورة الرحمة السادس والعشرون سورة النعمة السابع والعشرون
سورة الاستعانة الثامن والعشرون سورة الهداية التاسع والعشرون سورة الجزاء الثلاثون سورة الشكر اه وعليه
فلو نذر قراءة سورة الشكر مثلا انصرف الى الفاتحة (قوله حقيقة) أى كان وجوده كما وقوله أو حكما أى كان زحما عن
السجود (قوله فيدرك الركعة بادر اكه) أى وهل يثاب على القراءة التي فاتته في هذه الحالة أم لا فيه نظر والاقرب الثاني لان
الثواب على الفعل ولم يوجد منه ومن ثم قالوا يتحمل عنه القراءة والتحمل عبارة عن عدم المؤاخذه بتركه وصحة الصلاة بدون
القراءة (قوله من كل متخلف بعد الخ) الاولى ادراج هذا في المسبوق حكما كان يقول وسيأتى أن من المسبوق حكما كل
متخلف بعد رأو ويجعله مثلا لقوله أو ٣٥٦ حكما فيقول يتخلف بعد (قوله لا لقراءة الفاتحة) محترز للصلاة أى فلا يكون

الركوع ما صح من قوله عليه الصلاة والسلام اني نهيت أن أقرأ القرآن راكعا أو ساجدا
ولشرف الفاتحة على غيرها كثرت أسماءها فقد ذكرت لها في شرح شروط الامامة ثلاثين
اسما (الاركة مسبوق) بها حقيقة أو حكما فلا تتعين فيها بل يتحملها عنه امامه اذا اصح
انها وجبت عليه فيدرك الركعة بادر اكه معه ركوعه المحسوب له كما يأتي بيانه مع ذكر من
في معناه من كل متخلف بعد ركعة ونسيان للصلاة لا لقراءة الفاتحة وبطء حركة وشك
في قراءة الفاتحة بعد ركوع امامه فلم يزل عذره حتى سبقه الامام بأكثر من ثلاثة أركان
طويلة وزال عذره والامام راكع أو هاو للركوع وحينئذ فقد يتصور سقوط الفاتحة في
سائر الركعات وما قررناه هنا هو المعتمد كما يعلم مما ذكره الشيخان وان وقع في عبارة الشيخ
ما يخالفه ولو فوى مفارقة امامه بعد الركعة الاولى ثم اقتدى بامام راكع وقصد بذلك
اسقاط الفاتحة عنه صحت في أوجه احتمالين كما أتى به الالدرجه الله تعالى واستقر

متخلفا بعد ركب اذ اندكر
الفاتحة وجب عليه أن
يتخلف ويقرأها فان فرغ
منها قبل تمام ركعتين
فعلمين من الامام فذاك
والا وجبت المفارقة فان
لم يفعل حتى هوى الامام
للسجود بطلت صلاته كما
هو شأن كل متخلف بغير
عذر لا يمكن نقل عن
الزيادى أن نسيان القراءة

كنسيان الصلاة وهو المتبادر من اطلاق غير الشارح رحمه الله تعالى في تخلف لقراءتها ويقتضيه ثلاثة أركان رآه
طويلة وهو ظاهر ويدل له قول الشارح في فصل تجب متابعة الامام بعد قول المصنف وان كان عذرا الخ أو سهوا عنها أى القراءة
حتى ركع امامه اه وهو مخالف لما هنا وفي بعض النسخ اسقاط لا لقراءة وعليها فلا مخالفة بين كلاميه وعلى تسليمه يمكن ان
يفرق بين نسيان الصلاة بكثير بخلاف نسيان القراءة فانه بعد مدة صرافيه (قوله وبطء حركة) عطف على قوله ركعة (قوله فلم
يزل عذره) أى وهو ما اشتغل به من القراءة أو فعل الاركان فيما لو كان بطىء الحركة (قوله أو هاو) أى من الركعة الثانية
مثلا وقوله فلم يزل عذره قضيته ان صورة المسئلة انه اذا زحم عن السجود فانتظر زوال الركعة أو شك في القراءة فشرع فيها
فلم يزل الركعة ولا فرغ من القراءة حتى سبقه الامام بأكثر من ثلاثة أركان صار مسبوقا والمطابق لما يأتي في متابعة الامام
تصور بذلك بما اذا زلت الركعة أو فرغ من القراءة قبل أن يسبقه الامام بما ذكره في نظم صلاة نفسه حتى فرغ المأموم
من السجود فقام وجد الامام راكعا يركع معه ومن ثم صور شيخنا الزيادى كونه يصير مسبوقا بما ذكر (قوله فقد يتصور
سقوط الفاتحة) أى بأسباب مختلفة بأن ادركه في ركوع الاولى فسقطت عنه الفاتحة لكونه مسبوقا ثم حصل له ركعة عن
السجود فيها فتمكن منه قبل أن يركع الامام في الثانية فأتى به ثم قام من السجود وجده راكعا في الثانية وهكذا تأمل اه
زيادى (قوله وان وقع في عبارة الشيخ) لعله في شرح المنهج (قوله ثم اقتدى بامام راكع) ومثله ما لو فعل ذلك في بقية الركعات

جن أو أعمى عليه أو سكر بلا نعمة مدة ما نعدى به إلى آخر ما ذكره (قوله كذا أطلقوه) الذي تقدم في كلام الشارح ليس فيه إطلاق بل هو مقيد بقوله الواقعة في رده فهو مخرج لهذه الصورة فكلام الخادم إنما ينتزل على عبارة من لم يذكر هذا القيد وتبان الشارح بلفظ كذا في قوله كذا أطلقوه بعد إيراد الحكم مقيداً فيه ما لا يخفى (قوله قدر) الذي ادخله في حلال كلام

(قوله والسبع المثاني) أي لأنه انتهى في الصلاة (قوله أي سورة الحمد) خبر لقوله وقول أنس الخ (قوله لا آلو) أي لا أقصر بل أجهد حدثاً لا جهاداً في الاقتداء به صلى الله عليه وسلم وهو بفتح الهمزة الممدودة وضم اللام (قوله لتأونه) أي الحديث (قوله واضطرابه) تفسير (قوله عنه) أي أنس (قوله فقال) أي للسائل (قوله والبسملة ٣٥٧ آية أول كل سورة) وقال النووي

في التبيان ما حاصله وعلى هذا لو أمقط القارئ البسملة في قراءة الاسباع أو الأجزاء لا يستحق شيئاً من المعلوم الذي شرطه الواقف وبوجهه بأن الواقف إنما شرط لمن يقرأ سورة يس مثلاً ومن ترك البسملة يصدق عليه أنه لم يقرأ السورة المشروطة وقيام ما في الإجارة من أن من استؤجر لعمل فيأتي ببعضه ووقع مسلماً للمستأجر استحق القسط من المسمى أنه هنا كذلك وقد يفسر بأن مدار الاستحقاق هنا على ما شرطه الواقف وهو لم يوجد فلا يستحق شيئاً (قوله سوى براءة) أي فلو أتى بها في أولها مكان مكروها خلافاً لما حيث قال بالحرم (قوله بخطه) أي المصحف في الكيفية

رأيه عليه آخر (والبسملة آية) كاملة (منها) أي الفاتحة عملاً لما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم إذا قرأتم بالفاتحة فاقروا بسم الله الرحمن الرحيم فانها أم القرآن والسبع المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم إحدى آياتهم أو يجهر بها حيث يجهر بالفاتحة لا يتابع رواه أحد وعشرون صحابياً بطرق ثابتة كما قاله ابن عبد البر وقول أنس كان صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضي الله عنهم ما يفتخون الصلاة بالحمد لله رب العالمين أي بسورة الحمد لما صرح أنه كان يجهر بالبسملة وقال لا آلو أن اقتدى بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله صليت مع هؤلاء وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقول بسم الله الرحمن الرحيم رواية للفظ الأول بالمعنى الذي عبر عنه الراوي بما ذكر بحسب ما فهم وأيضاً فهو معارض بقول ابن عباس رضي الله عنهما كان صلى الله عليه وسلم يستفتح الصلاة ببسم الله الرحمن الرحيم وبما تقدم عن الصحابة المذكورين على أن ابن عبد البر قال لا يجوز الاحتجاج به لتأونه واضطرابه فإنه صرح عنه بعبارات مختلفة المعاني منها أنه قال كبرت ونسيت وأنه سئل أكان عليه الصلاة والسلام يستفتح بالحمدلة أم بالبسملة فقال أنك لتسألني عن شيء لا أحفظه وما سألتني عنه أحد قبلك فحزم تارة بالاثبات وتارة بالنفي وتارة توقف وكلها محيصة فلما اضطربت وتعارضت سقطت ورجحنا الإثبات للقاعدة والجهر لأن رواته أكثر وتركه عليه السلام للجهر في بعض الأحيان لبيان الجواز والبسملة آية أول كل سورة سوى براءة لما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم أنزلت على أنفاء سورة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم أنا أعطيناك الكوثر إلى آخرها ولأن الصحابة أجمعوا على إثباتها في المصحف بخطه في أوائل السور سوى براءة دون الأعراس وترجم السور والتعود فلو لم تكن قرأنا لما أجازوا ذلك لكونه يحمل على اعتقاد ما ليس بقرآن قرأنا ولو كانت للفصل لا تثبت أول براءة ولم تثبت أول الفاتحة وما قيل من أن القرآن إنما ثبت بالتواتر رد بان محله فيما ثبت قرأنا قطعاً ما ما ثبت قرأنا حكماً فيكون فيه الظن كما يكفي في كل ظني على أن إثباتها في المصحف بخطه من غير تكثير في معنى التواتر وأيضاً فقد ثبت التواتر عند قوم دون غيرهم لا يقال لو كانت قرأنا الكفر جاحداً لا نأقول ولو لم تكن قرأنا الكفر مثبتة أو أيضاً فالتكفير لا يكون بالظنيات واعلم أنه قد تصعب قراءة الفاتحة في الركعة الواحدة مرتين أو ثلاثاً وأربعاً

واللون لا مميزات عنه بلون أو كيفية (قوله وتراجم السور) وإثبات نحو أسماء السور والاعشار من بدع الخجاج اه ح ومراده بذلك إثباتها في المصاحف لأنه اخترع أسماءها لما صرح أنها كلها توقيفية (قوله ولو كانت للفصل) أي كما يقوله الحنفية (قوله إنما ثبت بالتواتر) قال الزركشي في البحر قال سلم الرازي في التقريب لا يشترط في وقوع العلم بالتواتر صفات المحدثين بل يقع ذلك بأخبار المسلمين والكفار والعادول والفساق والأحرار والعبيد والنجار والصغار إذا اجتمعت الشروط اه وعبارة سم في شرح الورقات الصغير وهو أي التواتر أن يروى جماعة يزيدون على الأربعة كما اعتمد في جمع الجوامع حيث قال ولا تكفي الأربعة وفاقاً للقاضي أي الحسين اذهب والمراد عند الإطلاق والشافعية وما زاد عليها صالح اه ولو فساقا وكفارا وأرقاء واثناً وشملت العبارة الصبيان المميزين (قوله فالتكفير لا يكون بالظنيات) قال ح ولا يبينني لم يحسمه تواتر وإن أجمع عليه كانكاراً لبنت الابن السد من مع بنت الصلب اه وقضيته أنه لا فرق بين العالم به وغيره

المصنف يلزم عليه تغيير اعراب المتن (قوله أي صلاة ذلك الوقت الخ) عبارة شرح الروض أي صلاة الوقت كما يلزم وقد بقي منه قدر ركعة نظير الخ فجعل الخبر دليلا على الوجوب بادراك الركعة المتفق عليه بين القولين ثم قاس عليه ادراك الركعة ولعل في الشرح سقطا (قوله نظير) اعل هذا من باب التمثيل مع القول الثاني في المستدل بالخبر المذكور كما يأتي والافساق في الشرح انه بالنسبة للدعاء للوجوب وهو تابع فيما ذكره لما في شرح البهجة واعترضه سم بقوله قد يناقش بأنه ان كان الخبر في ادراك الوجوب نافي قوله الا في لان مفهومه الخ أو في ادراك الاداء لم ينهض الاستدلال ولا بطريق القياس انتهى (قوله والفرق

(قوله فعتس في صلاته) أورد عليه م ر ان شرط نذر التبرز ان يكون المعلق عليه مرغوبا فيه والعطاس ليس مرغوبا فيه فقال بل مرغوب فيه لان فيه راحة للبدن اه سم على منهج عن م ر (قوله ان يقرأ اذا فرغ) ينبغي ان المعنى انه بعد ذرفي التأخير الى فراغ الصلاة ولا يكلف القراءة في الركوع ونحوه فلو خاف وقرأ في الركوع أو غيره اعتد بقراءته (قوله وجب عليه ان يقرأ) ينبغي ان يحل ذلك في المأموم ما لم يعارضه ركوع الامام فان عارضه فينبغي أن يتابعه فيما هو فيه ويتدارك بعد ثم قوله حالا ظاهر ان عطس بعد فراغ القراءة الواجبة والا فينبغي أن يكمل الفاتحة عن القراءة الواجبة ثم يأتي بها عن النذر ان أم ركوع الامام كما تقدم والا آخرها الى تمام الصلاة وبقي ما لو عرض له ذلك وهو جنب هل يقرأ وهو جنب أو يؤخر القراءة الى ان يغتسل ويكون ذلك عذرا في التأخير أم لانه نظرا لاقرب الثاني لان القراءة المنذورة ليس لها وقت محدود تنفوت بسببه فهي من النذر ٣٥٨ المطلق ولا يجب فيه فور حتى لو نذر ان يقرأ عقب العطاس كان محمولا على عدم

المانع وهذا عذر في التأخير وبقي أيضا ما لو عطس قبل الشروع في القراءة فهل يشترط لوقوع القراءة عن الواجب القصد لان طلبه للعطاس صارف عن وقوعها عن الواجب أم لا فاذا قرأها مرتين وقعت احدهما عن الركعة والاخرى عن النذر وان لم يعين مالكل فيه نظروا لاقرب الاول لانه حيث لم يقصد وقعت القراءة لغوا أو ما لو اقتصر على مرة واحدة وركع من

لا تطل في الصلاة وانما هي لحيازة فضيلة كان صلى المريض فاعدا ثم وجد خفة بعد قراءة الفاتحة فانه يجب عليه ان يقوم ليركع واذ اقام استحب له إعادة الفاتحة لتقع في حال الكمال كذا قاله الرافعي قال وهكذا كل موضع انتقل الى ما هو أعلى منه كما لو صلى مضطجعا ثم قدر على القعود وحينئذ اذ امرأها ثانيا فاعدا ثم قدر على القيام لوجود من يسكه أو غير ذلك فيجب أن يقوم وتستحب له اعادة ما وان ضمنت الى ذلك قدرته على القيام الى حد الرأى قبل قدرته على القيام فيزيد أيضا استحبابه او يتنظم منه ما قدمناه وأبلغ مما سبق وجوب تكرير الفاتحة في الركعة الواحدة أربع مرات فذكر كثير كأن نذر ان يقرأ الفاتحة كلما عطس فعتس في صلاته فان كان في غير القيام وجب عليه ان يقرأ اذا فرغ من الصلاة وان كان في القيام وجب عليه ان يقرأ حالا لان تكرير الفاتحة لا يضرك كذا ذكره القاضي الحسين في فتاويه (وتشديداتها) منها بمعنى أنه يجب عليه رعايتها فلا يخل بشئ منها حيث كان قادرا لانها هيأت لحروفها والحرف المشدد بحرفين وهي أربع عشرة شدة منها ثلاث في البسملة فلو خفف منها تشديدا لم تصح قراءة تلك الكلمة لتغييره نظمها بل تركه التشديد من اياك نعبده متعمدا عارفا معناه يكفر به كما قاله في الحساوي والبحر لان الاياض الشمس فكان أنه قال نعبد ضوءاها فان كان ناسيا أو جاهلا لا يسجد للسجود ولو شدد محققا أساء وأجرأه كما ذكره

الماوردي

غير قصد فانه تبطل صلاته (قوله والحرف المشدد بحرفين) لانه حرفان أو هما ساكن

لا عكسه اه ح (قوله لم تصح قراءة تلك الكلمة) أي في يدها على الصواب ولا تبطل صلاته وان كان عامدا عما حيث لم يغير المعنى ومن تخفيف المشدد ما لو قرأ الرحمن بفتح الراء لا دغام ولا نظر لكون ال لما ظهرت خلقت الشدة فلم يحدف شيئا لان ظهورها لحن ولم يكن قيامه مقامه اه ح (قوله لتغييره نظمها) خرج به ما لو لحن لحننا لا يغير المعنى كفتح النون من مالک يوم الدين فان كان عامدا عما حرم ولم تبطل به صلاته والا فلا حرم ولا بطلان ومثله فخرج دال نعبد ولا تضر زيادة ياء بعد كاف مالک لان كثيرا ما تتولد حروف الاشباع من الحركات ولا يتغير بها المعنى وفي ح ح ان عملا لا يغير المعنى قراءة العامين بالواو أي بدل الياء اه (أقول) وينبغي بطلان صلاته اذا كان عامدا عما لانه أبدل حرفا بغيره (قوله لان الايا) أي بالقصر (قوله وان كان ناسيا أو جاهلا لا يسجد للسجود) أي في تخفيف اياك ومثله كل ما يبطل عمده ومنه كسر كاف اياك نعبد لاضمه لان الكسر يغير المعنى ومتى بطل أصل المعنى أو استحبال الى معنى آخر كان مبطلا مع التعمد وهذا السجود للخلل الحاصل بما فعله وليس أرادته للسجود مخفية عن اعادته على الصواب (قوله أساء) أي أتى بسبئية

بين اعتبار زمن الطهارة الخ لم يتعرض للفرق بين الطهر والنحس (قوله تختص بالصلاة) فيه وقفة (قوله لتقدم ايجابها) بمعنى
ان وجوبها سابق على الصلاة لا للصلاة بل لذاتها وان لم يرد الصلاة وفرق بين تقدم ايجابها وايجاب تقدمها فان دفع ما توجه
بعضهم هنا فانهم (قوله زال العذر وعاد) أي في الوقت بقرب نية ما يأتي في كلام الاسنوي (قوله أوفي صوم رمضان وهو
مريض ثم سفي) فيه وقفة إذ أوله ليس ينقل وان كان جائز الترك للعذر كما لا يخفى (قوله ما يسع ذلك) أي قد وما تجتمع معها أيضا

(قوله ولو أبدل صاد) منها أي أتى بدلها (بظالم تصح) قراءته لتلك الكلمة
(في الاصح) لتغييره النظم مع اختلاف المعنى اذ الصاد من الضلال والظالم من ظل يفعل كذا
ظولا اذ افعله تها را وقياسا على باقي الحروف والثاني يصح لقرب المخرج وعسر التمييز بينهما
والخلاف خاص بقادر لم يتعمد أو عاجز امكنه التعلم فلم يفعل أما العاجز عن التعلم فيجزيه قطعا
وهو أي والقادر على التعلم لا يجزيه قطعا ولو أبدل الصاد بغير الظالم تصح قراءته قطعا أو ذا
مجهلة في الذين لم تصح أيضا كما اقتضى اطلاق الرافعي وغيره الجزم به خلافا للزركشي
ومن تبعه ولو نطق بالقاف مترددة بينها وبين الكاف كما ينطق بها بعض العرب صح مع
الكراهة كما جزم به الشيخ نصر المقدسي والرواني وابن الرفعة في الكفاية وان نظريه في
المجموع وادخال المصنف الباء على المتأني به صحيح كما تقدم الكلام عليه في خطبة الكتاب
(ويجب ترتيبها) بأن يأتي بها على نظمها المعهود لانه مناط البلاغة والاعجاز فان تعمد تركه ولم
يتغير المعنى استأنف القراءة وبفارق نحو الوضوء والاذان والطواف والسعي بأن الترتيب
هنا لما كان مناط البلاغة والاعجاز كان الاعتناء به أكثر فجعل قصد التكميل بالمرتب صارفا
عن صحة البناء بخلاف تلك الصور ومن صرح بأنه يبنى هنا مراده ما ادالم يقصد التكميل
بالمرتب ولم يطل غير المرتب أخذ ما يأتي اما اذا غير المعنى قتل صلاته واما اذا سهاى تركه
فان طال غير المرتب استأنف والابني (و) تجب (موالاتها) بأن يصل بعض كلماتها ببعض
من غير فصل الا بقدر تنفس وهي فلا يضر وان طال لانه معذور كانقله في المجموع عن نص
الام وان أشعر كلام الروضة بخلافه للاتباع مع خبره صاوا كما رأيتموني أصلي فلو أدخل بها ساهيا
لم يضر كالمطول وكما قصيرا ساهيا بخلاف ما لوترك الفاتحة سهوا فانه يضر لان الموالاة صفة

مناط البلاغة) أي
مرجع وعبارته المصباح
نأطه نوطا من باب قال علاقته
واسم موضع التعليق
مناط بفتح الميم وقوله
والاعجاز عطف مغاير لان
البلاغة مطابقة الكلام
لاقتضى الحال مع بلاغته
والاعجاز مسبب عنها (قوله
فان تعمد تركه) ليس
بقصد بل متى قصد
التكميل بما أخره لا يعتد
به كما يعلم مما يأتي (قوله
ويفارق نحو الوضوء) أي
حيث يبنى على المنتظم
وان قصده تكميل غير
المنتظم ومن النحوي
الجار (قوله لا بقدر
تنفس) أي وغلبة سعال

وعطاس وقوله فلا يضر وان طال ومنه التناوب (قوله بخلاف ما لوترك الفاتحة سهوا فانه يضر) أي يضر في عدم حساب
ما فعله سهوا قبل قراءة الفاتحة فلا يحسب ركوعه الذي أتى به قبل الفاتحة لسهوه عنها فخرج لو سكنت في أثناء الفاتحة عمدا
بقصد أن يطيل السكوت هل تنقطع الموالاة بمجرد شروعه في السكوت كالمقصود أن يأتي بثلاث خطوات متواليات
تبتل صلاته بمجرد شروعه في الخطوة الاولى أو لا تنقطع الا ان حصل الطول بالفعل حتى لو عرض ولم يطل لم تنقطع ويفارق
ما ذكر بأن ذلك اغراض لانه ينافي اشتراط دوام نية الصلاة حكما لان قصد المطل ينافي الدوام ولا كذلك هنا لان الضرر
وجود ما يقطع أو السكوت بقصد القطع ولم يوجد واحد منهما بمجرد الشروع في السكوت بقصد اطالته لا يستلزم وجوده
لجواز الاعراض عنه فيه نظروا يتجه الا ان الثاني والفرق فليصر را ه سم على منهج وقد يقال يتجه الاول لان السكوت
بقصد الاطالة مستلزم بقصد القطع فأشبهه ما لو سكنت بسيرا بقصد قطع القراءة

وعطاس وقوله فلا يضر وان طال ومنه التناوب (قوله بخلاف ما لوترك الفاتحة سهوا فانه يضر) أي يضر في عدم حساب
ما فعله سهوا قبل قراءة الفاتحة فلا يحسب ركوعه الذي أتى به قبل الفاتحة لسهوه عنها فخرج لو سكنت في أثناء الفاتحة عمدا
بقصد أن يطيل السكوت هل تنقطع الموالاة بمجرد شروعه في السكوت كالمقصود أن يأتي بثلاث خطوات متواليات
تبتل صلاته بمجرد شروعه في الخطوة الاولى أو لا تنقطع الا ان حصل الطول بالفعل حتى لو عرض ولم يطل لم تنقطع ويفارق
ما ذكر بأن ذلك اغراض لانه ينافي اشتراط دوام نية الصلاة حكما لان قصد المطل ينافي الدوام ولا كذلك هنا لان الضرر
وجود ما يقطع أو السكوت بقصد القطع ولم يوجد واحد منهما بمجرد الشروع في السكوت بقصد اطالته لا يستلزم وجوده
لجواز الاعراض عنه فيه نظروا يتجه الا ان الثاني والفرق فليصر را ه سم على منهج وقد يقال يتجه الاول لان السكوت
بقصد الاطالة مستلزم بقصد القطع فأشبهه ما لو سكنت بسيرا بقصد قطع القراءة

فصل في (قوله يعلم به وقت الصلاة) قال حج أصالة انتهى وظاهر أن مراده بذلك ادخال أذان المأموم ونحوه مما يأتي أي فهو أذان حقيقة وليس المقصد بتقييد يعلم به وقت الصلاة أخرجه وانما قيد به لانه الأصل والشهاب سم فهم أن مراده به إخراج ما ذكره فكتب عليه مانصه قوله أصالة احتراز عن الأذان الذي يسن لغير الصلاة واستدل على ذلك بكلامه في شرح

(قوله بخلاف بقية الأركان) أي فيضرك الشك في صفتها بعد قراءتها ومنها التشهد فيضرك الشك في بعضه بعد فراغه منه على ما اقتضاه كلامه هنا لكن سيأتي له أن الوجه خلافه (قوله استأنف) أي وجوباً (قوله لاسائر الأركان) أي فانه إذا شك فيها أو في صفتها وجب أعادتها مطلقاً كما مر فورا ومن ذلك ما لو شك في شيء من الأعضاء السبعة هل وضعه أو لا فيعيد السجود وإن كان الشك بعد الفراغ منه هذا إن كان أماماً أو منفرداً وبعد سلام الإمام أن كان مأموماً أي حيث امتنع عليه الرجوع إليه بأن تلبس مع الإمام بما بعده (قوله وإن سن خارجها) أي خارج قراءة الفاتحة لإخراج الصلاة فلا ينافي ما صرح به في الباب من أنه إذا عطس في الصلاة سن له الحمد وقال في بيانه سم لعل المراد أنه يسن له في غير الفاتحة والافكيف يسن له فيها ما يقع موالاتها (قوله وبخلافه ٣٦٠ مع النسيان) أي فلا يقطعها أي وإن طال ما أتى به جهلاً أو نسياناً حج (قوله

وقضه عليه عند توقفه) ظاهره وإن كان التوقف في قراءة غير الفاتحة وهو ظاهر أعانة للإمام على القراءة المطلوبة قال الشيخ عميرة هذا التوقف تقول العرب فيه أرتج عليه مخففاً منيأ للمجهول ارتجاً من ارتجت الباب أغلقته ولا يجوز أرتج عليه بالتشديد كما قاله الجوهري اه سم على منهج ولا بد في الفتح عليه من قصد القراءة ولو مع الفتح والابطال صلاته على المعتمد اه زيادي وعليه فلو فتح عليه وشك بعد الفتح هل قصد القراءة أم لا هل تبطل

والقراءة أصل ولا يرد على ذلك نسيان الترتيب حيث كان ضاراً لأن أمر الموالاة أي سر من الترتيب لما مر من أن تطويل الركن القصير لا يضر بخلاف الترتيب فانه لا يعتد بالمقدم من سجود على ركوع مثلاً ولو شك هل ترك حراً فأكثر من الفاتحة بعد تمامها لم يؤثر لأن الظاهر حينئذ مضى فاتمة ولأن الشك في حروفها أكثر من كثرة ما في عنه للمشقة فاكثرت فيها بغلبة الظن بخلاف بقية الأركان أو شك في ذلك قبل تمامها أو هل قرأها أو لا استأنف لأن الأصل عدم قراءتها والوجه الحاق التشهد بها فيما ذكر كما قاله الزركشي لاسائر الأركان فيما يظهر (فان تخال ذكر) أجنبي غير متعلق بالصلاة (قطع الموالاة) وإن كان قبلها كحكم عطس وإن سن خارجها وكجابه مؤذن لأن ذلك ليس مختصاً بالمصليتها فكان مشعراً بالاعراض ولتغييره النظم من غير عذر بخلافه مع النسيان فلا يقطعها بل ينيى والذي ذكره بكر الذال باللسان ضد الانصات وبالضم بالقلب ضد النسيان قاله الكسافي وقال غيره أنهم الغتان بمعنى (فان تعلق بالصلاة كتاباً منه لقراءة أمامه وقضه عليه) عند توقفه وسكونه إذا الفتح تلقين الآية فلا يرد عليه مادام يردد هاو كسجوده لتلاوة أمامه معه وسؤال رجعة واستعاذة من عذاب عند قراءة آيتهم (فلا) يقطع الموالاة (في الأصح) لانه من مصلحتها فلا يجب استثنائها وان كان هو الأولي كما في المجموع خروجاً من خلاف من قطع الموالاة به وكانهم اغتم بها بالبول بالقول بطلان الصلاة بالتكرير حينئذ إن كان بعد فراغ الفاتحة لأن مدركه أضعف من مدرك الخلاف الأول ويؤخذ من ذلك أنه إذا تعارض خلافان يقدم اقواماً وهي مسئلة نفيسة وإن اقتضى كلام الزركشي أنه عند التعارض يترك رعاية القولين معاً وإذا أيضاً أن محل مراعاة الخلاف إمكان الجمع بين المذهبين والاقدم

صلاته أم لا فيه نظر والاقرب عدم البطلان لأن الأصل دوام الصحة (قوله فلا يرد عليه) أن لا يسن فان مذهبه فتح عليه حينئذ انقطعت الموالاة تأمل اه سم على منهج (قوله واستعاذة من عذاب) ومنه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند قراءة ما فيه اه فيما يظهر بناء على استحباب ذلك وهو ما نقل سم اعتماده عن الشارح وسيأتي فيه كلام للشارح عند قول المصنف والصحيح من الصلاة الخ (قوله عند قراءة آيتهم) قضيته أن المأموم إذا سمع سؤال الإمام الرجعة والاستعاذة من النار آمن ولا يشارك في الدعاء وهو قياص ما يأتي في القنوت إن كان الإمام أتى به بلفظ الجمع (قوله فلا يقطع الموالاة في الأصح) قال الأسنوي مقتضى كلام الشيخين عدم القطع ولو طال وفيه نظر اه عميرة وممة تضي النظر هو المعتمد (قوله بالتكرير حينئذ) أي حين كررها لا يتناهى بالذكور المار وقوله إن كان بعد فراغ الفاتحة قضيته أنه لو كرر آية من الفاتحة قبل الفراغ منها أو قرأ بعضها بعد تمامها لم تبطل قطعاً ولكن قوله وكانهم اغتم بها بالبول الخ لا يظهر وجهه لأن الكلام هنا فيما لو فتح عليه وهو في أثناء القراءة (قوله وإذا أيضاً) أي الزركشي

الارشاد بلفظ الاحتراز فتأمل (قوله فسمع ذلك عمر بن الخطاب الخ) المتبادر من الرواية أولاً ان الإشارة راجعة الى الاذان (قوله ومقابل الاصح يقطعها) أي ما ذكر من الذكراً المتعلق بمصلحة الصلاة (قوله كالحمد عند العطاس) أي فانه يقطع الموالاة (قوله ليس من مصلحة الصلاة) قضية الاقتصار في الرد على ما ذكر تسليم ان ما يتعلق بمصلحة الصلاة من التأمين والفح ليس بمنعوب وليس مراد المأيا في المتن من انه يسن له ان يؤمن مع امامه وعبارة لمحي فلا يقطع الموالاة في الاصح بناء على ان ذلك مندوب وقيل ليس بمنعوب فيقطعها (قوله على سكتة الاستراحة والاعياء) أي الغالب كل منهما فلا ينافي ما مر من انه اذا سكت للتنفس أو الى لا يضر وان طال الحمل ما مر على حصول التعب بالفعل فسكت ليزول بخلاف ما هنا (قوله ويستثنى من كل من الضابطين) هما قوله لا لشعاره بالاعراض الخ ٣٦١ وقوله لانه قد يكون نحو تنفس الخ ومثله في

سم على منهج وعبارته ويستثنى ما لو نسي آية فسكت طويلاً لتذكرها فانه لا يؤثر كما قاله القاضي وغيره انتهى واعتمده مر حيث قال لم أرمي بخالفه ثم وجهه بأنهم اغتفروه لمصلحة القراءة انتهى وفي قوله حيث قال لم أرمي بخالفه اشعار بتردده في اعتقاده وهو خلاف ما فهم من كلامه ههنا من الجزم به وانما تردد في التعليل حيث قال ولعل وجهه الخ (قوله فانه لا يؤثر) أي في الموالاة (قوله أو التفكير) أي في معناه أو ليمتد كرمابه على ما هو المتبادر من عبارته (قوله الثالث) هو تفصيل المتولى (قوله والاوجه في صورة البغوى) وهي قوله وان قرأ نصفها ثم الخ (قوله ليس بوقف ولا منتهى آية) فلو وقف عليه لم يضر

مذهبه ومقابل الاصح يقطعها لانه ليس بمنعوب كالحمد عند العطاس وغيره ورد بان ذلك ليس من مصلحة الصلاة (ويقطع) الموالاة (السكوت) العمد (الطويل) بأن زاده على سكتة الاستراحة والاعياء لا شعاره بالاعراض وان لم ينقطعها اما النسي فلا يقطع على الصحيح (وكذا) يقطعها (يسير قصد به قطع القراءة في الاصح) لا قتران الفعل بنسبة القطع كما لو نقل الودعية تاويلاً بالتعدي فيها بخلاف ما ذكر لم ينو القطع لانه قد يكون نحو تنفس أو عي كمثل الودعية بلانية تعد وبخلاف ما لو نواه بلا سكوت لان القراءة باللسان ولم يقطعها ويخالف ذلك نية قطع الصلاة لان النية ركن فيما يجب اداها كما ولا يمكن ذلك مع نية القطع وقراءة الفاتحة لا تقتصر على نية خاصة فلا تتأثر بنية القطع قاله الرافعي وغيره قال الاسنوي ومقتضاه ان نية قطع الركوع أو غيره من الاركان لا تؤثر وهي مسئلة مهمة وما قاله ظاهر والرد عليه مردود والثاني لا يقطع لان قصد القطع وحده لا يؤثر والسكوت ليس به وحده لا يؤثر فاجتماعهما كذلك ورد بالمنع ويستثنى من كل من الضابطين ما لو نسي آية فسكت طويلاً لتذكرها فانه لا يؤثر كما قاله القاضي وغيره ولعل وجهه ان التذكر من مصالحها ولو كرر آية منها للشك أو التفكير أو للسبب عمد في المجموع عن جمع انه يبنى وعن ابن سريج انه يستأنف والاصح الاول وجهه في التحقيق ويمكن جملة على تفصيل المتولى وهو انه ان كرر ما هو فيه أو ما قبله واستصحب بنى والا كان وصل الى أنعمت عليهم فقرأ ما لك يوم لدين فقط فلا يبنى ان كان عالماً بمتعمد لانه غير معه وفي التساوية واعتمده صاحب الانوار وعن المغوى انه ان كرر آية منها لم يؤثر وان قرأ نصفها ثم شك هل يسهل فأنه ثم ذكر انه يسهل أعاد ما قرأه بعد الشك فقط واعتمده الاسنوي وغيره الثالث وحل اطلاق الاول عليه والاوجه في صورة البغوى ان يعيدها كلها ويستحب له وصل أنعمت بما بعده لانه ليس بوقف ولا منتهى آية (فان جهل الفاتحة) ولم يمكنه تعلمها الضيق وقت أو بلاذة ولا قراءتها في نحو مصحف ولا التسبب الى حصوله بخوشه أو لو وجد ما يحصه له به فاضلا عما يعتبر في الفطرة حتى لو لم يكن بالبلد الا مصحف واحد ولم يمكن التعلم الا منه لم يلزم مالكة اعارته وكذا لو لم يكن بالبلد الا معلم واحد لم يلزمه التعليم بلاجرة على ظاهر المذهب كما لو احتاج الى السترة أو لوضوء مع غيره

٤٦ نفيه ل في صلاته والاولى عدم اعادة ما وقف عليه والابتداء بما بعده لان ذلك وان لم يحسن في عرف القراء الا ان تركه يؤدي الى تكرير بعض الركن القولى وهو مبطل في قول فتركه أولى خروجاً من الخلاف ثم رأيت في حج مانعه بعد قوله ولا منتهى آية فان وقف على هذا لم تسن له الاعادة من أول الآية وهو صريح فيما قاتسه (قوله لم يلزم مالكة اعارته) ولا اجارته انتهى سم على منهج وعبارته قال مر والصحيح انه يلزمه التعليم بالاجرة ولا يلزمه بدونه بخلاف مصحف لا يلزمه اعارته ولا اجارته والفرق ان البدن محل التكليف ولم يعهد وجوب بذل مال الانسان لغيره ولو بعوض الا في المضطر انتهى بحروفيه ومحل عدم وجوب الاعارة والاجارة ما لم تتوقف صحة الصلاة المذكورة على ذلك والاوجب كان توقفت صحة صلاة الجمعة على ذلك لكون من لم يحفظها من الاربعة

خلاف المتبادر منها آخر في قوله فخرج بمجرد ادعاء الخ فان الظاهر منه ان الاشارة راجعة لامر الرؤيا ويؤيد هذا ما في رواية
(قوله فينتقل الى البدل) هذامع قول المتن فسيح آيات لا رابطة بينهما ويقدر له ذلك فيقال فينتقل الى البدل الذي اشار
اليه المصنف بقوله فسيح آيات الخ (قوله عدداً بانها) أي التي هي سبع الاولى بسم الله الرحمن الرحيم الثانية الحمد لله رب
العالمين الثالثة الرحمن الرحيم الرابعة مالك يوم الدين الخامسة اياك نعبد واياك نستعين السادسة اهدنا الصراط
المستقيم السابعة صراط الذين الى آخر السورة وينبغي للقارئ مراعاة ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك
(قوله أو جهه ما عدمه) أي عدم اشتراطه (قوله ولو بالسفر لزومه) أي وان طال كما قدمناه في تكبيرة الاحرام (قوله ولا يكتفي
عنها بالترجمة) أي بل لا يجوز لان القرآن مجز والترجمة تخل بالعجز وعادة شرح الارشاد الخ بعد قول المصنف وترجم عاجز
لا بقرآن أي فيه فلا تجوز الترجمة عنه مطلقاً لان الاعجاز مختص بنظامه العربي دون معناه انتهى وعليه فلو ترجم عامداً
عالمه بطلت صلاته لان ما أتى به أجنبي ٣٦٢ (قوله فانه تجزئه الترجمة) أي بل يجب كما تقدم (قوله أم لا) لكن يتجه في هذا

انه لا بد ان ينوي به اقرأة
لانه حينئذ لا ينصرف
للقرآن بمجرد التلفظ به
انتهى حج وعليه فلو أطلق
بطلت صلاته لانه كلام
أجنبي يؤفاده لم
يحفظ غير التعمد وهل يكرره
بقدر الفاتحة وهل يطلب
منه الاتيان به أولاً بقصد
التعمد المطاوع أم لافيه
نظر والا قرب فيهما من
(قوله بعيد) معتمد (قوله
ان المختار ما ذكره
الامام) لم يتقدم هنا شيء
عن الامام لكن قوله
واقضاه اطلاق الجمهور
مشعر بوجود خلاف قلعل
الامام من غير الجمهور
فيقول بعدم اجزاء المتفرقة
حيث لم تقدم معنى منظوماً
ويحتمل اطلاقهم على

توب أو ما فينتقل الى البدل (فسبح آيات) عدداً ياتم لانه أشبه بها واستحسن الشافعي قراءة
ثمان آيات لتكون الثامنة بدلاً عن السورة اما دون السبع فلا يجزئه وان طال (رعاية العدد
فيها في قوله تعالى ولقد آتيناك سبعاً من المثاني وقوله صلى الله عليه وسلم هي السبع المثاني
وفي اشتراط كون البدل مشتملاً على ثناء ودعاء كالفاتحة وجهان للطبري أو جهه ما عدمه
ومنى أمكنه التعلم ولو بالسفر لزومه ولا يكتفي عنها بالترجمة بغير العربية لقوله تعالى انا
أنزلناه قرآناً عربياً فدل على ان العربي ليس بقرآن بخلاف ما اذا عجز عن التكبير أو الخطبة
أو الاتيان بالشهادتين فانه تجزئه الترجمة عنها لان نظم القرآن مجز كما مر بعض ذلك
(متواليه فان عجز) عن المتواليه (فمتفرقة) لانه مقدوره (قلت الاصح المنصوص جواز
المتفرقة) من سورة أو سور (مع حفظه متواليه والله أعلم) كافي قضاء رمضان وسواء
أفادت المتفرقة معنى منظوماً أم لا كما اختاره في المجموع واقضاه اطلاق الجمهور ولا طلاق
الاخبار وهو قياس حرمه قراءتها على الجنب ويلزم القائل بالمنع انه لو كان يحفظ أوائل
السور خاصة كالم والو والمروطسم انه لا يجب عليه قراءتها عند من يجعلها أسماءاً للسور
قال بعضهم وهو بعيد لا نامتعبدون بقراءتها وهي قرآن متواتر وأدعى الاذري ان المختار
ما ذكره الامام وان اطلاقهم محمول على الغالب وما اختاره المصنف اغمايق قدح اذا لم يحسن
غير ذلك امامه حفظه متواليه أو متفرقة منتظمة المعنى فلا وجه له وان شمله اطلاقهم انتهى
والمعتمد الاول مطلقاً ولو عرف بعض الفاتحة فقط وعرف لبعضها الاخر بدلاً أي ببديل
البعض الاخر موضعه مع رعاية الترتيب بين ما يعرفه منها والبدل حتى يقدم بدل النصف
الاول على الثاني فان كان وسطها أي ببديل الاول ثم قرأ ما في الوسط ثم أتى ببديل الاخر ولا
يكفيه ان يكرر ما يحسنه منها بقدرها اذ لا يكون الشيء الواحد أصلاً وبدلاً بالضرورة بخلاف
ما اذا لم يقدر عليه لا يقال كيف يجب ترتيب ذلك وقد أمر صلى الله عليه وسلم من لم يحسن

الفاتحة

الغالب ثم رأيت شارح الروض صرح بذلك بعد قول المتن ان أفادت معنى منظوماً

ونصه بخلاف ما اذا لم تقدم معنى كتم نظر كذا شرطه الامام قال في المجموع وغيره والمختار ما أطلقه الجمهور ولا طلاق الاخبار
انتهى (قوله وما اختاره المصنف) أي من اجزاء المتفرقة وان لم تقدم معنى منظوماً (قوله اغمايق قدح) أي يظهر (قوله
والمعتمد الاول) هو قوله سواء أفادت المتفرقة معنى منظوماً الخ حفظ غيرها أم لا (قوله وعرف لبعضها الاخر بدلاً) شامل
للقرأة والذكر عند العجز عن القرآن ويصرح به قوله في شرح البهجة الصغرى فلو حفظ أولها فقط أخرالذكر عنه أو
آخرها فقط قدم الذكر انتهى فتبيد حج البدل من كونه من القرآن لعله مجرد تصوير ومن ثم قال بعد فان لم يحسن بدلاً
كرر ما يحفظه منها ولم يقل فان لم يحسن قرآناً (قوله فان كان) أي ما يعرفه (قوله بخلاف ما اذا لم يقدر عليه) أي بدل البعض
الاخر فانه يكرر ما يحفظه من الفاتحة حتى يبلغ عدد حروفها

فلما سمع بذلك زيادة الباء في اسم الإشارة ويؤيد الاول ترتيب ما ذكر على مجرد الاذان وقوله وهو في بيته فيلزم (قوله وانما)

(قوله ولا قوة الا بالله) زاد الخ جعيرة العلي العظيم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن كذا ورد انتهى وفي حج مثل كلام الشارح ثم قال اشار فيه الى السبعة أي انواع السبعة بد كرخسة منها وله لم يذكر له الاخرين لان الظاهر حفظه للسبعة وشئ من الدعاء انتهى (قوله على ان الحمد لله بعض آية) هذا اغايتهم على القول بان بعض الآيات لا يجب قراءته وسيأتي ما فيه قريبا (قوله ولو عرف بعض آية لزمه) وعليه فيش كل قوله قبل على ان الحمد لله بعض آية (قوله في تلك) وهي ما لو عرف بعض الفاتحة وعرف لبعضها الاخر بدلا وقوله دون هذه أي قوله فان عرف مع الذكرا آية الخ (قوله هذا ولكن قال الاذرى الخ) هذا الاستدراك هو المعتمد كما قاله في شرحه على العباب من انه اذا ذكر كلاما وتعبه بما يخالفه كان الثاني هو المعتمد (قوله لا تقتضاه ان من أحسن الخ) أي وحيث لم يحسن الا ذلك قرأه فان بلغ ٣٦٣ عدد حروف الفاتحة فذاك

والا كرهه بعدد حروفها (قوله كرهه ليلبلغ سبعا) وانظر لو عرف بدل بعض ما لا يحسنه منها كان عرف منها آيتين وقدر على ثلاث من البدل أو عكسه فهل الذي يكرره مما يحسنه منها أو من البدل فيه نظر والا قرب ان الذي يكرره من البدل أخذ من تعليله لسابق بأن الشئ لا يكون أصلا وبدلا بالضرورة وهذا لا ضرورة الى تكرير الفاتحة التي هي أصل حقيقة ويحتمل التخيير بينهما لان البدل حقيقة منزل مستقلة الاصل في وجوب الاتيان به عينا (قوله وقبل الركوع) أي ولو قبل الركوع كما صرح في شرح الروض (قوله قبل ان تضي وقفة الخ) بخلاف ما لو قدر عليه بعد

الفاتحة بأن يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله ومن جملته الحمد لله وهو من الفاتحة ولم يأمره بنقدهم قدر البسملة عليه على ان من له قدرة على حفظ هذه لا ذكرك له تدرة على حفظ البسملة بل الغالب حفظها ولم يأمره بها فضلا عن تقديمها لانه قول الخبير ضعيف وعلى تقدير محتمل ان المأمور كان عالما بالحكم على ان الحمد لله بعض آية فان عرف مع الذكرا آية من غيرها ولم يعرف شيئا منها أي بما ثم بالذكرا كترتدجها للجنس على غيره ولو عرف بعض آية لزمه ان يأتي به في تلك دون هذه كما اقتضاه كلام الروضة وخالف ابن الرفعة بخبره بعد لزومه فيها قال لانه لا يحجز فيه أي مع كونه بعض آية والا فلا آية ولا يتان بل والثلاث المتفرقة لا يحجز فيها مع انه يلزم الاتيان بها هذا ولكن قال الاذرى والدميري وفيما زعم ابن الرفعة نظرا لاهل لا يقتضاه ان من أحسن معظم آية الدين أو آية كان الناس أمة واحدة انه لا يلزمه قراءته وهو بعيد بل هو أولى من كثير من الآيات القصار فان لم يعرف لما لا يحسنه منها بدلا كرهه ليلبلغ سبعا ولو قدر على قراءة الفاتحة في أثناء البدل أو قبله لم يحجزه البدل وأتى بها أو بعده وقبل الركوع أجزاءه ومثل ذلك قدرته على الذكرك قبل ان تضي وقفة بقدر الفاتحة فيلزمه الاتيان به وهذا غير خاص بالفاتحة بل يطرد في التكبير والتشهد ومراد الله من التوالي في ترتيب المعصية فيستفاد الترتيب مع التوالي جميعا بخلاف ما لو عبر بالمرتبة لم يستفد منها التوالي (فان يحجز) عن القرآن (أي بدكرو) كتسبيح ونهليل ونحوه أو دعاء آخر وروي كافي المجموع وغيره للخبر المار الدال على ذلك ويعتبر سبعة أنواع من الذكرك كما قاله البغوي وهو المعتمد خلافا لابن الرفعة والحديث لا حجة فيه لان ظاهره وجوب ثلاثة أنواع ولم يقل به أحد نعم حديث سبحان الله الى آخره أقرب في الدلالة لكلام البغوي قال الامام ولو لم يعرف غير الدعاء المتعلق بلديا قبه وأجزأه وهو المعتمد وان نوزع فيه (ولا يجوز نقص حروف البدل) من قرآن وغيره (عن) حروف (الفاتحة في الاصح) ولو بالادغام خلافا لبعضهم لان اغايتهم ان يجعل المدغم مشددا وهو حرفان من الفاتحة والبدل ومنها البسملة والتشديدات الاربعة عشر وجملة الحروف مائة وستة وخمسون

وقفة تسعها فلا يلزمه لان الوقوف بدل وقد تم لكن يرد على جعل الوقوف بدلا ما يأتي من قول الشارح لانه واجب في نفسه فلا يسقط بسقوط غيره (قوله كتسبيح ونهليل ونحوه) أي ولا يجب فيه الترتيب كترتيب الفاتحة (قوله أو دعاء) عطف الدعاء على الذكرك يقتضي تعارفا فلا ذكرك ما دل على ثناء عليه سبحانه وتعالى كسبحان الله والحمد لله والدعاء ما دل على طلب ثم ان كان المطلوب ثواب الاخرة فهو آخر وروي وان كان تفعا دنيويا فهو دنيوي لكن في حج في الخطبة مانصه بعد قول المصنف وما وجدته من الاذكار الخ وهو أي الذكرك لانه كل مذكور وشعر أقول سبق لثناء أو دعاء وقد يستعمل شرعا أيضا لكل قول يثاب قائله انتهى وعليه فالذكرك شامل للدعاء (قوله للخبر المار) انظر في أي محل مرولعل مراده ما قدسه من انه عليه الصلاة والسلام أم من لم يحسن الفاتحة بأن يقول سبحان الله الخ وقد حزم حج بالاستدلال به هنا على ما ذكر (قوله ولا يجوز نقص حروف البدل)

واقفها نزول الوحي) فالحكم ثبت به لا بها لكن لك ان تقول لو كان الحكم ثبت بما ذكر صلى الله عليه وسلم صحيحة الاسراء
قليل المراد ان جبريل أخبره عند الويل المذكورة ان ما سمعه في ليلة الاسراء شروع للصلاة وعليه فالوحي في الحقيقة انما هو

هل يكتفي نظنه في كون ما أتى به قدر حروف الفاتحة كما اكتفي به في كون وقوفه بقدرها كما سيأتي انتهى سم على ج
وينبغي الاكتفاء لمشقة عدم ما يأتي به من الحروف بل قد يتعذر ذلك على كثير من الناس (قوله بقراءة مالك) أي بالالف
(قوله والبدل) أي حيث لم تزد التشديدات في البدل على تشديدات الفاتحة والاحسب حروفا واحدا (قوله أو تمؤذ بقصد
السنية والبدل لم يكف) ينبغي ان مثل ذلك ما لو قرأ آية تشتمل على دعاء فقصد بها الدعاء لنفسه والقرآن فلا تكفي في أداء
الواجب ان كانت بدلا ولا في أداء السورة ان لم تكن لانه لما نوى بذلك القرآن والدعاء أخرجهما بالقصد عن كونها قرآنا حكما
فلا يعتد بهما فيما يتوقف حصوله على القرآن (قوله ويسن عقب الفاتحة) أي لقارئها محلي (قوله ان تضمن دعاء) ظاهره انه
لا فرق بين تقدم الدعاء وتأخره لكن ٣٦٤ في سم على منهج عن الشارح مانصه قال مر لو أتى ببدل الفاتحة فان ختم بدعاء

أمن عقبه انتهى وهو
يقضي أنه لا يؤمن حيث
قدم الدعاء وقد يشير إليه
قول الشارح محاكاة للبدل
(قوله فقال آمين) ظاهره
انه كان يقولها مرة واحدة
لكن قال في الايعاب
مانصه وأخرج الطبراني
عن وائل بن حجر انه قال
رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم دخل في الصلاة
فلما فرغ من فاتحة الكتاب
قال آمين ثلاث مرات
ويؤخذ منه انه يندب
تكرير آمين ثلاثا حتى في
الصلاة ولم أر أحدا صرح
بذلك انتهى (أقول) ومجرد
أخذه من الحديث لا يقتضي
ان الشافعي يقول به لجواز

حرفا بقراءة مالك والمراد ان المجموع لا ينقص عن المجموع وان تفاوتت الآيات ويحسب
المشدد بحرفين من الفاتحة والبدل والثاني يجوز سبع آيات أو سبعة اذ كان أقل من حروف
الفاتحة كما يجوز صوم يوم قصير قضاء عن صوم يوم طويل ورد بأن الصوم يختلف زمانه طولا
وقصر فلم يعتبر في قضائه مساواة بخلاف الفاتحة لا تختلف فاعتبر في بدلها المساواة ولا يشترط
في البدل قصة البدلية بل الشرط ان لا يقصد به غيرها فقط (فان لم يحسن شيئا) مما تقدم
وقف وجوبا (قدر الفاتحة) في ظنه لانه واجب في نفسه فلا يسقط بسقوط غيره ويسن ان
يقف بعد ذلك زمنا يسع قراءة السورة في محل طلبها وللفاتحة سنتان سابقتان وهما الافتتاح
والتعوذ وسنتان لاحقتان وهما التأمين والسورة ولما فرغ من ذكر السابقة بين شرع
في اللاحقتين فقال (ويسن عقب الفاتحة) بعد سكتة لطيفة أو بدلها ان تضمن دعاء فيما
يظهر محاكاة للبدل (آمين) سواء أكان في صلاة أم لا لكنه فيها أشد استحبابا لانه صلى الله
عليه وسلم كان اذا فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته فقال آمين بحديثه صوته ومراده
بالعقب ان لا يتخلل بينهما ما لفظ اذ تعقيب كل شيء بحسبه فلا ينافي ما تقرر من سن السكتة
اللطيفة بينهما اذ لا يفوت الا بالشروع في غيره كما في المجموع أي ولو سهوا فيما يظهر واختص
بالفاتحة اشرفها واشتملها على دعاء فتناسب ان يسأل الله تعالى اجابته ويجوز في عقب ضم
العين واسكان القاف وقول كثير ياء بعد القاف لغة ضعيفة وآمين اسم مبني على
الفتح مثل أين وكيف بمعنى استجب (خفيفة الميم بالمد) هو الانصاح الاشهر (ويجوز
القصر) لعدم اخلاطه بالمعنى وحكي مع المدانة الثالثة وهي الامالة وحكي التشديد مع
القصر والمد أي قاصدين اليك وأنت أكرم ان تخيب من قصدك وهو لحن بل قيل شاذ منكر

انه اطلع عليه وظهر له فيه ما يمنع من الاخذ به وقوله اداصح الحديث فهو مذهبي ليس على اطلاقه بل
اعتبرته أمورا كرها ج في الايعاب في الكلام على وقت المغرب (قوله ان لا يتخلل بينهما لفظ) نعم ينبغي استثناء نحو رب
اغفر لي للخبر الحسن انه صلى الله عليه وسلم قال عقب ولا الضالين رب اغفر لي آمين انتهى ج وينبغي انه لو زاد على ذلك
ولو الذي لجميع المسلمين لم يضر أيضا (قوله اذ لا يفوت) أي التأمين وقوله الا بالشروع فيه ظاهره انه لا يفوت بالسكوت وان
طال ولا ينافيه تعبيره بالعقب لجواز حمله على ان الاولى المباداة اليه لا أنها شرط لكن قال ج انه يفوت بالسكوت اذا طال
نظيره ما في الموالاة (قوله ويجوز في عقب ضم العين الخ) لم يذكر لعقب ضم العين حتى يكون ما ذكره مقابلا له وفي
المختار العقب بكسر القاف مؤخر القدم ثم ذكر بعد كلام طويل مانصه قلت قال الازهرى في آخره عقب قال ابن السكيت
فلان يبقى عقب آل فلان أي بعدهم ولم أجد في النسخ ولا في التهذيب حجة على صحة قول الماس جاء فلان عقب فلان أي بعده
الا هذا وأما قولهم جاء عقبيه بمعنى بعده فليس في الكتابين جوازه (قوله وهو لحن) بل قيل شاذ منكر أي التشديد مع المد والقصر
وبه صرح في شرح الروض (قوله أي قاصدين) تفسير للاند

أخبار جنبريل المذكور فليراجع (قوله) وخرج بقولنا يعلم به وقت الصلاة ما يسن غيرها (قضيته أنه لا يسمى إذا نال السكّن الذي يأتي عقبه يخالفه) (قوله ولا ترده هذه الصور) أي على قول المصنف الآتي وأغايش رعان للكتوبة (قوله وأما هو فافرده الخ) هذا لا يجري مع الحصر (قوله فيحصل بفعل البعض) محل حصوله بذلك بالنسبة لظهور الشعار بقريضة ما يأتي من أنه يطاب من المفرد وان سمع اذان غيره (قوله والضابط الخ) هذا لا ينسجم مع الذي قبله والشهاب حج اختياره بأنه فرض كفاية وعبارته بعد قول المتن سنة وقيل فرض كفاية وبعد ذكره دليل القول الثاني نصها وهو قوي ومن ثم اختاره جمع فيقاتل أهل

(قوله لقصد الدعاء) قضيته أنه لو لم يقصد به الدعاء بطلت وبه صرح حج حيث قال في شرح الارشاد قتل الصلاة ما لم يرد قاصدين اليك انتهى ومثله في شرح المنهاج (قوله ولو زاد) أي بعد آمين ٣٦٥ (قوله تأمين امامه) يخرج ما لو كان خارج

الصلاة فسمع قراءة غيره

من امام أو مأمووم فلا يسن له التأمين وفيه كلام في حج فليراجع (قوله لا قبله ولا بعده) قال المحلى فان لم يتفق ذلك أمن عقب تأمينه (قوله تأمين الملائكة) أي وهم يؤمنون مع تأمين الامام قال العلامة على الجامع المراد بتأمين الملائكة استغفارهم انتهى (أقول) فيه أنه ان كان مأخذ قولهم ان الصلاة من الملائكة الاستغفار بمعنى أنه متى ذكر عن الملائكة شيء من أنواع الدعاء يكون محمولا على الاستغفار فقيه انهم انما جعلوا ذلك تفسيرا لصلاة الملائكة أي دعائهم وهو ظاهر فيما لو أسند اليهم الدعاء بغير لفظ مخصوص أما إذا أسند اليهم كذلك كما هنا

لكن لا تبطل به الصلاة لقصد الدعاء كما في المجموع خلافا لما في الانوار وغيره ولو زاد الحمد لله رب العالمين أو غيره من الذكركم (ويؤمن مع تأمين امامه) لا قبله ولا بعده وشمل ذلك ما لو وصل التأمين بالفاتحة بلا فصل وهو كذلك وليس في الصلاة ما تنسب مقارنته فيه غيره والاصل في ذلك خبر اذا أمن الامام فأمنوا فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وخبر اذا قال أحدكم آمين وقالت الملائكة في السماء آمين فوافقت احدهما الاخرى غفر له ما تقدم من ذنبه رواهما الشيخان والمراد الصغار فقط وان قال ابن السبكي في الاشياء والنظائر انه يشمل الصغار والكبار ولفظ مسلم اذا قال أحدكم في الصلاة آمين فظاهرهما الامر بالمقارنة بأن يقع تأمين الامام والمأمووم والملائكة دفعة واحدة ولأن المأمووم لا يؤمن لتأمين امامه بل لقراءته وقد فرغت وبذلك علم أن المراد بقوله اذا أمن اذا اراد التأمين ويوضحه خبر المحققين اذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فتولوا آمين قال المصنف ومعنى موافقته للملائكة أنه وافقهم في الزمن وقيل في الصفات من الاخلاص وغيره قال وهو لا الملائكة قبل هم الحفظة وقيل غيرهم ظهروا في قوله قول أهل السماء وأجاب الاول بأنه اذا قالها الحفظة قالها من فوقهم حتى تنتهى الى السماء ولو قيل بأنهم الحفظة وسائر الملائكة كان أقرب فانه قرن تأمينه بتأمينه أي به عقبه وان شرع الامام في السورة فيما يظهر ولو أخره عن الزمن المستحسنون أمن قبله ولم ينتظره اعتبارا بالمشروع ولا ينافيه ما يأتي في جهر الامام أو سراره من أن العبرة فيه بما فعله لا بالمشروع لأن السبب للتأمين وضو انقضاء قراءة الامام وجد فلم يتوقف على شيء آخر والسبب في قراءة المأمووم للسورة متوقف على فعل الامام فاعتبر فعله قال في المجموع ولو قرأ معه وفرغ ما كفي تأمين واحد أو فرغ قبله قال البغوي ينتظره والمختار والصواب انه يؤمن لنفسه ثم للمتابعة (ويجهر به) المأمووم في الجهرية (في الاظهر) تبع الامام والثاني يسر كسائر اذ كره وقيل ان كثر الجمع جهر والا فلا والحاصل ان المصلي مأمووماً أو غيره يجهر به ان طلب منه الجهر ويسر به ان طلب منه الاسرار اما الامام فلما هو وأما المأمووم فلما رواه ابن حبان عن عطاء قال أدركت مائتين من الصحابة اذا قال الامام ولا الضالين رفعوا أصواتهم بآمين وصح عنه ان

وجب جهره على ظاهره حتى يوجد صارف ومعلوم ان معنى تأمين الملائكة قولهم آمين ويصرح به قوله في الرواية الثانية وقالت الملائكة في السماء آمين وان كان مستنده في ذلك انه ورد ان تأمين الملائكة استغفارهم لا قولهم آمين فسلم لكن كان عليه ان ينقله (قوله ويوضحه) هو بضم الياء وكسر الصاد مخففة من أوضح اذا بين قاله في المختار بالمعنى (قوله ولو أخره) أي الامام عن الزمن افهم انه لو لم يؤخره بأن قصر الزمن بعد فراغ القراءة لا يؤمن حينئذ وعليه فلو أسرع بالتأمين قبل امامه فهل يعتد به في أصل السنة أو لا فيحتاج في أدائها الى اعادته مع الامام فيه نظر والا قرب الاول لحصول ما يقتضي التأمين وهو قراءة الامام (قوله كفي تأمين واحد) أشعر بان تكرير التأمين أولى ويقدم تأمين قراءته (قوله تبع الامام) أي جهرًا متوسطا وتكره المبالغة فيه (قوله عن عطاء) عبارة حج عن عطاء أنه أدرك مائتي صحابي بالمسجد الحرام اذا قال الخ

يادتركوها أو أحدهما بحيث لم يظهر الشعر في باد صغيرة يكتفي بحمل أو كبيرة لا بد من محال نظير ما يأتي في الجساعة والضابط أن يكون بحيث يسمع كل أهلها الواصفوا إليه وعلى الأول لا يقال لكن لا بد في حصول السنة بالنسبة لكل أهل البلد من ظهور الشعر كما ذكره في أنه لا ينافيه ما يأتي أن أذان الجساعة إلى آخر ما ذكره الشارح وبه يعلم في كلامه (قوله يكتفي سماع واحد له) أي بالقوة كما يصرح به كلامه الآتي ولتأتي المناقاة (قوله مبتدأ حذف خبره) لا يتأتى في جامع (قوله يحمل على ما إذا أراد

(قوله من وراءه) فاعل آمن (قوله للجنة) هي بالفتح والتشديد اختلاط الاصوات حج (قوله سورة) قال الشيخ غير مجوز الهمز وتركه وهو أشهر وبه جاء القرآن انتهى سم على منهج (قوله مكتوبة) حال من قوله في صلواته (قوله آية فاكتر) مفهومه أن ما دون الآية لا يجزى في أداء السنة وسيأتي ذلك في قوله والأوجه الخ (قوله لا يقصد أنما التي أول الفاتحة) أي فإن كان يقصد ذلك لم تحصل به السنة بل تبطل به الصلاة أن قلنا بأن تكرير بعض الركن القول مبطل (قوله الا إذا لم يحفظ غيرها فيما يظهر) أي فيكررها بتمامها ٣٦٦ أن أراد تحصيل سنة السورة الكاملة أو بعضها وإن قل أن أراد أن أصل

السنة هذا وقد يقال الأول عدم تكريرها فإن ذلك مبطل للصلاة على قول الأنا يقال محل جريان القول بالبطلان في غيرها هذه الصورة (قوله ودليلنا) أي ليس السورة بعد الفاتحة وعبرة حج ولم تجب أي السورة للحديث الصحيح أم القرآن عوض من غيرها وليس غيرها عوضا منها انتهى وهي بالمعنى في الموضوعين والشارح ذكرها بالعين فيهما ولعلمها روايتان (قوله عوض عن غيرها) يتأمل معنى قوله عوض عن غيرها فإنها حيث وجبت كان

ابن الزبير آمن من وراءه - حتى أن للمسجد للجنة وأما المنفرد فبالقياس على المأموم وهو الأثر الثاني به كجهرهما بالقراءة وسياق والاماكن التي يجهر فيها المأموم خلف إمامه خمسة تأمينه مع إمامه وفي دعائه في قنوت الصبح وفي قنوت التورق النصف الأخير من رمضان وفي قنوت النازلة في الصلوات الخمس وإذا فتح عليه (ويسن) لا إمام ومنفرد (سورة) يقرؤها في صلواته (بعد الفاتحة) مكتوبة ولو منذورة خلافاً للسنن أو نافلة أي قراءة شيء من القرآن آية فاكتر ولا تمل ثلاث والأوجه حصول أصل السنة بمادون آية أن أفادوا أنه لو قرأ بالبسملة لا يقصد أنما التي أول الفاتحة حصل أصل السنة لأنها آية من كل سورة وافهم قوله بعد الفاتحة أنه لو قدمها عليهم لم تحسب كالمكرر والفاتحة إذا لم يحفظ غيرها فيما يظهر ودليلنا أما صح من قوله عليه الصلاة والسلام أم القرآن عوض عن غيرها وليس غيرها عوضا عنها وتقدم في التيمم حرمة ما زاد على الفاتحة على الجانب إذا فقد الطهورين وسورة كاملة أفضل من قدرها من طويلة لا أطول منها لأن الابتداء بها والوقف على آخرها صححان بالقطع بخلافهما في بعض السورة فانهما قد يخفيان ثم محل أفضلتهما في غير التراويح أما فيها فقرءة بعض الطويلة أفضل كما أفق به ابن عبد السلام وغيره وعلاوه بأن السنة فيها القيام بجميع القرآن وعليه لا يختص ذلك بالتراويح بل كل محل ورد فيه الأمر ببعضه فالأفضل عليه أفضل كقراءة آتي البقرة وآل عمران في الفجر ولو كرر سورة في الركعتين حصل أصل سنة القراءة (الافى الثالثة والرابعة) من الرابعية والثالثة من المغرب (في الاظهر) للاتباع في الشقين رواه الشيخان ومقابل الاظهر دليله الاتباع في حديث مسلم والاتباعان في الظهر والعصر ويقاس عليهما

غيرهما

وجوبها أصليا وليست عوضا عن شيء وفي شرح الجامع الصغير ما حاصله أنه ليس

المراد بالتعويض أنه كان ثم واجب وعوضت هذه عنه بل المراد أنما اشتملت على ما فصل في غيرها من الذات والصفات والثناء وغير ذلك فقامت مقام غيرها في إفادة المعنى الذي اشتمل عليه غيرها وليس غيرها مشتملة على ما فيها حتى يقوم مقامها (قوله وسورة كاملة أفضل من قدرها من طويلة) أي ومع كون السورة الكاملة أفضل من البعض لونها بتمامها من سورة وجب عليه قراءته ولا تقوم السورة مقامه وإن كانت السورة أطول وأفضل كالمكرر الصدق بقدر من الفضة وتصدق بدله يذهب فانه لا يجزئ به وخرج بقولنا معينا ما لو نذر بعضهم من سورة بأن قال لله على أن أقرأ بعض سورة فيبرأ من عهدة النذر بقراءة بعض من أي سورة وبقراءة السورة الكاملة لانه يصدق على من قرأ سورة كاملة أنه قرأ بعضها الدخول الجزء في ضمن الكل (قوله وعلاوه بأن السنة الخ) يؤخذ من ذلك أن محل كون البعض أفضل إذا أراد الصلاة بجميع القرآن فيها فإن لم يرد ذلك فالسورة أفضل ثم رأيت في سم على منهج التصريح بذلك وعبارته وافق موعلى أن محل تفضيل قراءة بعض الطويلة في التراويح إذا قصد القيام بجميع القرآن في رمضان فإن لم يقصد ذلك فهو كغيره كما هو ظاهر انتهى (قوله في الشقين) هما قوله ويسن سورة بعد الفاتحة وقوله الافي الثالثة والرابعة

الصلاة معهم) لعل المراد وصلى معهم ويؤخذ من مفهومه ان الجماعة التي لم ترد الصلاة مع جماعة الاذان كالمفرد (قوله من أمكنة الجماعة) لا موقع لهذا البيان المتقدم (قوله لانه صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء بجزء لغة) هذا انما ساقه في شرح الروض دليل على سن الاذان في أولى المجموعتين وهو ظاهر وأما ما صنعه الشارح فيلزم عليه ضياع (قوله وأجابوا الخ) فيه ان المدعى هناك ان اقامة لكل وكل من الروايتين متكفل به فلا حاجة للجواب ٣٦٧ (قوله فيهما) أى بالنظر للمجموع

بدليل حكاية المقابلين
الآتين (قوله ورفع صوته
في هذه الصورة فوق ما
يسمعن) افهم عدم الاتم عند
انتفاء الرفع المذكور وهو

(قوله قلت هو) أى الذى
قام عندهم (قوله زادت
قرة عينه) وأما به رضى
الله عنهم لا يعرض لهم من
الكسل خلفه عليه الصلاة
والسلام ما يحصل لغيرهم
(قوله ما يؤتى الرباعية)
وخرج بها ما يؤتى أربع
ركعات من النفل بتشهد
واحد كما يأتى قبل قول
المصنف رحمه الله الخامس
الركوع (قوله بل
لا يستحب فعلها) أى وفرق
بين قولهم لا يسن فعل
كذا وبين قولهم يسن ان
لا يفعل كذا فان الاول
صادق بكون الفعل مباحا
والثانى محتمل لكونه
مكروها وخلاف الاولى
(قوله وبطء قراءة امامه)
قضيته أنه لو تمكن من
قراءتها فبها ولم ينسحل
قراءتها فى الأخيرتين وفى
كلام شيخنا الزياى ما
يخالفه حيث قال وفى شرح

غيرهما و يسن تطويل قراءة الاولى على الثانية في الاصح وكذا الثالثة على الرابعة على الشافى
ثم فى ترجيحهم الاول تقديم دليله النافى على دليل الثانى المنبى عكس الراجح فى الاصول لما قام
عندهم فى ذلك كذا قاله الشارح قلت هو ان من طرق الترجع اتفاق النخين وقد انفق على
الرواية الاولى وأما الثانية فرواها ما لم فقط قدمت الاولى على الثانية لانها أقوى وانهم اغا
قدموا النافى خشية من حصول الملل على المصلى ولهذا سن تطويل الاولى على الثانية وليست
علته فيما يظهر سوى النشاط وكون الفراغ فيها أكثر وحينئذ فقرائه عليه الصلاة والسلام
فى غير الاوليين لبيان الجواز اولاً لانه كلما طالت صلاته زادت قرة عينه بخلاف غيره وهذا نظير
قولهم يجوز أن يستنبط من النص معنى يخصه وشمل كلام المصنف ما يؤتى الرباعية
لتشهد واحد خلافاً لقضية كلام الزركشى فى باب التطوع (قلت فان سبق فيهما) أى بالثالثة
والرابعة من صلاة نفسه بان لم يدركهما مع امامه كما أوضحه الودرجه الله تعالى فى فتاويه
اتم ايضاح (قرأها فيهما) حين تداركهما (على النص والله أعلم) انما تخلو صلاته عنها وقيل لا كما
لا يجهر فيه - ما وفرق الاول باستصحاب الاسرار فى آخر الصلاة بخلاف القراءة فانه لا يقال
يستحب تركها بل لا يستحب فعلها وايضاً فالقراءة سنة مستتلة بالجر صفة للقراءة فكانت
أخف وحمل ما تقر رحيث لم يقرأها فى أولييه فان قرأها فيها السرعة قراءته وبطء قراءة
امامه اولاً لكون الامام قرأها فيها لم يستحب له قراءتها فى الأخيرتين ولو سقطت قراءتها عنه
لكونه مسجوقاً وبطى الحركة لم يقرأها فى الأخيرتين (ولا سورة للمأموم) فى جهريه (بل
يسمع) ونكره له قراءتها كما هو ظاهر للنص الصحيح عن قراءتها خلفه والاصل فى ذلك قوله
تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا والاستماع مستحب لا واجب والمشهور ان السنة
فى حقه تأخير قراءة الفاتحة فى الاوليين الى ما بعد فاتحة امامه فان لم يسمع لبعده أو غيره فقد
قال المتولى يقدر ذلك بالطن ولم يذكر وما يقوله غير السامع فى زمن سكوته ويشبهه أن يقال
يطيل دعاء الافتتاح الوارد فى الاحاديث أو يأتى بذكر آخر أما السكوت المحض فبعيد وكذا
قراءة غير الفاتحة فيتعين استحباب أحد هذين (فان) لم يسمع قراءته كان (بعده) عن امامه أو
كان أصم أو سمع صوتاً لم يفهمه (أو كانت) صلاته (سرية) وأسرف فيها امامه أو جهريه ولم يجهر
فيها كما مر (قرأ) المأموم السورة (فى الاصح) اذ سكوته لا معنى له ومقابل الاصح لا يقرأ
مطلقاً لا طلاق النسي ويسن لكل من امام ومفرد جهري فى صبح وأوابى مغرب وعشاء وامام
فى جمعة للاتباع والاجماع فى الامام وقيس عليه المنفرد ويسر كل منهم فيما سوى ذلك ثم
ما تقر فى المؤداة أما الفاتحة فالهبة فيها وقت القضاء فيجهر من غروب الشمس الى طلوعها
ويسر فيما سوى ذلك وعلم من ذلك انه لو أدرك ركعة من الصبح قبل طلوع الشمس ثم طلعت
أسر فى الثانية وان كانت اداء وهو الاوجه نعم يستثنى صلاة العيد فيجهر فى قضائها كالاداء

المذهب عن التبصرة متى أمكن المسبوق قراءة السورة فى أولييه انصرف بطء قراءة امامه قرأها المأموم معه ولا يعيد هاتى
آخرتيه أى وان لم يقرأها معه ويوجه بأنه لما تمكن قترك هدمه صرا فلم يشرع له تدارك انتهى (قوله ولو سقطت قراءتها
عنه) أى المأموم (قوله وكذا قراءة غير الفاتحة) أى بعيد وعبارة حج استحباب قراءة غير الفاتحة بعيد والظاهر كراهته (قوله
أحد هذين) هما قوله يطيل دعاء الافتتاح وقوله أو يأتى بذكر آخر

مشكل مع التعليل بعده (قوله فلا يصح لهم) قديقال لا حاجة الى قوله لهم (قوله وان آمن الفتنة) لعل الصواب اسقاط الواو (قوله ليست من أهلها) أي ليست من أهل هذه العبادة المخصوصة (قوله بتكبيرات) فيه تساهل بالنسبة للإقامة (قوله

(قوله فيجهران ان لم يسمعهما) أي في محل الجهر (قوله فان كانت) أي الصلاة التي يصلحها نافذة مطلقة وهو محذور قوله والجهر في نحو عيد الخ (قوله سن له توسط) قضية تخصيص ذلك بالنفل المطلق ان ما طلب فيه الجهر كالعشاء والتراويح لا يتركه لما ذكر وهو ظاهر لانه مطاوب لذاته فلا يترك لهذا العارض وخرج بالنفل المطلق رواتب الفرائض فيسرها ولعل الفرق بينهما وبين النفل المطلق انهما الماشعرت محصورة في عدد معين أشبهت الفرائض فلم تغير عما ورد فيها عن الشارع والنوافل المطلقة لا حصر لها فهي من حيث عدم العقاب عليها ٣٦٨ أشبهت الرواتب ومن حيث ان المكلف ينشئها باختياره وانها لا حصر لها

كانت واسطة بين الرواتب والفرائض ولم يرد فيها شيء بخصوصها فطاب فيها التوسط لتكون آخذة طرفا من كل منهما وخص التوسط فيها بنفل الليل لان الليل محل الجهر والتوسط قريب منه وبقي حكمه الجهر في محل الجهر وما هي واعلم انه لما كان الليل محل النمازة ويطيب فيه السمر شرع الجهر فيه اطهارا للذة مناجاة العبد له به وخص بالاوليين لنشاط المصلي فيها والناهار لما كان محل الشواغل والاختلاط بالاماس طلب فيه الاسرار لعدم صلاحيته للتفرغ للمناجاة وألحق الصبح بالصلاة لليانية لان وقته ليس محلا للشواغل عادة

كما قاله الاسنوي هذا كله بالنسبة للذكر اما الانثى والانثى فيجهران ان لم يسمعهما أجنبي ويكون جهرا دون جهرا الذكر فان كان ثم أجنبي يسمعهما كره بل يسر ان كان جهرا لم تبطل صلاتهما ووقع في المجموع والتحقيق ان الانثى يسر بحضرة الرجال والنساء ورده في المهمات لانه بحضرة النساء اذ كرا وأنتى ويستحب له الجهر في الحالتين ويجوز حمل كلاهما على اسرار حال اجتماع الرجال والنساء ويجهر في نحو عيد وخسوف وقر واستسقاء وتراويح وتر في رمضان وركعتي طواف وقت جهرا فان كانت مطلقة وفعلها لا يلاسن له توسط بين جهرا واسرار ان لم يخف رياء أو تشويشا على مصل أو نائم والاسن له الاسرار كافي المجموع ويقاس على ما ذكر من يجهر بذكر أو قراءة بحضرة من يشتغل بطالعة أو تدريس أو تصنيف كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى قال ولا يخفاء ان الحكم على كل من الجهر والاسرار بكونه سنة من حيث ذاته والمراد بالتوسط ان يزيد على أدنى ما يسمع نفسه من غير ان تبلغ الزيادة الى سماع من يليه وفيه سر ولعله ملحظ قول بعضهم لا يكاد يتحرر وفسره بعضهم بان يجهر تارة ويسر أخرى كما ورد من فعله صلى الله عليه وسلم واستقصاه الزركشي قال ولا يستقيم تفسيره بغير ذلك بناء على ما ادعاه من عدم تعقل واسطة بينهما وقد علم تعدلهم ما ويستحب سكوت الامام بعد تأمينه في الجهرية فدر ما يقرأ المأموم الفاتحة ويستغل حينئذ بدعاء أو ذكر أو قراءة سرا قاله في المجموع والقراءة أولى والسكات المنة - خبة في الصلاة أربع على المشهور سكتة بعد تكبيرة الاحرام يفتح فيها وثانية بين ولا الضالين وآمين وثالثة للامام بين التأمين في الجهرية وقراءة السورة بقدر قراءة المأموم الفاتحة ورابعة قبل تكبيرة الركوع وتسمية كل من الاولى والثالثة سكتة مجازا فانه لا يسكت حقيقة لما تقرق فيها قاله في المجموع وعدها الزركشي خمسة الثلاثة الاخيرة وسكتة بين تكبيرة الاحرام والافتتاح وسكتة بين الافتتاح والقراءة وعليه لا مجاز الا في سكتة الامام بعد التأمين (ويسن) لمنفرد وامام محصورين متصفين بما مر رضوا بالتطويل (للصبح والظهر طوال المفصل) بكسر الطاء

كيوم الجمعة (قوله بكونه سنة) من حيث ذاته والافتقار لعرض له ما يقتضي كراهته أو

جمع

وجوبه كروية مشرف على هلاكه وأمكن منعه بالجهر (قوله وقد علم تعقلا) أي من قوله والمراد بالتوسط ان يزيد على أدنى الخ (أقول) وأولى منه ان يقال المراد بالتوسط ان يرفع صوته بهارفا لا يقصده به سماع من عنده وان سمعه بالفعل (قوله والقراءة أولى) أي فيقرأ مثلاً بعض السورة التي يريد قراءتها سرا في زمن قراءة المأمومين ثم يكملها جهرا وفي الركعة الثانية يقرأ مما يلي السورة التي قرأها في الاولى سرا قدر زمن قراءة المأمومين ثم يكملها جهرا وقوله بقدر قراءة المأموم الفاتحة أي باعتبار الوسط المعتدل (قوله طوال المفصل) فان قلت طلب طوال المفصل في الصبح ينافي ما قيل في حكمه مشر وعيتار كعتين من كونها عقب نوم وفطورا فان كونها عقب نوم وفطورا ينافيه التخفيف في الخلفات ركعتين وحبر ذلك بس التطويل فيها وكل الى خيرة المصلي حيث لم يحتم عليه فان حصل له نشاط أتى به والاقتصر على ما يجزى (قوله بكسر الطاء) وكذا بالاضم كافي شرح الروض وشرح المنهج لشيوخ الاسلام

هو القياس) الضمير في المعنى راجع الى قول العوام الذي حكاه الهروي في العبارة مسامحة (قوله لان الاذان سمع موقوفا) لعل مراده بالموقوف ما قابل المعرب والمبني والالام ينقض ما قاله لان من المعلوم ان المعرب اذا وقف عليه ثم حرك انما يحرك بحركة اعرابه وعليه فلا يتوجه عليه رد الشارح الا اني نعم في جعله ذلك من الموقوف بالمعنى الذي ذكرناه مع وجود العامل

(قوله ان يقرأ في الاولى منها) ظاهره ولو يوم الجمعة ويوجه بأنه لا يشتغل به باهر السفر طلب منه التحفيف ثم ماذا كره شامل لما لو كان سائر أو نازل لا ليس منتهياً في وقت الصلاة للسير ولا متوقفاً له ولو قيل اذا كان نازلاً كما ذكر لا يطلب منه خصوص هاتين السورتين لا طمئنتانه في نفسه لم يبعدهم رأيت في حج مانصه وأما المسافر فيسن له في صبحه في الجمعة وغيرهما الكافرون ثم الاخلاص لحديث فيه وان كان ضعيفاً وورد أيضاً انه صلى الله عليه وسلم صلى في صبح السفر بالمعوذتين وعليه فيصير المسافر مخيراً بين ما في الحديثين لكن قضية كون الحديث الثاني أقوى سنداً وإيثاراً هم ٣٦٩ التحفيف للمسافر في سائر قراءته

ان المعوذتين أولى (قوله) ومن له ان يقرأ على ترتيب (المصحف) أي وان يوالي بين السورتين فلو تركه كان قرأ في الاولى المهمة والثانية لا يلاف قريش كان خلاف الاولى مع انه على ترتيب المصحف ومنه يعلم ان ما يفعل الآن في صلاة التراويح من قراءة الهاتين ثم سورة الاخلاص الخ خلاف الاولى أيضاً الترتيب الموالاة وتكرير سورة الاخلاص (قوله توقيفياً وهو ما لم يجرأه) معتمد (قوله عن قراءة جميعها) الاولى جميعها لكنه رحمه هنا للسجدة لقوله بعد ولو آية الخ ثم ذكر السورة الاخرى (قوله سنت له السورة في الكل) ظاهره وان

جمع والمفرد طويل (والعصر والعشاء أو ساطه وللغرب قصاره) ويستحب له ان يقرأ في الظهر بقريب من الطوال كافي الروضة واطلاق المصنف محمول على ذلك والحكمة فيما ذكر ان وقت الصبح طويل وصلاته ركعتان فتناسب تطويلهما او وقت المغرب ضيق فتناسب فيه القصار وأوقات الظهر والعصر والعشاء طويلة ولكن الصلوات طويلة أيضاً لما تمارض ذلك ترتب عليه التوسط في غير الظهر وفيها قريب من الطوال ويستثنى كما قاله الشيخ أبو محمد في مختصره والغزالي في عقود المختصر وأحيائه صلاة الصبح للمسافر فان المستحب ان يقرأ في الاولى منها قل يا أيها الكافرون والثانية الاخلاص وأول المفصل الجبرات على الاصح من عشرة أقوال وطواله كما قاله ابن الرفعة وغيره ككفاف والمرسلات وأوساطه كالجمعة وقصاره كالعصر والاخلاص والمفصل المبين قال تعالى كتاب فصلت آياته أي جعلت تفاسيل في معان مختلفة ومن له ان يقرأ على ترتيب المصحف لانه ان كان توقيفياً وهو ما عليه جماعة فواضح أو اجتهادياً وهو ما عليه الجمهور فقد وقع اجماع الصحابة ومن بعدهم عليه وقراءته صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك لبيان الجواز ما ترتب كل سورة على ما هو عليه الآن في المصحف فتوقيف من الله تعالى بلا خلاف وخصه الاذرع بما اذا لم تكن التالية لها أطول كالنفال وبراءة لئلا تطول الثانية على الاولى وهو خلاف السنة وقد يقال لا يرد ذلك على كلامهم لان طول الثانية لا ينافي ترتيب المصحف ويقتصر على بعضها حينئذ فقد جمع بين ترتيبيه وطول الاولى على الثانية (والاصح الجمعة) في الاولى (الم تنزيل وفي الثانية هل آتي) بكلامهم الاتباع رواه الشيخان ويسن المداومة عليه ما ولا تنظر الى كون العامة قد اعتقد وجوبها اخلافاً فان نظر الى ذلك وشمل ذلك ما اذا كان اماماً لم ير محصورين ولو ضاق الوقت عن قراءة جميعها فقرأ ما أمكن منها ولو آية السجدة وكذا في الاخرى يقرأ ما أمكنه من هل آتي فان قرأ غير ذلك كان تاركاً للسنة قاله الفارقي وغيره وهو المعتمد وان فزع فيه ولو اقتصر المتنفذ على تشهد سنت له السورة في الكل أو أكثر سنت فيما قبل التشهد الاول (الخامس) من أركانها (الركوع) للكتاب والسنة

٤٧ نهایه ل قصد الاتيان بتشهدین ثم عن له الاقتصار على تشهد وقیاس ما یأتی فی النفل من انه اذا اقتصر على تشهد بعد ان قصد الاتيان بتشهدین سن له سجود السهوان یترك هذا السورة فیما بعد محل التشهد الاول لانه بقصد كانه التزمه فالحق بانفرض (قوله الخامس الركوع) وهو من خصائص هذه الامة وأول صلاة ركع فيها النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العصر صبيحة الاسراء انتهى مواهب بالمعنى واستدل السيوطي بذلك بأنه ثبت انه عليه الصلاة والسلام صلى الظهر صبيحتها بلا ركوع وانه قبل ذلك كان يصلي صلاة الليل كذلك فلو لم يكن الركوع من خصائص هذه الامة فيمكّن كان يفعله قبل الاسراء وفي ظهر صبيحتها وتظهر بعضهم في دلالة ما ذكر على كونه من خصوصيات هذه الامة كذا يبعث الهوامش أقول ولعل وجه النظر أنه لا يلزم من تركه الركوع ان لا يكون مشروعاً لاحد من الامم بل يجوز ان يكون مشروعاً لبعض الامم وليكنه صلى الله عليه وسلم لم يؤمر به في ابداء الامر ثم أمر به بعد هذا وفي البيضاوي في تفسير قوله تعالى واركني مع الراكعين

وقفه فتأمل (قوله كما هو ظاهر للتأمل) وجهه ان الأصل في ميم السكون غير ك بالفتح لالتقاءه مع الهمزة التي الأصل فيها السكون أيضا ذهي همزة وصل وانما لم تحرك بالكسر لتوالي كسرتين وهو ثقيل بخلاف الراء من أكبر فان الأصل فيها

مانصه وقدم السجود على الركوع اما لكونه كذلك في شريعتهم أو للتنبيه على ان الواو لا توجب الترتيب أولية ترن اركعي بال ا كمين للابدان بأن من ليس في صلاتهم ركوع ليسوا مصلين انتهى وهو صريح في ان الركوع ليس من خصوصياتنا (قوله وأقله في حق القائم الخ) قال الشيخ عميرة لم يقدّر على ذلك إلا بعين أو عيّل الى جانب لزمه ذلك انتهى وعبارة العباب وأقله انحاء محض ولو بعين أو ميل لشقه أو اعتماد على عصا الخ فهل شرط الميل لشقه ان لا يخرج به عن الاستقبال الواجب انتهى سم على منهج (أقول) الطاهر نعم لان اعتناء الشارع به أقوى بدليل انه لو عجز عن الركوع لا يلزمه القضاء اذا قدر بخلاف الاستقبال ويؤيده ما تقدم للشارح من انه اذا نماز الاستقبال والقيام قدم الاستقبال (قوله ان يخني) هذه لم توجد في خط المصنف وانما هي ملحقة لبعض الامم الشيعية لفظ المصنف (قوله ولا به مع انحاء) ظاهره كشيخ الاسلام انه اذا أعاده على الصواب بأن استوى وركعت صلاته كما رأيت يحرف من الفاتحة ثم أعاده على الصواب وقضية حج البطلان بمجرد ما ذكر حيث قال انحاء خالصا لا مشوبا بانحناس والابطالت انتهى ويمكن توجيهه بعد فرضه في العامد العالم بأن ما فعله بالانحناس زيادة فعل ٣٧٠ غير مطلوب فهي تلاعب أو تشبهه لكن الاقرب لاطلاقهم ما اقتضاه كلام الشارح

كالشيخ وحمل كلام حج على ما اذا لم يبدئه على الصواب (قوله ولو عجز عنه إلا بعين) قضيته انه لا فرق بين أن يحتاجه في الابتداء أو الدوام وهو موافق لما تقدم له في القيام اذا عجز عنه إلا بعين من قوله ولو لم يتمكن من القيام الامتناع على شيء أو الأعلى ركبته أو لو لم يتمكن على النهوض إلا

والاجماع (وأقله) في حق القائم المعتدل الخلق (ان يخني) انحاء خالصا لا انحناس فيه (تدبر بلوغ راحته ركبته) لو أراد وضعها عليه ما افلا يحصل بانحناس ولا به مع انحاء اما ركوع القاعدة فتقدم ولو طال يداه أو قصرتا أو قطع شيء منهن لم يعتبر ذلك ولو عجز عنه إلا بعين أو اعتماده على شيء أو انحناء على شقه لزمه والعابز يخني قدر امكانه فان عجز عن الانحناء أصلا أو ما برأسه ثم بطرفه ولو شك هل انحنى قدر ان يصل به راحته ركبته لزمه إعادة الركوع لان الأصل عدمه والراحة بطن الكف وتعبيره ما يشعر بعدم الاكتفاء بالاصابع وهو كذلك كما اقتضاه كلامهم وقال ابن العماد انه الصواب وان اقتضى كلام التنبيه الاكتفاء به أو بشرط لصحة الركوع كونه (بطمأنينة) لخبر المسمى صلاته المار وأقلها ان تستقر أعضاؤه كما (بحيث ينفصل رقبته) من ركوعه (عن هويته) بفتح الهاء أفصح من ضمها أي سقوطه فزيادة الهوى لا تقوم مقام الطمأنينة (ولا يقصده) أي بالهوى (غيره) أي الركوع سواء أقصده أم لا كسائر الأركان لانصحاب نية الصلاة على ذلك (فلوهوى لتلاوة فجعل ركوعا عالم بكف) بعين ولو باجرة مثل وجدها فاضلة عما يعتبر في زكاه القطر فيما يظهر في يومه وليكن لزمه ذلك لانه مقدوره انتهى ومخالف لما نقله سم عنه ثم من الفرق بين ان يحتاج اليه في الابتداء فيلزمه أو في الدوام فلا يلزمه وعليه فاعل الفرق انه لما كان زمن الركوع أقصر من زمن القيام لزمه حيث قدر عليه بالعين مطاقا بخلاف القيام فان زمنه أطول فلم يلزمه حيث لم يقدّر على دوامه إلا بعين (قوله والراحة بطن الكف) عبارة المنهج والراحة ماعدا الاصابع من الكفين انتهى وهي أولى لاخراج الاصابع صريحا بخلاف ما عبر به الشارح فان اخرجها انما يستفاد من قوله وتعبيره الخ (قوله أفصح من ضمها) هذا مذهب الخليل وفي المصباح هوى هوى من باب ضرب هو ياضم الماء وفتحها وزاد ابن القوطية هواء بالمد سقط من أعلى الى أسفل قاله أبو زيد وغيره وهوى هوى أيضا هو يبالضم لا غير اذا ارتفع وهو يفيد ان الهوى بالاضم يستعمل بمعنى السقوط والرفع والفتح يعني السقوط لا غير وفي القاموس ما يصرح بأن ثم لغة هي ان الهوى بالفتح السقوط والاضم الارتفاع (قوله أم لا) أي بأن أطلق أو قصده وغيره فلو هوى بقصد الركوع وقتل العقرب مثلا لم يضر وهل يغتفر له الأفعال الكثيرة أم لا فيه نظروا الاقرب الاول لانه هذا الفعل مطلوب منه لكن نقل عن فتاوى الشهاب الرملي انه يضر كما لو تكرر دفع المار بأفعال متواليمة فانه تبطل صلاته وان كان أصل الدفع مطلوباً انتهى أقول وقد يفرق بينه وبين دفع المار بأن الدفع شرع لدفع النقص الحاصل بالمرور بين يدي المصلي والاكثر منه يذهب الخشوع فربما فات به ما شرع لاجله من كال صلاته بخلاف ما هنا فان قتل الحية مطلوب لدفع ضررها فاشبه دفع العدو والأفعال الكثيرة في دفعه لا تضر (قوله ولو هوى لتلاوة) قال حج أو قل نحو حية

التحريك (قوله فهو اسم للادول) لا يخفى ان المناسبات لهذا التوجيه ان يكون اسما للثاني لانه الذي رجع اليه وحينئذ تسمية الاول به مجاز من تسمية السبب باسم المسبب اذ هو سبب الرجوع (قوله لوروده) أي التثويب (قوله أو المظلة) قال شيخنا في الحاشية أي نحو صاحب لا غيبة القمر في آخر الشهر (قوله انه لو قاله) أي الاصل في رجالكم عوضا عن حي على الصلاة حي على الفلاح كما أفصح به الدميري وغيره (قوله لم يجزه) لعلمه بالنسبة ان في محل ابتدائه اذ لا توقف في أجزاءه بل يمشي معه ومن ثم

(قوله فعليه ان ينتصب ليركع) قال الشيخ عميرة الظاهر انه يسجد للسجود أيضا انتهى (أقول) بل الظاهر انه لا يسجد لان هويته للتلاوة كان مشروعا وعوده ليركع واجب فلم يفعل شيئا يبطل عمده ويجزئه ركوعا به هويته بقصد التلاوة ليس فعلا لما يبطل عمده فليستأمل الا ان يقال قطع سجود التلاوة جاز حيث قطعه ليعود الى القيام وارادة جعله للركوع ينزل منزلة فعل يبطل عمده وفيه ما فيه (قوله قرأه لم يسجد فوقه عن السجود) ولولم يعلم بوقوف الامام في الركوع الا بعد ان وصل للسجود فهل يقوم مضطحا حتى لو قام منتصبا ثم ركع عامدا عالما بطلان صلاته لانه لم يركع عالا عتدا به هويته القياس نعم بناء على المعتمد المذكور وفاقا لم يركع على الفور ويحتمل جواز القيام منتصبا لانهم ترددوا في اجزاء الهوى والحالة ما ذكر في العود التخاص من شبهة التردد انتهى سم على منهج ومعلوم ان الكلام في العامد العالم (قوله الا قرب كما قاله الزركشي نعم) أي خلافا لجم كما يأتي (قوله وهذا أولى) قد منع الاولوية بأن المستحب ثم انما قام مقام الواجب لان ٣٧١ نية الصلاة شاملة كما يأتي في قيام

لوجود الصارف فعليه ان ينتصب ليركع فلو قرأ امامه آية سجدة ثم ركع عقبها فظن المأموم انه هوى لسجدة التلاوة فهو لذلك معه فقرأه لم يسجد فوقه عن السجود هل يحسب له هذا عن الركوع الا قرب كما قاله الزركشي نعم ويغفر ذلك للتابعة فقد جزم به بعضهم وفي الروضة ما يشهد له فقال لو قام الامام الى خامسة سجد او كان قد أتى بالتشهد في الرابعة على نية التشهد الاول لم يخرج الى اعادته على الصحيح انتهى وهذا أولى لانه اذا قام المستحب مقام الواجب فلان يقوم الواجب عن غيره بطريق الاولى وقول بعض المتأخرين الا قرب عندي انه يعود للقيام ثم يركع لوجه له لفوات سجدة ولو قرأ آية سجدة وقصد ان لا يسجد ويركع فلما هوى عن له ان يسجد للتلاوة فان كان قد انتهى الى حد الركعين فليس له ذلك والاجاز (وأكله) أي الركوع (تسوية ظهره وعنقه) كالصفيحة للاتباع ورواه مسلم ويكره تركه نص عليه في الام (ونصب ساقيه) ونحوه لانه أعون ولا يثنى ركبتيه والساق مؤنثة (وأخذ ركبتيه بيديه) أي بكفيه للاتباع ورواه البخاري (وتفريق أصابعه) تفريقا وسطا للاتباع ورواه ابن حبان في صحيحه والبيهقي من غير ذكر الوسط (للقبلة) أي لجهة تالانها أشرف الجهات واحترز بذلك عن ان يوجه أصابعه الى غير جهتها من يمنة أو يسرة قاله الولي العراقي وفيه اشارة للجواب عن قول ابن النقيب لم أفهم معناه ولو تعذر وضع يديه أو احدهما ففعل الممكن (ويكبر في ابتداء هويته) للركوع (ويرفع يديه كإيمانه) وقد تقدم للاتباع ورواه الشيخان لكن يسن ان يكون

جالوس الاستراحة مقام الجالوس بين السجدين وهو به للتلاوة لم تشمله نية الصلاة وان كان واجبا للمتابعة فحقه ان لا يكفي كما لا تنفي السجدة للتلاوة عن سجود الصلاة لو نسيه (قوله لانه اذا قام المستحب) أي وهو التشهد الاول في ظله وقوله مقام الواجب أي وهو التشهد الاخير (قوله وقول بعض المتأخرين) مراده حج (قوله وقصد ان لا يسجد ويركع) معناه وقصد الركوع فليس عطفًا على المنسفي

(قوله والاجاز) دخل فيه ما لو خرج به هويته عن حد القيام بأن صار الى الركوع أقرب منه الى القيام ويحتمل انه غير مراد (قوله ويكره تركه) أي ترك الاكل (قوله والساق مؤنثة) وهي ما بين القدم والركبة وجميعها أسوق وسيتان وسوق انتهى عميرة وسم على منهج ومثله في القاموس (قوله تفريقا وسطا للاتباع) واعتبر في التفريق كونه وسطا لئلا يخرج بعض الأصابع عن القبلة (قوله لم أفهم معناه) أي قول معنى المصنف وتفريقه أصابعه للقبلة (قوله فعل الممكن) ولو قطع من الزندين لا يباغحهما الركبتين ذبه يقوت استواء الظاهر انتهى شرح البهجة الكبير ويؤخذ منه انه لو لم يفت استواء الظاهر يندب ان يباغح بهما الركبتين وقوله الزندين بفتح الزاي وعبارة المصباح الندما انحسر عنه اللحم من الزراع وهو مذكروا الجمع زود مثل فلس وفلس انتهى (قوله ويكبر في ابتداء هويته) قال الشيخ عميرة قلت يجوز قراءة يكبر بنصف الراء عطفًا على ذبوة فيكون التقدير أكله ان يسوي وان يكبر انتهى (أقول) ويجوز رفعه اذ هو الاصل ولعلمه لم يجز بالانصب لانه ليس قبله ناصب صريحا (قوله ويرفع يديه) قد صنف البخاري في ذلك تصنيفا رده على منكري الرفع وقال انه رواه سبعة عشر من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وان عدم الرفع لم يثبت عن أحد منهم برأيه سم على منهج قال حج وقوله غيره أي غير البخاري عن أضاف ذلك

احترز يا تصوير المذكور وحسب اذا اذن لمن يشئ معه فقط كما هو ظاهر ثم رأيت سم توقف في عبارة الشارح وذكرانه بحث معه فيها فحاول تأويلها بما لا يخفى ما فيه انتهى والحاصل انه ينبغي حذف قوله كان كان ثم معه من يشئ اذ حكمه حكم ما اذا كان

(قوله مع ابتداء تكبيره) أي ويمدّه الى أن يصل الى حد الر كوع وكذا في سائر الالتفات حتى في جلسة الاستراحة فيمده على الالف التي بين الالام والماء لكن بحيث لا يتجاوز سبع ألفات لان غاية هذا المدة من ابتداء رفع رأسه الى تمام قيامه انتهى حج (قوله ويقول سبحان ربّي العظيم) العمدة في عدم وجوب هذه الازكار ونحوها مع قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي عدم ذكرها للمسيء صلواته ولا ان تقول يحتمل ان تركها للعلم بها كما اعتذر به أئمتنا عن ترك التشهد والسلام وغيرها ولا ان تقول عدم الذكر في خبر المسيء صلواته يدل على عدم الوجوب فتأخذ به ما لم يدل دليل على الوجوب وقد دل في التشهد ونحوه دون هذه الازكار انتهى سم ٣٧٢ على منهج (قوله للافضل) وهو السجود يفيد ان السجود أفضل من الر كوع

وان كان الر كوع من خصائصنا ثم رأيت ع نقله فيما يأتي في السجود عن الروضة وعبارته فرع جزم في الروضة بأن القيام أفضل ثم السجود ثم الر كوع (قوله وهو ساجد) عبارة حج اذا كان ساجدا (قوله زاد في التحقيق وغيره وبعمده) معتقد (قوله بركة) أي مع الكراهة (قوله اما غيره فيقتصر) أي ندبا (قوله للتخفيف) علة لقول المصنف ولا يزيد الامام (قوله ولك أسلمت) اغماق في الظرف في الثلاثة الاول لان في سارد اعلى الشركيين حيث كانوا يعبدون معه تعالى غيره

فقصده رد عليهم على طريقة الاختصاص وهو انما يكون للرد على معتقد الشرك أو العكس أي أو معتقد العكس وأخره عن قوله خشع لان الخشوع ليس من العبادات التي ينسبونها الى غيره حتى يرد عليهم فيها (قوله خشع لك سمى) يقول ذلك وان لم يكن متصفا بذلك لانه متمسك به وفاقا لم وخلافا لبعض الناس وقال حج ينبغي ان يتحرى الخشوع عند ذلك والا يكن كاذبا لم يرد انه بصورة من هو كذلك انتهى سم على منهج (قوله وما استقلت به قدى) قال حج ويسن فيه أي كالسجود سبحانك اللهم ربنا وبعمدك اللهم اغفر لي انتهى وينبغي ان يكون ذلك قبل الدعاء لانه أنسب بالتسبيح وان يقوله ثلاثا (قوله وهذا مع الثلاث) أي قوله اللهم لك ركعت الخ (قوله وتذكره القراءة في الر كوع وغيره) قال الزركشي ومحل كراهتها اذا قصد بها القراءة فان قصد بها الدعاء والثناء فينبغي ان يكون كالوقوف بآية من القرآن شرح روض انتهى سم على منهج وينبغي ان مثل قصد القراءة ما لو أطلق فيما يظهر وسيأتى ما واقع في القنوت وقوله بآية من القرآن أي فلا يكون مكروها (قوله الاعتدال) أي ولو في نفل وكالات عدال فيما ذكر فيه الجلوس بين السجدين في انه ركن ولو في نفل وأخذ النفل غاية للرد على ما فيه بعضهم من كلام النووي وقد جزم به ابن المقرئ من عدم وجوب الاعتدال والجلوس بين السجدين في النفل وعلى ما قاله فهل يختره اجد امن ركوعه بعد الطمأنينة أو يرفع رأسه قليلا أم كيف الحال ولعل الاقرب عنده الثاني

يؤذن لنفسه (قوله ويبنى على المنتظم منه) ظاهره وان قصد التكميل والفرق بينه وبين الفاتحة لا ثم (قوله طويل) وصف
للسكوت والكلام اذ العطف بأو (قوله لم يسامح فيها فاصل البتة) لعله بالنسبة للسنة بقريئة ما قبله أي فالاذان سوح فيه

(قوله كما صححه في التحقيق) أي وغيره فاقضاه بعض كتبه عدم وجوب ذلك أي الاعتدال والجلوس بين السجدين فضلا
عن طمأنينتهما غير مراد أو ضعيف خلا فالجزم الاواروم من تبعه بذلك الاقضاء غفلة عن الصريح المذكور في التحقيق كما
تقرر انتهى حج وكتب عليه سم الجزم بالغفلة ينبغي أن يكون غفلة فانه يجوز ان يكونوا اختاروا الاقضاء على الصريح مع
الاطلاع عليه لحفظ ظهور الاقضاء عندهم وقد قدم الاقضاء على الصريح في مواضع في كلام الشيخين وغيرها كما لا يخفى
(قوله حتى تعتدل قائما مطمئنا) قال حج وتعبيره بطمأنينة أي في الركوع ثم مطمئنا هنا تفنن بكثوله في السجود ويجب ان
يطمئن وفي الجلوس بين السجدين مطمئنا نعم لو قيل عبرنا كالا اعتدال بطمئنا دون الاخرين اسارة لمخالفتهم اللهم في الخلاف
المذكور لم يبعد انتهى (قوله لما ص) أي في خبر المسمى صلواته (قوله من قيام أو قعود) قضيته انه اذا كان يصلي من اضطجاع
لا يعود له وهو واضح في القرض لانه متى قدر فيه على حالة لا يجوز مادونه فاقى قد وعلى القعود لا يجزى مادونه وأما في النفل
فلا مانع من عوده للاضطجاع لجواز التنفل معه مع قدرته على القيام والقعود ٣٧٣ ثم المراد من عوده الى القعود

انه لا يكلف ما فوقه في
النافلة ولا يمنع قيامه لانه
أجل من التعود وعبادة
الحلي قبيل الرابع ويقعد
أي المضطجع للركوع
والسجود انتهى وهي
تفيد جواز العود اليه
وان صلى مضطجعا أو
مستلقيا (قوله ثم مض
معتدلا) وله ان يرتفع الى
حد الركوع ويطلبه ان
شاء ثم يرتفع قائما (قوله
اعتدل وجوبا ثم سجد)
ظاهره ولو ما موما عليه
فعل الفرق بينه وبين

على المعتمد كما صححه في التحقيق ظهر المسمى صلواته اذ فيه ثم ارفع حتى تعتدل (قائما مطمئنا)
لما ص ويتحقق بعوده لما كان عليه قبله من قيام أو قعود ولور كع عن قيام فسقط عنه قبل
الطمأنينة وجب العود الى ما سقط عنه واطمان ثم اعتدل أو أسقط عنه بهداهن مض
معتدلا ثم سجد وان سجد وشك هل أتم اعتداله اعتدل وجوبا ثم سجد (ولا يقصد غيره فلور رفع
فرعا) بفتح الزاي أي خوفه على انه مصدر مفعول لاجله ويجوز كسرهما على انه اسم فاعل
منصوب على الحال أي خائفا (من شيء) كعقرب (لم يكف) رفعه لذلك عن رفع صلواته لوجود
الصارف (ويسن رفع يديه) كما ص في تكبيرة الاحرام (مع ابتداء رفع رأسه) من ركوعه مبتدئا
رفعهما مع ابتداء رفعه ويستمر الى انتهائه لا اتباع رواه الشيخان (قائلا) في رفعه الى الاعتدال
(سمع الله من جده) أي تقبل الله منه جده ويحصل أصل السنة بقوله من جده الله سمع له ولا
فرق في ذلك بين الامام والمأموم والمنفرد وخبرنا اذا قال الامام سمع الله من جده فقولوا ربنا لك
الجد أو ربنا ولك الحمد أي مع ما علمتموه من سمع الله من جده وانما اقتصر على ربنا لك الحمد لانه
كان يجهر بسمع الله من جده فتنبئه الناس وكان يسر ربنا لك الحمد فلا يسمعون غاليا فنبههم عليه
فيجهر الامام والمبلغ بكامة التسميع ان احتج اليه ولا اعتبار بما جرت به عادة كثير من الائمة
والمؤذنين بالجهر به دون الجهر بالتسميع وقد أشار للجمع بينهما بقوله (فاذا انتصب) أرسل يديه

مالوشك في الفاتحة بعد الركوع مع الامام حيث يوافق الامام فيما هو فيه ثم يأتي بركعة بعد سلامه ان ما هنا قليل بخلافه ثم
حيث يحتاج فيه للقراءة لكن في حاشية شيخنا الزيادي ما نصه ولوشك في اتمامه عاد اليه غير المأموم فوراً وجوبا والابطال
صلواته والمأموم يأتي بركعة بعد سلام امامه انتهى وعليه فها هنا مساو لما لوشك في الفاتحة بعد الركوع فقول الشارح
اعتدال الخ مصور بغير المأموم (قوله ولور رفع فرعا) بتنبية مضط شارب فرعا بفتح الزاي وكسرهما أي لاجل الفرع أو حالته
وفيه نظير بل يتعين الفتح فان المضط رفع لاجل الفرع وحده لا رفع المقارن للفرع من غير قصد الرفع لاجله فتأمل انتهى
حج ويمكن الجواب عن الشارح بان تعليق الحكم بالاستيق يؤذن بعلمية مامنه الاشتقاق فكسر الزاي بهذا المعنى مساو للفتح
وكاه قيل فلور رفع حال كونه فرعا لاجل الفرع (قوله لم يكف رفعه) بقي ما لور رفع ثم شك هل كان رفعه لاجله ام غيره هل يعتد
به ام لا فيه نظرا والا قرب الثاني لان تردده في ذلك شك في الرفع والشك مؤثر في جميع الافعال (قوله أي مع ما علمتموه) خبر
عن قوله وخبرنا اذا قال الخ (قوله ان احتج اليه) راجع لكل من الامام والمبلغ فالجهر به حيث لم يحتج اليه مكروه ويحتمل
رجوع الضمير الى الجهر (قوله فاذا انتصب أرسل يديه) قال حج وما قيل يجعلها تحت صدره كالقيام يأتي قريبا رده اه وأراد
به ما ذكره قول المتن ورفع يديه بقوله وفارق دعاء الافتتاح والتشهد بان ليد به وظيفة ثم لا هنا ومنه يعلم وما قيل السنة في
الاعتدال جعل يديه تحت صدره كالقيام

بالسكوت والكلام القصيرين فلم يسن الاستثناف لاجلهم بخلاف الاقامة يسن الاستثناف فيها مطلقا ولم يسامح فيها بذلك (قوله وأن يؤخر رد السلام) هذا ظاهر اذا كان المسلم يكتك الى الفراغ فان كان يذهب كان سلم وهو ما رُفِعَ برذاعية حالاً أو يترك الرد (قوله وشروطه) أي المؤذن المذكور في المتن بقطع النظر عما قدمه الشارح (قوله فلا يصح أدان غير المذكور) أي

(قوله ربنا لك الحمد) عبارة جربنا أو اللهم ربنا لك أو لك الحمد ربنا أو الحمد لربنا أو أفضلها ربنا لك الحمد عند الشيخين لانه أكثر الراءات أو ربنا ولك الحمد كما في الامم ووجه يتضمنه جملة من اه أي فان لك الحمد سن ربنا لك الحمد جملة واحدة بخلاف ولك الحمد فان الواو تبدل على محذوف والمقدر كالمفوض فربنا لك الحمد جملة ن وربنا ولك الحمد ثلاث جمل بمعدل عليه الماطف وبهذا يجاب عن تنظير سم فيه (قوله أي ربنا استجب لنا الخ) هذا انما يحتاج اليه على زيادة الواو قيل لك فيحتاج الى تقدير المعطوف عليه اما بدونها فلا حاجة الى ما ذكره (قوله مبارك فيه) قال حج وضح انه صلى الله عليه وسلم رأى بضعا وثلاثين ماسكا يستبقون الى هذه أيهم يكتبها أول وعبارة حج في المسحاة في باب الركوع في الفصل الاول وعن رقاعة بن رافع قال كما صلى وراء النبي صلى الله عليه وسلم ٣٧٤ فلما رفع رأسه من الركعات قال سمع الله من حمده فقال رجل وراءه ربنا ولك الحمد

الحمد حمدا كثيرا طيبا مبارك فيه فلما انصرف قال من المتكلم أنا قال أنا قال رأيت بضعة وثلاثين ملكا يبدرونها أيهم يكتبها أول رواه البخاري اهو قال الجلال السيوطي في عقود الزبرجد قال السهيلي روى أول بالضم على البناء لانه ظرف قطع عن الاضافة كقبل وبعد أي يكتبها أول ممن غيره وبالنصب على الحال وقال الكرماني يعني في كتاب الصلاة أول مبني على الضم بأن حذف منه المضاف وتقديره أولهم يعني كل واحد منهم يشرع ليكتب هذه الكلمات

و(قال ربنا لك الحمد) أي ربنا استجب لنا ولك الحمد على هذا إيتك ايانا زاد في تحقيقه بعده جدا كـ تـ يـ ا ط ي ا م بارك فيه ولم يذكره الجمهور واغرب في مجموعه فقال لا يزيد الا امام علي وبنالك الحمد الا برضا المأمومين وقول ابن المنذر ان السافعي خرق الاجماع في جمع المأمومين سمع الله من حمده وبنالك الحمد مـ ر د و ا ذ قال بقوله عطاء ابن سيرين واسحق وأبو بردة وداود وغيرهم (ملء السموات وملء الارض وملء ما شئت من شيء بعد) أي بعدهما كالعرش والكرسي وغيرهما مما لا يعلمه غيره ويجوز في ملء رفعه على الصفة ونصبه على الحال أي مالمالو كان جسماء (ويزيد المنفرد) وامام قوم محصورين متصفين عامر سرا (أهل الثناء) أي المدح (والحمد) أي العظمة وقال الجوهرى الكرم (أحق ما قال العبد) مبتدأ وقوله (وكلفنا لك عبد) اعتراض وقوله (لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجبم أي النبي (منك) أي عندك (الحمد) ويروي بالكسر وهو الاجتهاد خبر المبتدأ أي لا ينفع ذا الخط في الدنيا حظه في الاخرى وانما ينفعه طاعتك ويحتمل كما قاله ابن الصلاح كون أحق خبرا لما قبله وهو ربنا لك الحمد أي هذا الكلام أحق والاصل في ذلك الاتباع كما رواه الشيخان الى لك الحمد ومسلم الى آخره واثبات ألف أحق وواو وكما هو المشهور وان وقع في كتب الفقهاء حذفها فالصواب اثباتها كما مر راوه مسلم وسائر المحمدين قاله المصنف وتعقب بأن النسائي روى حذفها او يجب ان يروى عنه اثباتها ما أيضا ولم يقل عبيد مع انه القياس لان القصص ان يكون الخالق كلهم بمنزلة عبد واحد وقاب واحد (ويسن القنوت في اعتدال ثانية الصبح) بعد اثباته بالذکر الراتب كما ذكره البغوي ونقله عن النص وفي العدة ونحوه خلافا لما في الاقليد ويمكن جعل الاول على المنفرد وامام من مروا في على خلافه والاصل في ذلك ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه لم يزل يقنط في الصبح حتى فارق

قبل الآخر ويصعد بها الى حضرة الله لعظم قدرها وفي بعضها أول بالفتح (قوله ويزيد المنفرد) أفهم ان الدنيا ما قبله يقوله الامام مطلقا وبه صرح حج حيث قال ويسن هذا حتى لا امام مطلقا خلافا لآلهم مجموع انه انما يسن له ربنا لك الحمد فقط (قوله وامام قوم محصورين) أي فيكره تركه عما قال الرملي في تحصيله وهو كما قال (قوله سرا) قضية انه يقول ما قبله جهرا وقضية قوله قبل وكان يسر ربنا لك الحمد الخ خلافا (قوله وقال الجوهرى الكرم) أي فيؤخذ من ذلك انه يطاق على كل منهما (قوله ويروي بالكسر) أي فيهما (قوله حظه في الاخرى) الضمير لذي المتقدم فالله لا ينفع صاحب الجسد في الدنيا ذلك الجسد في الاخرة فكانه قيل الجسد النافع في الدنيا لا ينفع في الاخرة (قوله خلافا لما في الاقليد) هو لان الفرق كحاله يقول لا يأتي بالذکر (قوله جعل الاول) هو انقول عن النص (قوله وامام من مر) أي من المحصورين الرايين بالتطويل (قوله والثاني) هو ما في الاقليد

للرجال والنساء بخلافه للنساء بالرفع صوت على ما هو فيجوز ولا يستحب وبكون ذكر الله تعالى كما ذكره حج وعليه فعدم الصحة في كلام الشارح على اطلاقه (قوله تلخيص كرهت ان اذكر الله الاعلى طهر) قضية الاستدلال به ان الكراهة مع الحدث من (قوله ولا يجزى القنوت قبل الركوع) أي فيقنن به - وهو يسجد السهو ان نوى بالاول القنوت وكذا الوقت في الاولى بنيتها أو ابتداءه فيها فقل اللهم اهدني ثم تذكر عباب اه سم على منهج وسيا في ما يفيد عند قول المصنف في سجود السهو ولو نقل ركنا قولنا الخ (قوله فهو اولى) أي فالأخذ به اولى (قوله فانك تقضي) ليست الفاء فيما ذكره المحلى عن الشرح بل فيه ما يقتضي عدم ثبوتها فيه حيث قال فيمارواه عن النسائي في قنوت الوتر وهو ما تقدم أي في قنوت الصبح مع زياده فاء انك ووافي به اه ثم رأيت في نسخ متعددة انك بحذف الفاء وهي توافق ما ذكره ٣٧٥ المحلى (قوله ولا يعز) هو بكسر

لعين ونظم ذلك السيوطي مع بقية معاني عز فقال عز المضاف يأتي في مضارعه تثليث عين بـ شـ ر ق جاء مشهورا فاكمل وضد الذل مع عظم كذا كرمت علينا جاء مكسورا وما كرم علينا الحال أي صعبت فافتح مضارعه ان كنت تخویرا وهذه الخمسة الافعال لازمة واضم مضارع فعل ليس مقصورا عززت زيدا بمعنى قد غلبت كذا أعنته فكلاهما ماثورا وقل اذا كنت في ذكر القنوت ولا

يعزرب من عادت مكسورا

لدينا ولا يجزى القنوت قبل الركوع وان صح انه صلى الله عليه وسلم قنن قبله أيضا لان رواة القنوت بعده أكثر واحفظ فهو اولى وعليه درج الخلفاء الراشدون في أشهر الروايات عنهم وأكثرها وشمل كلامه الاداء والقضاء وخالف الصبح غيرها من حيث المعنى لشرفها ولانه يؤذن لها قبل وقتها وبالتثويب وهي اقصر الفرائض فكانت الزيادة اليق (وهو اللهم اهدني فيم هـ ديت الى آخره) كذا في المحرر وتنتمه كافي الشرح وعافني فيم عافيت وتولينني فيم توليت وبارك لي فيما أعطيت وفي شمر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك انه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت قال الرافي وزاد العلماء فيه ولا يعز من عادت قبل تباركت وتعاليت قال في الروضة وقد جاءت في رواية للبيهقي وبعده فلاك الحمد على ما قضيت استغفرك وأتوب اليك زاد في الروضة قال جمهور أصحابنا لا بأس بهذه الزيادة وقال أبو حامد والبنديجي وآخرون مستحبة وعبر عنه في تحقيقه بقوله وقيل (والامام) يسن له في قنوته ان يأتي (بلفظ الجمع) لما روى عن البيهقي في احدي روايته وحل على الامام وعلاه المصنف في اذكره بأنه يكره للامام ان يخص نفسه بالدعاء لخبر لا يؤم عبد قومما فيخص نفسه بدعوة دونهم فان فعل فقد خانهم رواه أبو داود والترمذي وحسنه نعم يستثنى من ذلك ما ورد النص به لخبرانه صلى الله عليه وسلم كان اذا كبر في الصلاة يقول اللهم تغني اللهم اغني الدعاء المعروف وثبت ان دعاءه صلى الله عليه وسلم في الجلوس بين السجدين وفي التشهد بلفظ الافراد ولم يذكر الجمهور التفرقة بين الامام وغيره الا في القنوت فليكن الصحيح اختصاص التفرقة به دون غيره من أدعية الصلاة وقال ابن التيم في المهدي ان أدعية النبي صلى الله عليه وسلم كلها بلفظ الافراد انتهى فقول الغزالي يستحب للامام ان يدعو في الجلوس بين السجدين وفي السجود والركوع بصيغة الجمع كما يستحب في القنوت مردود وكان الفرق بين القنوت وغيره ان الجميع مأمورون بالدعاء بخلاف القنوت فان المأموم يؤمن فقط ولا تتعين هذه الكلمات للقنوت بخلاف التشهد لانه فرض أو من جنسه فلو قنن بالمرور عن عمر كان حسنا لكن الاول أحسن ويد من المفرد

وقوله عززت بـ ير به المتعدي الذي تظم عينه (قوله وبعده فلاك الحمد) هو شامل للخير والشر وعليه فقد يقال كيف حمد على قضاء الشر وقد طلب رفعه فيما سبق بقوله وقني الخ والجواب ان الذي طلب رفعه فيما مضى هو المقضى من المرض وغيره مما تذكره النفس والحمد وعليه هنا هو القضاء الذي هو صفة تعالى وكلها جميلة يطلب الثناء عليها (قوله بهذه الزيادة) هي قوله فلاك الحمد الخ (قوله وآخرون مستحبة) قال حج بل قال جمع انما مستحبة لورودها في رواية البيهقي انتهى فساقها مساق الجزم واستدل عليها برواية البيهقي (قوله فان فعل البيهقي) أي بتفويته ما طلب لهم فكره له ذلك وعليه فلو فعل ذلك في القنوت فهل يطلب من المأمومين التأمين حينئذ أو القنوت فيه نظرا لاقرب الاول لانه الوارد ان قصر الامام بخصيصه ولا مانع من ان الله يشيب المؤمن بما يريده على ما يصل اليه من دعاء الامام (قوله فليكن الصحيح الخ) أي خلافا لـ وعبارته والذي يصبه ويجمع به كلامهم والخبرانه حيث اخترع دعوة كرهه الافراد وهذا هو محل الهـ وحديث أبي ثور اتبع لفظه (قوله اختصاص التفرقة به) أي القنوت (قوله فلو قنن بالمرور عن عمر

حيث كون الاذان ذكر اوليس كذلك لان القرآن الذي هو افضل الاذكار لا يكره مع الحدث كما بينه الشهاب سم ومن ثم حكم الشهاب المذكور بوجههم من ادعى ذلك والشهاب حج استدلال بخير لا يؤذن الامتوضي (قوله من لا تباع له الصلاة) فلا

أى وهو اللهم انا نسئ تعينك الخ (قوله وامام من مر الجمع بينهما) أى فى قنوت الصبح والوتر (قوله أولم يقصده) شامل لحالة الاطلاق (قوله وتكره اطالة القنوت) التعبير بالاطالة دون قوله تكرر الزيادة على القنوت ظاهر فى ان المراد بالاطالة الزيادة التى يظهر بها طول فى العرف لا مجرد الزيادة التى يظهر بها طول فى العرف لا مجرد الزيادة وان قلت وعبارة الخطيب كان الشيخ أبو حامد يقول فى قنوت ٣٧٦ الصبح اللهم لا تعقنا عن العلم بعائق ولا تمنعنا عنه عما نحتاج انتهى وهو صريح فيما

قلناه وقوله لا تعقنا بفتح التاء وضم العين من عاق بدليل قوله بعائق اذ لو كان من عاق لقال بعيق أو معوق (قوله فتسناهم الاحصاء لما علمت) لم يتقدم هنا ما يعلم منه سبب قياس الصبح على الآل ثم رأيت فى ج مانصه وبسن أيضا السلام وذكر الآل ويظهر ان يقاس بهم الصبح لقولهم يستفاد من الصلاة عليهم من سنها على الآل لانها اذا سئلت عليهم وفيهم من ليسوا أصحابه فعلى الصحابة أولى ثم رأيت شارحا صرح بذلك (قوله أتى المصنف) ظاهره اعتماد ما أتى به وانه لا فرق فى عدم الاستحباب بين كون الصلاة عليه بالاسم الظاهر أو بالعمير لكن

وامام من مر الجمع بينهما ويؤخره حينئذ عن الاول ولو قلت بآية نواه بها وتضمنت دعاء أو نحوه كما خر البقرة أخر أنه عنه وان لم تتضمن ذلك كتبت يد أولم يقصده به لم يجزه ما مر من كراهة القرآن فى الصلاة فى غير اقيام ويشترط فى بدله ان يكون دعاء وتناء كما قاله البرهان البيجورى وافق به الوالدرجه الله تعالى وتكره اطالة القنوت كالشهاد الاول كما فى المجموع عن البغوى وقضيته عدم البطالان بتطويله به وهو كذلك كما أفاده الشيخ ولا يقال قياس امتناع تطويل الركن القصير عدم البطالان به محمول على غير محل القنوت مما لم يرد الشرع بتطويله اذ البغوى نفسه القائل بكراهة الاطالة قائل بأن تطويل الركن القصير يبطل عمده (والصحيح من الصلاة) والسلام كما فى الاذكار (على رسول الله صلى الله عليه وسلم فى آخره) للاخبار الصحيحة فى ذلك وتسبب الصلاة على الآل والاصحاب أيضا قياسا على ما تقدم خلافا لمن نفى سنية ذلك وقد استشهد الاسنوى اسن الصلاة بالآية والركش لسن الآل بخبر كيف نصلى عليك ولا ينافى ذكر الصبح هنا اطلاقهم على عدم ذكرها فى صلاة التشهد لان الفرق بينهما انهم ثم اقتصر على الوار وهما لم يقتصروا عليه بل زادوا ذكر الآل بمخالفته فقامم الاحصاء لما علمت وكان الفرق ان مقابلة الآل بالآل ابراهيم فى أكثر الروايات ثم تقتضى عدم التعرض لغيرهم وهما لا مقتضى لذلك والثانى لا تسن بل لا تجوز حتى تبطل الصلاة بفعلها على وجهه لانه نقل ركنها قوليا الى غير موضعه واحترز بقوله فى آخره عن عدم استحباب اقيما عاده وان قال فى العبد لا بأس بها وأوله وآخره لورودا رفيه وما ذكره المحلى فى شرحه من استحباب الصلاة عليه ان قرأها آية متضمنة اسم محمد صلى الله عليه وسلم أتى المصنف بخلافه (و) يسن (رفع يديه) فيه وفى سائر الادعية اتباعا لكارواه البيهقي فيه بأسناد جيد وفى سائر الادعية الشيخان وغيرهما وحاصل ما تضمنه كلام الشارح هنا ان الاول دليلين فانه استدلال على القول بأن الرفع سنة بالاتباع وان القائل بعدم سنيته استدلال عليه بالقياس على غير القنوت من أدعية الصلاة كدعاء الافتتاح والتشهد والجلوس بين الجديتين وأفاد بقوله كما قيس الرفع فيه الى آخره ان القائل بالاول استدلال أيضا

جمله حج فى شرح العباب بعد كلام ذكره على ما اذا كانت الصلاة بالاسم الظاهر دون ما لو كانت بالقياس بالعمير وقوله بخلافه نقل سم على منهج عن الشارح طلبها (قوله ويسن رفع يديه) الاول وسن ليفيده انه من محل الخلاف وعبارة المحلى والصحيح سر رفع يديه وقوله فيه ظاهره كالمحلى انه يرفع فى جميعه حتى فى الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وهو ظاهر ثم رأيت فى حج وعبارته ويرفع يديه فى جميع القنوت والصلاة والسلام بعده للاتباع وسنده صحيح انتهى (قوله وفى سائر الادعية) لعل المراد فى غير الصلاة بدليل قوله الآتى وان القائل بعدم سنيته استدلال عليه بالقياس على غير القنوت من أدعية الصلاة (قوله ان الاول) أى القائل بسن الرفع (قوله كما قيس الرفع الخ) من قوله كما قيس الرفع فيه على رفع النبي صلى الله عليه وسلم يديه كالمصلى الغداة يدعو على الذين قتلوا أصحابه القراء يترعون رواه البيهقي انتهى ولا ينافى هذا ما أتى فى كلام الشارح من قوله قنوت شهر امتنا بما فى المجلس الخ لاحتمال اختلاف الروايات وعلى احدى الروايتين يحمل ما نقل عن شيخنا العلامة الاجه ورى فى شرح الالفية من انه قنوت عقب صلاة الغداة

كراهة في أذان فاقد الطهورين كما يحسنه الشهاب سم وصرح به الدميري وإن أخر - منه عبارة العباب المذكورة لكن بحث الشهاب المذكور في محل آخر الكراهة وينبغي أن يقال إن كان يؤذن لنفسه فلا يكره بدليل طلب نحو السورة منه وإن كان أدائه لتأدية الشعار كره إلا أن يكون مثل قنبر (قوله وتضيه كلامه) أي بالنظر لما قرره هو به حيث أطلق في الأذان من قوله من الأذان وأما غيره فإضافته للضمير فقال من أدائه لكن يبقى النظر في المات في حديثه في أي المعنيين أظهر (قوله

(قوله ومقابل الأصح) الذي في الماتن التعبير بالصحيح (قوله نفى) أي وما هنا اثبات وهو مقدم على النفي (قوله رفع بلاء ونحوه) أي من المشاق التي تحصل من غير قيام بالبدن وسكت عن الثناء وهو من فاذك ٣٧٧ تنضي الخ وفي حواشي البهجة للشيخ عميرة

قوله ويسن جعل ظهرهما للسماء الخ أي حتى من أول القنوت الخ هذا امر ادهم فيما يظهر شوبري اه سم على جملة (قوله وعكسه ان دما بتحصيل شيء) أي فلو جمع بين الطلب والرفع بصيغة واحدة كالأودعا شخص بتحصيل شيء ورفع آخر أودعا اثنان أحدهما بطلب خير والآخر برفع ثم قال آخر اللهم أفعل لي ذلك فهل يفعل قائل ذلك يبطون إلا كف أم بظهورها فيه نظر قيل ولا يبعد أن يفعل ذلك مقرونا يبطون إلا كف تغليب المطلوب على غيره لشرفه اه أقول وإن قرب أن ذلك يكون بظهور الأكف لأن درء المفسد مقدم على جاب المصالح (قوله والأوجه أن غاية الزفع إلى المنكسب) أي إلى محاذاة المنكسب مع بقاء الكفين على بسطهما (قوله

بالفيس المذكور ومقابل الأصح عدم رفعه في القنوت لأنه دعاء في صلاة فلا يستحب الرفع فيه قياسا على دعاء الافتتاح والتشهد ووفق الأول بأن ليديه فيه وظيفة ولا وظيفة له ما هنا وتحصل السنة برفعهما سواء أكانتا متفرقتين أم ملتصقتين وسواء أكانت الأصابع والراحة مستويتين أم الأصابع أعلى منها والضابط أن يجعل بطونهما إلى السماء وظهورهما إلى الأرض كذا أفنى به الولد رحمه الله تعالى وخبر كان صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه في شيء من الدعاء إلا في الاستسقاء نفى أو محمول على رفع خاص وهو المبالغة فيه ويجعل فيه وفي غيره ظهر كفيه إلى السماء إن دعا لرفع بلاء ونحوه وعكسه أن دعا لتحصيل شيء أخذ ما سمي يأتى في الاستسقاء ولا يعترض بأن فيه حركة وهي غير مطلوبة في الصلاة إذ محمله فيما يرد ولا يرد ذلك على الإطلاق ما أفنى به الولد رحمه الله تعالى آنفا ذلك كلامه مخصوص بغير تلك الحالة التي تقلب اليدين فيها وسواء فيمن دعا لرفع بلاء في سنن ما ذكر أو كان ذلك البلاء واقعا لم لا كأفنى به الولد رحمه الله تعالى واستحب الخطابي كشفهما في سائر الأدعية ويكره للخطيب رفع يديه حال الخطبة قاله البهي في الحديث فيه في مسلم ويكره خارج الصلاة رفع اليدين المتجسدة ولو بجائل فيما يظهر والأوجه أن غاية الرفع إلى المنكسب إلا أن اشتد الأمر ولا يرفع بصره إلى السماء قاله الغزالي وقال غيره الأولى رفعه إليها أي في غير الصلاة ورجحه ابن العماد (و) الصحيح (أنه لا يسمع) بهما (وجهه) أي لا يسن ذلك لعدم ثبوت شيء فيه والأولى عدم فعله وروى فيه خبر ضعيف مستعمل عند بعضهم خارج الصلاة وباستحبابه خارجها خرم في التحقيق وأما صريح غير الوجه كالصدور في الروضة وغيرهما عدم استحبابه قطعا بل نص جماعة على كراهته والثاني يسن ظهر فامسكوا بها وجوهكم ورد يكون طرقة وأهية (و) الصحيح (أن الإمام يجهر به) استحبابا في السرية كأن قضى صبحا أو ترا بعد طلوع الشمس والجهرية للتابع ورواه البخاري وغيره وليكن جهره به دون جهره بالقراءة كما قاله الماوردي واستحسنه الزركشي وغيره ويمكن تنزيل إطلاق المصنف وغيره عليه فإن أسره به حصلت سنة القنوت وفاته سنة الجهر خلافا لما اقتضاه كلام الحاوي الصغير من فواتهما والثاني لا كسائر الأدعية المشروعة في الصلاة وخرج المنفرد فيسره قطعا (و) الصحيح (أنه يؤمن المأموم للدعاء) جهرا كما في الكافي واقتضاه كلام التهذيب إذا جهرا مامه ومنه الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم فبئس من كما صرح به المحب الطبري وأفنى به الولد رحمه الله تعالى خلافا للغزالي والجو جري ولا يعارضه خبر رغم

٤٨ نهاية ل رفعه (أي البصر) (قوله أي في غير الصلاة) مقدم (قوله ورجحه ابن العماد) قال سم على جملة بعد ما ذكر وتسن الإشارة بسبب إثباته اليمنى وتكرهه بأصبعين سم اه (قوله عدم استحبابه قطعا) خارجها أي وأما ما يفعله العامة من تقبيل اليد بعد الدعاء فلا أصل له (قوله كأن قضى صبحا) وانما طلب من الإمام الجهر بالقنوت في السرية مع أنها ليست محل الجهر ومن ثم طلب الأسرار بالقراءة فيها لأن المقصود من القنوت الدعاء وتأمين القوم عليه فطلب الجهر ليسمعوا فيؤمنوا (قوله كما قاله الماوردي) أي وإن أدى ذلك إلى عدم سماع بعض المأمومين لبعدهم أو أشته نالهم بالقنوت لأنفسهم ورفع أصواتهم به المالم عدم علمهم باستحباب الانصات أو لغيره

فتكون الكراهة معها أشد الخ) مراده اذ انهما بمنزلة رفع صوت والافتقار ان اذان المرأة والخائض برفعه حرام كذا حمل عليه الشهاب سم عبارة شرح الروض وفيه نظرا ذلا يسمى اذانا وانما هو مجرد ذكر فالاولى الجواب بانه بالنسبة للرافعة

(قوله ولا يعارضه خبر رغم انف الخ) وجه المعارضة ان الخبر يدل على طلب الصلاة من المأموم عند اتيان الامام بها والتأمين ليس صلاة ويمكن الجواب بانه وان لم يكن صلاة لكنه في معناها لان قوله آمين عند صلاة الامام عليه في قوة أن يقول استجب يا رب صلاة الامام كما أشار اليه الشارح بقوله لان طلب استجابة الخ (قوله رشم انف) أي لصق أنفه بالغم بالفخ وهو التراب أه مختار بالمعنى (قوله ويحتمل وهو الاوجه) ٣٧٨ يتأمل هذا مع قوله أولا سرفان ذلك يقتضي انه المنقول ثم رأيت في

نسخ بعد قوله والثاني يؤمن فيه أيضا واذ أسأل الرحمة الخ (قوله ونحوها) أي النار (قوله في اجابة المؤذن وعدمه هنا) اعتمد ج هنا البطلان (قوله بقصده) أي الفتح بان اعادته بلفظه يتأمل هذا فانه لم يتقدم هنا ما يتضمن اعادة شيء بلفظه (قوله فان لم يسمعه) قال في العباب سمعا محققا اه سم على منهج (قوله كما يشاركه الخ) أي فان كاد منه ما يدعوا بما يجب وان اختلفا فيما يأتيان به (قوله مع ما مر أيضا) أي من الذكر المطلوب في الاعتدال من حيث هو وهو سمع الله ان حمده الخ كما صرح به متن المنهج (قوله ولو واحدا) نخرج به الاثنان ومقتضاه انه يقتضي لهما وان لم يكن فهما نفع متعد (قوله على قاتلي أصحابه) قال لاسنوي وغيره كان الحامل له على القنوت في هذه القضية

أنف رجل ذكر كرت عنده فلم يصل على لان طلب استجابة الصلاة عليه بآمين في معنى الصلاة عليه (و) انه (يقول الثناء) سرا وهو فانك تقضي الى آخره أو يستمع له لانه ثناء وذكر لا يليق به التأمين والمشاركة أولى كما في المجموع والثاني يؤمن فيه أيضا واذ انما يشاركه فيه في جهر الامام به نظرا يحتمل أن يقال يسر به كما في غير مما يشتركان فيه ويحتمل وهو الاوجه الجهر به كما اذا سأل الرحمة أو استعاذ من النار ونحوها فان الامام يجهر به ويوافق فيه المأموم ولا يؤمن كما قاله في المجموع قال في الاحياء وتبعه القمولى وغيره أو يقول أشهد أو صدقت وبررت أو بلى وأنا على ذلك من الشاهدين أو ما أشبه ذلك اه والفرق بين بطلانها بصدقت وبررت في اجابة المؤذن وعدمه هنا ان هذا متضمن للثناء فهو المقصود منه بطريق الذات بخلافه ثم فليس متضمنا له اذ هو بمعنى الصلاة خير من النوم وهذا مبطل وما هنا بمعنى فانك تقضي ولا يقضي عليك مثلا وهو ليس يبطل ولا أثر للخطاب لانه بمعنى الثناء أيضا وعليه فيفارق نحو الفتح بقصده حيث أثر بأن اعادته بلفظه صيرته كالكلام الاجنبي والاصل في محمل القراءة عدم تكريرها ولا كذلك الثناء ونحوه وقرق الوالدرجه الله تعالى بين ما هنا والاذان أيضا بأن اجابة المصلي للمؤذن مكرهه بخلاف مشاركة المأموم في القنوت باتيانا بالثناء او ما ألحق به فانه سنة فحسن البطلان بالاول دون الثاني هذا كله ان سمعه (فان لم يسمعه) لسمعه أو بعده عنه أو عدم جهره به أو سمع صوتا لا يفهمه (قنت) استجابا بسرا موافقة له كما يشاركه في الدعوات والاذكار السرية (ويشعر) أي يستجب (القنوت) مع ما مر أيضا (في سائر المكتوبات) أي باقيا من الخمس في اعتدال الركعة الاخيرة (للنازلة) لانزلت بان نزلت بالمسلمين ولو واحدا على ما جمعه جمع لكن اشترط فيه الاسنوي تعدى نفعه كاسر العالم والشجاع وهو ظاهر وذلك لما صرح انه صلى الله عليه وسلم تمت شهر امتتباعا في الخمس في اعتدال الركعة الاخيرة يدعوا على قاتلي أصحابه بيمين معونة ويؤمن من خائفه والدعاء ككارد دفع تمردهم على المسلمين لا بالنظر للقتولين لان قضاء أمرهم وعدم امكان تداركهم ويؤخذ منه استحباب تعرضه في هذا القنوت بالدعاء لرفع تلك النازلة وسواء فيها الخوف من نحو عدو ولو مسلمين كما هو ظاهر والقمط والجرا دون نحوها كالوباء وكذا الطاعون كما قيل اليه كلام الزركشي أخذ من أنه صلى الله عليه وسلم دعا بصرفه عن أهل المدينة وبه أفتى الوالدرجه الله تعالى تبع البعضهم وأشار لرد قول الاذرى المتجه عنده المنع لوقوعه في زمن عمر ولم يقتنوا له حيث قال لا ريب انه من

النوازل

دفع عمر القاتلين اه سم على منهج ثم رأيت قوله الا في والدعاء الخ (قوله لرفع تلك النازلة) أي فلا يقتصر على قنوت الصبح فانه صلى الله عليه وسلم ثبت عنه الدعاء على قاتلي أصحابه وليس ذلك من ألفاظ القنوت الواردة فلواقصر على قنوت الصبح في النازلة كما كتفى به على ما هو ظاهر من عبارة الشارح وغيره (قوله لوقوعه) أي الطاعون (قوله في زمن عمر) ظاهره ان أول وقوعه في زمنه فاجمع وهو طاعون حمواس بالعين والسين المهملتين قال في المصباح حمواس بالفخ بلدة بالشام بقرب القدس وكانت قديما مدينة عظيمة وطاعون حمواس كان في أيام عمر رضى الله تعالى عنه اه ولعل نسبة الطاعون لها لابتداء ظهوره فيها (قوله لا ريب انه) أي في انه

(قوله الخليفة) بكسر الخاء واللام المشددة وفتح الفاء مصدر خلفه بتشديد اللام لارادة المبالغة كتحته حثيثي وخصه خصيصي
(قوله ان يجمع بين الاذان والامامة) أي خلافا لمن منع السنية في ذلك ولم أثبت فيه الكراهة وفي نسخ والاقامة بدل الامامة
(قوله الاستحارة عليه) أي على مطلق الاذان (قوله الثاني ان الاذان يرجع للوذن الخ) في هذا الوجه نظره يعلم براجعة كلامهم
في باب الاجازة (قوله وبه صرح المصنف في مسئلة الموالاة الاخيرة) هو تابع في هذه العبارة للشهاب حج في شرح الارشاد

(قوله وعلى تسليمه فيحتمل) أي فلا يرد عدم اجابة معاذهم في الدعاء برفعه حين سألوه لما ذكره على ان طلبهم منه يدل على جوازه
اذ لو كان ممتنع لما سألوه مع ان فيهم جماعة من أكابرهم المعروفين بالعلم المشهورين به بل عدم نهي معاذهم عن سؤالهم مع
ما قيل في حقه من النبي صلى الله عليه وسلم من انه أعلم الناس بالحلال والحرام دأبل على جوازه أيضا لانه لا يقر على منكره ولو
كان ممتنعاً عنده لبين لهم حكمه (قوله ويستحب مراجعة الامام) أي من الأئمة للساجدة وأما ما يطرأ من الجماعة بعد صلاة
الامام الراتب فلا يستحب مراجعته (قوله ويسن الجهر به) ولعله انما طالب الجهر من المنفرد هذا بخلاف قنوت الصبح لشدة
الحاجة لرفع البلاء الحاصل فطلب الجهر اظهار تلك الشدة (قوله والمنذورة فلا يسن فيها) قال حج أما غير المكتوبات فالجنازة
يكبر فيها مطلقا الخ والمنذورة والنافلة التي تسن فيها الجماعة وغيرها لا تسن فيها ثم ان قنوت في المنازلة لم يكبره والا كره اه وهو
مساو لقول الشارح فلا يسن اذ نفي السنية عبارة عن نفي الطلب لا طلب العدم ٣٧٩ (قوله فلا يسن فيها) لم يقل فيها نظرا

للفنل والمنذورة بل راعى
كثرة الافراد التي شملها
الفنل (قوله لكونهم ما
متحدين) فان قلت يخالف
هذا عدهما في شروط
القدوة ركين في مسئلة
الزجة ومسئلة التقدم
والتأخرات لا مخالفة لان
المدار ثم على ما يظهر به
فخس المخالفة وهي تظهر
بعض الجاوس وسجدة
واحدة فعدا ركين ثم
والمدار هنا على الاتحاد في
الصورة فعدا ركنوا احدا
ثم ما ذكر توجيهه للراجح

النوازل العظام لما فيه من موت غالب المسلمين وتعطل كثير من معاشهم وشهادة من مات به
لا تمنع كونه نازلة كما انما قننت عند نارلة العدو وان حصلت الشهادة ان قتل منه وعدم نقله عن
الساق لا يلزم منه عدم الوقوع وعلى تسليمه فيحتمل أنهم تركوه ايثارا لطلب الشهادة ثم قال
بل يسن ان لم ينزل بهم الدعاء ان نزل بهم اه ويستحب مراجعة الامام الاعظم أو نائبه بالنسبة
للجوامع فان أمر به وجب ويسن الجهر به مطلقا للامام والمنفرد ولو سرية كما أفتى به الوالد
رحمه الله تعالى (لا مطلقا على المشهور) لانه عليه الصلاة والسلام لم يقنن الا عند النازلة
والثاني يخبر بين القنوت وتركه وخرج بالكتابة النفل ولو عيدا أو استسقاء والمنذورة فلا
يسن فيها ويظهر كما قاله الشيخ كراهته مطلقا في صلاة الجنازة لبنائها على التخفيف (السابع)
من أركانها (السجود) مرتين في كل ركعة لا كتاب والسنة والاجماع وانما عدا ركنوا احدا
لكونهم ما متحدين كما عده بعضهم الطمأنينة في محالها الاربعة ركنوا احدا كذلك وهو في اللغة
النظام والميل وقيل التذلل والخضوع (و) اما في الشرع (أقله مباشرة بعض جهته
مصلاه) أي ما يصلي عليه من أرض أو غيرها يكشف ان أمكن ما صح من قوله صلى الله عليه
وسلم اذا سجدت فكن جبهتك ولا تقرب رقبته واياه ابن حبان في صحيحه ونحوه ركنوا احدا
الارث شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرضاء في جباهنا واكفنا فلم يشكنا

والا في المسئلة خلاف كما صرح به قول حج وجعل المصنف السجدة ركنوا احدا وهو ما صححه في البيان والموافق
لما ياتي في مجتبه التقدم والتأخرات ما ركنوا احدا وهو ما صححه في البسيط اه (قوله لذلك) أي لاتحادها (قوله النظام
والميل) عطف تفسير والركوع لغة قريب منه لانهم فسروه كما ذكره حج بالانحناء فيشارك السجود في حصول الميل (قوله
وقيل التذلل والخضوع) عطف الخضوع على التذلل عطف تفسير وعبارة المصباح سجدة سجود النظام وكل شيء ذل فقد
سجد اه وهي صريحة في ان ما حكاه الشارح من القولين ليس مراد بل هما قول واحد وهو ان السجود معناه لغة
النظام حسيا كان أو معنويا فان قوله وكل شيء ذل يفهم انه داخل في معنى ما قبله (قوله مباشرة بعض جهته) ويتصور
السجود على البعض بأن يكون السجود على عود مثلا أو يكون بعضها مستورا فيسجد عليه مع المكشوف منها (قوله يكشف
ان أمكن) أي سهل بحيث لا يناله به مشقة لا تحتمل عادة أخذ ما يأتي (قوله ولا تقرب رقبته) عبارة الشيخ همزة اذا سجدت
فكن جبهتك من الارض ولا تقرب رقبته الغراب اه فاعلم ما روايتان وقوله نقرأ مصدر مؤكدا لان المصادر ثلاثة امام مصدر
مؤكدا لفسله كهذا أو مبين لنوعه كضربه ضرب الامير أو مبين لعدده كضربه ضربتين أو ثلاثا (قوله حر الرضاء) الرضاء
يفقتين شدة وقع الشمس على الرمل وغيره والارض رضاء بوزن جر او قد رضاء يومنا اشتد حره وبابه طرب اه مختار

ببعض تصرف لكن الشهاب المذكور ذكر قبيل ذلك مانصه وكذا الوار مؤداة لا آخر الوقت فأذن لها ثم عقب سلامها دخل وقت مؤداة أخرى فيؤذن لها قاله النووي انتهى والشارح قدم هذا في أوائل الفصل عقب قول المصنف فان كان قوائم لم يؤذن

(قوله أي لم يزل شكوانا) أشار به إلى أنه من أشكى والهمزة فيه للسلب قال في المختار وأشكاه أيضا أعتبه من شكواه ونزع عن شكايته وأزاله عما يشكوه (قوله وإن كره) أي الاقتصار على البعض (قوله وهو جانبها) والمراد به ما يحد عن سطح الجهة من الجانبين حج (قوله أما إذا اضطر استرها) محترق قوله بكشف أن أمكن (قوله وإن لم تبج التيمم فيما يظهر) خلافا لمخج ونقل سم على موهج عن شرح الارشاد لمخج ما يوافق كلام الشارح (قوله إلا أن كان تحتها نجس غير معفوع عنه) فتأزمه الاعادة لكنهم ليست مجرد الاستبرأ للنجاسة ولا حاجة للاستثناء (قوله بجبته أو بعضها) أي وإن طال كما اقتضاه إطلاقهم اه حج (قوله جاز مطلقا) أي سواء أمكن السجود على الخالي منه أم لا وسواء طال أو قصر (قوله خلافا لما بحثه الأسنوي) وخرج به الشعر النازل من الرأس فلا يكفي السجود عليه ومثله شعر اللحية واليدين تحرك بحركته أم لا ما عدا شعر الجهة (قوله فان سجد على متصل به) تفريع ٣٨٠ يعلم منه تقبيد المصلي بكونه غير متصل به أو لم يتحرك بحركته قال سم ومثل

هذا يقع للامعة كثيرا وهو أنهم يحذفون القيسد من الكلام ثم يفرعون عليه ما يعلم منه تقييده الأول (قوله وإنما ضم ملاقاته) أي ملاقة ما لم يتحرك بحركته من المتصل به (قوله لانه كالجزء منه) أي وكل ما كان كذلك ضر ويدخل فيه الساعة النائمة في البدن فلا يجزئ السجود عليها وقضيته أنها لو ثبتت في الجهة لا يعتد بالسجود عليها وقياس الاكتفاء بالسجود على الشعر النابت بالجهة وإن طال الاكتفاء به هنا

أي لم يزل شكوانا وراه مسلم غير جباها نوا كفا فلو لم تجب مباشرة المصلي بالجهة لارشد هم إلى استرها واعتبر كشفها دون بقية الاعضاء لسهولة فعلها ولحصول مقعد السجود وهو غاية التواضع والخضوع لمباشرة أشرف ما في الإنسان لمواظبات الأقدام والنعال من غير حائل واكتفى ببعضها وإن كره لصدق اسم السجود بذلك وخرج بها نحو الجانبين وهو جانبها أو الخد والآنف لأن ذلك ليس في معناها مادام اضطر استرها بأن يكون بها نحو جرح به عصابة تشق أزالها عليه مشقة شديدة وإن لم تبج التيمم فيما يظهر كما مر في المجز عن القيام فيصح السجود عليها ولا تأزمه اعادة إلا أن كان تحتها نجس غير معفوع عنه ولو سجد على شيء رنبت بجبته أو بعضها جاز مطلقا كما هو المنقول المعتمد خلافا لما بحثه الأسنوي في الثانية لأن ما نبت عليها بعزله بشرته (فان سجد على متصل به) كطرف كفه الطويل أو عمامته (جاز أن لم يتحرك بحركته) لانه كالمفصل وإنما ضم ملاقاته للنجاسة لأن المعتبر ثم أن لا يكون شيء مما ينسب إليه ملاقيها وهذا منسوب إليه ملاق لها والمعتبر هنا موضع جهته على قرار لا ملاقيتها وبالحركة يخرج القرار فان تحرك بحركته في قيامه أو قعوده لم يصح لانه كالجزء منه فلو سجد عليه عامدا عالما بتحريره بطلت صلاته والاعاد السجود وخرج بمثل متصل به ما لو سجد على نحو سرير يتحرك بحركته ويصح السجود على نحو عود أو منديل بيده كافي المجموع ويفارق ما مر بأن اتصال الثياب به نسبتها إليه أكثر لاسيما قرارها وطول مدتها بخلاف هذا وليس مثله المنديل الذي على عمامته والملقى على عاتقه لانه ما لبس له بخلاف ما في يده فانه كالمفصل ولو

سجد

بالأولى كما اقتضاه تعليلهم ذلك بتبعيته للجهة وينبغي أن يحل الاكتفاء بالسجود عليهم ما لم يتجاوز محلها فان جاوزته كأن وصلت إلى صدره مثلا فلا يجزئ السجود على ما جاوز منها الجهة (قوله بطلت صلاته) لا يبعد أن يختص البطلان بما إذا رفع رأسه قبل إزاله ما يتحرك بحركته من تحت جهته حتى لو أزاله ثم رفع بعد الطمأنينة لم تبطل وحصل السجود فتأمل اه سم على منهج وينبغي أن يحل ذلك ما لم يقصد ابتداءه يسجد عليه ولا يرفعه فان قصد ذلك بطلت صلاته بسجوده هو للسجود قياسا على ما لو عزم أن يأتي بثلاث خطوات متواليات ثم شرع فيها قائم تبطل بسجود ذلك لانه شروع في المبطول ونقل بالدرس عن الشيخ حدة أن ما وافق ذلك فراجع (قوله والاعاد السجود) ظاهره ولو كان بعيد العهد بالاسلام ونشأ بين أظهر العلماء ويوجه بأن هذا مما ينبغي على العامة فيعذر فيه بخلاف ما لو اقتصر على سجدة واحدة فتبطل صلاته لأن هذا مما لا ينبغي حتى لو نية بعد القيام عامدا ان اراد السجود لم يجز له لانها بسجود قيامه (قوله أو منديل بيده) الظاهر منه أنه يسكه بيده فيخرج ما لو ربطه بها فيضرب لكن قضية قوله بأن اتصال الثياب بالخلافة وهو ظاهر فلا يضر سجوده عليه ربطه بيده أم لا (قوله وطول مدتها) أي في الجهة فلا يشك كل بما لو سجد على طرف رداء على اكتفیه (قوله وليس مثله) أي في جهة السجود عليه

لغير الاولى ثم ذكر ما ذكره هنا فاشكل مراده (قوله وسببه التطويل) أي خشيته (قوله ومستمعه) لا حاجة اليه (قوله ولا ينه) أي وخلافا لابن السبكي في كتابه التوشيح (قوله والخبر ان لا يدل ان) أي من حيث المجموع اذا الاول وان كان عاما فهو مخصوص بالثاني هذا هو مراده فيما يظهر والا فهو لا يسمعه ان ينكر عموم الاول في حد ذاته ويهذي بفتح تنظير الشارح الآتي في كلامه فتأمل (قوله ومن في صلاة الخ) عبارة الامداد للشهاب بن حجر بعد قول الارشاد ويحجب لامصليا ونحوه

(قوله فالتصق بجبهته) ومنه التراب حيث منع مباينة جميع الجبهة محل السجود (قوله ولونحاه ثم سجد لم يضرب) ابو رآه ملتصقة بجبهته ولم يدرك في أي السجودات التصق فعن القاضي انه ان رآه بعد السجدة الاخيرة من الركعة الاخيرة وجوز ان التصاقه فيما قبلها أخذ بالاسواق فان جوزه في السجدة الاولى من الركعة الاولى قدر انه فيه ليكون الحاصل له ركعة الا سجدة أو فيما قبلها قدره فيه ليكون الحاصل له ركعة بغير سجود أو بعد فراغ لصلاة فان احتمل طروء بعده فالاصل مضى على الصلوة والا فان قرب الفصل بنى وأخذ بالاسواق كما تقدم والاستأنف اه سم على حج أي وان احتمل انه التصق في السجدة الاخيرة لم يعد شيئا (قوله ولو صلى قاعدا) فرضا أو نفلًا كما يؤخذ من قوله لانه كل جزء منه (قوله لم يحز السجود عليه) خلافا لحج وشيخ الاسلام في فتاويه (قوله وركبتيه) ٣٨١ قال حج تنبيه لم أر لاحد من أئمتنا تحديد الركبة

وعرفها في القاموس بأنها مفصل ما بين أسافل أطراف الفخذ وأعلى الساق اه وصرح ما يأتي في الدامن وما بعده انها من أول الفخذ عن آخر الفخذ إلى أول أعلى الساق وعليه فكانهم اعتمدوا في ذلك العرف لبعده تقييد الاحكام بعدها اللغوي لقلته جدا الا أن يقال أرادوا بالمفصل ما قررناه وهو قريب ثم رأيت الصحاح قال والركبة معروفة فبين ان المدار فيها على العرف والكلام في الشرع وهو

سجد على شيء فالتصق بجبهته وارتفع معه وسجد على ثانيا بضر وانحاه ثم سجد لم يضرب ولو صلى قاعدا وسجد على متصل به لا يتحرك بحركته الا اذا صلى قائما لم يحزه السجود عليه لانه كل جزء منه كما أتى به الوالدرجة الله تعالى (ولا يجب وضع يديه) أي بطنهما (وركبتيه وقدميه) في سجوده (في الاظهر) لقوله تعالى سيماهم في وجوههم من أثر السجود والخبر المتقدم اذا سجدت فكان جبهتك فافرادها بالذكر ليل على مخالفتها ولانه لو وجب وضعها لوجب الابعاء عند العجز عن وضعها والابعاء غير واجب فلم يجب وضعها ولان المقصود منه وضع أثرف الاعضاء على مواضع الاقدام وهو تخصيص بالجبهة ويتصور رفع جميعها كان يصلى على حجرين بينهما حائط قصير ينبطح عليه عند سجوده ويرفعها (قلت الاظهر وجوبه والله أعلم) وان كانت مستورة ظهر الشيخين أمرت ان أسجد على سبعة أعظم على الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين وظهر البخاري انه صلى الله عليه وسلم سجد واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة ومن لازم ذلك اعتماده على بطونهما وراه باليدين بطن الكف من كل منهما والراحة وبطون الاصابع دون ظهره وحرفه ورؤسها ويؤخذ من ذلك ضبط الباطن بما ينقض مسه الذكروا كتنفي ببعض كل وان كره قياسا على ما مر مما سبق في الجبهة وافهم كلامه عدم وجوب وضع الانف وهو كذلك كما يأتي والمراد بالقدمين بطون أصابعهما فالوجه في وضع شيء من هذه الاعضاء سقط الفرض بالنسبة اليه

يدل على ان القاموس ان لم يحمل عبارته على ما ذكرناه اعتمد في حده لها بذلك عليه وكثيرا ما يقع له الخروج عن اللغة الى غيرها كما يأتي أول التعزير اه (قوله وهو تخصيص) أي مخصوص (قوله ويتصور) أي على هذا القول (قوله على الجبهة واليدين) في المحلى اسقاط على من قوله على الجبهة الخ ولعل في الحديث روايتين (قوله والركبتين) أي فلو منع من السجود عليهما مانع كان جعلت ثيابه تحت ركبتيه فنهت من وصول الركبة لمحل السجود وصار لا اعتماد على أعلى الساق لم يكف (قوله بطن الكف من كل منهما) وانظر لو خلق كفه مقابلا لاهل يجب وضع ظهر الكف أم لا فيه نظر والاقرب الاول لان الظهر في حقه بمنزلة البطن في حق غيره وبقي ما لو عرض له الانقلاب هل يجب وضع البطن وان شق عليه أم لا فيه نظر والاقرب انه ان أمكن ذلك ولو بجمعة من وجب والا فلا قال شيخنا العلامة الشوبري وانظر لو خلق بلا كف وبلا أصابع هل يقدر له مقداره او يجب وضع ذلك أولا أقول قياس النظائر تقدير ما ذكرنا لو خلقت يده بلا مرفق وذكركه بلا حشفة من انه يقدر لهما من معتدلهما عادة (قوله دون ظهره) أي الكف والاولى ظهرها لان الكف مؤنثة في الاكثر (قوله واكتفى ببعض كل) فائدة مستأنفة (قوله قياسا على ما مر) أي من الاكتفاء ببعض الجبهة (قوله لما سبق في الجبهة) من قوله لصديق اسم السجود بذلك

هم من يكره له الكلام كقاضى حاجة ومجامع وغيرهما من يأتى فلا تنس لهؤلاء الاجابة بل تذكره بل ان كانت اجابة المصلى
بمعلتيه أو تنويب أو صدقت وبررت أو قد قامت الصلاة بطلت بخلاف صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقامها الله
وأدامها وتبأ كدله الاجابة بعد الفراغ الى ان قال وكذا يقال في كل من طلب منه ترك الاجابة لعذر كقاضى الحاجة والمجامع
(قوله ولو قطعت يده من الرند) عبارة المختار الرند موصل طرف الذراع في الكف وهما زندان الكوع والكوع مع ثم قال
والجمع زناد بالكسر وازندوا زنادا اه (قوله لم يجب) وهل يستحب كاي يستحب غسل ما فوق ما يجب غسله في الوضوء اذا قطع
من فوقه أولا ويفرق بأن ذلك يستحب غسله لو كان العضو سليما بقي الاستحباب بحاله بعد القطع ولا يستحب وضع ما فوق
الكفين هنا وموضع الفرض قد فات فيه نظرا والاقرب الاول حتى لا يتخلو عن وضع اليد كما قيل يستحب لمن لا يشعر برأسه
امرار الموحى تشبيها بالحلق ثم رأيت سم على حج صرح بما ذكر حيث قال وهل ينس فيه نظرا ولا يبعد ان ينس (قوله
فسلا اعتبارا به) ظاهره وان كان على سنن الاصلى وقياس ما مر من النقض بمس الزائد اذا كان على سنن الاصلى أن يعامل هنا
معاملة الاصلى الا أن يفرق بأن النقص ثم بالزائد المسامت لكونه مظنة الشهوة فاحتيط فيه والمطلوب هنا وضع جزء من
الاعضاء المذكورة والزائد لا يسمى ٣٨٢ بواحد منها فلم يكتف بوضعه ولا يعلق به حكم (قوله بأن علم) فان اشتبه الاصلى

بالزائد فالقياس وجوب
وضع جزء من كل منها
ويشترط اجتماعها في آن
واحد ليصدق اجتماع
الاعضاء الاصلية ثم رأيت
سم على حج صرح بذلك
حيث قال وان اشتبه الزائد
بالاصلى وجب السجود
على الجميع بأن يسجد على
بعض كل من الجميع اذ
لا يتحقق الخروج عن
الهدى الا بذلك مراه
(قوله ويدين) أى من
الجهتين ولا يكفي وضعهما
من جهة واحدة لانهما

ولو قطعت يده من الرند لم يجب وضعه ولا وضع رجل قطعت أصابعها القنات محل الفرض ولو
خالفه رأسان وأربع أيد وأربع أرجل فهل يجب عليه وضع بعض كل من الجهتين وما بعدهما
مطلقا أو يفصل بين كون البعض زائدا أو لا فأتى الوالد رحمه الله تعالى بأنه ان عرف الزائد
فلا اعتبار به والاى وان لم يعرف الزائد بأن علم اصلها كفى في الخروج عن هذه الوجوب
سبعة أعضاء منها أى احدى الجهتين ويدين وركبتين وأصابع رجلين للحديث (ويجب ان
يطمئن) لخبر المسمى صلواته أى بجميع الأعضاء التي يجب وضعها فيه قياسا على الجهة ولا بد ان
يضعها حالة وضع الجهة حتى لو وضعها ثم رفعها ثم وضع الجهة أو عكس لم يكف لانها أعضاء
تابعة للجهة وأما خبر أبي داود وغيره ان اليدين تسجدان كما تسجد الجهة فاذا سجدتم فضعوهما
واذا رفعتم فارفعوهما فبيان للافضل (وينال مسجده) يفتح الجيم وكسرهما محل سجوده (ثقل
رأسه) للخبر المار وثقل فاعل ومعنى الثقل ان يكون يتحمل بحيث لو فرض انه سجد على قطن
أو نحوه لاندك لما مر من الامر بتمكين الجهة على الارض ونحوها هل يجزى ما سبق في اعانته
الا ذرى لو كان لواعين لا مكبه وضع الجهة على الارض ونحوها هل يجزى ما سبق في اعانته
على القيام لم أر له ذكر او الظاهر محيئه انتهى ومحل وجوب التحامل في الجهة فقط فلا يجب
بغيرها من بقية الأعضاء كما اقتضاه كلام الروضة وأصلها واعتمده الزركشي وغيره وأتى به

كيد واحدة وهي لا تكفى (قوله حالة وضع الجهة) أى بأن تصير السبعة مجمعة في الوضع في زمان واحد اه سم الوالد
على منهج ثم لو رفع بعضها بعد صيرورتها كذلك قبل رفع البعض الآخر لا يضر وفي فتاوى الرمل الكبير ما نصه سئل رحمه
الله عن مصل حصل أصل السجود ثم طوله تطويلا كثيرا مع رفع بعض أعضاء السجود كيد او رجل متعمدا هل تبطل به
الصلاة لكونه تعمدا فعل شيء من جنس الصلاة غير محسوب فأجاب الوالد بأنه ان طوله صامدا عالما بتصريعه بطلت صلواته والا
فلا تبطل اه وفيه وقفة والاقرب عدم البطلان لان هذا استحباب لم يطلب فعله (قوله فاذا سجدتم فضعوهما) لا يظهر ايراد
هذا الحديث معارض لما قدمه من اعتبار وضعهما حالة وضع الجهة بل الظاهر ايراده في استحباب رفع اليدين عن الارض
حالة جلوسه بين السجدين وقد يقال أشار به الى ان الافضل المبادرة بوضع بقية الأعضاء عند وضع الجهة فلو تراخى وضع بعض
الأعضاء عن بعض اكتفى به حيث اجتمعت في وقت واحد واطمأن بها مجمعة (قوله للخبر المار) أى قوله اذا سجدت فكن
وقوله فاعل أى قوله ثقل فاعل وفي نسخة وثقل فاعل (قوله على قطن أو نحوه لاندك) والمراد من هذه العبارة أن يندك من
القطن ما يلي جهته عرفا والافعال انه لو كان بين يديه مثلا عدل من القطن لا يمكن ان يكس جميعه بمجرد وضع الرأس وان
تحامل عليه فتنبه له (قوله هل يجزى ما سبق) أى من الوجوب (قوله والظاهر محيئه) هذا هو المعتمد وفي محيئه ما مر في
الركوع من ان مقتضاه وجوب الاستعانة ابتداء ودواما حيث أمكن وانه يفرق بينه وبين القيام على ما فيه

ومن عمل النجاسة الى آخر ما ذكره رحمه الله (قوله في هذه الحالة) يغني حالي المقارنة والتأخر وذلك لانه انما فيهما
السنية لا الاجزاء (قوله والذي أفتى به الشيخ عز الدين انه تستحب اجابته) والصورة ان الاذان مشروع اذ الصورة ان كل
واحد يؤذن على حدة لكنهم تقاربوا فاشتبهت أصواتهم على السامع (قوله أي الاذان والاحادية والاقامة) قوله
عطف بيان) يعني عطف تفسير وليس المراد عطف البيان الاصطلاحي اذ هو لا يقترب بالواو (قوله يسكنها ابراهيم وآله)

(قوله في شرح منهجه) أي حيث قال بوجوب الضام في الجميع (قوله أولا بقصد شيء) أي أو بقصد ما عاين رأيت في نسخة
بعد قوله بقصد ولو لمع غيره (قوله فلو سقط لوحه) أي مثلاً (قوله من اعتدله) قضيته انه لو أراد الهوى وهو في الاعتدال
فسقط وحب عليه العود للاعتدال ولكن قال ع قول الشارح ولو هوى ليسجد الخ مثل ذلك ما لو قصد الهوى ثم عرض له
السقوط قبل فعل الهوى كذا رأيت في ابن شعبة وفيه نظر اه وظاهر كلام الشارح موافق للنظر لان قوله من اعتدله
صادق بما لو تقدم على السقوط ارادة السجود وهو واضح لان الهوى لم يحصل بغيره (قوله لا انتفاء الهوى) اشار به الى دفع
ما قد يقال انه اذا سقط من الاعتدال صدق عليه انه لم يقصد بغيره غير السجود وعليه فقتضى ما تقدم الصحة لاعدائها وحاصل
الدفع ان علة البطلان انتفاء الفعل منه وهو لا بد منه مع عدم قصد الغير وعبرة حج جوابا عن هذا اليراد قلت بوجه بان
الهوى للغير المفهوم من ائتمانه لا يعتد به صادق بمسئلة السقوط لانه يصدق عليها انه وقع هو به للغير وهو الاجزاء (قوله أو
لجنبه) انظر قولهم لو سقط لجنبه هل الجنب مثال الظاهر انه مثال فلو سقط ٣٨٣ الى ظهوره وقفاه جرى فيه امتصاص
المذكورة في مسئلة

السقوط على الجنب ويغفر
عدم الاستقبال في هذه
الاحوال للضرورة مع
قصر الزمان فليراجع وليحذر
اه سم على منهج (قوله لم
يجزه السجود فيها) عاله
في شرح الروض بقوله
لوجود المصارف (قوله بعد
الجلوس في الثانية) قال
حج وبعد أدنى رفع في الاولى
(قوله وان نوى صرعه) أي
الانقلاب (قوله لزيادته

الوالد رحمه الله تعالى خلافا للشيخ في شرح منهجه تبعا لابن العماد (وان لا يهوى لغيره) أي
السجود بأن يهوى بقصد شيء (قوله سقط لوحه) أي عاله من اعتدله (وجب
العود الى الاعتدال) ليهوى منه لا انتفاء الهوى في السقوط فان سقط من هوى لم يكف
العود بل يحسب له ذلك سجود انهم ان سقط على جهته وقصد الاعتماد عليها أو لجنبه فانقلب
بنية الاستقامة فقط لم يجزه السجود فيها فبعد الجلوس في الثانية ولا يقوم فان قام عالما
عامد ابطلت صلاته فان انقلب بنية السجود أو لانية شيء أو بنية نية الاستقامة أجزأه على
الصحيح حتى في الاخرة خلافا لابن العماد وان نوى صرعه عن السجود بطلت صلاته أيضا
لزيادته فعلا فيها عامد امن غير عذر وانما لم تنعقد صلاة من قصد بتكبيره الاحرام الافتتاح
والهوى لانه يغفر في الدوام ما لا يغفر في الابتداء ولا يكون الاصل عدم دخوله فيها ثم والاصل
بقاؤه فيها هنا فلا يخرجها عنها عدم قصده ركنها ولا تشرى به مع غيره (وان ترتفع أسافله) أي
عجزته وما حولها (على أعاليه) من رأسه (في الاصح) لما صح عن البراء رضي الله عنه انه فعل
ذلك وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل فلوانعكس أو تساوى لم يجزه نعم لو

فعلا) نقل سم على منهج هذا التعليل عن شرح الروض مع تعليل ان نية الاستقامة فقط لا يجز به معها السجود وهو قوله
لوجود المصارف ثم قال وقد تستشكل احداها بالآخرى لانه اذا كان في نية الاستقامة صرف عن السجود فقد زاد فعلا
لا يزد مثله في الصلاة فقط ويحاج بأنه محتاج للاستقامة فيعذر في قصدها وبأنه وسيلة الى السجود فاعتذر قصدها بخلاف
قصد الصرف عن السجود فليتامل اه وقد يشير الى الجواب الاول قول الشارح من: بغير عذر الخ (قوله وانما لم تنعقد صلاة
من قصد بتكبيره الاحرام الافتتاح الخ) أي ولم يضر هنا تشرى به بين الاستقامة والسجود (قوله وان ترتفع أسافله) أي يقينا
فلوشك في ارتفاعها وعدمه لم يكف حتى لو كان بعد الرفع من السجود وجبت اعادته أخذها مقدمه ان الشك في جميع أفعال
الصلاة مؤثر لبعض حروف الفاتحة والتشهد بعد الفراغ منهما (قوله أي عجزته) في التعبير بانغليب في المختار أنجز بضم
الجيم مؤخر الشيء يذكر ويؤث أي باعتبار عود الضمير فيقال عجزه كبير أو كبيرة ولا يقال عجزته وهو للرجل والمرأة جميعا
وجعه أعجاز والعجز للراة خاصة (قوله من رأسه) قضيته انه لا يشترط ارتفاع الاسافل على اليدين لكن في حج تذييه اليدين
من الاعالي كما علم من حد الاسافل وحينئذ فيجب رفعها على اليدين أيضا اه قال سم عليه لعل المراد بهما الكفان ونقل هو
عنه في حاشيته على المنهج ان المراد بالاعالي الرأس والمنسكان اه وعبرة شيخنا الزايد بقوله على أعاليه ومنها اليدين (قوله أو
تساوى لم يجزه) أي في الانعكاس قطعا وفي المساواة على الاصح

يقال عليه وخينئذ فاعني سؤالها السيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي حاشية الشيخ في الجواب عنه ما لا يشق
(فصل) (قوله يصدره لا وجهه) اغا قديده لان الكلام هنا في صلاة القادر في الفرض كما هو نص المتن فلا يرد
انه قد يجب بالوجه بالنسبة للمستلقي لان تلك حالة تجز وسياق لها حكم يخصها فاندفع ما في حاشية الشيخ عن البابي مع الجواب

(قوله لميلها) أي أو غيره كزجة (قوله لي على حسب حاله) ينبغي تقييده بما اذا صاق لوقت أو لم يضق ولكن لم يرج التمكن
من السجود على الوجه المجزئ قبل خروج الوقت كما لو فقد الماء والتراب فان رجا ذلك وجب التأخير الى التمكن أو ضيق
الوقت (قوله ليدونه) وبه فارق ما لو عذر وضع جبهته أو كشفه النحر حراحة لان الجراحة يكثر وقوعها (قوله نعم لو كان به
علم) استدرالك يفيد تقييد المتن بالقادر (قوله الا كذلك أجزأه) أي ولا اعادة عليه وان شق بعد ذلك وينبغي أن مراده بقوله
لا يمكنه ان يكون فيه مشقة شديدة وان لم تبع التيمم أخذها تقدم في العصابة (قوله الا بوضع نحو وسادة) الوسادة والوسادة
يكسر الواو فيهما المخدة والجمع وسائد وسد مختار ٣٨٤ (قوله ان حصل منه التنكيس) قال حج ولا ينافي هذا قولهم لو عجز

كان في سفينة ولم يتمكن من ارتفاع ذلك ايلها صلى على حسب حاله ووجبت عليه الاعادة
لندرتها والثاني ونقل عن النص انه يجوز مساواتها ما لحصول اسم السجود فلوارتفعت الا الى
لم يجز جزمها كالأكب على وجهه ومدرجليه نعم لو كان به علم لا يمكنه السجود معها الا كذلك
أجزأه ولو لم يتمكن منه الا بوضع نحو وسادة وجب ان حصل منه التنكيس والاسن ولا يجب
لعدم حصول مقصود السجود حينئذ خلافا لما في الشرح الصغير من الوجوب مطلقا وانما
وجب الاعتماد المتوقف عليه القيام لانه يأتي معه بهيئة القيام بخلافه هنا فلا يأتي بهيئة
السجود فلا فائدة فيه (وأكله) أي السجود (يكبر) المصلي (لهويه) لثبوته في الصحيحين (بلا
رفع) ليد به لور ودعده عنه صلى الله عليه وسلم فيه كإرواه البخاري (ويضع ركبتيه) وقدميه
(ثم يديه) أي كففيه للاتباع رواه أبو داود (ثم يضع جبهته وأنفه) مكشوفًا للاتباع أيضا
رواه أبو داود ويكره مخالفة الترتيب المذكور وعدم وضع الأنف ووضع الجبهة والأنف معا كما
في أصل الروضة والمحرو والمجموع عن البندنجي وغيره لكن في موضع آخر منه عن الشيخ أبي
حامد انهما كعضوا واحدا يقدم أيهما شاء وانما لم يجب وضع الأنف كالجبهة مع ان خبر أمرت
ان أسجد على سبعة أعظم ظاهره الوجوب للاخبار الصحيحة المقتصرة على الجبهة قالوا ونحمل
اخبار الأنف على الذب قال في المجموع وفيه ضعف لان روايات الأنف زيادة نقصة ولا منافاة
بينهم انتهى ويجاب عنه بمنع عدم المفاة اد لو وجب وضعه لكانت الأعظم ثمانية فينافي
تفصيل العدد مجمله وهو قوله سبعة أعظم (ويقول) بعد ذلك الامام وغيره (سبحان ربي الاعلى
ثلاثا) للاتباع (ولا يزيد الامام) على ذلك تخفيفا على المتقدمين (ويزيد المفرد) وامام من مر
(اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه
وبصره تبارك الله أحسن الخالقين) للاتباع رواه مسلم زاد في الروضة قبل تبارك بحوله
وقوته قال فيها ويستحب فيه سبعون قدوس رب الملائكة والروح قال في المجموع

الا أن يسجد بتقديم رأسه
أو صدغه وكان به أقرب
الى الارض وجب لانه
ميسوره اه لانه هنا قدر
على زيادة القرب وثم
المقدور عليه وضع الوسادة
لا القرب فلم يلزمه الامع
حصول التنكيس لوجود
حقيقة السجود حينئذ
اه يفرع يوتعارض
عليه التنكيس ووضع
الاعضاء فهل يراعى الاول
أو الثاني فيه نظروا الأقرب
انه يراعى التنكيس للاتفاق
عليه عند الشيخين بخلاف
وضع الاعضاء فان فيه
خلاف (قوله والاسن)
هذا كالصريح في عدم
وجوب الاعادة اذا تمكس
منه بعد وهو ظاهر ويوجه
بأن ما عجز عنه من الاركان

يأتي فيه بما يمكنه ولا اعادة عليه ولو قصر زمنه لان المرض من الاعذار العامة (قوله من الوجوب
مطلقا) أي حصل تنكيس أم لا (قوله وانما وجب) وارد على قوله والاسن ولا يجب الخ (قوله وقدميه) أي أطرافهما (قوله
ظاهره الوجوب) أي لانه صلى الله عليه وسلم حين ذكر الحديث أشار عند ذكر الجبهة الى أنفه وبشارة شرح البهجة الكبير بعد
قول المتن ووضعه القدم الخ نصها الخبر الصحيحين أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة وأشار بيده الى أنفه اه وفي شرح
الروض مثله فاستفاد وجوب وضع الأنف بواسطة اشارته صلى الله عليه وسلم اليه لانه لا من اللفظ المجرد (قوله سبحان ربي الاعلى)
زاد حج وبجده (قوله ويستحب فيه سبعون) أي أنت منزّه عن سائر النقائص أبلغ تنزيهه ومتطهر منها أبلغ تطهيره وله يأتي به
قبل الدعاء لانه أنسب بالتسبيح بل هو منه (قوله رب الملائكة والروح) والمراد به أي الروح جبريل وقيل ملائكة ألف رأس لكل
رأس مائة ألف وجه في كل وجه مائة ألف فم في كل فم مائة ألف اسان تسبح الله تعالى بلغات مختلفة وقيل خلق من الملائكة
يرون الملائكة ولا تراهم فهم للملائكة كالملائكة لبني آدم اه دميري

عنه (قوله لان المسامحة تصدق مع البعد) الذي يصدق مع البعد انما هو المسامحة العرفية لا الحقيقة كما حققه امام الحرمين وحيث كان المراد المسامحة العرفية فلا يرد عليه ما يأتي ولا يحتاج للجواب عنه اذ كل ذلك مبني على ارادة المسامحة الحقيقية لغیر المختلفة بالقرب والبعد (قوله ويرد الخ) هذا الايلاق كلام الفارقي كما يعلم بالتأمل وقوله فالمدخل مبهمة ممنوع بل هو معين

(قوله وكذا اللهم اغفر لي) ويقول بهد قوله أحسن الخالقين (قوله أوله وآخره) كالنا كيد لما قبله والاد قوله كله يشمل جميع الاجزاء (قوله وأعوذ بك منك) معناه استعين بك على دفع غضبك (قوله كما أتيت على نفسك) تقدم عن حج في اذكار الركوع انه يزيد فيه كالسجود سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي وينبغي ان محله قبل قوله اللهم لك سجدت (قوله من غير تخلف) أي بقدر ركن فيما يظهر (قوله وتعظيمه) تفسيرى (قوله ولوقال سجدت لله الخ) ظاهره وان لم يقصد به الدعاء وينبغي ان محل ذلك اذ قصد به الدعاء فليراجع ونقل عن شيخنا الزياى بالدرس ان مثل ٢٨٥ ذلك سجد الفانى للباقي (أقول)

وقد يوقف فيه بأن هذا اللفظ اخبار محض وليس الفانى مخصوصا بالوجه حتى يكون لفظه مساويا للوارد وهو سجد وجهى للذى خلقه الخ كما قيل (قوله وهو ساجد) عبارة حج اذا كان ساجدا فقلعاهما روايتان (قوله وهو محمول على ما ذكر) أي من المنفرد وامام من من (قوله ويسن للمأموم) أي الدعاء (قوله حذو منكبيه) عبر امام الحرمين في النهاية عن هذه العبارة بقوله ويضع يديه على موضعهما في رفعهما (قوله قدر شبر) أي في قياس به تفريق بين الركبتين اه سم على منهج والمراد بالشبر الشبر الوسيط المعتدل (قوله في ركوعه وسجوده) قال في العباب

وكذا اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله أوله وآخره وعلايته وسره اللهم اني أعوذ برضاك من سخطك وبغفوك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصى ثناء عليك انت كما أتيت على نفسك وياق المأموم بما يمكنه من غير تخلف وخص الوجه بالذكر لانه أكرم جوارح الانسان وفيه بهأوه وتعظيمه فاذا انضع وجهه لشيء خضع له سائر جوارحه ولوقال سجدت لله في طاعة الله لم تبطل صلاته ويكثر كل من المنفرد وامام من من الدعاء فيه لخبر مسلم أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجدا كثيرا وفيه الدعاء وهو محمول على ما ذكر ويسن للمأموم اذا أطال امامه سجوده وتخصيص الرأى وغيره الدعاء بالسجود فيهم انه لا يشرع في الركوع وليس كذلك بل هو في السجود آكد (ويضع يديه) في سجوده (حذو) بفتح الحاء المهملة (منكبيه) أي مقابلهما للاتباع في ذلك (وينشر أصابعه مضمومة) ومكشوفة (للقبلة) للاتباع رواه في النشر البخارى والضم ابن حبان وكونهما الى القبلة المبيق ويسن رفع ذراعيه عن الارض معتمدا على راحتيه للامر به في خبر مسلم ويكره بسطهما للأنى عنه نعم لو طال سجوده وشق عليه الاعتماد على كفيه وضع ساعديه على ركبتيه لحديث فيه ذكره في المجموع (ويفرق) الذكر (ركبتيه) ويكون بين قدميه قدر شبر (ويرفع بطنه عن نخذه) وهو فقيه عن جنبيه في ركوعه وسجوده (للا تباغ الا في رفع البطن عن الفخذين والافى تفريق ركبتيه في الركوع فبالقياس وقوله في ركوعه وسجوده عائد للجميع (وتضم المرأة وانثى) ولو غير بالغين فيضم كل منهما به الى بعض ولو في خلوة فيما يظهر لما في تفريقهما من التشبه بالرجال ويظهر ان الافضل للمرأة الضم وعدم التفريق بين القدمين في الركوع والسجود وان كان خاليا ومقتضى كلامهم فيما تقدم في القيام وجوب الضم على ساس نحو البول اذا استمسك حدثه بالضم وان بحث الاذرى انه افضل من تركه (السامن) من أركانه (الجالوس بين سجدتيه مطمئنا) ولو في نقل تطير ما (ويجب أن لا يقصد برفعه غيره) أي الجالوس لما في الركوع فلو رفع فرعا من شيء لم يكف ويوجب عليه عوده الى سجوده (وان لا يطوله ولا الاعتدال) لكونهما ركنين قصيرين غير مقصودين لذاتهما بل للفصل وسيأتى حكم تطويلهما في سجود السهو

٤٩ نهاية ل ويكره تركه وكذا تطيب كفه وجعلهما بين ركبتيه أو نخذه اه سم على منهج في الكلام على الركوع (قوله في الركوع) راجع لكل من قوله الا في رفع البطن الخ وقوله والافى تفريق ركبتيه الخ (قوله ولو غير بالغين) أخذها غاية لئلا يتوهم من التعبير بالمرأة الباطن (قوله لما في تفريقهما) نسخة تخويتهما وهي التفريق فهما متساويتان (قوله من التشبه بالرجال) جمع رجل وهو كافى القاموس بضم الجيم وسكونه معروف وانما هو اذا احتمل وشب أو هو رجل ساعة مولده اه أى من ساعة مولده ويستمر ذلك الاسم (قوله وان بحث الاذرى انه افضل) يمكن حمله على ما اذا كان الاستمسك يقل مع الضم وما تقدم في القيام على ما اذا انقطع بالسكينة (قوله تطير ما) أي في الاعتدال من كونه ركنا ولو في المافة على المعتمد أي فكذا هنا (قوله لما في الركوع) أي من انه لا يقصد به غيره أي يجب انه الخ (قوله في سجود السهو)

وانما المهم من حصوله المبطل في صلاته منهما والغرف بين ما هنا ومن صلى أربع ركعات لأربع جهات ان ذلك في كل استقبال على

قال حج هنا فان طول أحد هما فوق ذكره المشروع قدر الفاتحة في الاعتدال وأقل انتشاره في الجالس عامدا عالما بطلت صلاته (قوله صدور قد ميه) المراد بصدر وهما اطراف الاصابع كما تقدم التعبير به بعد قول المصنف ويكره الالقاء من قوله وقد يسن الالقاء في الجالس بين السجدة ين بأن يضع اطراف أصابع رجليه وركبتيه على الارض واليمنى على عقبيه اه (قوله واضعا يديه) أي ندبا فلا يضر ادامة ٣٨٦ وضعهما على الارض الى السجدة الثانية اتفاقا خلافا لمن وهم فيه اه حج

(والكله يكبر) من غير رفع يده مع رفع رأسه من سجوده للاتباع رواه الشيخان (ويجلس مفترشا) فيه وسياق بيانه لانه جالس بعقبه حركة فكان الافتراض فيه أول وروى عن الشافعي انه يجلس على عقبيه ويكون صدور قد ميه على الارض وهذافوع من الالقاء وتقدم انه مستحب هنا والافتراض الكل منه (واضع يديه) أي كفيه على فخذه (قريبا من ركبتيه) بحيث تسامت رؤسهما الركبة للاتباع ولا يضر أي في أصل السنة فيما يظهر انعطاف رؤس الاصابع على الركبتين والحكمة في ذلك منع يديه من العبث وان هذه الهيئة أقرب الى التواضع وعلم من ذكر الوان كلاسنة مستقلة (وينشر أصابعه مضمومة للقبلة) كافي السجود أخذ من الروضة (قائل الرب اغفر لي وارحمني واجبرني وارفعني وارزقني واهدني وعافني) للاتباع روى بعضه أبو داود وباقيه ابن ماجه وقال المتولي يستحب للمنفرد أي وامام من مر ان يزيد على ذلك رب هب لي قلبا نقيا من الشريك بريالا كافر ولا شقيبا وارفعني وارحمني من زيادته على المحرر واسقط من الروضة ذكر ارحمني وزاد في الاحياء بعد قوله وعافني واعف عني وفي تحرير الجرجاني يقول رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الاعز الاكرم (ثم يسجد) السجدة (الثانية كالاولى) في أقلها وأكملها وانما شرع تكرار السجود دون غيره لانه أبلغ في التواضع ولانه لما ترقى فقام ثم ركب ثم سجد واتي بنهاية الخدمة أدن له في الجالس فسجد ثانيا شكر الله على استخلاصه اياه ولان الشارع لما أمر بالدعاء فيه واخبر بانه حقيق بالاجابة سجد ثانيا شكر الله على اجابته لما طلبناه كما هو المعتاد فيمن سأل ما كاشيا فأجابته ولانه لما عرج به صلى الله عليه وسلم الى السماء فن كان من الملائكة قائما سلم عليه كذلك ثم سجدوا شكر الله تعالى على رؤيته صلى الله عليه وسلم ومن كان راكعا رفع رأسه من الركوع وسلموا عليه ثم سجدوا شكر الله تعالى على رؤيته فلم يرد الله ان يكون للملائكة حال الا وجعل لهذه الامة حالا هو مثل حالهم ولان فيه اشارة الى انه خلق من الارض وسيعود اليها (والمشهور من جلسة خفيفة) لانه متراحة (بعد السجدة الثانية في كل ركعة يقوم عنها) بعد سجودا غير تلاوة وقبل قيام بقدر الجالس بين السجدة تين للاتباع رواه البخاري والترمذي عن أبي حنيفة الساعدي في عشرة من الصحابة واما خبر كان صلى الله عليه وسلم اذا رفع رأسه من السجود استوى قائما فغضب أو سجد على بيان الجواز والثاني لا تسن لخبر وائل ابن حجر الا في ولا يضر تخلف المأموم لاجلها وان كره لانه يسير بل اتيانها بها حينئذ سنة كما اقتضاه كلامهم وصرح به

أي فقال ان ادا متما على الارض تبطل الصلاة (قوله وعلم من ذكر الوان) أي في قوله وينشر وكان الاول تأخير عنه (قوله وفي تحرير الجرجاني يقول رب اغفر) أي زيادة على ما تقدم في كلام المصنف ولا فرق بين تقديمه على قول رب هب لي قلبا خا وبين تأخير عنه أي وكل منهما مؤخر عن قوله واعف عني (قوله شكر الله على استخلاصه) أي اخرجه من الخدمة التي طلبها منه بأن اعانه على وفاتها والفراغ منها (قوله والمشهور من جلسة) لم يبين كج ماذا يفعل في يديه حالة الاتيان بها وينبغي ان يضعهما قريبا من ركبتيه وينشر اصابعه مضمومة للقبلة فليراجع (قوله بقدر الجالس) ضبط للجلسة الخفيفة والمراد أصل

الجالس لانه يستحب ان يطولها بقدر الجالس المطلوب بالذكر الوارد فيه (قوله في عشرة) أي مع عشرة ابن وهو يفيد انه ليس من العشرة كافي قوله تعالى ادخلوا في أم أي مع أمم (قوله لخبر وائل ابن حجر) بضم الحاء المهملة في أوله وامكان الجيم في آخره واهو موله وما وقع في شرح المناوي على الجامع انه يجيم ثم جاء له تحريف أو سبق قلم ثم رأيت البكري ذكر ما فاتته (قوله لانه يسير) قد يقتضي انه لو طوله لساخر وله غير مراد كما نديؤخذ من قوله الا في والاوجه (قوله بل اتيانه الخ) يخالف قوله قبل وان كره الا أن يقال المراد بما تقدم انه لا يضر تخلف المأموم وان طوله لم يأت في ان التطويل مكروه لاجرام فيكون أصل التخلف سنة ولا يضر تطويله لكنه بكرة أو يقال المني وان كره التخلف عن الامام من حيث هو ثم رأيت في بعض النسخ اسقاط قوله وان كره وعلم الا لا شك

حدثه يحتمل انه مصيب وانه مخطئ فلم يثبت في المطاف حالة معينة وأما هنا فانا على تسليم ما مر نعلم ان أحدهما في هذه الحالة المعينة خارج عن صفة الكعبة ولا بد فلم تصح القدوة فالخاصل ان امتى اعتبرنا المسامحة الحقيقية فالزام الفارق لا محجة دعنه فالمتعين الا كفة المسامحة العرفية التي قال بها امام الحرمين وسد معول الشارح عليها فيما بان في شرح قول المصنف ومن صلى في الكعبة واستقبل جدارها الخ (قوله لا تساع المسافة) كذا في نسخ والصواب ما في نسخة أخرى لا تساع المسامحة (قوله

(قوله والاوجه خلافه) أي ومع ذلك اذا قام لا يكون متخلفا بعذر بل يقرأ الفاتحة ويأتي فيه ما قيل في المسبوق اذا اشتغل بدعاء الافتتاح (قوله عدم بطلان الصلاة به) أي بالتطويل وظاهره وان طال جدا (قوله لم يكره) أي التطويل (قوله وقيل من الاولى) ونظيره فائدة ذلك في التعاليق (قوله ويستحب له أن يمد التكبير) ويشترط ان لا يمد فوق سبع الفات والى بطلت ان علم وتعمدها حج (قوله لا انه لا يكبر تكبيرتين) المراد انه لا يترك المدة ويكرر التكبير بل انه حيث أمكنه المدة اتي به مقتصر عليه وعلى هذا لو كان بطيء النهضة أو طال الجلوس وكان بحيث لو اشتغل بالمدة الى الانتصاب زاد فيه على سبع الفات امتنع المد وينبغي ان يشتغل بعد فراغ التكبير الم شروع بذلك ان ٣٨٧ يصل الى القيام وينبغي ايضا ان

لا يشتغل فيه بتكبير التكبير لانه ركن قولي وهو مبطل على قول (قوله اذ كل من أوجبه) أي التمسد (قوله عقبها) بابه قتل كافي المصباح (قوله فهم اركان) أشار به الى ان في كلام المصنف حذف الفاء من جواب الشرط الاسمي وهو ما قيل كما صرح به الاصح عن ابن النازم وبأن المبرد اجاز في الاختيار وقد يقال ان في كلام المصنف تقديم وتأخير والاصل فالتشهد وقعوده ركنان ان عقبه ما سلام وعلى هذا لا تجوز الفاء وفي بعض النسخ فركنان وهي ظاهرة (قوله كنا

ابن النقيب وغيره وبه فارق ما لو تخلف للشهد الاول نعم لو كان بطيء النهضة والامام سريعا وسريع القراءة بحيث يفوته بعض الفاتحة لو تأخر لها حرم كما يجنبه الا ذري والوجه خلافه ولا تنس للقاعد كما أنهم قوله يقوم عنها ويظهر سنها في محل التشهد الاول عند تركه وفي غير العاشرة لمن صلى عشر ركعات مثلا يشهد ويكره تطويلها على الجلوس بين السجدة كافي النعمة ويؤخذ منه عدم بطلان الصلاة به وهو المعتمد كما أفتى به الادرجه الله تعالى قال وهو المراد بما في البحر والرونق انها بقدر ما بين السجدة تين اذ لو اقتضى تطويلها بطلان الصلاة لم تكن في صلاة الفرض الاحراما ولفظهم تطويل الركن القصير يبطل عمده في الاصح فانه يخرج لتطويل جلسة الاستراحة وتطويل جلوس التشهد الاول أي فلا يبطل عمدهما الصلاة وانما أبطلها لعدم تطويل الركن القصير لانه تغيير لموضوع جزئها الحقيقي الذي تنتمي ماهيتها بانتفاءه فاشبهه بنقص الاركان الطويلة بقصان بعضها ولانه يخل بالموالاته ولان محله لا يتميز كونه عبادة عن العادة فطلب فيه ذكره ليميز كافي القراءة بخلاف الركوع والسجود اه وافتاء البلقيني ببطلانها به ودعوى ان كلام النعمة مبني على ضعيف ممنوع وهي فاصلة وقيل من الاولى وقيل من الثانية ويستحب له أن يمد التكبير من رفته من السجود الى قيامه لانه يكبر تكبيرتين (التاسع والعاشر والحادي عشر) من أركانه (التشهد) سمي به لاشتماله على الشهادتين من باب تسمية الشيء باسم جزئه (وقعوده) اذ كل من أوجبه أو وجب القعود له (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) في آخره والقعود لها (فالتشهد وقعوده ان عقبهما ما سلام) فهم (ركنان) فشم نحو الصبح والاصل في وجوب التشهد ما صرح عن ابن مسعود كنا نقول قبل ان يفرض علينا التشهد السلام على الله قبل عباده السلام على جبريل السلام على ميكايل السلام على فلان فقال صلى الله عليه وسلم لا تقولوا السلام على الله فان الله هو

نقول) أنظر هل كانوا يقولون ذلك على سبيل النذب او الوجوب وهل كان ذلك على سبيل التبرع من عند انفسهم او بأمر منه صلى الله عليه وسلم وهل الجلوس الذي كانوا يفعلونه في الآخر واجب أو مندوب (قوله قبل أن يفرض علينا) استغيد منه ان فرض التشهد متأخر عن فرض الصلاة وحينئذ فصلا جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم كان الجلوس فيها مستحبا أو واجبا بغير ذكر رملي اه زيادي وانظر في أي سنة فرض ثم رأيت في حاشية الشيخ شهاب الدين القليوبي على المحلى ما نصه قوله كنا نقول قبل الخ أي قبل السنة الثانية من الهجرة في الجلوس الاخير كما هو الظاهر والمتعين اه أقول وهذا بحث منه ولا دخل للبحث في مثله وقول شيخنا الزبدي بغير ذكر قد يقال ليس في الحديث ما يدل على عدم وجوب ذكر البتة وانما يدل على عدم خصوص التشهد وهو لا ينافي ان ثم ذكر غيره واجبا (قوله قبل عباده) انظر هل كانت من جملة صيغتهم التي يأتون بها الو امراد منها هم كانوا يقولون السلام على الله فقط ثم يسلمون على غيره والا قرب هو الثاني

يحتمل انه وامامه من المسامتين) ان اراد المسامته الحقيقية وهو الذي وافقه قوله لاننا لنعلم المسامته من غيره فالا حتمال ممنوع وعدم مسامته أحدهما امر مقطوع به وان اراد المسامته العرفية وهو الذي وافقه قوله لانساع المسامته مع البعد فالمسامته بهذا المعنى متحققة لا محتملة فتدبر (قوله من مباح قتال) لعل من معنى في (قوله وجب عليه اتمامها الخ) أى للحمية

(قوله فالتعبير بالفرض) أى في قوله قبل أن يفرض والا مرفى في قوله ولكن قولوا الخ (قوله والجلوس لها) لم يجعل المصنف جلوس الصلاة حكماً مستقلاً فله أدركه في قعود التشهد لعدم تميزه عنه خارجاً ولا اتصاله به (قوله فلما قضى صلاته) أى فرغ مما يطلب قبل السلام بدليل قوله بعد قبل السلام (قوله وكيف تعد جاز) قال الشيخ عميرة بالاجماع (قوله فيجاس) الفاء للتفسير فهي بمنزلة ان يقول بان يجلس على الخ (قوله ويضع اطراف أصابعه) هذه المسنونات هل تسن لمن لا يحسن التشهد أيضاً الوجه نعم وهل تسن للصلي مضطجعا ان ٣٨٨ أمكن الوجه نعم أيضاً لان الميسور لا يسقط بالمعسور وللتشبه بالقادرين اه

السلام ولكن قولوا التحيات لله الى آخره فالتعبير بالفرض والا مرفى ظاهر ان في الوجوب وأما الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم والجلوس لمافسياً في الكلام عليهما (والا) أى وان لم يدهقهما سلام (فستتان) للاخبار الصحيحة في ذلك والصارق عن وجوب ما خسر الصالحين انه عليه الصلاة والسلام قام من ركعتين من الظهر ولم يجلس فلما قضى صلاته كبر وهو جالس فسجد سجدتين قبل السلام ثم سلم فدل عدم تداركهما على عدم وجوبهما (وكيف تعد) في جلسات صلاته (جاز) ولكن (يسن في) جلوس تشهد (الاول) الاقترش فيجاس على كعب يسراه بحيث يلي ظهرها الارض (وينصب يماه) أى قدمها (ويضع اطراف أصابعه) أى بطونها على الارض ورؤوسها (للقبلة) لما صح من فعله صلى الله عليه وسلم وتربعه عليه الصلاة والسلام بيان الجواز (و) (يسن في) التشهد (الاخير) وما انضم اليه (التورك) وهو كالاقترش لكن يخرج يسراه من جهة يمينه ويلصق وركه بالارض) للاقتناع رواء البخاري والحكمة في المخالفة بين الاول والاخير انهما أقرب لعدم اشتباه عدد الركعات ولان المسبوق اذا رآه علم في أى التشهدين هو وفي التخصيص ان المصلي مستوفى في غير الاخير والحركة عن الاقتراض أهون (والاصح) يقرش المسبوق في التشهد الاخير لا مامه لاستيفائه للقيام (والسأهي) في تشهده الاخير لا احتياج الاول للقيام والى انى السجود السهوبان اراده أو لم يرد شيئاً أول جلوسه كما اقتضاه كلامهما خلافاً للاسنوي ومن تبعه كالجورجى وصاحب الاسعاد نظر للغالب من السجود مع قيام سببه ويفرق بين هذا وما قاس عليه الاسنوي وأقره الزركشى وغيره من ان من طاف للقدوم لا يسن له الرمل والاضطباع الا ان قصد السعي بعده بأن سبب السجود هنا قائم ولم يقصد مخالفته فروعى بخلافه ثم فان سبب الرمل ونحوه قصد السعي لا غير فانتفى السبب عند اطلاقه اما اذا قصد عدم السجود فيتورك ومقابل الاصح يتورك الاول متابعة لامامه والثاني لانه قعود لا آخر الصلاة (ويضع فيهما) أى في التشهدين ومامعهما (يسراه على طرف ركبتيه) اليسرى بحيث تسامت رؤوسها الركبة (منشورة الاصابع) في صوب

سم على منهج وفيه على ج هل يطلب اما يمكن من هذه الامور في حق من صلى مضطجعا أو مستقبيا أو أجرى الاركان على قلبه فيه نظراً والمجبه طاب ذلك والمجبه أيضاً طلب وضع يمينه على يساره تحت صدره حال قرأته في حالى الاضطجاع والاستلقاء أيضاً اه والمراد بقوله هذه المسنونات ما يشمل ما ياتي من قوله ويقبض من يسراه الخ (قوله والحكمة في المخالفة) ع قيل يستثنى من هذه الخليفة المسبوق فانه يجلس متوركاً محاكاة لفعل أصله اه وعبارة العباب والسنة في التشهد الاخير التورك الا

لمسبوق تابع امامه أو استخلفه اه سم على منهج وعبارة حج قبيل باب شروط الصلاة نصها نعم لو قام القبلة الامام منه أى التشهد الاول وخلفه مسبوق ليس محل تشهد الاول فالوجه انه يرفع تبعاله وقوله يرفع أى يديه عند القيام ويفرق بينه وبين ترك متابعته في التورك بان حكمة الاقتراض من سهولة القيام عنه موجودة فيه فقد تمت رعايته على المتابعة بخلافه هنا (قوله وفي التخصيص) أى تخصيص الاول بالاقتراض والاخير بالتورك (قوله والاصح) يقرش المسبوق ظاهره ولو خافه ومما فيه (قوله خلافاً للاسنوي) أى فيما اذا لم يرد شيئاً (قوله اما اذا قصد عدم السجود) هذا ظاهر في الامام والمنفرد لتمكنهما من ترك السجود اما المأموم فلا يتأتى فيه ذلك لوجوب متابعته لامامه فحيث لم يعلم من حال امامه شيئاً اقترض لان الظاهر ان الامام به (قوله فيتورك) أى فلو علم له ارادة السجود اقترض اه سم على حج أى وان ادى ذلك الى اجتناء يصل به الى ركوع القاعدة ولده من مأموره

(قوله مسير المرقد) انظر ما صورته فان المسافر ماشيا ينتقل لصوب مقصده وان لم يكن مستيرا للمرقد والافره في المراد بالالحاق وما الحاجة اليه (قوله ذلك كله) أي الاستقبال واتمام الاركان أو بعضها بان لم يمكنه شيء من ذلك أو أمكنه الاستقبال فقط واتمام الاركان أو بعضها فقط وحينئذ فحاصله ما ذكره الشهاب حج بقوله وظاهر صنيع المتن انه لا يجب

(قوله وما تقر) أي من ان التعريض بزيل الابهام عن القبلة (قوله ومثل ذلك) أي مثل من تشهد جالساً ووضع يديه على الكيفية المذكورة (قوله أو صلى مضطجاً) أي فيضعها مضجعة على فخذه حال اضطجاعه واستلقائه (قوله جازله ذلك) أي بأن كان في النفل وصلى مضطجاً ولو قادر على القيام أو في الفرض أو النفل مستلقياً وهو عاجز فيها (قوله بعد وضعها) أي منشورة الاصابع (قوله الخنصر) قال الفارسي الفصح ففتح صاد الخنصر اه عميرة ولعل اقتصار الشارح على ما ذكر إشارة الى ضعف ما قاله الفارسي وفي القساموس الخنصر وتفتح الصاد الاصبع الصغير أو الوسطى مؤنث اه فليراجع (قوله الى التوحيد والتزيه) قضيته انه يطلب الإشارة بها عند التسبيح وعند النوح والماقي به في غير التشهد فليراجع (قوله أي مع امالتها) أي لجهة القبلة في حالة الرفع قليلاً (قوله بأن يتدى به) أي الرفع عند الهمزة ٣٨٩ أي همزة الألف اه حج وسئل شيخنا المؤلف عن خلق

له سبابتان واشتهت الزائدة بالاصلية هل يشير به ما فاجاب القياس الإشارة بهما في الحالة المذكورة اه كذا به امش وهو قريب أقول وينبغي ان مثل ذلك ما لو كانت أصليتين فيشير بهما وعليه فيفرق بينهما وبين ما لو خلق له رأسان أصليان من الأكفاء بمسح بعض أحدهما بأن السبابتين لما تزلزلا منزلة سبابة واحدة لم يكتف باحدهما بخلاف الراسين فانهما وان تزلزلا منزلة

القبلة للاتباع (بلاضم) بل يفرجهما تفرجاً وسطاً ولا يضرب في أصل السنة فيما ينظر ران عطف رؤس الاصابع عن الركبتين والحكمة في ذلك منع يديه عن العبث مع كون هذه الهيئة أقرب الى التواضع (قلت الاصح الضم والله أعلم) لتوجه جميعها الى القبلة اذ تفرج بها بزيل الابهام عن القبلة وما تقر بجري على الغالب حتى لو صلى داخل البيت ضم جميعها مع توجهه السك للقبلة ومثل ذلك من لا يحسن التشهد أو صلى مضطجاً أو مستلقياً حيث جازله ذلك فيما يظهر (ويقبض من يمينه) بعد وضعها على فخذه اليميني (الخنصر والخنصر) بكسر أولهما وثانتهما (وكذا الوسطى في الاظهر) للاتباع والثاني يخلق بين الوسطى والابهام (ويرسل المسجدة) بكسر الباء وهي التي تلي الابهام سميت بذلك لانه يشار بها الى التوحيد والتزيه وتسمى أيضا السبابة لكونه يشار بها عند المخاصمة والسب (ويرفعها) أي مع امالتها قليلاً كما قاله المحاملي وغيره (عند قوله الا الله) بأن يتدى به عند الهمزة للاتباع في ذلك رواه مسلم ويقصد ان المعبود واحد ليجمع في اعتقاده وقوله وفعله ويسن ان يكون رفعها للقبلة وان ينوي به الاخلاص في التوحيد وان يقيمها ولا يضعها وهو ظاهر أو صريح في بقائها من فوعة الى القيام أو السلام وما بحثه جمع متأخرون من اعادتم مخالف للقول وخصت المسجدة بذلك لان لها اتصالاً بنباط القلب فكانت اسبباً لظهوره (ولا يحركها) أي لا يستحب بل يكره خروجها من خلاف من حرمة وأبطل به وقيل يسن للاتباع فيها ما والحديثان صحيحان قال الشارح وتقديم الاول الثاني على الثاني المثبت لما قام عندهم في ذلك انتهى ويمكن حمل الاثبات

رأس واحد لكن الرأس يكتفي بمسح بعضه (قوله ليجمع في اعتقاده) عبارة حج ليجمع في توحده بين اعتقاده المخ وهو ظاهرة (قوله من فوعة الى القيام) معتمد (قوله أو السلام) هل المراد به تمام التسليمتين أو تمام التسليمية الاولى لانه يخرج به امن الصلاة أو لافيه نظروا الا قرب الاول لان الثانية من توابع الصلاة ومن ثم لو أحدث بعد الاولى حرم الاتيان بالثانية لكن في حج مانعه ولا يضعها الى آخر التشهد اه وهي ظاهرة في انه يضعها حيث تم التشهد قبل شروعه في التسليمية الاولى ويمكن رد ما قاله الشارح الى ما قاله حج يجعل السلام في كلام الشارح خارجاً بناء على الراجح من ان الغاية غير داخله في المعنى (قوله مخالف للقول) أي المذكور لقوله وان يقيمها ولا يضعها وهو ان لم ينقله عن أحمد لكن سياقه يقتضي انه منقول الاحكام وعبارة حج في شرح الارشاد نصها وعبارة الشيخ نصروسن ان يقيمها ولا يضعها وظاهرها بقاءها من فوعة الخ اه فقول الشارح مخالف للقول يشير الى ان هذا الذي ذكره من دوام الرفع هو ما اقتضاه كلام الشيخ نصروسن المقدمي فكانه منقول (قوله اتصالاً بنباط القلب) أي عرقه وفي المصباح والنباط بالكسر عرق متصل بالقلب اه (قوله لما قام عندهم في ذلك) منه ان التعريض يذهب الغشوع كذا قاله بعضهم بروقوله وقيل يحركه للاتباع قال البيهقي ولعل المراد بالتعريض في هذه الرواية هو الرفع بر (أقول) لما كان الجمع بين الحديثين والعمل بهما أولى من تقديم أحدهما على الآخر جازنا التحريك على

الاستقبال في الجميع واتسام الاركان كلها أو بعضها إلا ان قدر عليه امعساوالم يجب الاتسام مطلقا ولا الاستقبال الا في تحريم سهل قال وفي كلام غيره ما يؤيد ذلك انتهى وشمل البعض في كلام الشارح الركوع وحده أو وجود وحده مثلا وأصرح منه في ذلك ما في شرح المنهج بخلاف ما في النخبة وقد قال الشهاب سم ان ما اقتضاه كلام المنهج أي كالشارح لا وجه له

الرفع جمعاً بينهم ما يؤيد هذا الجدل ان ترك التحريك انسب بالمشروع المطلوب اه سم على منهج أي لكنه يحتمل الخلاف (قوله وقد أشار الشارح) أي اجالا لقوله لما قام عندهم (قوله ولو قطعت عنه) أي أو سبباً عنه اه حج ويؤخذ من قول الشارح لفوات الخ انه لو خلق له سبباً بئان احدهما أصلية ثم قطعت وبقيت الزائدة انه لا يشير بها لان الظاهر من قبضها مع بقية الاصابع مع وجود الاصلية فتسن ادامة مائت لها قبل قطع الاصلية ويحتمل ان يشير بها الى كونها على صورة الاصلية فتزل منزلة ما ولا تصالها بالاصلية زالت منزلة الجزء منها عند فقدتها (قوله على طرف راحته) عبارة شرح الارشاد للجب بان يضع رأس الابهام عند أسفلها على حرف الراحة اه فيقدر في كلام الشارح مضاف أي بان يضع رأسها الخ وعبارته هنا بان يجعل رأس الابهام عند أسفلها على طرف راحته لا يتباع رواده مسلم وقيل بان يجعلها مقبوضة تحت المسبحة اه (قوله

وأكثرهم يسمونها الخ) عبارة الشيخ حمزة نقلاً عن الاسنوي عن صاحب الاقيد انه أجاب بان اشتراط وضع الخنصر على البنصر في عقد ثلاثة وخمسين طريقة أقباط مصر وأما غيرهم فلا يشترطون فيها ذلك اه (أقول) ولا ينافيه كلام الشارح لجواز انه أراد ببعض الحساب أقباط مصر لكن قوله فلا يشترطون فيها ذلك صادق بما اذا وضعها كذلك وما اذا لم يضعها فينافي قوله وأكثرهم يسمونها تسعة

على بيان الجواز وقد أشار الشارح الى ذلك وأيضاً فقد دعاهم النافي لوافقته الاصل من السكون في الصلاة وعدم الحركة لكونها تذهب الخشوع ولانه نوع عبث والصلاة مصونة عنه ما أمكن ولو قطعت عنه كرهت اشارته بيسر اه لفوات سنة بسطها لان فيه ترك سنة في محلها الاجل سنة في غير محلها كن ترك الرمل في الاشواط الثلاثة لا يأتي به في الاخيرة (والاظهر ضم الابهام اليها) أي المسبحة (كه اقد ثلاثة وخمسين) بان يضعها تحتها على طرف راحته كما رواده مسلم وكون هذه الكيفية ثلاثة وخمسين طريقة لبعض الحساب وأكثرهم يسمونها تسعة وخمسين وأثر الفقهاء الاول تبعاً للفظ الخبر ولو أرسل الابهام والسبابة معاً أو قبضها فوق الوسطى أو خلق بينهما برأسهما أو بوضع الغلة الوسطى بين عقدتي الابهام أي بالسنة والاول أفضل فعلم ان الخلاف في الأفضل فقط لورود الجميع لكن رواية الاول أفقه (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فرض في التشهد الاخر) وهو الذي يعقبه سلام وان لم يكن لصلاة سوى واحد كالصبح والجمعة فالتعبير بالآخر جرى على القامب والاصل في ذلك قوله تعالى صلاوا عليه وقد أجمع العلماء على عدم وجوبها في غير الصلاة فتعين وجوبها فيها والقائل بوجوبها مرة في غيرها محجوج باجماع من قبله والقائل بذلك لم ينظر لقول الحليمي وجع به ومع تسامح حخته فلا مانع من وجوبها فيها لدليلين وصح أمرنا الله ان نصلى عليك فكيف نصلى عليك اذا نحن صلينا عليك في صلاتنا فقال قولوا اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم الى آخره خرج الزائد على الصلاة عليه هنا وفيما يأتي بالاجماع في وجوبها وصح اذا صلى أحدكم فليبدأ بحمد ربه والثناء عليه

وخمسين ويشترطون في الثلاثة والخمسين أن يضع الخنصر على البنصر ثم أجاب في شرح الروض بقوله وايصل وعليه يكون لتسعة وخمسين هيئة أخرى أو تكون الهيئة الواحدة مشتركة بين عدد من فحتاج الى قرينه (قوله ولو أرسل الابهام) هذه الاحوال هي مقابل الاظهر كما يشعر به قوله فلم ان الخلاف في الأفضل وعبارة المحلى في بيان مقابل الاظهر والثاني يضع الابهام على الوسطى المقبوضة كعاقدة ثلاثة وعشرين للاتباع اه (قوله اني بالسنة) ولم يبين أيها أفضل بعد الاولى وقد اقتصر في مقابل الاظهر السابق على التحديق فاعله أفضل (قوله والاول أفضل) قال حج في شرح الخضرية توجيهها لحصول السنة بكل ذلك لورود جميع ذلك لكن الاول أفضل لان رواه أفقه اه ومثله في شرح الروض عن ابن الرقعة (قوله والقائل بذلك) أي بانه محجوج (قوله وجع به) أي انه يجب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كلما ذكر (قوله فلا مانع من وجوبها) وهل القائل بوجوب الصلاة عليه في العمر مرة أو كلما ذكر يجزئ في السلام أيضاً دليل كراهة افراده فيها أولاً فيه نظراً والظاهر الثاني لقيام الدليل عنده في وجوبها دون السلام (قوله لدليلين) هما قوله صلاوا عليه على ما بين به وما استدل به الحليمي كغيره على وجوبها مطلقاً وقوله وصح أمرنا الله الخ وله الاقرب (قوله فليبدأ بحمد ربه) أي وهو حاصل بالقراءة أو ان المراد بالحمد الثناء الذي هو معناه لغة فقوله بعده والثناء عطف تفسير

(قوله وهو ضعيف) أي لا باطل كما قيل به وهذا وجه تنصيصه على أنه ضعيف مع فهمه من تعبير المصنف عنه بقيل ويجوز رجوعه للتعليل وفي القصة ما يؤيده (قوله فالذهب الخ) هذا مما لا خلاف فيه وإن أوجه كلام الشارح (قوله أو الرجوع إلى وطنه) انظر هو معطوف على ما داول على لفظ على ساقط من النسخ عقب قوله عزم (قوله ولو قهرا) في أخذه غاية للعمد

وكتب عليه العلامة في قوله إذا صلى أحدكم فليبدأ أي في تشهده إذا جلس ويدل على هذا ما في الترمذي عن ابن مسعود قال كنت أصلي والنبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر معه فلما جلست بدأت بالشثناء على الله ثم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم دعوت لنفسى فقال النبي صلى الله عليه وسلم سل تعطه اه ويؤيد ما قاله العلامة في قوله وصح عن ابن مسعود الخ (قوله) يوجبون في التشهد قال الزبدي بل لم يحفظ عن أحد من الصحابة والتابعين غير الخفي نصريح بعدم وجوبها (قوله تفرد) أي الشافعي رضي الله عنه (قوله لكان حبذا التفرد) أي لكان هذا التفرد محمودا (قوله لانه مبني على التخفيف) في أي داود انه صلى الله عليه وسلم كان يجلس في الركعتين كأنه يجلس على الرضف حتى يقوم ٣٩١ والرضف الجارة للمجاء عميرة

وعبارة المصباح في فصل
الراصع الضاد المحجمة
الرضف الجارة المحجمة
الواحدة رصفة مثل عمر
وقرة وبابه ضرب (قوله)
لكن الأفضل تشهد ابن
عباس (انظر وجه
الافضلية مع كون الاول
أصح ولعل وجه اشتراكه
على زيادة المباركات ثم
رأيت في سم على منهج
قال الشيخ عميرة قال
الذوي وكلاهما مجزئة
يتأدي به الكمال وأصحها
خبر ابن مسعود ثم خبر ابن
عباس لكن الأفضل
تشهد ابن عباس لانه لفظ
المباركات فيه ولموافقة
قوله تعالى تحية من عند
الله مباركة طيبة ولتأخره
عن تشهد ابن مسعود

وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم وأيدع بما شاء من الدعاء وصح عن ابن مسعود مرفوعا
يتشهد الرجل في الصلاة ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو لنفسه بعد ففيه دلالة على
وجوبها ومحملها وروى أبو عوانة عنه صلى الله عليه وسلم انه فعلها في تشهده الأخير ولم يثبت انه
تركها فيه فن ادعى ان الشافعي شذ حيث أوجها ولا سلف له في سنة في ذلك يتبعها فقط غلط
اذا يجب الميخالف ناصولا واجماعا ولا قياسا ولا مصلحة راجحة بل وافقه على قوله عدة من أكابر
الصحابة فمن بعدهم كعمر وابنه عبد الله وابن مسعود وأبي مسعود البصري وجابر بن عبد الله من
الصحابة وكعمر بن كعب القرظي والشعبي ومقاتل من التابعين وهو قول أحمد الأخير
واصح وقول مالك وأحمد ابن المواز من أصحابه وصححه ابن الحاجب في مختصره وابن العربي
في سراج المريدين فهو لأكثرهم يوجبون في التشهد حتى قال بعض المحققين لو سلم تفرد بذلك
لكان حبذا التفرد (والاظهر سنن في الاول) بأن يأتي فيه بعده تبعاله لكونه ذكرا يجب
في الآخر فاستحب في الاول كالتشهد والثاني لا تسن فيه لبنائه على التخفيف (ولا تسن)
الصلاة (على الاصل في) التشهد (الاول على الصحيح) لانه مبني على التخفيف والثاني تسن فيه
كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه اذا تطويل في ذلك وسيأتي تعريف الاصل في كتاب
قسم الصدقات ان شاء الله تعالى (وتسن في) التشهد (الآخر) لصح من الامر به افيه (وقيل
يجب) فيه عملا بظاهر الامر ويجري الخلاف في الصلاة على ابراهيم كاحكامه في البيان عن
صاحب الفروع (وأكمل التشهد مشهور) ورد فيه أخبار صحيحة اختار الشافعي منها خبر
ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد فكان يقول التحيات المباركات
الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام عليكما وعلى عباد الله
الصالحين أشهد ان لا اله الا الله وأشهد ان محمدا رسول الله رواه مسلم قال المصنف وكلها
مجزئة يتأدي به الكمال وأصحها خبر ابن مسعود ثم خبر ابن عباس لكن الأفضل تشهد

شرح الروض اه بحروفه وبها مشه عن الدميري على قوله ولتأخره عن تشهد ابن مسعود لان ابن مسعود من متقدمي
الصحابة وابن عباس من متأخريهم والمتأخر يقضى على المتقدم بمرور لو عجز عن التشهد الا اذا كان قائما كأن كان مكتوبا
بوجوده وارامكنه قراءته واذا جلس لم يره ولم تكنه قراءته فهل يسقط في هذه الحالة ويجلس في موضعه من غير تشهد
أو يجب القيام وقراءته قائما يجلس للسلام ونحوه فيسقط جالوس التشهد في هذه الحالة محافظة على الاتيان بالتشهد لانه
أكد من الجالوس له دليل انه لا يسقط عن مصلي النقل كما قلنا فيما سبق بحثنا أن من عجز في الفريضة عن قراءة الفاتحة الامن
جالوس لكونه منقوشة بكان لا يراه الا جالسا انه يجلس لقراءته ويسقط القيام فيه نظرا ولا يبعد الاحتمال الثاني قياسا على
ما ذكره فليأمل اه سم على منهج وقوله ولا يبعد الاحتمال الثاني أي فيأتي بالتشهد وما يتبعه من الالفاظ المطاوعة بعده
ولا يقتصر على الواجب فقط فيما يظهر بل لو قدر على التشهد جالسا

وقفة (قوله ويكون سجوده الخ) أعرب الشهاب حج أخفض حالا وعليه فيقرأ سجوده بالجر واما صنيع الشارح فيقتضي قراءته بالرفع (قوله وفي حديث الترمذي) هذا بيان الاتباع المتقدم (قوله لانه يلزمه اتمامها ما كنا السهو ولته عليه) هذا جعله في شرح الروض تعليلا لوجوب الاستقبال فيما ذكر لا لوجوب اتمام الركوع والسجود والشارح تبعه في ذلك فلزم عليه اجمال تعليل اتمام المذكور واما انه تعليل له ايضا مع انه غير صحيح (قوله وفرق بينه الخ) هذا فرق بين الاعتدال والجلوس

ولم يقدر على المندوبة الا فاقما فقام ماصر عن ابن الرفعة بما لو عجز عن السجدة من انه يجلس لقراءتها ثم يقوم للركوع ان يقوم هنا بعد التشهد الادعية المطلوبة ثم يجلس للسلام وبقي ما لو عجز عن القعود وقدر على القيام والاضطجاع فهل يقدم الاول أو الثاني فيه نظر والا قرب تقديم القيام لان فيه قعودا وازيادة قياسا على ما لو عجز عن الجلوس بين السجدين وقدر على ما ذكر (قوله أيم النبي) ولا يضر زيادة يا قبل أيها كما ذكره حج في فصل تبطل بالنطق بحرفين وعبارته وأفقي بعضهم بابطال زيادة يا قبل أيها النبي في التشهد أخذ بانطاهر كلامهم هنا لكنه بعيد لانه ليس اجنبيا عن الذكر بل يعد منه ومن ثم أفقي شيخنا بأنه لا بطلان به اه وأقره سم عليه وقوله لا بطلان أي وان كان عامدا عالما (قوله والمصنف مثبت) ظاهره في الكل وعبرة حج قال في المجموع ولورود اسقاط الصلوات قال غيره والطيبات اه وظاهره ان النووي لم ينقل اسقاط الطيبات (قوله أفضل من تشكيره) قضيته ٣٩٢ انه لو ترك اللام والتنوين معاضروفي حج مانصه اذا ترك تشديد النبي ضر

بخلاف حذف تنوين سلام فانه مجرد لحن غير مغير للغنى اه وفيه نظر لان ما ذكر ليس من اللحن بل هو من حذف بعض الحروف وذلك لا فرق فيه بين المغير وغيره لان التنوين حرف في السكامة المدكورة والعبرة باللفظ عند ذلك ثم الخط كما هو ظاهر الالهام الا ان يستثنى المتنوين ويحتاج انوجه واضم اه سم في شرح الآية 'لغنى' ونقل بالدرس عن ش بن الزنادي الجزم بالبطلان في هذه الصورة

ابن عباس ورواية ابن مسعود التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله (وأقله التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله) لورود اسقاط المباركات وما يليها في بعض الروايات وما قيل من ان اسقاط المباركات مسلم لثبوت الاسقاط في رواية الصحفين وأما الصلوات والطيبات فلم يرد اسقاطها في شيء من الشهادات التي ذكرها وصرح الرافعي بعدم ورود حذفها وعل الجواز بتبعيتها للتحيات وجعل ضابط جواز الحذف أحد أمرين اما الاسقاط في رواية واما التبعية يرد باحتمال سقوطها في غير الروايات التي ذكرها وبان الرافعي ناف والمصنف مثبت والثاني مقدم على الاول وتعريف السلام أفضل من تشكيره كما قاله المصنف لكثرة في الاخبار وكلام الشافعي وزادته وموافقته التحلل ولا تستحب التسمية أول التشهد في الاصح والحديث فيه ضعيف والتحيات جمع تحية ما يحى به من سلام وغيره والقصد بذلك الثناء على الله تعالى بأنه مالك لجميع التحيات من خلقه وجعلت لان كل ملاك كان له تحية معروفة يحى بها ومعنى المباركات الناميات والصلوات الصلوات الخمس وقيل غير ذلك والسلام قيل معناه اسم السلام أي اسم الله عليك وقيل غير ذلك وعلينا أي الحاضرين من امام ومقعد وملائكة وغيرهم والعباد جمع عبدة والصالحين جمع صالح وهو القائم بما عليه من حقوق

فلا يرجع ويؤخذ من عموم حاشيته حيث قال وقضية كلام الانوار ان يراعى هنا التشديد وعدم الابدال وغيرهما نظير ما مر في العاخرة أقول وقد بوجه ما قاله حج من جواز حذف التنوين بأن التنوين وان كان ثابتا في الوصل لكنه يسقط وقفا وصل بعض الكلمات ببعض لا يجب فذلك دال على عدم اعتباره فاسقاطه في الوصل ليس بلحن مغير للعنى ولا فيه اسقاط حرف لازم في الحالين وقياس ما يأتي عن سم على منهج في الثاني عشر من ان الجمع بين اللام والتنوين لا يضر في سلام التحلل عدم الضررهما أيضا بالجمع بينهما (قوله ولا تستحب التسمية أول التشهد) عبارة حج ولا يسن أوله بسم الله وبالله قبل والخبر فيه ضعف اه (قوله بأنه مالك لجميع التحيات من خلقه) أي عفايه تعظيم شرعا يخرج بذلك ما لو اعتادوا نوعا منها عنه في الشرع ككشف العورة والطواف بالبيت عريانا (قوله الصلوات الخمس) أي هي الصلوات الخ (قوله وقيل غير ذلك) منه كل صلاة وقيل الرحمة وقيل الدعاء وقيل المراد بها الاعمال الصالحة للثناء على الله تعالى اه حيرة (قوله أي اسم الله عليك) أي من حيث البركة والرحمة فكأنه قيل بركة هذا الاسم محيطة بك

بين السبعين كما في شرح الروض وعبارة الشارح لا تقبله (قوله ولو بقرينة له أهل فيها) في حاشية الشيخ تقييده بما اذا لم يرد النزول بها اخذا عما يأتي في الشارح في صلاة المسافر فليست بمرسلة (قوله أو أوطأها نجاسة لم يضرب) لعل الصورة ان اللجام مثلا ليس في يده ليلاقى ما يأتي في شروط الصلاة وما يأتي في قيامه قوله ويظهر ان يلحق بعباد كبر كل نجاسة اتصلت بالذابة الخ ثم رأيت الشهاب سم قال ع - قول الشهاب حج وطع بحسب خرج إبطاء الذابة لكن اذا تلوثت رجلها بضر امساك ما ربط بها كافي مسئله الساجور (قوله اتصلت بالذابة) أي وان لم تلاق اللجام كما هو ظاهر لانه قابض متصل بالنجاسة (قوله

(قوله وحقوق عباده الخ) أي من ترك صلاة واحدة فقد ظلم النبي صلى الله عليه وسلم وجيع عباد الله الصالحين بمنع ما وجب لهم من السلام عليهم وبيعض الهوامش ان هذا معنى خاص له ومنه العام المسلم وهو المراد هنا اه وقد يقال بل الطاهر ما في الاصل لانه اذا اريد عموم المؤمنين يقتضي طلب الدعاء للعصاة وهو غير لاثق في مقام طلب الدعاء (قوله والرسول مبلغ خبر مرسله) قضيته بعد الامرو قبل التبليغ ليس رسولا وتعريفهم الرسول ٣٩٣ بانه انسان أوحى اليه بشريع وأمر بتبليغه

يقضي خلافه الا ان يقول قوله مبلغ بان المراد من شأنه التبليغ أو بان ذلك تفسير للرسول بالمعنى اللغوي أو نحوه (قوله الثابت في ذلك) أي في تشهد صلى الله عليه وسلم (قوله ثلاث كفيات) أي في تشهد صلى الله عليه وسلم وانظر ما كان يقول صلى الله عليه وسلم في التمسيد اذا صلى على نفسه ثم رأيت في تخرج العزيز للحافظ العسقلاني مانعه قوله يعني العزيز ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في تشهد أشهد أني رسول الله كذا قال ولا أصل لذلك بل ألفاظ التمسيد متواترة عنه انه كان يقول

حقوق الله تعالى وحقوق عباده والرسول مبلغ خبر مرسله ولا يشترط ترتيب التمسيد كما اتضاه كلام المصنف حيث لم يغير معناه فان غير لم يصح وتبطل صلته ان تعتمد أفعالها فشرط كافي التمسيد وقال ابن الرفعة انه قياس ما صرح في قراءة الفاتحة وأفتى به الوالدرجة - الله تعالى (وقيل يحذف وبركانه المعنى عنه برجة الله (وقيل) يحذف (الصالحين) للاستغناء عنه باضافة العباد الى الله تعالى لانصرافه للصالحين وما اعترض به الباقي على المصنف من ان ما يحكمه هتائي أقل التمسيد من لفظة وبركانه يخالف قوله من انه لو تشهد بتشهد ابن مسعود أو غيره جاز اذ ليس في تشهد عمر وبركانه المراد به انه لو تشهد بتشهد عمر بكاهه أجزاء فاما كونه يحذف بعض تشهد عمر اعتماده على انه ليس في تشهد غيره ويحذف وبركانه لان اليمت في تشهد عمر فقد لا يكفي لانه لم يأت بالتشهد على حالة من الكيفيات المروية (وقيل) يقول وان محمد رسول الله بدل واشهد الى الخ لانه يؤدى معناه وأشار المصنف لرد ما قاله الراعي من ان القول باسقاط شهد الثانية ضعيف لكونها ثابتة في صحيح مسلم بقوله (قلت الاصح) يقول (وان محمد رسول الله وثبت في صحيح مسلم والله أعلم) وقول الشارح لكن بلفظ وان محمد عبده ورسوله فالمراد اسقاط شهد أشار به الى رد اعتراض الاسنوي من ان الثابت في ذلك ثلاث كفيات احداها واشهد ان محمد عبده ورسوله رواه الشيخان من حديث ابن مسعود الثانية واشهد أن محمد رسول الله رواه مسلم الثالثة وان محمد عبده ورسوله باسقاط شهد أيضا كما رواه مسلم من رواية أبي موسى فليس ما قاله واحد من الثلاثة لان الاسقاط انما ورد مع زيادة العبد انتهى وأفاد الاذري ان الصواب اجزاء وأن محمد رسول الله لثبوت في تشهد ابن مسعود بانظ عبده ورسوله وقد حكوا الاجماع على جواز التمسيد بالروايات كاهوا ولا أعلم أحدا اشترط لفظة عبده انتهى وهذا هو المعتمد كما أفاده الوالدرجة الله تعالى الى ما ذكر واستفيد من كلام المصنف

٥٠ نهایه ل أشهد أن محمد رسول الله أو عبده ورسوله اه وعبارة حج في الادان نصها ونقل عنه في تشهد الصلاة انه كان يأتي بأحد هاتين وبالأخرى على ما يأتي ثم اه وعبارته هنا وقع في الراعي انه صلى الله عليه وسلم كان يقول في تشهد واشهد أني رسول الله وردوه بان الاصح خلافه اه ومنه يعلم انه صحيح خلاف ما نقل في الادان بل أشار الى التوقف فيما نقله في الادان بقوله على ما يأتي ثم (قوله فليس ما قاله) أي المصنف (قوله وهذا) أي ما أفاده الاذري من ان الصواب اجزاء وان محمد رسول الله ويستفاد من هذا مع قول المتن قلت الاصح وان محمد رسول الله الخ ومع ما نقله من رواية مسلم عن أبي موسى من اجزاء وان محمد عبده ورسوله أن الصيغ المجزئة بدون أشهد ثلاث ويستفاد اجزأوها مع أشهد بالطريق الاولى فتصير الصور المجزئة مستتابة عبارة شيخنا الزياي والحاصل انه يكفي وأشهد أن محمد رسول الله وأشهد أن محمد عبده ورسوله وأشهد أن محمد رسول الله وان محمد عبده ورسوله وأن محمد رسول الله على ما في أصل الروضة وذكر الوابين الشهادتين لا بد منه (قوله واستفيد من كلام المصنف) أي حيث جعل سلام من الاقل

فكان كانت معقوا عنها الخ) هذا لا يختص بالسافر كما يأتي في شروط الصلاة بما فيه على أن قوله ولم يجد عنها معسدا لم يشترطه ثم
وحينئذ فالعفو عما ذكر ليس لخصوص السير بقوله لأن تكليفه ذلك الخ لم يقد هنا شيئا (قوله أوزورق) أن كانت الصورة
أنه في البحر فلا حاجة إليه لأنه قدم مسألة السقينة وأن كانت الصورة أنه في البر فإن كانت صورته أنه يجبره رجال فكان ينبغي
تقديمه على قوله عشي به رجال وأن كانت صورته أنه تجبره دابة مثله فهو من أفراد مسألة المحضة الاتية (قوله لأن سيرها

(قوله أن الأفضل تعريف السلام) تقدم له النصريح به قريبا وذكره هنا لبيان أنه يفهم من كلام المصنف (قوله ويفرق
بينهما) أي بين التشهد وسلام التحلل (قوله فدل على عدم التقيد بلفظ محمد) أي بل يتجازه إلى غيره مما سياتي من قوله على
رسوله أو على النبي لا مطلقا خلا لما قد توهه هذه العبارة (قوله قد حصل بقوله السلام عليك) عبارة المناوئ في شرحه الكبير
على الجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم أيما رجل كسب مالا من حلال فأطعم نفسه وكساهما فن دونه من خلق الله فأنه الزكاة
وأيما رجل مسلم لم تكن له صدقة فإله في دعائه اللهم صل على محمد عبدك ورسولك وصل على المؤمنين والمؤمنات والمسلمين
والمسلمات فأنه الزكاة مانصه واقتصره على الصلاة يؤذن بأنه لا يضم إليه السلام فيعكر على من كره الأفراد ونعم ما ذهب
إليه البعض من تخصيص الكراهة بغير ما ورد فيه الأفراد بخصوصه كما هنا فلا تزد فيه بل تقتصر على الوارد اهـ ويؤخذ
منه عدم من السلام في صلاة الجنائز لعدم ٣٩٤ وروده اهـ وقوله لم تكن له صدقة لعل المراد لم توجد له صدقة لعدم

تيسرها له حتى تكون
صلاته زكاة أي طهارة
ومدحاه نعم الصلاة عليه
صلى الله عليه وسلم لا يخلو
فاعلها من الثواب (قوله
فيكفي صلى الله على محمد)
ظاهره وأن لم ينبذ لك
الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم أي لانها صروفة
له لكن في شرح ج على
الارشاد لو قال الصلاة
على محمد يجزئ أن قوى به
الدعاء اهـ وعليه فلعن
الفرق أن صلى الله على محمد

أن الأفضل تعريف السلام وأنه لا يجوز إبدال لفظ من هذا الأقل ولو جردناه كالنبي بالرسول
وعكسه ومحمد بأحد أو غيره ويفرق بينهما وبين ما يأتي في محمد في الصلاة عليه بأن ألفاظها
لواردة كثرتها اختلاف الروايات فدل على عدم التقيد بلفظ محمد فيها بخلاف لفظ الصلاة لما
فيها من الخصوصية التي لا توجد في مرادها ومن ثم اختص بها الأنبياء صلى الله وسلم عليهم
(وأقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله) حيث قيل بوجوب الصلاة على الأقل في
التشهد الآخر أو باستصحابها في الأول على رأي مرجوح فيها أو باستصحابها في الآخر على
الراجح (اللهم صل على محمد وآله) لا يقال لم يأت بمافي آية صاواعليه وسلموا تسليما إذ فيها السلام
ولم يأت به لا نقول قد حصل بقوله السلام عليك في آخره ولا يتعين ما ذكره في كفي صلى الله على
محمد أو على رسوله أو على النبي دون أحمد أو عليه أما الخطبة فيجزئ فيها وصلى الله على الرسول أو
لما حي أو الحاشر أو العاقب أو البشير أو النذير ولا يجزئ ذلكهما كما يشير إليه قولهم أنه لا يكفي
أحمد ويفرق بينهما وبين الخطبة بأنه يطلب فيها مزيد الاحتياط فلم يفتقر هنا ما فيه نوع إيهام
بمخلاف الخطبة فأنها أوسع من الصلاة وشروطها شروط التشهد كما في الأنوار وقضيته
وحوب مراعاة التشديد بها وعدم الإبدال وغيرهما نظير ما مر في الفاتحة نعم في النبي لغتان

وردت لا إنشاء في كلام الشارع في القنوت وكثرا استعمالها في الإنشاء في لسان جملة الشرع في التشهد الحمد
وغيره وأما الصلاة على محمد فهي خبرية لفظا ولم يكثر استعمالها في الشرع في غيره فاحتج في الاكتفاء بها إلى قصد الدعاء
وقياسه أجزاء الصلاة على النبي وعلى رسوله حيث قصد بهما الدعاء وظاهر كلام السارح أنه لا يكفي أصلي على محمد ولو قيل
بالاكتفاء به لم يكن بعيدا فليراجع (قوله أو على رسوله) ظاهره أن الجزئ هذا اللفظ وأنه لو قال على الرسول لم يكف ولعله غير
مراد وأن المدار على هذه الأحرف بأي صيغة اتفقت لكن قد يفهم قول السارح أما الخطبة فيجزئ فيها وصلى الله على الرسول
إلى أن قال ولا يجزئ ذلك هنا أن التعبير بالضمير قيد هنا بخلاف الرسول ونحوه فإنه قال على الرسول كما مرسل لا يكفي (قوله
وشروطها) أي الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله شروط التشهد) قضيته أنه لو عكس الترتيب كان قال على محمد اللهم
صل لم يضر وهو ظاهر (قوله وعدم الإبدال وغيرهما) يتأمل وجه كون ما ذكره قضيته فإن المستفاد منه أنه يعتبر في الصلاة على
النبي ما يعتبر في التشهد ولا يلزم مما ذكر أن التشهد كالفاتحة فليتأمل ثم رأيت في سم على منهج مانصه وفي الأنوار وشروط
التشهد رعاية الكلمات والحروف والتشديدات والأعراب الخ أي تركها والموالات والالفاظ المخصوصة واسماع النفس
كالفاتحة اهـ وعليه فكان حق العبارة أن يقول بعد قوله شروطها شروط التشهد وقد قال في التشهد مراعاة تشديداته
وقضيته الخ واسقاط قوله نظير ما مر الخ ويعلم من قول السارح وعدم الإبدال أنه لو أبدل نامن قوله السلام علينا والكاف من قوله

منسوب اليه) هو تليد اسئلة المتن خاصة مع قطع النظر عما أدرجه فيه كما هو ظاهر على انه مقيدة بما
 زمامها كما يأتي (قوله ويرى) لا حاجة اليه بل هو مضر لان الاعادة لازمة حينئذ وان أتم الاركان (قوله انه الواسع)
 حيث اشترطنا وقوفها فهو راجع الى مسئلة المتن وكأنه أخرج بقوله مشيت ما اذا تحركت اذا تحركها ليس منسوب اليه فليراجع
 (قوله وشمل كلامه) أي في خصوص قوله أو سائر فلا ولا يلزم عليه خلل لا يخفى (قوله ويلحق بها صلاة الجنائز) أي فليشملها

السلام عليك بالاسم الظاهر كأن قال السلام على محمد أو أيدل الالف من علينا بالهاء كما يقع من بعض العوام بلفظ السلام
 عليه لم يكف وان كان قريب عهد بالاسلام ثم ان أعادها الى الصواب استقرت صلاته على الصحة وان لم يتدارك حتى سلم وطال
 الفصل وجب الاستئناف (قوله لا تركه مامعا) ومنه السلام عليك أي النبي بسكون الياء مخدفة وصل أو وقف فيضربا ميا
 كان أو غيره ثم ان أعاد على الصواب اكتفى به والابطل صلاته بالسلام ان تعمد أو سلم ناسيا وطال الفصل (قوله انه لو أظهر
 النون الخ) قياسه أنه لو أظهر التنوين المدغم في الراء في وأن محمد رسول الله أبطل فان الادغام في كل منهما في كلتين هذا وفي
 ذلك نظر لان الاظهار لا يزيد على اللحن الذي لا يغير المعنى خصوصاً وقد يجوز بعض انقراء الاظهار في مثل ذلك قال ابن الجزري
 في باب احكام النون الساكنة والتنوين مانصه وخبر البزى بين الادغام والظهار فهما أي النون والتنوين عندهما أي عند
 اللام والراء الخ اه وأما قوله لان محل ذلك الخ فجوابه انه لم يترك هذا حرف ٣٩٥ فان قلت فتت صفة قلنا وفاتت في اللحن

الذي لا يغير مع ان هذا
 رجوعا للاصل وفيه
 استقلال الحرفين فهو
 مقابل فوات تلك الصفة
 فليست اه سم على ج
 (قوله لا يبعد) معتمد (قوله
 اذ ليس فيه تغيير للمعنى) ولا
 يحرم الا ما يغيره وعليه
 فلا أتى بياء في اللهم صل
 بسبب الاشباع للحركة ثم
 يحرم ولم يبطل لعدم تغييره
 المعنى ويفرق بينه وبين
 قراءة الفاتحة بل بينه وبين
 مطلق القرآن حيث حرم

الهمز والتشديد فيجوز كل منهما - ما لا تركه مامعا يؤخذ مما تقر في التشديد انه لو أظهر
 النون المدغمة في اللام في أن لا اله الا الله ابطل اتركه شدة منه تطير ما يقال في آل رجن باظهار آل
 وترجم عدم ابطاله لانه لحن غير مغير للمعنى ليس يصح اذ محل ذلك حيث لم يكن فيه ترك حرف
 والشدة بمنزلة الحرف كما صرحوا به نعم لا يبعد عذر الجاهل بذلك خلفائه كثيرا وقول ابن كبن
 ان قصة لا برسول الله من عارف متعمد حرام مبطل ومن جاهل حرام غير مبطل ان لم يمكنه
 التعلم والابطال في غير محله اذ ليس فيه تغيير للمعنى فلا حمة ولو مع العمد والعلم نعم لو نوى العالم
 الوصفية ولم يضر خبرا أبطل افساد المعنى حينئذ (والزيادة) على ما ذكر (الى حميد مجيد) كافي
 الروضة تبع للوارد وهي وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد
 وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد والافضل الاتيان بلفظ
 السيادة كما قاله ابن طهيرة وصرح به جمع وبه أفنى الشارح لان فيه الاتيان بما أمرنا به وزيادة
 الاخبار بالواقع للذي هو أدب فهو أفضل من تركه وان تردد في أفضليته الاسنوي وأما حديث
 لا تسيدوني في الصلاة فباطل لا أصل له كما قاله بعض متأخري الحفاظ وقول الطوسي انها
 مبطله غلط وآل ابراهيم اسمعيل واسحق وأولادهما كما قاله الزنجشيري وخص ابراهيم بالذكر

فيه اللحن مطاقا باننا تعبدنا بالفاظ القرآن خارج الصلاة فوجب التعبد فيه بخصوص ما نزل عليه بخلاف هذا (قوله انك حميد
 مجيد) قال في شرح البهجة الكبير مانصه وفي الادكار وغيره الافضل ان يقول اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الامي
 وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد انبي الامي وعلى آل محمد وأزواجه
 وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد اه (قوله لان فيه الاتيان الخ) يؤخذ من هذا سن
 الاتيان بلفظ السيادة في الادان وهو ظاهر لان المقصود تعظيمه صلى الله عليه وسلم بوصف السيادة حيث ذكر لا يقال لم يرد
 وصفه بالسيادة في الادان لاننا نقول كذلك هنا وانما طلب وصفه بالتعظيم وهو يقتضي العموم في جميع المواضع التي
 يذكر فيها اسمه عليه الصلاة والسلام (قوله اسمعيل واسحق وأولادهما) لعل المراد أولادهما بلا واسطة أو ذريته مامطلقا
 أي بآلهم على المؤمنين منهم ثم ظاهر كلامه أنه ليس لابراهيم من الاولاد الا اسمعيل واسحق وليس كذلك بل له اولاد عدة
 ففي شرح الماوي على الجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم ان الله اصطفى كنانة الخ مانصه وفي الروض الانف كان لابراهيم ستة
 اولاد سوى اسمعيل واسحق ثم قال وكانوا أي أولاد ابراهيم ثلاثة عشر اه وعليه فيكون منهم ثمانية ذكور الستة المذكورون
 واسمعيل واسحق وخمس انثى لكن عبارة تاريخ ابن كثير ذكر أولاد ابراهيم الخليل أول من ولد له اسمعيل من هاجر القبطية
 المصرية ثم ولد له اسحق من سارة بنت عمه ثم تزوج بعدها فطورا بنت بقطن الكنعانية فولدت له ستة أولاد وهم مديان

كلامه لكن ينافيه قوله فيما مر في - ل اثني عينا أو غيره وكان الأولى إسقاط هذا فيما مر لأنه لا يناسب قول المتن وأتم ركوعه وجوده (قوله بأن القصد ثم) أي في قاضي الحاجة وسكت عن ستره المصلي (قوله وكأنهم راعوا الخ) هذا حكمه في اعتبار التلويح ذراع والكفاية بذلك (قوله لا استقبال نحو حشيش الخ) بيان لمحتز قول المتن واستقبال جدارها الخ (قوله بأن وقف

وزهران وسرج بالجيم ونقشان ونسق ولم يسم السادس ثم تزوج بعدها حنون بنت أهيبن فولدت له خمسة كيسان وسورج وأمير ولوطان وبافت هكذا ذكره السهيلي في التعريف والاعلام اه وفي القاموس وفروخ كتنو وأخو اسمعيل واسحق أبو العجم الذي في وسط البلاد اه ٣٩٦ وفي شرح مسلم للنووي نحوه اه وهو صريح في أن أولاده كلهم ذكور فراجع

(قوله ولم تجمع الرحمة) أي في اللفظ (قوله عليكم أهل البيت الخ) ويدل كما قال الأسنوي على أن الإشارة لهذه الآية اتفاق آخرها مع آخر التشهد في قوله حميد حميد اه سم على ج (قوله على الأخيرين) هما قوله أولي طلب له صلى الله عليه وسلم الخ وقوله أو التشبيه عائد لقوله الخ (قوله كما رجعت) عبارة ج كما رجعت ومثله في الخطيب (قوله أوقات التشهد) أي أزمنتها من أيل أو نهار وهو يستلزم عمومها في جميع مواضعها (قوله لان المراد بها) أي الرحمة المطلوبة (قوله المسارة أول الكتاب) أي وهي الانعام أو أروادته (قوله والدعي) عطف على قوله له (قوله وكذا يسن الدعاء) ظاهره ولو لا ما غير محصورين أو محصورين لم يرضوا بالتطويل ويصرح به

لان الصلاة من الله هي الرحمة ولم تجمع الرحمة والبركة لنبى غيره قال تعالى رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت انه حميد مجيد فسأل الله سبحانه ووده الى عليه الصلاة والسلام اعطاء ما تضمنته هذه الآية مما سبق اعطاؤه لآبراهيم أو لي طلب له صلى الله عليه وسلم وآله وليسوا بآباء منازل إبراهيم وآله الانبياء أو التشبيه عائد لقوله وعلى آل محمد فقط ولا يشكل على الأخيرين ان غير الانبياء لا يساووهم مطلقا لان قول مرادنا بالمساواة على القول بخصوصها بالنسبة لهذا الفرد بخصوصه انما هو بطريق التبعية له صلى الله عليه وسلم ولا مانع من ذلك قال في الاذكار تبعا لما صيد لافي وزيادة وارحم محمد وآل محمد كما رجعت على إبراهيم بدعة واعترض بور ودهاني عدة أحاديث صحح الحاكم بعضها منها وترحم على محمد ورد به بعض محقق أهل الحديث بأن ما وقع للحاكم وهم وبانها وان كانت ضعيفة لكنها شديدة الضعف فلا يعمل بها أو يؤيده قول أبي زرعة وهو من أئمة الفن بعد أن ساق تلك الأحاديث وبين ضعفها ولعل المنع أرجح لضعف الأحاديث في ذلك أي لشدة ضعفها واعتقر علم ان سبب الانكار كون الدعاء بالرحمة لم يرد هذا من طريق يعتد به والباب باب تباع لا ما قاله ابن عبد البر وغيره من أنه لا يدعى له صلى الله عليه وسلم بلفظ الرحمة فان أراد الافي امتناع ذلك مطلقا فالأحاديث الصحيحة صريحة في رده فقد صح في سائر أوقات التشهد السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته وصح انه صلى الله عليه وسلم أقر من قال ارحمني وارحم محمد ولم ينكر عليه سوى قوله ولا ترحم معنا أحدا ولا يتوهم من كونه عليه السلام عين الرحمة فكيف يدعى له بها لان المراد بها في حقه تعالى غايتها المسارة أول الكتاب وهو صلى الله عليه وسلم أجل الخلق حظا منها وحصوله لا يمنع طابعه كالمصلاة والوسيلة والمقام المحمود وتطير المافيه من عود الفائده له صلى الله عليه وسلم بزيادة ترقيه التي لانهاية لها والداعي بزيادة ثوابه على ذلك (سنة في) التشهد (الآخر) بخلاف الاول فلا تسن فيه كالاتس فيسه الصلاة على الآل لبنائه على التخفيف وسواء في ذلك المفرد والامام ولو لمحصورين لم يرضوا بالتطويل خلافا للاذرعي (وكذا) يسن (لدعاء بعده) أي التشهد الآخر بما شاء من ديني أو دنيوي كاللهم ارزقني جارية حسنة انظر اذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل التحيات لله الى آخرها ثم ليتخير من المسئلة ما شاء أو ما أحب رواه مسلم وروى البخاري ثم ليتخير من الدعاء أعجبه اليه فيدعوه بل نقل عن مقتضى النص كراهة تركه ولو دعا بدعاء محظور بطلت صلاته كما في الشامل ثم محمل طلب ما زاد على الواجب

ما أتى من قوله ان لا يزيد امام من مر على التشهد فانه جعل المنهي عنه الزيادة على التشهد فافاد ان الدعاء بقدر ما لم التشهد للامام ليس منياعنه بل هو سنة ثم رأيت في حج على الارشاد ما يصرح بذلك وعبارته ويسن الجمع بينها أي الاذكار والادعية هنا وفي غيرها انهم يسن غير المنفرد ان يكون الدعاء هنا أقل من أقل التشهد والصلاة اه (قوله كاللهم ارزقني جارية حسنة) زاد ج وقال جمع انه بالاول سنة وبالله في مباح اه وخص الجارية الحسنة بالذكور داعي من قال ان طلبه مبطل (قوله لو دعا بدعاء محظور) وليس من الدعاء المحظور ما يقع من الأئمة في القنوت من قولهم أهالك اللهم من بغى علينا واعتدى ونحو ذلك أما أولا فلعدم تعيين

بطرفها أو خرج عنه بعضه) صورته كأن جعل بعضه كأحد شقيه متوجها إلى أحد وجهي ركن الكعبة والشق الآخر متوجها للهواء خارج الكعبة بأن لم يتحرف إلى جهة ركنها وهذا ظاهر وان توقف فيه الشيخ في الحاشية (قوله من عتبتها) ليس المراد العتبة التي يطؤها الداخل بقريفة ما به - بل المراد بها نحو الحاشية - لا تية فكان ينبغي خلاف هذا التعبير (قوله أبعد

المدعو عليه فأشبهه لعن الفاسقين والظالمين وقد صرحوا بجواز ذلك في هذا أولى منه لأن الدعاء به دون اللعنة وأما ثانياً فإن لظالم المعتدى يجوز الدعاء عليه ولو بسوء الحاشية - فخرج عن موقع السؤال عن شخص خيل له نفسه القاصرة أنه كاس الزمن وإن من أراد أن يدعو على شخص يدعو له ليعكس الحال ويحصل مقصوده من إيصال الضرر لا دعواه - وفعل ذلك في الصلاة معتقده وقاصده هل تبطل صلاته بذلك أم لا والجواب عنه أن الظاهر البطلان به لأنه حينئذ دعاء بمحرم وذلك لأنه استعمل اللفظ الدال على طلب شيء في طلب ضده وهو من المحذور كإطلاق السماء على الأرض - قال هذا الله - ثم أرحم فلانا قاصدا ما تقدم كان بمنزلة اللهم لا ترجمه فتنه له فإنه دقيق قل أن يوجد وقال سم على أبي شجاع قبيل كتاب الطهارة فائدة وقد يكون في الدعاء حراما ومنه طلب مستحيل عقلا أو عادة أو لئلا يوجب وطاب في ما دل الش - ع على ثبوته وثبت ما دل على نفيه ومن ذلك اللهم اغفر لجميع المسلمين جميع ذنوبهم لدلالة الأحاديث الصحيحة على أنه لا بد من مذهب طائفة منهم بخلاف نحو اللهم اغفر للمسلمين أو لجميع المسلمين ذنوبهم على الأوجه لصدقه بغفران بعض الذنوب لكل أو لبعض فلا منافاة فيه للنصوص وتوقف بعضها - في جواز الدعاء على الظالم بالفتنة في دينه وسوء الحاشية - ونص به في محمل المنع من ذلك في غير الظالم المتمرد ما هو فيجوز واختلغوا في جواز سؤال العصمة والوجه كما قال بعضهم أنه إن قصد التوفيق عن جميع المعاصي والذات في جميع الأقوال امتنع لأنه سؤال مقام النبوة أو التحفظ من الشيطان والتخلص من أفعال السوء فهذا لا بأس به ويبقى الكلام في حال الإطلاق والتجبه عند الجواز ٣٩٧ لعدم تسمية المحذور واحتماله الوجه

الجائز وقد يكون كفرا كاللحاح بالمغفرة لمن مات كافرا أو قد يكون مكروها ومنه كما قال الزركشي الدعاء في كنيسة وحمام ومحمل نجاسة وقذر

ما لم يضق وقت الجمعة فإن ضاق عن الزيادة عليه فالوجه عدم الاتيان بها قال بعضهم وفي غير الجمعة احتمال أنه يأتي بما يدل ماضيا في المد واحترز بقوله بعده عن التشهد الأول فيكره الدعاء فيه لبنيانه على التخصيف ومحمل ذلك في الامام والمنفرد اما المسبوق اذا أدرك ركعتين من الرباعية فإنه يتشهد مع الامام تشهد هذه الاخير وهو أول للمأموم فلا يكره الدعاء فيه بل يستحب والأشبه في الموافق أنه لو كان الامام يطيل التشهد الأول اما النقل

ولعب ومعصية كالاسواق التي يغلب وقوع العقود والايمان الفاسدة فيها والدعاء على نفسه أو ماله أو ولده أو خادمه وفي إطلاق عدم جواز الدعاء على الولد والخادم نظرا ويجوز الدعاء للكافر بخصوصه البدن والهداية واختلغوا في جواز التأمين على دعائه ويحرم لعن المسلم المتصوّل ويجوز لعن أصحاب الاوصاف المذمومة كالفاسقين والمنصورين وأما لعن المعين من كافرا وفاسقا قضية ظواهر الأحاديث الجواز وأشار الغزالي إلى تحريمه الا من علم موته على الكفر وكالانسان في تحريم لعنه بقية الحيوانات وخرج بالدعاء المحذور المكروه فلا تبطل به الصلاة سم وقوله وقد يكون ينبغي أن يتأمل كونه كفرا بل مجرد كونه حراما فإنه قال في شرحه الكبير على الورقات يجوز مغفرة ما عدا الشرك لا كافر نعم قضية كلامهم في الجنازة حرمة الدعاء للكافر بالمغفرة وقوله وحمام قضية أنه لو توضأ أو اغتسل في الحمام كره له أدعية الوضوء وقوله ومحمل قدريش كل عليه طلب بسم الله اللهم اني أعوذ بك من الخبث الخ عند دخول الحلاء اللهم الآن يقال هذا ونحوه مستثنى فلا يرجع وان قوله وقد يكون كفرا محمول على طلب مغفرة الشرك المتنوعة بنص قوله تعالى ان الله لا يغفر أن يشرك به ومع ذلك في كون ذلك بمجرد كفر شيء وقوله وفي إطلاق عدم جواز الدعاء على الولد الخ المراد جواز استوى الطرفين وهو الاباحية فلا ينافي ما تقدم من أنه مكروه لا حرام وينبغي أنه اذا قصد بذلك تأديبه وغلب على ظنه افادته جاز كضربه بل أولى والأكره وقوله واختلغوا في جواز التأمين على دعائه وينبغي حرمة ما فيه من تعظيمه وتخيل ان دعاءه مستجاب (قوله فالوجه عدم الاتيان بها) وقياس ذلك أنه لو ضاقت مدة الخف عما يسع الزيادة لم يأت بها وهو واضح في الفرض أما في النقل فينبغي أن يقال ان قصد الزيادة ابطاله وعدم البقاء فيه لم يحرم لان الخروج من النقل جائز والاحرم لاستغاله فيه بعبادة فاسدة (قوله والوجه أنه يأتي بها) أي بالزيادة في غير الجمعة (قوله فلا يكره الدعاء فيه) والمراد بالدعاء الصلاة على الأول وما يندى كما يصرح به ما يأتي عن سم

عن الرياء) هذا الغسل الواجب صلاة الانسان في بيت نفسه كما يأتي في كلامه في آخر صفة الصلاة اما هنا فهو نوع كالا يحنق (قوله من لم يرج جاعة خارجها) أي فقط بقرينة ما بعده (قوله على ان صلاة النافلة في البيت أفضل الخ) المراد بيت الانسان كما يصرح به آخر صفة الصلاة لا الكعبة وسيأتي ثم انه لا يلزم من كثرة الثواب أي الوارد في المسجد الحرام التفضيل ويدل لما ذكرنا أنه المراد ان الطرطوشي ماله في فهو قاتل بحرمة الصلاة داخل الكعبة (قوله وحصل له شك في الخوض ظلمة) مراده

(قوله انه لا يكره له الدعاء) ومنه الصلاة على الآل كما نقله سم عن حج عن افتاء الشهاب الرملي وعبارته لو مرغ المأموم من التشهد الاول والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل فراغ الامام من له الاتيان بالصلاة على الآل وتوابعها كما أفق به شيخنا الشهاب الرملي اه (قوله وهو المنقول عنه) عبارة حج المنقول منه هنا الخ (قوله اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر) قال الشيخ عميرة ٣٩٨ قال في القوت هذا متناً كد فقد صح الامر به وأوجه قوم وأمر طائوس ابنه بالعادة

لسانه أو غيره وأتمه المأموم سريعاً انه لا يكره له الدعاء أيضاً بل يستحب الى أن يقوم امامه (ومأثوره) بالثلثة وهو المنقول عنه صلى الله عليه وسلم (أفضل) من غيره لتنصيص الشارع عليه (ومنه) أي المأثور (اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت الي آخره) وهو وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله الا أنت رواء مسلم والمراد بالتأخير اغما هو بالنسبة الى ما وقع لان الاستغفار قبل الذنب محال قاله النيسابوري نقلاً عن الاصحاب ورد بأن المحل انما هو طلب مغفرته قبل وقوعه أما الطلب قبل وقوعه أن يغفر اذا وقع فلا استحالة فيه ومنه أيضاً اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار ومن فتنة المحب والممات ومن فتنة المسج أي بالماء المهمة على المعروف الدجال اللهم اني أعوذ بك من المأثم والمغرم اللهم اني ظلمت نفسي ظمناً كثيراً ولا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك انك أنت الغفور الرحيم (ويسن أن لا يزيد) امام من مر (على قدر التشهد والصلاة على أبي صلى الله عليه وسلم) ومقتضى كلامه كاصلة عدم طلب ترك المساواة والمعتمد كافي الروضة وأصلها وهو المنصوص في الام والمختصر أن الافضل كونه أقل منهما فان زاد عليهما لم يضر لكن يكره التطويل بغير رضا من مر وخرج بالامام غيره فله ان يطيل ما شاء ما لم يخف وقوعه في سهو ولم يصرح المعظم بالمراد هنا بقدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هل هو أقلهما أو أكملهما والاشبه ان المراد أقل ما يأتي به منهما فان أطالهما أطاله وان خففهما خففه لانه تبع لهما (ومن يحجز عنهما) أي الواجب في التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أي عن النطق بهما بالعربية (ترحم) عنهم اوجوباً بأي لغة شاء اذ لا يحجز فيهما وعليه التعلم كما مر لكن ان ضاق الوقت عن تعلم التشهد وأحسن ذكر آخر أتى به والا ترجمه أما القادر فيمتنع عليه الترجمة وتبطل بها صلته (ويترجم للدعاء) المندوب (والذكر المندوب) ندباً كقنوت وتكبير انتقال وتسبيح ركوع أو سجود (العاجز) لكونه معذوراً (لا القادر) لانتفاء عذره (في الاصح) فيهما حرصاً على حيازة الفضيلة كافي الواجب والثاني

لتركه وينبغي ان يختم به دعاءه لقوله عليه الصلاة والسلام واجعلهن آخر ما تقول اه سم على منهج (قوله ومن فتنة المحب والممات) يختم ان المراد بفتنة الممات الفتنة التي تحصل عند الاحتضار وأضاف الممات لانصافها به أو أن المراد به ما يحصل بعد الموت كافتنة التي تحصل عند سؤال الملكين وهذا أظهر لان ما يحصل عند الموت شملته فتنة المحب اه علقمى عند قوله صلى الله عليه وسلم اللهم اني أعوذ بك من علم لا ينفع الخ بتصرف قليل (قوله ومن فتنة المسج) واسمه صاف ابن صياد وكنيته أبو يوسف وهو يهودي اه مناوي كذا في هامش صحيح (قوله

والمغرم) أي ترك الطاعة (قوله أن لا يزيد امام من مر) أي أن لا يزيد الدعاء (قوله كونه) أي الدعاء وقوله يجوز أقل منه ما قال حج فان ساواه كره (قوله ما لم يخف وقوعه في سهو) ومثله امام من مر وظاهر أن الخلاف فيمن لم يسن له انتظار نحو داخل حج (قوله أقل ما يأتي به) الاولى قدر ثم رأيت في نسخة اسقاط لفظ أقل وهي أولى (قوله وأحسن ذكر آخر أتى به) أي ولا قضاء عليه حيث لم يمكنه التعلم قبل والاقتضى اتقصيره (قوله والارجحه) أي التشهد عن الاتيان به بالعربية (قوله ويترجم للدعاء) المأثور عنه صلى الله عليه وسلم في محل من الصلاة اه حج (قوله العاجز) ولو يحجز عن الترجمة هل يسكت بقدر الادعية المطالبة أولاً فيه نظر وسيأتي في الابعاض انه اذا حجز عنها وقف بقدرها في القنوت وجلس بقدرها في التشهد الاول وقياسه ان ادعية الركوع والسجود كذلك وانها اذا حجز عن ترجمة تكبيرة الاحرام وقف بقدره ان لم يحسن ذكرها والا أتى به أي الذكر بدله كما يؤخذ من قوله قبل لكن ان ضاق الوقت من تعلم التشهد وأحسن ذكر آخر أتى به الخ

بالظلمة المانعة من المعاينة في الحال مع التمكن من التوصل الى المعاينة بغير مشقة اذ هو فرض المسئلة وسيأتي ما يدل له في كلامه (قوله ولو عن علم) الاولى اسقاط ولو لان الخبر عن غير علم هو المجتهد وسئل في مسئلته في المتن (قوله في المياه) أي مع امكان الطهارة من ماء متيقن الطهارة (قوله ان علم ان صاحب الخبر عن غير اجتهد) ومن غير الاجتهاد أخذنا ما قبله استناد اخباره الى اتفاق أهل البلد على جهات أو أوضاعها المعلوم منه جهة القبلة في الدار وان كان مستندهم الاجتهاد فعمل ان هذا لا يختص بدور مكة فتنبه (قوله ويجوز له الاجتهاد في خربة الخ) هذا وما بعده محترز ان لقوله فيما مر ولا اجتهد في محارب

(قوله المزيد على المحرر المأثور) أي المأثور في ذلك المحل وان لم يكن مندوباً بالخصوص هذا المصلي كادعية الركون والسجود لامام غير المحصورين فانهم مأثورة في الجملة وليست مندوبة (قوله من أركانها السلام) قال الفقهاء في المحاسن في السلام معنى وهو انه كان مشغولاً عن الناس وقد أقبل عليهم اه ثم رأيت كلام المصنف يفهم ان الواجب مرة واحدة وهو كذلك اه عمرة ويصرح به قوله بعد وأكمل الخ والدليل على انه ركن لا شرط كونه جزءاً منها لا شرطاً اذ الشرط ما كان حار جاعاً للمساهية وقارن كل معتبر سواء كالاستقبال والطهارة بخلاف قراءة الفاتحة (قوله وتبطلها) أي تحليل ما حرم بها وبياح في غيرها (قوله السلام عليكم) أي ولو سكن اليم (قوله من قعود) أي في قعود (قوله وصدره للقبلة) أي فلو انصرف به عامداً عما بطلت صلاته أو ناسياً أو جاهلاً فلا تبطل صلاته وهل يعتد بسلامه حينئذ لغيره أو لا ويجب اعادته لا تيان به بعد الانصراف فيه نظر والا قرب الاول لان حديث اغتفرناه له وعذر فيه اعتمده فيه فلا تبطل به صلاته وعليه فلا يصح للسبب ولا تنقض صلاته وعلى الثاني يصح ثم يعيد سلامه (قوله وكرهه) أي كان يقول عليكم السلام ٣٩٩ (قوله للمساءلة) أي من قوله

لأن أدبته معناه (قوله والموا لا) ينبغي اعتبارها بما سبق في الفاتحة (قوله كالا حتران) يعني ان الاحتراز عن زيادة الخ شرط كما ان الموا لا شرط (قوله بغير المعنى) قضية ذلك انه لو جمع بين آل والتنوين فقال السلام عليكم أو قال والسلام عليكم بزيادة واو في أوله لم يضر

يجوز ذلك للقادر أيضاً لقيام غير العربية مقامها في أداء المعنى ومراعاة المندوب المزيد على المحرر المأثور اذ الخلاف فيه أما غير المأثور بان اخترع دعاء أو ذكر اثم ترجم عنهم بالجمجمة في الصلاة فانه يحرم وتبطل به صلاته (الثاني عشر) من أركانها (السلام) لقوله صلى الله عليه وسلم وتحليلها التسليم (وأقوله السلام عليكم) من قعود أو بدله وصدره للقبلة لا لا يتباع مع خبر صلوا كما رأيتموني أصلي وكرهه كسبه ويجزئ أن أدبته معناه ولا يقدر في أجرائه عدم وروده هكذا للمساءلة لانه ولو جرد الصيغة وانما هي مقابلة والموا لا بين السلام عليكم شرط كالا حتران عن زيادة أو نقص بغير المعنى ويشترط أن يسمع نفسه وسيأتي في سجود السهو انه لو قام لخامسة بعد تشهده في الرابعة ثم تذكر عادوا جزاءه تشهد في أي بالسلام من غير اعادته خلافاً للقاضي حيث اشترط اعادته في نظير ذلك أي يكون السلام عقب التشهد الذي هو ركن (والاصح جواز سلام عليكم) بالتنوين كما في التشهد اقامة للتنوين مقام الالف واللام (قلت الاصح المنصوص لا يحزبه والله

لان هذه الزيادة لا تغير المعنى وهذا هو الظاهر وفاقا مروى بفرق بينه وبين عدم كفاية والله أكبر في تكبيرة الاحرام بزيادة الواو بأن السلام أوسع اه سم على منهج أي ولان التحريم لم يتقدمه ما يصلح لعطفه عليه بخلاف السلام (قوله ويشرط أن يسمع نفسه) أي فلو همس به بحيث لم يسمعه لم يعتد به فوجب اعادته وان نوى الخروج من الصلاة بما فعله بطلت صلاته لانه نوى الخروج قبل السلام (قوله من غير اعادته) أي التشهد (قوله حيث اشترط اعادته في نظير ذلك) أي من أنه لو صلى الظهر أربعة أو تشهد ثم فعل سنته سهواً ثم تذكر أعاد التشهد ثم سلم ومن انه لو شك في انه سجد أولاً وتشهد ثم تذكر أعاد التشهد وسلم كذا يستفاد من شرح العباب وعبارة قال القاضي وان يصدر عقب التشهد الذي هو ركن فلو صلى الظهر أربعاً تشهد ثم شرع في الستة سهواً ثم تذكر بعد فراغها تشهد ثم سجد لله وسلم وكذا لو شك في سجد في الاخيرة فأتى بها ثم تذكر كانه كان فعلها فيسأنف التشهد وانه لو قام لخامسة بعد تشهده في الرابعة ثم تذكر أعاد وأجرأه تشهد اه من نسخة سقيمة وأطال الكلام في الرخصة في سجود السهو بما يرد ما قاله القاضي رحمه الله اه سم على حج يخوف عيظ من مصلى فرض انه في نفسه فكمل عليه لم يؤثر أي في الاعتداد بما فعله على المعتمد وفارق ما مر في وضوء الاحتياط بأن النية هنا بنيت ابتداء على يقين بخلافها ثم واپس قيام النفل مقام الفرض منصرفاً عن التشهد الاول وجلسة الاستراحة ولا ينافي ذلك قول التمتع ضابط ما يتأدى به الفرض بنية النفل ان تسبق نية تسلمها ثم يأتي بشئ من تلك العبادة بنوى به النفل ويصادف بقاء الفرض عليه لان معنى ذلك الشمول ان يكون ذلك النفل داخلاً كالفرص في معنى مطلق الصلاة بخلاف سجود التلاوة والسهو كما يأتي اه حج

المسلمين ومحارب جادتهم (قوله قرون من المسلمين) في فتاوى السيوطي ان المراد بهم جماعات من المسلمين صلوا الى هذا المحراب ولم ينقل عن أحد منهم انه طعن فيه وليس المراد به ثلثمائة سنة ولا مائة ولا نصفها (قوله الا ان يوافق عليها مسلم) لا يخفى ان منه بل أولى ماذا كان للمسلمين في ذلك قواعد دينية كما هو الواقع وكان لا يستقل بفهمها فأتفه على فهم معانيها كافر

(قوله والتعريف وغيره) أي غير ما ذكر وعبارة حج وغيرها وقال سم عليه يتأمل مثاله وأما تسويد نحو الابتداء وحجى الحال فن فروع التعريف اه أي وكذا العهد والجنس (قوله وان نظريه) أي البطلان (قوله بغير الجاهل المعذور) والمراد بالمعذور هنا من يخفى عليه مثل ذلك وان كان بعيد العهد بالاسلام (قوله نعم ان نوى به السلام) أخرج الاطلاق اه سم على حج وكذا الوشرك بينه وبين غيره فلا يضر فيما يظهر وقوله اتجه اخرؤه ومثله السلم بفتح السين واللام اه مؤلف وحج ومثله السلم بفتح السين وسكون اللام (قوله لامع ضمير الغيبة) أي كالسلام عليه أو عليهم اه سم على منهج أي أو عليهم (قوله بل تستحب عند ابتداء الاولى) أي وان عزيت بعد ذلك (قوله فان نوى قبل الاولى) أي قبل الشروع فيها وليس من ذلك ما لو قصد في أثناء التشهد ٤٠٠ أن ينوي الخروج عند ابتداء السلام لانه نوى فعل ما يطلب منه وفيه اس

أعلم لعدم وروده هنا مع صحة الاحاديث بأنه صلى الله عليه وسلم كان يقول السلام عليكم وانما أجز في التشهد لوروده فيه والتنوين لا يقوم مقام أل في العموم والتعريف وغيره ومقتضى كلامه بطلان الصلاة به وهو الوجه وان نظريه بعضهم لكن يظهر تقييده بغير الجاهل المعذور ومثله السلم بكسر أوله لانه يأتي بمعنى الصلح كما استوجهه الشيخ خلافا لاسنوي نعم ان نوى به السلام اتجه اخرؤه لانه يأتي بمعنى الغيبة فلا تبطل بذلك وتبطل أيضا بتعمد سلامي أو سلام الله عليكم أو عليكم أو عليكم كالألمع ضمير الغيبة فلا تبطل به لانه دعاء لا خطاب فيه ولا يجزئه (و) الاصح (انه) لا تجب نية الخروج من الصلاة قياسا على سائر العبادات بل تستحب عند ابتداء الاولى رعاية للقول بوجوبها فان نوى قبل الاولى بطلت صلاته أو مع الثانية أو أثناء الاولى فتنه لسنة ولا يضر تعيين غير صلاته خطأ بخلافه عمد اخلافا لما في المهمات لما فيه من ابطال ما هو فيه بنية الخروج عن غيره ومقابل الاصح تجب مع السلام ليكون الخروج كالدخول فيه وذكرا الامام في صلاة التطوع أنه يستثنى من هذا مسئلة واحدة وقال انها دقيقة وهي انه لو سلم المتطوع في أداء صلاته قصد اقل قصد التحلل فقد قصد الاقتصار على بعض ما نوى وان سلم عمد ولم يقصد التحلل فقد حله الا أنه على كلام عمدي بطل فكأنهم يقولون لا بد من قصد التحلل في حق المتطفل الذي يريد الاقتصار والفرق ظاهر فان المتطفل المسلم في أثناء صلاته يأتي بما لم تشمل عليه نية عقده ولا بد من قصد نية فافهمه (وأكملته السلام عليكم ورحمة الله) لا اتباع ولا يسس و بركاته على المنصوص المنقول لكن ثبت من عدة طرق ومن ثم اختار كنير نديها (مرتين) وان تركه امامه كما سيأتي في الاتباع وأخبار التسليم الواحدة ضعيفة أو محمولة على بيان الجواز وقد يحرم السلام الثاني عند عروض منافي عقب الاولى

عدم البطلان بنية فعل ما يبطل قبل الشروع فيه انه لو نوى في ابتداء التشهد مثلا انه بعد فراغ التشهد ينوي الخروج قبل السلام عدم البطلان هنا لانه لم يشرع في المبطل (قوله من هذا) الاشارة لقول المصنف والاصح انه لا تجب الخ (قوله في أثناء صلاته) أي كأن نوى عشر أو سلم قبل العاشرة (قوله على بعض ما نوى) أي وذلك متضمن لنية النقص عما نواه (قوله والفرق ظاهر) أي بين عدم نية الخروج هنا واعتبارها في صلاة النفل التي انتصر فيها على بعض ما نواه حيث فصل

فيها بين قصد التحلل وعدمه ثم قضية ما ذكر اعتمادا ما قاله الامام وفي حج مانصه وفيه أي في كلام تحدث الامام نظروا وما يدفعه أي كلام الامام انه لا يجوز له النقص الابنية اياه قبل فعله وحينئذ تبطل علته المذكورة لان نيته للنقص متضمنة لسلامه الذي أراد فلم يحتج لنية أخرى ولعل مقالة الامام هذه مبنية على انه لا يجب نية النقص قبل فعله اه (قوله السلام عليكم ورحمة الله) أي ويشترط أن يقصد بذلك الذكر أو الذكر والاعلام والابطال صلاته اه سم على حج في فصل تبطل بالاطلاق الى آخره الا (قوله ولا يسس وبركاته) قال حج الا في الجنارة وقال سم عليه كذا قيل ويؤخذ من قول المصنف في الجنائر كغيرها عدم زيادة وبركاته فيها أيضا اه (قوله على المنصوص المنقول) معتمد (قوله وان تركه امامه) أي ما ذكر من فعل السلام مرتين بأن اقتصر على واحدة (قوله كما سيأتي) أي في كلام المصنف قبيل الباب (قوله وقد يحرم السلام) أي مع صحة الصلاة كما هو ظاهر (قوله عند عروض منافي) أي للصلاة ومنه تحويل صدره عن القبلة بين التسليمين على ما يفيد هذا الكلام وقوله قبل وصدره للقبلة اذ لم يعبره في غير الاولى

فليس ذلك من محل النزاع (قوله وعلم ما تقدم من عدم جواز الاجتهاد الخ) لاجابة اليه لانه نص المتن وعذره انه تابع في هذه العبارة لشرح الروض لكن عبارة المتن هالك مغايرة لما هنا (قوله فلا يجوز للاعني الخ) في حواشي النخبة للشهاب سم مانصه يؤخذ من جواز الاخذ بقول المخبر عن علم عند وجود الحائل المذكور أي للشقة حينئذ ومن قوله أي الشهاب حج

(قوله كحدث) أقول وجه الحرمة في هذه المسائل انه صار الى حالة لا تقبل هذه الصلاة المخصوصة فلا تقبل توابعها اه سم على حج (قوله وانكشف عورة) أي انكشف ما بطلا للصلاة بأن طال الزمن مثلاً (قوله ان يفصل بينهما) أي بسكنة (قوله وبسم التسليمتين الخ) وينبغي ان يسجد للسجود لان ما فعله يبطل عمده فان قصد الثانية قبل الاولى بعد اجتنابا وعبارة حج بعد قول الشارح لم يحسب مانصه سلامه عن فرضه لانه أتى به على اعتقاد النفل فليسجد للسجود ثم يسلم اه (قوله يميناً وشمالاً) قال في شرح العباب بخلاف ما لو سلم ما عن يمينه أو عن يساره أو تلقاء وجهه فانه يكون تاركاً للسنة ولا يكره الاعلى ما يأتي عن المجموع اه وبقي ما لو سلم الاول عن اليسار فهل يسن حينئذ جعل الثاني عن اليمين ينبغي نعم اه سم على حج أقول والاوّل خلافه فيأتي بالثانية عن يساره أيضاً لانها هيئتها المشروعة لها ففعلها عن يمينه تغيير للسنة المطبوعة فيها كما لو قطعت سبابة اليمين لا يشير بغيرها لانه هيئة مطبوعة فلاشارة به تقوت ما طالب له من قبضها ٤٠١ ان كانت من اليمنى ونشرها على

اليمين كان من اليسرى

وكذلك خرج وقت جمعة وتغرق خف ونية اقامة وانكشف عورة وسقوط نجاسة غير معفو عنها عليه وهي وان لم تكن جزءاً من الصلاة لانها من توابعها او مكملاتها ومن ثم وقع لهما مره انهما منها واخرى انهما ليست منها وهو محمول على ما تقرّر فلا تناقض ويسن عند انيابه بهما ان يفصل بينهما كما انتضاه كلام العبادي في طبعه عن الشافعي رضي الله عنه وصرح به الغزالي في الاحياء ولو سلم الثانية على اعتقاده انه أتى بالاولى وتبين خلافه لم تحسب وبسم التسليمتين كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى في تعاليل بغوي في فتاويه ويفارق ذلك حـ بيان جالوسه بنية الاستراحة عن الجالوس بين المجدتين بأن نية الصلاة لم تشمل التسليم الثانية لانها من لواحقها لا من نفسها ولهذا لو أحدث بينهما لم تبطل فصارت كنس سجدة من صلاته ثم سجد لتلاوة أو سهو فأنم الان تقوم مقام تلك السجدة بخلاف جلسة الاستراحة فان نية الصلاة شاملة لهما وان تكون الاولى (يميناً) والاخرى (شمالاً) لا لا تتابع (ملتفتاً) في التسليم (الاولى حتى يرى خضده الايمن) فقط لا خضاه (وفي) التسليم (الثانية) حتى يرى خضده (الايسر) كذلك ويسن ان يبتدئ به وهو مستقبل بوجهه أما بصدرة فواجب (ناوياً السلام) بكرة اليمين الاولى (على من عن يمينه و) بكرة اليسار على من عن (يساره) وبأيام ما شاء على محاذيه (من ملائكة ومؤمني انس وجن) سواء كان مأموماً أم اماماً أما المنفرد فينوي بهما

٥١ نياه ل يكره ترك سنة من سنن الصلاة مثله ما لو انصرف على واحدة أمامه فانه يجزئه والاوّل جعلها عن يمينه (قوله أما بصدرة فواجب) وهذا علم من قوله قبل وصدرة للقبلة (قوله ناوياً السلام الخ) انظر هل يشترط مع نية السلام على من ذكر أو الرديّة سلام الصلاة حتى لو نوى مجرد السلام على من ذكر أو الرديّة ضرراً للصارف وقد قالوا يشترط فقد الصارف أو لا يشترط فيكون هذا مستثنى من اشتراط فقد الصارف لو روده فيه نظر والقاب الى الاشتراط أميل وهو الوجه ان شاء الله تعالى ثم قال في قوله أخرى بعد وما تقدم من قولنا انه ينبغي اذا قصد بالسلام السلام على من عن يمينه أو يساره أن يقصد مع ذلك سلام الصلاة والا كان مصروف الخ ذكرته لم رفسال الى انه لا يشترط ذلك أي وهو المعتمد لان هذا مأمور به اه سم على منهج وقوله وهو الوجه نقل مثله في حاشيته على حج واقصر عليه والا قرب ما مال اليه مـ من عدم الاشتراط ويوجه بما قاله حج من أنه لو علم من عن يمينه بسلامه عليه لم يجب عليه الرد لانه لكونه مشروعا للتحلل لم يصلح للامان فكانه لم يوجد سلام منه على غيره وحيث كان كذلك لم يصلح صارفاً (قوله على من عن يمينه) أي ولو غير مصلى ومع ذلك لا يجب على غير المصلى الرد عليه وان علم انه قصد به بالسلام ثم رأيت حج قال مانصه ولو كان عن يمينه أو يساره غير مصلى لم يلزمه الرد لانصرافه للتحلل دون التأمين المقصود من السلام الواجب رده ولان المصلى غير متأهل للخطاب ومن ثم لو سلم عليه لم يلزمه الرد بل يسن أي بعد فراغ الصلاة كما يأتي وقياسه ندبه

٥١ نياه ل يكره ترك سنة من سنن الصلاة مثله ما لو انصرف على واحدة أمامه فانه يجزئه والاوّل جعلها عن يمينه (قوله أما بصدرة فواجب) وهذا علم من قوله قبل وصدرة للقبلة (قوله ناوياً السلام الخ) انظر هل يشترط مع نية السلام على من ذكر أو الرديّة سلام الصلاة حتى لو نوى مجرد السلام على من ذكر أو الرديّة ضرراً للصارف وقد قالوا يشترط فقد الصارف أو لا يشترط فيكون هذا مستثنى من اشتراط فقد الصارف لو روده فيه نظر والقاب الى الاشتراط أميل وهو الوجه ان شاء الله تعالى ثم قال في قوله أخرى بعد وما تقدم من قولنا انه ينبغي اذا قصد بالسلام السلام على من عن يمينه أو يساره أن يقصد مع ذلك سلام الصلاة والا كان مصروف الخ ذكرته لم رفسال الى انه لا يشترط ذلك أي وهو المعتمد لان هذا مأمور به اه سم على منهج وقوله وهو الوجه نقل مثله في حاشيته على حج واقصر عليه والا قرب ما مال اليه مـ من عدم الاشتراط ويوجه بما قاله حج من أنه لو علم من عن يمينه بسلامه عليه لم يجب عليه الرد لانه لكونه مشروعا للتحلل لم يصلح للامان فكانه لم يوجد سلام منه على غيره وحيث كان كذلك لم يصلح صارفاً (قوله على من عن يمينه) أي ولو غير مصلى ومع ذلك لا يجب على غير المصلى الرد عليه وان علم انه قصد به بالسلام ثم رأيت حج قال مانصه ولو كان عن يمينه أو يساره غير مصلى لم يلزمه الرد لانصرافه للتحلل دون التأمين المقصود من السلام الواجب رده ولان المصلى غير متأهل للخطاب ومن ثم لو سلم عليه لم يلزمه الرد بل يسن أي بعد فراغ الصلاة كما يأتي وقياسه ندبه

الا في ان لم يكن فيه مشقة عرفان الاعي اذا دخل المنجد الحرام أو مسجد الحرام به معتمدا وشق عليه لمس الكعبة في الاول أو الحراب في الثاني لا متلاء المحل بالناس أو لا متداد الصفوف للصلاة أو نحو ذلك سقط عنه وجوب اللبس وحازله الاخذ بقول الخبر عن علم قل وهذا ظاهر وفي ذلك من يدي شرحنا في شجاع انتهى (قوله مع القدرة على اليقين باللبس) شمل ما لو

هنا أيضا اه أي حيث غلب على ظنه ذلك كان علمه من عادته باخباره له سابقا لا يقال يشك كل على ذلك ما قالوه في الايمان من أنه لو خاف لا يكلم زيد فسلم عليه ولو من الصلاة حث لا نأقوله ذلك محله اذا قصده بخصوصه بخلاف ما هنا ولا يختص السلام بالحاضر بل يعم كل من في جهة يمينه وان بعد والى آخر الدنيا وان اقتضى قول البهجة ونسبة الحضور بالتسليم تخصيه بهم في فرع استعار ادى وقع السؤال في الارس عن شخصين تلاقيا مع شخص واحد فسلم أحدهما عليه فرد عليه نوابه الرد على من سلم والابتداء على من لم يسلم فهل تكفي هذه الصيغة عنهما أولا لان فيها تسري بكبير فرض وهو الرد وسنة وهو الابتداء فيه نظر أقول والقرب الاكتفاء بذلك ولا يضر التسريك المذكور أخذ من قولهم في المؤمن من اذا نأخر سلام بعضهم عن بعض فكل بنوى بكل ٤٠٢ تسليمة السلام على من لم يسلم عليه والرد على من سلم (قوله وعلى من خلفه بايمها

على الملائكة كافي الروضة وعلى مؤمنى الانس والجن (وينوى الامام) زيادة على ما تقدم (السلام على المتقدمين) من عن يمينه بالاولى ومن عن يساره بالائمية وعلى من خلفه بأيمهما شاء (وهم الرد عليه) وعلى من سلم عليهم من المؤمنين فينوي به من عن يمين الامام بالثانية ومن عن يساره بالاولى فان حاذاه فبالاولى اولى لانه قد اختلف في الترجيح في الثانية ه هي من اه صلاة أم لا كما مر واستش كل كون الذي عن يساره ينوى الرد عليه بالاولى لا الرد انما يكون بعد السلام والامام انما ينوى السلام على من على يساره بالثانية فكيف يرد عليه قبل ان يسلم وأجيب بأن هذا مبني على ان المأموم انما يسلم الاول مع فراغ الاما من التسليمتين وهو الاصح في شرح المذهب والتحقيق والاصل في ذلك خبر البراء أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يسلم على أئمة وان يسلم بعضنا على بعض في الصلاة واستش كل أيضا قولهم ينوى السلام على المتقدمين بأنه لا معنى للنية فان الخطاب كاف في الصرف اليه فاي معنى للنية والصريح لا يحتاج اليها كما لا يحتاج المسلم خارج الصلاة اذا سلم على قوم الى نية في أداء السنة وأجيب عنه بأنه لما عارض ذلك تحلل الصلاة احتاج الى نية بخلاف خارجها (الثالث عشر) من أركانها (ترتيب الاركان كما ذكرنا) في عدها المشتمل على قرن النية بالتكبير وجعلهما مع القراءة في القيام وجعل التشهد والصلاة والسلام في القعود فالترتيب عند من أطلقه مراد فيما عدا ذلك ويمكن ان يقال بين النية والتكبير والقيام والقراءة والجلوس للتشهد ترتيب لكن باعتبار الابتداء لا باعتبار الانتهاء لانه لا بد من تقديم القيام على القراءة والجلوس على التشهد واستحضار النية مع التكبير على ان تقدم الانتصاب على ابتداء تكبيرة

شاء) لا يأتي اذا توسطت تسليمتاه بين تسليمتي المسلم وقد سلم عليه المسلم بثنائيه مثلا اه سم على حج أي فينوى حينئذ الرد لا السلام (قوله وهم الرد عليه) وبقي رد منفرد على منفرد أو امام ورد امام أو منفرد أو مقتدين بغيره ونحو ذلك مما يتصور غير ما ذكره فخره وانظر لم تركه وما حكمه وعبارة الارشاد وشرحه شيخنا وسن للصلي أن ينوى بسلامه اماما كان أو مأموما أو منفردا من حضر من ملائكة ومؤمنى انس ورجن ابتداء

في الثلاثة خلافا لما يوهمه كلام الاسعاد ورد بالنسبة للمأموم فينوي به على الامام باي سلامه شاء الاحرام ان كان خلفه وبالثانية ان كان عن يمينه وبالاولى ان كان عن يساره ولا امام اذا لم يفعل من عن يساره السنة بان سلم قبل ان يسلم الامام الثانية ولم يصير الى فراغه منها فيسن له ان ينوي الرد عليه بالثانية خلافا لما في أصله من اختصاص الرد بالمأموم سم على منهم أي وعبارة الارشاد وشرحه تفيد أن كلام الامام والمنفرد والمأموم يسلمون على من حضروا ان لم يكن مصليا وان المأموم والامام يردان على من سلم عليهما من المصلين بخلاف المنفرد فلا يسن له الرد على غيره (قوله فان حاذاه) أي بان كان خلفه (قوله الثالث عشر الخ) قال الامامي في مثله في عبارة المغني هو يرفع النية على أنه مكب مع عشر وكذا الرابع ونحوه ولا يجوز فيه الضم على الاعراب وأطال في بيانه اه سم على حج (قوله على أن تقديم الانتصاب الخ) يتأمل هذا فانه لم يظهروا من جواب عن عدم اعتبار الترتيب بين النية والتكبير ولا بينهما وبين القيام وكان المراد منه الرد على من زعم ان الترتيب الذي هو ركن حاصل بين النية والتكبير وبين القيام لتقدمه على ابتداء التكبير وحاصل الجواب ان التقديم للقيام على ابتداء التكبير وان كان واجبا لكنه شرط لاركن

سبب في تعيين اتجاهه دون العين كما في محارب ببلد تنار شيد المطعون فيها تيامن او تياسر الاتجاه وهو موهوم
بما سفلتنبه له وحينئذ فيجب على الاعى لمس حوائطها ليستفيد اليقين في الجهة ثم يقلد في التيامن والتياسر هكذا ظهر

(قوله وعده) أي الترتيب (قوله يعني الفروض صحيح) أي على وجه الحقيقة والافتقار إلى الصحة ثابت على تقدير كونها بمعنى
الاجزاء تأمل اه سم على منهج ويصرح بالصحة التي ذكرها قول الشارح بعد وعني الاجزاء فيه تغليب فان التغليب
من أنواع المجاز (قوله فيه تغليب) قال سم على ج أقول في كلام الامة ان صورة المركب جزء منه في المانع ان يكون
الترتيب بمعنى الحاصل بالمصدر اشارة الى صورة الصلاة وانها جزء لها حقيقة فلان تغليب فتأمل اه أقول لكن ج كشيئه
والحلي انما بنوا ذلك على الظاهر من كونه جزءا محسوسا في الظاهر فاعتنا جواب الجواب بما ذكر (قوله وصورة الرافعي) أي
صور الولاء المختلف في كونه ركنًا أو شرطًا (قوله وبعضهم بعدم طول الفصل) أي أو مضى ركن اه ج (قوله ومن صورته)
أشار به الى ان الحصر فيما ذكره غير مراد وأن الباء في كلام المصنف بمعنى ٤٠٣ الكاف وسيأتي التصريح بذلك في

كلامه (قوله بل عليه
امادته في محله أي ويسجد
للمسوعلى ما يأتي فيما لو
تقبل مطاوعا قوليا (قوله
بان غير) كان الاولى ان
يقول بيان فالباء الاولى
لتعدي الفعل والثانية
جزء الكلمة التي عبر بها
فعله ضمن يعبر معنى يذك
(قوله أي المتروك) زاد ج
غير المأموم (أقول) وقضية
انه متى انتقل عنه الى
ركن آخر امتنع عليه
العود لما فيه من مخالفة
الامام وعليه فلو ترك
المأموم في السجدة
الثانية انه ترك الطمأنينة
في الجلوس بين السجدين
لم يعد له بل يأتي بركعة

الأحرام واستحضار النية مع التكبير شرط لها لا ركن لخروجه عن الماهية ومنه الصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم فانه يجب ان تكون بعد التشهد خلافا لما في شرح السنن ودليل وجوبه
الاتباع والاجماع فقد قال عليه الصلاة والسلام لا داعراني اذا قلت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ ثم
كذا فذكرها بالفاء ولا ثم يتم وهما للترتيب وعده من الأركان بمعنى الفروض صحيح ومعنى
الاجزاء فيه تغليب وخرج بالاركان السنن فالترتيب بينها كالفاتحة والسورة والتشهد والدعاء
ليس ركن في الصلاة وانما هو شرط للاعتداد بسننها وانما لم يعد الولاء ركنا وان حكاها في
أصل الروضة لان المشهور انه شرط اذ هو بالترك أشبه وصورة الرافعي تعالى الامام بعدم تطويل
الركن القصير وابن الصلاح بعدم طول الفصل بعدم سلامه ناسيا وبعضهم بعدم طول الفصل
بعدم شكه في نية صلاته (فان تركه) أي ترتيب الاركان (عمدا) كان قد ركع فاعليه او من صورته
ما أشار اليه بقوله (بان سجد قبل ركوعه) أو ركع قبل قراءته ومثله ذلك ما اذا قدم ركنا قوليا
يضر نقله كسلامه قبل تشهده (بطلت صلاته) بالاجماع لكونه متلاعبا فان قدم ركنا قوليا
غير سلام كتشهد على سجود أو قوليا على قولي كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على التشهد
لم تبطل لكن لا يعتد بما قدمه بل عليه اعادته في محله وكثيرا ما يعبر المصنف بأن غير مراد
بها الحصر بل بمعنى كأن (وان سها) أي ترك ذلك سهوا (فها) محله (بعد المتروك لغو) لوقوعه
في غير محله (فان ذكره) أي المتروك (قبل باو) فعله (مثله) من ركعة أخرى (فعله) بعد
تذكرة فور وجوبه فان تأخر بطلت صلاته والتذكير في كلامه مثال فلو شك في ركعة
هل قرأ الفاتحة أو في سجوده هل ركع أم لا لزمه القيام حالا فان مكث قليلا ليتذكر
بطلت بخلاف ما لو شك في قيامه في قراءة الفاتحة فسكت ليتذكر ويسمئتي من قوله فعله

بعدم سلام امامه وقضيته أيضا انه لو انتقل معه للتشهد قبل الطمأنينة في السجدة الثانية لم يعد له لكن سببا في ما يقتضي
يسجد ويلحق امامه ويمكن توجيهه بأنه لما تمت صلاة الامام ولم يبق عليه ما يشتغل به غير التشهد اغتفر للمأموم ذلك
راجع لكن قضية قول ج في صلاة الجماعة ان محل امتناع العود اذا خشت المخافة أنه يعود للجلوس بين السجدين
انتهى في السجدة الثانية ترك الطمأنينة فيه وقضية قوله فيه انه اذا تذكر في القيام انه لم يجلس أو شك فيه عاد للجلوس
لانه لم يحقق الانتقال عنه عدم عوده هنا (قوله بطلت صلاته) ظاهره وان قل التأخر وسيأتي في فصل المتابعة ما وافقه (قوله
لزمه القيام حالا) أي حيث كان اماما أو منفردا ما يأتي من ان المأموم لو علم في ركوعه انه ترك الفاتحة أو شك لم يعد المأموم
يصل ركعة بعد سلام الامام وعلى هذا لو كان الشاك اماما فعاد بعد ركوع المأمومين معه أو سجودهم فهل ينتظرون في الركن
الذي عاد منه الامام وان كان قصيرا كالجلوس بين السجدين أو يعودون معه جلا على انه تذكر انه لم يقرأ الفاتحة أو تتعين
نية المارة فيه نظروا ولا يعد الاول جلاله على انه عاد ساهيا لكن ينبغي اذا عاد المأموم في الجلوس بين السجدين ان يسجد
وينتظره في السجود حذرا من تطويل الركن القصير

فالجور (قوله وأمكن الاجتهاد) أي والصورة انه صار في بالدلة بالفعل بقرينة ما يأتي (قوله وبجران وراظهره) لا حاجة اليه مع ما قبله لان حراز من أعمال الشام والحكم واحد (قوله لكل صلاة تحضر) ظاهره ان الضحى مثلاً اذا انذرها يكفي لها اجتهاد واحد وان عدد سلامها او تردد فيه شيخنا في الحاشية (قوله توطئة لقول المصنف تحضر) أي بناء على حمله على ظاهره (قول المتن ومن عجز عن الاجتهاد) أي لعدم علمه بالدلة كما هو ظاهر من كلامه اذ العالم بها يمنع عليه التقليد كما مر قال الشهاب سم في حواشي الصفحة قوله ومن عجز عن الاجتهاد يتأمل هذا مع ما تقدم يعلم ان العالم بالفعل بالدلة القبلة يمنع

(قوله مالتد كرفي - سجوده انه ترك الركوع) وكذا الوشك ويفرق بين هذا وما لو شك غيراً موم بعد تمام ركوعه في الفاتحة فماد للقيام ثم تذكر انه قرأ بحسب له انتصابه عن الاعتدال بانه لم يصرف الركبن لاجنبى عنه فان القيام واحد وانما طن صفة أخرى لم توجد فلم ينظر لظنه بخلافه في مسألة الركوع فانه بقصده الاشارة للسجود لم يتضمن ذلك قصد الركوع لم يقرر ان الانتقال الى السجود لا يستلزمه وبه يعلم انه لو شك فاعتفى ركوعه فركع ثم بان انه سهى من اعتداله لم يلزمه العود للقيام بل له الهوى من ركوعه لان هوى الركوع بعض هوى السجود فلم يقصد أصلياً كما تقرر وبه يتضح ان قول الزركشي لو هوى امامه فظنه يسجد للتلاوة فتابعه فبان انه ركع حسب له واعتضله ذلك للمتابعة الواجبة عليه انما ياتي على نزاعه في مسألة الروضة أما على ما فيها فلا يحسب لانه قصد أصلياً وطن المتابعة لا يفيد كطن وجوب السجود في مسألة الروضة فلا بد ان يقوم ثم يركع وقول بعضهم لوطن أن امامه هوى للسجود الركني فبان أن هوى الركوع أجزاء هوى عن الركوع لوجود المتابعة الواجبة لا ياتي على ما في الروضة وشارته الى الفرق بين ما ذكره ومسألة الزركشي مما يتجه منه اهـ ج بالمعنى هذا وقد اعتمد مر فيما سبق في الركوع انه يجزئه الهوى حيث وقف امامه في حد الركوع وان قصد سجود التلاوة في الاصل (قوله فانه يرجع الى القيام ليركع منه) أي ومع ذلك ٤٠٤ لا يجب عليه الركوع فوراً ومثله ما لو قرأ الفاتحة ثم هوى ليسجد فتذكر ترك

<p>الركوع فماد للقيام فلا يجب الركوع فوراً لانه بتذكره عادماً كان فيه وهذا ظاهر وان أوهم قول المصنف فان تذكره قبل بلوغ الخ خلافه (قوله حتى بلغ مثله) أي وان كان المثل يأتي به للمتابعة كما لو أحرم منفرداً وصلى ركعة ونسى منها سجدة</p>	<p>مالتد كرفي - سجوده انه ترك الركوع فانه يرجع الى القيام ليركع منه ولا يكفيه أن يقوم راكعاً لان الانثناء غير معتد به وفي هذه الصور زيادة على المتروك (والا) أي وان لم يتذكر حتى بلغ مثله (تمت به ركعته) لوقوعه عن متروكه (وتدارك الباقي) من صلاته لالغاء ما بينهما نعم ان لم يكن المثل من الصلاة كسجود التلاوة لم يجزه لعدم شمول نية الصلاة لها كما يعلم مما مر هذا ان عرف عين المتروك ومحلها والا أخذ بالتيقن وأبى بالساق ويسجد للسهو في جميع الاحوال كما سيأتي في باب ثم محل ما تقرر ما لم يوجب الشك استثنافها فان أوجبه كشكه في النية أو تكبيره الاحرام فلا يجزئه ذلك بل لا بد من استثنافها ولا يسجد للسهو ولو كان المتروك السلام وتذكره قبل طول الفصل أتى به ولا يسجد وكذا بعد طوله كما بحثه الشيخ وهو ظاهر اذا غايتة انه سكت طويل وتعمده غير مبطل فلا يسجد للسهو (فلو تيقن في آخر صلاته)</p>
---	--

ثم قام فوجد مصلياً في السجود أو الاعتدال فاقه تدعى به وسجد معه للمتابعة فيجزئه ذلك وتكمل به ركعته كذا أو نقل بالدر من عن خط شيخنا العلامة الشوبري أقول وقد يقال بعدم اجرائه كالأولى امامه بسجدة تلاوة أو سهو فتابعه وعليه سجدة من صلاته فانها لم تحسب له لعدم شمول نيته لها (قوله كسجود التلاوة) أي ولولقرأة آية بدلاً عن الفاتحة فيما يظهر خلافاً للزركشي ج اهـ سم على منهج (قوله هذا ان عرف الخ) الاشارة الى قول المصنف تمت به ركعته (قوله والا أخذ بالمتيقن) أي فلا يتيقن فعله حسب له وما لم يتيقنه فلعو (قوله وأبى الباقي) قال ج بعدما ذكر نعم متى جوز ان المتروك النية أو تكبيره التحريم بطلت صلاته وان لم يشترط هنا طول ولا مضى ركن لان هذا يتيقن ترك انضمام لتجويز ما ذكره هو أقوى من مجرد الشك في ذلك اهـ وكتب عليه سم قوله ولم يشترط الخ هذا يفيد البطلان وان تذكر في الحال ان المتروك غيرها فلتراجع المسئلة فان الظاهر ان هذا ممنوع بل يشترط الطول أو مضى ركن أيضاً وقد ذكرت ما قاله لم فانه كره اهـ رحمه الله (أقول) وما قاله مر هو مقتضى اطلاقهم ولا نظور لكونه يتيقن ترك ركن من صلاته وتردد فيه فانه مع ذلك التذكر لا يخرج عن كونه شاكاً في عين المتروك (قوله ثم محل ما تقرر) هذا قد يؤخذ من قول المصنف تمت به ركعته الخ اذ من نسي النية أو شك فيها لا يصدق عليه انه تم ركعته بالنية (قوله وكذا بعد طوله) أي حيث لم يأت بما يبطل الصلاة كفعل كثير (قوله فلو تيقن) أي اماماً كان أو مأموماً أو منفرداً

تقليده مطلقا وان كان التعلم فرض كفاية وغير العالم بالفعل ينظر فيه فان كان التعلم فرض كفاية في حقه وجب عليه التعلم وامتنع التقليد فان قلد لزمه القضاء قال وعبرة الروضة ظاهرة في كل ذلك (قوله أكثر) أي من البصير (قوله بخلاف الفاسق) مختزمتان (قوله فيما ذكر) أي عند إرادته السفر فهو الذي زاده المصنف في غير هذا الكتاب وعبرة شرح الروض

(قوله أو بعد سلامه ولم يطل الفصل) فان طال الفصل وجب الاستئناف ولا يشك عليه ما مر من أنه لو كان المتر وك السلام وتذكره بعد طول الفصل أتى به ولا جود الخ فان الحاصل هنا سكوت طويل ٤٠٥ مع خروجه من الصلاة ظاهرا

أو بعد سلامه ولم يطل الفصل عرفا ولم يطل بأنياسة (ترك سجدة من) الركعة (الاخيرة سجدها واعادة تشهده) لوقوع تشهده قبل محله (أو من غيرها) أي الاخيرة (لزمه ركعة) لان المناقصة كانت بسجدة من التي بعدها والغني باقيا (وكذا ان شك فيها) أي هل ترك السجدة من الاخيرة أو غيرها جعله من غيرها أخذ بالاحوط ولزمه ركعة أخرى (وان علم في قيام ثانية) مثلا (ترك سجدة) من الاولى (فان كان جالس بعد سجدة) التي قام عنها (سجد) من قيامه اكتفاء بجالوسه وان نوى به الاستراحة ولو كان يصلي جالسا جالس بقصد القيام ثم تذكر فالتقياس ان هذا الجالس يجزئه (وقيل ان جالس بنية الاستراحة لم يكفه) بقصد سنة وقد قدمنا الفرق بينه وبين سجدة التلاوة حيث لم تكف عن السجود (والا) أي وان لم يكن جالس بعد سجدة (فليجلس مطمئنا) ليأتي بالركن بهيئته (ثم يسجد) ومثل ذلك يأتي في ترك سجدين فاكثرت ذكر مكانهما أو مكانها فان سبق له جالس فيمافعله من الركعات تمت ركعته السابقة بالسجدة الاولى والافبالتانية (وقيل يسجد فقط) اكتفاء بقيامه عن جالوسه لان القصدي به الفصل وهو حاصل بالقيام (وان علم في آخر رباعية ترك سجدين أو ثلاث جهل موضعها) أي الخمس فيهما (وجب ركعتان) أخذ بالاسوأ وهو في المسئلة الاولى ترك سجدة من الركعة الاولى وسجدة من الثالثة فتخير ان الثانية والرابعة ويلغو باقيا وفي المسئلة الثانية ترك ذلك وسجدة من ركعة أخرى (أو) علم ترك (أربع) من رباعية (فسجدة ثم ركعتان) لاحتمال أنه ترك سجدين من ركعة وثلثين من ركعتين غير متواليين لم تتصل بها أكثر واحدة من الاولى وثلثين من الثانية وواحدة من الرابعة فالحاصل ركعتان الاسجدة اذا الاولى تمت بالثالثة والرابعة ناقصة سجدة فيتمها ويأتي بركعتين بخلاف ما اذا اتصلت بها أكثر واحدة من الاولى وثلثين من الثانية وواحدة من الثالثة فلا يلزم فيها سوى ركعتين وقول الشارح هنا قتلوا الاولى وتكمل الثانية بالثالثة فيه تسمع وتحريره انها تكمل بسجدة من الثانية وسجدة من الثالثة ويلغو باقيا كما علم مما مر اذ حل كلامه على ظاهره مخالف لكل كلامهم ولما قرره قبله ويمكن الاعتناء بكلامه ليوافق كلامهم وكلامه المتقدم فيقال فوله قتلوا الاولى يعني سجدة من الركعة الاولى وسجدة من الثانية أي السجدة الثانية من الركعة الاولى بالثالثة يعني بسجدة منها فيحصل من ذلك ركعة وهي الاولى ولا يظهر بين التقريرين خلاف معنوي وقوله جهل موضعها بيان لصورتها التي يسلكها أسوأ التقادير اما اذا علم موضعها فيرتب عليه مقتضاه وليست حينئذ من مسائل ترك السجدة التي وتنبو الحكم فيها على أسوأ التقادير ومعنى قوله المتروك آخرها واضح لشموله المتروك حسا وهو ركوعها واعتدالها

المصنف الرباعية لتأتي جميع ما ذكره اما غير الرباعية فلا يتأتى جميع ذلك فيه وطريقه ان يفعل في كل متروك تحقيقه أو شك فيه ما هو الأسوأ (قوله من ركعة أخرى) أي الثانية أو الرابعة (قوله بخلاف ما اذا اتصلت) هو مختز زقوله لم تتصلابها (قوله وتحريره) أي ذكره على وجه لا مسامحة فيه على خلاف كلام المحلى وقوله بسجدة من الثانية أي فيحصل من الاولى القيام والقراءة والركوع والاعتدال (قوله ويلغو باقيا) أي الثانية والرابعة (قوله يعني سجدة) أي جنسها وكان الاولى أن يقول سجدة منها (قوله ومعنى قوله) أي المحلى

اه سم على منهج وقدم
المصنف الرباعية لتأتي جميع ما ذكره اما غير الرباعية فلا يتأتى جميع ذلك فيه وطريقه ان يفعل في كل متروك تحقيقه أو شك فيه ما هو الأسوأ (قوله من ركعة أخرى) أي الثانية أو الرابعة (قوله بخلاف ما اذا اتصلت) هو مختز زقوله لم تتصلابها (قوله وتحريره) أي ذكره على وجه لا مسامحة فيه على خلاف كلام المحلى وقوله بسجدة من الثانية أي فيحصل من الاولى القيام والقراءة والركوع والاعتدال (قوله ويلغو باقيا) أي الثانية والرابعة (قوله يعني سجدة) أي جنسها وكان الاولى أن يقول سجدة منها (قوله ومعنى قوله) أي المحلى

بعد قول المتن تعلم الأدلة عند السفر فرض عين وهذا ما صححه النووي في غير المتأخر وأطلق في المتأخر تبعاً للرافعي ثم صححه
فرض عين كعلم الموضوع وغيره انتهى فجعل التنظير بتعلم الموضوع وغيره بالنسبة لتصحح إطلاق أنه فرض عين وهو واضح وأما
(قوله وأنه في الست ترك سجدة) أي ولا احتمال أنه في الست الخ فان قلت هل وراء هذا الاحتمال احتمال آخر يخالفه في
الحكم قلت نعم وهو احتمال ترك ٤٠٦ سجدة من كل من الأولى والثانية وسجدة من الرابعة اذ قضية هذا الاحتمال

والمتروك شرعاً وهو سجدة تائها والجلوس بينهما (أو) علم ترك (جس أو ست) جهل موضعها
(فثلاث) أي ثلاث ركعات لاحتمال أنه في الخمس ترك سجدة من الأولى وسجدة من
الثانية وسجدة من الثالثة فنتم الأولى بسجدة من الثانية والثالثة والرابعة وأنه في الست ترك
سجدة من كل من ثلاث ركعات وقول الشارح هنا أيضاً تكمل بالاربعة فيه التسميع المار
(أو) علم ترك (سج) جهل موضعها (فسجدة ثم ثلاث) أي ثلاث ركعات لان الحاصل له ركعة
السجدة وفي ثمان سجدة يجب سجدة ثان وثلاث ركعات ويتصور بترك طمأنينة أو سجود
على عمامة وكأعلم بترك ذلك الشك فيه ثم ما ذكره المصنف تبعاً للجمهور وقد اعترضه جمع من
المتأخرين كالاصفوني والاسنوي بأنه يلزم بترك ثلاث سجدة وركعتان لان اسوأ
الاحوال أن يكون المتروك السجدة الأولى من الركعة الأولى والثانية من الثانية فيحصل
من الثانية جبر الجلوس بين السجدة لاجبر السجود اذ لا جلوس محسوب في الأولى فتكمل
الركعة الأولى بالسجدة الأولى من الثالثة وتفسد الثانية وتجعل السجدة الثالثة متروكة من
الرابعة فيلزمه سجدة وركعتان ويلزمه بترك أربع سجدة ثلاث ركعات لاحتمال أنه ترك
السجدة الأولى من الأولى والثانية من الثانية فيحصل له منها ركعة السجدة وأنه ترك ثنتين
من الثالثة فلا تتم الركعة الا بسجدة من الرابعة ويلغوماسواها ويلزمه في ترك الست ثلاث
ركعات وسجدة لاحتمال أنه ترك السجدة الأولى من الأولى والثانية من الثانية وثنتين من
الثالثة وثنتين من الرابعة واجيب بان ذلك خلاف فرض الاحصاء فانهم فرضوا ذلك فيما اذا
أق بالجلسات المحسوبات بل قال الاسنوي انما ذكر هذا الاعتراض وان كان واضح
الاطلاق لانه قد يخرج في صدر من لا حاصل له والا فحق هذا السؤال الضعيف أن لا يدون
في تصنيف وحكي ابن السبكي في التوشيح ان والده وقف على رجله في الفقه وفيه اعتماد هذا
الاعتراض فكتب على الحاشية من رأس القلم
لكنه مع حسنه لا يرد * اذ الكلام في الذي لا يفقد
الا لسجود فاذا ما انضم له * ترك الجلوس فليعامل عمله
وانما السجدة للجلوس * وذلك مثل الواضح المحسوس
وفي الحقيقة لا استدراك على الاحصاء لكونهم فرضوا كلامهم فيما اذا أق بالركعات
بجلوس محسوب وأنه لم يترك سوى السجدة وبما عليه ما مر وهو المعتمد كما أشار لذلك
الداري خلافاً لهم في ذلك فان فرض خلاف ذلك ادير الحکم عليه فالاعتراض
وان كان صحيحاً في حدوداته غير متوجه على كلامهم (قلت يسن ادامة نظره)

وجوب سجدة ثم ركعتين
فلا حوط الاحتمال الذي
ذكره تأمل اه سم على
مهج (قوله وفي ثمان
سجدة الخ) لم يقل هنا
جهل موضعها كانه لان
الثمان من الاربعة محلها
معلوم والمراد غالباً والا
فقد لا يعلم كان اقتدى
مسبوق في الاعتدال
فان مع الامام بسجدة
وسجدة امامه للسهو
سجدة وقرأ امامه آية
سجدة في ثمانية مثلاً
وشهد هو في آخر صلاته
اسهوا امامه وقرأ في ركعته
التي انفرد بها آية سجدة
ثم شك بعد علمه بأنه ترك
ثمان سجدة لكونها
على عمامته في انها
سجدة صلاته أو ما أتى
به للسهو والتلاوة والمتابعة
أو ان بعضه من أركان
صلاته وبعضه من غيرها
فتحمل المتروكة على انها
سجدة صلاته وغيرها
يتقيد بالاثبات به لا يقوم
مقام سجود صلاته لعدم

شمول النية له (قوله ثم ما ذكره المصنف) أي من وجوب ركعتين أحداً بالاسوا (قوله على رجله) نصه أي
وتارك ثلاث سجدة ذكر * وسط الصلاة تركه فقد أمر بحماها على خلاف الثاني * عليه سجدة وركعتان
وأهل الاحصاء ترك السجدة * وأنت فانتظر تلق ذلك عمده وقوله ذكر أي تذكر وقوله فقد أمر أي أمره الاحصاء
(قوله من رأس القلم) أي مبادرة من غير تأمل فيه لوضوحه (قوله يسن ادامة نظره) أي بأن يبتدئ النظر الى موضع
ميصوده من ابتداء التحريم ويدعه الى آخر صلاته الا فيما يستثنى وينبغي ان يقدم النظر على ابتداء التحريم لينتأق له تحقق
النظر من ابتداء التحريم

الشارح رحمه الله فجعله في حيز التفصيل فأشكلك (قوله للفرض الواحد إذا فسد) وكذلك إذا أعاده في الجماعة كما صرح به الشهاب ج بواب صفة الصلاة (قوله ونلجأ عنهما ويسمى شرطاً وسيأتي في الباب الآتي) لك أن تقول لو أراد

(قوله أي المصلي) إشارة إلى عود الضمير على غير مذكور وأعلى مذكور بالقوة بكري (قوله أن محل ذلك ما دامت مرتفعة) ويؤخذ من ذلك أنه لو قطعت سبابة لا ينظر إلى موضعها بل إلى موضع سجوده ثم رأيت بهامش عن المؤلف أنه أفنى بما قلناه (قوله أن لا ينظر إليه) أي فإن لم يتيسر له ذلك لا بتغميض عينيه فعليه كما يصرح به قوله الآتي وقديس كان صلى بحائط الخ (قوله فنظره إلى ظهره أولى) ضعيف وقوله فإنه ينظر إلى الميت ضعيف (قوله ولعله) أي الاستثناء وقوله مأخوذ من كلام الماوردي أي وهو من جوح كما تقدمت الإشارة إليه في قوله ولو بحضرة الكعبة (قوله قال العبدري) بفتح العين والدال وراءه إلى عبد الدار ابن قصى أه أنساب (قوله وعندى لا يكره) أي ولكنه خلاف الأولى ٤٠٧ (قوله ونحوه) أي كلبساط الذي

فيه صور (قوله ليسجد البصر) أقول وقد يقال قياسه من فتهمافي الركوع ليرجع البصر فليأمل أه سم على منهج وما ذكر ظاهر في البصير أما الاعي فينبغي عدم سن ذلك في حقه لأنه لا فائدة فيه ويمكن الفرق بينه وبين تصويره بصورة البصير في النظر لموضع السجود بأن ذلك أقرب للخشوع لأنه إذا صور نفسه بصورة من ينظر لموضع سجوده كان ادعى لقلة الحركة في حقه بخلاف ما هنا فإن تصويره بصورة البصير يستدعي تحريك الأجفان ليحصل فتح عينيه والاشتغال به مناف

أي المصلي إلى موضع سجوده في جميع صلاته ولو بحضرة الكعبة وإن كان أعمى أو في ظلمة بأن تكون حالته حالة الناظر لمحل سجوده لأنه أقرب للخشوع نعم يسن في التشهد كما في المجموع أن لا يجاوز بصره إشارته لحديث صحيح فيه ويظهر أن محل ذلك ما دامت مرتفعة والاندب نظر محل السجود ويسن أيضاً أن في صلاة الخوف والعدو أمامه نظره إلى جهته لئلا يفتنهم وإن صلى على نحو بساط مصور عم التصوير مكان سجوده أن لا ينظر إليه واستثنى بعضهم أيضاً ما لو صلى خاف ظهري فنظره إلى ظهره أولى من نظره لموضع سجوده وما لو صلى على جنازة فإنه ينظر إلى الميت ولعله مأخوذ من كلام الماوردي القائل بأنه لو صلى في الكعبة نظر إليها (قيل يكره تغميض عينيه) قاله العبدري من أحكامنا تبع البعض التابعين لأن اليهود تفعله ولم ينقل فعله عنه عليه السلام ولا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم (وعندى لا يكره) وغير عنه في الروضة المختار (أن لم يخف) منه (ضرراً) والنهي عنه أن يصح يحمل على من خافه وقد يجب إذا كان المرأى صفوفاً وقديس كان صلى لحائط مرق ونحوه مما يشوش فكره قاله العزيز عبد السلام ويسن فتح عينيه في السجود ليسجد البصر قاله صاحب العوارف وأقره الزركشي وغيره (و) يسن (الخشوع) قال تعالى قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون فيستحب ذلك في جميع صلاته بقلبه بأن لا يحضره غيره غير ما هو فيه وإن تعلق بالآخرة ويجوز أراحه بأن لا يعبث بأحد ما ظهر أن هذا مراده لأنه سيذكر الأول بقوله وفراغ قلب وفي الآية المراد كل منهما كما هو ظاهر أيضاً وذلك لثناء الله تعالى على فاعليه ولا تنفاه ثواب الصلاة بانه تأنه كما دلت عليه الأخبار الصحيحة ولأن لما وجعها اختاره جمع أنه شرط للصحة لكن في البعض وقد اختلفوا أهل الخشوع من أعمال الجوارح كالسكون أو من أعمال القلوب كالخوف أو هو عبارة عن المجموع على أقوال العلماء وقال صلى الله عليه وسلم ما من عبد يتوصاً بحسن الوضوء ثم يقوم فيركع ركعتين يقبل عليهما بقلبه ووجهه إلا وقد أوجب الله له الجنة

للخشوع (قوله غير ما هو فيه) أي وهو الصلاة (قوله وإن تعلق بالآخرة) هذا قد يشكك عليه استصحاب كثرة الدعاء في السجود والركوع والاستغفار وطالب الرحمة إذا مر بآية استغفار أو رجة والاستجارة من العذاب إذا مر بآية عذاب إلى غير ذلك مما يحمل على طلب الدعاء في صلاته فإن ذلك فرع عن التذكير في غير ما هو فيه ولا سيما إذا كان الدعاء بطالب أمر دنيوي اللهم إلا أن يقال إن هذا إنشاء من التسبيح والدعاء المطالبين في صلاته أو القراءة فليس اجنبياً عما هو فيه (قوله على فاعليه) أي الخشوع (قوله كالسكون) أفادته من أعمال الجوارح ووجهه أن السكون الذي يخاطب به هو الكف عن الحركة والكف لا شك أنه فعل (قوله أو هو عبارة عن المجموع) الذي قدمه هو الثالث فهو الراجح (قوله ووجهه) أي جلسته بأن لا يشغل شيئاً من جوارحه بغير المطالب منه في صلاته (قوله الأوقه) أوجب الله له الجنة (أي اثبتناه وفي سم على منهج وفيه أيضاً في آخر حديث أن قام فصلى فحمد الله وأثنى عليه ومجده بالذي هو أهل له وفرغ قلبه لله لا انصرف من خطيئته

بالمسفة هنا ما يشمل الشرط لترجم للشر وط بفسل أو نحوه ولما ترجم له يباب على ان لا تمنع كون الشرط الخارج عن الماهية من جملة الكيفية (قوله تكون الجملة خمسة عشر) أي بناء على ظاهر عبارة الحاوي وظاهر تعويله عليه دون ما قبله وما بعده انه مختاره (قوله غير موجودة في الخارج) رده الشهاب سربان ماهية الصوم الامسالك المخصوص بمعنى كف النفس على

(قوله الا الضرورة) ومنها خوف الاستنزاء به (قوله أي تأملها) عبارة حج أي تأمل معانيها أي اجالا لا تفصيلا كما هو ظاهر لانه يشغله عما هو بصدده (قوله ويسن ترتيبها) أي القراءة ومحلها حيث أحرم بها في وقت يسعها كاملة والاوجب الاسراع لانه يقتصر على أخف ما يمكن (قوله وحروف الترتيل) أي الثاني في اخراج الحروف وقوله أفضل من حرفي غيره أي نصف السورة مثلامع الترتيل أفضل من تمامها بدونه ولعل هذا في غير ما طلب بخصوصه كقراءة الكهف يوم الجمعة فان اتمامها مع الاسراع اتصه له سنة قراءتها ٤٠٨ أفضل من أكثرها مع الثاني في القراءة (قوله اذا مر بآية رجة) أي ولا

رواه أبو داود ورأى صلى الله عليه وسلم رجلا يعبت بلميته في الصلاة فقال لو خشع قلب هذا لخشت جوارحه لو لم يقطع نحو ردا أنه أو طرف عمامته كره له تسويته الا ضرورة كافي الاحياء (و) يسن (تدبر القراءة) أي تأملها بحصول الخشوع والادب به وهو المقصود به تشرح الصدور وتستدير القلوب قال تعالى كذاب أنزلناه اليك مبارك ليدبروا آياته وقال أفلا يتدبرون القرآن ويسن ترتيبها وهو الثاني فيها فافراط الاسراع مكروه وحرف الترتيل أفضل من حرفي غيره ويسن للقارئ مصليا أم غيره أن يسأل الله الرجة اذا مر بآية رجة ويستعيذ من العذاب اذا مر بآية عذاب فان مر بآية تسبيح سبح أو بآية مثل تفكروا اذا قرأ ألبس الله بأحكام الحاكمين سر له ان يقول بلى واناعلى ذلك من الشاهدين واذا قرأ فبأي حديث بعده يؤمنون يقول آمنت بالله واذا قرأ فبن يأتيك جماعة معين يقول الله رب العالمين (و) يسن تدبر (الذكر) قياسا على القراءة فلا يشتغل بذكر الجنة والنار وغيرها من الاحوال السنية التي لا تعلق لها بذلك المقام كان من حديث النفس ويكره ان يتفكر في صلواته في أمر ديني أو في مسألة فقهية كما قاله القاضي حسين (و) يسن (دخوله الصلاة بنشاط) لان الله ذم تارك ذلك بقوله واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالا والكسل الفتور عن الشيء والتواني فيه وهو ضد النشاط (وفراغ قلب) عن الشواغل الدنيوية لان ذلك ادعى لتحصيل الغرض فاذا كانت صلواته كذلك انتفع له فيها من المعارف ما يقصر عنه فهم كل عارف ولذلك قال عليه الصلاة والسلام وجعلت قرعة عني في الصلاة ومثل هذه هي التي تهسى عن الفحشاء والمنكر (و) يسن (جعل يديه تحت صدره) وفوق سرته في قيامة أو بدله لما صح من فعله صلى الله عليه وسلم وحكمة جعلهما تحت صدره ان يكون فوق أشرف الاعضاء وهو القلب فانه تحت الصدر مما يلي الجانب الايسر والعادة أن من احتفظ على شيء جعل يديه عليه (أخذ ابيمينه يساره) بأن يقبض بيمينه كوع يساره وبعض ساعدها ورسغها وروى بعضهم مسلم وبعضه ابن خزيمة والباقي أبو داود وقيل بخبرين بسط أصابع اليمين في عرض

ينقص بذلك ثواب قراءته بل يجمع به بغير ثواب الدعاء والقراءة وينبغي ان محل استحباب الدعاء اذا لم تكن آية الرجة والعذاب في شيء قرأه بدل لفاتحة والا فلا يأتي به لثلاث قطع الموالاة (قوله سن له ان يقول بلى) أي يقسوها الامام والمأموم سرا كالسبيح وأدعية الصلاة الاتية وهذا بخلاف ما لو مر الامام بآية رجة أو عذاب فانه يجهر بالسؤال ويوافق المأموم وعبارة الشارح بعد قول المصنف السابق ويقول الثناء الخ واذا سأل أي الامام الرجة أو استعاذ من النار ونحوها فان الامام يجهر به ويوافق به المأموم اه وظاهره

المفصل

توابه

ان المأموم لا يؤمن على دعائه وان آق به بلفظ الجمع (قوله فيا سأل في القراءة) قال حج قضيته حصول ثوابه وان جهل معناه ونظريه الاسنوي ولا يأتي هذا في القرآن المتعبد باقظه فانيب قارنه وان لم يعرف معناه بخلاف الذكر لا بد أن يعرفه ولو بوجه ومن الوجه الكافي ان يتصور ان في التسبيح والتحميد ونحوهما تعظيم الله وثناء عليه (قوله فلو اشتغل بذكر الجملة) كان الاولى له ذكره بعد قول المصنف السابق والخشوع منصلا بقوله وان تعلق بالآخر الخ (قوله من الاحوال السنية) أي الشريعة (قوله كان من حديث النفس) أي وهو مكروه (قوله روى بهضه مسلم الخ) ليس المراد ان كل واحد انفرادا برواية جزء في المحلى وروى مسلم عن وائل بن حجر انه صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة ثم وضع يده اليمنى على اليسرى زاد ابن خزيمة على صدره أي آخره فيكون آخر اليد تحتته وروى أبو داود على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد وعبارة حج للاتباع النابت من مجموع رواية الشيخين وغيرها

الوجه المخصوص وهو فعل كما صرحوا به في الاصول انتهى وأقول الظاهر ان المراد من كلام الشارح ان صورة الصلاة تشهد بخلاف صورة الصوم (قوله لكن صوب في المجموع انما) يعني الاخلال بها (قوله والاوجه عدم صحتها مطلقة) أي لانها لا تصح بالمقارنة للتكبير وهي ركن بالاتفاق فيشترط فيه توفر الشروط وانتفاء الموانع ثم رأيت بعضهم وجهه بما ذكرته (قوله وهي هنا معدا النية) أي اذا قطعنا النظر عما قدمه من قوله ولثا أن تقول الخ (قوله كما قاله الشارح)

(قوله صوب الساعد) قال سج وقيل يقبض كوعه بإبهامه وكرسوعه بخصره ويرسل الباقي صوب الساعد (قوله والمقدم الاول) هو قوله بان يقبض بيمينه كوع يساره (قوله ويفرج أصابع يساره) ٤٠٩ قضيته انه يضم أصابع اليمنى حالة قبضه بها اليسرى (قوله ويحيط

يديه) أي من الرفع المتقدم كيفية عند التكبير لأحرام وفعله بعد التكبير تحت صدره أي في جميع القيام إلى الركوع خرج به زمن الاعتدال فلا يجعلهما تحت صدره بل يرسلهما سواء كان في ذكر الاعتدال أو بعد الفراغ من القنوت كما تقدمت الإشارة إليه في الاعتدال بعد قول أئمتنا فاذا انتصب الخ (قوله فلا بأس) أي لا اعتراض عليه والافال سنة ما تقدم (قوله والرسخ) والسين في الرسخ أفصح محلي ويسمى الزند أيضا قال في المختار الزند موصل طرف الذراع في الكف وهو اذن ان الركوع والكرسوع أي وية قال للركوع زند والكرسوع زند وفي المصباح والزند ما انحسر عنه الأعم من

المفصل وبين نشرها صوب الساعد وكلام الروضة قد يوههم اعتماده ومن ثم اغتربه الشارح تبعا لغيره والمقدم الاول ويفرج أصابع يساره وسطا كما هو قضية كلام المجموع ويحيط يديه بعد التكبير تحت صدره قال الامام والقصد من القبض المذكور تسكين اليدين فان أرسلهما ولم يعثب بهما فلا بأس كأنص عليه في الاموال الكوع هو العظم الذي يلي ابهام اليد والرسخ المفصل بين الكف والساعد واما البوع فهو العظم الذي يلي ابهام الرجل (و) يسن لغير من مر (الدعاء في سجوده) لخبر أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجدا كثيرا والدعاء في لهظ فاجتهدوا في الدعاء واهم ما سلم وروى الحاكم عن علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الدعاء سلاح المؤمن وعماد الدين ونور السموات والارض وروى أيضا عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان البلاء لينزل فيتلقاه الدعاء فيعتلجان الى يوم القيامة وروى ابن ماجه عن أبي هريرة من لم يسأل الله يغضب عليه وما ثور الدعاء أفضل ومنه اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله وأوله وآخره وعلانيته ورواه مسلم (و) يسن (ان يعقد) في قيامه من السجود والقعود (على يديه) أي بطنهما مبد وطائين على الارض لا يتابع ذكر اركان أو قويا أو ضدهما ولا يتوهم خلاف ذلك من تغيير الرافعي بانه يقوم كالعاجن بالنون لان معناه التشبيه به في شدة الاعتماد عند وضع يديه لا في كيفية ضم أصابعهما وحديث كان يضع يديه كما يضع العاجن ضعيف أو باطل ولو صح كان معناه ما صرح به في شرح المذهب والخبر الصحيح كان صلى الله عليه وسلم اذ انفض رفع يديه قبل ركبتيه وفي رواية تنص على ركبتيه واعتمد على فخذه محله اذا لم يأت المصلي بسنة الاعتماد المار فيمنه يستحب له ان يقدم رفع يديه ويعتمد بهما على فخذه ليستعين به على النهوض وعلى ذلك يحمل أيضا اطلاق ابن الصباغ استحباب رفع يديه قبل ركبتيه (و) يسن (تطويل قراءة) ركته (الاولى على الثانية في الاصح) لالتباع ولان النشاط فيها أكثر تخفف في غيرها احذر من المال والثاني انه ما سوا ومحمل الخلاف فيما لم يرد فيه نص أو لم تقتض المصلحة خلافه اماما فيه نص بنطويل الاولى كصلاة الكسوف والقراءة بالمسجدة وهل أتى في صبح الجمعة أو بة تطويل الثانية كسبح وهل أتت في صلاة الجمعة والعبد في تبع أو المصلحة في خلافه كصلاة ذات الرقاع للامام فيستحب له التخفيف في الاولى والنطويل في الثانية حتى

٥٢ نفيه ل الاراع وهو يرجع لقول المختار موصل طرف الذراع (قوله رأما البوع فهو العظم الذي يلي ابهام الرجل) والكرسوع الذي يلي خصر اليه دوقه نظم ذلك بعضهم فقال وعظم يلى ابهام كوع وما يلى * لخصره الكرسوع والرسخ ما وسط وعظم يلى ابهام رجل ملقب * يبع نخد بالعلم واحذر من الملط (قوله والدعاء في سجوده) أي وان كان مصر على الكجائر لما في الدعاء من اخلاص توحيده لان الداعي حين يدعو كأنه يقول لا يحصل مطاوي أحد سواك يا الله (قوله فيتلقاه الدعاء) ينبغي ان المراد الدعاء المتضمن لرفع ذلك البلاء لا مطلقا (قوله الى يوم القيامة) هو متعلق بابتلاءه وبيته تلجان أي وهذا الامر مستمر الى يوم القيامة (قوله ومنه) أي المأثور (قوله وأوله وآخره) تقدم للشارح في بحث السجود بعد قول أئمتنا تبارك الله أحسن الخ لغير رواية هذا الحديث بلفظ وأوله وآخره وعلانيته وسره (قوله كان معناه مامر) أي من ان معناه التشبيه به (قوله محله) خبر قوله والخبر الصحيح

وأما غيرها من النوافل من لا خارج بالتعيين هذا فنقرير كلام الشارح الجلال وانظر ما في الخوب على تريح الشارح هنا من وجوبها حتى في الصلاة المعادة ثم رأيت في النسخة (قوله بخلاف المعادة فلا ينصرف إليها الا بقصد الاعادة) هذا لا يناسب ما رجحه من وجوب نية الفرضية في المعادة وعذره انه تبع فيه الشارح الجلال وهو انما باناه على مذهبه (قوله ولا يشترط أن

(قوله فليجعل لبيته من صلاته) أي صليا (قوله كفاية يوم الجمعة) وقد نظمته الشيخ منصور الطبلاوي في ضمن أبيات فقال رحمه الله صلاة نفل باليوم أفضل * الا التي جماعة تحصل وسنة الاحرام والطواف * ونفل جالس للاعتكاف ونحو عمله لاحيا البقعة * كذا النص ونفل يوم الجمعة وخائف الفوات بالتأخر * وقادم ومنشئ السفر والاستخارة والقبيلة * مغرب ولا كذا البعدية (قوله للتبكير) ٤١٢ يفيدان الكلام في السنة القبلية وان فعل البعدية في البيت أفضل وعليه

الرياء ولا يلزم من كثرة الثواب التفضيل وتجبر مسلم اذا قضى أحدكم صلاته في مسجده فليجعل لبيته من صلاته فان الله جاعل في بيته من صلاته خيرا ومقتضى اطلاق المصنف عدم الفرق بين المعادة المتقدمة والمتأخرة لكن المتخفي في المهمات في النافلة المتقدمة ما يشعر به كلامهم من عدم الانتقال لان المصلحة مأمور بالمبادرة والصف الاول وفي الانتقال بعد استقرار الصفوف مشقة خصوصا مع كثرة المصلين كالجمعة اه فعلم ان محل استحباب الانتقال ما لم يعارضه شيء آخر ولهذا استثنى منه صور فعلها في المسجد أفضل كفاية يوم الجمعة للتبكير وركعتي الاحرام عيقات فيه مسجد وركعتي الطواف فيه وكل ما تشرع فيه الجماعة من النوافل وما اذا ضاق الوقت أو خشي من التكاسل أو كان متكفرا أو كان يكتم بعد الصلاة لتعلم أو تعام ولو ذهب الى بيته اغفاته ذلك (واذا صلى وراءه نساء مكثوا) أي مكث الامام بعد سلامه ومن معه من الرجال يذكر الله تعالى (حتى ينصرفن) ويسن لمن الانصراف عقب سلامه للاتباع ولان الاختلاط بين مظنة الفساد والقياس مكث الخفاف حتى ينصرفن وانصرفهم بعد هر فرادى (وان ينصرف) المصلحة بعد فراغه من صلاته (في جهة حاجته) أي جهة كانت (والا) أي وان لم تكن له حاجة أو كانت لافي جهة معينة (فيمينه) لان جهتها أفضل والقيام مطلوب محبوب وسياق في العيد انه يستحب في سائر العبادات ان يذهب من طريق ويرجع من أخرى ولا منافاة بينه وبين ما تقدم لا مكان حل قولهم انه يرجع في جهة يمينه على ما ذكرنا لم يرد ان يرجع في طريق آخر أو وافقت جهة يمينه والا فالطريق الاخر أولى لتشهد له الطريقان ولا يكره ان يقال انصرفنا من الصلاة كما هو ظاهر كلامهم (وتنقضي القدوة بسلام الامام) التسليمة الاولى لخروجه من الصلاة بها فلو سلم المأموم قبلها اعادها من غير نية مقارنة بطائ صلاته ولو قارنه فيه لم يضر كبقية الاذكار بخلاف مقارنته له في تكبيرة الاحرام كما سيأتي لانه لا يصير صليا حتى يتفاهلا يربط صلاته بمن ليس في صلاة فلا مأموم) اذا كان موافقا (أن يشغل بدعاء ونحوه) لانفراده وعدم تحمل الامام عنه سهوه حينئذ لو سها (ثم يسلم) وله أن يسلم عقبه اما المسبوق فيسلمه ان يقوم عقب تسليمته فورا ان لم يكن جلوسه مع الامام محل تشهده فان مكث عامدا عالما بالتحريم قدر ان اذاعلى جلسة الاستراحة بطلت

يحمل قوله في النظم ونفل يوم الجمعة (قوله ولا يكره أن يقال انصرفنا من الصلاة) أي ولا أن يقال جوابا لمن قال اصليت صليت (قوله أن يشغل بدعاء ونحوه) مثل الشيخ عز الدين هل يكره أن يسأل الله بعظيم من خلقه كالمالك والنبي والولي أجاب رضي الله عنه بانه جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم انه علم بعض الناس اللهم اني أقسم عليك بنبيك محمد نبي الرحمة قال صح ينبغي ان يكون مقصودا عليه عليه الصلاة والسلام لانه سيد ولد آدم ولا يقسم على الله بغيره من الانبياء والملائكة لانهم ليسوا في درجته ويكون هذا من خواصه والحديث المذكور خرجه الترمذي وقال صحيح غريب اه

دميري (أقول) فان قلت هذا قد يعارض ما في البهجة وشرحها الشيخ الاسلام من قوله والافضل استسقاؤهم صلاته بالانقياء لان دعاءهم أرجى للاجابة وكما استسقى منه اوبة يزيد الاسود لاسيما ان كانوا من آل خير الانبياء صلى الله عليه وسلم كما استسقى عمر بالعباس عم النبي صلى الله عليه وسلم رواه البخاري اه قلت لا تعارض لجواز ان مذكوره العزم مفروض فيما لو سأل بذلك على صورة الازام كما يترشح من قوله اللهم اني أقسم عليك الخ وما في البهجة ونثر - هاهم صور بما اذا ورد على صورة الاستسقاء والسؤال مثل أسألك ببركة فلان أو بحرمته أو بنحو ذلك (قوله وله أن يسلم عقبه) وينبغي ان تسلمه عقبه أولى حيث اتى بالذكر المطلوب والابان أسرع الامام من له مأموم الاتيان به (قوله على جلسة الاستراحة) وفي نسخة طمأنينة الصلاة وهذه هي العنقدة ويمكن حل النسخة الاخرى عليها بان يراد بجلاسة الاستراحة أقل ما يجزئ في الجلوس بين السجدة بين

يتعرض للوقت) أي الذي يدخل به فعل الصلاة ويخرج بخروجه حتى يتأتى قوله إذا لم يجب التعرض للشرط إذا الشرط إنما هو الوقت المذكور كالأجنبي وحينئذ فقوله كاليوم تنظير لا تمثيل (قوله طأنا دخوله) أي يستند شرعي كما هو ظاهر (قوله

(قوله أوجاهلا فلا) أي ولكن يسجد للسهول لأنه فعل ما يبطل عمده (قوله كما مر) أي في شرح قول المتن وإن زيادة إلى جديد مجيد سنة في الآخر وكذا الدعاء بعده حيث قال واحترز بقوله بعده عن التشهد الأول فيكره الدعاء فيه لبعده على التحفيف اهـ (قوله ترجعه) أي ترجع قوله وقيل عكسه بوجوب على شروط الصلاة (قوله على شروط الصلاة) لعل الحكمة في تعقيب هذا الباب لما قبله التنبه على أنه لا يعتد بتلك الأركان بدون شروطها حتى لو أتى بشرط منها في أثناء صلاته بطلت وقد يؤخذ ههنا من قوله الآخر لا نأخذ لما استعمل على مواعها الخ لأن انتفاء الشرط ٤١٣ بعد انقضاء ما مانع من دوام الصحة (قوله

وموانعها) أي وما يتبع ذلك كتسليم من تأخير شيء في صلاته وسن الصلاة للسترة وغير ذلك (قوله ههنا هو المشهور) أي على الألسنة وليس مراده أنه يقابله قول غريب لغة لقوله ولم أره لغيره (قوله وإن قال الشيخ الخ) أي في غير شرح منهجه تبعاً للسننوى اهـ انشيخ عميرة وقوله أي في غير الخ ومن الغير شرح الروض وشرح البهجة (قوله وقد صرح بذلك) أي بما قدمه من أن الشرط الخ (قوله تخرج بالقييد الأول) أي ما يلزم من عدمه الخ (قوله وبالثاني) أي قوله ولا يلزم الخ (قوله فانه يلزم من وجوده الوجود) أي ومن عدمه العدم (قوله وبالثالث) هو قوله لذاته (قوله بأنه مانع لوجوبها) أي وهو

صلاته أو ناسياً أو جاهلاً فلا فإن كان محل تشهده لم يلزمه ذلك لكن يكره تطويله كما مر (ولو اقتصر أمامه على تسليمة سلم) هو (تثنية والله أعلم) إحراز الفضيلة لثنية وخروجه متابعته بالأولى بخلاف التشهد الأول لو تركه أمامه لا يأتى به لوجوب متابعته قبل السلام ولو مكث الإمام بعد الصلاة لذكر أو دعاء فالأفضل جعل عيونه اليهم ويساره إلى المحراب للاتباع رواه مسلم وقيل عكسه وينبغي كما قاله بعض المتأخرين ترجيحه في محراب النبي صلى الله عليه وسلم لأنه أن فعل الصفة الأولى يصير مستدبر للنبي صلى الله عليه وسلم وهو قبله آدم فمن بعده من الأنبياء بوجوب بالتثنية يشتمل على شروط الصلاة وموانعها وقد شرع في القسم الأول فقال (شروط لصلاة) الشروط جمع شرط يسكون الراء وهو لغة العداومة ومنه اشراط الساعة أي علاماتها ههنا هو المشهور وإن قال الشيخ الشرط بالسكون الزام الشيء والتزامه لا العلامة وإن عبر بها بعضهم فانها غماهى معنى الشرط بالفتح اهـ وقد صرح بذلك في المحكم والعياب والواعى والصالح وانقامهم من المجمل وديوان الأدب وغيرها واصطلاحاً ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته تخرج بالقييد الأول المانع فانه لا يلزم من عدمه شيء وبالثاني السبب فانه يلزم من وجوده الوجود وبالثالث اقتصر الشرط بالسبب كوجود الخول الذي هو شرط لوجوب الزكاة مع النصاب الذي هو سبب للوجوب أو بالمانع كالدين على القول بأنه مانع لوجوبها وإن لم يلزم الوجود في الأول والعدم في الثاني لكن لوجود السبب والمانع لا لذات الشرط لا يقال الشرط يتقدم على الصلاة ويجب استمراره فيها فكان المناسب تقديم هذا الباب على الذي قبله لا نأخذ لما استعمل على موانعها ولا تكون الأبعد انقضاءها حسن تأخيرها وإن غلب عدم شروطها أيضاً لا سلام والتمييز والعلم بشرطيتها وبكيفية تمييز فرائضها من سننها لأن غير مختصة بالصلاة فلو جهل كون أصل الصلاة أو صلاته التي شرع فيها أو الوضوء أو الطواف أو الصوم أو نحو ذلك فرض أو علم أن فيها فرائض وسنننا ولم يميز بينهما لم يصح ما فعله لتركه معرفة التمييز المخاطب بها وأفتى حجة الاسلام الغزالي بأن من لم يميز من العامة فرض الصلاة من سننها صحت صلاته أي وماتر عباداته بشرط أن

مرجوح في باب زكاة المال وباب زكاة الفطر وإن مشى في البهجة على أنه لا يمنع في زكاة المال ويمنع في زكاة الفطر (قوله وبكيفية) انظر ما المراد به أوله أراده تمييز فرائضها من سننها وعليه فيكون عطفه عليه عطف تفسير ويدل عليه عدم ذكره في المحترزات ويصرح بذلك كلام حج وكلام شرح المنهج ويحتمل أنه أراده الصورة التي تكون الصلاة عليها خارجاً (قوله غير مختصة بالصلاة) أي بل تأتي في كل عبادة (قوله وأفتى حجة الاسلام) أي فهو تخصيص لكلامهم (قوله بأن من لم يميز من العامة) أي من العوام بدليل ما يأتي في قوله والمراد بالعامة من لم يحصل الخ وقال حج إن العالم كالعامة على الأوجه ثم قال لو اعتقد أن البعض فرض والبعض سنة صح ما لم يقصد بفرض معين النغلية اهـ وكتب عليه سم قوله أو البعض فرض والبعض الخ صنيعة صريح في أنه لا فرق في هذين العالم والعامة وليس كذلك بل هو خاص بالعامة كما يعلم بالمراجعة

سببها) أى الصلاة (قوله ويمد الأضحية الخ) هذا من ذى الوقت لا ذى السبب ولعل في نسخ الشارح سقطاً (قوله وسنة الزوال وصلاة الغفلة) هاتان ذاتا وقت لا سبب (قوله فلا تجب إضافتها إلى العشاء) أفهم أنه يجوز وصرح به الشيخ في الحاشية والصورة أنه قال الوتر سنة العشاء فلا يصح إذا لم يذكر لفظ الوتر كما هو ظاهر ولعل هذا مراد الروضة وغيره بقوله ولم ولا

(قوله يشعر برجحانه) معتمد (قوله من لم يحصل من الفقه شيئاً الخ) أى من لم يحصل قدرًا يمكن به من تمييز فرائضها من سننها لأن المراد من العالم من ميز بالفعل (قوله من كلامه) أى المجموع (قوله أن المراد به هنا) أى وأما في غير ما هنا فالمراد به غير المجتهد ويقرب منه قوله هنا من لم يحصل من الفقه شيئاً يتدى به لبافيه (قوله من لم يميز الخ) أى وإن كان بين أظهر العلماء (قوله فرضية جميع أفعاله) أى ومنها القولية والاعتقادية (قوله أولها) وقع مثله في المحلى (أقول) تعبيره بالأول يقتضى أن يكون معرفة الوقت تميز على غيرها من الشروط بحيث يستحق أن يكون في المرتبة الأولى وضاع ولعل وجهه أن الصلاة لو وقعت قبل وقتها لا يصح ولا تبرأ من أذمتها مطلقاً بخلاف غيرها من الشروط فإنه يسقط عند الجزئية وأيضاً الخطاب بالصلاة إنما يكون بعد دخول الوقت وبهذا الاعتبار ٤١٤ تمييز عن غيرها ويمكن أنه إنما أراد مجرد التقدم الذكري فهو بمعنى

لا يقصد بفرض نفلا وكلام المصنف في مجموعه يشعر برجحانه والمراد بالعامى من لم يحصل من الفقه شيئاً يتدى به إلى الباقي ويستفاد من كلامه أن المراد به هنا من لم يميز فرائض صلاته من سننها وأن العالم من يميز ذلك وأنه لا يغتفر في حقه ما يغتفر في حق العامى وقد علم أيضاً أن من اعتقد فرضية جميع أفعاله تصح صلاته لأنه ليس فيه أكثر من أدائه سنة بأعقاب الفرض وهو غير ضار (خمس) أولها (معرفة) دخول (الوقت) يقيناً وظناً بالاجتهاد فن صلى بدونها لم تصح صلاته وإن صادفت الوقت كما مر (و) ثانيها (الاستقبال) كما مر أيضاً (و) ثالثها (ستر) لعورة) عن العيون من أنس وجن وملك مع القدرة عليه ولو خالها أو في ظلمة لاجتماعهم على الأمر به فيها ولا أمر بالشيء نهي عن ضده وهو هنا يقتضى الفساد وقوله تعالى خذوا زينةكم عند كل مسجد قال ابن عباس المراد به الثياب في الصلاة وفي الأول إطلاق اسم الحال على المحل وفي الثاني إطلاق اسم المحل على الحال لوجود الاتصال الذي بين الحال والمحل وهذا لأن أخذ الزينة وهى عرض محال فأريد محلها وهو الثوب مجازاً ولما صح من قوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة حائض أى بالغة الانحمار إذا لحائض زمن حيضها لا تصح صلاتها بخمار ولا غيره وظاهر أن غير البغاة كالبغاة لئلا يجرى على الغالب فإن عجز عن ذلك صلى عارياً وأمر ركوعه وسجوده ولا إعادة عليه وحكمة وجوب الستر فيها ما جرت به

أحد هاو به عرج (قوله بالاجتهاد) راجع لقوله ظناً فقط أو مافى معنى الاجتهاد كإخبار الثقة والمراد بالمعرفة هنا مطلق الإدراك مجازاً والافتقار للمعرفة لتشمل الظن لأنها حكم الذهن الجازم المطابق لموجب بكسر الجيم أى لدليل قطعى (قوله لم يصح صلاته) أى لا فريضاً ولا نفلاً (قوله وإن صادفت الوقت) يؤسف عرج استطرادى وقع السؤال مما يقع كثيراً أن الإنسان

يستعمل عن مسئلة علمية أو غيرها كدخول لوقت مثلاً فيجيب المسؤول بقوله الظاهر كذا هل يجوز له ذلك أم لا عادة وأقول فيه نظراً للظاهر أن يقال إن ظاهره إماره ترجع عنه ما أجاب به جازله ذلك والامتنع عليه لأن قوله حينئذ الظاهر يفيد السائل أن هذا راجع عند المحجب والواقع خلافه لأن ذلك ترجع بلا مرجح وهو غير جائز وإن وافق الواقع في نفس الأمر (قوله من أنس وجن وملك) يفيد أن الثوب يمنع من رؤية الجن والملك فليراجع وقد يؤيد عدم رؤية الملك مع الثوب قصة خديجة رضي الله تعالى عنها حين ألقت الخمار عن رأسها لختبر حال جبريل لما كان يأتي النبي صلى الله عليه وسلم أول المبعث هل هو ملك أولاً فإن الملك لا يرى للمرأة الأجنبية مع عدم الستر وقد أشار إلى ذلك صاحب الهمزة بقوله وأما طاعتها الخمار لتدري * أهو الوحي أم هو الأنعام فاختفى عند كشفها الرأس جبريل فاعاد أو أعيد الغطاء (قوله وفي الأول) أى إطلاق الزينة على الثياب وقوله الثاني أى إطلاق المسجد على الصلاة (قوله وهذا) أى المحل (قوله وهو الثوب مجازاً) عبارة القاموس الزينة بالكسر ما يترين به أهو عليه فلا يحجز الله إلا أن يقال إن مافى القاموس مجاز وهو كثيراً ما يرتكبه في كلامه (قوله جري على الغالب) أى من أن الصلاة من النساء لا تكون غالباً إلا من البالغات (قوله فإن عجز عن ذلك) أى بأن لم يجد ما يستتر به ولم ينسب إلى تقصير لما يأتى له بعد قول المصنف ولو اشتبه من قوله ولو اجتهد في الثوبين ونحوهما فلم يظهر له شيء الخ وقوله عن ذلك أى الستر (قوله صلى عارياً) أى الفرائض والسنن على ما مر له في التيمم من اعتماده ولا يحرم عليه رؤية عورته في هذه الحالة فلا يكتف بغض البصر

تُضاف إلى العشاء (قوله فانهم اتفقوا على كعتين) أي تنصرف إليهما وليس له الزيادة عليهما ولا النقص عنهما إلا بنية جديدة كما هو ظاهر وبه يندفع ما في حاشية الشيخ (قوله كله باطلة) أي إلا الأول منها كما يعلم من باقي كلامه (قوله ويحمل على ما يريد) أن كان مراده ما يريد في ابتداء نيته خالف فرض المسئلة وأن أراد ما يريد بعد خلاف ما نقله ابن العماد من الحصر في كلامهم

(قوله قال الزركشي الخ) بين به ان العورة التي يجب سترها في غير الصلاة ليست عورة الصلاة (قوله والركبة من المرأة) شمل
الامة لكن جعلها حج كالركل وكتب عليه سم المنجبة الامة كالخبرة وهو المعتمد (قوله يرى الاول) أي يعلمه (قوله بل
صرح صاحب الذخائر) معتمد (قوله يجوز كشفها لا في غرض) أي بلا كراهة أيضا وليس من الغرض حاجة الجماع لان
السنة فيه أن يكونا مستترين وقوله بلا كراهة بمجرد كراهة منونة لان لازمة فان قلت لازية اذ لا تدخل في الكلام
تكروجه وليست هذ منه اذ هي تفيد النفي قلنا هذه زائدة لفظا فخطاها العامل اهـ (قوله وصيانة الثوب) قيده حج بنوب
التجمل (أقول) وله وجه ظاهر (قوله فلا يرى عورة نفسه الخ) طاهره ولو كان طوقه ضيقا جدا وهو ظاهر لكن عبارته فيما
يأتى تقييد التقييد بالواسع الا أن يقال ان ذلك مجرد تصوير وما ذكر في الضيق ظاهر في غير الاعمال اما هو فينبغي أن
لا يبتطل صلاته أحدنا ما أتى فيما لو تبين ان بدن امامه أو نبيه نجاسة ٤١٥ من فرض البعيد قريبا والاعمال بصرا الخ

وَأَغْمَاقُنَا بَعْدَ مَبْطَلَانِ

صلاته لان سترته مبرعة

والنظر منه مستحيل ولا

قُوَّةَ فِيهِ وَلَا يَعْلُ (قوله كما

فی فتاوی المصنف (أی

فعلی، وهذا يكون النظر،

چاما اہرمہ علیہ السلام

الوضوء وهم ظاهرون

كانت الصلاة في ضاوكذا

النفاذ إلى لائحة قطاعه

انتقل الى الامم المتحدة

مظروء الاعرمة بجوز
المسألة الثانية

خروج منه (قوله والى
ستقيم / لسان حاله)

سليم (عطف دعاير) قوله

دطلوع ای سرعاً و لوعه بر
سار...

كان اولى (قوله ولو كافرا)

فَيُحَرِّمُ عَلَى غَيْرِهِ أَنْ يَنْطُرَ

ه الى ما بين السرور والرحمة

عادة مريد القتل بين يدي كبير من الخجل بالسنة والمطهر والمصلح لي يريد القتل بين يدي ملك
المالوك والتجمل له بذلك أولى ويجب سترها في غير الصلاة أيضا لصح من قوله صلى الله عليه
وسلم لا تشوا عراة وقوله الله أحق أن يستخيا منه قال الزركشي والعورة التي يجب سترها
في الخلوة السواآت فقط من الرجل وما بين السرة والركبة من المرأة به عليه الامام
واطلاقتهم محمول عليه اه وظاهر ان الخ في كل امرأة وفائدة السترة في الخلوة مع ان الله تعالى
لا يحببه شيء فيرى المستور كما يرى المكشوف انه يرى الاول منأ. ياوالثاني تارك الادب فان
دعت حاجة الى كشفها لاغتسال أو نحوه جاز بل صرح صاحب الذخائر بجواز كشفها في
الخلوة لادنى غرض ولا يشترط حصول الحاجة وعدم الاغراض كشفها التبريد وصيانة
الثوب عن الادناس والغبار عند كنس البيت ونحوه نعم لا يجب سترها عن نفسه في غير الصلاة
وانما يكره نظره اليها من غير حاجة أم فيها فواجب فلورأى عورة نفسه في صلاته بطلت كافي
فتاوى المصنف الغربية وأفتى به الولا رحمه الله تعالى والعورة لغة المقصان والشيء المستعجب
وسمى المقدار الاتي بيانه القبح ظهوره وتطلق أيضا على ما يجب ستره في الصلاة وهو المراد
هنا وعلى ما يحرم النظر اليه وسماي في التشكاح ان شاء الله تعالى (وعورة الرجل) أي الذكر
ولو كافرا أو عبدا أو صبيانا وان لم يكن مميزا وتظهر فائدته في طوافه اذا حرم عنه ولسه (ما بين
سرتة وركبته) لما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال عورة المؤمن ما بين سرتة وركبته وخبر
البهيقي اذ زوج أحدكم أمته عبده أو أجيره فلا تنظر الامة الى عورته والعورة ما بين السرة

وكان الاول الى عدم ذكره هــ كما فعل حـ (قوله عورة المؤمن الخ) فيدب لانه الممثل للاروا امر فلا ينافي قوله اولاً ولو كافر (قوله

فلا تنتظر الامه الى عورته) عبارة المحلى فلا تنتظر الى عورته وعليه فالامه ليست من الحديث فكان ينبغي للشارح أن يقول

أى الأمة الآن تكون هذه رواية أخرى وعبارة الشيخ في شرح منهجه مثل عبارة الشارح مر (قوله الى عورته) أى السيد

(قوله والعورة ما بين السرة والركبة) من تنمة الحديث وهو محل الاستدلال برفع اليد عما تعلقت جلدته من فوق العورة إليها

أو بالعكس مع التصاق أو دونة فيتمثل أن يجري في وجوب سترها وعدمه ما ذكره في وجوب الغسل وعدمه فيما لو تعلق

جلده من محل الفرض في اليدين الى غيره أو بالعكس **مؤخر** أي آخر فقد المحرم السترة الاعلى وجهه يوجب الفدية بان لم

يُجَدِّدُ الْإِقْبَالَ بِنَاقِي الْإِتْرَارِ بِهِ هَلْ يُلْزِمُهُ الصَّلَاةُ فِيهِ وَيُقْدِي أَوْ لَا يُلْزِمُهُ ذَلِكَ وَلَكِنْ يَجُوزُ لَهُ أَوْ يَنْصَلُ فَإِنْ زَادَتْ الْقُدِّيَّةُ عَلَى

أحره مثل قوب يستاجر أو قس مثل قوب يباع لم يلزمه كما لا يلزمه الاستحجار والشراء حينئذ والارزبه فيه نظر والثالث قريب

دورع ۱۰ لوطا لذكره بحيث جاوز نزوله الر كبتين فالوجه وجوب ستر جميعه ولا يجب ستر ما يداخيه من الر كبتين وما نزل

عنهم من السابقين وكذا يقال في سلعة أصلها في العورة وتدللت حتى باوزن الكينين وكذا يقال في شعر العانة إذا طال وتدل

(قوله فاذا نواها) أي الصلاة وقوله وجب أن يحصل له أدنى المراتب أي النفل فتأمل (قوله بتلفظه بالمشيئة) عبارة الدميري ولوعقب النية بأن شاء الله بإسنائه أو قبله تبركاً لم يضر وإن علق أو شك ضراً (قوله في طهره) هو بالطاء المهملة وعبارة الروض كدبره الطهارة والشج في الحاشية فهم أنهم بالطاء المشالة فرتب عليه ما هو مسطور فيها (قوله أذ لا يلزم من بطلان الخصوص) أي لفرضية وقوله بطلان العموم أي عموم كونها صلاة المنزل على أقل الدرجات وهو النفل (قوله أن هذا) أي الحمل وقوله

ودوزال كبتين اه سم على حج لكن في حاشية شيخنا العلامة الشوبري على التحرير بعد قول سم المتقدم آخر الفرع الأول أو بالعكس ما نصه قلت ويحتمل وهو الوجه عدم وجوب السترة الأولى لأنها ليست من أجزاء العورة ووجوبه في الثانية اعتباراً بالأصل الفرق أن أجزاء العورة لها حكمها من حرمة تطهره وإن انفصل من البدن بالكلية ولا كذلك المنفصل عن محل الفرض ويؤيد الفرق أنه لا يجب ستر ما يحاذي محل العورة مما نبت في غيرها ويجب غسل محاذي محل الفرض فالوجه الفرق بين البابين والمصير لاد كراهه فليتأمل اه بحروفه (قوله أو مبعضة) في ادخالها في الامة تجوز ولهذا فصلها الشارح المحلى رحمه الله بكذا (قوله ماسوى الوجه والكفين) ٤١٦ شمل ما لو كان الثوب ساتراً لجميع القدمين وليس محاساً للباطن

لقدم فيكفي السترة لكونه يمنع ادراك الباطن القدم ولا تكفي ليس تخوف خد لا فاسوقه بعض صفة الطلابة لكن يجب غورها في وجودها عن ارتجاع الثوب عن باطن القدم فإنه مبطل فنقبه له (قوله فيها ظهرا) أي الصلاة (قوله هو الوجه) أي ما ظهر (قوله وكثيرا قطع به) أي بهذا الحكم وهو الصحة ومشى عليه الطلابة (قوله فعلى الأول) أي وهو عدم الصحة (قوله ولأن الأصل) الأول استناط هذا التعليل لانه يتبين المذكورة يتقنع عدم وجوب ستر ما بدا بين

والركبة (وكذا الامة) مدبرة أو مكاتبه أو مبعضة أو أم ولد فعورتها ما بين سترتها وركبتها (في الأصح) الحاقها بالرجل بجامع أن رأس كل منهما ليس بعورة أما نفس السرة والركبة فليستاً منها ~~ف~~ يجب ستر بعضهما يحصل سترها والثاني عورتها كالخبرة الرأسها أي عورتها ما عدا وجهها وكفها ورأسها (و) عورة (الخبرة ماسوى الوجه والكفين) فيها ظهرا وبطنها إلى الكوعين لقوله تعالى ولا يبسدين زينتهن إلا ما ظهر منها قال ابن عباس وعائشة هو الوجه والكف والركبة ولأنه لو كانا عورة في العبادات لما وجب كشفهما في الاحرام والخنثى كالانثى رقاوية فلا تقتصر على ستر ما بين سترته وركبته لم تصح صلاته على الأصح في الروضة والافتقار في المجموع للشك في السترة وهو المتقدم وان صح في التحقيق الصحة ونقل في المجموع في نواقض الوضوء عن البغوي وكثير القطع به للشك في عورته وادعى الامة سنوي أن الفتوى عليه فعلى الأول يجب القضاء وإن كان ذكر الشك حال الصلاة ولأن الأصل شغل ذمته بها فلا تبرأ الا بيقين وظاهره أنه لا فرق بين أن يحرمها مقتصر على ما ذكر أو يطرأ الاقتصار على ذلك في الأثناء وما صرحوا به في الجمعة من أن العدد لو كل بخنثى لم تنعقد للشك وإن انعقدت بالعدد المعتبر وثم خشي زائد عليه ثم بطلت صلاة واحد وكل العدد بالخنثى لم تبطل الصلاة لأننا بقينا لا نسقاد وشكنا في البطلان غير وارد هنا لأن الشك هنا في شرط راجع في ذات المصلي وهو السترة وما سياتي ثم شك في شرط راجع لغيره ويغتفر فيه ما لا يغتفر في الذات (وشروطه) أي الساتر (ما) أي جرم (منع ادراك لون البشرة) وإن حكى بحجها كسر والضييق لكونه مكروه للرأه ومثلهما الخنثى فيما يظهر وخلاف الأولى للردح لـ لا يـ كفي ما يحكى لونها بأن يعرف معه نحو بياضها من سوادها

السرة والركبة ومقتضاه عدم وجوب القضاء ولكن يجب القضاء للشك الحاصل في صلاته المؤدى للتردد كترجح في النية (قوله راجع في ذات المصلي) لاوى إلى ذات المصلي وعلى ما ذكره فينبغي أن يقدر راجع إلى معنى كائن في ذات المصلي (قوله ما منع ادراك لون البشرة) أي لمعتدل البصر عادة كما في نظائره كذا نقل بالدرس عن فتاوى الشارح (قوله كسر وال) أي لباس (قوله وخلاف الأولى للرجل) قال الشيخ عميرة وفيه وجه يبطلان الصلاة اه وظاهره أنه في الرجل والمرأة وعليه فكان الظاهر ~~ال~~ كراهة في الرجل والمرأة خروجاً من الخلاف لأن يقال أن هذا القول شاذ وليس كل خلاف يراعى (قوله بأن يعرف معه) أي الساتر (قوله من سوادها) أي في مجلس التخطيب كذا ضبطه به ابن عجيل ناشرى اه سم على منعه وهو يقتضى أن ما منع في مجلس التخطيب وكان بحيث لو تأمل الناظر فيه مع زيادة القرب للمصلي جد الادراك لون بشرته لا يضر وهو ظاهر قريب فليتأمل وينبغي أن من ذلك في عدم الضرر ما لو كانت ترى البشرة بواسطة شمس أو نار ولا ترى عند عدمه ونقل بالدرس عن فتاوى الشارح أنه لا فرق بين القريب والبعيد وفيه وقفة بالنسبة لمسئلة الشمس ويقال ينبغي أن الرؤية

مراد المتكامل أي الذين منهم الفخر الرازي على أن الفخر المذكور ناقل لما ذكره عن المتكاملين خلافا لما يؤول منه كلام الشارح وأعلم أن ذلك أن تمنع هذه الدلالة بل لك أن تدعى دلالة كلام المتكاملين على أن كلام الفخر على إطلاقه (قوله خروجا من الخلاف أي المذكور في غير هذا الكتاب وعبارة الروضة ولو قال الله لا كبر أجزاءه على المشهور (قوله اذال عرق تكثير الخ) لا ينبغي أن التكرير غير التشديد ويظهر ذلك في حالة التكرير (قوله وصل همزة الله كبريا قبلها كما موما) أي كوصلها بالفظ مأموما والموجود في نسخ الشرح لفظ كما مر تحريف من المكتبة فإن العبارة للإمام ادوهي كاذب كرهناه (قوله بتخلاف الأولى) أي الزيادة الأولى المذكورة في قول المصنف كالله لا كبراد اللام لا تستعمل (قوله يدل على القدم) أي أن نظرا إلى

بواسطة الشمس لا تضل لان هديا بعد سائر في العرف ومحل هذا ان توقف ان كان الشارح في الفتاوى سوى بين الشمس وغيرها (قوله وهو لا يمنع اللون) أقول ينبغي تعيين ذلك عند فقده لانه يستتر بعض العورة اه سم على منهج وهو ظاهر بالنسبة للماهل لستره بعض أجزائها أما الزجاج فان حصل به ستر شيء منها فكذا لا الاعتدال به (قوله كالاصباغ التي لا جرم لها) ومنه النيلة اذ زال جرمها وبقي مجرد اللون (قوله ولا تنكفي الخيمة الضيقة ونحوها) قال حج ومنه مقيص جعل جيبه باعلى رأسه وزرعه عليه لانه حينئذ منهاها اه ونقل سم على منهج ذلك عن طب والشهاب الرمي وولده وفي حج بعد ما ذكر ويحتل الفرق بانها لا تعد مشتملة على المستور بخلافه ثم رأيت في كلام بعضهم ما يدل لهذا (قوله ولو هو طين) قضيته الا كتفاء بذلك مع وجود الثوب وهو كذلك وبصرح سم على منهج وعبارته قوله ولو بطين الخ أي ولو مع وجود الثوب (أقول) وقد يؤخذ ذلك من قول الشارح المحلى والاصح على الاول وجوب النطين على فاقد الثوب ونحوه اه فانه نظا عرفت جواز ذلك عند الندرة (قوله أو خاية) بالهمز ويبدل ياء الحب كما في القاموس وهو هنا الزير الكبير وقال فيه أيضا الحب الجرة أو الضخمة منها جمة احباب وحبسية وحباب بالكسر اه وفي المصباح والحب بالضم الخاوية ٤١٧ فارسي معرب (قوله كافي المجموع)

وحاصل مسألة الصلاة في الماء المذكور كما وافق عليه حرر انه ان قدر على الصلاة فيه والركوع والسجود فيه بلا مشقة وجب ذلك أو على الصلاة فيه ثم الخروج أي الشط عند الركوع والسجود لياق بينهما فيه بلا مشقة وجب ذلك وان ناله بالخروج مشقة فهو بالخيار ان شاء صلى عاريا على الشط ولا اعاده وان

كزجاج وتقف فيه ومهمل استتر به وهو لا يمنع اللون لان مقصود الاستتر لا يحصل بذلك كالاصباغ التي لا جرم لها من نحو حجرة وصخرة فان الوجه عدم الا كتفاء بها وان سترت اللون لانها لا تعد سائرا والسكلام في السائر من الاجرام ومثل الاصباغ التي لا جرم لها او وقوفه في ظلمة كما لم يمار ولا تنكفي الخيمة الضيقة ونحوها (ولو) هو (طين) أو حشيش أو ورق (وماء كدر) أو نحو ذلك كما صاف منراكم بخضرة بحيث يمنع الرؤية وكوقوفه في حفرة أو خاية ضيق الرأس يستتران من أعلاهما وتغرض الصلاة في الماء فيمكنه الركوع والسجود فيه وفي صلاة العاجز عنهما والصلاة على الجنائز ولو قدر أن يصلي فيه ويسجد على الشط لم يلزمه كافي المجموع عن الدارمي ووجه ما فيه من الخرج فاندفع النظر لقاء هذه الميسور لا يسقط بالمعسور ويؤخذ من ذلك انه ان لم يشق عليه لزمه وبه أفتى الوالدرجه الله تعالى وبه يجمع بين اطلاق الدارمي عدم اللزوم وبحيث بعضهم اللزوم مطلقا (والاصح وجوب النطين على فاقد الثوب) ونحوه لغيره على المقصود وكالطين الماء الكدر ولو خارج الصلاة خلافا لغيره من المأخرين ويكفي الاستتر بلخاف التحف به امرأتان أو رجلان وان حصلت عاسة محرمة في الوجه كالمو

٥٣ نهاية ل شاء وقف في الماء عند الركوع والسجود يخرج إلى الشط اه سم على منهج وهل يشترط لصحة صلاته ان لا يأتي في خروجه من الماء وعوده بافعال كثيرة أولا فيه نظروا الاقرب الاول أخذنا باطلا تيم (قوله ويؤخذ من ذلك) أي من قوله ووجه ما فيه من الخرج (قوله ان لم يشق عليه) أي مشقة شديدة اه حج (قوله على فاقد الثوب) في العجايب ما نصه فرع لو لم يجد الرجل الا ثوب حبر لزمته الصلاة به وكذا التستر به حتى يجد غيره ولو متنجسا اه وقوله لو لم يجد الا ثوب حبر يفيد انه لم يجد نحو الطين ويفهم انه لو وحده لم يصل في الحر بروبه أجاب من سألته عنه وينبغي كما وافق عليه جواز الصلاة في الحر مع وجود نحو الطين اذا أخذ حبر وأتته وحتمته فليراجع كل ذلك وليحذر سم على منهج (أقول) وينبغي ان السلف نحو الطين الحشيش والورق حيث أخل فيجوز له لبس الحرير لم يجد ما يستتر به الا نحو الطين وكان يخل حبر وأنه فهو ليجب عليه ذلك أولا فيه نظروا الظاهر الاول وانه في هذه الحالة لا يخل بالبروء (قوله امرأتان أو رجلان) أي وان صار على صورة الفميس له أي أو رجل وامرأة بينهما محرمية

الكبر من حيث الزمان يقال فلان أكبر من فلان أي أقدم منه في الزمان (قوله وان يسمع نفسه) هذا لم يعلم مما تقدم ففيه مسامحة اذا التفاق لا يستلزم اسماع نفسه (قوله واستكسبه الظاهر انه ليس بقيد في العصيان بل العصيان ثابت اذا لم يعلمه ولم يخله ليكتسب آجرة المالم كان حبسه كما علم بقدمه قبل هذا (قوله ووجه الاعظام الخ) سكت عن وجه رجاء الثواب ولعل (قوله وان توقف فيه الاذرى) أي في الاكتفاء به (قوله يمكن عال) ليس بقيد (قوله مؤثنا) يمكن جعله مضافا اليه بتقدير مضاف أي ستر أعلاه أي المصلي أي عورته وفي حج رجه الله ما يدل عليه (قوله من جيبه) مفهوما انه الورؤيت من أسفل وان كان المصلي هو الرافئ لم يضر لكن في حاشية الروض لو الدال شارح مائه في فتاوى النووى الغربية ان المصلي اذا رأى فرج نفسه في صلاته بطلت فعله هذا يكون النظر ثم حراما أه أي وظاهره انه لا فرق بين ان يراها من أعلى أو أسفل (قوله أي طوق خيصه) ليس بقيد بل مثله مالورؤيت عورته من كمه (قوله باسكان اللام وكسرها) قال الشيخ سعد الدين في شرح التصريف وقصها (قوله وقيل ٤١٨ لا يجب ضمها) لم يظهر له وجه يخالف قوله بضم الراء في الاحسن لان مقتضى

كون الضم الاحسن جواز تركه الا ان يقال أراد بالا حسن الواجب (قوله يناع) يكسر الزاى فيه أي في كلام الجار بردي أي القائل باسمه سواء الامرين (قوله وألق) في نهضة والصق ولها وجه لان معناها امس وادخل في البلاغة (قوله وفائدته في الاقتداء) أي تظهر في صحة الاقتداء به (قوله وله ستر بها) بل عليه اذا كان في ساتر عورته خرق لم يجز ما يسهه غير يده كما هو ظاهر اه (قوله فيكفي قطعا) أي وان حرم ككاهن (قوله وأمسكه بيده) والوجه كما قاله مر انه اذا احتاج

كان بازاءه ثقبه فوضع غيره يده عليها فانه لا يضر كما صرح به القاضي والخوارزمي واعتمده ابن الرفعة وان توقف فيه الاذرى ومقابل الاصح لا للمشقة والتلويت (ويجب ستر أعلاه) أي الساتر (وجوابه) للعودة (لا أسفل) لها ولو كان المصلي امرأة أو خنثى لعدم اعتياده فلو رؤيت عورته منه كان صلى يمكن عال لم يؤثر وستر مضاف لفعله دلالة تذكير الضمير في أعلاه وجوابه واسفله ولو كان مضافا لمفعوله لقال ستر أعلاه الخ مؤثنا (فلورؤيت عورته) أي المصلي وان كان هو الرافئ لها كما صرح (من جيبه) أي طوق خيصه لسعته (في ركوع أو غيره لم يكف) الستر بذلك (فليرزه) باسكان اللام وكسرها وبضم الراء في الاحسن اتناسب الواو المتولدة لفظا من اشباع ضمة الهاء المقدرة الحذف لخفائها وكان الواو وليت الراء وقيل لا يجب ضمها في الافصح بل يجوز لان الواو قد يكون قبلها اما لا يناسب او يجوز في دال يشدد الضم اتباعا لعمية والفتح للحنة فيسبل والكسر وقضية كلام الجار بردي كابن الحاجب استواء الاواين وقول بعض الشراح ان الفتح اوضح يناع فيه لان نظره الى اية اثار الاخفية أكثر من نظره الى الاتباع لانها اناسب بالفصاحة واليق بالبلغة (أو بشد وسطه) بفتح السين في الافصح ويجوز اسكانها حتى لا ترى عورته منه ويكفي ستر ذلك بتعويله فان لم يستره بشيء صح احرامه ثم عند الركوع ان ستره استمرت الصحة والابطال صلاته عند وجود المذاني وفائدته في الاقتداء به وفيما اذا ألقى عليه شيء بعد احرامه والمراد برؤية العورة ان تكون بحيث ترى وان لم تر بالفعل (وله ستر بها) أي عورته من غير السواة أو منها بلا مس ناقض (بيده في الاصح) لحصول المقصود به والثاني لان الساتر لا بد ان يكون غير المستور فلا يجوز ان يكون بعضه ورد منع ذلك والفرق بين ما هنا وعدم حرمة ستر المحرم بيده ان المدار ثم على ما فيه ترفه ولا ترفه في الستر بيده وهنا على ما يستدلون البشرية وهو حاصل باليد اما سترها هنا بيده غيره فيكفي قطعا كما في

لوضع يده للسجود عليها وضعها وترك الستر بها لان السجود آكد لانه عهد جواز الصلاة عاريا من غير بدل الكفاية بخلاف السجود اه سم على منهج وقد يتوقف فيما ذكر بأنه ان أريد ان الصلاة تجوز مع العري عند الجزع عن الستره فكذلك السجود يجوز بدون وضع اليد عند الجزع وان أريد انه عهد الصلاة مع العري للقادري في أي محل ذلك على ان الرافعي جرى على انه لا يجب وضع اليدين والركبتين واطراف القدمين كما صرح ولم يقل أحد بعدم وجوب الستر مع القدرة ومن ثم جرى الشهاب البلقيني على مراعاة الستره ولعله الاقرب واستوجه حج التخيير ووقع السؤال في الدرس عما لو تعارض عليه القيام والستر هل يقدم الاول أو الثاني فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر مراعاة الستر ونقل عن فتاوى الشارح ذلك فراجعوه وهو موافق لما قدمه الشارح من انه اذا تعارض القيام والاستقبال قدم الاستقبال قال لانه لم يسقط في الصلاة بحال مع القدرة عليه بخلاف القيام فانه يسقط في النافلة مع القدرة وهذا مثله قال الستر لا يسقط مع القدرة بحال بخلاف القيام وقول سم وضعها وترك الستر أي وعليه فهل له الاتيان بالاكمل في سجوده

المراد بقاء الثواب بذلك الاعظام (قوله على كبريائه) لفظة على بكسر اللام اسم بمعنى علوه ومفعول اعتقاد (قوله وقيل
الإشارة إلى توحيده) أنظر ما وجهه (قوله وقيل) أي في الحكمة غير ما مر عن الشافعي (قوله ويرفع يديه) أي الرفع المطلوب
مع التكبير وإن أوهمت العبارة خلافه (قوله وما يجب التعرض له من صفاتها) أي من التبيين أو الافتراضية والمراد بذات

ويتغفر له كشف العورة حينئذ لم يجب عليه الاقتصار على قدر الطمأنينة لأن الضرورة تنعذر بقدرها ولا ضرورة لكشفها
زيادة على ما يصح صلاته فيه نظراً وظاهر قول الشارح السابق فإن عجز عن ذلك صلى عارياً أو أتم ركوعه وسجوده الأول وهو
ظاهر (قوله بنفسه) أي ولو شرباً (قوله وأتم الأركان كما مر) قال الشيخ عميرة ولا إعادة في أظهر القوانين أي في الصور كلها
على ما تمهله كلامه ولو قيل بوجوب الإعادة عند فقد ما يغسل به لم يبعد لندر ذلك كما قيل به فيما لو فقد ما يغسل به الماء ونيم
(قوله زمة الاستتار به قطعاً) ظاهره ولو بيده وقضية قول حج السابق بل عليه ٤١٩ إذا كان في سائر عورته خرق

الخ خلافه وكتب سم
عليه قوله بل عليه الخ قد
يقال لوصح هذا الوجه
على العاري العاجز عن
الستر مطاقاً وضع يديه
على بعض عورته لأن
القدرة على بعض السترة
كالقدرة على كراهي
الوجوب كما هو ظاهر
واطلاقهم كالصرح في
خلافه فليتأمل أي فلا
يجب عليه السترة
(قوله فإن وجد كافي
سواء تيسر) تفريع على
وجوب ستر البعض ولو
عبر بالواو كان أولى لأن
الحكم المذكور لا يعلم مما
قبله (قوله تعين لهما)
ظاهر الاطلاق عدم
العرق في ذلك بين الصلاة
وغيرها وهو كذلك (قوله
قبله) ولو خارج الصلاة

الكفاية وكالواستتر بقطعة حرير وكذا الوجه المخرق من سترته وأمسكه بيده ولو وجد المصلي
سترته نجسة ولم يجد ما يطهرها به أو وجدته وقد من يطهرها وهو عاجز عن فعل ذلك بنفسه أو
وجدته ولم يرض إلا بالاجرة ولم يجد لها أو وجدها ولم يرض إلا بأجرة مثله أو حبس على
نجاسة واحتاج إلى فرش السترة عليها صلى عارياً أو أتم الأركان كما مر ولو وجد المصلي بعض السترة
زمة الاستتار به قطعاً ولا يجري فيه الخلاف فيما لو وجد به بعض ما يتطهر به لأن المقصود من
الطهارة رفع الحدث وهو لا يتجزأ أو المقصود هنا الستر وهو ما يتجزأ (فإن وجد كافي سواء تيسر)
أي قبله ودبره (تعين لهما) للاتفاق على كونهما عورة ولأنهما الخش من غيرهما وسماهما سواً تين
لأن كشفهما يسوئهما (أو) كافي (أحدهما فقبله) وجوباً ذكر أو غيره يقدمه على الدبر
لأنه يتوجه بالقبل للقبلة فستره أهم تعظيمهما ولستر الدبر غالباً بالآلية بخلاف القبل والمراد
بالقبل والدبر كما هو ظاهر ما ينقض مسه وظاهر كلامهم أن بقية العورة سواء وإن كان ما قرب
اليها الخش لكن تقدّمه أولى والخش يسترقبها به فإن وجد كافي أحدهما فقط تخير الأولى كما
قاله الأسنوي ستر آلة الرجل إن كان ثم أنثى وآلة النساء إن كان ثم رجل وينبغي سترهما ما شاء
عند الخش أو الفريقين أخذ من التخيير الممار (وقيل) يستر (دبره) وجوباً لأنه الخش في
ركوعه وسجوده (وقيل يتخير) بينهما ما تعارض المعنيين رجلاً كان أو امرأة ولا يجوز لمن فقد
السترة في الصلاة غصمها من ماله كما بخلاف الطعام في المحمة لأنه ممكن من صلاته عارياً
من غير إعادة نعم إن احتاج لذلك أنصحر أو برد جازو ويجب عليه قبول عاريته وطلبه عند ظن
إجابته وإن لم يكن للمعبر غيره وقبول هبة العاين بخلاف قبول هبة الثوب واقتراضه لأنه ويجب
شرؤه واستجاره بيده مثله ولو وجد غن الثوب أو الماء قدم الثوب حتماً للدوام النفع به ولا
بدل له بخلاف ماء الطهارة ولو أوصى بصرف ثوب لأولى الناس به في ذلك المحل أو وقفه عليه
أو وكل في إعطائه قدم المرأة حتماً لأن عورتها الخش ثم الخش لاحتمال انوثته ثم الرجل
ومقتضى كلامهم مساواة الأمر للرجل لكن بحث بعضهم تقدّم الأمر عليه ولا بد

أه حج وكتب سم على مذهب على قول المصنف فقبله ظاهره وإن كان لا يكفي ويكفي الدبر فليتأمل وقبله منصوب بفعل
مقدر تقديره يستر ومشى عليه المحلى ويجوز رفعه على أنه مبتدأ خبره محذوف تقديره يستره ويجوز جرحه بناءً على جواز حذف
العامل وإبقاء عمله والتقدير فتمت عليه (قوله وإن كان ما قرب اليها) أي السوا تين (قوله وطلبه عند ظن إجابته) هل
يجب عليه ذلك ولو خرج الوقت فيه فظنوا الأقرب أنه لا به حيث غلب على ظنه حصولها زالت منزلة ما بيده والشرط المقدور
عليها لا يجوز تركها رعاية الوقت فيكم الموضوع وإن خرج الوقت فكذلك السترة (قوله وإن لم يكن للمعبر غيره) أي ويحرم على
المالك إعارتها إن ترتب عليه كشف محرم (قوله يبدل مثله) أي من غن أو أجرة (قوله ولا بد فيه) أنظر هل يقدم الميت هنا
على الحي تظهر مالاً أو وصى بماء لأولى الناس حيث يقدم طهر الميت ثم على الحي أولاً وينفرد ولا قرب الأول لأنه آخره أمره
والسترة تتوقع للحي وينبغي أن يقدم على الميت من احتاج إليه لدفع حراو برد خفيف منه محذور تبعم

الصلاة الافعال والاقوال المخصوصة (قوله والابحاصل) أى الانعقاد (قوله شمل فرض الصبي) فيه وقفة مخصوصة على طريقته المتقدمة من عدم وجوب نية الفرضية عليه (قوله للزحام) أى والصورة انه في السفينة (قوله لاجل السنة الجماعة) أى فيما

(قوله والامة والحرة هنا يستويان) أى فيه قدم أيم - شاء على الخنثى وفي نسخة مستويان أى شخصان مستويان (قوله خلاف الشيخ حيث سوى بينهما) أى المسلمتين ومقتضى التسوية تقديم الرجل هنا عنهما حيث كان يسترجع عورته دونهما وعبرة الروض وشرحه وان أرضى به أى بالثوب أى بصره للاولى به قدمت المرأة وجوباً بالان عورتها أعظم ثم الخنثى لاحتمال أنوثته ثم الرجل وبأس ما هو في التيمم في الوأصى بما لا يولى به نه لو كفى الثوب للؤخر دون المقدم قدم المؤخر اه (قوله بل يفعلها فيه او حوبا) أى فان ترك ذلك وجبت الاعادة حيث قدر على انتزاعها ممن دفعها له وكذلك ان لم يقدر بانسبة للفرض الذى عارض ٤٢٠ وقته كما يؤخذ من قوله الا ترى واتلاف التوب ويبيعه الخ (قوله لزمه السترة)

وينبغي انه لا فرق في جواز السترة بين ان يكون ملاقب الجيب به نه أو العورة فقط فلا يكف لبدنه فيما لا قها فقط لانه حيث استتر به في محالها فقط صدق عليه انه لا يس له خلافا لما توجه بعض ضعفة الطبائفة (قوله وان لم ينقص أكثر من أجره الثوب) عموم قوله وان لم ينقص الخ يشمل ما لو لم ينقص بالقطع أصلاً لان معنى قوله وان لم الخ سواء نقص بالقطع أكثر من أجره المثل أو لم ينقص وهو شامل لا تنفائ النقص من أصله لكن عبارة جج والاوجه انه لا يلزمه قطع زائد على العورة ان نقص به المقطوع ولو يسيراً اه ومفهومه انه لو لم ينقص بالقطع لزمه وهو قضية أولى قول الشارح ولما في قطعه من اضاءة المل (قوله لماسحتهم في الاذار) وبهذا يفرق بين هذا وما يأتي في قطع المتنجس (قوله ويجب تقديمه على المتنجس) فضيته انه لو فقد وجده متنجساً استتر به وليس مراد الماسر من انه يصلى عارياً ولا اعادة على ماسر فيه (قوله ويقدم المتنجس عليه في الخاوة) أى وان كان رطباً ويغسل بدنه حيث احتاج للغسل (قوله لو علمت بطلان أى وان كانت السترة بعيدة لان الشروط لا تسقط بالجهل ولا النسيان (قوله فأنت حرة فباوها) وقع السؤال في الدرس عما لو قال لها سيدها متى قت للركعة الثالثة مثلاً فانت حرة وصالت مكشوفة الرأس هل تنه قد صلاتها لانها بسبيل من ان تستترها قبيل ما علق به السبب أم لا تنعقد فيه نظر والجواب عنه بان الظاهر ان يقال ان كانت السترة قريبة منها بحيث لا يحتاج في وضعها الافعال كثيرة انما قدمت صلاتها وعتمت والا فلان لم يحتمل احتمالاً قريباً وجود من يأتي لها بما يشاره أو نحوها فان احتمال ذلك انما قدت فليراجع (قوله أحسن ثيابه) أى ويحافظ مع ذلك على ما يتجمل به عادة ولو أكثر من اثنين (قوله أو يتسروا) في تاريخ أصهبان عن مالك بن عتاهية ان النبي صلى الله عليه وسلم لم قال ان الارض تستغفر للصلى بالسراويل اه دميرى

فيه والامة والحرة هنا يستويان والقول بان عورة الحرة أوسع فينبغي تقديمها ربان الموجود ان كفى ما بين السرة والركبة فقط فهو - افيه سواء وان زاد فلا تعارض في الزائد اذا عورة للامة حينئذ والخنثى ان يستويان وان اختل فارقا وحرية وتقدم الامة على الخنثى الحرة وان توقف فيه صاحب الاسعاد لتحقيق أنوثته وخش عورتها بخلافه ولو كفى سواً في المرأة والخنثى قدم كل منهما على الرجل فيما يظهر وان كان يسترجع عورته لان عورتها أقبح وبه يفرق بين هذا وما هو في التيمم خلافاً للشيخ حيث سوى بينهما ولا يجوز لا حد دفع سترته المحتاج اليها لاداء فرضه ويصلى عارياً بل يفعلها فيها وجوباً ويعبرها لاحتياج استحيائها ولو وجد ثوب حرير فقط لزمه السترة لجواز لبسه للبحاجة ومنها السترة للصلاة ولو كان زائداً على العورة لم يلزمه قطع ما زاد عليها وان لم ينقص أكثر من أجره الثوب كما افتضاء كلامهم ولما في قطعه من اضاءة المال خلافاً للامة - نوى لماسحتهم في الاذار المجوزة لبس الحرير ومنها بل أولى وجود نقص وان قل ويجب تقديمه على المتنجس ويقدم المتنجس عليه في الخاوة ونحوها مما لا ينوقف على طهارة الثوب ولو صلت أمة مكشوفة الرأس فعتقت فيها وجد خمارا ان مضت اليه احتاجت أفعالا مبطلية أو انتظرت من يأتي به لها مضت مدة بطلت صلاتها فان لم تجده بنت وكذا ان وجدته قريباً فتساولته ولم تستبدر وسترت به رأسها فوراً كما روجد سترة ولو لم تعلم بالسترة أو بالعتق الا بعد مضى زمن يمكن افيه السترة ولو علمت بطلت ولو قال لامته ان صليت صلاة صححة فانت حرة قبلها فصليت بلا خمار عاجزة عتقت وصحت صلاتها أو قادمة صحت ولم تعتق للدور ويسحب للذكر أن يلبس لصلاته أحسن ثيابه ويتقصد ويتعمم ويتطيلس ويرتدى ويتزاول يتسروا وان اقتصر على ثوبين فقميص مع رداء أو زار أو سراويل

سيصرح به قريبا ولو أخر هذا عنه كان أولى (قوله والاحتناء السالب للاستيم) وهل الميلان على وزانه أو له ضابط آخر (قوله أو الأعلى ركبته) أي أول من يتمكن من القيام الأعلى ركبته كما سبغ علم من بقية كلامه في آخر السوادة وعبارة الروض وشرحه صريحة فيه (قوله ولو بعين) يعني في النهوض لاني دوام القيام كما علم مما مر (قوله بل ولو كان أغرب إلى الركوع فيما يظهر)

(قوله ومن أزار مع سراويل) وبقي كل من الثلاثين بعينه مع بعض فانظر حكمه ولعل أولاها لقميص مع السراويل ثم القميص مع الأزار ثم مع الرداء (قوله فازار فسر سراويل) لعل وجه تقديم الأزار عليه أنه يحكي حجم العورة وهو خلاف الأولى وقد قيل فيه بالبطلان (قوله كالماء) أي فلا يصح بيعه ولا نحوه ويجب استرداده مادام باقيا فان لم يسترده وجبت الإعادة لمسا صلاه مع القدرة على استرداده وكذا مع العجز بالنسبة للصلاة التي قوته في وقتها ٤٢١ (قوله ثوب فيه صورة) ظاهره

وأوعى أوفي ظلمة أو كانت الصيرة خلف ظهره أو ملائمة للأرض بحيث لا يراها إذا صلى عليه وهو ظاهر تباعدا عما فيه الصورة المنهي عنها (قوله وان يصلي عليه) ونزع السؤال في الدرس عن وقف هذا الثوب هل يصح ويثاب على وقفه والجواب ان الوقف صحيح لكونه ليس على معصية ولو قيل بعدم ثوابه بل بكرهه لمسا فيه من التعريض للصلاة المكروهة لم يبعد ولا فرق في ذلك بين العالم والجاهل لان الجهل بالحكم لا ينظر إليه (قوله غطاه بيده) أي البسار والأولى ان يكون بظهرها (قوله

أولى من رداء مع أزار أو سراويل ومن أزار مع سراويل وحاصله استعجاب الصلاة في ثوبين للتباع فان اقتصر على واحد فقميص فازار فسر سراويل ويلتحف بالثوب الواحد ان انسح ويخالف بين طرفيه فان ضاق اتر به وجعل شيئا منه على عاتقه ويس للمرأة ومثلها الخنثى في الصلاة ثوب سابغ لجميع بدنهما وخارجا ولحفة كثيفة واتلاف الثوب وبيعه في الوقت كالماء ولا يباع له مسكن ولا خادم كما في الكفارة ويكره ان يصلي في ثوب فيه صورة وان يصلي عليه وان يصلي مضطجعا وان يغطي فاه فان تشاب غطاه بيده ندبا وان يشتمل اسماء النساء واليهود بأن في الأول بدنه بالثوب ثم يرفع طرفيه على عاتقه الا يسرو في اله في بان يخلل بدنه بالثوب بدون رفع طرفيه وان يصلي الرجل مثلثا والمرأة منتقبة (و) رابعها (طهارة الحدث) الأصغر وغيره عند قدرته فان عجز فقد مر في التيمم فلو لم يكن متطهرا عند احرامه مع قدرته على الطهارة لم تنعقد صلاته وان أحرم متطهرا ثم أحدث نظرا (فان سبقه) حدثه غير الدائم (بطلت) صلاته كما لو نعتحدث لبطلان الاجماع وعمل ذلك فاقد الطهورين اذا سبقه الحدث فبطلت صلاته كما هو ظاهر كلام الاصحاب خلافا للاندلسي (وفي القديم) ونسب للجد يد لا تبطل صلاته بل يتطهر (يبنى) على صلاته اعذره وان كان حدثه أكبر لحدث فيه ضعيف باتفاق المحدثين ومعنى البناء ان يعود الى الركن الذي سبقه الحدث فيه ويجب تقايل الزمان والافعال قدر الامكان ولا يجب عليه البدار الخارج عن العادة فلو كان للمسجد بابان فسلكت الا بعد بطلت صلاته وليس له بعد طهارته عود الى موضعه الذي كان يصلي فيه مالم يكن اماما لم يستخلف أو مأموما ينبغي فضيلة الجماعة كذا نقله الرافعي عن الثقة وأقره وجزم به في الروضة لكن في التحقيق ان الجماعة عذر مطلقا فيدخل فيه المنفرد والامام المستخلف أما حدثه الدائم كسلس البول فغير ضار على ما مر في الجبض وان أحدث مختارا بطلت صلاته قطعا علم كونه في الصلاة أم كان ناسيا ولو نسي الحدث فصلى أيديب على قصده دون فعله الا القراءة ونحوها مما لا يتوقف على الوضوء فيثاب على فعله أيضا قال ابن

على عاتقه الا يسر) عبارة القاموس واشتمال النساء ان يرد النساء من قبل عيته على يديه اليسرى وعاتقه الا يسر ثم رده ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الايمن فيغطيه ما جيعا (قوله مع قدرته) خرج به فاقد الطهورين فان صلاته تنعقد (قوله فان سبقه) أي المصلي لا بقيد كونه متطهرا ومثله أي مثل رجوع الضمير للتبديد ويريد بقية كثير في كلامهم اذ قامت على ذلك قرينة والقريضة هنا بطلان صلاته كما هو ظاهر كلام الاصحاب فصيح قول الشارح وشمل ذلك الخ (قوله وشمل ذلك) في دعوى الشمول بعد تقييده الاحرام بكونه متطهرا وانظر وعليه فكان لاولى ترك التقييد أو يقدم ثم يقول ولو كان فاقد الخ (قوله ان يعود الى الركن الذي سبقه الحدث فيه) قصيته انه لو أحدث في التشهد الأول أو جلوس الاستراحة لم يجب عليه العود له وينبغي خلافه وانه يجب العود اليه ايتقوم منه لان قيامه مع الحدث لا يعذبه وظاهر قول المحلى عقب قول المصنف يبنى بعد الطهارة على ما فعله منها يشعره لانه لم يقدم بركن ولا بعيره (قوله ولا ركن للمسجد) أو عبر بالواو كان أولى لانه لا يتشرع عما قبله

انظر ما موقع هذا البحث مع انه نص قول المتن فيما مر فان لم يطق انتصابا وصار كرا كح الا ان يقال هذا في الميل الى جنب بخلاف ما في المتن فانه في الاتحاد وعليه فليتنظر ما اذا صار في ميله الى احد الركوع وقضية كلامه ان الميل لا يعطى حكم الاتحاد غير اجمع (قوله عن ذلك) أي عن كلام الامام الذي رده في المجموع وفي نسخ وجمع الوالدرجته الله تعالى بين كلامي

(قوله والا قرب) من كلام الشارح (قوله عدم اثباته) قال سم على حج قوله الامن نحو جنب الخ فيجوز ان لا يثبت عليها بل على قصد حافظه ونقل عن شيخنا الشهاب الرمي ان قراءة الجنب لا بقصد القرآن يثبت عليها ثواب الذكر وهو لا ينافي ذلك لانه هنا لم يصرفها عن القرآنية لنسبائه الجنابة ولم يوجد شرط ثوابها من الطهارة وهناك انصرفت عن القرآنية لعدم قصد ما نصرت ذكره فأتى على الذكر وقد يقال نسبائه الجنابة لا يقتضي قصد القرآنية فينبغي حثه ان يثبت عليها ثواب الذكر لا نصرا فها عن القرآنية بحسب الجنابة بل ينبغي ان يثبت كذلك وان قصد ما الغاء لقصد ما عدم مناسبتها اه (قوله بان كشفته ريج) قال سم على حج ولو تكررت كشف الريح وتوالت بحيث احتاج في الستر الى حركات كثيرة متواليمة فالجنبه البطلان بفعل ذلك لان ذلك نادر ويؤيده ما قالوه فيما لو صلات أمة مكشوفة الرأس فعتقت في الصلاة ووجدت خمارا تحتاج في مضها اليه الى افعال كثيرة أو طالت مدة التكشف من ان صلاتها تبطل اه ورأيت بها مش عن سم مانصه وينبغي ان مثل الريح الآتي غير المميز والبهيمة ولو معلقة اه وقوله غير المميز مفهومه ان المميز يضر وبوجه ذلك بان له قصد ابعده الحاقه بالريح بخلاف ٤٣٢ غير المميز فانه لما لم يكن له قصد أمكن الحاقه به هذا ونقل عن شيخنا الزياي

الضرر في غير المميز وعمله بندرته في الصلاة فليراجع (أقول) وهو قياس ما قالوه في الانصراف عن القبلة مكرها فانه يضر وان عاد حلالا وعمله بندرة الاكراه في الصلاة فاعتمده (قوله نجاسة رطبة) قال سم على حج تنبيه لودار الامر بين الفاء النجاسة حال انصح صلاته ~~لم~~ يلمسه

عبد السلام وفي اثباته الى القراءة اذا كان جنبا تنظر والا قرب كما يؤخذ مما مر عدم اثباته (ويجزيان) أي القولان (في كل مناض) أي مناض للصلاة (عرض) فيه (بلا تقصير) من المصلي (وتعذر دفعه في الحال) كالتوحيش بدنه أو ثوبه واحتاج الى الغسل أو طهرت الريح ثوبه الى مكان بعيد (فان أمكن) دفعه في الحال (بان كشفته ريج فستر في الحال لم تبطل) صلاته لا تنقض المحذور وكذا الوسط على ثوبه نجاسة رطبة فالتوحيش حالاً أو بآيسة فسقطت في الحال ولا يجوز له ان ينحيا ييده أو كفه أو يعود على أصح الوجهين فان فعل بطات صلاته (وان قصر) في دفعه (بان فرغت مده خف فيها) أي الصلاة (بطات) قطع التقصيره مع احتياجه الى غسل رجليه أو الوضوء باتفاق القولين حتى لو غسل في الخف رجليه قبل فراغ المدة لم يؤثر اذ مسح الخف يرفع الحدث فلا تأثير للغسل قبل فراغ المدة ومثله غسلهما بعد ما مضى مدة وهو يحدث على انه لو وضع في الماء رجليه قبل فراغها واستمر الى انقضائها لم تصح صلاته لانه لا بد من حدث ثم يرتفع وأيضا لا بد من تجديد دينية لانه حدث لم تشمله دينية

القائوه في المسجد لكونه فيه وبين عدم القائوها صوتا لله سبحانه لكن تبطل صلاته فالمتجه وضوئه عندى مراعاة صحة الصلاة والقائه نجاسة حالاً في المسجد ثم ازالها فوراً بعد الصلاة لان ذلك الجمع بين صحة الصلاة وتطهير المسجد لكن يغتفر القائوه فيه وتأخير التطهير الى فراغ الصلاة للضرورة فليتأمل وقولنا فالمتجه الخ وافق عليه مر في الجافة ومنعه في الرطبة وهو متجه ان اتسع الوقت اه وفيه أيضا قوله أو نقضها حالاً ينبغي أو غسلها حالاً كأن وقع عليه نقطة بول فصب عليها حالاً الماء بحيث طهر محلها بمجر دصبه حالاً والمتجه ان البدن كالثوب في ذلك بجامع اشتراط طهارة كل منهما فاذا وقع عليه نقطة بول مثلاً فصب فوراً الماء عليها الخ بحيث طهر المحل بمجر دصبه حالاً لم تبطل صلاته كالموقع عليه نجس جاف فألقاه عنه حالاً بنحو ما لانه فوراً حتى سقط عنه النجس اذا فرق في المعنى بين القاء النجس الجاف فوراً وصب الماء على النجس الرطب فوراً في كل منهما فليتأمل ثم رأيت عن الفتى فيما لو أصابه في الصلاة نجاسة حكمية فغسلها فوراً ان أول كلام الروضة يفهم صحة صلاته وآخره يفهم خلافه اه وقوله يفهم خلافه ظاهر لانه يصدق عليه انه حامل للنجاسة الى وقت الغسل فاشبهه ما لو جل الثوب الذي وقعت عليه نجاسة وفي كلام شيخنا العلامة الشوبري وأما القائوه على نحو مصنف أو في نحو جوف المكعبة فالوجه مراعاتها ولو حافة لعظم حرمتها فليصرر (قوله فسقطت) أي وأسقطها على وجه لم يعد حلالاً لها (قوله مع احتياجه) أي فان لم ينجح لذلك كأن غسل رجليه داخل الخف وهو يحدث ثم انقضت مدة الخف بعد ذلك وهو يصلي لم تبطل صلاته لبقاء طهارته (قوله قبل فراغ المدة) أي وهو بطاهرة المسح لان هذا الغسل لم يرفع الحدث

الرضه والمجموع الى آخره وما هنا أقعد (قوله وعلى القول بأنه لا يتعين للقعود كيفية الخ) يوهن ان فيه خلافا وليس كذلك (قوله فالاولى ما ذكره بقوله) حق العبارة فالأفضل الافتراض كما قال (قوله وقد يسن الاقامة) أي بالكيفية الاتية

(قوله عدم انعقادها) معتمد خلافه حيث قال بعد كلام ذكره يقتضى عدم الانعقاد والذي يقبح انعقادها حتى تصح القدوة به وفي الروض وشرحه ما وافقه (قوله انعقدت) أي ويقتصر على ما أمكنه فعله منه (قوله أولوثها قليلا) أفهم انه ان لوثها كثيرا بطلت صلاته ولعل وجهه أن الكثير اذا كان بفعله لا يعنى عنه واقتصاده من فعله وقياسه انه لو كان فيه دمل ففتحه فخرج منه دم كثير لا يعنى عنه وينبغي ان محل عدم العفو عنه فخرج الدم متصلا بالفتح ولم يخرج عقب الفتح لكونه تحال وخرج بعده بمدة بحيث لا ينسب خروجه للفتح لم يضر (قوله من ارتكب ٤٢٣ ما يدعو الناس) أي ومع ذلك

عقوبة الذنب باقية فيستحق بما يرتب عليه في الآخرة وقد يعفو سبحانه وتعالى عنه (قوله ان يستتره لذلك) أي لئلا يخص الناس فيه (قوله والامر بالشيء ثم عن ضده) أي يفيد النهي عن ضده والافليس الامر بالشيء عين النهي ولا يستلزمه على الصحيح (قوله ليوافق ما قبله) قضية هذا المحل عدم حرمة تجسس ثوب غير ملبوس له ولعل هذه القضية غير مرادة بل المراد ما من شأنه ان يلبسه بدليل قوله ليوافق ما قبله (قوله وجب علينا اعلامه بها) أي وينبغي ان محل ذلك حيث كانت تمنع من صحة الصلاة عنده وعلمنا

وضوئه الاول وهذا ظاهر حيث دخل فيها طائفة البقاء فان قطع بانقضاء المدة فيمنع التجسس كما قاله السبكي عدم انعقادها وقارق ما تقدم فيما لو كانت عورته تنكشف في ركوعه حيث حكم بانعقادها على الصحيح بعدم قطعه ثم بالبطلان بل حكمه بالمكنه بأن يستترها بشيء عند ركوعه بخلافه هنا كيف يقال بانعقادها مع القطع بعدم استمرار حكمه وكيف يتحقق نيته ان كان في نفل مطلق يدرك منه ركعة فأكثرا انعقدت ولو اقتصد مثلا فخرج دمه ولم يلوث بشرته أو لو لم اقله لم تبطل ويستحب ان يحدث في صلاته أن يأخذ بأفقه ثم ينصرف موهبا انه عرف ستره على نفسه لئلا يخوض الناس فيه فيأثروا ويلحق به من أحدث وهو منتظر اقامتها لاسيما مع قرب الزمان لذلك ومنه يؤخذ انه يستحب لكل من ارتكب ما يدعو الناس الى الوقعة فيه ان يستتره لذلك كما صرح به ابن العماد الحديث فيه (و) خامسها (طهارة النجس) الذي لا يعنى عنه (في الثوب والبدن) ولو داخل فيه أو أخته أو عينه أو أذنه (والمكان) أي الذي يصلى فيه فلا تصح صلاته مع شيء من ذلك وان كان جاهلا بوجوده أو ببطلانها به لقوله تعالى وثيابك فطهر ونجس العجين اذا أقيمت الخيضة فدعى الصلاة واذا دبرت فاغسل عنك الدم وصل على ثبت الامر بأجتناب النجس وهو لا يجب في غير الصلاة فيجب فيها والامر بالشيء نهى عن ضده والنهي في العبادات يقتضى فساده نعم يحرم التضع به خارجا في البدن بلا حاجة وكذا الثوب كافي الروضة كالمصلاه وما في التحقيق من تحريمه في البدن فقط مراده به ما يعم ملابسه ليوافق ما قبله ولو رأينا في ثوب من يريد الصلاة نجاسة لا يعلم بها وجب علينا اعلامه بها لان الامر بالمعروف لا يتوقف على العصيان قاله ابن عبد السلام وبه أفق الحنابلة كالرأينا صبياني في بسمية فانه يجب علينا المنع وان لم يكن عصيانا ويستثنى من المكان ما لو كثر ذرق الطيور فانه يعنى عنه في الارض وكذا الفرش فيما يظهر لمشقة الاحتراز عنه وان لم يكن مسجد فيما يظهر بشرط ان لا يتعمد المشي عليه كما قيد العفو بذلك في المطالب قال الزركشي وهو قيد متعين وان لا يكون رطبا أو رجلا مبنلة كما أفاده الورد رحمه الله تعالى

بذلك والافلاجواز كونه صلى مع علمه بذلك لعدم اعتقاده البطلان معه (قوله وبه أفق الحنابلة) قد يشعر هذا بان الحنابلة كان متأخرين عن ابن عبد السلام فافق بما قاله وليس مراد ابل ابن عبد السلام متأخر عنه وعما يدل على ذلك قول الاسنوي في طبقاته في ترجمة الحنابلة قدم بغداد في أيام الشيخ أبي حامد وقال في ترجمة الشيخ أبي حامد انه مات سنة اثنين وثمانين واربعمائة وقال في ترجمة ابن عبد السلام انه مات سنة ستين وستمائة فقوله هنا وبه أفق الحنابلة معناه ان ابن عبد السلام قاله تبع الحنابلة أو قاله فوافقه قول الحنابلة وقوله الحنابلة قال الاسنوي في طبقاته هو الحسين بن أبي جعفر محمد الطبري وهو بالحاء المهملة والون معناه الحنابلة كالحجاز والبقال ولكن الجهم يزيدون عليه ياء النسب أيضا فيعبرون مثلالعن الذي يقصر الثياب بالقصار مرة وبالقصارى أخرى قال ابن السمعاني لعل أن بعض اجداده كان يبيع الحنطة اه باختصار (قوله وان لا يكون رطبا) أي يقع الرطوبة من أحد الجانبين لا يعنى عنه وظاهره وان تعمذ المشي في غير ذلك من موضع طهارته كأن توضع من مطهرة

فالأقرب المفسر بغير مكره مطلقاً (قوله وكان بذلك أقرب إلى الأرض) سقط منه لفظ بجهة من الشيخ عقب قوله أقرب كما هو كذلك في عبارة العباب وأعلم أن من الواضح أن كلام المصنف في ما هو أعم من صلاة القائم والقاعد وغيرهما في طائفة

عم ذرق الطير المسكوب وسائر أجزء المحل المتصل به وانقل عن ابن عبد الحق العفو (أقول) وهو قريب للشقة (قوله ومع ذلك) أي مع اجتماع الشرط المذكورة (قوله لا يكاف تحري غير محله) أي بحيث كثرت في المسجد وغيره بحيث يشق الاحتراز عنه لا يكاف غيره حتى لو كان بعض أجزاء المسجد خالياً منه وبكيفية الصلاة فيه لا يكافه بل يصلي كيف تفيق وإن صادف محل ذرق الطير وهو مظاهر حيث عدم الزرق المحل فلا يشمل المسجد مثلاً على جهتين أحدهما خالية من الذرق والآخرى مشتملة عليه وجب قصده الحالية ٤٣٤ ليه في هذا إذا لم يشق كما يعلم مما ذكره في الاستقبال فليراجع (قوله عن

الثوب) لعل المراد من ثوب يشترطه مما يمكن الاستتار به فادفرض أن الثوب المتنجس إذا قطع المتنجس منه نقصت قيمته عشرة دراهم مثلاً وزادت تلك الدراهم على أجره السترة وعلى ثمن الماء وعلى أجره من يغسل لئلا يزداد على ثمن ما يستتر به وجب قطعه ويحتمل وهو الظاهر أن المراد بنقص الثوب الذي معه فإن نقص بقطعه فوق أجره الثوب الذي يصلي فيه وثن الماء الذي يغسله به وأجره من يغسله لم يجب قطعه والأوجب (قوله ولو غسل أحد ثوبين باجتهاد) خرج بقوله باجتهاد ما لو غسلا معاً أحدهما فليس له الجمع بينهما لأن الواجب عليه

ومع ذلك لا يكاف تحري غير محله ولو تجسس ثوبه بغير معفو عنه ولم يجد ما يظهره به وجب قطع محله إن لم تنقص قيمته بالقطع فوق أجره ستة دراهم يصلي بها لو أكثرها كما قاله تبعاً للمتولي وهو المعتمد وإن قال في المهمات أن الصواب اعتباراً أكثر الأمرين من ذلك ومن ثمن الماء لو اشتراه مع أجره غلبه لأن كلامهم الموقوف واجب تحصيله وإنكر الشاشي كلام المتولي وقال الوجه أن يعتبر ثوب الثوب لا أجره لأنه يلزمه شراؤه بثمن المثل وقيد وجوب القطع أيضاً بمحصل ستر العورة بالظاهر ولم يذكر المتولي والظاهر كما قاله الزركشي أنه ليس بقيد بناء على أن من وجد ما يستتر به من العورة يلزمه ذلك وهو الصحيح (ولو اشتبه) عليه (ظاهر ونجس) من ثوبين أو بيتين (اجتهاد) فهم الصلاة قال في المحرر كما في الأواني وتقدم عليه الكلام ثم لو صلى فيما ظنه طاهر أجمد ذكر بالاجتهاد ثم حضرت صلاة أخرى لم يجب عليه تجديد الاجتهاد بخلاف ما مر في المياه حيث يجتهد في الكل فرض اذبقاء الثوب والمكان بمنزلة بقاءه متطهراً فلو اجتهد بغير طهارة عمل بالثاني فيصلي في الآخر من غير إعادة كالانحباب إعادة الأولى إذا يلزم من ذلك نقص الاجتهاد باجتهاد بخلاف المياه ولو غسل أحد ثوبين باجتهاد صححت صلاته فيها ولو لم يجمعها عليه ولو اجتهد في الثوبين ونحوهما فلم يظهر له شيء صلى عارياً وفي أحد البيتين حرمة الوقت ولزمت إعادة لكونه مقصراً بعدم إدراك العلامة ولأن معه ثوباً مكنائهما طاهرين ولو اشتبه عليه أن ثوبين أحدهما أو أراد أن يقتدي بأحدهما اجتهد بينهما وعمل بما ظهر له فإن صلى خاف أحدهما ثم تغير ظنه إلى الآخر جاز له الاقتداء بالآخر من غير إعادة كما لو صلى لاقبله باجتهاد ثم تغير اجتهد به لجهة أخرى فإن تغير صلى منفرداً (ولو نجس) بفتح الجيم وكسرها (بعض ثوب أو) بعض (بدن) أو مكان ضيق (وجهل) ذلك البعض في جميع ما ذكر (وجب غسل كله) لتصح صلاته فيه لأن الأصل بقاء النجاسة ما بقي جزء منه من غير غسل هذا إذا لم يعلم انحصارها في واحد من مضميرين كأنه حكى أو موضع من مقدم الثوب أو مؤخره فإن علم ذلك لم يجب غسل سوى ما اشكل ولو أصاب شيء رطب طرفاً من هذا الثوب أو البدن لم يحكم بنجاسته لأننا لا نتيقن بنجاسته موضع الإصابة ولو شق الثوب المذكور ونصفين لم يجز

الاجتهاد

أي ولو في الصلاة (قوله جاز له الاقتداء بالآخر) أي

بأن يدخل نفسه في القدوة به في أثناء الصلاة مع بقاءها على الصحة لا به يتغير ظنه صار منفرداً باعتقاده بطلان صلاة إمامه (قوله فإن تغير صلى منفرداً) أي سواء حصل التحير ابتداءً أو بعد حصول القدوة بأحدهما بالاجتهاد ثم طرأ التحير بأن شك في إمامه ولم يظهر له طهارة الثاني وحينئذ يكمل صلاته منفرداً (قوله وكسرها) اقتصر عليه في المختار (قوله لأننا لا نتيقن بنجاسة موضع الإصابة) منه يؤخذ أنه لو تعلق صبي أو هرة لم يعلم بنجاسة منفذهما لا تبطل صلاته لأن هذا مما تعارض فيه الأصل والغالب إذا أصل الطهارة والغالب النجاسة وخرج بقوله لم يعلم بنجاسة منفذهما ما لو علم ثم غابت الهرة والطفل زماناً يمكن فيه غسل منفذهما فهو باق على نجاسته فتبطل الصلاة بتمامه ما لم يصلي ولا تحكم بنجاسته ما أصاب منفذهما كالطهارة إذا كانت فارة ثم غابت غيبة يمكن طهرتها فيها

الشيخ من قصره على المستلق ليس في محله على ان كونه يضع مقدم رأسه على الارض وهو مستلق على ظهره غير ممكن كما لا يخفى (قوله ولا يلزم نحو القاعد والموى اجراء الخ) لعل المعنى انه لا يلزم القاعد اجراء القيام المجوز عنه ولا الموى اجراء نحو الر كوع والسجود المجوز عنه على قلبه مع اتيانه بالاباء والافه ومن افراد ما قبله (قوله ويستحب له اعادتها) أى فيما اذا قدر على القيام أو الر كوع (قوله من أجزاء قراءته في هويه للباس دون عكسه) والصورة انه في النفل كما هو فرض الافتاء وفيه

(قوله اما اذا كان المكان واسعا) محترز قوله أو مكان ضيق (قوله واضيق بالعرف) أى ضبطه بالعرف وفي نسخة ان يضبط بالعرف (قوله اذا جاوزنا الصلاة) يشعر بأن في جواز الصلاة فيه خلافا ولم يتقدم له ذكر ولعل المراد بقوله اذا جاوزنا بأن حكم بانساعه اما عرفاً أو على ما قاله ابن العماد وقوله اذا جاوزنا معتمد ٤٢٥ (قوله حيث كانت النجاسة محققة) أهم انه

لو تنجس ببعض الثوب واشتبه فغسل نصفه ثم باقية طهر كله وان لم يغسل المنتصف لعدم تحقق نجاسة مجاور الغسل (قوله اذ لا تنجس بالمشك) قال في شرح الروض بعد ما ذكر ويغارق ما لو صلى عليه حيث لا تصح صلاته وان احفل ان المحل الذي صلى عليه طاهر بأن الشك في النجاسة مبطل للصلاة دون الطهارة انتهى (أقول) وقضيته انه لو وقف عليه في أثناء الصلاة أو مسه فيها بطلت أيضا وقد يوجه بأنه لما أعطى حكم المتنجس جميعه وجب اجتنابه في الصلاة وان لم يتنجس مامسه ولا يلزم من الاجتناب التنجس كافي التنجس الجاف الا ان ذلك مشكل بعضه الصلاة بعدمسه كما هو

الاجتهاد بينهما لانه ربما يكون الشك في محل النجاسة فيكونان نجسين اما اذا كان المكان واسعا فانه لا يجب عليه الاجتهاد وانما هو مسنة فله أن يصلي بلا اجتهاد فيه والاحسن في ضبط الواسع والضيق بالعرف وان ادعى ابن العماد ان المتجه في ذلك ان يقال ان بلغت بقاع الموضع لو فرقت حد العدد غير المخصص فواسع والافضيق وتقدر كل بقعة بما يسع المصلي انتهى وفي المجموع عن المتولى اذا جاوزنا الصلاة في المتسع فله أن يصلي فيه الى أن يبيق موضع قدر النجاسة (ولو طن) بالاجتهاد (طرقا) من موضعين متميزين فاكثر كما حد طرف في ثوبه أو كفيه أو يديه أو أصابعه (لم يكف غسله على الصحيح) اذا الاجتهاد انما يكون في متعدد وما هنا كالشيء الواحد فلو فصل أحد كفيه ثم اجتهد جازا للتعدد حينئذ اذا ظن نجاسة أحدهما وغسله جاز له أن يصلي فيه ما واه جمعهما كالتوبين (ولو غسل) بعض شيء متنجس كأن غسل (نصف) ثوب (تنجس ثم) غسل (باقيه) فالاصح انه ان غسل مع باقيه مجاوره (مما غسل أولا) (طهر كله والا) بأن لم يغسل معه مجاوره (فغير المنتصف) بفتح الصاد يطهر فقط وهو طرفاه ويبقى المنتصف نجسا حيث كانت النجاسة محققة فغسله وحده لانه رطب لا في نجسا ولو تنجس بعض ثوبه وجهل محل النجاسة اجتنبه لانه ثوبنا نجاسته ولم يتيقن طهارته ولا يرد عليه انه لو لا في بعضه رطبا لا ينجسه عملا بالاصل اذ لا تنجس بالمشك ومقابل الاصح لا يطهر مطلقا حتى يغسله دفعة واحدة لان الرطوبة تسمى ورد بأن نجاسة المجاور لا تنعدي لما بعده كالسمن الجامد ينجس ما حول النجاسة فقط ثم محل ما ذكره المصنف هنا كافي الر وضه والتحقيق حيث غسله بالصبي عليه في غير اثناء فان غسله في اثناء من نحو جفنة بأن وضع نصفه ثم صب عليه ما يغمره لم يطهر حتى يغسل دفعة كما هو الاصح في المجموع اذ كلامه مقيد للاول لان ما في نحو الجفنة ملاق له الثوب المتنجر وهو وارد على ماء قليل فينجسه وحيث تنجس الماء لم يطهر الثوب وهذه هو المعتمد المعول عليه خلافا للشيخ رحمه الله تعالى (ولا تصح صلاة ملاق بعض لباسه) أو بدنه أو محموله (نجاسة) في جزء من صلاته (وان لم يتحرك بحركته) كطرف ذيله أو كفه أو عمامته الطويل وكذا الوفرش ثوباهل الا عليه وماسه من الفرج ومن ثم لو فرشه على حرايته بقاء التعريم وفارق حصة سجوده على ما لم يتحرك بحركته بأن اجتناب النجاسة فيها شرع للعظيم

٥٤ نهاية ل قضية كلامهم انه لا ينجس مامسه وحينئذ فينبغي أن يفرق بأن الشك في الصلاة عليه أقوى منه في الصلاة مع مسه قبلها أو في اثنائها مع مفارقتها وفيه ما فيه وأما الوقوف عليه في اثنائها مع الاستمرار فوضع نظره والمتجه معنى انه حيث أحرم طارجه ثم مسه أو أكل الصلاة عليه محتمل الشك في المبطل بعد الانهقاد (قوله لان ما في نحو الجفنة) يؤخذ من هذا التعليل انه لو صب الماء على موضع من الثوب مرتفع عن الاناء وانحدر عنه الماء حتى اجتمع في الجفنة ولم يصل الماء الى ما فوق المغسول من الثوب طهر وقد نقل ذلك سم عن الشارح في حاشية شرح المنهج (قوله خلافا للشيخ) أى في شرح الر وض حيث قال بعد قول المتن ولو غسل نصفه أو نصف ثوب نجس ثم النصف الثاني بما جاوره طهر مامسه سواء غسله يصب الماء عليه في غير فنة أم فيها وما وقع في المجموع من تنبيهه بالاول مردود كما بينه في شرح البهجة

لأن ظاهره لان الحالة التي منع القراءة فيها أكمل بكل حال من القعود الذي له القراءة فيه في الحال (قوله اذا استوى الزمان)
بغى ان المراد استواء زمن كل ركعة من ركعات القعود مع كل ركعة من ركعات القيام لتحصل المفاضلة بين نفس القيام

قوله ومثله قابض على حبل متصل بعتة) حكم هذه وما بعدها علم من قوله قبل ولا قابض طرف شيء على نجس الخ نعم مسألة
اساجور لم يعلم حكمها (قوله ولو بساجوره) وهو ما يجعل في رقبة الكلب من خشية أو غيرها (قوله أو مشدود بدابة)
وبعض بدنها متنجس ولو انفسد (قوله فعلى الخلاف في الساجور) والراجح منه أنه ان شذبه ضرر والا فلا (قوله ولو حبس
على نجس صلي) أي انرض فقط (قوله لو زاد عليه لاقى النجس) يؤخذ منه انه لا يضع ركبته بالارض ولا كفيه ونقل
بالدر من عن فتاوى الشارح التصريح بذلك فليراجع (قوله كاستقبال) أي حيث عدم مستقبله عرفا أخذا بما ذكره في
السقف ومن قوله وعلم من الخ ٤٢٦ (قوله يتناول السقف) أي فتكره الصلاة تحته اذا كان متنجسا (قوله ويرد) ي

وهذا ينافيه والمطلوب في السجود الاستقرار على غيره والمقصود حاصل بذلك (ولا) تصح
صلاة تحو (قابض طرف شيء) كحبل طرفه الآخر نجس أو موضوع (على نجس ان تحرك)
ذلك (بحركته وكذا ان لم يحرك) بها الحبل ما هو متصل بها (في الاصح) فكانه حامل لها ومثله
قابض على حبل متصل بعتة أو مشدود بكتف ولو بساجوره أو مشدود بدابة أو سفينة صغيرة
بحيث تنجر بحره والثاني تصح لان الطرف الملاقي للنجاسة غير محمول له بخلاف السفينة
الكبيرة التي لا تنجر بحره فانها كالدار سواء كانت في البر أم في البحر كما أفاده الشيخ خلافا
للأسنوي ولو كان الحبل على موضع ظاهر من نحو حمار وعليه نجاسة في محل آخر فعلى
الخلاف في الساجور (فلو جعله) أي طرف ما تنجس طرفه الآخر أو الكائن على نجس
(فحركه) مثلا (صلاة) مطلقا وان تحرك بحركته لعدم كونه لا بسا أو حامل له
فأشبهه من صلى على نحو بساط طرفه نجس أو مفروش على نجس أو على سرير تحت قوائمه أو بها
نجس ولو حبس بحبل نجس صلى وتجاوى عن النجس قدر ما يمكنه ولا يجوز له وضع جبهته بالارض
بل يتحنى للسجود الى قدر لو زاد عليه لاقى النجس ثم يعيد قاله في المجموع كما مر (ولا يضرب) في
هذه صلاته (نجس يحاذي صدره) مثلا (في الركوع والسجود) أو غيرها (على الصحيح) لانه غير
حامل ولا ملاق لذلك نعم تكره الصلاة مع محاذاته كاستقبال متنجس أو نجس والثاني يضرب
لانه منسوب له وشمل كلامه ما وصلى ماشيا وبين خطواته نجاسة قال بعضهم وعموم
كلامهم يتناول السقف ولا قائل به ويرد أنه تارة يقرب منه بحيث يعد محاذيا له عرفا
والكراهة حينئذ ظاهرة وتارة لا فلا كراهة وعلم من ذلك كراهة صلاته بازاء متنجس في
أحدى جهاته ان قرب منه بحيث ينسب اليه لا مطلقا كما هو ظاهر (ولو وصل عظمه) أي
عند احتياجه له لكسر ونحوه (بنجس) من العظم ولو مغلظا ومثل ذلك بالاولى دهنه يغلظ

قوله ولا قائل به (قوله ولو
وصل عظمه) ظاهره ولو
كان الوصل غير معصوم
لكن قيده حج بالمعصوم
ولعل عدم تقييد الشارح
بالمعصوم جرى على ما قدمه
في التيمم من ان الزاني
المحس ونحوه معصوم على
نفسه وتقييد حج جرى
على ما قدمه ثم من انه
مهدر (قوله أي عند
احتياجه) أي بأن خشى
مبيح تيمم لو لم يصل به انتهى
حج ومنه يؤخذ انه لو كان
النجس صالحا و الطاهر
كذلك الا ان الاول صلاحه
يعيد العضو لما كان عليه
من غير شين فاحش والثاني
صلاحه بما ذكر فينبغي
تقديم الاول ان كان الشين

الفاحش يبيح التيمم والاول قول حج بأن خشى مبيح تيمم ومنه كما تقدم في التيمم ما يخاف منه شين فاحش في أو
عضو ظاهر والشين الاثر المستكره من تغير لون أو تحول واستحشاف وثغرة تبقى ولجة تزيد ومقتضى هذا اذا خشى
الشين في العضو الباطن كأن انكسر ضلعه مثلا واحتاج لوضعه بالنجس أو حصل له كبر في الاثنين مثلا واحتاج لدهنهما
بالنجس لا يجوز له الوصل في الاول ولا الدهن في الثاني ولو قيل بالجواز فيهما لم يبعد بل يقتضيه اطلاقه فيما يأتي في قوله فان
خاف ذلك ولو نحو شين أو بطنه الخ (قوله من العظم) ولو وجد عظم ميتة لا يؤكل كلها وعظم مغلظ وكل منهما صالح
وجب تقديم الاول ولو وجد عظم ميتة ما يؤكل وعظم ميتة ما لا يؤكل من غير مغلظ وكل منهما صالح تخير في التقديم لانهما
مستويان في النجاسة فيما يظهر فيهما وكذا ينبغي تقديم عظم الخنزير على الكلب للخلاف عندنا في الخنزير بدون الكلب
(قوله ومثل ذلك بالاولى) لعل وجهها ان العظم يدوم ومع ذلك عني عنه والدهن ونحوه مما لا يدوم فهو أولى بالهفو (قوله
لفقد الطاهر) أي عمل يصل اليه قبل تلف العضو أو زيادة ضرره أخذا بما تقدم فيمن عجز عن تكبيرة الاحرام ونحوها حيث
قالوا يجب عليه السعة والتعلم وان طال وفرقوا بينه وبين ما يطلب منه الماء قبل التيمم بمسقة تكرار الطلب للماء بخلافه هنا

ونفس تكثير الركوع والسجود والابان كان المراد ان الزمان الذي صرفه لمجموع العشر مساو للزمان الذي صرفه للعشرين فينبغي القطع بتفضيل العشر من قيام والتفضل حينئذ عارض من تطويل القيام لا من ذاته فتأمل (قوله أي عقبه) مراده بالعقبة ان لا يفصل بينه وبين التحريم تعودا وقراءة لا العقبة الحقيقية (قوله دون الاعتدال) أي فابعده وكان الاولى ان

وعبارة سم على حج قوله لفقد الطاهر لم يبين ضابط الفقد ولا بعد ضبطه بعدم القدرة عليه بلا مشقة لا تحتل عادة وينبغي وجوب الطلب عند احتمال وجوده لكن أي حد يجب الطلب منه انتهى (أقول) ولا نظر لهذا التوقف (قوله فتصح صلاته معه) أي وان لم يكنس الحاء وعبارة سم على منهج انظر قبل استقاراه بالمعصية لوصب عليه ماء لغسله بحرى للمعصية الطاهر هل يظهره ويغفره أولا الوجه الاغتفار انتهى ومثله غيره كما يؤخذ من قول الشارح الآتي وعنى عنه بالنسبة له ولغيره (قوله اذا وجد الطاهر) قال حج وينبغي حمله على ما اذا كان فيه مشقة لا تحتل عادة وان لم تج التيمم انتهى أي ولا تبطل الصلاة بحمله (قوله خلافا لبعض المتأخرين) هو السبكي تبعاً للامام وغيره انتهى منهج ونقله المحلى عن قضية كلام التتمة (قوله وهو قياس ما ذكره) جرى عليه حج (قوله والفرق بينهما ظاهر) اعلم غلط أمر النجاسة (قوله وعظم غيره) أي غير الواصل من الأديمين الخ ومفهومه ان عظم نفسه لا يمتنع وصله به وان كان من غير محل الوصل كان وصل عظمه به بشئ من عظم رجله مثلاً ونقل عن حج في شرح العباب جواز ذلك نقله عن الباقيني وغيره وعبارة ابن عبد الحق وعظم الآدمي ولو من نفسه في تحريم الوصل به وجوب تزعمه كالنجس انتهى وينبغي ان محمل الامتناع بعظم نفسه اذا أراد نقله الى غير محله اما اذا وصل عظمه به مثلاً في المحل الذي آيين منه ٤٢٧ فالظاهر الجواز لانه اصلاح للنقص منه

أوربطه به (لفقد الطاهر) الصالح لذلك (فمذور) فيه فتصح صلاته معه للضرورة ولا يلزمه كافي الروضة تزعمه اذا وجد الطاهر أي وان لم يخف من تزعمه ضرراً خلافاً لبعض المتأخرين ولو قال أهل الخبرة ان لحم الآدمي لا ينجز سريعا لا بعظم نحو كلب قال الاسنوي فيجب عليه انه عذر وهو قياس ما ذكره في التيمم في بقاء البرء انتهى وماتفق عليه مردود والفرق بينهما ظاهر وعظم غيره من الأديمين في تحريم الوصل به وجوب تزعمه كالعظم النجس ولا فرق في الآدمي بين أن يكون محرماً أولاً كمرتد وحري خلافاً لبعض المتأخرين فقد نص في المختصر بقوله ولا يصل الى ما انكسر من عظامه الا بعظم ما يؤكل كل لحمه ذكياً ويؤخذ منه انه لا يجوز الجبر بعظم الآدمي مطلقاً ولو وجد نجساً يصلح وعظم آدمي كذلك وجب تقديم الاول وخياطة الجرح ومدواته بالنجس كالنجس في تفصيله المذكور وكذا الوشم وهو غرز الجسد

ولمحلّه ويكون هذا مثلاً
ودعين قتادة في انه قصد به
اصلاح ما خرج من عين
قتادة برده الى محله وبهذا
فارق ما لو نقل الى غير
موضعه فانه بانفصاله حصل
له احترام وطلب مواراته
ثم ظاهر اطلاق جواز
الوصل لعظم الآدمي انه
لا فرق في ذلك بين كونه

من ذكر أو أثنى فيجوز للرجل الوصل بعظم الأثني وعكسه ثم ينبغي انه اذا مسه هو أو غيره فان اكتسى الحاء وحلته الحياة صار حكم بقية اجزاء الرجل فلا ينتقض وضوءه ولا وضوء غيره من الرجال بمسه وان كان ظاهراً مكشواً ولم تحل الحياة فهو باق على نسبه للأثني ومع ذلك لا ينتقض وضوءه وضوء غيره بمسه لان العضو المبان لا ينتقض الوضوء بمسه الا اذا كان من الفرج وأطلق اسمه عليه (قوله خلافاً لبعض المتأخرين) مراده حج (قوله ولا يصل الى ما انكسر الخ) ضمنه معنى يضم فعداه بالى وفي نسخة أي ما انكسر وهي ظاهرة (قوله ويؤخذ منه الخ) ويؤخذ منه أيضاً انه لا يجوز الوصل بعظم ما لا يؤكل كل لحمه ولعله منع من العمل بمقتضاه دليل آخر (قوله مطلقاً) أي حيث وجد ما يصلح للتجبر ولو نجساً فلا ينافي قوله بعد فلو وجد نجساً الخ (قوله فلو وجد نجساً) ولو مغناطاً (قوله وجب تقديم الاول) أي وان كان حياً فيجوز قطع عضوه مثلاً يصل بعظمه ولا يجوز له العدول عنه الى عظم الآدمي الميت لحرمته وينبغي انه انما يقطع بعد ازهاق روحه حيث كان في قطع العضو زيادة تمذيب ولا يشكل عليه ما قالوه في السير من انه لا يجوز له قتل ما لا يؤكل لاتخاذ جلده سقاء وان احتاج اليه لا مكان جل ذلك على مجرد الحاجة وما هنا ضرورة ثم قوله وجب تقديم الاول يفهم انه لو لم يجد الا عظم آدمي وصل به وهو ظاهر كما لو وجد المضطر لحم آدمي وينبغي تقديم عظم الكافر على غيره وان العالم وغيره سواء وان ذلك في غير النبي (قوله ومدواته) ومنها دهنه ووربطه كما تقدم (قوله وكذا الوشم) أي حكمه حكم الجبر بالنجس في تفصيله المذكور قال في الذخائر في العظم قال بعض اصحابنا هذا الكلام فيه اذا فعله بنفسه أو فعل به باختياره فان فعل به مكرهاً لم يلزمه ازالته قولاً واحداً قلت وفي معناه الصبي اذا وشمته أمه بغير اختياره فبلغ وأما الكافر اذا وشم نفسه في الشرك ثم أسلم فالتجبه وجوب الكشط عليه بعد الاسلام لتعديده ولانه

كان عاصيا بالفعل بخلاف المكروه والصبي ولو وشم باختياره وهو كافر ثم أسلم فالظاهر وجوبه لاعتدائه اذ هو مكاف انتهى فلجزم
 سم على منهج (وحدثة) وقع السؤال عنها بصورته ما قولكم في كى يتعاطونه بدمشق الشام يسمونه بكي الحصنة وكيفيته
 ان يكون موضع الام ثم بعض مدة تنج الغنم ثم يجعل فيه حصنة توضع فيه يوما ويلا ثم تلقى منه وقد عظمت البلية بهذه المسئلة
 فاذا حكم الصلاة فيها هل تكون كالصوق والمرهم فلا تجب الاعادة للصلاة زمن مكثها في المحل المكوى أولا أفيدوا الجواب
 (وأقول) يجاب عنه قياسه على ما صرحوا به من ان خطاطة الجرح ومداوانه بالنجاسة كالطبر أى في انه ان لم يقم غير ما دهنه به
 من النجس مقامه عفى عنه ولا ينحس ما أصابه وتصح الصلاة معه ان ما ذكر في الحصنة مثله فان قام غيرهما مقامها في مداواة
 الجرح لم يضر عفا فلا تصح الصلاة مع حملها وان لم يقم غيرهما مقامها صحت الصلاة ولا يضر انتفاخها وعظمها في المحل مادامت
 الحاجة قائمة وبعد انتهاء الحاجة يجب نزاعها فان تركها لا عذر ضر ولا تصح صلاته فقد صرح الشارح هنا بأنه حيث عذري
 الوشم لا يضر في صحة صلاته ولا في غيره وجود النجاسة مع حصولها بغيره لا في حقه ولا في حق غيره مع ان أثر الوشم يدوم أو
 قطول مدته الى حد يزيد على ما يحصل لمن يفعل الحصنة المذكورة ولا يضر اخراجها وعود بدلتها كما لا يضر تغيير الصوق
 المحتاج اليه وان بقي أثر النجاسة من الاول ٤٢٨ (قوله خلا فان قال ان باب) أى الوشم (قوله في حالة تسكينه) أى

بلا حاجة له (قوله والا
 عذري بقائه) أى بأن فعل
 قبل تسكينه أو فعله بعده
 وخاف من ازالته ضررا
 يبيح الخ أو فعله به بعد
 تسكينه بغير رضامنه
 هذا وفي حج مانعه عطا
 على ما يكاف ازالته وفي
 الوشم وان فعل به صغيرا
 على الاوجه وتوهم فرق
 انما يتأتى من حيث الائم
 وعدمه ففى أمكه ازالته

بالأرة حتى يخرج الدم ثم يذري نحو نية لئلا يزرق به أو يخضر فقيه تفصيل الجبر خلا فان قال ان
 بابه أو مع فلم من ذلك ان من فعل الوشم برضاه في حالة تسكينه ولم يخف من ازالته ضررا يبيح
 التيمم منع ارتفاع الحدث عن محله لتنجسه والاعذري بقائه وعفى عنه بالنسبة له ولغيره وصحت
 طهارته وامامته وحيث لم يعد ذريه ولا في ماء قليلا أو مائعا أو رطبا تنجسه كذا أفنى به الوالد
 رحمه الله تعالى (والا) أى بأن وصله به مع وجود صالح طاهر أو مع عدم الحاجة أصلا حرم عليه
 للتعدى (وجب) عليه (نزعه) ويجبر على ذلك (ان لم يخف ضررا ظاهرا) يبيح التيمم وان
 اكتسى الحيا كالوجه نجاسة تعدى بحملها مع تمكنه من ازالته وكوصل المرأة شعرها بشعر
 نجس فان امتنع لم الحيا كم نزعه لدخول النجاسة فيه كرد المصوب ولا اعتبار بألمه حالان
 أمن ما لا ولا تصح صلاته حينئذ لحمله نجاسة في غير معدنها مع تمكنه من ازالته بخلاف ما لو
 شرب خمر وطهر فقه حيث صحت صلاته وان لم يتقيا ما شربه متعديا لحصوله في معدنها فان
 خاف ذلك ولو نحو شين أو بطء لم يلزمه نزعه لعذره بل يحرم كافي الانوار وتصح صلاته معه

من غير مشقة فيما لو يتعذبه وخوف مبيح تيمم فيما تعدى به نظير ما مر في الوصل لزمته ولم تصح صلاته وتقدم أيضا بلا
 عن سم على منهج قريبا خلافة (قوله وعفى عنه) وهل من الوشم الذى لا تعدى به ما لوجهل تحريمه وكان ممن يخفى عليه ذلك
 لا يبعد نعم وفاقا لم ومضى أيضا على انه لو جبر بعظم نجس حيث يجوز ولم يستتر باللحم لا تلزمه الاعادة ولا ينحس ماء طهارته
 ونحوها اذا مر عليه قبل استناره باللحم ولا الرطب اذا لاقاه انتهى سم على منهج (قوله مع وجود صالح) أى أو بمناظ مع
 وجود نجس صالح غيره (قوله ان لم يخف ضررا ظاهرا) ينبغى ان يكون موضعه اذا كان المقالع منه ممن يجب عليه الصلاة فان
 كان ممن لا يجب عليه الصلاة كالووصله ثم جن فلا يجبر على قلعه الا اذا أفاق أو حاض لم يجبر الا بعد الطهور يشم لذلك ماسيا في
 في عدم التزع اذا مات لعدم تسكينه انتهى حاشية الرملى على شرح الروض أى ومع ذلك فينبغى انه اذا لاقى مائعا أو ماء قليلا
 نجسه لانه انما سقط وجوب التزع لعدم مخاطبته بالصلاة هذا ولو قيل بوجوب التزع على وليه لم يكن بعيدا لانه منزل منزلة فيجب
 عليه مراعاة الاصل في حقه ويفرق بينه وبين ما لو مات بأن في نزعه من الميت هتكاً لحرمته بخلاف المجنون فان فيه مصلحة له
 وهى دفع النجاسة عنه وعن غيره وقد يتوقف أيضا في عدم وجوب التزع عن الحائض لان العلة في وجوب التزع حمل
 النجاسة تعدى بها وان لم تصح منه الصلاة لما منع من وجوبها قام به (قوله وان لم يتقيا) في المختار فاع من باب باع واستقاء بالمدة
 وتقيا تكلف التقي انتهى ومثله في القاموس والمصباح وليس في واحد من الثلاثة تقيا بهذا اللفظ الذى ذكره الشارح على
 الشيخ عميرة ولو وصل جوفه محترق نجس أو غيره ولو مكرها وجب عليه ان يتقيا به (قوله فان خاف ذلك) أى ضررا ظاهرا (قوله
 ولو وضوشين) ظاهره ولو كان في عضو بطن (قوله لم يلزمه نزعه) وقد يفرق بين هذا وما مر من عدم جواز استعمال النجس
 حيث كان أسرع انجبارا بأن ما هنا دواء ويغفر فيه ما لا يغفر في الاية او هل يعتدى حكمه الى غيره فلا يحكم بنجاسة يده من

يقول من القيام دون ما بعده على أنه سيعيده قريباً نحو ما ذكرته (قوله وأمن فوت الصلاة) أي بأن لا يحاف الموت بأن لم يحضره ما يخشى منه الموت عاجلاً وأما من صورته بخوف المرأة نزول الحيض أو خوف جنون يعتاده في هذا الوقت فيرد عليه أن الغائت في ذلك إنما هو الاداء فقط وأعلم أن هذا والمستلثين بعده لا يختص بالأموم وإن أوهه كلامه بخلاف الأول والخامس (قوله وقد شرع فيها وفي وقتها ما يسع جميعها) هذا قيد رابع وهو المراد بقوله غيره وأمن فوت وقت الصلاة فالخالف

مسه من الرطوبة قال سم على حج فيه نظر وقد يؤيد عدم تعديه أن من الظاهر أنه لو مس مع الرطوبة نجاسة معفوة على غيره تجس وقد يفرق بأن الاحتياج إلى البقاء هنا أتم بل هنا قد تتعذر الإزالة أو تمنع فليتأمل انتهى وقضية قول الشارح فيما مر وعنى عنه بالنسبة له ولغيره أن غيره مثله (قوله والاصح لا) مقابل قوله قبل وأن خاف والفرق بينه وبين ما قاس عليه أنه بعد متهاوناً بالدين حيث ترك الصلاة بلا عذر بخلافه هنا حيث كان بقاؤه لمحو ذر التيمم (قوله عن عامة الأصحاب) وقضية عدم الوجوب بحكة غسله وإن لم يستتر العظم النجس باللحم مع أنه في حال الحياة لا يصح غسله في هذه الحالة لعدم حكة الغسل مع قيام النجاسة فكانهم اغتفروا ذلك لضرورة هتك حرمة انتهى سم على منهج (قوله بالعلة الثانية) هي قوله ولسقوط الخ (قوله لثلاثي الله) أي ثلاثيته في القبر (قوله ولا يرد عليه) أي الثاني ٤٢٩ (قوله والاولى تعالیه) أي القول الثاني

(قوله ويحرم على المرأة) يخرج المرأة غير هاهن ذكر وأنثى صغيرين فيجوز حيث كان من طاهر غير آدمي أما إذا كان من نجس أو آدمي فيحرم مطلقاً (قوله وصل شعرها الخ) ظاهره ولو كان شعرها الذي انفصل منها أولاً وليس بعيداً لأنه بانفصاله عنها صار محترماً ويوافق ما ذكرناه عن من يفرع به وقع السؤال عن تزوج امرأة وقد أزيل بعض شعر رأسها قبل تزوجه بها هل يجوز له النظر إليه

بلا إعادة (قيل) يجب نزعه أيضاً (وإن خاف) ضرراً ظاهراً التعديه إذ لو لم ينزعه لكان مصلياً في عمره كله بنجاسة فرط بحملها وضمن نقتله بصلاة واحدة والاصح لا (فإن مات) من وجب عليه النزعه قبله (لم ينزعه على الصحيح) لهتك حرمة ولسقوط التعبد عنه ويحرم نزعه كافي البيان عن عامة الأصحاب وصرح به الماوردي والرويان مع التعليل بالعلة الثانية والثاني ينزع لثلاثي الله تعالى حاملاً بنجاسة تعدى بحملها ولا يرد عليه ما صرح به أهل السنة من أن المعاد لثلاث أجزاء الأصلية كانت وإن احترقت لأن المراد ببقائه نزوله القبر فإنه في معنى لقاء الله أذهب أول منزل من الآخرة وقيل إن المعاد من آخراته ما مات عليها والاولى تعالیه بوجوب غسل الميت طلباً للطهارة لثلاثي الله عليه نجاسة وهذا نجس فتجب أزالته ويحرم على المرأة وصل شعرها بشعر طاهر من غير آدمي ولم يأذن فيه زوج أو سيد ويجوز ربط الشعر بخيوط الحرير الملوثة ونحوها مما لا يشبه الشعر ويحرم أيضاً تجعده شعرها أو شراًستانها وهو تحديد لها وترقيقها أو الخضاب بالسواد وتحمير الوجهة بالخناء ونحوه وتطريف الأصابع مع السواد والتفصيص وهو الأخذ من شعر الوجه والحاجب المحسن فإن أذن لها زوجها أو سيدها في ذلك جاز لأن له غرضاً في زينته كافي الروضة وأصلها وهو الوجه وإن جرى في التحقيق على خلاف ذلك في الوصل والشرف فالحقهما بالوشم في المنع مطلقاً ويكره أن ينتف الشيب من المحل الذي لا يطلب منه إزالة شعره ويسن خضبه بالخناء ونحوه ويسن للمرأة المزوجة أو

الآن وهل إذا انفصل منها شعر وهي في نكاحه ثم طلقها هل يجوز النظر إليه بعد الدلاق لانفصاله في وقت كان يجوز له النظر إليه فيه وأجيب عنه بأن الظاهر الحرمة في كل من الصورتين أما في الأول فلان العقد إنما يشمل الاجراء الموجودة وقته وأما في الثانية فلا إنما صارت أجنبية عنه فلا تنظر لانفصاله في وقت كان يجوز له فيه النظر (قوله من غير آدمي) أي أما آدمي فيحرم مطلقاً أذن أولاً لأنه يحرم الانتفاع بشئ منه لكرامته ونقل بالدرس عن من أنه يحرم ذلك إلا آدمي ولو من نفسه لنفسه (أقول) وأعل وجهه أنه صار محترماً وتطلب مواراته بانفصاله أولاً وعليه فلا يصح بيعه كبقية شعور البدن للعلة المذكورة (قوله أو سيد) أي أو دلت قرينة على الأذن (قوله ربط الشعر بالخيوط الحرير) ظاهره وإن لم يأذن الزوج أو السيد (قوله مما لا يشبه الشعر) مفهومه أنه إذا أشبه الشعر لا يجوز إلا بأذن الزوج (قوله مع السواد) ظاهره أن التطريف بنحو الخناء لا يتوقف على الأذن (قوله في ذلك) أي ما تقدم من قوله ويحرم تجعده شعرها أو شراً الخ (قوله لا يطلب منه إزالة شعره) كالعمية والرأس من غير لا تنتفوا الشيب فإنه نور المسلم يوم اقيامة رواه الترمذي وحسنه قال في المجموع ولو قيل بقصره لم يبعد ونقل ابن الرفعة تحريمه عن نص الامم وانتف الشيب المراد وشاربها مستحب أي ولو خلية لأن ذلك في حقها اه شرح روض (قوله ويسن خضبه) أي الشيب (قوله ويسن للمرأة المزوجة) أي ولو بغير إذن الزوج والسيد

انه لا بد من اتمه فوث الصلاة من اصلها كما مر ثم يله وفوت الاداء كان لم يبق من الوقت الا ما يسع ركعة وفوت وقت الصلاة بان لم يبق من الوقت الا ما يسع الصلاة لكن برده عليه ان هذا يغني عما قبله وفي حاشية الشيخ الجواب عن هذا بما لا يشفي (قوله وياتي به سرا) لاحاجة اليه لانه سيأتي في الماتن (قوله أو يدرك امامه في غير القيام) هذا مفهوم قوله فيما مر بان يدرك امامه في القيام وما ذكره عقبه فحصر كما مر التنبيه عليه ونبه الشهاب ج على ان محل هذا اذا لم يسلم الامام قبل جلوسه (قوله

(قوله أمر القس واطسريف فلا) أي ولا يسمن بل يحرم بدون الاذن ان كان بسواد كما مر (قوله فيكره له) أي خضب كفها وقدمها بذلك وبقى متقدما من الوصل والتجديد وغيرهما هل يكره في غير المروحة أو يحرم فيه نظر وقضية قول الشارح فان أذن لها زوجها أو سيدها في ذلك جاز الثاني لتخصيص الجواز بحالة الاذن وهو منتف هنا ولا نتجرب به الرتبة الى نفسها (قوله وبالمراة الرجل) أي البالغ أما الصبي ولو مر اهتافا فلا يحرم على وليه فعل ذلك به ولا يمكنه منه كالا يحرم عليه لباسه الحرير نعم ان خيف من ذلك رتبة في حق الصبي فلا تبعه الحرمة على الولي (قوله الرجل والخنثى فيحرم الخضاب عليهما) أي بالخناء نعميما (قوله الا) أي بان لا يقوم غيره في مداواة جرحه مثلا مقامه (قوله لعذر) أي وان لم يبع التيمم (قوله ويعني عن محل استحماره) أي ولو كان استنجاه مع كونه بشاطئ البحر (قوله وان عرق) قال في المباح عرق عرق قاص من باب تعبه فهو عرقان قال ابن فارس ولم يسمع للعرق جمع انتهى وفي القاموس العرق محركة ومع جلد الحيوان ويستعار لغيره أي مجازا علاقته المشابهة (قوله غيره) أي محل (قوله لغيره) قضية التعليل ٤٣٠ انه لو لم يمسر تجنبه كالكم والذيل مثلا لا يعني عمالا فاه من ذلك وهو

كذلك كما هو ظاهر (قوله ولو حل في صلاته مستحبرا) ومثل الحل ملوث تعلق المستحبر بالمصلي أو المصلي بالمستحبر فانه تبطل صلاته وسيأتي ذلك في قوله ويؤخذ مما مر الخ ووجه البطلان فيهما اتصال المصلي بهما هو متصل بالنجاسة ويؤخذ منه ان المستحبر بالماء اذا أمسك مصليا مستحبرا بطلت صلاته المستحبر لان

الماء كونه خضبا كضفها وقدمها بذلك نعميما لانه زينة وهي مطلوبة منها لحليها اما النقش والتطريف فلا يخرج بالزوجة والماء كونه غيرهما فيكره له وبالمراة الرجل والخنثى فيحرم الخضاب عليهما الا لعذر (ويعني عن) أثر (محل استحماره) لجواز اقتصره على الجحروان عرق محل الاثر وتلوث بالآثر غيره لعسر تجنبه كافي الروضة والمجموع هنا وقال فيه وفي غيره في باب الاستنجاء اذا استنحبى بالاجار وعرق محله وسال العرق منه وجاوزه وجب غسل ما سال اليه ولا تنافي بينهما اذا الاول فيما لم يجاوز الضفعة والحشفة والثاني فيما جاوزهما ثم محل العفو في حق نفسه كما أشار اليه بقوله (ولو حل) في صلاته (مستحبرا) أو من عليه نجاسة معفو عنها كثوب به دم براغيث على ما سيأتي أو حيوانا نجس منقذه بخروج الخارج منه (بطان) صلاته (في الاصح) اذا عفوا للحاجة ولا حاجة الى حمله فيها بخلاف محل طاهر المنقذ ولو من غير حاجة ولا نظر للنجس بباطنه لانه في معدنه الخلق مع وجود الحياة المؤثرة في دفعه كافي جوف المصلي لحمله صلى الله عليه وسلم امامة في صلاته ولهذا فارق محل المذبح والميت

بعض بدنه متصل بيد المستحبر بالماء ويده متصل ببدن المصلي المستحبر بالجرح فصدق عليه انه متصل بمنصل الطاهر نجس وهو نفسه لا ضرورة لاتصاله به وفي حج ولو غرز زبرة مثلا يبدنه أو انغرزت فغابت أو وصلت لدم قليل لم يضر أولدم كثير أو لجوف لم تصح الصلاة لاتصالها بنجس انتهى وقال سم عليه ومحل عدم النجاسة حيث كان طرفها باطنا ظاهرا انتهى (أقول) وما قيد به قد يؤخذ من قوله فغابت أقول قوله لم تصح الخ ينبغي ان محله اذا لم يخف ضررا من نزعا يبيع التيمم وان محله أيضا اذا غرزها لغرض أما اذا غرزها عبثا فبطل لانه بمنزلة التضرع بالنجاسة عمد او هو يضر (قوله به دم براغيث) وقد يؤخذ منه ان حمل من جبر عظمه بنجس حيث لم يجب نزعه ولم يستتر بلبس وجلد طاهر كذلك لانه نجس معفو عنه كذلك الا ان يفرق بأن هذا صار في حكم الجزء فلا يضر الحمل معه انتهى سم على حج (قوله تنجس منقذه) أي مثلا (قوله اذا عفوا للحاجة) قال حج ويؤخذ منه ان ما يتخلل خياطة الثوب من نحو الصبناذ وهو بيض القمل يعني عنه وان فرضت حياته ثم موته وهو ظاهر لعموم الانسلاخ مع مشقة فتق الخياطة لا خراجه انتهى (قوله لانه في معدنه الخلق) أي وما دام كذلك لا يحكم بنجاسته وان كان نجسا في ذاته (قوله كافي جوف المصلي) قد يفرق بأن ما في جوف المصلي حمله ضروري له ولا كذلك حل ما في باطن غيره وان كان حيا (قوله لحمله صلى الله عليه وسلم امامة في صلاته) قال حج في شرح الشرائع في آخر باب بكانه وكانت صلاة الصبح وعبارته نصا وامامة هي التي جعلها النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الصبح على عاتقه وكان اذا ركع وضعها واذا رفع رأسه من السجود أعادها انتهى وسيأتي حج نفسه في الفصل الآتي بعد قول المصنف

أى ما تلاعن كل الأديان الخ) عبارة الشهاب عميرة والخفيف يطلق على المائل والمستقيم فعلى الأول المراد المائل الى الحق والخفيف أيضا عند العرب من كان على ملة إبراهيم عليه الصلاة والسلام انتهت (قوله ولم يطرأ غيره) أى الجمع (قوله وقيل حضوره) عبارة الامداد التى هى أصل هذه وأن قل حضوره انتهت فلعل لفظ ان سقط من نسخ الشارح (قوله بالشروط

والافتبطل بكثيره لاقيله مانصه للاحاديث الصحيحة فى ذلك كحمله صلى الله عليه وسلم امامة بنت زينب رضى الله عنها عند قيامه ووضعها عند سجوده انتهى وهو مخالف لما ذكره فى شرح الشمائل الآن يقال همار وايتا وان الواقعة متعددة فوضه هاتارة عند ارادة الركوع وتارة عند ارادة السجود على ان الركوع لم يشرع الا بعد تحويل القبلة فيجوز انه كان قبل مشروعية الركوع يضعها عند ارادة السجود وبعد مشروعية الركوع صار يضعها عند ارادته (قوله والميت) قضية التعبير بالميت ان السمك اذا كان حيا لا تبطل الصلاة بحمله وهو مشكل بان حركته مذبذبة وذلك لحقه بالميتة الا ان يقال محل الحاق ما ذكر اذا كان وصوله لتلك الحالة بجزئية أو انه لم يقطع بموته لانه كان عوده للماء فتدوم حياته لم يلقوه بالميتة لذلك (قوله ويلحق بحمل ما ذكر) هل يلحق بذلك من وصل عظمه بنجس معذوف فيه أم لا فيه نظروا لا قريب عدم الضرر انتهى سم على حج (قوله وحكم بنجاستها) أى بان فسدت وأيس من محيى فخرج منها اخرج (قوله بطلت) أى حالا فى الصور المذكورة (قوله أو أمسك المستحجر المصلى) أى ولم يتجه حالا (قوله ولو سقط طائر) أى أو غيره من الحيوانات (قوله على منفذه نجاسة محققة) أى أو منقاره أو رجله أخذ من العلة (قوله قبل استنجائه) أى أو استنجائها (قوله وانه لا يلزمها حينئذ كمينه) أى بل يحرم عليها ذلك وظاهر ان محل ذلك ما لم يتنجس الزنا ولا فيجوز ٤٣١ كفى وطء الحائض عند خوف مذكر (قوله

وطين الشارح) خرج به عين النجاسة كالبول الذى بالشوارع فلا يعنى عن شئ منه ومثله ما لو نزل كلب فى حوض مثلا ثم خرج منه وانتفض وأصاب المارين شئ منه فلا يعنى عنه ويعتدل العفو الخافله بطين الشوارع لمشقة الاحتراز عن ذلك الآن يقال الابتلاء بمنزل

الطاهر الذى لم يطرأ بطنه ولو سمكا أو جرادا والثانى لا تبطل فى حقه كالحمل والعفون محل الاستجمار ويلحق بحمل ما ذكر رجل حامله فيما يطرأ والقياص بطلان أى أيضا بحمله ماء قليلا أو ما ناعا فيه ميتة لانفس لها سائلة وقتلنا لا نجس كما هو الاصح وان لم يصح حوايه ولو حمل المصلى بيضة استحالت دما وحكم بنجاستها أو عنقودا استحالت خيرا أو قارورة مصعمة الرأس برصاص ونحوه فمات نجس بطلت ويؤخذ مما صر فى قبض طرف شئ متنجس فيها انه لو أمسك المصلى بدن مستحجر أو ثوبه أو أمسك المستحجر المصلى أو ملبوسه انه يضر وهو ظاهر ولو سقط طائر على منفذه نجاسة فى نحو ما منع لم ينجسه لعسر صونه عنه بخلاف نحو المستحجر فانه ينجسه ويحرم عليه ذلك لتضعفه بالنجاسة ويؤخذ منه حرمة مجامعة زوجته قبل استنجائه بالماء وانه لا يلزمها حينئذ كمينه كما أفتى به الوالدرجسه الله تعالى (وطين الشارح) أى محل المرور وان لم يكن شارعا (المتيقن بنجاسته) ولو باخبار عدل رواية فيما يطرأ فالمراد باليقين

هذا ليس كالا ابتلاء بطين الشوارع ونقل بالدرس عن شيخنا الشيخ سالم الشيشيرى العفون عما تاطر من طين الشوارع عن ظهر الكلب لمشقة الاحتراز عنه وفيه وقفة ومثله فى عدم العفو ما يتطير منه فى زمن الامطار لانه جرت العادة بالتحفظ منه ومثله أيضا ما جرت عادة الكلاب به من طلوعهم على الاسيلة وفادهم فى محل وضع الكيزان وهناك رطوبة من أحد الجانبين فلا يعنى عنه ومما شمله أيضا طين الشارع الذى ذكره ما يقع كثيرا من أنه يحصل مطر بحيث يعم الطرقات وما يقع من الرى فى الشوارع وتقر فيه الكلاب وترتديه بحيث يتيقن بنجاسته بل وكذا لو بالت فيه واختلط بولها بطينه أو مائه بحيث لم يبق للنجاسة عين متميزة فيعنى منه مما يسر الاحتراز عنه فلا يكاف غسل رجليه منه خلافا لما توهمه بعض ضعفة الطلبة وينبغى ان مثل ذلك فى العفون ما وقع السؤال عنه فى الدرس عن مشاة المسجد برشيد متصلة بالبحر وبالمسجد وطولها نحو مائة ذراع ثم ان الكلاب ترقد عليها وهى رطبة لمشقة الاحتراز عن ذلك ويحتمل عدم العفو فيما لو مشى على محل يتيقن بنجاسته وهو الاقرب ويفرق بينه وبين طين الشارع بمحوم البلوى فى طين الشارع دون هذا اذ يمكن الاحتراز عن المشى عليها دون الشارع (قوله وان لم يكن شارعا) أى المحل الذى عمت البلوى باختلاطه بالنجاسة كدهليز الحمام وما حول الفساق مما لا يعتاد تطهيره اذ تنجس كما يؤخذ من قوله عما يتعد الاحتراز عنه غالبا أما ما جرت العادة بحفظه وتطهيره اذا أصابته نجاسة فلا ينبغى أن يكون مراد من هذه العبارة بل متى تبينت نجاسته وجب الاحتراز عنه ولا يعنى عن شئ منه ومنه مشاة الفساق فتنبه له ولا تغتر بما يخالفه

المتقدمة) يعني في قوله تمكن منه بان أدرك امامه الخ ويغنى عن هذا قوله قبيله لتمكن اذا الشروط بيان للتمكن كما أسلفه على
ابن الشهاب ابن حجر ترك هذا كله هنا كأنه قصر زمن التعوذ (قوله كاذ كروه في بعضها) حق العبارة كما ذكرنا وبعضها فيه
(قوله ماءدا الجالس معه) أي الامام وان لم يكن مذكورا اتكالا على فهم المراد نعم حق الاستثناء عما هو ان يقول الا فيما اذا

(قوله يعني منه عما يتعذر) أي فان صلى في الشارع المذكور لم تصح صلاته حيث لا حائل للافاته الجسر ولا ضرورة للصلاة
فيه حتى يعتذر بخلاف ما يصيب بدنه أو ثوبه فيعني عنه المشقة الاحتراز عنه (قوله أي يتعسر الاحتراز عنه) أي ولا فرق في ذلك
بين أن يستعمل لباس الشتاء في زمنه أو زمن الصيف لانه لا يكلف غسله (قوله وان اختلط بمغسل) أي ولو دم كلب وان لم يغسل
عن المحض منه وان قل (قوله وفارق دمه) أي حيث لا يعني عن قليله على ما عهده (قوله في هذا) أي طين الشارع (قوله دون
ذلك) أي دم السكاب الغير المختلط (قوله وقدم) أي ان الاصل الطهارة ويحتمل النجاسة الا اننا تقدم الاصل على غيره (قوله
المعمولة) أي التي جرت العادة أن تعمل بالمراد اما ما شوهد بناؤه بالمراد النجس فانه ينجس ما أصابه اذ اصل للطهارة يعتد
عليه حينئذ (قوله عملا بالاصل) وعليه ٤٣٣ فلا تنجس الثياب الرطبة التي تنتشر على المحيطان المعمولة بالمراد عادة لهذه
العلة وكذا اليد الرطبة اذا

مس به المحيطان المذكورة
(قوله نعم ان وجد سبب)
استدراك على قوله عما
يغلب على الظن اختلاطه
(قوله العفوع قليل منه)
أي طين الشارع وعبارة
حج وان كثر كما تقتضاه قول
الشارح الصغير لا يبعد
أن يعدد الموتى في جميع
أسفل الخلف وأطرافه قليلا
بخلاف مثله في الثوب
والبدن انتهى أي ان
زيادة المشقة توجب عد
ذلك قليلا وان كثر عرفا
زاد على الحاجة هنا هو
الضار وما لا من غير

ما يفيد نبوت النجاسة (يعني منه عما يتعذر) أي يتعسر (الاحتراز عنه غالبا) وان اختلط
بمغسل كما رجحه الزركشي وغيره وفارق دمه بالمشقة أو كثرتم في هذا دون ذلك ولانه لا بد للناس
من الانتشار في حوائجهم وكثير منهم لا يجد الا ثوبا واحدا فلو أمر وبالغسل كلما أصابهم ذلك
لعظمت المشقة واحترازنا المتقن النجاسة عما يغلب على الظن اختلاطها كغالب
الشوارع وفيه قول الاصل والغالب وقدم ومن ذلك ماء الميازيب المشكوك فيه ابل اختار
المصنف الجزم بطهارته وأفتى ابن الصلاح بطهارة الاوراق التي تعمل وتبسط وهي رطبة على
المحيطان المعمولة برمد نجس عملا بالاصل نعم ان وجد سبب يحال عليه كسائلة بول الطيبة عمل
بالظن كما تقدم (ويختاف) المعفوع عنه (بالوقت وموضعه من الثوب والبدن) فيعني في الذيل
والرجل عما لا يعني عنه في الكم واليد ويبحث الزركشي وغيره العفوع قليل منه تعلق بالخلف
وان مشى فيه بلانعل وخرج بالطين عين النجاسة اذ بقيت في الطريق فلا يعني عنها نعم ان عمتها
فالزركشي احتمال بالعفو وميل كلامه الى اعتماده كالأوعم الجراد أرض الحرم وخرج
بالقليل الكثير فلا يعني عنه لعدم عسر اجتنابه وضابط القليل هنا ما لا ينسب صاحبه لسقطة
على شيء أو كبره على وجهه أو قلة تحفظ وتضعيف الزركشي له بأن المدار على العرف غير صحيح
لان هذه اضبط العرف المطرد (ويعني) في الثوب والبدن (عن قليل دم البراغيث) والقول
والبق (وونيم الذباب) وكل ما لا نفس له سائلة وعن قليل بول الخفاش والقياس ان روثه
وبول الذباب كذلك كما أفاده الشيخ رحمه الله تعالى اذ كل ذلك مما تعبه البسواى ويعسر

الاحتراز

نظرا لكثرة ولا قلة والاعظمت المشقة جدا في غير بالقل كالموضحة أراد
ما ذكرناه انتهى وعليه فلا تخالفه بينه وبين قول الشارح عن قليل الخ لما ذكره من ان مرادهم بالقليل ما في تجنبه زيادة
المشقة (قوله بلانعل) وينبغي أن يقال مثل ذلك في المشى حافيا ثم رأيت في سم على حج (قوله عين النجاسة) ومنه تراب المقابر
المنبووسة (قوله نعم ان عمتها) أي بحيث يسق الاحتراز عن المشى في غير محلها (قوله بالعفو) أي عما يتعذر الاحتراز عنه غالبا
(قوله وصل كلامه الى اعتماده) معتمد وعبارة على العباب اما لو عمت جميع الطريق فلا وجه العفوع عنها وقد خالف فيه حج
(قوله لسقطة) أي ولو بسقوط مراكبه وقوله على شيء في نسخة على شقه وما في الاصل أولى (قوله وونيم الذباب) أي روثه
انتهى منهج ~~وقرر~~ قرر مانه لو غسل ثوب فيه دم براغيث لاجل تنظيفه من الاوساخ أي ولو نجسه لم يضر بقاء الدم فيه
ويعني عن أصابه هذا الماء فليتأمل انتهى سم منهج أي اما ان قصد غسل النجاسة التي هي دم البراغيث فلا بد من ازالة
أثر الدم ما لم يعسر فيعني عن اللون على ما مر (قوله كذلك) رطبا كان أو يابس في الثوب والبدن والمكان على الوجه خلافا لمن
خص المكان بالجاف وعسر في الاولين اهـ حج (قوله مما تعبه البسواى ويعسر الاحتراز عنه) بل يبحث العفوع ونيم برأس كوز
بمرعائه ما قليل فلا ينتجس به وذلك لان ذلك كله مما تعبه

أدركه في غير الفيام (قوله وأفضل صيغته على الإطلاق) أي بالنسبة للقراءة أي أو مطاقا والأفلا خفاء أن التحوذ الوارد لدخول
المسجد أو الخروج منه أول دخول الخلاء الأفضل المحافظة فيه على لفظ الوارد (قوله ولوللقيام الثاني) لا موقع لهذه الغاية في
المتن فكان ينبغي أن يهمل بقوله للقراءة أو نحو ذلك (قوله استحب له الابتداء) يؤخذ منه مع قوله سواء افتتح أنه لا يستحب

أهـ حـ وسئل شيخنا الزبدي عما يعتاده الناس كثيرا من تسخين الخبز في الرماد النجس ثم انهم يفتونه في اللبن ونحوه فأجاب
بأنه يعني عنه حتى مع قدرته على تسخينه في الطاهر ولو أصابه شيء من نحو ذلك اللبن لا يجب غسله انتهى كذاهم أمش وهو
وجيبه مرضى بل يعني عن ذلك وإن تعلق به شيء من الرماد وصار مشاهدا سواء ظاهره وباطنه بأن انفتح بعضه ودخل فيه
ذلك كدود الفاكهة والخبز ومثله الفطير الذي يدفن في النار لما أخوذة من النجس (قوله قليلا أم كثيرا الخ) هل هذا خاص بما
ذكره المتن من دم البراغيث ونحوه أو عام فيه وفيما ذكره من بول الخفاش وروثه وعليه فيكون تقييد الشارح له بالقليل
بناء على كلام الرافعي فيه نظروا الأقرب الثاني ويوجه به عموم الانبلاء به وقد يستفاد ذلك من قول المتهيج وونيم ذباب يجعل
المعنى فيه ونحوه ونيم ذباب عما عمت به البلوى وفي سم عليه فرع وقع من مر أنه واقف بعض السائلين على أن من جملة
العفوم الاختلاط بماء الأكل أن تكون بأصابعه أو كفه نجاسة معفوم أكل بأصابعه أو كفه من أناء فيه مائع فليتأمل فإنه
مشكل ولم يوافق على جواز وضع يده في نحو أناء لاخراج ما فيه من الماء كوليئ كل خارجه كإخراج الإدام من أناءه في أناء آخر
ثم أكاه فليجوز انتهى وكتب على حـ مانصه قوله لم يخرج لما استله الخ اخرج المحتاج ٤٣٣ لم استه فيغيدانه لو أدخل

الاحتراز عنه والبق هو البعوض قاله في الصحاح والظاهر كما قاله الشيخ شموله للبق المعروف
بيلادنا (والاصح) أنه (لا يعني عن كثيره) لندرتيه وعدم مشقة الاحتراز عنه (ولا) عن (قليل
انتشر بعرق) لمجاوزته محلله (وتعرف الكثرة) وضدها (بالعادة الغالبة) فباغلب عادة التلطيخ
به ويعسر الاحتراز عنه عادة قليل وما زاد عليه كثير ويختلف ذلك باختلاف الأوقات والبلاد
ولا يبعد جريان ضابط طين الشارع هما ولو شك في شيء أقليل هو أم كثير فله حكم القليل إلا أن
الأصل في هذه النجاسات الاتية العفو إلا إذا تيقنا الكثرة والثاني العفو عنهما إلا أن الغالب في
هذا الجنس عسر الاحتراز فيلحق غير الغالب منه بالغالب كالمسافر يترخص وإن لم تنله مشقة
لا سيما والتمييز بين القليل والكثير عما يوجب المشقة لكثرة البلوى به ولهذا رجه فقال (قلت
الاصح عند المحققين العفو مطلقا والله أعلم) قليلا أم كثيرا انتشر بعرق أم لا تفاحش وتلب على
الثوب أم لا خلافا للادري وسواء أقصره أم زاد على الأصابع خلافا للانسوى والأوجه أن
دم البراغيث الحاصل على حصر نحو المسجد من بنام عليها كدقيق الطيور خلافا لابن العماد
ومحل ذلك في ثوب ملبوس أصابه الدم من غير تعد فلو كانت الإصابة بفعله قصدا كان قتله في ثوبه

يده أناء فيه ماء قابل أو
مائع أو رطب لاخراج ما
يحتاج لإخراجه لم نجس
انتهى ومن ذلك ماء
المراحيض وإخراج الماء
من زبر الماء مثلاً فتنبه
له (قوله وغلب على
الثوب) أي بأن عمه (قوله
خلافا للادري) أي
حيث قيد بما يعم الثوب
(قوله كدقيق الطيور)
أي فيعني عنه حيث لم
يتعمد المشي عليه ولم يكن

٥٥ نهـ ل ثم رطوبة له أو لما يلاقيه وعم المحل كما تقدم (قوله ومحل ذلك) أي العفون الكثير
(قوله في ثوب ملبوس) أي ولو لبسه للتجمل ولو كان عنده غيره خاليا من ذلك لا يكاف لبسه لأن الشارع لم يعاف عما فيه من
الدم صار كالطاهر (قوله كان قتله في ثوبه) ظاهره وإن تكرر ذلك منه كان قتل مرة بعد مرة واجتمع من جملة ذلك دم في أظفاره
فيعني عن القليل لكن سيأتي له بعد قول المصنف ولو فعل في صلاته غيرها بطلت الخ أنه لا يضر قتله لنحو قتله في الصلاة لم يحمل
جلدها ولا مسه وهي ميتة وإن أصابه قليل من دمها فيتقيد ما هنا بذلك فيقال محلل العفون قليل دم نحو البراغيث لم يس
جلدها وهي ميتة يعني مع الرطوبة من أحد الجانبين ومن الرطوبة ما يعلق من دمها بأصبعه مثلاً ومن هنا يتمذر العفون
القليل الحاصل بقتله إذا لم يكن عادة قتل قلة بيده من غير عناية بجلدها وفي حـ ولو حمل ميتة لادم لها سائل في بدنه أو ثوبه
وإن لم يقصد كقمل قتله فعلق جلده بظفره أو ثوبه في أطلق أنه لا بأس بقتله في الصلاة يتبين أن مراده ما لم يحمل جلده انتهى
ويؤخذ منه أن مجرد مسه في غير الصلاة لا يضر في العفون دمه وهو قريب لأن منشأ العفو المشقة وهي حاصلة فيما لو
اشترط في العفون الدم القليل عدم المس بل معه لا تسكاد توجده صور للعفو وفي تناوى الشارح مانصه سئل رضي الله عنه
عن رجل يقمص القمل على فمه بفعله فهل والحالة هذه يعني عن دمه لو كثر تكمسسه إلى عشرين والحال إذا خالط الدم مع
الجلد ولو كان قليلا هل يعني عنه

التعود لغير الابتداء والافتتاح كان شرع في قراءة بعد ان كان في قراءة أخرى وبه يعلم ما في حاشية الشيخ (قوله بعد الافتتاح) أي ان أتى به كأيأتى (قوله فتقلت عليه) أي شقت لكثرة الاصوات خلفه قاله شيخنا في الحاشية ولا ينافيه الترجي في قوله صلى الله عليه وسلم لعلمكم تقرؤون خلفي لاحتمال انه كان يسمع الاصوات ولا يميز ما يقولون (قوله فلا تتعبن) أشار به الى دفع

فأجاب يعنى عن قليل دم في الحالة المذكورة لا كثيره لكونه بفعله ومما ساء الدم للجلد لا تؤثر انتهى ويبقى الكلام فيما اذا حرت القملة بين أصابعه هل يعنى عنه أولا والا قرب عدم العفو لكثرة مخالطة الدم للجلد (قوله أو جل ثوب نحو براغيث) أي ليس من لباسه ولو للتجمل وان كان جلده لغرض كالخوف عليه (قوله وهو محمول على عدم احتياجه) ومن الحاجة ان يخشى على نفسه الضرر اذا نام عريانا ولا يكاف اعدا ثوب لينام فيه لما فيه من الحرج (قوله في ماء قليل نجسه) أي حيث لم يحتج لذلك فلو أدخل يده لاخراج ما في الاناء أو الاكل منه وهى متوافقة بدم البراغيث لم يضر كاد كراهه عن سم (قوله وغسل) ولولا التبرد (قوله وحلق) أي وماء حلق ولا يضر لبسه للثوب الذي فيه دم براغيث بعد غسل التبرد (قوله وسائر ما احتج اليه) منه ما ذكرناه عن سم على ج ومنه ٤٣٤ أيضا ما أوضح وجهه المبطل بطرف ثوبه ولو كان معه غيره ولبس منه فيما

يظهر ماء الورد وماء الزهر فلا يعنى عنه اذا رش على ثيابه قليلا كان أو كثيرا لا لم تدع اليه حاجة والذي يرش عليه ذلك بسبيل من منع من يريد الرش منه عليه فتنبه له فانه دقيق ومحل ذلك ما لم يحتج اليه لداواة عينه مثلا (قوله ولا يكاف تنشيف البدن) أي ولو من غسل قصده مجرد التبرد أو للتنظيف ومن ذلك ما لو عرق بدنه فحسه بيده المبتلة (قوله خراج) بالتنظيف (قوله وقيل ان عصره فلا) وكالعصر ما لو يجره أو وضع عليه لصوقا ليخرج ما فيه من المدة وانفتح بذلك (قوله

أو بدنه أو جل ثوب نحو براغيث وصلى فيه أو فرشه وصلى عليه أو كان زائدا على ملبوسه لا لغرض من تجمل ونحوه لم يعف الا عن القليل كما في التحقيق والمجموع وغيرهما ولو نام في ثوبه فكثر فيه دم البراغيث الضيق بما يقتله منها عمد المخالفة السنة من العرى عند النوم ذكره ابن العمامة دعيئا وهو محمول على عدم احتياجه للتوم فيه والاعنى عنه ثم محل العفو هنا وفي نظائره الاستتابة بالنسبة للصلاة فالوقوع المتواتر بذلك في ماء قليل نجسه ولا فرق في العفو بين البدن الجاف والرطب وهو ظاهر بالنسبة للرطوبة الحاصلة من عرق ونحو ماء وضوء وغسل وحلق أو ما يتساقط من الماء حال شربه أو من الطعام حال أكله أو بصاق في ثوبه أو مما ساء آلة نحو فساد من ريق أو دهن وسائر ما احتج اليه وغير ذلك مما يشق الاحتراز عنه ولا يكاف تنشيف البدن لعصره خلافا لابن العمامة (ودم البثرات) بالملئثة خراج صغير (كالبراغيث) فيعفى عن قليله وكثيره وان كثروا وانتشروا لانه من جنس ما يتعذر الاحتراز عنه فالحق نادره بغالبه كما هو مالم يكن بفعله والا فالعفو خاص حينئذ بالقليل (وقيل ان عصره فلا يعفى عنه) للاستغناء عنه وحصوله بفعله وظاهر عبارة المصنف ان الاصح العفو عنه مع العصر ولو كان كثيرا وهو ما اقتضاه كلام الرضا وأصاها وليس كذلك كما يعلم مما مر (والدما ميل والقرروح وموضع الفصد والحجامة قيل كالبثرات) فيعفى عن دمها وان كثر على ما مر لانها وان لم تكن غالبية ليست نادرة (والاصح) عند الرافعي انها ليست مثله لانها لا تكثر كثيرا بل يقال في خريجات دمها (ان كان مثله يدوم غالبا فلا استعاضة) أي كدمها فيلزمه الاحتياط حسب الامكان بأن يزيل ما أصابه منه ويعصب محل خروجه عند اذنه الصلاة كما مر نظيره في المستعاضة ويعفى بعد الاحتياط عما يشق الاحتراز عنه ولو من دم استعاضة وان لم يعف عن شيء من دم المنافذ كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى (والا) بأن كان مثله لا يدوم غالبا (فكدم الاجنبى) يصيبه (فلا يعفى)

والافكدم الاجنبى فلا يعنى الخ) قال سم على ج اعلم انه وان كان المتبادر ان نائب فاعل يعنى ضمير المشبه عنه لانه الموافق لكون المقصود بالتشبيه بيان حكم المشبه لكونه مجهولا وكون حكم المشبه به معلوما مستقرا الا ان كان في عبارة المصنف مانع من ذلك وهو ان هذا الخلاف المذكور في قوله فلا يعفى وقيل يعفى عن قليله انما هو في كلام الاحباب اصاله في دم الاجنبى الذي هو المشبه به ويصرح بذلك استدراك المصنف على ترجيح المحرر انه لا يعفى بقوله والاظهر العفو عن قليل الاجنبى فان هذا رد على قول المحرر لا يعفى فهو مصرح بأن الخلاف انما هو في دم الاجنبى فتعين ان الضمير في يعفى للتشبيه به وهو دم الاجنبى وامتنع كونه للتشبيه اوله ما فان قلت التشبيه لا يتفرع عليه بيان حكم المشبه به قلت الفاء لمجرد العطف لا للتفريع وكان المصنف قال والافكدم الاجنبى ودم الاجنبى لا يعفى عنه وقيل يعفى عن قليله فيجوز ذلك فيما ذكرنا واذا علمت ذلك علمت ان الصواب رجوع الضمير للتشبه به كما فعله

ما قيل أن ظاهر عبارة المصنف عدم وجوب عليه بالكابة (قوله كما يأتي بيانه) أي المسبوق الحقيقي بشرئته قوله مع في معناه في عبارته مسامحة لأنهم اتوهم أن المسبوق الحكمي غير من في معنى المسبوق وظاهر أنه هو (قوله لا لقراءة الفتحة) يخالف ما يأتي له في صلاة الجماعة وهو ساقط في بعض النسخ (قوله فلم يزل عذره) يعني لم يفرغ من قراءته في مسئلتى الشك والنسيان ولم تزل الزحمة من مسئلتها ولم تتم الأركان في مسئلة البطء (قوله حتى سبقه الإمام) أكثر من ثلاثة أركان (الخ) يعني أنه فرغ من قراءة الفتحة قبل انفصال الإمام عن السجود الثاني واشتغل بالكوع وعاب بعده فلم يفرغ من ذلك إلا والإمام راكع في مسائل الشك

الحق المحلى فله دوره وإن الشارح لم يصب فيما فعل ولا في قوله وهذا أولى الخ وإن ذلك نشأ عن عدم تأمل كلام المصنف وسياقه قنأمل (قوله من المشبه) هو قول المصنف والداميل والقروح الخ وقوله والمشبه به هو قول المصنف فقدم الأجني (قوله غير نحو كلب) أي ما لم يختلط بأجنبي لم تمس الحاجة إليه على ما مر (قوله ما لم يكن بفعله) ومنه ما يقع من وضع أصوق على الدمل ليكون سبباً في فقهه وأخراجه ما فيه فيعني عن قليله دون كثيره وأما ما يقع ٤٣٥ كثير من أن الإنسان قد يفتح رأس

الدمل بالآلة قبل انتهاء المدة فيه مع صلابه المحل ثم تنتهي مدته بعد فيخرج من المحل المنفتح دم كثير أو نحو قمع فهل يعني عن ذلك ولا يكون بفعله لتأخر خروجه عن وقت الفتح أولاً لأن خروجه مترتب على الفتح السابق فيه نظراً والاقرب الثاني لما ذكر (قوله أي أن أكثر) يتأمل هذا مع قوله قبل وكثيرها من نفسه إلا أن يقال ما هنا مفروض فيما لو كان تدهقه بفعله بأن فتح الدمل يخرج منه (قوله ولو جع لكثير) لا يقال هذا مخالف لما مر أي بعد ذكر القلتين بعد قول المتن وكذا في قول نجس لا يدركه طرف فيما لا يدركه

عنه أي عن شيء من المشبه والمشبه به وجعله بعض الشروح راجعاً للادول وحده وبعضهم للثاني وحده وما قلناه أفيد (وقيل يعني عن قابلية) كما قيل به في دم الأجني (قلت الأصح أنها) أي دم الداميل والقروح وموضع القصد والجماعة (كالبثرات) فيعني عن قابليتها وكثيرها ما لم يكن بفعله أو يجاوز محله وحاصل ما في الدماء أنه يعني عن قابليتها ولو من أجني غير نحو كلب وكثيرها من نفسه ما لم يكن بفعله أو يجاوز محله فيعني حينئذ عن قابليتها فقط وما وقع في التحقيق والمجموع في دم البثرات ونحوها من كونه كدم الأجني محمول على ما حصل بفعله أو انتقل عن محله وقضية قول الروضة لو خرج من جرحه دم متدفق ولم يلوث بشرته لم تبطل صلاته أنه إذا لوث أبطل أي أن أكثر كما أفهمه كلام المتولى أي وجاوز محله أخذاً لما مر (والأظهر العفو عن قليل) دم (الأجني) من غير نحو كلب ولو من نفسه بأن عاد إليه بعد انفصاله عنه كما أفاده الأذري (والله أعلم) لوقوع القليل في محل المسامحة أذ جنس الدم مما يتطرق له العفو والقليل كافٍ في الامتناع فاه الناس أي عذره وعفواو الثاني لا يعني عنه مطلقاً سهولة الضرر عنه وشمل قوله قليل دم الأجني ما لو كان القليل متفرقاً ولو جع لكثير وهو الراجح إمام المغلط من نحو كلب فلا يعني عن شيء منه لغلطه كانقله في المجموع عن البيان وأقره بل نقل عن نص الإمام أيضاً ولو لم يخط نفسه بدم أجني عبثاً لم ينع عن شيء منه لارتكابه محرماً فلا يناسبه العفو كما أتى به الولد رحمه الله تعالى (والفتح والصديد) وتسد في النجاسة الكلام لهما (كلام) فيما ذكر لكونه ماداً مستحيلاً إلى نيتين وفساد (وكذا ماء القروح والمنتفط الذي له ريج) وتغير لونه قياساً على الفج والصديد (وكذا بلاء ريج) ولا تغير لون (في الأظهر) قياساً على الصديد الذي لارائحة له والثاني أنه ظاهر كالعرق وأشار المصنف إلى ترجيحه بقوله (قلت المذهب طهارته) قطعاً (والله أعلم) لما مر ثم محمل العفو من سائر ما تقدم مما يعني عنه ما لم يختلط بأجنبي فن اختلط به

الطرف من أنه اد وقع في مواضع متفرقة وكان بحيث لو جع أدركه الطرف عني عنه أن كان يسيراً عرفاً بخلاف ما لو كثيراً مكان جل ما سبق على غير الدم والفرق أن جنس الدم معفوه في الجملة بلا ضرورة ولا كذلك نحو البول أي فانه لا يعني عنه قليلاً كان أو كثيراً بخلاف الدم فانه يعني عن قليله ولو كان إذا جع لكثير كما هو مقرر (قوله وهو الراجح) أي فيعني عنه (قوله فلا يعني عن شيء منه لغلطه) أي ما لم يتناه في القلة إلى حد لا يدركه البصر المعتدل بناء على ما تقدمه الشارح فيما مر من أن ما لا يدركه الطرف لا نجس وإن كان من مغلط (قوله ولو لم يخط نفسه) بأن امر شيئاً من يده بذلك وفي الصباح لم يخطه ثوبه بالمداد وغيره لخطه من باب تنقع والتشديد بمبالغة انتهى (قوله والصديد) قال في مختار الصحاح صديد الجرح ماؤه الرقيق المختلط بالدم قبل أن تغلظ المدة انتهى والمدة بكسر الميم (قوله كالدمل) أي الخارج من الداميل والقروح والبثرات (قوله ما لم يختلط بأجنبي) خلافاً لما أي غير ضروري الحصول لما تقدم من أن ماء الوضوء ونحوه لا يضر

والنسيان (قوله) وحيداً فقد يتصور سقوط الفاتحة في سائر الركعات (هو ظاهر في مسئلتني الزجعة وبطء الحركة لا في مسئلتني الشك والنسيان اذ يتصور في الاولين أن يكون مسبوقاً في الركعة الاولى فسقطت عنه الفاتحة ثم حصل له العذر في غيرها فسقطت عنه الفاتحة أيضاً بخلاف الآخرين اذ يجب عليه القراءة عند التذكر كما يأتي (قوله لتأونه واضطرابه) أي الخبر (قوله)

(قوله ولو لم يلق بذلك) أي في عدم العفو (قوله ما لو خلق رأسه) هذا المخالف لما مر من العفو عنه في قوله ونحو ماء وضوء وغسل وخلق ومن ثم وجد في بعض النسخ أنه ضرب على قوله فيما مر وحق وعلى تقدير ثبوتها فقد يحمل ما مر على أن المراد أنه يعفى عن ماء الخلق إذا أصاب ما في بدنه أو ثوبه أو رأسه من دم البراغيث ونحوها قبل الخلق وما هنا مفروض في دم الجراحاة الحاصلة بسبب الخلق فلا تخالف والاقرب العفو مطلقاً سواء كان الدم من الجرح أو البراغيث لمسقة الاحتراز عنه بل العفو من هذا أولى من العفو عن البصاق في كنه الذي فيه دم البراغيث (قوله حتى ادماه) خرج به ما لو وضع عليه لصوقاً من غير ذلك فاختلط ما على الصوق بما ٤٣٦ خرج من الدم ونحوه وينبغي أنه لا يضر لأن اختلاطه ضروري للعلاج (قوله)

ثم علم كونه) أي وجوده (قوله وجب القضاء) قال المحلي والمراد بالقضاء الاعادة في الوقت أو بعده انتهى (أقول) في اطلاق الاعادة على ما بعد الوقت تغليب اذا الاعادة فعل العبادة ثانياً في الوقت ومن ثم قال جـ المراد بالقضاء ما يشعل الاعادة في الوقت وقال سم عليه وظاهر أن القضاء في الصورتين يعني هذه وما بعدها على التراخي انتهى ويؤيده ما قالوه في الصوم من أن من نسي النية لا يجب عليه القضاء فوراً وعليه فيمكن الفرق بين هذا وبين

ولو دم نفسه كإخراج من عينه أو لثته أو أنفه أو قبله أو دبره لم يعف عن شيء منه ولو لم يلق بذلك ما لو خلق رأسه فخرج حال خلقه واختلط دمه ببطل الشعر أو حاك نحو دمل حتى ادماه ليستسك عليه الدواء ثم ذره عليه كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى (ولو صلى بنجس) غير معفو عنه في ثوبه أو بدنه أو مكانه (لم يعلمه) حال ابتداءه لها ثم علم كونه فيها (وجب القضاء في الجديد) لأن الطهارة واجبة فلا تسقط بالجهل كطهارة الحدث والقديم أنه لا يجب واختاره المصنف في شرح المذهب لما رواه أبو سعيد الخدري قال بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بأصحابه إذ دخل نعليه فوضعهما عن يساره فلما رأى القوم ذلك القوا نعالهم فلما قضى صلاته قال ما حملكم على القاء نعالكم قالوا يا رسول الله رأيناك ألقى نعليك قال لقيت نعلينا نعالنا فقال صلى الله عليه وسلم إن جبريل أتاني فأخبرني أن فيهما قذراً وفي رواية خبثاً وفي أخرى قذراً وأذى وفي أخرى دم حلة وجه الدلالة عدم استثنائه للصلاة وأجابوا بأن القذر هو الشيء المستقذر نجساً كن أو غيره كالخناط والبصاق وأيضاً قد يكون الدم يسيراً أو غافلاً فله تترك أو قيل إن اجتناب النجاسة لم يكن واجباً أول الإسلام ومن حيث ذلك وجب ويدل له حديث سلا الجزور على ظهره صلى الله عليه وسلم وهو يصلي بكة ولم يقطعها (وأن علم) بالنجس قبل الشروع فيها (ثم نسي) فصلى ثم تذكر في وقتها أعادها فيه أو بعده (وجب) القضاء (على المذهب) لتفريطه بتركها لما علم به والطريق الثاني في وجوبه القولان لعدم النسيان وحيث رزقه الاعادة أعاد حتماً كل صلاة يتيق فعلها مع النجاسة فإن احتمل وجودها بعد الصلاة فلا إذا الأصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن والأصل عدم وجوده قبل ذلك ولومات قبل القضاء بفضل الله تعالى أن لا يؤاخذ مع وعده برفع الخطأ والنسيان عن الأمة نص عليه البيهقي في فتاويه وفي

ما لو لم ير الهلال أول ليلة من الشهر فإنه يجب فيه القضاء على الفور بأنه في ثلاث يجب عليه التحري ما دام معان الاتوار النظر أو بالبحث عنه فإذا لم يره ولا أخبر به ثم تبين أنه من الشهر نسب إلى تقصير في الجملة وفيما نحن فيه لم ينسب إلى تقصير لأنه مع النسيان وعدم العلم بالنجاسة معذور اذ لم يجب عليه البحث عن ثيابه قبل الصلاة فيها بل يعمل بما هو الأصل فيها من الطهارة (قوله حديث سلا الخ) أي حديث وضع سلا الجزور على ظهره الخ وهو اسم لما في الكرش من القذر ولكن في الصحاح السلا بالفتح مقصور الجملة الحقيقة التي يكون فيها الوالد من المواشي (قوله كل صلاة يتيق فعلها مع النجاسة) أي فلو نسي عمامة فوجد فيها قشر قل وجب عليه اعادته ما يتيق أصابته فيها اه شيخنا زياي يادي بها مش وتقل عن ابن العماد العفولان الإنسان لا يؤمر بتفتيشها (أقول) والاقرب ما قاله ابن العماد لما صرحوا به من العفو عن قليل النجاسة الذي يشق الاحتراز عنه كسير دخان النجاسة وغبار السرجين وشعر نحو الحمار فقياس ذلك العفو عنه ولو في الصلاة التي علم وجوده فيها بل الاحتراز في هذا أشق من الاحتراز عن دخان النجاسة ونحوها (قوله ولومات قبل القضاء) أي قبل العلم به أو بعده وقلنا بأن القضاء على التراخي كما مر عن

فان فعمد تركه) ليس بقيد فان الاستثنا لا بد منه بكل حال حيث قصد التكميل الذي هو فرض المسئلة كما يعلم مما يأتي
وأما أخذ الشارح مفهومه فيما يأتي فهو مبنى على ما زاده من القيد الاتي وستعلم ما فيه (قوله والطواف) لم تظهر صورة

(قوله ان كان ثم غيره) أي ولم يعلم أي الرأى منه أي من الغير انه لا يعلم ولا يرشده للصواب والافيه يري حقه عيناً لان وجود
من ذكر وعدمه سواء (قوله لزمه قبوله) ولو تعارض عليه عدول في انه كشفت عورته أو وقعت عليه نجاسة فينبغي تقديم
الخبر بوقوع النجاسة أو انكشف العورة لانه مثبت وهو مقدم على الثاني وان كثر (قوله لانه حينئذ كالنجس) هذا
لا يناسب فرقه السابق بأن فعل نفسه لا يرجع فيه لغيره ويشكل عليه أيضاً ما تقدم له في أسباب الحدث من انه لو أخبره
عدل بخروج شيء منه وهو متوضئ لا ينتقض طهره لان اليقين لا يرفع بالشك في فصل في ذكر بعض مبطلات الصلاة
حكمه ذكر هذا الفصل في باب شروط الصلاة مع انه ليس منها انه اذا طرأ عليها بعد استكمال الشروط ابطالها (قوله وسننها)
أي وبعض سننها أي ما يسن فعله فيها أو لها وليس منها (قوله ومكر وهاتما) معطوف كالذي قبله على مبطلات (قوله بالنطق)
أي من الجارحة المحصورة دون غيرها كأيديو ال رجل مثلاً فلا تبطل بالنطق باحدهما فيما يظهر ونقل عن بعض أهل
العصر البطلان بذلك فليراجع ويؤيد ما قلناه قول الشارح من أنف أو فم وتقل بالدرس عن خط بعض الفضلاء عن مر
انه اذا خلق الله تعالى في بعض أعضائه قوة النطق وصار يتمكن صاحبها من النطق ٤٢٧ به الاختيار امتي أراد ويتركه
ذلك متى أراد كان ذلك

كقطق اللسان فتبطل
الصلاة بنطقه بذلك
بحرفين انتهى وقيل
ما ذكره ان ثبت للعضو
الذي ثبت له تلك القوة
جميع أحكام اللسان
حتى لو قرأه الاصححة في
الصلاة كفي وكذا
لو تعاطى به عقد أو حلا
على انه قد يقال هو بالنسبة
الى العسقد والحل

الانوار ونحوه ويلزمه تعليم من رآه يخل بواجب عبادة في رأى مقلده كفاية ان كان ثم غيره
والافعينانم ان قول ذلك بأجرة لم يلزمه الا به في الاصح ولو أخبره عدل رواية بنحو نجس
أو كشف عورة مبطل لزمه قبوله أو بنحو كلام مبطل فلا كأيديل كلامهم عليه ويفرق بينهما
بأن فعل نفسه لا مرجع فيه لغيره ويظهر ان محله فيما لا يبطل سهوه لاحتمال ان ما وقع
منه سهواً هو كالفعل أو الكلام الكثير فينبغي قبوله فيه لانه حينئذ كالنجس وتقدم
انه لو صلى ناسياً للطهارة أتيب على قصده دون فعله ويجرى ذلك هنا
في فصل في ذكر بعض مبطلات الصلاة وسننها ومكر وهاتما (تبطل) الصلاة (بالنطق)
عند اكلام مخلوق وان لم يكن بلسان بلغة العرب (بحرفين) ولو من حديث قدسي ان تواليا فيما
يظهر قياساً على ما يأتي في الالف لافهما أولاً وان كان لمصلحة الصلاة اذ أقل ما يبنى منه
الكلام حرفان وتخصيصه بالمفهوم اصطلاح حادث للنفا والاصل في ذلك خبر مسلم كذا
تسكلم في الصلاة حتى تزلت وقوموا لله فانتين فأمر نبال السكوت ونهيناعن الكلام وروى

لا يتقاعد عن الإشارة المفهومة وهي صريحة من الاخرس ان فهمها كل أحد (قوله ولو من حديث) انما أخذناه غاية لئلا
يتوهم عدم البطلان به لكونه كلام الله تعالى لكن يبقى النظر في وجه دخوله في كلام المخلوقين ولعله انه أراد بكلام
المخلوقين ما ليس بقرآن ومنه الحديث القدسي وعليه فالمراد بكلام المخلوقين ما شأنه ان يتكلم به المخلوق والقرآن لما كان
مجهزاً خارجاً عن طوف البشر خص بكونه كلام الله تعالى وان شاركه فيه الحديث القدسي في انه كلام الله قال حج وكذا حديث
القدسي ما مضت تلاوته اه وتبطل أيضاً بالتوراة والانجيل وان علم عدم تبدلها كما شمله قولهم بحرفين من غير القرآن
والذكر والدعاء (قوله افهما أولاً) أي ولو كانا غير مستعملين كأوع انتهى سم على منهج والاولى التمثيل بنحو رذمة مقلوب
ذر من المهملات والافاً ومستملة في كلامهم (قوله اذ أقل ما يبنى منه الكلام حرفان) عبارة المحلى والكلام يقع على المفهوم
وغيره الذي هو حرفان انتهى (أقول) قوله الذي هو حرفان أي بناء على ما شهر في اللغة والاف في الرضى مانصه الكلام موضوع
لنجس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو والعطف أو على أكثر من كلمة سواء كان مهملاً أم لا ثم قال واشتهر الكلام لغة
في المركب من حرفين فصاعداً انتهى (قوله فأمر نبال السكوت) هذا يفيد ان معنى القنوت السكوت وفي المصباح ما يصرح به
وعبارته القنوت مصدر قنيت من باب قعد الدعاء ويطلق على القيام في الصلاة ومنه قوله أفضل الصلاة طول القنوت
ودعاء لقنوت أي دعاء القيام ويهي السكوت في الصلاة قنوتاً ومنه وقوموا لله فانتين انتهى وفي البضاوي وقوموا
لله فانتين أي ذاكرين انتهى فقوله فأمر نبال السكوت أي عن كلام المخلوقين (قوله وروى أيضاً الخ) أتى به لبيان المراد
من الكلام في الحديث الاول

الترتيب الحقيقي قيسه (قوله ولم يطل غير المرتب) هذا قيد زاده تبعاً للمداد على ما في كلامهم وهو يخرج عن صورة المسئلة -
اذ صورتهما كما يعلم راجعة كلامهم انه أتى بنصف الفاتحة الثاني مثلاً ولا ثم أتى بالنصف الاول وأصل هذه السوادة للروض
وسرحه وليس فيها هذا القيد وهو انما ياسب مسائل قطع الموالاة الآتية (قوله فان طال غير المرتب) مبني على القيد الذي

(قوله لمن قل لعاطس) واسم القائل معاوية بن الحكم انتهى شرح روض (قوله أو حرف مفهم) ظاهره وان أطلق فلم يقصد
المعنى الذي باعتبار صوره فليس بالاولا غير وقد يقال قصد ذلك المعنى لازم لشرط البطلان وهو التعمد وعلم النحرى انتهى سم
على حج وقضية قول السارح من الوقاية عدم الضرر حالة الاطلاق الا ان يقال انها عند الاطلاق تحمل على كونها من
الوقاية ويوجه بان القاف المفردة وضعت للدلب والالفاظ الموضوعه اذا أطلقت حملت على معانيها ولا تحمل على غيرها
الا بقرينة والقاف من القلق ونحوه جزء كلمة لا معنى لها فاذا نواها عمل بنية واذا لم ينوها حملت على معناها الوضعي قال حج
وأفتى بعضهم بابطال زيادة ما قبل أيها النبي في التشهد أخذوا بظاهر كلامهم هنالك كنه بعيد لانه ليس أجنبياً عن الذكربل
يعد منه ومن ثم أفتى شيخنا بأنه لا بطلان به انتهى حج وأقره سم وقوله لا بطلان به أي وان كان عامداً عالماً (قوله كق من
الوقاية) لا فرق في ذلك بين كسر القاف وفتحها لان الفتح الحن وهو لا يضر فبطل الصلاة بكل منهما ما لم يؤديه ما لا يفهم على
ما يأتي ولو قصد بانهم ما لا يفهم ٤٣٨ كان قصد بقوله ق القاف من العلق أو الفلق مثلاً مال شيخنا طيب الى انه لا يضر

وهو محتمل ومثله ما لو
نطق بف قاصداً به أول
حرف في انقطة في فيحتمل
انه لا يضر انتهى سم على
حج ولو أتى بحرف لا يفهم
قاصداً به معنى المفهم هل
يضر فيه نظر اه سم
على منهج (أقول) والذي
ينبغي عدم الضرر لانه ليس
موضوعاً للادفهام ونقل
في الدرس ببعض الماوش
عن م ر ما يوافق ذلك
فله الحمد والمئة وقد يقال
بالضرر لان قصد ما يفهم

أيضا انه صلى الله عليه وسلم قل لمن قال لعاطس يرحمك الله ان هذه الصلاة لا يصلح فيها
شي من كلام الناس (أو حرف مفهم) كق من الوقاية وع من الوعي وف من الوفاء وش
من الوشي (وكدامدة بعد حرف في الاصح) وان لم يفهم اذ المد ألف أو واو أو ياء فالمدود
في الحقيقة حرفان والثاني لا تبطل لان المدة قد تتفق لاشباع الحركة ولا تعد حرفان وفي
الانوار أنها لا تبطل بالبصق الا ان يتكرر ثلاث مرات متواليات أي مع حركة عضو
يبطل تحريكه ثلاثاً كالحى لاشقة كالا يحقى (والاصح ان التضخيم والضحك والبكاء) وان
كان من خوف الآخرة (والانين) والتأوه (والنفخ) من أنف أو فم (ان ظهر به) أي
بواحد من ذلك (حرفان بطالت) صلاته لوجود منافيا (والافلا) تبطل لما مر والثاني
لا تبطل بذلك مطلقا لكونه لا يسمى في اللغة كلاما ولا يتبين منه حرف محقق فكان شبيها
بالصوت المنقول وخرج بالضحك التبسم فلا تبطل به لثبوته عنه صلى الله عليه وسلم فيها
(ويعذر في سير الكلام) عرفا كما يرجع اليه في ضبط الكامة لا ما ضبطها به النحاة
واللغويون (ان سبق لسانه) اليه لعذره بل هو أولى من الناسى لعدم قصده (أو نسي
الصلاة) لعذره أيضا بخلاف نسيان تحريره فيها فانه كنسيان نجاسة نحو ثوبه ولوطن

يتضمن قطع النية وكنه لما استعمل ما لا يفهم في معنى ما يفهم صار كالكامة المجازية المستعملة في بطلان

غير ما وضعت له ولعل هذا أقرب لما تقدم من تضمنه قطع النية وتنبه به هل يضبط النطق هنا بما مر في تحو قراءة الجنب
والقراءة في الصلاة أو يفرق بأن ماها أضييق فيضرب سماع حديد السمع وان لم يسمع المعتدل كل محل والاول أقرب اه حج
(أقول) الا قرب الثاني لان الماد على النطق وقد وجد (قوله وكدامدة بعد حرف) أي بأن أتى بحرف مدود من غير القرآن
بمخلاف ما لو زاد مددة على حرف نرى ولم يغير المعنى فانه لا يضر (قوله وان لم يفهم) أي الحرف (قوله لا تبطل بالبصق) أي
حيث لم يظهر به حرفان أو حرف مفهم كما هو ظاهر اه سم على حج (قوله أي واحد من ذلك) ظاهره انه لو ظهر بالضحك
حرف وبالبكاء مثلاً حرف آخر لا يضر وله غير مراد بل الا قرب الضرر وان كانا من جنسين لان مجموعهما كلام وان اختلف
سبب التلفظ به كما ونطق بحرفين لغرضين مختلفين وعليه فكان الاولى في حل المتن ان يقول أي بما ذكر ليشمل ما لو كان
الحرفان بسبيين (قوله لما مر) أي من انهما لا تبطل بدون حرفين أو حرف مفهم (قوله مطلقا) ظهر حرفان أو لا (قوله الغفل)
هو بالغين المجمة المضومة والفاء الساكنة كقفل المراد به الصوت الذي لا يفهم منه حروف كصوت البهايم وصوت المزمار
(قوله فلا تبطل به) أي لانه لا يشتمل على حروف (قوله كما يرجع اليه) أي العرف (قوله والنحاة واللغويون) من انهما لفظ وضع
بمعنى مفرد وعلى عدم الضبط بما ذكر يدخل اللفظ الموهمل اذا تركب من حرفين او كان مجموعهما جزأ كلمة

زاده و هم ما فيه (قوله غير متعلق بالصلاة) بيان المراد من الاجنبى وسياق ما يوضح معنى تعلقه بالصلاة في قوله لان ذلك ليس مختصا بالمصلحة اذ يعلم منه ان المتعلق بهما كان مختصا بالمصلحة (قوله وان سن) أى جدد العاطس وقوله خارجها

(قوله لم تبطل) وهو ظاهر حيث لم يحصل من مجموعهما كلام كنسیر متوال والابطال لانه لا يتقاعده عن الكثیر يسره واهو مبطل ثم عدم البطلان هنا قد يشك كل عليه ما قالوه في الصوم من البطلان فيما لو كل ناسيا فظن البطلان فأ كل عاذا وقد يجب بأن من ظن بطلان صومه قد يجب عليه الامساك فأ كله بعد وجوب الامساك عنه لتحريره يدل على انها وانه فابطل ولا كذلك الصلاة و الفرق أيضا بأن جنس الكلام اعمد كالخرف الذي لا يفهم مغتفر في الصلاة بخلاف الا كل عمد افانه غير مغتفر (قوله والعصر) عبارة شرح الروض أو العصر اه وعليه فالواو هنا بمعنى أو (قوله ثم أى خسبة) يجوز أن تكون قريبة منه فوصل اليها بدون الثلاث وأن تكون بعيدة لكنه لم يوال بين الخطوات (قوله فقال له ذواليدن) اسمه الخرباق وليس هو ذال الشمالين وسمى بذلك لان يديه كان بهما أطول وفي المصباح وذواليدن لقب رجل من الصحابة واسمه الخرباق ابن عمرو السلمي بكسر الخاء المجهمة وسكون الراء المهملة ثم جاء موحدة وآلف وقاف لقب بذلك لطولهما (قوله قالوا نعم) أى أبو بكر وعمر كما يعلم من قوله أو ان كلام الخ و لعل تعبيره بالجمع ليكون المنسوب الى بعضهم كالمنسوب الى الكل (قوله وجه الدلالة) قال سم وقد اشتملت قصة ذى اليدن على اتيانه بست كلمات فيضبط بها الكلام اليسير اه وعله عدأ فصر الصلاة كلمتين وأم نسيت كذلك وبارسول الله كذلك (قوله أو جهل تحريره) أى ما أتى به ٤٣٩ فيها وان علم تحريره جنسه

ويؤخذ من ذلك بالاولى صحة صلاة نحو المبلغ والفتاح بقصد التبليغ أو الفتح فقط الجاهل بامتناع ذلك وان علم امتناع جنس الكلام فتأمله اه سم على ج وقوله بقصد التبليغ أى وان لم يتحج اليه بأن سم المأمومون صوت الامام ولا يقال انه مسغنى عنه حينئذ فيضرو قوله نحو

بطلان صلاته بكلامه ساهيا ثم تكلم يسيرا عمد لم تبطل والاصل في ذلك خبر الصحيحين عن أبي هريرة صلى بنارسل الله صلى الله عليه وسلم لم الظهر والعصر فسلم من ركعتين ثم أتى خشبة بالمجدواتكأ عليها كانه غضبان فقال له ذواليدن أذمرت الصلاة أم نسيت يارسول الله فقال لا احسبها أحق ما يقول ذواليدن قالوا نعم فصلى ركعتين أخريين ثم سجد سجدتين وجه الدلالة انه تكلم معتقدا انه ليس في صلاة وهم تكلموا مجوزين النسخ ثم بنى هو وهم فيها أو ان ذال اليدن كان جاهلا بتحريم الكلام أو ان كلام أبي بكر وعمر كان على حكم الغلبة لوجوب الاجابة عليهما (أو جهل تحريره) أى الكلام فيها (ان قرب عهدده بالاسلام) وان كان بين المسلمين فيما يظهر أو نشأ بديعة بعيدة عن يعرف ذلك فيما يظهر أيضا للخبر المار ويؤخذ من منه ان الضابط لذلك ان ماعذر الشخص لجو له به وخضائه على غايه لم لا يؤاخذ به ويؤيده تصريحهم بأن الواجب عينانها هو تعلم الظواهر لا غير وخرج بجوهل تحريره ما لو علمه وجوهل كونه مبطلا فتبطل به كالموعلم تحريره شرب الخمر

المبلغ أى كالا امام الذى يرفع صوته بالتكبير لاعلام المأمومين (قوله أى الكلام فيها) عبارة حج أى ما أتى به فيها وان علم تحريره جنسه الى آخر ما ذكره اه وهى تفيد ان من علم تحرير الكلام دون ما أتى به فيها لم تبطل صلاته بخلاف اطلاق الشارح (قوله أو نشأ بديعة بعيدة) ويظهر ضبط البعد عما لا يجزمونة يجب بذله فى الحج توصله اليه أى الى من يعرف ويحتمل ان ما هنا اضيق لانه واجب فوري اصاله بخلاف الحج وعليه فلا يمنع الوجوب عليه الا الامر الضرورى لا غير فيلزمه مشى اطاقه وان بعد ولا يكون نحو دين مؤجل عذره وكفى ببيع نحو نفسه الذى لا يضار اليه اه حج وكتب عليه سم مانصه قوله ويظهر ضبط الحج ويحتمل انه يضبط بما لا خرج فيه أى مشقة لا تحتل عادة مر انتهى وينبغى ان الكلام حين يعلم بوجوب شئ عليه وانه يمكن تحصيله بالسفر أو من نشأ بديعة ورأى أهله على حاله ظن منها انه لا يجب عليه شئ الا ما تعلمه منهم وكان في الواقع ما تعلمه غير كاف فمذروا ترك السفر مع القدرة عليه (قوله للخبر المار) أى وهو قوله صلى بنارسل الله صلى الله عليه وسلم الظاهر الحج بناء على ما مر من احتمال ان ذال اليدن كان جاهلا بتحريم (قوله ويؤخذ من الخ) لكن هذا المأخوذ لا يقيده بكونه نشأ بعيدا عن العلماء ولا بكونه قريب عهد بالاسلام كما يفهمه قوله ويؤيده الخ فليتم امل الا ان يقال مراده ان هذا من الظواهر فلا يعذر بعيد العهد بالاسلام حيث لم يكن بديعة بعيدة (قوله وخرج بجوهل تحريره ما لو علم) ولا يشك هذا بما مر من عدم بطلان صلاة من تكلم ساهيا فظن بطلان صلاته الخ لانه حين تكلم ثم عامدان ان لبس في صلاة فعذر بخلافه هنا فانه حيث علم تحرير الكلام فحقه ان لا يتكلم فلم يعذر

أى التامع (قوله برده عليه الخ) أى فان رد حية نذ انقطع الموالة كما هو ظاهر (قوله ان كان بعد فراغ الفاتحة) أى الصادق به أولوية الاستئناف اذ هو أهم من أن يكون تم الفاتحة أولاً لكن محل الخلاف اذا استأنفها بعد تمامها كما فيه عليه الشارح (قوله ويستثنى من كل من الضابط الخ) هو تابع في هذه العبارة لشرح الروض لكن ذلك تقدم له في المتن والشرح ما يصحح له الاتيان باللام العهدية بخلاف الشارح فانه لم يتقدم له الا الاشارة الى ضابط واحد فيما يقطع الموالة

(قوله كنت ناسياً) أى ناسياً للنسي من صلاتي كعبض الذنم ومثلاً قد اركته وسلمت ثانياً (قوله ويسلم المأموم) أى قبل طول الفصل والافتطال صلاته فقط (قوله فكأن جاهل) أى فيعذر في يسره لكن ينبغي ان لا يقيده ذلك بمن قرب عهده بالاسلام أو نشأ بعيداً عن العلماء ويؤيده ما تقدم في قوله لامامه قد سلمت (قوله فيما سر) أى فيما لو سبق لسانه أو نسي أو جهل (قوله ونحوه قضية اطلاقه انه يتنخض فوراً ولا يجب عليه انتظار زواله بنفسه وان غلب على ظنه انه ان صبر قليلاً زال عنه ذلك المعارض بنفسه وقياس ما ذكره في السعال من وجوب الانتظار حيث رجي زواله انه هنا كذلك بالاولى ولا تنقطع به الموالة (قوله الواجبة) الاولى استقامتها للملاسة فناء عنها بقوله من الاركان (قوله من الاركان القولية) قضيته انه لا يعذر بغير الركن وان نذره لكن قضية قوله بعد اذ هو سنة فلا ضرورة الخ خلافه اللهم الا ان يقال المراد بالواجب هنا ما تنوقف عليه صحة صلاته والسورة ولو نذرهما لا تنوقف الصحة عليهما حتى لو تركهما عامداً مع علمه به لم تبطل بذلك (قوله فان كثرت في التنخض) الاولى حذف في (قوله ٤٤٠ وهو) أى البطلان (قوله من منا) بصيغة اسم المفعول صفة للمرض أى يدوم

زماناً طويلاً وفي المصباح زمن الشخص زماناً وزماناً فهو زمن من باب تعب وهو مرض يدوم زماناً طويلاً والقوم زماني مثل مرضى وأزمه الله فهو من من (قوله يسبح الصلاة) هذا ظاهر ان علم الانقطاع في وقت يسبح الصلاة لانه لا مشقة عليه في انتظاره والا فراقبة ما يزول المانع فيه غاية من الحرج والمشقة (قوله لم تبطل) فان خلا من الوقت زماناً يسرها بطلت بعروض

دون ايجابه الحد فانه يحذف حقه بعد العلم بالتحريم الكف ولو سلم امامه فسلم معه ثم سلم الامام ثانياً فقال له المأموم قد سلمت قبل هذا فقال كنت ناسياً لم تبطل صلاة واحد منهما ويسلم المأموم ويسجد للسهو لوجود الكلام بعد انقطاع القدوة ولو سلم من ثنتين ظاناً تمام صلاته فكأن جاهل كما ذكره الرافي في كتاب الصوم (لا) في (كثيره) فلا يعذره فيما سر (في الاصح) وتبطل به لانه يقطع نظامها وهيئتها ولان السبق والنسيان في الكثير نادراً والثاني يسوي بينهما في العذر لانه لو أبطل كثيره لا بطل قليله كالعمد ويرجع في القلة والكثرة للعرف (و) يعذر (في) اليسير عرفاً من (التنخض ونحوه) مما سر كسعال وعطاس وان ظهر به حرفان ولو من كل نحو نفخة (لغلبة) لعدم تقصيره وهي راجعة للجميع (وتعذر القراءة الواجبة) ومثلها غيرها من الاركان القولية الواجبة للضرورة وهذا راجع للتنخض فان كثرت في التنخض ونحوه للغلبة وظهر به حرفان فاكثر وكثر عرفاً بطلت صلاته كما قالاه في الضحك والسعال والباقي في معناها اقطع ذلك نظم الصلاة وهذا المحمول على حاله لم يصرد ذلك في حقه من ضامر منافان صار كذلك بحيث لم يخل زمن من الوقت يسبح الصلاة بلا نحو سعال مبطل لم تبطل كسلس الحدث ولا اعادة عليه حيث نذ ولو شفي بعد ذلك ويحمل عليه كلام الاسنوي نعم التنخض للقراءة الواجبة لا يبطلها وان كثرت ولو ظهر من امامه حرفان بتنخض لم يلزمه مفارقتها جلاله على العذر لان الظاهر تحرزه عن المبطل نعم قال السبكي قد تدل قوته حاله على عدم عذره فتجب مفارقتها

السعال الكثير فيها والقياس انه ان خلا من السعال أول الوقت وغلب على ظنه حصوله في بقية قال بحيث لا يلو منه ما يسع اله لاه وجبت المبادرة للفعل وانه ان غلب على ظنه السلامة منه في وقت يسبح الصلاة قبل خروج وقتها وجب انتظاره وينبغي أن مثل السعال في التفصيل المذكور ما لو حصل له سبب كسعال أو نحوه يحصل منه حركات متوالية كارتعاش يداورأس ولو صلى خلف امام فوجده يحرك رأسه مثلاً في صلاته فينبغي ان يقال ان لم توجد قرينة تدل على ان ذلك ليس لمرض من من صحت صلاة المأموم حملاً على ان ذلك لمرض من من والابطال ووقع السؤال في الدرس مما لو كان السعال من زماناً ولكن علم من عادته ان الحمام يسكن عنه السعال مدة تسع الصلاة هل يكلف ذلك أم لا واجبت عنه بأن الظاهر الاول اخذاً بما قالوه من وجوب تسخين الماء حيث قدر عليه اذ توقف الموضوع به على تضيئه حيث وجد اجرة الحمام فاضله عما يعتبر في الفطرة وان ترتب على ذلك فوات الجماعة وأول الوقت (قوله ولو ظهر من امامه) أى ولو تخالفاً لانه اماناس وهو منه لا يضر أو عامد كذلك لان فعل المخالف الذي لا يبطل في اعتقاده ينزل منزلة السهو

وما لا يقطعها وهو قوله فيما مر من غير فصل إلا بعد تنفس وهي الخ عبادرة الروض وشرحه فإن سكنت يسير مع نية قطعتها أي القراءة أو طويلا بعد بحيث يزيد على سكتة الاستراحة وإن لم ينو القطع استأنف القراءة إلى أن قال الشارح وما مضى به

(قوله يغبر المعنى) كضم تاء أنه مت أو كسر ها (قوله أي حيث لم تبطل) أي بأن كان قبله (قوله بعد ركوعه) هذا هو المعتمد أي وينتظره المأموم في القيام فإذا قام من السجود وقرأ على الصواب وافقه وأتى بركعة بعد سلام الإمام أن لم ينتبه وإن لم يقرأ على الصواب استمر المأموم في القيام ويفعل ذلك في كل ركعة ولو إلى آخر الصلاة وسبق أن له ما وافق هذا البحث في صلاة الجماعة فهو المعتمد ولا ينافيه قوله قبل والأوجه الخ لجواز أنه قصد به الرد على من قال بفارقه حالاً ثم ترقى بما أوردته من البحث إلى أنه لا يفارقه مطلقاً وهذا يمكن أن يفرق بين من كان مذهبهم عدم البطلان بالحن المذكور فتجب مفارقتهم عند الركوع لأنه لا يرى العود لما فوته وبين من كان مذهبهم البطلان إذا لم يعد فإنه إذا تذكر حاله وجب عليه العود (قوله أو مسجد قبل ركوعه) ويفرق بين هذا وبين ما قيل في المخالف من أنه إذا أحل بركن في اعتقاد المقتضى دون الإمام تجب مفارقتهم عند انتقاله إلى ما بعده بأن المخالف الغالب أو المحقق منه أنه لا يرجع لما انتقل عنه لأنه فعل ذلك عن اعتقاد والموافق متى تذكر حاله يرجع فجاء انتظاره وإن طال جد الاحتمال عوده بتقدير تذكره أحق بالاقرب (قوله وجب عليه التنسخ) أي ولا تبطل صلاته (قوله وإن ظهر حرفان) أي أو أكثر بل قياس ما تقدم من اغتفار التنسخ الكثير لتعذر القراءة عدم الضرر هنا مطلقاً (قوله قاله في رساله النور) هي اسم كتاب للشافعي (قوله والأوجه شمول ذلك) ٤٤١ أي وجوب التنسخ والإخراج

(قوله نفلان أو فرضاً)

أي حيث لم يرد بيلها قطع النفل من صلاة أو صوم فلا يذرى التنسخ أي ولو كان نذر القراءة جهراً لأنها صفة تابعة ويؤيده قول المنهج وتعذر ركن قولي (قوله لا سماع المأمومين) أي أو امام جمعة مر اه سم على منهج نعم ان توقف على جهره سماع المأمومين به عذر ثم رأيه قال على حج مانسه وعليه

قال الزركشي ولو لحن في الفاتحة لحنا غير المعنى وجبت مفارقتهم كالتورك واجبا اه ويمكن حمله على ما إذا أكثر ما قرأه عرفاً فيصير كلاماً أجنبياً مبطلاً وإن كان ساهياً والأوجه أي حيث لم تبطل أنه لا يفارقه حتى يركع بل بحث بعضهم عدم اللزوم بعد ركوعه أيضاً لجواز سهوه كالأقام نظاماً أو مسجد قبل ركوعه ولو زلت فخامة من دماغه إلى ظاهر الفم وهو في الصلاة فابتلعها بطلت فلو تذهب في حلقه ولم يمكنه إخراجها إلا بالتنسخ وظهور حرفين ومتى تركها زلت إلى باطنه وجب عليه أن يتنسخ ويخرجها وإن ظهر حرفان قاله في رساله النور والأوجه شمول ذلك للصائم أيضاً نفلان أو فرضاً (لا) تعذر (الجهور) فلا يذرى التنسخ ولو يسيراً من أجله (في الأصح) أذهو سنة فلا ضرورة لارتكاب التنسخ له وفي معنى الجهر سائر السنن كقراءة سورة وقنوت و... بغير انتقال ولو من مبلغ محتاج لسماع المأمومين خلافاً للسنوى ومقابل الأصح أنه عذر أقامة لشعار الجهر ولو جوب بطلان التنسخ مع علمه بصرم الكلام يذرى غفلة على العوام (ولو أكره) المصلي (على الكلام) في صلاته ولو يسيراً (بطلت في الظهور) لندوته كالأكره إلى الحديث ولثاني لا تبدل كالناسي أما الكثير فتبطل به جزم

٥٦ نهاية ل ينبغي استثناء الجمعة إذا توقفت متابعة الأربعين على

الجهور المذكور وكان ذلك في الركعة الأولى لموقف صحة صلاته على متابعتهم المتابعة الواجبة لاشتراط الجماعة في الركعة الأولى لصحتها لو كان لو استمر وأتى الركوع إلى أن يبقى من الوقت ما يسع الجمعة رال المانع واستعفى عن التنسخ فهل يجب ذلك فبه نظر وكذا ينبغي استثناء الجمعة إذا توقفت حصول فرس الكفاية لهذه الجماعة على ذلك اه وفوله ينبغي استثناء الجمعة وينبغي أن يلحق بها الإمام المعادة والمجموعة جمع تقدم المطر والمذكور فعلة الجماعة ويكفي في الثلاث سماع واحد فتى أمكنه سماعه وزاد في التنسخ لأجل سماع غيره بطلت صلاته لأنه زيادة غير محتاج إليها وقوله فيه نظر الأقرب عدم وجوب الانتظار بخلاف المبلغ لأن صحة صلاته لا تتوقف على مشاركة غيره الإمام ولا يذرى سماعهم (قوله ولو أكره المصلي على الكلام) قال حج على نحو الكلام اه ووقع السؤال في الدرس عما لو جاءه يهودي أو نصراني وهو يصلي وطلب منه تلقين الشهادتين على وجه يؤدي إلى بطلان صلاته هل يجيبه أولاً قلت الطاهر ان يقال ان خشى فوات سلامه وجب عليه التلقين وتبطل به صلاته وإن لم يش فوات ذلك لم يجز عليه ويعتذر التأخير للعدول بلبسه بالعرض فلا يقال فيه وضاه بالكفر وعلى هذا يخص قول شيخنا الزيدى في الردة ان منها ما لو قال لمن طلب منه تلقين الاسلام اصبر ساعة بما لم يكن له عذر في التأخير كانها (قوله لندوته) يؤخذ من العبل ان مثل الكلام مالوا أكره على الاستدبار بأفعله أرعى الكل

المصنف الطول أخذ من المجموع وعدل اليه عن ضبط الاصل له بما أشعر بقطع القراءة أو اعراضه عنها مختاراً أو لعائق
 ليفيد ان السكوت لا يعيلاً لا يؤثر وان طال لانه معذور وتقبله في المجموع عن نص الام تم قال ويستثنى من كل من الضابطتين الخ
 (قوله ولا التسبب الى حصوله) أي فيما اذا لم يكن حاصله لا يقدر تقيضه في قوله ولا قراءته في نحو مصنف أي اذا كان حاصله
 والمراد بالمصنف الذي يجب عليه التسبب في حصوله ما فيه الفاتحة فقط كما هو ظاهر (قوله حتى لو لم يكن الخ) لا موقع للتعبير
 وحمله سم مفاد اتول حج ولو أكرهه على نحو الكلام (قوله وليس منه) أي مما يبطل الصلاة (قوله غصب السترة) ظاهره
 انه لا فرق في ذلك بين ان يأخذها الغاصب بلا فعل من المصلي كان تكون السترة معقودة على المصلي فيكفها الغاصب قهراً
 عليه أو يكرهه على ان يتزعمها ويسلمها ٤٤٣ ويوجه بأن المدار هنا على كثرة وقوع العذر وقد أشار الشارح بقوله

لانه غير نادر الى ذلك لكن
 قيا من مافي الوديعة من
 ضمان الوديعة اذا أكرهه
 الغاصب حتى سلمه الوديعة
 البطلان فيما لو أكرهه
 على نزع السترة (قوله
 وفيه غرض) أي للغاصب
 (قوله أو لم يقصد شيئاً)
 ينبغي أو قصد واحداً
 لا بعينه بأن قصد أحد
 الامر من التفهيم
 والقراءة (قوله الا بالقصد)
 أي مع وجود الصارف كما
 هنا (قوله فأثرت) أي
 القرينة (قوله نفى كل من
 المقسم) وهو قوله بقصد
 التفهيم وقوله وقيد المقسم
 وهو قوله ان قصد معه
 قراءة (قوله وان بحث في
 المجموع الخ) ضعيف (قوله
 وسواء) أي في التفصيل
 المار (قوله خلافاً لجمع
 متقدمين) أي فانهم

وليس منه غصب السترة لانه غير نادر وفيه غرض (ولو نطق بنظم القرآن) أو بذ كر آخر كما
 شمله كلام كثير (بقصد التفهيم كما يحكي خذ الكتاب) مفهوماً به من يستأذنه في أخذ ما يريد
 أخذه وكقوله ان استأذنه في الدخول عليه ادخلوها بسلام آمين أولن ينهاء عن فعل شيء
 يوسف أعرض عن هذا (ان قصد معه) أي التفهيم (قراءة لم تبطل) لانه قرآن فصار كما لو قصد
 به القرآن وحده (ولا) بأن قصد التفهيم فقط أو لم يقصد شيئاً (بطلت) لان القرآن لا يكون
 قرآناً الا بالقصد وما تقر في صورة الاطلاق هنا هو المعتمد لان القرينة متى وجدت
 صرفته اليها لم ينو صرفه عنها وفي حالة الاطلاق لم ينو شيئاً فأثرت وادى المصنف في دقائقه
 دخول هذه الصورة في قوله والا ونوزع في الدخول لان مورد التقسيم وقع فيما قصد به التفهيم
 فلا يشمل قصد القراءة وحدها ولا الاطلاق ويجاب بأنه اذا عرف ان قصده مع القراءة لا يضر
 فقصد ما وحدها أولى وبان الاتشيل نفى كل من المقسم وقيد المقسم ولعله ملخص المصنف في
 تصريحه بشمول المتن للصور الاربع وسواء كان انتهى في قراءته الى تلك الآية أم أنشأها
 كما اقتضاه اطلاق التحقيق وغيره وهو الوجه لوجود القرينة الصارفة عن القراءة في محلهما
 وان بحث في المجموع الفرق بين أن يكون قد انتهى في قراءته اليها فلا يضر والا فيضروا وسواء
 ما يصلح للتخاطب وما لا يصلح له خلافاً لجمع متقدمين وشمل كلامهم الفتح على الامام بالقرآن
 أو بالذكر كان ارجح عليه كلمة في نحو التشهد فقالم المأموم والجهر بـ كبير الانتقالات
 من الامام أو المبلغ فيأتي فيهما التفصيل من الصور الاربع المذكورة كما اقتضاه كلام الراعي
 وغيره واعتمده الاسنوي وغيره وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى وخرج بنظم القرآن ما لو
 غير نظامه بقوله يا ابراهيم سلام كن فان صلاته تبطل مطلقاً نعم ان قصد بكل القراءة
 بفرد ما لم تبطل وان أتى بها مجموعة فيما يظهر كما أفاده الشيخ في الغرر وفي المجموع عن
 العبادي لو قال الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك أصحاب النار بطلت صلاته ان تعمد
 والافلا ويمجد للسهو وهو المعتمد وفي فتاوى القسفال ان قال ذلك متعمداً معتقداً كفر
 ويأتي مثل ما تقرر فيما لو ونف على ملك سليمان وما تمسكت طويلاً أي زائداً على سبعة

تنفس

يخصون التفصيل بما يصلح للمخاطبة كما ذكره سم على العباب
 وعبارته قوله ولو أعلم بنظم القرآن الخ ظاهر كلام المصنف كغيره لا فرق في نظام القرآن وغيره مما ذكر في التفصيل الذي
 ذكره بين ما يصلح للمخاطبة الناس وما لا يصلح لكن نقل الاسنوي عن جماعة وقال انه المتجه تخصيص التفصيل بما يصلح
 للمخاطبة بخلاف ما لا يصلح وان تجرد قصد الافهام وقد سبق نظير المسئلة في باب الغسل اه (قوله ارجح عليه) قال في المختار
 ارجح على الغارثي على ما لم يسم فاعلمه اذا لم يقدر على القراءة الى ان قال ولا نقل ارجح عليه بالتشديد (قوله بتكبير الانتقالات)
 أي أو التحريم (قوله من الصور) بيان للتفصيل (قوله مطلقاً) أي سواء قصد القرآن أو غيره (قوله فيما يظهر) معتمد (قوله
 في الغرر) أي شرح البهجة الكبير (قوله بطلت صلاته) أي حيث لم يقصد بأولئك الخ القراءة من آية أخرى (قوله وفي
 فتاوى القسفال) أي المروزي وقوله الى ان قال ذلك الخ معتمد (قوله ويأتي مثل ما تقرر) هو قوله ان قال ذلك الخ

بالغاية هنا (قوله لم يلزم ما لكه اعارته) أي ولا اجارته كافي حواشي سم على المنهج وفرق بينه وبين وجوب التعليم بالاجرة الذي أفهمه ما بعده (قوله فينتقل الى البدل) لا ينسجم مع المتن بعده ولعل فاء فينتقل هي فاء انتم فتكتب بالاجر فتكون الفاء المتصلة بسبع زادها النسخا لكن كان عليه أن يأتي قبل المتن بلفظ وهو لئلا يتغير اعرابه ويجوز أن يكون قد جعله جوابا بشرط محذوف (قوله ما ذكره الامام) يعني المقابل لما اختاره في المجموع وهو وجوب اقامتها معنى منظوما

(قوله فيما يظهر) افهم ان قدر سكتة التنفس والى لا يضر معها الا يتداعى ما بعده ما طالعوا لعل وجه ذلك انه مع قصر الزمن لا تعد الكلمات منفصلا بعضها عن بعض فاشبه ما لو نطق بقوله وما كفر سليمان بلا سكوت (قوله في غير محل تلاوته) احتراز به عما لو قاله من تلاوة قوله تعالى قال الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم (قوله وتبطل بما نسخت تلاوته) ومثله متعلقات القرآن المحذوفة أي كقوله الحمد كائن لله وان قلنا انهم منه فتبطل بالنطق بها عددا ٤٤٣ وان قصدت نهاء متعلق اللفظ (قوله ان لم

يقصده للدعاء) أي فتبطل مع الاطلاق (قوله ان لم يقصده تلاوة ولادعاء) أي بان اطلق أو قصد الاخبار المجردة **فرع** لو قال صدق الله العظيم عند قراءة شيء من القرآن قال مر ينبغي ان لا يضر وكذا لو قال آمنت بالله عند قراءة ما يناسبه اه سم على منهج وبقي ما لو قال الله فقط فهل يضر ذلك أولا فيه نظروا الاقرب انه ان قصده التعجب ضر وان لم يقصد ذلك بان قصد الثناء لم يضر وان اطاق فان كان ثم قرينة تدل على التعجب كأن سمع أمرا غريبا في القرآن فقال عند سماعه ذلك ضر وان لم يكن قرينة لم يضر لانه اسم من أسمائه لا اشتراك فيه

تنفس وعي فيما يظهر وابتدأ بما بعده ما لو قال قال الله في غير محل تلاوته أو النبي كذا بطلت صلاته كما شمله كلامهم وبه صرح القاضي وتبطل بما نسخت تلاوته وان بقي حكمه دون عكسه ولو قرأ الامام اياك نعبد واياك نستعين فقال المأموم مثله أو استعنا بالله أو نستعين بالله في شرح المذهب عن صاحب البيان ان كان غير قاصد للتلاوة بطلت أي ان لم يقصده الدعاء كافي التحقيق وحاصل ما أجاب به الوالدرجه الله تعالى لما سئل عن ذلك انه تبطل صلاته بذلك ان لم يقصده تلاوة ولادعاء وما نقله النووي في شرح المذهب عن صاحب البيان مقيد بما اذا لم يقصده الدعاء كافي التحقيق ولهذا اعترض في شرح المذهب اطلاق ما نقله فيه عن صاحب البيان بقوله ولا يوافق عليه وعبارة شرح المذهب (فرع) قد اعتاد كثير من العوام انهم اذا سمعوا قراءة الامام اياك نعبد واياك نستعين قالوا اياك نعبد واياك نستعين وهذا بدعة منهي عنه فاما بطلان الصلاة به افقد قال صاحب البيان ان كان غير قاصد للتلاوة أو قال استعنا بالله أو نستعين بالله بطلت انتهى وتبطل صلاته بالقول المذكور اذا لم يقصده شيئا وكذا اذا قصد بقوله استعنا بالله الثناء أو الذكر كما يؤخذ من التحقيق وشرح المذهب وغيرها اذ لا عبرة بقصد ما لم يفده اللفظ وان قال الطبري في شرح التنبيه الظاهر الصحة لانه ثناء على الله أي باللازم قال الاسنوي وهو الحق ويدل عليه قولهم في فنوت رمضان اللهم اياك نعبد انتهى وحينئذ فتبطل الصلاة في نظر ذلك كقوله اطرب زوجة أو ولدا أو مالا من الله تعالى أو قرأ انا أرسلنا نوحا الآية أو نحوها من اخبار القرآن ومواعظه واحكامه حيث قصده الثناء والمراد بالذكر الذي لا تبطل به الصلاة ما كان مدلوله الثناء على الله تعالى كقول المصلي سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر اللهم أنت السلام ومنك السلام الى آخره والوجه انه يعتسر في نحو يا حيي مقارنة قصد نحو القراءة ولومع التفهيم لجميع اللفظ اذ عرقه عن بعضه يصير الانظ اجنبيا ما نفي الصلاة كما يشعر به قول المصنف ان قصده قراءة وان كان المرجح في نظيره من الكفاية الا كثناء باقتر ان النية ببعضها (ولا تبطل) الصلاة (بالذكر والدعاء) وان لم يشد با حيث كانا جازين

ووقع السؤال بالدرس عن شخص يصلي فوضع آخر يده عليه وهو غافل فارفع ليدك وقال الله فاجبت عنه بان الاقرب فيه الضرر اذا لم يقصده الثناء على الله تعالى لكن سيأتى له انه لو قال السلام قاصدا اسم الله أو القرآن لم تبطل اه وقضيته انه لو أطلق بطلت وقياسه ان الله مثله وفي سم على منهج **فرع** ضربته عقرب في الصلاة لم تبطل صلاته وان ضربته حية بطلت والفرق ان العقرب تدخل سمها الى داخل البدن لانها تغرز ابرتها في داخل البدن وتفرغ فيها السم الى داخله والسم سمها على ظاهر البدن وهو نجس ونجس ظاهر البدن مبطل هكذا ذكره واعتمد مر اه سم على منهج (قوله لجميع اللفظ) ويحتمل الا كثناء بالمقارنة لا قوله اذا قصد حيث لا ثمان بالجميع فليتامل اه سم على ج وهذا من العالم لما مر عنه من ان الجاهل يعذر مطلقا (قوله حيث كانا جازين) يتأمل التقييد بالجواز

وان لم يصرح به (قوله وما اختاره المصنف) ينبغي أن يزيد قبله لفظ قال (قوله ولم يأمره بتقديم البسملة) أي بل انما أمره
 بسبحان الله وهو أقل من البسملة (قوله فيحتمل ان المأمور كان عالماً بالحكم) أي الذي هو تقديم البسملة لكن يشكك عليه
 حينئذ تقديم سبحان الله على الحمد لله والقرآن يجب تقديمه ولا يقال شيئاً في بعض آية لا نأقول هذا جواب آخر والكلام
 في هذا الجواب على حديثه على ان ذلك مبني على كلام ابن الرفعة لا في وهو خلاف الراجح (قوله في تلك) يعني فيما اذا كان
 المحفوظ من الفاتحة وقوله دون هذه يعني فيما اذا كان المحفوظ من غيرها لان هذا هو محل كلام ابن الرفعة وغيره كما يعلم
 بمراجعة شرح الروض وايمس المراد ما في حاشية الشيخ كما هو ظاهر (قوله دون هذه) أي وان كان ذلك البعض معظم آية
 الدين أو نحوها وان استبعد الاذرعى والدميرى كما يأتي كما هو الظاهر من سياق السارح (قوله والحديث لاجته فيه)
 مراده به حديث الترمذي ٤٤٤ اذا قلت الى الصلاة فتوضاً كما أمرك الله ثم تشهد وأقم ثم كبر فان كان

معك قرآن فاقرأه أو لا

في الذكر بعد تفسيره بانه ما
 دل على الثناء على الله تعالى
 وقد يقال يجوز ان يراد
 بالذكر المحرم ما لو اخترع
 ذكراً غير وارد في محل من
 الصلاة وترجم عنه بغير
 العربية كما قيل به فيما لو
 اخترع دعاء بغير العربية
 وانظر هل من ذلك ما لو
 أتى على الله في مقابلة
 معصية ارتكبها كأن طلب
 تحصيل امرأة ليرتف بها
 فلما حصلت أتى على الله
 لذلك وأقول الأقرب الذي
 يظهر انه منه فتبطل الصلاة
 به (قوله الاما علق منه)
 الاولى منهما أي النذر
 والدعاء ليلاقى قوله اللهم
 اغفر لي الخ وعليه فالضمير
 في منه راجع لما ذكر
 (قوله والحق به ما في)

ولا بالانذر لانه مناجاة لله فهو من جنس الدعاء الاما علق منه كاللهم اغفر لي ان أردت أو ان شفى
 الله مريضى فملى عمق رقبة أو ان كملت زيدا فعلى كذا فتبطل به الصلاة كما ذكره الاذرعى
 بحثاً في النذر والحق به ما في معناه وبحث الاسنوى الحاق الوصية والعق والصدقة وسائر
 القرب المنجزة بالنذر لكن رده جمع بان الصدقة لا تتوقف على لفظ فالتلفظ بها في الصلاة غير
 محتاج له بل ولا تحصل به اذ لا بد فيها من القبض وبان النذر بقوله مناجاة لتضمنه ذكر اجتناف
 الاعتاق بضوء عبدي حر والايضا بضوء افلان كذا بعد موتى ومعلوم ان النذر انما يكون في قربة
 فنذر اللجاج مبطل لكرهه وان محل ذلك اذا أتى به قاصدا الانشاء لا الاخبار والا كان غير
 قربة فتبطل به اما لو كان الدعاء ونحوه محرماً فامسأ تبطل به أو كان بغير العربية وليس ذلك
 المترجم عنه وارد أو ورد وهو يحسنها كما هو ذلك قيل الركن الثاني عشر ويصح الحاق النذر
 وما ذكر معه به ما في ذلك وأفتى القفال بانه لو قال السلام قاصدا اسم الله أو القرآن لم تبطل والا
 بطلت ومثله الغافر وكذا النعمة والعافية بقصد الدعاء ويشترط في جميع ما مر ان لا يتضمن
 ما أتى به خطاب مخلوق غير النبي صلى الله عليه وسلم من انس وجن وملاك ونبي غير نبينا كما أشار له
 بقوله (الا اري خاطب) به (كقوله لعاطس رحك الله) أو غيره نذرت لك بكذا أو لعبد الله على
 ان اعتقك فتبطل به وشمل ذلك خطاب ما لا يعقل كربي وربك الله أعوذ بالله من شرك وشرك
 ما فيك وشرك ما داب عليك للارض أو أمنت بالذي خلقك للهلل أو ألعنك باعنة الله أو أعوذ بالله
 منك للشيطان اذا أحس به وربك الله لميت في الصلاة عليه كما اعتمد ذلك لو الدرجه الله تعالى
 ودل عليه كلام المصنف في شرح مسلم حيث قال قلت قال أصحابنا ان الصلاة تبطل بالدعاء لغيره
 بصيغة المخاطبة كقوله للعاطس رحك الله أو يرحمك الله ولم سلم عليه وعليك السلام واشباهه
 والآحاديث السابقة في الباب قبله في السلام على المصلى تؤيد ما قاله أصحابنا فيقول الحديث
 أي الوارد بمخاطبة الشيطان أو يحتمل على انه كان قبل تحريم الكلام في الصلاة أو غير ذلك اه
 أي لاحتمال كونه خصوصية له أو ان قوله ذلك كان نفسياً لا لفظياً وان جرى جمع متأخرون

معناه) ضعيف (قوله وسائر القرب المنجزة) منها الوتف (قوله لكن رده جمع الخ) معتمد (قوله فنذر اللجاج) كقوله الله على
 على أن لا أكلم زيدا (قوله فانما تبطل به) ومن ذلك الدعاء المنطوق على ما قاله ابن عبد السلام اه حج وكتب عليه سم المتجه
 خلافه اه أي فلا تبطل به لكنه بكره وقضيته انها لا تبطل بالدعاء والذكر المكروهين وعليه فالفرق بينه وبين النذر المكروه
 حيث بطلت به ثم ظفرت بفرق للشيخ حمدان في ملتقى البصريين بين بطلانها بالنذر المكروه وعدمه بالقراءة في نحو ال كوع مع
 كراهتها فيه ونصه ولك ان تقول هذا لما انتفت فيه القربة من حيث اغتظه أشبه كلام الآدميين فابطل بخلاف القراءة فيما
 ذكر بقصدها وان انتفت فيها القربة من حيث وضعها في غير موضعها لم تخرج القرآن الى شبهه كلام الآدميين اه فيمكن
 مجيبته هنا ويقال عروض الكراهة للذكر والدعاء لا يخرجهما عن كونهما ذكراً ودعاء كالقراءة (قوله واردا) أي عن النبي
 صلى الله عليه وسلم (قوله ومثله الغافر) أي في عدم الضرر ان قصد الدعاء بهما (قوله خصوصية له) أي النبي صلى الله عليه وسلم

(قوله كياك نعبد) أي حيث قصد به الدعاء أو القراءة على مهر (قوله وخطاب النبي صلى الله عليه وسلم) أما خطاب غيره من الأنبياء فتبطل به ولا تجب اجابته لكن ينبغي أن تسن مراراً سم على حج ونقل في الدرس عن الخطيب أنه تجب الاجابة وتبطل به الصلاة فليراجع (قوله فلا تبطل به) أي ومحل ذلك أن كان المبتدئ بالخطاب هو المصلي حيث كان الخطاب في دعاء كما هو الفرض أما غير الدعاء كان سؤال النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة عن شيء فتبطل به فيما يظهر فإن ابتداء النبي صلى الله عليه وسلم لم يضر الخطاب في جوابه مطلقاً (قوله حتى لو دعا صلى الله عليه وسلم الخ) بقي ما لو قال له شخص النبي صلى الله عليه وسلم يدعو له وهو في محل كذا فذهب إليه هل تبطل صلاته أو لا فيه نظر والأقرب أنه ان ذاب على ظنه صدق الخبر لا تبطل صلاته بل ذهب إليه وإن لم يره ثم ولا فرق في ذلك بين كونه في حياته صلى الله عليه وسلم أو بعد وفاته (قوله في عصره) هذا جرى على الغالب سم (قوله ولا تبطل) وينبغي أن يقال إنها تقطع الموالاة ٤٤٥ لأنها ليست من مصالح الصلاة بخلاف التأمين

ونحوه وفي سم على منهج قال مر وكذا الاستدبار المحتاج إليه في اجابته ينبغي أن لا تبطل به قال وإذا انتهى غرض النبي صلى الله عليه وسلم أتم الصلاة فمما وصل إليه وليس له أن يعود إلى مكانه الأول فلو كان أمراً وقدر تأخر عن اليوم بسبب الاجابة هل له أن يعود إلى مكانه الأول قال مر ينبغي أنه ليس له ذلك وإن يتعين عليهم مفارقتها (أقول) قياس ذلك أن تتعين المفارقة بمجرد تأخره عنهم ويحتمل خلافه لاحتمال أن يأمره عليه الصلاة والسلام بالعود

على استثناء هذه الصور من البطال أما خطاب الخالق كياك نعبد وخطاب النبي صلى الله عليه وسلم ولو في غير التشهد خلافاً للذري فلا تبطل به حتى لو دعا صلى الله عليه وسلم في عصره مصلياً وجبت عليه اجابته ولا تبطل به أصلاً ولا فرق بين قيل الاجابة وكبيرها بالقول والفعل كما بحثه الأسنوي ولا تجب اجابة الأوبن في الصلاة بل تحرم في الفرض وتبطل به أو تجوز في لهفل مع بطلانها في الأولى الاجابة فيه أن شق عليها عدمها كما بحثه بعض المتأخرين ولو رأى مشرفاً على هلاك كاعى أشرف على وقوعه في نحو بر ولم يحصل انذاره إلا بالكلام وجب وتبطل به خلافاً لما صححه في التحقيق ولو أشار إلى آخر في صلاته بكلام لم تبطل وإن انعقد به انخويصه ويسن رد السلام بها ولو من ناطق ويجوز الرد بقوله وعليه والتسميت بقوله يرجه الله لا تنفاه الخطاب ويسن لمن عطس أن يحمدّه ويسمع نفسه خلافاً لما في الأحياء وغيره ولو قال المصلي قاف أو صاد أو نون وقصد به كلام الأتمةيين بطلت وكذا أن لم يقصد شيئاً نظير ما مر وبحثه بعض المتأخرين هنا القرآن لم تبطل وعلم من ذلك أن المراد بالحرف غير المفهوم الذي لا تبطل به هو مسمى الحرف لا اسمه (ولو سكنت طويلاً) ولو بنوم ممكن مقعده في غير رك قصير (بلا غرض لم تبطل) صلاته (في الأصح) لأنه غير محل بهيتها والثاني تبطل لأشعاره بالأعراض عنها ما تطويل الركن القصير فتبطل به كما سيأتي في الباب الآتي واحترز بالطويل عن القصير فلا يضر جزم ما وبلا غرض عن السكوت لتدكر شيء نسبته (ويسن لمن نابه شيء) في صلاته (كتنبيه إمامه) خصوصاً (واذنه لداخل) أي مر يد دخول استأذنه في لدخول عليه (وانذاره أعمى) أو نحوه كغفل وغيره مخاف من وقوعه في محذور (أن يسبح) لذكره بقصد الذكر وحده أو مع الأعلام (وتصفق المرأة) أي لا تثنى ومثلها الخنثى (بضرب) بطن (اليني

لمكانه الأول فاهم الصبر إلى تبين الحال وانظر لو قصد عليهم بازيد من التمساته ذراع بواسطة الاجابة على قياس المنعاع عوده ولو تأخر أن تجب مفارقتها أو يجوز البقاء وتغفر الزيادة هنا لانهاى الدوام ويغفر منه ما لا يعسر في الابتداء كالوزالت إلى بطة في الدوام فيه نظر وخرج بالنبي صلى الله عليه وسلم غيره من الأنبياء حتى السبعة عيسى عليه الصلاة والسلام قاله مر والكلام في اجابته في حياته وكذا بعد موته لمن تيسر له اجتماعه به اه (أقول) قوله فيه نظر قياس ما قدمه الضرر لكن الأقرب عدم الضرر كالوزادت الصفوف التي بينه وبين الإمام فزادت المسافة إلى التمساة (قوله ولا فرق بين قليل لاجابة) في التعمير بالاجابة إشارة إلى أنه لو زاد في الجواب على قدر الحاجة من غير أمر له به بطلت صلاته وهو كذلك (قوله والأولى الاجابة فيه) أي في الفصل وعبارة حج ولا تجب في فرض مطايل في نفس أن تأدباً بعدمها نأذيا ليس بالهين (قوله ويسن رد السلام) أي يسن للمصلي أن يرد السلام بالإشارة على من سلم عليه وإن كان سلامه غير مندوب (قوله ويجوز الرد بقوله وعليه) أي ولا تبطل به لأنه دعاء لا خطاب فيه وقضيته أنه لا يشترط قصد الدعاء إليه فيسرق بينه وبين اسمعيا بالله بان نحو قوله الشارح للدعاء بدليل الاكتفاء بنحو السلام عليكم بلا قصد (قوله عطس) من باب ضرب وفي لغة من باب قتل اه صحاح (قوله أن يعود) أي يمكن إذا وقع ذلك في الفاتحة قطع الموالاة (قوله نسبته) أي ولو كان من أمور الدنيا

فاجد الله وهله وكبره فكانه توهم انه تقدم في كلامه وقد ساقه في شرح الروض وليس مراده الحديث المتقدم في السؤال والجواب لانه ساقى الاشارة اليه بقوله نعم حديث سبحان الخ وبديل لما ذكرته قوله لان ظاهره وجوب ثلاثة أنواع لان ذلك فيه خمسة أنواع (قوله بقصد السنة والبديل لم يكف) بحث الشيخ في الحاشية ان مثله ما ذكر في آية تتضمن الدعاء

(قوله على ظهر اليسار) وأما لو ضرب بطناً على بطن خارج الصلاة كاللقراء قال الزركشي فيه وجهان لا احببنا ورجح منهما التحريم وهو المعتمد خصوصاً اذا كان في المساجد كما يفعل الآن من جهلة الناس كذاهم امش وينبغي ان يحمله ما لم يحجج اليه كما يقع الآن عن يريد أن ينادى انساناً بعيداً عنه ونقل في الدرر عن م ر رجه الله ما يوافق ذلك وفي فتاوى م ر سئل رضى الله عنه عن قول الزركشي ان التصفيق باليد للرجال لله وحرام لم يافيه من التشبه بالنساء هل هو مسلم أم لا وهل الحرمة مقيدة بما اذا قصد التشبه أو يقال ما اختص به النساء يحرم على الرجال فعله وان لم يقصده انتشبه بالنساء فاجاب هو مسلم حيث كان لله وان لم يقصده التشبه بالنساء وسئل عن التصفيق خارج الصلاة لغير حاجة هل هو حرام أم لا فاجاب ان قصد الرجل بذلك التشبه بالنساء حرم والا كره اه ٤٤٦ وعبارة حج في شرح الارشاد ويكرهه على الاصح الضرب بالقضيب على الوسائد

ومنه يؤخذ حل ضرب احدى الراحتين على الاخرى ولو بقصد اللعب وان كان فيه نوع طرب ثم رأيت الماوردى والشاشي وصاحبى الاستقصاء والكافى الحقوه بما قبله وهو صريح فيما ذكرته وانه يجزى فيه خلاف القضيب والاصح منه الحل فيكون هذا كذلك اه ورأيت بها مشرح المنهج مانعه وأفتى شيخنا ابن الرملى بانه لا يحرم حيث لم يقصده اللعب اه أقول وقوله في صدر هذه القولة

على ظهر اليسار) أو عكسه أو بظهر اليمين على بطن اليسار أو عكسه لا بطن على بطن فان صفقت ولو بغير بطن على بطن فاصدة اللعب به عامدة عامة بطلت صلاتها واقتصار كثير على ذكر ذلك في البطن على البطن ليس لاخراج غيرها وانما هو لان ذلك مظنة اللعب لانه مناف للصلاة ولهذا أفتى الوالدرجه الله تعالى ببطلان صلاة من أقام لشخص أصبعه الوسطى لأعباء معه والاصل في ذلك خبر من نابه ثنى في صلاته فليسبح فانه اذا سجد التفت اليه وانما التصفيق للنساء فلو صدق هو وبصحت هي بخلاف السنة وشمل كلامه ما لو كانت المرأة بمحضرة النساء أو في الخلوة أو بمحضرة المحارم أو الرجال الا جانب فتصفق لانه وظيفتها كما اقتضاء اطلاق الاحباب بخلاف الزركشي ومن تبعه في حالة خلوها عن الرجال الا جانب وما لو كثر منها وتوالى وزاد على الثلاث عند حاجتها لا تبطل به تكافى الكفاية وأفتى به الوالدرجه الله تعالى وفرق بينه وبين دفع المار وانقاذ نحو الغريق بأن الفعل فيها خفيف فاشبهه تحريك الاصابع في سبحة أو حاك ان كانت كف قارة كما ساقى فان لم تكن فيه قارة أشبهه تحريكها للجرى بخلافه في ذينك وقد كثر العصابة رضى الله عنهم التصفيق حين جاء النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضى الله عنه يصلي بهم ولم يأمرهم بالعادة وقول الجليلي يعتبر في التصفيق ان لا يزيد على مرتين ان حمل على ما اذا حصل به ما لا يعلم قطا هو والافق هو ضعيف وقد قال ابن الملقن لم أره لغيره ثم التنبيه في ذلك كرمه دواب مندوب كتنبيه الامام على سهوه ومباح لمباح كاذنه لا دخل

وهو المعتمد ظاهره وان احتجج اليه لتحسين صناعة من اتشاد ونحوه ومنه ما يفعله النساء عند ملاعبة أولادهن وواجب (قوله فانه اذا سجد) عبارة المحلى في ليسبح وانما التصفيق للنساء (قوله بخلاف السنة) أى وليس مكروها (قوله وما لو كثر منها) وكذا من الرجل كما يدل عليه استدلاله الا فى اه سم على منهج أى وهو قوله وقد كثر العصابة (قوله وزاد على الثلاث) ظاهره وان كان بضرب بطن على بطن لكن في سم على حج مانصه بقى ما لو ضرب بطناً على بطن لا بقصد اللعب لكنه كثر وتوالى فيحتمل البطلان لانه فعل كثير غير مطلوب ويحتمل عدمه لانه من جنس المطلوب (قوله بان الفعل فيها) أى في مسئلة التصفيق (قوله في سبحة) عبارة المصباح والسبحة جمعها سبج كقرفة وغرف (قوله يعتبر في التصفيق) عبارة المناوى في شرحه الكبير للجامع الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم التسبيح للرجال والتصفيق للنساء نصها وفي رواية البخارى بدل التصفيق التصفيق قال الزركشي بالحاء والقاف في آخره سواء يقال صفق بيده وصفح اذا ضرب باحدها على الاخرى وقيل بالحاء الضرب بظاهر احدها على باطن الاخرى وقيل بل بأصبعين من احدهما على صفحة الاخرى لانذار والتنبيه وبالغاف الضرب بجميع احدى الصفحتين على الاخرى للهو واللعب اه وعليه فلا دليل في الحديث لان فعلهم لم يكن للهو واللعب (قوله قطا هو) قد يشك كل بان الاولى والثانية سنة فلا دخل لهما في الابطال والثالثة فعلة واحدة وهى لا تضر فالقياس انما لا تبطل الا بثلاث بعد ما يحتاج اليه

بين القرآنية والدعاء لنفسه وفيه وقفة للفرق الظاهر اذ هو ناشئ عن مقصودين لزاما للصلاة هما السنية والقرضية
فاذا قصد أحد هاتين الاخر بخلافه في تلك مع ان موضوع اللفظ فيها الدعاء (قوله الاباثير وع في غيره) أي أو بطول
الفصل بحيث تنقطع نسبته عن الفاتحة (قوله ويجوز القصر) أي فهو لغة وان أوهم التعليل خلاقه ويدل على ذلك قوله بعد
وحكى مع المدافعة نائشة وهي الامالة (قوله أي قاصدين) ظاهره انه تفسير للتشديد بقسميه القصر والمد وقد صرح به في

(قوله ان تعين) أي وحرام لحرام كالنبيه الشخص يريد قتل غيره عدوانا ومكروا لمكروه كالنبيه للنظر لمكروه (قوله كزيادة
ركوع) مفهومه انه لو اتخى الى حد لا تجزئه فيه القراءة بان صار الى الركوع أقرب منه للقيام عدم البطلان لانه لا يسمى
ركوعا ولعله غير مراد وانه متى اتخى حتى خرج عن حد القيام عامدا لم يابطل صلاته ولو لم يصل الى حد الركوع لم تلاعبه
ومثله يقل في السجود (قوله من اعتداله) أي أو عقب سلام امام في غير ٤٤٧ محل جلوسه اهـ ج (قوله المطاوعة) قال

سم على ج تقدم آخر
الباب السابق عن مر ان
المعتمد البطلان بزيادة هذا
الجلوس على قدر طمأنينة
الصلاة (قوله والواتي
من قيامه) أي في هويه
من قيامه وقوله لم يضرب
أي وقد عاد من هويه الى
القيام ليركع منه (قوله
ولامسه) مفهومه انه
يضرب الجمل والمس وان
قصر الرمن ويوجه بان
تعمد ملاقاء النجاسة مضر
وان قصر واكن اعتبر
سم في حاشيته على ج
الطول (قوله ويخرج
من كلامه) أي المصنف
(قوله والاني) هو قوله
انه لا يسجد (قوله الآن
ينسى) ومن ذلك ما لو سمع
المأموم وهو قائم تكبيرا
فلس انه امامه فرفع يديه
لمهوى وحرك رأسه للركوع

وواجب لو اوجب كذا زاره أعنى ان تعين وأشار بالامثلة الثلاثة الى أحكامه المذكورة (ولو
فعل في صلاته غيرها) أي غير أفعالها (ان كان) المفعول (من جنسها) أي جنس أفعالها
كزيادة ركوع أو سجود لغیر متتابعة وان لم يطمئن (بطلت) صلاته ان كان عامدا عالما بالتصريح
لتلاعبه نعم لا يضرب تعمد جلوسه قليلا بان جلس من اعتداله قدر جلسة لاستراحة المطاوعة
بالاصالة ثم سجد أو جلس من سجود التلاوة للاستراحة قبل قيامه لان هذه الجلسة عهدت
في الصلاة غير ركع بخلاف نحو الركوع فانه لم يعد فيها الركعة فكان تأثيره في نظمها أشد
ولو انتهى من قيامه الى حد الركوع لقتل نحوحية لم يضرب كما قاله الخوارزمي ولا فعله الكثير
لو صالت عليه وتوقف دفعها عليه ولا قتله ان حقه لم يحمل جلد ها ولا مسه وهي ميتة وان
أصابه قليل من دمها ويخرج من كلامه مسألة حسنة وهي مسبوق أدرك الامام في السجدة
الاولى من صلب صلاته فسجد معه ثم رفع الامام رأسه فأحدث وانصرف قال ابن أبي هريرة
وابن كعب على المسبوق ان يأتى بالسجدة الثانية لانه صار في حكم من لزمه السجدة ثان ونقل
القاضي أبو الطيب عن عامة الاصحاب انه لا يسجد لانه يحدث الامام انفرده في زيادة محضة
بغير متتابعة فكانت مبطله اهـ والثاني أصح وخرج بغيره عن زيادة ركع قول غير تكبيرة
الاحرام والسلام (الا أن ينسى) لانه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمساً ولم يعد صلاته بل
سجد للمسهو ولو قرأ آية سجدة في صلاته فهو للسجود لما وصل الى حد الركوع بداله تركه جز
كقراءة بعض التشهد الاول ولو سجد على خشن فرفع رأسه خوفاً من جرح جبهته ثم سجد ثانياً
بطلت صلاته ان كان قد تعامل على الخشن بثقل رأسه في أقرب احتمالين حكاهما القاضي
الحسين ثاني ما تبطل مطلقاً مثله ما لو سجد على شيء فانتقل عنه لغيره بعد تحمله عليه ورفع
رأسه عنه بخلاف ما لو فعل قبل سجود محسوب له كان سجد على نحو يده ثم رفعه أو سجد على
الارض (والا) أي وان لم يكن من جنس أفعالها كضرب ومشي (فتبطل) صلاته (بكثيره) في
غير نقل السفر وشدة الخوف لانه يقطع نظمه ولا تدعو الحاجة له غالباً لا قبله ان لم يقصد
به اعبأ أخذها لانه عليه الصلاة والسلام فعل القليل وأذن فيه فخلع عليه في الصلاة

ثم تبين له الصواب فكف عن الركوع فلا تبطل صلاته بذلك لان ذلك في حكم النسيان وبذلك يسقط ما نظره سم فيه في
حواشي البهجة ومن ذلك ما لو تعددت الائمة بالسجدة فسمع المأموم تكبيرا فظنه تكبيرا امامه فتابعه ثم تبين له خلافه فراجع
الى امامه ولا يضرب ما فعله للتابعة لعذره فيه وان كثر (قوله جاز) أي وعابه أن يعود للقيام ثم ركع ثانياً ولا يقوم ما أتى به عن
هوى الركوع قياساً على ما تقدم في مجت الترتيب من انه لو نسي الركوع فهو للسجود ثم تذكر من انه لا يعتد بهويه وعليه
العود للقيام (قوله ان كان قد تعامل) ظاهره وان لم يطمئن لكن قضية قوله بخلاف ما لو فعل قبل سجود محسوب له خلافه وهو
ظاهر حيث لم تكنه الطمأنينة محله الاول (قوله ما لو فعل) أي ذلك (قوله وسجد على الارض) أي فلا تبطل وينبغي أن محل
ذلك حيث لم يقصد ابتداء هذا الفعل فان قصده بطلت تلاعبه بعد شروعه في الهوى

الامداد اكن في التحفة وشرح الر وض وغيرهما انه تفسير للمدود فقط (قوله أن تحيب) له سقط قبله لفظ من وهي كذلك في عبارة التحفة (قوله وهو لحن بل قيل شاذ منكر) صوابه وهو شاذ منكر بل قيل لحن ثم لا يخفى ان الشذوذ أو اللحن انما هو

(قوله وأمر بقتل الاسودين) أي كان قال خارج الصلاة اقتلوا الاسودين في صلاتكم وليس المراد انه قال ذلك وهو يصلي (تو تسوية الحصى) هو بالتصريح ومفهوما ان المأذون فيه مجرد التسوية دون المسح ولو قبل الصلاة وسماي ما يفيدان كراهة مسح الحصى بخصوصة بكونه في الصلاة فليتم (قوله ويحرم القاء نحو قلة في المسجد) ظاهره وان كان ترابا ومن النحو البرغوث والبق وشمل ذلك ما لو كان منشؤه من المسجد فيصير على من وصل اليه شيء من هوام المسجد اعادته اليه (قوله وان كانت حية) أي لان ما ان عوت فيه أو تؤذي من به بخلاف القائم خارجه بلا أذى غيرهما ومثل القائم ما لو وضعها في نعله مثلا وقد علم خر وجوانحه الى المسجد ٤٤٨ (قوله ولا يحرم القاؤها) عبارة حج وأما القاؤها أو دفنها فيه حية قطاهر

وقضاهما عن يساره وغمر رجل عائشة في السجود وأشار برده السلام وأمر بقتل الاسودين في الصلاة الحية والعترية وأمر بدفع المار وأذن في تسوية الحصى ولان المصلي بعسر عليه السكون على هيئة واحدة في زمان طويل ولا بد من رعاية للتعظيم فعني عن القليل الذي لا يخل به دون الكثير (والكثرة) والقلة (بالمعرف) فبايعه الناس قليلا كترع خف وابس ثوب فغير ضار ويحرم القاء نحو قلة في المسجد وان كانت حية ولا يحرم القاؤها خارجه (فانطوتان) وان اتسعت بحيث لا وثبة كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى خلافا للامام (أو الضربتان قليل) لما مر (والثلاث كثير) من ذلك أو من غيره (ان توالى) وان كانت بقدر خطوة واحدة مغتفرة واضطرب المتأخرون في تعريف الخطوة والذي أفق به الوالد رحمه الله تعالى انما عبارة عن نقل رجل واحدة الى أي جهة كانت فان نقل الأخرى عدت ثانية سواء أساوى بها الأولى أم قدمها عليها أم أخرها عنها اذ المعتبر تعدد الفعل وخرج بان توالى ما لو تفرقت بحيث تعد الثانية مثلا منقطعة عن الاولى أو الثانية منقطعة عن الثالثة فلا يضرو ولو فعل واحدة ناويا الثلاث المتواليات بطلت كما قاله العمراني وقياسه البطلان بحرق واحد اذا أتى به على قصدا تيانه بحرقين ولو شك في كثرة فعله لم تبطل اذ الأصل عدمه (وتبطل بالوثبة الفاحشة) هو بيان للواقع اذ الوثبة لا تكون الا فاحشة لمناقضتها الصلاة ويلحق بها ما في معناها كالضربة المفردة (لا) الفعل الملق بالقليل نحو (الحركات الخفيفة المتواليات كتصريك أصابعه في) نحو (سجدة أو حرك في الاصح) مع قرار كونه وتحويل وعقد وان لم يكن لغرض فلا تبطل به لما مر ولا تبطل أيضا

فتاوى المصنف حله ويؤيده ما جاء عن أبي أمامة وابن مسعود ومجاهد انهم كانوا يتقلون في المسجد ويدفنون القمل في حصاه وظاهر كلام الجواهر تحريمه وبه صرح ابن يونس ويؤيده النجاشي الصحيح اذ اوجه أحدكم القملة في المسجد فليصره في ثوبه حتى يخرج من المسجد والا لو أوجه مدركا لان موته فيه وايداءها غير متيقن بل ولا غاب ولا ية الومع فيه تعذيب لها لانها تعيش بالتراب مع ان فيه مصلحة كدفنها وهو الامن من توقع ايذائها

لوزكت بلارعى أو بلا دفن اه (قوله واضطرب المتأخرون الخ) عبارة سم على منهج بتحريك قال في العباب ثم امرار اليه دوردها بالحركه واحدة وكذا دفعها عن صدره ووضعها على موضع الحركه اه ثم قال والفرق ان شأن الرجل اذا وضعت ان تبقى بخلاف اليد قال مروقضية هذا الفرق ان رفع الرجل عن الارض ثم وضعها عليه مرة واحدة ولا مانع (قوله وتبطل بالوثبة الفاحشة) أفق شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله بان حركة جميع البدن كالوثبة الفاحشة فتبطل بها اه سم على حج وليس من حركة جميع البدن ما لو مشى خطوتين اه قال مروقضية ما حاصله وليس من الوثبة ما لو حمله انسان فلا تبطل صلاته بذلك اه وظاهره وان طال حمله وهو ظاهر حيث استمرت الشروط موجودة من استقبال القبلة وغير ذلك وليس مثل ذلك ما لو تعلق بحبل فتبطل صلاته بذلك اما أولا فلان مسئلة التعلق انما ذكرها فيمن فعل ذلك عوضا عن القيام على قدميه واما ثانيا فلان تعلقه ينسب اليه فهو من فعله فخرج به فعل مبطل كوثبة قبل تمام تكبيرة الاحرام ينبغي البطلان بناء على الاصح انه تمام التكبيرة يتبين دخول الصلاة من أول التكبيرة وفاقا لم حلافا لما رأيت في فتوى عن الخطيب رحمه الله ويلزمه أن يجوز كشف عورته في أثناء التكبيرة وان يجوز مصاحبة الضجاسة في أثناءها والافا الفرق فليتم اه سم على منهج وظاهر كلام المصنف الضرر وان فعل ذلك فزعان حية مثلا وينبغي خلافه وانه لا تبطل بها صلاته لانه معذور فيها فراجع

إذا جملناها لغة في آمين بمعنى اسم الفعل لا اسم فاعل بمعنى قاصدين وان لم يقبله كلام الشارح أولاً وخراً (قوله لكن لا تبطل به الصلاة) ليس من مقول القيل (قوله ولو زاد الحمد لله رب العالمين) هو نابع فيه للإمداد لكن الذي في كلام غيره الاقتصاد على رب العالمين وأصل ذلك قول الشافعي رضي الله عنه في الام لو قال آمين رب العالمين وغيره من ذكر الله تعالى كان حسناً

(قوله بتحرك جفونه) وكذا الاستدانة ان تصور قال مر ولا يضرب تحريك الذكر وان كثرت متواليات اسم على منهج (قوله من الطير) حال من الحيوان (قوله أفتى به البلقيني) لا يخفى اشكال ما أفتى به بالنسبة لصوت طال واشتد ارتفاعه واعوجاجه فانه يحتمل البطلان حينئذ اسم على حج (قوله الا أن يكون به جرب) قد يشكّل هذا المفروض مع الكثرة والتوالي بالبطلان في سعال المغلوب اذا كثرت وتوالي كما تقدم الا أن يقال الفعل أووسع من اللفظ أو يقال غناطير ما هنا مبتلى بالسعال المار كما يشير اليه كلامه وقدمنا هناك استواء ما هنا وما هناك في انه اذا كان له حال يخلو منها من ذلك مدة تسع الصلاة قبل خروج الوقت انه ينبغي وجوب انتظارها اسم على حج وقوله استواء ٤٤٩ ما هنا وما هناك أي بان يعمل هذا على

ما اذا صار علة منمنة وذلك

على ما اذ لم يصرفه ما سواه

اسم على العباب (قوله

سوح به) أي حيث لم يخل

منه زمان يسع الصلاة

في سعال على ما تقدم في السعال

(قوله الضر عن الافعال

القليلة) وكذا الكثرة

المتوالية اذا كانت خفيفة

وعبارت اسم على حج نصها

قوله نحو الحركات الخ قال

في الروض والاولى تركه

أي ترك ما ذكر من

الفعلات الخفيفة قال في

شرحه قال في المجموع ولا

يقال مكرره لكن جزم في

التحقيق بكرهاته وهو

غريب اه (أقول) لعل

المراد انه غريب نقلاً ولا

فالكرهية فيه هي التباس

خروجها من خلاف مقابل

بتحرك جفونه ثلاث مرات متواليات ولا يخرج لسانه كذلك خلافاً لما أفتى به البلقيني لانه فعل خفيف ولونه قهيق الحمار أو سهل كالفرس أو حاكى شياً من الحيوان من الطير ولم يظهر من ذلك حرف مفهم أو حرفان لم تبطل والابطال أفتى به البلقيني وهو ظاهر ومحل جميع ذلك ما لم يقصد بفاعله لعباً أو خذلاً أو خروجاً بالأصابع تحريك اليد فيما طلع ان كان ثلاثاً متواليات الا أن يكون به جرب لا يقدومه على عدم المك ويؤخذ منه انه لو ابتلى بحركة اضطرابية ينشأ عنها عمل كثير سوح به وذهب اليد وعدوها أي على التوالي مرة واحدة فيما يظهر وكذا دفعها ثم وضعها على محل الحك والاولى في حقه الضر عن الافعال القليلة المتوالية ويستحب الفعل القليل لقتل نحو عقر ويكره لغير ذلك ولو فتح كتاباً وفهم ما فيه أو قرأ في مصحف أو قلب أوراقه احياً لم تبطل لان ذلك يسيراً وغير متوال لا يشعر بالاعراض ومقابل الاصح انها تبطل بذلك لانها أفعال كثيرة متوالية فاشبهت الخطوات (وسهو الفعل) المبطل (كمده) في بطلان الصلاة به (في الاصح) فيبطل كثيره وفا حشه لندوره فيها ولتطاعه نظامها بخلاف القول ولهذا فرق بين عمد وسهو ومشيه صلى الله عليه وسلم في قصة ذي اليمينين يحتمل التواني وعدمه فهي واقعة حال فعلية والثاني واختاره في التحقيق انه كعمد قليله واختاره السبكي وغيره وجهل التحريم كالسهو (وتبطل بقليل الاكل) أي الماء كقول عرفا ولا يتقيد بنحو السحمة أي بوضوئه الى جوفه وان كان مكرها عليه اشد منافاته لما مع ندرته ومثله لو وصل مغط جوفه كباطن اذن وان قل اما المضع نفسه فلا تبطل بقليله كبقية الافعال (قلت الا أن يكون ناسياً) للصلاة (أو باهلاً) تحريمه وعذر منه فلا تبطل بقليله قطعاً (والله أعلم) وكذا لو جرى ريقه في طعام بين أسنانه وبجزع عن غميره وحج كما في الموم أو زلت نخامة ولم يكمه امساكها بخلاف كثيره عرفا ولو ناسياً أو جاهلاً وانما لم يطر به عند المصنف لان الصلاة ذات افعال منظومة والكثير يقطع نظامها

٥٧ نهاية ل الاصح (قوله فعلية) أي والاحتمال بطلها (قوله كالسهو) أي فتبطل بالكثير معه في الاصح وظاهره وان كان قريب العهد بالاسلام وغير مخالط للماء (قوله فلا تبطل بتبطله طعاماً) فباس ما في الصوم الذي تقدم تريباً نقله عنه قوله أو نسي له لالة الخ بناء على ما قرأناه ثانياً من انه لو أكل هنا ناسياً ياتم تذكروطن ان صلاته بطلت بما فاعله فبطلت بقية الماء كقول عامدا البطلان ومقتضى ما قرأناه أولاً ولا عدمه وهو الظاهر (قوله وبجزع عن غميره) أي اما مجرد الطعام الباقي من اثر الطعام فلا اثر له لا تنفاد وصول العين الى جوفه وليس منسل ذلك الاثر الباقي بعد شرب القهوة مما يغير لونه أو طعمه فيضرب ابتلاعه لان تغير لونه يدل على ان به عية أو يحتمل أن يقال بعدم الضر لان مجرد اللون يجر أن يكون اكتسبه الريق من مجاورته للأسود مثلاً وهذا هو الأقرب أخذاً بما قالوه في طهارة الماء اذا تغير بماء أو (قوله أو زلت نخامة ولم يكمه امساكها) أي أو أمكمه ربي كونه في صلاة أو جهل قصرتم ابتلاءها

(قوله والاصل في ذلك خبر الم) وجه الدلالة منه ان قوله فانه من وافق تأمينه الخ يدل دلالة ايماء على ان علمه طلب موافقة الامام في التامين هي موافقة تأمين الملائكة والام يمكن ذكره فائدة فيعلم منه ان تأمين الامام يوافق تأمين الملائكة (قوله فظاهرهما الامر) أي باللازم وضمير التثنية للخبرين المارين للذين لفظ مسلم عبارة عن ثانيهما اولئك ان تمنع كون ظاهرهما

(قوله ويسن للمصلي) أي لمريد الصلاة ولو صلاة جنازة وينبغي ان يعد النفس ساترا ان قرب منه فان بعدهم اعتبر حرمة المرور امامه ستره بالسرط وينبغي أيضا ان في معنى الصلاة سجدة التلاوة والشكر ونقل بالدرس عن شيخنا الزياي مثل ذلك وان مرتبة النعش بعد العضا (قوله أو عصا) يرسم بالالف لانه واوى قال الفراء أول من سمع قال الغزي أي بالعراق هذه عصا في وانما هي كما قال تعالى عصا اه عميرة (قوله ونحوها) أي عماله ثبات وظهور كطهور السارية (قوله ثم الخط) أي بعد السجدة لما يأتي (قوله كسجدة) أي بفتح السين كما في شرح التهجم والمجلى (قوله ثم لا يضره) أي في كمال ثوابه (قوله ثم لثني ذراع فأكثر) أي بأن يكون ارتفاع ٤٥٠ الثلاثة الاول قدر ذلك وامتداد الاخيرين كذلك لكن لم يتعرض حج لقدن

المصلي وانما بل قضية عبارته عدم اشتراط ثني فيها لانه قال وكان ارتفاع أحد الثلاثة الاول ثني ذراع بذلك فأكثر (قوله وان لا يبعد) عن قدميه أي رؤس أصابعه كما يأتي (قوله والاوجه الاول) وخزم حج بالثاني والاول هو المصلي قائما اما المصلي جالسا فينبغي ان يكون من الاليتين وعبارة الزياي مصرحة بذلك وبأن العبرة في المستلق برأسه اه وفيه وقفة والذي يظهر ان العبرة فيه يبطون لقدمين ثم رأيت ابن عبد الحق صرح بذلك وبأن العبرة

والصوم كف وتلبس المصلي بهيئة يعدمها الذمسان بخلاف الصوم ولا يشترط فعل مع وصول المفطر كما أشار اليه بقوله (فلو كان بضمه سكرة) فذابت (فباع) بكسر اللام وحكى فتحها (اذوبها) مع عدمه وعلمه بقرينه أو تقصيره في التعلم (بطلت) صلاته (في الاصح) لما مر وتعبيه بيلع المشعر بقصده وتعمده أولى من تعبير أصله بيسوغ ويزوب أي ينزل لجوفه بلا فعل لا يمامه البطلان ولومع نحو النسيان ومقابل الاصح لا تبطل لعدم المضغ (ويسن للمصلي) ان يتوجه (الى جدار أو سارية) أي عمود (أو عصا مغروزة) أو هنا الترتيب وفيما قبلها التخصير فيقدم الجدار أو لا وفي معناه السارية ونحوها ثم العصا ثم الخط فلو عدل الى مرتبة وهو قادر على ما قبلها لم تحصل سنة الاستتار وبظهر ان عسر ما قبلها عليه بمنزلة عجزه عنها (أو بسط صلى) عند عجزه عما قبله كسجدة (أو خط قبائله) عند العجز عن المرتبة قبله أو يكون طولا كما في الروضة ويحصل أصل السنة بجعله عرضا لغيره واستتروا في صلاتكم وأوبه هم وخبر اذا صلى أحدكم فليجعل امام وجهه شيئا فان لم يجد فليمنصب عصا فان لم يكن معه عصا فليخط خطا ثم لا يضره ما مر امامه وقيس بالخط المصلي وقدم على الخط لانه أظهر في المراد بشرط ان يكون ما استتر به مقدار ثلثي ذراع فأكثر وان لم يكن له عرض كسهم وان لا يبعد عن قدميه أكثر من ثلاثة أذرع بذراع اليد وهل تحسب الثلاثة من رؤس الأصابع أو من العقب فيه احتمال والاوجه الاول ويسن له ان يميل السترة عن وجهه يمنة أو يسرة ولا يجعلها بين عينيه واذا صلى الى سترة الخكم المار من له وكذا لغيره كما صرح به الاسنوي وغيره تفقها (دفع المار) بينه وبينها وتعبيرهم بالمصلي

في الجالس بالكتابة وينبغي ان العبرة

جزي

في المضطجع بالجزء الذي يلي القبلة من مقدم بدنه ولا يشترط له جزء معين فيعتد بوضعه في مقابلة أي جزء منه (قوله يمنة) وهو الاولى لكن نقل بالدرس عن الایماب الحج ان الاولى جعلها يسرة وفيه وقفة وأقول ينبغي ان الاولى ان تكون يمنة لشرف اليمين (قوله أو يسرة) أي امالة قليلة بحيث تسامت بهض بدنه اه حج ولا يبالغ في الامالة بحيث يخرج بها عن كونها سترة له (قوله ولا يجعلها بين عينيه) وليس من السترة الشرعية ما لو استقبل القبلة واستند في وقوفه الى جدار عن يمينه أو يساره فيما ظهر لانه لا يعد سترة عرفا (قوله وكذا غيره) أي الذي ليس في صلاة اه حج ومفهومه ان من في صلاة لا يسن له ذلك لكن قضية قول الشارح في كف الشعر وغيره ويسن لمن رآه كذلك ولو مصليا آخر الخ خلافة اللهم الا أن يقال ان دفع المار فيه حركات فرما يشترش خشوعه بخلاف حل الثوب ونحوه (قوله دفع المار) قال مر لافرق بين البهيمه والصبي والمجنون وغيرهم لان هذا من باب دفع الصائل والصائل يدفع مطلقا اه سم على منهج أقول قوله مطلقا أي ولورقيقا وعبارة سم على حج فرع حيث ساغ للدفع فتف المدفوع لم يضره وان كان رقيقا لانه لم يدخل في يده بمجرد الدفع فلو توقف دفعه على دخوله في يده لم يندفع الا قبضه عليه وتحويله في مكان الى آخر فهل له الدفع ويدخل في ضمانه أولا

ذلك وتدعى ان ظاهرهما طلب التأخر ولهذا قال هو فيما يأتي وبذلك علم ان المراد اذا أمن اذا اراد الخ فلو كان ظاهرا
ما ذكره هنالك لم يتجلى بيان المراد اذ هو انما يكون فيما ارى يديه غير ظاهرة (قوله ولان التامين) دليل ثان لطلب المقارنة في

والقياس انه حيث عدم متواليات عليه ضمنه أخذ مما يأتي في الجري صلاة الجماعة اه وقد يتوقف في الضمان حيث عدم
دفع الصائل فان دفعه يكون بما يمكنه وان أدى الى استيلاء عليه حيث تعين طريقا في الدفع ويفرق بينه وبين مسئلة الجري
فان الجري لا يدفع الجار للدفع ضرر المجرور (قوله جرى على الغالب) شمل ذلك ما لو كان الدافع مصليا وأراد دفع من يمر بين يديه
غيره ومنه ما لو اقتدى شخص بامام استترعا يكون ستره للأوموم كعصاة موزة بين يدي الامام والمأموم لا يجازي يديه شيء
منها فله دفع من أراد المرور بين يدي امامه وليس له دفع من يمر بين يديه دون امامه لكونه لم يصل الى ستره وان كان امامه مصليا
الها وتقدم ان حج قيد الغير بغير المصلي (قوله والمراد بالمصلي والحد منهما أعلاهما) أي وفي هذا المصلي على فروة مثلا وكان
اذا سجد بسجدة على ما وراءها من الارض لا يحرم المرور بين يديه على الارض لتقصيره بعدم تقديم الفروة المذكورة الى
موضع جبهته ويحرم المرور على الفروة فقط وقوله أعلاهما كذا في المحلى وغيره وقضيته انه لو طال المصلي أو انقطع فكان بين
قدم المصلي وأعلامه أكثر من ثلاثة أذرع لم تكن ستره معتبرة حتى لا يحرم ٤٥١ المرور بين يديه فانه لا يقال يعتبر منها مقدار

ثلاثة أذرع الى قدمه
جرى على الغالب والمراد بالمصلي والخط منهما أعلاهما ويدفع بالتدريج كالصائل وان أدى
دفعه الى قتله ومجمله اذ الميات بأفعال كثيرة متواليات والابطال وعليه يحمل قولهم ولا يحل
المشي اليه لدفعه لاهمه صلى الله عليه وسلم بذلك وانما لم يجب وان كان من باب النهي عن
المنكر لان المرور يختلف في تحريمه ولا ينكر الا ما أجمع على تحريمه وانه انما يجب الانكار
حيث لم يؤد الى فوات مصلحة أخرى فان أدى الى فواتها أو النوع في مفسدة أخرى لم يجب كما
قررته في محله وهنالك الاشتغال بالدفع لغات مصلحة أخرى وهي الخشوع في الصلاة وترك
العبت فيها وأنه انما يجب النهي عن المصير بالاسهل فالاسهل والاسهل هو الكلام وهو
ممنوع منه فلما انتفى سقط ولم يجب بالفعل وان النهي عن المنكر انما يجب عند تحقق ارتكاب
المفسدة لا الاثم وهنالك يتحقق ذلك لاحتمال كونه ساهيا أو جاهلا أو غافلا أو أعمى ولان
ازالة المنكر انما يجب اذا كان لا يزول الا بالنهي والمنكر هنا يزول بانقضاء ضروره (والصحيح
تحريم المرور) بينه وبين ستره حينئذ أي عند سن دفعه وهو في صلاة صحيحة في اعتقاد المصلي
فيما يظهر فرضا كانت أو فضلا أو كانت الستره آدميا أو بهيمة أو امرأة ولم يحصل له بسبب
ذلك اشتغال ينافي خشوعه فقيل يكفي والابان كانت الدابة نفورا أو امرأة يشتغل قلبه بهام

ويجمله ستره ويلعى حكم
الزنى وقد توقف مر فيه
ومال بالفهم الى انه يقال
ما ذكره لكن ظاهر المتن قول
الاول فيجوز اه سم على
منهم (أقول) ثم ما ذكره
من التردد ظاهر فيما لو
بسط نحو بساط طويل
للصلاة عليه اما جرت به
العادة من الحصر المفروضة
في الساجد فيبقى القطع
بانه لا بعد شيء منها ستره
حتى لو وقف في وسط

حصير وكان الذي امامه منها ثلاثة أذرع لم يكف لان المقصود من السترة تنبيه المارة على احترام المحل بوضعه او هذه الجريان
العادة بدوام فرشها في المحل لم يحصل بها التنبيه المذكور (قوله الا ما أجمع على تحريمه) فيه نظرا لما في السير من انه يجب انكار
ما أجمع على تحريمه أو يرى الفاعل تحريمه والمارة هنا يرى حرمة المرور (قوله يزول بانقضاء ضروره) يتأمل معنى هذا الكلام
فانه قد يقال هذا جار في غير ما ذكر من المحرمات فان من أراد ضرب غيره ضربة تعدى المنكر يزول بالفراغ من تلك الضربة
كما ان الحرمة هنا تزول بانتهاء المرور وقد يقال الضرب ونحوه من المعاصي لا يكتفي فاعله بمره كالسيد اذا ضرب عبده على فعل
خاف غرضه فيه لا يكتفي بضربة واحدة بل ولا نكتفي وكذلك بقية المعاصي بخلاف المار بين يدي المصلي فانه لم تجز العادة بانه
يتكرر منه المرور وبالنظر لذلك فالمعاصي كلها كأنها لا تنقض بشعلة واحدة اللهم الا أن يقال ان المعصية من شأنها ان
الفاعل لها لا يقتصر على مرة فالمرور من شأنه ان يتكرر من فاعله بخلاف فاعل الضربة الواحدة فانه لا يكرر اه وقد يتعدى
فيزيد عليها (قوله والصحيح تحريم المرور) قال سم على حج ويلحق بالمرور جلوسه بين يديه ومده رجليه واضطباعه اه بالعمى
وقوله ومده رجليه ومثله مديده لياخذ من خزائمه ما عالانه يشغله ويرعاه شوش عليه في صلاته (قوله في اعتقاد المصلي)
سأ أتله فيما لو اخذت اعتقاد المصلي والمارة في السترة انه لو قيل باعتقاد المصلي في جواز الدفع وفي تحريم المرور باعتقاد المارة
لم يكن بعيدا فلهذا قال بمثله هنا (قوله أو امرأة) ذكرها بعد الاذى من الخاص بعد العام والنسكتة في ذكرها انما كانت
منظنة للاشتغال به اربعا يتوهم عدم الاكتفاء بها مطالعة على هذا

وعلاوه الخ) يؤخذ من التعليل أن محل الافضلية إذا قصد القيام بالقرآن وذكر الشهاب سم أن الشارح قد وافق عليه (قوله
 ما لو نوى الرباعية) يعني فعلها كذلك إذا الكلام في الفرض بقريته ما يأتي له قبيل قول المصنف الخامس الركوع والفرض
 لا يدخل لنية ذلك وعدم نيته فيه (قوله ولو سقطت قراءته عنه الخ) انظر هل هذا في الموافق أو في المسبوق أو فيما هو أعم
 (قوله فان كانت مطلقة) أي الصلاة المفهومة من المقام (قوله ويقاس على ما ذكر من يحج الخ) أي فيطلب منه الاسرار في

منكم الانتهاء عن رفع البصر إلى السماء أو خطف الابصار عن رفعها عن الله تعالى أما رفع البصر إلى السماء في غير الصلاة لدعاء
 ونحوه بخوضه الاكثر كما قاله القاضي عياض لأن السماء قبله الدعاء كالعبادة قبله الصلاة وكرهه آخرون اه شرح
 البخاري الشيخ لاسلام اه زيادي وفي الشيخ حميرة فائدة نقل لدمير عن الغزالي في الاحياء نه قال يستحب ان يرمق ببصره
 إلى السماء في الدعاء بعد الوضوء (قوله في صلاتهم) فاشتد أي قوى قوله في ذلك حتى قال لينتهن اه ح (قوله قال الهنئ الخ)
 انما قال ذلك بياناً للغير والا فهو صلى الله عليه وسلم لا يشغله شيء عن الله تعالى (قوله إلى أبي جهم) هو مسلم صحابي انما

أمره بفعله لأنها كانت
 من عنده أي ودفعه للنبي
 صلى الله عليه وسلم وانما
 طلب الانجانية جيرا
 لما طره ائلا يتوهم بدفعها
 له رد هديته عليه (قوله
 بانجانيته هي بفتح الهمزة
 وكسر هاء بفتح الباء وكسر
 أيضا كما قاله في النهاية
 ونقل عن النووي واغرب
 ابن قتيبة وقال انما هي
 منجانية نسبة إلى منج
 بدمعروف بالشام ومن
 قالها من مرة أوله قد غير
 نقل ذلك ابن قتيبة عن

أبصارهم إلى السماء في صلاتهم لينتهن عن ذلك أو لخطفن أبصارهم ويكره نظرها ما يليها
 كثوب له أعلام ظهر عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وعليه خيمصة ذات أعلام فلما
 فرغ قال الهنئ أعلام هذه اذهبوا بها إلى أبي جهم واثبتوني بانجانيته رواه الشيخان (و) يكره
 (كف شعرة أو ثوبه) ظهر أمرت أن لا أكف الشعر أو الثياب والكف بعثنة في آخره هو
 الجمع قال تعالى ألم يجعل لارض كفنا أحياء وأمواتا أي جامعة لهم ومنه كافي المجموع ان يصلي
 وشعره مقوص أو مردود تحت عمامته أو ثوبه أو كفه مشعر ومنه شد الوسط وغرز العذبة
 والمعنى في النهي عن كف ذلك انه يسجد معه أي غالباً ولهذا انص الشافعي على كراهة الصلاة وفي
 إمامه الجلدة التي يجربها القوس قال لاني أمره ان يفضي ببطون كفيه إلى الارض والظاهر
 أن ذلك جار في صلاة الجنائز وان اقتضى تعليلهم خلافه وينبغي كما قال الزركشي تخصيصه في
 الشعر بالجل اما المرأة ففي الامر بنقضها الضفائر مشقة وتغيير لميئتها المناقبة للجمال وبذلك
 صرح في الاحياء ويذغى الحاق الخنثى بها ويسن لمن رآه كذلك ولو مصليا آخر ان يحمله حيث
 لا فتنة لهم لو يادونه شخص وحل كفه المشعر وكان فيه مال وتاف كان ضامنا له كما أتى به الودرجه
 لله تعالى وسيأتي نظيره في جر آخر من ألف فتبين انه رفيع (ووضع يده على فيه) لثبوت النهي
 عنه ولما فاته هيئة الخشوع (بلا حاجة) هو راجع لما قبله أيضا فعندها لا كراهة كان تذاب بل
 يستحب له وضع يده على فيه ويسن اليسرى والعل وجهه أنه لما كان الغرض حبس الشيطان

ناس

لاصحي (قوله أن لا أكف) بابه ضرب مختار (قوله ومنه شد

لوسط) ظاهره ولو على الجلدة ولا ينافيه العلة لجواز انما بالنظر للغالب (قوله أي غالباً) خرج به صلاة الجنائز فانه لا سجود
 بها ومع ذلك يكره كف الشعر فيها لكن مقتضى جزمه بما ذكر ان التقييد بالغلبة منقول وعليه فلا يظهر قوله الا في والظاهر
 ذلك جار في صلاة الجنائز (قوله لاني أمره ان يفضي الخ) هذا التعليل يقتضي كراهة الصلاة وفي يده خاتم لانه يمنع من
 اشارة جزء من يده الارض ولو قيل بعدم كراهة فيه لم يبعد لان العادة جارية في ان من لبسه لا ينزعها فوما ولا يقظة في
 كايته قلعه كل صلاة نوع وسقة ولا كذلك الجلدة فانها تلبس عند الاحتياج اليها (قوله في صلاة الجنائز) وهل يجري
 طواف أم لا فيه نظروا الا قرب عدم الكراهة للكف في الطواف لا تنقضاء العلة فيسه وهي السجود معه ويحتمل الكراهة
 لاجتماع حديث الصلاة بمنزلة الطواف الا ان الله أحل فيه النطق (قوله كما قال الزركشي) معتمد (قوله ويسن لمن رآه الخ)
 يؤخذ من الامر بفعل السنن وسن النهي عن مخالفتها وان كان الا أمر والنهي من الأحاد (قوله لا كراهة) أي ولا
 إلى كون اليد لها هيئة مطلوبة في الصلاة كوضعها تحت صدره في القيام وعلى الركبة في الجلوس بين السجدة والتشهد
 هذا من قيسل فاعتقر ولا ن هذا يشبه دفع الصائل وهو عذري ارتكاب ما لا يعذر في فعله (قوله ويسن اليسرى)
 إلى أن يكون بظهورها لانه أقوى في الدفع عادة كذا قبل لكن قول الشارح وتحصل السنة بوضع يده اليسرى الخ قد
 التسوية بين الظاهر والباطن وسيأتي التصريح به في كلامه

الحالات المذكورة (قوله ان لا يخفى الخ) هذا لا يتأتى على ما اختاره فيما يأتي في تفسير الواسطة (قوله ولا يخفى ان الحكم على كل من الجهر الخ) أى الواقع ذلك في كلامهم أى فلا يتأتى طاب الاسرار فيما ذكره هذا العارض (قوله المنفرد وامام محصورين الخ) هذا بالنظر للعجموع والاول لا يفتقر الحال في القصار بالنسبة للمغرب كما هو ظاهر (قوله وان نوزع فيه) لعل وجه المازعة ان فيه منافاة لما من انه لو تعارض ايقاع جميع الصلاة في الوقت بالقصر على واجباتها مع فعل سنتها يلزم "نرى عليه

(قوله نعم الاوجه حصول السنة بغيرها) أى بغير اليد او عبارة المناوى على الجامع عند قوله اذا تنأى أحدكم فليضع يده على فيه نصها أى ظهر كف يده كذا ذكره جمع ويصح انه الاكل وان أصل السنة يحصل بوضع اليدين قيل لكنه يجعل بطنه اعلى فيه عكس اليسرى ثم قال تنبيهه قال الحافظ العراقي الامر بوضع اليد على فيه هل المراد به وضعه عليه اذا انفتح بالتأوى أو وضعها على الفم المنطبق حفظا له عن الانفتاح بسبب ذلك كل محتمل أقول قضية قوله في الحديث فان الشيطان يدخل الاول لانه أبلغ في منعه من الدخول اما لورده فارتد فلا حاجة للاستعانة باليد مع اتفائه بدون ذلك (قوله فهو اذا رآها) أى يده (قوله لكن يوجه ما قالوه) أى من سن اليسار (قوله ويكره التأوى) أى حيث أمكنه دفعه وعبارة المناوى في شرحه الكبير للجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم التأوى من الشيطان نصها وفيه كراهة ٤٥٥ : التأوى في الصلاة وغيرها وبه صرح

في التحقيق للشافعية قال الحافظ ابن حجر والمراد بكونه مكروها أن يجري معه ولا يدفعه ورده غير مقصور له وانما حص الصلاة في بعض الروايات لان أولى الاحوال به اه قال في المختار وتساءبت بالمد والمز ولا تغفل تناوبت انتهى أى فانه عامى كافى المصباح (قوله ومسح نحو الحصى) ظاهره ولو قبل الدخول في الصلاة ويدل عليه قوله والمخالفة النواضع والخشوع وينبغي ان يحل كراهة

ناسب أن يكون بها لاستقذاره نعم الاوجه حصول السنة بغيرها أيضا اذ ليس فيها أدى حصى والمدار فيما يفعل باليمين واليد اعلى وجوده وعدم مادون المعنوى على ام اليست لتضيعة ادى معنوى أيضا بل رد الشيطان كما في الخبر فهو اذا رآها لا يقربه فإى واحدة نحي بها كفت لكن بوجه ما قالوه بان ما كان سببا لدفعه مستقذرا يناسبه اليسار فكانت أولى وتحصل السنة بوضع يده اليسرى على ذلك سواء أوضع ظهرها أم بطنها ويكره التأوى من الشيطان منه ولا تختص وهو في الصلاة فليرده ما استطاع فان أحدكم اذا قال هاها ضحك الشيطان منه ولا تختص الكراهة بالصلاة بل خارجها كذلك ويكره النفخ فيه لانه عبث ومسح نحو الحصى اسجوده عليه انتهى عن ذلك والمخالفة التواضع والخشوع (و) يكره (لقيام على رجل) واحدة من غير حاجة لما فاته الخشوع فان كان به عذر كوجع الاخرى لم يكره (و) تكره (الصلاة حافئا) بالنون أى بالبول (أو حاقبا) بالباء الموحدة أى بالغائط بان يدافع ذلك أو حار قابلا لقف أى مدافعا للريح أو حاقبا ما بل السنة تفريغ نفسه من ذلك لانه يخل بالخشوع وان خاف فوت الجماعة حيث كان الوقت متسعا ولا يجوز له الخروج من الفرض بطرق ذلك له فيه الا ان غاب على طائفة حصول ضرر بكمته بيج التيمم فله حينئذ الخروج منه وتأخير عن الوقت والعبارة في كراهة ذلك بوجوده عند الضرر وبلحق به فيما يظهر ما لو عرض له قبل التحريم وعلم من عادته انه يعود له في أثناءها (أو بحضرة) بتثنية الحاء المهملة (طعام) مأكول أو مشروب (يتوق) بالتمناد أى

ذلك ما لم يترتب عليه تشويه كان كان يعلق من الموضوع ثراب بجهته أو عمامته (قوله أى يضيق الحلق) عبارة صح أى بالرجوع هو مخالفة لما في الشارح وما في القاموس أيضا (قوله أو حاقبا) أى أوصافا وهو الووقوف على رجل كما ذكره المعنف أوصافا وهو الوقوف لاصقا لا قدمين (قوله حيث كان الوقت متسعا) أى فان ضاق وجبت الصلاة مع ذلك الا ان خاف ضررا لا يعتل عادة الا أن قوله الا حتى يبيع التيمم قد يقتضى خلافه وانه لا فرق فيما يؤدى الى خروج الوقت بين حصوله فيها أولا كما ينبغي قوله ولا يجوز له الخروج من الفرض الخ (قوله ولا يجوز له الخروج من الفرض) خروج به الفعل فلا يحرم الخروج منه وان نذر ان تمام كل نفل دخل فيه لان وجوب الانعام لا يلحقه بالفرض وينبغي كراهته عند طرق ذلك عليه (قوله ما لو عرض له قبل التيمم) أى فردة وعلم الخ (قوله بالتمناه) أى تحت وفوق قال في المصباح والفس أنشئ ان أريد بها الروح قال تعالى خلقكم من نفس واحدة وان أريد به الشخص فذكر وجع النفس أنفس ونفوس مثل فليس وأفلس وفلوس اه (قوله أى يستاق اليه) أى وان لم يشد جوعه ولا عطشه فيما يظهر أخذ ما يذكروه في الفاكهة ونقل عن بعض أهل العصر التقييد بالشهدين فاحذر وعبارة الشيخ غيره قوله نتوق شامل لمن ليس به جوع وعطش وهو كذلك فان كثيرا من الفواكه والمشارب اللذيذة فتتوق النفس اليها من غير جوع ولا عطش بل لم تحضر ذلك وحصل النوقان كان الحكم كذلك

أبطل السنة فتأمل (قوله والراحة بطن الكف) أي من غير الأصابع بقربنة ما بعده (قوله لأنه إذا قام المستحب الخ) الفرق أن ذلك شملت نية الصلاة الذي هو شرط وقوع الفعل أو القول من الصلاة عن نظيره بخلاف هذا على أن منع في صورة الروضة قيام مستحب مقام واجب كما يعلم بالتأمل (قوله ويكون التشبيه في كلام المصنف بالنظر للرفع الخ) لا يخفى أن حاصل هذا أن التشبيه في قول المصنف كاحرامه راجع إلى مجموع قوله ويكبر في ابتداء هويته ويرفع يديه إلا أنه بالنظر لقوله ويرفع يديه فقط فهو تشبيه ناقص ولك أن تقول ما الداعي إلى هذا التكاف وما المانع من جعله قصرا من أول الأمر على قوله ويرفع يديه

ككونه في راحة خالية لئلا فلا كراهة ومثله يقال في الأسواق حيث لم تكن محل معصية (قوله وفي الكنيسة) ولوجودية فيما يظهر ويفرق بينها وبين الحمام الجديد بغلط أمرها بكونها معدة للعبادة الخامسة فأشبهت الخلاء الجديد بل أولى منه (قوله ونحوها) أي من كل ما يعمونه ٤٥٨ (قوله صور معظمة) أي لهم (قوله فأنها خلقت من الشياطين) أي خلقت على صفة

تشبه الشياطين من النفور والأيذاء وعبارة حج بعد قوله في الحديث فأنها خلقت من الشياطين وفي رواية أنها جن خلقت وبه علم أن الفرق أن الأبل خلقت من الشياطين بل في حديث أن علي سنام كل واحد منها شيطانين والصلاة تكره في مأوى الشياطين اه وقال المناوي في شرح الجامع الصغير بعد قوله صلى الله عليه وسلم فأنها خلقت من الشياطين زاد في رواية ألا ترى أنها إذا نفرت كيف تشمخ بأنفها قال القاضي المراض جمع مريض وهو مأوى الغنم والاعطان المبارك والفارق أن الأبل كثيرة النفار فلا يأمن المصلي في اعطانها أن تنفر وتقطع الصلاة عليه إلى آخر ما ذكر ثم قال واستشكل التعليل بكونها خلقت من الشياطين بما ثبت أن المصطفى كان يصلي

كل نجاسة متيقنة ومحل ذلك ما إذا فرش عليه طاهرا وصلى والالم تصح صلاته لملاقاة نجاسة فيها وإن تكره على الحائل إذا كانت النجاسة محقة وحاذها فان بسطه على ما غلبت فيه النجاسة لم تكره كما اقتضاه كلام الراغب لضعف ذلك بالحائل (و) في (الكنيسة) وهي بفتح الكاف متعبد اليهود والبيعة وهي بكسر الباء متعبد النصاري ونحوهما من أماكن الكفر لأنهم أموى الشياطين ويمتنع علينا دخولها عند منعمهم لأنها من وكذا أن كان فيها صور معظمة كما سيأتى (و) في (عطن الأبل) ولو طاهر أو هي ما تنجى إليه إذا شربت لم يشرب غيرها فإذا اجتمعت سبقت منه للمري طهر صواب في مريض الغنم أي في مراقدها ولا تصالوا في اعطان الأبل فأنها خلقت من الشياطين والفرق بين الأبل والغنم أن الأبل من شأنها أن يشتد نفارها فيشتوش الخشوع ولا كذلك الغنم ولا تختص الكراهة بعطنها بل مأواها ومقبلها ومباركها بل وسائر مواضعها كذلك والكراهة كما قاله الراغب في العطن أشد من مأواها إذا نفارها في العطن أكثر نعم لا كراهة في عطنها الطاهر حال غيبته عنه والبقرة كالغنم كما قاله ابن المنذر وغيره وهو المعتمد وأن فزع فيه ومتى كان بمحل الحيوان نجاسة فلا فرق بين الأبل وغيرها لكن الكراهة فيها حينئذ اعلتين وفي غيرها العلة واحدة (و) في (المقبرة) بتثنية الموحدة (الطاهرة) وهي التي لم تنبش أو نبشت وفرش عليها طاهر (والله أعلم) للخبر السابق مع خبر مسلم لا تتخذوا القبور مساجد أي أنها كم عن ذلك وخبر لا تجلسوا على القبور ولا تصالوا بها ولعله محاذ له للنجاسة سواء ماتت أو أماته أو بجانبه نص عليه في الام ومن ثم لم تفتقر الكراهة بين المنبوشة بجائل وغيرها ولا بين المقبرة القديمة والجديدة بأن دفن بها أول ميت بل لو دفن ميت بمجد كان كذلك ونفتي الكراهة عند انتفاء المحاذة وإن كان فيها لميت الموتى عنه عرفا ويستثنى كقوله في التوشيح بمقابر الأنبياء صلى الله عليهم وسلم أي إذا كانت ليس فيها مدفون سوى نبي أو أنبياء فلا تكره الصلاة فيها لأن الله حرم على الأرض كل أجسادهم ولأنهم أحياء في قبورهم يصالون ويلحق بذلك كما قاله بعض المتأخرين مقابر شهداء المعركة لأنهم أحياء واعتراض الزركشي بكلام التوشيح بأن تجوز الصلاة في مقبرة الأنبياء

آخر ما ذكر ثم قال واستشكل التعليل بكونها خلقت من الشياطين بما ثبت أن المصطفى كان يصلي ذريعة لنافذة على بعيره وفرق بعضهم بين الواحد وبين كونها مجمعة بما طبع عليه من النفار المذني إلى تشويش القلب بخلاف صلاة على المركوب منها اه ولم يتعرض لمعنى خلقها من الشياطين فليراجع (قوله وسائر مواضعها كذلك) أي وأن كانت ربوطة ربطا وثيقا لاحتمال أن يحصل منها وإن كانت كذلك ما يذهب الخشوع (قوله وفرش عليها طاهر) أي أو نبشت عليها شمس غطاها كما هو ظاهر لطهارته (قوله سوى نبي أو أنبياء) أي وأما إذا دفن مع الأنبياء فيها غيرهم فإن حاذي غير الأنبياء صلاته كرهه والأفلا (قوله فلا تكره الصلاة) معتمد (قوله به لون) المتبادر منه أنهم يصالون صلاة بركوع وسجود كما يفعل الدنيا ولا مانع منه لأن أمور الآخرة لا يقاس عليها (قوله ويلحق بذلك الخ) معتمد

فيكون التشبيه تاماً (قوله ظهر المسمى وصلاته اذ فيه ثم ارفع حتى تعتدل قائماً المسمى) اعلم ان افظ قائماً فيما ذكرناه من نعمة الحديث كما هو ظاهر فحقها ان تكتب بالاسود والوجود في نسخ الشارح كتبها بالاحمر وسببه ان في نسخه التي رأيتها سقط في هذا المحل اذ لفظ الماتن السادس الاعتدال قائماً مطمئناً فلفظ مطمئناً لا وجود لها في النسخ كلفظ قائماً وكان الكتابة ظنوا

(قوله ذرية) أي وسيلة مصباح (قوله الذرائع) أي الوسائل التي تؤدي الى محرم (قوله لانه يعتبر هنا) أي للتحريم (قوله على ان استقبال غيرهم) أي الانبياء وشهداء المعركة (قوله بالقيء) أي وهو استقبالها للتبرك ونحوه (قوله خشية خروج وقت) أي أو فوت جماعة اهـ حج ولعل المراد في غير الصلاة حاقباً ونحوه ما من كراهة ذلك وان خاف فوت الجماعة (قوله فلا تصح الصلاة فيها) أي الاجرائل كما مر (باب سجود السهو) ٤٥٩ (قوله سجود السهو) المراد بسجود السهو وما يفعل

لجبر الخلل وان تعمس سببه كترك التشهد الاول أو القنوت عمداً والمسراد بأحكامه ما يتعلق به ائبانا أو غيراً (قوله لجبر السهو تارة) كأن سها بترك التشهد الاول أو نحوه وارغما كأن ترك التشهد الاول مثلاً عمداً (قوله وعلى هذا يعمل الطلاق من أطلق انه للثاني) فيه ان ارغام الشيطان قد يكون لترك بعض عمداً فلا يلزم منه جبر السهو دائماً الا ان يقال أراد بالسهو الخلل ولو فعل ما ينقص ثوابه (قوله عن شيء من الصلاة) أي على التنصّل الا في (قوله سجود السهو) قال سم على حج هو أعنى السهو جائز على الانبياء بخلاف النسيان لانه تنص وما في الاخبار

ذرية الى اتخاذها سجداً وقد ورد النهي عن اتخاذ مقابرهم مسجد أو سد الذرائع مطلوب لا سيما تحريم استقبال رأس قبورهم غير معمول عليه لانه يعتبر هنا قصد استقبالها للتبرك أو نحوه ولا يلزم من الصلاة اليه استقبال رأسه ولا اتخاذ مسجد اعلى ان استقبال قبر غيرهم مكروه أيضاً كما أفاده خبر ولا تصلوا اليها فحينئذ الكراهة اشبهت استقبال القبر ومحاذاة الجماعة والثاني منتف عن الانبياء والاول يقتضي الحرمة بالقيء الذي ذكرناه لافضائه الى الشرك وتكرهه على ظهر الكعبة لبعده عن الادب وفي الوادي الذي نام فيه صلى الله عليه وسلم لان فيه شيطاناً بخلاف بقية الاودية ومحل الكراهة في جميع ما مر ما لم يعارضه احتشية خروج وقت وانما لم يقتض النهي هنا الفساد عندنا بخلاف كراهة الزمان لان تعلق الصلاة بالاوقات أشد لان الشارع جعل لها أوقاتاً مخصوصة لا تصح في غيرها فكان الخلل فيها أشد بخلاف الإمكانه تصح في كاهل لو كان المحل منصوباً لان النهي فيه كالحرير لا يخرج من فلك العبادات فلم يقتض فسادها واحترز المصنف بالطاهرة عن النجسة فلا تصح الصلاة فيها كما مر

(باب) بالتتوين في بيان سبب سجود السهو وأحكامه *

وقدمه على ما بعده لانه لا يفعل الا في الصلاة بخلاف سجدة التلاوة لانها تكون فيها وخارجها وأخر الكلام على سجدة الشكر لانها لا تكون الا خارجاً وشعر سجود السهو لجبر السهو تارة وارغما للشيطان أخرى أي يكون القصد به أحدهما بالذات وان لزمه الا نحو على هذا يحمل اطلاق من أطلق انه الاول واطلاق من أطلق انه الثاني والسهو لغة نسيان الشيء والغفلة عنه والمراد هنا الغفلة عن شيء من الصلاة (سجود السهو) الا في (سنة) مؤكدة ولو في نافلة سوى صلاة الجنائز وشمل ذلك ما لو سهوا في سجدة التلاوة خارج الصلاة فيسجد للسهو ولا مانع من جبران الشيء باكثر منه خلافاً لبعض المتأخرين ومثلاً لها سجدة الشكر وانما لم يجب لانه ينوب عن المسنون دون المفروض والبدل اما كبده أو أخف منه وأما قوله صلى الله عليه وسلم وليسجد سجدتين فمصرف عن الوجوب لظاهر الخبر الا في وانما وجب جبران الخ لانه بدل عن واجب فكان واجبا وانما يسن (عند ترك ما موريه) من الصلاة ولو احتمل لا كأن شك

من نسبة النسيان اليه عليه أفضل الصلاة والسلام فالمراد بالنسيان فيه السهو وشي شرح المواقف الفرق بين السهو والنسيان بان الاول زوال الصورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة والنسيان زوالها عن ماسها فيحتاج في حصولها الى سبب جديد اهـ (قوله سوى صلاة الجنائز) فانه لا يسن فيها بل ان فعله فيها عمداً عالماً باطلت صلاته (قوله وشمل ذلك ما لو سهوا الخ) في دعوى الشمول مساححة لان سجود التلاوة ليس من الصلاة لكنه ملحق به (قوله وانما لم يجب) أي سجود السهو (قوله لانه ينوب عن المسنون) أي قد ينوب الخ وقد لا ينوب كما ذكر الركون (قوله وانما وجب) هذا علم من قوله أولاً والبدل اما كبده الخ (قوله عند ترك ما موريه) أي سواء تركه عمداً ليسجد أم لا كما تمله كلامهم اهـ شيخنا زياي ونقل عن اقتداء الشارح انه اذا تركه بقصد السجود ثم سجد بطأت صلاته كالوقر آية سجدة بقصد السجود فان صلاته تبطل بسجوده (أقول) وقد يفرق بينهما بأنه ترك التشهد حصل خلل في صلاته يقتضي الجبر وبقراءة الآية لم يحصل ما يقتضي السجود والانفيس القراء

ان قائما التي في المتن هي التي تقدم ذكرها في الحديث فكتبوها بالا حرفة تراجم نسخة صحيحة (قوله اعتدل وجوبا ثم سجد)
 أي اذا كان غير مأمووم كما في حاشية الزاوي (قوله بتخ الزاوي) ذكر الشهاب ابن حجر انه متعين فان المضرا لاجل الفرع
 وحده لا الرفع المقارن للفرع من غير قصد الرفع لاجله (قوله أي ربنا استجب لنا ولك الحمد الخ) هذا التقدير انما يحتاج اليه على

وهي منهي عنها وترك التشهد وان كان منهيا عنه لكن حصل به خلل باقي يحتاج الى الجبر (قوله من الصلاة) خرج به قنوت
 النازلة كما سيأتي في كلام الشارح والمراد بقوله ولو احتمل الاشارة الى انه لو نسي بعضا من سجود بخلاف غيره على ما يأتي
 (قوله فان سجوده) الفاء فيه للتعليل (قوله بالكاف) احتراز عما لو قرئ باللام فانه يقتضي ان الزيادة تارة يشرع معها السجود
 وتارة لا مع انه ليس مراد ابل الزيادة مقتضية للسجود أبدا (قوله ولم يأت ببطل) أي اما لو أتى به فان كان مما يبطل عمده وسهوه
 كالفعل الكثير والكلام الكثير استأنف الصلاة وان كان مما يبطل عمده دون سهوه ككلام قليل أتى به لظن خروجه من
 الصلاة سجد لا سهو ثم سلم وسجوده ليس للتدارك بل لفعل ما يبطل عمده (قوله أو شك فيه) أي وطال تردده بقدر مضى ركن
 على ما يأتي (قوله اذا لم يضر الخ) عدل الى هذا التعليل عن تعليل المحلى بانه ذكر مقصود في محل مخصوص لما أورد عليه من
 شموله لاذكار الركوع ونحوه ويمكن ٤٦٠ ان يجاب عن المحلى بانه أراد بالمقصود ما لا يقوم غيره مقامه وبالحل المخصوص

انه لا يشرع في غير موضعه
 فيخرج بالمقصود السورة
 فان المطالب فيها ليس معينا
 في سورة دون غيرها ولا
 تشرع في غير القيام
 والتسبيحات انست
 مخصوصة بالفظ لا يقوم
 غيره مقامه ولكنها تفعل
 في الركوع والسجود بخلاف
 القنوت فانه لا يشرع في
 غير الاعتدال والتشهد
 الاول وان تكرر بفعل
 الاخير لكن لا يقوم غيره
 مقامه (قوله ولو كلمة)
 أي ومنها الفاء في فانك

هل فعله أم لا (أو فعل منهي عنه) فيها ولو بالشك كما سيأتي ولا يرد عليه خلافا لمن زعمه ما لو شك
 صلى ثلاثا أم أربع فان سجوده بفرض عدم الزيادة لتركه التحفظ بالمأمور به وبفرضها لفعله
 المنهي عنه فيها فهو لم يخرج عنهما (قالا قول) منهم ما هو المأمور به المتروك (ان كان ركننا واجب
 تداركه) بفعله ولا يغني عنه سجود السهو وتوقف وجود الماهية عليه (وقد يشرع السجود)
 للسهو مع تداركه (كزيادة) بالكاف (حصلت بتدارك ركن كما سبق) بيان ذلك (في) ركن
 (الترتيب) وقد لا يشرع كالمتركة السلام فاذا ذكره أو شك فيه ولم يأت ببطل أتى به
 ولو بعد طول الفصل ولا يسجد أو النية أو التحريم فاذا ذكره أو شك فيه استأنف الصلاة وما
 قيل من ان قوله كزيادة الى آخره غير محتاج اليه لانه معلوم من قوله أو فعل منهي عنه ركنان
 المراد بالمنهي عنه ما ليس من أفعال الصلاة وهذه الزيادة من أفعالها السكن لا يعتد بها لعدم
 الترتيب وقد ينازع في رد ما من شمول كلامه لمسئلة الشك فيكون ذكره ايضا (أو)
 كان المتروك (بعضا) فيسجد بترك واحد مما يأتي اذا لم يضر من الشعائر الظاهرة المختص
 طلبها بالصلاة (وهو القنوت) الراتب وهو قنوت الصبح والوتر في نصف رمضان الثاني دون
 قنوت النازلة لانه سنة عارضة في الصلاة يزول بزوالها فليتأكد شأنه بالجبر وترك بعض القنوت
 ولو كلمة ككلمة وان قلنا بعدم تعيين كلمته لانه بشروعه فيه يتعين لاداء السنة

تقضى والواو في وانه وقوله وترك أي وان أتى بديل المتروك بما يرادفه كع بدل فيمن هديت والقياس ان مثل ذلك ما لم
 ما لو ترك قوله فلك الحمد على ما قضيت أستغفرك وأتوب اليك أو شيئا منهما لما مر عن الروضة من استحباب ذلك في القنوت
 ويحتمل عدم السجود ولا يلزم من الاستحباب الورود وقوله من استحباب ذلك الخ عبارة ابن حجر قيل في القنوت بعد قول المتن
 وهو اللهم اهديني فيمن هديت الخ نصها وزاد العلماء فيه بعد واليت ولا يعزم من عاديته وانكاره مردود لوروده في رواية
 البيهقي وبقوله تعالى فان الله عدول لكافرين وبعد تعالى فلك الحمد على ما قضيت أستغفرك وأتوب اليك ولا بأس بهذه الزيادة
 بل قال جمع انها مستحبة لورودها في رواية البيهقي وذكر نحوه مر في شرحه (قوله ككلمة) أي ما لم يقطعها ويعدل الى آية
 تضمن ثناء ودعاء فلا يسجد من جهة ترك القنوت بخلاف ما اذا قطعه واقتصر على ما أتى به منه ولو اقتصر ابتداء على قنوت
 غير فلا يسجد لاتبانه بقنوت كامل أو أتى ببعضه وبعض القنوت الا خرف فيبغي ان يسجد لعدم اتبانه بواحد كامل منهما اه
 سم على ج (أقول) وقضيته أنه لو أتى ببعض أحدهما مع كمال الآخر لا يسجد وفي حاشيته على منسج فرع جمع بين قنوت الصبح
 وقنوت سيدنا عمر فيه فترك بعض قنوت عمر قد يتجه السجود لا يقال بل عدم السجود لان ترك بعض قنوت عمر لا يزيد على
 تركه بجملة وهو حينئذ لا يسجد له لاننا نقول لو صح هذا التمسك لزم عدم السجود بترك بعض قنوت الصبح المخصوص لانه لو
 تركه بجملة وعُدل الى دعاء آخر لم يسجد فتأمل ثم وافق مر على ما قلناه اه (أقول) ولعل الفرق بين هذا وبين ما لو عدل الى

رواية ذلك الحدباء عطف ولعل الشارح زادها وأسقطها المكتبة وعبارة الر وض وشرح ر بنالك الحداء وروى بنالك الحداء الى ان قالوا والاولى الاولى لورود السنة به لكن قال في الام الثاني أحب الى وجهه بأنه يجمع معنيين الدعاء والاعتراف أى ربنا

آية تتضمن دعاء وثناء ان الآية لم تطالب بخصوصها كانت قنوتاً مستقلاً فأسقط العدول اليها حكم القنوت الذى شرع فيه بخلاف كل من قنوت عمر وقنوت الصبح فإنه ورد بخصوصه فكانا كقنوت واحد والقنوت الواحد يسجد لترك بعضه ولو كلمة على ما مر وبقي ما لو عزم على الاتيان به ما ثم ترك أحدهما هل يسجد أم لا فيه نظر والاقرب الثانى لان السنن لا تلزم الا بالشروع فيها (قوله ما لم يعدل) أى بخلاف ما اذا عدل (قوله وكذا لو وقف) أى فلا يسجد (قوله يمكن حمل ذلك) أى ليوافق ما يأتى من ان قيام القنوت من الابعاض (قوله على ذكر الاعتدال) وعليه فلو وقف وقفة تسع ٦١ القنوت وقد ترك ذكر الاعتدال فالظاهر

صرف تلك الوقفة للقنوت

فان تركه ذكر الاعتدال

قرينة على انه لم يرد فلا

تكون الوقفة عند عدم

ذكر الاعتدال الا للقنوت

(قوله فاذا تركه) أى بان لم

يأت بقيام يسع قنوتاً مجزئاً

ليوافق ما مر له (قوله وبما

تقرر) أى من ان القيام

بعض مستقل (قوله كما

صرح به) أى ولو أتى به

المأموم مؤلف وعبارة

ح ولو اقتدى شافعى بحنفى

فى الصبح وأمكنه ان يأتى

به ويلحقه فى السجدة

الاولى فعل والا فلا وعلى

كل يسجد للسهو على المنقول

المعتمد بسلام امامه لانه

تركه له لحقه سهو فى

اعتقاده بخلافه فى نحو سنة

الصبح اذا قنوت يتوجه

على الامام فى اعتقاد المأموم

ما لم يعدل الى بدله ولان ذكر الوارد على نوع من الحمل يحتاج الى الجبر بخلاف ما يأتى به من قبل نفسه فان قليله ككثيره والمراد بالقنوت ما لا بد منه فى حصوله بخلاف ترك أحد القنوتين كان ترك قنوت سيدنا عمر رضى الله عنه لانه أتى بقنوت تام وكذا لو وقف وقفة لا تسع القنوت اذا كان لا يحسنه لا تيانه باصل القيام على ما نقل عن الوالد رحمه الله تعالى نعم يمكن حمل ذلك على ما اذا كانت الوقفة لا تسع القنوت المعهود وتسع قنوتاً مجزئاً ما لو كانت لا تسع قنوتاً مجزئاً أصلاً فالوجه السجود (أو قيامه) أى القنوت الراتب وان استلزم تركه ترك القنوت بان لم يحسنه فإنه يسن له القيام بقدره زيادة على ذكر الاعتدال فاذا تركه سجده وبما تقرر اندفع ما قيل ان قيامه مشروع لغيره وهو ذكر الاعتدال فكيف يسجد لتركه ولو تركه تبع الامام الحنفى يسجد كما صرح به فى الروضة وقول القفال لا يسجد مبنى على مرجوح وهو ان العبرة بعقيدة الامام ولو اقتدى فى الصبح صلى سنها يسجد فيما يظهر ان لم يمكن من القنوت خلفه فان فعله فلا ويحمل عليه ما ذكره الزركشى فى خاتمه تبعاً لعمولى (أو التشهد الاول) والمراد بهما الواجب فى التشهد الاخير أو بعضه لانه صلى الله عليه وسلم تركه ناسياً أو يسجد للسهو قبل ان يسلم ويستثنى من ذلك ما لو نوى أربعاً وأطلق أو قصد ان يأتى بثنتين فلا يسجد لترك أولهما على ما قاله جمع متأخرون وعزمه على الاتيان به لا يلحقه بتشهد الظهر لانه مع ذلك مخير بين تشهدين وثلاث وتشهد واحد فهو غير سنة مطلوبة لذاته فى محل مخصوص لكن الذى قاله الفاضل والغوى انه يسجد فى صورة القصد ان تركه سهواً أى أو عمداً وهو المعتمد (أو وقوده) قياساً عليه وان استلزم تركه ترك التشهد لان السجود اذا شرع لترك التشهد شرع لترك جلوسه لانه مقصوده وصورة تركه وحده ان لا يحسنه فإنه يسن له حينئذ الجلوس بقدره كما مر نظيره فى القنوت (وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) أى بعده (فى الاظهر) والمراد الواجب منها فى التشهد الاخير أخذاً لما مر لانه ذكر يجب الاتيان به فى الاخير فيسجد لتركه فى الاول ويسبى به القنوت فيسجد لترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه كما

فلم يحصل منه ما ينزل منزلة السهو اه أى فلا يطالب من المأموم سجود لترك امامه القنوت لعدم طلبه من الامام بل هو منهى عنه ومحل السجود أيضاً ما لم يأت به امامه الحنفى فان أتى به فلا يسجد لان العبرة بعقيدة المأموم وبصرح بذلك ما قاله فمما لو اقتصد امامه الحنفى وصلى خلفه حيث قالوا بسجدة صلواته خلفه اعتباراً بعقيدة المأموم لا بعقيدة الامام وبقي ما لو وقف امامه الحنفى وقفة تسع ذلك ولم يجهر به هل يسجد المأموم جلالة على عدم الاتيان به أولاً قياساً على ما لو سكبت سكينة تسع البسملة من أنا حمل على الكمال من الاتيان بها حتى لا يلزم الشافعى بنية المفارقة فيه نظر والاقرب الاول ويفرق بينهما ان البسملة لما كانت مطلوبة منه حمل على الكمال بخلاف القنوت (قوله يصلى سنها) ومثلها كل صلاة لا قنوت فيها على الرابع (قوله أو بعضه) ومنه الواو فى وأشهد (قوله ما لو نوى أربعاً) أى من النقل راتباً كان أو غيره (قوله انه يسجد) قال سم على منهج بعد نقله الاول عن حج والثانى عن مرو وأقول ان التزم استصحاب تشهد أول ان أرد أربع ركعات تطوعاً لم يتجه الا بالسجود حتى وان أطلق ولم يوجد منه عزم على الاتيان بالاثنتين وان التزم عدم استصحابه فالوجه عدم السجود وان عزم لان غاية الامر انه قصد

استحب ما الخ (قوله سرا) ليس بقيد هنا فكذلك ما يأتى به سرا الا التسهيع بالنسبة للإمام والمبلغ المحتاج اليه (قوله فى الاخرى) متملق ينفع لا يجتبه (قوله بعد اثباته بالذكر لاتب) وهو الى قوله ومهما شئت من شئ بعد كما صرح به غيره ومنه مع ما بعده يعلم انهم مجمعون على عدم من مازاد عليه لكل أحد (قوله خلافا لما فى الاقليد) أى فى قوله انه لا يزيد على ربنا

الايمان بثبوت لا يستحب لاتبان به وذلك لا يقتضى السجود تركه لانه لم يترك أمر استحباب ولم يوجد فى الصلاة ذلك فيحصر الاستحباب وعدمه (أقول) وقد يقال لما قصد الاتيان بالتشهدين التحق من حيث الفعل المنوى بلر باعية فصار التشهد الاول مطاوعا بخبر تركه بالسجود (قوله فلا يعارض انما عشر) أى زيادة الصلاة على الآل فى التشهد الاخير والقنوت على ما سئل كره (قوله من القنوت) حال وقوله من التشهد ٤٦٢ حال أيضا أى بعده (قوله بناء على عدم استحبابه) أى هذا الذى ذكر وهو الصلاة

على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ورد بما مر) أى من قوله فكان للبحر أحوج (قوله بعد التشهد الاخير على الاصح) أى وبعد القنوت شرح المنهج وبإشارة ج بعد قول المصنف والله أعلم وذلك فى القنوت ومثلا لقيامها وفى التشهد الاخير الخ اه وبه يتضح عدمه السابق للابعض اثناء عشر (قوله وصورة السجود لترك الآل) وجه تصويره بذلك كما وافق عليه من انه ان تركه هو فان كان عمدا أتى به ولا سجود أو سهوا فان تذكره قبل السلام فكذلك وان سلم قبل تذكره فلا جائز ان يعود

بحرم به ابن الفر كاح واعتمده جمع متأخرون والجلوس لها فى الاول والقيام لها فى الثانى كالقعود للتشهد والقيام للقنوت فيكونان من الابعاض وعلى ذلك فلا يعارض اثناء عشر وقوله (سجد) راجع للصورتين أو يصح عود فيه لكل ما ذكر والقنوت وقصر رجوعه على التشهد وزعم فرق بينهم ما غير حسن لان العطف بأو فافتراده لذلك لا اختصاصه بالتشهد ووجوبها فى التشهد فى الجملة لا يصلح ما ذم الا لحاقها من القنوت به من التشهد لان مقتضى السجود ليس هو الوجوب فى الجملة لقصوره ولأنه لا يلزم عليه اخراج القنوت من أصله بل كون المتروك من الشعار الظاهرة المخصوصة بمحل منها استقلاله لا تبعاع كما يأتى مع استوائهما فى ذلك والثانى لا يسجد لترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بناء على عدم استحبابه فيه وسواء أترك ما مر عمدا أم سهوا بجامع الخلل بل خلل العمدا أكثر فكان للبحر أحوج (وقيل ان ترك عمدا فلا) يسجد لتركه لكونه مقصرا بتفويت السنة على نفسه ورد بما مر (قلت وكذا الصلاة على الآل حيث سنناها والله أعلم) وذلك بعد التشهد الاخير على الاصح وبعد الاول على وجهه والجلوس كالقيام لها فى القنوت قياسا على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيها وصورة السجود لترك الآل ان يتيقن ترك امامه لها بعد سلام امامه وقبل ان يسلم هو أو بعده ان سلم وقصر الفصل فأدفع استشكله بأنه ان علم تركه اقبل سلامه أى بها أو بعده فات محل السجود وسميت هذه السنن ابعاضا لأنها كدشأنها بالبحر تشبيه بالبعض حقيقة (ولا تجبر سائر السنن) أى باقيا بالسجود كاذكار الر كوع والسجود على الأصل لانها ليست فى معنى الوارد فان سجد لشيء منها عمدا بطلت صلاته الا أن يعذر بلهله وما استشكل به من أن الجاهل لا يعرف مشروعية سجود السهو ومن عرفه عرف محله ردع هذا التلازم لان الجاهل قد يسمع مشروعية سجود السهو قبل السلام لا غير فيظن عمومها لكل سنة وعدم اختصاصه بمحله المشروع (والثانى) أى فعل

اليه لا تألم زهم جوزوا العود لسنة غير سجود

السهو ولا ان يعود الى سجود السهو عنه لأنه اذا عاد صار فى الصلاة فينبغى ان يأتى بالمتروك ولا يأتى بالسجود لتركه فليتأمل اه سم على منهج (قوله تشبها بالبعض) أى حيث تأكد شأنه بحيث تمطل الصلاة بتركه وليس المراد ان كلا يجبر بالسجود فإنه لو ترك ركنا سهواً يجب فعله والسجود انما هو للزيادة الخاصة بتدراكه ان وجبت (قوله كاذكار الر كوع والسجود) أى ودعاء الافتتاح والسورة ويمكن الفرق بين هذه وبين القنوت والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والآل بان الاعتدال على ضرورة القيام المعتاد فطاب فيه ذكره يميزه عنه فكان مقصودا بالطلب لا تابعا والر كوع والسجود لما كان كل منهما ليس على صورة الفعل المعتاد كانه عبادتين مستقلتين والذكر فيها تابع للمحل فضعفت رتبته عن القنوت فلم يطلب له السجود (قوله الا ان يعذر بلهله) أى أو سهواً اه حج وقضية اطلاق الجاهل انه لا فرق بين قريب العهد بالاسلام وغيره وتيد الشورى نقلا عن البغوى بقريب العهد بالاسلام وعبر به فى العباب أيضا لكان لم ينقله عن أحد ولعل الأقرب ما اقتضاه كلام الشارح فان مثل هذا مما يخفى فلا يفرق فيه بين قريب العهد بالاسلام وغيره ويؤيده ما يأتى للشارح بعد قول المصنف أو عادله أى للتشهد الاول جاهلا فكذلك آمن قوله وان كان مخالط النالان هذا مما يخفى على العوام (قوله عرف محله) أى مقتضيه اه حج

لأن الحمد كما يؤخذ بمابعده وعليه جماعة منهم الأذري ونقل عن النص أيضا ومختار الشارح هو الأول وهو طلب الراتب من كل أحد كما هو نص عبارته ولا يقدر في اختياره له قوله عقبه ويمكن الخ كما هو ظاهر (قوله لسرفها) أي في الجملة فلا يقتضي أنها أفضل من غيرها على الإطلاق أو أنه جعل الحكمة مجموع هذا وما بعده (قوله وبالتثويب) متعلق بيؤذن كالظرف قبله (قوله من أعية الصلاة) هل المراد بها المطالبة في الصلاة أي المأثورة أو المراد ما يأتي به منها في الصلاة وإن لم تكن

ثم قال وأثبت محله بما ذكرناه الذي ضمن فيه والالتميق للاشكال وجه أصلا ثم رأيت شارحا فوجه على ظاهره وأجاب عنه بما لا يلاق ما نحن فيه اهـ (قوله سجد) أي غالبا أيضا لما يأتي فيما لو سهوا في سجود السهو أو نقل السفر (قوله واستثنى من هذه القاعدة) وهي قول المصنف والثاني أن لم يبطل الخ (قوله ثم سها) أي بان تكلم ٤٦٣ ناسيا مالا (قوله قبل سلامه) أي أو

في السجود نفسه (قوله والمتمدد كما مر في فـ ل الاستقبال) خلافاً لما حيث قال واستثنى من هذه القاعدة ما لو حول المتنفل دابته عن صوب مقصده سهواً ثم عاد فوراً فإنه لا يسجد لسهوه على المتعمد مع أن عمده مبطل ويفرق بينه وبين سجوده الجوهراً وعودها فوراً بأنه هذه قهراً لركوبه الجوح أو بعدم ضبطه باختلاف النامى يخفف عنه مشقة السفر وإن قصر انتهى وقضية تخصيص الخلاف بهذه الصورة وإن السجود لجاح لادابة لا خلاف فيه وهو من أن قول اليهودية أو بالتحريف لا الهاناسيا أو خطأ أو الجاحيا سجد سهواً على الأصح أن قل الامد اهـ وفرره شارحه بما يفيد جريان الخلاف

المنهى عنه (أن لم يبطل عمده) الصلاة (كالتفات والخطوتين لم يسجد لسهوه) كعمده ما لما يأتي في المستثنيات اعمد ورود السجود له ولأنه إذا كان عمده في محل العفوف سهوه أولى (والا) بان أبطل عمده كركعة زائدة أو ركوع أو سجود (سجد) سهوه لانه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا وسجد للسهو متفق عليه هذا (أن لم يبطل) الصلاة (سهوه) فإن بطلت بسهوه (ككلام كثير) فإنه يبطلها (في الأصح) كما مر فلا يسجد لعدم كونه في صلاة في الأصح راجع للثالث وهو الكلام الكثير لا الحكم وهو قوله سجدة ولو سكنت عن المثال لكان أخصر وأبعد عن الإيهام ألا يسجد مع الحكم بالبطان واستثنى من هذه القاعدة ما لو سجد لسهو ثم سها قبل سلامه فإنه لا يسجد في الأصح ولو سجد عمد ابطلت صلاته أو سهواً فلا وما لو حول المتنفل دابته عن صوب مقصده سهواً ثم عاد فوراً فإنه لا يسجد لسهوه على ما حكمه المصنف في المجموع وغيره والمتمدد كما مر في فصل الاستقبال أنه يسجد له وحكمه الرافعي في شرحه الصغير وجرم به ابن المقرئ في روضه وقال الاستنوى أنه القياس وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى (وتطويل الركن القصير) عمد اسكوت أو ذكر أو قرآن لم يشرع فيه (يبطل عمده) الصلاة (في الأصح) لأن تطويله تغيير لموضوعه كالقصر الطويل بعدم اتمام الواجب ولأن تطويله يخل بالمواصلة كما قاله الامام (في سجده سهوه) والله في لا يبطل عمده لحديث ورد فيه يدل على ذلك ومقدار التطويل المبطل كما نقله الخوارزمي عن الأصحاب وكلام الشيخين قد يدل عليه أن يلحق الاعتدال بالقيام والجلوس بين السجدين بالجلوس للشهادة ومراعاة كما قاله جمع قراءه الواجب وهو الفاتحة وأقل التشهد أي بعده ضي قد رد كر كل الم شروع كالسجود في محله بالقراءة المعتدلة ويحتمل أن يعتبر أقل زمن يسع ذلك لأفراعه مع المندوب وجري عليه بعضهم وقول الزركشي القياس اتباع العرف يرد بأن هذا بيان للعرف هنا والأوجه أن المراد بزيادة على قدر الذكر الم شروع فيه في تلك الصلاة بالنسبة للوسط المعتدل لها لحال المصلي وقولنا في تلك الصلاة يحتمل أن يراد به من حيث داتها أو من حيث الحالة الراهنة فلو كان أمما لاتسن له الا ذكر الم سنة للمنفرد اعتبر التطويل في حقه بتقدير كونه منفردا على الأول وبالنظر إلى ما يشرع له الا أن من الذكر على الثاني وهو الأقرب

في كل منهما ومنه قوله وحكمه الشيخان في الجاح لكنه قال به وقال المغوى يسجد في القسيان والخطا دون الجاح اهـ فلا اقتضاء كلام حج جار على هذا الأخير (قوله لم يشرع فيه) قيد في الذكر فقط فلو قدم قوله لم يشرع على قوله أو قرآن أو آخر الذكر عنه كان أولى ولكنه أخره لما يأتي من أن تطويل القيام الثاني من صلاة الكسوف لا يضر لكون القراء فمشروعة فيه ويرد عليه أن القيام الثاني في صلاة الكسوف ليس اعتدالاً بل هو سنة فيها مستقلة فإيتا مل (قوله قراءة الواجب) أي فيها (قوله كالقنوت) قضيته أنه لو زاد على قدر القنوت ما يسع قراءة الفاتحة في ثانية الصبح بطلت وقد تقدم له خلاف مع توجهه بأنه مشروع له في الجملة (قوله بالنسبة للوسط) خبر أن أي أن المراد اعتبارها بالنسبة الخ (قوله بتقدير كونه منفردا على الأول) أي قوله يحتمل أن يراد به من حيث الخ وقوله على الثاني أي قوله أو من حيث الحالة الراهنة الخ

مأثورة ظاهر السباق و اضافتها الى الصلاة الاولى و عليه فلا مخالفة بينهما و بين ما ذهب اليه الشهاب حج من ان الوارد يتبع لفظه من جمع أو افراد و غير الوارد يأتي فيه لفظ الجمع فليراجع (قوله أو نحوه) مثله في الرخصة و غيرها و انظر ما المراد بنحو الدعاء فان كان التناء فكان المناسب العطف بالواو دون أو لماسية أي انه لا بد من الجمع بين الدعاء و التناء على انه قد يمنع كون

(قوله لم يشرع تطويله) في نسخة تطويله مرتين و ما في الاصل هو الموافق لما قدمه من عدم ذكره تطويله (قوله في محله) أي و هو اعتدال الركعة الأخيرة في الصبح أو الوتر في رمضان اما الاعتدال في غيرهما فيضرب تطويله ولو من الركعة الأخيرة الا اذا طوله بالقنوت للنازلة و أتى ابن حجر بان تطويل الاعتدال من الركعة الأخيرة لا يضرب مطلقا لانه عهد تطويله في الجملة و نقل عن الزبادي اعتماد هذا (قوله لو روى أحاديث صحيحة فيه) أي الجالس بين السجدين دون الاعتدال فانه لم يرد فيه ذلك و يحتمل رجوع التضمير للتطويل و فيه كلام في سم على منهج و منه ان حديث أنس و روى في مسلم بتطويل الجالس بين السجدين أيضا أي كما ورد تطويل الاعتدال فكان ٤٦٤ ينبغي له اختياره و لم يعد لم يستحضره اهـ (قوله لانه للفصل) قال الشيخ غيره

أورد ان اشتراط الطمأنينة ينافي ذلك و أوجب بأنها اشتراط ليتأتى الخشوع و يكون على سكونه انتهى سم على منهج (قوله لما مر) أي في قوله لو روى أحاديث صحيحة فيه الخ (قوله ولو نقل ركعا قوليا) قضية ما ذكر انه لا يسجد لتكرير الفاتحة أو التشهد لانه لم ينقله الى غير محله لكن عبارة حج في شرح الارشاد و يضم الى هذه أي نقل الركن القنوت القنوت في وتر لا يشرع فيه و تكرير الفاتحة خلافا لبعضهم اهـ و خرج بتكرير الفاتحة تكرير السورة فلا يسجد له لانه كما يصدق عليه انه قرآن مطاوب و قياس ما ذكره في تكرير

لكلامهم و خرج قوله لم يشرع تطويله ما شرع تطويله بقدر القنوت في محله أو التسبيح في صلاته أو القراءة في الكسوف فلا يؤثر واختار المصنف دليلا جواز تطويل الاعتدال و الجالس بين السجدين لو روى أحاديث صحيحة فيه و لهذا جرى عليه الاكثر و وجهه في موضع من التحقيق و قد يمنع الاستدلال بما ورد من الاخبار بأنها فائت فعلية طرقها الاحتمال (فالاعتدال قد ير) لانه للفصل بين الركوع و السجود (وكذا الجالس بين السجدين) نصير (في الاصح) لانه للفصل بينهما فهو كالاعتدال بل أولى لان الذكر المشروع فيه أنصر مما شرع في الاعتدال و الثاني انه طويل لما مر (ولو نقل ركعا قوليا) غير مبطل فخرج السلام عليكم و تكبيرة الاحرام بأن كبر بقصده (كفاتحة في ركوع أو) جالس (تشهد) آخر أو أول و قول بعض الشراح أو تشهد آخر ليس بقيد أو نقل تشهد أو بعض ذلك الى غير محله أو نقل قراءة مندوبة كسورة الى غير محلها (لم تبطل بعمده في الاصح) لانه غير محل بصورتها بخلاف الفعلي (و) على الاصح (يسجد لسهوه) و لعمده أيضا (في الاصح) لتركه التحفظ بالمأمور به في الصلاة فرضها و نقلها أمر مؤكدا كذا كذا تشهد الاول نعم لو قرأ السورة قبل الفاتحة لم يسجد كما قاله ابن الصباغ لان القيام محلها في الجملة و قياسه انه لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد لم يسجد لان القعود محلها في الجملة قال الاسنوي و قياسه السجود للتسبيح في القيام و هو مقتضى ما في شرائط الاحكام لابن عبدان اهـ و المعتمد كما أفاده الوالدرجه الله تعالى عدم السجود و الثاني لا كغيره مما لا يبطل عمده (وعلى هذا) أي الاصح (تستثنى هذه الصورة من قولنا) المتقدم (مالا يبطل عمده لاسجود لسهوه) واستثنى معها أيضا ما أتى بالقنوت أو بكلمة منه بنية قبل الركوع أو بعده في الوتر في غير نصف رمضان الثاني فانه يسجد ولو تعمده لم تبطل صلاته لكنه مكرره ذكره الرافعي في صلاة الجماعة و يمكن حمله على ما اذا لم يبطل به الاعتدال و الا بطلت

الفاتحة انه يسجد بتكرير التشهد الا ان ما ذكره الشارح من انه لو قدم الصلاة على النبي لا يسجد لان القعود أخذ محلها في الجملة يقتضي عدم السجود بتكرير الركن القنوت الا ان يقال التكرير عبارة عن ذكره بعد الاتيان به و مجرد تقديمه ليس فيه ذلك و يؤيده ان قول باطل بتكريره انما يكون بعد الاتيان به على وجه يعتمده (قوله فخرج السلام عليكم) أي وان لم يتعمده لما فيه من الخطأ (قوله بان كبر بقصده) أي الاحرام (قوله بخلاف الفعلي) أشار به الى رد توجيهه مقابل الاصح الذي به عنه المحلى بقوله و الثاني تبطل كقول الركن الفعلي اهـ و كان ينبغي للشارح ذكر المقابل و فاء بشرح المتن (قوله عدم السجود) أي بتقل التسبيح الى القيام (قوله وعلى هذا تستثنى هذه الصورة) أي وهي قوله ولو نقل ركعا قوليا و قوله عن قولنا متعلق بتستثنى و عداه بعن دون من التضمنه معنى تميز (قوله قبل الركوع) و مثل ذلك ما لو فعله امامه الخفي قبل الركوع لان فعله عن اعتقاد ينزل عندنا منزلة السهو (قوله و الا بطلت) هذا يخالف من حيث شموله للركعة الأخيرة على ما أتى به حج من عدم البطلان بتطويل اعتدال الركعة الأخيرة كما تقدم نقله عنه

الثناء فهو الدعاء فراجع (قوله وقضيته عدم البطلان بتطويله به) قضيته ان محل عدم البطلان اذا طاله بخصوص القنوت بخلاف ما اذا طاله بغيره وقضية التعليل الآتي خلافه وبوافق ما اقتضاه التعليل ما سيأتي في سجود السهو فراجع (قوله قياسا على ما تقدم) يعني الصلاة على الآل فالقيس من الصلاة على الاصحاب والمقيس عليه سنها على الآل وهو الواقع

(قوله أخذ اماما) أي في قول المصنف وتطويل الركن القصير الخ (قوله وما لوقرا) هذا علم من قوله قبل أو نقل قراءة مندوبة الخ فلهذا ذكره للتصريح بالاستثناء وانما قيد بغير الفاتحة ليكون مثالا لنقل غير الركن والافتقار للفاتحة علم من قول المتن ولو نقل ركنا قوليا (قوله غير الفاتحة) أي شيء آمن القرآن غير الخ وظاهره انه اذا قرأ في غير القيام لا يشترط للسجودنية القراءة وعليه فيفرق بينه وبين القنوت بان القنوت دعاء وهو مشروع في الصلاة مطلقا فاشترط فيه نية القنوت ليتحقق كونه من الابعاض والقراءة صورته ليس لها حالتان فكان مجرد نقلها مقتضيا لتحقيق نقل المطلوب لكن في حاشية شيخنا زياي خلافه حيث قال قوله وقنوت نيته وكذلك التشهد والقراءة لا بد من نيتهما قياسا على القنوت اهـ وما اقتضاه كلام السارح من أن التشهد والقراءة لا يشترط لهما نية في اقتضاء السجود وظاهر لان القراءة والفاظ التشهد كالألف متعينين مطلوبين في محل مخصوص بخلاف القنوت فان الفاظه تستعمل للدعاء في غير الصلاة ويقوم غيرها في الصلاة من كل ما تضمن دعاء وثناء مقامها فاحتج في اقتضاء السجود للنية (قوله فانه يسجد لنفسه) ينبغي ان غير الفرقة الاولى مثله لا قنوتهم بين حصل منه مقتضى السجود فليتأمل اهـ سم على منهج (قوله في غير محله) أي ٤٦٥ وهو انتظاره في قيام الثانية

والاربعة (قوله أو بسمل أول تشهد) ظاهره انه لا يسجد وان قصد انهما من الفاتحة لكن عبارة حج وانه لو بسمل أول التشهد أو صلى على الآل بنية انه ذكر التشهد الاخير سجد الخ (أقول) والا قرب ظاهرا لطلاق السارح هنالما علم به من أن الاستثناء معيار العموم سيما والتشهد محل لصلاة على الآل في الجملة

أخذ اماما وما لوقرا غير الفاتحة في غير القيام وما لوقرهم في الخوف أربع فرق وصلى بكل ركعة أو فرقتين وصلى بواحدة ثلاثا فانه يسجد لنفسه بالانتظار في غير محله الوارد فيه وليس منها زيادة القاصر أو متصل فلا مطلقا من غير نية سهو لان عدم ذلك مبطل فهو من القاعدة ولو صلى على الآل في التشهد الاول أو بسمل أول تشهد لم يسجد له سجود السهو كما اقتضاه كلام الاصحاب وهو ظاهر مما لا يبعد ثم ما لا يبطل عمده لا يسجد له سجود السهو الا ما استثنى منها والاستثناء معيار العموم بل قيل ان الصلاة على الآل في الاول سنة وكذا الايمان بيسم الله قبل التشهد وأما ما اقتضاه كلام الشيخ في شرح منهجه وأفتى به من السجود له فانما يقبضه على القول بأنهم اركان في التشهد الاخير كما أفاده الوالدرجه الله تعالى في فتاويه ودعوى محنته بعيدة (واونسي) الامام أو المنفرد (التشهد الاول) وحده أو مع قعوده (فذكره بعد انتصابه) أي وصوله لم يجزئه في قيامه (لم يعدله) أي يحرم عليه العود لما صح من الاخبار وتلبسه بفرض فعلي فلا يقطع لسنة (فان عاد) عاما (عالميا) بضرعه بطات) صلاته لانه زاد قعودا من غير عذر وهو محل بهيئة الصلاة بخلاف قطع القول لنقل كالفاتحة للتعوذ أو الافتتاح فلا يحرم

٥٩ نهاية ل لكن ما علم به عدم السجود لقراءة البسملة أول التشهد برده عليه ان هذا مطلوب قولى نقله الى غير محله (قوله في شرح منهجه) أي من انه متى نقل مطوبا قوليا يسجد له سجودا فانه صادق على ما ذكر (قوله أو مع قعوده) أي أو قعوده وحده بان لم يحسنه (قوله لم يجزئه في قيامه) أي بان صار الى القيام أقرب منه الى الركوع أو اليهما على السواء (قوله لم يعدله) ظاهره وان نذر كل من الامام والمفرد ويوجه بأن الكلام في الفرض الاصل وهذا فرضينه عارضة ولهذا لو تركه عمد ابعد نذره لم تبطل صلاته (قوله ولتلبسه بفرض فعلي) أي أما القولى فسيأتى (قوله عالما بضرعه بطات) ظاهره انه لا فرق في ذلك بين الفرض والنفل كان أحرم بأربع ركعات نفلا بتشهدين وترك التشهد الاول وتلبس بالقيام فلا يجوز له العود وهو ظاهر لتلبسه بالقيام الذي هو فرض لا يقال له ترك القيام والجأوس للقراءة لانه قول الجأوس الذي يأتي به للقراءة ولو بعد تلبسه بالقراءة ركن فعوده عنه الى التشهد يصح عليه انه قطع الفرض للنفل وأما اذا ذكر في هذه الحالة قبل تلبسه بالفرض فهل يعود لانه بقصد الايمان به صار بعضا أولا لان النقل لم يشرع فيه تشهد أول في حد ذاته فيه نظر والا قرب انه ينبغي على انه اذا قصد الايمان به ثم تركه هل يسجد أو لا فان قلنا بقاله التامى والبعوى من السجود واقدمه السارح عادله لانه صار حكم البعض بقصد ووار قلنا بكلام غيرهما من عدم السجود لم يعد (قوله أو الافتتاح فلا يحرم) نعم لا يبعد كراهته اهـ ح

في كلام غيره ويدل له قوله الأول في قريب بل زادوا ذكر الأول بحثا فسنابهم الاحكام لما غلبت والاقهولم يتقدم له غير ذلك ويحتمل ان قوله ما تقدم عبارة عن قول غيره الأول ويكون نظره سبق الى انها الاول بزيادة الواو فغير عنه بقوله ما تقدم (قوله عن عدم استصحابها) لا محل لقوله عدم فيجب حذفه (قوله وفي سائر الادعية) أي خارج الصلاة كما هو ظاهر (قوله ان (قوله أو حرمة عوده) أي أو ناسيا حرمة عوده (قوله ولا ينافي ما تقر الخ) هو قوله أو حرمة عوده الخ (قوله أو عادله جاهلا) قال في الخادم اما اذا علم ان القعود غير جائز ولكن جهل انه يبطل بقياس ما سبق في الكلام ونظائره البطلان لعوده مع علمه بتصريحه وبه صرح الشيخ أبو محمد في الفروق اه سم على منهج (قوله اما المأموم فيمتنع عليه الخلف) لم يتقدم ما يصلح كون هذا محترزا له فاعمل المراد من ذكره مجرد افادة الحكم وقد يقال هو محترز ما جعله مرجعا للضمير في قول المصنف ولونسي من قوله الامام أو المنفرد ٤٦٦ (قوله فان تخلف) أي عامدا عالما (قوله بطلت صلاته) أي وان قل الخلف

حيث قصده (قوله اذا لحقه في السجدة الاولى) أي فان ظن انه لا يدركه في الاولى لا يسن له القنوت ومع ذلك ان تخلف ليقتل لا تبطل صلاته الا ان سبقه بركنين فعليين بأن هو الامام للسجدة الثانية والمأموم في القيام لا يعتد بالقيام في قوله نعم يجوز للمأموم الخ (قوله فقول بعض المتأخرين) هو ابن حجر رحمه الله (قوله اذ جلوسه) أي الامام (قوله ليس بطالب) لعل المراد ليس بطالب بطريق الاصاله والا فلو اسراحة سنة في حقه اذ قصد ترك تشهد الاول (قوله ولو انتصب) أي المأموم معه أي مع امامه (قوله وفراقه هذا أولى) أي فهو

(أو) عادله (ناسيا) كونه في صلاة أو حرمة عوده (فلا) تبطل لعذره ورفع القلم عنه نعم يجب عليه عندئذ كره النهوض فوراً ولا ينافي ما تقره هنا من عدم بطلانها بعوده ناسيا حرمة ما مر من انه لو تسكلم بكلام يسير ناسيا حرمة الكلام ضرر لان العود من جنس الصلاة فكان بابه أوسع بخلاف الكلام فانه ليس من جنسها ولا منها (ويسجد السهو) لا يبطل لعدم ذلك (أو) عادله (جاهلا) تحريمه وان كان مخاطبا للثالثان هذا مما يخفى على العوام (فكذا) لا تبطل صلاته (في الاصح) لما ذكره ويقوم فوراً عند تعلمه ويسجد السهو والثاني تبطل لتقصيره بترك التعلم اما المأموم فيمتنع عليه الخلف عن امامه للشهادة فان تخلف بطلت صلاته لفحش المخالفة لا يقال صرحوا بانه لو ترك امامه القنوت فله ان يتخلف ليقتل اذ لحقه في السجدة الاولى لا نقول لم يحدث في تخلفه في تلك وقوفا وهذا أحدث فيه جاوز تشهد فقول بعض المتأخرين لو جلس امامه للاستراحة فالوجه ان له الخلف ليتشهد اذ لحقه في قيامه لانه حينئذ لم يحدث جلوسا فحل بطلانها اذ لم يجلس امامه ممنوع كما أفق به الوالدرجه الله تعالى اذ جلوسه للاستراحة هنا ليس بطالب ولو انتصب معه فعادله لم يعد اذ هو امام متعمد فصلاته غير صحيحة أو ساه أو جاهل فلا يوافق في ذلك بل ينتظره قائما لحاله على انه عادسا هيا أو ينوي مفارقتها وهو الاولى ولو قعد فانتصب امامه ثم عاد لم المأموم القيام فوراً لانه توجه عليه بانتصاب امامه وفراقه هنا أولى أيضا (وللمأموم) اذا انتصب وحده ناسيا (العود لم تابعة امامه في الاصح) لعذره اذ المتابعة فرض فرجوعه الى فرض لا الى سنة والثاني ليس له العود بل ينتظر امامه قائما لتلبسه بفرض وليس فيما فعله الا التقدم على الامام بركن (قلت الاصح وجوبه) أي العود (والله أعلم) لان متابعة الامام واجبة وهي أكد بما ذكره من تلبسه بفرض فان لم يعد ولم ينو المنازعة بطلت صلاته وما ذكرناه من التفصيل بين العمد والسهو يجري فيما لو سبق امامه الى السجود وترك القنوت كما أفق به الوالدرجه الله تعالى فقد قال في الروضة كاصلها وترك القنوت يقاس بما ذكرناه في التشهد وفي التحقيق والانوار والجواهر نحوه ويؤخذ منه ان المأموم ان ترك القنوت ناسيا وجب عليه العود لم تابعة امامه أو عامدا ندب ولا يرد

مخير بين الانتظار في القيام والمفارقة وهي أولى كالتي قبلها (قوله فان لم يعد) أي فوراً (قوله وما ذكرناه عليه في التفصيل بين العمد) كان الاولى تأخير عن قوله الا في اما اذا تم الترتك الخ (قوله كما أفق به الوالد) أي فيجب عليه العود لامامه ان سجد قبله ناسيا فان لم يعد بطلت صلاته ان كان عامدا عالما وعليه فلا حاجة لقوله الا في ويؤخذ منه الخ الا ان يقال مراده انه مأخوذ من كلام الانوار والجواهر فكانه يبين لسند والده (قوله وجب عليه العود) مأفاده هذا الكلام من وجوب العود اذا ترك الامام في القنوت وخر ساجدا سهوا لا يتقيد بذلك بل يجري فيما اذا تركه في اعتدال لا قنوت فيه وخر ساجدا سهوا كما وافق على ذلك طبرومر وهو ظاهر اه سم على منهج (أقول) وقد يفرق بأنه فيما لو تركه في القنوت والامام مشغول بسنة تطلب موافقته فيها بخلاف الاعتدال الذي لا قنوت فيه فان الامام ليس مشغولا

للاول دليلين) يعني الاتباع الذي ذكره عقب هذا والقياس الا في قوله وأفاد بقوله كاقبس الرفع فيه الخ لكن في سياقه قلاقة وانظر ما معني القياس في كلام الشارح الجلال فان الذي جعله مستند القياس وهو حديث البيهقي كافي في الاتباع فانه في خصوص القنوت والدعاء بزمه فمعني قياس الشيء على نفسه وغير الشارح الجلال جعل خبر البيهقي مستند

فيه بما ذكر وزمته قصير فسجد المأموم قبله ليس فيه غش كسبقة وهو في القنوت غاية انه سبقه ببعض ركن سهو وفي سج الجزم بما استظهره سم قال ويخص قولهم السابق بركن سهو الا يضرب الركون اه أي بخلاف السجود سهو واجب فيه العود (قوله وامتنع عليه نية المفارقة) أي مع استمراره في القيام بخلاف ما لو نوى المفارقة وعاد للسجود فانه لا يمتنع وعبرة سج لو قام لزومه الجلوس اي يقوم منه ولا يسقط عنه نية المفارقة وان جازت اه (قوله ولا كذلك في الصورة المذكورة) وهي ما لوطن المسبوق سلام امامه الخ (قوله بخارزه المفارقة هنا لذلك) وقد يقال ظنه سلام امامه ينزل فعله منزلة فعل الساهي والعود واجب عليه فاستلثان على حد سواء الا في نية المفارقة مع استمراره في القيام على ما مر (قوله كالوركع) أي عامدا أو ساهيا لعدم غش المخالفة (قوله وانما تخير) أي بين العود والانتظار (قوله حتى ٤٦٧ قام امامه) أي أو سجد من

القنوت وينبغي انه لو لم يعلم حتى سجد امامه لا يعتد بطمأنينته قبل سجود الامام كالا يعتد بقراءته ويحتمل الفرق بأن السجود شيء واحد والطمأنينة هيئة له بخلاف القراءة فانها ركن (قوله ولوطن مصد قاعدا) أي أو مضطجعا (قوله فافتح القراءة) أي وان قلت كان نطق ببسم من بسم الله الرحمن الرحيم لان افتتاح القراءة ينزل منزلة القيام ومنهومه انه لو أتى بالتعوذ مریدا القراءة لا يمتنع عليه العود (قوله جازله العود) أي وجاز عدمه وعليه

عليه ما لوطن المسبوق سلام امامه فقام حيث لزمه العود وامتنع عليه نية المفارقة لان المأموم هنا فعل فعلا لا امام أن يفعله ولا كذلك في الصورة المذكورة لانه بعد فراغ الصلاة جازله المفارقة هنا لذلك أما اذا تعمد الترك فلا يجب عليه العود بل يسن له كالوركع مثالا قبل امامه لان له قصد استحباب انتقائه من واجب لمثله فاعتد بفعله وخير بينهما بخلاف الساهي فكانه لم يفعل شيئا وزمته العود ليغظم أجره والعمد كلفوت على نفسه تلك السنة بتممه فلا يلزمه العود اليها وانما تخير من ركع مثالا قبل امامه سهو وعدم غش المخالفة فيه بخلافه هنا ولو لم يعلم الساهي حتى قام امامه لم يعد ولم يحسب ما قرأه قبل قيامه كمالوطني مسبوق سلامه فقام لماعليه فانه يلغو كل ما فعله قبل سلامه ولوطن مصد قاعدا انه تشهد التشهد الاول فافتح القراءة للثالثة امتنع عوده الى قراءة التشهد وان سبقه لسانه بالقراءة وهو ذاكرانه لم يتشهد جازله العود الى قراءة التشهد لان تعمد القراءة كتعمد القيام وسبق اللسان بها غير معتد به (ولو تذكر) المصلي اماما أو منفردا التشهد الاول (قبل انتصابه) أي قبل استوائه معتدلا (عاد) ندبا (للتشهد) الذي نسيه لعدم تلبسه بفرض (ويسجد) السهو (ان كان صار الى القيام أقرب) منه الى القعود لانه فعل فله لا تبطل بعمده وعلم تحريمه بخلاف ما اذا كان الى القعود أقرب أو على السواء فلا يسجد لسهوه لقلة ما فعله حينئذ كما صحح ذلك في الشرحين وهو المعتقد وان صحح في التحقيق عدم السجود مطلقا وقال في المجموع انه الاصح عند الجمهور وأطلق في صحيح التنبيه تصحيحه قال الاسنوي وبه الفتوى وعلى الاول السجود للنهوض مع العود لان تعمد ما يبطل للنهوض فقط خلافا للاسنوي حيث ذهب الى انه للنهوض لا للعود لانه مأثور به لا يقال لو قام امامه الى خامسة ناسيا ففارقته المأموم بعد بلوغه

فينبغي إعادة ما قرأه لسبق اللسان على ما يفيد قوله وسبق الخ وانه لا يطلب منه سجود السهو (قوله قبل استوائه معتدلا) أي بأن لم يصل لحد تجزئه فيه ا قراءة على ما مر (قوله كما صحح ذلك في الشرحين) أي ذلك التفصيل بين ان يصير الى القيام أقرب وبين خلافه بفرع بركعتين تطوعا أو أطلق في نية التطوع فصلى ركعة ثم قام الى الثانية فلما صار الى القيام أقرب نوى الاقتصار على ركعة فرجع الى القعود وتشهد هل يسن له سجود السهو لاجل هذه الزيادة الوجه انه يسن لان هذه الزيادة لو تعمد ها بان أراد زيادتها فقط بطلت صلاته وقال مر بالذهن على البدئية جوابا لسأله عن ذلك لا سجودا فليست امل اه سم على منهج (أقول) والا قرب ما قاله مر ووجهه أن الزيادة حين فعلها كانت مطلوبة منه والترك انما عرض له بعد نية الاقتصار على ركعة وبشده ما يأتي للشارح به من قول المصنف وسجد السهو الخ من انه لو نوى السجود ثم عن له الاقتصار على سجدة جاز ولا تضره تلك السجدة لانه لم يتعمد ها يعني بل كانت مطلوبة منه (قوله انه للنهوض) وقائده انه لو قصد النهوض وحده من غير عود البطلان على ما قاله الاسنوي

الاتباع وهو المشار اليه بقول الشارح هنا في ما امر اتباعا كما رواه البيهقي (قوله ومقابل الاصح) تصوابه البصيح (قوله لانه بمعنى الثناء) أي مع كونه متعلقا بالصلاة والافلا قائل بأنه اذا كان بمعنى الثناء لا يبطل وان لم يتعلق بالصلاة كان أجاب به ثناء غير

(قوله أي بقصد تركه) خرج ما لو نهض لا بقصد دلالة بل لينهض قليلا ويعود فانه تبطل صلاته لزيادته ما ليس من أفعاله (قوله أو اليها على السواء) ويكتفي في ذلك غلبه الظن ولا سجود عليه لقلة ما فعله (قوله وعلى مقابلة المذكور عن الأكثرين) هو قوله وقال في المجموع الخ (قوله أو قبله عاد) أي سواء بلغ حد الرأى أو لا كما يأتي في قوله وقول الخ (قوله لم يكمل وضع أعضائه) شمل ما لو وضع جهته دون يديه مثلا فيعود خلافا لما يأتي عن ظاهر عبارة الر وض (قوله أي جازله العود) قضية التعبير بالجواز عدم استحبابه وقياس ما مر من استحباب العود للشهد حيث ذكره قبل انتصابه استحبابه هنا يجامع ان كلا لم يتلبس بفرض (قوله بخلاف ما ذالم يبلغه ٤٦٨ الخ) أي بأن اتخنى الى حد لا تتأل راحته ركبته وان كان الى الر كوع أقرب

منه الى القيام فلا يصح
لقلة ما فعله وان خرج به
عن معنى القيام الذي
تجزئه فيه القراءة (قوله
قد تفهم عوده) أي التقييد
(قوله معين كقنوت)
ظاهره ان الشك في
بعضه بعد الفراغ منه
لا يضر وهو ظاهر قياسا
على ما تقدم في قراءة
الفاصلة من انه لو شك
فيها وجب اعادة ما أوفى
بعضه بعد فراغها لم يجب
لكثرة كلماتها وهذا
موجود بعينه في القنوت
ويؤيد ما ذكرناه في عدم
ترك المأمورات ذكران
ترك بعض القنوت ولو
كلمة ككامة واقصر هنا
على الشك في القنوت ولم

حد الرأى كعين مسجد مع ان هذا قيام لا عود فيه لا تانقوله عده هذا القيام وحده غير مبطل
بخلاف ما قالاه فانه وحده مبطل (ولو نهض) من ذكر عن التشهد الاول (عمدا) أي بقصد تركه
وهذا قسم قوله أولا ولو نسي التشهد الاول (فعاد) له عمدا (بطلت) صلاته بتعمده ذلك (ان
كان الى القيام أقرب) من القعود لزيادته ما غير نظمها بخلاف ما اذا كان الى القعود أقرب
أو اليها على السواء وهذا مبني على مقابلة في مقابلة المذكور عن الأكثرين لا بطلان مطلقا
وتقدم ان المعتمد خلافه (ولو نسي) امام أو منفرد (قنوت) فاذ كره في سجوده لم يعدله (لتلبسه
بفرض فان عادله عامدا عالما بخرعه بطأت صلاته (أو) ذكره (قبله) أي قبل تمام سجوده
بان لم يكمل وضع أعضائه السبعة (عاد) أي جازله العود لانه لم يتلبس بفرض وان دل ظاهر
عبارة الر وض على امتناع العود بعد وضع الجبهة فقط (ويسجد للسجود وان بلغ) هو به (حد
الرأى) أي أقله لتغييره نظمها بزيادة وكوع سهواته بطلت بتعمده بخلاف ما ذالم يبلغه نظير
ما مر في التشهد ويجري في المأموم هنا جميع ما مر فيه ثم بتفصيله عرفا بحرف وكذا في غيره
الجاهل أو الناسي ما مر ثم أيضا نهي بجوز للأومم الخلف هذا للقنوت ان لم يسبق بركنين فعليين
كما سيأتي في فصل متابعة الامام لانه ادام ما كان فيه فلم تحصل مخالفة فاحشة وقول المصنف
ان بلغ قيد في السجود لاسهو خاصة لاني العود وان كانت عبارته قد تفهم عوده لهما (ولو شك)
مصل (في ترك بعض) من الابعض السابقة معين كقنوت (مسجد) اذا الاصل عدم فعله بخلاف
ما لو شك في ترك بعض مهم أوفى انه سها أم لا أو علم ترك مسنون واحتمل كونه بعضا لعدم
تيقن مقتضيه مع ضعف الميهم بالاهام وبما تقرر علم ان للتقييد بالمعين معنى خلافا لما زعم
خلافه كالركن الثاني والاذرعي فجعل المهم كالمعين (أو) في (ارتكاب نهي) أي منهي عنه يجبر
بالسجود (فلا) يسجد لان الاصل عدم ارتكابه ولو علم سهوا وشك انه بالاول أو بالثاني سجد

يتعرض للشك في بعضه (قوله بخلاف ما لو شك في ترك بعض مهم) ان أراد بالشك في ترك بعض مهم انه
تردد هل ترك بهض أو مندوب في الجملة فعدم السجود مسلم وان أراد بذلك انه تردد هل المتروك الصلاة على النبي أو على الآل
في القنوت مثلا فلو جه السجود وسياق وكذا ان أراد انه تردد اترك شيئا من الابعض أو لا بل أتى بجميعها فالوجه الذي
لا يتجه غيره هو السجود وكلام الروضة وغيرها ظاهريه كما بيناه في محل آخر فالوجه حل كلامه على الاول لكنه حينئذ ربما
يتم مع قوله بخلاف الشك في ترك مندوب في الجملة اه سم على منهج لكن نقل عن الشارح عدم السجود في ما لو
شك هل أتى بجميع الابعض أو ترك منها شيئا وعبارته قوله في ترك بعض مهم الخ كان شك هل أتى بجميع الابعض أو لا
بخلاف ما لو علم ترك بعض وشك هل هو قنوت مثلا أو تشهد أول فانه يسجد لانه في حكم المدين اه وهو معنى ما سيأتي عن
سم في قوله صورة هذا انه ان تحقق الخ وعليه فالتقييد بالمعين في محله (قوله خلافا لما زعم خلافا) هذا الزعم هو الحق ان
أحسن التأمل وراجع فليتأمل وليراجع اه سم على منهج وجهه ما ذكره قبل من أنه لو شك في انه هل أتى بجميع
الابعض أو ترك منها شيئا يسجد وان لم يعلم انه ترك بعضا وشك في انه قنوت أو غيره سجد

الامام (قوله بان اعادته بلفظه صيرته كالكلام الاجنبى) انظر ما معناه ولا يصح رجوع الضمير فيه للامام لاقتضائه ان مناط البطلان اعادة الامام فاذا لم يعمد بلفظه لا تبطل الصلاة ولا قائل به وبعبارة الامداد ولا تنظر لان المقفوظ به نظم القرآن لان القرينة صرفته عنه وصيرته كاللفظ الاجنبى انتهت (قوله والدعاء كان لدفع غمهم الخ) جواب عما يقال ان قنوت النازلة انما شرع لدفع أمر نزل بالمسلمين فلا شاهد في الحديث لانه فمليه في أمر انقضى وعما يقال ان وسيلته صلى الله عليه وسلم مقطوع

(قوله ام ترك القنوت أو التشهد) صورة هذا انه تحقق تركه احد الامرين القنوت والتشهد ولا يدري عين المتروك منهما وصورة ما سبق في ترك البعض الميهم انه لم يتحقق الترك وانما شك هل أتى بجميع الابعاض أو ترك واحد منهم ما والفرق بين صورتين واضح لكنه قد شبهته اه سم على منهج (أقول) وأقرب تصاوير صلاة القنوت وتشهدان يصورهما بالو أحرع بالتوتر ثلاث ركعات على نية أن يأتي بتشهدين ثم شك في آخر الصلاة هل متروكة القنوت أو التشهد الاول ويمكن تصويره أيضا بما اذا صلى الصبح خلف مصلى الظهر وادرك معه ركعة ثم في آخر صلاته علم ٤٦٩ ان عليه مقتضى السجود وشك

في انه هل ترك القنوت في آخر صلاته أو ان امامه ترك التشهد الاول من صلاة نفسه (قوله أى تردد في رباعية) قال الشيخ عميرة قال الاسنوى ينبغي ان يلحق بذلك ما لو أحرع بأربع فقلنا شك واطلاق الحديث والمنهاج يدلان على ذلك اه سم على منهج ويمكن تمسك بالرباعية المتين له بان يراد بالرباعية صلاة هي أربع ركعات فرضا كانت أو نفلا (قوله عدد التواتر) برده عليه الذى قدمه ان المجيب له سيدنا أبو بكر وسيدنا عمرو هما اثنتان فقط وأقل ما قيل فيه ان يزيد على الأربع اللهم الا أن يقال لما سكنت بقية العصاة على ذلك نسب اليهم كلهم

كما لو علمه وشك ام ترك القنوت أم التشهد (ولو سها) بما يقتضى سجوده (وشك) أى تردد (هل سجد) لسهو أو لا وهل سجد سجدتين أو واحدة (فليسجد) ثنتين في الاولى وواحدة في الثانية لان الاصل عدم سجوده وجري على القاعدة المشهورة ان المشكوك فيه كالمعدوم (ولو شك) أى تردد في رباعية (أصلى ثلاثا أم أربعاً في ركعة) لان الاصل عدم اتيانها ولا يرجع لظنه ولا لقول غيره أو فعله وان كان جمعا كثيرا أو ما امر اجعته صلى الله عليه وسلم العصاة وعوده للصلاة في خبر ذي اليمين فليس من باب الرجوع الى قول غيره وانما هو محمول على تذكره بعد ما اجعته أو انهم بلغوا عدد التواتر بقريئة ما يأتي اذ محمل عدم الرجوع الى قول غيره مالم يبلغوا عدد التواتر فان بلغوا عدده بحيث يحصل العلم بالضرورة بان فعلها رجع لقولهم لم حصول اليقين له لان العمل بخلاف هذا العلم تلاعب كما ذكر ذلك الزركشى وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى ويلحق بما ذكرنا من العمل في جماعة وصلاوا الى هذا الحديث كتنفي بفعلهم فيما يظهر لكن أفتى الوالد رحمه الله بخلافه ووجهه ان الفعل لا يدل بوضعه (وسجد) للسهو ونظير مسلم اذا شك أحدكم في صلاته فلم يدرك أصلي ثلاثا أم أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فان كان صلى جمعا شفعن له صلاته وان كان صلى اتما مالاربع كانتا ترغيبا للشيطان ومعنى شفعن له صلاته ردت السجدةتان مع الجلوس بينهما الاربع لجبرهما خال الزيادة كالنقص لان ما صيراهما سجدتين وقد أشار في الخبر الى ان سبب السجود هنا التردد في الزيادة لانها ان كانت واقعة فظاهر والافوجود التردد يضعف النية ويحوج للجبر ولهذا يسجد وان زال تردده قبل سلامه كما قال (والاصح انه يسجد وان زال شكه قبل سلامه) بان تذكر انها رباعية لفعلها مع التردد والثاني لا يسجد الا عبرة بالتردد بعد زواله (وكذا حكم ما يصله مترددا واحتمل كونه زائدا) فيسجد لتردده في زيادته وان زال شكه قبل سلامه (ولا يسجد لما يجب بكل حال اذا زال شكه مثاله شك في رباعية في) (ركعة) (الثالثة) في نفس الامر اذا فرض انه عند الشك جاهل بالثالثة (الثالثة هي أم رابعة فمذ كرفها) أى الثالثة

(قوله رجع لقولهم) أى وجوباً (قوله فيك تنفي بفعلهم) بما يظهر جزم به حج في شرحه واعتمده شيخنا الزيدى ونقله سم على منهج عن الشارح وما نقله عن والده لا ينافي اعتماده لتقدمه واستظهاره له (قوله ترغيبا للشيطان) قضيته انه يقال في فعله رغم بالتشديد وفي المصاح رغم أنفه وغم من باب قتل وغم من باب تعب لغة كناية عن الذل كله لصق بالغم هو انا وبتعدى بالالف فيقال ارغم الله أنفه ثم قال وهذا ترغيب له أى اذلال اه فلم يذ كر صيغة من الفعل المضاعف مع ذكره مصدره لكن في القاموس رغمه ترغيبا قال له رغم رغمنا اه وعليه فيعمل ما في الحديث على انه لمخالفته كانه قال رغم رغمنا (قوله ومعنى شفعن له صلاته) مثله في حج وأشار به الى دفع سؤال تقديره كان الظاهر ان يقال شفعن له صلاته لان الحديث عنه السجدةتان وحاصل الجواب ان الضمير للسجدةتين والجلوس بينهما هو جمع

يقبوله فكيف دعا عليهم هذه المدة ولم يستجب له (قوله من قوله صلى الله عليه وسلم اذا سجدت فكن جبهتك) هذا الدليل
أخص من المدعى كما لا يخفى فالمناسب ذكره بعد ذكر الطمأنينة الآتى (قوله لا يتحرك بحركته الا اذا صلى قائما ظاهره وان

(قوله قبل قيامه للرابعة) شمل ذلك ما لو نهض عن الجلوس ولم يصل لحد تجزئ فيه القراءة ثم نذر فانه لا يسجد وهو مشكل
لانه لو علم ان هذه رابعة وفعل ذلك عمدا بطلت به صلاته وقد يقال مراده بقبل القيام ما قبل شروعه فيه بأن نذر في السجود
أو بعد رفعه منه وقبل النهوض عن الجلوس ثم رأيت قوله الآتى ومقتضى تعبيرهم الخ وفيه من الاشكال ما علمت (قوله
وبما تقرر) أى من قوله في نفس الامر (قوله فؤدى العبارتين شئ واحد) هما قول المصنف مثاله شك في الثالثة الخ وقول
المعترض ولو شك في ركعة آتالته هي (قوله لم يقع في باطل) أى المصلى بسببه وبعبارة حج في مبطل ولعل المراد ان ما يأتي به
عند الشك في الفاتحة ليس باطلا ٤٧٠ لانه ان كانت الفاتحة عليه فظاهر والا فيقع له نقلا مطلقا وأيا ما كان فأتى به صلاة

محجة شرعا (قوله وقبل
انتصابه) أى وصوله الى
حد تجزئه فيه القراءة
وان صار الى القيام أقرب
منه الى العقود وقوله
لم يسجد معتمد (قوله وكذا
قوله) أى الاسنوى أى
مردود (قوله بعد بلوغ
حد الركعتين) أى من
الامام (قوله فيما قاله
الاسنوى) أى فيسجد
ان صار الى القيام أقرب
وظاهر كلامه اعتماده
لكن تقدم له في بعض
النسخ ما قد يخالفه (قوله
ثم يسجد للسهو) قضيته
انه لا بد من الجلوس قبل
هويه للسجود ويحتمل ان
يكفيه نزوله من القيام
ماجد الان التشهد بسجوده
تقدم وجاوزه للسلام
بأتى به بعد سجود السهو

قبل قيامه للرابعة انها الثالثة (لم يسجد) لان ما أتى به مع الشك لازم بكل تقدير وبما تقرر
اندفع قول القائل بانه كان ينبغي أن يقول ولو شك في ركعة آتالته هي والا بقدر فرضها الثالثة
فكيف يشك آتالته هي أم رابعة وقد أشار الشارح لرد ذلك بقوله في الواقع فؤدى العبارتين
شئ واحد (أو) نذر (في) الركعة (الرابعة) في نفس الامر المأتى بها ان ما قبلها الثالثة مع
احتمال انها خامسة ثم زال تردده في الركعة (الرابعة) لتدده حال القيام اليها في
زيادتها المحتملة فقد أتى بزيادة على تقدير دون تقدير وانما كان التردد في زيادتها مقتضيا للسجود
لانها ان كانت زائدة فظاهر والا فترده أضعف النية وأحوج الى الجبر ولا يرد عليه ما لو شك
في قضاء فاتحة كانت عليه حيث نأمره بقضائها ولا يسجد عليه وان كما ترد في انها عليه
لان التردد ثم لم يقع في باطل بخلافه هنا ولان السجود انما يكون للتردد الطارئ في الصلاة
للسابق عليها ومقتضى تعبيرهم بقبل القيام انه لو زال تردده بعد نهوضه وقبل انتصابه لم يسجد
اذ حقيقة القيام الانتصاب وما قبله انتقال لقيام قال الشيخ فقول الاسنوى انهم أهملوه
مردود وكذا قوله والقياس انه ان صار الى القيام أقرب يسجد والا فلا لان صيرورته الى ما ذكر
لا تقتضى السجود لان عمده لا يبطل وانما يبطل عمده مع عوده كما مر نبه على ذلك ابن العماد
اه وما ذكره في الروضة من ان الامام لو قام لخامسة ناسيا ففارقته المأموم بعد بلوغ حد
الركعتين يسجد للسهو وصرح أو كما صرح فيما قاله الاسنوى هنا وفيما مر في القيام عن التشهد
الاول فلو نذر كر انها خامسة لزمه ان يجلس حالا ويتشهد ان لم يكن تشهد والا فلا تزمه اعادة
ثم يسجد للسهو ولو شك في تشهده أو هو الاول أم الثاني فان زال شكه فيه لم يسجد لانه مطلوب
بكل تقدير ولا نظر لترده في كونه واجبا أو فضلا أو بعده وقد قام سجد لانه فعل زائد بتقدير
(ولو شك بعد السلام) الذي لا يحصل به عود للصلاة (في ترك فرض) غير النية وتكبيره
الاحرام (لم يؤثر) وان قصر الفصل (على المشهور) لان الظاهر مضى على الصحة والاعسر
على الناس خصوصا على ذوي الوسواس والذاني يؤثر لان الاصل عدم فعله فيبني على اليقين

ويسجد

بلامعنى انعين جلوسه قبل السجود (قوله أو بعده وقد قام سجد) أى وان نذر

انه الاول لان قيامه قبل التذكر فعل محتمل للزيادة ثم بعد تذكره ان كان الاول واجب استمراره قائما وان كان الاخير واجب
جلوس فورا (قوله ولو شك بعد السلام) خرج ما لو شك في السلام نفسه فيجب تداركه ما لم يأت بسجود ولو بعد طول الفصل
نأمر في قوله وقد لا يشرع الخ بعد قول المصنف وقد يشرع السجود كزيادة الخ (قوله الذي لا يحصل به عود للصلاة) أى
يحصل العود معه للصلاة ان كان عامدا أو ناسيا ولم يرد السجود أو قال الذي لا يحصل بعده عود الخ كان أولى بخلاف ما لو
لم ناسيا ان عليه سجود السهو فعدا وشك بعده عوده فهو كالوشك قبل السلام (قوله والثاني يؤثر) والظاهر انه لا تنس من
أه هذا القول لانها توقع في باطل وهو فعل ما أتى به بعد السلام بتقدير كونه زائدا أخذ من قوله السابق ولا يرد عليه
لو شك في قضاء فاتحة كانت عليه حيث نأمره

كان عاجزا عن القيام فليراجع (قوله والراحة وبطون الاصابع) عطف تفسير لان هذين هما معنى بطن الكف (قوله قياسا على ما مر) أى الجهة وقوله لما سبق أى فيها من صدق الاسم بذلك (قوله بأن علم اصلها) سكنت عما لو اشتبه الزائد بالاصل

(قوله فيؤثر على المعتمد) أى ولو كان طر والشك بعد طول الفصل من السلام (قوله ومنه ما لو شك) أى من الشك في النية وخرج به ما لو أحرم بفرض ثم ظن انه في غيره فكمل عليه ثم علم الحال لم يضر وان ظن ان ما أحرم به نقل وعليه فهذا مما يفرق فيه بين الظن والشك اهـ حج بالمعنى (قوله في غير الجمعة) ينبغى ان يلحق بها ما يشترط فيه الجماعة كالمادة والمجموعة جمع تقديم بالمطر بخلاف المنذور فعلها جماعة لان الجماعة ليست شرطاً للصحة بل واجبة ٤٧١ للوفاء بالنذر (قوله بعد فراغ الصوم) مفهومه انه

اذا شك قبل فراغه من فوجب الامساك وقضاؤه ان كان فرضا (قوله لم تنعقد) أى ثانية (قوله قبل طول الفصل) أى عرفا (قوله وان تخلله) غاية (قوله أو استدير القبلة) أى أو خرج من المسجد بخلاف ما لو وطئ نجاسة وبفارق هذه الامور وطء النجاسة باحتمالها في الصلاة في الجملة اهـ سم على حج نقلا عن شرح الروض وقوله أو خرج من المسجد أى بغير فعل كثير أعني مما يأتي فيما لو سلم ناسيا ثم تذكر (قوله وعندى لا تحسب) أى بل يجب العود للتمتع واداء قيامه (قوله فيصح التحريم بها) أى الثانية (قوله فاذا انضم اليها) أى الزيادة للسلام وعبارة حج اليه أى الخروج وهى أولى (قوله

ويستحب كما في صلب الصلاة ان لم يطل الفصل فان طال استأنف أما الشك في النية وتكبيره الاحرام فيؤثر على المعتمد خلافاً لمن أطال في عدم الفرق لشكه في أصل الانعقاد من غير أصل يعتمد ومنه ما لو شك انوى فرضاً أم نفلاً لا الشك في نية القدوة في غير الجمعة كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى وانما لم يضر الشك بعد فراغ الصوم في نيته مشقة الاعادة فيه ولانه اغتفر فيها فيه ما لم يغتفر فيها هنا وخرج بقوله بعد السلام ما قبله وقد علم مما مر انه ان كان في ترك ركن أتى به ان بقي محله والا فبركة وسجد لله وهو فيه ما لا احتمال الزيادة أو اضعاف النية بالتردد في مبطل ولو سلم وقد نسي ركناً فاحرم باخرى فوراً لم تنعقد لبقائه في الاولى ثم ان ذكر قبل طول الفصل بين السلام وتيقن الترك بنى على الاولى ولا ينظر لتحريمه هنا بالثانية وان تخلل كلام يسيراً واستدير القبلة أو بعد طوله استأنفه بالطلاء به مع السلام بينهما ومتى بنى لم تحسب قرائته ان كان قد شرع في نفل فان شرع في فرض حسبت لا اعتقاده فرضيتها قاله البغوي في فتاويه ثم قال وهذا اذا قلنا انه اذا تذكر لا يجب العود والافتحسب وعندى لا تحسب اهـ وهو الوجه وخرج بفور ما لو طال الفصل بين السلام وتحرم الثانية فيصح التحريم بها وقول القائل هنا بين السلام وتيقن الترك وهم ولا يشك كل على ما نقرر رانه لو تشهد في الرابعة ثم قام لخامسة سهوا كفاه بعد فراغها ان يسلم وان طال الفصل لكونه هنا في الصلاة فلم يقصر زيادة ما هو من أفعالها سهواً ثم خرج منها بالسلام في ظنه فاذا انضم اليها طول الفصل صار قاطعاً لما يريد كما له به خلافاً للزركشي في دعواه الاشكال وأفتى الوالد رحمه الله تعالى فيمن سلم من ركعتين من رباعية ناسياً وصلى ركعتين نفلاً ثم تذكر وجوب استئنافها لانه ان أحرم بالنفل قبل طول الفصل قصره به لم ينعقد ولا على بنى الاولى اطول الفصل بالركعتين أو بعد طوله بطلت وخرج بفرض أى ركن الشرط فيؤثر كما جزم به في موضع في المجموع في آخر باب الشك في نجاسة الماء فارقا بان الشك في الركن يكثر بخلافه في الطهور وبان الشك في الركن حصل بعد تيقن الانعقاد والاصل الاستمرار على الصحة بخلافه في الطهور فانه شك في الانعقاد والاصل عدمه قال وقد صرح الشيخ أبو حامد والمحاملي وسائر الاصحاب بمعنى ما قلته فقالوا اذا جدد الوضوء ثم صلى ثم تيقن انه ترك مسح رأسه من أحد الوضوءين انزعه اعاد الصلاة بل واز كونه ترك المسح من الاول ولم يقولوا انه شك بعد الصلاة انتهى قال الشيخ وما فرق به من قدح لكن مقتضى كلام كثير ان الشرط كالركن لانه أدى العبادة

خلافاً للزركشي) وعما يؤيد اشكال الزركشي ان سلامه حيث سهاه اغفر فلم يخرج به من الصلاة وغاية ما قلناه بعد حيث لم يأت بمبطل انه كالمسكوت الطويل وهى لا تبطل به فتأمل (قوله اطول الفصل) قد يؤخذ منه أن الركعتين يحصل بهما طول الفصل وينبغي أن يعتبر ذلك بالوسط المعتدل لانه لم يحول عليه غالباً عند الاطلاق (قوله كما جزم به) ضعيف (قوله من الاول) أى والمسح في الوضوء المجتهد لا يقوم مقام المسح في الوضوء الاول (قوله وما فرق به من قدح) أى قوى (قوله ان الشرط كالركن) ومنه ما لو شك بعد السلام في نية الوضوء فلا تلزمه الاعادة بخلاف شكه في نية الطهارة قبل الصلاة فانه يؤثر بخلافه بعض

وعن الزيادة انه لا بد من وضع الجميع لكنه جعل مثل ذلك ما اذا علمت اصالة الجميع (قوله في بيان للافضل) سقط قبله كلام من النسخ فانه جواب عن حكم جزم به ابن لعاد في التحقيقات التي ما صرح في الشرح بعبارة الا انه اسقط منها الذي هذا امر تب عليه ولقطه به ما صرح في الشرح وادارفع الجبهة من العجدة الاولى وجب عليه رفع الكفين أيضا لقوله صلى الله عليه وسلم

المتأخرين اه زياي وبقي مالوشك في نية الطهارة في أثناء صلته بل أوفى الطهارة نفسها وينبغي أن يقال بالضرر فيجب الاستئناف ان طال تردده ثم رأيت ٤٧٢ في سم على بـ حـ جـ انصرح بذلك وعبارة في أثناء كلام نصها وأقول الشك

في الشرط في الصلاة مبطل ان طال اه (قوله) فلا يؤثر فيه الشك الطاريء (قوله) مثل ذلك مالوشك بعد الفراغ من صلته في ان امامه كان مأموما أو اماما فلا يضر في ج ما يخالفه ويوجهه بان الشك في ذلك يرجع للشك في أصل النية وهو موجب للاستئناف وعبارة من الروض وشرحه في شك ولو بعد السلام كما صرح به في المجموع انه امام أو مأموم بطلت صلته لشكه في أنه تابع أو متبوع فلو شك أحدهما وظن الآخر صححت للظان انه امام دون الآخر كما صرح به الاصل وهذا من المواضع التي فرقوا فيها بين الظن والشك اه (قوله) وهو المعتمد) أي قوله ان الشرط كالركن الخ (قوله) يحمله امامه) أي فيصير المأموم كما فعله حتى لا ينقص شيء من ثوابه (قوله) وانما أنيب المصلي خلفه) أي خلف

في الظاهر فلا يؤثر فيه الشك الطاريء بعد الحكم بالصحة وهو المعتمد ونقله في المجموع بالنسبة للطهر في باب مسح الخف عن جمع وهو الموافق لما نقله هو عن القائلين به عن النص انه لو شك بعد طواف نسكه هل طاف متطهرا أم لا تلازمه إعادة الطواف وقد نقل عن الشيخ أبي حامد جواز دخول الصلاة بطهر مشكوك فيه وظاهر أن صورته ان يتذكر انه تطهر قبل شكه والا فلا تنعقد ودعوى ان الشك في الشرط يستلزم الشك في الانعقاد بردها كلامهم المذكور لانهم اذا جوزوا له الدخول فيها مع الشك كما علمت فاولى أن لا يؤثر طرده على فراغها فعلم أنهم لا يثبتون لهذا الشك عملا بأصل الاستصحاب وانما وجبت إعادة فيما لو وضأ ثم جدد ثم صلى ثم يتيقن ترك مسح من أحد الوضوءين لانه لم يتيقن صحة وضوءه الاول حتى يستصحب فلا إعادة هذه متقدمة اتيقن ترك الشك فليست مما نحن فيه (وسهوه) أي مقتضى سهو المأموم (حال قدوته) وأوحكمية كما يأتي أول صلاة الخوف وكما في المرحوم (يحملة امامه) المتطهر كما يحتمل عنه الفائتة وغيرها فلا يحمل الامام المحدث شيئا من ذلك لعدم صلاحيته للحمل بدليل ما لو أدركه ركعا فانه لا يدرك الركعة وانما أنيب المصلي خلفه على الجماعة أوجود صورتها لانه يعتق في الفضائل ما لا يعتق في غيرها وخرج بحال القدوة بعدها وسيأتي وسهوه قبلها كالسوها وهو منفرده ثم اقتدى به فلا يتحملة على الصحيح وان اقتضى كلامه في باب صلاة الخوف ترجيح تحمله لعدم اقتدائه به حال سهوه وانما الحقه سهو امامه قبل اقتدائه به لانه عهد تعدى الخلل من صلاة الامام الى صلاة المأموم دون عكسه والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم الامام ضامن رواه أبو داود وصححه ابن حبان قال الماوردي يريد بالضمان والله أعلم انه يتحمل سهو المأموم ولان معاوية سمع العاطس خلف النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسجد ولا أمره صلى الله عليه وسلم بالسجود (فلو ظن سلامه) أي الامام (فسلم) المأموم (فبان خلافه) أي خلاف ما ظنه (سلم معه) أي بعده كما علم مما مر انه الاولى اذ سلامه قبل سلام امامه تمتنع (ولا يسجد) لسهوه حال القدوة فيتمهله الامام (ولو ذكر) المأموم (في تشهد) أو قبله أو بعده (ترك ركن غير) سجدة من الاخيرة كما صرح في الترتيب وغير (النية والتكبير) للصرم أو شك فيه امتنع عليه تداركه مع بقاء القدوة لما فيه من ترك المتابعة الواجبة و(قام بعد سلام امامه الى ركعته) القائمة بقوات الركن كما علم مما صرح (ولا يسجد) في الذكر لو وقع السهو حال القدوة بخلاف مالوشك في فعله بعد انقضاء القدوة فيتدارك ذلك ويسجد للسهو كما في التحقيق لانه فعل زائد على تقدير ولا يتحملة الامام كما صرح ولهذا لو شك في ادراك ركوع الامام أوفى انه أدرك معه الصلاة كاملة أو نائصة ركعة أي بركعة وسجد فيها الوجود وشكه المقتضى للسجود بعد القدوة أيضا أما النية وتكبيره الصرم فتذكر ترك

أحدها

الامام المحدث الذي لم يعلم بحدته وقت النية (قوله) ولان معاوية) أي ابن الحكم كما تقدم عن شرح

الروض (قوله) سمع العاطس) أي جاهلا بالحكم (قوله) اذ سلامه قبل سلام امامه تمتنع) تعليل لقوله سلم معه لا لخصوص كونه بعده (قوله) فيتمهله الامام) أي وان بطلت صلته بعد سهو المأموم اه سم على ج (قوله) مع بقاء القدوة) احترزا عما لو نوى مفارقتها (قوله) أنى بركعة) أي وجوبا وسجدا أي ندبا

ان الذين تسجد ان الحديث الذي اجاب عنه الشارح بأنه بيان للافضل (قوله بنية الاستقامة فقط) أي ولم يقصد صرفه عن السجود والابطال كما نبه عليه الشهاب (ج) (قوله بعد الجلوس في الثانية) أي وبعد أدنى رفع في الأولى (قوله مع ان خبر أمرت ان أسجد على سبعة أعظم ظاهره الوجوب) أي في بعض رواياته المذكورة فيها الاتف بدليل ما بعده (قوله بين قدميه قد شبر) انما اقتصر على القدمين لانهم ما ورد النص وغيره فاس عليهم الر كبتين (قوله وعلم من ذكر الواء) يعني في قوله وينشر

(قوله أو مضى معه ركن الخ) هو صادق باقل الاركان نحو اللهم صل على محمد وكن ركن بعضه وهو ظاهر وبعض الركن صادق بالقول والفعل وفيه كلام في شرح الارشاد الخ فراجع (قوله أي بعده) ٤٧٣ أي أو معه كما يأتي (قوله بالشروع فيه)

أي السلام (قوله لم تصح القدوة) أي وتنعقد فرادى (قوله ولو نطق) أي مأموم (قوله ولو لم يقبل عليكم سجد) أي لان نية الخروج يبطل عمدتها فيسجد سهوها (قوله فاذا سلم امامه أعادها) أي الركعة (قوله وان شاء فارقه) فضيته امتناع المفارقة قبل الجلوس وقد تقدم عن ج خلافه (قوله فلو أعتها) أي الركعة (قوله ويلحقه سهو امامه) ظاهره ولو اقتدى به بعد فعل الامام للسجود ويحتمل خلافه وهو الاقرب لانه لم يبق في صلاة الامام خلل حين اقتدى به لكن في مناوئ الشارح انه مثل عمالو سجد للسهو فاقته به شخص قبل شروعه في السلام من الصلاة هل يسجد آخر صلاة نفسه للخلل المتطرق له من صلاة

أحدها أو شك فيه أو شرط من شروطه اذ طال أو مضى معه ركن يقتضي اعادتها كما مر بعض ذلك (وسهوه) أي المأموم (بعد سلامه) أي الامام (لا يحمله) الامام لان قضاء القدوة مسبوقة كان أو موافقة (فلو سلم المسبوق بسلام امامه) أي بعده ثم تذكر (نحو) على صلاته ان كان الفصل قصيرا (وسجد) لوقوع سهوه بعد انقضاء القدوة ما لو سلم معه فلا يسجد على أحد احتمالين ذكرهما ابن الاستاذ واعقده الاذرعى وأوجههما السجود لضيق القدوة بالشروع فيه وان لم تنقطع حقيقة الابتسام السلام ويؤيد ذلك ما سيأتي انه لو اقتدى به بعد شروعه في السلام وقبل عليه لم تصح القدوة على المعتمد ولو نطق بالسلام فقط ولم ينبو به الخروج من الصلاة ولم يقل عليكم فلا يسجد لعدم الخطاب والنية والسلام من أسماء الله تعالى فان نوى به الخروج من الصلاة ولو لم يقل عليكم سجد كما قال الاسنوي انه القياس ولو نطق مسبوق بركعة سلام امامه فقام وأتى بركعة قبل سلام امامه لم يعتد بما فعله لوقوعه في غير محله فاذا سلم امامه أعادها ولا يسجد للسهو بقاءكم القدوة ولو علم في قيامه ان امامه لم يسلم لم يسلم لزمه الجلوس اذ قيامه غير معتد به فاذا لم يسلم فلهما لم يسلم فان شاء انتظر سلامه وان شاء فارقه فلو أعتها جاهلا بالخلال ولو لم يسلم الامام لم يحسب فيعيد لها السلام ويسجد للسهو لان زيادة بعد سلام الامام (ويلحقه) أي المأموم (سهو امامه) المتطهرون المحدث حال وقوع السهو ومنه وان أحدث بعد ذلك لتطرق الخلل من صلاة امامه لصلاته ولتحمل الامام عنه السهو (فان سجد) امامه (لزمه متابعتها) وان لم يعرف انه سهو جلاله على السهو حتى لو انتصر على سجدة واحدة سجد المأموم أخرى لاحتمال ترك الامام لها سهوا ولو ترك المأموم متابعتها عامدا عاها بطلت صلاته لمخالفته حال القدوة بخلاف ما لو قام الامام الى خامسة ساهيا فانه يجتمع على المأموم متابعتها ولا اعتبار باحتمال كونه قد ترك ركعا من ركعة ولو كان مسبوقا لان قيامه لخامسة غير معهود بخلاف سجوده فانه معهود للسهو وامامه وهو مخير بين مفارقتها ليسلم وحده وانتظاره على المعتمد ليسلم معه وما ورد من متابعة الصحابة المأمومين له صلى الله عليه وسلم في قيامه للخامسة في صلاة الظهر محمول على عدم تحقق زيادته لان الزمن كان زمن وحى يحتمل زيادة الصلاة ونقصانها ولهذا قالوا أزيد في الصلاة يا رسول الله ولا يرد ما سيأتي في الجمعة ان المسبوق لو رأى

٦٠ نهاية ل الامام أم لا فأجاب انه يندب له السجود آخر صلاته لتطرق الخلل من صلاة امامه اه ويتأمل قوله لتطرق الخلل فان الخلل انجبر قبل اقتدائه (قوله وان أحدث بعد ذلك) غاية لقوله المتطهر (قوله وان لم يعرف) غاية (قوله سجد المأموم أخرى) أي ولو قبل سلام الامام لان غايته بتقدير ان يتذكر الامام انه لم يسجد يكون سبقه بركن وهو لا يضر ويحتمل انه لا يأتي بالثانية الا بعد سلام الامام وان أدى الى تطويل الجلوس بين السجدةتين جلالا امام على أنه قطع سجود السهو وهو يتقيد بذلك يكون سجود المأموم بعد سلام الامام (قوله ولو ترك المأموم متابعتها) أي بان استمر في جلوسه حتى هوى الامام للسجدة الثانية اه جج بالمعنى ومحل ذلك حيث لم يقصد ابتداء عدم السجود أصلا ولا اقتبطل عجز دهوى الامام للسجود لشروع المأموم في البطل (قوله لان قيامه) أي المأموم (قوله وهو مخير بين مفارقتها ليسلم وحده) وهي أولى قياسا على ما مر فيما لو عاد الامام للعود بعد انتصائه

الآتي وكان الأولى تأخير عنه (قوله ولأنه لم أعرج به صلى الله عليه وسلم الخ) عبارة الدميري ودوى أنه لم أعرج به صلى الله عليه وسلم فن كان من الملائكة فأنما سلموا عليه قياماً ثم ركعوا وشكروا الله تعالى على رؤيته صلى الله عليه وسلم ومن كان منهم ركعاً وقعوداً وسهم من الركوع وسلموا عليه ثم سجدوا ثانية شكر الله تعالى على رؤيته ومن كان منهم ساجداً وقعوداً وسهم وسلموا عليه ثم سجدوا ثانية شكر الله تعالى على رؤيته فلذلك صار السجود مثنى مثنى فلم يرد الله الخ ونقله عن أبي الحسن القرطبي في

(قوله ما لم يتيقن) أي المأموم غلطه أي الامام (قوله كان كتب) أي الامام (قوله فلا اشكال حينئذ في تصوير ذلك) أي يتيقن غلط الامام (قوله مع وضوح حكمها) من أنه يسجد لسجود الامام لأنه فعل ما يبطل عمده (قوله أو معتقداً كونه بعد سلامه) بأن كان مخالفاً (قوله لو ترك) أي الامام (قوله فلو انفرد) أي المأموم (قوله يستقر على المأموم) ظاهره ولو مسبوقاً وعبارة صحح تنبيه قضية كلامهم ان سجود المأموم ٤٧٤ بفعل الامام له يستقر على المأموم ويصير كالركن حتى لو سلم بعد سلام

امامه ساهياً عنه لزمه ان يعود اليه ان قرب الفصل والاعاد صلته كالوترك من تركها ولا ينافي ذلك ما يأتي انه لو لم يسجد امامه للتلاوة الا وقد فرغ منه لم يتابعه لانه ثم فاته محله بخلافه هنا اه (أقول) قضية هذا الفرق ان المسبوق لا يستقر عليه سجود السهو بفعل الامام لانه فاته محله بفرغ الامام منه لغوات المتابعة كافي سجود التلاوة ثم رأيت سم على صح صرح به وقوله بفعل الامام له يستقر على المأموم هو مفروض فيما اذا سجد الامام قبل السلام فلو كان حنيفياً مثلاً يرى السجود بعد السلام فسلم عامداً ثم سجد هل يستقر على المأموم بفعل الامام له أولاً

الامام يتشهد فوي الجمعة لاحتمال نسيانه بعض أركانها فأتى بركعة لانه اغمايتها بعبه فيما يأتي اذا علم ذلك كما أفاده الوالدرجه الله تعالى وهذا لم يعلم ولم يحذر لزوم المتابعة فيما ذكره المصنف ما لم يتيقن غلطه في سجوده فان تيقن ذلك لم يتابعه كان كتب أو أشار أو تكلم قليلاً جاهلاً وعذراً أو سلم عقب سجوده فراهوا بالسجود ابطأ حركته أو لم يسجد لجهله به فأخبره ان سجوده لترك الجهر أو السورة فلا اشكال حينئذ في تصوير ذلك وما استشكل به حكمه من ان من ظن سهواً فسجد فبارعده يسجد ثانياً السهو بالسجود بفرض عدم سهو الامام فسجوده وان لم يقتض موافقة المأموم يتقضى سجوده جوابه ان الكلام اغماها في انه لا يوافق في هذا السجود لانه غلط واما كونه يقتضى سجوده للسهو بعد نية المفارقة أو سلام الامام لم يترك آخر فتلك مسألة أخرى ليس الكلام فيها مع وضوح حكمها وما استشكل به استناؤه من ان هذا الامام لم يسجد فكيف يستثنى من سهو الامام جوابه انه استثناء بصورة (والا) أي وان لم يسجد امامه بان تركه متعمداً أو ساهياً أو معتقداً كونه بعد سلامه (فيسجد) المأموم بعد سلام امامه (على النص) الجبر الخلل الماصل في صلته من صلاة امامه بخلاف ما لو ترك التشهد الاول أو سجدة التلاوة لا يأتي بهما المأموم لوقوعهما خلال الصلاة فلو انفرد بهما خالف الامام واختلت المتابعة وما هنا اغمايتها به بعد سلام امامه كما تقرروا في قول مخرج لا يسجد لانه لم يسجد وانما سها الامام وسجوده معه كان للمتابعة فاذا لم يسجد المتبوع فالتابع أولى وظاهر كلامهم ان سجود السهو بفعل الامام له يستقر على المأموم ويصير كالركن حتى لو سلم بعد سلام امامه ساهياً عنه لزمه ان يعود اليه ان قرب الفصل والاعاد صلته كالوترك كالمأموم ولو سجد الامام بعد فراغ المأموم الموافق أقل التشهد لزم المأموم موافقته في السجود ويندب له موافقته في السلام فيما يظهر وان اقتضى كلام بعضهم لزومه فيه أيضاً لان المأموم التخلف به بعد سلام الامام أو قبل أقله تابعه حتماً على ما اقتضاه كلام الخادم كالبحر ثم يتم تشمده كالمسجد للتلاوة وهو في الفتحه وعليه فهل يعيد السجود فيه احتمالان ومقتضى كلام الركني في خادمه اعادته ويوجهه بانه قياس ما تقرروا في المسبوق وقد يوجه القول بعدم اعادته ويفرق

لا تقطع القدوة بالسلام فيصير كالسليم الامام ولم يسجد فيسجد المأموم نداء الجبر الخلل الواقع في صلته قال سم على بينه صح الاقرب الثاني وهو ظاهر ويملح بما تقدمت الاشارة اليه بأنه بسلام الامام انقطعت القدوة وصار المأموم منفرداً فلم يبق بينه وبين الامام ارتباط حتى يستقر عليه بفعله وكتب على سم شيخنا لعلامة الشوبري لوجه لهذا التردد لانه بسلام الامام انقطعت القدوة فهو باق على سنته ولا يستقر عليه بسجود الامام ففائدة لو أخر الامام السلام بعد سجوده وقدمه المأموم عن سجوده ثم نذكره قبل سلام الامام فيظهر أنه يسجد ولا ينظر سلام الامام كالمسبوقه الامام باق من ثلاثة أركان طويلة لسهوه عن متابعته فانه يمشي على نظم صلاة نفسه اه سم على صح (قوله لزمه ان يعود اليه) معتمد (قوله لان المأموم التخلف بعد سلام الامام) أي فلا يكون سجوده مع الامام مانعاً له من الاذكار المأثورة او غيرها (قوله وعليه فهل يعيد) أي المأموم

كتاب الزاهر (قوله وهو المراد) لم يتقدم ما يحسن مرجعاً للضمير وعبارة الفتاوى المعتمد عدم بطلان صلاته لقول المتولي يستحب أن يكون قعوده فيها بقدر الجلوس بين السجدين ويكره أن يزيد على ذلك انتهى وهو المراد بما في البصر والروى أنهم ابقوا ما بين السجدين انتهى المراد منه افرجح الضمير فيها الاستحباب أي فتقدير البحر والروى بما ذكرنا هو لا استحباب لا للوجوب (قوله انه يجب عليه الخ) أي فلا يتابع الامام في السجود (قوله ثم يسجد السهو) ٤٧٥ خلافاً لـ (أقول) والا قرب ما قاله ج

وذلك لان الأصل وجوب متابعة الامام في فعله فلا يتركها الا لعارض اللهم الا أن يقال ان هذا كبطيء القراءة فعذر في تخلفه لا تمام كما يعذر ذلك في تمام الفتاحة (قوله بعد سلام امامه) أي ناسيا ان عليه ما يقتضي السجود (قوله بل يسجد فيها ما منفردا) أي المأموم وهو ظاهر في الصورة الثانية اما في الاولى فلعن المراد انه يعتد بسجوده منفردا لظهور انه لا يطلب منه سجود بل لا يصح حيث يسجد قبل عود امامه (قوله حيث لم يوجد) أي من المأموم (قوله فان وجد) أي من المأموم (قوله ومن ثم لو اقتصر امامه) أي المسبوق وقوله لم يسجد اخرى أي لان سجوده هنا للتابعة وقد زالت (قوله ويكون تاركاً للباقي) أي ثم لو عن له السجود للباقي لم يجز واذا فعله عامدا عالماً بطلت صلاته لانه زيادة غير مشروعة لفوائده بتقصيص

بينه وبين المسبوق بان الجلوس الاخير محل سجود السهو في الجملة كما صرحوا به في السورة قبل الفتاحة انه لا يسجد لقله لان القيام محلها في الجملة هذا والذي أفتى به الوالدرجه الله تعالى انه يجب عليه اتمام كلمات التشهد الواجبة ثم يسجد السهو ولو تخلف المأموم بعد سلام امامه لم يسجد فعاد الامام للسجود لم يتابعه سواء أسجد قبل عود امامه أم لا لقطعته القدوة بسجوده في الاولى وباستمراره في الصلاة بعد سلام امامه في الثانية بل يسجد فيها منفردا بخلاف ما لو قام المسبوق ليأتي بما عليه فالقياس كما قال الاسنوي لزوم العود للتابعة والفرق ان قيامه لذلك واجب وتخلفه ليسجد مخير فيه وقد احتاره فانقطعت القدوة فلو سلم المأموم معه ناسية افعاد الامام للسجود لزمه موافقته فيه لموافقته في السلام ناسياً فان تخلف عنه بطلت صلاته حيث لم يوجد ما ينافي السجود فان وجد فلا كونه أونية اقامته وهو قاصر او بلوغ سنينته دار اقامته أو نحو ذلك وان سلم عدا افعاد الامام لم يوافق لقطعه القدوة بسلامه عمدا (ولو اقتدى مسبوق بها بعد انتدائه وكذا) لو اقتدى عن سها (قوله في الاصح) ويسجد الامام السهو (فالأصح) فيها (انه) أي المسبوق (يسجد معه) للتابعة ولا نظر الى ان موضعه آخر صلاته ومن ثم لو اقتصر امامه على سجدة لم يسجد اخرى بخلاف الموافق (ثم) يسجد أيضا (في آخر صلاته) لانه محل السهو الذي لحقه ومقابل الصحيح لا يسجد معه نظرا الى ان موضع السجود آخر الصلاة وفي قول في الاولى ووجهه في الثانية يسجد معه متابعة ولا يسجد في آخر صلاة نفسه وهو المخرج السابق وفي وجهه في الثانية هو مقابل الاصح انه لا يسجد معه ولا في آخر صلاة نفسه لانه لم يحضر السهو (قال لم يسجد الامام) فيها (سجد) بدبا المسبوق المتقدم (آخر صلاة نفسه) فيها (على النص) لما في الموافق ومقابل القول المخرج السابق (وسجود السهو وان كثر) السهو (سجدتان) يفصل بينهما اجلسة لا قصاره على الله عليه وسلم عليهما في قصة ذي اليمين مع قعوده فيها لانه سلم من ذنبتين وتكلم ومشى والا وجه جبره لكل سهو وقع منه ما لم يخصه ببعضه فيحصل ويكون تاركاً للباقي وما قاله الروايات من احتمال بطلانها حينئذ لانه غير مشروع الا ان مدفوع بمنع ما عمل به اذ هو مشروع لكل على انفراده وانما غاية الامر انها تداخلت فاذا نوى بعضها فقد أتى ببعض المشروع بخلاف ما لو اقتصر على سجدة واحدة فاما تبطل ان نوى الاقتصار عليها ابتداء فان عرض بعد فعلها لم يؤثر كما هو ظاهر لانهم انفصل وهو لا يصير واجبا بالشرع فيه وكونه اتصير زيادة من جنس الصلاة وهي مبطله تحله عند تعمد ما كأمرو وهنا لم يتعمد كما قررناه وعلى هذا التفصيل يحمل ما نقل عن ابن الرقعة من اطلاق البطلان وعن القفال من اطلاق عدمه ولو أحرمت منفردا برباعية وأتى منها بركعة وسها فيها ثم اقتدى بمسافر قاصر فها امامه ولم يسجد ثم أتى هو بالاربعة بعد سلام امامه فسهاها

السجود الذي فعله ببعض مقتضيات ولو نوى لسجود لترك التشهد الاول مثلاً وترك السورة فالظاهر أن صلاته تبطل لان السجود بلا سبب ممنوع ونية ما ذكر شرك بين مانع ومقتض فيغلب المانع وبقي ما لو قصد أحدها لا يمينه هل يضر أم لا فيه نظر والا قرب الاول لان أحدهما صادق بما يشترطه السجود وما لا يشترط فلا يصح لتردده في النية بينهما (قوله من احتمال بطلانها) أي الصلاة وقوله حينئذ أي من لم يخصه ببعضه (قوله بخلاف ما لو اقتصر) أي المصلي (قوله كما قررناه) أي في قوله فان عرض بعد فعلها لم يؤثر (قوله ولو أحرمت منفردا) هذه الصورة من جملة ما دخل تحت قوله وسجود السهو وان كثر سجدتان

بدايسل كلام المتولي (قوله اذلوا اقتضى تطويلها الخ) علة لاخذ عدم البطلان من كلام التثمة (قوله ولان محله لا يثبت) هذا لا موقع له ههنا وانما ساقه والده في الفتاوى نقلا عن البلقيني القائل بالبطلان بتطويل جالوس الاستراحة في مقام الرد عليه فهو دليل لنقيض المطلوب وعبارة الفتاوى بعد الاستدلال بعدم البطلان بما مر نصها وبما ذكرته علم رد ما قاله ابن العماد في التعقبات الى ان قال ورد ما سياتي عن البلقيني فتدبر عما اذا طول جلسة الاستراحة تطويلا زاد على القدر المستحب هل تقول يبطلان الصلاة جزما او يجري ٤٧٦ فيه الخلاف الذي في الجالوس بين السجدةين فاجاب بان صلاته

تبطل بتعمد ما ذكر

(قوله ومنذوباته) كالدكر فيها وقيل يقول فيها سبحان من لا ينام ولا يسهو وهو لا يثق بالحال الاكر ان سها لان تعمدا لان اللائق حينئذ الاستغفار الخ اه ج وهو يفيد ان الوجة استجاب سجدة وجهي للذي الخ وظاهر انه يقوله فيها وان تعمدا للترك واللائق به حينئذ الاستغفار كما مر (قوله لا على المأموم) أي في سجود السهو والتلاوة (قوله وهي) أي نية سجود السهو (قوله التبريزي) يكسر أوله وسكون الموحدة والفتحة وزاي نسبة الى تبريز بلد بأذربيجان اه لب (قوله ومن ادعى أن معنى النية) مراده ج (قوله يكفي في هذه) أي نية سجود التلاوة (قوله لما تقر من معناها) أي النية في سجود التلاوة وقوله المفاوق لمعناها ثم أي النية في سجود السهو

كفاه للجميع سجدة ثان وكيفيتهما (كسجود الصلاة) في واجباته ومنذوباته كوضع الجبهة والطمأنينة والخلل والتسكيس والافتراش في الجالوس بينهما قال بعضهم يستحب ان يقول فيها سبحان من لا ينام ولا يسهو وهو لا يثق بالحال قال الزركشي انما يتم اذ لم يتعمد ما يقتضي السجود فان تعمده فليس ذلك لا ثقا بالحال بل اللائق الاستغفار وسكتوا عن الذكر بينهما والطاهر كما قاله الاذرى انه كالدكر بين سجدة في صلب الصلاة فلا دخل بشرط من شروط السجدة أو الجالوس فظاهر انه يأتي فيه ما مر في السجدة من أنه ان نوى الاخلال به قبل فعله أو معه وفعله بدلت صلاته وان طرأ له أثناء فعله الاخلال به وانه يترك فتركه فوراً لم تبطل وعلى هذا الاخير يحمل اطلاق الاسنوى عدم لبطلان ونوزح فيه بما رده بما قرره وقضية التشبيه عدم وجوب نية سجود السهو وفيه نزاع كسجود التلاوة في الصلاة والمعمد كما أتى به الوالدرجه الله تعالى وجوب النية في كل منهما أي على الامام والمنفرد فيما يظهر لا على المأموم وهي القصد وظاهر انه لا تكبير فيها التحريم حتى يجب قرن سابعه وجوب نية سجود السهو مذكور في كلامهم حتى في مختصر التبريزي وكلامهم كاصريح في وجوب النية فيها حتى في المختصرات اذ قولهم سجدة السهو وسجدة التلاوة صريح في انه لا يتحقق كون السجود لذلك الا بقصده وقد صرحوا بان نية الصلاة لا تشمل سجود التلاوة ودعوى تصريح الاصحاب بعدم وجوب نية سجود السهو متنوعة وأما ما ذكره ابن الرفعة من ان نية سجود التلاوة في الصلاة لا تجب فضعيف الا ان تحمل الية فيه على التحريم ومن ادعى ان معنى النية المثبت وجوبها هنا قصد السجود عن خصوص السهو والمنفي وجوبها في سجود التلاوة قصده عنها فطلق قصده يكفي في هذه دون تلك وانه يرد به اذ على من توهم اتحاد النية التي هي مطلق القصد في البابين فاعترض الفرق بينهما بان الصواب وجوبها فيهما اذ لا يتصور الاعتداد بسجوده بلا قصد قال وقول ابن الرفعة لا تجب نية سجدة التلاوة ضعيف الا ان يريد انه لا يجب فيها تحريم وليس كما زعم بل هو صحيح لما تقر من معناها هنا المفاوق ثم فقامل ذلك فانه مهم فهو خطأ فاحش والاوجه بطلانها بالتلفظ بالنية فيها اذ لا ضرورة الى ذلك (والجديد ان محله) أي سجود السهو سواء كان بزيادة أم نقص أمهما (ير تشهد) وما يتبعه من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله ومن الاذكار بعدها (وسلامه) بان لا يفصل بينهما شيء من الصلاة وهو فائدة تعبير كثير بقبيل ولا يضطر طول الفصل بينهما بسكوت طويل كما أتى به الوالدرجه لما تعالى لما مر في خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم أمر به قبل السلام مع الزيادة لقوله عقبه فان كان صلى خساوا لما نقل عن الزهري ان السجود قبل السلام آخر الامرين من فعله صلى الله عليه وسلم ولانه لمصلحة الصلاة فكان قبل السلام كالونسي سجدة منها وأجابوا عن سجوده

(قوله فهو خطأ) جواب قوله ومن ادعى الخ أي اديجب التعرض لخصوص السهو والتلاوة ولا يكفي بعده

مطلق السجود فيهما (قوله والاوجه بطلانها) توجيهه للخطا والظاهر ان تكون مسئلة مستقلة والاولى حينئذ ان يقول لاوجه الخ (قوله ولا يضطر الفصل بينهما) أي العجود والسلام (قوله لما مر في خبر مسلم) دليل ليكون السجود بين التشهد والسلام (قوله وأجابوا عن سجوده بعده) أي السلام

من تطويل جلوس الاستراحة ولا يأتي فيه الخلاف في تطويل الجلوس بين السجدين لأمرين أحدهما أن الجلوس بين
السجدين ركن من أركان الصلاة الثاني أن له ذكر اختصاصه وهو مقصود في نفسه على الأصح لأنه شرع للفصل بين السجدين
وهو بخلاف جلوس الاستراحة فإنه شرع لمعنى يقتصر فيه على معنى الاستراحة فإذا طوله على الوجه المذكور ركن ذلك
فعلا غير مشروع له حصل له تلك الزيادة فتبطل به الصلاة جزما انتهى (قوله فهما) لا يخفى أن تقدير
هذا في كلام المصنف يفيد

٤٧٧

(قوله على أنه لم يكن عس
قصد أي السلام وعبرة
الدميري محمول على أن
تأخيرها كان سهوا
لامقصودا أي وأعاد
السلام أه وقوله مع أنه
جواب ثان (قوله في
مستلثنا) هي قوله وسيأتي
في الجمعة أن المستخلف الخ
(قوله قبل صلاته على
الآل) خرج به ما لو أتى
قبل التشهد وفيه تفصيل
وهو أنه إن كان عامدا عالما
بطلت صلاته والأهلا
تبطل وإن طال سجوده
ويعيده بعد التشهد (قوله
فهل تبطل) أي صلاته
(قوله وليس في محله) يؤخذ
منه أنه لو جلس للتشهد في
غير محله كان مجلس بعده
الركعة الأولى بطلت
صلاته وإن لم يزد جلوسه
على قدر جلسة الاستراحة
لأنه يصدق عليه أنه أحدث
جلوس تشهد في غير محله
ولا يشكك عليه قول ج
أنه غايض التثنية في غير
موضعه إذا طال به الجلوس
لجواز حله على ما لو قصد
بجلوسه الاستراحة

بعده في خبر ذي اليمين بحمله على أنه لم يكن عن قصد مع أنه لم يرد لبيان حكم السجود والخلاف
في الجواز لا في الفضيلة خلافا للآوردى ومن تبعه ومقابل الجديد قد عيان أحدهما أنه ان
سابقة قصد قبل السلام أو بزيادة بعده والثاني أنه تخيير بين التقدم والتأخير لثبوت
الأمرين وسيأتي في الجمعة أن المستخلف لمن عليه سجود سهو ويسجد هو والمأمومون آخر
صلاة الإمام ثم يقوم هو لما عليه ويسجد آخر صلاة نفسه أيضا ولا يرد هنا إذا سجده في
مستلثنا المحض المتابعة كافي المسبوق ويظهر أنه لو سجد للسهو قبل صلاته على الآل ثم أتى
بها وبالآل ثور حصل أصل سنة السجود وامتنع عليه أعادته ولو أعاد التشهد بعده فهل تبطل
لأحدائه جلوسا لنقطاع جلوس تشهده بسجوده وليس في محله أولا الوجه عدم بطلانها وما
علل به ممنوع لأن عدم ذلك التخلل إنما هو مستحب لا واجب كما صرح به الجلال البلقيني
 وغيره وعلى الجديد (فان سلم عمدا) بأن علم حال سلامه أن عليه سجود سهو (فات) السجود وان
قرب الفصل (في الأصح) لقطعه له بسلامه (أو سهوا) أو جهلا أنه عليه ثم لم يمتدح يظهر (وطال
الفصل) عرفا (فات في الجديد) لتعذر البناء بالطول كالومشى على بحاسة أو أتى بفعل أو كلام
كثير ومقابل الأصح لأن قرب الفصل كالموسم ناسية أو القديم لا يفوت لأنه جبران عبادة
فيجوز أن يترأخى عنها بكبرائات الحج (والا) أي وإن لم يطل الفصل (فلا) يفوت (على النص)
لعذره ولأنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر ثم ساقفيل له فسجد للسهو بعد السلام متفق عليه
وقيل يفوت لأن السلام ركن وقع في محله فلا يعود إلى سنة شرعت قبله ومحله ما لم يطرأ مانع
بعد السلام والاحرم كان خرج وقت الجمعة أو عرض موجب الاتمام أو رأى متيمم الماء
أو انتهت مدة المسح أو أحدث وتطهر على قرب أو شفى دائم الحدث أو تخرق الخلف وما ذكره
جمع متأخرون أن من ذلك ما لو ضاق وقتها وعلوه بانخراجه بعضها عن وقتها مردود بما تقدم
من جواز المدة حيث شرع فيها وفي الوقت ما يسع جميعها وإن لم يدرك فيه ركعة ولهذا صرح
البيهقي بأنه لو كان لو اقتصر على الأركان أدرك ولو أتى بالسنة خرج بعضها أتى بالسنة وإن لم
تجبر بالسجود نعم لمعنى بالاول أن يقول هذه حصل فيها خروج بالتخلل صورته ولا ضرورة مع
ضيق الوقت إلى العود فيها لأنه يشبه انشاءها وإن كان عائدا بالارادة ولا كذلك مسألة المدلم
يحصل فيها صورة أخرى بحال فان قيل كيف يسن هذا مع قولهم المدخل خلاف الأولى قلنا يمكن
الجمع بينهما بحمل هذا على ما إذا وقع ركعة وذلك على ما إذا لم يقعها (وإذا سجد) أي أراد
السجود وإن لم يشرع فيه بالفعل كما أشعر به كلام الإمام والغزالي وغيرهما وأفتى به الوالد
رحمه الله تعالى (صار عائدا إلى الصلاة في الأصح) من غير إخراج لتبيين عدم خروجه منها ولهذا
قال في الخادم أن الصواب أن معنى قولهم صار عائدا للصلاة أن تأتي به بعد عدم خروجه منها
أصلا لأنه يستحيل حقيقة الخروج منها ثم العود إليها وإن سلامه وقع لغو العذر بكونه لم يأت
به إلا نسيان ما عليه من السهو وفيه عيده وجوبا تبطل صلاته بخروجه ويلزمه الظاهر

واتفق أنه أتى فيها بالتشهد لأنه الآن لم يحدث جلوس تشهد في غير موضعه (قوله والاحرم) أي فلو فعل ذلك لم يضر عائدا به إلى
الصلاة (قوله كان خرج) مثال لقوله ما لم يطرأ المانع (قوله أن من ذلك) أي مما حرم فيه السجود للمانع (قوله أم لمعنى
بالاول) هو قوله ما لو ضاق وقتها (قوله ويلزمه الظاهر)

ان قوله ركان خبر مبتدأ محذوف والجملة منه ما جواب الشرط وهو وجوابه خبر قوله والشاهد وقوعه وظاهره انه غير متعين بل المتبادر ان قوله ركان هو خبر قوله والتشديد وقوعه وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر (قوله والا امر) بالرفع عطف على قوله والتعبير كما يدل عليه التنبيه في قوله ظاهره ان وايضا فانه لم يقع التعبد في الخبر بمادة الامر (قوله لا احتياج الاول للقيام) لا حاجة اليه لانه عين ما تقدم في قوله لاستيفاءه للقيام (قوله وقد أشار الشارح الى ذلك) أي اجالا في قوله لما قام عندهم والا فهو لم يرد على ذلك ٤٧٨ (قوله طريقة لبعض الحساب الخ) نقل الاسنوي عن صاحب الاقليد

ان اشتراط وضع الخنصر

بمخرج وقت الجمعة) أي بعد العود فلا ينافي ما مر من حرمة السجود وعدم صيرورته عائدا الى الصلاة (قوله لم بعده) أي السجود بباب يسن سجدة التلاوة (قوله بفتح الجيم) أي لان السجدة على وزن فعله وما كان كذلك من الاسماء يجمع على فعلات بفتح الجيم وما كان كذلك من الصفات يجمع على فعالات بالسكون (قوله فله الجنة) أي استحق دخولها لايمانه بالله وطاعته (قوله كان يقرأ علينا القرآن) أي في غير الصلاة أخذ من قوله الآتي بعد قول المصنف قلت ويسن السامع والله أعلم بالخبر المساراه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ أي غير صلاة الخ (قوله كان يقرأ علينا القرآن) أي يقرؤه ونحن نسببه (قوله وانما لم نجيب) أي سجدة التلاوة

بمخرج وقت الجمعة حيث خرج قبل تسليمه ثانيا والاعتمام بمحدث موجب له ولما قدم ان سجود السهو وان تعدد سجدة مع انه قديمتا بصورة لاحكام في صور منها المسبوق وخليفة الساهي وقدمر انما أشار الى بعض الصور بقوله (ولو سها امام الجمعة) أو المقصورة (وسجدوا للسهو) (فبان) بعد سجود السهو (فوتها) أي الجمعة أو موجب اعتمام المقصورة (أتموا ظهرا وسجدوا) للسهو ثانيا آخر صلاتهم ايمان كون الاول ليس بانحراف الصلاة وانه واقع لغوا (ولو ظن سهوا فسجد فبان عدمه) أي السهو (سجد في الاصح) لانه زاد سجدة تسهوا يبطل عمده ولو سجد للسهو ثم سها فسجد كالم لم يسجد ثانيا لانه لا يأمن وقوع مثله فربما تسلسل أو سجد مقتضى في ظنه فبان ان مقتضى غيره لم بعده لان خيار الخلال به ولا عبرة بالظن البين خطؤه وضابط هذا ان السهو في سجود السهو لا يقتضي السجود كما مر والسهو به يقتضيه والثاني لان سجود السهو يجب لكل خلل في الصلاة فيجبر نفسه كما يجبر غيره ثم لما انتهى الكلام على سجود السهو شرع يتكلم على سجود التلاوة فقال

* (باب) بالتنوين *

(تسن سجدة) بفتح الجيم (التلاوة) للاجتماع على طلبه او غير مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال اذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد اعتزل الشيطان يبكي يقول يا ويلتا أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة وأمرته بالسجود ففصيت في النار وخبر ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ علينا القرآن فاذا امر بالسجدة كبس وسجد وسجدنا معه رواه أبو داود والحاكم وانما لم نجيب عندنا لانه صلى الله عليه وسلم تركها في سجدة والنجم متفق عليه وصح عن عمر رضي الله عنه التصريح بعدم وجوبها على الذبر وهذا منه في هذا الموطن العظيم مع سكوت الصحابة دليل اجماعهم وأما ذمه تعالى من لم يسجد بقوله واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون فوارد في الكفار بدليل ما قبل ذلك وما بعده (وهي) أي سجدة التلاوة (في الجديد أربع عشرة) سجدة (منها سجدة) سورة (الخ) لما روى عن عمرو بن العاصي بسند حسن واسلامه انما كان بالدينة قبل فتح مكة اقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في الفصل وفي الخ سجدة ثان وعن أبي هريرة واسلامه سنة سبع انه سجد معه صلى الله عليه وسلم في الانشقاق واقرأ باسم ربك رواه مسلم وما روى عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم لم يسجد في شيء من الفصل منذ تحول المدينة أجيب عنه بأنه ناف وضعيف على ان الترك انما ينافي الوجوب لا النسب وأخذ بنظائره القديم ومحال السجدة معروفة نعم الاصح ان آخر

(قوله على المنبر) متعلق بقوله التصريح وفي شرح الروض توجيه لعدم وجوبها عطفًا على قصة زيد ولقول آيتها حمرا أمرنا بالسجود يعني التلاوة فن سجد فقد أصاب ومن لم يسجد فلاثم عليه رواه البخاري اه وعليه فيجتمل أنه قال ذلك على المنبر فيكون مراد الاشار ح وان لم يكن على المنبر حين قاله فتكون رواية أخرى (قوله بدليل ما قبل ذلك وما بعده) ولا يقوم الركوع مقامها كذا عبر به وظاهره جواز وهو بعيد والقياس حرمة وقول الخطابي من أجهلنا يقوم شاذ ولا اقتضاء فيه للجواز عند غيره كما هو ظاهر اه ح (قوله ناف وضعيف) قال في شرح الروض وغيره صحيح ومثبت اه وقوله وغيره بالرفع أي غير الراوي لهذا الحديث صحيح وثبت

(قوله يؤمرون) وقيل يستكبرون وفي النمل يمانون وانتصر له الاذرى ورد قول المجموع بأنه باطل وفي ص وأتاب وقيل ما تب وفي فصلت يسأمون وقيل تعبدون وفي الانشقاق آخرها اه ج (أقول) ولاولى له في الانشقاق تأخير السجود الى آخرها وجامن الخلاف وسئل السيوطي هل يستحب عند كل محل سجدة عمدا بالقولين فأجاب بقوله لم أنف على نقل في المسئلة والذي يظهر المنع لانه حينئذ أت بسجدة لم تشرع اه سم على ج (قوله لا سجدة ص) يجوز قراءة ص بالاسكان وبالفتح وبالكسر بلاتنوين وبه مع التنوين واذا كتبت في المحصف كتبت حرفا واحدا وأما في غيره ففهم من يكتب اباء اعتبار اسمها ثلاثة أحرف اه ابن عبد الحق ومثله في شرح الروض وقوله ففهم من يكتب الخ أى ومنهم من يكتبها حرفا واحدا وهو الموجود في نسخ التين (قوله ينوي بها سجود الشكر) قضية هاهنا لا بد ٤٧٩ لخصها من ملاحظة كونها الى قبول توبة

داود وليس مراد انهم رأيت في سم على منهج في اسماء عبارته مانعه وهل يتعرض لكونه شكر القبول توبة داود عليه الصلاة والسلام أو يكفي مطلق نية الشكر ارتضى المائ ط ب و م اه بقى ما لو قال نويت السجود لقبول توبة داود هل يكفي أم لا فيه نظر والا قرب الاول لذكركه السبب وبقي أيضا لو نوى الشكر والصلاة أيضا خرج الصلاة وينبغي فيه الضرر لان سجود التلاوة ان لم يكن من السجودات المشروعة كان باطلا فادوى التلاوة والشكر فقد نوى مبطلا وغيره فيعالب المبطل (قوله من خلاف الاولى) متعق

آيتا في النمل يؤمرون وفي النمل العظيم وفي فصلت يسأمون وفي الانشقاق يسجدون ونص المصنف كاصله على سجدة الخ بخلاف أى حنيفة في الثانية (لا) سجدة (ص) وهى عند قوله وخررا كعا وأتاب فلنست من سجدة التلاوة لما روى عن ابن عباس ص ليست من عزائم السجود أى من متأكدااته وقد كتبت ثلاثة أحرف الا في المحصف (بل هى) أى سجدة ص (سجدة شكر) لله تعالى ينوي بها سجود الشكر على توبة داود عليه الصلاة والسلام من خلاف الاولى الذى ارتكبه عمدا لا يلقى بكال شأنه لوجوب عصمته كسائر الانبياء صلى الله وسلم لم عليهم عن وصمة الذنب مطلقا وان وقع في كثير من التماسير ما يوجبهم خلاف ذلك لعدم عصمته بل لو صح كان تأويله واجبا لثبوت عصمتهم ووجوب اعتقاد تراههم عن ذلك السفساف الذى لا يقع من أقل صالحى هذه الامة فكيف يصطفاهم الله لميونه وأهلهم رسالته وجعلهم الواسطة بينه وبين خلقه وانما خص داود بذلك مع وقوع نظيره لآدم وأيوب وغيره لانه لم يحك عن غيره انه لقي عمارا تركبه من الحزن والبكا حتى نبت من دموعه العشب والقلق المزجج ما لقيه فجوزى بأمر هذه الامة بعرفة قدر وعلى قربيه وانه أنعم عليه نعمة تستوجب دوام الشكر من العالم الى قيام الساعة والاصل في ذلك خبر أبى سعيد الخدرى خطيبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أقرأ ص فلما أمر بالسجود تشرنا أى ثم أنا للسجود فلما رآنا قال اغماهى توبة نبي الله ولكن قد استعدتكم للسجود فقلوا وسجدوا وأبو داود باسناد صحيح على شرط البخارى (تستحب في غير الصلاة) عند تلاوة آيت التلاوة كما مر ولا ينافي قولنا ينوي بها سجدة الشكر قولهم سبب التلاوة لانها سبب التذكير بقبول تلك التوبة أى ولا جل ذلك لم ينظر هنا لما يأتى في سجود الشكر من هجوم النعمة وغيره لانها متوسطة بين سجدة محض التلاوة وسجدة محض الشكر (ونعزم فيها) وتبطلها (في الاسح) وان انضم قصدا لشكر قصد التلاوة كما هو ظاهر لانه اذا اجتمع المبطل وغيره غلب

بتوبة (قوله الذى ارتكبه) أى من اضراره ان وزيره ان قتل نزوح زوجته اه ج (قوله يؤمرون) أى انه ارتكب أمر المحرم ما قوله أمر المحرم أى وهو كافى قصص التعالي أمره حين أرسل وزيره للقتال بتقديمه امام الجيش ليقتل (قوله السفساف) الردى عن كل شئ والا امر الحقير وفي الحديث ان الله تعالى يحب دعائى الامور ويكره سفسافها ويرى ويغض اه مختار (قوله مع وقوع نظيره) أى من ارتكابه ما ينافى كمالهم فدموا فنبيل الله تعالى توبتهم (قوله لانه لم يحدث عن غيره) أى ولانه وقع في قصته التنصيص على سجوده بخلاف قدس غيره من الانبياء فانه لم يرد عنهم سجود عند حصول التوبة لهم (قوله ما لقيه) الاما جاء عن آدم ككده شوب بالحزن على فراق الجنة اه ج (قوله تستوجب) أى تستدعى ثبوت الشكر الخ (قوله قصد التلاوة) أى وانما لم يضرب قصد التنهيم من اشتراء مع ان فيه جمعا بين المبطل وغيره لان جنس القراءة مطلوب وقصد التفهيم طارى بخلاف السجود بلا سبب فانه غير مطلوب أصلا وهذه السجدة لما لم تستحب في الصلاة كانت كالتى بلا سبب (قوله لانه اذا اجتمع المبطل) قضية هذا انه لو قصد التلاوة وحده لاتبطل صلاته وايس مراد فان قصد التلاوة انما يكون مانعا للبطلان حيث كان من السجودات المشروعة وهو هذا ليس مشروعا وكل من قصد التلاوة

على البصير في تحقق كيفية عقد ثلاثة وخمسين انما هو طريقة اقباط مذهب وأما غيرهم فلا يشترطون فيها ذلك انتهى واعلم ان جميع هذا مبني على تسليم الاعتراض وقديقال ان التشبيه في عبارة المصنف انما وقع في مجرد ضم الابهام الى المسجدة كانه قال ضم الابهام اليها كما يضمها اليها اقد ثلاثة وخمسين فليس في عبارته ما يفيد انه يأتي بجميع الهيئة قدسدير (قوله جرى على الغالب) يقال عليه اذا كان المراد بالآخر ما ذكره لا يكون التمييز به جرى على الغالب فكان الاولى ابدال الفاء بأوليكون جوابا ثانيا (قوله والقائل بذلك) يعني بأنه مجموع بالاجماع والضمير في به لوجوبها مرة أي والقائل بأن القائل بوجوبها مرة مجموع بالاجماع لا ينظر الى قول الحلبي والجمع المذكور به لان الجميع مجموع حون بالاجماع ومراعاة بذلك الرد على والشكر مبطل فليتبأمل (قوله وشمل ذلك) أي استصحابها في غير الصلاة (قوله وشمل اطلاقه الطواف) أي فيسجد فيه شكرا وكان الاولى نقديعه على قول المصنف وتحرم فيها الا ان يقال لما أشبه الصلاة رعايته وهم أنه منها فأحره ليهكون كالأستدراك بدفع ما يتوهم مما قبله (قوله وهو متجه) أي خلافا لما في حيث قال مانصه ويأتي في الحج انما لا تفعل في الطواف لانه يشبه الصلاة المحرمة هي فيها لم تطلب فيما يشبهها وانما لم يحرم فيه مثلها لانه ليس ملحقا بها في كل أحكامها (قوله فان كان ناسيا) أي انه في صلاة محلي أقول ومفهومه أنه لو نسي حرمة السجود ضرر وهو قياس ما تقدم للشارح من ان من تكلم في الصلاة لسيانته حرمة الكلام فيها بطلت صلاته وقياس عدم الضرر فيما لو قام عن التشهد الاول سهوا وعودا لجهله حرمة العود أو نسيانته الحكم عدم الضرر ليصور ٨٠ (قوله لا اعتقاده) أي بأن كان حنفيا (قوله وانتظاره أفضل) أي ومع ذلك

يسجد المأموم بعد سلام امامه كما يأتي ولعل الفرق بين هذا وبين ما تقدم فيم لو نسي الامام التشهد وقام واتصّب معه المأموم ثم عاد او قعد المأموم للتشهد ناسيا وقد قام الامام ثم عاد حيث لا يجوز له موافقته ويخبر بين الانتظار والمفارقة وهي أولى ان هذا منه قصير وذلك زمنه طويل فكان انتظاره هنا أولى تنزيلا

المبطل وشمل ذلك قارئها وسامعها ومستمعها وشمل اطلاقه الطواف وهو متجه والحافه بالصلاة انما هو في بعض أحكامها ومحل الحرمة والبطلان في حق العامد العالم فان كان ناسيا أو جاهلا فلا ويسجد للسهو ولو سجد هاتما لم يفسد ولا يعتقاده ذلك لم يجزله متابعته بل يخبر بين انتظاره ومفارقته وتحصل فضيلة الجماعة بكل منهما وانتظاره أفضل ولا ينافي ما تقرر ما يأتي من ان العبرة باعتقاد المأموم لان محله فيما لا يرى المأموم جنسه في الصلاة ومن ثم قالوا يجوز الاقتداء بمن في يرى القصر في إقامة لانزاهة عن جنس القصر حائز عندنا وبهذا طهر ما في الرخصة من عدم وجوب المفارقة وقولها انه لا يسجد أي بسبب انتظار امامه قائما وان سجد للسهو لا اعتقاده ان امامه زاد في صلاته ما ليس منها ومقابل الاصح لا تحرم فيها ولا تبطلها لئلا يخلو بالتلاوة بخلاف غيرهما من سجود الشكر (ويسن) السجود (للقارئ) حيث كانت قراءته مشروعة ولو صيبا أي مميزا فيما يظهر أو امرأة بحضرة رجل أجنبي اذ حرمة رفع صوتها به اندخوف الفتنة انما هو لعرض الذات قراءتها لان قراءتها مشروعة في الجملة أو خطيبا أمكبه من غير كلفة على منبره أو أسفله ولم يطل الفصل أو مصليا ان قرأ في قيام (والستمع)

لزم السجود لقصره منزلة العدم فكان لا مخالفة

وهو وان فعل الامام هنا لكونه عن اعتقاد لا يحتمل الا بطل عنده بخلافه ثم فان العود ان كان عمدا أبطل حتى عند الامام فكانت صلاته باطلة على احتمال فطلبت المفارقة بخلافه هنا (قوله أي بسبب) خبر عن قوله وقولها والغرض منه الجواب عما اعترض به عليه ان ما فعله الامام يبطل عمده عند السامع فيسجد للسهو (قوله وان سجد للسهو) بقي ما لو نوى المفارقة قبل سجود امامه وينبغي ان يقال ان نوى المفارقة قبل خروجه عن معنى القيام لم يسجد لان الامام لم يفعل ما يبطل عمده في زمن القدوة وان نواه بعد خروجه عن ذلك بأن كان الى الركوع أقرب أو بلغ حد الركوعين مثلا سجد لفعل الامام ما يبطل عمده قبل المفارقة (قوله ولو صيبا) لم يقل أو كافر العدم تأتي السجود منه لكن ينبغي انه لو قرأ وهو كافر ثم أسلم عقب قراءته وتظهر فوراسن السجود في حقه (قوله أي مميزا) هذا تنقيح انما يحتاج اليه في السجود من غير القارئ اما هو فعلم ان غير المميز لا يتأتى منه سجود لعدم صحته منه (قوله أو أسفل) أي اذ لم يكن في النزول كلفة والاسن تركه كما أفاده كلامه في شرح الروض اه سم على منهج (قوله ان قرأ في قيام) أي بخلاف ما لو قرأ في الركوع أو نحوه فلا يسجد لقراءته لعدم مشروعيته (قوله ويسن للقارئ والستمع) أي ولو لبعض الآية كان سمع بعضها واشتغل بكلام من استماع البعض الآخر ولكن سمع الباقي من غير قصد السماع وبقي ما لو اختلف اعتقاد القارئ والسماع وينبغي ان كلاً منهما يعمل باعتقاد نفسه اذ لا ارتباط بينهما

الشهاب حج في الامداد حيث نظر في كون القائل بذلك محجوجا بالاجماع بأنه قال به الحليمي وجمع من أئمة المذاهب الثلاثة وعبارته والقائل بوجوبها مرة في غيرها محجوج بالاجماع من قبله وفيه نظر فقد قال به الحليمي وجمع من أئمة المذاهب الثلاثة ثم قال عقبه وعلى تسليم حكمته فلا مانع من وجوبها خارجا وفيها دليلين انتهى وظاهر ان اراده هذا عقب النظر انما يفهم منه انه تقوية له كما هو حق السياق فكانه قال وفيه نظر وعلى تسليم حكمته وانه لا نظرية في الامناع الخ فهو بخلاف ما يفهمه

فائدة في وقع السؤال في الارض لو قرأ الميت آية سجدة هل يسجد السامع له أم لا ويمكن الجواب عنه بأن الظاهر الاول لان كرامات الاولياء لم تنقطع بموتهم فلا مانع ان يسجد الميت قراء تامة حسنة ليلتذموا وان لم يكن مكافا فليس هو كالساهی والجاد ونحوهما أو مالو مسخ ورقأ آية سجدة فينبغي ان يقال ان كان الحاصل مسخ صفة يسجد لقراءة لانه أدى حقيقة وان كان مسخ ذات فلا لانه اما حيوان أو جسد وكل منهما لا يسجد لقراءة (قوله لانه جالس قصير) وعليه فلو تكرر سماعه لآية السجدة من قارئ أو أكثر احتل ان يسجد لما لا تفوت معه التحية ويترك لما زاد ويحتمل تقديم السجود وان فانت به التحية وهو الاقرب اخذ من قوله فان اراد الاقتصار على أحدهما فالسجود أفضل (قوله وشمل ذلك ما لو كان القارئ كافرا) أي ولو حنبا معاندا لانه مكلف بالفروع ولا يعتد حرمة القراءة مع ما ذكر اه سمع على منهج نقلا عن الشارح وينبغي ان مثله الجنى فيسجد لقراءة ولو كان جنبا لاننا نعلم حرمة القراءة عليهم مع الجنابة وبغدير انهم مخاطبون بها فيجوز انهم لم يعلموا بالحكم فلا يتحقق النهي في حدهم وقال ابن حجر بعد قوله وكافر أي رجي اسلامه كما هو ظاهر (قوله ولا يسجد لقراءة جنب) أي مسلم مكلف أي فلو فعلها لا تنعقد اما الصبي ٤٨١ فيسجد لقراءة ولو كان جنبا لهدم فيه عن

القراءة لا حقيقة ولا حكما
ومن ثم لم ينعه ولبه منها فلو
اغتسل الجنب غسل
لا يقول به السامع أو فعل
ما يحصل الجنابة عند
الشافعي دون غيره فهل
العبرة بعقيدة السامع
فلا يسجد حيث كان
شافعي يرى بقاء الجنابة أو
حصولها أو بعقيدة القارئ

وهو من قصد السماع والوجه في قارئ وسماع ومستمع لها قبل صلاته التحية انه يسجد ثم يصلحها لانه جالس قصير لعذر فلا تفوت به فان اراد الاقتصار على أحدهما فالسجود أفضل للاختلاف في وجوبه وشمل ذلك ما لو كان القارئ كافرا أو ملكا أو جنبا كما قاله البلقيني والزركشي ولا يسجد للقراءة جنب وسكران وساه وناثم وما علم من الطيور كدرة ونحوها ولا لقراءة في جنازة أو بغير العربية أو في نحو ركوع اعدم مشروعيها وسواء أسجد القارئ أم لا وشمل كلامه ما لو قرأ آية بين يدي مدرس ليفسر له معناها فيسجد لذلك كل من القارئ ومن سمعه لانها قراءة مشروعة بل هي أولى من قراءة الكافر لا يقال انه لم يقصد التلاوة فلا يسجد لها لاننا نقول بل قصد تلاوتها لتقرير معناها (وتنا كدله بسجود القارئ) للاتفاق على طابعه امنه حينئذ وذا يسجد معه في غير الصلاة فالاولى له عدم الاقتداء به فلو فعل كان تراكما

٦١ نهایه ل فيه نظر والظاهر ان العبرة بعقيدة القارئ لانه لا يرى الضرر ويؤيده السجود لقراءة الكافر الجنب حيث علوه بأن قراءته مشروعة لعدم اعتقاده حرمتها ويحتمل ان كل واحد منهما يعمل بعقيدة نفسه وهو الاقرب (قوله وسكران) أي وان لم يتعد اه حج وهو ظاهر اطلاق الشارح (قوله لعدم مشروعيها) أي لان القراءة في نحو الركوع مكروهة وهذا بخلاف ما لو قرأ في الثالثة والرابعة من الرباعية فانه يسجد لان قراءته فيها مشروعة لعدم النهي عن القراءة فيها وان لم تكن مطلوبة وفرق بين عدم الطلب وطلب العدم ويعمل في الساهی والناثم الخ عدم القصد (قوله ليفسر له معناها) أي والقارئ على الشيخ لتصح قراءته أولا اخذ عنه حج (قوله فيسجد) - لا فالج (قوله وتنا كد) أي السجدة وقوله له أي للمستمع قال ابن قاسم على المنهج وينبغي كما يحتمل عدم ركوعه لسمع قراءة في السوق يسجد وان كرهت بأن ألهي القارئ لان الكراهة خارجة لا لذات القراءة وسئل مر هل يسجد لسماع القراءة في الحمام قال نعم لان الكراهة لعارض وكذا لسماع القراءة في الخلاء لذلك انتهى فليتأمل وليحذر ولو قرأ واحد بعض آية السجدة وآخر بانها فهل يسن السجود للسامع فيه نظر والميل لعدم السجود أكثر وفاقا لما له مرووقه فليتأمل لعل وجه الامر بالتأمل ان السجود لما ذكر يشكل على المنع منه للقراءة في الركوع وفي صلاة الجنازة فان علة المنع ثم كراهة القراءة في نحو الركوع وهي موجودة هنا (قوله لتقرير معناها) ويؤخذ من هذا ان مثله المستدل بالآية فيسجد وهو ظاهر لوجود هذه العلة في المستدل وفي كلام ابن قاسم على حج خلافه وفيه وقفة (قوله فالاولى له عدم الاقتداء) وهل يجوز للقارئ ان يقتدى فيها بالسامع فيه نظر وينظر في الجواز اه سمع على منهج ومع ذلك فالاولى عدم الاقتداء كما كسبه لانه ليس مما تشرع فيه الجماعة

سياق الشارح فليست مأمرا مأمرا هما بهذا وما مرادهما بالدليلين وفي حاشية الشيخ هنا ما لا يشفي إذا حصل له محاولة لتحصيل دليلين
يتزل عليهما كلامهما مع قطع النظر عن ارتباط الكلام ببعضه فليراجع (قوله وصح إذا صلى أحدكم فليبدأ بحمد ربه الخ)
أعقب هذا في الامداد الذي ذكره الشارح في هذه السوادة عبارته بما لا يتم الدليل الابه وكان على الشارح ذكره وهو

(قوله من قراءة مشروعة) أي حيث اتفق القارئ على ما مر (قوله للغير المأمرا) هو قوله كان يقرأ علينا الخ (قوله أو سورتها
الخ) أو اقتدى بالامام في صبح الجمعة لغرض السجود فقط أو سجد المصلي لغير سجدة امامه كما يعلم مما سيذكره حرم وبطلت
صلاته اه ج (قوله بقصد السجود) وخرج بقصد السجود ما لو قرأ بقصد أداء سنة السورة بعد الفاتحة فيسجد وان علم قبل
القراءة ان فيما يقرؤه آية سجدة وأنه يطلب منه السجود إذا قرأها (قوله بطلت صلاته) أي بالسجود لا بمجرد القراءة لأن
الشروع فيها ليس مشروعا في المبطل كالموعز ان يأتي بثلاثة أفعال متوالية لا تبطل صلاته الا بالشروع فيها (قوله ان كان
عالمًا بالتحریم) أي اما الجاهل والماسي ٤٨٢ فلا ومنه ما لو أخطأ فطن غير يوم الجمعة يومها فقرأ فيه لم يقصد السجود

بوقائده لا يتصور ان يسجد في الصلاة الواحدة بسبب
سهيوتني عشرة سجدة
وذلك فيمن اقتدى في رابعة
بأربعة بأن اقتدى بالاول
في التشهد الاخير ثم بالباقي
في الركعة الاخيرة من
صلاتهم ثم صلى الرابعة
وحده وسها كل امام منه
فيسجد معه للسهيوت ثم انه
سها في ركعته الرابعة فيسجد
لسهيوت كل منهم خافه ثم ظن
انه سها في ركعته فيسجد ثم
تبين انه لم يسه فيسجد ثانيا
فهذه ثلث عشرة سجدة
انتهى حواشي الرمي
الكبير (قوله وفي غير
الصلاة لم يكره) أي بل
هو مستحب (قوله والاصح انه تكرر له
الصلاة) أي ولا تنعقد (قوله وقد جرى على كلام النووي) أي السابق في قوله فقد قال المصنف لو أراد ان يقرأ آية الخ من
كراهته فيما ذكر (قوله وقد سبق) أي وهو انه لا تنعقد صلاته وبقي ما لو قرأها في وقت الكراهة ليسجد في غير وقت
الكراهة هل يسن له السجود أم لا فيه نظر والاقرب الاول لانه لم يقصد سجودا غير جائز وقد يؤخذ ذلك من قوله لا لغرض
سوى النية فانه حصر المنع فيما لو دخل في وقت الكراهة لخصوص النية ^{بمخرج} نذر سجود التلاوة وطال الفصل
بين القراءة والسجود هل يفوت ويأثم أو يجب قضاؤه ظاهر على الفور ووافق مر عليه انه يجب قضاؤه فليراجع ذلك من
باب النذر ونظيره ما لو نذر صلاة الكسوف هل يجب قضاؤها اه سم على منهج أقول قوله هل يجب الخ القياس كذلك وقد
يفرق بأن هذا السبب اذا فات لا يقضى والقلب الى الفرق أميل لتصريحهم بأن ما شرع لسبب اذا فات لا يقضى وهذا منه
^{بمخرج} بخرج لو نذر ان لا يقرأ الامتطهر افره لينعقد ذلك النذر ولا فيه نظر والظاهر عدم الانعقاد لان حاصل صيغته نذر عدم
القراءة اذا كان محذورا وليس عدمها قرينة حتى ينعقد نذره وبقي ان انعقاده فهو لم يلتزم القراءة اذا كان متطهرا فبقراءته
مع الحدث لم يفوت شيئا التزم فعله حتى يستمر في ذمته فيستحب له السجود اذا قرأ آية السجدة محدثا وكذا تسن لمن سها

صباح
هو مستحب (قوله والاصح انه تكرر له
الصلاة) أي ولا تنعقد (قوله وقد جرى على كلام النووي) أي السابق في قوله فقد قال المصنف لو أراد ان يقرأ آية الخ من
كراهته فيما ذكر (قوله وقد سبق) أي وهو انه لا تنعقد صلاته وبقي ما لو قرأها في وقت الكراهة ليسجد في غير وقت
الكراهة هل يسن له السجود أم لا فيه نظر والاقرب الاول لانه لم يقصد سجودا غير جائز وقد يؤخذ ذلك من قوله لا لغرض
سوى النية فانه حصر المنع فيما لو دخل في وقت الكراهة لخصوص النية ^{بمخرج} نذر سجود التلاوة وطال الفصل
بين القراءة والسجود هل يفوت ويأثم أو يجب قضاؤه ظاهر على الفور ووافق مر عليه انه يجب قضاؤه فليراجع ذلك من
باب النذر ونظيره ما لو نذر صلاة الكسوف هل يجب قضاؤها اه سم على منهج أقول قوله هل يجب الخ القياس كذلك وقد
يفرق بأن هذا السبب اذا فات لا يقضى والقلب الى الفرق أميل لتصريحهم بأن ما شرع لسبب اذا فات لا يقضى وهذا منه
^{بمخرج} بخرج لو نذر ان لا يقرأ الامتطهر افره لينعقد ذلك النذر ولا فيه نظر والظاهر عدم الانعقاد لان حاصل صيغته نذر عدم
القراءة اذا كان محذورا وليس عدمها قرينة حتى ينعقد نذره وبقي ان انعقاده فهو لم يلتزم القراءة اذا كان متطهرا فبقراءته
مع الحدث لم يفوت شيئا التزم فعله حتى يستمر في ذمته فيستحب له السجود اذا قرأ آية السجدة محدثا وكذا تسن لمن سها

قوله والمراد بالصلاة ذات الاركان بدليل رواية البغوي في المصابيح اذا صليت فاحمد الله بما هو أهله وصل على ثم ادعاه وتقدير ففرغت قبل فقدمت لادليل عليه انتهى * واعلم ان هذه الرواية تدل على ان المراد بالجد في الاحاديث الثناء بالاحمد حقيق في القعود للصلاة فتعين ان المراد به مطلق الثناء وهو لفظ التحيات الخ (قوله لكن الافضل تشهد ابن عباس) قال

(قوله في أنه صلى الله عليه وسلم) الاولى حذف في (قوله من التعليل) أي من قوله لان الصلاة منهى عن زيادة سجدة فيها الا السجود لسبب الخ والسبب هو ورود السنة بها على انه قد منع قوله ولا بد من قصد السنة بأن المدار على العلم بسنة أو لا يلزم من العلم بذلك قصد الادعاء عن السنة (قوله مردود بعباس) أي من أنه وارد ٤٨٣ في الكذا (قوله أي كل منهما) حل معنى

لا عراب لانه بعد جعل الوابى لا يحتاج الى التأويل بكل (قوله فلا يسئل له السجود) أي لما يأتي من التعليل بقوله لتلاية قطع الخ وفي سم على منهج بخلاف ما لو كرهه بدلا عن السورة فانه يسجد اه (قوله العاخر عن الفاتحة) قيلها لانه لا يجوز له أن يقرأ غيرها (قوله وقد يوحه) أي عدم استحباب السجود المذكور (قوله ما لو سجد لقراءة غيره) أي كل من الامام والمنفرد (قوله وشمل ما لو تبين له حديث امامه الخ) أي فانه لا يسجد بل ونجب عليه نية الفارفة فوروقد سئل العلامة حج عن قول الشخص سمعوا وأطعنا فقرأت ربنا واليك المصير عند ترك السجود لانية السجدة لحديث أو يجز عن

صحيح يوم الجمعة بقول الملقني ان ما ذكره النووي مجموع فان السنة الثابتة في أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ يوم الجمعة في الصبح في الركعة الاولى الم تنزيل فظهر منه انه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك عن قصد ولذلك استحب الشافعي أن يقرأ في الركعة الاولى من صبح يوم الجمعة السورة المذكورة ولا بد من قصد السنة وذلك يقتضى انه قرأ السجدة ليسجد فيها مردود بعباس من التعليل وبوجود سببها اذ القصد فيها اتباع السنة في قراءتها في الصلاة المخصوصة والسجود فيها اخرج بالسامع غيره وان علم برؤية السجود ومن زعم دخوله في قوله واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون مردود بعباس وبأنه لا يطلق عليه انه قرئ عليه الا ان سمعه (فان قرأ في الصلاة) في محل قراءته وهو القيام أو بدله ولو قبل الفاتحة لانه محلها في الجلسة (سجد الامام والمنفرد) الوابى أو بدليل افراده الضمير في قوله لقراءته واختار التعبير بها لانها في التقسيم كاهنا أجود من أو أي كل منهما الخ فينبذ تنازع كل من قرأ أو سجد فالنراء يعملهما فيه والكسائي يقول حذف فاعل الاول والبصريون يضمرونه والفاعل المضمرة عندهم مفرد لا مثني لانه لو كان ضمير ثنية لبرز على رأيهم فيصبر وان قرأ ثم الافراد مع عوده على الاثنين بتأويل كل منهما كما تقدم فتركيب صحيح على مذهب البصريين كغيره من المذهبين قبله وليست صحتهم خاصة بالمذهبين قبله نظرا الى عدم ثنية الضمير للتأويل المذكور (لقراءته فقط) أي كل لقراءة نفسه دون غيره واستثنى الامام من قرأ بدلا عن الفاتحة لجزء عنها آية سجدة فلا يسئل له السجود ومثله الجنب العاقل الطاهر من المأخر عن الفاتحة اذ قرأ بدلا آية سجدة لا يقطع القيام المفروض واعتمده التاج السبكي ووجهه بأن ما لا بد منه لا يترك الاما لا بد منه اه وهذا هو الطاهر وان نظريه بأن ذلك انما ينأى في القطع الاجنبى أما هو لما هو من مصالح ما هو فيه فلا محذور فيه على انه كذلك لا يسمى قطعاً وقد يوحه أيضا بأن البديل يعطى حكم مبدله فكما ان الاصل لا يسجد فيه فبدله كذلك كما تقدمه الوالد رحمه الله تعالى وخرج بقوله لقراءته فقط ما لو سجد لقراءة غيره عامدا عالما فانه تبطل صلاته (و) سجد (المأموم لسجدة امامه) فتبطل بسجود لقراءة غيره عامدا عالما فانه تبطل صلاته أو غيره وشمل ما لو تبين له حديث امامه عقب قراءته لها (فان سجد امامه فحذف) عنه

السجود كما جرت به العادة عندنا هل يقوم الاتبان بهام مقام السجود بما فارق بذلك في داخل المسجد بغير وضوء له يقول سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر الخ فانهم ادل ركعتين كما نقله الشيخ زكريا في شرح الروض عن الاحياء فأجاب بقوله ان ذلك لا أصل له فلا يقوم مقام السجدة بل يكره له ذلك ان قصد القراءة ولا يتسكع بها في الاحياء ام أولا فلانه لم يرد فيه شيء وانما قال الغزالي انه يقال ان ذلك يعدل ركعتين في الفضل وقال غيره ان ذلك روى عن بعض السلف ومثل هذا الوجه فيه بغير نص صحتهم فكيف مع عدم صحتهم وأما ثانيا فمثل ذلك لو صح عنه صلى الله عليه وسلم لم يكن للتسكع فيه معاذ لان قيام لفظ متداول مقام فعل فاضل محض فضل فاذا صح في صورة لم يجز قياس غيرها لم يأت في ذلك وأما ثالثا فلان الاناظر التي ذكرها في النسخة فيها فضائل وخصوصيات لا توجد في غيرها اه وهو يقتضى ان سبحان الله والحمد لله الخ لا يقوم مقام السجود وان دل به في التحية لما ذكره

المصنف لزيادة لفظ المبركات فيه ولموافقة قوله تعالى تحية من عند الله مباركة طيبة ولثأخره عن شهيد ابن مسعود (قوله -
لورو اسقاط المبركات الخ) أى كما قاله المصنف في المجموع وهو مرجع للضمائر اللاحقة في كلام الشارح وإن لم يقدم ذكره
(قوله والحديث فيه ضعيف) لا يخفى أن ضعفه لا يمنع العمل به في فضائل الأعمال كما هو مقرر فاعلمه شديد الضعف (قوله
الصلوات الخمس) هذا التفسير ظاهر على رواية ابن مسعود التي فيها العطف أما على رواية ابن عباس فلا إلا أن يكون على
حذف العاطف إذ لا يصح أن يكون وصفا للتحيات لكونه أخص ولا بدل لبعض لانه على نية طرح المبدل منه (قوله كما اقتضاه

(قوله فإن لم يعلم) أى المأموم وقوله حتى رفع رأسه أى الامام (قوله وهى مفارقة بهذر) المتبادر من هذا انه اذا قرأ الامام آية
السجدة وسجد ثم قام قبل سجود المأموم معه لعذر أنه اذا فارقه بالنية بسجدة لقراءة امامه وفيه نظر لانه بنية المفارقة صار منفردا
وهو لا يسجد غير قراءة نفسه اللهم الا أن يقال ان المأموم قرأ آية ثم فارق أو يقال ان قراءة امامه نزلت منزلة قراءته هو ثم رأيت
سم على ج صرح بالجواب الثاني حيث قال ٤٨٤ فان قلت المأموم بعد فراقه غايته انه منفرد والمنفرد لا يسجد لقراءة

(أو انه كس) الحال بأن سجد هو دون امامه (بطلت صلاته) لوجود المخالفة الفاحشة فان لم يعلم
حتى رفع رأسه من السجود انتظره أو قبله هوى فاذا رفع رأسه قبل سجوده رفع معه ولا يسجد
الا ان نوى مفارقه وهى مفارقة بعذر ولا يكره للامام قراءة آية سجدة على ما مر ولو في سرية
نم يستحب له تأخيرها في الصلاة السرية الى الفراغ منها لا يشوش على المأمومين ومحلها اذا
صر الفصل ويؤخذ من التعليل ان الجهرية كذلك اذا بعد بعض المأمومين عن امامه بحيث
لا يسمع قراءته ولا يشاهد أفعاله أو أخفى جهره أو وجد حائل أو صمم أو نحوها وهو ظاهر من
جهة المعنى ولو تركه الامام من المأموم بعد السلام ان قصر الفصل لما يأتى من قوائمه بطوله
ولو مع العذر لانها لا تقضى على الاصح وما صرح عنه صلى الله عليه وسلم من انه سجد في الظهر
للتلاوة يحتمل على انه كان يسمعهم الآية أحيانا فاعمله أممهم يتابع قلتهم فأمن عابهم
التشويش أو قصد بيان جواز ذلك ويكره للمنفرد والامام اصغاء لقراءة غيرها (ومن سجد)
أى أراد أن يسجد (خارج الصلاة نوى) سجدة التلاوة وجوبها بالخبر انما الاصل بالنيات
ويستحب له التلفظ بها (وكبر لا حرام) كالصلاة (رافعا يديه) كرفعه في تحريمه بالصلاة ولا يسن
له أن يقوم ليكبر من قيام لعدم ثبوت شئ فيه (ثم) كبر نداء (اللهوى) للسجود (بلا رفع) ايديه
فان اقتصر على تكبيرة بطلت صلاته ما لم ينو الخرم وحده نظير ما يأتى (وسجد) سجدة
(كسجدة الصلاة) في أركانها وشروطها وسننها (ورفع) رأسه (مكبرا) وجلس (وسلم) من غير
تشهد كتسليم الصلاة لعدم استيجابه (وتكبيرة الاحرام شرط) فيها (على الصحيح) أى لا بد منها
لانها كالنية ركن وكثيرا ما يهمل المصنف بالشرط ويريد به ما قلناه والثاني انها سنة وصححه
الغزالي (وكذا السلام) لا بد منه فيها (في الاظهر) قياسا على الخرم والثاني لا يشترط

غيره قلت فرق بينهما لان
قراءة الامام تتعلق بالمأموم
واذا يطالب منه الاصغاء
له فإتأمله في تنبيهه
قلت لم اختصت هذه الاربعة
عشرة بالسجود عند هاهنا
ذكر السجود والا مبره
له صلى الله عليه وسلم في
آيات أخر كما نخرجوه
أق قلنا لان تلك فيها مدح
الساجدين صريحاً وندم
غيرهم تلوياً وعكسه
فيشرع لنا السجود حينئذ
لغنى المدح نارة والسلامة
من الذم أخرى وأما
ما عداها فليس فيه ذلك
بل نحو أمره صلى الله عليه
وسلم بمجرد ادعائه غيره وهذا
لا دخل لما فيه فلم يطالب

كما

منها سجود عنه فتأمل سيرا وفهما يتضح لك ذلك وأما يتلون آيات الله أناء لله وهم يسجدون فهو

ليس مما نحن فيه لانه مجرد ذكر فضل إن آمن من أهل الكتاب اهـ (قوله من السجود) أى من عدم قصد ذلك في غير الم
تنزيل في صبح الجمعة دون غيرها وهذه ساقطة من بعض النسخ (قوله ومحلها اذا قصر الفصل) أى اما اذا طال فلا يطلب تأخيرها
بل يسجد وان أدى الى التشويش المذكور (قوله ويؤخذ من التعليل) هو قوله لا يشوش الخ (قوله سجدة التلاوة) أى نوى
نوى السجود وأطلق لم يصح (قوله ولا يسن له أن يقوم الخ) أى فاذا قام كان مباحا على ما ية تنصيه قوله لا يسن دون يسن أن
لا يفعل (قوله فان اقتصر على تكبيرة بطلت صلاته) أى سجدته وعبر عنه بالصلاة تجوز على ما مر في أول كتاب الصلاة ومعنى
بطلت لم تنعقد لانها نعتدت ثم بطلت (قوله من غير تشهد) أى لا تتوقف صحته على التشهد وهذا لا يستلزم عدم سنه ولهذا قال
بعد ولا يسن تشهد (قوله ما قلناه) أى من انما لا بد منها (قوله وكذا السلام الخ) قال الشيخ في شرح منبه بعد جلوسه وكتب عليه
سم هل يجب هذا الجلوس لاجل السلام أولا حتى لو سلم بعد رفع رأسه يسيرا كفى مال مر الى الوجوب وطب الى خلانه
انتهى أقول المتبادر ما قاله مر

كلام المصنف) لعله في غير هذا الكتاب أو فيه حيث لم يشترطه فيه مع اشتراطه له في الفاتحة ~~كما~~ (قوله وقيل بحذف
والصالحين) الموجود في نسخ الشارح اثبات واو الصالحين بالجرمة بعد قوله وقيل بحذف وهو يفيد ان صاحب هذا القيل
يقول بحذف وبركانه أيضا وهو خلاف ما يفيد محل الجلال المحلى والشهاب حجب حيث أدخلوا واو اتن على قولهما قيل (قوله رد
بان المراد به) لا يخفى ما في هذا الرذل تأمل كلامهم في هذا المقام فان أحدا لم يذهب الى وجوب التزام رواية بخصوصها

(قوله ولا يسس تشهد) أي فلو أتى به لم يضر لان غايته نه طول الجلوس بعد الرفع من السجود وما أتى به من التشهد مجرد
ذكر وهو لا يضر بل قضية كلامه عدم الكراهة (قوله وهو الوجه) أي فلو خالفه وقام بطلت صلاته (قوله من قيام) قد برد
على ما ذكر المتنفذ في السفر فانه يسلم من قيام الا ان يقال المسافر رخص له ٤٨٥ في جواز لسلام من القيام لان الجلوس

يفوت عليه مقصوده من
السفر وليس للراكبان
يقوم يسلم (قوله من
اضطجاع) لا ينافي هذا
ما مر عنه من وجوب
الجلوس لانه انما أورد
عنه في مقابلة الاكتفاء
بجرد الرفع فكانه قال يجب
الجلوس أو بدله عما يجوز
في النافلة (قوله وبشترط
ان لا يطول فصل سرفا)
وقياس ما تقدم في قوله
وأقضى الوالد فيمن سلم من
ركعتين من رباعية ناسيا
وصلى ركعتين نفلا ثم ذكر
بوجوب استئنافها الخ من
انه يحصل الطول بقدر
ركعتين من الوسط المعادل
انه هنا كذلك (قوله كبير
لهوى اليها) أي وينبغي
للقارئ ان يقف بعد آيتها
وقفة لطيفة للفصل بينها

كما لا يشترط ذلك اذا سجد في الصلاة وقضية كلام بعضهم انه لا يسلم من قيام وهو الوجه اد
ليس اناسلام تحلل من قيام الا في حق العاجز وصلاة الجنازة ثم يظهر جواز سلامه من
اضطجاع قياسا على النافلة (وتشترط شروط الصلاة) كاستقبال واستروطهارة ودخول وقت
ويحصل بقراءة أو سماع جميع آياتها كما مر فلو سجد قبل انتهائه بحرف واحد لم يصح والكف عن
مفسداتها ككل وكلام وفعل مبطل ويشترط ان لا يطول فصل عرفا بين آخر الآية والسجود
كما يعلم عما يأتي (ومن سجد) أي أراد السجود (فيها) أي للصلاة (كبر للهوى) لها (ولرفع)
منها تدبوا ونوى سجود التلاوة حتما من غير تلفظ ولا تكبير كما مر لان نية الصلاة لم تشملها وقوله
ولرفع من يده على المحرر وصرح به فيه في غير الصلاة ويلزمه ان ينتصب قائما منها ثم يركع لان
الهوى من القيام واجب ويسل له ان يقرأ قبل ركوعه في قيامه شيئا من القرآن ولو قرأ آيتها
وركع بأن بلغ أقل الركوع ثم بدله السجود لم يجز لغوات محله أو فسجد ثم بدله العود قبل كماله
جاز لانها انفصل فلم تلزم بالشروع (ولا يرفع يديه) فيها (قلت ولا يجلس) ندبا بعد هذا (للاستراحة
والله أعلم) لعدم وروده (ويقول) فيها مصليا أو لا (سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه
وبصره بحوله وقوته) فتبارك الله أحسن الخالقين وهذا أفضل ما ورد فيها والدعاء فيها بمناسبت
الآية حسن (ولو كرر آية) فيها سجدة تلاوة خارج الصلاة أي أتى بها مرتين (في مجلسين) سجد
لكل) منهما عقيب التجدد سببه بعد توفية الحكم الاول (وكذا المجلس في الاصح) والثاني تكفيه
السجدة الاولى عن المرة الثانية كالأول كررها قبل ان يسجد الاولى فان لم يسجد للمرة الاولى كفاه
عنهما سجدة حرما و يظهر أن محله ان قصر الفصل بين الاولى والسجود وقتضى تعبيرهم بكناه
جواز تعددها وقول الجوزي تبعا لابي زرعة لا يسجد الا واحدة يرد بقولهم لو طاف أسابيع
ولم يصل عقب كل سنة سن فضلا عن الجواز ان يوالي ركعاتها كما والاهاق يقال بثله هنا الا ان
يفرق بالمسححة في سنة الطواف كما اغتر فيها التأخير لكثير بخلاف ما هنا (وركعة
كمجلس) وان طالت (وركعتان كمجلسين) وان قصرتا نظرا للاسهم فيسجد فيهما ولو قرأ آية

وبين هوى السجود كما قيل به قبل هوى الركوع (قوله ويسن له ان يقرأ قبل ركوعه الخ) أي للفصل بين السجدة والركوع (قوله
بأن بلغ أقل الركوع) أي فان لم يبلغ أقل الركوع جاز السجود ومنه يعلم ان السجدة لا تنفوت بقصد الاعراض وظاهره جواز
ذلك وان صار الى الركوع أقرب وقد يتوقف فيه بانه تخرج بذلك عن معنى القيام فليراجع (قوله لم يجز لغوات محله) أي وهو
هو به من قيام (قوله بحوله وقوته) قال في المختار الحول الحيلة وهو أيضا القوة انتهى وعليه فحذف القوة على الحول هنا
عطف بنفسه فكأنه قال وصوره بقوته (قوله فتبارك الله أحسن الخالقين) لم ينتدمه له ذكر الفاء في سجود الصلاة ثم رأيت
في نسخة صحيحة حذف الفاء وقوله الخالقين زاد جرح رواه جمع بسند صحيح الا وصوره فرواها البيهقي اه (قوله أي أتى بها
مرتين) أي أو أكثر وحكمة نفسه بما ذكر ان حقيقة التكرار في المصباح اعادة الشيء مرارا وأقل ما يصدق عليه ذلك
اعادة الشيء بعد المرة الاولى مرتين بناء على ان أقل الجمع اثنان (قوله ان قصر الفصل) لم يبين ما يحصل به الطول وما يتعطل
ضبطه بقدر ركعتين كما مر (قوله الا ان يفرق) أي والاصل عدم الفرق فيقال بالسنية هنا

وكلامهم كالصريح في أنه يجوز اسقاط ما ورد اسقاطه في بعض الروايات مطلقاً ثم قضيته أنه إذا تشهد بالشهادتين الذي ورد فيه اسقاط وبركاته يكفيه وهو خلاف المذهب كما علم من كلام المصنف على أن الذي في الروضة كالصريح في أن تشهد عمر فيه وبركاته فليراجع (قول المصنف ويقول وان محمد ارسوله) سيما في الشارح اعتماداً قريباً تبعاً لا ذريعاً (قوله وقول الشارح (قوله سجدة ثانياً) أي اتحد السبب ومن ذلك قراءته على الشيخ آيتاً بوجوه القراءات فيستحب لكل من القاري والشيخ السجود بعد المرات التي يكرر فيها القاري الآية بكلماتها رأيت حج صريح بذلك (قوله وطال الفصل) أي يقينا (قوله وتظهر عن قرب) أي فان لم يتمكن من التطهر ٤٨٦ أو من فعلها الشغل قال أربع مرات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر

ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قياساً على ما قاله بعضهم من سن ذلك ان لم يتمكن من تحية المسجد لحدث أو شغل وينبغي ان يقال مثل ذلك في سجدة الشكر أيضاً وقد سئل العلامة حج عن قول الشخص سمعنا وأطعنا الى آخر ما تقدم قريبا عند قوله وشمل ما لو تبين له حدث امامه الخ (قوله من حيث لا يحتسب) قضيته أنه لو كان يتوقعها وحصلت له في الوقت الذي يتوقعها فيه لم يسجد وفي الزيادة خلافه وعبارته سواء كان يتوقعها قبل ذلك أم لا ويصرح بما اقتضاه كلامه قوله الاتي وخرج بقولنا من حيث لا يحتسب أي من حيث الخ (قوله كولد أو جاء) أي ولو كان ميتاً لانه يشفع له قال الاسنوي والظاهر ان حدوث الاخ ونحوه كحدث

خارج الصلاة وسجد لها ثم أعادها في الصلاة أو عكس سجدة ثانياً (فان) قرأ الآية أو سمعها (لم يسجد وطال الفصل) عرفا بين آخرها والسجود (لم يسجد) وان كان معذورا بالتأخير لانها من توابع القراءة ولا مدخل للقضاء فيها كما مر لتعلقها بسبب عارض كالسجود فان لم يطل اتى بها وان كان محدثاً وتظهر عن قرب ثم شرع في السجدة الثالثة فقال (وسجدة الشكر لا تدخل الصلاة) لان سببها غير متعلق بها فلا يسجد لها فيها إماماً بالتحريم بطلت صلاته (و) انما (تسجد لعمامة) له أول نحو ولده أو وعموم المسلمين ظاهرة من حيث لا يحتسب كولد أو جاء أو مال أو نصر على عدو أو قدوم غائب أو شفاء مريض بشرط كون ذلك حلالاً فيما يظهر ومن حدوث المال حصول وظيفة دينية أي وهو أهل لها أخذاً عما مروى هل المجهوم مغن عن القيد بنعمه أو لا الوجه الثاني ولا ينافيه تمثيلهم بالولد كما سيأتي ابضاحه (أو اندفاع نقمة) عنه أو عن ذكر ظاهرة من حيث لا يحتسب كنجاة من غرق أو حريق لما صح انه صلى الله عليه وسلم كان اذا جاءه أمر يسره به خرواً ساجداً ورواه في دفع النقمة ابن حبان ولم يروى أنه قال سألت ربي وشفعت لأمي فاعطاني ثلث أمتي فسجدت شكراً لربي وهكذا ثلاث مرات ولما جاءه كتاب على من اليمين باسلام همدان سجدة لله تعالى ولما أخبره جبريل ان من صلى عليه واحدة صلى الله عليه بها عشر أضعافاً يخرج بالظاهرين المذكورين الشافعي والاصحاب وخزم به جمع وان قال الاسنوي الظاهر خلافه واغتربه الجوزي المعرفة وستر المساوي على ما قاله الشيخ ونظريه بأن السجود لحدث المعرفة واندفاع المساوي أولى من السجود لكثير من النعم واستدل على ما ذكره بسجوده صلى الله عليه وسلم لاخبار جبريل ويمكن منع الاستدلال على مدعاه بما بأن اخبار جبريل خرجت عن موضوع المعرفة الى نعمة حدثت عامة للمسلمين وهذا أولى ان يحتز به عملاً لا وقع له عادة كحدث درهم وعدم رؤية عدو لا ضرر فيها ولهذا قال الامام اشترط في النعمة ان يكون لها بالأي وقع وخطر وخرج بقولنا من حيث لا يحتسب أي من حيث لا يدري تبعاً لما في الروضة وان نازع فيه الاسنوي واغتربه ابن المقرئ فحذفه من روضه وتبعه على المنازعة الجوزي ما لو تسبب فيها تسبب اتقضى العادة بحصولها عقبه ونسبته اليه فلا يسجد حينئذ كرجع متعارف لتاجر يحصل عادة عقب أسبابه وعلم مما تقرره عدم اعتبار تسببه في حصول الولد بالوطء والعاقبة بالدواء لان ذلك لا ينسب في العادة الى فعله ويعد فيها نعمة ظاهرة وخرج بالحدث استمرار النعم واندفاع النقم كالعاقبة

الولد اه عمرة (قوله بشرط) قيد في المال وقوله كون ذلك أي المال (قوله مغن عن القيد بنعمه) الظاهر والاسلام ومن حيث لا يحتسب (قوله وشفعت لأمي) عطف تفسير (قوله ثلث أمتي) أي الشفاعة فيهم (قوله وهكذا) أي سألت ثانياً فاعطاني ثلثاً آخر وثلثاً فاعطاني الثلث الاخر (قوله باسلام همدان) اسم لقبيلة وهو بفتح الهاء وسكون الميم وبالذال المهملة واما بفتح الميم وبالدال المهملة فاسم لمدينة بالجبال كافي اللب (قوله أولى من السجود) معتمد (قوله فاستدل) أي المنظر (قوله والاولى ان يحتز به) أي بهذا القيد وهو الظاهرين (قوله كحدث درهم) أي غير محتاج اليه (قوله وخطر) عطف تفسير (قوله كرجع متعارف) أي متعارف له (قوله وعلم مما تقرره) أي في قوله تقضي العادة الخ (قوله كالعاقبة) أي للصحيح

(الخ) يعلم منه ان الشارح جعل استدراك المصنف راجعا لما سر في أقل التشهد تبع الشارح الجلال بخلاف الشهاب حج فأنه جعله راجعا الى القيل قبله (قوله نعم في النبي لغتان الخ) هـ ذامن مباحث التشهد لا من مباحث الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وهو تابع في هذه السوادة للشهاب حج في التحفة لكن ذلك انما ذكرها هناك فكان على الشارح ان يذكره أيضا هناك ثم يحيل عليها هنا وهو كذلك في الأنوار وعبارته في التشهد نصها وشرط التشهد رعاية الكلمات والحروف والتشديدات والاعراب الخ والموالاته والالفاظ المخصوصة واسماع النفس كالفاتحة ثم قال في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

(قوله ثروة) أي غنى (قوله أو صلاه) سجوده أي بنية التطوع لا بنية الشكر أخذ اعتمادا كرويه في الاستسقاء من انه ليس له صلاة سبب الشكر (قوله فهو أولى) أي أو أقامه مقامه فهو حسن هـ حج وعبرة الروض وشرحه وتجنب أيضا أي مع سجدة الشكر كما صرح به في المجموع الصدقة والصلاة للشكر وزاد لفظة أيضا ليفيد ما نقله عن المجموع لكن الخوارزمي تليذ البغوي اذا كرر لا استحباب ما ذكر فهم من كلام شيخه خلافا فقال لو أقام ٨٧ التصديق أو صلاة ركعتين تمام السجود

كان حسنا انتهى فإنا قاله حج اعتمد فيه كلام الخوارزمي (قوله أو رؤية مبتلى) ظاهره ولو غير آدمي وهو قريب لان المقصود السلامة من تلك الآفة لكن قيد به بعضهم امش بما اذا كانت تلك الآفة مما يعرض مثله لآدمي وهو ظاهر وعبارة سم على حج أي ولو غير آدمي فيما يظهر ويحتمل تقييد بلانه حيث يشاء يمكن ان يحصل لآدمي في العادة ويحتمل خلافا لا مكان حصوله واصل الاول أدرب اه و مراده بالاول بوله ويحتمل تقييد بلانه الخ وينبغي ان من ذلك أيضا رؤية من تركب نارم المرواه (قوله أو بدنه)

والاسلام والغنى عن الناس فلا سجود لها لانه يؤدي الى استغراق العمر في السجود ويستحب اظهار السجود لذلك الا ان تجددت له ثروة أو جاء أول ولد من الاجرة من ليس له ذلك وعلم بالحال فيخفيه لئلا ينكسر قلبه ولو ضم صدقة أو صلاة لسجوده فهو أولى فالذي فهمه المصنف من كلام البغوي اذا كرر لسنية التصديق أو الصلاة شكر انه يسر فعل ذلك مع السجود والذي فهمه الخوارزمي تليذ البغوي من كلامه انه يقوم مقامه والاول أوجه (أو رؤية مبتلى) في نحو عقله أو بدنه لانه صلى الله عليه وسلم سجد مرة لرؤية زمن وأخرى لرؤية رجل به قصر بالغ وضعف حركة ونقص خلق أو بلاء واختلاط عقل على الخلاف في ذلك والحديث وان كان مرسل فقد اعتضد بشواهد كدته والسجود هنا على السلامة من ذلك (أو رؤية عاص) متجاهر بمعصيته كافي الكفاية بن الاحباب وان نازع فيه الزكشي ومنه الكافر كما في البحر اذ مصيبة الدين أعظم من مصيبة الدنيا فطلب منه السجود وشكره على السلامة من ذلك لانه صلى الله عليه وسلم سجد لرؤية المبتلى والوجه كما قاله جمع انه لو حضر المبتلى والعاصي عند أي أو سمع صوتهما سمع ولم يرهما سجد له السجود أيضا فالشرط اما الرؤية ولو من بعد والتعبر بها جرى على الغالب أو حضورهما عند الاعنى أو سماع صوتهما له أو لغيره ولا يلزم تكرار السجود الى ما لا غاية له فيمن هو ساكن بآرائه مثلا لا نالنا امره به كذلك الا ذالم يوجد أهم منه يقدم عليه (ويظهرها) أي السجدة (للعاصي) ببقية المار ولا يشترط في معصيته التي يتجاهر بها كونها كبيرة كما أتت به الوالدرجة الله تعالى ان لم يخف منه ضررا تعبر به له لعله يتوب بخلاف من لم يتجاهر بمعصيته فلا يسجد لرؤيته أو خاف منه ضررا فلا يظهرها بل يخفيها كافي المجموع (لا للبتلى) لئلا يتأذى بالظاهر نعم ان كان غير معذور كقطع في سرية أو مجاود في زنا ولم يعلم توابعه اظهرها له والا فبسرهما وتوضيته ان الفاسق لا يسجد لرؤية فاسق لكن الاوجه انه ان قصد به زجره سجد مطلقا أو الشكر على السلامة مما ابتلى به لم يسجد ان كان مثله

ومنه ما لو رأى عقيما في غير أو انه فيسجد (قوله متجاهر بمعصية) ومن ذلك لبس القواويق القطيعة للرجال لحرمته اسمعاهم الحرير وللنساء لما فيه من التشبه بالرجال فأنه ينبغي فيما لو اختلفت عقيدة الرائي والعاصي ان العبرة في استحباب السجود بعقيدة الرائي وفي اظهار السجود للعاصي بعقيدة الرائي فان الغرض من اظهار السجود له زجره عن المعصية ولا يتزجر بذلك الا حيث اعتقد ان فعله معصية (قوله ومنه الكافر) أي ولو تكررت رؤيته اما لو رأى جملة من الكفار دفعة فيكفي (رؤيتهم سجدة واحدة) (قوله سجد لرؤية المبتلى) أي والعاصي أولى لما قدمه من ان مصيبة الدين الخ فليس ما ذكر تكرار امع بوله أولا لانه سجد مرة لرؤية زمن الخ لا اختلاف المقصود من ذلك (قوله ببقية المار) هو قوله متجاهر (قوله كونها كبيرة) أي في سجد للصغيرة وان لم يصر عليها وعبارة حج قال الاذري أو مستتر مصير ولو على صغيره اه (قوله تعبر به) تليذ البغوي المصنف ويظهرها للعاصي (قوله لا للبتلى) بفتح اللام اسم مفعول من ابتلى (قوله سجد مطلقا) أي سواء كان مثله أو أعلى أو أدون

وشروطها شروط النشهد (قوله اتركه شدة الخ) نازع فيه الشهاب سم في حواشي التصفه (قوله وهي وعلى آل محمد) ليس هذا من الزيادة وانما الزيادة ما بعده نعم الاتيان به بدل وآله اكمل (قوله اوليطلب) معطوف على قوله لان الصلاة من الله

(قوله وهذا) أي الاحتمال في باب في صلاة النفل (قوله واصطلاحا) قضية التعبير به ان تسمية ما ذكر نفسا من وضع الفقهاء ما من ان ما تلقى تسميته من الشارع يقال فيه وشرا (قوله ما عدا الفرائض) أي من الصلاة وغيرها كالصوم والصدقة وهو ما يطلبه الشارع طلبا غير جازم فباعا اذ عمن مطلوب فيخرج المسمى عنه وان صدق عليه انه غير الفرائض (قوله والتطوع) زاد سم في شرحه للورقات ٤٨٨ الكبير والاحسان وزاد حج والاولى أي الاولى بقوله من تركه (قوله فهي

من كل وجه أوفى الرأى أقبح ويجرى هذا فيما لو شاركه في ذلك البلاء والعصيان وهل يظهره الفاسق المتجاهر المبسلي في بدنه بما هو معذور فيه يحتمل الاظهار لانه أحق بالاجر والاحفاء لئلا يفهم انه على الاتباع في كسر قلبه ويحتمل انه يظهرها ويبين له السبب وهو الفسق وهذا هو الوجه وبه أفقى الورد رحمه الله تعالى ويحرم التقرب الى الله تعالى بسجدة من غير سبب ولو بعد الصلاة كما يحرم ركوع مفرد ونحوه (وهي) أي سجدة الشكر (كسجدة التلاوة) خارج الصلاة في كيفية واشرا ئطها كما في المحرر ومنه دوباتنا (والاصح جوازها) أي السجدة خارج الصلاة (على الرحلة للسافر) بالاياء لانها منفصلة فسومح فيها ما مشقه التزول وان أذهب الایاء أظهر أركانها من عكس الجهة بخلاف الجنابة ومقابل الاصح عدم الجواز لقوات أعظم أركانها وهو الصاق الجهة من موضع السجود فان كان في مرقد وأنتم سجدة جاز بلا خلاف والمأشئ بسجدة على الارض (فان سجدة التلاوة صلاة جاز) الایاء (عليها) أي الرحلة (قطعا) تبعالامالة كسجود السهو وخرج بسجود التلاوة سجدة الشكر فلا تفعل في الصلاة كما هو وتفوت سجدة الشكر بطول الفصل عرفا بينا وبين سببها كما هو نظيره في سجدة التلاوة

باب بالنحو بن (في صلاة النفل)

هو لغة الزيادة واصطلاحا ما عدا الفرائض سمى بذلك لانه زائد على ما فرضه الله تعالى ويعبر عنه بالسنة والندوب والحسن والمرغب فيه والمستحب والتطوع فهي بمعنى واحد لترادفها على المشهور وذهب القاضي وغيره الى ان غير الفرض ثلاثة تطوع وهو ما لم يرد فيه نقل بخصوصه بل ينشئه الانسان ابتداء وسنة وهي ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم ومستحب وهو ما فعله احيانا وأمر به ولم يفعله ولم يتعرضوا للقبية لعمومها لثلاثة مع انه لا خلاف في المعنى فان بعض المسنونات أكد من بعض قطع وانما الخلاف في الاسم والصلاة أفضل عبادات البدن بعد الاسلام لخبر الصحابي أي الاعمال أفضل فقال الصلاة لوقتها لانها اتوا الايمان الذي هو أفضل القرب وأشبه به لا سيما لما على نطق باللسان وعمل بالاركان واعتقاد بالجنان ولقوله صلى الله عليه وسلم استقيموا واعلموا ان خير أعمالكم الصلاة رواه أبو داود وسماها الله تعالى ايمانا فقال وما كان الله ليضيع ايمانكم أي صلاتكم الى بيت المقدس ولانما اتجمع من القرب

بمعنى واحد) فيه بحث بالنسبة للحسن لانه أعم لشموله الواجب والمباح أيضا كما في جمع الجوامع الحسن المأذون فيه واجبا ومنه وبما مباحا اه الا ان يراد ان الترادف بالنسبة اليه بالنسبة لبعض ما صدقته فليتأمل أو ان مرادفة الحسن اصطلاح آخر للفقهاء أو غيرهم فليتأمل اه سم على حج (قوله على المشهور) وثواب الفرض يفضل بسبعين درجة كما في حديث حمزة ابن خزيمة قال الزركشي والظاهر انه لم يرد بالسبعين الحصر وزعم ان المندوب قد يفضل كبراء المعسر وانظاره وابتداء سلام ورده مردود بان سبب الفضل في هذين اشتمال المندوب على مصلحة الواجب وزيادة اذبالا براء زال الانتظار والابتداء

حصل أمن أكثر مما في الجواب اه حج أي فضله عليه من حيث اشتماله على مصلحه الواجب لامن ما حيث ذاته ولا من حيث كونه مندوبا (قوله وذهب القاضي) مقابل قوله على المشهور (قوله ولم يتعرضوا للقبية) وهي افضل والمندوب والحسن والمرغب فيه (قوله بعد الاسلام) أي اما هو فهو أفضل مطلقا ووجهه من عبادات البدن حيث احترز عنه بقوله بعد الاسلام لانه عمل القلب واللسان وهما من البدن لكن سياق قوله وخرج بعبادات البدن عبادات القلب وهو يقيد تنصيص البدن بالهيكل الطاهر فلهذا عمل الاسلام من عبادات البدن لان أحكامه لا تعتبر الا بعد النطق بالشهادتين (قوله لانها اتوا الايمان) أي تابعة له في الشرف والدكر نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقومون الصلاة (قوله وعمل بالاركان) هذا قد يوهم ان الاعمال جزء من الايمان يتوقف عليها حقيقته والراجح انها مكملات

هي الرحمة الخ وحينئذ فلا تعد بناء طلب المجهول (قوله لا نأقول مرادنا المساواة الخ) عبارة الامداد التي هي أصل هذه السوادة وقد يشكك على الأخيرين أن غير الأنبياء لا يساويهم مطلقاً إلا أن يجب بأن المساواة في هذا الفرد بخصوصه أن سلم أن التشبيه يفيد هاتفاً هي بطريق التبعية له صلى الله عليه وسلم ولا مانع من ذلك (قوله ولا يتوهم من كونه عليه السلام الخ) عبارة الامداد عطف على قوله : ما قاله ابن عبد البر الذي مر في الشارح أصها ولا ماتوهم من أنه صلى الله عليه وسلم عين الرحمة فلا يدعى لها بها لأن المراد بالرحمة في حقه تعالى غايتها المارة أول الكتاب وهو صلى الله عليه وسلم أجزل الخلق حظاً منه وأحصى لها

(قوله وقيل الصوم) مقابل قوله والصلاة أفضل عبادات الخ (قوله على أحد التأويلات) ومنها أنه الذي يقصد في الخواص (قوله وجزم بعضهم) من البعض حج فانه جزم به في شرحه وبظهر من كلام ٤٨٩ الشارح اعتقاده وهو ظاهر (قوله وقيل

الزكاة بعدها) أي الصلاة وقيل هي أفضل العبادات زيادي أي وعليه فالذي يليه الصوم ثم الحج (قوله مع الاقتصار على الآكد) ومنه الرواتب غير المؤكدة ومن ثم عبر بالآكد دون المؤكدة فليأمل اه سم على حج (قوله عبادات القلب) أي فانه أفضل من الصلاة (قوله والتفكير) أي في مصنوعات الله التي يستدل بها على كمال قدرته قال سم على حج ظاهره وإن قل التفكير ساعة مع صلاة ألف ركعة انتهى (قوله والتوكل) أي التفويض إلى الله في الأمور والأعراض عما في أيدي الناس مع تبسّر الأسباب (قوله والصبر) أي وهو حبس النفس على الطاعة ومنعها عن المعصية (قوله والتطهر من الرذائل) أي أن يعد نفسه باطناء عنها (قوله وقد

صلاتكم إلى بيت المقدس ولأنها تجمع من القرب ما تفرق في غيرهما من ذكر الله تعالى ورسوله والقراءة والتسبيح واللبث والاستقبال والطهارة والسترة وترتد الأكل والكلام وغير ذلك مع اختصاصها بالركوع والسجود وغيرهما وقيل الصوم خير للصومين قال الله تعالى كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به لأنه لم يتقرب إلى أحد بالجوع والعطش إلا الله تعالى فحسنت هذه الإضافة للاختصاص ولأن خلوا الجوف من الطعام والشراب يرجع إلى الصمدية لأن الصمد هو الذي لا جوف له على أحد التأويلات والصمدية صفة الله تعالى فحسنت الإضافة لاختصاص الصوم بصفة الله تعالى ولأنه مظنة الإخلاص لخضائه دون سائر العبادات فانه أعمال ظاهرة يطلع عليها فيكون الرياء فيها أغاب فحسنت الإضافة للشرف الذي حصل للصوم وقال الماوردي أفدها الطواف ورجحه الشيخ عز الدين وقال القاضي الحج أفضل وقال ابن أبي نصر ون الجهاد أفضل وقال في الأحياء العبادات تختلف أفضليتها باختلاف أحوالها وفاعليها فلا يصح إطلاق القول بأفضلية بعضها على بعض كإلا يصح إطلاق القول بأننا أفضل من الماء فان ذلك مخصوص بالجائع والماء أفضل للمطشان فان اجتماعاً نظراً للغلب فتصدق الغنى الشديد البخل بدهم أفضل من قيام ليلة وصيام ثلاثة أيام لمسا فيه من دفع حب الدنيا والصوم لمن استحوذت عليه شهوته من الأكل والشرب أفضل من غيره وجزم بعضهم بأنه يلي الصلاة الصوم ثم الحج ثم الزكاة وقيل الزكاة بعدها واختلاف كمال في المجموع في الأكثر من أحدهما مع الاقتصار على الآكد من الآخر والأفصوم يوم أفضل من ركعتين بلا شك وخرج بعبادات البدن عبادات القلب كالإيمان والعسرة والتفكير والتوكل والصبر والرضا والخوف والرجاء ومحبة الله تعالى ومحبة رسوله والتوبة والنظير من الرذائل وأفضلها الإيمان ولا يكون إلا واجبا وقد يكون تطوعاً بالتجديد وإذا كانت الصلاة أفضل العبادات كما مر ففرضها أفضل الفروض وتطوعها أفضل التطوع ولا يرد طلب العلم وحفظ غير الفاتحة من القرآن لأنهما من فروض التكفيات وينقسم إلى قسمين كما قال (صلاة النقل قسمان قسم لا يسن جماعة) ينصبه على التمييز المحقول عن نائب الفاعل أي لا تسن فيه الجماعة ولو صلى جماعة لم يكرهه لا على الحال أمسا المعنى اذ مقتضاه في السنية حال الجماعة لا الانفراد وهو غير صحيح (فنه الرواتب مع الفرائض) وهي الستين

٦٢ نهايه ل يكون تطوعاً بالتجديد) ومثله يقال في التوبة (قوله ولو صلى جماعة لم يكره) أي ويثاب على ذلك انتهى سم على حج بالمعنى وهل الأولى ترك الجماعة فيه كما مر في اقتداء المستمع بالقارئ أولاً ويفرق فيه نظر والظاهر عدم الفرق فيكون فاعلها في الجماعة خلاف الأولى وقد يشعر به جعلها كذلك في صلاة الليل كما يفهم من قول المحلى في التراويح ومقابل الأصح أن الانفراد أفضل كغيرها من صلاة الليل لكنه يشكك على كونه خلاف الأولى حصول الثواب فيها فان خلاف الأولى منهى عنه والنهي يقتضي عدم الثواب الآن يقال لم يردب كونه خلاف الأولى كونه منهاه بل انه خلاف الأفضل (قوله فنه الرواتب) وانظر في أي وقت طلبت الرواتب

له لا يمنع طلبه الخ (قوله فالوجه عدم الاتيان بها) أي يحرم عليه ذلك كما هو ظاهر (قوله والاشبه في المواقف) صريح هذا الصنيع ان المرافق الذي أطال امامه التشهد الاول لا يأتي بيقية التشهد الاكمل بل يستقل بالدعاء والالم يحسن التفريق بينه

(قوله والحكمة فيها انها تكمل ما نقص من الفرائض) وقضيته ان الجابر للفرائض هو الراتب دون غيرها ولو من جنس الفرائض كصلاة الليل وفي كلام سم علي حج تبعا لظاهر حج ما يقتضي التعميم وعبارته قوله وشرع لتكميل الخ عبارة العباب واذا انتقص فرضه كل من نفعه وكذا باقي الاعمال اه وقوله نفعه قد يشمل غير سنن ذلك الفرض من النوافل ويوافقه ما في الحديث فاذا انتقص من فريضته شيئا قال الرب سبحانه انظر واهل لعبدى من تطوع فيكمل به ما انتقص من الفريضة اه بل قد يشمل هذا تطوعا ليس من جنس الفريضة فليتامل وعبارته المناوى في شرحه الكبير على الجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم أول ما افترض الله تعالى على أمتي الصلاة الخ نصها واعلم ان الحق سبحانه وتعالى لم يوجب شيئا من الفرائض غالبا الا وجعل له من جنسه نافلة حتى اذا قام العبد بذلك الواجب وفيه حل مما يجبر بالنافلة التي هي من جنسه فلذا أمر بالنظر في فريضة العبد فاذا قام بها كما أمر الله جوزي عليها وأثبتت له وان كان فيها خلل كملت من نافلته حتى قال البعض انما ثبتت لك نافلة اذا سلمت لك الفريضة اه وهي ظاهرة في خلاف ما استظهره سم بل وقع في المناوى أيضا ما يصرح بتخصيص الجبر بالراتب وعبارته عند قوله صلى الله عليه وسلم في الانسان سستون وثمناة مفصل الخ مانصه وخصت الضحية بذلك لتمتعها بالشكر لانها لم تشرع جارية لغيرها بخلاف الراتب اه اللهم الا أن يقال أراد انه لم يقصد بمشروعييتها الجبر لغيرها وان اتفق حصوله بما ليس أصليا ٢٩٠ في مشروعييتها هذا ومع ذلك لو نوى به ابتداء جبر الخلل لم تنفعه ولو علم الخلل

كتركه التشهد الاول

التابعة لها والحكمة فيها انها تكمل ما نقص من الفرائض بنقص نحو خشوع كترك تدبر قراءة (وهي ركعتان قبل الصبح) يستحب تخفيفهما للاتباع وان يقرأ فيهما ما يأتي البقرة وآل عمران أو بالكافرون والاخلاص وان يصطبح والاولى كونه على شقه الاين بعدهما ولعل من حكمته انه يتذكر بذلك ضجعة القبر حتى يستفرغ وسعته في الاعمال الصالحة وينتهي لذلك فان لم يرد ذلك فصل بينهما وبين الفرض بنحو كلام أو تحول ويأتي ذلك في المقضية وفيما لو أخر سنة الصبح عنها كما هو ظاهر لما صرح من مواظبته صلى الله عليه وسلم

مثلا (قوله ما نقص من الفرائض) بل وانقوم في الآخرة لا الدنيا خلافا لبعض السلف مقام ما ترك منها لعدو كسيان كانص عليه اه ح (قوله يأتي

البقرة وآل عمران) وهما قوله تعالى قولوا آمنا بالله الى قوله مسلمون وقوله قل يا أهل الكتاب

عليهما الى قوله أيضا مسلمون (قوله والاخلاص) قضية التعبير بأوانه لا يطلب الجمع بينهما ويوجه بان المطلوب تخفيف الر كعتين والجمع بينهما فيه تطويل وقد يقال ان ثبت ورود كل في رواية فلا مانع من ان الجمع بينهما أفضل لمتحقق العمل بجميع الروايات وانظر لو أراد الاختصار على أحد هاهنا في نظر والاقرب تقديم الكافرون والاخلاص لما ورد فيهما ثم رأيت في حج على الشرائع مانصه قبيل باب صلاة الضحى عند قول المصنف ركعتين حين يطلع الفجر الخ فيسن تخفيفهما اقتداء به صلى الله عليه وسلم ثم قال ولا ينافي ذلك ما في مسلم كان صلى الله عليه وسلم كثيرا ما يقرأ في الاولى قولوا آمنا بالله وما أنزل اليها آية البقرة وفي الثانية قل يا أهل الكتاب تعالوا الى مسلمون آية آل عمران لان المراد بتخفيفهما عدم تطويلهما على الوارد فيهما حتى لو قرأ الشخص في الاولى آية البقرة وألم تشرح والكافرون وفي الثانية آية آل عمران وألم ترك كيف والاخلاص لم يكن مطولا لهما تطويلا يخرج به عن حد السنة والاتباع وروى أبو داود انه قرأ في الثانية ربنا آمنا بما أنزلت واتبعنا الرسول فاكتمنا مع الشاهدين وانا أرسلناك بالحق بشيرا ونذيرا ولا تستمل عن أصحاب الجحيم فيسن الجمع بينهما ليحقق الاتيان بالوارد أخذ مما قاله النووي في اني ظلت نفسي ظمنا كثيرا والاعتراض عليه في هذا رددته في حاشية الايضاح في مبحث الدعاء يوم عرفة (قوله وان يصطبح) ويحصل أصل السنة بأي كيفية فعلت والاولى أن يستقبل القبلة بوجهه ومقدم بدنه لانها الهيئة التي تكون في القبر فهي أقرب لتذكير أحواله فان لم ينسبر له تلك الحالة في محله انتقل الى غيره مما يسهل فعلها فيه (قوله فصل بينهما) أي الر كعتين (قوله بنحو كلام) ظاهره ولو من الذكر أو القرآن لان المقصود منه تمييز الصلاة التي فرغ منها من الصلاة التي شرع فيها وينبغي ان اشتهر له بنحو الكلام لا يفوت سن الاضطجاع حتى لو أراد بعد الفصل المذكور حصل به السنة (قوله ويأتي ذلك في المقضية) قضيته انه اذا أخر سنة الصبح عنها نذبه الاضطجاع بعد السنة لا بين الفرض وبينها وظاهر خلافه لان الغرض من الاضطجاع الفصل بين الصلاتين

وبين ما قبله في العبارة لكن في حاشية الشيخ نقلا عن فتاوى والد الشارح انه مشبهه بغير اجماع وليس مذهب الشارح في ذلك (قوله امام من مر) يعلم من صنعة هنا وفيما يأتي ان المسئلة عنده ثلاثة فامام من مر يس في حقه ان لا يزيد فان زاد كان مخالفا للسنة من غير كراهة وهذا هو الذي نزل عليه مسئلة المتن وامام غير من مر تكره في حقه الزيادة والمنفرد يطيل ماشاء أي ولا يكون بذلك مخالفا للسنة كما يقتضيه التقسيم وسكت عن المأموم لانه تابع للإمام وهو في ذلك مخالف للشهاب ج

كما يشعربه قوله فان لم يرد ذلك فصل بينهما الخ (قوله على القول) أي المرحوح (قوله ويضيف) لعل هذا مجرد تصوير للمام ان ذكر عدد الركعات ليس بشرط فيكفي أن يقول أصلي الغداة أو الفجر أو نحو ذلك (قوله فيقول) هذه الكيفيات ما عدا ركعتي الوسطى بل قد يقال حتى هي أيضا يجعل الاضافة بيانية تصح للفرض كما تصح للسنة ولعل المميز بينهما لوجوب التعرض للفرضية في الفرض ووجوب عدمه في السنة (قوله انه يس تطويها) ويلحق بها بقية السن المتأخرة وانما نص عليها الجريان العادة بالانصراف عقب فعل المغرب (قوله حتى ينصرف) ٤٩١ لا يخفى ان تطويها ما سنة لكل أهل

المسجد فلا يتصور ان ينبغي انصراف أهل المسجد الا ان يريد سن ذلك لكل أحد حتى ينصرف من ينصرف عادة أو من دعاه الى الانصراف أمر عرض له اه سم على جج والكلام حيث فعلها في المسجد فلا ينافي ان انصرافه لا يفعلها في البيت أفضل (قوله الكافرون والاخلاص) ويسن هذان أيضا في سائر السن التي لم ترد لها قراءة مخصوصة كما بحث جج (قوله وذلك لكانها) وينبغي حيث أراد الاكمل ان يقدم الكافرون لو رودها بخصوصها ثم يضم اليها ماشاء ومنه يقال في الركعة

عليها ما ظهر ركعتا الفجر خبر من الدنيا وما فيها وله في نيتها كيفيات سنة الصبح سنة الفجر سنة البرد سنة الوسطى على القول بأنها الوسطى سنة الغداة وله ان يحذف لفظ السنة ويضيف فيقول ركعتي الصبح ركعتي الفجر ركعتي البرد ركعتي الوسطى ركعتي الغداة (وركعتان قبل الظهر وكذا) ركعتان (بعدها) ركعتان (بعد المغرب) خبر المصنفين انه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين بعد الجمعة وذكر في الكفاية في ركعتي المغرب بعدها انه يس تطويها ما حتى ينصرف أهل المسجد لكن مقتضى كلام الروضة من انه يندب فيها الكافرون والاخلاص خلافا له الا ان يحمل على انه بيان لاصل السنة وذلك لكانها (و) ركعتان بعد (العشاء) للخبر المار وشمل ذلك الحاج عز دلفه وانما سن له ترك النفل المطلق ليستريح وليتأهل ما بين يديه من الاعمال الشاقة يوم النحر (وقيل لاراتبه للعشاء) لان الركعتين بعدها يجوز كونهما من صلاة الليل ويرد بأنه صلى الله عليه وسلم كان يؤخر صلاة الليل ويفتتحها بركعتين خفيفتين ثم يطولها فدل ذلك على ان ذلك ليستامرا وفي الوجه لما ذكرنا النسبة للتأكيد لالاصل السنية كما يؤخذ من قوله الا في وانما الخلاف الى آخره ومعنى تعليقه بما ذكرناه اذا جاز كونهما من صلاة الليل انتفت المواظبة المقتضية للتأكيد (وقيل أربع قبل الظهر) لعدم تركه صلى الله عليه وسلم لها كما رواه البخاري (وقيل وأربع بعدها) خبر من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار (وقيل وأربع قبل العصر) خبر رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً (والجميع سنة) راتبه قطعاً لو رود ذلك في الاحاديث الصحيحة (وانما الخلاف في الراتب المؤكد) من حيث التأكيد وهو العشر الاول فقط لانه صلى الله عليه وسلم واظب عليها أكثر

الثانية من انه يقدم الاخلاص الخ والاولى فيما يضمه وعاية ترتيب المصنف فان لم يتيسر له اذ اراد في ذلك تطويل ضم الى ذلك ماشاء وان خالف ترتيب المصنف (قوله ركعتين خفيفتين) وحكمة تعفيفهما المبادرة الى حل العقدة التي تبقى بعد حل العقدة قبلها وذلك لانه ورد ان الشيطان يأتي للانسان بعد نومه فيعقد عليه ثلاث عقود يقول له عليك ليل طويل فارقد فاذا استيقظ وذكر الله تعالى انحلت واحدة واذا توضأ انحلت الثانية واذا صلى ركعتين انحلت الثالثة (قوله ثم يطولها) أي صلاة الليل (قوله فدل ذلك) منه يعلم انه يس تجهيل سنة العشاء البعديّة وان كان له تمجد وثق بالبقطة (قوله على ان تبينك) أي الركعتين الخفيفتين (قوله كما يؤخذ من قوله الخ) انظر هل يشكل على هذا قول الشارح لان الركعتين بعدها الخ وعبارة ع قول المصنف والجميع سنة الخ انظر هل يشكل على هذا قول الشارح في راتبه العشاء وما ذكر بعدها يجوز ان يكون من صلاة الليل اه ثم رأيت سم على جج قال بعد ذكره الاشكال فالوجه استثناء هذه من القطع الاقرب بان الجميع سنة لكن قول الشارح كجج ومعنى تعليقه بما ذكرناه الخ يدل على جريان الخلاف فيها كغيرها (قوله حرمه الله على النار) أي منعه من دخولها (قوله خبر رحم الله الخ) مراده الدعاء

وموافق لما في شرح المنهج في حاشية الشيخ من تنزيل كلام الشارح على كلام الشهاب المذكور ليس في محله (قوله لكن ان ضاق الوقت عن تعلم التشهد واحسن ذكر آخر أتى به والارجحه) صريح في تأخر الترجمة عن الذكر الذي أتى به بدلا

(قوله وكان في الخبر السابق) هو قوله كان يؤخر صلاة الليل وعبارة حج وكان في الخبرين السابقين في أربع الظهر وأربع العصر الخ وأراد بأربع الظهر وأربع العصر ما قدمه فهمان من قوله بعد قول المصنف الظهر لانه صلى الله عليه وسلم كان لا يدعها رواه البخاري وقوله بعد قول المصنف العصر للخبر الحسن انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبلها أربعين بغير فصل بينهما بالتسليم فقول الشارح وكان في الخبر الخ يحتمل انه أراد كان الواردة في هذا المقام وان لم يسبق لها ذكر في كلامه ثم يحتمل انه أراد بالخبر جنسه فيشمل الخبرين معا وأنه أراد الواردة في سنة العصر خاصة لان الواردة في سنة الظهر اشتمل على ما يفيد المواظبة وهو قوله لا يدعها فالتكرار مستفاد من غير كان (قوله ولو اقتصر على ركعتين) افهم انه لو صلى الاربع القبلية وفصل بينها بالسلام لا يتعين صرف الاوليين للثوكد بل يقع ثنتان مؤكدتان وثنتان غير مؤكدتين بلا تعيين وقضية قوله لانه المتبادر والطلب فيه أقوى صرف الاوليين ٤٩٢ للثوكدتين مطلقا وهل القبلية أفضل من البعدية أو بالعكس أو هما

على حد سواء قال الذي ذكره بعض من لقيناه ان البعدية أفضل لتوقفها على فعل الفريضة هكذا نقل عن الشيخ جدان اه (أقول) الاقرب التساوي كما يدل عليه عبارة البهجة حيث قال ما بالاولا لترتيب اه أي ما ذكرته من الرواتب معطوفا بالاولا لترتيب فيه وهاتان الركعتان عطفهما بالاولا (قوله ولم ينو المؤكد) قضيته انه لو اقتصر في نيته على غير المؤكد اختص به وبقي ما لو أطلق سنة الظهر القبلية أو البعدية بأن

من الثمانية الباقية وكان في الخبر السابق لا تقتضي تكرارا كما هو الاصح عند الاصوليين ولو اقتصر على ركعتين قبل الظهر مثلا ولم ينو المؤكد ولا غيره انصرف للثوكد كما هو ظاهر لانه المتبادر والطلب فيه أقوى (وقيل) من الرواتب غير المؤكدة (ركعتان خفيفتان قبل المغرب) لما يأتي (قلت ههنا) غير مؤكدة (على الصحيح في صحيح البخاري الامر بهما) ولفظه صلا قبل صلاة المغرب قال في الثالثة ان شاء كراهة ان يتخذها الناس سنة أي طريقة لازمة وصح ان كبار الصحابة رضي الله تعالى عنهم كانوا يتدرون السواري لها اذا أذن المغرب حتى ان الرجل الغريب ليدخل المسجد فيحسب ان الصلاة قد صليت من كثرة من يصلحها وقول ابن عمر ما رأيت أحدا يصلحها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم غير قادم في ذلك لانه نفي غير محصور ويجيب عن زعم كونه محصورا اذ من المعاجم ان كثيرا من الازمنة في عهده صلى الله عليه وسلم لم يحضره ابن عمر ولا أحاط بما يقع فيه على انه لو فرض الحصر فالمثبت معه زيادة علم فليقدم كما قدموا رواية مثبت صلاته عليه السلام في الكعبة على رواية نافيها مع اتفاقهما على انها كاتما مع فيها مع ان مدعاه نفي الرواية ولا يلزم من عدم رؤيته نفي رؤيته غيره وبفرض التساقط يبقى معنى صلا قبل المغرب ركعتين لعدم المعارض له والخبر الصحيح بين كل أذانين أي أذان واقامة صلاة اذهو يشملها مانصا ومن ثم أخذوا منه استحباب ركعتين قبل العشاء ويستحب فعلهما بعد اجابة المؤذن فان تعارضت هي وفضيلة التحريم لاسراع الامام بالفرض عقب الاذان آخرها الى ما بعدها

ولا لم يتعرض لعدد هل يقتصر على ثنتين أم لا فيه نظر والذي قدمه شيخنا الزبلي في صفة الصلاة انه يقتصر على ثنتين اه وعبارة سم على حج نصها برفع يديه يجوز ان يطلق في نية سنة الظهر المتقدمة مثلا ويخبر بين ركعتين وأربع م راه وفي كلامه أيضا على البهجة لو أطلق النية في تحية المسجد أو الضحى جل على ركعتين فليراجع فانه يحتمل الفرق بين الضحى وتحية المسجد وبين الرواتب (قوله قال في الثالثة) أي في المرة الثالثة وقوله كراهة ان يتخذها أي قال لمن شاء كراهة (قوله مع اتفاقهما) أي المثبت والنافي (قوله والخبر الصحيح) أي ويبقى معني الخبر الصحيح الخ (قوله ويستحب فعلهما) أي اللذين قبل المغرب أي وكذا ما أثر الرواتب وانما خص هاتين بالذكر لما جرت به العادة من المبادرة بفعل المغرب بعد دخول وقتها ومنه يعلم ان ما جرت به العادة في كثير من المساجد من المبادرة لصلاة الفرض عند شروع المؤذن في الاذان المقوت لاجابة المؤذن وافعل الاربعة قبل الفرض مما لا ينبغي بل هو مكروه (قوله فان تعارضت هي) أي السنة القبلية (قوله الى ما بعدها) أي ويكون ذلك عذرا في التأخير ولا مانع ان يحصل له مع ذلك فضل كالحاصل مع تقديمهما لكن ينبغي انه لو علم حصول جماعة أخرى يتمكن معها من فعل الاربعة القبلية وادراك فضيلة التحريم مع امام الثانية من تقديم الاربعة وترك الجماعة الاولى ما لم يكن في الاولى زيادة فضل ككثرة الجماعة أو فقه الامام

عن التَّشْهَدِ وظاهره انه ليس كذلك ولا ينظر ما موقع هذا الاستدراك بعد المتن (قوله من قعود أو بدله) شمل الاستدراك وقوله
وصدوره للقبلة لا يتأتى فيه لان استقباله انما هو بوجهه وقوله وصدوره للقبلة لا يخفى ان المعنى فيه أن يكون الشرط وهو
استقبال القبلة موجودا الى تمام الصلاة كما هو شأن سائر الشروط وحينئذ فالمتعلق بمنع عليه الالتفات لانه متى التفت
للذاتين بسنة الالتفات خرج عن الاستقبال المستلزم حينئذ فيمتنع عليه الالتفات ويكون مستثنى هكذا ظهر وبه يلغز

(قوله ولا يقدمهما على الاجابة) أي لانها تفوت بالتأخير والخلاف في وجوبها (قوله كالبعدية) أي كما انه ينوي بالنية المتأخرة
البعدية حيث علم صحة الجمعة أو ظنها كما يفيد قوله اذ الفرض أنه ظن الخ والاصل الظهر ثم نوى بعديته كما يأتي على ما ذكرنا (قوله
عدم وقوعها) أي جمعة (قوله اذ الفرض انه ظن وقوعها) وفي نسخة اذ الفرض انه كلف بالأحرام بها وان شك في عدم اجرائها
اما البعدية فينوي بها بعد فعل الظهر بعديته لا بعدية الجمعة ومنه الخ وقوله في هذه ٤٩٣ نسخة وان شك في عدم الخيافه

قوله بعد وخرج الخ ثم رأيت
قوله وخرج الخ مضروبا
عليه أيضا وعليه فلا
شكال وما في الاصل كان
تبع فيه حج ثم رجع عنه
وضرب عليه بخطه وكتب
بدله ما في صدر القولة فهو
المعتمد المعول عليه (قوله
فان لم ينو) فسيم قوله
وينوي الخ (قوله فيما
يظهر) أي ويقع له زملا
مطلقا (قوله بذلك) أي
بسنة الجمعة القبية اذ لم
تقع صلاته جمعة عن سنة
الظهر القبية (قوله كما
يجوز بناء الظهر عليها)
أي اذا خرج الوقت وهو
فيها أو منع مانع من اكائها
جمعة كأنفراض بعض
العدد (قوله فلم يكن البناء)
أي ما في بسنة الظهر
القبية والبعدية (قوله

ولا يقدمهما على الاجابة فيما يظهر ومقابل الصحيح انهما ليستا بسنة واستدل بظاهر خبر ابن
عمر السابق (وبعد الجمعة أربع) لما صرح في الخبر الصحيح ثنتان منها مؤكدتان (وقبلها ما قبل
الظهر والله أعلم) أي أربع منها اثنتان مؤكدتان فهي كالظهر في المؤكدة وغيره قبلها وبعد
كما صرح به في التحقيق وهذا هو المراد وان كانت عبارته توهم مخالفتها للظهر في سنتها المتأخرة
وينوي بالقبلة سنة الجمعة كالبعدية ولا أثر لاحتمال عدم وقوعها اخلافا لصاحب البيان اذ
الفرض انه كلف بالأحرام بها وان شك في عدم اجرائها اما البعدية فينوي بها بعد فعل الظهر
بعديته لا بعدية الجمعة (ومنه) أي من القسم الذي لا يسن جماعة (الوتر) بفتح الواو وكسر
الخاء هل على غير ما قال لا الا ان تطوع وخبراً وتروا فان الله تعالى وترى حجاب الافر
للندب هنا لارادة مزيد التأكيد وخبر ان الله افترض عليكم خمس صلوات في اليوم والليلة وانما
لم يجب كما يقول بوجوبه أبو حنيفة لقوله تعالى والصلاة الوسطى ادل وجب لم يكن للصلوات
وسطى وقد قال ابن المنذر لا أعلم أحدا وافق أبا حنيفة على وجوبه حتى صاحبيه وما اقتضاه
كلامه من ان الوتر ليس من الرواتب صحيح باعتبار اطلاق الرتبة على التابعة للفرائض ولهذا لو
نوى به سنة العشاء أو راتبها لم تصح وما في الروضة من انه منها صحيح أيضا باعتبار ان الرتبة يراد
بها هنا السنن المؤقتة وقد جرى عليه في مواضع ولو صلى ما عدا الأخيرة الوتر أتيب على ما أتى به
ثواب كونه من الوتر فيما يظهر لانه يطلق على مجموع الاحدى عشرة ومثله من أتى ببعض
الترابيع وليس هذا كمن أتى ببعض الكفارة وان ادعاه بعضهم لان خصلة من خصاها ليس
له ابعاض متميزة بنيات متعددة بخلاف ما هنا (وأقله ركعة) نظير من أحب ان يوتر بواحدة
فليفعل وصح عنه صلى الله عليه وسلم انه أوتر بواحدة وقول أبي الطيب يكره الايتار بها محمول
على ان الاقتصار عليها خلاف الاولى ولا ينافيه نظير لانه لبيان حصول أصل السنة بها وأدنى
الكمال ثلاثة وأكمل منه خمس ثم سبع ثم تسع (وأكثره احدى عشرة) ركعة نظير ما نشأه ما كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره على احدى عشرة ركعة وهي أعلم بحاله

وليس هذا كمن أتى ببعض الكفارة) أي حيث لا يشاب عليه ثواب بعض الكفارة بل ان تعمده ذلك لم تصح أصلا وان لم يتعمده
لكن عرض له ما يمنع اكمله وقع له نفسا مطلقا (قوله وأدنى الكمال ثلاثة) الاولى حذف السام ثلاثة وخمسة لان المعداد
مؤنث وقد يجاب بأنه أشار الى ما ذكره النووي من انه اذا حذف المعدود جاز بوثب البناء وحذفها فأنبت في البعض وحذفها
في البعض (قوله وأكثره احدى عشرة ركعة) أي ولو مشرفة أخذ من قوله الا في وشمل الخ فخرج به نذر ان يصلي الوتر
زمنه ثلاث ركعات لان أقله وهو واحدة يكره الاقتصار عليها فلا يتناولها النذر فاقبل عدده منه مطلوب لا كراهة في الاقتصار عليها
هو الثلاث فينصت النذر عليه ولهذا اذا قلنا اذا أطلق نية الوتر أنه قد أتى ثلاث مرر فخرج به ولو صلى واحدة بنية الوتر حصل
الوتر ولا يجوز بعدها ان يفعل شيئا بنية الوتر لحصوله وسقوطه فان فعل عددا لم ينقضه والا نعتدته لا مطلقا وكذا لو صلى لا
بنية الوتر وسلم وكذا نقل مرر عن شيخنا الرمي

فيقال لنا متصل حتى التفت للسلام بطلت صلاته (قوله بتغير المعنى) راجع للزيادة والنقص وشيخ به ما في الصغير المعنى ومثاله في النقص السلم عليكم الاتي (قوله لانه دعاء لا خطاب فيه) ينبغي ان يحمله ما لم يقصد به التحلل (قوله كالدخول فيه) كذا في نسخ الشارح ولا مرجع للضمير وهو تحريف من المكتبة عن قول الجلال بنية فان هذه عبارته (قوله وهي انه لو سلم المنطوع)

قال لسقوط الطاب فلا تقبل الزيادة بعد ذلك فالزم بانه يلزم انه لو نذر ان يأتي بأكثر الوتر أبدأ فتوى ثلاث ركعات منه وسلم منها فأتى العمل فالترمه ورأيت شيخنا حج أفتى بخلاف ذلك اه سم على منهج وقول سم ورأيت شيخنا حج أفتى بخلاف ذلك أي فقال اذا صلى ركعة من الوتر أو ثلاثة مثلاً جاز له ان يفعل باقيه (أقول) والا قرب ما قاله حج وقد ينازع في قول الرمي لسقوط الطاب بان سقوط الطلب لا يقتضي منع البقية الا ترى ان فرض الكفاية يسقط الطلب فيه بفعل واحد ولو فعله غيره بعده أتيب عليه ثواب الفرض وقوله لزمه ٤٩٤ ثلاث ركعات هل يعتنع عليه الزيادة على الثلاث أم لا فيه نظر والا قرب الثاني

وذلك لان نذر الثلاث يحل منه على انه لا ينقص عن الثلاث ثم ان أحرم بالثلاث ابتداء حصل بها الوتر وبرئ من النذر ولا يجوز الزيادة عليها لانه حيث وجد مسمى الوتر امتنع الزيادة عليه على ما عتده مروان أحرم بركتين ركعتين أو بالأحدى عشرة دفعة واحدة لم يعتنع ويقع بعض ما أتى به واجبا وبعضه مندوبا (قوله فان أحرم بالجميع) أي بالأحدى عشرة مع الزيادة كأن أحرم بأثنى عشر (قوله مرة) راجع لكل من الاخلاص والمعتدين (قوله فيما يظهر) ظاهره وان وصل وان لم يطول الثالثة على النامية اه

من غيرها فلا تصح الزيادة عليها كما اثر الزاوي وان أحرم بالجميع دفعة واحدة لم يصح وان سلم من كل ركعتين صبح ماعد الاحرام السادس فلا يصح وترائهم ان علم المنع وتعهد بالقياس البطلان والواقع فلا كمال لو أحرم بصلاة قبل دخول وقتها لاطا وشمل كلامه ما لو أتى ببعض الوتر ثم تنفل ثم أتى بباقيه (وقيل) أكثره (ثلاث عشرة) ركعة لاخبار صحيحة تأولها الاكثرون بان من ذلك ركعتين سنة العشاء وقد ادعى المصنف ضعف التأويل وانه مباعد للاخبار وقال السبكي وأنا أقطع بحل الايتار بذلك وصحته ولكن أحب الاقتصار على احدى عشرة فاقول لانه غالب أحواله عليه الصلاة والسلام ويسن لمن أوتر بثلاث ان يقرأ في الاولى بعد الفاتحة الاعلى وفي الثانية الكافرون وفي الثالثة الاخلاص ثم الفلق ثم الناس مرة مرة ولو أوتر بأكثر من ثلاث قرأ في الثلاثة الاخيرة ما ذكر فيما يظهر كما يحتمل البلقيني (ولم يزد على ركعة) في الوتر (الفصل) بين كل ركعتين بالسلام للاتباع (وهو أفضل) من الوصل الاتي ان ساواه عدد الخبر كان صلى الله عليه وسلم يصلي فيما بين ان يفرغ من صلاة العشاء الى الفجر احدى عشرة ركعة ويسلم من كل ركعتين ويوتر بأحداهن ولا فرق بين ان يصلي منفردا أو في جماعة وقول الجوزي ان قضية تعبيرهم بالسلام من كل ركعتين انه لو أوتر بأحدى عشرة سلم ست تسليمات ولا يجوز انقص من ذلك كان يصلي أربعين تسليمة وستا بتسليمة ثم يصلي الركعة وان وجد مطلق الفصل لان المرجع في ذلك الاتباع ولم يرد الا كذلك رده الوالد رحمه الله تعالى بان المعتمد خلافها بل دعوى ان ذلك قضية ممنوع وانما قضيتها ان ذلك خلاف الاولى وقيل الوصل أفضل خروجا من خلاف أبي حنيفة فانه لا يصح الفصل والقائلون بالاول منعوا ذلك بان الشافعي اغمارا في خلاف غيره اذا لم يؤد الى محذور أو مكرره فان الوصل بثلاث مكرره كما حرم به ابن خبير ان بل قل القفال لا يصح وصلها وبه أفتى القاضي حسين (و) له (الوصل بتشهد أو تشهدين في) الركعتين (الاخيرتين) لثبوت كل منهما في مسلم عن فعله صلى الله عليه وسلم يعتنع أكثر من

سم على حج وقد يقال هذا تخالف لما تقدم من انه لا تسن سورة بعد التشهد الاول الا ان يقال هذا يخص تشهدين له اتعاني الطلب به بخصوصه (قوله بين كل ركعتين) أي وما بعدهما (قوله وهو أفضل) قال الشيخ عميرة قال الاسنوي محمل الخلاف اذا أوتر بثلاث فان زاد الفصل أفضل بخلاف كافي شرح المذهب والتحقيق اه في أثناء كلام (أقول) وما ذكره الشيخ عميرة قد فهم من قول الشارح ان ساواه عدد (قوله لخبر كان صلى الله عليه وسلم الخ) به يدفع ما يقال القياس ان يقال الوصل أفضل خروجا من خلاف أبي حنيفة فانه لا يجب الوصل ووجه الدفع ان الخلاف اغمارا في اذا لم تعارضه سنة صحيحة وردت عنه عليه السلام وقد ورد عنه الفصل (قوله قضيتها ممنوع) أي قول ممنوع وكان الاولى أن يقول ممنوعة (قوله أو مكرره) أي والرعاية هنا تؤدي الى مكرره فان الواصل الخ (قوله بل قال القفال) ضعيف (قوله والوصل بتشهد أفضل) أي وان أحرم بأحدى عشرة ولعل وجه التشبيه بالمغرب فيما ذكر ان الاول منهما بعد شفع والثاني بعد فرد ثم قوله أفضل فيفيد ان الوصل بين حيث كونه بتشهدين ليس مكرره وانما هو خلاف الأفضل

أي الذي نوى عدد أو اقتصر على بعضه (قوله والفرق ظاهر) أي بين هذه الصورة المستثناة وبقية الصور (قوله أما المنفرد) لوجه لقطعه عما قبله مع اتحاده معه في الحكم وهو نابع في هذا التعبير للشارح الجلال لكن ذلك لم يذكر قوله وعلى مؤمى الانس والجن (قوله زيادة على ما تقدم) فيه نظر ظاهر فإنه عينه باعتبار ما هو به والشارح الجلال لم يذكر

(قوله ولأنه عن تشبيه الوتر) أي يجعله مشتقاً على تشهدين (قوله أن يقول بعد الوتر) أي بعد فراغ الوتر ركعة كان أو أكثر (قوله وبك منك) أي استعير بك من غضبك (قوله وقد مر) أي في قوله ولو صلى ما عدا أخيرة الوتر الخ (قوله في جمع المتقدم) ظاهره وإن صار مقبلاً قبل فعله وبعد فعل العشاء كان وصلت سفينة دار إقامة بعد فعل العشاء أو نوى الإقامة لكن نقل عن العباب أنه لا يفعل في هذه الحالة بل يؤخره حتى يدخل وقته الحقيقي وهو ظاهر لأن كونه في وقت العشاء أنفي بالإقامة (قوله سبق نقل) وينبغي تصويره بركتين أو أكثر حيث كان شفعاً أخذاً ٤٩٥ من قول الشارح لتتبع هي مودة الخ ولا

فالغفل يصدق بركعة ولا يكون الايتار بركعة شفعاً له (قوله يقطعه) بفتح القاف اه شرح المنهج (قوله جعله الخ) وعليه فلو كان لو صلى أول الليل صلى إحدى عشرة ولو صلى آخره صلى ثلاثة فالظاهر أن إحدى عشرة أولى شاططة على كمال العبادة ووقع السؤال في الدرس عما لو فاته الوتر وأراد صلاته هل يقدمه على صلاة الصبح أو يؤخره عنها وإذا أخره عن صلاة الصبح هل فعله قبل خروج وقت الكراهة أولى أو تأخيره إلى وقت الصبح فيه نظر وفي كلام بعضهم

تشهدين وفعل أولهما قبل الأخيرتين لعدم ورود ذلك والوصل بتشبهه أفضل منه بتشهدين كافي التحقيق فرقا بينه وبين المغرب ولأنه عن تشبيه الوتر بالمغرب ويسن أن يقول بعد الوتر ثلاثاً سبحان الملك القدوس ثم اللهم أني أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وبك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وقد مر ما يعلم منه أن تمام النصيلة للوتر لا تحصل إلا بفعل أخيرته لا أصلها (وقته) أي الوتر (بين صلاة العشاء) ولو بعد غروب الشمس في جمع التقديم (وطاوع الفجر) الصادق للخبر الصحيح في ذلك وقته المختار إلى ثلث الليل في حق من لم يرتجدا ولم يمتد اليقظة آخر الليل وكما يشترط وقوعه بعد دخول وقت العشاء يشترط كونه بعد فعلها حتى لو خرج وقتها وأراد فعله قضاء قبل فعلها كان ممتنعاً كما أفق به الالدرج الله تعالى لأن القضاء يحكي الاداء (وقيل شرط) جواز (الايتار بركعة سبق نقل بعد العشاء) وإن لم يكن من سنن المتق هو مودة لذلك الفعل وردبانه يكفي كونه أو ترافي نفسه أو مودة أو ترافي نفسه ولو فرضاً (ويسن) لمن وثق يقطعه وأراد صلاة بعد نومه (جعله) أي جبع وتره (آخر صلاة الليل) ظهر اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترامع خبرهم من خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل فإن صلاته آخر الليل مشهود ثم إن فعله بعد نوم كان وتره أو تجمداً وعليه يعمل كلامهما هذا ولا كان وتره أو تجمداً وعليه يعمل كلامهما في الشكاح أنهم ما متغابرون وعلم من قولي أي جبعه أن الأفضل تأخير كراهة وإن صلى بعضه أول الليل في جماعة وكان لا يدركها آخر الليل ولهذا أفق الالدرج الله تعالى فيمن يصلي بعض وتر رمضان جماعة ويكمل به بعد تجمدها بالفضل تأخير كراهة فقد قالوا إن من له تجمد لم يوتر مع الجماعة بل يؤخره إلى الليل فإن أراد الصلاة معهم على نافلة مطلقة وأوتر آخر الليل (دن

ما يقتضي أن تأخيره إلى وقت الصبح أولى كغيره من النوافل لليلة التي تفوته ومنها ما لو كان له وداً نادى ليلاً ولم ينهله اه بالمعنى (أقول) ويمكن توجيهه بأنه أن فعله قبل الفرض كان من لتفعل بعد الشجر وبيل فعل الفرض وهو مكروه أو حدث كان من التفصل في وقت الكراهة وهو لا ينقد عند بعض المذاهب فطالب تأخيره إلى وقت لا يكره فيه المنقل أنه أقار هو وقت الصبح بغيره قال في الإيعاب ما حاصله لو كان لو صلى الوتر ثلاث ركعات موصولة أدركها جميعها في الوقت أو موصولة خرج بعضها أصلاً موصولة وثق ما لو كان لو صلى نساء أو سمعاً أو سمعاً أدركها في الوقت وأصل أكثر من ذلك خرج بعضها عن الوقت هل الأفضل الاقتصار على الأقل أو لافيه نظروا الأقرب الثاني للبيعة ما بعد الوقت لما وقع فيه وكانه صلاة كلها في الوقت أخذاً ما ذكره سم على حج في رواتب الظهر القبلة والبعيدة من أنه إذا نوى الجميع وأدرك بعضها في الوقت وقعت كلها أداء (قوله آخر صلاة الليل) يؤخذ من تخصيص سبب الأخير بالوتر استعجاب تجهيل رتبة العشاء البعيدة وقد قدمنا ما يدل له (قوله والا كان وتراً) أي بأن فعله قبل النوم (قوله بأن الأفضل تأخير كراهة) أي ما لم يخف من تأخير فوات بعضه والا صلى ما يخاف فوته وأخر باقيه ويكون ذلك عذراً في التقدم للصلاة (قوله إلى الليل) أي آخر الليل ثم رأيت في نسخة صحيحة آخر الليل (قوله صلى نافلة) أي منفرداً كان أو أماً ما لكن لو كان أماً ما صلى وتره من نافلة الغفل كره القنوت في حقه

قول الشارح هنا غيماهر وبأيامها شاء على محاذيه واقتصر عند قول المصنف وينوي الامام السلام على المقتدين على قوله هذا
يزيد على ما تقدم بالمقتدين خلفه انتهى وهو ظاهر بخلاف ما صنعه الشارح هنا (قوله ومن على يساره بالاولى) هذا ظاهر
بالنسبة للرد على الامام دون غيره فليتأمل (قوله على ان تقدم الانتصاب الخ) هذا يفتح نقيض مطلوبه والشهاب حج ذكره
في مقام الرد على ما تقدم من قول الشارح ويمكن الخ وعبارته ودعوى ان بين ما ذكر ترتيبا باعتبار الابتداء اذ لا بد من
ا قوله لم يعده) أي ولو في جماعة وعليه فيستثنى هذا مما سياتي ان النفل الذي تشرع فيه الجماعة يسن اعادته جماعة وقوله
أي لا تطالب اعادته ببيان ما في كلام الاصحاب ثم عقبه بما أفتى به الوالد فلا يقال كان الاولى ان يقول أي لم تجز اعادته فان أعاده
الخ (قوله لكن ينبغي ان يؤخره الخ) ٤٩٦ لعل حكمته المحافظة بحسب الظاهر على جعل الوتر آخر صلاة الليل صورة

فانه لما فصل بين الركعة
الاخيرة وما بعدها كان
ذلك كأنه ليس من صلاة
الليل لفصله وبتقدير انه
منها ينزل ذلك منزلة من
أراد الاقتصار على الوتر
ثم عرض له ما يقتضي
التهجد بعده (قوله وعلى
الاول) هو قوله في النصف
الثاني من رمضان (قوله
لوقنت فيه) أي الوتر
ومثله ما لوقنت في غير
الصبح فان طال به الاعتدال
ولو من الركعة الاخيرة
بطالت صلاته حيث كان
عامدا عالما والافلا
ويسجد للسهو على ما اعتقه
الشارح وأفتى حج بان
تطويل الاعتدال من
الركعة الاخيرة لا يضر
مطلقا لانه عهد تطويله
بقنوت النازلة وعليه فلا
يجوز لانه لم يفعل ما يبطل

أوتر ثم بعد أو عكس) أولم يتوعد أصلا (لم يعده) أي لا تطالب اعادته فان أعاده بنية الوتر
عامدا عالما حرم عليه ذلك ولم يتوعد كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى لخبر لا وتران في ليلة وهو خبر
يعني النبي وقد قال في الاحياء صح النبي عن نقض الوتر ولا ن حقيقة النبي التحريم ولا ن
مطلق النبي يقتضي فساد المني عنه ان رجع الى عينه أو جزئه أو لازمه والنبي هذا راجع الى
كونه و ترا والقياس على ما لو زاد في الوتر على احدى عشرة كما صرح ببطلان الزيادة في العزيز
والا وتر نعم ان أعاده جاهلا أو ناسيا وقع نفلا مطلقا كاحرامه بالظهر قبل الزوال غالطا ولا
يكراه التهجد بعد الوتر لكن ينبغي ان يؤخره عنه قليلا (وقيل يشفعه بركعة) أي يصلي ركعة
ليصيره شفع (ثم يعيده) ليقع الوتر آخر صلاته كما فعله جمع من الصحابة ويسمى نقض الوتر وقد
تقدم انه صح النبي عنه (وينسب القنوت آخر وتره) أي آخر ما يقع وتره فثقل ذلك من أوتر
بركعة واحدة (في النصف الثاني من رمضان) لما رواه أبو داود ان أبي بن كعب قنت فيه لما
جمع عمر الناس عليه وصلى بهم أي صلاة التراويح (وقيل) يسن في آخر الوتر (كل السنة)
لا طلاق ما صر في قنوت الصبح وعلى الاول لوقنت فيه في غير النصف المذكور ولم يطل به
الاعتدال كرهه وسجد للسهو وان طال به وهو عامد عالم بالتحريم بطلت صلاته والافلا ويسجد
للسهو (وهو قنوت الصبح) في لفظه ومحلّه والجهر به واقتضاء السجود بتركه ورفع اليدين
فيه وغير ذلك مما صرح به ويسن لمن فرد وامام غير من مر زيادة ما سياتي عليه كما أشار اليه بقوله
(ويقول) ندبا (قبله اللهم اننا نستعينك ونستغفرك الخ) أي نستهديك ونؤمن بك ونشركك عليك
ونثنى عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يغفرك اللهم اياك نعبد ولك
انصلي ونسجد واليك نسبي ونضعف بدالك مهلة أي نسرع زجور رحمتك ونخشى عذابك ان
عذابك الجذب بكسر الجيم بالكفار ملحق بكسر الحاء على المشهور رأي لا حق بهم ويجوز فتحها
لان الله تعالى ألحقه بهم اللهم عذب الكفرة الذين يصدون أي يمنعون عن سبيلك
ويكذبون رسلك ويقاتلون أولياءك أي أنصارك اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات
والمسلمين والمسلمات واصلح ذات بينهم أي أمورهم ومواصلاتهم وألف أي اجمع بين قلوبهم

عمده (قوله ونخفد) قال الشيخ عميرة هو من حقدوا وحقد لغة فيه اه
أي فهو يفتح النون ويحوز ضمها (قوله ان عذابك الجذب) يقال الجذب بكسر الجيم الاجتهاد في الامر والمراد هنا لازمه وهو شدة
العذاب فان من جد في امر حصل غايته ومنتهاه (قوله أي لاحق بهم) أشار به الى ان ألحق هنا بمعنى لحق ومن ثم أشرك بين
اسم فاعل الصيغتين في لفظ واحد وفي المصباح لحقته ولحق به ألحق من باب تعب لاقابا لفتح أدر كته والحقته بالالف مثله
وألحق زيدا بعمرو واتبعته اياه فلحق هو وألحق أيضا وفي الدعاء ان عذابك بالكفار ملحق يجوز بالكسر اسم فاعل بمعنى
لاحق ويجوز بالفتح اسم مفعول لان الله ألحقه بالكفار أي ينزل بهم اه (قوله أي أمورهم) تفسير مراد في لقوله ذات بينهم
وفي اليساوي في تفسير قوله تعالى فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم مانصه أي أصلحوا الحال التي بينكم بالمواساة والمساعدة
فيما رزقكم الله سبحانه وتعالى وتسليم أمره الى الله والرسول (قوله ومواصلاتهم) عطف تفسير

تقدم القيام على النية والتكبير والقراءة والجلوس على التشهد واستحضار النية على التكبير وهو ترتيب حسي وشعري لا يقيد لما مر مما يعلم منه ان ذلك التقديم شرط لحسن ان ذلك لا ركن (قوله ومنه) يعني من الترتيب (قوله يجمع الفروض صحح) أي على وجه الحقيقة والافتقار ثابتة وان قلنا بالتغليب (قوله فالترتيب بينها) حق العبارة فالترتيب فيها حتى يلاقي التمثيل اذ الترتيب فيه اغما هو بينها وبين الفرض (قوله كسلامه قيل تشهد) الكاف استقصائية بقرينة ما يأتي (قوله فان

(قوله وهي) أي الحكمة (قوله الذي عاهدتهم عليه) أي في قوله تعالى وادأخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم الآية (قوله لما ذكر) هو قوله لان قنوت الصبح الخ (قوله وان الجماعة تندب الخ) اعمل حكمة التعرض لها هذا مع ان الكلام فيما لا تشرع فيه الجماعة انه لما ذكر الوتر لكونه في أكثر السنة لاجتماع فيه ناسب تنمى أحواله بذلك ما يقع في بعض السنة (قوله وهي صلاة الاشراف) عبارة سم على منهج فرع المعتمد ان صلاة الاشراف غير صلاة الضحى مر اه وفي حج ما وافقه وعليه فحصل ركعتين وينبغي انه لو أحرم بها أكثر افتقدت وانه لو أحرم ركعتين ثم أراد أن يصحركم بصلاة أخرى بنوى بهذا لكان السنة حاصلة بالاول والثانية غير مطاوعة قياسا على ما يأتي في نية المصلي (قوله الكافرون والاخلاص) ويقرؤهما أيضا فيما لوصلي أكثر من ركعتين كما يؤخذ مما تقدم عن حج ومحل ذلك أيضا ما لم يصل أربعة أو ستا باحرام فلا يستحب قراءة سورة بعد التشهد الاول ومثله كل سنة ٤٩٧ تشهد فيها بشهدين فانه لا يقرأ

السورة فيما بعد التشهد الاول (قوله بلامضاعفة) غرضه دفع ما ورد عليه من انه كيف يعقل ان الاخلاص تعدل ثلث القرآن مع انهما منه وباقيهما يستقل على يس وتبارك الملك ونحوهما وكل واحدة منها فيه ثوب مخصوص اذا جمع راد مجرعه على ثلث القرآن كثيرا (قوله وأكثرها ثلثا عشر الخ) فائدة في حال حج في شرح الشرائع عند قول المصنف في باب صلاة النهي قال ما حبر في حديثه رأى لبي

واجعل في قلوبهم الايمان والحكمة وهي كل ما منع القبيح ونبههم على مله رسولك وأوزعهم أهله مهم ان يوفوا به الذي عاهدتهم عليه وانصرهم على عدوك وعدوهم اله الحق واجعلنا منهم ولا يسكن ربنا لا تؤاخذنا الى آخر السورة كأي المجموع لكراهة القراءة في غير القيام (قلت الاصح) انه يقول ذلك (بعده) لان قنوت الصبح ثابت عنه صلى الله عليه وسلم في الوتر والاخر لم يأت عنه صلى الله عليه وسلم شيء فيه واغما اخترعه عمر رضي الله عنه وتبعوه فكان تقديمه أولى فان اقتصر على أحدهما فقتل الصبح أفضل لما ذكر (وان الجماعة تندب في الوتر) في رمضان سواء كان (عقب التراويح) أم بعدها أم لم يفعله أو سواء أفعلت التراويح (جماعة) أم لا (والله أعلم) اقتداء في ذلك بالسلف والخلف اما وتر غير رمضان فلا يسن له جماعة كغيره (ومنه) أي ومن القسم الذي لا تسن له جماعة (الضحى) للاخبار الصحيحة فيها ومن نفاها اغما أراد بحسب علمه وهي صلاة الاشراف كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى وان وقع في العباب انها غير ما وعلى ما فيه يندب قضاؤها اذا نيت لانها ذات وف (وأقلها ركعتان) لانه صلى الله عليه وسلم لم أوصي بها أبدا بغيره وانه لا يدعهما ويسن ان يقرأ فيهما الكافرون والاخلاص وهما أفضل في ذلك من الشمس والضحى وان وردتا أيضا اذا اخلص تعدل ثلث القرآن والكافرون تعدل ربعه بلامضاعفة وأدنى الكمال أربع وأقل منه ست واختلف في أكثرها كما أشار اليه بقوله (وأكثرها ثلثا عشر) لخبر فيه ضعف وهو ما جرى عليه في ارضه كاصلاه والمعمد كما نقله المصنف عن الأكثرين وصححه في التحقيق والنجموع

٦٣ نه ل صلى الله عليه وسلم صلى الضحى الا نهي في حديث ان رسول صلى الله عليه وسلم دخل بيتها يوم فتح مكة فاعتسل فصبح أي صلى في ركعات الخ ما نصه قوله فتغتسل أحد منته أغما به يسن ان دخل مكة يغتسل أول يوم لصلاة الضحى اقتداء به صلى الله عليه وسلم اه ثم قال أيضا في الباب المذكور قيل روى أي عائشة سابق ما رأيته يصلها يانزع من جعل من خصائصه انها واجبة عليه ورواية الدارقطني أمرت بصلاة الضحى ولم تؤمر بها ضعيفة ويرد بان الذي من خصوصاته صلى الله عليه وسلم كما صرحوا به وجوب أصل صلاتها لا تكبر بها اه ثم قال فيه أيضا فائدة من فوائد صلاة الضحى انها تجزئ عن الصدقة التي تصح على مناهل الانسان انما ثلاث عشرة وسنين من فضلها كما أخرجه مسلم وفيه ويجزئ عن ذلك ركعتا الضحى وحكي الحافظ أبو الفضل الزبي العراقي انه أشهر بين العوام انه من قطعه اي منى فص ركعتين منهم يتركها أصلا لذلك وليس لما قالوا أصل بل الطاهر انه لما لثا الشيطان على أسنهم يحرمهم الخير الكثير لا يسبج اجراؤها عن تلك الصدقة اه (أبول) ومثل ذلك في البطالة اه رأيته فيهم من من صلاة قنوت أولاده

قدم ركنا فوكيا) أي على ركن فعلي بقربة ما بعده (قوله أي المترك) لا حاجة الى لفظ أي (قوله لان الاعتناء) حق التعمير لان
 الهوى (قوله حتى بلغ مثله) أي ولو لمحض المتابعة كالأحرم منفرد أو صلى ركعة ونسي منها سجدة ثم قام فوجد مصليا في الأصبر
 أو الاعتدال فاعتدى به وسجد معه للتابعة فيجزئه ذلك وتكمل به ركعته كما نقل عن شيخنا الشمس الشوبري سقى الله هذه
 ومنازمة شيخنا الشبراملسي فيه بأن نية الصلاة لم تشمل مدفوعة عما نقله هو قبل هـ ذاني الحاشية عن الشهاب حج من قوله

(قوله لانه ورد الخ) أي ولانه صغفت مشايخه للفرائض بخصيص الجماعة فيه بنصف رمضان وعدم مشروعيتهما فيما عداه
 بخلاف التراويح فانها شرعت فيه جميع الشهر فاشبهت الفرائض بمشروعية الجماعة فيها جميع السنة (قوله الفصل
 في جنسه) الأولي الوصل كما عبر به حج (قوله ومنه) أي من هذا المعنى وهو أن تشرق بضم أوله من أشرق الخ (قوله اذا
 مضى ربع النهار) أي في الربع الأول الصبح وفي الثاني الضحى وفي الثالث الظهر وفي الرابع العصر (قوله صلاة الاوابين)
 أي صلاة الضحى (قوله لا داخل غير المسجد الحرام) واذا دخل المسجد الحرام مر يد الطواف واراد ركعتين تحية المسجد قبل
 الطواف فهل تعتقد قال الشيخ الرملي ينبغي ان تعتقد وخالف شيخنا الزبدي وقال بعدم الانعقاد وسئل عن ذلك في مجلس آخر
 فقال بالانعقاد وعلى ذلك بقوله ٤٩٨ يؤخذ من قولهم يسن لمريد الطواف أنه يؤخر تحية المسجد عنه انه لو قدمها عليه

وأنتى به الوالدرجة الله تعالى ان أكثرها ثمان وعليه فلوزاد علمها لم يجوز ولم يصح ضحي ان أحرم
 بالجميع دفعة واحدة فان سلم من كل ثنتين صح الا الاحرام الخامس فلا يصح ضحي ثم ان علم
 المنع وتعمده لم يعتد والواقع فعلا كنظيره مما مر ويسن ان يسلم من كل ركعتين كبقية
 الرواتب وانما امتنع جمع أربع في التراويح لانها أشبهت الفرائض بطلب الجماعة فيها ولا يرد
 على ذلك الوتر فانه وان جاز جمع أربع منه مثلاً بتسليمه مع شبهه لما ذكر لانه ورد الفصل في
 جنسه بخلاف التراويح ووقته من ارتفاع الشمس كرمح كافي التحقيق والمجموع وقول الروضة
 عن الاحكام من طوعها ويسحب تأخيرها الى ارتفاعها رديكا قاله الاذرى بأنه غريب
 أو سبق فلم ولهذا قال الشارح كانه سقط من القلم لفظه بدخ قبل أحكامنا ويكون المقصود بذلك
 حكاية وجهه كالأصح في صلاة العيدين وان لم يحكم في شرح المذهب والأول أوفق لمعنى الضحي
 وهو كما في الصباح حين تشرق الشمس بضم أوله ومنه قال الشيخ في شرح المذهب ووقتها اذا
 أشرق الشمس الى الزوال أي اضاعت وارفعت بخلاف شرفت فمعناه طلعت اه ووقتها المختار
 اذا مضى ربع النهار يكون في كل ربع منه صلاة وللخير الصحيح صلاة الاوابين حين ترمض
 الفصل بفتح الميم أي تبرك من شدة الحر في خفافها (و) منه (تحية المسجد) لا داخل غير المسجد
 الحرام وشمل ذلك المساجد المتلاصقة والذي بعضه مسجد وبعضه غيره كما بحثه الاسنوي في
 باب الفصل سواء أكان متطهرا أم محدثا وتطهر عن قرب قبل جلوسه وقول الشارح تبعة الغيرة
 لا داخله على وضوء جرى على الغالب وسواء أكان مريدا للجلوس أم لا وقول الشيخ نصر لمريد
 الجلوس جرى على الغالب كما قاله الزركشي اذا امر به سامع على مطلق الدخول تعظيما

فانما تعتقد قال لم يرد
 الطواف ندب في حقه
 تحية المسجد بالصلاة
 واعتمده شيخنا الزبدي
 أيضا واذا صلى بعد
 الطواف للطواف اندرج
 في ذلك تحية المسجد اه
 هكذا هم ساءم بخط بعض
 الفضلاء وهو كذلك
 والمراد ببعض الفضلاء
 هو والد واحد الى كما هو
 الغالب فيما نقله عن بعض
 الفضلاء في فرع كولو وقف
 جزء شائع مسجد استحب
 التحية أي فيه ولم يصح
 الاعتكاف فيه والفرق
 ان الغرض من التحية
 أن لا تنتهك حرمة المسجد

بترك الصلاة فيه فاستحب في الشائع لان بعضه مسجد بل ما من جزء الا وفيه جهة مسجدية وترك الصلاة للبقعة
 يغفل بتعظيمه والاعتكاف انما هو في مسجد والشائع بعضه ليس بمسجد فالملك فيه بمنزلة من خرج بعضه عن المسجد واعتد
 عايسه في فرع كالأحرم بالتحية في المسجد ثم خرج في أثباتها من المسجد هل تصح تحيته اكفاءة بالشرع فيها في المسجد أولا ولا
 بد من اتمامها في المسجد وعلى الثاني هل تبطل بجزءه أو تنقلب نفلا مطلقا أو يفصل بين العالم والجاهل فيه نظروا وتوقف مر
 في ذلك والقلب الى اشتراط ابقائها جميعها في المسجد في كونها تحية أم ميل وانه اذا خرج في الاثناء فصل بين العالم قتل وغيره
 فتتقلب نفلا مطلقا في فرع كالأحرم بالتحية ثم رأى على بدنه أو ثوبه نجاسة فذهب وغسلها ينبغي ان طال الفصل فانت والا
 فلا وان كانت رؤية النجاسة بعد ان جلس بين السجدين أو للاستراحة لان هذا الجلوس بمنزلة الجلوس سهوا ولعل هذا مبني
 على اعتماد قوائمه ابطال الفصل من غير جلوس وان قلنا لا نفوت بالقيام وان طال لم تغت هنا مطلقا في فرع كالأحرم بالتحية
 أو نحوها نفلا مطلقا فيه نظروا وتوقف فيه مر والقلب الى البطلان أميل اه سم على منه

ومعنى ذلك الشك ان يكون ذلك النخل أى ومثله الفرض بالاولى داخل كالفرض فى معنى ما لم يخلو بخلاف الصلاة سجود السهو والتلاوة انتهى اذا خضع فى شمول نية الصلاة ما ذكره هذا المعنى (قوله بل لا بد من استئذانها) قال الشهاب حج ولم يشترط هنا طول ولا مضى ركن لانها تيقن ترك انضمام نحو يزما ذكر وهو أقوى من مجرد الشك فى ذلك (قوله اذا غاب عنه انه سكوت

(قوله أو كان خطيباً) أى فلا يكره له الترك بل يكره له الفعل كما قاله حج وهو عطف على قوله لان قرب (قوله وما بنى فى أرض مستأجرة) ومثلها المكتبة والأرض التى لا تجوز عمارتها كالتى يحرم الانهار ومحل ذلك فى الأرض اما ما فيها من البناء ومنه البلاط ونحوه فيصح وقفه مسجد حيث استحق اثباته فيها كـ ٤٩٩ استأجرها ما مع تشمل البناء ونحوه

وتصح التحية فيه (قوله وتكون كلها تحية) وذلك حيث نوى أكثر من ركعتين ابتداء فلو أطلق فى أحرامه جعل على ركعتين قياساً على ما قاله الزيادة فى صفة الصلاة من أنه اذا نوى سنة الظهر وأطلق جعل على ركعتين وتقدم بعد قول المصنف وانما الخلاف فى الراتب المؤكد عن ابن قاسم على ابن حجر فتدلى عن حر أنه يقتصر بين ركعتين وأربع (قوله لم ينعد) أى المأق به ثانياً (قوله أو نفل) ينبغى أن يحل ذلك حيث لم يذرها والا فلا بد من فعلها مستقلة لانها بائنة صارت مقصودة ولا يجمع بينهما وبين فرض ولا نفل ولا تحصل بواحد منهما (قوله وان نزع فيه) ممن ناره شارحه شيخ الاسلام ومثله فى شرح الروض له رحمه الله

للبيعة واقامة للشعار كايستلذ داخل مكة الاحرام وان لم يرد الاقامة بها وسواء كان مدرسا ينتظر كفى مقدمة شرح المذهب أم لا وان نقل الزكوى عن بعض مشايخه خلافاً لعدم استحضاره ذلك وسواء أدخل زحفاً أم حبواً أم غيرها ويكره تركها الا ان قرب قيام مكتوبة وان لم تكن جمعة بحيث لو اشتغل بها فاته فضيلة التحريم مع امامه وكانت الجماعة مشرعة له وان كان قد صلاها جماعة او فرادى فيما ينظر أو كان خطيباً ودخل وقت الخطبة مع تكبيرة منها أو دخل والامام فى مكتوبة أو خاف فوت سنة راتبة كفى الرونى ويؤيده أنه يؤخر طواف القدوم اذا خشي فوت سنة مؤكدة أو دخل المسجد مريراً للطواف وهو مكن منه لحصوله بركعتيه ويحرم الاشتغال به عن فرض ضاق وقته وخرج بالمسجد الرباط وصلى العبد وما بنى فى أرض مستأجرة على صورة المسجد وأذن بانيه فى الصلاة فيه وهى (ركعتان) للحديث أى أفضلها ذلك والا فالزيادة علم ما ذكره وتكون كلها تحية فان سلم ثم أتى بركعتين للتحية لم ينعد الا من جاهل فينعدله نقلاً مطلقاً (وتحصل بفرض أو نفل) نويت أم لا كما ذكره فى البيهجة وان نزع فيه لعدم انتهاك حرمة المسجد المقصودة نعم لو نوى عدمها لم يحصل فضلها فيما ينظر ولو جرد الصارف أخذاً بما يجزه بعضهم فى سنة الطواف (لاركة) أى لا يحصل بها التحية (على الصحيح) لخبر اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلى ركعتين والثانى نعم لحصول الاكرام بها المقصود من الخبر ويجرى فيما بعده (قالت وكذا الجنابة وسجد التلاوة) سجدة (شكر) فلا تحصل بهذه ولا ببعض الحديث أيضاً (وتتكرر) التحية أى طلبها (بتكرار الدخول على قرب فى الاصح والله أعلم) لتجدد سببها كالبعد والثانى لالتسعة وتفوت بجلاسه قبل فعلها وان تصر الفصل الا ان جلس سهواً ولم يطل الفصل كفى التحديق وبطول الوقوف أيضاً كما أتى به الوالدرجه الله تعالى قيساً على فوات سجدة التلاوة وبطول الفصل بعد قراءتها وكيفوت سجود السهو وبطول الفصل بعد سلامه ولو سهواً لان كلامها انما يفعل لعارض وقد زال وقولهم ان تحية المسجد تنوت بجلاسه سهواً أو وجهه لا بل فعلها خرج مخرج الغالب من حال داخل المسجد ولو أحرم بها فاعلم ثم أراد التعمد لا تمامها فلا وجه الجواز ولو أحرم بها جالساً فلا وجه حكمها أفاده الوالدرجه الله تعالى جوازه حيث جلس لياتى بها اذ ليس لنا نافذة يجب التحريم بها فاعلم واحمدية يخرج مخرج العتاب ولهذا لا تنوت بجلاوس قصير نسباً أو وجهه لا وان جرى بعض المتأخرين على خلافه ويؤخذ من ذلك دونتها

وعبارته ولنظ فضل من زيادته وعبارته أصله وتادت فلا تحصل بعده وينبغى ان لا تنوت بصلاة الجنابة التحية ان لم يطل بها فصل (قوله وبطول الوقوف) أى قدر ان ادعى ركعتين كما يعلم مما قدمناه قبل قوله وسهوه الخ أخذ من كذا السارح ثم وخرج بطول الوقوف ما لو اتسع المسجد جدد دخله ولم تنف فيه بل قصد المحراب مدة لا وزاد مشيه اليه على مقعد ركعتين فلا تنوت التحية بذلك (قوله ولو سهواً) الاولى اسقاط قوله ولو لم يصر من أن المعتمد انه يفوت بالسلام أى سجود السهو عمداً مطلقاً (قوله بجلاوسه سهواً) أى حيث طال الفصل أخذ مما مر (قوله حيث جلس أى بها) خرج صورة الاطلاق فنبوت التحية بجلاوس وشمل ذلك قوله السابق وتنفوت بجلاوسه قبل فعلها وان تصر الفصل

طوبى له (الح) أى لان الصورة انه لم يأت بمتاف غير ذلك (قوله ولم يأت بمتاف) أى فان مشى خطوات وتحول عن القبلة وكذا فيما يأتى وتيميره بيطأ جرى على الغالب والمراد تنجسه بغير مغسوة وانظر هل كشف العورة كذلك (قوله لم تتصلها) أى مجموعهما والا فلا بد من اتصال احدهما كما يعلم من التصوير من قوله فى الضابط غير متواليين (قوله وقول الشارح الح) (قوله بجأوسه للشرب عمدا) ظاهره وان كان به عطش وعبرة حج ولو دخل عطشاً لم تفت بشر به جالساً على الاوجه لانه له ذرأى وهو مخالف للشارح كما ترى الا ان يحتمل كلام حج على ما اذا اشتد العطش وكلام الشارح على ما اذا لم يشتد لانه ممكن من انه يشرب من وقوف من ٥٠٠ غير مشقة وهو قريب (قوله فليقل أربع مرات سبحان الله الح) ينبغى أن

محل الاكتفاء بذلك حيث لم يتيسر له الوضوء فيه قبل طول الفصل والا فلا تحصل لتقصيره بترك الوضوء مع تيسره (قوله وصلاة الحيوانات) أى دعاؤهم (قوله ان يقول ذلك أربعاً) معناه (قوله وتحية الخطيب الخطبة) أى التحية التى تطلب منه اذا دخل هى الخطبة (قوله أخذ امامهم) أى فى الوتر (قوله أوجهها ثالثاً) أى فرعاً لو توضع ودخل المسجد هل يقتصر على ركعتين ينوى هما أحد السنتين وتدخل الاخرى أو يصلى أربعاً بان يصلى ركعتين تحية المسجد وثنتين سنة الوضوء فيه فطر والا قرب ان يقال ان اقتصر على ركعتين نوى هما أحد السنتين أو هما كفى به فى أصل السنة والافضل ان يصلى

بجأوسه للشرب عمدا لانه اذا قيل بفواته بجأوسه من أجلها ففواتها به لغيرها أولى ومر أيضاً ان لاقولاً بفواته بتقديم سجدة التلاوة عليها مع اختلاف الأئمة فى وجوبها او ما نحن فيه أولى وقياس ما مر فواتها أيضاً لم يدخل غير قائم وطال الفصل قبل فعلها ويكره كفى الاحياء دخول المسجد من غير وضوء فان دخل فليقل أربع مرات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر قائم تعدل ركعتين فى الفضل زاد ان الرفعة ولا حول ولا قوة الا بالله وغيره زاد العلى العظيم لانها الطيبات الباقية الصالحات وصلاة الحيوانات والجمادات وفى الاذكار عن بعضهم يسن لمن لم يتمكن منها الحدث أو شغل أو نحوه أن يقول ذلك أربعاً قال المصنف انه لا بأس به واعلم ان التحيات متعددة تحية المسجد بالصلاة والبيت بالطواف والحرم بالاحرام ومعنى بالزى وعرفة بالوقوف ولقاء المسلم بالسلام وتحية الخطيب الخطبة يوم الجمعة (و يدخل وقت الرواتب) اللاتى (قبل الفرض) بدخول وقت الفرض (و) يدخل وقت اللاتى (بعده بفعله) كالوتر (ويخرج النوعان) اللذان قبل الفرض وبعده (بمخرج وقت الفرض) لتبعيتهما له فالوفع القبلى بعده كانت اداء نعم يفوت وقت الاختيار لها بفعله وتصير البعدية قضاء بفوته ولم يدخل وقتها ولو فعلها قبله لم تنمقدوان كان الفرض قضاء فى أربع الوجوهين أخذاً مما مر لان القضاء يحكى الاداء ومقتضى كلامه عدم اشتراط وقوع الراتبة بقرب فعل الفرض وهو كذلك خلافاً للشامل وهل تفوت سنة الوضوء بالاعراض عنها كما يحتمل بعضهم وفرق بينها وبين الضحى فانها لا يفوت طلبها وان فعل بعضها فى الوقت قاصداً للاعراض عن باقى ابل يستحب قضاؤه أو بالحدث كما جرى عليه بعضهم أو بطول الفصل عرفاً احتمالات أو جهها ثالثاً كما يدل عليه قول المصنف فى روضته ويستحب لمن توضع ان يصلى عقبه وقوله فيها فى مجت الوقت المكرره ومنه ركعتان عقب الوضوء واطلاق الشيعيين ان من توضع فى الوقت المكرره يصلى ركعتين محمول على ما اذا كان الزمان قصيراً وان ذهب بعضهم الى حمل الاول على ندب المبادرة وهناك على امتداد الوقت ما بقيت الطهارة اذ القصدها صيانتها عن التعطيل ولا فرق فى استحباب السنتين الراتبة بين السفر والحضر سواء كان قصيراً أم طويلاً لكنها فى الحضر كدوسياً فى الشهادات ورسد هادة من واطب على ترك الراتبة (ولوفات النفل المؤقت) كصلاة العيد والضحى والرواتب (ندب قضاؤه)

أبداً أر بعاو ينبغى أن يقدم فى صلاته تحية المسجد ولا تفوت به سنة الوضوء لان سنة الوضوء فيها الخلاف المذكور ولا كذلك تحية المسجد (قوله يصلى ركعتين) أى ولا يجتمع ذلك مع كونه وقت كراهة لكونه صلاة لها سبب ومحل الصحة ما لم يتوضأ ليصلها فى وقت الكراهة كما مر من ان من دخل المسجد فى وقت الكراهة بقصد التحية فقط لم تصح صلاته (قوله الى حمل الاول) هو قوله ويستحب ان توضع الح (قوله من واطب على ترك الراتبة) أى كلها كما هو المتبادر من هذه العبارة ويحتمل ان مثل ذلك ما لو واطب على ترك بعضها ولو غير مؤكده وهو قريب لاشعار ذلك بعدم كثرته بالمطلوب (قوله ندب قضاؤه) انظر هل يقضى النفل من الصوم أيضاً اذا فاته كيوم الاثنين ويوم عاشوراء فيه نظري ينبغى ان يندب القضاء أخذاً من ندب قضاء النفل

اعلم ان الشارح لم يصور بالذي صور به الشارح هنا وانما صور بتصوير آخر من بعض ماصدقات الضابط المار وهو ترك سجدة من الاولى وسجدة من الثانية وسجدة من الزاوية فكان على الشارح ان ينقله ليتنزل عليه ماذ كره والا فالمتبادر من سياقه انه موافق له في التصور بخصوص ما صرح قوله الاتي ويمكن الاعتناء بكلامه الخ فانه لا يتنزل الا على ماصور

المؤقت هنا ونقل عن شيخنا الشبشيري خلافا مع اللابان له معاني وقد فانت اه وفيه وقفة ثم رأيت في سم على شرح البهجة عند قول المصنف وصومه الخيس والاثني مانصه وفي فتاوى الشارح انه اذا فاته صوم مؤقت أو اتخذ وردا سن له قضاؤه اه وهو يفيد سن قضاء نحو الخيس والاثني وست شوال اذا فاته ذلك (قوله أبد في الاظهر) أي فلا يتقيد قضاء فائت النهار بيقينه ولا فائت الليل بيقينه خلافا لمن قال به اه محلي بالمعنى (قوله ولا نه صلاة مؤقتة) عطف على قوله للاحاديث الخ (قوله فلا مدخل للقضاء فيه) ظاهره ولونذره وهو واضح لان ما فاته سبب لا يندب قضاؤه (قوله شكرا) أي تنفع شكرا (قوله وكلما نزل) أي وان لم يطل الفصل بين النزولين (قوله قبل ان يدخل منزله) أي وينبغي له امر اعادة أقرب المساجد الى منزله وان السنة تحصل بغيره أيضا (قوله عن ركعتي دخوله) أي المنزل (قوله وعقب خروجه من الحمام) ويكره فعلهما في مسكنه فيفعلهما في بيته أو المسجد وينبغي ان محل ذلك اذا لم يطل الفصل بحيث تنقطع نسبتهم عن كونهما للخروج من الحمام (قوله من مسجد رسول الله) أي ارادة الخروج منه (قوله ولن دخل ٥٠١ أرضا لا يعبد الله فيها) ومنها

أما كن اليهود والنصارى
المختصة بهم فان عبادتهم
فيها باطلة فكان لا عبادة
(قوله وقبل عقد النكاح)
ينبغي ان يكون ذلك
للزوج والولي لتعاطيها
التقدون لزوجة
وينبغي أيضا ان فعلهما
في مجلس العقد قبل
تعاطيها (قوله وعند حفظ
القرآن) أي ولو بعد
نسيانه وقد صلى للحفظ
الاول (قوله وألحق به
الباقي الغسل) ظاهره
ولو مندوبا (قوله وحصل

أبدا (في الاظهر) للاحاديث الصحيحة في ذلك كقضاءه صلى الله عليه وسلم سنة الصبح في قصة
الوادى بعد طلوع الشمس وسنة الظهر البعيدة بعد العصر لما اشتغل عنها بالوقوف ولا نه صلاة
مؤقتة فقضيت كالفرائض ولا فرق في ذلك بين الحاضر والسافر كما صرح به ابن المقرئ
والثاني لا يقضى كغير المؤقت وخرج بالمؤقت ذوا السبب ككسوف واستسقاء ونجاسة فلا
مدخل للقضاء فيه والصلاة بعد الاستسقاء شكر اعليه لا قضاء نعم لو قطع فلا مطاقتا استعقب
قضاؤه وكذا الوفاة ورده من النفل المطلق كما قاله الاذري ومما لا تسن فيه الجماعة ركعتان
عند ارادة سفره بمنزله وكلما نزل وبالمسجد عند دومه قبل ان يدخل منزله ويكتفي بهما عن
ركعتي دخوله وعقب خروجه من الحمام وعند خروجه من مسجد رسول الله صلى الله عليه
وسلم للسفر وان زفت اليه امرأه قبل الوقاع ويندبان له أيضا ولن دخل أرضا لا يعبد الله فيها
وبعد الخروج من الكعبة مستقبلا لهما وجهها وقبل عقد النكاح وعند حفظ القرآن
وركعتان بعد الوضوء وألحق به الباقي الغسل واليتم ينوي بهما سنته وركعتان للاستخارة
وتحصل السنتان بكل صلاة كالنحية وللحاجة لحديث فيها ضعيف وفي الاحياء انها اثنتا عشرة
ركعة وللقتل بحق او غيره وللنوبة قبلها او بعدها ولو من صغيرة وصلاة الاوابين وهي عشرون
ركعة بين المغرب والعشاء ورويت ستة أو أربعا وركعتين فهما أقلها وصلاة الزوال بعده

السنتان) أي الوضوء والحق به والاستخارة (قوله وللحاجة) أي التي يتم بها إعادة وينبغي ان فعلها عند ارادة الشروع
في طاعتها حتى لو طال الزمن بين الصلاة والشروع في قصاتها لم يتدبر او تنقله فلا مطلقا (قوله وفي الاحياء) أي صلاة
الحاجة (قوله وللتوبة) أي وان تكررت ولوم من صغيرة ويس في المذكور تنية اسبابها كان يقول سنة الزفاف فلو ترك
ذكر السبب حكمت صلاته وتقدم أنه يكون نفلا مطلقا حصل في ضمنه ذلك المقيد (قوله وصلاة الاوابين) عطف على قوله
ركعتان عند ارادة سفر الخ وانما سميت بذلك لان فاعلها يرجع الى الله وتاب عما فعله في نهاره فاد تكررت ذلك منه دل على كثرة
رجوعه الى الله واو لم يلاحظ ذلك المعنى وهي المسماة بصلاة الغسل (قوله بين المغرب والعشاء) أي بين صلاة المغرب والعشاء
ومنه يعلم انهما لا تحصل بنذل قبل فعل المغرب وبعد دخول ونه وعليه فلو فاهما لم تعتد بعدم دخول وفيها كرواتب الفرائض
اذا فعلت قبل الوقت واذا فانت سن قضاؤها وكذا صلاة سنة الزوال لان كلاهما مؤقت أخذما تقدم في صلاة الاشراف
بناء على انها غير الصلوة ويحتمل عدم سن قضاء سنة الزوال لصريحه بانها ذات سبب فاد صلى سنة الظهر حصل بها سنة
الزوال ما لم ينهها قياسا على ما صرح في تحية المسجد وعليه فالظاهر انه اذا صلى بعد الزاوية سنة الزوال لم تعتد لحصولها بالزاوية
(قوله وصلاة الزوال بعده) أي فلو قدمها عليه لم تعتد وهو مخالف لكلام الماوي الاتي

هو به يبادئ الرأى ولا يمكن تزييله على كلام الشارح الجلال لا بتكاف بان يقال قوله يعنى سجدة ثم امر اده به الجنس أى
سجدة ثم وقوله أى السجدة الثانية من الركعة الاولى بالثلاثة أى وأما الاولى منها فقد تكلت بسجدة الركعة الثانية أى

(قوله وهى ركعتان أو أربع) وهى غير سنة الظهر كما يعلم من افرادها بالذ كر بعد الر واتب وتصبر قضاء بطول الز من عرفا
وعبارة المناوى على الجامع فى شرحه الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم أربع قبل الظهر الخ نصها أربع قبل الظهر أى أربع
ركعات يصليهن الانسان قبل صلاة الظهر أو قبل دخول وقتها وهو أى وقته عند الز وال قال العلقمى هذه يسمونها سنة
الز وال وهى غير الأربع التى هى سنة الظهر وقال شيخنا قال الحافظ العراقى وعن نص على استحبابها الغزالى فى الاحياء فى
كتاب الاوراد ليس فيها تسليم أى ليس بين كل ركعتين منها فصل بسلام تفخ بالبناء للفعول لهن أبواب السماء كناية عن
حسن القبول وسرعة الوصول ثم قال قال الشيخ حديث صحيح (قوله وهى أربع بتسليم) أى فلا تصح الزيادة على الأربع (قوله
أو بتسليمتين) انظر وجه التفرقة بين الليل والنهار مع أن الفصل أفضل من الوصل مطلقا ولعله ان الصلاة بالليل يبعد عروض
ما يمنع من اتمامها فطلب فيها الفصل بسلام (زيادة ما فعله فيها وبالنهار قد يعرض تشاغل يمنع من اتمامها فطلب فعلها
بسلام واحدا ليكون الصبر بها ٥٠٢ مانع عن الاعراض عن شئ منها ودخل فيه ما لو فرقتها ففعل فى ليلة ركعتين وفى

وهى ركعتان أو أربع وصلاة التسبيح مرة كل يوم والجمعة والاف شهر والاف سنة
والافرة فى العمر وهى أربع بتسليم وهو الاحسن ثم أرا أو بتسليمتين وهو الاحسن لئلا كما
فى الاحياء يقول فى كل ركعة بعد الفاتحة وسورة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر
زاد فى الاحياء ولا حول ولا قوة الا بالله خمس عشرة مرة وفى كل من الركوع والاعتدال وكل
من السجدة والجلوس بينهما أو الجلوس بعد رفعه من السجدة الثانية عشر اذ لك خمس
وسبعون مرة فى كل ركعة علمها النبي صلى الله عليه وسلم العباس وذ كره فيها فضلا عظيما
وما تقرر من سقيتها هو ما اقتضاه كذا مهم ما جرى عليه المتأخرون وصرح به جمع متقدمون
قال ابن الصلاح وحديثها حسن وكذا قال النووي فى التهذيب وهو المعتمد وان جرى فى المجموع
والتحقيق على ضعف حديثها وان فى نديم انظر او قد رد ذلك بعضهم بأنه لا يسمع بعظيم فضلها
ويتركها الامتهان بالدين والطعن فى نديم بان فيها تغيير النظم الصلاة انما يأتى على ضعف
حديثها فاذا ارتقى الى درجة الحسن أثبتتها وان كان فيها ذلك وصلاة الرغائب أول جمعة من
رجب وليلة نصف شعبان بدعتان قبيحتان مذمومتان وحديثهما باطل وقد بالغ فى المجموع

لييلة أخرى ركعتين وهو
محتمل ويحتمل ان شرط
حصول سنتها اذا فعلها
متوالية حتى بعد صلاة
واحدة وهو اقرب (قوله
يقول فى كل ركعة) قال
السيوطى رحمه الله فى
كتاب الصلوات الطيب
والعمل الصالح مانصه
كيفية صلاة التسبيح أربع
ركعات يقرأ فيها ألهاكم
والعصر والكافرون
والاخلاص وبعد ذلك

سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر خمس عشرة مرة فى القيام وعشرين فى الركوع والاعتدال فى
والسجدة والجلوس بينهما والاسراحة والتشهد ترمذى أو يضم اليها الاحول ولا قوة الا بالله وبعد ما قبل السلام اللهم
انى أسألك توفيق أهل الهدى وأعمال أهل اليقين ومناجحة أهل التوبة وعزم أهل الصبر ووجد أهل الخشية وطلب
أهل الرغبة وتعب أهل الورع وعرفان أهل العلم حتى أخافك اللهم انى أسألك مخافة تحجزنى عن معاصيك حتى أعمل بطاعتك
عملا أستحق به رضاك وحتى اناصحك بالتوبة خوفا منك وحتى أخلص لك النصيحة حمياء منك وحتى أتوكل عليك فى الامور
حسن ظنى بك سبحان خالق النار اه وفى رواية النور وظاهره انه لا يكرر الدعاء ولو قيل بالتكرار لكان حسنا ثم قوله
وبعد ما قبل السلام الخ ينبى ان المراد انه يقول مرة ان صلاها باحرام واحد ومربعين ان صلى كل ركعتين باحرام (قوله الا بالله)
زاد ج العلى العظيم (قوله بعد رفعه من السجدة الثانية) ويجوز جعل الخمسة عشر قبل القراءة وحينئذ تكون عشر جلسنة
الاخيرة بعد القراءة قال البغوى ولوزك تسبيح الركوع لم يجز العود اليه ولا فعلها فى الاعتدال بل يأتى بها فى السجود اه ج
وبقى ما لوزك التسبيح كله أو بعضه ولم يتداركه هل تبطل به صلاته أولا واذا لم تبطل فهل يثاب عليها ثواب صلاة التسبيح
أو النفل المطلق فيه نظرا لاقرب انه ان ترك بعض التسبيح حصل له أصل سنتها وان ترك الكل وقعت له نقلا مطلقا (قوله فى
التهذيب) أى تهذيب الاسماء واللغات (قوله وصلاة الرغائب) لم يبين عدد ركعاتها فراجع (قوله بدعتان قبيحتان) ومع ذلك
فالصلاة نفسها محبة اذا غايتها انما نفل نسي عنه لا امر خارج وهو ما يؤدى فعلها اليه فى هذا الوقت من اعتقاد سنتها
بخصوصها ثم ان نوى بها سببا معينا كسنة الرغائب

وسكت عنه لوضوحه (قوله ولا يظهر بين التفريرين خلاف معنوي) يقال بل فيه خلاف معنوي وذلك فيما اذا تذكروا
 تمام الثانية انه ترك قراءتها مثلاً فان قلنا ان الاولى غير لاغية نقول غلبت له ركعة ملفقة من قراءة الاولى وركوعها واعتدالها
 وسجود الثانية وان قلنا لاغية لا يحصل ما ذكر (قوله ومعنى قوله) أى الشارح أى عقب قول المصنف فيما صرفان تذكروا
 بلوغ مثله فعله والاعتناء بركعته فكان عليه أن يذكر هذا هناك اذ لا وجه لتأخيرها الى هنا مع انها ان الضمير فيه للمصنف

فينبغي البطلان وعبارته في رد كلام السهروردي ومن استحضر كلامهم في رد صلوات ذكر في أيام الاسبوع علم انه
 لا يجوز ولا تصح هذه الصلوات بتلك النيات التي استحسنها الصوفية من غير ان يرد لها أصل في السنة اه وهو صريح فيما
 ذكرنا (قوله وأن الثانية) أى صلاة ليلة نصف شعبان (قوله وأفضل هذا القسم لوتر) أى ولو بركعة كما صرح به جرجان
 كرهه الاقتصار عليها وعبارته جرح به بقول المصنف وأكثرها ثلثة عشرة مانصه وكرهه الوتر أفضل من ركعتي الفجر (قوله ثم
 ما تعلق بفعل غير سنة وضوء) ومنه ما قدمه من سن ركعتين عند ارادة سفر عزله الى آخر ما قدمه فيكون بعد الضحى وقبل سنة
 الضوء (قوله وهذه الثلاثة مستوية في الافضالية) اقتصره على الحكم باستواء ٥٠٣ الثلاثة يشعربان غيرها ما دخل
 تحت الكاف ليس في

رتبتها وان كان مقدما على
 سنة الضوء ومراعاة
 بالثلاثة قوله كركعتي طواف
 الخ (قوله والكسوف)
 أى وكوتر رمضان
 والتراويح وصرح بها
 بعد الخلاف فيها (قوله
 وأصلها) أى الصلوات
 التي تسن فيها الجماعة فلا
 يقبل تعقيب الاستسقاء
 بالتراويح غير صحيح لان
 الوتر لرواتب مقدمة
 على التراويح لان ذلك
 انما يرد لو قبل أفضل لنفل
 (قوله لما ذهب اليه ابن
 عبد السلام) أى من
 تفضيل الفطر على البحر
 (قوله على تكبير الاضحية)
 أى على لتكبير المرسل في

في انكارها ولا فرق بين صلاتها جماعة أو فرادى كما يصرح به كلام المصنف ومن زعم عدم
 الفرق في الاولى وان الثانية تندب فرادى قطعاً فقد وهم وأى فرق بينهما مع ان الملمظ بطلان
 حديثهما وان في نديهم ما يخصهما جماعة أو فرادى احدهما شعار لم يصح وهو ممنوع في
 الصلوات سيما مع توقيتها ما وقت مخصوص وأفضل هذا القسم الوتر ثم ركعة الفجر وهما
 أفضل من ركعتين في جوف الليل وخبر أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل محمول على
 النفل المطلق ثم باقى الرواتب الفرائض ثم الضحى ثم ما تعلق بفعل غير سنة وضوء كركعتي طواف
 واحرام وتحية وهذه الثلاثة مستوية في الافضالية كما صرح به في المجموع ثم سنة وضوء ثم
 نفل مطلق والمراد بالتفضيل مقابلة جنس بجنس ولا مانع من جعل الشارع العدد القليل
 أفضل من العدد الكثير مع اتحاد النوع بديل القصر في السفر رفع اختلافه أولى قاله
 ابن الزمعة (وقسم) من النفل (يسن جماعة) أى تسن فيه الجماعة لان فعله مستحب
 مطلقاً على جماعة أم لا (كأعيد والكسوف والاستسقاء) وسنأتى في أبوابها وأفضاها
 العيدان الصرافة فطر خلافاً لما ذهب اليه ابن عبد السلام أخذ من تفضيلهم تكبير الفطر
 على تكبير الاضحية لاهل عليه ويجب بعدم اللازم ويدل لما قلنا ما رواه عبد الله بن قريط
 رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أفضل الايام عند الله يوم الفطر ورواه
 أبو داود ودرج في الحاد ماذكرنا فقال انه الأرجح في النظر لانه في شهر حرام وفيه مسكان الحج
 والاضحية وقيل ان عشره أفضل من العشر الاخير من رمضان ثم كسوف الشمس
 ثم خسوف القمر ثم الاستسقاء ثم التراويح (وهو) أى هذا القسم (أفضل مما لا يسن
 جماعة) لناكد أمره بطلب الجماعة فيه فاشبهه الفرائض والمراد تفضيل النفس على
 الجففس من غير نظر لعدد أخذها من (لكن الاصح تعضيل الزاينة) للمرأتين (على التراويح)

الاضحية اما المقيد فيه فافضل من تكبير الفطر لشرفه بتبعيته للسرائض (قوله يوم البحر) أى وتفضل اليوم بتفضي تفضيل
 ما وقع فيه (قوله انه الأرجح في النظر) أى في المدرك (قوله وقيل) أى ولانه قيل الخ (قوله من غير نظر لعدد) أى وعليه فما
 تقدم عن جرح من أفضل ركعة الوتر على ركعتي الفجر سببه ان الوتر مقدم على الرواتب ثم ركعتي الفجر مقدمة على الرواتب وقال
 سم على جرح هل المراد ان ركعتي الفجر أفضل من ركعتين من الرواتب أو من الرواتب كلها أو كيف الحد اه وقد تقدم به
 يقابل بين زمنى العبادتين فإزاد زمنه كان ثوابه أكثر وقصيته انه لا فرق بين كونهما من نوع واحد أو أكثر كما يقابل بين صوم
 يوم وصلاة ركعتين (قوله أخذها من) هو قوله والمراد من التفضيل الخ (قوله الاصح تفضيل الزاينة) أى المؤكدة وغيرها
 ويلزمه تفضيل الوتر على التراويح لما صرح به انه أفضل منها واد اعتبر هذا مع ما صرح في ترتيب النفل الذي لا يشرع فيه الجماعة علمت
 ان بعد الاستسقاء الوتر ثم ركعتي الفجر ثم باقى الرواتب ثم التراويح ثم الضحى الى آخر ما صرح

الذي عاد اليه الغفير السابق في قوله وقوله جهل موضعها الخ اه واعلم ان ما ذكره من تحول ما ذكره من كلام البخاري
الجلال للترك حسا وهو الر كوع في حيز المنع أما أولا ولأنه ينافيه وصفه بالآخرة وأما ثانيا فلما قوله عقبه لوقوعه في غير محله
اذ الواقع في غير محله هو السجود فتعينت ارادته وأما الر كوع فلم يقع أصلا حتى يوصف بأنه في محله أو غير محله فتأمل (قوله
وتول الشارح هنا أيضا) يعني في صورة ترك الخمس (قوله بل قال الاسنوي الخ) هذا صريح في ان الاسنوي كره على اعتراضه

(قوله لانه صلى الله عليه وسلم) فضية التعليل بما ذكر ان الافضل من التراويح هو الراتب المؤكد وقال شيخنا الزبلي والمعتد
انه لا فرق بين المؤكد وغيره لان التسابع يشرف بشرف المتبوع اه وقال ع ظاهرا طلاقه انه لا فرق بين المؤكد وغيره
ويحتمل التخصيص بالمؤكد بدليل التعليل وعدم تقييد الشارح لكلام المصنف بواقفه ما قاله شيخنا الزبلي وان اقتضى
تعليله بالمواطبة خلافا (قوله ثلاث ليال) عبارة المحلى وروى ابن خزيمة وحبان عن جابر قال صلى بنار رسول الله صلى الله عليه
وسلم في رمضان ثمان ركعات ثم أوتر اه (أول) وأما البقية فيحتمل انه صلى الله عليه وسلم كان يفعلها في بيته قبل مجيئه
أو بعده وانظر هل الثلاث كانت من أول الشهر أو وسطه أو آخره فيه نظرا وظاهرا الأول فليراجع وبيعض المواقف قوله
ثلاث ليال أي في السنة الثانية حين بقي من رمضان سبع ليال لكن مفارقة صلاة ليلة الثالث والعشرين والخامسة
والسابعة ثم انتظروه في الثامنة ٥٠٤ فلم يخرج لهم وقال حشيت الخ ثم رأيت في الاسنوي وعبارته وعن النعمان بن

بشير قال قنا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم في شهر
رمضان ليلة ثلاث وعشرين
الى ثلث الليل ثم قنا معه
ليلة خمس وعشرين الى
نصف الليل ثم قنا معه
ليلة سبع وعشرين حتى
خشينا أن لا ندرك الفلاح
رواه الحاكم في المستدرک
وقال انه صحح على شرط
البخاري (قوله فنعهم من
التجميع الخ) واسلم
الاجوبة ما نقله عن
الاسنوي من خشية توهم
فرضيتها (قوله وهو وقت
جدو شمير) عطف تفسير

لا به صلى الله عليه وسلم واظب على ثلاث دون هذه فانه صلاها ثلاث ليال فلما كثرا الناس في
الثالثة تركها خوفا من ان تفرض عليهم ولا يشكل هذا بحديث الاسراء هي خمس وهن
خمسون لا يبدل القول لدى لاحتمال ان يكون الخوف افتراض قيام الليل بمعنى جعل التهجيد
في المسجد جماعة شرط في صحة التنفل في الليل ويومى اليه قوله في حديث زيد بن ثابت
حشيت ان يكتب عليكم ولو كتب عليكم ما قتم به فصالوا أيها الناس في بيوتكم فنههم من التجميع
في المسجد اشفافا عليهم من اشتراطه وأمن مع اذنه في المواظبة على ذلك في بيوتهم من افتراضه
عليهم أو يكون الخوف افتراض قيام الليل على الكفاية لا على الاعيان فلا يكون ذلك قدرا
زائدا على الخمس أو يكون الخوف افتراض قيام رمضان خاصة لان ذلك كان في رمضان وهو
وقت جدو وشمير وقيام رمضان غير متكرر في كل يوم في السنة فلا يكون ذلك قدرا زائدا على
الخمس أو انه خشى ان يكون افتراضها قد علق في اللوح المحفوظ على دوام اطهارها جماعة ولم
يخش ذلك في غيرها لعله بعدم التعليق ومقابل الاصح تفصيل التراويح على الراتب لسن
الجماعة فيها (و) الاصح (ان الجماعة تسن في التراويح) لما مر من انه صلى الله عليه وسلم صلاها
ليالي واجمع عليه الصلاة رضي الله عنهم أو أكثرهم وأصل مشروعيته اجمع عليه وهي عشرون
ركعة بعشر تسليمات في كل ليلة من رمضان لما روى انهم كانوا يقومون على عهد عمر بن
الخطاب في شهر رمضان بعشرين ركعة وفي رواية لمالك في الموطأ ثلاث وعشرين وجع البيهقي

باعتبار المراد منه (قوله ومقابل الاصح الخ) والوجه ان اذا قلنا باستحباب الجماعة في التراويح فان قلنا بعدم
استحباب الجماعة فيها فالراتب افضل كما يصرح به كلام المحلى ويشير الى ذلك قول الشارح ومقابل الاصح الخ (قوله بعشر
تسليمات) فنصر على الواجب فلا يقال التسليمات عشرون (قوله على عهد عمر الخ) انظر في أي سنة كان ذلك وقوله أيضا بعد
وقد جمع الخ انظر في أي سنة كان أيضا ثم رأيت في شرح التقريب للعراقي ان جمع عمر الخ كان سنة أربعة عشر من الهجرة وقال
في جامع الاصول طعنه أبو الولوة غلام المغيرة بن شعبه مصدر الحاج بالمدينة يوم الاربعاء لاربع بقين من ذي الحجة سنة ثلاث
وعشرين ودفن يوم الاربعاء غرة المحرم سنة أربع وعشرين وله من العمر ثلاث وستون سنة وقيل تسع وخمسون وقيل ثمان
وقيل ستة وخمسون وقيل احدى وستون وكانت خلافته عشرين سنين ونصفا وصلى عليه صهيبي ودفن الى جانب أبي بكر الصديق
اه وفيه وكانت وفاة أبي بكر ليلة الثلاثاء لثمان بقين من جمادى الاخرى سنة ثلاث عشرة بين المغرب والعشاء وله ثلاث
وستون سنة وكانت خلافته سنتين وأربعة أشهر اه ويستفاد منه ان عمر أقرا الناس على صلاتهم فرادى رمضان واحد بعد
موت أبي بكر وفي رمضان الثاني جمع الناس فيه على من ذكره

بالابطال والواقع في كلامه وكلام الناقلين عنه كالشهاب حج وغيره خلافه وأنه إنما قال هذا الكلام في جواب سؤال أوردته من جانب الأصحاب على اعتراضه وعبارته في المهمات عدان ذكر ما مر عنه في الشارح فاقيل إذا قدرنا أن المتروك هو السجدة الأولى وأنه يلزم بطلان الجناح الذي بعدها كما قلتم فحينئذ لا يكون المتروك ثلاث سجرات فقط قلنا هذا خيال باطل فإن المعدود تركه إنما هو المتروك حسا أو المأق به في الحس ولكن بطل شرعاً بطلان ما قبله وزومه من سألوا أسوأ التقادير فلا

(قوله والنساء على سليمان) هو زيادة بناء مثل الميم تابعي له رواية وولده أبو حنيفة بجاءه مسلمة وثناء مسلمة له محبة من مسلمة الفتح كذا في الإصابة اه وهي كذلك في نسخ متعددة وفي بعض النسخ سلمان وهو غير صحيح لما علمت بل هو خطأ (قوله وقد انقطع الناس عن فعلها جماعة) أي وصاروا يتعاونون في بدوهم ويدل له قوله المتقدم فصار أيم الناس في بيوتكم ولعله صلى الله عليه وسلم كان يفعلها في بيته ويؤيده ما نقله ع حيث قال قال الأسنوي في الصحيحين أنه صلاها في بيته بقية الشهر (قوله فضوعت) لعل المعنى فزيد قدرها وضعفه لافزيد علمها قدرها لانه ليس كذلك اه سم على حج وهذا كما ترى مبني على ان ضعف الشيء مثله اما اذا قيل ان ضعفه ملاءم لا تأويل وهذا لاخير هو المشهور (قوله لما مر) أي من انه وقت جده وتشهير الخ (قوله ولاهل المدينة) أي يجوز لهم واب كان انتصارهم على العشرين أفضل اه شيخنا زيادي (قوله فعلها سنا) يجوز ع قال مر في جواب سائل المراد بأهل المدينة من بها وان كانوا ٥٠٠ غرباء لأهلها بغيرها وأظنه قال لأهلها

حكمهم وان كانوا حولها
فلتأمل اه سم على منتهج
(قوله ليسا وهم) قال حج
وابدأ حدث ذلك كان
أو اخر القسرين لا أول ثم
اشتهر ولم ينكر فكان
بمنزلة الاجماع انكسوف
ولما كان فيه ما فيه قال
الشافعي رضي الله عنه
العشرون لهم أحب الى
اه وعبارة شيخنا الزبيري
أهل المدينة فهم سنا
والاثنين واركان
انتصارهم على العشرين

بينهما بأنهم كانوا يوترون بثلاث وقد جمع عمر الداس على قيام شهر رمضان الرجال على أي بن كعب والنساء على سليمان بن أبي حنيفة وقد انقطع الناس عن فعلها جماعة في المسجد الى ذلك ومهبت كل أربع منازل ونية لانهم كانوا يوترون بحون عقبها أي يستريحون قال الحلبي والسرفي كونهم اشهرين ان الرواتب أي التوكدة في غير رمضان عشر ركعات فضوعت فيه ما مر ولاهل المدينة التبريفة فعلها سنا وثلاثين لان العشرين خمس ترويحيات فكان أهل مكة يطوفون بين كل ترويتين سبعة أشواط فجعل أهل المدينة بدل كل أسبوع تروية يساويهم قالوا ولا يجوز ذلك غيرهم لان لهم شرفا بجمعة جبرته وبدفنه صلى الله عليه وسلم وهذا هو الاصح خلافا للحليمي ومن تبعه وفعلها بالقرآن في جميع الشهر أوله وأفضل من تكرير سورة الاخلاص ووقته بعد صلاة العشاء وتقدما الى طالع الفجر الصادق ولا تصح بنية مطلقه كافي الرخصة بل ينوي ركعتين من التراويح أو من قيام رمضان أو صلى أربعين تسليمة لم يصح ان كان عامدا عالما بالاصارته فلا مطلقا لانه خلاف المشرع بخلاف سنة الطاهر والعصر كما أتى به المصنف وفرق بينهما بأن التراويح أشبهت الفرائض كما مر فلا تغير عما ورد ويؤخذ منه كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى انه لو أخر سنة الطهر التي قبلها وصلها بعد ذلك كان

٦٤ نهاية ل أفضل اه وعليه فالاجماع انه هو على جواز لزيادة تطاهر اومع ذلك ان فعلت يتأبون عليها فوق ثواب النفل المطلق كما هو قضية كلامهم وينوون بالجمع التراويح (قوله وهذا هو الاصح) لو فئت واحدا من أهلها أو أراد ان يقضها في غيرها فافه سنا وثلاثين وعكسه يفعلها عشرون لان النساء يتدبر الاداء اه شيخنا زيادي بها مش هو من خط الشيخ أحمد الدواخلي وما أنقله دائما عن هامش يكون مردي به الشيخ أحمد رحمه الله وهو ظاهر غلابا ذكر من قولهم القضاء يدرك الاداء وعبارة الشيخ الشوبري في ما شابه على ان تقرير قوله عشرون ركعة أي لغبر أهل المدينة ثما أهل المدينة فست وثلاثون ومثل شيخنا لو أراد المدي ان يقضي صلاة التراويح أو غير ان يقضي في المدينة ولاول في غيرها هل يقضيها سنا وثلاثين وأجاب ظاهر كلامهم اختصاص فعل التراويح سنا وثلاثين بمن كان بالمدينة حال تطاهرهم ابتداء وفعلها فيها اه (قوله خلاف الحليمي) أي حيث قال ومن أقمدى بأهل المدينة فقام بست وثلاثين فحسن أيضا لانهم إنما أرادوا بجماعتهم الافداء بأهل مكة في الاستسكاتار من الفضل لا المماساة كما ظن بعضهم اه شرح روس (قوله بل ينوي ركعتين) قضيته انه لو لم يتعمر من لعدد بل قال أصلي قيام رمضان لم يصح نية وينبغي خلافه لال لعرضه للعدد لا يثبت ويحمل نية على الواجب في التراويح وهو ركعتان كما لو قال أصلي الطهر أو أصبح حيث قالوا فقه الجماعة وينبغي على ما يعتبر منه من العدد شرعا (قوله بخلاف سنة الطهر والعصر) أي كل منهما فانه يصح به الأربع بتسليمة واحد.

يحبس في ترجحة المسئلة اذ لو قلنا بهذا المكان يلزم في كل صورة وحيفة فيستحيل قولنا ترك ثلاث سجعات فقط أو أربع الى ان قال وانما ذكرت هذا الخيال الباطل لانه قد يخرج في صدر بعض الطلبة والا فن حقه ان لا يدون انتهت قوله أن لا يجوز

(قوله بين القبليّة والبعديّة) أي املو جمع بين سنة الظهر والعصر باحرام فلا لا اختلاف النوع اه وقوله بعد لانها قد اشتملت الخ تضيته انه لو جمع بين الظهر والعصر تقدما وتأخيرا جاز ان يجمع بين سنتيهما بعد فعلهما باحرام واحد والنظر خلافه ويؤيده قوله الاتي ولو جمع في ثلاث ركعات سنة الخ لا اختلاف نوعهما مع ان كل سنة مقصودة في نفسها ثم رأيت سم على منوع صرح بما قلناه حيث قال بخلاف ما لوجه روايت فرضين لا يجوز لانهما نوعان ولم يعهد ان تكون صلاة بعضها أداء وبعضها قضاء مر وأظنه قله عن فتوى والده وقد يؤخذ منه انه لا يجمع بين سنة العشاء والوتر لانهما نوعان وانظر لو جمع أربع الظهر القبليّة والبعديّة أو جمع الثمان لكن أدرك منها ركعة في آخر الوقت ووقع الباقي خارجة هل يكون الأربع أو الثمان أداء أو لا بد في كونها أداء من وتويع ركعة من كل منهما في الوقت بأن يدرك ثلاثا في الوقت في صورة الأربع وخمسا في صورة الثمان قال مر ينبغي أن يكون الكل أداء بدارك ركعة لان المجموع صار في حكم الصلاة الواحدة وقوله بأن يدرك ثلاثا الخ امل وجه اشتراط الثلاث ٥٠٦ والخمس انه يجعل القبليّة من الركعتين أو الأربع مستقلة فيشترط وقوعها

له أن يجمعها مع سنته التي بعدها بنية واحدة يجمع فيها بين القبليّة والبعديّة قال بخلاف ما لو نوى سنة عيد الفطر والاضحى حيث لا يجوز لانها قد اشتملت نيتها على صلاة واحدة نصفها مؤدى ونصفها مقضى ولا نظيره في المذهب ولان صلاة العيد شبيهة بالفرائض فلا تعصيرها ورد نظير ما مر وما جرت به العادة من زيادة الوقت عند فعل التراويح خصوصا مع تنافس أهل الاسباع في الجامع الازهر جاز ان كان فيه نفع والاحرم كما فيه نفع وهو من مال محجور أو وقف لم يشترط واقفه ولم تطرد العادة به في زمنه وعلمها ولو جمع في ثلاث ركعات سنة العشاء ثنتين منها واحدة الوتر لم يصح خلافا لصاحب البيان (ولا حصر للنفصل المطلق) وهو الذي لا يتعبد بوقت ولا سبب أي لا حصر لعدده ولا لمدد ككعته لخبر الصلاة خير موضوع فاستكثر منها أو أقل فله ان يصلي ما شاء ولو من غير نية عدد وان يتصر على ركعة من غير كراهة (فان أحرم بأكثر من ركعة فله التشهد في كل ركعتين) وفي كل ثلاث وكل أربع وهكذا لانه معهود في الفرائض في الجملة كاله ان يقتصر على التشهد في آخر صلاته كالفرض ويقرأ السورة في الكل والافقيما قبل التشهد الاول كما مر (وفي كل

كاه في الوقت والبعديّة صلاة أخرى فيكتفي منها بركعة في الوقت (قوله شبيهة بالفرائض) وعلى هذا الوفاة عيد الفطر والاضحى لا يجوز الجمع بينهما باحرام واحد مع انتفاء العلة الاولى لان الحكم اذا كان معاللا بعلمتين يبقى ما بقيت احدهما وكذا لو نوى بركعتين العيد والضحى فلا يجوز لانهما سنتان مقصودتان (قوله

ركعة)

أي لا حصر لعدده) أي بأن يقال هو محصور في عشرين مثالا فلا يزيد عليها وقوله ولا تعدد ركعانه أي فاذا أحرم وأطلق له ان يفعل ما شاء من غير علم بعدد ركعانه فافهمه ثم رأيت في شرح الروض ما يفيد ذلك فراجع (قوله خبر موضوع) هو بالاضافة لينظر به الاستدلال على فضل الصلاة على غيرها وأما ترك الاضافة وان صح فلا يحصل معه المقصود لان ذلك موجود في كل قرينة ففائدة الخ قالوا طول القيام أفضل من كثرة المدد فن صلى أربعين مثالا وطول القيام أفضل من صلى ثمانيا ولم يطوله وهل يقاس بذلك ما لو صلى قاعد أربعين مثالا وطول فيها صلى آخر أربعين أو ستا ولم يطول فزيادة على قدر صلاة الركعتين أم لا فيه نظر والا قرب الثاني لانا غما فضلنا ذات القيام على غيرها نظرا للمشقة الحاصلة بطول القيام وما هنا لا مشقة فيه لتساويهما في القعود الذي لا مشقة فيه وحيث زادت كثرة العدد بالكوعات والسجودات وغيرها كانت أفضل (قوله ان يصلي ما شاء) أي ويسلم متى شاء مع جهله كم صلى عجايب اه سم على منهج (قوله وان يقتصر على ركعة) أي بأن ينويها أو يطلق في نيته ثم يسلم منها (قوله وفي كل ثلاث) أي بعد كل ثلاث وكل أربع الخ ولا يشترط تساوي الاعداد قبل كل تشهد فله ان يصلي ركعتين ويتشهد ثم ثلاثا ويتشهد ثم أربعين وهكذا (قوله وهكذا) يفيد جواز التشهد في كل ثلاث مثالا ويفيد جوازه في كل خمس فان قلت هذا اختراع صورة لم تشهد في الصلاة فلتتمتع بالتشهد كل ركعة قلت التشهد بعد كل عدد معهود الجنس بخلافه بعد كل ركعة اه سم على منهج (قوله ويقرأ السورة في الكل والافقيما قبل التشهد الاول) أقول ولعل الفرق بين هذا وبين ما لو ترك التشهد الاول للفرصة حيث لا يأتي بالسورة في الاخيرتين ان التشهد الاول لما طلب له جابر وهو لا يجوز كان كالمأتي به بخلاف هذا

بصره اشارته) عبارة الشهاب حج ان يقصر نظره على مسجته (قوله القائل بأنه لو صلى في الكعبة) كان الظاهر أن يقول عند الكعبة والا فحق صلى في الكعبة ونظر الى موضع سجوده فهو ناظر الى جزء الكعبة (قوله ويسن فح عينه في السجود ليس سجدة البصر) لا يخفى ان المراد هنا بالبصر محله بان لا يكون بينه وبين محل السجود حائل بالعرض والا فالبصر معنى من المعافى لا يتصف بالسجود واذا كان كذلك فلا فرق في ذلك بين الاعمى والبصير بل الحاق الاعمى بالبصير هنا أولى من الحاقه به في النظر الى محل السجود في القيام ونحوه اذا الحكمة في نظر محل السجود كما قلود منع البصر من الانتشار وهو منتف في الاعمى

(قوله منعه في كل ركعة) قضيته انه اذا أحرم بعشر ركعات غابطل اذا تشهد عشر تشهدات بعدد الركعات وليس مراد ابل اذا تشهد بعد ركعة منفردة ولو كانت هي التي قيدها الاخيرة بطأت (قوله وظاهر كلامهم منعه) عبارة ابن حجر وظاهر كلامهم امتناعه في كل ركعة وان لم يطول جلسة الاستراحة وهو مشكل لانه لو تشهد في المكتوبة الزاوية مثلاً في كل ركعة ولم يطول جلسة الاستراحة لم يضر كما هو ظاهر فاما ان يحمل ما هنا على ما اذا طول بالشهد جلسة الاستراحة لما مر ان تطويلها مبطل أو يفرق بأن كيفية الفرض استقرت فلم ينظر لاحداث ما لم يعهد فيها بخلاف النفل اهـ هذا والمعتمد عند الشارح انه متى جالس في الثالثة بقصد التشهد بطأت صلاته وان لم يزد ما فعله على جلسة الاستراحة (قوله وان لم يطول جلسة الاستراحة) أي وان لم يزد التشهد عليه او في نسخة وان لم يطول جلسة الخ ٥٠٧ وهي أوضح (قوله لاسمياً على ما قدمناه) أي سواء طال أو لم تطول وان

قلنا امر من عدم البطلان بتطويلها (قوله عدم البطلان بتطويلها) أي الخالي عن التشهد (قوله ان شاءها) قضيته انه لو نوى الزيادة وهو قائم ثم قعد لم يحز بعبارة الشيخ جردان في أثناء كلام وان زاد اناسيا أو جاهد لا ثم تذكر أو علم فعد حتماً وان نوى الزيادة قائماً لان المأني به والحالة هذه لغو وهل ادلوى الزيادة حالة قيامه سهواً وقبل قعوده هل يكفي

ركعة) لجواز النطق بها مع التحلل منها فيجوز له القيام حينئذ لا تحرى (قلت الصحيح منعه في كل ركعة والله أعلم) ما فيه من اختراع صوري في الصلاة لم نهه وظاهر كلامهم منعه وان لم يطول جلسة الاستراحة لاسمياً على ما قدمناه من أن الأصح عدم البطلان بتطويلها (وادا نوى عدداً) ومنه الركعة عند الفقهاء وان كان الواحد غير عدد عند أكثر الحساب (وله أن يزيد) على ما نواه (و) ان (ينقص) عنه ان كان أكثر من ركعة (بشرط تغيير النية قبلها) أي الزيادة والنقصان لما مر من انه لا حصر له نعم لو رأى المتيمم الماء في أثناء عدد نواه ليس له زيادة عليه كما علم مما مر في بابه (ولا) أي وان لم يغير النية قبلها (فتبطل) صلاته بذلك لعدم شمول نيته لما أحدثه (ولو نوى ركعتين) مثلاً (ثم قام الى ركعة) ثالثة سهواً (ثم تذكر) فالأصح انه يقعد (حتي) ثم يقوم للزيادة ان شاءه (هاشم) يسجد سهواً آخر صلاته اذ تعدد قيامه لثلاثة مبطل وان لم يشأها قعد وتشهد ثم يسجد سهواً ثم سلم والنية لا يحتاج الى القعود في ارادة الزيادة بل يضي فيها كالموقوفها قبل القيام اما النفل غير المطلق كالوتر فليس له الزيادة والنقص فيه مما نواه وظاهر كلامهم هنا انه لو اراد الزيادة بعد تذكره ولم يصبر للقيام أقرب انه يلزمه أن يعود للقعود لعدم لانتداد بجزئته فيمنع البناء عليها ويفرق على هذا بين ما مر في سجود السجدة من التنصيص بين أن يكون قيام أقرب وأن لا بان المخط ثم ما تبطل

بها ولا بد من نيته الزيادة بعد قعوده حرره ومقتضى الشارح كحج انه لا يعمد بتلك النية ويؤيد من عبارته الشيخ جردان ان مكتوبته يعتد بها وهو الذي اس (قوله فليس له الزيادة والنقص) خلافاً لما نوه بعضهم في الوتر من أنه اذا نوى عدداً له الزيادة عليه والنقص منه اهـ حج بالاعى عند قول المصنف السابق وقيل ثلاث عشرة الخ (قوله فيمنع البناء عليها) معتمد (قوله ويشترق الى هذا الخ) كان المحوج الى هذا التفرق انهم حيث لم يأمر به بالسجود ثم عند عدم قربه من القيام ألقوا بالحركة الخفيفة بالجلوس حتى كنه لم يذرفه وفيه لو قام للزيادة ثم تذكر مع قربه من الجلوس والوقوف تلك الحركة الخفيفة بالجلوس وظاهر قول الشارح من التنصيص بين أن يكون الى القيام الخفيفة على انه لو قام لخاسته سهواً ثم تذكر وعاد فصل فيه بين كونه الى القيام أقرب وأن لا لكن تقدم له ان هذا ما جرى عليه الاسنوى وان المعتمد انه لا سجود مطلقاً حيث عاد قبل انتصابه ففعل ما هنا في الوتر كالتشهد الاول سهواً وتذكر قبل انتصابه فعاد وفي سم على منعه في فرع لو نوى عدد الجلوس قبل استيقاضه من قيام سهواً ثم بدله أن يكمله من جلوس فظاهر ان له ذلك غاية الامر انه يطلب منه سجود سهواً ونسي (أقول) ويؤخذ من هذا بالاولى انه لو أتى ببعض الركعة من قيام ثم اراد فعل باقها من الجلوس لم يمنع وله أن يقرأ في هو به لان ما هو فيه حالة الهوى أكل مما هو صائر اليه من الجلوس

فاذا ألحقوه به ثم فهنا أول فافى الحاشية للشيخ من نفي الحاقه به هنا والفرفى بينه وبين ما مر في غاية البعد (قوله أن هذا) أى خشوع الجوارح (قوله وذلك) لثناء الله تعالى على فاعليه لا يخفى أن هذا وجه الدلالة من الآية المتقدمة فليس دليلاً مستقلاً وإن أوجهه سبانه فقوله ولا تتفاء بال ثواب الصلاة بانتفاءه معطوف في المعنى على قوله قال تعالى الخ لا على قوله وذلك كما هو ظاهر (قوله في البعض) أى بعض الصلاة فيشترط في هذا الوجه حصوله في بعضها فقط وإن انتفى في الباقي (قوله والقصد من القبض المذكور الخ) لا ينافى ما مر من حكمة ذلك لأن التسكين يحصل بغير الوضع المذكور فختمته ما مر (قوله كالعاجن)

(قوله حتى لا يجوز له البناء عليها) وقضية هذا الفرفى أنه لا يسجد لله وبذلك وهو ظاهر ما مر (قوله أى صلاة النفل) وبهذا التفسير اندفع ما أورده الاستوى على المتن من اقتضائه أن رتبة العشاء أفضل من ركعتي الفجر مثلاً مع أنهم أفضل منها (قوله كما مر في غيره) وروى أيضاً أن كل ليلة فيها ساعة أجابة اهـ (قوله أن قسمه نصفين) وكذا الوقسامه اثلاثاً وأرباعاً على نية أنه يقوم ثلثاً واحداً أو رباعاً واحداً وبنام الباقي فالأولى أن يجعل ما يقومه آخر بخلاف ما لو قسمه أجزاءً بنام جزأً أو يقوم جزأً ثم بنام الآخر فالأفضل أن يجعل ما يقومه وسطاً فلأراد أن يقوم رباعاً على هذا الوجه فالأولى أن يقوم الثالث (قوله ينزل ربنا) قال في فتح الباري بفتح الياء أى أمره وضعه روائتاً وقوله وضعه أى ملائكته ونقل عن بعضهم أنه يحتاج لتقدير آخر أى حامل أمر ربنا أقول وهذا لا يحتاج إليه لجواز أن الملقى تجسم كما في جمع الجوامع وغيره (قوله حين يبقى ثلث الليل الأخير) قضية هذا أن محل هذا النزول ٥٠٨ آخر الثلثين الأولين لأنفس الثالث والثالث وقد يجب أن النزول في هذا

الوقت ثم يستمر اهـ عميرة (قوله ينزل ربنا الخ) عميرة قال الاستوى يدل عليه من الحديث أن الله عز وجل يهول حتى يضي شطر الليل الأول ثم يأمر منادياً ينادى فيقول هل من داع اهـ وقوله يدل عليه أى على أن النزول آخر الثلثين الأولين (قوله أو يقتصر عليهما) خرج به ما لو نوى أكثر من ركعتين فلا يبعد من تردد

تعمده حتى يحتاج لجبره وهذا عدم الاعتماد بحركته حتى لا يجوز له البناء عليها (قلت نفل الليل) أى صلاة النفل المطلق فيه (أفضل) من النفل المطلق في غير مسلم أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل وحلوله على النفل المطلق كما مر في غيره (وأوسطه أفضل) من طرفيه حيث قسمه اثلاثاً لار الغفلة فيه أكثر والعبادة فيه أثقل وأفضل منه السدس الرابع والخامس للخبير المتفق عليه أحب الصلاة إلى الله صلاة داود كان بنام نصف الليل ويقوم ثلثه وبنام سدسه (ثم آخره) أفضل من أوله أن قسمه نصفين ظهر ينزل ربنا إلى السماء الدنيا في كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الأخير فيقول من يدعوني فأستجيب له ومن يسألني فأعطيه ومن يستغفرني فأغفر له ومعنى ينزل ربنا أى أمره (و) الأفضل للنفيل ليلاً ونهاراً (أن يسلم من كل ركعتين) بأن ينوي ما ابتداء أو يقتصر عليه ما في حالة الاطلاق ظهر صلاة الليل والنهار مثني مثني والمراد بذلك أن يسلم من كل ركعتين لأنه لا يقال في الظهر مثلاً مثني أما التنفل بالآ وتارفير مستحب (ويسن التهجيد) بالاجماع لقوله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك وما أظن به صلى الله عليه وسلم عليه وهو التنفل أي لا بعد نوم

و يسن أن الأفضل الاتيان بما نواه اهـ (قوله فقير مستحب) أى ولا مكروه اهـ ولو بواحدة كما مر (قوله وهو التنفل ليلاً) ظاهره ولو بركعة وفي سم على حج ظاهره إخراج فعل الفرائض بأن قضى فوائت اهـ ونقل عن اقتناء الشارح أن النفل ليس بقيد قال الشيخ عميرة ذكر أبو الوليد النيسابوري أن التهجد يشفع في أهل بيته استنبطه من قوله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك الآية وروى البيهقي عن أسماء بنت يزيد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه تعالى يحشر الناس في صعيد واحد يوم القيامة فينادى مناد أين الذين كانت تتجافى جنوبهم عن المضاجع فيقومون وهم قائل فيدخلون الجنة بغير حساب ثم يؤمر بالناس إلى الحساب وروى الجنيد في النوم فقيل ما فعل الله بك قال طاحت تلك الاشارات وغابت تلك العبارات وفنيت تلك العلوم ونفدت تلك الرسوم وما نفعنا الا ركعات كنا نركعها عند المصرا اهـ سم على منهج وقوله استنبطه لعلمه من قوله تعالى عسى أن يعثلك ربك مقاماً محموداً فإن كونه كذلك يقتضى الشفاعة في فائدة كمال ابن سراقه من خصائصنا الجماعة والجمعة وصلاة الليل والعيد واليكسوفين والاستسقاء والوتر اهـ مناوى عند قوله صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ الخ (قوله بعد نوم) أى وبعد فعل العشاء ثم رأيت في سم على منهج قال مانصه فرع يدخل وقت التهجد بدخول وقت العشاء ومعلمها ولا يكفي بدخول وقت العشاء من غير علمها أخلاقاً ما يؤهمه كلام شيخ الاسلام في بعض كتبه ويشترط أيضاً أن يكون بعد نوم فهو كولو تر في توفقه

المراد به الشيخ الكبير لانه يسمى بذلك لغة ائمة كلام الشارح الا في كذا صريح في ارادة حاجن البهين فليتامل ومن اطلاه
على الشيخ الكبير قول الشاعر فاصبحت كنبيا واصبحت عاجنا * وشرخصال المرء كنت وعاجن (قوله واستثنى بعض
المتأخرين) هو الدمبرى لكنه انما استثناء من استصحاب قيام الامام من مصلاه عقب سلامه لا من الانتقال بالصلاة الى
آخر كما صنفه الشارح اذ لا معنى له وعبارته فار لم يكن ثم ساء فاستحب للامام ان يقوم من مصلاه عقب سلامه لئلا يشك
هو ومن خلفه هل سلم أولا ولئلا يدخل غريب فيظننه في الصلاة فيقتدي به الى ان قال قامت ينبغي ان يستثنى من ذلك ما اذا

على فعل العشاء ولو جمع تقدم مع المغرب ويريد اليه بشرط كونه بعد نوم حر ومقتضى قول شيخنا في شرح الارشاد وهو
أي التهجد الصلاة بعد النوم ولو في وقت لا يكون الناس فيه نياما اه انه لا ينبغي بدخول وقت العشاء فليراجع وعبارته على
ابن حجر وهل يكفي النوم عقب الغروب يسيرا أو الى دخول وقت العشاء فيه بطر وقد يستبعد الا كنفاء بذلك اه أي فلا بد في
كون النوم بعد دخول وقت العشاء ولو قبل فعلها اه ويوافق هذا ما نقل عن حشبة الشهاب الرملي على اروض من انه لا بد ان
يكون أي النوم وقت نوم (قوله وهو قبيل الزوال) قال شيخنا ان الامام ٥٠٩ أجدد ترك نوم انقبولونه لاصبة ولاشياء

وينبغي ان قدره يختلف
باحث لاف عادة الناس فيما
يسمعون به على التهجد
(قوله كل الليل) ينبغي ان
يحل ذلك ما لم تدع اليه
ضرورة كان احتاج اليه
لمراسمة زعمه أو مشيه
أو نحو ذلك (قوله ليس
لا تغصروا ليلة الجمعة) قبل
وحكمة ذلك انه ضعف
عن القيام بوظائف يومها
لكن هذه الحكمة تقتضي
ان الكراهة لا تغنص
بالقيام بل تجرى في احبائها
بغيره اللهم الا ان يقال في
انقسام العمل لجميع البدن
على وجه شاق عادة بخلاف
غيره ان (قوله فغير
مكروه) اظهر ما حكمة

ويسن للمتهجد نوم انقبولونه وهو قبيل الزوال لانه كالصور للصائم (ويكره قيام) أي سهر
(كل الليل) ولو في عبادة (دائما) انتهى عنه واضرره كما أشار اليه في الخبر والمراد ان من شأنه
ذلك حتى انه يكره قيام مضرو لو في بعض الليل واحدة زجكل عن قيام ايل كاملا كالغسل الاخير
من رمضان وليتي لميد فيستحب احياؤها وانما لم يكره صوم الدهر بقده الا في لانه يستوفي
في الليل ما فاته وهما لا يمكنه نوم النهار تعطل ضرورياته الدينية ولدنيوية (و) يكره تخصيص
ليلة الجمعة بقيام أي صلاة لسير لا تخصوا ليلة الجمعة بتياء من بين اللبالي وأفهم كلامه عدم
كراهة احياؤها مضومة لما قبلها أو بعدها وهو غير مذكور في صومها وهو كذلك
وتخصيصهم ليلة الجمعة بذلك مشعر بعدم كراهة تخصيص غيرها وهو كذلك وان قل لا ذرعى
فيه وقفة اما احياؤها بغير صلاة فغير مكروه كما أفاده الوالدرجته الله تعالى لاسيما بالصلاة
والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فان ذلك مطلوب (و) يكره ترك تهجد
اعتاده من غير ضرورة (والله أعلم) خبر يا عبد الله لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل ثم تركه
رواه الشيخان ويسن ان لا يحل بصلاة الليل وان قلت كافي المجموع وان يكثر فيه من الدعاء
والاستغفار ونصفه الاخير كد وأفضله عند الصحروان يوقظ من يطمع في تهجده حبث
لا ضرر ويسن كافي المجموع ان ينوي الشخص القيام عند النوم وان يمسح المية قط النوم عن
وجهه وان ينظر الى السماء وان يقرأ ان في خالق السموات والارض الى آخرها وان يفتخ
تهجده بركعتين خفيفتين واطلة القيام أفضل من تكثير الركعات وان ينام من نعت في صلاته
حتى يذهب نومه ولا يعاد منه الا ما يظن ادامته عليه وينأ كذا كثر الدعاء والاستسعة في
جميع الليل والنهار ونعت لليل لاخير كد وعند الصحرا أفضل

ذلك مع ان العبد موجود (قوله خبر يا عبد الله) الخطاب لله بن عمرو بن ابي بصير وقوله مثل لان اراد به عبد الله بن عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه (قوله ويسن ان لا يحل بصلاة الليل) أي ان لا يتركها (قوله ان يموى الشخص القيام) أي التهجد
(قوله عند النوم) أي حيث جوزه فان قطع بعدم قدامه عادة فلا معنى له (قوله وان ينظر الى السماء) عاشره ولو أعمى
وتحت مستغف ولعل وجهه ان صح ان في ذلك الفعل من لا يعمى ويعوده كذا البسم الله عومدها فمدد بذلك الشيطان عنه
(قوله وان يقرأ ان في خالق السموات والارض الخ) أي لو اتمه في آل عمران واطرما المراد بالآخر هل هو السور أو الآية
والظاهر الثاني ثم رأيت في التنبان للنووي ومثله في لاذ كذا للنووي وعبارته ويستحب ان يقرأ استيقظ من النوم كل
ليلة آخر آل عمران من قوله تعالى ان في خلق السموات والارض الى آخرها فثبت في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يقرأ اخوان آل عمران اذا استيقظ (قوله واطاله القيام فيما) أي صلاة الليل (قوله وان ينام من نعت في صلاته)
ومثل الصلاة غيرها من الطاعات كقراءة القرآن وقصوه وقوله من قال في الصباح بانه لم ينام الا من

عدم مكانه يدكر الله الخ (قوله اما اذا كان خلفه نساء فسيتأني) مبني على ما مر في الاستثناء وقد مر ما فيه (قوله ومقتضى اطلاق المصنف عدم الفرق الخ) فله نظر اذ كلام المصنف مفر وض في الانتقال عن محل صلى فيه الى آخره فلا يشمل السائلة المتقدمة (قوله ولهذا سنتني منه) لم يقدم ما يصح أن يكون مرجع الضمير لان الكلام في سن الانتقال وهذا الاستثناء في أفضلية فعل الله في المسجد لا يقيد الانتقال بالسير بل على ما الكلام فيه (قوله وهو قبله آدم في بعده من الانبياء) أي كل منهم

هو كتاب صلاة الجماعة (قوله كتاب) كان حكمه الترجمة به دون جميع ما ذكر في كتاب الصلاة الى الجنائز ان الجماعة صفة زائدة على ماهية الصلاة وليست فعلا حتى تكون من جنس فكأن كالا جسمية من هذه الحيثية فافرد بها بكتاب ولا كالا جسمية من حيث انها صفة تابعة للصلاة فوسطها بين أبوابها ولما كانت صلاة الجنائز مغايرة لاطلاق الصلاة مغايرة ظاهرة أمردها بكتاب ما أخر عن جميع أبواب الصلاة بطرائق المعاري اهـ حجج في فائدة الخ قال في الاحياء عن سليمان الداراني أنه دل لا بقوت أحد أصلا في الجماعة لا بدب أدنيه قال وكان السلف يعزرون أنفسهم ثلاثة أيام اذا فاتتهم لتكبيره الأولى وسبعة اذا فاتتهم الجماعة (قوله وأقلها امام ومأموم) هـ أي يؤخذ من قوله في الحديث لا تقام بهم الجماعة ولو أقامها امام ومأموم وحده فقط ولم ينو الا امام الامامة هل يجوز للدري فيه احتمال ولعل الوجه خلافه لان العرض حصول الجماعة وقد حصلت بواسطة المأموم الا فداء الان صلانه ٥١٠ حينئذ جماعة وان لم ينو الا امام الامامة فقد حصلت الجماعة بذلك فليتأمل

* (كتاب صلاة الجماعة) وأحكامها *

وهي مشروعة لقوله تعالى وادا كنت منهم تأقت لهم الصلاة الآية أمر بها في الحوف في الامن أولى ولا اخبارا لالتبعية والاجاع عليها وأقلها امام ومأموم غير الاثنين فافوقهما جماعة (هي أي الجماعة في الفرائض) أي المكوبات (غير) بالنصب كما قاله الشارح بمعنى الا أعربت اعراب المستثنى وأضيفت اليه كما هو مذكور في فن النحو وانما امتنع الجبر لانها لا تعرف بالاضافة الا ان وقعت بين ضدين وقد يقال ان اللام للجنس فلا يضر الوصف بالنكرة لان المعرفة في المعنى كالنكرة ويجوز نصبها على الحال (الجمعة) اما يأتي انها فرض عين فيها وشرط لصحتها بالاتفاق (سنة مؤكدة) لخبر صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ أي بالمعجزة بسبع وعشرين درجة وفي رواية بخمس وعشرين درجة ولا منافاة كما في المجموع لان القليل لا ينفي الكثير أو انه أخيراً ولا بالقليل ثم أعلمه الله بزيادة الفضل فاخبر بها أو ان ذلك يختلف باختلاف أحوال المصلين أو ان الاختلاف بحسب قرب المسجد وبعده أو ان الأولى في الصلاة الجهرية والثانية في السرية لانها تنقص عن الجهرية بسماع قراءة الامام والمأمومين لها منه ومكث صلى الله عليه وسلم مدة مقامه بمكة ثلاث عشرة سنة يصلي بغير جماعة لان الصحابة رضي الله عنهم كانوا

السم على منعه وقول سم واه احتمال أي بعدم الجوار (قوله الا ان وقعت بين ضدين) ومثلا ذلك بقولهم الحركة غير السكون (قوله ان اللام للجنس) أي يجوز ان تكون للجنس فلا ينافي ما سألني من انها لله الهدى الكرى (قوله ويجوز نصبها على الحال) ينأمل الفرق بين هذا وقوله أعربت اعراب المستثنى فانه على ذلك التقدير منصوب على

كانوا

الحال أيضا ومعنى قولهم ان غير قرب اعراب المستثنى

انها تنصب اذا كانت بعد كلام تام موجب الى غير ذلك من التفصيل وقد يقال ليس مراده ان هذا مقابل لكونها أعربت اعراب المستثنى بل مراده انه حيث كانت اللام في الفرائض للجنس جاز في غير ان تكون صفة وان تكون حالا لان المعرفة بلام الجنس يعامل معاملة النكرات والمعارف لكن قال حمير أعربه الاسنوي حالا وما قاله الشارح اقدم من الافتصاح على مد هو الطاهر وأما جعلها صفة فممتنع لعدم كونها معرفة اهـ وهو صريح في ان الحالية اعراب غير اعراب المستثنى فليست (قوله بسبع وعشرين درجة) قال ابن دقيق العيد الا طهر ان المراد بالدرجة الصلاة لا هو وذلك في بعض الروايات وفي بعضها المعبر بالصف وهو مشعر بذلك اهـ الشيخ حمير رحمه الله (قوله ثلاث عشرة سنة) وليس المراد انه كان يصلي الجنس لما مر من ان الصلاة انما فرضت قبل الهجرة بسنة الى آخر ما ذكر (قوله يصلي بغير جماعة) لعل المراد أي من غير مواظبة على الجماعة أو من غير وجوب الجماعة فيجوز مع ذلك انه كان يصلي جماعة في بعض الاحيان ويؤيد ذلك صلواته صلى الله عليه وسلم في صيغة الاسراء جماعة وقول الخليل وواظب صلى الله عليه وسلم عليها كما هو معلوم بعد الهجرة فانه يصلي بانه كان يفعلها قبل الهجرة امكنه لم يواظب عليها وفي كلام الشافعي في مراتب الوحي انه صلى الله عليه وسلم صلى بخديجة وعلى في بعض أسفاره وهو بمكة حين زالت الشمس اهـ وهو صريح في انه صلى جماعة قبل الهجرة الى المدينة

يتوسل به الى الله سبحانه وتعالى في فصل شروط الصلاة خمسة (قوله وان قال الشيخ) أي في شرح اروض حلا قال
 في حاشية الشيخ (قوله وقد صرح بذلك) يعني بما قاله شيخ الاسلام ادمارة الصحاح والشرط بان تحرك العلامه وان شرط
 الساعة علامتها انتهى فقول الشارح فيما مره هو المشهور وانما المراد به شهرته على 'الاسم على ماله' (أي له في غير
 بينهم لم يصح ما قبله) أي ان كان غير عاى بالمعنى الآتي (قوله ان المراد به هذا) أي اما في غير هذه اوصافه من غير هذه

(قوله ان الجماعة ثلاثة) أي أفعالها ثلاثة (قوله ان أهل الجبعة ثمانية) أي اتى له ذلك اثواب واما في
 الحكمة السابقة ان لكل من الاثنين ثمانية عشر في غيرهم وفي شافعي بين خمسة عشر واقديس - أي يحصل له ثواب الجماعة
 والصف فيما يظهر وان تحقق من الحنفى عدم برأه الله عنه لا يقل حيث علم ترك الحنفى القراء كانت صلاته باطله عند
 الشافعي فيصير في اعتقادهم منفرد الا يقول صرحوا بان فعل الجماعة لكونه نسائا امة قادير لم يره السهو ومن ثم لو
 اقدي شافعي بمنفى فسيجد لتلاوة سجدة من لا تطل صلاة الشافعي بعمل الحنفى ولا مطل مدونه لا عاينه انه فعل ما
 يبطل عمده سهوا فليتنامل وسيأتى انه لو بان امامه محدثا لتزعمه الاعاؤه حصلت له الجماعة لو حود صورته احتي في اجعته
 حيث كان الامام رائدا على الاربعين لا يقال بغيره هذا وسجدة ص ٥١١ باب الشافعي يرى حدود التلاوة في سجدة لا

تقول ويرى سقوط الجماعة
 عن المأموم في الجند أعا
 رأس يسبون مسبقا
 (يؤيد وصرحت بالمدور)
 أي نحوه أي المكسوت
 (قوله التي لا تخرجها
 ح- عه) أي قل "لن
 كسبه" أي هزمته
 غير هذا ما عده شافعي

لأن حيث اندر
 وانس جماعة في
 ولوندر ان يصاح اجزاء
 لا يعتد به لان الج
 وما ليست قرينة
 مشرطة بالجماعة

كثواتهم يرون يصلون في بيوتهم فلما هاجروا الى المدينة أقام الجماعة وواطبها وحكمته
 كونها بسبع وعشرين كما أوده السراج البلقي ان الجماعة ثلاثة والحكمة بعشر أده لها
 حصل لكل واحد عشرة فبالجملة ثلاثون لكل واحد رأس ماله واحد في تسعة عشر
 بسبعة وعشرين ورواحل وعلا يعطى كل انسان من الجماعة في كل سبعة وعشرون وحكمة
 ان أقل الجماعة انسان كما قاله ابن ريناحل وعلا يعطى ما يكرمه ما يعطى الالة وقد أوضح
 ذلك غاية الايضاح مع زيادة حكم لذلك الجلال لسمو في الاماني ومرتدي جزء
 معرفة الخصال الموصلة الى الطلال رأل في المراضع لالعبد الذي المقدم في قوله قول كتاب
 الصلاة المكسوتات حسن فهو مساو لقول أصله في الجس ولا اعتراض له به شافعي
 المذكورة اتى لا تخرجهم جماعة ولا من الجماعة ولا من الجماعة لا من الجماعة
 وفي المجموع في باب هيئة الجماعة ان من صلى في عهده آلاف تسعة وعشرون ومن صلى مع
 اثنين له ذلك لكن درجات لا قول أكل (وقيل) هي (فرس كناية للرجل) أي تعين العقد
 الاحرار المسورين المقيمين في المؤدا فقط لغير من الاله في فريد لا يدولانتم وهم الجماعة
 الا تصود عليهم الشيطان أي غلب فعلك الجماعة فلما أكل الدار من الغنم القاسية وخرج
 بالرجال غيرهم وسياق وبالبلالين الصناديق والعتاد اصدادهم لا يخرج منهم مخرج

لو بدرا ان يصاح اجزاء في عهده قد يدره ولو صلاها من راحل اكل هل جماعة عهدهم - لا بدور وخرج و
 قال سم فيه نظرو في اروض وشرحه في باب السرحانية لاف من الجماعة والمعدومة لو بدور وخرج والحدود (قوله
 ومن صلى مع اثنين) أي أودع واحد (قوله لغيره من الاله) أي عهده - أي من قربه لاجل اودع في ربه وند - و
 عمارة المحلى وشيخ الاسلام أودع في المحلى أيضا لاجله - لا بدور وخرج واصل من الجماعة وياتي ثم رأيت في شيخ
 الاسلام وفي رواية ان الصلاة (قوله من الغنم القاسية) أي العبد واسم الدار بغيره قال امر سم - عهده بالملوك
 عليه حال الامن بالاولى اه سم على منهج (أقول) وقد بينا لادلائله ذكر من ح- ومن ح- ومن ح- ثم حله الشارح
 في الترجمة دالة على المشروعة الصادقة بالوجوب والدبر الاولى ان يقول لاهم يمدحى - لا جرب فيتمسك به حتى يوجد
 صارف (قوله وبالبلالين الصناديق) أي ولو فعليا اصدان أو الحافق ثم من بلالين الصناديق وخرج الحد من الكور - قول
 يسقط الطلب عن البالغين بذلك ولا يصيرهم من بطر والارب لا قبل لانه بين عهده ليعمل منهم من أهل الغنم وسقط
 الواجب بعادهم وتعمل عدم السقوط لاسبب العوم الى المصير حيث لم يهالوا في سعي على لعباب لوتكوا على قول
 نحو الحما في طماصهم ان يعلمهم يسقط الطلب منهم هل قالوا هذه الس- اه و - أي ثاب - لو مشبه له شرفهم
 في ترك ذلك سواء عذروا في هذا الس- أم لا - حصل لهم اسرار ولا

بالمعنى وهذا عرف الفقهاء وأما قول الشيخ في الحاشية أن المراد به غير المجتهد فهو جار على اصطلاح الأصوليين ولا يناسب به السياق أيضا (قوله وأن العالم من يميز ذلك وأنه لا يغتفر في حقه الخ) قد يقال الذي يميز ما ذكر بالفعل كيف يتأتى جهله به حتى يترتب عليه الاغتفار أو عدمه (قوله عن العميون) أي يفرض وجودها (قوله والامر بالشئ نهى عن ضده الخ) لا حاجة اليه هنا وهو تابع فيه للشهاب صحيح في الامداد لكن ذلك انما يحتاج اليه لالارشاد انما تكام على الستر من حيث ان عدمه مبطل حيث قال وبعد ستر عطف على قوله بحدث من قوله تبطل الصلاة بحدث فاحتاج في الشرح الى ما ذكر ليتم الدليل على

(قوله وسيأتي حكم الاجراء في باب الاجارة) عبارة ثم واعلم ان اوقات الصلوات الخمس مستثناة من الاجارة نعم تبطل باستثنائها من اجارة أيام معينة كافي قواعد الركشي للجهل بقدر الوقت المستثنى مع اخراجه عن معنى اللفظ وان واقع الاستثناء الشرعي وهو ظاهر وأفتى به الشيخ رحمه الله اه (قوله وبالمقيمين المسافرين) أي وان كانوا على غاية من الراحة وظاهره ولو سافر نزهة وسيأتي عن الزيادة في الاعداد ان بعضهم توقف في جواز ترك الجماعة في السفر عند ارتحال الرقعة قال والتوقف ظاهر أخذنا ما قالوه في القصر لو كان الحامل له على السفر النزهة فقط فلا ترخص له لانه ليس لغرض صحيح (قوله المقتضى لوجوبهم) أي على المسافرين (قوله ان كانت من نوعها) أي بان اتفاقا في عين المقضية كظهيرين أو عصرين ولو من يومين بخلاف ظهر

وتصروا وان اتفقا في كونها رباعيتين وعبارة ابن حجر ولما بين مقضية اتحدت (قوله لم تنس أيضا) أي وتكون خلاف الاولى (قوله بحيث يظهر بها الشعار) بفتح الشين وكسر هاء اللامه ح وعبارة شيخنا الزيادة جمع شعيرة وهي الامة اه وما قاله صحيح موافق لما في المصباح حيث قال والشعار أيضا علامة القوم في الحرب وهو ما ينادون به ليعرف بعضهم بعضا والعبد شعار من شعار الاسلام

وبالاحرار من فيه رق ولو مبعضا وان كان بينه وبين سيده مهايأة والنوبة له سواء انفرد الارقاء ببلد أم لا خلافا من رجع خلاف ذلك وسيأتي حكم الاجراء في باب الاجارة ان شاء الله تعالى وبالمستورين العراة فلا تكون فرضا عليهم بل هي والانفراد في حقهم سواء الا ان يكونوا عميا أو في ظلمة فتستحب لهم وبالمقيمين المسافرين فلا تجب عليهم كانه في الرخصة عن الامام وأقره وجزم به في التحقيق وما نقل عن ظاهر النص المتضمن لوجوبهم بالحجول على نحو عاص بسفره وبالمؤداة المأضية فلا تكون فرضا فيها بل هي سنة ان كنت من نوعها فان كانت من غير نوعها لم تنس أيضا ومتى كانت فرض كفاية (فتجب) اقامتها (بحيث يظهر بها) (الشعار) أي شعار الجماعة في تلك المحلة باقامتها في كل مؤداة من الخمس بجماعة ذكورا وأحرار بالغين فيما يظهر كرد السلام بخلاف صلاة الجنائز فان مقصودها الدعاء وهو من الصغير أقرب الى الاجابة لانه لا ذنب عليه فان كانت كبيرة اشترط تعددها فيها بادية أو غيرها ولا يكفي فعلها في نحو محل ولا في البيوت وان ظهرت في الاسواق لان الشعار لا يحصل بذلك ومقتضى هذا التعمل انه اذا ظهر بها الشعار الا كتفاء بذلك وهو المعتمد كانه القاضى أبو الطيب عن أبي اسحق كأن فتحت أبوابها بحيث لا يحتشم كبير ولا صغير من دخولها ومن ثم كان الوجه الا كتفاء باقامتها في الاسواق ان كانت كذلك والا فلا لان لاكثر الناس مروا تأبى دخول بيوت الناس والاسواق ولا يشترط اقامتها بجماعة وهو من بل تسقط بطائفة قليلة ظهر الشعار بهم وقد

والشعار اعلام الحج وأفعاله الواحدة شعيرة أو شعارة بالكسر اه فاعلم ما قاله شيخنا الزيادة من ان أفتى العلامة الشعيرة قول في اللغة فليراجع (قوله ذكورا وأحرار) بالغين ومقيمين أخذنا مما يأتي وهذا السياق يشعر بان الكلام في الادميين لانهم الذين يوصفون بالحرية والرق والذين يحكم لهم منابا لبواغ والصبا فيخرج به الجن فلا يكفي اقامتها بهم في بلد وان ظهر بهم الشعار ويوجه بان المصود من الجماعة حيث أهل البلد على التعارف باقامتها وبحث بعضهم عن أحوال بعض بالا اجتماع في اوقات الصلوات وتسهيل الجماعة على طالبها ومن عرف ان المقيمين من الجن ينفر منهم ولا يحضر الجماعة سيما من ليس عنده كمال عقل وقد يؤيد هذا عدم الا كتفاء باقامة المسافرين مع انهم من أمثال أهل محلاتهم من كل وجه فاحفظه وارفض ما عداه (قوله بخلاف صلاة الجنائز الخ) أي وبخلاف الجهاد فانه اذا قام به الصبيان كفى ويفرق بأن الغرض منه نكاح الكفار وهي اذا حصلت بالصبيان كانت أقوى في حصول المراد ثم رأيت سم على ابن حجر صرح بذلك (قوله في الاسواق) أي وفي المحلات الخارجة عن السور أيضا حيث ظهر منها الشعار اه سم على ابن حجر بالمعنى (قوله تاتي) أي تجمع (قوله الشعار بهم) أي ومثلهم الفساء والصبيان ونحوهم اه زيادة ومن نحو العراة اه سم على ج أي والارقاء أيضا وتقدم في قول الشارح جماعة ذكورا الخ ما يصرح بذلك وقول الزيادة أيضا ولا يسقط الفرض عن لا يتوجه الفرض عليهم كالنساء الخ

المدهى من بطلان الصلاة بخلاف ما هنا (قوله لادنى غرض) ومنه كما هو ظاهر غرض الجماع ومنه الاسترخاء لا يقتضى حرمة الكشف كما لا يخفى خلافا لما فى شامية الشيخ والالكان الاسترخاء واجب الامتنونوا يلزمه أن يقول بثله فى الكشف للبول أو الغائط لان الاسترخاء ممتنع ولا قائل به ما هو ظاهر (قوله أما فى افواجب) أى أحسن الصلاة كما ينه بعدد به فلو

(قوله بعدم حصول الشعار) أى وعلى هذا يحرم عليه التلطيل أو الاعتكاف فى المسجد حيث أدى الى منع أهل البلد من إقامة نفسه لما فيه من تفويت غرض الواقف من احياء البقعة بالصلاة فى أول أوقاتها على ما جرت به العادة لا يقال الاعتكاف أيضا من مقاصد الواقف لار غرضه من وقف المسجد شغله بقراءة أو ذكر أو اعتكاف أو غيرها لا يتناول الفرض الاصلى من وقف المساجد الصلاة فيها فيمنع من شغلها بما يقوت ذلك المقصود لانه يقوت بذلك المنفعة على مستقيم أو بغيره ما لو نذر المسافر اعتكافا متتابعا فى المسجد مدة تقطع السفر ثم نوى الاعتكاف فى مسجد قرية وكان اعتكافه فيه يمنع من إقامة الجماعة فيه لاهل القرية فهل اذا خرج من المسجد مدة صلاحاتهم ينقطع التتابع أولا فيه نظروا الذى يظهر انه ان نذر مدة مطابقة ولم يكن ثم الا ذلك المسجد فهو مقصر باعتكافه فيه فينقطع التتابع وهو يسيل من تأخير الاعتكاف حتى يتمكن من الاعتكاف بعد لا يعارض فيه وان عين مدة اتفق وقوعها فى سفره فان كان ٥١٣ ثم مسجد ممتنع من مثلاً أو واسع لا يمارضه فيه أحد اذا

أفتى الوالدرجه الله تعالى فى طئفة مسافرين أقاموا الجماعة فى بلدة وأطهروها هل يحصل بهم الشعار ويستقط بفعولهم المقيمى بعدم حصول الشعار منهم وأنه لا يسقط بفعولهم المقيمى عن المقيمى فقد قال المصنف اذا أقام الجماعة طائفة يسيرة من أهل البلدة ولم يحضرها جهوز المقيمى فى البلد حصلت الجماعة ولا يتم على المتخلفين كالموصلى على الجنائز طئفة يسيرة هكذا قاله غير واحد وأفتى الوالدرجه الله تعالى أيضا فى أهل قرية صلوا ركعة من فريضة فى جماعة ثم نوا قاطع القدوة واتقوا هم منفردين بأنه يسقط عنهم طلب الجماعة لما أدى شعائرها بصلاتهم وان كانت تلك الفريضة الجمعة وتلزم أهل البوادرى أنسا كمين بها وأما فى القرية الصغيرة فلا يشترط تعددها فى الحصول الفرض بدونه وضبط الشيخ أبو حامد القرية الصغيرة بان يكون فيها نحو ثلاثين رجلا والظاهر انه قريب بل لو ضبط ذلك بالعرف لكان أقرب الى المعنى وكلامهم يعمل فى القرية الصغيرة وفى الكبيرة والبلد عاين مثلاً مفروض فيما لو كان بحيث يمكن من يقصدها ادراكها من غير كبير مشقة فيها فيما يظهر فلا يشترط إقامتها فى كل محلة منها خلافا لاجماع (فان امتنعوا كلهم) من فعلها بان لم يفعلها أحد أو فعلت لا على الوجه المذكور (فوتلوا) أى قائل الامم أو نائبه الممتنعين لاظهار هذه الشعار العظيم ولا يقابلهم على ترك السنة (ولايتأكل لندب النساء) كده للرجال المزيتهم على بناء على أنها سنة لمن (فى الاصح) خشية الفساد ومن وكثرة المشقة عليهم لانهم لا يتأتى غالبا بالاجتماع الى المساجد فيكره تركه لهم لانهم والخائف كالنساء ومقابل الاصح ثم انهم لا بد منه (قلت الاصح المنع من

لا يمارضه فيه أحد اذا اعتكف فيه من أهل البلد انقطع تتابعه باخر اجبه لتقصيره باعتكافه فيه مع تبسر غيره وان تعين ذلك المسجد ولم يكن ثم ما يقوم مقامه لا ينقطع التتابع باخر اجبه منه لكونه مكرها على الخروج (قوله وانه) عطف على عدم (قوله) فقد قال المصنف غرضه منه الاستظهار على الافتاء المذكور فان قوله من أهل البلد يفيد بطريق المنع من ان غير أهل البلد

٦٥ نهاية ل لا يسقط بفعول المقيمى عن أهل البلد على أهل (قوله وتلزم أهل البوادرى) أى الجماعة (قوله وأما فى القرية) مسمى قوله فان كانت كبيرة الخ (قوله لكان أقرب) مسمى (قوله وكلامهم) أى حيث اكفوا يعمل الخ ولو غير بقوله واكتفوا هم كان أولى (قوله الممتنعين) أشعر بأنه لا يجوز ان يباهم بالشك لعدم الترتيب بل متى باصرهم فيمنعوا من غير تأويل اه حى أى فيكون كندل البعاء ووجه الاشعار ان تعليق الحكم بالمشقة يؤذن بعبارة ما حد لا اشتقاق فيفيد ان القتل لا ممتنع بهم (قوله ولا يتأكلهم على ترك السنة) أى الى أحد لوجهين وهما فى باب الادان فى شرح قول المتن فى الإقامة وقيل فرض كفاية عن بعضهم ان كل سنة يجزى فى الله ل على تركها الخلاف المذكور اه شيخنا الشوبرى وقد صرح المحلى هنا بعبارة وجه بناء على السنية انهم يتأولون على احذر من اماتة او فديشه من انهم لا يتأولون على السنية فى الاذان ونحوه قطعاً وليس مراد بل الخلاف حارفاً اوفى نبرها فعل اقصاره على حكاية فى الجماعة لكونه أشهر (قوله لمزيتهم) أى شرفهم (قوله لاهل) نطاهره وان سهل عليهم تعصبا لما فى بعتهم اوفى المسجد بلا مشقة ومع أمن المنة لكونهم غير مشتهات

رأى عورة نفسه الخ فلا يقتضى ما ذكره حرمة رؤية الانسان عورة نفسه في الصلاة ووجهه في النفل ظاهر لان له قطعته منى شاء وكذا في الفرض لان الحرمة انما هي من جهة نطعه لا من جهة خصوص النظر في حاشية الشيخ عن حواشي شرح الروض من أخذ حرمة النظر الى العورة في الصلاة بما ذكر محل وقفة على انه ليس المراد بالروية التي تبطل بها الصلاة

(قوله للخبر السابق) هو قوله ما من ثلاثة في قرية الخ (قوله لخبر الشيخين المار) هو قوله صلاة الجماعة افضل من صلاة الفرد الخ لكن الحديث المذكور هي فيه لم يذكر عن الشيخين وعبارة حج الخبر المتفق عليه اه وهو صريح في انه من روايتهما (قوله في الخبر قبله) أي قبل قوله ما من ثلاثة الخ الذي عناه بقوله الخبر السابق (قوله بل تارة تسن) وهل يحتاج العبد الى اذن السيد قال القاضي ان زاد من اذن السيد الى زمن الانفراد احتاج والا فلا ولا يجوز للسيد منعه اذ لم يكن له به شغل واعتمد مر في العبد انه لا يحتاج الى اذن السيد اذا كان زمنه على المادة وان زاد على زمن الانفراد اه سم على منهج (قوله وتسن لم يميز) أي يكتب له ثوابها دون ثواب الواجب لانه مخاطب بها على سبيل السنية فانه لا خطابية تعلق بفعل غير البالغ العاقل (قوله لقد هممت ان آمر الخ) قال العراقي في شرح التقریب اختلاف الروايات والعلماء في تعيين الصلاة المتوعدة على تركها بالتصريق هل هي العشاء أو الصبح أو الجمعة وظاهر رواية الاعرج عن أبي هريرة ان المراد العشاء لقوله في آخره لو يعلم أحدكم انه يجسد عظما سميئا أو مر ماتين حسنتين لشهد العشاء وقيل هي العشاء والصبح معا ويدل له ما رواه الشيخان وفي بعض طريق هذا الحديث ان أنقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر ولو يعلمون ما فيها لا توجهاوا لوجهاوا ولقد هممت فذكره وقيل هي الجمعة ويدل له ٥١٤ رواية البيهقي فأحرق على قوم بيوتهم لا يشهدون الجمعة وحديث مسلم عن ابن

مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لقوم يتخلفون عن الجمعة لقد هممت فذكره ثم قال رواية البيهقي في كونها الجمعة ورواية كونها العشاء والصبح حديث واحد وحديث ابن مسعود في كونها الجمعة حديث

انما عند وجود سائر شروطها المتقدمة (فرض كفاية) للخبر السابق فليست فرض عين لخبر الشيخين المار فان المأصلة تقتضى جواز الانفراد وذكر افضل في الخبر قبله محمول على من صلى منفردا لقيام غيره بها أو لعدم كرض اما اذا اختل شرط محامر فلا تجب بل تارة تسن وتارة لا وتسن لم يميز نم يلزم ولبسه أمره بالتعودها اذا اكمل (وقيل) هي فرض (عين والله أعلم) للخبر المتفق عليه لقد هممت ان آمر بالصلاة فتقام ثم أمر رجلا في صلى بالناس ثم انطلق معي برجال معهم خرم من حطاب الى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار وقد أجيب عنه بأنه وارد في قوم منافقين يتخلفون عن الجماعة ولا يصطلون فرادى والسياق يؤيده ولأنه صلى الله عليه وسلم لم يحرقهم وانما هم بقصر يقيمهم لا يقال لو لم يحرقوا

آخر مستقل بنفسه فعلى هذا لا يقدح حديث ابن مسعود في حديث أبي هريرة وينظر في اختلاف تصريقهم حديث أبي هريرة وقد رجح البيهقي رواية الجماعة فيه على رواية الجمعة فقال والذي يدل عليه سائر الروايات انه غير بالجمعة عن الجماعة وقال النووي في الخلاصة بعد كلام البيهقي بل هما روايتان رواية في الجمعة ورواية في الجماعة وسائر الصلوات وكلاهما صحيح انتهى ملخصا والله أعلم فتأمل فبتقدير صحة كل من الروايات يحتمل ان كلاما من الصلوات المذكورة كان باعشا للنبي صلى الله عليه وسلم على ارادة التصريق فخرج بها اذا علم الاجير ان المستأجر يمنع من الجماعة وكان الشعار يتوقف على حضوره هل يحرم عليه ايجار نفسه بعد دخول الوقت وكذا اذا علم انه يمنع من الجمعة هل يحرم عليه ايجار نفسه بعد الفجر كالسفر المفوت فليتأمل وقد يغفل بين ان يحتاج أو يضطر لذلك الايجار فليحذر اه سم على منهج وينبغي ان يكتب في هنا بادي حاجة أخذ من تجوزهم السفر يوم الجمعة لبرد الوحشة بانقطاعه عن الرفقة وحيث لا حاجة حرمت الاجارة وعليه فلو تعدى وأجر نفسه هل تصح أو لا نقل بالدر من عن سم الصحة قياسا على البيع وقت نداء الجمعة انتهى وقد يفرق بأن البيع وقت نداء الجمعة مشتمل على جميع شروط البيع والحرمة فيه لا امر خارج وأما ما هافا لمؤجر عاجز عن التسليم شرعا فاشبهه ما لو باع الماء الذي يحتاجه لطهارة بعد دخول الوقت فانه لا يصح ولا يجوز له التيمم ان قدر على استرجاعه (قوله فأحرق) هو بالتشديد ويرى فأحرق بأسكان الحاء وتخفيف الراء وهما لغتان أحرق وحرق والتشديد أباح في المعنى انتهى شيخنا الشوري على المنهج (قوله عليهم) يشمر بأن العقوبة ليست قاصرة على المال بل المراد تحريق المقصودين والبيوت تبع للقاطنين بها وفي رواية مسلم من طريق أبي صالح فأحرق بيوتنا على من فيها انتهى فخرج الباري للحافظ ابن حجر (قوله والسياق يؤيده) وهو قوله صلى الله عليه وسلم أنقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والفجر ولو يعلمون ما فيها لا توجهاوا لوجهاوا

الرؤية بالفعل حتى يترتب عليه الحرمة أو عدمها بل المراد الرؤية بالقوة نظير ما يأتي وفي عبارة الشهاب مسم في حواشي
الخفة إشارة إليه وعبارته بعد كلام سانه عن الروضة نصها وظاهره انه لا يجب تهرأع نفسه في الصلاة لكن المعتمد كقوله
شيخنا مر وجوب شترها ع نفسه في الصلاة حتى لو لبس غرارة وصار بحيث يمكنه رؤية عورته لم تصح صلاته (قوله
وقطلق أيضا) أي شرعاً وان أفهم كلامه خلافه (قوله ولو كافراً) اغشاد كره لانه حمل كازم المتن على مطلق العورة في الصلاة

ولقد همت الخ انتهى شيخنا (قوله ثم نزل وحى بالتمتع) أي ناسخ لما أداه اجتهاده اليه والاذ الصبح نه لا يقع الخطأ منه
أصلاً خلافاً ن ذهب الى انه يجوز ان يقع منه لكن لا يقر عليه بل ينبه على الصواب بالوحى حالاً (قوله قبل تعريم المثلة) أي
بالمسلمين والكفار وفي المصباح ومثلت بالقتل مثلاً من بابي قتل وضرب اذا جدعته وظهور آثاره لك عليه تنكيلاً والتشديد
مبالغة والاسم المثلة وزان غرقة والمثلة بفتح الميم وضم الناء المعقوبة اهـ (قوله نظير فضل صلاة المرأة في بيته) أي صلاته في بيته
(قوله هي في المسجد افضل) أي الا اذا حصلت الجماعة في البيت دون المسجد فهي فيه افضل اهـ حج (قوله ويدل له الخبر المار)
هو قوله افضل صلاة المرأة (قوله وما كان أكثر) صدر الحديث ما ذكره الدميري وغيره من رواية ابن حبان المذكور صلاة
الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده وصلاته مع الرجل أزكى من صلاته مع الرجل وما كان الخ (قوله بان) متعلق برحمة (قوله
موجودة في كل منهما) يمكن أن يقال ان الفضيلة المتعلقة بالعبادة وهي كمال درجات الجمع ٥١٥ الكثير على القليل غير موجودة

فهيما ويكون هذا مراد
القاضي اهـ سم على
منهج بالهني (قوله ويؤمن
خيرهن) فان قلت اذا
كانت خيراً لمن فها
وجه النهي عن منهون
المستلزم لذلك لخبر فوات
ام النهي فيسولت نزيه كما
يصرح به سياق هذا
الحديث ثم الوجه حله
على زمنه صلى الله عليه
وسلم أو على غير المشتبهات
داكن متبدلات اهـ ابن
حجر تم فضيلة كلام الشارح
ان جماعة النساء في بيوتهن
أفضل وان كن متبدلات

تحريقهم لما هم به لاننا نقول له هم بالاجتهاد ثم نزل وحى بالتمتع أو غير الاجتهاد ذكره في
المجموع أو انه كان قبل تحريم المثلة وعلى القول بانها فرض عين فليست شرطاً في صحة الصلاة
كما في المجموع (و) الجماعة (في المسجد لغير المرأة) والخ (أفضل) منها خارجة نظير افضل صلاة
المرأة في بيته الا المكتوبة أي فهي في المسجد افضل لانه مشتمل على الشرف والطهارة وظهور
الشعار وكثرة الجماعة وشمل كلامه ما لو كانت جماعة المسجد أقل من جماعة غيره وهو مقتضى
قولهم ان جماعة المسجد وان قلت افضل منها خارجة وان كثرت وبه صرح المساوردي وأقضى به
الوالد رحمه الله تعالى ويدل له الخبر المساور وهو مخصص لخبر ابن حبان وغيره وما كان أكثر وهو
أحب الى الله تعالى وان عكسه القاضي ابو الطيب ووجه بعض المتأخرين بان المحافظة على
الفضيلة المتعلقة بالعبادة أولى من المحافظة على الفضيلة المتعلقة بجماعتها ويجب عنه بان
الفضيلة المتعلقة بالعبادة وهي الجماعة موجودة في كل منهما اما المرأة والخ (جماعتها) في
بيوتهم ما افضل نظير لا تمنعوا نساءكم المساجد وبيوتهن خير لهن ويكره لهن حضور جماعة
المسجد ان كانت مشتهة ولو في ثياب مهنة أو غير مشتهة وبهائي من الزينة أو الخ الطيب
والامام أو نائبه منهون حينئذ كماله منع من تناول ذارح كريمة من دخول المسجد ويعرم عليهن
بغير اذن ولي أو حليل أو سيدا وهما في أمة متروجة ومع خشية فنة منها أو عليهما
وللاذن لها في الخروج حكمها وفيما بحث من اطلاق الحائض الامر بالجلوس بها في ذلك

غير مشتهات ولكن لو حضرن لا يكره لهن الحضور وقوله بمسذلات يتعمل فرائضه بشكوب الموحدة ثم يفتح القوتية ويحفل
تقديم الناء القوتية على الباء الموحدة ثم تشديد الدال المكسورة قال في المصباح ابتدأت الشيء امره ثم قال والنبدل
خلاف التصاون أي العسية نه انتهى (قوله ان كانت مشتهة) ومن المشتهات الشابة وان لم تكن ذارح لان ههئتها علم
وعبارة البهجة وتحضرا الجوز قال شيخ الاسلام ان أدن لها روحها ان كان ولم تنزير ولم تطالب ثم قال ونخرج بالجمهور أي
غير المشتهات الشابة والمشتهة فيكره لهما الحضور كما مر في صلاة الجماعة اهـ (قوله وللإمام الخ) أي يجوز له على ما فاده
قوله وللإمام الخ ولو قبل بوجوبه حيث رآه مصلحة لم يكن بعيباً لانه يجب عليه رعاية المصالح العامة (قوله ويعرم عليهن
بغير اذن ولي) أي في الخلية وقوله أو حليل أي في المتروجة ثم قصه العطف بأوايه لا يشترط لجوار الخروج ادن ما ينبغي
اشتراط اجتماعهما في الاذن حيث كان ثم ربيسة لان المصلحة قد تظهر لا ولي دون الحليل أو عكسه (قوله ومع خشية
قننة) عطف على قوله بغير اذن ولي فلا ينوقف حرمة الحضور على عدم الاذن (قوله حكمها) أي حكمها في الخروج بجماعة
فيكره له الاذن حيث كره حضورها الى آخر ما تقدم

وغيرها ليكون أفيد اذ لا يختلف الحكم بدليل انه لم يقيد به الحالة الصلاة بخلاف ما يأتي في عورة الامسة والحرة حيث قيدهم
(قوله نظر ظاهر) قد منع ما ذكر من النظر ويوجه البحث بأن الافتتان بالامر دأغل من امره بالمرأة لمخالطة الامر دللر حال اذ
دخل المسجد على وجه يؤدي الى ذلك ولعل هذا وجه تعبيره بقوله وفيما بحث من اطلاق الخ (قوله من غير اذنه) أي حيث
كان حاضرا (قوله أو بعده) قد يشك كل خصوصاً اذا حصل للجماعتين بعد الجماعة الاولى عذرا فتصلى التأخير ففعل المراد أنه يكره
تحرى ايقاع الجماعة بعده (قوله وهو مفهوم بالاولى) قد منع الاولوية بأن فعلها قبله قد يحمل على أنه لمعذر يمنع من انتظاره
بخلاف الجمعة فأنه قد تحمل على ان ترك صلاته مع الامام انما هو لخلل فيه الا ان يحمل قوله ووقع جماعتان معاً على ما اذالم
يكن امام احدهما لراتب (قوله ٥١٦ وسكت عن المقارنة) أي وهي مفهومة بالاولى (قوله ثم العصر) زاد سم على

أيضا نظر ظاهر وتحصل فضيلة الجماعة للشخص بصلاته في بيته بزوجة أو ولداً ورقيق أو
غيرهم بل بحث الاستوى والاذرعى ان ذهابه الى المسجد لو فوتهم على أهل بيته مفضل وان
اقامته لهم أفضل وتطريفه بان فيه ايثار بقربة مع امكان تحصيلها باعادتها معهم ويرد بان
الفرض فواتهم الوذهب للمسجد وذلك لا يثار فيه لان حصولها لهم بسببه ربحا عا دل فضلها
في المسجد أو زاد عليه فهو كمساعدة المجرور من الصف وتكره اقامة جماعة بمسجد غير مطروق
له امام راتب من غير اذنه قبله أو بعده أو معه فان غاب الراتب سن انتظاره ثم ان أرادوا فضل
اول الوقت أم غيره والا فلا الا ان خافوا فوت كل الوقت ومحل ذلك حيث لا فتنة والاصولوا
فرادى مطلقاً أما المسجد المطروق فلا يكره فيه تعدد الجماعات ولو كان له امام راتب ووقع
جماعتان معاً كما أتى به الوالدرجه الله تعالى وهو مفهوم بالاولى من تفهم كراهة اقامة جماعة
فيه قبل امامه وشمل ذلك قول التحقيق لو كان للمسجد امام راتب وليس مطروقاً كرهه لغير
امامه اقامة الجماعة فيه ويقال لان اقيمت بعد قراخ الامام والا فلا وما عرج به في اتممة
من كراهة عقد جماعتين في حالة واحدة محله في غير المطروق فان أكثرهم صرح بكراهة
انقباضه والبعدي وسكت عن المقارنة وأفضل الجماعة بعد الجمعة صبحها ثم صبح غيرها ثم العشاء
ثم العصر ولا ينافيه كون العصر الوسطى لان المشقة في ذينك أعظم والوجه تفضيل
الظهر ذاتا وجماعة على المغرب لانها اختصت من بين سائر الصلوات ببذل وهو الجمعة أي
بصلاة تفعل في وقتها وبالابراد (وما كثر جمعه) من المساجد (أفضل) مما قل جمعه منها وكذا
ما كثر جمعه من البيوت أفضل مما قل جمعه منها للغير المساجد في الجماعة في المساجد الثلاثة وان
قلت أفضل من غيرها وان كثر بل قال المتولى ان الانفراد فيها أفضل من الجماعة في غيرها
وهو الوجه وما قاله الاذرعى من كون القاعدة السابقة تنازع فيه يمكن الجواب عنه بانها

منهج ثم الظهر ثم المغرب
ولا يبعد ان كلا من عشاء
الجمعة ومغربها وعصرها
جماعة كد من عشاء
ومغرب وعصر غيرها على
قياس ما قيل في صبحها مع
صبح غيرها انتهى واما
أفضل الصلوات فقد قال
ابن حجر في أول كتاب
الصلوة في وقت العصر
ما نصه أفضلها العصر
ويليها الصبح ثم العشاء ثم
الظهر ثم المغرب فيما
يظهر من الأدلة وانما
قضاها جماعة الصبح والعشاء
لانها فيها اشق انتهى
وظاهر التسوية في
الفضل بين صبح الجمعة
وغبرها وقياس ما ذكر في
الجماعة ان صبح الجمعة

أفضل من صبح غيرها بل وقياس ما ذكر عن سم ان بقية صلوات يوم الجمعة أفضل من صلوات غيرها اغلبية
(قوله أفضل مما قل جمعه) بقى شيء آخر وهو ان الامام أكثرها من المأموم أخذ مما قالوه من المداخلة بينها وبين الاذان على
الخلافا في ذلك وحينئذ لو تراض كونه اماما مع جمع قليل ومأموم مع جمع كثير فهل يستوى الفضيلتان وتجبر فضل الكثرة
الامامة فيصلي اماماً أو لا فيصلي مأموماً فيه نظر والاقرب الاول لما في الامامة من تحصيل الجماعة لغيره بخلاف المأموم
فان الجماعة حاصلة بغيره فالمنفعة في قدوته عائدة عليه وحده (قوله أفضل من الجماعة في غيرها) قياس ذلك انما في المسجد
الحرام منفرد أفضل من الجماعة في مسجد المدينة وفي مسجد المدينة أفضل منها في المسجد الأقصى اه سم على جملة
(أقول) وقد يتوقف في افضلية الانفراد في مسجد المدينة على الجماعة في الأقصى لان الجماعة في المسجد الأقصى بسبع
وعشرين وفي المدينة بصلاتين في الأقصى فالجماعة في الأقصى تزيد بخمسة وعشرين على مسجد المدينة الا ان يقال ان
الصلوات التي ضوعفت بها الصلوات في الأقصى من الصلوات بغير المساجد الثلاثة فليتأمل فانه فيه بعد شيء (قوله وهو
الاجبة) أي خلافا لابن حجر (قوله القاعدة السابقة) وهي المحافظة على الفضيلة المتعلقة بالعبادة أولى من المحافظة على
الفضيلة المتعلقة بمكانها

لاختلاف الحكم فيه ما في الصلاة وحارجهما وبدايل اسند لاله الا^٣ (قوله لم يلزمه كافي المجموع الخ) أي وهو محير بين الصلاة عاريا إلى الشط وبين الصلاة في الماء والسجود على الشط (قوله ويؤخذ من ذلك انه لو لم يشق عليه لزمه) أي لن لم يترتب عليه أفعال كثيرة كما هو ظاهر فإرجاع (قوله في لا حسن) بارة السحاب يجب في برزخهم لزمه على لا يصح ثم قابله بقول الشارح الآتي وقيل لا يجب ضمها في الأقص (قوله المقدرة الحذف) أي التي هي تالمحذوفة لحدوثها بالانها من

(قوله خلاف ما قاله) أي الغزالي وابن عبد السلام (قوله وهو كذلك) من در (قوله ان الجماعة فرض عين) عبارة ابن حجر ولو تعارض الخشوع والجماعة فهي أولى كما أطبقوا عليه حيث قالوا ان فرض الكفاية أفضل من السنن وأيضا فالخلاف في كونها فرض عين وكونها شرطا للصحة الصلاة أقوى منه في شرطية الخشوع وتصحيحه اجريان الخلاف في كون الجماعة شرطا للصحة وهو خلاف ما اقتضاه كلام الشارح من أنها ليست شرطا قطعيا وبصرح بما اقتضاه كلام ابن حجر قول الأذري في القوت مانصه وحكي الامام عن ابن خزيمة أنه جعلها شرطا في الصحة وفي البحر وقيل انها شرط في الصحة أي لغير المعدور وقصة كلام ابن كج والدارمي ان القول بأنها فرض عين ليس بوجه لنا البتة انتهى ومثله في لاسنوي (قوله والمذهب بذلك) أي تهمة قوية (قوله كما عمله كلامهم) هذه مقالة أخذ من قوله بعد ومقتضى قول الأصحاب ٥١٧ ان الاقتداء بامام الجمع القليل

الخ (قوله أفضل من الانفراد) ولا فسرق في أصليتهما بين وجود غيرها وعدمه وبما س ذلك ان الاعادة مع هؤلاء أفضل عدمها بالاعتناء بالركوع اه سم علي بن حجر (قوله وهو لم يرد) قد شكل اعتداء الانفراد بهم أفضل من الانفراد بما هم من انه لو تعطلت الجماعة لا خلف من يكره الاقتداء به لم تنف الكراهة فليتأمل

أغلبية على ان المساجد الثلاثة احتضت بمصائب دون سائر المساجد فلا يقاس بها وأقنى الغزالي بأنه اذا كان لوصلي من فرد خشع أي في جمع صلاته ولو وصلي في جماعة لم يخشع فالانفراد أفضل وتبعه ابن عبد السلام قال لركعتي تبع الاذري ولحقار بل اصواب خلاف ما قاله وهو كذلك من من الخلاف في ان الجماعة فرض عين وهو أقوى من الخلاف في كون الخشوع شرطا فيها ومن ثم كان الرأى انهم افرض كفاية وانهم سنة (الابدية ممة) التي لا يكفر بها كمتزلي ورافضي وقدرى ومثله الفاسق كافي لمجموع والمتمهم بذلك في الانوار وكل من يكره الاقتداء به كافي التوسط وانعدام أوله يكون الامام لا يعقد وجوب بعض الاركان أو الشروط كخفي أو غيره وان في مقتضاهم النفلية وهو مبطل عندنا ولهذا منع من الاقتداء به مطلقا بعض أصحابنا وتجوز لا كثر له مراعاة مصلحة الجماعة واصحها بوجوب صورتهما والام يصح اقتداء بمخالف وتعطلت الجماعة فالأقل جماعة أفضل ولو تهذرت الجماعة الاخلف من يكره الاقتداء به لم تنف الكراهة كما عمله كلامهم ولا نظرا لدائمة تعطلها السقوط فرضها حيث نذ (أو تعطل مسجد قريب) أو بعيد عن الجماعة (لغيبته) عنه لكونه مائة أو يحضر الناس بحضوره فقليل الجمع أفضل من كثيره في ذلك ومقتضى قول الأصحاب ان لا اقتداء بامام الجمع القليل أفضل من الاقتداء بامام الجمع الكثير اذا كان مخالفا فيما يبطل الصلاة حصول فصيلة الجماعة خاف هؤلاء وانما أفضل من الانفراد قال السبكي كلامهم يشعربه وبخرمه الدميري وقال الكمال بن أبي شريف لعلة الاقرب وهو المعتمد وبه أقنى والرد

فكانه قال ولو تعطلت الجماعة الاخلف هو لا علم نزل الكراهة بتأنيده عنهم وهل لسبب ومن وافقه روالها وحصول الفضيلة وعليه فلا تنافي ولا اشكال ويصرح بهذا مقالة سم علي بن حجر من شأن الكراهة والاحتجاج مع مر فوافق عليه في فرع كذا اذا كان عليه الامامة في مسجد لم يحضر معه أحد يصلي معه وجبت عليه الصلاة عليه وحده لان عليه شيئين الصلاة في هذا المسجد والامامة فيه فادانات أحدهما لا يستل الآخر بخلاف من عليه التدريس اذ لم يحضر أحد من الطلبة لا يجب ان يدرس نفسه لان المقصود من المدرس التعليم ولا يصح ردون من علم بخلاف الامام المقصود منه امران كما تقدم مر اه سم علي منهج (أقول) وقوله لا يجب ان يدرس الخ ينبغي انه ليس المراد بالطلبة المنقرين في الوظائف بل حيث كان اذا حضر يحضر عنده من يسمعه وجبت القراءة عليه ثم انه ليس المراد بالوجوب الا ان يترك من حيث هو نزل للامامة أو التدريس بل المراد وجوب ذلك لا مقتضاها المعلوم في فائدة كذا كان شيخنا الشوري يقول اذا حضر المدرس وحضر عنده من يسمعه يقرأ لهم ما يستفيدونه كالترغيب والترهيب وحكايات الصالحين (أقول) ولعل هذا محمول على ادا عين الواقف شيئا من ذلك ومنه ما لو عين نفسه امثله لم يحضر عنده من يفهمه

الحروف المهموسة فلم تعد فاصلا (قوله يماز فيه) ببناء يماز للفاعل ورجوع ضمير فيه لكلام الجار بردي وابن الحاجب (قوله وكما لو استر بقطعة حرير) لم يتقدم في كلامه ما يصح عطفه عليه ولعل في العبارة سقطا وعبارة الشهاب صحيح ويكفي بدشيرة قطعا وان حرم كمالوا سترها بحرير (قوله بخلاف القبل) فيه منع ظاهر بالنسبة للاثني بدليل قوله عقبه والمراد بالقبل والدير كما هو ظاهر ما ينقض مسه اذ الذي ينقض مسه من قبل الاثني هو ملحق في الشفرين فقط كما صرح في محله وهو مستور في سائر أفعال صلاتها (قوله وان راد لا تعارض في الرائد) لم يظهر لي المراد منه ومثله في الامداد والرد المذكور له (قوله

لا يجب عليه القراءة ويستحق المعلوم ولا يقال يقرأ ما يحكمهم فهمه لاننا نقول هـ داخلاف ما شرطه الواقف لان غرضه قراءة هذا بخصوصه دون غيره ٥١٨ (قوله الوقت المحبوب) يؤخذ منه ان الكلام فيما اذا كان الثاني يؤخر الصلاة

عن وقت الفضيلة وعليه
فالصلاة خلف امام
الطاهر بوسية مثالا ليست
أفضل من الصلاة خلف
امام الازهر ولو وقع كل
منهما في وقت الفضيلة
وما في سم على ابن حجر
يخاف ذلك لعله باعتبار
زمانه من ان امام الازهر
كان يؤخر الصلاة عن
وقت الفضيلة (قوله
ومنها ما لو كان امام الخ)
وينبغي ان يستثنى ايضا
ما لو كان امام الجمع
القليل أفضل من امام
الجمع الكثير لفقه أو
نحوه مما ياتي في صفة
الاعنة (قوله ثم يخبر) أي
حيث استويا من كل وجه
وقوله نعم ان الخ استدراك
على هذه الصورة (قوله
لكونها صفوة الصلاة)
أي خالصها أي باعتبار ان
الاعتقاد يتوقف عليها كما

رحمه الله وما قاله ابو اسحق المروزي من عدم حصولها وجه ضعيف وقد نظريه الطبري بل نقل
عن أبي اسحق أن الاقتداء بالخالف غير صحيح ويستثنى من كون كثير الجمع أفضل من قليله صور
أيضا منها ما لو كان قليل الجمع يساير امامه في الوقت المحبوب فان الصلاة معه في أول الوقت
أولى كما قاله في شرح المذهب ومنها ما لو كان امام الجمع الكثير سريع القراءة والمأموم بطيئا
لا يدرك معه الفاتحة ويدركها مع امام الجمع القليل قاله الفوراني ومنها ما لو كان قليل الجمع
ليس في أرضه شبهة وكثير الجمع بخلافه لاستيلاء ظالم عليه فالسالم من ذلك أول ولو استمر
مسجد جماعة فذم الاقرب مسافة لحركة الجوارثم ما انتفت الشبهة فيه عن مال بانيه أو واقفه
ثم يخبر نعم ان سماع النداء مرتبا فذهابه الى الاول أفضل كما يحتمل الاذري لان مؤذنه دعاه أولا
(وادراك تكبيرة الاحرام) مع الامام (فضيلة) مأمور به الكونها صفوة الصلاة ونظير من
صلى لله أربعين يوما في جماعة يدرك التكبيرة الاولى كتب له براءة ثمان براءة من النار وبرائة
من النفاق وهذا الحديث منقطع غير انه من الفضائل التي يتسامح فيها (واغتاضه
بالاشتغال بالتحرر عقب تحريم امامه) مع حضوره تكبيرة احرامه نظيرا عما جعل الامام ايؤتم
به فاذا كبر فكبروا والفاء للتعقيب فان لم يحضره أو تراخى عنه فاته لكن تغتفر الوسوسة
الخفيفة ولا يشكل ذلك بعدم اغتفارهم الوسوسة في التخلف عن الامام بتمام ركعتين فعلمين
لانها حينئذ لا تكون الاظاهرة فلا تنافي حينئذ (وقيل) تحصل (بادراك بعض القيام) لانه
محل التحريم (وقيل) ادراك (أول ركوع) أي باركوع الاول لان حكمه حكم قيامه او محل
ما ذكر من الوجهين فيمن لم يحضر احرام الامام والابان حضره وآخر فاته عليها أيضا وان ادرك
ركعة كما حكاه في زيادة الروضة عن البسيط وأقره ولو خاف فوت التكبيرة لم يسرع لم يسرع
له الاسراع بل يمشي بسكينة كالوأم من فوتها نظير ادراك التكبيرة فلا تأتوها تسعون
وتوها تمتمون وعليكم السكينة والوقار فادرككم فاصلا وما فاتكم فاقموا فان ضاق
الوقت وخشى فواته الا به اسرع كالوخشى فوت الجمعة قال الاذري ولو امتد الوقت
وكانت لا تقوم الا به ولم يسرع لتعطلت أسرع أيضا اما لو خاف فوت الجماعة فالمنقول
كافي شرح المذهب وغيره عدم الاسراع وان اقتضى كلام الرافي وغيره خلافه (والصحيح

يتوقف على النية فاعطيت حكمها من اختيارها على سائر الاركان باعتبار انه اذا شك فيها لم تنعقد (ادراك

وقوله صفوة الصلاة الخ أي كراه البزار ولفظه كما في الشيخ جده ان لكل شيء صفوة وصفوة الصلاة التكبيرة الاولى فحافظوا
عليها (قوله أربعين يوما) أي الصلوات الخمس (قوله لكن تغتفر الوسوسة الخفيفة) وهي التي لا يؤدي الاشتغال بها الى فوات
ركعتين فعلمين كما يفيد قوله ولا يشكل الخ ولعله غير مراد بل المراد ما لا يطول به ازمان عرفا حتى لو أدت وسوسة الى فوات
القيام أو مظنة فاته بفضيلة التحريم (قوله وان أدرك ركعة) ومعلوم انها الاولى فلو قال الركعة كان أوضح (قوله بل يمشي
بسكينة) أي وفي فضل الله تعالى حيث قصد امتثال أمر الشارع بالتأني ان يثبته على ذلك قدر فضيلة التحريم أو فوقها (قوله
أسرع) أي وجوبا (قوله وكانت) أي الصلوات (قوله أسرع أيضا) أي وجوبا (قوله عدم الاسراع) أي ندب عدم الاسراع

احتاجت افعالا مبطلية) أي ومضت اليه بالفعل كافي شرح الروض فلا تبطل الصلاة الا بالماضي أو الانتظار بالمصعل لكن في كلام غيره كالعباب ما هو كالصريح في بطلان الصلاة بمجرد الوجود للسائر المبيد ان لم تمس الله ولم تلمس غيره (قوله

(قوله وان لم يجلس) أي ويحرم عليه الجلوس لانه كان امامه به وقد فتت بسلام الامام فان جلس عامه سلك طيات صلاته وان كان ناسيا أو جاهلا لم تبطل ويجب اتيام فوراداعلم ويصعد للسهو في آخر صلاته لانه فعل مبيطل عمده (قوله ولا) أي أولا تنفع بجساعة بل فرادى كما يفعله التردد بين حصول الجماعة وعدم حصولها ولو أراد عدم انقضاء أصلها هل تنفع صلاته أولا هذا وقد نقل عنه انه ذكر أولا انه لا تنفع أصلا ثم رجح واعتمد بعداده امر ادى دل الطائيف ومثل ذلك في انعاده فرادى ما لو تقارنا (قوله فلا تدرك البركعة) أي وعليه فلا تدرك الامام بعد ركوع الثانية صححت قدوته وحصلت فضيلة الجماعة وان فاتته الجمعة وصلى ظهر افعاله أولا في غير الجمعة لعل مراده ان الجمعة ٥١٩ لا تدرك بما ذكر من الافساد به

قبل الصلاة أن فضيلة الجماعة لا تحصل له وان كان ذلك هو الظاهر من عبارته (قوله لو أمكنه ادراك بعض جماعة الخ) ظاهره انه لا فرق في ذلك بين ادراك امام الاولى بعد ركوع الركعة الثانية وبين ادراكه قبله كان أدركه في الركعة الثانية أم الثالثة وانه لا فرق بين أن يكون جماعة فلا يكون الجماعة ولا في أكثر ولا في أقل شيئا يزيد ويمن لجمع حضروا والامام فسد فرغ من الركوع الاخير ان يصروا إلى أن يسلم الامام ثم يجزئوا لم يصق لوقت وان خرج بالآخر وقت لا يحضر على

ادراك (فضيلة الجماعة) في غير الجمعة (ما لم يسلم) لا امام وان لم يجلس معه والوجه الثاني لا تدرك البركعة لان الصلاة كاه ركعة مكررة ولو أتى بالنية والتحرع عقب شروع الامام في التسليم الاول وقبل تمامها فهو يكون محصلا للجماعة نظر الى ادراك جزء من صلاة لا م أولا تنظر الى انه انما اعتقد النية والامام في الحال فيه احتمالا لان جزء لا يستوي بالاول وقال انه مصرح به وأبرز علة في تحريره بالثاني قال الكمال بن أبي مريم وهو الاقرب الموافق لظاهر عبارة المنهاج ويفهمه قول ابن القيم في التمهيد أخذ من النية وتذكره بما قبل السلام انتهى وهذا هو المعتمد كما أتى به الورد رحمه الله تعالى اما الجمعة فلا تدرك البركعة كما أتى في باب ما ونه عليه الركعتين وغيره هنا وشمل كلامه من أدرك جزء من أولها ثم فارق هذرا وأخرج الامام بنحو حدث ومعنى ادراكه حصول أصل ثوابها فانه يحصل بادر اكها مع الامام من أولها إلى آخرها ولهذا قالوا لو أمكنه ادراك بعض جماعة ورعى إقامة جماعة أخرى فانظر افعاله أفضل ليحصل له كمال فضله انما والوجه الثاني انه قد أسس فوت فضيلة أول الوقت أو وقت الاختيار ولو في حالة التيقن والافعه امهم ولا يساويهم ماصر في منفرد رجا الجماعة لظهور الفرق بينهما وأفتى بعضهم بأنه لو قصد هاهنا أدركها كتب له اجرها الحديث فيه وهو ظاهر دليل لا نقلا (ويجوز للامام) ان يفتي بان مع فعل البعض والجماعات أي بقية السنن بجميع ما يفعله من واجب ومستحب بحيث لا يقتص على الأقل ولا يستوفي الاكل السابق في صفة الصلاة والا كره بل يأتي بأدنى الكمال لغيره أم أحدكم اناس فلا يفتي فان بهم لضعف والسقيم وذو الحاجة وادأصل أحدكم لنفسه فليطعن ماشاء (الا ان يرضى) جميعه (بتطويله) انطأ أو سكو تامع لم يرضاهم فبطلهم وهم (مخضرون) لا يرضى وراه غيرهم ولم يتعلق بعينهم حتى كجاءه من على عمل ناجر وانما هو به وقت تأمره هو

الوجه وكذا الواسع بعض الصلاة وراعاة يدرك معهم الكل أي ان يفتي بطله وحدهم ولا يفتي بطله الجماعة في جميع ما مر فتى كان في هذه شيئا مما تقدمه جمع التعليل (قوله لا يفتي) أي وهو انه فيما نحن فيه أدرك الجماعة في الصلوات غايته انما الثاني أن كل (قوله لا يفتي) أي لا يفتي بطله الجماعة والوجه استثناء ذلك ونحوه مما ورد بخصوصه ثم رأيت من جزء ذلك انه سم على منتهج وقوله ولا يسرى الاكل لعله غير مراد بالنسبة لبعض فانه لا يترك شيئا من التمهيد ولا من الترتيب والصلاة على أبي صلى الله عليه وسلم فيه (قوله بل يأتي بأدنى الكمال) ومنه الدلالة على الجلوس بين السجدة في ما أتى به لا م وتولوا يرحمهم بنقله (قوله لغيره) أم أحدكم الخ) عميرة ولهم أيضا عن انس رضي الله عنه قال ما سميت حلف أحدكم أخف صلاة ولا أنتم من الذي صلى الله عليه وسلم اه سم على منتهج (قوله الضعيف والسقيم) يجوز انهم من عطف أحد المساكين على الآخر وتقبل ان المراد بالسقيم من به مرض عرفا بالضعيف من به ضعف بنية كخافة ونحوها وليس فيه مرض من الامر من امارته (قوله فليطعن ماشاء) من تمة الحديث

ثم ان كان في نفل مطابق أي ولم ينو عددا كما هو ظاهر (قوله ثبت الامر باجتناب النجس الخ) هذا لا يظهر ترتبه على الآية (قوله حسن متعين) قال شيخنا الزيات بعد ما ذكر وخالفهما أي ابن الصلاح والنووي السبكي انتهى وعدم تعرض الشارح لما ذكره السبكي ظاهري ٥٢٠ اعتماد كلام ابن الصلاح (قوله على الانفراد) هذا يخالف لما سبق

عن الشارح في كلامه سم على منهج قايتهامل الان يقال ان صلاتهم مع الانفراد حيث اتوا فيها يادق الكمال مما يطلب لا ينقص في الغالب عن صلاة الجماعة (قوله بالحكمة) لعل وجه الحرمة ان فيه ايها العدم تعظيم الصلاة والتشاغل عنها لا غرض دينوية (قوله ولو احس الامام) وفي نسخه او المصلي والاولى اسقاطها اذا المنفرد اذا احس بداخل يريد الاقتداء به ينتظره ولو مع نحو تطويل الخ ويمكن ان يكون مراده بقوله او المصلي الاشارة الى ما سياتي من انه اما ان يرجع الضمير الى المصلي او الامام بتطوع النظار عن واحد بعينه وقوله وخرج الخ بالنظر الى ما استظهره فيكون تفصيلا بعد اجمال (قوله الذي تدرك به الركعة) احسن ترتبه عن الركوع الثاني من ركوعي الكسوف (قوله من أقوال أربعة) الذي يؤخذ من كلام المحلى

بمسجد غير طروق ولم يطرأ غيرهم فيسن له التطويل كما في المجموع ويحمل عليه تطويله صلى الله عليه وسلم في بعض الاحيان فان انتفى شرط مما ذكره له التطويل فان جهل حالهم او اختلفوا لم يطول الا ان نل من لم يرض وكان ملازما فلا يعول عليه ولا يفوت حق الرايين لهذا الفرد الملازم فان كان ذلك مرة أو نحوها خفف لاجله كذا أفنى به ابن الصلاح رجحه الله تعالى قال في شرح المذهب وهو حسن متعين وما اعترض به من انه صلى الله عليه وسلم خفف لبكاء الصغير وشدد النكير على معاذ في تطويله من غير استئصال ومن ان مقصده تنفير غير الراضى لانسأوى مصلحته رديان قصة بكاء الصبي ومعاذلا كثرة فيه ما فلا ينافى ما مر أما الارقاء والاجراء المذكورون فلا يعتبر رضاهم لانه ليس لهم التطويل على مقدار صلاتهم على الانفراد بغير اذن من له الحق بنبه على ذلك الا ذرعى (ويكره) للامام (التطويل ليحقق آخرون) لم فيه من ضرر الحاضرين مع تقصير من لم يحضر بعدم المبادرة لاسيما وفي عدم انتظارهم حدث على مبادرتهم لها وسواء أجزت عادتهم بالحضور أم لا وما ورد في عدة أحاديث صحجة انه صلى الله عليه وسلم كان يطيل الاولى ليدركها الناس فيكون مستثنى من اطلاقهم مالم يبالغ في تطويلها غير منافي لما تقررا واذ تطويله عليه الصلاة والسلام لها على اثنائية ليس لهذا القصد وانما هو ليكون النشاط فيها أكثر والوسوسة أقل ومن صرح بأن حكمته ادراك فاصد الجماعة لها مراده به انه من قوائدها لانه يقصد تطويلها لذلك وقول الراوى كيدركها الناس تعبير بحسب مافهمه لانه عليه الصلاة والسلام قصده ذلك فالحق ما قالوه من تطويل الاولى على الثانية وأنه لا منافاة وأيضا فالكرهه هنا في تطويل زائد على هيات الصلاة ومعاوم ان تطويل الاولى على الثانية من هياتهم او جزمهم بالكرهه هنا وحكايتهم للخلاف في المسئلة عقها ظاهرا لئلا كد حق الداخل ثم لم يوفق فيما يتوقف انتظاره فيه على ادراك الركعة او الجماعة فعذر بانتظاره بخلافه هنا ولان تلك فيم دخل واحس به الامام بخلافه هنا ولو اقيمت الصلاة كره الانتظار أيضا وقول الماوردى لو اقيمت الصلاة لم يحل للامام ان ينتظر من لم يحضر لا يختلف المذهب فيه معناه كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى لا يحل حلا مستوي الطرفين فيكره تنزيها وان جزم في العباب بالحرمة بحسب مافهمه (ولو احس) الامام (في الركوع) الذي تدرك به الركعة (أو التشهد الاخير بداخل) محل الصلاة اي اتم به (لم يكره) انتظاره في الاظهر من أقوال أربعة ملفقة من طرق ثمانية لعدده بادراك الركعة او الجماعة (ان لم يبالغ فيه) أي التطويل والاباب كان لو وزع على جميع أفعال الصلاة لظاهره أثر محسوس في كل على انفراد كره ولو لحق آخر وكان انتظاره وحده لا يؤدي الى المبالغة ولكن يؤدي اليها مع ضميمته الى الاول كان مكروها بلا شك قاله الامام (ولم يفرق

ثلاثة فقط وعبارته يكره يستحب لا يكره ولا يستحب لكن عبارة الخطيب والقول الرابع انه مبطل للصلاة بضم مطلقا (قوله لعدده) أي الامام بقصد ادراك المأموم الركعة الخ ولو قال لعدده بتخصيل الركعة أو الجماعة للدخل كما أوضح (قوله مع ضميمته الى الاول) وسواء كان دخول الآخر في الركوع الذي انتظر فيه الاول أو في ركوع آخر انته ابن حجر بالمعنى وقياسه ان الاخر اذا دخل في التشهد كان حكمه كذلك (قوله ولم يفرق بضم الراء) قال في المصباح فرة بين الشيتين فرقا

والخبر المذكورين لان الامر فيهما انما هو بالتطهير والغسل لا باجتناب المجلس وان استغفد منهم ما بالالزام على ان الامر في الخبر مقيد بالصلاة فلا يتأتى قوله وهو لا يجب في غير الصلاة الخ والشهاب ج رتب هذا على خبر تنزهه واس البول وهو ظاهر (قوله بشرط ان لا يتعمد المشي عليه) لا يخفى ان الكلام في الصلاة لان هذا استثناء من شرط طهاره مكانها وبالصا اشتراط عدم تعمد المشي عليها مع الجفاف لا معنى له الا بها وحينئذ لا وجه لتعديها بالمشي هنا ان لا معنى في الصلاة ولا يصح

من باب قتل فصلات ابداه وقرنت بين الحق والباطل فصارت أيضا هذه اللغة العالمية وبها قرأ السبعة في قوله فافترق بيننا وبين النجوم الفاسقة وفي لغة من باب ضرب وقرأ بها بعض التابعين وقال ابن الاعرابي فرق بين الكلامين فافترقا فاختف وفرق بين العبدين ففترقا مثقل في الخ الخفف في المعنى والمثقل في الاعيان والذي حكاه غيرهم اجمعين والنقل مبالغة اه (قوله وبه يندفع) أي وبهذا النوجيه وهو قوله لعدم ثبوت حقه الخ ٥٢١ (قوله ولو مع نحو تطويل) ومعلوم ان محل ذلك حيث لم يكن له

عذر يرخس في ترك الجماعة كالخوف على ما لو انتظر (قوله عدم الاضطرار) معتمد وقوله مطلقا أي اماما أو غيره رضي المأمومون أم لا (قوله كما قاله الاسنوي الخ) قصة من نقله سم على منهج عن الشارح اعتماد هذا وعبرته قوله في ركوع أول الخ ورمز ان الانتظار في ذلك محله اذا لم يكونوا غير محصورين ولم يرضوا بالتطويل ثم قال يس الانتظار وان كانوا غير محصورين ولم يرضوا ولا تأتي بين قوله أولا اذا لم يكونوا غير محصورين وله انه لو كانوا غير محصورين وان المرد بالانتظار في الاول فقدت فيه اسرطوطا ثاني ما جمعت منه اسرطوطا وموله لاسيما ما علق بمولاه

بضم الراء (ابن الداخلي) بانتظار بعضهم لتعودين أو صداقة أو ملازمة دون بعض بل يسوي بينهم في الانتظار لله تعالى فان مبز بينهم ولو نحو شرف أو علم أو قرابه أو انظرهم لالله تعالى بل للتودد اليهم كل مكروه وان ذهب الغوراني الى حرمه عند صد التودد وقول الكفاية ان قصد بانتظاره غير وجه الله تعالى بأن كان يميز في انتظاره بين داخل ودخل لم يصح قوله واحد امر دود كما قاله ابن العماد بأنه سبق قلم من لم يستحب الى لم يصح بدليل حكايته بعد ذلك في البطون لان قواين وخرج بقوله بدخل من أحس به قبل سر وعه في الدخول فلا ينتظره لعدم ثبوت حقه الى الآن وبه يدفع ما استشكل به بأن لم يأن كانت التطويل انتقش بخارج قريب مع صغر المسبب ودخل بعد مع سعة وخرج بقوله لا مالم المفرد اذا أحس بدخل يريد الانتدابه فقبل انه ينتظره ولو مع نحو تطويل طويل لفقد من يضربه ويؤخذ منه ان امام الراضين بشرطهم المتقدمة كذلك وهو ظاهر لكان مقتضى كلام المصنف عدم الانتظار مطلقا كما قاله الاسنوي وان قال في الكفاية انه لم يتفقه على نقل صريح لاسيما ان رجوع الضعيف في أحسن المصلي لا لالمام (قلت المذهب استحباب انتظاره) ما شرط المذكورة وهو القول لث في (والله أعلم) خبر أبي داود انه صلى الله عليه وسلم لم كان ينتظر مادام يسع وقع نعل ولانه انة على خبر من ادراك الركعة أو الجماعة وشمل ذلك اذا كانت صلاة المأموم غير معبسة عن القضاء وهو كذلك فيما طهر نعم لو كان الدخول بعناد البطء وتأخير الاحرام للركوع من عدمه زحاله أو خشى فوت الوقت بانتظاره حرم في الجماعة وفي غيرها حيث امتنع المديار شرع بها ولم يق من وتها ما يسع جميعها أو كان عن لاري ادراك الركعة بالركوع أو الجماعة بالتشكركه كذا منتظر في غيرهما لان مصلحة الانتظار للقصد ولا مصلحة له هنا كما لو ركع في الركوع ان من صلاة الحرف (ولا ينتظر في غيرهما) أي ركوع والثناء لاخير من قيام أو غيره فيكره اذا قائد له وقد يسس الانتظار كما في الموافق الخلف لان تمام الناعة في لصحة لا حبره بعد ركعته تباينه منها قبل ركوعه كما سيأتي ومبعثه الزكشي من استحباب تعدد بطي امراء أو المصنعة محل طر والاوجه به ان ترتب الى انتظارهما ادراك يسس بشرطه وان لا يلازمه تقرير من كراهة

٦٦ غايه ل لكن مقتضى كلام المصنف الخ (وله غير معتمد) كالميم جعل يعلب فيه وجود المساء (قوله يس عدمه زحاله) ويعني أنا لو لم فذلك مع عدمه لا ينتظره أي لا يكره مصادر سببها لثاوي غيره (قوله أو الجماعة بالثمة) أقول ينبغي أن يضم الى ذلك ما لو أحس بدخل في الدخول لاخير وقد لم انه مقام يجب عهده بناء على أن الفصل وهو لعدم التأخير لانه معهم كامل هم في منهج ومحل ذلك حيث علم الامام من المأموم ان لو يدرك الصلاة انتظار الجماعة لتي تمام بعده (قوله ادلا فثمة له) هم ان ساءت ذمة كان علم به ركع بل احرام المسبوق أحرمها وبأس انتظاره فقاما سم على منهج أي وان حصل بذلك تطويل لانه به لا على ما فيها

ارادة المشي الى محل الصلاة لان النجاسة ان كانت رطبة فالكلال عليها ساقى وان كانت جافة فان علمت برجمله خرج من فرض المسئلة من نجاسة المحل الى نجاسة البدن وان لم تعاق برجمله فلا تنصه في صلاته وان كانت غير معفوها واعلم ان الشارح ذكر هذه العبارة بعينها في شرحه لا يوضح المصنف في المناسك بالنسبة للطواف فلهذا نقل العبارة برمتها الى هنا

(قوله نحو حريق خفف) أي ندبا (قوله أو جهه مازومه) هل محله اذا لم يمكنه اتقاؤه اذا صلى كشدة الخوف أو يجب القطع وان أمكنه ذلك فيه نظرو ولا يبعد الاول قيسا على ما قالوه فيمن خطف نعله في الصلاة وقوله ويجوز له الخ وقضية التعبير بالجواز عدم سنه والا قرب خلافه (قوله ويجوز لا نقاذ نحو مال) ظاهره وان كان ليتيم وانه لا فرق بين القليل والكثير (قوله وفي لغة غريبة) أي واللغتان فيما اذا كان أحسن بمعنى أدرك فلا يراد قوله تعالى ولو صدقكم الله وعده اذ تحسبونهم باذنه الآية فانه ليس بهذا المعنى وفي الحثار وحسوه ماستاصلوهم قتلا وبأبه ردومنه قوله تعالى اذ تحسبونهم باذنه وقال البيضاوي أي تقتلونهم من حسه اذ أبطل حسه (قوله وكذا جماعة في الاصح) عميرة من الأدلة البينة في ذلك صلاة معاذ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم دعاه اماما يقومه ٥٢٢ أخرجه الشيخان اه سم على منهج (قوله بالمعنى اللغوي) وهو فعلها ثانيا

مطلقا بخلاف الاصطلاح
فانه يشترط فيه أن يكون
خلل في الاولى على ما قيل
والثاني لا يشترط ذلك
بل يكفي مجرد العذر في فعل
الثانية وان لم يوجد خلل
في الاولى ومن العذر
فضيلة الجماعة وعليه
فهذه الاعادة اصطلاحية
أيضا ويصرح بذلك قول
ج مانصه قيل المراد هنا
معناها اللغوي لا الاصولي
أي بناء على أنها عندهم
ما قيل خلل في الاولى من
فقد ركن أو شرط اما اذا
قلنا انها ما فعل خلل أو
عذرا كما ثواب فيصح ارادة

الانتظار عند فقد شرط من الشروط المدكورة ولو على تصحج المصنف النذب هنا هو ما في التحقيق والمجموع وجرى عليه الشيخ في شرح منهجه تبعه صاحب الروض وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى وهو المتمدن خلافا لما ساهمه الشارح من الكراهة على الطريق الاول ومن عدم استصحابه أي اباحته على الثاني ولورأي مصل نحو حريق خفف وهل يلزمه القطع وجهان أو جهه مازومه لا نقاذ حيوان محترم ويجوز له لا نقاذ نحو مال كذلك وقوله أحسن هي اللغة المشهورة قال تعالى هل نخس منهم من أحد وفي لغة غريبة بلا همز (ويسن للصلي) مكتوبة ولومغربا على الجدي دلان وقتها عليه يسع تكررها مرتين بل أكثر كما علم بماسر فيه مؤداة (وحده وكذا جماعة في الاصح اعادتها) بالمعنى اللغوي لا الاصطلاح مرة فقط (مع جماعة يدركها) في الوقت سواء كانت مثل جماعة الاولى أم أقل منها أم أكثر كما سيأتي وان زادت الاولى فضيلة ككسور امامها أعلم أو أروع أو غير ذلك ومقابل الاصح يقصره على الانفراد نظرا الى ان المصلي في جماعة حصل فضيلة الجماعة فلامعنى للاعادة بخلاف المنفرد ورد بمنع ذلك وشمل ذلك جماعة الاولى بعينهم وان لم يحضر معهم أحد غيرهم كما اقتضاه المطلق الاحكام وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى وان قال الاسنوي ان تصويرهم يشعر بأن الاعادة انما تستحب اذا حضر في الثانية من لم يحضر في الاولى وهو ظاهر والالزم استغراق ذلك للوقت اذ ما ذكره من الالزام ممنوع وعلى تقدير تسليمه انما يأتي اذ قلنا ان الاعادة لا تتقيد بمرحلة واحدة والراجح تقييدها بما خلا فالبعض المتأخرين

ومعناها الاصولي اذ هو حينئذ فعلها ثانيا رجا الثواب (قوله مع جماعة) أي

من أولها الى آخرها (قوله يدركها في الوقت) أي بان يدرك فيه ركعة مر اه سم على ج (أقول) ويؤخذ بذلك من قوله أولا مؤداة اذ الاداء لا يكون بدون الركعة ونازع فيه ج ونقل الاكتفاء بالتحريم في الوقت من حيث حصول الجماعة حتى لو أخرج نفسه من الجماعة عقب التحريم كفي ثم قال بعد كلام ذكره انه لا بد من وقوع ركعة في الوقت لتكون أداء وعبارته فالذي يتجه الآن اشتراط ركعة وان كان ظاهر المجموع يؤيد اشتراط الكل اه وفي سم على منهج فرع لو خرج الوقت قبل ادراك ركعة منها ينبغي أن تتقاب نفعلا مطلقا اه وقوله يدركها في الوقت أيضا قال عميرة اقتضى هذا ان من صلى منفردا في الوقت أو بعده لا يندبر له اعادتها في غير الوقت في جماعة وقد يستشكل بما سلف من أن الجماعة تسن في القضاء عند اتحاد الجنس الا أن يجاب بأنه لما كانت الجماعة محتملة اتفاقها في القضاء وانضم الى ذلك ان المعادة تقع نفلا امتنعوا من ندب ذلك هنا واقتصر واعلى الوارد اه سم على منهج (قوله ورد بمنع ذلك) ويؤيد المنع ما تقدم من صلاة معاذ يقومه بعد صلاته مع رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله اذ ما ذكره من الالزام) هو قوله والالزام الخ (قوله والراجح تقييدها) فلو زاد فالقباس عدم الانعقاد من العالم اه سم على منهج أي وأما الجاهل فتقع له نفلا مطلقا

ولم يغير لفظ المثنى لسبق القلم أو نحوه وستأتي له هذه العبارة أيضاً في كتاب الحج من هذا الشرح في الكلام على الطواف

(قوله بخلاف نحو العاري) أي فلا تنس إعادة له لأن الجماعة في حقه ليست أفضل من الأفراد وقصبة متقدم له من أنهم لو كانوا جميعاً أو في ظلمة استحبت الجماعة لهم تقييد ماها من عدم من إعادة بما لو كان العراة بصراً في ضوء ويصرح به قوله الآتي أو العراة في غير محل نذهب المذهب لم تنعقد (قوله كافي المصنف) أي ينبغي (قوله رآهم لم يصليها معه) وكان ذلك في صلاة الصبح بمسجد الخيف اهـ ج (قوله مسجد جماعة) أي محلاتقام فيه الجماعة وان لم يكن مسجداً (قوله فيصلي معه) هو بالنصب في جواب الاستفهام (قوله فصلي معه رجل) هو أبو بكر رضي الله عنه اهـ ج (قوله من له عذري عدم الصلاة) أي وكذا غيره حيث لم يرد الصلاة معه اهـ ج (قوله جماعة بعد جماعة) كذا في المجموع وفيه نظر إذ الجماعة الثانية هنا باذن الإمام اهـ ج وأقره سم عليه ولا مام في كلام ج هو النبي صلى الله عليه وسلم ومحل القول بكرهه ذلك إذا لم يذن الإمام صريحاً أو مافى معناه كان سكوت وعلم رضاه (قوله ومحل نذب إعادة الخ) لعل المراد أن من صلى في جماعة إذا أراد الإعادة لتحصيل الفضيلة لم يدرك الجماعة الأولى اشترط في استحباب ٥٢٣ الإعادة أن يكون الآتي ممن يرى جوار

الإعادة بخلاف ما لو كان مالكاً مثلاً لا يرى جواز الإعادة لمن ذكر فالظاهر في قوله يرى للمصلي معه وبعبارة ج ويظهر أن محل نذهب مع المفردان أنه من جوازها وأندبه والا لم تنعقد لانه لا فائدة لها تعود عليه أي وهو ظاهر حيث كان الخلف أمماً ما لو كان مأموماً فلا مانع من حصول الفضيلة للشافعي اعتباراً به تقيده (قوله إن صلى جماعة) أي وأراد إعادتها التحصيل الفضيلة لغيره (قوله والا فلا يعيد) أي ولو أعاد

وتصورهم خرج مخرج الغالب فيعمل بإطلاقهم كما هو ظاهر وإنما يطلب الإعادة من الجماعة في حقه أفضل بخلاف نحو العاري في الوقت كافي المصنف وأقره وذلك لما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم لا تدين رآهم لم يصليها معه وذكر أنهم أصليها في رحلها ما إذا صلى مع في رحلها كما ثم أتت بمسجد جماعة فصليها معه ثم قال كما أنه قد دل بتركه الاستئصال مع إطلاق قوله إذا صلى مع في رحلها كما على أنه لا فرق بين من صلى جماعة أو منفرد ولا بين اختصاص الأولى والثانية بفضل أو لا وصرح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ما جاء رجل بعد صلاة العصر من ينصدق على هذا فيصلي معه فصلي معه رجل ومن ثم سنت الإعادة ولو مع واحد وان كان صلى أولاً مع جماعة كثيرين كادل عليه هذا الخبر ودل أيضاً على استحباب الشفاعة إلى من يصلي مع الحاضر من له عذري عدم الصلاة معه وان الجماعة شخه ل بإمام ومأموم كما مر وان المسجد المطروق لا تكبره فبجاءة بعد جماعة وقد مر أيضاً أنه لا فرق بين الإعادة في وقت الكراهة وغيره ومحل نذب الإعادة فإن صلى جماعة إذا كان ممن يرى جواز الإعادة والأفلا يعيد وأنه لو أعادها منفرداً لم تنعقد السبب كان في صلاته الأولى داخل ومنه جريان خلاف في بطلانها كان شك في طهر أو نحوه وأنه نخب نية الإمامة فيها أو لا صار منفرداً وهو ممتنع وقول الشيخ فيمن صلياً فربضة منفردين الظاهر أنه لا يمس لأحدهما أن يقندي بالآخر في إعادتهما فلا تنس الإعادة وان شمله كلام المنهج وغيره أقرهم فتنس الإعادة لغير من الأفراد له أفضل فيه نظر ظاهر بل الاقنناء هو الأفضل لتحصيل فضيلة الجماعة في فرض

لتنعقد ومحل إذا كان الشافعي إماماً لا يرى بطلان الصلاة فلا فائدة (قوله كان في صلاته لا في محل) وهو مع أعاد الصلاة منفرداً لهذا المطلب على قول هل تنس إعادتها إذا اجساعة به نظر ومال من منع لأن الثالثة مسموعة اهـ تأمل اهـ سم على منهج (أقول) الأقرب الاستحباب لأن المانعة التي يعاينها بالنظر بخلاف تعدد أولى (قوله كان شك في طهر أو نحوه) وينبغي وفاقاً لم أن يشترط قوله مدرك ذلك لقول فهل من ذلك ولو صحح الشافعي بعض رأسه وصلى يستحب له الوضوء بمسح جميع الرأس والإعادة مراراً على ذلك نجه نعم فيسأل وهل من ذلك الصلاة في الجماع أقول أحدهم بطلانها لا يبعد نعم أن قوى دليله على ذلك فابنظر دليله اهـ سم على منهج وهل مما فوى مدركه متقدم من أبي بصير المروزي من أن الصلاة خلف المخالف لا فضيلة فيها أم لا فيه طر والاقرب أنه لا تنس الإعادة (قوله وقول الشيخ) أي في غير مخرج منهجه (قوله له من الانفراد أفضل) أي وما هنا كذلك لأن الانفراد أفضل من الاقنناء لانه لا يضر من خاف نفل وليس مما يكون الانفراد فيه أفضل القدر والخالف لما تقدم من حصول الفضيلة معه وإنما أفضل من الانفراد كما تقدم في ح قول المصنف أو تعطل مسجد قريب لغيره وقد تقدم من سم على ج أن التماس أن الجماعة خاف الناسق والخالف وابتدع أفضل من عدمها أي فتجوز الإعادة مع كل منهم وقوله أفضل أي وكذا من الانفراد له منه وفي الجملة ما صرح في العراة

بعبارة الشهاب حج هنا ولم يتعمد ملامسته (قوله وفي أحد البيتين) أي لان الصورة انه ليس عنده غير هيا بان كان محبوسا
 (قوله أو مكال ضيق) أي بان يكون بمقدار ما يسع الصلاة فقط كما هو ظاهر (قوله حيث كانت الخجاسة محققة) أي في محل
 المنتصف وخرج به ما اذا جهلت فلا يكون المنتصف نجسا لكنه يجتنب وبعبارة الروضة وان اقتصر على النصفين فقط طهر
 الطرفان وبقي المنتصف نجسا في صورة اليقين ومجتنبا في الصورة الاولى يعني صورة الاشتباه في حاشية الشيخ مما يخالف
 هذا ليس في محله (قوله ومثله قابض على حبل متصل بعينة الخ) الاولى أن يقول ومنه بدل ومثله لان المذكورات من افراد
 ما ذكره قبل نعم مسألة الساجور ليست منها (قوله ولو بساجوره) انظر هل الساجور قيد أو لا فيكون مثله ما لو كان مشدودا
 بحبل موضوع على الكعب والظاهر الثاني لان غايته حينئذ انه قابض على حبل موصول موضوع على الكعب اذ لا يشترط

(قوله كما هو ظاهر) أي لان محل الكراهة في فرض خاف نفل محض وماهية ليس كذلك فان صلاة كل منهما نفل على ان محل
 كراهة الفرض خاف النفل في غير المعادة (قوله وانه لو أعادها بعد الوقت الخ) أي أوفيه ولم يدرك ركعة في الوقت على ما مر
 (قوله في غير محل ندم الملم) بأن كانوا بصراء في ضوء (قوله كان نوى قطع القدوة في أثنائها بطلت الخ) ظاهره وان انتقل الجماعة
 أخرى لانه صدق عليه انه انفرد في صلاته ومثله ما لو خرج اعذر كان رءف امامه مثلا وهو ظاهر وعليه فيشكل هذا بما قاله
 سم من سجوده اسهو امامه بعد سلامه فانه يعد منفردا حال سجوده وقد يفرق بينهما بان زمانه لم يعد من توابيع الصلاة وكان
 الامام واحدا لم يضر وكان لم يتفرد بخلاف هذا فيضرب الانفراد في هذه الحالة وان قل جدا وبقي ما لو فاتته الركعة الاولى مع
 الامام واقتدى به في الثانية لاحتمال ان يسهو الامام بركنه ويأتي بركعة خامسة فيذكرها جميعها مع الامام هل تصح صلاته
 نظر ذلك أم لا فيه نظر والا قرب الثاني قياسا على ما لو كان لا بس الخف وعلم ان ما بقي من المدة لا يسع الصلاة كاملة حيث
 قال لشارح بيطلانها من أول الامر ٥٢٤ وعليه فيفرق بين هذا وبين ما لو أدرك امام الجمعة في اعتدال الركعة الثانية فما

بعده حيث ينوي في
 اقتدائه الجمعة لا يظهر
 لاحتمال ان امام الجمعة
 يشذ كرأيه ترك ركنا من
 الركعة الاولى فيتداركه
 بركعة كاملة بعد اقتداء
 المسبوق فتصل له الجمعة

كل وقولهم المذكور لا يشمل هذه الصورة كما هو ظاهر وانه لو أعادها بعد الوقت أو العرأة في
 غير محل ندمها لم تنه تد ولو أخرج نفسه المعيد من الجماعة كان نوى قطع القدوة في أثنائها
 بطأت كما أفتى به الوالدرجه الله تعالى اذ المشروط ينتفي بانتفاء شرطه وشرط صحته الجماعة اذ
 صورة المسئلة ان لا مسوغ لاعادتها الا هي ولا يرد على ذلك الجمعة حيث جازله فيها الانفراد في
 الركعة الثانية لان الجماعة شرط فيها في الاولى فقط دون الثانية بخلاف مسئلتنا فانها فيها بمنزلة
 الطهارة وخرج بقولنا مكتوبة أي على الاعيان المذكورة فلا تسن اعادتها بل لا تنعقد وصلاة

بأنه في الجمعة تردد في كونها تكون جمعة أو ظهر امع حزمه بالنسبة وما هنا تردد في انها منعقدة أو
 بالجملة تضر وبقي أيضا ما لو قارن المأموم الامام في بعض أفعال الصلاة أو كلها هل يضر ذلك أم لا فيه نظر والا قرب الثاني لان
 الجماعة في الكل حاصلة حقيقة وفضلها حاصل في الصلاة في الجملة على ما اعتمد الشارح وان فاتته الفضيلة فيما قارن فيه
 فقط وبعبارة حج لكن يؤخذ مما مر عن الزركشي في مسألة المفارقة ان العبرة في ذلك بتعمرها وان انتفى الثواب بعد ذلك
 من حيث الجماعة لتحو انفراد عن الصف أو مقارنة أفعال الامام اه وسئلت أيضا عما لو أحرمت خلف الامام بعيدا عن الصف
 فهل تسن له الاعادة منفردا الكراهة فعل ذلك فأجبت عن ذلك بأنه لا وجه للاعادة لانه ليس كل صلاة مكروهة تطلب
 اعادتها واعادة الصلاة في الجماع انما هو لقول الامام أحمد بطلانها لا لمجرد كونها مكروهة وأما لو أحرمت مريرة الاعادة
 منفردا عن الصف ابتداء واستمر الى آخرها وقلنا بأن ذلك مانع من حصول فضيلة الجماعة فهل تصح الاعادة أولا ويكفي
 مجرد حصول الجماعة فيه نظر والقياس عدم الصحة لاقتفاء الفضيلة فيها ويفرق بين هذه وما ذكر عن حج بأن تلك حصل
 فيها فضيلة الضرم وعرضت الكراهة بعد ذلك فأسقطت الفضيلة في بعضها وهذه لم يحصل فيها فضيلة أصلا وفي كلام سم
 على حج ان قضية اشتراط الجماعة فيها الى آخرها انه لو وافق الامام من أولها لكن تأخر سلامه عن سلام الامام بحيث عد
 منقطعاعانه بطأت وانه لو رأى جماعة وشك هل هم في الركعة الاولى أو فيما بعدها امتنع الاعادة معهم مر (قوله على
 الاعيان) وكذا لو نذر صلاة الضحى مثلا (قوله بل لا نعتقد) أي من العالم سم وبعبارة حج ويسن للصلي فرضا مؤداة غير
 المنذورة لما مر فيها غير صلاة الخوف أو شدته على الوجه لانه لا احتمال المبط فيها لاجه فلا يكره جعل المنذورة وما بعدها
 بمسئنة من كلام المصنف والشارح لما عبر بالمكتوبة جعل المنذورة فيها خارجة

كون الجبل الموضوع على النجاسة الذي هو قابض له أن يكون قطعة واحدة كما هو ظاهر فهو من أفراد قوله السابق أو
موضوع على نجس واعلم أن عبارة الشارح هنا هي عبارة الروض قال شارحه عقبه ولا حاجة لقوله مشدود بل يوهم خلاف
المراد انتهى وقضيته أنه لو وضع جبلا على ساجور الكباب أنها تبطل صلاته وإن لم يشده به يمكن في شرح الشهاب مع
التصريح بخلافه وأهل الشارح قيد بالشدة مع اطلاعهم على كلام شيخ الإسلام لعدم اعتقاده (قوله أو مشدود بداية أو سبعة
صغيرة) أي يحتمل أن نجسا قال في شرح الروض أو متصلا به انتهى وقضيته أنه لو كان على السخينة أو الدابة طرف جبل طاهر
وطرفه الآخر موضوع على نجاسة بالارض مثلا وقبض المصلي جبلا آخر طاهرا مشدودا بها بل أوه وضوعا عنها من غير شدة
على ما قدمناه عنه أنه تبطل صلاته فليراجع (قوله ويؤخذ منه أنه لا يجوز الجبر بعظم الأذى من هنا) أي سواء المحترم وغيره

(قوله فإن أعادها صحت) أي ولو مرات كثيرة وعبارة حج وكأن وجهه خروجه عن نظائرها أن العبادة إذا لم تطأ بالاعتقاد
التوسعة في حصول نفع الميت لا تحتاجه له أكثر من غيره (قوله أن ما تستحب فيه الجماعة من النقل كالقصر) أي اعتد به
وقد يدخل فيه وتر رمضان وعليه فقولهم لا وتران في ليلة محله في غير ذلك فليحذر راكبن قل من لا تعاد حديث لا وتران وهو
خاص بقصر على عموم خبر الإعادة اهـ وأقول بل بينهما عموم من وجه وتعارض في إعادة لو فرضنا أنه اهـ سم على منسوخ
(قوله عند جواز تعددها) يخرج به ما لو لم تعدد بأن لم يكن في الليلة الجماعة واحدة ولا تصح أعادتها لا طهرا ولا جمعة حيث صحت
الأولى بخلاف ما لو اشتملت على خلل يقتضي فسادها ونعذر أعادتها جمعة ٥٢٥ فيجب فعل الطهر وليس بإعادة بالمعنى

الذي الكلام فيه ومحل
كبره الاعتدال جمعة إذا لم
يتم قبل آخر وأدركت
الجمعة تمام فيه وأما كونها
لا تعاد طهرا فهو على خلافه
فإن يصرح به ذكر قول
شارح الإرشاد ودخل في
المكتوبة بالجمعة فتس
خلافا للذري ومن تبعه
أعادتها عند جواز تعدد
أوسفره بل بدأ آخر آهم
يصلونها ولو صلى معذور
أظهر ثم أدركت الجمعة أو

الجنائز لأنهم لا يتفعل بها كما يأتي فإن أعادها صحت ووقعت نفلا وهذه خرجت عن سنن التماس
فلا يقاس عليها لكن الأوجه أن ما تستحب فيه الجماعة من النقل كالقصر في سن الإعادة
ودخل في المكتوبة بالجمعة فتس أعادتها عند جواز تعددها أو سفره بل بدأ آخر آهم لم يصلوها
خلافًا لمنع ذلك كالأذري ولو صلى معذور الطهر ثم أدرك الجمعة أو معذورين يصلون
الطهر من له الإعادة كما شمله كلامهم وأتى به الوالد رحمه الله تعالى ولو قصر مسافر ثم أقام
وجود جماعة في تلك المقصورة استحب له أعادتها معهم وإن كان يتم ومحل من الإعادة لمن لو
انصرف على الأولى أجزأه فلو تيمم نحو بر لم تس له الإعادة كذا قيل والأوجه خلافه لجواز
تنفله وقد تستحب الإعادة منفردا زيادة على ما مر فيم لو تلبس بفرض الوقت ثم ذكر أن عليه
فائتة فإنه يتم صلاته ثم يصلي الفائتة ويستحب إعادة الحاضرة كما قاله القاضي الحسين خروبا
من الخلاف (وفرضه) في صورتين (الأولى في الجديد) تلخيصا لما قاله السكا نافلة ولو سقط
الخطاب به فلو تذكر خلافا في الأولى لم تكفه الثانية نعم لو نسي أنه صلى الأولى فصلاها مع جماعة
فبان فساد الأولى أجزأه الثانية لأنه نوى الفرض حقيقة بخلافه ثم والقدير ونسب عليه في

معذورين يصلون الطهر سنت الإعادة فلهما ولا تجوز إعادة الجمعة نظرا وكذا عكسه لغير المعذور اهـ رحمه الله قال في رد الويه
الكبرى وجه المنع أن الإعادة إنما بدت لتحصيل كمال في فريضة الوت يقيما ن صلى منفردا أو طهرا أو رجاء أن صلاها جماعة
ولو بجماعة أكل طهرا ومن صلى الجمعة كانت هي فرض وفاته فتنة الطهر لا ترجع بها على الجمعة التي هي فرض وفاته أصلا
فلا يمكن في إعادة الطهر كمال برجع بفرض الوت امتنع أعاد الطهر لأنها عبث والعبث يتنصر به على محذور ودها أو
ما هو في معناه من كل وجه اهـ (قوله وأتى به لوالد) أي خلافا للذري اهـ مع (قوله ولو قصر مسافر ثم ذم) وكذا لو لم يتم
فتجوز أعادتها معهم تمامه لوجوب الاتمام عليه حيث اقتدى بعم (قوله ووجد جماعة في تلك المقصورة) أي يريدون فعلها
تمامه مثلا (قوله وإن كان يتم الخ) وفي نسخة بعد قوله معهم أن فائتة بالجمعة ليست شرطا في صحتها ولا اسم مع فعلها معهم
اهـ وقوله والامتنع الخ يرد عليه أنه لا يلزم ذلك لجواز أن يعادها بعد الأقامة خفف ستم (قوله وقد تستحب الإعادة الخ) عدا
مستفاد من عموم ما مر في قوله ومنه جريان خلاف في بطلانها (قوله ثم ذكر الخ) قضيه أنه لا تس له الإعادة إذا أحرم
بالحاضرة عالما بأن عليه فائتة ولعله غير مراد بل استحباب الإعادة في هذه أولى من تأخير تعديده بتقدير الحاضر (قوله
وفرضه الأولى في الجديد) وقيل فرضه في حق المنفرد الثانية اهـ أسنوي وأهل حكمة ترك الشرح لهذا الوجه به يستفاد
من قوله وقيل الفرض كلاهما

(قوله ان الفرض احدهما) يؤخذ منه استحباب إعادة الرواتب البعدية لاحتمال ان لا تكون الاولى فرضا وعبارة سم على حج نه ما يفرع عن هل تسن إعادة الرواتب أي فرادى أما القليلة فلا يتجه الا عدم اعادتها لانها واقعة في محلها سواء قلنا الفرض الاول أو الثانية أو أحدهما لا بعينه يحتسب الله ما شاء منهم ما أو أما البعدية فيحتمل من اعادتها إعادة للقول الثالث لجواز ان يحتسب الله الثانية فيكون ما فعله بعد الاول واقعا قبل الثانية فلا تكون بعدية لها اه وعبارة على منهج فرع الظاهر وفاقا لم انه لا يستحب إعادة الرواتب المعادة معها لانها لا تطلب الجماعة في الرواتب وانما يعاد ما تطلب فيه الجماعة فليتأمل أي كما يؤخذ مما مر اه والا قرب ما قاله على حج لانه حيث كانت الاعادة لاحتمال ان الثانية فرضه كان وجه الاعادة احتمال كون الاولى وقعت فصلا مطلقا فعلا ما قبل دخول وقتها في تنبيهه أفقي شيخنا الشهاب الرملي بان شرط صحة المعادة وقوعها في جماعة من أولها إلى آخرها أي بأن يدرك ركوع الاولى وان تباطأ قصد افلايكفي وقوع بعضها في جماعة حتى لو أخرج نفسه فيها من القدوة أو سبقه الإمام ببعض الركعات لم تصح وقضية ذلك انه لو وافق الإمام من أولها لكن تأخر سلامه عن سلام الإمام بحيث عدمه قطعاً عنه ٥٢٦ بطلت وانه لو رأى جماعة وشك هل هم في الركعة الاولى أو فيما بعدها

امتنعت الاعادة معهم مر وكلام الشارح مصرح بخلاف ذلك كله وعليه غيره من مشايخنا أيضا وعلى الاول فلو لحق الإمام سهو وسلم ولم يجد فيجبه ان للأسوم المعيد ان يسجد اذا لم ينأخر كتب ايجي حيث بعد مسقطا عنه مر ولو شك المعيد في ترك ركن فهل تبطل صلاته بمجرد الشك لانه يحتاج للانفراد بركعة بعد سلام الإمام والانفراد في المعادة ممنوع أو لا تبطل بمجرد ذلك لاحتمال ان يتذكر قبل سلام الإمام عدم ترك شيء

الاملاء أيضا ان الفرض احدهما يحتسب الله تعالى ما شاء منهم ما وقيل الفرض كلاهما والاولى مسقطا للمخرج لا مانعة من وقوع الثانية فرضا كصلاة الجنائز لو وصلها جاع مثلاً مسقطا للمخرج عن الباين فلو وصلها طائفة أخرى وقعت الثانية فرضا وهكذا فروص الكفایات كلها وقيل الفرض أكلاهما ما يحصل كون فرضه الاولى حيث أغنت عن القضاء والا ففرضه الثانية المغنيسة عنه على المذهب (والاصح) على الجديد (ان ينوي بالثانية الفرض) صورة حتى لا تكون نفلا مبتدأ أو ما هو صورة فرض على المكاف في الجملة لا عليه هو فاقه انما تطلب منه اعادتها ليحصل له ثواب الجماعة في فرضه ولا يحصل من غير نية الفرض ولان حقيقة الاعادة ايجاد الشيء ثانياً بصفته الاولى وما تقر من وجوب نية الفرضية هو المعتمد وان رجح في الروضة ما اختاره الإمام من عدم وجوبها وانه تكفي نية الظهر مثلاً على انه اعترض بأنه ليس وجهها فضلا عن كونه معتمداً أما اذا نوى حقيقة الفرض فتبطل صلاته لتلاعبه ويجب في هذه المعادة القيام ويحرم قطعها كما علم مما مر لانهم أثبتوا لها أحكام الفرض لكونها على صورتها (ولا رخصة في تركها) أي الجماعة (وان قلنا) انها (سنة) لتأكدها (الاعذر) فلا زود شهادة المداوم على تركها العذر بخلاف المداوم عليه بغير عذر وإذا أمر الإمام الناس بالجماعة وجبت الاعادة لقيام الرخصة فلا تجب عليهم طاعة له لقيام العذر والاصل في ذلك خبر من سمع النداء فلم يأت به لا صلاة له أي كماله الامن عذروا الرخصة بسكون الخلاء ويجوز ضمها لغة التيسير والتسهيل واصطلاحاً الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر (عام كطير) ونحوه

فيه نظر والثاني أقرب مر اه سم على حج وقوله امتنعت الاعادة معهم أي وان تبين انه في الركعة الاولى وقوله ان للأوم المخ قد يخالفه ظاهر قول الشارح هنا ان الجماعة في المعادة كالطهارة فان قضية التشبيه ان الانفرد في أي جزء وان قل يضر كما ان الحدث يبطل الصلاة وان قل وقد تقدم انه يمكن الفرق بأن زمانه لمساعد من توابع الصلاة لم يضر (قوله يحتسب الله ما شاء) أي يقبل ما شاء الخ (قوله صورة) أي لا الحقيقي (قوله اما اذا نوى حقيقة الفرض) أي أو أطاق أخذ من قوله قبل صورة أو ما هو فرض على الخ لكن في سم على منهج مانصه فرع المنهج وفاقا لشيخنا طب ومر انه اذا أطاق نية الفرضية في المعادة لم يضر وان لم يلاحظ كونها فرضاً على المكاف أو فرضاً الجملة (قوله فلا ترد شهادة المداوم على تركها) المتبادر من هذه العبارة المواظبة على تركها في جميع الفرائض فلا ترد بالمواظبة على تركها في البعض ويحتمل خلافه وهو الا قرب لان في تركه للبعض تم وانما بالمطوب منه ولعل المراد بعدم المواظبة عدمها عرفاً بحيث يعد غير معتن بالجماعة (قوله لقيام العذر) ظاهره وان علم به وأمرهم بالحضور معه ويحتمل انه أمرهم بالجماعة أمر مطلقاً ثم عرض لهم العذر فلا يجب عليهم الحضور لحل أمره على غير أوقات العذر (قوله ويجوز ضمها) زاد الشيخ غيرها وأما ما الفتح فهو الشخص المترخص كثيراً في ضحكة فانه الذي يضحك كثيراً (قوله والتسهيل) عطف تفسير (قوله واصطلاحاً) ويعبر عنه أيضاً بأنها هي الحكم المتغير إليه السهل لعذر مع قيام السبب للحكم الأصلي (قوله على خلاف الدليل) دخل فيه ما لم

يسبق امتناعه بل ورد ابتداء على خلاف ما يقتضيه الدليل كالسلم فان مقتضى استعماله على الغرر عدم جوارحه خوفاً على خلاف الدليل (قوله لئلا نؤثر) اراجع لقول المصنف كطرد مبعده (قوله قال لما طردوا الخ) في الاستدلال به ثم ثاب تقدم من أن الجماعة لا تجب على المسافرين لـ لكنهما تنفعان فاعل الاستدلال به على كونه عذر في الجملة (قوله ولان الغالب فيه الجماعة) أي اذا كان على وجه يؤدي الى اختلافه نجس (قوله فلا يكون عذر) اجواب امومه لان له البصيرة عليه فلهوم فوله ولم يصف تقطيرا وكأنه قال اما اذا خاف تقطير فهو عذر (قوله والريح مؤنثة) قصصة تعبير المصنف به صاف حوز له كبير أيضا ويدل له قوله تعالى جاءتهم ارجح صاف وعبرة المحلى بعدد - شديدة نقل عمير - أفاد بقوله شديدة ان الريح مؤنثة وهو كذلك وانما قال عاصف نظر اللفظ اه وفي الصافي والريح مؤنثة على لاكثره بل ٥٢٧ هي لريح وفدت كرا على معنى المراجعة الـ

يمل كل من اتوبه أو كان نحو البرد كبارا يؤدى إليه لا يؤتى إلا بالمدح عنه صلى الله عليه وسلم
قال لما مطر وافي سمرقند وصل من شاء في رحله ولله العاقبة وأما ما رواه
تأذي ذلك لقائه أو كان ولم ينف قطير من سقمه فإنه ينقل في الكفاية عن القاضي لابن الغالب
فيها النجاسة فإن يكون عدرا (أو مع عذف) أو شايدا أو رجبارا أو طم شديدة (بالبيل) أو
وقت الصبح كما يحبه لاسنوى لأن المشقة فيه شدة في المعرب بخلاف المارور في وقت
(وكذا وحل) بنفق الماء واسكنهم العزة ربه (شديدة على نصيب) لا كالأونهار كما سئل هو
أشق غالبا بخلاف الخفاف منه والثاني لا لامكان الاحتراز منه بل له شعور ولشدة
مالا يؤمن معه التلويث كما مر به سابقا فوجبه في الكفاية وإن لم يكن الواحل له حيث
كما قاله الامام وقد حذف في شرح المهذب والتحقيق التمسك بالشدة وعدمه وعدم الفرق
بينه وبين الخفيف دل الاذرى وهو الصحيح والاحاديث دلالة انه وحرم بن يثري في روضه
تبع الاصله على التقييد وهو الاوجه ومثل الواحل فيما ذكره وقوع البرد أو نفع في الارض
بحيث يشق انقى الى ذلك كشدة في الواحل وأما حديث بن حبان فهو رسل الله صلى الله
عليه وسلم لما أصابهم مطر لم يلبسوا ثيابهم ان يدايهم الا أنهم في رحله لم يرضوا في المطر
وكلا مناهما في وحل من غير مطر (أو خاص كمرض) مشقة كشدة المطر بل يشق له عن
المشقة في الواحل لم ينفح حديثا يسقط اليه في المرض يخرج وقاسا في الماء أما
الخفيف كما دعا به يروى خفة فيايسر له ولأنه لا يسمى مرضا (وحر) وإن لم يكن وقت
الظهور كما سئل في الاصله تبع الاصل وهو جريء في التمسك وتتم بدور في شروع
الروضة وأما ما جرى الى ابن ولان في ربيع سلاية في رواية لا يروى عنه

[illegible]

ينبغي أن يقول لا يصح له وضوء مادام العظم المذكور كذلك لأنه ماس له دائماً (قوله بشعر طاهر من غير الأذى) أي أما من الأذى فيجزم مطلقاً سواء أذن فيه الزوج والسيد أم لا ولو من شعرها كما نقله الشهاب سمع عن الشايخ (قوله وتناول بالثر) أي لم يضره وإن كان الظاهر أن المقام للاضمار لئلا يتوهم رجوع الضمير إلى العرق المفهوم من عرق وهو لا يفيد ضرراً إن التلوث بالثر المحقق لا يصير بخلاف ما ذكره ٥٢٨ (قوله فيما لم يجاوز الصفة والخشفة) المراد أن الذي لم يجاوز

الصفة والخشفة يعني عمالاتي الثوب والبدن منه بخلاف ما جاوزهما لعدم أجزاء الجفرفيه (قوله أنه لو أمسك المصلي بدن مستحجر أو ثوبه أو أمسك المستحجر المصلي الخ) في حاشية الشيخ أن مثله ما لو أمسك المستحجر بالماء مصلياً مستحجر بالاحجار فتبطل صلاة المصلي المستحجر بالاحجار أخذاً مما أمر أن من اتصل بطاهر متصل نجس غير معفو عنه تبطل صلاته أي وقد صدق على هذا المستحجر بالماء أمسك للمصلي المذكور أنه طاهر متصل نجس غير معفو عنه وهو بدن المصلي المذكور لأن العفو عنه هو

الاراد المتقدمة خلافاً لجمع توهم الاتحادهما (ورد) لا ونهار (شديدين) بخلاف الخفيف منهما ولا فرق بين أن يكوناً ما لو فبين في ذلك المحل أو لا خلافاً لا ذري إذا المدار على ما يحصل به التأذي والمشقة فحيث وجد كان عذراً ولا فلا وما ذكره المصنف هنا من كونها من الخاص تبع فيه المحرور وعدهما في الروضة كالشرح من العام ولا تعارض بينهما كما أشار إليه الشارح فالأول محمول على ما إذا أحس بهما ضعيفاً لظنقة دون قويم أفكوتان من الخاص والثاني على ما إذا أحس بهما قويم أفكوتان من باب أولى فيكونان من العام (وجوع وعطش ظاهرين) أي شديدين والمأكول والمشروب حاضر أو قرب حضوره كما قاله ابن الرفعة تبعه ابن يونس وكان تأبه بذلك وقول الاستنوي في المهمات الظاهر لا اكتفاء بالتوقان وإن لم يكن به جوع ولا عطش فإن كثير من الفواكه والمشارب اللذيذة تتوق النفس إليها عند حضورها بلا جوع ولا عطش مردود كما قاله الشيخ بأنه بعد مفارقة التوقان إذا التوقان إلى الشيء الاستيقاق له لا الشوق وشهوة النفس لهذه المذكورات بدونها لا تسمى توقاناً وإنما تسماه إذا كانت بهما بل لشدةهما وما قاله جمع متأخرون من أن شدة أحدهما كافية وإن لم يحضر ذلك ولا قرب حضوره وديانته مخالف للآخبار تكبر إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابذوا بالعشاء وخبر لا صلاة بحضرة طعام ويمكن حمل كلام هؤلاء على ما إذا اختل أصل خشوعه لشدة جوعه أو عطشه لأنه حينئذ يشبهه بدافعة الحدث بل أولى من المطر ونحوه مما مراد مشقة هذا أكثر ولا نهام لازمة في الصلاة بخلاف ذلك وحمل كلام الأصحاب على عدم اختلال خشوعه إلا بحضرة ذلك أو قرب حضوره فيبدأ حينئذ بما يكسر شهوته من أكل لقمة في الجوع وتصويب المصنف السبع وإن كان ظاهره من حيث المعنى إلا أن الأصحاب على خلافه نعم يمكن حمل كلامهم على ما إذا وثق من نفسه بعدم التطاع بعد أكل ما ذكره وكلامه على خلافه ويدل له قولهم ذكره الصلاة في كل حالة تنافي خشوعه والحاصل أنه متى لم تطالب الصلاة فالجاءة أولى ويأتي على المشروب كاللبن لكونه مما يوثق عليه مرة واحدة وأفهم تعبيرة بالشدة أن السقوط بهما وما عاقلهما لا يتوقف على زواله بالكفاية بل يكفي أن يصير إلى حالة لا يكون ذلك عذراً في الابتداء كان يخف (ومدافعة حدث) من بول أو غائط أو ريح لم يمكن من تفرغ نفسه والتطهر قبل فوت الجماعة لكون الصلاة حينئذ مكرهة والأصل في ذلك خبر مسلم لا صلاة بحضرة طعام ولا هو يدافعه الاحتيال ومحل ما ذكر في هذه المذكورات عند اتساع الوقت فإن خشى تخافه لما ذكره فوت الوقت ولم يخش من كتم حديثه ونحوه ضرراً كما يحسنه الأذري وغيره وهو متجه صلي وجوباً مع مدافعة ذلك من غير تكرارها محافظة على حرمة الوقت والسنة أن يتخلف عن الجماعة ليفرغ نفسه مما مر من كراهة الصلاة مع ذلك وإن خاف فوت الجماعة لوفرغ نفسه كما صرح به جماعة والأوجه

(قوله والمشقة) عطف سبب على مسبب (قوله والمشروب حاضر) أي ويشترط أن يكون حلالاً فلو كان حراماً حرم عليه تناوله ومحملة إذا كان يترقب حلالاً فلو لم يترقبه كان كالمضطر (قوله يبعد مفارقتهم) أي الجوع

والعطش (قوله الاشتياق له لا الشوق) الذي في المختار التسوية بين الشوق والاشتياق قال الشوق والاشتياق أنه تراعى النفس إلى الشيء أه إلا أن يقال إن النزاع قولاً بالتشكيك فهو إذا عبر عنه بالاشتياق أقوى منه إذا عبر عنه بالشوق وعائيه فالتسوية بينهما بالنظر لأصل المعنى لا لمراد منهما وعبارة حج عبر آخرون بالتوقان اليه ولا تنافي لأن المراد به شدة الشوق لأصله وهو مساو لشدة أحد ذينك أه (قوله إلا أن الأصحاب على خلافه) هذا معتمد سمع على منج عن الشارح (قوله ينافي خشوعه) ومنه ما لو تأقت نفسه للجماع بحيث يذهب خشوعه لو صلي بدونه (قوله ضرراً) أي يبيح التيمم

بالنسبة اليه وقد اتصل بالمصلي وهو في غاية السقوط كالا يخفى اذ هو مغالطة اذ لا يخفى ان معنى كون الطاهر المتصل بالاصلي متصلا بنجس غير مدفوع عنه انه غير مدفوع عنه بالنسبة للصلی وهذا النجس مدفوع عنه بالنسبة اليه فلا تظن ان يكونه غير مدفوع

(قوله وخاف ضررا) أي يبيع التيمم أيضا فله القطع بل قد يجب (قوله اذا خوف الخ) أي سواء خاف تلقا أو عيابه ولا ينافي الاستدراك الا في (قوله ومحل ذلك) أي ما ذكر في الخبر ونحوه (قوله لسكن ٥٢٩) يندب له السعي طاهره عدم

الوجوب وان علم تأذي الناس به اه سم على ابن حجر وهو قريب لان ذلك مما اعتدوا وما يعتدل اذا عاده (قوله أو كل نحو جراد) من النجس الحمام والعصافير ونحوهما (قوله كذا قدف الخ) أي كان رأى الامام المصلحة في تركه فانه يجوز له العفو عنه حينئذ (قوله لتسرب بلوغه) انظر مناصب القرب بل قصية قوله ولو علم على بعد عدم اشتراط الترتب (قوله وعري) يقال فرس عري أي لا شيء عليه ويقال أبعس عري من شيء اد تعري كعري يعري عريا بضم العين وكسر الراء وتشديد الباء ذكره الجوهري قال الاسنوي يصير مرارة الكتاب بالوجهين انتهى عميرة (قوله والوجه ان نفسه ما يركبه الخ) ومثل فقه ما يركبه ما يلقى به ركوبه وطاهره وان تربت المسافة جدا وهو طاهر حيث عدازراه (قوله اسنوي

انه لو حدث له الحق في صلاته حرم عليه قطعها ان كانت فرضا الا ان اشتد الحال وحاف ضررا (وخوف ظالم) مضاف لمفعوله (على) معصوم من (نفس) أو عضو أو منقمة (أو مال) أو عرض أو حق له ولو اختصا فيما يظهر له أو انفيده وان لم يلزمه الذب عنه في الاوجه خلافا لمن قيد به وذكر ظالم مثال لا قيد اذا خوف على نحو خبره في تنوير مذكرا أيضا ومحل ذلك كما قاله الزركشي ما لم يقم بذلك اسقاط الجماعة والا فلا يكون عذرا نعم ان حاف تلفه سقطت عنه حينئذ كما هو ظاهر للنهي عن اضاءة المال وكذا في كل ماله ربح كريه بقصد الاستقاط فيا يتم بعدم حضور الجماعة لوجوبه عليه حينئذ ولو مع ربح الممن لكن يندب له السعي في ازالته عند تمكنه منها كما أنفي به الوالد رحمه الله تعالى وأقوى أيضا بانه تسقط الجماعة عن أهل محل عملهم عند كثر ما خوف غير ظالم كذی حق وجب عليه دفعه فوراً قبل زومه الحضور وتوفيقه ومثل خوفه على نحو خبره خوفه عدم نبات بذره أو ضربه أو كذا كل يجوز ادله واشتغل بالجماعة ولو حاف من حضورها فوات تحصيل تلك مال فلا وجبه انه ان احتاج اليه مالا كان عذرا والا فلا (و) خوف (ملازمة) أو حبس (غير معسر) مصدر مضاف لثقله فلا يكون غرم لانه حينئذ الدين ومثله وكيله أو مفعوله فيمنون لانه حينئذ المدين ومثله اذا عسر عليه اثبات اعساره بخلاف الموسعر باعليه والمعسر القادر على الاثبات ببينة أو عين ولو كان الخا لم لا يسمع البينة الا بعد حجبها فهي كالعدم كما يحتمل الزركشي (و) خوف (عقوبة) تقبل العفو عنها كخوف ف وقود وتغزير الله أو لا دوى (يرجى تركها) ولو علم على بعد ولو ببذل مال (ان تغيب أياما) يعني زمنا يسكن فيه غضب المستحق اما حد الزنا والسرقة والشرب ونحوها من حدود الله تعالى فلا يعذر بالخوف منها اذا بلغت الامام أي وثبتت عنده لانه لا يرجو العفو عن ذلك فلا رخصة به بل يحرم التغيب عنه لعدم فائدة قوله التغيب عن الشهود لثقل الامر الى الامام وانما جاز تغيب من عليه قود مع ان موجبه كبيرة والتخفيف ينافي به لان العفو مندوب اليه والتعجب طريقه وعلم محقق رناه ان مراد المصنف بأياما مدام يرجو العفو ولو علم على بعد اياه لو كان القصاص لصبي وحصل رجاؤه لقرب بلوغه مثلاً فالجزم كذلك تقديره مع امره ان يرى الاقتصار للولي أو لمن يتعبه خشية من هربه الى البلوغ ولا يمكنه العيب (وعري) بان لم يجد ما يليق به لئس وان وجد سائر عورته كفتة عمامة أو قبالة عمامة مشقة في خروجه كذلك بخلاف ما اذا وجد لا تقابه بان اعاده بحيث لا يختل به هروانه فيم يظهر والوجه ان نفسه ما يركبه لم لا يليق به المني كالأجز عن لباس لا تقا أو أه اسمر) مباح يريده (مع رقة ترحل) قبل الجماعة ويخاف من التخلف لها على نفسه أو ماله أو كان سبوحا فقط للمشقة في نفسه عنهم (وأكل ذي ربح كريه) كبصل أو ثوم أو كرات أو بخل في عومله المطبوخ الذي له ربح يؤدي ولو قل فيما يظهر وان كان خلاف الغالب وقول الرافعي يحتمل الربح الباقي بعد الطبخ محمول

٦٧ نهاية ل مباح) أي ولو سافر زهره سم على ابن حجر ونفس شيخنا لا يذى التوفيق منه عن بعضهم واسم طهره وتقدم نقل عبارته في أول الكتاب (قوله ربح كريه) قال ج لم يظهر منه ربحه (قوله أو بخل) أي ان يتحشى منه لا مطلقا صرح بذلك النووي بما لا يخفى اه سم على عباد قال لم يجهل ان بعدد سئل به وهو طاهر اذ لا كراهة له الا حينئذ اه

عنه بالنسبة للممسك الذي هو منشأ التوهم ولانا إذا عرفت أن محل الاستعجار بالنسبة لهذا المصلي فلا فرق بين أن يتصل به بالواسطة أو بغير الواسطة وعدم العتوانها هو بالنسبة لخصوص الغير بل هو بالواسطة أولى بالقومته بعدمها الذي

(قوله فلا يقربن مسجدنا) ظاهره ولو كان محتاجا لأكلمه للجوع أو غيره وفي صحيح البخاري ما نصه باب ما جاء في الثوم النىء والبصل والكراث وقول النبي صلى الله عليه وسلم ومن أكل البصل والنوم من الجوع أو غيره فلا يقربن مسجدنا عن عبيد الله قال حدثني نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في غزوة خيبر من أكل من هذه الشجرة يعني الثوم فلا يقربن مسجدنا إلى أن قال زعم عطاء بن جابر بن عبد الله زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أكل ثوما أو بصلا فليعتزلنا وقال فليعتزل مسجدنا أو ليقعد في بيته انتهى عميرة قال الأسنوي مقتضى الحديث التحريم وبه قال ابن المنذر انتهى قال الدميري ووجه الجمهور حديث كله فإني أناجي من لاتناجي اهـ سم على مذهب (قوله فان الملائكة تهذى الخ) قد يقتضى ان المراد بهم غير الكتابيين لانهم لا يفاوقونه بقي ان الملائكة موجودون في غير المسجد أيضا فوجه التقييد بالمسجد وقد يجاب بأن المنع من غير المسجد تضيق لا يحتمل ٥٣٠ وما من محل الا توجد الملائكة فيه وأيضا يمكن الملائكة البعد عنه في غير المسجد

على ريح يسير لا يحصل منه أذى وذلك لما ورد عنه صلى الله عليه وسلم من أن كل بصلاً أو ثوماً أو كراثاً فلا يقربن مسجدنا في راية المساجد فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى من بني آدم كما رواه البخاري قال جابر ما أراه يعني الانبياء وزاد الطبري أو فجلاً ومثل ذلك من بتيابه أو يدنه ريح كريهة كدم فصد وقصاب وأرباب الحرف الخبيثة وذى البحر والصناب المسحك والجراحات المنتنة والمجذوم والابرس ومن داوى جرحه بنحو قوم لأن التأذى بذلك أكثر منه بأكل كل نحو الثوم ومن ثم نقل القاضي عياض عن العلماء منع الأجذم والابرص من المسجد ومن صلاة الجمعة ومن اختلاطهم ما بالناس ومحل كون أكل ماص عذراً عند عسر زوال ريحه بغسل أو معالجة بخلاف ما إذا سهل من غير مشقة فلا يكون عذراً ولا يكره للعدو دخول المسجد ولو مع الرمي صرح به ابن حبان بخلاف غيره فإنه يكره في حقه كافي آخر شروط الصلاة من الروضة خلافاً لمن صرح بحرمته هذا والأوجه كما يقتضيه إطلاقهم عدم الفرق بين المذموم وغيره لوجود المعنى وهو التأذى ولا فرق في ثبوت الكراهة بين كون المسجد خالياً أو لاهلاً يكره أكله خارج المسجد وأولاً أفقوا الولد رحمه الله تعالى بكرهاته نياً كما حرم به في الأنوار بل جعله له أصلاً مقيساً عليه حيث قال وكره له يهني النبي صلى الله عليه وسلم أكل الثوم والبصل والكراث وإن كان مطبوخاً كما كرهنا نياً انتهى وظاهره أنه منقول المذهب إذ غادته غالباً في غير ذلك عزوه إلى قائله وإن اعتمد وعلم مما تقرران شرطاً لقطب الجمعة والجماعة أن لا يقصد بأكله الإسقاط وإن عسر أزالته

يخالف المسجد فانهم
 يحبون ملازمته
 قليتأمل نعم موضع الجماعة
 خارج المسجد ينبغي ان
 حكمه حكم المسجد
 قليتأمل اه سم على حج
 (أقول) أو اشرف ملائكة
 المسجد على غيرهم كاقيل
 به في حكمه البصق
 على اليسار ان ذلك تعظيم
 ملك اليمين لكتابته
 الحسنات (قوله ربح
 الكريم - الخ) ومن الربح
 الكريم - ربح الدخان
 المشهور الا ان جعل
 الله عاقبته كانه ما كان
 (قوله والصنان) يكسر

الصاد وعبارة القاموس الصن بالكسر بول الابل وأول أيام المحرم وشبه السلة لمطبعة يجهل (وحضور)
فيها الخبز وجهاء ذفر الابط كالصنان وهي تقنض ان الصنان يجوز فيه الكسر وهو الاصل والضم على ما هو مضبوط بالقلم به
في القاموس والمصباح والصحاح ونهاية ابن الاثير (قوله منع الا : ذم) يؤخذ منه جواز التعبير بالاجذم عن صاحب المرض
المخصوص وبه صرح في القاموس لكن في الصحاح انه يقال لمن به المرض مجذوم ولا يقال اجذم فان الاجذم انما يقال ان
قطعت يده (قوله فلا يكون عذرا) أي فيندب الحضور أي ان قلنا ان حضور الجماعة سنة أو يجب ان قلنا ان حضوره فرض وثمن
ازالته (قوله بكرهته) وينبغي ان محل الكراهة ما لم يحتج لأكلة كفقدها ما تأثم به أو توقفان نفسه اليه ويحمل عليه قوله صلى
الله عليه وسلم كاه فاني اناجي من لا تناجي (قوله وان كان مطبوخا) معتمد (قوله اذعاده) أي صاحب الانوار (قوله ان لا يقصد
بأكلة الاسقاط) في شرح العباب وهو آثان من أكاه بقصد الاسقاط كره له وحرم عليه في يوم الجمعة ولم تسقط انتهى وينبغي
حرمته هنا أيضا اذ توقف الجماعة المجزئة عليه انتهى وقضية تعبيره بالقصد انه لو لم يقصد الاسقاط لم يأثم وتسقط عنه وان تعمد
أكله وعلم ان الناس يتضررون به وقوله ولم تسقط يقتضي وجوب الحضور وان تأذى به الحاضر وبقي ان مثل أكل ما ذكر
بقصد الاسقاط وضع قدره في

هو محل وفاق كما هو ظاهر ويلزم على ما قاله ان تبطل صلانه بجملة لثبانه التي لا يحتاج الى جعلها الصدق ما مر عليه ولا احسب
أحد اوافق عليه (قوله) (أو يسقط طائر) أي مثلا وقد مر في الطهارة (قوله أي محل المرور) أي المذهب ذلك كما هو ظاهر (قوله
ولو بانخبار عدل) انما احتاج الى هذا بالنسبة لغيره وقول المصنف به في منه عما عذر الخ لا لمطوئه لانه اذا نفي عن المتن

الفرن بقصد ذلك لكن لا يجب الحضور مع تأديته لانه اه سم على حج (قوله وحضور قريب) طهره ولو غير محترم
كتران محصن وقاطع طريق ونقل ذلك بالدرس عن فتاوى الشارح رحمه الله (قوله لانه يشق عليه فراقه) أي المريض وجعله
بعضهم مان - ضرر قال لان الحاضر لا يتأدى بهيبة أحد عنه لعدم تمييزه في تلك ٥٣١ الحاله وتدينع بأنه مادامت الروح

باقية كان له شور وان
لم يتمكن من الظاهر بما
يريد (قوله وينال اغيبيته)
غيره أحسن من هذا قول
غيره لما في ذلك من شغل
القلب السالب للخشوع
اه سم على صريح
(قوله) (وهذه بدت فيها)
أي أو غيرها ما يضرر
بأنه عثر به كالتقال توضع
في طريقته ودوب توضع
فيها اه سم على ابن
عمر (قوله وحله ودمه)
أي حيث لم تقم قباله
(قوله) (أو بمن يكره الاقتداء
به) تقدم ان الجماعة خلف
من يكره الاقتداء به
أفضل من الانحراد وعليه
فينبغي ان لا يكون ذلك
عذرا (قوله) (ولا تحصل
وبسبب الجماعة) نعم

فحصل في صلات لا تمة
(قوله) (أو بمن يكره الاقتداء
به) تقدم ان الجماعة خلف
من يكره الاقتداء به
أفضل من الانحراد وعليه
فينبغي ان لا يكون ذلك
عذرا (قوله) (ولا تحصل
وبسبب الجماعة) نعم

(وحضور) نحو (قريب) وصديق وزوجة وصهر ومملوك واستاذ وعقيق ومعتق (محاضر)
أي حضره الموت وان كان له متعهد لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه ترك الجمعة وحضر
عند قريبه سعيد بن زيد أحد العشرة لما أخبر ان الموت نزل لانه يشق عليه فراقه وينال اغيبيته
(أو) حضور (مريض بلامتعهد) له قريبا كان أو أجنبيا لا يضيع حيث - ف عليه ضرر
أوله متعهد مشغول بشراء الادوية مثلا فيكون كالمولم يكن له متعهد (أو) حضوره وقريب
من له متعهد لكنه (يأنس به) أي بالحياتن لانه تأنيسه أهم وأشار المصنف أول العذر
بالكافي في كطرا الى عدم انحصارها فيما ذكره فنها أيضا يجوز لانه وغلبة نعمان ومنه وسط
وسعى في استرداد مال يرجو حصوله له أو لغيره وأعمى حيث لا يجد ذائدا ولو بأجرة مثل قدر
عليها فاضلة عما يعتبر في الفطرة ولا أثر لاجسائه المشي بالهوا اذا قد حدث له وهذه يقع فيها
وكونه منها أي بحيث يمنعهم من الخشوع والاشتغال فيهم يميز ميت وحله ودفنه ووجود
من يؤذيه في طريقه ولو انصرفت مالم يمكن دفعه من غير مشقة ونحو النسبة ان والا كراه
وتطويل الامام على المشروع وتركه سنة مقصودة لانه اذا عذرهم ما في الخروج من الجماعة
في اسقاطها ابتداء أو في ذل الزكشي وكونه سريع القراءة والمأموم بطلبها أو بمن يكره
الاقتداء به والاشتغال بالسابقة والمناضلة وكونه يخشى الانسان به انحرط جماله وهو أمر
وقياسه ان يخشى هو افسانه ممن هو كذلك ثم هذا لا عذر يمنع الاثم والكره كراهة كما هو ولا
تحصل فضلية الجماعة كافي المجموع واختار غيره ما عليه جمع من قدمون من حصولها -
قصدها لولا العذر والسبكي حصوله ان كان ملازم لها ويدل عليه خبر البخاري وحمل
بعضهم أيضا كلام المجموع على متعاطي السبب كما - بل يصل أو قوم وكون خبره في المنز
وكلام هؤلاء على غيره كطرو مرض وجعل حصوله له كحصولها ان حضرها لا من كل
وجه بل في أصلها لا في نفيه - بل لا عى وهو جمع لا بأس به ثم هي المتجمع ذلك فين لا يأتي
له اقامة الجماعة في بيته والاملاية - ستط عنه طاهر الكراهة انحرطه وان حصل بهير شرها
واعلم ان الامام تطالب فيه صلات بعضها واجب وبعضها مستحب تأنيه في ان لو أحب
تكون صلاته جمعة عند المندى مغمضة عن النفس والاول لا ينع ان يكون وندم في

بيان ذلك فقال
فوفصل في صفة الأئمة ومثلها (لا يصح فيه) (أو بمن يكره الاقتداء به) (قوله وحله ودمه)
بكره أو وحده له لاجبه (أو بمن يكره الاقتداء به) أي البطلان بان يظنه ناسا أو ليس اراد به ما صطلح

غيره فانه يصح ان يكون ما ولا يصح ان يكون ما سوما - اه سم على الحج (قوله وسبعة منها) أي من صفات الصفات
كوجوب الاعادة ومسئلة الاوى (قوله أو وحده) أي المصدق عليه لما لم يثبت له صفات في قوله ولو اتحدى الخ (قوله طنا
غالبا) كان المقييد بالغالب ليكون اعتقاد أي بالمعنى الاتي وهو لسان السيوطي لكن لا يبعد لاكتفاء أصل الطل بل الوجه
ان يراد بالاعتقاد هنا ما يشمل أصل الظن بدليل المسال فان الاجتهاد ما كورسالة أو كثير بما يحصل أصل الظن اه سم
على ابن حجر وقوله ليكون اعتقاد فيه بظرفه وان أريد الظن الغائب لا يكون اعتقاد الا فيهم في مفهوم

النجاسة في ذلك فظنوها أولى (قوله وفارق دمه) أي الذي أصابه من غير الشارع (قوله ولأنه لا بد لنا من الخ) الأول وحديث
لو ولأنه علة لأصل المتن (قوله الجزم بطهارته) أي وليس فيه قولاً بالأصل والغالب (قوله بطهارة الأوراق) أي إذا لم تتحقق
نجاسة الرماد ولكن الغالب فيه النجاسة أخذاً بما علل به أما إذا تحققت فيه النجاسة فطاهرانه ليس بطاهر لكن بمعنى

الاعتقاد الجزم فلو قال قيد به ليكون بيننا للرد بالاعتقاد هنا كان أولى وقول سم لا يبعد إلا كقضاء بأصل الظن أي حيث
كان مستند الدليل بخلاف ظن منشؤه غلبة النجاسة مثلاً المعارضة بأصل الطهارة كان توصلاً أمامه من ماء قليل يغلب ولو غلب
النكاح من مثله فلا التفات لهذا الظن استصحاباً لأصل الطهارة (قوله وهو الجازم) أي التصديق الجازم (قوله المطابق)
قيد به ليكون اعتقاداً صحيحاً والأفقر المطابق اعتقاداً فاسداً ومحل تسمية اعتقاداً حيث قبل التغيير والافهوعلم (قوله اجتهداً)
أي اختلف اجتهداً فهو تمييز محمول عن الفاعل (قوله أو توصلاً) أي كل منه ما (قوله من الآنية) جمع آنية قال في المصباح
الآنية والآنية الوعاء والوعية وزناو معنى اه وهو أف وشر مرتب فالآنية مفرد كالوعاء والآنية جمع كالوعية وأصل
آنية آنية قلبت الآنية ألفاً لانه متى اجتمع هرتان ثابته ما ساكنة وجب إبدالها من جنس حركة ما قبلها (قوله ولم يظن من
حال غيره) تقييد لمحل الخلاف كما ٥٢٢ سيأتي ولقوله الآنية في الإمامها فيعيد المغرب (قوله من الآنية) جمع آنية

عليه الأصوليون وهو الجازم المطابق لدليل (كمجتهدين اختلفا في القبلة) اجتهدا ولو لمع
التيامس والتماسروا ان اتحدت الجهة (أو في) (اناءين) كما طاهر ونجس وادى اجتهدا كل
لغير ما دى اليه اجتهدا صاحبه فمضى على كل جهة أو توصلاً من آنية فيمتنع على أحدهما ان يقتدى
بالآخر لا اعتقاده بطلان صلاته (فان تعدد الطاهر) من الآنية كالمثال الآتي ولم يظن من
حال غيره شيئاً (فالأصح الصحة) أي صحة اقتداء بعضهم ببعض (مالم يتعين آنية الإمام للنجاسة)
لم يأتى (فان ظن) بالاجتهاد (طهارة آنية غيره) كآنيته (اقتدى به قطعاً) جواز العدم تردده
أو نجاسته لم يقتضيه قطعاً كما في حق نفسه (فلوا شتبه خمسة) من الآنية (فيها) آنية (نجس على
خمس) من الناس واجتهد كل منهم (فطن كل طهارة آنيته) والاضافة هنا ليست للآنية إذ لا يشترط
في المجتهد فيه كونه مملوكاً وانما هي للاختصاص (فتوضأ به) ولم يظن شيئاً من أحوال الأربعة
الباقية (وأم كل منهم) الباقيين (في صلاة) من الخمس مبتدئين بالصبح (ففي الأصح) السابق
فيما قبلها (يعيدون العشاء) لتعين النجاسة في إمامها برجمهم وانما عولوا على التعمين بالرغم
هنا مع كون الأمر منوطاً بظن المبطل المعين ولم يوجد بخلاف المبطل الماهر من صحة الصلاة
بالاجتهاد إلى جهات متعددة لانه لما كان الأصل في فعل المكلف صونه عن الإبطال ما أمكن
اضطررنا لاجل ذلك إلى اعتباره وهو يستلزم اعتباره بطلان الصلاة لا غير فكان مؤاخذاً
به بخلاف ما مر ثم فان كل اجتهد وقع صححاً فله ان يعمل بمقتضاه ولا مبالاة بوقوع مبطل

وجهها أو ان كان في مختار
الصالح (قوله كونه
مملوكاً) ثم رأيت أكثر
النسخ آنية وحينئذ
لا اشكال اه ابن حجر
(قوله وانما هي
للاختصاص) أي من
حيث الاستعمال وهو
من أفراد الاضافة لادنى
ملازمة وهي من المجاز
الحكمي كما نقل عن
السعد وایده العصام
فراجع الاطول (قوله ولم
يظن شيئاً من أحوال
الأربعة) يؤخذ منه انه
لوزادت الاواني على عدد

المجتهدين كذلات أو ان مع مجتهدين كان فيها نجس يقيين واجتهد أحد المجتهدين في أحده فظن طهارته ولم يظن غير
شيء في الباقي واجتهد الآخر في الاناءين الباقيين فظن طهارة أحدهما صحة اقتداء الأول بالثاني لاحتمال أن يكون صادف
الطاهر وعليه فلو جاء آخر واجتهد واداه اجتهد له طهارة الثالث بعد آنيته بالأول فليس لاحد المجتهدين المذكورين ان
يقتدى بالثالث لانحصار النجاسة في آنيته ولو كانوا خمسة والاواني ستة كان الحكم كذلك فكل من الخمسة ان يقتدى بالبقية
وليس لواحد منهم ان يقتدى عن ظهور من السادس الماهر (قوله مبتدئين بالصبح) قيد به لاجل قوله يعيدون العشاء (قوله
ففي الأصح) عبارة المحرر فعلى الأصح قال الأسنوي وتبعه ابن النقيب يجوز أن يكون مراده مراد المحرر ويجوز أن يكون
عدوله إلى الفاء إشارة إلى ان هذا خلاف في قدر المقضى مفرع على الأصح السابق قال الأسنوي ويرشد إلى الثاني آنيته بالفاء
في قوله فلوا شتبه الخ انتهى فليتأمل انتهى عميرة وقوله عدوله إلى الفاء أولى منه عدوله إلى في لانها التي عدل إليها وهي مركبة
من حرفين ومثل ذلك يعبر بلفظه على ان الفاء آنية يعبر بها عن الفاء التي هي اسم لحرف التهجى (قوله بخلاف المبطل) أي
فليس الأمر منوطاً به وقوله الماهر علة لكون الأمر ليس منوطاً بالمبطل المبطل (قوله إلى اعتباره) أي اعتبار التعمين بالرغم
هنا مع كون الأمر منوطاً بالخ (قوله وهو) أي اعتباره

عن الأوراق الموضوعه عليه قل ابن العماد في معناه والنسخ في ورق آجره عجنوا به النجاسة عن حوال كتيبه
مانحسوا قلمانه وما منعوا من كاتب مصفا من حبره لفته (قوله فيعني في الذيل والرجل) هذا تصوير للوضع

(قوله الا امامها) أي العشاء (قوله فيعيد المغرب) ويتصور اقتداء بعضهم ببعض بأن يكونوا جاهلين أو ناسين ولا يفتي تعين
من يريد الامامة للنجاسة حرم الاقتداء به ثم رأيت ابن حجر صرح بالحكمة المذكورة ولا يرد ذلك على المتن لانه لم يتعرض لحكم
الاقتداء (قوله في حق غيره) أي بالنسبة للمقتدى (قوله كما تقدم) الذي هو مقابل الاصح لسابق في قوله فالاصح الصحة وبقي
ما لوصلي بهم واحد اماما في الصلوات الخمس والذي يظهر الصحة ولا إعادة على واحد منهم لان كل واحد جازم بطهارة انائه الذي
توضأ منه ولم تنصص النجاسة في واحد ففرع يرى أي انسانا توضأ وغسل لامة فهل يصح اقتداء به لاحتمال ان هذا الموضوع
تجديد أولايه لان الظاهر انه من حدث فيه تردد قال من الاصح منه عدم الصحة ففرع يرى لو اعمد من يرى الاعمال
قصير ابن يراه طويلا فاطاله أو اقتدى شافعي عنه فقرأ الامام المصنف ورع واعتدل ثم شرع في الفتحة لموافق بل بسجد
وينتظره ساجدا كذا في القاضى وكلام البغوي يقتضيه قال الزركشي وهو واضح وبقائه من وان كان كلام الشافعي
يقضي انه ينتظره في الاعمال ويحتمل تطويل الركن القصير في ذلك قال في شرح الروض وانما رجوا كل من الامر
وقد افيت به في نظيره من الجوامع بين السجدين انتهى وقال من المعتمد الاول وانظر هل يعالج الاول ما في شرح الروض
في الزجسة انه جواز الدار وغيره للنظر ان يقتدى في اعناله بغيره قبل ركوعه ٥٣٣ وبعده أو يفرق ففرع يرى قال

في الروض وشرحه ولو
ترك شافعي الفتوى وخلفه
حنفي في سجدة الشافعي
للسهو تابعه الحنفي ولو
ترك السجود لم يسجد
اعتبارا بعتقاده وبعده
ان كل المذاهب على اعتقاد
الامام فكان مقتضاه انه
اذا ترك السجود سجد
الحنفي لان مقتضى اعتقاد
الامام ان الامام اذا ترك
سجود السهو من المأموم

غيره (الا امامها فيعيد المغرب) لانه النجاسة في حقه ومراعاة مقتضى النجاسة عدم
احتمال بقاء وجودها في حق غيره وضابط ذلك ان كلا يعيد ماصلا له مأموما آخر أو الوجه
الثاني يعبد كل منهم ماصلا مأموما وهو أربع صلوات لعدم صحة الاقتداء كما تقدم ولو كان
في الخمسة نجسان صحت صلاة كل خلف اثنين فقط أو الخمس منها ثلاثة فبواحد فقط
ويؤخذ مما مر في الضابط أن من تأخر منهم تعين الاتساع به للبطالان ولو كان الخمس
أربعة لم يقتد أحد منهم بأحد ولو سمع صوت حدث أو شمه بين خمسة وتساكروا وأم كل
في صلاة فكما ذكر في الاواني (و) مثل قوله يعتقده الاعتقاد الجازم لبلب بشأن اجتماع
في الفروع فعليه (لو اقتدى شافعي بحنفي) مثلاً ارتكب مبطلا في اعتقاده أو اعتقاده كان
(مس فرجه أو اقتصد فالاصح الصحة في الفصد دون المس اعتبارا) فيها (بنية المقتدى)
هو من زيادته على المحرور ومراعاة بالنية الاعتقاد لانه محدث عنده بالمس دون الفصد ومرد
صورها صاحب الخواطر السريعة بما اذا نسي الامام كونه مقصدا المكون نية جازمة

بعد سلام الامام الايمان به ويرد ايضا انه قد يكون الحكم عند الحنفي بخلاف ما ذكره كيف يحكم عليه باعتقاده وهو لا يلزمه
العمل بما يعتقده فليجوز وان كان لما ذكر على اعتقاد المأموم مكان مقصده ان يرجع الى مذهب الحنفي في ذلك فان كان الحكم
عندهم ما ذكر فواضح والا فكيف يحكم عليهم بما يعتقده دون خلافه فراجع هـ سم على منهج وقوله في الموضع الاول
فهل يصح اعتداه الخ بقى ما لوراه بموضا وضواين وغسل اللعة لمذكوره هل يصح اقتداء به لا محتمل به تجديد أولايه
لاحتمال انه أحدث بين الوضوأي أو يفرق بين ان يعتاد لتجديد أولايه بطروا لا قرب الثاني اطرا الى ذلك الاحتمال لانه
يؤدي الى تردد المقتدى في النية وقوله في الموضع الثاني وقال من المعتمد الاول هو قوله قل الزركشي وهو واضح الخ وقوله
أو يفرق أقول الظاهر الفرق لانه في مسألة الاقتداء ينقطع اعناله بغيره لمابعة ولا يعد له تطويل المكن ان يصبر بخلاف
ما هنا (قوله لم يقتد احد منهم) أي لم يجزله ذلك (قوله فكما ذكر في الاواني) لكن لو تعدد الصوت المسموع لم يدل على صحة
واحدة لاحتمال ان السجل من واحد (قوله اعتبارا بنية المقتدى) تسميه العدة واعتبار اعتقاد المأموم ان هذا الامام يفعل
عن المأموم كغيره وتترك الركة بأدراكه راكعا فليجوز هـ سم على منهج (أقول) وهو ظاهر لان اعتقاده صحة صلواته
صيره من أهل العمل عنده (قوله هو من زيادته) أي قوله اعتبارا بنية المقتدى (قوله محدث عنده) أي المقتدى (قوله بما
اذا نسي الامام كونه مقصدا) قال سم على منهج اعتقاده المصو ير شيئا الرمي وشيئا طلب ومراه وكلام الشافعي
بها صريح في اعتقاده حيث حكى

وسكت عن تصوير الوقت قال غيره ويعني في زمن الشتاء ما لا يعني عنه في غيره (قوله على شيء) يعني من بدنه وعبارة شريح
الروض على أي شيء من بدنه (قوله ونحوه بالقليل الكثير) لم يتقدم في كلامه ولا كلام المصنف ذكر القليل حتى يأخذ
هذا محترزه (قوله لم يعرف الا عن القليل) أي وإن كان قد حصل منه مس جلد القملة عند قتلها في مسئلتها كما يصدق به كلامه
وهو ظاهر ولا ينافيه ما يأتي له عقب قول المصنف ولو قيل في صلاته غيرها أن كان من جنسها بطلت من قوله ولا قتله لنحو
قوله لم يحمل جلد ها ولا مسه وهي ميتة وإن أصابه قليل من دمه إذا كان كاهو ظاهر انما هو في بطلان الصلاة وعدمه
لا في العفو وعدمه والمخبط في البطلان عماسة النجاسة التي لا يعني عنها في الصلاة ومنه جلد القملة خلافا لما وقع في حاشية
الشيخ (قوله ونحوه ماء وضوء الخ) منه كاهو ظاهر ماء الطيب كماء الورد لان الطيب مقصود شرعا خصوصا في الاوقات التي هو

رده بقبيل ثم اجاب عنه تبعا لـ (قوله قيل) قائله ابن حجر (قوله ويرده كلام الاصحاب) أي رد تصوير صاحب الخواطر السريعة
وقوله بعد ويجاب أي عن هذا الرد ويؤخذ منه أنه لا فرق عنده بين كون الامام ناسيا أو عالما (قوله اذغاية أمره) أي المأموم
وقوله عنده أي الامام وقوله وعلمه أي المأموم وقوله عنده أي الامام (قوله لماسر) أي في قوله لتكون نيته جازمة (قوله عند
صجوده اص) أي لا ينافي الخ (قوله مع اعتقاده) أي الشافعي وقوله بطلان صلاته أي الحنفي (قوله لو وقع من جاهل) ونحوه
باستعمال ما له لا يه أدى به ما لا بد منه ٥٣٤ وهو ترك الاعتراض عليه من الشافعي لان المجتهد لا ينكر على المجتهد وان لم يقل

في اعتقاده بخلاف ما إذا علمه لانه متلاعب عندنا أيضا لعلمنا بعدم جزمه بالنية قيل ويرده كلام
الاصحاب فانهم علوا الوجه القائل باعتبار عقيدة الامام بأنه يرى انه متلاعب في القصد ونحوه
ولا تقع منه نية صحيحة فاختلاف اغاها هو عند علمه حال النية بقصدده ويجاب بأن المراد
بالتلاعب في تعليل ماذ كره بالنظر للمأموم دون الامام اذغاية أمره انه عالم حال النية بمبطل
عنده وعلمه به مؤثر في جزمه عنده لا عندنا ومقابل الاصح ان العبرة بعقيدة الامام لماسر
ولا يشكل على ما قرر حكمنا باسامة مال مائه وعدم مفا رقتة عند سجوده اص ولا قولهم
لوفى مسافر ان شافعي وحنفي اقامة أربعة أيام بموضع انقطع بوضوهم مسافر الشافعي
فقط وجازله الاقضاء بالحنفي مع اعتقاده بطلان صلاته لان كلامهم ههنا في ترك واجب
لا يجوز الشافعي مطلقا بخلافه ثم فانه يجوز القصير في الجملة وسيا في فيه زيادة في بابه وأيضا
قاله بطل ههنا وفيما لو سجد اص أو تضح عدا ههنا غتفا ر نظيره في اعتقاد الشافعي لو وقع من
جاهل والحنفي مثله فلا ينافي اعتقاد كل جواز ما أقدم عليه فاعتقوله قياسا عليه بخلاف الصلاة
مع نحو ما س فانه يستوي في ذلك الجاهل وغيره ولو شك شافعي في اتيان المخالف بالواجبات

بمذهبه (قوله لم يؤثر) بقي
ان يقال سلما انه أتى به
لكن على اعتقاد السنية
ومن اعتقد بفرض معين
نفلا كان ضارا أي كما تقدم
والشارح أي في شرح
الروض السابق أشار إلى
دفعه بقوله ولا يضر عدم
اعتقاده الوجوب الخ وكاد
حاصله انه لما أتى به وكان
اعتقاده عدم الوجوب
مذهبا له غير مبطل عنده
اكتفينا منه بذلك بخلاف

الموافق فان اعتقاده عدم الوجوب ليس مذهبا له ومبطل عنده فلم يكتف منه بذلك والحاصل ان
اعتقاده عدم الوجوب انما يؤثر اذا لم يكن مذهبا له متقد والالم يؤثر ويكتفي منه بمجرد الايمان وامام ادفع به م رأيضا ذلك من
اعتقاده عدم الوجوب كاتيان من ظن انه أتى بالجلوس بين السجدين بالجلوس بقصد الاستراحة مع انه يقع عن الجلوس بين
السجدين فقيه نظره لانه ليس هناك اعتقاد فرض معين نقل اغاية الامر انه أتى بالفرض يظنه نقل اذ اعلى ظنه انه أتى بالفرض
بخلاف ما نحن فيه ويؤخذ من كون الشك في ان الحنفي ترك الواجبات لا يضر ان الشافعي كذلك اذا فرق بل بالاولى لانه اذا لم
يضر الشك في المخالف الذي لا يعتقده وجوب بعض الواجبات في الموافق اولى ومن ذلك ما اذا شك في طهارة الامام ويدل
عليه ما ذكره في شرح الروض كغيره فيما اذا أسر الامام في الجهرية انه لا إعادة عليه اه سم على منهج (قوله في صحة
الاقضاء به) أي فلو أخبره بعد ترك شيء من الواجبات فهل يؤثر ذلك وتجب الاعادة أو لا للحكم بضمي صلاته على الصحة فيه نظر
والاقرب الاول قياسا على ما يأتي من انه لو كان امامه تاركا تكبيرة الاحرام وجبت الاعادة لان التصريح لا ينفى الا ان يفرق
بأن التصريح من شأنه جهر الامام به أي فينسب المأموم لتقصير في عدم العلم بالاتيان به من الامام ولو كان بعيدا ولا كذلك غيره
من الواجبات ويؤيد الفرق ما صرحوا به من ان الامام لو شك بعد احرام المأموم فاستأنف النية وكبر ثانيا لا يجب على
المأموم اعادة الصلاة اذا علم بحال الامام مع انه بذلك يتبين تقدم احرامه على احرام امامه وعلوا ذلك بشقة الاطلاع على حال
الامام وانه لا يلزمه تأمل حاله في بقية صلاته وسيا في عن الشارح في كلامهم ما يقتضي وجوب الاعادة

مطلوب فيها كالعبد والجمعة بل هو أولى بالعفو من كثير مما ذكره هنا خلافا لما في الحاشية (قوله وحلق) صورته أن ينزل الرأس على دم البراغيث كما يدل عليه السياق فلا غنى ما يأتي من عدم العفو في اختلاط دم جرح الرأس بال الحلق (قوله أي بان كثر) أي ببقية الآتي على الاثر فهو موافق لما مر قريبا لا يخالف له وإن أشار السج في الحاشية إلى المخالفة (قوله نعم فإداه الأذرى) عبارته وما انفصل من بدنه ثم أصابه فاجنبى (قوله والثاني لا يعنى عنه مطلقا) لا حاجة إليه لأنه لذى تدم

(قوله تحسبنا الظن به) قال في الروض وشرحه ومحافظة على الكمال عنده اه وقد يعترض على كمال النعلاين بأنه قد لا يكون المتروك عنده من الكمال ولا بما يطلب الخروج من الخلاف فيه عنده فلا يكون الطاهر الايمان بجميع التواحيات اه سم على منهج في أثناء كلام (قوله ولو ترك الامام البسملة) كان معه يصل تكبيرة التحريم أو اقيام الحمد لله (قوله لم تصح) أي فصب عليه نية المفارقة عنده ارادته الر كوع لان قبله بسبيل من أن يمسدها على الصواب (قوله الاودنى) قال في المب الاودنى بالضم وفتح المهملة والنون الى اودنة من قرى بخارى قال وبالفخ الى ٥٢٥ اودن منها أيضا قال يانوت وأظنهما واحدا واختلف في

الهمزة انتهى وفي طبقات الاسنوى هو أبو بكر محمد ابن عبد الله بن محمد بن بصير بالبلاء الموحدة توفي بخارى سنة خمس وخمسين وثمانمائة وأودنة بنسخ المسمى كان قبله ابن الصلاح عن الأقال لابن ماسك ولا عن خط ابن السمعاني في الانساب واقصر عليه وودكر ابن خلكان بن السمعاني قال انه بالضم وان الفخ من خط العتق لم يذكر غيره اعنى ابن خلكان (قوله خذنه) أي الامام وقوله كان أي عرف مر فيما أتى في فصل شرط القدوة

عند المأموم لم يؤثر في صحة الاقتداء به تحسبنا الظن به في توقي الخلاف ولو ترك الامام البسملة لم تصح قدوة الشافعي به ولو كان المقتدى به الامام الاعظم أو نائبه كإمامه عن تصحيح الاكثرين وقطع جماعة وهو المعتقد وان نقلنا عن الخليلي والادنى الصحة خلفه واستحسنه ونعميل الجواز بخوف الفتنة ممنوع فقد لا يعلم الامام بعدم اقتدائه أو مفارقه كان يكون في الصف الأخير مثلا أو تبعه في أفعاله من غير بطوانة نظر كثير فينتفي خوف الفتنة (ولا تصح قدوة بمقتد) حال قدوته لكونه تابعا لغيره بلحقه سهوه ومن شأن الامام الاستقلال وان يتحمل هو سم وغيره فلا يجتمعان وأما خبر الصحبة ان الناس اقتدوا بأبي بكر رضي الله عنه خفف النبي صلى الله عليه وسلم فعمول على أنهم كانوا مقتدين به صلى الله عليه وسلم أبو بكر رضي الله عنه السكبير كافي الصحبة أيضا وقدرى البيهقي وغيره انه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته خلف أي بكر قال في المجموع ان صح هذا كان مرتين كما أجاب به الشافعي والاصحاب ولو توهم أن ظن كونه مأموما لم يصح اقتدائه أيضا ومحله كإمامه الر كشي عند هجومه فان اجتهد في أي سما الامام واقتدى به بن غلب على ظنه انه الامام فيبغي ان يصح كما يصح بالاجتهاد في القبلية والثوب والادنى انتهى ومعلوم ان اجتاده بسبب قرآن تدله على غرضه لا بالنسبة لانيه لعدم الاطلاع على ما سقط القول بأن شرط الاجتهاد ان يكون للعلامة فيه مجال ولا مجال لها هنا لان مدار الأمرية على اليقظة لا غير وهي لا يطلع عليها وان اعتقد كل من اثنين انه امام صحت صلاتهما لعدم مقتضى بطلان أو انه مأموم فلا وكذا الشك في أنه امام أو مأموم ولو بعد السلام كافي للمجموع لشكه في انه تابع أو متبوع فلا شك أحد هما وطن الاخر صحت للظن انه امام دون الاخر وهذا من المواضع التي فرق الاصحاب فيها بين الظن والشك قاله ابن الرفعة أو البطلان بمجرد الشك مبنى على طريق التعرّفين ام على طريق المراور فنبهه المصنف على الشك في البتة وقد مر في صفة الصلاة اه هو المعذور يخرج عنه ولو نقطعت التدو

الح (قوله ولا تصح قدوة) قال في المصباح القدوة اسم من اتدى به دافع مثل فعله أو ساقط لا تدو أي يقتدى به والضم أكثر من الكسر قال ابن فارس ويتدال ان القدوة الأصل الذي يتشبه به منه الذرع انتهى وفي القاموس القدوة مؤنثة وكعدة ما سئمت به واقتدى به (قوله ان الناس اقتدوا بأبي بكر) أي في مرض موته صلى الله عليه وسلم (قوله لم يصح اقتدائه به) أي ولو بعد السلام وان بان اماما اه ابن حجر وكتب عليه سم بأد شك بعد السلام في كون امامه مأموما الا ان محل هذا ما لم بين اماما كما هو ظاهر ولا ينافيه وان بان اماما الجواز صيغته بخبر هذه الصورة بل يتبين ذلك اه وكسبهم أيضا قوله وان بان اماما أي ان طال زمن التردد أو مضى ركن كما هو ظاهر (قوله فذنى ان يصح) أي فلا تدرى اجتهاده وهل يجب الاستداف أو نية المفارقة فيه نظر ولا يبعد الثاني (قوله انه امام) أي بصاحبه (قوله وقد مر) أي وهو انه طال التردد أو مضى ركن ضرر والا فلا (قوله وهذا) أي طريق المراور

في قول المصنف تبعاً للرافعي فكدم الاجنبي فلا يعني بناء على ما سلكه فهو في تقريره من جعله قوله فلا يعني راجعاً الى المشبه والمشبه به جميعاً وكذا ان جعلناه راجعاً الى المشبه به كما سلكه الجلال وانما يحتاج اليه ان جعلناه راجعاً الى المشبه فقط (قوله وأشار

(قوله في غير الجمعة) أي أما فيها لا تصح لان فيه انشاء الجمعة بعد أخرى (قوله لكن مع الكراهة) طاهر في الصورتين وعاء فلا قواب فيها من حيث الجمعة وفي ابن حجر التصريح برجوعه للثانية فقط والكراهة خروجاً من خلاف من ابطالها وسياق في كلام المحلى قبيل صلاة المسافر ما يصرح بتخصيص الخلاف بالثانية وهذا ينبغي ان محل صحة القدوة ما لم يترك الامام ترك ركن من صلاته ويعود لتدراكه قبل طول الفصل فان عاد لم تصح قدوة المقتدي بالامام الثاني اتبين انه مقتصد بعقده في نفس الامر (قوله لا يقيم تيمم) هل شرط هذا علم المأموم بحاله حال الاقتداء أو قبله ونسي فان لم يعلم مطلقاً الا بعد الصلاة صحت ولا قضاء لان هذا الامام محدث وتبين حدث الامام بعد الصلاة لا يضر ولا يوجب القضاء كما سيأتي أولاً فرق هنا ويخص ما سيأتي به غير ذلك ويفرق فيه نظراً والتسوية قريبة الا ان يظهر فرق واضح فان قيل على التسوية هل اكتفى عن هذا المثال بمسئلة الحدث الآتية قلنا يفتوت التنبية على ان المسافر المتيمم يصح الاقتداء به وان كان حدثه باقية تأمل اه سم على ابن حجر وقوله والتسوية قريبة أي فلا قضاء كما ٥٣٦ لو بان حدث امامه وقوله الا ان يظهر فرق واضح أقول قديقال الفرق ان

كان سلم الامام مقام مسبق فاقصدى به آخر أو مسبقون فاقصدى بعضهم ببعض فتصح في غير الجمعة على الاصح لكن مع الكراهة (ولا يجزئ تلمذه اعادة) وان كان المقتدي مثله (لا يقيم تيمم) يجعل يلب فيه وجود الماء ومحدث صلى على حسب حاله لا كراه اول كونه فقد الطهورين لعدم الاعتداد بصلاته فكانت كالغاسدة من هذه الحثية وان صحت لحزمة الوقت وأما عدم أمره صلى الله عليه وسلم من صلى خلف عمر وبن العاصي بالاعادة فغير مستلزم عدمه لانه على التراخي وتأخير البيان الى وقت الحاجة جائز ولو جاز كونهم كانوا عاقلين وقصوا ما علمهم (ولا قارئ بأي في الجديد) وان لم يتمكن من التعلم أو لم يعلم المقتدي بحاله لعدم صلاحيته لتعلم القراءة عنه لو أدركه راكعاً مثلاً ومن شأن الامام التوصل كما مر والقديم يصح اقتداؤه به في السرية دون الجهرية بناء على ان المأموم لا يقرأ في الجهرية بل يتعلم الامام عنه فهو هو القول القديم أيضاً والاي منسوب للام كانه على الحالة التي ولدته عليها وأصله لغة ان لا يكتب واستعمله الفقهاء فيما ذكر مجازاً وقوله في الجديد راجع الى اقتداء القارئ بالاي لا الى ما قبله (وهو من يخل بحرف) بأن يحجز عن اخر اجبه من مخرجه

الحدث من شأنه انه ينبغي فلا ينسب المأموم معه الى تقصير في عدم العلم به واما التيمم فهو مما يغلب الاطلاع عليه سيما في حق المسافر فينسب المأموم الى تقصير في عدم العلم بحال الامام هذا وفي كلام الشارح في باب التيمم ما يصرح بالتسوية بينه وبين المحدث حيث قال بعد قول المصنف ومن تيمم لبرد قضي في الاظهر

وأجيب عن الخبر أي خبر عمر وبن العاصي حيث صلى بأصحابه وقد تيمم للبرد ولم يأمره ولا أصحابه بالقضاء بأنه (أو عليه الصلاة والسلام انما يأمره بالاعادة لانها على التراخي وتأخير البيان الى وقت الحاجة جائز وبأنه يحتمل ان يكون عالماً بوجوب القضاء وأما أصحابه فيحتمل عدم معرفتهم بالحكم أو جهلهم بحاله وقت القدوة به (قوله من صلى خلف عمر وبن العاصي) أي التيمم للبرد وصلى بأصحابه على ما مر في باب التيمم (قوله ولو جاز كونهم كانوا عاقلين) أي بوجوب الاعادة على من اقدم من تلمذه الاعادة واقتداؤه بهم بعمر ولغا هو لعدم علمهم حال الاقتداء (قوله ولا قارئ بأي الخ) هو فرع عما علم أمينه وغاب غيبته يمكنه التعلم فيها فهل يصح اقتداؤه به أم لا فيه نظر والاقرب الثاني لان الاصل بقاء الامية ونقل عن فتاوى الشارح انه لو ظن انه تعلم في غيبته صح الاقتداء به وقد يتوقف فيه ويعلل بما قد منه لا يقال بشكل على ما ذكر ما قالوه فيما لو علم حدثه ثم فارقته مدة يمكن فيها طهره من صحة الاقتداء به جلاء على انه طاهر في غيبته لا نأقول الظاهر من حال المصلى انه طاهر بعد حدثه لتصح صلاته وليس الظاهر من حال الامي ذلك فان الامية علمه من منة والاصل بقاؤه وها قد يجاب عن التوقف فيما مر بأن ذلك مقروض فيما لو استنوى عنده الاحتمال ان وما نقل عن الفتاوى مصوراً اذا ترجع عنده أحد الاحتمالين بقريضة افادته الظن (قوله أو لم يعلم) أي فلا تتعدى للجاهل به له فلا بد من القضاء وان لم يبين الحال الا بعد اه سم على ابن حجر (قوله فيما ذكر مجازاً) أي ثم صار حقيقة عرفية (قوله لا الى ما قبله) ويدل لذلك اعادة لا (قوله وهو من يخل بحرف الخ) عمرة قال الاسنوي ولا يمنع الاقتداء بالبعد الاخلال المذكور فقطظن له انتهى أقول الوجه الذي لا يتجبه غيره وفاقا الشيخنا طاب رحمه الله

المصنف الى ترجيعه) فيه مسامحة لان الذي رجعه المصنف انما هو طريقة القطع كما اشار هو اليه بقوله قطع وان كانت موافقة للقول المذكور (قوله ما لم يختلط بأجنبي) أي غير ما من استثناء أو أن المراد بالاجنبي غير المحتاح اليه في غير أجنبي (قوله حال ابتدائه) لم يظهر لي وجه التقييد بالابتداء وهو لا يبدله بقوله في أو نحوه لصدق بما اذا علم في الانشاء (قوله في وقتها أو قبله) انظر ما المراد بقوله أو قبله وما صورته في فصل في (قوله اذا قل ما ينفذ منه لكاله حرفان) أي ان لبا كما قال

وهو ظاهرا كلامهم عدم الانهقاد لان الخلل هو نقصه بالامية كالتوبة وذلك موحود قبل لاحلال تأمل اه سم على منفع (قوله كفاري مع أي) هذا واضح فيمن يحفظ القرآن مع من يحفظ لذكر ما من يحفظ نصف الفاتحة الاول مع من يحفظ الثاني فكما بين اختلاف في المجوز عنه ولا يصح اقتداء أحدهما بالآخر وكانه أدخل في القاري مع الاي بالنظر الى كل واحد منهما مع صاحبه في النصف الذي يحفظه دون غيره (قوله لم يؤثر) عميرة عن أبي غانم ماتي ابن سريج قال انتهى ابن سريج الى هذه المسئلة وكانت لثغته يسيرة وفي مثلها قلت له هل تصح امامتي فقال نعم وامامتي أيضا اه سم على منفع (قوله وتصح قدوة أي) طاهره من غير كراهة (قوله على ماسياتي في بابها) من قوله بعد قول المصنف ٥٣٧ مكاله حرفان كرا ولا تعدم بآربعين وفيه سم أي لا ارتباطا صحة

(أو تشديدة من الفاتحة) لرخاوة في لسانه ومن يحسن سبع آيات مع من لا يحسن الا لذكر وحافظ نصف الفاتحة الاول بما ظ بصفها الثاني مثلا كفاري مع أي ونبيه عباد كره على ان من لم يحسنها بطريق الاول ولو أحسن أصل التشديد وتعدت عليه المبالغة صحت القدوة به مع الكراهة كمال الكفاية عن القاضي (ومنه أوث) بثناه مشددة (يدغم) بابدال كما قاله الاسنوي (في غير موضعه) أي الادغام المفهوم من يدغم فلا يضرد غام فقط كتشديد لام أو كف مالم (و) منه (الفتح) بثنية (ببدا حرفا بحرف) كرا بعين وسين بثناه نعم لو كانت للثنية يسيرة بأن لم تمنع أصل محرجه وان كان غير صافي لم تؤثر والادغام في غير موضعه المبطل مسلم لا لابدال الا انه ابدال خاص بكل أرت الفتح ولا عكس (وتصح) قدوة أي ولوى الجملة على ماسياتي في بابها (بمثله) في الحرف المجوز عنه وان لم يكن مثله في لابدال كما لو عجز عن الراء وأبدلها أحدهما غلبنا والا آخر لا ما بخلاف عجز عن راء عاجز عن سير وان عفا في لابدال لان أحدهما يحسن ما لا يحسنه صاحبه وحلم منه عدم صحة اقتداء آخر من باخرس ولو عجز امامه في أثناء صلواته عن القراءة لحرس لرمه مغاربه بخلاف ما لو عجز عن القيام لان اقتداء لقيام بالقاء صحح ولا كذلك القاري لاخر سر قاله ابوعوي في مساويه ما لم يعلم بخبره حتى فرغ من صلواته أعاد لان حدوث الحرس نادر بخلاف طروا الحدث ويبحث الادري عن صحة اقتداء من يحسن نحو السكبير أو التشهد أو السلام بالعربية عن لا يحسنها بها ووجهه ان هذه لا مدخل لتكمل الامام فيها لم ينظر لجزء عنها وتصح القدوة عن جهل اسلامه أو قرأته لان الاصل لاسلام والظاهر من حال المسلم الاصل انه يحسن القراءة فان أسره في جهره أعاد بالمأموم

صلاة بعضهم ببعض قصار كاقته القاري بالاي كما نقله الاذري عن فناوي البعوي و طاهران محله اذا قصر الاي في العلم والا فتصح الجملة ان كان الامام قارئا الى آخر ما ذكر (قوله في الحرف المجوز عنه) لو اسوي في الابدال بحرف معين وزاد أحدهما بالا لخلل بشي آخر فينبغي صحة اقتداء دي الزيادة بلا آخر دون العكس فليس تأمل اه سم على منفع (قوله وأبدل أحدهما غلبا والا آخر لا مدخل غير دو منه أي في الصحة

٦٨ نهاية ل فيب يظهر لو كان بسند الحرف الاحير والاخر يبدله انتهى أقول قد عرف بين ما بانهم او ان تعاقب المجزوء به اكن لا في بالبدل مراعاة أكل وأتم لم يأت لها ببدل ومن ثم لو أسقطه بطلت صلواته لم تنزله منزلة الحرف الاصل (قوله وعلم منه) أي من قوله لان أحدهما يحسن ما لا يحسنه صاحبه (قوله آخر باخرس) قال ابن قاسم ووجه أي السباب الى ملئ دأبها بالصحة الجهل بل بقاهاها المجوز ان يحسن أحدهما ما لا يحسنه الآخر كمالو كانا ملقين انتهى وهو واضح في الحرس الطاري ويوجه في الاصل بانه قد يكون لأحدهما قوة بحيث لو كان ناطقا أحسن ما لا يحسنه الآخر اه سم على حج ولم يرد في حاشية المتن في الخافي (قوله أعاد) أي سواء كانت الصلاة سرية أو جهرية (قوله عن لا يحسنها بها) صاد عن لا يحسنها بانه أصله لا يبدل بوقته (قوله لان الاصل الاسلام) ولا ينافي هذا ما من عدم صحة اقتداء لاخرس بثناه لانه لم يظهر من مال أحدهما شي يعقد عليه من صحة وعندهما (قوله فان أسره هذا) أي من جهات قرأته ولا يكتمه نية المداورة (قوله أعاد بالمأموم الخ) أي لم يتغيره بعد لاسلام انه أسره ناسيا فلا يكافي (قوله ولزمه الخ) أي بعد لاسلامه دأبه القدرة معه الى لاسلام كما أن

الشهاب حج احترازاً عما وضع على حرف واحد كالضمائر (قوله وفي الانوار) عبارته ولو بصق في الصلاة أو صدر صوت بلا هبة لم يبطل لكن لو صدر ثلاث مرات متواليات بطلت انتهت وانما حمله الشارح على ما اذا كان معه نحو حركة عضو يبطل تحريكه وان كان لا يناسب البحث الافعال الآتية لاجل تقييده بثلاث مرات (قول المصنف ان ظهر حرفان) أي أو حرف

(قوله البحث عن حاله) أي فلو لم يبحث عن حاله حتى حضرت صلاة أخرى فينبغي عدم صحة الاقتداء به لعدم جزمه بالنية (قوله اما في السرية) أي بان قرأ فيها على وجه لم يسمعه المأموم (قوله وان لم يجهل) هي غاية (قوله خلافاً للسبكي) أي حيث قال بوجوب الاعادة لتردد المأخوذ في صحة قدوته باستمرار الامام وقوله عملاً الخ قد يمنع ان ما تقدم من التعليل يقيس ذلك بل قوله اذ الظاهر انه لو كان قارئاً لجهر بثويرة كلام السبكي الا ان يريد بالتعليل قوله فدل لان الاصل الاسلام والظاهر الخ (قوله بما تقدم من التعليل) هو قوله عملاً بالظاهر في فرع لو بان الامام تاركاً للفتحة أو التشهد هل يجب القضاء طامقاً أو لا مطلقاً ولا يجب في السرية ويجب في الجهرية مال مر الى الوجوب مطلقاً لان من شأن القراءة الاطلاع عليها انتهى وأقول الوجوب لا يمكن خلافه في الفتحة في الجهرية أخذنا مما قرر ٥٢٨ في الفرع السابق لان من لازم ثبوت الترك انه أسرف في الجهرية ولم يثبت

احسان القراءة وفيه نظر لان الكلام فيما اذا بان قارئاً لكنه ترك القراءة فهذا شيء آخر غير ما تقدم واصل انه صرح الامام النووي بالبطلان اذا تبين انه ترك تكبيرة الاحرام لانه يطاع عليها بقدياس بذلك ترك الفتحة الا ان يفرق بان من شأن الامام الجهر بالتكبير دون الفتحة في السرية اه سم على منهج وما ذكره في الفتحة في السرية يأتي مثله في التشهد (قوله عمل بالاول) هو عدم الاعادة والثاني

صلاته اذا الظاهر انه لو كان قارئاً لجهر ويلزمه كانه نقله الامام عن ائمتنا البحث عن حاله اما في السرية فلا اعادة عليه عملاً بالظاهر ولا يلزمه البحث عن حاله كما يلزمه البحث عن طهارة الامام نقله ابن الرفعة عن الاحصاء لان قال بعد سلامه من الجهرية نسبت الجهر أو أسررت لكونه جائزاً وصدقه المأموم فلا تلزمه الاعادة بل تسبب وان لم يجهل المأموم وجوب الاعادة خلافاً للسبكي اذ متابعة المأموم لا مامه بعد اسرار له لا تبطل عملاً بما تقدم من التعليل وهذا وان عارضه ان الظاهر انه لو كان قارئاً لجهر ترجح عليه باحتمال ان يخبر امامه بعد سلامه بأنه أسرناسيا أو لكونه جائزاً ففسوخ بقاء المتابعة ثم بعد السلام ان وجد الاخبار المذكور عمل بالاول والافعال الثاني ويحمل سكوته عن القراءة جهر على القراءة سرا حتى تجوز له متابعتها وجواز الاقتداء لا ينافي وجوب القضاء كما لو اقتدى بمن اجتهد في القبلة ثم ظهر ان خطأ فانه في حال الصلاة متردد في صحة القدوة كذا فادنيه الوالد رحمه الله تعالى ولم أر من حققه سواء ومن جهل حال امامه الذي له حالتا جنون وفاقاة واسلام وردة فلم يدركه في أي حال تلزمه الاعادة بل تسن (وتكره) القدوة (بالتمنام) وهو من يكرر التاء والقياس كافي الصحاح وغيره التاء (والفأفاء) وهو هـ مرتين ومدة في آخره من يكرر الضاء والواو وهـ من يكرر الواو وكذا سائر الحروف لزيادته ونفرة الطبع عن سماعه ولا فرق بين ان يكون ذلك في الفتحة أو غيرها ولا فاء فمأجوز الاقتداء بهم مع زيادتهم لعذرهم فيها (واللاحن) لحن غير مغير المعنى كفتح دال

الاعادة (قوله ويحمل سكوته الى آخره) متصل بقوله أو لكونه جائزاً ففسوخ بقاء المتابعة الخ نعيد (قوله فانه في حال الصلاة متردد) تردده في هذه ليس ثاملاً متعلقاً بصلاة الامام وحده بل تردده في صحة اجتهاد الامام يورث تردده في صحة صلاته نفسه بتقدير الانفراد لا اتحاد الجهة التي استقبلها (قوله ومن جهل حال امامه) شامل لما لو علم به قبل الامتداء وتردد في حاله الجسود أو الافاقه وما لو اقتدى به ولم يعلم انه فلان ثم بعد الفراغ علم به وعدم وجوب الاعادة في الثانية ظاهراً لجزمه بالنية حال القدوة وأما في الاولى فقد يقال بعدم انعقاد صلاته لتردده في النية حالة الضرم وينبغي له الاستئذان أيضاً فيما لو شك في الاثناء ولا تكفيه نية المفارقة (قوله بل تسن) أي ولو منفرد الان احادته ليست لمجرد طلب الفضيلة بل لاحتمال بطلان صلاة امامه (قوله وتكره القدوة بالتمنام) قال عميره قال الشافعي رضي الله عنه الاختيار أي الاولى في الامام ان يكون فصيح اللسان حسن الثياب مرتلاً للقرآن اه سم على منهج (قوله وهو من يكرر التاء) هل ولو عمداً بناء على ان المكرر حرف قرأ في كلام أجنبي أولاً أو يفصل بين كثرة المكرر وعدمه فانه نظر فليكرر اه سم على منهج أقول الاقرب انه لا فرق بين العمد وغيره لما دل به من ان المكرر حرف قرأ في كثرة أو في (قوله لعذرهم فيها) قضيته انهم لو تعمداوا ذلك لم يصح الاقتداء بهم والا قرب خلافه ما مر من ان ما يكرر حرف قرأ في (قوله واللاحن) عمرة اللحن بالكون الخاطي الاعراب وبإفخ الغطنة ومنه قوله فعل أحدكم ألحن بالحجة اه سم على منهج ووجه ذلك انه مأخوذ من اللحن بالفتح ومعناه

معهم أو بعد وكما يفيد صنيع غيره كالبهجة (قوله كما يرجع إليه في ضبط السكامة) فأنه فيه تشمل نحو ضربته (قوله ون كلام أبي بكر وعمر الخ) يدل على أن الجيب هما مقطوعا وكذلك في رواية لفظها فقال دوا اليمين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن وفي القوم أبو بكر وعمر فقالا لا كما قال دوا اليمين قام وأتم الصلاة وصعد سجدة ثانيا انتهت وهذه الرواية ظاهرة أنهم ما قالوا مثل قول ذي اليمين أي أقصرت الصلاة أم نسيت وهو لا يناسب قول لا أرح وان كلام أبي

أشد لنا من غيره (قوله وضم صاد الصراط) أي أو فتحها (قوله كلمتين) التمثيل به لا يظهر معناه نظرا إلى أن هذا المركب من الموصوف وصحته لفظ لا معنى له بخلاف أعمت عليهم فإنه في نفسه له معنى لكنه غير مراد في الآية فلا يقال المستقين جمع مستقيم فالخاصل فيه تغيير المعنى لا بطلاله ويمكن أن يتجانب بأن المراد بطلاله أن له معناه الأصلي وإن حدث له معنى آخر فالمستقين بالنون وإن حصل له معنى آخر لكن بطل معه معنى المستقيم بالكيفية بخلاف أعمت بضم أو كسر فإن كون الباء ضميرا لم يزل عن السكامة وإن تغير من خطاب المدكر إلى غيره فليأمن بغيره ٥٢٩ لوسهل هزة أعمت ثم ولا تبطل لصلاة

بها لأنه تعبير صفة بخلاف ما لو أسقط هزة أعمت فإنه يبطل لأنه إسقاط حرف والله يعلم قرئ بنطيره في قوله تعالى ولو شاء الله لأعنتكم يتسهل هزة أعنتكم غايته أن الصلاة مكروهة في تسهيل هزة أعمت (قوله قبل السلام) أي أو بعده ولم تل الفصل (قوله فإن ضاف الوقت) مفهومه أنه لا يصلي مادام لوقت واسما وظاهره وإن أيسر من يعلمه وقيل من ماني التيسير من أن فاقده الطهورين إن لم يرح لماء صلى في أول لوقت له هما كذلك إلا أن يفري بأن

نعم بدو كسر بائها ونون البقاء المعنى وإن كان المنع لذلك إنما وضم صاد الصراط وهزه أهذا ونحوه كاللحن الذي لا يغير المعنى وإن لم نسمه الصلاة لحننا (فان) لحن لحن (غير معنى) كأنعمت بضم أو كسر) أو بطله كلمتين كما في المحرر وحذفه منه انهمه بالاولى وأولاه به خسر في الالئغ ومراده باللعن هنا ما يشمل الأبدال (أبطل صلاة من أمكنه العلم) ولم يعلم لعدم كونه قرآنا ولو تفتن للصواب قبل السلام أعاد ولم تبطل صلاته فإن صاق الوقت صلى لحرسه وأعاد لتقصيره وحذف هذا من المحرر لكونه معلوما والاقدماء يمنع به في الخالب (فان يحجز أسابه أولم يعض زمن أمكان تعلمه) من وقت إسلامه فيمن طرأ إسلامه كما قاله البعوي وسن التغير في غيره على ما يجتهد الاسنوي إذ كل من الأركان والشروط لا يفترق الحل فيها بين البالغ وغيره هذا والأوجه خلافه لما يلزم عليه من تكليفه ما قبل بلوغه والخطاب في ذلك متوجه لولاه دونه (فان كان في الفاتحة) أو بدلها (فكافي) وتقدم حكمه (والا) بأن كان في غيرها أو غير بدلها (فتصح صلاته والقراءة به) ومثله ما لو كان جاهلا بتعريفه وعذره أو ناسية أنه لم يقرأ أو كونه في صلاة لأن الكلام ليس بهذا الشرط مغتفرا لا يبطأ أو علم بما تقرر أن شرط بطلانها بالتغير في غير الفاتحة أن يكون قادرا على ما تمتد له من حين ذلك كلام أجنبي وشرط إبطاله ذلك بخلاف ما في الفاتحة فإنه ركن وهو لا يسقط بنحو نسيان أو جهل أو إحدار السبكي مقتضى قول الإمام ليس لهذا إلا أن قراءة غير الفاتحة لأنه ينسكهم بما ليس بقرآن من غير ضرورة من بطلانها مطلقا قادرا أم عاجزا (ولا تصح قدوة رجل) أي ذكره وإن كان صبيا (ولا حنثي) مشكل (بامرأة) أي أتى وإن كانت صبيا (ولا حنثي) مشكل بالاجتماع في الرجل بالمرأة إلا من شدد كالنفي لقوله صلى الله عليه وسلم إن يعلج يوم ولوا أمرهم امرأ ولان المرأة ناصية عن الرجل

فقد الطهورين من أصله لا اختيارا لكف منه بخلاف ترك العلم فإن المكاتب مذنوب فيه إلى تقصير حصول النفويت من جهته (قوله وحذف هذا) هو قوله فإن ضاق (قوله والأوجه خلافه) أي فيكون من البلوغ (قوله ولا تصح صلاته الخ) أفاد ضعف ما سبأ عن الإمام فلينبه له (قوله وإحدار السبكي الخ) ضعيف (قوله ليس لهذا إلا أن الخ) عبارة لمحي رحمه الله قال الإمام ولو قبل ليس لهذا إلا أن قراءة غير الفاتحة لم يكن بعد إلا أنه ينسكهم الخ ليس في كلامه جزم بل مع من القراءة به يعلم ما في كلام الشارح (قوله من بطلانها) بيان لقوله قبل معن في قوله الخ (قوله أي ذكر الخ) أراد به إذا حال لسي فقط (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) وروى ابن ماجه لا يؤمن امرأ رجل أسبى غيره ففرع به هر يصح لا قداما لاك الوجه الصحة لأنه ليس بآتي وإن كان لا يوصف بالذكورة والأونة ففرع به هر يصح لا قداما لاك ذكرته فهل يصح الإقضاء به وإن تصور في صورة غير الآدي والحنثي كصورة حمار أو كلب يحتمل أن يصح أيضا إلا أنه نقل عن القموي اشتراط أن لا ينطو رعباد كرا لا أن يكون مقصوده اشتراط ذلك بل علم أنه جنى ذكر حيث علم لم يضر التطور بما ذكر فيجوز راه سم على منهج

بكر وعمر كان علي حكم الغلبة لوجوب الاجابة عليهم الان ظاهره انهم اجاباه بقوله مانع أو نحو ذلك ويحتمل ان قوله في هذه الرواية مثل ما قال ذو اليمين مقول قولهما أي انهم قالوا هذا اللفظ أي الامر كما قال ذو اليمين فلا ينافي جواب الشارح المذكور فتأمل (قوله أي الكاذم فيها) عبارة الشهاب حج كشج الاسلام في شرح المنهج أي ما أتى به فيها وان علم تحريم جنسه (قوله ولو سلم من ثنتين) أي وتكلم يسيرا عمدا كما صرح به في شرح الروض (قوله في اليد يرفعها) أي في الغلبة بخلاف تمذير القراءة كما يأتي (قوله وكثر عرفا) أي ما ظهر من الحروف (قوله بحيث لم يخل زمن الخ) أي بأن لم يعلم خلوه عن ذلك في الوقت كما يعلم من (قوله بانت ذكوره) أي بعلامة غير قطعية (قوله ولو موميا) أي حيث علم بانتقالات الامام ولو بطريق الكشف لان المدار على علمه بذلك وهو موجود فيه وهذا ٥٤٠ بالنسبة له أما بالنسبة لغيره كما لو كان رابطة فلا يعول على ذلك لان مثل ذلك

لا اعتبار به بالنسبة للأموار
الشرعية وإنما اغتفر ذلك
في حقه لعلمه بحقيقة الحال
ومحتمل كون الخوارق
لا يعتد بها قبل وقوعها أما
بعد وقوعها فيعتد بها في
حق من قامت به فن ذهب
من محتمل بعيد إلى عرفة
وقت الوقوف بها وأدى
أعمال الحج ثم سجود بسقط
الفرض عنه (قوله كما
صرح به المتولي) اسمه
عبد الرحمن بن مأمون قال
ابن خلكان ولم أنف على
المعنى الذي لاجله سمي
بالمتولي انتهى طبقات
الاسنوي (قوله كذلك) أي
موميا (قوله ظهير البضاري)
زاد اللاميري ومسلم أيضا
(قوله وكان ذلك يوم
السبت) أي في صلاة
الظهر انتهى ديمري (قوله
بالصبي المميز) أي ولوقبل
بلوغه سبع سنين أخذنا
من قوله إلا حتى لأن عمرو

وقد يكون في امامتها افتتان بم او الخنثى المقتدى به يجوز كونه ذكرا او المقتدى به الذكرا يحتمل
كونه أنثى وفي اقتداء الخنثى بالخنثى يحتمل ان الامام أنثى والمأموم ذكرا ما اقتداء المرأة بالمرأة
وبالخنثى أو بالرجل واقتداء الخنثى بالرجل فصح لعدم المحذور وبما تقرّر علم ان
الصورتين خمسة صحيحة وأربعة باطلة ويكره اقتداء خنثى بأنثى أو ثوبته بعلامة غير قطعية كما
هو ظاهر بامرأة ورجل بخنثى بأنثى ذكرته (وتصح) القدوة (للنوضي بالمتميم) الذي
لا تلزمه إعادة لكل حاله (و) للتوضي (بما صح الخلف) اذا إعادة عليه لا ارتفاع حديثه (والقائم
بالقاءد والمضطجع) والمستلقى ولو موميا كما صرح به المتولي ولا حدهم بالآخر كذلك خبر
البخاري عن عائشة رضي الله عنها انه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته قاعدا وأبو بكر
والناس قياما قال البيهقي وكان ذلك يوم السبت أو الاحد توفي صلى الله عليه وسلم ضحوة يوم
الاثنين فكان ناسخا لخبر الشيخين عن أبي هريرة وعائشة انما جعل الامام ليؤتم به الى ان قال
واذا صلى جالسافصلا واجلسا أجمعون لا يقال لا يلزم من نسخ وجوب القعود وجوب القيام
لانا نقول الاصل القيام وانما وجب القعود لتأبعية الامام فلما نسخ ذلك زال اعتبار متابعته
الامام فلزم وجوب القيام لانه الاصل (والكامل) أي البالغ الحُر (بالصبي) المميز ولو كانت
لصلاة فرضا لادعته ادبصلاته لان عمرو بن سلمة بكسر اللام كان يؤم قومه على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ست أو سبع سنين كما رواه البخاري نعم البالغ أولى من الصبي
وان كان الصبي اقرب واقفه لصحة الاقتداء به بالاجماع بخلاف الصبي ولهذا نص في البويطي
على كراهة الاقتداء به (والعبد) وان كان صبي الان صلاته معتد به وان كان مولى
عائشة كان يؤمها رواه البخاري نعم الحُر أولى منه وان قل ما فيه من الرق الا ان تميز بنحو فقه كما
سأيتي والخبر في صلاة الجنائزة أولى مطلقا لان دعاءه أقرب الى الاجابة والظاهر تقدم البعض
على كامل الرق ومن زادت حريته على من نقصت منه وتكره امامة الاقل وان كان بالغاً كما
كره شريح في روضه (والاعمى والبصير) في الامامة (سواء على النص) لتعارض فضيلتهما
لان الاعمى لا ينظر ما يشغله فهو أخشع والبصير ينظر الخبيث فهو أحفظ لتجنبه ومعلوم ان
لكلام في حالة استواءهما في سائر الصفات والا فالمقدم من ترجح بصفة من الصفات الاتية
يثو بذلك قول الماوردي الحُر الاعمى أولى من العبد البصير ومثله فيما ذكره السميع مع

ابن سلمة الخ وأما أمره بما افتتوقف على بلوغه ذلك فتنبه له (قوله على كراهة الاقتداء به) معتمد أي وحيث الأصم
كانت مكرهته لا ثواب فيها أو ينبغي أن يتأمل وجه الكراهة مع إقراره صلى الله عليه وسلم عمرو بن سلمة الخ وأطمئنان نفوس
قومه للاقتداء به إلا أن يقال وجه الكراهة الخروج من خلاف من منع الاقتداء به وهذا لم يكن موجودا في عهدته صلى الله
عليه وسلم وعروض الخلاف بعده لا يضر لاحتمال النسخ عند المخالف (قوله إلا أن تعز) أي العبد بأن كان العبد قهرا أو الحر
غير قهرا البتة (قوله أولى مطلقا) أي تعز العبد بخوفقه أولا (قوله وتكره امامة الألف) لعل وجهه أن القلقة ربما منعت
وصول المساء إلى ما تحتها واحتمال النجاسة كاف في الكراهة (قوله مثله فيما ذكر السميع) أي من الاستواء

التشبيه الا في (قوله كسلس) فضبطه انه يلزمه انتظار الوقت الذي يخلفه من ذلك وانه لو وقع الصلاة في غيره لم تصح (قوله ويحمل عليه كلام الاسنوي) أي القائل بعدم البطالان في العلبة مطاقا والضمير في عليه للعمل المتقدم في قوله وهذا محمول الخ (قوله قال الزركشي ولو لم يكن في الفاتحة لغير المعنى وجب مضارقتها كالوزن واجبا) ثقتها في شرح الروض لكن هل يفارقه في الحال أو حتى يركع لجواز أنه لم يسهلها وقد يتبدل كرفيع عيد الف تحة الا قرب الاول لانه لا يناسبه في فعل السهو انتهى ومنه يعلم ان الحمل الذي حمله عليه الشارح لا يلاقيه (قوله والاوجه انه لا يفارقه حتى يركع) أي خلافا لما استقر

(قوله للمعنى الاول) هو قوله لان الاعمى لا ينتظر ما يشغله وقوله للمعنى الثاني هو قوله لتجنبه (قوله نحو السليم الخ) قرر مر ايه لو بان الامام مستحاضة وجب القضاء اه فراجعه فانه ان كان المراد ان المأموم رجل فاقضاء واضح ولا يقيده بقبول الاستحاضة بل بمجرد الاثنية مقتضى للقضاء وان كان أنثى فليس بواضح وقد قال في المنهاج واضح قدوة السليم الخ اه سم على منهج ويمكن الجواب بفرض الكلام في المأموم الانثى وحمل الكلام في المستحاضة على المضيرة (قوله أي سلس البول ونحوه) زاد على المحلى وهو ظاهر ولم يظهر حمل المحلى الساس على سلس البول حكمة فلترجع ٥٤١ وقد يقال الحامل له على ذلك انه العلب

والاصم والفعل مع انه صي والمجبوب والاب مع ولده والقروى مع البدوي وقبل الاعمى اول مر اعاد للمعنى الاول وقيل البصير اول مر اعاد للمعنى الثاني ونقل ابن كنج عن النسيب بغيره قيل واستظهره الاذري ان الاعمى لو كان مبتذلا لا يصون نفسه عن المستفترات كان ليس ثياب البذلة فالصير اولي منه وتبعه ابن المقرئ على ذلك ورده الشيخ بأنه لا حاجة اليه بل ذكره يوهم خلاف المراد لانه معلوم مما يأتي في نظافة الثوب والبدن ولا يختص ذلك بالاعمى بل لو تبدل البصير كان الاعمى اولي منه (والاصح صحة قدوة) نحو (السليم بالسلس) بكسر اللام أي سلس البول ونحوه عن لا تلزمه اعادة (والظاهر بالمستحاضة غير المضيرة) والمستور بالعمى والمستحصى بالمستحضر والاصح عن به جرح سائل اولي ثوبه نجاسة مفعول عنها الصحة صلاتهم من غير اعادة والثاني لا تصح لوجود النجاسة وانما خصص صلاتهم للضرورة ولا ضرورة للابتداء بهم اما قدوة واحد منهم مثله فصحة جزما واما المضيرة فلا يصح الاقتداء بهم ولو ائتملها لوجب الاعادة عليها كما اقتضاء كلام المصنف هنا ورجح في غير هذا الكتاب وهو المتقدم واما نقله الزواني عن نص الشافعي من عدم وجوب القضاء وقال في المجموع انه ظاهر من الشافعي لانه نص على وجوب قضاء الصوم دون الصلاة قال وبذلك صرح الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب وابن الصباغ وجهه والرافع وغيرهم لانها كانت حائضا فلا صلاة عليها وطاهرا فقد صلت وقال في الامهات انه المتفق به اجاب عنه والدرجة الله تعالى بأنه مفرغ على النسيب الذي اختاره المزني وغيره وهو ان كل صلاة وجب فعلها في الوقت مع خلو لم يجب قضاءها وهو مرجوح ولهذا قال الشيخ ان الاول أفقه وأحوط وما قيل في التعليل من انها كانت حائضا فلا صلاة عليها ممنوع لاحتمال انها تطهر بعد صلاتها فتجب عاها (ولو بان امامه) بعد الصلاة

وقول المصنف والطاهر بالمستحاضة الخ (قوله لوجود النجاسة) مقتضاه ان الساس بالرجع أو المي تصح ما منسه بالاخلاف لانقاء النجاسة عنه (قوله من عدم وجوب القضاء) أي على المضيرة (قوله ان الاول) هو قوله لوجوب الاعادة عليهما كما اقتضاء كلام المصنف (قوله ولو بان امامه الخ) ذكر السيوطي عن بعضهم ان بان من أخوات كان ورده وعبارته في درالناح في اعراب مشكل المنهاج وقع السؤال في هذه الايام عن وجبه نصب امرأة وذكر السائل ان مدرسي

العصر اختلفوا بينهم من قال انه منسوخ به ومنهم من قال انه حال ومنهم من قال انه خبر بان على انها من أخوات كان فقلت لا يصح واحد من هذه الثلاثة اما الاول فلان فعله لازم لا ينصب المفعول به قال في الصحاح بان الشيء وتبين انضغ وطهر وابنه أنا وبينته أظهرته وأما الثالث فباطل قطعاً لان أخوات كان محصورة معدودة قد استوفها أبو حيان في شرح التسهيل والارتشاف وذكر كل فعل عدده قوم منها ولم يذكر ان أحد أعد منها بان وأما الثالث فيمكن ان يكون قريبا لكن بيده ان امرأة ليس بمشترق ولا منتقل بشرط الحال أن يكون مستقاما فلا يبيطه ان الحال فبذلها كامل وابنه يعني في حال وهو غير متغير هنا ادلا يصح أن يكون المعنى بان في حال كونه امرأة وانما المعنى بان انه امرأة ويوضح ذلك قوله أو كافر فانه ليس المعنى بان في حال كونه فقدي يكون انما بان بعد اسلامه وانما المراد بان انه امرأة واذا بطل ذلك فلتجبه انه تمييز محمول عن الداعي كطاب زيد بنفسا والتقدير بان من جملة أحواله كونه امرأة أي بانث أفوتة امامه فان قامت فساد تصنع بقوله بعد أو كافر فانه مشترق ومنتقل قلت هو كفار ساقى قولهم لله دره فارسا فانهم أعراب يميز البهية ومنهوا كونه حالا اه

به الزكشي كما هي أي والصورة أن ما أتى به لم يكن عراً بحيث يصير كلاماً اجنبياً عراً فيبطل سهوه كما هو ظاهر (قوله والأوجه
شمول ذلك للصائم الخ) قد يقال ما الحاجة إلى هذا وكان اللائق أن يقول والأوجه شموله للفطر لانه هو الذي يمكن التوقف
فيه وأما إذا أبتنا الوجوب في حق المفطر فلا يتوقف فيه في حق الصائم لانه يتوقف عليه صحة صلاته وصومه وعبارة الامداد

(قوله على خلاف ظنه) أراد بالنظر ما قابل العلم فيه من جهل اسلامه أو قراءته فتصح القدوة به حيث لم يتبين به
نقص وجوب الاعادة كما تقدم له وبهذا يدفع ما يقال ان قوله على خلاف ظنه يفيد انه لو لم يظن ذلك كورته ولا اسلامه لم تصح
القدوة به وهو مخالف لما قدمه على انه قد يقال جهل الاسلام يفيد الظن بالنظر للغالب على من يصلي انه مسلم فهو داخل
في عبارته (قوله كزنديق) هو يطلق على من يظهروا الاسلام ويخفي الكفر وعلى من لا يتصل ديناً والمراد هنا الاول (قوله
أوارتدت لكفره بذلك) هذه العلة موجودة في الصورة الاولى وفيما الفرق بينهما ما لعل الفرق بينهما ما الصورة الاولى
استصحب فيها ما أقرب من بقاء الكفر فوجب الاعادة والصورة الثانية قصد ابطال ما حكم له به من الاسلام فالغنى واستصحب
الاصول فلم تجب الاعادة ولكن يحكم برده بقوله لم اكن أسلمت الخ (قوله وبخلافه في غير ذلك) أي في غير هذه الصورة (قوله
مقبول) أي وجوباً بحيث بين السبب ٥٤٣ اه سم على حج (قوله بطلت صلاته) أي تبين عدم انقضاءها لانه كانت

انقضت ثم بطلت فتلزمه
الاعادة (قوله لانها لا تخفى
غالباً) أي ولو كان بعيداً
عنه فانه يفرض قريباً منه
(قوله أو كبر ولم ينو فلا)
أي لان النية محلها القلب
وما فيه لا يطلع عليه (قوله
ثم كبر ثانياً) أي الامام
فتلزمه الاعادة (قوله لم
يضر في صحة الاقتداء) أي
ولو في الجمعة حيث كان
زائداً على الاربعين كالو
بان امامها محمدنا وأما الامام
فانه لم ينو قطع الاولى
مثلاً بين التكبيرتين فصلاته
باطلة لخروج وجه الثانية

على خلاف ظنه (امرأة) أو خنثى أو مجنوناً (أو كافر اعلاناً) كفره كذبي (فيل أو) بان
كافراً (مخفياً) كفره كزنديق (وجب الاعادة) لانه مقصر بترك البحث اذا مارة المبطل من
أثوته أو كفر ظاهرة لا تخفى والخنثى ينتشر أمره غالباً بخلاف الخنثى فانه لا يطلع عليه فلا
تجب الاعادة فيه وسياً في ترجع عدم الفرق بين الخنثى وغيره في كلامه والأوجه قبول قوله
في كفره ما لم يسلم ثم يقتدى به ثم يقول بعد فراغه لم اكن أسلمت حقيقة أو ارتدت لكفره
بذلك فلا يقبل خبره وبخلافه في غير ذلك لان اخباره عن فعل نفسه مقبول ولو بان ان امامه
لم يكبر الاحرام بطلت صلاته لانها لا تخفى غالباً أو كبر ولم ينو فلا قاله في المجموع قال الخناطى
وغيره ولو أحرم باحرامه ثم كبر ثانياً بنية ثانية سر بحيث لم يسمع المأموم لم يضر في صحة
الاقتداء وان بطلت صلاة الامام أي لان هذا مما يخفى ولا اشارة عليه ولو بان امامه قادراً
على القيام فكما لو بان أميراً كما صرح به ابن المقرئ هنا في روضه وهو المعتمد ولا يخالفه
ما اقتضاه كلامه كاصوله في خطبة الجمعة انه لو خطب جالساً ولو بان قادر افكمن بان جنباً
لان الفرق بينهما كما أفاده الودرجه الله تعالى ان القيام هنا ركن وثم شرط ويغتفر في
الشرط ما لا يغتفر في الركن (لا) ان بان امامه (جنباً) أو محدثاً (أو انجاسة خفية) في بدنه
أو ملاقيه أو توبه ولو في جمعة ان كان زائداً على الاربعين كاسياً في لعدم الامارة على ذلك
فلا تقصير ولهذا الوعد بذلك ثم اقتدى به ناسياً ولم يحتمل تطهيره لزمته الاعادة وخرج بالخطبة

والانفصال انه صححة فرادى لعدم تجديدية الاقتداء به من القوم ولو حضر بعد نيته من اقتدى به ونوى الظاهرة
الامامة حصاته الجماعة وعليه فان كان في الجمعة لا تتعقد له لغوات الجماعة فيها (قوله وان بطلت صلاة الامام) أي لانه
يدخل في الصلاة بالانوار ويخرج بالاشفاع وهذه منها ويحل البطلان للثانية اذا لم يوجد بينهما مبطل للأولى كنيته قطعاً (قوله
ولو بان امامه) أي امامه المصلي قاعداً وقوله وهو المعتمد أي خلافاً لما في العباب (قوله لان الفرق بينهما) قضية هذا الفرق انه
لوتبين قدره الامام المصلي عارياً على السترة عدم وجوب الاعادة وهو ما نقله سم على منهج عن حج وأقوه لكن في حاشية
شيخنا الز يادى عن والد الشارح خلافه وعبارته وتبين كون الامام المصلي قاعداً أو عارياً قادراً على القيام في الاول أو السترة
في الثاني كنيته حديثه اه عباب والمعتمد وجوب الاعادة كما حرم به ابن المقرئ في روضه رملى اه (أقول) وقوله والمعتمد
وجوب الاعادة أي في المستثنين كما هو ظاهر كلامه لكن الذي رأيت في متن الروض مسئلة القيام فقط دون مسئلة السترة
(قوله أو محدثاً) ظاهره وان كان عالماً بحديث نفسه عند الصلاة وليس يبيعد اه سم على منهج (قوله ولم يحتمل تطهيره) أي
عند المأموم بان لم يتفرقا كما عبر به المحلى (قوله لزمته الاعادة) مفهومه انه اذا مضى زمن يحتمل فيه الطهارة لا تجب الاعادة
على من اقتدى به وان تبين حديثه لعدم تقصيره ونقل عن الز يادى به ما يش

والزركشي جواز أي ويبحث الزركشي جواز التخصيص للصائم لاخراج نخامة تبطل صومه والاقرب جواز أمير الصائم أي لاخراج نخامة تبطل صلاته بأن تزلت لحسد الظاهر ولم يمكنه إخراجها إلا به انتفت والوجوب في كلام الشارح بالنسبة للنفل معناه الوجوب لأجل العصة كما هو ظاهر (قوله وفيه غرض) أي للغاصب (قوله وادعى المصنف في دقائقه دخول هذه الصورة) أي كما دعى دخول صورة قصد القراءة فقط كما يعلم من قول الشارح الآتي وأعله لمخط المصنف على أنه

أنه آتى بوجوب الاعادة في هذه قال إذا عبرة باطن البين حطوره اه ولا يخفى ما فيه لانه لو بطرأ في مثله لزم وجوب مـ بتبين الحدث مطلقا لا يكاد يوجد امام لم يعلم عدم حدثه لانه بتقدير ان يراه يتطهر ثم صلى على عقب طهره امامه لم يتخل حروح حدث منه لم يشعر به المأموم (قوله في تعصيه) أي حاشيته على التنبيه (قوله نعم لو كانت بعما منه) أي لا امام واه كما أي المأموم (قوله ومقتضى ذلك) أي ما ذكره الرواني (قوله وهو كإقال) أي من اقتضائه لفرق مع ان كلام الاصحاب يقتضي التسوية بينهما وليس المراد ان الامر كما قاله من التسوية بينهما دليل قوله فالاولي الخ وعليه فليس من كلامه حينئذ التسوية بين الاعي والبصير ونقله سم على ج عنده لكن في حاشية ابن عبدالحق ان لم يجد عدم القضاء على الاعي مطلقا ونقل مثله سم على منج عن ج وعبارته قال ابن حجر والوجه ٥٤٣ أنه لا قضاء على الاعي مطلقا وان كان يعني

الحدث ظاهر العذر وقال
مر المراد ما يكون من
شأنه ذلك فيدخل فيها
أي الطاهرة نجاسة
بظهر الامم في حق الاعي
والبعد عنه فهي طاهرة
في حقهما وقوله بظهر
الامام نصينه ان من
باطن الثوب لا يجب إفتائه
معه وهو قصبة من
الشرح أي حيث ذل
والحفية هي التي يباطن
الثوب (قوله والاولي
الاصح) مذهب (قوله لو
تأملها المأموم أصره)

الظاهرة من مذهبها الا انه لنقصيره كما جرى عليه الرواني وغيره وحل المصنف في تعصيه كلام التنبيه عليه وقال في مجموع انه أقوى وهو المعتمد وان صحح في تحقيقه عدم الفرق بين الظاهرة والحفية في عدم وجوب الاعادة وقال الاسنوي انه الصحيح المشهور والظمية هي التي يباطن الثوب والظاهرة ما تكون بظاهرة نعم لو كانت بعما منه وأمكنه رؤيتها اذا قام غير انه صلى جالسا لم يجزه ولم يمكنه رؤيتها لانه لا فرضه الجالس فلا تعريض منه بخلاف ما اذا كانت ظاهرة واشتغل عنها بالصلاة ولم يرها لبعده عن الامام فانه يجب الاعادة ذكر ذلك الرواني قال الاذري وغيره ومقتضى ذلك الفرق بين المقتدى الاعي والبصير أي حتى لا يجب القضاء على الاعي مطلقا لانه معذور بعدم المشاهدة وهو كإقال فالاولي الصبط بما في الانوار ان الظاهرة ما تكون بحيث لو تأملها المأموم أبصرها والظمية بخلافها لا يفرق بين من يصلي قاعا أو جالسا وأخذوا الدرجه الله تعالى في الفرق بين النجاسة الحفية والظاهرة قيسا لانه لو سجد الامام إلى مكة الذي يتحرك بحركته لزم المأموم الاعادة ان كان بحيث لو تأمل امامه أصر ذلك والا فلا تزمه (قلت لاصح المصوص وقول الجمهور ان محني الكفر هنا كمانه) وان قال في الروضة ان الاقوى دليل عدم وجوب القضاء (والله أعلم) لان الكافر غير أهل للصلاة بحال بخلاف غيره (والاعني امرأة في الاسح) يعني القارئ المؤتم به

عبارة الزبادي قوله رآها مثال لا يبعد ولا فرق بين الادراك بالصر وغيره من جهة الحواس (قوله والحفية بلاها) يدخل فيه ما في باطن الثوب ولا يجب الاعادة وهو موافق لما قدمه في ضبطه ان شاء الله لكن قيسا من فرض لبعده قريبا أو لا عي اصر ان يفرض الباطن ظاهر الثوب الاعادة وعليه في تفسيره اصل ان الظاهرة هي العينة والظمية هي الحكية وانه لا فرق بين القريب والبعيد ولا بين القائم والقاعد ولا بين الاعي والبصير ولا بين باطن الثوب وظاهره لكن ياتي صلب الظاهرة والظمية بما ذكره قول ج في الابعاد ووضح ان المفسر لما هو في الحديث العني دون الحكي لانه لا يرى ولا تنصير فيه مطلقا انتهى رحمه الله فائدة يجب على الامام اذا كانت النجاسة ظاهرة اخبار المأموم بذلك لبعده عنه لانه أخذ من قولهم لو رأى على ثوب مصبل نجاسة وجب اخبار به وان لم يكن آتيا ومن قولهم لو رأى مصبيرا في بصبية وجب منه من ذلك لان النهي عن المنكر لا يوقف على علم من أريد منه (قوله لزم المأموم الاعادة ان كان الخ) مفهومه انه ان كان بحيث لو تأملها لم يرها لبعده عدم وجوب القضاء وفيه نظر بناء على فرض الاعي بصير او فرض البعيد قريبا لان هذا هو فرض قربه من الامام وتأمل رأي ليس أسهل (قوله قلت الاسح) أي الرابع (قوله ان محني الكفر هنا الخ) انما هو عدم الاهم في غير هذا المحل فرفوا بين محني الكفر ومعلنه ومنه ما قالوا في الشهادات انه لو شهد حال كسره وردت شهادته ثم أسبه فأعاده

(قوله وانذبت) أى الخلق والضابط ان كل ما لوتبين بعد الفراغ تجب معه الاعادة اذ بان في الاثناء يجب به الاستئناف وما لا تجب الاعادة معه مما اقتنع القدوة مع العلم به اذ بان في الاثناء وجبت به نية المقارنة ودخل في قوله غير نحووا الحدث ما لوتبين قدرة المصلى عاريا على السترة أو القيام (قوله على ما تقدم) أى من التفصيل بين الظاهرة والخفية وقوله فانه تلزمه الخ أى حيث تبين حديثه أو نجاسته الخفية بخلاف الظاهرة (قوله ومقابل الاصح الخ) ما عايل به الثاني لا يأتى في الجهرية) قوله وصورها (الماوردي) أى مسألة القولير (قوله حتى بان رجلا) فلا قضاء بخلاف ما لوصلى خشي خلف امرأه ظاناً انها رجل ثم تبين أنه أنثى الخ (قوله الرواني لان للمرأة ٥٤٤) علامات ظاهرة غالباً تعرف بها فهو هناء متصرف وان جزم بالنية اهـ

الاعادة بجامع النقص وان بان ذلك أو شئ مما مر غير نحو الحدث والخبث في أئمتنا استأنفها بخلاف ما لو بان حدثه أو خبثه على ما تقدم فانه يلزمه مفارقتها ويبنى ويفرق بأن الوقوف على نحو قرائته أو يسر منه على طهره اذ هو وان شوهد فحدث الحدث بعده قريب بخلاف القراءة ومقابل الاصح انه كالجنب بجامع الخفاء ولا يبعد المؤتم به (ولو اقتدى) رجل (بخفى) في ظنه (فبان رجلا) أو خفى بامرأة فبان أنى أو خفى بخفى فبانامه متويين مثلا (لم يسقط القضاء في الاظهر) لعدم انقاد صلاته بعدم جزئه بنيته والثاني يسقط اعتبارا بما في نفس الامر وسواء أبان في الصلاة أم بعده أو صورها المأوردى وغيره بما اذا لم يعلم بحاله ثم علم بعد الصلاة خنوته ثم بان رجلا قال الاذرى وهذا أصح والوجه الجزم بالقضاء على العالم بخنوته لعدم انقاد الصلاة هرا وصدق له جزم النية اه والوجه الجزم بعدم القضاء اذا بان رجلا في تصويره المأوردى لا سيما اذا لم يضر قبل تبين الرجوعية زمن طويل وانه لو ظنه رجلا ثم بان في أئمتنا خنوته فلا تقرب وجوب استئنافها نعم لو ظنه في الابتداء رجلا ثم لم يعلم بحاله حتى بان رجلا فلا قضاء والوجه ان التردد في النية لا فرق فيه بين ان يكون في الابتداء أو الدوام لكن في الابتداء يضره مطلقا وفي الانتهاء طال الزمن أو مضى ركن على ذلك ضرر والا فلا (والعدل) ولو قضا مفضولا (أولى) بالامامة (من الفاسق) وان كان حرا فضلا لعدم الوثوق به في المحافظة على الشروط ونحوه بالحكم وغيره ان سرهم أن تقبل صلاتكم فليؤمكم خباركم فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم ونعمت نبيهم الشيخين ان ابن عمر كان يصلى خلف الحجاج قال الامام الشافعي وكفى به فاسقا وتكرمه خلفه وخفى مبتدع لا يكفر ببدعته وامامة من يكرهه أكثر القوم

(قوله ان سرکم) أى أردتم ما يسرکم (قوله فانهم وفدکم) أى الواسطة بینکم وبين ربکم وفى المواهب قال المذموم النورى الوفد الجماعة المختارة لا تقدم فى اى العظماء واحدهم واند انتهى وذلك لانه سبب فى حصول ثواب الجماعة للآمومين وهذا بنفاوت بنفاوت أحوال الائمة وفى ابن حجر وفى مرسل صاواخاف کل بر وفاجر ويعضده ما صح ان ابن عمر کان یصلی الخ (قوله وتکره خلفه) أى الفاسق واذالم تحصل الجماعة الا بالسلامة والمبتدع لم یکره الا التمام طاب مرأه سم على منهج (قوله وامامة من یکرهه) أى کثر القوم الخ) أى یکره له ان یقدم لیصلی اماما وتضیته انه لا یکره الاقتداء به حیث کان عدلا ولا یلزم من ارتکابه المذموم فی العبد له ثم رأیت فی شرح الجامع الکبیر للنوای رحمه الله عند قوله صلی الله علیه وسلم ایما رجل أم قوم اوهم له کارهون لم تجز صلاته اذ فیه مانعه أى فیصرم علیه ان یؤمنهم ان اتصف بشئ من هذه الاوصاف أى بأن کان فیه أمره مذموم شرعا کوال ظالم ومن تعاب الى امامة الصلاة ولا یستحقها أو لا یصرع عن النجاسة أو معوهیات الصلاة أو یتعاطى معیشة ذمیة أو یتعامل مع الفاسق ونحوهم وکرهه السکال لذلك کما فی الروضة ونص علیه الشافعی فان کرهه اکثرهم کرهه وعلم من هذا التقرير ان

ونحوه) أى الذكر وصوره الذكر الحرام ان يشتمل على الفاظ لا يعرف مدلولها كإياقى التصريح به فى باب الجمعة (قوله وما ذكره) هو تابع فى هذا اللامداد ومراعاة الوصية والعقود والصدقة وسائر القرب بناء على عدم البطلان بها لكن ذلك انما قال ذلك لانه يميل الى عدم البطلان بها فكان ينبغي للشارح ان يعبر به بناء على ما قدمه (قوله بهما) أى بالدعاء ونحوه وهو

(قوله الاصح قراءة) أى لما يحفظه وان قل فيقدم وان كان غير محفوظ أكثر منه لكن بقي ما لو كان أحدهما يحفظ القرآن بكلمة مثلاً ويصح آيات قليلة كأواخر السور اطردت عاده بالامامة بها والاخر يحفظ نصف القرآن مثلاً ويصح به تمامه فهل يقدم على من يحفظ لقرآن بكلمة لكثرة ما يصححه أو يقدم الآخر عليه لكثرة حفظه مع صحة ما يصلى به فيه نظر وإطلاقهم قد يقتضى تقديم من يحفظ النصف ولو قيل بتقديم من يحفظ الكل لان المدار على صحة ما يصلى به لم يعد (قوله ومن ذلك) أى من الاصح قراءة (قوله ٥٤٦ مشتملة على لحن) قال ج لا يغير المعنى (قوله لا عبرة بها) أى فلا يقدم صاحبها

على غيره (قوله وفسره) أى الورع (قوله الشبهات) بضم الباء (قوله من حسن السيرة) الاولى بحسن الخ (قوله ملاك الدين) أى أصله قال فى المصباح ملاك الامر بالكسر قوامه والقلب ملاك الجسد اه (قوله على الحاجة) أى الناجزة (قوله ولم يذكره) أى الزهد (قوله مقول بالتشكيك) أى يشك الناظر فى الفردين المتفاوتين فيه بالشدية أو نحوها أحقيتهم واحدة فيكونان من المواطن أو مختلفين فيكونان من المشترك (قوله أو اتعاض) أى بأن لا يكون مسافراً قاصراً (قوله أو عدالة) أى زيادتها أو أصلها بأن يكون أحدهما عدلاً والاخر

بالاقر الاصح قراءة فان استوياى ذلك فالأكثر قراءة وبحيث الاسوى ان التميز بقراءة السبع أو بعضهما من ذلك وتزد فى قراءة مشتملة على لحن ويظهر انه لا عبرة بها ومقابل الاصح هما سواء لتقابل الفضيلة وفى المجموع استواء قن فقيه وحرف فقيه وحله السبكي على قن افقه وحرفيه لان مقابلة الحرية بزيادة الفقه لا بعد فيه باختلاف مقابليها بأصل الفقه فهو أولى منها اتوقف صحة الصلاة عليه دونها (و) الاصح ان الانفسه أولى من (الاورع) أى الأكثر ورعاً اذا حاجة الصلاة للفقه أهم منهم كما مر ويقدم الاقرأ أيضاً على الاورع وفسره فى المجموع والتحقيق بأنه اجتناب الشبهات خوفاً من الله تعالى وفى أصل الروضة بأنه زيادة على العدالة من حسن السيرة والعفة ومقابل الاصح تقديم الاورع لان مقصود الصلاة الخشوع ورجاء اجابة الدعاء والاورع أقرب لذلك قال الله تعالى ان أكرمكم عند الله أتقاكم وفى السنة ملاك الدين الورع واما ما يخاف من حدوثه فى الصلاة فامر نادر فلا يفوت المحقق للتوهم واما الزهد فترك ما زاد على الحاجة وهو أعلى من الورع اذ هو فى الحلال والورع فى المشبهة قال الاسنوى فى مهماته ولم يذكره فى المرححات واعتباره ظاهر حتى اذا اشتراك فى الورع وامتاز أحدهما بالزهد قدمناه اه وهو ظاهر اذ بعض الافراد لشي قد يفضل باقيه نعم عبارته توهم ان الزهد قسم للورع وليس كذلك بل هو قسم منه والحاصل ان الورع مقول بالتشكيك كالعادلة ولو تميز المفضل عن ذكر بياوغي أو تمام أو عدالة أو معرفة نسب كان أولى (ويقدم الاقنه والاقراء) أى كل منهما وكذا الاورع (على الاسن والنسيب) فعلى أحدهما أولى لان فضيلة كل من الاولين لهاتعلق تام بصحة الصلاة أو كمالها بخلاف الاخيرين ولو كان الانفسه أو الاقراء أو الاورع صيباً أو قاصراً فى سفره أو فاسقاً أو ولد زناً أو مجهول الأب فضده أولى كما مرر الإشارة الى بعض ذلك ان يكون المسافر السلطان أو نائبه فهو أحق وأطلق جمع كراهة امامة ولد الزنا ومن لا يعرف أبوه وهى مصورة بكون ذلك فى ابتداء الصلاة ولم يساوه المأموم فان ساواه أو وجده قد أحرم واقتهدى به فلا بأس

فاسة (قوله كان أولى) وتقدم عن البويطى كراهة الاقتداء بالصبي للخلاف فى صحة الاقتداء به (والجديد واما الثلاثة الباقية هنا فالفسق ومجهول النسب يكره الاقتداء به وما ينبغى ان الاقتداء بالقاصر خلاف الاولى (قوله بخلاف الاخيرين) أى الاسن والنسيب (قوله كما مرر الإشارة) أى فى قوله ولو تميز المفضل عن ذكر الخ (قوله ومن لا يعرف) أى كالقطب ومثل امامته الاقتداء به فيكره (قوله وهى مصورة) أى كراهة امامة ولد الزنا ومن لا يعرف أبوه (قوله فلا بأس) أى فلا لوم فى الاقتداء ومعلوم منه فى الكراهة فى فائدة ومع وقوع السؤال فى الدرس عا لوالأسلم شخص ومكث مدة كذلك ثم ارتد ثم أسلم شخص آخر ثم جدد المرتد اسلامه واجتماعه فى تقديم الاول لكونه أسن فى الاسلام أو يقدم الثانى فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر تقديم الثانى لان الردة أباطت شرف الاسلام الاول ومن ثم لا ثواب له على شئ من الاعمال التى وقعت فيه واما لوالأسلم معافهما مستويان

الذكر (قوله أي فتضر الترجمة عنها بغير العربية) بيان لما أراد من الإشارة بقوله في ذلك والافهمي أشعل ما لو كان ذلك محروما (قوله أو القرآن) أي قاصدا لكونه من القرآن فهو معطوف على اسم لا على ما أضيف إليه (قوله من أسروا وجن وملاك ونبى) أي أو غيرهم كما يأتي (قوله للشيطان إذا أحس به) صريح في أن الشيطان لا يهتد في الامداد وظاهره أنه ليس

(قوله قدم الشيخ) لا ينافي هذا ما قبله من قوله وعلم أنه لا عبرة بسن في غير الاسلام لأن ذلك محله فيما لو رضته صفة من المبرجات وما هم مفروض في استوائها في الصفات كلها فالنصوص من حيث هي مقنونة للترجيح (قوله أي قریش أو غيره) أي قریش وأعرض الضمير لكون قریش اسم الجسد الذي تنسب إليه القبيلة (قوله ثم العربي) أي ثم باقي العرب (قوله ويقدم ابن العالم) أي بعد الاسلام سواء فيما تقدم (قوله فظافة الذكر) أي إن لم يصح من لم يعلم منه عدوانه بنقصه سقط العدالة فيما يظهر اهـ ج فيدخل فيه من لم يعلم حاله ومن وصف بخارم المروءة ٥٤٧ (قوله وحسن الصوت) أي

ولو كانت الصلاة سرية كما قضاء طلاقه والمراد عنما يصعد الأصوات لذاتية وأما الترتيب بينها فسيأتي (قوله قدم الاظف ثوبا) زاد ج فوجها (قوله بصورة) لعل المراد بالصورة سلامته في بدنه من آفة تنقصه كبرج وشلل لبعض أعضائه وفي المصباح عرج في مشيه عرجا من باب تعبد إذا كان من علة لازمة فهو أعرج والمرأة عرجاء فإن كان من علة غير لازمة بل من شيء أصابه حتى عجز في مشيه قيل عرج عرجا من باب قس قبل بقل وهو عرج (قوله أمع بينهما) أي حيث اجتمعا في محل

(والجديد تقدم الاسن) في الاسلام (على النسب) ظهر الشيخين ليؤمكم أكبركم ولا يفضله الاسن في ذاته والنسب في أبياته وفضيلة الذات أولى وعكسه القديم لم يرد موافق يشا ولا تقدموها وعلم أنه لا عبرة بسن في غير الاسلام فيقدم شاب أسلم أمس على شيخ أسلم اليوم فإن أسلم ما قدم الشيخ كما يدل عليه الخبر وبجته الظهري ويقدم من أسلم بنفسه على من أسلم بتبعيته لغيره وإن تأخر اسلامه لان فضيلته في ذاته قاله البغوي قال ابن الرفعة وهو ظاهر إذا كان اسلامه قبل بلوغ من أسلم تبعا لما بعده فيظهر تقدم السابق والمراد بالنسب من ينسب إلى قریش أو غيره ممن يهتدى في الكفاية كالعلماء والصالحين ويقدم الهاشمي والمطلبي ثم سائر قریش ثم العربي ثم المجعي ويقدم ابن العالم أو الصالح على ابن غيره وتعتبر الهجرة أيضا فيقدم أئمة فاعرف وأورع فاقدم هجرة بالنسبة لا بأبائه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالنسبة لنفسه إلى دار الاسلام فاسن فانسب فعمل ابن المنتسب للأقدم هجرة تقدم على المنتسب لقریش مثلا وإن ذكر النسب لا يغني عن ذكر الاقدم هجرة (فإن استويا) في جميع الصفات التي ذكرناها (فظافة) الذي ذكرنا في التحقيق أي حسنه ثم نظافة (الثوب والبدن) عن الاوساخ (وحسن الصوت وطيب الصنعة وشعرها) لافضاء النظافة إلى استعماله في الغلوب وكثرة الجمع والكسب كالنظافة فمن كان كسبه أفضل أو أنظف قدم به ولو تعارضت الصفات بعد حسن الذكر قدم الاظف ثوبا ثم بدنا ثم صنعة ثم الاحسن صوتا بصورة فإن استويا وشاحا أقرع بينهما وحمل ذلك عند فقد الامام الراتب أو استنطاق حقه للدولى والاقدام الراتب على الجميع وهو من ولاد الناظر أو كان بشرط الواقف (ومستحق المنفعة) يعني من جاره الانتداع بمحل كما أشارت إليه عبارة المحرر (علا) له (وتخود) كجارة وإعارة ووقف ووصية واذن مسيد (أولى) بالامامة فيما سكته بحق من غيره وإن تميز بسائر ما هم فيهم إن كان أهلا (فإن لم يكن) المستحق للمنفعة حقيقة وهو ما سوى المسنوع لعدم جواز الانابة إلا لمن له الاسرة

مباح أو كانا مشتركين في الامامة لما يأتي من انهما لو كانا مشتركين في الاول والثاني لا يفرع بينهما بل يصلى كل منهما (قوله أو استنطاق حقه للدولى) أي فلاوعنه الرجوع رجوع قبل دخول من استنطق حقه في الصلاة (قوله والاقدام الراتب) أي وإن كان مفضولا في جميع الصفات ومثله ما لو عين شخصه ابدا له لتزيله ميزاته (قوله وهو من ولا) له نظر ففضله ان ما يقع كثيرا من اتفاق أهل محلة على امام يصلى بهم من غير نصب الناظر انه لاحق له في ذلك فيقدم غيره عليه لكن في الايهاب خلافه وعبارته فرع في الكفاية والجواهر وغيرهما تبع للماوردي ما حاصله يحصل وطبقة امام غير الجامع من مساجد المحال والعشائر والاسواق ينصب الامام شخصاً أو ينصب شخص نفسه لها برضا جماعة بأن يتقدم بغير دن الامام ويؤمهم فاد عرف به ورضيت جماعة ذلك المحل بما سكته فليس غيره المتقدم عليه الا باده وتخصل في الجامع والمسجد الكبير أو الذي في الشارع بتولية الامام أو نائبه فقط لانها من الامور العظام فخصت بنظره فنقد في رضته أهل البلاد أي أكثرهم باهو ظاهر اهـ (قوله وهو ما سوى المسنوع) أي فإن المستعير لا يملك المنفعة ولا يستحقها بالاسنوى بل ولا لانتفاع

كذلك عبارة شرح الروض واستثنى الركشي وغيره مسائل أحداها دعاء فيه خطاب للمال لا يعقل ومثل له بالأرض والخلل
ثم قال ثابته إذا أحس بالشیطان فإنه يستحب أن يخاطبه بقوله أعتك بلعنة الله أعوذ بالله منك لأنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك
في الصلاة (قوله ودل عليه كلام المصنف) أي بالنسبة لخطاب الشيطان كما مر وعبارة الامداد بعد ذكره نحو ما مر في الشارح

حقيقته اه واما العبد وظاهر (أقول) لو قرئ ونحوه بالرفع اتضح شمول عبارة المنهاج لذلك واستغنى عن المثال الذي تكلفه
الاسنوي اه عميرة والمثل المذكور هو قوله مثل له الاسنوي بالموصى له بالمدخمة مدة حياته (قوله والمستعير من المالك)
ليس بقيد (قوله وان غنم) أي من لم يكن أهلا (قوله فله التقديم) أي فلو تقدم واحد بنفسه من غير اذنه ولا ظن رضاه حرم عليه
ذلك لأنه قد يتعلق غرضه بواحد بخصوصه فلو دامت القرينة على عدم تعلق غرض صاحب المنزل بواحد منهم بل أراد الصلاة
وانهم يدهون بأنفسهم من شاة أو فلا حرمة (قوله لا هل يؤمهم) أي وان كان مفضولا وعليه ما قال لجمع ليتقدم واحد منهم
فهل يقرع بينهم أو يقدم أفضلهم أو اكل منهم ان يتقدم وان كان مفضولا لعموم الاذن فيه نظروا هل الثاني أظهر لان اذنه
لواحد منهم تضمن اسقاط حقه وحيث سقط حقه كان الافضل أولى فلو تقدم غيره لم يحرم ما لم تدل القرينة على طلب واحد
على ما مر فتنبه له (قوله والاصول) ٥٤٨ (فرادي) أي ثم ان كانوا قاصدين انهم لو غفروا من الجماعة فعلاوها كتب لهم

ثواب القصد على ما مر
(قوله والاصول فرادي)
قال حج فاه الماوردي
والصيرى ونظريه
القمولى وكأنه لم يحل ان هذا
ليس حقا ما لا يحتمل ينوب
الولى عنه فيه وهو ممنوع
لان سببه الملك فهو تابع
حقوقه والولى دخل فيها
(قوله لا مكتبه) أي
كتابة صحيحة لانه هو الذى
يستقبل بنفسه (قوله
ويؤخذ منه) أي من
عدم تقديم السيد على
مكتبه (قوله فيما ملكه
ببعضه الخ) ظاهره وان

والمستعير من المالك لا يعبر وكذا القرن المذكور سواء أكان السيد والمعيير حاضرا أم غائبا
(أهلا) للإمامة كما مر أم لا رجال أو الصلاة ككافروا وغير سائر ما مر (فله) استحبابا
حيث كان غير محجور عليه (التقديم) لاهل يؤمهم بخبر مسلم لا يؤمن الرجل الرجل في
سلطانه وفي رواية لا يداود في بيته ولا في سلطانه اما المحجور عند دخولهم منزله لمصلحة وكان
زمنها بقدر زمن الجاعة فالمرجع لاذن وابه فان اذن لواحد تقدم والاصول فرادي (ويقدم)
السيد (على عبده الساكن) ملك سيده لانهم مملوكه أو ملك غيره اذا المستعير السيد حقيقة
(لا) على (مكتبه في ملكه) أي المكتاب يعنى فيما استحق منفعتة ولو بنحو اجارة أو اعارة
من غير السيد بقرينة ما مر فلا يقدم سيده عليه لانه أجنبي منه ويؤخذ منه بطريق الاولى
عدم تقديمه على قنه البعض فيما ملكه ببعضه الحر (والأصح تقديم المكترى على المكري)
لانه المالك لمنفعته وتقييمه بعضهم المكري بالمالك مر اده ملك المنفعة على انه مر ادهم أيضا
اذ لا يكري المالك لها فهو لبيان الواقع لا لاحتراز والثاني يقدم المكري لانه مالك الرقبة
وملك الرقبة أولى من ملك المنفعة (و) يقدم (المعيير) المالك (على المستعير) لملكه المنفعة
والرجوع فيها في كل وقت والثاني يقدم المستعير لان السكن له في الحال واختاره السبكي
لشمول في بيته المار في خبره والازم تقديم نحو المؤجر أيضا وأجيب عنه بأن الاضافة للمالك
أو الاختصاص وكلاهما متحقق في ملك المنفعة فدخل المستأجر وخرج المستعير لانه غير مالك

كان بينهما ما يأتى ووقع ذلك في نوبة سيده وهو ظاهر فيقدم على سيده لملك الرقبة والمنفعة (قوله فهو لها
لبيان الواقع) أي ولدفع توهم ان المراد به مالك العين لكن قوله في تعليل الثاني لانه مالك الرقبة الخ يقتضى تخصيص المكري
بمالك العين وليس كذلك بل المكري قد يكون مالكا للمنفعة فقط كالأستأجر اذ انما كراها غيره واجتمع كل من المكري
والمكترى فالمكترى مقدم لانه مالك للمنفعة الا ان (قوله ويقدم الخ) الاولى وتقديم لانه من محل الخلاف وبه عبر المحلى رحمه
الله وهو ظاهر لما فيه من عدم تقدير العامل فانه اذا قرئ بالجزم لم يكن ثم عامل مقدرا ذا العامل في المعطوف هو العامل في
المعطوف عليه (قوله على المستعير) قال في الايماب لو أعار المستعير وجوزناه للعلم بالرضا به وحضر فاذا لم يظهر ان المستعير
الاول أولى لان الثاني فرعه ويحتمل استوائها لانه كل وكيل عن المالك في الاعارة ومن ثم لو أعاره باذن استوائها فظاهر
اه أقول وفيه نظر لانه ان كانت اعارته للثاني باذن من المالك انزل المستعير الاول باعارة الثاني فسقط حق المستعير الاول
حتى لو رجع في الاعارة لم يصح رجوعه وان كان باذن في أصل الاعارة بدون تعيين كان كالأعارة بعلمه برضا المالك وقد قدم فيه
ان المستعير الاول أحق أي لانه متمكن من الرجوع متى شاء وهذا بعينه موجود فيما لو اذن له في الاعارة بلا تعيين لاحد
فلا وجه للتسوية بينهما فيه بناء على انه يعلم الرضا يكون الحق للاول (قوله متحقق) أي ثابت

(قوله ومن اذن أحدهما للصاحبه) فلو لم يأذن أحدهما للصاحبه صلى كل منفرد اولاد دخل للقرعة هما الا تأخير لها في مكان الغير وكالمشتركيين في المنفعة المشتركين في امامة مسجد فليس لثالث ان يتقدم الابدانهم ولا لاحدهما ان يتقدم الابدان الاخر أو ظن رضاه والقياس حرمة ذلك عند عدم الابدان والرضا ولو كان الاخر منصوصا (قوله حيث يجوز انتفاعه) أي بان أذن له شريكه في السكنى مثلا (قوله وظاهر أن محل الاول) أي الاذن في الصلاة في ٥٤٩ ملكه وان لم يأذن في الجماعة

لها ولا بد من اذن الشريكين لعيرهما في تقديمه ومن اذن أحدهما صاحبه فان حضرا
أو أحدهما والمستعير من الآخر لم يتقدم غيرهما الا باذنهما ولا أحدهما الا باذن الآخر
والحاضر منهما أحق من غيره حيث يجوز انتفاعه بالجميع والمستعيران من الشريكين
كالشريكين فان حضر الاربعة كفي اذن الشريكين (والوا في محل ولايته أولى من الافقه
والمالك) الاذن في الصلاة في ملكه وان لم يأذن في الجماعة بخلاف غيره لانه لا مقام في ملكه
الا باذنه فيها الثلاث لم تقدم غيره عليه بغير اذنه وهو ممنوع وظاهر ان محل الاول عند عدم زياده
زمن الجماعة والا فلا بد من اذنه فيها والاصل في ذلك ان خبر المار والعموم ما تضمنه مع ان تقدم
غيره بمحضته من غير اذنه لا ينافي ببذل الطاعة ويراهي في الولاء تعاقب درجاتهم فيقدم الامام
الاعظم ثم بقية من له الولاية الاعلى فالاعلى حتى تلى الامام الراتب نعم لو ولي الامام أو نائبه
الراتب قدم على والي البلد وقاضيه كما قال الاذرعى وغيره بل الاوجه تقديمه على من سوى
الامام الاعظم من الولاية

فصل في بعض شروط القدوة وكثير من آدابها وبعض مكرهاها (لا يقدم)
 المأموم (على إمامه في الموقف) يعني المكان لا بقية الوقوف فالنقيس به حري على الغالب
 لأنه لم ينقل وخبرنا جعل الإمام ليؤتم به والائتمام الاتباع والمقدم غير تابع (فإن تقدم)
 عليه بقينا وإن لم يكن قاعاً في غير شدة الخوف كما قاله ابن أبي عصرون وقال إن الجماعة
 أفضل وإن تقدم بعضهم على بعض وهو المعتمد وإن خالفه كآدم الجمهور (بطلت) أن وقع
 ذلك في أثنائها ما في ابتدائها فلا تنعقد وتسمية ما في الابتداء بطلاناً له ليلب (في الجديد)
 لكونه أخش من مخالفته في الأفعال المبطللة كما سيأتي فإن شك في تنعده عليه لم يبطل
 وإن جاء من إمامه إذا الأصل عدم المبطل فكان مقدماً على أصل بقاء المتقدم والقديم
 لا يبطل مع الكراهة كالوقوف خلف الصف وحده (ولا تنظر مساوانه) لا إمامه لعدم
 الخلق الكراهة كروية تغوت فضيلة الجماعة وإن كان من صورته أمعنداً في الجملة
 وغيرها حتى يسقط فرضها لا تنافي وإن ظن أنه بعضهم ويحري ذلك في كل مكروه من حدث

بأنه كالمشك عند النية في انقضاء طهره وقد يفرق ويقال ينبغي ان لا يكون الشك سال السوء معصرا ولا يستند حيث لا ترد في المبطل والتردد يؤثر فيها وعرضته على شيخنا طيب فارضاه اه سم على منج والاقرب لاول لانه لو كان مجرد الشك في النية ما نعلم ان الانقضاء لا تمتنع القدوة لمن تنقن الطهارة وشك في الحدوث كما ان الاصل بقاء الطهارة ولا طرلا احتمال المخالف للاصل (قوله اذا الاصل عدم المبطل) أي وينبغي حصول انفصلة حينئذ ويقال علمه ما وجه تقدم كون الاصل عدم البطلان على كون الاصل بقاء التقدم مع ان بقاء المتقدم يؤدي الى عدم الابعاد خصوصا وقد قل ان الرخصة في كفايته انه الاوجه متأمله (قوله تنقن فضيلة الجماعة) أي فيما سوى ذلك لا مطلقا هـ حج (قوله في الجملة وغيرها) أي من حصول الشعار فيسقطها فرض الكفاية ويضمحل الامام عند القراءة والسمو والتمتعه سهوا ما هو يضر لقدسه عليه بركنين فعلمين كما يأتي وغير ذلك

مابعده (قوله فالتحطوتان أو الضربتان) أي أو نحوهما وإن أو هم صنيع الشارح خلافه (قوله بمحتمل التوالى وعدمه) قضيته أن التوالى مبطل في هذه الواقعة وهو خلاف صريح كلامهم فانهم نصوا على أن من يتقن بعد سلامه ترك شيء من الصلاة يعود إليها ويغسله ما لم يطل الفصل وإن تكلم بعد السلام أو خرج من المسجد أو استدير القبلة فقولهم أو خرج من (قوله ويندب تخلفه قليلا عرفا) ولا يتوقف حصول السنة على زيادة القرب بحيث يحاذي بعض بدن المأموم بعض بدن الإمام في الركوع أو السجود (قوله كافي امرأة خلف رجل) أي بشرط أن لا يزيد على ثلاثة أذرع على ما يفيد قوله الآتي ويسن أن لا يزيد ما بينه وبينها كباين كل صفين على ثلاثة أذرع وعليه فقوله والتأخر كثيرا أي بالنسبة لموقف الرجل لكن رأيت بهما مشر عن فتاوى حج مانصة مثل عن قولهم يستحب أن لا يزيد ما بين الإمام والمأمومين على ثلاثة أذرع فلو ترك هذا المستحب هل يكون مكروها بنص أئمتنا وكذلك لو وصف صفان ثانيهما قبل الكمال الأول هل يكون كذلك فاجاب بقوله كل ما ذكر مكروه مفوت بفضيلة الجماعة فقد قال القاضي وغيره وخزم به في المجموع السنة أن لا يزيد ما بين الإمام والمأمومين على ثلاثة أذرع فلو ترك هذا على ثلاثة أذرع تقريرا كباين كل صفين أما النساء فيسن لهن التخلف كثيرا وفي المجموع اتفق أصحابنا وغيرهم على استحباب الأول والحث عليه اهـ (قوله بالعقب) أي بكلمة فلا يضر التقدم ببعضه اهـ حج وقال عميرة ولو تقدم ببعض العقب ففيه خلاف حكاة في المكفاية عن القاضي حسين وعلى الصحة بأنها مخالفة لا تظهر فأشبهت المخالفة اليسيرة ومال مر إلى الصحة اهـ سم على منهج (قوله وهو مؤخر القدم) أي ما يصيب الأرض منه اهـ حج (قوله فلا اعتبار بتقدم أصابع المأموم) ع ينبغي أن يضر ذلك عند الاعتماد ٥٥٠ عليها كما حوله الاسنوى وغيره وهو ظاهر اهـ وفي الناسرى قال أبو زرعة فلو لم

يعتمد على شيء من رجله معا على الأرض وتأخر العقب وتقدمت رؤس الأصابع فإن اعتمد على العقب صح أو على رؤس الأصابع فلا اهـ سم على منهج وقوله على شيء من رجله أي من بطونهما فلا ينافي قوله بعدوان اعتمد على العقب الخ (قوله

الجماعة المطاوعة) ويندب) للمأموم (تخلفه) عن إمامه (قليلًا) عرفا فيما يظهر استيعابا للدب واطهار الرتبة الإمام عليه ولا يزيد على ثلاثة أذرع وقد تسن المساواة كما سيأتي في العراة والتأخير كثيرا كافي امرأة خلف رجل (والاعتبار) في تقدمه وتأخره ومساواته في القيام ومثله الركوع فيما يظهر (بالعقب) وهو مؤخر القدم لا الكعب وأصابع الرجل انخفض التقدم انما يظهر به فلا اعتبار بتقدم أصابع المأموم مع تأخر عقبه بخلاف عكسه وفي القعود بالآلية ولو في التشهد وان كان راكبا وفي الاضطجاع بالجنب وفي الاستلقاء احتمالا أن أوجهه بأرأسه سواء فيما ذكر اتحاد أقساما مثل الأم لا وحمل ما تقرر في العقب وما بعده أن اعتمد عليه فان اعتمد على غيره وحده كاصابع القائم وركبة الجالس اعتبر ما اعتمد عليه فيما يظهر ولو اعتمد عليه ما حمت القدوة كما اقتضاه كلام

وفي القعود بالآلية) عبارة المنهج باليه (قوله ولو في التشهد) ظاهر أخذه غاية أنه إذا كان يصلي من قيام البغوى اعتبر عقبه في حال قيامه وإذا جلس للتشهد اعتبر الآلية وإذا سجد اعتبر أصابع قدميه وهكذا حتى إذا صلى صلاة نفل وفعل بعضهم قيام وبعضهم من قعود وبعضهم من استلقاء اعتبر في التقدم الحالة التي انتقل إليها لا كل حالة انتقل إليها قال صلى قائما قاعدا الخ (قوله وفي الاضطجاع بالجنب) أي فيضرت التقدم ببعضه إذا كان عريضا عقب الإمام مثلا وفي حج الاضطجاع بالجنب أي جميعه وهو ماتحت عظم الكتف إلى الخاصرة فيما يظهر وفي شرح العباب للناوي وهل العبرة بتقدم الجنب أو مؤخره أو كله احتمالات راجع منها الهيئتي في شرح الكتاب الثاني وفي شرح المنهاج الثالث (قوله اتحاد) أي الإمام والمأموم (قوله كاصابع القائم) أي أو الساجد كما نقله سم عن الشارح وسمي أي ما فيه (قوله اعتبر ما اعتمد عليه فيما يظهر) يؤخذ منه بالاولى أنه لو صار قائما على أصابع رجله خلقه كانت العبرة بالأصابع وهو ظاهر وأنه لو انقلبت رجله كانت العبرة بما اعتمد عليه (قوله ولو اعتمد عليهما) أي على عقبيه وقدم أحدهما وعبارة حج والاعتبار بالعقب الذي اعتمد عليه وإن اعتمد على التأخرة أيضا كما هو قياس نظائره خلافا للبغوى اهـ وكتب بهما مشه الشهاب العبادي مانصه قوله خلافا للبغوى في القوت عن البغوى فلو تقدم بأحد العقبين فإن اعتمد على القدم بطلت وإن لم يعتمد عليه لم تبطل وكذا لو اعتمد عليهما قات وفيه نظر اهـ وبالصحة فيما إذا اعتمد عليهما أفتى شيخنا الشهاب الرملي وفي حج بعد قول المصنف ولا تضر مساواته الخ تنبيه من الواضح مما مر أن من أدرك التحريم قبل سلام الإمام حصل فضيلة الجماعة وهي السبع والعشرون لكن هادون من حصلها من أولها بل أدنى أثنائها قبل ذلك أن المراد بالفضيلة الفائتة هنا فيما إذا ساواه

المسجد صادق بما اذا كان بفعله كثير بالنسبة للصلاة بل الخروج من المسجد لا يتأتى بدون ذلك غالباً خصوصاً ولم يقيّدوا ذلك بما اذا كان بقرب باب المسجد وعبرة بعضهم وان مشى قليلاً لا يقال المراد بالقليل ما لا يضرب في الصلاة كالخطوة

في البعض السبعة والعشرون في ذلك الجزء وما عداه مما لم يساوه فيه يحصل له السبع والعشرون لكنهما متساوية يتأخر وكذا يقال في كل مكرره هنا ممكن تبعيضه اه (أقول) قوله السبعة والعشرون أي التي تخص ما قارن فيه وإصاحبه ان الصلاة في جماعة تزيد على الانفراد بسبع وعشرين صلاة قال كوع في الجماعة يزيد على المنفرد بسبع وعشرين ركوعاً فاذا قارن فيه دون غيره فانت الزيادة المختصة بالركوع وهي السبع والعشرون التي تتعين فقط دون السبع والعشرين التي تخص الركوع والسجود مثلاً في الجماعة (قوله اما اذا تمكن) أي من الصلاة (قوله وتعين طريقاً) أي بأن لم تكن الصلاة الاعلى هذه الحالة (قوله ويبحث بعض أهل العصر) يريد به حج وعبارته ولم أر لهم كلاماً في الساجد ويظهر اعتبار أصابع قدميه ان اعتمد عليها أيضاً والافاق أخر ما اعتمد عليه نظير ما مر ثم رأيت بعضهم يبحث اعتبار أصابعه ويتعين جله على ما ذكرته (قوله بأصابع قدميه) معتمد (قوله ولا بعده) نقل سم على منهج عن الشارح انه يرجع اليه آخر (قوله غير ان اطلاقهم بخلافه) أي وان المعتبر العقب بأن يكون بحيث لو وضع على الارض لم يتقدم على عقب الامام وان كان مرتفعاً بالفعل اه سم على حج (قوله ويستديرون) كانه قال محل ما سلف اذا بعدوا عن الكعبة والا ٥٥١ حكمهم هذا اه هيرة أي وعليه

فلاستدارة أفضل من الصفوف ويصرح به قول الشارح استقبالياً (قوله استقبالياً) أي فيكره في حق من هو في غير جهة الامام عدم الاستدارة (قوله وان لم ينفق المسجد) أي مطلقاً سواء احبوا الاستدارة أم لا خلافاً للزركشي مر اه سم على منهج (قوله خلافاً للزركشي)

البغوي وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى فلو صلى قائماً معتمداً على خشبتين تحت ابطينه فصارت رجلاه معلقتين في الهواء فان لم تكن غير هذه الهيئة فلا وجه اعتبار الخشبتين اما اذا تمكن على غير هذا الوجه فصلاته غير صحيحة ولو تعلق مقتدياً بغير طريقين اعتبر منكبه فيما يظهر ويبحث بعض أهل العصر ان العبرة في الساجد بأصابع قدميه ولا بعده غير ان اطلاقهم بخلافه (ويستديرون) أي المأمومون استقبالياً اذا صلوا في المسجد الحرام حول الكعبة) وان لم ينفق المسجد خلافاً للزركشي كما فعله ابن الزبير ووقع عليه الاجماع ولم نفسه من اظهار تميزها على غير هاتو تعظيمها والتسوية بين الجميع في توجههم لها ويسن ان يقف الامام خلف المقام للاتباع والصف الاول صادق على المستدير حول الكعبة المنفصل بما وراء الامام وعلى من في غير جهته وهو اقرب الى الكعبة منه حيث لم يفصل بينه وبين الامام صف فقد قالوا ان الصف الاول هو الصف الذي يلي الامام سواء احدثت مقصورة واحدة أم لا وعاءلت به أفضليته الخشوع لعدم اشتغاله بمن امامه كذا أفتى به الوالد رحمه الله تعالى

زاد الخطيب لكن الصفوف أفضل من الاستدارة اه لكن قول الشارح استقبالياً يشعر بخلافه (قوله ويسن ان يقف خلف المقام) قال شيخنا الزبدي وظاهر ان المراد بخلافه ما يسمى خلفه عرفاً وان كان اقرب منه كان أفضل اه ح (أقول) شار بذلك الى دفع ما يقال كان المناسب في التعبد ان يقول امام المأمومين بأن يقف قبالة بابه لانه اذا وقف خلف المنفرد واستقبل الكعبة صار المقام خاف ظهروه (قوله حيث لم يفصل بينه وبين الامام) المتبادر ان الصغير راجع لقوله وهو اقرب الى الكعبة منه وهو يقتضي انه لو وقف صف خلف الاقرب وكان منفصلاً عن وقف خلف الامام كان الاول المنفصل بالامام لكن في حاشية سم على منهج ما يخالفه وعبارته فرع أفتى شيخنا الزبدي كما نقله مر بما صله ان الصف الاول في المصلي حول الكعبة هو المتقدم وان كان اقرب في غير جهة الامام أخذنا من قولهم الصف الاول هو الذي يلي الامام لان معناه الذي لا واسطة بينه وبينه أي ليس قدامه صف آخر بينه وبين الامام وعلى هذا اذا اتصل المصلون بمن خلف الامام الواقف خلف المقام وامتدوا خلفه في حاشية المطاف ووقف صف بين الركنين اليمانيين قدام من في الحاشية من هذه الحلقة الموازين لمن بين الركنين كان الصف الاول من بين الركنين لا الموازين لما بينهما من هذه الحلقة فيكون بعض الحلقة صفّاً أول وهم من خلف الامام في جهته دون بقيتها في الجهات اذ تقدم عليهم غيرهم وفي حاشية ان لركشي ذكر ما يخالف ذلك اه وفي كلام شيخنا الزبدي ما نصه والصف الاول حينئذ في غير جهة الامام ما اتصل بالصف الاول الذي وراءه لا ما قارب للكعبة اه وهذا هو الاقرب الموافق للتبادر المذكور (قوله سواء احدثت مقصورة الخ) أي وسواء كان الامام واقفاً في المحراب أم لا (قوله ومما عالت به أفضليته) أي هذا الحكم وهو الاستدارة

والخطوتين لا نأقول ينافية أخذهم له فاية اذ لو كان المراد ما ذكر لم يحج للنص عليه فضلا عن أخذه غاية اذ الغاية انما يأتى بها فى أمر مستغرب أو لاشارة الى خلاف والقليل بالمعنى المذكور لا غرابه فيه اذ لا يضرب فى صلب الصلاة وأيضا فقد قرئوه فى الغاية مع أمور تبطل الصلاة بها وتغتفر فيها وهو استبدال القبلة والكلام فليراجع وليصرر (قوله ان يتوجه) أراد ان يفيد به قدرا زائدا على مفاد المتن وهو سن التوجه الى ما يأتى (قوله ثم الخط) أى بعد المصلى (قوله والمراد بالمصلى والخط منها

(قوله ولا يمنع الصف تخلل نحو منبر) أى حيث كان من بجانب المنبر محاذيا لمن خلف الامام بحيث لو ازيل المنبر وقف موضعه شخص مثلا صار الكل صنا واحدا (قوله لكن جزما بخلافه) هذا هو المعتمد (قوله بخلافه فى جهته) قال حج ويؤخذ من هذا الخلاف القوى ان هذه الاقربىة مكرهة معقولة لفضيلة الجماعة وهو محتمل بل متجه الخ وكنت عليه سم قوله ان هذه الاقربىة الخ انظر المساواة اه (أقول) يحتمل الكراهة أخذ من كراهة مساواته له فى القيام المتقدم ويحتمل الفرق بأن سبب الكراهة هو الخلاف القوى وهو منتف فى المساواة ولم يظهر به مساواة للامام فى الرتبة حيث اختلفت الجهة ولعل هذا أقرب ثم رأيت فى كلام شيخنا ٥٥٢ العلامة الشوبرى على المنهج ما يوافق (قوله فلو توجه الامام الركن الخ)

أى اما لو وقف بين الركنين
فجهته تلك والركنان
المتصلان بهما من الجانبين
وقوله فجهته أى الامام
(قوله مجموع جهتي جانبيه)
انظر هل من الجهتين
الركنان المحاذيان للجهتين
زيادة على الركن الذى
استقبله الامام أولا حتى
لا يضرب تقدم المستقبلين
لذنبك الركنين على الامام
فيه نظروا الاقرب الضرر
فيكون جهة الامام ثلاثة
أركان وجهتين من جهة
الكعبة (قوله كمالوا نفرده
على الصف) أى فانه قد
تفرقه فضيلة الجماعة
(قوله وتعبيره بذلك) أى
يقف (قوله عن عيینه)
أظن مر قررانه لو كان

ولا يمنع الصف تخلل نحو منبر ويعلم مما تقدم فى باب استقبال القبلة انه لو وقف صف طویل
فى آخر باب المسجد الحرام لم تصح صلاة من خرج عن سمت الكعبة لو قرب منها كما ذكر
ذلك بعض المتأخرين لكن جزما بخلافه ولا ينافية ما مر فى فصل الاستقبال من البطالان لانه
محمول على القرب من الكعبة وهذا فى حالة البعد عنها (ولا يضرب كونه أقرب الى الكعبة فى غير
جهة الامام فى الاصح) لعدم ظهور مخالفة فاحشة به بخلافه فى جهته فلو توجه الامام الركن
الذى فيه الحجر مثلا فجهته مجموع جهتي جانبيه فلا يتقدم عليه المأموم المتوجه له ولا لحدى
جهتيه والثانى يضرب كما لو كان فى جهته والاوجه فوات فضيلة الجماعة بهذه الاقربىة
المذكورة كمالوا نفرده عن الصف ويدل على ذلك قوة الخلاف اذ الخلاف المذهبى أولى بالمراعاة
من غيره وقد أفتى بفواتها الواو الدرجة الله تعالى (وكذا) لا يضرب (لو وقفا) أى الامام والمأموم
(فى الكعبة) أى داخلها (واختلفت جهتها) بان كان وجهه لوجهه أو ظهره لظهره أو
ظهر أحدهما الى جنبه فتصح وان كان متقدما عليه حينئذ فان كان وجهه الامام لظهر
المأموم ضرب كما فهمه كلام المصنف لتقدمه عليه مع اتحاد جهتهما فلا ترد على عبارته (ويقف)
ندبا المقتدى وتعبيره بذلك وفيما سياتى فى الغالب فالولم يصل واقفا كان الحكيم كذلك (الذكر)
ولو صييا اذ لم يحضر غيره (عن عيینه) لما صح عن ابن عباس انه وقف عن يسار رسول الله صلى
الله عليه وسلم فاخذ برأسه فقامه عن عيینه ويؤخذ منه انه لو فعل أحد من المقتدين خلاف
السنة استحب للامام ارشاده اليها يده أو غيرهما وثق منه بالامتثال ولا يبعد ان يكون
المأموم فى ذلك مثله فى الارشاد المذكور ويكون هذا مستثنى من كراهة الفعل القليل بل
فى المجموع والتحقيق انه لو وقف عن يساره أو خلفه ندب التحويل الى اليمين والافصول
الامام لحديث ابن عباس ومقتضاه عدم الفرق بين الجاهل وغيره وهو الاقرب وان اقتضى

المأموم اذا وقف على يمين الامام لا يسمع قراءته ولا اتفقا لانه ولو وقف على اليسار سمع ذلك وقف على
اليسار انتهت سم على منهج لكن سياتى له فى قوله وأفضل كل صف الخ ما يخالفه فليتأمل ومراده بعدم العلم بانتقاله عدم
رؤية افعاله كما يأتى (قوله انه وقف عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى وكان يصلى نفلا لا تطلب فيه الجماعة وفعله
بيانا للجواز (قوله فاخذ برأسه) اعلم بحسب ما اتفق له صلى الله عليه وسلم والافصول للامام لا يتقيد بذلك بدليل الروايات
الا تية فاخذ بيد الخ أو انه لما كان صغيرا وهو يلزم منه قصره سهل عليه تناول رأسه دون يده مثلا أو ان ذلك خصوصية
له صلى الله عليه وسلم لما هو ظاهر ان ذلك يتعدى على غيره (قوله انه لو فعل أحد من المقتدين) أى به بالفعل ليخرج مريد القدوة
وينبغى ان مثل ذلك ارشاد مريد القدوة كمالوا أراد الدخول الوقوف على يسار الامام وأمكنه ارشاده للوقوف على يمينه أو
رأه يسرع فى المشى فيشير اليه ليمشى بالتأني (قوله ان يكون المأموم فى ذلك مثله) أى مثل الامام فى ارشاده لولو الامام

أعلاها) لعل الباء فيه بمعنى في ليتأني قوله منهما ويكون في الكلام مضاف محذوف والتقدير والمراد في مسئلتنا المصلي والخط الخ ويصل الكلام إلى قولنا والمراد من المصلي والخط في مسئلتنا أعلاها (قوله في اعتقاد المصلي) هو ظاهر فيما إذا كان المصلي غير شافعي والمار شافعي كأن كان المصلي حنفيًا من أمر أنه لا يصلي فيصرم على الشافعي المروري بين يديه حيث كان له سنة بخلاف عكسه كأن كان المصلي شافعيًا اقتصد فلا يصح على الحنفي المروري بين يديه إلا أن كانت الحرمة مذهبه (قوله اختصه به) أي بالجاهل (قوله إلى الأصح) مقابلة الكسر (قوله ولو كان ذلك كره) ظاهره أنه لا فرق في ذلك بين العالم والجاهل ولو قيل بأن غفار ذلك في حق الجاهل وإن بعدهم بالإسلام وكان مخالفا للعلماء وأنه لا تفوته فضيلة الجماعة لم يكن بعيدا لأن هذا ما يخفى ولا يخاف هذا ما تقدم عن الإيجاب في التقدم على الإمام من أنه لا يضرب في حق الجاهل حيث عذر (قوله في القيام) ومنه الاعتدال لأنه قيام في الصورة (قوله من تقدم إمامه) أي المقتدى وكان الأولى أن يقول إمامهما (قوله فإن لم يكن إلا أحدهما) أي اضيق المكان من أحد الجانبين أو ضوه كالأول كان بحيث لو تقدم الإمام صجد على نحو تراب يثروه خلقه أو يفسد ثيابه أو يفسد عليه الناس (قوله فعل الممكن له) في أداء السنة (أي فإن لم يفضل التقدم أو التأخر من أمكنه دون

كلام المذهب اختصاصه به (فإن حضر) ذكر (آخر أحر) بدبا (عن ساره) بفتح الياء على الأصح فإن لم يكن يساره محل أحرم خلفه ثم تأخر إليه من هو إلى اليمين ولو خالف ذلك كره وفاتت به فضيلة الجماعة كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى نعم إن عقب تحريم الثاني تقدم الإمام أو تأخرها لا لافضيلتها أو لا فلا تحصل لواحد منهما كما يعلم من قوله (ثم) بعد إحرامه لا قبله (يتقدم الإمام أو يتأخر) في القيام والحقوق في الركوع كما يجتهد الخ جرحه الله تعالى خلافا للبلقيني (وهو) أي تأخرهما (أفضل) من تقدم إمامه عند إمكان كل منهما إلا أن الإمام متبوع فلا يناسبه الانتقال فإن لم يمكن إلا أحدهما فعل الممكن له في أداء السنة وأصل ذلك خبر مسلم عن جابر رضي الله عنه قلت عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فادرنى عن يمينه ثم جاء جابر ابن صخر فقام عن يساره فأخذ بيدينا جارية فأفدنا حتى أقامنا حاشته أمامي غير القيام وما ألتحق به ولو كان تشهد آخر أو ليس فيه ذلك وإن أوهم كلام الروضة خلافه لأنه لا يتأني إلا بعد حل كثيرا أو يشق غاية (ولو حضر) ابتداء معاً أو مرتباً (رجلان) أو صبيان (أو رجل وصبي صنف خلفه) لا لا يتبع أيضاً ويسن أن لا يزيد ما بينه وبينهما أكابرين كل صفين على ثلاثة أذرع وكذا لو حضر امرأة) ولو محرمات أو زوجة (أو نسوة) تقوم أو يقمن خلفه على رأس السابق فإن حضر معه ذكر أو امرأة وقف الذكر عن يمينه والمرأة خلف الذكر أو امرأة وذكران وقفا خلفه وهي خلفهما أو ذكر أو امرأة وخنتي وقف الذكر عن يمينه والخنتي خلفهما الاحتمال أو ثنتي والمرأة خلفه لاحتمال ذكورتها (ويقف خلفه الرجال ثم) إن تم صفين وقف خلفهم

الأخر فهل تفوت الفضيلة عليه دون من لم يمكنه تقدم ولا تأخر لعدم تقصيره أو تفوته مما عايناه من نظر والأقرب الأول لما مر من عدم تقصير من لم يمكن ومثل الشهاب الرملي عما أفتى به بعض أهل العصر أنه إذا وقف صف قبل غمام ما إمامه لم تحصل له فضيلة الجماعة هل هو معتد أولاً فأجاب بأنه لا تفوته فضيلة الجماعة بوقوعه المذكور في ابن عبد الحو ما يوافقه ويمارنه ليس منه كما وهم صلاة صف لم يتم ما قبله

٧٠ نهاية ل من الصفوف فلا تسبوت بذلك فضيلة الجماعة وإن فتن وصلة الفاتني وعليه فكون هذا مستثنى من قولهم بخالفة الخ المطالبون في الصلاة من حيث الجماعة مكرهة منوثة للفضيلة (قوله جبار) هو جبير وموحدة وألف آخره رأيه موحدة أه بكري (قوله ما ألح به) أي وهو الركوع كما قدمه (قوله صفنا خلفه) أي بحيث يكون محاذي ليد به وذلك الخلق الخ أي قاما صفنا ه وهذا الخلق منه يقضي أن يقرأ قول المسبب صف بفتح الصاد مبنية للفاعل وهو جابر كونه للنعول فإن صف يسعمل لازماً معه يدانيال صففت الدعوى فاصطصوا ووصفوا أه مصباح بالهني (قوله أن لا يزيد ما بينه وبينهما) أي ما بين الرجلين أو الرجل والصبي (قوله فإن حضر معه ذكر أو امرأة الخ) ظاهره وإن كانت المرأة محرمات للذكور وهو موافق لما قدمه في قوله ولو محرمات أو زوجة وهو ظاهر لاختلاف الجنس وعبارة عميرة لو كانت المرأة محرمات للرجال فالظاهر أن ما يصفان خلفه (قوله والخنتي خلفهما) أي بحيث يجاذبهما لكن قضية قوله لاحتمال الخ أن الخنتي يقف خلف الرجل وه دق عليه أنه خلفهما (قوله ويقف خلفه الرجال) قال ابن حجر ولو أرقاء كما هو ظاهر ثم ذل وظاهر تعبيرهم بالرجل تقديم الفساق أه وقال سم عليه لو اجتمع الأحرار والأرقاء ولم يسعهم صف واحد فيشبه تقدم الأحرار لأنهم أشرف نعم لو كان الأرقاء أفضل بضوعهم وصالح فقيه نظر ولو حضر وأقبل الأحرار فهل يؤخرون للأحرار فيه

لأننا نحكم عليه بجرمة لم يرهما مقلده ثم رأيت الشهاب حج أشار إلى ذلك وكذا يقال فيما يأتي في قوله وقياسه أن من استتر
بستره يراه مقلده الخ (قوله على ما بحثه بعضهم) هو الشهاب حج في الامداد (قوله والاوجه عدم السترة بالادى) أى وان

نظر اه وقوله ففيه نظر مقتضى ما نقل عن شرح العباب لابن حجر من أن القوم اذا جاؤا مع اولم يسعهم صف واحد ان يقدم
هنا بما يقدمون به في الامامة تقدم الاحرار مطلقا وقوله في الثانية فيه نظر أى والا قرب انهم لا يؤخرون كان الصبيان
لا يؤخرون للباقين (قوله كل بالصبيان) ويقفون على أى صفة اتفقت لهم سواء كانوا في جانب أو اختلطوا بهم (قوله ان
كلامنا الاول) هو قوله فان لم يتم صف الرجال كل الخ (قوله لم ينصوا للباقين) ندبا لما لم يحف من تقدمهم فتنة على من خلفهم والا
أخروا ندبا كما هو ظاهر لما فيه من دفع المفسدة (قوله ثم الخناقي) أى ويقفون صفوا واحدا كصفوف الرجال (قوله وان لم يكمل
صف من قبلهم) وهم الصبيان (قوله ثم النساء كذلك) أى وان لم يكمل صف من قبلهم وأفضل صفوفهن آخرها لبعده عن الرجال
(قوله ثم الذين يلونهم ثلاثا) أى قالها ثلاثا ٥٥٤ بالمرّة الاولى (قوله وأفضل صفوف الرجال) أى الخالص وخرج به الخناقي والنساء

(الصبيان) وان كانوا أفضل من الرجال لعلم أن نحوه خلافا لادري ومن تبعه فان لم يتم صف
الرجال كل بالصبيان لانهم من الجنس اما اذا كان تاما كن كان بحيث لو دخل الصبيان معهم
فيه لو سعهم فالوجه تأخيرهم عنهم كما اقتضاه اطلاق الاصحاب خلافا لادري وبذلك علم ان
كلامنا الاول غير فرض الادري ولو حضر الصبيان أولا لم ينصوا للباقين لانهم من الجنس
بخلاف غيرهم ثم الخناقي وان لم يكمل صف من قبلهم (ثم النساء) كذلك الخبر مسلم ليلينى
بتشديد التنوين بعد الياء وبجذفها وتخفيف الدون منكم أولوا الاحلام والنهي أى الباقون
العقلاء ثم الذين يلونهم ثلاثا وأفضل صفوف الرجال أولها ثم الذى يليه وهكذا وأفضل كل صف
يمينه وان كان من اليسار يسمع الامام ويرى افعاله خلافا لبعضهم حيث ذهب الى انه أفضل
حينئذ من اليمين الخناقي من ذلك معلاله بان الفضيلة المتعلقة بذات العبادة مقدمة على
المتعلقة بكانها وبرده ان في جهة اليمين كالاول من صلاة الله تعالى وملائكته على أهلها
ما يفوق سماع القراءة وغيره وما في الاول أخذنا من توفير الخشوع ما ليس في الثاني
لاشتماعهم عن امامهم والخشوع روح الصلاة فيفوق سماع القراءة وغيره أيضا فافيه
متعلق بذات العبادة أيضا (وتقف امامتهن) ندبا (وسطهن) بسكون السين لورود ذلك عن
عائشة وأم سلمة رضى الله عنهما فان أمهن خنثى تقدم كالذكر وامام عراة فيهم يصير ولا ظلة
كامامة النساء والانتقدم عليهم ومحافة ما ذكر مكر وهوة تفوت فضيلة الجماعة كما مر ثم محل
ما تقرر كما جزم به المصنف في مجموعه في باب ستر المورة اذا أمكن وقوفهم صفوا والا وقفوا صفوفًا

أفضل صفوفهم آخرها
لبعده عن الرجال وان لم
يكن فيهم رجل غير الامام
سواء كن انا فقط أو خناقي
فقط أو البعض من هؤلاء
والبعض من هؤلاء
فالاخير من الخناقي أفضلهم
والاخير من النساء أفضلهم
(قوله أولها) ظاهره وان
اختص غيره من بقية
الصفوف بفضيلة في المكان
كان كان في أحد المساجد
الثلاثة والصف الاول
في غيرها والظاهر خلافه
أخذنا من قولهم ان الانفراد
في المساجد الثلاثة أفضل
من الجماعة في غيره وكألو

كان في الصف الاول ارتفاع على الامام بخلاف غيره والظاهر ان الذى يليه أفضل أيضا بل ينبغي ان الذى يليه هو
الاول لكرهية الوقوف في موضع الصف الاول والحالة ما ذكر في دفعه لولم يحضر من الرجال حتى اصطف النساء خلف
الامام وأخرون هل يؤخرون بعد الاحرام ليتقدم الرجال أولا فيه نظر ويظهر الثاني وفاقا لم ثم رأيت في شرح العباب لشيخنا
عن القاضي ما يفيد خلافه اه سم على منهج أقول والا قرب الاول حيث لم يترتب على تأخيرهن افعال مبطلية (قوله وأفضل كل
صف عينية) أى بالنسبة الى على يسار الامام من خلفه فهو أفضل من اليمين كما نقل عن شرح العباب لابن حجر لكن ظاهر
كلام الشارح بخلافه وهو ظاهر (قوله ويرده ان في جهة اليمين الخ) عبارة ابن حجر وقول جمع من الثاني أو اليسار يسمع الامام
ويرى افعاله أفضل من الاول أو اليمين لان الفضيلة المتعلقة بذات العبادة أفضل من المتعلقة بكانها مردود اه وبه تعلم ما في
كلام الشارح حيث أقصره على أفضلية اليمين وترك أفضلية الاول على الثاني وذكر توجيه ما فيه الأفضلية في المستثنين (قوله
كالاول) أى كالصف الاول (قوله على أهلها) أى اليمين والاول (قوله وتقف امامتهن وسطهن) المراد ان لا تتقدم عليهن
وليس المراد ان يتواءمن عليهنها ويسارها في العدد خلافا لوجهه بعض صفة الطالبة فيحجر (قوله وسطهن) قرره
انها تتقدم يسارها حيث تقف عنهن وهذا لا ينافي انها وسطهن اه سم على منهج فان لم يحضر الا امرأة فقط وقفت عن يمينها
أخذنا مما تقدم في الذكور

لم يستقبله كما شمله الإطلاق فان استقبله كان مكروها كأي شيء (قوله في مكان منصوب) حال من فاعل استتركها هو سريح فتاوى والده خلافا لما في حاشية الشيخ من جعله صفة للاسترة وبارة الفتاوى مثل عن صلى بكان منصوب الخ استرة هل يحرم المرور بينه وبينها أم لا فاجاب بانه لا يحرم المرور بل ولا يكره انتهت وهو شامل لما اذا كانت السترة في غير المنصوب (قوله

(قوله لا يقفن معهم) انظر هل ذلك على سبيل الوجوب أو الندب فيه نظروا الأقرب الثاني ويؤم كل من الفريقين بنص البصر (قوله فهو أفضل) أي من جالوسه خاف الرجال واستدبرهن القبلة (قوله تستوي صفوفها) ظاهرها وان زادت على ثلاثة فليراجع ما في الجنازة وعبارته ثم بعد قول المصنف وس - مل صفوفهم ثلاثة فأكثرتهم من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد أوجب أي حصلت له المنفرة ولهذا كانت الثلاثة بمنزلة الصف الواحد في الإفضائية كما قاله الزركشي عن بعضهم نعم توجه ان الاول بعد الثلاثة كدخول الغرض بها وانما لم يجعل الاول أفضل لمحافظة على مقصود الشارع من الثلاثة (قوله ويسن سد فرج الصفوف) ويسن ان لا يزيد ما بين كل صفين والاول والامام على ثلاثة أذرع ومتى كان بين صفين أكثر من ثلاثة أذرع كره لئلا يخاف ان يصطفوا مع المتأخرين فان فعلوا لم يحصلوا فضيلة الجماعة أخذنا من قول الثاني لو كان بين الامام ومن خلفه أكثر من ثلاثة أذرع فقد ضيعوا حقوقهم ولما اختلفوا في بينهم ما والا كره لهم اه ابن حجر وعبارته بعد قول المصنف الا في والافيجر مانصه ندبا لغيره يعمل به في الفضائل وهو أي المصلي ٥٥٥ هـ دخلت في الصف أو جررت رجلا

من الصف فيصلي معك
أعد صلاتك ويؤخذ من
فرضهم ذلك فيم لم يجد
فرجة حرمته على من
وجد هالفويته الفضيلة
على الغير من غير عذر اه
وكتب بعضهم على قوله
والا كره لهم هداية في
ما يأتي له من التصريح
بالحرمة الا ان تعمل
الكره هنا على كراهة

مع غرض البصر واد اجتمع الرجال مع النساء والجميع عراة لا يقفن معهم لا في صف ولا في صفين بل يتخفين ويجلس خلفهم ويستدبرن القبلة حتى تصلي الرجال وكذا عكسه فان أمكن ان تتوارى كل طائفة بمكان حتى تصلي الطائفة الاخرى فهو أفضل كما ذكر ذلك في المجموع وصلاة الجنازة تستوي صفوفها في الفضيلة عند اتحاد الجنس لاستحباب تعدد الصفوف فيها ويسن سد فرج الصفوف وان لا يشرع في صف حتى يتم الاول وان يشفع لمن يريد وجب ذلك سنة لا شرط فلو خالفوا صحت صلاتهم مع الكراهة كما مر بعض ذلك وتأنيث امامه قال الرازي لانه قياسي كما ان رجلة تأنيث رجل وقال القنوي بل المنيس حذف التاء ادلتها امام ليس صفة قياسية بل صيغة مصدر أطلقت على الفاعل فاستوى المذكر والمؤنث فيها وعليه فاق بالتاء لئلا يوهم ان امامه الذي ذكر كذلك (ويكره وقوف المأموم فردا) عن صف من جنسه لكنني عنه ودليل عدم البطالان ترك أمره عليه الصلاة والسلام لفاعله بالاعادة وما ورد في

التصريح اه وقضية ما عمل به من قوله لتفويته الخ ان فضيلة الصف الاول تفوت على من تقدم عليهم قل أو أكثر وهو ممكن لانهم لا تقصير منهم فالقياس ان المفويته انما هو على المشتد وحده ويمكن ان يقال المراد بالفضيلة التي فوتها أقربهم من الامام وسماهم لقراءته مثالا لا ثواب الصف واما هو فلا ثواب له لان فعله مكروه أو حرام وكلاهما موقوف لمصلحة الجماعة ففوتهم وقت شافعي بين حنفيين مسا فرجهما كره ولم يحصل له فضل الجماعة لاعتماده مسا صلاتهم ما قبله في الخادم ويطر فيه ابن حجر فليراجع وينبغي ان ليس مثله ما لو علم تركه ما يراه السابعة لان العمل بها ان يكونه عن تعليمه معج بيزل بمنزلة السهو والشافعي اذا ترك الناقصة سهوا لا تبطل صلاته بغير الترك وانما تبطل بالسلام وعدم التارك وحيد شافعي يرى صحة صلاة الحنفى مع تركه القراءة فحصل له الفضيلة لعدم اعتماده ما يراه الجماعة مع التسليم وان تركه بمنزلة السهو وهو مما يبطل عمده وسهو عندنا فكان كالمسرد (قوله حتى يتم الاول) أي واد اشرعوا في الثاني بمعنى ان يكون وقوفهم على هيئة الوقوف خيف الامام فاذا حضر واحد وقف خلف الصف الاول بحيث يكون شامدا يمين الامام فاذا حضر آخر وقف في جهة يساره بحيث يكونان خلف من يلي الامام وقضية قوله حتى يتم الاول ان ما جرت به العادة من الصلاة في بحر رواق ابن معمر بالجامع الازهر ان الصف الاول يكمل ولو بالوقوف في العنود داخل الرواق ولا يشرعون في الثاني الا بعد اكتمال الاول وان امتد الى آخر المسجد من جهتي الامام وقد يقال اختيار هذا الموضع للصلاة بيزل منزلة مسجد مستقل فلا يعتبر ما اتصل به من العنود ولا الرواق وهو الطاهر لانهم لو وقفوا في محل واسع كالبرية اعبر منها ما هو له لصلااتهم دون ما ارادوا ان كان مساويا في الصلاحية لمساوا فيه بل أو أصح (قوله صحت صلاتهم مع الكراهة) ومقتضى الكراهة فوات نسبة الجماعة كما يصرح به قوله قبل ويجرى ذلك في كل مكروه من حيث الجماعة المطلوبة

قوله صلى الله عليه وسلم) تعليل للثمن (قوله وانما يحرم الخ) تقدم ما يغنى عنه (قوله أو اختل شرط من شروطها) من عطف العام على الخاص (قوله أو نحو باب مسجد) ينبغي أن يكون محله ما لم يضطر إلى الوقوف فيه بان امتلاء المسجد بالصفوف ثم رأيت الشيخ في الحاشية ذكر ذلك احتمالاً ثم قال ويحتمل عدم حرمة المرور بعد ذلك من المار والمصلي أما المصلي فله عدم تقصيره وأما المار فلا استعاقفه المرور في ذلك المكان على أنه قد يقال بتقصير المصلي حيث لم يبادر للمسجد بحيث يتيسر له الجلوس في

(قوله ويؤخذ من قولهم الخ) هذا الصنيع يقتضي أن الوقوف منفرداً عن الصف في الصحة معه خلاف وان الإعادة تسن للخروج منه لكنه لم ينبه عليه فيما مر فليراجع وقضية قوله إلا أن بعد قول المصنف في الخروج جاز من الخلاف الخ ثبوت الخلاف فيه وقد يشعر قوله السابق إذاً الخلاف المذهبي أولى بالمرعاة أن الخلاف في الانفراد عن الصف ليس خلافاً في مذهبه ويشعر به قول امامنا لو ثبت قلت به ٥٥٦ مؤخر في صار وحده في أثناء الصلاة ينبغي أن يجزئ شخصاً فان تركه مع تسيره

ينبغي أن يكره م روجه
الله اه سم على منهج أي
وتفوته الفضيلة من حيث
(قوله ولو منفرداً) أي
وبعد خروج الوقت أيضاً
(قوله بل يندب) أي
الانفراد (قوله بفتح السين)
أي وكسرها وقد نظم ذلك
شيخنا العلامة الدنوثري
فقال

وسعة بالفتح في الاوزان
والكسر محكي عن الصغاني
(قوله لعدم التقصير الخ)
أي ولا تفوتهم الفضيلة
(قوله ولم يحترق) أي إلى
أن يصل إلى فرجة في الصف
الثاني مثلاً وينبغي في
هذه الصورة أنه لا تفوت
الفضيلة على من خلفه ولا
على نفسه لعدم التقصير
ومعلوم أن محله حيث لم
يجد محلاً يذهب منه بلا
خرق للصفوف (قوله ولو

رواية أخرى من الأمر بها محمول على الاستحباب لا سيما وقد اعترض تحسين الترمذي وتصحيح ابن حبان لها بقول ابن عبد البر أنه مضطرب والبيهقي أنه ضعيف ولهذا قال الشافعي لو ثبت قلت به ويؤخذ كما قال الشارح من الكراهة فوات فضيلة الجماعة على قياس ماسية أي في المقارنة ويؤخذ من قولهم هنا أيضاً أن الأمر بالإعادة للاستحباب أن كل صلاة وقع خلاف أي ليس بشاذ في محتمل استحباب أعادتها ولو منفرداً أو خرج بالجنس غيره كأمراء ولا نساء أو خنثى ولا خنثى فلا كراهة بل يندب كما علم مما مر (بل يدخل الصف أن وجد سعة) بفتح السين فيه بان كان لو دخل فيه وسعة وان عذمت فرجة ولو وجدها وبينها صفوف كثيرة خرق جميعها ليدخل تلك الفرجة لأنهم مقصرون بتركها ولا يتقيد بذلك بصف أو صفين كما وقع للأسنوي ونقله في المهمات عن جمع كثير وعن نصه في الام فانه التمس عليه مسألة باخرى فان فرض المسئلة التي نقل عنهم فيها في الخطى يوم الجمعة والخطى هو المشي بين القاعدين وكل ما هنا في شق الصفوف وهم قائمون وقد صرح المتولي بأنهم مائلتان والفرق بينهما أن سد الفرجة التي في الصفوف مصلحة عامة له وللقوم بإتمام صلاته وصلاتهم فان تسوية الصفوف من تمام الصلاة كما ورد في الحديث بخلاف ترك الخطى فان الامام يسن له عدم إحرامه حتى يسوي بين صفوفهم نعم أن كان تأخرهم عن سد الفرجة لعدم كونه حراماً لم يكره لعدم التقصير ولو كان عن بين الامام محمل بسعة وقف فيه ولم يحترق ولو عرضت فرجة بعد كمال الصف في أثناء الصلاة فقتضى تعليلهم بالتقصير عدم الخرق إليها ويحتمل غيره (والا) أي وان لم يجد سعة (وليخرج) ندباً في القيام (شخصاً) من الصف إليه (بعد الاحرام) ليصطف مع خروجه من الخلاف ومحله ذلك إذا جاوز موافقته له والافلاج بل يتمتع لحوق الفتنة وان يكون حراً لئلا يدخل غيره في ضمانه حتى لو جره ظان آخر يتسه فتبين كونه رقيقاً دخل في ضمانه كما مرر الإشارة إليه عن افتاء الوالدرجه الله تعالى وان يكون الصف أكثر من اثنين لئلا يصير الاخر منفرداً فان أمكنه الخرق ليصطف مع الامام أو كان مكانه يسع أكثر من اثنين فينبغي أن يخرق في الاولى ويجزئ ما عا في الثانية والخرق في الاولى أفضل من الجهر

عرضت فرجة الخ) أي بان علم عروضها ولو وجدها ولم يعلم هل كانت موجودة قبل أو طرأت فالظاهر (وليساعده انه يخرق ليصلها إذا الأصل عدم سدها سيما إذا كان ذلك من أحوال المأمومين المعتادة لهم مؤخر في لوجهل هذا الحكم لم يبعد أن يسن لمن علم بجهله من أهل الصف التأخر إليه م راه سم على منهج ومفهوم تقييده بالجهل عدم سده مع العلم ويوجه بانه الذي فوت على نفسه (قوله عدم الخرق إليها) هذا هو المعتمد (قوله كما مرر الإشارة إليه) أي في غير هذا الموضع ويؤخذ من قولهم خطاب الوضع لا يفترق الحال فيه بين العلم والجهل الضرر هنا (قوله فان أمكنه الخرق) أي بين الاثنين بخلاف ما إذا كان الصف أكثر من اثنين فالجهر أولى من الخرق بالشرط (قوله فينبغي أن يخرق في الاولى) أي قوله فان أمكنه الخرق والثانية هي قوله أو كان الخ (قوله والخرق في الاولى أفضل من الجهر) أي حيث أمكنه كل من الخرق والجهر

غير المروء لعل هذا أقرب انتهى وقد يقال عليه اذا كانت الصورة ان المسجد يمتلي بالصقوف فابن يذهب الحار والمسد
ليس محلا للزور وقوله على انه قد يقال بتقصير المصلي الخ فيه انه حيث كانت الصورة ماد كرفلا بد من وقوف بعض
المصلين بالباب بالضرورة فلا تقصير (قوله وقبسه ان من استرخ الخ) أي بجماع عدم التقصير اذ من أتى بالمسرة التي كانه

(قوله ولا يساعده المجرور) ينبغي ان يحصل لهذا المساء فضيلة الهدف الذي كان فيه ولا يصير تأخره عنه اه سم على منتهج
(قوله وذلك يعادل الخ) مشعر بفوات فضيلة الهدف الذي كان فيه وفيه ماد كرفناه عن سم (قوله لاحرام) خلافا لظاهر ما يأتي
عن الكفاية (قوله ان يجذب) هو بكسر الذا لجملة وبابه ضرب اه مصباح (قوله وظاهر كلام الاحصاف) ضعيف (قوله
فلا يخالف ما قررناه) أي في ان الجوز قبل الاحرام مكروه لاحرام (قوله ضعيف) أي أو هو محمول على ما اذا لم توجد قرينة
تغلب على الظن صدقه (قوله أو بهداية ثقة) عطف على قول المصنف ٥٥٧ بأن كان يراه (قوله لمنه) أي المأموم (قوله

وجه المأموم) أي بأن لم
يعلم بانتقاله لا بعد مضى
ركنين فعليين كداد كروه
هنا وسبق في فصل جب
متابعة الامام بعد قول
المصنف ولو تقدم بفعل
كركوع ان ن أي تقدمه
بركنين بطالت ان كان عامدا
عالم بقصر عنه بخلاف
ما اذا كان ساهيا أو أهلا
فانه لا يصير غير انه لا بعد
بهما ان يروى وعنه فالمراد
ببطلان القدوة لعدم العلم
هنا انه اذا انشأ على وجه
لا يطلب على ظنه فيه العلم
بانتقالات الامام لم تصح
صلاته بخلاف ما دلل
ذلك وعرض له ما منه عن
العلم بانتقالات وعنده ولو
ذهب المباح ورجح بوجه
فانفق انه لم يعد ولم يعلم
بانتقالات الامام الا بعد
مضي ركنين بوجهي عدم

(ولا يساعده المجرور) ندب اليك فضل المعاونة على البر والتقوى وذلك يعادل ما فات عليه
من الصف اما الجوز قبل الاحرام فكروه لاحرام كما أفتى به الودرجه الله تعالى فقد قال
القاضي أبو الطيب فيما لو وقف مأموم عن عيين امامه بخاء آخر فأحرم عن يساره يكره للثاني
ان يجذب الذي عن عيين الامام قبل احرامه قال الر ويا في وكلام الاحصاف يدل على ان المأموم
يتأخر الى الثاني قبل الشروع في الصلاة والصحيح ما قاله القاضي أبو الطيب انه يبل أنكر
ابن الاستاد كون الجذب بعد التحريم وقال وافق الر افني على نقله الفارق في فوائد ولم أره
في شيء من الكتب المشهورة بعد الكشف الا في الحليسة للر ويا في وظاهر كلام الاحصاف
واطلاقم ان الجذب يكون قبل التحريم فان القصد الخروج من الخلاف كما هو متفق احرم
من فرد الم تنقد صلاته عند المخالفين فلا فائدة في الجذب حينئذ انتهى وقد أنكره ابن أبي
الدم أيضا فقوله الكفاية لا يجوز جذبه قبل ان يحرم محمول على الجواز المسحوي الطرفين
فلا يخالف ما قررناه (ويشترط علمه) أي المأموم (بانتقالات الامام) ليتمكن من مذاحه سه
(بأن) كان (براه أو) يرى (بعض صف) من المقتدين به أو واحدا منهم وان لم يكن في صف
(أو يسمعه أو) يسمع (مبلغا) ثقة وان لم يكن مصليا وظاهرا المراد بالثقة هنا عدل الر واية
اذ غيره لا يقبل اخباره وقول المجموع يقبل اخبار المصبي فيما طريته المشاهدة كالفروب
ضعيف وان نقله عن الجمهور واعتمده غير واحد أو بهداية ثقة بجذب أعني أصم أو يصير
أصم في نحو ظلة ولو ذهب المبلغ في أثناء صلاته لمنه نية المفارقة أي ان لم يرجع ووده قبل
مضي ما يسمع ركنين في ظنه فيما يظهر فلو لم يكن ثم ثقة وجهه المأموم افعال امامه انما هو
كل ركوع والسجود لم تصح صلاته ويتضي لتعد المتابعة حينئذ ومن شروط القدوة أيضا
ان يجمعها موقف اذ من مقاصد الاقتداء اجتماع جميع في مكان كما عهد عليه الجماعة في
العصر الخالصة ومبنى العبادات على رعية لاتباع ولا اجتماع ما أرهه أحوال اما يكونا
مسجدا أو غيره من قضاء أو بناء أو يكون أحدهما مسجدا والاخر غير مسجدا وقد أخذ في بيان كل
فتال (واداجهم ما مسجد صحيح الاقتداء وان بعدت المسافة) بين مافده (ومال ائمة) مضافه

المطلان لعدده كالجاهل (قوله ان يجمعهم ما موقف) الاولى ان يقول مكاب (قوله على رعايه الاتباع) أي اذا سجد فليس
لنا احداث صفة لم توجد في عهد عليه السلام والسلام لا يدل كالتقاس على ما ثبت به (قوله اما ان يكون الخ) يدل أو حبر
لخذوف أي وهي أنه اما أن يكون الخ (قوله أو يكون أحدهما مسجدا الخ) وفيه صورتان وذلك اما أن يكون لا دم في المسجد
والمأموم خارجة أو بالعكس (قوله منافذة أبوابها) قال مر المراد نافذة تنود ايمكن استطرافه ساد فلا بد في كل من البئر
والسطح من امكان المروء منه الى المسجد عادة بأن يكون لها مخرج الى المسجد حتى قال في دكة المؤذنين في المسجد لور
سلها امتنع اقتداء من يهاج في المسجد لعدم امكان المروء عادة اه سم على منتهج أقول ومحمد الم يكن مسجدا مسجدا
المسجد والاصح كما علم من قوله في الشارح منافذة أبوابها له الخ وقوله يمكن استطرافه عاد يؤخذ به لا لم لا بأن

بها مقلده لا يعد مقصرا (قوله يستعمله) الضمير المرفوع فيه للرجل والمرأة والمنصوب للصلى كما نصح به عبارة الشهاب
 ح ويظهر أن الضمير المرفوع في براه للصلى علىراجع (قوله وفي إمامه الجلدة) بحث الشيخ في الحاشية أن مثلها الخاتم وقد
 يفرق بأن الختم مطاوب في الجملة حتى في حال الصلاة وأيضا فان الذي يستتره الخاتم من البدن قبل بالنسبة لما استتره
 الجلدة (قوله فأى واحدة نعى بها) الأولى في التعبير أن يقال رديها أو وضعها أو تحولك ادلائحية كما قررره (قوله لادفع

المعنادة إلا أن للتزول منها لا صلاح البئر وما فيها لا يكتب بها إلا أنه لا يستطرق منها إلا من له - برة وعادة ينزولها بخلاف غالب
 الناس فتنبه له (قوله أو إلى سطحه) أى وإن خرج بهض الأمر عن المسجد حيث كان الباب في المسجد كما هو الغرض ولم تطل
 المسافة عرفا فيما يظهر (قوله ولو لم تسمع مغلقة) أى وإن ضاع مفتاح الغلق لأنه يمكن فتحه بدونه ومن الغلق القفل فلا يضر
 بفرع يستل شيئا الزهلى عن صلى على سلم المدرسة الغورية خلف إمامها هل يصح اقتداؤه به فأفتى بأنه ان ثبت أن واقفها
 وقفها مسجد أو جامعاً صحيح والأفلا ٥٥٨ هـ ويدخل تحت قوله والأفلا ما داشك أه أى والمشهور إلا أن فيما بينهم أن

السلم مع الفسحة المتصقة
 به عن يسار الداخل ليست
 مسجداً (قوله غير مسمرة)
 ظاهره سواء كان ذلك في
 الابتداء أو في الانشاء وينبغي
 عدم الضرر فيما لو سمعت
 في الانشاء أخذ بما أتى
 فيما لو بنى بين الإمام والمأموم
 حائل من أنه لا يضر وعاله
 بأنه يغتفر في الدوام ما لا
 يغتفر في الابتداء (قوله
 ومنارة داخلية فيه) عبارة
 ابن حجر ومنارته التي بابها
 فيه أه وقضيتها أن مجرد
 كون بابها فيه كاف في عدها
 من المسجد وإن لم ندخل
 في وقفيتها وخرجت عن
 سميت بنائه وما قلناه فيما
 لو خرج بهض الأمر عن
 المسجد موافق له (قوله

أبواب إليه أو إلى سطحه كما يفهمه كلامهم ما خلا ما يفهمه كلام الأنوار ولو مغلقة غير
 مسمرة كبر و سطح ومنارة داخلية فيه لأنه كالمبنى للصلاة فالمحتشمون فيه مجتمعون لأقامة
 الجماعة مؤدون أشعارها والمساجد المتنافذة منه في ذلك وإن افرد كل منها بإمام ومؤذن
 وجساعة بخلاف ما إذا كان في بناء غير نافذ كان سمر بابه وإن كان الاستطراق يمكن من فرحة
 من أملاه فيما يظهر لأن المدار على الاستطراق العادى وكسطحه الذى ليس له مرقى أو حال
 بين جانبيه أو بين المسجد ورحبته أو بين المساجد المذكورة نهر أو طريق قديم بأن سبقا
 وجوده أو وجودها فلا يكون كالمسجد بل كمسجد وغيره وسيأتى وعلم أنه يضر الشباك فلو
 وقف من ورائه بجدار المسجد ضربه كما هو المقول في الرافعى أخذ من شرطه كالأرضة والمجموع
 وغيرهما نافذ أبنية المسجد فقول الاسنوى لا يضره هو كما قاله الحصنى ومثل المسجد رحبته
 وهو ما كان خارجة محبوظا عليه لأجله في الأصح ولم يعلم كونها شارعا قبل ذلك أو نحوه سواء
 أعلم وقفيتها مسجدا أم جهل أمرها علمه بالظاهر وهو التصويط عليها وإن كانت منهنكة
 غير محترمة كما اقتضاء كلامهما وجرى عليه بعض المتأخرين وخرج بالرحبة الحريم وهو
 الموضع المتصل به المهيأ المصلحته كانه باب الماء وطرح القمامات فيه فليس له حكمه فيما
 حرولا في غيره ويلزم الوافق تمييز الرحبة من الحرم كما قاله الزركشى اتعطى حكم المسجد
 ولو حال بين المسجدين أو المساجد أو المسجد نهر طارئ بأن حفر بعد حدوثها لم يفرجها
 عن كونها كمسجد واحد وكانها في مدارك الطريق (ولو كانا) أى الإمام والمأموم (بفضاء)
 أى مكان واسع كصحن أو بيت كذلك ولو لو وقف أحدهما بسطح والاخر بسطح وإن حال
 بينهما شارع ونحوه (شرط أن لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراع) بذراع اليد المعتدلة
 وهو شبران (تقريبا) إذا ضابط له شرعا ولا لغة فلا تضر زيادته غير منفحشة

ولو وقف من ورائه بجدار المسجد الخ) أى والحال أن الشباك من جملته الجدار لأن هذا محل خلاف الاسنوى كئلانة
 (قوله فقول الاسنوى لا يضر) أى الشباك (قوله ومن المسجد رحبته) أى في جهة اقتداء من فيها بإمام المسجد وإن بعدت
 المسافة وحالت أبنية نافذه (قوله وهو ما كان خارجة محبوظا الخ) وإن كان بينهما طريق أه ابن حجر وظاهر أن الطريق
 أن كان قديما على الرحبة والمسجد كانا كالمسجد وغيره كما هو الأفلاود كمرعاة للخبر وأما ويل الرحبة بالمكان (قوله نهر
 طارئ) أى تيقن طروقه بخلاف ما لو شك سم على منهج أى فلا يكونان كالمسجد الواحد وعلى هذا الحكم الطريق يخالف
 حكم الرحبة في صورة الشك ما هو في دول الشارح سواء أعلم وقفيتها مسجدا أم جهل أمرها علمه بالظاهر (قوله أو بيت
 كذلك) أى واسع (قوله والاخر بسطح) قضيتها أنه لا يشترط إمكان الوصول من أحد السطحين إلى الآخر عادة وبه صرح
 سم على منهج عن الشارح أولا ثم قال لكنه بعد ذلك قال أن الأقرب أن شرط الصحة إمكان المرور من أحد السطحين إلى
 الآخر على العادة أه وسيأتى في كلامه

مستقذر) أي وإن لم يكن قصبة (قوله أي يشناق) نفس سيرة مراد من التوق والافه وشدة الشوق (قوله لأن النبي صلى الله عليه وسلم عن يساره) يؤخذ منه أن محله إذا كان عن يمين الخيرة الشريفة وهو مستقبل القبلة (قوله أكرام ثلاث) أغايطهر بالنسبة للمصلي على أن في هذه الحكمة وقصة أن لم تكن عز توفيق وبه رة الشباب مع ولا بعد في مراعاة ملك ليعين دون ثلاث اليسار اظهر الشرف الاول (قوله ويجب لا تنكار على قائله) أي بسطره وهو كوابل على برى حرمة وتحتل وجوه

(قوله كثر لثة أذرع ونحوها) قصيته انه يغتسر سه أذرع لا رنحو الثلاثة مثله وليس المراد ما دونها لانه لا يتقدم موله وما قاربها الكن في كلام سم على منهج ماسياق وهو الاقرب ويمكن أن يجعل قوله وما قارب اعني تفسير لنحو ويدله قوله وانما اغنضوا الثلاثة الخ (قوله وما قاربها) أي عساه ودون الثلاثة لا مراد به فتقل سم على منهج عن الشارح انه يعتقد التقيد بالثلاثة وقوله لأن العرف عميرة قال الاسنوي ولأن صوت الامام ٥٥٩ عند الجهر الماديلع المأموم غامق في هذه

المسافة هـ سم على منهج
وقيل بالدرس عن والد
الشارح انه تصر الى زيادة
على الثلاثة نفس لاعت
حواشي الروص (قوله
لأن العرف الخ) قصيته انه
لوحظ لا يتحقق هـ في
مكان واجتماع في ذات
الحث وانه غير مراد
وان العرف في ما بين
نسيه هـ انما يدل على
حذف لا يدخل عنده
مكان ولا يتحقق هـ في
اجتماعه في مسجد أو نحوه
لم يفتش وقوله ونحو أي
كالقعود والجلوس والوليمة
(قوله اعترت) أي المسافة
قوله كما كره في المحرر
له رسم كلام في
ان كور في المحرر هو
ماوت الخ لاس (قوله

كثلاثة أذرع ونحوها وما قاربها لأن العرف بعد مجتمعين في هذا دور ما راد عليه (وقيل
تعبدا) فتصر أي زيادة كانت وغلط الماوردي قائله وكان سم اغايطهروا الثلاثة هذا
ولم يفتروا في القلتين أن ثمن رطلين على ما صر لان المداير على العرف وثم على قوة الماء
وعدمها ولأن الوزن أضبط من لدرع وما يقوا ثم أكثر مما صايقوا هذا لانه لا ينفق وهذا
التقدير مأخوذ من العرف (فإن تلاحق) أي وقف خاف الامام (شخصا أو صفان)
مترتبان وراءه أو عن يمينه أو عن يساره (اعتبرت المسافة) المسد كورة (بين) الصف
أو الشخص (الاخير أو) الصف أو الشخص (الاول) لأن الاول في هذه الحالة كمام
الاخير فان تعدد الأشخاص أو الصفوف اعتبرت بين كل صفين أو شخصين وان بلغ ما بين
الاخير والامام فمراخض بشرط امكان مسابقتها (وسواء) فيما ذكر (لغناء المملوك والوقف
والمبعض) أي الذي بعضه وقف وبعضه ملك والموان انما اخص والمبعض أي الذي بعضه
ملك وبعضه موات كذا ذكره في المحرر ويمكن دخوله تحت إطلاق الموضع مع عدم رعاية
ما قبله وسواء في ذلك الحوط والمذنب وغيره (ولا يصر) في الخ لانه بين الامام والمأموم
(الشارع المطروق) بالفعل فلا يرد عليه كل شيء يكون مطروقا والمراد به كبر المطروق
ان يكون محل الخلاف على مدعى الاسنوي ورد بان ابن الزينة حكم الخلاف مع عدم المطروق
فيما لو وقف بسطح بينه والامام بسطح المسجد وبينهما هو افعن الزباجي العصفه هو الاصح
أي مع امكان الموصول له تدفع عن غيره المبع (والنهر الخو ح الى سباحة) تكسر السين أي
عوم (على الصحيح) فيها الكونه غير معد للمحاولة عرفا كما كان في سبطين كمشوقين في البحر
والثاني بضر ذلك أما الشارع فقد ذكره كثره (حجة في) الاطاع الى احوال الامم وأما
النهر فقباسا على حيالولة الجدار وأبب الاول يمنع العسر والاعسر بالذكورين الشارع
غير المطروق والنهر الذي يمكن العمور من أحاطة من برسمه اربعة اوتوب ودهو اوبى

ويحتمل دخوله أي المبعص (قوله مع عدم رعاية مثله) وهو قول المصنف الممثلة والموقوف (قوله المبعص) أي
كل أو بعضا (قوله مع امكان الموصول له سادة) أي بأن يكون لكل من المصلين في الشارع لدى يمينه لثلاثة سم
على منهج (قوله وعن غيره المبع) أقول يمكن جملة على ما دل يمكن لتوصل منه سادة (قوله والنهر الخو ح الى سباحة)
أي وإن لم يحسنها وقال ابن حجر في شرح المحرر ولا يصر بل لشارع والنهر اكثيره ان لم يكن عبور والبار ونحوها
ولا يضر محل البحر بين السبطين لأن هذه لا تعد للمحاولة ولا يسمى احد سمها لا مرد (قوله للمحاولة عرفا) ومعها لولاه
لا بد من عدم زيادة المسافة بينهما على ثلاثة أذرع كما مر (قوله مكنة وقعين) أي انه لا بد من مكانين في أن للشارح
بعد قول المصنف شرط محاذاه بعض يمينه (قوله أم الشارع الخ) توجه لانه في (قوله غير مصنف) هذا لانه في الشارع شكل
بما تقدم عن ابن الزينة أي في لاحظة قول الشارح في بانه أي مع امكان الموصول له محاذ الا برباد بغير المار وفي كلامه
مطروق لم يكن شرطه أولم تجر العادة بالمروور به أصلا

هنا مطلقا تعدى ضرره الى الغير (قوله من حيث البصاق في المسجد) أي امام من حيث التقدير لما لا يملكه فالحرمة ثابتة (قوله لانه فعل الكفار أو المتكبرين الخ) عبارة الشهاب حج في النجفة وعلته انه فعل الكفار أو المتكبرين لما صح انه راحة أهل النار أو الشيطان لما في شرح مسلم ان أبلّس هبط من الجنة كذلك انتهت وقوله صح انه راحة أهل النار دليل لكونه

(قوله فان كانا الخ) قسم قوله ولو كانا بفضاء الخ (قوله فطريقان أحدهما الخ) عبارة المحرر وأولاهما ولم يصرح في غيره بترجيح أحدهما لكن الترجيح مراد بقوله أو لهما فعبارة المصنف مساوية لاصله وقوله أحدهما أي عند الرافعي (قوله وجب اتصال صف الخ) ليس بقيد بل لو وقف الامام بالصفة والمأموم بالحصن كفي على هذا (قوله وطرفه به ذا البناء) أي وان اعتمد على الطرفين (قوله وازورار) ٥٦٠ عطف تفسير (قوله بالقيء الا في) أي بعد قول المصنف وكذا الباب المردود

والشبان في الاصح في قوله وبما تقر علم صحة صلاة الواقف على أبي قبيس بن في المسجد الخ (قوله كما قاله الشارح) أي قال معنى حائل فيه والافعال به أو حال ما فيه باب الخ (قوله كالامام) أي ومع ذلك لو سمع قنوت الرابطة لا يؤمن عليه لان العبرة في ذلك بالامام الاصل وقضيته انه تكبره مساوئه ونظرفيه سم على حج واستقرب شديتنا الشوبري عدم الكراهة وهو ظاهر ويحمل الكراهة لتتزيلهم الرابطة منزلة الامام في عدم التقدم عليه في الافعال (قوله ولا يسلمون قبل سلامه) عموم شامل لما لو بقي على الرابطة شيء من صلاته كان علم في آخر صلاته انه كان يسجد على

فيه أو على جسر مدود على حاقبيه فغير مضر جزمنا (فان كانا) أي الامام والمأموم (في بناءين كحصن وصفة أو حصن أو صفة) وبيت من مكان واحد كدرسة مشتملة على ذلك أو مكانين وقد حاذى الاسفل الاعلى ان كانا على ما يأتي عن الرافعي (فطريقان أحدهما ان كان ببناء المأموم) أي موقفه (يعني) للامام (أو شمالا) له (وجب اتصال صف من أحد البناءين بالآخر) اذ اختلاف الابنية يوجب التفريق فاشتراط الاتصال ليحصل الربط بالاجتماع وما سوى هذين من أهل البناءين لا يضر بعدهم عنهم ما بثلاثمائة ذراع فسادونها ولا يكتفي عن ذلك بوقوف واحد طرفه به ذا البناء وطرفه به ذا البناء لكونه لا يسمى صف فافية في الاتصال (ولا تضر فرجة) بين المتصلين المذكورين (لا تسع واقفا) أو تسعه من غير امكان الوقوف فيها كعتبة (في الاصح) لاتحاد الصف معها عرفا والثاني تضر نظر الحقيقة فان وسعت واقفا أكثر ولم يتعد الوقوف عليها ضرر (وان كان) الواقف (خلف ببناء الامام فالصحيح صحة القدوة بشرط أن لا يكون بين الصفين) أو الشخصين الواقفين بطرفي البناءين (أكثر من ثلاثة أذرع) تقريرا لان هذا المقدار غير محمل بالاتصال العرفي بخلاف ما زاد عليها (والطريق الثاني لا يشترط الا القرب) في جميع الاحوال المتقدمة بأن لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراع (كالقضاء) أي بالقياس عليه اذ المول عليه العرف وهو غير مختلف فنشأ الخلاف العرف كما هو ظاهر ومحمل الاكتفاء بالقرب على هذا (ان لم يكن حائل) يمنع الاستطراق بأن كان يرى امامه أو بعض من اقده يد مع تمكنه من ذهابه اليه لو قصد من غير اخلاف بالاستقبال وغير انعطاف وازورار بالقيء الا في أبي قبيس (أو حال) بينهما حائل فيه (باب نافذ) كما قاله الشارح رد المانع على المصنف بأن النافذ ليس بمحائل وان صوابه كما في المحرر فان لم يكن بين البناءين حائل أو كان بينهما باب نافذ ولا بد من أن يقف بمحاذاته صف أو رجل كافى الروضة وأصلها وهذا الواقف بازاء المنفذ كالامام بالنسبة لمن خلفه لا يحرمون قبله ولا يركعون قبله ولا ركوعه ولا يسلمون قبل سلامه ولا يتقدم المقتدى عليه وان كان متأخرا عن الامام ويؤخذ من جعله كالامام أنه يشترط أن يكون ممن يصح

كودهما منه مثلا فقام ليأتى عا عليه فيجب على من خلفه انتظار سلامه وهو بعيد بل امتناع سلام من خلفه اقتداؤه قبل سلامه مشكل ومن ثم قال ابن قاسم على حج قال في شرح العباب ان بعضهم نقل عن بحث الاذري انهم لا يسلمون قبله ثم نظرفيه أيضا منع سلامهم قبله لا تقطاع القدوة بسلام الامام ويلزم من انقطاعها سقوط حكم الرابطة لصيرورتهم منقردين فلا محذور في سلامهم قبله (قوله ولا يتقدم المقتدى الخ) قال سم على حج قوله دون التقدم بالافعال الخ وعلى ما قاله ابن المقرئ فلو تعارض متابعة الامام والرابطه بأن اختلفت فعلاهما تقدم ما وتأخر افعاله يراعى الامام أو الرابطة فيه نظر فان قلنا يراعى الامام دل ذلك على عدم ضرر التقدم على الرابطة أو يراعى الرابطة لزم عدم ضرر التقدم على الامام وهو لا يصح أو يراعىهما الا اذا اختلفا ف يراعى الامام أو الا اذا اختلفا فالقياس وجوب المفارقة فلا يخفى عدم اتجاهه انتهى وقد يؤخذ من توقفه في وجوب المرفة وجواز الآخر عن الامام دون ماء هما ان الاقرب عنده مراعاة الامام فينبهه ولا يضر تقدمه على الرابطة ورأيت

فهل الكفار أو المتكبرين الذين قال بكل منهم قائل إذا هل النار هم الكفار والمتكبرون والمراد أن هذا فعلهم في صلاتهم كما
يصرح به رواية ابن حبان الاختصار في الصلاة راحة أهل النار وقوله أو الشيطان معطوف على الكفار واداءه ما بعده
وفي نسخ من الشارح لفظ فباعقب قوله راحة أهل النار وهو غير صواب لما علمت (قوله وكذا خدصه) أي الرأس وقوله عن
أكل الرزق فضيحه أنه لو أتى بالغرض في أقل الرزق ولا يكره وكلمة يحسب ما فهمه كاشهاب من كلام الشافعي

الجزء به بخط بعض الفضلاء قال لأن الإمام هو المقتدى به فليتأمل قال سمعنا حتى سمعنا ولو تعددت لربطه وقصد الارتباط
بالجميع فهل يمتنع كالأمام مال من المنع ويظهر خلافه ومديدل قوله فلا يستند عليه الخ بدفعه واحد أي سواء كان واحدا
أو أكثر على امتناع تقديمهم فيما ذكر على الأكثر والطاهر وهو الوجه أنه غير مراد بل يكفي انشاء المتقدم المذكور بالنسبة
لواحد من الواضين لأنه لو لم يوجد إلا هو كفي مرعاه انتهى (قوله فيما يظهر) أي خلافا لابن حجر رحمه الله وعبارته ومن
ثم اتجه جواز كونه امرأة وإن كان من خدعه رجالا اهـ ولعل قوله ولم أريه شيئا أنه لم يرفعه ثلة لابل من المتقدمين (قوله فإن
تمكن) أي المقتدى (قوله انتطعت القدوة) فضيحه أنه حيث قسما بانتطاع لقدوة لا تجب بنية الممارسة لا في هذه المسئلة ولا
في حدث الإمام وسيأتي في فصل خرج الإمام من صلاته انتطعت القدوة من ص ٥٦١ ومدقول المصنف لوزنك سنة

مقصودة كتنه وهو مذنب
المفارقة كأن رأى إمامه
ملبسا بما يبطل الصلاة
ولم يعلم إلا إمامه كأن رأى
على ثوبه تناسخا غير معصوم
عنه أي وهي خبيثة نعت
قوله وكشفنا الرمح من الأرو
رأى خفه تفرق انتهى
(قوله عنها) أي عن نه أوى
البعوى (قوله فرد الرمح
الخ) خرج به ما لورده هو
فيضركم عن غير المعقده
أذارد الباب في الانشاء
بواسطة رخ أو غيره من
الانشاء وان علمه بالثبات

اقتداؤه به وهو كذلك فيما يظهر ولم أريه شيئا ولا يصح روال هذا الربط في أثناء الصلاة
فيتمونها خائف الإمام حيث علموا بانتقالاته لأنه يعتصر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء قال
البعوى في قناويه ولورد الرمح الباب في أثناء الصلاة فإن تمكن من فقهه فعل ذلك حالا ودوام
على متابعتة والافارقة ويجوز أن يقال انتطعت القدوة كما لو أحدث إمامه فإن تابعه بطأت
صلاته كذا نقل الأدرسي عنها ذلك ونقل الأسنوي عن فتاوى البغوي أنه لو كان الباب معسوبا
وقت الإحرام فرد الرمح في أثناء الصلاة لم يضر انتهى ولعل إمامه البعوى مددوا الثاني أوجه
كنظاره ولما كان الأول مشكلا قال الشيخ أن صورته إذا لم يعلم هو وحده استقلالات الإمام
بعدم الباب وبأنه مددوا بعدم أحكامه فقه بخلاف البقية وبأن الحائل أشد من البعد بدليل
أن الحائل في المسجد يضر بخلاف البعد ولو بنى بين الإمام والمأموم حائل لم يضر كما رحمه ابن
العماد والأدرسي أخذوا بموم القاعدة السابقة وظاهرهما أن شمله ما لم يكن البناء أمره
(فإن حال ما) أي بناء (يمنع المرور لا الرؤية) كشباك وباب مدود وكسفة شرقية أو زربية من
مدرسة بحيث لا يرى الواقف من أحدهما الإمام ولا أحد من حلقه (فوجهان) أحدهما كما
في الروضة عدم صحة القدوة أخذ من أحدهما في المسجد الآخر مع الموات ولهذا ترك التصحيح
هنا ولم يقع في هذا المتن ذكر خلاف من غير ترجيح سوى هذا وفي المحدثات ولا تلت لهم إلا

٧١ نهاية ل إمامه مددوا بعدم أحكام فقه بخلاف ما لورث الربط في الانشاء يحدث أو غيره
لا يمنع بقاء القدوة بشرط العلم بالانتقالات مر اع سمعنا حتى سمعنا ولو أوتر بدهره ولو شاك فلا وهو طهرا يكن المعقد
ما في الشارح لأنه إذا تعارض هو وغيره قدم ما هو وطهرا ولو لم يكن من فقهه لا يرد إمامه من فقهه (قوله وإن في
أي عدم انضروا وجدوا محله حيث علمه انتقالات الإمام ما هو (قوله كمنظرة) وهو ما لورده السلم الذي يوصل به
إلى الإمام في أثناء الصلاة ولا يطرأ مكانا ينفق بين الإمام وبينه (باب ورمع السلم بسهولة الوصول من الباب المددود دون الوصول مع
رفع السلم لما أتى من أنه لو بنى بينهما جدار لم يضر (قوله ولو كان الأول) هو قوله ذل البعوى الخ (قوله وإن في
بأنه الخ) (قوله لم يضر) أي وبطل الجدار جدا حيث علمه انتقالات الإمام (قوله أخذوا بموم القاعدة السابقة) وهي قوله
يتمت في الدوام ما لا يتوقف في الابتداء أي حيث لا تنصير (قوله ما لم يكن البناء بأمره) أي (قوله وباب مدود) عطف
على شبك لكن فيه مسامحة لا فقهه أنه لا يمنع المرور لا الرؤية مع جودونه بالعكس ومن ثم جعله المحي للمساهة في التمرير
(قوله بحيث لا يرى الواقف) هذا التقسيم ينفذ أن وله وكسفة من المحي بالمدر لا شبك الذي لا يمنع الرؤية وهو
خلاف المتبادر من عبارته ويمكن إيراد بيان لكافة المسير و... مع بعد ذلك المسير... في صفة شرقية الخ

والاصحاب والافكار الشافعي الذي نقله الاذري معترضه تقييد المصنف بالمبالغة بل وكلام الاصحاب كما يدل عليه سياقه ليس فيه تقييد ذلك باكمل الركوع وعبرة الاذري في القوت قلت فافهم أي كلام المصنف ان الخفض بدون المبالغة لا يكره وفيه نظر قال في الام فان رفع ٥٦٢ رأسه عن ظهره أو ظهره عن رأسه أو جاف ظهره حتى يكون كالمحدود بكرهت

ذلك انتهى ولا شك ان ذلك خلاف السنة كما سبق في فصل الركوع والمبالغة أشد كراهة الى أن قال تقييده بالمبالغة خلاف ما دل عليه كلام الشافعي والاصحاب (قوله كما صححه في التحقيق) يعني تقييد الكراهة بالبنيان ونفيها في الصحراء أو ما قوله بالنسبة للبنيان وقت مرور الناس بهو بالنسبة للصحراء الخالي عن الناس فليس من كلام التحقيق وانما هو جعل منه لكلام التحقيق وان أوهم سياقه خلافه وعبرة التحقيق وقارة الطريق في البنيان قيل وفي البرية (قوله كالأقوال المفرعة على البيئتين المتعارضتين) أي فان ارجع ثم تساقط البيئتين والثاني يستعملان وعليه جرت هذه الأقوال الثلاثة (قوله ودعوى أهل الاول) أي الطريق الاول أي طريق الماروة (قوله موافقة العرف قولهم) فاعل أو مفعول موافقة فهو بالرفع والنصب أي وهو الاول أو فرع أو اذا وقف أحدهما في سطح

ما كان مفرعا على مرجوح كالأقوال المفرعة على البيئتين المتعارضتين هل يقرع أم يوقف أم يقسم (أو) حال (جدار) أو باب مغلق ابتداء (بطلت) أي لم تنعقد القدوة (باتفاق الطريقين) لأن الجدار معد للفصل بين الأماكن فإذا طرأ ذلك في أثناءها وعلم بانتقالات امامه ولم يكن بفعله لم يضر فيما يظهر أخذا مما مر (قلت الطريق الثاني أصح والله أعلم) اذا المشاهدة تقتضي بموافقة العرف لها ودعوى أهل الاول موافقة العرف قولهم لعله باعتبار عرفهم الخاص ولا أثر له اذا عارضه العرف العام (واذا صح اقتداؤه في بناء آخر) غير بناء الامام بشرط الاتصال على الطريق الاول أو الثاني بدونه (صح اقتداء من خلفه) أو بجنبه (وان حال جدار) أو جدار بينه وبين الامام اكتفاء بهذا الرابط وتقديم الكلام على ما يتعلق به (و) على الطريق الاول (لو وقف في علو) من غير مسجد كصفة مرتفعة وسط دار مثلا (وامامه في سفلى) كصحن تلك الدار (أو عكسه) أي الوقوف أي وقفا عكس الوقوف المذكور (شرط محاذاة بعض بدنه) أي المأموم (بعض بدنه) أي الامام بان يحاذي رأس الاسفل قدم الاعلى مع فرض اعتدال اقامة الاسفل اما على الطريق الثاني وهو الصحيح فلا يشترط سوى القرب ولو قدم الكلام على ذلك في أثناء الاول لاسلم من الایهام نعم ان كانا بمسجد صح مطلقا باتفاقهما ولو كانا في سفينتين مكشوفتين في البحر صح الاقتداء كالقضاء وان لم تشدا أحدهما بالآخرى فان كانتا مسقفتين أو أحدهما فقط فكأقتداء أحدهما بالآخر في بيتين فيشترط فيه مع قرب المسافة وعدم الحائل وجود الرافع بالمنفذان كان بينهما منفذ والسفينة المشتملة على بيوت كالدائر التي فيها بيوت والسرادات بالصحراء وهي كافي المهمات ما يدار حول الخبساء كسفينة مكشوفة والخباء كالبيوت (ولو وقف) المأموم (في موات) أو شارع (وامامه في مسجد) متصل بنحو الموات أو عكسه (فان لم يحل شيء) مما بينهما (فالشرط التقارب) بأن لا يزيد ما بينهما على نحو ثلثمائة ذراع وما تعرض به قوله ولم يحل شيء بأنه متعقب اذ لو كان في جدار المسجد باب ولم يقف بمحاذاة أحد لم تصح القدوة رديان هذا علم من قوله فيما مر واذا صح اقتداؤه في بناء صح اقتداء من خلفه (معتبر من آخر المسجد) لان المسجد كله شيء واحد لانه محل للصلاة فلا يدخل في الحد الفاصل (وقيل من آخر صنف) فيه لانه المتبوع فان لم يكن فيه الا الامام فن موقفه ومحله الخلاف كما قاله الدارمي اذ لم يخرج المصنف عن المسجد فان خرجت عنه فالمعتبر من آخر صنف خارج المسجد قطعافلو كان المأموم في المسجد والامام خارجه اعتبربت المسافة من طرفه الذي يلي الامام (وان حال جدار) لا باب فيه (أواباب مغلق منع) لقدرة لعدم الاتصال (وكذا الباب المردود والشباك) يمنع (في الاصح) لحصول الحائل من وجهه اذا الاول يمنع المشاهدة والثاني الاستطراق ومقابل الاصح لا يمنع لحصول الاتصال من وجهه وبما تقرره علم صحة صلاة الواقف على أبي قبيس عن في المسجد وهو مانص عليه ونصه على عدم الصحة بحمول على البعد أو على ما اذا حدثت أبنية بحيث لا يصل الى الامام لو توجه اليه من جهة امامه الا بازوار

والاخر على الارض اعتبارت المسافة من أحدهما الى الآخر بعد بسط ارتفاع السطح وانعطاف منبسطة او متداهاه سم على منهج لكن الذي في الجملة في كلام الشارح نقلا عن والده خلاف ذلك وعبارته ثم وهل المراد بقولهم لو كان يخفض لا يسمع النداء ولو استوت لسمعته لزمته الجملة ان تبسط هذه المسافة أو ان يطلع فوق الارض مسامتا لما هو فيه المفهوم من كلامهم المذكور الاحتمال الثاني (قوله أو الثاني بدونه) أي الاتصال (قوله من طرفه) أي المسجد

انتهت فحملها الشارح على ما ذكره اشار به الى انه جرى على الغالب من ان الغالب في الطريق في البنيان مرور الناس بتعلاله في العصراء قلخص ان المدار في الكراهة على كثرة مرور الناس وفي عدمه على عدمه من غير نظر الى خصوص البنات والعصراء (قوله وقيل لغلبة الجباسة) مقابل قوله لانه يشغله وكان الاولى ذكره عقبه أو تغييره - الصنيع (قوله لانه عن

(قوله بان يكون الخ) تصوير لعدم الازورار والانهطاف (قوله لا يلتفت عن جهة القبلة الخ) شمل ما لو احتاج في دهايه الى الامام الى ان يمشي القهقري مسافة ثم يصرف وهذا قد يؤخذ منه ان مسئلة الاسنوي التي حكم الحصني عليه بالسجود بها شرطها ان يكون بحيث لو اراد الذهاب الى الامام من باب المسجد احتاج الى استدبار القبلة ولا يضر احتياجه الى الناس والتماسه فليتأمل فيه جدا اه سم على منهج في اثنا كلام طويل ويؤخذ من قوله ولا يضر احتياجه الى الناس والتماسه ان لو كان يمكنه الوصول الى الامام من غير استدبار القبلة لكن يحتاج منه الى انحراف كان احتاج في مروره لتعدية جد ارقصير كالعقبة لم يضر ذلك لانه لم يصدق عليه انه استدبر القبلة (قوله حيث أمكن وفوقه ما يسوى) أي ذن لم يمكن ذلك كان وضع المسجد مشغلا على ارتفاع وانخفاض ابداء كالعورية ولا كراهة وبه صرح في شرح العباب كذا نقله العلامة الشوبري عنه لكن الذي رأيته في الشرح المذكور نصه وأما استدعاء بعض محقق متأخرين له مسجدراعت ان ذلك في الام فليس في محله وعبرة الام لا تفسد له ولغظه او لا يختار ان يكون الام مساويا للناس ولو كان أرفع منه او أخفض لم تفسد صلاته ولا صلاتهم ولا بأس أن يصلي المأموم من فوق المسجد ٥٦٣ صلاة الامام في المسجد اذا كان

يسمع صوته أو يرى بعض من خلفه فتدريأت بعض المؤدنين يصلي على ظهر المسجد الحرام بصلاة الامام فقلت ان أحد من أهل العلم عليه ذلك وان كنت قد علمت ان بعضهم أحب ذلك لهم لو أنهم هم بطور الى المسجد ثم أيد ذلك بعمل أبي هريرة فتأمل تجده انما استدلل على عدم بدلان الصلاة

وانعطاف بان يكون بحيث لو ذهب الى الامام من مصلاه لا يلتفت عن جهة القبلة بحيث يبقى ظهره اليها (قلت يكره ارتفاع المأموم على امامه) حيث أمكن وفوقه ما يسوى (وعكسه) سواء أكان في المسجد أم غيره كانس عليه الشافعي وجزيه في الجواهر وأفتى به الوالدرجه الله تعالى خلافاً لهم فيه وظاهر ان المدار على ارتفاع يظهر حسا وان قل حيث عده العرف ارتفاعا وما نقل عن الشيخ أبي حامد ان قلة الارتفاع لا تؤثر بطهرجه على ما تقر (الاحتاجة) تعلق بالصلاة كتبليغ يتوقف عليه اسماع المأمومين وكتبا عليهم صفة الصلاة (فيستحب) ارتفاعها لذلك تقدما للصلاة فان لم تعلق بها كان لم يجز الاموضة عالياً أيج ولو لم يمكن الارتفاع احد هما فيمكن الامام كافي الكفاية عن تضاض وما اعترض به من أنه محل النهي فليكن المأموم لانه مقبوس ردياً على النهي من مخالفة الادب مع المتبوع آثم في المقيس فكان ايتار الامام بالاولى (ولا يقوم) مداسن أراد الاقصداء وان كان شجنا ومراوده لقبام كافي الكفاية التوجه ليشمل لمصلي قاعداً قاعداً أو مضطجاً

بالارتفاع لا على ان نفى الكراهة في مثل هذا المقام في المزمع لا لكراهة لانه ذكرها عقب قوله لم تفسد صلاته ولا صلاتهم ثم رأيت البلقيني فهم من النص ما فهمته منه حيث سادته اسبغ دلالة على المحبة مع الارتفاع على ان الشافعي قد اصر صرح في أن الكراهة حاصلة حتى في المسجد كما سبق بيانه في الحاشية التي في بحره وبقي ما اوتوا من غيره مكرهاً كالمصلاه في الصف الاول مع الارتفاع والصلاة في غيره مع شطع الصوف فهل يرى في الاول أو الثاني في غيره من الأدب التي لان في الارتفاع من حيث هو ما عويلى سورة الماعن والاعظام بخلاف عدم جويبه للصوف دون الكراهة فيه من حيث الجماعة لاغير (قوله كتبا يبعثهم عليه اسماع المأمومين) يؤخذ منه ان ما يبعثهم عليه فوجب من رعايتهم على كفاية في نائب المساجد وقت الصلاة مكرهة مقوتة بصلة الجملة لان بناءهم لا يتوقف على ذلك الا في منسجده في يوم الجمعة خاصة وهو ظاهر (قوله كان لم يجز الاموضة) بما راجع ولم يجز هو اول لان هذه شتر منونه اولاً حيث أمكن وفوقه ما يسوى (قوله من أراد الافداء) تبع فيه مع وعبرة المحلى ولا يقوم مرید الصلاة حتى يسرع المؤذن الخ وظاهرها اسموه الامام والمأموم في ذلك وهو ظاهره ولعل ما ذكره في السارح مجرد تسميى لان المأمومين هم الذين يادرون بلفظهم عند شروع المؤذن في الإقامة (قوله وان كان شيئاً) أي ولا مونه فضله النعوم قال مع ولو كان على التمسك بعت او آخر في غيرها فأنه فضيلة التحريم مع الامام فم في وقت يعلم به ادراكه النعوم انتهى (افول) ومثلى ذلك ما لو كان المأموم بعيداً وأراد الصلاة في الصف الاول

الصلاة في قارعة الطريق) تعليل لاصل المتن (قوله والمشهور أن كل واحدة) أي من العلتين السابقتين في قوله لأنه يشغل وفي قوله وقيل أغلبة النجاسة وكان الأولى ذكر هذا عقبه ما على أنه لا يلائم ما مرله من تعويله في الحكم على أولهما وحكاية ثابتهما بقيل وعبرة الأذري ثم قيل للنجاسة والمشهور أن كلا من المعنيين علمه مستقلة الخ وبالحجة فكلاده في هذه السوادة في غاية القلاقة (قوله لأنه يعتبر هنا) أي يشترط في تحقق الحرمة (قوله بالقيده الذي ذكرناه) أي مثلاً وكان لو أن قيامه إلى فراغ المؤذن وذهب إلى الموضع الذي يريد الصلاة فيه فاته فضيلة التحريم (قوله كراهة النفل الخ) وكراهة الجلوس من غير صلاة أهج ويؤخذ منه أنه لو كان جالساً قبل ثم قام ليصلي رتبة قبلية مثلاً فأقيمت الصلاة أو قرب قيامها أنه لا يكون استمرار القيام أفضل من القعود لعدم كراهة القعود من غير صلاة فيعجز بين استمرار القيام والقعود وقضيته أيضاً أنه لو كان في غير مسجد لم يكره الجلوس (قوله ما لم يغلب على ظنه تحصيل جلاء) أي ولو مفضولة (قوله لا أدراكها) صلة واجب ٥٦٤ والمراد أنه يجب قطعها إذا كان لو أنم النافلة فات الر كوع الثاني مع الامام (قوله

فيضطجع أو نحو ذلك) حتى يفرغ المؤذن) ما لم يعنى المقيم وان كان غير مؤذن وتعبيره بالمؤذن جرى على الغالب (من الإقامة) أي جميعها لأنه ما لم يفرغ منها لم يحضر وقت الصلاة وهو مشغول بالإجابة قبل تمامها المقيم فيقيم قائماً حيث كان قادراً إذا القيام من سننهما كما هو ربه عليه المحب الطبري وهو واضح والأفضل للداخل عندها أو وقد قربت استمراره قائماً كراهة النفل حينئذ كما قال (ولا يتبدل في نفل بعد شروعه) أي المقيم (فيها) أو قرب شروعه فيكره لمن أراد الصلاة معهم ذلك كراهة تنزيهه لخبر إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة (فان كان فيه) أي النفل (أنه) استحباباً (ان لم يخش فوت الجماعة) بسلام الامام (والله أعلم) لا حرازه حينئذ الفضية فان خشى فوتها وكانت مشروعة له ان أنه بأن يسلم امامه قبل فراغه منه قطعة ودخل فيها ما لم يغلب على ظنه تحصيل جلاء أخرى فيتمه كما أفهمه كلامه بجعل ال في الجماعة للجنس ومحل ما تقر في غير الجماعة ما فيها فقطعها واجب لا أدراكها بادر الر كوعها الثاني ولو أقيمت الجماعة والمفرد يصلي حاضرة صبحاً أو غيرها وقد قام في غير الثانية إلى ثلاثة سن له اتمام صلاته ثم يدخل في الجماعة وان لم يقيم في غير ما مر إلى الثالثة قلبها نفلاً واقتصر على ركعتين ثم يدخل في الجماعة بل لو خاف فوت الجماعة لو تم ركعتين سن له قطع صلاته واستئنافها بجاءة كافي المجموع قال الجلال البلقيني لم يتعرضوا للركعة والمعروف ان للتنفل الاقتصار على ركعة فهل تكون الركعة الواحدة كالركعتين لم أر من تعرض له ويظهر الجواز اذا لفرق انتهى وما ذكره ظاهر وانما ذكره والافضل ومحله أيضاً كافي التحقيق اذا تحقق اتمامها في الوقت لو سلم من الركعتين والاحرم السلام منها ما اذا كان في صلاة فائتة فلا يقبلها نفلاً ليصلها بجماعة في حاضرة أو فائتة أخرى فان كانت الجماعة في تلك الفائتة بعينها لم

وقد قام في غير الثانية الخ) وقياس ما يأتي عن البلقيني ان هذا هو الافضل ويجوز قلبها نفلاً ويسلم من ثلاث ركعات لعين ما على به من جواز التنفل بالواحدة أو الثلاث مثلها (قوله سن له اتمام صلاته) قال سم على حج قوله اتمها ندبا قال في الروض ودخل في الجماعة انتهى وعبرة العباب فان كان صبحاً أتمها وأدرك الجماعة وكذا غيرها بعد قيامه الثالثة انتهى ولا يخفى ظهور هذه المسئلة في أنه لا يشترط في صحة المعادة وقوع جميعها في الجماعة بالفعل لان الجماعة التي يدخل فيهاها

اعادة والغالب أن من كان في الثالثة لا يدرك بعد فراغ الثالثة والرابعة والشهد والسلام الركعة الاولى يكن مع الجماعة فتجوزهم دخوله في الجماعة بعد فراغه بل على عدم اشتراط ما ذكرناه اذا انقضت الجماعة التي دخل فيها يقوم هو لا تمام ما بقي عليه ولا تبطل صلاته نعم يمكن حمل ذلك على ما اذا فرغ وادرك ركوع امام الجماعة في ركعتها الاولى ولكنه بعيد من هذه العبارة فلينأمل انتهى وقد يقال لا بعد فيه ملاحظة ما قدمه من اشتراط الجماعة في المعادة بتمامها ويمكن تصويره بما اذا قرأ الامام سورة طويلة بل لا تتوقف على طولها لان الغالب أن زمن دعاء الافتتاح والحمد وسورة بعده لا يندرك معه تكميل الثالثة التي رأى الجماعة تقام وهو فيها والاثبات بركعة بعده (قوله سن له قطع صلاته) ولو بالقلب للنفل ولا ينقيد جواز القطع بخوف فوت الجماعة وعبرة سم على منهج في فصل خرج الامام من صلاته مانعه والمستحب أن يتم ركعتين ويسلم منها فتكون نافلة ثم يدخل في الجماعة فان لم يفعل استحباب له ان يقطعها ويضعها بجماعة انتهى وقوله أيضاً سن له قطع صلاته ويكون مستثنى من حرمة قطع الفرض ومن بطلان الصلاة بتغيير نيته (قوله أما اذا كان في صلاة) محترز قوله يصلي حاضرة (قوله فلا يقبلها نفلاً) أي لا يجوز له ذلك

قصداستقبالالتبرك أو نحوه **باب سجود السهو سنة** (قوله لانه لا ينفصل الا في الصلاة) أي أو ما في حكمها وهو سجود التلاوة أو الشكر كما يأتي (قوله أي يكون القصد به) أحدهما (الخ) أي من الشارع بدليل قوله قبل وشرع وبتريفة بعده أيضا وبهذا يتم الكلام وانما قال بغير السهو بقصد بالسهو مع أنه يكون في تركه عدا أيضا كما يأتي لان الكلام في المشروعية (قوله ويجب عليه قاب الفائتة نفلا) قضيته انه لا يجوز قطعها من سير قلب وقباس ما قدمه من قوله سس له قطع صلا لانه واستئنافه الخ خلافا له بل ينبغي انه ان لم يرد قلبها نفلا وجب قطعها الثلاث فتوته الحاضرة (قوله ان خشى فوت الحاضرة) أي ونو بخروج بعضه فقط عن الوقت **فصل في بعض شروط القدوة** (قوله ان ينوي المأموم مع التكبير الخ) أي ولو مع آخر جزء منه وعبارة سم على منتهج وانظر ان ينوي مع آخر جزء من التحريم ينبغي أنه يصح ويصير مأموما من حينئذ وقائده انه لا يضرتقدمه على الامام في الموقف قبل ذلك انتهى أي وينبغي أن لا تموت في هذه وصية الجماعة من أولها او يترك قبيله ويبين ما لنوي القدوة في خلال صلاته حيث كان فعله مكروها وهو تالفه في الجماعة بان فوات الفضيلة ثم للكرامة خروجه من خلاف من أبطل به وقد يؤخذ من قوله الاتي ولو أحرم مسفرد الخ ان الاقتداء مع آخر التحريم لا خلاف في صحته على أنه قيل بصفة الصلاة في الاقتران بالنية بآخر التحريم لان التكبير كاهرا كن واحدا ككتفي بمساربه بعضه ويؤخذ من قول ابن قاسم ويصير مأموما من حينئذ انه لا بد في الجمعة من نية الاقتداء من أول الهزمة الى ٥٦٥ آخر الرأى من أكبر والام تنعقد

يكن قضاؤها قورا باجازه قطعها من غير ندب والاول لا يجوز كما قاله الزركشي ويجب عليه قاب الفائتة نفلا ان خشى فوت الحاضرة **فصل في بعض شروط القدوة أيضا في شرط** اعتقاد (الندوة) في لا بد ان كما سيعلم مما يأتي انه لو فوها في خلال صلاته جاز فلا اعتراض عليه خلافا من يهمل فيه (ان ينوي المأموم مع التكبير) للاحرام (الاقتداء) والالتزام (والجماعة) بالامام الحاضر أو مأموما أو مؤتمياه اذ المتابعة عمل فيفتقر الى اليقظة ولا يقدح في ذلك صلاح الجماعة لا لمام أيضا لان اللفظ المطلق ينزل على المعهود الشرعي فهي من الامام غيرها من المأموم فتركت في كل على ما يليق به مع تعينها بالقرينة الحالية لاحدهم او علم من ذلك رد قول جمع لا يكفي نية نحو القدوة أو الجماعة بل لا بد من أن يستفرض الاقتداء بالامام والامامات اشكال الرافعي المذكور في الجماعة الذي أثمرنا للعباب عنه لا يقال لا دخل للقرائن الخارجية في الذات لا ما نقول صحيح ذلك فيما لم يتبع تابعا والنية هنا تابعة لانها غير شرط للاعتقاد لانها محصلة لصفة تابعة فاعتبر فيها ما لم يغتفر في غيرها وخارج بقوله مع التكبير ما لم ينو كذلك فاعتقد فرادى ثم ان تابع فيأتي (والجمعة كغيرها) في شرط نيته المذكورة (على الصحيح) وان افرق في عدم

جمعة وبه صرح في العباب وعبارة الرابع نية المأموم الاقتداء ثم قال حتى الجماعة منه وله التكبير الحرام والام لا يعتدله جماعة لا يعتدله منفرد أي في غير الجماعة (قوله وي) أي في الجماعة (قوله بالامام الحاضر) أي الحاضر في الواقع وليس المراد أنه لا بد من ملاحظة صفة الحضور في النية لما يأتي في قوله وعلم من ذلك الخ (قوله وتركت في كل على ما يليق به) ويكفي مجرد تقدم احرام أحدهم في الصلوة الى الامة وتاخر الاخرى في الصلوة الى المأمومة فان أحدهما ونوى كل الجماعة فنية نظر ويحتمل اعتقادها فرادى لكل فملعون بينهما الامة اهم ان تعتد كل سقاربه لا شرع العلم به فلا يبعد البطلان ويحتمل عدم اعتقادها مطلقا انسداد من قوله الاتي من قاره لم يصح التكبير الاحرام ويصرف الى ما دل بان نية الجماعة لم تنعين اه سم على ع (وله يا تربيته الحالية لاحدهما) أي فان لم تكن يريد بالصفة وجب لاحطة كونه اماما أو مأموما والام معتد صلاته لتردد ما له بين الصدين ولا مرجع الخ على أحدهم اعتدكم (قوله اني سرى دعوى الله) أي في قوله فرب في كل على ما يليق به (قوله لا ينفصل الخ) يرد الى ههنا هم كمنعوا ان يعمل بسبب وقع الحدث مع كونه شذولا للاصغر والا كبرا كذا بالقرينة مع أن نية ساد كرا بسبب تامة لشيء فالاولى ان ياب بأب عدم الدعوى بل على امرين ساد لا لازم (قوله فاعتقد فرادى) فديؤخذ من ذلك انه لو رأى شخصه مصلدا فنوى لاقتداء به فبين انه يرمي مصل فاعتقد فرادى وامتنعت منه بعبه الالبية اخرى وهل تقول كذلك في مسئلة المساوفة فيه نظر حرره ثم رأيت ان هذا لاخذ من منسى على ان معنى انه لم ينوم مع التحريم انه قبل نعم الامم فلا واسب كذلك وانما معناه انه لم تتسار نية الاقتداء فاعتد نفسه وانما لم وقد صرح في شرح لروض البطلان فيما لو عين رجلا من انه ليس في صلاة وعبارة هو سبب رجلا كتريد واءتتد انه لا امام فبان مأموما أو غير مصل أو اعتدته انه زير بان هو راوه والذي في الاصل

وهو انما شرع للسهو ونذبه في العمد انما هو بطريق القياس كما يعلم مما يأتي وبه يندفع قول الشيخ في الحاشية فيه ان ارغام الشيطان قد يكون لترك بعض عمد افلا يلزم منه جبر السهو وانما الى آخر ما ذكره وكذا تصوره السهو لا رغام الشيطان بما اذا ترك بعضا عمد او كما نه فهم ان معنى قول الشارح أي يكون القصد به الخ أي من المصلي وقد علمت ما به (قوله

لم تصح صلاته اه سم على منهج وفي العباب وشرحه مانصه لو نوى المأموم الاقتداء به في غير تسبيحه أي الامام أو في غير الركعة الاولى أو عكسه أي في غير الاخيرة أو الثالثة أو الثانية فلا يضره ذلك والظاهر في مسألة التسبيحات أنه بعد تسبيح أول ركوع يصير منفردا في بقية الصلاة الا ان نوى استئناف القدوة لانه يستحيل ان يصير في التسبيحات منفردا وبعدها مأموما يصير منفردا في الركعة الثانية مثلا ولا يعود بعدها القدوة الابنية جديدة انتهى أقول ينبغي ان يصير منفردا بمجرد الشروع في التسبيح (قوله ولا يغني توقفه) هو رد لتعليل مقابل الصحيح (قوله واجب في بعض صورها) وذلك في المعادة التي قصد بفعلها تحصيل الفضيلة بخلاف ما قصد بها جبر الخلل في الاولى كالعادة خروا من خلاف من أبطلها فان الجماعة فيها ليست شرطا (قوله أو شك فيها) ظاهره ان المراد بالشك ما يشعل الظن وهو غير بعيد كما هو الغالب في أبواب الفقه وهذا بخلاف المقارنة لاحرام ٥٦٦ الامام فانه اذا ظن عدمها لم يضر اذا لم يتبين خلافه ويفرق بأن الشك هنا في نية

الاقتداء والنية يضر معها الاحتمال وهناك في المقارنة وتركها شرط لصحة النية فيستباح فيها ويكتفى بالظن فليراجع وليصروا على هذا في غير حال الاحرام والا فيضر التردد حينئذ المانع من الاقتداء فليحذر وفيه نظر اه سم على منهج أقول قوله وفيه نظر وقياس ما قدمه فيما لو شك في التقدم على الامام حال الاحرام الضرر مطلقا سواء وقع الشك في الانشاء أولا (قوله بأن كان قاصدا

انعقادها عند انتفاء نية القدوة مع نحرها بخلاف غيرها ولا يغني توقفه عنها على الجماعة عن وجوب نية الجماعة فيها وتقدم في المعادة ما يعلم منه ان نية الاقتداء عند تحررها واجب في بعض صورها فهي كالجمعة ومقابل الصحيح لا يشترط فيها ما ذكر لانها لا تصح بدون الجماعة فكان التصريح بنية الجمعة مغنيا عن التصريح بنية الجماعة (فلو ترك هذه النية) أو شك فيها في غير الجمعة (وتابع) مصليا (في الافعال) أو في فعل واحد أو في السلام بأن كان قاصدا لذلك مع عدم نية اقتدائه وطال انتظاره له عرفا (بطلت صلاته على الصحيح) لتلاعبه أما لو وقع ذلك منه انقضاء من غير قصد أو كان الانتظار يسيرا أو كثيرا من غير متابعة لم تبطل جزمنا ومقابل الصحيح يقول المراد بالمتابعة هنا ان يأتي بالفعل بعد الفعل لا لاجله وان تقدمه انتظار كثيرا قال الشارح فلا نزاع في المعنى ومما اده به ان الخلف بين الصحيح ومقابله يشبه ان يكون لفظيا اذا الاول يوافق الثاني في انه لو أتى بالفعل بعد الفعل لا لاجله لم تبطل وما قررته في مسألة الشك هو المعتمد واماما اقتضاه قول العزيز وغيره ان الشك هنا كهو في أصل النية من البطال بانتظار طويل وان لم يتابع ويسير مع المتابعة غير مراد بدليل قول الشيخين انه في حال شكه كالمفرد وهل البطال بعامر عام في العالم بالمتع والجاهل أم محتص بالعالم قال الاذري لم أر فيه شيئا وهو محتمل والا قرب انه يعد الجاهل لكن قال في النوسط ان الاشبه عدم الفرق وهو الوجه (ولا يجب تعيين الامام) على المأموم في نيته

الخ) تصوره للمتابعة (قوله وطال انتظاره) واعتبار الانتظار بعد القراءة الواجبة (قوله عرفا) يحتمل ان يفسر بما قاله في الواحس في ركوعه بداخل يريد الاقتداء به من ضبط الانتظار بأنه هو الذي لو وزع على جميع الصلاة لظهر أثره ويحتمل ان ما هنا أضيق وهو الاقرب ويوحه بأن المدار هنا على ما يظهر به كونه رابطا بصلاته بصلاته امامه وهو يحصل بعبادته ذلك في فرع انتظاره للركوع والاعتدال والسهو وهو قليل في كل ولكنه كثير باعتبار الجملة فالظاهر انه من الكثير فليتمل انتهى واعتمد شيخنا طب انه قليل اه سم على منهج أقول والا قرب ما قاله طب وعليه فيفرق بينه وبين ما تقدم فيما لو تعدد الداخلون وطال الانتظار بأن المدار ثم على ضرر المتقدمين وهو حاصل بذلك بخلافه هنا فان المدار على ما يحصل به الربط الصوري وهو لا يحصل بكل من الانتظارات البسيطة وان كثر مجموعها لان المجموع عالم يجمع في محل واحد لم يظهر به الربط (قوله أو كان الانتظار يسيرا) ينبغي أو بعد انتظار كثير لا لاجل المتابعة أخذ من قوله للمتابعة تأمل سم على منهج (قوله في مسألة الشك) أي من الضرر حيث تابع (قوله غير مراد) الاولى ان يقول فغير مراد لانه جواب اما (قوله لكن قال في النوسط) أي الاذري فقد اختلف كلامه في النوسط وغيره وذكر في القوت ان مثل العالم والجاهل المعامد والناسي فيضر (قوله وهو الوجه) من كلام مر (قوله ولا يجب تعيين الامام الخ)

والسهولة نسيان الشيء الخ) أى بخلافه فى عرف الأصوليين فإن السهو والعملة عن الشيء مع ثقافته فى الحيلة فسهو له بأدنى تنبيه والنسيان زوال الشيء عن الحافظة فيحتاج إلى تحديد يحصل (قوله) والمراد هذه الغفلة عن شيء من الصلوات أى أومان حكمها (قوله وشمل ذلك) أى ما فى المتن مع ما عقبه به حيث لم يقدمه بالانطلاق وبه يدفع ما فى حاشية الشيخ (قوله لا يفتوب عن المسنون) أى به قصور وعبارة الفحشة ولم يفتوب لأنه لم يفتب عن واجب بخلاف الخ' قوله ولو بان ثبت نسيان أى الماكور وفى قوله عقبه ولا يرد خلافا لمن زعمه الوثائق الخ وإذا كان المراد به عمل انتهى عنه ما ذكر وهو كافى فى دفع هذا البراد ولا بقى ما لو ترك نية الاقتداء أو قصدان لا يتابع الإمام لعرضه فسد من ذلك فانتصره على طائفة معتقديه فهل أصح منه حينئذ أو لا فيه نظر ولا يبعد عدم الضرر وقد يشعر به تعبير الشارح بقوله تمام فى العالم بالمع الخ حيث لم يقل فى العلم له إمام ثم رأيت فى القوت ذكر أن مثل العالم والجاهل العامد والماضى مضطرب ٥٦٧ (قوله) وبه لا تندب الإمام) هم

او يكن هذا الامان في عين
لم تك هذه الية لايها
لا تغير واحد منهم او مما انة
احد من ادس لا ترفعكم
مرويجي شراط امكان
الدايمة الواجبة لكل من
احتمال انه الامان هـ
على ح أي ثم ان نورانية
فرقة بين الامانة كولا
لا حظوه ولا يتقدم الي
واحد منهم في كبرج
ركوعه مدح وثناء صا
عالمه تمتت به المارة
(وله واخفاها) هي
انه نوى لعق عن كدر
الظاهرة ان الواجب
عيسى كذبة قبل لم تنج
هـ هل منة سما اولاً
ومطار ولا رب ذول
(وله رمة) أي وب
المسبب من عيسى هـ
لح اوله ولا الية

باسمه كزید أو وصفه كالحاضر أو الإشارة اليه بل يكفي نية الاقتداء ولو بقوله عند الله
بغيره نويت الاقتداء بالامام منهم اده تصود الجماعة غير مخفف قل الامام بل الاول عدم
تعيينه لانه رعايته فبان خلافه فمكون ضار انكاد كره بقوله (فن عنه) ولم يدر ليه
(واخطأ) فانه كان نوى الاقتداء بزید فبان عمر (طالت صلاته) لربطه صلاته بنى لم يجر لا فناء
به كالموعين المبث في صلاته أو بوى العتق في كماره الطهارة لا واحدا منهم ما وحث استحي
وتبعه عليه جمع انه ينبغي ان لا تبطل الاية الاقتداء وصير من مرد ثم ان تابعه المابعة المظلة
بطلت والا فلارده الزركشي وغيره بان فساد التمسك بمطل للصلاة كالموعين عن شتى انه
ما موم وبان تقصيره بالمعين الماسد صير في حكم التلا ب وخرج بقوله عند أي اسمه ما لو
اقتدى بالحاضر أو هذا واعتقده زيدا من غير نصير باسمه فكان عمر فانه مع باقي الروضة
وان نازع فيه المتأخرون اذ لا أثر للطن مع الربط بالشخص والعرف بين ذلك وما منه له ثم
تصور في ذهنه شخصه ما مناسه زید وظ به الحاضر فاقصدى به فبين انه غيره فلم تصح لعدم
جرمه بامامة من هو مقتد به وهذا جزم بامامة الحاضر وقصد به منه له لكن أحيا في اسمه ولم
يؤثر اذ لا أثر للطن مع الربط بالشخص فلم تقع خطا في الشخص أصلا ولو قل بزید الحاضر أو
بزید هذا وقد أخطر الشخص بذهنه فكذلك والاعتقاد بل ار الحاضر صفة زید لدى طه
وأخطأ فبه ويلزم من الخطا في الموصوف الخطا في الصفة وأيضا فاسم لا شره وقع عند
بيان زید وزید لم يوجد والقائل بالصحة فيه مع ربه بالبدلار المبدل منه في نية لطرح كما قل
أصلي خلف هذا وهو صحيح برده له بأن كونه في نية لمارح غير منف لا اعتبار كرهه من حده
ما قصده المسكالم ولو على القدوة بحرية كددمه لا حكت على منعه من عدمه من اذنته من
بالبعض مقتد بالكل لان الربط لا يتجزأ أو عال بعضه بالانها لا والله والا وجه عدم الاحتلال
الربط انما يتحقق عند ربط فعله به لانه يتألفهم من الامم لا يريد لا نحو من من من من من
الكل صحت (ولا يترط الامام) في صحة القدوة في غير الجماعة (به لا منه) انه لا يكون

فيه) أى فيما ألهم به صفة مخصوصة فى دعائه لمشار إليه بسو له قبل و ذم من (أولته فى دعائه) أى أنكرهم كالأصنام من حيث قبول
أحكام الأصدقاء كضميل السهو والقرابة بغير رتبة الإمامة هـ ثم على غ ٥٠٠ هـ وهو دليل فى خلافه وجه أنه لا وجه
للعرف وهو الإمام له مع انتفاء القدوة فى نفس الأمر كما لو كان الإمام محمد هـ أما حديثه عن منسب الجماعة وهو حديثه عن
اللهم الآن يقال يفرق بين هذا وبين الحديث بأن الحديث ليس فى صلاته التتبع يمكن أهل الصلاة وحقوقه وهو خلاف هذا
فإنه لما كانت له صفة حقيقة وكان فيه أهلية الإمامة تسلب الموت أحكام الجماعة التى حقه وحدث من قدس به ومع المشاهدة
تسمى (قوله نبيه الإمامة) لو حلف لا يؤم دام من غير رتبة الإمامة لم يمت حيث ذكره الله لوقوله تعالى وما لحقت لاني لا يموت
غالب على العرف وأهل البيت بعده مع عدم رتبة الإمامة له هـ ا هـ ح فى إيجاب إيجاب العقب طاهر كلامه يرجع إلى
حيث وجهه (أقول) والأقرب الأول وما قال بأنه حلف على دل منسبه وحسن لم يبر إلا . .

حاشية الى جواب آخر غيره على ان قوله في جوابه الآتي فان سجوده بفرض عدم الزيادة لتركه القهظ المأمور به يقال عليه ان الآتي في كلام المصنف انما هو في ترك فعل حقيقي وهو ترك الركن على ما يأتي فيه وترك بعض (قوله فاذا ذكره أو شك فيه استأنف الصلاة) أي وقد صدق انه لا يسجد (قوله لانه معلوم من قوله أو فعل منهى عنه) أي فهو من القسم الثاني لا الاول فصلاته فرادى أخذ ما قالوه فيما لو حلف لا يدخل محل كذا الخجل وأدخل حيث قالوا فيه بعدم الحنث ومنه ما لو دخلت به دأته بغير اختياره ولم يمكنه ردها محل الحلف لا يدخله ومنه أيضا ما لو حلف لا يدخل محل كذا الخجل لانه لا يحنث وان أمكنه التخلص منه بأن علم انه يطيعه لو أمره ما لم يكن أدنه فانه يحنث وبقي ما لو كانت صيغة حلفه لأصلي اماما هل يحنث أم لا فيه نظروا والقرب الثاني لان معنى لأصلي اماما لا أوجد صلاة حالة كوفي اماما وبعد اقتداء القوم به بعد احرامه منفردا انما يوجد منه اتمام الصلاة لا ايجادها بل ينبغي انه لا يحنث أيضا لنوى الامامة بعد اقتدائهم به لما مر ان الحاصل منه اتمام لا ايجاد (قوله فتلزمه نية الامامة مع التحريم) ويأتي فيها ما تقدم في أصل النية من اعتبار المقارنة لجميع التكبير (قوله ومثلها في ذلك المنذورة) أي فالولم ينو الامامة لم تنعقد وفيه نظرا لانه لو صلاها منفردا انعقدت وان لم يعدم فعل ما التزمه ويجب عليه اعادتها بعد في جماعة ولو بعد خروج الوقت ويكتفي بركعة فيما يظهر خروجها من عهدة النذر على ما ذكره في الروض وشرحه في باب النذر والقياس انعقادها حيث لم ينو الامامة فرادى لان ترك نية الامامة لا يزيد على فعلها منفردا ابتداء (قوله جماعة) أي والمجموعة جمع تقدم بالمطر والمراد الثانية كما هو ظاهر لان الاولى تصح فرادى وقال سم على منهج ما حاصله انه لا تجب نية الامامة في المجموعة ٥٦٨ لان الكلام فيما يتوقف على نية الامامة صحة الصلاة مطلقا ومسئلة الجمع

ليست كذلك الى آخر ما ذكر وفيه نظروا عبارته في باب صلاة المسافر على حج تنبيه ينبغي الاكتفاء بالجماعة عند انعقاد الثانية وان انفردوا قبل تمام ركعتها الاولى ولا بد من نية الامام الجماعة أو الامامة والام تنعقد صلاته

مستقلا بخلاف المقتدى لتبعيته له اما في الجمعة فتلزمه نية الامامة مع التحريم ان لم يمتد الجمعة ولو زاد على الاربعين والافتتقد له فان لم تزلمه وأحرم بها وهو زائد عليهم اشترطت أيضا والا فلا ومن في المعادة انه تزلمه فيها نية الامامة ومثلها في ذلك المنذورة جماعة ادأصلي فيها اماما فهي كالجمعة أيضا (ويستحب) له نية الامامة للخروج من خلاف الموجب لها ويحوز فضيلة الجماعة فان لم ينوها ولو لعدم علمه بالمقتدين لم تحصل له وان حصلت لهم بسببه وان نواها في الاثناء حازها من حين نيته ولا تنعطف على ما قبلها وفارق ما لنوى صوم نفل قبل الزوال حيث أئيب على الصوم من أول النهار بان صومه لا يمكن ان يتبعص صوما وغيره بخلاف الصلاة فانه يمكن تبعضا جماعة وغيرها وانما اعتد بنية الامامة مع التحريم ولم يدخل في الصلاة فضلا عن

يؤخر عن رجل شرط عليه الامامة بموضع هل يشترط نيته الامامة يحتمل وفاقا لما أجاب به مر عن ذلك كونه حين سئل عنه في درسه مشافهة لا تجب لان الامامة حاصلة أي لان الامامة كونه متبوعا للغير في الصلاة مربوطا صلاة الغير به وذلك حاصل بالجماعة للأومين وان لم ينو الامام الامامة بدليل انعقاد الجمعة خلف من لم ينو الامامة اذا كان من أهل غير الجمعة ونوى غيرها وانما لم تحصل له الجمعة اذا كان من أهلها ولم ينو الامامة لان الجماعة شرط في الجمعة فلا تحصل الا بنيه وافرقت بين الجماعة والامامة تأمل سم على منهج يؤخر عن المتبادر من كلامهم ان من نوى الامامة وهو يعلم أن لا أحد ثم يريد الاقتداء به لم تنعقد صلاته لانه لا أثر لجرح احتمال اقتداء جني به نعم ان ظن ذلك لم يبعد جواز نية الامامة أو طلبها ثم رأيت في شرح العباب قال أي الزكشي بل ينبغي نية الامامة وان لم يكن خلفه أحد او ثلث بالجماعة اه وقد يقال يؤخرها بحضور الموثق بهم اه سم على حج وقوله اقتداء جني أو ملاك (قوله حازها من حين نيته) بخلاف ما لو أحرم والامام في التشهد فان جميع صلاته جماعة ويفرق بأن الجماعة وجدت هنا في أول صلاته فاستصحابت بخلافه هناك اه سم على منهج (قوله من أول النهار) ولو بيت الصبي النية في رمضان ثم بلغ في أثناء اليوم أئيب عليه جميعه ثواب الفرض كذا فرره شيخنا الشيخ الشوبري وذكر أنه منقول وعليه فيفريق بينه وبين ما اقتضاه كلام الشارح فيما مر من انه اذا بلغ في أثناء الصلاة يثاب على ما بعد البلوغ ثواب الفرض وما قبله ثواب النفل بأن الصلاة من حيث اشتمالها على ركعات يمكن وقوع بعضها في حد ذاته فوضاؤها فلا جعل ثوابها كذلك ولا كذلك الصوم فانه لا يمكن تجزئة اليوم بحيث يصوم بعضه نفلا فتميزا عن باقيه فجعل ثوابه بصفة واحدة وغلب جانب الفرض لانه حصل به سقوط الطلب عنه بعد تكليفه (قوله ولم يدخل) أي والحال انه لم يدخل الخ

وحينئذ فكان اللائق في الاراد أن يقال السجود في هذه ليس لترك المأمور بل لفعل الممنوع فذكره في الاول في غير محله (قوله ما لم يبدل الى بدله) صا ق بما اذا كان البدل واردا وبما اذا كان من غير الوارد وهو ما اقتضاه كلام الشهاب سم في حواشي التحفة لكن صرح بخلافه في حواشي شرح التلويح وذكر ان الشارح وافقه عليه فليراجع (قوله ولو تركه تبعاً

(قوله فانه يضرب) ومحله في الجمعة حيث كان من أخطأ فيه من الاربعين (قوله في الافعال) خرج بها الاقوال وبالظاهرة الباطنة كالتنية (قوله وبالعكس) قضية كلام المصنف كالشارح ان هذا لا خلاف فيه وعامة شعبنا الزياي والانفراد هنا أفضل وعبر بعضهم بأولى خروجاً من الخلاف اه فيحتمل انه خلاف لبعض الاثمة وانه خلاف مذهبي لم يذكره المصنف وفي حج مانعه بعد كلام ذكره على ان الخلاف في هذا الاقتداء ضعيف جداً اه وهو ظاهر في ان الخلاف مذهبي فخرج به نقل عن شيخنا الشوبري ان الامام اذا لم يراع الخلاف لا يستحق المعلوم وائس من ذلك ما لو اتى بالتسمية جهراً في الصلاة قال لان الواقع لم يقصد تخصيص الجماعة لبعض المصلين دون بعض بل ٥٦٩ قصد حصولها لجميع المتقدمين وهو انما يحصل برعاية

الخلاف المأتمنة من جهة صلاة البعض أو الجماعة دون البعض اه وهو قريب حيث كان امام المسجد واحداً لا خلاف ما اذا شرط الواقف اثمة تخلفين فبني ان لا يتوقف استحقاق المعلوم على مراعاة الخلاف بل ويسعى ان مثل ذلك ما لو شرط كون الامام حنفياً مثلاً فلا يسوق استحقاقه المعلوم على مراعاة غير مذهبه أو حرت عادة الاثمة في تلك الجهة بتأيد بعض المذاهب وعلم لواقع بذلك فيحصل وقته على ما حرت به العادة في زمنه فبراءة دون غيره نعم لو

كونه اماماً لانه سيصير اماماً ولهذا قال الاذري ان القول بعدم صحته ساهمه غريب ويطلبه وجوبها الى امام الجمعة عند التصرم (فان أخطأ) الامام (في تعيين تابعه) ولم تكن صلواته جمعة أو ما في معناها كان نوى الامامة يزيد قتيبين انه عمرو (لم يضرب) ادخلوه في التنية لا يزيد على تركها وهو جائز له اما لو نوى ذلك في الجمعة أو ما الحق به فانه يضرب لان ما يجب التصرم له جملة أو تفصيلاً يضرب لخطأه كما مر (و) من شروط صحة القدوة توافق نظم صلواتهم في الافعال الظاهرة فحينئذ (تصح قدوة المؤدى بالقاضي والمفترض بالمتفعل وفي الظهور بالعصر وبالعكس) أي القاضي بالمؤدى والمتفعل بالمفترض وفي العصر بالظهور نظر الاتفاق الذم في الصلاة وان تخالفت التنية واحتج الشافعي رضي الله عنه على اقتداء المفترض بالمتفعل بخبر الصحابين ان معاذاً كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم عشاء لا تحرك ثم يرجع الى قومه فيصلي بهم تلك الصلاة وفي رواية للشافعي هي له تطوع ولهم مكتوبة (وكذا الظاهر) ونحوه كالعصر (بالصبح والمغرب وهو) أي المقتدى حينئذ (كالمسبوق) فيتم صلاته بعد سلام امامه (ولا يضرب متابعة الامام في القنوت) في الصبح (والجلوس الاخير في المغرب) كالمسبوق (وله فراقه) بالنية (اذا اشتغل بهما) أي بالقنوت والجلوس مراعاة لنظام صلاته ومتابعته كما في المجموع أفضل من مفارقتها والمفارقة هنا معذرة وفيها خلافات فبعضهم في الجماعة كما قاله جمع متأخرون واجز وأدلك في كل مفارقة خير بيننا وبين الانتظار كما سنوضحه وما المشكل به جواز متابعة الامام في القنوت مع انه غير مشروع للمقتدى فكيف يجوز له تطويل الركن القصير به رد بانهم اغتفروا له ذلك للمتابعة ولا يشكل على ذلك مرمس انه لو اقتدى بمن يرى تطويل الاعتدال ليس له متابعتة بل يجب وينتظره أو يذوقه فهل لا كان هذا كذلك لان تطويل الاعتدال هي ابراه المأموم في الجملة وهناك لا يراه المأموم أصلاً (وتجاوز الصبح خلاف الظاهر) وكذا كل صلاة هي أقصر من صلاة الامام (في الظاهر) لاتفاق نظم الصلوات

٧٢ نهايه ل تعددت مراعاة الخلاف كان اقتضى بعض المذاهب بطلان الصلاة بشئ وبغيره أو بعضها استحياب شئ وبعضها كراهته فبني ان يراعى الامام مذهب مقلده ويستحق مع ذلك المأموم (قوله في القنوت) وهل مثل ذلك ما لو اقتدى بمصلي العشاء بمصلي الوتر في النصف الثاني من ركعتيه فكيف لا يحصل متابعتة في القنوت أولاً كما لو اقتدى بمصلي التيسيع بكونه مثله في الغلبة فيه وتطرو الظاهر الاول والمرق بينهما وبين المقتدى بصلاة التيسيع مشابهة هذا للفرض بتوقيته وتأ كره (قوله فلا تنوت به وضيلة الجماعة) أي فيما أدركه مع الامام وفيما بعده منفرداً (قوله لا تطويل الاعتدال هنا الخ) قد يقال يرد عليه ما يأتي له في صلاة التيسيع من انه يمين فيه المداراة أو الانتظار في السجود مع ان المقتدى يرى تطويله في الجملة قاله يقول بصحة صلاة التيسيع في سجده الى تلك الهيئة الا ان يقال لما كان له وقت معين وكان فعلها بالنسبة لغيرها نادراً لم يزلت من صلاة لا يتناول ما قبل الاعتدال في سجده ذلك فلا يشك في كماله أو في

(الخ) وكذا الوافي به خلفه كما صرح به الشهاب حج لانه يترك الامام له لحقه سهوه في اعتقاده (قوله لم يصح العمل الامام ذلك) اعتمد الزبدي وفي بعض نسخ الشارح انه يصح (قوله اثنا عشر) أي بما يأتي (قوله ويصح عود فيه لكل مما ذكر الخ) يمنع منه ان الخلاف المذكور هنا مبني على الخلاف في سن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول وهو اقوال تكاثر في صفة الصلاة وصرح به الجلال المحلي هنا واما الخلاف في سنه في القنوت فهو أوضح كما مر ثم أيضا ولا يتأتى ترتيب الاقوال على الاوجه فتعين رجوع ٥٧٠ الضمير الى التشهد فقط (قوله وزعم فرق بينهما) أي بين التشهد والقنوت

(قوله مع استوائهما)

(قوله لكن يحصل بذلك)

(الخ) قد يؤخذ منه صحة

المعادة خلف المقضية

لحصول فضيلة الجماعة

فيها وتقدم للشارح ان

الجماعة شرط في المعادة

بتمامها (قوله وقالوا

تفسيرها الخ) أي وهو

مرجوح وكذلك قوله

وقالوا تفسرها الآتي

(قوله وقال الشارح) أي

في فصل خرج الامام من

صلاته الخ الآتي (قوله

ولهذا قال الخ) أي لقول

الشارح ان فضيلة

الجماعة لا تنفوت في المفارقة

الخ (قوله في مسئلتنا) أي

وهي جواز الصبح خلف

الظهر (قوله فلم حصلت

له الخ) هذا ظاهر على ان

الانفراد أفضل كما فرضه

واشعر به قول الشارح

قبل وفي تعبيره يجوز ايعاء

الخ اما ان قلنا بان الجماعة

أفضل فلا يرد السؤال

(قوله لانها) الاولى مع

انها الخ (قوله بخلاف

مسئلتنا) أي فان أهليتهم

لله صلاة حاصلة وانتفاء

وقطع به كمكسه والنافي لا يجوز لانه يحتاج الى الخروج عن صلاة الامام قبل فراغه وفي تعبيره يجوز ايعاء الى ان تركه أولى ولو مع الانفراد لكن يحصل بذلك فضيلة الجماعة وان فارق امامه عند قيامه للثالثة كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى وبعبارة ابن العماد فان شاء نوى مفارقه وسلم وان شاء انتظره ليسلم معه وهو الافضل فان فارقه لم تبطل صلاته ولم تنفوت به الفضيلة بخلاف اه أي على الاظهر القائل بجواز الاقتداء وقالوا أفصلية الانتظار بانه يحوز به فضل أداء السلام مع الامام وقالوا تفسرها على صحة الاقتداء بمصلي الكسوف انه يجب عليه مفارقتها عند القيام الثاني من الركعة الاولى وتحصل له فضيلة الجماعة لانه فارق بمذرفاشبه ما اذا قطع الامام القدوة وقالوا تفسرها على صحة الاقتداء بمصلي الجنائز انه لا يوافق في التكبيرات وغيرها بل فائدة حصول فضيلة الجماعة وقال الشارح وظاهر انها أي فضيلة الجماعة لا تنفوت في المفارقة الخ يرينها وبين الانتظار ولهذا قال جماعة من المتأخرين في مسئلتنا ان تقول اذا كان الاولى الانفراد فلم حصلت له فضيلة الجماعة لانها خلاف الاولى اه ولا يخالف ما ذكرته قول بعض المتأخرين ان صلاة العراة ونحوهم جماعة صحيحة ولا ثواب فيها لانها غير مطلوبة اه أي لان انتفاء طلبها منهم لعدم أهليتهم لها بسبب صفة قامت بهم بخلاف مسئلتنا ولا قول الروضة وغيرها ان الاولى فيها الانفراد خروجا من الخلاف لما فيه من الاتفاق على صحته فافيه بخلافه في الجماعة وان نال فضله في الاظهر بل ما ذكرته أولى مما قالوه من أن من صلى على جنازة لا يستحب له اعادتها على الصحيح ومن مقابلة انه ان صلى منفردا ثم وجد جماعة استحبت له الاعادة معهم لحيازة فضلهما والا فلا وعلى الصحيح لو أعادها صحت نفلا على الصحيح وقيل فرضا كالمطابقة الثانية اه والصلاة في هذه المسئلة مطلوب تركها فاضلا عن طلب ترك جماعة والصلاة في مسئلة الواجب فعلها وان اتقى طلب الجماعة فيه وعلم مما تقر من خبر معاذ المار حصول فضيلة الجماعة خلف معبد الفريضة صجا كانت أو غيرها ويدر عليه أيضا خبر ابن حبان في صححه من حديث جابر رضي الله عنه انه كان يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب ثم يرجع الى قومه فيؤمنهم وخبر أبي داود والترمذي والنسائي من حديث يزيد بن الاسود وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم انه صلى الله عليه وسلم صلى الصبح في مسجد الخيف فلما انتقل من صلاته رأى في آخر القوم رجلين لم يصليامعه فقال ما منعكما ان تصليا معنا فقالا يا رسول الله صلينا في رحا لنا فقال اذا صلينا في رحا لكما اتينا مسجد جماعة فضلياها معهم فانما الكما نافلة وهو كما مر يدل بالعموم وعدم الاستفصال على انه لا فرق بين المصلي مفردا والمصلي جماعة اماما أو مأموما وقد علل الشيخان وغيرها الوجه المرجوح القائل بان صلاة بطن نخل أفضل من صلاة ذات الرقاع بحصول فضيلة الجماعة على التمام لكل طائفة ومرادهم

طلب الجماعة منهم لمجرد اختلاف الصلاتين (قوله بل ما ذكرته الخ) أي توجيه الحصول فضيلة الجماعة ان من قوله وقالوا أفضلية انتظاره الخ (قوله لو أعادها) أي صلاة الجنائز ولو منفردا ومرار (قوله في هذه المسئلة) أي صلاة الجنائز (قوله فلما انتقل) أي التفت

عبارة التحفة وهما مستويان في ذلك (قوله الا ان يعذر بجهله) أي بان كان قريب العهد بالاسلام أو شابا بادية بعيدة عن العلماء لان هذا هو مرادهم بالجاهل المذنب خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله عرف محله) أي مقتضيه كما قاله الشباب (قوله لمعله في النفل المتعوض) أي وعليه فلو اقتدى هل تحصل له فضيلة الجماعة أولا فيه نظروا تقدم عن سم حصول الثواب في النفل الذي لا تشرع فيه الجماعة وقضيته حصول فضل الجماعة (قوله أما الصلاة المعادة فلا) أي فلا يسن للصلي الفرض أن لا يقتدى بامامها بل يسن له الاقتداء بحصول فضيلة الجماعة فيها (قوله ان لم يخش خروج الوقت) أي فان خشيه فعدم الانتظار أولى وانما لم تجب نية المفارقة لجواز المد في الصلاة (قوله أطال الدعاء) ٥٧١ أي ندبا ولا يكرر التشهد فلو لم

يحفظ الادعاء قصيرا
كرره لان الصلاة
لا سكوت فيها وانما يكرر
لتشهد خروجا من خلاف
من أبطأ بتكرير الركن
القول (قوله لانه يحدث
جالوس تشهد) يؤخذ
من هذا الاستدلال ان
له انتظاره في السجود
الثاني فليراجع اه سم
على ح أقول و انتظاره
أفضل (قوله وعلم بما
ذكرناه) أي من قوله انه
يحدث جالوس تشهد الخ
(قوله للاستراحة) أي
ويعلم ذلك بالقرينة قالوا
صلي المغرب خلف رباعية
(قوله الجالوسه) أي
الامام (قوله لانه) أي
الجالوس تابع له أي التشهد
(قوله فلا يعسده بدونه)
هو ظاهر ان علم من حال
الامام انه لم يشهد بدواما
لوم يعلم ذلك بان طسه

ان ايقاع الصلاة بكماله خلف الامام أكمل من ايقاع البعض وان حصلت فضيلة
الجماعة في جميع الصلاة وأما قولهم يسن للمقرض أن لا يقتدى بالنفل للخروج من خلاف
أي حثيفة لمعله في النفل المتعوض أما الصلاة المعادة فلا لانه قد اختلف في فرضيتها اذ قيل
ان الفرض احدهما يحتسب الله ما شاء منهم او ربما قيل يحتسب أكلهما لان الثانية
لو تعينت للنفلية لم يسن فعلها في جماعة كسنة الظهر وغيرها وقيل ان من صلى منفردا
فالفرض الثانية اكملها وان صلى في الجماعة فالاولى وقيل ان كلا منهما فرض لان الثانية
مأمور بها والاولى مسقطه للخرج لا مانعة من وقوع الثانية فرضا بدليل سائر فروض
الكفايات كالطائفة الثانية المصلية على الجنائز وغيرها (واذا قام) الامام (لثالثة ان شاء)
المأموم (فارق) بالنية (وسلم) لا تقضاء صلاته ولا كراهة لانه فراق بعذر كما سيأتي آخر الباب
(وان شاء انتظره ليسلم معه) ليحوز اداء السلام مع الجماعة (قلت انتظار) أفضل والله أعلم
لما مر ان لم يخش خروج الوقت قبل فعله وعلم منه حصول فضيلة الجماعة كما تقرر واد
انتظره أطال الدعاء به تشهد فيمضي ظهره وخرج بفرضه الكلام في الصبح المغرب خلف
الظهر مثلا فلا يجوز له ان ينتظره اذا قام للارابعة على الاصح في التحقيق وغيره لانه يحدث
جالوس تشهد لم يفعله الامام بخلافه في تلك فانه وافقه فيه ثم استدامه وعلم بما ذكرناه انه
لو جلس امامه للاستراحة فقط لم ينفارق منه وانما لا أثر ايضا لجالوسه للتشهد من غير تشهد
في الصبح بالظهر اذ جالوسه من غير تشهد كجالوس لانه تابع له فلا يعسده بدونه وهذا هو مراد
ابن المقرئ بقوله أحدث جالوسا كما ان مراد الشيعين بقولهم أحدث تشهدا جالوسه ويؤخذ
من ذلك بالاولى انه لو ترك امامه الجالوس والتشهد لم ينفارقه لان المخالفة حينئذ أخش
ويجزي ما ذكره من صلي الصبح خلف مصلّي الظهر وترك امامه انتشهد الاول فيجب على
المأموم مفارقه عند قيامه للثالثة كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى أخذ من تعليلهم جوار
انتظار المأموم امامه في ابائه وافقه في جالوس تشهد ثم استدامه وتعليلهم لزوم مفارقة مصلّي
الرباعية بانه يحدث جالوس تشهد لم يفعله امامه ويصح اقتداء من في التشهد بالقائم ولا يجوز له
متابعته بل ينتظره الى ان يسلم وهو أفضل وله مفارقه وهو فراق بعذر ولا يطر هذا الى له

وتبين خلافه فينبغي عدم الضرر لانه كالباهل وهو يغفر له مالا يغفر لغيره لعدو (قوله ويجري ما ذكر) قد يقال لاحاجة
لهذا بعد قوله ويؤخذ من ذلك بالاولى الخ فان هذا الذي جاء به ما خود بالاولى هو عين ما ذكره بقوله ويجري ما ذكره
صلي الخ (قوله عند قيامه للثالثة) أي حيث أراد الجالوس للتشهد لوم يرد ذلك لم يعد انتظاره في السجود وان طال من غير
نية مفارقة (قوله وهو فراق بعذر) قد يشعر هذا بحصول فضيلة الجماعة لمن ذكر ان كان سبأ في ما أو حرم مسعدا ثم نوى
القدوة في خلال صلاته ان ذلك مكروه وسوء لفضيلة الجماعة حتى فيما أدركه مع الامام اه وقضيته عدم حصول العسيلة
هنا وقضية قوله هنا وهو أفضل الخ حصول الفضيلة اللهم لان قال اذا نوى الاقتداء وان لم تحصل له فضيلة الجماعة
لم يكن يحصل له فضيلة في الجملة فاذا نوى المفارقة لمخالفة الامام له من حيث كونه قائما وهو قائم فلا يكون ذلك عذرا لغير
مفوت لما حصل له من الفضيلة الحاصلة بمجرد صلاته بصلاة الامام

مج قال وأولت محله بحد كبرلانه الذي نحن فيه واللام يبق للاشكال وجه أصلا ثم قال ثم رأيت شارحا فهمه على ظاهره وأجاب عنه بما لا يلاقى ما نحن فيه اذ الكلام ليس في سجوده في غير محله وهو قبيل السلام بل في سجوده في محله لكن لصوت تسبيح الركوع فتعين ما ذكرته اه (قوله واستثنى من هذه القاعدة) يعني قول المصنف والاصح فدهو واستثناء من المفهوم وأما ما يستثنى من المنطوق وهو ٥٧٢ قوله ان لم يبطل عمده لم يسجد لسهوه فسيأتي في المتن مع ما زاده الشارح عليه (قوله لم يشرع فيه)

(قوله كالمو اقتدى في الظهر الخ) هذه علمت من قول المصنف والمفترض بالمتفضل لكنه ذكرها توطئة لقوله والاول له الخ (قوله اعتبارا بصلاته) قد يشكل هذا على ما في صلاة العيد من أن العبادة بصلاة الامام حتى لو اقتصر على ست في الاولى وثلاث في الثانية تأيده فيها وقد يفرق بأن الامام والمأموم اشتركا في أصل التكبير وانما اختلاف في صفته فلما طلبت متابعة المأموم لامامه في أصل التكبير استعصب ذلك فتبعه في صفته ولا كذلك هنا (قوله وأدركه في السجدة الاولى) أو الجالس بين السجدين على ما يأتي في قوله غيرانه يناقيه اطلاقهم الخ (قوله ويفارق التشهد الاول) أي حيث قلنا بالبطلان للتخلف له (قوله للاستراحة في ظنه) أي المأموم أي فانه تلزمه المفارقة مع مشاركته له في الجالس (قوله غير مطلوبة) بل ولو

أحدث جالس لم يفعله الامام لان المحذور احداثه بعد نية الاقتداء لا دوامه كما هنا وتصح العشاء خلف التراويح كالمو اقتدى في الظهر بالصبح فاذا سلم الامام قام ليتم صلاته والاول له اتتمامها منفردا فان اتدى به ثانيا في ركعتين أخريين من التراويح جاز كتفردا اقتدى في أثناء صلاته بغيره وتصح الصبح خلف العيد والاستسقاء وعكسه لتوافق نظم أفعالهما والاول له أن لا يوافق في التكبير الزائد ان صلى الصبح خلف العيد أو الاستسقاء ولا في تركه أيضا ان عكس اعتبارا بصلاته ولا تضر موافقته في ذلك لان الاذكار لا يضر فعلها وان لم تنسب ولا تركها وان نذبت وليس في الاستسقاء استغفار كما يأتي في باب في عبر بقوله لا يوافق في الاستغفار أي على القول به ان ثبت أن فيه قولوا والا فهو وهم سري له من الخطبة الى الصلاة (وان أمكنه) أي من صلى الصبح خلف غيرها (القنوت في الثانية) بان وقف امامه يسيرا (قنت) استعجابا بتحصيل السنة مع عدم المخالفة (والا) أي وان لم يمكنه (تركة) ندبا خوفا من التخلف ولا يسجد لسهوه واتحمل الامام له عنه كما هو القياس خلافا للاسنوي حيث زعم ان القياس سجوده (وله فراقه) بالنية (ليقنت) تحصيل السنة ولا كراهة فيه له عذره كما مر ولو لم ينو مفارقتها وتختلف القنوت وأدركه في السجدة الاولى لم يضر ويفارق التشهد الاول بانهم ما هنا اشتركا في الاعتدال فلم ينفرد به المأموم وتم انفرد بالجلوس ولا يرد على الفرق ما لو جلس امامه للاستراحة في ظنه لان جلسة الاستراحة هنا غير مطلوبة فلا عبرة بوجودها وظاهر كلام الشيخين وغيرهما هنا وأدركه في السجدة الاولى انه لو لم يدركه فيها بطلت صلاته غيرانه يناقيه اطلاقهم الا في ان التخلف بركن لا يبطل لا يقال هذا فيه مخالفة فاحشة وقد قالوا لو خالفه في سنة فعلا أو تركا أو خشت المخالفة كسجود التلاوة والتشهد الاول بطلت صلاته والتخلف للقنوت من هذا لاننا نقول لو كان من هذا قلنا يبطلان صلاته بهوى امامه الى السجود على ما أتى به القفال وقد رجحنا خلافه فتهين ان التخلف للقنوت ليس من ذلك ويفرق بان التخلف نحو التشهد الاول أحدث سنة يطول زمنها ولم يفعله الامام أصلا ففحشت المخالفة وأما تطويله للقنوت فليس فيه احداث شيء لم يفعله امامه فلم تفحش المخالفة الا بالتخلف بتمام ركعتين فعليين كما أطلقوه والحاصل ان الفحش في التخلف للسنة غيره في التخلف بالركن وان الفرق ان احداث ما لم يفعله امامه مع طول زمنه فحش في ذاته فلم يحجج لضم شيء اليه بخلاف مجرد تطويل ما فعله امامه فانه مجرد صفة تابعة فلم يحصل الفحش به بل بتكرره فلم يؤثر منه الا توالي ركعتين تامين فليتأمل وحينئذ ذفقوا لهم هنا اذا لحقه في السجدة الاولى قيد لعدم الكراهة فلا بطلان حتى بهوى للسجدة الثانية وعلى هذا يحمل قول الزركشي المعروف عند الاصحاب ان التخلف للقنوت مبطل بدليل قوله في محل آخر وقد حكى الخلاف في ذلك لا خلاف بل القول بالبطلان مصور بما اذا خشت المخالفة أي بأن تأخر بركنين وكلام الرافعي ليس مفروضا فيه ويشهد لذلك قوله اذا لحقه

كانت مطلوبة لا يختلف الحكم لما مر في صلي المغرب خلف العشاء مثلامن انه تجب عليه نية المفارقة وان على جالس امامه للاستراحة (قوله وظاهر كلام الشيخين) أي قول الشيخين (قوله غيرانه يناقيه اطلاقهم) معتمد (قوله فلا بطلان) هذا علم من قوله أولا غيرانه يناقيه اطلاقهم الخ ولعله ذكره لاجل قوله قيد لعدم الكراهة الخ

راجع للذكر والقرآن كما سيأتي محترمة في قوله ونخرج بقولنا لم يشرع الخ لا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله كالقنوت) أي المشرع بقريضة قوله قبله قدر ذكر كل المشرع وبه ولعل المراد القنوت مع ما يقدم عليه من الادكار المشرعة فليراجع ثم إن قضية ما ذكرناه لو زاد على قدر المشرع بقدر الفاتحة تبطل صلاته ولا ينافيه خلافا لما في حاشية الشيخ ما قدمه في ركن الاعتدال من عدم البطالان لأن ذلك فيما إذا كان التطويل بنفس ٥٧٣ القنوت كما يعلم بمرجعة بخلاف

ما هما (قوله في محله)

(قوله في الجنازة)

تفريع على الثاني (قوله

كما بحثه ابن الرقعة) قال

شيخنا الرادي بعد ما ذكر

وقضية حصول الركعة

وهو المعتقد (قوله ولا تعدو

مهاهما) ويؤخذ من ذلك

حجة الاعداء في مجود

السلامة أو الشكرين في

السجدة الأخيرة من

الفرص ثم رأيت في ح

ما يورثه وعبارة ومثلها

أي مثل ثاني قيام ركعة

الكسوف المأخوذ من

تفسيرات الجنازة في

الحصة ما بعد السجود فيما

قاله الملقبي اه لكن

قصة قول السارح بعد

والوجه الخ خلافا (قوله

صح الاعداء بمطلقا)

أي سواء كان في ركعة

الاولى أو غيرها (قوله

الحجة عدم الحصة) مع

(قوله انه ان يعزمه)

أي ولو ثبت خلاف طه

فالطاهر ترتيب حجة

الصلوة كما في رواية

السارح (قوله وكما لو لم

يغلب الخ) أي يقتنع

الاعداء (قوله بل يجب

نظاره في السجود) أي

على القرب (فان اختلف فعلهما ككتوبة وكسوف أو جنازة) أو سجدة تلاوة أو شكر كما قاله الملقبي (لم يصح) الاقتداء في ذلك (على الصحيح) لمخالفة النظم وتعدا ما بعد السجدة معهما يصح بظهر حجة الاقتداء في الشكر والتلاوة وعكسه والثاني يصح لا مكان في البعض وعليه رعاية ترتيب نفسه ولا يتابعه في الجنازة إذا كبر الإمام الثانية فغير بين معارفته وانتظاره سلامه ولا يتابعه في التكبيرات وفي الكسوف تابعه في الركوع الأول ثم يرفع ويقرأه أو ينتظره راكعا إلى أن يركع ثانيا أو يعتدل ويسجد معه ولا ينتظره بعد الرفع لما فيه من تطويل الركعة القصيرة ولا فرق في عدم الصحة بين أن يعلم نية الإمام لها أو يجهلها وان بان له ذلك قبل التكبير الثانية من صلاة الجنازة خلافا للرواية ومن تبعه ثم ان كان الإمام في القيام الثاني فبايده من الركعة الثانية من صلاة الكسوف صحت القدوة بتابعه ابن الرقعة وتبعه جمع ويدل به تعليلهم عدم الصحة بتعدا ما بعد ولا يدرى ما هنا والوجه استمرار المع في الجنازة وسجدة الشكر والتلاوة إلى تمام السلام اذ موضوع الاولى على المخالفة إلى الفراغ منها بدليل ان سلامها من قيام ولا كذلك غيرها وأما الأخيرين فلا نسب ما لم يقدرا بالصلاة وليستامها مع وجود المخالفة لا يقال ينبغي حصة القدوة بمصلي الكسوف ونحوه لأن الاقتداء به في القيام ولا مخالفة فيه ثم اذا انتهى إلى الاعمال المخالفة فان فارقه سقطت الحصة والابطال بمن صلى في ثوب ترى عورته منه عند ركوعه لا نأقول ما تعدل به بطريق الف انظم منع انعقاد هال بطله صلاته بصلاة مخالفة لها في الماهية فكان هذا التصديقا وليس كسئلة من ترى عورته اذ اركع لانه يمكنه الاستمرار بوضع شيء يستعورته وقترقا ما لو صلى الكسوف كسنة الصبح مع الاقتداء بها مطلقا ولو وجد مصلح السواشك أهو في التشهد أو القيام لجزء فهل له ان يقتدي به أولا وكذا لوراه في وقت الكسوف وشك في انه كسوف أو غيره قال الزكشي وابن العماد المتجه عدم الصحة لأن المأموم به الاحرام لا يعلم هل واجبه الجاوس أو اقيام فان ترجع عنده أحد الاحتمالين كان رأيه يصلي مسترشا أو متورا كما قلنا ان يحرم معه ويجلس هذا ان كان فقها فان لم يكن ههنا لا يعرف هيات الجلوسات وكما لو لم يغلب على ظنه شيء ويصح الفرض خلف صلاة التسبيح فاجرم به بعضهم ونقل عن الكفاية ولا يجب المفارقة في الاعتدال بل يجب انتظاره في السجود فيما يظهر وعلم من كلامه فيما مر في سجود السهو والتلاوة انه يشترط أيضا الحصة الاعداء به موافقة الإمام في سبب التعذر المخالفة بها فعلاوتر كما سجدة تلاوة وسجود هو وقت ههنا لقيام منه فان سلمه فيها اعتدال ما بطلت صلاته على ما مر نعم لا يضركه خلاف لانما به بشرطه الا في شرح قوله فان لم يكن عدد بخلاف نحو جاسة الاستراحة

(فصل) في بعض شروط القدوة أيضا (يجب مائة الإمام في أفعال الصلاة) دون أقوالها لغير انما جعل الإمام لتوثيق به ولا تعطفوا عليه فاذا كبر وكبر واو اركع فركعوا

ان لم ينو المفارقة كما مر نظره فيما لو اقدم على تطويل الاعتدال وحصل ذلك بلم من موافقة تطويل الاعتدال المأموم اما لو لم يلزم عليه ذلك كان اشتغل الإمام بالتسبيح فبازرع من الركوع ولم يدرسه على رسم دعا المأموم في الاعتدال لم تضر موافقته (فصل في بعض شروط القدوة) (قوله لغير الخ) أي لغير المأموم

سروع هو فيه بالاعادة وهو ثانية الصبح وأخيرة الوتر في النصف الثاني من رمضان وأخيرة سائر المكتوبات في المناسا
في حاشية الشيخ ويدل به قول الشارح عقب الاستثناء الآتي في كلام المصنف عقب كلامه في الآتي ويمكن حمله على
ما إذا لم يطل به الاعتدال والابطال فالشارح يخالف لما أنقضى به الشهاب حج من أن المراد بحمله اعتدال أخيرة سائر
المكتوبات قال لانها محله في الجلة (قوله) ويحتمل أن يعتبر أقل زمن يسع ذلك) أي الواجب وقوله لا قراءته مع المندوب مقابل

(قوله عدم متابعتي ترك فرض الخ) أي ثم إن كان الموضوع محل تطويل كأن ترك الركوع انتظره في القيام والا كان طول
الامام الاعتدال انتظره المأموم فيما بعده وهو السجود هنا (قوله انتهاء فعل الامام) قضيته انه لو كان المأموم سريع
الحركة فشرع في هوى الركوع بعد الامام ووصل الى حد الركوع قبل الامام لا يكون آتيا بالمتابعة الواجبة وفيه نظري يعلم
من جواز المقارنة (قوله وأكمل ٥٧٤ من ذلك الخ) قال حج ودل على أن هذا تفسير لكالم المتابعة كما تقر ولا يقيد

ويؤخذ من قوله في أفعال الصلاة عدم متابعتي ترك فرض من فروضها لانه ان تعمد تركه
بطلت صلاته والامام يعتد بفعله (بأن يتأخر ابتداء فعله) أي المأموم (عن ابتدائه) أي فعل
الامام (ويتقدم) انتهاء فعل الامام (على فراغه) أي المأموم (منه) أي من فعله وأكمل من
ذلك ان يتأخر ابتداء فعل المأموم عن جميع حركة الامام فلا يشرع حتى يصل الامام لحقيقة
المنتقل اليه والمتابعة قسمان متابعة على وجه الاكلمية وأخرى على وجه الوجوب فالاولى
هي التي ذكرها بقوله يجب متابعة الامام الخ ويدل على ذلك قوله فان قارنه لم يضر والثانية
فصلها بعد ذلك وقد أشار لما قررناه الشارح بقوله فلا يجوز التقدم عليه ولا التخلف عنه على
ما سيأتي بيانه ويمكن أن يقال أيضا قوله بأن يتأخر الخ أي هذا هو المطلوب منه ومعلوم ان
المكروه ليس مأمورا به فان قارن المأموم امامه كان مرتكبا للمكروه ويكون متابعا كما أن
المصلي مأمور بالصلاة لافي أرض مغمورة فاذا أوقعها في الدار المغصوبة فقد أتى بالصلاة
لا على الوجه المأمور به وهي صحيحة فتكون مسئلتنا كذلك أي فيكون متابعا وان ارتكب
المكروه أو يقال ما ذكره من وجوبها باعتبار الجلة وهو الحكم على المجموع من أحوال
المتابعة لا حكم على كل فرد فرد ولا شك أن المتابعة في كل ما واجبه والتقدم بجميعها يبطل بلا
خلاف والحكم ثانيا بانه لا يضر انما ذكره للحكم من حيث الافراد والحكم على الكل غير
الحكم على الافراد وهذا كقول الشيخ في التنبية من السنن الطهارة ثلاثا ثلاثا مع ان الاولى
واجبة وانما أراد الحكم على الجلة من حيث هي أو يكون مراده بكونها واجبة أي لتحصيل
السنة وحيث أمكن الجمع ولو بوجه بعد فهو أولى من التناقض واحترز بالافعال عن الاقوال
كالقراءة والشهد فيجوز تقدمها وتأخرها لا تكبير الاحرام كما يعلم عما يأتي والافعال في السلام
فيبطل تقدمه الا ان ينوي المغارقة (فان قارنه) في الافعال بدليل قرينة السياق ويكون
الاستثناء منقطعا وعدم المحذور في المقارنة في الاقوال يعلم حينئذ بالاولى ويجوز شمول كلامه
أيضا للاقوال بدليل حذف المعمول المؤذن بالمأموم والاستثناء الآتي متصل لان الاصل
فيه الاتصال (لم يضر) لكون القدوة منتظمة مع ذلك لكنها مكروهة مفوتة فضيلة الجماعة
فيما قارن فيه فقط كما أنقضى به والدرجة الله تعالى وقال انه الاقرب وقوله لم المكروه

وجوبها قوله فان قارنه
الخ اه (قوله حتى يصل
الامام لحقيقة المنتقل
اليه) قضيته انه يطلب
من المأموم أن لا يخرج
عن الاعتدال حتى يتلبس
الامام بالسجود وقد
يتوقف فيه اه سم على
حج ووجه التوقف انه
ربما أسرع الامام في رفع
رأسه من السجود اللهم
الا أن يقال أراد الشارح
بالوصول للحقيقة أنه
وصل الى ابتداء مسمى
الحقيقة وهو يحصل
بوضع الركبتين لانهما
يعض أعضاء السجود
(قوله يجب متابعة الامام
الخ) فيه مسامحة فان
التعبير بالوجوب يقتضي
حزمة خلافه فلا يكون
بيانا لكل فلو قال هي
التي ذكرها بقوله بان
يتأخر ابتداء فعله الخ كان

أوضح (قوله أي لتحصيل السنة) أي وعليه فالمراد بالوجوب ما لا بد منه (قوله فيبطل تقدمه) أي بالميم لا ثواب
من عليكم لان السلام وقوله آخر الاولى أي التسليمة الاولى حج اه شيخنا زياي بل بالهمزة ان نوى عندها الخروج بها من
صلاته كما يشعر به قول الشارح السابق بعد قول المصنف والاصح انه لا تجب نية الخروج الخ فان نوى قبل الاولى بطلت
صلاته اه وقوله قبل الاولى أي قبل الشروع فيها (قوله للاقوال أيضا) زاد حج ولو السلام بدليل الخ اه (قوله لم يضر)
ومثل ذلك في عدم الضرر وما لو عزم قبل الاقتداء على المقارنة في الافعال لان القصد الخارجة عن الصلاة قبل التلبس بها
لا أثر لها أخذ بما قالوه فيما لو عزم على الاتيان بالمبطل من أنه لا أثر له قبل الشروع فيه

لقوله ومراده كما قال جمع قراءة الواجب (قوله واختر المصنف الخ) كما ينبغي تأخير عن المتن بعده (قوله في الوتر في غير نصف رمضان) أي مثلاً كما هو ظاهر (قوله وما لو قرأ غير الفاتحة) هذا مكرر مع قوله السابق أو نقل قراءة مندوبة كسورة

(قوله هل مرادهم به الخ) في التعبير بما ذكر مسامحة والاولى ان يقول هل المراد به ثواب الصلاة اذا كانت الكراهة للذات الخ أو ما قوله مرادهم بثواب الجماعة فلا يظهر مع قوله كالصلاة في الحمام ونحوه o v o فإن العائت فيها على ما يقتضيه

عبارة ثم ليس ثواب الجماعة بل ثواب الصلاة بتمامها على القول بها والراجح خلافه (قوله حتى انه لو شك في ثنائها) أي أثناء تكبيرة الاحرام وقوله أو بعدها أي بعد تكبيرة الاحرام وبطلانها من الصلاة لما لو حرص الشك بعد فراغ الصلاة ثم تذكر ولا يصح مطلقاً ذلك في أصل المسألة (قوله ولو أخرجه من الصلاة) سبب قوله ونحو ذلك ادبوى الخ (قوله ثم لحقه لا يصح) أي بان هوى السجود الاول هل هوى الامام للسجدة الثانية (قوله والمأموم قائم) أي لم يسجد بعد دخل معه ولو كان في هوى السجود مع حاله من السجود عند حتى قام الامام منه (قوله بتلاوة ما ذكره) كالتلاوة (قوله على السجود أي) أي أو هما على السجود كما سرح به الزيادة في الركن الثاني (قوله بان

لا ثواب فيه هل مرادهم به ثواب الجماعة اذا كانت الكراهة للذات كما دل عليه أمثالهم حتى لا يسقط ثواب الصلاة بفعلها في الحمام ونحوه من أما كن النهى أم لا الأوجه ان المراد الكراهة للذات حتى يثبت على الصلاة في الأماكن المذكورة وجوعها إلى أمر خارج عنها بل قالوا ان التحقيق انه يثبت علم في المصوب من جهته وان عوقب من جهة الغصب فقد يعاقب بغیر حرمان الثواب أو بحرمان بعضه وان القول بأنه لا يثبت علمه عقوبة له تقرب رادع عن إيقاع الصلاة في المصوب فلا خلاف في المعنى وعلم مما قررناه ان الكراهة اذا كانت لا مخرج لا تمنع حصول الثواب كل زيادة في تطهير أعضاء الوضوء على الثلاث (الا في تكبيرة الاحرام) فتضر المقارنة فيها أو في بعضها حتى انه لو شك في ثنائها أو بعدها ولم يتذكر عن قرب أو ظن التأخر في ان خلافه لم تنعقد صلاته وحمل ذلك ادنوى الاقتران مع التكبير كما دلت عليه الاخبار لانه نوى الاقتران بهير متصل في شرط تأخره مع تكبيرة عن جميع تكبيرة الامام ويفارق ذلك بقية الاركان حيث لم تضر المقاربة فيها لثبته نظم لقدود فيها لكون الامام في الصلاة ولو أخرجه من الصلاة على تكبيرة الامام وتعبيره بالمقاربة اولى من تعبير أصليه بالمساوقة لان المساوقة لغة مجي عواحد بعد واحد لا معاً (وان نفي ركس) فعلى من غير عذر ولو مع العلم والتعمد وطول الركن (بان فرغ الامام منه وهو) أي المأموم (فيما) أي ركن (قبله لم تبطل في الاصح) لخبر لا تبادروني بالركوع ولا بالسجود فمما أسببه تكبيرة اركعت تدر كوني به اذا رفعت وأهم قوله فرغ أنه لو أدركه قبل فراغه منه لم تبطل قطعه والذاني تبطل لما فيه من المخالفة من غير عذر وعلم من هـ ان المأموم لو طول الاعمال به لا يبطله حتى يسجد الامام وجلس بين السجدة تين ثم لحقه لا يضر ولا يشك على هذا ما لو سجد الامام للسجدة وفرغ منه والمأموم قائم فان صلاته تبطل وان لحقه لا ر القيام لما لم يفت بسجود السجدة لوجوعها اليه لم يكن له أموم مشبهة في التحص وتبطل صلاته بخلاف ما نحن فيه فان الركن ينفوت بانتقال الامام عنه فكان له أموم مشبهة في التحص لانما في الجملة فلم تبطل صلاته بذلك (أو) تعطف (ركبتين) فعلى من واليه (بان فرغ) الامام (منهما) وهو فيما قبلهما (ما) بان السجدة الامم هوى السجود أي وزال عن حد القيام في لوجه بخلاف ما اذا كان للمسلم أقرب من أقل الركوع فانه في القيام حيث لم يرح عنه فلا يصح وقد ينههم ذلك من قولهم هوى السجود (فان لم يكن عذر) بان تخلف أو قرأ السورة أو الجلوس الاستراحة (بطلت) صلاته الفحش المخالفة له قصيره بهذا الجلوس الذي لم يطالب منه وقول جمع ان تخلفه

قراءة) من ذلك ما لو اشغل بكبير العسدين وقد تركه الامام فلا يكون معذوراً (قوله وقول جمع) وفي نسخة جماعة منهم السيد السجودى وقد الطلب بما اذا أمكنه ادراك القيام مع الامام كما هو منقول عنه في عامرو وهو بطير ما ذاقوه في اختلف لا تقنوت اذا تركه الامام وسجد وقصية هذا المشيد به ان الميكمة الادراك المذكور لا يطلب الخاف وانك يجوز لا يصير مختلفاً بغير عذر فانه أمل ثم على الخلف لا تمام الذي يندى بالعدم الخلف لا تمام لسور لان سور لا صلح طاماً ويحصل المقصود

الى غير محلها (قوله فانما يتبعه على القول بانها ركن) يقال عليه الشيخ جازي ذلك على طريقته من ان نقل المطالب القول وان لم يكن ركناً يندب له السجود فلا يحتاج الى الجمل المذكور (قوله بانها) أي الصلاة على الآل (قوله وهو نخل جبهة الصلاة) ينبغي ان تكون هذه الجملة حالية لتكون قيداً فيما قبلها أي هذا القعود الخاص نخل جبهة الصلاة والا فالقعود ليس نخل جبهة الصلاة على الاطلاق بدليل ما قدمه فيما لو زاد قعوداً عقب سجود التلاوة أو عقب المهور للسجود (قوله كونه في

بأية أو أقل أو أكثر والتشهد مضبوط محدود مره سم على ابن حجر (قوله لاتمام التشهد) أي الاول وخرج بالاتمام ما لو كان الامام سريع القراءة وأتى به قبل رفع المأموم رأسه من السجود وقام فينبغي للمأموم متابعتة وعدم اتيانه بالتشهد في الحالة المذكورة فلو تخلف للتشهد كان كالتخلف بغير عذر (قوله كما لو افاق) أي فتغفر له ثلاثة أركان طويلة (قوله ممنوع) وكذا قول ابن حجر انه يمكن اشغل بسنة بعد التحريم (قوله أو سها عنها) أي فان ترك قراءتها عمدًا حتى ركع امامه لا يكون معذوراً (قوله لوسوسة ظاهرة) لم يبين ضابطها أو يؤخذ من قول ابن حجر ان التخلف لها أي الوسوسة الى تمام ركعتين يستلزم ظهورها اه أن ضابط الوسوسة ما يؤدي الى ٥٧٦ التخلف بركنين فعليين (قوله من فراغ الركن الثاني) بان يشرع في هوي

السجود بحيث يخرج به عن حد القيام (قوله أي بعد فراغه) تفسير للشك في اتمام الحروف وقوله منها أي من الفاتحة أما لو شك في ترك بعض الحروف قبل فراغ الفاتحة وجبت اعادته وهو معذور بصورة ذلك أن يشك انه أتى بجميع الكلمات أو ترك بعضها كان شك قبل فراغ الفاتحة في البسمة فرجع اليها بخلاف ما لو شك بعد فراغ الكلمة في أنه أتى بحروفها على الوجه المطلوب فيها من نحو الهمس والرخاوة فأعادها ليأتي بها على الوجه الاكمل فانه من الوسوسة فيما يظهر

لاتمام التشهد مطلوب فيكون كالموافق أي المعذور وهو الاوجه وما ذهب اليه جمع من انه كالمسبوق ممنوع (وان كان) عذر (بان أسرع) الامام (قراءته) والمقتدى بطيء القراءة لجزء خفي لالوسوسة ظاهرة طال زمنها عرفاً أو كان منتظراً سكتة امامه ليقرأ الفاتحة فيها فرجع عقبها كما قال الشيخ انه الاقرب خلاف للزركشي في قوله بسقوط الفاتحة عنه أو سها عنها حتى ركع امامه اما التخلف لوسوسة ظاهرة فلا يسقط عنه شيء منها لكنه متركها فله التخلف لاتمامها الى أن يقرب امامه من فراغ الركن الثاني فيتعين عليه مفارقتها ان بقي شيء منها عليه لاتمامه لبطلان صلاته بشروع الامام فيما بعده والوجه عدم الفرق بين استمرار الوسوسة بعد ركوع الامام أو تركه لها بعده اذ تفويت كمالها قبل ركوع امامه نشأ من تقصيره بترديه الكلمات من غير بطء خافي في لسانه سواء أنشأ ذلك من تقصيره في التعلم أم من شكه في اتمام الحروف أي بعد فراغه منها فلا يفيد تركه بعد ركوع امامه رفع ذلك التقصير خلافاً لبعضهم حيث بحث الفرق فيما ذكر وجعل محل ما تقرر عند استمرارها بعد ركوع امامه فان تركها بعده اغفر له التخلف باكمالها لم يسبق باكثر من ثلاثة أركان طويلة اذ لا تقصير منه الا أن ولو نام في تشهده الاول متمكناً ثم انتبه فوجد امامه راكعاً قام وقرا وجرى على نظم صلاة نفسه مالم يسبق باكثر من ثلاثة أركان طويلة كالناسي كما أفنى به الالدرجه الله تعالى ولا يقال انه يركع مع الامام ويتحمل عنه الفاتحة لانه ليس بمسبوق ولا في حكمه والفرق بينه وبين المرحوم حيث يركع مع امامه اذ ارفع رأسه من السجدة فوجده راكعاً الزامه بما فات به محل القراءة بخلاف هذا وقد أفنى جمع فيمن سمع تكبير الرفع من سجدة الركن الثانية فجلس للتشهد ظاناً أن الامام يتشهد فاذا هوى في الثالثة فكبر للركوع فظنه لقيامها فقام فوجده راكعاً بانه يركع معه ويتحمل عنه الفاتحة لعذره أي مع عدم ادراكه شياً من القيام ويعارضه افتاء آخرين بانه كالناسي

(قوله خلافاً لبعضهم) أي ابن حجر (قوله عند استمرارها) أي الوسوسة (قوله بعد ركوع امامه) من نية للقراءة كلام البعض (قوله اذ ارفع رأسه) أي المأموم وقوله فوجده راكعاً أي الامام (قوله وقد أفنى جمع فيمن سمع تكبيرة الرفع) بقي ما لو كان مع الامام جماعة فكبر شخصاً للحرام فظن أحد المأمومين ان الامام ركع فركع قبل تمام قراءة الفاتحة فتبين ان الامام لم يركع فيجب عليه العود للقيام لكن هل يعد الركوع المذكور قاطعاً للموالاتة فيستأنف قراءة الفاتحة أو لا وان طال قيمت عليها فيه نظر والاقرب الثاني لان ركوعه معذور فيه فاشبه السكوت الطويل سهواً وهو لا يقطع الموالاتة وبقي أيضاً ما لو كان مسبوقاً فركع والحالة ما ذكر ثم تبين له ان الامام لم يركع فقام ثم ركع الامام عقب قيامه فهل يركع معه نظراً لكونه مسبوقاً أو لا بل يتخلف ويقرأ من الفاتحة بقدر ما فوته في ركوعه لتقصيره فيه نظر والاقرب الثاني أيضاً لانه المذكور ولان الهيرة في العذر بما في الواقع لا بما في ظنه كما يأتي (قوله فكبر) أي الامام (قوله فظنه) أي المأموم

صلاة) قد لا يتصور عوده لاجل التشهد مع نسبائه انه في صلاة اذا تشهد ليس الا فها فعل الام في له يعني الى اي عاد الى
 التمهيد يعني تحله (قوله لان العود من جنس الصلاة) يعني ما عاد اليه والاف من العود ليس من جنس الصلاة وورق
 الشهاب ج بان حرمة الكلام أشهر فنيان نادراً فطل كالأكرام علمه ولا كذلك هذا (قوله أم المأموم) لوجه لا يبرها
 (قوله ركع معه) ضعيف (قوله فسرقهم بين هاتين الصورتين) مما قبله وقد أتى جمع الخ وقوله وبه رخصه الخ هذا أصل هذه
 العبارة في كلام ابن حجر توجيهاً لما جرى عليه من انه لو قام في التمهيد الأول ثم قام فوجد لا مأمراً كما انه يركع معه وهو واضح
 اما على ما جرى عليه الشارح من انه يتخلف ويقرأ لم يطهر علمه وجه لنوله فسرقهم بين هاتين الصورتين الخ (قوله وهو كونه
 كالناسي) أي من جلس ظاناً جالس الامام للتشهد (قوله وتقدم ان لا يرجح خلافه) أي يتخلف للقراءة ويعد له لانه أركان
 طويلة (قوله والامام في الرابع) فضيحه انه لو فرغ من القراءة ولا مأمراً في التمهيد ٥٧٧ الاول لم يوافق بل سعى على بطم صلاة

مسألة لكن عبارة ابن حجر
 بعد ذكر أو ما هو على
 صورته انتهى وهي مخرجة
 لذلك وقد يؤخذ ما قبله
 ابن حجر من قول الشارح
 لا أي أو قام أو تعد (قوله
 والامام حينئذ في الركعة
 بدأت صلواته) أي بأن
 حلف للقراءة في ركعاتها
 حتى يام الامام عن أن يرد
 ولم تصدق واقعة في
 اتمام حتى ركع فقد حنق
 به بانه أربعة أركان وقضية
 هذا انه لو لم تصدق واقعة
 فيما هو منه عقب القيام
 لا يضره قول غيره عند قول
 نصب تبعه أي ولو حلف
 أي نصب انطاعتاً لغيره
 مسمى من نصب وان كان
 معه وراءه لم يطهره
 من كونه مأموراً

للقراءة ولهذا الوسي كونه مقتدياً وهو في سجوده مثلاً ثم ذكر فلم يرقم عن سجديته الا والامام
 راع ركع معه كالسبوق فسرقهم بين هاتين الصورتين يصح بالعرف بين من يدرك قدام
 الامام ومن لا يدركه هذا الوجه الثاني وهو كونه كالناسي فلا يسقط عنه القراءة وأما قوله
 في التعليق ولهذا الوسي كونه مقتدياً بالخ لمصلحة مع راع على ما ذكره لركعتي من سقوط
 الفاتحة عن الناسي وتقدم ان لا يرجح خلافه (وركع قبل اتمام المأموم الفاتحة) ولو لم يفعل
 باتمامه الاعتدال الامام وسجد قبله (فتقبل بتمه) لعدم الموافقة (ونسقط القيمة) لعدم
 كالمسبوق (والعكس) انه لا يتبعه بل (يتها) حتماً (ويسعى خاتمة) على ترتيب صلواته (مالم
 يسبق باكثر من ثلاثة أركان مقصودة) في نفسه (وهي الطويلة) فلا يتسبب لاعتدال ولا
 الجالس بين السجدين لان ما قصير او ما أقصاه كلامه من أن لفصير غير مقصود شمولاً
 ان ذلك باعتبار دونه اذ هو تابع لغيره وان كان مقصوداً باعتبار انه لا يؤمر بغيره فلهذا
 والمراد بأكثر من ثلاثة أركان ان يكون السبوق بثلاثة ولا مأمراً في الرابع كركع ركوع
 والسجدين والامام في القيام بهذه ثلاثة أركان طويلة ولو كان السبوق بربعة أركان لا مأمراً
 في الخامس كأن يتخلف بالركوع والسجدين والقيام ولا مأمراً حينئذ في الركوع انطاعت
 صلواته قاله البلقيني (فالسبوق بأكثر من ركعتين) انتهى الى الرابع ذكر ركع الامام والمأموم
 في الاعتدال أو قام أو قعد وهو في القيام (فتقبل بدارقه) بلبسة حتماً لعدم الموافقة (والاسح)
 انه لا تلزمه مفارقة بل (يتها) حتماً لم يوافقته (فيما هو عليه) دلوسعى الى ترتيب
 نفسه اكان فيه مخالفة فحشة ولهذا تبطل به من عالم عامه وادانته فركع قبل ان يتم له فعله
 تخلف لانما هم المأموم يسبق كثيراً (ثم يمدارك) ما به (بعد سلام الامام) كالمسبوق (ولو
 لم يتم) المأموم (لما حلفه اشغله بدعاء الاسح) مثلاً لا وقد ركع امامه (فعدور) في نفسه لانما هو
 كبطل في القراءة فيأتي به مأموراً ولم يعلم به ان المراد بدارقه من الركعتين انه عليه

٧٣ نهاية ل وهو مخالف لما في كلام الشارح اذ لم يذكره قول الشارح بعد ان انتهى
 الى الرابع كان ركع والمأموم في الاعتدال الخ قوله ان ركع أي ركوع الركعة الثالثة وكنت سمع الى مع قوله كان ركع
 الخ أقول اذ قعد وهو في القيام وقدمه فلهذا هو الواجب عليه ثم قام الى الركعة الاسرى فهل يبي على ما رأيناه له حنفى
 الركعة السابقة الوجه انه لا يجوز له ان يقطع ما بينه وبين الركعة الثالثة انما آخر من ركعة أخرى بخلاف ما لو سجد لاوله
 في أثناء الفاتحة كان تابع امامه في ركوعه من السجود في قيام تلك الركعة منتهى ولم يستند ما لو لم يركع أي
 المأموم في القيام فلا يبعد عنه سجدة أو على قدره لم يداره سجدة فقامه من قبله وما به في ما شئنا من ركع
 واعتقد البناء في المسئلة ونقله عن ابن العماد في القول الامام من أحكام المأموم والامام أقول وهذا هو الأقرب ونسب اليه
 أميل (قوله والمأموم في الاعتدال) أي السجد الركعة الاولى والثانية (قوله أو في الركعة) أي
 من اعتبار ثلاثة أركان طويلة

بأما (قوله كما أتى به الوالد) يعني بما أتته ضاء المنع من البطلان (قوله أذجاوسه للاستراحة هنا ليس بطالب) يؤخذ منه أنه لو جالس للتشهد فحين له القيام ان المأموم ان يجلس ويأتي بالتشهد فليراجع (قوله اذا المتابعة فرض) أي في حد ذاته أو الا فالمتابعة فيما نحن فيه ليست بفرض ٥٧٨ على طريقة الرافي التي الكلام في تقريرها (قوله ولم ينو

المفارقة) قضيته ان له نية (قوله وان لم يندب في حقه) (الح) معتمد (قوله لكن بشكل حينئذ بما تقدم) أي في مفهوم قوله أو سها عنها حتى الخ كما تقدم (قوله وقول بعض الشراح هو) أي الموافق (قوله اذا أحكام الموافق الخ) يمكن الجواب بان من عبر بذلك أراد الموافق الحقيقي فان ما ذكره من بطلان النهضة ونحوه مسبوق حكما (قوله والا فسبق) أي في ركع معه وتحسب له الركعة ومن ذلك ما يقع لكثير من الأئمة انهم يسرعون القراءة فلا يمكن المأموم بعد قيامه من السجود قراءة الفاتحة بتمامها قبل ركوع الامام في ركع معه وتحسب له الركعة ولو وقع له ذلك في جميع الركعات فلو تخلف لا تمام الفاتحة حتى رفع الامام رأسه من الركوع أو ركع معه ولم يطمئن قبل ارتفاعه عن أقل الركوع فاتته الركعة فيتبع الامام فيما هو فيه ويأتي بركعة بعد سلام الامام (قوله وهل يلحق به) أي الموافق (قوله نعم) أي فيكون كالموافق فيغفر له ثلاثة أركان طويلة وقوله لما صر أي من صلاته قوله فيتأخر الخ (قوله ترك قراءته وركع) أي ندب ما يأتي من ان الخلف مكروه (قوله بطلت ركعته) أي فيوافقه فيما هو فيه بعد فلو ركع عامدا لما بالضرر بطلت صلاته (قوله وكان تخلفه بلا عذر) أي بان كان عامدا لما (قوله ولو ركع الامام) هذا مساو لقوله قبل أو ركع عقب تحريمه (قوله والثالث يتم الفاتحة مطلقا) أي اشتمل بسنة أم لا

لا الاتيان بالواجب منه وظاهر كلامهم هنا عذره وان لم يندب في حقه دعاء الافتتاح بان ظن عدم ادراك الفاتحة لو اشتغل به لكن بشكل حينئذ بما تقدم في تارك الفاتحة متعمدا الا ان يفرق بان هذا ثابتة شبهة لا اشتغاله بصورة سنة بخلاف ما صرح وبما يأتي في المسبوق ان سبب عدم عذره اشتغاله بسنة عن فرض وقد يفرق بان الامام يتحمل عن المسبوق فاحتيط له بأن لا يكون صرف شيئا غير الفرض وأما الموافق فلا يتحمل عنه فعذر للتخلف لا تمام الفاتحة وان عدم قصره بصرفه بعض الزمن اغبرها اذ تقصيره باعتبار ظنه دون الواقع والحاصل مما يؤخذ من كلامهم اذ ارتنا الامر على الواقع بالنسبة للعذر وعدمه وعلى ظنه بالنسبة لنسب الاتيان بنحو التعوذ (هذا كله في) المأموم (الموافق) وهو من أدرك مع الامام محمل قراءة الفاتحة المعتمدة لا بالنسبة لنفسه ولا لقراءة امامه فيما يظهر وان رجح الزكشي اعتبار قراءة نفسه وقول بعض الشراح هو من أحرم مع الامام مردود اذا أحكام الموافق والمسبوق جارية في جميع الركعات بدليل ان الساعي على ترتيب نفسه ونحوه كبطلان النهضة اذا فرغ من سعيه على ترتيب نفسه فان أدرك مع الامام زمنا يسع الفاتحة كان موافقا والمسبوق وهل يلحق به في سائر أحكامه من شك هل أدرك زمنا يسع الفاتحة لان الاصل وجوبه في كل ركعة حتى يتحقق مسقطها وعدم تحمل الامام لشيء منها ولان ادراك المسبوق الركعة رخصة فلا تحصل مع الشك في السبب المقضي له ولان التخلف لقراءته أقرب الى الاحتياط من تركها كما لها وحينئذ فيتأخر ويتم الفاتحة ويدرك الركعة ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة فان سبق به تابعه فيما هو فيه ثم يأتي بركعة بعد سلامه في ذلك تردد لنا آخرين والمعتمد كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى نعم لما روي في ذلك أن كان احرامه عقب احرامه أم عقب قيامه من ركعته أم لا خلافا لبعض المتأخرين أما المسبوق وهو بخلافه فهو ما بينه بقوله (فأما مسبوق ركع الامام في) أثناء قراءة (فاتحته) فالاصح انه ان لم يشتغل بالافتتاح والتعوذ بان قرأ عقب تحريمه (ترك قراءته وركع) معه لانه لم يدرك سوى ما قرأه (وهو) بركوعه معه وان أدركه قبل قيامه عن أقل الركوع (مدرك للركعة) فيتحمل الامام عنه ما بقي منها كما يتحمل عنه جميعها لو أدركه راكعا أو ركع عقب تحريمه فان تخلف بعد قراءة ما أدركه من الفاتحة لا تمامها وافته الركوع معه وأدركه في الاعتدال بطلت ركعته لعدم متابعتها في معظمها وكان تخلفه بلا عذر فيكون مكروها ولو ركع الامام قبل فاتحة المسبوق في حكمه كالوركع فيها (والا) بان اشتغل بها ما أو بأحد هـ أو لم يشتغل بشيء بان سكت بعد تحريمه زمنا قبل ان يقرأ مع علمه بأن الفاتحة واجبة (لزمه قراءة) منها (بقدره) أي بقدر حروفه في ظنه كما هو ظاهر أو بقدر زمن سكوته لانه بالعدول من الفرض الى غيره منسوب الى تقصير في الجملة والثاني يوافقه مطلقا ويسقط باقيها لخبر اذ اركع فاركعوا واختاره الاذري تبعه الترجيح جماعة والثالث يتم الفاتحة مطلقا لانه أدرك القيام الذي هو محلها فلزمته وعلى الاول متى ركع قبل وقاءه لزمه عامدا لما بطلت

يلحق به) أي الموافق (قوله نعم) أي فيكون كالموافق فيغفر له ثلاثة أركان طويلة وقوله لما صر أي من صلاته قوله فيتأخر الخ (قوله ترك قراءته وركع) أي ندب ما يأتي من ان الخلف مكروه (قوله بطلت ركعته) أي فيوافقه فيما هو فيه بعد فلو ركع عامدا لما بالضرر بطلت صلاته (قوله وكان تخلفه بلا عذر) أي بان كان عامدا لما (قوله ولو ركع الامام) هذا مساو لقوله قبل أو ركع عقب تحريمه (قوله والثالث يتم الفاتحة مطلقا) أي اشتمل بسنة أم لا

المفارقة وعدم العود وسيأتي ما يصرح به (قوله وما ذكرناه من التفصيل) يعني ما أشرنا إليه بقولنا ناسبا ولا فلاذ ذكره
هو أحد شقي التفصيل وشقه الآخر سيأتي (قوله ويؤخذ منه) في التعبير به مساهلة ألاما حوذه ومقاد التشبيه قبله على
انه سيأتي له قريبا في الكلام على القنوت الا في كلام المصنف ما نفى عن هذا وذكره هناك أنسب (قوله ولا يرد عليه) أي
على ما ذكر في القنوت المشبه بالتشهد فهو مثله في الحكم (قوله بخارزه للمفارقة) أي هذا (قوله لا تعد القراءة الخ) راجع الى
قوله امتنع عوده وقوله وسبق اللسان الى غيرهما غير معتد به راجع الى قوله وان سبقه لسانه الخ ففي كلامه لف وان شمر مرتب

(قوله والا) أي بان لم يكن عامدا عالما وقوله لم يعتد بما فعله أي فباتى بركعة بعد سلام امامه (قوله متخلف بغير عذر) معتد
(قوله الهوى للعبود) أي الاول (قوله اما اذا جهل) محترز قوله ان كان ٥٧٩ عامدا عالما (قوله فهو بخلفه لما لم يرد عليه متخلف

بعذر) قصية هذا انه
كبطي والقراءة مع انه
فرضه في المصوب والمصوب
لا يدرك ركعة الا بالركوع
مع الامام اه سمع على ج
وهذا ما يرد قوله قبل سمع
عليه بان الفائدة واجبة
ويمكن الجواب عن اعتراض
سم بان المراد بكونه معذورا
في التخلف عدم بطلان
صلاته بما فعله ولا يلزم
منه حسابان الركعة له
فايراجع (قوله حتى يصير
متخلفا ركعتين) أي بان
هوى الامام للعبود الاول
(قوله وقضية التعليل
بما ذكر) أي من قوله بعد
قول المصنف لانه بالعدول
من الفرض الى غيره
منسوب الى تفسير في
الجملة (قوله ومقتضى
اطلاق الشيخ وغيرهما
عدم الفرق) أي بين طه
ادراك الفائدة وعدم

صلاته والا لم يعتد بما فعله ومتى ركع امامه وهو متخلف لما لم يرد عليه وقام من ركوعه فاتته الركعة
بناء على انه متخلف بغير عذر ومن غير عذر نظرا الى أنه ملزم بالقراءة كما أشار لذلك الشارح
ثم اذا فرغ قبل هوى امامه لجهوده وافقه ولا يركع والابطال ان كان عامدا عالما وان فاته
الركوع ولم يفرغ وقد أراد الامام الهوى للعبود فقد تعارض في حقه وجوب وفاء لما لم يرد عليه
وبطلان صلاته بهوى الامام للعبود لا تقر من كونه متخلفا بغير عذر ولا يختص له عن هذين
الانية المفارقة فتعين عليه حذر من بطلان صلاته عند عدمها بكل تقدير ويشهد له ما مر في
متعه مد ترك الفائدة وبطي لوسوسة ظاهرة وما نقله الشيخ عن التحقيق واعتمده من لزوم
متابعته في الهوى حينئذ ويوجب به بأنه لما لم يرد عليه متابعته حينئذ سقط موجب تقصيره من
التخلف لقراءة قدر ما لحقه قلب واجب المتابعة وليه فلا يلزمه مقارنته بحسب ما فهمه من
كلامه والافعالته صريحة في تقريره على المرجوح اما اذا جهل اد واجبه ذلك فهو بخلفه
لما لم يرد عليه متخلف بعذر قاله القاضي قال الفارق في صورته تخلفه للقراءة ان يظن انه يدرك الامام
قبل سجوده والا فليتابعه قطعا لا يقرأ أو ذكر مثله الروايات في حايته والغزالي في احبائه لكن
الذي نص عليه في الام ان صورتها ان يظن انه يدركه في ركوعه ولا يفارقه ويتم صلاته نية
على ذلك الاذرى وهو المعتمد لكن يجبه لزوم المفارقة له عند عدم طنه ذلك فان لم يفعل اثم
واكن لا تبطل صلاته حين يصير متخلفا بركعتين وقضية التعليل بعد ذكره ان ادراكه في
ركوعه فاقبالا فتتاح والتعذر فركع امامه على خلاف عادته بان اقتصر على التسعة وأعرض
عن التسعة التي قبلها والتي بعدها ركع معه وان لم يكن قرأ من الفائدة شيئا ومقتضى اطلاق
الشيخين وغيرهما عدم الفرق وهو المعتمد كما قاله الشيخ لبقاء محل القراءة ولا نسلم ان تقصيره بما
ذكره منتف في ذلك ادلا عبرة بالظن البين خطؤه (ولا يشغل المصوب) استغيا (بسنه بعد
الضرم) كدعاء افتتاح أو تعوذ (بل) يشغل (بالفائدة) فقط اد الاهتمام بشأن الفرض أولى
ويخففها حذر من فواتها (الا ان يعلم) أي يظن (ادراكها) مع شغاله بالسنة فيأبى به استغيا
بخلاف ما اذا جهل حاله أو ظن منه الاسراع وانه لا يدركها معه فبدأ بالفائدة (ولو علم لما موم
في ركوعه) أي بعد وجود أقله (انه ترك الفائدة أو شك في فعلها) (لم يعد اليها) أي لم يحلها فلو عاد له

ادراكها وعليه فان كان أدرك مع امامه زمانا يسع الفائدة فهو كبطي والقراءة والامة قرأ بقدر ما فوته (قوله فيبدأ) أي ندا
(قوله أي بعد وجود أقله) أي بخلاف ما لو علم ذلك أو شك فيه في الهوى قبل وصوله الى أقل الركوع فانه يجب عليه اعود كما
لو كان الى القيام أقرب (قوله لم يعد اليها) فلو علم الامام أو ناصلي منفردا ذلك وجب اليهما العود كما تقدم في ركني الترتيب
اكن اذا عاد الامام فهل يعود المأمومون معه أو ينظرونه أو ينادون به بالنسيئة أم كيف الحال ثم رأيت بهما من تتلأ من
الرملي بخط بعض الفضلاء مانعه امامهم اعندل س الركوع مشك في قراءة الفائدة في لغة ام قيل له لرجوع ان انقام
بتصده لاجل قراءة الفائدة لان الاصل عدم قراءتها وأما حكم المأمومين الذين تلبسوا بالاعتدال مع الامام فهل ينظرونه
في الاعتدال ويغفرونه للضرورة ولا يركعون معه ادركهم بعد القراءة أم يحكم عليهم بانهم في القيام معه حتى يلزمهم

والعبارة للروض وشرحه (قوله لا نأقول عمدها القيام الخ) هذا يقتضي تقيض المطلوب فتأمل (قوله بقصد تركه) احترز به عما إذا تعمد زيادة النهوض لالمعنى فأنه بطلان صلاته بمجرد انقضاء اسم القعود لشروعه في مبطل (قوله وهذا مبني على ما قبله) بمعنى أنه ما حوذه منه ومستخرج من حكمه والافق الحقيقة أن ذلك ينبنى على هذا كما هو ظاهر وغايتنا أن المراد

أن يركعوا معه أداركها ثانياً لأجل المتابعة أم يسجدوا قبله وينتظرونه فيه ولا يضر سبقهم له بركنين لأجل الضرورة أم كيف الحال قال شيخنا الرمي بالأول ويغتر التطويل في الاعتدال للضرورة ثم رجوع عن ذلك واعتدالهم ينتظرونه في السجود ويغتر سبقهم بركنين للضرورة وهذا هو الأصح لأنه ركن طويل اهـ (أقول) وهذا مفروض كما ترى فيما إذا لم يعلموا من حال الإمام شيئاً بعدهم عنه أو لكونها سرية أم لا ولو علموا أنه ترك الفاتحة فينتظرونه في السجود ثم رأيت ما نقل عن الشيخ الرمي في ج بعد قول المصنف ٥٨٠ وتصح قوة المؤدى بالقاضي الخ (قوله لفوات محالها) أي ولو استمر متابعاً للإمام

ثم تذكر بعد قيامه للثانية أنه قرأ الفاتحة في الأولى حسب سجوده وتب به ركعته وإن كان قبله على قصد المتابعة وهذا بخلاف ما لو شك الإمام أو المنفرد بعد الركوع ولم يعودا للقيام بل سمي على نظم صلاة أنفسهم ما كان صلاتهم ما تبطل بذلك أن كانوا اثنين بالحكم فإذا تذكرا القراءة بعده ذلك لا ينفعهما التذكر لبطان صلاتهما بفعلهما السابق فلو كان ذلك سهواً أو جهلاً حسب وتمت صلاتهما بذلك ثم رأيت به مصرحاً به في شرح الروض (قوله ولم يركع هو) أي أو ركع

عامة عالماً بطلت صلاته لفوات محلها (بل يصلي ركعة بعد سلام الإمام) تداركاً لما فاتته كالسبوق (فلو علم) تركها (أو شك) فيه (وقدر ركع الإمام ولم يركع هو قرأها) لبقاء محلها (وهو متخلف بهذر) فبأقرب منه ما مر (وقبل يركع ويتدارك بعد سلام الإمام) ما فاتته لأجل المتابعة ويأتي ذلك في كل ركن علم المأموم تركه أو شك فيه بعد تلبسه بركن بعده يقيناً فيوافق إمامه ويأتي بدله بركعة بعد سلام الإمام رطاه ذلك أنه لو شك في جلوسه للاستراحة أو في نهوضه للقيام في أنه سجد عادله وإن كان إمامه قائماً ويظهر أن جلوس التشهد الأول كجلوس التشهد الأخير لكونه على صورته نظير ما مر آنفاً (ولو سبق إمامه بالتحريم لم تعتقد) صلاته بالأولى مما مر في مقارنته له فيها وذكره هنا توطئة لما بعده (أو بالفاتحة أو التشهد) بأن فرغ من ذلك قبل أن يشرع إمامه فيه (لم يضر ويجزيه) لأنه أتى في محله من غير مخالفة فاحشة (وقبل) لا يجزيه (ونجب إعادته) مع فعل الإمام أو بعده وهو الأولى فإن لم بعده بطلت لأن فعله مترتب على فعله فلا يعتد بما سبقه ويستحب مراعاة هذا الخلاف بل يستحب ولو في سرية أن يؤخر جميع فاتحته عن فاتحة إمامه أن ظن أن يقرأ بعده أو أنما قدم من رعايته هذا الخلاف على خلاف البطلان بتكرير الركن القولي اقوة هذا وعملاً بالقاعدة كما يؤخذ من كلامهم أنه لو تعارض خلافان قدم أقواهما وهذا من ذلك وحديث فلا تختلفوا عليه يؤيده وهذا الذي قررناه أوجه مما في الأنوار في التقدم بقولي أنه لا تنس إعادته للخروج من الخلاف لوقوعه في هذا الخلاف وفيه أيضاً أنه لو علم أن إمامه يقتصر على الفاتحة أو سورة قصيرة ولا يركع من إتمام الفاتحة فعليه أن يقرأ الفاتحة مع قراءته لكن الذي أتى به الوالد رحمه الله تعالى عدم وجوب ذلك على المأموم الموافق فيها فقد قال صاحب الأنوار كالسجدين وغيرهما والزحام

وكان للقيام أقرب منه إلى الركوع أو إلى الركوع أقرب كما أفهمه قول الشارح أي بعد وجود أدله والنسيان (قوله ويأتي بدله بركعة بعد سلام الإمام) شمل ذلك ما لو شك في السجدة الثانية أو طمأنينته أو قد حاس مع الإمام للتشهد الأخير أو شك في طمأنينة السجدة الأولى بعد جلوسه معه بين السجدين فيوافق الإمام فيما هو فيه ويأتي بركعة بعد سلامه وأظن أنه مر للشارح في ركن الترتيب ما يخالفه فليراجع وعبارة حج هنا بعد قوله يقيناً أي وكان في التخلف له فحش مخالفة ثم مثل بعد ذلك بأمثلة إلى أن قال ولو كان شكه في السجود في الركعة الأخيرة فهل جلوسه للتشهد الأخير كقيامه فيما ذكر أو يفرق بأنه في صورة القيام قد تلبس بركن يقيناً إلى أن قال وهذا أي الفرق أقرب اهـ باختصار (قوله في أنه مسجد) أي أم لا (قوله وإن كان إمامه قائماً) أي لأن المأموم لما لم ينقل إلى ركن آخر عد كأنه في السجود (قوله بأن فرغ من ذلك قبل أن يشرع إمامه فيه) أفهم أنه لو تأخر شروعه عن شروع الإمام ولكن فرغ الإمام قبله لا يأتي هذا الخلاف وكذا لو سبقه ولكن لم يفرغ قبل شروعه اهـ عميرة (قوله أن يؤخر جميع فاتحته) أي وجميع تشهده أيضاً (قوله عن فاتحة إمامه) أي فلو قارنه فقضية قولهم أن تركه المستحب مكره كراهة هذا وإياه مفوت لفضيلة الجماعة فيما قارن فيه لكن قال بعضهم إن المقارنة في الأفعال مكرهة بغتة فضيلة الجماعة لفحش المخالفة بخلاف المقارنة في الأقوال فليراجع

هل ترك واحد من الأبعاض أو أتى بجميعها (قوله والاذرعي) في نسبة هذا إلى الأذرعي نظر فإنه إنما حكاها عن غيره بقوله قيل الصريح في ضعفه عنده وعبارة في قوته مع اتين ولو شك في ترك بعض أي معين سبحانه لأن الأصل عدم فعله قاله البغوي وتبعاه قيل ولا تظهر له فائدة الخ (قوله وشك أمثروكه القنوت الخ) كان نوى قنوت النصف الثاني من رمضان بتشهدين فشك

فصل في زوال القدوة (قوله وما يتبع ذلك) أي كقيام المسبوق به سلام إمامه مكبراً أو غير مكبر (قوله بمحدث) ومنه الموت (قوله انقطعت القدوة) أي ومع ذلك تجب نية المفارقة إزالة للقدوة الصورية وعبارة شيخنا الزيادي قوله إلا العذر ومن العذر ما يوجب المفارقة أي بانيه لوجود المتابعة الصورية كن وقوع على ثوب إمامه نجس لا يعني عنه أو انقضت مدة الخف والمقتدى به لم ذلك اهـ ويؤخذ من قوله لوجود المتابعة الصورية أن محل وجوب النية حيث بقي الإمام على صورة المصليين أما لو ترك الصلاة وانصرف أو جلس على غير هيئة المصليين لم يحتاج لنية المفارقة وهو ظاهر وبه صرح ج حيث قال وقد تجب المفارقة إن عرض مبطل لصلاة إمامه وقد علمه في آخره نيتها فوراً وبطلت وإن لم يتابعه اتفاقاً كما في المجموع وبوجه بأن المتابعة الصورية موجودة فلا بد من قطعها وهو متوقف على نيته وحينئذ فلا استدبر الإمام أو تأخر عن المأموم أتجه عدم وجوب الزوال الصورة اهـ ويستفاد ٥٨٢ ذلك من قول الشارح الآتي وقد تجب المفارقة كان رأى إمامه متلبساً بما

حار ويؤخذ من ذلك أن السابق ببعض ركن كان ركع قبل الإمام ولحقه الإمام في الركوع أنه كالسابق بركن وهو كذلك كما جرى عليه الشيخ (وقيل تبطل بركن) تام في العمدة والعلم لما قضته الاقتداء بخلاف الخلاف إذا يظهر فيه خش مخالفة

فصل في زوال القدوة وإيجاده وأدراك المسبوق الركعة وأول صلاته وما يتبع ذلك إذا (خرج الإمام من صلاته) بمحدث أو غيره (انقطعت القدوة) به زوال الرابطة فيسجد له هو نفسه ويقتدى بغيره وغيره به والأوجه أنه لو تأخر الإمام عن بعض المأمومين تأخراً غير معتبر مع القدوة كان قطعها القصص أي بكر رضى الله عنه أكن بالنسبة لمن تأخر عنه لأن لم يتأخر عنه (فان لم يخرج) أي الإمام (وقطعها المأموم) بنية المفارقة (جاز) مع الكراهة حيث لا عذر له لمافيها من مفارقة الجماعة المطلوبة وجوباً أو نهيماً مؤكداً بخلاف مفارقتها بعد وفلاتكره وصلاته صحيحة في الحالين لأنها ماسنة على قول والسنن لا تلزم بالشروع فيها إلا في الحج والعمرة أو فرض كفاية على الأرجح فكذلك إلا في الجهاد وصلاة الجنائز والحج والعمرة ولأن الفرقة الأولى فارقتها صلى الله عليه وسلم في ذات الرقاع كما سيأتي

يبطل الصلاة وكتب الشيخ حميرة على قول المتن انقطعت القدوة أي ولا يقال إن المأموم باق فيها حكاه أنه يقتدى بغيره ويصعد له هو أيضاً كذا في الاستنوي وهل يسجد له هو الحاصل قبل خروج الإمام الظاهر خلافه اهـ أي لأن الإمام تحمله عنه وأما لو سلم الإمام قبل اقتداء المأموم به فلا

يسقط السجود عن المأموم إذا بطلت صلاة الإمام لما لحق المأموم

من الخلل بمجرد اقتداءه بالإمام (قوله تأخر غير معتبر) أي بأن تأخر عقب الإمام عن عقب المأموم مثلاً (قوله إلا في الحج والعمرة) أي حج الصبي والريق فأنهما من ماسنة لا فرض كفاية ومع ذلك يحرم قطعهما بمعنى أن الولي يحرم عليه تمكين الصبي من القطع أما الريق فالحرمة متعلقة به نفسه لتكليفه وظاهر اقتضائه على استثناء هذين أن الصبي إذا صلى على جنازة أو حضر الصلوة كان له قطعها وهو ظاهر لعدم تكليفه ولو قيل يجب على ولي الصبي منه من إبطال صلاة الجنائز لسقوط الفرض به كالبالغ ولمافيها من الإزراء بالميت لم يكن بعيداً (قوله إلا في الجهاد وصلاة الجنائز) أي وإن تأدى الفرض بغيره كان صلى عليه من يسقط الفرض به ثم صلى عليه غيره فيحرم عليه قطعها لأن مقتضى فرضها أن تعدد الفاعلون وتردوا وأما لو أعادها شخص بعد صلاته عليه أو لا يقع له نفل أو عليه فهل يحرم عليه قطعها قياساً على المكتوبة المعادة أم لا فيه نظروا الظاهر الجواز ويترق بأن المكتوبة المعادة قبل أن يفرض وقيل الفرض واحد يحتسب الله ما شاء منه ما قيل الفرض أكمل الصلاتين بخلاف هذه فإنه لا خلاف في كونها نفلاً على أن إعادة الجنائز غير مطلوبة فكان القياس عدم انعقادها إلا أنه يجوز ذلك لأن المقصود منها الدعاء ثم ظاهر كلامهم أنه لا فرق في حرمة قطع صلاة الجنائز بين كونها على حاضر أو غائب أو قبر وهو ظاهر لما في القاطع من الإزراء بالميت في الجملة فائدة في استطرادية قال سم على شرح البهجة في الجنائز قوله ولا على قبر النبي أحد الخ لا يبعد أن محله إذا دفن بعد الصلاة عليه ولا فيجوز بل يجب على القبر مرأه وظاهره وإن لم يكن المصلي من أهل الفرض إذا ذلك وبوجه بأنه مخاطب بفعله إلا أن تنزيلاً لهذه الحالة منزلة ما لو كان باقياً لم يفتن

هل ترك أحدهما أو القنوت وما في حاشية الشيخ من تصويره أيضا بخلاف هذا لا يتأتى مع الضمير في متروكه (قوله ويحتمل أن يلحق بعباد كالح) لفظ يحتمل ساقط في بعض النسخ مع زيادة لفظ فيما يظهر قبل قوله لكن أتى الواحد لظاهره اعتماد خلاف افتاء ولده وفي بعض النسخ الجمع يبرحتمل وفيما يظهر وفيه تدافع (قوله مع الجلوس بينهما) أشد إليه إلى معنى ضمير الجمع في قوله صلى الله عليه وسلم شفعن (قوله أو في الرابعة) أي والصورة أن الشك انطأ عليه في الثالثة كما هو نص المتن (قوله مع واحدة) أنها الخامسة (الح) لم يظهر له معنى لأن الصورة كذلك فلا معنى لهذه المعية وقوله ثم زال تردده في الرابعة هو عين قول المتن أوتى

(قوله وتخير معاذ) عطف على قوله لأنها ما سئمت على الح وقوله انه صلى بأصحابه العشاء هذه رواية أحد الآتية (قوله فانصرف) أي فارق وأتم لنفسه لقوله بعد ولم يأمره بالاعادة (قوله بل في رواية انه سلم) هذه الرواية لا توافق ما هو المنقول عندنا من أن السلام قبل فراغ الصلاة تمتنع فله لم يأت به على قصد الخروج من الصلاة بل بعد أن نوى الخروج سلم على النوم لا يصح عنه (قوله واختلف في أي الصلاة كانت) أي الاستقهامية إذا دخلت ٥٨٣ على معرف باللام أو غيرها كالعلية كانت

استقها ما عن الأخاء وإذا دخلت على مكر كانت استقها ما عن لا مرة فدا قيل أي يريد أو الرجل أحسن كان الجواب وجهه مثلاً وإذا قيل أي رجل من هؤلاء أحسن قيل زبد أو عمر وقوله هما في أي الصلاة معنا في أي جزء من أجزاء الصلاة أهو الركوع أو غيره وإذا قيل في أي صلاة كان معاً في المغرب أو غيرها اللهم لأن يجاب بأن في الكلام مصافاً لمحمد وفاي أي إمراد الصلاة أو أن آل لم يس وهو يساق السكران واختلف معوهما (قوله) وجع بعضهم بين روي البقرة أي بناء على أنها خمسة واحدة (قوله يرخص

وتخير معاذ انه صلى بأصحابه العشاء فطول عليهم فانصرف رجل فله ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره بالقصة فغضب وأنكر على معاذ ولم ينكر على الرجل ولم يأمره بالاعادة قال المصنف كذا استدلو به وهو استدلال ضعيف ادليس في الخبر انه فارقه وبني بل في رواية انه سلم ثم استأنفها فهو اغايدل على جواز الإبطال له رواجيب بأن البيهقي قال ان هذه رواية شاذة انفرد بها محمد بن عباد عن سفيان ولم يذكرها أكثر أصحاب سفيان وينقد بعدم الشذوذ أجيب بأن الخبر يدل على المدهى أيضاً لأنه إذا دل على جواز الإبطال أصل العبادة فعلى إبطال صفتها أولى واختلف في أي الصلاة كانت هذه القضية ففي رواية النسائي وأبي داود أنها في المغرب وفي رواية الصحيحين وغيرهما ان معاذ افتتح بسورة البقرة وفي رواية لأحمد انها في العشاء فقرأ اقتربت الساعة قال في المجموع فيجمع بين الروايات بحمل ذلك على انها قضيتان ولكن ذلك كان في ليلة واحدة فان معاذ الآية عليه بعد النبي ويجعله نسيه وجمع بعضهم بين روايتي البقرة واقتربت بأنه قرأ هذه في ركعة وهذه في أخرى (وفي قول) قدم (لا يجوز) اخراج نفسه من الجماعة لا لتمامه القدوة في جميع صلاته وفيه ابطال للعمل وقد قال تعالى ولا تبطلوا أعمالكم (الابعدن) فتبطل صلاته بدونه وضابط العذر كما قاله الامام ما (يرخص في ترك الجماعة) ابتداء ويلحق به ما ذكره المصنف بقوله (ومن العذر تطويل الامام) القراءة أو غيرها كما لا يخفى وتعميرهم بالقراءة جرى على الغالب ويحمل ذلك حيث لم يصبر المأموم عليه لضعف أو شغل وان كان خفية بأن يذهب خشوعه فيما يظهر وظاهر كلامهم عدم الفرق بين محصورين بغير رضا بالتطويل ولو في مسجد غير مطروق وغيرهم وهو ظاهر عند وجود المسئلة المذكورة ومعلوم ان الرجل لذي قطع القدوة في خبره عاد المساركان شك العمل في حوته الموجب لضعفه عن احتمال التطويل فائدة ما قيل ليس فيها غير مجرد التطويل وهو غير عذر اللهم الا ان يثبت انها أشخاص وان في رواية سكاية شرد التطويل

في ترك الجماعة ابتداء) وقضيه ان ما لحق هما بالعذر كالتطويل وترك السنة المتصودة لا يرخس في الترك ابتداء قال وهو الظاهر فيدخل في الجماعة ثم اذا حصل ذلك فارق ان أراد اه سم على منتهج وفي حاشية شيخنا الحلي بعد ذلك ما ذكر ولا يبعد ان يكون التطويل من المرخص ابتداء حيث علم منه ذلك ه وعلى هذا لو كان من عذر الامم التطويل المؤدى لذلك منه الامام منه لمافية من انشراح المقتدين به وتقويت الجماعة عليهم ثم ما ذكر من ان المرخص في ترك الجماعة ابتداء يرخص في الخروج منها يقتضي ان من أكل ذابح كريمة ثم اقتدى بالامام انه يجوز له قطع القدوة ولا تقوته فصلة الجماعة والذي ينبغي ان هذا ونحوه ان حصل بخروجهم عن الجماعة دفع ضرر عن الحاضرين أو عن المعلى نفسه كان حصل له ضرر بشدة أو ورد وكان يزول بخروجه من الجماعة وتعميه لنفسه قبل فراغ الجماعة ذلك عذر في حقه ولا دلا اذلا فائدة لخروجه عن الجماعة لا مجرد تركها وقوله ويلحق به أي في جواز الإقطع بلا كراهة

الرابعة وقوله انها رابعة ان كان معمولاً لتذكر فهو غير قول له ان ما قبلها نالته والا فاما موقعه فليأتا مل (قوله ومقتضى تعبيرهم يقبل القيام) أي فيما لو تذكر في الثالثة الذي عبره هو عنه بقوله قبل قيامه الرابعة (قوله هنا وفيما سر) اما كونه صريحا أو كالمصرح فيما ذكره هنا فسلم وأما كونه كذلك فيما سر فلا لما تقدم في كلامه في بعض النسخ من الفرق بان عمد القيام هنا وحده مبطل بخلافه فيما سر ومراعاة ما قدمه عن الاسنوي قبيل قول المصنف ولونغض عمد الخ (قوله ان بقي محمله)

(قوله كتشهد أول أو قنوت) قال حج وكذا سورة اد الذي يظهر في ضبط المقصود انها ما جبر بسجود السهو أو قوى الخلاف في وجوب أو ووردت الأدلة بعظم فضاهاه وينبغي ان مثل ترك السورة ترك التسيبجات للخلاف في وجوبها وان لم يس مثلهما تكبير الانتقال وحاسة الاستراحة ورفع اليدين عند القيام من التشهد الأول لعدم التفويت فيه على المأموم لانه يمكنه الاتيان به وان تركه امامه بخلاف التسيبجات فان الاتيان بها يؤدي لتأخر المأموم عن امامه (قوله فله مفارقة) يشعر بأن الاستمرار معه أفضل (قوله في غير الجمعة) أي وما ألحق بها من العادة والمنذور فلهما حاجة وأولى الثانية من المجموعة تقديمها بالمطربناء على ما نقل عن الشارح من اشتراط الجماعة في الركعة الأولى كلها منها ما على ما تقدم عن سم على حج في صلاة المسافر من انه يكفي لجمعة الثانية عقدها مع الامام وان فارقته حالاً فلا تحرم المفارقة لحصول المقصود بالنية (قوله وقتلنا انما فرض كفاية) ٥٨٤ أي وهو الراجح (قوله اتجه كما قاله الخ) قد يشكل امتناع المفارقة بما تقدم في قوله ولا رخصة

في تركها من ان العذر يجوز الترك وان توقف ظهور الشعار على من قام به الا ان يخص ما ه اجبا اذ لم يكن عذر (قوله عدم الخروج) أي عدم جوازه (قوله أي وهي خفيفة) اما الظاهرة فالواجب فيها الاستئناف لعدم اعتقاد الصلاة كما مر لكن بقي الكلام في كون

فيمتضغ ذلك حينئذ (أو تركه سنة مقصودة كتشهد) أول أو قنوت فله مفارقتة ليا أي بذلك السنة ومحل جواز القطع في غير الجمعة اما في الركعة الأولى منها فممتنع لما سيأتى ان الجماعة في الركعة الأولى شرط بخلاف الثانية فيجوز الخروج فيها ولو ترتب على خروجه من الجماعة تعطيلها وقتلنا انما فرض كفاية اتجه كما قاله بعض المتأخرين عدم الخروج منها لان فرض الكفاية اذا انحصر في شخص تدين عليه وقد تجب المفارقة كان رأى امامه متلبسا بما يبطل الصلاة ولو لم يعلم الامام به كان رأى على ثوبه نجاسة غير معضوع عنها أي وهي خفيفة تحت ثوبه وكشفها الرجح مثلاً أو رأى حفه تحرق (ولو أحرم منفرداً ثم نوى القدوة في خلال) أي اثناء (صلاته) قبل ركوعه أو بعده (جازي الاظهر) ولم تبطل به صلاته لكن كل من قطعها بغير عذر وادخله نفسه فيها في خلال صلاته مكروه مفقوت فضيلة الجماعة حتى فيما أدركه مع الامام خلافاً للزركشي هنا وظاهر انما لا تفوت حيث حصلت ابتداء في المفارقة المخيرة كما هو يدل لما تقره فعل الصديق لما جاء صلى الله عليه وسلم وهو امام

هذه خفية بناء على ما قدمه من فرض ما باطن الثوب في طاهره وفرض فتاخر البعيد قريباً (قوله وكشفها الرجح مثلاً) أي فأدركها الكشف الرجح وهذا بناء على ما قدمه من ان الظاهرة هي التي لو تأملها أبصرها بأن كانت بظهور الامام مثلاً اما على ما تقدم من أن مقتضى الضبط بما في الانوار ان يفرض باطن الثوب طاهر او ما في الثوب السافل أعلى وان الطاهرة هي العينية وان الخفية هي الحكمية فقط فهذه من الظاهرة وعليه فيجب الاستئناف لا المفارقة (قوله ولو أحرم منفرداً) خرج به ذاماً لوافضها في جماعة ثم نقل نفسه لاخرى فانه يجوز قطعاً كما في التحقيق وشرح المذهب اه عمدة وقوله قطعاً أي من غير كراهة ان كان عذراً أي فان لم يكن عذر كره كما يعلم من كلام سم الآتي (قوله جار في الاظهر والمستحب ان يتم ركعتين) أي بعد قلبها بانفلاو يسلم منها فتكون نافلة ثم يدخل في الجماعة فان لم يفعل استحب ان يقطعها ويفعلها جماعة اه سم على منهج ويؤخذ من ذلك ان قولهم قطع الفرض حرام محله ما لم يترتب عليه التوصل بالقطع الى ما هو أعلى مما كان فيه (قوله وادخله نفسه فيها في خلال صلاته مكروه) وهذا بخلاف ما لو نوى الامامة في الاثناء فانه لا كراهة فيه ولا فوات فضيلة فيها والفرق ان الاقتداء بالغير منظمة مخالفة نظم الصلاة لكونه يتبع الامام في نظم صلاته وان خالف نظم صلاة المأموم ولا كذلك الامام لانه مستقل لا يكون تابعاً لغيره قاله مر اه سم على منهج ولعل الفرق بين ما ذكره الشارح هنا وما قدمه في المتابعة من فوات الفضيلة فيما قارن فيه فقط ان المتابعة بعد المقارنة ثم مطووبة منه بخلاف ما هنا فان الاقتداء المؤدى للمتابعة بعد الانفراد منهي عنه وذلك يؤدي الى النهي عن المتابعة بعد الانفراد فكانت الكراهة فيه مانعة من الفضيلة في جميع ما أدركه بعد الانفراد

يعني بان لم يبلغ مثله كما علم مما قدمه في صفة الصلاة وقوله والافبركة أي لان نظيره يقوم مقامه ويعاونه ما بينهما بقي عليه
ركعة كما علم مما مر أيضا (قوله لاحتمال الزيادة) هذا ظاهري فلو لم يركب ركعة قبل ان يركب ركعة غيره ولا زيادة حقيقة
فكان ينبغي حذف لفظ الاحتمال لا غناء قوله أو لضعف التمسك به ومثله في "تحفة المأمول" (قوله فخره أخرى دور) أي

(قوله وصح انه صلى الله عليه وسلم أحرمهم) لا يقال كيف وقع له هو عليه صلى الله عليه وسلم حتى أحرمهم مع الجاهل به مع ان
الانبياء معصومون عن الكبائر والصغار فلا تقع منهم لا عمد ولا سهوا ولا نقول صرحوا بجور وقوع ذلك لديهم ومنهم من حيث
ترتب عليه تشريع وكان ذلك في صلاة الصبح كما سيأتي (قوله أحرمهم) الذي في البخاري ان ذلك كان قبل الاحرام وعيانه
في باب هل يخرج من المسجد لعلته عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج وقد أقيمت الصلاة وعدلت الصفوف
حتى اذا قام في مصلاه انتظروا ان يكبر انصرف قال شيخ الاسلام الانصاري في شرحه على البخاري قبل احرامه وقال على
مكانكم فكنتم على هيئتنا حتى خرج الينا ينطف رأسه ماء وقد اغتسل أي والحال انه اغتسل اه وعلى هذا فلا شك في
قولنا لا يقال كيف وقع السهو عليه غير وارد حيث لم يكن في صلاة هرا وفي الفتح في الباب المذكور ما صفة قوله حتى اذا قام
في مصلاه زاد مسلم من طريق يونس عن الزهري قبل ان يكبر فانصرف وقد تقدم في باب اداد كربي المسجد انه حذب من
أبواب الغسل من وجه آخر عن يونس بلطع لما قام في مصلاه فغسل على انه لم يركب قبل ان يدخل في الصلاة وهو
معارض لما رواه أبو داود وابن حبان عن أبي بكر ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل في صلاة العصر فكبر ثم أومأ لهم ولما كبر
من طريق عطاء بن يسار مرسل انه صلى الله عليه وسلم كبر في صلاة من الصلوات ثم أشار بيده ان امكثوا ويكفي الجمع بينهما
بجمل قوله كبر على ارادة ان يكبر أو بانهم ما وقع ان أبدأ أعاصروا لقرطبي ٥٨٥ احتج لا وقال المورى انه لا ظهور

وجزم به ابن حبان كعادته
فان ثبت والافقاني الصحيح
اصح (قوله كما في صورة
المسرح) هو قوله أحرم
هم ثم ندكر (قوله وكان
افندي الخ) فمعه اشعار
بان صورة المسئلة اه

فتأخروا فتدري به لان الامام في حكم المنفرد وصح انه صلى الله عليه وسلم أحرمهم ثم ندكر في
صلاه انه حذب فذهب فاعتقل ثم جاء وأحرمهم ومعلوم اهم اشياء انفسدتم به وهل
العذر هنا كما في صورة الغبر وكنان اقتدى ليضم له له تحفة في ذلك الصلاة كاملة
في لوقت مانع للكرهه تطير ما مر أم يفرق بأنه مع العذر ثم لا اختلاف فيه بخلافه هاء على
ما اقتضاه كلامهم محل نظر واحتمال وهو الى الثاني أقرب قل الجلال انبغى لم يعرضوا
للامام اذا اراد ان يقتدى باخرو ويعرض عن الامامة وهذه وقعت للصدق مع النبي صلى الله

٧٤ نهایه ل لولم يقتد خرج بعض الصلاة عن وقفها مع وقوعها في الوقت وحسنه في الف مائة
له من انه لو ضاق الوقت وأمكنه ادراك ركعة بادره ركوعه الزم له لا فسد الخ وموه كلامه هاء اعطى انه حيث ادرك مع
الامام ركعة في الوقت وكان استمراره معه يؤدي الى خروج بعضها لا يلزمه الاقضاء به بل ليضم له عده ووقعها كما في الوقت
وان كان ابتداء احرامه في وقت لا يسعها كاملة ولو قيل بوجوب الانداء في هذه لم يعد ونسب منه الجوارء ذاء أحرم
وقد بقي من الوقت ما يسعها كاملة لكن تنق عروص مانع كالتطويل يؤذن لخروج منها أو ينس ما أتى من وجوب
بما اذا لم يدرك منها ركعة في الوقت ومذهب عباد لم يدرك منها ركعة في الوقت أو أكثر (قوله ليضم له) يسداس
أحرم منفردا جازله قبل قراء لما تمة أي في أد ركعة لا فسد عت ركوعه هاء انك هاء طهرا ردي مذنب
احرامه اما للموضي بعده ما يسع الداعة أو بعضها من غير قراء قبل هاء أو يثبت ما يسع مراتها في الاول والعصر
الثاني وعلى هذا هل هو في الاول كما هو في الثاني كمن سبق أو كف الحلال منه طهرا هاء سم على ح (قوله الاقرب ه
كالمسبوق لانه لم يدرك معه بعد ادائه ما يسع له تحفة ولا طهرا هاء قبل لا فسد احرامه لانه كان يسداسه
حقيقة وقد يؤخذ ذلك من قول الشارح السابق والحاصل مما يؤخذ من كلامه ما ذكره لا صرا على لواقع له سبعة فاعذر
وعده وعلى طهرا بالنسبة لادب الاتمان فهو الموعود بالنسبة لاساق صورة المسر (وله أم يفرق الخ) أي ولا تكبر تسلا
معه ولا تبطل قطعاً وأما هاء اذا عدروا ان تبرأوا هاء فتايل الاظهر لا يكتفي بذلك بل يقول بطلان الصلاة بقدم احرام
المأموم على احرام الامام فقصت هاء ذلك بقاء الكراهه (قوله بخلافه هاء) يعني انه ما ياتي في قوله وهذا المذهب
المسئلة باحرامه منفرد الخ وقد قال لاحتمال انه لا يثبت بالامام من غير ان يركب ركعة في وقت في سورة بجمعه (قوله
وهو الى الثاني أقرب) هو قوله أم مرق وهذا هو المعتد

من غير طول فصل كما يعلم مما بعده ومن محترزه الا في فليس المراد القورية الحقيقية (قوله وعندى لا تحسب) أى لوجوب القعود عليه كما هو ظاهر السياق وانظر ما وجهه فيما لو كان الزكك المشكوك فيه من الاركان التي لا تتعلق بالقعود كالركوع مثلاً ولا كان عوده للقعود في هذه الحالة مبطلالاً لانه حينئذ زيادة ركن في غير محله وكان المتبادر عوده الى ما شك فيه وانظر ما صورة حسابان القراء أو عدم حسابها فانه لم يظهر لي (قوله القائلين به) يعنى بان الشرط كالركن (قوله

(قوله وقضية استدلالهم بالاول) وهو اقتداء الصديق بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله كاسر) أى في قوله ويدل لما تقرر فعل الصديق وقوله جواز ذلك هذا هو المعتمد (قوله والثاني ظاهر) هو اقتداء الصحابة بالنبي صلى الله عليه وسلم والاول هو قوله فأخرج نفسه من الامامة وقوله ظاهر أى في نفسه لوضوح انهم لا يتابعون غير الامام الاول بدون نية اقتداء وقوله بفرض ذلك أى بفرض عدم احتياجهم لنية الاقتداء (قوله ما قاله الجلال البلقيني في الاول) أى من جواز اقتداء الامام بغيره (قوله تصيير المقتدين به منفردين) ٥٨٦ عليه فالولم يعلم المقتدون باقتداء الامام بغيره وتابعوه فهل يتبين بطلان

عليه وسلم لما ذهب للصالح بين جماعة من الانصار وفي مرض موته ثم جاء وهو في الصلاة فأخرج نفسه من الامامة واقتدى بالنبي صلى الله عليه وسلم والصحابة أخرجوا أنفسهم عن الاقتداء به واقتدوا بالنبي صلى الله عليه وسلم وقضية استدلالهم بالاول لا يظهر كما مر جواز ذلك بل الاتفاق عليه والثاني ظاهر اهـ لمخصا ونظرفيه لما في المجموع ان أبا بكر استخلف النبي صلى الله عليه وسلم فلم يخرج الصحابة لنية لكن بفرض ذلك يحصل ما قاله الجلال البلقيني في الاول لانه نوى الاقتداء به صلى الله عليه وسلم بعد الاستخلاف فينتج انه أخرج نفسه من الامامة ثم نوى الاقتداء وبما يؤيد كلام الجلال ما سمي في الاستخلاف انه ممنوع قبل الخروج من الصلاة وقضية قول القفال لو اقتدى الامام بأخيه في بطلان صلاته قولان كالأول أحرم منفردا ثم نوى جماعة موافقة ما قاله الجلال من الجواز لانه هو الراجح في المسئلة وبني القفال على الجواز تصيير المقتدين به منفردين وان لهم الاقتداء بمن اقتدى به مستدلاً بقصة أبي بكر وفي ذلك تصريح منه بما مر عن الجلال من انها من قبيل انشاء القدوة لا الاستخلاف وفي الخادم ما يؤيد ذلك ومعنى رواية الناس يقتدون بأبي بكر انه كان يسميهم بتبليغ رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ القدوة بالمأموم معتبة بالاتفاق وبما مر في تأخر الامام يعلم ان محل جميع ما ذكر انما يحىء حيث لم يثبت ان أبا بكر تخلف عنه صلى الله عليه وسلم بعد اقتداءه به والا فهو يتأخره تنقطع امامته ولم يكن مستخلفاً ولا قاطعاً لامامة بنية اقتداءه بالغير وانما قاطعها حينئذ تأخره ثم لما تقدم عليه الصلاة والسلام نوى أبو بكر الاقتداء به لصيرورته منفرداً ابتأخره وحينئذ بطلت امامته بالنسبة للصحابة لنية الائتمام بغيره فتقوى الاقتداء به صلى الله عليه وسلم ومن تأمل ذلك علم ما في كلام الجلال وغيره مما تقرر كذا قيل وفيه نظر لانه لم يثبت انه تأخر عن جميع القوم فالوجه ما قاله الجلال من انه أخرج نفسه بالنية ومقابل الاظهر لا يجوز وتبطل به الصلاة

صلاتهم لاقتدائهم بمقتد أولاً لعذرهم كالأول كبر الامام للاحرام فاقتدوا به ثم كبر ثانياً ولم يعلموا بتكبيره فيه نظراً والا قرب الثاني لعذرهم ولا تغوهم الفضيلة لوجود الجماعة صورة اللهم الآن يقال تكبير الام ثانياً مما يخفى على المقتدين بخلاف اقتدائه بغيره فانه قد يظهر لهم بقرينة تأخره عن الامام في الموقف والافعال (قوله أنه كان يسميهم بتبليغ رسول الله صلى الله عليه وسلم) عبارة حج تكبيره وهى أولى فان قول الشارح يحوج الى تأويل قوله بتبليغ رسول الله بغيرهم أى

ما يبلغه أبو بكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله لم يثبت ان أبا بكر تخلف عنه) المناسب لما مر وقيد حيث لم يثبت انه تأخر عن المقتدين به قبل اقتدائه بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله لصيرورته منفرداً ابتأخره) أى عن المقتدين (قوله لم يثبت انه) أى الصديق وقوله تأخر عن جميع القوم أى بل ولا عن بعضهم وعبارة حج في شرح الشمايل في باب وفاته صلى الله عليه وسلم بعد قول المصنف فأوماً اليه أى الى أبي بكر أن يثبت مكانه نصها ظاهره انه صلى الله عليه وسلم اقتدى به والذي رواه الشيخان انه صلى الله عليه وسلم جاء حتى جلس عن يساره فكان يصلى قاعداً وأبو بكر قائماً يقتدى بأبو بكر بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم والناس يقتدون بصلاة أبي بكر وجاء في رواية ما يقتضى كلا الأمرين اهـ قال المناوى في شرح الشمايل بعد ذلك وجع بينه وبين الرواية الاولى بأنه أولا اقتدى بأبي بكر ثم تأخر أبو بكر واقتدى به اهـ (قوله ومقابل الاظهر لا يجوز وتبطل به الصلاة) قال المحلى لان الجواز يؤدى الى تحريم المأموم قبل الامام اهـ ومراده أنه قد يؤدى الى ذلك ولا يجوز ان يحرم المأموم بعد احرام الامام ثم يقتدى به فلا يكون احرام المأموم متقدماً على احرام الامام

وظاهر ان صورته ان يتذكر انه تطهر قبل شكه (يقال عليه اذا كانت هذه صورته خرج عن محل النزاع ولم يصح الاستظهار به
 (قوله جاز بلا خلاف) قد يشكك علماء حكاية الخلاف في اقتداء بعض المسبوقين ببعض فنه لم يحرموا ولا منصرفين بل في
 جماعة ومقتضى ما نقله الشارح عن المجموع انه متى أحرم بالادنى في جماعة لم يكره لاقفاده انى نعم على ما نقله عن حج
 من تخصيص المسئلة بما اذا تبين خلل في صلاة الامام لا اشكال (قوله كان الجمعة) ايكن ايسر ذلك على اطلاقه بل صورته
 ان يحرم صلاته بخلافه أو يحدث ثم يبين الحال لما فيه ذهب الامم فيظهر ويأتى لا تتل صلاته بكاملها المأموم معه ويربط
 المأموم صلاته بغير ذلك الامام اه قال حج فعلم انه لو لم يظهر له نقص في صلاة اممه بل نقل نفسه لجماعة أخرى بالاسباب
 كان ذلك مكروهاً وقانت به الفضيلة بل لو أخرج نفسه بعد رأت صلاته منصرفاً وكره له لاقفاده اه سم بتصرف (قوله وان
 كان في ركعة) هو غاية (قوله يتبعه فيما هو فيه) الحاصل ان قول الشارح وتبعه فيما هو فيه وان كان في خلاف نظم صلاته
 شامل لما اذا اقتدى من في السجدة الاولى بن في القيام فيقوم اليه ويترك السجدة الثانية ولا يمنع من ذلك وفقد أيضاً
 طبر حه الله وعلى هذا فهل يمتدله بما فعله حتى اذا أقام مع الامام لا تزمه قراءة لفاتحة وادوصل معه الى ما بعد السجدة
 الاولى كملت به ركعته أم لا فيه نظرو ويظهر الاتن الاول أى وعليه ولو بطلت صلاة الامم في القيام أو الركوع وجب على
 المأموم الجلوس فوراً بقصد الجلوس بين السجدين ثم يأتى بالسجدة الثانية لان قيامه كان لحس المابعة وقدرات وتعاد
 اقتدى من في الاعتدال بن في القيام ولا مانع أيضاً لا يقال يلزم تطويل الركن ٥٨٧ الفصير لانا شول اقتداؤه به في

هذه عرس عن الاعتدال
 الى القيام فهو حثيث بصير
 قائم لا ممتدلاً ثم يتبعه
 قيامه وهو ينبغي سالم بتم
 صلاته ولو اقتدى من في
 تشهد الا تخبر في تشهد
 الاول فطاهر انه اذا قام
 الاسم اذنية صلاته عدم
 جوار تبعية المأموم له بل
 ان شاء ورفع وسلم وان شاء
 اسطره ليسلم معه اه

وقيد المصنف المسئلة بأحراره منفرد الا انه اذا اقتضاها في جماعة جاز بلا خلاف كما في المجموع ولو
 قام المسبوقون أو المقيمون خلف مسافر امتنع اقتداء بعضهم ببعض على ما في الروضة في باب
 الجمعة من عدم جواز استخلاف المأمومين في الجمعة دامت صلاة الامام دونهم وكذا غيرها
 في الاصح لان الجماعة حصلت فادأتموا فرادى نالوا فضلها لكن مقتضى كلام أصلها هنا
 الجواز في غير الجمعة وهو المعتمد كما سيأتي مبسوطاً في باب الجمعة (وان كان في ركعة أخرى) نيز
 ركعة الامام سواء كان متقدماً عليه في أفعاله أم ماخر اعنه لعدم ترتيب محذور عليه اد للارم له
 أن يتبع امامه وبلغى نظم صلاة نفسه كما أشار اليه بقوله (ثم) بعد اقتدائه به (يتبعه فيما هو فيه حتماً
 (قائماً كان أو قاعداً) أو اركعاً أو ساجداً رعاية للتابعة (و فرغ الامام أولاً وهو مكسوف)
 فيتم صلاته (أو) مرغ (هو) أى المأموم أولاً (فإن شاء فارقه) بالنسبة وسلم من غير كراهة لانه
 فراق بعد ركعته (وان شاء انتظره) بالقيء المار في فصل نية القدوة (ليسلم معه) وهو الافضل

سم على منهج وبقي ما لو اقتدى من في الجلوس بين السجدين بن في تشهد فهل يأتى بالسجدة الثانية لعدم حث
 المخالفة قياساً على ما تقدم فيما لو شك في السجدة الثانية بعد جلوسه مع الامام للتشهد من انه يأتى بالعدم حث الحديث أم لا
 فيه نظر والاقرب بل المتعين الثاني لانا غنا أوجبنا عليه السجود ثم للشك في الركن الذي كان فيه مع الامام والاصل عدمه
 وسبق الامام بركن لا يضر فكان السجود واجبا يقتضى القدوة لعدم السبق ركعين وما هذا اليس فيه اقتداء قبل حتى يعمل
 بمقتضاه فروعى حال من اقتدى في الانشاء وهو وجوب بعبية الامام فيتم هو فيه ثم ان كان لا يسلم في تشهد الاول واهى
 الامام فيما هو فيه وأتى بركعة بعد سلام امامه وان كان في الاحير واقفه فيما هو فيه ثم أى بسجد بعد سلام امامه وان مال
 ما بين السجدين لانه بالانتهاء عرض عن الجلوس وصار هو فيه للجماعة ويبنى ان سئل الاقند على ذلك هذا لا يحرم لو
 اقتدى به في السجدة لاخير من صلاته بعد اتماماينة فينتظره في السجود ولا يتبعه فيما هو فيه وما قبل الطه ائنه فيتم
 انه كذلك تمام صلاته ظاهر او يحتمل انه يتبعه لانه يصدق عليه ان صلاته لم تم (قوله فان شاء رفعه بامية) هو مرغ (أو) شهد
 بنية المفارقة عمداً بطلت صلاته ما هو واضح وذال المساجز به مر وخلافاً لما ذهب اليه من ان سئل على منهج أى
 بخلاف ما لو كان ناسياً أو جاهلاً فلا تبطل صلاته وهل يصح للسجود في هذه الحالة لان اقتدره احتلت بالنسبة بنية ما رفته
 أم لا فيه نظر والاقرب الاول لانه لم يذكور (قوله بالقيء المار) أى بان لا يدرث جلوسه ثم لم يدرثه معه (قوله ليسلم
 معه وهو الافضل) قد يقال كيف يكون افضل مع حكمه بركعته الا نفسه او يدى باب بان باب ذلك ساقى المار منه من قطع
 العمل وذلك لا ينافى الكراهة وفوات فضل الجماعة بما عاينه من آخر اه غير

على مانحن فيه وأيضا فلا خصوصية للشيخ أبي حامد بالقول بذلك لانه حينئذ منقول المذهب وانما قلنا انه بذلك يخرج عن محل النزاع لان صورته كما حره الشهاب سم من الشارح انه لم يعلم من نفسه سبق حدث ولا طهارة ودخل في الصلاة من غير شك في الطهارة مثلا ثم لما فرغ منها عرض له الشك فلا يضر مع انه في مثل هذه الحالة ليس له الدخول في الصلاة لانه لم يعلم وجود الطهارة قبل الشروع ولا هناك طهارة مستحصنة فكيف تنفذ صلاته ومع انه اذا عرض له الشك داخل الصلاة في الطهارة مثلا تبطل صلاته قال أعني الشهاب المذكور أما اذا علم سبق حدثه ولم يعلم طهارة بعده فالوجه اطلاق صلاته وان

(قوله مع أنه يتعين ذلك) أي حله القضاء اللغوي (قوله لا استحالة حقيقة القضاء الخ) قد تنوع دلالة هذه الاستحالة على التعين لجواز ان لا قضاء شرعا معني آخر كوقوع الشيء في غير محله وان كان في وقته اه سم على ج (قوله والا) أي وان لم يمكنه (قوله في أخيرتي نفسه) قال عميرة لا يقال فهلا قضى الجهر أيضا لانا نقول هو صفة تابعة والسورة سنة مستقلة اه سم على منوج ومثله في ج (قوله أدرك ٥٨٨ الركعة) أي ما فاتته من قيامها أي ولا ثواب له فيها لانه انما يثاب على فعله وغاية

هذه ان الامام تحمل عنه لعذره هذا وفي حاشية شيخنا الشوري على المنهج قوله أدرك الركعة وثوابها كما في المحلى في كتاب الصوم حتى ثواب جميعها كما قاله الرافعي وان قصر فلا يجرم حتى ركع امامه اه ايما ب (قوله كأن أحدث في اعتداله) أي وفي ركوعه بعد طمأنينة المسبوق (قوله ولوضاق الوقت) أي عما يسع ركعة كاسلة (قوله ان ركوع صلاته الثاني) أي من الركعة الثانية أو الاولى اذا كان المأموم موافقا للامام في صلاته لما مر من عدم صحة نحو المكتوبة بصلي الكسوف في الركعة

على قياس ما مر (وما أدركه المسبوق) مع امامه مما يده يتدله به لا كاعتدال وما بعده لانه لمحض المابعة فليس من محل الخلاف في شيء (قوله صلاته) وما يفعله بعد سلامه آخرها خبر ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتوا متفق عليه واتمام الشيء انما يكون بعد أوله وأما خبر مسلم واقتضى مسبقك فتحمول على القضاء اللغوي لانه مجاز مشهور مع انه يتعين ذلك لاستحالة حقيقة القضاء شرعا هنا (فيعيد في الباقي) من الصبح (القنوت) في محله لانه فعله أولا لمحض المتابعة لامامه (ولو أدرك ركعة من المغرب) مع الامام (تشهد في ثانيته) استصحابا لانها محل تشهد الاول وما فعله مع الامام كان للمتابعة وهذا الجاع منا ومن المخالف وجهة لنا على أن ما يدركه معه أول صلاته ومضى أنه لو أدركه في أخيرتي ربا عيته مثلا فان أمم كنهه فهم اقراءه السورة معه قرأها والا أتى بها في أخيرتي نفسه تداركها العذرة (وان أدركه) أي المأموم الامام (را كما أدرك الركعة) أي ما فاتته من قيامها وقراءتها ولو قصر بتأخير تحريره الى ركوع الامام من غير عذر لم يبر من أدرك ركعة من الصلاة قبل أن يقيم الامام صلبه فقد أدركها وظاهر كلامه انه لا فرق في ادراكها بذلك بين أن يتم الامام الركعة ويتمها معه أولا كان أحدث في اعتداله وهو كذلك ولوضاق الوقت وأمكنه ادراك ركعة بادرارك ركوعها مع من يتحمل عنه الفاتحة لزمه الاقتداء به كما هو ظاهر (قلت) انما يدركها (بشرطان) يكون ذلك الركوع محسوبا بالامام كما يستفاد من كلامه في الجمعة بأن لا يكون محدثا عنده فلا يضر طرو حديثه بعد ادراك المأموم له معه ولا في ركوع زائده سبابه وسيأتي في الكسوف ان ركوع صلاته الثاني لا تدرك به الركعة أيضا لانه وان كان محسوبا به بمنزلة الاعتدال نعم لو اقتدى به فيه غير مصلها أدرك الركعة لانه أدرك معه ركوعا محسوبا وان (يطمئن) بالفعل بالامكان يقينا (قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع والله أعلم) ولو أتى المأموم مع الامام

الاولى مطلقا (قوله لا بالامكان) وصورة الامكان كان زادا في انحنائه على أقل الركوع قدر الوتركة الذي

لاطمأن وقوله يقينا متعلق بيطمئن (قوله قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع) دخل فيه ما لو كان الامام أتى بكل الركوع أو زاد في الانحناء ثم اقتدى به المأموم فشرع الامام في الرفع والمأموم في الهوى واطمأن يقينا قبل مفارقة الامام في ارتفاعه لا قبل الركوع وهو ظاهر ويصرح به كلام شيخنا الزبائدي وبقي ما لو لم يطمئن مع الامام قبل ارتفاعه لم يكن لما قام الامام شك في ركوعه فأعاده فهل يعود المأموم معه للركوع ويدرك به الركعة أولا فيه نظروا الذي يظهر أنه ان علم ان عوده للشك كان كتب له بذلك وجب العود معه لتبين وجوب الركوع على الامام والا فلا يعود بل يمنع عليه ذلك وبقي أيضا ما لو أدرك الامام في الركوع واطمأن معه يقينا ثم لما رفع الامام رأسه من الركوع شرع في قراءة الفاتحة فشك المأموم في حال امامه هل هو ساه أو عامد أو جاهل هل يحسب له ركوعه الاول معه أم لا فيه نظروا الاقرب عدم حسبه لانه ان التحمل عنه رخصة وهو لا يصار اليها الا بيقين فبتقدير ان الامام لم يقرأ الفاتحة قبل ركوعه الاول لا يكون ركوعه الاول معتد به فلا يصلح للتحمل

عرض الشك في الطهارة بعد السلام لان الاصل بقاء الحدث كما انه لو تيقن طهارة لم يضر الشك في الحدث لاقى الصلاة ولا فيها ولا بعدها اه (قوله لانهم اذا جاوزوا الدخول مع الشك) فيه ان هذا الشك لا عبرة به مع يقين الطهارة بخلاف الشك الذي الكلام فيه كما علمت فالاولوية بل المساواة ممنوعة (قوله في التذكري) أي بخلافه في صورة الشك التي راها هو وما أتى على الاثر بما فيه (قوله بخلاف ما لو شك الخ) عبارة الصفة بخلاف الشك افعله رائد ابن قنبر انتهت ومراد بالشك الشك

عن المأموم لان ركوعه هذا كالركوع الزائد وحيث كان كذلك فيجب عليه العود الى محل القراءة لان الشك في سائر ما يقرأ يؤدي الى الشك في انتقاله عن القيام الذي كان فيه والاصل عدمه ويحتمل أن ينتطره في السجود لان الطاهر والعالم في ركوع الامام أن يكون بعد القراءة المعتد بها وبأقرب ركعة بعد سلام الامام وان عاد مع الامام وقرأ الفاتحة وركع معه فمبني الاعتماد بركعته لانه ان كان الامام قرأ الفاتحة قبل ركوعه الاول اعتد بركوع المأموم الاول وحسنت له الركعة واسلم يكن قرأ الفاتحة وعاد معه المأموم فعوده في محله ويعتد بقرائه وركوعه فيحكم له ٥٨٩ بادراك الركعة ما بركوعه الاول

أو الثاني (قوله الذي لم يحسب ركوعه بالركعة كاملة بان أدرك معه قراءة الفاتحة حسبت له ركعة لان الامام لم يتجمل عنه شيئا نعم ان علم سهوه أو حدثه ثم نسي زمته الاعادة لقصبره كاعلم عامر (ولو شك في ادراك أحد الأجزاء) بان تردد في طمأنينته قبل ارتفاع امامه عن أقل الركوع (لم تحسب ركعته في الظهور) ومثله اذا طعن ادراك ذلك بل أو غلب على ظنه لجماعته للشك بالعدل وان نظرفيه الزركشي لان هذا رخصة وهي لا بد من تحقق سببها فلم ينظر لاصل بقاء الامام فيه ويسجد الشاك لسهولة لانه شاك بعد سلام الامام في عدد ركعته فلم يقصمه عنه والثاني يحسب لان الاصل بقاء الامام فيه (ويكبر) المسبوق (للأحرام) وحويا كغيره في القيام أو بعده فان وقع بعضه في غير القيام لم تنعقد صلاته فرضا ولا نفلا (ثم للركوع) ندبا لانه محسوب له فنذب له التكبير (فان نواها) أي الأحرام والركوع (بتكبيره) واحدة متعصرا عليها (لم تنعقد) صلاته (على الصحيح) لتشريكه بين فرض وسنة مقصودة فاشبهتة الطهور وسنة لا الطهور والنية وادعى الامام الاجماع فيه (وقيل تنعقد له) نفلا كالأخر حجة دراهم مثلا ونوى بها الفرض والتطوع فانه تقع له تطوعا ويفرق على الاول بان النية ثم يغتفرها ما لا يغتفر هنا ولهذا قال الوالد رحمه الله تعالى ان القياس مدفوع وليس فيه جامع معتبر لان صدقة الفرض ليست شرط في صحة صدقة النفل فاذا بطل الفرض صح النفل بخلاف تكبيره الأحرام فانه شرط في صحة تكبيره الانتقال فلا جامع بينهما وأيضا فالنفل ثم لم يحج لنية أصلا فلم يؤثر فيه فساد النية بالتشريك وهنا انعقادها متوقف على النية فائتلفه اقترانها بفساد وهو التشريك المذكور فان نوى بها التحريم فقط وهو الى القيام مثلا أقرب منه الى أقل الركوع انعقدت صلاته (وان لم ينو بها شيئا لم تنعقد) صلاته (على الصحيح) اذ فريضة الافتتاح تصرفها اليه وفريضة الهوى تصرفها اليه فلا بد من قصد صارف عنهم او هو

الذي لم يحسب ركوعه بالركعة كاملة بان أدرك معه قراءة الفاتحة حسبت له ركعة لان الامام لم يتجمل عنه شيئا نعم ان علم سهوه أو حدثه ثم نسي زمته الاعادة لقصبره كاعلم عامر (ولو شك في ادراك أحد الأجزاء) بان تردد في طمأنينته قبل ارتفاع امامه عن أقل الركوع (لم تحسب ركعته في الظهور) ومثله اذا طعن ادراك ذلك بل أو غلب على ظنه لجماعته للشك بالعدل وان نظرفيه الزركشي لان هذا رخصة وهي لا بد من تحقق سببها فلم ينظر لاصل بقاء الامام فيه ويسجد الشاك لسهولة لانه شاك بعد سلام الامام في عدد ركعته فلم يقصمه عنه والثاني يحسب لان الاصل بقاء الامام فيه (ويكبر) المسبوق (للأحرام) وحويا كغيره في القيام أو بعده فان وقع بعضه في غير القيام لم تنعقد صلاته فرضا ولا نفلا (ثم للركوع) ندبا لانه محسوب له فنذب له التكبير (فان نواها) أي الأحرام والركوع (بتكبيره) واحدة متعصرا عليها (لم تنعقد) صلاته (على الصحيح) لتشريكه بين فرض وسنة مقصودة فاشبهتة الطهور وسنة لا الطهور والنية وادعى الامام الاجماع فيه (وقيل تنعقد له) نفلا كالأخر حجة دراهم مثلا ونوى بها الفرض والتطوع فانه تقع له تطوعا ويفرق على الاول بان النية ثم يغتفرها ما لا يغتفر هنا ولهذا قال الوالد رحمه الله تعالى ان القياس مدفوع وليس فيه جامع معتبر لان صدقة الفرض ليست شرط في صحة صدقة النفل فاذا بطل الفرض صح النفل بخلاف تكبيره الأحرام فانه شرط في صحة تكبيره الانتقال فلا جامع بينهما وأيضا فالنفل ثم لم يحج لنية أصلا فلم يؤثر فيه فساد النية بالتشريك وهنا انعقادها متوقف على النية فائتلفه اقترانها بفساد وهو التشريك المذكور فان نوى بها التحريم فقط وهو الى القيام مثلا أقرب منه الى أقل الركوع انعقدت صلاته (وان لم ينو بها شيئا لم تنعقد) صلاته (على الصحيح) اذ فريضة الافتتاح تصرفها اليه وفريضة الهوى تصرفها اليه فلا بد من قصد صارف عنهم او هو

للأحرام الخ لو وقع بعض التكبير كما لم تنعقد فرضا ونفلا على الاصح اه (أقول) والأقرب انعقادها عند سلام الجاهل كما علم به الشارح من انه لا يلزم من بطلان الخصوص الخ أيضا فالنفل يجوز أن يحرم من جهتين وما هما أن ينع منه (قوله فان نواها بتكبير لم تنعقد) افهم انه لا يضر الاطلاق في لو أتى بتكبيرين لصرف الارل التحريم مع عدم معارص والثانية للركوع وهو ظاهر وفي فتاوى الشارح ما يوافقه وبهذا يستط ما نظره من على حج في هذه الصورة ونص الفتاوى سئل عما لو وجد الامام راكعا فكبر وأطلق ثم كبر أخرى بقصد الانتقال فهل نصح صلاته فأجاب تنصح صلاته خلافا لبعضهم (قوله ولهذا قال الوالد) في نسخة اسقاط ولهذا قال الوالد وبدله بقوله هنا على ان القياس الخ وهي اولى لان قوله على أن القياس في كلام غيره والله (قوله أقرب منه الى أقل الركوع) أخرج ما لو كان اليه على السواء فيضر وتقدم عن شيئا الزيادة ما يقتضي عدم الضرر (قوله فلا بد من قصد صارف) عبارة الإيعاب ويشكل عليه ما مر انه لو عجز عن القراءة فاف بالافتتاح أو التعود لا بقصد بدلية ولا بغيرها بل أطلق حيث اعتد به مع وجود القرينة الصارفة ويجب الجمع ان وجودها

تقدم في كلامه كالشارح كما هو ظاهر وبما يعلم ما في كلام الشارح فانه يوهى انه غير الشك الذي قدمه في غضون كلامه صنف مع انه هو خصوصاً وقد زاد قوله بعد انقضاء القدوة وحينئذ لا يصير لتقييده بصورة التذكرة فائدة والحاصل انه اداد كرفي صلب الصلاة ترك ركن غير ما مر تداركه بعد سلام الامام ولا يجوز عليه لوقوع سببه الذي هو السهو وزواله حال صارف ثم ان يحجزه اقتضى ان لا افتتاح ولا تعوذ عليه لانهما مقدمتان للقراءة وهي مقصودة فاذا أتى أحدهما لا يقصد انصرف للواجب اه رحمه الله ٥٩٠ (قوله انتقل معه) أي وجوباً اه حج (قوله في اذكار ما أدركه) هذا قد يخرج رفع

نية الضرم فقط لتعارضهما واستشكاله الاسموي من ان قصد ال ركن غير مشروط مردود لان محله عند عدم الصارف وهنا صارف كما علمت وعلم من كلامه ما باصه ان نية الركوع فقط كذلك لعدم الضرم ومثله نية أحد هما على الاجم لمافية من التعارض هنا أيضاً ومقابل الصحيح تنعقد فرضاً لان قرينة الافتتاح تصرفها اليه (ولو أدركه) أي الامام (في اعتداله) فابعد انتقل معه مكبراً) استحباباً وان لم يكن محسوباً له موافقة لامامه في تكبيره (والاصح انه يوافق) استحباباً أيضاً في اذكار ما أدركه مه وان لم يحسب له كالتمديد والدعاء (في التشهد والتسبيحات) ويوافق في اكمال التشهد أيضاً وظاهر كلامهم انه يوافق حتى في الصلاة على الآل في غير محل تشهده وهو ظاهر والثاني لا يستحب ذلك لانه غير محسوب له وقيل يجب موافقته في التشهد الاخير لانه بالاحرام لزمه اتباعه (و) الاصح (ان من أدركه) أي الامام (في سجدة) أولى أو ثانية ومثلها كل ما لا يحسب له (لم يكبر للانتقال اليها) لعدم متابعتها في ذلك وليس محسوباً له بخلاف الركوع فانه محسوب له وبخلاف ما اذا انتقل بعد ذلك مع الامام من السجود أو غيره فانه يكبر موافقة لامامه ومقابل الاصح يكبر كالركوع وتقدم الفرق وخرج بأولى أو ثانية ما لو أدركه في سجدة التلاوة قال الادريجي والذي ينقدح أنه يكبر للتابعة فانه محسوب له قال وأما سجدة التلاوة فينبذ في التكبير لهما خلاف من الخلاف في انه يعيدهما آخر صلاته أولاً وان قلنا الاكبر والا فلا انتهى وفي كون الثلاثة محسوبة له نظر لا يخفى اذ من المعلوم ان فعله كذلك انما كان للتابعة وحينئذ لا وجه عدم تكبيره للانتقال اليها (واذا سلم الامام قام) يعني انتقل وان لم يكن قائماً كسجل من نحو جلوس (المسبوق مكبراً ان كان جلوسه) مع الامام (موضع جلوسه) لو كان منفرداً كان أدركه في ثانية المغرب أو ثالثة الرباعية لانه يكبر له المنفرد وغيره بلا خلاف وأفهم كلامه انه لا يقوم قبل سلام امامه فان تعمد من غير نية مفارقة بطلت صلاته وان كان ساهياً أو جاهلاً لم يعتد بجميع ما أتى به حتى يجلس ثم يقوم بعد سلام الامام ومتى علم ولم يجلس بطلت صلاته ويفارق من قام عن امامه عامداً في التشهد الاول حيث اعند بقراءة قبل قيام امامه بانه لا يلزمه العود له كما مر في باب (والا) أي وان لم يكن موضع جلوسه لو كان منفرداً كان أدركه في ثانية أو رابعة رباعية أو ثالثة ثلاثية (فلا) يكبر عند قيامه أو مقام مقامه (في الاصح) لانه غير محل تكبيره وليس فيه موافقة لامامه والثاني يكبر لا يخلو الانتقال عن ذكر السنة أن لا يقوم المسبوق الا بعد تسليتي امامه ويجوز بعد الاولى فان مكث في محل جلوسه لو كان منفرداً جاز وان طال أو في

اليدين عند قيام الامام من التشهد الاول حيث لم يكن أولاً مأموماً ويظهر الآن انه يأتي به متابعة لامامه ونقل مثله في الدرر عن حج في شرح الارشاد قليلاً راجع وفيه أيضاً انه يأتي به ولو لم يأت به امامه (قوله كالتمديد والدعاء) حتى عقب التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما اعتمد ذلك شيخنا الرملي ووجهه بان الصلاة لا سكوت فيها اه سم على منهج (قوله في غير محل تشهده) عبارة حج ولو في تشهد المأموم الاول (قوله وليس يحسب له) يؤخذ منه انه لا يجب عليه وضع الاعضاء السبعة ولا الطمأنينة في هذا السجود لانه لمحض المتابعة وهو ظاهر (قوله في سجدة التلاوة) أي في كبر (قوله والذي ينقدح) أي يظهر ظهوراً واضحاً (قوله والا

فلا) أي وهو الرابع (قوله وفي كون الثلاثة محسوبة) أي سجود التلاوة وسجدة السهو وفي نسخة غيره التلاوة وهي الصواب لان سجدة السهو لم ينقل فيها عن أحد انهما محسوبتان له وانما هما لمحض المتابعة بخلاف سجدة التلاوة (قوله اليها) أي الى السجدة الثلاث (قوله فان تعمد من غير نية مفارقة بطلت) ولا يقال غايته انه سبق ركن وهو لا يبطل لان صلاة الامام قد تمت اه سم على منهج وقوله وهو أي السبق بركن (قوله حتى يجلس) أي ولو كان الامام سلم (قوله بطلت صلاته) أي لعدم الاتيان بالجلوس الواجب عليه (قوله ويجوز بعد الاولى) قضيته انه لا يجوز معها وبه صرح في شرح البهجة حيث قال ويجوز ان يقوم عقب الاولى فان قام قبل غمامها عمد ابطلت

القدوة بالتذكري فتمسكه الامام بخلاف ما لو شك في ذلك واستمر سكه الى انقطاع القدوة فانه يسجد بعد ذلك له الشك المستمر معه بعد القدوة لعدم تحمل الامام له لانه انما يتحمل الواقع حال القدوة وايضا حه أن أول الشك لو وقع حال القدوة يحمله الامام والسجود انما هو لهذه الحصة الواقعة منه بعد القدوة وان كان ٥٩١ انتد وهو واقع حال القدوة (قوله

أي بعده) أي بعد اسرع منه بقرينة ما أت (قوله ولو بطق) أي المصلي لا يتبد كونه مأموماً (قوله فلو أعياه بالجلال) يعني بجلال الحكيم بأن جهل انه يلزمه الجلوس والصورة انه عالم بجلال الامام وعبارته اعياب ولو علم في قيامه ان امامه لم يسلم وسلم في قيامه لزمه الجلوس ليشتوم منه ولم يسقط بنية الغفارة وان جازت ولو لم تجلس وانتم حلالها فيعيد ويسجد (قوله ساهيا) الا صوب حذفه اذ لا يلائم بعده (قوله وهو) أي من قم امامه الخامسة (قوله لان للأمام التخلف بعد سلام الامام) وطاهر انه حديث لا يأتي بشئ من ادكار التشهد ودعيه لال سجود ودوع في سجده وليس لمنسب بالبيعة وسجود الاله هو المحسوب لا بغيره الا السلام بغيره ما يصرح به غاية لاحرامه اغتفر له التخلف ولا يطل به صلاته بخلاف ما وقع في ما شية الشيخ (قوله انه يجب عليه تمام كل

غيره عامدا لما بصر به بطات صلاته ومحملة كما قاله الادريج اذ زاد على جلوسه الاستراحة ويطلق بها الجلوس بين السجدةين أما قدرها فافتقر وهذا بالنسبة لاقول الركن القصير وهو مساو لعبارة بعضهم انه يغتفر طمأنينة الصلاة دون ما زاد عليها وقد جزم ابن المقرئ بما يوافق كلام الادريج وعبارته الروضة في لشرط السادس انه لا بأس بزيادة جلسة يسيرة بجلوس الاستراحة في غير موضعها فان كان ساهيا أو جاهلا لم تبطل ويسجد لله هو ٢

فيتم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني قوله باب صلاة المسافرين

صلاته وظاهره ولو عاميا ويدعي خلافه حيث جهل التصريح لما تقدم من انه لو قام قبل سلامه فهو أو جولا لا يبطل صلاته لكن لا يعتد بما فعله فيجلس وجوبا ثم يشتوم (قوله أو في غيره عامدا لما بصر به طمأنينة صلاته) بدش كل يبطلان بما مرله من عدمه بتطويل جلسة الاستراحة ولما نزل اللهم الا يتال ان هذا السلام كان مطبوعة به وهي رندة وبما نزل في اعلى بدر الضرورة (قوله على جلسة الاستراحة) أي على قدرها (قوله لا بأس) أي لا ضرر

(التشهد) أي بلامتابعة كما هو ظاهر السياق فلا يرجع (قوله وهي القصص) أي قصد خصوص السهو وخصوص التلاوة بقريئة ما يأتي فإداه بالقصد ما يشمل التعيين (قوله ومن ادعى) مراده به الشهاب حج اذ ما ساقه عبارته الى قوله فانه مهم لكن في سياقه على هذا الوجه صعوبة من وجوه تدرك بالتأمل منها ان قول الشهاب المذكور في هذه العبارة مثبت وجوبها هنا وقوله والمنفي وجوبها في سجود التلاوة منزل على كلام قدمه قبل هذا فيه الاثبات والنفي المذكوران فكان على الشارح ان يذكره قبل ليتنزل هذا عليه والافس سياقه يوهم ان الاثبات والنفي المذكورين وقع في كلام الاعشاب وهو خلاف الواقع ومنها ان قوله الآتي قال من كلام الشهاب المذكور حكاية لكلام المتوهم المذكور قبل قوله وانه يريد به ادعى من توهم وسياق الشارح يقتضي انه من كلامه هو حكاية لكلام الشهاب المذكور ومنها غير ذلك (قوله فهو خطأ فاحش) خبر قوله ومن ادعى على حذف مضاف أي فدعوا غلط فاحش ووجهه مخالفته لصريح كلام الاعشاب المتقدم (قوله والوجه بطلانها بالتلفظ بالنية الخ) ~~حكم~~ مقتضب لانه لم يلق له بما قبله كما هو ظاهر خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله ان المستخلف) أي المسبوق بقريئة ما بعده وهو يفتح اللام (قوله يمكن الجمع بينهما بحمل هذا الخ) كان المراد ان محل قولهم ان المدخل خلاف الاول فيما اذ لم تقع ركعة في الوقت وهنا وقعت ركعة بل الصلاة جميعها فيه (قوله أنموذها) أي أو المقصورة

باب في سجود التلاوة والشكر (قوله على طلبها) انما لم يقل على سنها وان كان هو المناسب في الدليل لان أبا حنيفة يوجبها ويستأني الإشارة الى رد دليله وعبارة الاذرى أصل مشروعية ثابت بالسنة والاجماع (قوله لانه لم يحك عن غيره الخ) وأيضا فلم يرد عن غيره انه سجد لتوبة (قوله لانه اذا اجتمع المبطل وغيره الخ) قضيته ان هذه السجدة تصح بنية التلاوة وينافيها ما مر من قوله فليست من سجدة التلاوة وفي حاشية الشيخ ان ما اقتضاه كلام الشارح هنا غير مراد (قوله في اقامة لانواها) أي لا ترى الفهر فيها قوله وقولها انه لا يسجد (قوله مشروعة) يؤخذ من الامثلة الآتية وغيرها ان المراد بغير وعيتها ان تكون مقصودة ليخرج قراءة الطهور والساهي والسكران ونحوهم وان تكون مأذونا فيها شرعا ليخرج قراءة الجنب ونحوه فليجوز (قوله كافرا) وان كان معاندا لا يرجي اسلامه كما نقله الشهاب سمع عن الشارح (قوله وسكران) أي لا تميز له (قوله بما مر من التعليق) أي في كلام البلقيني نفسه من قوله فان السنة الثابتة الخ وهذا أقرب مما في حاشية الشيخ (قوله بما مر) أي من أنها في حق الكافر (قوله المضمرة) أي بدل من الفاعل وخبره مفرد (قوله ومثله الجنب الخ) هذا فيه ما نمان الاول يشترك فيه مع ما قبله وهو المشار اليه بقوله الآتي لثلاث قطع القيام المفروض والثاني عدم جواز غير الاركان له فلا يأتي بشئ من السنن كما مر اذ صلاته لحركة الوقت كما مر فكان الاول تقديم هذا على ما قبله ثم بقوله ومثله ما اذا لم يكن جنبا فاذا ذكر والافا قبله مغن عنه (قوله لثلاث قطع القيام المفروض) أي لانه قيام لمفروض وهو بدل العاتحة وخرج به القيام للسورة والمراد قطع القيام المفروض لمفروض كلسجود لمناجاة الامام (قوله ويشمل) أي قوله لقراءة غير امامه (قوله ما لو تبين له حدث امامه عقب قراءته لها) أي فلا يسجد لتبين انه ليس بامام له وخرج بذلك ما لو بطلت صلاة الامام عقب قراءة آية السجدة وقبل السجود أو فارقه المأموم حينئذ كما يفهمه قوله لوجود المخالفة الفاحشة لانا انما منعنا القراءة بالسجود للمخالفة الفاحشة وقد زالت ~~مكن~~ قال الشهاب سمع انه محل نظرا ه ويدفع النظر بما يأتي في القولة الآتية (قوله الا ان نوى مفارقتها) أي فان فارقه سجد جواز بل ندبا كما صرح به الشهاب سمع في حواشي التحفة ووجهه انه وجد بسبب السجود في حقه حال القدوة فليترتب عليه مسيبه ولا يضر في ذلك فعله بعد الانفراد قال الشهاب المذكور ولا ينافيه قولهم يسجد المأموم لسجود امامه لا لقراءة لان ذلك مع استمرار القدوة ولان المنفرد لا يسجد لقراءة الامام لانه لا علاقة بينهما والانفراد هنا عارض (قوله ومحل ان قصر الفصل) ظاهر هذا التعبير انه اذ لم يقصر الفصل لا يستحب له التأخير أي بل يسجد وان شوش على المأمومين وصرح به الشيخ في الحاشية جازما به من غير عزو لكن عبارة العباب ويندب للامام تأخير سجوده في السرية عن السلام وفعله بعده ان قرب الفصل انتهت (قوله الآتي حق العاجز وصلاة الجنازة) أي والمأشئ في نافلة السفر (قوله بشرط كون ذلك) أي جبر ما ذكر خلافا لما في حاشية الشيخ من قصره على المثال وصورته في الولدان يكون فيه شبهة وفي الجاه ان يكون بسبب منصب ظالم وفي الناصر على العبد وان يكون العبد ومحقا وفي قدوم الغائب ان يكون بحيث يترتب على قدومه مفسدة وفي شفاء المريض ان يكون نحو ظالم (قوله وخرج بالظاهرين الى قوله المعرفة الخ) أي بناء على ان المراد بالظاهرة ما ترى

في الخارج (قوله هذا والاولى ان يحترز الخ) أي فالمراد بالظاهرة ما لها وقع (قوله أو عاص) أي وإن لم يغسق كما تسله
 سم عن الشارح (قوله سجدة روية المبتلى) أي والعاصي مبتلى كما قررره (باب صلاة النفل) (قوله بعد السلام) أي انطق
 بالشهادتين اذ هذا حقيقته وإن كان لا يعتبر الامع الايمان فهو من أعمال البدن ويهدا يندفع ما في حاشية الشيخ (قوله تلعب
 الله بصين أي الأعمال أفضل الخ) قد يقال لا دليل فيه لافضلية الصلاة من حيث ذاتها بل بقيد كونها في وقتها ومفهومه
 انها في غير وقتها ليست أفضل (قوله وأشبهه به لاشتمالها الخ) لفسله مبنى على ما نقل عن الشافعي من ان الايمان مجموع ما ذكر
 لكن الصحيح ان الايمان مجرد التصديق بالقلب وما نقل عن الشافعي رضى الله عنه محمول على الايمان الكامل (قوله والخلاف
 كافي المجموع الخ) عبارة الدميمي قال المصنف وليس المراد من قولهم الصلاة أفضل من الصوم ان صلاة ركعتين أفضل من
 أيام أو يوم فأن صوم يوم أفضل من ركعتين وانما معناه ان من أمكنه الاستكثار من الصوم ومن الصلاة وأراد ان يستكثر
 من أحدهما يقتصر من الآخر على التما كدمنه فهذا محل الخلاف والصحيح تفضيل جنس الصلاة (قوله وخرج عبادات
 البدن) أي في قوله والصلاة أفضل عبادات البدن (قوله عبادات القلب) أي فانها أفضل من غيرها كما صرح به الشهاب ج
 قال الشهاب سم وظاهره وإن قل كتفكر ساعة مع صلاة ألف ركعة (قوله بعدهما) جرى على الغالب من تقديمهما على
 الفرض بدليل قوله بعد فان لم يرد ذلك فصل بينهما وبين الفرض اذ يعلم منه ان المقصود من هذه الصيغة الفصل بينهما وبين
 الفرض فاذا قدم الفرض فعلها بعده فليراجع (قوله ونفي الوجه) اللام فيه لله أي الوجه المذكور (قوله كما يؤخذ من قوله)
 أي المصنف قوله ومعنى تعليقه) أي الوجه بقوله لان الركعتين الخ (قوله في الخبرين السابقين) هو تابع في هذه الحالة
 للشهاب ج ظنا منه انه قدمهما وهما في كلام الشهاب المذكور قدم أحدهما عقب قول المصنف وقبل أربع قبل الطهر
 وهو انه صلى الله عليه وسلم كان لا يدعها وثانيهما عقب قول المصنف وقبل أربع قبل العصر وهو انه صلى الله عليه وسلم كان
 يصلي قبلها أربعين فصل بينهما بالتسليم ثم قال وكان في الخبرين السابقين في أربع الطهر وأربع العصر لا يقتضي تكراراً على
 الاصح عند محقق الاصوليين ومبادرته منها أمر عرفي لا وضعي لكن هذا الغلط يطرأ في الثانية لا الاولى لان التأكيد لا يتردد
 فيها من كان بل من لا يدع الا ان يجاب بأنه لا غلب الى آخر ما ذكره رحمه الله تعالى (قوله وإن كانت عبارته توهم الخ) قال
 الشهاب ج وكان عذره انه لم يرد النص الصريح المشتهر الا على هذه فقط (قوله ولا أثر لاحتمال عدم وقوعها) أي باخلال
 شرط من شروطها وعبارة الدميمي في تعليل كلام صاحب البيان لانه على غير ثقة من استكمال شروطها (قوله أما البعدية
 فينبوي بها بعد فعل الظهر) أي ان نعله وظاهره ولوعلى وجه الاستحباب وانظر ما وجهه حينئذ والظاهر انه غير مراد وفي
 نسخ الشارح هنا زيادة فيها اختلاف في النسخ وقد بينه الشيخ على النسخة التي رجع اليها المصنف آخر في الحاشية (قوله لقوله
 تعالى والصلاة الوسطى) أي وللخبرين قبله (قوله أثيب على ما أتى به) أي وان قصد الاقتصار عليه ابتداء (قوله بان المعتمد
 خلافها) أي القضية (قوله وانما قضيته ان ذلك خلاف الاولى) لانه في الامداد بقوله لان الكلام في بيان كون العمل أفضل
 فصوره بذلك ليقيد ان هذا هو الذي كان صلى الله عليه وسلم يفعله (قوله كما جزم به ابن خبير) أي استنادا لما في صحيح ابن
 حبان لا تشبهوا الترتب صلاة المغرب فهو الذي منع الشافعي من مراعاته لخالفه السنة الصحيحة الصريحة والافاذ كرم
 حزم ابن خيران وما بعده ليس مستند الشافعي كما هو ظاهر وإن أوهته العبارة (قوله وأراد صلاة بعد نومه) قال الشهاب سم
 قد يقال الجعل المذكور مسنون وإن لم يرد صلاة بعد النوم لان طلب الشيء لا يسقط بإرادته الخلاف فواجهه التقييد وقد
 يباب بانه احتراز عما لو عزم على ترك الصلاة بعد النوم اولاً لانه لا يصدق قوله جعله آخر صلاة الليل اه (قوله غير من مر)
 الصواب اسقاط لفظ غير (قوله ومن نناها) ان أراد بالنافي عائشة رضى الله عنها كان ينبغي ان يقول انما اراد بسبب رؤيته
 بدل علمه لان عائشة انما قالت ما رأيته يصليها (قوله بلام ضاعفة) أي في القرآن فهذه النوايا بالنظر لاصل ثواب القرآن
 والمراد ايضا ثالث القرآن أو ربه الذي ليس فيه الاخلاص بل ولا يكافرون (قوله كما أشار اليه بقوله) فيه ان المتين
 لا اشارة فيه للخلاف أصلاً (قوله ورد الفصل) صوابه الوصل (قوله في جنسه) كان المراد فيه نلفظ جنس مفهم (قوله انتهى)
 أي كلام الشارح (قوله لداخل غير المسجد الحرام) أم هو فلا تنس لداخله بالقيدين الاتي (قوله الذي بعصه مسجد) أي
 على الاشاعة (قوله مع تمكنه منها) أي الخطبة وكأنه احترز به عما اذا لم يتمكن منها كأن لم يكمل العدد (قوله في أرض

مرستأجرة) أي والصورة أنه لم يبين في أرضه نحو ذكره أما إذا فعل ذلك ووقف مسجداً فإنه تصح فيه التحية (قوله نويت أم لا) المراد حصول فضلها الخصوص بدليل عزوه للبهجة اذ عبارتها وفضلها بالنفل والقرض حصل ان نويت أولاً وهذا يخالف الطريقة الشهاب حج (قوله لم يحصل فضلها) ظاهر تسليط النفي على فضلها لا على أصلها ان أصل المطلب يسقط وفيه بعد فليراجع (قوله بعد سلامه ولو سهواً) كذا في نسخ ولا معنى للغاية وفي نسخة اسقاط لفظ ولو هو الصواب (قوله وحر أيضاً) كان الاولى ان يقول وأيضاً فقد مر الخ (قوله أوجهها ثلثاً) وحينئذ فاذا أحدث وتوضأ عن قرب لا تفوته سنة الوضوء الاول فله ان يفعلها وظاهره ان يكفي عن الوضوء ان ركعتان لتد اخلا سنتهما وهل له ان يصلي لكل ركعتين يراجع (قوله وهما أفضل من ركعتين في جوف الليل) لخصوصية لهما في الافضية على صلاة الليل بل مثلهما في ذلك كل ما يأتي من ذوات الوقت والسبب كما يعلم مما يأتي فكان الاولى تأخير هذا عنه (قوله وأفضلها الميعدان) أي صلاتهما كما هو ظاهر من السياق لكن دليله الآتي يدل على ان مراده التفضيل في ذات الايام الا ان يقال يلزم من تفضيل الايام تفضيل ما يقع فيها من العبادات قاله دليل من هذه الحيثية لكن برده عليه التكبير (قوله ان يكون افتراضها الخ) في دفع هذا الاشكال نظراً لا يخفى (قوله الى ذلك) أي جمع عمر رضي الله عنه (قوله فضوءفت) أي جعلت بتضعيفها زيادة في رمضان والا فالرواتب مطلوبة في رمضان أيضاً وأنه مبني على أن ضعف الشيء مثله (قوله خلافاً للعليمي) أي في قوله ومن اقتدى باهل المدينة فقام ستا وثلاثين فحسن أيضاً (قوله نصفها مؤدى ونصفها مقضى) قضيته انهما لو كانا مقضيين صح لكن قضية التعليل الاخر خلافه (قوله ولو جمع في ثلاث ركعات سنة العشاء الخ) في التعبير فلا فاقة (قوله ولا حصر لعدده ولا عدد ركعاته) عبارة شرح الروض لا حصر لاعدادها ولا ركعات الواحدة منها (قوله لانه معهود) أي التشهد في أكثر من ركعة (قوله لاسيما على ما قدمناه الخ) المناسب لاسيما ان قلنا بالابطال بها (قوله لما أحدثه) أي من الزيادة أو الاقتصار وعبادة الجلال المحلى لمخالفته لما نواه (قوله حتى انه يكره قيام مضر الخ) لا موقع لهذه الغاية هنا وكان المناسب فيها حتى انه يكره وان لم يضربه وعبارة الضفة ومن ثم كره قيام مضر ولو بعض الليل (قوله عدم كراهة احيائها) أي بالصلاة بقريته ما يأتي (كتاب صلاة الجماعة) (قوله كما قاله الشارح) أي كالذي بعده الى قوله فتأخروا ان عبارة الشارح علم الخور وان أوههم صنيعه خلافه (قوله وقد يقال ان اللام للجنس) أي خلاف ما يأتي في كلامه انهم العهد الذي كرى الا ان جعلها للجنس يلزمه فساد لا يخفى مع انه ينافيه الاستثناء منه اذ هو آية العموم (قوله لان القليل لا ينفي الكثير) مبني على ان العدد لا مفهوم له وهي طريقة مرجوحة (قوله يصلون في بيوتهم) صريح هذا ان الجماعة رضي الله عنهم كانوا يصلون الصلاة التي كان يصلها صلى الله عليه وسلم قبل فرض الجنس (قوله ان الجماعة ثلاثة) أي بالنظر لاصل اللغة لكن الشارع جعل الاثنين بمنزلة ما يأتي (قوله وحكمة ان أقل الجماعة اثنان) هذا من غام الجمل قبله وليس حكمة مستقلة فهو جواب عما قبله اذ هذا التمايز على ان أقل الجماعة ثلاثة وهو معنى لغوي والجماعة في الشرع اثنان (قوله وبالعقلاء ضد ادهم) انما عبر به ليشمل نحو المغمى عليه (قوله وان ظهرت في الاسواق) أي ظهوراً لا يحصل به الشعار بقريته ما بعده (قوله فقد قال المصنف الخ) محل هذا عقب قوله المار ولا يجب اقامتها بجمعه وروهم الخ اذ هو من تعلقه فكان ينبغي تقديمه على قوله وقد أتى الوالد الخ (قوله وأنه كان قبل تحريم المثلة) هذا لا يدفع الايراد وانما يحسن جواباً عما يقال كيف توزع الصديق وان قلنا فرض عين مع ان المثلة حرام كما أشار اليه الشهاب حج (قوله وهو مقتضى قولهم الخ) فيه أمور ان مقتضى بالكسر والمقتضى بالفتح هما متضدان ولا بد من اختلافهما كما هو واضح ومنها انه صريح في انهم مصرحون بما ذكر وليس كذلك كما يعلم مما سيذكره عن فتاوى والده التي تصرف فيها هذا التصرف ومنها ان قوله ويدل الخ بعد نقل ما ذكر عن افتاء والده يوهم انه ليس فيها وليس كذلك وعبارة الفتاوى مثل هل الافضل الجماعة القليلة في المسجد أم الكثيرة في غيره فاجاب بأن مقتضى كلامهم أن الجماعة في المسجد وان قلت أفضل منها خارجة وان كثرت وبه صرح الماوردي ويدل له خبر الصحابين فان أفضل صلاة المرء في بيته الا المكتوبة وهو مخصص الى قوله موجودة في كل منهما (قوله موجودة في كل منهما) أي وفضيلة المكان سالمة من المعارض (قوله وفيما يبحث من اطلاق الحاق الامر بالليل بها) في ذلك نظراً لظاهر أي بل انما يلحق بها في بعض الاحوال لا على الاطلاق ولعلها اذا خشي به الاقتتان وأفصح به الشيخ في الحاشية (قوله وشمل ذلك قول التحقيق) لم يظهر وجه الشمول ولم يعبر به والده في الفتاوى التي ما هنا عابارتهما مع التصرف

بلفظ الشمول وان أوهم سياقه خلاف ذلك ولفظ الفتاوى مثل هل تكره إقامة جماعتين في حالة واحدة في مسجد مطروق إذا كان له امام راتب بغير اذنه أم لا فاجاب بانه لا تكره وهو مفهوم بالاولى من نفهم كراهة إقامة جماعة فيه قبل امامه وعادة التحقيق لو كان للمسجد امام راتب الخ وانظر هل المراد بالجماعتين جماعة ان غير جماعة الراتب أو جماعة الراتب وجماعة أخرى وعلى كل ففي فهم عدم الكراهة هنا من نفهم كراهة إقامة جماعة فيه قبل امامه بالاولى بل بالمساواة منع ظاهر (قوله أي بصلاة تفعل في وقتها) تفسير للمراد من البدلية هنا والافلا بدلية هذا حقيقة (قوله أو نكون الامام لا يعتقد وجوب بعض الاركان) معطوف على ما في المتن والاقتداء به مكروه أيضا وان أوهم سياقه خلافه (قوله وان أتى به القصد به النغلية) يؤهم صحة الاقتداء به اذ الميات بهم وليس كذلك فالتعبير بالغاية ليس في محله (قوله حصول فضيلة الجماعة خلف هؤلاء) أي المبتدع ومن بعده كما يصرح به صنيع الصفة وفي حصول فضيلة الجماعة مع كراهة الاقتداء بهم المصريح بها فيما مر حتى فيما لو تعذرت الجماعة الاخلافة هم وقفة ظاهرة سيما والكراهة فيما ذكر من حيث الجماعة وسيأتي في كلامه ان الكراهة اذا كانت من حيث الجماعة تفوت فضيلة الجماعة لاجرم احتار الشهاب حج مقاله أبي اسحق المروزي الاتية وشيخنا جعل في حاشيته في قوله قول الشارح ومقتضى قول الاصحاب الخ مقابلا لقوله المار ولو تعذرت الجماعة الاخلاف من يكره الاقتداء به الخ ثم استشكله معه في قوله أخرى وأجاب عنه بان المراد ان هذا مقابل ذلك قال فكانه قال ولو تعذرت الجماعة الاخلاف هؤلاء لم تزل الكراهة كما قال بعضهم وقال السبكي ومن وافقه برواها وحصول الفضيلة اه وعليه فقول الشارح ومقتضى قول الاصحاب الخ مفروض فيما اذا تعذرت الجماعة الاخلاف هؤلاء وظاهره ان ليس كذلك كما يصرح به كلام غيره فالاشكال الذي ذكرناه باق بحاله ولا وجه لما فهمه الشيخ من هذا القصر فيحذر (قوله بل نزل) بالبناء للجهول والاضراب راجع لكلام أبي اسحق لا للنظر الطبري وان أوهمته العبارة والحاصل ان النقل المقتضى عن أبي اسحق هو ما مر ونظره الطبري ومنهم من نقل عن أبي اسحق أيضا عدم صحة الاقتداء بالخلاف ثم ما نقله الشارح عن أبي اسحق من عدم حصول فضيلة الجماعة هو نقل بالارزوم والا فلاذ نقله عنه غير الشارح أخذ من ذلك وهو ان الانفراد حينئذ أفضل وعبرة فتاوى والد الشارح والوجه الثاني قاله أبو اسحق المروزي ان الانفراد أفضل من الاقتداء به قال الطبري وفيه بطر بل نقل عن أبي اسحق ان الاقتداء بخلاف لا يصح انتهت (قوله لكونها صفوة الصلاة) أي كافي حديث البرار (قوله لا تساوى مصليهما) أي الراسي (قوله ليس لهذا القصد) يناقضه ما قرره قبل انه بهذا القصد وكان ما مر نقله الشارح عن غيره وان لم يصرح بالنقل وقصد بقوله غير مناف الخ الر دعليه وان لم تف به العبارة ثم رأيت كذلك في عبارة القصة (قوله وأحسن به الامام بخلافه هنا) استبعده الشهاب حج في تحفته وبين وجه بعده فليراجع (قوله الامام) أي على المرضى عنده اذ هو محل التفصيل والخلاف الاتي كما أصبح به الشهاب حج وقوله أي أو المصلي غرضه منه ابداء مجرد تجاوز في العبارة في ترجيع الصبر لكنه غير مرضي له بدليل تصديره بالاول وايتانه في الثاني بحرف التفسير فلا تنافي في كلامه (قوله من أقوال أربعة) بل سنة كايينها التكامل للميرى (قوله ويؤخذ منه الى قوله وهو ظاهر) من تمام القيل وقائله الشهاب حج الا انه عبر بقوله وهو مضمحل بقوله وهو ظاهر والشارح كانه تبعه أولا كما في نسخ ثم رجع فألحق في نسخ انقطعتيل عقب قوله يريد الاقتداء به ثم أعقبه بقوله لكن مقتضى كلام المصنف الخ كما ألحق في هذه النسخ لفظ أي أو المصلي فيما مر في حل المتن بعد ان لم تذكر (قوله لكن مسمى كلام المصنف عدم الانتظار) يعني المشتمل على مبالغة وقوله مطلنا أي سواء الامام وغيره كما يعلم من كلام الاسنوي وعبرته مقتضى كلام المصنف جريان الخلاف في المنفرد والامام ان لم نجعل الصمير في أحسن عائد الى الامام بل الى المصلي وهو المختار اه لكن قوله وان قال في الكفاية فيما فرض فيه الاسنوي كلامه وليس كذلك فان كلام الكفاية مفروض في امام الراضين خاصة وعبارته فائدة هل محل الخلاف في الاستعجاب وغيره مخصوص بما اذا لم يؤثر المأمومون المطويل أو عمل الدالين هذا لم أتف فيه على نقل ولكن كلام بعضهم يفهم انه مخصوص بما اذا لم يؤثره الى آخر ما ذكره على ان كلام الكفاية من عدم وفوقه على نقل صريح في المسئلة لانه في ماد كره الاسنوي بفرض ان فرض كلامه ما واحد حتى يسوغ للشارح أخذ غايته بقوله وان قال في الكفاية الخ ثم قوله لا سيما الخ يقتضى ان كلام المصنف يقتضى ما ذكره الاسنوي سواء أجعل الضمير فيه راجعا الى المصلي كما مر في كلام الاسنوي وهو ظاهر (قوله ومحل نذب الاعادة لمن صلى جماعة الخ) عبارة الصفة ويظهر ان محل نذبها

مع المنفرد ان اعتقد جوازها أو نديها والام تنعقد لانها لا فائدة لها تعود عليه انتهت وبعبارة الامداد محل ندب الاعادة لمن صلى جماعة مع المنفرد اذا كان ممن يرى جواز الاعادة ولا يكره الاقتداء به والام تجزئ معه لانتفاء المعنى الذي يعيد لاجله وهو الفضيلة انتهت (قوله) وانه لو أعادها منفردا (الخ) ظاهر هذا السياق ان هذا مأخوذ من الخبر أيضا وفي أخذ جميعه على هذا الوجه منه نظر ظاهر كما أخذ قوله الآتي وانه لو أعادها بعد الوقت أو القراءة في غير محل نديها (الخ) وانه انه تابع في غالب ما عبر به هنا لعبارة الامداد من غير تصرف فاوهم ان جميع ما ذكره مأخوذ من الخبر بمرع انه ليس كذلك وبعبارة الامداد مصدره بما يصح العطف في المذكورات بخلاف عبارة الشارح وبعبارة أخرى الامداد ووجهه سن الاعادة فيمن صلى منفردا تحصيل الجماعة في فريضة الوقت حتى كانتا فعلت كذلك وجماعة احتمال اشتمال الثانية على فضيلة وان كانت الاولى أكمل منه ظاهرا ويؤخذ من هذا مسائل أبديتها في بشرى السكر بمراجعة فانها مهمة مع ان أكثرها لا نقل فيه ومنها ان محل ندب الاعادة لمن صلى جماعة مع المنفرد وان دفع في بيانها بما في الشرح مع زيادة جميع ما في الشارح من المعطوفات بعد هذا بقوله وانه من مدخول هذا تبع العبارة المذكورة مع حذف صدرها المصحح لذلك (قوله) وقد تستحب الاعادة منفردا زيادة على ما مر) ليس هذا مأخوذا من قوله المسار وانه لو أعادها منفردا لم تنعقد الا لسبب كأن كان في صلاته الاولى خلل ومنه جريان خلاف (الخ) خلافا لما في حاشية الشيخ لان ذلك في الانعقاد وعدمه وهذا في السن وعدمه (قوله الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر) برده عليه أمور لا تخفى تعلم من عرضه على حد الرخصة المشهور وهو قول جمع الجوامع والحكم الشرعي ان تغير سهولة لعذر مع قيام السبب بالحكم الاصل في رخصة لا تطيل بذكرها (قوله النواي) أي انهم ملبوسه كما هو ظاهر لانهم أسفل الرجل وما في حاشية الشيخ من تفسيره بذلك لا يخفى بعده خصوصاً مع وصفه بالشدة ومقابلته بالتفاحش على انه يلزم عليه ان لا يتحقق خفيف اذ كل وحل يلوث أسفل الرجل (قوله مشقته كقمة المطر) عبارة التهمة مشقته كمشقة المشي في المطر (قوله) بان تشغله عن الخشوع في الصلاة لم يتقدم مثله في المطر المشبه به حتى تنأى هذه الاحالة على ان الكلام في المرض كما هو ظاهر والشاق انما هو المشي معه لمحل الجماعة كمنظره لافي الصلاة معه الا ان يقال هذا ضابط للرض الذي يسقط عنه المشي لمحل الجماعة بان يكون بحيث لو صلى معه تشغله عن الخشوع لكن برده عليه انه حينئذ يسقط القيام في الصلاة فلا يصح قوله وان لم يبلغ الخ وقد يجاب بان الذي يشغل عن الخشوع غير الذي يذهب الخشوع والمسقط للقيام انما هو الثاني دون الاول وقد يجاب عن أصل العلوة بان مراده انه يبقى معه أثر المشي في هذا الى ان يشغله عن الخشوع في الصلاة فقوله وان لم تبلغ الخ بالنظر لانه قبل المشي وهذه العبارة التي ذكرها الشارح عبارة الامداد (قوله) وبه فارق مسئلة الابراء) مراده انه علم بما ذكر ان حكم ما هنا مغاير لحكم الابراء لأن ما ذكر وجه المفارقة وان أوهمة العبارة كما هو ظاهر (قوله) وكان نائلا لذلك) كانه احترز به عن طعام لم يتق نفسه اليه وان كان به شدة الجوع كأن تكون نفسه تنفر منه فلا يستغنى عنه بوصف الجوع بالشدة (قوله) وثق من نفسه بعدم التطلع) أي الذي معه توفان بدليل قوله الآتي وافهم تعبيره بالشدة (الخ) (قوله) فالخااصل انه متى لم تطلب الصلاة (الخ) لا يخفى ان معنى عدم طلب الصلاة لاجل الجوع المذكور انه يقدم الا كل ثم يصلي والصورة ان الوقت باق فلا محذور في التأخير هذا الزمن القصير وهذا بعينه موجود فيما نحن فيه مع زيادة فوت الجماعة فأين الاولوية بل أين المساواة (قوله) ان السقوط بهم او بما قبلهما (الخ) في العبارة قلب وهي عبارة الامداد والمقصود منها ان زوال العذر بهم او بما قبلهما لا يتوقف على زواله بالكلية (الخ) (قوله) مثال لا قيد) أي وان خرج به ما يأتي فهو مثال باعتبار قيد باعتبار (قوله) اذا الخوف على نحو خبز) أي ولو نحو تعيب بقريته قوله فيما يأتي في التعدي نعم ان خاف تلفه (الخ) (قوله) فيما لم يحضر الجماعة) أي وكذا الجماعة وان توقفت عليه كما هو ظاهر وانما فرضه في الجمعة لتأني ذلك فيها على الاطلاق وقد يستفاد من جعله الاثم بعدم الحضور انه لا ياثم بالا كل وفي حوائج المنهج للشهاب سم نقلنا عن الشارح التصريح بذلك فقال انه يكره من حيث كونه أكلًا وانما يحرم القصد عن الشهاب حج ان الاكل حرام (قوله) كذا أفنى به الوالد) يعني بندب السعي في ازالته والافترض قتياله فيما لو أكل ما ذكره ابلأ به يوم الجمعة وان كان فيها وقفة تعلم بالوقوف عليها (قوله) والمعسر القادر) المناسب والمعسر الذي لا يتعسر عليه الاثبات (قوله) أي وثبتت عنده) أي وطلب المستحق بالنسبة للسرقه (قوله) ان مراد المصنف) بدل من ما ونائب فاعل علم قوله لو كان القصاص الخ لكن في كون هذا هو الذي

الذي قررته نظر ظاهر لان معني قوله فيما مر ولوعلى بعد ان رجا ترك المصنف مستبعد لضعفه وعدم سماحه به وليس المراد به البعد في الزمان لانه قدمه عليه فكان الاولى ان يقول وعلم بما قررناه كلام المصنف من ان مراده بابا ما مطلق الزمان الصادق بالقليل والكثير ثم ان الذي علم بما تقرركا عرفت عدم الفرق في الرجاء بين طويل الزمان وقصيره وحينئذ فلا معنى للتعقيب في هذه المسئلة بقوله لقرب بلوغه لا يقال هو وان يئد به لكن لم يرد حقيقة التعقيب حيث ألقه بقوله مثلا ليدخل ما اذا لم يقرب بلوغه لانا نقول فأى معنى لذكره على انه لا يصح رجوعه لقوله لقرب بلوغه لا يدخل ما ذكره لا يقام البعيد بالقريب لعدم الجامع وانما هو راجع لقوله لصبي ليدخل من في معناه كالمجنون كما هو ظاهر وأصل ذلك ان بعضهم قال يستفاد من تعقيب الشيخين بابا ما انه لو كان القود لصبي لم يجز التعقيب لتوقف العفو على البلوغ فيؤدى الى ترك الجمعة منين فزيغه عليه الشهاب حج في امداده بأه لا يستفاد منه ذلك لان مراده انه يغيب مادام رجوا العفو ولوعلى به ذى وليس المراد ظاهر ما اقتضاه التعبير بابا ما وعبارته أفى الامداد وقيد الشيخان رجاء العفو بتعبيه بابا ما ولا يستفاد منه خلافا لبعضهم ان القود لو كان لصبي لم يجز التعقيب لتوقف العفو على البلوغ فيؤدى الى ترك الجمعة منين وذلك لان المراد انه يغيب مادام رجوا العفو ولوعلى بعد تقديره ان يرى الاقتصار على المولى والشارح رحمه الله تصرف فيها بما ترى مع زيادة قوله لقرب بلوغه اشارة الى ان ما استفيد من كلام الشيخين مراده الكسب لا يلاعه ما دله من قوله ان مراد المصنف بابا ما الخ ولا ما بعده من قوله فقد رفع الخ (قوله أو حضور مريض بلا معهود) غادر الشارح بسط حضور دون لفظ قريب لتكونه أفيد وان كان المتن لا يتقبله فهو محل معنى والا فالتن مفروض في التريب في المسائل الثلاثة ليتأتى له العطف في الثالثة (قوله أول غيره) وصف لمال (قوله واعلم ان الامام تطالب فيه صفات الى قوله ان الواجب الى آخره) كذا في نسخ الشارح ولعل قوله ان الواجب حرفه النسخ من قوله فن الواجب والا فاصل العبارة للامد وهو كذا (قوله بان يظنه ظنا غالبا وليس المراد الخ) ينافيه ما سيأتى له في قوله وشمل قوله يعتقد لاعتقاد الجازم لا بسط شرعي الخ بقوله وايس المراد به ما اصطلاح عليه الاصويون أى فقط بل المراد هو والبلان المذكور وهو مستعمل في حقيقته ومجازه لكن ينافى هذا الجمل الحصر في قوله بان يظنه الخ فكان الاصول بخلاف هذا التفسير (قوله المطابق) انما هو قيدي الاعتقاد لتدريج والا فالاعتقاد أعم من المطابق وغيره (قوله كفى حق نفسه) أى كما يعلم بذلك طهارة ونجاسة في حق نفسه أى فيظهر بالاول دون الثاني فهو راجع للمثلين (قوله فعل المكاف) وهو هنا اقتداء بهم (قوله وهو يستلزم) عبارة الشهاب حج وهو لا اختيار له بالتشبيه يستلزم الخ ولا بد من هذا الذى حذفه الشارح لانه هو محل الفرق بين المسائلتين فله سقط من السباح (قوله فان كل اجتهد وقع صحيا) أى كل اجتهد اصاب منه وبه فارق مسئلة المياه اذا اجتهد وقع فيها من غير وكن الاولى في التعبير لان صلاته لكل جهة وقعت باجتهاد منه صح (قوله لما تقدم) لم يقدم له ما يجمع هذه الاحاله وهو تابع فيها للجلال المحلى لكن ذلك ذكره أولا لمقابل الاصح السابق بقوله والثاني لا يصح اقتداء به ضمير وعلة بقوله لتردد كل منهم في استعمال غيره للتجسس فساغت له هذه الاحاله بخلاف الشارح وكانه ظن انه قدم مقدمة الجلال المذكور (قوله ويؤخذ مما مر) في التعبير بالاخذ هنا مساححة اذا ما هنا من أفراد الضابط وكان غرضه ما ذكره الشهاب حج بقوله انه يئد به يؤخذ من تقرير من لزوم الاعادة انه يئد به عليهم فعل العشاء على الامام فعمل المغرب استقر من تعبير مجاسة في كل اه وان كانت العبارة قاصرة عنه (قوله وبخلاف) عن هذا الرد الذى حكاه بقبل وقائه الشهاب حج فتلخص ان الشارح يمارى نفسو بر صاحب الخواطر السريعة محال الشهاب المذكور وغايبه واجبه بالسلاط بالظن بما سوم لانه يرى الامم حكمة منه لا بما رأى صورة والا فلا تلاعب مع النسيان لكن قوله ادنية الامر لا ينزل على ذلك ولا معنى له هنا وارأوله لشيخ في المسئلة عينا لا تقبله العبارة مع عدم صحته يعلم عرجتها وأصل ذلك ان الشهاب المذكور لما رد المدعى بتقديم كلام لا شهاب المذكور واختار أن المسئلة مصورة بالعمد استمرسوا لاصورته انه كيف يصح لاقتداء به يستدوه وهو مسترعب فأورده وأجاب عنه بقوله قلت كونه منسلا بعبارة متنوعة ادناية أمره الى آخر ما ذكره الشارح والشارح ربه هذه على جوابه المذكور فليتم مع بعضهم أجاب عما جاء عنه الشارح بحمل الملاعب في القول الثاني على ما هو في حكم الملاعب وذلك في النامى لافى الملاعب حقيقة وبالفعل كفى العامد وهو يرجع في التصديق الى جواب الشارح بحسب ما قررناه (قوله لانه

على التراخي الخ) هذه الاجوبة مبنية على لزوم الاعداد لهم خلاف ما قدمه في باب التيمم فليراجع (قوله ولجواز كونهم كانوا عالمين) أي حين بلغ النبي صلى الله عليه وسلم بان طرأ لهم العلم بعد الاقتداء والافكيك يقتدون مع علمهم بعدم صحة الاقتداء (قوله لعدم صلاحيته لتعمل القراءة عنه الخ) لا يرد عليه الا امام المحدث لانه أهل في الجملة لو كان متطهرا (قوله ونبيه بما ذكره) أي ان من لم يحسن الخ) قد يقال ان ما فسر به الا في قاصر (قوله وعلم منه عدم صحة اقتداء آخر من باخرس) وجه علمه منه ما يؤخذ مما وجهوا به الحكم من عدم تحقق المماثلة لجواز ان يحسن أحدهما لم يحسنه الآخر فالضمير في قوله منه راجع لقول المصنف وتصح بمثله أي الذي مماثلته له محقة كما هو ظاهر فخرج به الآخر من مع الآخر للتوجيه الذي ذكرنا فلا تحقق المماثلة والشيخ في الحاشية جعل الضمير راجعا الى قول الشارح لان أحدهما يحسن مالم يحسنه صاحبه وهو لا يصح لان عدم الاحسان فيه محقق فلا يدل على المحتمل (قوله خلافا للسير) في قوله بلزوم الاعداد اذ المجهل المأموم وجوبه بان كان عالما بذلك لانه كان من حقه عدم المتابعة فتابعته مبطلة اصله (قوله عملا بما تقدم من التعليل) أي في قوله والظاهر من حال المسلم خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله كالحسن الذي لا يغير المعنى) كذا في النسخ وفيه اتحاد المشبه والمشبه به (قوله وحذفه منه المصنف لفهمه بالاولى) أي ولانه ليس من الحسن حقيقة وان كان مرادهم هنا ما هو أعم من الابدال كما أشار اليه الشارح بعد قال الا ذرعي وتجاوز الافرعي وغيره فعدوا من الحسن المبطل للمعنى قوله المستقين وليس يمكن بل ابدال حرف بحرف (قوله ولو تفتن للصواب قبل السلام أعاد) لا محمل له لان الحكم هنا يبطلان صلاته بمجرد اتيانه بما ذكر والشهاب حج انما ذكره عقب قوله الا في الذي تبعه فيه الشارح بخلاف ما في الفاتحة أو بدلها فانه ركن وهو لا يسقط بنحو جهل أو نسيان فغير عنه بقوله نعم لو تفتن الخ (قوله أو كونه في صلاة) فيه وقفة والقياس البطلان هنا لانه كان من حقه الكف عن ذلك (قوله في غير الفاتحة) أي ما في الفاتحة فيبطل وان لم يكن عامدا عالما لكن بشرط عدم التدارك قبل السلام لالكونه لحايل لما ذكره الشارح بعد (قوله كان يؤمها) أي في حال رقبته قبل صيرورته مولى حتى يتم الدليل اذ المولى العتيق (قوله نحو) الذي زاده في غضون المتن راجع لمجموع الصورتين بعده لا لخصوص لفظ السليم وان توهم ليدخل الصور التي زادها بعد المتن كأنه قال نحو قدوة السليم بالسلس والظاهر بالمستحاضة كالمستور بالعارى الخ هو قدومه على لفظ قدوة لا يرتفع هذا التوهم (قوله أي سلس البول ونحوه) اقتصر الجلال المحلى على التفسير بسلس البول كالموضحة كانه لا محل لهذا الخلاف فغيره تصح القدوة به جزما وفيه خلاف غير هذا وعليه فزيادة الشارح له كقوله والمستور بالعارى الخ مراده به تنجيم الفائدة من غير نظر للخلاف (قوله لكفره بذلك) أي بذلك القول فامتنع قبوله فيه ولفظ بذلك سقط من نسخة الشيخ التي كتب عليها فرتب على ذلك ما في حاشيته (قوله بخلافه في غير ذلك) أي في غير ما اذا أسلم ثم اقتدى به ثم قال لم أكن أسلمت الخ فإدراجه بالغير كما هو ظاهر اخباره عن كفره الذي استثنيت منه هذه الصورة المذكورة في قوله قبل والاوجه قبوله في كفره وقوله لان اخباره عن فعل نفسه مقبول تعليل له وليس مراده بقوله بخلافه في غير ذلك مطلق غير وان فهمه كذلك الشهاب سم في حاشيته على الضفة الموافقة عبارتها لعبارة الشارح فاحتاج الى تقييد التعليل بما هو مسطور فيها (قوله ذكر ذلك الروايات) أي قوله والخفية هي التي يباطن الثوب الخ فالاشارة راجعة الى الاستدراك والمستدرك عليه فان أصل الضابط للروايات (قوله نعم لو كانت بعامة) أي أو نحو صدره كما هو ظاهر (قوله فلا فرق بين من صلى قائما وجالسا) فيه منافاة مع الذي قبله وهو تابع في هذا الشهاب حج في تحفته بعد ان تبع شرح الروض في جميع المذكور قبله فانه منه حرفا يحرف لكن الشهاب المذكور انما عقب ضابط الانوار بذلك بناء على ما فهمه منه من ان مراده بقوله بحيث لو تأملها المأموم أي مطلقا سواء كان على الحالة التي هو عليها من جلوسه وقيام الامام مثلا أم على غيرها بان نقرضه قائما اذا كان جالسا أو نحو ذلك حتى تلزمه الاعداد وان كانت بنحو عمامته وهو قائم والمأموم جالس لجزءه لان الفرضنا فياءه وتأملها الرأها وشيخ الاسلام في شرح الروض فهم منه ان مراده أن يكون المأموم بحيث لو تأملها على الحالة التي هو عليها الرأها فلا يفرض على حالة غير حاجتي لتلزمه الاعداد في نحو الصورة التي قدمناها فإدراجه ضابط الانوار وضابط الروايات عنده واحد بناء على فهمه المذكور ومن ثم فرع الثاني على الاول بالقاء معبر عنه بقوله فالاولى ولم يقل الاصح أو نحوه وانما كان الاولى لانه لا يحتاج الى استثناء شيء منه مما استثنى من ضابط الروايات فهو أضبط والشهاب المذكور لم يفهم المغايرة بين الضابطين كما قررناه عبر عن ضابط الانوار بقوله والاوجه في ضبط الظاهرة أن تكون بحيث

لوثأملها المأموم لآهوا ولم ينقل والاولى كما قال في شرح الروض ثم قال وقد روي بين من لم يرها بعده أو استعاله بصلاته
فيعيد ومن لم يرها لكونها بعمامته ويمكن رؤيتها إذا قام مجلس مجرا إلى آخر ما ذكره رحمه الله لكنه استثنى من عموم ذلك
الاعمى قال لعدم تقصيره بوجه والشارح رحمه الله تعالى تبسح شرح الروض أولا ثم عرفت ثم ختمه بقول لشهاب المدكور
فلا فرق الخ فناقاه وعن صرح بان مؤدى الضابطين واحد والدال شارح في ماويه لكن مع قطع النظر عما استثناء الروابي
من ضابطه لضعفه عنده فساواته عنده انما هو بالنظر لاصل الضابطه وهو موافق للشهاب المدكور في المعنى والحكم وان
خالقه في الصنيع وموافق لما في شرح الروض في الصنيع ومخالفة في الحكم كما يعلم بسوق عبارة ماويه واتصها مثل عن
مصل في ظاهر ثوبه أو على صدره أو ثوبه من قدومه نجاسة أو كان المأموم بعيدا عن امامه هل حكمها حكم النجاسة الخفية حتى
لا يلزم المأموم القضاء لان النجاسة المذكورة مما تخفى على المأموم خصوصا ان تدخل المسجد بعد تعرضه فأجاب بان النجاسة
المذكورة ظاهرة كما صرح به الروابي اذ لا يخفى عن تقصير والنجاسة الظاهرة أن تكون بحيث لو أمهلها أبصرها بان كانت
في ظاهر الثوب والخفية بخلافها انتهت فقد صرح برجوع كل من الضابطتين إلى الآخر لكن في عروده ما صدر به الجواب
لتصريح الروابي بنظر ظاهره كما صرح من استثنائه المدكور وبالجملة فالشارح لم يظهر من كلامه هاهنا ما هو معتد به عنده في المسئلة
لكن نقل عنه الشهاب سم ما يوافق ما في فتاوى والده الموافق للشهاب وهو الذي نخط عليه كلامه هاهنا آخر وان لم يلائم
ما قبله كما عرفت وانما أطأت الكلام هنا محل الحاجة مع استنباه هذا المقام على كثير وعدم الوقوف على من حقه حقه (قوله
وان بان ذلك الشيء أو شيء منه الخ) مفهوم قوله المار في حل المتى بعد الصلاة (قوله نعم لو ظنه في الاستدراج جلا الخ) مع عموم
بالاولى مما رجه في كلام الروابي (قوله بانه زيادة على العداله من حسن الخ) عبارة لروضة وأما الورع فليس المراد منه مجرد
العدالة بل ما يزيد عليه من حسن السيرة والعفة (قوله نعم عبارة توهم الخ) يعني لسط عبارة في مهماته والا فها هو مدكور
هنا لا إيهام فيه وهو منقول بالمعنى (قوله أو قاصر في سفره) أي والمأمومون سمون وعاله في شرح الروض بالاختلاف بين
صلاتهم ما أقول ولو وقع بعض صلاتهم من غير جساءة بخلافها خلف الممت (قوله تأمرت الانارة إلى نفس ذلك) مذكوره
هو جميع مفهوم قوله فيما هو ولو تميز المفضل من ذكر يلوغ الخ فالصواب استقط لفظ حسن (قوله أو وجده قد أحرم) أي
فالكراهة انما هي في تقدمه على غيره الذي ليس مثله مع حضوره وليست راجعة إلى نفس امامته (قوله في الاسلام) بيان
انه يقدم بكبر السن أخذ من الخبر الاتي فلهذا انما قيد بذلك لكونه محل الخلاف (قوله تحسب الشيعين ليومكم أي كبركم) أي
بالنظر لكونه مستعملا في حقيقته ومجازره (قوله بالنسبة لآبائه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) يؤخذ منه انه لا عبر
بمجرة آبائه إلى دار السلام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله أو صورة) في أكثر النسخ مصدرة وهي الموافقة لما في كلام
غيره (قوله من ولاد الناظر) أي ولو عامما كالحاكم كما هو ظاهر (قوله يعني من جاره الانفعال) انما حل المتى على هذا الحمل
المحوج إلى قوله الاتي في تفسير ضمير يكن بالمستحق للنفقة حقيقة ولم يبق المتى على طاهره ليس في عملي أي لترجع عارته
إلى عبارة لمحررنا لا يلزم عليه اهمال شيء من أحكامه (قوله وهو ما سوى المسعير) أي أما المسعير فليس له التمسك
والصورة انه غير أهل كما هو فرض المتى وسكت عما اذا كان أهلا والعلة تقتضي العموم انه لا فرق بين المسعير والأهل وغير
الأهل في عدم استحقاقه التقديم لكن ينافيه ما سبأ في قوله ولا يدمس اذن الشريكين الخ من اب المسعير من أحد الشريكين
لا يدمس اذنه مع الشريك الآخر عند غيبة غيره فلهذا ما انفصله الملل هنا غير من ادبير الجمع (قوله وكذا زعمنا بقدر زعم
الجماعة) فيه ان هذا الشرط يلزم عليه انهم اذا صرفوا هذا الزعم للجماعة لم يكن لهم بذلك بعد للصحة لصح ربهما ويلزم
عليه تعطيلها (قوله وتقييد بعضهم) هو الجلال المحلى وانما قيد بذلك لانه محل الخلاف تأييده لم من تعليل المسائل الاتي ولا
يتوجه ما ذكره الشارح كبن حجر (قوله على ان مرادهم) كذا في نسخ الشارح وهو محرف عن قوله على انه موهم والعبارة
للشهاب ج (قوله اذ لا يكرى الا مالها) يرد عليه نحو الناظر والولى (قوله المسالك) أي للنفقة بقربه ممر (قوله كفي اذن
الشريكين) أي ولا يشترط ضم اذن المسعيرين اليه وليس المراد انه يكفي انهما يتاكيان كفي اذن المسعيرين وان توهم (قوله
بخلاف غيره) أي غير الوالى وعبارة النفقة بخلاف ما لا يمكن فهم انتهت أي ولا يدمس لادن في خصوص الجماعة ولا يكفي
عنه الاذن في مطلق الصلاة فهو راجع إلى العاية فقط (قوله وطاهر ارحل الاول) أي مسند الوالى المذكورة (قوله تأييده

(الاذري) عبارة الاذري ويقدم الوالي على امام المسجد قلت وهذا في غير من ولاة الامام الاعظم ونوابه امامن ولاة الامام الاعظم ونحوه في جامع أو مسجد فهو أولى من والي البلد وقاضيه بلا شك انتهت فراه بنتواب الامام الاعظم وزاؤه بدليل قوله في المفهوم امامن ولاة الامام الاعظم ونحوه ولا بدع في تقديم هذا على والي البلد وقاضيه امامن ولاة قاضي البلد فلا شك في تقدم القاضي عليه لانه موليه وعلى قياس هذا ينبغي أن يكون قول الشارح بل الوجه الخ مضر وضافين ولا نفس الامام فتأمل (فصل في بعض شروط القدوة) (قوله وتسمية ما في الابتداء الخ) هذا جواب ثان فالمراسب فيه العطف باو (قوله ويجري ذلك في كل مكره من حيث الجماعة المطاوعة) قال الشهاب بن حجر كماله مخالفة السنن الانية في هذا الفصل والذين بعده المطاوعة من حيث الجماعة أه وكان هذا ساقط من نسخ الشارح من النسخ بعد اتيانه بدليل لفظ المطاوعة فانه من هذه العبارة (قوله ولا يزيد على ثلاثة أذرع) فان زاد كرهه وكان مقوفاً لفضيلة الجماعة كما يعلم مما يأتي (قوله ولو اعتمد عليهما) لم يتقدم ما يصح أن يكون مرجع الضمير التثنية ولعل في النسخ سقطا والذي في فتاوى والده سئل عما اذا قدم الامام احدي رجليه على الاخرى معتمدا عليهما ووقف المأموم بين رجليه فهل تصح قدوته أو لا فأجاب بانه تصح صلاة المأموم كما أفاده كلام البغوي وغيره انتهى (قوله وبحث بعض أهل العصر) ان أراد الشهاب حج كما هو الظاهر فهو لم يطلق ان الاعتبار باصابع قدميه فيما ذكر بل قيده بحالة اعتماده عليهما نعم نقل بعد ذلك عن بحث بعضهم هذا الاطلاق الا ان الظاهر انه ليس من أهل العصر وعبارة الشهاب المذكور في تحفته ولم أرهم كلاماً في الساجد ويظهر اعتباراً باصابع قدميه ان اعتمد عليها أيضاً لا فاقتر ما اعتمد عليه نظير ما مر ثم رأيت بعضهم بحث اعتباراً باصابعه ويتعين حمله على ما ذكرته انتهت (قوله غير ان اطلاقهم يخالفه) انظر مراده أي اطلاقهم (قوله وعلى من في غير هته الخ) أي فكل من المتصل بما وراء الامام وغيره وهو أقرب منه الى الكعبة في غير جهة الامام يقال له صف أول في حالة واحدة وهو صادق بما اذا تعددت الصفوف امام الصف المتصل بصف الامام لكن يخالفه التعليل الا في قوله ومما عالت به أفضليته الخ (قوله وهو أقرب الى الكعبة منه) أي من المستدير أي والصورة انه ليس أقرب اليها من الامام أخذ من قوله الا في عقب المتن الا في على الاثر والوجه فوات فضيلة الجماعة بهذه القرينة المذكورة الخ والافاى معنى لعدده صفاً أول مع تفويته لفضيلة الجماعة فليحصر (قوله حيث لم يفصل بينه وبين الامام صف) قيد في قوله المستدير حول الكعبة المتصل بما وراء الامام أي بان كان خاف الامام صف امام هذا غير مستدير فالصف الاول هو هذا الغير المستدير الذي يلي الامام ويكون المستدير صفان اما ان ينبغي ان يحمله في جهة الامام في غير جهته فينبغي ان يكون هذا المستدير صفاً أول اذا قرب من الكعبة ولم يكن امامه غيره أخذ من قوله وعلى من في غير جهته بالاولى فالراجح ولا يصح أن تكون هذه الحديثة قيداً في قوله وعلى من في غير جهته وان كان متبادراً من العبارة لعدم تأنيبه (قوله فقد قالوا ان الصف الاول هو الذي يلي الامام) دليل لكون المستدير المتصل بما وراء الامام صفاً أول وقوله ومما عالت به أفضليته الخ دليل لكون من في غير جهته وهو أقرب الى الكعبة منه صفاً أول أيضاً في كلامه نف ونشر مرتب وعالت مبنى للمجهول ونائب فاعله أفضليته والضمير فيه راجع للصف الاول (قوله لكن جزمنا بخلافه) أي بحسب الظاهر والافضل جزمهما في حالة البعد كما سيأتي وهو غير محل النزاع (قوله ولا ينافيه) أي ما جزمنا به (قوله ما مر في فصل الاستقبال من البطلان) أي الذي تقدم التعبير عنه في كلام بعض المتأخرين بقوله ويعلم مما تقدم في باب استقبال القبلة ويعنى بذلك البعض الشهاب حج فان ما مر كلامه والحاصل ان الشارح معتمداً قاله الشهاب المذكور كما يصح به تعبيره بقوله كما جزم به بعض المتأخرين دون أن يقول على ما جزم به أو نحو ذلك من صيغ التسبيري وأما قوله لكن جزمنا بخلافه الخ فليس مراده منه تضعيف كلام الشهاب المذكور لانه مضر وض في غير ذلك كما بينه بعد وانما مراده به الجمع بينه وبين كلام الشهاب المذكور لانه لا يتوهم انه يخالف لجزمهما لكن في سياقه فلا فائدة لا تخفى ولمنخصه ما ذكرته (قوله فلا ترد على عبارته) أي خلافاً لن أو ودها (قوله بل في المجموع) لا معنى لذلك بل هنا عبارة الامداد بعد ما مر ثم رأيت في المجموع والتحقيق الخ (قوله فان خالف ذلك) أي فان خالف الاخر فأحرم عن اليمين أيضاً فان هذا هو الذي في فتاوى والده وان كان قوله فان خالف صادقاً بغير ذلك أيضاً والحكم فيه صحيح (قوله نعم الخ) من جملة فتوى والده وان أوهم سياقه خلافه (قوله ولا فلا تحصل لواحد منهما) أي وان حصل التقدم أو التأخر بعد ذلك حيث انتفت العقبة وظاهره ان فضيلة الجماعة تنتفي

في جميع الصلاة وان حصل التقدم أو التأخر بعد وهو مشكل وفي فتاوى والده في محل آخر ما يخالف ذلك قليلا (قوله كما يعلم من قوله) في علمه منه منع ظاهر (قوله ويسن أن لا يزيد ما ينسبه وبينهما الخ) أي فان زاد فانت فصيحة الجماعة كما علم مما مر (قوله نظير انس السابق) لم يسبق له ذكر في كلامه والجلال المحلى ذكره هنا لئلا يكتفى بعد ذكره ما سبأ في الشارح على الاثر من قوله فان حضر ذكره وأمرأة الخ ولفظ الجلال روي الشيخان عن أنس قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم في بيت أم سليم فقامت أنا وبنو خلعته وأم سليم خلفنا (قول المتن ثم النساء) ظاهره ان البالغات وغيرهن سواء وهلا قيل بتقديم البالغات كما قيل به في الرجال وهلا كانت غير البالغات ممن يحمل قوله صلى الله عليه وسلم في الثلاثة ثم الذين يلونهم اذ لم يكن في عصره عنده خنثى بدليل ان أحكامهم غالباً مستنبطة ولو كانوا موجودين ثم اذ ذلك النص على أحكامهم فان قلت العلة في تأخير الصبيان عن الرجال خشية الافتتان بهم وهذا منفي في النساء قلت ينقض ذلك ان الحكم المتقدم في الرجال والصبيان عام حتى في المحارم ومن ليس مظنة للفتنة (قوله ولما في الاول اخذنا ما مر من توفرا الخشوع الخ) فيه أن البعض المذكور لم يدع تفضيل الاول عليه بحسب ما نقله هو عنه حتى يرد عليه بما ذكر لكن عبارة القضية وأصل صوف الرجال أولها ثم ما يليه وهكذا أو أفضل كل صف يمينه وقول جمع من بالثاني أو اليسار ليعلم الامام ويرى أفعاله أفضل من بالاول أو باليمين لان الفضيلة المتعلقة بذات العبادة أفضل من المتعلقة بمكانها مردود بأن في الاول واليمين من صلاة لله تعالى الخ (قوله بسكون السين) أي ليكون ظرفا ذهابا عنها اسم على المسند وهو مخصوص برب وسنده لكن قال الفراء اذا حسنت فيه بين كان ظرفا نحو قعد وسط القوم وان لم يحسن فاسم نحو احتجم وسط رأسك قال ويجوز في كل منهما التسمكين والتحريك لكن السكون أحسن في الظرف والتحريك أحسن في الاسم وأما بقية الكوفيين فلا يفرقون بينهما ويجعلونها ظرفين الا ان ثعلبا قال يقال وسطا بالسكون في المنفرق الاجزاء نحو وسط القوم ووسط الطريق فيمالا تفرق احرأه نحو وسط الرأس (قوله ويؤخذ من قولهم هنا أيضا ان الامر بالاعادة الخ) في هذا الاخذ نظر ظاهر اذ لم يكن هناك خلاف راعاه النبي صلى الله عليه وسلم في أمره (قوله ولو وجدها) أي الفرجة كما يدل عليه قوله ليس دخل تلك الفرجة الخ فخرج ما اذ لم تكن فرجة لكن هناك ما لو وقف فيه لوسعه فلا يخطئ له لعدم التقصير وهذا ما انفضاه طاهر التحقيق وسوى الشهاب حج بينهما تبعاً للمجموع فليتنبه (قوله لم يكره لعدم التقصير) أي فليس انهم خرق صفة وفهم لاجلها (قوله ولو كان عن عين الامام محل يسعه وقف فيه) كان صورته فيما لو أتى من امام الصوف وكان هناك فرجة خلفه فلا يخرق الصوف المتقدم لعدم تقصيرها وانما التقصير من الصوف المأخوذة بعدم سدها فليراجع (قوله فان أمكنه الخرق) أي ولم يكن محله يسع اثنين بقرينة عطفه عليه أو المقتضية ان يقدر فيما قبلها انقيض ما بعدها وحيداً فقول الشارح والخرق في الاولى أفضل من الجرغ غير متأتا الصورة انه فيها لا يمكن الا لخرق كما عرفت وهو ساقط من بعض النسخ كما انه ليس بوجود في شرح الروض الذي هو أصل هذه العبارة (قوله فقد قال القاسي أبو النايب الى آخر السوادة) هو بن عباس عباره دأوى والده حرفا بحرف وان أوهم سياقه خلافه (قوله فيما لو وقف مأموم عن عين امامه) أي وأحرمة بقرينة ما بعده (قوله في آخره) أي أراد ان يحرم بقرينة ما بعده (قوله قبل مضى ما سعى ركنتين) أي فعليه ووجهه هما هما الذي يصير أحمر أو التقدم بهما كما يأتي (قوله أو الى سلمه) أي الذي هو مسه تأهو طاهر عما أتى أي والصوره ان اسطح نافذ الى المصير أحدا من شرط التنافذ الا في قليلا راجع (قوله كثر الخ) مثال للابدية (قوله لدى بجمعه هناك وبعضه موات) أي معصية اذ لا تتصور الاشاعة هنا كما لا يخفى (قوله كبح أو صغره) اساره الى ان يبيت في المني يصح عطفه على قوله كبح فيقدر ان يطلع بعد أو يصح عطفه على قوله صغره فيقدر لفظها بعد أو (قوله بالنسبة الى أي قيس) أي بأن يبق طهره لثبته (قوله في قاله الشارح) أي قوله بينهما حائل فيه (قوله ولا يركعون قبل ركوعه) نعم ما اذا كان الرابطة متممها بثلاثة اركان لعدم فيختصر لهذا المأموم ما يغتفره مما سبأ في وهو في غاية البعد قليلا راجع (قوله ولما كان الاول مشكلا) أي بعدم وجوب مفارقة البقية وكان عليه ان يدكره حتى يعلم المراد من الجواب (قوله وبأنه متعذر) لم يقدم في كلامه ما يصح عطف هذا عليه وهو تابع في التعبير به للشيخ لكن ذلك قدم ما يصح له هذا العطف كما علم من سوق عبارته ونصبه او قد يشكك هذا أي ما ذكر عن البغوي أو لا بعدم وجوب مفارقة البقية ويناب بحمل الكلام فيه على ما دل على ما يعلم هو وحده انقلالات

الامام بعد رد الباب وبأنه مقصود بعدم احكامه فتحه بخلاف البقية انتهت (قوله وبأن الحائل الخ) فيه أمور منها ما مر في
الذي قبله ومنها أنه ليس من كلام الشيخ خلافا لما يوهى منه ومنه أنه لا يجدي لأن الحائل موجود فيه وفهم وزادوا عليه
بالبعد (قوله وباب مردود) ليس مثالا لما يمنع المرور والروية وان أوهى كلامه اذ هو عكس ذلك واسكنه ملحوق به في الحكم
فالاولى ان يقول ويلحق به الباب المردود كما صنع الجلال وكذا يقال فيما بعده أما ما يمنع المرور والروية فسيأتي في قول
المصنف أوجد اربط الخ (قوله ورد بأن هـ) اذ علم من قوله فيما مر الخ) هذا الدلائل في الاعتراض كما هو ظاهر والذي
أجاب به الشهاب حج ان هنا حائلا كما علم من كلامه فلا يرد عليه (قوله بحيث لو ذهب الى الامام من مصلاه لا يلتفت) تصوير
للنص الاول وفي بعض النسخ حذف لفظ لا من لا يلتفت فيكون تصوير للنص الثاني وهو الظاهر في فصل في بعض
شروط القدوة أيضا (قوله أوماموما أوموتعا) عبارة التحفة أو كونه مأموما أو مؤتمعا ولعل لفظ كونه سقط من نسخ
الشارح من النسخ (قوله والاميات اشكال الرافعي) من تمام الرد لا من تنمة المردود وعبارة التحفة وبه يعلم ان قول جمع
لا تكفي نية نحو القدوة أو الجماعة بل لابد ان يستحضر الاقتداء بالحاضر ضعيف والاميات اشكال الرافعي المذكور في الجماعة
والجواب عنه بما تقرران اللفظ المطلق الخ انتهت ووجه علم ضعفه مما ذكر ان الرافعي فهم من كلام الاصحاب انهم قائلون
بالصفة في صورة نية الجماعة وان لم يستحضر الاقتداء بالحاضر حتى رتب عليه اشكاله الذي مررت الاشارة اليه بالجواب
عنه ولو كانت الصورة ما ادعاه هـ ذا الجمع لم يثبت اشكال (قوله وخرج بقوله مع التكبير ما لم ينو كذلك) عدل اليه عن
قول التحفة وخرج بمنع التكبير تأخرها عنه لما أورده عليه الشهاب سم من ان المفهوم من تأخرها عنه وجودها مع تأخرها
عنه قال ولا يخفى ان ذلك من قبيل نية الاقتداء في الاثناء فيشكل قوله ثم ان تابع الخ لانه مفروض عند ترك النية رأسا (قوله
وان افرقا في عدم انعقادها عند انتفاء نية الجماعة) بوجه ان هذا الافتراق قد مر مشترك بين الصحيح ومقابله يقول به كل منهما
وليس كذلك كما يعلم مما يأتي (قوله في غير الجماعة) أي أما فيها فتبطل باتفاق القائلين بالصحيح المتقدم الذي الصحيح ومقابله هنا
مفرعان عليه (قوله وأيضا فاسم الاشارة) الاولى حذف لفظ أيضا (قوله ومثله في ذلك المندورة) أي بأن نذر ان يصلي
كذا من النفل المطلق جماعة كما هو ظاهر من جعلها كالجمعة التي النية المذكورة شرط لصحتها وفي حاشية الشيخ جعلها على
الفرضة ولا يخفى ما فيه اذ ليست النية شرطا في انعقادها فلا تكون كالجمعة بخلاف النفل المندور جماعة فان شرط
انعقاده بمعنى وقوعه عن النذر ما ذكرنا من (قوله وعبارة ابن العماد الى قوله وعلم بما تقر في خبر معاذ) من فتاوى والده
حرفا بحرف وان أوهى سياقه خلاف ذلك (قوله ولهذا) أي واكون فضيلة الجماعة حاصلة مع القول بأن الانفراد أولى الذي
فهمه عنهم فاستشكل هؤلاء الجماعة مبنى على ذلك فهم موافقون له فيما فهمه واحتاج الى هذا لان جميع ما قدمه من
القول ليس فيه التصريح بأن الانفراد أولى فتأمل (قوله ولا قول الروضة وغيرها الخ) عبارة الفتاوى وأما قول الروضة
وغيرها الخ (قوله صباحا وغيرها) في علم ذلك من خبر معاذ نظرا ظاهرا لانه مفروض في عشاء الاخرة كما مر (قوله وهذا هو
مراد ابن المقرئ) يعني قوله لانه يحدث جلوس تشهد لم يفعله الامام فالكلام في المغرب كما يعلم كالذي نذكره بعدم
الروض وشرحه (قوله كما ان مراد الشيخين بقوله أحدث تشهدا جلوسه) أي معه بقربة ما قبله (قوله ويؤخذ من ذلك
بالاولى انه لو ترك امامه الجلوس والتشهد) يعني في الصبح بالظهور (قوله ويجري ما ذكر) أي في المغرب وقوله فحين صلى الصبح
مكرر مع قوله يؤخذ من ذلك بالاولى الخ (قوله وتعليقهم لزوم مغارقة مصلي الرباعية) كذا في نسخ الشارح كالفتاوى وكان
المصدر مضاف لفعوله وقاءه محذوف لعمد أي مصلي المغرب (قوله ولا تنظر الى انه أحدث جلوسا) فيه مسامحة اذ لا احداث
هنا (قوله بأن وقف امامه يسيرا) هذا التصوير اندب الاتيان بالقنوت (قوله ندبا) أي وله فراقه كما سيأتي (قوله لم يضر) أي
بالنسبة لا كراهة كما يأتي وهو مخالف للسنة كما علم مما مر (قوله في ظنه) أي الامام اما لجهله بالحكم لا اعتقاده ان النبي
يقوم اليها ثانية مثلا وما في حاشية الشيخ من رجوع الضمير للمأموم ليس في محله (قوله وأدركه) بدل من كلام أو يقدره قول
(قوله غير مطلوبة) بوجه انهم انما لو كانت مطلوبة لم يضر وليس كذلك كما علم مما مر (قوله أحدث سنة) وهي الجلوس للتشهد
(قوله والحاصل ان الفحش في التلغف للسنة أي الجلوس للتشهد بقربة مأمرا والافهوف في مسئلة القنوت أيضا متخلف لسنة
واغماضها باللام وفيما بعده بالباء للاشارة للفرق بينهما بما يؤخذ مما ذكرته (قوله بل بتكرره الخ) عبارة التحفة بل بانضمام

ركنين تامين اليه (قوله قيد لعدم الكراهة) أي ولذنب القنوت كما قاله الشهاب سم (قوله لا نأقول لما نذر الربط الخ) عبارة النصف يرد بأن الربط مع تخالف النظام متعذر فرفع الانتقاد (قوله وأيضاً فقد ربط الخ) في نسخة لربطه دلالة الخ وهي أولى وأقرب إلى عبارة النصف المارة (قوله لا يمكنه الاستمرار) هذا في الحقيقة هو محل الفرق (قوله يصلى مفترشاً) الأصوب حذفه (قوله هذا ان كان فقها) أي المأموم كما هو المتبادر ويصح رجوعه إلى الامام وظاهره أنه لا بد من هذا القيد في كل منهما أما الامام فلا أنه لا يستدل بأفعاله إلا اذا كان كذلك وأما المأموم فلا أنه لا يستدل بما ذكر إلا اذا كان كذلك (قوله بل يجب انتظاره في السجود) أي ان أراد الاستمرار معه والافعال ان له المارقة (قوله الآتي في شرح قوله الخ) هو تابع في هذا الشهاب سم لكن ليس في كلامه ثم شرط وعبارة الشهاب المذكور هناك أولاً تمام التشهد الاول اذا قام امامه وهو في أثناءه انتهت ومراده بالشرط الذي عبر عنه هو هنا بالقيد قوله اذا قام امامه وهو في أثناءه أي بعد ان فعله الامام كما علم مما مر وأصح عنه الشهاب سم في حاشيته عليه فيما يأتي وهذا التفسير هو الشرط في الحقيقة والافعال اذا قام امامه وهو في أثناءه صادق بما اذا لم يأت به مع انه تبطل صلاة المأموم بمجرد التخلف حينئذ كما مر لفحش المخالفة واعلم ان الكلام هنا في كون التخلف حينئذ مبطل أو غير مبطل ولا خلاف فيه بين الشارح والشهاب المذكور وفيما يأتي في كونه يعذر بهذا التخلف حتى يغتفر له ثلاثة أركان طويلة أولاً يعذره فعند الشارح يعذر كما يأتي وعند الشهاب المذكور لا تغنيه لذلك (قوله بخلاف نحو جاسة الاستراحة) محترز قوله تفحش المخالفة فيها فصل تجب متابعة الامام في أفعال الصلاة (قوله ويتقدم انتهاء فعل الامام على فراغه الخ) عبارة المحلى ويتقدم ابتداء فعل المأموم على فراغه منه أي فراغ الامام من الفعل انتهى قال اشهاب سم وهي أقرب إلى عبارة المصنف انتهى ولم ينبه على وجه عدول الشارح كالشهاب سم عن ذلك الأقرب وأقول وجهه ليناً أنه حمل ما في المتن على الاكتمال الذي سيذكره والافعال المصنف باعتبار حل الجلال صادقة بما اذا أخر ابتداء فعله عن ابتداء فعل الامام لكنه قدم انتهاءه على انتهائه بأن كان مريع الحركة والامام بطيئها وظاهر ان هذا ليس من الاكل (قوله وأخرى على وجه الوجوب) بمعنى انه يتأدى بها الوجوب بمعنى الشرطية لا على الوجه الاكل والاشتات أي به هذه مكروه أو حرام كما يأتي (قوله فالاولى هي التي ذكرها بقوله تجب المتابعة الخ) صوابه هي التي ذكرها بقوله بأن يتأخر الخ (قوله وبديل على ذلك قوله فان قارنه لم يضرب) أي وما بعده (قوله والثانية فصلها بعد ذلك) أي بقوله فان قارنه لم يضرب وقوله وان تخلف بركن إلى قوله لم تبطل في الأصح وبقوله في آخر الفصل والافعال من قوله ولو تقدم بفعل ركوع وسجود ان كان بركنين بطلت والافعال (قوله ويمكن أن يقال أيضاً قوله بأن يتأخر الخ) حاصل هذا الجواب كما يعلم من آخره وان كان فيه فلاقة ان عموم المتابعة يتأدى بوجوه منها ما هو مطلوب لخصوصه ومنها ما هو مكروه أي أو حرام لخصوصه وان تأدى به عموم المتابعة فالاول هو المذكور في قوله بأن يتأخر الخ وغيره مذكور في الصور الثلاثة الاتية فالكل على هذا من مدخول المتابعة المذكور في صدر كلام المصنف وهذا هو محل الفرق بين هذا الجواب والذي قبله فان ذلك فيه قصرها على قوله بأن يتأخر الخ وعلى هذا الجواب الثاني انما غاير المصنف في الاسلوب ولم يعطف حالة المقارنة على ما قبلها وان كان من مدخول المتابعة المذكورة كما تقر بأن يقول أو يقرن عطفاً على يتأخر ما بين الوجوب والكراهة أو الحرمة اللذين هما حكم المقارنة وما بعدهما من التناقض بحسب الظاهر (قوله من أحوال المتابعة) أي الاربعة المذكورة في كلامه أولاً وآخراً (قوله ان المتابعة في كلها) أي السبل المجموع لا الجيمي بقرينة ما قبله وما بعده (قوله والتقدم بجميعها يبطل) لعل الباء فيه بمعنى على أي والتقدم على جميع صور المتابعة الاربعة يبطل بان لم يأنر ابتداء فعله عن ابتداء فعل الامام ولم يقارنه ولم يتخلف عنه بركن ولم يتقدم عليه بركن بان تقدم عليه بركنين فاكثروا وكان الاوضح والاولى ان يقول والاخلال بجميعها مبطل لشعوله بالتخلف بركنين على ما يأتي وكان موقع هذه الجملة بعد التي قبلها العليل فكانت قال ولا شك ان المتابعة في كلها واجبة لان التقدم بجميعها يبطل (قوله والحكم ثانياً بأنه لا يضرب) صوابه والحكم ثانياً بأن يتأخر الخ الذي حصل به الحكم أولاً من حيث الجملة هو قوله تجب متابعة الامام في أفعال الصلاة وقوله بأن يتأخر بيان الحكم افراد ما تمحله به المتابعة (قوله بدليل قرينة السياق) لا حاجة للجمع بين دليل وقرينة (قوله لكنهما مكروهة مفوتة فضيلة الجماعة) صريح بالنظر للاحتمال الثاني المتقدم في كلامه في المتن ان المقارنة في الاقوال تنبث فضيلة الجماعة ولعله غير مراد خصوصاً فيسلم بطالب فيه عدم المقارنة كالتشهد فليراجع (قوله وقولهم المكروه لا ثواب فيه الخ) هذه إلى قوله وعلم

بما تقررناه لفظ سؤال وجواب في فتاوى والده تصريف فيه بما ترى من غير عزوه إليه وانظر ما هو وقع فيه هذا ولفظ الفتاوى
 سئل عن قولهم المكروه لا ثواب فيه هل مرادهم ثواب الجماعة اذا كانت الكراهة للذات كادل عليه أمثلتهم حتى لا يسقط
 ثواب الصلاة بفعلها في الحمام ونحوه من أماكن التي أم لا فأجاب بان المراد الكراهة للذات حتى يثاب على الصلاة في
 الأماكن المكروهة الخ وانظر ما حاصل هذا السؤال والجواب وما موقع لفظ الجماعة في السؤال (قوله فلا خلاف في المعنى)
 أي بين من قال بحصول الثواب في المنصوب ومن قال بنفيه (قوله كالزيادة في تطهير أعضاء الوضوء على الثلاث) أي فلا تنفع
 هذه الزيادة الثواب فيما قبلها والافتقار للزيادة لا ثواب فيها (قوله لانه نوى الاقتداء) الأولى ولانه (قوله كادلت عليه
 الاخبار) راجع لقوله لم تنعقد كما يعلم من شرح الروض وكان الأولى تقديمه على قوله ومحل ذلك (قوله فلو أحرمت منفردا) محترز
 قوله ومحل ذلك (قوله وفرغ منه والامام قائم) خرج به ما هو لى للسجود قبل فراغ الامام منه فلا تبطل صلاته وان قام الامام
 من السجود قبل تلبس المأموم به ويجب عليه العود مع الامام (قوله وان لحقه) انظر ما مرجع الضمير المرفوع والمنصوب
 (قوله ولتقصيره بهذا الجاوس الذي لم يطلب منه) انظر ما وجه عدم طلبه منه والشهاب ج اعاجعله تعاملا للمسئلة تمام
 التشهد الثانية لا اختياره فيها البطلان اللهم الا أن تكون الصورة انه غاب على ظنه الخلف بركنين بسبب اشتغاله بها
 ويكون البطلان مقيدا بهذه الصورة فليراجع (قوله لا تمام التشهد) أي الذي أتى به الامام كما يعلم مما قدمناه قبيل الفصل
 وقوله مطلوب ظاهره وان لم يمكنه ادراك القيام مع الامام لكن قيده السيد السمعوني بما اذا أمكنه ذلك وأيده الشهاب
 سم (قوله فيكون كالموافق) أي المذمور كما في كلام غيره ولعل لفظ المذمور ساقط من النسخ (قوله ظاهرة طال زمنها عرفا)
 لا حاجة اليه اذا الخلف لها الى تمام ركنين يستلزم ذلك نبيه عليه الشهاب ج (قوله ولا يقال انه يركع مع الامام) أي الذي قال
 به الشهاب ج (قوله وقد أفتى جع الى قوله هذا والاوجه) تبع في هذا السياق الشهاب ج الى قوله هذا والاوجه لكن
 ذلك اعما وأورده على هذا الوجه لانه يختار في مسئلة من نام في تشهده انه كالمرحوم فجعل هذا استظهارا على اختياره لذلك
 والشارح تبعه في ابراده على وجهه من غير تصرف بعد اختياره في المسئلة المذكورة ما مر مما يخالف الشهاب المذكور فلم
 يكن له موقع كما يظهر بالتأمل وان عقبه بقوله هذا والاوجه الخ وكان المناسب ان يستظهر على اختياره بافتاء الاخرين
 الا أني ويجعله رد الافتاء الجمع المذكورين عكس ما صنع الشهاب المذكور (قوله ولهذا ونسى كونه مقتديا بالخ) صريح
 هذا السياق انه تأييد لافتاء الاخرين بانه كالناسي وليس كذلك اذا لا وجه له وعبارة الشهاب ج وبه أي بافتاء الجمع المتقدم
 برد افتاء الاخرين بانه كالناسي للقراءة ومن ثم لونسى الاقتداء الخ فقوله ومن ثم الذي عبر عنه الشارح بقوله ولهذا تأييد للرد
 على الاخرين وسيأتي في كلام الشارح الاشارة لما نبهنا عليه في قوله واما قولهم في التعليل الخ وان كانت عبارته هنا قلقة كما
 عرفت (قوله ففرقهم بين هاتين الصورتين) أي صورتي نسيان القراءة ونسيان كونه مقتديا كما هو ظاهر لانهم ما يحمل وفاق
 فالضمير في فقرتهم للاصحاب واما قول الشهاب سم في حواشي التحفة كان مراده صورة من سمع تكبير الرفع وصورة
 الناسي للقراءة فجيئب لانه ان كان الضمير في فقرتهم للاصحاب فلا يصح لان مسئلة من سمع تكبير الرفع ليست محل وفاق حتى
 نسند للاصحاب وينسب اليهم انهم فرقوا بيننا وبين مسئلة الناسي للقراءة وان كان الضمير فيه راجعا للجمع المفتين بما مر فلا
 يصح أيضا لانهم لم يتعرضوا في افتاءهم لفرق كما ترى بل ولا مسئلة النسيان واعما أيدها الشهاب ابن حجر افتاءهم وأعجب منه
 ما في حاشية الشيخ من ان مراده بالصورتين قوله وقد أفتى جع الخ وقوله ويعارضه الخ اذ ليس هاتان صورتان وانما هي صورة
 واحدة اختلف فيها افتاءن وبسببهما فلا يكون مرجع الضمير في فقرتهم ومن الفارق بينهما على انه لا معنى له عند التأمل
 (قوله واما قولهم في التعليل) فيه أمران الأول ان القائل لهذا هو الشهاب ج تأييد الافتاء الجمع المذكورين كما عرفت فلا
 معنى لضمير الجمع الثاني قوله في التعليل فيه مساهلة اذ لم يذكر على وجه التعليل بل على وجه التأييد كما هو ظاهر ووفق
 ما بينهما (قوله فلو كان السابق بأربعة أركان والامام في الخامس) أي بان لم يقصد موافقة الامام في القيام الذي صار اليه فيه
 واستمر على ترتيب نفسه كما به عليه الشيخ في الحاشية وقضيته انه لا بد من قصد المتابعة وهو أحد احتمال ثلاث أبعادها
 الشهاب سم في حاشية المنهج والثاني انه يشترط ان لا يقصد البقاء على نظم نفسه والثالث وهو الذي استظهره انه لا يشترط
 شيء من ذلك بل يكفي وجوب التبعية بالفعل وقول الشارح الا أني قريبا اذا تبعه فركع قبل أن يتم الفاتحة تخلف لانماها

يؤيد ما قاله شيخنا الآن يقال انه لا يقتضى وجوب القصد وانما غاية ما فيه انه اذا قصد كان حكمه ماذكروا المستظهره ابن
قاسم يلزم منه ضعف حكم اليقينى بالبطالان في الصورة التي ذكرها فتأمل (قوله وادابته) أى بالقصد كما علم بحاصر (قوله وقد
علم بما تقدم ان المراد بفراغه) انظر ما لا داعي لذكره هنا (قوله وعبايتي) معطوف على قوله بما تقدم (قوله باعتبار طه
دون الواقع) قال الشهاب سم في حواشي التحفة فيه تظير ظاهر اذا لا معنى للتقصر في الواقع الا كون مقتضى الواقع ان
لا يشتغل بغير الفاتحة وهنا كذلك لكون ما أدركه لا يسع في الواقع غير الفاتحة فليتأمل انتهى (قوله اذا احكام الموافق
والمسبوق جارية في جميع الركعات) فيه انه لا يلزم من جريان احكامهما في جميع الركعات انهما اسميان كذلك حقيقة في
غير الركعة الاولى (قوله وان أدركه قبل قيامه عن أقل الركوع) أى وأنم الركوع قبل انفصال الامام عن أقله كما هو ظاهر
ولو حذف الواو من قوله وان لكان أوضح (قوله لحكمه كالركوع فيها) أى في انه ان لم يشتغل بالافتتاح والتعذر ترك قراءته
وركع فهو تقيم لما في المتن وليس مساو بالقوله أو ركع عقب تحرره كما لا يخفى خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله أو بقدر زمن
سكونه) أى من القراءة المعتدلة على قياس ما صر له في ضابط الموافق فلا راجع (قوله واللا يعتد بفاعله) وهل يجب عليه العود
لتتميم الفائدة مع نية المفارقة اذا هوى الامام للعبود اذا علم بالحال اذ حركته غير معتد بها حينئذ ولا وجه لمضيه فيما هو فيه
أولا يجب الظاهر الاول فلا راجع (قوله بكل تقدير) أى من تقديرى الخلاف والعبود مع الامام (قوله وقد نقل الشيخ عن
التحقيق واعقده لزوم متابعتة في الهوى) أى مخالفا لما صر من وجوب المفارقة فهو ضعيف وقد نبه الشهاب سم على ان
ما نسب للتحقيق لم يذكره فيه الا على وجه ضعيف (قوله وبوجه بانه لما زمته متابعتة حينئذ) عبارة الضعفة ويمكن توجيهه بانه
لما زمته المتابعة قبل المعارضة استحب وجوبها وسقط الخ (قوله اما اذا جهل ان واجبه ذلك) محترز قوله في حل المتن مع
علمه بان الفاتحة واجبة (قوله فهو بخلافه لما زمته مختلف بعذر) قال الشهاب سم قضية هذا انه كبطيء القراءة مع انه
فرضه في المسبوق والمسبوق لا يدرك ركعة الا بالركوع مع الامام أقول يحتمل أن يكون هذا امراد القاضى فيكون مخصوصا
لقولهم ان المسبوق لا يدرك الركعة الا بالركوع مع الامام فيكون محمله في العالم بان واجبه القراءة ويحتمل وهو الاقرب
واقصر عليه شيخنا في الحاشية ان امراد القاضى ان صلاته لا تبطل بخلافه الى ما ذكر فيكون محمل بطلانها هوى الامام
للسجود اذا لم يفارقه في غير هذه الصورة لكن نفوته الركعة وليس معنى كونه مختلفا به اذ رانه يعطى حكم المذخور من كل
وجه ولا اشكال في ذلك وان أشار الشهاب المذكور الى اشكاله بما ذكره الا ترى ان اذا لم نجعله معذورا بلزمه التخلف لقراءة
قد مر ما صر به للسنة مع قوات الركعة ولا يفيد ذلك ادراك الركعة كما صر (قوله لكن يجبه لزوم المفارقة الخ) مراده به
بيان ان المراد بقول الام والافارقة انه يجب عليه ذلك فان لم يفعل انهم ولكن لا تبطل صلاته حتى يصير مختلفا بركعتين فما
تقدم على اطلاقه (قوله وقضية الذليل) أى كما قال الاذرى ومراده تعليل المتن الذى مر عقبه (قوله وهو المعتمد كما قاله الشيخ)
قال الشهاب سم وأقول ينبغى ان المراد بالمقتضى المذكور أى مقتضى كلام الشيعين انه اذا كان الزمان الذى أدركه يسع
جميع الفاتحة تخلف لها كبطيء القراءة أو بعضها لزمه التخلف لقراءة قدره فليتأمل (قوله المتن ولا يشتغل المسبوق الخ)
المراد بالمسبوق هنا من لم يدرك تحرر الامام وليس المراد به من لم يدرك زمن الفاتحة بدليل قوله الا ان يعلم ادراكه بانه عليه
الشهاب سم (قوله ويظهر ان جلوس التشهد الاول بجلوس التشهد الاخير اكونه على صورته نظير ما مر آتيا) انظر
ما موقع هذا هنا وما المراد بما مر آتيا وهو ساقط في بعض النسخ وفي حواشي التحفة للشهاب سم مانعه قوله وبخبره في
جلوس التشهد كذا في شرح مروقضته ان من شك في جلوس التشهد الاول والاخير في العبود لم يبدله وهو ممنوع مخالف
لما في الحاشية عن الروض انتهى ومراده بما صر في الحاشية ما ذكره في قوله قبل هذه عن الروض في صلاة الجمعة انه لو شك
مدرك الركعة الثانية مع الامام قبل السلام هل يصح مع الامام بعد أو انها جعة انتهى لكن الذى كتب عليه الشهاب
المذكور من قول التحفة وينجبه الخ لم أره فيها فاعلمه في بعض نسخها وانما الذى فيها انه لو كان في العبود في الركعة
الاخيرة فهل جلوسه للتشهد الاخير كقيامه أى فيمتنع عليه العود للعبود واستقر ان ليس كقيامه وقرى بينهما فعلم ذكر
بعد ذلك في بعض النسخ قوله وينجبه الخ لكن الشارح لم يقدم ذلك فلتراجع نسخة نسخة (قوله فقد قال صاحب الانوار) انما
لم يضر لثلاثتهم رجوع الضمير الى الواو وانظر ما وجه دفع هذا ما اقتضته عبارة الانوار من الوجوب وفي حواشي النسخ

الشهاب سم بعد ان ساق عبارة الشارح هذه برمتها مانصه وسيأقده يدل على ان المأموم في صورة الاوارأي الاولى يصير
كبطل القراءه وفيه نظر ظاهر مع فرض انه علم ان امامه يقتصر على الفاتحة لانه حينئذ بمنزلة من ترك الفاتحة عمد احتق ركن
الامام بل هو من أفراده فليتنامل انتهى (قوله وان محل ندب سكوت الامام الخ) انظر من أين يعلم هذا (قوله أم قصيرين) ليس
لنا فعلان قصيران متواليان (قوله فان كان ساهيا به فهو مخير) تقدم في سجود السهو والفرق بين هذا وبين ما لو انتصب وحده
سأهيا للتمهيد الاول حيث وجب عليه العود بفحش المخالفة في تلك دون هذه (قوله ويؤخذ من ذلك) أي من الحديث
في فصل في زوال القدوة وإيجادهما (قوله غير مغتفر) لا حاجة اليه لان تأخر الامام عن المأموم لا يكون الا غير مغتفر وقد
يقال احتراز به عما لو تأخر عن أصابع المأموم دون عقبه بان كانت قدمه صغيرة دون قدم المأموم أو نحو ذلك (قوله بخلاف
مخارفته بعذر) أي من الأعداء المشار اليها فيما يأتي في المتن وان كانت مذكورة فيه في حيز القديم (قوله وفي رواية الصحيحين
وغيرهما) المناسب تأخير هذه عن رواية أحمد لانه بصدد بيان الصلاة التي وقع فيها ما ذكر ورواية الصحيحين لا تعرض فيها
لذلك ثم يذكر رواية الصحيحين بعد المخالفة لرواية أحمد في المقر ثم يجمع بين الروايات (قوله ومعلوم ان الرجل الخ) عبارة التحفة
واستدل لهم بهذه القصة للفارقة بغير عذر عجيب مع ما في الخبر ان الرجل شكي العمل في حزنه الموجب لضعفه عن احتمال
التطويل فاندفع ما قيل ليس فيها غير مجرد التطويل وهو غير عذر نعم ان قلنا بانها مشخصان وثبتت في رواية شكايه مجرد التطويل
اتضح ما قالوه (قوله وظاهر ان لا تفوت حيث حصلت ابتداء الخ) أي فتحصل في جميع الصلاة نظير من أدرك مع الامام
بعض الصلاة وأتمها لنفسه بعد فراغ الامام فليراجع (قوله ابتداء) أي في ابتداء الصلاة (قوله لما تقرر) أي من جوازنية
القدوة في خلال الصلاة (قوله استدل لهم بالاول) أي اخراج الصديق نفسه من الامامة وقوله والثاني ظاهر أي اخراج
المأمومين أنفسهم من الاقتداء والاقتداء بآخر (قوله ونظرفيه) يعني في الثاني بقرينة قوله فلم يحتج الصحابة الى نية والمنظر
فيه هو الشهاب حج لكنه انما عزا كون الصديق استخفاف النبي صلى الله عليه وسلم الى الصحيحين لا الى المجموع (قوله لكن
بفرض ذلك يحصل ما قاله الجلال الخ) لا حاجة اليه فان الاول لا نزاع فيه (قوله ومما يؤيد كلام الجلال) يعني ما اقتضاه كلامه
من ان القصة لا استخلاف فيها كما يدل عليه باقي كلامه أي خلافا للنظر المدعى لذلك ووجه تأييد ذلك لكلام الجلال انه لو
كان ما فعله الصديق من باب الاستخلاف لكان أخرج نفسه من الصلاة قبل تأخره عنه صلى الله عليه وسلم لانه شرط الاستخلاف
أي والواقع في القصة خلاف ذلك لكن لك ان تقول اذا كان الاستخلاف فيها تابعا في الصحيحين لا يسوغ انكاره وحينئذ
فلا بد من جواب عن فعل الصديق ليوافق ما قاله وأجاب عنه الشهاب سم بانه ليس المراد بالاستخلاف في القصة الاستخلاف
الشرعي وبان الوجه استثناء فعل الصديق فيها بكل حال اذ النبي صلى الله عليه وسلم من الحرمة والجلال وللصلاة خلفه من
الفضل والكمال ما ليس بغيرهما (قوله من انما من قبيل انشاء القدوة لا الاستخلاف) أي ولا يعارضه ما في الصحيحين لما قدمناه
(قوله موافقة ما قاله الجلال) أي في الاول كما هو ظاهر لكنه ليس محل النزاع كما مر ووجه موافقته لكلام الجلال انه بني
القولين في المسئلة على ما لو أحرمت منفردا ثم نوى جماعة وقد مر ان الاظهر فيه الصحة فيكون المبنى عليه كذلك وحينئذ فالمسئلة
منقولة في كلام الاحباب فقول الجلال لم يتعرضوا اما لعدم اطلاعه على هذا النقل أو لعدم تذكره اياه (قوله والافهو
يتأخره تنقطع امامته) أي بالنسبة له صلى الله عليه وسلم خاصة دون القوم بقرينة قوله بعده ثم لما تقدم عليه الصلاة والسلام
نوى أبو بكر الاقتداء بصيرورته منفردا بآخروه وحينئذ بطلت امامته بالنسبة للصحابة الخ وهذا تعلم ان تنظير الشارح الاتي
ليس في محله وانه توهم ان قول هذا القيل تنقطع امامته أي مطلقا حتى بالنسبة للقوم وقد علمت انه ليس كذلك (قوله بعد
اقتدائه) به أي بعد اقتداء النبي صلى الله عليه وسلم بابي بكر رضي الله عنه (قوله ولو قام المسبوقون أو المقيمون) أي لتتميم صلاتهم
(قوله وهو الافضل على قياس ما مر) انظر ما فائدة هذه الافضية مع ما مر من ان الاقتداء في الانشاء مكروه مفوت لفضيحة
الجماعة ثم رأيت الشهاب سم نقل في حواشي المنهج الجواب عن ذلك عن شيخه البرلسي بان سبب ذلك ما في المفارقة من قطع
العمل وذلك لا ينافي الكراهة وفوات فضل الجماعة باعتبار معنى آخر (قوله فمحمول على القضاء لا على) أي اذ لكن قد
يقال هو وان جملناه في المعنى المعنى فلفظ ما سبقك يشعر بما فرمنه (قوله نداد كالمسافة) أي من القراءة لعذره لثلاثه
بجملته عن قراءة السورة حيث لم يفعلها ولم يدركها مع الامام وليس المراد التدارك بمعنى القضاء بل لانه لو أدرك القراءة

في أخير في الإمام فلهما ولا تدارك (قوله كان أحدث في اعتداله) أي أو في ركوعه بعدما طمأن معه ويشعل هذا قوله إلا في
 قريباً فلا يضطر واحدته بعد أدراك المأموم له معه وصرح به الشهاب مع نقله عن الشافعي في شرح الباب (قوله لم
 الاقتداء به) قال الشهاب سم ظاهراً وان عذراً لنا بغيره وقصة (قوله غير ماص) أي أو مصاباً كسنة ظهوره
 يظهر وهذا الاستدراك قد تقدم في الباب (قوله لمجامعة للشك) فيه لا يظن لا يمكن مجامعة للشك لأنهم ما حتمت
 متباينان إذا وجدت أحدهما انتفت الآخر إذا لطن لا يتحقق الجمع الركن والشك لا يتحقق الجمع التساوي وعما
 ضدان (قوله لم تنفصلانه) فرضاً ولا تنفلاً ظاهراً ولو جاهدوا بواقعته ما نقل عنه في شرح هدية المصالح لكن بخلافه مقدمه
 في هذا الشرح في صفة الصلاة قبيل الركن الثاني (قوله وهما باعقادهما) أي نفث الذي قال به المقابل (قوله وهو إلى الزمان
 منلاً) أي أن كان فرضه القيام (قوله انقل معه مكرراً) أي بخلاف أنه قاله البه فلا يكرهه كما يأتي (قوله في غير محل ثم دمه)
 خرج ما إذا كان محل تشهد به بان كان تشهداً أوله فلا يأتي بالصلاة على الآل ولا يكمل التشهد وهو ظاهر لخرجه التشهد
 الأول عما طلب فيه وليس هو حيث لا يحرر المتابعة وأطنه قد تقدم في صفة الصلاة في الشرح ما يؤخذ منه ماد كونه لكن
 الشهاب مع يخالف في ذلك وكان لشارح أسرار عباد كراي مخالفتهم لا يرجع (قوله وليس بحسب) قال شيخنا في الحاشية
 يؤخذ منه أنه لا يجب عليه وضع الأعضاء السبعة في هذا السجود وفي هذا الأخذ بنظر طاهر ادلم توجد حقيقة السجود حيث
 فلا يصدق عليه أنه تابعه في السجود على أن هذا الأخذ مني على أن الصمير في ليس للسجود ولما هو به ليس كذلك بل هو
 كالإشارة التي قبله للانتقال المدكور في المتن كما هو ظاهر وحاصل لتعليل الذي في الشارح أن الله كبير غيا يكون ما لمناجاة
 أو للمحسوب والانتقال المدكور ليس واحد منهم (قوله وفي كون الثلاثة محسوبة له نظر لا يعني) كان المناصب وفي كون
 سجود التلاوة محسوباً ولا ذرعي لم يدع حسابان سجدتي السهولة وانما يفي التكبير وعدمه فيها على الخلاف المقرر فيها
 على أن ما قاله الأذري من كون سجدتي التلاوة وسجدتي السهولة قد ابدع أعادتهما من المحسوب لا محيص عنه وما ادعاه
 الشارح من أن فعلهما مجرد المتابعة ممنوع كما يعلم ذلك من تأمل معنى كلامهم في المحسوب وغيره (قوله حتى يجلس ثم يتوء
 بعد سلام الإمام) أي أن حصل جلوسه قبل سلامه والافالو واجب جلوسه ثم قيامه فوراً ثم هو طاهر وقد تصدى به بما ربه
 (قوله أو في غيره عامداً لما به تحريمه بطلت صلاته) لا يشكل عما مره من عدم البطالان بسطو بل جلسة الاستراحة خـ لا
 لما في حاشية الشيخ الأذري لا جامع وفرف بين جلوس مطلوب في أصله وجلوس منهي عنه بعد انقطاع المداخلة (قوله ويلحق بها) أي
 في العبارة وكان الأوضح أن يقول ويراد ذلك قولنا على الجلوس بين السجدين ولا فصل كل منهما أن يكون بقدر العام أياً
 فهم مستويان والحاصل أن مرجع العبارات الثلاث واحد وانما الخلاف في العبارة (قوله لا قل الركن القصير) لا ما حجة
 إلى قوله القصير إلا أنه نظيره لما مثل به (قوله وقد جزم ابن المقرئ) أن أراد في هذا الموضع فسموع لانه لم يعرض له وانما
 هو في كلام الشارح فقلعه سبق نظر مما في الشرح إلى ما في المتن وعبارة الروسو وتحرر مكانه قال الشارح وفيه أن يعتد
 قدر جلسة الاستراحة ثم رأيت الأذري أشار إليه انتهى وإن أراد في الشرط السادس وسنه لم فيه (قوله وعبارة الروضة)
 بوجه أن ما ذكره عنها عبارات عما تقدم كما هو المذهب ومن مثل هذا التعبير وليس كذلك تأهو طاهر بانية

الأمر أن عبارتها قد تشمل ما نحن فيه على أن ما ذكره ليس عبارة الروضة بالحرف

وانما عبارتها وان ترك سنة وكان في الأشغال بها تخلف فاحش

لسجود التلاوة والتشهد الأول لم يأت بها المأموم فان فعلها

بطلت صلاته ثم قال ما إذا كان التحلف لها سهرا

بجلسة الاستراحة فلا بأس كالأناص

بريادتها في غير موضعها

انتهت

To: www.al-mostafa.com